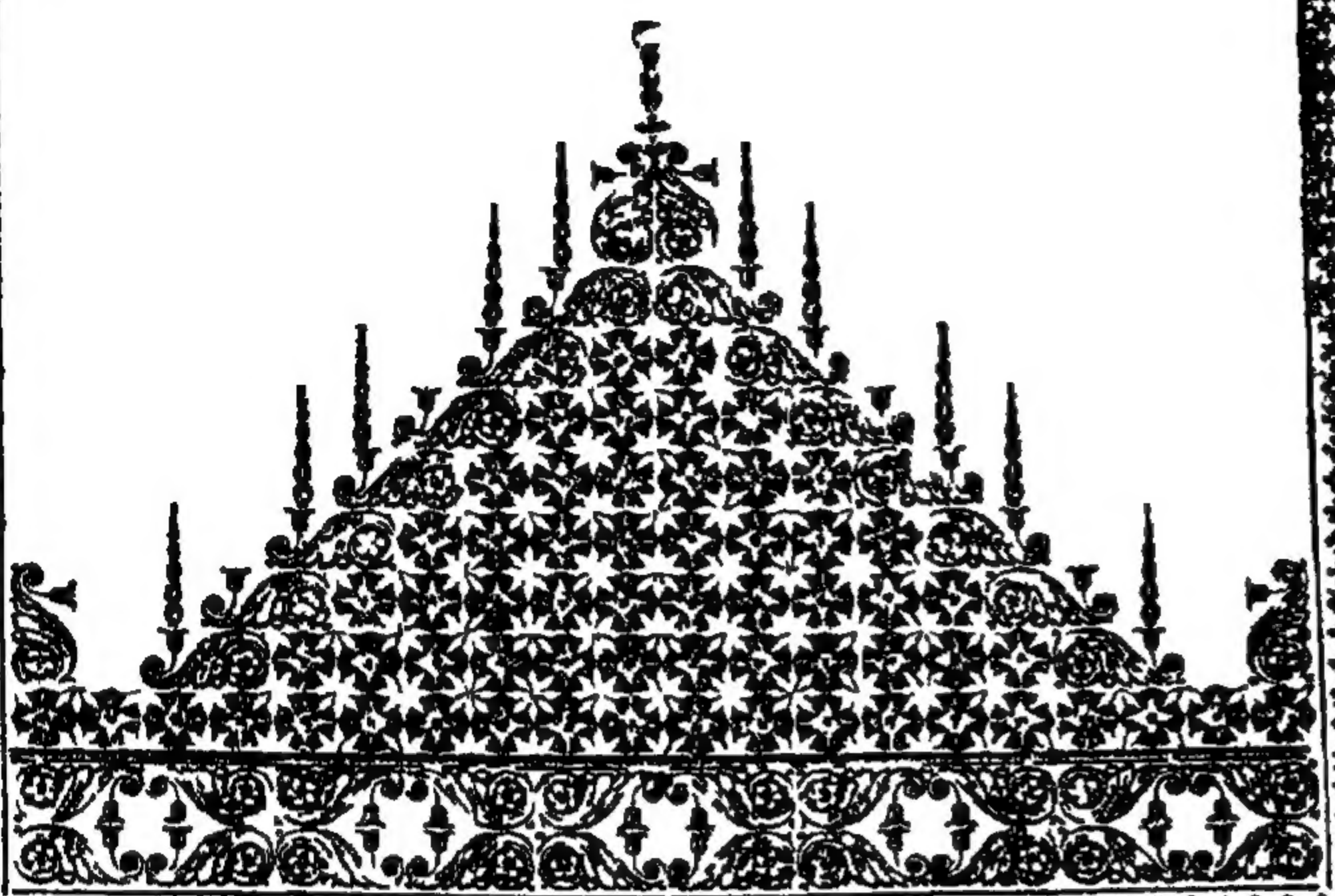


صحيحة	صحيحة
باب صوم التطوع ٨٢٦	باب زكاة النقد ٧٤٠
كتاب الاعتكاف ٨٣١	باب زكاة المعدن والركاز ٧٥١
كتاب الحج ٨٤٤	والقنطرة
باب المواقيت ٨٥٦	باب زكاة الفطر ٧٦٣
باب الاحرام ٨٦٣	باب من تلزمه زكاة المال ٧٧٦
باب صفة النفس ٨٧٠	وما يجب فيه
فصل فيما يطلب في الطواف ٨٧٥	باب أداء زكاة المال ٧٨٥
فصل في المبيت بمكة ٨٩٢	باب تعجيل الزكاة ٧٨٣
فصل في أركان الحج ٨٩٩	كتاب الصوم ٧٩٢
باب ما حرم بالاحرام ٩٠٥	فصل في وجوب صوم رمضان ٨١٤
باب الاحصار والقوات ٩٢٦	

هذا الجزء الاول من حاشية العالم
العلامة شيخ الشيوخ سليمان
البصيري على شرح منهج
الطلاب على
الكمال
والتمام
محمد



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمدان اصطفى له به خلاصة العالمين وهدى من أحبه لتفقه في الدين جدا
 فسلك به منهاج العارفين ونمخ به دخول رياض الشاكرين ونشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له شهادة الموقنين ونشهد ان سيدنا محمد املى الله عليه وسلم بهجة
 الموحدين وانصلي ونسلم على الخاوي لجميع فضائل المرسلين من نبه العقول لتحرير
 تنقيح احكام الدين البحر المحيط القدوة العظمى في العالمين وعلى آله وصحبه هداة
 الامة والتابعين وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الراجي عفو ما اقترفه وجناه
 سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي الشافعي عفا الله عنه وعن احبابه ايه قد سألني بعض
 اصدقائي الفضلاء ان اجمع ما كتبه على نسختي شرح المنهج وحاشية الشبرايملى
 عليه بما تحرر من حواشيه في الطروس وقررت شيوخي في الدروس فاجبته لذلك
 وان كنت لست أهلا لتلك المسالك وسميته التجريد لنفع العبيد واسأل الله النفع
 به كما تقع باصله انه جيد مجيد ومتى اطلقت شيئا المراد به سيدي محمد العثماني
 غفر الله لنا وله جميع المساوي آمين (قوله قال سيدنا الخ) هذه الخطبة بل وسائر
 خطب كتبه وضعها له ولده الشيخ محب الدين في حياة والده وكان مشاركا لوالده في أخذ

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 قال سيدنا مولانا

الطرس بالكر الصفيحة والكتاب
 محبت ثم كتبت اطراس وطرس
 وطرسه نظن به محادته في امون

العلم على مشايخه مات في حياة والده غريقا في بحر النيل وكان موته سببا لعلي والده وله ولد اصغر منه يسمى جمال الدين وهو الذي اعقب هؤلاء العلماء الصيابة اه اطلقني واصل قال قول بالفتح لا بالكسر والالكان مضارعه يقال كيف مضارعه خاف لانه حينئذ يكون من باب وهم يفهم ويكون اصل مضارعه يقول بفتح الواو تنقلت حركة الواو لما قبلها ثم قلبت ألفا لفتحها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن ولا بالضم والالكان لازما لان فعل المضموم العين لا يكون الا كذلك ولا بالسكون لانه ليس من الاوزان المذكورة في قول ابن مالك

واقفتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

ولقد العلة الموجبة لقلب الواو انما وقد اشتملت خطبة ابن المؤلف على احدى عشر سبعة اثنان على الميم وخمسة على الهاء وأربعة على النون واعلم ان في الشرح ثلاث سميات الاولى لابن المؤلف والثانية للشرح والثالثة للمتن ولم يأت ابن المؤلف بالجملة اكتفاء برواية كل كلام لا يبدأ فيه بكسر الله وقوله سيدنا ومولانا اقول في حفظي قديما انه لا يقال سيدنا ومولانا وانما يقال مولانا وسيدنا كما في قول الخنساء في أخيها صخر وان صخر المولانا وسيدنا وكان وجه ذلك والله أعلم ان المولى يطلق على السيد وعلى العبد ولو اخبر عن السيد لم يكن له فائدة وقريب من ذلك ما سبق لنا تقريره وهو انه يتعين طريق الترقى فيما اذا كان الابلغ اخص بمادونه ومشملا عليه كما في قوله عالم صخر غنيمي في بعض رسائله اه ع ش وأجاب شيخنا عبدربه بانه اختار ذلك لانه يشعر بالرفعة من اول الامر وأجاب بعضهم بان المراد بالسيد هنا هو الذي يفرع اليه في المهمات والمراد بالمولى الناصر والنصرة تكون بعد الفرع لان الشيخ يفرع له في تحقيق العلوم وينصرنا بذلك على من يجادلنا ويطلق السيد في اللغة على من ساد في قومه اي شرف عليهم من السودد وهو الشرف وعلى من تفرع الناس اليه في الشدائد وعلى من كثر سواده اي جيشه وعلى الخليم الذي لا يستغفره الغضب وعلى المالك ولا مانع من ان تكون هذه الاوصاف مجمعة في الشيخ انتهى شيخنا حفي (قوله قاضي القضاة) أي لانه كان قاضيا بصرو جميع قضائيات تحت أمره قيل انه تولى القضاء عشر سنين وعي عشر سنين ليكون عي كل سنة كفارة لمثلها من مدة القضاء وكون عماء كفارة لا تناسب مقامه لانه كان عادلا في حكمه فالحق ان عماء بسبب مكانه على ولده كما تقدم وقيل انه تولى القضاء عشرين سنة وعي كذلك وفي نسخة قاضي قضاة الانام وهي مناسبة لما بعدها (قوله شيخ) اما مصدر شاخ او وصف له سماعي والقياس شاخ كضرب فهو ضارب قال ابن مالك

قاضي قضاة الانام شيخ الاسلام

كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذى ثلاثة يكون كغذا

وذكر في القاموس في جمعه احد عشر جمعا خمسة مبدوءة بالشين شيوخ بضم الشين وكسرها وشيخة بكسر الشين مع فتح الياء واسكانها وشيطان كعلمان وخمسة مبدوءة بالميم مشايخ ومشخة بفتح الميم وكسرها مع فتح الياء فيهما ومشيوخا مع واو بعد الياء وحذفها وواحدة مبدوءة بالهمزة وهي اشياخ والجمع الذي هو مشايخ بالياء ولا يجوز همزة لان الياء أصلية في المفرد وهي اذا كانت كذلك لا تقلب همزة في الجمع كعائش فهذه امن قبيل محترزة وله في الخلاصة

والمدريد ثالثا في الواحد * همز يرى في مثل كالقلائد

وتصغيره شيخ بضم الشين وكسرها وقيل شويخ بقلعة قيل لقبه بشيخ الاسلام الخضر حين خرج من بلده مافيا الى الجامع الازهر ودخل ورآه فيه وقيل الملقب له بذلك القطب لما أراد المجاورون ضربه أي القطب لظنهم انه لص وكان معهم الشيخ فالتفت اليه وقال له واذت مثلهم يا شيخ الاسلام (قوله ملك العلماء) أي المتصرف فيهم بالامر والنهي كالملك فالكلام مبني على التشبيه والاستعارة على الخلاف في نحو زيد اسد ع ش وعبارته على م ر الملك من الملك بالضم وهو المتصرف بالامر والنهي والمالك من الملك بالكسر وهو التعلق بالاعيان المملوكة اه والعلماء جمع عليم ككرماء جمع كريم (قوله الاعلام) أي كالاتعلام التي يهتدى بها او كالاتعلام جمع علم بمعنى الجبل والمراد الذين هم كالجبال في الثبات وعدم التزلزل وفي المختار العلم بفتحين العلامة وهو أيضا الجبل وعلم الثوب والراية ع ش (قوله سيديو به زمانه) أي كسيديو به في زمانه في الاشتهار بالفضل فالاضافة على معنى في وهو تشبيهه بليخ او استعارة لان العلم اذا اشتهر بوصف تجرى فيه الاستعارة كخاتم وصحبان فان قيل سيديو به اشتهر بالنحو وهذا بالغة فالاولى ان يقول رافعي زمانه اجيب بان اشتهاره بالغة أمر محقق بخلاف اشتهاره بالنحو فنبه عليه بقوله سيديو به زمانه (قوله فريد عصره) أي المنفرد في عصره أي لم يشاركه أحد في مرتبته والعصر والوان مترادفان وقيل العصر من حين الاشتهار والوان من حين الولادة وكذا الدهر والعصر مثلت العين مع سكون الصاد وبضم العين والصاد نغية اربع لغات (قوله المناظرين) يعني ان كلامه حجة للمناظرين كالدلة التي تثبت بها الاحكام لعلمهم بان ما يقوله هو المنقول ع ش والمناظرين من المناظرة وهي لغة مقابلة المحجة بالمحجة فان كانت لاحقاق الحق فمحمودة والا فدمومة منهى عنها واصطلاحا النظر بالبصيرة من الجاهلين في النسبة بين شيئين اظهر الاصواب ح ف (قوله لسان المتكلمين) أي الذي هو لم كاللسان الذي

ملك العلماء الاعلام سيديو به زمانه فريد عصره ووجيد دهره حجة المناظرين لسان المتكلمين

ينطقون به مبالغة في انهم لا يستطيعون التسليم بدون النظر في كلامه والاخذ منه
ع ش والمراد بالمتكلم الحاصل منه الكلام فيشمل علماء التوحيد وغيرهم فهو اعم
من المساطرين شيخنا ح ف (قوله محي السنة) أي مظهر خفيها في الكلام اما
استعارة تصريحية بتشبيه الاظهار بالاحياء واستعارته له ثم اشتق منه محي
او بالكنية بتشبيه السنة بالميت بجامع عدم الانتفاع واثبات ما يخصه وهو محي أي
الاحياء الذي في ضمنه تخيل تدبر (قوله زين الدين) أي مزين الدين وفي المختار الزينة
ما يتزين به والزين ضد الشين وقدم اللقب على الاسم لاشتهاره مثل انما المسيح عيسى
ابن مريم اوجرياً على عادة المؤرخين (قوله الانصاري) فان قلت الانصار جمع قلة
وهم الوف اجيب بان القلة والكثرة انما تعتبران في تكرات الجموع اما في المعارف فلا
فرق او انه استعمل جمع القلة في الكثرة وكان القياس ان يقول النصيري او الناصري
لانه اذا اريد النسبة الى الجمع رد الى مفردة والانصار جمع نصير او ناصر اجيب بان
محل ذلك اذا لم يصرا لجمع كالعلم والانساب الى لفظه والانصار صار كالعالم على الاوس
والحزرج وقد كان خزرجياً قال ابن مالك والواحد اذ كونا سببا للجمع وان لم يشابه
واحد بالوضع وهو بلده اسمها سنيكة بالشرقية وانما لم ينسب الشيخ اليها لما قيل انه كان
يسكنه النسبة اليها ع ش (قوله تغمد الله برحمته) أي جعل الرحمة له كالغمد
للسيف والمقصود المبالغة في عموم الرحمة له فلا يردان الغمد أي الجراب لا يعم السيف
كأنه في كلامه استعارة تصريحية تبعية حيث شبه التعميم بالتغميد واستعاره له
واشتق منه تغمد بمعنى عه (قوله فسح جنته) أي واسع جنته وهو من اضافة الصفة
للمووف والصفة كاشفة لان الجنة لا تكون الا واسعة (قوله يركته) أي يعالجه
وسعارفه وفي المختار والبركة النماء والزيادة والتبريل الدعاء بالبركة ع ش (قوله بسم
الله الرحمن الرحيم الحمد لله على افضاله الى آخر الشرح) هذا قول القول فجلة الشرح في
محل نصب يقال اه (فائدة) قال بعضهم يجب اي من جهة الصناعة على كل شارع
في تصنيف اربعة امور البسملة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والنشيد
ويسن له ثلاثة امور تسمية نفسه وتسمية كتابه والاثبات بما يدل على المقصود وهو
المعروف ببراعة الاستهلال اه عبد البر على التحرير (قوله على افضاله) هو خبر بعد
خبر فهو ظرف مستقر ويصح ان يكون ظرفاً لغواً متعلقاً بالحمد والنقد بر الحمد على افضال
الله الا انه لا فائدة في الاخبار الا ان يلاحظ المضاف فقط شوي ملخصاً وكونه ظرفاً
مستقراً اولى لانه يكون قد جرد على الذات او لا وعلى الفعل ثانياً بخلافه على الثاني
فليس في الكلام الا حمد واحد وعلى معنى اللام واختارها على اللام اشارة الى ان

محي السنة في العالمين زين
الملة والدين أبو يحيى ذكراً
الانصاري تغمد الله برحمته
واسكنه فسح جنته ونشيد
والمسلمين ببر كانه بسم الله
الرحمن الرحيم الحمد لله على
افضاله

الحمد مستعمل على المجد عليه وتمكن منه وعدل المصنف عن عبارة سترح الاصل من قوله على افعاله الى قوله على افعاله اشارة لرد على الثنايين بوجوب ذلك عليه ع ش وايضا مادة الافضال انما تستعمل في الشيء النفيس في حد ذاته مع قطع النظر عن الضاهر ومنه قول سليمان في قصة عرش بلقيس هذا من فضل ربي بخلاف مادة الانعام كانه عليه بعض المحققين شوبري (قوله والصلاة) اسم مصدر اذ مصدر صلي التصلية لكنه لم يسمع وامام صدر سلم فالتسليم كما في الآية وانما لم يأت به نظر المناسبة بين افعلى الصلاة والسلام في كونها من اسماء المصادر شوبري وقوله لكنه لم يسمع لعل المراد لم يسمع بمعنى الصلاة أى الدعاء بخير فلا ينافي انه يسمع في العذاب قال تعالى وتصلية يحيم ولم يعبر بالصدر في جانب الصلاة لما فيه من التشاؤم لانه يطلق على دخول النار قال تعالى ثم اجحيم صلوه (قوله على سيدنا) متعلق بالسلام على اختيار البصريين ومتعلق بالصلاة محذوف تقديره عليه ولا يجوز ان يتعلق بالصلاة لانه حينئذ يجب ذكر متعلق السلام على الاصح شوبري وقال ع ش متعلق بمحذوف تقديره كائن فليس من باب التنازع وان جرى بعضهم عليه لانه لا يجري في المصادر وقيل يجري فيها اه (قوله ومحبيه وآله) قدم العصب على الآل مع ان الصلة على الآل ثبتت بخبر قولوا اللهم صل على محمد وآله والصلاة على العصب انما هي بالقياس عليهم لان جملة العصب افضل من جملة الآل اذ فيهم أبو بكر وعمر اوقال قدمه رعاية للمصنف أو ان المراد بالآل الاتباع فيكون اعم من العصب فيكون في تأخير فائدة بخلاف تأخير العصب ع ش (قوله فقد كنت) أتى بكنت مع اختصرت لتوغلها في الماضي لانه لو قال فقد اختصرت لتوهم انه بمعنى المضارع أو بمعنى شرعت في الاختصار كما قاله البرماوى واعترض بان جواب الشرط لا بد ان يكون مسبقا وهذا ما مضى وأجيب بان الجواب محذوف تقديره فاقول قد كنت الخ واعترض بانه يجب حذف الفاء من جواب اما اذا كان قولنا محذوفا كما قاله الاشمونى وغيره في شرح قول متن الخلاصة وحذف ذى الفسا قل في نثر اذا لم يلك قول معها قد نبذناه وشاهده قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم أى فيقال لهم اكفرتم واجيب بان بعضهم قد جوزوا كراء الفاء في هذه الحالة ومفهوم كلام ابن مالك انه اذا كان معها قول منبذ يكثر الحذف كما قال بعضهم ويجب عند الاشمونى وغيره (قوله في الفقه) في هذه الظرفية اشكال حاصله ان المنهاج كغيره من اسماء الكتب اسم للالفاظ المخصوصة باعتبار اولها على المعاني المخصوصة والفقه كغيره من اسماء العلوم اسم للكتابة والادراك والمسائل على ما هو مقرر في محله ولا معنى لظرفية المسائل للالفاظ واجيب عنه بوجوه منها ان في معنى

والصلاة والسلام على سيدنا
محمد ومحبيه وآله وبعد فقد
كنت اختصرت منهاج
الطالبين في الفقه تأليف الامام
شيخ الاسلام أبي زكريا
بيحي

على فهو من طرفية المدلول للدال والمعنى اختصرت منهاج الطالبين الدال على المسائل
 المخصوصة او المحصل للدرا كانت المخصوصة او الملكة ع ش وقوله والمحصل الخ
 يؤخذ منه ان الفقه ان كان بمعنى المسائل ففي معنى على وان كان بمعنى الادراك او الملكة
 ففي معنى اللام فقوله بمعنى على فيه قصور وهو أى قوله في الفقه لبيان الواقع لان منهاج
 الطالبين خاص بالفقه والذي في الاصول للبيضاوي يقال له منهاج فقط (قوله محيى
 الدين) نقل عن الامام النووي انه قال ليس في حل من قال عن محيى الدين وهذا من
 ورعه وتواضعه فلا يقال ان ذلك يقتضى حرمة اطلاق هذا اللفظ عليه حلي ومن ثم
 كان الذي يظهر ان من صرح بان مدحه بحق يؤذيه لا يحرم مدحه وليس هو من قولهم
 الغيبة ذكر كرك اخاك بما يكره لان مرادهم كما هو ظاهر مما يكره شرعا واما اذا كره
 الثناء عليه بحق فلا يلتفت لكرهته لذلك وان لم يكن من باب التواضع فانه حينئذ
 بالغيبة اشبه اه اطلقى عن الشوبرى (قوله النووي) نسبة الى نوى قرية من قرى
 الشام (قوله في كتاب) متعلق بمحذوف تقديره ووضعته اى المختصر المأخوذ من
 الاختصار فى كتاب فالظروف فى الكتاب هو اثر الاختصار لا نفسه اذ لا معنى لكون
 الاختصار الذى هو تقليل اللفظ مظهروا فى الكتاب وهو من طرفية الاجزاء فى الكل
 او من باب التجريد أو أراد بالاختصار المعنى وبالكتاب اللفظ شوبرى مع زيادة وقوله وهو
 من طرفية الاجزاء فى الكل جواب عن سؤال مقدر تقديره انه يلزم عليه طرفية الشئ
 فى نفسه وهذا السؤال لا يرد لان الكتاب اسم لما أخذ من منهاج واما ضمه اليه فهو
 حينئذ من طرفية الجزء فى الكل وسماه كتابا مع انه حين الاختصار ليس موجودا
 باعتبار ما يؤل اليه وقوله او من باب التجريد لعل مراده به التجريد البياني وهو ان يتزع
 من شئ شئ مما نزل له فى صفة كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد فقد انتزع من المختصر
 المأخوذ من منهاج كتابا وجعله مظهروا فيه لكن التجريد لا يظهر الا اذا كان الكتاب
 ليس فيه زيادة على المأخوذ من منهاج تأمل (قوله سميت به منهاج الطالب) فقد اختصر
 الاسم والمسمى (قوله وقد سألنى جملة) مستأففة او حالية (قوله على) بين على والى
 الجنس المضارع وهو اختلاف السكاتين بحرفين متقاربي المخرج وبين مراد ومفاد
 الجنس اللاحق وهو اختلافهما بحرفين متباعدي المخرج وبين يحمل ويحمل الجنس
 المحفف تدبر (قوله ان اشرحه شرحا) الشرح الاول بالمعنى المصدرى وهو التأليف
 والثانى بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو اللفظ المخصوصة التى هى الشرح اصطلاحا
 (قوله يحمل الفاظه) أى ترا كيبه ببيان فاعله ومفعوله ونحو ذلك كالفعلين وقد شبه
 فلن الترا كيب يحمل الشئ المعقود ثم اطلق الحل على الفل واشتق منه الفعل فصارت

محيى الدين النووي رحمه الله
 فى كتاب سميت به منهاج
 الطالب وقد سألنى بعض
 الاعزة على من الفضلاء
 المترددى الى ان اشرحه شرحا
 يحمل الفاظه

الاستعارة في المصدر أممية وفي الفعل تسمية ويصح ان يكون استعارة مكبية او مجارا
مرسلان اليين لازم للحل شورى قال ح ل وفيه ان هذا من اضافة الشيء الى
نفسه لان النهج اسم للالفاظ على ما هو المختار لا يقال الاضافة بيانية أي الفاظا هي
هولانا قول قال الناصر الثاني الاضافة البيانية لا تأتي في الاضافة لضمير وقد يقال
هو من اضافة كل من الجرثيات الى كلمة لان المعنى يحصل كل تركيب من تراكيب
جملة الالفاظ على حد قولهم اركان الصلاة اركان البيع اه وقوله من اضافة كل من
الجرثيات الاولى ان يقول من اضافة كل من الاجزاء كما يؤخذ من قوله الى كلمة ولم يقل
الى كاتيه اه (قوله ويحذف حاطه) أي يصيرهم اجلاء اي عظماء والاولى تأخير عن
قوله ويتم مفاده لانه مترتب على جميع الارصاء المذكورة ويحجب بابه قدمه لاجل
الجمع (قوله ويبين مراده) أي المستفاد من تراكيبه ولما كان النظر الى المفردات
سابقا على النظر للمركبات أشار الى الاول بقوله يحذف حاطه والى الثاني بقوله ويبين
مراده وبينه اعموم وخصوص وجهي شورى (قوله ويتم مفاده) بضم الميم اسم مفعول
من افاد مزيد الثلاثي يعنى الذي استفيد منه ويصح ان يكون بمعنى المصدر رأى فائدة
وجوز بعضهم فتح الميم أيضا ولا يخفى حسن ذكر التبيين في جانب المراد والتميم في جانب
المفاد لا احتياج المراد الى الكشف والايضاح لخفاؤه والمفاد الى تكميل وتتميم المقص
بذكر نحو قيد والظاهر ان هذه الاوصاف من كلام السائل والتمام ضد المقص برماوى
(قوله فاجبته) أي بادرت الى اجابته لذلك أخذنا من العاء اي بالوعد والعزم عليه
او بالشروع فيه (قوله بعون) أي مستعيننا على انجاز ما وعدته بعون الفاعل المالك
(قوله بشرح) متعلق بفتح ع ش وهذا يتعلق قبل جعله علما واما مده فاجار
والجور جزء من العلم فلا ينفك عن شىء وهذا العلم مركب من ست كلمات (قوله ونعم
الوكيل) معطوف على هو حسبي بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر لكن المشهور
امتناعه فله يقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره في المعطوف عليه ويجعل خبرا
عنه بالتأويل المشهور في وقوع الانشاء خبرا أي وهو مقول فيه نعم الوكيل وحيد
فهى جملة اسمية خبرية معطوفة على مثلها أو جملة نعم الوكيل معطوفة على حسبي وهو
مفرد غير مضمن معنى الفعل فلم يكن في قوة الجملة على ان بعض المحققين جواز عطف
الانشاء على الخبر في الجملة التي لها محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وخرج عليه
قوله وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل بناء على ان الواو من الحكاية لا من المحكي شورى
ما خصار وقد يقال ما هذا لا محل لها من الاعراب الا ان يدعى ان جملة وهو حسبي حالية
وحسبي بمعنى كافي أي يكفيني والوكيل بمعنى الموكل اليه امر خلقه (قوله اي أولف)

ويحذف حاطه ويبين مراده
وتتم مفاده فاجبته الى ذلك
بعون الفاعل المالك وسمينه
بفتح الواو بشرح
الطلاب والله أسأل ان ينفع
به وهو حسبي ونعم الوكيل
بسم الله الرحمن الرحيم
أولف

بيان لما هو الاول في متعلق الجار والمجرور من كونه فعلا مؤخرًا خاصا وفي تقدير المتعلق تنبيه على ان الباء غير زائدة وهو الاصح ع ش (قوله مشتق) أي مأخوذ لانه ليس بوه ف (قوله من السمو) وقيل من الوسم قال حجر زيادة على هذين القولين وقيل من السيماء وزنه على الاول افع وعلى الثاني اعل وعلى الثالث اقل ع ش فاصله على الاول سيماء نقلت حركة الواو والهميم بعد نقل سكنها للسين فحذفت أي الواو وأتى همزة الوصل توصلا للفظ بالسما كن وعوضا عن الواو وقوله وقيل من الوسم أي من فعله وهو وسم لان هذا القول عند الكوفيين والاشتقاق عندهم من الافعال (قوله والله علم على الذات) أي بالعلبة الا انه قبل حذف الهمزة والادغام غلبة تحقيقية وبعد ذلك غلبة تقديرية ح ف على الاشعوني وبعبارة المدابني على التحزير والله علم أي بالعلبة التقديرية ان جعل علما على ذاته ابتداء وبالعلبة الحقيقية ان روعي أصله أي انه لم يجعل ذاته تعالى مقصودة بالوضع منه لسبق استعماله في غير ذات الله تعالى لان الغلبة الحقيقية هي غلبة اللفظ في غير ما اختص به بان سبق له استعمال في غير معنى العلمية وأما الغلبة التقديرية فهي اختصاص اللفظ بمعنى مع ما كان استعماله في غيره بحسب الوضع لكن لم يستعمل فيه وحيث فلا يطلق القول بانها تقديرية او حقيقية لانها بالنظر الى ما قبل العلمية الحقيقية والى ما بعد العلمية تقديرية ع ش أه والظاهر ان هذا التفصيل باعتبار أصله وهو الاله فالاول غلبته الحقيقية والثنائي تقديرية لانه اسم لكل معبود بحق ولم يستعمل الا في الله واما الله بهذه الصيغة فليس علما بالعلبة الحقيقية ولا التقديرية لان الغلبة ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى كلي ثم يغلب على بعض افراده فان استعمل في غير ما غلب عليه كانت حقيقية والا فـ تقديرية والله ليس بكلي ولم يسم به غيره (قوله والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان) أي بحسب الوضع وقوله بنينا أي اشتقتا للمبالغة أي لاجل افادة المبالغة أي بحسب الاستعمال ويجعل افادتهما المبالغة بحسب الاستعمال لاجل المبالغة والصيغة والوضع يندفع ما قيل في جعل الرحمن الرحيم من صيغ المبالغة مع كونها صفتين مشبهتين تنافي وأيضا صيغ المبالغة محصورة في خمسة ورحمن ليس منها (قوله من رحم) أي من مادته بعد جعله لازما وقوله الى فعل بالضم او تنزيلا منزلة الارم كما في فلان يعطى ع ش وقيل من مصدره وهذا اذا كان لفظ رحم مفتوح الاول مكسور والثاني فان جعل مضموم الاول سا كن الثاني مصدر رحم بضم الحاء فلا اشكال كما أشار له الشهاب ابن عبد الحق اه رشيدى قال تعالى وأقرب رجما أي رحمة وحيث لا حاجة للتنزيل ولا للمقل واشتقاق رحم من رحم بالضم على غير قياس لان فعل المضموم العين لا تأتي منه

والاسم مشتق من السمو وهو
الماوراء الله علم للذات الواجب
الوجود والرحمن الرحيم صفتان
بنينا للمبالغة من رحم

الصفة المشبهة قياسا لآعلى وزن فعل بسكون العين وفعل بكثرة وافتعل وفعل بفتح العين كما قال الناطم

وفعل أولى وفعل بفعل * كالضخم والجميل والفعل جل * وافتعل فيه قليل وفعل اه من المعنى على المكودي ويرد على كلام الملوي ان ما ذكره ابن مالك في اسم الفاعل الا ان يقال ما كان وزنا لا اسم الفاعل يكون وزنا للصفة المشبهة ان اريد به الدوام لانه حيث يكون منها (قوله ابلغ) أي ازيد في المعنى المدلول عليه بها وهو الرحمة أي الرحمة المدلول عليها بالرحمن ازيد من الرحمة المدلول عليها بالرحيم أي اعظم معنى من معنى الرحيم وليس المراد انه يشتمل على معنى الرحيم وي زيد عليه كما هو القاعدة في اعل التفضيل وفيه بناء اعل التفضيل من الرباعي وهو بالغ وهو انما يصاغ من الثلاثي (قوله تدل على زيادة المعنى) أي بشروط ثلاثة الاول ان يكون ذلك في غير الصفات الجبلية فخرج نحو شره ونهم لان الصفات الجبلية لا تتفاوت والثاني ان يتحد اللفظان في النوع فخرج حذرو ماذر والثالث ان يتحد في الاشتقاق فخرج زمن وزمان اذ لا اشتقاق فيما اه مداين على الخطيب (قوله ولقولهم) أي السلف وفيه تصريح بان هذا ليس بحديث والمبالغة فيه لشمول الرحمن للديار والآخرة واختصاص الرحيم بالآخرة والديار بالبلغة بحسب كثرة افراد الرحومين وقلت انها هي منظور فيها للكم وأما ما جاء في الحديث يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما ولا يعارض ما ذكرناه يجوز ان تكون الابلية بالنظر لكيف اه حلي (قوله الحمد لله الذي الخ) هذا اعتراف منه بانه لم يصل الى هذا التأليف العظيم ذي السفع العميم الموصل ان شاء الله الى الفوز بجنت النعيم بجهد واستحقاق فعله فاقتردي باهل الجنة حيث قالوا ذلك في دار الجزاء المجعولة خاتمة أمرهم قال القشيري هذا اعتراف منهم بانهم لم يصلوا الى ما وصلوا اليه من حسن تلك العطيات وعظيم تلك المراتب العليات بجهدهم واستحقاق فعلهم وانما ذلك ابتداء فضل منه تعالى اه (قوله أي دلنا) اقتصر في تفسيره داية على الدلالة فشميت الدلالة الموصلة الى المقصود وغيرها وذلك هو ما عليه أهل السنة والجماعة وذهبت المعتزلة الى انها الدلالة الموصلة ع ش أي فالدلالة هنا موصلة لما وجد منه وهو البسملة والمجدة وغير موصلة لما سيوجد وهذا اذا كانت الخطبة متقدمة فان كانت متأخرة عن الكتاب فالدلالة موصلة (قوله لهذا التأليف) ان قيل لم فسر اسم الإشارة هنا بالفعل أي المصدر الذي هو التأليف وفيما يأتي بالمفعول الذي هو المؤلف عند قوله وبعد فهذا قلنا ثم آثار التفسير بما ذكرناه وصف باوصاف تعين ذلك وهنا وان جاز الامران فهذا أولى ليوافق الحمد على النعمة بلا واسطة بخلافه على الاثر فانه

والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع ولقولهم رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة وقيل رحيم الدنيا الحمد لله الذي هدانا لهذا (لهذا) التأليف

بواسطة الفعل وقد أشار إلى نحو ذلك الجلال بقوله في خطبة الاصل النعمة بمعنى
الانعام اه شوبري وفيه ان الحمد انما هو على هداية الله للشيخ وهي فعل الله سواء فسر
اسم الاشارة بالمصدر أو باسم المفعول فلم يظهر لهذا التغاير الذي اشار له المحشي كبير
مائدة (قوله وما كنا الخ) اقتباس وهو ان يضمن المتكلم كلامه شيئا من القرآن
أو الحديث لا على انه منه ولا يضر فيه التغيير لفظا ومعنى لان الاشارة في القرآن للنعيم
الذي هم فيه أي لسببه كقوله

ان كنت ازمت على هجرنا * من غير ما جرم فصر جميل
وان تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل
(وقوله)

لئن أخطأت في مدحيك * ما أخطأت في منعي
لقد أنزلت حاجاتي * بواد غير ذي زرع
وكقوله من بحر الرمل

قال لي ان رقيبى * سبى الخلق فداره
قات دعنى وجهك * الجية حفت بالمكاره

وجواب لولا محذوف دل عليه ما قبله أي لولا ان ددانا الله ما اهدتنا (قوله لغة)
منصوب برفع الخافض أي في اللغة أو على التمييز (قوله باللسان) ذكر لبيان الواقع
لان الثناء لا يكون الا به والمراد به آلة النطق ولو كان بغير الجارحة المعروفة
(قوله على الجميل) على تعليلية وقوله على جهة التعظيم على معنى مع فلا يلزم عليه
تعلق حرفي جرم معنى واحد بعامل واحد والاضافة بيانية والجميل بحسب اعتقاد
الحامد وقيل يعتبر كونه جيلا في الواقع (قوله على جهة التعظيم) بان يكون الثناء
باطنا بان يعتقد انصاف المجد بما اتى عليه به وظاهرا بان لا يخالفه افعال الجوارح
حلي (قوله سواء تعلق الخ) أي سواء وقع في مقابلة ولا جل الفضائل فهذا تعميم في المجد
عليه وفيه ان هذا يبطل التقييد بالاختياري بناء على الفرق بين الفضائل والفواضل
وان المراد بالاول الصفات التي لا تعدى اثرها وبالثاني الصفات التي يتعدى اثرها
واجيب بان الغرض منه ادخال صفات الباري الذاتية فان الثناء عليها جردا اعتبار
ما ينشأ عنها وهو متعلقاتها كالمقدورات للقدرة كما نقله أئمة اللغة فكأنه قال
الاختياري ولو حكما حلي وهذا جواب عما يقال ان الاختياري لا يشمل صفات الله
لا شعاره بالحدوث وأجاب شيخنا الجوهري أيضا بأن المراد بالاختياري ما ليس
بطريق القهر فيشمل صفات الباري اه وسواء خبر مقدم والفعل الذي بعده في تأويل

(وما كنا النهدى لولا ان
هدانا الله) والحمد لغة الثناء
واللسان على الجميل
الاختياري على جهة التجميل
سواء تعلق

مصدر مبتدأ مؤخر أي تعلقه بالفضائل والأفراض سواء في أن التثناء على كل حد ويجوز
 أن يكون سواء مبتدأ أو ما بعده مرفوع به بناء على عدم اشتراط الاعتماد في أعمال
 الوصف لأن سواء بمعنى مستو ويجوز أن يكون سواء خبر مبهمة بأحد زوف وإن أداة
 الشرط مقدرة والجملة الاسمية دليل الجواب لو هي نفسه على الخلاف والمعنى أن تعلق
 التثناء بالفضائل أم بالفواضل فالأمران سواء اه ع ش على م وهذا أولى لأنه
 يلزم على الأولين كون أم بمعنى الواو لأن الاستواء لا يكون إلا بين شيئين مع أن
 أم لاحدهما فيكون في الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله بالفضائل) جمع فضيلة
 أي النعم اللازمة كالشجاعة والعلم لأن الاتصاف بهما لا يتوقف على تعدد أثرهما للغير
 والفواضل جمع فاضلة وهي النعم المتعدية كالأحسان والكرم فإن قلت كل من الكرم
 والعلم أن أريد بهما الملكة كأقاصرين وإن أريد بهما الأثر كأنما متعديين قلت المراد
 بالمتعدية هي التي يتوقف تحقق معناها على وصول أثرها للغير والقاصرة نقيضها إذا
 عرفت ذلك علمت أن الشخص يتصف بالعلم وإن لم يعلم أحدا كالتطبيب ولا ينصف
 بالكرم إلا بعد الإعطاء اه فنرى على المطول وعجالة الألفي قوله بالفضائل
 كالشجاعة والعلم والحلم من الملكات النفسانية ولا بد من تأويلها لتكون فعلا اختياريا
 كالخوض في المهالك والإقدام على العدو في المعارك والتعليم لأن الشجاعة مثلا كما
 تطلق على الملكة تطلق على آثارها اه (قوله وعرفا) قيل العرف والاصطلاح
 متساويان وقيل الاصطلاح هو العرف الخاص وهو ما تعين فإله والعرف إذا أطلق
 فالمراد به العام وهو ما لم يتعين فإله وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح اللفظ
 المستعمل في معنى غير لغوي ولم يكن ذلك مستفادا من كلام الشارع بأن أخذ من
 القرآن أو السنة وقد يطلق الشرعي مجازا على ما كان في كلام الفقهاء وليس مستفادا
 من الشارع اه ع ش وقول المحشي بأن أخذ الخ تصوير للمنفى (قوله بنبي) أي
 يدل ويشعر لو أطلع عليه ع ش (قوله من حيث) تعليل أي لأجل أنه منعم على الحامد
 وفيه دور لأن الحامد مشتق من الحمد فيقتضى توقف كل على الآخر وأجيب بأنه
 تعريف لفظي لا يضرب فيه ذلك أو يسلك فيه التجريد بأن يراد بالحامد الذات المجردة عن
 وصفها بكونها حامدة أو يقال قوله على الحامد أو غيره تميم خارج عن التعريف شيخنا
 ح ف قال س م إذا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه في آن واحد سمي شكورا
 قال تعالى وقليل من عبادي الشكور وإذا صرفها في أوقات مختلفة سمي شاكرا قال
 شيخنا ع ش ويمكن تصوير صرفها كلها في آن واحد بمن حمل جنازة متفكرا
 في مصنوعات الله عز وجل ناظر المايين يديه لئلا يزل بالميت ما شيا برجليه إلى القبر

والفضائل مأم بالقواضل
 وقوله بنبي عن تعظيم
 النعم من حيث أنه منعم على
 الحامد

شاغلا لسانه بالذکر واذنه باستماع ما فيه ثواب كمالا مر بالمعروف والنهي عن المنكر
 اه اطيحي (قوله او غيره) أي سواء كان للغير خصوصية بالحامل كولد أو صديقه
 اولاع ش (قوله وابتدأت بالبسملة والحمدلة) أي لا بغيرهما كسبحان الله ولا اله
 الا الله أي يقطع النظر عن الوجه الذي جا آعليه وهو وجههما من غير ما صل بينهما لان
 وجههما كذلك سيأتي في قوله وجمعت بين الابتدائين الخ أي ويقطع النظر عن الوجه
 الذي جا آعليه مجموعين وهو تقديم البسملة وتأخير الحمدلة لانه سيد كر ذلك في قوله
 وقدمت البسملة حل (قوله اقتداء بالكتاب العزيز) خصه بالذکر لشرفه والافجيع
 الكتاب مبدوءة بالبسملة لحديث بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب فهي من
 الشرائع القديمة ولا ينافيه قول السيوطي انها من خصوصيات هذه الامة لان النبي
 كان يكتب اول بسم الله أي يأمر بكتابتها فلما نزل قوله قل ادعوا الله وادعوا الرحمن
 أمر بكتابة بسم الله الرحمن فلما نزلت آية النمل أمر بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم لان
 مراده ان هذا الترتيب والملفظ العربي من خصوصيات هذه الامة وما في النمل ترجمة
 عن ما في كتاب بلقيس على انه يمكن ان يكون أمر بكتابه ذاك قبل علمه بوجودها
 في الكتاب السابقة فلا يتج ذلك كونها من خصوصيات هذه الامة (قوله وعلا) عبر
 في جانب القرآن بالاقتداء وفي جانب الحديث بالعمل لكون القرآن يقتدى به اذ ليس
 به أمر بذلك لانصرح ولا ضمنا والحديث متضمن للأمر كما به يقول ابدؤا بالبسملة
 في كل أمر ذي بال (قوله بخبر) هو بالانوين لا ضافته الى ما بعده اضافة بيانية
 او من اضافة الاعم للاخص وبالانوين على ابدال ما بعده منه او على انه خبر عن مبتدأ
 محذوف تقديره هو كل أمر مشهور (قوله ذي بال) أي حال يهتم به شرعا مقصود الذات
 فخرج نحو البسملة وليس ذكرها محض ولا جعل الشارع له مبدأ غير البسملة ومعنى
 اهتمام الشارع به طلبه اياه وجوبا أو ندبا أو تخييره فيه وهذا من قول بعضهم وليس
 محرما ولا مكروها فلا حاجة للجمع بينهما (قوله لا يبدأ به) سئل شيخنا الشوري عن
 حكمة الاتيان بنى الظرفية مع ان المعنى يستقيم بدونها قال بعضهم ويمكن ان يقال انما
 أتى بها للاشارة الى انه اذا لم يأت بالبسملة في الابتداء يستحب ان يأتي بها في الانتهاء
 وحذفها لا يفيد ذلك اه اطيحي وقد يقال لفظ يبدأ بعد ما أشار اليه واجيب بأن
 في سببية والتقدير لا يبدأ بسم الله بسببه ولا حمله فيقتضي ان البداءة بالبسملة لا بد
 ان تكون لاجل الامر لا لاجل غيره فاذا كان شارعا في السفر مع الاكل ويسمى لاجل
 السفر فلا تحصل البداءة بالبسملة بالنسبة للاكل لانها انما هي لاجل السفر وسببه
 لا بسبب الاكل شيخنا ح ف (قوله وفي رواية) عطف على مقدره تقديره هذه رواية

او غيره وابتدأت بالبسملة
 والحمدلة اقتداء بالكتاب
 العزيز وعلا بخبر كل أمر ذي
 بال لا يبدأ به بسم الله
 الرحمن الرحيم وفي رواية

وفي رواية الخ ع ش (قوله بالحمد لله) بالرفع فان التعارض لا يحصل الا بشروط
خمس رفع الحمد لانه لو قرى بالجر كان بمعنى رواية لا يبدأ فيه بحمد الله ولا تعارض عليها
لان معناها بالثناء على الله وتساوي الروايتين وكون رواية البسملة بيّنين وكون الباء
صلة ليبدأ كما هو المتأدّر لانه لو كانت للاستعانة متعلقة بحال محذوفة لم يحصل
تعارض لان الاستعانة بشئ لا تنافي الاستعانة بآخر وان يراد بالابتداء فيه ما واحد
وهو الابتداء الحقيقي والمراد الحمد العرفي كما قاله س م فيحصل بالقلب (قوله أي
مقطوع البركة) أشار الى ان استعمال الجذام فيه مجاز ثم ان كانت علاقته المشابهة
بان شبه نقص البركة بقطع العضو واستعارة تصريحية لتحقيقه اصلية وان كانت
علاقته استعمال الملزوم وهو قطع العضو في اللازم وهو مطلق القطع ثم انتقل منه الى
قطع البركة فمجاز مرسل ع ش (قوله فهو اجزم) هو اسم فاعل بدليل ان المراد به
ناقص البركة فهو تشبيهه بليغ وفيه استعارة مصرحة بأن شبه الناقص بالاجزم
واستعير الاجزم للناقص ولا شك ان الامر المذكور فرد من افراد الناقص فالمشبه
الامر الكلي الذي هو الناقص لا الامر الذي لا يبدأ فيه حتى يلزم الجمع بين الطرفين
قال ع ش على م ر فالمشبه في هذا التركيب محذوف والاصل هو ناقص كاجزم
فحذف المشبه وهو ناقص وعبر عنه بالمشبه به فصار المراد من الاجزم الناقص لكن
قوله أي مقطوع البركة يقتضي انه لا بركة فيه أصلا وليس كذلك اذ فيه بركة قطعاً
الا انه ناقص ويمكن ان يقال ان المنفى البركة التامة أي مقطوع البركة التامة فان قيل
كيف يكون القرآن مثلاً لمقطوع البركة عند عدم ابتدائه بالبسملة كما اقتضاه ما تقرر
وحاصل الجواب ما ذكره ابن عبد السلام ان البركة في ذلك معناها ان تدفع عن
القارئ الشيطان الذي يوسوسه في القراءة حتى يحل القرآن على غير محله او يلهو
عنه لانه يوجب للقرآن ضد كمال وشرف بل ذلك عائد الى القارئ (قوله وحسنه ابن
الصلاح) أي نقل تحسينه عن غيره فلا ينافي ما قاله ابن الصلاح ان التحسين في عصره
غير ممكن اه ع ش على م ر (قوله وجهت بين الابتدائين ولم اكتف باحدهما)
وهذا السؤال ناشئ من السؤال الاول وهو قوله وابتدأت الخ وقوله وقدمت ناشئ
من هذا الثاني وهذا أولى من كلام الحلبي (قوله فالحقيقي حصل بالبسملة) ويلزمه
الاضافي وقوله والاضافي أي المحض قال ع ش على م ر فقلا عن س م على
البهجة وحاصل هذا الجواب دفع التعارض بحمل الابتداء في خبر البسملة على الحقيقي
وفي خبر الحمد على الاضافي فيرد عليه ان التعارض كما يدفع هذا يدفع بعكسه
فما الدليل على اتيار هذا ويجاب بان الدليل عليه موافقة الكتاب العزيز والى ذلك يشير

بالحمد لله فهو اجزم أي
مقطوع البركة رواه أبو داود
وغیره وحسنه ابن الصلاح
وجه وجهت بين الابتدائين
ع لا بالروايتين وإشارة الى
نه لا تعارض بينهما اذا ابتداء
حقيقي وإضافي فالحقيقي
حاصل بالبسملة والاضافي
حاصل بالحمد لله

قوله وقدمت البسملة الخ اه (قوله وقدمت) لا يقال هذا مكر مع قوله وابندأت
 بالبسملة الخ لاتا نقول ذاك الغرض منه الابتداء بالقراءة بها وهذا الغرض منه بيان
 سبب تقديم البسملة وان حصل في الاول ضمنا فليتناهل شوبري (قوله ٤٠٠ بالكتاب)
 عبر في جانب الكتاب اولاً بالافتراء وثانياً بالاجمل لعل للتفنن وقيل المراد بالاجمل ما يشمل
 الاقتداء لانهم كالفقير والمسكين اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا قاله بعض
 مشايخنا (قوله والاجماع) أي اجماع الامة الفعلي (قوله كما افادته الجملة) أي
 لقاعدة المشهورة ان المبتدأ اذا كان معروفاً بال يكون مقصوراً على الخبر كما ذكره العلامة
 الاجهوري المالكي بقوله

مبتدأ بلام جنس عرفاً * منه صرف في مخبره وفا *
 وان عرى عنها وعرف الخبر * باللام مطلقاً قبل العكس استقر

وقد تعقب في قوله بلام جنس بان التقييدها لا يصح بل المدار على تعريف المبتدأ باللام
 مطلقاً لذلك قال الشارح سواء جعلت فيه أل للاستغراق الخ ويرد على قوله كما
 افادته الجملة اتحاد المشبه والمشبه به لان المعنى كالاختصاص الذي افادته الجملة
 واجب بان المعنى والتجدي في الواقع ونفس الامر يختص بالله كما افادته المتلفظ بها وان
 السكاف بمعنى اللام أي لا فاداة الجملة له انتهى (قوله ام لجنس) وهو اولي لانه المتبار
 والشائع في هذه المقامات لانه كدعوى الشيء بالدليل اذ المعنى جميع افراد الحمد مختصة
 بالله لان جنس الحمد مختص به والمراد بالجنس الحقيقة والمساوية ع ش (قوله وهي
 من الله) أي اذا اضيفت اليه ويقال مثله فيما بعده فان قيل كيف تكون الصلاة من
 الله رحمة ومن الملائكة استغفار مع حصرهم الموضوع الغوى في الدعاء بخير اجيب
 بان الحصر اضافي اي بالنسبة للمعنى الشرعي فلا ينافي وجود معنى آخر كالرحمة واما
 في حق الملائكة فواضح لان الاستغفار دعاء انتهى اجهوري وسيأتي في اول كتاب
 الصلاة ان معناها لغة ما مر اول الكتاب وهو ما هنا وقال في دقائق المنهاج ان اطلاقها
 على الرحمة اطلاق شرعي وغوى وعليه فلا اشكال (قوله ومن الملائكة استغفار)
 أي بلفظه او مرادفه وليس المراد الاستغفار بخصوص صيغة الحديث اذ اصلي أحدكم
 لم تنزل الملائكة تصلي عليه تقول اللهم صل عليه اللهم ارحمه شوبري وبرماوي وعبرة
 الرشيدى قوله ومن الملائكة استغفار ينظر ما معنى استغفارهم له صلى الله عليه وسلم
 الذي الكلام فيه مع ان الاستغفار طلب المغفرة وهو معصوم فان قلت المراد الاستغفار
 بالمعنى الغوى الذي هو طلب السر وقصد الحيلولة بينه وبين الذنب فيرجع الى العصية
 قلت بعد تسليمه انما يظهر في استغفارهم له في حياته أما بعد وفاته فلا وان كان حياً

وقدمت البسملة عملاً بالكتاب
 والاجماع راجع الى قوله
 تعالى سبحانك اذ انت فوق
 السموات والارض تنزل
 الملائكة من الجنة
 والارض تنزل
 الملائكة من الجنة
 والارض تنزل

لانه ليس في دار تكليف فان قلت المراد من استغفارهم له مطلق الدعاء والتضرع قلت
فما حكمة المغفرة في التعبير بين دعائهم ودعاء المؤمنين اذ بحروفه واجيب عن أصل
الاشكال بانه من باب حسنات الاراسيات المقربين (قوله ومن الادميين)
الاولى ومن غيرهما يشمل الجن (قوله تضرع) هو السؤال مع خضوع وذلة والدعاء
اعم منه (قوله بمعنى التسليم) انما قال ذلك لان السلام من أسمائه تعالى فرمما يتوهم
انه المراد دفعه بما ذكر فيكون من اطلاق اسم المصدر على المصدر ولم يتوكل الصلاة
بالمصدر الذي هو اتصلي لانها الاحراق بالنار اود دخولها وذلك كقوله محمد
استسبط بعض العلماء من محمد ثلثمائة وأربعة عشر رسولا فقال فيه ثلاث ميمات واذا
بسطات كلامها قلت م م وعدتها بحساب الحمل الكبير تسعون فيحصل منها
مائتان وسبعون واذا بسطت الحاء والذال قلت دال بخمسة وثلاثين والحاء تسعة
والجمل ماذ كوفي اسمه الكريم اشارة الى ان جميع السكالات الموجودة في المرسلين
موجودة فيه شيخنا ملوى (قوله نبينا) لما كان لفظ محمد مشتركا بين نبينا وغيره بينه
بقوله نبيا ع ش (قوله مؤمنوا بنى هاشم) أي وبناته ففيه تغليب وكذا يقال مثله
في بنى المطلب ولا يشكل باولاد بناتهم حيث لم يكونوا من الال لانهم ينسبون لا بأبائهم
ع ش (قوله اسم جمع لصاحبه) أتى بالضمير احتراماً من صاحبنا فانه من طالت
عشرته وعند الاخفش هو جمع له كركب وراكب وقال بعضهم مراده الجمع
الغوى فلا مخالفة (قوله بمعنى انصافي) انما قال ذلك لان صاحب من طالت صحبته
والانصافي لا يشترط فيه ذلك ح ل (قوله من اجتمع) أي اجتمعا عامعارفا بان يكون
بالابدان في عالم الدنيا ع ن فيشمل الانس والجن والملائكة وعيسى عليه السلام
لانه اجتمع عليه مرات في الارض ولبنة الاسراء وهو حي وأما بقية الانبياء فلم يجتمع
الابرار واحدهم اجهوري (قوله نبينا) أي بمدرساته وقد تنازعوا اجتمع ومؤننا (قوله
وعطف العجب) لعل المراد بالعطف العطف الغوى وهو ذكر الشيء بعد شيء
والان العطف انما هو على الاول اذا تكررت المعطوفات على الصحيح فالعطف على محمد
لا على الال اراه مبني على القول المرجوح ع ش (قوله الشامل) أي الال لبعضهم
أي العجب وقوله اقيم أي باقي العجب الذين ليسوا باكل شوري وهذا بناء على
ما فسر به الال من انهم مؤمنوا بنى هاشم وبنى المطلب وأما اذا بني على انهم مؤمنوا
أمتهم فغائبة ذكرهم اذ هتأمت بشأنهم لزيادة فضاهم فيكون ما بين الال والعجب قوم
وخصوص مطلق على هذا ووجهي على الاول والسرف في طلب الصلاة والسلام على
الال والاصحاب انهم السبب في حصول سعادة الدارين للعباد لان السعادة منوطة

ومن الادميين تضرع ودعاء
(والسلام) بمعنى التسليم
(على محمد) نبينا (وآله) هم
مؤمنوا بنى هاشم وبنى
المطلب (وصحبه) هو عند
سبويه اسم جمع لصاحبه
بمعنى انصافي وهو من اجتمع
مؤمننا بنينا محمد صلى الله
عليه وسلم وعطف العجب
على الال الشامل لبعضهم
لشمل الصلاة والسلام ماقيم
وجلتنا الحمد والصلاة
والسلام

بمعروفه الاحكام والعمل بها ووصولها اليها انما هو من جهة آله ومعجبه (قوله خبرتان
 الخ) ويجوز في جملة الحمد ان تكون خبرية لفظا ومعنى لان الحمد دلغة الثناء بالاسان
 والاخبار بانه مالك او مستحق لجميع المحامد ثناء عليه جل وعلا وأما جملة الصلاة
 فلا يجوز فيها ذلك لان الصلاة لغة الدعاء والاخبار بها ليس دعاء وجوبه بعضهم فيها
 أيضا بناء على ان الصلاة الغرض منها تعظيمه عليه الصلاة والسلام وذلك حاصل على
 كل من التقديرين (قوله دلالة على الثبات والدوام) أي على ان ثبوت الحمد لله
 دائم مستمر وليس المراد ان الحامد ينشئ الحمد دائما وعطف الدوام على الثبات تفسير
 يقال ثبت الامر ثباتا أي دام بخلاف الثبوت فانه اعم فان قلت كيف ذلك وقد صرح
 الشيخ عبد القاهر بانه لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الا فطلاق لزيد
 قلت اجيب عن ذلك بان الشيخ انما نفي دلالة الاسمية فلا ينافي استفادة الدوام منها
 بواسطة العدول عن الفعلية الى الاسمية كما يؤخذ من قول الشارح واخترت الخ
 أو بعبارة المقام (قوله به لاه) اسم مصدر لا على أي باعلانه اياهم اوجع عليها ويكون
 معناه الرتب العلية (قوله يؤني بالانه قال) أي اذا جيء بها تكون للانتقال أي
 فليست موضوعة له وليس معناه انا اريد الانتقال يتعين الاتيان بها فيعد تركها
 عيبا أو خطأ لان الانتقال كما يحصل بها يحصل بغيرها كذا وان لا طاعين واللام بمعنى
 عندا والمعنى لارادة الانتقال (قوله واصلاها) أي الثاني أي ما حق التركيب ان يكون
 عليه فالاصالة بالقوة لا بالفعل وليس المراد ان شيئا حذف من التركيب واختصر
 فيه فالوارث فائبة عن ام واخترت الواو من بين سائر حروف العطف بالسياطة عن اما
 لانها أم الباب ولانها قد تستعمل للاستثناف كما سانهى ملوى (قوله بدليل الخ) وجه
 ابدلالة من هذا الدليل ان لزوم الفاء لم يعمد لشيء من ادوات الشرط غالبا الا اما
 فلما وجدنا ذلك للزوم مع وبعد علمنا ان اسماء ما بعد الواو سالت من التضمن اما معنى
 الشرط فلزوم هذه الملاظة ليم الاسمة دلالة ويظهر الدليل في قوله لتضمن الخ
 تأمل (قوله لزوم الفاء) المراد بالزوم الذي لا عدم الالف كالك لثلاثين في قوله لتضمن الخ
 غالباً في أو المراد بالزوم العرفي كما له البر ماوى لا العقل (قوله في حيزها) أي
 في قرب حيزها (قوله لتضمن الخ) عليه لقد رأى والشاء تلزم أما ما ضمن الخ أي مع ضعفها
 بالسياطة فيجرب بلزوم الفاء ع ش (قوله معنى الشرط) أي التعليق والاضافة بيانية
 وقوله والاصل أي الاول فقد قامت أمام مقام اداة الشرط التي هي ما رفعه لشرط
 الذي هو يمكن وقيامها مقام فعل الشرط واداته لزومها ما يلزم فعل الشرط وهو
 وجود الفاء في جوابها كما تقدم ركان من حق أما ان يلزمها ما يلزمها لقيام مقامها

خبرتان لفظا انشائيتان
 معنى واخترت اسميتها على
 فعلية لالدلالة على الثبات
 والدوام (الفائز من الله
 بعلمه) صفة من ذكر (يؤني
 بالانتقال من اسلوب
 الى آخر واصلاها لما بعد دليل
 لزوم الفاء في حيزها غالباً
 تتضمن اما معنى التمرط والام
 مهم ما يكن من شيء

والذي يلزم هما الاسمية لانها مبتدأ في هذا التركيب لكن لما تعذر لحوق الاسمية
لاما جيء باسم بعدها وهو بعد اقامة اللازم في الجملة مقام المزموم ح ل ويمكن
تامة وناعليها ضمير يعود على ما او من شيء بزيادة من على رأى وانما كان أصلها
خه وص منها لا غيرها من ادوات الشرط لما فيهما من الابهام لانهما تقع على
كل شيء عاقلا وغيره زمانا وغيره وهذا الابهام يناسب هنا لان الغرض التعليل على
وجود شيء ما فلهذا بيننا بيانا عاما بقوله من شيء قصد العموم وان كان شأن البيان
ان يكون مبينا بخلاف غيره هما من الادوات فانه خاص ببعض الاشياء وقال بعضهم
عوضوا اما عنهما وعوضوا الواو عن اما ولم يعوضوا الواو عنهما من اول الامر لان
الواو حرف مفرد فلا قوة له على النيابة عن شيئين واما حرف مركب فهو أقوى من
المفرد انتهى (قوله بعد البسملة) فيه اشارة الى انها من متعلقات الشرط والاولى جعلها
من متعلقات الجزاء لان الجواب حينئذ يكون معلقا على وجود مطلق والتعليق على
المطلق اقرب لتحقيقه في الخارج من التعليق على المقيد (قوله فهذا) أى فأقول هذا
مختصر فالجواب محذوف ليكون مستقبلا ونزل المقول منزلة المحسوس بأن شبهه به
واشاره بهذا الشدة استحضاره عنده واعتراض بأن ما في الذهن سهل ومسمى المختصر
الفاظ مفصلة بكونها طيارة وغيرها فلامطابقة بين المبتدأ والخبر وأجيب بتقدير
مضاف في كلامه والتقدير بفصل هذا واعتراض ايضا بأنه لا يشمل غير نسخة المؤلف
وأجيب بتقدير مضاف ثان والتقدير بفصل نزع هذا كذا قيل ولا حاجة لهذا كله لان
الذهن يقبل المفصل كالمجمل كما قاله الشافعي في تكبيرة الاحرام على كلام الرمي القائل
بوجوب استحضار الاركان تفصيلا وتقدير نوع لا يحتاج له الاعلى القول بأن اسماء
الذهب من حيث علم الشخص وعلى القول بأنها من حيث علم الجنس وهو الراجح فلا يحتاج
لتقديره لان علم الجنس اسم للحقيقة وهي لما افراد تشمل جميع النسخ المنقولة من نسخة
المؤلف تأمل (قوله الحاضر ذهنا) أى ولو كانت هذه الخطبة متأخرة عن وضع
الكتاب ح ل فالاشارة للالفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني على ما هو
المختار من الاحتمالات السبعة وانما كان هذا مختارا دون غيره لان النقوش لعدم
تيسرها لكل شخص وفي كل وقت لا تصلح ان تكون مدلول ولا جزء مدلول فبطل أربع
احتمالات وهي النقوش والنقوش مع الالفاظ والنقوش مع المعاني والثلاثة ولان
المعاني لا يكونها متوقفة في الغالب على الالفاظ لا تصلح ان تكون مدلول ولا جزء مدلول
ايضا فبطل احتمالان وهما المعاني فقط والمعاني مع الالفاظ فتعين ان تكون الالفاظ
الذهنية من حيث دلالتها على المعاني وأما من حيث ذاتها فليست مقصودة وهذا

بعد البسملة والحمد لله والصلاة
والسلام على من ذكر (فهذا)
لمؤلف الحاضر ذهنا (مختصر)
من الاختصار

المختار من السبعة لكنها مشروطة بدلالة المعاني (قوله وهو تقليل الخ) أي
اصطلاحاً ع ش (قوله وتكثير المعنى) ليس بقيد (قوله في الفقه) من طرفية الجزء
في الكل بتقدير مضاف أي في دال الفقه أو من طرفية الالفاظ في المعاني بناء على
ان المعاني قوالب للالفاظ بالنظر المتسكام لانه يستحضر المعاني أولاً وأما بالنظر
للسامع فالالفاظ قوالب للمعاني لانه يفهم المعنى من الالفاظ المسموعة وقيل ان في
معنى على فشيبه الدال والمدلول بالظرف والمظروف قال الشوري من فقه بكسر عينه أي
فهم فان صار مهيبة له ضمت وان سبق غيره فتحت انتهى (قوله الفهم) هو ارتسام صورة
ما في الخارج في الذهن (قوله العلم) بمعنى الظن القوي لانه لقربه من العلم اطلق عليه
لفظه والافال لم يعناه لا يقع فيه خلاف بين المجتهدين شوري فأحكام الفقه كلها ظنية
والمسائل المجمع عليهم ليست فقها لكن يشكل عليه عدهم الاجماع من ادلة الفقه والمراد
بالظن ملكته أي الملكة التي يقدر بها على ظن جميع الاحكام فهو مجاز على مجاز
وعلاقة الاول المجاورة الذهنية وعلاقة الثاني السببية والمسببية لان الملكة
سبب للظن والمراد بالاحكام النسب التامة كما هو احد اطلاق الحكم ونص عليه
المحلي في شرح جمع الجوامع أي الفقه العلم بجميع النسب التامة قال استغراقية وانما
ليجمل الحكم على ادراك وقوع النسبة أولاً ووقوعها كما هو المتبادر منه عند الاطلاق
لانه بهذا المعنى عين العلم فلا يصح تعلقه به ولم يحمل على خطاب الله المتعلق بافعال
المكلفين لتلايق التكرار في قوله الشرعية لان خطاب الله لا يكون الا شرعياً فان
قلت اذا كان المراد بالاحكام جميعها لا يكون التعريف جامعاً لثبوت لا ادري عن مالك
وغيره من الائمة الاربعة وهم فقهاء قلنا المراد بالعلم النهائي له لا حصوله بالفعل ومالك
وغيره من الائمة حصل لهم العلم بهذا المعنى كما قاله المحلي كما في شرح جمع الجوامع وقوله
العملية أي المتعلقة بكيفية عمل قلبي او غيره كالعلم بان النية في الموضوع واجبة وان الوتر
مندوب فقولنا النية واجبة مشبهة مركبة من موضوع ومحمول ونسبة وثيقة اهم
للعلم بالنسبة وهذه النسبة عملية أي متعلقة بصفة عمل فالعمل هو النية وصفة الوجوب
وهذه النسبة تعلق بالوجوب الذي هو صفة النية وقوا التفصيلية أي المتعلقة
باحكام مخصوصة فخرج بالاحكام العلم بالذوات والصفات كتصور الانسان
والبياض والمراد بالذوات ما لو وجد في الخارج كان قائماً بنفسه كما قاله التجاري على
جمع الجوامع فاندفع ما يقال ان ماهية الانسان ليست من الذوات أو المراد بقوله كتصور
لانسان تصورا فراده وقوله الشرعية خرج العلم بالاحكام العقلية والحسية كالعلم
بأن الواحد نصف الاثنين وبأن النار محرقة وخرج بالعملية العملية أي الاعتقادية

وهو تقابل اللفظ وتكثير المعنى
(في الفقه) وهو لغة الفهم
واصطلاحاً العلم بالاحكام
الشرعية العملية

كالملم بأن الله واحد وأنه يرى في الآخرة أي لانها متعلقة بكيفية ذات فقوله كالملم
بأن الله الخ فالجزم فيه ثبوت الوجدانية لله والعامة هذا التبعوت توحيداً وأما العلم
بوجوب اعتقاد ان الله واحد فهو فقهه والاول من علم الكلام اه سم على جمع
الجوامع (قوله المكتسب) خرج من علم جبريل مثلاً فانه غيره مكتسب ح ل ودخل
فيه علمه صلى الله عليه وسلم السامى عن اجتهاد فهو فقهه من حيث هو وله عن
اجتهاد وامام من حيث كونه دليلاً فلا يسمى فقهاً قاله الكمال المعدسى فتولع ش
ان قوله من ادلتها خرج به علم جبريل وعلم النبي أى الحاصل بغير اجتهاد لانهم اليسا
مكتسبين من الأدلة بل علم جبريل من الوحي المحفوظ وعلم النبي من الوحي ليس بظاهر
بل بما خارجاً بالاعتساب انتهى (قوله التفصيلية) أى بواسطة الأدلة الاجمالية
ولا بد من ملاحظة هذا انتهى خضر وكيفية الاعتساب بأن يقال اقيموا
الصلاة أمر والأمر الوجوب ينتج اقيموا الصلاة لأوجوب ولا تشربوا الخمر نهى والنهى
للتحريم ينتج لا تشربوا الخمر للتحريم فيحصل الدليل الاجمالي كبرى للقياس كما بينه
المحلى في جمع الجوامع وخرج بقوله التفصيلية العلم بذلك أى بالاحكام الشرعية العملية
المكتسبة للخلاف أى الشخص الذى نصب نفسه للخلاف والحدال ليدب عن مذهب
امامه من مقتضى والمافى الميثب بما ما يأخذه من الفقيه كالشافعى ليحفظه عن
ابطال خصمه كالحنفى فعلمه أى الخرفى مثلاً يجرى الزنية فى الوضوء ارجود المقتضى
وبعد وجوب الوتر لوجود النافى ليد من الفقه لانه مكتسب من الأدلة الاجمالية
وقوله من المقتضى متعلق بالمكتسب قال الكمال ابن أبى شريف هذا ان قلنا ان الخلاف
يستفيد علماً بثبوت الوجوب او انتفائه من مجرد تعلمه من وجود المقتضى او المانع
اجمالاً وأنه يمكنه بمجرد ذلك حفظه عن ابطال الخصم والحق انه لا يستفيد علماً
ولا يمكنه الحفاظ المذكور حتى يتميز المقتضى او النافى ويكون هو الدليل المستفاد منه
ذلك فان كان أهلاً للاستفادة منه كان فقهاً والصواب ان قيد التفصيلية ليس لاجراء
علم الخلاف بل هو تصريح بالالزام فهو لبيان الخرافع دون الاحتراز كقوله من ادلتها لان
علم الخلاف خارج بقوله لم بالاحكام لان المراد العلم بجميع الاحكام والخلاف ليس
حاصلاً عنده لم بجميع الاحكام خارج أيضاً بقوله المكتسب لان معناه المستنبط
وهو لا يستنبط انتهى ح فى (قوله وهو ضريحه) ذكر من المبادئ ستة وهى الاسم
والحد والمرضوع والاستمداء والفائدة والزانية المشار اليها بقوله المحصلان للفوائد
الخ حكمه الوجوب العيني او الكفاءة وواضعه الاثمة المجتهدون (قوله وسه تر
الأدلة) أى باقياً كالاستصحاب والاستقراء كاستقراء الشافعى النساء فى قول

المكتسب من ادلتها
التفصيلية وهو ضريحه أو قال
المكتسب من حيث عروض
الاحكام كلها واستمداده من
الكتاب والسنة والاجماع
والقياس وسائر الأدلة
المعروفة وفائدة امثال
أو امر الله تعالى

الحيض والمفاس وغالبهما واكثرهما والاستقصان كاستقصان الشافعي التعريف
على المحقق (قوله نواهيته) أي منهيته (قوله على مذهب الخ) أي كائنها ذلك
الفقه على مذهب الامام الشافعي كينونة العام على الخامس لحصوله في ضمنه
وقد يجعل على بمعنى في ليكون الجمار والمجرور بدلا من الجمار والمجرور قبله فان قلت
كان يكفي ان يقول مختصرا على مذهب الشافعي فلم زاد قوله في الفقه قلت أشار لمدح
مختصره من وجهين عموم كونه في الفقه وخصوص كونه في مذهب الشافعي على
ان مذهب الشافعي قد يكون في غير الفقه وانما نسب لجزءه الثالث لانه صحابي ابن صحابي
اذ هو محمد بن ادريس بن عباس بن عثمان بن شافع ابن السائب (قوله في المسائل)
من ظروية الجزء في الكل فان الاحكام هي القسب التامة والمسألة كناية عن موضوع
ومجول ونسبة (قوله مجازا) قال بعضهم هو حال من مذهب وفيه نظرا لان المجاز لفظ
لانه كلمة مستعملة الخ وما ذهب به ان يدل تبيينه بالاحكام ويمكن ان يكون
في الكلام حذف مضاف أي حالة كون ذلك مدلول مجاز والاولى كونه حالا من
مذهب النبي في المتن أي حال كون المذهب أي لفظه مجازا أي منقولا عن مكان
الذهب وذلك لشبه اختياره للاحكام بسلكه الطريق ثم استعير اسم السالك وهو
الذهب لاختيار الاحكام واشتق منه المذهب فيكون استعارة بعبارة هذا مراده
ولا ينافي ما ذكره الشارح قول بعضهم انه صار حقيقة عرفية مجازا ان يراد انه مجاز
بحسب الاصل وان صار حقيقة عرفية بعد ذلك وقوله عن مكان متعلق بمحذوف أي
منقولا عن مكان انتهى ح ف (قوله اختصرت فيه) أي جمعت فيه معاني المنهاج
ع ش وأشار بذلك الى ان قوله مختصر الامام على حذف مضاف أي معاني مختصر
الامام أي المقصود من معانيه والافن جملتها حكاية الخلاف والشج لم يتعرض له
فالظرفية هنا من ظرفية المعاني في الالفاظ كما أشار له ع ش وقال المولى اختصرت
فيه أي في ذلك المؤلف المعبر عنه بالمختصر المراد به ما أخذ من المنهاج وما ضمه اليه
فليس فيه ظرفية الشيء في نفسه ولا حاجة الى ان يقال ان كل مسألة من مسائل المنهاج
مظروفة في مسائل المنهاج وفي الاطفيحي اتيانه بالظرفية يقتضي تسميته بالمختصر قبل
ان يذكر فيه كلام المنهاج فلو قال اختصرت به من مختصر الامام لاندفع ذلك الابهام
والاشكال ظاهرا اذا كانت الخطبة مقدمة على التأليف فان كانت متأخرة عنه فلا
اشكال قوله مختصر الامام سيما مختصرا لانه مختصر من المحرر وهو من الوجيز وهو من
الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح الامام الحرمي على مختصر المزي وهو
مختصر من الام والوجيز والوسيط والبسيط لا يقر الى ما يذامام الحرمي بابلي (قوله المسى)

واجتناب نواهيته المحصلا لان
لافوائد الدنيوية والآخرية
(على مذهب الامام) المجتهد
ابن عبد الله محمد بن ادريس
(الشافعي رضي الله عنه
وارضاه) أي مذهب اليه
من الاحكام في المسائل مجازا
عن مكان الذهب (اختصرت
فيه مختصر الامام أبي زكريا
النووي) رحمه الله (المسى)
بمنهاج الطالبين

فيهاج الطالبين) أسماء الكتب من حيث علم الجنس وأسماء العلوم من حيث علم الشفص
على ما هو التحقيق زى (قوله رخصت اليه) أى الى ما اختصرته من مختصر الامام
شورى او العمير راجع لمختصر شيخ الاسلام وهو وان كان عبارة عن مجموع معاني
المنهاج وزيادة شيخ الاسلام فهو من التجريد عند النحويين لانه جرد اللفظ عن بعض
مدلوله وهو ما ضم اليه وقصده التنبيه على شرف هذا الجزء بكونه يسر (قواء مع ابدال
الح) فيه ادخال الباء في حيز الابدال على المأخوذ وادخالها في حيز الابدال على المأخوذ
وفي حيز بدل وتبدل واستبدل على المتروك هو الفصح وخفى هذا التفصيل على من
اعترض هذا المتن واصله بانه وبدلناهم بختيم جنتين ومن يتبدل الكفر بالايمن فقد
ضل وقد تدخل في حيز بدل ونحوه على المأخوذ كما في قوله وبدل طالعي لحسي بسعدى
زى (قوله به) أى بالاعتماد على في الحكم ولو عنده وان كان ضعيفا عند غيره وما يعتمد
الحذاق في التعبير فيشمل ما دواعم وما هو اولى وما جمع الصفتين ح ل (قوله بلفظ)
متعلق بابدال والباء للابسة والمصاحبة (قوله مبين) اسم فاعل من بان بمعنى وضع
او من ايمان بمعنى اوضح وهو القياس أى موضع الامراد بلا خفاء وفي المصباح بان
الامرئين ولا يكون الا لازما واما اناة بمعنى الوضوح ويستعمل لازما ومتعديا
ع ش (قوله وسأنبه على ذلك) أى المذكور من الضم والابدال وقدم الابدال على
الحذف لان الاعتناء ببيان المعتمد وكراهة أقوى منه بالحذف (قوله وحذفت منه
الخلاف) أى تركه ح ل وهذا بناء على ان الضمير في منه عائد على مختصره اما الوعد
على مختصر الامام فالحذف باق على معناه من انه حذفه حين اختصره لكن فيه
تشبث للضمائر لان الضمائر السابقة عائدة على مختصره ح ف (قوله الراغبين) أى
المنهمكين على الخير طلبا لحيارة معاليه زى (قوله بمنهج الطلاب) فقد اختصر الاسم
كما اختصر المسمى ثم اشهر الآن بالمنهج اقتصارا على الجزء الاول من العلم مع دخول
ال عليه ملوى والطلاب جمع طالب قال ابن مالك

وفعل افاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله

ومثله الفاعل فيما ذكر انتهى فقول بعضهم انه جمع طلاب بفتح الطاء مبالة طالب
لا يظهر انتهى (قوله راجيا) ينبغي ان يكون حالا من فاعل اختصرت وما بعده فيكون
حذف من الاول لدلالة الثاني او بالعكس وليس من باب التنازع لانه لا يجري
في الحال لانه يقتضى الاضمار والحال نكرة (قوله ان يتفع) أى بالمضارع المصدر
بان لانه لم يكن في الحال انتفاع به وقال واسأله التوفيق لان التوفيق مطلوب في الحال
كلاستقبال فلذا اتى فيه بالمصدر الصريح كما في الاطعوى وليناسب ما بعده أيضا

(وضممت اليه ما يسر مع ابدال
غير المعتمد به) أى بالاعتماد
(بلفظ مبين) وسأنبه على
ذلك غالب في محاله (وحذفت
منه الخلاف واما) أى طلبا
(تيسيره على الراغبين) فيه
(رسميته بمنهج الطلاب)
المنهج والمنهاج الطوريق
الواضح (راجيا) أى مؤملا
(من الله تعالى) ان يتفع به
ارلوا الالباب جمع لب وهو
العقل (واسأله التوفيق) وهو
خلق قدره

وهو الفور وجلة واسأله معطوفة على راجيا والتقدير وسألا (قوله وهو خلق قدرة الطاعة الخ) يوم انه تفسير واحد ثم انه تفسير لانه وفاق من حيث هو والمراد هنا الهام موافقة الصواب في مذهب الامام وخلق القدرة في العبدان يسكون مجبولا طبعيا واختيارا على فعل الطاعة اطفحى باختصار (قوله وتسهيل سبيل الخير) هذا الاحتياج اليه الا اذا لم نرد بالقدرة العرض المقارن للفعل بان اريد بها سلامة الالات فان اردناها ذلك فلا حاجة اليه لان تلك القدرة ليست موجودة في الكافر (قوله للصواب) فيه ان التوفيق لا يكون الا في الخير فمافائدة قوله للصواب وأجيب بأنه ذكر بعض متعلقاته وانه سلك التجريد بان حرد التوفيق عن كونه في خير (قوله والفعل كالصلاة) ومعنى كونها توافق الواقع ان تكون مستكينة للاركان والشروط (قوله أي الرجوع) فالكتاب مصدر ميمي وفي المصباح آب من سفره يؤوب او ما بآ رجع والاباء اسم منه فهو آيب وآب الى الله رجع عن ذنبه وتاب فهو آواب مبالغة

(كتاب الطهارة)

وقد افتح الاثمة كتبهم بالطهارة فخر مفتاح الصلاة الطهور مع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائع الاسلام بعد الشهاداتتين بالصلاة وكونها اعظم شروط الصلاة التي قد مهأ على غيرها لانتها افضل عبادات البدن بعد الايمان والشروط مقدم على المشروط انتهى شرح مر (قوله هو لغة) أي من جهة اللغة او حال كونه لغة او اعني لغة او في اللغة فالنصب على التمييز او الحال او بتقدير فعل او ينزع الخافض على ما فيه لكن الراجح انه سماعي وليس هذا منه شوبرى وعلى القول بانه حال فهو حال من النسبة الواقعة بين المبتدأ والخبر او من الضمير المحذوف مع فاعله أي اعني لغة انتهى (قوله والجمع) عطف اعم على اخص ع ش فالكتاب مصدر بمعنى جامع أو مجموع فيه (قوله كتابا) مصدر مجرد وكتابة وكتابا مصدران مزيدان والاول مزيد بحرفين والثاني بحرف وقدم المزيد بحرفين لشهرته شوبرى لعل المراد شهرته عند اللغويين فلا يرد أن المزيد بحرف مشهور عند الفقهاء وغيرهم (قوله من العلم) أي من دال العلم فلا يجاب ما قاله السيد من ان المختار في اسماء الكتب والابواب والفصول انها اسماء لالفاظ مخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المختصة والاضافة في كتاب الطهارة من اضافة الدال للمدلول او من اضافة العام للخاص وهي بمعنى اللام على التقديرين كما اشار اليه اسم في شرح العناية وقوله مشتملة على أبواب الخ ليس من تمة التعريف بل الكتاب اسم لجملة مختصة وان لم تكن مشتملة على ما ذكر ككتاب أمهات الاولاد فلو قلنا انها لكان أولى لا يهام توقف التعريف عليها لكن هذا يعلم من قول الشارح غاليا

الطاعة وتسهيل سبيل الخير
(للصواب) أي في الواقع من الغول والنزل (١)
اسأله لا يرد أي الطاعة
(يوم الساب) أي الرابع
الى الله تعالى في يوم القبا
(كتاب الطهارة)
هو لغة الضم واسمها يقال
كتب كتابا رتبة كتابا
واسمها اسمها بغير تفتحة
من العلم مشتملة على أبواب
وفصوف غاليا والاول ان تفتحة
له تامة

اطعني وقال في شرح التقيج الباب اصطلاح اسم بجملة مختصة من العلم وقد يعبر
عنها الكتاب والفصل فان جمعت الثلاثة قلت الكتاب اسم بجملة مختصة من العلم
مشملة على أبواب وفصول والباب اسم بجملة مختصة من كتب العلم مشتملة على
فصول والفصل اسم بجملة مختصة من أبواب العلم مشتملة على مسائل فالكتاب
كالجنس الجامع لأبواب جامعة لفصول جامعة للمسائل فالأبواب أنواعه والفصول
أصنافه والمسائل اشغاله انتهى فعلم من كلامه ان الثلاثة كالمقبر والمسكين
والطاهرة مصدر طهر بفتح الميم وضمها والفتح افصح بطهر بضمها فمما في مفتوح
العين ومضمومها اذا كان لا بمعنى اغتسل واماطهر بمعنى اغتسل فثلث الماء
وفي مضارعه لغتان الضم والفتح شيخنا ع ش الطعبي واعلم ان الطهارة قسمان عينية
وحككية فالعينية هي ما لا تغاير محل سببها كافي غسل اليد مثلاً من العجاسة فان
الغسل لا يجاوز محل اصابة العجاسة والحككية هي التي تغاير محل ما ذكر كافي غسل
الاعضاء من الحدث فان محل السبب الفرج مثلاً حيث خرج منه خارج وقد وجب
غسل غيره وهو الاعضاء شوبرى ولها وسائل ومقاصد فوسايلها أربع ولعل المراد
بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الارشاد وهي المياه والاواني والاجتهاد
والعجاسة ولما كانت العجاسة موجبة للطهارة حدثت من الوسائل بهذا الاعتبار
ومقاصدها أربع الوضوء والغسل والتيمم وازالة العجاسة ولم يعدوا التراب من الوسائل
كالمياه ولا الاحداث منها كالعجاسة لان التراب لما كان طهارة ضرورة لم يعد من
الوسائل ولما لم تتوقف الطهارة على سبق حدث كالماء اذا اريد تطهيره للطواف به
لم يعدوا الحدث منها أيضاً كما قاله ع ش الطعبي والمشهور ان الوسائل الحقيقية الماء
والتراب والحجر والذابغ (قوله والخلوص) تفسير ع ش أي لان النظافة تشمل الحسية
كالانجاس والمعنوية كالعيوب بدليل حديث ان الله نظيف يحب النظافة أي مزه
عن النقائص انتهى وقيل عطف عام على خاص لان الخلوص من الادناس يشمل
الحسية والمعنوية والنظافة خاصة بالحسية أو عطف سبب على مسبب اولاً لازم على
مازوم انتهى (قوله وشرعاً) عبر عن معنى الطهارة المقابل للغوى بقوله وشرعاً وعن
معنى الكتاب بقوله واصطلاحاً بناء على ما هو المعروف من ان الحقيقة الشرعية هي
ما تلقى معناها من الشارع وان ما لم يتعلق معناها من الشارع يسمى اصطلاحاً وان كان
في عبارة الفقهاء بان اصطلاحاً على استعماله في معنى فيما بينهم ولم يتلقوا التسمية به
من كلام الشارع فم قد يستعملون الحقيقة الشرعية كما قاله سم في حاشيته على
البيهقي في باب الزكاة فيما وقع في كلام الفقهاء مطلقاً ع ش (قوله رفع حدث) هذا احد

والخلوص من الادناس
وشرعاً رفع حدث او ازالة
نجس أو ما في معناها وعلى
صورتها

اطلاقين للطهارة وهو مجاز من اطلاق المسبب على السبب والاطلاق الثاني حقيقي وهو زوال المنع المترتب على الحدث والحبس عن أي الطهارة ذات رفع حدث كوضوء او غسل او يثوّل رفع برفع والاف الطهارة ليست نفس الرفع وانما هو ناشئ عنها لان رفع الحدث وهو ازالته ناشئ عن الوضوء وكذا يقال في قوله ازالته نجس بان يقال ذات ازاله وهو الغسل او يثوّل ازاله بمزيل ولا شك ان الغسل مزيل وان الطهارة ليست نفس الازاله وانما الازاله ناشئة عنها لانها ناشئة عن الغسل اه شيخنا فالحاصل ان الطهارة تطلق على المعنى المصدري وهو الفعل وعلى الحاصل بالمصدر وهو اثره والاول مجازي والثاني حقيقي وانما عرفها الشارح بالمعنى المجازي لان المذکور في المتن هو الفعل كالوضوء والغسل (قوله كالتييم) هذا في معنى رفع الحدث وفي معنى ازالة النجس الاستنجاء بالحجر وقوله والاعمال المسنونة وتجديد الوضوء نالان لما على صورة رفع الحدث الاول على صورة الاكبر والى على صورة الاصغر وقوله والغسل الثانية والثالثة مثال لما على صورة ازالة النجس وعلى صورة رفع الحدث (قوله هي) أي الطهارة التي في الترجمة شاملة الخ هذا تفريع على التعريف المذکور وقوله لانواع الطهارات هي كيان التفريع أربعة الوضوء والغسل والتييم وازالة النجاسة وانما افردتها في الترجمة لانها في الاصل مصدر وهو يتناول القليل والكثير ومن جمعها قصد ان تصريح به أي بذلك التناول مناهي على التفريع (قوله لانه الاصل) أي الاكثير والغالب في آلتها أي الطهارة وهي الماء والتراب والحجر والابغ وهي الوسائل حقيقة (قوله انما يطهر الخ) هو من قصر الصفة على الموصوف قصر افراد للرد على الخفية القادحين بان غير الماء يطهر كاخل ونحوه مما ليس فيه دهنية كما البطيخ قالوا انه يطهر النجس ولا يرفع الحدث وانظر ما الفرق مع ان النجاسة اغلظ من الحدث ثم رأيت بعضهم فرق بان الحدث أقوى لانه يحل باطن الاعضاء وظاهرها بدليل انه اذا كسحط الجلد عن الاعضاء لا يرتفع حدثها والنجاسة تحل الظاهر فقط فاذا كسحط الجلد زالت اه والمراد الطهارة بالمعنى الاعمال الشامل لما فيه رفع وازالة ولما لا يرفع مطلقا ولا ازالة كالطهارة المدبوبة فانها مطهرة صورة بمعنى انها على صورة الطهارة هي أولى من عبارة أصله لانه انما اشترط الماء لرفع الحدث والنجس شوبري (قوله من ما يبع) والاف والتراب والحجر وآلة الدبغ كل منها يحصل للطهارة ح ل (قوله بلا قيد) أي لازم (قوله وان رشع الخ) نصريح بان هذا الرشع يسمى ماء وهو كذلك على المعتمد لا ماء حقيقة ونقص بقدره كما صححه النووي في مجموع وغيره قال في الحاوي ولا يجوز رفع حدث ولا ازالة نجس الا بالماء المطلق او بخار الماء وان قال الرافعي نازع فيه عامة الاصحاب

كالتييم والاعمال المسنونة
وتجديد الوضوء والغسل
الثانية والثالثة فهي شاملة
لانواع الطهارات وبدأت
بالماء لانه الاصل في آلتها
فقلت (انما يطهر من مائع ماء
مطلق وهو ما يسمى ماء بلا
قيد) وان رشع من بخار الماء
المغلي كما صححه النووي في
مجموعه وغيره

وقال يسمونه بخارا ورشعاً للماء على الإطلاق شرح الخطيب على المنهاج خضر
وفي كلام المصنف حرازة على جعله الرشع من البخار مع أنه من الماء فلو قال وان رشع
من الماء بسبب البخار الذي هو حرارة النار لكان أولى فتأمل مدافعي على التعرير وقد
يجاب بجعل من تعليلية أي وان رشع من الماء من أجل البخار وسببه وانما قيد الرشع
بكونه من بخار الماء المغلي لانه محل الخلاف بين الرافعي والنووي اجهوري والا فالرشع
من غير البخار كالشع مطلق أيضا (قوله او قيد) معطوف على قوله وان رشع شورى
(قوله بخلاف الخل ونحوه) محترز قوله ما يسمى ماء وما لا يذكر الا مقيدا محترز قوله
بلا قيد اذ هو في النفي ينصرف الى اللازم (قوله كما ورد) مقيدا بالاضافة وما بعده
مقيد بالصفة (قوله لقوله تعالى) استدلال على منطوق المتن وهو قوله انما يطهر الخ
وعلى مفهومه وهو قول الشارح بخلاف الخل ونحوه الخ لكن الدلالة على المنطوق
ظاهرة لانها بمنطوق الأدلة الثلاثة وأما الدلالة على المفهوم فغير اخفاء فلذلك بينها بقوله
فلوطهر غيره الخ تأمل (قوله عمتنا) أي معددا للنعم (قوله وانزلنا من السماء ماء طهورا
الآية) تشمل ما ينبع من الأرض أيضا لانه نزل في الأصل من السماء قال تعالى وانزلنا
من السماء ماء بقدر فاسكنناه في الأرض (قوله الاعرابي) واسمه ذو الخويصرة اليماني
لا التيمي لانه خارجي سيوطي في حواشي الاذكار ع ش (قوله صبوا عليه ذنوبا)
أي مظروف ذنوب ومن تبعضية وهي مع مدخولها طال اه عمرة زى أي من مظروف
المقدر (قوله الدلو المثلثة ماء) اذا كان هذا معنى الدلو فائدة قوله بعده في الحديث
من ماء وتقيده به وبجواب بان الذنوب يطلق حقيقة على الدلو وعبرة القاموس
الذنوب الدلو او وفيها ماء او المثلثة او القربة من المثلث شورى أي فيحمل الذنوب
في الحديث على الدلو فقط (قوله والامر) أي في الحديث وقوله والماء أي في الآية
والحديث (قوله لتبادره الى الفهم) ما لم تقم قرينة تصرفه الى غيره كما في الآية التي
هي وانزلنا من السماء ماء طهورا والامر انما الغاء طهورا أي محصلا للطهارة لقوله في الآية
الاخرى ماء ليطهركم به والامر التأكيد ل (قوله فلوطهر غيره الخ) هذا يدل على
ان الأدلة المذكورة أدلة للفهوم أيضا (قوله لغات الامتنان) أي تعداد النعم وهو من
الله مدح ومن غيره مذموم قال ح ل وفيه انه ما المانع من ان يقع الامتنان بشئ مع
وجود ما يشاركه في المعنى الذي امتن به لاجله الا ان يقال نعم لكن لا كبيره وقع له اه
ومن ثم قال بعضهم المعنى لغات كمال الامتنان وعبرة سم فيه تأمل وما المانع من صحة
الامتنان بشئ وان قام غيره مقامه وهما لوجه الاستدلال بان نقول ثبت الطهارة
بالماء ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس لظهور القارق اه قال الشمس الخطيب على

او قيد موافقة الواقع كما البصر
بخلاف الخل ونحوه وما لا
يذكر الا مقيدا كما ورد
وماء دافق أي مني فلا يطهر
شيئا لقوله تعالى عمتنا بالماء
وانزلنا من السماء ماء طهورا
وقوله تعالى فلم تجدوا ماء
فتيمموا صعيدا طيبا وقوله
صلى الله عليه وسلم حين بال
الاعرابي في المسجد صبوا
عليه ذنوبا من ماء رواه
الشيخان والذنوب بفتح المعجمة
الدلو المثلثة ماء والامر للوجوب
والماء ينصرف الى المطلق
لتبادره الى الفهم فلوطهر
غيره من المانع لغات الامتنان
ولما وجب التيمم لفقده

أى شجاع ولا يقاس به غيره لان الطهر به عند الامام تعبدى وعند غيره معقول المعنى
لما فيه من الرقة واللطافة التى لا توجد فى غيره اه (قوله ولا يغسل البول به) فيه
بحث مجواز الامر به لكونه مما صدقات الواجب اولانه المتيسر اذ ذاك سم (قوله فتغير
بمخالط) تفريع على مفهوم قوله وهو ما يسمى ماء بلا قيد ع ش وانما قال غير مطهر لانه
المقصود ان كان الظاهر ان يقول غير مطلق والمراد المتغير احدى وصفاته الثلاثة كما
سينبه عليه بقوله والتغير المؤثر الخ (قوله مستغنى) مراده بالمستغنى عنه ما يمكن
صون الماء عنه فلا يضر التغير باوراق الاشجار المتناثرة ولوربيعية وان تقتت
واختلطت ويضر التغير بالثمار الساقطة بسبب ما تحلل منها سواء وقع بنفسه او بايقاع
وسواء كان على صورة الورق كالورد او لا شرح م ر لان شأن الثمار سهولة التحرز
عنه بخلاف الاوراق وقوله ما يمكن صون الماء عنه غالباً ومنه ما تغير التغير المذكور
بسبب القاء ما تغير بما فى مقراء أو ممره الاستغناء عنه حيث يضر وعليه الغرض المشهور
وهو ما أن تصح الطهارة باحدهما منفردا ولا تصح بهما مجتمعين اه حلى ثم قال ومن
التغير بالمجاور والتغير بالبحر طمعا اولونا اوريجار مثله شرح م ر (قوله فى صفاته) أى
اللون والطعم والريح (قوله فيقدر مخالفا) أى ان أراد ذلك والا فلا وهم وتوضا به مع
وضوءه لان غايته انه شاك ونحن لا نؤثر بالشك استصحابا للاصل المتيقن كما لو شك
فى غيره هل هو مخالط او مجاور او فى كثرته أو نحو ذلك شورى (قوله مخالفا) أى
وسطا ح ل (قوله فى احدها) المراد بالاحد الاحد الدائر فيشمل كل أحد أى فيقدر
مخالفا له فى كل صفة لا فى صفة واحدة فقط ح فى وصرح به م ر وعجالة ع ش
(قوله فى احدها) أى فان غيرا كتنى به والا عرض الباقي من الاوصاف ليوافق كلام
م ر وعجالة ح ل بمعنى انا تعرض عليه مغير اللون ومغير الطعم ومغير الريح فبأيهما
حصل التغير تقدير اا كنفينا به فى سلب الطهورية والمغير اللون عصير العنب ولطعم
عصير الرمان وللريح اللاذن وهو الايمان الذكر وقيل نبت هذا هو المخالف الوسط
وخرج بقوله ما يوافق فى صفاته ما لو وافقه فى صفة واحدة منها وبقي فيه الصفتان مثلا
كماء ورد منقطع الرائحة له لون وطعم مخالف للون الماء وطعمه هل تفرض الاوصاف
الثلاثة أو يختص بفرض مغير الريح الذى هو الاشبه بالخليط ذهب الى الاول شيخنا
والى الثانى الرويانى وهو واضح لان الصفتين الموجودتين بانفسهما الما لم يغيرا فلا معنى
لفرضهما (قوله غير مطهر) أى لغير ذلك المخالط اما بالنسبة اليه فطهر كما لو اراد تطهير
سدر او عجين او طين فصب عليه الماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله للجميع فانه يطهر
جميع اجزائه بوصولها وان تغير كثيرا للضرورة اذ لا يصل الى جميع اجزائه الا بعد

ولا يغسل البول به وتعبيرى
بما ذكر شامل لطهر
المستحاضة ونحوها ولطهر
المسنون بخلاف قول الاصل
يشترط لرفع الحدث والنفس
ماء مطلق (تغير بمخالط)
وهو ما لا يتميز فى رأى العين
بخلاف المجاور (طاهر مستغنى
عنه) كزعفران ومنى
(تغير بجمع) لكثرة (الاسم)
أى اطلاق اسم الماء عليه ولو
كان التغير تقديريا بان اختلط
بالماء ما وافقه فى صفاته كما
مستعمل فيقدر مخالفا له فى
احدها (غير) سواء كان
قوتين ام لا

تغيره كذلك فاحفظه من تقرير شيخنا الطبري واعتمده وهذا بخلاف ما لو اريد غسل الميت فتغير الماء المصبوب على بدنه بما عليه من نحو سدر تغيرا كثيرا فانه يضر على المتجه الذي يدل عليه كلامهم في باب غسل الميت وفاقا لجماعة اه سم (قوله في غير الماء المستعمل) أي غير الذي خليطه ماء مستعمل بقربة ما يأتي ان الماء المستعمل الصرف اذا كان قلتين يكون مطهرا ح ل فالقيد المذكور راجع للشق الاول من التعميم وقوله بقربة ما يأتي أي من قوله والمستعمل في فرض غير مطهر ان قل المفيد به فهموه ان المستعمل اذا كثرت يكون مطهرا مع ان جميعه مستعمل فبالاولى ما اذا كان الماء المستعمل مخالطا للماء آخره مطلق وصار المجموع قلتين فاكثروا قال الا - هوري الذي يأتي هو قول الشارح اما اذا كثرت ابتداء او انتهاء (قوله لانه) أي المتغير المذكور ولو قيد برأيي مسمى ماء أي بلا قيد لازم بل بقيد لازم ح ل (قوله من ذلك المتغير او المستعمل) وهذا يفيد عدم الخنث بشرب المتغير تغيرا تقديريا وهو ظاهر وأفتى به شيخنا الطبري (قوله لم يحنث) أي ان علم انه متغير في قال ع ش على م ر وظاهره انه لا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق وهو ظاهر وخرج بقوله ماء ما لو قال هذا فانه يحنث به وان مزج بغيره وتغير بخلاف ما لو قال هذا الماء فانه انما يحنث به اذا شربه على حاله بخلاف ما لو مزج بسكر او نحوه بحيث تغير كثيرا وهذا التفصيل يؤخذ من الحلف مشيرا الى حنطة حيث فرقوا فيه بين ما لو قال لا آكل من هذه فيحنث بالاكل منها وان خرجت عن صورتها فصارت دقيقا أو خبزا وما لو قال لا آكل من هذه الحنطة فانه لا يحنث بالاكل منها اذا صارت دقيقا أو خبزا ع ش على م ر (قوله لا تراب) أي الا ان كان هذا الخياط المستغنى عنه ماذ كراى تراب فهو مستثنى من غير المطلق بناء على انه غير مطلق أي لانه لا يسمى ماء بلا قيد أي ولو كان التراب مستعملا بل ولو كان متنجسا ببول لانه يطهر بالماء الكثير والمثله مذكورة في الاسنوي ح ل وأما الملح الماء أي اذا كان منه قدام ماء مستعمل ولم يبلغ به الماء قلتين ولو فرض مخالفا لغير كثيرا فانه يضر والهبة بالتغير بصفة كونه ملحنا نظر الصورة الا ان لا بالخالف الوسط نظر الاصل اه ع ش على م ر ولخصا (قوله وان طرما فيه) الغاية للرد بالنسبة للتراب والتعميم بالنسبة للملح (قوله اسم الماء) الاضافة بيانية (قوله بما مر) أي بالخاط الطاهر المستغنى عنه (قوله فن عل بالاول) أي قوله تسهيلات والثاني هو قوله اولان غيره (قوله انه مطلق) معتمد (قوله اقمه) أي اوفق بالقواعد باعتبار وجود التغير بها أي بالتراب والملح الماء أي تعريف غير المطلق منطبق عليه (قوله التغير بمجاور) وتكره الطهارة بالتغير بالمجاور وقوله وبمكث ولا تكرر الطهارة به ع ش (قوله

في غير الماء المستعمل بقربة ما يأتي لانه لا يسمى ماء ولهذا لو حلف لا يشرب ماء قد شرب من ذلك لم يحنث (لا تراب) وملح ماء وان طرما فيه) تسهيلات على العباد اولان تغيره بالتراب لكونه كدورة وبالملح الماء لكونه منه قدام من الماء لا يمنع اطلاق اسم الماء عليه وان اشبهه التغير بهما في الصورة التغير الكثير بما مرفق عل بالاول قال ان المتغير بهما غير مطلق ون عل الثاني قال انه مطلق وهو الاشم والاول اعمد وخرج بما ذكره التغير بمجاور

كدهن وعود) والكافور نوعان صلب وغيره فالقول مجاور والثاني مخالط ومثله
القطران لان فيه نوعا فيه دهنية فلا يمتزج بالماء فيكون مجاورا ونوعا لادھنية فيه
فيكون مخالطا ويجعل كلام من اطلق على ذلك ويعلم ما تقرران الماء المتغير كثيرا
بالقطران الذي تدهن به القرب ان تحققتا تغيره به وانه مخالط فغير طهور وان شككنا
او كان من مجاور فطهور سواء في ذلك الريح وغيره خلافا للزركشي شرح م ر ثم رأيت
جرحا قال به صدق قول المصنف وما في مقره ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدهن باطنها
بالقطران وهي جديدة لا صلاح ما يوضع فيها من الماء وان كان من القطران المخالط
ع ش على م ر ويجعل كلام م ر على ما اذا كان القطران لغير اصلاح القرب
ح ف (قوله ولو مطيبين) بفتح الياء التحية المشددة أي مطيبين بغيرها ويجوز كسرهما
أي مطيبين لغيرها (قوله وبمكت) بثلاث ميم مع اسكان كافه شرح م ر والتغير
بالمكت من جملة محترز قوله لان التغير بغير المخالط يصدق بالتغير بالمجاور والتغير
لا بمجاور ولا بمخالط ح ل ومقتضى قول الشارح وأما التغير بالبقية الخ ان تغيره
بالمكت من جملة محترز قوله مستغنى عنه والامر في ذلك سهل شيخنا (قوله وبما في مقر
الماء وعود) ولو مصنوعا كالقرب المصنوعة بالزعفران شوبري وعبارة شرح م ر
ويؤخذ من كلامهم ان المراد بما في المقر والمر ما كان خلقيا في الارض او مصنوعا فيها
بحيث صار يشبه الخلق بخلاف المصنوع فيها لا بآثار الحيثية فان الماء يستغنى عنه
اه ومنه ما تصنع به الفساق والصهاريج من الجير ونحوه ومنها ما يقع كثير من وضع
الماء في جرة وضع فيها أولا نحو لبن أو عسل ثم استعملت في الماء فتغير طعمه اولونه
او ريحه ع ش على م ر قال سم وينبغي ان يكون منه التغير بطونس الساقية
للمساجدة فهو في معنى ما في المقر اه وايس من هذا الباب أي باب التغير بما في المقر
ما يقع كثير من الاوساخ المنفصلة من ارجل الناس من غسلها في الفساق خلافا لما
وقع في حاشية شيخنا وانما ذلك من باب ما لا يستغنى الماء عنه غير المر والمقر كما أفتي به
والد الشيخ في نظيره من الاوساخ التي تنفصل من ابدان المنغمسين في المغاطس
رشيدى على م ر أي فلا يضر أيضا (قوله وان منع الاسم) راجع لا كل (قوله
بما لا يمنع الاسم) ولو احتمالا بان شك هل هو قليل أو كثير م ر (قوله في الاخرة)
هي قوله بما لا يمنع الاسم ع ش (قوله لا يكونه تروحا) قضيته انه لو غير طعمه اولونه
او الجميع انه يضر وجرى عليه بعضهم والاصح انه لا يضر التغير به مطلقا الا اذا تحققنا
انفصال شيء منه خالط الماء وغير كثير او كتب أيضا يؤخذ منه انه ان تحلل منه شيء
كالكتان والشمس والعرقسوس ونحوها انه يضر لانه تغير بمخالط شوبري (قوله

كدهن وعود ولو مطيبين
وبمكت وبما يغير الماء وعوده وان
منع الاسم والتغير بما لا يمنع
اقلته في الاخرة ولا ان التغير
بالمجاور لا يكونه تروحا لا يضر

كالتغير بجميعة (قد يمنع القياس لوضوح الفرق لان الجواهر ملاق للماء ح ل (قوله
 بالبقية) أي بالسكت وبما في المقروء والمروء قوله لا يمنع تغيره أي الكسب وقوله وان
 وجد الشبه المذكور أي وان شابه في الصورة التغير المانع لاطلاق اسم الماء عليه
 ح ل (قوله أي استعماله) أي لان الاحكام انما تتعلق بافعال المكلفين (قوله لمنعه
 الاسباغ) أي الاتمام أي كمال اتمام الوضوء والاول منع اتمام الوضوء من أصله لم يصح
 الوضوء منه ويحرم اه سم وفي القسطلاني على البخاري قال في المصابيح المعروف ان
 اسباغ الوضوء اكمله واتممه والمبالغة فيه اه فعلى هذا لا حاجة لتقدير مضاف
 في كلام الشارح وظاهر هذه العلة اختصاص الكراهة بالطهارة لكن علها النوى
 في شرح المذهب بخوف الضرر وقضيته الكراهة في البدن مطلقا ع ش و ح ل وقوله
 وجب وحيث لا كراهة ح ل (قوله او خاف منه ضررا) وله الاشتغال بتسخين
 البارد اذا خاف منه الضرر وان خرج الوقت بخلاف ما لو خشى الضرر من شديد
 السخونة لا يصبر لتبريده بل اذا خشى خروج الوقت وجب التيمم ويفرق بان التسخين
 مقدوره بخلاف التبريد ع ش أي فانه ليس من شأنه ان يكون مقدوره فلا بد ان
 قد يكون مقدوره بان يصب عليه ماء باردا ح ف (قوله ضررا) مستند التجربة
 اولا بخبر رقة ح ل والمعتد ان تجربة نفسه لا يعول عليها في الاحكام ح ف (قوله
 حرم) ويجب عليه التيمم وظاهره وان امكن تبريده بعد الوقت ويشكل بما لو توقف
 استعمال الماء على التسخين حيث وجب ولو بعد خروج الوقت وامتنع عليه التيمم
 حينئذ فليحرر شو برى قال ع ش وقد يفرق بان التبريد ليس له امد ينتظر بخلاف
 التسخين اه (قوله ولو مسخن نجس) ظاهره ولو من مغلظ قال المصنف وفيه وقفة
 ح ل (قوله وكره شمس) أي طبيا وشرعا ومثله الشرب قائما وسهرا ليل في العبادة
 يكره طبيا لا شرعا والنوم قبل العشاء يكره شرعا لا طبيا ومما يسن طبيا وشرعا الفطر على
 التمر شو برى وضابط الشمس ان تؤثر فيه السخونة بحيث تنفصل من الاواء اجزاء سمية
 تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة الى أخرى بسببها شرح م ر (قوله بشروطه)
 وهي ستة وقوله بان يتشمس اول القيود (قوله بقطر حار) أي في زمن الحر والعبادة
 بالبدن وان خالفت وضع قطرها والتعبير بالقطر جرى على الغالب فلا يكره المتشمس
 في الطائف ح ل وقرره ح ف (قوله في بدن) ولو بدن ابرص خوفا من كثرة
 او استحكامه ح ف (قوله ولم يبرد) بضم الراء في الماضي والمضارع لانه من باب سهل
 كما في المختار ومن باب قتل كما في المصباح ع ش (قوله خوف البرص) أي حدونه
 او زيادته واستحكامه (قوله لان الشمس الخ) علة للعلة (قوله تعذر الماء) قضية

كالتغير بجميعة قريبة من الماء
 واما التغير بالبقية فلتعذر
 صون الماء عنها اولاه كما قال
 الراعي تيمم الامام لا يمنع
 تغيره بالاطلاق الاسم عليه
 وان وجد الشبه المذكور
 والتصريح باللمح الماء من
 زيادتي وخارج الماء الجلي
 فيمنع التغير الكثير به ان لم
 يكن بمقدور الماء او غيره واما
 التغير بالنجس المفهوم من
 ظاهره فأتى (وكره شديد حر
 ورد) من زيادتي أي استعماله
 لمنعه الاسباغ ثم ان فقد غيره
 وضاق الوقت وجب او خاف
 منه ضررا حرم وخارج بالشديد
 المعتدل ولو مسخن نجس فلا
 يكره (و) كره (متشمس
 بشروطه) المعروفة بان
 يتشمس في اثناء منطبع غير
 وقد كحديث بقطر حار كالحجاز
 في بدن ولم يبرد خوف البرص
 لان الشمس محدثها تفصل
 من الاناء زهومة تعذر الماء

ذلك انه لو خرق الاناء من اسفله انه لا يكره والا وجه خلافه لان الزهومة تخرج بجميع
اجزاء الماء فالمراد بقوله تعالوا الماء تظهر به علوه فلا ينافي انها منبثة بجميع اجزائه
مدانعي على الخطيب (قوله فيه يصل البرص) فلو غلب على ظنه حصول ذلك بسبب
معرفة او يقول طيب عدل حرم عليه استعمال ذلك ويجب التيمم ان فقد غيره
ولا يكلف ان يصبر الى ان يبرد وظاهره وان اتسع الوقت وكان قياس ماسيا في انه
لو لم يجد ما يسخن به الا بعد الوقت انه يصبر ولا يقيم انه يكلف هنا الصبر الى ان يبرد
ولو خرج الوقت وقوله بسبب معرفته أي تجربته وهو ضعيف والمعتمد ان التجربة لا يعمل
بها في ذلك ح ف (قوله فلا يكره المسخن بالنار) أي ابتداء بخلاف الشمس اذا سخن
بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية اخذ من مسئلة الطعام وهي ما لو طبخ به طعام مانع
فانه يكره تناوله فانها تدل على عدم زوال الكراهة بالتسخين بعد تشميسه وقبل تبريده
بخلاف الحمامة تكبر عن به لان الاجزاء السمية تستهلك في الحمامة اه شيخنا اما اذا برد
ثم سخن فانها تزول الكراهة ولا تعود بعد ذلك زى فقول الشارح في بدن ليس بقيد بل
مثله الطعام المائع والثوب اذا غسل بالشمس ولبس في حال حرارته أيضا بخلاف
المسخن بالنار أي غير شديد السخونة اخذ من قوله قبل وكره شديد حر (قوله لذهب
الزهومة) ظاهره انها وجدت في أول الحرارة ثم ذهبت بشدتها اه (قوله لصفاء
جوهره) يؤخذ منه ان محل ذلك اذا لم يكن مغشوشا بنعاس قرر الشيشيري ع ش
(قوله من جهة الدليل) أي من جهة ضعف الدليل الدال على كراهة الشمس وقد
ذكره م ر بقوله لما روى ان عائشة سخطت ماء في الشمس للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال لا تفعل يا حياء تصغير جرافه يورث البرص وهذا وان كان ضعيفا لكن يتأيد بما
روى عن عمر رضي الله عنه انه كان يكره الاغتسال به وقال انه يورث البرص اه
(قوله من طهارة الحدث) أي الطهارة المتعلقة بالحدث اعم من ان تكون على وجه
الرفع او على وجه الاستباحة فشملت العبارة قوله ولو من طهر صاحب الضرورة لكنها
لا تشمل غسل الميت لانه لا يقال فيه طهارة حدث فحيث زاد في عبارته فيقال من
طهارة الحدث وما في معناه وهو غسل الميت وقوله كالغسلة الاولى الكاف
اما استقصائية اذ لا يستعمل الا الاولى واما تمثيلية لتدخل المسحة الاولى كما قاله
الشويزي (قوله لم يجمعوا المستعمل) فيه يحتمل انهم لم يجمعوه لكونه قليلا به دجعه
ويجاب بانهم كانوا يسافرون مع كثرة ومع كونهم كانوا يغتسلون فهو مع كثرة لم يجمعوه
فان قيل لم يجمعوا ماء المرة الثانية والثالثة وأجيب بأن ماءهما يختلط غالباً بماء المرة
الاولى فيصير الجميع مستعملا فلم يجمعوه لذلك وبانه يحتمل انهم كانوا يقتصرون

فاذا لاقت البدن به فحرقها
خيف ان تقبض عليه
فتحبس الدم فيه يصل البرص
فلا يكره المسخن بالسار كما مر
لذهاب الزهومة بها ولا
متشمس في غير منطبع
كالحرق والحياض ولا
متشمس بمنطبع فقد لصفاء
جوهره ولا متشمس بقطر
بارد او معتدل ولا استعماله
في غير بدن ولا اذا برد كما
صححه النووي على انه اختار
من جهة الدليل عدم كراهة
الشمس مطلقا وتعبيري
بشمس اولى من تعبيرة
بشمس وقولي بشرطه من
زيادتي (والمستعمل في
فرض) من طهارة الحدث
كالغسلة الاولى ولو من طهر
صاحب ضرورة (غير مطر
ان قل) لان الصحابة رضي
الله عنهم لم يجمعوا المستعمل
في اسفارهم القليلة الماء
ليتطهروا به بل عدلوا عنه الى
التيمم

في اسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة قررر شيخنا الحنفى (قوله ولانه ازال المانع)
 أى مع ضعفه بالقلة والا فكثير كذلك (قوله فان قلت الخ) وارد على المتن اوعلى الدليل
 والتعليل على وجه المعارضة كما يدل عليه قوله جمع بين الأدلة والجواب الاول بالمنع
 (قوله فيقتضى تكرار الطهارة) لانه من صيغ المبالغة وقوله فيقتضى تكرار الطهارة
 بالماء أى حتى القليل مع انه يصير من أول طهارة به مستعملا ولا يجوز التطهير به ثانيا
 (قوله قلت فعول يأتى اسم الآلة الخ) فيه تسليم ان ظهوره يقتضى تكرار الطهارة وهو
 انما يصح لو كان صيغة مبالغة من مطهر والواقع انه صيغة مبالغة من طاهر لا من مطهر
 فغناه تكرار الطهارة لكن لمسلم يكن لتكررها معنى حل معنى المبالغة على انه مطهر غيره
 رشيدى (قوله جمع بين الأدلة) أى جنس الأدلة الصادق بالواحد بما فوق وهو قوله
 لان الصحابة الخ وقوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهورا فالاول لا يقتضى التكرار
 والثانى يقتضيه ويجوز ان يكون الجمع باقيا على حقيقته والثالث قوله ولانه ازال
 المانع لان التعليل دليل وهو أيضا لا يقتضى التكرار (قوله ليس بطلق) معتمد وقوله وهو
 الصحيح ضعيف (قوله لا يمكن منع من استعماله) أى فى رفع الحدث وحيث لا حاجة
 للتعليل بانه ازال المانع حل (قوله فيشمل ما توضع به الصبي) ولو غير مميز بان وضائه به
 وليه ليطوف به وهذا دخل بقوله ام لا الاولى فلو قال الشارح وماء وضوء لصبي لكان
 أولى ليدخل ماء وضوء غيره ميز وضائه وليه فى الحج للطواف قال شيخنا م روله اذا ميزان
 يصلى به وفيه بحث اه قل على الجلال وفى ع ش ان الاقرب انه لا يصلى به لانه
 انما اعتد بوضوءه لضرورة وقد زالت ونظيره ما قيل فى زوج المجنونة اذا غسلها
 بعد انقضاء دم الحيض من انها اذا افاقت ليس لها ان تصلى بذلك الغسل اه وقوله
 وما اغتسلت به الذمية من نحو حيض أو نفاس وهذا دخل بقوله ام لا الثانية لان
 غسلها ليس بعبادة وبنية التميز ولو اسلمت واحدا صولها وزوجها كافر وهى مجنونة
 بطل غسلها وحيث لا يغزى يقال لها غسل صحيح يبطل بكلام الغتسل أو كلام غيره حل
 (قوله لجليها) أى الذى يعتقد توقف الحل عليه جرف بخرج الحنفى الذى لا يعتقد توقف
 الحل عليه بل على الاقطاع فقط فلا يكون الماء مستعملا حل وقال س ل
 لو اغتسلت حنفية لتحل لزوجها الحنفى فماء غسلها غير مستعمل لانه ليس مما لا بد منه
 عندها فلو كان زوجها شافعيًا واغتسلت لتحل له ينبغي ان يكون ماؤها مستعملا لانه
 مما لا بد منه بالنسبة اليه وان كان بالنسبة اليها ليس مما لا بد منه او كانت شافعية
 وزوجها حنفيا واغتسلت لتحل لها التمكن كان ماؤها مستعملا او لتحل له كان غير
 مستعمل حرره والمعتمد انه يصير مستعملا مطلقا حيث كان أحد الزوجين يعتقد

ولانه ازال المانع فان قلت
 ظهور فى الآية السابقة
 بوزن فعول فيقتضى تكرار
 الطهارة بالماء قلت فعول يأتى
 اسم الآلة كسجور لما يتسجر
 به فيجوز ان يكون ظهور
 كذلك ولو سلم اقتضاؤه التكرار
 فالمراد جمع بين الأدلة ثبوت
 ذلك لجنس الماء اوفى المحل
 الذى يمر عليه فانه يظهر كل
 جزء منه والمستعمل ليس
 بطلق على ما صححه النووي
 لكن جزم الرافعى بانه مطلق
 وهو الصحيح عند الأكثر لكن
 منع من استعماله تعبد افه
 مستثنى من المطلق والمراد
 بالفرض ما لا بد منه اثم تركه
 أم لا عبادة كان أم لا يشمل
 ما توضع به الصبي وما اغتسلت
 به الذمية لتحل لجليها المسلم

توقف حل التمكن على الغسل انتهى حق والحليل ليس بقيد وكذا المسلم (قوله اذا كثر)
 أي المستعمل ابتداء بأن توضع الخمس في ماء قلتي فاكثرتان هذا يقال له ماء مستعمل
 لكنه كثير ابتداء ولا يلزم من كونه مستعملا انه لا يصح الوضوء منه الا ترى الى فسقية
 الارهر مثلا يقال لها مستعملة اذا انغمس فيها محدث مثلا لانها استعملت في فرض بل
 في فروض كثيرة ويصح الوضوء منها قطعا فاعلم ان المستعمل غير مختص بالقليل بدليل قول
 الماتن والمستعمل في فرض غير مطهر ان قل ففهموه ان المستعمل في فرض مطهر ان كثر
 شيئا (قوله لان الطاهرة) أي اللازمة للطهورة وقوله فالطهورة أولى لانه اذا زال
 الوصف الاغلاظ وهو النجاسة بالكثرة فلا استعمال أولى (قوله كما يعلم مما يأتي) أي
 في قوله فان زال تغيره الخ وقوله لا تنفاه العلة أي قوله ولا يزال المانع ع ش (قوله
 قلتاماء) أي مقدار مضرورها فهو على حذف مضافين يشمل ما اذا كان الماء
 في غيرهما او به اطلق المحل وأراد الحال فيه وقال شيخنا العزني القلتان صار حقيقة
 شرعية في الخمسمائة رطل وبديل على هذا قوله وهما خمسمائة تقرير ما قال ح ل قلت
 ماء أي صرف ولو مستعملا بخلاف الذي بلغها بمائع استهلك فيه بحيث لم يتغير به لاحسا
 ولا تقديره فانه نجس بمجرد الملاقاة كما يحكم عليه بالاستعمال بمجرد مفارقة المحدث له
 اذا انغمس وعن حواشي الرضة للبلقيني لو وضع على ماء دون القلتين ملح ماء فذاب
 وبلغ به قلتي كان كالماء ولا يذان يكون بمحل واحد او بمحلين ويدهما اتصال
 بحيث لو حرك الماء في أحدهما تحرك الآخر كما قويا والافلا وعلى الثاني يحل قول
 امام الحرمين لو كان الماء في حفرتين في كل حفرة قلة وبينهما اتصال فوقع في إحدى
 الحفرتين نجاسة فليست ارى ان ما في الحفرة دائمة النجاسة انتهى وقوله تحركا قويا
 راجع لقوله حرك ولقوله لتحرك كما صرح به غيره ويؤخذ من سم على أي شعاع انتهى
 شيخنا لكن اعتمد شيخنا الحنفى انه راجع للاول فقط فتي كان بحيث لو حرك أحدهما
 تحركا قويا تحرك الآخر ولو تحركا ضعيفا كفي انتهى قال حجر ويبنى في احواض تلاصقت
 الا كفاء بتحريك الملاصق الذي يبلغ به القلتان دون غيره وعبارة سم والوجه في بيوت
 الاخوية ان يكتب في تحرك كل ملاصق بتريك ملاصقه وان لم يتحرك بتريكه غيره
 اذا بلغ المجموع قلتي انتهى وقال ع ش قلتاماء ولو احتملا حتى لو شكك في بلوغها
 فالاصل الطهارة قرره الشبيري ومرو المراد بالماء الماء الصرف حتى لو لم يبلغ قلتي
 وكما ساء بما يع ولم يتغير حسا ولا تقديرا فصار قلتي بما انضم اليه جاز التطهير به ونجس
 بمجرد الملاقاة لان فيه قوة رفع لا دفع والدفع أقوى من الرفع واذا انغمس فيه جنب صار
 مستعملا بعد انفصاله عنه فصاح حكمه حكم الماء القليل في انه نجس بمجرد الملاقاة

اما اذا كثر ابتداء او انتهاء
 بأن جمع حتى كثر فطهر
 وان قل بعد تقريره لان
 الطاهرة اذا عادت بالكثرة
 كما به لم مما يأتي فالطهورة
 أولى وخرج بالفرض المستعمل
 في غيره كالغسل الثانية
 والثالثة والوضوء المجدد
 فطهر لا تنفاه العلة وسيأتي
 المستعمل في النجاسة في بابها
 (ولا تنجس قلتاماء وهما
 خمسمائة رطل) بكسر الراء
 انصح من فتحها

وحكماء حكم الماء الكثير في ان له ان يتوضأ به مرارا ولا يجب عليه ان يبقى قدر
المائع وحكمه أيضا انه اذا توضأ منه شخص وتقاطر عليه منه شيء فنقض ان لو وقع
عليه قدر هذا المتساقط يتغير اولافان كان يتغير حكمنا عليه بددم الطهورة
والافلا وفي هذه الحالة لا بد من نية الاعتراف والاصار مستملا على ش (قوله بغدادى)
نسبة الى بغداد بدالين مهملةين وباعجام الثانية وينون بدلها وبعيم اوله بدل الباء
مدينة مشهورة شرح م ر وقوله وبعيم اوله أى مع النون فقط كما في القاموس ع ش وهما
بالمصرى أربع مائة وستة واربعون وثلاثة اسباع رطل على ما صححه النورى زى
(قوله قريبا) تميز بمحول عن المضاف أى والقلتان تقرب خمسمائة رطل أى مقربها
شورى أى ما يقرب منها (قوله بملافة نجس) أى ان لم يغيره أخذ مما بعده والنجس
يقع النون مع كسر الجيم وقصها ويكسر النون وقصها مع سكون الجيم ويقع النون مع ضم
الجيم شرح م روع ش عليه فى اول كتاب الطهارة فهو يقع النون مع تثنية الجيم
وسكون الجيم مع فتح النون وكسرها ولولوا بال فى البحر مثلاً فان رقت منه رغو ففى طاهرة
كما أتى به الوالد لانها بعض الماء الكثير خلاف لما فى العباب ويمكن حل كلام القائل
بنجاستها على محقق كونها من البول وان طرحت فى البحر مرة فوكت منه قطرة على
شيء لم تنجسه شرح م ر (قوله اذا بلغ الماء قلتين الخ) أى ان لم يتغير اخذ مما بعده أيضا
وهو استدلال على الدعوى الاولى وهى قوله ولا تنجس قلتس ماء وقوله وفى رواية الخ
تفسير الاولى واما الرواية الثانية وهى قوله اذا بلغ الماء قلتين من قلال هجر
مع ما بعده من الضميمة فاستدلال على الدعوى الثانية وهى قوله وهما خمسمائة رطل
وقوله والواحدة الخ من تمام الاستدلال على الدعوى الثانية لكن فيه ان هذا
لا يفيد كونها تقريبا بالمعنى المراد وهوانه لا يضر نقص الخ اذ غاية ما قال والواحدة
لا تزيد فى الزيادة ونفى الزيادة لا يفيد اغتفار النقص فتأمل (قوله أى يدفع النجس
ولا يقبله) على حد قولهم فلان لا يحمل الضيم لا على حد قولهم فلان لا يحمل النجر لثقله
والا لم يكن للتقييد بالقلتين فائدة حل وقوله لا على حد الخ أى فهو من باب حل المعانى
لا حل الاجرام وقوله والا الخ أى لان الماء مطلقا لا يحمل الاجرام النجسة بمعنى انها
لا تستقر فوقه والمعانى المراد بها هنا النجس الحاصل من ملافة النجاسة (قوله
اخذا من ابن جريج) لم يقل كما قال ابن جريج لانه لم يصرح بالنصف بل قال تسع قربتين
وشياً فحمل الشافعى الشى على النصف احتياطاً (قوله من ابن جريج) كان شيخ
الشافعى واسمه عبد الملك ابن يونس ع ش أى شيخه بالواسطة اذ الشافعى أخذ
عن مسلم بن خالد الزنجى وهو عن ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس عن

(بغدادى تقريرا بملافة
نجس) خبر اذا بلغ الماء قلتين
لا يحمل خبثا رواه ابن حبان
وغیره وصححه وفى رواية
لانه لا ينجس وهو المراد بقوله
لا يحمل خبثا أى يدفع النجس
ولا يقبله وفى رواية اذا بلغ
ماء قلتين من قلال هجر
الواحدة منها قدرها الشافعى
اخذا من ابن جريج الراى
ما يقربتين ونصف من قرب
لجواز واحدتها لا تزيد غالبا
لمائة رطل بغدادى
بشأن بيانه فى زكاة التائب
هجر يقع الماء والجيم قرية
رب المدينة النبوية

الذي صلى الله عليه وسلم (قوله بالمساحة) أي الذرع (قوله في المربع) اما الممدور
 كالبرفهما ذراعان طولاً وذراع عرضاً والمراد بالطول فيه العمق وبالذراع فيه ذراع
 النجار وهو ذراع ورابع زى والمحيط ثلاثة امثال العرض وسبع مثله فيضرب بعد
 البسط نصف العرض في نصف المحيط ويضرب الحاصل في العمق واما المثلث فهو ذراع
 ونصف طولاً وذراع ونصف عرضاً بذراع الادمى وهو ما بين الركبتين وذراعان عمقا
 بذراع الادمى تبسط اذرعاً قصيرة ثم تضرب ستة الطول في ستة العرض بستة
 وثلاثين فيخذ ثلثها وعشرها وثمانية عشر وثلاثة اقسام فاضربها في ثمانية العمق
 تبلغ مائة وخمسة وعشرين الانحساف كل واحد يسع أربعة ارطال والخمس الناقص
 معنى قوله تقريباً (قوله لا يضرب) نقص رطلين وكان اغتفار الرطلين فقط لانها امر وسط
 بين ادنى مراتب القلة وهو واحد واول مراتب الكثرة وهو الثلاثة شوبرى (قوله
 فان غيره) أي بقينا ع ش وفي غيره ضمير ان بارز ومستتر فالبارز الماء والمستتر للنجس
 والتقدير فان غير النجس الماء أي حالاً فلم يغيره حالاً بل بعد مدة فالوجه الرجوع
 الى اهل الخبرة ان علموا والا فالاصل الطهارة شرح الارشاد وقوله الى اهل الخبرة أي
 ولو واحد كما ذكره في شرح المنهاج ويحكم بالنجاسة من حيثئذ لا من حين وقوع
 النجاسة فانه بعضهم فتأمله شوبرى والمناسب ان يقول فان غيرهما أي القلتين
 الا ان يقال انه رجع الضمير المضاف اليه في قوله قلته ماء (قوله او تغير تقديرها)
 الاخصر ان يقول او تقديره او ذلك كان وقع فيه بول منقطع الرائحة فيقدر الريح ريح
 المسك والطعم طعم الحل واللون لون الحبر وهذا هو المخالف الاشد كما في ح ل (قوله للخبر
 السابق) أي اذا بلغ الماء الخ ع ش (قوله والخبر الترمذي) عطف على الخبر
 فالاجماع خصص الخبرين ع ش وبقي للخبر الثاني تخصيص آخر من جهة صدقه بالقليل
 والكثير سينبه عليه بقوله اما الماء فله مفهوم خبر القلتين السابق المخصص لمنطوق الماء
 لا ينجسه شيء (قوله ولو تغير بحيفة) مفهوم الضمير المستتر في غير لانه عائد على النجس
 الملاقي وقوله اما اذا غير بعضه مفهوم الضمير البارز لان المتبادر منه فان غيره كله (قوله
 كما افهمه التقييد) أي المفهوم من الضمير المستتر فانه راجع للنجس الملاقي المفهوم من قوله
 بلافاة نجس (قوله في الطاهر) أي بالطاهرة ففي معنى الباء وقوله اغلظ أمره أي
 وصفه الذي هو النجس (قوله اما اذا غير بعضه) هذا واضح في الراكد دون الجاري
 فان الجرمة الثانية التي لم تلاق النجاسة لها حكم الغسالة ح ل (قوله فان زال غيره)
 أي الماء الكثير اما القليل فلا يظهر بزوال غيره ح ل قوله او التقدير بان يقدر انه لو كان
 التغير حسياً ومكث مدة طويلة ازيد عليه ماء زال تغيره ويفعل به كذلك او بان يكون

والقلتان بالمساحة في المربع
 ذراع ورابع طولاً وعرضاً
 وعقاً بذراع الادمى وهو
 شبران تقريباً والمعنى
 بالتقريب خمسة امة انه لا يضرب
 نقص رطلين على ما صححه
 النووي في روضته لكنه صحح
 في تحقيقه ما جزم به الرافعي
 انه لا يضرب نقص قدر لا يظهر
 بنقصه تفاوت في التغيير قد
 معين من الاشياء الخيرة
 (فان غيره) ولو بسير او تغيراً
 تقديرها (فنجس) بالاجماع
 المخصص للخبر السابق
 والخبر الترمذي وغيره الماء
 لا ينجسه شيء ولو تغير بحيفة
 على الشط لم يؤثر كما افهمه
 التقييد بالملافة وانما اثر
 التغير اليسير بالنجس بخلافه
 في الطاهر اغلظ أمره اما اذا
 غير بعضه فالتغير نجس وكذا
 الباقي ان لم يبلغ قلتين
 (فان زال غيره)

يجنبه غدري أي نهر صغير فيه ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة أو بماء صب عليه فيعلم
أن هذا أيضا نزول تغيره بما ذكر تقريره ش وزي (قوله أي لا بعين) دخل فيه
الريح والشمس وبه صرح السبكي شوبري (قوله ولو نجسا) أي متنجسا وتنجس الماء
ليشمل هذا لا ينافي قوله الماء إذا أطلق ينصرف للظاهر لأن ذلك إطلاق شرعي
وهذا إطلاق لغوي ع ش أي تسمية النجس ماء باعتبار اللغة والافهولا يقال له ماء
شرعا (قوله أو اخذ منه والباقي قلطان) بأن كان الأثناء متخفا به فزال نجسا وقدر
الريح وقصره حجر (قوله طهر) بفتح الهاء وضمتها والفتح أفصح شرح م ر ويظهر ولو كان به
نجاسة جامدة ويكون مطهرا وانما قال هنا طهروا في ماسيا في فهو طهروا له لا تفنن
أو أن الثاني لما كان فيه إيراد ماء كان فيه مظنة توهم أنه يطهر بالبراد ولا يطهر ولو لم يبر
بالطهورية بهربها دفعا لهذا التوهم بخلافه هنا شوبري (قوله لا تتقاء على النجس) وهي
التغير (قوله ولا يضر عود تغيره الخ) قال في الأبواب نعم ينبغي أنه لو قال أهل الخبرة
أن النجس من تلك النجاسة كان نجسا انتهى أي من حين عود التغير كما قاله ع ش قال
الزركشي التجه في هذه أنه إذا عاد ذلك التغير الزائل طهرا نجسا وإن تغير تغيرا آخر
لا بسبب تلك النجاسة أصلا فطهر طهروا وإن تردد الحال فاحتمالان والاربع الطهارة
لأن الأصل شوبري (قوله إذا خلا عن نجس جامد) فإن كان به ذلك النجس الجامد
ضر النجس به أحالة على ذلك النجس الجامد وهو واضح أن أمكن إحاطته عليه بأن كان
ذلك التغير الذي زال منسوب إليه فالمراد خلا عن نجس كان مودافيه قبل زوال
ذلك التغير وذلك التغير منسوب إليه قال الرشيدى على م ر والظاهر أن مراده بجامد
المجاور ولو ما ناعا كالدهن وبالمائع المستهلك (قوله أما إذا زال) أو زال النجس مجاور
عاده طهرا كما في فتاوى القفال وبدل له التمثيل بالمخالط زى وعبارة شرح م ر ولو زال
ذلك التغير ثم عاد فإن كانت النجاسة جامدة وهي فيه فنجس وإن كانت مائعة أو جامدة
وقد أزيلت قبل التغير الثاني لم ينجس أه قال ع ش قوله فنجس أي من الآن
وعليه فلو زال تغيره فطهر منه جمع ثم عاد تغيره لم يجب عليهم إعادة الصلاة التي فعلوها
ولم يحكم بنجاسة أبدانهم ولا ثيابهم لأنه بزوال تغيره حكم بطهوريته والتغير الثاني يجوز
أن يكون من نجاسة تحلت منه بعد وهي لا تضر فيما مضى (قوله حسا) أي ظاهرا
(قوله كسك) فانه يزيل الريح وذلك فيما إذا كان متغيرا بالريح والتراب يزيل اللون
وذلك فيما إذا تغير لونه والخل يزيل الطعم وذلك فيما إذا تغير طعمه أي لم توجد رائحة
النجاسة بالمسك ولا لونها بالتراب ولا طعمها بالخل ح ل (قوله للشك) هذا ينافي
قوله قبل أما إذا زال إلا أن يقال المراد بقوله أما إذا زال أي زال ظاهرا فلذلك اتى بقوله

الحسي أو التقه بري
(بنفسه) أي لا بعين كطول
مكت (أو بماء) أن ضم إليه
ولو نجسا أو أخذ منه والباقي
قلطان (طهر لا تتقاء على
النجس) ولا يضر عود تغيره
إذا خلا عن نجس جامد أما
إذا زال حسا بتغيره كما كسك
وتراب ويخل فلا يطهر للشك
في أن التغير زال أو استترى
الظاهر أنه استتر

حسب أي ظاهر أو براد بقوله للشك في أن التغير زال أي حقيقة في الحس وفي نفس
 الأمر شيئا (قوله فان صفا الماء) أي زال ربح المسك أولون التراب أو طم الحل وقوله
 طهر أي حكما بطهوريته لا تنفاد آلة التحيس (قوله والماء دونهما) قيل الظرف حال
 من المبتدأ وفيه ما لا يخفى والوجه أنه حال من فاعل يعبس العائد للماء اه شوبري
 (قوله ولو جاريا) الرد على من قال لا يعبس إلا بالتغير لقوته بوروده على النجاسة قال ابن
 حجر اختار كثيرون من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا يعبس إلا بالتغير أي مالا وان
 قل وكانهم فظروا للتسهيل على الناس والأدلة دليل صريح في التفصيل كما ترى اه (قوله
 يعبس) لم يقل بالاجماع كالذي قبله لانه عند مالك لا يعبس إلا بالتغير اه حل (قوله
 وان كثر) تميم حتى لو كان جاريا تعبس جميعه كما في حل وهو ممتد ولو كانت النجاسة
 في آخر القناة الجارية فيها الزيت واتصل بها تعبس جميع ما في القناة ولو جعل حائل بين
 النجاسة والزيت بعد الاتصال تعبس ما وراء الحائل الذي لم يصب النجاسة ومحلها اذا
 كانت القناة مستوية أو قريبة الاستواء بان كان فيها ارتفاع يسير فان كان فيها ارتفاع
 وانخفاض فلا يعبس المرتفع بمجرد ملاقاته المنخفض للنجاسة فلوجه أنه إذا لا المرتفع
 كان طاهرا وقيل لا يعبس إلا ما لا في النجاسة دون ما وراءها شيفا أو الحاصل ان الجاري
 من الماء ومن رطب غيره ما ان يكون بمستوا أو قريباً من الاستواء وما ان يكون منعدرا
 من مرتفع جدا فالجاري من المرتفع جدا لا يعبس منه إلا الملاقى للنجس ماء أو غيره
 وأما في المستوي والقريب منه فعبر الماء يعبس كله بالملاقاة ولا عبرة بالجرية
 وأما الماء فالعبرة فيه بالجرية وهي ما بين حافتي النهر من الدفعات فان كانت قلتي
 لم تعبس هي ولا غيرها وان كانت اقل فهي التي تعبس وما قبلها من الجريات باق على
 طهوريته ولو اتصلت بها أو عبارة شرح م ر والعبرة في الجاري بالجرية نفسها لا مجموع
 الماء فان الجريات متفصلة حكما وان اتصلت في الحس لان كل جرية طالبة لما قبلها
 هاربة مما بعدها فاذا كانت الجرية دون القلتي تعبس بملاقاة النجاسة ويكون محل ذلك
 الجرية من النهر نجسا ويطهر بالجرية بعدها ويكون في حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت
 مغلظة فلا بد من سبع جريات عليها ومن الترتيب هذا في نجاسة تجري مع الماء فان كانت
 جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جرية تمر بها نجسة الى ان يجتمع قلعة ان منه وبلغزبه
 فيقال ماء ألف قلعة غير متغير وهو نجس انتهى باختصار أي لانه ما دام لم يجتمع نجس بان
 طال محل جري الماء (قوله اما الماء فلهوم خبر القلتي السابق المخصص) أي المفهوم
 فهو وصفة له لا للخبر قال شيخنا ع ش المخصص هنا هو المفهوم فقط وانما خصصناه دون
 المنطوق لان حديث القلتي فرد من افراد العام وذ كر فرد من افراد العام بحكم العام

فان صفا الماء ولا تغيبه ماهر
 (و) الماء (دونهما) أي القلتي
 ولو جاريا (يعبس كرطب غيره)
 كزيت وان كثر (بملاقاته)
 أي التعبس اما الماء فلهوم
 خبر القلتي السابق المخصص
 لمنطوق خبر الماء لا يغيبه
 شى السابق

لا يخص برماوى فقله الماء لا ينجسه شئ مخصوص بما اذا لم يكن دون القلتين (قوله
 نعم ان ورد) هذا قيد للافاة بما اذا لم يكن الماء واردا على النجاسة أى ولم يجتمع معها وهو
 من جملة التفصيل الآتى حل وعبرة شرح م ر والمراد بالافاة ورود النجاسة على الماء
 اما وروده عليها فسيأتى فى باب النجاسة اه ومن الوارد ما لو فارق القدر فاصاب فوراه
 اعلاه المتنجس واما لو وضع اناء فيه ماء على محل نجس وهو يرشح عليه فلا ينجس
 ما فيه الا ان فرض عود الرشح اليه اه ابن حجر وعبرة شرح الروض ولو وضع كور
 على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم ينجس ما فيه مادام يخرج فان تراجع فنجس كالمو
 سد بنجس ع ش على م ر (قوله فبالأولى) لان الماء فيه قوة على دفع النجاسة بخلاف
 غيره (قوله لا يسيل دمها ولو احتمالا) ودخل ماله دم لكنه لا يسيل كالوزغ شورى (قوله
 كذاب وخفساء) وكالبق المعروف بمصر والقل والبراغيث والسحالي وهى نوع من
 الوزغ ذكره ابن الجواد واقره المصنف ع ش على م ر وعبرته هنا لتولد حيوان
 بين ماله نفس سائلة وبين ماله ليس له نفس سائلة فالقياس الحاقه بما له نفس سائلة
 كما هو قياس نظيره فيما لتولد بين طاهر ونجس تأمل اه أى لان الفرع يتبع اخس
 الاصلين (قوله ولم تطرح) ولومن بهيمة لان للحيوان اختيارا فى الجملة بخلاف الريح
 والمراد ان لا يطرحها ميتة وتصل ميتة اما اذا طرحها ميتة واحيت قبل وصولها
 فلا يضر كفى ع ش قال الشمس الشورى فلو وجد مالا نفس له سائلة فى ماء قليل
 وشك فى انها القيت فيه ميتة او لا ففيه نظر والذى اجاب به شيخنا م ر لما سئل عن
 ذلك عدم العفولة به رخصة لا يصار اليها الا ييقن وبعضهم اجاب بالعفو عما لا بالاصل
 وحاصل تحرير هذه المسألة باطرافها ان يقال كما اقتضاه كلام البهجة منطوقا ومفهوما
 انها اذا طرح حية لم يضر أى سواء كان نشوؤها منه ام لا وسواء ماتت فيه بعد ذلك
 ام لا ان لم تغيره وان طرح ميتة فخر سواء كان نشوؤها منه ام لا وان وقعها بنفسها
 لا يضره طلقا فيعفى عنه كما يعفى عما يقع بالريح وان كانت ميتة ولم يكن نشوؤها منه ان لم
 تغير أيضا وليس الصبي ولو غير مميز وبهيمة كالريح ولو تعدد الواقع من ذلك فخرج
 احدها على رأس عود فسقط منه بغير اختياره لم ينجسه وهل له اخراج الباقي به الاوجه
 نعم لان ما على رأس العود جزء من المائع المحكوم بطهارته تأمل اه (قوله نجس) ولو
 من مغلف خلا فالابن حجر ع ش أى مالم يكن بفعله حل وفى شرح الارشاد ويعفى
 عما يجمله نحو الذباب وان ادركه الطرف على الاوجه اه وخالفه شيخنا م ر وسكتوا
 عن طرح ما لا يدركه الطرف وعما اذا تغير به الماء فليحذر (قوله أى معتدل
 اه م روع ش (قوله كنقطة بول) او نقط متعددة لكن بحيث لو جعت كانت

نعم ان ورد على النجاسة فغيبه
 تفصيل يأتى فى بابها واما غير
 الماء من الرطب فبالأولى
 وفارق كثير الماء كثير غيره بان
 كثره قوى ويشق حفظه من
 النجس بخلاف غيره وان كثر
 وخرج بالرطب الجاف
 وتعبيرى برطب اعم من
 تعبيرة بمائع الا بملافة ميتة
 لا يسيل دمها) عند شق عضو
 منها فى حياتها كذباب
 وخفساء (ولم تطرح) فيه
 (و) لا بملافة (نجس لا يدركه
 طرف) أى بصر لقلته كنقطة
 بول

قد رايه ير الا يدركه الطرف المعتدل وصار متنجسا معفو عنه لانه غير متنجس الذي
الكلام فيه فقول بعضهم يشترط ان يكون ذلك القدر مما لا يدركه الطرف واضح ومن
ثم اعتمد شيخنا في الشارح بعد ان نقل ما تقدم عن شرح الروض واقره والظاهر ان محل
العفو أي عدم التنجيس بما ذكره مما لا يدركه الطرف وما به دله اذا لم يغير قياسا على
ما قبله حل (قوله كقليل من شعر) وكذا ككثيره للراكب وللقصاص م وشو برى
قال ع ش ونقل عن م ر انه يشترط في العفو عن الدم القليل ودخان النجاسة
كونه من غير مغلط أيضا (قوله من شعر نجس) أي من غير مغلط ع ش (قوله ومن
دخان نجس) قال في شرح م ر أي في الماء أو غيره اه أي حيث لم يكن وصوله للماء
ونحوه بفعله والنجس ومنه البخور بالنجس والمتنجس فلا يعني عنه وان قل لانه بفعله
ع ش (قوله ايضا من دخان نجس) بخلاف دخان المتنجس فانه طاهر وهذا يقتضي
ان دخان يقرأ بالاضافة فان قرئ بالتثنية شمل دخان المتنجس فانه نجس يعني عن قبله
كما قاله زى وع ش (قوله وكعبا ر سرجين) عطفه على القليل يقتضى انه
لا يشترط قلته وليس كذلك اه وكتب أيضا قوله وكعبا ر سرجين هل ولو طرح أو غير
اولا نحو وشو برى وعبارة ع ش قضية إعادة الكاف العفو عن النجاسة مطلقا قال
سم وليس كذلك بل يشترط في العفو عنه القلة اه (قوله وحيوان متنجس المفذ) أي
بالنسبة للماء فقط دون المائع حتى لو وقع في مائع نجسه على المعتمد كما يرشد اليه
التعليل وقد رجع الشيخ عن هذا وسوى بين الماء والمائع للمشقة زى وظاهره ان
المفذ قيد فيخرج به بقية اعضائه اذا كانت متنجسة فلا يعني عنها ويشهد لذلك
ما ذكره في المرة التي اكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل معها طهارة فهاهنا لا نجس
ما شرب منه اذ لو كانت بقية الاعضاء مثل المفذ لم يفتح للتقيد بالغبية المذكورة
وقال بعضهم ان المفذ ليس بقيد بل مثله بقية اعضائه كما صرح به الطوخي وعليه بشكل
ما ذكره في المرة تأمل وعبارة ع ش على م ر ويحق بذلك في العفو ما تعلق به
الغيران في بيوت الاخلية من النجاسات كما أفتى به الوالد وما يقع من دعر الشاة في اللبن
في حال الحلب لمشقة الاحتراز عنه كما نقله ابن الهادي فلو شئت هل وقع في حال الحلب اولا
فالاوجه انه نجس اذ شرط العفو لم يتحقق ويعني عما يسهه العسل من الكوارة التي تجعل
من روث نحو البقر والحق بذلك الزركشي ما لو نزل طائر ولم يكن من طيور الماء في ماء
وزرق فيه أو شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تغسل عنه لتهذر الاحتراز عن ذلك اه م ر
وقوله ولم تغسل عنه مفهومه انها اذا تحالت ضر وقياس ما تقدم فيما تعلقه الغيران وفيما
لو وقعت بعرة في اللبن العفو للمشقة اه ع ش عليه ثم قال م ر يعني عن جرة

(و) لا بلافاة (فمخوذ لك)
كقليل من شعر نجس ومن
دخان نجس وكعبا ر سرجين
وحيوان متنجس المفذ غير
آدمي وذلك لمشقة الاحتراز
عنها ونحو البقارى اذا وقع
الذباب في شرباب احدكم

البهر وكذا غيره من كل ما يجتر فلا ينفس ما شرب منه ويعنى عما تطاير من ريقه
 المتنجس ويلحق به فم ما يجتر اذا التقم غير ثدي أمه وفم صبي تنفس لمشقة الاحتراز عنه
 لا سيما في حق المخالط له كما صرح به ابن الصلاح اه وقوله وفم صبي أى بالنسبة لثدي
 أمه وغيره كتنقيله في فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم كذا اقرره
 م ر اه سم على حجر (قائدة) لا يجب غسل البيضة والولد اذا خرجا من الفرج وظاهر
 ان محله اذا لم يكن معهما رطوبة نجسة اه روض وشرحه (قوله فليغمسه) هو أمر
 ارشاد للمقابلة الداء بالدواء وفي قوله كاه دفع توهم المجاز في الاكتفاء بغمس بعضه فلا
 يكتفى بغمس الجناحين وان حصل الشفاء بالجناح الاخر وهل يغمسه وان انغمس
 بنفسه فيه احتمالا ان يحمل جوار الغمس أو استقبابه اذا لم يغلب على الظن التغير به
 والاحرم لما فيه من اضاعة المال اه (قوله فان في احد جناحيه) وهو اليسار خطيب
 ويؤخذ منه انه اذا قطع أحدهما لا غمس وبالأولى اذا قطع كذا قال بعض شيوخنا
 قلت يحتمل الغمس مطلقا ويكون المراد الجناح أو أصبه اجهورى عليه وعبارة ع ش
 على م ر وعليه فلو قطع جناحها الايسر لا يندب غمسها لانماء العلة بل قياس ما هو
 المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الآن لقوات العلة المقتضية
 للغمس اه (قوله وانه) بكسر الهمزة شوبرى (قوله وقيس بالذباب) أى في عدم
 التحيس لافى الغمس (قوله وتعتبر القلة) أى المذكورة في قوله كقليل من شعر نجس
 ومن دخان ولو ذكركم بحسبه لكان أولى وعبارة سم وتعتبر القلة لانه عائد لقليل الشعر
 وما بعده دون ما قبله اذا مدارفيه على التغير وعدمه من غير نظر لافى الا ان يلتزم اه
 اذا كثر ما لا يسيل دمه عرفا نجس وان لم يغير فليحذر اه (قوله بماء) أى مطلقا ولو نجسا
 شوبرى أى غير بول (قوله للماء) من انتفاء علة التحيس وهى التغير والقلة ع ش
 (قوله والتغير بالمؤثر) تقيده بالمؤثر يقتضى ان غير المؤثر يكون بغير الطعم واللون
 والريح وفي ان مطلق التغير يكون بغيرها فامل ع ش (قوله اولون اوريح) او مانعة
 خلوشوبرى (قوله خرج بالمؤثر) لا يخفى ان هذا لا يستفاد من عبارته المذكورة
 اذ غاية ما تقيده ان التغير بغير الطعم واللون والريح غير مؤثر فلو قال خرج بالمؤثر المتغير
 بالحرارة والبرودة لكان أولى ح ل (قوله وقدر) أى مر حكما وهما وهوان التغير
 اليسير لا يضر والتغير بحقيقة قرب الشط لا يضر (قوله المخالف الوسط) أى فيقدر
 الما لون عصير العنب والطعم طعم عصير الرمان والريح ريح اللادن ح ل (قوله
 المخالف الاشد) أى فيقدر الريح ريح المسك والطعم طعم الحنظل والاولون الحبر ح ل
 (قوله ولو اشتبه) عبارة شرج م ر ولما كان قد يمرض اشتباه بين الماء الطهور

فليغمسه كاه ثم لينزعه فان
 في احد جناحيه داء وفي
 الاخر شفاء زاد ابوداود وانه
 يتقى بجناحه الذى فيه الداء
 وقد يغضى غمسه الى موته
 فلو نجس لما امر به وقيس
 بالذباب ما في معناه فان غيرته
 المينة لكثرة ما وطرحت فيه
 تنجس وقولى ولم تطرح ونحو
 ذلك من زيادتي وتعتبر القلة
 بالعرف (فان بلغها) أى الماء
 النجس القلتين (بماء ولا تغير)
 به (مطهور) لما مر فان لم يبلغها
 او بلغها بغير ما اوبه متغيرا لم يظهر
 لبقاء علة التنجس (والتغير
 المؤثر) بطاهر او نجس تغير طعم
 اولون اوريح خرج بالمؤثر بطاهر
 التغير اليسير به وبالمؤثر نجس
 التغير بحقيقة قرب الماء وقدر
 ويعتبر في التغير التقدير
 بالطاهر المخالف الوسط
 المعتدل وبالنجس المخالف
 الاشد

وغيره ذكر المصنف كغيره حكم الاجتهاد فقال ولو اشتبه الخ فهو مرتبط بقوله انما
 يظهر من مائع ماء مطلق أى ولو بالاجتهاد فهو وسيلة لا وسيلة وهي الماء المطلق وقوله
 على أحد أى أهل للاجتهاد ولو صيغ بميزا بالنسبة للعبادات اما بالنسبة للمالك فيشترط
 فيه التكليف م ر قيل في عبارة المصنف صورة مكررة وهي اشتباه الطاهر بالطهور
 لان قوله طاهر بغيره يشمله اذ الغير يشمل الطهور وكذلك قوله او طهور بغيره يشملها
 لان الغير يشمل الطاهر وظاهر ان المراد بغير الطاهر المتنجس وغير الطهور المستعمل
 فلا تكرار في كلامه تدبر (قوله بغيره) أى ولذلك الغير أصل في التطهير كما يعلم
 مما يأتي (قوله من ماء أو غيره) راجع لقوله طاهر وطهور وقوله بغيره والأصل هنا
 قيد بالماء وقوله كما أفاده كلامه أى الأصل ضمنا لا صريحا وعموم ذلك يشمل كما أفاده
 الشارح ما لو اشتبه طهوره مستعمل من التراب بغيره ولا يفيد كلام الأصل لا هنا
 ولا في شروط الصلاة فيكون قوله كما أفاده أى مجموع ذلك لا جميعه ح ل لمخصامع
 زيادة (قوله اجتهد) وشروطه ستة تعدد المشتبه وأصلية الطهارة فيه والحصص
 في المشتبه به فلو اشتبه الماء بنجس باوانى غير محصورة فلا اجتهد بل يؤخذ منها الى
 ما شاء الى ان يبقى عدد محصور عند حجر وعند م ر الى ان يبقى المشتبه وكلام حجر
 هو الظاهر وهذا شرط لوجوب الاجتهاد لا لجوازه لانه يجوز حقه وذكر كون العلامة لها
 فيه مجال أى مدخل بان يتوقف بها طهور الحال فلا يجتهد فيما اذا اشتهت بحره
 باجنبيات محصورات للنسكاح لانه يحتاط له وكذا لو اشتهت زمجته باجنبيات فلا
 يجتهد للوطء بخلاف ما لو اشتهت أمته باماء فيجهد للملك وله الوطء تبعاً والعلم
 بالنجاسة او ظنها باخبار العدل والسلامة من التعارض بخلاف ما اذا كان هناك
 تعارض كان تغير اجتهاده فانه لا يعمل بالثاني ولا بالاول كما يأتي اه زى لكن في عدد
 العلم بالنجاسة او ظنها من الشروط نظر لانه موضوع المسئلة لان الاجتهاد مشعر بذلك
 ح في (قوله جواز ان قدر) وناق القادر على اليقين في القبلة حيث لا يجتهد
 لانهصارها في جهة فطالب غيرها بعد عشا بان اجتهاده قد يؤديه الى غير جهتها (قوله
 وخاف ضيق الوقت) بان لم يبق منه ما يسهلها كاملة وهو ليس بقيد بل وجوباً وسهلاً ان
 اتسع الوقت وجوباً مضيقاً ان ضاق شديداً وروض وم ع ش (قوله وذلك بان يثبت)
 تصوير للاجتهاد ع ش (قوله مثلاً) أى او المستعمل هذا ان بقيا أى كلا أو بعضاً وهو
 إشارة الى شروط الاجتهاد فاشارة الى اولها وهو انه عدد بقوله ان بقيا والى ثانيها وهو ان
 يكون لكل من المشتبهين أصل في التطهير بقوله لا ماء وبول ولا ماء وماء وردوا الى ثالثها
 وهو السلامة من الارض بقوله فان تركه وتغير ظنه الخ وبقي شروط أخر بعضها لا يليق

(ولو اشتبه) على أحد (طاهر)
 او طهور بغيره من ماء أو غيره
 كما أفاده كلامه في شروط
 الصلاة (اجتهد) فيها جوازا
 ان قوله وعلى طاهر او طهور
 يبين وجوباً ان لم يقدر
 وخاف ضيق الوقت وذلك
 بان يثبت عما بين النجس
 مثلاً من الامارات كرشاش
 حول انائه او قرب كلب منه
 هذا (ان بقيا) والا فلا اجتهد

بالمقام وفي عدهم السلامة من التعارض شرطاً نظراً لأنها شرط للعمل بالاجتهاد لا لاصوله
 (قوله خلافاً لما صححه الرافعي فيما اذا تلف أحدهما) أي لا بعد الاجتهاد وكان التالف
 هو الذي ظن طهارته وأما اذا كان بعد الاجتهاد والحالة هذه فلا فائدة فيه فالتعدد عند
 الرافعي شرطه ان يكون في الابتداء لا في الدوام ح ل (قوله وشمل ما ذكر) أي
 الاحد في قوله على احد الاعي أي خلافاً لمن قال لا يجتهد هنا كما لا يجتهد في القبلة ورد
 بانه يدرك الامارة هنا لان ادلة القبلة بصرية نعم لو فقد جميع الحواس امتنع
 الاجتهاد كما قاله الاذري انه يجب الجزم به وهو حسن م ر ع ش (قوله لانه يدرك)
 أي وانما جاز الاجتهاد للاعي لانه الخ (قوله وغيره كالثم والذوق) وانما جازله
 الذوق لان النجاسة غير متعينة لكن لو ذاق احدهما امتنع عليه ذوق الاخر ما لم يغسل
 فيه بينهما لانه يصير متعينة بالنجاسة فيه لاجتماع الماء من عليه اه ق ل (قوله ومن قدر
 الخ أي خلافاً لمن قال لا يجتهد حيث نذر بدع ما يربك الى ما لا يربك (قوله كما ر)
 أي في قوله اجتهد فيه ما جواز ان قدر الخ ع ش وانما اعاده توطئة للتعليل المذكور
 بعد (قوله بجواز العدول) أي وانما جاز الاجتهاد لمن قدر لجواز العدول الخ (قوله كما
 في الاخبار) بفتح المزة شوري (قوله واستعمل ما طنه) أي هو لا غيره وقوله مع ظهور
 الامارة شرط في الاستعمال فالاجتهاد هو البحث عنها وظهورها أمر زائد على البحث
 لانه لا يلزم من البحث على الشيء ظهوره فلا يستعمل الا اذا ظهرت له الامارة بعد البحث
 شيخنا (قوله وتعبيرى بطاهر) أي في قوله ولو اشتبه طاهر وعبارة الاصل واشتبه ماء
 طاهر (قوله وذكر الاجتهاد) أي صريحاً فلا تنافي بينه وبين قوله اولاً كما أفاده كلامه
 في شروط الصلاة لانه مذكور ثم ضمننا (تنبيه) لا يحكم بنجاسة ما أصابه رشاش احد
 الا باثنين المشتبهين ولو ظهر بالاجتهاد انه نجس لانا لا نجس بالشك تنبيه عليه بعض
 مشايخنا اه ابن عبد الحق نعم ان توضحاً بالثاني امتنع عليه ان يصلي قبل غسل ما أصابه من
 رشاش الاولى لانه اذا لم يغسله صلى بيقين النجاسة ع ش (قوله لا ماء وبول) هذا تقييد
 للغير في قوله السابق بغيره فلا بد ان يكون ذلك الغير غير نجس العين ح ل (قوله فلا
 يجتهد) ظاهره منع الاجتهاد مطلقاً ولو للشرب ونحوه من اطفاء نار ولو قيل بجواز
 الاجتهاد فيما اذا أراد غير العبادة لم يكن بعيداً عنه صرح الاذري اه ع ش اطفئ
 خلافاً للقلوب المانع للاجتهاد مطلقاً (قوله ليرد بالاجتهاد اليه) فان قلت ليس
 المقصود من طلب الاجتهاد وهو طلب البحث عن النجس حتى يشترط ان يكون له
 اصل في التظاهر بريد بالاجتهاد اليه وانما المقصود به طلب الطاهر قلت لعـل المراد
 الاشارة الى ان الاجتهاد قد يؤديه للنجس في نفس الامر فيظنه الطاهر فاشترطناه أي

خلافاً لما صححه الرافعي فيه اذا
 تلف أحدهما وشمل ما ذكر الاعي
 لانه يدرك الامارة بالاهـس
 وغيره ومن قدر على طاهر
 او ظهور بيقين كما مر بجواز
 العدول الى المظنون مع وجود
 المتيقن كما في الاخبار فان
 الصحابة كان بعضهم يسمع من
 بعض مع قدرته على المتيقن
 وهو سماعه من النبي صلى الله
 عليه وسلم (واستعمل
 ما طنه) بالاجتهاد مع ظهور
 الامارة (طاهر او طهوراً)
 وتـرى بظاهره من
 تعبيره بماء طاهر وذكر
 الاجتهاد في اشتباه الطهور
 بالمستعمل وبالتراب النجس
 مع التقييد ببقاء المشتبهين
 من رباتي (لا) ان اشتبه
 عليه (ماء وبول) مثلاً ولا
 يجتهد ادلاً اصل لبول في
 التظاهر ليرد بالاجتهاد اليه

كون المشتبه به غير بول ليكتفى بالطهارة الأصلية في مكان الاجتهاد وتأمل سم
ع ش وقوله ليرد أي البول وقوله إليه أي الأصل (قوله بخلاف الماء) فإن له أصلاً
في التطهير والمراد بقولهم له أصل في التطهير عدم استعماله عن خلقه الأصلية
كما تتجسس والمستعمل فانها لم يستعملها عن أصل خلقتهما إلى حقيقة أخرى بخلاف فهو
البول وماء الورد فان كلامهما قد استحال إلى حقيقة أخرى شرح م ر و قال
في الخادم والمراد بقولهم له أصل في التطهير ما كان رده إلى الطهارة بوجه وهذا محقق
في التجسس بالكثرة بخلاف البول اه وهذا لا يتأتى في نحو الطعام المانع للتجسس
اه فيض شوبري (قوله لا لا يبطل) لانها لو كانت لا يبطل لابطلت الحكم الأول
وهو عدم الاجتهاد فيقتضي انه يجتهد لانه اذا بطل عدم الاجتهاد ثبت الاجتهاد (قوله
ولو يصب نبي الخ) أي وبعد الصب لا يجوز له الاجتهاد لانه بذلك لا يصير معه ماء طاهر
يقين حيث كان المصبوب قد راي نجس الاخر او يسلب طهوريته كذا في ح ل
وعبارة ع ش ولو يصب شيء أي وان لم يدركه الطرف وحمل العفو فيما تقدم
ان لم يكن بفعله اه فان قلت يحتمل انه صب من الطاهر في النجس فيكون معه ماء طاهر
قلت كما يحتمل هذا يحتمل العكس وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر فليس معه
طاهر ييقن ح في (قوله فان تيمم قبله) أي والحال انه نسي ان عنده ماء مشتبها ببول
والاولو تيمم مع العلم بذلك لاتصع صلاته لان تيممه غير صحيح فلا يحسن قوله اعاد ما صلاه
لانه يقتضي ان ما صلاه صحيح مع انه حيثئذ باطل شيخنا قال لو قال لم يصح تيممه اسكان أولى
لان التالف شرط لعمدة التيمم (قوله مع تقصيره الخ) أي فلا رد التيمم بحضرة متيقن
الطهارة وقد منع منه نحو سبع ح ل (قوله وكذا الحكم) أي يتيمم بعد التالف وقوله
فيما لو اجتهد أي الاحد الصادق بالاعنى (قوله ولا اعنى في هذه) أي مسئلة التغيير
التي قلنا أي يجب عليه ولا اعنى أقوى ادراكا منه ولو باجرة لا ترد على ماء الطهارة وقد رد
عليها ويجب على من قصده الاجتهاد ولو باجرة ويجب له الاجرة ان لم يرض بحسب ما قال
شيخنا وانظر هل له اخذ الاجرة وان تحير راجعه برماوى قوله فان لم يجد من يقلده (أي
في حد القرب وقيل في محل يلزمه السعي إليه في ألجمة لواقبت فيه ح ل (قوله فتغير
تيمم) أي بعد التالف المذكور أي ما لم يجد غير الذي تغير والاقلده وهكذا ان يضيق
الوقت ح ل وعبارة ع ش فتغير تيمم ظاهره وان لم يضق الوقت وهو الظاهر
وفي شرح شيخنا الارشاد قال ابن الرفعة وانما يقلده فيما اذا تغير اذا ضاق الوقت والاصبر
واعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتي في التيمم لوقت الماء آخر
الوقت فان نظره افضل يردده لانهم ثم نظروا إلى الحالة الراغبة دون ما يأتي فلينظر هنا

بخلاف الماء (بل) هنا وما يأتي
للانتقال من تعرض إلى آخر
لا لا يبطل (تيمم بعد تلف)
لها ولا أحد مما لو يصب نبي
منه في الآخر فان تيمم قبله
اعاد ما صلاه بالتيمم لانه تيمم
بحضرة ماء متيقن الطهارة
مع تقصيره بترك اعدامه
وكذا الحكم فيما لو اجتهد في
الماء من تغير ولا اعنى في هذه
التقليد دون البصير قال في
المجموع فان لم يجد من يقلده
او وجدته فتغير تيمم وتغير
بالتلف اعم من تغيره بالخط
(ولا) ان اشتبه عليه

الى ذلك بالاولى لانه وان صبر واجتهد ليس على يقين من ادراك العلامة اه ع ش
(قوله ولا ماء وماء ورد) فلا يجتهد اى للطهارة اما بالنسبة للشرب فيجوز له التطهير
بالآخر للحكم عليه بانه ماء والفرق بين الطهارة يستدعي الطهورة وهما مختلفان
والشرب يستدعي الطهارة وهما طاهران وفساد الشاشي بان الشرب لا يحتاج
للتحرى رد بانه وان لم يحتج اليه فيه لكن شرب ماء الورد في طهارة يحتاج اليه وحينئذ
فاستحتاج الماوردي جواز التطهير حينئذ صحيح لان استعمال الآخر في الطهارة وقع تبعا
وقد عهده امتناع الاجتهاد للشيء مقصودا وبمستفيدة تبعا كما في امتناع الاجتهاد
للوطي وملكه تبعا فيما لو اشتبهت اتمه بانه غير واجتهد فيها لملك فانه بطوره ما بعده
لحل تصرفه فيها ولو لكونه يغتفر في التامع ما لا يغتفر في التبع من شرح م ر وعبارة
البرماوى ولو اشتهر به امتنا شخصين واجتهد احدهما فيها لملك جاز وبنت ملكه لها بمجرد
ذلك سواء واقعه الآخر او نازعه ولا قبل منازعته الا بينة وتعين الشاقية للآخر
للمصرفية ويحل له وطئها بعده هذا ان لم يجتهد الاخر فان اجتهد واداه اجتهاده الى غير
ما اداه اجتهاد الآخر فينبغي الوقف الى ان يظهر الحال او يصطلحا انتهى ولو اشتبه ماء
طهور بغيره وماء ورد بجازله الاجتهاد بخلاف ما اذا كان معها بول فلا يجوز الاجتهاد
لان البول لا اصل له في التعهير كما قاله ع ش على م ر (قوله لماسر) اى قوله
اذ لا اصل للبول في التطهير اى وكذلك ماء الورد لا اصل له في ذلك (قوله للضرورة) اى
الحاجة والا فهذه الكيفية جائزة وان قدر على طهور متيقن وتجاوز ان كان قادرا على
الجزم بالنية بان يأخذ بكفه من احدهما وبالآخر من الآخر ويغسل بهما خديه
معانا وبالماء وضوء ثم يعكس ذلك ثم يتم وضوءه باحدهما ثم بالآخر ل و زى (قوله
قبل استعماله) ليس بقيد بل هو تمام السنة (قوله اراقة الآخر) فلو لم يرقه وقغير
اجتهاده والحال انه قبل الاستعمال فالظاهر انه يعمل بالشاشي اذ ليس فيه محذور
مما ذكره فيما بعد شيخنا (قوله لغو عطش) لعل المراد عطش دابة وكذا آدمي خاف من
العطش تلف نفس او عضوا ومنفعة والا لم يجز له شربه لان حكم النجس سم ع ش
(قوله لا يغلط) بفتح اللام من باب طرب (قوله ذكر سن الا راقه الخ) انما لم يقل
والتصريح لان عبارة المنهاج محتملة له والوجوب وهو انما يقول والتصريح اذا كانت
العبارة شاملة له ولغيره ع ش وعبارة لاصل اراق الاخر فيه انها اذا كانت محتملة
للاوجوب والندب كان الاولى ان يقول والتصريح بسن الا راقه كما قاله ح ل وس ل
فكلام المحشى غير ظاهر (قوله فان تركه) اى ترك الآخر من غير اراقة (قوله
لم يعمل بالشاشي) وكذا بالاولى و شوبرى لظنه نجاسته فلا يصلى بالوضوء الحاصل منه

(ماء وماء ورد) فلا يجتهد لاسر
في البول (بل يتوضأ بكل)
من الماء وماء الورد (مرة)
ويذكر في ترده في النية
للضرورة (واذا ظن طهارة
احدهما) اى الماء من الاجتهاد
ز سن) له قبل استعماله اراقة
الآخر) ان لم يحتج اليه له و
عطش لا يغلط في استعماله
او يتغير اجتهاده في شربه عليه
الامر و ذكر سن الا راقه من
زيادتي (فان تركه) وبقي بعض
الاول (وتغير ظنه) باجتهاد
فانيا (لم يعمل بالشاشي) من
الاجتهاد

على المتمد عند الزملي خلافا لابن حجر (قوله لثلاثين نقض الخ) جواب عما يقال
ما الفرق بين ما هنا وما لو تعذر اجتهاده في القبلة وهو يصلي حيث يعمل بالثاني
واجيب بانه لو عمل بالثاني هنا لزم عليه الفساد المذكور شيخنا عز بنى ومنع ان
الصباغ ذلك بانه انما يؤدي الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد لو ابطالنا ما مضى من طهره
وصلاته ولم ينطأ به بل أمرناه بغسل ما ظن نجاسته كما أمرناه باحتساب بقية الماء الاول
ويجيب بانه يكفي في النقض وجوب غسل ما أصابه الاول واجتناب البقية شرح
الروض وقال م ر وعلم مما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها
ان لم يكن ذا كره الدليل الاول انتهى (قوله ان غسل ما أصابه الاول) أي غسله
بماء انساني واخذ البلقيني من هذا انه لو غسل ما أصابه من الاول بماء طهور منه من
الطهارة او باجتهاد آخر غير هذا اجازله العمل بالثاني لانتفاء المعنى المذكور وبه أفق
والشيخنا ح ل وفيه ان نقض الاجتهاد بالاجتهاد موجود ايضا تأمل وعجالة زى
قوله ويصلي بنجاسة قضيته انه لو غسل اعضاءه بين الاجتهادين انه يعمل بالثاني وبه
قال السراج البلقيني وهو كذلك وانه لو اشتبه طهور بمستعمل انه يعمل بالثاني أيضا
وهو كذلك كما بحثه شيخنا الشهاب البرلسي رحمه الله انتهى وقوله انه يعمل بالثاني
أي ولا يعيد ما أصلاه بالاول على الرابع ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة بنجاسة
قطعا ما في الاول واما في الثاني فيلزمه الاعادة حيث لا نأقول النجاسة غير متعينة
فلا يعتد بها كما قالوا فيما لو صلى أربع ركعات لا ربيع جهات فانه لا يعيد مع انه
صلى لغير القبلة قطعا في ثلاث ركعات لان المبطّل غير متعين شيخنا ح ف (قوله بل
يتيم بعد التلف) أي للماء بن حتى لا يكون معه ماء أصلا لا متيقن الطهارة ولا مظنونها
ولا يجب عليه غسل اعضاءه قبل التيم لان النجاسة غير محققة قاله ع ش و ف ل
وقرره ح ف (قوله فان لم يبق الخ) مقابل قوله وبقي بعض الاول (قوله وقلنا يجوز
الاجتهاد) أي في الواحد واما قلنا بعدم جواز الاجتهاد كان قوله فلا إعادة أي جرما
وقال بعضهم انما قيد بقوله وقلنا الخ لبيان الخلاف في الاعادة الذي أشار له الأصل
بقوله ولا يعيد في الأصح اذ القول الضعيف المشار اليه هو القول بوجوب الاعادة
وعمل بان معه ماء طاهر بالظن وهذا لا يكون الا على طريقة الراعي القائل بانه يجوز
اجتهاده حتى يظن طهارة الثاني بالاجتهاد بخلافه على طريقة النووي لا يتأتى هذا
القول اذ ليس معه ماء طاهر بالظن لعدم جواز الاجتهاد له فلا ظن تأمل وفائدة جواز
الاجتهاد على طريقة الراعي على القول به مع انه لا يعمل بالثاني ان لم يبعه بعد الاجتهاد
(قوله على ما اقتضاه كلام الراعي) الاجتهاد في هذه الحالة ممنوع على رأي الراعي أيضا

لثلاثين نقض الاجتهاد
بالاجتهاد ان غسل ما أصابه
الاول ويصلي بنجاسة ان
لم يغسله (بل يتيم) بعد التلف
(ولا يعيد) ما أصلاه بالتيم
فان لم يبق من الاول شيء
وقلنا يجوز الاجتهاد على
ما اقتضاه كلام الراعي

لعدم فائدته وانما محل الخلاف بينهما فيما اذا تلف أحدهما قبل الاجتهاد قاله الشيخ
 الرملي في حواشي شرح الروض شوبري (قوله فلا إعادة) أي لمصلحة بالتيمم الخ
 مفرع على محذوف أي واجتهاد فتغير ظنه باجتهاده ثانياً إن الآخر هو الطاهر فلا يعمل
 بالثاني بل يتيمم ولا يعيد مثل ما تقدم فيما اذا بقي بعض الأول وأشار لذلك بقوله فلا إعادة
 ففيه اختصار وحذف لعله مما تقدم وفيه بحث وهو أنه إذا كان الحكم هنا مساوياً بالحكم
 قوله وبقي بعض الأول فلا يظهر كون قوله فان لم يبق من الأول شيء مفهوماً لقوله وبقي
 الأول لان كونه مفهوماً يشعر بان حكمه مخالف لحكمه مع أنه واحد فيهما وهو أنه لا يعمل
 بالثاني بل يتيمم ولا يعيد فان أجيب بان قوله هنا فلا إعادة أي على الأصح وقوله سابقاً
 ولا يعيد أي جزمنا لا إعادة في كل فيها خلاف كما قاله سم فليحذر حرر فوجدان الأولى
 لا يعيد فيها جزمنا لا إعادة مفروضة بعد تلف الماء بن خلافه سم وهذه لا يعيد فيها على
 الأصح شيخنا (قوله اذا ليس معه ماء متيقن الظهارة) أي وان كان معه مظهرها (قوله
 وهذه مسألة المنهاج) أي قوله فان لم يبق الخ وأتى بهذا توطئة لقوله وهي انما تأتي على
 طريقة الرافعي وعبارة المنهاج فان تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثاني على النص بل يتيمم
 بلا إعادة في الأصح اهـ فحملها السراج على ما اذا لم يبق من الأول شيء لئلا يكره الخلاف
 فيها لانه اذا بقي بعض الأول لم يعمل بالثاني قطعاً ولا يعيد جزمنا ولعل الأولى ان يقول
 وهذا هو الذي ذكره المنهاج الخ (قوله لئلا يكره الخلاف فيها) وهو عدم العمل
 بالثاني على النص واذا تيمم لا تجب إعادة في الأصح فهذا هو الخلاف حل ولو ابدل
 قوله لئلا يكره الخلاف بقوله لتصحبه الخلاف لكان واضحاً لان الخلاف جار في كل
 منهما ع ش وعبارة سم الأولى ان يقول لتصحبه عدم إعادة لان قوله لئلا يكره
 الخلاف فيها يقال عليه ان اراد الخلاف في جواز الاجتهاد فالمنهاج لم يذكره
 وان اراد الخلاف في العمل بالثاني فهو جار أيضاً فيما اذا بقي من الأول شيء وان اراد
 الخلاف في إعادة فهو أيضاً فيما اذا بقي بعض الأول تأمل وفيه نظر لانه اذا بقي بعض
 الأول وتغير اجتهاده وتيمم بعد تلف الماء بن فلا يعيد جزمنا كما تقدم فيكون قوله لئلا يكره
 الخلاف تعميلاً لا صحيحاً متجماً لكونها مسئلة لان الأولى لا خلاف فيها (قوله على
 طريقة الرافعي) وهي عدم اشتراط تعدد المشبهة دواماً ومراده الاعتراض على الأصل
 حيث كان كلامه انما يستقيم على طريقة غيره ووجه الحصر في قوله وهي
 انما تأتي على طريقة الرافعي ان هذه المسئلة على طريقة النووي لا يتأتى فيها القول
 الضعيف بوجوب إعادة اذ ليس له الاجتهاد حتى يكون معه ماء طاهر بالظن تأمل
 (قوله والأولى حل الخ) لا يخفى انه خلاف ظاهر قوله أي المنهاج واذا استعمل

فلا إعادة اذ ليس معه ماء
 متيقن الظهارة وهذه مسألة
 المنهاج لئلا يكره الخلاف فيها
 وهي انما تأتي على طريقة
 الرافعي هذا والأولى حل
 كلام المنهاج لياتي على
 طريقة الرافعي ما اذا بقي
 بعض الأول

ما ظنه اراق الاخر اذ ظاهره استعمال الكل لا البعض ولا يصح حمل استعمال في كلامه على الارادة اذ لا يتأتى معه قوله بل يتيمم بلاعادة ح ل وأجيب بان قوله استعمال أى كانه اوبعضه (قوله ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي) انما قيد بذلك ليكون وقت تغير الاجتهاد تعدد حتى يصح الاجتهاد على مذهب النوى بخلاف ما اذا كان التلف قبل التغير فتكون المسئلة من قبيل قوله فان لم يبق من الاول شئ وانما قيد بكون التالف هو الباقي ليكون معه طاهر بالظن حتى يتأتى القول الضعيف بخلاف ما اذا تلف الاخر وبقي بعض الاول ثم تغير اجتهاده فليس معه طاهر بالظن لانه بتغير اجتهاده ظن نجاسة ذلك البعض فتأمل (قوله ترجيح عدم الاعادة) معتمد (قوله ولو اخبره الخ) هو اشارة الى تعميم النجاسة في المشتبه أى سواء كان ظن النجاسة في الاناء حاصل عن معرفته بنفسه او غيره قل (قوله عدل رواية) وهو مقبول الخبر وهو المسلم المكلف الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصح على صغيرة قال البرماوى قوله عدل رواية أى ولو عن عدل آخر ولو كان اعنى سواء اخبره بتنجيس أحدهما ميمها او ميمنا ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا كان قال أحدهما ولو غلب الكلب في هذا الاناء دون ذلك وعكسه الآخر وامكن صدقهما صدقاً وحكم بنجاسة الماء من لاحتمال الولوج في وقتين فلو تعارضنا في الوقت أيضاً بان عيناه عمل بقول او قهها فان استويا فالأكثر عدداً قال استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناء من مر (قوله لا فاسق) الا ان اعتقد صدقه كظائره قال م ر ومجمله بالنسبة لاخبارهم عن فعل غيرهم فمن اخبرهم عن فعل نفسه في غير المجنون كقوله بليت في هذا الاناء قبل كما قبل خبر لذي عن شاته بانه ذكاهما انتهى باختصار (قوله ومجهول) أى لا عدالة ولا اسلام ع ش (قوله او قهها موافقا) أى يقينا فيهما والموافقة ليس بقيد اذ مثله العارف بالحكم عند الخبر بفتح الباء لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاده نفسه لعلمه انه لا يقبله (قوله ميمنا للسبب) قال في الخادم واعلم ان قضية كلامهم انه اذ لم يبين السبب يكون الاخبار لا اثر له وينبغي ان يكون له فائدة وهي التوقف عن استعماله كما قالوه في الجرح اذ لم يفسر وشرطنا التفسير انه يوجب التوقف عن العمل في رواية الجرح اه سم (قوله في مذهبه) متعلق بموافقا وقوله في ذلك أى فيما يجس قال ع ش نقلا عن سم ولو شك في موافقته فالظاهر انه كالمخالف وكذا الشك في الفقه اذ الاصل عدمه فيما يظهر وأقول هذا مأخوذ من قول الشارح والمجهول مذهبه فليتأمل اه (قوله اعتمده) أى وجوباً ان لم يكن عن اجتهاد (قوله او المجهول مذهبه) أى او المجتهد لان اجتهاده يتغير (قوله لذلك) أى للسبب وقوله عند الخبر بفتح الباء اسم مفعول

ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي دون الاخر ثم يميم اذ قضية كلام المجموع ترجيح عدم الاعادة في ذلك أيضاً (ولو اخبره بتنجسه) أى الماء او غيره (عدل رواية) كعبد وامرأة لا فاسق ومجهول وصبي ومجنون حالة كونه ميمنا (السبب) في تنجسه كولوج كلب (او قهها) بما يجس (موافقا) للخبر في مذهبه في ذلك وان لم يبين السبب (اعتمده) بخلاف غير الفقيه او الفقيه المخالف او المجهول مذهبه فلا يعتمده من غير تبين لذلك لاحتمال ان يخبر بتنجيس مالم يجس عند الخبر

(قوله ويحمل الخ) لما ذكر الاجتهاد في نحو الماء وهو مظروف ولا بد له من ظرف
استطرد الكلام على ما يحمل من الظروف فقال ويحمل الخ شرح م رأى فهو شروع
في رواية الوسيلة التي هي ظروف المياه لا احتياجا اليها برماوى (قوله أى اقتناء)
ولو من شير استعمال (قوله كل اناء طاهر) يقتضى منعه ان التقيد بالطهارة انما هو
بالنسبة للاستعمال حيث اقتصر عليه في بيان المحترز بقوله وخرج بالطاهر النجس الخ
ولم يذكر له محترزا بالنسبة للاختصاص في هذا الصنيع شرح م ر فقتضاه انه يجوز
اتخاذ النجس وهو كذلك كاقتناء الاختصاصات (قوله من حيث انه طاهر) حيثية تقيد
وهي مستفادة من المتن بتعليق الحكم عليها بالطهارة شيخنا (قوله في الطهارة وغيرها)
منطق بكل من المصدرين لكنها بالنسبة لتعلقها بالثاني بمعنى اللام شيخنا (قوله
بالاجماع) أى حتى في النجس من الحيثية المذكورة فلا ينافى ان فيه خلافا اذ ذاك
من حيث نفاسته كما قاله البرماوى وقدم الاجماع لانه عام ولانه أقوى لانه قطعى
(قوله من شن) الشن القرية الصغيرة كما في القاموس وقيل الجلد البالى فقوله من جلد
بيان للواقع (قوله ومن مخضب) المخضب كمنبر المنحوت وهو الخوض الصغير وقوله
من حجر صفة كاشفة كقوله من جلد (قوله فلا يرد) أى على قوله كل اناء طاهر
المقصوب فان حرمة استعماله ليست من الحيثية المذكورة بل من حيث كونه ملكا
للغير ح ل وصورة الارادان الكلية في المتن تناول ما هو حرام في عبارته حكم على
المحرم بالحل وحاصل دفعه ان المحرم كالمقصوب حرمة من حيث الاستيلاء على ملك
الغير وشمول المتن له من حيث طهارته وهو من هذه الحيثية ليس بمحرام تأمل (قوله
وجلد آدمي) أى ولو حريا ومرتد الان حرمة ذلك ليست من الحيثية المذكورة أيضا
بل من حيث احترامه ح ل ولا ينافيه جواز اغراء الكلاب على جيفة الحرنى
والمرتد لان ذلك للحرابة والردة واحترامهما لكونهما من بنى آدم المكرم (قوله ونحوها)
نحو المنصوب المسروق ونحو جلد آدمي عظمه كراسه وجلد الجنى اذا تصور بصورة
ماله جلد (قوله كالمقصد من ميتة) أى غير ميتة لمحو كلب اماهى فيحرم مطلقا ح ل
(قوله في ما قليل) أى ان لم عليه التضيغ والا فلا يحرم وبهذا التقيد فارق كراهة
البول في الماء الراكد القليل لعدم التضيغ بالنجاسة (قوله لا في جاف الخ) أى وهو
من غير مغاظ ومحلل ايضا في غير الابس اما هو فيحرم مطلقا قاله في المجموع شوبرى وحينئذ
يكون مفهوم المتن فيه تفصيل فلا يعترض عليه بان قوله طاهر يؤهم ان النجس حرام
مطلقا وان كان جافا في جاف او ماء كثير (قوله ومائع وان كثر) أى الا لغرض وحاجة
كالوضع الدهن في اناء عظم القيل على قصد الاستصباح به فيجوز ذلك كما قلناه في شرح

(ويحمل استعمال واتخاذ) أى
اقتناء (كل اناء طاهر) من
حيث انه طاهر في الطهارة
وغيرها بالاجماع وقد توضحنا
النبي صلى الله عليه وسلم من
شن من جلد ومن قدح من
خشب ومن مخضب من حجر
فلا يرد المنصوب وجلد
الادمى ونحوها وخرج
بالطاهر النجس كالمقصد من
ميتة فيحرم استعماله في ماء
قليل ومائع لا في جاف

المذهب واعتمده شيخنا الطيلاوي وقال لا يشترط في الجواز قد انا طاهر سم (قوله
والاناء) فيه اظهار في مقام الاضمار (قوله ودخل فيه) أي الاناء النفيس أي في ذاته
لا بحسب الصنعة حل ونبه عليه لما فيه من الخلاف ومحل الخلاف في غير فصل الخاتم
اما هو فيوز قطعاً انتهى شرح م ر (قوله كاليماقوت) أي والمرجان والعقيق ومن
خواص الياقوت ان التختم به ينفي المقر ومثله المرجان بفتح الميم برماوي وكون التختم
باليماقوت ينفي الفقر رواه انس قال ابن الاثير الاشبه انه ان مع الحديث يكون
لخاصية فيه كما ان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وان من تختم به أمن من الطاعون وتيسر
له امور المعاش ويقوى قلبه وتهابه المساس وسهل عليه قضاء الحوائج انتهى عناني
(قوله لان ما فيه الخ) قصده الرد على المخالف القائل بحرمة النفيس لما فيه من الخيلاء
(قوله الا اناء الخ) هذا لا يشبه ما تقدم لان حرمة استعماله ليست من حيث انه طاهر
وكتب أيضاً هذا الاستثناء منقطع حيث نظر للحيثية المذكورة في كلامه حل
فيكون المعنى الا اناء كله الخ فيحرم من حيثية أخرى وهي عين الذهب والفضة
مع الخيلاء شرح م ر وان لم ينظر للحيثية كان متصلاً نعم يجوز استعمال مروود من
ذهب لخيلاء العين مادامت الضرورة داعية له كما قاله ع ش على م ر (قوله فيحرم
استعماله) ومن الاناء المسكلة والمخزعة والمعلقة والصندوق وغطا الكوز المخوف ومثل
الاناء المروود حل والخلال والابرة والمنسط والكراسي التي تحمل للنساء ويحرم
التطيب منه بنحو ماء ورد والاحتماء على مضرة منه او جلوسه بقربها بحيث يعدم تطيبها
بها عرفاً حتى لو بخر البيت بها او وضع ثيابه عليها كان مستعملاً ويحرم تغير نحو الميت
بها أيضاً والحيلة كافي المجموع في الاستعمال اذا كان في اناء مما ذكر ان يخرج منه
الى شيء ولو في أحد كفيه التي لا يستعمل بها فيصبه أولاً في يده اليسرى ثم في اليمنى
ثم يستعمله ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة كما في شرح م ر
وكتب ع ش عليه قوله والحيلة الخ قال في شرح العباب ثم الظاهر ان هذه
الحيلة انما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لانتخاذه وجعل
الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وان لم يستعمله بالاخذ وقد يتوهم من عبارته
اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك انتهى وفهم من حرمة الاستعمال حرمة
الاستتجار على الفعل وأخذ الاجرة على الصنعة وعدم الغرم على الكاسر كالة الا ولانه
ارال المسكر زى ويراعى في كسره بما في كسر الآلات شوبرى (قوله لعين الذهب
والفضة) فيه ان العلة لا بد ان تكون وصفاً مناسباً للحكم وعين الذهب أي ذاته ليست
وصفاً بالاولى ان يقول لكونه ذهباً وفضة (قوله مع الخيلاء) أي التفاخر والتعظيم فهو

والاناء جاف او في ماء كثير
لكنه يكره ودخل فيه النفيس
كياقوت فيجعل استعماله
وانتخاذه لان ما فيه من الخيلاء
وكسر قلوب الفقرا لا يدركه
الا الخواص اسكنه يكره
(الاناء كاه اربعة) المزيدي
على الاصل (ذهب او فضة
فيحرم) استعماله وانتخاذه
على الرجال والنساء لعين
الذهب والفضة مع الخيلاء
ولقوله صلى الله عليه وسلم

لا تشربوا في انية الذهب
وانفضة ولا تأكلوا في صحافها
رواه الشيخان ويقاس بما فيه
ما في معناه ولان اتخاذها يجبر
الى استعماله (كمسبب)
باحدهما وضبة الفضة كبيرة
لغير حاجة) بان كانت لزينة
او بعضها لزينة وبعضها الحاجة
فيصير استعماله واتخاذها
وانما حرمت ضبة الذهب
مطلقا لان الخيلاء فيه اشد
من الفضة وحالف الرافي
فسوى بينهما في التفصيل
ولا يشكل حرمة استعمال
الذهب والفضة بحمل الاستبراء
بهما لان الكلام ثم في قطعة
ذهب او فضة لا فيما طبع
او دعيء منهما لذلك كالاناء
المهيأ منها للبول فيه والجواب
بان كلاهما ثم انما هو
في الاجزاء بنافيه ظاهر
تعبير الشيخين وغيرهما ثم
بالجواز لان يحمل كلام
الحبيب على ما يبيع او هيء
لذلك وكلام غيره على غير
ذلك (فان كانت صغيرة لم ير
حاجة) بان كانت لزينة
او بعضها لزينة وبعضها الحاجة
(او كبيرة) لما في الحاجة
(كره) ذلك

أي الهسي معقول المعنى وجازان يكون تعبيرا ح ل والاول اظهر ومن ثم قال الوصدي
اناء الذهب بحيث ستر الصدأ جميع ظاهره وباطنه حل استعماله لفوات الخيلاء زى
نعم يجري فيه التفصيل الا في الموه بنحو نحاس شرح م ر (قوله لا تشربوا) قدم الشرب
في الحديث لكثرة بالنسبة للاكل ع ش (قوله في آنية الذهب) الاناء يشمل واسع
الرأس وضيقه والصفحة ما كانت واسعة الرأس وخص الشرب بالانية لان العرب
جرت عادتهم بالشرب من كل آنية سواء كانت ضيقة الرأس او واسعة ولا يأكلون
الا من واسع الرأس انتهى شيخنا ح ف والانية جمع اناء ككساء واكسية واواني جمع
الجمع (قوله في صحافها) أي الصحاف من الانية فالاضافة على معنى من (قوله بما فيه)
أي على ما فيه فالبناء بمعنى على (قوله فيصير) اتي به مع علمه من الاستثناء لاجل قوله
كضرب الخ (قوله كضرب الخ) أي كضرب الخ كضرب الخ ع ش فهو تنظير في الحكم لا
قياس لانه لا قياس مع وجود النص (قوله وضبة الفضة كبيرة) جملة حالية ومثل الضبة
تسهر الدراهم في الاناء لا طرحها فيه فيعمل بلا كراهة لشرب حينئذ ولا يحرم شربه
وفي فيه نحو فضة كما في شرح م ر (قوله او بعضها لزينة وبعضها الحاجة) لانه لما اتهم
ما بالحاجة صارت كأنها كلها لزينة حل فاندفع الاشكال فيما اذا صغر ما للزينة بانه لو
انفرد كان جائزا فضمه الى جائز مثله وهو ما للحاجة كيف يحرمه فلو تميز ما للزينة وكان
مغيرا جار مع الكراهة (قوله مطلقا) أي كما افاده تقييد ضبة الفضة وعدم تقييد ضبة
الذهب ع ش (قوله فسوى بينهما) ضعيف (قوله لان الكلام ثم) أي في الاستبراء
وقوله في قطعة ذهب او فضة أي لم يطبع ولم تهيأ للاستبراء لانها حينئذ ليست اناء ولا في
معناه وقوله او دعيء أي وان لم يكن مطبوعا كمن اعد قطعة ذهب او فضة للاستبراء من
غير طبع وقوله لذلك أي للاستبراء فانه حينئذ يحرم وكان الاحسن تقديم قوله ولا
تشكل حرمة الخ على قوله كضرب والجواب الاول بالتسليم أي تسليم قول المستشكل
بحمل الاستبراء بها لكن مع التقييد بتعبير ما طبع والمهيأ لذلك والثاني بالمنع أي منع قوله
بحمل الاستبراء فيقول هذا الجيب لا نسلم انه حلال بل هو حرام وانما كلامهم هناك
في الاجزاء وهو يجامع الحرمة وحاصل كلام الجيب انه لا اشكال بل ماها
وما في الاستبراء على حد سواء في حرمة الاستعمال وقوله الا ان يحمل الخ تقييد لقوله
بنافيه ظاهر الخ أي فان حمل على ما ذكر انتفت المنافاة لكه به الحمل يرجع
للجواب الاول فيكون بالتسليم ايضا بل هو عينه في المعنى وقوله كلام الجيب أي المصريح
بعدم الجواز وقوله وكلام غيره أي المصريح بالجواز وانما قال ظاهر تعبير الخ لانه يجوز
ان يراد بالجواز عدم الاجزاء ح ل (قوله او كبيرة لها) ولو عمت جميع الاناء ح ل

(قوله وان كانت الخ) غاية للرد (قوله في الاولى) أي بشقيها والثانية هي قوله
او كبيرة لها كره ع ش (قوله وللسكر في الثانية) تعليل الخصر من الكراهة
وقوله وجاز أي ولا يحرم وهذا جواب عما يرد على التعليل قبله بان يقال مقتضى هذا
التعليل الحرمة وقوله وللحاجة في الثانية تعليل لمطلق الجواز حيث جاز الاستعمال
جاز التضييب ولو تعددت ضبات صغيرة لزينة فان كان مجموعها مقدار ضبة كبيرة لم يحل
والاحل حل وقوله لم يحل أي لما فيه من الخلاء وبه فارق ما يأتي فيم التعداد الدم المعفو
عنه ولو اجتمع لكثير من م ر (قوله والاصل في الجواز) المراد الجواز المطلق لا بقيد
الكراهة وهذا مشكل من وجهين الاول ان الجواز المطلق لم يدع في صورة مما سبق حتى
يستدل عليه والثاني ان الشارح أقام هذا الدليل بعينه فيما بعد على الاباحة بمعنى
استواء الطرفين فهذا الصنيع من الشارح غير ظاهر فليست في ضبة القدر فان كانت
صغيرة كان الخبر دليلا لا باباحة وان كانت كبيرة كان دليلا للجواز مع الكراهة لان
الفرض ان الحاجة لا يمكن المتبادر من قوله أي مشعبا بحيث ان الضبة كانت صغيرة
(قوله ان قدحه صلى الله عليه وسلم) واشترى هذا القدر من ميراث النضر بن أنس
ثمانمائة ألف درهم وعن البخاري انه رآه بالبصرة وشرب منه ويقال أصله من الاثل
ولونه يميل الى الصفرة برماوى (قوله أي مشعبا) أي مصحفا من التشعب وهو الاصلاح
حفي وهو بالتشديد وهو بيان المراد من السلسلة لا حقيقتها برماوى والمتبادر من
قول الشارح أي مشعبا بحيث ان الضبة كانت صغيرة ومعلوم انها كالحاجة
فهذه صورة الاباحة قبل سلسلة أنس ولم ينكر عليه فصارا جماعا وروى عنه انه قال
سقت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا كذا مرة والظاهر ان الاشارة
عائدة على القدر به فتمت التي هو عاين او احتمال عودها عليه مع قطع النظر عن مفرقه
خلاف الظاهر اه م ر (قوله واصل ضبة الاناء) لغة (قوله او غيرها) كخط
فضة (قوله توسع) هو بالمعنى المتعدي ان يوضع القطر لشيء ثم يستعمل فيه وفي غيره
الاعم فهذا اصله والوضع هنا الاصلاح خلل الاناء ثم استعمل في الاعم من الاصلاح
او الزينة برماوى (قوله فلا اصل الاباحة) أي بخلاف نفايه من الحرير والتفسير اذا
شك في انه اكثر لان الاصل في المضيب الجواز وفي الحرير والقرآن الحرمة سم وكذا
لو علم الكبر وشك في انها الزينة او الحاجة ع ش وعبارة ح ل فالاصل الاباحة
أي الاصل اباحة الاناء قبل تضييبه بخلاف الحرير اذا ركب مع غيره فانه
يحرم حيث شك في كثرته لان الاصل تحريم استعمال الحرير وينبغي ان

وان كانت محل الاستعمال
لأزينة في الاولى وللسكر
في الثانية وجاز للصغر في
الاولى وللحاجة في الثانية
والاصل في الجواز ما رواه
البخاري ان قدحه صلى الله
عليه وسلم الذي كان يشرب
فيه كان مسلسلا فضة
لأنه دعه أي كان مشعبا
بخط فضة لا نشقاقه
وانتصريح بكراهة من
زيادتي وخرج بغير حاجة
الصغيرة لحاجة فلا تذكره
للخبر المذكور واصل ضبة
الأناء ما يصلح به خلله من
صفحة او غيرها واطلاقها
على ما هو لأزينة توسع
ومرجع الكبيرة والصغيرة
العرف وقيل لكبيرة
ما تستوعب جانبها من الاناء
كشفة أو اذن والصغيرة دون
ذلك فان شك في السكر
فالاصل الاباحة والمراد
بالحاجة غرض الاصلاح
لا الهجز عن غير الذهب
والفضة

ان يكون هذا في غير الحبر المطرف به فانه شبيه بالضبة اه ودخل تحت قوله فلا صل
 الاباحة صور لانه اذا شئت في الكبر والصغر فتارة يعلم كونها الزينة او بعضها الزينة
 وبعضها الحاجة فحكم بالكراهة فيهما لان الشك انما يسقط الحرمة واما اذا علم كونها
 الحاجة فلا حرمة ولا كراهة وكذا اذا شئت هل هي للزينة او للحاجة فتارة يعلم الكبر
 فتكره وتارة يعلم الصغر فلا حرمة ولا كراهة وكذا اذا شئت في الكبر والصغر فتضم هذه
 الصور لبقية صور الضبة شيئا ح في (قوله لان العجز) ويؤخذ مما تقدم في تحريم
 ضبة الذهب من ان الخيلافيه اكثر اياه يقدم حيث ثابا الفضة ويؤيده اياه لو وجد مية
 نحو كلب وحيوان آخر قدم الثاني على المتمدن شوبري (قوله فضلا مصدر) منصوب اما
 بفعل محذوف هو حال من استعمال أى حالة كون الاستعمال بفضل فضلا أى يزيد عن
 حل التضييب واما على الحال من استعمال وفي استعماله في الاثبات كما هنا فنظر لقول
 ابن هشام انه لا يستعمل الا في النفي نحو فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار فاستعماله هنا
 مخالف للقياس الا ان يقول يبيع بلم يحرم فيكون في حيز نفي تأويل شيئا (قوله لما مر)
 من صدق قوله لغير حاجة على ما بعض الزينة وبعض الحاجة أى وقول المنهاج لا يصدق
 بذلك الا اذا اريد به كلا او بعضا ح ل (قوله ويحمل نحو نحاس الخ) واما التوبة الذي
 هو الفعل فمحرر مطلقا حتى في حل النساء لان فيه اضاءة مال فان قيل هل لا جعل
 الفعل تابعا للاستعمال كما تقدم في الضبة ولم حرم الفعل مطلقا دون الاستعمال اجيب
 بان الفعل قد يجبر الى كثرة التوبة فتنحى حسم الباب وفيه ان هذا موجود في التضييب
 ح ل الا ان يفرق بان التوبة فيه اضاءة مال بخلاف التضييب (فرع) يحمل فتح الفم
 للماء النازل من ميزاب الكعبة وان قصده أى الا ان قرب منه بحيث يعد مستعملا له رى
 (قوله ان لم يحصل من ذلك شيء) أى متمول واما الخاتم قال شيخنا انه كالموه فان كان
 من ذهب وموه بفضة فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حل وان كان من
 فضة وموه بذهب فان حصل منه شيء بالعرض على النار حرم والا فلا قرره شهابي
 ع ش وقرره ح ف ولو شئت هل يحصل منه شيء او لا فالذي يتبع الحرمة ولا يشك
 بالضبة عند الشك لان هذا اضيق بدليل حرمة الفعل مطلقا ويحتمل الحل ويحمل هذا
 الثاني في الاولى اما الثانية فينبغي الجزم فيها بالحرمة نظرا للاصل وهو الحرمة حرره
 شوبري (قوله الثانية) هي قوله لا عكسه والاولى هي قوله نحو نحاس

لان العجز عن غيرها
 استعمال الاناء الذي كله ذهب
 او فضة فضلا عن المضرب به
 وقولي كالحبر لغير حاجة اعم
 من قول المنهاج لزينة لما مر
 (ويحمل نحو نحاس) يضم
 اللون اشر من كسرها (موه)
 أى طلى (ينقد) أى بذهب
 او فضة (لا عكسه) بان موه
 ذهب او فضة بنحو نحاس أى
 فلا يحمل (ان لم يحصل من ذلك
 شيء بالنار فيها) لقلة الموه
 به فكاه معدوم بخلاف
 ما اذا حصل منه شيء بها
 لكثرة والتصریح بالثانية
 مع التقييد فيهما من زيادتي
 وبالتقييد صرح الشيخان
 في الاولى وابن الرفعة وغيره
 في الثانية اخذا من كلام
 الامام

(باب الاحداث)
 جمع حدث

(باب الاحداث)

قال الرخشي وانما يوثق الكتاب لان القارئ اذا قرأ بابا وشرع في آخر كان انشط
 وابعث كلما فرادا قطع مسافة وشرع في أخرى ولذلك جعل القرآن سورا وقال

السيد الصفوي لانه اسهل في وجدان المسائل والرجوع لها وأدعى لحسن الترتيب
والنظم والالزامات كمنشرة فتعسر مراجعتها برماوى قال ابن حجر ولتقدم السبب
طبعاً المناسب له تقديمه وضعاً كان تقديمها هنا على الوضوء أظهر من عكسه الذى
في الروضة وان وجهه بابه لما ولد محدثاً أى له حكم المحدث احتاج الى ان يعرف أولاً
الوضوء ثم نواقضه ولذا لم يولد جنباً اتفقوا على تقديمه موجب الغسل عليه اهـ (قوله
والمراد به) أى في عبارة الفقهاء لا في نية الناوى وقوله كما هنا أى كالتعبير الذى
في الترجمة فاطلاقه على الاكبر مجاز لان التبادر من علامات الحقيقة ح ل (قوله
غالباً) فلا يرداه ينصرف الى الاكبر في نية غسل الجنب لقربة حاله ق ل والاولى
ان يراد بغير الغالب ما تقدم في تعريف الطهارة من قوله رفع حدث الخ فان المراد به
ما يشمل الاكبر والاصغر (قوله اعتبارى) أى اعتبر الشارع وجوده لا انه من الامور
الاعتبارية التى لا وجود لها في الخارج لما قيل ان أهل البصائر تشهد ظلمة على
الأعضاء والمراد بالأعضاء أعضاء الوضوء على المرجح وقيل يقوم بأعضاء البدن ويرتفع
بغسل الأعضاء المذكورة ق ل وعبارة البرماوى يقوم بالأعضاء المراد بها ما يغسل
وجوباً من أعضاء الوضوء وهو في الرأس جزء مبهم ويتبين بوقوع المنع ودخول
المندوب فيه من حيث شمول اسم الوضوء له وقيل بجميعها فيدخل المندوب فيها اهـ
(قوله يمنع صحة الصلاة) أى وغيرها وخصها لانها المأظم (قوله ينتهى بها) أى
لو كان أو شأنها ذلك فيشمل الحدث الثانى مثلاً (قوله وعلى المنع المترتب على ذلك)
أى الأسباب بواسطة الامر الاعتبارى او المراد الامر الاعتبارى وقد توقف في جعله
مترتباً عليه مع جعله جزءاً من تعريفه اهـ شورى أى حيث قال يمنع صحة الصلاة وقد
يقال ان هذا ليس جزءاً من التعريف بل هو حكم من أحكامه وعبارة ق ل اما ترتب
المنع على الأسباب فواضح وأما على الامر الاعتبارى فغيره نظراً لانها متقارنان الا ان
يراد بالترتب توقفه عليه اهـ وفيه ان المتوقف متأخر عما توقف عليه كالترتب ولعل
المراد بالترتب والتوقف عدم الانفراد لوجود التلازم بين الامر الاعتبارى والمنع اهـ
ح ف ولم يقل حيث لا مريض بعد قوله وعلى المنع المترتب على ذلك اكتفاء بما سبق
والمرخص فقد الطهورين اهـ (قوله والمراد هنا الثانى) أى بقربة قوله هي خروج الخ
لانه انما ذكر الأسباب قال البرماوى والحدث ظاهر في الامر الاعتبارى والمنع لانه
حقيقة فيهما واما اطلاقه على الأسباب فقال سم ظاهره انه حقيقى ويحتمل انه مجازى
قال شيخنا ع ش انه صار في الأسباب حقيقة عرفية وقال شيخنا انه حقيقة
في الثلاثة اهـ وهو ظاهر كلام الشارح واعتراض بان التعريف المذكور تصدق

والمراد به عند الاطلاق كما
هنا الا مخر غالباً وهو لغة
الشيء الحادث وشرعاً يطلق
على أمر اعتبارى يقوم
بالأعضاء يمنع صحة الصلاة
حيث لا مريض وعلى
الأسباب التى ينتهى بها
الطهور وعلى المنع المترتب على
ذلك والمراد هنا الثانى وتعبيره
الاصلى بأسباب الحادث
يقضى تفسير الحادث بغير
الثانى الا ان يجعل الاضافة

بالحدث الا كبره يكون التعريف غير مانع وأجيب بان المراد بالاعضاء أعضاء الوضوء
وبالاسباب أسباب مخصوصة فلا يشمل الا كبر (قوله بيانية) أي باب أسباب هي
الحدث بناء على ان المراد بالبيانية كون الشئ مينا للمراد من الاول والا كثر تسمية
هذه باضافة الاعم للاخص ع ش اول البيان لان البيانية ان يكون بين المضاف
والمضاف اليه عموم وخصوص وجهي تكتم حديد وهو مقود هنا وال في الحدث
للجنس ليضابق البيان المبين (قوله هي أربعة) وعلة النقص بها غير معقولة فلا يقاس
عليها م ر وعبارة حج وأخصر فيه ما تعبدى وان كان منها مقول المعنى فمن ثم لم يقس
عليها تنوع على نوع وان قيس على جزئياتها اه (قوله خروج غير منية) أي يقين
خروج الخ وكذا يقدر في الجميع كما يعلم من قوله فيما يأتي ولا يرتفع يقين طهرا وحدث
بظن ضده فان شئت في شئ مما يأتي لم يضر (قوله غير منية) أي الموجب للغسل
كما سيأتي ح ل بان يكون غير مني او مني غيره او منية الغير الموجب للغسل
(قوله أي المتوضي) أي المعلوم من المقام والا فالمتوضي لم يتقدم له ذكر فهو كقوله
تعالى حتى توارت بالحجاب برماوى ولو قال أي الشخص لكان أولى ليشمل الحدث
الذي لا يكون عقب وضوء كالمولود لانه يولد محدثا مع انه لم يسبقه طهر ولعله أراد
النقص بالفعل انتهى ق ل مع زيادة قال ع ش ومفهومه انه لو وجد منه
احداث مترتبة كان مس ثم لم يسلم غير الاول حدثا وسيأتي فيما لوني
بعض احداثه العسادرة منه انه يصح سواء اوجدت معا ام مرتبا وسواء نوى الاول
او ما بعده وهو مناف لما هنا وقد يقال ان الكلام هنا في الاحداث الناقضة أي بالفعل
وما يأتي في مطلق الاحداث انتهى والمعتمد ان الولادة بلا بل والقاء نحو العلقة بخروج
المني لا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل اما المتصل
فلا ينقض قال الشيخ واذا قلنا بعدم النقص بخروج بعض الولد مع استتار باقيه فهل تصح
الصلاة حينئذ لاننا لم نعلم اتصال المستتر بنجاسة او لا كما في مسألة الحيط فيه نظر انتهى
ومال شيخنا الى الاول وهو منجبه انتهى (قوله الحى) لم يقل الواضح لثلاثه وهم انه قيد
في الدبر أيضا س ل (قوله انفصل اولاً) أي في غير بعض ولد لم ينقض فلا تنقض به
لاحتمال انفصال جميعه فيكون واجبها الغسل لا الوضوء شيخنا (قوله من فرج) شامل
بالنسبة للثلاثى لم يدخل الذكرو مخرج البول سم ولو كان له فرجان اصليان يبول من احدهما
ويعنى من الاخر كان البول ناقضا لو كان له اصل وزايد واشتبه او سامت نقض الخارج
من كل منهما (قوله او من ثقب) او مانعة جمع لا مانعة خلوشورى (قوله بفتح الثلاثة
وضمها) عبارة المختار الثقب بالفتح واحدا الثقب بالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح

بيانية (هي) أربعة أحدها
(خروج غير منية) أي
المتوضي الحى عينا او رجلا
طاهرا او نجسا حائضا او رطبا
معنادا كبول او نادرا كدم
انفصل اولاً (من فرج) دبرا
كان ارقبلا (او) من (ثقب)
بفتح الثلاثة وضمها

القاف انتهى بحروفه (قوله تحت عدة) أي مما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه
 في الساق والقدم وان كان اطلاق المصنف يشمل ذلك فليراجع ع ش على م ر
 (قوله على الافصح) ويقفح او كسر فسكون فيض شوبري وبكسرتين فقيه أربع لغات
 لكل ما كانت عينه حرف حلق اسما كان او فعلا كقوله وشهد (قوله منسد) أي
 صار لا يخرج منه شيء وان لم يلحق كما قاله الفراري ع ش ويدل عليه قوله بعد
 ولا يابلا ج فيه لانه لو كان المراد بالانسداد الالتصام لم يأت الأبلاج فيه قال زى وهل
 المراد انسداد القبل والدير معا حتى اذا بقي أحدهما منقعا كان الحكم له او يكفي
 انسداد أحدهما ظاهر كلام الجمهور والناسي معتمد وقال ابن النقيب انه اقرب اذا كان
 الخارج من الثقب مناسب المنسد كان انسداد القبل فخرج منها أي الثقب بول والدير
 فخرج منها غائط من غير اطلاع منه على نقل قال لكن يشك اذا كان الخارج ليس
 معتاد الواحد منها انتهى وظاهر كلام الجمهور والنقض به أيضا كما عرف واشترط
 الصيرى انسدادهما معا خلاف كلام الجمهور وانتهى اسعاد اه وحيث يعطى الثقب
 ثلاثة أحكام النقض بالخروج منه وجواز وطء الزوجة فيه وعدم النقض بنومه
 ممكنه حل وح ف ولا يصير جنبا بالوطء فيه بل اذا أنزل وجميع الأحكام ثابتة
 للأصلي ع ش قال العلامة البرمادي ولو انتفع الأصلي هل ترجع له الأحكام وتلغو
 أحكام المنفع انظر ما حكمه اثم قرر شيخنا الزيادي ان الأحكام ترجع للأصلي من الآن
 وتلغو أحكام المنفع ولم ينارعه أحد من الدرس انتهى (قوله لقوله تعالى او جاء
 أحد منكم من الغائط) هذا يدل على بعض المدعى وهو خروج الغائط والمدعى خروج
 غير منه قال حل واعترض بان نظام الآية يقتضي ان كلام من المرض والسفر حدث
 ولا فائل به وأجاب الأزهرى بان اوفى قوله او جاء أحد منكم بمعنى الواو وهي للحال
 والتقدير يا ايها الذين آمنوا اقامتم الى الصلاة محدثين فاغسلوا وجوهكم الخ وان كنتم
 جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى او على سفر والحال انه جاء أحد منكم من الغائط
 اولستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا ونقل القاضي أبو الطيب عن امامنا الشافعي انه نقل
 عن زيد بن اسلم وكان من العاملين بالقرآن ان في الآية تقديم وتأخير أي وحدنا
 والتقدير يا ايها الذين آمنوا اقامتم الى الصلاة من النوم او جاء أحد منكم من الغائط
 اولستم النساء فاغسلوا وجوهكم الخ وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى او على
 سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا انتهى (قوله ولقيام الثقب الخ) لا حاجة اليه لان الغائط
 في الآية شامل للخارج من الثقب المذكور الا ان يخص بالخارج من الدير تأمل
 (قوله والغائط) أي في الأصل المكان المظلم منقح الهرة أي المظلم من فيه وحكى

(تحت عدة) يقفح الميم وكسر
 العين على الافصح (والفج
 منسد) لقوله تعالى او جاء أحد
 منكم من الغائط الآية ولقيام
 الثقب المذكور مقام المنسد
 والغائط المكان المظلم من
 الارض

تقضى فيه الحاجة سمي
باسمه الخارج للجاوزة وخرج
بالفرج والثقب المذكورين
خروج شيء من بقية بدنه كدم
فصد وخارج من ثقب فوق
المعدة أو فيها أو محاذها أو لومع
انسداد الفرج أو تحتها مع
افتتاحه فلا نقض به لأن
الأصل عدم النقض ولأن
الخارج في الأخيرة لا ضرورة
إلى مخرجه وفي ما عداها
باتى عايشه إذا تم تحياله الطبيعة
قلقه إلى أسفل وهذا في
الانسداد العارض أما الخلق
فينقض معه الخارج من
الثقب مطلقا والمنسد حيثئذ
كعضو زائد من الخلق لا وضوء
بمسحه ولا غسل بإيلاجه
ولا بالإيلاج فيه قاله
الماوردي قال في المجموع ولم أر
لغيره نص يحسموافقته
أو مخالفته وحيث أقيم الثقب
مقام المنسد فليس له حكمة من
أجزاء الجبر وإيجاب وضوء
بمسحه والغسل بالإيلاج به
أو بالإيلاج فيه وإيجاب ستره
وتحريم النظر إليه فوق العورة
لخروجه عن مظنة الشهوة
وإخراج الاستبصار بالجبر عن
القياس فلا يتعدى الأصل

كسرهما أي المنقصر (قوله تقضى فيه الحاجة) أي تخرج والمراد بالحاجة ما يحتاج
إلى خروجه المتضرر ببقائه وقضية التعبير بالمضارع في تقضى أنه لا يشترط في التسمية
بذلك الاسم أن تقضى فيه الحاجة بالفعل لكن هل تكفي صلاحيته لقضائها أو لا بد
من أعدادها له فيه نظير ماوى (قوله سمي باسمه) أي فهو مجاز مرسل ثم صار حقيقة
عرفية في الخارج أي بالمعنى الخاص الذي هو البول والغائط لا بالمعنى الأعم ليشمل
الريح لأنه لا يقصد لأخراجه المكان المذكور وشو برى وعبارة ع ش قوله
الخارج أي من الدبر أو القبل إلا أنه غير مشهور نقله السيوطي وحكمة اشتراكه
في الخارج من الدبر دون القبل أنه جرت عادة العرب أن الشخص إذا أراد البول
بول في أي مكان وإذا أراد الفضلة المنصوصة يذهب إلى محل يتوارى فيه عن
الناس تأمل انتهى (قوله وخرج بالفرج) أي بالخروج من الفرج ليناسب قوله
خروج شيء الخ (قوله وخارج) بالرفع عطفا على خروج (قوله ولومع انسداد
الفرج) غاية للرد والوالو الحال وهو راجع لثلاثة لأنه لارد على من قال إن الثقب
يقوم مقام المنسد مطلقا (قوله إلى مخرجه) أي خروجه (قوله وهذا) أي
التفصيل في الثقب بين أن يكون تحت المعدة أو لا (قوله أما الخلق) أي
الانسداد الخلق (قوله مطلقا) أي في أي محل كان (قوله وحيث أقيم الخ) ظاهره
رجوعه للانسداد العارض والخلق والمقصد خلافه في الخلق فيثبت للمنفتح جميع
الأحكام على المقصد حتى تحريم النظر إليه فوق العورة لكن ليس له حريم كالفرج
وتعبرهم بالمنفتح يخرج المسافدا للخارج منها ليس يناقض خلافا لبعض المتأخرين
ورجع في المجموع عدم انتقاض وضوءه إذا نام محكما لها أي للثقب المنفتح من الأرض رى
وعبارة ع ش وحيث أقيم الخ ظاهره هذا الكلام أنه راجع إلى الانسداد العارض
والخلق وهذا لا يصح بل يتعين أن يكون راجعا إلى الانسداد العارض فقط ولا ينافيه
قوله وتحريم النظر إليه فوق العورة لأن هذا على مقابل الظاهر في عبارة الأصل
وإن لم يكن عادته التفرغ على المقابل وكتب أيضا لو كان الانسداد عارضا لثبت له
إلا النقض بالخارج فقط وجميع الأحكام نامة للأصل بخلاف ما إذا كان الانسداد
خلقا فان الأحكام كلها تثبت للمنفتح اه وقوله وإن لم يكن الخ أي فالصواب إسقاط
(قوله فوق العورة) مع الذي قبله لأن أصل المسئلة أن الثقب أقيم مقام المنسد ولا يكون
الأذا كان في العورة ويمكن أن يكون قوله حيث أقيم الثقب أي على القول الضعيف
القائل بأن الثقب ينقض مطلقا إن كان الأصلي منسدا كما صرح به المحلى (قوله فوق

العورة طرف للإيجاب والتحريم وكان الأولى اسقاط هذا كله اذ لا يتفرع الاعلى
الضعيف الغائل بان التقب اذا كان فوق المعدة وكان الانسداد عارضا ينقض ولا
يثبت له بقية الاحكام النابتة للاصل شيئا وعبارة ح ل قواه فرق العورة تبس في
هذا التعبير شيئا المحلى الذي فرعه على مقابل الاظهر وهو ان المنفتح فوق العورة ينقض
الخارج منه لاولى اسقاط قوله وايجاب ستره وتحريم النظر الخ لان المنفتح فوق العورة
لا يقام حينئذ مقام الاصل فلا عبرة به ولا ينقض الخارج منه فكيف يحرم النظر اليه
انتهى (قوله والمعدة) أى عند الأطباء وقوله والمراد بها أى عند الفقهاء السرة أى
وما حاذها فهو مجاز علاقته المجاورة (قوله فلا ينقض الوضوء) ومثله الرلادة بلابل
بخلاف القاء بعض الولد فينقض ولا يوجب الغسل زى ومن فرائد عدم النقص بالمنى
صحة صلاة الغسل بدون وضوء قطعا ولو قلنا بالنقص لكان فيها بدون وضوء خلاف
ونية السنية بوضوئه قبل الغسل ولو نقض لنوى به رفع الحدث شرح م ر وقوله م ر
خلاف لانه قيل بعدم الاندراج (قوله اعظم الامرين) أى اللذين من جنس واحد
وهذه القاعدة تقتضى انه لا وضوء بالقاء الولد الجاف لانه وان افق من منيه او منيه
استحال الى الحيوانية شيئا (قوله بخصوصه) أى بخصوص كونه منيا وقوله بهوم
أى بهوم كونه خارجا (قوله كزنا المحصن) أى فانه أوجب اعظم الامرين وهو الزنا
بخصر كونه زنا محصن ولم يوجب ادونها وهو الجلد والغريب بهوم كونه زنا ح ل
واورد عليه ان الشىء الواحد قد يوجب أمرين فكثر كالجماع في رمضان يوجب
أعظم الامرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا وادونها وهو القضاء بهوم كونه
وطرا وادونها معا وهو الزنى بهوم كونه معصية وقد يجاب بان المراد ما كان من
جنس واحد كالطهارة والحد وهذا ليس كذلك ولا يرد ان الكفارة تكون بالصوم
لان الواجب فيها امالة المتق فتأمل انتهى شيئا في القيس شوبرى (قوله وانما
أوجبته) أى الادون الذى هو الوضوء وإيجابه فرع ابطاله ح ل (قوله لانها بمنان
صحة الوضوء) أى الواجب او المبيع له الصلاة ولا يرد صحة الوضوء منهما عند
الاحرام شوبرى (قوله مطلقا) أى فى سائر الاحوال سواء كانت مستحاضة
أو غيرها وقال بعضهم مطلقا أى فى الابتداء بان طرأ عليها وفى الدوام بان طرأ عليه
وقوله فلا يجامعها أى فى الدوام بان طرأ عليه وحاصل منيعه انه فاس الدوام على
الابتداء فى البطلان وفيه ان الدوام أقوى وفيه أيضا ان الاسباب المذكورة
تنافى الوضوء ابتداء ودواما ومنها الحيض والنفاس فكيف تجعل منافاتها للوضوء
ابتداء اصلها ويقاس عليه منافاتها له فى الدوام تأمل (قوله فى صورة سلس المني)

والمعدة مستقر الطعام من
الامكان المتصف تحت الصدر
الى السرة والمراد بها هنا
السرة اما منية أى الموجب
للاغسل فلا ينقض الوضوء
كان امنى بمجرد نظره لانه
أوجب اعظم الامرين وهو
الغسل بخصوصه فلا يوجب
ادونها بهوم كزنا المحصن
وانما أوجبته الحيض والنفاس
مع إيجابها الغسل لانها
ينعمان صحة الوضوء مطلقا
فلا يجامعها بخلاف خرج
المنى يصح معه الوضوء فى
صورة سلس المني فيجامعها
ودخل فى غير منية منى غيره
فببقض فتعبرى بمنية أولى
من تعبيرة بالمنى (ر) نائيا

اهم ان السليم لا يصح وضوءه حال نزول النبي وهو كذلك لان الوضوء للصلاة وهي
لاستباح مع الجنابة من غير ضرورة ع ش اطفى وقرر شيخنا ح ف ان قوله
في صورة الخ لبس يقيد بل يصح الوضوء مع خروج النبي وان لم يكن به سلس أي وهو
قضية قول المصنف غير منية ومقتضى ما يأتي في باب الحيض من ان الحائض يحرم
عليها الطهر زيادة على ما يحرم على الحنب فانه يقتضى صحة الوضوء مع نزول النبي لان
غايتة انه طهر مع الجنابة وهو غير ممتنع ع ش على م ر قال العلامة الرشدي
انما قصر التصوير عليه لانه محل وفاق بخلاف مني السليم فانه محل النزاع فلا
يحصل به الالتزام والافالحكم واحد اه (قوله زوال عقل) العقل هو لغة المنع لانه
يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش اه ع ش ولهذا يقال ان مرتكب الفواحش
لا عقل له ومحل القلب وله شعاع متصل بالدماع وهو افضل من العلم لانه منبعه واسه
ولان العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين وهو عند أهل السنة
عرض وعند الحكماء جوهر مجرد عن المادة شورى وقيل العلم افضل قال بعضهم

علم العليم وعقل العاقل اختلغا * من ذا الذي منها قد احرز الشرفا
قال علم قال انا قد خرت غاشية * والعقل قال انا الله بي عرفا
فافصح العلم انصاحا وقال له * يا نسا الله في تنزيله اتصفا
فبان للعقل ان العلم سيده * فقبل العقل راس العلم وانصرفا

(قوله أي تميز) بهذا التفسير يكون الاستثناء الاتي متصلا (قوله يجنون أو اغماء)
ولومع التمكن على المعتمد شورى وم ر ولهذا التعميم يشير صنيع المتن حيث قصر
الاستثناء على زوال النوم الممكن فيخرج زواله يجنون أو اغماء الممكن فينقض قال
الدميري والجنون مرض ينزل الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء
والاغماء زوال الشعور مع فتور الاعضاء والسكر خيل في العقل مع طرب واختلال
نطق (قوله العينان وكاء السه) قال في النهاية فاصله سته بوزن فرس وجمعه استاه
كافراس حذفت الماء وعوض عنها الممزة ففيل است فان رددت الماء وهي اللام
وحذفت العين التي هي انةاء المحذفت الممزة التي هي بها عوضا عن الماء ففيل سه
ويروى في الحديث وكاء الست اه وفي الحديث انةاء بالكمالية دل عليها باثبات
الوكاء الذي هو من لوازم المشبه به للمشبه وتشبيه العينين المراد منها اليقظة بالوكاء
تشبيهه بليغ بحذف الاداة طب شورى وتقرير الاستعارة المذكورة ان يقال شبه
السه بفم قرينة مثلا وحذف المشبه به واثبت شي من لوازمه وهو الوكاء وانباته
تخييل (قوله فليتبوضي) لوتيقن النوم وشك هل نام ممكنا أم لا فلا تنقض شرح م ر

(زوال عقل) أي تميز
يجنون أو اغماء أو نوم أو غيرها
نحو أبي داود وغيره العينان
وكاء السه فن نام فليتبوضا
وغير النوم مما ذكر ابلغ منه
في الذمول الذي هو مظنة
لخروج شيء من الدبر

كما اشعر بها الخبر اذا السه الدبر
ووكاؤه حفاظه عن ان يخرج
منه شيء لا يشعر به والعينان
كناية عن اليقظة وخروج
بزوال العقل النعاس
وحديث النفس وأوائل
نشوة السكر فلا تقض بها
ومن علامات النعاس
سماع كلام الحاضرين وان لم
يفهمه (لا) زواله بنوم ممكن
مقعدة (أي اليه من مقرة
من أرض أو غيرها فلا تقض
لام خروج شيء حيث تضمن
دبره ولا عبرة باحتمال خروج
شيء من قبله لندرتة ودخل
في ذلك ما لو نام محتبياً أي
ضاماً ظهره وساقيه بعمامة
أو غيرها فلا تقض به ولا
تمكين لمن نام قاعداً زبلاً
بين بعض مقعدة ومقعدة تجاف
كما نقله في الشرح الصغير عن
الرويان وأقره وان اختار في
المجموع انه لا ينتقض وصححه
في الروضة ولا تمكين لمن نام
على قفاه لمصفاً مقعدة بمقرة
(و) نالتها (تلاقي بشرقي
ذكرواتي) ولخصياً وعيننا
ومم وحاً وكان أحدهما ميتاً
لكن لا ينتقض وضوءه بذلك
لقوله تعالى اولاستم النساء
أو لمستم كما قرئ به

ولو زالت إحدى اليه عن مقرها قبل انتباهه ولو كان مستقراً تقض وان لم تقع يده
على الأرض لمضي لحظة وهو نام غير ممكن أو زالت مع انتباهه أو بعده المفهوم بالاولى
أوشك في أن زوالها قبل انتباهه أو لا وفي انه نام أو نفس فلا تقض لان الأصل
الطهارة نعم لو رأى رؤيا وشك هل نام أو لا فعليه وضوء لان الرؤيا لا تكون الا بالنوم
أه متن الروض وشرحه ولو نام غير ممكن واخبره معصوم بانه لم يخرج منه شيء
لم ينتقض وضوءه واعتمده بعضهم ونازع فيه بعضهم أه زى وقال باليقض لان النوم
على هذه الهيئة ينتقض وضوءه وهذا هو المعتمد بقرره شديدي فيجب عليه تصديق
المعصوم ويتوضأ (فرع) نام ممكن في الصلاة لم يضر ان قصر وكذا ان طال في ركن
طويل فان طال في قصر بطلت صلاته لا يقال كيف تبطل مع انه غير عامد لانا
نقول لما كانت مقدمات النوم تقع بالاختيار رأى شأنها ذلك نزلت منزلة العمامة
سم ع ش (قوله كما اشعر بها) أي بالمظنة المذكورة (قوله والعينان) أي فقهما
كناية عن اليقظة أي لانه يلزم من فقهما اليقظة قال ح ل والمعنى ان اليقظة لا تدبر
كاوكاء للوعاء يحفظ ما فيه (قوله نشوة السكر) بفتح الواو على الاصح مقدمات
السكر واما بالهمز فالنوم قولهم نشأ الصبي غماً وزاد برماوى (قوله ومن علامات
النعاس الخ) ومن علامات النوم الرؤيا ح ل (قوله وان لم يفهمه) الجملة حالية (قوله
ولا عبرة الخ) يؤخذ منه انه لو خلق مفسد الدبر ولم ينفتح له ثقب رقبته ان المنفتح امالة
لا يقوم مقامه الاصل لا ينتقض بنومه غير ممكن لان النوم مظنة لخروج شيء من دبره
وهذا لا يخرج منه شيء وقوله لندرتة يحتمل لندرتة في نفسه حتى لو ابتلى به شخص
لا ينظر اليه وهو المعتمد كما في ع ش ويحتمل اذا ندر خروجه بخلاف ما اذا لم يندر
ذلك بان كثر خروجه فيضرنومه غير ممكن قبله ان تصور له تمكين أه ح ل (قوله
تجاف) أي تباعد ولعل مراد الاول القائل بانه لا تمكين له بالتجافى مالا يمنع خروج
شيء لو خرج بلا احساس عادة م د زى ومراد الثاني ما يمنع خروج شيء
بلا احساس وحينئذ فان الخلف لغلى (قوله عن الرويان) معتمد وانظر لوسد التجافى
بشيء ونام هل ينتقض أو لا مال شيئاً زى للثاني شوبرى (قوله ولا تمكين لمن نام
على قفاه) أي فينتقض وضوءه وان اخبره معصوم بعدم خروج شيء منه حية ثدلانه
مما اقيمت فيه المظنة مقام اليقين ح ل (قوله بشرقي ذكر) أي ولو من الجن اذا
تحققت الانوثة أو الذكورة على المعتمد ولو على غير صورة الرجل حتى لو تصورت على
صورة كلب مثلاً تقض لمسها وظاهر كلامهم انه لو اخبره عدل بمسها له أو بفحواً خروج
شيء منه في حال نومه متمكناً وجب عليه الاخذ بقوله لا يقال الاصل بقضاء الطهارة

فلا يرتفع بالظن ادخبر العدل انما يفيد فقط لا فانقول هذا من اهامه الشارع مقام
العلم في تعديس المياه وغيرها كما يأتي اه شرح العباد بحج والمعمد خلافه ولا تنقض
باخبار العدل بشي مما ذكره لان خبر العدل يفيد الظن ولا يرتفع يقين طهر
وحدث بظن منده كما سيأتي بخلاف ما اذا اخبره معصوم بخروج ريح منه في هذه
الحالة أي حالة نومه منه كما فانه ينقض وضوءه لان خبره يفيد اليقين ولو تولد شخص
بن آدمي وبهيمة لم ينقص مسه على ما يحتمل الشيخ عيرة وظاهره ولو كان على ضرورة
الا دعي انتهى شو برى (قوله لاجامعهم) رذ على الحنفى المفسر له بذلك قال السكالك بن
أبي شريف والوجه ان الملاسة حقيقة في تماس البدنين بشي من اجزائهما من غير
تشديد باليد وعلى هذا فالجماع من افرادهم في الحقيقة فيتساووا لفظ حقيقة شو برى
(قوله المثير للشهوة) أي لتي لا تليق بالمنظر من ل فاندفع ما يقال ان حقيقة
الانارة خروج المني وهو غير فاض وايضا الانارة قد توجد في النظر مع انه لا ينقض
(قوله عند اوردوا) فيه وفيما بعده رد على الامام مالك المفضل (قوله انما يشير الشهوة
ببطن الكف) أي شأنه ذلك ل لان اللمس يخالف المس في ست صور أحدها
ان اللمس لا يكون الا بين اثنين والمس قد يكون بينهما وقد يكون من الشخص نفسه
اذا لمس فرجه الثانية ان اللمس شرطه اختلاف النوع فلا يكون الا بين الرجل
والمرأة وأما المس فلا يشترط فيه اختلاف النوع ويكون بين الرجلين والمرأتين
الثالثة ان اللمس يكون في موضع من البشرة والمس يختص ببطن الكف الرابعة
اتقاض وضوء اللمس واللموس وفي المس اتقاض وضوء المس فقط الخامسة
لمس المحرم لا ينقض ومس فرجه ناقض السادسة لمس العضو المبان من المرأة لا ينقض
أي اذا كان غير الفرج ومس الذكر المبان ناقض انتهى اطفحي (قوله
ظاهر الجلد) تقدم عن الانوار ان البشرة هنا ما عدا السن والشعر والظفر
أي من الظاهر ولونزع جلده وحشى فواضح عدم النقض به ح ل (قوله كليم
الاسنان واللسان والعين) خلافا للحج شو برى والعظم الذي وضع بالكشط ينقض
على المعتمد زى (قوله الحابل) من الحابل ما تجمد من غبار ~~ي~~مكن فصله
من غير خشية مبيع تيم لوجوب ارائه لامن نحو عرق حتى صار كاجزاء من الجلد
س ل (قوله وانظر) بضم الفاء مع سكون الفاء وضيمها وكسرهما مع اسكان الفاء
وكسرهما واطفور كعصفور ويجمع على اطاوير واطفار (فائدة) الاطافرحلة من نور
كانت تحت لآل آدم الحري في اجنة فلما أكل من الشجرة تطاير عنه لباس
الجنة وبقيت حلة النور فانتضت من وسطها وتقلصت وانعقدت على رؤس الاصابع

لاجامعهم لانه خلاف الظاهر
واللمس الجنس لا يوجب غيرها
او الجنس لا يوجب غيرها
بها وعليه الشافعي والمثني في
النقض به انه منتهى التلذذ
المثير للشهوة وسواء في ذلك
اللمس والمس كما افهمه
التعبير بالتلاقي لا اشتراكهما
في اية اللمس كالمشتركين في
لذا فجامع سواء اكان التلاقي
عند امسه او بشهوة اوردونها
بعضوسليم او اشل اصلي او
زائما من أعضاء وضوء او
غيرها بخلاف النقض بمس
الفرج يختص ببطن الكف
كما سيأتي لان المس انما يشير
الشهوة ببطن الكف واللمس
يشيرها وبغيره والبشرة
ظاهر الجلد وفي معناه اللحم
كلهم الاسنان وخارج بها
الحائل ولو رقيقا والشعر
والسن والظفر فلا يلد بالمسها
وبذكر رواتي الذكران
والاثنين والخميين

وصارت ظفرا فكان اذا نظر الى اظفار يبريكي بصار عادة في اولاده اذا هجم الفحل
على احدهم بنظر ان اظفار يديه او رجله يسكن عنه رماوى (قوله والحنثي)
الفه لانه اثبت فيكون غير منصرف والضمائر العائدة عليه يؤتى بها مذكرة وان
انقضت اوثقه لان مدلوله شخص صفته كذا وكذا السنوى انتهى شوبري (قوله
والعضو المبان) خرج هذا بقيد المحوط في المتن تقديره وتلاقى شرقي ذكر واثني
حال الاتصال والشارح اخرج به ذكر واثني لان العضو وحده لا يوصف بكورة
ولا بانوثة وظاهر ان محله في غير الفرج اخذ من قوله ومن فرج آدمي الخ وفي ح ل
قوله والعضو المبان ما لم يلتصق بحرارة الدم ويخشى من فصله محذور تيم وان لم تحله الحياة
خلاف الابن جبر في التحفة لانه بانفصاله صار اجنبيا فلم ينظر العوده انتهى عن والمعمد
ان العضو المبان متى اتصق وحلته الحياة انتقض وضوء الرجل صاحب اليد بلسها وبه يلغز
فيقال لنسارجل لمس عضوه نفسه فانتقض وضوءه ولو قطع الرجل أو المرأة قطعة من
تساويا لم لا المداوعلى بقاء الاسم فاربقى تقض والا فلا قوله والعضو المبان أى
ما لم يبق الاسم (قوله بان بلغا حد الشهرة) أى يقينا لذوى طباع سليمة شوبري
(قوله محرم) ولو احتمل لا فلو شك هل بينه وبين امرأة رضاع محرم جازله نكاحها ولا
ينتقض وضوءه بلسها ولو اختلطت مجرمه باجنبيات غير محصورات جازله ان يذكر منهن
ولا ينتقض وضوءه بلسها وذكر شيخنا انه لا نقض عن نكاحها بلعان خلافا لبلعيني
وقوله محرم وهى من حرم نكاحها على التأبيد بسبب مباح حرمتها فخرج بالاول اخت
الزوجة وبالشانى ام الموطوءة بشبهة أى وبنتها لانها وان حرمت على التأبيد لكن
لسبب لا يتصف باباحة ولا غيرها وبالنسالت ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان
حرمة نكاحهن لحرمة صلى الله عليه وسلم حل وزوجات نبيينا يحرم على سائر الامم
حتى على الانبياء وأما زوجات باقى الانبياء فانهم يحرمون على الامم فقط ويحل نكاحهن
للانبياء شيخنا ح ف (قوله ورابعها من فرج الخ) ومثل المس الانمساس كان
وضع شخص ذكره في كف شخص آخر وقوله آدمي بمثله الجنى لان عليه التعبد ح ل
(قوله آدمي) أى واضح سواء كان المس مشكلا أولا واما اذا مس الذكر الواضع من
الحنثي مثل ماله فينتقض وضوءه لانه ان كان المشكل ذكر انقضت مس ذكره وان
كان انثى فنقضت مسها وكذلك الاثني الواضحة اذا مست من المشكل مثل ماله بخلاف
ما اذا مس كل منهما غير ماله فلا نقض لاحتمال أن يكون عضوا رائدا والحنثي اذا مس
آلتيه مع انتقض رضوءه وان مس أحدهما فلا اه (قوله أو محل قطعه) شامل

والحنثي والذكر الاثني
والعضو المبان لا ينقضه
الشهوة (الكبر) أى مع كبرها
بان بلغا حد الشهوة عزها وان
انقضت بدم وضوءه كنفاء
بظمتها بخلاف التلاقى مع
الصغير لا ينقض لا تنفاده ظمتهما
(لا) تلاقى بشرقي ذكر واثني
(محرم) له بنسب أو رضاع أو
مصاهرة فلا ينقض لا تنفاه
مظنة الشهوة (و) رابعها (مس)
فرج آدمي أو محل قطعه

انفرج المرأة والدبر وقيد في الروض محل القطع بالذكور ح ل ونقل عن شيخنا العزيز
 ان محل القطع خاص بالذكور كما يؤخذ من قول المنهاج ومحل الجب الخ فلا ينقض محل
 الدبر ومحل فرج المرأة كما يؤخذ من قول الشارح بعد والمراد بفرج المرأة الناقض
 ملتقى شفرها الخ لان هذا المراد غير موجود في محل قطعه لكن في القليوبي على الجلال
 ان محل قطع فرج المرأة والدبر ينقض وهو الموافق لطاهر المتن وعبارته على التحرير
 قوله او محل قطعه والناقض بعد القطع ما يحاذي ما كان ينقض قبله حر في الفرج
 لا ما كان داخله وعكس ذلك في الذكر والدبر كالفرج انتهى بحروفيه فصرح بذلك
 يقتضي ان قوله او محل قطعه راجع للجميع لا بالذكور فقط (قوله ولو صغيرا) غاية للرد
 وشمل اطلاقه السقط وظاهره وان لم ينفع فيه الروح لشمول الاسم له كما في فتاوى
 الشارح وتوقف شيخنا ومال الى عدم النقض لتعاقبهم النقض بس فرج الاذى وهذا
 لا يعلق عليه هذا الاسم وانما يقال له اصل آرمي انتهى ع ش مخلصا وبفرق بين
 النقض بس فرج الصغير وعدم النقض بس الصغيرة لان المدار في الاجابية على الشهوة
 وهي مفقودة في الصغيرة بخلاف الفرج فالمدار على ما سمي فرجا وهو موجود في فرج
 الصغير انتهى اج وح ف (قوله من نفسه او غيره) تعميم في الفرج وقوله عدا وسهوا
 تعميم في المس وقوله قبلا كان انفرج الخ تعميم في الفرج ايضا ولزم تيمماته لبعضها
 كان اسب (قوله او منفصلا) ولو بوضه ماعدا القلفة فتناقض متصلة لا منفصلة وكذا
 بظر المرأة (قوله بطن كف) سميت بذلك لانها تكف الاذى عن البدن زى أى
 ولو تعدد الكف الا زائد ايقينا ليس على سميت الاصلى كما تقدم سواء كان الجميع على
 معصم اى ساعد واحد او اكثر خلافا لخطيب وشملت الاصابع الاصلى منها والزائد
 والمسامت وغيره وما في بطن الكف او في ظهره وهو كذلك عند شيخنا ق ل على
 المحلى وقيل ينقض ما في داخل الكف مطلقا ولا ينقض ما في خارجه مطلقا كالسلعة
 فيهما ورد بالفرق الواضح بينهما والمعتد ان الاصابع التي في باطن الكف اذا لم تسامت
 اذا صابع الاصلية فان سمها الفرج ينقض كالسلعة بخلاف ما اذا مسامتة فينقض
 باطنها لا ظاهرها ولو اشتبه الاصلى بالزائد في الفرج واليد ينقض كل منهما شرح الروض
 (قواء ولو سلاء) ولو قطعت وصارت معلقة بجلد ح ل أى جلدة كبيرة ولو كان
 في باطن الكف شعروا لو كثيفه ينقض مسه كالسلعة ق ل ولو خلق بلا كف لم يقدر
 بقدرها من الذراع ولا ينافيها ما يأتى من انه اذا خلق بلا مرفق او كعب قدر لان التقدير
 ثم ضرورى بخلافه هنا لان المدار على مظنة الشهوة وعند عدم الكف لا مظنة فلا حاجة
 الى التقدير ع ش على م ر (قوله ولخبر ابن حبان) قدم الحديث الاول مع ان الثانى

ولو صغيرا او ميتا من نفسه
 او غيره عدا او سهوا قبلا
 كان الفرج او دبرا له
 او شمل متصلا او منفصلا
 (بطن كف) ولو سلاء وخبر
 من مس فرجه فليتوضأ رواه
 الترمذى وصححه وخبر ابن
 حبان في صححه اذا انقضى
 احدكم بيده الى فرجه

اصرح في المقصود هنا لانه رواية البخاري وهو واضح شيء في الباب وايضا هو أي الثاني
تغير له والتفسير يتأخر (قوله ستر) يفتح السين اذا أريد المصدر ويكسرهما اذا أريد
الساتر ق ل على المحلى وفيه ان العمل لا يقال فيه بينهما (قوله ولا حجاب) عطف
عام على خاص لشمول الحجاب نحو الزجاجة منه حاجب وليس ساترا شيئا وقال ع ش
انه عطف تفسير (قوله له تلك حرمة غيره) أي غلبا لانه محبوس المكره والناسي كغيرهما
بل رواية من مس ذكرنا تشمله لعموم النكحة الواقعة في حيز الشرط محروفي ح ل
له تلك حرمة غيره أي انتهت له لانه متعبد بستره وموته عن الناس انتهى فشمول
ما لو وضع ذكره في يد غيره (قوله ولانه انتهى له) ليس على بابه لان فرجه ليس مشتهى له
قال ح ل ولانه انتهى له أي لانه سيأتي ان العلة في النقض بذلك وجود اللذة وكتب
أيضا هذه هي العلة الصحيحة لانه سيأتي ان العلة في النقض التلذذ فكان الاقتصار عليها
أولى انتهى وإنما كانت أولى لان القياس يجب فيه ان تكون العلة موجودة في المقيس
والمقيس عليه تأمل (قوله اذلا حرمة) أي لا احترام لها في وجوب أي بسبب وجوب
ستره في سببية لان وجوب الستر وتحريم النظر ينافيان احترامها كما في الادمي بخلاف
البهيمة وفيه ان الحرمة ليست علة في النقض وإنما العلة وجود اللذة (قوله ولا تعبد عليها)
في به لتخرج الزوجة بالنسبة لزوجها فانه وان كان لا حرمة لها بسبب وجوب ستر
فرجها بالنسبة لزوجها الا ان عليها التعبد أي التكليف بخلاف البهيمة (قوله وما يدينها)
أي الاصابع وهو ما يستتر عند انضمام بعضها الى بعض لا خصوص النقرة وقوله وحروفها
أي حروف الاصابع وهو حرف الخنصر وحرف السبابة وحرف الابهام وقوله وحرف
الراحة وهو من أصل الخنصر الى رأس الزند ثم منه الى أصل الابهام ومن أصل الابهام
الى أصل السبابة ح ل (قوله لان التلذذ الخ) أي والعلة في النقض بالمس التلذذ
ح ل (قوله اذلا قضاءها) انما قيد بقوله بما لم يسقطه كما يوجد في بعض العبارات لان
الافضاء المطلق معناه في اللغة ليس مخصوصا بالمس فضلا عن تقيده ببطن الكف
بل هذا انما هو معنى الافضاء باليد وعبارة المطالع أصل افضاء مباشرة الشيء وملاقاة
من غير حائل وفي المصباح افضى يده الى الارض مسها ببطن راحته قال في التهذيب
وحقيقة الافضاء الانتهاء وافضى الى امراته باشرها وجامعها وافضيت الى الشيء وصلت
اليه انتهى محروفي ع ش (قوله في تقيده الخ) اعترض بان هذا ليس من باب المطلق
والفيدل من باب العام والخاص لان المس هنا وقع صلة الموصول الذي هو من وهي
من صيغ العموم والافضاء فرد من افراد ذلك العام وذكر فرد من افراد العام بحكم العام
لا يخصه على الصحيح فالأولى ان يدعى تخصيص عموم المس بمفهوم حديث الافضاء

وليس بينهما ستر ولا حجاب
فليتوضأ ومس فرج غيره
افحش من مس فرجه
لانه حرمة غيره ولا به شهى
له وحمل القطع في معنى الفرج
لان اصله وخرج بالادمي
لبهيمة فلا نقض بمس فرجها
اذلا حرمة لها في وجوب
ستره وتحريم النظر اليه
ولا تعبد عليها وبطن الكف
غيره كرويس الاصابع
وما يدينها وحرفها وحرف
الراحة واختص الحكم ببطن
الآنق وهو الراحة مع بطون
الاصابع لان التلذذ انما يكون
به وتخير الافضاء باليد
السابق اذلا قضاءها
المس ببطن الكف في تقيده
اطلاق المس في بقية الاخبار
والمراد بفرج المرأة الناقض

اذنه ففهمه ان غير الاضاء لا ينقض فقوله من س اى اضى حل (قرله ملتقى شفرها)
 اى وما تحتها من اللحية ومثل ملتقى الشفرين ما يقطع في الخنان منها ولو بارز حال اتصاله
 ولم يقيد الجلال المحلى بقوله على المنفذ فأما النقص بغير المحاذى للمنفذ من الشفرين
 والمراد ما يظهر منها عند جلوسها على قدميها والظاهر ان منه ما يظهر عند الاسترخاء
 المطلوب في الاستبراء وعبارة شرح الروض المراد بقبول المرأة لشفران من اولها الى آخرها
 لا ما هو على المنفذ منها كما وهم فيه جماعة من المتأخرين انتهى وقوله على المنفذ ليس بقيد
 (قوله مع تحامل يسير) قيد باليسير لقل غير المانع من رؤس الامابع وفي ذلك قصور
 بالنسبة لباطن الابرار في ل على الجلال (قوله اى بالاحداث) التي هي الاسباب
 ويصح ارادة المانع لكان تكاف اذ يفعل المعنى انه يحرم بسبب المانع من نحو الصلاة صلاة
 الخ وذلك المانع هو التحريم فيكون الشيء سببا لنفسه أو بعضه مجزؤه اذ يقتضى فساد
 ارادة المانع لاحتجابها بتكاف انتهى شورى (وقوله لنفسه) اى اذا نظرنا لكل واحد على
 انفراد وقوله أو بعضه اى اذا نظرنا للجميع لانه بصير المعنى على الاول يحرم بالمانع من
 الصلاة صلاة وبالمانع من الطواف طواف وهكذا والمانع هو التحريم والمعنى على الثاني
 وحرم بالمانع من الصلاة والطواف الخ المحرمات صلاة ويصح ارادة الامراة اعتبره ما رى
 انه منى لكن يرد عليه ان الامر الاغبارى والمانع لا تعدد فيه ما لان كلامها واحد بخلاف
 الاسباب (قوله بكل منها) اذا نظرت لقوله بكل منها الى قوله اجاعا نشامنه ان المس
 والمس يحرم ان الصلاة بالاجاع وليس كذلك لانهم اغبرنا قضين عند الحنفى فالصواب
 جعل ال في الاحداث جنسية وعلى جعلها لا تخراكية يريد اجاعا في الجملة وقد يرد على
 جعلها جنسية تحقق الجنس في الفرد سم قوله يريد اجاعا في الجملة فيه ان الدليل
 حقيقا خص من المدعى انه هو تحريم الصلاة بكل منها كما قاله الشارح والدليل انما ثبت
 التحريم بالبعض المتفق عليه وعبارة ع ش قوله اجاعا اى اجاعا مذهبيا أو مجعول
 عن حدث متفق عليه فلا يرد المس والمس انتهى فقوله اجاعا اى في الجملة ولا يرد
 ان بعض تلك الاسباب مختلف فيه شورى وقدم الاجماع على الحديث لانه نفس في
 المقام وبخلاف الحديث اذنى القبول كما يصدق بعدم الصحة يصدق بعدم الثواب الذي
 قد يجامع الصحة والمراد في الصحة من اطلاق اللازم وهو نفي القبول وارادة المانع وهو
 نفي الصحة وفي شرح البحارى للقسطلابي ما صه قال في المساييح قال لي بعض الفضلاء
 يلزم من حديث أبي هريرة ان الصلاة الواقعة في حال الحدث اذا وقع بعده ما وضوء
 تقبل وقلت له الاجماع يدفعه انتهى لان معنى الحديث عدم قبيل الصلاة مع الحدث
 مغيا بالوضوء والغاية خارجة ومفهومة انه اذا توضأ تقبل مع الحدث قال سم نقلنا

ملتقى شفرها على المنفذ
 وبالد برملتقى منفذه وبسكان
 الكف ما يستتر عند وضع
 احدى الراحتين على الاخرى
 مع تحامل يسير (وحرمها)
 اى بالاحداث اى بكل منها

عن شرح الارشاد بحجروته وتمدنحو الصلاة مع الحدث كبيرة كما في المجموع وظاهره ان نحو
مس المحفف معه ليس كذلك انتهى (قوله حيث لا عذر) أي كدوام الحدث وفقد
الطهورين واما فقد الماس مع وجود التيم فلا يقال انه من الاعذار المجوزة للصلاة مع
وجود أحد الأسباب نعم ان نظر الى الامر الاعتباري الذي ينشأ عن ذلك السبب فراجع
ح ل (قوله وطواف) ولو نقل ح ل (قوله المنطق) مصدر ميمي بمعنى المنطق قال
الشمس الشوبري قد اخل فيه غيره فلم يخص المنطق بالذكر انتهى وأجيب بانه
خصه للرد على المشركين لاهم كانوا يعتقدون حرمة ذلك انتهى طوخي ر ح ف (قوله
فلا ينطق الابنير) هو بالرفع لان لانافية لانافية فهو خبر بمعنى النهي برماوى
وعبارة ع ش قوله فلا ينطق الابنير دل الرواية فيه بالجزم أو الرفع وروى فلا
تسكمن مؤ كذا بالنون وهي تشريبان الرواية هنا بالجزم لان التأكيذ بعد النهي كبير
والاصل توافق الرايين على معنى واحد انتهى (قوله رمس محفف) ولو بمائل كما
يعلم من كلامه ح ل وعبارة ع ش قوله رمس محفف بباطن الكف أو بمائل
أو غيره قال العلامة البرماوى ولو كان الحائل نحيما حيث بعد ما سأل له عرفا لانه يخل
بالعظيم بخلاف مس المرأة الاجنبية بمائل لان المدار فيه على نوران الشهوة وهي
مستغنية مع الحائل ونقل ابن الصلاح وجه آخر بانه عدم حرمة مس المحفف مطاوعا وقال
في التمه لا يحرم الامس المكتوب وحده لا الهامش ولا ما بين السطور انتهى قال
ع ش وتحريم مس المحفف شامل لكافرا كان كذلك وهو الذي يليق بقولهم
يجوز تعليم الكافر القرآن اذا ربحى اسلامه يحمل على التعليم على ظهر القلب من غير
تمكين من المحفف واللوح ثم رأيت عن حجر ونص ويمنع الكافر من مس اللوح على
الوجه وان جاز تعليمه ثم رأيت في المجموع والتحقيق مرص بذلك انتهى (قوله بتثليث
ميمه) والفتح غريب ولا يخفى ان المحفف اسم الورق المكتوب فيه القرآن ولا حياءه
يتناول الاوراق بجميع جوانبها حتى ما فيها من البياض فائدة عطف الاوراق
وقد يقال فائدة ذلك الاشارة الى انه لا فرق بين ان يمس الجملة أو بعض الاجزاء
منصلة أو منفصلة ح ل أي فهو من عطف الجزء على الكل (قوله اي المتطهرون)
جواب عما قد يتوهم ان المراد بقوله في كتاب اللوح المحفوظ ومكنون أي محفوظ
والمطهرون الملائكة ويجاب أيضا بانه لو كان المراد الملائكة لما التأم النفي مع
الاثبات اذ قد يقتضى ان فيهم مطهرا وغيره ولا يقال غير المطهرون البشر لان البشر
لا وصول لهم اليه حتى يتأتى منهم مسه تأمل س ل ويجاب أيضا بان قوله تنزيل
من رب العالمين يمنع من ارادة اللوح المحفوظ لانه ليس منزلا (قوله وهو خبر) بمعنى

حيث لا عذر (صلاة) اجاعا
ونحو المحففين لا يقبل الله
صلاة أحدكم اذا حدث حتى
يسوا في معناها خطبة
اجمعة ومجدا التسلاوة
والشكر (وطواف) لانه صلى
الله عليه وسلم توفأله وقال
لتأخذوا عني مناسككم
رواه مسلم ونحو الطواف
ينزلة الصلاة الا ان الله قد
احل فيه المنطق فن نطق فلا
ينطق الابنير رواه الحاكم
وقال صحيح على شرط مسلم
(ومس محفف) بتثليث ميمه
(ومس) (ورقه) قال تعالى
لا يمسه الا المطهرون أي
المطهرون وهو خبر بمعنى
النهى

النهي اذ لو كان باقيا على أصله من التجربة لزم الخلف في خبره تعالى ولو كان هيب محضا
لما سمح جعله صفة لقرآن في قوله انه لقرآن كريم الا باضمار القول لان الجملة
الطائفة لا تقع صفة الا بذلك والاصل عدم الاضمار س ل وقال ع ش على م ر قيل
ويجوز ان يكون باقيا على أصله ولا يلزم الخلف لان المراد في المس المشروع انتهى
(قوله والحمل ابلغ من المس) ليس في المتن التعرض الحمل حتى يتعرض له في الدليل
بقياسه على المس الا ان يقدر في كلامه أي وحمله (قوله نعم ان خاف الخ) أي ويجز عن
الطهارة وعن ايداعه مسلماته شرح م ر (قوله أو نحوه) كمنحس ح ل (قوله بل قد
يجب) أي فيما لو خاف عليه كافرا أو حرقا أو غرقا لا ان خاف عليه ضياعا شوبرى
(قوله كالتوراة والانجيل) أي ولو تحققنا عدم التبديل فيها ع ش (قوله فلا يحرم
ذلك) بل يكره (قوله ومس جلده) ولو بمحائل ح ل (قوله فان انفصل عنه) قضية
تفصيله في الجلد لا انفصال وعدمه وسكوته عن الورق انه يحرم مسه مطلقا
أي متصلا أو منفصلا ولو هو وامشه المقصودة لكن في سم على جبرانه استقرب جريان
تفصيل الجلد في الورق ع ش (قوله عن عصارة المختصر) بضم العين المهملة أي
خلاصته والمراد به مختصر المزني برماوى قال بضمهم العصارة متن الوجيز للغزالي ولعل
تدقيقه بالهصارة لكونه عصر زبد المختصر أي اخرجها منه (قوله انه يحرم أيضا) جل
كلام البيان في جلد المصحف على ما اذا انقطعت نسبتة عن المصحف وكلام الهصارة
على ما اذا لم تنقطع النسبة ع ش (قوله انه الاصح) ابقاء حرمة قبل انفصاله
ولو انعدمت تلك الاوراق التي كان جلد المصاحف هذا وواضح ان لم يجعل جلد المصاحف
أو محفظة والالم يحرم مطلقا كما في شرح الروض لا نقطاع النسبة ولو كان مكتوبا عليه
لا يمس الا المطهرون كما هو شأن جلود المصاحف كما أفاده شيخنا العلقمي ح ل وهل
هذا التفصيل الذي في الجلد يجري في الورق المقصول عن المصحف لا يبعد الجريان سم اما
ما فيه قرآن فيحرم مسه مطلقا (قوله ومس طرفه) أي المعدله وان زاد على حجمه بخلاف
غير المعدل فلا يحرم الامس المحاذي فقط وعبرة ع ش شرط الظرف ان يعد طرفه عادة
فلا يحرم مس الخرائن وفيها المصاحف وان اتخذت لو وضع المصاحف فيها م رسم
وقال س ل وح في يحرم مسها اذا اعتد لها وان كبرت جدا وظاهر حرمة مس الجميع
والظاهر انه لا يحرم الامس المحاذي للمصحف ومنه ما لو وضع المصحف في زكينة معدلة
فيحرم مسها وان كبرت انتهى وفيه أيضا (فرع) لو وضع المصحف على كرسي من خشب
او جريد لم يحرم مس الكرسي قاله شيخنا الطبرلاوى وشيخنا رانتهى وقال العلامة حجر
يحرم مسه سواء المحاذي له وغيره انتهى وقيل يحرم مس ما حاذى المصحف لا ما زاد

والحمل ابلغ من المس نعم ان
خان عليه عرفا أو حرقا
أو كافرا أو نحوه جاز حله بل
قد يجب ونخرج بالمصحف غيره
كتوراة وانجيل ومنسوخ
تارة من القرآن ولا يحرم ذلك
(و) مس (جلده) المصحف به
لانه كجزء منه فان انفصل
عنه وقضية كلام البيان
الحل وبه صرح الاسنوى
ليكن نقل الزركشى عن
عصارة المختصر للغزالي انه
يحرم أيضا وقال ابن العماد انه
الاصح (و) مس (طرفه)

عليه من أعلاه واسفله والمعتمدان الكرسي الصغير يحرم مس جميعه والكبير لا يحرم
الأمس المحاذي للمحفف وإذا وضع المحفف في رف اسفل يجوز وضع البابوج في الرف
الاعلى كما نقل عن م ر وأما الكراسي الكبار المستعملة على الخرائن فلا يحرم مس شيء
منها نعم الدفتان المنطقتان على المحفف يحرم مسهما انتهى ب ر (قوله كصندوق)
وهو بفتح الصاد وضمها ويقال بالسين والزاي برماوى ومن الصندوق بيت الربعة
المعروف فيحرم مسه ان كانت اجزاء الربعة أو بعضها فيه وأما الخشب الحابل بيدها
فلا يحرم مسه ع ش م ر (قوله وعلاقته) كطرفه مقتضاه حرمة مس ذلك ولو بحابل
وفيه ظهر ر ح ل (قوله وما كتب عليه قرآن) ظاهر عطف هذا على المحفف
ان ما نسيه معصفا عرفا لا عبرة فيه بقصد دراسة ولا تبرك وان هذا انما يعتبر فيما
لا يسماه حجر (فرع) يطلق القرآن على اربعة امور على النقوش وهو المراد في هذا
الباب وعلى اللفظ وهو المراد بقوله في باب الغسل وتحل اذ كاره لا يقصد قرآن ويطلق
على المعنى القائم بالنفس وهو المراد بقوله في باب الجماعة ويقدم الافة على الاقراء
وعلى المعنى القائم بذات الله تعالى ب ر وكلا الاطلاقات صحيحة شوبري (قوله
لدرسه) والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال المكتابة دون ما بعدها وبالكاتب
لنفسه أو لغيره متبرعا أو لأفامره أو مستأجره ولو لم يقصد هاشي نظر للقرينة كما بحثه
ابن حجر ولو شك هل قصد بها الدراسة أو التبرك فكما لو شك في التفسير الآتي ولو نوى
بالمعظم غيره كان باعه فنوى به المشتري غيره اتجه كونه غير معظم حينئذ كما أشار
اليه شيخنا في شرح العباب شوبري (قوله كاوح) يؤخذ منه أنه لا بد أن
يكون ما يكتب فيه عادة فلو كتب على عود قرآن للدراسة لم يحرم مس غير
المكتابة (قوله لشبهه بالمحفف) فيحرم مس البياض ح ل (قوله كالتأتم)
شرطها ان تعد تأتم عرفا سم وجرح على المنهاج (قوله وما على النقد) ويحرم وضع
الدرهم في ورق المحفف وجعله وقاية ولو لمافيه قرآن وبحت بعضهم حله وليس كما
زعم انتهى ابن حجر والمعتمد الحل حيث لم يكن فيه اهانة (قوله وحل حله) أي
ما ذكر من المحفف ولو في ظرفه وما كتب عليه قرآن لدرسه ح ل وصورته ان يحمله
أي المحفف معلقا فيه أي المتاع لئلا يكون ماسا له أو يقال لحرمة من حيث الحمل
وان حرم من حيث المس اذ لا تلازم بينهما قل على الجلال (قوله في متاع) أي مع
متاع ولا يشترط كون المتاع ظرفا له كبرجرمه او غير لكن لا بد أن يصلح للاستمتاع
بحيث لا يعد ماسا له لان مسه بمحائل حرام قال ابن حجر ومثل الحمل المس فادأ وضع
يده فاصاب بعضها المحفف وبعضها غيره يأتي فيها التفصيل المذكور ح ل وفي ع ش

كصندوق (وهو فيه) لشبهه
بجاده وعلاقته كطرفه (و) مس
(ما كتب عليه قرآن لدرسه)
كاوح لشبهه بالمحفف بخلاف
ما كتب لغير ذلك كالتأتم
وما على النقد (وحل حله في
متاع) تبعاله بقيد رده بقولي

على م ر أنه لا يشترط أن يكون المتاع صالحا للاستتباع وبعبارة البرماوى فى متاع أى
 أى متاع وان سخر جدا كحيط الابرّة لان المدار على القصد وعدمه ولا نظر للحجم وقال
 العلامة الخطيب لا بد أن يصلح للاستتباع اهـ (قوله ان لم يقصد) أى وحده وكان عليه
 ابراز الضمير لانه محل ايس تأمل شوبرى (قوله الحل فيما الخ) معتمدا لان المتاع حرم
 يصلح للاستتباع بخلاف قصد الجانب القراءة مع الذكر فانه يحرم لان الذكر عرض
 فلا يصلح للاستتباع (قوله فى تفسير) أى وحل جملة أى القرآن فى تفسير هل وان
 قصد القرآن وحده ظاهرا لا فهم فم شوبرى (قوله اذا كان اكثر) أى يقينا فيحرم عند
 الشك والعبرة فى الكثرة بالحروف وهل المراد المفوظ بها أو المرسومة خطا احتمالا
 رجح منهما فى الامداد الاول وفى النسخة الثانى وفرق بينه وبين بدل الفاتحة حيث
 اعتبر الكمية فيه باللفظ والظاهر ان المراد ما حقه ان يرسم وان رسم بخلافه وانظر
 لو حذف ان يكتب شيئا من ذلك شوبرى وفى شرح م ر والعبرة فى الكثرة وعدمها
 فى المس بموضعه وفى الحمل بالجميع انتهى واما المحقق المحشى فعن م ر انه كالتفسير
 وعن العلقى انه يحرم مسه مطلقا وهو الظاهر لان الورق كان يحرم مسه قبل التسمية
 فكذا بعدهما وفى ع ش قال شيخنا جري شرحه لا ارشاد والمراد أى بالتفسير فيما
 يظهر التفسير وما يتبعه مما يذ كرمه ولو استطراد او ان لم يكن له مناسبة به والكثرة
 من حيث الحروف لفظا لا رسما ومن حيث الجملة فتعوض احدى الورقات من احدى
 لا عبرة به انتهى أقول وانظر اذا حكى المفسر جميع القرآن على حدثه ثم عقبه بجميع
 التفسير على حدثه انتهى (قوله أو تساويا) وفارق استواء الحري مع غيره حيث
 لا يحرم تعظيم القرآن ولو شك فى كون التفسير اكثر أو مساويا حل فيما يظهر لعدم
 تحقق المانع وهو الاستواء بجميع ح ل والمعتمد الحرمة م ر (قوله وبما تقرر) أى من
 قوله لدرسه أن لان الحمل يقاس على المس (قوله الاحدية) أى المكتوب فيها اقل
 هو الله أحد وليس هذا تكرارا مع قوله السابق وما على النقر لان المقصود ثم مس
 الحروف المكتوبة والمقصود هنا مس ما كتب عليه كما يدل عليه التمثيل بالذنانيرع ش
 والاولى ان يقال ان ما تقدم فى المس وهذا فى الحمل (قوله وحل قلب ورقة بعود)
 أى ان كان على هيئة لا يعد فيها حاملا للورق الاحرم شيئا ومنه ما لو لم يكن من غير
 عود واستش كل عدم تأثير المس بالعود هنا بخلاف مسه لتجاسده وهو به المصلى قال
 فى الايعاب ويجاب بأن المدار هنا على ما يخل بالعظيم ولا اخلال مع عدم المس باليد
 ونتم على التنزه عن التجاسة واستعمالها فى الفحشها صار المتصل بها متصلا بالمصلى فيض
 شوبرى (قوله ولا ما فى معناه) وهو المس (قوله ولا يجب) أى على الولي والمعلم ح ل وفى

ان لم يقصد أى المحقق بان
 قصد المتاع وحده أو لم يقصد
 شى بخلاف ما اذا قصد ولومع
 متاع وان اقتضى كلام الرافعى
 الحل فيما اذا قصد هما وتعبيرى
 بمتاع اولى من تعبيرة بامتعة
 (و) فى (تفسير) لانه المقصود
 دون القراءة ومحل اذا كان
 اكثر من القرآن فان كان
 القرآن اكثر أو تساويا حرم
 ذلك وحيث لم يحرم يكره
 وقولى اكثر من زيادتى وبما
 تقرر علم أنه يحل جملة فى سائر
 ما كتب هو عليه لا لدراسة
 كالدابة الاحدية (و) حل
 (قلب ورقة بعود) ارنحوه لانه
 ليس بحمل ولا فى معناه بخلاف
 ما لو قلبه بيده ولو بلف خرقه
 عليها (ولا يجب منع صبي ممين)

العباب انه يسن ع شر وخرج المعلم لكن أفتى الحافظ ابن حجر بان مؤدب الاطفال
الذى لا يستطيع ان يقيم بلا حدث أكثر من اداء فريضة يسامح له في مس الواح
الصبيان لما فيه من المشقة عليه لكن يتم انتهى برماوى وح ف (قوله ولو جنباً)
الغاية للرد (قوله الحاجة تعلمه) الاضافة بيانية قال ح ل او ما هو وسيلة الى ذلك
كجهل المكتب والانيان به لانه لم يفهمه منه قال شيخنا كابن حجر اى ولو كان حافظاً عن
ظهر قلب وفرغت مدة حفظه والظاهر المتبادران المراد التمييز الشرعى انتهى (قوله
ومسه بعض ونجس) ولا تحرم قراءته بفم نجس بل تكره مر وفي حاشية شرح الروض
وقوله نجس ولو بمفعوعنه اه ع ش وقال سم بغير مفعوعنه اه وعبارة ح ل ومسه
بهضو نجس لا بعضو ظاهر من بدن نجس وقوله نجس اى ولو بمفعوعنه حيث كان
عيناً لا اثر او يحتمل الاخذ بالاطلاق ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير ومسه بعضو
متنجس برطب مطلقاً ويجافى غير مفعوعنه ويحرم كتب شئ من القرآن والحديث
وكل اسم معظم وفي الكبير وكل علم شرعى وماه وآله لذلك بمتجسس انتهى (قوله والسفر به
الى بلاد الكفر) حيث خيف وقوعه في بد كافر ح ل (قوله ولا يرتفع يقين طهر) لعل
المناسب تقديم هذا على قوله وحرم بها الخ لا ارتباط به وكونه قيد له فمكانه قال هو
خروج غير منية يقيناً الخ وليس المراد هنا باليقين حقيقة اذ مع ظن الضد لا يقين اللهم
الا ان يقال انه يقين باعتبار ما كان شيخنا او بقدر مضاف اى ولا يرتفع استحباب يقين
طهر اى حكمه وعبارة الشمس الشورى ليس المراد هنا باليقين حقيقة اذ مع ظن
الضد لا يقين قال في الامداد ليس المراد باليقين في كلامهم هنا اليقين الجازم لاستدالته
مع الظن بل مع الشك واتوهم في متعلقه بل المراد ان ما كان يقيناً لا يترك حكمه بالشك
بعده استحباباً بالان الاصل فيما ثبت الدوام والاستمرار انتهى (قوله طهر) شامل
للاوضوء والغسل والتيمم كما ان قوله او حدث شامل للاكبر عيرة (قوله فيه) اى في الضد
(وقوله وهما) اى الظن والشك (قوله فاشكل عليه اخرج الخ) اى اشكل عليه
الخروج وعدمه فالفعل في تأويل المصدر فاعل (قوله من المسجد) اى الصلاة ع ش
(قوله حتى يسمع الخ) اى يعلم فلا يرد نحو الاصم شورى (قوله فن ظن الضد الخ) هذا
من كلام الشارح وليس من الحديث واعاده مع تقديمه توطئة لقوله وقال الرافعى الخ
والمراد بالظن مطلق التردد لا جل قوله لان ظن استحباب اليقين أقوى منه لان ظن
الضد وظن استحباب اليقين لا يجتمعان ويكون التقدير فن شك في الضد لا يعمل بشككه
لان ظن الخ او نقول الاضافة في قوله لان ظن استحباب اليقين بيانية اول فظة ظن
زائدة فالاولى اسقاطها ويصح ان يبقى الظن الاول على حقيقة ويؤول الظن الثانى

ولو جنباً بما ذكر من الحمل
والمس الحاجة تعلمه ومشقة
استمراره طهر افعل عدم
الوجوب اذا كان ذلك
للدراصة والتصريح بعدم
الوجوب او بالميز من زيادتي
وخرج بالميز غيره فلا يمكن من
ذلك وتحريم كتابة مصحف
نجس ومسه بعضو نجس
والسفر به الى بلاد الكفر
(ولا يرتفع يقين طهر او حدث
بظن ضده) ولا بالشك فيه
المفهوم بالاولى وهما مراد
الاصل بتعبيره بالشك المحمول
على مطلق التردد فيأخذ
باليقين استحباباً باله ولغير
مسلم اذا وجد احدهم في بطنه
شيئاً فاشكل عليه اخرج منه
شيء أم لا فلا يخرج من
المسجد حتى يسمع صوتاً او يجد
ريحاً فن ظن الضد لا يعمل بظنه
لان ظن استحباب اليقين
أقوى منه

بالادراك الشامل لانه قد يبر (قوله وقال الراعي الخ) ان كان مراده انه قد يعمل
بظن الطهر فقد يسلم وذلك فيما سياتي انه اذا لم يعتد التجديد يأخذ بالطهر حيث لم يتذكر
ما قبل حدثه ووجهه الواقع من منه وان كان مراده انه يعمل بظن الطهر دائما كما هو الظاهر
من سوق كلامه فمنوع تأمل ح ل واحسن منه ان يقال كلامه محمول على
ما اذا تطهر بعد تيقن الحدث وشك بعد طهارته في ترك عضو من اعضاء الطهارة
فانه لا يقدح فيها وقد رفعنا هنا بين الحدث بظن الطهارة شرح م ر وعبرة الزيادة
فانه لا يجب عليه غسله ومضى عليه ان يتيقن الحدث رفع ظن الطهر وهو كلام صحيح
لكنه بعيد عن المقام انتهى واسقطه من الروضة أي واسقطه دليل على عدم محتمه
(فائدة) قال بعضهم واستقرى كلام الشارح فوجدناه متى اطلق لفظ الروضة فراده
زوائد ما ومتى قال أصل الروضة فهو ما تصرف فيه النووي من كلام الراعي او زاده بغير
تمييز متى قال الروضة واصلا فهو ما اتفقا عليه معنى او كاصلا فهو ما اتفقا عليه لفظا
فراجعهم ق ل على الجلال (قوله فلو تيقنهما) جعلها ابن القاص مستثناة من القاعدة
التي قبلها وهي ان اليقين لا يرفع بالشك ورده الرويان في البحر بان الاخذ بما ذكر ياتي
على اليقين لا على الشك ح ل وهو أي قوله فلو تيقنهما ما الخ مقابل لمخدوف تقديره هذا ان
تيقن أحدهما (قوله لانه تيقن الطهر) أي تيقن كونه رافعا للحدث (قوله وشك في رافعه)
وهو تأخر الحدث عنه وقوله والاصل عدمه أي عدم الرفع أي عدم تأخر الحدث
عن الطهر وهذا يعارض بالمثل فيقال وتيقن الحدث وشك في رافعه أي وهو تأخر
الطهر والاصل عدمه فما المرح واجيب بان الطهر الذي تيقنه تحقق رفعه للحدث قطعا
اما لما قبل الفجر والمباعدة ولا كذلك الحدث فقوى جانبه وايضا انه ان أحد حدثيه
رفع يقينا والا سخر يمتل وقوعه قبل الطهارة فيكون مرفوعا أيضا بعد ما فيكون ناقضا لما
ذهي متيقنه وشك في ناقضا والاصل عدمه ح ل (قوله ان اعتاد التجديد) وازمة م ر
(قوله لانه تيقن الحدث) ولانه يمتل ان الطهر الثاني تجديد للاول (قوله وشك
في رافعه) أي وهو تأخر الطهر عنه وقوله والاصل عدمه أن عدم الرفع أي عدم تأخر
الطهر عن الحدث ويعارض بالمثل فيقال وتيقن الطهر وشك في رافعه أيضا والاصل
عدمه فما المرح واجيب بان المرح هو اعتياد التجديد المقتضي لكون الطهارة بعد
الطهارة ح ل (قوله فان لم يتذكر ما قبلها) محترز قيد ملحوظ فيم سبق تقديره فضعف
ما قبلها يأخذ به ان تذكره قال القاضي ولا يرفع اليقين بالشك الا في أربع مسائل
الشك في خروج وقت الجمعة فيصلون طهرا ثانيا بالشك في ابقاء مدة المسح فيفسد ثلثها
الشك في رصه مقصده فيتم رابعا بالشك في نية الاتمام فيتم أيضا لان هذه رخص

وقال الراعي يعمل بظن الطهر
بعد تيقن الحدث قال
في الكفاية والارادة بغيره
واسقطه من الروضة
(فلو تيقنهما أي الطهر والحدث
كان وجدا منه بعد الفجر
(وجعل السابق) منهما
(فضعف ما قبلها) يأخذ به ان كان
قبلها محدثا فهو الا ان متطهر
سواء اعتاد تجديد الطهر ام لا
لانه تيقن الطهر وشك في رافعه
والاصل عدمه او متطهر رافعه
الان يحدث ان اعتاد التجديد
لانه تيقن الحدث وشك
في رافعه والاصل عدمه
بخلاف ما اذا لم يعتد كما زدت
ذلك بقولي (لا ضد الطهر)
فلا يأخذ به (ان لم يعتد
تجديده بل يأخذ بالطهر لان
الظاهر تأخره عن حدثه
بخلاف من اعتاده فان
لم يمد كرم ما قبلها فان اعتاد
التجديد

ولا بد من اليقين وحديثه كل رخصة كذلك ولا يختص بالذكورات بل غير الرخص
يقع فيها ذلك برماوى (قوله لزمه الوضوء) أى حيث لم يعلم حالة قبل ما قبلها والاعمال
بمقتضى علمه من طهر فقط او حدث فقط قال زى فان لم يعلم قبلها طهر او حدث او جهل اسبقها
نظر ما قبلها واخذ بمثلها فان تيقن ما قبله وجهل السابق أخذ بضده وهكذا يأخذ في الوتر
بضده وفي الشفع مثله مع اعتبار عادة تجديده وعدمها انتهى عباب وقول زى أخذ بمثلها
لا هذه شفع بالنسبة لمرتبة التي اتى بها المصنف وهى قوله فلو تيقن ما وجهل السابق
انتهى وتوضيح ذلك ان يقال تيقن طهر او حدث فابعد الشمس مثلا وجهل اسبقها تيقن ما
قبل الفجر كذلك وتيقن ما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب اولها ما قبل لعشاء
لانها اول مراتب الشك وقبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو المرتبة
الثالثة فينظر الى ما قبل العشاء كقبل المغرب فان علم انه كان اذ ذلك محدثا فهو الا ان
أى قبل العشاء متطهرا او متطهرا فهو الا ان محدث ان اعتاد القدر والافتطهر ثم
ينقل الكلام الى المرتبة الثانية وهى ما قبل الفجر فان كان حكم عليه قبل
العشاء بالحدث فهو الا ان متطهرا الى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام الى ما بعد الشمس
مثل ما سبق نقول المحشى يأخذ في الوتر بالضد وفي الشفع بالمثل مراده الضد والمثل
بالنظر لما قبل اول مراتب الشك وهو المتيقن لا بالنظر لما قبل آخرها وان كان هو
المتبادر من كلام المحشى والوتر هو اول مراتب الشك كقبل العشاء والمتيقن حاله قبل
المغرب والشفع ثانى المراتب وهو قبل الفجر وحاله بعد الشمس وترانها ثالثه وهكذا
على سلوك طريق الترقى كما يؤخذ من عرش على مرحل (قوله لزمه عارض الاحتمالين)
أى الطهر والحدث (قوله وللا) أى وان لم يعتد التجديد ح ل (قوله هو ما صححه
الرافعى) معتمده

(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء) أى حكمه ومروطه ومنه وبانه قال النعماني
انما أعاد العامل لتلايته ثم ان آداب وسلطة على الاستنجاء انتهى قال ح ل والخلاء
في الاصل البناء الخسائي نقل الى البناء المعد لقضاء الحاجة عرفا اه وسبى باسم
شيطان يسكنه والاولى أن يقول في آداب داخل الخلاء لان الآداب الآتية انما هى
لداخله لاله والاداب بالمدحج أدب وهو المطلوب سواء كان مندوبا ام واجبا والمناسب
لكلام المتن انية را في آداب فاضى الحاجة قد رقع فيما عترض به على الاصل
اعلم ان جميع ما ذكرى هذا الفصل من الاداب محمول على الاستنجاء الا ترك
الاستقبال والاستدبار والاستنجاء بشروطها آتية وقد قدم هذا الفصل على الوضوء لانه
يسن تقديمه عليه في حق السليم واخره عنه في الروضة اشارة الى جواز تأخيره عنه في

لزمه الوضوء لانه رخص
الاحتمالين بلا مرجح ولا سبيل
الى الصلاة مع التردد انما
هى الطهر والا أخذ بالشرع
ما ذكر من التفصيل بين
التذكير منه وما صححه
الرافعى والتورى فى الاول
والتحقيق لكه صحيح فى المجموع
والتنقيح لزوم الوضوء بكل
حال وقال فى الروضة انه
الصحيح عند جماعات من
محققى اصحابنا
(فصل)
فى آداب الخلاء وفى الاستنجاء

حق من ذكره ر (قوله سن لقاضي الحاجة) أي يخرجها وقوله من الخارج بيان
للحاجة وقوله من قبل أو دبره متعلق بالخارج (قوله أي لمريد قضائها) مرید قضاء
الحاجة هنا من دخل محلها ولو للحاجة أخرى كما اقتضاه كلام النووي وان توزع
فيه قاله شيخنا في شرح العباب شوبري وهذا التأويل أي قول الشارح أي لمريد قضائها
بالنظر ليعض الأدب الآتية كتقديم اليسار فان بعضها بل غالبها لا يسن إلا لمن قضى
حاجته بالفعل كان يعتمد يساره الخ الباب ما عدا البعد عن الناس والقول الآتي
فلو بقي المتن على ظاهره ليكون عاما للمريد وللقاضي بالفعل لكان أولى ويكون لفظ
قاضي مستعملا في حقيقته ومجازه ويمكن أن يرتكب في كلامه الاستخدام فقوله
ويعتمد ونحوه مما هو خاص بالقاضي بالفعل صميره يرجع للقاضي بالفعل فيكون ذكر
القاضي بمعنى المريد وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو القاضي بالفعل تدبر (قوله
يساره) أي أو ما قام مقامها شوبري (قوله لمكان قضائها) ولو في صحراء ووجهه
أنه بقصد قضائها صار مستقذرا وأما كونه يصير معدا فلا يصير إلا بإرادة العود إليه
وأما كونه يصير مأوى الشياطين فلا بد من قضائها فيه بالفعل مالم يكن مهيا
لذلك فإنه بمجرد تهيته لقضائها تسكبه الجن ويدل لذلك ما ذكره في المكروهات
من أن الصلاة في الحمام الجديد لا تسكره لأنه لا يصير مأوى لهم إلا باستعماله بخلاف الحبس
فانه يصير مأوى لهم بمجرد تهيته برماوى (قوله لماسبة اليسار) للمستقذر روى
الترمذي عن أبي هريرة أن من بدأ برجله اليمنى قبل اليسرى إذا دخل الخلاء ابتلى بالفقر
س ل (قوله واليمنى لغيره) بأن كان شريفاً ولا شرف فيه ولا استقذار لكان
قول المجموع ما كان من باب التكريم يبدأ فيه باليمنى وخلافه باليسار يقتضى أن
ملا شرف فيه ولا استقذار يبدأ فيه باليسار ربه قال شيخنا خلافاً لابن حجر ل قال
م ر في شرحه وكان الخلاء فيما تقدم الحمام والمستحم والسوق ومكان المعصية ومنه
الصاغة ولو خرج من مستقذر لم يستقذراً من مسجد لمسجد فالعبرة بما بدأ به في
الوجه ولا نظر إلى تفاوت بقاع المسجد خمسة وشرفاً اه (قوله وتعبيري بما ذكر
أعم) أي لا ر قول المصنف لمكان قضائها شامل لما إذا كان خلاء أو غير خلاء لأن
المراد بالخلاء المعد لذلك وإن كانت عبارة الأصل عامة من جهة أخرى لأنها شاملة لما
إذا دخل الخلاء لا لقضاء الحاجة ففي كل عوم اللهم إلا أن يقال الشارح لم ينظر
لهذا العموم لأن الأدب الآتية إنما تخص قاضي الحاجة قال كلام فيه تأمل شوبري
وكلام الأصل يوم الوجوب (قوله وإن ينحى الخ) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم
كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه وكان نقشه محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر

(سن لقاضي الحاجة) من
الخارج من قبل أو دبر
لمريد قضائها (أن يقدم يساره
لمكان قضائها) ويمنه
لا تصرفه عنه لماسبة
اليسار له مستقذرو اليمنى
لغيره والتصريح بالسنية من
زيادتي وتعبيري بما ذكره
من تعبيرة بقوله يقدم داخل
الخلاء يساره والخارج يمنه
(و) ان (ينحى) عنه (ما عليه)

والله سطر قال في المهمات وفي حفظي انها كانت تقرأ من أسفل ليكون الله تعالى فوق الجميع واذا ختم به كان على الاستواء كما في خواتيم الاكابر برماری ويجب على من في يساره خاتم عليه اسم معظم نزع عند الاستنجاء وشمل ذلك ما لو حمل معه مصحفه فيكره لا يقال انه حرام لانه يلزم منه غالباً حمله مع الحدث لا فاقول تقدم حكم ذلك وليس الكلام فيه م ر فيكون حراماً من جهة حمله مع الحدث (قوله معظم) أي مختص أو مشترك قصد به معظم كجهد وقامت قرينة على انه المراد به فان لم يقصد به معظم لم تسن التحية قال الشوري وليس المراد مطلق التعظيم بل ما يقتضي العصمة والاوجه ان العبرة بقصد كاتبه لنفسه او لغيره متبرعاً والا فالكتاب له م ر قال سم ويدخل فيه أي معظم ما علم عدم تبديله من نحو التوراة والانجيل وهو ما يحسنه شيخنا ابن حجر في شرح الارشاد فقال دون التوراة والانجيل الا ما علم عدم تبديله منها فيما يظهر لانه كلام الله وان كان قد سوخا انتهى وهو ظاهر لا ينبغي خلافه ع ش (قوله من قرآن) سواء كان مكتوباً بالخط العربي او بغيره كالفندي لان ذوات الحروف ليست رآفاً وانما هي دالة عليه ومن ثم عرفوا القرآن بانه اللفظ المنزل على محمد لا بحجاز الخ والحروف نقوش وضعت لينقل منها الى اللفاظ ومن اللفاظ الى المعاني ع ش (قوله كاسم نبي) أي او ملاك وفي شرح الارشاد لشيخنا حجر وانه أي وظاهر كلامهم انه لا فرق بين عوام الملائكة وخواصهم وبه صرح الاسنوي حيث عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بهم عوام المؤمنين أي صلواتهم لانهم افضل منهم محل نظروا وقد يفرق بان أولئك معصومون وقد يوجد في الفضول مزية لا توجد في الفاضل سم ع ش وقال ح ل والبرماوى يلحق بهم عوام المؤمنين (قوله وجاه) أي ما عليه معظم (قوله لا حرام) صرح به الرد على من قال بالتحریم والافعدم الحرمة معلوم من قوله سن وان لم يعلم منه خصوص الكراهة لاحتماله خلاف الاولى ع ش بل هو المتبادر منه فلذا نص على الكراهة (قوله اعم واولى) لشموله لغير ذكر الله كالنبي واسناد الحمل الى ذكر الله لا يصح الابتجوز ح ل أي دال ذكر الله والدال هو النقوش (قوله ولو قائماً) ضعيف والمعتمد فيما اذا كان قائماً ان يعتمد على رجله مع انتهى ع ش (قوله أصابعها) أي اليمنى وقوله لان ذلك أي ما ذكر من اعتماد اليسار مع نصب اليمنى فالعلة موزعة على الترتيب وقيل ان قوله لان ذلك علة لقوله ناصباً يميناً وقوله ولانه المناسب علة لقوله ويعتمد يساره (قوله وبعضهم أخذ الخ) مراده المحلى وهو المعتمد ع ش وظاهر من صريح لشارح ان هذا الخلاف في البول والغائط وليس كذلك بل ذلك البعض قيد بالبول فقط وعبارته ولو بال قائماً فرج بينهما فيعتمد هما انتهى واما حكم الغائط فان خالفه

معظم من قرآن أو غيره كاسم نبي تعظيماً له وجاهه مكروه لا حرام قاله في الروضة وتعبيري بذلك أعم وأولى من قوله ولا يحتمل ذكر الله (و) ان (يعتمد) في قضاء الحاجة ولو قائماً (يساره) اسباباً يميناً بان يضع أصابعها على الأرض ويرفع يمينها لان ذلك اسم للخرج الخارج ولانه المناسب هنا وقول الاصل ويعتمد جالساً يساره جرى على الغالب وبعضهم أخذ بقضائه فقال ويعتمد قائماً وقلناه أوجه

التجسس اعتمد هاهنا ولا اعتمد اليسار فقط ع ش على م ر وبقوله واما العايط الخ
يجمع بين كلام المحلى وغيره كما قال زى لكن حيث كان كلامه خاصا بالبول لا يتأتى هذا
الجمع (قوله وان لا يستقبل القبلة) أى عينها م ر وقيل جهتها (قوله ولا يستدبرها)
لا يخفى ان المراد باستدبارها كشف دبرها الى جهتها حال خروج الخارج منه بان يجعل
ظهره اليها كاشفا لدبره حال خروج الخارج وانه اذا استقبل او استدبر واستتر من
جهتها لا يجب الاستتار ايضا عن الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرج مكشوف الى تلك
الجهة حال الخروج لان كشف الفرج الى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من
استدبارها خلافا لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها
فعلم ان من قضى الحاجة من معام يجب عليه غير الاستتار من جهة القبلة ان استقبلها
او استدبرها فتفطن لذلك شورى وسموع ش على م ر وقول المحشى كشف دبره الى
جهتها الخ أى وان كان جالس على الهيئة المعروفة من غير انحناء كما قاله شيخنا العزيزى
وغيره خلافا للزبادى القائل ان الاستدبار بين الخارج فلا يكون مستدبرا لا اذا انحنى
حال قضاء الحاجة على كلامه (قوله بساتر) ولومن زجاج وهل يحصل سترها بيده
أولا يتجه الاول فليجرب شورى وهذا على كلام ابن حجر القائل بانه لا يشترط ان يكون
للساتر عرض أما على كلام م ر المشترط ذلك فلا يحصل الستر بها (قوله أى مع
مرتفع) فالسائر معنى مع (قوله ثلث ذراع) أى وهو جالس أى ولو كان فى مسقف
او يمكن تسقيفه وعلاه الاصحاب بان ذلك يستتر من سرته الى موضع قدميه واخذ منه
والد شيخنا انه لو قضى حاجته قائما على خلاف العادة لا بد ان يستتر من عورته
الى موضع قدميه صيانة للقبلة وان كانت العورة تنهى للركبة قيل ومقتضاه انه لو بال
على مرتفع وجب الستر الى الارض صيانة للقبلة ورد بان القبلة انما تصان عن الخارج
مع العورة او ما هو حريم لها وهو من الركبة الى اسفل القدمين خاصة دون ما عدا ذلك
وهذا يقتضى انه لو افترط طوله بان كان الساتر المذكور لا يستتر عورته الى قدميه لو كان
جالسا لا بد من الزيادة عليه واما لو كان قصيرا جدا بحيث يستتر ما بين سرته وركبته
بدون الساتر المذكور فالظاهر انه لا بد منه ولا يكتفى بدونه حرر قال شيخنا ولا بد ان يكون
للساتر عرض يستتر جميع ما توجه به وفي كلام حروان لم يكن له عرض لان القدم تدعّم
القبلة لا الستر قال لا يقال تعظيمها انما يحصل بحجب عورته عنها لا نافع ذلك بعمل
الاستنجاء والجماع اليها انتهى ح ل (قوله فاعل) حال من فاعل فعل محذوف تقديره
فذهب أى العدد نازلا عن الثلاثة ع ش (قوله بذراع الادمى) أى المعتدل ح ل
قوله ولو بارخاء أى ولو كان الساتر بارخاء ذيله (قوله فى تذييله) بالذال المعجمة اسم

(ر) ان (لا يستقبل القبلة
ولا يستدبرها) فى غير العدد
لذلك (بساتر) أى مع مرتفع
ثلث ذراع بينه وبينه ثلاثة اذرع
فاقل بذراع الادمى ولو بارخاء
ذيله ويكره ان حيثئذ كما
يجزم به الرافعى فى تذييله تبعا
للمتولى

كتاب صغير جعله للشرح الكبير كالدقايق للنهاج برماوى (قوله واختار) في المجموع
 عتمد (قوله ويجزى مان) ينبغي ان يجب على الولي منع الصبي والمجنون من الاستقبال
 والاستدبار بلا سائر رسم وانظر لو استقبل الخنثى بالبول من أحد الفرجين هل يحرم او لا
 والظاهر الاول لانه قضية الاحتياط كافي بتحريم الحرير شوبرى أقول والا قرب الثاني
 أخذنا من قولهم بعين الفرج وما ذكر لم يتحقق كونه فرجا والاصل عدم التحريم
 ويفرق بين هذا وتحريم الحرير بان ذلك يتحقق كونه حريرا وشك في زيادته على
 القطن مثلا وعدمها نقلنا بالتحريم احتياطا لان الاصل في استعمال الحرير الحرمة
 على الرجل ونقلنا بالجواز هنا لاننا لم نتحقق عين الفرج ع ش (قوله قال صلى الله
 عليه وسلم اذا أتيتم الخ) الحديث الاول دليل لقوله ويجزى مان بدونه والثاني دليل
 لما قبله والثالث دليل لقول الشارح بعد اما اذا كان في المد الخ وقدمه عليه لاجل
 الجمع الذي ذكره وقال بعضهم انه دليل لجواز الاستقبال في غير المذموم الساتر بناء
 على ما قاله الاطفيحي ان مقعده وهى لبنتان كانتا غير معدتين لقضاء الحاجة كان
 ينقلها حيث ما أراد لكن الذي قرره شيخنا وغيره انها كانتا معدتين لقضاء الحاجة
 فلم يحرر (قوله اذا أتيتم الغائط) أى المكان المهيأ لذلك ويجوز حمل أتيتم على أردتم
 والغائط على فعله وهو اخراج الفضلة المخصوصة انتهى ع ش وقوله المهيأ لذلك
 المراد به غير المعد لان المعد لا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الاول والاولى ان يراد
 بالغائط المكان المنقوض (قوله فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها) قضية قولهم يجب
 على ولي الصبي الميزنيه عن المحرمات أنه يجب منعه من الاستقبال والاستدبار
 حيث امتنع على المكلف بل ينبغي وجوب ذلك على غير الولي أيضا لان إزالة المسكر
 عند القدرة واجبة وان لم يأثم الفاعل سم على أبى شجاع (قوله يبول ولا غائط) أى
 ولا غيرها كالدّم وسواء كان ذلك بالاصل أو بالنقب اذا كان الانسداد خلقيا وهما
 أى البول والغائط راجعان لكل من الاستقبال والاستدبار كما قاله ع ش على م ر
 وقال ق ل على الجلال هما على الف والنشر المرتب أى لا تستقبلوها يبول
 ولا تستدبروها بغائط لان الاستقبال جعل الشئ قبالة الوجه والاستدبار جعل
 الشئ جهة دبره فلا استقبال وتغوط أو استدبر وبال لم يحرم وكذا الاستقبال
 ولوى ذكره عينا أو يسارا انتهى وقوله لم يحرم معتمد وقول الزياى نقلنا عن عميرة
 بالحرمة فيه نظر واجاب الشيخ عبده بان صورة ما قاله عميرة بان استدبر في البول
 ونفى ذكره لجهة القبلة واستقبل في الغائط وانحنى بجهة ظهره أى استلقى فصار
 مستقبلا بالغائط انتهى وقيل ان الزياى رجع عن ذلك ح ف واما الشمس والقمر

واختار في المجموع أنها خلاف
 الاول لا مكروهان
 (ويجزى مان بدونه) أى
 الساتر (في غير معد) لذلك
 قال صلى الله عليه وسلم اذا
 أتيتم الغائط فلا تستقبلوا
 القبلة ولا تستدبروها يبول
 ولا غائط

ولكن شرفوا أو غربوا رواه
الشيخان ورويا أيضا أنه صلى
الله عليه وسلم قضى حاجته
في بيت حفصة مستقبل
الشام مستدبر الكعبة وروى
ابن ماجه وغيره بأسناد
حسن أنه صلى الله عليه وسلم
ذكر عنده أن ناسا يكرهون
استقبال القبلة بفروجهم
فقال أوقد فعلوها حولوا
بمعدتي إلى القبلة فجمع اثنتا
أخذا من كلام السانعي
رضي الله عنه بين هذه
الأخبار يحمل أولها المقتد
للتحریم على ما لم يستتر فيه
بما ذكرناه لسعته لا يشق
فيه اجتناب الاستقبال
والاستدبار بخلاف ما استتر
فيه بذلك فقد يشق فيه
اجتناب ما ذكر فيجوز فعله
كأفعاله النبي صلى الله عليه
وسلم لبيان الجواز وإن كان
الأولى لتأثره كما إذا كان
في المعد لذلك فلا حرمه فيه
ولا كراهة ولا خلاف
الأولى قاله في المجموع وتقيدي
بالساتر في الشق الأول
وبعدمه في الثاني مع التقييد
فيها بغير المعد من زيادتي
(و) أن (بعد) عن الناس
في العمراء

فكره استقباله مادون استدبارها وحمل الكراهة حيث لا ساتر كما قبله بل أولى ومنه
السحاب كما هو ظاهر انتهى جرح ش (قوله ولكن شرفوا أو غربوا) فإن قلت
أن شرفنا استقبلنا وأن غربنا استدبرنا قلت هذا الحديث محمول على أهل المدينة
ومن دأبهم فأنهم أن شرفوا لم يستقبلوا وأن غربوا لم يستدبروا زي ولو هبت ريح
عن يمين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار أي جاز المكن منهما فإن تعارضا
بان أمكننا وجب الاستدبار لأن الاستقبال أفحش شرح م وروى (قوله في بيت
حفصة) أي في المحل المعد لذلك جرح وقال م ر في غير المعد مع الساتر وتبعه الحلبي
وكلام الشارح الآتي يدل عليه تأمل (قوله أوقد فعلوها) أي الكراهة سم وحيث نذ
ففعلوها بمعنى اعتقدوها ع ش وقال شيخنا ح في أنه مطوف على مقدر أي
اعتقدوها وفعلوها أي فعلوا بمقتضاها وهو الاجتناب (قوله حولوا بمعدتي) أي اجعلوا
معدتي وكانت لبنتين يقضى عليهما الحاجة إلى القبلة فالبناء في بمعدتي زائدة تقرير
شيخنا (قوله فجمع الخ) هذا الجمع يدل على التعارض بين هذه الأخبار الثلاثة
أعني قوله إذا اتيم الخ وقوله ورويا الخ وقوله وروى ابن ماجه الخ ووجه التعارض
أن الأول يدل على حرمة الاستقبال والاستدبار مطلقا أي مع الساتر وبدونه
والآخرين يدلان على جوازهما لئلا لال الأول منهما على جواز الاستدبار والثاني على
جواز الاستقبال ووجه الجمع أن الأول من الثلاثة يدل على حرمة الاستقبال
والاستدبار بدون الساتر والآخرين يدلان على الجواز مع الساتر وهذا مراد الشارح
في الجمل الدافع للتعارض لأن قوله بخلاف ما استتر فيه بذلك يرجع للآخرين وإن كان
الثالث في المعد إلا أن الشارح لم ينظر للمعد وغيره شيخنا (قوله على ما) أي
فضاء لم يستتر الخ وقوله لأنه أي الفضاء (قوله بخلاف ما استتر فيه) أي مكان استتر
فيه وقوله فقد يشق الخ بأن يكون في بناء ضيق فاندفع كلام الشويزي لأنه فهم
أن ما واقعة على الفضاء والفضاء لا يشق فيه اجتناب ما ذكر (قوله كأفعاله صلى الله
عليه وسلم) أي في بيت حفصة (قوله أما إذا كان في المعد) مفهوم قول المتن في غير
معد فالخامس أن لها ثلاثة أحوال قال سم ولا يبعد أن يصير معدا بقضاء الحاجة فيه
أي وإن لم يكن في بنية ع ش أي مع قصد العود إليه بذلك انتهى (قوله في الشق
الأول) هو قوله ولا يستقبل القبلة الخ وقوله في الثاني هو قوله ويجزى مان بدونه شويري
(قوله وإن يبعد) بضم العين في الماضي والمضارع ضد الأقرب كما في المختار وبضم الياء
وكسر العين من أبعاد عن المنزل بمعنى تباعد كما في المصباح وأما الذي بمعنى الهلاك فهو
بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع قال تعالى الأبعد المدين كما بعدت نمود

وقال الشاعر لا يبعدن قومي الذين الخ (قوله ونحوها) كالبناء وقوله الى حيث أى الى مكان لا يسمع الخ ويسن ان يغيب شخصه حيث امكن كما في م ر (قوله في ذلك) أى المكان الذى تقضى فيه الحاجة ح ل (قوله عن اعينهم) أى عن اعين من يتمل مروره ممن يحرم نظره لعورته ولا يغض بصره بالفعل عنها فيحتمل برفع ما يقال ما فائدة السترة عن اعينهم مع البعد عنهم الى الحد المذكور ح ل (قوله بمرتفع ثلثي ذراع) ظاهره وان حصل ستر العورة بدون ذلك اضعف بدن قاضى الحاجة وقد يوجد بان ما دون ذلك لا يعد ستر شرعا وفيه نظر والذي ينبغي اعتباره ما يحصل به ستر العورة زاد او نقص وما ذكره جروا فيه على الغالب ح ل والذي يؤخذ من م ر انه كساتر القبلة في التفصيل بين الجالس والقائم وفي العرض (قوله ويمكن تسقيفه) أى عادة وقوله حصل الستر بذلك أى بالبناء وعجاجة م ر كفاء الستر بنحو جدار وان تباعد عنه اكثر من ثلاثة اذرع انتهى قال ح ل أى ولا حاجة للارتفاع بخلاف ما تقدم في استقبال القبلة انه لا بد من المرتفع ولو في البناء المدكور وكتب ايضا لانه لا يمكن النظر اليه الا بالتطلع فيحصل الستر بذلك وان بعد عن الجدار اكثر من المسافة المدكورة وانما يكف هذا في السترة عن القبلة كما تقدم لان القصد تعظيمها كما مر ولا يحصل مع ذلك وهنا عدم رؤية عورته لمن يحتمل مروره ممن يحرم نظرها عليه وهو حاصل مع ما ذكره من ثم لا يكفي هنا الزجاج والماء الصافي بخلاف سائر القبلة كما قال م ر اه (قوله اذا لم يكن) ثم من لا يغض بصره في العبارة تنفي فهو في معنى الانبات ولم يقل اذا كان هناك من يغض بالانبات مع انه اوضح واخصر لان عبارة النفي تشمل اذا لم يكن ثم احدا لان السالبة تصدق بنفي الموضوع قال سم وفيه اشارة الى انه اذا وثق بان هناك من يغض بصره لا يحرم الكشف وهو قريب تأمل ع ش (قوله ايضا اذا لم يكن ثم من) أى شخص لا يغض وبين من بقوله ممن يحرم الخ وهم الاجانب (قوله والاوجب) أى بان كان شخص لا يغض ممن يحرم نظره اليه فيجب حينئذ واما الاستحباب بان لا يكون هناك احدا اصلا او كان لا يمكن يغض بصره او لا يغض لا يمكن لا يحرم نظره اليه وهو حليلته وقد افاد هذا لاهل حرمة عليه عند الغض بالفعل وهو كذلك ولا ينافية قول م ر وجوب الغض عليهم لا ينفي الحرمة عنه انتهى لانه غير الغض بالفعل (قوله والا) أى بان كان هناك من لا يغض بصره (قوله وعليه) أى على وجوب الاستتار وقال بعضهم قوله وعليه أى على هذا التفسير نقوله يجوز كشف العورة الخ أى اذا لم يكن ثم من لا يغض بصره الخ وقوله أما بحضرة الناس الخ أى اذا كان ثم من يحرم نظره ولا يغضون فالحمل في الشقين وقوله في الخلوة بدل مما قبله والمراد بها البناء المسقف

ونحوها الى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح (و) ان (يستتر) عن اعينهم في ذلك بمرتفع ثلثي ذراع فاكثريته وبديه ثلاثة اذرع فاقبل ولو بارخاء ذيله ان كان بمحراء او بناء لا يمكن تسقيفه فان كان بناء مسقف او يمكن تسقيفه حصل الستر بذلك ذكره في المجموع وفيه أن هذا الادب متفق على استحبابه وظاهر أن محله اذا لم يكن ثم من لا يغض بصره عن نظره عورته ممن يحرم عليه نظرها والاوجب الاستتار وعليه يحمل قول النووي في شرح مسلم يجوز كشف العورة في محل الحاجة في الخلوة كحالة الاغتسال والبول ومعاشره الزوجة

أما بحضرة الناس فيحرم
كشفا (و) ان (يسكت) حال
قضاء حاجته عن ذكر غيره
فان كلامه عند مكرهه
الا لضرورة كانه اعمى
فلوعطس حمد الله بقلبه
ولا يحرك لسانه وقد روى
ابن حبان وغيره خبر النهي
عن التحدث على الغائط (و)
ان (لا يقضي) حاجته
(في ماء راكد) للنهي عن البول
فيه في خبر مسلم ومثله الغائط
بل اولى والنهي في ذلك للكراهة
وان كان الماء قليلا لا مكان
طهر بالكثرة اما الجارية
ففي المجموع عن جماعة
الكراهة في القليل منه دون
الكثير ثم قال وينبغي ان يحرم
البول في القليل مطلقا لان فيه
اتلافا عليه وعلى غيره واما
الكثير فالاولى اجتنابه (و)
لا في (حجر) للنهي عن البول
فيه في خبر أبي داود وغيره
وهو بضم الجيم واسكان
الحاء الثقبة والحق به
السرب بفتح السين والراء
وهو الشق والمعنى في النهي
ما قيل ان الجن تسكن ذلك
فقد تؤذى من يبول فيه
وكالبول العماط

او الذي يمكن تسقيفه والاولى ان يقال المراد بها ليس بحضرة الناس ولو صحراء بدليل
مقابلته بقوله أما بحضرة الناس الخ (قوله أما بحضرة الناس) أي الذين لا يغضون
أبصارهم عن نظار عورته ممن يحرم عليه نظرها في وهذا محل الحمل قال الرولي ووجوب
غض البصر لا يمنع الحرمة خلافا لمن توده اه أي لانهم لا يمتثلون وانما يمنع الحرمة
الغض بالفعل (قوله حال قضاء حاجته) ليس بقيد فالعند الكراهة حال قضاء حاجته
وقبله وبعده لان الادب للحمل وان كان قضية كلام الشيعين ما مشى عليه الشارح
شوبري (قوله في الكلام عند مكرهه) ولو بالقرآن خلافا للاذرعى حيث قال بتحريمه
ح ل (قوله فلو عطس) هو بفتح الطاء في الماضي وبكسر ها وضمها في المضارع من باب
ضرب وباب نصر شوبري (قوله حمد الله بقلبه) ويثاب عليه وليس لنا ذكر يثاب عليه
من غير لفظ الا مذا ع ش على م ر (قوله ولا يحرك لسانه) أي تحريكه كما يسمع به
نفسه (قوله وقد روى ابن حبان) لم يقل الحديث ابن حبان كما هو عادته لان هذا
الحديث فيه دلالة على بعض المدعى لان المدعى كراهة التحدث على البول والغائط
فلو قال الحديث لا عترض عليه بانه ليس فيه دلالة على جميع المدعى بخلاف ما فعله ح في
(قوله في ماء راكد) أي يملوك له أو مباح بخلاف المملوك للغير والمسبيل فيحرم قطعا
لمكن في كلام الاستاذ الشيخ أبي الحسن البكري انه اذا كان مستنجرا لا يحرم حيث نثد
انتهى ح ل وعبارة ع ش في ماء راكد أي يكره مطلقا لم يستجبر فيكره بالليل دون
النهار وقرره الشيبيري انتهى والحاصل انه يكره البول في الماء ليلامس لقا وكذا نهارا
الا في الراكد المستجبر والجاري الكثير انتهى (قوله في القليل منه) دون الكثير
وفي الكفاية يكره بالليل لان الماء بالليل ماوى الجن ثم رح الروض ولو انغمس مستجبر
في ماء قليل حرم وان قلنا بالكراهة في البول فيه لما فيه هنا من قضمه بالنجاسة خلافا
لبعضهم ثم رح م ر ع ش (قوله ان يحرم البول) ضعيف (قوله مطلقا) أي سواء كان
جاريا او راكدا او قوله لان فيه اتلافا عليه وعلى غيره محله في المباح والمملوك له فان كان
فملوكا لغيره او موقرا او مسبلا فينبغي الحرمة مطلقا اذ لا يجوز له التصرف في ملك
غيره بغير اذنه ولا في الموقوف والمسبيل بغير الجهة المأذون فيها من جهة الواقف
والمسبيل متى ينجى في البرك الموتوفة والمسبلة ان يحرم وضع يده مثلا اذا كان
عليها عين النجاسة لغسلها بغمسها فيها اذا كان يتقذر الناس من مثله
لا مكان تطهيرها خارجها ع ش (قوله الثقبة) بالفتح والسكون كما في مختصر
العماح وفي الخطيب على النهاية انه بضم المثناة وسكون القاف والقياس ما في المختار
انتهى ع ش (قوله والمعنى في النهي الخ) قال شيخنا يظهر تحريمه فيما اذا غلب على

طنه ان به حيوانا محترما يتأذى به أو يهلك ح ل (قوله ومهبر ريج) أى محل هبوبها
 أى وقت هبوبها كما اقتضاء كلام المجموع م ر خلافاً لجري قوله أى جهة هبوبها
 الغالب في ذلك الزمان وان لم تكن هابة بالفعل (قوله لئلا يصيبه رشاش الخارج) أى
 بولا أو غائطاً قريباً وهذا أولى من اقتصار الجلال المحلى على الاول شوبرى (قوله
 ومحدث) أى الحديث المباح اما المحترم فلا يكره وكذا الحديث المكروه بل يندب
 في الحرام ح ل والمراد المحدث المملوك أو المباح اما اذا كان ملك الغير فيحرم حيث
 علم انه لم يرض بذلك أو لم يأذنه (قوله اتقوا الاعاذين) المناسب لقوله اتقوا ان يحملا
 على الفعلين فيكون قوله الذى يتخلى على حذف مضاف أى يتخلى الذى ويجوز
 ان يحملا على الشخصين بتقدير اتقوا فعل الاعاذين وهو ظاهر قوله تسبوا الخ فلا
 حذف فى الذى يتخلى ومطابقته بحسب المعنى وقال العلامة المناوى ان لعان المأخوذ
 من لعن اسم فاعل بمعنى ملعون لقولهم سر كاتم بمعنى مكتم برماوى (قوله الذى
 يتخلى) أى بول أو غائط أو ما عدل عن الاخبار بالثنى الى المفرد اشارة الى انها
 لخستهما كالشئ الواحد ح ف أو ان الذى قد يطلق على الثنى والجمع كقوله تعالى
 ونخضتم كالذى خاضوا اه مرحومى أو يقال أو بمعنى الواو كانه قيل الذى يتخلى
 فى طريق الناس والذى يتخلى فى ظاههم (قوله فنسب اليها) هذا يقتضى ان التجوز
 فى الاسناد فيكون مجازاً عقلياً من اسناد الوصف الذى حقه ان يسند للفاعل
 فى نفس الامر الى المفعول لان هذين الشخصين فى نفس الامر ملعونان والعلاقة
 تسبها الى لعن الناس لها وفيه مجاز مرسل أيضاً من اطلاق المسبب الذى هو اللعن
 على السبب الذى هو التخلي (قوله والمعنى احذروا سبب اللعن) فقد اطلق فى الحديث
 المسبب وهو اللعن وأريد سببه وهو التخلي والظاهر ان مراده تقدير مضافين أى
 احذروا سبب لعن الاعاذين (قوله مواضع اجتماعهم) أى لحوادث مباح اما
 الحرام فلا يكره بل لو قيل بنديه تنفيرهم لم يبعد وقد يجب ان لزم عليه دفع معصية
 برماوى (قوله ان التغوط فى الطريق مكروه) محله اذا لم يكن الطريق مسبلاً للمرور
 أو موقوفة أو موكلة للغير اما اذا كانت كذلك فيحرم انتهى خضر الشوبرى بهامش
 منهجه واذا قضى حاجته فى الطريق وظف بهامش لم يضمن ويفرق بينه وبين التلف
 بالتقدمات حيث يضمن واضعها بان الغالب فى الحاجة ان تكون عن ضرورة والحق
 غير الغالب بالغالب كما يؤخذ من ع ش حتى لو غطاء بتراب ونحوه لم يضمن لانه
 لم يحدث فى التالف شيئاً كافى ع ش على م ر (قوله وينبغي تحريمه) ضعيف
 والعله المذكورة غير محقة (قوله وتحت ما يثمر) المراد به ما يصل اليه الثمر السافط

(ومهبر ريج) لئلا يصيبه
 رشاش الخارج (ومحدث)
 للناس (وطريق) نظير مسلم
 اتقوا الاعاذين قالوا وما
 الاعاذان قال الذى يتخلى فى
 طريق الناس أو فى ظاههم
 تسبوا بذلك فى لعن الناس لها
 كثيرا عادة فنسب اليها
 بصيغة المبالغة والمعنى
 احذروا سبب اللعن المذكور
 والحق بظلم الناس فى
 النصف مواضع اجتماعهم فى
 الشمس فى الشتاء وشملها
 لفظ متحدث بفتح اندال أى
 مكان التحدث قال فى المجموع
 وغيره وظاهر كلامهم ان
 التغوط فى الطريق مكروه
 وينبغي تحريمه لما فيه من
 اذى المسلمين وتقل فى
 الروضة كأصلها فى الشهادات
 عن صاحب العدة انه حرام
 وأقره كالطريق المتحدث فيها
 قاله (وتحت ما) أى شجر
 (يثمر) صيانة للثمرة الواقعة
 عن التلويث فتعافها الانفس

غالباً وبالنظر ما يقصده الانتفاع كلا كالتفاح أو شيا كاليسمين أو تدابيا كوردق
الورد أو دباغ كالقرط أو استملا كالسدر أو غير ذلك مما تعافى النفس الانتفاع به
بعد تلويشه برماوى وينبغي ان محل الكراهة كما قاله سم إذا كانت الثمرة له والارض
أو كانا مباحين وأما إذا كانت الثمرة له دون الارض فان جاز له قضاء الحاجة فيها
بان كان المالك رضى بذلك فالكراهة من جهة الثمرة وان لم يجز جاءت الحرمة أيضا
وان كانت الارض له دون الثمرة فالكراهة للثمره ان رضى به صاحبها والا فالحرمة
أيضا (قوله ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره) يدخل في ذلك ما من شأن نوعه
ان يثمر له لم يبلغ أو ان الامار عادة كالودى الصغير وهو ظاهر ومحل ذلك ما لم يغلب
على ظنه حصول ماء قبل وجود الثمرة بزيده والكراهة في الغائط أشد من الكراهة
في غيره خلافا لعضهم زى ع ش (قوله بخلاف المعدل ذلك) نعم لو كان في المعدل ماء
معكوس كره كهب الريح (قوله من بوله) قال شيخنا الرمل وكذا من الغائط ق ل
على المحلى (قوله وتترد كره) بالثلاثة فوق كما ضبطها شرح التحرير في اللغة وهو الجذب
بخلافه بالثلاثة فانه ضد النظم شورى وبابه نصر وفي الحديث فليترد كره ثلاث
نترات يعنى بعد البول اه مختار (قوله وغير ذلك) منه المشى ق ل (قوله وقال
القاضى بوجوبه) ما ذكره القاضى من وجوبه محمول على ما اذا غلب على ظنه خروج
شيء منه ان لم يستبرأ من شورى (قوله عند وصوله) أى قبل وصوله ما ينسب اليه
ولو من أول دليل طويل وان كان دخوله لغير قضاء الحاجة كما مر ق ل وعبرة
بحرأى وصوله لمحل قضاء حاجته أو لبابه وان بعد محل الجلوس عنه فاذا غفل عن ذلك
حتى دخل فله بقلبه انتهى ويستحب هذا القول فى الصحراء أو البقيان كما قاله المحلى
(قوله بسم الله الخ) انما قدمت البسملة هنا على الاستمادة بخلاف القراءة لان التهود
هناك للقراءة والبسملة من القرآن فقدم التهود عليهم بخلاف ما نحن فيه شرح م ر
وينبغي ان لا يقصد بالبسملة القرآن فان قصده كره ولا يزيد الرحمن الرحيم لان المحل ليس
محل ذكر اه شورى (قوله من الخبث) زاد فى الباب اللهم انى اعوذ بك من
الرجس الفس الخبث الخبث الشيطان الرجيم فان تركه ولو عمدا حتى دخل فينبغى
ان يتعوذ بقلبه كما يحمد العاطس هناك وفى حالة الجماع اه ع ش (قوله وعند
انصرافه) أى بعد تمامه وان بعد كدليل طويل كما مر ق ل وفى منيع المصنف
العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما أى العاملان المختلفان هذا يقول وعند معمول
يقول بسم الله الخ ومعمول عند لفظ وصوله وانصرافه معطوف على وصوله الذى
هو معمول عند وغفرانك معطوف على بسم الله الذى هو معمول يقول ح ل ويمكن

ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره
(و) ان (لا يستحبى بقاء في
مكانه) بقيد زده بقول (ان لم
يعد) لذلك بل يتقل عنه ثلثا
يصيبه رشاش نفسه بخلاف
المعد لذلك والمستحبى بالبحر
(و) ان (يستبرأ من بوله)
عند انقطاعه بتفخ وتترد كره
وغير ذلك وانما لا يجب لان
الظاهر من انقطاع البول عدم
عوده وقال القاضى بوجوبه
وهو قوى دليلا (و) ان يقول
عند وصوله (بسم الله) أى اتحصن
حاجته (بسم الله) أى بالله
من الشيطان (الاهم) أى بالله
(انى اعوذ) أى اعنصم (بك
من الخبث والخبائث و) عند
(انصرافه) عنه

أن يكون جارياً على القول المجوز له أنه من عطف الحمل (قوله غفرانك) أي اغفر لي
غفرانك أو اطلب غفرانك ويندب تكراره ثلاثاً ل على المحل (قوله الحمد لله الخ)
هذا لقاضي الحاجة وأما غيره فيقول ما سبب ق ل (قوله وسبب سؤاله) المغفرة
حكى المؤلف هذا في شرح البهجة بصيغة التمريض ولعل وجه التمريض ما ذكره شيخنا
زي من أنه كيف يتدارك ما أمره الشارع بتركه وإثابه عليه ويحجب عنه ما مانع من ذلك
فقد أوجب التدارك على من أوجب عليه الترك وإثابه عليه كالحائض في ترك الصوم
لأن مله طلب التدارك كثرة الثواب والانسان مطلوب منه ذلك ح ل (قوله في تلك
الحالة) أي وإن طلب تركه خصوصاً أن يحبه ترك قلبه وقوله ثم سهل خروجه أي
فلما رأى شكره فاصراً عن بلوغ هذه النعم تداركه بالاستغفار انتهى برماوى (قوله
ويجب استنجاء) لا على الفور بل عند اعادة نحو الصلاة أو خوف الانتشار أي انتشار
النجاسة أي وإن كان يجزى فيه الجلاء لأن هذا وإن لم يكن من التضمخ الذي هو
استعمال النجاسة في بدنه لغير عذر إلا أنه ملحق به ح ل وفي سم على حجر الاستنجاء
واجب عند القيام إلى الصلاة حقيقة أو حكماً بان دخل وقتها وإن لم يرد فعلها في أول
الوقت والحاصل أنه بدخول الوقت يجب الاستنجاء وجوباً موسماً بسعة الوقت ومضيقة
بضيقة كبقية الشروط ولو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء فيجزى بوله في يده حتى
لا يهيبه جازم ر انتهى وظاهر أنه لا فرق بين أن يجد ما يجفف المحل أو لا لكن عبارة
حجر ويظهر أنه لو احتاج في نحو المشي لمسك الذكر المتعجب بيده جازان عسر عليه
تحصيل حائل يقيه النجاسة انتهى وقد يقال وكذا أن لم يعسروا موافق لظاهر إطلاق
م رسم وجوب الاستنجاء على غير الأنبياء لأن فضلاتهم طاهرة والاستنجاء يشتمل
على ثلاثة أمور الأول فيما يستنجى منه واليه أشار بقوله من كل خارج ملوث الثاني
فيما يستنجى به واليه أشار بقوله بقاء أو بجماد الثالث الكيفية واليه أشار بقوله وإن بدأ
الخ واعتبره الأحكام الخمسة فيكون واجباً من الخارج الملوث ومستحباً من خروج
دود وبعير بالوث ومكروهاً من خروج ريح وحراماً بالمطعم والمحترم ومباحاً وهو الأصل
بر وفي الإباحة شيء الآن يريد أنه مباح قبل دخول الوقت وفرض ليلة الأسراء
مع الصلوات الخمس وهو بالماء من الشرايع القديمة تأمل (قوله من نجوت الشيء) أي من
مصدره وهو النجولان المصدر المزيد وهو هذا الاستنجاء يشتمل من المجرد (قوله فكان
المستنجى) في بكان لأن القطع أنما يكون في ذى الأجزاء التي بينها شدة اتصال فهذا
شبيه بالقطع الحقيقي شيخنا (قوله من خارج) أي نجس أخذاً مما به (قوله ولو نادراً)
للتعميم بالنظر للماء والرد بالنظر للجاء (قوله إزالة النجاسة) قيل أنه مفعول لأجله

(غفرانك الحمد لله الذي
أذهب عني الأذى وعافاني)
أي منه لا اتباع رواه في الأول
إن السكّن وغيره وفي الثاني
النساء والخبث بضم
والباء جمع خبث والنجاسات
جمع خبيثة والمراد ذكران
الشياطين وإثامهم وسبب
سؤاله المغفرة عند انصرافه
تركه ذكر الله تعالى في تلك
الحالة أو خوفه من قصيره
في تذكره الله تعالى التي
أنها عليه فأطعمه ثم هضمه
ثم سهل خروجه وبقيت
آداب مذكورة في المطولات
(ويجب استنجاء) وهو من
نجوت الشيء أي قطعه
فكان المستنجى يقطع به
الأذى عن نفسه (من خارج
ملوث لا منى) ولو نادراً كدم
إزالة النجاسة

واعترض بان الفاعل لم يتعد لان فاعل الازالة الشخص وفاعل الوجوب الاستبراء
 الا ان يقال الاتحاد في المعنى والتأويل والتقدير ويستحب الشخص وجوب الازالة للنجاسة
 فالتحقيق اذ يقال انه على قول من لا يشترط الاتحاد في الفاعل الا ان فيه تعليل الشيء
 بنفسه لان الاستبراء ازالة ايضا فانه قال يجب ازالة للنجاسة لاجل الازالة الاله
 الا ان يقال تعليل الخاص بالعام جائز لان الاستبراء ازالة خاصة وقوله ازالة الخ عام
 لكل نجاسة شيئا واجاب ح ف باننا مجرد الاستبراء عن معنى ازالة النجاسة أي انه
 بمعنى استعمال الماء او الحجر في محل الخارج وفيه أيضا انه قاصر على الاستبراء بالماء
 لا يشمل الاستبراء بالحجر لانه مخفف كما يأتي فله في حذفا والتقدير ازالة للنجاسة
 او تخفيفها اخذ بما بعده او المراد بالنجاسة الوصف القائم بالمحل عند ملاقاته عين نجاسة
 مع رطوبة لان الحجر مزيل لها بهذا المعنى لكن كلامه الا في في تعليل عدم وجوب الاستبراء
 من غير الملوث يرشد الى ان المراد بالنجاسة هنا أيها الوصف ح ل وقال بعضهم
 ازالة للنجاسة أي عينها واثرها فيشمل الحجر انتهى (قوله بماء) ولو عذبا وانما جاز
 الاستبراء به مع انه مطهوم لان الماء فيه قوة دفع بخلاف غيره من المائعات انتهى
 ع ش وشمل الماء ماء زمزم لكنه خلاف الاولى (قوله او بماء) أي جاف لا رطوبة
 فيه ولا في المحل بغير عرق ح ل أي ولو من اجبار الحرم لكنه مكروه فهو من الواجب
 التحير وقد يتعين الاستبراء بالحجر كالوكان يمكن لاماء فيه وعلم انه لا يجد الماء في الوقت
 فينبغي ان يجب الاستبراء بالحجر فور السلايجف الخارج فيلزم فعل الصلاة بدون
 الاستبراء م روكذا لو كان بحيث لو استحب بالحجر ادرك الوقت ولو استحب بالماء خرج
 الوقت ع ش ولو استحب بحجر من المسجد فان كان متصلا حرم ولم يجز وان كان منفصلا
 وبيع بيعة صغار انقطعت نسبتته عن المسجد كفي الاستبراء به والا فلا شرح العباب بحجر
 عن الشامل وأقره ع ش على م وقوله ويبيع بيعة صغار بان حكم ببيعة بيعة حاكم حنفى
 (قوله فاع) ولو حريرا فيجوز الاستبراء به ولو للرجال على المعتمد وليس من باب اللبس
 حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بان
 الاستبراء لا يعد استعمالا في العرف والا لما جاز بالذهب والفضة شرح م رأى حيث
 لم يطبع اوله هيا لذلك والاحرم بهما (قوله كجلد ديبغ) قال في عقود المختصر الاجار
 المحصف أي المنفصل الذي انقطعت نسبتته أولم تقع الغلظ الاستبراء به أي فلا يجزى
 ويحرم وانما حل مسه في الاول مع الحدث لحقه قال بعضهم وعلى قياسه كسوة
 الكعبة الا ان يفرق بان المحصف أشد حرمة ح ل (قوله ولو من غير مذكى) هذه
 العناية لاتعميم لا لرد كما يعلم من بعض شروح المتهاج وفيه بها على دفع ما يتوهم من ان غير

(بماء) على الاصل (الوجوب)
 ظاهر فاعل غير محترم بجلد
 وبيع ولو من غير مذكى
 وحدث

المذكى اصله قبل دبعه نجس فربما يستحب فيه عدم الاجزاء وغني مر بالمذكى
فقال ولومن مذكى ورد به ما قبل من عدم الاجزاء في المذكى من حيث ان اصله قبل
الدبع مطعوم فالاولى للشارح ان يغني به (قوله وخرف) وهو ما شوى من الطين حتى
صار فخارا وعبارة المصباح الخرف الطين المجهول آنية قبل ان يطبخ وهو الصالح
واذا شوى فهو الفخار وفي القاموس الخرف عثرة الجمر وكل ما عمل من طين وشوى
بالسار حتى يكون فخارا وقال في باب الرأ الجمر جمع جرة كالجرارات هي ع ش (قوله
لانه صلى الله عليه وسلم) استدلل بالحديث الاول على جوازه وبالثاني على وجوبه
بالامرو الثالث على عدم جوارقه عن الثلاثة قل على التحرير لكن فيه ان
العدد غير مدعى هنا حتى يستدل عليه بل ادعاه فيما سيأتى بقوله ويمسح ثلاثا
واستدل عليه بهذا الدليل نفسه وأجيب بان المقصود الاستدلال على اصل
الاستبراء بما ذكر وان كان شتملا على العدد فهو حاصل غير مقصود وقال بعضهم
انما جمع بين هذه الاحاديث الثلاثة لان الاول يحتمل انه خصوصية له لان المعنى ان
فعله دل على جوازه لان المعنى انه جوزه بالقول وقوله وأمر به عام لتساوله الا انه لا يفهم
منه عدم الاجزاء باقل من الثلاثة لان العدد لا مفهوم له أى لا يدل بمفهومه على عدم
الاكتفاء باقل من ثلاثة اجمار فلذا أتى بالثالث وهو قوله ونهى الخ لانه نص
في عدم الاكتفاء باقل من الثلاثة اه (قوله جوزه حيث فعله) فيه ان فضلاته عليه
الصلاة والسلام طاهرة ومثله بقية الانبياء ثم رأيت سم قال ينبغي ان وجوب
الاستبراء في غير حق ندينا صلى الله عليه وسلم لان فضلاته طاهرة وانما كان يفعله
للتزهر وبيان المشروعية وقوله جوزه أى شرعه فلا ينافي انه من الواجب التحجير
او المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيشمل الواجب (قوله بقوله) الباء بمعنى في وهو
متعلق بامر فلا يقال يلزم تعلق حر في جر بمعنى واحد بعامل واحد لان المعنى مختلف
وقيل انه بدل من قوله به (قوله فيما رواه) متعلق بقوله (قوله وقيس بالجمر غيره)
أى بناء على جواز القياس في الرخص وهو ما ذهب اليه امامنا الشافعي رضي الله
عنه خلافا لابي حنيفة وفارق تعين الجمر في رمي الجمار بانه تعبد لا يعقل معناه بخلاف
الاستبراء لان الغرض منه الاتقاء وذلك موحود في غير الجمر مما هو في معناه ح ل
وفي كون هذا من الرخص نظرا ذيعبر فيها بتغير الحكم الى سهولة لاحتل عذر وهنا
لا عذر في الاستبراء بالجمر اذ يجوز ولو ع وحود الماء بل ولا سهولة ايضا لان التغير من
وجوب الى وجوب فان قلت الوجوب في الاستبراء بالجمر أسهل من حيث موافقته
لغرض النفس قلنا النفس الى الاستبراء بالماء اميل الا ان يكون مراده بالرخصة

وخرف لانه صلى الله عليه وسلم
وسلم جوزه حيث فعله
رواه البخاري وأمر به بقوله فيها
رواه الشافعي ويستخرج بثلاثة
اجار ونهى صلى الله عليه وسلم
عن الاستبراء باقل من
ثلاثة اجمار وقيس بالجمر غيره
بما في معناه

غير معناها المعروف وهو مطلق السهولة (قوله والمدبوغ انتقل الخ) أي فلا يعد
 مطعوماً وإن جازاً كانه اتفاقاً في المذكاة أو على الجديد المرجوح في الميتة أي ميتة
 المذكاة والمقتى به حرمة أكل المدبوغ من جلود الميتة ولو ميتة لما كول عند شيخنا
 كابن حجر في باب النجاسة للتعليل الذي كورح ل وهو أي قوله والمدبوغ الخ جواب
 عن سؤال تقديره جلد المذكاة مطعوم فكيف جاز الاستنجاء به انتهى (قوله عن
 طبع اللحم) أي صفتها (قوله لغوات مقصوده) أي لا تنفاه مقصوده (قوله من إزالة
 النجاسة) أي بالماء أو تخفيفها أي بالجر (قوله فكذلك) أي لا يجب الاستنجاء
 منه ح ل ولم يرجع اسم الإشارة في قوله فكذلك للاستدراك أيضاً عن قوله لكن
 بسن ليفيد أن هناك قولاً بوجوب الاستنجاء من المني فمقتضاه أنه ليس هناك قول
 بذلك وإن كان يسن غسله خروجه من خلاف من قال بنجاسته كما قاله ح ل فمقتضاه
 أن ذلك الغسل عند المخالف ليس من قبيل الاستنجاء بدليل أنه يوجب به سواء كان المني
 على الفرج أو الثوب ويسن لنا غسله عنهما مراعاة له ولعل هذا على القول بوجوب
 غسل النجاسة عند الإمام مالك وأما على القول بسنيته الذي اعتمدوه فلا يظهر
 القول بسنية غسل المني مراعاة لخلافه تأمل وقال ع ش قوله فكذلك لذلك أي
 لا يجب الاستنجاء منه لغوات مقصوده وينبغي أن يسن خروجه من الخلاف (قوله
 كالقصب الاملس) وهو اسم لكل ذي أنابيب أي عقد فشمل البوص والذرة والخيزران
 برماوى ومحل عدم اجزاء القصب الاملس في غير جدره وفيما لم يشق اه ع ش على
 م ر (قوله كالمطعوم) أي المقصود لطعم الآدمي سواء اختص بأكله أو غلب أكله له
 بخلاف ما اختصت بأكله البهائم أو غلب تناوله وما اشتركا فيه على السواء يلحق
 بما غلب تناوله الآدمي له قياساً على الربا كما في م ر وح ل وأما الثمار والغواكه
 فمنها ما يؤكل رطباً لا يابساً كالبطيخ فيجزم الاستنجاء به رطباً ويجوز يابساً إذا كان
 مزيلاً من مائها يؤكل رطباً ولا يابساً وهو أقسام أحدها ما يؤكل الظاهر والباطن كاللبن
 والتفاح والسفرجل فلا يجوز برطبه ولا يابساً والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه
 كالخوخ والمشمش وكل ذي نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث ماله
 نشر وما كوله في جوفه فلا يجوز بلبه وأما قشره فإن كان لا يؤكل رطباً ولا يابساً كالريمان
 جاز الاستنجاء به سواء كان فيه الحب أم لا وإن أكل رطباً ولا يابساً كالبطيخ لم يجز
 في الحالتين وإن أكل رطباً فقط كاللوز والباق لا جاز يابساً لا رطباً انتهى شرح الروض
 (قوله ويصحب به في المحترم) أي مطلقاً أي سواء قصد الاستنجاء أولاً وكذلك غيره مما
 لا يجزى إذا قصد الاستنجاء الشرعي والأفلا شيخنا أما استعمال المحترم في غير الاستنجاء

والمدبوغ انتقل بالدبغ عن
 طبع اللحم إلى طبع الثياب
 وخرج باللوث غيره كدود
 ويعبر باللوث فلا يجب
 الاستنجاء منه لغوات مقصوده
 من إزالة النجاسة أو تخفيفها
 لكنه بسن خروجه من
 الخلاف ويزيد في لأمني المني
 فكذلك لذلك وبما جاء مد المني
 غير الماء وبالظاهر النجس
 كغيره وبالقياس غيره كالقصب
 كغيره وبالقياس غيره كالقصب
 الاملس ويعبر بمحترم المحترم
 كالمطعوم والمدبوغ غيره فلا
 يجزى الاستنجاء بواحد مما
 ذكر ويصحب به في المحترم

كأزالة النجاسة بالمخ مثلا فقال الزركشي يجوز واقفي به شيخ الاسلام ومقتضى هذا
ان ازالة النجاسة بالخبر كذلك وهو بعيد جدا انتهى وقال م ر ينبغي الجواز حيث احتج
اليه سم أي بان لم يوجد غيره او كان هو أقوى أو أسرع تأثيرا في ازالة من غيره وقال ابن
عبر بعد كلام والذي يتجه ان النجس ان توقف زواله على نحو ملح مما اعتيد امتثاله جاز
للحاجة والا فلا (قوله روى مسلم الخ) دليل لقوله فلا يجزى مع قوله ويعصى به في المحترم
فان قلت ما الفرق بين الجلد اذا دبغ والعظم اذا حرق فانه لا يجزى قلت الفرق ان الجلد
انتقل من حالة النقص الى حالة الكمال بخلاف العظم برماوى (قوله نهى عن الاستنجاء
بالعظم) أي والنهى يقتضى الفساد وظاهره وان حرق لانه لا يخرج به عن كونه
مطعوما لهم لانه يعود لهم أو فرما كان زى (قوله فانه طعام اخوانكم) يقتضى انه خاص
بالمسلمين منهم ولفظ الحديث في مسلم من رواية ابن مسعود ان الجن سألوه الزاد فقال
كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في ايديكم أو فرما كان نجسا وكل بعرة علف لدوابكم
لانها تعود كما كانت قبل أكلها لكن وقع في رواية أبي داود كل عظم لم يذكركم اسم الله
عليه وجمع بين الروايتين بان الاولى في حق مؤمنى الجن والثانية في حق كافرينهم
قال شيخنا وهل يأكلون عظام الميتة ام لا راجعه قال بعضهم وفي الحديث تصرع
بان الجن يأكلون وبه يرد على من زعم انهم يتغذون بالشحم وعن وهب بن منبه
ان خواص الجن لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون برماوى ملخصا وهل طعامهم
مقصود على العظم اولامع ان لهم قدرة على الاكل من طعام الانس غير اللحم قال بعضهم
انهم يأكلون من الطعام الخالى عن التسمية (قوله كالتبر) أي مالم يحرق (قوله نجس) أي
ان كان جلد ميتة وقوله أو محترم أي ان كان من مذكاة وقوله لانه مطعوم أي سواء اعتيد
أكله كالجلد السميط اولم يتداكاه كالجلد الخشن ح ل (قوله وانما يجزى الجامد)
أي حيث اراد الاقتصار عليه (قوله بشرط ان يخرج الخ) الشروط المتقدمة شروط
في نفسه وهي أربعة وهذه شروط في المحل من حيث الخارج وهي ستة وسيأتى شروطه
باعتبار الاستعمال وهي ثلاثة في قوله ان يمسح ثلاثا الخ (قوله من فرج) أي واضح
بدليل ما بعده (قوله كثقب) مالم يكن انسداد الفرج خلقيا والاجزا الجرفيه على
الاصح لانه حينئذ ثبت له جميع الاحكام م ر بالمعنى ع ش واما الاثقب فلا يجزى
الحجر في بوله قال ابن المسلم وظاهر ان محله اذا وصل البول الى الجلد كما هو الغالب
شرح الروض قال م ر ومقتضى كلامه الاكتفاء بالحجر في حق المرأة وهو كذلك في البكر
اما الثيب فان تحققت تزوله الى مدخل الذكر كما هو الغالب لم يكف الحجر لانه لا يصل
اليه والا كفى انتهى (قوله في قبلى المشكل) أي لان فيها واحدا زائدا ولا يجزى فيه

روى مسلم انه صلى الله عليه
وسلم نهى عن الاستنجاء
بالعظم وقال فانه طعام
اخوانكم يعني من الجن
وطعوم الانس كالتبراولى
ولان القصب الاملس ويحوى
لا يقطع وغبر المدبوغ نجس
او محترم لانه مطعوم وانما
يجزى الجامد (بشرط
ان يخرج) الملوث (من فرج)
هذا من زيادتي فلا يجزى الجامد
في الخارج من غيره كثقب
منقح وكذا في قبلى المشكل
(و) ان لا يجف فان جف
تعين الماء (و) ان لا يجاوز
صفحة في الغائط وهي
ما ينضم من الالين عند القيام

(وحشفة) في البول وهي
ما فوق الختان وإن انتشر
الخارج فوق العادة لم يصح
أن المهاجرين أكلوا التمر
لما هاجروا ولم يكن ذلك من
عادتهم فرقت بطونهم ولم
يؤمروا بالاستنجاء بالماء
ولأن ذلك يتعذر ضبطه فنيط
الحكم بالصفحة والحشفة
فإن جاوزهما لم يجز الجأمد
لخروج ذلك عما تم به البلوى
وفي معناه وصول بول الثيب
مدخل الذكر (و) أن
(لا يتقطع) وإن لم يجاوزهما
فإن تقطع نعين الماء في المتقطع
وأجزاء الجأمد في غيره ذكره
في المجموع وغيره وهذا من
زيادتي (و) أن (لا يتقل)
الملوث عن المحل الذي أصابه
عند الخروج واستقر فيه (و)
أن (لا يطرأ) عليه (أجنبي)
من نجس أو طاهر رطب فإن
انتقل الملوث أو طراً ما ذكر
نعين الماء (و) أن (يسمح ثلاثاً)
ولو بطراف حجر روى مسلم
عن سلمان قال سألت رسول
الله صلى الله عليه وسلم إن
نسختي بأقل من ثلاثة أحجار
وفي معناه ثلاثة

الحجر وخرج بقوله تبلى ما لو كان له قبة لا تشبه آلة الرجال ولا آلة النساء فيكفي فيها
الحجر خطيب ع ش وإن لا يحف من باب ضرب أو تعب فهو بكسر الجيم أو فتحها
كفا في المختار والمراد أن لا يحف كله أو بعضه واتصل فإن حف كله أو بعضه واتصل
نعين الماء وإن فرض أن الجأمد يقلعه ما لم يخرج ما يجانس هذا الجاف ويصل إلى جميع
ما وصل إليه والأجزاء الحجر وإن لم يجاوزه وفي الكثرة للاستناد إلى الحسن البكري
اعتبار زيادة الشافعي على الأول بخلاف ما إذا كان من غير جنس الجاف كان بال
ثم حف بوله ثم أمذى فلا يجزى الحجر لـ ومثله زى قال ع ش على م ر والظاهر
أن المذى والودى من جنس البول (قوله وحشفة) أو قدرها من فاقدها (قوله)
وإن انتشر الخارج) أي متصلاً ابتداء (قوله لم يصح الخ) علة للغاية (قوله فرقت
بطونهم) عطف على أكلوا ع ش أي رفق ما في بطونهم وإذا رفق انتشر الخارج (قوله)
ولأن ذلك) أي الخارج قال حجر ولو ابتلى بمجاوزة الصفحة والحشفة دائماً أجزاء الحجر
للضرورة قال م ر وظاهر كلامهم يخالفه إلا أنه يحمل على من فقد الماء انتهى (قوله)
وفي معناه) أي منى المجاوز (قوله وصول بول الثيب) أي أو البكر قال زى لأن يخرج
البول فوق مدخل الذكر والغالب أن الثيب إذا بات نزل البول إليه فإذا تحققت ذلك
وجب تعاطيه بالماء وإن لم تحققه لم يجب لكن يستحب انتهى وعبارة ع ش على م ر
وتنعين أي الماء في بول ثيب أو بكر وصل لمدخل الذكري قينا ويوجه بأنه يلزم من انتقاله
لمدخل الذكري انتشاره إلى محل لا يجزى فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر
لمدخله خلافاً لمن وهم فيه لأن نحو الخرقه تصل له (قوله وإن لا يتقطع) التقطع الانفصال
ابتداءً والانتقال الانفصال بعد الاستقرار والانتشار هو السيلان متصلاً في الابتداء
شيئاً (قوله وإن لا يتقل) أي مع الاتصال عن المحل الذي أصابه وإن لم يجاوز صفحة
وحشفة قال ح ل ومحلها ما لم يكن الانتقال بواسطة إدارة الحجر لانه ضروري (قوله)
واستقر فيه) وأما قبل الاستقرار فلا يضر الانتقال إذا جاوز صفحة وحشفة ح ف
(قوله وإن لا يطرأ عليه أجنبي) الطرأ وليس بقيد بل لو كان الأجنبي موجوداً قبل كان
الحكم كذلك برماي قال ع ش ولو عرق المحل بعد الاستنجاء بالحجر عني عنه ما لم يجاوز
الصفحتين (قوله من نجس) أي ولو جاف ع ش (قوله فإن انتقل الملوث) أي
مع الاتصال إذا انفصل تقدم في قوله فإن تقطع الخ ومع كونه داخل الصفحة والحشفة
إذا المجاوز تقدم في قوله فإن جاوزها الخ (قوله وإن يمسح) ثلاثاً والشك في العدد بعد
الاستنجاء ضرر لانه رخصة لا يصر إليها إلا بيقين كذا قرر بعض مشايخنا وفيه نظر
فلهذا ورد نظيره الشك في التيمم في مسح عضو والشك في مسح أحد الخفين شوبري

وعبارة ع ش لوشك في الثلاثة ان كان بعد الفراغ لم يضر قياسا على الشك في غسل
بعض الاعضاء بعد الفراغ جبر انتهى (قوله ولو باطراف حجر) ولو غسل الحجر وجب
جاز استعماله كدواء دغ به و تراب استعمال في غسل نجاسة الكلب وفارق الماء القليل
بانه لم يزل حكم النجاسة بل خففها وفارق تراب التيم لانه بدل عنه أى عن الماء فاعطى
حكمه بخلاف الحجر ومع جواز استعماله لا يكره شرح الروض (قوله قال نهانا
رسول الله صلى الله عليه وسلم) صبغة الهى لا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار كما بينه
في المواهب ع ش (قوله لان المقصود الخ) ولكون دلالة الحجر على الطهارة
غير ظاهرة لعدم ازالته الاثر احتيج الى الاستظهار بالعدد كالأدلة بالاقراء وان حصلت
البراءة بقراءة بخلاف الماء لما كانت دلالة على الطهارة قطعية لازالة العين والاثر لم يحتج
الى قدر معين ولا عدد من المرات كالعدة بالمحل شرح م ر (قوله وان يوم المحل كل مرة)
وكيفية الاستنجاء بالحجر في الذكرك قال الشيخان ان يمسحه على ثلاثة مواضع من الحجر
ولو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المتمد والاولى للمستنجى بالماء ان يقدم
القبل وبالحجر ان يقدم الدبر لانه أسرع جفا فاحجر (قوله وان يتقى) بضم الياء وكسر
القاف والمحل مفعول به ويجوز فتح الياء والقاف والمحل فاعل برماوى لكن قول الشارح
فان لم يتقه بدل على الاول قال م ر والانقاء ان ينزل العين حتى لا يبقى الاثر لا ينزله
الا الماء او صغار الخرف انتهى ولو شتم رائحة النجاسة في يده وجب غسلها ولم يجب
غسل المحل لان الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالحجر مع القدرة على الماء
أى واكتفى فيه بغلبة ظن زوال النجاسة قال بعض المتأخرين الا اذا شتم الرائحة من محل
لاقى المحل فيجب غسل المحل واطلافتهم بخالفه رى وعبارة شرح م ر ولو شتم رائحة
نجاسة في يده بعد استنجائه لم يحكم بنجاسة محل وان حكما على يده بالنجاسة لان لم تحقق
ان محل الريح باطن الاصبع الذى كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه في جوانبه
فلا تجس بالشك انتهى (قوله الى ان لا يبقى الخ) هلا قال الى ان يبقى أثر بخذف
لا والا واجب بانه لو قال ذلك لتوهم أن بقاء الاثر المذكور مطلوب اطفئى
عن السابلى أى وليس كذلك لان بقاءه معفو عنه وهذا تصريح منهم بانه لا يجب ازالة
هذا الاثر بصغار الخرف وعبارة حجر وبقاءه ما لا ينزله الا صغار الخرف معفو
عنه ولو خرج هذا القدر استداء وجب استنجاء منه وفرق ما بين الاستداء والافتناء
ولا تعين الاستنجاء بصغار الخرف المزيلة بل يكفي امراد الحجر وان لم يتلوث كما اكتفى به
في المرة الثالثة حيث لم يتلوث في المرة الثانية حل (قوله وسن ايتار) ولم ينزلوا دنسا
منزل العين منزلة المرة الواحدة للتخفيف ح ل وعبارة ع ش وسن ايتار أى لا تثلب

الطرف حجر بخلاف رمى الجمار
لا يكفي حجره ثلاثة الأطراف
عن ثلاث رميات لان
المقصود ثم عدد الرمي وهذا
عدد المسحات (و) ان (يوم)
المحل (كل مرة) ليصدق
تثلب السمع وان كان ظاهرا
كلام الاصل سن ذلك (و)
ان (يتقى) المحل فان لم يتقه
بالثلاث وجب انقاء بالزيادة
عليها الى ان لا يبقى الاثر
لا ينزله الا الماء او صغار الخرف
(وسن ايتار) بواحدة بعد
الانقاء ان لم يحصل بوتر قال
صلى الله عليه وسلم اذا استنجر
أحدكم فليستنجر وترا رواه
الشيخان (و) سن (ان يدها)
بالاول

بخلاف الماء فإنه يسن فيه التثليث قياساً على سائر النجاسات كما أفق به الوالد
شرح م ر انتهى (قوله من مقدم الخ) أي مع تعميم بان يدبر الحجر ملامقاً لحلقة
الدبر (قوله ثم بالثاني الخ) فلو انتقلت النجاسة بواسطة إدارة هذا الحجر لم يضر لانه
ضروري وهذا مخصص لما تقدم ان شرط الاستبراء ان لا ينتقل الخارج وينبغي أي
وجوباً للمرأة والرجل الاسترخاء لئلا يبقى اثر النجاسة في قضا عياف شرح المفعدة
وكذا اثر البول في قضا عياف باطن الشفرين حل (قوله والمسربة) بضم الراء وفنحها
وبضم الميم مجرى الغائط شرح الروض (قوله هانا رسول الله صلى الله عليه وسلم)
ذكره بعد الاتباع تنبيهاً على ان الاستبراء باليمين مكروه لا خلاف الاولى ع ش
(قوله وقضيته) أي التعليل وقوله حيثئذ أي حيثئذ جمع (قوله وهو كذلك) أي
بالنسبة لاصل السنة ع ش اما كماله فلا بد فيه من بقية شروط الاستبراء بالحجر
ويسن ان يقول بعد فراغ الاستبراء كما في الاحياء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن
فرجي من العواش انتهى شرح م ر

(باب الوضوء)

الوضوء اسم مصدر سواء كان فعله تَوْضُأً أو وُضُوهُ لَانِ الاول مصدره التوضؤ والثاني
مصدره الوضوء كما قال في الخلاصة فعولة فعالة لفعلا ح ف وهو مأخوذ من الوضوء
أي النظارة والحسن والنظافة وهي معان له لغة ويطلق لغة أيضاً على غسل بعض
الاعضاء انتهى تقرير شيخنا ع ش وفرض مع الصلاة ليله الاسراء وليس من
خصوصيات هذه الامة والخاص بها الغرة والتجليل انتهى ح ل و ح ف (قوله
وهو) أي الوضوء شرعاً استعمال الخ وهو يعم الغسل والمسح والنية جزء منه وقد
يكون الشيء مفتقراً بجزئه والمراد بالاستعمال وصول الماء الى الاعضاء ولو بغير فعل
قل فان قلت هذا التعريف لا يشمل الترتيب قلت الاولى ان يزداد في التعريف
على وجه مخصوص أي وهو الترتيب شو برى بالمعنى ويمكن ان يجاب بان قوله
في اعضاء مخصوصة أي ذاتاً أو صفة وهي تقديم بعضها على بعض فيدخل الترتيب
ح ف (قوله مفتقراً) بفتح التاء حال من استعمال ويجوز كسرهما حالاً من فاعل المصدر
المحذوف والتقدير استعمال المتوضي حال كونه مفتقراً الخ شيخنا (قوله وهو المراد
هنا) وهو يشمل على فروض ومكروهات ومستحبات ومحرمات وشرطه الاسلام
والتمييز والماء المطلق والعلم بانه مطلق عند الاشتباه وعدم المانع الحسي والشرعي
وعدم المنافي والعلم بكيفيته ودخول الوقت في حق صاحب الضرورة وازالة النجاسة
على طريقة الرائي وعدم تعليق النية وجري الماء على العضو وتحقيق المقضى

من مقدم صفحة يني) ويدبره
قليلاً قليلاً الى ان يصل (اليه)
أي الى مقدمها الذي بدأ منه
(ثم بالثاني من) مقدم صفحة
(يسرى كذلك ثم يمر الثالث
على الجميع) أي على الصفحتين
والمسربة جميعاً والتصریح
بهذه الكيفية من زيادتي (و)
سن (استبراء يسار) للاتباع
رواه أبو داود وغيره وروى مسلم
نهافاً رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان تستحب باليمين
(وجمع ماء وجامد) بأن يقدمه
على الماء فهو اولى من الاقتصار
على أحدهما لان العين تزول
بالجامد والاثر بالماء من
غير حاجة الى مخامرة عين
النجاسة وقضيته انه لا يشترط
طهارة الجامد حيثئذ وانه
يكتفى بدون الثلاث مع الانقاء
وهو كذلك (باب الوضوء)
هو بضم الواو الفعل وهو
استعمال الماء في اعضاء
مخصوصة مفتقراً بجزئه وهو
المراد هنا ونقصها

والمراد بين افعال الوضوء في حق صاحب الضرورة وبين الصلاة أيضا ع ش
(قوله ما يتوضأ به) أي إذا هي الوضوء منه بخلاف ما لم يأت بالدلالة على الوضوء
شيخنا (قوله لا يقبل الله) المراد بعدم القبول عدم الصحة والافتقار تكون صحيحة وهي
غير مقبولة آج على التعرير (قوله بغير طهور) بضم الطاء على أن شهر آج وكان الأولى
أن يستدل بحديث الصحيح المذكور في باب الأحداث وهو قوله عليه الصلاة
والسلام لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضى لأنه أصرح في المقصود
وشمول الطهور للتيمم لا يكون موجبا لذكره انتهى خلافا لما رواه عن التيمم لم يذكر
هنا (قوله فروضه ستة) فروض جمع مضاف لمعرفة فيكون من صيغ العموم ودلالة
العام كناية أي محكوم فيها على كل فرد فيحصل المعنى إلى أن كل فرض من فروضه ستة
فتقتضي العبارة أن فروض الوضوء ستة وثلاثون رده فاسد يجب أن القاعدة انجليزية
أو أر محل ذلك إذا لم تقم قرينة على إرادة المجموع شرح م ر وعبر بالفروض
لأن أركان التي عبر بها في الصلاة لأن النية يجوز تقريها على أعضاء الوضوء فلما
بأن تقريها على أفعالها لم يبق بين أوله وآخره ارتباط بخلاف الصلاة فإنه لم يجر تقريها
نيتها على أركانها صارت شيئا واحدا دليل أنه لو فسدت ركن من أركانها كان ركن
بلا طمأنينة عمدا بطلت صلاته بخلاف ما لو غسل يده غسلا لا يعتد به كان كان
عليها نحو شمع فان ما فعله قبل ذلك من الوضوء لا يبطل فحاصلها أن الصلاة لما امتنع
تفريق النية على أفعالها كانت حقيقة واحدة مركبة من أجزاء فناسب عدلها
أركانها بخلاف الوضوء لما كان كل جزء منه مستقلا بتركيب عبر فيه بالفرض اه
أطفيحي (قوله رفع حدث) المراد بالحدث هنا السبب بدليل تقدير المضاف في قوله أي
رفع حكمه ولو أراد المعنيين الآخرين لم يحتج لتقدير المضاف وإنما جعل الحدث على
السبب واحتاج لتقدير المضاف لأن قوله سواء نرى رفع جميع أحداثه الخ وكذا
قوله كان بال ولم يتم الخ يدل على أن المراد بالحدث هنا أحداثا سببا فإذا قال نوب
رفع الحدث والمراد رفع حكمه وان لم يلاحظ هذا المعنى فلما أراد بالحدث نفس السبب
من حيث ذاته لم يصح وضوءه اه حل بالمتن والتمهده عند شيخنا م ر أنه لا يكفي
لأنه بدنية رفع الحدث أو الاستباحة سم ولا يكفي أيضا الطهارة عن الحدث وتكفي
نية فرض الوضوء ويراد ما هو على صورة الفرض حل (قوله على النوى) أي كائن
على النوى قال البرماوى ولو قال على المتوضى لكان أولى ليشمل ما لو وضأ إلى الصبي
والعاسل الميت إلا أن يقال هو قائم مقامه فكأن عليه اه (قوله أي رفع حكمه) أي
فالمراد بالحدث الأسباب وإنما أحاط عليها لأنهم لا ينفك في جميع الأحكام إلا نية

ما يتوضأ به وقيل بفتحها فيها
وقيل بضمها كذلك والأصل
فيه قبل الإجماع ما يأتي
ونحو مسلم لا يقبل الله صلاة
بغير طهور (فروضه) ستة
أحداثا (نية رفع حدث) على
النوى أي رفع حكمه كحرمة
الصلاة

لأن النية من النية (قوله لأن النية) أي وإن كان رفع الحكم
بأنه لا يرفع الحكم (قوله فاذنوا) أي رفع الحدث فقد تعرض المقصود وهو رفع
منع الصلاة والحكمة ولما كان الظاهر أن الذي ينوي هو الوضوء فينويهم أن نية
الرفع لا تنكح دفع ذلك بهذا التعليل ومعه أنه إن نية الرفع تشتمل على المقصود من
الوضوء فنوي الرفع فقد نوي الوضوء حيث المقصود منه شيئا ح ف (قوله
سواء نوي) أي قصد بقوله نوي رفع الحدث رفع جميع أحواله التي وجدت منه أم
بعضها فظاهره واء كان متقدما أم متأخرا فان قلت المتأخر لا يسمى حدثا أجيب بجل
أن أحداث المتقدمة على ما لو حدثت دفعة كان مس و بال في وقت واحد فيقيد
قولهم إذا نوي بعض أحواله بذلك حتى لو وجدت مرتبة فنوي المتأخر لم يصح
وفي المصباح ما يقتضي أنه لا فرق في صحة نية رفع البعض بين وجودها أم مرتبة
لأن المراد بالحدث ما من شأنه أن يكون ناقضا لما يرفع (قوله أم بعضها) لأن الحدث
لا يتجزئ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله أي إذا ارتفع مضافا لبعض أسبابه فقد ارتفع
مطلقا وقد يعارض بالمثل وهو أنه إذا بقي بعضه بقي كله ورجح الأول بأن الأسباب التي
هي الأحداث لا ترتفع وإنما يرتفع حكمها الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وهو واحد
تعددت أسبابه ولا يجب على المتوضي التعرض في نية لها أي شيء من الأسباب
فيأخذ كرها فذكر شيئا منها كعدم ذكره فذكره وعدمه بيان لما علم أن المراد
رفع الحكم لأنفس الأحداث ح ل (قوله فنوي غير ما عليه) مفهوم قوله على النواوي أي
وان لم يتصور منه كما ونوي الرجل رفع حدث الحيض أو النفاس فانه يصح أن كان
غالطا كما صرح به في المجمع براسي وشو برى وقد يشكك تصوير الغلط في ذلك من الرجل
فإن صورته أن ينوي غير ما عليه بظنه عليه وذلك غير ممكن في حق الرجل لأنه
لا يتصور أن يظن حصول الحيض له ويمكن الجواب بأنه لا مانع من تصويره لجواز كونه
خفي انضح بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضا فنواه وقد اجنب بخروج المني
من ذكره فصدق عليه أنه نوي غير ما عليه غلطا انتهى ع ش على م روفيه أن الكلام
في الحدث الأصغر (قوله حدث النوم) الإضافة بيانية لأن المراد بالحدث السبب
(قوله أو غلطا صرح) أي على القاعدة وهي أن ما لا يجب التعرض له لأجله ولا تفصيلا
لا يضر الخطأ فيه إذا لا يجب التعرض للحدث لصحة نية الوضوء بخلاف ما يجب التمرض
لأجله وتفصيلا أو جله لا تفصيلا فانه يضر الخطأ فيه فالأول كالغلط من الصلاة
إلى الصوم ونكسبه والثاني كالغلط في تعيين الإمام كما ذكره الخطيب (قوله فلا يكفيه
الخ) يتأمل وجهه مع أن المراد رفع حكمه وهو يرتفع وإن كان رفعه خاصا واجيب بأن

لأن النية من النية
مانع الصلاة فيجوز أن نية
فقد تعرض المقصود وهو
أنوي رفع جميع أحداثه
بعضها ونوي بعضها الآخر
فإن نوي غير ما عليه كان بال
ولم ينم فنوي رفع حدث الصوم
فإن كان عامدا لم يصح
أو غلطا صرح به (تغير دأبه)
أي الحدث إذا دأبه فلا
يكفيه نية الرفع وما من معناها
من نية الشهادة عنه لبقاء
حدثه (أو نية) (وضوء) ولو
بدون أداء وفرض فهي أعم
من قول الأصل

المتبادر من رفع حكم الحدث الرفع العام لان قوله في حقه على الخاص ياباه ان قرآن
الاحوال لا تخصص النيات حل فان اراد الرفع الخاص كفى قال قل على الجلال وقولهم
اذ نوى الرفع الخاص صحت نيته انما هو لكون ذلك اقصد يتضمن الاستباحة الخاصة
التي هي المصود منه لا بمعنى انها رقة من جزء من حدثه لان طهارته ابد اميعة لا رافة
فتأمله فانه بعض عليه بالنواخذ اه وعبارة زى قوله فلا يكفيه نية الرفع أى ان اراد
بالرفع رفع الامر الاعتبارى أو المنع العام أو أطلق الرفع اما الوارد رفع المص بالنية لفرض
ونراقل فيصح كما سيأتى في التيمم انتهى أى لانه لا يستتبع بوضوئه الا فرضا ونواقل
(قوله أو اداء فرض الوضوء) وتدخل السنوات كالكذلك ومسح الاذنين في هذه الية
ونحوها تبعا كنظيره في نية فرض الظهر مثلا لان السنن تدخل تبعا جريا بياضاح
وانما صم الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع أنه لا وضوء عليه بناء على أن موجب الحدث
فقط انتهى خضر بخطه نقلا عن الراعى وأجاب م ر بقوله لكون المراد به فعل الطهارة
عن الحدث المشروطة للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا تدبر (قوله كصلاة ومسح
مصحف) أى بان ينوى استباحة الصلاة مثلا بخصوصها أو استباحة ما يقتضى الوضوء
من غير تعرض لشيء من افراد ع ش وعبارة حل كصلاة ومسح مصحف كان قال
نويت استباحة الصلاة أو مسح المصحف قال شيخنا كابن حجر وظاهره لو قال نويت
استباحة مقتضى الوضوء اجزا وان لم يخطر له شيء من مفرداته وكون نيته حيث تصدى
بواحد منهم مما يقتضيه لا يضر لانه حينئذ متضمن لنية رفع الحدث انتهى قال م ر
في الشرح وشمل ذلك النوى بوضوئه ما لا يتأتى له فعله حالا كالطواف وهو بصير مثلا
وصلاة العيد في نحو رجب وما لنوى أن يصلى به الظهر ولا يصلى به غيره وهو كذلك
بخلاف ما لنوى به رفع حدث بالنسبة لصلاة دون غيرها فانه لا يصح وضوءه قولا
واحدا لان حدثه لا يتجزى فاذا بقى بوضوءه بقى كاه وهو المعتمد انتهى وقوله كالطواف
الخ ما لم يقيد به كان يقول في هذا الوقت الا ان كان من أهل الخطوة ع ش (قوله مقتضى
فعله) اعتبار الاقتران في مفهوم النية يشكل بتحقيقها بدونه في الصوم ولا معنى
للاستثناء في اجزاء المفهوم شوبرى (قوله بفعله) الضمير للشيء وهو فعل أيضا ويجاب
بان الفعل المضاف بالمعنى المصدرى والمضاف اليه بالمعنى الحاصل بالمصدر (قوله
فان تراخى) أى الفعل عنه أى عن القصد وعبارة حل فان تراخى أى القصد عنه
أى الفعل والاول أولى وهذا ليس من التعريف شيخنا (قوله سمي) أى القصد
عزما أى فقط وان لم يتراخ يقال له عزم ونية س ل (قوله ومحلها الغلب) ذكر
ابن العماد في كشف الاسرار ان لقلب اذنين يسمع بهما كما أن في الرأس

أو اداء فرض الوضوء (أو نية
(استباحة مقتضى الوضوء) أى
الوضوء كصلاة ومسح
مصحف بخلاف نية غير مقتضى
اليه لا باجته مع الحدث فلا
تضمن قصده قصد رفع الحدث
نواذ اسن له الوضوء كقراءة
قرآن أو حديث أم لا كدخول
سوق وسلام على أمير والية
شرا قصد الشيء مقتضى فعله
فان تراخى عنه سمي عزما
ومحلها القلب والاصل بها خبر
الصحابين

اذنين وقلب عين كما أن للبدن عينا قاله الراغب (قوله انما الاعمال بالنيات)
 أي انما صحة الاعمال بالنيات والخفية يمنعون هذا ويقدررون انما كمال
 الاعمال والجواب من الشافعية ان تقدير الصحة أقرب الى نفي الذات من نفي الكمال
 لان ما نفيته صحته لا يعتد به شرعا فكما لم يوجد بخلاف ما انتفى كماله فانه يعتد به
 شرعا فكذلك ذاته موجودة ع ش على مر (قوله لانه يومهم الخ) هذا الابهام مدفوع
 بقوله استباحة اذنية استباحة ما ذكره تحصيل الحاصل وايضا قد علم ذلك من قوله
 بعد او ما يندب له وضوء كقراءة أي اونوى استباحة ما يندب له وضوء كقراءة فلا
 يكفيه في رفع الحدث أي مع ان القراءة تنقضي على الغسل اه شرح مرشوبري
 وقوله تحصيل الحاصل أي لان الفرض ان حدثه أصغر وهو يستبج معه المكث
 في المسجد ونحوه فلنظ الاستباحة يدفع هذا الابهام فدل كلام الاصل أولا وآخرا
 على ان المراد بالطهر في كلامه الوضوء كما جاء عليه جر (قوله مقرونة) بالنصب والرفع
 شورى أي على الحال من الية أوصفة لها وذكر الرافي في نية الصلاة انه لا بد من
 قصد فعل الصلاة ولا يكفي احضار نفس الصلاة غافلا عن الفعل والذي ذكره يقبه
 مثله هنا عند نية الوضوء والطهارة ونحوهما انتهى بحروفه قاله الاسنوي ع ش
 (قوله باول غسل الوجه) فلو قامت به علة اسقطت غسله وجب قرنها باول ما يجب
 غسله أو مسحها من الاعضاء بعده فلو قط عنه غسل جميع أعضائه الأرجل وجب
 قرنها باول غسلها زى فلو عمت الرجلين كفي تيم واحد ان لم يكن هناك جبهة فان كان
 هناك جبهة صلى فاقد الطهورين وتجب عليه الاعادة ع ش وثل الغسل
 المسح فيما لو كان بوجهه جبهة فيكفي قرن النية باول مسحها قبل غسل جميع الوجه
 فتببرهم بالغسل جزء على الغالب سم وانظر لوني عند غسل جزء من اوجه كشمع
 فيه فاذيل هل تجب اعدتها عند غسل ما بعده أولا اكتفاء بالنية عنده كما يجب
 غسل محل حرشوبري وفي ع شر انها لا تجب اعدتها (قوله ان لم يصد به الوجه)
 أي رحمه بان نوى غير الوجه فقط أو نواهما أو اطلق قل على التقرير وعبد البر
 وع ش وحاصله ان هنا اربع صور قصد الوجه فقط قصد المضمضة قصدهما معا
 اطلاق فانية يكفي بها في الجميع وسنة المضمضة تفرق في الجميع وكذلك سنة
 الاستنشاق أي لتقدم غسل بعض الوجه عليهما وتقدمهما على غسل الوجه شرط
 له ولهما وفيه ان هذا البعض لا يعتد به في الثلاثة الاخيرة بدليل وجوب اعادته
 فيها فقتضاه حصول سنتها تأمل وتجب اعادة ذلك الجزء في الثلاثة الاخيرة دون
 الاولى وهذا حاصل المتمد عند ع ش وم ر خلافا لما في الحواشي وان شئت

انما الاعمال بالنيات وتعبري
 اليه أي لوضوء أو لى من
 تعبره بالى طهر لانه يومهم
 اوضوء نية المكث بالمسجد
 فلا لانه يتوقف على طهر
 وهو الغسل مع اه لا يصح
 (مقرونة باول غسل الوجه)
 فربا في قرنهما بما بعد الوجه
 في اول المسح وجوبها عنها
 ولا يتقبله لانه سنة تابعة
 لارجب نعم ان الغسل معه
 بعض الوجه كفى

شيخنا في أي والصورة أنه قرن النية المعتبرة بما قبل الوجه فعلم مما تقرران من
 تمضمض واستنشاق على الكيفية المألوفة مستحضر النية فأنته منتها وحيث
 فلا يحصلان إلا أن غفل عن النية عندهما أو فرق النية بأن نوى المضمضة مثلا وحدها
 أو نوى سنن الوضوء أو أدخل الماء في محلها من انبوبة حتى لا تغسل معها شيء من
 الوجه شرح الارشاد لابن حجر زى (قوله لكن الخ) فيه اشكال ظاهر من جهة
 الاعتماد بنية لم تقارن غسلا مفروضا لأن وجوب اعادته يخرج عنه كونه
 مفروضا بنى شريف في شرح الارشاد ثم رأيت الأسنوى نازع في وجوب اعادة
 غسل ذلك الجزء مع الاعتماد بالنية فانها توجب الاعتماد بالمغسول قال لانها
 متلازمان وهو الوجود في المذهب وقد صرح بصحة النية واجزاء المغسول المتولى
 والروايات في البصر وصحح أبو علي الطبري في الايضاح والمأوردى في الحاشي صحة
 الوضوء بهذه النية ولم يوجب اعادته شيء وعلى هذا فلا اشكال كذا بخط الشيخ خضر
 وفي عدم وجوب اعادة الجزء مع قصد المضمضة نظر لوجود المصارف (قوله ليعتد به)
 أي لا يعتد بها (قوله ولد تقرقها) أي النية بسائر صورها المتقدمة أخذ من إطلاقه
 ع ش على م ر كان يقول نويت غسل الوجه مثلا عن الوضوء أو عن استباحة
 الصلاة أو رفع الحدث عنه شوبري قال ح ل وذكر بعض المتأخرين
 أن التفريق يأتي في السن أيضا انتهى قال سم وما كيفية تفريق النية عند المسنون
 كسماع الأذنين ولعل من صورته نوبت مع الأذنين عن سنة الوضوء انتهى وفائدة
 التفريق عدم استعمال الماء بإدخال اليد من غير نية الاعتراف قبل نية رفع حدثها
 شوبري قال م ر في شرحه ولا فرق في جواز التفريق بين أن يضم اليه نية تبريد
 أو لا ولا بين أن ينفي غير ذلك المضمض كان ينوي عند غسل الوجه رفع الحدث عنه
 لا عن غيره أو لا والوجه أنه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل
 اليدين رفع الحدث ولم يقل عنها كفاء ذلك ولم يحتج للنية عند مسح رأسه وغسل
 رجليه أذنيه عند غسل يديه إلا أن كنيته عند وجهه انتهى (قوله رفع الحدث عنه)
 أو الوضوء أو الاستباحة خلافا لبعضهم زى (قوله كماله تفريق أفعال الوضوء) أي
 حيث كان سليما أما السلس فليس له ذلك لوجوب الموالاة في حقه وأما تفريق
 النية فلا فرق فيه بين السليم والسلس عميرة (قوله وله نية تبريد معها) أي مع سائر صور
 النية وحيث وقع تشريك بين عبادتها وغيرها كما هنا فالذي رجحه ابن عبد السلام أنه
 لا ثواب مطلقا والاعتماد باعتبار الباعث فان كان الغلب باعث الآخرة أثيب والا فلا
 ولو نوى قطع وضوءه انقطعت نيته فيعيد ما لا باقى وحيث بطل وضوءه في أنه لم يحدث

لكن إن لم يقصد به الوجه
 وجب اعادته ولو وجدت النية
 في أثناء غسل الوجه دون أوله
 كفت وجب اعادة المغسول
 منه قبلها كما في المجموع
 فوجوب قرنها بالأول ليعتد به
 وقولي غسل من زيادتي (وله)
 تفريقها على أعضائه) أي
 الموضوء كان ينوي عند غسل
 وجهه رفع الحدث عنه وهكذا
 كماله تفريق أفعال الوضوء (وله)
 (نية تبريد) أو تنظف

(مع) أي مع نية شيء أمر
لحصوله من غير نية (و) نية
(غسل وجهه) قال تعالى
فانغسلوا وجوهكم (وهو) طولا
(ما بين منابت شعر) رأسه
أي التي من شأنها ان ينبت فيها
شعره (وتحت منتهى ما بينه)
بفتح اللام على المشهور وروها
الظمان اللذان ينبت عليهما
الاسنان السفلى (و) عرضا
(ما بين اذنيه) لان المواجهة
المأخوذ منها الوجه تقع بذلك
والمراد ظاهر ما ذكر
اذ لا يجب غسل داخل العين
ولا يسن وزدت تحت ليدخل
في الوجه منتهى العين (فمنه)
محل غم) وهو ما ينبت عليه
الشعر من الجهة اذ لا عبرة
بنباته في غير منتهى كما لا عبرة
بانحسار شعر الناصية
(لا) محل (تخفيف) بمجمة
وهو منبت الشعر الخفيف بين
ابتداء العذار والزعة بعناد
النساء والاشراف تهيئة
شعره لامتساج الوجه (و) لا
(نزعتان) بفتح الزاي أفصح
من اسكانها وهما بياضتان
يكتمفان الناصية فلا يجب
غسل الثلاثة لدخولها في تدوير
الرأس (ويجب غسل شعره)
أي الوجه ككذب وحاجب

أو غيره اثيب على ماضى ان بطل بغير اختياره والافلا ويجرى ذلك في الصلاة
والصوم شرح م ر وقول م ر انقطعت نيته وهل من قطعها ما لو عزم على الحدث
ولم يوجد منه فيه نظر وقياس ما صرحوا به في الصلاة من انه لو عزم على انه يأتي بمبطل
كالعمل الكثير لم تبطل الا بالشروع فيه انها لا تنقطع هنا بمجرد العزم المذكور فلا
يحتاج لاعددة ما غسله بعد العزم اه ع ش عليه (قوله معها) بان يكون مستحضرا لها
فان غفل عنها ونوى التبرد وجب اعادة ما فعله من حين نية التبرد كما في شرح م ر
(قوله غسل وجهه) قال شيخنا لو سقط غسل الوجه مثلا لم يجب غسل ما لا يتم
لواجب الابه لانه اذا سقط المتبوع سقط التابع من خط ش (فرع) لو خلق له وجه
من جهة صدره وآخر من جهة ظهره أنقى شيخنا م ر بان الذي يجب غسله هو الذي
من جهة صدره لان المواجهة به دون الذي من جهة ظهره أي ما يمكن الثاني هو الذي
به الاحساس والواجب غسله فقط ع ش (قوله لان المواجهة الخ) تعليل لتحديد
الوجه بما ذكر ويجب غسل موق العين وهو بالهمز أو الواو مؤخر العين مما يلي الاقف
وما يلي الخدي يقال له لحاظ بفتح اللام لكن قال الازهرى اجمع أهل اللغة ان الموق
والمناق لغتان بمعنى المؤخر وهو ما يلي الصدغ اه (قوله ولا يسن) بل يكره اضراره
ع ش (قوله لا تخفيف) من الحذف وهو الازالة والامامة تبدل الذال بالقاف برماوى
والمراد بعض محل التخفيف وهو اعلا والاقبضه داخل في حد الوجه على ما مرده
الامام (قوله العذار) بذال معجمة الشعر الثابت المحاذي للاذن أي لبعضها بين
الصدغ والعارض أول ما ينبت للامرد غالباً شرح م ر والعارض ما انحط عن الاذن
الى أول المنخسف من عظم اللحية كما سيأتى (قوله يعتاد النساء) ومن ثم قيل للشعر
المذكور تخفيف لحذفه أي ازالته وحدد الامام محل التخفيف بانه ما انحط من
خيط بوضع طرفه على رأس الاذن وبارفه الثاني على اعلى الجهة مستقيماً ح ل
ورأس الاذن هو الجزء القريب من الوثد وليس المراد به اعلاها ع ش بالمعنى وعبارته
بالحرف والمراد برأس الاذن الجزء المحاذي لاعلى العذار قريباً من الوثد وليس المراد به
اعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذياً لمبدأ العذار اه (قوله والاشراف)
أي الاكابر من الناس ع ش (قوله وتزعتان) معطوف على محل فلذلك رفعه لان
المقصود نفسه بالاعلاهما (قوله الثلاثة) أي محل التخفيف والتزعتان ح ل (قوله
ككذب) بضم الهاء واسكان الدال وبضمة ياء بفتحها عا وهو جمع والمفرد من كل واحد
من هذه الثلاثة على وزن جمع الا انه زيادة التاء وجمع الجمع اهداب اسنوى
شوبرى (قوله وحاجب) من الحجب وهو المنع سمي بذلك لانه الاذى عن العين (قوله

وسبيل الذي يؤخذ من كلام القاموس انه بكسر الميم مع ش وعبرة البرماوى
بكسر السين وحكى ضمها انتهى (قوله المحاذي) للاذن وهو ما بين العين
والاذن س ل (قوله لا باطن كثيف الخ) وحاصل ذلك ان شعور الوجه ان لم تخرج
عن حده فاما ان تكون فادرة الكشافة كالمذهب والشارب والمغنفقة ولحية المرأة والخنى
فيجب غسلها طاهرا وباطنا خفت او كثفت او غير فادرة الكشافة وهي لحية الذكر
وعارضا فان خفت رجب غسل طاهرها وباطنها وان كثفت وجب غسل طاهرها
فقط فان خف بعضها وكثف الاخر فكل حكمه ان تميز فان لم يميز وجب غسل الجميع
فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل طاهرها فقط وان كانت فادرة
الكشافة وان خفت وجب غسل طاهرها وباطنها شرح الروض ع ش ومثله شرح
م ر (قوله خارج) المراد بخروجه ان يجاوز حد الوجه من جهة استرساله ق ل وفيه
نظرا لانه يقتضى ان اللحية خارجة دائما مع انهم فرقوا بين الخارج وغيره والمقول
عن سم وقرره المشايخ ان المراد بخروجه ان يلتوى بنفسه الى غير جهة نزوله كان
يلتوى شعر الذقن الى الشفة او الى الخلق او يلتوى الحاجب الى جهة الرأس شيئا
وع ش والمراد بالباطن ما يلي الصدر من اللحية وما بين الشعر ع ش على م ر
وقيل المراد بخروجه ان يخرج بالمد عن حده من جميع الجهات ويؤيده قوله بعد
في شعر الرأس بأن لا يخرج بالمد عنه (قوله ولحية) تجمع على لحي بكسر اللام وضمة هاء قال
ابن مالك ولفعلة فعل وقديجي جمعه على فعل (قوله وان لم يخرجها عن الوجه) المناسب
ان يقول ان لم يخرجها عن حد الوجه لانه قدم حكم الخارج من اللحية والعارض وغيرهما
من بقية الشعور الشامل لذلك ح ل فيكون في كلامه تكرار ويجاب بان الواو الحال
والحاصل ان لحية الذكر وعارضا وما خرج عن حد الوجه ولو امرأة وخفى ان كثفت
وجب غسل طاهرها فقط وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا أى طاهرا وباطنا ولو كثف
هذا والمتعمد في شعور الوجه فاتبه ع ش (قوله أى الثلاثة) وهي باطن الكثيف
الخارج لغير الرجل وباطن كثيف اللحية وباطن كثيف العارض وقوله من رجل قيد
في جميع ما قبله من قوله لا باطن كثيف الخ فيفيد ان باطن الكثيف الخارج لغير
الرجل يجب غسله طاهرا وباطنا والمتعمد خلافه فيكون من رجل قيد في غير الاو الى
على الصحيح فالمتعمد ان باطن الكثيف الخارج لا يجب غسل باطنه للرجل وللرأة ح ل
مع زيادة فالحاصل انه يجب غسل شعور الوجه طاهرا وباطنا الا باطن كثيف اللحية
والعارض من الرجل والا باطن الكثيف الخارج عنه من رجل ومن غيره (قوله
ان كانت) أى الثلاثة من رجل والمراد به ما قبل الاثنى ولوصيا ولا يقال ان لحيته فادرة

وسبيل وعذاروه والمحاذي
للاذن بين الصدر والعارض
طاهرا وباطنا وان كثف (لا)
غسل (باطن كثيف خارج
عنه) ولو غير لحية وعارض
(و) لا باطن كثيف (لحية)
بكسر اللام افصح من فتحها
(وعارض) وان لم يخرجها عن
الوجه (و) لا باطن كثيف
(بعضها) أى الثلاثة (و) قد
(تميز) عن بعضها الاخر
ان كانت من رجل فلا يجب
اعسرا يصل الماء اليه فيكفى
غسل طاهرها

اما اذا لم يميز البعض الكفيف عن الخفيف فيجب غسل * (٩٦) * الجميع قاله الماوردي في اللحية ومثلها غيرها وان

تعبه النوى بانه خلاف ما قاله الاصحاب وانما وجب غسل باطن بقية الشعور الكثيفة لمدرة كثافتها لحقت بالغالبية وكلام الاصل يومهم عدم الاكتفاء بغسل ظاهر الخارج الكفيف من غير اللحية وليس مرادوا واللحية الشعر النابت على الذن وهي مجمع الحيين والعارض ما ينحط عن القدر المحاذي للاذن وذكره مع ما بعده من ريادة وخرج بالرجل المرأة والخش فوجب غسل ذلك كله منها كما علم اولاً لندرتها وندرت كثافتها ولا يسن للمرأة تنفها او حلقها لانها مشبهة في حقها والاصل في أحكام الخش المل باليقين والخفيف ما ترى بشرته في مجلس القاطب والكفيف ما يمنع رؤيته فيه ولو خاف له وجهان وجب غسلهما اوراسان كفي مسح بعض احداهما لان الواجب في الوجه غسل جميعه فيجب غسل ما يسمى وجهه وفي الرأس مسح بعض ما يسمى رأساً وذلك يحصل ببعض احداهما (و) قالها (غسل يديه) من كفيه وذراعيه (بكل مرفق) بكسر الميم وبفتح الغاء افصح من العكس

كلحية المرأة فتنبه شوبري (قوله اما اذا لم يميز) قال في شرح الروض بان كان الكفيف متفرقا في اثناء الخفيف اه وهو يفيد ان المراد بالتمييز كونه في جانب واحد مثلاً تأمل سمع ش وقرر شيخنا ح ف ان المراد بالتمييز ان يسهل افراد كل بالغسل اه (قوله بقية الشعور) أي ما عدا اللحية والعارض من الرجل (قوله عن القدر الخ) وهذا القدر هو المسمى بالعذار م ر ح ف (قوله وخرج بالرجل المرأة والخش) المعتمدان المرأة والخش لا يجب عليهما غسل باطن الخارج الكفيف ولونا در الكفاة بخلاف الخفيف يجب غسل الظاهر والباطن شرح م ر (قوله غسل ذلك كله) المعتمد خلافه في باطن الكفيف الخارج ع ش (قوله ولا يسن للمرأة) أي ما لم يأمرها الزوج أو السيد والاوجب كما يجب عليهما ترك كل ما له ريح كريه واستعماله اذا أمرها بتركه ومنه ازالة نحو صنان برماوى (قوله وجب غسائهما) أي اذا كانا اصليين أو أحدهما اصلياً والآخر زائداً واشتبهه اما اذا تميز لزائد فيجب غسل الاصل دون الزائد ما لم يكن على سمته والاوجب غسله أيضاً ويكفي قرن النية باحدهما اذا كانا اصليين فلو كان أحدهما زائداً واشتبهه فلا بد من النية عند كل منهما ع ش على م ر ويجوز هذا التفصيل في الرتين ديقا اذا كانا صليين اكتفى بمسح بعض أحدهما وان كان أحدهما اصلياً والآخر زائداً او شبهه تعين مسح بعض كل منهما وارتمير الاصل من الزائد تعين مسح بعض الاصل ودل بكفى مسح بعض الزائد فقط محل نظره وهذا كله بحسب الفهم نبه عليه شيخنا السند ثاني قياساً على اليدين والرجلين زى قال ع ش لا يكفي لانه لا ضرورة الى الاكتفاء به مع وجود الاصل (قوله من كفيه وذراعيه) أتى به لان حقيقة اليد من رؤس الاصابع الى المكب فدفعه بقوله من كفيه الخ (قوله بكل) أي مع كل مرفق وان ثبت في غير محله كما قاله ع ش وصحاحه ففيل لانه يرتفق بهما في الانكاء عليهما ونحوه برماوى (قوله وايدىكم الى المرافق) الايدى جمع اليد التي هي الجارحة والايدى جمع ايدي التي هي النعمة هذا هو الصحيح وقد اخرجها عوام العلماء باللغة عن اصلهما واستعملوا الايدى في جمع اليد للجارحة وكثير من الناس يكتب الى صاحب المملوك يقبل الايدى للكرامة او الكرام وهو لحن والصواب الايدى الكريمة قاله الصلاح الصفوى شوبري وفي القنرى على المطول ما يخالفه ونصه والايدى جمع الايدى جمع اليد وهي الجارحة تستعمل في النعمة مجر ر امر سلا كما صرح به الشيخ في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على ايدى ويعني النعمة على الايدى برد عليه ان اصل يدي وما كان على وزن فعل لا يجمع على فاعل انتهى (قوله وللا تباع) أي ولا امر بالاتباع في قوله فاتبعوني لان الاتباع وصف لنا لا يصلح ان يكون دليلاً

قوله تعالى وايدىكم الى المرافق بالاتباع رواه مسلم ويجب غسل ما عليهما أو

أو المراد بالاتباع المتبع وهو قول النبي أو فعله (قوله من شعر) ظاهر أو باطنا
وان كتف قال الشيخ في شرح التقريب بل وان طال وخرج عن الحد المعتاد كما
اقتضاه كلامهم شوبري (قوله اذ المرفق الخ) والعضد ما بين المرفق الى الكتف
ع ش (قوله الثلاث) أي الهظمين المسمين رأس العضد والابرة الداخلة بينهما (قوله
محافظة على التحجيل) وانما لم يسقط التابع بسقوط المتبوع كرواتب الفرائض
ايام الجنون لان سقوط المتبوع ثم رخصة فلتابع أولى به بخلافه هنا ليس سقوطه
رخصة بل لتعذره فحسن الاتيان بالتابع محافظة على الفعل بقدر الامكان كما رار
الموسى على رأس المحرم عند عدم شعره ولان التابع شرع ثم تكلمة لنقص المتبوع
فاذا لم يكن متبوع فلا تكلمة بخلافه هنا ليس تكلمة للمتبوع لانه كامل بالمشاهدة أي
في غير هذا المقطوع فمعين ان يكون مطلوباً بنفسه وان قطع من منكبه يدب غسل
محل القطع كما نص عليه الشافعي وجرى عليه الشيخ أبو حامد وغيره شرح الروض
ع ش (قوله مسح بعض شعر رأسه) أي ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع
الوجه من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فيكفي مسحه لانه من الرأس وان
سبق له غسله مع الوجه لان غسله أولاً كان يتحقق به غسل الوجه لانه كونه فرضاً من
فروض الوضوء انتهى ع ش على م ر وبه يجاب عن توقف العلامة الشوبري ولو مسح
على العمامة أو خرقة على رأسه فوصل البلل للرأس فالوجه ان فيه تفصيل الجرموق
وقال العلامة ابن جريـ كفي مطلقاً قصد أم لا بخلاف الجرموق ويفرق بينه وبين
الجرموق بان ثم صار فاهو مماثلة غير المسوح عليه له فاحتج بقصد مميز ولا كذلك هنا
برماوى وع ش (قوله في حده) وهو مذ كر ككل ما لم يثن من اعضاء الانسان فحوالاتف
والقلب بخلاف ما ثنى كاليد والعين والاذن فانه مؤنث شوبري (قوله من جهة نزوله)
وان كان في حد الرأس لكونه معقوصاً أو مجعداً حل (قوله ولو خرج) أي ولو بالقوة بان
كان معقوصاً أو مجعداً لم يكف المسح على الخارج أي لان الماسح عليه غير ماسح على
الرأس والمأمور به في التقصير في النفس انما هو شعر الرأس وهو صادق بالنسازل
فلهذا اكتفى به هناك لا هنا (قوله به) أي بالذوق قوله عنه أي عن حد الرأس وقوله
منها أي من جهة نزوله (قوله وروى مسلم الخ) لك ان قول انها واقعة حال تطرق
اليها احتمال انه للضرورة فيجوز مسح الناصية أو قدرها والتكميل في حال الضرورة
ولا يجوز ذلك في غيرها فن أن ثبت الاكتفاء بالبعض مطلقاً وقد يقال ان الراوى
فهم تكرر ذلك وكثرة وقوعه منه صلى الله عليه وسلم فاطلعه فاحذ به يقتضى اطلاقه
وكانه قال كان يتوضى ويمسح على العمامة متكرراً حتى كانت هذه عادته والقرينة

من شعر وغيره (فان قطع
بعض يد وجب) غسل
(مابقي) منها لان الميسور
لا يسقط بالمعسور (أو من
مرفقه) بان سل عظم الذراع
وبقي العظام المسميان
برأس العضد (فرأس)
عظم (عضده) يجب غسله
لانه من المرفق اذ المرفق
مجموع العظام الثلاث (أو)
من (فوقه سن) غسل (باني
عضده) محافظة على
التحجيل وسيأتي وثلاً لا يخلو
العضو من طهارة (و) رابعها
(مسح بعض بشر رأسه أو)
بعض (شعر) ولو واحدة
أو بعضها (في حده) أي
الرأس بان لا يخرج بالمد عنه
من جهة نزوله فلو خرج به
عنه منها لم يكف المسح على
الخارج قال تعالى وامسحوا
برؤسكم وروى مسلم انه صلى
الله عليه وسلم مسح بسميته
وعلى العمامة فدل ذلك على
الاكتفاء بمسح البعض

على هذا كون الراوى ذكره في بيان وضوئه صلى الله عليه وسلم برماوى وعسارة
س ل قوله فدل على الاستتفاء الخ والاكتفاء بجمع الناصية يمنع وجوب
الاستيعاب ويمنع وجوب التقدير بالربع أو أكثر لانها دونه اه (قوله لا يقال الخ)
اشارة لرد اعتراض من المالكية على الشافعية وكذا قوله فان قلت الخ وجوابنا
وجوابهم ان الحديث ضعيف (قوله بهين مقلتم) فيه التفات من الغيبة الى الخطاب
(قوله المسح ثم بدل) أى فاعطى حكم مبدله وهنا أمل أى فعمل فيه بمقتضى اللفظ قيل
ان الباء اذا دخلت على متعدد كما فى الآية تكون للتبويض أو على غيره كما فى قوله
وليطوفوا بالبيت العتيق تكون للاصق فانه الشارح فى شرح المختصر شوبرى وحيث
فيكون ذلك خرمات تلك القاعدة لانها هنا دخلت على متعدد فى قوله فامسحوا
بوجوهكم وأجيب بانه مدعى ان الاخذ بالقاعدة ان المسح بدل (قوله بالضرورة) أى
مع عدم المانع من الاستيعاب بخلاف ما جوز للحاجة فان فيه مانعا من الاستيعاب
وهو تعيب الخلف وتذفع ما يقال كان المناسب العكس وهو الاستيعاب فيما جوز
للحاجة وعدمه فيما كان بالضرورة تدبر (قوله فانه جوز للحاجة) أى بعد تسليم انه
بدل وقيل انه أمل وأجيب على هذا بان الشارع مراعى لحفظ الاموال وفى تعميم الخلف
نقص له (قوله وله غسله) واذا غسله لاندب فيه ولا كراهة شوبرى وع ش (قوله
لانه مسح وزيادة) ان ثلث ايه مغايرة قطعاً فكيف يكون نفسه قلت مراده به انه
محصل المقصود المسح من وصول البلل للرأس لانه يقال له مسح وغسل فسقط ما قد
يقال المسح ضد الغسل فكيف يحصله مع زيادة اه ابن حجر بالمعنى (قوله مفصل الساق)
عبارة المختار المفصل بوزن المجلس واحد مفاصل الاعضاء والمفصل بوزن المصع
السان اه والساق بالهمز وتركه ما بين القدم والركبة وهو مؤنث على المشهور
ويجمع على اسوق وسيقان وسوق سميت بذلك لسوقها للجسد برماوى (قوله
وأرجلكم الى الكعبين) لم يقل الى الكعبين كما قال فى الايدى الى المرافق لان كل
رجل فيها كعبان وجمع المرافق لان كل يد فيها مرفق ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى
القسمه احاداً فلو جمع الكعب لا وهم القسمه احاداً فتقتضى وجوب غسل كعب واحد
من كل رجل فان قيل فعلى هذا يلزم انه لا يجب الاغسل يد واحدة قلنا صدنا عنه فعل
النبي صلى الله عليه وسلم واجماع الامة م ر برماوى (قوله ومعنى فى الثانى) انظر وجه
كون العصف مغنوا مع عطفه على الاول لفظاً أيضاً والعامل فيها واحد وغاية الامران
الحل اشتغل بحركة الحوا وكتب أيضاً ويجوز عطف قراءة البحر على الرأس ويجعل المسح
على مسح الخلف أو على الغسل الخفيف الذى تسميه العرب مسحاً وعبره فى الارجل

لا يقال انراكتفى باليهض
لا اكتفى بجمع الاذنين خبر
الاذنان من الرأس لا فانا
نعارضه بانه لو وجب
الاستيعاب لوجب مسح
الاذنين بهين مقلتم فان قلت
صبيغة الامر بجمع الرأس
واوجه فى التيمم واحدة فهلا
أوجبتم التيمم أيضاً قلت
المسح ثم بدل بالضرورة وهنا
أصل واحترزنا بالضرورة
عن مسح الخلف فانه جوز
للحاجة زوله غسله) لانه
مسح وزيادة (١) له (بله)
كرتفع به عليه بزمه دخول
الله مود من وصول البلل اليه
(و) خامساً (غسل رجله
بكل كعب) من كل رجل
ولكل منهما كعبان وهما
العظام الماثنتان من الجانبين
عند مفصل الساق والقدم
لقوله تعالى وأرجلكم الى
الكعبين والاتباع رواد مسلم
قرئ فى السبع أرجلكم
بالنصب وباجر عطفاً على
الوجوه لثنتان فى الاول ومعنى
فى الثانى

طلباً للاقتصاد أي التوسط لانهما مظنة الاثر في لغسلها بالصب عليها وتجعل الباء
المقدرة على هذا للاصاق والحامل على ذلك الجمع بين القرائتين شرح مختصر المزي
للشارح شوبري وقوله انظر وجه الخ أقول لا تنظير لان قوله لفظاً في الاول أي ومعنى
وقوله ومعنى في الثاني أي ولفظاً الا ان الحركة فيه مقدرة فحذف من الاول لدلالة الثاني
وبالعكس وهو المسمى عندهم بالاحتباك كما يدل عليه عبارة المرحوم واج واجب
أيضاً بان مراده بالمعنى التقدير (قوله مجزؤه على الجوار) فظرفه بان شرط الجزر على
الجوار ان لا يدخل على الجزر وحرف عطف ع ش والجوار بكسر الجيم وضمة الواو والكسر
أفصح مختار (قوله ويجب غسل ما عليها) (فرع) لو دخلت شوكة في أصبعه مثلاً
وصار رأسها ظاهراً غير مستور فان كانت بحيث لو قلعت بقي موضعها مجوفاً وجب
قلعها ولا يصح غسل اليدين أو الرجلين مع بقائها وان كانت بحيث لو قلعت لا يبقى
موضعها مجوفاً بل يلتئم وينطبق لم يجب قلعها وصح غسل اليدين مثلاً م ر لكن ريج
شيخنا وجوب القلع مع لقاء أي سواء كان لها غور في اللحم أم لا تأمل سم (قوله انغسلها)
أي ولو بغسل غيره لها بلا اذنه أو سقوطه في نحو نهران كان ذا كرا للنية فيها بخلاف
ما وقع بفعله كتعرضه للمطر ومثبه في الماء فلا يشترط فيه ذلك والحاصل ان الشرط
اما فعله سواء تذكر النية أو لا أو تذكر النية عند عدم فعله انتهى ح ل و زى (قوله)
ولا يعلم ذلك الا بانغسال ملاقيها معها) أي فلا بد من غسل جزء من الرأس ومن تحت
الحنك ومن الأذنين وجزء من فوق اليدين والرجلين اذ ما لا يتم الواجب الا به فهو
واجب حتى لو تعذر غسله تيمم لاجله م ر برماوى باختصار (قائدة) قال ابن عباس
شرع الاستنجاء لوطي الحور العين وغسل الكفين للاكل من موائد الجنة والمضمضة
للكلام رب العالمين والاستنشاق لروائح الجنة وغسل الوجه للنظر الى وجهه
الكريم وغسل اليدين الى المرفقين للسوار ومسح الرأس للتاج والا كليل ومسح
الأذنين لسماع رب العالمين وغسل الرجلين للمشي في الجنة انتهى (قوله ابدأوا بآدابها
الله به) أي بداءة حقيقة أو نسبية فيشمل تقديم الثاني على الثالث والثالث على الرابع
فيكون الحديث دالاً على الترتيب في جميع الاعضاء (قوله ولو انغمس محدث
في ماء قليل) وتجب النية عند مماساة الماء للوجه لتكون مقترنة بغسل أول أعضاء
الوضوء سم وقد يشكل هذا بقولهم لو غسل أعضاء الوضوء دفعة واحدة أي بالصب
حصل الوجه فقط اذ لا فرق في المعنى بينه وبين تعيم البدن بالغمس وهذا أي قوله
ولو انغمس الخ كالا استدراك على قوله وترتيبه قال ع ش ولو انغمس منكساً
في ماء دون القلتين ونوى عند مماساة للوجه ثم غمس بقية أعضائه ارتفع الحدث

بجزءه على الجوار وفصل بين
المعطوفين إشارة الى الترتيب
بتقديم مسح الرأس على غسل
الرجلين ويجب غسل
ما عليها من شعر وغيره
ونغسلها هو الاصل وسبق أتى
جواز مسح الخفين

عن الوجه فقط وصار مستعملا لبقية اعضائه جبر في شرح الارشاد ولكن قرر شيخنا
ان الماء لا يصير مستعملا لان انغماسه صيره في المنغمس جزءا واحدا والجزء لا يحكم
على مائه بالاستعمال مادام مترددا فكان اعضاء الوضوء واحدا تأمل وفيه نظرا لان
الترتيب مقدر انتهى (قوله بدله) أي الوضوء وهو متعلق بانغمس شوبري (قوله
وتقدير الترتيب الخ) هذا بما يفيدانه لا بد من وجود هذه اللحظات اللطيفة وليس
كذلك وهذا التعليل الثاني هو المعول عليه لان الاول يرد عليه ما لو غسل الجنب
اسافله قبل اعاليه بالنصب دفعة واحدة فان هذا الغسل يكفي لا كبر ولا يكفي
لا صغر اذا لم يحصل له من ذلك في الاصغر غسل وجهه فقط ذكره شيخنا وأجيب
بان كلامه في الغسل بالانغماس لا بالنصب وكتب ايضا وفي التعليل الثاني انه ان كان
المراد مجرد فرضه وتقديره فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف منه بانتفاء اشتراط
الترتيب في هذه الحالة فلا فائدة في اتقديره والحاصل انهم مصرحون بانه لا يشترط
في هذا الترتيب الحقيقي غاية الامر ان الرافعي يشترط زمانا يتصور فيه الترتيب
الحقيقي لو وجد والنووي لا يشترط ذلك ح ل فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما لو
وضع النجاسة الكلية في الماء الراكد حيث لا يقدح جريان الماء عليها سبعا بل لا بد
من تحريك محلها سبعا قلت يفرق بينهما بان الترتيب صفة تابعة واما العدد فهو ذات
مقصودة ويغتفر في الصفة التابعة ما لا يغتفر في الذات المقصودة م ر ع ش (قوله
ومن استياك) هو مصدر استاك ويقال ساكه سوكان سوكا مصدر الجرد المعدي
قال ابن مالك فعل قياس مصدر المعدي من ذي ثلاثة قال ح ل والسواك لغة الدلك
والته وفي الشرع استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حولها نيته ان لم يكن في ضمن
عبادة تقدمته نيته او عبارة العباب وينويه أي السواك ان لم يكن للوضوء والافئته
تشمله اه وقول ح ل في الاسنان وما حولها فيه قصورا لا يشمل اللسان ولا سقف
الحنك مع انه يطلب السواك فيها الا ان يقال أراد بما حولها ما يقرب منها اه ع ش
على م ر وهو من سنن الوضوء الفعلية الداخلة فيه عند جرد محله عنده بين المضمضة
وغسل الكفين فشمله اليه واتسمية ومن سننه الفعلية الخارجة عند م ر لان
محله عنده قبل غسل الكفين فلم تشمله نية الوضوء فيحتاج لنيته عند شيخنا وعبرة
شرح م ر ويدؤه بالسواك يشعر بانه أول السنن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم
على ان اولها غسل الكفين انتهى (قوله مطلقا) أي في جميع الاحوال شوبري والمراد بها
مع الازمنة بدليل قوله ولكن كره لصائم الخ وقال زى قوله مطلقا أي طولا وعرضا بدليل
قوله ومن كونه عرضا اه قال ع ش فالاستياك سنة مطلقا وكونه عرضا سنة اخرى واما

بدله والمراد بغسل الاعضاء
المذكورة انغماسها ولا يعلم
ذلك الا بانغمسال ملاقيها معها
(و) سادسها (ترتيبه هكذا)
أي كما ذكر من البداءة
بالوجه ثم اليدين ثم الرأس
ثم الرجلين للاتباع رواء مسلم
وغیره مع خبر النساء
باسناد على شرط مسلم ابدوا
بما بدأ الله (ولو انغمس
محدث) نية الجنابة غلطا
أو الحدث أو الطهر عنه أو
الوضوء بدله (اجزاء) عن
الوضوء وان لم يمكن زمانا يمكن
فيه الترتيب حسا خلافا
لرافعي لان الغسل يكفي
للحدث الا كبر فلا صغرا ولي
وتقدير الترتيب في لحظات
لطيفة (ومن استياك)
مطلقا لغير النساء وغيره

طولا فهو مكره ومن حيث الكيفية فقط فلا ينافي كونه سنة (قوله السواك مطهرة)
 اوجه الدلالة منه مع انه لا صيغة أمر فيه ان مدحه يدل على طلبه طلبا مرغبا فيه فثبتت
 السنة بذلك لزوما وما قوله في الحديث فاستاكوا عرضا فهو هيئة خاصة برماوى
 ويجمع السواك على سوك بضمين ككتاب وكتب لكن يجب هنا اسكان الواو
 كما في الاشهر وفي عبارة المصباح السواك يجمع على سوك بالسكون والاصل بضمين
 اه ومطهرة بفتح الميم وكسرها أى والفتح أولى وانظر ما وجهه مع انه اسم آلة والقياس
 الكسر وقد يوجه الفتح بأنه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل من التطهير برماوى ولا تحصل
 السنة بالاستيناء بالمتنجس على المعتمد لقوله مطهرة وهذا منجسة خلافا للحلي حيث
 حمل المطهرة على الطهارة الغورية وهى التنظيف قال وهى تحصل بالمتنجس اه (قوله
 نعم يسن الخ) استمدراك بالنظر لظاهر المتن والافان مناسب لقوله في عرض الاسنان
 ان يقول وأما في اللسان اه ع ش واقله مرة قال حجر الا ان كان للتغير فلا بد من ازالته
 فيما يظهر ويحتمل الا كفاء بهافيه لانها محققة ح ل (قوله في سنن أبى داود)
 فان قلت حيث كان الخبر في السنن المذكورة فأى فائدة في نسبته لابن دقيق العيد
 وهلا ذكره الشارح ابتداء عن أبى داود قلت لعل السر في ذلك ان الحديث ليس
 نصا يماذ كره رأي في الايعاب ما يدل لذلك وعبارته وهو أفضل في اللسان لحديث
 فيه قاله ابن دقيق العيد وتبعه المتأخرون والحديث المشار اليه عند أحمد وغيره آتيت
 النبي صلى الله عليه وسلم فرأته يستاك وطرف السواك على لسانه يستن أى يرتفع
 الى فوق قال الراوى كأنه يستن طولا ع ش اطفئى ومقتضى تخصيص العرض
 بالاسنان والطول باللسان انه يتخير فيما عداهما مما يمر عليه السواك وينبغي ان يكون
 طولا كاللسان في غير الائمة أما هي فينبغي ان يكون عرضا لانهم كرهوا الطول
 في الاسنان بالخوف من ادماء الائمة ع ش (قوله اولى من قوله وسننه السواك) لان
 عبارة الاصل توهم ان الاستيناء كونه عرضا سنة واحدة بخلاف عبارة المصنف
 وايضا عبارة الاصل توهم الحصر في المذكورات مع انه ليس كذلك وايضا توهم ان نفس
 الالة سنة مع ان السنة هى الاستيناء بخلاف عبارة المصنف شيخنا واجيب عن
 الاخير بانه على تقدير المضاف أى استعمال السواك (قوله بخشن) في القاموس
 ما يقتضى فتح خائه وفي الاشهر وفي باب ائنية اسماء الفاعلين التصريح بأنه بالكسر
 قال ع ش قوله بخشن أى الذى لا يؤذى الاسنان كيا بس الطرفة وعود الریحان
 لانه يورث الجذام انتهى وفيه على م ر قوله بخشن ولو مطيبا لغير المحرم والمعدة أما ماله
 رائحة طيبة في نفسه ككثير الاعشاب فلا يمنع منه المحرم والمعدة انتهى والافضل

السواك مطهرة للفم يفتح الميم
 وكسرها (و) سن (كونه
 عرضا) أى في عرض الاسنان
 لخبر أبى داود اذا استنستم
 فاستاكوا عرضا ويجزى طولا
 لكنه يكره ذكره في المجموع نعم
 الاستيناء في اللسان
 يسن طولا قاله ابن دقيق العيد
 واستدل به بخبر في سنن أبى
 داود وقولى وسن الى آخره
 اولى من قوله وسننه السواك
 عرضا (بخشن) كعود

الاراك ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم ذوالريج الطيب ثم بقية الاعواد وكل واحد منها فيه خمسة مترتبة في الافضلية أيضا وهو اليابس المندى بالماء ثم المندى بماء الورد ثم المندى بالريق ثم الرطب ثم اليابس غير المندى فالجموع خمسة وعشرون من ضرب خمسة في خمسة وكل واحد من هذه الخمسة بمراتبه الخمسة مقدم على ما بعده واعتمد شيخنا الحقاوي ان اليابس غير المندى مقدم على الرطب لانه أقوى في ازالة التغير وبعضهم ضم الخمسة الاولى الخرقه واصبع غيره بشروطها لكن لا تجرى فيها الخمسة الثانية ومن فوائد السواك انه يبيض الاسنان وينزل لها وثبتها ويطيب النكهة ويشد اللثة وينزل رغاوتها ويصفي الخلق ويفصح اللسان ويزيد في العقل ويذكر في القطنة ويحسن الخلق أي لون البدن ويقوم الصلب ويقطع الرطوبة من العين ويحد البصر ويبطئ الشيب ويسوي الظهر ويرهب العدو ويصلب اللحم ويضعف الاجر ويرضي الرب ويهبط الشيطان ويزيد في ثواب الصلاة وينمي الاموال ويقوى القلب والمعدة وعصب الدين برماوى (قوله واشنان) بضم الهمة ع ش وكسره الغة وه والغاسول اوجبه ب ر (قوله لانها لا تسمى سواك) أي شرعا اذ لو عولنا على العرف للزمنا ان الاشنان والخرق ونحو ذلك لا يجزى وليس مراد ع ش وانظر ما الفرق بين اصبعه واصبع غيره حيث سميت اصبع غيره سواك واجزأت بالشروط ولم تسم اصبعه سواك مطلقا وعبارة غيره لان جزء الشخص لا يكون سواك كله وقوله بخلاف المنفصلة المعتمد ان اصبعه لا تكفي مطلقا وان اصبع غيره المتصلة به تكفي بخلاف المنفصلة لانه جزء آدمي محترم يجب مواراته بخلاف المتصلة ع ش عن م ر وعبارة ح ل قوله واصبع غيره أي مطلقا وقوله ان اصبعه أي اصبع نفسه المتصلة وقوله لحصول المقصود بها أي من ازالة التغير هذا الذي اعتمد شيخنا ان المتصلة ولو منه لا تجزى وان قلنا بظهارتها اه أي واما المتصلة التي من غيره ان كانت خشنة من حي باذنه اجزأت والا فلا تقرير شيخنا والمنهج ان الاذن قيد للجواز لا الاجزاء لانه ان لم يكن باذنه اجزأ مع الحرمة كالاستياك بالسواك المنصوب تامل ح ف (قوله وكره الاستياك) بخلاف ازالته بغير سواك كاصبعه الخشنة على القول بأنه لا يحصل بها الاستياك زى ع ش (قوله لصائم) ولو حكما فيشمل المسك وعبارة ع ش يؤخذ من قوله لصائم ان المسك لا يكره في حقه اه خطيب على التنبية واعتمد الشيخ الزناقي الكراهة وكذا الزيايى قباله انتهت ولم يحرم كازالة دم الشهيد لانه متصرف في نفسه وازالة دم الشهيد تصرف في حق الغير بغير اذنه نعم نظير دم الشهيد ان يسوك مكاف صائما بعد الزوال بغير اذنه شرح م ر فان قيل لا يشرى كره الاستياك بعد الزوال للصائم ولم تذكره المضمضة مع انها منزلة

واشنان لانه المحصل للقصد
بالاستياك واولاه الاراك
(لا اصبعه) المتصلة بها لانها
لا تسمى سواك بخلاف
المنفصلة واصبع غيره واختار
في المجموع تبع الروايات وغيره
ان اصبعه الخشنة تكفي
لحصول المقصود بها (و) لكن
(كره) الاستياك (لصائم)

للخلاف بل أولى كما صرحوا بذلك في الاستتباء حيث قالوا والماء أفضل لأنه ينزل العين
والأمر ولا كذلك الجبر أجيب بأن السواك لما كان مصاحبا للماء ومثله الريق كان يبلغ
من الجبر في الإزالة ومن مجرد الماء الذي به المضمضة (قوله بعد زوال) خرج به ما لو مات
فلا يكره تسويكه لأن الصوم انقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح ما يوافق ع ش
على م ر وفي حاشيته هنا (فرع) مات الصائم بعد الزوال هل يحرم على الغاسل إزالة
خلافه بسواك قياس دم الشهيد الحرمه وقال به م ر وأما لو أكل ناسيا وتغير فيه
فلا يكره ولو بعد الزوال بل يسن ابن عبد الحق ومثله ما لو نام بعد الزوال وتغير فيه فلا يكره
في حقه السواك شبري انتهى وأما المواصل فيكره له قبل الزوال أيضا وبعد الفجر
وتزول الكراهة بالغروب وتعود بالفجر زى فيكره جميع النهار وقوله بعد زوال أي بغیر
سبب يقتضيه فلو نام بعد الزوال أو أكل ناسيا أو جاهلا أو مكرها واحتمل حصول التغير
منه فلا كراهة في إزالته زى (قوله أطيب) ومعنى كونه أطيب عند الله ثناؤه تعالى
عليه ورضاه به وبذلك فسره الخطابي والبغوي وغيرهما فلا يختص بيوم القيامة وفاقا
لابن الصلاح وقال ابن عبد السلام يختص به لتقيده بذلك في رواية مسلم زى وعبرة
الشوبري أي راحة فيه أكثر نوابا من نواب استتمال المسك المأمور به يوم الجمعة انتهى
(قوله بضم الحاء) وتفتح في لغة شاذة ع ش وأما الرواية فبالضم فقطح ف فان
قلت الأحاديث الدالة على طلب السواك دالة على طلبه في كل وقت وهذا الحديث
دال على النهي عنه بعد الزوال فلم يقدم عليها أجيب بأن فيها جلب مصلحة وفيه دأ
مفسدة ودأ المفسدة مقدم على جلب المصالح انتهى شيخنا ح في لأن إزالة الخلو
مفسدة وإضافته ومقيد لها (قوله والمساء بعد الزوال) أي اسم لما بعد الزوال لغة ع ش
قال حجر ويعد لغة إلى نصف الليل ومنه إلى الزوال صباح انتهى شوبري (قوله وأطيبية)
الخلاف تدل على طلب بقائه أي طلبا مؤكدا بدليل قوله فتكره إزالته كما في البرماوى
(قوله فتكره إزالته) هذا واضح على طريق المتقدمين أما على طريق المتأخرين من أنه
لا يفي الكراهة من نهى خاص فلا تصح هذه النتيجة ح ل واجب بأنه قد يقوم
مقام النهى اشتداد الطلب كما يعلم من كلامهم في مواضع ع ش (قوله إزالته) أي
بالسواك لا بغيره على المعتمد وإن كان المدرك يقتضى الكراهة مطلقا كما في حجر (قوله
ولان التغير) معطوف على قوله لخبر (قوله وتأن كذا الاستياك) أي طلبه الشارع طلبا
مؤكدا ع ش (قوله وصلاة) ولو قبل دخول وقتها انتهى شوبري وإذا نسي السواك
أول الصلاة يأتي به في أثناء الصلاة بأفعال قليلة م ر ع ش لأن الكف وإن كان
مطلوبا فيها لكن عارضه طلب السواك لها وقد أركه فيه يمكن الأمرى طلب الشارع

بعد زوال) لخبر الشيخين
الخلاف فم الصائم أطيب عند
الله من ربح المسك والخلو
بضم الحاء التغير والمراد
الخلاف من بعد الزوال لخبر
أعطيت امتي في شهر رمضان
خمساً ثم قال وأما الثانية
فأنهم يمسون وخلاف
أنفوا هم أطيب عند الله من
ربح المسك رواه أبو بكر
الهمداني في أماليه وقال
حديث حسن والمساء بعد
الزوال وأطيبية الخلو
تدل على طلب إبقائه فتكره
إزالته ولان التغير قبل الزوال
يكون من أثر الطعام
غالباً وتزول الكراهة
بالعروب وتأن كذا الاستياك
(في مواضع كوضوء وصلاة
وتغير فم)

دفع المار فيها والتصفيق بشرطه م ر (قوله وقراءة) شامل للبسملة ومثل القراءة كل ذكر قال جرت عليه نذبه للذكر الشامل للتسمية مع نذبه الكل أمر ذي بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا يخلص عنه لا يمنع نذب التسمية له ويوجه بانه حصل هنا مانع منها وهو عدم التأهل لكمال النطق بها انتهى بالحرف أي لانه لا يتأهل لذلك الا بالسواك (قوله ودخول منزل) ولولغيره شورى وظاهره ولو خاليا وقيد حجر بغير الخالي وفرق بينه وبين المسجد ع ش أي بان ملائكة المسجد اشرف (قوله وتيقظ منه) لا يخفى ان هذا من افراد قوله وتغير فم فلا حاجة لذكره لان النوم مظنة التغير وقد يقال أتى به ليستدل عليه بالحديث وبثبت به التأكد لتغير الفم ولو تغير نوم ح ل وعبرة البرماوى وتيقظ منه أي وان لم يحصل تغير لانه مظنته وإذا السكوت وكذا لجوع وعطش لما قيل انه يغذى الجائع ويروى العطشان وبعد الاكل لما قيل انه يهضم الطعام انتهى ويتأكد أيضا للصائم قبل وقت الخلوف كما ينسب التعذيب للأحرام فيض شورى أي فبتأكد وقت الزوال (قوله لولا ان اشق الخ) أي لولا خوف المشقة موجود الخ فاندفع ما يقال ان لولا خوف امتناع لوجوده وهذا يقتضى العكس وفي عميرة لقائل أن يقول مفاد الحديث نفي أمر الإيجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك ثبوت الطلب النذبي فواجه الاستدلال بهذا الخبر فم السياق وقوة الكلام تعطى ذلك واعلم ان ما أفاده من انتفاء الأمر عند كل وضوء المراد منه عموم الساب وان كان الظاهر منه كما ترى سباب العموم انتهى (قوله لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء) (فرع) لو خلق له وجهان أحدهما من جهة قفاه فانه لا يجب غسله ولا تطلب مضضة الغم الذي هو فيه وهل يطلب السواك للغم الذي هو فيه ويتأكد تغيره وللصلاة فيه نظر والطلب غير بعيد سم ع ش وقوله لا مرتهم بالسواك عند كل صلاة ولما صح من خبر ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بالسواك والمعتمد تفضيل صلاة الجماعة وان قلنا بسنيتها على صلاة المنفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها ولان الدرجات المترتبة على صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة كثير من الركعات بسواك شرح م ومخلصا وعبرة البرماوى بعد ذكر الحديث واستشكل بان صلاة الجماعة بخمس أو سبع وعشرين درجة مع انها فرض كفاية وأجيب باجوبة منها ان السنة قد تفضل الفرض كافي ابتداء السلام ورده ومنها ان هذا الخبر لا يقاوم خبر الجماعة في الصحة ومنها انه محمول على ما اذا صلى جماعة بسواك وصلى صلاة منفردة بالسواك فهذه الصلاة أفضل من تلك بخمس وثلاثين فيكون للسواك عشرة والجماعة خمس وعشرون (قوله وخبر

وقراءة ودخول منزل وإرادة نوم وتيقظ منه خبر ابن خزيمة وغيره لولا ان اشق على امتي لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء وخبر الشيخين لولا ان اشق على امتي لا مرتهم بالسواك عند كل صلاة أي أمر إيجاب فيها وخبرهما أيضا كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام من النوم بشوص فاه بالسواك أي بذكره

مسلم الخ) نفى هذا دليل على تأكد السؤال لان الترغيب في الشيء يدل على طلبه كما
ان الترغيب عنه يدل على النهي عنه وكان مع المضارع يفيد التكرار وذلك يدل على
تأكده ح ل (قوله اذا دخل البيت) أي المنزل وقيل السكينة (قوله ويقاس بما فيها
الخ) فالقراءة في معنى الصلاة ودخول المنزل وإرادة النوم في معنى الوضوء وأما تغيير النعم
بغير النوم ففي معنى تغييره بالنوم ح ل وقوله في معنى الصلاة ودخول المنزل فيه أنه
لا جامع بين القراءة ودخول المنزل فالأولى حذفه وإن كان مستأنفاً كان المراد أنه في
معنى الوضوء وهو غير محتاج اليه لانه ذكره في الحديث الرابع فلا حاجة لقياسه
(قوله تسمية) وهي سنة عين بخلافها في الأكل فسنة كفاية قال م ر وتسبى ولو بماء
مغصوب خلا فالبحر المتأخرين لانها قريبة والعصيان لعارض (قوله واكلمها بسم الله
الرحمن الرحيم) ثم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً زاد
الغزالي رب أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ويسبى
التعوذ قبلها شرح م ر (قوله في اثنا عشر) جمع ثني بكسر فسكون وهي تضاعيف الشيء
وخلاله شورى وقوله جمع ثني أي كمال جمع حل (قوله فيقول بسم الله الخ) ظاهره
أنه لا تحصل منه التسمية الا ان قال ما ذكرنا وأما الجامع فلا يأتي بها في اثنا عشر لان
الكلام عنده مكروه وقوله ولا يأتي بها بعد فراغه الظاهر ان المراد به غسل الرجلين
وأما الأكل فبأن يأتي بها بعده ليتقيا الشيطان ما أكله ح ل قال م ر ولا يقوم
غيرها من الحمد مثلاً مقامها وقول ح ل وأما الجامع الخ المعتمدانها سنة كفاية
في الجامع فاذا أتى بها أحد الزوجين كفي كما قاله الشوري وقرره ح ف وقوله
الظاهر الخ اعتمد ع ش وزى ان المراد به الذكر المشهور (قوله أوله) المراد
بالأول ما قبل الآخر فيشمل الوسط ح ف وقوله ولا يأتي بها بعد فراغه بخلاف
الأكل فإنه يأتي بها بعده أي حيث قصر الفصل بحيث تنسب اليه عرفاً كما أفاده
الشيخ ليتقيا الشيطان ما أكله وهل هو حقيقة أولاً كل محتمل وعلى كونه حقيقة
لا يلزم أن يكون داخل الثناء فيعوز وقوعه خارجاً شرح م ر (قوله والمراد بأوله الخ)
هذا بالنسبة للسنن الفعلية التي منه أما بالنسبة للسنن الفعلية التي ليست منه فأوله
السؤال وأما بالنسبة للسنن القولية فأوله التسمية وهذا يجمع بين الأقوال (قوله بان
يقرن) على وزن ينصر من قرن وفي الصحاح أنه من باب نصر وضرب (قوله التنية) أي
القلبية (قوله فغسل كفيه) أي تمام غسل كفيه لان ابتداء غسلها بمقارن للتسمية
فلا بد من هذا التدبير ولو خلق بلا كف فانه يقدر له قدره ويغسل كما في شرح العباب
لأبرر ماوى (قوله بالتسمية) عند أول غسلها ثم يتلفظ بها سريعاً عقب التسمية م ر

وخبر مسلم أنه صلى الله عليه
وسلم كان اذا دخل البيت بدأ
بالسؤال ويقاس بما فيها ما في
معناه وقول وتأكد الى آخره
أولى من قوله ويسبى للصلاة
وتغيير النعم (وسبى الوضوء تسمية
أوله) أي الوضوء للأمر بها
والاتباع في الأخبار الصحيحة
وأما خبر الوضوء لمن لم يسم الله
عليه فضعيف أو محمول على
الكامل وأقلها بسم الله
واكلمها بسم الله الرحمن الرحيم
(فان تركت) عمداً أو سهواً
(ففي اثنا عشر) يأتي بها تداركاً لها
فيقول بسم الله أوله وآخره ولا
يأتي بها بعد فراغه كما في المجموع
أفوات محلها والمراد بأوله أول
غسل الكفين فينوي الوضوء
ويسبى عنده بان يقرن التنية
بالتسمية عند أول غسلها
(فغسل كفيه) الى كوعيه وان
تتقن طهرها للاتباع زواة
الشيئان

فان دفع ما قيل قرنهاها مستحيل لتدب التلفظ بها ولا يعقل معه التلفظ بالتسمية مع النية
برماوى (قوله والمراد الخ) فربما على قوله والمراد باقوله أول غسل الكفين الخ مع
ضميمة الفاء في قوله فغسل كفيه وقوله والتصریح به أى بما فاده وهو الفاء
المذكورة ح ف (قوله فان شئت) أى شكك مستوى الطرفين ع ش (قوله قبل
غسلها ثلاثا) قضيته انه لا يستحب زيادة على الثلاثة بل هي كافية للنجاسة المشكوكة
وسنة الوضوء ع ش قال سم على جرويته ان محله في غير المغلظة والافسح مع التراب
بل تسعا ان قلنا بسن الثامنة والتاسعة ح (قوله اذا استيقظ أحدكم) أضافه الى
ضمير المخاطبين اشارة الى أن الحكم خاص بهم لا يتناول النبي لان عينه تنام ولا ينام
القلب ح ف (قوله حتى يغسلها ثلاثا) انما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل
ثلاثا قبل الغمس وان كانت اليد تطهر بالمرّة لانه اجتمع على اليد عبادة ان احداها
الغسل من توهم النجاسة والاخرى الغسل قبل الغمس لاجل الوضوء فانه سنة من
سنن الوضوء وان تحقق طهارة يده والغسل الثالثة لطلب الايتار فان تثليث الغسل
مستحب انتهى من رسالة ابن العماد في سنة الاعتراف وقوله وان تحقق الخ ينافية
قول الشارح بعدما اذ اتيقن طهرهما الخ تأمل (قوله في ذلك) أى كراهة الغمس
ح ل (قوله اما اذا اتيقن) أى ولو بعد النوم كان نام محتبيا على وجه لا يحتمل من نجاسة
فيه ع ش وعبرة الزيادة قوله اما اذا اتيقن طهرهما أى وكان مستندا اليقين الغسل
ثلاثا اما اذا كان مستنده الغسل مرة فسيأتى في كلام الشارح بقاء الكراهة انتهى
(قوله ولا يسن غسلها قبله) أى قبل الغمس وان تيقن نجاستها حرم عليه غمسها
لتضمنه بالنجاسة فلو كان الشك في نجاسة مغلظة لم تزل الكراهة الا بغسل اليد سبعا
احداها بالتراب ولا يتوقف على ثمانية وتسعة الا عند من يقول باستحباب التثليث
في المغلظة ح ل فلو كانت النجاسة مخففة كفى بنسخها ثلاثا (قوله اذا غيّا حكما)
وهو هنا كراهة الغمس الذي دل عليها قوله فلا يغمس الخ والغاية هي قوله حتى
يغسلها (قوله انما يخرج) قد يقال لكنه علل الغاية هنا بما يقتضى الا كفاء بكرة
واحدة شوبرى وهو قوله فانه لا يدري الدال على احتمال نجاسة اليد وهذا الاحتمال
يزول بكرة واجيب باننا اذا علمنا ذلك المقتضى لزم عليه استنباط معنى من النص يعود
عليه بالابطال لان استنباط الا كفاء بكرة بطل قوله حتى يغسلها ثلاثا ع ش ويرد
عليه الشك في النجاسة المغلظة حيث قالوا ان الكراهة لا تزول الا بسبع مع الترتيب
قبل ادخالها الاتاء فقد استنبطوا من النص معنى عاد عليه بالابطال الا ان يقال
لما كان في ذلك الاستنباط استيفاء ما غيّا به الشارح مع زيادة فيها احتياط لم يترتب

فان اراد بتقديم التسمية على
غسلها وانصريح به من زيادتي
تقديمها على الفراغ منه (فان
شئت في طهرها كره غمسها
في ماء قليل) لا كثير (قبل
غسلها ثلاثا) فخرج اذا استيقظ
أحدكم من نومه فلا يغمس
رأسه في الاتاء حتى يغسلها ثلاثا
فانه لا يدري ان باتت يده
رواه الشيخان الا قوله ثلاثا
فهو سلم أشار بما علل به الى
احتمال نجاسة اليد في النوم
والحق بالنوم غيره في ذلك
اما اذا اتيقن طهرها فلا يكره
غمسها ولا يسن غسلها قبله
والنقيض بالقليل وبالثلث
من زيادتي فلا تزول الكراهة
الا بغسلها ثلاثا وان تيقن
طهرها بالاولى لان الشارح
اذ غيّا حكما بعبارة فانما يخرج
من عهده باستيفاءها وكالماء
القليل غيره

عليه ابطال شيخنا ح في (قوله من المائعات) وكذا الجمادات الرطبة ع ش
(قوله مع انه غير مراد) وذلك لانه يؤدي الى نجاسة الماء القليل وذلك حرام للتوضيح
بالنجاسة ع ش قال الشوبري ما المانع من ارادته وكون الكراهة يراد بها
ما يشمل كراهة التحريم بالنسبة لهذه راجع حاشية التعقيد (قوله فمضمضة) قدمت
المضمضة على الاستنشاق لشرف منافع الفم على منافع الانف لانه مدخل الطعام
والشراب اللذين بهما قوام البدن ومحل الاذكار الواجبة والمندوبة والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر شرح الاعلام لشيخ الاسلام (قوله فاستنشاق) والاستنشاق افضل
من المضمضة وان كان الفم افضل لان ابانور يقول المضمضة سنة والاستنشاق
واجب بناء على ان اقواله صلى الله عليه وسلم محمولة على الوجوب وافعاله على الندب
فالضمضة نقلت عن فعله والاستنشاق ثبت من قوله اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء
انتهى خاد (قوله وجمعها الخ) الجمع هو المسمى عندهم بالوصل وضابطه ان يشرك
بين المضمضة والاستنشاق في غرفة وضابط الفصل ان لا يجمع بينهما فيهما أو فاد كلامه
ان الجمع من حيث هو افضل من الفصل من حيث هو وان افضل كيفيات الوصل
ان يكون بثلاث غرفات انتهى (قوله غرفات) ان جمع على لغة الفصح أي للغين تعين فتح
الراء وان جمع على لغة الضم جازا سكان الراء وضمها وفتحها فتخص في غرفات أربع
لغات شوبري (قوله لكل منها ثلاث) وهي اضعفها وانظفها وفي هذه الصورة كيفيتان
الاولى ان يتمضمض بثلاث متوالية ثم يستنشق بثلاثة كذلك الثانية ان يتمضمض
بواحدة ثم يستنشق باخرى وهكذا الى ان يتم الثلاث ففي الفصل ثلاث كيفيات
ما ذكرها أشار اليه بقوله او بغرفتين الخ وهذه الكيفية الثالثة افضل كيفيات
الفصل الثلاث ح ل وكيفيات الوصل ثلاث أيضا فالمجموع ستة (قوله من الجمع بينهما
بغرفة الخ) جعل هذه من كيفيات الوصل انما هو بالنظر للعرفة ع ش (قوله مستحق)
أي للاعتداد بهما معا ولو قدم الاستنشاق على المضمضة حصل هو دون المضمضة وان
اني به بعده على المعتمد كما لو تعوذ قبل الافتتاح فان التعموذ يحصل دون الافتتاح رى
وعبارة شرح م ر فيحسب منهما ما وقع أولا وكاه ترك غيره فلا يعتد بفعله بعد ذلك
وأما اذا قلنا ان التقديم مستحب فانه اذا اعاده ثانيا حسب ما انتهى قال في الروضة
وتقديم المضمضة على الاستنشاق شرط على الاصح وتيسل مستحب ثم قال ولو قدم
المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب غسل الكف على الاصح اه
وقضيته انه لو قدم الاستنشاق على المضمضة او اتي بهما معا حسب الاستنشاق وفاتت
المضمضة فيكون الترتيب شرطا للاعتداد بالجميع فاذا عكس حسب ما قدمه على عمله

من المائعات وان كثرة وقولي
فان شك في طهرهما اولى من
قوله فان لم يتيقن طهرهما
الصادق بنجاستهما مع انه غير
مراد (فمضمضة فاستنشاق)
للاتباع رواه الشيخان واما
خبر تمضمضوا واستنشقوا
فضعيف (وجمعها) افضل أي
من الفصل بينهما بست غرفات
لكل منها ثلاث او بغرفتين
بتمضمض من واحدة منها ثلاثا
ثم يستنشق من الاخرى ثلاثا
(و) جمعها (بثلاث غرف)
بتمضمض ثم يستنشق من كل
واحدة منها (افضل) من الجمع
بينهما بغرفة بتمضمض منها
ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا
او بتمضمض منها ثم يستنشق
مرة ثم كذلك ثانية وثالثة
وذلك للاتباع رواه الشيخان
وعلم من التعبير بالافضل ان
السنة تنادي بالجميع وهو
كذلك وقولي وبثلاث اولى
من قوله بثلاث وتقديم
المضمضة على الاستنشاق
مستحق لا مستحب كما افادته
الفاء لا اختلاف العوضين

وفات ما اخره عنه (قوله كالوجه واليد) تنظير في مطلق الاستحقاق وان كان لا يعتد
 بغسل اليدين اذا قدمه او انه راجع للعلية اعني الاختلاف الخ (قوله الدولابي) بفتح الدال
 نسبة الى قرية واما ضم الدال نسبة الى الدولاب المعروف بخطا كما ذكره السيوطي
 في الانساب (قوله ان يبلغ) بضم المثناة التحتية وفتح الباء الموحدة وتشديد اللام
 المكسورة من التبليغ برماوي (قوله والثلاث) بكسر اللام فيه وفي مفردة كما في المصباح
 (قوله الصائم) أي ولو حكما كالمسك برماوي (قوله بل تكره) أي خوف الافطار
 والفرق بينها وبين القبلة حيث حرمت ان حركت شهوة ان المضضة والاستنشاق
 اصحابا مطالب ولا كذلك القبلة ومن ثم لو كانت المباعدة لاجل نجاسة فيه فانه لا يفطر
 شيخنا ح في وايضا القبلة قد تجزى الى فطرتين بخلاف المباعدة (قوله وسن تثليث)
 أي ولو للسلس أي ولا يحصل التثليث الا اذا ثلث العضو قبل الانتقال الى ما بعده
 الا في اليدين فلونلت اليسرى قبل اليمنى ثم ثلث اليمنى حصل فضل التثليث في كل
 ولو تواترت مرة فمرة لم يحصل التثليث ولا يحرم فعل غير الاولى لانه قبل بمحصول التثليث
 به فهو شبهة انتهى شوبري أي ولانه تجدده قبل الاثبات بصلاة وهو مكروه على المعتمد
 ح في وقول الشوبري لم يحصل التثليث أي بخلاف نظيره في المضضة والاستنشاق
 لان الوجه واليد من متباعدان فينبغي الفراغ من احدهما ثم الانتقال للاخر والاذن
 والقدم كعضو واحد في تطهيرهما معا كاليدين زى ويسن التثليث ولومن موقوف للطهارة
 لانه يتساع بالماء لانه ناهته وبه فارق الا كفان الموقوفة حيث لم يؤخذ منها المندوب شيخنا
 انتهى شوبري (قوله لغسل) أي واجب أو مندوب ومسح ولو جيرة وعمامة خلافا
 لزر كشي وان تبعه الخطيب شوبري أي بخلاف مسح الخف لانه يعيه قال ح ل
 وأما التنية فلا يسن تثليثها كما أفتى به والده شيخنا وعلى سن تثليثها يكون معناه ان يأتي
 بها ثانية وثالثة لا على قصد ابطال الاولى بل يكون مكررا لما حق يكون مستحبا لها
 ذكرنا اه (قوله وتخليل وذلك) وحيث ذكرنا الاولى تأخير هذه السنة عن جميع السنن
 لتعلقها بالجميع كما قاله ح ل (قوله وروى البخاري الخ) لما كان ظاهرا لاخبار
 المتقدمة يفهم وجوب التثليث دفع ذلك بقوله وروى البخاري الخ (قوله وتواتر مرة)
 أي اقتصر في كل عضو على مرة ع ش (قوله فاقبل بيديه وادبر) أي أخذ من جهة
 القبل وذهب بهما الى جهة الدبر وليس المراد انه رجس بيديه من جهة الدبر الى جهة
 القبل بل دليل قوله مرة واحدة لانه مخصوص بمن لا شعر له يتقلب (قوله وقد يطلب ترك
 التثليث) أي وجوبا والزيادة على الثلاث حرام اذا كان الماء مسبلا لا وضوء ومحمول
 على ما اذا كان من نحو حنفية اما اذا كان من نحو الفسافي فلا يحرم لانه عائد فيها

كالوجه واليد وكذا تقديم
 غسل الكفين عليهما وتقديم
 عليهما من زيادة في (و) سن
 (مبالغة فيهما لغير) للامر
 بذلك في خبر الدولابي والمبالغة
 في المضضة ان يبلغ بالماء
 اقصى الخنك ووجهي
 الا سنن والثلاث وفي
 الاستنشاق ان يصعد الماء
 بالنفس الى الخيشوم وخرج
 بالمفطر الصائم فلا تسن له
 المبالغة فيها بل ذكره كما ذكره
 في المجموع (و) سن (تثليث)
 الغسل ومسح وتخليل وذلك
 وذكر كشمية وتشهد للاتباع
 في الجميع اخذ من اطلاق
 خبر مسلم انه صلى الله عليه
 وسلم تواترا ثلاثا ثلاثا ورواه
 ايضا في الاول مسلم وفي الثاني
 في مسح الرأس أبو داود وفي
 الثالث البيهقي وفي الخامس
 في التشهد أحمد وابن ماجه
 ومرج به الروابي فتعبري
 بما ذكرنا من تعبيره بتثليث
 الغسل والمسح وروى البخاري
 انه صلى الله عليه وسلم تواترا
 مرة مرة وتواترا مرتين مرتين
 واه غسل وجهه ثلاثا وبيده
 مرتين ومسح رأسه فاقبل
 بيديه وادبر مرة واحدة
 وقد يطلب ترك التثليث كان
 مذاق الوقت او قل الماء

فلا اتلاف طوخي (قوله يقينا بان يني الخ) اعترض بانه ربما يزيد رابعة وهي بدعة وترك
سنة اهون من افتحام بدعة واجيب بانها انما تكون بدعة اذا علم انها رابعة وحيث
تكون مكروهة زى (قوله ومسح كل رأسه) واذا مسح الجميع وقع البعض واجبا والباقي
مندوبا كتنظيره من تطويل الركوع ونحوه بخلاف اخراج بغير الزكاة عن دون خمس
وعشرين فانه يقع كله واجبا ويفرق بان ما يمكن تجزيه يقع منه قدر الواجب فرضا
بخلاف ما لا يمكن كبغير الزكاة كذا قالوا واعترض بما اذا اشترك اثنان في بغير احدهما
ينبغي والاخرى لكل لهما من غير تخفية او احدهما يبق عن ولده والاخر بخلافه حيث
يصح ذلك فانه صدق عليه ان البعير تجزى والجواب المتعين ان يقال انما وقع
بغير الزكاة كله واجبا لانه من جنس الواجب اصاله في الزكاة وانما عدل عنه تخفيفا
على المالك فلما اخرج هو وقع كله واجبا ومراعاة لمن قال بوجوبه برماوى (قوله
ويلصق) بضم أوله من الصق (قوله ثم يرد هالخ) فيكون ذهابه وعوده مرة واحدة
لعدم تمامه بالذهاب شرح م ر (قوله والا فليقتصر على الذهاب) فلا يرد اذا فائدة
فيه فان ردت لم يحسب ثانية لان الماء صار مستعملا ولا ينافيه ما لو اتفقت من محدث
في ماء قليل فاو يرفع حدثه ثم احدث حال انقماشه فله ان يرفع الحدث المتجدد به قبل
خروجه لان ماء المسح نافع لا قوة له كقوة هذا ولذا لو اعد ماء غسل الذراع ثانيا
لم يحسب غسلة أخرى لانه نافعها (قوله أو يتم) بالنصب بان مضرة والمصدر معطوف
على مسح أى أو يتم الخ على حد قوله للبس عبادة وتقرعني ح ف والتتميم يكون بعد
مسح الواجب لا قبله لانه غير مستعمل بخلاف الغرة فانه يعتد بها ولو قبل الفرض
لاستعملها شورى وفي زى قوله أو يتم بشرط ان لا يكون على نحو العمامة فحودم
براغيث وان لا يمسح ما حاذى القدر المسوح من الرأس كافي عمرة وان يقدم مسح
جزء من رأسه كما يفهم من قوله أو يتم اه قال شيئا ح ف ويشترط أن لا يرفع
يده بين مسح الجزء والتتميم لئلا يصير الماء مستعملا وان لا يكون عاصيا بلبسها لذات
اللبس لكونه محرما لان التتميم على العمامة رخصة بخلاف ما اذا كانت مغسوبة
واما اشتراط بعضهم أن لا يمسح من العمامة ما قابل الجزء من الرأس فليس المراد منه
حقيقة الاشتراط وانما المراد انه لا يشترط في تأدية السنة مسحه لانه يمتنع كما
يفهمه كلام م راه (قوله على نحو عمامته) وان لم يضعها على ظهر زى (قوله على
أقل من الناصية الخ) فيه انه تقدم انه لم يقل احد بوجوب خصوص الناصية فانها
دون الربع القائل بوجوبه أبو حنيفة فكان ينبغي ان يقول على أقل من الربع ح ل
والأولى تقديم هذه العبارة في مسح الرأس الذي هو رابع الفروض (قوله لا يبلل الرأس)

(يقينا) بان يني على الأقل
عند الشك ع لا بالاصل (ومسح
كل رأسه) لا لتابع رواه
الشيخان والسنة في كيفية
مسح الرأس ان يضع يده على
مقدمه ويلصق مسبحة بالآخرى
واهميه على صدغيه ثم
يذهب بها الى قفاه ثم يردّها
الى المبدأ ان كان له شعر
ينقلب والا فيقتصر على الذهاب
(أو يتم) بالمسح (على نحو
عمامة) وان لم يعسر عليه
نزعها لخبر مسلم السابق في
رابع الفروض والا فضل ان
لا يقتصر على أقل من الناصية
خروجها من الخلاف وتعبيري
بذلك أولى من قوله فان عسر
رفع عمامته كحل بالمسح عليها
(ف) مسح كل (اذنيه) بماء
جديد لا يبلل الرأس للاتباع
رواه البيهقي والخامس وصحاحه
والسنة في كيفية مسحها ان
يدخل مسبحة

في صمخيه ويرد يرهما على العاطف ويراهما على ظهرهما ثم يلقى كفيه وهما * (١١٠) * مبلوئتان بالاذنين استظهارا والمراد منه

لانه مستعمل وهذا واضح في بلل الاولى دون الثانية والثالثة ثم رأيت شيخنا ذكر
ان امتناع ماء بلل الثانية وثلاثة لكونه خلاف الاكل والا فاصل السنة يحصل
بذلك كما جزم به السبكي في تساويه وجري عليه ابن حجر أيضا ح ل اه (قوله
في صمخيه) الصمخ بالكسر خرق الاذن وقيل هو الاذن نفسها والسين لغة فيه
مختار ع ش انتهى (قوله مسجتيه) أي رأسهما كما أشار إليه بقوله والمراد الخ
زي (قوله استظهارا) أي احتياطا وقال ع ش أي طلبا لظهور المسح للكل
والحاصل ان في الاذنين اثني عشر مرة مسحهما ثلاثا مع الرأس ومسحهما ثلاثا مع
الوجه مراعاة للاخبار في انهما من الوجه أو من الرأس ومسحهما ثلاثا استغلا لا
ومسحهما ثلاثا استظهارا ذكره ق ل (قوله ألتئمتها) أي المسجتين ح ل (قوله
ومعاطفهما) من عطف الجزء على الكل لان الباطن شامل لذلك (قوله وتخليل
شعر) الاحرم على المعتد خلافا لمن قال بخال برفق م ر ويقارق سن المضضة
والاستنشاق للصائم وان كان قديودي للوصول للجوف لان التخليل أقرب لتنف
الشعر سم (قوله ابن صبرة) بفتح الصاد وكسر الباء ويجوز اسكان الباء مع فتح الصاد
وكسر هاشو برى (قوله اسبغ الوضوء) الاسبغ ان يأتي به تاما باندوباته (قوله
في يديه) هل وفي وجهه سم قال شيخنا القياس نعم لاستقلال كل منهما وجهة اليمنى
انترق ع ش (قوله في ظهوره) بدل من في شاء (قوله والترجل تسريح الشعر)
أي تسريحه فالمراد بالمصدر ان تره لكمة الحمل ح ف (قوله فان قدم اليسار كره)
وكذا المية وهل يكره التيمن في نحر خديه مما يطهر دفعة واحدة قياسا على ذلك
أو يفرق بورود الامر بالتيمن ثم النهي عن تركه في اليدين والرجلين ولا كذلك
المية هنا كل محتمل والوجه الثاني شو برى (قوله واطالة غرته وتجييله) وهما
اسمان للواجب والمندوب معا شرح م ر والمندوب اطالتهما ق ل على التحرير
قال زي واطالتهما يحصل أقلها بادي زيادة وان سقط في الكل غسل الغرض
لعذر انتهى (قوله ان امتي) أي أمة الاجابة لا الدعوة والمراد المتوصون منهم يدعون
قال البرماوى أي يسمون أو يعرفون وقيل ينادون الى موقف الحساب أو الميزان
أو الصراط أو الخوض أو دخول الجنة أو غير ذلك (قوله غرا) جمع اغر وهو حال
من الواو في يدعون أي ذوى غرة وأماها بياض بجهة الفرس فوق الدرهم
شبهه ما يكون لهم من النور في الآخرة (قوله محجلين) من التجليل وأصله بياض
في قوائم الفرس كافي المناوى وهى أى الاطالة ان يطيل غرته أى وتجييله وخصها
لشء وهاله أو لكون محلها أشرف الاعضاء وأول ما يقع عليه النظر مناوى (قوله

يضع برأس مسجتيه صمخيه وبباطن
ألتئمتها باطن الاذنين ومعاطفها) وتخليل
شعر يكفى غسل ظاهره) كجمعية رجل كيفية
الزبصاع رواه الترمذى وصححه (و) تخليل
(اصابعه) خبر لقيط ابن صبرة اسبغ الوضوء
وخال بين الاصابع رواه الترمذى وغيره
وصححه والتخليل في الشعر بان يدخل
اصابعه من أسفل اللحية مثلا بعد تفريقها
وفي اصابع اليدين بالتشيل وفي اصابع
الرجلين من أسفلها بخنصر يده اليسرى
مبتدئا بخنصر رجله اليمنى خاتما بخنصر اليسرى
وتعبرى بشعر الخ أولى من تعبره باللحية
الكثة (وتيمن) أي تقديم يمين على يسار (لنحو
اقطع) كن خلق بيد واحدة (مطلقا) أى في
جميع اعضاء وضوئه (ولغيره في يديه
ورجليه) لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب
التيمن ما استطاع في شأنه كله في ظهوره
وترجله وتغسله رواه الشيخان والترجل
تسريح الشعر فان قدم اليسار كره نص عليه
في الام اما الكفان والحدان والاذنان وجانب
الرأس لغير نحو الاقطع فيطهر ان دفعة واحدة
والفصل المذكور من زيادتي ويسن كافي
المجموع البداءة بأعلى الوجه (واطالة غرته
وتجييله) وهى غسل ما فوق الواجب من
الوجه في الاول ومن اليدين والرجلين في
الثاني لخبر الشيخين ان أمتي يدعون يوم
القيامة غرا محجلين من اثار الوضوء فمن
استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل وغاية
الغرة ان يغسل صفحة العنق مع مقدمات
الرأس وغاية التججيل استيعاب العضدين
والساقين (وولا) بين الاعضاء في التطهير بحيث لا يحيف الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهوى والمزاج

ويقدر المسوح مغسولا ويسن
أيضا ذلك (وترك استعانة في
صب) عليه لأنها ترفه لا تلحق
بالتعب فهي خلاف الأولى
وخرج زياد في صب الاستعانة
في غسل الأعضاء والاستعانة
في احضار الماء والأولى مكروهة
الافق الاقطع ونحوه فلا
كراهة ولا خلاف الأولى بل
قد يجب ولو باجرة المثل والثانية
لا بأس بها (و) ترك (نقض)
للماء لان نقضه كالتبري من العبادة
فهو خلاف الأولى وبه جزم في
التحقيق وقال في شرح المذهب
والوسيط انه الأشهر لكنه رجع
في الروضة والمجموع انه مباح تركه
وفعله سواء (و) ترك (تنشيف)
بلا عذر لانه صلى الله عليه وسلم
بعد غسله من الجنابة أتته بمجونة
بمنديل فردده وجعل يقول بالماء
هكذا بنقضه رواه الشيخان
(والذ كر المشهور عقبه) وهو
كافي الأصل أشهد أن لا اله الا
الله وحده لا شريك له وأشهد
أن محمدا عبده ورسوله اللهم
اجعلني من التوابين واجعلني
من المتطهرين سبعتك اللهم
وبحمدك أشهد أن لا اله الا انت
استغفرك وأتوب اليك خبره مسلم
من توشأ فاحسن الوضوء ثم قال
أشهد أن لا اله الا الله الى قوله
ورسوله ففتحت له أبواب الجنة الثمانية

ويقدر المسوح مغسولا وإذا غسل ثلاثا فالعبارة بالاخيرة زي (قوله ويسن
أيضا ذلك) هو مكرزم مع قوله وتخلل وذلك وان كان الأول في سن تشيئه لانه يلزم
منه ندبه (قوله وترك استعانة) أي اعانة ولومن غير أهل للعبادة أو بلا طلب
فليس السين والتاء للطلب قل أي كما يؤخذ من العلة وفي ع ش وترك
استعانة أي وان كان المعين كافرا على الوجه خلافا للزر كشي وتجب على العاخر
ولو باجرة مثل ان فضلت عما يعتبر في زكاة الفطر على الوجه والا صلى بالتيمم واعاد
شرح الارشاد بحجر سم انتهى (قوله في صب) انظر لم قيد بذلك وهلا تركه ليشمل
ترك الاستعانة في غسل الأعضاء فانه سنة أيضا كما يأتي وأجيب بانه انما قيد بذلك
بانظر لانه فهو لان الغالب ان ترك السنة يكون خلاف الأولى فلا يطلق في الاستعانة
لدخل تركها في احضار الماء فيكون سنة مع انه ليس كذلك ولو زاد قوله أو في غسل
لتوهم ان الاستعانة فيه خلاف الأولى فقط مع انها مكروهة فدفع ذلك بالتقيد
انتهى شيخنا ح ف (قوله لأنها ترفه) قضية العلة المذكورة انه لا فرق بين
طاب الاعانة وعدمه مع القدرة على المنع فتعبر بهم بالاستعانة جرى على الغالب ذكر
ذلك في شرح الارشاد سم (قوله تركه وفعله سواء) أتى بذلك لئلا يتوهم ان المراد
بالمباح ما ليس بحرام فيشمل المكروه قال زي واذا استعان بمن يصب عليه سن ان
يقف الصاب عن يساره لانه أمكن وأحسن (قوله وترك تنشيف) وهو كما في
القاموس أخذ الماء بخرقة وبه يرد ما توهم من ان المطلوب تركه انما هو المبالغة حل
واذا تنشيف فالأولى ان لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوهما (قوله بلا عذر) كبرد
أو خوف تعبس أو ارادة تيمم وهذا في الحي واما الميت فيسن تنشيفه حل (قوله
بمنديل) بكسر الميم وفتح ع ش (قوله يقول) أي يفعل وقوله هكذا مفعول به
وقوله بنقضه بدل من اسم الإشارة وهو تفسيره قال سم ولا يرد على ما تقدم لا مكان
حله على بيان الجواز اه (قوله عقبه) أي بحيث لا يطول بينهما فصل عرفا فيما
يظهر زي وترك التعرض للذكر الذي للأعضاء ومشى م ر على استعانة ومنع
شدة ضعف احاديثه سم (قوله الثمانية) وهي باب الصلاة وباب الصدقة وباب
الصوم ويقال له الريان وباب الجهاد وباب التوبة وباب السكاطين الغيظ والعافين
عن الناس وباب الراضين والثامن هو الباب الايمن الذي يدخل منه من لا حساب
عليه شوبرى وفتح له اكراما والاف معلوم انه لا يدخل الا من باب واحد ع ش
على م ر وانظر ما فائدة تخصيص الثمانية مع ان القرطبي عدتها ثمانية عشر ويحسب
بان الثمانية هي الابواب الكبار كابواب السورود اخلها ثمانية عشر ثم تزيد برماوى

(قوله يدخل من أيها شاء) لا يشك كل بان الابواب موزعة على الاعمال فكل باب
لا هله على مخصوص لان فها اكرام له لكن يلهمه الدخول من الذي هو أهله برماوى
(قوله كتب برق) أى وتجدد ذلك بتعدد الوضوء لان الفضل لا جبر عليه ع ش (قوله
لم يتطرق اليه ابطال) أى يصون صاحبه من تعاطي مبطل بأن يرتد والعياذ بالله
تعالى والافقد تقران جميع الاعمال يتطرق اليها الابطال بالردة ويحتمل ان هذا
بخصوصه لا يبطل بها لكن ظاهر كلامهم يخالفه ويحتمل ان هذا منه صلى الله عليه
وسلم مبالغة في حفظه وتأكيد في طلبه لما فيه من الشهادتين وغيرها مما لا يوجد في
غيره فليتأمل شوبرى وقوله بان يرتد فيكون فيه بشرى بان من قاله لا يرتد وانه يموت
على الايمان ح ف (قوله جملة واحد) فاللهنى سبحتك يا الله مصاحبا لمحمدك شوبرى
(قوله وسن ان يأتي الخ) ويسن ان يكون رافعا يديه الى السماء وكذا بصره ولو
اعنى ح ل

(باب مسح الخفين)

هو من خصائص هذه الامة كما ذكره سم على أبي شجاع ع ش والكلام عليه
يفحص في خمسة اطراف الاول في احكامه الثاني في مدته الثالث
في كفيته الرابع في شروطه الخامس فيما يقطع المدة والرخص المتعلقة
بالسفر ثمانية اربعة خاصة بالطويل وهي مسح الخف ثلاثة ايام والقصر
والجمع وفطر رمضان واربعة عامة وهي أحك كل الميتة والنسالة على الراحة
وترك الجمعة واسقاط الصلاة بالتميم برماوى وكون الاولى والرابعة من رخص السفر
بالنظر للغالب لانها يكونان في الحضر أيضا (قوله هو اولى الخ) اذ برماوى هم
جواز غسل رجل ومسح الاخرى الا أن يقال ان في الخف للجنس أو للعهد الشرعى
والعهد شرعانه اسم للفردتين وقال القليوبي ان الخف يطلق عليهما وعلى أحدهما
وتعبير المصنف لا يشمل الخف الواحد فيما لو فقدت احدى رجله الا أن يقال نظرا
للاغالب فعلى هذا استوت العبارتان بل ربما يقال التوهم في عبارة المصنف اكثر
تقريب شيئا وذكروه هنا التمام مناسبتة للوضوء لانه بدل عن غسل الرجلين بل ذكره
جمع من خامس فروضه لبيان ان الواجب الغسل أو المسح واخره جمع عن التيمم
لان في كل مسحا ميمما زى واستدل له بقراءة الجرف في ارجلكم ومسحه رافع للحدث
لامبيح شرح م ر (قوله يجوز) أى يجوز العدول اليه والا فهو اذا وقع لا يكون الا واجبا
فيكون من الواجب المخير قاله شوبرى والمختار انه ليس منه لان شرط الواجب المخير
ان لا يكون بين شيئين أحدهما أصل والاخر بدل ع ش على م ر والظاهر ان

يدخل من أيها شاء وزاد
آثره نى عليه ما به دة الى
المتطهرين وروى الحاكم
الباقى وصححه ولفظه من
توضأ ثم قال سبحانك اللهم
وبحمدك لا اله الا انت الى
آخره كتب برق أى فيه كما
ورد في رواية ثم طبع بطابع
نظم يكسر الى يوم القيامة أى لم
يتطرق اليه ابطال والطابع
يقطع الباء وكسرها الخاتم
وواو محمدك زائدة فسبحانك
مع ذلك جملة واحدة وقيل
عامفة أى وبمحمدك سبحانك
فذلك جملتان وسن ان يأتي
بالذكر المذكور متوجه
القبلة كما في حالة الوضوء قاله
الرافعي

(باب مسح الخفين)

هو اولى من قوله مسح الخف
(يجوز) المسح عليهما لا على
خف رجل مع غسل الاخرى
(في الوضوء) بدلا عن غسل
الرجلين وتعبيرهم يجوز

قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع فيها قبل سفره سم (قوله ولا يمضي وقت الصلاة حضرا) هو الرد على القول الآخر القائل اذا مضى وقت الصلاة حضرا مسح مسح مقيم لعصيانته وذلك كان احداثا لمتهىء للسفر وقت الظهر وجاء وقت العصر وهو لم يسلم الظهر ثم توثأ ومسح سفرافاته مسح مسح مسافر ولا بردانه في هذه الحالة عاص لانه اخرج الصلاة عن وقتها والعاصي لا يجوز له الا مسح مقيم لان عصيانته انما هو بالتأخير لا بالسفر والمضرا انما هو العصيان بالسفر (قوله وشرط جواز المسح الخ) اشارة الى ان ذات الخلف لا يتعلق بها شروط وانما هي الاحكام ع ش على م ر وفي ق ل على المحلى قوله وشرطه أى الخلف أى شرط صحة المسح عليه كما اشار اليه وتعبير بعضهم بالجوار ليس في محله (قوله بعد طهر) ولوتيماح ل (قوله لم يجز المسح) وفارق عدم بطلان المسح فيما اذا اراد من مقرها الى ساق الخلف ولم يظهر شيء من محل الفرض عملا بالاصل فيهما وهو ان الاصل عدم جواز المسح فلا يباح الا باللبس التام واذا مسح فالاصل استمرار الجواز ولا يبطل الا بالنزع التام نعم لو كان الخلف طويلا خارجا عن العادة فخرج رجلا الى موضع لو كان الخلف معتاد الظهر شيء من محل الفرض بطل مسحه بلا خلاف انتهى برماوى (قوله الا ان ينزع الاولى الخ) فان قلت هلا اكتفى باستدامة اللبس لانه كالاتداء كما سيأتى في الايمان قلنا انما يكون كالاتداء اذا كان الابتداء صحيحا وهذا ليس كذلك ذكره في شرح المذهب روى أى اقوات شرطه وهو لبسه بعد كمال الطهارة والذي يتجه ان هذا لا يخالف ما في الايمان وان ذلك يسمى لبسا هنا ايضا وان لم يعتد به هنا لقوات شرطه وهو كون ابتداء لبسه بعد كمال الطهارة برماوى (قوله كذلك) أى من موضع القدم ح ل (قوله قبل وصولهما) وكذا لو فارق لان المسح رخصة لا يصر اليها الا بيقين وفي ع ش خلافة ونصه خرج به البعدية والمقارنة فيجوز المسح فيهما فليراجع (قوله ساتر محل فرد) المراد بالساتر الحائل لا ما يمنع الرؤية فيكفى الشفاف عكس ساتر العورة لان القصد هنا منع نفوذ الماء وثم منع الرؤية ايسر شرف وسيأتى ان ساتر وما بعده احوال وهي في الحقيقة شروط لجواز المسح لا لبس كما قد يتوهم وحاصله انها احوال مقارنة فيما عدا الثاني وهو قول المتن طاهر واعم من المقارنة والمستظرة بالنسبة اليه وينبنى على ذلك انه لو لبسه نجسا أو متنجسا ثم طهره قبل الحدث جازا وغير مانع النفوذ أو غير ممكن فيه التردد ثم صيره صالحا أو مانعا أو ساترا بعد ذلك ولو قبل الحدث لم يجز المسح ولا يصح هذا هو المأثم وان وقع في الحواشي ما يخالف بعضه فقول ح ل انه ان لبس المتنجس وطهره قبل الحدث

ولا يمضي وقت الصلاة حضرا
وعصيانته انما هو بالتأخير
لا بالسفر الذي به الرخصة
(وشرط) جواز مسح (الخلف)
لبسه بعد طهر من الحدثين
للخبر السابق فلو لبسه قبل
غسل رجليه وغسلهما فيه
لم يجز المسح الا ان ينزعهما من
موضع القدم ثم يدخلهما فيه
ولو ادخل احدهما بعد غسلها
ثم غسل الاخرى وادخلها
لم يجز المسح الا ان ينزع الاولى
كذلك ثم يدخلها ولو غسلها
في ساق الخلف ثم ادخلها
موضع القدم جاز المسح
ولو ابتداء اللبس بعد غسلها
ثم احدث قبل وصولهما الى
موضع القدم لم يجز المسح
(ساتر محل فرض) وهو القدم
بكعبيه

يكون لبسه غير صحيح غير ظاهر بل الظاهر ان اللبس صحيح حيث ذوبه صرح ع ش على
م ر وقول م ر والتنجيس كالنجس أى في عدم صحة المسح قبل غسله خلافا لابن
المقري أى فاه يصح المسح مع وجود النجاسة فاللبس صحيح باتفاق والنزاع انما هو
في صحة المسح وعدمه كما هو صريح عبارة م ر وان كان جعل طاهرا في المنهج
حالاً يقتضى عدم صحة اللبس ولبس مراداً قال الرشيدى قوله فلا يكفي نجس الى
قوله والتنجيس كالنجس أى لا يكفي المسح عليهما كما هو صريح كلامه فليست الطهارة
شرطاً للبس وان اقتضى جعل قول المصنف طاهراً حالاً من ضمير لبس خلاف ذلك
شيخنا ح ف ومن خطه نقلت (قوله من كل الجوانب) متعلق بسائر ع ش
(قوله غالباً) كانه احتريزه عن السراويل سم (قوله ولو كان به تخرق) لم يفرعه
بالفاء ليشمل ما لو طرأ التخرق بعد اللبس وقوله ضراى لا يجوز المسح عليه اذا طرأ
تخرقه بعد الحدث فان طرأ قبله ثم رقعته قبله أيضاً جاز المسح عليه وعلم مما تقررانه
لو ظهر شيء من محل انقضض ضرر ولو من محل الخرز وانما عني عن وصول الماء من محله
كما سيأتى لعسر الاحتراز عنه بخلاف هذا وقوله ولو تخرقت يجوز ان يكون معطوفاً
على فيكفى فهو مفرع ويحتمل ان يكون غير مفرع ليدخل ما لو تخرق في الابتداء ح ل
(قوله ضر) أى اذا لم يخطئه قبل الحدث ع ش (قوله البطانة) أو الظهارة بكسر
أولهما ع ش (قوله صفيق) أى قوى (قوله غير متخاديين لم يضر) أى والباقي صفيق
كما في شرح الروض ع ش (قوله ولا متنجس) أى ما لم يغسل قبل الحدث أيضاً
ع ش والمراد متنجس بما لا يعنى عنه ومن المعفو عنه ما لو خرز بشعر نجس من مغلظ
كشعر خنزير أى لان شعره كالابر انتهى ح ف مع رطوبة وغسل طاهره سبعا
احداها بالتراب فلا تنجس رجلاه البتة بملاقاته ويصلى فيه الفرائض كالتوافل ح ل
وم ر فلو عنت النجاسة المعفو عنها جميع الخف لم يبعد جواز المسح سم ولا يكلف
المسح بخرقه بل له المسح بيده ح ف ويلزم عليه التوضيح بالنجاسة فن ثم اعتمد بعضهم
المسح بنحو عود (قوله كالتابع لها) ومن ثم امتنع عليه مس المعحف ونحوه وعمل
أيضاً بان الخف يدل عن الرجل وهي لا تطهر عن الحدث مع بقاء النجس عليها وقضية
هذه العلة عدم صحة مسح الخف اذا كان على الرجل حائل من نحو شع أو تحت
اطفارها ومنع وصول الماء لانها لا تطهر عن الحدث مع وجود ما ذكر وفيه ان
هذا الاستبعاد عن الغفلة ح ل والمعتمد صحة المسح على الخف مع وجود الحائل سم
وزى واج (قوله ما لا نجاسة عليه) فان مسح محل النجاسة لم ينف عنها وقولهم
ماء الطهارة اذا أصاب النجاسة المعفو عنها لم يضر محله اذا أصابها لا قصد ح ل فلو

من كل الجوانب بعيد زفته
بقولى (لا من أعلى) فيكفى
واسع يرى القدم من أعلاه
عكس ستر العورة لان اللبس
هنا من أسفل وثم من أعلى
غالباً ولو كان به تخرق في محل
القرض ضرر ولو تخرقت البطانة
أو الظهارة والباقي صفيق
لم يضر ولا ضرر وتخرقة من
موضعين غير متخاديين لم يضر
(طاهراً) فلا يكفي نجس ولا
متنجس اذا لم يصح الصلاة فيها
التي هي المقصود الاصل من
المسح وما عداها من مس
المحس ونحوه كالتابع لها
نعم او كان بالخف نجاسة معفو
عنها مسح منه لا نجاسة
عليه ذكره في المجموع

مسح موضعه ما طهر افاخطا بالحجاسة لا بالقصد فينبغي العفولان ماء الطهارة لا يدر
 ختلاطه بالمعقوعه سم (قوله يمنع ماء) ان قلت ما وجه اتياه بهذه الحال جهلة وهلا
 اتى بها مفردة كسابقه اقلت لعل وجه ذلك ان اسم الفاعل حقيقة في اللبس
 بالفعل ولو اتى بها مفردة كقوله ماء منع ما اقتضى قلبه بالمنع حقيقة حينئذ وليس
 مراد اولهذ قال الشارح لوصب عليه فتأمل وكذا يقال في لاحقه شورى (قوله
 من غير محل خرز) أى ومن غير حرف البطانة والظاهرة الغير المتأذين كما علم مما رسم
 (قوله ويمكن فيه) أى عند كل لبس في غير السلس تردد أى من غير فعل مع اعتبار
 توسط الارض سهولة وهوية قال شيخنا فيما يظهر اه حل وعبرة ع ش على
 م ر الوجه اعتبار القوة من الحدوث بعد اللبس لان به دخول وقت المسح حتى لو امكن
 تردد المقيم فيه يوما وليلة من وقت اللبس لامن وقت الحدث لم يكن م ر سم على جهة
 وينبغي ان ضعفه في انشاء المدة لا يضر اذا لم يخرج عن الصلحية في بقية المدة انتهى
 (قوله تردد مسافر لحاجته) وهذا معتبر في حق المقيم أيضا فلا بد من كون خفه يمكن فيه
 تردد مسافر لحاجته يوما وليلة ح ف خلافا لما قال يعتبر فيه تردد مقيم لحاجته وهو
 ان حجر واسمته قر كلام ع ش على م ر على كلام ابن حجر وعزاه للرمل في غير
 الشرح ولو قوى على دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته
 اه ق ل (قوله كجورب) ضعيف قال في شرح الروض وهو الذي يلبس مع المكعب
 أى البابو ج ومنه خفاف الفقهاء والقضاة ذكره الصيمرى زى وهو المعروف بالمر
 (قوله احوال) أى من المضاف اليه وهو المضاف الى لبسه لوجود شرطه وهى اما احوال
 مقارنة للاصل بالمصدر أو محمولة على الاعم من المقارنة والمتظرة وكتب ايضا واعلم
 ان قضية كونها حالا من ضمير لبس انه لا يجوز لبس غير ساتر وان صار ساترا بعد لبسه
 وقبل المسح ولا لبس المتعجب وان طهره كذلك قال الشيخ والمتجبه الاجزاء وظاهره
 وان لم يوجد ذلك الابدال حدث وهو ما اقتضاه كلامهم وقد نظرفيه حجر بانه
 بالحدث شرع في المدة وحينئذ فكيف تحسب المدة على ما لم يوجد فيه شروط الاجزاء
 قال فالوجه ان كل ما طرأ وزال مما يمنع المسح ان كان قبل الحدث لم ينظر اليه أى فلا
 يضر أو بعده نظر اليه أى ضراه وهو وجه من قول الشيخ في محل آخر لا بد ان تكون
 شروط الخف عند اللبس أيضا شرح شيخنا لهذا الكتاب شورى واعتمد الشيخ
 البشيشى كلام ابن حجر وعليه فتكون المذكورات أحوالا أعم من المقارنة
 والمتظرة واعتمد شيخنا ح ف انه لا بد ان يكون مانعا للماء وساترا وقويا عند اللبس
 فاذا كان غير ساتر ثم صار ساترا بعد اللبس لم يكف وكذا البقية بخلاف طهارة الخف

(يمنع ماء) أى تؤذنه بقيد
 زوته بقولى (من غير محل
 خرز) الى الرجل لوصب عليه
 فلا يمنع لا يجزى لانه خلاف
 الغالب من الخفاف المنصرف
 اليها نصوص المسح (ويمكن
 فيه تردد مسافر لحاجته)
 عند الخط والترحال وغيرها
 مما جرت به العادة ولو كان
 لابس مقعدا بخلاف ما لم يكن
 كذلك لنقله أو تحديده رأسه
 أو ضعفه كجورب ضعيف من
 صوف ونحوه أو افراط سعة أو
 ضيقه أو نحوها اذ لا حاجة لمثل
 ذلك ولا فائدة في ادائه نعم
 ان كان الضيق يتسع بالمشى
 فيه عن قرب كفى فان قلت
 ساتر وما بعده احوال مقيدة

فلا يشترط وجودها عند اللبس فعليه يكون طاهرا حالا اعم من المقارنة والمنتظرة
وما عداها حال مقارنة وانظر الفرق فكلام ابن حجر وجهه تام اه (قوله لصاحبها) أي
لعماله (قوله قات محل ذلك) أقول ويجاب أيضا بان هذا ليس من باب الأمر بشيء
مقيد اذ لا أمر هنا وانما هو من باب الاخبار وبيان شرط الشيء فاذا أخبر بان شرطه
اللبس في هذه الاحوال علم ان اللبس في غير هذه الاحوال لا يكفي فيه كما هو واضح
فان تأمل من شوبري ويمكن ان يراد بالأمور به المأذون فيه فيصح كلامه شيخنا
أو ان الأمور به معنى والمعنى ليلبس مريد المسح الخف سائر طاهرا الخ وقوله محل
ذلك أي عدم لزوم (قوله نحو حج مفردا) مثال للنوع وما بعده مثال للفعل (قوله من
هذا القليل) أي من نوع الأمور به أي مما له به تعلق لان الأمور به ليلبس الخف لا نفسه
والخف تحته أنواع طاهر ونجس الى غير ذلك ومن فعل الأمور لانها تحصل بفعله
أو تشأ عنه كما ذكره جرح ل وهذا ليس بظاهر في قوله يمنع ماء وما بعده لان المنع
وامكان التردد ليسا من فعله فراه بالقيل نوع الأمور به فقطح في (قوله فيشترط
الخ) هذا دخول على المتن وتنبه ما قبله والاولى ان يقول بدل هذا فيعزى
المسح عليه لو محرم الخ لان غرض المتن بهذه الغايات الثلاث الرد
على الضعيف القائل بعدم اجزاء المسح حيث شذ كما يعلم من أصله اه
(قوله ولو محروما) أي لالذاته فان تحريم المغصوب لا يكونه ملكا لا غير لالذات اللبس
فخرج المحرم لذاته تحريم المحرم فلا يمنع عليه اذ البسه متعديا لان تحريم لبس الخف
عليه لذات اللبس لان المحرم منهى عن اللبس من حيث هو لبس شرح م وفصار
كان الخف الذي لا يمكن تتابع المشي عليه (قوله فيكفي مغصوب) وما خوذ من جلد
آدمي بخلاف الاستبراء به حيث لا يجزى لانه ثم آلة للطهارة بخلافه هـ شوبري أي
ولان تحريم لبس جلد آدمي لعارض الاحترام لالذات اللبس لانه غير منهى عنه
وفيه شيء في (قوله وذهب وفضة) أي لان تحريم لبسهما لعارض الخيلا لالذات اللبس
ح في (قوله بخلاف ما لا يسمى خفا) محترز الضمير في قوله لبسه أي الخف أي ما يسمى
خفا فلا يصح المسح على ما لا يسمى بذلك لعدم التسمية (قوله أو شد) أي قبل اللبس
أو بعده وقبل الحدث لكن ظاهر كلام الشارح انه لا بد أن يكون مشدودا عند
اللبس ح ل واعتمد ح في ان اشترط ان يكون مشدودا قبل الحدث وان لم يكن
مشدودا عند اللبس اه (قوله بشرج) بفتح الشين المعجمة والراء شوبري (قوله
بعرى) هي العيون التي توضع فيها الازرار جمع عروة كمدينة ومدى اه مصباح (قوله
تظهر) محل الفرض اذا مشى فال حجر في شرح الارشاد ويفرق بين تنزيههم الظهور

لصاحبها فمن أن يلزم الأمر بها
اذ لا يلزم من الأمر بشيء الأمر
بالفعل بل يدل اضرب هذا
جائسة قلت محل ذلك اذ لم تكن
الحال من نوع الأمور به ولا من
فعل الأمور كالمثال المذكور
اه اذا كانت من ذلك نحو حج
مفردا ونحو ادخل مكة محرما
فهى مأمور بها وما هنا من هذا
القليل فيشترط في الخف جميع
ما ذكر (ولو) كان (محرما)
فيكفي مغصوب وذهب وفضة
كالتيم بتراب مغصوب (أو غير
جلد) كجلد وزجاج وخرق
مطبوقة لان الاباحة للحاجة
وهى موجودة في الجميع بخلاف
ما لا يسمى خفا كجلدة افها على
رجله وشدتها بالربط اتباعا
للصوص واتصرح به هذا من
زيادتي (أو) مشقوقا (شد
بشرح) أي بعري بحيث لا يظهر
شيء من عمل الفرض لحصول
الستر وسهولة الارتفاق به في
الازالة والاعادة فان لم يشد
بالعري لم يكف لظهور عمل
الفرض اذا مشى

ولو فقت العري بطل المسح وان لم يظهر (١١٧) من الرجل شي لانه اذا مشى ظهر (ولا يجزى جرموق) هو خف

فوق خف ان كان (فوق قوى) ضعيفا كان ارقويا لورود الرخصة في الخف لعموم الحاجة اليه والجرموق لا تهم الحاجة اليه وان دعت اليه حاجة امكته ان يدخل يده بينهما ويسح الاسفل فان كان فوق ضعيف كفى ان كان قويا لانه الخف والاسفل كاللغافة والا فلا كالاسفل (الا ان يصله) أي الاسفل القوي (ماء) فيكفي ان كان بقصد مسح الاسفل فقط أو بقصد مسحهما أو لا يقصد مسح شي منهما لانه قصد اسقاط الغرض بالمسح وقد وصل الماء اليه (لا يقصد مسح) الجرموق فقط فلا يكفي لقصد ما لا يكفي المسح عليه فقط ويتصور وصول الماء الى الاسفل في القويين بصبه في محل الخرز وقولي فوق قوى الى آخره من زيادتي (فرع) لو لبس خفا على جبيرة لم يجز المسح عليه على الاصح في الروضة لانه ملبوس فوق مسح كالسح على العمامة (وسن مسح اعلاه

بالقوة هنا منزلة الظهور بالفعل بخلافه في ستر العورة فيما لو احرم وعورته ترى عند الركوع كما يأتي بان انحلال الشرح هنا يخرج عن اسم الخف لانه لا تغاير صلاحيته لأمشي عليه بخلاف رؤية العورة من طوقه عند الركوع فانه لا يمنع كون القميص ساترا قبله (قوله ولو فقت العري) ظاهره ولو قبل الحدث وبعد اللبس حل (قوله جرموق) هو فارسي معرب وهو اسم للاعلى م (قوله ان كان) أي الجرموق قويا انظر ولو قصد الاسفل فقط ولا يجزى في هذه الحالة للصارف يظهر الثاني كما هو ظاهر من كلامهم وله نظائر ومثله لو مسح على الخف بقصد البشارة شوبري وحاصل مسألة الجرموق ان الخفين اما ان يكونا قويين أو ضعيفين أو الاعلى قوى والاسفل ضعيف أو بالعكس فان كانا ضعيفين لم يصح المسح على كل منهما وان كان الاعلى قويا فهو الخف والاسفل كاللغافة وان كانا قويين أو كان الاسفل قويا فقط ففيه التفصيل المذكور في المتن والشرح (قوله ضعيفا كان) أي الجرموق (قوله الا ان يصله ماء) ولو شك بعد المسح هل مسح الاسفل أو الاعلى هل يعتد بالمسح فلا يكاف اعادته لان الاصل النجاسة أولا فيه نظرا واقترب الاول للعللة المذكورة ع ش (قوله أولا) بقصد مسح شي أي وقد قصد اصل المسح اخذ من التعليل (قوله لانه قصد الخ) فيؤخذ منه انه لا بد للمسح الخف من قصد المسح وهو كذلك زى شوبري واعترض بان نية الوضوء منه نجاسة عليه فلا حاجة لقصد (قوله لا يقصد مسح الجرموق) معطوف على ما قدره بقوله ان كان بقصد الخ ومن هذا يعلم ان الجرموق اسم للخف الاعلى حل (قوله فلا يكفي) وكذا لو قصدوا حدا لا بعينه لانه يوجد في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلما صدق بما يجزى وما لا يجزى جعل على الثاني احتياطا ع ش وعبارة س ل لا يقصد الجرموق فقط ومنه ما لو قصد هذا أو هذا أي أحدهما لا بعينه أي قصد هذا المفهوم فانه يجزى على ما يحسنه الطبلاوي وارتضاء شيخنا انتهى زى (قوله لم يجز المسح) ظاهره وان ادخل يده فمسح الجبيرة أيضا فيجبر رسم وهو ظاهر لان مسح الجبيرة عوض عن غسل ما تحتها من العجم فكأنه غسل رجلا ومسح خف الاخرى وقد تقدم عدم اجزائه ع ش (قوله لانه ملبوس فوق مسح) أي ان كانت أخذت شيئا من العجم والا جزا المسح عليها شوبري ومثله زى لكن قال ع ش على م ر قوله فوق مسح أي ما من شأنه أن يمسح فيشمل ما لو كانت الجبيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيئا من العجم كما قاله الشهاب الرملی واعتمد شيخنا ح ف الاول (قوله خطوطا) هو سنة اخرى فكان مقتضى عادته ان يقول وخطوطا (قوله تحت العقب) الاولى فوق ليم المسح جميع العقب شوبري (قوله الى آخر ساقه) واخره هو الكعبان لان ما كان وضعه على

واسفله) وعقبه وحرفه ٣١ ي ل (خطوطا) بان يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى آخر ساقه واليسرى الى اطراف الاصابع من تحت فربما ين اصاب يده

فاستبأ به بالمسح خلاف
الاولى وعليه يحمل قول
الروضة لا يندب استيعابه
وبكره تكراره وغسل الخف
(ويكفي مسيح مسح) كسح
الرأس (في محل الفرض بظاهر
أعلى الخف) أي لا بأس به
وباطنه وعقبه وحرفته اذ لم
يرد الاقتصار على شيء منها كما
ورد الاقتصار على الأعلى
فيه تصر عليه وقوة على محل
الرخصة ولو وضع يده المبثلة
عليه ولم يمرها أو قطر عليه
اجزاء وقولي بظاهر من
زيادتي (ولا مسح لشاك في
بقاء المدة) كان نسي ابتداءها
أو انه مسح حضرا أو سفرا
لان المسح رخصة بشرط منها
المدة فاذا شك فيها رجع الى
الاصل وهو الغسل (ولان
لزمه) أي لا يس الخف
(غسل) هذا اعم من قوله
فان اجنب وجب تجديد لباس
أي ان أراد المسح فبمنزعه
ويطهر ثم يلبس حتى
لو اغتسل لا بأس لا يمسح ببقية
المدة كما اقتضاه كلام
الرافعي وذلك لخبر صفوان قال
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين

لاقتصاب كالانسان فاوله من اعلى كالرأس في الانسان وآخره من الاسفل فآخر الساق
اسفله وهو ما عند كعبه وأوله اعلاه وهو ما يلي الركبة فما أخذ ق ل وزى من مثل
هذه العبارة انه يس في مسح الخف التحجيل ليس في محله وكانها فها ان ضمير مساقه
للخف وليس كذلك بل هو راجع للشخص فلا يس فيه تحجيل لما علمت شيئا من في
وعبارة سم على حجره ليس مسح ساق الخف لتحصيل اطالة التحجيل كان ظهر لئلا سانه
لكن رأينا به ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سانه اه (قوله فاستبأ به الخ) مفرغ
على قوله خطوطا واعتراض بانه عند الامام مالك يجب استيعابه فها لا روى خلافه ولم
يسكن خلاف الاولى وأجيب بان محل مراعاة الخلاف اذ لم يترتب عليها ترك مسنة
واحدة بالدليل وقد ورد الدليل بمسحه خطوطا شيئا من في (قوله يحمل قول الروض
الخ) حمل على ذلك لان ظاهره الاباحة فبين ان ظاهرها غير مراد وانما يمكن الحمل
المذكور لان معنى لا يندب لا يطلب وهو وان كان المنبأ درمنه الاباحة صادق بخلاف
الاولى ع ش (قوله وغسل الخف) أي لانه يعينه لا يقال في التعيب اذ لا في
مال فيحرم الغسل والتكرار لا نقول هو غير محقق قال ح ل (قوله وغسل الخف)
أي حيث كان يفسد بذلك دون ما لا يفسده كان كان من حديد أو خشب وانما ابرز
المصنف الضمير لانه لا يتوهم ان الكراهة لتكرار العمل شورى أي يتوهم ان غسل بالجر
معطوف على المساء وفيه ان التوهم موجود مع الاظهار ايضا فالاولى ان يقال لو اضمهر
لازم عليه قسيت اضمائر (قوله كسح الرأس) يؤخذ من التشبيه الا كفاء بمسح
شعره وجرى عليه جري شيتنا م ر على عدم اجزائه وفرق بينه وبين الرأس
شورى أي فرق بأن الرأس اسم لما رأس وعلا والشعر منه بخلاف الخف شعره
ليس منه كما في زى ويكفي المسح على الخيط الذي خيط به لانه يعد منه وعلى
الازرار والعري التي لها اذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطة سم (قوله ولان لزمه
غسل) أي اصالة فخرج المذور فله المسح ولا يجب نزعه وله ان يغتسل وهو لا يس له
ع ش و ح ف وقوله فله المسح أي مسح الخفين ببقية المدة ولا تنقطع بذلك الغسل
المذور وليس المراد انه يمسح الخف بدلا عن غسلها في ذلك الغسل وكلام المصنف
شامل لمن تجس جميع بدنه أو بعضه واشتبه مع انه يمسح ويرد بان هذا من ازالة
التجاسة وهي تحصل بكشط جلده (قوله أي لا يس) بالجر على انه تفسير لمن
أوبانصب على انه تفسير للهاء في لزمه أي لان من راحة على لا يس فالتقدير
ولا لا يس لزمه تدبر (قوله وسفرا) جمع سافر بمعنى مسافر وهو شاك من الراوى
كراكب وركب عميرة (قوله الامن جنابة) استثناء من النفي لامن يأمرنا

أو سفرا ان لا تنزع خفافا ثلاثة أيام ولياليهن الامن جنابة رواه الترمذي وغيره ومحمود وقيس بالجنابة
ما في منهاها

فكل من المستثنى والمستثنى منه مورد عمل الطلب المدلول عليه بياضنا فيكون
الاثبات الذي دل عليه الاستثناء مطلوباً ومورد به ونظير ذلك قوله تعالى أمر
أن لا تعبدوا الاياه برماوه (قوله ولان ذلك) أي المذكور من الجنابة وما في معناها
وهذا معطوف على قوله خبره فوان وفي هذا التعليل شيء لان المدعى ان من لزمه
غسل لا يسمع للحدث الاصغر حتى لو غسل رجله عن الجنابة في الخلف وحدث بعد
ذلك حدثاً أصغر لا يصح ان يسمع عنه وليس المدعى ان من لزمه غسل لا يسمع على
الخلف بدلا عن غسلها عن الحدث الا كبر كما يقتضيه هذا التعليل وأجيب بأن المدعى
عام للامر من أي لعدم مسمع الخلف للحدث الاصغر والا كبر (قوله وفارق الجبيرة)
الضمير في فارق يعود على المسم بدلا عن غسل الجنابة أي فارق مسمع الخلف بدلا
عن غسلها عن الجنابة حيث لا يصح قوله الجبيرة أي مسمها حيث يصح مع الجواز
وعبارة ح ل قوله وفارق الجبيرة أي حيث لم يؤثر نحو الجنابة في منع مسمها اه أي
واثر في منع مسمع الخلف تأمل (قوله ثم) أي في الجبيرة (قوله من فسد خفه) أي خرج
عن صلاحية المسم (قوله أو بدائي) هذه الجملة معطوفة على صلة من فهي صلة
وكذا ما بعدها واعتراض بان الجملتين معطوفتين ليس فيما ضمير يعود على من مع
انه يجب في المعطوف على الصلة تلبسه بضمير الموصول لانه صلة ولا يسوغ تركه
الا اذا كان العطف بالفاء كما في الاثني عشر وأجيب بان العائد هو المسم من به فانها
راجعة الى خفه المضاف الى ضمير الموصول والعائد من قوله أو انتقضت المدة محذوف
أي المدة لمسه وهل يكفي ضمير الجملة الحالية وهي قوله هنا وهو بطهر المسم فانها
راجعة للجل الثلاث كقولنا من مضى يوم الجمعة وهو صائم فله اجر عند ربّه حرر
والاعتراض يجري أيضا على جعل من شرطية لان الصحيح ان الشرط هو الخبر (قوله
أي ظهر شيء) ولو من محل الحرز بخلاف نفوذ الماء امر شرطاً عدمه فيه وكتب
أيضا وان ستر حالاً على الوجه وفارق ما يأتي في سائر العورة بانهم احتسبوا هنا
لكونه رخصة أكثر نزولاً للظهور بالقوة ونزلة الظهور بالنعل م ر (قوله وهو بطهر
المسم) وان غسل بعده رجله على المعتد لانه لم يغسلها باعتقاد الفرض شوبري (قوله
لزمه غسل قدميه) أي بنية رفع الحدث عنها على التمدل ان مسمها صرف النية
عن غسلها سم وشوبري (قوله وخرج بطهر المسم) أي بالنسبة للاولين وأما
انقضاء المدة فلا يتصور وهو بطهر الغسل لان ابتداءها من الحدث كما هو ظاهر
شوبري وقد يتصور بما لو حدث وتوضأ وغسل رجله داخل الخلف ثم انتقضت المدة
وهو بطهر ذلك الغسل قال في شرح الروض وله ان يستأنف ليس الخلف في هذه

ولان ذلك لا يتكرر كبره
الحدث الاصغر وفارق الجبيرة
مع ان في كل منهما مسمها على
سائر الحاجة موضوع على
طهر بان الحاجة ثم اشده
والنزاع اشق (ومن فسد خفه
او بدا) أي ظهر (شيء مما
ستره) من رجل ولغافة
ونحوهما (أو انتقضت المدة وهو
بطهر المسم) في الثلاث

الصورة هذه الطهارة اطفئني (قوله الى غسل قدميه) أي بل يصبى بذلك الطهر لبقائه وان بطلت المدة ثم ان أراد المسح ترع الخف ثم لبسه ع ش

(باب الغسل)

لم يذكر معنى الغسل لغة وشرعا كظواهره وانظر ما حكم ذلك والكلام عليه
مقتصر في ثلاثة اطراف في موجباته وفي واجباته وفي سنته (قوله بفتح الغين) وهو
الافصح مصدر غسل واسم مصدر لا يغتسل وبضمها مشترك بينهما وبين الماء الذي
يغتسل به وبكسرهما اسم لما يغتسل به من نحو سدر والفتح في المصدر أشهر من الضم
وأفصح لغة أي لان فعله من باب ضرب قال ابن مالك فعل قياس مصدر المعدي
من ذي ثلاثة كدردا لكن الضم أشهر في كلام الفقهاء للفرق بينه وبين غسل
التجاسة وانكاره غلط كما في المجموع حيث ضم جازم ثانياه تبعالا وله قبض شو يرى
(قوله موت) ولو حكما ليدخل السقط فان فسر الموت بأنه عرض يضاد الحياة فيكون
وجوده بديل له قوله تعالى خلق الموت والحياة والقائل بأنه عديم يؤول خلق بقدر
فيكون التقابل بينه وبين الحياة على هذا تقابل العدم والملكية وعلى الاول تقابل
الضدين تدنر (قوله لما سيأتي في الجنائز) أي من كلام المتن الدال على التقييد وقال
ح ل أي من ان غير المسلم لا يجب غسله وان الشهيد يحرم غسله وهو عادة عن
عدم تقييده هنا (قوله أي الحيض) أي في زمن الحيض لانه لا معنى للاعتزال في نفس
الحيض أي الدم وانما حمله الشارح على الحيض موافقة للتمن اطفئني والاعتزال
وان كان شاملا لاساثير بدنها الا ان السنة بينت ذلك بما بين السرة والركبة ولم يحمله
على مكان الحيض لان حمله عليه يوم منع قربانها في محله ولو في غير زمنه ويومهم أيضا
ان الاعتزال خاص بالفرج تأمل ح في لان محيض يصلح للمكان والزمان والحدث
ومحل الدليل قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ووجه الدلالة ان التمكين واجب
وهو متوقف على الطهارة فيكون واجبا وقوله أي الحيض اللائق ان يقول أي زمن
الحيض لان المعنى عليه وبديل له انه سبحانه ذكر نفس الحيض فيما قبله بلفظ الاذى
فلو كان المراد بالحيض الحيض لمكان المقام للاضمار وما ذكره الشيخ كغيره من التفسير
بالحيض يحوج الى تقدير مضاف وهو لفظ زمن اه رشيدى وقوله ويعتبر فيه أي
في كونه موحبا للغسل فهو كغيره سبب للغسل بهذين الشرطين والامح
ان الاعتزال شرط للصلاة والقيام للصلاة شرط للفورية (قوله والقيام للصلاة)
ولو حكما فيشمل ما اذا ضاق الوقت (قوله كما صححه) أي النووي في التحقيق أي صح
اعتبار الاعتزال والقيام للصلاة في نحو الحيض أي في كونه موحبا للغسل فالصحيح

(لزمه غسل قدميه) فقط
لطلان طهرهما دون غيرهما
بذلك واختار في المجموع كابن
المنذر انه لا يلزمه غسل شيء
ويصلى بطهارته وخرج بطهر
المسح طهر الغسل فلا حاجة
فيه الى غسل قدميه والاولى
والثالثة من زيادتي وتبيري
في الثانية بما ذكره اعم من

قوله ومن ترع
(باب الغسل)

بفتح الغين وضما (موجبه)
خمس (موت) لمسلم غير شهيد
لما سيأتي في الجنائز (وحيض)
لاية فاعتزلوا النساء في الحيض
أي الحيض ويعتبر فيه وفيما
بأني الاعتضاع والقيام للصلاة
وتحوا كما صححه في التحقيق
وغیره وان لم يصرح في
التحقيق بالاعتضاع

في التحقيق وغيره مجموع الثلاثة أعني الحيض والاقطاع والقيام وهذا التجميع لا يقتضي ان الثلاثة في كل من التحقيق وغيره بل هي موزعة فالثلاثة في غير التحقيق واثنان منها في التحقيق وبهذا صرح قوله وان لم يصرح الخ فلا تنافي او يقال صححه في التحقيق ولو يحوّل لم يأت به صريحاً شيخنا أي لان الذي في التحقيق انه يجب بارادة القيام الى الصلاة ونحوها ومعلوم ان من لازم ذلك الاقطاع فهو صححه ضمناً عن (قوله ونفاس) ان قيل لا حاجة اليه مع الولادة لانه يستغنى عنها لانه قول لا لازم لانها اذا اغتسلت من الولادة ثم طرا الدم قبل خمسة عشر يوماً فهذا الدم يجب له الغسل ولا يغني عنه ما تقدم تأمل شو برى (قوله لانه دم حيض مجتمع) هو ظاهر فمن لم تحض وهي حامل اما هي فيحوز ان يكون الخارج منها حال الحمل البعض لا الكل وقضية تعليلهم وجوب الغسل من النفاس بانه دم حيض مجتمع ان النفاس لو نوت رفع حدث الحيض كفت الذية ولو عدا وودو كذلك ع ش أي مالم تقصد المعنى الشرعي على المعتمد (قوله ونحو ولادة) ظاهره رلو من غير محلها المعتاد لانه اطلق فيه وفصل فيما بعده عن رقيده ابن قاسم يكون الفرج منسد (قوله من القاء علقه أو مضغة) أي اخبر القوابل بانها اصل آدمي ولو واحدة منهن على المعتمد (قوله ولو بلا بلل) غاية لارد على من قال انها لا توجب الغسل متمسكا بقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء اه شيننا ح فواكثر ما تكون الولادة بلا بلل في نساء الاكراد ويجوز وطؤها عقبها ونفطرها (قوله لان كلامهما) أي من الولادة ونحوها وفيه ان الولادة والقاء ما ذكر ليسا منيا لان الولادة خروج الولد وكذا العلقه الخ ويجب ان المعنى لان كلا منهما ذو دلالة على المني أو ذومني منعقد اه ع ش وأجيب أيضا بان المراد بالولادة المولود وبالقاء الملقى والحاصل ان لعلقه والمضغة حكم الولد في ثلاثة اشياء الفطر بكل منهما وجوب الغسل وان الدم الخارج بعد كل يسمى نفاسا وتزيد المضغة على العلقه بكونها تنقضي بها العدة ويحصل بها الاستبراء وتزيد الولد عنهما بانه يثبت به أمية الولد وجوب الغرة بخلافهما اه برماوى وفي القليوبي على المحلى فائدة ثبتت للعلقة من أحكام الولادة وجوب الغسل وفطر الصائم بها وتسمية الدم عقبها نفاسا وثبتت للمضغة ذلك وانقضاء العدة وحصول الاستبراء فقط مالم يقولوا فيها صورة فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وثبتت مع ذلك بها أمية الولد ويجوزا كلاهما من الحيوان المأكول عند شيخنا مر (قوله وجنابة) وهي لغة البعد وشرعا أمر معنوي يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص واستعملت في المذكور هنا لانه بعد الشخص عن المسجد والقراءة ونحوهما برماوى

(نفاس) لانه دم حيض
مجتمع (ونحو ولادة) من القاء
علقه أو مضغة ولو بلا بلل لان
كل منهما مني منعقد ونحو من
زيادتي (وجنابة) وتحصل

لا دمي في فاعل او مفعول به (بدخول حشفة او درهما) مرة قدما (١٢٣) (فرجا) قبل الاود براو من ميت او ميتة تنم

وقوله امر معنوي قضيته انه لا تنافي الحداثة على المع من الصلاة ونحوها ولا على السبب الذي هو خروج المني او دخول الحشفة ترشيدى مع انها تطلق عليها م ر شوبرى (قوله لا دمي) مثله الجنى (قوله او درهما) من فائدها وان جاوز طولها العادة ولو خلق بلا حشفة يعتبر قدرا لا تدل عليه لب امثاله وكذا في ذكر البهية يعتبر قدر يكون نسبته اليه كنسبة معتدل ذكر كرا دمي اليه فيما يظهر ولو نساء وادخل قدرا الحشفة منه لم يؤثر كما يؤثر من قواه او درهما من فائدها م ر (قوله فرجا) ولو مبالا حيث بقي اسمه اه ق ل ولو ارج ذكره في در نفسه فالنجه ترتيب الاحكام من غسل واحد وغيرها عليه كما قاله م ر في باب انزاع الحداثة نقل عن زى من وجوب الغسل دون الحد لكونه لا يشترى فرج نفسه وانظر هل يجب عليه حدان باعتبار كونه فاعلا ومفعولا ام لا قياسا على تدخّل الحد وبعضها في بعض اذا كانت من جنس واحد الا قرب الثاني انتهى برماوى وسم على حجر (قوله ولو من ميت) تعميم في الحشفة والفرج (قوله نعم لا غسل الخ) أى الا ان تحققت جنابته كان ارج رجل في فرجه وارج هو في فرج امرأة او در بر فيجب يقينا لانه جامع اوجومع فيه زى (قوله تحت صلب) وكذا من نفس الصلب م ر (قوله وترائب) يفيدان تحت مسطرة على الترائب فلا يوجب الغسل عند المواقف الا الخارج من تحت الترائب دون الخارج منها نفسها كما انه لا يوجب الغسل عنده الا الخارج من تحت الصلب لا الخارج من نفس الصلب هذا وفي المجموع التصريح بان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل أى وعلى قياسه الترائب وحيث لا يكون الصلب تحت المدة ح ل والحكمة في ككون منى الرجل في ظهره ومنى المرأة في ترائبها كثرة شفقتهم انه على الاولاد برماوى (قوله وانسد المعتاد) أى انسداد اعراضه والا فوجب مطلقا أى سواء من تحت الصلب أولا (قوله عن أم سلمة) مى زوجه عليه الصلاة والسلام وامها هند بنت سليم وكانت من أجل النساء (قوله ان الله لا يستحي من الحق) يحتمل انه لا يأمر ان يستحي من الحق أولا يمتنع من ذكره امتناع المستحي وانما قدمت ذلك على سؤالها للاشارة الى ان المسئول امر يستحي منه فهو نوع براعة استهلال عند أهل البديع شوبرى (قوله كالمدة) صوابه ككت المدة اذا الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل لانه معدن المني س ل (قوله ثم الكلام) أى فى قوله او تحت صلب الخ وأما اذا كان من طريقة المعتاد فلا يتقيد بكونه مستحيا فيجب به الغسل وان خرج لمرض ولو على صورة الدم لكثرة الجماع ونحوه فيكون طاهرا وموجبا للغسل كما فى م ر (قوله مستحكم) أى خرج لالعة ولا مرض (قوله اولدة الخ) او مانعة خلو (قوله يحين) أى لئلا يفسد (قوله بياض بيض) أى

لا غسل بابتزج حشفة مشكل ولا بابتزج في قبله لا على الفاعل ولا على المفعول به (و) تحصل (بمخرج منيه أولا من معتادا و) من (تحت صلب) لرجل وهو الظهر (وترائب) لامرأة وهى عظام الصدر (وانسد المعتاد) لخبر الشيوخين عن أم سلمة كانت جاءت أم سليم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وخرج عنيه منى غيره وبأولاد خروج منيه ثانيا كان استدخله ثم خرج فلا غسل عليه فتعجبرى عنيه أولى من تعجبره عنى وقولى أولا مع التقييد بقت الصلب الى آخره من زيادتي فالصواب والترائب هنا كالمدة في الحديث فيما مر ثم ويكفى في الشيب خروج المني الى ما يظهر من فرجها عند قعودها لانه في الغسل كالمظاهر كما سيأتى ثم الكلام فى منى مستحكم فان لم يستحكم بان خرج لمرض لم يجب الغسل بلا خلاف كما فى المجموع عن الاصحاب (وبعرف) المني (بتدفق) له

(أولدة) بمخروجه وان لم يتدفق لقلته (أورج يحين) وطالع نخل (رطباً أو) ربح (بياض بيض جافاً) وان لم يتدفق ويتأذبه كان خرج ما بقي منه بعد الغسل ورطباً وجافاً حالاً ن

لهود جاج شوبري (قوله من المني) أي من ضميره (قوله خواصه) أي علاماته (قوله يجب) وهل يسن أو لا شوبري ونقل عن زى أنه لا يندب بل يحرم قلبت وهو ظاهر إذا لم يحصل شك لأنه إذا كان متعاطيا لعبادة فاسدة فإن حصل شك فهي مسألة التخيير الآتية خصوصاً وقد حكموا عليه في الحالة المذكورة بأنه ليس بمنى فن إن تأتى النسبة تأمل ج (قوله تخيير بين حكميها) فإن اختار كونه منياً لم يحرم عليه ما يحرم على الجنب لأننا لنحرم بالشك على المقتصد وخالف بعض المتأخرين واعتمدوا في النسخة وإذا تحقق كونه منياً بعد ذلك أجزاء الغسل السابق لأنه رجب عليه باختيار كونه منياً وبه فارق وضوء الاحتياط إذا تحقق الحدث بعده فإنه لا يجزئه لأنه متبرع به كفاً في ع ش وله أن يرجع عما اختاره أولاً كان اختار كونه منياً فله أن يختار كونه ودياً ثانياً ويغسله ويظهر أن له الاختيار ولو في أثناء الصلاة ولا تبطل لأننا تحققنا الانعقاد ولا تبطلها بالشك ثم رأيت ما يقتضى أنه لو اختار أحدهما وفعل به أنه لا يؤثر اختيار الآخر وهو قول الخطيب وقال الشوبري وإذا اختار أحدهما وفعله اعتد به فإن لم يفعله كان له الرجوع عنه وفعل الآخر إذا لا يتعين عليه باختياره والمقتصد أن له الرجوع عما اختاره وإن فعله كفاً في ع ش ولا إعادة عليه لما سلاه عن (قوله وقضية ما ذ (ر) أي إطلاق أن المني يعرف بشي من تلك الخواص ح ل (قوله وهو قول لا كثيرين) مقتصد (قوله إلا بالتلذذ والريح) أي ريح البهين وطاع النخل وطباو يساض البين جافا وإن لم يحصل تدفق ح ل (قوله وقال السبكي الخ) ضعيف (قوله أي بالجناية) ه ل قال أي بالمذكورات وأجيب بأن ذلك يشمل الموت ولا يأتى فيه ما ذكرنا أيضاً يشمل الحيض والنفاس وقد ذكر محرماتهما في باب الحيض فيكون في كلامه تكرار ح ل (قوله ومكث) أي ولو حكما بدليل قوله ولو متردداً قال جرو هل ضابطه كفاً الاعتكاف بالزيادة على العمأةينة أو ما هنا بادي طمأنينة لأنه اغلظ كل محتمل والثاني أقرب اه ويوجه بأنهم إنما اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لأن ما دونها لا يسمى اعتكافاً والمدار هنا على عدم تعظيم المسجد بالمكث فيه مع الجناية وهو حاصل بادي مكث ع ش على م ر (قوله مسلم) أي بالغ غير نبي لأن من خصائص الأنبياء جواز المكث في المسجد مع الجناية وإن لم يقع منهم بخلاف الميز كما أفتى به النووي وجرى عليه شيخنا في شرحه ولو ركب دابة ومرفيه لم تكن ما كثر لأن سيرها منسوب إليه فسكاه ما بخلاف نحو سري يحملة إنسان شرح م ر وهل هو كبيرة أو صغيرة توقف فيه زى قلت والذي يظهر الثاني كادخال العجاسة والصبيان والجذائين مع عدم الأمن اه شوبري (قوله بلا ضرورة) أما إذا كان عذر كان خشى من الماء البارد ونحوه جاز له المكث بشرط أن

من المني (فإن فقدت) خواصه
المذكورة (فلا يغسل) يجب
به فإن احتمل كون الخارج
منياً أو ودياً كمن استيقظ
ووجد الخارج منه ابين تخييراً
تخيير بين حكميها فيغتسل أو يتوضأ
ويغسل ما أصابه منه وقضية
ما ذكرنا منى المرأة يعرف بما
ذكر أيضاً وهو قول الأكثر
لكن قال الامام والغزالي
لا يعرف إلا بالتلذذ وإن
الصلاح لا يعرف إلا بالتلذذ
والريح وبه جزم النووي في
شرح مسلم وقال السبكي أنه
المقتصد والأذرى أنه الحق
(وحرماً بها) أي بالجناية
(ما حرماً بحدث) مما مر في باب
(ومكث مسلم) بلا ضرورة

يقيم وهذا التيمم لا يبطله نافض من نواقض الوضوء ولا يبطله الا الجنابة ويقيم ولو بتراب
المسجد لكن التراب الداخل في وقفه يحرم ويجزى ع ش (قوله ولو مترددا) فلو مر وهو
بجامع زوجته حرم وان لم يمكث م ر ولو دخل بقصد المكث فتر ولم يمكث لم يكن المرور
حراما خلافا لابن العمامة حرم القصد ع ش (قوله بمسجد) ومثله رغبة وهي ما
وقفت لأصلاة حالة كونها جزءا منه وهو اه ولو طأ ثرا فيه وجناح بجداره وقوله وجناح
وان كان كله في هواء الشارع وشجرة أصلها فيه وان جلس على فرعها الخارج عنه
وكذا لو كان أصلها خارجا عنه وفرعها فيه ومكث على فرعها في هوائه بخلاف
مالو وقف على فرع شجرة أصلها خارج عن أرض عرفات وفرعها في هوائها لان
هواءها لا يسمى عرفات برماوى وقوله وجناح بجداره مثله في شرح م ر قال الرشيدى
عليه فيه انه اذا كان داخل في وقفته فهو مسجد حقيقة لان المسجد اسم لهذه الابنية
المخصوصة مع الارض وان لم يكن داخل في وقفته فظاهر انه ليس له حكم المسجد اه
ودخل في المسجد المشاع وتستحب التيمم فيه ولا يصح فيه الاعتكاف (قوله
لا عبوره) أى ان كان له بابان ودخل من أحدهما وخرج من الآخرى بخلاف ما اذا
لم يكن له الا باب واحد (قوله وقراءته لقرآن) أى باللفظ ومثله اشارة الاخرى قاله
القاضى فى فتاويه (قوله وقراءته) أى المتطوع بها فلو نذر قراءة سورة معينة كل
يوم مثلا فقد الطهورين يوما كاملا فيجوز له قراءة تلك السورة على ما اقتضاه كلام
الارشاد واعتمده جمع قاله شيخنا (فرع) سامع قراءة الجنب حيث حرمت
هل يشاب لا يبعد الثواب لانه استماع لقراءة ولا ينال ذلك الحرمة على القارى م ر
شوبرى باختصار (قوله بقصده) ولو مع غيره س ل (قوله ولو بعض آية) ولو حرفا
ان قصد أن يأتى بما بعده ولو باشارة اخرى سحرق قال الشوبرى والمراد اشارة بعمل
النطق كاسائه لا مطلق الاشارة وعبارة البرماوى قوله ولو بعض آية صادق بالحرف
الواحد وان قصد الاقتصار عليه وهو كذلك لان نطقه بحرف بقصد القراءة شروع في
المعصية والتحريم لذلك لا لكونه يسمى قرآنا (قوله متابعات) أى مقويات أى طرق
تقويه بان يرد معناه من طرق اخرى صحيحة أو حسنة ع ش على م ر (قوله لا يقرأ
الجنب) بكسر الهمزة نهى وبضمها خبر بعناه شوبرى ولا يحرم سماع قراءة الجنب
والخائض وان علم ويشاب أيضا سمع على حجر في باب الاجارة ع ش (قوله لكن
فاقد الطهورين الخ) ويقتضى يقال لسا شخص يجب عليه الصلاة ويجب عليه أن
يوقعها خارج المسجد ح ل (قوله بل عليه قراءة الفاتحة) ولا بد ان يقصد القراءة
والالم تصح صلاته أى وكذا قراءة آية في خطبة الجمعة شوبرى (قوله بغير قصد قرآن)

ولو مترددا (بمسجد) لا عبوره
قال تعالى ولا جنب الا عابرى
سبيل بخلاف الرباط ونحوه
(وقراءته لقرآن بقصده)
ولو بعض آية لخبر الترمذى
لا يقرأ الجنب ولا الخائض
شيئا من القرآن وهو وان كان
ضعيفه له متابعات تحبب منه
لكن فاقد الطهورين له بل عليه
قراءة الفاتحة في الصلاة
لا مضطراره اليها اما اذا لم يقصده
كان قال عند الركوب سبحان
الذى سخر لنا هذا وما كنا له
مقرنين وعند المعصية ان الله
وانا اليه راجعون بغير قصد
قرآن فلا يحرم

لا حاجة اليه مع قوله أما إذا لم يقصده قال اللفظي وهل يشترط في قصد الذكرك
بالقراءة ملاحظة الذكرك في جميع القراءة قياسا على تكبير الآيات قالات أو يكفي قصد
الذكرك في الأول وان غفل عنه في الثانية فيه نظر والأقرب الثاني ويفرق بأن الصلاة
حقيقة واحدة فعدم ملاحظة الذكرك في كل تكبيرة مبطل لها التسمية أي التكبير
حينئذ بالكلام الاجنبي بخلاف القراءة وعند قصد الذكرك يحرم اللحن فيه لان اللفاظ
لم تخرج به عن القرآنية (قوله وهذا أعم الخ) اسم الإشارة راجع لآية أي باعتبار
مفهومه أي مفهوم هذا أي قوله بقصده ولا يصح أن يكون الضمير راجعا للمفهوم وهو
قوله أما إذا لم يقصد الخ لان الأعمية انما هي بين المتن والاصل كما هي عادته لا بين
المفهوم والاصل (قوله واخباره كذلك) وان لم يوجد نظمها الا في القرآن كما في شرح
التحرير (قوله وخرج به الكافر) في خروجه بما سبق نظرا ذكلامه السابق في
الحرمة وهي عامة للمسلم والكافر وقد يجاب بأنه أشار بقوله فلا يمنع الى ان التقييد
بالمسلم انما هو للحرمة والمنع معاً أما الكافر فيحرم عليه ولا يمنع منه ع ش أي فقها
تقدم شي مقدره هذا محترزه والتقدير ومكث مسلم ويمنع منه وأما الكافر فلا يمنع
ويحرم عليه لانه مخاطب بالفروع ولا ينافي قوله بعد لانه لا يعتد حرمة ذلك اذا يلزم
من نفي اعتقاد الحرمة نفي الحرمة أي لان اعتقاده لا يعتبر (قوله الكافر) أي الجنب
بخلاف الحائض والنفساء فيمنعان منه اتفاقا قاله حجر شوبري (قوله فلا يمنع من
المكث) محله اذا اذن له مسلم أو مكاف س ل وكان له حاجة ومن الحاجة المقتضى
والحائض لم فصل الخصومات فان دخل بغير ذلك عزله لكن يشك على جواز اذن المسلم
له في الدخول ما جرى عليه م ر في البيع انه يحرم بيع الطعام له في رمضان أي مع علمه
بأنه يأكله في النهار الا أن يجاب بانهم يعتقدون وجوب الصوم في الجملة ولا كذلك
دخول المسجد لا يعتقدون حرمة شوبري (قوله من المكث ولا من القراءة)
الاخصر فلا يمنع منها وقد يقال احوجه الى ذلك قوله لا يمكن شرط الخ (قوله شرط
حل قراءته) أي تمكينه منها والافهي حرام عليه مطلقا قال ح ل وأما المعاند فلا
يجوز تعليمه ويمنع من تعليمه ولولي الصبي تمكينه من المكث في المسجد جنبا كالقراءة ولا
بد من ان يحتاج للمكث فيه (قوله كالتوراة والانجيل) أي ولو علم تبدلها لان الحرمة
من خواص القرآن تعظيمه على بقية الكتب ع ش (قوله وأقله) أي واجبه الذي
لا بد منه قال حجر علم ان في عبارته شبه استخدام لانه أراد بالغسل في الترجمة الأعم من
الواجب والمندوب وبالضمير في موجهه الواجب وفي أقله واكمله الأعم اذا الواجب من
حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا اكمل انتهى (قوله رفع نية حدث) ويرفع الحائض

وهذا أعم من قوله رنحل
اذ كاره لا بقصد قرآن اذ غير
اذ كاره كواظله واخباره
كذلك كما دل عليه كلام
الرافعي وغيره والتقييد بالمسلم
من زيادتي وخرج به الكافر
فلا يمنع من المكث ولا من
القراءة كما صرح به فيها
الماوردي والرويانى لانه
لا يعتد حرمة ذلك لكن
شرط حل قراءته ان يبري
اسلامه وبالقراءة غيره
كالتوراة والانجيل (وأقله)
أي الغسل من جنابة ونحوها
(نية رفع حدث أو نحو جنابة)
كحيز أي رفع حكم ذلك (أو)
نية (استباحة مفتقر اليه)
أي الى الغسل كصلاة (أو)
اداء غسل (أو فرض غسل)
وفي معناه الغسل المفروض

بنية النفاس وعكسه مع العهد كما دل عليه تعليلهم إيجاب الغسل في النفاس بأنه دم
حيض مجتمع م ر وله تقريقها على اجراء البدن كالوضوء كما نقل عن حجر (قوله
والطهارة للصلاة) فيه انها تصدق بالوضوء وأجيب بان قرينة حاله تخصه بالا كبر
كما خصت الحدث في كلامه بذلك (قوله بخلاف نية الغسل) أي فلا تكفي ما لم
يضعه الى مقتراليه أو نحو ذلك كنوبت الغسل للصلاة أو لقراءة القرآن أو مس
المصحف ومثله نية الطهارة وقوله لا به قد يكون عادة وبه فارق الوضوء وقد يكون
مندو با فلا ينصرف الواجب الا بالنص عليه لانه لما تردد القصد فيه بين اسباب ثلاثة
العادي كالتنظيف والذب كالعيد والوجوب كالجنابة احتاج الى التعيين بخلاف
الوضوء فليس له الاسباب واحد وهو الحدث فلم يحتج الى التعيين لانه لا يكون عادة
أصلا ولا مندوبا بالسبب وليست الصلاة بعد الوضوء سببا للتجديد وانما هي مجوزة له
فقط لا جالبة له ولذلك لا تصح اضافته اليها فانهم ذلك فانه مما يكتب بالتبر فضلا عن
الحبر برماوى و ق ل فان قلت أي فرق بين أداء الغسل والغسل فقط لانه ان اريد
بالاداء معناه الشرعى وهو فعل العبادة في وقتها المقدر لها شرعا لا يصح لان الغسل
لا وقت له مقدر شرعا وان اريد معناه المأخوذ وهو الفعل مساوى نية الغسل ويجاب بان
الاداء لا يستعمل الا في العبادة ع ش وفيه انه يصدق بالمندوب (قوله اولى) عبر
في الوضوء باعم وهما باولى وانظر وجهه وعبارته هنا اولى لان كلام الاصل يورهم انه
لا بد من الجمع بينهما ولونوى الجنب رفع الحدث الاصغر عا لارتفاع حدثه عن اعضاء
الوضوء فقط غير رأسه لانه لم ينو الا مسح اذ غسله غير مطالب بخلاف باطن شعر
لا يجب غسله لانه يسن غسله فمكانه نواه ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة محل الغرة
والتحجيل الا أن يفرق بان غسل الوجه هو الاصل ولا كذلك محل الغرة والتحجيل حجر
ع ش واستشكل الغلط المذكور بانه اذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا
عبارة به لان النية محلها القلب وان كان المراد انه قصد بقلبه رفع الاصغر حقيقة كان
مقتضاه أن لا ترتفع الجنابة حتى عن اعضاء الوضوء وأجيب بان المراد بالغلط الجهل
بان ظن ان غسل اعضاء الوضوء بنية رفع الحدث الاصغر كاف عن الاكبر كما يكفي
عن الاصغر شيئا ح ف (قوله كنية من به سلس بول) أي فينوى الاستباحة ولا
يكفيه نية رفع الحدث أو ما في معناه كالطهارة عنه أو لاجله ح ل (قوله حتى
الاطفار) أي فالبشرة هذا اعم من الناقض في الوضوء برماوى (قوله وان كثف) وفارق
الوضوء بتكرره (قوله من صماخي الاذنين) بكسر الصاد كما في القاموس والمختار ع ش
(قوله ومن فرج المرأة) ويفرق بين هذا حيث عدم الظاهر وبين داخل الفم حيث

والطهارة للصلاة بخلاف نية
الغسل لانه قد يكون عادة
وذ كنية رفع الحدث ونحو
الجنابة من زيادتي وتعديري
باداء أو فرض غسل اولى من
تعبيره باداء فرض الغسل
وظاهر ان نية من به سلس
منى كنية من به سلس بول
وقد تزييتها (مقرونة بأوله)
أي الغسل فالونوى بعد غسل
جزء وجب اعادة غسله
(وتعميم ظاهر بدنه) بالماء حتى
الاطفار والشعر ومنقبته وان
كثف وما يظهر من صماخي
الاذنين ومن فرج المرأة عند
قدورها نقضاء حاجتها

عدم الباطن بان باطن الغم ليس له حالة يظهر فيها تارة ويستتر أخرى وما يظهر
من فرج المرأة يظهر فيها لو جلست على قدميها لقضاء حاجتها ح ل وح ف (قوله
وما تحت القلفة) لأنها مستحقة الإزالة ولهذا أزالها الإنسان لم يضرها وهي بضم القاف
واسكان اللام وفقهها ما يقطع الخائن من ذكر الفلام ويقال لها غرلة بمجبة مضمومة
وراء ساكنة برماوى ومحل وجوب غسل ما تحت القلفة ان تيسر ذلك بان امكن
ففسخها والارجبت ازالتهما فان تعذرت صلى كفاقد الطهورين ع ش على م ر
(قوله فعلم) أى من قوله وتعميم الخ (قوله لا تجب مضمضة الخ) أى لان محلها ليس
من الظاهر وان انكشف باطن الغم والانف بقطع سائرهما وكذا باطن العين وهو
ما يستتر عند انطباق الجفنين وان انكشف بقطعها كافي الوضوء وفارق ما ذكر
في باطن العين وجوب تطهيره عن الخبث لانه انمخش وأخذ منه ان مقعدة المسور
اذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبثها ومحلها ان لم يرد ادخالها
والا لم يجب هذا أيضا س ل (قوله كافي الوضوء) أى بل يمسحان مسحة مستقلة
وان كانا موجودين في الوضوء المسنون للغسل ولم يغن عنها لان لساقولا بوجوب
كليهما كالوضوء كافي حجر (قوله شعرت في العين) وان طال فلا يجب غسل الخارج
كافي ع ش (قوله باطن عقده) أى عقد شعر ظاهر البدن هذا هو المراد وان أوجت
عبارة رجوع الضمير لشعر داخل العين والانف والمراد منه ما انعقد بنفسه
وان كان مقصرا بعدم تعده ح ف واما اذا كان بفعله فيعفى عن قليله دون كثيره
شيخنا ونقل الاطفيحي عن ع ش انه لا يعفى عن قليله أيضا تعديه بفعله (قوله أولى
من قوله وتعميم الخ) أى لانه لا يشمل الظفر ويقتضى وجوب غسل الشعر النابت
في العين والانف (قوله واكلم ازالة قذر) أى مع الاقل المتقدم (قوله استظهارا) أى
طلب الظهور وصول الماء الى جميع البدن (قوله فتكفى غسلة مفرغ على قوله وأقله الخ)
مع قوله واكلم ازالة قذر (قوله ليجس وحدث) محل ذلك ان كانت النجاسة حكيمة
أو عينية وزالت أو صافها بذلك المرة هذا محل خلاف الشيعين والافان كانت عينية
ولم تزل أو صافها وجب لغسل تقديم ازالتهما عليه باتفاقهما شيخنا ح ف وعبرة
زى قوله فتكفى الخ عبارة الاسعاد لسك قيد النوى النجاسة بالحكيمة ولا بد منه
وقيدها السبكي بما اذا كانت النجاسة لا تحول بين الماء والعضو ولا يخفى بقيدها
أيضا بغير المغلظة كما لم من قوله غسلة واحدة اما المغلظة فغسلها بدون التريب
أو معه قبل استيفاء السبع لا يرفع الحدث انتهى (قوله لان موجبها واحد) وهو
التعميم بالماء مع زوال الاوصاف في النجاسة ح ف وعبرة ع ش قوله موجبها

وما تحت القلفة من الاقانى
فعلم انه لا تجب مضمضة
واستنشاق كافي الوضوء
ولا غسل شعرت في العين
أزاله قذر وكذا باطن عقده
فتعبرى بما ذكر أولى من
قوله وتعميم شعره وبشره
(واكلم ازالة قذر) بمجبة
ظاهر كان أو نجسا كنى
وودى استظهارا (فيكفى
غسله) واحدة (لجس
وحدث) لان موجبها واحد
وقد حصل

(ثم) بعد ازالة القذر (وضوء)
 لا تباع رواء البخاري وله
 ان يؤخره أو يعضه عن الغسل
 (ثم تعهد معاطفه) وهي
 ما فيه انعطاف والتواء كابط
 وغضون بطن (وتخليل شعر
 رأسه ولحيته) بالماء فيدخل
 اصابعه العشر فيه فيشرب بها
 اصول الشعر (ثم افاضة
 الماء على رأسه) وذكر
 الترتيب ابن هذين مع ذكر
 الحية من زيادتي (ثم)
 افاضه على (شقه الايمن ثم
 الايسر) لما مر به صلى الله
 عليه وسلم كان يجب التيمم
 في طهوره وهذا الترتيب ابعد
 عن الاسراف وأقرب الى
 الثقة بوصول الماء (وذلك)
 لما وصلت اليه يده من بدنه
 احتياطاً وخروجاً من
 خلاف من أوجبه (وتثليث)
 كالوضوء فيغسل رأسه ثلاثاً
 ثم شقه الايمن ثلاثاً ثم الايسر
 ثلاثاً وبذلك ثلاثاً ويخلل ثلاثاً
 (وولاء) تكافي الوضوء وبه
 صرح الرافعي في الشرح
 الصغير

بفتح الجيم يعني ان الغسل الذي أوجبه الحدث والخبث واحد قال المصنف وينبغي
 ان تنقطن من يغتسل من نحو ابريق لدقيقة وهي اه اذا طهر محل النجس بالماء غسله
 ناولاً رفع الجنابة لانه ان غفل عنه بعد لم يصح غسله أي محل النجس والافقد يحتاج الى
 المس فينتقض وضوءه اولى كلفة في لف خرقة على يده اه وهذا دقيقة أخرى وهي انه
 اذا نوى كما ذكره مس بعد النية ورفع جنابة اليد أو معها كما هو الغالب حصل بيده
 حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الأصغر
 لتعذر الاندراج حيث ذاب جرع شر وقوله حصل بيده الخ هذا اذا نوى على المحل
 واليد او اطلق واما اذا قصد بالنية المحل فقط فلا يحتاج الى نية رفع حدث أصغر عنها
 فيندرج حدثها الأصغر في غسلها عن الجنابة لان الجنابة لم ترتفع عنها فهذا يخص من
 غسل اليدين اثناً وهذه المسئلة تسمى بالدقيقة ودقيقة الدقيقة فالدقيقة النية عند
 محل غسل الاستبراء ودقيقة الدقيقة بقاء الحدث الأصغر على كفه اه شيخنا
 (قوله ثم وضوء) فان تجردت جنابته عن الحدث الأصغر نوى به سنة الغسل
 والالتوى به رفع الحدث الأصغر وان قلنا بالاصح من اندراجه في الغسل خروجاً
 من خلاف من أوجبه وهو القائل بعدم الاندراج فلا يحصل الخروج من الخلاف
 الابنية رفع الحدث وان أخره عن الغسل وكلام النووي كالصريح في هذا سم على
 الغاية والحاصل انه اذا كان عليه حدث أصغر فاما ان يتوضأ قبل الغسل أو بعده
 فان توضأ قبل الغسل فلا بد لصحة الوضوء من نية منية ته المقدمة وان توضأ بعد
 الغسل فان أراد الخروج من خلاف من أوجبه فكذلك وان لم يرد الخروج من الخلاف
 المذكور فيكفيه نية سنة الغسل وان لم يكن عليه حدث أصغر نوى بالوضوء سنة
 الغسل تقدم أو تأخر شيخنا ح ف قال ع ش وفائدة بقاء الوضوء مع الحدث
 الا كبرهجة الصلاة بعد رفع الحدث الا كبره بنية وحده من غير خلاف انتهى
 (قوله وله ان يؤخره الخ) أي ولو كان الغسل مسنوناً خلافاً لمن خصه بالواجب
 ويندب كونه قبل الغسل ثم في اثنا عشر ماوى (قوله وغضون بطن) بكسر الطاء
 وسكونها ع ش أي طياتها والبطن بالكسر عظيم البطن والمعنى غضون شخص
 بطن (قوله لما وصلت اليه يده) يقتضى هذا ان ما لم يصله يده لا يسن ذلك وليس
 كذلك بل يسن له ان يستعين بعود ونحوه شيخنا (قوله خروجاً من خلاف من أوجبه)
 فيه ان من أوجبه أوجبه في جميع بدنه واذا كان كذلك فلا يحسن جعله علة لقوله
 لما وصلت اليه يده فالأولى حذف قوله لما وصلت اليه يده ويكون كلاً عاماً لجميع
 البدن شيخنا ح ف ثم رأيت قولاً عند المالكية انه لا تجب الاستنابة فيما عجز عنه

ثم والاصل في باب التيمم
(وان تتبع غير محدة اثر نحو
حيض) نحو فاس (مسكا)
بان تجعله على قطنه وتدخلها
فرجها بعد اغتسالها الى
المحل الذي يجب غسله الامر
بمع تفسير عائشة له بذلك
في خبر الشيخين وتطيبها
للمحل فان لم تجد مسكا
(فطيبا) فان لم تجد (فطينا)
فان لم تجد فالماء كاف واما
المحدة فيحرم عليها استعمال
المسك والطيب نعم تستعمل
شيئا يسيرا من قسط أو اطفار
ويحتمل الحاف المحرمة بها
والتيقيد بغير المحدة مع ذكر
نحو والطيب من زيادتي
(وان لا ينقص) في معتدل
الخلقة (ماء وضوء عن مد
وغسل عن صاع) تقريبا
فيم بالاتباع رواه مسلم فعلم
انه لا حد له حتى نقص عن
ذلك واسبغ اجزاء ويكره
الاسراف فيه والصاع أربعة
امداد والمد رطل وثلاث
بغدادى (ولا ينس تجديده)
أي الغسل لانه لم ينقل ولما
فيه من المشقة بخلاف
(وضوء) فليس تجديده بقيد
زده بقولي

قال ابن حبيب وموهبه ابن رشيد (قوله والاصل) أي وصرح به الاصل ع ش (قوله
شقه الايمن) لكن يغسل شقه الايمن من قدام ثم من خلف وهكذا يقال في الايسر
بخلاف الميت فانه يغسل المقدم بشقيه ثم الايسر المؤخر بشقيه لانه اسهل لانه يلزم
عليه انقلابه مرة واحدة ولو غسل كالحى لزم انحرافه مرتين مرة من جهة يمينه ومرة
من جهة يساره وقوله وان تتبع الخ ليس هذا من أكل الغسل بل هو سنة مستقلة
(قوله غير محدة) أي وغير صائفة وغير محرمة شيئا (قوله اثر) بفنتين أو بكسر
فسيكون شورى (قوله حيض ولو احتمالا) كما في التحيرة على الوجه جرح ش
(قوله للامرية) أي بالاتباع وقوله بذلك أي بالجعل المذكور (قوله فان لم تجد مسكا)
الترتيب لكمال السنة لا لاصلها شورى (قوله فطيبا) أي غير المسك بدليل المقابلة
(قوله فالماء كاف) أي غير ماء الغسل الراجع للحدث وعند الشيخ عمرة الا كنفاء بماء
الغسل الراجع للحدث وقوله كاف أي في دفع الكرامة لا عن السنة خلافا لاسنوى
شورى (قوله تستعمل الخ) معتمد خلافا للحلي (قوله من قسط أو اطفار) نوعان من
البضوء يقال في القسط كست بضم السين كافي الشورى وفي البرماوى الاطهار
شيء من الطيب اسود على شكل ظفر الانسان ولا واحد له من لفظه اه (قوله
ويحتمل الخ) ضعيف (قوله بها) أي بالمحدة وكذا الصائفة ح ل أي من حيث
كونها تستعمل شيئا يسيرا من قسط أو اطفار (قوله وان لا ينقص) بفتح أوله متعديا
قال تعالى ثم لم ينقصه لكم شيئا وقاصرا وان اختلف الفاعل عليها بقوله ماء وضوء يجوز
في لفظ ماء الرفع على انه فاعل بنقص والنصب على انه مفعول وهذا أولى لان نسبة
النقص الى المغسل أولى شورى لكن قول الشارح في معتدل الخلقة يؤيد الاول
والا لقال معتدل الخلقة ثم ان منيعه يقتضى ان هذا من أكل الغسل وليس كذلك
ومن ثم قال المنهاج ويسن ألا ينقص وذكر له عاملا إشارة الى انه سنة مستقلة وذكر
حكم ماء وضوء لانه من سنن الغسل قال س ل وظاهر كلامه ان المستحب عدم
النقص لا الاقتصار على المد والصاع وعبر آخرون بأنه يندب المد والصاع وقضيته انه
يندب الاقتصار عليهما قال الخطيب وهذا هو الظاهر لأن الرفق محبوب اه (قوله
ولا ينس تجديده) ومثله التيمم وضوء دائم الحدث على ما قال الغزى انه الاشبه
شورى (قوله بخلاف وضوء) أي وضوء السليم اما وضوء صاحب الضرورة فلا
يستحب تجديده كما قال الشورى وع ش (قوله فيسن تجديده) ولولم يجد البعض
مالا يكفيه استعماله كما هو ظاهر وتيمم عند فقد الماء أو تعذر استعماله كما وافق عليه
شيخنا اه شورى ومحل سن التحديد ما لم يعارضه نضية أول الوقت والاقدمت

(صلى به) صلاة ماروى أبو داود وغيره خبر من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات (ومن اغتسل لغرض ونقل) كجناية وجعة (حصول) أى غسلها (أولاً وحدها حصل) غسله (فقط) علاج نواه في كل وأما لم يندرج النفل في الغرض لأنه مقصود فاشبه سنة الظهر مع فرضه وفارق ما لو نوى بصلاته الغرض دون التحية حيث تحصل التحية وإن لم ينوها بأن القصد ثم اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النظافة فقط بدليل أنه يتيم عند مجزئه عن الماء وقوى لغرض ونقل أعم من قوله لجناية وجعة (ومن أحدث وأجنب) ولو مرتباً إذا أعم من قوله ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه (كفاه غسل) وإن لم يرمعه الوضوء لا ندراج الوضوء فيه

(باب في الجاسة وإزالتها)
(الجاسة) لغة ما يستقدر وشرعاً ما لم يستقدر

عليه لأنها أولى كما أتى به والد شيخنا اه ح ل وشو برى (قوله صلى به ولو سنة الوضوء) وفي كلام الأئمة إذ أبى الحس البكرى غير سنة الوضوء فيما يظهر رأى إثم لا يلزم التسلسل إلا إذا قلنا السنة للوضوء المجدد كما هو ظاهر حديث بلال ح ل وأجيب بأن هذا مفوض إليه فله تركه بقطع سنة الوضوء فلو جدد قبل أن يصلى به كره تنزيهاً لا تحريماً وقال حجر يحرم أن قصد به العبادة اه ع ش وعبارة س ل فإن قصد به عبادة مستقلة حرم انتهى والمراد بالعبادة المستقلة أنها عبادة مطلوبة في ذاتها كما في ع ش على م ر (قوله صلاة ما) ولو ركعة وترو صلاة جنازة (قوله ومن اغتسل الخ) ولو طلب منه اغتسال مستحبة كعيد وكسوف واستسقاء وجعة ونوى أحدها حصل الجميع لمساواتها المروية وقياً ساعلى ما لو اجتمع عليه أسباب اغتسال واجبة ونوى أحدها لأن مبنى الطهارة على التداخل ح ل والمراد بحصول غير النوى سقوط طلبه (قوله بجناية وجعة) أى كغسل جأبه وغسل جمعة والافس الجناية ليست فرضاً والجمعة ليست نفلاً عشاوى (قوله اشغال البقعة) التعبير به لغة قليلة وكان الأولى أن يقول شغل البقعة لأن فعله شغل قال تعالى شغلنا أموالنا وفي المختار شغل بسكون الغين وضها وشغل يفتح الشين وسكون الغين وبفتحتين فصارت أربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع فهو شاغل ولا تقل اشغله لأنها لغة رديئة ع ش على م ر اه (قوله ومن أحدث وأجنب) هلا قال ومن أحدث حدثاً أصغر وأكبر كفاه غسل ليكون إلا كبر شامل للحيض والنفاس وأجيب بأنه اقتصر على الجناية لكونها توجد بدون الحدث الأصغر بخلاف الحيض والنفاس فأنها لا يوجدان بدونه أى الحدث الأصغر فله دره (قوله ولو مرتباً) لعل الأولى أن يقول ولو معاً لأن المية هي التي أدخل بها الأصل فالأولى أن يغني بها تأمل (قوله لا ندراج الوضوء) أى لا ندراج موجب الوضوء عشاوى

(باب في الجاسة وإزالتها)

أى في بيان أفرادها وكيفية إزالتها المذكورة في قوله وما نجس ولو معضاً الخ فإنه ذكر فيه كيفية إزالة الجاسة المغلطة والمحققة والمتوسطة والمراد بالجاسة هنا أعيانها والضمير في إزالتها عائداً إليها بمعنى الوصف ففيه استندام واخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط في صحته تقدم إزالتها لا به يكفي كما علمت مقارنة إزالتها لها وقد تم على التيمم إشارة إلى أنه يشترط في صحته تقدم إزالتها اه ح ل والشرط مقدم على المشروط (قوله وشرعاً ما لم يستقدر) لك أن تقول اعتبار الاستقدار فيها يناقض اعتبار عدمه في الحد المذكور في شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم

تناولها الى ان قال لا حرمتها ولا الاستقذارها ووقفه في قولهم في الاستدلال على نجاسة الميتة كما في شرح الروض كغيره حرمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحترم ولا مستقذر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته فليتأمل سم على حجر وأجيب على الاول بان المعنى ان حرمة تناولها لا تكونها مستقذرة بل للنجاسة التي هي ابلغ من الاستقذار وهذا لا يناقض كونها مستقذرة ح في وأجيب عن الثاني بان المنفي عن الميتة الاستقذار العرفي وهو لا يناقض استقذارها شرعا (قوله يمنع) فان قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وادخال الحكم في التعريف يؤدي الى الدور لان تصور النجاسة متوقف على هذا الحكم اعني كونها تمتع صحة الصلاة من حيث انه جزء من تعريفها وهذا الحكم متوقف عليه لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره لا يقال انه رسم لان الشارح قال وبالحذف الخ الا ان يراد بالحذف ما قابل العد فيشمل الرسم شيئا وما اعترض به ان النقيض وغيره بانه حد للنجس لا للنجاسة رد بان النجاسة تطلق على الاعيان ايضا على ان اهل اللغة قالوا ان النجاسة والنجس بمعنى واحد شرح م ر باختصار (قوله مسكر) المراد به ما المغطى للعقل لاذو الشدة المطربة والالم يحتاج لقوله مانع زى أى لان ما فيه شدة مطربة لا يكون الامناع ح في وعبارة سم على حجر مسكر أى صالح للاسكار ولو بانضمامه لغيره فدخلت القطرة من المسكر او يقال مسكر ولو باعتبار نوعه والعبارة تكون الشيء جامدا او مائعا بحالة الاسكار فالجامد حال اسكاره طاهر والمائع حال اسكاره نجس وان كان في أصله جامدا م ر (دفع) مثل شيئا م ر عن الكشف اذا صار مطريا ثم قطع وجف هل يكون نجسا فاجاب بأنه طاهر لانه جامد والمسكر لا يكون نجسا الا اذا كان مائعا اه ع ش وفيه انه يلزم عليه صيرورة النجس طاهرا بالجفاف وهذا لا نظيره وعبارة البرماوى وأما الكشف فطاهر ما لم تصرفه شدة مطربة والافه ونجس أى ان كان مائعا ومثله ق ل (قوله كنج) بفتح الباء فاموس ع ش ولا يرد ما يقال ان البنج والحشيش مخدران لا مسكران فهما خارجان بقيد الاسكار فلا يحتاج في اخراجهما الى زيادة مانع وذلك لانه قد صرح في المجموع بان البنج والحشيش مسكران شرح م ر وع ش عليه فتعلم بهذا انه كالاولى للشارح ان يقول مسكرين بدل قوله مسكر (قوله ولا ترد) أى المانع (قوله ولا الحشيشة المذابة) أى ما لم تزيد وترغى والافحيسة ولو صار في مذايه شدة مطربة وهامسكرا حرم وصار نجسا بحشيشه الطبل لاوى شوبرى وسم (قوله نظر الاصلها) أى سا كان مائعا حال اسكاره كان نجسا وان جامدا حال الاسكار يكون طاهرا وان انما ع كالحشيش المذاب وكالكشك المسكر حال جوده والحاصل ان ما فيه

يمنع الصلاة حيث لا مخصص
وبالعد (مسكر مائع) كنج
ونخرج بالمائع غيره كنج
وحشيش مسكر فليس
بمعين وان كان حراما ولا ترد
الحمر المعقودة ولا الحشيش
المذاب نظر الاصلها (وكاب

شدة مطربة نجس سواء كان ما يباعا وجامدا فالكشك الجامد لو صار فيه شدة مطربة
كان نجسا اه ح ل ورده م ر وقال بطهارة انتهى (قوله ولو معلما) الغاية للنعيم
لا للرد لعدم الخلاف في خصوص المعلم كما يعلم من شرح الاصل انتهى ثم رأيت الاطفيحي
قال انها للرد على من قال بطهارة المعلم (قوله لانه لا يجوز) علة للعلة أي لا يجوز اقتناؤه
بحال مع تأني النفع به فلا ترد الحشرات اذ لا يجوز اقتناؤه ولو هي مع ذلك طاهرة اذ لا نفع
بها ظاهر لعدم جواز اقتناؤه مع تأني النفع به بالجل عليه مثلا يدل على نجاسته تدبر
(قوله مندوب) أي مدعو الى قتله بل قد يجب ان كان عقورا شوبرى (قوله من
غير ضرر فيه) خرج به القواسق الخمس فانهم يقتل لضررهم (قوله مع غيره) أي
غير كل وشمل الغير الا دمي وهو كذلك ان كان على صورة غير الا دمي اتفاقا فان كان على
صورة الا دمي ولو في نصفه الا على فافتي شيخنا الرمي كوالده بطهارة وثبوت سائر
احكام الا دمي له ثم قال وعلى الحكم بالنجاسة يعطى حكم الطاهر في الطهارات
والعبادات ولولايات كدخوله المسجد وعدم النجاسة بمسه مع الرطوبة وعدم نجس
نحو مائه بمسه وصحة صلاته وامامته واعتكافه وصحة قضائه وتزويجه موليته
ورصايته ويعطى حكم النجس في عدم حل ذبيحته ومناكحته وتسريته وله من أمه
وأولاده وعدم قتل قاتله واختلاف فيما يجب فيه على قاتله فقبل دية كامل وقيل
اوسط الديات وقيل اخسها وقيل قيمته وقال الخطيب بمنعه من الولايات وقال ابن حجر
يجوز تسريته ان خاف العنت وقال شيخنا بآرثه من أمه وأولاده ومال الى وجوب دية
كامل وذكر عن بعضهم ان الا دمي المتولد بين شاتين يصح منه ان يخطب ويؤم بالناس
ويجوز ذبحه واكله انتهى وقياسه ان الا دمي من حيوان البهائم كذا في كلام بعضهم
ان المتولد بين سمك وادمي له حكم الا دمي ومقتضاه حرمة اكله وهو ظاهر فانظره
كالذي قبله انتهى ق ل على المحلى (قوله لانه اسوأ حالا من الكلب) أي فنجاسته
ثابتة بالقياس الاولوي ولم يستدل بقوله تعالى أولم يخزيرناه رجس كما استدل به
المأوردى حيث جعل ضمير فانه راجعا للمضاف اليه وهو الخنزير وان كان الاكثر
رجوعه للمضاف لانه يحتمل رجوع الضمير للجم بل هو الظاهر لانه المحدث عنه فيدل
على نجاسة لحمه بعد موته ولا يدل على نجاسة جلته في حال حياته ومن ثم قال النووي
ليس لنا دليل واضح على نجاسته اه (قوله وهذا اولى من قوله وفرعها) لانه يؤهم
ان المتولد من أحدهما مع غيره طاهر وأيضا يلزم على كلام الاصل التكرار لان فرع كل
مع الآخر دخل في الكلب والخنزير لانه اما كلب أو خنزير (تنبيه) الظاهر ان المالكى
الذى أصابه مغظا ولم يسبه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا بإعتقاده لكن هل

ولو معلما لم يخزيرناه اذنا احدكم
الا تقي (ونخزير) لانه اسوأ
حالا من الكلب لانه لا يجوز
اقتناؤه بحال ولانه مندوب
الى قتله من غير ضرر فيه
(وفرع كل) منها مع غيره
تغليباً للنجس وهذا اولى من
قوله وفرعها

للمع من الادعي المتولدين آدمية وكاب أو يفرق فيه نظرا له شو برى ونقل عن جبران له
منعه حيث خيف التلوين لان عدم منعه منه يلزم عليه فساد عبادة غيره ع ش (قوله
ومنها) تبع الاصل المراد باصله البدن الذي انفصل منه فلا يرد انه هو الاصل فكيف
يكون فرعا والاصل انه اصل باعتبار التخلق منه فرع باعتبار انفصاله عن غيره شيئا
(قوله لذلك) أي تبع الاصل وظاهر كلامهم هنا انه لا يشترط لطهارة المني كونه خارجا
من محل معتاد أو مقام مقامه مستحكما أولا ولا ان يكون خارجا في سن يمكن فيه ذلك
ان فرض وجود مثل ذلك ح ل وعبرة ع ش (فرع) اذا قلنا بطهارة
المني فخرج من ادعي في نحو سبع سنين وفيه صفات المني فهل هو طاهر قديما هو
نجس لان هذا ليس مني لانه لا يمكن قبل التسع وتلك الصفات ليست صفات المني
لانها انما تكون صفات في حد الامكان والاصل في الخارج من البطن التماسه م ر
انتهى (قوله عن عائشة الخ) ومن المعلوم انه كان مختلطاً بمنى احدى زوجاته لانه
كان معصوماً من الاحتلام بناء على انه من الشيطان وعلى فرض ان يكون من منيه
وحده وقلنا بطهارة فضلاته فالمراد بفضلاته التي قام الدليل على طهارتها البول والغائط
والدم ونحوه ما المني فلم يبق الدليل على طهارته ولا يجوز الحمل على الخصوصية الا
بدليل فيكون حكمه فيه كحكمنا وفيه ان هذا لا ينقض الا ان امتنع القياس ح ل
وهو غير ممتنع بل اولى ح ف أو نقول هذا الاستدلال مبني على القول الضعيف بان
فضلاته غير طاهرة (قوله غير بشر) أي وملك وجنى على ما بحث شو برى (قوله حرمة
تداولها) أي من غيرا - تقذار فيها فلا يرد نحو البصاق ومن غير ضرر فلا يرد ما فيه
ضرر كالسميات (قوله فطاهرة) وقبل ان ميتة الا دعي نجسة وبه قال الامام مالك
وأبو حنيفة وعليه يستثنى الانبياء قيل والشهداء وهل يطهر بالغسل على هذا القول
قال أبو حنيفة والبغوي من ائمتنا انه يطهر ومقتضى المذهب خلافه انتهى ق ل
على الجلال وقال الشيخ سلطان لانه لو نجس بالدم لم كان نجس العين ولم يؤمر بغسله
كسائر الاعيان النجسة لا يقال ولو كان طاهرا لم يؤمر بغسله كسائر الاعيان
الطاهرة لانا نقول قد عهد غسل الطاهر بدليل الحديث ولا كذلك نجس العين (قوله
ولقد كرمنا بني آدم) قال ابن عباس بان جعلهم يا كلون بالأيدي وغيرهم يا كل
بفيه من الارض وقيل بالعقل وقيل بالناطق والتميز والفهم وقيل باعتدال القامة وقيل
بحسن الصورة برماوى وخلق آدم يوم الجمعة ونفخت فيه الروح يوم الجمعة واسكن الجنة
يوم الجمعة ونبي يوم الجمعة واجبط من الجنة يوم الجمعة وتيب عليه يوم الجمعة واجتمع

(ومنها) تبع الاصل بخلاف
منى غيرها لذلك ونحو الشيخين
عن عائشة انها كانت تحل
المني من ثوب رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم يصلي (وميتة
غير بشر وسمك وجراد) حرمة
تداولها قال تعالى حرمت
عليكم الميتة والدم امامية
البشر والبيه فطاهرة لحل
تنازل الاخيرين واقوله تعالى
ولقد كرمنا بني آدم في الاول

بحراء يوم الجمعة ومات يوم الجمعة وله من العمر ألف سنة ولم يمض حتى بلغ ولده وولد ولده
أربعين ألفا وعاشت حواء بعد سنة وقيل ثلاثة أيام ودقت بجانبه انتهى صهيبي على
عبد السلام (قوله وقضية تكريمهم) أي وقضية عموم تكريمهم في الآخرة اذ لم يرد
تخصيص ق ل على الجلال (قوله نجاسة الاعتقاد) أي فسادة فهو مجاز لان نجاسة
انما تكون في الاعيان فيكون في الآخرة مضاف مقدروا التقدير انما اعتقاد المشركين
نجس أي فاسد وقوله أو اجتنابهم كالتجسس فيكون في الآخرة تشبيه بليغ أي انما
المشركون كالتجسس في وجوب الاجتناب وقيل انهما من باب الكناية فاطلق المألوم
وهو التجسس وأريد اللازم وهو وجوب الاجتناب شيئا عزيزي (قوله لانبجاسة
الابدان) قد يقال هذه الآية في المشركين الاحياء والكلام هنا في الموقى ع ش
ولا يلزم من طهارتهم حال حياتهم طهارتهم بعد موتهم بدليل نجاسة الآدمي بعدموته
عند المالكية والحنفية الا الانبياء قبل والشهداء عندهم (قوله الزايلة الحياة)
يرد عليه جنين المذكاة الذي لم تحله الحياة لانه لا حياة له نزول مع انه طاهر محل اكله
كالعلقة والمضغة فانه محل اكلها على الاصح شورى وأجيب بان المراد بالزايلة الحياة
المعدومة الحياة فيصدق بعدم وجود الحياة رأسا ح ف (قوله وان لم يسئل دم)
بان كانت مما لا تنفس له سائلة خلافا للفقهاء حيث ذهب الى طهارة ميتة مما لا تنفس له
سائلة شورى وهذا يدل على انه غاية لقول المتن وميتة الخ قال ع ش ولك ان
تجعل غاية في المذكاة ويصكون الغرض منه التنبيه على طهارة المذكاة وان لم يسئل
دم اه فكانه قال اما ما زالت حيواته بذكاة شرعية فهو طاهر وان لم يسئل دم عند
ذبحها فيكون غاية في المفهوم الذي هو المنقى بغيره ويكون الغرض بها الرد على الفقهاء
أيضا القائل بان المذكاة التي لم يسئل دمها وقت الذبح ميتة نجسة انتهى شيئا (قوله
بالضغطة) أي الزجة والالقاء بان الجأته الجارحة الى حائط وضمته حتى مات
وعبارة زى يقال ضغطة أي زجه الى حائط ونحوه انتهى (قوله الميت بالسهم) فان
الشارع جعل ذلك ذكاتها ح ل (قوله ودم) وان تحلب من سمك أو كبد
أو طحال ح ل ويستثنى منه المني اذا خرج بلون الدم زى والدم الباقي على اللحم
وعظامه من المذكاة نجس معفو عنه كما قاله الحلبي ومعلوم ان المذكاة في النجاسة
فمراد من عبر بطهارته انه معفو عنه شرح م ر وقوله نجس معفو عنه صورته
بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذي لم يختلط بشئ كالوذبح تحت شاة وقطع لحمها وبقي
عليه أثر من الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفعل في التي تذبح في الحبل المعد لذبحها
الآن من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء

وقضية تكريمهم ان لا يحكم
بنجاستهم بالموت وسواء
المسلمون والكفار وأما قوله
تعالى انما المشركون نجس
فالمراد بنجاسة الاعتقاد
أو اجتنابهم كالتجسس لان نجاسة
الابدان والمراد بالميتة الزائلة
الحياة بغير ذكاة شرعية
وان لم تسئل دم فلا حاجة الى
ان يستثنى منها جنين المذكاة
والصيد الميت بالضغطة
والبمير الناد الميت بالسهم
(ودم) لما عمن تحريمه وقوله
تعالى ودماء مسفوحا أي سائلا
بخلاف غير السائل

لا يعنى عنه وان قل لا خلة لاطء باجنبي وهو تصوير حسن فليتنبه له ولا فرق في عدم
 العفو عما ذكر بين المبتلى به كالجزارين وغيرهم ع ش على م ر قد يقال
 الماء لاصلاح اللحم فلا يعد اجنبيا (قوله كطخال وكبد وعلقة) أى وان سقطت
 وصارت كالدم فيما يظهر ع ش (قوله لانه دم مستحيل) لك ان تقول كونه
 كذلك لا يقتضى نجاسته بدليل المنى واللبن الا ان يجاب بأن المراد مستحيل الى فساد
 لا الى صلاح فتأمل سم (قوله وفى) وهو الخارج بعد وصوله الى المعدة بل الى مخرج
 الجوف الباطن وهو الحشاء عند شيخنا م ر وقد يشكك عليه الخارج من الصدر من
 البلغم فان الصدر مجاوز لمخرج الحشاء بكثير ثم رأيت في شرح العباب لابن حجر وقوله بطهارة
 البلغم الخارج من الصدر صريح في ان الواصل للصدر وما فرقه لانه اعادة قبل وصوله
 للمعدة لا يكون نجسا اه ح ل واعتمد ذلك ح ف ورد قوله بل الخ وقال ان مخرج
 الحشاء انما هو معتبر في الخروج لا في الدخول يعنى ان ما في المعدة اذا وصل الى مخرج
 الحشاء يقال له فى ونجس وأما الدخول في حال الاكل اذا وصل الى مخرج الحشاء ثم خرج
 ولا يكون نجسا والماء الخارج من فم النائم ان كان منتنأ ومصفرا فهو نجس ويعنى عنه
 لم ابتلى به ح ل وعبارة ع ش على م ر والبلغم الصاعد من المعدة نجس والماء
 السائل من فم النائم نجس ان كان من المعدة كان خرج منتنا بصفرة لان كان من
 غيرها أو شئت في انه منها أولا فانه طاهر ثم لو ابتلى به شخص فالظاهر كما في الروضة العفو
 أى وان كثر ولا فرق بين ان يسيل على ملبوسه أو غيره لمشقة الاحتراز عنه ومثله
 بالاولى ما لو ابتلى بدم لثته والمراد بالابتلاء بذلك ان يكثر وجوده بحيث يقل خلوه عنه
 ويستثنى من التي غسل الفحل فهو طاهر لانه قيل انه يخرج من فم النحلة وهو الاصع
 وقيل من دبرها فهو مستثنى من الروث وقيل من ندين صغيرين تحت جناحها فهو
 مستثنى من لبن مالا يؤكل غيره ومن التي ما عاد حالاً ولحم نحو كلب كذلك فلا يجب
 فيه تسبيح الفم كما لا يجب تسبيح الدبر منه وان خرج حالا بالاستحالة ق ل واعتمد
 ع ش انه لا يجب تسبيح الدبر من خروج ما من شأنه الاستحالة وان لم يستحل
 كاللحم المغلظ وانه يجب تسبيحه من خروج ما من شأنه عدم الاستحالة وان استحال
 ويسبغ الفم من خروج اللحم غيره مستحيل انتهى ح ف (قوله وان لم يتغير) أى
 وان لم يخرج متغيرا ولو ما فوق القلتين خلافا للاسوى حيث ادعى ان الماء دون القلتين
 يكون متنجسا لا نجسا فيطهر بالمكثرة قياسا على الحب وفرق بان تأثير الباطن في المائع
 فوق تأثيره في غيره ح ل قال ابن حجر في التلغة وعن المعدة والحاوي الجرم نجاسة فسمج
 العنكبوت ويؤيده قول الغزالي والقزويني انه من لعابها مع قولهم انها تتغذى بالذباب

كطخال وكبد وعلقة (وفى)
 لانه دم مستحيل (وفى)
 وان لم يتغير

كالغائط (وروث) بثلاثة
كالبول فم ما القاء الحيوان
من حيث متصل ليس بنفس
بل متنجس يغسل ويؤكل
(وبول) لا مربيص الماء
عنه في خبر الشيخين المتقدم
أول الطهارة (ومذى) بمجبة
لا مربيص الذي ذكر منه
في خبر الشيخين في قصة على
رضي الله عنه وهو ماء أبيض
رقيق يخرج غلبا عند ثوران
الشهوة بغير شهوة قوية
(وودي) بهمة كالبول وهو
ماء أبيض كدر ثخين يخرج
أما عقبه حيث استمسكت
الطبيعة أو عند حمل شيء
ثقل (ولبن ما لا يؤكل غير
بشر) كلبن الأتان لأنه
يستحيل في الباطن كالدّم
أما لبن ما يؤكل ولبن البشر
فطاهران أما الأول فلقوله
تعالى لبنا خلاصا سائغا
للشاربين وأما الثاني فلأنه
لا يليق بكرامته أن يكون
منشأؤه نجسا ولا فرق بين
الأنثى الكبيرة الحية وغيرها
كما شمله تعبير الصمري بلبن
الادميين والادميات وقيل
لبن الذكور والصغيرة والميتة
نجس والوجه الأول وجري
عليه جماعة لأن الكرامة

الميت لكن المشهور الطهارة كما قاله العلامة السبكي والاذري أي لا نجاسته تتوقف
على تحقق كونه من لعنهم أو أنها لا تعدى إلا بذلك وإن ذلك النسخ قبل احتمال طهارة
بها وإني بواحد من هذه الثلاثة أه (قوله كالغائط) أي قياسا عليه ولعله لم يجعل القياس
مقيسا على البول بل جعله مقيسا على الغائط لأنه أشبه به من البول ع ش قال
الشويزي وفيه أنه مقيس عليه وهو مقيس كما ذكره بعد أي في قوله وورث كالبول
فليراجع القياس على المقيس أه (قوله وورث) أراد به ما يشمل الغائط لأنه قيل أنه
خاص بغير الأذى (قوله من حب متصل) بحيث لو زرع لبث وكذا ما ألقاه من
بيضة ابتلعها إذا كانت لواحدة ضنت تفرخت خلافا لبعضهم أه م روع ش (قوله
وبول) والخصاء التي تخرج عقبه إن تيقن انعقادها منه فهي نجسة والافتحمة أه
ح ل (فرع) لو ابتل حب بماء نجس أو بول وصار رطبا وغسل بماء طاهر حال الرطوبة
طهر ظاهره وباطنه وكذا اللحم إذا طبخ بها وغسل بطهر ظاهره وباطنه (قوله بمجبة)
ويجوز أنهما ساكنة وقد تكسر مع تخفيف الياء وتشديد ما جرفه ست لغات
لأن السكون والكسر في كل (قوله في قصة على رضي الله عنه) أي لما قال كنت رجلا
مذا نأفا ستحييت أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم لقرب ابنته مني فأخبرت المذبة
فسأله فقال يغسل ذكره ويتوضأ ق ل على الجلال (قوله أبيض) وقيل أصفر (قوله
بهملة) ويجوز أنهما جحر (قوله كالبول) فلا فاسه على المدى لأنه أشبه به ولعله فاسه
على البول لوضوح دليله أعني صبوأ عليه الخ وقيل لأن كلا منهما يكون للصغير والكبير
والمذى خاص بالكبير (فائدة) ذكر علماء التفسير أن في الذكر ثلاث مجاري مجرى للمني
ومجرى للبول والودي ومجرى بينهما للمذى كذا في حلي (قوله حيث استمسكت
الطبيعة) أي يدس ما فيها ق ل (قوله ولبن ما لا يؤكل) والفرق بين مني وببيض
ما لا يؤكل وبين لبنه أن كلام من المنى والبيض أصل حيوان طاهر بخلاف اللبن فإنه مريء
والأصل أقوى من المربي ح ل (قوله لأنه يستحيل الخ) فيه أن هذا يجري في لبن
ما يؤكل مع أنه طاهر وأجيب بأن الدليل في الحقيقة هو القياس على الدم وقوله
يستحيل بيان للجماع (قوله أما لبن ما يؤكل) أي المتفصل قبل موته ولو على صورة
الدم ومثله المنى ق ل وزى (قوله منشأؤه) أي مريء (قوله وقيل لبن الذكور الخ)
ضعيف وقوله والوجه الأول معتمد فاعلم أن لبن الصغيرة طاهر ولا يشكك على منى
الصغير حيث حكم بنجاسته لأن المخط في طهارة اللبن كونه غذاء وهو حاصل مع الصغير
ونم كونه أصل آدمي ولا يكون كذلك إلا إذا كان في سنه (فرع) لو شاك في اللبن
أمن مأكول أو آدمي أو لافه وطاهر خلافا لآل النوار لأن الأصل الطهارة سم شويزي (فرع)

الانفحة طاهرة وان كان اللبن الذي شربته نجسا او من مغلظ م رأى حيث أخذت
من سفلة مذكاة لانتا كل الطعام وان جاوزت الحواشي خلافا لمن بحث الحاقها ببول
الصبي ع ش (قوله لتعليقهم السابق) وهو ان الاثني بالادعي ان لا يكون منشاؤه
نجسا اذ هو لا يأتي الا في الادمية الكبيرة المحمية ح ل (قوله وما زيد) جواب عن الحصر
الذي استفيد من المتن زى لان الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر (قوله من نحو
الحرة) بكسر الجيم وبعدها جرر كسدة وسدر مصباح وهي ما يخرجها البعير ونحوه ليجتر
عليه أى ليا كلة ثانيا وما قل البعير وهي ما يخرجها جانب فيه اذا حصل له مرض الهياج
وظاهرة لانها من اللسان اج قال ابن الصباغ ويعنى عن الجرة لتعذر الاحتراز عنها قال
في الايعاب انه محتمل وانما يقوى لمن يغلب نحو قوله له فيض شوبرى (قوله وماء المنسقط)
أى التغير (قوله هو في معناها) فالجرة في معنى التقي وماء المنسقط في معنى الدم أى وان
كان يعنى عن القليل منه كما يأتى في الصلاة شيئا (قوله وجزء ميان) ومنه ما يسمى ثوب
الذبان على الوجة وانظر لو اتصل الجزء المذكور بأصله وحلته الحياة هل يعاير ويؤكل
بعد التذكية أولا ونظيره ما لواحي الله الميتة ثم ذكيت ولا يظهر في هذه الا الحل
فكذا الاول فليتأمل شوبرى (قوله فجزء البشر) ومنه المشيمة التى فيها الولد فهي
طاهرة من الادمى نجسة من غيرته تهى شرح م ر (قوله الانحوشع) أى ورش
ما كول ما لم ينقل مع قطعة لحم تقصدوا لافه ونجس تبعا لها وان لم تقصد مطاهاها
ويؤكل اطرافه ان كان فيها رطوبة او دم وعلى هذا يحمل ما فى شرح شيئا قل على
اجلال وخرج بالشعر وما ذكر معه الظلف والقرن والظفر والسن فهي نجسة لفقد
المعنى الذى خرج به نحو الشعر وشوبرى (قوله وفارته) بالهمز وتركه وهي خراج بضم
الحاء المعجمة وتخفيف الراء مثل غراب بجانب سره الظبية كالسلعة تحتك لا لقائه وقيل
يجوفها تلقيا كالبيضة بخلاف المسك التركي فانه نجس لانه دم مضاف اليه اجزاء
وقيل انه يؤخذ من حيوان غير ما كول وقال شيئا يؤخذ من فرج الظبية كالخيف
انه يبرماوى ومحل طهارة المسك وفارته ان انفصلت في حال حياة الظبية ولو احتمالا
فما يظهر او بعد ذكاتها والانتجسان وكذا به دموتها ان تهيت للخروج ولو شكت في نحو
شعر او ريش اهو من ما كول او غيره او انفصل من حي اوميت او عظم او جلد اهو من
مذكى الماء كول او من غيره او في لبن اهو من لبن ما كول او لبن غيره فهو طاهر ومن
ذلك ما عت به البلوى في م رنا من الفراء التى تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذى
أخذت منه هل هو ما كول اللحم أولا وهل أخذت من ذكته او موته وقياس ما ذكر
طهارتها كطهارة الفارة مطلقا اذا شكت في ان انفصلها من حي اوميت خلافا لتفصيل بها

الموافق لتعليقهم السابق
جرى على الغالب وما زيد
على المذكور ان من نحو الجرة
وماء المنسقط هو في معناها
مع ان بعضه يعلم من شروط
الصلاة (وم) جزء (ميان من حي
كيتنه) طهارة ونجاسة
لغير ما قطع من حي فهو ميت
رواه الخاتم وصححه على شرط
الشيخين فجزء البشر والسمك
والبحر اذ طاهر دون جزء
غيرها (الانحوشع) حيوان
(ما كول) كصوفه ووبره
ومسكه وفارته (فطاهه) قال
تعالى ومن اموالها واوراها
واشعارها

الاسنوي ويجريان العادة برمي هذه الاشياء وان كانت طاهرة فارق الحكم بطهارتها
الحكم بنجاسة قطعة لحم وجدت مرمية في غير ظرف لعدم جريان العادة برمي اللحم
الظاهر ع ش (قوله اثنان) أي امة البيت ومثاعا امة البيت وغيره فهو اعم (قوله
تجسس) ويعني عن يسيره من غير نحو كلب وعن كثيره من مركوبه اه ح ل (قوله
كعلقة) أي قال أهل الخبرة انها أصل آدمي ح ل وهي دم غليظ استحال عن المي سمي
بذلك لعلوه بكل ماله مسه والمضغة قطعة لحم بقدر ما يضع استحال عن العلة
بحر ويمنع اكلاهما أي العلة والمضغة من المذكاة شرح الروض ومثله شرح الرمي
في باب الاطعمة خلافا للشويزي (قوله ورطوبة فرج) أي ما لم يخرج من محل
لا يجب غسله والا فهي نجسة لانها حيث ذر رطوبة جوفية وهي اذا خرجت الى الظاهر
يحكم بنجاستها م ر والحاصل ان رطوبة الفرج ثلاثة اقسام طاهر قطعا وهي
ما يظهر عند جلوسها وهي التي تكون في المحل الذي يجب غسله في الغسل والاستبراء
ونجسة قطعا وهي ما وراذ كرا الجوامع وطاهرة على الاصح وهي ما يصله كرا الجوامع
وقيل انها نجسة معفر عنها شيئا (قوله كاصلها) وهو الحيوان لا المني (قوله دخان
النجاسة) وكذا دخان المتجسس كحطب تجسس يقول قال شيخنا وبه يعلم ما عت به
البلاوي في الشتاء شويرو وهذا مكرر مع قوله في أول الطهارة ومن دخان نجس
الان يقال أتي به توطئة لقوله وكذا بخارها الخ (قوله يعني عن قليله) ما لم يكن هناك
رطوبة والا فلا يعني عنه لتنزيلهم الدخان منزلة العين فلورال الريح الكثير من الثوب
ولم تكن رطوبة جازت الصلاة في ذلك الثوب ح ل ومن المعفو عنه الجبن المجلول
بالانفحة من حيوان تغذي بغير اللبن لعموم البلاوي به شرح م ر وعليه فنصح
صلاة حامله ولا يجب غسل القم منه ويلحق بذلك الخبز المجلول بالسرجين فنصح
صلاة حامله كما نقل عن شيخنا زى بالدرس ع ش على م ر وقال مراده بالعفو
الطهارة كما ذكره م ر على العباب (قوله ولو غير محترمة) وهي ما لم مسكت
بقصد الخمرية وان عصرت بقصد الخلية كما ان المحترمة ما لم مسكت بقصد الخلية
وان عصرت بقصد الخمرية والعبرة بقصد من يباشر نفسه أو يوكل غيره وبقصد
المتبرع وقصد المجنون كلا قصد بخلاف السكران ح ل (قوله وان نقلت) الغاية
للرد والنقل مكروه على المعتمد ولا يقال ان نقلها اتخذ لان الاتخاذ المنهي عنه هو
الاتخاذ بعارض شيء فيها اه وفي كلام الجلال ان هذا النقل حرام ورد بان الشيخين
صرحا بعدم الحرمة في باب الرهن ع ش والمعتمد الكراهة قل على المحلى (قوله
اتخذ الخمر) أي أتعايج بشيء حتى يصير خلاوجه الدلالة منه انها تكون خلا من غير

اثنان ومتاعا الى حين وخرج
مالا كول نحو شعر غيره فتجسس
ومنه نحو شعر بضارئين من
ما كول لان العضو صار غير
ما كول (كعلقة ومضغة
ورطوبة فرج من) حيوان
(طاهر) ولو غير ما كول
فانها طاهرة كاصلها وقولي
نحو ومن طاهر من زيادتي
فربح دخان النجاسة تجسس
يعني عن قليله وبخارها
كذلك ان تصاعد بواسطه نار
لانه جزء من النجاسة تفصله
النار بقوتها والاذ طاهر
وعلى هذا يحمل اطلاق من
اطلق نجاسته أو طهارته
(والذي يطهر من نجس العين)
شيان (خمر) ولو غير محترمة
(تخللت) أي صارت خلا (بلا)
مصاحبة (عين) وقعت فيها
وان نقلت من شمس الى ظل
أو عكسه لمفهوم خبر مسلم عن
انس قال سئل النبي صلى الله
عليه وسلم اتخذ الخمر خلا
قال لا

بدنها) أي فتماز مع دنسها بالضرورة والالم (١٤٣) يوجد دخل طاهر من خروجه من زيادة في اما اذا تخللت بمصاحبة عين وان

يؤثر في التخليل كحصة فلا
تطهر اتنجسها بعد تخللها
بالعين التي تنجست بها ولا
ضرورة ولا يشترط طرح العين
فيها وان افهم كلام الاصل
خلافه وافهم كلامهم انها
تطهر بالتخلل اذا تزعت
العين منها قبله وهو ظاهر نعم
لو كانت العين المزروعة قبله
نجسة كعظم ميتة لم تطهر كما
أفتى به النووي والحر حقيقه
المسكر المتخذ من ماء العنب
وخرج به النبيذ وهو المتخذ من
الزبيب ونحوه فلا يطهر
بالتخلل لوجود الماء فيه لكن
اختار السبكي خلافه لان
الماء من ضرورته وفي معنى
تخلل الخمر انقلاب دم
الظلية مسكاً (وجلد) ولومن
غيره كقول (نجس بالموت)
فيطهر ظاهراً وباطناً
(بأن دباغه بما ينزع فضوله)
من لحم ودم ونحوهما مما
يعفنه ولو كان نجساً كذرق
طير او عارياً عن الماء لان
الدبغ احالة لا ازالة واما خبر
يطهرها الماء والقرظ فمجهول
على الندب أو على الطهارة
المطلقة والاصل في ذلك خبر
مسلم اذا دبغ الاهاب أي

معالجة ومن المعلوم ان الخل طاهر وفيه ان هذا استدلال بالمفهوم وشرط العمل
بالمفهوم ان لا يخرج على سؤال فالاولى الاستدلال بالاجماع شيخنا وأجيب بان
محل عدم العمل بالمفهوم حيث اذا لم يكن عاماً وما هنا عام شيخنا عزيزي (قوله بدنها)
أي وان غلت وارتنفت بغير واسطة نار ثم هبطت فيطهر جميع بدن الضرورة ع ش
والحكم بطهارة بدن من غير مطهر مشكل فالاولى القول بالعفو وقوله الالم يوجد الخ
يقال عليه لاملزمة وما المانع من كون البدن نجساً معفراً عنه للضرورة ولا يلزم
ما ذكره عبارة سم قوله والا الخ الملازمة ممنوعة لان العفو عن ملاقات البدن
تكتفي في الطهارة اه (قوله بمصاحبة عين) أي ليست من جنس الما التي من جنسها
ولا تضر فلو صب على الخمر خمر آخر أو نبذ طهر الجميع على المعتمد (قوله وان لم تؤثر)
والتي تؤثر كبصل خارج ل (قوله فلا تطهر) ويحرم تعمد ذلك حجر شوبري (قوله
ولا ضرورة) اتي به لاجراء فتات نحو البزرة طاهر مع انه عين للضرورة (قوله
كما أفتى به النووي) لان العبس يقبل التحيس ح ل (قوله ان تزعت العين) أي
وكانت طاهرة اخذاً مما بعده ولم يتخلل منها شيء (قوله خلافه) معتمد ع ش (قوله
نجس) بتثليث الجيم وفي المختار انه من باب طرب (قوله بالموت) أي حقيقة
أو حكماً فيشمل الجزء المنفصل في حال الحياة ح ف ويشمل ما لو سلخ جلد بشاة
مثلاً وهي حية كما قاله ع ش (قوله ظاهراً وباطناً) قال في الخادم المراد بساطته
مابطن وباطن ظاهر ما ظهر من وجهه بدليل قولهم ان قلنا بطهارة ظاهره فقط جازت
الصلاة عليه لافيه فتنبه لذلك فقد رأيت من ينلط فيه شرح م ر أقول لو لم يصب
الدباغ الوجه النابت عليه الشعر فينبغي ان يكون من الباطن أيضاً حتى يجري فيه
القول بعدم طهارة الباطن اخذاً من علته انتهى شوبري أي لان الدباغ لا يصل
الى الباطن (قوله كذرق طير) بالذال المعجمة والزاي فقد ذكره في المختار في فصل
الذال وفصل الزاي قال في فصل الزاي زرق الطائر زرق وبابه ضرب ونصرفه هو
صريح في انه يقرأ بالزاي أيضاً (قوله المطلقة) أي التي لا يحتاج معها الى غسل (قوله
طهر) بفتح الهاء من باب ذهب وبالمضم من باب نظف (قوله لو تقع) أي بل شوبري
(قوله وخرج بالجلد الشعر) نعم قال النووي يعني عن قليله فيطهر تبعاً واستشكله
الزركشي بان ما لا يتأثر بالدبغ كيف يطهر قليله قال ولا يختص الا ان يقال لا يطهر
وانما يعطى حكم الطاهر اه وقد يوجه كلام النووي بانه يطهر تبعاً للمشقة وان لم
يتأثر بالدبغ زي (قوله فيجب غسله) أي ما لا فاء الدباغ فقط شوبري (قوله
ونجس) لا يهاه به نجس العين فلا يطهر بالغسل فينافيه قوله والذي يطهر الخ

الجلد فقد طهر وضابط التزاع ان يطيب به ريح الجلد بحيث لو وقع في الماء لم يعد اليه الفساد وخرج بالجلد الشعر ونحوه لعدم
تأثرها بالدبغ وتنجسه بالموت جلد الكلب ونحوه وبما ينزع فضوله مما لا ينزعها كتنجيد الجلد وتشميسه وتعليقه (ويصير) المذبذب

شورى (قوله وما نجس) بضم الجيم وكسر هاء الكسرة الضم قليل وضبطه الشارح في باب
 شرط الصلاة بفتح الجيم وكسر هاء برماوى ولما انتهى الكلام على بيان بعض
 الاعيان النجسة شرع في ازالته اى النجاسة وحاملها انها اما ان تكون حكية
 مغلفة او متوسطة او مخففة واما عينية وهى اما ان يوجد في المحل جرمها اولونها
 او ريجها او طعمها او يوجد اثنان منها مضرومة ليهضها يحصل ست صور ويأتى بها
 الجرم مع الريح الجرم من اللون الجرم مع الطعم وهكذا فتضيقها الى الاربعة الاول
 فالجملة عشرة او يجتمع ثلاثة منها وهو صادق باربعة صور الطم واللون والريح
 او اللون والريح والجرم او اللون والجرم والطعم او الريح والجرم والطعم او يجتمع
 الاربعة فالجملة خمسة عشر وعلى كل منها اما ان تكون النجاسة مخففة او متوسطة
 او مغلفة فالجملة خمسة واربعون ويضاف اليها الحكيمة في الثلاثة فالجملة
 ثمان واربعون (قوله من جامد) خرج به المانع وسيأتى وخرج به الماء ايضا وفيه
 تفصيل فان كان قليلا تنجس بمجرد الملاقاة واذا كثر فبلغ قلتي طهر دون الاناء لانه
 لا يظهر الا بالتسبيح مع الترتيب زى وقوله وسيأتى اى في قوله ولوتنجس مائع الخ
 فدل قوله من جامد على تخصيص ما التى هى من صيغ العموم وقرينة التخصيص قوله
 فيما يأتى ولوتنجس مائع والمراد بالجامد غير نجس العين كعظم الميتة اما نجس العين
 اذا اصابه نجاسة كلية فلا يظهر منها بالتسبيح والترتيب فاذا اصاب شيئا مع
 الرطوبة تنجس نجاسة كلية على الاعتماد كما قاله جروافى شيخ الاسلام بطهارته
 عن المغلفة اه شورى المنجس (قوله ولو لمعضا) بفتح الميم مصدر مبي بمعنى المكان اى
 مكان عرض وذلك المكان من صيد او غيره والغاية للردي بالنسبة للصيد ولانهم بالنسبة
 لغيره اذا خلا في انما هو في الصيد لانه قيل يجب تقويره ولا يظهر بالغسل وقيل يعنى
 عنه ولا يجب غسله أصلا وقيل يكفي غسله مرة واحدة وقيل يكفي غسله سبعة من غير
 ترتيب ففيه خمسة أقوال كما حكاهم رهناء وفي كتاب الصيد والخماس هو
 ما ذكره المصنف هنا من الطهارة بالتسبيح مع الترتيب (قوله بشىء من نحو
 كلب) نعم ان مس شيئا من داخل ماء كثير لم تنجس على كلام المجموع وان اقتضى
 كلام التحقيق خلافه ويتجه تقييد الاول بما اذا عمد الماء حائلا بخلاف ما لو قبض
 يده على نحو رجل الكلب داخل الماء قبضه ليدبحه لا يبقى بينه وبينه ماء
 فلا يتجه الا التنجيس وقد يتوهم من عدم التنجيس بالمساة داخل الماء صحة صلاته
 حينئذ وهو خطأ لان ملاقاته النجاسة مبطل وان لم ينجس كما لو وقف على نجس جاف
 فانه الشىء في شرح التقريب شورى (قوله غسل سبعة) اى سبع مرات ولو بسبع

(كثوب تنجس) فيجب غسله
 لتنجسه بالادبغ النجس او
 بالنجس ولو بملاقاة وجهه يري
 بالنجس ولو تنجس
 بالادبغ وبتنجس
 من تعبيرة بالادبغ وبتنجس
 (وما نجس) من جامد (ولو
 مضاء) من صيد او غيره بشىء
 (من نحو كلب) من تنجس
 وفرع كل منها وهذا اعم مما
 ذكره (غسل سبعة احدا من

جريات أو تحريكه سبع مرات والذي يظهر في التحريك ان الذهاب بعد مرة والعود بعد مرة أخرى والفرق بينهما وبين تحريك اليد بالحث في الصلاة ان المدار ثم على العرف في التحريك وهو بعد الذهاب والعود مرة وهنا على جري الماء والحاصل في العود غير الحاصل في الذهاب (قوله في غير تراب) ولو حكما فيدخل الطين والطفل (قوله بتراب) أي محسوب بتراب ظهور ولو غبار رمل وان افسد الثوب ولو مختلطا بدقيق ولو حوه قليل لا يؤثر في التغير والطين تراب بالقوة اهـ حل (قوله ظهورا) قال النووي في شرح مسلم الا شهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها في الغتان ع ش ومعناه بالضم التظاهر وبالفتح مطهر (قوله اذا ولغ) الولوغ أخذ الشيء بطرف اللسان يقال ولغ بالفتح والكسر بلغ بالفتح ولغا ولوغا ويقال أولغته صاحبه والولوغ في الكلب والسباع ان يدخل لسانه في المائع فيحركه ولا يقال أولغ بشئ من جوارحه غير اللسان ولا يكون الولوغ لشئ من الطير الا للذباب ويقال لحس الكلب الاناء اذا كان فارغا فان كان فيه شئ قيل ولغ والشرب أعم من الولوغ ويقال ولغ الكلب بشراينا وفي شربنا ومن شربنا نقل ذلك في المجموع بعضه عن الجوهري وبعضه عن غيره شرح مختصر المزني للمؤلف شوبري (قوله وعفروه) أي الاناء والثامنة منصوب على الظرفية أي وعفروه بالتراب في الثامنة شيخنا ح ف (قوله والمراد ان التراب الخ) أي قسميتها ثامنة تسمي فلما اشتملت السابعة على ماء وتراب صارت كأنها ثنتان وعبرة ع ش على م ر نزل التراب المصاحب السابعة منزلة الثامنة اهـ (قوله كما في رواية) الكاف بمعنى اللام (قوله وهي) أي رواية مسلم الثانية ولا يصح رجوع الضمير لرواية أبي داود لانها لا تعارضها لان رواية مسلم مقدمة عليها (قوله ويكتفي) الاولى التفريع (قوله في تساقطان) ولا يحمل المطلق على المقيدلان محل جملة عليه اذا لم يقيد بقيد من متنافين والاسقط القيدان وبقي المطلق على اطلاقه كما في حجر (قوله بالبطحاء) أي التراب والبطحاء في الاصل مسيل واسع فيه دفاق الحصا كما في المختار (قوله على ان الظاهر) متعلق بمخذوف تقديره ولنا ان نجري على ان الظاهر الخ (قوله بل محمد ولسان على الشك من الراوي) اعترض بانها روايتان كل منهما لها طريق مستقل غير طريق الاخرى وسند كل منهما غير سند الاخرى فكيف يحملان على الشك مع ان الشك لا يكون الا في حديث له سند واحد فان أجيب عنه بان الراوي حذف من كل من الروايتين ما اثبت في الاخرى قلنا هذا لا يجوز حالة الشك اذا كيف يقتصر الراوي في روايته على أحد المشكوكين وما استدل به من رواية الترمذي لا يدل له اذ لا يلزم من الشك في رواية الترمذي الشك في رواية مسلم وحاصل

في غير تراب بتراب ظهور
لغير مسلم ظهورا ان احكم
اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله
سبع مرات اولاهن بالتراب
وفي رواية له وعفروه الثامنة
بالتراب والمراد ان التراب
يجب السابعة كما في رواية
أبي داود السابعة بالتراب
وهي معارضة لرواية اولاهن
في محل التراب في تساقطان
في تعيين محله ويكتفي بوجوده
في واحدة من السبع كما في
رواية الدارقطني احدها
بالبطحاء على ان الظاهر انه
لا تعارض بين الروايتين بل
محولتان على الشك من
الراوي كما دل عليه رواية
الترمذي اخرها من اولاهن

ما ذكره الشارح خمس روايات ثقتان لمسلم وواحدة لابي داود وواحدة لابي قتيبي
 وواحدة للترمذي (قوله وبالجملة الخ) أي وأقول قولاً ملتبساً بالجملة أي سواء قلنا
 بالتعارض أو بالشك ودفع به ما قد يتوهم من ان هذه الرواية تحمل عليها رواية
 أحدهما بناء على القاعدة المعلومة ان المطلق يحمل على المقيد وحاصل الجواب
 ان محل ذلك اذا أمكن أما اذا لم يمكن كما هنا فلا يحمل لان الحمل عليهما لا يمكن لتنافي
 قيديهما وعلى أحدهما تحكم ع ش (قوله لا تقيد بهما) أي بأحدهما اذا التقيد
 بهما لا يمكن والضمير راجع لروايي مسلم (قوله وأولاهن على بيان النذب)
 حتى لا يحتاج بعد ذلك الى ترتيب ما ترشده من جميع الغسلات ح ل (قوله
 وأخرهن على بيان الاجزاء) أي الاكتفاء في سقوط الطلب أي وان كان لا ينافي
 الجواز فالاجزاء أقل مرتبة من الجواز في الجملة لانه يصدق مع الحرمة قال الشوري وانما
 خص الاجزاء بالاخيرة لانها التي يتوهم فيها عدم الاجزاء اه (قوله وقيس بالسكب
 الخ) على هذا يشكل ما تقر في الأصول من ان الشيء اذا خرج عن القياس لا يقاس
 عليه بل يقتصر فيه على مورد النص وما هنا خرج عنه فان القياس في ازالة نجاسة
 الاكتفاء نزوال العين فليحذر شوري وأيضا تسميع النجاسة الكلية أمر تعبدى
 والامور التعبدية لا يقيس عليها وأجيب بان قوله وقيس أي في التقييس المرتب عليه
 التسميع لا في التسميع حتى يرد ما ذكره ح ف وق ل على الحلال (قوله وبولوغه
 غيره) هذا قياس أولوي لان فيه أطيب اجزائه وكان الأولى للشارح تقديم هذا القياس
 على قوله وقيس بالسكب الخنزير كما فعل غيره لان المناسب اتمام الدليل على نجاسة
 الكاب ثم يقيس عليه الخنزير (قوله وعلم بما ذكره) أي من قوله في المتن أحدهما ينتراب
 وما قرره في الروايات فان ذلك دال على مصاحبة التراب للماء ح ل (قوله انه لا يكفي
 ذر التراب) الحاصل انه ان وضع التراب على جرم النجاسة لم يكف مطلقا وان زالت
 الاوصاف ووضع التراب كفى مطلقا أي سواء مزجه بالماء أولا وسواء كان المحل رطبا
 أو جافا وان بقيت الاوصاف فان كان المحل جافا ووضع التراب بمزج بالماء او وحده كفى
 الترتيب ان زالت الاوصاف مع الماء المصاحب للترتيب وكذا ان كان المحل رطبا ووضع
 التراب بمزج بالماء وزالت الاوصاف وان وضعه وحده لم يكف لتنجسه بقرره شيخنا
 ح ف وعبدربه (قوله من غير ان يتبعه بالماء) بان يضعه بعد تمام السابعة فان اتبعه
 بالماء وامتزج معه على المحل كفى ح ل (قوله ولم يتغير به) أي لا حسا ولا تقديرا
 (قوله كاشنان) بضم المهملة وكسر هاء الغنة صباح (قوله وتراب مستعمل) وليس منه
 حجر الاستبراء فيجزي هذا لانهم لم يعدوا حرا لاستبراء من المظاهرات لان المحل باق على

وبالجملة لا تقيد بهما رواية
 أحدهما لضعف دالتهما
 بالتمارض أو بالشك والجواز
 حمل رواية أحدهما على بيان
 الجواز وأولاهن على بيان
 النذب وأخرهن على بيان
 الاجزاء وقيس بالسكب
 الخنزير والفرع وبولوغه غيره
 كبوله وعرقه وعلم بما ذكره
 لا يكفي ذر التراب على المحل
 من غير ان يتبعه بالماء لا مزجه
 بغير ماء نعم ان مزجه بالماء بعد
 مزجه بغيره ولم يتغير به كثيرا
 كفى ولا مزج غير تراب
 ظهور كاشنان وتراب نجس
 وتراب مستعمل وهو خارج
 بتعبيري بظهور وكلامه يقتضي
 خلافه والواجب من التراب
 ما يكدر الماء ويصل بواسطته
 الى جميع اجزاء المحل وخرج
 بزيادتي في غير تراب التراب
 فلا يحتاج الى ترتيب

نجاسته ومن ثم لو نزل الاستحجار في ماء قليل نجسه او حله وصل لم تصح صلاته خلافا لسم
حيث قال ومن المستعمل حجر الاستحجار ع ش (قوله اذلا معنى لترتيب التراب)
قد يقال له معنى وهو الجمع بين المطهرين اعني الماء والتراب الطهور والتراب الطهور
مفقود هنا لان التراب الذي في الارض الترابية متنجس وتقدم اياه لا يكفي شيئا قال
ح ل قال شيئا ومنه يؤخذ انه لا فرق بين الطهور والمستعمل وعلى قياسه يقال ولا
بين الطاهر والنجس وأما لو اصاب ما تطاير منه شيئا قبل تمام السبع فيشترط في تطهيره
ترتيبه لا تنفقاء العلة المذكورة انتهى وبعبارة شرح م ر ولو اصاب شيء من الارض
الترابية ثوبا قبل تمام السبع اشترط في تطهيره ترتيبه ولا يكون تبعا لما لا تنفقاء العلة فيها
وهي انه لا معنى لترتيب التراب وايضا فلا استثناء معيار العموم ولم يستثنوا من ترتيب
النجاسة المغلظة الا الارض الترابية كذا اُفتي به الوالد وهو المعول عليه وأما لو اصاب
شي من غسالات النكاح شيئا فحكمه حكم المتقل منه فان كان بعد ترتيبه غسله قدر
ما بقي من السبع ولم يترتب والا فقد رما بقي مع الترتيب ولو اجتمع ماء الغسالات السبع
ثم ترشش منه شيء فالوجه ان يقال ان كان الترتيب في اولى السبع لم يمتنع الى ترتيب
لانه لا يحتاج اليه عند الانفراد فكذا عند الاجتماع ويجب غسله سنا والا احتيج اليه
لانه مخلوط بما يحتاج اليه وهو ماء الاولى برماوى وبعبارة ع ش أما الغسالات
اذا جعت من غسل النجاسة المغلظة فقد اُفتي ابن ابي شريف بان الاء الذي جعت فيه
يغسل سبعة احوال بتراب وخالف سم وقال اذا كان الترتيب في اولى السبع لم يمتنع
اليه لان ماء الاولى وكل مما بعدها لا يجوز للترتيب عند الانفراد فكذا عند الاجتماع
والمعتمد كلام ابن ابي شريف اه شيشيري اى لانها مارت نجاسة مستقلة فلا بد من
غسلها سبعة احوال بترابها اه واعتمد شيخنا ح ف كلام سم (قوله عين النجاسة) اى جرمها
وأوصافها فالمراد بالعين هنا ما قابل الحكمية بخلاف العين التي لا يصح الترتيب معها
فانها الجرم كما في شورى وفي قوله وان لم تزل الخ اشارة الى تقييد المتن كانه قال فالغسالات
المزيلة للعين تعد واحدة وان كثرت كما عبر به م ر وانما حسب العدد المأمور به
في الاستحجار قبل زوال العين لانه محل تخفيف وما هنا محل تغليظ فلا يقاس هذا بذلك
شرح م ر والنكتة في تعبير الشارح بالست دون غيرها الرد على المخالف المذكور
بعد (قوله حسبت واحدة) قال الا ذرى ولا يكفي الترتيب قبل زوال العين والمراد
عين لها جرم والا فيكون نعم ان ازالها الماء المصاحب للتراب اتجه الاجراء ووافق عليه
م رسم وع ش وشورى (قوله كما صححه النووي) معتمد (قوله لم يطعم) يقال
طعمت بكسر العين اطمعها اذا تناولته مأكولا أو مشروبا وفي المختار والطعم بالضم

اذلا معنى لترتيب التراب
ولولم تزل عين النجاسة
الابست غسالات مثلا
حسبت واحدة كما
صححه النووي لكن صح
في الشرح الصغير انها ست
وقواه في المهمات (او) نجس
(بول صبي لم يطعم) اى
لم يتناول

العام وقد طعم بالكسر طعما بضم الطاء اذا اكل أو ذاق فهو طاعم قال الله ومن لم يطعمه
فانه مني أي من لم يذقه وظاهره انه لا يطلق الطعم بالضم على المشروب انتهى ع ش قال
تعالى فاذا طعمتم (قوله قبل مضي حولين) تنازعه قوله بول وقوله لم يطعم فلو شرب
اللبن قبل مضي حولين ثم بال بعدهما قبل أن يأكل غير اللبن هل يكفي فيه النصح
أو يجب الغسل لان تمام الحولين منزل منزلة اكل غير اللبن الذي يظهر الشافي
كما اعتمد شيخنا الطندتائي وقوله منزل الخ أي لغلط معدته حيثئذ وقوته ساعلى
الاستعالة ح ل وكذا لو اكل غير اللبن للتغذي في بعض الايام ثم أعرض عنه وصار
يقتصر على اللبن فهل يقال لكل زمن حكمه أو يقال يغسل مطلقا لانه صدق عليه
انه اكل غير اللبن للتغذي يظهر الشافي كما قاله شيخنا الطندتائي ولو اختلط اللبن بغيره
فان كان الغيرا أكثر غسل وان كان اقل أو مساويا فلا غسل والذي اعتمد شيخنا انه
يغسل مطلقا حيث كان يتناوله على وجه التغذي انتهى زى ومثل ما قبل الحولين
البول المصاحب لا تحرمه اسم على م ر فان شئت هل هو قبلها أو بعدها فقل
عن ش ل انه لا بد من غسله لان النصح رخصة لا يصار اليها الا بيقين وخالفه
ع ش على م ر وقال لان الاصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما والحولان
تحدد اه (قوله غير لبن) كسمن ولومن لبن أمه والظاهر ان مثل اللبن القشطة أي
من أمه اولا وان كان لا يحنث باكلها من حلف لا يأكل اللبن قال ق ل على الجلال
ودخل في اللبن الرايب وما فيه الاقحمة والاقط ولومن مغلظ وان وجب تسبيح فيه
لا سمن وجبته وقشنته الاقشطة لبن أمه فقط اه والمعتمدان الجنب الخالي من
الاقحمة لا يضر وكذا القشطة مطلقا ولو قشطة غير أمه ومثله الزبد ح ف وقيل الزبد
كالسمن وقوله للتغذي ظاهره ولومرة واحدة ولو قليلا وان لم يستغن عن اللبن في ذلك
الوقت ح ل (قوله نضح) بجاء مهملة وقيل معجمة اه ب ر (قوله ويغلبه) عطف
تفسير ع ش (قوله بلا سيلان) وبسن تشبيهه على الأوجه شو برى ولا بد من ازالة
الاصناف كما يأتي (قوله في حجره) بكسر الحاء كما في القاموس وعبارته وبالكسر
العقل الى ان قال وما بين يديك من ثوبك اه وفي المصباح القتح والكسر ع ش
ويطلق على الفرس وعلى حجر اسماعيل وعلى العقل وعلى حجر نمود وعلى المنع وعلى
الكذب فله معان ثمانية وجهها بعضهم في قوله

قبل مضي حولين (سريع
للتغذي نضح) بان يرش عليه
ماء يعمه ويغلبه بلا سيلان
بخلاف الصبية والخني لا بد
في بولها من الغسل على الاصل
ويحقق بالسيلان وذلك لخبر
الشيخين عن ام قيس انها
جاءت بابن لها صغير لم يأكل
الطعام فاجلسه رسول الله
صلى الله عليه وسلم في حجره
فقال عليه فدعا بماء فنضجه
ولم يغسله وخبر الترمذي
وحسنه يغسل من بول الجارية
ويرش من بول الغلام وفرق
بينهما بان الاتلاف يحمل
الصبي أكثر

ركبت حجرا وطففت البيت خلف الحجر وحزت حجرا عظيما ما دخلت الحجر

لله حجر منعني من دخول الحجر ما قلت حجرا ولو اعطيت ملا الحجر

(قوله ولم يغسله) ذكره بعد النضح لانه قد يطلق على الغسل الخفيف ع ش (قوله

فخفف في بوله) لان المشقة تجلب التيسير وهذه حكمة فلا يضر تخلفها في نحو الارض
والاناء ولو وقعت قطرة من البول في ماء قليل واصاب ذلك الماء شيئا وجب غسل ذلك
الشيء ولا يكتفى بنسخه ح ل (قوله ولان بوله) أي ولان الذكركم خلق من ماء وطين أي
بالنظر لا أصله وهو آدم والاني من لحم ودم أي بالنظر لا أصلها وهي حواء أي فلو حظ في كل
أصل نوعه والا فكل منهما مخلوق من النطفة (قوله فلا يلصق) بفتح الصاد من باب علم
(قوله وخرج الخ) فيه ان ما ذكره داخل في كلامه لانه يصدق بما اذا لم يعلم غير اللبن
أصلا او طم غير اللبن لا للتغذي تأمل (قوله وتساوله السفوف) بفتح السين كما في المختار
قال سم وان حصل به التغذي انتهى (قوله وغير بول الصبي الخ) أفق بعضهم في مصحف
تجسس بغير معفو عنه بوجوب غسله وان ادى الى تلفه وان كان ليتم والغاسل له عليه
ويتعين فرضه على ما فيه فيما اذا مست نجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما اذا كانت
في نحو الجلد والحواشي حجر بحروفه وم ر أيضا (قوله وكان حكيا) وهو ما لا تدرك
أوصافه أخذا من تمثيله (قوله مرة) اما طرف أو مفصول مطلق شو برى (قوله
الاما عسر الخ) لكن في بول الصبي لا بد ان يسر زوال كل من الريح أو اللون بالغسل
بعد عسره بالنضح وبعد ما يستعان به مما سياتي ح ل وضابط العسر ان لا يزول بعد
المبالغة بالحت والقرص ثلاث مرات وبعد الاشنان والصابون ان توقفت الازالة
عليها والقرص هو تحت باطراف الاصابع وضابط التعذر ان لا يزول الا بالقطع شيئا
وق ل (قوله بل يطهر) أي طهرا حقيقة لانه نجس معفو عنه ولو كان من مغلظ
قال شيئا ومتى قدر على ازالته وجب وفيه نظار مع طهر المحل ق ل (قوله اما اذا
اجتمعا) أي بمحل واحد من نجاسة واحدة والا فلا لغوات العلة الآتية وأفقي شيئا
بنجاسة ما يؤخذ من البحر فيوجد فيه ريح الزبل أو طعمه أو لونه لكن يعفى عنه للمشقة
ح ل وح ف وقال ق ل على الجلال لا يحكم بالنجاسة من غير تحقق سببها فالماء
المنقول من البحر لا يراى اذ اوجد فيه وصف النجاسة محكوم بطهارته للشك قاله
شيئا م ر وأجاب عما نقل عن والده من الحكم بالنجاسة بجملة على ما اذا وجد
سببها اه وقوله للشك لاحتمال ان التغيير من نجاسة قرب الشط وقوله وجد سببها أي
في البحر المنقول منه بان اخبر به عدل (قوله مطلقا) أي عسر زوالها أم لا ح ل (قوله
لقوة دلالتهما) لكن اذا عذر عفى عنهما مادام التعذر وتجب ازالته عند القدرة ولا تجب
إعادة ما صلا معها وكذا يقال في الطم ق ل على التحرير وح ف (قوله بقاء الطم)
وتقدم في الاواني ان المريج فيها جوار الذوق وان محل منه اذا تحقق وجودها فيم ياريد
ذوقه أو انحصرت مريج م ر فاندفع ما يقال كيف يعرف بقاء الطم مع حرمة ذوق

فخفف في بوله وبان بوله ارق
من بولها فلا يلصق بالمحل
اضوق بولها به والحق بها
الحنثي وخرج بزيادة
للتغذي تحنيكه بتم ونحوه
وتساوله السفوف ونحوه
للاصلاح فلا يمنع ان النضح
كما في المجموع (أو) نجس
(بغيرهما) أي بغير شيء من
نحو كلب وغير بول الصبي
المذكور (وكان حكيا)
كبول جف ولم تدرك له
صفة (أفقي جرى ماء) عليه
مرة (أو) كان (عينا وجب
ازالة صفاته) من طم ولون
وريج (الاما عسر) زواله
(من لون أو ريج) فلا تجب
ازالته بل بظاهر المحل كتنجس
(بهما) أي بنحو الكلب وببول
الصبي فانه يجب في العيني منهما
ازالة صفاته الاما عسر من لون
أو ريج وهذا من زيادتي اما
اذا اجتمعا فتجب ازالتهما
مطلقا لقوة دلالتهما على بقاء
العين كما يدل على بقاءها بقاء
الطام وحده وان عسر زواله
ولا تجب الاستعانة في زوال
الاثر بغير الماء

النجاسة (قوله الا ان تعينت) أي الاستعانة بان توقفت ازالة ذلك على ما ذكره والتوقف بحسب طي المطهر ان كان له خبيرة والاسأل خبيراً وقوله على كلام والمعتمد منه وجوب ذلك حيث ذواستعباه حيث لم يتوقف ازالة ذلك عليه ولا بد ان يكون ثمن ذلك فاضلاً عما يفضل عن ثمن الماء في التيمم قال جبر ومن ثم اتجه ان يأتي هنا التفصيل الآتي فيما اذا وجد بعد العود أو القرب ولا يجب قبول هبته فان لم يقدر على نحو الحث وجب ان يستأجر عليه باجرة مثله اذا وجدها فاضلة عما ذكره فلو تعذر ذلك حساً أو شرعاً عفى عنه للضرورة فلو زال التذمر لزمه استعمال ذلك لزوال العذر وظاهر كلام ابن حجر انه يصير طاهر الامعقوا عنه ثم رأيت شيخنا في شرحه استوجه انه من فقد نحو الاشنان يصير بمثابة ما لو فقد الماء وقد تجسس ثوبه فلا يصلي فيه وان صلى فيه للضرورة اعاد حل (قوله وشرط ورود ماء) أي على المحل كانه متنجس كله فوضع فيه ماء وادبر عليه فيطهر كله ما لم تكن فيه عين النجاسة ولو مائة واجتمعت مع الماء ولو معقوا عنها وذلك قال جبر وافتاء بعضهم بطهارة ماء صب على بول في اجانة محمول على بول لاجرم له وبذلك علم ان التفصيل في الغسالة محله فيما لاجرم للنجاسة فيها ~~الكن~~ قولهم لو صب ماء على دم نحو براغيث فزال عينه طهر المحل والغسالة بشرطها ينزع في ذلك فراجعه وحرره قل على الجلال وقوله كانه الخ لا بد فيه من ورود الماء على اعلاه الى اسفله فلو صبها في اسفله ثم ادارها حواليه لم يكف اه ح في وكلام ابن حجر يخالفه وعبارة شو برى قال في الخادم لو وضع ثوباً في اجانة وفيه دم معقوعه وصب الماء عليه تنجس بالملاقاة لان نحو دم البراغيث لا يزول بالصب فلا بد من ذواله من صب ماء طهور قال وهذا مما يغفل عنه اكثر الناس اه وهو يدل على ان القليل الوارد ينجس ان لم يطهر المحل اه وفي ع ش على م ر (فرع) قورم رانه لو غسل ثوباً فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ ولو نجسة لم يضر بقاء الدم فيه ويعفى عن اصابته هذا الماء له فليتأمل سم على منهج اما ان قصد غسل دم البراغيث فلا بد من ازالة اثر الدم ما لم يعسر فيعفى عن اللون اه م ر (قوله ان قل) قدر ان الشرطية بعد ان كانت الجملة صفة لان مفهوم الشرط أقوى من مفهوم الصفة لان مفهومه لم يقع فيه خلاف بخلاف مفهومها ح في (قوله فعلم) أي من قوله وجب ازالة صفاته وقوله وشرط ورود ماء قل أي من اقتصاره عليهما (قوله وغسالة) ولولصوبغ بمتنجس أو نجس وقد زالت عين الصبغ النجس ولا يضر بقاء اللون لعسر زواله ويعرف ذلك بصفاء الغسالة ولا بد ان لا يزيد وزن الثوب بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ فان زاد ضر لان الزائد من النجاسة كافي شرح

الا ان تعينت على كماله فيه
ذكره في شرح النجاسة
(وشرط ورود ماء) ان (ول)
لان كثر على المحل لئلا
يتنجس الماء لو تمس فلا
يطهر المحل نعلم انه لا يشترط
العصر لما تاتي من طهارة
الغسالة وقولها قل من زيادتي
(ونجسة) تليها منفصلة بلا
تغير (بلا) (زيادة) وزنا

م ر والحاصل ان المصبوغ بعين النجاسة كالدّم والمصبوغ بالمتنجس الذي
تفتت فيه النجاسة أولم تفتت فيه وكان المصبوغ رطباً فإنه يطهر إذا صفت الغسالة
من الصبغ بعد زوال عينه، وأما إذا صبغ بمتنجس ولم تفتت فيه النجاسة وحسب
المصبوغ جافاً فإنه يطهر مع صبغه إذا غس في ماء كثيراً وصب عليه ماء غمره وإن لم
تصف الغسالة لأن صبغه كدقيق عجن بنجس فإنه يطهر بغمره بالماء فقوله لم لا بد
في طهر المصبوغ بنجس من ان تصفو الغسالة محمول على صبغ بنجس أو مخلوط بأجزاء
نجسة العين وفقاً في ذلك لشيخنا الطبري اه سم ملخصاً قال م ر ويظهر بالغسل
مصبوغ بمتنجس أو نجس ان انفصل الصبغ وان بقي لونه المجرد اه وقوله بمتنجس أي
حيث كان الصبغ رطباً في المحل فان جف الثوب المصبوغ بالمتنجس كفي صب الماء
عليه وإن لم تصف غسالته اه ع ش ومحلّه إذا لم تفتت النجاسة والافهوك الدّم سم
(قوله بعد اعتبار ما يشربه المحل) أي وبقية من الوسخ الطاهر قال ابن حجر ويكتفي فيها
بالظن وقوله وقد طهر المحل بأن لم يبق به طعم ولا لون ولا ريح على ما تقدم ولو في المغلظ
ح ل (قوله طاهرة) لكن لا تظهر شورى (قوله فوض طهره) أي طهر المتصل
فكذا المنفصل وقوله طاهرة مالم تتغير أي وإن لم يطهر المحل وقوله طاهرة أيضاً أي
ان طهر المحل قال الشوري لعل محله مع عدم التغير أيضاً فليتامل فان التبادر من العبارة
خلافه انتهى بقي شيء آخر وهو ان قوله أولاً وثانياً طاهرة موافق لحكم المنطوق
الان يقال المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به تدبر (قوله ولودهنّا) أخذه غاية للخلاف
فيه ع ش وعبارة شرح م ر وقيل يطهر الدهن بغسله بأن يصب الماء عليه ويكأثره
ثم يحركه بخشبة ونحوها بحيث يظن وصوله لجميعه ثم يترك ليعلو ثم يثقب اسفله
فاذا خرج الماء سدو محل الخلاف كما قاله في الكفاية إذا نجس بماء دهني فيه كالبول
والإلم يطهر بالخلاف اه (قوله عن الفارة) بالهمز لا غير وأما فارة المسك فبالهمز
وتركه ع ش (قوله فاريقوه) قال شيخنا كابن حجر محل وجوب اراقته حيث لم يرد
استعماله في نحو وقود وعمل نحو صابون واسقاء دابة ح ل والحيلة في تطهير العسل
اسقاؤه لافل حجر السكر (فرع) المتنجس ان كان قبل ان ينعقد بان نجس عسله ثم طبخ
سكره لم يطهر وإن كان نجسه بعد انعقاده طهر بنقعه في الماء وكذا اللبن الجاهد يفتح
البساء فان كان نجسه حال كونه لبناً مائعاً لم يطهر وإن جمد وإن طرا المتنجس بعد جوده
بنجس أو غيره طهر بنقعه في الماء بخلاف الدقيق إذ عجن بما نجس سواء انتهى الى حالة
المائعية بأن صار يترادف موضع ما أخذه منه عن قرب أولم ينته اليه فإنه إذا جفف أو ضم
اليه دقيق حتى جمد ثم نقع في الماء فإنه يطهر وكذا ان لم يجفف حيث كان جامداً

بعد اعتبار ما يشربه المحل
(وقد طهر المحل طاهرة) لأن
المنفصل ببعض ما كان متصلاً
به وقد فرض طهره فإن كانت
كثيرة فطاهرة مالم تتغير أولم
تنفصل فطاهرة وإن انفصلت
منغرة أو غير منغرة وزاد
وزنها بعد ما ذكر أولم يزد
ولم يطهر المحل فنجسة
والثقيد بالقليلة وبعدم
الزيادة من زيادتي (ولو نجس
مائع) غير ماء ولودهنّا (قذر
طهره) لأنه صلى الله عليه
وسلم مثل عن الفارة موت
في السمن فقال ان كان جامداً
فالقوها وما حولها وإن كان
مائعا فلا تقربوه وفي رواية
للخطابي فاريقوه فلو أمكن
تطهيره لم يقل فيه ذلك لما
فيه من اضاعة المال والجماد
هو الذي إذا أخذ منه قطعة
لا يزد من الباقي ما يملأ محلها
على قرب الماءة بخلافه
ذكره في

وكذلك التراب والفرق ان كلامنا الدقيق والتراب جامد والماء ثقيفة عارضة بخلاف
العسل واللبن ونحوهما هذا ما اعتمدناه م ر اه سمع ش

* (باب التيمم) *

أخره عن الوضوء والغسل لانه بدل عنهما أي باب بيان اسبابه وكيفية وهي اركانه
وسننه وبيان آله وهي التراب واحكامه وهي وجوب الاعادة وعدمه وما يستتبع به
ومبطلاته لانه ذكر جميع ذلك وهو رخصة مطلقا وصحته بالتراب المغصوب لكونه
آلة الرخصة لا المجوز لها والمتنع انما هو كون سببها المجوز له معصية كما في حرم ر وقوله
وهو رخصة قال شيخنا ح ف الا في حق العاصي بالسفر فانه عزيمة فيه وقوله مطلقا
أي سواء كان الفقد حسا او شرعا وقيل عزيمة مطلقا وقيل ان كان الفقد حسا فعزيمة
والا ف رخصة وهذا الثالث اقرب لما سياتي من صحة تيمم العاصي بسفره قبل التوبة
ان فقد الماء حسا وبطلان تيممه قبلها ان فقد شرعا كان تيممه لمريض ع ش على م ر
لان العزيمة يستوي فيها العاصي وغيره ومن فقد الحسي ما اذا حال سبع او عدو بينه
وبين الماء أو خاف راكب السفينة غرقا واستعمل الماء وغلب على ظنه ذلك م ر
فالمراد بالحسي تعذر استعماله حسا اه ش ل وقال ق ل ان هذا كله من الفقد
الشرعي وقرره شيخنا ح ف وينبغي على كون الفقد حسا او شرعا التفصيل بين كون المحل
يغلب فيه الفقد أولا في الحسي وعدمه في الشرعي فلا يعيد في السبب الشرعي مطلقا
اه (قوله ايصال تراب الخ) ان قلت هذا التعريف غير شامل للنية والترتيب لانها ليسا
بشروط قلت المراد بالشرط هنا ما لا بد منه فيشمل الركن والا يصال يتضمن النقل
والقصد شتمل التعريف على الاركان (قوله وخبره سلم الخ) قال النووي في شرح
مسلم معناه ان من كان قبلنا انما يبيع لهم الصلوات في مواضع مخصوصة كالبيع والكنايس
قال الكرماني قد كان عيسى يسبح في الارض ويصلي حيث ادركته الصلاة فساكنه قال
جعلت لي الارض مسجدا وظهرت اجعلت لغيري مسجدا ولم تجعل له طهورا فعلى هذا
يكون الخاص بالنبي وامته هو الجمع بينهما وان الكلام في الامم لا في انبيائها او الاعداد
كما صرح بذلك الحلبي في حاشية المعراج (قوله وترتيبها) أي ترابها طهورا بفتح الطاء
ما يتطهر به ويضمها الفعل أي الطهر والمراد به اسم الفاعل أي وترتيبها مطهرة وقيل
بالفتح فيها وقيل بضمها فيها كذا بخط المؤلف شوبري قال ح ل ولذلك كان من
خصائص هذه الامة وفرض سنة خمس على الراجح اه ا ط ف وانظر ماذا كانت تفعل
الامم السابقة عند فقد الماء هل كانوا يصلون بلا طهارة أصلا او يتركون الصلاة
راجع (قوله بغسل) أي او وضوء مسنون كالجديد فالقول وما مور بطهر عن غير

* (باب التيمم) *
هو لغة القصد وشرعا ايصال
تراب الى الوجه واليدين
بشروط مخصوصة والاصل
فيه قبل الاجماع آية وان
كتم مريض أو على سفر وخبر
مسلم جعلت لنا الارض كلها
مسجدا وترتيبها طهورا (تيمم
محدث وما مور بغسل) ولو
مسنونا (للجوز) عن استعمال
الماء

فجس لكان اعم وأولى عما ذكره ومع ذلك يرد عليه نحو الملت والمجنونة اذا انقطع
حيضها لجل وطؤها وغير المميز بالنسبة للطواق ونحوه تأمل شوبرى (قوله وهذا أولى
الخ) يحتمل ان الأولوية في قوله يقيم المحدث والجنب لانه لا يشمل النسل المستنون فيوهم
انه لا يقيم عنه ويحتمل انها في قوله لا سبب لانه يورهم اجتماعها مع انه يكفي وجود
أحدها ويدل لهذا قول حجر الأولى ان يقول لأحد أسباب اه والظاهر ان يقول أولى
واعم ووجه الأولوية ان هذه أسباب للجهر لا للقيم ووجه العموم انه لا يشمل الغسل
المندوب ولا الوضوء المجدد فقد نص م ر على انه اذا توضأ وصلى ثم أراد صلاة قبل
الحديث وعدم الماء او تمذرا استعماله انه يسن له ان يقيم عن الوضوء المجدد فقه عنه سم
ونص عليه الشوبرى (قوله والجنب) من عطف الخاص على العام سم (قوله فقدماء)
أى حسا او شرعا كأن كان مسبلا للشرب ولو بحسب القرينة العرفية والأولى حمل
الفقد هذا على الحسى لئلا ينكر مع السنين التحريم لانها من الفقد الشرعى وتيقن
الفقد يكون ولو باخبار عدل بفقده كما في البعروفيه ان اخبار العدل مفيد للظن نعم
ان كان مستنده في ذلك الطلب فواضع لماسياني ان ظن الفقد المستند للطلب كاف
ل والمعتد ان خبر العدل يعمل به وان لم يكن مستندا للطلب لان خبره وان كان مفيدا
لظن الا انهم اقاموه مقام اليقين كما اطلقه شيخنا ح ف وعجالة شرح م ر ومن
صورتيقن فقده كما في البصر ما واخبره عدول بفقده بل الاوجه الحاق العدل في ذلك
بالجمع اذا افاد الظن اخذ بما يأتى فيما لو بحث النازلون ثقة يطلب لهم انتهى وقال حجر
المراد باليقين هنا حقيقة خلافا لمن وهم فيه (قوله فان تيقنه) أى في المحل الذى يجب
طلبه منه والمناسب ان يقول فان تيقناه أى المحدث والمأمور بالغسل ويمكن رجوع
الضمير الى ذكر (قوله بان جوزه وجوده) اما بالظن او بالشك او الوهم فعبارته شاملة
لذلك والتجوز باليقين شوبرى لان عدم تيقن الفقد يصدق بيقين الوجود وعجالة
البرماوى وانما لم يقل بان لم يتيقن فقده لانه يشمل صورة تيقن الوجود ومسببات حكمها
في قوله فلو علم الخ وايضا قول الشارح بعد تيقن وجود الماء الخ يقتضى ان ما هنا
خاص بالتجوز (قوله طلبه) ولو بما ذونه الموثوق به قال شيخنا وان ظن عدمه فلو طلب
بلاذن لم يعتد به ولا يشترط ان يكون الاذن واقعا في الوقت بل لو اذن له قبل الوقت
له طلب في الوقت او اطلقا كفى بطلبه في الوقت ح ل (قوله في الوقت) أى ان طلبه له
فلو طلبه قبله لغاينه فدخل الوقت ا كفى بذلك الطلب لان الطلب وقع صحيحا أى
والحال انه لم يحتمل تجدد ماء كما هو ظاهر شوبرى وهو أى قوله في الوقت متعلق بالطلب
والقيم (قوله من رحله) هو مسكن الشخص من حجر أو مدر أو شعر ويطلق أيضا على

وهذا أولى من قوله يقيم
المحدث والجنب لأسباب
(وأسبابه) أى الجهر الثلاثة
أحدها (قدماء) لانه
السابقة (فان تيقنه) أى فقد
الماء (يقيم بلا طلب)
اذ لا فائدة فيه سواء كان
مسافرا لا وقول الاصل فان
تيقن المسافر فقده جرى على
الغالب (والا) بان جوزه
وجوده (طلبه) ولو بما ذونه
(بكل تيمم في الوقت مما جوزه
فيه من رحله)

ما يستحقه من الاثبات أي الامتعة ح ل ومعنى الطلب من رحله ان يقتش فيه اه
على واطلاق الطلب على مجرد التفتيش هل هو حقيقة أو مجاز فيه نظروا المتبادر من
كلامهم انه حقيقة وان الطلب مشترك بين التفتيش والسؤال ونحوهما بما يسعى به
في تحصيل مراده ع ش (قوله ورقته) بضم الراء وكسرها أي وفقها م ر ع ش
سموا بذلك لارتفاع بعضهم ببعض ومساعدته برماوى ولا يجب الطلب من كل بعينه
بل يكفي نداء بعضهم ح ل (قوله المنسويين اليه) بان يعدوا منزلا ورحيلا (قوله ماء
يجوده) ولا بد ان يقول ولو بالثمن ان كان قادرا عليه قوله ثم ان لم يجد هذا من جملة
ما جوزه فيه وانما عطفه بتم لتراخيه عما قبله وفي كلام شيخنا ولو بعث النازلون ثقة يطلب
لهم كفى اه لان طلبه قائم مقام طلبهم ح ل باختصار وعبارة البرماوى قوله ثم ان لم
يجد الخ اشار به الى انه لا ينتقل الى النظر الا بعد التفتيش والطلب وذلك لان الاسهل
ما ذكر وعبارته توهم ان ذلك شرط ولم يقل به احد اه (قوله حواله) جمع حول
بمعنى جهة على غير قياس وقياسه احوال وهذا الجمع على صورة المثني ح ف (قوله
الى الحد الاقنى) وهو حد الغوث واشاره الى ان قول المتن الى حد غوث متعلق
في المعنى بكل من العاملين اعني نظروا تردد (قوله وخص موضع الحضرة) أي وجوبا
ان غلب على ظنه وجوده فيه ح ل (قوله والا بان كان ثم وهدة او جبل تردد) أي خرج
من الوهدة وصعد علوها أو صعد على الجبل ونظر الى حد الغوث من تلك الجهات الاربع
وحيث لا يجب التردد وهذا عمل قول امامنا الشافعي في البويطى وليس عليه ان يدور
الطلب الماء في جميع الجهات لان ذلك اضر عليه من اتياء الماء في المواضع البعيدة
وليس ذلك عليه أحد اه فان كان بحيث لو صعد علو الوهدة أو علو الجبل لا يحيط بحد
الغوث من تلك الجهات وجب عليه التردد فيما لا يدركه والى ذلك اشار بقوله تردد
وكتب ايضا قوله تردد مقتضاه انه لو لم يحيط بشيء من الجهات الاربع اذا صعد نحو
الجبل وجب عليه ان يتردد ويمشى في كل من الجهات الاربع الى حد الغوث وفيه
بعد لان هذا بما يزيد على حد البعد هذا ويحتمل انه يتردد ويمشى في مجموعها الى
حد الغوث لا في كل جهة ح ل بان يمشى في كل جهة من الجهات الاربع نحو ثلاثة
أذرع بحيث يحيط بنظره بحد الغوث فالمدار على كون نظره يحيط بحد الغوث وان لم يكن
مجموع الذي يمشيه في الجهات الاربع يبلغ حد الغوث على المعتد خلافا للعلوي
تقرير شيخنا عن شيخه الشيخ عبدربه بل المدار على الاطالة بحد الغوث وان لم يمش
أصلا بان كان المحل الذي صعد اليه أو نزل فيه مستويا فقله الى حد غوث متعلق
بحد وفي تقديره ونظر الى حد غوث اه (قوله ان آمن مع ما يأتي) أي ان كان

ورقته) المنسويين اليه
ويستوعبهم كان ينادى فيهم
من معه ماء يجوده وقولي في
الوقت مما جوزه فيه من
زيادة (ثم) ان لم يجد الماء
في ذلك (نظر حواله) يميننا
وشمالا واماما وخلقنا الى
الحد الاقنى وخص موضع
الحضرة والطير بمزيد احتياط
(ان كان مستويا) من الارض
(والا) بان كان ثم وهدة
أو جبل (تردد ان آمن)

التجوير غير العلم اما اذا سكن به فلا يشترط الامن على الوقت شوبري (قوله مع ما يأتي) أي في حد القرب بان يأمن نفسا وعضوا وما لا زائدا على ما يجب بذله الماء طهارته وانقطاعا عن رفقة وخروج الوقت حل وعبرة الشوبري قوله مع ما يأتي أي في حد القرب من جهة ما يأتي أمن الوقت ومحل اشتراطه فيمن لا يلزمه القضاء اما من يلزمه القضاء فلا يشترط فيه أمن الوقت وهذا هو المعتمد من نزاع طويل واعتمد شيخنا ان هذا التفصيل انما هو في صورة العلم الآتية في حد القرب وأما ما هنا أي في حد الغوث فيشترط فيه الامن على الوقت مطلقا اهـ (قوله اختصاصا) أي محترما وما لا يأتي له أول غيره ح ل (قوله يلحقه فيه غوث رفقة) مع اعتدال اسمعاهم ومع اعتدال صوته وابتداء هذا الحد من آخر رفقة المنسويين اليه لان آخر القافلة ح ل (قوله تردد) أي في غير المستوى قدر نظره في المستوى لان كلامه في غير المستوى فقوله في المستوى متعلق بنظره فيقتضي العبارة انه لا بد ان يمشي الى آخر حد الغوث ويحمل على ما اذا لم تحصل الا حاطة بجميع اجزاء حد الغوث الا بهذا المشي فان حصلت باقل منه لم تجب الزيادة (قوله فلو علم ماء) ولو باخبار العدل اذا المراد به ما يشمل غلبة الظن ومثله الفاسق ان وقع في قلبه صدقه (قوله فرق حد الغوث) أي باعتبار الغاية والافال حدود الثلاثة مشتركة في الابتداء ع ش (قوله ويسمى حد القرب) وقد دروه بنصف فرسخ تقريبا حجر وقد ونصف الفرسخ بسير الاثقال المعتدلة احد عشر درجة وربع درجة وذلك لان مسافة القصر يوم وليلة وقد رها ثلثمائة وستون درجة ومسافة القصر ستة عشر فرسخا فاذا قسمت عليهم باعتبار الدرج خص كل فرسخ اثنا وعشرون درجة ونصف درجة ع ش على هذا فان كان فوق ذلك ولو بخطوة فهو حد البعد شيخنا وح ف (قوله وجب طلبه) لانه اذا سعى اليه لشغله الذي يوشى فالدني أولى حجر والمراد بالطلب هنا غير المراد به عند التوهم فهو هناك التماس الماء وهنا قصده وقوله غير اختصاص أي وكان العلم بغير خبر العدل والا فيشترط امن الاختصاص شوبري (قوله غير اختصاص الح) أي وكان غير محتاج اليه فان كان محتاجا اليه اعتبر الامن عليه ايضا ع ش بان كان كلب مديد وكانت مؤتة من مبيده ومحل الامن على غير الاختصاص أيضا اذا سكن يحصل الماء بلا عوض (قوله أواجرة) أي لا آلة الماء (قوله من نفس) بيان للغير وقوله وعضو أي له أول غيره (قوله وانقطاع عن رفقة) لضرر التخلف عنهم وكذا ان لم يضره في الاصح لما يلحقه من الوحشة غير انهم لم يبيحوا ترك الجمعة بسبب الوحشة بل شرطوا خوف الضرر ولعل الفرق تكرير الطهارة في كل يوم اهـ دميري وفرق أيضا بان الجمعة متصد والماء

مع ما يأتي اختصاصا
وما لا يجب بذله لما طهارته
(الى حد غوث) أي الى حد
يلحقه فيه غوث رفقة
لو استغاث بهم فيه مع قساغهم
ما شغلهم وهذا هو المراد بقول
الاصل تردد قدر نظره أي في
المستوى ويقول الشرح
الصغير تردد غاوة سدهم أي
غاية ومبه وقولي ان امن من
ويأتي (فان لم يجد) ماء
(نسيم) لظن فقده (فلو علم ماء)
بجمل (بصله مسافر والحاجة)
كما احتطاب واحتشاش
وهنا فوق حد الغوث المتقدم
ويسمى حد القرب (وجب
طلبه) منه (ان امن غير
اختصاص وما لا يجب بذله
لما طهارته) ثمنا واجره من
نفس وعضوا وما لا زائدا على
ما يجب بذله الماء وانقطاع
عن رفقة

وخروج وقت والا فلا يجب طلبه بخلاف من معه ماء ولو توضأ به خرج الوقت فانه لا يتيم لانه واحد الماء ووصف المال بما ذكر من زيادتي ولم يعتبر هنا الا من على الاختصاص ولا على المال الذي يجب بذله بخلافه فيما مرتين وجود الماء وتصبري بما ذكر اعم من اقتصاره على النفس والمال (فان كان الماء بمحل (فوق ذلك) المحل المتقدم وسمى حد البعد (تيم) ولا يجب قصد الماء له عده (فلو يقنه آخر الوقت فانه نظاره افضل) من تجهيل التيم لان فضيلة الصلاة بالوضوء ولو آخر الوقت ابلغ منها بالتيم اوله قال الماوردي هذا اذا تبين وجوده في غير منزله والاوجب التأخير جزما (والا) بان ظنه او ظن او يقن عدمه او شك فيه آخر الوقت (فتجهيل تيم) افضل لتحقيق فضيلته دون فضيلة الوضوء (ومن وجده غير كاف) له

هنا وسيلة انتهى م ر ع ش (قوله وخروج وقت) يحتمل الاكتفاء بادراك ركعة سمع ش وهذا اذا لم تلزمه الاعادة كان كان فقد الماء أكثر من وجوده فان لزمته الاعادة بان كان وجود الماء أكثر من فقده فلا يشترط الا من على خروج الوقت تقرير شيخنا (قوله والا) أي بان خاف على نفس أو مال الخ وقيل المراد والا بان خاف خروج الوقت بدليل ما بعده وهو قوله بخلاف الخ تأمل شوبري (قوله بخلاف من معه ماء) أي حصل عنده وظاهره ولو فوق حد الغوث وهو الوجه لان معه ماء فلا يصح التيم بخلاف من يحصله فلا بد ان يأمن فليبرر شوبري (قوله فوق ذلك) أي وان قل كقدم كما يفهم من اطلاقهم ولعله غير مراد بل الظاهر ان مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فان المسافر اذا علم بمثل ذلك لا يمتنع من الذهاب اليه وانما يمتنع اذا بعدت المسافة عرفا ع ش وعبارة ح ل قوله ولا يجب قصد الماء لبعده هذا واضح اذا علمه وهو في اول حد القرب أو في اثنائه واما لو علم ذلك بعد وصوله لا يخرج حد القرب أو مقارنة ذلك الا آخر وكان قريبا جدا وكذا في الغوث فلا يعد القول بطلبه بشرط الا من على الوقت اه (قوله فلو يقنه) أي يقن طريقه في محل يجب عليه تحصيله منه وهو حد الغوث أو القرب أو يقن طريقه بمنزله أي مكانه الذي هو نازل فيه فهذا تقييد لقوله في حد الغوث فان لم يجد تيم لقوله فلو علم ماء الخ باعتبار مفهومه وهو انه اذا لم يأمن على ما ذكر تيم أي فجعل ذلك كله ما لم يقن طريقه الماء آخر الوقت شيئا ويقنه ان المراد بآخر الوقت ما يشمل اثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة ابن شوبري وقال ع ن بان يبقى منه وقت يسع الصلاة وطهره فيه ولو باقل مجزئ وصورة المسألة ان يكون في محل يغلب فيه فقد الماء والاوجب التأخير جزما وان خرج الوقت ويجزئ هذا التفصيل في تيمر السيرة أو الجماعة أو القيام آخره أو ظنها فان تيقن التأخير افضل أو ظن فالتقديم افضل (قوله فانه نظاره افضل) لا يبعد ان افضل منه فعلها بالتيم اول الوقت وبالوضوء آخره شوبري لا يقال الصلاة بالتيم لا يستحب اعادتها بالوضوء لاننا نقول محله فيمن لا يرجو الماء بعد بقية سياق كلامهم واعترض بان الفرض الاول لم تشملها فضيلة الوضوء وأجيب ان الثانية لما كانت عين الاولى كانت جارية لنقصها شرح م ر وحل فضيلة التأخير حيث لم يقترن التقديم بنحو جماعة والا كان التقديم افضل زى (قوله ابلغ) أي اعظم وأكثر ثوابا (قوله قال الماوردي) هذا اذا تبين وجوده ضعيف (قوله والا) بان كان معه في المنزل وعلم انه لا يتمكن منه الا في آخر الوقت ع ش ويمكن حل كلام الماوردي على ما اذا كان بمحل يغلب فيه وجود الماء فانه يجب التأخير حينئذ كما صرح به زى ع ش

على مر (قوله وجب استعماله) لو كان معه ماء لا يكفيه وتراب لا يكفيه وجب عليه استعمال كل منهما ويجب عليه الاعادة لقصان البديل والمبدل منه ع ش (قوله اذا امرتكم بامر) المراد بالامر الشئ المأمور به كانه قال اذا امرتكم بشئ بدليل قوله فانوا منه (قوله ثم يتيم) الاولى قراءته بصيغة المصدر ليفيد الوجوب (قوله ولا يجب الخ) أى والغرض انه وجد الثلج أو البرد فقط اما اذا وجد ماء يكفيه لوجهه ويديه ووجد ثلجا فانه يجب عليه استعماله حيث شئ وعبارة اطفئى ولا يجب الخ اذا لا يمكن هنا تقديم مسح الرأس على مسح الوجه واليدين بالتراب ويؤخذ من العلة انه لو غسل ما قبل الرأس وجب مسحه بنحو الثلج وتيمم عن الرجلين ويمكن حمل كلام المجموع عليه فلا تنافي شيئا اه (قوله وقيل يجب) وعليه فتيمم عن الوجه واليدين ثم يمسح الرأس بالثلج ثم يتيمم عن الرجلين ولا يؤثر هذا الماء في صحة التيمم للوجه واليدين لانه لا يجب استعماله فيها زى (قوله وهو أقوى في الدليل) أى لا يصدق عليه ان معه ماء ولو بالقوة فيكون داخل في الحديث المتقدم آنفا (قوله ويجب في الوقت شراؤه) علم من وجوب شراؤه ذلك بطلان نحو بيع ذلك في الوقت بلا حاجة للوجوب أو القابل وببطل تيممه مادام يقدر على شئ منه في حد القرب وانما صحت هبة عبد يحتاجه للسكرانة لا لها على التراخي أصالة فلا آخر لوقتها وهبة مال يحتاجه لدينه لتعلقه بالذمة وقد رضى الدائن بها فلم يكن له حجر على العين فان عجز عن استرداده تيمم وقضى س ل (قوله بشئ مثله) قال البلقيني المراد ثمن مثل الذي يكفي لواجب الطهارة اما الزائد للسنن فلا يعتبر ويحتمل اعتباره اه من حواشي شرح الروض شوبرى ولولم يعدمه الا ثمن الماء أو السترة قدم السترة لدوام نفعها مع عدم البديل ومن ثم لزمه شراء سترة عورة فنه لاماء طهارته ولو وجبه لفرعه قبل الوقت ثم دخل الوقت لزم الاصل الرجوع به عمرة قال مر ويلزم البائع فسخ البيع في القدر المحتاج اليه فيما اذا كان له خيار كما أفنى به الوالداه (قوله مكانا) أى فلا يعتبر حالة الاططرار فقد تساوى الشربة فيها دائره كثيرة برماوى (قوله وان قلت) وانما سوغ بالغبن اليسير في نحو الوكيل بالبيع والشراء لان ما هنالك بدل مع كونه من حقوق الله المبينة على المسامحة ع ش (قوله نعم ان بيع) لاحاجة الى هذا الاستدراك لان ما ذكر ثمن مثل اذا الزائد في مقابلة الاجل ولهذا لم يوردها الجلال المحلى فله دره شوبرى وعبارة شرح م ر ولقد بدى عنه بسبب التأجيل زيادة لا بقاء بالاجل لم يخرج بها عن كونها ثمن مثله حيثئذ (قوله الا أن يحتاجه لدينه ولو مؤجلا) نعم يشترط أن يكون حله قبل وصوله الى وطنه أو بعده ولا مال له فيه والا وجب شراؤه فيما يظهر ولا فرق بين أن يكون الدين لله تعالى أو لآدمي ولا بين ان

(وجب استعماله) في بعض
أعضائه فحجر الشخصين اذا
أمرتكم بامر فانوا منه ما استطعتم
(ثم يتيمم) عن الباقي فلا
يقدمه لئلا يتيمم ومعه ماء
ظاهر بيقين ولا يجب مسح
الرأس بثلج أو برد لا بدوب
وقيل يجب قال في المجموع وهو
أقوى في الدليل (ويجب في
الوقت شراؤه) أى الماء
الطاهر (بشئ مثله) مكانا
ورما نأفلا يجب شراؤه بزيادة
على ذلك وان قلت نعم ان بيع
منه لاجل بزيادة لا بقاء بذلك
الاجل وكان تمدا الى وصوله
محلا يكون غنياه وجب
الشراء (الا ان يحتاجه) أى
الدين (لدينه أو مؤثمة)

حيوان (محترم) من نفسه
وغيره كزوجته ومملوكه
ورقيقه حضر أو سفر أذهايا
وأيا ما يصرف الثمن إلى ذلك
وتتيم وخرج بالمحترم غيره
كتردد وحرى وزان محض
ولا حاجة لوصف الدين
بالمستغرق كما فعل الأصل
لأن ما فضل عن الدين غير
محتاج إليه فيه وتعبير بالثبوت
أعم من تعبير بالفقعة (و)
يجب في الوقت (اقتراض
الماء واتها به واستعارة آله)
إذا لم يمكن تحصيله بغيرها
ولم يحتج إلى ذلك المالك
ومضائق الوقت عن طلب الماء
وخرج بالماء ثمنه فلا يجب فيه
ذلك لثقل المنة فيه والمراد
بالاقتراض وتاليه ما يعم
القبول والسؤال فتعبري
بها أولى من تعبيره بالقبول
وقولي في الوقت مع مسئلة
الاقتراض من زيادتي وتعبري
بآله أعم من تعبيره بالملو
(ولونسيه) أي شيئا مما ذكر
من الماء والتمن والآلة

تعلق بذمته أو بعين ماله كعين أعارها فرفهها المستعير بأذنه شرح م ر
(قوله حيوان محترم) ولا يتقيد المحترم بكونه مملوكا له أو معه وسواء في ذلك المسلم
والكافر ح ل (قوله محترم) وان لم يكن لا يقابله على المعتمد ومن
المحترم كلب مستفيع وكذا ما لا تقع فيه ولا ضرر على المعتمد م ر والحاصل أن
الكلب على ثلاثة أقسام عقود وهذا الخلاف في عدم احترامه والثاني محترم بلا
خلاف وهو ما فيه نفع من مبدأ أوحراصة والثالث ما فيه خلاف وهو ما لا نفع فيه
ولا ضرر وقد تنافض فيه كلام النووي والمعتمد عند شيخنا م ر أنه محترم يحرم
قتله (قوله حضر أو سفر) ولا بد أن يفضل في الحاضر عن مؤنة يومه وليته ح ل
ولا بد في المسافر أن يفضل عن مؤنة يومه ذهابا وأيابا شيخنا (قوله غير محتاج إليه
فيه) أي في الدين لقوله محتاجه يعني عن هذا الوصف ومن ثم قال حجر هو صفة
كاشفة أذن لازم الاحتياج إليه لأجله استغراقه اه قال سم والصواب أنه مقة
لازمة كما صنع م ر لأنه يلزم من الاحتياج الاستغراق (قوله اقتراض الماء)
أظهر في محل الاختصار ثلاثا توهم لواضهران الضمير راجع للثمن المتقدم اه وقوله في
الوقت مفهومه أنه لو وهبه أو أقرضه له قبل الوقت لا يجب عليه القبول وهو كذلك
إذا لم يخاطب ومبني على أن له إعدام الماء قبل الوقت فهذا أولى وليس هذا نظير وجوب
طلب الماء قبل الوقت إذا اتسعت القافلة خلافا لما في حاشية الشيخ اه وشيخي
(قوله واستعارة آله) ولو جاوزت قيمتها ضعف عن الماء أي فلا نظرا لما كان تلقاها
حتى يغرم قيمتها الآن الظاهر السلامة وفي كلام شيخنا ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج
طهارة به ح ل (قوله تحصيله) أي الماء وقوله بغيرها أي الثلاثة (قوله ولم يحتج إلى
ذلك المالك) أي وجوز بذله له س ل (قوله فلا يجب فيه ذلك) أي ما ذكر من
الاقتراض والاتهاب ولا يأتي هنا الاستعارة قال زى فلا يجب ولو كان قبوله من أب
أو ابن ولو كان قابِل القرض موسرا بمال غائب اه (قوله ما يعم القبول والسؤال)
فإن امتنع من القبول والسؤال لم يصح تبينه مادام قادر عليه وحاصل الخلاف أي
المخالفة في الماء والتمن والآلة أن الماء يجب فيه الجميع من الشراء وقبول الهبة
والقرض والسؤال والآلة يجب فيها ثلاثة الأجرة والشراء والعارية والتمن لا يجب
فيه شي برماری (قوله ولونسيه الخ) لو ذكر هذا آخر الباب عند ذكر ما يقضي من
الصلاة وما لا يقضي كان أولى لأن البحث هنا في السبب المبيع للتيم وأما القضاء
وعدمه بالتيم فسيأتي آخر الباب زى لكن ذكره هنا له نوع مناسبة لأفادتها أنه
يعيد مع وجود التقصير وإن النسيان ليس عذرا مقتضيا لسقوطه وإن الاضلال يعترف

تارة ولا يغتفر أخرى شرح م ر (قوله أو اضله في رحله) أي تسبب في ضياعه فيه
وفي المختار وأضله أضاعه وأملكه قال ابن السكيت أضلت بعيري إذا ذهب منك
وضلت المجدول إذا لم تكن تعرف موضعها وكذا كل شيء مقيم لا يهتدي له اه
فعلى هذا يقرأ رحله في قول الشارح ما لواضل رحله بالصب على المفعولية (قوله
أعاد) وإن أمعن في الطلب زى (قوله حقيقة) أي فيما لو وجدته بالفعل أو حكما
كان نسي الثمن أو الآلة (قوله ونسبته) في أهله منه أخذاته لو ورث ما ذكر
ولم يعلم به أنه لا يجب عليه الإعادة وهو ظاهر وإن لم يطلبه في رحله لعلمه بعدم وجود
ما ذكر فيه وقد أدرج فيه ذلك وجبت الإعادة لتقصيره ح ل والمعمدان لا إعادة
لعدم نسبته إلى التقصير (قوله بأن نخيم الرفقة) أي خيامهم والخيام ليست قيد الان
الحكم عام قال ع ش على م ر يؤخذ من هذه العلة أنه لو اتسع مخيمه كنخيم
أمير الحج لا قضاء عليه (قوله حاجته) له طش حيوان ولا يقيم لعطش عاص
يسفره حتى يتوب وقوله حيوان وإن لم يكن معه ومثل الماء إلا كل فقد ذكر في
الروضة في الإطعمة أن له ذبح شاة الغير التي لا يحتاج إليها لسكبه المحترم المحتاج
للإطعام وعلى المالك بذلها ح ل (قوله محترم) وهو الذي يحرم قتله ومنه كلب
منتفع به وكذا ما لا تنفع فيه ولا ضرر على المعتمد عند م ر فخرج نحو الكلب العقور
وتارك الصلاة بشرطه والزاني المحصن والفواسق الخمس فلا يجوز صرف الماء إليها
بل يجب الطهر به وإن أفضى إلى تلفها سم (قوله أي فيه) أشار إلى أنه منسوب
على الظرفية (قوله صونا للروح) علة لا يكون الاحتياج سببا للجزع ع ش
ومقتضى هذا أنه لا بد من خوف تلف النفس والعضو وهو مخالف لقوله لا في
والعطش المبيع معتبر الخ ح ل أي لأن هذا أهم من تلف النفس ويحجب بان قوله
صونا للروح أي مثلاً ح ف ولا يقيم لاحتياجه له لغير العطش ما لا كبل كعل
وطبخ ثم بخلاف حاجته لذلك حاله التيم من أجلها والفرق بينهما أنه لا غنى عن دفع
العطش بوجه ما أو ما بل نحو الكعل فيمكن الاستغناء عنه في الجملة فاعتبرت حالا
لما لا شرح م ر وقوله كبل كعل قيد ابن حجر بما سهل استعماله وأخذ سم بمقتضاه
فقال لو عسر استعماله بدون البل كان كالعطش اه ع ش على م ر (قوله فيقيم
مع وجوده) ويحرم تطهيره به وإن قل حيث ظن وجود محترم يحتاج إليه في العاقلة
وإن كبرت وخرجت عن الضبط ح ل وكثير يجهاون فيتوهون أن التطهير بالماء قربة
حينئذ وهو خطأ قبيح (قوله لغير دابة) مفهومه أنه يكلف الطهر به وجمعه وسقيه لها
وهو كذلك كما في ع ش فعلى هذا يقيد المحترم في المتن بإدعي غير تأمل ومثل الدابة غير

(أواضله في رحله فتييم)
وصلى ثم تذكروا أو وجدته
(أعاد) الصلاة لوجود الماء
حقيقة أو حكماءه ونسبته
في أهله حتى نفسه أو واضله
إلى تقصيره وخرج باضلال ذلك
في رحله ما لواضل رحله في
رحال وتيم وصلى ثم وجدته
وفيه الماء أو الثمن أو الآلة
فلا يصيدان فمن في الطلب
إذا لماء معه حال التيم وفارق
اضلاله في رحله بأن مخيم
الرفقة أوسع من مخيمه (و)
ثاني الأسباب (حاجته)
إليه (لعطش) حيوان
(محترم ولو) كانت حاجته
إليه لذلك (مألاً) أي فيه أي
المستقبل صونا للروح
أو غيرها عن التلف فتييم
مع وجوده ولا يكلف الطهر
به ثم جمعه وشربه لغير دابة
لأنه مستقذر عادة

الميزش ل (قوله وخرج بالمحترم غيره) فلا يكون عطشه مجوزا لبذل الماء له وهل يعتبر
 الاحترام أيضا في حق نفسه أولا فيكون أحق بمائه وان كان مهذرا ولعل الثاني أقرب
 لانامع ذلك لان امره يقتل نفسه وهو لا يحل له قتلها الا ان الزر كشي استشكل عدم
 حل بذل الماء لغير المحترم بان عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعاً لانا
 مأمورون باحسان القتل بان يسلك أسهل الطرق وليس العطش من ذلك وقد يجاب
 بان ذلك انما يرد لو منعنا الماء مع عدم الاحتياج اليه للطهر أماع الاحتياج اليه
 فلا محذور في منعه ع ش على م ر (قوله معتبر بالخوف) أي معتبر فيه الخوف الخ
 أي ضابط العطش المبيع للقيم ان يخاف منه محذورا كمرض وبطوره الخ ما يأتي شيخنا
 ومن جملة ما يأتي ان لا يشرب الا بعد اخبار عدل بان عدم الشرر يتولد منه محذور
 نيم ع ش (قوله والعطشان أخذ الماء من مالكة) أي غير العطشان رله مقاتله
 ويهدر المالك ح ل وكنفسه عطش آدمي محترم معه تلمه مؤتته كافي الامداد شوبري
 (قوله ان لم يبدله) بضم الذال من باب نصر ع ش على م ر (قوله وخوف محذور)
 شمل تعبيرة بالخوف مالو كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كان قال له العدل
 قد يخشى منه التلف ع ش على م ر (قوله مطلقا) أي باردا أو مسخنا بدليل
 المقابلة ع ش وعبارة ع ش أي قدر على تسخينه أولا اه (قوله أو المحذور عن
 تسخينه) أي فان وجد ما يسخنه به وجب تسخينه وان خرج الوقت وكذا يجب تحصيل
 ما يسخنه به ان علم به في موضع اخر وان خرج الوقت سم على المنهج بالمعنى ع ش وخرج
 بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره ولعل الفرق بينهما ان التبريد لا اختيار له
 فيه بخلاف التسخين فله ع ش قال شيخنا الحفناوى وهو الذى تلقيناه خلافا له
 في موضع آخر من التسوية بين التسخين والتبريد انتهى (قوله بفتح الباء وضمها) أي
 فيها (فائدة) تقول برء بثلاث الراء بفتح الباء وضمها ومفتوح الباء هنا افصح وهو
 مصدر لا مفتوح واما المضموم فصدر للمضموم والمكسور اسنوى شوبري (قوله وزيادة ألم)
 أي لا يجهل عادة حجر (قوله للعدر) قدمه لانه عام والاية خاصة ع ش (قوله ونحو)
 الواو بمعنى او والنحو الهزال مع رطوبة في البدن والاستشفاف الهزال مع يبوسة فيه
 (قوله ونقرة) كنقرة وزاومنى (قوله ولحمة) ظاهره وان صغر كل من اللحمة والشقرة
 ولا مانع من تسميته شيئا لان مجرد وجودها في العضويين شيئا ولكن مجرد لا يبيع
 التيم بل ان كان فاحشا تيم او يسيرا فلا والواو في الجميع بمعنى او ع ش (قوله عند
 المهنة) بالفتح الخدمة وحكى أبو زيد والكساء أي المهنة بالكسر وانكسر الاصمعي مختار
 ع ش (قوله للروءة) قال ابن التماسان على السنن الروءة بفتح الميم وكسرها وبالهمز

وخرج بالمحترم غيره كما مر
 والعطش المبيع للقيم معتبر
 بالخوف المعتبر في السبب
 الآتى والعطشان أخذ الماء
 من مالكة قهرا ببدله ان لم
 يبدله له (و) ثالثها (خوف
 محذور من استعماله) أي الماء
 مطلقا أو المحذور عن تسخينه
 (كمرض وبطوى برء) بفتح
 الباء وضمها (وزيادة ألم وشين
 فاحش في عضو ظاهر) للعدر
 والآية السابقة والشين الامر
 المستكره من تغير لون ونحو
 واستشفاف ونقرة تبقى
 ونقرة تزيد والظاهر ما يبدو
 عند المهنة غالبا كالوجه
 واليدين ذكر ذلك الرافعي
 وذكر في الجنائيات ما حاصله
 انه ما لا يعد كشفه هنكا
 للروءة

وتركه مع ابد الما واواملاكة نفسانية تقتضى تخلق الانسان باخلاق مثله اه بحروفه
وفي المختار والمروءة الانسانية أى الكاملة وضبطه بالقلم بضم الميم ع ش (قوله ويمكن
رده الى الاول) أى بان يقال الذى لا يعد كشفه هتكاً لمروءة هو ما يبدوا عند المهنة
ع ش (قوله فلا اثر لخوف ذلك) ولوامة حسناء تنقص قيمتها بذلك نقصاً فاحشاً لان حق
الله تعالى مقدم على حق السيد بدليل قتلها بترك الصلاة وبذل الزائد على ثمن المثل بعد
غبنها في المعاملة اذ به يستدل على عدم الرشد ولا يسمع به أهل العقل ح ل وعبرة
شرح م ر و سلطان ويفرق بينه وبين بذل زائد على الثمن بان هذا بعد غبنها في المعاملة
ولا يسمع به أهل العقل كما جاء عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يشم فيها بالتافه
ويتصدق بالكثير فقليل له لما ذاق فقال ذاعقلي وهذا جردى اه (قوله قول عدل) أى
ان لم يكن عارفاً بالطب فان كان عارفاً به اكتفى بمعرفة نفسه فان لم يكن عارفاً به ولم يجد
طبيباً وخاف محذوراً فعن أبى على السبجي انه لا يتم وخالف البغوي فافق بانه يصلي
بالتيمم ثم يعيد اذا وجد المخبر واخبره بجواز التيمم (قوله وكلها في الحقيقة) أى سواء
قلنا انها ثلاثة او سبعة ع ش (قوله واذا امتنع استعماله) أى حرم زى وعبرة سم واذا
امتنع أى امتنع وجوب استعماله ويحتمل التحريم أى بان خاف محذوراً كما مر اه فيكون
الامتناع على بابه وانظر هل يحرم الاستعمال عند خوف بطل البرء الظاهر الحرمه
ع ش وعبرة م ر ويحتمل ان يريد به تحريمه أيضاً عند غلبة ظنه حصول المحذور
بالطريق المتقدم فالامتناع على بابه انتهى قال ع ش انهم قوله عند غلبة الظن
انه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكره جازاله التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف
بالخوف وحينئذ في حيث اخبره الطبيب العدل بان الغالب حصول المرض حرم استعمال
الماء وان اخبره بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم اه (قوله في عضو) المراد
بالعضو هنا الجزء من البدن يشمل نحو الصدر كما يدل له قوله الا ترى وان كانت بغير اعضاء
الوضوء شيخنا (قوله وجب تيمم) لعل الاولى تقديم غسل الصحيح على التيمم لاجل مفهوم
قوله لا ترتيب له وجنب فان مفهومه ان المحدث يجب عليه الترتيب بان يقدم غسل
الصحيح تأمل (قوله ويمر التراب) معطوف على تيمم من قوله وجب تيمم فهو بالنصب على
حد ولبس عباءة وتقرعني فتفيد العبارة وجوب الامرار (قوله سواء الخ) تيمم
في الغسل ح ل وفي التيمم أيضاً (قوله كاصوق) بفتح الهمزة ع ش (قوله ويتلطف)
أى وجوباً ان أدى ترك التلطف الى دخول الماء الى الجراحة وقد اخبره الطبيب بضرر
الماء اذا وصل اليها ع ش (قوله من غير ان يسيل اليه) فان تعذر غسله الا بالسيلان
الى العليل امسه الماء من غير افاضة وان لم يسلم ذلك غسلاً ح ل فان تعذر الامساس
اليه

ويمكن رده الى الاول وخرج
بالفاحش اليسير كقليل
سواد وبالظاهر الفاحش
في الباطن فلا اثر لخوف ذلك
ويستدل في خوف ما ذكر قول
عدل في الرواية وذ كر زيادة
الالم من زيادتي وبه صرح
في الروضة وأصلها وتعبيري
بما ذكر أعمر من تعبيري بما
ذكره وما ذكرته من ان
الاسباب ثلاثة هو ما في
الاصل وذ كرها في الروضة
كاصلها سبعة وكلها في الحقيقة
ترجع الى فقد الماء حسناً
أو شرعاً (واذا امتنع استعماله)
أى الماء (في عضو) لعله
(وجب تيمم) لئلا يخلو العضو
عن طهر ويمر التراب ما يمكن
على العلة ان كانت يحمل التيمم
(و) وجب (غسل صحيح)
سواء كان على العضو سائر
كلصوق يخاف من نزعه
محذوراً أم لا لخبر اذا أمرتكم
بامر فأتوا منه ما استطعتم
ويتلطف في غسل الصحيح
المجاور للعليل بوضع خرقة
مبلولة بقرية ويتحامل عليها
لينغسل بالمقطر منها
ما حواله من غير ان يسيل
اليه

صلى كفاقد الطهورين واعاد ع ش (قوله ومسح كل الساتر) ولو كان به دم لانه يعنى
عن ماء الطهارة وكتب ايضا قوله مسح كل الساتر أى بدلا عما أخذه من الصحيح ومن
ثم لم يأخذ شيئا أو أخذ شيئا وغسله لم يجب مسحه على المعتد شورى (قوله كل الساتر)
أى خلافاً لمن قال يكفى مسح بعضه فقوله وانما وجب مسح الكل الخ غرضه به الرد على
الضعيف وتأمل فى الجواب فان محصله ان الذى ايج للضرورة يجب فيه التيمم والذى
ايج للحاجة لا يجب فيه مع انه كان المتبادر للنظر العكس اللهم الا ان يقال محصل
الجواب القياس على التيمم بجماع ان كلا مسح ايج للضرورة فيكون قول الشارح مسح
ايج للضرورة بيانا للجامع وعبارة اصله مع شرح م ر وقيل يكفى مسح بعضه كالحلف
والرأس و فرق الاول بينه وبين الرأس بان فى تيممه مشقة النزاع أى نزاع الهامة انتهى
وبينه وبين الحلف بان استيعابه بلبه اه (قوله ان لم يجب نزعه) بان كان فى نزعه مشقة
بان خاف من نزعه المحذور السابق ح ل أى وكان وضعه على طهر بخلاف ما لو وجب
نزعه كان وضعه على حدث ولم يخف من نزعه محذورا ع ش (قوله بماء) متعلق بالمسح
ولو سقطت جبيرته فى الصلاة بطلت صلاته سواء كان بري أم لا كاتقاء الحلف بخلاف
ما لو رفع الساتر لتوهم البرء بان خلافه فانه لا يبطل تيممه انتهى شرح م ر (قوله
ولا يجب مسح محل العلة بالماء) أى حيث لا ساتر أى لانه يتيمم بدل طهر العلة بالماء
فلا معنى للمسح ح ع ن وهذا مفهوم قوله ان كان وعبارة زى قوله ولا يجب مسح محل
العلة وان لم يضر لان واجبه الغسل فاذا عذر فلا فائدة فى المسح بخلاف المسح على
الساتر لشبهه بالمسح على الحلف اه (قوله لا ترتيب) غرضه به الرد على الضعيف
القائل بوجوب الترتيب وقوله لان التيمم الخ غرضه به ابداء فارق فى القياس الذى تمسك
به الضعيف وعبارة شرح م ر ورد القول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم
ماء لا يكفيه بان التيمم هنا للعلة وهي مستمرة وهناك لعدم الماء فامر باستعماله اولا
ليصير عادما للماء ويحمل النص القائل بأنه يبدأ بالتيمم هنا على الاستحباب ليذهب الماء
أثر التراب اه (قوله بين الثلاثة) أى التيمم وغسل الصحيح ومسح الساتر والترتيب بان
يقدم الغسل على التيمم والمسح ومقتضى قوله لا ترتيب بين الثلاثة لتعوجب وجوب
الترتيب على غير الجنب بين الثلاثة حتى بين التيمم ومسح كل الساتر وليس كذلك لان
الترتيب الواجب على غير الجنب انما هو بين الغسل والتيمم فقط اذا كانت الجراحة
فى غير الوجه وأما التيمم والمسح فليس بينهما ترتيب اللهم الا أن يقال المراد بقوله بين
الثلاثة بين مجموعها ويكون مفهومه ان غير الجنب يجب عليه الترتيب بين مجموع
الثلاثة أى بعضها وهو الغسل والتيمم ويدل عليه قول الاصل ولا ترتيب بينهما أى

(و) وجب (مسح كل الساتر)
ان كان (ان لم يجب نزعه بماء)
لا يتراب استعمال الماء ما أمكن
وانما وجب مسح الكل لانه
مسح ايج للضرورة كالتيمم
ولا يجب مسح محل العلة بالماء
(لا ترتيب) بين الثلاثة

التيمم وغسل الصحيح للجنب اهـ م ر فحاصله ان مفهوم قوله نحو جنب فيه تفصيل
وهو ان غير الجنب يجب عليه الترتيب بين التيمم والغسل فقط ولا يجب الترتيب بين
التيمم والمسح ويدل لذلك قول الشارح بعد وخرج بنحو الجنب المحدث فيتيمم ويمسح الخ
حيث عطف بالواو الدالة على مطلق الجمع والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به
شيئا ح ف (قوله نحو جنب) كالحائض والنفساء ومن طلب منه غسل مسنون
حل (قوله فيمسر) أي في قوله ومن وجد غير كاف وجب استعماله ثم يقيم أي فانه
يجب عليه الترتيب بان يقدم الغسل بالماء الذي معه ثم يقيم عن الباقي وقوله
في استعمال الناقص أي الناقص ماء وضوئه عن غسل أعضائه كلها شيئا (قوله هنا)
أي في الجنب (قوله تقديمه) أي التيمم (قوله وقت دخول) تنازع فيه قوله فيتيمم
ويمسح قبل وكان الأولى ان يقول فيغسل الصحيح ثم يقيم ويمسح ليقب على الترتيب
المراد وأجيب بان هذا يفهم من قوله وقت دخول الخ (قوله غسل عليه) كاليدين
مثلا فيجب ان يقدم غسل الوجه على التيمم عنها ولا ترتيب بين غسل الصحيح منها
والتيمم عنها وكذا اذا كانت العلة في الوجه فلا ترتيب فيه أصلا فمحل كون المحدث
يجب عليه الترتيب بين الغسل والتيمم اذا كانت العلة في اليدين مثلا شيئا (قوله
قتيمان) أي حيث لم تم الجراحة العضوين والا كفي تيمم واحد وكذا يقال في الثلاثة
والخاص ان تعدد التيمم انما هو عند تعدد الغسل بتعدد العضوفان سقط الغسل عن
العضوين سقط الترتيب فيكفي تيمم واحد شيئا (قوله وكل من اليدين الخ) فلو كانت
العلة في وجهه ويديه تيمم عن الوجه قبل الانتقال الى يديه ثم يقيم عن يديه قبل
الانتقال الى مسح الرأس ح ل فلو عمت العلة وجهه ويديه كفاه تيمم واحد عن ذلك
لسقوط الترتيب بينهما حينئذ وبه أفتى الوالد ومثله لو عمت الرأس والرجلين م ر لان
التيمم لا يتعدد الا عند وجوب الترتيب كما سبق (قوله ويندب الخ) فان قيل اذا كانت
العلة في وجهه ويديه وغسل صحيح الوجه أولا جازتوا الى تيمميهما فلم لا يكفي تيمم واحد
كمن عمت العلة أعضائه فالجواب ان التيمم هنا في طهرتحت فيه الترتيب فلو كفاه تيمم
واحد حصل تطهير الوجه واليدين في حالة واحدة وهو ممتنع بخلاف التيمم
عن الأعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الغسل شرح م ر (قوله فاربعة) ولا بد
لكل واحد منهن من نية على المعتمد لان كل واحد منها طهارة مستقلة لا تكرر مرارا قبله
ع ش على م ر (قوله ان عمت العلة الرأس) أي ولم يكن عليه اساتر فان كان وأخذ
قدر الاستمسك من الرأس بان بقي من الصحيح ما لا بد منه للاستمسك كفاه مسح
الساتر بالماء ولا يقيم فان لم يأخذ شيئا تيمم فقط سم بالمعنى ومثله زى عند قول

(نحو جنب) فلا يجب لان
التيمم هنا للعلة وهي باقية
بخلافه فيمسر في استعمال
الناقص فانه لفقد الماء فلا
بد من تقديمه بل الأولى هنا
تقديمه ليزيل الماء أثر التراب
وتعبري بذلك أعم من قوله
ولا ترتيب بينهما للجنب وخرج
بنحو الجنب المحدث فيتيمم
ويمسح بالماء وقت دخول
غسل عليه رعاية لترتيب
الوضوء (او) امتنع استعماله
في (عضوين قتيان) يجبان
وكل من اليدين والرجلين
كعضو واحد ويندب ان يجعل
كل واحدة كعضو في ثلاثة
أعضاء فثلاث تيممات أو أربعة
فاربعة ان عمت العلة الرأس

المصنف ومسح كل الساتر (قوله وان عمت الاعضاء كلها قتيمة واحد) أي ان لم يكن ساتر على الوجه واليد بن أو كان ساترا وما كان نزع التيمم والالم يجب التيمم ويصلي كفا قد الطهورين ثم يقضى لكن يسن خروجاً من خلاف من أوجبته شرح م ر (قوله ومن تيمم لفرض آخر الخ) بأن صلى بالاول ودخل وقت فرض آخر وهو بقيمه وجب عليه إعادة التيمم فقط ويبعد تيمما واحدا وان كان الذي سبق منه تيممات كما في م ر خلافاً لمجرح في (قوله لم يعد غسل اولاً مسماً) محله ما لم ينزع الساتر اما اذا نزع ووضع بدله مثلاً فيجب اعادتها شورى (قوله اعاد الخ) الا خصر ان يقول فان أحدث أعاد جميع ما مر كما عبر به م ر (قوله وان سكنت العلة الخ) أي هذا كله اذا كانت العلة بأعضاء الوضوء كما يؤخذ من قوله أو عضوين الخ فان كانت بغير أعضاء وضوئه الخ حل بايضاح (قوله تيمم لحدته الا كبر) ويجب عليه إعادة هذا التيمم لكل فريضة وان لم يحدث حدنا كبر ولا اصغر فان أحدث حدنا اصغر توضى فقوله توضى للاصغر أي ان أحدث ح في وعبارة حل ويبعد التيمم فقط لكل فرض ان لم يحدث فان أحدث أعاد الوضوء والتيمم انتهى وفي الاطعبي قوله وتوضاً للاصغر فلو أحدث قبل ان يصلي أو بعد الصلاة وجب عليه إعادة الوضوء فقط لان تيممه عن الجنابة لم يبطل بالحدث كما تقدم عن الروضة اهـ ومثله الشورى وقرر شيخنا ح في كلام ح ل وهو المعتمد

(فصل في كيفية التيمم وغيرها) أي في الكيفية التي يكون عليها التيمم وهي اركانها وسننه وقوله وغيرها أي وفي غيرها كالقضاء وحكم من نسي صلاة من الخمس ونحو ذلك وهذا دل عن تعبير بعضهم بالاركان وعطف الكيفية عليها لان الكيفية شاملة للاركان والسنن كما ذكرنا أولاً (قوله تيمم) أي يجوز التيمم ويصح ع ش (قوله طهور) ولو من غير الماء لكن يحرم كتراب المسجد وهو ما دخل في وقفه لا ما حله نحو ريج ولوشك فيما وجد فيه فلا شبه بكلامهم المحل وان قال الشيخ ينبغي التحريم لان الظاهر انه تراب شورى (قوله ما يداوى به) كالطين الارمني حل وهو بكسر الهمزة وفتحها مع فتح الميم فيها نسبة الى ارمينية بكسر الهمزة وتخفيف الياء من بلاد الروم بر (قوله أي تراباً طاهراً) قال الشافعي تراب له غبار وقوله حجة في اللغة ويؤيده أي تفسير الصعيد بالتراب الذي له غبار قوله تعالى فامسكوا بوجوهكم وأيديكم منه لان من في مثل ذلك للتبعيض فلا بد ان يمسح بشيء يحصل على الوجه واليد بن بعضه ودعوى بعضهم انها في مثل ذلك للابتداء ضعفه الزمخشري بان أحداً من العرب لا يفهم من قول القائل مسح برأسه من الدهن ومن الماء والتراب الامعنى التبعيض

وان عمت الاعضاء كلها قتيمة واحد (ومن تيمم لفرض آخر ولم يحدث لم يعد غسل اولاً) (مسماً) بالماء لبقاء طهره لانه ينتقل به وانما أعاد التيمم لضعفه عن أداء الفرض فان أحدث أعاد غسل جميع أعضاء وضوئه وتيمم عن عليها وقت غسله ومسح الساتر ان كان بالماء وان كانت العلة بغير أعضاء وضوئه تيمم لحدته الا كبر وتوضاً للاصغر وتعبري بانحرأع من قوله نان وقولي ومسحاً من زيادتي

(فصل في كيفية التيمم وغيرها) (تيمم بتراب طهور له غبار) حتى ما يداوى به قال تعالى فتمسكوا بصعيداً طيباً أي تراباً طاهراً كما فسره ابن عباس وغيره

والاذعان للحق من المراء ح ل قال قل على الجلال وجوزة الامام مالك
بكل ما اتصل بالارض كالشجر والزرع وجوزة ابو حنيفة وصاحبه ابو محمد بكل ما هو
من جنس الارض كالزرايع وجوزة الامام احمد وابو يوسف صاحب ابي حنيفة
بما لا غبار فيه كالبحر الصلب وجعلوا من في الآية ابتدائية وفسر الصعيد بما على وجه
الارض لا بالتراب فيه ردة على مالك وغيره (قوله والمراد بالطاهر الخ) أي لما يأتي
من امتناع المستعمل قياسا على الماء ع ش قال الحكمي الترمذي انما جعل
التراب ظهورا لهذه الامة لان الارض لما احست بمولده صلى الله عليه وسلم انبسطت
وتعددت وتطاوت وازهرت وانتفت وافتضت على السماء وساثر المخارقات بانه نبى
خلق منى وعلى ظهري تاتيه كرامة الله وعلى بقايي سجد بحمته وفي بطنى مدفنه
فلما جرت رداء فخرها بذلك جعل ترابها ظهورا لامة فالتيم هدية من الله تعالى لهذه
الامة خاصة لتدوم لهم الطهارة في جميع الاحوال والازمان انتهى اطفئى وقرره
شيخنا ح ف (قوله ولو برمل) أي ولو بغبار رمل لانه يقتضى ان الرمل اذا لم يلصق يكفى
وليس كذلك وعبارة ح ل قوله ولو برمل هو غاية في التراب بدليل كلامه الا فى
أي ولو كان التراب الذى له غبار رمل لا فلو قال ولو برمل لكان أولى (قوله لا يلصق) بفتح
الصاد من باب علم ويقال بالصاد والزاي والسين كما فى المختار (فرع) لودق البحر حتى
مسارله غبار لم يكف التيم به والفرق بينه وبين الرمل ظاهر لانه ليس من جنس
التراب بخلاف الرمل ع ش (قوله المحروق منه) أي بان كان فيه قوة الانبات وقوله
ما لم يصرماد أي بان خرج عن قوة الانبات كما ذكره م ر فى حواشى شرح الروض
ع ش ودخل فيه أيضا الطفل والسبخ الذى لم يعلح وما اخرجته الارضة من مدر
ولا اثر لا متزاجه بلعابها كطين عجن بنحوخل حتى تغير يحه أو طعمه وجف وكان
له غبار ح ل (قوله وخرج به) أي بالتراب بقيد وهو ظهور فكان الانسب ان يقول
وخرج به المتعجب والمستعمل لانها خرجا بطهور فالاولى تقديم المستعمل على قوله
وما لا غبار له مع انه لا حاجة اليه مع قول المتن لا يستعمل الا ان يقال ذكره المتن
لاجل تعريفه وذكره الشارح لاجل مفهوم المتن وعبارة البرماوى قوله وخرج به
التراب الخ أي خرج بالجموع لكن لم يراع الترتيب فى الاخراج اذ لو راعاه لقدم قوله
كنورة على المتعجب والمستعمل ولعل حكمة تأخيرها ان مفهوم التراب مفهوم لقب
وفى الاحتجاج به خلاف فاذا اخره أول كلمة المخرج به وقلة المخرج بغيره اه قال
الغزالي فى الفصول وكون مفهوم اللقب ليس بحجة والمراد باللقب الجامد غير المشتق
اه محله حيث لا قرينة ومناقرة فتان العدول عن الارض الى التراب فى الطهورية بعد

والمراد بالطاهر الطهور كما
عبرت به (ولو برمل لا يلصق)
بالعضو فانه شيم به لانه من
طبقات الارض والتراب
جنس له بخلاف ما يلصق
بالعضو والتقييد بعدم لصوقه
من زيادتي ودخل فى التراب
المذكور المحروق منه ولو
اسود ما لم يصرماد كما فى
الروضة وغيرها وخرج به
التراب

ذكرها في السجدة حيث قال جعلت لنا الأرض كلها سجدا وتربتها طهورا
ولم يقل جعلت لنا الأرض سجدا وطهورا وكون السياق للامتنان المقتضى تكثير
ما يمتن به فلما اقتصر على التراب دل على اختصاصه بالحكم م ر (قوله المتنجس)
كتراب مقبرة علم بنشهازي (قوله وعبرها) هذه خرجت بالتراب ع ش (قوله
كنورة) هي الجبر قبل طقيه ح ل (قوله وزرنيخ) بكسر الزاي (قوله وسهاقة
خرف) هو ما اتخذ من طين وشوى فصار فخارا ح ل (قوله ونحوه) كزعفران
وقوله مما يعلق يقع الالام في المضارع وبابه طرب (قوله لاتها) أي النورة وتاليها
ليست في معنى التراب فضلا عن كونها منه فهي خارجة بالتراب فكان الاولى تقديم
ذلك على جميع المحترقات وقوله ولان الخليط الخ ان كان هذا هو السبب في منع
التيمم فليس في كلامه ما يخرج به وكتب ايضا أي مع كونه ليس في معنى التراب والا
فيتوقف في اخراج هذا الخليط بالتراب كما هو المتبادر من منفعه ويجاب عنه بأنه
خرج بقيد ملحوظ في المتن والتقدير بتراب خالص وانما اختص التيمم بالتراب لما تقدم
من قوله جعلت لنا الأرض كلها سجدا وتربتها طهورا فقد خصص به ان عم فان قيل
هذا احتجاج بفهوم القرب قلنا نعم هو جهة حيث وجدت القرينة وهي هنا الامتنان
المقتضى لتكثير ما يمتن به ح ل (قوله لا يستعمل) هذا خرج بقوله أولا طهورا
وذكره توطئة للتعريف قال ابن حجر في حديث وكذا في خبث فيما يظهر اه وخرج به
المستعمل في غير ذلك كالو تيمم بدلا عن الوضوء المجدد أو عن غسل الجمعة فانه لا يكون
مستعملا كالماء المستعمل في نقل العاهرة ع ش وعبرة شوبري لا يستعمل
أي في حدث أو خبث وان غسل على الرابع أي في المغلظة فلا يجوز استعمال التراب
الذي غسل به المغلظة مرة ثانية على المعتمد بل هو ما هو غير طهور أي وان كان تعريف
المستعمل المذكور غير شامل له لان مراده تعريف المستعمل في رفع الحدث بل
قضية الحصر انه غير مستعمل فيجوز استعماله مرة ثانية وهو ما جرى عليه المصنف في
شرحي الروض والبهجة لكن المعتمد خلافه فهو طاهر غير مطهر انتهى (قوله
بعضوه) أي المسحوح (قوله أو تناسثر منه) أي من الماسحة والمسوحة جميعا
ع ش (قوله ويؤخذ من حصر الخ) أي لان مقام البيان يفيد وحينئذ سقط
ما قيل الحصر فيه بناء على ان ما في كلامه موصولة فان جعلت نكرة موصوفة فلا
شوبري (قوله جهة تيمم الواحد أو أكثر من تراب يسير) الا أن يحتلط به ما تناسثر
من العضو بعد مسه ح ل ولا يقدر بخالف كما في الماء شيئا ح في (قوله ولو
رفع يده الخ) لم يجعله مستقدا ما ذكر بل تقييد القول أو تناسثر منه أي فلا بد ان

المتنجس وما لا يغبار له
والمتنجس وسياقي وغيرها
كنورة وزرنيخ وسهاقة خرف
ومخلط بدقيق ونحوه مما
يعلق بالعضو وان قل الخليط
لأنها ليست في معنى التراب
ولان الخليط يمنع وصول التراب
الى العضو (لا يستعمل)
كالماء (وهو ما بقي بعضوه أو
تناسثر منه) حالة التيمم
من الماء ويؤخذ من حصر
المستعمل في ذلك جهة تيمم
الواحد أو الكثير من تراب
يسير مرات كثيرة وهو
كذلك ولو رفع يده في أثناء
مسح العضو ثم وضعها صح
على الأصح وخرج بزيادة
منه ما تناسثر من غير مس
العضو فانه غير مستعمل

يكون هذا المتناثر من المساحة والمسوحة جميعا وقوله مع لما علمت انه لا بد أن تنفصل
عن المساحة والمسوحة جميعا وقوله وخرج الخ لان المتناثر منه ظاهر في المنفصل
عنه بعدمسه له والا فهو صادق بما تناثر منه من غير مسه ح ل (قوله واركانه
خمس) باسقاط التراب اذ لو حسن هذه ركنها لحسن عدم الماء ركنها في الوضوء والقصد
لانه داخل في النقل الوجه قرن النية به فالنقل مستلزم للقصد ولا عكس اذ هو في
مسئلة الريح الآتية قاصد غير ناقل والمعتد ان التراب ركن في التيمم بخلاف الماء لانه
ليس خاصا بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم لانه في التجاسة المغلظة ليس
مطهرا بل المطهر انما هو الماء والتراب شرط زى (قوله وثقله يتضمن) المراد بالتضمن هنا
الاستلزام لا المصطلح عليه عند أهل المنطق وأشار بقوله وثقله الخ الى دفع ما يقال
ان المصنف لم يعد القصد من الاركان كما هذه الاصحاب منها وحاصل الجواب ان النقل
متى كان مقترنا بالنية كان مستلزما للقصد وحيث لا حاجة لذلك كرا القصد مع ذكر
النقل وانما صرح الاصحاب بالقصد مع النقل دلالة وهي قوله تعالى ققيموا لان التيمم
في اللغة القصد والنقل طريق له وانظر لم خالفهم المصنف قال زى المخاطبات لا يكتفى
فيها بدلالة الالتزام بل لا بد فيها من الدلالة المطابقة اه وانما يشترط القصد في الوضوء
لان اسم الغسل المأمور به يطلق مع انتفاء القصد بخلاف التيمم والنقل هو التحويل
والقصد هو قصد المسح به والنية ان ينوي الاستباحة لانه لا يكفي غيرها كما يأتي
فهذا هو الفرق بين الثلاثة (قوله طريقه) أى محقق له شوبرى (قوله لم يكف)
عدل عن عبارة الاصل وهي لم يجز لانها محتملة لان يقال عدم الجواز لا يستلزم عدم
الصحة ع ش (قوله لانه لم يقصد التراب) أى ينقل أى لم يتقله يقرب منه قوله
وانما التراب اناه وانما أثر التعبير عن النقل لما قدمه من انه طريقه شوبرى قال
ح ل فلو تلقاه بوجهه أو يديه كان ناقلا بالعضو وهو كاف اه (قوله ونيته) أى
الآذن ولا بد أن تكون النية عند النقل والمسح كالمكان هو التيمم م ر (قوله ولو
بلا عذر) لكن مع الكراهة ح ل (قوله اقامة لفعل ماذونه مقام فعله)
اخذ منه انه لا بد أن يكون أهلا للطهارة والمعتد بخلافه فيكفى كونه كافرا وحائضا
حيث لا نقض وغير محيز كقرد ولا يقال غير المميز لا يتأق الاذن له لان الاذن يشمل
الإشارة ح ل (قوله ونية استباحة مقتريه) بان ينوي هذا الامر العام
أو ينوي بعض افراده كما مر واذا نوى الامر العام استباح أدنى المراتب وهو ما عدا
الصلاة وخطبة الجمعة والطواف الواجب لان ما تنواه ينزل على أدنى المراتب (قوله
وبذلك) أى بالاستباحة علم انه لا تكفى نية رفع حدث وما في معناه لان الحاصل للتيمم

(واركانه) أى التيمم خمسة
أحدها (ثقل تراب ولويم
وجهه ويد) بان ينقله من
أحدهما اليه أو الى الآخر
فتعبرى بذلك أعم من قوله
فلو نقل من وجهه الى يد أو
عكس كفى وكثقله من
أحدهما ثقله من الهواء وثقله
يتضمن قصده لوجوب قرن
النية به كما يأتي وانما صرحوا
بالقصد دلالة فانه امر بالتيمم
وهو القصد والنقل طريقه
(فلو سفته ربح عليه) أى
الوجه أو اليد (فردده) عليه
(ونوى لم يكف) وان قصد
بوقوفه في مهب الريح التيمم
لانه لم يقصد التراب وانما
التراب اناه لما قصد الريح
وقيل يكفي في صورة القصد
واختاره السبكي (ولويم
بأذنه) ونيته (صح) ولو بلا
عذر اقامة لفعل ماذونه مقام
فعله (و) ثانيها (نية استباحة
مقتريه) أى التيمم كصلاة
ومس محض فتعبرى بذلك
أعم من تعبيره باستباحة
الصلاة وبذلك علم انه لا يكفي
نية رفع حدث لان التيمم
لا يرفع

ولانية فرض تيم وفارق
الوضوء بانه طهارة ضرورة
لا يصلح ان يكون مقصودا
ولهذا لا يسن تجديده بخلاف
الوضوء (مقرونة) أى النية
(بنقل) أول لانه أول الأركان
(ومستدامة الى مسح) لشي
من الوجه فلو عزبت أو أحدث
قبله لم يكف لان النقل
وان كان ركنا غير مقصود
فى نفسه (فان نوى) بالتيم
(فرضا أو) نواه (ونفلا) أى
استباحتهما (فله) مع الفرض
(نقل وصلاة جنازة) وخطبة
جمعة وان عين فرضا عليه
فله فعل غيره (أو) نوى (نفلا
أو الصلاة فـ) له (غير فرض
عين) من النوافل وفروض
الكفایات وغيرها كس
المحرف لان ذلك امثل
مانواه فى جواز تركه له او دونه
اما الفرض العيني فلا يستباحه
فيهما اما فى الاولى فلان
الفرض اصل للنفل فلا يجعل
تابعاً واما فى الثانية فلاخذ
بالاحوط وذلك كرحم غير
النوافل فيهما من زيادتي
ومثلها ما لو نوى فرض الكفاية
كان نوى بالتيم استباحة
خطبة الجمعة

انما هو مجرد الاستباحة لا رفع الحدث أى حكمه العام وهو المنع من نحو الصلاة مطلقا
كما هو المراد عند الإطلاق حل فان نوى رفعاً خاصاً كفى شورى (قوله ولا نية فرض
تيم) لانه يدل على انه مقصود اصالة مع انه يدل ومحل ما لم يصفه لمحو صلاة كفى ج ل
(قوله لا يصلح ان يكون مقصودا) لان تركه نية الاستباحة وعدوله الى نية التيم او نية
فريضة ظاهر فى انه عبادة مقصودة فى نفسها من غير تقييد بالضرورة كذا قال شيخنا
قال ويؤخذ مما قررناه لو نوى فريضة الابدال لا الاصول صح لانه نوى الواقع ح ل أى
بان نوى فرض التيم فاصد انه يدل عن الغسل أو الوضوء لانه فرض اصالة ع ش على
م ر (قوله مقصودا) أى اصالة (قوله لا يسن تجديده) بل يكره م ر انتهى ع ش
(قوله بنقل أول) أى فلولم ينو عند ابتداء النقل ثم نوى قبل مماسة التراب
للوجه كفى وكأنه نقله عن يده الى وجهه وهو كاف ع ش (قوله ومستدامة
الى مسح) المعتمد ان الاستدامة ليست شرطاً فالمدار على اقترانها بالنقل والمسح
وان عزبت بينهما ع ش وعبارة زى المعتمدان اقتران النية بالنقل والمسح معاً كاف
وأما استدامةها فليست شرطاً وهكذا لهم جرى على الغالب لان هذا زمن يسير
قل ان تعزبت فيه النية انتهت (قوله قبله) راجع للفعلين (قوله لم يكف) أى المسح
لعدم النية عنده فى الاولى ولعدم صحة النقل فى الثانية وكتب أيضاً قوله لم يكف
الا ان نوى فى مسألة الحدث قبل مماسة التراب للوجه وفى مسألة الغروب ولومع
المماسه شورى أى فلا يحتاج حينئذ الى نقل جديد ع ش (قوله فان نوى الخ) بيان
لما يستباحه بالتيم بعد صحتة وكأنه قيل ثم اذا صح التيم فما يستباحه به ع ش (قوله
فرضا) ولا يشترط تعيينه كما يظهر من نظيره (قوله وخطبة جمعة) المعتمدان يمنع الجمع
بين الجمعة وخطبتها بالتيم واحداً مطلقاً أى سواء تيم للجمعة أم للخطبة لان الخطبة بدل
عن ركعتين على قول والقائل بالصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف زى فعلم ان الخطيب
يحتاج لتيمين نعم ان تيم خطبة الجمعة ولم يخطب جازله ان يصلى به الجمعة لان الخطبة
بمنزلة ركعتين فاشبهت الفروض العينية ع ش ويجوز له حينئذ ان يصلى به غيرها
وله ان يصلى المعادة بتيم الاولى لان الفرض واحد (قوله أصل للنفل) أى أصل له
فى التكليف أى لولا كاف بالفرض لم يكف بالنفل ومن ثم لم يكف الصبي بالنفل
لانتهاء تكليفه بالفرض كما هو مبين فى شرح جمع الجوامع شورى وقال شيخنا المراد
ان الخطاب وقع أولاً بالفرض ليله الاسراء وأما السنن فسنها النبي صلى الله عليه وسلم
بعد والكلام بالنظر لاصل الفرض لافاعله فلا يرد الصبي برماوى و ح فى (قوله
ومثلها الخ) والحاصل من ذلك انه اذا نوى فرضاً عينياً جازله فعله وما عداه من النوافل

وفروض الكفايات ومس المحف وسجدة التلاوة والشكر الاخطبة الجمعة لان القول
الضعيف يقول انها فائبة عن ركعتين من الظاهر والصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف
واذا نوى النغلة او الصلاة ايج له ماعد الفرض العيني وماعد اخطبة الجمعة واذا نوى
غير فرض ونقل كان نوى مس المحف فله فعل ماعد الصلاة فرضا ونقل وماعدا
خطبة الجمعة انتهى ع ش وعبرة الشوري فالحاصل ان نية الفرض تبع الجمع
ونية النقل او الصلاة او صلاة الجنازة تبع ماعد الفرض العيني وقبة شي ماعد الصلاة
لا تبعها وتبع ماعد الصلاة فيشمل تمكين الخليل انتهى حجرو قوله ماعد الفرض العيني
لعل المراد به ما هو كذلك بالاصالة فيشمل المعادة فلا تستباح بهذا وهو متجه لانها ارقى
من النقل انتهى (قوله فيمنع الجمع) أي ولبس له اذا لم يخطب أن يصلي به الجمعة
لان خطبة الجمعة دون صلاتها الكونها فرض كفاية هذا والمعتد انه حيث لم يخطب
جازله ان يصلي الجمعة لان الخطبة بمثابة ركعتين فاشبهت الفروض العينية ع ش
ولا يجوز الجمع بين خطبتين بتيم واحد سواء كان زائدا على الاربعين أم لا ح فوع ش
قال ابن حجر وانما لم يجب تيم لكل من الخطبتين التي بينهما جلوس لانها بمنزلة شيء
واحد ولو صلى بتيم فرضا يجب اعادته كان ربطا بخشبة ثم فك جازله اعادته به وان كان
فعل الاولى فرضا لان الثانية هي الفرض الحقيقي فجاز الجمع نظر لهذا (قوله فرضين)
أي بأن قال نويت استباحة فرضين واطلق او عينها كظهر وعصر ع ش (قوله
استباح أحدهما) ظاهره صحة ذلك وان علم وتعد ح ل قال ع ش ويستيج غيرها
اذا لم يصل واحدا منها (قوله او نحوه) كسجدة تلاوة او شكر او قراءة او مكث بسجدة او
استباحة وطء حجر (قوله حتى مسترسل لحية) ولا يشترط يقن وصول التراب الى جميع
اجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن ولا قصد التراب أيضا لعضو معين يمسحه فلو أخذ التراب
ليمسح به وجهه فتدكر انه مسموح به يديه وعكسه خلافا للفقهاء بما روي
(قوله ثم يديه) هل يجب ازالة ما تحت الظفر مما يمنع الوصول اليه كما في الوضوء أم لا جزم
شيخنازي بالأول وفرق بينه وبين عدم وجوب اصال التراب الى منابت الشعر الخفيف
بان الاظفار مطلوبة الازالة بخلاف الشعر الخفيف وان ندرا لا يقال قضية الفرق وجوب
اصاله الى منابت لحية المرأة لانا نقول المراد بمطلوبة الازالة المطلوب اصاله لذاته
وأما لحية المرأة فلا تطلب ازالتهما الا لعارض تشوه او ترين او نحو ذلك فليست عمل شوري
(قوله فلا يجب) أي ولا يندب أيضا للمشقة شرع م ر (قوله وان امكن المسح بنقطة الخ)
قال بعضهم هذه قضية شرعية لا تقتضي الوقوع وصورها بعضهم بان يمسح بالخرقة وجهه
ويديه معا وفيه ان هذه ليست نقطة واحدة حصل بها تعميم الوجه واليدين بل الحاصل

ففيمنع الجمع به بينهما وبين صلاة
الجمعة ولو نوى فرضين استباح
احدهما او نوى مس محف
او نحوه استباحه دون النقل
ذكره في المجموع (و) قالها
ورابعها وخامسها (مسح
وجهه) حتى مسترسل لحية
والقبيل من انقه على شفتيه
(ثم) مسح (يديه برفقيه)
والترتيب المفاد به بان يقدم
الوجه على اليدين ولو في تيم
لحدث اكبر (لا) مسح منبت
شعر وان خف في الوجه
واليدين فلا يجب لعصره
(ويجب نقلتان) للوجه
واليدين وان امكن بنقطة
بخرقة ونحوها

من ذلك نقلتان لا ترتيب بينهما اه وقوله بل الحاصل من ذلك نقلتان فيه نظر يعلم من قوله معا وأيضا البطلان لعدم ترتيب المسح بين الوجه واليد من وقوله أو نحوها هل من نحو الخرقه ما لو وضع وجهه ويديه على التراب معالاتها نقلة أو يقال ذلك نقلتان لا ترتيب بينهما الظاهر الثاني أخذ من كلامه الآتي فيما لو ضرب بيديه معا حيث جعل ذلك تصوير النقلين اللتين لا ترتيب بينهما حل وصورها بعضهم بما لو ضرب بالخرقة ووضع على وجهه طرفها وطرفها الآخر على يديه في زمن واحد ثم مسح وجهه ثم يديه فهذه نقلة واحدة فلا يصح التيم بذلك وحينئذ فلا نظري الشارح كغيره ومع التصوير كما أشار إليه م ر و س ل شيخنا ح ف و صرح به ق ل على الجلال وقال فالبعض الذي قصد به مسح اليدين بقية النقلة الأولى لا نقلة أخرى فهو نظير ما لو ضرب بيديه معا ومسح باحدهما وجهه وبالأخرى يده فانه لم يقل أحدهما مسح اليد باليد الثانية نقلة ثانية مع قصد ما كما تقدم بل أوجبوا عليه نقلة أخرى وهذا واضح لا غبار عليه ويتعين اتباعه والمصير إليه انتهى (قوله لوروده) أي التعدد أو ورود ما ذكر من النقلين (قوله لا ترتيبهما) فلا يجب لـ كـ ن يستحب شرح م ر (قوله ما لو ضرب) هذا تصوير للنقلتين اللتين لا ترتيب بينهما فكل يد نقلة وفيه ان عدم الترتيب انما هو عند الوضع وأما عند المسح فحاصل بين النقلتين لان مسح الوجه يعد نقلة ومسح اليد يعد نقلة أخرى فقد حصل الترتيب بين النقلتين ح ل وقوله عند الوضع أي وضع اليدين على التراب والظاهر ان هذا مراد المصنف بقوله لا ترتيبهما فحينئذ لا يظهر قوله وفيه الخ وقوله وفارق أي النقل المسح حيث يجزى النقل لشيء من اليدين مع النقل للوجه أي وعكسه ولا يجزى ان يقع المسح لشيء من اليدين مع المسح للوجه أي وعكسه (قوله بانه) أي النقل وسيلة والمسح أصل مقصود ويقتصر في الوسائل ما لا يقتصر في المقاصد ح ل فقوله المسح أي حيث وجب فيه الترتيب (قوله وبالأخرى الأخرى) أي ويحتاج لضربة أخرى لممسح بها اليسار ع ش (قوله فيكفي تمك) ولو في الهوى ع ش قال في المختار تمكنت الدابة أي تمرغت (قوله ان لو مسح ببعض ضربة) أي بخرقة فمسح ببعضها الوجه وبعضها الثاني إحدى اليدين فهذه ضربة واحدة فقد اكتفى بالوجه ببعض ضربة وحينئذ لا بد من ضربة أخرى ليده الثانية وفيه ان الحاصل حينئذ نقلتان فلو مسح بثلاث الخرقه الوجه وبثلاثها إحدى اليدين وبالثالث الثالث اليد الأخرى فالحاصل حينئذ ثلاث ثلاث ل قال شيخنا وهذه الصورة أعني قوله ان لو مسح الخ هي عين قوله أولا فلو ضرب بيديه معا الخ فذكرها أولا من حيث عدم وجوب الترتيب وذكرها هنا من حيث انه لا يشترط خصوص

لوروده في خبري أبي داود
والحاكم ولفظ الحاكم التيم
ضربتان ضربة للوجه وضربة
للبيدين الى المرفقين
(لا ترتيبهما) فلو ضرب بيديه
معا ومسح باحدهما وجهه
وبالأخرى الأخرى حاز
وفارق المسح بانه وسيلة والمسح
أصل وعلم من تعبيري بالنقل
انه لا يتعين الضرب وان عبر
به الأصل والخبر فيكفي تمك
ووضع يده على تراب ناعم
لحصول المقصود فالتعبير
بالضربة بين خرج مخرج
الغالب كما ان قوله في الخبر
ضربة للوجه وضربة لليدين
كذلك اذ لو مسح ببعض ضربة
الوجه وبعضها مع أخرى
اليدين فظاهر انه يجزى
(وسن قسمية)

ضربة لوجهه وخصوص ضربة للبدن اه (قوله حتى لجنب) نقل عن
المجموع ان الجنب فيه يقتصر على أقل التسمية والراجح انه يأتي بالاكمل
فاصدا الذكر أو يطلق م ر ع ش (قوله وسواك) ومجمله بين التسمية والنقل كما
انه في الوضوء بين غسل الكفين والمضمضة حج ع ش وهو يفيد ان التسمية
لا تستحب مقارنتها للنقل خلاف ما مر من استصحاب مقارنتها الغسل الكفين في الوضوء
(قوله وعدم تكرار مسح) فلو كرره كان مكروها ع ش (قوله وإتيانه بالشهادتين
بعده) عبارة شرح م ر والذ كر آخره السابق في الوضوء وذ كر الوجه والبدن والفرجة
والتحصيل وان لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه (قوله على يساره) وان يأتي به
على الكيفية المشهورة وهي ان يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام بحيث
لا يخرج أنامل اليمنى عن مسبعة اليسرى ولا مسبعة اليمنى عن أنامل اليسرى ويمررها
على ظهر كفه اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه الى حرف الذراع ويمررها الى
المرفق ثم يدبر بطن كفه الى بطن الذراع فيمرها عليه رافعا إبهامها فاذا بلغ الكوع
أمر بطن إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى
الراحتين بالأخرى ندبا وانما لم يجب لان فرضهما حصل بضرهما بعد مسح وجهه وجاز
مسح ذراعيه بترابهما لعدم انفصاله مع الحاجة اذ لا يمكن مسح الذراع بكفها فصار
كقل الماء من بعض العضو الى بعضه شرح م ر (قوله بخلافه في الطهر بالماء) وهذا
جرى على الغالب والاول كان الخاتم هنا واسعا وفي الوضوء ضيقا انعكس الحكم
م ر ع ش (قوله لا عند النقل) كما يوجهه كلام المصنف (قوله ومن تيمم الخ) هذا
شروع في أحكام التيمم وهي ثلاثة الحكم الاول فيما يسطله الثاني فيما يستبيحه به
وقد ذكره بقوله ولا يؤدي به الخ والثالث في وجوب الاعادة وعدمه وذ كر بقوله
وعلى فاقد الطهورين ان يصلي الغرض ويبيد ح ل والصواب ان يقول وذ كر بقوله
ويقضى تيمم لبرد الخ لان فاقد الطهورين ليس متميا حتى يدخل وجوب اعادته
في احكام التيمم والميت اذا تم ثم وجد الماء قبل الصلاة بطل التيمم وان كان في الصلاة
بطل ان كانت لا تسقط بالتيمم وكذا اذا وجد بعدها وقبل الدفن فان وجد بعد الدفن
لم ينش كما نقله قل عن السنباطي (قوله لفقد ماء) أي حسيما كان الفقد أو شرعيا
كان تيمم لمرض وقوله فجزوه أي قدر عليه ولو بالشفاء فانهم شورى وقول الشورى
كان تيمم لمرض هذا لا يظهر مع قوله فجزوه لان توهم الشفاء لا يبطل التيمم كما قاله
م ر وانما يظهر على قول الاصل فوجده فالاولى جل فقد هنا على الحسي (قوله
فجزوه) أي في محل يجب طابعه منه وشمل التجويز التوهم والشك ودخل الوجود

حتى لجنب ونحوه اوله ونحوه
فيه للقبلة وسواك وعدم تكرار
مسح وإتيان بالشهادتين بعده
(وولاء) فيه بتقدير التراب
ماء (وتقديم يمينه) على يساره
(واعلا وجهه) على اسفله
كالوضوء في الجميع الا عدم
التكرار وتخفيف عبارة من
كفيه مثلا ان كثرتان ينقضها
او ينقعه عنهما لثلا يتشوه
العضو بالمسح (وتفريق
اصابعه اول كل) من الثقليين
لانه ابلغ في اثاره القبار فلا
يحتاج الى زيادة عليهما (وتزعم
خاتمه في الاولى) ليكون مسح
الوجه بجميع اليد والتصرح
بسن هذا من زيادتي (ويجب)
تزعمه (في الثانية) ليصل
التراب الى محله ولا يكتفي
بتحريكه بخلافه في الطهر بالماء
لان التراب لا يدخل تحته
بخلاف الماء فاجاب تزعمه
انما هو عند المسح لا عند النقل
(ومن تيمم لفقد ماء فجزوه
لا في صلاة)

بالاولى لانه وان كان ليس من افراد التجوز لانه اولوى بهذا الحكم قال م ر ومثل
تجوزيه وجوده مع امكان شرائه أو اقتراضه أو اقامه ماله العائيب ومحل بطلانه
بالتجوز اذ انقضى من الوقت زمن لوسعي فيه الى ذلك لا مكه التطهير به والصلاة فيه
كاملة اه قال ع ش ومحل بطلانه بالتجوز رأى التوهم اذا توجه في حشد الغوث
لوجود الطاب منه بالتوهم اما في حشد القرب فلا يبطل تيممه الا بعلم الماء لانه لا يجب
طلبه منه الا عند العلم ومنه أى التوهم ما لو توهم زوال المانع الحسى كان توهم زوال
السبع فيبطل تيممه لوجوب البحث عن ذلك بخلاف توهم زوال المانع الشرعى
كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم للشارح اه والحاصل ان قوله فجوزيه
اما برأيه أو مرجوحية أو مساواة ومثابها ما لو علم بالاولى فالا حوال أربعة وعلى كل
اما ان لا يكون مانع أصلا أو يكون مانع مقارن أو متأخر وأربعة في ثلاثة باثنى عشر
وعلى كل اما ان يكون محل يغلب فيه الوجود أو الفقد أو يستوى الامران وثلاثة
في اثنى عشر بستة وثلاثين وعلى كل منها اما ان يكون في الصلاة أو خارجها فالجملة
اثنان وسبعون (قوله ولو في تحرمه) غايه في النفي أى ولو في اثناء تكبيرة الاحرام أى
قبل الاتيان بالراء من أكبر ومثله ما لو كان مقارنا لذلك لان الدخول تمامها وقد فانه
المانع ح ل و ع ش (قوله بطل تيممه) ولو زال سريعا (قوله بلامانع) قيد للبطلان
ويجوز تعلقه بجوز أيضا أى جوز بلامانع وهو أولى ع ش ويدل عليه قوله يقارن
تجوزيه وقوله أو وجوده ولا مانع (قوله كعطش) مثال للمانع الشرعى وسبع مثال للمانع
للحسى (قوله لم يبطل تيممه) فان توهم زواله بطل ع ش (قوله لان وجوده ليس
بقيد) فكلامه يوهم ان توهم الماء وشكه لا يبطل التيمم وانما قيده الاصل لاجل قوله
أو في صلاة لان المؤثر فيها الوجود ان لا التجوز شورى وبعبارة ع ش ويجب ان
التمهاج انما عبر بالوجود لانه الذى يقتضى فيه الحال بين كون الصلاة تسقط بالتيمم
أولا اما التجوز في الصلاة فلا اثر له مطلقا اه (قوله أو وجوده فيها) ذكره الماء
في الصلاة ليس لكون غيرها يخالفها بل مجرد التصوير لان الطائف والحائض عند
التمكين كذلك ع ش وفي البرماوى ما يخالفه ونصبه قال العلامة ناصر الدين
البابلى التقييد بالصلاة شرط معتبر بخلاف ما اداتيمت لتمكين حليلها ثم وجدت
الماء في اثناء الجماع فانه يبطل تيممها مطلقا ويجب النزاع اذا علم برؤيتها ومثل ذلك
الطواف والقراءة ولو قدر معين والفرق ان الصلاة لها ارتباط ببعضها بخلاف غيرها
انتهى (قوله كصلاة التيمم الخ) الكاف استقصائية وكذا ما بعدها (قوله يندرفيه
فقد الماء) أى يغلب فيه الوجود شورى (قوله بطلت) المناسب بطل أى التيمم لانه

ولو في تحرمه (بطل) تيممه
لانه لم يتلبس بالمقصود فصار
كما لو جوزه في اثناء التيمم (بلا
مانع) من استعمال الماء
يقارن تجوزيه فان كان ثم مانع
منه كعطش وسبع لم يبطل تيممه
لان وجود الماء حيثئذ كالعدم
وقولى فجوزيه اولى من قوله
فوجوده لان وجوده ليس
بقيد (او وجوده فيها) أى في
صلاة ولا مانع (ولم تسقط به)
أى بالتيمم كصلاة التيمم بمحل
يندرفيه فقد الماء كاسيأتى
(بطلت)

يلزم من بطلانه بطلانها ولا عكس وأجيب بان المعنى بطلت بطلان التيمم
(قوله ولا تيممها) لا يقال لا فائدة له لانه علم لا فاقول وضع التيمم ان يكون لما علم
على انه قد يقال اشار به الى ان بطلانها أي بطلان ثوابها بالنسبة لعدم الاتمام
لا بالنسبة لما أوقعه منها في ثواب عليه فليتأمل شوبري وأجيب أيضا بانه اتى به لاجل
التعليل المذكور ولورد على القائل بانه تيممها كافي ع ش اطفحي (قوله لوجوب
اعادتها) أي حيث كانت فرضا والنفل تابع له (قوله أو وجدته وكانت تسقط) أي
أو وجدته فيها ولم تسقط لكن كان هناك مانع فهذه صورة ثالثة داخله تحت قوله والا
(قوله لا يندرفيه فقد الماء) بان غلب النقص أو استوى الامر ان شرح م ر (قوله
كما سيأتي) أي في قوله ويقتضي تيمم الخ (قوله وان كانت نفلا) أي بالنسبة لحالة
التجويز وما في حالة الوجود فلا يأتي لان النفل لا يفصل فيه بين ان يسقط بالتيمم أولا
فكان الاولى ان يقول ومثل الفرض في عدم البطلان في حالة التجويز لا حالة الوجود
النفل ح ل (قوله فلا تبطل) ويبطل تيممه بمجرد سلامه وان علم ان الماء تلف ح ل
وليس له بعد السلام ان يدخل نفسه في الصلاة لمجرد سهو بخلافه لئلا يكرر ركنا فله
ذلك لانه فيها ح في وعبرة البرماوى قوله فلا تبطل ولا يبقى تيممه بعد الفراغ
من سلامه لوجود الماء وله ان يسلم التسليم الثانية لانها من توابع الصلاة وليس له
سجود سهو بعد سلامه ولوناسيا وان قصر الفصل لبطلان تيممه بالسلام قاله ابن حجر
كابن عبدالحق وأقره ع ش ونقل عن م ر انه يسجد السهو وأقره شيخنا الباقلي
اه (قوله فله اتمامها) صرح به لاجل قوله بعد وقطعها أفضل وللتعليل المذكور
(قوله لتلبسه) بالمقصود لما كان هذا التعليل شاملا للصلاة التي لا تسقط بالتيمم
وتقدم انها تبطل اشارة الشارح للجواب عنه بقوله ولا مانع من اتمامه أي بخلاف الصورة
المتقدمة فهناك مانع من اتمام الصلاة وهو وجوب الاعادة شيئا وعبرة الاطفحي
قوله لتلبسه بالمقصود بردد عليه المصلي بالخلف اذا تخرق فيها تبطل مع تلبسه بالمقصود
والمعندة بالاشهر اذا حاضت فيها فتنتقل للحيض مع التلبس بالمقصود أيضا والاعى
اذا صلى بالتقليد ثم ابصر فيها فان صلاته تبطل فدفعه الشارح بقوله ولا مانع من
الاطماف بخلافه في المذكورات لوجود المانع فيها وهو في الاولى عدم جواز اقتناحها
بحال مع تخرق الخلف وفي الثانية قدرتها على الاصل قبل الفراغ من البدل وفي الثالثة
زوال ما يجوز معه التقليد اه (قوله كوجود المكفر الرقبة في الصوم) أي في اثباته
فيم الصوم ولا يجب اعتناق الرقبة وان كان اعتناقها وقطع الصوم أفضل ويقع الصوم
الذي صدر منه نفلا وان نوى به الفرض لئلا يلزم عليه الجمع بين البدل والمبدل منه

فلا تيممها اذا فائدة في اتمامها
لوجوب اعادتها (والا) بان
جوز وجوده فيها أو وجدته
وكانت تسقط بالتيمم كصلاة
التيمم بمجل لا يندرفيه فقد
الماء كما سيأتي (فلا)
تبطل وان كانت نفلا فله
اتمامها لتلبسه بالمقصود
ولا مانع من اتمامه كوجود
المكفر الرقبة في الصوم نعم
ان نوى الاقامة او الا تمام
في مقصورة

وهم لا يجوزون ذلك (قوله بعد وجود الماء) أي أومعه عس فلما تأخرت رؤية الماء عن نية الإقامة والتمام لم تبطل قال م ر وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كوجوده ان الماء في التفصيل اه (قوله لحدوث الخ) هذا التعليل لا يشمل مقارنة الرؤية لحدوث الإقامة اللهم الا أن يقال نزلوا المقارنة منزلة الحدوث ويؤخذ من هذا التعليل أيضا انه لو خرج وقت الجمعة وهم فيها بطلانها حينئذ لأجله المذكورة ع ش (قوله وقطعها أفضل) أي فيما إذا وجد الماء بدليل قوله ليتوضى ويصلي اما إذا جوزه فيها فلا يقطعها إذا لمعنى له بل يحرم عليه قطعها حينئذ م ر ا ط فجي قال م ر ومحل كون القطع أفضل ما لم يكن في الاولى فضيلة خلت عنها الثانية فان كان في الاولى فضيلة كذلك بان كانت جماعة وكانت الثانية خالية عن الجماعة فتمامها بالتيمم أفضل ولا يسن قلبها نفلا لان رؤية الماء تؤثر في النفل أيضا سم وفي حجران قلبها نفلا حرام ع ش والمناسب ان يقول لا يصح وذلك لان القلب كافتتاح صلاة اخرى اذا كانه خرج منها واحرم بصلاة اخرى واعترض بانه لم يأت بزيادة على مانواه وانما غير صفة النية واعتمد شيخنا جواز قلبها نفلا ح ل (قوله ولو فريضة) هذه العناية لرد على القول بان اتمام الفريضة أفضل كما حكاه المحلي في شرحه وعلى الوجه التجاري على ان اتمامها واجب كما حكاه م ر في الشارح وأشار الشارح لقول ثالث وهو وجوب القطع بقوله ليخرج من خلاف من حرم اتمامها فهذه اقوال ثلاثة كلها ضعيفة والمعتمد ما في المتن وراعى الشارح القول الثالث دون غيره لقوة مدركه انتهى قال الشوبري وقد توهم العناية ان قطع النفل أفضل قطعاً وليس مراد ابل قيل ان الأفضل اتمام الصلاة مطلقاً اه (قوله أفضل من اتمامها) أي ومن قلبها نفلا (قوله ان ضاق وقته) بان لم يبق منه ما يسع قدر جميعها ح ل ومال م ر الى ان المراد ضيق الوقت عن وقوعها اداء حتى لو كان اذا قطعها وتوضأ أدرك ركعة في الوقت قطعها سم ع ش ورجع عنه ومال الى الاول وقوله عنه أي الفرض قال الشمس الشوبري وقد راداة الشرط لان ظاهر المتن تخصيص التحريم بفرض اتصف بان وقته ضيق وليس لنا وقت كذلك الا المغرب على قول فاشار بتقدير اداة الشرط الى أن الجملة فعل شرط لا صفة لا وقت فليتأمل اه والاولى الجواب بان مفهوم الصفة فيه خلاف بخلاف مفهوم الشرط فيعمل به قطعاً شيخنا ح في (قوله والمنفل) هذا عام فيما اذا كان المحل يغلب فيه الوجود أو القدر وفيه تصريح بحكمة النفل وعدم بطلانها في الحالين قلت وما اقتضاه كلامه من عدم البطلان في النفل بخالفه كلام الاصحاب في اجراء التفصيل فيه ولا ينافيه قولهم تسقط

بعد وجود الماء بطلت
لحدوث ما لم يستجب به اذا اتمام
كافتتاح صلاة اخرى (وقطعها)
ولو فريضة ليتوضأ ويصلي
بدلها (افضل) من اتمامها
ليخرج من خلاف من حرم
اتمامها (وحرم) أي قطعها
(في فرض) ان (ضايق وقته)
عنه لئلا يخرج عن وقته مع
قدرته على اداؤه فيه وهذا
من زيادتي وبه خرم في
التحقيق وان ضعفه في الروضة
واماها (والمنفل)

به ولا تسقط لان مرادهم اسقاط الطلب وعدمه فليشأمل ح ل (قوله الواحد للماء)
 نهم منه ان المجوز له لا يقتصر على ركعتين بل يصلى ماشاء وهذا يؤيد تقييد ح ل
 كون التيميم يبطل بالسلام بصورة الوجدان (قوله قدرا) انما لم يعبّر بـ بعدد لان
 القدر يشمل الواحد بخلاف العدد (قوله اتمه) أى جواز او الافضل قطعه ليصليه
 بالوضوء ع ش (قوله فلا يجاوز ركعتين) أى لا يجوز له ذلك لان الاقتصار على
 الركعتين هو الاحب للمعهود فلا وجه لمجاوزته بلا ضرورة ع ش أى فالزيادة
 عليهما كانتا ح صلاة بعد وجود الماء (قوله فى ثالثه) بان صار للقيام لما أقرب
 ح ل (قوله ولا يؤدى) أى يفعل فيشمل القضية والمنذورة (قوله لفريضة
 عينية) هذا التيميم مأخوذ من قوله فيما سبق فان نوى فرضا او نفلا الخ وان دفع به ما توجه
 العبارة من انه يؤدى به الفرض مطلقا سواء نوى به فرضا عينيا أو كفائيا أو غيرهما لا يقال
 هذا مكررم مع قوله المتقدم فان نوى فرضا الخ لا نأقول ما ذكره مبين للفرض المتقدم
 المحتمل لجنس الفرض الصادق بفرضين أو أكثر وتوطئة لاستثناء تمكن الحليل
 ع ش (قوله من فرض عينية) يشمل خطبة الجمعة وصلاة الصبي ح ف
 أى لان الخطبة وان كانت فرض كفاية الا انها بمنزلة ركعتين (قوله غير واحد) قال
 م ر ولتيميم لقصوره فصلى به تاما جاز انتهى (قوله ولونذرا) مسلو كاه مسلك
 واجب الشرع والغاية للرد على القائل بأنه يجمع بين الفرض الاصلى والنذر بـ تيميم
 وهذا يفيد انه لونذرا أن يصلى أربع ركعات كل ركعتين بسلام وحب تيمان وكذا لونذرا أن
 يصلى الوتر كل ركعتين بسلام ولونذرا تمام كل صلاة دخل فيها فله جمعها مع فرض آخر
 عني لان ابتداءه انفل ومنه يؤخذ انه لو تيمم لتلك الصلاة لا يصلى به الفرض العيني ولو
 تيمم الصبي للفرض ثم بلغ لم يصل الفرض لان صلاته مقبل بلوغه نقل فلا يصح وقوعه
 عن الفرض وبهذا فارق صحة جمع الاصلية مع المعادة ح ل قال السابلي وس ل
 ولونذرا التراخي وجب عليه عشر تيممات لوجوب السلام من كل ركعتين فليس الجميع
 كصلاة واحدة من هذه الجهة اه واعتمد ع ش على م ر انه يكفي
 تيمم واحد لان وجوب السلام من كل ركعتين لا يخرجها عن كونه صلاة واحدة
 لكونها شرعت كذلك بخلاف ما لونذرا السلام من كل ركعتين من الوتر أو النهي
 فيجب لكل ركعتين تيمم لان كل ركعتين صار بنذره صلاة مستقلة (قوله فيتقدر)
 أى التيميم بقدرها أى الضرورة أى وقدر الضرورة فرض واحد ولا ضرورة الى جمع
 فرضين به تقرير شيخنا (قوله وبين طوافين) أى وبين صلاة وطواف ولوداع
 (قوله فلها انمكنه من الوطى مرارا) بان تيمم وهو كل مرة فرض عليها فصح الاستثناء

الواحد للماء فى صلاته
 (ان نوى قدرا) ركعة او أكثر
 (اتمه) لان عقاد نية عليه
 (والا) أى وان لم ينو قدرا
 فلا يجاوز (ركعتين) لانه
 الاحب والمعهود فى النفل
 نعم ان وجدته فى ثالثه فافوقها
 اتمها لانها لا تتبع بعض (ولا يؤدى
 به) أى بتيممه لفريضة عينية
 (من فرض عينية غير واحد
 ولونذرا) لانه طهارة ضرورة
 فتتقدر بقدرها فيمتنع جمعه
 بين صلاتي فرض ولوصيا
 وبين طوافين (الاتمكن
 حليل) للمرأة فلها انمكنه من
 الوطى مرارا وان تجمع بينه
 وبين فرض آخر وخرج
 بالفروض العينية النفل
 وفروض الكفاية كصلاة
 الجنازة فله فعل ماشاء منها
 كما علم مما مر لان النفل
 لا ينصرف فحقف أمره وصلاة
 الجنازة تشبه النفل فى جواز
 الترك وتعينها عند انقوله
 المكلف

قوله يصلي والاستثناء من زيادتي (ومن نسي إحدى الخمس) ولم يعلم عينها (كفاه لمن تيمم) لأن الفرض واحد وما سواه وسيلة له فلو تذكروا المنسية بعد لم تجب إعادتها كما رجع في المجموع وتعبيري بما ذكر أولي من قوله كفاه تيمم لمن لانه قد يومهم تعلق لمن بتيمم فيقتضي اشتراط كون التيمم لمن وليس مراداً (أو) نسي منهن (مختلفتين) ولم يعلم عينها (صلى كلا) منهن (بتيمم أو) صلى (أربعاً) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء (به) أي بتيمم (وأربعاً) ليس منها ما بدأها أي العصر والمغرب والعشاء والصبح (ب) تيمم (آخر) فيبرأيقين لأن المنسيتين أما الظهر والصبح أو أحدهما مع إحدى الثلاث أوهما من الثلاث وعلى كل تقدير صلى كلامهما بتيمم أما إذا كان منها التي بدأها كان صلى الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبرأيقين لجواز كون المنسيتين العشاء وواحدة غير الصبح فبالتيمم الأول تصح تلك الواحدة دون العشاء وبالتالي لم يصل العشاء واكتفى بتيمم بينهما عدد المنسي وقضية قول الأصل أربعاً ولا اشتراط الولاء

وقوله وان تجمع أي حيث لم تيمم للتسكين ح ل بان تيمم للفرض فتصليته ثم تمكن التحليل ع ش (قوله عارض) أي فلا تظلم ولا يعتد به (قوله أعم من قوله يصلي) لشموله الطواف وتسكين التحليل الذي استثناء (قوله من زيادتي) ومع ذلك لا يرد على المنهاج لتعبيره بالصلاة ع ش (قوله ومن نسي إحدى الخمس الخ) هذه المسئلة من فروع قوله ولا يؤدي به من فروع عينية غير واحد أي في نفس الامروان أدى به فروعاً عديدة ظاهرة توصل لذلك الواحد تدبر (قوله كفاه لمن تيمم واحد) ويشترط في النية أن يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيتهما من الخمس من يوم كذا مثلاً ع ش (قوله لأن الفرض واحد) ومنه يؤخذ أن من يصلي الجمعة بالتيمم لو زعمه إعادة الظهر صلاها بذلك التيمم الأول شرح م ر (قوله فلو تذكروا المنسية الخ) ويفرق بين هذا وبين من توضع احتياطاً وهو شك في الحدث ثم تبين خلافه لانه فعلاً بنية الفرض والوضوء متبرع به زى وهنا ملزم بالصلاة وأيضاً هو مقصر ثم لا مكان إتيانه بالطهر المتيقن بإبطال وضوئه بالمس ولا كذلك هنا ع ش (قوله لانه قد يومهم الخ) هذا بعيد جداً لأن من متعلق بكفاه إذا الأصل في العمل للأفعل وبه فيدفع هذا التوهم وان أبدأ السبكي كذا قال م ر في شرحه اه شورى ولك ان تقول كون الأصل في العمل للأفعل لا يدفع هذا التوهم لأن التوهم يوجد عند غير عالم بان الأصل في العمل للأفعل تقرير شيخنا ومثله سم (قوله فيقتضي اشتراط الخ) أي فيوهم انه انما يكفي تيمم واحد اذا نوى به الخمس وليس كذلك بل يكفي تيمم لغيرهن أو أحدهن (قوله مختلفتين) أي في الاسم وان توافقاً عدداً كظهر وعصر والمغرب مختلفتان يقينا بدليل قوله أو شك في اتفاقهما وهذه طريقة ابن القاص بالتشديد لانه كان يتبع القصص وهي أحسن مما بعدها التي هي طريقة ابن الحداد كما في الشورى انتهى (قوله صلى كلا بتيمم) أي فيصلي الخمس بنجس تيممات أي سواء كانا من يوم أو يومين ح ل وله ان يصلي الخمس مرتين بتيممين ويبرأيقين كما نقله الاطفيحي عن شرح الارشاد (قوله لأن المنسيتين الخ) اشتمل كلامه على عشر احتمالات فقوله أما الظهر والصبح وقوله أو أحدهما مع إحدى الثلاث فيه ست احتمالات حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة وقوله أوهما من الثلاث فيه ثلاث احتمالات شيخنا (قوله أما الظهر والصبح) أي وقد صلى الظهر بالتيمم الأول والصبح بالثاني وقوله مع إحدى الثلاث أي العصر والمغرب والعشاء (قوله أوهما) أي المنسيتان ع ش (قوله وواحدة غير الصبح كالظهر) أي لأن الصبح صلاها بالتيمم الثاني (قوله لانهما عدد المنسي) لأن الضابط أن تيمم بقدر المنسي ويصلي بعد ما بقي بعد ضرب المنسي

في النسي فيه وزيادة عدد النسي على ذلك الحاصل وضرب النسي في نفسه واسقاط
الحاصل من ذلك من جهة ما تقدم في مسئلتنا وهي نسيان صلاتين تضرب اثنتين
في خمسة يحصل عشرة تريد على ذلك اثنتين ثم تضربهما فيهما يحصل أربعة وتسقط هذا
الحاصل من تلك الجملة التي هي اثنا عشر تبقى ثمانية وهي عدد ما يصلح حل ومعرفة
ضابط ما يصلح بكل تيمم أن تقول يصلح بكل تيمم عدد غير النسي بزيادة واحد لأن غير
النسي في مسئلتنا ثلاثة فإذا زيد عليه واحد كان المجموع أربعة ح في وهناك ضابط
آخر وهو أن تقسم عدد ما يصلح على النسي بأن تقسم الثمانية على الاثنين يخرج ما يصلح
بكل تيمم وهو أربعة (قوله وليس كذلك) نعم إن كان فوات الصلاة بلا عذر وجب عليه
الولاء (قوله له) أي للمؤقت وقولي فيه أي في الوقت وقوله بشرطه أي الوقت قال ع ش
أي غير إزالة النجاسة عن بدنه كما يأتي (قوله كستر) أي واجتهاد في قبله وتمام
لعدد في الجمعة وقوله وخطبة الجمعة فإذا نهي للجمعة قبل الخطبة جاز لأن وقتها دخل
بالزوال وتقدم الخطبة شرط لجمعة فعلها (قوله وإنما لم يصح الخ) وارد على قوله ولو قبل
الانتيان بشرطه (قوله قبل زوال النجاسة) أي سواء قدر على إزالتها أولا على
ما اعتمده م رع ش (قوله للتوضيح) خرج به ما لو أزالها ولو حكما كما في الاستنجاء
بالماء كما صرحوا به في المسحاضة وعسارة م ر بعد قول المصنف فتغسل المسحاضة
فرجها أي إن أرادته والاستجمام لا يجازيها على جوارها في النادر وهو الأصح ثم قال
وبعد ذلك أي الغسل أو استعمال الحجارة أو تيمم ع ش (قوله والا) أي إن كان
عدم صحة التيمم قبل زوال النجاسة عن البدن لكون زوالها شرطاً للصلاة (قوله
والوقت شامل) أي المعتبر عنه بالضمير في قوله السابق له فيه ع ش ووقت الغاية
تذكرها ووقت صلاة الاستسقاء لمن أرادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع
أكثرهم ومثلها صلاة الكسوفين فيدخل وقتها لمن أرادها وحده بمجرد التغير
ومع الناس باجتماع معظمهم ويدخل وقت فعل الثانية في جمع التقديم بفعل الأولى
فيتيمم لها بعدها لا قبلها نعم إن دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممه لأنه إنما يصح لها تبعاً
وقد زالت التبعية بانحلال رابطة الجمع وبه فارق ما مر من استباحة الظهر بالتيمم لغاية
صبح لأنه لما استباحها استباح غيرها تبعاً وهناك يستحب ما نوى على الصفة المنوية
فلم يستحب غيره وقضيته بطلان تيممه بطلان الجمع بطول الفصل وإن لم يدخل الوقت
فقوله بطل بدخوله مثال لا قيد ولو أراد الجمع تأخير أصح التيمم للظهر في وقتها نظراً
لأصله لما لا للعصر لأنه ليس وقتها ابن حجر (قوله ووقت العذر) فيتيمم الثانية
في وقت الأولى إذا أراد جمع التقديم ع ش (قوله بإقضاء الغسل) أي الغسل

وليس كذلك فلهذا حذفته
(أو) نسي منهن (متفقتين أو
شك) في اتفاقهما ولم يعلم عينهما
ولا يكون المتفقتان الأمن
يومين (فيصلي الخمس مرتين
تيممين) ليبرأ يقين وقولي
أوشك من زيادتي (ولا تيمم
المؤقت) فرضاً كان أو نقلاً
(قبل وقته) لأن التيمم طهارة
ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت
بل يتيمم له فيه ولو قبل الانتيان
بشرطه كستر وخطبة الجمعة
وإن أوهم تعبير الأصل بوقت
فعله خلاف ذلك ولهذا
اقتصرت كالروضة وأصلها
على وقته وإنما لم يصح التيمم
قبل زوال النجاسة عن البدن
للتوضيح بهام كون التيمم طهارة
ضعيفة لا لكون زوالها شرطاً
للصلاة وإنما لم يصح التيمم قبل
زوالها عن الثوب والمكان
والوقت شامل لوقت الجواز
ووقت العذر ويدخل وقت
صلاة الجنائز بإقضاء الغسل
أو بدله ويتيمم للغسل المطلق

الواجب وهو الغسلة الاولى ع ش وبه يلغز فيقال لئلا ينقص يتوقف طهره على طهر
غيره (قوله في كل وقت اراده) قال العراقي وقت ارادته وقت له فصدق انه لم يتيمم له
الا في وقته سم (قوله الا وقت الكراهة) أي حيث قصد أن يصلي فيه فلو تيمم للنفل
المطلق في وقت الكراهة ليفعله بعد زواله أو اطلق صح وفاقا لم ر فان قيل لا يصدق
حينئذ التيمم في وقت الفعل أحجب بانه محل وقته في الجملة بدليل جوازه في حرم مكة
مطلقا ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه لم يصح كما في شرح الروض سم (قوله
ويشترط العلم) أي أو الظن (قوله وعلى فاقه الطهورين الخ) هذا في المعنى راجع لقوله
أول الباب يتيمم يحدث الخ كانه قال هذا اذا وجد التراب فان فقد الماء فانه يصلي
لحرمة الوقت ويحيد والمراد بالفقد ما يشمل الشرعي وعبارة شرح م ر ومن لم يجد ماء
ولا ترابا لكونه في موضع ليسافيه أو وجد ماء ومنع من استعماله ما مانع من نحو عطش
في الماء أو ندوة في التراب مانعة من وصول الغبار للعضو ولم يمكن تحفيفه بنحو نار الخ
(قوله الماء والتراب) لم يؤثر ما بعد قوله الطهورين لئلا يتوهم انها طهوران دائما (قوله
أن يصلي الفرض) أي اذا انقطع بجأوه وان اتسع الوقت زى (قوله لحرمة الوقت)
ولا يسجد في صلاته لتلاوة ولا سهو كما فتى به الوالد اما فاقد السترة فله التنفل لعدم
لزوم الاعادة له ككدام الحدث ولا يحسب فاقد الطهورين في الجمعة من الأربعين
لنقصه شرح م ر قال في الروض فتبطل صلاته أي فاقد الطهورين برؤية أحدهما قال
في شرحه لكن محله في التراب اذا رآه بمحل يغني التيمم فيه عن القضاء كما صرح به في المجموع
كذا نقله الزركشي عنه ولم أره فيه وفيه نظر ومشي م ر على الاطلاق وفي العباب
فرع وجد فاقد الطهورين في الوقت بعد فعل الصلاة التراب بمحل لا تسقط فيه الصلاة
بالتيمم وجب فعلها قال م ر فرع هل مجرد توهم فاقد الطهورين التراب في الصلاة
يبطلها كالتوهم التيمم الماء خارج الصلاة حيث يبطل تيممه لوجوب القضاء وانتفاء
الطهارة مطلقا وكما لنقصاتها حتى قيل انها غير صلاة شرعية اولافيه نظروا مال م ر
الى البطلان قال الا ان يوجد نقل بخلافه سم (قوله ويعيد) مراده بالاعادة
ما يشمل القضاء (قوله يسقط به الفرض) أي حيث وجدته بعد خروج الوقت اما
لو وجدته فيه بان ظن عدم واجدانه في جميع الوقت فصلي قبل آخره ثم وجد ترابا بمحل
يغلب فيه وجود الماء فيعيد لتبين ان صلاته الاولى غير معتد بها ع ش وخرج
بالفرض النفل ومنه سجد السهو والتلاوة م ر أي ما لم يكن مأموما والاوجب
للتابعة ع ش (قوله بمحل) اشار به الى ان يندر صفة لموصوف محذوف وقوله
يندر فيه فقد أي بان يغلب وجود الماء بخلاف ما اذا غلب الفقد أو استوى الامر ان

في كل وقت اراده الا وقت
الكراهة ويشترط العلم بالوقت
فلو تيمم شاك فيه لم يصح وان
صادفه (وعلى فاقه) الماء
والتراب (الطهورين)
كيجوز بمحل ليس فيه واحد
منهما (ان يصلي الفرض) لحرمة
الوقت (ويعيد) اذا وجد
أحدهما وانما يعيد بالتيمم في
محل يسقط به الفرض
اذا فاقده بالاعادة به في محل
لا يسقط به الفرض وخرج
بالفرض النفل فلا يفعل
(ويقتضى) وجوبا (تيمم) ولو
في سفر (لبرد) لندرة فقد
ما يسخن به الماء ويدثر به
اعضائه (و) متيمم (لفقد ماء)
بمحل (يندر) فيه فقد ولو
مسافرا لندرة فقد

فلا يقضى (قوله بخلافه) أي التيمم وهذا يقتضي أن العبرة بمحل التيمم وهو قول جبر
واعتد به أن العبرة بمحل الصلاة وتصرمها أيضا شيئا ولو شك هل المحل الذي صلى
به تسقط به الصلاة أولا لم يجب إعادتها ح ل وس م عن م ر أي لأن القضاء
بامر جديد والاصل عدمه وبهذا اندفع ما قد يقال أن ذمته اشتغلت بالصلاة
فلا بد من تيقن البراءة كما ندفع عدم وجوب شيء على من شك بعد السلام في تركه
فرض مع أن ذمته اشتغلت ولم تبرا بيقين سم والمراد بغلبة وجود الماء وفقد في ذلك
الوقت على المعتمد خلافا لبعض ضعفة الطلبة الذين يصورون غلبة الوجود بثمانية
أشهر مثلا في السنة وغلبة الفقد بأربعة أشهر مثلا فعلى المعتمد لو كان الماء يستمر
أحد عشر شهرا في الوادي وفي غالب السنين يفقد شهرًا فإذ اتيمم شخص في ذلك
الشهر لا قضاء عليه وكذا لو كان يوم فقط يغلب فيه نقد الماء في أكثر السنين ولو كان
الماء موجودا في السنة تمامها إلا ذلك اليوم فلا قضاء على التيمم فيه فالعبرة بالوقت
الذي يتيمم فيه فإن كان يغلب فيه وجود الماء بالنسبة لأكثر أوقات السنة وجب
القضاء وإن غلب الفقد واستوى الأمران فلا قضاء سم بالمعنى وأقره شيخنا العزيز
روح في والعشماسوي (قوله وجرح ضعيف) لأن محل صحة تيممه في سفر المعصية
أن فقد الماء حسا ما إذا فقد نزعاً فهو مرض وجرح وعطش فلا يصح تيممه حتى
يتوب لقدرته على زوال مانعه بالتوبة اه اطفئي (قوله ولعدمه بما تقر) أي
في قوله لا لمرض الخ فممكن الأولى أن يؤخر قوله وضبطي الخ عن قوله لا لمرض
إلا أن يقال مراده ضبط القضاء بمنطوق المتن وضبط عدمه بمفهومه الذي ذكره بقوله
بخلافه في محل لا يندرفيه ذلك كما يدل عليه قوله بما تقر (قوله لا لمرض يمنع
الماء مطلقا) أي ولو في محل يغلب فيه الوجود وكالمرض حيلة فحوسب أو خوف
راكب سفينة في البحر من الوقوع فيه حيث غلب على ظنه ذلك قل (قوله في غير
أعضائهم) أي ولم يمكن نزعه ولم يأخذ من الصحيح شيئا ح وحاصل مسألة الجبيرة أنها
نارة تكون في أعضاء التيمم وتارة لا وعلى كل نارة تأخذ من الصحيح شيئا وتارة لا وإذا
أخذت نارة يكرن بقدر ما يستمسك به وتارة يكون أكثر فإن كانت في أعضاء التيمم
قضى مطلقا وإن كانت في غير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح شيئا لا يقضى مطلقا
وإن أخذت من الصحيح زيادة على قدر ما استمسكت به قضى مطلقا وإن كان بقدر
ما استمسك به ولم يمكن نزعه أن كان وضعها على ظهر كامل لا يقضى والا قضى س ل
ونظم ذلك بعضهم فقال فلا تعدوا المستر قدر العلة أو قدر الاستمسك في الطهارة
وإن نرد عن قدره فأعده ومطلقا وهو بوجه أو يد (قوله لعموم المرض) واعلم أن الفقهاء

بخلافه بمحل لا يندرفيه ذلك
ولو مقيما (و) تيمم (لعذر)
كفقد ماء وجرح (في سفر
معصية) كابق لأن عدم القضاء
رخصة فلا تنطاط بسفر المعصية
وضبطي للقضاء ولعدمه بما
تقرر هو التحقيق فضبط الأصل
له بالتيمم في الإقامة ولعدمه
بالتيمم في السفر جري على
الغالب من غلبة الماء في
الإقامة وعدمها في السفر
(لا) تيمم في غير سفر المعصية
(لمرض يمنع الماء مطلقا) أي
في جميع أعضاء الطهارة (أو
في عضو لم يكرن دم بجرحه ولا
سائر) به من لصوق أو نحوه
(أو) به (سائر) من ذلك
(ووضع على ظهر في غير عضو
تيمم) فلا يقضى لعموم المرض
والجرح مع العقو عن قليل الدم
وقياسا على ما مع الخلاف في
الآخيرة بل أولى للضرورة هنا
والقييد الأخير مع التقييد بعدم
كثرة الدم في السائر من
زيادتي (والا) بأن كثر الدم
أو وضع السائر على حدث
أو على ظهر في عضو التيمم
(قضى)

قارة يعطون بالعدو العام وتارة بالعدو النادر والعدو النادر تارة يقولون فيه واذا وقع
 دام وتارة يقولون واذا وقع لا يدوم والفرق بين العام والنادر يقسميه ان العام هو الذي
 يكثر وقوعه كالمرض والسفر بدليل مقابله بالنادر والنادر هو الذي يندر وقوعه والمراد
 بدوامه عدم زواله بسرعة كالاتحاض والسلس وفقد سائر العورة لان العادة بخلاف
 الناس بمثل السائر المذكور والذي لا يدوم اذا وقع هو الذي يزول بسرعة كفقده
 الطهورين ح ف (قوله وان لم يجب نزعه) بان خاف المحذور السابق (قوله لغوات
 شرط الوضع الخ) انظر لم يأت بالعلل على الترتيب ولعله اخر تعليل الاول لان ما بعده
 يناسبه (قوله وجهه نجاسة الخ) أي فيما اذا طرأت بعد التيمم فوجوب القضاء لعدم
 العفوا لعدم صحة التيمم حل (قوله ولا يكون التيمم الخ) جواب عن سؤال مقدور
 حاصله ان ما ذكرتموه هنا مخالف لما في شروط الصلاة لانكم ذكرتم هنا ان الدم
 الكثير من الشخص لا يعفى عنه واطلقت فشميل ذلك ما اذا كان بفعل فاعل أو لا يجوز
 محله أم لا ورتبتم على عدم العفو مطلقا وجوب القضاء وذكرتم في شروط الصلاة انه
 يعفى عنه ان لم يكن بفعل فاعل ولم يجاوز محله فما الفرق وأجاب عنه الشارح بثلاثة
 اجوبة الاول انه لما كان التيمم طهارة ضعيفة لم يغتفر فيه الدم الكثير مطلقا بخلاف
 الطهارة بالماء فم الثاني ان ما هنا محمول على ما هناك من التفصيل المتقدم الثالث
 ان بعضهم جعل الامع عدم العفو عن الكثير مطلقا أي فيما هنا وفيما هناك سواء
 كان بفعل فاعل أم لا وجاوز محله أو لا فالبايان مستويان على الجوابين الاخيرين
 ومفترقان على الاول شيخنا عثماوى (قوله لم يغتفر فيه كثير الدم) ظاهره وان لم يكن
 بفعله ولا جاوز محله بدليل قوله ويمكن جملة الخ اطفئ (قوله بخلاف الطهر بالماء)
 أي فاني شروط الصلاة من العفو عن الدم الكثير محمول على طهارة الماء دون طهارة
 التيمم حل (قوله على كثير الخ) معتمد وهذا كما ترى انما يأتي على عدم وجوب تقدم
 ازالة النجاسة على التيمم اما اذا قلنا بانها يجب تقدم ازالة النجاسة عليه فيكون وجوب
 القضاء لعدم صحة التيمم لعدم العفو فار فرض طرق النجاسة عليه بعد فلا يشاء زى
 (قوله فلا يخالف ما في شروط الصلاة) أي من العفو عن الدم الكثير من الشخص
 نفسه اذ محله ما لم يجاوز محله أو يحصل بفعله أي فلا فرق بين طهارة الماء والتيمم
 فالاجوبة الثلاثة حل (قوله عدم العفو) أي عن الكثير مطلقا حل أي هنا وفي الصلاة
 (قوله ويجب نزعه الخ) وهذا اذا اخذ من الصحيح شيئا وكان في غير أعضاء التيمم فان لم
 يأخذ من الصحيح شيئا لم يجب نزعه وان وضع على غير طهر وان كان في أعضاء التيمم وجب
 نزعه مطلقا أي اخذ من الصحيح شيئا أولا وضع على طهر أولا حل

وان لم يجب نزعه لغوات شرط
 الوضع على الطهور في الثانية
 ونقصان البذل والمبذل جميعا
 في الثالثة وجهه نجاسة غير
 مغفوعة في الاولى ولكون
 التيمم طهارة ضعيفة لم يغتفر
 فيه الدم الكثير كما لا يغتفر فيه
 جواز تأخير الاستنجاء عنه
 بخلاف الطهر بالماء ويمكن
 أيضا حل ما هنا على كثير جاوز
 محله أو وجهه لبقوله فلا يخالف
 ما في شروط الصلاة على ان
 بعضهم جعل الامع عدم العفو
 اخذا مما صححه في المجموع
 والتحقيق ثم من عدم العفو
 خلافا لما صححه في النهاج
 والروضة ثم (ويجب نزعه)
 سواء أوضعه على حدث وعليه
 أقصر الأصل أم على طهر (ان
 من محذور ما مروه الا فلا يجب

(باب الحيض)

أى باب أحكام الحيض وبيان زمنه ومثله يقال فى الاستحاضة والنفاس وإنما أخره عن الغسل مع أنه من أسبابه فكان المناسب ذكره قبله عند ذكر موجباته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الرتبة وله عشرة أسماء حيض ونفاس وطمث بالثلاثة وضحك وأعصاروا كبار ودراس وعراك بالعين المهملة وفراك بالغاء وطمس بالسين المهملة ونظما بعضهم فقال

حيض نفاس دراس طمس أعصار * ضحك عراك فراك طمث أكبار
والذى يحيض من الحيوانات ثمانية نظما بعضهم فى قوله

ثمانية فى جنسها الحيض ثبت * ولكن فى غير النساء لا يؤقت

نساء وخفاش وضبع وأرب * كذا ناقة وزغ وحجر وكلبة

قال بعضهم ولعل معنى حيض غير المرأة روية دمها وليس حيضا حقيقة فلا يعتبر له أقل ولا أكثر ولا غيرها من الأحكام قل (قوله وما يذ كرمه) وإنما أفردته بالترجمة ولم يقل والنفاس والاستحاضة لامتثالهما الاستحاضة فواضح وأما النفاس فلأن أكثر أحكامه بطريق القياس عليه حجر وقال م ر وترجمه بالحيض لأن أحكامه أغلب فقد ترجم لشيء وزاد عليه وهذا لا يعد عيبا (قوله والحيض) لغة السيالان ومنه الحوض طييض الماء أى سيالانه فيه والترب يدل الواو ياء وبالعكس لانهما من مخرج واحد وهو الهواء الذى يخرج من الفم انتهى برماوى والاستحاضة لغة السيالان أيضا وشرعا ما ذكره وقيل ان التعريف الذى ذكره اتحد فيه المعنى اللغوى والشرعى اطفئى (قوله اذا سال) أى سال ماؤه (قوله دم جبلة) أى سيالان دم جبلة لاجل ان يكون المعنى الشرعى مشتملا على المعنى اللغوى كما هو القاعدة عندهم شيئا عزيزى وقيل القاعدة اغلبية فلا حاجة لتقدير مضاف والجبلة الطبيعة وازدادة الدم اليها من اضافة المسبب للسبب أى دم مسبب أى ناشئ عن الطبيعة وكذا يقال فى دم علة (قوله من اقصى رحم المرأة) أى من عرق فيه فى اقصى رحم المرأة والرحم وعاء الولد وهو جلدة على صورة الجرة المقلوقة ببابه الضيق من جهة الفرج وواسعه اعلاه ويسمى بام الاولاد شيئا (قوله فى اوقات مخصوصة) قال ح ل أى بعد البلوغ على سبيل الصحة انتهى وفيه ان هذا وقت لا اوقات فلعل المراد بالافات اقله وغالبه واكثره وقضيته ان الدم الذى حصل به البلوغ لا يسمى حيضا وليس كذلك ولا حاجة لقوله على سبيل الصحة بعد قوله دم جبلة لان معناه دم اقتضته الجبلة والطبيعة وهذا لا يكون الا على سبيل الصحة شيئا ح ف وقيل المراد بالافات

(باب الحيض)
وما يذكر معه من
الاستحاضة والنفاس
والحيض لغة السيالان يقال
حاض الوادى اذا سال
وشرعا دم جبلة يخرج من
اقصى رحم المرأة فى اوقات
مخصوصة والاستحاضة دم
علة يخرج من عرق فيه فى
ادنى الرحم يسمى العازل
بالجبلة

ان يخرج بعد سن الحيض وان لا يكون عليها بقية الطهر (قوله على الشهر) ومقابلة
العادل بالمهمة وبالحجم الذال وابدال اللام راء م ر فقيه أربع لغات لانه بالذال
المججمة أو المهمة مع اللام أو الراء ومن الطرق التي يعرف بها كونه دم حيض
أو استحاضة ان تأخذ من قام بها ما ذكره سورة مثلا وتضعها في فرجها فان دخل
الدم فيها فهو حيض وان ظهر على جوانبها فهو استحاضة وهذه علامة ظنية لا قطعية
والالم يوجد لنا مستحاضة ع ش (قوله بعد فراغ الرحم) أي وقبل مضي خمسة
عشر يوما من الولادة فان كان بعد ذلك لم يكن تقاسا كما سيأتي ع ش (قوله من الحمل)
ولو علقه أو مضغه قال القوابل فيها خلق آدمي فايين التوأمين حيض في وقته ودم
فساد في غيره وكذا ما يخرج مع الولد فليس بحيض لسكوته من آثار الولادة ولا نفاس
لتقدمه على خروج الولد بل هو دم فساد الا ان يتصل بحيضها المتقدم فانه يكون حيضا
كما في شرح م ر وع ش قال م ر في شرحه وحكم النفاس مطلقا كما حكم الحيض
الا في شيئين أحدهما ان الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب له ثبوته قبله بالانزال
الذي جبلت منه الثاني ان الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ويخالفه أيضا في ان أقل
النفاس لا تسقط به الصلاة لانه لا يمكن ان يستغرق وقت الصلاة لانه ان وجد
في الاثناء فقد تقدم وجوبها وان وجد في الاول فقد لزمت بالانقطاع اه (قوله
والاصل في الحيض) أي في اليهود وبعض أحكامه فالأية دلت على الامرين
والحديث دل على الاول (قوله أي الحيض) فسر بذلك وان كان صالحا للزمان
والمكان لاجل قوله قل هو اذى (قوله كنه الله) أي قدره أي قدر خروجه على بنات
آدم أي حقيقة أو تزويلا فتدخل حواء لانها بمنزلة بنته من حيث انها خلقت من
ضلعه الايسر بان سل منه ضلعه الايسر من غير نألم وخلقت منه ولهذا كان الانسان
ناقصا ضلعا من جهة يساره فاضلاع جهة اليمين ثمانية عشر واضلاع جهة اليسار
سبعة عشر وكذا المفسرين على انها خلقت بعد دخول الجنة شيئا (قوله أقل سنه)
أي سن صاحبه أي أقل زمن يوجد فيه الحيض (قوله قمرية) أي هلالية لان
السنة الهلالية ثمانية وأربعة وخسون يوما وخمس يوم وسدسه بخلاف العديدة فانها
ثلاثمائة وستون لا تنقص ولا تزيد والشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربيع يوم
الاجزاء من ثمانية جزء من اليوم زى ع ش (قوله والا فلا) أي ليس بحيض بل دم
فساد الى ان يبقى ما لا يسع حضا وطهرا كما قال سم وعبارته فرع لورأت الدم اياما
بعضها قبل زمن الامكان وبعضها فيه فالقياس كما قال الاسنوي جعل الممكن حيضا
فلورأت الدم عشرة ايام من اول العشرين الباقية من التاسعة والخمسة الثانية من

على الشهر وسواء اخرج
حيض ام لا والنفاس الدم
التي اخرج بعد فراغ الرحم من
الحمل والاصل في الحيض آية
ويستلوك عن الحيض أي
الحيض وخبر المصعبين هذا
شيء كتبه الله على بنات آدم
(أقل سنه تسع سنين)
قمرية (تقريبا) فلورأت الدم
قبل تمام التسع بما لا يسع
حضا وطهرا فهو حيض والا
فلا والتسع

العشرة المرفوعة واقعة في زمن الامكان لانها مع ما بعد ما لا تسع حيضا وظهر انهي حيض
والخمسة الاول محاذ كرواقعة قبل زمن الامكان لانها مع ما بعد ما تسع ما ذكره ليست
حيضا فم يقبى ان يقال بعضها حيض وهو اليوم الاخير بليته ناقصا شيئا بحيث يكون
الباقى مع ما بعده لا يسع حيضا وظهر بان ينقص عن ستة عشر يوما بليتها اه (قوله
في ذلك) أى التركيب المتقدم (قوله بل خبر) أى لاندفاع الابهام على الخبرية قال سم
وفيه ان الابهام موجود عليها أيضا الشموله اول التاسعة واثنا عشر ما غايه ما فيه ان الخبرية
أقل ايها ما انتهى ويمكن أن يجاب بان عدوله عن الظرفية الى الخبرية قرينة دالة على
ان المراد كمال التسع كلها الصادق باطلا ع ش (قوله فاقيل) قائله ابن
الرفعة (قوله ان قائل ذلك) أى المذكور وهو أقل سنة تسع سنين (قوله ليس بشيء)
أى ليس ذلك القيل بشيء اذ لا معنى لكون الأقل في تسع سنين وكتب أيضا قوله ليس
بشيء أى لانه لا دلالة في هذه العبارة على ذلك الا لو ثبت ان القائل نطق بتسع مفتوحة
او ضبطها بقلمه بذلك ولم يثبت ذلك ح ل (قوله زمانا تميز) محول عن المضاف أى
أقل زمنه يوم الخ ودفع به ما اورد عليه من ان الضمير في أقله راجع للدم واسم التفضيل
بعض ما يضاف اليه فكانه قال وأقل دم الحيض يوم وليته وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار
باسم الزمان عن الجنة وانما آثر ذكر التمييز على تقدير المضاف لما فيه من الاختصار
وعدم تغيير الاعراب لانه ان قدره بين المتضايقين فقال وأقل زمنه غير صورة المتن
بتصوير الماء مكسورة بعد ان كانت مضمومة وفصل بين المتضايقين وان اخر البيان عن
المتن فقال أى أقل زمنه بعد أقله ادى الى طول محاذ كره اخصر وأولى ع ش على
م ر (قوله أى قدرهما) فسر بذلك ليشمل نحو من الظهر لثله من اليوم الثانى سم (قوله
متصلا) قيد في تحقق الأقل فقط أى لا يتصور الأقل فقط الا اذا رآه أربع وعشرين
ساعة على الاتصال والاوراته متفرقا في أيام لا يكون أقله فقط ساء على الجميع من
ان النقاء المتخلل حيث حيض وهو قول السبب وهذا لا ينافي قول شيخنا متى رأت
دما متقطعا ينقص كل منه عن يوم وليته غيراته اذا جمع بلغ يوما وليته كفى في حصول أقل
الحيض ح ل لان الأقل له صورتان أقل فقط وأقل مع غيره من الغالبين الا كثر (قوله
وان لم يتصل) أى وكانت أوقات الدماء مجموعها أربعة وعشرون ساعة حل أى فيقال
لهذا أقل الحيض لانه قدر يوم وليته واكثر لانه وجد في خمسة عشر شيئا (قوله
وغالبه ستة أو سبعة) وان لم يتصل فلما أخر ذلك عما ذكر كان أولى حل وذكرا الشارح
الغالب تيمنا للاقسام (قوله كل ذلك بالاستقراء) اذ لا ضابط لشيء من ذلك لغة
وشعر عا فرجع فيه الى المتعارف بالاستقراء زى والمراد بالاستقراء التماسق وهو دليل

في ذلك ليست طرفا بل خبر
فا قيل من ان قائل ذلك جعلها
كلها طرفا للحيض ولا قائل به
ليس بشيء وتقريرا من
زيادتي (واقله) زمنا (يوم
وليته) أى قدرهما متصلا
وهو أربع وعشرون ساعة
(واكثره) زمنا (خمس عشرة
يوما بليتها) وان لم يتصل
وغالبه ستة أو سبعة كل
ذلك بالاستقراء من الامام
الشافعي رضى الله عنه
(كأقل) زمن (طهرين)
زمني حيزتين فانه خمسة
عشر بليتها لان الشهر

ظني فيقيد الظن وان لم يكن فيه تتبع لاكثر الجزئيات بل يكفي بتتبع البعض
وان لم يكن اكثر كما هنا كما ان الخط عليه كلام سم في الآيات البينات (قوله لا يخلو غالبا)
انظر أي حاجة لهذا القيد وهلا اقتصر على ان الشهر قد يجتمع فيه ذلك فانه ثبت
المطلوب سم أقول قد يقال ذكره لكونه المطابق للواقع وان لم يتوقف ثبوت المطلوب
عليه ع ش (قوله بين حيض ونفاس) وكذا الطهر بين نفاسين ويتصور فيمالو ولدت
ثم وطئها في نفاسها وعلقت بناء على ان النفاس لا يمنع العلق ثم بعدمضي اكثر
النفاس وقبل مضي أقل الطهر اقلت علقه كما صوره س ل (قوله يجوز ان يكون
أقل من ذلك) بل يجوز ان لا يكون بينهما طهر أصلا كان يتصل أحدهما بالآخر ع ش
(قوله تقدم) أي الطهر على النفاس أو تأخر عن النفاس وكان طوره بعد بلوغ النفاس
اكثره بان رأت النفاس ستين يوما ثم انقطع يوما وعاد فانه حيض بخلاف ما اذا طرأ قبل
ان يبلغ أكثره لم يكن حيضا الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوما ح ل ويصح رجوع
ضهر تقدم للحيض كما يؤخذ من م ر وعبارته سواء كان الحيض متقدما على النفاس
أم متأخرا لکن ح ل وجهه للطهر لانه المحدث عنه والمآل واحد اه جبر (قوله
وحرم به) أي على الحائض وعلى غيرها بالنظر لبعض المحرمات لان الطلاق حرام على
زوجها لا عليها والمباشرة حرام على المباشرة سواء كانت المباشرة منها أو من غيرها
(قوله وعبر مسجد) أي يقينا ويكفي في ذلك الاستفاضة ع ش ودخل في المسجد
المشاع كما قاله ع ب وخرج غيره كالمدرسة فلا يحرم الا ان غلب على ظنها تعبسه
(قوله ان خافت) قد راداة الشرط لان مفهومه لا خلاف في العمل به بخلاف مفهوم
الصفة فان العمل به فيه خلاف كما تقدم ح ف (قوله بثلاثة قبل الماء) دفع توهم
قراءته بالنون الموهمة انه اذا لونه من غير ظهور لون فيه كحرة لم يحرم ع ش (قوله
اجاز لها العبور) أي مع الكراهة وقوله كالجنب وهو في حقه خلاف الاولى ع ش
أي بالتشبيه في مطلق الجواز (قوله وغيرها الخ) كاستفاضة وسلس بول ومن به
جراحة نضاحة أي سيالة ومن به نجاسة يخشى سقوط شيء منها ومن هذا يعلم أن حرمة
العبور من حيث التعبيس لا من حيث الحيض ح ل (قوله اولعبادة) كغسل جمعة
وقوله ونحوها كالعيد والكسوف (قوله اليس الخ) استقام تقريره بما بعد النفي وهو
جواب عن سؤال من قالت حين قال صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات عقل ودين
ما معناه اما نقصان العقل فمشاهد واما نقصان الدين فما وجهه قال حيثئذ ذلك ع ش
قال قل المراد بالعقل الدية لان دية المرأة على النصف من دية الرجل وقيل ان المراد
بالعقل تحمل الدية عن الجاني واعتراض بان التعلل منتفأ أصلا لانه موجود وناقص

لا يخلو غالبا عن حيض وطهر
واذا كان أكثر الحيض
خمسة عشر لزم ان يكون
أقل الطهر كذلك وخرج بين
الحيض الطهر بين حيض
ونفاس فانه يجوز ان يكون
أقل من ذلك تقدم أو تأخر
كما سيأتي (ولا حلا كثره)
أي الطهر بالاجماع وغالبه
بقية الشهر بعد غالب الحيض
(وحرم به) أي بالحيض
(ونفاس ما حرم بجنبه)
من صلاة وغيرها (وعبر
مسجد) ان (خافت تلويثه)
بثلاثة قبل الماء بالدم لغلبته
او عدم احكامها الشدسية
لأن مسجد فان امنته جاز لها
العبور كالجنب وغيرها ممن به
نجاسة مثلها في ذلك (وطهر
عن حدث) اولعبادة
لتلاعنها الاغسال الحج
ونحوها وهذا من زيادتي
(وموم) لخبر الصحيحين
اليس اذا حاضت المرأة
لم تصل ولم تصم

وبعضهم عليه على العقل الغريزي والظاهر انه المناسب للمقام لان المقام مقام ذم للنساء
 ح ف وانظروا وجه كون ترك الصلاة والصوم حال الحيض نقصا من الدين مع ان الترك
 واجب عليها انتساب عليه من حيث انها آتية بواجب الا ان يقال انهن ناقصات دين
 بالنسبة للرجال من حيث ان هذا الوقت لا يتعبدن فيه فاطلق النقص عليهن بهذا
 الاعتبار شيخنا قال م ر وهل تثاب على الترك كما تثاب المريض على التواكل التي كان
 يفعلها في صحته وشغله المرض عنها قال المصنف لا لان المريض ينوي ان يفعله لو كان
 سائما مع نقاء أهليته وهي غير أهل فلا يمكن ان تفعل لانه حرام عليها انتهى والقياس
 على ترك المحرمات انها تثاب هنا على الترك اذا قصدت به امتثال الشارع والمناسب
 لقياسها على المريض ان يقول وهل تثاب على الصوم والصلاة المتروكين في حال الحيض
 اذا كانت عازمة على فعلها لولا الحيض اللهم الا ان تجعل على في كلام م ر بمعنى مع كانه
 قال وهل تثاب مع الترك عند العزم على الفعل لولا الحيض تأمل (قوله ويجب قضاؤه)
 أي بامر جديد لانه ليس واجبا حال الحيض زي وتسميته قضاء مع انه لم يسبق لفعله
 مقتضى في الوقت انما هو بالنظر لصورة فعله خارج الوقت حجر (قوله بخلاف الصلاة)
 لا يجب قضاؤها بل يكره وتنعقد لانه لا يلزم من عدم طلب العبادة أي طلبا غير جازم
 عدم انعقادها والافهي لا تنعقد على القول بالحرمة ح ل وقوله وتنعقد أي تقلا مطلقا
 ولا تثاب عليها لكونها منهيها عنها لذاتها والمنهي عنه لذاته لا ثواب فيه ع ش (قوله
 ولانها تنكروا الخ) ولان الصوم عهد تأخير به عذر كالسفر والمرض ثم يقضى والصلاة لم
 يعهد تأخيرها بعذر ثم تقضى ح ل (قوله ومباشرة الخ) ظاهره جواز الوطء في
 الفرج محائل لكن قال م ر وعلم مما تقر حرمة وطئها في فرجها ولو محائل بطريق
 الاولى وجواز النظر ولو بشهوة اذ ليس هو اعظم من تقييلها في وجهها بشهوة انتهى
 وأجيب بان مفهوم المباشرة فيه تفصيل وهو ان غيرها لا يحرم ان كان بغير وطء
 واركان بوطء حرم قال الشوري ومباشرة المرأة الرجل بما منع من مباشرته
 تمتعة عليها على الوجه خلافا للاسنوي انتهى فيمتنع عليها ان تمسه بما بين سرتها
 وركبتها ولو في جميع بدنه (قوله ما بين سرتها وركبتها) قضية اطلاقه حرمة مس
 الشعر النسابت في ذلك المحلل وان طال وهو قريب فليراجع وظاهره أيضا حرمة مس
 ذلك أيضا بظفره اوسنه او شعره ولا مانع منه أيضا لكن في بعض الهوامش انه لو مس
 بسنه او شعره او ظفره لم يحرم وفيه وقفة ع ش (قوله بوطء) أي لم يتعين لدفع الزنا
 والا فتركب اخف المفسدين لدفع أشدهما بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك حل استثناء
 بيده ان تعين لذلك انتهى وهل قوله بيده قيد فيحرم بيد اجنبية أولا فيجوز فحيدها لما

(ويجب قضاؤه) بخلاف
 الصلاة كما سيأتي في بابها
 لخبر مسلم عن عائشة كنا نؤمر
 بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء
 الصلاة ولا هاتكرا فيشق
 قضاؤها بخلافه (ومباشرة
 ما بين سرتها وركبتها) بوطء

علل به انتهى شوبري وينبغي فيما لو تعارض عليه وطؤها والاستمناء بيده تقديم وطئها
لانه من جنس ما يباح له فعله لانه مباح لولا الحيض وقيل يقدم الاستمناء لانه صغيرة
ووطء الحائض كبيرة كما قاله الرملي وينبغي ايضا تعين وطئها في دبرها حيث تعين
طريق الدفع الزنا كان انسدها ع ش (قوله أو غيره) ولو غير شهوة حل ولو أخبرته
بالحيض فكذبها لم يحرم الوطء او صدقها حرم وان لم يصدقها ولم يكذبها فالأوجه
حله للثالث شرح م ر ولو وانقها على الحيض فادعت بقاءه فالقول قولها لان الأصل
بقاؤه م ر وظاهره وان خالفت عاداتها ع ش (قوله وطلاق) أي من غير الحكيم
والمولى بخلافه منها فانه واجب فلا حرمه اه شوبري (قوله غير صوم) لان الحيض زال
ومارت كالجنب وعبور مسجد لانها امت التلوين وطلاق لزوال المعنى المتقدم وهو
طول المدة ح ل وانما لم يستثن المصنف عبور المسجد لانه لا يحرم الا عند خوف
التلوين وهو منتف باقطاع الدم فلم يكن العبور حراما (قوله وطهر) أي لغیر
الحيض كالوضوء وغسل الجمعة أي يفعل ما ذكر قبل الغسل من الحيض ع ش
والمراد بالطهر الاول الطهر الراجع لحدث الحيض فالعنى انها حال جريان الدم يحرم عليها
الطهر عن الحدث او العبادة كغسل الجمعة فاذا انقطع الدم حل الثاني قبل الغسل
الراجع لحدث الحيض ولا شك ان الراجع لحدث الحيض غير نحو غسل الجمعة والوضوء
وحيث فلا تنهافت في كلامه اذ ظاهره حل الشيء قبل نفسه لانه يهل الكلام
الى قوله لم يحل قبل طهر غير طهر واجاب بعضهم بان المراد بالطهر الاول المعنى الحاصل
بالمصدر وهو التطهر وبالثاني المعنى المصدرى وهو الفعل لكن ينافي قول الشارح
في الاول غسلا كان أو تيمما تدبر (قوله لا نتفاء علة التحريم) وهي في الصوم اه مضعف
وخروج الدم مضعف فيجتمع عليها مضعفان والشارع ناظر لحفظ الابدان وفي الطلاق
تضررها بطول المدة وفي الطهر التلاعب وهذا مبني على ان ترك الصوم معقول المعنى فان
قلنا انه تعبدى فلا يظهر هذا التعليل شيئا (قوله لفائدة الطهورين) أي كما علم من قوله
السابق في التيمم وعلى فاقد الطهورين الخ ومن ثم لم يستثنها في المتن هنا ع ش (قوله
والاستحاضة كسلس) المناسب ذكره في الفصل الآتي الذي فيه اقسام المستحاضة
كما منع غيره والاستحاضة هو الدم الذي تراه المرأة في غير أيام الحيض والنفاس فيدخل
فيه ما تراه الصغيرة والايسة زبي ويشترط لظهور المستحاضة ازالة النجاسة التي على
البدن كما يشترط ذلك لعمدة التيمم لا يعتمد ح ل عدم الاشتراط لقوة الماء بخلاف
التيمم وشبه الاستحاضة بالسلس لانه ورد فيه النص شيئا ح ف فقوله كسلس أي
سلس بول كما في حجروه ومن اضافة الصفة لا موصوف أي بول سلس متتابع (فائدة)

او غيره وقيل لا يحرم غير
الوطء وقواه في المجموع
واختاره في التحقيق ولفظ
مباشرة من زيادتي (وطلاق
بشرطه) أي بشرط تحريمه
الآتي في باب من كونها
موطوءة تعد باقراء مطلقة
بلاعوض منها لتضررها
بطول المدة فان زمن الحيض
والنفاس لا يحسب من العدة
والتصريح بهذا من زيادتي
(واذا اقطع) ما ذكر من
حيض ونفاس (لم يحل) مما
حرم به (قبل طهر) غسلا
كان أو تيمما فهو اعم من قوله
قبل الغسل (غير صوم وطلاق
وطهر) فتعلل بانتفاء علة
التحريم وتحل الصلاة ايضا
لفاقدة الطهورين بل تجب
وقولي وطهر من زيادتي
(والاستحاضة كسلس)
أي كسلس بول او مذي
فيما يأتي (فلا تمنع ما يمنعه
الحيض) من صلاة وغيرها
للضرورة وتعبيري بذلك اعم
من قوله فلا تمنع الصوم
والصلاة وان كان في التحيرة
فمبيل يأتي (فيجب)

المستحاضة اسم للمرأة والاستحاضة اسم للدم والسلس يكسر اللام للرجل ويفتحها
اسم للبول ونحوه عبدرية الديوى (قوله ان تغسل) أى مثلاً فالاستحاضة بالبحر كاف زى
(قوله وغيرها) ويجوز وطئها وان كان دمها جارياً في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة
ولا كراهة شرح م ر (قوله فتخشوه) ويجب في الحشوان يكون داخل عن محل
الاستحاضة لا بارزاً عنه لئلا يصير حاملاً لتصل بنجس برماوى (قوله وتربطها) ربطاً شديداً
وبابه ضرب ونصر مختار وقوله كالتكة بالكسر ربطاً بالسراويل والجمع تكك كسيرة
وسدرة فاهوس ع ش (قوله ولم تأذيها) قال جري في شرح العباب وتجه ان يكتفى
في التأذى بالحرفان وان لم يحصل مبيع نيم شورى (قوله ولم تكن في الحشوم صائمة)
ولو تغلوا وانما حافظوا على صحة الصوم لا على صحة الصلاة عكس ما فعلوه فيمن ابتلع خطاً
قبل الفجر وطلع الفجر وطرفه خارج لان الاستحاضة علة مزمنة فالظاهر دوامها قبل
راعيها الصلاة لتعذر عليها قضاء الصوم للحشو ولان المحذور هنا لا يقتضى بالكلية فان
الحشو يتنجس وهي حاملة له بخلافه هنا كزى وقوله وانما حافظوا الخ أى حيث أمروها
بترك الحشوا لئلا يفسد صومها ولم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو
خروج الدم المقتضى لافسادها بخلاف مسألة الخيط فانهم اوجبوا اخراجه رعاية
لمصلحة الصلاة ونظروا فيه بعضهم بانهم لم يطلوا الصلاة بخروج الدم كما يطلوها ثم بقاء
الخيط بل في الحقيقة راعوا كلامها حيث اغتفروا ما ينافية وحكموا بصحة كل منها
مع وجود المناسق اه ع ش على م ر (قوله فلا يجب) أى ما ذكر أى مجموع
فلا ينافية وجوب بعضه كحشوا واحتاجته تأمل شورى بان كانت تأذى بالحشو
والعصب معادون الحشو وحده (قوله على الصائمة) أى فرضاً (قوله وتغسل) إشارة
الى ان قوله لكل فرض متعلق بمحذوف وقوله جميع ما ذكر وهو غسل الفرج والحشو
والعصب لكل فرض وتصلى معه ما شاءت من النوافل قبل الفرض وبعده بل وبعده
خروج وقته حل (قوله وان لم تزل العصابة عن محلها) وحل وجوب تجديد العصابة
عند تلويثها بما لا يعنى عنه فان لم تلوث أصلاً وتلوث بما يعنى عنه لقلته فالواجب
فيما يظهر تجديد ربطها لكل فرض لا تغييرها بالكلية وما تقر من العفو عن قليل دم
المستحاضة هو ما اتفق به الوالد واستثناء من دم المنافذ التي حكموا فيها بعدم العفو
عما خرج منها شرح م ر ويعنى عن قليل سلس البول في الثوب والعصابة لتلك
الصلاة خاصة قاله ابن العماد (قوله كالنيم) ظاهره اشتراط ازالة النجاسة قبل
طهارتها وليس كذلك والفرق ان الطهر بالماء رافع في الجملة أى في غير هذه الصورة
فكان قويا ولا كذلك النيم شيخنا ح ف قال الشورى قوله كالنيم أى كالنيم

ان تغسل مستحاضة فرجها
فتخشوه (نحو قطنة
فتعصبه) بان تشده بعد
حشوه بذلك بخرقه مشقوقة
الطرفين تخرج احدها امامها
والآخر وراءها وتربطها بخرقه
تشدها وسطها كالتكة
(بشرطهما) أى الحشو
والعصب أى بشرط وجوبهما
بان احتاجتهما ولم تأذيها
ولم تكن في الحشوم صائمة
والا فلا يجب بل يجب على
الصائمة ترك الحشونهارا
ولو خرج الدم بعد العصب
لكثرة لم يضر او لتقصيرها
فيه ضرر (فتطهر) بان تتوضأ
او تنيم وتغسل جميع ما ذكر
(لكل فرض) وان لم تزل
العصابة عن محلها ولم يظهر
الدم على جوانبها كالنيم

في التطهر لكل فرض وكذا في الحدث في الباقي أي في العصب والحشو ونحوهما
 في كلامه قياسا ن أحدهما على التيم أي تيم السليم والثاني على دائم الحدث
 اه (قوله في غير دوام الحدث) أي كالتييم الموجود في غير دائم الحدث وإنما قيده
 لان تيم غيره اصل لما أي تيم المستعاضة وتيم دائم الحدث فهو أولى بقياسها عليه
 لا عليه وعلى تيم دائمه فانه لو اطلق لا يقتضي ذلك فيلزم عليه قياس طهر ذي ضرورة
 على طهر ذي ضرورة فان قلت قد قاس عليه بعد أي في قوله وقياسا عليه في الباقي
 قلت القياس بعد في ملحقات الطهر من الحشو ونحوه فسومح في القياس فيه شوبري
 أي لانه تابع ويختفر فيه مالا يقتفر في التسبوع شيئا والاولى ان يقال انما قاسها على
 دائم الحدث في ملحقات الطهر لثبوتها بالنص فيه بخلاف الطهر لكل فرض فقيست
 فيه على تيم السليم لعدم ورود نص في طهرها (قوله في التطهر) هذا حكم المقيس
 عليه أي كهي في التطهر لكل فرض وقياسا عليه أي على دائم الحدث في الباقي
 وهو غسل الفرج والحشو والعصب فان قيل هلا قاس على دائم الحدث حتى في التطهر
 لكل فرض قلنا دائم الحدث مقيس في ذلك على التيم فلا يقاس عليه كما ذكره حل
 والاصل ان التيم السليم اصل في الطهر للمستعاضة ودائم الحدث غير المستعاضة
 اصل لما في ملحقات الطهر فالمصنف ذكر أمورا أربعة وهي الغسل والحشو والعصب
 والطهر لكل فرض فقياس الاخير على تيم السليم والبقية على دائم الحدث سواء كان
 متيما أو متوضئا فقياسا ن اه (قوله وقته) متعلق بجميع ما ذكره شوبري أي من
 الغسل وما بعده (قوله أي بالفرض) فلا يجب المبادرة بالنفل بل يندب فلو احدثت قبل
 فعلها الفرض حدا آخر غير الاستعاضة وجب ان تعيد جميع ذلك ح ل (قوله
 لمصلحته) أي الفرض وخرج بمصلحة الفرض التأخير لنحو كل أو شرب وهل من مصلحة
 الصلاة النافلة ولو مطلقة وان طال زمن ذلك أولا حرر قلت وفي اليعاب ولها التأخير
 للرأية القبلية كما اقتضاء كلام الروضة فيعلم منه ان فعلها للنفل المطلق مضر اه حل
 (قوله وانتظار الجماعة) لعل المراد ما تحصل به الجماعة وظاهر كلامهم وان طال
 واستغرق غالب الوقت بل في كلام شيخنا م ر ان لما جميع ما ذكره وان خرج الوقت
 وان حرم عليها ذلك ولا يخفى ان هذا واضح في السيرة والاجتهاد في القبلة دون غيرها
 فليحرر حل وقال ع ش أي حيث عذرت في التأخير لنحو غيم فبالغت في الاجتهاد
 أو طاب السيرة والابان علمت ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقياس حينئذ امتناع
 صلاحها بذلك الطهر اه (قوله ويجب طهر الخ) عبارة المحلى مع المتن ولو انقطع دمها بعد
 الوضوء ولم تعد انقطاعه وعوده أو اعتادت ذلك ووسع زمن الانقطاع بحسب

في غير دوام الحدث في
 التطهر وقياسا عليه في الباقي
 (وقته) لا قبله كالتييم وذك
 الحشو والترتيب مع قولي
 بشرطهما من زيادتي واذا
 تعبيري بالفناء ما شرطه في
 التحقيق وغيره من تعقيب
 الطهر بما قبله وتعبيري
 بالتطهر اعم من تعبيري بالوضوء
 (و) ان (تبادره) أي
 بالفرض بعد التطهر قليلا
 للحدث بخلاف التيم في غير
 دوام الحدث (ولا يضر
 تأخيرها) الفرض (لمصلحته
 كستر وانتظار جماعة)
 واجابة مؤذن واجتهاد في قبلة
 لانها غير مقصرة بذلك
 والتصريح بالوجوب في غير
 الوضوء والعصب من زيادتي
 (ويجب طهر) من غسل
 فرج ووضوء أو تيم (ان انقطع
 دمها بعده) أي بعد الطهر
 (أو فيه) لاحتمال الشفاء
 والاصل عدم عود الدم

العادة رضوء او الصلاة باقل يمكن وجوب الوضوء اما في الحالة الاولى فلا احتمال الشفاء
والامل عدم عود الدم واما في الثانية فلا مكان اداء العباداة من غير مقارنة حدث
اه و يؤخذ من قوله لا ان عاد قريبا تقييد وجوب الطهر بانقطاع الدم زمنا يسع الطهر
والصلاة باقل مجزى (قوله ويجب ايضا اعادة ماصلته) أي ان انقطع الدم في الوقت
(قوله لتبين بطلانه) أي حيث خرج منها الدم في اثنا أو بعده كما علم من قول المتن ان
انقطع دمها بعده أوفيه والا فلا تبطل وتصلى به قطعاً شرح م ر (قوله قبل امكان فعل
الطهر والصلاة) أي اقل مجزى منها على الاقرب س ل (قوله واه اعتادت الخ) هذا
تعميم في قوله ويجب طهر ان انقطع الخ فكان الاولى تقديمه على قوله لا ان عاد قريبا
وقيل انه تعميم في قوله لا ان عاد قريبا واذا اخبرها ثقة بأنه يعود قريبا لا يجب اعادة
الطهر واذا اخبرها بأنه يعود بعيد اوجب اعادة الطهر (قوله أم لم تعتد انقطاعه أصلا)
أي ولم يخبرها ثقة عارف بعوده شرح م ر
(فصل في أقسام الاستحاضة) وبيان أقسام المستحاضة ولا يخفى ان أقسام
المستحاضة سبعة مميزة وغيرها وكل منها امامية تداء أو معتادة والمعتادة الغير المميزة
اما اذا كره للقدر والوقت أو ناسية لها أو ناسية لاحدهما اذا كره ل (قوله
اذا رأت) أي علمت فان قلت هذا مخالف للقاعدة النعوية من ان اداء الشرط لا يجوز
حذفها والمصنف يرتكبه كثيرا لا سيما في الجنائيات ولا يجوز عندهم الاحذف فعل
الشرط أو جوابه اذا دل عليه دليل قلت ارتكبه المصنف للاختصار ولإزالة الغفالية
تقرير شيخنا عشاوي وقد زاد وزن ان ولو مع انها اخصر لانها للجزم وان للشد
والرؤية المذكورة مجزوم بها اه شيخنا ح ف ولو كان لانها تأتي بمعناها وقوله رأت أي
علمت فيشمل الحميا ومعناها عرفت فلذا تعددت لفه ول واحد (قوله ولو حاملا) ولو اقلت
احد التوأمين وكتب أيضا قال في شرح المذهب يقال امرأة حامل وحاملة والاول
اشهر وأنصح وان حملت على رأسها أو ظهرها فحاملة لا غير اه شوبري وهذه الغاية
وما بعدها الرد على من قال انه حيث نذ ليس بحيض لان الحامل لا تحيض وقال الاصغر
والا كدر استحاضة وذلك لانه دم تردد بين كونه دم علة ودم جبلة والاصل السلامة
ولا نظر لكون الظاهر ان الحامل لا تحيض ح ل وفائدة حيضها في مدة الحمل ان العدة
تنقضي بذلك الحيض حيث لم ينسب الحمل لصاحب العدة شيخنا عزيمزى (قوله
لامع طلق) يقال طلقت تطلق طلقا على ما لم يسم فاعله مختار والطلاق الوجع
الناسي من الولادة والصوت المصاحب لها في (قوله لمن) أي في زمن (قوله
قدره) نعت لقوله دما أو بدل اشتغال منه وقوله يوما بدل بعض من قدره فتراده القدر

ويجب أيضا اعادة ماصلته
بالطهر الاول لتبين بطلانه
(لا ان عاد قريبا) بان عاد قبل
امكان فعل الطهر والصلاة التي
تطهر لها سواء اعتادت
انقطاعه زمنا يسع ذلك أم لم
يسعه أم لم تعتد انقطاعه
أصلا وفي تعبيرى بما ذكر
سلامة مما اورد على كلامه
كما لا يخفى على المتأمل
(فصل) اذا رأت ولو حاملا
لامع طلق دما ولو اصفر
أو اكدر (لزم من حيض
قدره) يوما وليلة فأكثر

الشرعي فانساقته للعهد (قوله ولم يعبر) أي المرء الذي هو الدم لا بقيد كونه قدره
 فسقط ما قيل أو رد عليه ما ورد على أصله وبهذا أيضا يجاب عن أصله شورى
 (قوله فهو مع نقاء الخ) وهذا القول يسمى قول السحب وهو المعتمد والثاني أن النقاء
 طهره يسمى قول اللقط والتلفيق ومحل القولين في الصلاة والصوم ونحوهما فلا يجعل
 النقاء طهرا في انقضاء العدة اجاءا شرح م ر وقول م ر والصلاة أي بعد الغسل
 ويجل وطوها حيقن (قوله أيضا) فهو مع نقاء تخلله حيض هذا طاهر حيث تحققت
 أن أوقات الدم لا تنقص عن يوم وليلة وأما إذا شك في أنه يبلغ ذلك هل يحكم عليه
 بأنه حيض لأنه الأصل فيما تراه المرأة أولا فيه نظر والأقرب الأول لأنهم صرحوا بأنه
 يحكم على ما تراه المرأة بأنه حيض فيؤخذ بكلامهم حتى يتحقق ما يعمه فلا تنقض
 ما فاتهم فيه من الصلوات ويحكم بانقضاء عدها بسببه ويقع الطلاق المعلق به إلى
 غير ذلك من الأحكام ثم رأيت م ر مرج بذلك في باب العدد عش (قوله ثم انقطع)
 خرج به ما لو استمر فإن كانت مبتدأة فغير مميزة أو معادة علمت بعادتها كما ذكره فيما
 لو رأته خمسة المعهودة أول الشهر ثم نقاء أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فيوم وليلة
 من أول العائد طهر لأنها مكملات لأقل الطهر ثم تحيض خمسة أيام منه ويستمر
 دورها عشر بن حجر وقول ابن حجر فغير مميزة أي مستكملة للشروط فلا ينافي أنها تسمى
 مميزة فاقدة شرط تميز كما صرح بذلك الشارح فيما مضى وإنما كانت فاقدة شرط تميز
 لأن زمن النقاء حكمه حكم الضيف وقد نقص عن أقل الطهر (قوله وهو وارد الخ)
 يمكن أن يدفع وروده بأنه علم كون الثلاثة الأخيرة ليست حيضا من قول الأصل قبل
 وأقل الطهر بين الحيضتين سم (قوله بسن الحيض) فمن الحيض اخص من سن
 الحيض (قوله لأن أقله لا يمكن أن يعبر أكثره) بخلاف رؤية القدر فإنها تصدق بما إذا
 جاء مع القدر شيء آخر فرؤية عشرين مثلا تصدق عليها رؤية القدر لا الأقل اه شورى
 وفيه شيء قال سم ومع ذلك فتعبر بالأصل صحيح لأن رؤية الأقل صادقة برؤية الزيادة
 على الأقل والضمير في قوله ولم يعبر للمرءى الصادق بالأقل والأعم منه لأنفس
 الأقل اه (قوله مع طلقها) وكذا الخارج مع الولد شورى (قوله كما أنه ليس بنفاس)
 لتقدمه على فراغ الرحم من الحمل فهو دم فساد ما لم يتصل بحيض قبله والا كان
 حيضا كما تقدم حل (قوله فان عبر) عبر من باب دخل ونصر مختار (قوله أي من
 عبرتها) أي لا يقيد كونه قدر الحيض والأقوال المناسبات لكلامه أن يقول من عبر قدر
 دمها المذكور أكثر الحيض حل قال شيخنا ح ف وهذا يدل على أن الضمير
 في قوله ولم يعبر وقوله عبره راجع إلى الدم من حيث هو لا بقيد كونه قدره حيث

(ولم يعبر) أي يجاوز (أكثره)
 فهو مع نقاء تخلله حيض
 مبتدأة كانت أو معادة وخرج
 بزمن الحيض ما لو بقي عليها
 بقية طهر كان رأته ثلاثة أيام
 وما ثم انتهى عشر نقاء ثم ثلاثة
 دما ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة
 دم فساد لا حيض ذكره في
 المجموع وهو وارد على تعبير
 الأصل بسن الحيض وتعبري
 بتدوره أولى من تعبيره بأقله
 لأن أقله لا يمكن أن يعبر
 أكثره وخرج بزيادته لا مع
 طلق الدم الخارج مع طلقها
 فليس بحيض كما أنه ليس
 بنفاس (فان عبره وكانت)
 أي من عبرتها أكثر الحيض

لم يقل الشارح أى من عبر قد ردها الخ اه (قوله وتسمى بالمستحاضنة) قضيته ان من
 رأت دمها لا يبلغ يوما وليلة لا تسمى مستحاضنة وهو واحد اصطلاحين غير مشهور ع ش
 (قوله أى أول ما ابتداءها الدم) ما مصدرية أى أول ابتداء الدم ايها وهو على حذف
 مضاف لصحة الاخبار أى ذات أول الخ وهذا تكلف والاولى ان يكون أول ظرما
 مجازا والتقدير فان كانت فى أول ابتداء الدم ايها او بعد فيه مضاف أى فى أول زمن
 ابتداء الخ وقول المدائني أول مبتدأ أو مانحة موصوفة والدم خبر والتقدير أول
 شىء ابتدأها هو الدم غير ظاهر لانها ابتداءها لثباته كشيء غير الدم تأمل (قوله بان
 ترى) تفسير للميزة لا بقيد كونها مبتدأة شوبرى (قوله كالا سود الخ) حاصل مسألة
 الدماء انها خمسة اقسام اسود واحمر واصفر واشقر وكدر وكل منها له أربعة أوصاف
 لانه اما مجرد عن الثخن والنتن أو بهما أو باحدهما فاذا أردت ضربها ضربت أوصاف
 الاول أربعة فى اوصاف الشانى ثم المجموع فى اوصاف الثالث ثم المجموع فى اوصاف
 الرابع ثم المجموع فى اوصاف الخامس فالحاصل ألف وأربعة وعشرون صورة
 شوبرى (قوله والاشقر) أقوى عبارة المصباح الشقرة من الالوان حرة تلو
 بياضى الانسان وحرة صافية فى الخيل فانه ابن فارس الى ان قال ودم اشقر اذا صار
 حلقا لم يعلو غبار فانه الازهرى ع ش (قوله فالأقوى الخ) فيه قصور لانه لا يتناول
 تقديم ما فيه صفة واحدة على ما لا صفة فيه اصلا كاسود ثخين غير منتن على اسود
 رقيق غير منتن تأمل (قوله فان استويا فبالسبق) بان كان احدهما اسود بلا ثخن ووقت
 والاخر احمر باحدهما أو كان الاسود باحدهما والاخر بهما أى الثخن والنتن أو كان
 اسود ثخين واسود منتن أو كاحمر ثخين أو منتن واسود مجرد حل (قوله وان طال)
 فلورأت يوما وليلة دما اسود ثم أحمر مستمر اسنينا كثيرة فان الضعيف كله طهر لان
 أكثر الطهر لاحد له اه زى (قوله والقوى) أى مع ضعف أو نقاء تخلله كان
 رأت يوما وليلة سوادا ثم كذلك حرة أو نقاء ثم سوادا وهكذا الى خمسة عشر مثلاثم
 اطبقت الحرة زى قال الا طغى قوله والقوى حيض أى وان اختلف كان رأت خمسة
 سوادا وخمسة حرة وخمسة شقرة ثم اطبقت الصفرة فما قبل الصفرة حيض لانه أقوى
 منها (قوله ولا نقص الضعيف الخ) قال فى الذخائر لا يحتاج له الاستغناء عنه بالشانى
 لان القوى اذا لم يزد على خمسة عشر لزم ان لا ينقص الضعيف عنها وورده المحب الطبرى
 وابن الاستاذ بان ذلك انما يلزم اذا كان الدور ثلاثين فيلزم من عدم عبور القوى
 الاكثر عدم نقص الضعيف عنه وقد يكون أقل فيكون القوى خمسة عشر والضعيف
 أربعة عشر أو يكون كل أربعة عشر فقد نقص الضعيف ولم يزد القوى أى وحينئذ تكون

وتسمى بالمستحاضنة (مبتدأة)
 أى أول ما ابتدأها الدم (مميزة)
 بان ترى قويا وضعيفا
 كالا سود والاخر فهو ضعيف
 بالنسبة الى الاسود قوى
 بالنسبة الى الاشقر والاشقر
 أقوى من الاصفر وهو أقوى
 من الاكدر وماله رائحة
 كريهة أقوى مما لارائحة له
 واتخين أقوى من الرقيق
 فالأقوى ما يغتانه من ثخن
 ونتين وقوة لون أكثر فسيرج
 احد الدمين بما زاد منها فان
 استويا فبالسبق (والضعيف)
 وان طال (استحاضنة والقوى)
 حيض ان لم ينقص عن اقله
 ولا عبر أكثره ولا نقص
 الضعيف عن اقل طهر) بقيد
 زدته بقوى

كثير الميزة الاتية قال بعضهم ولا يحتاج اليه أى الثالث فيمن دورها أكثر من ثلاثين
أيضاً لأنه يلزم من عدم عبور القوى إلا أكثر عدم نقص الضعيف عنه بل لا يكون إلا زائداً
عليه زى نعم من دورها ثلاثون يلزم من الثالث الثاني لأنه إذا كان الضعيف خمسة
عشر يلزم أن لا يكون القوى أربعة عشر فقل أى بل يكون خمسة عشر فالواجب حينئذ
ذكر شرطين فقط أقل القوى مطلقاً ثم إن كان الدور أكثر من ثلاثين ضم اليه أكثر
القوى فقط إذ يلزم منه أن الضعيف حينئذ خمسة عشر فأكثر وإن كان دورها ضم اليه
أحدهما لأنه يلزم منه الآخر فلا حاجة إلى ذكر شرط ثالث بحال قال في الإيعاب
وقد يوجه ما جروا عليه بأن الثاني والثالث اختلغا فيما يخرج بهما وأيضاً باعتبارهما
لا بد منه من حيث الجملة وإن لم يلزم من أحدهما الآخر في بعض الصور لذلك صرحوا بهما
معاً ولم ينظروا لما بينهما من التلازم اهـ م ر ع ش (قوله ولاء) حال من الغافل
الذى هو الضعيف أى ولا نقص الضعيف حالة كونه متوالياً عن أقل الطهر (قوله
بأن يكون خمسة عشر يوماً متصلة) فيكون طهرين حيضتين والمراد باتصالها
أن لا يتخللها قوى ولو تخللها نقاء شيئاً وهذا إن استمر الدم بخلاف ما لورات عشرة أيام
سواء أتم عشرة حرة مثلاً واقطع فائها تامل تمييزها مع نقص الضعيف عن خمسة
عشر ولا يرد ذلك على الشارح لوضوحه زى (قوله ويومين أحر) أو يوماً كافياً التحرير
(قوله ولا مميزة) لا اسم بمعنى غير طهر أعربها فيما بعدها ولا مضاف ومميزة مضاف اليه
بحرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل
(قوله فحيضها يوم وليلة) أى من كل شهر لأن سقوط الصلاة عنها في هذا القدر متيقن
وفيما عداه مشكوك فيه فلا تترك اليقين إلا بمثلها أو أمانة ظاهرة من تمييزها وعادة لكنها
في الدور الأول تهل حتى يعبر الدم أكثر فتغتسل وتقضى عبادة ما زاد على اليوم
والليلة وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مضي يوم وليلة إن استمرت على فقد الشرط
المذكور ل (قوله وطهرها تسع وعشرون) انما نص على ذلك للرد على من قال
أن طهرها أقل الطهر أو غالبه اهـ ولم يقل وطهرها بقية الشهر لأنه لو قال ما ذكرناه
أن المراد بالشهر الهلالي الصادق بتسعة وعشرين فيكون بقية ثمانية وعشرين واعلم
أن الشهر متى أطلق في كلام الفقهاء فالمراد به الهلالي إلا في ثلاثة مواضع في الميزة
الفاقة شرطاً وهى المذكورة هنا وفي المتغيرة وفي الحمل بالنظر لآله وغالبه فإن
الشهر في هذه المواضع عددي أعني ثلاثين شيئاً ح ف ققلا عن الشوبرى
على شرح التحرير (قوله بشرط) لم يقل بقيد لتصديره بأداة الشرط (قوله والافتحيرة)
عبارة التحرير وم ر والافتحيرة وهى أولى لأن المتغيرة خاصة بالمعتادة الناسية

(ولا) بأن تكون خمسة عشر
يوماً متصلة وأكثر تقدم القوى
عليه أرتأخراً أو توسط بخلاف
ما لورات يوماً أسود ويومين
أحر وهكذا إلى آخر الشهر
لعدم اتصال خمسة عشر من
للضعيف فهى فاقدة شرط
مما ذكر وسيأتى بيان
حكمها (أو) كانت مبتدأة
(لاممية) بأن رآته بصفة
(أو) مميزة بأن رآته بأكثر
لكن (فقدت شرطاً مما ذكر)
من الشروط (فحيضها يوم
وليلة وطهرها تسع وعشرون)
بشرط زده بقية (أن عرفت
وقت ابتداء الدم) والا
فمتغيرة وسيأتى حكمها وحيث
أطلقت الميزة فالمراد بالجماعة
لشروط السابقة وأما
تعبيرى بما ذكر أن فاقدة
شرطاً مما ذكر تسمى

لأنه في الوقت واحد ~~ما~~ كما سيأتي وهذه مبتدأة (قوله تسمى بميزة) أي فائدة شرط تمييز فلا يطلق عليها اسم الميزة بلا قيد كما علم من قوله وحيث أطلقت الميزة الخ حل (قوله ~~عكس~~ ما يوجه كلام الأصل) أي من أنه لا يقال لها بميزة أصلاً أي أن عطف فقدت في كلامه على رأيت انتهى (قوله مما يأتي) أي في قوله وبحكم المعتادة بميزة وقوله أو مقبرة الخ فإنه يعلم منه أن هذه مقيدة بهذين القيدين المذكورين (قوله أن لم تختلف) هـ لا قال بشرط زائدة بقولي أن لم تختلف كسابقه مع أن هذا من زيادته كما نبه عليه بعد إلا أن يقال حذف من الثاني دلالة الأول (قوله بميزة) متعلق بثبت وقوله لأنها أي العادة في مقابلة الاستدعاء أي لأنها مأخوذة في مقابلته أي والمقابلة تحصل بميزة نهى من العود أي الرجوع للأول (قوله كما ترد إليها وتكررت) غير أنها في الدور الأول إذا جاوزتها عادت أمسكت عما سلك عنه الحائض لا احتمال انقطاعه عند خمسة عشر فأقل فإذا جاوزت مضى ما جاوزت عادت في الدور الثاني بمجرد مجاوزة الدم لحد عادت أمسكت وتغسل وتصل وتصوم ح ل (قوله وخرج زيادتي) أن لم تختلف ما لو اختلفت أي فلا تثبت الأبرتين فهذا حكم المفهوم والأولى أن يعبر به ثم يتكلم على كونها تحيض أقل النوب أو النوبة الأخيرة وأجيب بأنه لم يقل ذلك وإن كان هو المناسب للخارج بميزة لأجل التفصيل الذي ذكره لأن نبونها بمرتين خاص بالصورة الأخيرة كما قاله الشارح وقد ذكر له سبع صور في كل منها قد اختلفت العادة حتى في صورة عدم تكرر الدور وقد بين السبعة بقوله فإن تكرر الدور الخ فهذه صورة وقوله أولم تنظم أولم يتكرر الدور فهاتان صورتان وقوله أولم تنسها فيه ثلاث صور لأنه محترز قوله ونسيت النوبة الأخيرة الراجع للثلاث وقوله أولم تنس انتظام العادة صورة واحدة وقوله لم تثبت الأبرتين راجع للصورة الأخيرة كما يقتضيه سياقه وكان الأولى أن يذكرها في أول صور المفاهيم كما صنع مـ ليقابل قول المتن بميزة لكن آخرها لأجل التفصيل الذي ذكره مع اختصاره ويؤخذ من الصور أن مفهوم المتن فيه تفصيل وكون الصور سبعة هو على كلام زى وأما على كلام الحلبي فهي ستة لأنه رجع الضمير في قوله ونسيت النوبة الأخيرة فيهما للصورتين الأخيرتين فتكون الأولى على إطلاقها فتحيض فيها أقل النوب مطلقاً مع الصورتين الأخيرتين عند نسيان النوبة الأخيرة وترد للنوبة الأخيرة عند العلم بها في الأخيرتين على المعتمد (قوله فإن تكرر الدور) كالثلاثة والخمسة والسبعة في المثال الآتي والمراد بالدور فيمن لم تختلف عاداتها هو المدة التي تشمل على حيض وطهر وفيمن اختلفت عاداتها هو جملة الأشهر المشتملة على العادات المختلفة كثرت الأشهر أو قلت ع ش على مـ

ميزة عكس ما يوجه كلام الأصل (أو) كانت (معتادة) بان سبق لها حيض وطهر (وهي ذاكرة لها وغير مميزة) كما يعلم مما يأتي (فترد إليهما) وقد راو وقتاً (وتثبت العادة) أن لم تختلف بميزة (لأنها مقابلة الاستدعاء فن حاضت في شهر خمسة ثم استحيضت ردت إلى الخمسة كما ترد إليها وتكررت وخرج زيادتي أن لم تختلف ما لو اختلفت فإن تكرر الدور وانتظمت عاداتها

ونسبت انتظامها أولم تنظم
أولم يتكرر الدور ونسبت
النوبة الأخيرة فيها حيضت
أقل النوب واحتاطت في
الزائد كما علم مما سياتي أولم
تسهاردت اليها واحتاطت
في الزائد ان كان أولم تنس
انتظام العادة لم تثبت الا بمرتين
فلوحاضت في شهر ثلاثة وفي
ثانيه خمسة وفي ثالثة سبعة
ثم عاد دورها هكذا
استحيضت في الشهر السابع
ردت فيه الى ثلاثة وفي الثامن
الى خمسة وفي التاسع الى
سبعة وهكذا (وبحكم المعتادة
مميزة بتميز لا عادة) مخالفة له
بقيد زده بقولي (ولم يتخلل)
بينهما (أقل طهر) لان التمييز
أقوى من العادة لظهوره ولانه
علامة في الدم وهي علامة
في صاحبته فلو كانت عادتها
خمس من اول الشهر وبقية
طهر فترات عشرة اسود من
اول الشهر وبقية احر حكم بان
حيضها العشرة لا الخمسة الاولى
منها اما اذا تخلل بينهما أقل
طهر كان رأت بعد خمسها
عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا
ثم ضعيفا فقد ر العادة حيض
للعادة والقوى حيض آخر
(أو) كانت (متغيرة) وهي
الناسية لحيضها

(قوله ونسبت انتظامها) أي لم تعرف كيفية دوران الدور بان لم تدر هل ترتب الدور
في نحو المثال الآتي هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة أو بالعكس أو الخمسة
ثم الثلاثة ثم السبعة أو بالعكس وغير ذلك من الوجوه الممكنة تأمل ع ش (قوله فيها)
أي في التكرور وعدمه والتكرور فيه صورتان فالمسائل ثلاثة وحيث تساوى هذه النسخة
نسخة فيها بغير ميم كما قرر زى وفيه نظر لان في صورة التكرور والانتظام ونسيان
الانتظام فحيضها أقل النوب وان كانت ذا كرة للنوبة الأخيرة وكتب أيضا قوله
فيها أي فيما اذا تكرر الدور ولم تنظم عاداتها أولم يتكرر الدور بالسكينة واما اذا
تكرر وانتظمت ونسبت انتظامها فحيضها أقل النوب وان كانت ذا كرة للنوبة
الأخيرة حل واعتمده شيخنا ح في (قوله أقل النوب) أي لكونه المتيقن
واحتاطت في الزائد أي من النوب فغناط الى آخره كثر العادات فتغسل آخر كل نوبة
لا احتمال انقطاع دمها عنده حل والحاصل ان الصور ثلاثة التكرور مع الانتظام
وبعدمه وعدم التكرور وعلى كل حال ان تنس النوبة الأخيرة أم لا فهذه ست صور وقوله
أولم تنس انتظام العادة صورة سابعة وقوله ردت اليها ضعيف في الاولى من الثلاث
وقوله واحتاطت الخ ضعيف في الثالثة كما يؤخذ من سم وع ش فقول الشارح
ونسبت النوبة الأخيرة قيد في الصورتين الأخيرتين فقط لاني لا أرى لها تحييض
فيها أقل النوب مطلقا أي سواء نسبت النوبة الأخيرة أم لا تأمل (قوله أولم تنسها
ردت الخ) مقابل قوله ونسبت النوبة الأخيرة فيها فقضية رجوع ذلك للمستثنى
ومقتضى ذلك انه اذا لم يتكرر الدور ولم تنس النوبة الأخيرة ترد اليها وتحتاط في الزائد
ان كان والمعتمد انها لا تحتاط في الزائد في هذه الصورة لانها ترد فيها للنوبة الأخيرة
وتكون ناسخة لما قبلها ع ش رسم واما رجوعه لما اذا تكرر ولم ينتظم فلا اشكال
فيه فانه مصرح به في العباب وشرح الروض وغيرهما اه (قوله وبحكم المعتادة الخ)
اشارة لقسم ثان من أقسام المعتادة وهي الميزة وكان الانسب تقديمه على ما قبله
فتكون أقسام الميزة متصلة لكن جملة على ما صنع الاختصار وقد تقدم لك شروط
التمييز فاعتبرها هنا أيضا كما قاله سم (قوله بينهما) أي التمييز والعادة (قوله أقل طهر)
أي فأكثر دليل تمثيله الآتي (قوله لظهوره) المراد بظهوره مشاهدة ما يدل عليه
وهو اسود والحجرة (قوله في صاحبته) أي الدم (قوله ثم ضعيفا) الظاهر ان هذا ليس
شرطا في الحكم حتى لو لم تربعد الخمسة القوية شيئا كان الحكم كذلك سم وقد يقال
انما قيد به لانها الورأت بعد الضعيف قويا مستمرا كانت عاملة بالتمييز لا به وبالعادة
تأمل (قوله فنقدر العادة الخ) أي فنعمل بها (قوله أو كانت) أي من جاوز دمها أكثر

الحبس متعيرة وهو مطوف على مقدرتقدره أو كانت معتادة غير متعيرة لا على معتادة لأنها قسم منها (قوله قدرا أو وقتا) أو مائة خلوة فتجوز الجمع فتدخل الأقسام الثلاثة في التعريف (قوله لتعيرها في أمرها) أي شأنها أي حكم شأنها والمراد بالشأن الحال أي فهي بكسر الهمزة وقيل بفتحها من باب الحذف والإيصال أي متعير في أمرها وقيل بحيرة بفتح الهمزة لأن الشارع حيرها في أمرها برماوى (قوله لأنها حيرت الفقيه في أمرها) ووجه تحيرها أنه لو جعلها حائضا بحدائق الإجماع أو طاهرا بحدائق الإيصال لنزول الدم عليها فاحتاطت للضرورة ولما صنف فيها الشيخ الدارمي مجلدا ضخما شيخنا عز نزي وتخيرها الفقيه قبل تدوين الكتب التي هي فيها وبعد ذلك لا تخير لأن أخذ الحكم منها حقيقته سهل والمراد بالفقيه المجتهد (قوله فان نسبت) أي لم تعلم فيشمل الجاهلة كما إذا كانت مجنونة في زمن حياضها السابق (قوله أولى) ووجه الأولوية أن قول الأصل بأن يؤهم أن الناسية لأحد هما ليست متعيرة ويجب عنه بأن مراده تعريف المتعيرة المطلقة والناسية لأحد هما يقال لها متعيرة مقيدة أه (قوله وهي غير مميزة) أما إذا كانت مميزة فتزد إلى التمييز كما مر (قوله فكأنض) قال م ر ويستمر وجوب نفقتها على الزوج وإن منع من الوطى فلا خيار له في فسح السكاح لأن وطئها متوقع سم (قوله كنتمتع وقراءة) أي كحرمة تمتع وحرمة قراءة لأن التمتع ليس حكما ومراده بالتمتع المباشرة فإنها هي التي تحرم ع ش أي لأن التمتع يصدق بالنظر بشهوة مع أنه لا يحرم ويحرم وطؤها ما لم يخش الغت بطريق الأولى من جوازه مع الحيض المحقق م ر والحاصل أنها كحائض في خمسة أمور مباشرة ما بين السرة والركبة وقراءة القرآن في غير الصلاة وممس المصحف والمكث في المسجد لغير عبادة متوفقة عليه وعيوره بشرطه وكطاهر في ستة الصلاة والطواف والاعتيم ككاف والصوم والطلاق والغسل (قوله وقراءة في غير صلاة) أي وإن خافت نسيان القرآن لتمكنها من اجرائه على قلبها وتثاب على اجرائه على قلبها العذر لها حتى ولو لم يكف في دفع النسيان اجراؤه على قلبها ولم يتفق لها قراءته في الصلاة لما منع قام بها كاشتغالها بصناعة تمنعها من تطويل الصلاة جاز لها القراءة ثم إذا قلنا يجوز القراءة لحوف النسيان فهل يجب عليها أن تقصد بتلاوتها الذكر أو تطلق لحصول المقصود من دفع النسيان مع ذلك قلت الظاهر أنه لا يجب عليها ذلك بل يجوز لها قصد القراءة لأن حدثها غير محقق والعذر قائم بها فلا تمنع من قصد القراءة المحصل للشواب أما في الصلاة فبجائز مطلقا أي فاتحة الكتاب وغيرها لأن حدثها غير محقق في كل وقت بخلاف ما قد الطهورين من الجنب والحائض حيث لا يقرأ غير الفاتحة لتعقق حدثه

قدرا أو وقتا سميت بذلك
لتعيرها في أمرها وتسمى بحيرة
أيضا لأنها حيرت الفقيه في
أمرها (فان) هو أولى من قوله
بان (نسبت عاذنها قدرا
ووقتا) وهي غير مميزة
(فكأنض) في أحكامها
السابقة كنتمتع وقراءة في
غير صلاة احتياطا

ح ل و ع ش على م ر ويجوز لها غير الفاتحة في الصلاة ولو جمع القرآن قل
 ويجوز لها القراءة للتعلم لان تعلم القرآن من فروض الكفايات وينبغي لها جواز مس
 المصحف وحمله اذا توقفت قراءتها عليها ع ش ((قوله لاحتمال كل زمن الخ)) أي
 وان بلغت سن اليأس خلافا للعامة ح ل (قوله لافي طلاق) وحديثه تعد بثلاثة
 اشهر في الحال لتضررها بطول الانتظار الى سن اليأس فان ذكرت الادوار فعدتها
 ثلاثة منها س ل والدور عبارة عن المدة التي كانت تحيض وتطهر فيها فاذا
 كانت في كل شهرين مثلاً تحيض مرة فتتقضى عدتها ستة اشهر لان كل شهرين
 يسمى دوراً وأشهرها كوامل ان طافت في أول الشهر فان طافت في اثنا عشر مضي
 منه خمسة عشر أو أكثر فلي مابق واعتدت بثلاثة اشهر بعد ذلك وان بقي من الشهر
 ستة عشر أو أكثر فبشهرين بعد ذلك ع ش ا ط فبجي (قوله تقتقر لنية) بخلاف
 ما لا يقتقر لنية كقراءة القرآن خارج الصلاة (قوله وطواف) ومثله الاعتكاف
 ومحل جواز دخول المسجد لها ان امنت تاريت المسجد وانما جاز الدخول لها مع امن
 التاريت لعدم معتها خارجة بخلاف تحمية المسجد فلا يجوز لها الدخول لفعلها الا ان
 دخلت لغرض غيرها كالاغتساف وينبغي ان مثل ذلك ما لو ارادت فعل الجمعة وتعذر
 عليها الاقتران خارج المسجد فيجوز لها دخوله لفعلها ولا يرد على ذلك ان الجمعة ليست
 فرضاً عليها لان دخول المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي تدخل لفعلها فرضاً
 بدليل دخولها للطواف والاعتكاف المندوبين شيئاً ع ش ا ط فبجي وقال زى
 والمعتد ان محل جواز اللبس في المسجد اذا توقفت معه تلك العبادة على المسجد
 كطواف واعتكاف والا فلا م راه (قوله فرضاً أو نفلاً) راجع للثلاثة ح ف
 (قوله وتغتسل) لسكن ان كان بالصباح فلا بد من الترتيب بين اعضاء الوضوء لاحتمال
 ان واجبها الوضوء وتنوي نية مشتركة بين الوضوء والغسل كنية رفع الحدث شيئاً
 عزيزي (قوله لكل فرض) ولو نذر أو صلاة جنازة لا لقل فلا تغتسل له كما بحثه في
 المجموع وجزم به ابن الرفعة وغيره بل تصليه قبل الفرض وبعده بطهارة الفرض تبعاً له
 كالتييم زى و م ر ع ش قال الا ط فبجي ويفرق بينها وبين التيمم حيث جمع بين
 الفرض وصلاة الجنازة تيمم واحداً بان التيمم يزيل المانع عينا غاية ايه يضعف عن أداء
 فرضين بخلاف التحيرة فانها في كل وقت محتملة الحيض والظهور (انبيه) نص الشافعي
 والاصحاب على ايه لا قضاء على التحيرة وان صلت في اول الوقت واعتمده زى و م ر
 كوالده والخطيب وغيرهم وقال الشيخان بوجوبه عليها وفي كفيته طارق تطلب
 من المطولات اه ق ل على الجلال (قوله في وقته) فيه بحث لان الغسل لاحتمال

لاحتمال كل زمن من غيرها
 الخيض (لا في طلاق وعبادة
 تقتقر لنية) كصلاة وطواف
 وصوم فرضاً أو نفلاً احتياطاً
 لاحتمال الطاهر وذكر حكم
 الطلاق من زيا دى
 (وتغتسل لكل فرض) في
 وقته لاحتمال الاقتران
 حينئذ بقيد زوته بقولي (ان
 جهلت وقت انقطاع) لعدم
 فان علمته

انقطاع الحيض واحتماله قائم في كل زمن فلم قيد الغسل بالوقت سم ويجاب عنه بان
احتمال الانقطاع قائم في كل وقت وبفرض وجوده قبل الوقت يحتمل الانقطاع بعده فلم
يكتف به وأما احتمال الانقطاع بعد الغسل اذا وقع في الوقت فلا حيلة في دفعه ع ش
ومفهوم قوله في وقته انها اذا اغتسلت لغايته وأرادت أن تصلي به حاضرة بعد دخول
وقتها امتناع ذلك عليها وهو كذلك ويفرق بينها وبين التيمم من انه اذا تيمم لغايته ثم
دخل وقتها صلى به الحاضرة بان التيمم لم يطرأ عليه بعد تيممه ما نزيل طهارته بخلاف
المستحاضة اطفئني (قوله كعند الغروب) فيه جر عند بالكاف وهي لا تجزى الا بـ
وسهل ذلك كونهما بمعنى وقت على ان ابن عقيل في شرح التسهيل جوزها
بالكاف على لغة (قوله وتصلى به المغرب) ثم ان بادرت لفعلها فذاك وان اخرجت
لا لمصلحة الصلاة وجب الوضوء ع ش (قوله لاحتمال الانقطاع) فيه ان القرض
انها علمت الانقطاع عند الغروب فلم عبر بالاحتمال وأجيب بانه عبر به لاحتمال تغير
عادتها لكن كان المناسب التعبير بالظن لا بالاحتمال تدبر (قوله واذا اغتسلت) أي
التجيرة سواء علمت وقت الانقطاع أولا ح ش (قوله لا يلزمها المبادرة للصلاة)
بخلاف المستحاضة يلزمها المبادرة للصلاة عقب الوضوء لما في المبادرة من تقليل
الحدث والغسل انما وجب لاحتمال الانقطاع ولا يمكن تكرار بين الغسل
والصلاة وأما احتمال وقوع الغسل في الحيض والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه
بادرت أم لا شرح البهجة (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي بان اخرجت لا لمصلحة
الصلاة بما يقطع الجمع بين الصلاتين م ر ع ش والمراد بالمستحاضة هنا
غير المتغيرة ليصح قياس هذه عليها اذ هي أيضا مستحاضة (قوله ومعلوم الخ)
وغرضه بهذا تقييد آخر لقول المتن لكل فرض بعد ان قيده بقوله ان جهلت وقت
انقطاع أي ومحل وجوب غسلها لكل فرض ان لم يسع زمن النقاء صلاتين واغتسلت
للاولى اه (قوله لا غسل) أي ولا وضوء شوبري أي ثانيا على ذات التقطع
في النقاء أي لا يتكرر الغسل في النقاء فاذا كان زمن النقاء يسع صلاتين مثلا
واغتسلت للاولى لا يجب عليها ان تغتسل للصلاة الثانية مثلا ح ل أي
ولا يندب بل لو قيل يحرمته لم يكن بعيدا لانه تعاط لعبادة فاسدة ع ش (قوله
رمضان) يقرأ في المتن بمنع الصرف كما هو المحفوظ وفيه انه لا يمنع من الصرف الا اذا
اريد به رمضان سنة بعينها وهذا لم يرد به ذلك بل المراد به رمضان من أي سنة كانت
الآن يقال المانع لرمضان من الصرف والعلمية والزيادة والعلمية باقية وان اريد به
من أي سنة فهو معرفة دائمة لان المراد منه ما بين شعبان وشوال من جميع السنين

كعند الغروب لم يلزمها الغسل
في كل يوم وليلة الا عند
الغروب وتصلى به المغرب
وتتوضأ لباقي الفرائض
لاحتمال الانقطاع عند
الغروب دون ما عداه نقله في
المجموع عن الاصحاب واذا
اغتسلت لا يلزمها المبادرة
للصلاة لكن لو اخرجت لزمتها
الوضوء حيث يلزم المستحاضة
المؤخرة ومعلوم انه لا غسل
على ذات التقطع في النقاء
اذا اغتسلت فيه (وتصوم
رمضان) لاحتمال ان تكون
طاهرا جميعه (ثم شهرا كاملا)
بان تأتي بعد رمضان تاما أو
ما قصا بثلاثين متواليه فقولي
كاملا

أولى من قوله كامليز (فيبقى)
عليها (يومان) بقيد زده بقولي
(ان لم تعتد الانقطاع ليلا)
بان اعتداده نهارا أو شكت
لاحتمال أن تحيض أكثر
الحيض ويطرأ الدم في يوم
وينقطع في آخر فيفسد ستة
عشر يوما من كل من الشهرين
بمخلاف ما اذا اعتادت الانقطاع
ليلا فإنه لا يبقى عليها شيء
واذا بقي عليها يومان (فتصوم
لها من ثمانية عشر) يوما
(ثلاثة أو لها وثلاثة آخرها)
فيحصلان لان الحيض ان طرأ
في الأول منها فغايته ان ينقطع
في السادس عشر فيصع لها
اليومان الاخيران وان طرأ
في الثاني صح الطرفان أوفي
الثالث صح الأولان أوفي
السادس عشر صح الثاني
والثالث أوفي السابع عشر صح
السادس عشر والثالث أوفي
الثامن عشر صح اللذان قبله
ويحصل اليومان أيضا بان
تصوم لها أربعة أيام أول الثمانية
عشر واثنين آخرها أو بالعكس
أو اثنين أولها واثنين آخرها
واثنين وسطها وبان تصوم لها
خمس الأول والثالث والخامس
والسابع عشر والتاسع عشر
(ويمكن قضاء يوم بصوم يوم

ع ش على م ر أي فهو علم جنس (قوله أولى من قوله كامليز) أي لان
رمضان قد لا يكون كاملا وأجيب بان الأصل انما عبر بكاملين لقوله فيحصل
من كل أربعة عشر ع ش وعبرة م ر فالكمال في رمضان قيد لغرض حصول
الأربعة عشر لبقاء اليومين كما لا يخفى فلا اعتراض على المصنف كما لا يعترض عليه
بأنه لا يبقى عليها شيء اذا علمت ان الانقطاع كان ليلا للوضوح أيضا اه (قوله ان
لم تعتد الخ) أي قبل التعبير (قوله فيفسد ستة عشر) يوما فيحصل لها من كل أربعة
عشر ان كان رمضان كاملا والا فيحصل لها منه ثلاثة عشر والمقضى منه بكل حال ستة
عشر يوما ح ل (قوله من ثمانية عشر) هي تكتب بالالف ان كان فيها ثمانية
الثاني فان لم تكن فيها بان كان المصدود مؤثنا نظرا ان اتيت بالياء فقلت ثني عشرة
فبغير ألف والاف بالالف نحو ثمان عشرة قاله ابن قتيبة في آداب الكتاب سم ع ش
(قوله ثلاثة أو لها الخ) هذا اشارة الى قاعدة وهي ان تصوم بقدر ما عليها متواليها من
أول ثمانية عشر ومن سابع عشرها وتضم الى ذلك يومين متصلين بالاول أو بالثاني
أولا ولا أو أحدهما بالاول والآخر بالثاني وهذه القاعدة تجري في قضاء أربعة عشر
فما دونها كما يظهر لا متأمل شو برى (قوله صح الطرفان) أي الاول والثامن عشر
ع ش (قوله صح الثاني والثالث) لانا اذا فرضنا ان السادس عشر الذي
طرأ فيه الحيض من شهر ربيع الاول يلزم أن يكون الحيض الذي قبله طرأ في سادس
عشر من شهر صفر وحيث يثبت استمرار اليوم الاول من ربيع الاول فيفسد لا حتمال أن
يكون الحيض انقطع في اثني عشر (قوله صح السادس عشر والثالث) أي
وفسد الأولان من الثمانية عشر والاخيران منها لان الأولان واقعان في حيض الشهر
السابق والاخيران واقعان في حيض الشهر اللاحق تقرير شيخنا عزيزي (قوله
واثنين وسطها) وهما التاسع والعاشر وعبرة ع ش على م ر قوله
واثنين وسطها أي ليسا متصلين باليومين الأولين ولا باليومين الآخرين سواء
والت بينهما في انفسهما أو فرقت بينهما اه (قوله وبان تصوم) وحاصل ما ذكره
خمس كفيات لكن الكيفية الخامسة ليس الصوم فيها من ثمانية عشر لان فيها
صوم التاسع عشر (قوله ويمكن قضاء يوم الخ) اشارة الى طريقة اخرى وهي ان
تصوم قدرا ما عليها مفرقا في خمسة عشر يوما مع زيادة صوم يوم ثم تصوم قدرا من سابع
عشر صومها الاول من غير زيادة وهذه طريقة تأتي في سبعة أيام فمادونها زى (قوله
وان كان آخر الحيض) المناسب ان يقول وان طرأ في السادس عشر سلم الاول وان
طرأ في الثامن عشر سلم الاخير لان كلامه في الطرؤ وترك احتمال كان ينبغي ذكره

وثالثه وسابع عشره) لان الحيض ان طرأ في الاول سلم الاخير أو في الثالث سلم الاول وان كان
آخر الحيض الاول سلم الثالث أو الثالث سلم الاخير

على قياس مقدمه وهو طوره في السابع عشر الذي هو أحد أيام الصوم وعليه فيسلم
لهما الثالث وأما الاحتمالان اللذان ذكرهما بقوله وان كان آخر الحيض الخ فزائدان على
سياق المقام لان الحيض لم يطرأ فيهما في يوم من أيام الصيام مع ان جميع الاحتمالات التي
ذكرها في هذا المقام كان الطرؤ فيها في أيام الصيام والامر في ذلك سهل تأمل (قوله
ولا يتعين الثالث للصوم الثاني) بل ولا السابع عشر للصوم الثالث بل لها ان
تصوم بدل اليوم الثالث يوما بعده الى آخر الخامس عشر وبدل السابع عشر يوما بعده
الى آخر تسعة وعشرين ح ل (قوله بل الشرط ان تترك اياما بين الصوم الاول
والثاني) بان تصوم الاول والخامس عشر والتاسع والعشرين لان المتروك وهو
ثلاثة عشر مساو لايام التي بين الصوم الاول والثاني وقوله أو أقل منها بان تصوم
الاول والرابع والسابع عشر اذ المتروك أقل مما بين الصوم الاول والثاني ح ل وسم
ولو صامت بدل التاسع والعشرين السادس عشر لم تخرج من العهدة لانها لم تترك بين
الخامس عشر وبين الصوم الثالث شيئا اه (قوله بقدر الايام التي الخ) أي كما
هنا فان بين الخامس عشر والسابع عشر التي صامته يوما كما ان بين الاول والثالث
يوما فالجمع في قوله اياما ليس بقيد (قوله أو أقل) أي لا أكثر فلا يبرأ به شوبرى
ولو صامت الاول والثالث والثامن عشر لم يجز لان المتروك بين الخامس عشر والصوم
الثالث يومان وليس بين الصومين الاولين الا يوم وانما امتنع ذلك لجواز ان ينقطع
الحيض في اثناء الثالث ويعود في اثناء الثامن عشر م ر (قوله فيصام) من حرمة
التمتع والقراءة في غير الصلاة ومن المحض وحله ومن حل الطلاق وفعل العبادة
المفتقرة لنية وقوله ومنه أي مما مر غسلها الكل فرض الذي ذكره الاصل وذكره
توطئة لقوله ومعلوم انه لا يلزمها الغسل الا عند احتمال الانقطاع والا فلا يجب عليها
الا للوضوء فقط ح ل وتصده بقوله ومعلوم الخ تخصيص المتن لان ظاهره انها تغتسل
لكل فرض دائما في المحتمل (قوله أولى من قوله كحائض في الوطى وطاهر في العبادة)
أي لان قوله في الوطى يوهم ان المباشرة فيما بين السرة والركبة لا تحرم وكذلك
يوهم جوار دخولها المسجد وكذلك قوله وطاهر في العبادة لا يشمل الطلاق مع انها
فيه كالظاهر شيخنا ح ف وأيضا يوهم ان لها ان تقرأ القرآن في غير الصلاة لانه عبادة
وليس كذلك وهذا كاه هو المراد بقوله لما لا يخفى (قوله طهرامشكو كافيه) أي
وحيضامشكو كافيه وما لا يحتمله حيضامشكو كافيه أي وطهرامشكو كافيه
ففيه حذف من الاول دلالة الثاني وبالعكس وهو المسمى بالاحتباك شيخنا والظاهر
انها لا تفعل طواف الافاضة في هذه الحالة ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما لو نسبت

ولا يتعين الثالث والسابع
عشر بل الشرط أن تترك
اياما بين الخامس عشر
وبين الصوم الثالث بقدر
الايام التي بين الصوم الاول
والثاني أو أقل منها (وان
ذكرت أحدهما) بان
ذكرت الوقت دون القدر
أو بالعكس (فاليقين) من
حيض وطهر (حكمه وهي)
أي المتحيرة لذا كره لاحدهما
(في) الزمن (المحتمل)
للحيض والطهر (كناسية
لهما) فيصام ومنه غسلها الكل
فرض وتعبيري بذلك أولى
من قوله كحائض في الوطى
وطاهر في العبادة لما لا يخفى
ومعلوم انه لا يلزمها الغسل
الا عند احتمال الانقطاع
ويسمى ما يحتمل الانقطاع
طهرامشكو كافيه وما لا يحتمله
حيضامشكو كافيه والذا كره
للاوقت كان تقول كان
حيضى يتدى أول الشهر

انتظام عاداتها فرددت لاقول النوب واحتماطت في الزائد وذلك لان الطواف لا آخر
لوقته وهي في زمن الشك يحتمل افساد طوافها فيجب تأخيرها الى طهرها المحقق بخلاف
الناسية لعاداتها قدرا ووقفا فانها مضطرة الى فعله اذ لا زمن لها ترجوا الانقطاع فيه حتى
تؤمر بالتأخير اليه هذا ولم يتعرضوا لما لو طافت طواف الا فاضة زمن التحير هل يجب
عليها اعادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كما في قضاء الصلوات أولا
وقياس ما في الصلاة وجوب ذلك لانها اذا طافت زمن التحير احتمل وقوع الطواف
زمن الحيض ع ش (قوله في يوم وليلة منه حيض بيقين) أي بحسب الظاهر فلا
ينافي انها قد تتغير عاداتها وكذا يقال فيما بعده شورى (قوله وما بين ذلك الخ) أي
فتغتسل فيه لكل فرض وقوله يحتمل الحيض أي بفرض ان حيضها الاكثر وقوله
والطهر أي لمجيئه من غير احتمال الانقطاع فيه لان الفرض ان الانقطاع بعد اليوم
الاول وقوله والانقطاع أي على احتمال مجاوزته للاول فكل زمن يحتمل امتهاد الحيض
اليه والانقطاع فيه وحيث لا يستغنى بهذا أي الانقطاع عما قبله أي الطهر خلافا
لما توجه بعضهم شورى وبعبارة صموا لظاهر انه ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا
طهر أصلي لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطف الانقطاع عليه فانه مستحيل
بعد فرض تقدم الحيض بيقين بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال الطهر
والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع أو مع الانقطاع والحاصل انه ليس المراد
ان كلاهما يحتمل حصوله على الافتراء فانه غير ممكن كاتين بل المراد باحتمال
الطهر احتمال الطهر ان حصل منها غسل بعد اليوم واليلة انتهى (قوله فالسادس
حيض بيقين) لانه اما اول الخمسة الحيض أو آخرها أو في انائها (قوله طهر بيقين)
أي بحسب عاداتها المستندة الى علمها والا فيمكن تغير عاداتها أي فتتوضأ فيه لكل فرض
مع التحشوا والعصب كما تقدم في المستحاضة وكذلك تفعل في العشرين الاخيرين وقوله
والثاني الخ أي فتتوضأ لكل فرض أيضا ولا تغتسل ولا يتأهل يجب عليها الغسل لكل
فرض لان هذا الزمن داخل تحت قول المصنف وهي في المحتمل كناسية لها ومن
المعلوم ان الناسية لها يجب عليها الغسل لكل فرض لا نأقول وجوب الغسل لكل
فرض خرج بقول الشارح ودعاهم انه لا يلزمها الغسل الا عند احتمال الانقطاع فكلامه
مقيد بالنظر لهذه الصورة وقوله محتمل للحيض والطهر أي الطهر الأصلي الذي ليس
ناشئا عن احتمال الانقطاع ووجه عدم احتمال هذه الايام للانقطاع انه ان كان اول
الخمس التي هي حيضها اليوم الثاني او الثالث او الرابع او الخامس او السادس
يكون الانقطاع في السابع وما بعده الى آخر العشرة شيخنا عزيرى (قوله محتمل لها

في يوم وليلة منه حيض بيقين
ونصفه الثاني طهر بيقين
وما بين ذلك يحتمل الحيض
والطهر والانقطاع والذاكرة
للقدر كان تقول كان حيضى
خمس في العشر الاول من
الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم
انى في اليوم الاول طاهر
فالسادس حيض بيقين
والاول طهر بيقين كالعشرين
الاخيرين والثاني الى آخر
الخامس محتمل للحيض
والطهر والسابع الى آخر
العاشر

والانقطاع) اي فتغتسل لكل فرض شيخنا (قوله واقل النفاس) اي بشرط ان يكون قبل تمام خمسة عشر والا فهو حيض شيخنا عزيزي وعجالة م ر ولولم ترققاسا اصلا جاز وطؤها قبل الغسل كمالو كان عليها جنابة ولولم ترد ما لا بعد مضي خمسة عشر يوما فاكتر فلان نفاس لها أصلا على الاصح انتهى قيل سمي بذلك لخروجه عقب نفس ولو خرج عقب مضغة قال القوابل هي مبدأ خلق آدمي فهو نفاس فرع في عب ان الدم الخارج بين التوأمين حيض كبعد خروج عضودون الباقي فقولهم الدم الخارج بعد الولادة أي الكاملة سم (قوله وهو الانسب الخ) اي لان اللحظة من اسماء الزمان فيناسب الزمن وانما عدل عن هذا الانسب لان ما ذكره تفسير حقيقة النفاس التي هي الدم لازمه حل (قوله واكثره ستون الخ) اعتمد شيخنا كحجر ان اول المدة من رؤية الدم اي لامن الولادة قال والا لزم انه لو تأخر رؤية الدم عن الولادة دون خمسة عشر مكان زمن النقاء نفاسا فيجب ترك الصلاة وقد صحح في المجموع انه يصح غسلها عقب ولادتها اي الخالية عن الدم ومقتضاه انها تصلح حينئذ وفي كلام البلقيني ابتداء الستين والاربعين من الولادة وزمن النقاء لا نفاس فيه وان كان محسوبا منها أي فعليها قضاء الصلوات الفائتة فيه قال م ر ولم ار من حقق أي هذا اي فلاحكام تثبت من رؤية الدم والمدة من الولادة قال حجر في شرح ع ب ردا على البلقيني حسان النقاء من الستين أي أو الاربعين من غير جعله نفاسا فيه تدافع بخلاف جعل ابتداء النفاس من الدم حل والمعتمدان المدة من الولادة عددا لاحكام واحكام النفاس من رؤية الدم شيخنا ومقتضى حسان زمن النقاء من الستين عدم وجوب القضاء اذ كيف تقضى بعض مدة النفاس (قوله وعبره) قال الراغب اصل العبر تجاوز من حال الى حال فاما العبور فيختص يتجاوز الماء اما بسباحة أو في سفينة أو على بعير أو على قنطرة انتهى وعلى هذا فكان الصواب التعبير بالعبر لا بالعبور قاله الجلال السيوطي على الاصل لكن في الصحاح عبرت النهر وغيره عبره عبرا وعبروا وهو يدل على عدم الاختصاص فليحذر شوري (قوله فينظر) أمبتدأة افاده هذا التفصيل انه لا يحكم على المجاوز للستين بانه حيض بل ينظر فيه لاحوال المستحاضة المتقدمة ع ش ومحلها ما لم يتخلل بينه وبين الستين نقاء والا كان الواقع بين النفاس حيضة وعليه فيفارق ذلك ما لو رأت الحامل دما واتصل به دم طلقها او ولادتها فان المتصل يكون حيضا وان لم يتخلل بينهما نقاء لتصریحهم بجواز اتصال النفاس بالحيض اذا تقدم الحيض بخلاف ما اذا تقدم النفاس فلا يكون ما بعده حيضا الا اذا فصل بينهما نقاء والا كان المتصل بالنفاس استحاضة انتهى ا ط ف (قوله

محمّل لها ولا انقطاع (واقل النفاس حجة) كما عبر بها في التنبيه والتحقيق وهي المراد بتعبير الروضة كما صلتها بانه لا حد لا قله أي لا يتقدم بل ما وجد منه وان قل يكون نفاسا ولا يوجد أقل من حجة أي دفعة وعبر الاصل عن زمانها بلحظة وهو الانسب بقولهم (واكثره ستون يوما وغالبه أربعون) يوما وذلك باستقراء الامام الشافعي رضي الله عنه (وعبره ستين) كعبور الحيض (أكثره) فينظر أمبتدأة في النفاس أم متعاده مميزة أم غير مميزة ذاكرة أم ناسية فتد المبتدأة المميزة الى التمييز ان لم يزد القوى على ستين

ولا يأتي هنا بقية الشروط أي وهي عدم نقصان القوى عن الأقل والضعيف من خمسة عشر وذلك لأنه لا حد للأقل هنا حتى يشترط عدم النقصان عنه ولا أن الظهر بين أكل النفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر فلا يشترط عدم نقصان الضعيف عنها انتهى سم (قوله وغير المميز إلى حجة) وهي بعد المجبة أو التمييز أن ردت إليه أو العادة أن ردت إليها طاهرة فيأتي في حيضها ما تقدم من كونها مبتدأة أو معتادة أو غير ذلك من التفصيل الذي يمكن أن يأتي هنا فخصيص على التفصيل المتقدم شوبري ويعرف كون الدم حيضاً مع اتصاله بدم النفاس بقول أهل الخبرة من القوابل أو الأطباء (قوله تحتها) أي فإذا نسيت عادت لها قدر أو وقتاً فمجة نفاس يبقين وبعدها تنقسل لكل فرض حتى تم الستين ثم تتوضأ لكل فرض شيخنا عزيرى

(كتاب الصلاة)

أي ما يتعلق بها من حقيقتها وأحكامها ع ش والمراد بحقيقتها كيفيتها المر كبة من أركانها ومنه وياتها (قوله ما مر أول الكتاب) من أنها من الله رجة والرجة معنى لغوي وشرعي كما قاله البغوي ومن الملائكة استغفار ومن الأدمى تضرع ودعاء ع ش ر قوله أقوال وأفعال) ولو حكمته دخل صلاة المريض والمربوط على خشبة والآخرس والجنابة لأن القيام فيها متعدد لكل فرض وأن لم يجزئ بها من حلف لا يصلح نظراً للعرف قل على الجلال والأقوال خمسة والأفعال ثمانية قال في شرح ع ب وخرج يجمع الأفعال سجدة التلاوة والشكر لا شتمها على فعل واحد وهو السجود وقد يقال بل هو أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه فعلا خارجان عن معنى السجود اه وقد يقال المراد أفعال مخصوصة كالركوع أو السجود شوبري فاندفع بذلك ويقول الشارح لأن وضع الخ الاعتراض على التعريف بابه غير جامع لعدم شموله لصلاة نحو المريض الذي يجزئها على قلبه وغير مانع لشموله لسجود التلاوة والشكر وأدخال صلاة الجنابة في التعريف غير ظاهر لأن الكلام في الصلاة ذات الركوع والسجود بدليل قوله باب أوقاتها (قوله ولا ترد صلاة الآخرس) أي على التعريف الشرعي ووجه الورد أنها أفعال فقط ع ش (قوله لأن وضع الصلاة ذلك) أن أراد بوضعها حقيقتها ومعناها لم يخرج هذا الفرد وأصلها فان أراد بالأصل الغالب لم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد شيئاً آخر فليبين لينظر فيه شوبري وأجيب بأن المراد بالوضع هنا الشأن أي لأن شأنها ذلك فقد بين ذلك الشيء الآخر ووجد صحيحاً تأمل شيخنا (قوله والمفروضات منها الخ) وقد يجب في اليوم واليلة أكثر من ألف صلاة

ولا يأتي هنا بقية الشروط وغير المميز إلى حجة والمعتادة المميز إلى التمييز لا العادة وغير المميز إلى المحافظة إلى العادة وتثبت أن لم تختلف مرة والأفقيه التفصيل السابق في الحيض والتعبية تحتها (كتاب الصلاة) هي لغة ما مر أول الكتاب وشرعاً أقوال وأفعال مفقصة بالنسبة مختمة بالتسليم ولا ترد صلاة الآخرس لأن وضع الصلاة ذلك فلا يضر عروض مانع والمفروضات منها في كل يوم وليلة خمس كما هو معلوم من الدين بالضرورة وما يأتي

صلاة فقد ثبت في الحديث الصحيح ان بعض أيام الدجال كسنة وسئل النبي عن ذلك
اليوم هل يكفي فيه صلاة يوم وليلة فقال لا اقدر والله قدره وهو جار في سائر الاحكام
كاقامة الاعياد وصوم رمضان فيصلي الوتر والتراويح ويجهز في المغرب والعشاء
والصبح ومواقيت الحج ويوم عرفة وايام منى وكذلك العدة وحديثه يقال لسا امرأة ماتت
زوجها وليست بحامل وانقضت عدتها من طلوع الشمس الى الزوال ح ل فقوله
في كل يوم وليلة أى ولو تقدير يشمل اول أيام الدجال كما هو معلوم الخ أى علمها مشايه
للعلم الضروري في كونه لا يتوقف على تأمل فلا يرد ان الضروري مختص بالمدرک
باحدى الحواس وايضا الضروري لا يحتاج لاقامة الأدلة عليه وقد اقيم عليها الأدلة
وقيل ان الكاف تعليلية وما مصدرية أى لعلم ذلك الخ وقوله من الدين أى من ادلتها
وقوله ومما باقى عطف خاص على عام (قوله والاصل فيها) أى في فرضها وعددها
شورى (قوله على أمتي) أى وعلى حكمها وفي رواية أخرى قال شيخنا ح ف
والذي تلقيناه واعتمده بعض الحواشي ان الخمسين لم تنسخ في حقه صلى الله عليه وسلم
وايه كان يفعلها على سبيل الوجوب وبعبارة ع ش والعمد ان الخمسين نسخت
في حقتنا وفي حقه صلى الله عليه وسلم ولكن كان يفعلها على وجه التقية وضبط
السيوطي في الخصائص الضعيفة الصلوات التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها فبلغت
مائة ركعة كل يوم وليلة وأما صلاة الليل فنسخت في حقتنا وحقه صلى الله عليه وسلم
على الاصح انتهت (قوله ليلة الاسراء) والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة الاسراء
انه لما قدس ظاهره وباطنه حيث غسل بماء زمزم وملىء بالايمن والحكمة ومن شأن
الصلاة ان يتقدمها الطهر فاسب ذلك ان تفرض في تلك الحالة وليظهر شرفه في الملا
الاعلى فتح الباري وفيه ايضا ذهب جماعة الى انه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة
الاما كان وقع الامر به من قيام الليل من غير تحديد وذهب الحربي الى ان الصلاة كانت
مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم
ان الصلاة كانت مفروضة ثم نسخت شورى وكانت ليلة الاسراء سابع عشر رجب
وقيل سابع عشر ربيع الآخر وقيل الاول قبل الهجرة بسنة واعتمده م ر وقيل سنة
عشر شهرا وقيل ثلاث سنين ح ل (قوله خمسين صلاة) هل كانت الخمسون هذه
الخمس مكررة عشر مرات او كان ماعدا الخمس من الخمسين صلوات أخر مغيرة للخمس
فيه نظرو لم اقف فيه الى الآن على شيء ع ر ونقل السيوطي انها لم تكن صلوات أخر
في اوقات مختلفة بل هي الخمس مكررة كل منها عشر مرات ع ش أى في كل وقت
عشر ونقل ع ش على م ر في قوله أخرى ان كل وقت عشر صلوات كل صلاة

والاصل فيها قبل الاجماع
آيات كقوله تعالى واقموا
الصلاة واخبر كقوله
صلى الله عليه وسلم فرض الله
على أمتي ليلة الاسراء خمسين
صلاة

ركعتان حتى في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا هو المعتمد وذكر بعضهم ان
الكيفية والكمية لم تهما (قوله ولم ازل اراجعه) أي بارشاده من موسى حين مر عليه وسأله
عما فرض عليه مع انه مر على ابراهيم فلم يسأله وحكمته ان موسى كليم ومن شأن السكيم
التسكيم ولانه اختبر قومه بالصلاة التي فرضت عليهم فبحرزا عنها وذلك شفقة منه على
أمتة صلى الله عليه وسلم بخلاف ابراهيم لكونه خليلا ومن شأن الخليل التسليم وايضا
لم يختبر قومه اه برماوى فان قلت فهل ما وقع من النبي من المراجعة كان اجتهادا منه
ام لا فالجواب كما قاله الشيخ محي الدين انه كان بابتهاد منه لانه لما قال له موسى
ان املك لا تطيق ذلك وامره بالمراجعة بقي متعيرا من حيث شفقة على أمتة ولا سبيل
له الى رد أمر ربه فاخذ في الترجيح في أي الحالين اولى وهذا هو حقيقة الاجتهاد
فلما ترجع عنده ان يراجع ربه رجوع بالاجتهاد الى ما يوافق قول موسى اه من الميزان
للشعراني (قوله حتى جعلها خسا) أي في حقنا وحقه ع ش وفي سيرة ح ل
ان الصلاة فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين حتى المغرب وزيد فيها ركعة وفي شرح
البحاري مجراتها فرضت ركعتين ركعتين ماعدا المغرب (قوله لمعاذ) لعل الحكمة
في ايراد هذا دفع ما قد يتوهم ان الخمس في الحديث الاول محتملة لان تكون فرضا
أو نفلا شورى (قوله وغيرها) بالرفع عطاف على الشيخان ولا يجوز جرحه عطفا على
مدخول الكافي لانه يفوت التنبيه على رواية غير الشيخين وأما افادته ان ثم اخبارا
غير هذين الخبرين فستفاد من الكافي ع ش (قوله الى ان يبقى ما يسهها) جميعها
وشروطها (قوله فان أراد تأخيرها) ليس بغيره بل بمجرد دخول الوقت يلزمه الفعل
أو العزم ان ظن السلامة الى آخر الوقت والاعصى قال ابن السبكي ومن اخرج ظن
الموت عصي لا يقال يلزم ان لا تكون الصلاة واجبة على التعمين وهو باطل لانا نقول
اللازم كونها غير واجبة على العين في أول الوقت وليس ذلك بباطل وأما بالنسبة
لجملة الوقت فهي واجبة على العين فلا يجوز اخلاؤه مطلقا عنها ولم يلزم خلاف ذلك
فتأمل ع ش فلو مات بعد العزم وقبل الفعل لم يأنم بخلاف الحج لان وقته غير محدود
ح ل (قوله لزمه العزم على فعلها) أي في الوقت فان لم يلاحظ ذلك بان عزم على الفعل
ولم يلاحظ كونه في الوقت أتم ح ل فان غلب على ظنه انه يموت في انشاء الوقت كان
لزمه قود فطالبه ولي الدم باستيفائه فامر الامام بقتله تعينت أي الصلاة فيه أي في اوله
فيعصى بتأخيرها لان الوقت تضيق عليه بظنه روض وشرح ع ش ويجب عليه ايضا
عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما صرح به
سم في الآيات ع ش (باب اوقاتها) صدر به الا كثرون تبعوا للشافعي كتاب

فلم ازل اراجعه واسأله
التخفيف حتى جعلها خسا
في كل يوم وليلة وقوله لمعاذ
لما بعثه الى اليمن اخبرهم
ان الله قد فرض عليهم خمس
صلوات في كل يوم وليلة رواها
الشيخان وغيرها وجوبها
موسع الى ان يبقى ما يسهها فان
أراد تأخيرها الى انشاء وقتها
لزمه العزم على فعلها على
الاصح في المجموع والتعقيق
(باب اوقاتها) الترجمة به

الصلاة لان اهمها الخمس واهم شروطها موقيتها اذ بدخولها تنجب ويخرج وجهها تفوت
اه شرح الروض وقوله واهم شروطها موقيتها اي من اهم شروطها اوقاتها فلا يرد
ان الطهارة اهم بدليل انه اذا صلى الفريضة قتيبن ان الوقت لم يدخل وقعت نفلا مطلقا
ما لم يكن عليه فائتة من جنسها والا وقعت عنها واذا صلاها طان الطهارة قتيبن عدمها
بان بطلان الصلاة املا شيخنا ح ف (قوله من زيادتي وهي الاصل) أي ذكر الترجمة
هو انه اصل ليناسب ذكر الاوقات بعد فحذف الاصل لها مجرد الاختصار ع ش (قوله
اول صلاة ظهرت) أي في الاسلام وانظر وقت ظهورها وعلقه يوم ليلة الاسراء فالمراد
ظهور وجوبها ح ل والظاهر ان المراد بوقت ظهورها وقت فعلها فلذا سميت ظهورا و قيل
سميت ظهر الظهورها في وسط النهار أو لفعلها في وقت الظهيرة وهي شدة الحر وما وى
(قوله وقد بدأ الله) جملة حالية وفيه ايضا ان الله بدأ ايضا بالصبح في الآية الآتية وهي
قوله وسبح بحمديك قبل طلوع الشمس فهذا لا يتم الا ان ثبت ان هذه الآية سابقة على
تلك في النزول ويحاج بان قوله وقد بدأ الله بعض العلة وتماها هو مجموع هذا وما قبله
فلا ترد الصبح تأمل وقوله وكانت اول صلاة عطف على قوله اول صلاة ظهرت عطف
علة على معلول ع ش وشيخنا ولم تجب الصبح لعدم العلم بالكيفية اولا احتمال ان
يكون حصل له التصريح بان وجوب الخمس من الظهر وهذا أولى لما يرد على الاول انه
لو كان كذلك لوجب قضاء الصبح ولم يتقل ولوجب قضاء العشاء ايضا لانه رجع من
الاسراء ليلا ع ش ملخصا (قوله لدلوك الشمس) أي زوالها واللام بمعنى عند
والاولى كونها بمعنى بعد لان وقت الزوال ليس من وقت الظهر كما سيأتي وقد
كانت الظهر لداود والعصر لسليمان والغرب ليعقوب والعشاء ليونس والصبح لآدم
ونظامه بعضهم بقوله

لا آدم صبح والعشاء ليونس * وظهر لداود وعصر لنوح
ومغرب يعقوب كذلك شرح مسنده لعبد كريم فاشكرن لفضله

(قوله وقت ظهر بين زوال الخ) أي تحقيقا و قد براحتي يدخل في ذلك أيام الدجال
ويقال مثله في بقية الاوقات فلا يقال ان الشيخ سكت عن حكم الاوقات في أيام الدجال
كذا أجلب به الطنداءي اه بخط الشيخ خضر وقوله بين زوال يفهم ان الزوال
ليس من وقت الظهر وليس كذلك كذا في حاشية المصنف على العراقي شوبري
وقوله ليس كذلك ضعيف بل هو كذلك ولما كان كلامه يقتضي ان الزوال والمصير
وقتان قدر لفظ وقتي ولما كان كلامه يقتضي ان وقت المصير ليس من وقت الظهر مع
انه منه قدر زيادة (قوله وزيادة مصير ظل الشئ مثله) أي فلا يدخل وقت العصر

من زيادتي ولما كان الظاهر
أول صلاة ظهرت وقد بدأ
الله تعالى بها في قوله أقم
الصلاة لدلوك الشمس
وكانت أول صلاة عليها
جبريل للنبي صلى الله عليه
وسلم بدأت كغيري بوقتها
فقلت (وقت ظهر بين زوال
وقتي)

الزيادة على مصير ظل الشيء مثله وهذا هو المواقف لم نقله الاصحاب عن امامنا
 الشافعي وهذه الزيادة لما كان وقت العصر لا يكاد يرف الا بها عول عليهم الامام والا
 فهي من وقت العصر لان وقت العصر يدخل بمصير ظل الشيء مثله وقيل فاصلة بينهما
 ح ل وعبارة شرح م ر وهو أي مصير ظل الشيء مثله سوى ما مر اول وقت العصر
 للحديث المار فلا يشترط حدوث زيادة فاصلة وبينه وبين وقت الظهر اه (قوله
 بمصير ظل) ضعيف الا أن يقدر مضاف في كلامه أي ملاصق بمصير (قوله غير ظل
 استواء) لما كانت العبارة تقتضي ان الاستواء له ظل أو لها الشارح بقوله أي غير ظل
 الشيء الخ (قوله ان كان) أي وجد وذلك في اكثر البلاد ح ل (قوله وسبح بحمد ربك)
 أي صل وعبر بذلك لاشتغالها عليه ع ش وفيه ان التسبيح ليس جزءا منها حتى يستعمل
 في الكل وفي القيام وس ان من جملة معاني التسبيح الصلاة وعليه فلا تجوز واستدل بها
 دون قوله فسبحان الله حين نمسون الآية وان كان فيها الدلالة على جميع الاوقات لان
 في هذه الامر بالتسبيح الذي هو الصلاة وفيها لما كانت هذه الآية بحجة والدليل المحمل
 فيه ما فيه احتاج الى الثاني فينبه بقوله وخبر أمني جبريل شوبري وانما كانت الآية
 بحجة لانها لا تدل على المواقيت تفصيلا وانما تدل على الصلوات اجمالا (قوله أمني
 جبريل) أي جعلني اماما فكون الباء في قوله فصل بي الظهر بمعنى مع وقيل معناه
 صار لي اماما فتكون الباء على حقيقتها وهذا الاخير هو ما قرره شيخنا ح ف ومثله
 في حاشية ع ش وعبارته أمني جبريل أي صلى بي اماما وانما تقدم جبريل وصلى به صلى
 الله عليه وسلم مع كونه صلى الله عليه وسلم أفضل منه لغرض التعليم لا يقال كان يمكن أن
 يقتدى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ويعلمه الكيفية قبل ذلك بالافول أو انه صلى
 الله عليه وسلم يصلي به اماما ويعلمه جبريل مع كونه مقتديا بالاشارة أو نحوها لا نقول
 امامة جبريل اظهر في التعليم منه فيما واقتدى به جبريل وعلمه بالاشارة أو نحوها لا يتنازل
 من شروط الصلاة العلم بكيفية قبل الاحرام بها لا نقول يمكن أن يكون هذا بعد
 استقرار الشرع وظهور كيفية للناس وان يكون جبريل علمه ما فيه امن الاركان وغيرها
 قبل الاحرام واتم به ليعلمه كيفية الفعل الذي علم وجوبه اه لا يقال يشترط في الامام
 تحقق الذكورة اذا كان المقتدى به ذكرا والملائكة لا توصف بذكورة ولا بانوثة لا ما
 نقول الشرط انتفاء الانوثة لا تحقق الذكورة فان قلت برده علينا الخنثى اذا كان اماما
 للذكورة فان الشرط وهو انتفاء الانوثة موجود فيه مع انه لا يصح الاقتداء به قلت
 الشرط انتفاء الانوثة يقينا والانوثة محتملة في الخنثى (قوله عند البيت) أي فيما بين الحجر
 بكسر الحاء المهملة والمحل المعروف بالمحكمة وهذا صريح في انهم كانوا مستقبلي الكعبة

(مصير ظل الشيء مثله غير ظل
 استواء) أي غير ظل الشيء
 حالة الاستواء ان كان والاصل
 في المواقيت قوله تعالى وسبح
 بحمد ربك قبل طلوع الشمس
 وقبل الغروب ومن الليل
 فسبحه أراء بالاول الصبح
 وبالثاني الظهر والعصر
 وبالثالث المغرب والعشاء
 وخبر أمني جبريل عند البيت

ويخالفه ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى بيت المقدس بأمر من الله أو برأيه
 لأجل أن يعلم هل يتبعه الكفار أو لا لأنه كان قبلتهم لا يقال أنهم كانوا يصلون في ذلك
 المحل مستقبليين للشام أي فلا يخالفه لأننا نقول قد ورد أنه لما أمر باستقبال بيت
 المقدس كان يجعل البيت بينه وبينه وذلك غير ممكن في ذلك المحل برماوى ويمكن أنه
 أمر باستقبال بيت المقدس بعد أن صلى مع جبريل حرر وروى أنه صلى الله عليه وسلم
 لما جاءه جبريل ليأمره بالكيفية نادى أصحابه فاجتمعوا فقال إن جبريل أتى اليكم
 ليأمركم الصلاة فاحرم واحرم النبي خلفه واحرم العصابة كذلك مقتدى جبريل
 لكنهم لا يرونه فصاروا يتابعونه صلى الله عليه وسلم كالأبوة سم (قوله مرتين)
 المرة كناية عن فعل خمس صلوات من الظهر إلى الصبح والافه وصلاته عشر صلوات
 (قوله حين زالت الشمس) أي عقب زوالها (قوله حين كان ظله الخ) أي عقب
 ذلك والمراد غير ظل الاستواء كما لا يخفى (قوله حين حرم الطعام) هذا يفيد أنه كان
 هناك صوم واجب لأن الحرمة لا تتعلق بالمسندوب إلا أن يقال المراد حين امتنع على
 من يريد الصوم ولو نفلاً برماوى (قوله أي دخل) وقت افطاره وكان هذا الوقت
 معلوماً لهم فلا يرد أن فرض رمضان كان بعد فرض الصلاة شوبرى (قوله والفجر) أي
 من اليوم الثاني ح ل (قوله فلما كان الغد الخ) أي فلما جاء الغد وفيه أول اليوم
 الثاني لليوم الأول هو الصبح وعليه فكان يقول فلما كان الغد صلى في الصبح إلى آخر
 العشاء ثم يقول فلما كان الغد أي بعد اليوم الثاني صلى في الصبح لأنه حقيقة من اليوم
 الثالث قلت يجوز أنه جعل اليوم ملفقاً من اليومين فيكون الصبح الأول من اليوم الأول
 لأنه مكمل للصلوات الخمس والصبح الثاني من اليوم الثاني ع ش ويصح أن
 يراد بالغد المرة الثانية التي هي فعل الخمس ثانياً وأولها الظهر فلذا قال صلى في الظهر
 ولم يقل الصبح مع أنه أول الغد شيخنا وقال الشوبرى لما كان الصبح مكملًا للخمس كان
 كأنه من تمة الأول أو يقال إن أول النهار طلع الشمس وأما الصبح فهو ليلى حكماً
 بدليل أنه يجهر فيه (قوله إلى ثلث الليل) يحتمل أنه متعلق بمحذوف أي مؤخره
 إلى ثلث الليل ويحتمل أن تكون إلى بمعنى عند ولا حذف تدبر (قوله والفجر فاسفر)
 وكان ذلك في اليوم الثالث وقوله فاسفر يحتمل أن يريد أنه فرغ من الصلاة فدخل
 عقب فراغه منها في الاسفار والافطار هـ اهـ أو قهـ آفـ والاختيار أن لا تؤخر إلى
 الاسفار أي الاضائة كما يأتي عززى وكتب أيضاً قوله فاسفر قال في مرقاة الميعود
 قال الشيخ ولي الدين يعني العراقي الظاهر عود الضمير على جبريل ومعنى اسفر دخل في
 السفر هـ السين والفاء وهو بيضاء النهار ويحتمل عوده على الصبح أي فاسفر

مرتين فصلى في الظهر حين
 زالت الشمس وكان النفي قد
 الشراك والمصر حين كان ظله
 أي الشيء مثله المغرب حين
 افطار الصائم أي دخل وقت
 افطاره والعشاء حين غاب
 الشفق والفجر حين حرم
 الطعام والشراب على الصائم
 فلما كان الغد صلى في الظهر
 حين كان ظله مثله والعصر
 حين كان ظله مثليه والمغرب
 حين افطار الصائم والعشاء
 إلى ثلث الليل والفجر فاسفر

الصباح في وقت صلاته وبواقعه رواية الترمذي ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض
شوبري (قوله هذا وقت) أي هذه أوقات الانبياء فهو مفرد مضاف فيم قال
السيرطي صحت الاحاديث انه لم يصل العشاء أمة قبل هذه الأمة فيمكن حمل قوله وقت
الانبياء على أكثر الاوقات أو يبقى على ظاهره ويكون يؤنس صلاها دون أمته
شوبري (قوله الانبياء) أي مجموعهم (قوله والوقت ما بين هذين الوقتين)
مقتضاه ان وقت العصر يخرج بمصير ظل الشيء مثليه وان وقت العشاء يخرج بثلاث
الليل والمجرى بالسفار وبذلك قال الاصطخري وسيأتي في كلام الشارح الجواب عن
ذلك بان هذا محمول على وقت الاختيار ح ل والمراد في غير المغرب لان وقتها لم
يختلف فيها وهذا وجه تسلك القائل بان وقتها واحد فان قلت هذا مشكل لانه
يقتضي ان الوقت الذي صلى فيه المرة الاولى والمرة الثانية ليسا منه مع انها منه واخره
بالنسبة للظهر وأجيب بان هناك شيئاً مقدراً والتقدير والوقت ما بين ملاصق أول
أولها من قبل وما بين ملاصق آخرها من بعد فدخل الوقتان وأجيب أيضاً بان
المراد من هذه العبارة هذان الوقتان وما بينهما ق ل على الجلال وشيخنا (قوله
أي فرغ منها حينئذ) هل يصح إبقاؤه على ظاهره فانه بعد مصير ظل الشيء مثله يبقى
من الوقت مقدار ظل الاستواء اه مخرج أقول يمنع من ذلك انه يلزم عليه انه صلى
العصر في اليوم قبله في وقت الظهر فلا يخلص من الاشتراك فليتأمل شوبري (قوله
نافيا الخ) خلافاً لما لك في تسويته بين الظهر والعصر في وقت واحد عملاً بظاهر
الحديث (قوله والزوال ميل الشمس) جاء في بعض الاحاديث المرفوعة ان الشمس
اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها
ولا يخفى ان وقت الظهر يدخل برجوعها لانه بمنزلة زوالها ح ل وفي الحديث
ان ليلة طالعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضيتها
لانها ما على الناس فيثبت قياس ما يأتي انه يلزمه قضاء الخمس لان الرائد ليلتان
مقدورتان بيوم وليلة وواجبهما الخمس اه م ر (قوله الى جهة) متعلق بميل وقوله
في الظاهر متعلق بميل او بالاستواء ولما وقع احرامه قبل ظهوره لم تنعقد وان تقدم علمه
بذلك فهو وحساب ولا يشك على دخول رمضان اذا اعتمد فيه على الحساب وأجيب
بان الصوم احتياط له فوجب بذلك ومقتضى الاحتياط هنا عدم الاعتقاد وبانهم هنا
جعلوا دخول الوقت بالظهور فاذالم يظهر فلا دخول وان علم به بغير ظهور شوبري (قوله
لا في نفس الامر) والافقد قال جبريل ان حركة الفلك تقطع بقدر النطق بالحرف المحرك
قدر خمسمائة عام وأربعة وعشرين فرسخاً ق ل على الجلال (قوله وذلك) أي الميل

هذا وقال وقت الانبياء من
قبلك والوقت ما بين هذين
الوقتين رواه أبو داود وغيره
وصححه الحاكم وغيره وقوله
صلى في الظهر حين كان ظله
منه أي فرغ منها حينئذ كما
ترجع في العصر في اليوم الاول
حينئذ قاله الشافعي رضي
الله عنه فافيا به اشتراكها
في وقت ويدل له خبر مسلم وقت
الظهر اذا زالت الشمس ما لم
يحضر العصر والزوال ميل
الشمس عن وسط السماء
المسمى بلوغها اليه بحالة
الاستواء الى جهة المغرب في
الظاهر لتساها في نفس الامر
وذلك

وليس أول الوقت مجرد الميل فانه يوجد قبل ظهور الظل المذكور حتى لو قارنه العصر قبل
الظهور لم تنعقد وان اتصل به الظهور ح ل (قوله ان لم يبق عنده ظل) كمكة وصنعاء
اليمين في أطول أيام السنة ح ل (قوله ثلاثة أوقات) المعتمدان لها سنة أوقات وقت
فضيلة بقدر ما يؤذن وتوضاً ويسترا العورة ويصلها مع راتبتها وأياً كل لقيمت ووقت
اختيار الى ان يصير ظله مثل ربه أو نصفه ووقت جواز الى ان يبقى ما يسعها ووقت
حرمة بعد ذلك ووقت عذر ووقت ضرورة وهو اذا زالت المراتع وبقي من وقتها قدر
زمن تحرم وليس لها وقت كراهة وكل الاوقات لها وقت عذر الا الصبح ووقت كراهة
الا الظهر (قوله وقت فضيلة) المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت
وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحثية وسمى بذلك لرجحانه على ما بعده
أولاً اختيار جبريل اياه وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام
منها س ل (قوله وقال القاضي) المراد به القاضي حسين وهو شيخ المتولي والبعوى
وليس المراد به البيضاوي ح ف (قوله مثل ربه) المعتمدان وقت الفضيلة هو ما تقدم
ووقت الاختيار الى ان يبقى ما يسعها (قوله الى آخره) أي آخر الوقت (قوله ووقت
حرمة) ينوزع فيه بان المحرم تأخيرها لا إيقاعها فيه ورد بان هذا لا يمنع تسميته وقت
حرمة بهذا الاعتبار زى (قوله لا يسعها) أي جميع اركانها حتى لو كان يسع
الاركان ولا يسع السنن وأراد ان يأتي بالسنن لم يحرم عليه التأخير لذلك الزمن ح ل
(قوله وعلى هذا) أي بيان وقت الحرمة ففي قول لا كثيرين الخ أي لان عبارة الاكثرين
في وقت الاختيار وعبارة القاضي في وقت الجواز تصدق بوقت الحرمة كما علمت ح ل
(قوله الى آخره) هو مقول القول أي قول الاكثرين ووقت اختيار الخ وقول القاضي
ووقت جواز الخ فيه تسمي لانه يندرج وقت الحرمة في وقت الاختيار ووقت الجواز
على هذا القول وعبارة الشوبري وجه التسمي اتم ادخلوا في وقت الجواز والاختيار
وقت الضرورة والحرمة (قوله فوق عصر) وهي على الاصح الصلاة الوسطى وعليه
فهى أفضل الصلوات ويليها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب زى وح ل (قوله من
آخر وقت الظهر) قال الاسنوى عبارته لا بد من حدوث زيادة وان قلت وتلك الزيادة
من وقت العصر الا ان خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها زى فقوله من آخر وقت
الظهر أي من عقب آخره (قوله الى غروب الشمس) أي لجميع قرصها (قوله مع خبر)
أقنى به لانه يدل على آخر وقتها وخبر جبريل يدل على أوله شيئاً (قوله فقد أدرك العصر)
أي مؤداة ح ل (قوله وروى بن أبي شيبة) دفع به ما يتوهم من قوله فيما قبله أدركها ان
استمرار الوقت الى تمامها بعد الغروب أو دفع توهم انه ان أدرك دون ركعة خرج الوقت

(والاختيار) وقته من ذلك
أيضا (الى مصر الظل مثالي)
بعد ظل الاستواء ان كان
نحو جبريل السابق وقوله فيه
بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين
محول على وقت الاختيار وبعده
وقت جواز بلا كراهة الى
الاصفر اثم بها الى الغروب
ولها وقت فضيلة أول الوقت
ووقت ضرورة ووقت عذر وقت
الظهر لمن يجمع ووقت تحريم
فلها سبعة أوقات (ف) وقت
(مغرب) من الغروب (الى
مغرب شفق) لخبر مسلم وقت
المغرب ما لم يغيب الشفق وقيد
الاصل الشفق بالاجر ليخرج
ما بعده من الاصفر ثم الابيض
وحذفته كالمحرر لقول الشافعي
وغيره من أئمة اللغة ان الشفق
هو الحرة فاطلاقه على الآخرين
مجاز فان لم يغيب الشفق اقصر
ليالي أهل ناحيته كبعث بلاد
المشرق اعتبر بعد الغروب زمن
يغيب فيه شفق أقرب البلاد
اليهم ولها خمسة أوقات وقت
فضيلة واختيار أول الوقت ووقت
جواز ما لم يغيب الشفق ووقت
عذر وقت العشاء لمن يجمع ووقت
ضرورة ووقت حرمة (ف) وقت
(عشاء) من مغيب الشفق (الى)
طالع (فجر صادق) لخبر جبريل

فنص على بقاءه الى الغروب شورى (قوله والاختيار) مبتدأ أول وقوله وقت مبتدأ ثان
وقوله الى مصر خبر المبتدأ الثاني وقوله من ذلك أي من آخر وقت الظهور وهو يقتضي
ان وقت الاختيار من أول الوقت لا من خروج وقت الفضيلة وهو كذلك فوقت الفضيلة
مشترك بينه وبين الاختيار وما زاد عليه اختيار لا غير (قوله وقوله) أي جبريل (قوله
ثم بها الى الغروب) فيه تسميح لانه أنكر وقت الكراهة والحرمة في وقت واحد والاولى
ان يقول ثم بها الى ان يبقى ما يسعها ثم يدخل وقت الحرمة شورى (قوله فوقت مغرب)
سميت بذلك لكونها تقع عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب بفتح الغين
والراء اذا بعد شرح م ر (قوله من الغروب) أي لجميع قرص الشمس ولو تأخرت
عن وقتها المعتاد كرامة لبعض الاولياء فلو مات بعد الغروب عاد الوقت ووجب قضاء
الصلاة أي إعادة المغرب ان كان صلاها ويجب على من افطر في الصوم الامساك
والقضاء لتبين انه افطر نهارا ومن لم يكن صلى العصر يصليها اداء وهل ياتم بالتأخير الى
الغروب الاول او يتبين عدم اتمه الظاهر الثاني ويشهد له قصة سيدنا علي رضي الله
عنه ولو غربت الشمس في بلد فصلى بها المغرب ثم سافر الى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب
فيه وجب عليه إعادة المغرب كما أتى به والشيخنا ح ل (قوله لخبر مسلم) لم يستدل
بخبر جبريل السابق لانه لم يكن فيه تعرض لذكر آخر الوقت (قوله اعتبر بعد الغروب
الخ) ويظهر ان محله ما لم يؤد اعتبار ذلك الى طلوع فجر هؤلاء والا بان كان ما بين
الغروب ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هؤلاء ففي هذه الصورة لا يمكن اعتبار مغيب
الشفق لانعدام وقت العشاء حينئذ وانما الذي ينبغي أن ينسب وقت المغرب عند
أولئك الى ليلهم فان كان السدس مثلا جعلنا ليل هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقية
وقت العشاء وان قصر جذاثم رأيت بعضهم ذكر في صورته هذه اعتبار غيبوبة الشفق
بالاقرب وان أدى الى طلوع فجر هؤلاء فلا يدخل وقت الصبح عندهم بل يعتبرون أيضا
بفجر أقرب البلاد اليهم وهو بعيد جدا اذ مع وجود فجر لهم حسي كيف يمكن الغاؤه
ويعتبرون فجر الاقرب اليهم والاعتبار بالغير انما يكون كما يصرح به كلامهم في من انعدم
عندهم ذلك المعتبرون ما اذا وجد في دار الامر عليه لا غير جريزي (قوله وقت فضيلة
واختيار) جمعها في وقت واحد لانه ليس لها وقت اختيار رائد على وقت الفضيلة
للتخلاف في وقتها ومثلها الجواز بلا كراهة فالثلاثة مشتركة في وقت واحد وهو وقتها
على القول المرجوح الذي هو ضابط وقت الفضيلة (قوله ووقت جواز) أي بكراهة قال
م ر في شرحه وقول الاسنوي نقلا عن الاذري ووقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت
الجديد ظاهر مراعاة القول بخروج الوقت اه (قوله فوقت عشاء) فان انعدم الليل في

مع خبر مسلم ليس في النوم تفريط وانما التفريط على (٢١١) من لم يصل الصلاة حتى يحيى وقت الصلاة الاخرى ظاهره يقتضي

متداد كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الخمس أى غير الصبح لما يأتى في وقتها وخرج بالصادق وهو المنتشر ضوءه معترضا نوحى السماء الكاذب وهو يطالع قبل الصادق مستطيلا ثم يذهب وتعبه ظلمة (والاختيار) وقته من ذلك أيضا (الى ثلث ليل) لخبر جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار ولهن سبعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة الى ما بين الفجرين وبها الى الفجر الثاني ووقت حرمة ووقت ضرورة ووقت عذر وهو وقت المغرب ان يجمع (ف) وقت (صبح) من الفجر الصادق (الى) طلوع (شمس) لخبر مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس وفي الصحيحين خبر من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح وطلوعها كطلوع بعضها بخلاف غروبها فيما راجحها لما لم يظهر بها ظهرها ولان الصبح يدخل بطلوع بعض

بعض البلاد بان كان يطالع الفجر عقب غيوبة الشمس وجب قضاء المغرب والعشاء قال جبر ومقتضاه ان لا صوم عليهم لانه على التقدير والاختلاف بالنسبة لا يكون صلاة المغرب والعشاء بعد الفجر قضاء فان تأخر طلوع الفجر عن غيوبة الشمس بمقدار لا يسع الصلاة المغرب أو اكل الصائم قدم أكاه ووجب قضاء المغرب ولو تأخر بقدر ما بين العشاءين بالنسبة لا قرب البلاد اليهم اعتبروا بهم حل (قوله مع خبر مسلم) ذكره مع خبر جبريل لكونه مبينا لغاية الوقت بخلاف حديث جبريل (قوله وخرج بالصادق) سمى صادقا لانه يصدق عن الصبح وبينه وقد ورد في الخبر اطلاق الكذب على ما لا يتقرب ويصدق الله وكذب بطن أخيك لما أوهمه من عدم حصول الشفاء بشرب العسل م رأى حين سألوه وقال يا رسول الله ان بطن أخى وجع فأمره بان يشرب العسل فشربه ولم يحصل له شفاء فقال يا رسول الله لم يشف فقال صلى الله عليه وسلم ما تقدم أى لانه خالف قوله تعالى فيه شفاء له اس (قوله وانما التفريط على من لم يصل الخ) عداه بعلى مع انه انما يتعدى نفي لان في تميم الكلام حذف أى انتم التفريط اط في (قوله الكاذب) سمى كاذبا لانه يضىء ثم يسود ويذهب م ر (قوله مستطيلا) تشبهه العرب بذهب الذهب من حيث الاستطالة وكون النور في اعلاه عميرة (قوله من ذلك) أى من مغيب الشفق (قوله الى ثلث ليل) بضم اللام واسكانها شورى (قوله الى ما بين الفجرين) لوقال الى الفجر الاول لكان أولى اذ البيضة غير صحيحة لصدقها على كل جزء من اجزاء ذلك الزمن فهي غير معينة فانهم الوقت بها فليتأمل (فائدة) السحر عبارة عما بين الفجر الكاذب والصادق قاله انكرماني شورى (قوله فوق صبح) بضم الصاد وكسرهما وحكى التثنية فليحذر شورى (قوله لخبر مسلم) قدمه على ما بعده لصراحته في المقصود شورى ولم يذكر خبر جبريل لان هذا الحديث وافى باول الوقت وآخره (قوله وفي الصحيحين) لعل اراد هذا بعد ما قبله لكونه رواية الشيخين والا فالاول اصرح انتهى حل وعبارة ع ش قوله فقد أدرك الصبح أى مؤادة وهذا الخبر مفيد لكونها مؤداة باذراك ركعة وليس مستفادا مما قبله اه (قوله هنا) احتراز عما سيأتى في الكسوف من انه لو ظهر بعضها صلى لباقي فلم يلحقوا ما لم يظهر بما ظهر حل (قوله فيما مر) أى في قوله فعصر الى غروب (قوله الحاقا لما لم يظهر به ظهر) وكانها كلها طلعت بخلاف غروبها فانه لا بد من سقوط جميع القرص فاذا غاب البعض الحق ما لم يظهر بما ظهر فكانها لم تغرب زى (قوله ما لا يسعها) أى أقل مجزى من اركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه فيما يظهر شورى (قوله أولى من تعبيرة الخ) يجاب عنه بانه

الفجر فناسب ان يخرج بطلوع بعض الشمس (والاختيار) وقته من ذلك أيضا (الى اسفار) وهو الاضاءة لخبر جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز بلا كراهة الى الاجراء ثم بها الى

الطلوع وتأخيرها الى ان
يتقى ما لا يسهها حرام وفعلاها
أول وقتها فضيلة ولها وقت
ضرورة فلها ستة أوقات
وتعبرى فيما ذكر بالقاء
أولى من تعبيره فيه بالواو
لأفادتها التعقيب المقصود
(وكره تسمية مغرب عشاء
وعشاء عتمة) للنهي عن
الأول في خبر البخاري
لأغلبتكم الأعراب على اسم
صلاتكم المغرب وتقول
الأعراب هي العشاء وعن
الثاني في خبر مسلم لأغلبتكم
الأعراب على اسم صلاتكم الا
انها العشاء وهم يعمون
بالابل بفتح أوله وضمه وفي
رواية بحلاب الابل قال في
شرح مسلم معناه انهم يسمونها
العتمة لكونهم يعمون بحلاب
الابل أي يؤخرونه الى شدة
الظلام فالعتمة شدة الظلمة
وما ذكر من الكراهة في
الثاني هو ما جزم به النووي في
كتبه لكنه خالف في المجموع
فقال نص الشافعي على انه
يستحب ان لا تسمى العشاء
عتمة وذهب اليه المحققون
من أصحابنا وقالت طائفة
قليلة بكره (و) كره (نوم)
قبلها أي العشاء

وان عبر بالواو فالمراد منه معلوم لانه بين فيه أوائل الاوقات وأواخرها ومن لازمه
التعقيب ع ش (فائدة) الحكمة في كون المكتوبات سبعة عشر ركعة ان زمن
اليقظة من اليوم والليلة سبعة عشر ساعة غالبا اثنا عشر ساعدا ومحو ثلاث ساعات
من الغروب وساعتين من الفجر فجعل لكل ساعة ركعة جبر المايقع فيها من التقصير
وحكمة اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعبدى كما قاله أكثر العلماء وأبدى غيره
حكما من أحسنها تذكر الانسان بها نشأته اذ ولدته كطلوع الشمس ونشؤه
كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها وشيخوخته كقربها
للاغروب وموته كغروبها وفناء جسمه كانهما في اثرها يذهب الشفق فوجب العشاء
حينئذ تذكر كذلك كما ان كماله في البطن ونهيته للخروج كطلوع الفجر الذي هو
مقدمة لطلوع الشمس فوجب الصبح حينئذ لذلك وكان حكمة كون الصبح ركعتين
بقاء الكسل والعصرين أربع ساعات توفر النشاط عندهما والمغرب ثلاثا تأتيا وتر النهار
ولم تكن واحدة لانها يترام البتر وهو القطع والحقت العشاء بالعصرين لتعبر نقص
الليل عن النهار اذ فيه رمضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه أقوى
شرح م ر (قوله وكره تسمية مغرب عشاء) ظاهره ولو بالتغليب وفي كلام سميانه
لا يكره معه ع ش أي كان يقال العشاء من (قوله وعشاء عتمة) أي وتسمية عشاء عتمة
وحينئذ فيه العطف على معمولي عامل واحد خلافا للشويزي اه قال في ع ب
ولا يكره ان يقال لها العشاء آن شويزي (قوله لأغلبتكم الأعراب) أي لا تتبعوا
الأعراب في تسميتهم المغرب عشاء لان الله تعالى سماها مغربا وتسمية الله خير من
تسميتهم والسري النهي خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين شرح البخاري لشيخ
الاسلام (قوله وتقول الأعراب) فيه اظهار في مقام الاضمار انهم من ان الفعل
مسند لضمير المخاطب (قوله المغرب) بتثنية الباء كما ضبطه بالقلم شويزي فالجر على
البديلة والرفع على كونه خبرا لمحذوف والنصب على كونه مفعولا لمحذوف (قوله
وضمه) أي مع كسر التاء فيها ع ش (قوله يستحب ان لا تسمى الخ) فتهكون التسمية
بذلك خلاف الأولى والمعتمد الكراهة شرح م ر (قوله وكره نوم) أي اذا طن تيقظه
في الوقت والاحرم ولو غلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وازال
تمييزه فلا حرمة فيه مع ما قلنا ولا كراهة شرح م ر (قوله قبلها) أي وبعد دخول وقتها
أي الحقيقي م ر ولا يحرم النوم قبل الوقت وان علم عدم استيقاظه فيه لانه
لم يخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها ع ش على م ر وعبارة الشويزي وكراهة
النوم قبل الصلاة بعد دخول وقتها تجري في سائر اوقات وانما خص الكراهة

بالعشاء لانها محل النوم غالبا كما في شرح م ر وقوله ولا يحرم النوم قبل الوقت
 أي وان قصد عدم فعلها في وقتها كما اذا نام قبل دخول وقت الجمعة فاصدا تر كها
 فلا يحرم وان قلنا بوجوب السعي على بعيد الدار والفرق انه لما كان بعيد الدار
 لا يمكنه الذهاب الى الجمعة الا بالسعي قبلها تنزل ما يمكن فيه السعي منزلة وقت
 الجمعة لانه لو لم يعتبر لادى الى عدم طلبها منه والنوم لما يمكن مستلزما لتفويت
 الجمعة اعتبر لحرمته خطابه بالجمعة وهو لا يخاطب قبل دخول الوقت لكن في سم
 على حجران حرمة النوم قبل الجمعة هي قياس وجوب السعي على بعيد الدار وظاهر
 انه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت وحرمة النوم المفوت لذلك السعي
 الواجب ع ش على م ر وعبارة شوبري ونوم قبلها ولو وقت المغرب لمن يجمع
 حجر واعتمد م ر خلافة قال الشيخ وقد يقال ان نوم المحذور اذا وقع قبل فعلها
 وأوجب تأخيرها الى وقتها فلم يتعمد الا قبل وقتها لانه قبل فعلها وقد يصور باليوم قبل
 فعل المغرب ممن قصد الجمع وان كانت الكراهة من جهة المغرب أيضا ويمكن أيضا
 ان يصور بنوم خفيف لا يمنع الجمع فاذا اراد الجمع كره ان ينام بعد المغرب قبل فعل
 العشاء وان اتفق زوال النوم قبل طول الفصل فليتأمل ابن حجر (قوله وحديث بعدها)
 أي بعد فعلها ع ش مالم تكن مجموعة جمع تقديم فلا يكره الحديث الا بعد دخول
 وقتها ومضى وقت الفراغ منها غالبا شوبري وافهم كلام المصنف عدم كراهة الحديث
 قبلها لكن قضية التعليل عدم الفرق فانه الاسنوي وقد يجاب بان اباحة الكلام قبل
 تنقضي الامر بإيقاع الصلاة في وقت الاختيار واما بعد الصلاة فلا ضابط له فخوف
 الفوات فيها أكثر شرح م ر وفارق الكراهة فيما اذا جمع العصر مع الظهر تقديم
 حيث كرهت الصلاة بعده وان لم يدخل وقت العصر بان المعنى الذي لاجله كره
 الحديث بعدها مفقود وكراهة الصلاة بعد العصر منوطة بفعلها وقد وجد اه سم
 وماذا كرم كراهة النوم والحديث يجري في سائر الصلوات وانما خصت العشاء
 بذكرها لانها محل النوم اصالة وانما لم يكره الحديث قبل الفعل لان الوقت باعث
 على تركه بطلب الفعل فيه كما في قل على الجلال والحقت بالحديث الحياطة
 قاله في شرح الارشاد شوبري ولعله لغير نحو سائر العورة ومثل الحياطة الكتابة وينبغي
 ان لا تكون للقرآن أو العلم المنتفع به حل (قوله اما المكروه الخ) كالتكلم بما لا يعنيه
 ع ش (قوله وايضا ضيف) أي من حيث انه ضيف ولو فاسقا فلا يخالف تحريم
 الجملوس مع الفساق ايعاب أي لانه من حيث الفسق شوبري وعبارة زى قوله
 وايضا ضيف ظاهر كلامهم هنالك لا فرق بين كون الضيف فاسقا أولا وينافيه

(وحديث بعدها) لانه صلى
 الله عليه وسلم كان يكرههما
 رواه الشيخان ولانه بالاول
 يؤخر العشاء عن اول وقتها
 وبالثاني يتأخر نومه فبضاف
 فوت صلاة الليل ان كان له
 صلاة ليل أو فوت الصبح عن
 وقتها أو عن اوله والمراد
 الحديث المباح في غير هذا
 الوقت اما المكروه ثم فهو هذا
 اشد كراهة (الافى خير)
 كقراءة قرآن وحديث
 ومذاكرة علم وايضا ضيف

ما في الشهادات أنهم عدوا من الصغار المجلوس مع الفاسق اناسا لهم ويحجب بان
ما هنا مخصص بغير الفاسق اما هو فلا يسن اناسه بل يحرم ذلك اه ومثله ع ش
وعبارته ان اناسه من حيث انه فاسق حرام وكذا ان لم يلاحظ في اناسه شيئا
واما اناسه لسكونه شيئا أو عمله فيحوز اه (قوله ومحادثة الرجل أهله) ولو كانت
فاسقة ع شر (قوله عامة ليله) أي أكثره ع ش (قوله عن بني اسرائيل) أي عن
عبادهم وزهادهم لاجل التخلق باخلاقهم (قوله وسن تعجيل صلاة) لقوله تعالى
فاستبقوا الخيرات وسارعوا الى مغفرة من ربكم ولقوله عليه الصلاة والسلام الصلاة
في أول الوقت رضوان الله وفي آخره عفو الله قال امامنا الشافعي رضوان الله انما يكون
للمحسنين والهفو يشبه ان يكون للمقصرين وقد يجب اخراج الصلاة عن وقتها
كما اذا خيف انفجار الميت او فوات الحج او فوت انقاذ الاسير أو الغريق لو شرع فيها
حل ثم ان المراد بالتعجيل المبادرة بها واطلاق التعجيل على المبادرة مجاز مرسل علاقته
المجاورة لان التعجيل جعل الشيء قبل وقته وليس مراد هنا ويحتمل ان يكون استعارة
حيث شبه المبادرة بالتعجيل للمبالغة فيها واستعار التعجيل للمبادرة بجماع الطلب
المؤكّد ويندب للامام الحرص على أول الوقت لكن بعد مضي قدر اجتماع الناس
وفعاهم لا سيما عادة وبه يهمل عن حضوره ان الاصح ان الجماعة الدليّة أوله
أفضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر ولو نحو شريف وعالم فان انتظره كره ع ش على م
(قوله ولو عشاء) الغاية للرد على القائل بسن تأخيرها تمسكا بالخبر الا في وسيا في
الجواب عنه وعبارة م ر وفي قول تأخير العشاء أفضل ما لم يجاوز وقت الاختيار
والاختيار ان تؤخر عن ثلث الليل وفي قول عن نصفه خبر لولا ان اشق على امتي
لاخرت العشاء الى نصف الليل ورجحه المصنف في شرح مسلم (قوله لاول وقتها) أي
اذا نيقن دخوله زى واللام بمعنى في أو بمعنى عند كما في قوله تعالى اقم الصلاة لدلوك
الشمس أي عند زوالها ع ش (قوله ولفظ الصحيحين) أي هذا الحديث تقوية للحديث
المتقدم وإشارة الى انه لا تعارض بين الحديثين لان حديث الصحيحين مطلق وحديث
ابن مسعود مقيد فيحمل المطلق على المقيد ع ش مع ايضاح وأما خبر اسفروا بالفجر فانه
اعظم للاجتماع بما ذكره ل ولكن يحتاج لارجح الا اول عليه ولعل المرجح
كونه رواية الصحيحين على ان المراد بالاسفار ظهور الفجر الذي يعلم به طلوعه فالتأخير
اليه أفضل من تعجيله عند ظن طلوعه كما في شرح م ر (قوله لوقتها) أي المستحب وفي
البخاري ابراده أيضا بلفظ على وقتها قال القرطبي وغيره قوله لوقتها اللام للاستقبال
مثل قوله فطلقوهن بعدتهن أي مستقبلات عدتهن وقيل لا ابتداء كقوله اقم الصلاة

ومحادثة الرجل أهله الحاجة
كملاطفة فلا يكره لانه خير
ناجز فلا يترك لفسدة متوهمة
وروى الحاكم عن عمران بن
حصين قال كان النبي صلى
الله عليه وسلم يحدثنا عامة
ايامه عن بني اسرائيل (وسن
تعجيل صلاة) ولو عشاء (لاول
وقتها) لخبر ابن مسعود سألت
النبي صلى الله عليه وسلم أي
الاعمال أفضل قال الصلاة
لاول وقتها رواه الدارقطني
وتعجيله وقال الحاكم كم انه على
شرط الصحيحين ولفظ الصحيحين
لوقتها وأما خبر كان النبي
صلى الله عليه وسلم

لدلوك الشمس وقيل بمعنى في وقوله على وقتها قيل على بمعنى الام فيه ما تقدم وقيل
لا رادة الاستعلاء على الوقت وفائدة تحقق دخول الوقت لتقع الصلاة فيه فتح الباري
شوبري (قوله يستحب) أي يجب فالسين والتاء زائدة تان قال ق ل وهذا فهمه الراوي
من فعله عليه الصلاة والسلام وليس من كلامه اه (قوله هو الذي واطب عليه)
أي وأما التأخير فكان لهذر ومصلحة تقتضيه ولا يشكك عليه أن كان تفيد التكرار
لانا نقول أما أولا فافادتها التكرار ليس من وضعها بل بحسب القرائن المختلفة
بالاستعمال وأما ثانيا فنقول سلمنا افادتها التكرار لكن يصدق بثلاث مرات وتكررها
بتكرار العذر والاكثر التجميل بل هو الاصل ع ش على م ر (قوله لكن الاقوى
دليلا الخ) أي المتبادر من الأدلة ذلك ح ل أي وان كان الحكم هو الاقل ولقائل
ان يقول ان صح ان تجميلها هو الذي واطب عليه فكيف يكون الاقوى دليلا تأخيرها
الى آخر ما ذكر وان لم يصح فكيف يصح الجواب ويجاب بان ذلك أمر محتمل لا مانع منه
وبه تجتمع الأدلة وهذا لا ينافي ان الاقوى المتبادر من الأدلة خلافه سم وكان المراد بقوله
ويجاب الخ انه لما تبين انه كان يستحب التأخير احتمل ان يكون تجميله لعله برغبة
الصحابة في التجميل اشقة انتظارهم ما تعبهم في اشغالهم التي كانوا بها رارا وخشية
فوات اشغالهم التي يحتاجون اليها في آخر ليهم وانتظارهم العشاء ربما فوت عليهم
ما يحتاجون لفعله بعد فجهور الاصحاب أخذوا بظاهر موافقته على التجميل فبعاءوه أفضل
والنورى نظر الى انه حيث ثبت عنه استحباب التأخير واحتمل ان التجميل لعارض جعل
التأخير هو الاقوى في الدليل ع ش وحاصل الجواب اختيار الشق الاول وان التأخير
كان لمصلحة كانتظار بعض الصحابة الغائبين لاشغالهم (قوله باسبابها) المراد
بالسبب ما يتعلق بها لا السبب الحقيقي وعجاجة ع ش أي ما يطلب لاجلها أعم من
ان يكون شرطا او مكملا (قوله ولا يضرب راتبة الخ) هذه العبارة تقتضى ان فصل
الراتبة واكل اللقم ليسا من الاسباب لان التبادر السبب الحقيقي وعجاجة شرح م ر
تقتضى انهما منها ونصها باسبابها من طهارة واذان وستر واكل لقم وتقديم سنة
راتبة اه وجعل اكل اللقم سببا باعتبار ما يترتب عليه من تحصيل الخشوع فيها ع ش
ولعل العبرة في ذلك كله بالوسط من غالب الناس لئلا يختلف وقت الفضيلة باختلاف
أحوال المصلين وهو غير معهود شرح م ر (قوله لم يضرب) أي في سن التجميل بل يكون مجعلا
حل (قوله في النخائر) معتمده وهو بالذال المعجمة ع ش (قوله مع صور نحو الاربعين) منها
نذب التأخير لمن يرمى الجمار وليس اقرب سائر وقت الاولى والواقف بعرفة فيؤخر المغرب
وان كان نارلا وقتها ليجمعها مع العشاء بمزدلفة وان يقن وجود الماء أو السترة أو الجماعة

يستحب أن يؤخر العشاء
وأجاب عنه في المجموع بان
تجميلها هو الذي واطب عليه
صلى الله عليه وسلم ثم قال لكن
الاقوى دليلا تأخيرها الى
ثلث الليل ونصفه ويحصل
تجميلها (باستغفار) أول وقتها
(باسبابها) كطهر وستر الى
أن يفعلها وهذا من زيادتي ولا
يضر فعل راتبة ولا شغل
خفيف وأكل لقم بل لو اشتغل
بالاسباب قبل الوقت وآخر
تقديرها الصلاة بعده لم يضر قاله
في النخائر ويستثنى من سن
التجميل مع صور ذكر
بعضها في شرح الروض وغيره
ما ذكرته بقولي

آخر الوقت ثم الأفضل أن يصلي مرتين مرة في أول الوقت منفردا ثم في الجماعة وللقادر
على القيام آخر الوقت ولدا ثم الحدث اذا رجي الانقطاع ولمن اشتبه عليه الوقت في يوم
غيم حتى يتيقنه أو يظن فواتها أو آخرها وضابطه ان كل كمال كالجماعة اقترن بالتأخير
وحلى عنه التقديم يكون التأخير معه أفضل شرح م ر باختصار (قوله وسن) أي في غير
أيام الدجال أما هي فلا يسن فيها الا براد اذا لا يرجى زوال الحر في وقت يذهب فيه طالب
الجماعة مع بقاء الوقت المقدرون نقل مثله عن شيخنا زى معلاله بانه فناء الظل وأما البوادي
التي ليس بها حيطان يمشي فيها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية اطلاقهم سن
الابراد فيها لانه وان لم يوجد فيها ظل يمشي فيه طالب الجماعة تنكسر سورة الحرارى
شدته بل وهي من شأنه ان يكون فيها ظل يمشي فيه طالب الجماعة بتقدير وجود
شاخص فيها كالأشجار ع ش (قوله بظهر) الباء للتعدية يقال ابرده ادخله في وقت
الرودة وكل من الباء من والامين متعلق بابراد وكذا قول الشارح الى ان يصير يصح
ان تكون الالم في قوله لمصل متعلقة بسن المقدرون وهو اولى شيخنا (قوله أي تأخير فعلها)
خرج اذا لم يسن الا براد به الا تقوم يعلم انهم اذا سمعوا الاذان يتكافون الحضور مع
المشقة فبسن الا براد به برماوى باختصار (قوله لشدة حر) الالم بمعنى في او بمعنى عند
وقوله ببلد أي في بلد (قوله حار) أي وضعه الحرارة كالكه وبعض بلاد العراق وان
خالات وضع قطرها حل (قوله الى ان يصير الخ) ولا يشترط في سن التأخير وجود الظل
المذكور بل يسن الا براد وان لم يكن في طريقه ظل أصلا لان شدة الحر تنكسر بالتأخير
كما أفاده ع ش شيخنا ح ف (قوله فابرادوا بالصلاة) الباء للتعدية وقيل زائدة ومعنى
ابرادوا أخروا على سبيل التضمن فتح البارى شوبرى (قوله وفي رواية الخ) هذه مبينة
لأراد من الاولى ع ش ففيه حل المطلق على المقيد (قوله من فيج جهنم) يجوز ان تكون
ابتدائية او تبعيضية وهو الوجه شوبرى (قوله أي هيئتها وانشارها) من كلام
الراوى وظاهره انه في كل من الروايتين ع ش وقد ورد أيضا ان شدة البرد من فيج
جهنم فهل يسن الا براد فيه المعتمدا لان الحر له وقت تنكسر سورتة فيه بخلاف
البرد وهذا أولى مما نقل عن شيخنا من ان الا براد من الحر رخصة فلا يقاس عليها لان
الصحيح من مذهب الشافعي صحة القياس على الرخص حل (قوله لمصل جماعة) أي
لمريد صلاتها وهو قيد في غير المسجد فقط على المعتمدا لانه يسن الا براد لمنفرد يريد الصلاة
في المسجد على المعتمد كما في شرح م ر والقيود المذكورة في المتن سبعة (قوله أو بعضهم)
شامل لا واحد فليست (قوله بشقة تسلب الخشوع او كاله) وحيث تكون صلاتهم مع
هذا التأخير أفضل من صلاة الواحد منهم جماعة في بيته حل (قوله باردين أو معتدلين)

(و) سن (ابراد بظهر) أي
تأخير فعلها عن أول وقتها
(لشدة حر ببلد حار) الى أن
يصير للحيطان ظل يمشي فيه
طالب الجماعة لخبر الصحيحين
إذا اشتد الحر فابرادوا بالصلاة
وفي رواية للبخاري بالظهر فان
شدة الحر من فيج جهنم أي
هيئتها ولا يماوزيه نصف
الوقت وهذا (لمصل جماعة
يصلي) مسجداً وغيره (يأتونه)
كأنهم أو بعضهم (بمشقة) في
طريقهم اليه ولا يسن في رقت
وبلد بارد ين أو معتدلين

وان عرض فيه ما حشد كذا يفيد عموم كلامه هنا فلا بد أن يكون الحر الشديد في زمنه
عادة زى وح ل (قوله ولا لمن يصلي بيته منفردا) هذا محترز قوله يصلي وترك محترز
الذي قبله أى جماعة لان الاقتراد ان كان في المسجد فيسن الا براد أيضا وان كان في
غيره فلا يسن فسكت عليه لان فيه تفصيلا وقوله ولا لجماعة يصلي الخ محترز قوله
بمشقة وقوله أو حضوره ولا يأتيهم الخ محترز قوله يأتيونه وقوله أو يأتيهم غيرهم الخ محترز
قوله بمشقة أيضا فكان الانسب ذكره مع قوله ولا لجماعة لانه أخوه في الخروج بالقيود
الاخير تأمل شيخنا (قوله ولا يأتيهم غيرهم) أى وكانوا فيه مقيمين بخلاف ما اذا كان
يأتيهم غيرهم بمشقة فيسن للحاضرين بالمصلي الا براد ولو كان فيهم الامام حل نعم امام
محل الجماعة المقيم فيه يسن له تبعاهم زى (قوله وخرج بالظهر غيرها) أخره عن قوله فلا
يسن في وقت الخ مع ان القيود ومحترزاتها مؤخرة في المتن عن الظاهر لعله لان ما ذكره
في الشارح من قوله فلا يسن الخ محترز لقيود غير الظاهر فاراد تكميل ما يتعلق بغير الظاهر
منطوقا ومفهوما ثم ذكر محترز الظاهر فكانه جعل الظاهر قسما فحده افراد وغيره قسما آخر
عش والاولى أن يقال أخره لتعلق ما بعده به (قوله ولو جمعة) الغاية للرد كما في المحلى (قوله
لشدة خطورتها) المراد بالخطر الخوف أى لانها لا تقضى بخلاف غيرها (قوله بيان
للجواز) فإرشاد الى انه يجوز تأخيرها وان كان من حقها ان لا تؤخر لانها مضافة لليوم
ويستحب التكبير اليها حل (قوله مع عظمها الخ) أى لان عظمها ربايتوهم منه وجوب
تجملها وعدم وجواز الا برادها (قوله الاول) أى شدة خطورتها أى ما اشتمل عليه من
التكاسل فهذا هو المنتفى في حقه وقد يقال هو وان انتفى في حقه لم ينتف في حق الصحابة
الذين كانوا يبردون معه الا أن يقال بركة النبي صلى الله عليه وسلم مع حرصهم على
اتباعه تمنع عنهم ذلك (قوله ركعة) بان رفع رأسه من السجدة الثانية عش (قوله من
صلاته) ولو نفلا م ر (قوله فالكل اداء الخ) ونقل الزركشى كالقبولى عن الاصحاب
انه حيث شرع فيها في الوقت نوى الاداء وان لم يبق منه ما يسع ركعة وقال الامام
لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه حرجي في شرح ع ب
حل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعى وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينوه
والصواب ما قاله الامام وبه أفتى شيخنا الشهاب م ر شوبرى وع ش على م ر (قوله
على معظم) لا حاجة لقوله معظم مع ذكر أفعال لانها مشتملة على جميع الأفعال لان
الجلوس بين السجدين يشبهه جلوس التشهد الا أن براد بالأفعال ما يشمل نحو قعود
التشهد أو فعل القلب واللسان كالنية والتكبير قل على التحرير وحاصل الجواب ان المراد
بالأفعال ما يشمل الأقوال لانها فعل اللسان كالتشهد والصلاة على النبي والسلام

ولا لمن يصلي بيته منفردا
أو جماعة ولا لجماعة يصلي
يأتونه بلام مشقة أو حضوره
ولا يأتيهم غيرهم أو يأتيهم
غيرهم بلام مشقة عليه في اتيانه
كان كان منزله بقرب المصلي
أو بعيدا وثم ظل يأتي فيه
وتعبري بمصلي وبمشقة أعم
من تعبري بمسجد ومن بعد
وخرج بالظهر غيرها ولو جمعة
لشدة خطورتها المؤدى اليه
تأخيرها بالتكاسل ولان الناس
مأمورون بالتكبير اليها فلا
يتأذون بالحروما في الصحابين
من انه صلى الله عليه وسلم
كان يبردها بيان للجواز فيهما مع
عظمها مع ان التعليل الاول
منتفى في حقه صلى الله عليه
وسلم (ومن وقع من صلاته في
وقتها ركعة) فأكثر والباقي
بعده (فالكل اداء والا فقضاء)
نحو الصحابين من ادرك ركعة
من الصلاة فقد أدرك الصلاة
أى مؤداة ومفهومة ان من لم
يدرك ركعة لا يدرك الصلاة
مؤداة والفرق ان الركعة تشتمل
على معظم أفعال الصلاة اذ معظم
الباقى

لان الركعة الاولى خاتمة عنها (قوله كالتكرير) قال الشيخ في آياته انما لم يجعله تذكيرا حقيقة لان التكرير هو الاتيان بالشيء ثانيا مراد به تأكيده الاول وهذا ليس كذلك اذا ما بعد الركعة مقصود في نفسه كالأولى كما ان كل واحدة من خمس اليوم ليست تذكير لما فيها في الامس اه شوبري (قوله ومن جهل الوقت الخ) كان المناسب ذكر هذا في شروط الصلاة عند الكلام على معرفة الوقت الا ان يقال له مناسبة هنالاه لما قال ومن تجهيل صلاة لاول وقتها مناسب ان يذكره هنا اه برماوى (قوله ولم يخبره الخ) مفهومه انه اذا أخبره ثقة عن علم لا يجوز له الاجتهاد وينافيه قول م ر اجتهد جوازا ان قدر على اليقين الخ الا ان يقال محل جواز الاجتهاد عند القدرة على اليقين قبل حصول اليقين له باخبار الثقة المذكور او بعلم نفسه واما بعد حصول اليقين بما ذكر فلا يجوز له الاجتهاد المخالف لما ذكره ويبدل له قول م ر ان قدر ولم يقل ان حصل له يقين فتأمل ومقتضى كلام الروضة العمل بقول المخبر عن علم ولو امكنه هو العلم بخلاف القبلة وفرق بينهم ما يتكرر الاوقات فيعسر العلم كل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علم عينها مرة اكتفى به بقية عمره مادام مقيما بمكانه شرح م ر (قوله اجتهد وجوبا) ان لم يقدر على اليقين وجوازا ان قدر عليه زى وشوبري وعش وهذا يقتضى ان الاجتهاد والعلم بالنفس في مرتبة واحدة وانظر هذا مع قولهم المراتب ثلاث اذ قضية هذا ان المراتب ثنتان فقط تدبر شيخنا (قوله تحياطة وصوت ديك) ظاهره انه يصلى بمجرد سماع صوت الديك ونحوه قال حل وهو غير مراد بل المراد انه يجعل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل في الحياطة التي فعلها هل أسرع فيها عن عادته أولا وهل اذن الديك قبل عادته بان كان ثم علامة يعرف بها وقت اذاه المعتاد الى غير ذلك مما ذكره قال ويدل على ذلك قول المتن اجتهد بنحو ورد فجعل الورد ونحوه الا الاجتهاد ولم يقل اعتمد على ورد ونحوه اه وهو ظاهر ع ش أى فالباء في بنحو ورد للائق وقيل انها للسببية أى اجتهد بسبب نحو ورد فجعل هذه العلامات دلائل بمعنى انه اذا وجد شيء من هذه العلامات اجتهد هل دخل الوقت ام لا وهل استجمل في قراءته ام لا (فائدة) قد اشتهر ان الديك يؤذن عند اذان جملة العرش وانه يقول في صياحه يا غافلين اذكروا الله برماوى باختصار وروى الغزالي عن ميمون بن مهران قال بلغنى ان تحت العرش ملكا في سورة ديك فاذا مضى ثلث الليل الاول ضرب بجناحه وقال ليقيم القائمون واذا مضى نصف الليل قال ليقيم المصلون واذا طلع الفجر قال ليقيم العافلون وعليهم اوزارهم وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الديك الافرق حبيبي وحبيب حبيبي جبريل يحرس بيته وستة عشر بيتا من جيرانه أى يحرسهم من الشياطين وفي رواية انه عليه الصلاة

كالتكرير لما جعل ما بعد الوقت
تابع لها بخلاف ما دونها (ومن
جهل الوقت) لعدم وجوب
بيت مظلم وغير ذلك ولم يخبره
به ثقة عن علم (اجتهد) ان
قدر (بنحو ورد) تحياطة
وصوت ديك

والسلام كان له ديك أبيض وقال الديك الأبيض في البيت بركة اه ديري (قوله مجرب) أي جربت أصابته للوقت حل بحيث غلب على الظن عدم تخلفه شوبري (قوله وله) أي الأعمى سواء كان قادرا على الاجتهاد أولا (قوله وللأعمى والبصير تقليد المؤذن) أي كما ان لهما الاجتهاد (قوله الثقة) خرج الفاسق والصبي المميز وقوله العارف أي بالآوقات لا عن اجتهاد واما لو علم ان اذانه في الغيم استند فيه للاجتهاد فلا يقلده وكذا في العفو حل ومروا علم ان مراتب الوقت ثلاثة الاولى العلم بنفسه وفي مرتبته اخبار الثقة عن علم والمؤذن العارف في العفو فيخير الشخص بين هذه الثلاثة وفي منهاها المزولة والساعات والمناسك الصحيحة فهذه كلها في المرتبة الاولى والمرتبة الثانية الاجتهاد والمؤذن العارف في الغيم والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد ثم ان كونها ثلاثة في الجملة أي فيما اذا حصل العلم بالنفس مثلا بدليل قول زي ومراجته وجوابا لمخ تدير (قوله في الغيم) قد يقال هو في يوم الغيم يجتهد فالتعويل عليه في المعنى تقليد المجتهد ولا يجوز تقليده الا العاخر كاعى البصر أو البصيرة الا ان يجاب بأنه اعلى مرتبة من المجتهد فقد يكون اعتمد على أمر قوي كانه كشاف ومجابه له فيكون ابعد عن الخطأ من المجتهد فهو مرتبة بين المخبر عن علم والمجتهد اه مر شوبري وعليه تكون المراتب أربعة (قوله وكالمخبر عن علم) أي فيمتنع الاجتهاد مع وجوده وهو واضح حيث لم يعلم ان اذانه عن اجتهاد والا فلا يجوز ان يقلده وللمخبر والحاسب العمل بعرفتهما وليس لغيرهما تقليدهما وظاهره وان غلب على ظنه صدقهما والاول من يرى ان أول الوقت طلوع النجم الفلاني والثاني من يعتمد منازل القمر والشمس وتقد برسيرهما اه حل والمعتمد انه متى غلب على ظنه صدقهما جاز تقليدهما قياسا على الصوم كما في ع ش على م ر وقرره شيخنا ح ف (قوله فان علم) أي ولو بخبر عدل رواية عن علم لا عن اجتهاد حجر شوبري (قوله أو بعده) وهي حجة قضاء لا اتم فيه حل (قوله اعم من تعبيره بالقضاء) لان الاعادة شاملة لما اذا علم في الوقت أو قبله بخلاف القضاء ع ش والمراد الاعادة اللغوية وهي فعل العبادة ثانيا مطلقا أي في الوقت أولا وفيه ان القضاء يطلق لغة على الاداء مطلقا أي في الوقت أم لا فيمكن حل كلام الاصل عليه فالعبارة ان متساويتان تدير (قوله ان فات بلا عذر) أي ما لم يلزم عليه فوات الترتيب كما يعلم مما سياتي كان فاته الظاهر بعذر والعصر بلا عذر فيبدأ بالظهور نذبا خلافا لمن قال قياس قولهم انه يجب قضاء ما فات بغير عذر فوراً انه يجب البداءة بالعصر وان فات الترتيب المحبوب وعورض بان خلاف الترتيب خلاف في الصحة ومراعاتها أولى من مراعاة الكمالات

مجرب سواء البصير والأعمى
وله كالبصير العاخر تقليد المجتهد
لجزمه في الجملة قال الذوي
والأعمى والبصير تقليد
المؤذن الثقة العارف في الغيم
لانه لا يؤذن الا في الوقت اما
في العفو فكالمخبر عن علم
(فان علم) ان (مسئلته)
بالاجتهاد وقعت (قبل وقتها)
وعلم بذلك فيه أو قبله أو بعده
(اعاد) وجوابا فان علم وقوعها
فيه أو بعده أو لم يتبين الحال لم
يجب الاعادة وتعبيري
بالاعادة اعم من تعبيره
بالقضاء (ويبادر بقائت)
وجوابا ان فات بلا عذر ونذبا
ان فات بعذر

كنوم ونسيان تجهيل البراءة
الذمة ونحو الخبر المحييين من نام
عن صلاة او نسيها فليصلها اذا
ذكرها (وسن ترتيبه) أى
القائت فيقضى الصبح قبل
الظهر وهكذا (وتقديمه على
حاضرة لم يخف فوتها) محاسبة
للاداء فان خاف فوتها بدأها
وجوبا لثلاث تصير فائتة
وتعيرى كالاصل وكثير لم
يخف فوتها صادق بما اذا
امكنه ان يدرك ركعة من
الحاضرة فيسن تقديم القائت
عليها في ذلك ايضا وبه صرح
في الكفاية وان اقتضت
عبارة الروضة كالشرحين
خلافه ويحمل اطلاق تحريم
اخراج بعض الصلاة عن
وقتها على غير هذا ونحوه ولو
تذكر فائتة بعد شروعه في
حاضرة اتمها ضاق الوقت او
اتسع ولو شرع في فائتة معتقدا
سعة الوقت فبان ضيقه عن
ادراكها اداء ويجب قطعها
(وكره)

التي تصح الصلاة بدونها حل و مر واذا شك في مقدار ما عليه من الصلوات قضى
ما لم يتيقن فعله وهذا هو المعتمد وقال النووي يقضى ما يتيقن تركه اه برماوى
(قوله كنوم) أى ما لم يكن في الوقت مع ظن عدم الاستيقاظ فيه أو الشك والاحرم
ح ل (قوله ونسيان) حيث لم ينشأ عن منهى عنه كعب شطرنج والا فلا يكون عذرا
ح ل وقوله عن منهى عنه أى ولو نهى كراهة لان لعب الشطرنج مكروه للاحرام قال
ع ش وهذا يخص خبر رفع عن أمي الخطأ والنسيان اه وفيه على م ر ولو دخل
وقت الصلاة وعزم على الفعل ثم تشاغل في مطالعة أو صنعة أو نحوها حتى خرج
الوقت وهو غافل فلا يحرم عليه لان هذا نسيان لم ينشأ عن تقصير منه (قوله فليصلها
الخ) دل على طلب الصلاة وقت ذكرها فيفيد وجوب الصلاة وكون القضاء على
الفور وصرفه عن الفور انه لما نام صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه في الوادي حتى
طلعت الشمس ارتحل هو وأصحابه ثم ساروا مدة ثم نزلوا وصلوا فدل ذلك على عدم
وجوب فورية القضاء وبقي وجوب الصلاة على ظاهره ع ش (قوله وسن ترتيبه)
ظاهره وان كان المتأخر من الفوات متروكا عدا أى بلا عذر والاول لعذره وهو ما مال
اليه ط ب وجرمه م ر في شرحه (قوله فيقضى الصبح قبل الظهر) أى اذا كانا
من يوم واحد فلو كانا من يومين وتأخر يوم الصبح بدأ بالظهر ع ش لان الاوجه
ان يبدأ بالقائت أولا لمحافظة على الترتيب كما في شرح م ر (قوله وتقدمه على حاضرة)
أى ان تذكره قبل شروعه فيها بدليل قوله ولو تذكر فائتة الخ (قوله لم يخف فوتها)
أى فوت ادائها وان خاف فوت جماعتها اه زى أى في غير الجمعة (قوله محاسبة
للاداء) تعليل لسن الترتيب والتقديم (قوله ونحوه كالمدة) أى وقد بقي من الوقت
ما يسعها وكذا اذا علم ما في حد القرب فانه يجب عليه السعي له وان خرج الوقت عن
فعلها كالأوبعضها ومنه ما لو علم بوجود الماء وكان بحيث لو طلبه خرج بعض الصلاة
عن وقتها ع ش (قوله ضاق الوقت أو اتسع) فانت بعذر أو بغيره ع ش (قوله
معتقدا) ليس بقيد وقوله سعة بفتح السين وكسرهما (قوله عن ادراكها) أى عن
ادراك ركعة بقرينة ما سبق ابن شرف وقل (قوله ويجب قطعها) دل على قلمها
نقلا والسلام من ركعتين فراجع ثم رأيت م ر قال انه يسن قلمها نقلا سم وظاهره
ان محله ما لم يقم لثلاثة والاوجب قطعها قال ع ش على م ر ويمكن حل قوله ويجب
قطعها على معنى امتنع اتمامها فرضا فلا ينافي قلمها نقلا اه قال شيخنا ح ف ويشترط
لندب قلمها نقلا ان يكون في الركعة الثانية فان كان في غيرها من أولى أو ثالثة كان
القلب مباحا ومحله اذا لم يكن القضاء فوريا والاحرم القلب انتهى لكن قول الشارح

وجب قطعها شامل لما اذا كان القضاء فورياً فيحترق (قوله كراهة تحريم) معتمدان
قلت ما الفرق بين المكروه كراهة تحريم وبين الحرام مع ان كلامهما يفيد الاثم قلت
أجيب عن ذلك بان المكروه كراهة ماثبت بدليل يحتمل التأويل والحرام ماثبت بدليل
قطعي أو إجماع أو قياس أو أولى أو مساو أه شيخنا عزیزی (قوله وكراهة تنزيه الخ)
وعلى كل لا تنعتمد الصلاة لان النهي اذا رجع لنفس العبادة أو لازمها اقتضى الفساد
سواء كان للتحريم أو للتنزيه قاله الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع فتكون مع جوازها
فاسدة قال الشيخ عميرة وهو مشكل لان العبادة الفاسدة حرام مطلقاً الا ان يقال
الاقدام على هذه الصلاة جائز والاستمرار حرام أو يقال هي جائزة من حيث كونها صلاة
حرام من حيث كونها فاسدة حل وسم وأيضاً باحة الصلاة على القول بكراهة
التنزيه من حيث ذاتها لا ينافي حرمة الاقدام عليها من حيث عدم الانعقاد مع انه
لا بعد في اباحة الاقدام على ما لا ينعقد اذا كانت الكراهة فيه للتنزيه ولم يقصد بذلك
التلاعب وفارق كراهة الزمان كراهة المكان حيث انعقدت فيه معها بان الفعل
في الزمان يذهب جزء منه فكان النهي منصرفاً لا يذهب هذا الجزء في النهي عنه فهو
وصف لازم اذا لا يتصور وجود فعل الا بذهاب جزء من الزمان وأما المكمل فلا يذهب
جزء منه ولا يتأثر بالفعل فالنهي عنه لا مر خارجي مجاور لا لازم فيحقق ذلك فانه نفيس
شرح م (قوله في غير حرم مكة) وكذا في حرمها عند الخطبة برماوى واعلم ان
المذكور هنا خمسة أوقات تحرم الصلاة فيها وبقي سادس وهو اذا صعد الخطيب على
المنبر ولا يعترض بعدم ذكره هنا لانه مذکور في باب الجمعة وأيضاً الكلام هنا في النقل
المطلق وهناك تحرم الصلاة مطلقاً فرضاً أو نفلاً ثم انه يجب حينئذ على من يصلي صلاة
لهما سبب كسنة التيمم ان يقتصر على ركعتين فان قام للزيادة بطلت وكذا اذا حرم
بهما وصعد قبل تمامهما بخلاف ما اذا أحرم بهما فلام مطلقاً قبل الاوقات المكروهة فلا
يجب الاقتصار عليهم ما لان الاول فيه اعراض عن الخطيب شيخنا ح في (قوله عند
استواء) أى يقينا فلو شئت لم تحرم ع ش قال ح له قوله عند استواء بان قاره التحريم
لان وقت الاستواء لطيف لا يسع صلاة أه (قوله الا يوم الجمعة) وار لم يحضرها شوبرى
(قوله وبعد صلاة صبح) المناسب لما بعده حيث اخر وقت الاصفرار عن وقت العصر ان
يقدم هذا على قوله عند طلوع شمس ويذكر بعده الاستبراء لاجل الترتيب الخارجى
وأجيب بانه قدم الاستواء لاجل الاستثناء الذى بعده فلو أخره مع الاستثناء لثوهم
رجوع الاستثناء للجميع وذ كر عقبه الطلوع لتعلقها بالزمان (قوله اداء) أى مغنيا عن
القضاء (قوله حتى ترتفع فيهما) يقتضى ان كراهة الصلاة بعد صلاة الصبح لا تنتهى

كراهة تحريم كما صححه في
الروضة والمجموع هنا وكراهة
تنزيه كما في التحقيق وفي
الطهارة من المجموع (في غير
حرم مكة صلاة عند استواء)
للشمس حتى تزول (الا يوم
جمعة) لانها في خبر أبي داود
والاستثناء في خبر أبي داود
وغيره (ومع) عند طلوع شمس
وبعد صلاة (صبح) اداء لمن
صلاهما (حتى ترتفع) فيهما

بطول الشمس قال م ر وتجتمع الكراهتان في من فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت (قوله كرمح) طوله سبعة أذرع بذراع آدمي وترتفع قدره في أربع درجات برماوى وحجر (قوله للنهي عنها) في خبر الصحيحين مع الإشارة إلى حكمة النهي لأنها تطلع وتعرب بين قرني الشيطان وحيث يثني سجدها الكفار ومعنى كونها بين قرنيه أن يثني رأسه منها حتى يكون سجود عابدها سجودا له رى وهذه الحكمة خاصة بالأوقات المتعاقبة بالزمان فإن قلت الحكمة موجودة في الصلاة التي لها سبب قلت الصلاة المذكورة تحال على سببها وغيرها يحال على موافقة عباد الشمس اطفأ لمخضا (قوله ولو مجموعة في وقت الظهر) وعليه يا غزفي قال لنا شخص يحرم عليه صلاة نقل مطلق بعد الزوال أو قبل العصر إلى الغروب (قوله غير متأخر عنها) أى الصلاة بأن كان متقدما كصلاة الجنائز لأن سببها الغسل ولا يخفى أن هذا متقدم بالنسبة للصلاة وأما بالنسبة للوقت أى وقت الكراهة فقد يكون متقدما وقد يكون متأخرا وقد يكون مقارنا ح ل وبارة ب ر تقسيم السبب إلى متقدم أو غير أن كان بالنسبة للوقت فظاهر وإن كان بالنسبة إلى فعل الصلاة فلا تنافي المقارنة إذا السبب دائما متقدم اه (قوله أو مقارنا كالكسوف والاستسقاء) أى بالنسبة لوقت الكراهة وأما بالنسبة للصلاة الذى هو المراد فلا تصور المقارنة وفى كلام حمران الكسوف مما سببه متقدم ويؤده قرله لوزال فى أثناء الصلاة اتما تقدم سببها ح ل والاولى التمثيل له بالجماعة فى المعادة مدابغى واعترض بان الجماعة شرط فيها لاسباب وسببها تخصيص الشواب (قوله كفاثة) مثال لما سببه متقدم وسببها التذكر أن فأت بعذر وان فأت بلا عذر فسميها شغل ذمة أو دخول الوقت اه ح فى (قوله لم يقصد تأخيرها اليها) ظاهره وان نسي القصد المذكور وقد نقل عن الناصر الطبلاوى انه لو نسي ذلك القصد ان عقدت وهو واضح وقوله يقضيها فيها أى لا غرض له الا ذلك ح ل وليس من تأخير الصلاة لا يقاعها فى وقت الكراهة حتى لا تنعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنائز ايصلى عليها بعد صلاة العصر لانهم انما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفق به الوالدرجه الله تعالى أى لا التحرى لانه تبعد ارادته فلو فرضت ارادته لم تنعقد شرح م ر ف و ح ل (قوله وكسوف الخ) هو مثال للمقارن بالنسبة للصلاة وان كان ابتداءها غير مقارن فهو مقارن بالنظر للدوام اه (قوله لم يدخل بنيتها) أى ليس له غرض الا صلاة التحية فى ذلك الوقت ح ل (قوله وسجدة شكر) الاستثناء بالنسبة اليها منقطع لانه لا يقال لها صلاة (قوله فقضاها بعد العصر) فى مسلم لم يزل يصليها حتى فارق الدنيا أى لان من خصوصياته انه اذا عمل عملا داوم عليه ففعلها أول مرة قضاء وبعدة نفلا شرح م ر

(كرمح) فى رأى العين والا فالمسافة طويلة للنهي عنها فى خبر الصحيحين وليس فيه ذكر الرمح وهو تقرب (و) بعد صلاة (عصر) اداء ولو مجموعة فى وقت الظهر (وعند اصفراء) للشمس (حتى تغرب) فيها للنهي عنها فى خبر الصحيحين (الا) صلاة (اسبب) بقيد زده بقولى (غير متأخر) عنها بان كان متقدما أو مقارنا (كفاثة) فرض أو نقل بقيد زده بقولى (لم يقصد تأخيرها اليها) ليقضيها فيها (و) صلاة (كسوف وتحية) لسجد بقيد زده بقولى (لم يدخل) اليه (بنيتها فقط وسجدة شكر) فلا تذكره فى هذه الاوقات لانه صلى الله عليه وسلم فاته ركعتا سنة الظهر التي بعده فقضاها بعد العصر رواه الشيخان وأجمعوا على جواز صلاة الجنائز بعد الصبح والعصر

وليس بذلك غيره وحمل النهي
فما ذكر على صلاة لا سبب لها
فهي المأفلة المطلقة لها سبب
متأخر وسيأتي بيانها وخرج
بغير حرم مكة الصلاة بحرمها
المسجد وغيره فلا تكره مطالعا
لتجربتي عبيد مناف لا تعمرا
أحد أطاف بهذا البيت وصل أية
ساعة شاء من ليل أو نهار رواه
الترمذي وغيره وقال حسن صحيح
وبغير متأخر لها سبب متأخر
فتكره كصلاة الاحرام وصلاة
الاستحارة فان سببها هو الاحرام
والاستحارة متأخر اما اذا قصد
تأخير الفائتة الى الاوقات
المكروهة ليقضيها فيها أو دخل
فيها المسجد بنية النية فقط فلا
تتعد الصلاة وكسجدة الشكر
سجدة التلاوة الا ان يقرأ آيتها
في هذه الاوقات بقصد السجود
أو يقرأها في غيرها ليسجد فيها
وعدى كالحر وغيره لاوقات
الكراهة خمسة اجود من عدمه
لثلاثة عند الاستواء وبعد
الصبح حتى ترتفع الشمس
كرمح وبعد العصر حتى تغرب
فان كراهة الصلاة عند طلوع
الشمس حتى ترتفع وعند
الاصفرار حتى تغرب عامة لمن
على الصبح والعصر وغيره على
العبارة الاولى خاصة بمن صلاها

وليس شرط الحاشية في استمرار المداومة عليهم ما دون ركعتي الفجر فانها متناهية ولم يستمر على
قضاها فليندرج شوبري مع كونها أفضل ولعل الفرق بينهما ان تأفله الصبح وقت
بالوم وهو ليس فيه تفريط ولعل تأفله الظهر فائته بسبب اشتغال به صلى الله عليه وسلم
عن صلاتها في وقتها واشتغاله بقدوم وفد قيس اه وابل (قوله وقيس بذلك غيره)
اي بالاذكور من فعل العائنة بعد العصر وصلاة الجنائز بعده وبعد الصبح اه ع ش (قوله
فلا تكره) في هذه الاوقات والظاهر انها ليست خلاى الاولى سم ع ش وقال مر
في شرحه نعم هي خلاف الاولى كما قاله المحامي خروجها من الخلاى انتهى (قوله طاف
بهذا البيت) ليس بقيد (قوله وصل) اي في الحرم حل فلا يردان الدليل أحسن من
المدعى لانه يتوهم ان المراد وصل اي في البيت لان الكلام فيه يكون الدليل أحسن
(قوله فتكره) المناسب لقوله وكره ان يقول وتكره لكنه راعى المعنى (قوله اما اذا قصد
الخ) قال حجر بعد كلام طويل قرره ومن هذا وما قبله يعلم ان المراد بالتكرى قصد ايقاع
الصلاة في الوقت المكروه من حيث كونه مكروها لان مرأته أي معادته للشرع اما
تأني حينئذ نرحب ع شوبري (قوله على العبارة الاولى) أو عبارة المصنف (قوله
على الثانية) أي ما يقتضيه ظاهرها مع انه لا يختص بذلك حل

*(فصل) في من تجب عليه الصلاة أي ومن لا تجب عليه مر (قوله وما يذكر معه)
وهو ولورالت الموانع والامر بها السبع والضرب عليها العشر فان قلت التعبير بالفصل
لا وجه له لعدم اندراجها تحت باب المواقيت قلت يمكن الجواب بان المواقيت لما لم تكن
معرفتها مطلوبة لذاتها بل ليعرف بها وجوب الصلاة على المكلف عند دخولها نزلات
معرفة وجوب الصلاة منزلة المسائل المندرجة تحت المواقيت ع ش ويجاب أيضا
بان هذا الفصل لما كان مشتملا على وقت الضرورة كان مندرجا في باب المواقيت
بهذا الاعتبار شيخنا ح ف (قوله انما تجب الخ) هو من قصر الصفة على الموصوف
(قوله على مسلم) أي يقينا فلا يشتبه صبيان مسلم وكافر وبلغاء بقاء الاشتباه
لم يطالب أحدهما بها ويقال على هذا الشخص مسلم بالغ عاقل لا يؤمر بالصلاة اذا
تركها ومن ذلك ما نقله شيخنا م ر في شرحه عن الادريجي ان من لم يعلم له اسلام
كصغار الماليك الذين يصفون الاسلام بدارنا لا يؤمرون بها لاحتمال كفرهم
ولا يتركها لاحتمال اسلامهم وقال خ ط الوجه أمرهم بها قبل بلوغهم ووجوبها
عليهم بعده وهو ظاهر قل على الجلال (قوله ولو فيما مضى) قال الشيخ هذا مجاز
يحتاج في تناول اللفظ الى قرينة أقول يمكن ان تكون القرينة في قوله فلا قضاء
على كافر أصلي اذ قيد الامالة أخرج المرتد والقضاء منه فرع الوجوب عليه فليتأمل

على الثانية *(فصل) فيمن تجب عليه الصلاة وما يذكر معه ر انما تجب على مسلم (ولو فيما مضى) فدخل المرتد (م كان)

شوبرى فالمسلم مستعمل في حقيقته ومجازة أى لان المرتد كان مقرابها باسلامه فلا يفيد جده لما بعد نظير من أقرا لا حد بشىء ثم جده وبهذا فارق من انتقل من دين الى آخر فانه وان لم يقر عليه لكنه لم يلتزم الصلاة بالاقرار فلا قضاء عليه شيخنا ح ف (قوله أى بالغ عاقل) أى سالم الحواس وبلغته الدعوة فلو خلق أعمى أصم أخرس فهو غير مكلف كمن لم تبلغه الدعوة م ر ويجب عليه القضاء اذا بلغته الدعوة لما فاتته قبل بلوغها لان الجهل بوجوب الصلاة ليس من الاعذار ح ل قال ع ش فلو اسلم وجب عليه القضاء فوراً لنسبته الى تقصير فيما حقه ان يعلم في الجملة بخلاف من خلق أعمى أصم أبكم فانه ان زال مانعه لا قضاء عليه لعدم تكليفه مع عذره (قوله فلا تجب على كافر) الى قوله ولا على صبي قد يقال يغنى عنه قول المتن فلا قضاء الخ لانه يلزم من نفي القضاء نفي الوجوب وأجيب بان قصده اخذ مفهوم المتن وان كان كلام المتن بعده يغنى عنه ولا يقال ان حمل هدم الوجوب على اضداد من ذكر على عدم الاثم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر أو على الاول ورد أيضاً أو على الثانى ورد الصبي لانا نقول بمنعه أى الايراد اذا الوجوب اذا أطلق انما ينصرف لمدلوله الشرعى وهو طلب الفعل طلباً جازماً وهو هنا كذلك ثبوتاً وانتفاء غاية ما فيه ان فى الكافر تفصيلاً وهو انه لا يطالب بها فى الدنيا ويطالب بها فى الآخرة ويترتب عليه اثمه والقاعدة ان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد فبطل الايراد شرح م ر وقال سم لعل الاوجه فى جواب هذا القيل ان المصنف أراد بالوجوب الطلب الجازم وهو معناه الشرعى مع اثره الذى هو توجه المطالبة فى الدنيا وحينئذ فيصح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء الجزئين أو أحدهما انتهى وقوله بانتفاء الجزئين كالمجنون والحائض وقوله أو أحدهما كالكافر فانه يطالب بها من جهة الشارع ولا يطالب بها مناوئاً للصبي يطالب بها من وليه لا من الشارع (قوله وجوب مطالبة) أى مناوئاً وجوباً تترتب عليه المطالبة مناوئاً فى الحقيقة معنى العبارة لا تجب علينا مطابته ففيها تسميح اذ لو طالبناه لزم نقض عهده وظاهره ان المطالب بها من جهة الشرع كذا بخط شيخنا مفتى الانام شوبرى أى بدليل انه يعاقب عليها فى الآخرة سم (قوله لعدم محبتها منه) أى مع عدم تلبسه بمناوئ يطالب منه رفعه بخصوصه ومع عدم قصد التغليظ عليه فان الكافر الاصلى لا نطالبه برفع المانع وهو الكفر بخصوصه وانما يطالب بالاسلام أو بآداء الجزية ولو كان حربياً فلا يرد على التعليل المرتد والمحدث لانها يطالبان برفع المانع بخصوصه فيطالب الاول بالاسلام بخصوصه والثانى بالطهارة وكذا لا يرد على التعليل المجنون والسكران المتعديان لقصد التغليظ عليهما بخلاف الكافر الاصلى

أى بالغ عاقل ذكر وغيره
(ظاهر) فلا تجب على كافر
أصلى وجوب مطالبة بها فى
الدنيا لعدم محبتها منه لكن
تجب عليه وجوب عقاب
عليها فى الآخرة

لا يجب عليه القضاء اذا اسلم ترغيبا له في الاسلام فلا يناسبه التغليظ شيئا ح في
وعبارة الشورى قوله لعدم محتمل منه مرد عليه المجنون المتعدى والسكران المتعدى
فانها لا تصح منها في هذه الحالة مع انها تجب عليها له واجيب بمنع وجوبها عليها
لان المنفى وجوب الاداء وهما لا يجب عليهما الاداء وان وجب عليهما القضاء وقول
ح في ف في التعليل ومع عدم قصد التغليظ عليه لان ارجحها لا حاجة اليه ومن العلة أي
في قوله لعدم الخ وخصمه انه لا فرق بين الذي والحربي لكن الحربي مطالب بالاسلام
ويلزمه كونه مطالب بفروعه من الصلاة وغيرها فيصح ان يقال مخاطب بها خطاب
مطالبة باعتبار الزوم المذكور وغير مخاطب بها كذلك لانه مادام على كفره لا يطالب
ابتداء الا بالاسلام هجر في شرح ع ب شوري ولهذا قال حل الاولى التعليل بالوفاء بدمته
والكلام في الذي لا يشمل الحربي اه أي لانها واجبة عليه وجوب مطالبة مناسا
لكونه مطالب بالاسلام فيكون قول الشارح فلا تجب على كافر أصلي خاصا بالذي لكن
الذي اعتمده شيئا ح في نقلا عن ع ش ان نفى الوجوب شامل للحربي أيضا
لكونه ليس مخاطبا بخصوص الاسلام بل هو مطالب اما بالاسلام أو بالجزية وأورد
عليه الوثني فانه مطالب بالاسلام بخصوصه لان الجزية لا تقبل منه فيقتضي انها تجب
عليه وجوب مطالبة مناسا واجيب بان هذا نادرا فالحق بالاعم الاغلب أي لان الغالب
ان الكفار لم اما كتاب أو شبهة كتاب (قوله كما تقر في الاصول) أي من ان الكفار
مخاطبون بفرع الشريعة أي المجمع عليها بخلاف المختلف فيها لجواز انهم اذا اسلموا
قلدوا من لا يقول بها ع ش (قوله وسكران) ظاهره ولو كان كل منهم متعديا
بدليل قوله بعد وجوبها على المتعدى الخ اه ط في (قوله وجوب انعقاد سبب) أي
وجوب سببه انعقاد السبب وهو دخول الوقت أي لا وجوب اداء وفيه ان وجوب
القضاء فرع وجوب الاداء وورد بان ذلك أغلبي وفيه أيضا ان انعقاد السبب موجود في
غير المتعدى مع انه لا قضاء عليه أي فالاولى التعليل بانه بتعديه صار في حكم المكلف
فكانه مخاطب بادائها فوجب القضاء منظر لذلك تأمل حل واجيب بان قوله
وجوب انعقاد سبب مع قصد التغليظ فلا يراد غير المتعدى (قوله فلا قضاء على كافر الخ)
يصح أن يكون تفريعا على قوله فلا تجب على كافر الخ الذي هو مفهوم المتن السابق
بناء على ان القضاء بالامر الاول لا يامر بجدد ولا يلزم من نفى وجوب الاداء نفى
وجوب القضاء كما في صوم الحائض شيئا عز نرى وقوله فلا قضاء أي لا وجوبا
ولا ندبا بل يحرم عليه القضاء ولا ينفعه وهذا بخلاف الصبي والمجنون فانه يصح منهما
قضاء الصلوات الواقعة أيام الصبا والمجنون بل يندب لهما القضاء زمن التمييز وأما اذا

كما تقر في الاصول لتمكنه
من فعلها بالاسلام ولا على
صبي ومجنون ومنع عليه
وسكران لعدم تكليفهم
ولا على حائض ونفساء لعدم
معتبرا منها وجوبها على
المتعدى بجنونه أو غيابه أو
سكره عند من عبر بوجوبها
عليه وجوب انعقاد سبب كما
تقر في الاصول لوجوب
القضاء عليه كما سيأتي (فلا
قضاء على كافر أصلي) اذا
اسلم

قضى ما قبل التمييز فلا يصح ع شر (قوله ترغيبه) قدمه على الآية لقوته في الدلالة
 لان الآية ليست على عمومها لان المراد فيها بما قد سلف حقوق الله المتعلقة بالكافر
 اما حقوق الآدميين فلا تسقط باسلامه وكذا الوز في كفره ثم اسلم لم يسقط عنه الحد
 كما هو مذكور في محله شيخنا ا ط ف (قوله فعليه بعد الاسلام قضاء الخ) فرع لو انتقل
 النصراني الى اليهود مثلاً ثم اسلم فالظاهر انه لا قضاء في مدة اليهود برماوى وسم (قوله
 تغليظا عليه) أى ولاته التزمها بالاسلام (قوله بخلاف زمن الحيض والنفاس فيها) أى
 ولو كان هناك جنون مع الحيض والنفاس لتصل منفاة ما هنا لما وقع في المجموع
 الا ترى شيخنا (قوله عزيمة) أى والعزيمة يستوى فيها المرتد وغيره قال ع شر اذ كل
 ما ثبت على وفق الدليل فهو عزيمة وما ثبت على خلاف الدليل فرخصة وقال في جمع
 الجوامع والمحكم ان تغير الى سهولة لعذر مع قيام السبب للمحكم الاصل فرخصة والاقعزيمة
 وهو أولى وانما كان اسقاط الصلاة عن الحائض والنفاس عزيمة لانها انتقلا من
 وجوب الفعل الى وجوب الترك وفيه ان الترك فيه سهولة ليل النفس اليه فالحق انها
 انتقلت الى سهولة فحينئذ وجه كونه عزيمة ان المحكم تغير في حقها العذر مانع من الفعل
 وشرط العذر المأخوذ في تعريف الرخصة ان لا يكون مانعاً من الفعل كما يستفاد كل
 ذلك من المحلى على جمع الجوامع (قوله وعن المجنون رخصة) المراد بالرخصة في حق
 المجنون معناها الاغوى وهو السهولة لانه ليس مخاطباً بترك الصلاة زمن جنونه (قوله
 زمن المجنون) تنازع فيه قوله المرتدة وقضاء (قوله سبق قلم) لان انسحاب حكم الردة
 على زمن الجنون عارضه كون الحائض مكافة بالترك فالتغليظ بسبب الردة منع منه
 مانع فالحيض مانع والردة مقتضى فيغلب المانع على المقتضى شيخنا وأجيب عن المجموع
 بان مراده بالحائض البالغ التي دخلت في سن الحيض وهذا الجواب وان كان بعيداً أولى
 من جعله سبق قلم ع شر (قوله ولا قضاء على صبي) أى وجوباً ولا فينذب له القضاء حل
 أى زمن التمييز دون ما قبله (قوله ويؤمر بها) أى مع التهديد م رأى فرضها ونقلها اداء
 وقضاء سم أى يجب على كل من أبويه وان علا ويظهر ان الوجوب عليها على الكفاية
 فيسقط بفعل أحدهما الحصول المقصود به جرح شوبرى (قوله محيز) وهو من يأكل وحده
 ويشرب وحده ويستحب وحده حل (قوله لسبع) أى كاملة واللام بمعنى عند
 (قوله ويضرب) أى ضرباً غير مبرح بعد طلبها منه ولو بمقضية شرح م وهو ظاهر
 فيما فاته بعد بلوغه العشر ا ما فاته بعد السبع ولم يقضه حتى دخل العشر فهل يضرب
 على قضائه كالذى فاته بعد بلوغها أولاً فيه نظر والا قرب نم ونقله شيخنا الشوبرى عن
 بعضهم ع شر (قوله عليها) أى على فرضها (قوله لعشر) وان لم تتم حل (قوله واذا

ترغيبه في الاسلام وقوله
 تعالى قل الذين كفروا ان
 يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف
 وخرج بالاصلي المرتد فعليه
 بعد الاسلام قضاء ما فاته
 زمن الردة حتى زمن الجنون
 فيها تغليظا عليه بخلاف زمن
 الحيض والنفاس فيها كما يأتي
 والفرق ان اسقاط الصلاة
 عن الحائض والنفاس عزيمة
 وعن المجنون رخصة والمرتد
 ليس من أهلها وما وقع في
 المجموع من قضاء الحائض
 المرتدة زمن الجنون سبق قلم
 (ولا) قضاء على (صبي)
 ذكره غيره اذا بلغ (ويؤمر
 بها مبرحاً) ويضرب عليها
 أى على تركها (لعشر) لعشر
 أى داود وغيره مروا الصبي
 بالصلاة اذا بلغ سبع سنين

بأربع سنين) أي وصل إليها تمام التاسعة وذلك يصدق بأول العاشرة لأن تمام
التاسعة مظنة للبلوغ (فرع) يجوز للام الضرب مع وجود الأب مراً ولا يجب عليها
الامر والضرب إلا أن فقد الأب لأن هذه الولاية الخاصة وكولته لأمها هكذا قرره مراً
على جهة البص والنفقة أقول لكن قوله وفي الروضة كمالها يجب على الآباء والأمهات
إلى آخر ما حكاه الشارح يقتضي الوجوب مع وجود الأب فليحذر سمع ش (قوله
كصوم) تنظير أي أداء وقضاء (قوله أطاقه) بأن لا يحصل له به مشقة لا تختمل عادة
وإن لم يبع التيمم حل (قوله كالصلاة) أي قياساً عليها (قوله على الولي) مثله الأم كافي
الروض فالمراد بالولي من له ولاية التأديب الشامل لأم أخذاً من كلام الروضة الآتي
(قوله أوجد الخ) أول التنبؤ لا للتخير (قوله يجب على الآباء الخ) لأن هذه ولاية
التأديب لا ولاية المال والألم يجب على الأم مع وجود الأب ومنه تعلم أنه لا يجب على
الآباء مع وجود من ذكر حل (قوله الطهارة الخ) أي وسائر الشعائر وعبارة شرح
مر وعليهم منهم عن المحرمات وتعليمهم الواجبات وسائر الشعائر كالسواك وحضور
الجماعات (قوله بعد عشر) أي بعد أدراكها وأجرة تعليم الواجبات في ماله فإن لم يكن له
مال فعلى الأب ثم الأم يخرج من ماله أجرة تعليم القرآن والآداب كنفقة ممونه وبدل
متلفه اهـ (قوله وقولهم) أي الأصحاب (قوله الصمري) يفتح الميم وضمها (قوله في
إثناء العاشرة) أي خلالها فالمراد بالاثنا عشر بعد تمام التسع قال ع ش واطلاق
الاثنا عشر على ذلك لأنه تمام التسع شرع في العاشرة فيصدق عليه اهـ في إثناء ثنها
ومقارنة الضرب لأول الجزء الحقيقي من العاشرة لا يكاد يتحقق متميزاً ولعل الفرق بين
استكمال السبع وعن استكمال العشران التسع والعشر مظنة البلوغ ولم يتحقق
التميز إلا بعد استكمال السبع فاشترط استكمالها ع ش (قوله وجزم به ابن المقرئ)
معتمد (فرع) قل من تعرض لعدد ما يضرب على التعليم وقد نقل ابن سريج أنه قال
لا يضرب فوق ثلاث ضربات أخذاً من حديث عطاء جبريل لنبى صلى الله عليه وسلم
ثلاث مرات في ابتداء الوحي وروى ابن عدي بسند ضعيف أنه أن يضرب المؤدب
ثلاث ضربات قاله الأسنوي في النبوع والرايح أنه يضرب بقدر الحاجة وإن كرر لكن
يشترط أن يكون غير مبرح ع ش (قوله ولا قضاء على ذي جنون) أي واجب والا
فيندب أي يندب له أن يقضى زمن الجنون إن كان في زمن التميز دون الواقع في غير
زمن التميز اهـ حل (قوله كأغماء وسكر) الكاف فيه استقصائية واعلم أن القسمة
العقلية تقتضي ستة وثلاثين صورة من ضرب الجنون والأغماء والسكّر في نفسها
وضرب التسعة الحاصلة في الوقوع في الردة والوقوع في غيرها وضرب الثمانية عشر

وإذا بلغ عشر سنين فأضربوه
عليها وهو كافي المجموع حديث
صحيح (كصوم أطاقه) فانه
يؤثر به لسبع ويضرب عليه
لعشر كالصلاة وذكّر الضرب
عليه من زيادتي والامر به
ذكره الأصل في بابه قال في
المجموع والامر والضرب
واجبان على الولي أبا كان
أوجد أوصيا أو قيساً من
جهة القاضي وفي الروضة
كصاها يجب على الآباء
والأمهات تعليم أولادهم
الطهارة والصلاة بعد سبع
سنين وضربهم على تركها
بعد عشر وقولهم سبع وعشر
أي لتمامها وقال الصمري
يضرب في إثناء العاشرة وجزم
به ابن المقرئ وقولي مميز من
زيادتي (ولا) قضاء على ذي
(جنون أو نحوه) كأغماء
وسكر (بلا تعد) إذا افاق
(في غير ردة وغير نحو سكر)
كأغماء (بتعد) أما فيها كان
ارتد ثم جن أو أغمى عليه

الحاصلة في اثنين التعدي وعدمه فالجملة ما ذكره الواقع في الردة يجب فيه القضاء مطلقا والواقع في غير ما يجب فيه القضاء مع التعدي ولا يجب مع عدمه وغير التعدي به الواقع في التعدي به يجب فيه القضاء مدة التعدي به فقط تأمل (قوله بلا تعد) بان جهل حاله أو أكره عليه وإنما وجب قضاء الصوم على من استغرق اغماؤه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج لكثرة تكررها بخلاف الصوم اهـ مر وقوله كاغناء لم يذكروا الجنون في نحو السكر اذ لو ذكره لاقتضى ان الجنون يقبل مثله ويقبل السكر والاغناء وفي كلام شيخنا ان الجنون لا يقبل مثله حل وكذلك لا يقبل سكر او لا اغناء لان الجنون ينزل العقل والجنون لا عقل له وكذا السكر والاغناء متعلقان بالعقل والجنون لا عقل له ح ف قال كافي في قوله كاغناء استقصائية (قوله في غير رد الخ) اي بان لم تكن الثلاثة في ردة ولا سكر ولا اغناء فهذه ثلاث صور أو كانت الثلاثة في سكر بلا تعد أو اغناء كذلك فهذه ست صور فالمنطوق تسع صور لان النفي في قوله وغير نحو سكر بتعدد دخل على قيد ومقيد فيصدق بنقيها وينفي القيد وهو قوله بتعدد والحاصل ان الصور ست وثلاثون صورة بضرب الجنون والسكر والاغناء في التعدي وعدمه فهذه ست وكل اما مجرد أو واقع في ردة أو في سكر مع التعدي وعدمه أو في اغناء مع التعدي وعدمه فتضرب الستة الاولى في هذه الستة يحصل ما ذكره وقوله اما فيما كان ارتد الخ فهذه ثلاث صور من المفهوم وقوله كان سكر الخ ست صور من المفهوم ومفهوم قول المتن بلا تعد ثمانية عشر لان الثلاثة اما مجردات أو في ردة أو في سكر بقسميه أو في اغناء بقسميه فمفهوم المتن سبعة وعشرون صورة ومنطوقه تسع صور (قوله أو اغنى عليه بتعد) لم يقل أو جن كما تقتضيه القسمة العقلية كما قاله مر لان الجنون لا يدخل على الجنون ع ش (قوله أو سكر بلا تعد) وصورة طر والسكر بلا تعد على السكر بتعد ان يشرب مسكرا عمدا وقبل ان يزول عقله يشرب مسكرا يظنه ماء مثلاً ثم يزول عقله ويعلم أهل الخبرة غاية الاول ولا يصح تصويره بما اذا سكر بلا تعد في انشاء السكر بتعد لانه في هذه الحالة يجب عليه قضاء المدين تغليظا عليه لانه في حكم المكلف وقس عليه فافهم شيخنا ح (قوله الحاصلة) في مدة الردة والسكر والاغناء بتعد اما ما زاد على ذلك فلا يقتضيه خلافا الظاهر المتن ومن ثم قال بعضهم قوله بتعد قد يقال وجوب القضاء للتعدي لا لوقوع غير التعدي به فيه (قوله والسكر) أي والحاصلة في مدة السكر (قوله بذلك) أي الجنون أو الاغناء أو السكر حل (قوله ولو سكر مثلاً) أي أو اغنى عليه وهذا علم من قوله أولا وكان سكر أو اغنى عليه بتعد

أو سكر بلا تعد وكان سكر
أو اغنى عليه بتعد ثم جن أو
اغنى عليه أو سكر بلا تعد
فتقتضي مدة الجنون أو الاغناء
أو السكر الحاصلة في مدة
الردة والسكر والاغناء بتعد
لانه بتعد يخرج بقولي بلا تعد
ما لو تعدي بذلك فعليه القضاء
ولو سكر مثلاً بتعد ثم جن
بلا تعد فتقتضي مدة السكر
لا مدة جنونه بعدها

وانما ذكره ليرتب عليه الفرق بين طر والجنون على السكر وطرقه على الردة
عش وعبارة سم قوله ولو سكر الخ كان مقصوده به بيان عدم القضاء في مدة الجنون
المتصلة بمدة السكر بخلاف قوله السابق وكان سكر الى قوله ثم جن الخ فان مقصوده به
بيان القضاء في مدة الجنون الواقعة في مدة السكر (قوله بخلاف مدة جنون المرتد) أي
فانه يقضى زمن جنونه الزائد والمقارن هذا غرضه وهو ضعيف شيخنا (قوله كما علم ذلك)
أي كل من المسئلتين اما الاولى فن قوله والسكر والاغما بتعد لان معناه كما علمت ويقضى
مدة السكر والاغما والجنون الحاصلة في مدة السكر والاغما بتعد واما الثانية فن
قوله ويقضى مدة الجنون الحاصلة في مدة الردة حل (قوله لان من جن الخ) لا يخفى انه
يقضى مدة الجنون في السكر ايضا فلا اشكال لانه لا يقضى مدة الجنون الزائدة على
مدة السكر وعلى مدة الردة ويقضى ما وقع في زمن السكر والردة وكتب ايضا هذا
الفرق لا يفيد حل وقوله وعلى مدة الردة أي بان أسلم المجنون المرتد تبعا لاحد اصوله
بان أسلم واحد منهما في مدة الجنون فانه لا يقضى مدة الجنون الزائدة على الردة فتحكمه
حكم السكران المذكور والمسئلتان على حدس وراح ف (قوله مرتد في جنونه الخ) أي
فيقضى جميع المدة وقد يقال وجوب القضاء للمعدى لا وقوع غير المتعدى به فيه تدبر
(قوله ليس بسكران الخ) أي فيقضى المدة التي ينتهي اليها السكر فقط (قوله ولا على
حائض) أي لا قضاء مطلوب لا واجب ولا مندوب فان فعلته كره واذمة قد تغفل مطلقا
وعند شيخنا اهـ كروية وتعتقد حل (قوله وبين المجنون) أي في الردة حل
(قوله الموانع) أي للصحة أو للوجوب كالصبا والمجنون (قوله والنفاس) أي والسكر
بلا تعدد الموانع سبعة وكان الاولى له ذكره ع ش (قوله قدر زمن) قدر زمن لان
التكبير ليست من الوقت (قوله وخلي منها) أي خلوا متصلا فيخرج ما لو خلى قدر الطاهر
وعاد المانع ثم خلا قدر الصلاة وعاد المانع فالظاهر انه لا وجوب واليه مال شيخنا
واعتمده فراجع اهـ قل على الجلال (قوله قدر الطاهر) أي ولو كان يصح تقديمه
كطهر السليم والمراد الطاهر عن حدث أو خبث بخلاف الستر والاجتهاد في القبلة فانه
لا يشترط ان يحلوقدرهما خلافا لبعضهم وعبارة سم قوله قدر الطاهر أي طاهر واحد ان
كان طهر رفاهية فان كان طهر ضرورة اشترط ان يخلو قدر الطاهر بتعدد الفروض
(قوله والصلاة) أي باخف يمكن لا يحد كان كاربعة ركعات في حق المقيم وتنتين
في حق المسافر وان أراد الاتمام بل وان شرع فيه بقصد الاتمام فعاد المانع بعد مجاوزة
ركعتين فتستقر في ذمته ع شر (قوله بقم) الاولى بقم (قوله في جزء منها) أي وان لم
يسع التحريم ع ش وعبارة حل لا خفاء ان الجزء يصدق بدون التكبير فمكان

بخلاف مدة مجنون المرة كما
علم ذلك لان من جن في رده
مرتد في جنونه حكما ومن جن
في سكره ليس بسكران في
درام جنونه قطعا وقولي
أونحوه أعم من قوله والاغما
وبلا تعدد الى آخره من زيادتي
(ولا) على (حائض ونفساء)
ولو في ردة اذا طهرتا وتقدم
الفرق بينهما وبين المجنون
وذكر النفساء من زيادتي ثم
بينت وقت الضرورة والمراد
به وقت زوال موانع الوجوب
فقلت (ولو زالت الموانع)
المذكورة أي الكفر الاصل
والصبي والمجنون والاغما
والحيض والنفاس (و) قد
(بقي) من الوقت (قدر) زمن
(محرم) فأكثر (وخلأ)
الشخص (منها قدر الطاهر
والصلاة لزمت) أي صلاة
الوقت بادراك جزء من وقتها
كما يلزم المسافر انماها باقتدائه
بمقيم في جزء منها

القياس الوجوب بدونها واجيب بان دون التكبير لا يكاد يحس فاسقطوا اعتباره
واناطوا الحكم بأدراك الجزء محسوس من الوقت وأما في القيس عليه فإمداد على مجرد
الربط وهو حامل بأي جزء كان وانما لم تدرك الجمعة دون ركعة لان ذاك ادراك
اسقاط أي لا يظهر وهذا ادراك لا يحجب فاحتيط فيها اه (قوله مع فرض قبلها) فلو أسلم
الكافر وقد بقي من وقت العصر مثلاً ما يسع تكبيرة وخلى من الموانع ما يسعها والظاهر
وجبت الظهر وان كان ليس مخاطباً بها قبل ذلك ولا يرد عليه قوله تعالى قل للذين
كفروا الآفة لانه لما أسلم في وقت العصر كانه أسلم في وقت الظهر لان وقت العصر
وقت لها وبه يلغز فيقال أسلم الكافر وقت العصر فوجب عليه الظهر وكذا يقال
في الحائض ح ف (قوله قدره) أي قدر الغرض الذي قبلها دون قدر طهره ان كان طهر
الاولي يجمع به بين صلاتين بخلاف ما اذا كانت طهارة ضرورة فلا بد من ادراك قدر
طهارة أخرى للفرض الثاني ح ل وم ر (قوله هذا) أي محل وجوب الصلاة مع
التي قبلها الصالحة لجمعها معها ان خلى أي الشخص (قوله مع ذلك) أي مع قدر الغرض
الذي زالت الموانع في وقته وطهره ع ش (قوله قدر المؤداة) أي بالنسبة لفعل
نفسه (قوله اما اذا لم يبق من وقتها قدر تحرم) بان لم يبق شيء أو بقي دون تحريم اه ح ل
وهو يقتضي ان الموانع لو زالت في أول وقت العصر وخلتها قدر ما يسع الظهر والعصر
مع الظهر لزمت الظهر (قوله والا بان كانت تجمع مع ما بعدها) كالظهر والمغرب لزمت معها
في الشق الاول وهو قوله اما اذا لم يبق من وقتها الخ بالشرط السابق وهو خلوه من
الموانع قدر ما يسعها ويسع المؤداة أيضاً ح ل فراه بالشرط الجس والافهما شرطان
وكتب أيضاً قوله بالشرط السابق وهو قوله في المتن وخله قدره مع قوله في الشارح
هذا ان خلا الخ لا قوله هذا ان خلا الخ فقط خلافاً لبعض الحواشي ح ف (قوله في
الشق الاول) ولا يجب عليه شيء في الشق الثاني (قوله بالسن) قيد به لان يلوغ فيه
بالاحتلام بطلها وتدينه وما اذا احس بنزول الماء في قصة المذكور فمعه من
الخروج فان الحكم فيه كذلك كما قاله ح ل وغيره موعليه فيكون التقييد بالسن لا الغلب
(قوله اتمها وجوبا) وان لم يكن نوى الفريضة وعبارة شرح م ر و وقوع أولها فلا
لا يمنع وقوع باقيها واجبا كج التطوع وكما لو شرع في صوم الفل ثم نذر اتمامه
أو في صوم رمضان وهو مريض ثم شئ لسكن فتستحب الاعادة ليؤديها في حال السكال
انتهت بحروفها (قوله في الجمعة) أي في صلاتها بعد شروعه فيها وقبل اتمامها رى
أي بجامع انه شرع في غير الواجب عليه وعبارة م ر كالعبدا اذا شرع في الظهر يوم
الجمعة ثم عتق قبل اتمام الظهر وفوات الجمعة (قوله ولو في الوقت) العلية لارد على

(من فرض قبلها ان صلح مجعه
معها وخلى) الشخص من الموانع
(قدره) أيضاً لان وقتها وقت له
حالة العذر بحالة الضرورة أولى
فوجب الظهر مع العصر والمغرب
مع العشاء لا العشاء مع الصبح
ولا الصبح مع الظهر ولا العصر
مع المغرب لا تنفاه صلاحية
الجميع هذا ان خلا مع ذلك من
الموانع قدر المؤداة فان خلا قدرها
وقدر الظهر فقط تعينت أو مع
ذلك قدر ما يسع التي قبلها تعينت
اما اذا لم يبق من وقتها قدر تحرم
أو لم يخل الشخص القدر المذكور
فلا تلزم ان لم تجمع مع ما بعدها
والا لزم معها في الشق الاول
بالشرط السابق والتقييد بالخلو
لما ذكر في الموضعين من
زيادة (ولو بلغ فيها) بالسن
(اتمها) وجوبا (واجزائه) لانه
اذا ما بشرطها فلا يؤثر تغير
حاله بالسكال كالعبدا اذا عتق
في الجمعة (أو) ببلغ (بعدها)
ولو في الوقت بالسن أو بغيره

من قال انها لا تجزئه حينئذ فيجب عليه اعادة قولها بعد الجمعة عبارة م وبعد الظهر
وهي أولى لان الظاهر هي التي شوهم عدم اجزائها (قوله فلا اعادة واجبة) بل تندب
عن (قوله ولو طرأ مانع) لم يقل الموانع لعدم تأني الجميع هذا كالسكر الاصل في الصبي
وأيا طرأ واحد منها كلف وان اتقى غيره بخلاف الزوال فانه انما تجب الصلاة اذا
انتفت كلها ع ش (قوله أرقاس) أي أوسكر بلا تعد ع ش (قوله قدر الصلاة)
أي باخف يمكن من فعل نفسه اه حجر (قوله لزم مع فرض الخ) ان قلت ما قبلها
وجب قبل لان الفرض المانع طرأ قلت ماذا كرئيس يلزم لفرضه في نحو جردون
ينقطع استغرق وقت الاولى وطرأ وقت الثانية بعد زمن يسعها تأمل ع ش وفيه اه
حينئذ بصير من زوال المانع المتقدم الا ان يقال فيه الجهتان (قوله وأدرك قدره) أي
الفرض قبلها مع قدر الصلاة وظاهره اتصال القدرين ويدل له قوله واستغرق المانع
باقية لكن بقي النظر فيما لو أدرك قدر الصلاة من وقتها وطرأ المانع وزال وقد بقي
من الوقت قدرها أيضا فعاد فهل يجب الفرض قبلها لا أدرك قدره من وقتها وهو واحد
القدرين المذكورين أولا لقوات اتصالهما كل محتمل ولعل الاول أقرب لما تقدم اذ
المدار على ادراك القدر فليتأمل ع ش وكتب أيضا لا يقال لاحاجة الى ادراك قدر
الفرض الثاني من وقت العصر مثلا لانه وجب بأدراكه في وقت نفسه اذا فرض ان
المانع انما طرأ في وقت الثانية فيلزم انخلو منه في وقت الاولى لانا نقول لا يلزم ذلك
لجواز ان يكون المانع قائما به في وقت الاولى كما لو اسلم الكافر أو بلغ العبي بعد
دخول وقت العصر مثلا ثم جن أو حاضت فيه (قوله وفارق عكسه) وهو وجوب
ما قبلها بان وقت الاولى التي هي الظهر أو المغرب وقوله بخلاف العكس أي فان وقت
الثانية يصلح للاولى في الجمع وغيره كالقضاء فتقوى تعلقه بالاولى فلذا لزم بأدراك
ما ذكر لان وقت انثانية كانه وقت لها وأيضا وقت الاولى انما هو وقت الثانية بطريق
التبعية بدليل انه لا يجوز تقديم الثانية على الاولى بخلاف وقت الثانية فانه وقت
للاولى لا بطريق التبعية حل (قوله كوضوء رافية) بان كان غير صاحب
ضرورة حل

(باب الاذان)

قوله بالتنوين قال ع ش عبر بباب لعدم اندراج تحت المواقيت التي عبر عنها
بالباب (قوله سن اذان) الى قوله ولو فائتة اشتمل كلامه متناوضا على ست دعاوى
سئها وكونها على الكفاية وكونها بالرجل وكون الرجل ولو منفردا وكونها المكتوبة
وكونها ولو فائتة فثبت الاولى بالمواظبة واثبت الثانية والثالثة والخامسة بخبر

(فلا اعادة) واجبة كالعبادة
اذ اعتق بعد الجمعة (ولو طرأ
مانع) من جنون أو غماء
أو حيض أو نفاس (في
الوقت) أي اثنا عشر واستغرق
المانع باقيه (وأدرك) منه
(قدر الصلاة وطرأ لا يقدم)
أي لا يصح تقديمه عليه كقيم
(لزم) مع فرض قبلها ان
صلح لجمعه معها وأدرك قدره
كما فهم عامر بالاولى لثمة كيه
من فعل ذلك ولا يجب معها
ما بعدها وان صلح لجمعه معها
وفارق عكسه بان وقت
الاولى لا يصلح للثانية الا اذا
صلاهما معا بخلاف العكس
فان مع تقديم طهره على
الوقت كوضوء رافية
لم يشترط ادراك قدر وقته
لا يمكن تقديمه عليه أما اذا
لم يدرك قدر ذلك فلا يجب
لعدم تمكنه من فعله وتعبيري
بما ذكر أعظم من قوله ولو
حاضت أو جن والتقييد بظهر
لا يقدم من زيادتي

*(باب) * بالتنوين

(سن)

الحديث واثبت الراية بالخبر الآتي والسادسة بخبر لم (قوله على الكفاية) هذا
لا يناسب قوله بعد ولو منفردا حل وبعبارة ع ش قوله على الكفاية أي حيث كانوا
جماعة قال م ر أما في حق المنفرد فهما سنة عين وجه تذييل شكل قول المصنف
ولو منفردا إلا أن يقال مراد م ر بقوله سنة عين أنه لا يطلب من غير المنفرد إذا كان للصلاة
المنفرد ومراد الشارح أنه إذا فعله غيره لأجل صلاته سقط عنه اه ع ش ووجه
اشكال قول المصنف ولو منفردا أنه يقتضي أن يكون في حقه سنة كفاية قال شيخنا
ح ف ويجاب بأنه ليس المراد منفردا عن غيره عند الأذان بل المراد منفردا بالصلاة كما
قيد به الشارح وهذا الثاني وجود غيره والأشكال لا يرد إلا إذا كان المراد إلا أنفراد
بالأذان لكن لا يكون في ذكره حيث ذكر الرد على الضيف القائل بأن المنفرد عن غيره
لا يسن له الأذان لأنه لا إعلام (قوله أذان) هو لغة الإعلام وشرعا قول مخصوص يعلم به
وقت الصلاة المفروضة والاقامة مصدر أقام وهي لغة كالأذان والأقامة من
خصوصيات هذه الأمة كما قاله السيوطي وشرعا في السنة الأولى من الهجرة كما في
ع ش وقوله يعلم به وقت الصلاة ما لم يخجل على أنه حق للوقت والمعتمد أنه حق للصلاة
بدليل أنه يؤذن للعائنة ح ف ويكفر جاحده لأنه معلوم من الدين بالضرورة ع ش
على م ر (قوله مواظبة السلف الخ) قال بعضهم السلف هم الصحابة والخلف من
بعدهم وهو المشهور وقال بعضهم السلف ما قبل الأربعة مائة والخلف ما بعد الأربعة مائة
وقدم العلة على الحديث أهمها الأذان والاقامة بخلاف الحديث فإنه خاص بالأذان
وأبضا لدفع توهم الوجوب من قوله فليؤذن بخلاف المواظبة المذكورة فإنها لا توهم
الوجوب اه بر ماوى (قوله فليؤذن) استعمال الأذان فيما يشمل الإقامة أو تركها للعلم
بها ع ش (قوله أحدكم) قالوا إنما يجب أي عملا بهذا الحديث لأنها إعلام بالصلاة
ودعاء إليها ع ش (قوله لرجل) المراد به ما يشمل الصبي وشو برى (قوله وان بلغه الخ) أي
حيث لم يكن مدعوا به أما إذا كان مدعوا به بأن سمعه من مكان وأراد الصلاة فيه
وصلى فيه فلا يندب الأذان إذا لمعنى له م ر زى ع ش وبعبارة قل على التحرير
(تنبيه) لا يسن للمنفرد أذان إذا كان مدعوا بأذان غيره بأن سمع الأذان في محل وقصد
الصلاة فيه وصلى فيه اه (قوله مكتوبة) متعلق بالأذان والاقامة على سبيل التنازع
وقوله لرجل متعلق بسن قال سم وهل المراد المكتوبة ولو بحسب الأصل فيؤذن
للمادة أي حيث لم يفعلها عقب الأصلية أو تلقى بالنقل الذي يطلب فيه الجماعة فيقال
فيها الصلاة جامعة النفس إلى الثاني أميل (قوله لما ر) أي من قوله إذا حضرت
الصلاة الحديث حل وهو دليل لسن الأذان للحاضرة في حق الجماعة وقوله والخبر

على الكفاية (أذان) معجبة
(واقامة) مواظبة السلف
والخلف عليهم بالخبر الصحيحين
إذا حضرت الصلاة فليؤذن
لكم أحدكم (لرجل) ولو
منفردا بالصلاة وان بلغه
أذان غيره (المكتوبة) ولو فائتة
لما ر والخبر الآتي

الآتي إله خبرني صفة وقوله وخبرني مسلم دليل لقوله ولو فاته وفي أخذها غاية
رد على الجديد القائل بأنه يقيم لها ولا يؤذن لفوات وقتها لأن الأذان حق للوقت على
هذا القول م ر (قوله نام هو وأصحابه) اعترض بقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر
الأنبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا وأجيب بأن رؤية الشمس ونحوها من وظيفة العين
لأن وظيفة القلب والعين تنام ونومها لا ينافي استيقاظ القلب شيخنا ثم رأيت السؤال
والجواب في حاشية ع ش على م ر وقال بعد ذلك وقد توقف في هذا بأن يقظة
القلب يدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض أمته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد
يجاب أيضا بأنه فعل ذلك لأنه يربح لأن من نامت عيناه لا يخاطب بأداء الصلاة حال
نومه وهو صلى الله عليه وسلم مشارك لأمته إلا فيما يختص به ولم يرد اختصاصه صلى
الله عليه وسلم بالخواب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل اه بحروقه (قوله فساروا)
والحكمة في سيرهم منه ولم يوصلوا فيه أن فيه شيطانا وانظر حكمة سيرهم إلى الارتفاع
وله لا لأنهم لم يقطعوا الوادي إلا حيث شئوا وقد يدل عليه ما في رواية أخرى ارجعوا بنا
من هذا الوادي فان فيه شيطانا اط ف (قوله ثم اذن بلال) أي بأمره صلى الله عليه
وسلم ع ش ومن اذن معنى أعلم فعذاه بالباء والمراد به الأذان الشرعي بقرينة سياق
كلامه خلافا لمن قال المراد به اللغوي (قوله فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ)
ليس فيه دليل لسن الأذان للمنفرد في القائمة بل للجماعة فيها وهو بعض المدعى
حل (قوله صلاة الغداة) أي أصبح (قوله بخلاف المندورة الخ) اخرجها بالمكتوبة
وقوله وصلاة الجنائز أي لأنها ليست مكتوبة في المتعارف بل ليست صلاة شرعية
بدليل أنه لا يحنث بها من حلف لا يصلي حل (قوله والنافلة) فلا يسن لها الأذان
والإقامة بل يكرهان حل (قوله وسن له) أي لم يرد الصلاة ع ش (قوله في غيره صلى)
كالبيت فيرفعه فيه وإن كان بجوار المسجد وحصل به الترهيم المذكور ع ش وكلامه
شامل لثلاث صور بأن لم يكن في مصلي أصلا كنيته والبادية أو كان في مصلي صلى فيه
فوادى أو جماعة ولم يذهبوا وهذا على كلامه (قوله أقمت فيه جماعة) ليس بقيد بل
مثله لو صلا فرادى (قوله وذهبوا) تباع فيه الروضة وهو مثال لا قيد فلا يرفع مطلقا أي
سواء أذهبوا أم مكثوا م ر أي لأنهم إذا لم يذهبوا ويومهم أهل البلد اه ابن شرف أي
فالمعتبر الإيهام بدخول الوقت أو عدم دخوله وعبارة م ر فلم يذهبوا فالحكم كذلك
لأنه إن طال الزمن بين الأذان وتوهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى والأتوها
وقوع صلاتهم قبل الوقت لا سيما في يوم النعم (قوله روى البخاري) هذا دليل لرفع
صوت المنفرد بالأذان حل (قوله الخدرى) هو بالنصب ع ش (قوله قال له) أي

وخبرني مسلم أنه صلى الله عليه
وسلم نام هو وأصحابه عن
الصبح حتى طلعت الشمس
فساروا حتى ارتفعت ثم نزل
فتوضأ ثم اذن بلال بالصلاة
فصلى رسول الله عليه السلام
وكنين ثم صلى صلاة الغداة
بخلاف المندورة وصلاة
الجنائز والنافلة (و) سن له
(رفع صوته بأذان في غير
مصلى أقمت فيه جماعة
وذهبوا) روى البخاري عن
عبد الله بن عبد الرحمن بن
أبي معصية أن أبا سعيد
الخدرى قال له إنى أراك تحب
الغنم والبادية فإذا كنت في
غنمك

أو ياد نك فأذنت للصلاة
فأرفع صوتك بالنداء فإنه
لا يسمع مدى صوت المؤذن
جن ولا انس ولا شيء الا شهد
له يوم القيامة سمعته من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أى سمعت ما قلته لك
بخطابى ويكفى فى اذان
المفرد اسماع نفسه بخلاف
اذان الاعلام كما سياتى
(و) سن (عدمه فيه) أى
عدم رفع صوته بالاذان فى
المصلى المذكور لا يتوهم
السامعون دخول وقت صلاة
أخرى والتصريح بسن رفع
الصوت وعدم رفعه لغير
المفرد مع قولى وذهبوا من
زيادتي وبه صرح فى الروضة
وأصلها وتعبيرى بمصلى أعم
من تعيينه بمسجد وتعبيرى
بسن عدم الرفع فيما ذكرأولى
بما ذكره لأنه انما يفيد عدم
السن وسن اظهار الاذان فى
البلد وغيرها بحيث يسمعه
كل من أصغى اليه من أهل
ذلك البلد أو غيره (و) سن
(اقامة) لا اذان (لغيره) أى
للأمة والخمسة منفردين

لعبد الله وظاهر هذا ان القول له عبد الله وفى شرح مستند الشافعى للحاوى ان
المقول له أبوه عبد الرحمن حل (قوله أو باديتك) أول التنويع وقوله فأذنت أى
أردت الاذان (قوله مدى صوت) المراد بالمدى هنا جميع الصوت من أوله الى آخره
وقول الشورى أى غاية بعده لعل المراد به معناه اللغوى لأنه يقتضى انه لا يشهد الا
من سمع غايته بخلاف من سمع أوله وليس مراد شيخنا (قوله جن ولا انس) ظاهره
ولو كافر ولا مانع منه بل دخل فيه ابليس لأنها شهادة للمؤذن لا عليه فلا يقال هو
عدو لبني آدم فكيف يشهد له وقدم الجن على الانس لعله لسببهم عليهم فى الخلق
شورى أى باعتبار رأيهم وقال شيخنا ح ف قدم الجن لتأثيرهم بالاذان أكثر من
تأثير الانس (قوله ولا شيء) يحتمل ان يراد به غير الانس والجن مما يصح اضافة السمع
اليه ويحتمل ان يراد به الأعم ويشهد له الرواية الأخرى فإنه لا يسمع مدى صوت
المؤذن انس ولا جن ولا حجر ولا شجر وان الله تعالى يخلق له الساتات تشهد به يوم القيامة
فأله الحاوى فى شرح مستند الشافعى شورى (قوله الاشهد له) أى وشهادتهم سبب
لقربه من الله لأنه قبل شهادتهم له بالقيام بشعائر الدين فيجازه على ذلك ع ش
وعبارته على ما الاشهد له أى بالاذان ومن لازمه الايمان لمطابقه بالشهادتين
فيجازه على ذلك وهذا انما يحصل للمؤذن احتساباً لما دام عليه وان كان غيره يحصل
له أصل السنة انتهى (قوله أى سمعت ما قلته لك) أى جميع ذلك وهو انى أراك الخ زى
(قوله بخطابى) أى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لابي سعيد الخدرى انى
أراك الخ (قوله كما سياتى) أى فى قوله وبجماعة جهر حل (قوله لتلايتوهم
السامعون) أى حيث طالت المدة وعدم دخول الوقت الا حينئذ اذا قصرت حل
(قوله أولى مما ذكره) حيث قال ويرفع المفرد صوته ندباً لا بمسجد وقعت فيه
جماعة (قوله عدم السن) أى والمدعى سن عدم شورى وفرق بينه بان عدم
السن صادق بالاباحة وغيره بخلاف سن عدم فانه يفيد ان الفعل مكروه أو خلاف
الأولى ع ش (قوله وسن اظهار الاذان) قال مر والضابط أن يكون بحيث يسمعه
جميع أهلها الواصفوا اليه لكن لا بد فى حصول السنة لكل من ظهور الشعار كما
ذكر فعل انه لا شافى ما يأتى ان اذان الجماعة يكفى فيه سماع واحد له لأنه بالنظر
لاداء أصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع أهل البلد أو عبارة اطفى قوله
وسن اظهار الاذان أى لاجل ظهور الشعار بالنسبة لكلهم اما فى جانب واحد ان كانت
صغيرة أو فى أكثر ان كانت كبيرة فلو اذن فى جانب واحد من بلد كبير حصلت السنة
لأهل ذلك الجانب فقط (قوله واقامة) وهى ذكر مخصوص يقيم الى الصلاة أى يكون

سبباً للقيام له ومن ثم سميت اقامة حل (قوله أو مجتمعين) بان يجتمع الخنثى مع الاناث
 بان يقيم الخنثى لمن فالحاصل ان الخنثى يقيم لنفسه والاناث والاتي يقيم لنفسها
 والاناث ويمتنع اقامة الخنثى له وللرجال واقامة الانثى للخنثى وللرجال فتجوز الاقامة
 في أربع وتمتنع في أربع وعبارة حل قوله أو مجتمعين هذا مطلق ومسيأتي تقييده
 في قوله وشروط لغيره سواء ذكره فان هذا يقتضي ان الخنثى يقيم للخنثى وليس كذلك
 لاحتمال انوثة الاول وذكره الثاني اه بزيادة فخص كلامه هنا باقامة الخنثى
 لنفسه وللنساء وباقامة المرأة كذلك فان كلامه يروم اقامة المرأة والخنثى للخنثى
 وللرجال (قوله لاعلام الغائبين) أي وضعه ذلك فلا ينافي سنه للمنفرد حل (قوله
 لاسنة ناهض الحاضرين) أي لطلب نهوضهم أي قيامهم قال ع ش يؤخذ منه انه
 لواحتيج الى الرفع طلب وهو ظاهر اه (قوله لم يكره) أي اذا لم يقصد الاذان الشرعي
 فان قصده حرمة عليها ذلك سم ع ش (قوله ان كان ثم اجنبي) قال مر المعتقد
 الحرمه وان لم يكن هناك اجنبي لان رفع الصوت بالاذان من وظيفة الرجال ففي رفع
 صوتها به تشبیه بالرجال وهو حرام اه فالحرمة توجد بأحد أمرين بقصد الاذان ورفع
 الصوت لما في كل من التشبيه اه ع ن وأقول يلزم من التحريم احتجاباً به شعار
 الرجال تحريم الاذان بلارفع صوت بعين هذه العلة وقد أوردت ذلك عليه فاعتذر بما
 فيه تأمل وقد يجاب بأنه انما يكرن شعار الرجال اذا كان مع رفع الصوت سم ع ش
 ولا يشكل بجواز غنائها مع سماع الاجنبي له حيث لم يخش منه فتنة لان الغناء يكره
 للرجال استماعه حيث لم يخش الفتنة والاحرم والاذان يستحب له استماعه وهو مظنة
 للفتنة من المرأة فلجوز زناه للمرأة لادى الى ان يؤمر الاجنبي باستماع ما قد يخشى منه
 الفتنة وهو محتسب وكان مقتضى هذا حرمة رفع صوت المرأة بالقراءة في الصلاة وخارجها
 لان استماع القراءة مطلوب والذي اعتمده شيخنا عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة
 لعدم سن النظر الى القاري بخلاف المؤذن اه فلما استعينا للمراة لامر السامع بالنظر
 اليها فقد صرحوا بکراهة جهرها في الصلاة بحضرة اجنبي وعملوه بخوف الفتنة ان
 وانما لم يحرم رفع صوتها بالتلبية لانه لا يسن الاصغاء اليها ولان كل أحد مشغول بالتلبية
 حل وعبارة اج على التعرير يؤخذ مما تقدم من ان فيه تشبها بالرجال ومن انه
 يستحب النظر للمؤذن عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة وان كان الاصغاء اليها مندوباً
 اه قال شيخنا ح ف وحرمة رفع صوتها بالاذان معالة بخوف الفتنة وبالتشبيه بالرجال
 فلا يرد الامر بالميل (قوله وان يقال الخ) ويحوقل أي يقول لاحول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم في اجابته اه حل (قوله في نحو عید) ويمنعني ندبه عند دخول الوقت

أو مجتمعين لانها لا تستفاض
 الحاضرين فلا تحتاج الى رفع
 صوت والاذان لاعلام
 الغائبين فيحتاج فيه الى الرفع
 والمرأة يخاف من رفع صوتها
 الفتنة والتحقيق بها الخنثى
 احتجاباً فان اذنا النساء بقدر
 ما يسمعن لم يكره وكان ذكرها
 لله تعالى أو فرفقه كره بل
 حرم ان كان ثم اجنبي وذكر
 الاقامة للمرأة المنفردة
 سن الخنثى في زيادتي (وان يقال

وعند الصلاة ليكون نائباً عن الاذان والاقامة حجر والاعتداله لا يقال الامرة واحدة
لانه بدل عن الاقامة كما يدل عليه كلام الاذكار للنووي م ر وانظر هل يشترط فيه
شروط المؤذن لانه نائب عن الاذان والاقامة فيكون المنادى المذكور ذكراً مثلاً
اولاً يشترط ذلك فلا يرجع شورى والظاهر الاشتراط لانه بدل عن الاقامة ا ط ف
(قوله في نحو عيد) فلا اذن واقام في العيد ونحوه فهل يحرم له عبادته فاسدة أولاً
فيه نظروا الاقرب الاول قياساً على ما لو اذن قبل الوقت حيث يحرم لكونه عبادة فاسدة
لكن في شرح م ر التصريح في هذه بكرة الاذان لغير المكتوبة وقد يقال يمكن
جملة على ما اذا اذن لا بنية الاذان فليتأمل ع ش (قوله وتراويح) وكل نفل شرعته
الجماعة وكذا وترتسن جماعة له وترأخي فعلمه عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما اذا
فعل عقبه فان النداء لها نداء له كذا قيل والاقرب انه يقوله في كل ركعتين في
التراويح والوتر مطالعاً لانه بدل عن الاقامة لو كانت مطلوبة نرجح م ر قال حجر والذي
يظهر ان التراويح ان فعلت عقب فعل العشاء لا يحتاج الى نداء لها وكذا يقال في الوتر
عقبها ففعل استحياب النداء للتراويح اذا اخرجت عن فعل العشاء اه وهذا انما يأتي
على القول بانه نائب عن الاذان والاقامة مع انه تقدم انه نائب عن الاقامة فيأتي به
مطلقاً زى وشورى ويرد عليه انه لا يسن للمنفرد ولو كان بدلاً عنها لسن له ويمكن
ان يجاب بان البديل قد لا يعطى حكم المبدل منه من كل وجه ا ط ف (فرع) لو اذن
لحاضرة ففرغ منها قد كرثثة فلا يؤذن لها لان تذكرها ليس كدخول وقتها الحقيقي
وهو ظاهر شورى (قوله في كسوف الشمس) فان قيل حيث كان لكسوف ثابتاً
بالنص كان الاولى له مصنف ذكره في المتن وأجيب بانه ذكر العبد لا قضايته على
الكسوف أو تكرره وهم قد يقدمون المقيس على المقيس عليه ع ش (قوله بالاغراء)
أي بدال الاغراء وهو العامل قال ع ش أي احضروا الصلاة أو الزموا حالة كونها
جامعة اه (قوله ورفع أحدهما على انه مبتدأ حذف خبره أو عكسه) وفي كون
جامعة مبتدأ حذف خبره عسر ويمكن تقديره لنا جامعة أي كائنة لنا عبادة جامعة أي
وهي الصلاة بدليل السياق سم على حجر وقوله ع ش على م ر فاندفع ما يقال ان
جامعة لا يصح ان يكون مبتدأ والخبر محذوف لانه منكرة ولا مسوغ وحاصل الدفع ان
الخبر قد جازا ومجروراً مقدماً فتكون النكرة مفيدة شيئاً ح ف (قوله للاولى)
ولا يشترط ان يقصده الاولى بل لو اطلق كان منصرفاً للاولى فلو قصد به الثانية
فينبغي ان لا يكتفى به ح ل (قوله كفواث) يشكل على هذا ان المرجح في المذهب
ان الاذان حق للفريضة فكان مقتضاه طلبه لكل فريضة ويجاب بان جمع الصلوات

في نحو عيد) من نفل تشرع
فيه الجماعة وصلى جماعة
ككسوف وتراويح
(الصلاة جامعة) لو رده في
الصحيحين في كسوف
لشمس ويقاس به نحوه والمجران
منصوبان الاول بالاغراء
والثاني بالحالية ويجوز رفعها
على الابتداء والخبر ورفع
أحدهما ونصب الآخر كما
بينته في شرح الروض
وكالصلاة جامعة الصلاة
كما نص عليه في الام (و) ان
يؤذن (للاولى فقط من
صلوات والاها) كفواث
وصلاتي جمع وفاتنة
وحاضرة دخل وقتها قبل
شروعه في الاذان ويقم لكل
للتابع في الاولين رواه في
اولهما الشافعي وأحمد
باستناد صحيح وفي ثانيتهما
الشيخان وقياساً في الثالثة
فان لم يوال أو والى فائنة
وحاضرة لم يدخل وقتها قبل
شروعه في الاذان لم يكف لغير
الاولى الاذان لها وتعبى
بذلك

أولى من قوله فان كان
فوايت لم يؤذن لغير الاولى
(ومعظم الاذان مثني) هو
معدول عن اثنين اثنين
(و) معظم (الاقامة فرادى)
قيدت من زيادتي بالمعظم لان
التكبير أول الاذان أربع
والتوحيد آخره واحد
والتكبير الاول والاخير لفظ
الاقامة فيها مثني مع ان
الامل استثنى لفظ الاقامة
واعتذر في دقايقه عن ترك
التكبير به لما كان على نصف
لفظه في الاذان كان كانه
فرد والاصل في ذلك خبر
الصحيحين أمر بلال ان يشفع
الاذان ويوتر الاقامة والمراد
منه ما قلنا فالاقامة احدى
عشر كلمة والاذان تسع عشر
كلمة بالترجيع وسيأتي
(وشروط فيها ترتيب وولاء)
بين كلماتها مطلقا والجماعة
جهر) بحيث يسمعون لان
ترك كل منها يخل بالاعلام
ويكفي السماع واحد منهم
ولا يضر في الولاة تخطئ يسير
سكون أو كلام

صبرها كصلاة واحدة ع ش (قوله أولى) أي واعم ووجه الاولوية ان قول الاصل
لم يؤذن لغير الاولى شامل لما اذا والى بين الفوائت أو لم يوال مع انه اذا لم يوال فانه يؤذن
لغير الاولى ووجه العموم ان كلام الاصل لا يشمل صلاتي الجمع والفاقة والحقرة
شيخنا (قوله فيها) أي الاقامة وقوله مع ان الامل طرفا لقوله قيدت (قوله والتكبير
الاول والاخير) ولفظ الاقامة فيها مثني فان قات ان معظم الاقامة مثني لان هذه ست
كلمات والباقي خمسة فرادى فكيف قال ومعظم الاقامة فرادى قلت أجيب عن ذلك
بان معظمها فرادى بالنظر لكلماتها المفردة وهي ثمانية بدون التكرير والمثني منها ثلاثة
(قوله عن ترك التكبير) أي عن ترك استثنائه (قوله على نصف لفظه) هو ظاهر
في تكبيرها الاول والاخير لانه مساو للاذان (قوله ما قلناه) أي ان يشفع معظم الاذان
ويوتر معظم الاقامة شيخنا (قوله بالترجيع) وهو ان يأتي بالشهادتين أربعاً سر اولاً
قبل ان يأتي بهما جهر او المعتمد انه ليس من الاذان بل هو سنة فيه بدليل انه لو تركه مع
اذانه ع ش وقوله بل هو سنة فيه قبل في حكمه تدبر كلتي الاخلاص بكونهما المخرجتين
من الكفر المدخنتين في الاسلام وتذكر خفاهما في أول الاسلام وظهورهما بعد حل
الموت ترك كلمة من غير الترجيع لم يصح اذانه ع ش (قوله وولاء) فلا يفصل بينهما
بسكون أو كلام طويل ويشترط ان لا يطول الفصل عرفاً بين الاقامة والصلاة
ولا يشترط لهمانية بل الشرط عدم الصارف فلو ظن انه يؤذن أو يقيم للظهر فكانت
العصر صح حل (قوله مطلقاً) أي لا منفرد والجماعة ويؤخر رد السلام وتسميت
العاطس الى الفراغ وان طال الفصل لانه لما كان معذوراً سوح له في التدارك مع
طوله لعدم تقصيره بوجه فان لم يؤخر ذلك للفراغ فمخلاف السنة كالتكلم ولو لمصلحة شرح
م (قوله وجماعة جهر) ان كان الجهر هو رفع الصوت فقد تقدم استنباهه وفيه ان الذي
تقدم رفع فوق هذا الجهر رفع بقدر ما يسمع واحد من الجماعة ورفع الصوت زيادة على
ذلك لان الجهر ضد الاسرار والاسرار ان يسمع نفسه والجهر ان يسمع غيره ورفع الصوت
زيادة على الجهر تأمل حل (قوله اسماع واحد منهم) أي بالفعل ويوجه بان الغرض
منه حضور الصلاة وهو لا يحصل الا بذلك ويفرق بين هذا وما يأتي في الخطبة من
الاكتفاء بالسماع بالقوة من الجميع بان المتصور من الاذان اعلام من يسمع ليحضر
بمخلاف سماع الخطبة فانه يحضر بالفعل فاكتفى منه بالسماع بالقوة ع ش وشروط
بعضهم في الواحد ان يكون مكلفاً ذكر (قوله أو كلام) ولو عمدا ومثله يسير نوم
أو غم أو وجع أو عدم اخلاص ذلك به ومثله الرد لان الرد لا تبطل ماضى الا ان
اتصلت بالموت ويسن ان يستأنف الاقامة في ذلك لقربها من الصلاة بخلاف الاذان

في الاوابن ح ل (قوله وعدم بناء غير) أي وان اشتبهاء وتا وقوله لان ذلك يقع
في لبس أي غالبا أو شأنه ذلك حتى لو انتفى التوهم امتنع ح ل أي فلا ترد هذه
الصورة وهي عدم الاشتباه واللبس كان يتوهم تهما يلعبان مثلا أو يتحدان بالذكر
بقوله في لبس أي لبس الاذان بغيره (قوله ودخول وقت) أي في نفس الامر م ر
وهذا يفيد صحة ما دام الوقت باقيا وتنتهي مشروعيته بفعل الصلاة بالنسبة لذلك
المصلي وقول ابن الرفعة تنتهي بوقت الاختيار محمول على الافضل ولو اذن قبل علمه
بالوقت فصادفه اعتد به بناء على ما تقدم من عدم اشتراط النية فيه وبه فارق التيمم
والصلاة كذا قال الزركشي واقره في شرح الروض خلافا لظاهر كلام شرح البهجة ح ل
أي لا اشتراط النية فيها وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا بدخول الوقت
فتبين انه في الوقت اجزا لعدم اشتراط النية فيها ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة
شبهت الصلاة فقبل انها بدل عن ركعتين سم أي والقائل بالصحح لا يقطع النظر عن
الضعيف (قوله لان ذلك للاعلام به) هذا لا يجري الاعلى القول بان الاذان للوقت لا
لصلاة والمعمد انه للصلاة بدليل انه يؤذن للفاتنة (قوله فلا يصح قبله) خصه بالذكر
لاجل الاستثناء بعد والافلا يصح بعده أيضا ق ل على التعريف ويرد عليه الفاتنة
فان الاذان لها بعد خروج وقتها الا ان يقال كلامه مفروض فيما اذا اذن للصلاة
بعد خروج وقتها وكان فعلها في الوقت (قوله في نصف ليل) ظاهره ولولا الاذان الثاني
فان قلت تقدم في تعريف الاذان الشرعي انه اعلان بدخول الوقت والاذان قبل
الوقت ليس اعلاما بالوقت فاجواب ان الاعلام بالوقت اعم من ان يكون اعلاما
بانه دخل أو قارب ان يدخل وانما اختص الصبح بذلك من بين الصلوات لان الصلوات
في أول وقتها مرغوب فيها والصبح غالباً عقب نوم فتناسب ان يوقظ الناس قبل دخول
وقتها ليتجهوا لها ويدركوا فضيلة أول الوقت فتح الباري شوري أي وليغتسل الجنب
(قوله ان بلالا الخ) انظر كيف يثبت هذا المدعى وهو كونه من نصف الليل بهذا الحديث
(قوله حتى تسمعوا اذان ابن ام مكتوم) أي تقربوا من سماعه وكان معه بلال ليعلمه
بالوقت فاندفع ما يقال ان اذان الاعى وحده مكروه وكان اسمه عمر وفسماه النبي
عبد الله واسم امه عاتكة اه فتح الباري وهو الذي نزل فيه عيسى وتولى ان جاءه
الاعى الخ (قوله وشرط في مؤذن الخ) نعم بشرط في من نصبه الامام أو نائبه للاذان
ان يكون بالغاً عاقل امة عارفاً بالوقت بامارة أو بخبر ثقة عن علم اذا تبه ليخبره
دائماً فان أنتى شرط من ذلك لم يصح نصبه ولا يستحق المعلوم وان صح اذانه اه زى
وقال شيخنا م ر يستحق المعلوم وفيه نظر لما سياتى عنه في نصب من يكره الاقتداء به

(و) شرط فيهما (عدم بناء
غير) على اذانه أو اقامته لان
ذلك يقع في لبس
وما قبله من اشتراط الترتيب
مطلقاً واشتراط الترتيب
والولا في الاقامة من زيادتي
(ودخول وقت) لان ذلك
لا اعلام به فلا يصح قبله
(الا اذان صبح فن نصف ليل)
يصح والا صل فيه خبر
الصحيحين ان بلالا يؤذن بالليل
فكلموا واشربوا حتى تسمعوا
اذان ابن ام مكتوم (و) شرط
في مؤذن وقيم اسلام

حيث قال يصح نصبه ولا يستحق المعلوم فهذا أولى ق ل على الجلال وقوله رتبة أي
رتب الامام الثقة كالميقاني ليخبر المؤذن (قوله وتميز) وان لم يقبل خبره بدخول الوقت
فلا تجوز الصلاة اعتمدا على اذانه ح ل (قوله مطلقا) أي للنساء وغيرهن (قوله
فلا يصح ذلك من كافر) ويحكم باسلامه اذا أتى به لنطقه بالشهادتين الا ان كان عيسويا
ولا يعتد باذانه الا ان اعاده ثانيا والعيسوي من طائفة من اليهود ينسبون الى أبي عيسى
اسحاق بن يعقوب الاصمعي كان يعتقد ان محمدا ارسل الى العرب خاصة تمسك بقوله
تعالى وما ارسلنا من رسول الا نبيا والعيسوي من طائفة من اليهود ينسبون الى أبي عيسى
امتناع اذان واقامة الخشي للخشى فليتأمل مع قوله فيهما من فردين أو مجتمعين
الا ان يخص ما تقدم بما اذا اجتمع الخشي مع النساء وقوله فلا يشترط فيهما ذكر كورة
بل يشترط في أحدهما وهو المؤذن وكتب أيضا قضية ما هنا انه يصح اذان المرأة
للنساء وتقدم انه ان كان بقدر ما يسمي لم يكره وكان ذكر الله أي فهو ليس باذان
وانه ان كان ثم رفع صوت حرم ان كان ثم اجنبي الا ان يجعل كلامه على الرفع مع عدم
اجنبي ويكون جارا على طريقة هو ان كان المعتمد انه حرام مع الرفع مطلقا وهذا
ظاهر وقد وقع لكثير التوقف في كلام الشارح شوبري (قوله كما ماتها لهم) قال
في شرح البهجة وقد يتوقف في هذا القياس ووجهه انه انما امتنع امامتها للرجال
لا رباط صلاة المأموم به لالة الامام وهذا لا رباط ريبان بان الاذان وسيلة للصلاة
فاعلى حكم المقام كذا بخط زى خضرا (قوله فلا يشترط فيهما) أي في كل منهما
ذكر كورة فلا تنافي اشتراطها في أحدهما وهو المؤذن سم (قوله بمما) أي من قوله
وسن اقامة لا اذان غيره أي للمرأة والخشي (قوله فهو اسم الاول) معتمد وهو قوله
بخفض الصوت والثاني هو قوله برفعه ع ش قال العلامة الرشيدى على شرح
م ر قوله فهو اسم الاول لا يخفى ان المناسب لهذا التوجيه أي قوله لان المؤذن الخ ان
يكون اسما للثاني لانه الذي يرجع اليه وحيث تدعى التسمية الاول به مجاز من تسمية السبب
باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع (قوله من تاب اذا رجع) لان المؤذن دعى الى الصلاة
بالجملتين ثم عاد فدعى اليها بذلك وخص بالصبح لما يعرض للناس من التكاسل
بسبب النوم وشوب في اذان الفاتت أيضا كما صرح به ابن عجيل اليمنى نظرا لاصح شرح
م ر (قوله الصلاة خير من النوم) أي اليقظة للصلاة خير من راحة النوم فاندفع
ما يقال لا فائدة في هذا الاخبار لان من المعلوم ان الصلاة خير من النوم (قوله وقيام
فيها) فيكره كل القاعد واضطجع اشد كراهة والراكب المقيم بخلاف المسافر
للجاجة الا ان الاولى خلافه والاوجه ان كلام من الاذان والاقامة يجزى من الماشي

وتميز) مطلقا (ولغير نساء
ذكر كورة) فلا يصح ذلك من كافر
وغير مميز لانه عبارة وليس من
أهلها ولا من امرأة وخشي لرجال
وخشي كما ماتها لهم اما المؤذن
والمقيم للنساء فلا يشترط فيها
ذكر كورة وعلم مما مر ان الخشي
يسن له الاقامة لنفسه دون
الاذان وذكر المقيم وتقييد
الذكر كورة بغير النساء من زيادتي
(وسن ادراجها) أي الاقامة
أي الاسراع بها (وخفضها)
وهو من زيادتي (وترتيله) أي
الاذان أي الثاني فيه لا امر
بذلك في خبر الحاكم الا لخفض
ولان الاذان للغائبين والاقامة
للحاضرين فاللائق بكل منهما
ما ذكر فيه (وترجييع فيه) أي
في الاذان لو روده في خبر مسلم
وهو ان يأتي بالشهادتين مرتين
بخفض الصوت قبل اعادتهما
برفعه فهو اسم للاول كافي المجموع
وغيره وفي شرح مسلم انه للثاني
وقضية كلام الروضة كاصلها
انه لما وسمي بذلك لان المؤذن
رجع الى رفع الصوت بعد ان تركه
أوالى الشهادتين بعد ذكرهما
(وتشويب) بمثلثة من تاب اذا
رجع (في) أذاني (صبح) لو روده
في خبر أبي داود وغيره باسناد
جيد كافي المجموع وهو ان يقول بعد
الحيمتين الصلاة خير من النوم مرتين وخرج بالصبح ما عداها فيكره فيه التشويب كافي الروضة (وقيام فيهما) أي في الاذان
والاقامة على عال

يُشِج إليه خبر العيصين يا بلال قم فتاد
أبلغ في الاعلام ووضع مسجتيه
بأخي أذنيه في الاذان (و) توجه (لقبلته)
لنا أشرف الجهات ولأن توجهها هو
تول سائنا وخلفاؤنا كرسن القيام
وجه في الاقامة مع جعل كل منها سنة
تقله من زيادتي وكذا قولي (وان يلتفت
لغيره في الصلاة مرة في حي على الصلاة) مرتين
لاذان ومرة في الاقامة (وشيا مرة في حي
على الصلاة) كذلك من غير تحريك صدره
القبلة وقدميه عن مكانهما لأن بلالا
يفعل ذلك في الاذان كما في العيصين
لأنه به الاقامة واختص الالتفات
لغيره لأنهما خطاب آدمي كالسلام من
الامة بخلاف غيرها (و) ان (يكون كل)
المؤذن والمقيم (عدلا) في الشهادة لانه
يتردد في الصلوات فهو أولى من الصبي
لأنه بذلك (سيتا) أي على الصوت لانه
يخفي الاعلام (حسن الصوت) لانه اجبت
لي الاجابة بالحضور (وكرها) أي الاذان
لخامة (من فاسق) لانه لا يؤمن أن يأتي
في غير الوقت (وصي) كالفاسق
أعني وحده) لانه ربما يغلط في الوقت
ذكر الثلاث من زيادتي (ومحدث) خبر
رمذي لا يؤذن الامتوضي وقيس بالاذان
قامة (و) الكراهة (لجنب اشد) منها
لأنه لغلظ الجباية (و) هي في (اقامة)
لها (اعلظ) منها أي اذا هما القربها من
الامة (وهما) أي الاذان والاقامة أي
وعهما كما صرح به النووي في فكهته وان
يقتصر في الاصل لغيره

وان بعد عن عمل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله ان فعل ذلك لنفسه أولان
يمشي معه ح ل (قوله ان احتيج اليه) ظاهره انه قيد ~~كل~~ في من الاذان
والاقامة وليس كذلك بل هو قيدي الاقامة فقط واما الاذان فيطلب فيه ان يكون
على عال مطلقا كما في شرح م ر (قوله تم فساد) دليل اسن القيام لا بقيد كونه على
عال لانه لا يدل عليه (قوله ووضع مسجتيه) أي انتمت لانه أجمع للصوت وبه يستدل
الاصم والبعيد على كونه اذا ناسر م ر ومنه يؤخذ ندب وضع غيرها عند فقدها
بخلاف التشهد لا يقوم غيرها مقامها لانه بالقلب وهو مفقود في غيرها (قوله
وتوجه لقبلته) أي ان لم يخرج الى غيرها والا كناية وسط البلد فيدور حرها ق ل
(قوله وان يلتفت) انظر وجه الايمان به مؤذلا أي به كسابقه مصدر اصريحا
لا يقال أتى به كذلك ليعطف عليه ما بعده لانه ان قول ليس بضروري لانه يجوز ان يكون
هنا صريحا ويأتي بان في المتن بعده مع رعاية الاختصار هنا تأمل شوبري (قوله مرتين)
حال من حي على الصلاة أو من فاعل يلتفت أي حال كونه فائلا ذلك مرتين الخ شيخنا
(قوله خطاب آدمي) أي وغيرها ذكر الله وقوله كالسلام أي فانه يلتفت فيه دون
ما سوا لانه خطاب آدمي ويفارق كراهة التفات الخطيب في الخطبة بانه يعظ
الحاضرين فالادب في حقها لا يعرض عنهم شرح م ر (قوله عدلا) أي عدل
رواية بالنسبة لاصل السنة واما كماله فيعتبر فيه كونه عدل شهادة وبه يجمع بين
كلامي الوالد م ر في شرحه (قوله أي على الصوت) فالصيت مغاير لحسن الصوت
ولا ينافي ما مر من سن خفض الاقامة لان المراد خفضها بالنظر للاذان (قوله لانه
ربما يغلط في الوقت) من باب علم يؤخذ منه انه لو كان يؤذن بقول مؤقت لم يكره ح ل
(قوله ومحدث) أي غير فاقده الطهورين الا ان يحدث في الاثناء فان الافضل اكماله
لانه دوام فيتوسع فيه ولا يستحب قطعه ليتوضأ نقله في شرح الهذب عن الامام
الشافعي واحكامه وحيث يقال لنا صورة يستحب فيها الاذان للمحدث حل ومثل
المحدث ذر نجاسة غير معفوعة عنها لان المطلوب منه ان يكون بصفة المصلي وظاهر هذا
انه لا فرق بين النجاسة في الثوب وغيرها ولا يبعد التزامه شوبري (قوله اقربها من
الصلاة) يؤخذ من هذه العلة ان اقامة المحدث اعظم من اذان الجنب وهو المعتمد
خلافا لاسنوي حيث قال بتساويهما ع ش على م ر (قوله أي مجموعهما)
المراد بالمجموع ~~كل~~ واحد على انفراد ع ش وعجالة الشوبري المراد
بالمجموع كل واحد منضم الى الآخر والظاهر انها أولى شيخنا (قوله على الاذان)
وانما كان الاذان أنزل منه لقوله صلى الله عليه وسلم المؤذنون اطول اعناقا يوم

القيامة أي أكثر رياء لأن راجي الشيء يدفعه إليه وقيل بكسر الهمزة أي
 اسرعا إلى الجنة وانما واظب النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده على الإمامة
 ولم يؤذوا لا اشتغالهم بمهمات الدين التي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم ولهذا قال عمر لولا
 الخلافة لأذنت وانما كان الأذان أفضل مع كونه سنة والإمامة فرض كفاية لأن
 السنة قد تفضل الفرض كسر السلام مع ابتدائه شرح م ر (قوله قالوا الخبر الخ)
 وجه التبري أن هذا الحديث لا يدل على أنها أفضل من الإمامة لأنها فرض كفاية وبها
 فوائد وإن كان المعتمدان الأذان وحده أفضل من الإمامة وهي أفضل من الإقامة
 ح ل وعبارة ع ش انما اسنده لهم لجواران يقال لا يلزم من الشهادة أنه أفضل
 الأذان على الإمامة بل يجوز أن يكون فيها فضل أكثر من ذلك اه ولو سلمت
 دلالة على ذلك فهو يدل على أن الأذان وحده أفضل مع أن مدعاهما معا أفضل كما
 قاله (قوله مؤذنان أصلي) مسجد أو غيره ولعل المراد يؤذنان على التناوب هذا في
 وقت وهذا في وقت آخر حيث لم يتسع المسجد لهما يؤذنان في وقت واحد وحيث تزد
 يكون قوله فيؤذن واحد قبل فجر الخ من جملة فوائد التعدد لأن هذا فائدة التعدد فقط
 ح ل وعبارة شرح م ر ومن جملة فوائد التعدد أن يؤذن واحد الخ (قوله وسن
 لسماعهما) حيث لم يكن مصليا ولو نقل ولم يكرهه الكلام كقافي الحاجة
 والمجامع ومن يسمع الخطيب ح ل وفي شرح حجر على المنهاج تقييده أي السامع بأن
 يفسر اللفظ أي يميز حرفه واللام بعد سماعه نظير ما يأتي في السورة للإمام ع ش
 وعبارة البرماري قوله ولسماعهما أي ولو بصوت لم يهتم به وإن كره أذانه وإقامته فإن لم
 يسمع إلا آخره أجاب الجميع مبتدئا بأوله اه (قوله أي لسماع المؤذن) والمقيم فلو
 كثر المؤذنون قال ابن عبد السلام يجب كل واحد إجابة لتعدد السبب وإجابة الأول
 أفضل إلا في الصبح والجمعة فهما سيان لهما مشروعان م ر فإن أذنوا معا كفي إجابة
 واحد منهم ولا تسن إجابة أذان نحو الولادة وتقول الغيلان ولو تثنى حتى الفاظ الإقامة
 اجيب مثني سم شوبري (قوله قالوا ولو محدثا) لعل حكمة التبري احتمال الحديث
 المذكور بعد التخصيص بغير المحجب ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم كرهت أن أذكر
 الله الأعلى طهر ع ش وعبارة ح ل ولو محدثا أحدا أكبر كالحبش والنقاس
 ونرا منه ميلا لما قاله السبكي أن المحجب والحائض لا يجيبان وقال ولله لا يجيب الجلب
 وتجب الحائض لطول أمدها وعبارة شرح م ر وجروان كان جنبيا أو حائضا
 أو نحوهما خلافا للسبكي اه فظاهرهما اعتماد وقضيته عدم كراهة إجابة المحدث
 والمحجب والحائض وبشكل عليه كراهة الأذان والإقامة لهم وفرق شيخ الإسلام

على الأذان (أفضل من
 الإمامة) قالوا الخبر لا يسمع
 مدى صوت المؤذن جن ولا
 انس ولا شيء إلا شهده يوم
 القيامة ولا أنه لا علامه بالوقت
 أكثر نفعها (وسن مؤذنان
 لمصلي) مسجد أو غيره فأسيلا
 به صلى الله عليه وسلم (فيؤذن
 واحد) للصبح (قبل فجر) بعد
 نصف الليل (وأخر بعده)
 لخبر أن بلالا يؤذن بديل السابق
 فإن لم يكن إلا واحد أدن بها
 المرتين ندبا أيضا فإن اقتصر
 على مرة فلا ولي أن يكون بعد
 الفجر وقولي لمصلي أعم من قوله
 لا مسجد (و) سن (لسماعهما)
 أي لسماع المؤذن والمقيم قالوا
 ولو محدثا أحدا أكبر (مثل
 قوله ما) خبر مسلم إذا سمعتم
 المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم
 صلوا على ويقاس بالمؤذن المقيم
 وهو من زاد في (الافى جيلان
 وتشويبوكتي

بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يظهر عند مراقبتها الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذن غيره وهو لا يعلم غالب الوقت اذ انه سمع على حجر (قوله لخبر) مسلم وروى الطبراني بسند رجاله ثقة الا واحدا فمختلف فيه وآخر قال الحافظ الميمني لا يعرفه ان المراد اذا اجابت الاذان والاقامة كان لها بكل حرف ألف ألف درجة والرجل ضعف ذلك شرح حجر (قوله مثل قولها) بان يأتي بكل كلمة عقب فراغه منها كما يدل عليه قوله في الحديث فقولوا الخ لكن بحث الاسنوي الاعتداده مع ابتدائه فراغها أم لا ورده ابن العماد بان النقول انه لا يكفي للتعقيب في الخبر اه ملخصا من شرح حجر قال سمعني بنو لا يتراخي عنه بحيث لا يعد جوابا له فافهم انه لا يضر الفصل القصير اه وأخذوا من قوله مثل ما يقول ولم يقولوا مثل ما يسمع انه يجب في الترجيع وان لم يسمعه ويؤخذ من ترتيبه القول على النداء الصادق بالكل والبعض ان قوله م عقب كل كلمة هو الافضل فلو سكت حتى فرغ كل الاذان ثم أجاب قبل فاصل طويل عرفا كفي في أصل سنة الاجابة كما هو ظاهر ويقطع الاجابة نحو النداء والذكر وتكره لم في صلاة الاحيلة والتشويب أو صدقت فانه يبطلها ان تعمد وعلم والمجامع وقاضي حجة بل يبيحان بعد الفراغ كمثل ان قرب الفصل شرح حجر ومثله م ر (قوله فيقول) الاولى فيقول لان المشهور فيها الحوقلة لا الحوقلة (قوله في كل كلمة) أي من الحيعلات وفي معنى الالام والشانية على ما هو افلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد (قوله والقياس) أي على الحيعلتين بمجامع الطلب برماوى (قوله يقول) أي بعد الاذان بتمامه أو بعد الحيعلتين وانما يقول المؤذنون الاصلوا في رجالكم في الآية المظلمة والمظيرة (قوله مركبة من حي على الصلاة الخ) أي من هذا اللفظ ولا يشترط لجمعة ذلك ان يأخذ من كل كلمة بعض حروفها فاندفع ما يقال الحيلة مأخوذة من حي على فقط اه ع ش (قوله في الثاني) أي التشويب ع ش (قوله يكسر الراء) أي وقفها ع ش (قوله ان يصلي ويسلم) ويحصل أصل السنة باي لفظ أتى به مما يفيد الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان أفضل الصيغ على الراجح صلاة التشهد فينبغي تقديمها على غيرها ومن الغير ما يقع للمؤذنين من قولهم بعد الاذان الصلاة والسلام عليك يا رسول الله الى آخر ما يتون به فيكفي ع ش (قوله ثم اللهم الخ) وظاهر ان كلاما من الاجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة مستقلة فلو ترك بعضها سن له ان يأتي بالباقي ع ش (قوله والفضيلة) عطف بيان أو من عطف العام وقيل الوسيلة والفضيلة قبتان في اعلى عليين احدهما من لؤلؤة بيضاء

مسلم واذا قال حي على الصلاة قال أي سامعه لاحول ولا قوة الا بالله واذا قال حي على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله أي لاحول عن معصية الله الابيه ولا قوة على طاعته الا بمعونته ويقاس بالاذان الاقامة قال في المهمات والقياس ان السامع يقول في قول المؤذن الاصلوا في رجالكم لاحول ولا قوة الا بالله والجميعلة مركبة من حي على الصلاة وحي على الفلاح والحوقلة من لاحول ولا قوة الا بالله ويقال فيها الحوقلة (ويقول) في الثاني (صدقت وبررت) برتين لخبر ورد فيه قال ابن الرفعة وبررت بكسر الراء صرحت ذا برأي خير كثير (و) في الثالث (اقامها الله وادامها وجعلني من صالحى أدلها) لوروده في خبر ابى داود وهذا من زيادتي والقياس ان يأتي به مرتين (و) سن (اكل) من مؤذن ومقيم وسامع ومستمع (ان يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ) من الاذان والاقامة لخبر مسلم السابق ويقاس به بالسامع فيه غيره ممن ذكر (ثم) يقول (اللهم رب هذه الدعوة) أي الاذان والاقامة

يسكنها النبي صلى الله عليه وسلم وآله والآخرة من يا قوتة صفراء يسكنها ابراهيم
وآله اه برماوى ومثله م ر وكتب عليه ع ش قوله يسكنها ابراهيم ولا نسأل
هذا سؤاله صلى الله عليه وسلم على هذا الجواز ان يسكن هذا السؤال لتعين
ما وعد به من اسمائه ويكون سكنى ابراهيم وآله فيها من قبله صلى الله عليه وسلم اه
بحروفه (قوله وابعته) أى أعطاه ومقامه معول لابعته لتضمنه معنى أعطاه أو معقول
فيه أى اقمه فى مقام أو حال أى ابعته ذام مقام محمود وكرمه مع انه عين لانه فخم كانه قيل
مقاما أى مقام محمود بكل لسان كذا فى شرح البخارى للمصنف شوبرى (قوله الذى
وعده) أى بقولك عسى أن يبعثك ربك مقام محمودا (قوله تطرق نقص) كالرياء
والعجب (قوله مقام الشفاعة) هذا ما عليه اجماع المفسرين كما قاله الواحدى
وقيل شهادته لأمته وقيل اعطاؤه لواء المجد يوم القيامة وقيل هو ان يجلسه الله
تعالى على العرش وقيل هو كون آدم ومن دونه تحت لوائه يوم القيامة من أول
عرصاتهم الى دخولهم الجنة قاله جبر فى الجوهر المظم وفائدة الدعاء بذلك مع ان الله
وعده به طلب الدوام أو الإشارة لنسب دعاء الشخص لغيره قاله المؤلف شوبرى ويجوز
أن يكون لظاهر شرفه وعظم منزلته م ر أولا بصل الثواب للداعى

(باب بالتوين)

المقصود من هذا الباب قوله ومن صلى فى الكعبة الخ وأما كونه شرطاً والاستثناء
منه فذكر كونه بالتبع فلا يقال انه مكروم مع ما يأتى فى شروط الصلاة وقد يقال ذكره هنا
وان كان سيأتى توطئة لما بعده شيخنا وكان صلى الله عليه وسلم يصلى أولاً الى الكعبة
بوجه ثم أمر بالتوجه الى بيت المقدس وكان يجعل الكعبة بينه وبينه ولما هاجر لزم على
استقبال بيت المقدس جعل الكعبة خلف ظهره فشق عليه ذلك فسأل جبريل
أن يسأل ربه التوجه اليها فنزل قوله تعالى قد نرى قلب وجهك فى السماء الآية فامر
باستقبال الكعبة بعد ان صلى من الظهر ركعتين بعد الهجرة بعام أو سبعة عشر شهرا
وقول بعضهم أول صلاة صلاها الى الكعبة العصر مراده صلاة كاهله اه قال السيوطى
قال ابن العربى نسخ الله القبلة مرتين ونسكاح النعمة مرتين ولحوم الحجر الاهلية مرتين
ولا احفظ رابعا وقال أبو العباس العرفى رابعها الوضوء بماء من النار وقد نظمت
ذلك فقلت

وأربع تكرر انسخها : خاتمتها التصوم والائثار

لقبلة ومنتعة وحجر : كذا الوضوء بماء من النار

وزيد خامس وهو الحجرة شوبرى (قوله التوجه) أى يقيناً فى القرب وظناً فى البعد (قوله

(الى اخره) تنبيه كفاى الاصل
التامة والصلاة القائمة آت
عجدا الوسيلة والفضيلة وابعته
مقاما محمودا الذى وعدته
والتامة السالمة من تطرق
نقص اليها والقائمة التى ستقام
والوسيلة منزلة فى الجنة والمقام
المجود مقام الشفاعة فى فصل
القضاء يوم القيامة والذى
منسوب بدلا مما قبله أو يتقدم
اعنى أو مرفوع خبرا لمبتدأ
محذوف وقد كرر ما يقال بعد
الاقامة مع ذكر السلام من
زيادنى

(باب)

بالتوين (التوجه)

للقبلة) سميت قبلة لان المصلي يقابلها وكعبة تكعيبها أي تربعها وقال م ر لا تدارتها
وارتفاعها (قوله بالصدر) أي حقيقة في القيام والجلوس وبالقوة في الركوع والسجود
والمراد بالصدر جميع عرض البدن فلا استقبال طرفها فخرج شيء من الموضع عن
محاذاتها لم يصح جرشو برى وكذا لو خرج بعض صف طويل امتد بقربها ولو باخريات
المسجد الحرام عن محاذاتها يقينا فبطل صلاته اما الصف البعيد عنها فتصح صلاتهم
وان طال الصف من المشرق الى المغرب لكن مع انحراف طرفيه لان صغير الحجم كلما زاد
بعده زادت محاذاته كالنار الموقدة من بعد اه زى قال ح ل بالصدر أي اذا كان قائما
أوقاعدا وبجملته في غير القيام كالركوع والسجود ولو صلى مضطجعا فلا استقبال بمقدم
البدن أي بالصدر والوجه كما سيأتي والمستلقى لا بد ان يكون اخصاه للقبلة أي ووجهه
أيضا بان يرفع رأسه كما سيأتي فتقييد الشارح بالصدر بالنظر الى الـ وكذا قوله لا بالوجه
ح ف وقال الرشدي انما قيد بالصدر لان الكلام هنا في صلاة القادر في الغرض كما هو
نص المتن فلا يراد به قديح بالوجه بالنسبة للمستلقي لان تلك حالة عجز وسيأتي لها حكم
يخصها فتدفع ما في حاشية الشيخ وعبارة الشيخ قوله بالصدر ظاهره انه لا فرق في ذلك
بين القائم والقاعد والمستلقي وليس مرادا لما يأتي ان الاستقبال في حق المستلقي
بالوجه وفي حق المضطجع بقدم بدنه ثم قوله لا بالوجه انما اقتصر عليه لكونه نفي لما قد
يقتضيه التعبير بالتوجه فانه ظاهر في المقابلة بالوجه فلا يقال نحو اليد تنازع فيه
المفهوم ان فان مفهوم قوله بالصدر انه لا يضر خروج نحو اليد عن القبلة وقوله لا بالوجه
يدل على خلافه وقضية قوله بالصدر ان خروج القدمين عن القبلة لا يضر وهو كذا ان
(قوله وجهك) المراد بالوجه الذات والمراد بالذات بعضها كالصدر فهو مجاز مبني على
مجاز لا حقيقة لغوية (قوله المسجد الحرام) أي الكعبة (قوله أي جهته) المراد بالجهة
العين والجهة تطابق على العين واطلاقها على غيرها مجاز يدل ادعى بعضهم انها لا تطلق
الا على العين سم وزى وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل امر اصطلاحى اي وهو
سميت البيت وهو اؤه الى السماء السابعة والارض السابعة جرشو برى (قوله
والتوجه الخ) لا حاجة اليه لان سياق الكلام في الصلاة شيخنا (قوله ونحو
الشيخين الخ) أتى بهذا ليبين المراد من الآية لان المسجد عام زى أي فيكون من
اطلاق الكل واردة الجزء (قوله قل) بضم القاق والباء وقيل بالسمكان الباء
م ر (قوله مع خبر الخ) أتى به لان قوله هذه القبلة لا يدل على وجوب الاستقبال وأيضا
يحتمل الخصوصية (قوله بدونه اجماعا) أي بدون التوجه الاعم من ان يكون
للجهة أول العين لان الاستقبال لا خلاف فيه وانما الخلاف هل الاستقبال للعين

للقبلة بالصدر لا بالوجه (شرط
لصلاة قادر) عليه لقوله تعالى
فول وجهك شطر المسجد
الحرام أي جهته والتوجه
لا يجب في غير الصلاة فتعين
ان يكون فيها ونحو الشيخين
أنه صلى الله عليه وسلم ركع
ركعتين قبل الكعبة أي
وجهها وقال هذه القبلة مع خبر
صلوا كما رأيتوني أصلي
فلا تصح الصلاة بدونه اجماعا
أما العاجز عنه كمن يض

أول جهة بين الشائعي والمالكي فلا يقال ان قوله اجماعا مشكل فان المالكية لا يطلون الصلاة عند استقبال الجهة وان لم يستقبل العين لان الضمير راجع الى التوجه لا بقيد كونه العين فالمعنى ان الصلاة بدون الاستقبال من حيث هو باطله اجماعا فلا ينافي ان في جزئيات الاستقبال خلافا اه وقوله فان المالكية الخ وكذا هو قول عندنا يجاز استقبال الجهة وان لم يستقبل العين كما يؤخذ من شرح البهجة وصرح في التفتيه ومن هذا يعلم انه لا يصح جواب من اجاب عن هذا الاشكال بان المراد اجماع مذهبي شيخنا عشاوي (قوله لا يجد) أى في محل يجب طالب الماء منه ولو باجرة فاضله عما يعتبر في الفطرة ع ش (قوله الا في صلاة) هذا الاستثناء متصل ان كان مستثنى من القادر حسا اما اذا كان مستثنى من القادر الشرعي والحسي معافه ومنقطع اذ لم يدخل لانه قادر حسا عاجز شرعا وكذا ان اردنا القادر شرعا يكون منقطعاً وقوله والا في نقل استثناء متصل على الثلاثة تأمل (قوله مما يباح) أى خوف مما يباح هو او متولده أى ما ينشأ عنه لاجل قوله او غيره كالنار والسبع فان النار مثلاً لا تباح وانما يباح ما ينشأ عنها وهو الفرار منها اه شيخنا هذا ان فسرنا الغير بالنار ونحوها فان فسرنا بالفرار من النار ونحوها قدر مضاف في قوله مما يباح أى من سبب ما يباح فالباح هو الفرار والسبب نحو النار فالخوف من سبب الفرار لانه والمراد بالمباح ماعدا الحرام فيشمل الواجب وعجبة ع ش قوله مما يباح أى مما يباح له فعلة كقتال ودفع صائل ويدخل فيه الفرار من سبيل أو نار أو سبع أو غيرها مما يباح الفرار منه (قوله للضرورة) حتى لو أمن في اثناء الصلاة وكان راكبا وجب عليه ان ينزل ويشترط ان لا يستدبر القبلة في نزوله والابطال صلاته ح ل (قوله والا في نقل سفر) أى غير معادة وصلاة صبي والمراد على التفصيل الا في قوله فان سهل الخ مع قوله والمأشى يتم الخ (قوله مباح) المراد به ما قابل الحرام فيشمل الواجب والمندوب والمكروه شيخنا ح في ويشترط ايضا دوام السفر ولو صار مقيما في اثناء الصلاة وجب عليه اتمامها على الارض مستقبلا ودوام السير فلا ينزل في اثناء الصلاة لزمه اتمامها للقبلة ويشترط ترك الافعال الكثيرة بلا حاجة وعدم وطى النجاسة مطلقا عدا وكذا انسيا في نجاسة رطبة غير معفوع عنها شيخنا عن م ر (قوله معين) المراد به المعلوم من حيث المسافة بان يقصد قطع مسافة يسمي فيها مسافرا عرفا لا خصوص محل معين كما قاله الشارح في صلاة المسافر شورى ويشترط مجاوزة السور ان كان والا فمجاوزة العمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الا طول السفر ع ش قوله وان قصر السفر بان يخرج الى محل لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء على الاوجه زى والغاية للرد وقيل السفر القصير ان يفارق محله بنحو ميل

لا يجد من توجهه اليها
ومربوط على خشبة فيصلى
على حاله ويعيد وجوبا (الافى)
صلاة (شدة خوف) مما يباح
من قتال او غيره فرضا كانت
او نفلا فليس التوجه بشرط
فيها كما سيأتى في باب
للضرورة (و) الا في (نقل
سفر) بقيد من زدتها بقول
(مباح لقاصد) محل (معين)
وان قصر السفر لان النقل
يتوسع فيه

كما اذا ذهب لزيارة قبر امامنا الشافعي فيجوز له الترخص بمجاورة السور ومثله يقال
في التوجه لبركة المجاورين من الجامع الازهر ع ش على م ر ورجح الاول حجر
ثم قال ويفرق بين هذا وحرمة سفر المرأة والمدن بشرطها فانه يكفي فيه وجود مسمى
السفر بان المجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك وشم تفويت حق الغبر وهو
لا يتقيد بذلك (قوله بجوازه) مثال المحذوف تقديره يتوسع فيه لامور بجوازه الخ (قوله
فلسافر) لا يعلم جوارا لشي والركوب مما قبله فلاولى لمواو الا ان يقال التفريع
بالنسبة لترك التوجه في الجملة وان لم يعلم التفصيل فيه مما سبق ع ش (قوله تنفل)
أي صلاة النفل وان نذر اتمامه أي بعد مجاوزة السور والعمرة كما قاله ع ش (قوله
ولوراتبيا) كان الاولى ان يقول ولونحو عيدا لان الخلاف انما هو فيه كما أشار اليه
الحلال المحلى زى وقوله ولونحو عيدا أي من كل نفل تشرع فيه الجماعة ح ف وقد يجاب
بانه أراد بالراتب ماله وقت فيشمل العيد لكن لا يشمل الكسوف مع ان الخلاف فيه
أيضا ويشمل نحو الضحى وسنة الظهريه هم ان الخلاف فيه أيضا ع ش ويجب
بان الغاية للتعميم والرد فاندفع كلام زى (قوله صوب مقصده) أي جهته وظاهره
ان الواجب استقبال جهة المقصد لا عينه وفارق الكعبة بانها أصل وهو بدل (قوله
مما يأتي) أي من قوله ولا يعرف الا لقبله (قوله في جهة مقصده) والقرينة عليه
ان ترك الدابة ترمي الى أي جهة أرادت لا يليق بحاله صلى الله عليه وسلم لان ذلك بعد
عبثا وعلوم انه انما كان يسيرها جهة مقصده ويحتمل ان يكون هذا التفسير من كلام
ائمة المذهب ويحتمل انه ادراج من الراوى الذي روى عن الصحابة ع ش (قوله
وفي رواية لما) هي مقيدة للاولى (قوله عليها المكتوبة) ومثلها المندورة وصلاة
الجنائز م ر ع ش (قوله وخرج بما ذكر) من قوله سفره باح الخ ع ش (قوله والمهائم)
المراد به من لم يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافرا عرفا ح ل (قوله كركض)
أي للدابة (قوله فان سهل توجهه راكب الخ) حاضره ان الصور ثنتا عشرة صورة لانه
اما ان يسهل عليه التوجه في جميع الصلاة أو لا يسهل عليه في شيء منها أو يسهل
عليه في التحرم دون غيره أو في غيره دونه وعلى كل من الاربع اما ان يسهل عليه اتمام
كل الاركان أو لا يسهل عليه شيء منها أو يسهل عليه بعضها دون بعض فالخامس اثنا
عشر نقبل الا الاولى صورتان هما سهولة التوجه في جميع صلاته سواء سهل عليه اتمام
كل الاركان أو بعضها وتحت الا الاولى عشر صور ففهوم القيد الاول وهو سهولة
التوجه في جميع صلاته فيه تسع صور وهي ان لا يسهل عليه التوجه في شيء من
صلاته أو يسهل في التحرم دون غيره أو في غيره دونه وعلى كل اما ان يسهل عليه اتمام

بجوازه قاعدا للقادر
(فلسافر) سفر امبا (تنفل)
ولوراتبيا صوب مقصده كما يعلم
مما يأتي (راكبا وماشيا)
لا يسهل الله عليه وسلم كان
يصل على راحلته في السفر
حيث ما توجهت به أي في
جهة مقصده رواه الشيخان
وفي رواية لما غيرانه لا يسهل
عليها المكتوبة وقيس
بالراكب الماشي وخرج
بما ذكر المعاصي بسفره
والمهائم والمقيم ويشترط
مع ذلك ترك الفعل الكثير
كركض وعدو بلا حاجة
فان سهل

كل الاركان أو بعضها أو لا يسهل عليه شيء فلهذا تسع صور ومفهوم القيد الثاني وهو
اتمام الاركان مع منطوق الاول فيه صورة واحدة وهي سهولة التوجه في جميع
صلاته مع عدم سهولة شيء من الاركان والتوجه في جميع الصلاة لا يلزمه
الا في صورتين الاوليين في المتن وأما التوجه في بعضها فهو في التحريم فقط وذلك
في صور أربع داخل تحت قوله الاتوجه في تحريمه ان سهل وهو ان يسهل عليه التوجه
في التحريم سواء سهل عليه اتمام كل الاركان أو بعضها أو لم يسهل عليه شيء والرابعة
ان يسهل عليه التوجه في جميع صلاته ولم يسهل عليه تمام شيء من الاركان فلا يلزمه
فيها الا التوجه في التحريم وهذه هي مفهوم القيد الثاني مع منطوق الاول (قوله
توجه راكب) أي متنفل (قوله بمركب) هو مكان الركاد وليس بقيد بل غيره كالقيد
والسراج كذلك دليل قوله فيما يأتي وبذلك علم انه لا يلزمه وضع جهته الخ شيخنا
(قوله وسفينة) المعتمدان راكب السفينة ان سهل عليه التوجه فيها واتمام الاركان
لزمه ذلك والترك التنفل شيخنا ح ف فالاولى حذف السفينة وقال البرماوى
والهودج كالسفينة فيما ذكره فيكون ضعيفا أيضا والضعف في كل منهما انما هو بالنسبة
لما بعد الاضعف شيخنا ح ف كلام البرماوى وقال المعتمدان التفصيل الذى
في الشارح مسلم في الهودج دون السفينة (قوله في جميع صلاته) أفاد به انه المراد
والا فالعبارة تصدق بالبعض برماوى (قوله كلها أو بعضها) المراد به الركوع والسجود
مما لا يصدق باحدهما وعبارة الاصل اظهر فلو قدر على اتمام أحدهما فقط مع
التوجه في الجميع فهو داخل في قوله والا فلا وهذا اظهر لك سقوط كلام سم وعبارة
قوله أو بعضها قضيته انه ان سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر له سوى اتمام الركوع
انه يجب الاستقبال في الجميع والاتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له اه
عمرة لانه لا يلزمه الا التوجه في التحريم ح ف وعزى (قوله أى وان لم يسهل ذلك)
أى مجموع الصادق بالتحريم حتى يأتي قوله بعد ان سهل وكتب أيضا قوله وان لم يسهل
دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من الاركان
واما اذا سهل اتمام الاركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته فقضية
كلامه انه في جميع ذلك لا يجب الا الاستقبال عند التحريم ان سهل حجر شوبرى (قوله
مسيردا) أى من له دخل في تسيرها بحيث يحتل أمره لو اشتغل عنها وعبارة ع ش
على م ر من له دخل في سيرها وان لم يكن من المعدن لتسيرها كالمعاون بعض
الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم اه قال م ر في شرحه والحق صاحب مجمع
البحرين اليمنى بملاحها مسير المرقد ولم أره لغيره (قوله فلا يلزمه توجه) قضيته انه لا يجب

توجه راكب غير ملاح بمركب
كمودج وسفينة في جميع
صلاته (واتمام الاركان)
كلها أو بعضها هو اعم من
قوله واتمام ركوعه وسجوده
(لزمه) ذلك لتيسره عليه
(والا) أى وان لم يسهل ذلك
(فلا) يلزمه شيء منه
(الاتوجه في تحريمه ان سهل)
ان تكون الدابة واقفة وامكن
انحرافه عليها او تحرفها
اوسائره ويده زمامها وهي
سهلة فان لم يسهل ذلك
بان تكون صعبة او مقطورة
ولم يمكن انحرافه عليها
ولا تحريفها لم يلزمه توجه
للمشقة واختلال أمر السير
عليه وخرج زيادى غير
ملاح ملاح السفينة وهو
مسيرها فلا يلزمه توجه لان
تسليطه ذلك يقطعه

عن النفل أو عمله وما ذكرته
من الاستثناء الأخير هو
ما ذكره الشيخان وقضيته
أنه لا يلزمه التوجه في غير
التحريم وإن سهل ويمكن الفرق
بأن الاعتقاد يحتاط له مالا
يحتاط لغيره لكن قال
الاسنوي ما ذكره كراه بعيد
ثم نقل ما يقتضي خلاف
ما ذكره (ولا يصرف) عن
صوب طريقه لأنه بدل عن
القبلة (اللقبلة) لأنها الأصل
فإن انحرف إلى غير ما بطلت
صلاته إلا أن يكون جاهلاً
أو ناسياً أو جهلاً دابة
وعاد عن قرب (وبكفيه أياء)
هو أولى من قوله ويومي
(بركوعه) بـ (سجوده)
حالة كونه (اخفض) من
الركوع تمييزاً بينهما وللتابع
رواه الترمذي وكذا البخاري
لكن بدون تقييد السجود
بكونه اخفض وبذلك علم أنه
لا يلزمه في سجوده وضع
جهته على عرف الدابة
أو سرجها أو نحوه (والماشي
يتها) أي الركوع والسجود
(ويوجه فيها وفي تحريمه)
وفيما زادت بقولي (وجالوسه
بين سجديته) لسهولة ذلك
عليه بخلاف الراكب

في التحريم وإن سهل والمعتمد وجوبه فيه إن سهل ولا يلزمه إتمام الأركان كراكب
الدابة قاله حنفي في شرح الإرشاد أه شوبري وع ش (قوله عن النفل) أي إن قدم
عمله أي شغله الذي يشتغل به على النفل وقوله أو عمله أي إن قدم النفل على العمل (قوله
من الاستثناء الأخير) هو قوله لا توجه في تحريمه حل والأول قوله لا في شدة خوف
أو غير ملاح (قوله أنه لا يلزمه الخ) معتمد وقوله في غير التحريم ولو السلام (قوله ويمكن
الفرق) أي بين التحريم وغيره (قوله قال الاسنوي الخ) ضعيف وفرض في شرح
الروض كلام الاسنوي في الواقعة فراجع سم وعليه فلا منافاة بين ما نقل عن
الاسنوي وما نقل عن الشيخين فإن كلامهما في غير الواقعة وكلامه في الواقعة ع ش
وفيه أن هذا الحمل ينافي تصوير الشارح السهولة بقوله بأن تكون الدابة واقفة الخ
تأمل (قوله خلاف ما ذكره) وهو أنه متى سهل عليه الاستقبال ولو في السلام
وجب وهذا كراهية لأنه لا يجب التوجه إلا في التحريم إن سهل ولا يجب التوجه في غيره
وإن سهل شيخنا (قوله ولا يصرف) أي الراكب بالنسبة لما بعد الأوهو وقوله
والأفلا المقروض في الراكب لكن لا يختص به فكان الأنسب تأخيرها عن الماشي
ليرجع له أيضاً قال ع ش أي لا يجوز له فلان أهية وعدل عن قول أصله ويحرم انحرافه
لأنه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة بخلاف الماشي فإن الأصل في مخالفة الفساد برماوي
فلو ركب الدابة مقلوباً إلى جهة القبلة جازاً م ر (قوله عن صوب طريقه الخ) وإنما
يحرم الانحراف عن صوب مقصده مع مضيئه في الصلاة وما مجرد الانحراف مع قطعها
فلا يحرم لأن له تركها زى (قوله الالقبة) ولو كانت خلف ظهره ويصلي صوب مقصده
وإن كان مقصده طريق آخر يستقبل فيه القبلة مساو له مسافة وسهولة وسلك تلك
الطريق لا لغرض لتوسعهم في النفل ح ل (قوله وعاد عن قرب) راجع للثلاثة أي عاد
الجاهل عند العلم والناسي عند التذكير عن قرب ومن جملة دابته قريباً قال ع ش
ويشهد له سهو على المعتمد في الثلاثة (قوله وبكفيه) أي الراكب لا بقيد كونه
بمرقد (قوله هو أولى الخ) لأنه يوهم أن الأياء واجب ولا يجوز له وضع جهته على
عرفها مثلاً وليس كذلك شيخنا (قوله ويومي) بالهمز مختار (قوله على عرف الدابة) أي
شعر رقبته كما في المصباح فهو شامل لغير الفرس (قوله أو سرجها) والظاهر أنه لا يلزمه
بذل وسعه في الانحناء بحيث لو زاد عليه لمس عرف الدابة أو نحوه ط ف (قوله
والماشي يتها) أي إن سهل عليه الإتمام قال م ر في شرحه لو كان يمشي في وحل
أو ماء أو تلج فالأوجه أنه يكفي الأياء لما فيه من المشقة الظاهرة وتلويت بدنه وثيابه
بالطين والزمان الكمال يؤدي إلى الترك جله أه باختصار (قوله وجلوسه بين سجديته)

هذا في غير المشي زحفاً وجبوا أتماءه فاجلس بين السجدين في حقه كالأعذار
إذا كان عاجزاً عن القيام شوبري (قوله وله المشي فيما عدا ذلك) المناسب للمقابلة
أن يقول وله ترك التوجه فيما عدا ذلك كنهه عبراً بالآزم لأنه يلزم من المشي بمجهة
مقصده ترك التوجه تأمل (قوله أطول زمنه) راجع إلى القيام والتشهد وقوله
أول سهولة المشي فيه راجع إلى الاعتدال والسلام شيخنا فيتوجه في أربع وعشرون
في أربع (قوله فرضاً) ولونذراً (قوله أو غيره) كصلاة الجنائز ع ش (قوله بأن تكون
سائرة) وحمل عدم الجواز أن كان زمامها بيده أو لم يكن بيد أحد فان كان بيده غيره وكان
مميزاً وانتم بهما القبلة واستقبل واتم الأركان في جميع الصلاة جازم أي لأن سيرها
حينئذ ليس منسوباً إليه (قوله لرواية الشيخين السابقة) هي قوله غير أنه لا يصلح
عليها المكتوبة ولم يؤخذ بقضية فيمنع من ملأه عليها واقفة مع التوجه واتمام الأركان
لأن السياق يدل على أنه إنما ترك الصلاة عليها لما يمرض لها من الخلل وهو مانع من
الصحة ع ش (قوله منسوب إليه) يقتضي أنها لو ثبت رتبة فاحشة أو سارت ثلاث
خطوات متوالية بطلت صلاته وهو كذلك وقرره شيخنا زى شوبري وعجالة ح ل
قوله ولأن سير الدابة منسوب إليه أي فيما إذا كانت سائرة أي حيث لم يكن زمامها
بيده غيره ولو بالثأورات أو وطئت نجاسة لم يضر حيث لم يكن زمامها بيده ولو دعى
فها وفي يده نجاستها أو اتصلت بها نجاسة والحالة هذه فرك الوصل وبيده جبل طاهر
متصل بنجاسة فتي كان زمامها بيده اشترط طهارة جميع بدنها حتى محل الروث ح ف
ولا يكلف التحفظ والاحتياط في مشيه ولو طوى نجاسة جاهلاً بها وكانت بابسة
وفارقها حالاً لم يضر وإن تعد المشي عليها ولو بابسة ولم يجد عنها ماء عدلاً ولو فارقها حالاً ضرر
(قوله انقطاعاً عن رفقته) أي إذا استوحش م رأى وإن لم يتضرربه قياساً على
التميم لما فيه من الوحشة والمراد برفقته هنا من ينسب إليه لا جميع أهل الركب
ولو كان معادلاً لاخر وخشى من نزوله وقوع صاحبه ليل الحمل أو تضرره بميله أو ركوبه
بين الجمالين أو احتاج في ركوبه لمعين وليس معه أجير لذلك كان جميع ذلك عذراً
ولو توسم أي ترجى من صاحبه النزول أيضاً ومن صدق له أعانته على الركوب إذا نزل
اتجه وجوب سؤاله كسؤال الماء في التيمم شوبري (قوله صلى عليها) ظاهره
اختصاص الراكب بذلك وليس كذلك بل المشي الخائف كذلك فيصلي ماشاء
كالنافلة وتجب الإعادة لندرة العذر شوبري (قوله وأعاد) ظاهره ولو كان الوقت واسعاً
وقياس ما تقدم في فاقد الطهورين ونحوه أنه إن رجع زوال العذر لا يصلح إلا إذا ضاق
الوقت وإن لم يرج زوال عذره صلى في أوله ثم إن زال بعد على خلاف ظنه وجبت

وله المشي فيما عدا ذلك
كما علم مما تقدم لطول زمنه
أول سهولة المشي فيه (ولو صلى)
شخص (فرضاً) عينا أو غيره
(على دابة واقفة وتوجه)
للقبلة (وأتم) أي الفرض وهو
أتم من قوله وأتم ركوعه
وسجوده (جاز) وإن لم تكن
معقولة لاستقراره في نفسه
(والا) بأن تكون سائرة
أول يتوجه أول يتم الفرض
(فلا) يجوز لرواية الشيخين
السابقة ولأن سير الدابة
منسوب إليه بدليل جواز
الطواف عليها فلم يكن مستقراً
في نفسه نعم إن خاف من نزوله
عنها انقطاعاً عن رفقته
أو نحوه صلى عليه ما أعاد

الاعادة وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعدد فيندب قضاؤها فوراً
ع ش على م ر (قوله كما مر) أى فى أول السبب فى قوله فيصل على حاله ويبيد وجوباً
أو المراد كما مر فى باب التيمم أى مر بها. وخدمته ذلك شورى (قوله على رجال) أى
عقلاء ولو كانوا مجانين فكذلك الدابة لنسبة السيد اليه اه عبده فلو كان بعضهم مجانين
وبعضهم عقلاء أفتى شيخنا بانه اذا كان غير العقلاء تابعين للعقلاء مع والافلاسهم وقال
الاطفى الاقرب الصحة مطلقاً (قوله مع) أى لأن سيره أى السير منسوب
لحامله دون راكمه وقرق المتولى بين الدابة السائرة بنفسها وبين الرجال السائرين
بالسير بان الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة بل تراعى جهة القبلة بخلاف الرجال
قال حتى لو كان للدابة من يلزم لجسمها أى وهو مميز ويسيرها بحيث لا تختلف الجهة جار
ح ل ومثله م ر (قوله فى الكعبة) أى داخلها جحر (قوله وتوجه شاخصاً) راجع
الامر من ولا يشترط ان يكون عرضه محاذ بالجميع عوض بدل المصلى ع ش قال زى
فلو زال الشاخص فى أثناء الصلاة بطلت بخلاف زوال الرابطة اه لان أمر الاستقبال
فوق أمر الرابطة سم لان الاستقبال شرط للصلاة والرابطة شرط للصلاة الجماعة
(قوله منها) ولو كان مملوكاً كشخص ويوجه بانه بعد من باب اعتبار الظاهر اما اذا لم يتوجه
ما ذكر فلا يصح لانه صلى فى البيت لآله وانما جاز استقبال هو الله المنه وخارجها
هدمت أو وجدته لانه سمي عرفاً مستقبلاً لها بخلاف من فيه لانه فى هو الله فلا يسمى
عرفاً مستقبلاً لها جحر (قوله كعبتها أو بابها) راجع لقوله ومن صلى فى الكعبة
لما بعده ولو صلى خارج الكعبة وقد انهدمت كفى التوجه اليها ولو بلا شاخص
كما صرح به فى ع ب وهذا محرز قول المصنف ولو فى عرصة ح ل أى لان الشاخص
لا يجب الا اذا كان داخلها أو على سطحها (قوله أو مسمرة) لوسمها هو ليصل اليها
ثم يأخذها فالظاهر انه لا يكفى ويحتمل خلافه واردة نعى م ر هذا الخلاف سم وفى حجر
انه يكفى استقبال الوند المغرور وتقيد الخشبة بالمبقية والمعمرة ليس للتخصيص بل يكفى
نبوتها ولو بغير بناء وتسمير كما فى حجر وخالف فى ذلك زى وح ل وم ر وعمارة
م ر وتخالف العصى الاوتاد المغرورة فى الدار حيث تعد منها بدليل دخولها فى بيعها
لجريان العادة بغرزها لاصح فعدت من الدار لذلك (قوله جمع منها) أى دون
ما تلقىه الريح زى قال سم وينبغى ان تكون اجارها المقلوعة كالتراب المجموع منها اه
(قوله ثلثى ذراع) وان بعد عنه ثلاثة اذرع فاكثروا يفرق بين هذا وبين ستره المصلى
وقاضى الحاجة بان القصد من الستر عن القبلة ولا يحصل الامع القرب وهذا اصابة العين
وهو حاصل فى البعد كالقرب ح ل (قوله بخلاف ما اذا كان الخ) المناسب ان يقول

كما مر وبما تقر علم ان قولى
والافلا أول من قوله أو سائرة
فلا ولو صلى على سائر من به مع
على رجال سائرين به مع
(ومن صلى فى الكعبة) فوضا
او نقلاً ولو فى عرصة
لواهدمت (او على سطحها
وتوجه شاخصاً منها) كعبتها
أو بابها وهو مردود أو خشبة
منية أو مسمرة فيها أو تراب
جمع منها (ثلثى ذراع) بذراع
الآدمى (تقريباً) من زبادى
(جاز) أى ما صلا بخلاف
ما اذا كان الشاخص أقل
من ثلثى ذراع لانه

أما إذا كان الشاخص دون ثلثي ذراع أو لم يكن منها كحشيش ثابت وعصى مغروزة بها فلا يصح التوجه إليه زى وهو مخالف بحرف في العصى المغروزة كما تقدم بخلاف الشجرة النابتة في عرستها فإن التوجه إليها يكفي كما في م ر (قوله ستر المصلى) أى كسترته (قوله وقد سئل النبي) بيان لدليل حكم الأصل (قوله كؤخرة الرجل) بكسر الخاء والمهمز وهى لغة قليلة والكثير آخره الرجل ولا تقل مؤخرة الرجل أى على الفصح اه اختار ع ش وعبارة البرماوى قوله كؤخرة الرجل بضم الميم وضمة وهزة ساكنة بعدها خاء معجمة مكسورة أو مفتوحة مخففة فيها ويقال مؤخرة بضم الميم وفتح المهمزة وتشديد الخاء المفتوحة أو المكسورة وقد تبدل المهمزة واو أو يقال آخره بفتح المهمزة والمد مع كسر الخاء وهى الحقيقة المحسوسة التى يستند إليها الراكب خلفه (قوله ومن أمكنه علمها) أى سهل عليه بدليل قوله الاتى والاعتماد ثقة ع ش أى سهل ذلك عليه بغير مشقة لا تحتمل عادة برماوى (قوله أى الكعبة) ومثلها محارب المسلمين المعتمد فى أنه متى أمكنه علمها لم يعمل بغيره وعبارة الأصل علم القبلة وهى أعم وفى ح ل قوله أى الكعبة أى وما فى معناها كالقطب وموقفه صلى الله عليه وسلم إذا ثبت بالتواتر فإن ثبت بالأحاد فكأن الخبر عن علم وقول ح ل كالقطب أى بعد الاهتداء إليه ومعرفة يقينا وكيفية الاستقبال به فى كل قطر وأما إذا فقد شئ من ذلك كان من جملة الأدلة التى يجتهد بها وهذا يجمع بين الكلامين أى من جعله من الأدلة ومن جعله يفيد اليقين وهو بين الفرقين وبنات نعش الصغرى شيخنا ح ف وعزنى (قوله على جبل أى قبيس) سمي بذلك لأن آدم ابتس منه النار التى فى أيدى الناس أى استخرجها بالزناد من حجر صوان أخرجه منه وكان يسمى فى الجاهلية الامين لأن الحجر الاسود كان مود عافيه عام الطوفان وهو الجبل المشرف على الصفا برماوى وقال الله له إذا رأيت خيلى بينى يتي فاخرجه له فلما انتهى عليه الصلاة والسلام لمحل الحجر ناداه الجبل يا ابراهيم ان لك ودبة عندي فخذها فاذا بحجر أبيض من يواقيت الجاهة وقيل سمي الامين لحفظه ما استودع فيه من الامانات ح ل فى السير (قوله ولا حائل) الواو للحال وحائل اسم لا والخبر محذوف أى وجوده بالجملة حال من المفعول فى قوله امكنه شيخنا (قوله بينه وبينها) أى ولا مشقة عليه فى علمها بخلاف الاعى مثلا إذا امكنه التحسيس علمها لم يكن بمشقة لكثرة الموقوف والزحام أو السوارى فيكون كالحائل فيعتمد ثقة بخبره عن علم هكذا ظهر وعرضته على شيخنا ط ب فوافق عليه سم وما ذكره فى الاعى مستفاد من تفسيرهم الا كان بالسهولة اه شيخنا (قوله فى المسجد) أى الحرام ع ش (قوله بحيث يعاينها) قيد فى الثلاثة أى بحيث يمكنه

ستر المصلى فاعتبر فيه
قدرها وقد سئل النبي صلى
الله عليه وسلم عنها فقال
كؤخرة الرجل رواه مسلم
وقولى شاخصا منها أعم مما
ذكره (ومن أمكنه علمها) أى
الكعبة بقيد زده بقولى
(ولا حائل) بينه وبينها كأن
كان فى المسجد أو على جبل
أى قبيس أو على سطح بحيث
يعاينها

معانيها كان كان في ظلمة او غمض عينيه لانه يعاينها بالفعل والابان كان يعاينها بالفعل
 فيقال له عالم بها لانه امكنه علمها فلا يصح جعل هذه امثلة لقوله ومن امكنه علمها تأمل
 شيخنا عثمناوى ومبارة م ر وهو ممكن من معانيها (قوله لم يعمل بغيره الخ) والفرق
 بين هذا واكتفاء العناية بأخذ بعضهم عن بعض مع امكان سماعهم من النبي صلى الله
 عليه وسلم ان القبلة امر حسي مشاهد ولا مشقة فيها واما الاحكام لم تكن امرا محسوسا
 فذهابهم للنبي صلى الله عليه وسلم في كل حكم فيه مشقة (قوله من تقليد) المناسب
 تأخير له آخر المراتب قال جعفر علم ان المصلي بالمسجد وهو اعنى اوفى ظلمة لا يعتمد الا
 على اللبس الذي يحصل به اليقين او اخبار عدد التواتر وكذا قرينة قهضية بان كان قد
 رأى محلا فيه من جعل ظهره له مثلا يكون مستقبلا او اخبره بذلك عدد التواتر اه
 (قوله او قبول خبر) أى ما لم يبلغ المخبر عدد التواتر او يكون معصوما والافهل له الاخذ
 بالخبر المذكور شوبرى واستوجه ع ش ان له الاخذ بالخبر لانه يفيد اليقين (قوله في
 ذلك) أى فيما اذا امكنه علمها ولا حائل شيخنا (قوله وكالحاكم) أى المجتهد أى وقياسا
 عليه اذا وجد النص فلا يعمل بغيره (قوله اعم من تعبيره) لتناوله الاخبار لكنه مأخوذ
 من قول المنهاج والاخذ الخ فتأمل سم قال شيخنا ويمكن حمل كلام المصنف عليه
 بان يفسر التقليد بالاخذ بقول الغير مطلقا ويدل له تعبير الروضة بلا يجوز له اعتماد قول
 غيره (قوله اعتمد ثقة) طاهره ان الاعتماد المذكور لا يسمى تقليدا لان التقليد سياتى
 ولعل وجهه ان التقليد خاص باخذ قول المجتهد من غير معرفة دليله كما قاله ابن السبكي
 والمخبر عن علم ليس مجتهدا (قوله ثقة) أى عدل رواية كما اشار اليه بقوله ولوعبدا
 او امرأة وقد يشمل التعبير بالثقة دون مقبول الشهادة من برتكب خاتم المروءة
 مع السلامة من الفسق ويشعر به قوله وخرج بالثقة غيره كفاسق ويحتمل عدم قبول
 خبره وهو الاقرب اه ع ش على م ر (قوله يخبر عن علم) عدل عن قول بعضهم
 اخبر ليفيد ان وجوده مانع من الاجتهاد ولو قبل اخباره قل وحيثئذ فكان الصواب
 حذف لفظة اخبار من قوله فيما سياتى وليس له الاجتهاد مع وجود اخبار الثقة (قوله
 انا شاهد الكعبة) أى او المحراب المعتمد اوقال رأيت القطب ونحوه او الجمع الكثير
 من المسلمين يصلون هكذا فى هذا كله يمتنع الاجتهاد بل يعتمد خبره فان لم يخبره لزمه
 سؤاله حيث لا مشقة عليه فى سؤاله على الوجه ويسأل من دخل داره ولا يجتهدنم
 ان علم اه انما يخبر عن اجتهاد امتنع عليه تقليده كما هو ظاهر زى (قوله بصعود حائل)
 أى وان قل ككثلاث درج وقوله او دخول المسجد أى وان قرب ايضا لما ذكر
 وعبارة خ ط نعم ان حصل له بذلك مشقة جاز له الاخذ بقوله ثقة مخبر عن علم ع ش

(لم يعمل بغيره) أى بغير علمه
 من تقليد أو قبول خبر أو اجتهاد
 له هولة علمها فى ذلك وكالحاكم
 اذا وجد النص فتعبرى
 بذلك اعم من تعبيره بالتقليد
 والا جتهاد (والا) أى
 وان لم يمكنه علمها أو امكنه
 ونحو حائل كجبل وبناء
 (اعتمد ثقة) ولو عبدا أو امرأة
 (يخبر عن علم) لا عن اجتهاد
 كقوله انا شاهد الكعبة
 ولا يكلف المعانيبة بصعود
 حائل أو دخول المسجد

(قوله لا مشقة) أى وإن كانت تحتل عادة ح ف (قوله وفى معناه) أى المخبر عن علم
عش والاولى رجوع الضمير لاختبار الثقة أى فى معناه من حيث الاعتماد لا من حيث
امتناع الاجتهاد من كل وجه لا يجهت فيها بمنة ويسرة كما سياتى بخلاف المخبر
عن علم لا يجوز له الاجتهاد معه شيخنا عزيزى وأيضاً رؤية المحارب المعتمدة فى معنى
العلم بالنفس كما تقدم ففى مقدمة على المخبر عن علم فقوله وفى معناه أى من حيث
امتناع الاجتهاد معاً فلا ينافى انها فى المرتبة الاولى (قوله رؤية محارب المسلمين) وفى
معناها خبر صاحب الدار وهو ظاهر ان علم ان صاحبها يخبر عن غير اجتهاد والالم يحجر
تقليده شرح مـ وكتب عليه ع شر قوله يخبر عن غير اجتهاد بأن أخبر عن معاشنة
اوى معناه كروية القطب والمحارب المعتمدة وقوله والالم يحجز أى بأن علم انه يخبر
عن اجتهاد او شك فى أمره اه بحروفه والمحارب فى اللغة صدر المجلس سمي المحارب
المعهود بذلك لان المصلى يحارب فيه الشيطان ولا تكرر الصلاة فيه ولا بمن فيه خلافاً
للجلال السيوطى ولم يكن فى زمنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده الى آخر المائة
الاولى محارب وانما حدثت المحارب فى اول المائة الشامية مع ورود النهى عن اتخاذها
لانه بدعة ولانها من بناء الكنادس اه برماوى (قوله يكثر طارقه) أى العارفون
وسلمت من الطعن بخلاف ما لم تسلم منه كمحارب القرافة وارباف مصر فلا يمتنع
الاجتهاد مع وجودها بل يجب لامتناع اعتمادها وبكى الطعن من واحد اذا كان من
أهل العلم بالمبقات او ذكره مستنداً قال شيخنا ويجوز الاعتماد على بيت الامة
فى دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد كما أنق به الوالد
وظاهر كلامه انه يجوز له الاجتهاد مع وجودها وحيث يحتاج الى الفرق بينها وبين
ما تقدم فى المحارب وقد جعلوها فى دخول الوقت كالمخبر عن علم ح ل (قوله
كفاسق) ظاهره وان صدقه عش وقياس ما يأتى فى الصوم الاخذ بخبره ان وقع
فى قلبه صدقه الا ان يفرق بأنه لما كان أمر القبلة مبنياً على اليقين وكانت حرمة الصلاة
أعظم من حرمة الصوم بدليل انه لا يعذر فى تأخيرها بحال بخلاف الصوم احتطن لها
اط ف (قوله وصي عـ) وان اعتقد صدقه على الراجح برماوى (قوله فان فقد) أى
حسا وهو ظاهر أو شرعاً بان كان فى محل لا يكاف تحصيل الماء منه وهو فوق حد
القرب كما فى عش ومن فقد الشرعى ما لو امتنع من الاخبار أو طلب الاجرة مع عدم
القدرة عليها كما فى الاطعمى (قوله بادلة الكعبة) وأقوى ادلتها القطب يختلف
باختلاف الاقاليم فى العراق يجعله المصلى خلف اذنه اليمنى وفى مصر خلف اذنه
اليسرى وفى اليمن قبالة ما يلى جانبه الايسر وفى الشام وراءه وفى نجران وراء ظهره حل

للمشقة وليس له ان يجتهد
مع وجود اخبار الثقة وفى
معناه رؤية محارب المسلمين
بذلك كبراً وصغيراً يكثر طارقه
ونخرج بالثقة غيره كفاسق
وصي عـ (فان فقد) أى
الثقة المذكور (وامكنه
اجتهاد) فان كان عارفاً بادلة
الكعبة كالشاهى والقهر

وقوله وراه أي مما يلي جانبه الأيسر فلا يتقدم مع نجران ح ف ونظم ذلك بعضهم فقال
 من واجه القطب بأرض اليمن * وعكسه الشام وخلف الأذن
 يعني عراق ثم يسرى مصر * قد صححوا استقباله في العمر
 (قوله والنجوم) قال شيخنا ان كل نجمة قدر الجبل العظيم لأنها لو صغرت لم ترو كل
 واحدة منها معلقة بسلسلة من ذهب في الكورسي كذا بخط الشيخ خضر
 الشوبري (قوله من حيث دلالتها) أي لا من حيث ذاتها لأن ذلك معلوم لكل احد
 ع ش (قوله اجتهاد لكل فرض) ولو نذر أو صلاة مبي وان لم ينتقل عن موضعه بل يجب
 إعادة الاجتهاد للفرض الواحد اذا فسد وان لم ينتقل عن موضعه ح ل أي اذا تراخي
 فعله عن الاجتهاد وخرج بالفرض النقل وصلاة الجنازة كان في التيمم م ر ع ش
 أي والمادة فلا يجتهد لها على المعتمد عند م ر خلا ما تجوزي (قوله ان لم يذ كر
 الدليل) من المذكور بالضم وهو الاستحضار أي ان لم يذ كر الدليل الاقل بالنسبة للفرض
 الثاني أما بالنسبة للفرض الاقل بان تراخي فعله عن الاجتهاد فالوجه انه لا حاجة لتذ كر
 الدليل عنده بل يكفي الاهتداء للجهة تأمل شوبري (قوله أولى من تعبير بالصلاة)
 لأنها تشمل النقل وصلاة الجنازة ولا يجب تجديد الاجتهاد لها بل هما تابعان لاجتهاد
 الفرض وله ان يصلح ما وان لم يذ كر الدليل الاق الذي صلى به الفرض حيث كان عالما
 بالجهة فان اراد ان يفعلها ابتداء اجتهد لها شيخنا ع ش ماوى (قوله ومحل جواز الاجتهاد)
 أي والاخذ بقول الثقة له (قوله ان لا يبنيه الخ) بان لم يبنه أو بناء الحاجة فلذا لم يقل
 ان يبنيه لحاجة مع انه أنصر وأفاد انه لو بناء غيره بلا حاجة لا يكاف صعوده أي ادا لم
 يمكنه قلعه ع ش (قوله بلا حاجة) فان صار محتاجا اليه بعد بناءه بلا حاجة لا يكلف
 صعوده مجرد ع ش والا كلف صعوده (قوله فليس الاجتهاد) أي ولا الاخذ بقول الثقة
 بل يكلف المعانة والحاصل ان المراتب أربعة الاولى المعانة الثانية المخبر عن علم
 الثالثة الاجتهاد الرابعة التقليد فلا ينتقل للتأخر إلا ان تجز عن التي قبلها وكلها
 تؤخذ من المتن (قوله فان ضاق وقت) أي والحال انه لا يمكنه علمها دون من بينه وبينها
 حائل وان اقتضى كلامه استواءهما في هذا لما لا يخفى شوبري قال ع ش فان ضاق
 وقت أي عن ايقاعها كلها في الوقت (قوله عن الاجتهاد) أي وان اتم بتأخير الى ذلك
 الوقت ع ش (قوله أو تحير صلى الخ) ظاهره انه ان يصلي وان لم يضق الوقت
 والمعتمد كفا قد الطهورين ان يجوز وال تعير صبر لضيق الوقت والاصل في قوله ح ل
 قال ع ش ثم المراد بضيقه ضيقه عن ايقاعها كلها فيه ويفرق بينه وبين ما لو كان عليه
 فائتة وكان لو صلاها خرج وقت الحاضرة فانه يجوز حيث أدرك ركعة منها في الوقت

والنجوم من حيث دلالتها
 عليها (اجتهاد لكل فرض)
 بقية زودته بقولي (ان لم يذ كر
 الدليل) الاقل اذ لا تفتة بقاء
 الظن بالاول وتعبيري
 بالفرض أي العيني أولى من
 تعبيرة بالصلاة ومحل جواز
 الاجتهاد فيها اذا كان ثم
 حائل ان لا يبنيه بلا حاجة
 والا فليس له الاجتهاد
 له مريطة (فان ضاق وقت)
 عن الاجتهاد وهذا من زيادتي
 (او تحير) المجتهد لظلمة
 او تعارض ادلة وغير ذلك
 (صلى)

بانه لا يلزم من الاجتهاد ظهور الصواب فروع الوقت واشبه ذلك من توهم الماء
فانه يشترط لوجوب الطلب ائمنه على الوقت والاختصاص اهـ (قوله الى أي جهة شاء)
فلو شاء جهة وصلى اليها وجب عليه التزامها لانه باختيارها لتزم استقبالتها فلا يتركها
الا بمرجح غيرهما علمها ع ش (قوله للضرورة) أي ضرورة حرمة الوقت وقيل المراد
ضرورة ضيق الوقت أو التقير (قوله فان عجز) هذا قابل قوله وأمكنه اجتهاد والمراد
بالعجز عن تعلم الأدلة عدم معرفتها وان قدر على تعلمها لماسيأتي انه فرض كفاية
ويجوز تعلمها من كافر كما قاله الماوردي وقال شيخنا م ر بحرمته وعلى كل لا يعتمدها
الا اذا أقره عليها مسلم عارف ق ل على الجلال (قوله ولم يمكنه تعلم أدلتها) مفهومه
انه اذا أمكنه امتنع عليه التقليد وهو واضح ان وجب عليه تعلم الأدلة عينا وكتب
أيضا يتعين اسقاط هذا وقد وجدته بخط ولده على الماشح ملحقا لان هذا لا يأتي
الا اذا قلنا بوجوب تعلم الأدلة عينا وليس كذلك وعلى ثبوته يكون من عطف السبب
على المسبب قال فحيث لم يجب التعلم عينا وكان لا يعرف الأدلة كان له تقليد الثقة
العارف بالأدلة وان أمكنه تعلم تلك الأدلة لانه غير مقصر بعدم التعلم لها ح ل (قوله
قلد ثقة عارفا) ويجب تكرار سؤاله لكل صلاة ولا بد ان لا يكون اخباره الثاني عن
الاجتهاد الاول فان كان فلا عبرة به فان لم يجب ثقة عارفا فهو كالتقير شو برى (قوله
لزمه) أي لزم ما عينا أو كفايا على التفصيل المذكور بعده تدبر (قوله وهو فرض عين
الخ) لا يقال حيث أكتفوا بتعلم واحد في سقوط الطلب عن الباقي لم يظهر كونه فرض
عين اذ هو المطالب به كل مكاف طلبا جازما لانا نقول المراد بكونه فرض عين عدم
جواز التقليد لكل أحد بل كل فرد مخاطب بالتعلم حيث كان أهلا له ويشير لذلك قول
الشارح فلا يقلد الخ فليس المراد بفرض العين معناه الاصولي المذكور بل هو كفرض
الكفاية على القول بان الخطاب به الكل فتسميته فرض عين فيه تجوز لما سمعته له في
ائم الجميع بتركه وان كان يسقط بفعل البعض والمراد بكونه فرض كفاية انه يجوز لغير
العارف ان يقلده ولا يكلف التعلم ليجتهد فهو مخير بين التقليد والتعلم ليجتهد فيكون
المخاطب به على هذا البعض فيكون التقابل بينه وبين ما قبله هو تقابل القوانين
في فرض الكفاية اعني كون المخاطب به الكل أو البعض شيخنا ح ف (قوله لسفر)
أي لارادة سفر ان لم يكن في طريق مقصد المسافر بلاد تقاربه فيها محارب معتمدة
والاف هو فرض كفاية (قوله لحضر) أي بكثر فيه العارفون والاف هو فرض عين
م ر والمراد بالسفر ان لا يوجد أحد من العارفين وقوله فلا يقلد أي لعدم وجود من
يقلده والمراد بالحضر ان يوجد أحد من العارفين ح ل فالتقييد بها لا يغلب (قوله
بما يقل) أي لا يوجد ح ل (قوله فان كثر) بان وجد ولو واحدا لان به يسقط فرض

الى أي جهة شاء لا ضرورة
(واعاد) وجوبا فلا يقلد
لقدرته على الاجتهاد ولجواز
زوال التقير في صورته (فان
عجز عنه) أي عن الاجتهاد
في الكعبة ولم يمكنه تعلم أدلتها
(كاعني) البصر والبصيرة
(قلد ثقة عارفا) بأدلتها
ولو عبدا أو امرأة ولا يعيد
ما يصليه بالتقليد (ومن أمكنه
تعلم أدلتها لزمه) تعلمها كتعلم
الوضوء ونحوه (وهو) أي
تعلمها (فرض عين لسفر)
فلا يقلد فان ضاق الوقت
عن تعلمها صلى كيف كان
واعاد وجوبا (و) فرض
(كفاية لحضر) واطلاق
الاصل انه واجب محمول على
هذا التفصيل وقيد السبكي
السفر بما يقل فيه العارف
بالأدلة فان كثر كركب الحاج
فكالحضر

الكفاية ح ل وهو بعيد وعبارة ع ش على م وينبغي ان المراد بالكثرة ان يكون في الركب جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من اراد السؤال عن الصلاة وجود واحد منهم من غير مشقة قوية تحصل في قصده له تدبر وعبارة زى قوله فان كثرة الخ يؤخذ من الفرق ان المدار على قلة العارفين وكثرتهم ولا نظر الى حضر ولا سفر حتى لو قل العارفون في الحضرة عين التعلم (قوله ومن صلى باجتهاد الخ) الذي يحصل من كلامه منطوقا ومفهوما ستة وثلاثون صورة لان الخطأ اما ان يكون معينا او غير معين وعلى كل منهما ما في الجهة أو التيامن أو التياسر فهذه ستة وفي كل منها اما ان يكون قلد غيره أولا فهذه اثنا عشر صورة وكل منها اما في الصلاة أو قبلها أو بعدها فهذه ستة وثلاثون صورة اه برماوى (قوله فتبين خطأ) التعقيب المستفاد من القاء ليس بقيد (قوله معينا) محذره الخطأ غير المعين كما سيأتى في قوله والخطأ فيه غير معين شورى (قوله أعاد وجوبا) أى عند ظهور الصواب وان لم يظهر له الصواب الآن أو نقول استقرت عليه الاعادة شورى بالمتى وعبارة ع ش أعاد وجوبا أى ثبتت في ذمته وانما بعيد بالفعل عند ظهور الصواب فلم يظهر له الصواب وضاق الوقت صلى لحركة الوقت كالشعر شورى ولا عبرة بصلاته الاولى لانها كالعديم تيقن الخطأ فيها (قوله فيها) أى في صلاة وقوله مثله أى الخطأ وقوله في الاعادة أى اعادته فأل عوض عن الضمير العائد على ما وفيه ان هذا لا ياتى الا اذا ظهر له الصواب وأما اذا لم يظهر له الصواب فلا ياتى الخطأ في الاعادة وأجيب بانه لا بعيد الا عند ظهور الصواب كما قاله الشورى وسم (قوله في الوقوف بعرفة) أى اذ لم يقلوا (قوله استأنفها) أى وجب استئنافها عند ظهور الصواب وان لم يظهر له الصواب الآن (قوله ظنه) ومنه قوله الآتى وان تغير اجتهاده الخ قوله وان تغير اجتهاده بان ظهر له الصواب في جهة أخرى غير الجهة الاولى ح ل قال الشورى وان تغير اجتهاده أى قبلها أو بعدها أو فيها وهذا وما بعده خرجا بقوله معين كما تقدم (قوله عمل بالثاني) محله ان كان فيها اذا ترجع على الاول على المعتمد كما قاله البغوى وجرى عليه في الروضة وان كان ظاهرا كلام المجموع كما هنا تصحیح العمل بالثاني ولو مع التساوى كما لو فرض ذلك قبل الدخول في الصلاة شورى (قوله ولا اعادة) لما فعله بالاول من جميع الصلاة أو بعضها ومحل العمل بالثاني مثلاً في الصلاة واستمرار صحتها اذا ظن الصواب مقاراً لظهور الخطأ والا بان لم يظن الصواب مقاراً بطلت وان قدر على الصواب على قرب لمضى جزء منها الى غير قبله اه ح ل (قوله لان الاجتهاد الخ) أى فقد عمل هنا بالاجتهاد بن وقار ما في المياء من عدم عمله فيها بالثاني بلزوم نقض الاجتهاد بالاجتهاد

(ومن صلى باجتهاد) منه
أومن مقلده (فتبين خطأ
معينا) في جهة أو تيامن
أو تياسر (اعاد) وجوبا
صلاته وان لم يظهر له الصواب
لانه تيقن الخطأ فيما ياتى
مثله في الاعادة كالحاكم
يحكم باجتهاده ثم يجد النص
بخلافه واحترزوا بقولهم فيما
ياتى مثله في الاعادة عن
الاكل في الصوم ناسيا والخطأ
في الوقوف بعرفة حيث
لا يجب الاعادة لانه لا ياتى
مثله فيها (فلو تيقنه فيها
استأنفها) وجوبا وان لم يظهر
له الصواب وخرج بتيقن الخطأ
ظنه والمراد بتيقنه ما يمنع معه
الاجتهاد فيدخل فيه خبر
الثقة عن معاشرة (وان تغير
اجتهاده) ثانيا (عمل بالثاني)
لانه الصواب في ظنه
(ولا اعادة) لما فعله بالاول
لان الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد والخطأ فيه غير
معين

ان غسل ما اصابه الاول والصلاة بحسب ان لم يغسله وهنا لا يلزم منه الصلاة الى غير
القبلة يقينا م ر لان الخطأ في الاجتهاد هنا غير معين كما أشار اليه الشارح بقوله
والخطأ فيه غير معين (قوله فلو صلى) قريع على قوله ولا إعادة عيش (قوله ولا يجتهد
اي لا يجوز له الاجتهاد في محراب النبي صلى الله عليه وسلم اي ما ثبت انه وقف فيه
لصلاة باخبار جمع يوم نواطثهم على الكذب لا المحراب المعروف الآن اذ لم يكن
في زمنه محارب شر م ر (قوله يمين ولا يسرة) أي ولا جهة بالاولى واليمين
واليسرة بفتح الياء فيها كما في شرح البهجة للشارح (قوله ولا في محارب المسلمين) أي
المتعمدة (قوله جهة) وهل يقدم اخبار الثقة مع اختلاف الجهة أو يقدم جهة المحراب
المعتمد انه يقدم اخبار الثقة عن علم في هذه الحالة لانهم لم يبيحوا مع علمه الاجتهاد يمين
ولا يسرة وجوزوا ذلك في المحاربين شوبرى

(باب صفة الصلاة)

قوله أي كيفية) فسر الصفة بالكيفية لان الصفة اسم لما زاد على الشيء كالرياض
والكيفية أعم قال ح ف كيفية الصلاة أي الهيئة الحاصلة للصلاة من أركانها
وشروطها ونحو ذلك فهو من اضافة العلة الصورية الى معلولها كهيئة السير فالفرض
ما ينشأ عنه تلك الهيئة وعبارة عن فسر الصفة بالكيفية لان صفة الشيء ما كان
زائدا عليه وما يذ كره هو الصلاة لا أمر زائد عليها وفيه انه ذكر كيتها أي اجزاها وهي
أركانها وأجيب بان الكيفية مذكورة في ضمن الكمية وهي كون الأركان على الترتيب
المذكور وقال ع ش لو قال أي كيتها وكميتها السكال اظهر لانه ذكر أركانها هنا أيضا
(قوله وهي تشمل) أي الكيفية ان قلت المقرر عند التعيين ان الموصوف هو الذي
يشتمل على الصفة لا العكس وهنا بخلاف ذلك لانه جعل الكيفية التي هي الصفة تشتمل
على الفروض والسنن الخ قلت معنى اشتمال الصفة على الموصوف ملا يستلها أي تعلقها
به لا الاشتمال الحقيقي شيئا وبه يجب ان يقول ع ش في جعلها مشتملة على
الشروط تسمع اذا الشرط ما كان خارج الماهية اه لان المراد بالاشتمال التعلق والسؤال
لا يرد بعد تفسير الصفة بالكيفية وكذا ان رجح الضمير للصلاة ولما كانت الشروط
مقارنة لها كانت كجزائها فصحا اشتمالها عليها (قوله وعلى شروط) لك ان تقول
لو اراد بالصفة هنا ما يشتمل الشروط لترجم الشروط بفصل او نحوه ولم يترجم لها بسباب
على أنانه ككون الشرط الخارج عن الماهية من جملة الكيفية رشیدی (قوله هيئة)
أي صفة وقوله تابعة للركن أي في الوجوب ويؤيده ما ذكره في التقديم والتأخر عن
الامام أي من عدم حسابها ركننا (قوله وفي الروضة) أي وعدها في الروضة

(فلو صلى أربع ركعات لأربع
جهات به) أي بالاجتهاد
(فلا إعادة) لها ذلك ولا يجتهد
في محراب النبي صلى الله عليه
وسلم يمين ولا يسرة ولا في
محارب المسلمين جهة
(باب صفة الصلاة)
أي كيفية (الصلاة) وهي
تشتمل على فروض تسمى أركانها
وعلى سنن يسمى ما يجبر
بالسجود منها ابعاضا وما لا يجبر
هيئة وعلى شروط تأتي في بابها
(أركانها) ثلاثة عشر مجمل
الطمانينة في محالها الأربع
هيئة تابعة للركن وفي الروضة
سبعة عشر بعد الطمانينة في
محالها أركانها وهو اختلاف
لفظي

وقوله هو اختلاف لفظي لان كلامهما يوجب الاثبات بهما دليل انه لو شك في السجود في طه أئينة الاعتماد مثلا وجب التدارك بان يعود للاعتدال فوراً ويطمئن فيه وان قلنا انها هيئة تابعة خلافاً لما قال بعدم وجوب التدارك بناء على انها هيئة تابعة وبوجوبه بناء على انها غير تابعة بل مقسودة وبني على ذلك كون الخلاف معنويًا وقاس ذلك على الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغه من قراءتها وفيها من أصلها بعد الركوع حيث يتدارك الثاني دون الاول ورد بالفرق بين الطمأنينة وبعض حروف الفاتحة بانهم اغتفروا الشك فيها بعد الفراغ من قراءتها بكثرة ذلك الحروف وغلبة الشك فيها على انه لا جامع بينهما لان حروف الفاتحة ليست مئة تابعة للموصوف كالطمأنينة بل هي جزء من الفاتحة والجزء ليس تابعاً للكل وقد يقال كان القياس تنزيل الهيئة منزلة الجزء الاولى حل (قوله وبعد المصلي الخ) قال شيخنا قد يقال يمكن الفرق بان العاقد انما جعل ركناً في البيع نظراً لاعتدال المرتب وجوده عليه كالمعقود عليه ولهذا كان التحقيق انهما أي العاقد والمعقود عليه شرطان لاثباتها خارجاً عنه وفي الصوم لان ماهيته غير موجودة في الخارج وانما تعقل بتعقل الفاعل فيجعل ركناً لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجاً بدون فاعل فلم يحتج للنظر لفاعليها شرح م ر (قوله لما مر في الوضوء) أي من قوله انما الاعمال بالنيات ع ش وهذا لا ينتج كونها ركناً بصومه وانما ينتج وجوبها في الصلاة وعبارة م ر لما مر في الوضوء الى ان قال ولانها واجبة في بعض الصلاة وهو اولها لا في جميعها فكانت ركناً كالتكبير والركوع وما شرع للصلاة ان وجب لها شرط أو فيها فركن أو سن وجب لبعض والافهية اهـ وقيل ان النية شرط لانه لا يدخل في الصلاة الا ما آخرها وأجيب بانه با آخرها تبين دخوله فيها باقوله (قوله وهي الخ) أشار به الى أن بقلب متعلق بمحذوف (قوله بقلب) قال بعضهم لا حاجة اليه لان النية لا تكون الا به وأجيب بان الاصل في القيود بيان الماهية وايضا ذكره للرد على من يشترط اللفظ فيها لا يقال لا ينافي هذا جعله فلا يكفي النطق الخ مفرعاً عليه لان ذلك مفرع على المقيد وهو النية مع قيده وتفرعه حيث تدل ظاهراً لا خفاء فيه وقوله بعد ولا يضر الخ مفرع على القيد وحده وهو بين أيضاً فتأمل شوبرى وانما تعرض لمحلها هنا دون غيره من بقية الابواب المقنونة للنية مع ان القلب لا بد منه في الكل اهتماماً بالصلاة ح ف (قوله فسبق لسانه) أي أو ندمتم اعرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيرة الاحرام ع ش على م ر (قوله لفعلها) أي ايقاعها وهذا مبني على ان المكاف به المعنى المصدري كما قاله سم وقال غيره المكاف به المعنى الحاصل بالمصدر فان قلت النية

وبعد المصلي ركناً على قياس
عده الصائم والعاقد في الصوم
والبيع ركنين تكون الجملة
ثمانية عشر احدها (نية)
لما مر في الوضوء وهي معتبرة
هنا وفي سائر الابواب (بقلب)
فلا يكفي النطق مع غفلة
ولا يضر النطق بخلاف ما فيه
كان نوى الظاهر فسبق لسانه
الى غيرها (لفعلها) أي الصلاة

مشتبهة على الفعل لانها قصد الشيء مقتربا بفعاله فلا حاجة لقوله لفعلاها أحجب بانه
 جرد النية عن بعض معناها وهو الفعل شيخنا ح ف (قوله ولونقلا) لتعميم (قوله
 لانه) أي الفعل (قوله وهي هنا) أي في نية الصلاة وأما في غيرها كقولك الصلاة
 واجبة والصلاة أقوال وأفعال فالمراد بها ما يشمل النية ح ف (قوله لانها لا تنوى)
 والالزم التسلسل لان كل نية تحتاج الى نية وهذا لا يتأتى الا اذا قلنا انه ينوى كل
 فرد فرد من الصلاة وليس كذلك وأما ان قلنا انه ينوى المجموع أي يلاحظ مجموع الصلاة
 بالنية وهو المعتمد فيمكن ان تنوى بان تلاحظ من جملة أفعال الصلاة ويكون المراد
 بقوله لانها لا تنوى أي لا تجب نيتها فليس المراد انه يجب ان يلاحظ النية بل المراد
 انه لا يجب ان يلاحظ ان النية من جملة الصلاة وذ كر شيخنا انه يجوز تعلقها بنفسها
 وبغيرها كالم وحيد تصير محصلة لنفسها وبغيرها كالشاة من الاربعين تركي نفسها
 وبغيرها ولكن لا يجب ان يلاحظ هذا القدر ح ل (قوله مع تعيين ذات وقت)
 لا يتأتى اعتبار التعيين هنا ما يتأتى انه قد ينوى القصر ويتم والجمعة ويصلي الظهر
 لأن ما هنا باعتبار الذات وصلاته غير ما نواه باعتبار عارض اقتضاه جبر (قوله أو سبب)
 كالكسوف وقوله عن غيرها وهو النفل المطلق (قوله صلاة الوقت) أي المطلق
 الصادق بكل الاوقات (قوله ومع نية فرض) أي ملاحظته (قوله ليميز عن النفل)
 ادخل به المذورة وقوله وليبان حقيقة ادخل به المعادة وصلاة الصبي أي الغرض
 من نية الفرضية أحدا من اما التمييز واما بيان حقيقة الشيء لا تميزه عن غيره
 ح ل و ع ش ويؤيد ذلك قوله وشمل ذلك المعادة وبهذا اندفع اعتراض عميرة بقوله
 هذا التعليل أي قوله لتمييز عن النفل يجب اسقاطه وذلك لان مصلي الظهر مثلا
 اذا قصد فعلها عينها بكونها ظهرا تميزت بذلك عن سائر النوافل بحيث لا تصدق على
 شيء منها فكيف يعامل اشتراط الفرضية مع ذلك بالتمييز عن النفل مع أنه حاصل
 بالتعيين اه وقال ح ل قوله لتمييز عن النفل أي وهو المعادة وصلاة الصبي اذا كان
 النساوي بالغاي غير بعيد (قوله وشمل ذلك) أي قوله ومع نية فرض فيه (قوله
 اذ كيف ينوى الفرضية) قضيه ان المجنون اذا أراد قضاء ما فاتته زمن الجنون انه
 لا ينوى الفرضية وكذلك الحائض على القول بان عقد الصلاة المقضية منها كما عليه
 شيخنا قلج رشو برى قال ع ش والمعتمد ان الحائض تنوى الفرضية ومثلها المجنون
 ويفرق بينهما وبين الصبي بانهم من حيث السن كانوا محلا لتسكليف في الجملة بقي ان هذا
 التعليل يقتضى امتناع نية الفرضية على الصبي لانها على هذا الوجه تلاعب وليس
 ذلك مرادا اذ الخلاف انما هو في وجوبها وعدمه لكن يتعين في حقه حيث تنوى

ولو زفلا لتمييز عن بقية الأفعال
 فلا يكفي احضارها في الذهن
 مع الغفلة عن فعلها لانه
 المطلوب وهي هنا ما عدا النية
 لانها لا تنوى (مع تعيين ذات
 وقت أو سبب) كصبي وسنته
 لتمييز عن غيرها فلا تنسكى نية
 صلاة الوقت (ومع نية فرض
 فيه) أي في الفرض ولو كفاية
 أو نذر التمييز عن النفل وليبان
 حقيقة في الاصل وشمل ذلك
 المعادة نظرا لاصلها وسيأتي
 بيانها في باب الجماعة وصلاة
 الصبي وهو ما صححه فيها
 في الروضة كاصلها لكنه ضعفه
 في المجموع وبغيره وصحح خلافه
 بل صوبه قال اذ كيف ينوى
 الفرضية وصلاته لا تقع فرضا
 ويؤخذ جوابه من

الفرضية ان لا يريد انها فرض في حقه بحيث يعاقب على تركه وانما ينوى بالفرض بيان الحقيقة الأصلية أو يطلق ويحمل ذلك منه على الحقيقة المذكورة ع ش على م ر فلو أراد انها فرض عليه بطلت (قوله من تعليلنا الثاني) هو قوله وليبان حقيقة لان ذلك فرض في الأصل شورى والمتمم عدم رجوب نية الفرضية على الصبي وتجب في المعادة وانما وجب القيام في صلاة الصبي لان المقصد المحاكاة وهي بالقيام حسي ظاهر وبالنية قاي خفي والمحاكاة انما تظهر بالاول فوجب حجر (قوله وبما ذكر) أي بقوله مع تعيين الخ (قوله تكون مستثناة مما مر) أي من تعيين ذات السبب والتحقيق عدم الاستثناء لان هذا المفعول حيث لم يقيد بالسبب ليس عين ذلك المقيد وانما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد لا يقال مقتضى كونه نقلا مطلقا عدم انعقاد تحية المسجد وركعتي الوضوء في الاوقات المكروهة لانه نقول لما حصل به مقصود ذلك المقيد انما قد يدل ما قالوه في صحة صلاة الركعتين من دخول والامام يخطب ح ل (قاعدة) السنين التي تدرج مع غيرها تحية المسجد وركعتا الوضوء والطواف والاحرام وسنة الغفلة والاستغارة وصلاة الحاجة وركعتا الزوال وركعتا القدوم من سفر وركعتا الخروج له اه شرح م ر (قوله وسن نية نقل فيه) ينبغي غير صلاة الصبي لانه ليس له نية الفرضية خروجاً من الخلاف شورى (قوله أي في النقل) أي المطلق وذو الوقت والسبب (قوله للزوم النقلية له) أي اصالة وقد يجب له عارض نذر شورى (قوله للظهر ونحوها) اذ قد تقع معادة أي فوجبت نية الفرضية لتمييز الفرض عن المعادة وحينئذ اقتضى كلامه عدم وجوب نية الفرضية في المعادة وقد تقدم وجوب ذلك في كلامه تأمل شورى وأجيب بان المراد به الفرض الصوري والذي اقتضاه كلامه عدم وجوب نية الفرض الحقيقي في المعادة وكذا التمييز عن صلاة الصبي لان نية الفرضية لا تجب عليه حتى لو نواها فالمراد الفرض الصوري وعبارة ح ل قوله بخلاف الفرضية للظهر ونحوها فانها قد تختلف وذلك في المعادة وصلاة الصبي فنية الفرضية في صلاة الظهر مثلاً المعادة الغرض منها بيان حقيقة الأصلية لا تمييزها عن الماهية وكذا صلاة الصبي اذ تنوى الفرضية الغرض منها بيان حقيقة الأصلية لا تمييزها عن الماهية وأما في غير المعادة وصلاة الصبي فتمييزها عنها وهذا سقط ما لا شخيرة هنا (قوله ليساعد اللسان القلب) وخروجاً من خلاف من اوجبه كما قاله م ر ولم يذكره الشارح لان الخلاف فيه واه (قوله يأتي بمعنى الآخر) أي لغة يقال ادبت الدين وقضيته بمعنى وفيته ع ش (قوله مع علمه بخلافه) أي وقد أراد المعنى الشرعي أو أطلق فان أراد المعنى اللغوي مع كافي حل (قوله تكبير) تحرم وفي البعوضه انها شرط لاه لا يدخل

تعليلنا الثاني وبما ذكر علم انه يكفي للنقل المطلق وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب نية فعل الصلاة لحصولها والحق بعضهم به تحية المسجد وركعتي الوضوء والاحرام والاستغارة وعليه تكون مستثناة مما مر (وسن نية نقل فيه) أي في النقل خروجاً من الخلاف وانما لم تجب فيه للزوم النقلية له بخلاف الفرضية للظهر ونحوها (و) سن (اضافة لله تعالى) خروجاً من الخلاف وانما لم تجب لان العبادة لا تكون الا لله تعالى والتصريح بسن هذين من زيادتي (ونطق) بالمتنوى (قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (وصح اداء بنية قضاء وعكسه) بقيد زوته بقولي (بعذر) من غيم ونحوه لان كلامها يأتي بمعنى الآخر بخلاف ما لو نواها مع علمه بخلافه فلا يصح لتلاعبه (و) نانيها (تكبير تحريم) سمى بذلك لان المصلي يحرم عليه به ما كان حلالاً له

الابعد تمامها فليست داخل الماهية ثم أجاب بأنه بفرأغه منها يتبين دخوله في الصلاة
من أولها اه والحكمة في افتتاح الصلاة بالتكبير استحصار المصلي عظمة من نهيا
لخدمته والوقوف بين يديه ليمتلئ هيبة فيحضر قلبه ويخشع ولا يعثب برماوى ح ف
(قوله من مفسدات الصلاة) أى وتحريم ذلك عليه يدخل به في أمر محترم قال ع ن
يقال احرم الرجل اذا دخل في حرمة لا تنتهك فانه الجوهري قال الاسنوى فلما دخل
بهذه التكبيرة في عبادة يحرم فيها أمور قليل لها تكبيرة تحرم ع ش على م ر (قوله
خبر المسمى صلاته) أى الذى اساء صلاته ولم يحسنها واسمه خلا بن رافع الزرقي
الانصارى وقوله ما تبسر معك من القرآن والتبسر معه اذذاك الغائبة وفي بعض
الروايات فاقرا بام القرآن ح ل قال ع ش ولم يقتصر على قوله اذا قلت الى الصلاة
تكبر على عادته من الاقتصار في الاحاديث الطوال على محل الاستدلال لجعل عليه
في الاستدلال على بقية الاركان ولم يذكروه كوله التشهد ونحوه من بقية الاركان لكونه
كان عالمها اه (قوله ثم اسجد) أى بعد قوله ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ع ش
أى فيكون بياناً للسجدة الثانية وقوله ثم ارفع الخ أى للركعة الثانية وقوله وفي صحيح
ابن حبان أقي بها لان فيها التعرض للطمانينة مبالغة في الانتصاب قائماً وإشارة
الى عدم اجزاء القراءة في حال النهوض قبل أن يصير الى القيام أقرب منه الى الركوع
وان اجزأت قبل الطمانينة (قوله مقروناً به النية) وذلك بان يستحضر في ذهنه ذات
الصلاة وما يجب التعرض له من كونه ظهراً فرضاً ثم يقصد فعل هذا المعلوم ويجعل قصد
هذا مقارناً لا قول التكبير ولا يغفل عن تذكرة حتى يتم التكبير وتارة فيه امام الحرمين
بأنه لا تحويه القدرة البشرية ومن ثم اختار النووي ما قاله الشارح وقال ابن الرفعة
وغيره انه الحق الذى لا يجوز سواه وصوبه السبكي ولو تداخل بين الله واكبر ما لا يضر
الفصل به لم يشترط مقارنة النية له وكلام الاصحاب فيما تروى وقف عليه الانعقاد زى
وقوله ذات الصلاة أى تفصيلاً كما قاله جبر لان المقارنة الحقيقية لا تكون الا حينئذ
ولا تحويه القدرة البشرية حينئذ شيخنا قال ع ش واقتصر على هذا م ر في شرحه
ولم يذكروا اختاره في المجموع أصلاً لكن ذكر جبر ما يقتضى ترجيحه حيث قال بعد
كلام قرره ولذلك صوب السبكي وغيره الاختيار وقال ابن الرفعة اه الحق وغيره
انه قول الجمهور والزم كشى اه حسن بالغ لا يقبه غيره والاذرعى انه صحيح والسبكي
من لم يقل به وقع في الوسواس المذموم (قوله بان يقرنها) بضم الراء من باب نصر ينصر
برماوى (قوله ويستحبها) قال السبكي اختلفوا في هذا الاستصحاب فقل المراد
انه يستتر استحضارها ولكن استحضار النية ليس بنية واجباب ما ليس بنية لا دليل

من مفسدات الصلاة ودليل
وجوبه خبر المسمى صلاته
اذا قلت الى الصلاة فكبر ثم
اقرا ما تبسر معك من القرآن
ثم اركع حتى تطمئن راكعاً
ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم
اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم
ارفع حتى تطمئن جالساً ثم
انهل ذلك في صلاتك كلها
رواه الشيخان وفي رواية
للبخارى ثم اسجد حتى تطمئن
ساجداً ثم ارفع حتى تستوى
قائمًا ثم اعمل ذلك في صلاتك
كلها وفي صحيح ابن حبان بدل
قوله حتى تعتدل قائماً حتى
تطمئن قائماً (مقروناً به النية)
بان يقرنها بارله ويستحبها
الى آخره لكن النووي اختار
في مجموع وغيره تبعاً للإمام
والغزالي الاكتفاء بالمقارنة
العرفية

عليه وقيل توالى أمثالها فاذا وجد القصد المعتبر أو لا وجد مثله ومكذمان غير تخل
 زمن وليس تكرار النية كتكرار التكبير كي يضر لان الصلاة لا تنعقد الا بالفراغ من
 التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن له كل أحد ولا يقصده ع ش
 وذهب الاثمة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود النية قبل التكبير اه عميرة (قوابح حيث
 بعد الخ) متعلق بمحذوف تقديره واكتفى بالاستحضار العرفي أيضا بحيث الخ فالحيثية
 بيان الاستحضار العرفي لا للمقارنة العرفية لان المقارنة العرفية معناها أن يوجد
 اقترانها عند أي جزء ولا يضر عزوها بعد والاستصحاب الحقيقي ان يستحضر جميع
 الاركان تفصيلا والمقارنة الحقيقية أن يستحضر الاركان من أول التكبير الى آخرها
 فالحاصل أن لا يقوم أربعة اشياء استحضار حقيقي بان يستحضر جميع اركان الصلاة
 تفصيلا ومقارنة حقيقية بان يقرن ذلك المستحضر بجميع اجزاء التكبير واستحضار عرفي
 بان يستحضر الاركان أجمالا ومقارنة عرفية بان يقرن ذلك المستحضر بجزء من التكبير
 شيخنا والمعتد ان الاستحضار الواجب هو القصد والتعيين ونية الفرضية عند أي جزء
 من اجزاء التكبير كما قرره شيخنا ح ف وهو عن شيخه الخليلي وهو عن شيخه الشيخ
 منصور الطوخي وهو عن شيخه الشوبري وهو عن شيخه الرملي الصغير وهو عن شيخ
 الاسلام قال وكان الشيخ الطوخي يقول هذا هو مذهب الشافعي وهذا انفرد به الشافعي
 عن بقية الاثمة اه ويمكن رجوع م ر عمافي شرحه (قوله وتعين فيه) أي في التكبير
 أي في صيغته وفيه انه يلزم عليه طرفية الشيء في نفسه الا ان يقال صيغة التكبير عامة
 وطرفية الخاص في العام جائزة (قوله مع خبر البخاري) أي ولم يرد عنه صلى الله
 عليه وسلم انه صلى على غيره هذا الوجه ع ش (قوله ما لا يمنع الاسم) أي اذا كان
 من دعوت الله بخلاف غيره كقوله الله هو اكبر فانه يضر على المعتمد كالله يارحمنا اكبر
 وكتب أيضا قوله ولا يضر ما لا يمنع الخ هل كذلك السلام وما الفرق مع ان ما هنا احوط
 توقف فيه شيخنا زي شوبري الظاهر انه كذلك قال ح ل قوله ما لا يمنع الاسم أي
 لا يغوت معناه وهو كون الله اكبر من كل شيء (قوله كالله الا اكبر) لان ال لا تغير المعنى
 بل تقويه بافادة الحصر لكنه خلاف الاولى خروجها من الخلاف م ر (قوله لا اكبر الله)
 هل ولو وصل بلفظ الجلالة اكبر كان قال اكبر الله اكبر فيه نظروا الا قرب ان يقال
 ان قصد البناء ضرر والا فلا ع ش وقوله والا أي بان قصد الاستئناف أو اطلق
 كافي حاشيته على م ر (قوله الملك القدوس) ليس بقيد لان الضرر وجود ثلاث
 كلمات فاصلة بين السكنتين وهي حاصلة بدون ذلك وعبارة ع ش وكذا بدونها
 أي الملك القدوس كافي التحقيق م رسم (قوله لا يسمى تكبيرا) أي شرعا وقال ح ل

بحيث بعد عرفا انه مستحضر
 للصلاة (وتعين فيه) على
 القادر على النطق به
 (الله اكبر) لا اتباع رواه ابن
 ماجه وغيره مع خبر البخاري
 ما لو كان يتمنى أصلي فلا
 يكفى الله اكبر ولا الرحمن
 اكبر (ولا يضر ما لا يمنع
 الاسم) أي اسم التكبير
 (كالله الا اكبر) والله الخليل
 اكبر والله عز وجل اكبر
 (لا اكبر الله) ولا الله الذي
 لا اله الا هو الملك القدوس
 اكبر لان ذلك لا يسمى تكبيرا

ويجب اسماع التكبير نفسه
ان كان صحيح السمع ولا
عارض من لغط أو نحوه (ومن
عجز) بفتح الجيم افصح من
كسرهما عن نطقه بالتكبير
بالعربية (ترجم) عنه وجوبا
بأي لغة شاء ولا يعدل الى
غيره من الاذكار (ولزمه
تعلم ان قدر) عليه ولو بسفر
وبعد التعلم لا يلزمه قضاء
ما صلاه بالترجمة الا ان آخر
التعلم مع التمكن منه وضاق
الوقت فانه لا بد من صلاته
بالترجمة لحرمته ويلزمه القضاء
لتفريطه ويلزم الاخرس
تحريك لسانه وشفتيه ولهااته
بالتكبير قدر امكانه وهكذا
حكم سائر اذكاره الواجبة من
تشهد وغيره قال ابن الرفعة
فان عجز عن ذلك نواه بقلبه
كما في المريض (وسن لامام
جهرا بتكبير) أي تكبير التكرم
وغيره من تكبيرات
الانتقالات لسمع المأمومون
أو بعضهم فيعلموا صلاته
بخلاف غير الامام وهذا من
زيادتي وكالا امام مبلغ احتيج
اليه (و) سن

انظر لا يسمى عند من مع أن التكبير وهو كون الله أكبر من كل شيء لا يفوت بذلك
اه (قوله ويجب اسماع التكبير نفسه) وكذا ان الأركان القولية بقوله بفتح الجيم الخ
ومضارعه بعكس ذلك شورى (قوله ترجم) فلو عجز عن الترجمة أيضا فالأقرب
انه ينتقل لذكر آخر وقيل يسقط التكبير ع ش لمخا وتكبيره الاحرام بالفارسية
خدای بزرگ تركمانقه في الروضة عن صاحب النعمة الكبرى فلا بد من ترلان خدای
معناه الله وبزرگ معناه كبير وتربصيره بمعنى أكبر شيخنا ح ف أي لانه دال على
التفضيل (قوله ولو بسفر) أي ولو فوق مسافة القصر م روع ش وعبارة م ر
ولو بسفر اطاقه وان طال كما اقتضاء كلامهم لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
وانما لم يجب السفر للماء على فاقده لدوام النفع هنا بخلافه ثم اه (قوله وضاق الوقت)
أمام سعة فلا ينبغي أن يحله حيث ربح حصول التعلم قبل ضيقه ع ش (قوله)
ويلزمه القضاء الخ) عبارة م ر فان ضاق الوقت صلى لحرمته واعاد كل صلاة ترك
التعلم له اسمع امكانه وامكانه يعتبر من الاسلام في من طرأ عليه وفي غيره يتبعه كما قال
الاسنوي وغيره ان يعتبر من تميزه لكون الأركان والشروط لا فرق بينهما بين الصبي
وغيره والاوجه خلافه أي انه يعتبر من البلوغ لمافيه من مؤاخذته لما مضى في زمن
صباه اه (قوله ويلزم الاخرس) حل هذا بعضهم على ما اذا طرأ الخرس ووجه
ذلك فيما يظهر انه في الطاري كان واجبا عليه القراءة المستلزمة للتحريك المذكور
فاذا عجز عن النطق به بقي التحريك الذي كان واجبا والميسور لا يسقط بالمعسور
أما اذا ولد اخرس فلا يلزمه لانه لم يجب عليه القراءة التي هي المقصودة فلم يجب التسابع
الذي هو التحريك وكما في الناطق العاجز فانه لا يلزمه ذلك واعتمده م ر اه شورى
وعبارة ع ش ويلزم الاخرس أي الخرس العارض وخرج به الخلق فلا يجب عليه
تحريك ذلك لانه لا يحسن شيئا من الحروف حتى يحرك به فلو حرك لسانه وشفتيه من
غير شعور بشيء من الحروف لم تبطل كما لو حرك أصابعه في حلق أو غيره لان هذه
حركات خفيفة وهي لا تبطل وان كثرت نعم ان فرض تصوره الحروف كان سمع على
خلاف العادة فانه نقش في ذهنه صور حروف الفاتحة وجب التحريك اه (قوله)
ولهااته) وهي اللجة المطبقة في اقصى سقف القمزي (قوله عن ذلك) أي التحريك
نواه بقلبه لعل المراد اجراء دليل قوله كما في المريض اه شورى أي بان يصور نفسه
متحركا (قوله جهرا بتكبير) أي بقصد الذكر في كل تكبيرة أو بقصد مع الاسماع بخلاف
ما اذا قصد الاسماع فقط أو اطلق فان الصلاة تبطل ويأتي مثله في المبلغ شيخنا (قوله)
ليسمع المأمومون أو بعضهم الخ) علة غائبة لانه اذا قصد الاسماع فقط بطلت صلاته

(لمصل) من امام أو غيره (رفع كفيه) للقبلة مكشوفتين منشورتي الامابع مفرقة وسطا (مع ابتداء) تكبير (تحريمه حذو) بذال محجمة أى مقابل (منكبيه) بان تحاذى اطراف أصابعه أعلى اذنيه وابهاماه شحني اذنيه وراحتاه منكبیه وذلك لخبر الشيعين انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة اما الانتهاء في الروضة كاصلها وشرح مسلم انه لا يسن فيه شيء بل ان فرغ منها معا فذاك او من احدهما قبل تمام الاخر اتم الاخر لكانه صحيح في شرحي المذهب والوسيط والتحقيق استصحاب انتهاءها معا (و) ثالثها (قيام) في (فرض) للقادر عليه بنفسه أو غيره فيجب حال التحريم به وخرج بالفرض النقل وسياقي حكمه وحكم العاجز وانما أخروا القيام عن النية والتكبير

ولا بد من قصد الذكرو حده أو مع الاعلام عند كل تكبيرة اه خلافا للخطيب حيث قال يكفي عند التكبيرة الاولى وحمل البطلان فيما ذكر في العالم أما العاصي ولو مخالطا للعلماء فلا يضر قصده الاعلام فقط ولا الاطلاق شيخنا عشاوى وح في وقضيته انهم لو علموا بانتقالاته من غير جهر لا يأتي به فيكون مباحا فان حمل قوله لا يأتي به على معنى يسن ان لا يأتي به كان محتملا للكراهة ع ش وعبرة الاطاف تقييده في المبلغ بالاحتياج يقتضي ان الامام يطلب منه الجهر مطلقا وليس كذلك بل في كلامه ما يقتضي انه مقيد بالاحتياج فيها وهو قوله فيعلموا صلاته أى بالرفع فلو علموه بغير الرفع انتفى الاحتياج فيكون الرفع مكروها حقيقا ع ش (قوله لمصل) ولو امرأة ومضطجعا م ر (قوله حذو منكبيه) متعلق بمحذوف والتقدير منها الرفع حذو منكبيه قال رى والمنكب مجمع عظم العضد والكتف ولو قطعت يده من الكوع رفع الساعد او من المرفق رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع المسنون بان كان اذا رفع زادا وقص أى بالممكن فان قدر عليها جميعا فالاولى الزيادة اه (قوله وراحتاه) أى ظهرها قال م ر وعلم مما تقرران كالأمن الرفع وتفرق أصابعه ركونه وسطا والى القبلة سنة مستقلة وعليه وسكان الاولى لا مذهب ان يقول وسن رفع كفيه للقبلة وكونها مكشوفتين الخ بزيادة العاطف في الكل كما جرت به عادته في مثل ذلك اطاف (قوله اما الانتهاء الخ) أى انتهاء التكبير مع الرفع شورى وهو مقابل لمحذوف تقديره هذا حكم الابتداء وأما الخ (قوله انه لا يسن) ضعيف وقوله منها أى من التكبير والرفع وقوله استصحاب الخ معتمد (قوله وثالثها قيام) وهو أفضل الاركان لاشتماله على أفضل الاذكار وهو القرآن ثم السجود لحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ثم الركوع ثم باقى الاركان ويسن ان يفرق بين قدميه بشبر خلافا لقول الانوار باربعة أصابع ويكره ان يقدم احدى رجليه على الاخرى وان يلصق قدميه شرح م ر (قوله او بغيره) أى ولم تلحقه مشقة شديدة بذلك الغير والالم يجب ع ش وعبرة الشورى قوله او بغيره من معين ولو باجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة أو عكارة أى وكان يمكنه الوقوف بدونها وانما يحتاج اليها في النهوض فقط والالم يجب وهو عاجز الآن وهذا هو المعتمد في المسئلة وقد بسطها الشيخ في الحاشية ثم رأيت شيخنا كجج قال والاوجه انه لا فرق فحيث اطاق أصل القيام اوردوا به بالمعين لزمه شورى و فرق ع ش بين المعين والعكارة بان الاول لا يجب الا في الابتداء والثاني يجب في الابتداء والدوام للمشقة في الاول دون الثاني ح ف (قوله حال التحريم) وكذا بعده (قوله يخرج بالفرض الخ) عبارة شرح م ر ويخرج بالفرض النقل وبالقادر العاجز

وسياقي حكمهما (قوله مع انه) أي القيام من حيث هو لا بقيد كونه ركنا وقوله وهو ركن
أي القيام الذي هو ركن وفي الكلام استخدام (قوله في الفريضة فقط) أي فأنه طرقت رقبته
عنهما (قوله ولانه قبلهما فيها شرط) يتجه الا كنفاء بمقارنته لهما فقط وان لم يتقدم عليهما
الا ان يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله او تكون شرطية قبلهما لتوقف
مقارنته لهما عادة على ذلك فان امكنت لم يشترط سم على جرع ش على م ر (قوله
منحيا) بان يصير للركوع اقرب م ر (قوله بحيث الخ) ضابطا للانحناء السالب
للقيام (قوله بنصب ظهر) أي ويحصل بنصب الخ فهو متعلق بمحذوف قال ح ل وم ر
بان يكون للقيام اقرب منه الى اقل الركوع او كان اليهما على حد سواء اه (قوله ان
قدر) فان لم يقدر لزمه المكث زيادة على واجب القيام ويصرفها للركوع بطمأنينة ثم
للاعتدال بطمأنينة حجر قال سم قوله ثم للاعتدال هل محل هذا اذا عجز ايضا عن
الايحاء الى الاعتدال بنحو رأسه ثم جفنه والافدمه على هذا لانه اعلى منه أم لا فيه
نظر ولعل المتعنى الاول اه بالحرف (قوله ولو عجز عن ركوع وسجود) أي لعله في ظاهره
مثلا مع من الانحناء شرح م ر (قوله قام وجوبا) ولو بعين (قوله في انحنائه)
أي من انحنائه (قوله أو ما اليهما) أي برأسه فقط فان عجز فبأجفانه قال ح ل فبعد
الايحاء للسجود الاول يجلس ثم يقوم ويبري للسجود الثاني حيث أمكنه الجالس
ولو قدر على الركوع فقط دون السجود والاعتدال صكره عن السجود اه وقوله
يجلس ثم يقوم ويبري انظر هل القيام شرط وما المانع من الايحاء للسجود الثاني من
جلوس مع انه اقرب تأمل (قوله بلحوق مشقة شديدة) أي لا تتحمل عادة وان لم تنج
التيمم حجر فليس المراد بالعجز عدم الامكان (قوله أو دوران رأس الخ) ولا يعيد راكب
سفينة قعد له دوران رأس بخلافه لزجة لندرت م ر قال شيخنا زى في الحاشية
وفيه نظر لان دوران الرأس نادر أيضا تأمل شو برى لكن في شرح م ر التفصيل
المذكور وهو ان راكب السفينة لا يعيد اذا قعد لدوران الرأس أي وان أمكنه الصلاة
على الارض خارجها اه قال سم على حجر فلا يكتفى بالخروج من السفينة اذا كان
يلحقه مشقة أو يفوته مصلحة السفر اه (قوله تعد) أي ولا إعادة م ر ع ش وثواب
القاعد لعذر كثرة اب انقائم (قوله أي اصل فخذيه) هل انال أي اليه مع انه اخصر
(قوله وهو الالبيان) قال حجر كذا قاله شيخنا ويلزمه اتحاد الورك والالية وليس كذلك
وفي القاموس الفخذ ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ والالية العجيزة اه
في محال باختصار وهو صريح في تأير الورك والالية والفخذ لكنه لم يبين الحد الفاصل
للورك عن الآخرين وبينه ما سيذكره في الجراح ان الورك هو المنصل بمحل القعود

مع انه مقدم عليهما لانها
ركنان في الصلاة مطلقا وهو
ركن في الفريضة فقط ولانه
قباهما فيها شرط وركنيتها انما
هي معهما وبعدهما (نصب
ظهر) ولو باستناد الى شيء
كجدار فلو وقف منحنيا أو ما أثلا
بميت لا يسمى قائما لم يصح
(فان عجز) عن ذلك (ومار
كرا كع) لكبر أو غيره (وقف
كذلك) وجوبا لقربه من
الانتصاب (وزاد) وجوبا
(انحناء لركوعه ان قدر)
على الزيادة (ولو عجز عن
ركوع وسجود) دون قيام
(قام) وجوبا (وفعل ما أمكنه)
في انحنائه لهما بعينه فان
عجز فبرقبته ورأسه فان عجز
او ما اليهما (او) عجز (عن
قيام) بلحوق مشقة شديدة
كزيادة مرض أو خوى غرق
أو دوران رأس في سفينة
(قعد) كيف شاء (واقترانه)
وسياقي بيانه في النشهد
(أفضل) من تربعه وغيره
لانه قعود عبادة ولانه قعود
لا يعقبه سلام كالقعود
للنشهد الاول وتبيري بما
ذكر اعلم من قوله أفضل من
تربعه (وكرر انحاء) في قعدات
الصلاة (بان يجلس على وركيه)

أي أصل فخذيه وهو الالبيان (ناصبار كبتيه)

لأنه من الإلية وهو مجوف وله اتصال بالجوف الأعظم بخلاف الفخذ اه باختصار قال سم
قد يكون ما قاله الشيخ نيا فالمراد هنا فهو مجاز علاقته المجاورة اه (قوله للنهي عن
الاقعاء) لما فيه من التشبه بالكلب والقرد كما صرح به في رواية اه شرح م ر (قوله
بين السجدين) ويلحق بالجلوس بينهما كل جلوس قصير بجلوس الاستراحة شرح م ر
ويلحق به أيضا الجلوس لا تشهد الأول ق ل (قوله ان يفرش) بضم الراء مختار فهو من
باب نصر (قوله ثم ينحني) معطوف على قعد كما أشار به بقوله المصلي فاعدا فهو من تمة
الكلام على صفة صلاة القاعد لا من تمة الكلام على الاقعاء كما قاله البرماوى (قوله
ما امام ركبتيه) أى المكان الذى امام ركبتيه (قوله بالمعنى المتقدم) وهو لحق المشقة
ودوران الرأس فى السفينة (قوله اضطلع) فرع لوصلى مضطجعا وقرأ الفاتحة ثم قدر
على الجلوس فجلس سن له قراءتها ثم قدر على القيام فقام سن له قراءتها أيضا ولا يكون
ذلك من التكرار النهى عنه سم على (قوله جبر بوجهه ومقدم بدنه) المراد بمقدم بدنه
المصدر كما قاله ح ل قال سم على جبر كذا قالوه فى وجوب استقباله بالوجه هناك دون
القيام والعود نظر وقياسهما عدم وجوبه هنا اذ لا فارق بينهما لا مكان الاستقبال
بالمقدم دونه وتسميته مع ذلك مستقبلا فى الكل بمقدم بدنه وبهذا يفرق بينه وبين
ما يأتى فى رفع المستلق رأسه ليستقبل بوجهه بناء على ما فهمه اقتصار شيخنا فى شرح
الروض به النيرة عليه لانه ثم لم يمكنه بمقدم بدنه لم يجب بغيره أى غير الوجه لكنه
فى شرح منهجه عبر بالوجه ومقدم البدن أى فى المستلق والظاهر انه لا يخالف فيحمل
الأول على ما اذا لم يمكنه الرفع الا بقدر استقبال وجهه فقط والثانى على ما اذا أمكنه
ان يستقبل بمقدم بدنه أيضا فيثبت بسقط الاستقبال بالوجه لانه لا ضرورة اليه اه
(قوله ويجوز على اليسر) ذكره توطئة لقوله لكنه مكروه والافهم معلوم من قوله وسن
على الايمن ع ش على م ر (قوله واخصاه) بفتح الميم اشهر من ضمها وكسرها وتثنية
الهمزة أيضا كما فى الايماب وهما المنخفض من القدمين وهو بيان للافضل فلا يضر
اخراجها عن الاله لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه فلم يجب بغيره بمالم
يهود الاستقبال به نعم ان فرض تعذره بالوجه لم يبعد ايجابه بالرجل حيث لا تحصي لاله
بعض البدن ما أمكنه حجر وفى حاشية الاستاذ أبى الحسن البكرى الجزم باشتراط
الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى اطلاقه وقوله نعم ان فرض الخ فى هذا الاستدراك
نظرا لان الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس انه اذا تعذر سقط كما فى نظائره وانما
يقع ما قاله ان لو وجب بالوجه والرجلين فيقال اليسر ولا يسقط بالمعسور اه شوبرى
وعبارة البرماوى قوله واخصاه للقبلة أى ندبا ان كان متوجها بوجهه ومقدم بدنه والا

لأنه من الإلية وهو مجوف وله اتصال بالجوف الأعظم بخلاف الفخذ اه باختصار قال سم
قد يكون ما قاله الشيخ نيا فالمراد هنا فهو مجاز علاقته المجاورة اه (قوله للنهي عن
الاقعاء) لما فيه من التشبه بالكلب والقرد كما صرح به في رواية اه شرح م ر (قوله
بين السجدين) ويلحق بالجلوس بينهما كل جلوس قصير بجلوس الاستراحة شرح م ر
ويلحق به أيضا الجلوس لا تشهد الأول ق ل (قوله ان يفرش) بضم الراء مختار فهو من
باب نصر (قوله ثم ينحني) معطوف على قعد كما أشار به بقوله المصلي فاعدا فهو من تمة
الكلام على صفة صلاة القاعد لا من تمة الكلام على الاقعاء كما قاله البرماوى (قوله
ما امام ركبتيه) أى المكان الذى امام ركبتيه (قوله بالمعنى المتقدم) وهو لحق المشقة
ودوران الرأس فى السفينة (قوله اضطلع) فرع لوصلى مضطجعا وقرأ الفاتحة ثم قدر
على الجلوس فجلس سن له قراءتها ثم قدر على القيام فقام سن له قراءتها أيضا ولا يكون
ذلك من التكرار النهى عنه سم على (قوله جبر بوجهه ومقدم بدنه) المراد بمقدم بدنه
المصدر كما قاله ح ل قال سم على جبر كذا قالوه فى وجوب استقباله بالوجه هناك دون
القيام والعود نظر وقياسهما عدم وجوبه هنا اذ لا فارق بينهما لا مكان الاستقبال
بالمقدم دونه وتسميته مع ذلك مستقبلا فى الكل بمقدم بدنه وبهذا يفرق بينه وبين
ما يأتى فى رفع المستلق رأسه ليستقبل بوجهه بناء على ما فهمه اقتصار شيخنا فى شرح
الروض به النيرة عليه لانه ثم لم يمكنه بمقدم بدنه لم يجب بغيره أى غير الوجه لكنه
فى شرح منهجه عبر بالوجه ومقدم البدن أى فى المستلق والظاهر انه لا يخالف فيحمل
الأول على ما اذا لم يمكنه الرفع الا بقدر استقبال وجهه فقط والثانى على ما اذا أمكنه
ان يستقبل بمقدم بدنه أيضا فيثبت بسقط الاستقبال بالوجه لانه لا ضرورة اليه اه
(قوله ويجوز على اليسر) ذكره توطئة لقوله لكنه مكروه والافهم معلوم من قوله وسن
على الايمن ع ش على م ر (قوله واخصاه) بفتح الميم اشهر من ضمها وكسرها وتثنية
الهمزة أيضا كما فى الايماب وهما المنخفض من القدمين وهو بيان للافضل فلا يضر
اخراجها عن الاله لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه فلم يجب بغيره بمالم
يهود الاستقبال به نعم ان فرض تعذره بالوجه لم يبعد ايجابه بالرجل حيث لا تحصي لاله
بعض البدن ما أمكنه حجر وفى حاشية الاستاذ أبى الحسن البكرى الجزم باشتراط
الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى اطلاقه وقوله نعم ان فرض الخ فى هذا الاستدراك
نظرا لان الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس انه اذا تعذر سقط كما فى نظائره وانما
يقع ما قاله ان لو وجب بالوجه والرجلين فيقال اليسر ولا يسقط بالمعسور اه شوبرى
وعبارة البرماوى قوله واخصاه للقبلة أى ندبا ان كان متوجها بوجهه ومقدم بدنه والا

فوجوبها اه (قوله وهي مسقنة) والا كفاه مسقنها كما يكفيه ارضها بالانكباب على وجهه قاله الاسنوي ح ل (قوله لهران بن حصين) وكانت الملائكة تصافحه فشكى للنبي صلى الله عليه وسلم من مرض الباسور فدعى له النبي صلى الله عليه وسلم فبرئ منه ببركته صلى الله عليه وسلم فانقطعت عنه الملائكة فشكى ذلك له صلى الله عليه وسلم فقال له اما واما فرضي بعود الباسور ومصافحة الملائكة رضى الله عنه اه بابلى وع ش (قوله ثم اذا صلى فيومي) أى المستلقى لانه المحدث عنه ويأتى مثله في من صلى مضطجعا وعجز عن الجلوس ليسجد منه ع ش (قوله في ركوعه وسجوده) والسجود اخفض من الركوع في هذا الایماء شرح م ر (قوله او ما باجفانه) أى جنسها فيكفي جفن واحد ع ش على م ر وظاهر كلامهم انه لا يجب هنا كون الایماء للسجود اخفض وهو متجه خلافا للجويزي لظهور التمييز بينهما في الایماء في الرأس دون الطرف شرح م ر (قوله أجرى افعال الصلاة) أى بان يمثل نفسه قائما وقارئا وراكعا لانه الممكن ولا اعادة عليه م ر أى ولا يشترط فيما يقدر به تلك الافعال ان يسعها لو كان قادرا وفعلا بل حيث حصل التمييز بين الافعال في نفسه كان مثل نفسه راكعا ومضى زمن بقدر الطمأنينة فيه كفى وهل يجب عليه مراعاة صفة القراءة من الادغام وغيره لانه لو كان قادرا على النطق وجب عليه ذلك اولافيه نظر والا قرب الثاني لان الصفات انما اعتبرت عند النطق لتمييز بعض الحروف عن بعض خصوصاً المتماثلة والمقاربة وعند العجز عنها انما يأتي بها على وجه الاشارة اليها فلا يشبه بعضها بعض حتى يحتاج الى التمييز ع ش قوله أجرى افعال الصلاة على قلبه ولا اعادة عليه شرح م ر قال سحر فان عجز كانا كره على ترك كل ما ذكر في الوقت أجرى الافعال على قلبه كالأقوال اذا اعتقل لسانه وجوباً في الواجبة ونادى في المندوبة اه وتوقف سم في عدم الاعادة ونقل عن قناري م ر وجوب الاعادة وهو قريب لان الاكرام على ما ذكرنا اذا وقع لا يدوم والاعادة في مثله واجبة ع ش على م ر (قوله فلا تسقط عنه) وعن الإمام أبي حنيفة ومالك انه اذا عجز عن الایماء برأسه سقطت عنه الصلاة قال الإمام مالك فلا يعيد بعد ذلك شرح م ر (قوله لخبر البخاري) وهو وارد في حق القادر وهذا في حقنا اما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا اذن من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان تطوعه فاعدا مع قدرته كتطوعه قائما شرح م ر (قوله ويقعد) أى وجوباً (قوله للركوع والسجود) انظر حكم الجوار بين السجدين هل يقعدله أو يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رأيت في الایعاب قال ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال

وهي مسقنة والامل في ذلك
خبر البخاري انه صلى الله عليه
وسلم قال لهران بن حصين
وكانت به بواسير مل قائما
فان لم تستطع فقاعد فان
لم تستطع فعلى جنب زاد
النساء فان لم تستطع فستلقيا
لا يكاف الله نفسا الا وسعها
ثم اذا صلى فيومي برأسه في
ركوعه وسجوده ان عجز عنها
فان عجز عن الایماء برأسه
او ما باجفانه فان عجز أجرى
أفعال الصلاة على قلبه فلا
تسقط عنه الصلاة ما دام عقله
نائما (ولقادر) على القيام
(نقل قاعدا ومضطجعا)
خبر البخاري من صلى قائما
فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله
نصف أجر القائم ومن صلى
نائما أى مضطجعا فله نصف
أجر القاعد ويقعد للركوع
والسجود وخرج بما ذكر
المستلقى على قفاه وان أتم
ركوعه وسجوده لعدم وروده
(و) رابعها

شوبري (قوله قراءة الفاتحة) دعوى أولى وقوله كل ركعة دعوى ثانية وقد اثبتتها
بالدليل وقوله في قيام دعوى ثالثة ولم يثبتها بالدليل ويمكن اثباتها بخبر المسمى بصلاته
حيث قال فيه اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ فتنص على ان القراءة في القيام وبها سببه
بدله فلو قال الشارح أي في قيام كل ركعة لوفى بالمراد تأمل (قوله لاصلاة) أي صحيحة
لان نفي الصحة اقرب لنفي الحقيقة من نفي الكمال الذي قال به الحنفية (قوله لما مر)
أي من قوله ثم افعل ذلك في صلاتك كلها وهو تعليل لقوله أي في كل ركعة اه ع ش
(قوله الاركة مسبوق) أي حقيقة او حكما كبطلان القراءة او الحركة ومن زحم عن
السجود أو نسي انه في الصلاة أو شك بعد ركوع امامه وقبل ركوعه في قراءة الفاتحة
وتخلف اه شوبري أي تخلف لقراءة الفاتحة فانه يغتفر له ثلاثة اركان طويلة
فاذا قرأها ولم يسبق باكثر من ذلك ومشى على نظم صلاته ثم نام فوجد الامام راكعا
او ما وبالكركوع ركع معه وسقطت عنه الفاتحة حل وكون هذا في معنى المسبوق
ظاهرا اذا نسي ركعته بالذي لم يدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة في الركعة الاولى واما اذا
فسر عن لم يدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة في أي ركعة تكون هذه الصور منه حقيقة
(قوله بمعنى انه الخ) والافهى وجبت عليه ثم سقطت التحمل الامام لها وعليه فلا استثناء
بالنظر لمجرد الوجوب منقطع وبالنظر لكون المراد بالوجوب الاستقرار متصل ع ش
وقوله منقطع لان الاستقرار لم يدخل في الوجوب وعلى الاتصال يكون المعنى انها
تجب وتستقر في كل ركعة الاركة مسبوق فلا تستقر وعبارة الشوبري الاستثناء من
استقرار الوجوب لامن اصله اه (قوله والبسملة آية منها) فهي بها سبع آيات
الاولى البسملة الثانية الحمد لله رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة مالك
يوم الدين الخامسة اياك نعبد وياك نستعين السادسة اهدنا الصراط المستقيم
السابعة صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب الخ ع ش على م ر لان كل آية
مما ذكر يجوز الوقف عليها وان لم يكن تاما والمالكية يجعلون انعمت عليهم اخرا آية
لانهم يجعلونها سبع آيات غير البسملة (قوله عملا) أي حكما لا اعتقادا وقال بعضهم
قوله عملا أي من حيث العمل به وما قيل من ان القرآن انما يثبت بالتمات وترد بان محله
فيما يثبت قرآنا قطعاً ما يثبت قرآنا حكماً أي من حيث العمل به كالبسملة فيكفي
فيه الظن لا يقال لو كانت قرآنا من كل سورة لكفر جاحدها لانا نقول لو لم تكن قرآنا
لكفر مبنيةا وايضا التكفير لا يكون بالظنيات اه زى وح ف وهي اولها واول كل سورة
ما عدا اربعة فتكفره في اولها وتندب في اثنا عشر اعدم ر وعند حجر تحرق في اولها وتكفره
في اثنا عشرها لان المقام لا يناسب الرحمة وليست للفصل والاثبات قول براءة وصقطت

(قراءة الفاتحة كل ركعة)
في قيامها أو بدله لخبر الشيخين
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة
الكتاب أي في كل ركعة لما مر
في خبر المسمى بصلاته
(الاركة مسبوق) فلا تجب
فيها بمعنى انه لا يستقر
وجوبها عليه التحمل الامام
لها عنه (والبسملة) آية
(منها) عملا لانه صلى الله عليه
وسلم عددها آية منها رواه ابن
خزيمة والحاكم ومصححاه

أول الفاتحة حل (قوله ويكفي الخ) جواب عن كونها وردت آحادا مع ان القرآن متواتر
(قوله لم تصح قراءته) وتبطل صلاته ان تعمد وغير المعنى ويجب عليه إعادة القراءة
ان لم يعمد وان لم يعمد لم يخل بالمعنى كفتح دال نعبد وكسره وكسرها به حرم تعده
ولا تبطل صلاته وقراءته وقيل به ل حكاية في التهمة اه ابن الملقن أما اذا كان اللحن
يخل بالمعنى كانهت بضم أو كسر لم تصح قراءته وتبطل صلاته ان تعمد ويجب عليه
إعادة القراءة ان لم يعمد شورى وعجالة ق ل قوله لم تصح قراءته أى ويجب عليه
استئناف القراءة ولا تبطل صلاته الا ان غير وكان عامدا عالما اه ونقله الاطاف عن
ع ش وقرره ح ف والمعتمد انه متى تعمد الابدال ضروران لم يغير المعنى لان الكلمة
حيث صارت اجنبية كما نقله س ل عن م ر وقرره العزيزي والخلاف في تغيير المعنى
وعده انما هو في اللحن (قوله بقاف العرب) المراد بالعرب المنسوبة اليهم اجلا فهم
الذين لا يعتمدونهم ولذا نسب اليهم بعض الائمة لاهل الغرب وصعيد مصر ج ر و ع ش
أما الفقهاء منهم فلا يطلقون بذلك بابلي (قوله صحت قراءته) أى لكن مع الكراهة
م ر ولو كان قادرا على القاف الخالصة ووجه الصحة ان ذلك ليس بابدال حرف بآخر
بل هي قاف غير خالصة شيخنا ح ف خلافا لجمهوره قال لو نطق بقاف العرب المترددة
بينها وبين الكاف بطلت الا ان تعذر عليه التعلم قبل خروج الوقت (قوله اعم من
قوله ولوا الخ) يجب عنه بانه انما قيد بذلك لاجل الخلاف لان القول الثاني قائل
بالصحة فيها التقارب المخرج بخلاف ما لو ابدل الضاد بغير الظاء فان قراءته لم تصح قطعا
والمصنف لم يراع هذا المعنى لكن كان عليه حيث ان يقول ولو ضاد بظاء كعادته
في الرد على الخلاف اه برماوى (قوله مناسط البلاغة) أى متعلقها والبلاغة
مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته (قوله والاعجاز) عطف مسبب على
سبب (قوله ولم يطل الفصل بين فراغه) أى النصف الاول وارادة التكميل أى
التكميل على النصف الاول زى بايضاح والاولى ان يقول بدل قوله وارادة التكميل
والبناء او يحذف ارادة ويقول والتكميل لانه لا يلزم من ارادة التكميل التكميل فورا
مع انه المقصود (قوله ان تعمد) ينبغى ان يقيد بما اذا قصد التكميل كما في شرح
الروض شورى فاذا قصد الاستئناف او اطلق فلا يستأنف بل يبنى خلافا للزركشى
في الاطلاق (قوله او طال الفصل) أى بين فراغه وارادة التكميل ج ر أى بان تعمد
السكوت لما سياتى انه سهو لا يضر ولو مع طوله زى وعجالة الشورى قوله او طال
الفصل ولو بعد وفارق ما يأتى في الموالاة بأن نظر الشارع الى الترتيب اكمل من نظره
الى الموالاة اه أى لانه مناسط لا يعجز فاحتيط له اكثر ج ر والحاصل ان صور هذه

ويكفي في ثبوتها عملا الظن
(ويجب رعاية حروفها) فلوا قى
فادرا ومن امكنه التعلم بدل
حرف منها با تحرم تصح قراءته
لتلك الكلمة لتغييره النظم
ولو نطق بقاف العرب المترددة
بين الكاف والقاف صحت
كما جزم به الرويانى وغيره
وتعبرى بما ذكرنا من قوله
ولو ابدل ضادا بظاء لم تصح
(و) رعاية (تشديداتها)
الاربعة عشرة لانها هيأت
لحروفها المشددة فوجوبها
شامل لحياتها (و) رعاية
(ترتيبها) بان يأتى بها على
نظمها المعروف لانه مناسط
البلاغة والاعجاز فلو بدأ
بنصفها لكانى لم يمتد به ويبنى
على الاول ان سهى بتأخير
ولم يطل الفصل ويستأنف
ان تعمد او طال الفصل (و)
رعاية (موالاتها) بان يأتى
بكلماتها على الولاء للاتباع
مع خبر ملوا كما رأيتونى اصلى
(فيقطعها لتخلل ذكر) وان قل

المسئلة ستة وثلاثون صورة لانه اما ان يأتي بالنصف الثاني عمدا أو سهوا أو جهلا
مع قصد الاستئناف أو الاطلاق أو التكميل في النصف الاول من الف - تحة المأتي
به ثانيا فهذه تسع صور حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة والتكميل بالنصف الثاني
على النصف الاول المأتي به ثانيا فيه صورتان وهما طول الفصل وعدم طوله يضربان
في التسعة المتقدمة تبلغ الصور ثمانية عشر ضرورة في صورتين وهما تأخير النصف
الاول والسهو وتأخيرها تبلغ ستة وثلاثين ثمانية عشر مع طول الفصل وثمانية
عشر مع عدم طوله فينبى على النصف الاول المأتي به ثانيا في اثني عشر صورة وهي
الاتيان بالنصف الثاني عمدا أو جهلا أو سهوا مع قصد الاستئناف بالنصف الاول
المأتي به ثانيا أو الاطلاق فهذه ست صور ضرورة في اثنين وهما تأخير النصف
الاول والسهو وتأخيرها وكلاهما في حال عدم طول الفصل بقى أربعة وعشرون ثمانية
عشر مع طول الفصل وستة مع عدم طوله وهي ان يبدأ بالنصف الثاني عمدا أو سهوا
أو جهلا مع قصد التكميل بالنصف الاول المأتي به ثانيا فهذه ثمانية ضرورية في السهو
بتأخير النصف الاول وتأخيرها وكلاهما يجب فيها الاستئناف تقرير شيخنا عزى
(قوله وموالاتها) قال البغوى ولو شك اثنتان في البسمة وكلاهما مع الشك ثم تذكرانه
اقي بهما لزمه اعادة ما قرأ مع الشك لاستئنافها لانه لم يدخل فيها غيرها وقال ابن
سريج يجب استئنافها وهما الاوجه لتقصيره بما قرأ مع الشك نصاركاه أجنى حجر
واعتمد م ر هذا الثاني (قوله وسكوت طال) بأن زاد على سكتة الاعياء
والاستراحة شرح م ر (قوله وسكوت قصد الخ) اى وان قصر ع ش (قوله او تخلل
ذكر) ظاهره وان طال شورى (قوله بعذر) راجع للطويل وتخلل الذكرو قوله من
جهل وسهو يصح ان يكونا راجعين للعذر في السكوت الطويل والتخلل للذكرو بان
يأتى بالذكرو جاهلا أو سهوا أو بسكت جاهلا أو سهوا وقوله واعياء راجع للعذر الذى
في السكوت الطويل وقوله وتعلق الخ راجع لتخلل الذكرو بعذر اه شيخنا (قوله كتابينه
لقراءة امامه) اما لو امن أو دعى لقراءة أجنى أو سجد لقراءة غير امامه أو فتح على غيره
أو سجد لمستأذن عليه فان الموالاة تنقطع بل تبطل صلاته في صورة السجود ان علم
وتعمد زى (قوله وقفه عليه) اى بقصد القراءة ولومع الفتح زى والا بان قصد الفتح
فقط أو اطلق بطلت كما يؤخذ من قول المتن بعد ولا ينظم قرآن بقصد تفهيم وقراءة
فقهومه انه لو قصد التفهيم أو اطلق بطلت والمراد بفتح التلقين بأن يذكركه ما بعد الذى
يردد فيه وان كان التوقف في غير الفاتحة اعانة للإمام على القراءة المطلوبة منه
اه ع ش وقوله ولا يفتح عليه الخ اى لا يسن له ذلك (قوله ووجهه) أى العذر (قوله انه

(وسكوت طال) عرقا
(بلا عذر) فيها (أو) سكوت
(قصد به قطع القراءة)
لا شعار ذلك بالاعراض عن
القراءة بخلاف سكوت قصير
لم يقصده القطع أو طويل
او تخلل ذكر بعذر من جهل
وسهو واعياء وتعلق ذكر
بالصلاة كتابينه لقراءة
امامه وقفه عليه اذا توقف
فيها ووجهه في الذكر
المذكور انه

مسنون) أي وكان عذرهم هذا الاعتبار من العذر بحجود التلاوة تبع الامام وصلاته
على النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الضمير اذا سمع اسمه كما قاله قل وكذا سؤاله
الرجعة اذا سمع امامه يقول وقل رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين (قوله مادام
يردد الآية) سواء كانت واجبة او مندوبة فان فتح عليه وهو يردد مع قصد الذكر
فانه يقطع الموالاة عس (قوله من الخلاف) أي خلاف من قطع الموالاة بذلك (قوله
لعدم معل) أي حسابان لم يجد ذلك في محل يلزمه طلب المساء منه او شرعا بان توقف
على اجرة عجز عنهما برماوى ويجب عليه التعلل ان تعين ولو باجرة شوبرى (قوله
او مصحف) ولا يجب على مالكه بذله ولو باجرة وان لم يكن ثم غيره لم يكن ينبغي وجوب
اجارته اذا تعين كالمعلم ويحتمل الفرق ثم رأيت في الايعاب ومقتضى كلام ابن الرفعة
انه يلزم مالك المصحف اجارته وهو ظاهر قياسا على لزوم اتعلم باجرة ولا يجوز اخذه
او النظر فيه وان غاب مالكه شوبرى (قوله او غير ذلك) كبلادة اوضيق وقت عن تعلم
ذلك ولو كانت مكتوبة على جدار خلفه فهل يستدبر القبلة لقراءتها ثم يعود للاستقبال
تقدما للفاتحة على الاستقبال اولاً لانه الآن عاجز فينتقل للبدل حرر قلت الظاهر
الاول حل (قوله ولو متفرقة) للرد على من قال ان المتفرقة لا تجزئ مع حفظ
المثالية والعمد خلافة وقوله وان لم تقدر للرد على القائل بان غير المفيدة لا تجزئ
مع حفظ المفيدة والعمد خلافة ايضا شيخنا عشمارى (قوله لا تنقص الخ) وينبغي
الاكتفاء بظنه في كون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما اكتفى به في كون وقوفه
بقدرها كما يأتي لمشقة عدد ما يأتي به من الحروف بل قد يتعذر على كثير عس على م ر
(قوله باثبات ألف مالك) كذا قاله جمع قيل والحق انها مائة وثمانية وثلاثون بالابتداء
بألفات الوصل زى ولعل وجه ما قاله الشارح عدم المشد ببحرفين مع اسقاط الفات
لفظ الله والرجن الاربعة واسقاط الف العالمين لسكون هذه الحروف لا ترسم وانظر
وجه ما قاله زى وما قاله في البهجة ثم رأيت حجر قال تنبيهه ما ذكر من ان حروفها بدون
تشديداتها وبقراءة ملك بلا ألف مائة وأحد وأربعون هو ما جرى عليه الاسنوى
وغيره وهو مبني على ان ما حذف رسمه لا يحسب في العدد ويبيانه ان الحروف الملقوظة
هنا ولو في حالة كالفات الوصل مائة وسبعة وأربعون وقد اتفق أئمة الرسم على حذف
ست الفات الف اسم والف بعد لام الجلالة مرتين وبعد ميم الرحمن مرتين وبعد عين
العالمين والباقي ما ذكره الاسنوى اه ثم وجه ما قاله زى بعد نقله عن بعضهم
يقوله وكأنه نظر الى ان الف صراط في الموضعين والالف بعد ضاد الضالين محذوفة رسما
لكن هذا قول ضعيف اه (قوله لان كل آية من البدل الخ) فيجوز ان يكون انقص

مسنون لكن الا حنياء
استثنى منها للخروج من
الخلاف ولا يفتح عليه مادام
يردد الآية فانه المتولى وقولى
بلا عذر من زيادتي في الثاني
واولى مما ذكره في الاول
(فان عجز عن جميعها) لعدم
معلم او مصحف او غير ذلك
وهذا مراد الاصل بقوله فان
جهل الفاتحة (ف سبع آيات)
عدد آياتها يأتي بها
(ولو متفرقة) وان لم تقدر
المتفرقة معنى منظوما اذا
قرئت كما اختاره النووى
في مجموع وغيره تعالى اطلاق
الجمهور (لا تنقص حروفها)
أي السبع (عنها) أي عن
حروف الفاتحة وهي بالبسملة
مائة وستة وخمسون حرفا
بأثبات الف مالك والمراد
ان المجموع لا ينقص عن المجموع
لان كل آية من البدل قد رآه
من الفاتحة (ف) ان عجز عن
القراءة

أوازيد ويحسب المشدد بحرفين من الفاتحة والبدل ويغني عن المشدد من الفاتحة
حرفان من البدل وهل عكسه كذلك فيجزئ حرف مشدد من البدل عن حرفين
من الفاتحة ظاهر كلامهم فم ونقل ان شيخنا ارتضى عدم الاجزاء في ذلك وهو واضح
فلا يقام الحرف المشدد من البدل مقام حرفين من الفاتحة بخلاف العكس ح ل
(قوله لزمه سبعة انواع) انظر التشهد لم يجب بدله ذكر عند العجز كما في الفاتحة شورى
والجواب انه ورد انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد عجز عن الفاتحة فأمره بالبدل
المذكور بخلاف التشهد فانه رأى رجلا عجز عن التشهد فلم يأمره شيخنا جوهرى لكن
سيأتي في آخر درس التشهد عن م ر انه يأتي بدله ذكر عند العجز عنه (قوله أودعاء)
هي مانعة خلوف تجوز الجمع بان يأتي ببعضها من الذكر وبعضها من الدعاء ع ش
وقال غيره الذكر والدعاء في مرتبة واحدة فاف في كلامه للتخير وهو المعتمد اه
والذكر ما دل على ثناء على الله والدعاء ما دل على الطلب (قوله ويجب تعلقه بالآخرة)
قال الامام فلو لم يعرف غير الدعاء المتعلق بالدينا أتى به واجزاء م ر و شرط
ان يكون بالعربية فان عجز عنها ترجم عنه بأي لغة شاء كما يدل عليه قوله الآتي حتى
عن ترجمة الذكر والدعاء ع ش قال الشورى وعلى هذا العجز عن الاخرى بالعربية
وامكنه الترجمة عنه بغيرها والبيان بالديوى بالعربية فالذي يظهر تعين الاول لانه
قادر عليه ولا يعدل الى الديوى الا اذا عجز عنه مطلقا فليصر (قوله في الذكر والدعاء)
وكذا في القرآن اذا كان بدلا م ر ولو قال الشارح في البدل لكان أولى (قوله
بهما غيرها) أى فقط حتى في التعمود والاقتراح اذا كان كل بدلا خلافا للجرح ل
وقوله أى فقط أى فلو قصد البدلية وغيرها لم يضر على كلامه والمعتمد انه يضر حينئذ
بخلاف ما سيأتي في قصد الركن مع غيره والفرق ان الركن اصل والبدل فرع
والاصل يغتفر فيه شيئا ح ف وعبرة الا ط ف قوله بل الشرط ان لا يقصد
بهما غيرها أى البدلية ولومها فلا تقع وتعوز بقصد السنية والبدل لم يكن فيه شرح
م ر اه وهو الذى اعتمده ع ش (قوله واذا قدر على بعض الفاتحة) هذا
مفهوم الجميع في قوله فان عجز عن جميعها فيمكن الانسب في المقابلة ان يقول فان
عجز عن البعض كرر المقدور قال الشورى لو قدر على ثلثها الاو والاخير وعجز عن
الوسط فهل يجوز له تكرير احدهما أو يتعين الاول يظهر الاول فليحرر اه وعبرة
ع ب و شرح م ر ولو عرف آية من الفاتحة أو غيرها ولم يعرف ذكرا كررها
وجوبا قدر آيات الفاتحة عددا وحر و فوالا بان عرف آية مثلاً من الفاتحة وست آيات
من غيرها أو آية من غيرها وذكرا قرأها أى الآية مثلاً وأتى ببدل الباقى من القرآن

لزمه (سبعة انواع من ذكر
أودعاء كذلك) أى لا تنقص
حروفها عن حروف الفاتحة
واعتبار الانواع والاكتفاء
بالدعاء من زيادتي ويجب
تعلقه بالآخرة كما قاله الامام
ورجحه النووي في مجموعه
وغیره ولا يشترط في الذكر
والدعاء ان يقصد بهما البدلية
بل الشرط ان لا يقصد بهما
غيرهما واذا قدر على بعض
الفاتحة كره ليلغ قدرها

ثم الذ كر مثالا لان الشئ الواحد لا يكون اصلا وبدا مرتبا وجوبا بين ما يعرفه منها
وبدلها حتى يقدم بدل النصف الاول على الثاني وحينئذ فان كانت الآية المحفوظة له
اول الفاتحة قراها ثم البديل أو عكسه مان كانت آخرها فاعكسه أى قرا البديل ثم قراها
اعطاء للبديل حكم المبدل وافهم كلامه انه متى عرف آية من غيرها مع الذ كر ولم يعرف
شيئا منها قدم الآية وان لم تساو حروفها حروف آية من الفاتحة ثم أتى بالذ كر تقديم
للجنس على غيره وانه لا يكفي تكرير الآية سبعة الا اذا لم يعرف ذ كر غيرها ولو حفظ
آيتين وكررها اربعا كفى فيما يظهر لانه أتى بسبع وزيادة ع ش (قوله ان لم يقدر على
بذل) اى قرآن أو ذ كر كافى ع ش فيقدم الذ كر على تكرير البعض (قوله حتى ترجه
الذ كر) فيه تصريح بوجوب الترجه وانظر تردد الشيخ مع ما هنا شورى فاشار الشارح
بهذه العناية الى مرتبة خامسة بين الذ كر والدعاء وبين الوقوف اسقطها في المتن شيخنا
(قوله لزمه وقفة) اعترض بانه لا يدخل في الصلاة الابتكارية الاحرام فيكررها قدر
الفاتحة ولا يقف بقدرها ويمكن ان يجاب بانه لقنئها له شخص عند الاحرام ثم نسبها
اه شيخنا (قوله قدر الفاتحة) اى قدر وقفة معتدل القراءة ح ل ولا يجب عليه
تحريك لسانه وشفتيه ع ش فلو قدر بعدها لم يجب عليه العود بل بسن شيخنا (قوله
لانه) اى الوقوف المفهوم من قوله وقفة (قوله لفوات الاعجاز فيها دونه) اى لان
الاعجاز خاص باللفظ دون المعنى قال ح ل فيؤخذ منه انه لا يترجم عن البذل اذا كان
قرآنا وكلام الشارح يفيد ولو قدر على الفاتحة أو الذ كر أو الدعاء قبل الفراغ من
البذل أتى به أو بعده ولو قبل الركوع ولو كان البذل وقفا لم يأت به واجزا ما فعله
(قوله وسن عقب) لما فرغ من الفاتحة شرع بتكلم على سننها وهى اربع اثنان قبلها
وهما دعاء الافتتاح والتعوذ واثنان بعدها وهما التامين والسورة وكون دعاء الافتتاح
سنة لها باعتبار انه مقدمة لها والا فهو سنة في الصلاة وكذا السورة جعلها سنة لها
باعتبار كونها تابعة لها وقد يحرم التعوذ والافتتاح أو احدهما عند ضيق الوقت كما في
شرح م ر بان احرم بها وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والا فقد مر انه يأتي بالسنن اذا
احرم في وقت يسعها وان لزم صيرورتها قضاء لكن يشكل عليه ما مر من انه اذا خاف
قوت الوقت بان خاف خروج بعض الصلاة عن وقتها لا يأتي بدعاء الافتتاح على
ما اقتضاه كلام الروض فانه صريح في انه اذا شرع فيها في وقت يسعها كاملة بدون دعاء
الافتتاح ويخرج بعضها بقدر الاتيان به تركه وصرح بمثله جرد من ثم قال سم في شرح
الغاية يستثنى من السنن دعاء الافتتاح فلا يأتي به الا حيث لم يخف خروج شئ من
الصلاة عن وقتها اه وعليه فيمكن الفرق بينه وبين بقية السنن بانه عهد طلب ترك

ان لم يقدر على بدل والا قراه
وضم اليه من البذل ما يتم به
الفاتحة مع رعاية الترتيب
(ف) ان يحجز عن ذلك كله حتى
عن ترجمة الذ كر والدعاء
لزمه (وقفت قدر الفاتحة)
في ظنه لانه واجب في نفسه
ولا يترجم عنها بخلاف التكبير
لفوات الاعجاز فيها دونه
(وسن عقب تحرم) بفرض
أو نفل

دعاء الافتتاح في الجنازة وفي الوادرك الامام في ركوع أو اعتدال فأنحطت رتبة عن
بقية السنن أو بان السنن شرعت مستقلة وليست مقدمة لشيء بخلاف دعاء الافتتاح
فانه شرع مقدمة لغيره ع ش على م ر ويرد عليه السورة فانه عهد تركها في الجنازة
وفي المسبوق وايضا هي تابعة للفتحة لا مستقلة تامل وقوله عقب قيد للاكل
والا فلا يفوت بالسكوت ولو طال والمراد بالعقبة ان لا يتخلل بينهما لفظ اذ تعقيب كل
شيء بحسبه فلا ينافي ما تقر من سن السكنة الاطيفة بينهما اذ لا يفوت الا بالشرع في
غيره ولو سهوا كما قاله م ر وعبارة المنهاج بعد تحريم قال ع ش لعل تعبيره بيعد للتنبية
على انه لا يفوت بالتأخير حيث لم يشتغل بغيره (قوله دعاء افتتاح) أي دعاء يفتح
به الصلاة وأخره الى هنا مع كون امله ابتداء بالكلام عليه في أول الركن اهتماما بصفة
القراءة التي هي الاصل وما ذكره الاصل نظريه الى بيان ما يفعله المصلي أولا ع ش
وفي تسميته دعاء تجوز لان الدعاء طلب وهذا لا طلب فيه وانما هو اخبار فسمى دعاء
باعتبار انه يجازى عليه كما يجازى على الدعاء كما قاله ا ج أو باعتبار ان آخره دعاء
وان لم يكن مذكورا هنا وهو اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق
والمغرب فان هذا منه شيئا ح في ومثله في شرح الروض ومحل سنه للمأموم اذا عرف
انه يدرك الفتحة مع الامام أو غلب على ظنه ذلك ويسن له اذا اقتدى بالامام
في التشهد الاخير بان سلم الامام عقب تحريمه كما قاله الرشيدى ويسن للمأموم
الاسراع بدعاء الافتتاح اذا كان يسمع قراءة امامه اه شرح م ر وهو صريح
في انه يقرؤه وان يسمع قراءة امامه وهما فعل الفرق بينهما وبين قراءة السورة
ان قراءة الامام تعد قراءة للمأموم فاغنت عن قراءته ويسن استماعه لها لا كذلك
الافتتاح فان المقصود منه الدعاء ودعاء الشخص لنفسه لا يعد دعاء لغيره اه
ع ش على م ر ولو تركه ولو سهوا وشرع في التعمد لم يعد اليه (قوله وجهت وجهي)
أي اقبأت بذاتي فغير بالوجه عن الذات مجازا (قوله حنيفا مسلما) حالان من الوجه
أي الذات فتأني بها الاتي كذلك والتذكير باعتبار الشخص ولا يصح كونها حالين
من تاء الضمير في وجهت لانه كان يلزم في المرأة التأنيث شويري ويرد بانا اذا اعتبرنا
الشخص لا يلزم التأنيث حجر وقوله حنيفا أي ما تلاعن كل دين الى دين الاسلام
(قوله وما أنا الخ) تأكيد (قوله ونسكي) أي عبادتي فهو من عطف العام على الخاص
(قوله ومحياي) أي احيائي ومحياي اي ماتني لله أي منسوبان لله (قوله وأنا من
المسلمين) لا فرق في التعبير بين الذكر والانثى شويري وعبارة شرح م ر وحجر
ومعلوم ان المرأة تأتي بجميع ذلك بالفاظه المذكورة اتباعا لا واردا للتغليب الشائع واردة

(دعاء الافتتاح) نحو وجهت
وجهي للذي فطر السموات
والارض حنيفا مسلما وما أنا
من المشركين ان صلاتي
ونسكي ومحياي ومماتي لله
رب العالمين لا شريك له
وبذلك تأمرت وأنا من المسلمين
للا تباع رواء مسلم الا كلمة
مسلم فان حبان وفي رواية
للسهقي وأنا أول المسلمين

الشخص في نحو حيفا وبه يرد قول السنوي القياس المشركات المسلمات وقول
غيره القياس حنيفة مسئلة ومع ذلك لواتب به حصلت السنة اه (قوله فكان
صلى الله عليه وسلم يقول بما فيها) ولا يقولها غيره الا ان قصد لفظ الآية وعند
الاطلاق ينبغي ان لا يحرم خلافاً بحج ولا تبطل به الصلاة لانه لفظ القرآن ولا نظر
للمصارف واذا تم ذلك هل يكفر ولا قلت الظاهر الاول ان قصد ذلك المني وتعمده
لا يلزم عليه من تكفير من قبله ح ل (قوله اول مسلمي هذه الامة) أى في الوجود
الخارجي فلا ينافي انه اول المسلمين مطلقاً تقدم خلق ذاته وافراغ النبوة عليه قبل
خلق جميع الموجودات ع ش وكلام التسارح يقتضى انه صلى الله عليه وسلم
من جملة هذه الامة وهو كذلك لان المراد بالامة المدعوون برسالاته وهو صلى الله عليه
وسلم مرسل حتى الى نفسه شيخنا (قوله وسيأتى الخ) غرضه من ذلك انها لا ترد على
اطلاقه هنا لان ما يأتى مقيد لما اطلقه هنا برماوى وقد يقال الكلام في الصلوات
الخمس فلا تدخل صلاة الجنائزة (قوله انه لا يسن) الخ أى ولو كانت على قبر او غائب على
الاعتدال م ر (قوله فتعوذ) أى حيث لم يخف فوات وقت الصلاة أو ما قدر عليه منها
ولو في صلاة الجنائزة ح ل (قوله للقراءة) أى أو بدلهما وعبارة شيخنا ويستحب
لما جزأنى مذ كبر بدل الفاتحة فيما يظهر خلافاً للصاحب المهيمن ولو تعارض الاقتراح
والتعوذ أى لم يمكنه الا احدهما بان كان الباقي من الوقت لا يسع الا احدهما والصلاة
هل يراعى الاقتراح لسبقه او التعوذ لانه للقراءة انظره قلت مما يرجح الثاني انه قيل
بوجوبه ح ل (قوله أى اردت قراءته) قال الشيخ بهاء الدين فى عروس الافراح
ورد عليه سؤال وهو ان الارادة ان اخذت مطلقاً لم استعانة بمجرد ارادة
القراءة حتى لو ارادتم عن له ان لا يقرأ يستحب له الاستعانة وليس كذلك وان اخذت
الارادة بشرط اتصالها بالقراءة استعمال التعوذ قبل القراءة قال الدماميني بقى قسم آخر
باختياره نزول الاشكال وذلك انما اخذها مقيدة بان لا يمرض له صارف عن القراءة
اه ع ن (قوله فقل أعوذ بالله) وهذه افضل صيغة على الإطلاق ولو أتى به أى شرع
فيه بعد ان ترك دعاء الافتتاح ولو سهواً لا يعود اليه ح ل (قوله كل ركعة) وكذا
في صلاة الجنائزة ع ش (قوله واسرارهما) بحيث يسمع نفسه (قوله وسن عقب
الفاتحة آمين) نعم ينبغي استثناء مخورب اغفرلى للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم قال
عقب ولا الضالين رب اغفرلى آمين حجر وينبغي انه لو زاد على ذلك ولو لادى ولجميع
المسلمين لم يضر ع ش على م ر ولا يفوت الا بالشروع في غيره ولو سهواً م ر
ولا يسن عقب بدل الفاتحة من قراءة أو ذكر كما هو مقتضى اطلاقهم ثم رأيت

فكان صلى الله عليه وسلم
يقول بما فيها تارة لانه اول
مسلمي هذه الامة وبما في
الاولى أخرى وسيأتى في
الجنائزانه لا يسن في صلاتها
دعاء الافتتاح (فتعوذ)
للقراءة لقوله تعالى فاذا قرأت
القرآن فاستمعوا لله من
الشیطان الرجيم أى اذا اردت
قراءته فقل أهوذ بالله من
الشیطان الرجيم (كل ركعة)
لانه ينبغي فيها قراءة (والاولى
أكد) فلا تفاق عليها
(واسرارهما) أى بدعاء
الافتتاح والتعوذ في السرية
والجهرية كسائر الاذكار
المسنونة (و) سن (عقب
الفاتحة)

بعد سكتة لطيفة لقارنها
في الصلاة وخارجها (أمين)
للاتباع ورواه الترمذي وغيره
في الصلاة وقيس بها خارجها
(محققا) ميمها (بعد وقصر)
والمد أفصح وأشهر وهو اسم
فعل بمعنى استجب مبنى على
الفتح فلو شدد الميم لم تبطل
صلاته لقصد الدعاء (و) سن
(في جهرية جهرها) للمصلي
حتى للمأموم لقراءة امامه
تبعاله (وان يؤمن) المأموم
(مع تأمين امامه) لخبر
الشيخين اذا أمن الامام فامنوا
فانه من وافق تأمينه تأمين
الملائكة غفر له ما تقدم من
ذنبه ولان المأموم لا يؤمن
لتأمين امامه بل لقراءته
وقد فرغت فالمراد بقوله اذا
أمن الامام اذا اراد التأمين
ويوضحه خبر الشيخين اذا قال
الامام غير المغضوب عليهم
ولا الضالين فقولوا آمين فان
لم تنفق له موافقته أمن عقب
تأمينه وان تأخر امامه

في ع ب ولو تضمنت آيات البذل دعاء فينبغي التأمين عقبها شورى والا فلا يؤمن
عقبها وهذا التفصيل هو المعتمد وهذا لا يرد على المصنف لان المفهوم اذا كان فيه
تفصيل لا يعترض به زى وعبارة شرح م ر وسن عقب الفاتحة أو بدلها ان تضمن دعاء
فيما يظهر محاكاة للاصل آمين اه أى ولو بدأ في البذل بما يتضمن الدعاء وختم
بما لا يتضمنه فالوجه انه يؤمن في الاخير برماوى وفي ع ش على م ر ما يقتضى
انه لا يؤمن الا ان أخر ما تضمن الدعاء (قوله بعد سكتة لطيفة) أى بقدر سبحان الله
فالمراد بالعقب ان لا يتخلل بينهما لفظ اذ تعقيب كل شىء بحسبه م ر قال حجر فرج يسن
سكتة يسيرة وضبطت بقدر سبحان الله بين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين
التعوذ وبينه وبين البسملة وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة ان قرأها وبين
آخرها وتكبيرة الركوع فان لم يقرأ سورة فبين آمين والركوع ويسن للامام ان يسكت
في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة اذا علم انه يقرأها في سكتته وان يشتغل في هذه
السكتة بدعاء او قراءة وهى أولى اه (قوله بمعنى استجب) لا يقال استجب متعددونه
بدليل انه يقال استجب دعاءنا ولا يقال آمين دعاءنا وغير المتعدى لا يفسر بالمتعدى
لانا نقول قال في التسهيل وحكمها أى اسماء الافعال غالباً فى التعدى والارزوم حكم
الافعال اه قالوا وخرج بغالبها آمين فانه بمعنى استجب وهو متعددونه تأمل شورى
(قوله لقصد الدعاء) افاد انه لو لم يقصد به بالمشدد بطلت صلاته لانها اجنبية ع ش
وعبارة الشورى يؤخذ منه انه لو لم يقصد الدعاء بل قصد بقوله آمين بالشدد قاصدين
انها تبطل صلاته ولو اراق بطلت ايضا والمعتمد انها لا تبطل في صورة الاطلاق اه
بالمعنى وفي حجرانها تبطل في صورة الاطلاق (قوله في جهرية) أى شرع فيها الجهر
(قوله مع تأمين امامه) وليس في الصلاة ما تنس فيه المقارنة غيره م ر وخرج به
مالو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام او مأموم فلا يسن له التأمين ع ش
على م ر (قوله فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة) ومعلوم من حديث اخر ان
الملائكة تؤمن مع تأمين الامام فيكون التعليل منجبا للمدعى شيخنا ح ف وعبارة ح ل
هذا يرشد الى ان الملائكة تؤمن مع تأمين الامام أى في الزمن وقيل في الصفة
كالاتخلاص وفيه ان الغرض منه الاستدلال على مقارنة تأمين المأموم لتأمين الامام
فيلوهم الحفظة قال شيخنا ولو قيل بانهم الحفظة وسائر الملائكة لكان اقرب (قوله
ما تقدم من ذنبه) أى الصغائر (قوله ولان المأموم لا يؤمن لتأمين امامه) أى حتى يلزم
تأخير تأمينه عن تأمين الامام بل لقراءته أى لقراءة امامه وقد فرغت فينبغي ان يكون
عقبها ليقارن تأمين الامام ح ل (قوله بل لقراءته) أى لقراءة امامه (قوله ويوضحه)

بضم الياء وكسر الضاد مخففة من أوضح اذا بين مختار بالمعنى ع ش (قوله عن الزمن
الخ) وهو بقدر سبحانه الله كما تقدم (قوله امن المأموم) أى لنفسه ولا ينتظره اعتبارا
بالمشروع برماوى أى لان سبب التأمين انقضاء قراءة الامام كما علمت وقد وجد ولا نظر
للمقارنة لان محل طلبها اذا امن الامام في زمنه المطالب وهو عقب القراءة وظاهر هذا
الكلام انه لو تأخر لندر لا ينظر اليه فليجرح ل (قوله فلا جهر بالتأمين فيها) ظاهره
ولو سمع قراءة امامه وعبارة سم على الغاية من نصه ولا يسن في السرية جهر بالتأمين
ولا موافقة الامام فيه بل يؤمن كل سرامة انهم ان جهر الامام بالقراءة فيها أو السرية
لم يعد سن موافقة وفي شرح الروض انه لو جهر بالسورة في السرية يشتغل هو بالقراءة
ولا يستمع قراءة امامه لمخالفته بالجهر لما طلب منه قال فالعبرة بالمشروع لا بالمفعول
وهو يقتضى هذا التعليل ان المأموم لا يجهر بالتأمين في السرية وان جهر امامه اه ع ش
(قوله مطلقا) أى سمع قراءة امامه لم يسمع ع ش وسواء كان قبله أو بعده أو معه
(قوله ثم يقره غيره) موقوف على آمين في قوله وعقب الفاتحة آمين كما أشار اليه
الشارح لكن صديقه يودم ان السورة لاتسن الا ان امن مع انها تسن مطلقا وكونها بعد
التأمين سنة أخرى وعبارة أصله وتسن سورة بعد الفاتحة اه (قوله غير الفاتحة)
امامى فلا يندبها عنها الا اذا لم يحسن غيرها على ما استظهره شيخنا وفيه انه ذكره
لركن قولى تأمل شوبرى أى وبعض أهل مذهبنا يقول بطلان الصلاة بتكرير الركن
القولى ويحاجب بأنه قول ضعيف جدا فلم يراع ح ف او بأنه ليس من تكرير الركن
القولى لان قراءتها ثانيا انما هو بدل السورة (قوله رواه الشيخان في الظاهر الخ) ظاهره
انه لم يرد في غير الظاهر والعصر وانما قيس عليها غيرها وصرح في شرح الروض بخلافه
وعبارته بعد قول المتن فرع يستحب قراءة شىء بعد الفاتحة في الصبح والاولين من
غيرها اه دون ما عداها رواه الشيخان في غير المغرب والنساء فيها باسناد حسن
وتقدم ان فاقد الطهورين اذا كان جنب لا يقرأ غير الفاتحة وسيأتى في آخر صلاة
الجماعة ان من سبق بالخيرة قرأها فيها اذا تداركها وكالصبح الجمعة والعيد ومحوها اه
بحرويه فتأمل ذلك تجد النص ورد في اولتى العشاء وفي الصبح رواه الشيخان فيها أيضا
اه وفي اولتى المغرب النساءى ع ش (قوله فلا تسن له سورة ان سمع) ظاهره
ولو في السرية وهو كذلك لان المدار على فعل الامام لا على المشروع وقوله للنهي عن
قراءته لها فقرأته لها مكروهة حل وقوله وهو كذلك اعتمده زى وفي شرح الروض
انه لو جهر بالسورة في السرية يشتغل هو بالقراءة ولا يستمع قراءة امامه لمخالفته بالجهر
لما طلب منه فالعبرة بالمشروع لا بالمفعول انتهى واقره ع ش (قوله واذا قرى القرآن)

عن الزمن المسنون فيه
التأمين امن المأموم وخرج
بزيادنى في جهرية السرية
فلا جهر بالتأمين فيها ولا معية
بل يؤمن الامام وغيره سرا
مطلقا (ثم) بعد التأمين سن
(ان يقرأ غيره) أى غير
المأموم من امام ومنفرد
(سورة) غير الفاتحة (في)
ركعتين (اوليتين) جهرية
كانت الصلاة أو سرية
فلا تباع رواه الشيخان في
الظهر والعصر وقيس بها
غيرها (لا هو) أى المأموم
فلا تسن له سورة ان سمع
لأنهى عن قراءته لها رواه
أبو داود وغيره (بل يستمع)
قراءة امامه لقوله تعالى

فيه ان هذه الآية محمولة على الخطبة كما سيأتي في بابها وأجيب بان الآية مفسرة
بتفسيرين قيل الخطبة وقيل القرآن نفسه اذا الآية الواحدة تحتل تفاسير كثيرة ح في
(قوله وتعبيرى بذلك اولى) وجه الاولية ان ما في المنهاج مفهومه انه اذا لم يعد ولم تكن
سرية لا يقرء ويدخل فيه ما لو سمع صوتا لا يفهمه أو كان اصم أو اسرا امام ع ش
(قوله فان سبق بهما) مقابل لمخدوف أى هذا اذا لم يسبق بهما (قوله في باقى صلاته)
أى الثالثة والرابعة ونقل عن شرح ع ب انه يكرر السورة مرتين في ثلثة المغرب
وهو المعتمد فليراجع ح ل اى بان ادرك الامام في الثالثة ولم يتمكن من قراءة السورة
معه فيها وتركها في ثابته ايضا فانه يسن له قراءة سورتين في ثالثته كما قالوا في صبح يوم
الجمعة لو ترك الم تنزل في الاولى فانه يسن له قراءتها مع هل أتي في الثانية (قوله
اذا تداركه) لبيان الواقع أو ان اذا هنا مجردة عن معنى الشرط ومعناها الوقت أى وقت
تداركه أى تدارك الباقي (قوله ولم يكن قراءها) فيما ادركه أما اذا كان قراءها
فيما ادركه بأن كان سريع القراءة وامامه بطيها فهذا التصور لا معنى وفي شرح المذهب
ان المدار على امكان القراءة وعدمها فتى امكنت القراءة ولم يقرأ لا يقرأ في الباقي لانه
مقصر بترك القراءة وفي كلام الشهاب عمرة لو تركها عمدا في الاولين فالظاهر
تداركها في الاخيرة ين كنظيره من سجود السهو ح ل واعتمد ح ف كلام شرح
المذهب وهو الذى اقتصر عليه زى وفي الشورى ولم يكن قراءها أى ولا تمكن من قراءتها
اه (قوله ولا سقطت عنه) لكونه مسبوقا قال الشيخ عمرة فيه نظرو وجه ان الامام
لا تسن له السورة في الاخيرة فكيف يتجملها عن المأموم مع ان ظاهر كلام الشارح
انه يتجملها عنه فكانه توهم ان الامام لما تجمل عن المسبوق الفاتحة فكذلك السورة
وهو عجيب اه وأجاب ح ل بأن سقوطها عنه لسقوط متبوعها وهو الفاتحة لا تجمل
الامام لها عنه كانهما الشيخ عمرة وفي كلام حجر في شرح الاصل ان الامام يتجمل
عنه السورة حينئذ وان اولى من تجمل الفاتحة اه بحروفه وهذا الجواب واضح
في سقوطها في الاولى التى سبق فيها وما سورة سقوطها في الركعتين الاوليين معا وصور
العلامة السعيني المسئلة بما اذا اقتدى بالامام في الثالثة وكان مسبوقا أى لم يدرك
زمن يسع قراءة الفاتحة للوسط المعتدل ثم ركع مع امامه ثم حصل له عذر كزجة مثلا
ثم تمكن من السجود فسجد وقام من سجوده فوجد الامام را كعا فيجب عليه ان يركع
معه وسقطت عنه الفاتحة في الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة تبعا وليس
المراد ان الامام يتجمل عنه السورة اه (قوله كما في مسئلة الزحام) أى بان زحم انسان
عن السجود وكفى تطويل الامام الركعة الثانية في صلاة ذات الرقاع لتلققه الفرقة

واذا قرى القرآن فاستمعوا له
(فان لم يسمع) هالعمم أو بعد
أو سمع صوت لم يفهمه
أو اسرا امامه ولو في جهرية
(قرأ) سورة اذا لا معنى
لسكوته وتعبيرى بذلك اولى
من قوله فان بعد أو كانت
سرية قرأ (فان سبق بهما) أى
بالاوليين من صلاة امامه بان
لم يدركها معه (قرأ) هان فى باقى
صلاته اذا تداركه ولم يكن
قرأها فيما ادركه ولا سقطت
عنه لكونه مسبوقا لثلاث تخلو
صلاته عن السورة بلا عذر
(و) ان يسر (طول) من تسن له
سورة (قراءة اولى على ثانية)
للاتباع رواء الشيخان نعم
ان ورد نص بتطويل الثانية
اتباع كما في مسئلة الزحام انه
يسن للامام تطويل الثانية
ليطقه منتظر السجود

الثانية ح ل وكالوسى سورة السجدة في الركعة الاولى من صبح الجمعة فانه يقرأ في الثانية الم تنزيل وهل أتى زى (قوله وسن في صبح) هذا تفصيل للسورة المتقدمة فلا تكرار برماوى وقوله طوال الفصل تنهى بذلك الكثرة الفصل فيه بين السور برماوى والحكمة فيما ذكر ان وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان فتناسب تطويلهما ووقت المغرب ضيق فتناسب فيه القصار واولقات الظهر والعصر والعشاء طويلة ولكن الصلوات طويلة فلما تارض ذلك رتب عليه التوسط في غير الظهر وفيها قريب من الطوال شرح م ر وانظر حكمة مخالفة الظهر لغيرها من الرباعيات ولعلم السكون وقتها وقت قبولة فتناسبها التخفيف بقريب من الطوال كالتأزعات تأمل قال ح ل وطوال الفصل من الحجرات الى عم والاوساط من عم الى الضحى والقصار من الضحى الى الآخر وهذا في غير المسافرين اما هو فيسن له ان يأتي في الاولى من الصبح بقل يا ايها الكافرون وفي الثانية بقل هو الله احد طلبا للتخفيف عنه اه شيخنا عن حجر (قوله برضى محصورين) أى صريحاً لم يكن المسجد مطروفا ولم يتعلق بعينهم حق بأن لم يكونوا مملوكين ولا نساء مزوجات ولا مستأجرين اجارة عين على عمل تاجر كما في ح ل (قوله وفي صبح الجمعة) وان لم يكن المأمومون محصورين راضين بالتطويل كما يفهم من اطلاقه وتقييد ما قبله قال الشورى والظاهر ولو كان الصبح قضاء فليحرر زى اه قال شيخنا العشماوى وحاصله انه لو أتى بالم تنزيل في صبح يوم الجمعة بقصد السجود اولاً ولو بالآية التي فيها السجدة فقط سواء أتى بها في أولها أو آخرها لا تبطل صلاته لان اصبح يوم الجمعة محل السجود في الجملة ولو أتى بآية سجدة في غير صبح يوم الجمعة بقصد السجود وسجد بطلت صلاته سواء كانت الم أو غيرها ولو قرأ في صبح الجمعة بغير الم تنزيل بقصد السجود وسجد بطلت صلاته كما في به م ر خلافاً لحجر فان لم يقصد السجود بأن أتى بآية سجدة غير الم بأن فيها سجدة بل اتفق ذلك لم تبطل صلاته سواء كان في صبح الجمعة أو غيره اه (قوله الم تنزيل) بضم اللام على الحكاية لا تلاوة زى (قوله بقراءة شيء) ولو بعض آية ان أفاد معنى ح ل (قوله في أصل الروضة) فيه ان أصل الروضة وهو شرح الوجيز للرافعي لا للنووى والنووى له الروضة وأجيب بانه على تقدير مضاف أى في تقرير أصل الروضة أو في مختصر أصل الروضة وهو الروض أو الاضافة بيانية اه ح ف وأما الوجيز فهو للرافعي (قوله غير واف) أى ولو في لقال من قدرها من طويلة أو أكثر منها مع ان المعتمد كلام النووى انها أولى من قدرها وان الاكثر منها أولى (قوله ان يجهر بالقراءة) وان خاف الرياء بخلاف الجهر خارج الصلاة اه شورى والحكمة في الجهر في موضعه انه لما كان الليل محل الخلوة ويطيب فيه السمر شرع

(وسن) لفرد و امام (في صبح طوال الفصل) بكسر الطاء وضما (و) في (ظهر قريب منها) أى من طواله كما في الروضة كاصلاها وغيره وهو من زيادتي والاصل ادخله فيما قبله (و) في (عصر وعشاء أو ساطه) والثلاثة في الامام مقيدة بقيد زده تبعاً للمجموع وغيره بقولى (برضى) مأمومين (محصورين) أى لا يصلى وراء غيرهم (و) في (مغرب قصاره) لخبر النساءى في ذلك واول الفصل الحجرات كما صححه النووى في دقائقه وغيرها (و) في (صبح الجمعة) في أولى (الم تنزيل) وفي ثانية (هل أتى) لا تباع رواء الشيخان فان ترك الم في الاولى سن ان يأتي بها في الثانية واعلم ان أصل السنة في ذلك كله يتأدى بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أولى حتى ان الصورة القصيرة أولى من بعض سورة طويلة وان كان أطول كما يؤخذ من كلام الرافعي في شرحه وقول النووى في أصل الروضة أولى من قدرها من طويلة غير واف بكلام الرافعي كما نبه عليه في المهمات تنبيه يسن ان غير المأموم ان يجهر بالقراءة في الصبح

وأولتي العشاءين والجمعة
والعیدین وخسوف القمر
والاستسقاء والترأویح وتر
رمضان ورکعتی الطواف لیل
أو وقت صبح کایاتی بعض
ذلك وان یسر فی غیر ذلك
الا فی نافلة اللیل المطلقة
فیتوسط فیها بین الاسرار
والجهر ان لم یسوش علی
نائم أو وصل أو محوه ومحل
الجهر والتوسط فی المرأة
والخنثی حیث لا یسمع أجنبی
ووقع فی المجموع ما یخالفه فی
الخنثی والعبدة فی الجهر
والاسرار فی الفریضة المقضیة
بوقت القضاء لا بوقت الاداء
قال الذریعی ویسببه ان یلق
بها العید والاشبه خلافه
كما اقتضاه کلام المجموع فی
باب صلاة العیدین قیل باب
التکبیر ع لا بأصل ان القضاء
یحکی الاداء ولان الشرع
ورد بالجهر بصلاته فی محل
الاسرار فیسبب (و)
خامسها (رکوع)

الجهر فیه طلبا للذة مناجاة العبد لربه وخمس بالا واین لنشاط المصلی فیهما والنهار لما کان
محل الشواغل والاختلاط بالناس طلب فیه الاسرار لعدم صلاحیته للتفرغ
للمناجاة والحق الصبح بالصلاة اللیلیة لان وقته لیس محلا للشواغل عادة ع ش
علی م ر (قوله وأولتی العشاءین) فیه تسمیة المغرب عشاء وهو مکروه عنده
ولو مع التغلیب كما رجیه لکن فی الانوار التصریح بعدم الکراهة مع التغلیب فله
جرى هنا علی مقالة الانوار وان خالعه ثم فلیحرر شوری (قوله والاستسقاء) أى سواء
كانت لیل أو نهارا بدلیل الاطلاق فیهما والتقیید فی رکعتی الطواف ابن شرف (قوله
فیتوسط الخ) حد الجهر ان یسمع من یلیه والاسرار ان یسمع نفسه قال بعضهم والتوسط
بیمما یعرف بالمقایسة بهما كما أشار الیه قوله تعالی ولا تجهر بصلاتک ولا تخافت بها
وابتغ بین ذلك سبیلا قال الزرکشی والاحسن فی تفسیره ما قال بعضهم ان یجهر تارة
ویسر أخرى اذ لا تمقل الواسطة زی وفی شرح ل التوسط بان یزید علی الاسرار
الی ان لا یبلغ حد الجهر بان یزید علی أدنی ما یسمع نفسه من غیر ان تبلغ تلك الزیادة
الی سماع من یلیه اه بحروفه ورد بانه لا یناسب قوله ان لم یسوش علی نائم الخ لانه
علی تفسیره لا یسوش قطعا (قوله ان لم یسوش علی نائم) فضیة تخصیص هذه التقیید
بالتوسط فی النفل المطلق ان ما طلب فیه الجهر كالعشاء لا یترك فیه الجهر لما ذکرناه
مطوب لذاته فلا یترك لهذا العارض ع ش علی م ر (قوا أو محوه) کما شغل
بما العلة علم أو تدریسه أو تصنیفه والاسرار ومثل المصلی فی ذلك من یقرأ القرآن خارج
الصلاة أو یشتغل بالذکر ح ل (قوله حیث لا یسمع أجنبی) والا استحب له سماع
ذلك ح ل (قوله ما یخالفه فی الخنثی) حیث ذکر ان الخنثی یسر بحضرة الرجال
والنساء مع انه مع النساء اما رجل أو امرأة فلا وجه لاسرار ح ل قال م ر والظاهر
عدم المخالفة لانه مصور بما اذا اجتمع النساء والرجال الا جانب معا (قوله بوقت
القضاء) معتمد (قوله ان یلقی بها) أى بالفریضة العید فیحرف فیه فی وقت الجهر ویسر
فیه فی وقت الاسرار وقوله والاشبه خلافه أى بل یجهر فیه ما لیس هو المعتمد ح ل
(قوله ع لا بالأصل) ان القضاء یحکی الاداء ویسبب بذات فی غیره لخروجه بالدلیل ح ل
(قوله بصلاته) أى صلاة ما ذکر من العیدین وقوله فیسبب أى الشرع (قوله
وخامسها رکوع) هو من خصائص هذه الامة واول صلاة رکع فیهما النبی صلی الله
علیه وسلم صلاة العصر صبیحة الاسراء اه مواهب بالمعنی أى فیه کون صلی الظهر قبلها
بلا رکوع وكذلك صلاة اللیل التي کان یصلیها قبل ذلك كانت بلا رکوع كما قاله
السیوطی وفی البیضاوی فی تفسیر قوله تعالی وارکعی مع الراکعین مانصه أمرت

بالصلاة في الجماعة بدكرار كنهها بالفه في المحافظة عليها وقدم السجود على الركوع
 أما كونه كذلك في شريعتهم أو لا تنبيه على أن الواو لا توجب الترتيب أو ليقترن اركبي
 بالركعتين فلا بد أن بان من ليسوا في ركوع ليسوا مهلبين انتهى وهو صريح
 في أن الركوع كان في شرع من قبلنا ع ش واعتمد شيخنا ح ف ا ه من خصائص
 هذه الامة فتفسر بعضهم له به لي مع المصاين مجازا من التعبير بالجزء عن الكل غير مسلم
 لأن الركوع لم يكن شروعا في شريعتهم فهو ليس جزءا حتى يعبر به عن الكل تدبر
 (قوله تقدم ركوع القاعد) عذرا عن ترك المثنى له هنا والماسب ذكره بعد قوله واقفه
 كما صنع م ر قوله خاص) أي عن الانحناس وهو ان يخفض عجزه ويرفع اعلاه ويقدم
 صدره (برع) لولم يقدر عليه الا بعين لزمه ابتداء ودواما لان زمنه يسير (قوله بحيث
 تمال) أي يقينا ولو شك دل فحني قد راق. ل به وا. تاء ركبته لزمته اعاده الركوع
 لان الاصل عدمه شرح م ر (قوله راحته) مفردة راحة والجمع راح بالطاء برماوى
 وتعبيره بالراحة يشعر بعدم الاكتفاء بالاصابع وهو كذلك كما اقتضاه كلامهم وقال
 ابن المساد انه الصواب وان اقتضى كلام النبيه الاكتفاء بها م ر ع ش (قوله
 متدل خلقه) فلو طالت يده أو قصرنا أو قطع شيء منها لم يعتبر ذلك ح ل أي بل يقدم
 معتدلا (قوله اذا اراد وضعها) انظر أي حاجة لهذا بعد التصريح بالحيثية المذكورة لان
 معناها اذا اراد وضعها الا ان يقال ذكره ايضا حاوته وبرالحيثية ع ش ا ط ف (قوله
 لم يصل ذلك بالانحناس) مفهوم قوله انحناء وقوله اوبه مع انحناس مفهوم قوله خالص
 واسم الاشارة للنيل المفهوم من تمال كما قاله الشوبري (قوله لم يكف) أي وبطل صلاته
 ان تعد ذلك بالانحناس والالم تبطل وبعد الركوع جبر زيادة أي لان فعله الانحناس
 زيادة غيره طوبى بل هي تلاعب او تشبهه لكن الاقرب ما اقتضاه كلام الشارح كشرح
 م ر من عدم البطلان ويحمل كلام جبر على ما اذا لم يده على الصواب كما في ع ش على
 م ر ومقتضاه انه اذا اعاده على الصواب لا بطلان وان كان أتى به عمدا عالما حرر
 (قوله وقولي انحناء الخ) اعترض بان أصله فيه ان يعنى وغايته ان ذلك مصدر موزول
 وهذا مصدر صريح واجاب الطنداء أي بان الزيادة من حيث كونه مصدر صريحا ويمكن
 ان يجاب بان مراده ان مجموع الانحناء مع معتدل الخلفه من الزيادة فلا ينافي ان الانحناء
 مذكور في الاصل واولى من ذلك ان نسخة الشارح التي اختصرها هي التي شرح عليها
 الجلال وهي خالية عن الانحناء مطلقا كما يرشد اليه كلام المحلى شوبري وقوله مطلقا أي
 مصدر صريحا مؤولا وعبارة ع ش قوله وقولي الخ أي وأما ما يوجد في بعض نسخ
 المهاج من قوله ان يعنى فهو غير موجود في خط المصنف وانما هو ملحق ببعض تلامذة

تقدم ركوع القاعد (واقفه)
 للقائم (انحناء) خالص
 بحيث تمال راحته معتدل
 خلقه ركبته اذا اراد
 وضعها عليها فلو حصل ذلك
 وانحناس اوبه مع انحناء
 لم يكف والراحتان ما عدا
 الاصابع من الكفين وقولي
 انحناء مع معتدل خلقه من
 زيادتي

الشيخ تعميها لفظ المصنف اه (قوله بطمأنينة) متعلق بقوله انحناء وتكون البساء
 بمعنى مع أو متعلق بئذال أو محذوف أي ملتبساً بطمأنينة اه شيخنا (قوله رفعه) أي
 للاعتدال (قوله يفتح الماء الخ) هذا مذهب الخليل وقال بعضهم يفتح الماء الانخفاض
 وبضمها الارتفاع اه ع ش (قوله لخبر المسمى صلواته) دليل على الركوع بطمأنينة
 لا على أقله وإن أوجه كلامه (قوله ولا يقصد به غيره) أي فقط فلو قصد به وغيره
 وكذا لو أطلق لم يضرب على قياس ما سبق في البدلية وقوله كظاير أي من بقية الأركان
 كالأعتدال الخ فإن الشرط أن لا يقصد بهما غير ما فقط لا تسحاب نية الصلاة على ذلك
 ح ل ومثله ع ش عن سم وعبارته لعل المراد أن لا يقصد به غيره فقط حتى لو قصد به
 وغيره لا يضرب وكتب أيضاً قوله ولا يقصد به غيره أي حقيقة أو حكماً أي بأن كان
 ثم صار في كإشبه اليه تعليقه الآتي وحينئذ فلا أشك كال في قوله الآتي أو سقط الخ
 اه أي لأن السقوط مثله به الشارح لقصد الغير مع أن السقوط لا قصد له أصلاً
 فلا يصح التمثيل به لقصد الغير وحاصل جواب المحشى أن القصد موجود حكماً لانه
 لما وجد الصارف كانه قصد الغير وأجيب أيضاً بأن المراد بقصد الغير وجود الفعل
 الصارف مطلقاً اه شيخنا ح ف (قوله كظاير) لوقال كظايره كان أوضح ع ش
 والضمير راجع لهويه للركوع فحينئذ يقدر في قوله من الاعتدال مضاف أي من رفع
 الاعتدال وهكذا يقدر فيما بعد ما يناسبه كما أشار إليه بالتفريع بقوله فلهوى الخ
 (قوله من الاعتدال) أي من رفع الاعتدال وقوله والسجود أي وهوى السجود وهكذا
 (قوله فلهوى لتلاوة) بأن قرأه آية سجدة والابان قرأ امامه آية سجدة ثم وهوى عقبها
 للركوع فظن المأموم انه وهوى لسجدة التلاوة فهوى معه فراه لم يسجد فوقف عند حد
 الراكع فيسببه ذلك عن الركوع لانه فعل الهوى للتابعة الواجبة وقول بعض
 المتأخرين الأقرب عندي انه يعود للقيام ثم يركع لوجه له فلو لم يعلم بوقوف الامام في
 الركوع الأبعدان وصل للسجود فام مضياً فلو انتصب عامداً لما بطلت صلواته لزيادته
 قياماً ولو قرأ آية سجدة وقصد أن لا يسجد لتلاوة وهوى للركوع ثم اراد أن يسجد ما كان
 كأن قد انتهى إلى حد الراكع فليس له ذلك والاجاز ح ل ومثله شرح م ر في غيرهم منه
 ان قوله فلهوى خاص بالمستقل فخرج المأموم (قوله أو سقط من اعتدال) أي قبل
 قصد الهوى فان كان سقوطه قبل الطمأنينة وجب العود إلى ما سقط منه واطمأن ثم
 سجد أو بعد هاتين معتدلاً ثم يسجد اه ح ل فان قلت كيف يكون هذا من قصد الغير
 والحال ان الساقط لا قصد له في سقوطه قلت قال الشيخ جريوجه بان الهوى للغير المفهوم
 من المتن صادق بمسألة السقوط لانه يصدق عليها انه وقع هويه للغير وهو الابساء

(إياه أنينة تفصل رفعه عن
 هويه) يفتح الماء أشهر من
 ضمها بأن تستقرأ عضاًؤه قبل
 رفعه لخبر المسمى صلواته
 (ولا يقصد به غيره) أي هويه
 غير الركوع (كظاير) من
 الاعتدال والسجود والجلوس
 بين السجدين أو التشهّد
 فلهوى لتلاوة أو سقط من
 اعتدال أو رفع

شورى (قوله من ركوعه أو سجوده) أنظر وجه إضافة الركوع والسجود دون التلاوة والاعتدال مع أن الإضافة للتلاوة أولى شورى أى يخرج ما إذا هوى لتلاوة امامه فإنه لا يضر كما تقدم ولا له ليرجع قوله فزعاً إلى هاتين الصورتين (قوله فزعاً من شىء) يجوز فتح الزاى على كونه مفعولاً لأجله ويجوز كسرهما على كونها حالاً أى فزعاً والفتح أولى لأن جعله مفعولاً لأجله بعيد أن الباعث على الهوى أو الرفع انما هو الفزع بخلاف جعله حالاً شيخنا وجعل جهر الفتح متعيناً تدبر (قوله لم يكف ذلك عن ركوعه الخ) على الألف والتشديد المرتب وقوله عن ركوعه راجع لقوله فلو هوى لتلاوة وقوله وسجوده راجع لقوله أو سقط وقوله واعتداله راجع لقوله أو وضع من ركوعه وقوله وجالسه راجع لقوله أو سجوده وقوله ليهوى منه أى إلى الركوع والسجود (قوله فيجب العود الخ) والظاهر أنه يسجد للسهوب رسم وظاهره أنه يسجد في الجميع وهو مشكل بالنسبة للسقوط وفيجاب بأنه منسوب إليه فنزل منزلة السهو ولو قيل بأنه لا يسجد في الجميع لم يكن بعيداً بل هو الظاهر اه ع ش (قوله ليرتفع منه) أى يرتفع من الركوع الاعتدال ومن السجود للجالس شيخنا (قوله مع مامر) أى الاتحناء (قوله وان ينصب) هذا الفعل مؤول مع أن مصدره مطوف على تسوية أى وينصب وانما عدل عنه وقد عبر به أصله مع أنه اختصر لئلا يتوهم أنه معطوف على ظاهر فيكون المعنى وتسوية نصب فنبه على أن أصل النصب مطلوب لا تسوية ولم يقل وينصب بدون أن لا يلزم عليه وقوع الجملة خبراً بدون رابط لانها معطوفة على الخبر وقوله المستلزم بالرفع نعت للأصدر المذكور شيخنا (قوله المستلزم الخ) أشار به إلى أن ما ذكره موفى بعبارة الأصل ومشتمل على زيادة هي نصب الفخذين فلذلك كان تعبيره به أولى من قول أصله ونصب ساقيه لأنه لا يستلزم نصب الفخذين ولم ينبه الشارح على الأولوية شورى والظاهر أن في تعبيره بنصب الركبتين تسامحاً لأن الركبة لا تنصف بالانتصاب وانما تنصف به الفخذ والساق لأن الركبة موصل طرفي الفخذ والساق (قوله كافي السجود) أى بقدر شرب ولم يذكر له علة فلو أخر قوله لانه اعون له ليكون علة له لكان أولى ع ش وقوله كافي السجود انما فاسه عليه لورود النص فيه وإن كان فيه إحالة على مجهول لأنه سيأتى (قوله كافي النحر) أى من حيث تقريقها تقريقاً وسطاً وليس مراده الاستدلال لقوله به ذلك للاتباع بل هو تنظير (قوله للقبلة) متعلق بمحذوف أى موجهها للقبلة قال ح ل ولا يخفى أن الإبهام لا يستقبل بها حينئذ كأنه صرفت هذا مع قطع النظر عن قولهم تقريقاً وسطاً فمع النظر إليه الاستقبال حاصل بالجميع وكتب أيضاً على قوله أى بجهتها فلا يميلها يمنة ولا يسرة أى لجهة يمين

من ركوعه أو سجوده فزعاً
من شىء لم يكف ذلك عن
ركوعه وسجوده واعتداله
وجالسه لوجود الصارف
فيجب العود إلى القيام ليهوى
منه وإلى الركوع أو السجود
ليرتفع منه (واكمل) مع مامر
(تسوية ظاهر وعنف)
كالصفيحة للاتباع رواه مسلم
(وان ينصب ركبتيه) المستلزم
لنصب ساقيه وفخذيه لانه
اعون له (مفرقين) كافي
السجود (و) ان (ياخذها)
أى ركبتيه (بكفيه و) ان
(يفرق أصابعه) كافي النحر
الاتباع رواه في الأول
المضاري وفي الثاني ابن حبان
وغیره (للقبلة) أى لجهتها
لأنها أشرف الجهات

عينها ويسارها ولا يسمونها مستقبلة أي فالحمة مستقبلة يسمونها العين والجهة اه شيخنا
وعبارة البرماوى قوله أي جهتها دخل بين العين ويسارها وخرج بين الجهة ويسارها
وعبارة ع ش على م ر واعتبر في التفریق كونه وسطا ثلاثا يخرج بعض الاصابع
عن القبلة اه (قوله وان يكبر الخ) واعلم انهم اوجبوا الذ كر في قيام الصلاة وجلوس
التشهد ولم يوجبوه في الركوع والسجود لان القيام والقعود يقعدان للعبادة والعبادة
فاحتيا الى ذكر خصهما للعبادة والركوع والسجود يقعدان للعبادة فقط فلم يجب فيهما
ذكر ا ج (قوله مكشوفة الخ) الاولى ان يأتي بوار العطف في الكل ليقيد ان كل واحد
منها سنة مستقلة كما يؤخذ من م ر (قوله مع ابتداء تكبيره) أي رفعها يكون معه
ولا يزال يرفعهما الى ان يحاذي بهما مكبيه وقضية كلام الاصل ان الرفع يقارن الهوى
وفي المجموع نقلا عن الاصحاب ويكون ابتداء رفعه وهو قائم مع ابتداء التكبير اه ح ل
فهذان لا يتدا آن متا زمان بخلاف ابتداء هوى به فتأخر الى ان يصل ككفاء حذو
مكبيه ونستمر التكبير الى ان يقضى الى حد الرا كمين فغاياته مقارنة لغاياته لهوى
وأما غاية الرفع فقد انفصلت عند ابتداء الهوى بالغاية هه البست كهي في التصرم
قال ع ش على م ر قوله ابتداء تكبيره فيمده الى ان يصل الى حد الرا كع وكذا
في سائر الانتقالات حتى في جلسة الاستراحة فيمده على الالف التي بين الهاء واللام
لكن بحيث لا يجاوز سبع الفات لانها غاية هذا المذهب وأوله من ابتداء رفع رأسه
الى تمام قيامه اه ح روه هذا التكبير عند رفع رأسه من السجود الثاني (قوله كما مر
في تكبيرة التصرم) هذا مكرر مع التشبيه الذي في المتن وهو قوله كتصرمه (قوله فيهما)
أي التكبير والرفع ع ش (قوله ربي العظيم) قال الفخر الرازي العظيم هو الكامل
ذاتارصفة والجليل الكامل صفة والكبير الكامل ذاتا شوبرى (قوله ومحمد)
الراوى والعطف والتقدير ومحمد سبته وتقدم في الشارح في تشهد الوجة وان فيها
احتمالين اللطف والزيادة اه (قوله ادى أصل السنة) أي مع الكراهة ع ش
(قوله راضين) أي صريحا (قوله لك ركعت الخ) قدم الظرف في الثلاث الاول
لان فيه ايراد على المشركين حيث كانوا يبدون معه غيره وأخره في قوله خشع لك لان
الشوع ايس من العبادات التي ينسبونها الى غيره حتى يرد عليهم فيها ع ش على
م ر واذ تعارض هذا الدعاء والتسميات قدمها ويقدم التسميات الثلاث مع هذا
الدعاء على اكل التسميع وهو احد عشر كما في الروضة قوله خشع لك سمعى يقول ذلك
وان لم يكن متصفا بذلك لانه متعبده ونافا لم خلافا لبعض الناس وقال حريفة في
ان يصرى المشوع عند ذلك والا يكون كاذبا ما لم يردانه بصورة من هو كذلك اه ابن

(و) ان (يكبر ويرفع كفيه
كتصرمه) بان يرفعهما
مكة وتبين منشورتي
الاصابع مفرقة وسطا
حذو منكبيه مع ابتداء تكبيره
فانما كما مر في تكبير التصرم
لا اتباع فيه ما رواه الشيخان
(و) ان (يقول سبحان ربي
العظيم) لا اتباع رواه مسلم
واضاف الى ذلك في التحقيق
وغير وجهه (ولا يا) لا اتباع
رواه أبو داود فان قصر على
مرة ادى اصل السنة وعليه
يجل قول الروضة أقل ما يحصل
به ذكر الركوع تسبيحة
واحدة (و) ان (يزيد منفرد
وامام محمدين راضين)
ما لتطويل وذكر الثاني من
زيادتي (اللهم لك ركعت ربك
آمنت الى آخره) تهته كما في
الاصل وان أسلفت خشع
لك سمعى وبصرى

اه شوبري (قوله ونحن) في الصباح المنح لودك الذي في العظم وخالص كل شيء منه
وقد يسمى الدماغ مخا اه (قوله وما استقلت) أي حلت وهو كتابة عن جميع ذاته
فهو من عطف الكل على الجزء وأتى بالتاء في الفعل لان القدم مؤنث قال تعالى فتزل
قدم بعد ثبوتها (قوله قدمي) لا يصح فيه تشديد الياء لفقد ألف الرفع اه شوبري (قوله
وشعري وبشري) أي بعد عصبي وفي آخره رب العالمين م ر ع ش وقوله لله الخ
بدل من قوله لك وفيه نظر لان ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لا يصح الا اذا أضاف
الظاهر الى الحاطة أو كان بدل بعض أو اشتمال كما قال في الخلاصة ومن ضمير الحاضر
الظاهر لا يبدله الا ما الحاطة جلاها أو اقتضى بهضا واشتمالا فلا أولى ان يكون قوله
وما استقلت مبتدأ خبره لله رب العالمين ح في قوله ما فصلته وهو ان امام المحصورين
يزيد على التبعيات ما ذكر ولا يزيد امام غيرهم ح ل (قوله وتكره القراءة
في الركوع) ما لم يقصد الذكروحدة والالم تكرر ح ل وينبغي الكرامة عند الاطلاق
أو قصد بها كما في الشوبري فتكره في ثلاث صور وقيل لا تكره عند الاطلاق (قوله
وغیره) ومنه الاعتدال ع ش (قوله ولو في نفل) أخذه غاية هنا وفي المجلس بين
السجدين للرد على ما فهمه بعضهم من كالم النورى وجزم به ابن المقرئ من عدم وجوب
الاعتدال والمجلس بين السجدين في النفل وعلى ما قاله فهل يخسر ساجدا من ركوعه
أو يرفع رأسه قليلا أي من ركوعه وسجوده أم كيف الحال ولعل الاقرب الثاني ع ش
وعبارة الانوار ولو ترك الاعتدال والمجلس بين السجدين في النافلة لم تبطل اه
(قوله يعود لبده) ظاهره انه لو لم ينفلا من قيام وركع منه تعين اعتداله من القيام
ولا يجوز له من مجلس وهو الذي يتجه وانه لو ركع من جلوسه بعد اضطرار بان قرأ فيه
ثم جالس انه يعود الى الاضطجاع والتجه تعين الاعتدال من المجلس لانه بدأ ركوعه
منه شوبري وقرر شيخنا ح في انه لا يتعين ذلك بل يجوز من الاضطجاع وذكره
الشوبري أيضا في محل آخر قبل هذا فراجعه اما اذا صلى وضعا من اضطجاع فلاقرب
انه اذا قدر على القعود للركوع فلا يعود الاضطجاع لان القعود اكمل ع ش أي
فلا يجزى ما دونه (قوله قائما كان أوقاعدا) ويجب الممكن فيمن لم يطق انتصاها ولو شاك
في اتصافه عاد اليه غير المأموم قورا وجوبا والابطال ملاته والمأموم يأتي بركعة بعد
سلام امامه زى ويرسل يديه في الاعتدال وما قيل يجعلها تحت صدره مرد ودجر
(قوله مع ابتداء رفع رأسه) أي مبتدأ رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه ويستمر الى انتهائه
وقوله قائما أي كل من الامام والمأموم والمنفرد ح ل أي مبتدأ قول الخ مع ابتداء رفع
كفيه ومع ابتداء رفع رأسه فالثلاثة أي القول والرفعان متقاربان في الابتداء والانتهاء

ونحن وعظمي وعصبي وما
استقلت به قدمي للاتباع رواه
مسلم الى عصبي وابن حبان
الى آخره وزاد في الروضة
كاملها وشعري وبشري
وأما امام غير من ذكر فلا يزيد
على التبعيات الثلاث
تخفيفا على المأمومين والاصل
اطلاق ان الامام لا يزيد على
ذلك ومراعاة ما فصلته كما فصله
في الروضة وغيرها وتكره
القراءة في الركوع وغيره
من بقية الاركان غير القيام
كما في المجموع (و) سادسها
(اعتدال) ولو في نفل ويحصل
(يعود لبده) بان يعود لما كان
عليه قبل ركوعه قائما كان
أوقاعدا فتعبري بذلك أولى
من قوله الاعتدال قائما
(بطه أئينة) وذلك لخبر المسىء
صلاته (وسن رفع كفيه)
حدو منسكبيه كما في التحريم
(مع ابتداء رفع رأسه قائما
سمع الله

وسمع الله لمن جده ذكر الانتقال للاعتدال لاذكر الاعتدال لتقدمه عليه اه
 شيخنا (قوله لمن جده) اللام زائدة لتأكيده لان سمع يتعدى بنفسه (قوله سمع له)
 أي اوسمعه كما في م ر وجرو ويؤخذ من قوله كفي ان الاول أفضل اه ع ش
 (قوله أي تقبل منه جده) فالمراد سمعه سماع قبول لاسماع ردوه وهو بمعنى الدعاء وكانه
 قيل اللهم تقبل جدي فاندفع ما قد يقال ان سماع الله مقطوع به فلا فائدة في الاخبار
 به شيخنا ح ف والاصل في ذلك ان أبا بكر تاخر ذات يوم عن صلاة العصر خلف النبي
 فهرول ودخل المسجد فوجدوا راكعا فقال الحمد لله وركع خلفه فنزل جبريل وقال يا محمد
 سمع الله لمن جده اجعلوها في صلاتكم برماوى وكان قبل ذلك يرفع بالتكبير اه اج
 (قوله ربنا لك الحمد) وهو أفضل الصيغ س ل ويندب ان يزدجدا كثيرا طيبا مباركا
 فيه لما ورد انه يتسابق اليها ثلاثون ملكا يكتبون ثوابها لقائلها الى يوم القيامة اه
 برماوى ورواية البخارى بضع وثلاثون وقول البرماوى يتسابق اليها أي الى كتابة ثوابها
 أولا (قوله وبواو فيهما قبل لك) وعلى ثبوتها فهي عامفة على مقدار رأى اطعناك ولك
 الحمد على ذلك اه زى (قوله ملا السموات الخ) يعني ثنى عليك ثناء لو كان مجسما
 ملا السموات والارض وما بعدها (قوله من شيء بعد) بيان لما أى وعلى شيء شئ
 أى شئت ملا بعد السموات والارض أى غير السموات والارض ح ل وبعد صفة
 لشيء ويجوز تعلقه بشئت ويكون معناه ما شئت ملا بعد ذلك ومن قال انه لا يصح
 تعلقه بشئت لانه يقتضى تأخر خلق الكرسي عن خلقها غير مستقيم اه سم (قوله
 وسع كرسيه) بيان لعظم الكرسي لان السموات والارض بالنسبة له كحلاقة ملقاة
 فى أرض فلاة اه برماوى وكذا كل سماء بالنسبة لما فوقها ق ل (قوله وان يزد من
 مر) افهم ان ما قبله يقوله الامام مطلقا وبه صرح جرحب قال ويسن هذا حتى للامام
 مطلقة اخلافا للمجموع انه انما يسن له ربنا لك الحمد ع ش (قوله وامام محصورين)
 والمأموم تابع لامامه (قوله أحق ما قال العبد) أى أحق قول فهو نكرة موصوفة أى
 من أحق الخ والافلاحق على الاطلاق لا اله الا الله قال فى المجموع ويقع فى كذب
 الفقهاء حذف الهزة والواو والصواب اثباتهما زى (قوله وكلنا لك عبد) قال السبكي
 ولم يقل عبيده عود الضمير على جمع لان القصد ان يكون الخلق اجمعون بمنزلة عبد
 واحد وقلبه واحد اعاب اه شوبرى أرى قال افرد بالنظر لفظ كل لانه يجوز مراعاة
 لفظها ومراعاة معناها قال تعالى وكلهم آتية يوم القيامة فردا وكل اتوه اخرين ق ل
 زيادة (قوله لا مانع الخ) ما ذكره الشارح من ترك تنوين اسم لا عنى مانع ومعطى مع انه
 مطول أى عامل فيما بعده موافق للرواية الصحيحة لكنه مشكل على مذهب البصريين

من جده) أى تقبل منه جده
 ولو قال من جده الله سمع له
 كفى (و) فافلا (بعد عوده
 ربنا لك الحمد) أو اللهم ربنا لك
 الحمد وبواو فيهما قبل لك
 (ملا السموات ولا الارض
 وما شئت من شيء بعد)
 أى بدهما كالكرسي وسع
 كرسيه السموات والارض
 (و) ان (يزيد من مر) أى
 المفرد وأمام محصورين
 راضين بالتطويل وذكر
 الثانى من زيادتي ر أهل) أى
 بأهل (الثناء) أى المدح
 (والحمد) أى العظمة (الى
 آخره) تنبيه على الاصل أحق
 ما قال العبد وكلنا لك عبد
 لا مانع لما أعطيت

الموجدين تنوينه وقد يجاب بمنع عمله هنا فيما بعده بان يقدر عامل أى لا مانع يمنع
لما أعطيت واللام للتقوية أو يخرج على لغة البغداديين فانهم يتركون تنوين المطلق
ويجرونه مجرى المفرد في ثنائه على الفتح ومشى على هذه اللغة الزمخشري حيث قال
في قوله تعالى لا تريب عليكم اليوم وفي قوله لا عاصم اليوم من أمر الله ان عليكم متعلق
بلا تريب ومن أمر الله متعلق بلا عاصم واما ابن كيسان فيجوز في المطلق التنوين وتركه
أحسن سم في شرح المنهاج زى (قوله ولا معطى لما منعت) زاد بعضهم ولا راداً ما قضيت
اه برماوى (قوله ذا الجمد) بفتح الجيم أى الغنى وقوله الجمد فاعل ينفع أى بل انما ينفعه
طاعتك ورضاك قوله خبره أى لفظاً وهو مقول القول معنى برماوى (قوله
لا يسمونه غالباً الخ) أى لا سراره بالاول وجهه بالشانى ح ل (قوله وسن المحمر
بالسمع للامام) أى ان احتج اليه مر واطباق اكثر عوام الشافعية على الاسرار به
والجهر لربنا لك الحمد جهل زى ع ش (قوله بهذا ذلك) أى الذى كرم تقدم من المصلى
مطلقاً أى سواء كان منفرداً او امام محصورين أو لا وهو قوله ربنا لك الحمد لا السموات
الخ أى وبعد ما تقدم أيضاً من كون المنفرد وامام المحصورين يزيدان أهل الشاء الخ ح ل
بإيضاح أى فالفنوت يفعل بعد ذكر الاعتدال ولا يسقط عند ارادة القنوت اه
عمرة (قوله قنوت) القنوت لغة الدعاء بخير أو شرو والمراد هنا الدعاء فى الصلوات فى محل
مخصوص من القيام شورى فهو شرعاً ذكر مخصوص مشتمل على دعاء وثناء (قوله
فى اعتدال آخره صبح) فلو قنت قبله لم يجزه خلافاً للامام مالك وشمل كلامه القضاء
وخالفت الصبح غير هالشرفها مع قصرها فكانت بالزيادة البقى ولا نهى خاتمة الصلوات
التي صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم عند البيت والدعاء يستحب فى الخواتيم
كما فى شرح م ر (قوله معلقاً) أى لنسالة أولاً (قوله لنسالة) أى لرفعها ولولغير
من نزلت به فيسن لاهل ناحية لم تنزل بهم فعل ذلك لمن نزلت به ح ل وعبرة
شرح م ر بان نزلت بالمسلمين ولو واحد ا على ما بحثه جمع لكن اشترط فيه الاسنوى
تعدى نفعه كاسر لعالم أو شجاع وهو ظاهر اه وخرج بالواحد الاثنان ومقتضاه
انه يقنت لهما وان لم يكن فيها نفع متعدد اه ع ش على م ر (قوله كوباء) وهو كثرة
الموت من غير طاعون ومثله الموت بالطاعون وبعضهم فسر كوباء بالطاعون لكن يافيه
عبارة م ر لانه جمع بينهما فقال كوباء وطاعون فهذا يقتضى التغاير وقوله وقحط وهو
احتباس المطر ومثله عدم النيل ويشرع أيضاً القنوت للعلاء الشديد لانه من جملة
النوازل شورى بتغيير (قوله وعدو) أى ولو مسلماً ح ل (قوله هذا) أى الا تيان
بالكاف (قوله فيمن هديت) أى معهم فى معنى مع أو لا تدرج فى سلوكهم أو التقدير

ولا معطى لما منعت ولا ينفع
ذا الجمد أى الغنى منقلاً أى
عندك الجمد لا تباع رواه
البخارى الى لك الحمد وسلم
الى آخره وملاً بالرفع مفعلة
وبالنصب حال أى ما ليا به تقدير
كونه جسمياً وأحق مبتدأ
ولا مانع الى آخره خبره
وما بينهما اعتراض ويستوى
فى سن التسميع الامام وغيره
وأما خبر اذا قال سمع الله لمن
حمده فقوله ربنا لك الحمد فعنه
قولوا ذلك مع ما علموه من
سمع الله لمن حمده لعلمهم بقوله
صلوا كما رأيتهم فى أصلى وانما
خص ربنا لك الحمد بالذكر
لانهم كانوا لا يسمونه غالباً
ويسمعون سمع الله لمن حمده
ويسن الجهر بالتسميع للامام
والمبلغ (ثم) بعد ذلك سن
(قنوت فى اعتدال آخره صبح
مطلقاً و) آخره (سائر
المكتوبات لنسالة) كوباء
وقحط وعدو (و) آخره
(وترنصف ثان من رمضان
كاللهم) هذا الرنعة اهم تعين
لفظ القنوت الا فى أولى من
قوله وهو اللهم (اهدنى فيمن
هديت الى آخره) تتمه كما فى
العزير

وعافني فمين عافيت وتواني فمين تواني بباركلي فيما أعطيت وقني * (٢٨٨) * شرمانضيت انك تنضي رلا بقضي

واجعلني مندرجا فمين هديت وكذا الاثنان بعده فالجبار والمجور متعلق بمحذوف زى
(قوله فمين عافيت) أى مع من عافيته من بلاء الدنيا والآخرة (قوله وتواني) أى كن
ناصر الى وحافظالى من الذنوب مع من نصرته وحفظته اهـ (قوله وقني شرمانضيت)
أى شرما يترتب على القضاء من السخط وعدم الرضاء بالقضاء والقدر وهو محمول على
القضاء المعلق لان المبرم لابد من وقوعه (قوله لا يذل من واليت) أى لا يحصل له
ذلة وفي رواية بضم الياء وقع الذال أى لا يذله أحد ب ر (قوله ولا يعزم من عاديته)
أى لا تقوم عزة من عاديته وابعده عن رحمتك وغضبت عليه (قوله تباركت ربنا)
أى تزايد خيرك وبرك وهى كلمة تعظيم ولا يستعمل منها الا الماضى شورى (قوله قنت
شورا) أى متابعاً فى الخمس فى اعتدال الركعة الاخيرة يدعو الخ م ر ع ش
(قوله يدعو) أى يدفع كيدهم عن المسلمين لا بالنظر للقتولين لا تقضاء امرهم وعدم
امكان تداركهم شرح م ر بتغيير ولم يكن قصده الدعاء بهلاكهم فلا يرد عليه
انه كيف دعى عليهم شهرا ولم يستجب له ح ف ويرد بان عدم اجابة سريعة
لا يخل ببقاءه وهل دعاؤه عليهم كان بعد القنوت او هو القنوت واستظهر السيوطى
الثانى (قوله القراء) أى الذين كانوا يحفظون القرآن وكانوا سبعين ولا ينافيه ما اشهر
ان الذين جمعوا القرآن فى عهد النبى نحو عشرة لجملة على جمعهم له باوجه القراءات
والسبعون كانوا يحفظونه بدون اوجه القراءات مدابغى وقد نظم بعضهم العشرة فقال
لقد جمع القرآن فى عهد اجد * على وعثمان وزيد بن ثابت
ابى اوزيد معاذ وخالد * تميم ابوالدرداء وابن لصاصم

(قوله بئر معونة) أى والقوم بئر معونة أى فيها كما صرح به أهل السير وهو اسم مكان
بين مكة وعسفان قاله فى المواهب وقيل اسم لبثريه ويؤيده ما فى السير (قوله
فقد خانهم) أى انتقص ثوابهم بتفويتهم ما طلب لهم فذكره ذلك (قوله من هذا) أى
من كراهة انتقص ثوابهم شورى والتذكير فى اسم الاشارة باعتبار انهم أى الكراهة حكم
من الاحكام (قوله كان اذا كبر) أى الاحرام ع ش فيفهم منه انه كان يقول ذلك
فى دعاء الافتتاح لانه من جملة ادعيته (قوله الدعاء المعروف) وهو اللهم تقنى من
الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلنى بالماء والثلج والبرد وورد
ايضا انه كان يقول اللهم باعدينى وبين خطاياى كما باعدت بين السماء والارض
وفى رواية بين المشرق والمغرب برماوى (قوله وتركى للتقييد) أى تقييد اللهم
انا نستعينك الخ به أى بقنوت التورق ترك التقييد يفيد طلب الزيادة المذكورة

عليك انه لا يذل من واليت
تباركت ربنا وتعاليت للاتباع
رواه الحاكم الاربنا فى قنوت
الصبح وصححه ورواه البيهقى فيه
وفى قنوت التورق روى الشيخان
فى القنوت للمازلة انه صلى الله
عليه وسلم قنت شهرا يدعو
على قاتلى أصحابه القراء بئر معونة
ويقاس بالدعوة غيره قال الرافعى
وزاد العلماء فيه قبل تباركت
ولا يعزم من عاديت قال فى الروضة
وقد جاءت فى رواية للبيهقى
والصريح بكون قنوت النازلة
فى اعتدال آخرة صلاتهم من
زيادتى وفى قولى آخرة تغليب
بالنسبة لآخرة التورق لانه قد يوتر
بواحدة فلا تكون آخرته (و)
ان يأتى به (امام بلفظ جمع)
فيقول اهدنا وهكذال ان البيهقى
رواه كذلك فجعل على الامام
وعلاه النبوى فى اذكاره بانه
يكبره للامام تخصيص نفسه
بالدعاء لخبر لا يؤم عبد قوما
فيخص نفسه بدعوة دونهم فان
فعل فقد خانهم رواه الترمذى
وحسنه ويستثنى من هذا
ما ورد به النص بخبر انه صلى الله
عليه وسلم كان اذا كبر
فى الصلاة قال اللهم تقنى اللهم
اغسلنى الدعاء المعروف (و)

ان (يزيد) فيه (من مر) أى المنفرد وامام مصورين راضين بالتهويل والتقييد بمن مر من زيادتى وتركى
للتقييد بقنوت التورق اول من تقيده له به

في القنوت باقسامه والتقييد المذكور ذكره الاصل في باب النفل (قوله اللهم
 انا نستعينك الخ) أي نطلب العون والمغفرة والمداية لان السين والتاء للطلب وقوله
 ونؤمن أي نصدق والتوكل الاعتماد واظهار الجوز والثناء المدح والمراد بالشكر هنا
 نقيض الكفر وهو ستر النعمة زي باختصار (قوله وثني عليك الخ) كان المراد ثني
 عليك بكل ما يليق بك أي تذكرك بالخير بقدر الاستماعة لان الشخص لا يقدر ان يثني
 عليه بكل خير أي تفصيلا فالخير منصوب بتزعم الحافظ ويصح ان يكون مفعولا مطلقا
 أي الثناء الخير شيئا عزيزي (قوله ولا تكفر) أي لا تنجس نفسك بعدم الشكر عليها
 بدليل المقابلة (قوله ونحنا) فيه إشارة الى ان الفاجر كائن له وتوكل وترك تفسير (قوله
 من يفجرك) أي يخالفك بالمعاصي وقوله ولك نصلي عطف خاص على عام وذم عليها
 اهتماما بشأنها (قوله ونسجد) عطف جزء على كل ان اريد به سجود الصلاة وعام على
 خاص ان اريد به ما يشمل سجود الشكر (قوله واليك) أي الى طاعتك نسعي (قوله
 ونحقد) يجوز فيه فتح النون وضمها ايما وهو بكسر الفاء وباللهم الهملة شوي (قوله
 الجد) بكسر الجيم أي الحق ح ل قال ابن مالك في مثلثة الجد بالفتح من النسب
 معروف وهو أيضا العفة والحظ وبالكسر تقيض الهزل وبالضم الرجل العظيم (قوله
 ملحق) بكسر الحاء على المشهور أي لاحق بهم ويجوز فتحها أي ملحق بهم ح ل أي
 الحق الله بهم وعلى الكسر المشهور يكون من الحق بمعنى الحق كآيت الزرع بمعنى نبت
 ح ف (قوله ثابتا) أي بخلاف هذا فانه من محترعات عمر وليس ثابتا عنه صلى الله عليه
 وسلم (قوله قدم على هذا) أي قدم عليه في الذكروا لبيان أي ان المصلي اذا اراد الجمع
 بين القنوتين فالاولى تقديم الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو اللهم اهدنا الخ
 هذا هو المراد من العبارة بدليل قوله على الأصح اذا خلافا انما هو في فضلية التقديم
 والتأخير (قوله ثم بعد القنوت) أي وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا في
 كدح الراكب احملوني في أول كل دعاء وآخره محمول على ما لم يرد فيه نص بتأخير
 الصلاة كما هنا وقوله كدح الراكب أي لا تجعلوني خلف ظهوركم لاتذكروني الا عند
 حاجتكم كما ان الراكب لا يتذكر قدحه الذي خلف ظهره الا عند عطشه شيئا
 عزيزي (قوله على الأكل) وكذا على الاصحاب (قوله وظهرها اليها الخ) قضيتها انه يجعل
 ظهرها الى السماء عند قوله وقنا شر ما قضيت قال شيئا ولا يعترض بأن فيه حركة
 وهي غير مطلوبة في الصلاة اذ محله فيما لم يرد وسواء دعي برفع البلاء او عدم حصوله
 شوبري (قوله لا مسح) أي في الصلاة أي لا يرب فلا يولي تركه ح ل ويسن
 خارجها م ر أي يسن ان يمسح بوجهه بيديه بعدد لما ورد ان كل شعرة مسحها بيده

(اللهم انا نستعينك ونستغفرك
 الى آخره) نتمنه كما في المحرر
 ونستهديك ونؤمن بك ونوكل
 عليك وثني عليك الخير كله
 نشكرك ولا نكفرك ونحنا ونترك
 من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك
 نصلي ونسجد واليك نسعي ونحقد
 نرجو رحمتك ونخشى عذابك
 ان عذابك الجذب الكفار ملحق
 ورواه البيهقي بهوه عن فعل
 عمر رضي الله عنه وما كان
 قنوت الصبح ثابتا عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قدم على هذا على
 الأصح (ثم) بعد القنوت سن
 صلاة وسلام على النبي صلى
 الله عليه وسلم) خبر النساء
 في قنوت التراتلي عليه النبي
 صلى الله عليه وسلم الحسن بن
 علي وهو ماء مع زيادة فاني انك
 ووافي انه بلفظ وصلى الله على
 النبي والحق بها الصلاة في قنوت
 الصبح والازلة وقولي وسلام
 من زيادتي وخزم الدوي في
 اذ كاره بسن الصلاة وسلام
 على الال (و) سن (رفع يديه
 فيه) أي فيما ذكر من القنوت
 وما بعده كسائر الادعية
 ولا اتباع ورواه الحاكم وسن
 لكل داع رفع يدي يديه الى
 السماء ان دعا بتفصيل شيء
 وظهرها اليها ان دعي برفعه
 (لا مسح) لوجهه وغيره

بعد الدعاء تشهد له وينقر له بعد ذلك وما تفعله الصلاة من تقبيل اليد بعد الدعاء لا أصل له كما في شرح م ر و ع ش (قوله لعدم ثبوته) عبر هنا بعدم الثبوت وفيما بعده بعدم الورد ولأنه قيل في الأول بوردته لم يثبت (قوله وإن يجهر به امام) أي بما ذكر من القنوت والصلاة والسلام سواء كان للصبح أو للوتر أو للنزلة وقوله في السرية كالصبح بعد الشمس والوتر كذلك حل وعبرة م ر كان قضى صبحاً أو وتر بعد طلوع الشمس وانما يسن الجهر به في السرية لا امام ليسمع المأمومون فيؤمنوا (قوله دون جهره بالقراءة) ما لم يزد المأمومون بعد القراءة وقبل القنوت والاحجهر به بقدر ما يسمعون وإن كان مثل جهره بالقراءة حل (قوله والمفرد يسره) أي في غير النزلة أما في الجهر به مطلقاً أي في السرية والجهرية منفرداً أولاً م ر (قوله للدعاء) ومنه الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم على المعتمد وقول الشارح يشارك وإن كانت دعاء للخبر الصحيح رغم أنف من ذكرت عيده فلم يصل على يرد بأن التأمين في معنى الصلاة عليه مع أنه الاليق بالمأموم لانه تابع للداعي فناسبه التأمين قياساً على بقية القنوت ولا شاهد في الخبر لانه في غير المصلي شرح حجر (قوله وأول الثناء الخ) وانظر ما أول الثناء في قنوت عمر قال زى نفلان شيخ الاسلام انه يشارك من أوله الى اللهم عذب الكفرة فيؤمن الخ (قوله هذا) أي قوله وإن يؤمن الخ (قوله لا يسميها) مقتضاه انه اذا سمىها لا يأتي بها وليس كذلك بل يأتي بها مطلقاً كما قاله م ر (قوله وسجود) هو لغة الانحناء والتواضع وقبل الخضوع والتذلل برماوى ويطلق السجود على الركوع قال تعالى وخروا له سجداً وقد اشتمل كلامه على أربع دعوى السجود وكونه مرتين وكونه في كل ركعة وكونه بعمامة نية واستدل عليها بالخبر المذكور ولعل هذا حكمة تقديم العمامة نية على الأقل (قوله بعمامة نية) انما قدمها على أقل السجود واكملها إشارة الى انها معتبرة في الأقل والاكمل لكن المناسب لما فعله في الركوع ان يذكرها في الأقل ثم يذكر الاكمل فيعتبر فيه ما اعتبره في الأقل ومنه العمامة نية كما فعل في الركوع الا ان يقال انه تغنى في العبارة بغير الأسلوب والأولى ان تقول قدماها للإشارة الى انها معتبرة في السجودتين (قوله مرتين) وكرر السجود لآدم سجداً أخبر بان الله تاب عليه فحين رفع رأسه رأى قبول توبته مكتوباً على باب الجنة فسجد لله ثانياً شكر الله تعالى على الإجابة أو كثر رغماً لا بليس حيث امتنع من السجود لآدم برماوى وعبرة زى والحكمة في تعدده دون بقية الأركان لانه ابلغ في التواضع ولان الشارع أخبر بان السجود يستجاب فيه الدعاء بقوله اقرب الخ فشرع الشاكر شكر على هذا وانما عدا ركناً واحداً لكونها

لعدم ثبوته في الوجه وعدم وروده في غيره (و) ان يجهر به امام في السرية والجهرية لا يتابع رواه البخاري وغيره قال الماوردي وليكن جهره به دون جهره بالقراءة والمنفرد يسره (و) ان يؤمن مأموم جهر (للدعاء ويقول الثناء) سرا أو يستمع لامامه كما في الروضة كاصلاً ويقول أشهد كما قاله المتولى والأول أولى ودليله الاتباع رواه الحاكم وأول الثناء انما تقضى هذا ان يسمع الامام (فان لم يسمعه قنت) سرا كبقية الأدكار والدعوات التي لا يسميها (و) سابعها (سجود مرتين) كل ركعة (بعمامة نية) لخبر المسمى صلاته (ولو على محموله) كطرف من عمامته

منعدين كما عد بعضهم الغمانية في محالها الأربع ركعا واحدا شرح م ر وعدوها
في التقدم والتأخر ركبتين لأن المدار ثم على فحش المخالفة ح ف (قوله لم يتحرك
بحركته) أي بالفعل عند حجرو عند م ر ولو بالقوة فعلى كلام م ر لو كان يصلي
من قعود وسجد على محمول لم يتحرك بحركته في هذه المسألة ولو صلى من قيام لتحرك
بحركته لم تصح صلاته أن يسجد عليه عامدا لما وعند حجرو والشارح تصح صلاته لأنها
يعتبر أن التحرك بالفعل ولم يوجد اه شيخنا ومنه في زي (قوله في قيامه) أي أن كان
يصلي من قيام وقوله وقعوده أي أن كان يصلي من قعود (قوله لانه في معنى المفصل عنه)
وأنما ضربه ملاقاته لانه حساسة لأن الاعتبار ثم أن لا يكون شيء مما نسب اليه ملاقاتها وهذا
منسوب اليه ملاقاتها والمعتبر هنا وضع جهته على قرار الأمر بتمكينها وبالحركة يخرج
عن القرار شرح م ر وعبارة من ل وهنا العبرة بكون الشيء مستقرا كما أفاده
خبر مكن جهته ولا استقرار مع التحرك (قوله بطلت صلاته) لا بعد أن يختص
البطلان بما إذا رفع رأسه قبل إزالة ما يتحرك بحركته من تحت جهته حتى لو أزاله
ثم رفع بعد الطهأ نية لم يطل صلاته وحصل السجود سم بحروفه وقوله لا يبعد الخ هو
كما قال من عدم البطلان بل حيث صار لا يتحرك بحركته قبل رفع رأسه كأن قلع
عمامة التي سجد عليها أو قطع الطرف الذي سجد عليه وأما أن بعده كفي وإن لم يزل
من تحت جهته ع ش بعض زيادة وكيف هذا مع أن صلاته تبطل بمجرد الشروع
في السجود فقضية هذا الكلام أنها تبطل بمجرد الشروع إلا أن زال ما يتحرك بحركته
من تحت جهته أو صار لا يتحرك قبل رفعه فلا تبطل ولا يعقل ذلك بعد أن حكمت بأنها
بطلت بمجرد الشروع وأجيب بأن صورة المسئلة إذا لم يقصد رفع الحائل ولا عدمه فإن
قصد ابتداء أنه يسجد عليه ولا يرفعه بطلت صلاته بمجرد الهوى له قياسا على ما لو عزم
أن يأتي بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فأنها تبطل بمجرد ذلك ع ش برماوى
(قوله وله أن يسجد على عود بيده) لا يخفى أن المحمول يشمله ومن ثم قرر شيخنا زي اه
مستثنى من كلامهم وقد الغزبه فقل شخص سجد على محمول يتحرك بحركته وصحت
صلاته وصور بما إذا سجد على ما بيده من نحو منديل ح ل وقال البرماوى أشار
الشارح بالمشال أي قوله كطرف عمامته إلى تقييد المحمول بالملبوس كما قيده
في الروض فيكون هذا خارجا بالملبوس لا مستثنى (قوله وخارج محمول له الخ) أي
خرج من التفصيل السابق بين تحركه بحركته وعدمه لا من الحكم لانه واحد فيهما
لأن حكم المحمول الذي في المتن الذي أخرج هذه الصحة كذا وإن كان ما في المتن مقيدا
بعدم التحرك كانه قال وخرج نحو السير فانه لا يضر مطلقا وإن تحرك بحركته وقيد

(لم يتحرك بحركته) في قيامه
وقعوده لانه في معنى المفصل
عنه بخلاف ما يتحرك بحركته
لانه كالبجزة منه فان سجد
عليه عامدا عالما بتعريضه
بطلت صلاته والافلا لكن
تجب إعادة السجود وخرج
بمحمول له ما لو سجد على سير
يتحرك بحركته فلا يضر وله
أن يسجد

السري بالتحرك لانه المتوهم عدم الصحة فيه والاولى ان يراد بالمحول الذي خرج به
المحول المقدر في المفهوم لان التقدير بخلاف المحول الذي يتحرك بحركته (قوله على
عود) أي مثلام ر ومثله المنديل اذا كان في يده أو كان على كتفه مثلاً ويفصله عنه
عند كل سجدة ويضعه تحت جبهته وقوله بيده قال ع ش سواء ربطه بيده أم لا
اه يمكن قال بعض مشايخنا ان الربط يضر لانه اشد اتصالاً من وضع شاله على كتفه
واعتمد شيخنا ح ف الاول لانه وان ربطه بيده لا يراد به الدوام كالملبوس تدبر
(قوله واقله مباشرة بعض) جبهته ولو شعر انابتا
سواء في ذلك الجهة وغيرها كافي ع ش ومريح كلامه ان مسمى السجود وضع
الجهة فقط والبقية شروطه وتيل مسمى السجود الجميع ح ف (قوله ولو شعرا)
وان لم يبعها وامكن السجود على ما خلا عنه منها م ر قال شيخنا ح ف ولو طال
وخرج عن الوجه اه بخلاف الشعر النازل من الرأس فلا يكفي السجود عليه
ع ش ولو طال اتفه حتى صار يمنعه من وضع جبهته بالارض فان أمكنه وضع مخدة
تحت جبهته وامكنه السجود بشرطه وجب ولا يكاف وضعه في نقرة مثلاً حيث كان
عليه كلفة وان لم ينسر ذلك مسجد حيث أمكنه ولو على الانف ولا إعادة لوزال المانع
وكذا يقال في منصف الجهة اه برماوى (قوله مصلاه) ما لم يكن المصلي امرأة حاملاً
ولم يتمكن من السجود فانها توميء ولا إعادة عليها لانه عذر عام س ل (قوله بان
لا يكون عليه ساجد) فلو سجد على شيء التصق بجميع جبهته وارتفع معها صبح سجوده
ووجب ازالته للسجود الش في فلو رآه ملتصقاً بجبهته ولم يدرفي أي السجودات التصق
فعن القاضي ان رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة وجوز التصاقه فيما قبلها
أخذ بالأسوء فان جوزه في السجدة الأولى من الركعة الأولى قدرانه فيها ليكون
الحاصل له ركعة الاسجدة أو في قبلها قدره فيها ليكون الحاصل له ركعة بغير سجود
أو بعد فراغ الصلاة فان احتمل طوره بيده فالاصل مضيه على الصحة والا فان قرب
الفصل بيني وأخذ بالأسوء كما تقدم والاستأنف سم ع ش (قوله مشقة شديدة)
ويظهر ضبطها بما يبيع ترك القيام وان لم تبح التيمم قاله في الامداد وفي التحفة تقيدها
بما يبيع التيمم شوبرى (قوله تصح ولا إعادة) الا ان كان تحتها نجس غيره معفو عنه ح ل
(قوله ويجب وضع جزء) عبر به دون ان يقول ووضع جزء ويكون لفظ أقل مساطاً عليه
لان النضر به رد ما قاله الرافعي من انه لا يجب وضع غير الجهة كما حكاه في الاصل لان
المقصود من السجود وضع أشرف الاعضاء على ما لم يعلو الاقدام وهو مخد ووص بالجهة
فأراد رده صريحاً ع ش وعلى كلام الاصل مع شرحه يكون قوله في الحديث امرت

على عود بيده (واقله مباشرة
بعض جبهته) ولو شعر انابتا
سواء في ذلك الجهة وغيرها كافي
ع ش ومريح كلامه ان مسمى السجود وضع
الجهة فقط والبقية شروطه وتيل مسمى السجود الجميع ح ف (قوله ولو شعرا)
وان لم يبعها وامكن السجود على ما خلا عنه منها م ر قال شيخنا ح ف ولو طال
وخرج عن الوجه اه بخلاف الشعر النازل من الرأس فلا يكفي السجود عليه
ع ش ولو طال اتفه حتى صار يمنعه من وضع جبهته بالارض فان أمكنه وضع مخدة
تحت جبهته وامكنه السجود بشرطه وجب ولا يكاف وضعه في نقرة مثلاً حيث كان
عليه كلفة وان لم ينسر ذلك مسجد حيث أمكنه ولو على الانف ولا إعادة لوزال المانع
وكذا يقال في منصف الجهة اه برماوى (قوله مصلاه) ما لم يكن المصلي امرأة حاملاً
ولم يتمكن من السجود فانها توميء ولا إعادة عليها لانه عذر عام س ل (قوله بان
لا يكون عليه ساجد) فلو سجد على شيء التصق بجميع جبهته وارتفع معها صبح سجوده
ووجب ازالته للسجود الش في فلو رآه ملتصقاً بجبهته ولم يدرفي أي السجودات التصق
فعن القاضي ان رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة وجوز التصاقه فيما قبلها
أخذ بالأسوء فان جوزه في السجدة الأولى من الركعة الأولى قدرانه فيها ليكون
الحاصل له ركعة الاسجدة أو في قبلها قدره فيها ليكون الحاصل له ركعة بغير سجود
أو بعد فراغ الصلاة فان احتمل طوره بيده فالاصل مضيه على الصحة والا فان قرب
الفصل بيني وأخذ بالأسوء كما تقدم والاستأنف سم ع ش (قوله مشقة شديدة)
ويظهر ضبطها بما يبيع ترك القيام وان لم تبح التيمم قاله في الامداد وفي التحفة تقيدها
بما يبيع التيمم شوبرى (قوله تصح ولا إعادة) الا ان كان تحتها نجس غيره معفو عنه ح ل
(قوله ويجب وضع جزء) عبر به دون ان يقول ووضع جزء ويكون لفظ أقل مساطاً عليه
لان النضر به رد ما قاله الرافعي من انه لا يجب وضع غير الجهة كما حكاه في الاصل لان
المقصود من السجود وضع أشرف الاعضاء على ما لم يعلو الاقدام وهو مخد ووص بالجهة
فأراد رده صريحاً ع ش وعلى كلام الاصل مع شرحه يكون قوله في الحديث امرت

مستعلا في الوجوب والتدب اه وأجيب عن المصنف أيضا بأن مسمى السجود وضع
 الجهة فقط ووضع بقية الأعضاء شروط كما قاله شيخنا ح ف ويتصور رفع جميعها
 ما عدا الجهة كان كان يصلي على حجرين بينهما حائط قصير ينطح عليه عند سجوده
 ويرفعها شرح م ر (قوله جزء من ركبتيه الخ) قضيته الا كتفاء بالسجود على بعض
 ركبة ويد وأصابع قدم واحدة لانه يصدق على ذلك انه بعض الركبتين واليدين
 وأصابع القدمين ويحجب عنه بان الاضافة للاستغراق اذا لم يتحقق عهد ولا يصرف
 عنه الى المجموع الا بقرينة فكانه قال هنا وضع جزء من كل الركبتين الخ ع ش
 (قوله وباطن كفيه) وهو مانقض الوضوء وقوله وأصابع قدميه أي باطنها ولو جزء من
 أصبع واحدة من كل رجل ويد وانظر لو خلق بلا كف وبلا أصابع هل يقدر
 مقدارها ويجب وضع ذلك أولا ولو خلق كفهم مقلوبا ولم يكن وضعه هل يجب وضع
 ظهر اليد عوضا عنه لوجوده أو يسقط كما لو قطع يحرر اعتماد ع ش التقدير
 وجوب وضع ظهر اليد فرع لو قطعت يده من الزند لم يجب وضعه لفوات محل الفرض
 وهل يسن فيه نظر ولا بعده يسن وقياس ذلك مما لو قطعت أصابع قدميه حجر
 شوبرى ولو تعدد وضع الأصابع المذكورة لم يلزمه الايامها ولو تعددت أعضاء
 السجود وكانت أصولا وجب وضع جزء من كل منها كما أفتى به م ر وكذا لو اشتبه
 وأما التميز فالعبرة بالاصلي ولا عبرة بالزائد ولو سامت بخلاف ما في نواقض الوضوء
 لان المدار هناك على مظنة الشهوة وهي تحصل بلمس بطن المسامت وهنا على وضع
 الأعضاء الاصلية اه ع ش على م ر (قوله امرت ان اسجد على سبعة أعظم)
 سمي كل واحد عظاما باعتبار الجملة وان اشتمل كل واحد على عظام ويجوز ان يكون
 من باب قسمة الجملة باسم بعضها فتح الباري (قوله بل يكره كشف الركبتين) أي غير
 الجزء الذي لا يتم ستر العورة الا به اما هو فيحرم كشفه وتبطل به صلاته ح ل (فرع)
 يجب رضع هذه المذكورات حين وضع الجهة بان يصير الجميع موضوعا في زمن واحد
 مع الطمأنينة حيثئذ وان تقدم وضع بعضها على بعض فلو وضع يده ثم جهته ثم وضع
 البقية ثم رفع بعضها واستمر عامدا عالما بطلت صلاته م ر أي لان هذه الهيئة غير
 معهودة في الصلاة خلافا لع ش حيث قال بعدم البطلان وعلاه بانه مستحب
 لما كان ورد بان تلك الهيئة لم تهود ح ف (قوله أي يصيب) تفسير مراد ع ش وقيل
 معناه يبلغ كما في قوله تعالى لن تنالوا البرأى لن تبلغوا حقيقة (قوله ثقل رأسه الخ)
 عبارة شرح م ر ومعنى الثقل ان يكون يتعامل بحيث لو فرض انه لو سجد على قطن
 أو نحوه لاندك لما من الامر بتكئين الجهة ولا يكتفى بارخاء رأسه خلافا للامام اه

جزء من ركبتيه و (من
 (باطن كفيه و) باطن
 (أصابع قدميه) في السجود
 لخبر الشيخين امرت ان اسجد
 على سبعة أعظم الجهة
 واليدين والركبتين وأطراف
 القدمين ولا يجب كشفها
 بل يكره كشف الركبتين
 كما نص عليه في الام والاكفاء
 بالجزء مع التقيد بالباطن
 من زيادتي (و) يجب (ان نال)
 أي يصيب (مسجده) بفتح
 الجيم وكسر هاء محل سجوده
 (ثقل رأسه) فان سجد على
 قطن أو نحوه وجب ان يتعامل
 عليه

(قوله حتى ينكس) المراد من هذه العبارة ان ينكس من القطن ما يلي جيمته عرفا والا
فعلوم انه لو كان بين يديه عدل مثلا من القطن لا يمكن انكباس جيمته بمجرد وضع
الرأس وان تعامل عليه فتنبه له ع ش على م ر (قوله ويظهر أثره) أى التعامل فى
يد وكان المراد بظهوره احساسها به لا حصول الم بها فى على الاول بمعنى اللام تأمل
شوبرى وفى ق ل على الجلال والمراد بظهور أثره الاحساس به حيث امكن عرفا
لانحو قنطار مثلا ومن ذلك الصلاة على التبن (قوله كما يجب التعامل الخ) ضعيف
ع ش (قوله لا يجب الخ) معتمد (قوله وان يرفع الخ) أى يقيا فلوشن لم يجزه حتى
لو كان الشل بعد الرفع من السجود وجبت اعادته اخذنا مما قدمه ان الشل فى جميع
افعال الصلاة مؤثرا لبعض حروف الفاتحة والتشهد بعد الفراغ منها ع ش على م ر
(قوله أى يجزئه) فى التعبير ما تغليب لان العجيزة خاصة بالمرأة والعجز الذكرو والمرأة
كما فى المختار فلوقال أى عجزه لكان أولى ع ش على م ر (قوله على اعاليه) وهى
رأسه ومنكباء فله الشيخ جبر فى شرح الارشاد وشرح ع ب وقضيته اخراج الكفين
ويظهر ان اخراجها غير مراد وقد ادخلها فى الاعالى فى شرح الاصل شوبرى وعبارة
ع ش تديه اليدين من الاعالى كما علم من حد الاسافل وحيث يجب رفعها أى
الاسافل على اليدين أيضا جبر قال سم عليه لعل المراد بهما الكفان أى فلو نكس رأسه
ومنكبيه ووضع كفيه على عال بحيث تساوى الاسافل ضر شيئا ولو تعارض عليه
التنكيس ووضع الاعضاء السبعة وجب التنكيس لانه متفق عليه عند الشيوخ
بخلاف وضع الاعضاء السبعة ولو كان فى ثوبه خرق وتعارض عليه الستر ووضع اليد
على الارض ووضع وترك الستر لانه عاجز حيث نذر له م ر وذهب جبر الى التخير
لتعارض الواجبين عليه وغيره الى مراعاة الستر لانه متفق عليه بخلاف الوضع ع ش
على م ر (قوله لم يجزه) نعم لو كان فى سفينة ولم يتمم من ارتفاع ذلك لميلها صلى
على حسب حاله ووجبت الاعادة لنذرته برماوى (قوله لعدم اسم السجود) أى
المستكمل للشروط فلا يتماهى صريح كلامه أولا من ان مسمى السجود وضع الجبهة فقط
والبقية شروط ح ف تنبيه يشترط للسجود شروط سبعة الطهأئينة وان لا يكون
على محمول يتحرك بحركته وكشف الجبهة والتعامل عليها وان تستقر الاعضاء كلها
دفعه واحدة والتنكيس وهو ارتفاع الاسافل على الاعالى وان لا يقصده غيره وكلها
تؤخذ من كلامه هنا ومما مر أى غير الخامس شيئا وسكت عن وضع بقية الاعضاء
غير الجبهة مع ان شيئا ح ف جعلها شروطا لانه مسمى السجود على هذا وضع جميع
الاعضاء السبعة كما يؤخذ من كلام ع ش (قوله كما واكب على وجهه) كب

حتى ينكس ويظهر أثره فى
يد لو فرضت تحت ذلك كما يجب
التعامل فى بقية الاعضاء
وتخصيصهم له بالجبهة لدفع
توهم الاكتفاء بالغالب من
تمكن وضعها بلا تعامل
لا لاخراج بقية الاعضاء كما
توهم النذر كنى فقال لا يجب
ففى التعامل (و) ان (يرفع
اسافله) أى عجزته وما حولها
(على اعاليه) فلو انعكس
أو تساوى لم يجزه لعدم اسم
السجود كما واكب على وجهه
ومدرج عليه نعم ان كان به علة
لا يمكنه معها السجود

الا كذلك اجزاء (ب) كذا ان
يكبر لهما (ب) لا رفع) ليديه
(ويضع ركبتيه مفرقتين)
بقدر شبر (ثم كفيه) مكشوفتين
(حذو منكبيه) للاتباع رواه
في التكبير الشيخان وفي عدم
الرفع البخاري وفي البقية
أبو داود وغيره (ناشرا أصابعه
مضمومة) لا مفرجة (للقبلة)
للاتباع رواه في النشر والضم
البخاري وفي الأخير البيهقي
(ثم يضع وجهه وأنفه)
مكشوفاً للاتباع رواه أبو داود
وغيره ويضعهما معا كما جزم به
في الروضة وأصلها وقال الشيخ
أبو حامد هما كعضو واحد
يقدم أيهما شاء (و) ان يفرق
قدميه بقدر شبر موجهما
أصابعهما للقبلة (ويبرزهما من
ذيله) مكشوفتين حيث
لاخف وقولي ويفرق إلى آخره
من زيادتي (و) ان يجافي
الرجل فيه أي في سجوده
(وفي ركوعه) بان يرفع بطنه
عن فخذه ومرفقيه عن خنفيه
للاتباع في رفع البطن عن
الفخذين في السجود والمرفقين
عن الجنبين فيه وفي الركوع
رواه في الأول أبو داود وفي
الثاني الشيخان وفي الثالث
الترمذي وقيس بالاول رفع

وعرض كل منهما متعدي دون ٥ ز وبالمهر لازم عكس القاعدة وليس لهما ثالث وبهما الغز
الداميني يقال كيف الاناء وعرضت النافقة على الحوض واسكب على وجهه
واعرض (قوله عنك الا كذلك) أي في صورة العكس والنسأوى وقال سمحني
في الصورة الأخيرة شيخنا وعبارة ع ش على م ر قوله الا كذلك أي منعكسا
أرمتساويا أو منكبا وقوله اجزاء أي ولا إعادة عليه وان شقي بعد ذلك وينبغي ان مراده
بقوله لا يمكنه الخ ان يكون فيه مشقة شديدة وان لم ينج التيم أخذاً مما تقدم
في العصابة اه ولولم يتمكن من السجود الا بوضع وسادة مثلاً وجب ولو باجرة قدر
عليها ان حصل معه التنكيس والاسن لعدم حصول مقصود السجود حينئذ ومثله
الحمل ومن بطنه كبيرة برماوى (قوله ان يكبر الخ) أي يتدري التكبير مع ابتداء
الهوى ويختمه مع ختمه وجعل هذا من أكل السجود مع انه سابق عليه لانه مقدمة له
فكانه منه (قوله ويضع ركبتيه مفرقتين) ينبغي ان يكون ذلك في الرجل
غير العاري ح ل (قوله ثم كفيه الخ) وترك الترتيب مكروه برماوى (قوله ناشرا)
أي لا قابضا شوبري (قوله وأنفه) ويجمع على أنف وأنوف وانوف برماوى وقوله
مكشوفاً لم يقل مكشوفين لان كشف الجبهة واجب وكلامه في بيان الأكل (قوله
معا) معتمد (قوله وان يفرق قدميه) أي غير العاري والمرأة والخشى وان اقتضى
كلامه خلافه حيث أطلق هنا وقيد بعده بالرجل (قوله أصابعهما) أي ظهورهما (قوله
ويبرزهما من ذيله) هو واضح في غير المرأة والخشى لان ذلك مبطل لصلاتها ح ل
(قوله حيث لاخف) أي شرعى على ما بحثه شوبري وأما الذي لا يصح المسح عليه فهو
كعدم وهو متعلق بالكشف أي يبرزهما مطلقا سواء كان له خف أو لا وأما كشفهما
فان كان له خف فلا يكشفهما وان لم يكن له خف فيكشفهما فلولم يكشفهما كره له ذلك
وعبارة الشوبري قوله حيث لاخف متعلق بقوله مكشوفتين لانه وبقوله ويبرزهما الخ
لان الأبرار مطلوب مطلقا والتفصيل في كشفهما كذا قرر شيخنا زى وكذا لا يكشفهما
ان كان الحاجة كبرد كما نقل عن ح ل والبايلي وأقره شيخنا ع ش ولا يكره سترها
كالكفين برماوى (قوله وان يجافي الرجل) أي غير العاري اما العاري فالأفضل له الضم
وعدم التفريق بين اقدمين في الركوع والسجود وان كان خاليا ح ل (قوله رواه)
أي الاتباع أي الفعل الذي اتبعناه فيه والا فلا اتباع من أفعالنا وهي لا تروى
أو يقال المعنى للامر بالاتباع في قوله تبعوني بحبيبكم الله (قوله في الاول) أي رفع
البطن عن الفخذين في السجود وفي الثاني أي رفع المرفقين عن الجنبين في السجود
والثالث رفع المرفقين عن الجنبين في الركوع اه زى (قوله أي المرفقين) قيد بالمرفقين

المطن عن الفخذين في الركوع (ويضم غيره) من امرأة وخشى بعضهما إلى بعض في الركوع والسجود لانه استرهما وأحوط
له في المجموع عن نص الام ان المرأة تضم في جميع الصلاة أي المروءين إلى الجنبين

لاجل قول المجموع في جميع الصلاة اذ لا يتأتى الضم في الجميع الا في المرفقين فتدبرهم
فلما كان كلام المجموع مخالفا لقول الشارح في الركوع والسجود اوله بقوله أي المرفقين
والضم الذي في الركوع والسجود شامل لضم المرفقين للجنيين وضم البطن للفخذين
(قوله وان يقول المصلي) ذكر لفظ المصلي لثلاثيتهم رجوع الضمير الى الرجل لتقدمه في
المتن قبل وحينئذ فلا يرد عدم بيان الفاعل في كثير من الافعال في هذا الباب شوبري
قال البرماوى ومن دأوم على ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت شهادته
ومذهب الامام احمد ان من تركه عامدا بطلت صلاته فان كان ناسيا جبر بسجود السهر
اه شيخنا (فائدة) قال ابن العربي لما جعل الله لنا الارض ذلولا نشي في مناكبها
فهى تحت أقدامنا نطوها وهو غاية الدلالة أمرنا الله ان نضع اشرف ما عندنا وهو الوجه
وان نمرغه عليه ساجدا لانكسارها بوضع الشريد عليها الذي هو وجه العبد فاجتمع
بالسجود وجه العبد ووجه الارض فاجبر كسرها وقد قال تعالى أنا عند المنكسرة
قلوبهم فلذلك كان العبد أقرب في تلك الحالة من سائر أحوال الصلاة لانه سعى
في حق العبد لا في حق نفسه وهو جبر انكسار الارض مناوى على الجامع الصغير (قوله
سبحان ربى الاعلى) والاعلى ابلغ من العظيم فجعل في السجود الذي هو اشرف من
الركوع وابلغ منه في التواضع والخضوع شوبري (قوله وبك آمنت) فان قيل يرد على
الحصر الايمان بغيره من يجب الايمان بهم كالانبياء والملائكة والكتب قلت يجاب بان
الايمان بما أوجبه ايمان به أو المراد الحصر الاضافى بالنسبة لمن عبد شوبري (قوله
مجد وجهى) أى وكل بدنى وخص الوجه بالذكر لانه اشرف اعضاء الساجد
فاذا خضع وجهه فقد خضع باقى جوارحه زى (قوله للذى خلقه) أى أوجده من العدم
وصوره أى على هذه الصورة المحيية قال سهر دفعا لما قد يتوهم انه خلق مادة الوجه
دون صورته وكيفيته (قوله أى منفذها) لان السمع والبصر من المعانى لا يتأتى
شقها (قوله تبارك الله) أى زاد خيره واحسانه ح ف (قوله أحسن الخالقين) أى
المصورين والافالخلق وهو الاجراج من العدم الى الوجود لا يشاركه فيه أحد غيره
وافعل التفضيل ليس على باب لان المصورين ليس فيهم من حيث تصويرهم حسن
ويستحب ان يقول في سجوده سبوح قدوس رب الملائكة والروح ومعنى سبوح كثير
النزاهة أى منزوع عن سائر النقائص ابلغ تنزيهه ومطهر عنها ابلغ تطهيره وبأى به قبل
الدعاء لانه انسب بالتسبيح بل هو منه اه دميرى (قوله والدعاء فيه) يفهم انه لا يشرع
الدعاء في الركوع وايس كذلك بل هو في السجود كد (مرع) لو قال سجدت لله في
طاعة الله أو سجد الغنى للباقى لم يضر على المعتمد لان المقصود به الثناء على الله خلافا

(د) ان (يقول) المصلي في
سجوده (سبحان ربى الاعلى
تلافا) الاتباع رواه غير
تلايت مسلم واه بوداود (و)
ان (يزيد من مر) وهو المنفرد
وامام محصورين راضين
بالطويل وذكر الثاني من
زيادتي (الهم لك سجدت الى
آخره) تنه كما فى الاصل وبك
آمنت ولك أسلمت سجد
وجهى للذى خلقه وصوره
وشق سمعه وبصره أى منفذها
تبارك الله أحسن الخالقين
للانباغ رواه مسلم زاد فى
الروضة بحوله وقوته قبل
تبارك (و) ان يزيد من مر
(الدعاء فيه) لجره مسلم

ان قال بالضرر ولا به خبر مخرج م قال ع ش عليه ظاهره وان لم يقصد الثناء وينبغي
ان محل ذلك اذا قصد به الثناء اه (قوله اقرب ما يكون) أى من جهة قرب الرحمة
والاستجابة واقرب مبتدأ حذف خبره لسد الحال وهو قوله وهو ساجد سده
وما مصدرية والتقدير اقرب كون العبد أى كونه ا كوان العبد أى أحواله حاصل
اذا كان وهو ساجد وهو مثل قوله اخطب ما يكون الامير قائما الا ان الحال تمت
مفردة وهو ساجد مقرونة بالواو وعلم من ذلك خطأ من زعم ان الواو فى قوله وهو ساجد
زائدة لانه خبر قوله اقرب شوبرى وعبارة جبر فيا مرفى الكلام على تسبيح الركوع
نصه اقرب ما يكون العبد من ربه اذا كان ساجدا فلعلها رواية ان ع ش (قوله
فاكثروا الدعاء) أى فى سجودكم تتمه فتم ان يستجاب لكم وقوله فتمن يقع القاف
وكسر الميم أى حقيق (قوله ولوى نقل) ظاهر كلامه ان الخلاف انما هو فى الجلوس
بين السجدين فى النفل وان الطمأنينة فيه لا خلاف فيها وظاهر عبارة ع ب عكس
ذلك وهو ان الطمأنينة فيها خلاف فى الساقطة وان الجلوس فيها لا خلاف فيه وهذا
هو المعتبر بما روى لكن تقدم فى الاعتدال عن ع ش عن ابن المقرئ ان كلام من
الاعتدال والجلوس بين السجدين ليس ركنا فى النفل عنده (قوله ولا يلهو له) أى
لا يجوز له تطويله ع ش والمراد بطول ان يأتى فى الاعتدال بزيادة على الذكر الوارد
فيه بقدر الفاتحة وان يزيد على الذكر الوارد فى الجلوس بقدر التشهد أى بالفاتحة الواجبة
فيه قال فى التذكرة فان طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه قدر الفاتحة فى الاعتدال
وأقل التشهد فى الجلوس عامدا عالما بطلت صلاته والأفلا اه وقرر جميع ذلك
شيخنا ح ف (قوله وسيأتى حكم تطويلها) وهو انه ان كان عامدا عالما بطلت صلاته
والأفلا ع ش ويسجد السهو ومحل البطلان فى الاعتدال فى غير الاعتدال الاخير
من كل صلاة مكتوبة لو ورد تطويله فى الجملة أى فى بعض الأحوال وهو الدارلة اه جبر
وح ل وقيد م ر بوقت النازلة واعتمده ع ش (قوله وسن ان يكبر) لم يقل
واكمله كما قاله فم قبله لان الجلوس حقيقة واحدة فلم يختلف بالقل والاكمل وهذه
سنة فيه بخلاف ما قبله تأمل شوبرى (قوله واضعاً كفيه) أى نديا ولا يضرا دامة
وضعهما على الارض الى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه زى أى قال ان ادامتهما
على الارض تبطل ع ش على م ر (قوله فاذلرب اغفرلى الخ) وان يزيد على ذلك
من مررب هبلى قلبا انما انقيام من الشرك بريالا كافرا ولا شقيا ح ل (قوله واجبرنى)
أى عن الدل وارزقنى أى أعطنى من خزان فضلك ما قسمته لى فى الازل حلالا بقرينة
السياق والمعام خلافا لمن فهم ان الرزق شامل للحرام عند أهل السنة فيلزم عليه طالب

اقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد فاكثروا الدعاء
أى فى سجودكم والقييد عن
مرفى هذه من زيادتى (و)
ثامنها (جلوس بين سجديته)
ولو فى نقل (بطمأنينة) خبر
المسىء صلاته (ولا يطوله
ولا الاعتدال) لانهما غير
مقصودين لذاتهما بل للفصل
وسياقى حكم تطويلها فى باب
سجود السهو (وسن) له
(ان يكبر) مع رفع رأسه من
سجوده بلارفع لبيديه (و)
ان (يجلس) مفترشا كما سيأتى
للاتباع رواء فى الاول
الشيخان وفى الثانى التردى
وقال حسن صحيح (واضعاً
كفيه) على فخذه (قريباً من
ركبتيه) بحيث تسامتهما
رؤس الاصابع (ناشراً
أصابعه) مضمومة للقبلة كما فى
السجود (فاذلرب اغفرلى
الى آخره) تتمه كما فى الاصل
وارجنى واجبرنى وارزقنى
وارزقنى واهدنى

الحرام من الله تعالى وهذا كلام فاسد فاقول الله من توحه برماوى مع زيادة رتغير
وعبارة زى قوله واجبرنى أى اغنى من جبر الله مصيته أى رده عليه ما ذهب منه
او عوضه عنه وأصله من جبر الكسر كذا فى النهاية وفى الصحاح الجبر ان يغنى الرجل من
فقر أو يصلح عظمه من كسر اه فعطف ارزقى على اجبرنى عطف عام على خاص وهذا
مبنى على القول بان كلام المعطوفات على ما يليه والصحيح ان كلاهما عطوفة على الاول
اذا كان العطف بالواو (قوله وعافنى) أى ادفع عني كل ما اكره من بلاء الدنيا والآخرة
بروماى وزاد بعضهم واعف عني م ر ع ش (قوله لا بعد سجود تلاوة) مفهوم
قوله ثانية (قوله يقوم عنها) أى فلا تسن للقاعد م ر ولعل المراد يقوم عنها فى قصده
وارادته وان خالف المشروع فتسن فى محل التشهد الاول عند تركه شرح م ر (قوله
جلسة خفيفة) ولا يضر تخلف المأموم لاجلها لانه يسير بل اتيانه بها حينئذ سنة وبه
فارق ما لو تخلف للتشهد شرح م ر ويسن لها تكبيرة واحدة يدها من رفعه من السجود
الى القيام ومحل ذلك ما لم يلزم من تطويلها أكثر من سبع القات فان لزم تطويلها عن
ذلك بطلت الصلاة وحينئذ اذا اراد تطويل الجلسة الى أطول من هذا القدر كبر واحدة
للانتقال اليها واشتغل بذلك كرودعاء الى ان يتلبس بالقيام فعلم من هذا انه لا يسن
تكبيرتان واحدة للانتقال اليها من السجود واحدة للانتقال عنها الى القيام
اه ح ف ويؤخذ من هذا انه ليس بجلسة الاستراحة ذكر مخصوص قال ع ش
على م ر ولم يبين الشارح كجبر ماذا يفعله فى يديه حالة الاتيان بها وينبغي ان يضعها
قربا من ركبتيه وينشر اصابعها مضمومة للقبلة فليراجع (قوله جلسة الاستراحة)
وهى فاصلة وقيل من الاولى وقيل من الثانية شرح م ر ويظهر فائدة ذلك فى الايمان
واتعاليق ع ش قال فى ع ب وقدرها كاجلسة بين السجدين وتكره الزيادة
عليها ما لم تطل والابطال الصلاة وينبغي ان يكون ضابط المaul هو المبتطل فى الجلوس
بين السجدين هذا وقال م ر المعتمد كما قاله الوالد انه لا يبطل تطويلها ما لم يلقاها
الى غير نهاية لانها ملحقه بالركن الطويل واعتمد شيخنا طب وجبر البطلان سم
وعبارة زى ويكره تطويلها لوطولها لم تبطل على المعتمد خلافا لبعض المتأخرين
كاسراج البلقينى اه م ر والفرق بينهما وبين الجلوس بين السجدين ان الاركان
يحتاج لها ما لا يحتاج للسنن كذا قرره زى (قوله مما يخالف) أى من ترك الجلوس
الاستراحة (قوله وان يعتمد) هلا قال واعتماد مع انه اخصر شوبرى (قوله على
كفيه) مبسوطتين لا مقبوضتين كما قد يتوهم من قول الرافعى يقوم كالعاجن لان المراد
بالتشبيه به فى شدة الاعتماد ح ل على ان عبارة الرافعى كالعاجز بالراى لا بالنون

وعافنى للتابع روى بعضه
أبو داود وياقبة ابن ماجه (و)
من (بعد) سجدة (ثانية)
لا بعد سجود تلاوة (يقوم
عنها) بان لا يعقبها تشهد
(بجلسة خفيفة) تسمى جلسة
الاستراحة للتابع رواه
البخارى وما ورد مما يخالفه
غريب ولو صح جل ليوافق
غيره على بيان الجواز (و)
سن له (ان يعتمد فى قيامه
من سجود وقعود على كفيه)
أى على بطنه ما على الارض لانه
أعون له ولا اتباع فى الشائى
رواه البخارى (و) تاسعها
وعاشرها وحادى عشرها

كما قال البرماوى وقوله على الارض أى حال كونها على الارض بيان لاهاهم الاعتماد
 فى المتن فعبارة غير وافية بالمراد برماوى (قوله تشهد) سمي بذلك لأشتماله على
 الشهادتين من تسمية السكلى باسم الجزء شرح م ر وجمع المصنف هذه الثلاثة فى
 محل واحد نظر التقارن (قوله ان عقبها) يفتح العاقب من باب نصر قال ح ل ان عقبها
 أى التشهد والصلاة والعود لهما والسلام وفيه ان الكلام يفعل الى ان التعود والسلام
 ركن ان عقبه سلام اه أى مع ان التعود والسلام لا يعقبه الا سلام فلا فائدة للتقييد
 بالنسبة اليه الا ان يقال انه لبيان الواقع أو الضمير راجع للمجموع وأيضا مقتضاه
 ان السلام يعقب قعوده مع انه يقارنه وأيضا يصير المعنى فى المفهوم والا يعقب قعود
 السلام سلام فسمي مع ان هذا لا يعقل وعبرة الشورى ان عقبها أى التشهد والصلاة
 على النبى وفى بعض النسخ ان عقبها أى الصلاة على النبى لا المار كورات كما قد يتوهم لما
 يلزم عليه من الركعة المذكورة (قوله كذا نقول) يحتمل ان يكون بتوقيف أو اجتهاد
 منهم ويحتمل ان يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل التنبه لكن نهي النبى صلى الله
 عليه وسلم لهم عن ذلك بقوله لا تقولوا الخ ربما يدل على انهم كانوا يقولونه من غير
 تشريع تأمل قال العلامة البرماوى كما نقول أى فى المجلس الاخير كما هو الظاهر
 أو المتعين وحينئذ لا حاجة الى قوله بعد والمراد فرضه الخ الا ان يكون ذكره توطئة لقوله
 وهو محله (قوله قبل ان يفرض) هو مع قوله ولكن قولوا يدل على الوجوب
 واستفيد من الحديث تاخر فرض التشهد عن فرض الصلاة وحينئذ فصلا جبريل
 بالنبى هل كان المجلس الاخير فيها مستحبا أو واجبا بغير ذكر م ر زى وفرض
 فى السنة الثانية من الهجرة قل على الجلال والتشهد الاخير فرض عندنا وعند
 أحد وأكثر العلماء وواجب عند أى حنفية وسنة عند مالك (قوله السلام على
 الله قبل عباده) أى كذا نقول السلام على الله قبل ان نقول السلام على عباده أى
 قبل ان نقول السلام على جبريل فقول السلام على جبريل السلام على ميكائيل بيان
 لعباده شيخنا عثماني وعبارة البرماوى يعنى انهم كانوا يقدمون ما يتعلق بالله سبحانه
 وتعالى على ما يتعلق بعباده لانهم كانوا يقولون هذه العبارة اه (قوله على فلان)
 الفاء ان المراد منه الملائكة كاسرافيل ح ل ونقل عن ع ش انهم كانوا
 يذكرون بعض صلحاء المؤمنين أيضا معنى السلام على فلان طلب سلامته من
 النقائق وقوله فان الله هو السلام أى لان السلام اسم من اسمائه تعالى أو معنى
 السلام الى فلان السلام الذى هو من اسمائه تعالى أى رجة السلام على فلان فهو
 بتقدير مضاف (قوله والمراد) أى بالفرض الذى أفاده الحديث ع ش (قوله

(تشهد وصلاة على النبى
 صلى الله عليه وسلم بعده
 وعود لهما والسلام ان عقبها
 سلام) لما روى الدارقطنى
 والبيهقى بإسناد صحيح عن
 ابن مسعود قال كذا نقول
 قبل ان يفرض علينا التشهد
 السلام على الله قبل عباده
 السلام على جبريل السلام
 على ميكائيل السلام على فلان
 فقال صلى الله عليه وسلم
 لا تقولوا السلام على الله فان
 الله هو السلام ولكن قولوا
 التحيات لله الى آخره والمراد
 فرضه فى المجلس آخر الصلاة

لما يأتي وهو محله في تبعه في
الوجوب ومثله الجالس
للمصلاة على النبي والسلام
ووجوب الصلاة على النبي
بعد التشهد ثابت بقوله تعالى
صلى الله عليه وآله وسلم في خبر
الصحيحين وأولى أحوال
وجوبها الصلاة قالوا وقد
أجمعوا على أنها لا تجب
خارجها والمناسبات لها منها
التشهد آخرها فتجب بعده
كما صرح به في المجموع وغيره
وهو الموافق لما يأتي في
الترتيب وأما عدم ذكر
الثلاثة في خبر المسمى صلواته
بمجهول على أنها كانت معلومة
له ولهذا لم يذكره النية
والسلام (والا) أي وان
لم يبقها سلام (فسنة) فلا
تجب لأنه صلى الله عليه وسلم

لما يأتي) تعليل لمحذوف تقديره لا في الأول لما يأتي وهو أنه صلى الله عليه وسلم
قام من ركعتين من الظهر الخ (قوله وهو) أي الجالس الأخير (قوله في تبعه)
أي يتبع الجالس التشهد في الوجوب قال ع ش لا يلزم من تبعته له في الوجوب
أن يكون ركنا مستقلا بل يجوز أن يكون شرع للامتداد بالتشهد فيه مجرد
ما ذكر لا يثبت المطلوب من كونه ركنا ومما يدل على أن المراد وجوبه استقلا لا أنه
لو عجز عن التشهد وجب الجالس بقدره اذ لو كان وجوبه بالتشهد لسقط بسقوطه (قوله
وأولى الخ) جواب عما يقال الدليل لا يدل على وجوبها في الصلاة وإنما يدل على مطلق
الوجوب والأولى الاستدلال على وجوبها في الصلاة بحديث أمرنا الله أن نصلى عليك
فكيف نصلى عليك إذا لم ينعنا عليك في صلاتنا فقال قروا اللهم صل على محمد وآله والأولى
أن يستدل على كونها بعد التشهد بحديث ابن مسعود يشهد الرجل في الصلاة ثم يصل
على النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره م ر في شرحه وإنما كان الأولى الاستدلال
على وجوبها في الصلاة بالحديث لأن قوله وأولى الخ لا ينتج وجوب كونها في الصلاة
وعليه أيضا وفي قالوا وقد أجمعوا لا ينتج أيضا وكذا قوله والمناسب الخ لا ينتج كونها
في التشهد وإنما كان مناسبا لانضمامها للسلام وعبارة الاطفيحي قوله وأولى أحوال
وجوبها الصلاة لأنها أفضل عبادات البدن وهذه الأولوية محتاج إليها على الرواية
التي لم يذكر فيها إذا لم ينعنا عليك في صلاتنا ما علمنا فلا لنصرافها لصلاة منطوقا
اه (قوله قالوا الخ) مسيغة تبرئ وسببه قول ابن دقيق العيد قوله لم يجمعوا على عدم
الوجوب خارجها أن أرادوا عينا فصحيح لكنه لا ينتج وجوبها عينا في الصلاة وإن أرادوا
أعم من ذلك وهو الوجوب المطلق فمنوع اه وأيضا في الكشف في سورة الأحزاب
ثلاثة أقوال تجب في كل مجلس مرة وإن تكرر ذكره تجب كل ما ذكر تجب في المرة
قال والاحتياط فعلها كلما ذكر لما فيه من الأخبار أربعة شوبرى وعبارة ع ش وجه
التبري أنه قيل بوجوبها كلما ذكر إلا أن يقال المراد أنها لا تجب بغير مسبب يتضمنها
ولم يتفق ذلك إلا في الصلاة اه (قوله التشهد) أي لانها دعاء وهو الباقي بالخواتيم
ولمناسبتها للسلام وهذا لا يقتضي الوجوب في الآخر ل (قوله لما يأتي في الترتيب)
أي من أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد أعادها (قوله الثلاثة) أي
التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقعود لها والسلام اه ح ل (قوله
ولهذا) أي لكونها معلومين اه ح ل (قوله وان لم يعقبها) أي التشهد والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم والقعود لها (قوله فلا تجب) مرجع به وان أعاده قوا والافسنة
توطئة لقوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ فانه يثبت عدم الوجوب لا السنة وبقي عليه

ان يتركه لالسنية وله تركه لالسنية وله تركه لالسنية وله تركه لالسنية
 الغائب من احد النوازل ورد ال على السن وعبارة م ر بعد قول المصنف فستبان
 الاخبار الصحيحة ذلك اه وقد يدل السنية سجوده آخر الصلاة اذ لا مقتضى له هنا
 الا ترك التشهد وقد يقال ترك التصريح بدليل السنية لان المقام مقام نفى الوجوب
 الذي اذنه مفهرم قوله ان عقبها سلام ويحل الكلام على السنية بخصوصها ما يأتي
 في سجود السهر عد عد لا بعض ع ش لكن ينافي هذا قول المصنف والافسنة
 (قوله قام من ركعتين) أي سهوا وهو النشأ وهو محتمل انه قام عمدا يمان للجواز ع ش
 (قوله فلما قضى صلاته) أي فرغ مما يطلب منه قبل السلام بدليل قوله بعد قبل السلام
 ع ش م ر (قوله في تشهد آخر) أي بعده لانها سنة بعده لافيه (قوله لا مربه)
 المناسب ان يقول بها الا ان يقول بالاذن أو شوبري (قوله وكيف تعد جاز) أي بالاجماع
 سم أن لا يحرم زلا ينافي كرامة الاقامة به صرح العلامة م ر برماوى ولا ينافي أيضا
 صدقه بالمندوب الذي أشار إليه بقوله ومن الخ (قوله ولكن سنن) أي لكل مصل
 ذكر اوائى فاسيأتى من الافتراش والتورك وغيرهما يجري في الرجل وغيره ع ش
 على م ر (قوله في تعود الخ) بان يكون غير قعود تشهد أصلا أو قعود التشهد الاول
 أو قعود التشهد الاخير الذي يعقبه السجود فهو شامل لثلاث صور والصورة الاولى
 شاملة للجلوس بين السجدة وبين وجلوس الاستراحة فالمجموع أربع صور (قوله في غير
 آخر) دخل فيه الم بوق لكن استثنى الخليفة المسبوق فانه يجلس متورك كما حكا
 لفعل أصله س ل (قوله لا يعقبه سجود) أي بحسب ارادته (قوله يعقبه سجود
 سهو) أي ولم يرد عدمه بان اراده او اطلق اما اذا قصد عدمه فيتورك م ر أي فلو عن
 له ارادة السجود افتراش سم ع ش أي وان ادى ذلك الى انحناء يصل به الى حد ركوع
 القاعد لتولده من ما مور به كافي ع ش على م ر (قوله افتراش) سمي بذلك لانه
 جعل رجله كالفرش له كما سمي التورك تورا بالجلوسه على التورك وعند الامام مالك
 يسن التورك مطلقا وعند أبي حنيفة سن الافتراش مطلقا برماوى وق ل (قوله
 ويضع اطراف اصابعه) أي بطونها على الارض ورؤسها للقبلة ح ل أي ولو في الكعبة
 اه برماوى (قوله وهو الذي الخ) أشار به الى ان ال للعهد ولذا عرفه وتكرما قبله شوبري
 (قوله ويلصق) بضم الياء الفخية وركه أي الاية ربا لارض فلو يجز عن هذه الكيفية
 وكان لا يمكنه الا اخراج رجله اليمنى من جهة اليسرى ويلصق وركه الايمن هل تطلب منه
 هذه الكيفية ويكون هذا تورك كالات قياس ما يأتي قريبا في قطع اليمنى أو قطع مسجتيها
 عدم طلب هذه الكيفية ح ل (قوله لا يتابع في بعض ذلك) انظر ما المراد بالبعض

قام من ركعتين من الظهر
 ولم يجلس فلما قضى صلاته
 كبر وهو جالس فسجد سجدتين
 قبل السلام ثم سلم رواه
 الشيخان دل عدم تاركه على
 عدم وجوب شيء منها وقولي
 بعده أولى مما ذكره وذكر
 القعود للصلاة على النبي
 وللإسلام من زيادتي (كصلاة
 على الال فأنه سنة (في)
 تشهد (آخر) لا مربه في خبر
 الشيخين دون أول لبنائه على
 التحفيف (وكيف تعد) في
 قعدات الصلاة (جاز) لكن
 (سن في) قعود (غير) تشهد
 (آخر لا يعقبه سجود) كقعوده
 بين السجدة وبين أول الاستراحة
 أول تشهد الاول أو لا آخر
 لكن يعقبه سجود سهو
 (افتراش بان يجلس على
 كعب يسراه) بحيث يلي
 ظهرها الارض (وينصب يميناه
 ويضع اطراف اصابعه) منها
 (القبلة وفي الآخر) وهو الذي
 لا يعقبه سجود (تورك) وهو
 كالاتراش لكن يخرج يسراه
 من جهة يميناه ويلصق وركه
 بالارض) لا يتابع في بعض
 ذلك رواه البخاري وغيره
 وقياسا في البقية

الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم والذي يؤخذ من شرح م ر ان اتباع انما هو
في صورة التورك وفي صورة الافتراش في جلوس التشهد الاول وقوله وقياسا في الباقي
وهو ببقية صور الافتراش تأمل (قوله والحكمة في ذلك) أي في كون الافتراش
في الاول والتورك في الثاني وعبارة شرح م ر والحكمة في المخالفة بين الاول انما
أقرب لعدم اشتباه عدد الركعات ولان المسبوق اذا رآه علم انه في أي التشهدين
والحكمة في التخصيص ان المصلي مستوفز في غير الاخير والحركة عن الافتراش ادون
(قوله اعم من قوله ويسن) أي لشموله ببقية جملات الصلاة ع ش وعبارة ح ل
اعم أي واولي لان عبارة الاصل لا تشمل تشهد الصبح والجمعة الاعلى سبيل التغليب
لانه ليس آخر لان الآخر في كلامه ما قابل الاول (قوله وان يضع الخ) هذه
المستنونات هل تسن لمن لا يحسن التشهد أيضا الوجه نعم وهل تسن للمصلي مضطجعا
ان امكن الوجه نعم أيضا لان المسور لا يسقط بالمعسور والتشبيه بالقادرين سم فقوله
في قعود أي واضطجاع واستلقاء فاعذر دليس بقيد وقوله تشهده أي وان لم يحسنهما
وكذا التشهداته بان كان مسبوفا كما في ع ش (قوله تسامته) أي الطرب (قوله
بضم) أي حتى لا يهمل سم (قوله لتوجه كلها للقبلة) أي غالبا فلا يرد ضم من صلى
في الكعبة ارمضطجعا ح في (قوله قابضها) أي الاصابع لا بقيد كونها من يسراه
بدليل قوله من ينام قال ع ش قابضها أي بعد وضعها أو منشورة الاصابع (قوله
وهي التي تلي الابهام) سميت بذلك لانه يشار بها للتوحيد والتزيه بن الشريك
وتسمى أيضا السبابة لانه يشار بها الى السب عند الخاصة والسب وخصت بذلك
لانه لها نياط القلب فكانها سبب لحضوره شرح م ر والنياط عرق متصل بالقلب
اه مصباح اه ع ش (قوله ويرفعها) قال في الروض فان قطعت أي ينام لم يشر
باليسري بل بكره سم (قوله ويدبر رفعها) أي الى السلام أي تمام التسمية كما يؤخذ
من ع ش ولو عجز عن التشهد وقعد بقدره من في حقه ان يرفع مسجته كما ان من عجز
عن القنوت سمن في حقه ان يقف بقدره وان يرفع يديه زى وقوله أي الى السلام
عبارة ع ش أو الى القيام في التشهد الاول والسلام في الاخير اه (قوله ولا يحرهما)
الاتباع فان قلت قد ورد تحريكهما حديث صحيح وقد اخذ به الامام مالك كما ورد بعدم
تحريكهما احاديث صحيحة فما المرجح قات مما يرجح الشافعي في اخذه بالاحاديث الدالة
على عدم التحريك انما دالة على السكون المطلوب في الصلاة اه شيخنا ح في (قوله
ولم تبطل صلاته) صرح به لارد على من يقول بالبطلان ع ش ولا تبطل وان حرهما
ذلا لانها ليست عوا مستقلة ولا به فعل خفيف بل قيل ان تحريكهما مندوب عندنا

والحكمة في ذلك ان المصلي
مستوفز في الاول للحركة
بيدنه بخلافه في الثاني
والحركة عن الافتراش
أهون وتبيري بسن الى آخره
اعم من قوله ويسن في الاول
الى آخره (و) سن (ان يضع في)
قعود (تشهده يديه على طرف
ركبتيه) بان يضع يسراه على
طرف اليسرى بحيث تسامته
رؤسها ويضع يميناه على طرف
اليمنى وهذه من زيادتي (ناشرا
أصابع يسراه بضم) بأن
لا يفرج بينها لتوجه كلها
الى القبلة (قابضها من ينام
اه المسبحة) بكسر الباء وهي
انتي تلي الابهام في رسلها
(ويرفعها) مع امالتها قليلا
(عند قوله الا الله) للاتباع
في ذلك في غير الضم رواه مسلم
وغیره ويدبر رفعها ويقصد
من ابتدأه بهمة الا الله
ان المعبود واحد فيجمع في
توحيد بين اعتقاده وقوله
وفعله (ولا يحرهما) للاتباع
رواه أبو داود وفلوحهما كره
ولم تبطل صلاته (والافضل
قبض الابهام بمجنبها)

ففي تحريكها ثلاثة أقرال الكرهة وانسحب والتعريف من البطلان ان حركة ثلاثا
 شيئا (قوله بان يضعها تحتها) عبارة شرح م ر للارشاد بان يضع رأس الإبهام عند
 اسفله على طرف الراحة اه وعليه فيقدر في كلام الشارح مضاف أي بان يضع
 رأسها اه ا ط ف وهذه الكيفية يسميها بعض الحساب ثلاثة وخمسين وأكثر
 الحساب يسميها تسعة وخمسين انتهى ح ل أي لان الإبهام والمسبحة فيهما خمس
 عقد وكل عقدة بشرة فذلك خمسون والاصابع المقبوضة ثلاثة فذلك ثلاثة
 وخمسون والذي يسميها تسعة وخمسين يجعل الاصابع المقبوضة تسعة بالنظر لاعتبارها
 لان في كل اصبع ثلاث عقد فالاخلاف اثنا عشر في المقبوضة هل هي ثلاثة أو تسعة ح ف
 (قوله أو حلق بينهما) أي بين الإبهام والوسطى أي اوقع التعليق بينهما أي جعلهما
 حلقة فالظاهر ان بين زائدة فلو قال أو حلقه أي جعلهما حلقة لكان اظهر (قوله
 اتى بالسنة) انظر أي هذه الكيفيات اضل بعد الاولى وينبغي ان التعليق هو
 الفصل لاقتصار م ر عليه في مقابل الاظهر ع ش (قوله واكمل التشهد)
 قدمه على ما بهد على عكس ما فعل في الركوع والسجود لثقة الكلام على الاكمل
 هنا شوبى ولا تستب انسمية اول التشهد في الاصح والحديث فيه ضعيف شرح
 م ر (قوله ورد فيه اخبار صحيحة) ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء
 اساجوز مسدرة المنتهى غشيتها سحابة من نور فيها من الالوان ما شاء الله فوقه
 جبريل ولم يسر معه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اتر كني اسير منقردا فقال
 جبريل وما مننا الا له مقام معلوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم سر معي ولو خطوة
 فسار معه خطوة فكاد ان يحترق من النور والجلال والهيبة وصغر وذاب حتى صار
 قدرا العصفور فأشار على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يسلم على ربه اذا وصل مكان
 الخطاب فلما وصل النبي اليه قال التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله فقال الله
 تعالى السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فاحب النبي ان يكون لعباد الله
 الصالحين نصيب من هذا المقام فقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال
 جميع أهل السموات أشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وانما يحصل
 النبي مثل ما حصل لميريل من المشقة وعدم الطاقة لان النبي مراد ومطلوب فاعطاه
 الله تعالى قوة واستعداد العمل هذا المقام بخلاف غيره ولذلك لم تجلي الله للجبل
 أدرك وغار في الارض وخرم موسى معقمان الجلال لان موسى طالب ومريد ومحمد
 متلهم ومراد وفرق كبير بين المقامين قررته شيخنا ح ف عند قراءته للمعراج وذكر
 النفس في شرح الاربعين انه ورد ان في الجنة شجرة سمها التحيات وعليها طائر اسمه

بان يضعها تحتها على لمرف
 راحته لاتباع رواه مسلم فلو
 أرسلها معها أو قبضها فوق
 الوسطى أو حلق بينهما برأسهما
 أو بوضع انملة الوسطى بين
 عقدتي الإبهام أي بالسنة
 لكن ما ذكرنا ضل (وأكمل
 التشهد، شهور) ورد فيه
 اخبار صحيحة اختار الشافعي
 منها خبر ابن عباس قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعلمنا التشهد فكان يقول
 التحيات المباركات الصلوات
 الطيبات لله السلام عليك
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد ان لا اله الا الله
 وأشهد ان محمدا رسول الله
 رواه مسلم (وأقله) ما رواه
 الشافعي والترمذي وقال فيه
 حسن صحيح (التحيات لله سلام
 عليك

المباركات وتحتها عين اسمها الطيبات فاذا قال العبد ذلك في كل صلاة نزل ذلك
الطائر من فوق الشجرة وانغمس في تلك العين ثم خرج منها وهو ينفض اجنحته
فيقطر الماء من عليه فيخلق الله من كل قطرة منه ملكا يستغفر لذلك العبد الى يوم
القيامة برماوي (قوله ايها النبي) بالنشد يد أو بالهزمة وتركها معامض في الوصول
والوقوف من الهامى وغيره وان اعاده على الصواب اكتفى به والا بطلت صلاته بالسلام
ان قعمده أو سلم ناسيا وطال الفصل ع ش على م ر (قوله السلام علينا) أي
الحاضرين من امام ومأموم وملائكة واذن وحن وقيل كل مسلم برماوي قال ابن
العربي اذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو سلمت على أحد فقلت
السلام عليكم فافصد كل عبد صالح من عباد الله في الارض والسماء وميت وحي فانه
حيث رد عليك فلا يبقى مالك مقرب ولا روح مطهرة يبلغها سلامك الا ويرد عليك
وهو دعاء مستجاب ان تقنع ومن لم يبلغه سلامك من عباد الله المهيبين في جلال الله
المستغلبين به فان الله ينوب عنهم في الرد عليك وكفى بهذا شرفا حيث يسلم عليك الرب
جل وعلا فليته لم يسمع أحد من سلمت عليهم حتى ينوب الله عن الكل في الرد عليك
مناروى الكبير على الجامع الصغير (قوله واقله التحيات الخ) استفيد من المتن انه لا يجوز
بدال لفظ من هذا الاقل ولو مرادفه كاشهد باعلم والنبي بالرسول وعكسه ومحمد
بأجد أو غيره وقضية كلام الانوار انه راعى هذا التشديد وعدم البدال وغيرهما نظير
ما مر في الفتحة ويؤخذ مما تقرر في التشديد انه لو اظهر الادل المدغم في الالام في ان
لا اله الا الله ابطال تركه شدة منه نظير ما مر في الرحمن باظهار ال والشدة بمنزلة حرف
نعم لا يبعد عذر الجاهل لخفائه كثيرا شرح م ر ملخصا وفيه انه لم يسقط حرفا وانما
اظهر المدغم وعجبا ع ش عليه قوله ويؤخذ مما تقرر انه لو اظهر الخ قياسه
انه لو اظهر التنوين المدغم في الراءى وان محمد رسول الله ابطال فان الادغام في كل
منها في كلين هذا وفي كل ذلك نظرا لان الاظهار في مثل ذلك لا يزيد على اللحن
الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد يجوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك سم على حجر
ع ش على م ر (قوله ايها النبي) ولا تضر زيادة باقبل ايها النبي على المعتمد
لانه ليس اجنبيا عن الذكر بل يعد منه كما ذكره سم واعتمده ع ش على م ر
لان فيه تصريح بالمعنى (قوله وان محمد) فيه تصريح بانه لا يجب عادة اشهد
ثانيا ولا بد من الايمان بالواو وان جمع بين الشهادتين ع ش وانما لم يجب في
الاذان لانه طلب فيه افراد كل كلمة بنفس وذلك لما في العطف والحقت الاقامة
بالاذان ح ل (قوله أو عبده ورسوله) والخامس انه يكفي واشهد ان محمدا

ايها النبي ورجة الله وبركاته
أي عليك (سلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين) وهم
القائمون بما عليهم من حقوق
الله وحقوق العباد راشهدان
لا اله الا الله وان محمد رسول
الله (ان محمدا عبده
ورسوله) وهو من زيادتي

اذا ما بعد التحيات من الكلمات
الثلاث توابع لها وقد سقط
اولاها في خبر غير ابن عباس
وجاء في خبره سلام في الموضعين
بالتنوين وتعرفه اولى من
تذكيره لكثرة في الاحبار
وكلام الشافعي ولزادته
وموافقه سلام التحلل والتحية
ما يجي به من سلام وغيره
والقصد الثناء على الله بانه
مالك لجميع التحيات من الخلق
والبركات الناميات
والصلوات المكتوبات الخمس
وقيل الدعاء بخير والطيبات
الصالحات للثناء على الله
تعالى وفي باب الاذان من
الرافعي انه صلى الله عليه وسلم
كان يقول في تشهده واشهد
اني رسول الله ولو اخل
بترتيب التشهد قال في
الروضة كاملا نظرا في غير
تغيير ابطال المعنى لم يحسب
ما جاء به وان تعمد بطلت
صلاته وان لم يبطل المعنى
اجزاء على المذهب (واقل
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم وآله اللهم صل على
محمد وآله) ونحوه كصلى الله
على محمد

رسول الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله واشهد ان محمدا رسول الله على ما في أصل
الروضة وهو المتمدن ذكر الواو بين الشهادةين لانه منه زى (قوله اذا ما بعد الخ)
تعليلا لكون ما ذكره والاقل (قوله توابع) أي بالعطف ويكون العطف معة را
بدليل التصريح به في رواية اه سم شيئا (قوله وقد سقط اولها) أي المباركات
وهذا محل الاستدلال على كون ما ذكره أقل التشهد وهو قد يشعربان ما بعد
المباركات لم يسقط في رواية لكن عبارة م ر ولو ردد اسقاط المباركات وما يليها
في بعض الروايات فلعله اقتصر على اسقاط المباركات لكثرة الروايات التي سقطت
فيها ع شر (قوله ما يجي) أي يعظم وقوله مالك لجميع التحيات أي التي كانت تحي بها
الملوك أي مستحق للمقصود منها وهو التعظيم وقد كان لكل ملك من ملوك الارض
تحية مخصوصة وكانت تحية ملك العرب بالسلام وتحية ملك الكسرة بالسجود
وتقبيل الارض وتحية ملك الفرس بوضع اليد على الرأس وتحية ملك الحبشة بوضع
اليدين على الصدر مع السكينة وتحية ملك الروم بكشف الرأس وتنكيسه وتحية
ملك النوبة بجعل اليدين على الوجه وتحية ملك جبر بالايماء بالا صابع مع الدعاء
وتحية ملك اليمامة بوضع اليدين على كف المحي فان بالغرفة بها ووضعها مرارا
فجئت اشارة الى اختصاصه تعالى بجميعها دون غيره بما روى (قوله في تشهده)
أي في الصلاة وضعف وروده بان تشهده كتشهده فانهم ان اريد تشهده الاذان مع لانه
صلى الله عليه وسلم اذن مرتين في سفره فقال ذلك زى وانظر ما غرضه بقوله وفي
باب الاذان الخ فان كان غرضه الاستدلال على التشهد في الصلاة استغنى عنه
بقوله وأقله ما رواه الشافعي الخ لانه يقتضي ان جميع ما ذكره المصنف
من أقل التشهد مروي حتى لفظ اشهد فيكون ثابتا بالدليل وايضا بعده رجوع
الضمير في تشهده للاذان وان كان مجرد دائدة لبيان تشهده في اذانه فالامر ظاهر
(قوله ولو اخل بترتيب الخ) ومرح في التهمة بوجوب موالاته وسكنوا عليه
وبه ما فيه وفي خط الراجح وجوبها س ل (قوله ان غير الخ) كان قال الا الله
وان محمدا رسول الله اشهد ان لا اله الا الله بل يكفر ان قصد المعنى شيئا ح ف
(قوله بطلت صلاته) أي وان أعاده على الصواب لان ما أتى به كلام اجنبي
ع ش (قوله واقل الصلاة) ولا تجب الموالاة بينها وبين التشهد كما هو ظاهر
ح ل وشروط أقل الصلاة شروط التشهد كما في الانوار م ر أي من الموالاة
وعدم الابدال وعدم اللحن المغير لاه معنى ومراعاة الحروف وتشديداتها (قوله على
محمد) ارعلى رسوله او النبي م ر ولا يكفي على الرسول بدون اضافة اهدم

وروده والافعال الفرق بينه وبين رسوله ح ف وكذا بينه وبين النبي والغالب في
الالفاظ الواردة في الصلاة التعبد فلا يقاس عليها غيرها (قوله دون احد) وفرق
بين ما هنا والخطبة حيث اكتفى فيها بالرسول والمساحي والمحاشرو والعاقب بان
الخطبة اوسع من الصلاة اذ الصلاة يطلب فيها مزيد احتياط ا ط ف عن م ر (قوله
على الصحيح) أي فلا يكتفى على الصحيح (قوله واكملها) فيه ان الصلاة على النبي
لم تزد في الاكمل والذي زاد انما هو الصلاة على الآل فلم يظهر ان الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم لها اقل واكمل هذا ان كان قوله كما صليت على ابراهيم راجعا للصلاة
على الآل فان رجع للصلاة على محمد أي في الكم دون الكيف كان لها اكمل
فيكون قوله وعلى آل ابراهيم راجعا للصلاة على آله فيكون على التوزيع (قوله على
محمد) والا فضل الاتيان بلفظ السيادة كما صرح به جمع لان فيه الاقنان بما امرنا به
وزيادة الاخبار بالواقع فهو افضل من تركه وأما حديث لا تسيدوني في الصلاة
فباطل شرح م ر (قوله كما صليت على ابراهيم) التشبيه راجع للصلاة على الآل
لا للصلاة على محمد لانه افضل من ابراهيم فكيف تشبه الصلاة عليه بالصلاة على
ابراهيم شيئا ح ف قال م ر ولا يشك ان غير الانبياء لا يساويهم مطلقا
لانا نقول مرادنا بالمساواة على القول بحصولها بالنسبة لهذا الفرد انما هو بطريق
التسوية له صلى الله عليه وسلم وقوله ان التشبيه راجع للكمية لا للصفة وقوله
واولادها أي المؤمنون منهم وظاهر كلامه انه ليس لابراهيم من الاولاد الا اسماعيل
واسحاق وليس كذلك بل له ثلاثة عشر ولدا كما نقله ع ش علي م ر عن
المنساوي وغيره فراجع (قوله اسماعيل واسحاق) وهما ولدا له لصلبه ع ش
قال ابراهيم انبياء ح ف أي بعضهم انبياء لانه لم يوجد من نسل اسماعيل نبي الا نبينا
عليه الصلاة والسلام ونسل اسحاق فيهم غير الانبياء (قوله انك جيد مجيد) وفي
رواية قبله في العالمين (قوله لم يجتمع عا لني غيره) أي في القرآن بدليل ذكر
الآية وان وقع في نفس الامرانما اجتمع الانبياء غيره شيئا ح ف (قوله أي
الاكمل من الصلاة على محمد وآله) لامن التشهد اذا كمله مسنون في الاول أيضا كما
نقل عن زى وقرره شيخنا العزيز حيث قال ان المباركات الصلوات الطيبات سنة
في التشهد الاول وعبارة المنهاج وأقل الصلاة على النبي اللهم صل على محمد وآله
والزيادة الى جيد مجيد سنة في الاخير (قوله من المصل) أي الامام والمنفرد والاشبه
في المأموم الموافق انه لو كان الامام يطيل التشهد الاول اما لثقل لسانه أو غيره واتجه
المأموم سريعا استعجب له الدعاء الى أن يقوم امامه وأما المسبوق اذا أدرك ركعتين من

دون احد او عليه على الصحيح
(واكملها اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد الى آخره) أي كما
صليت على ابراهيم وعلى آل
ابراهيم وبارك على محمد وعلى
آل محمد كما باركت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم انك جيد
مجيد وفي بعض طرق الحديث
زيادة على ذلك وتقص عنه
وآل ابراهيم اسماعيل
واسحاق واولادها وخمس
ابراهيم بالذكر لان الرجعة
والبركة لم يجتمع عا لني غيره قال
تعالى راحة الله وبركاته عليكم
أهل البيت وجيد بمعنى محمود
ومجيد بمعنى ماجد وهو من كل
شرفا وكرا (وهو) أي الاكمل
(سنة في) تشهد (آخر) لاني
اول لبنائه على التخفيف كما مر
(كدعاء) من المصلي بدني

الرابعة فانه يشهد مع الامام تشهد الاخير وهو اهل للمأموم فيستحب له الدعاء فيه
ومنه الصلاة على الآل ح ل (قوله اودنيوى) نحو اللهم ارزقني زوجة حسنة
ح ف (قوله فانه سنة) ولو كان محرما بطلت صلاته كطلب المستحيل م ر سم
وعبارة البرماوى قوله كدعاء بعده أى بغير محذور ولا معلق (قوله بما اتصل به)
أى مع ما اتصل به فالسأء بمعنى مع (قوله ثم ليتخير من المسئلة الخ) والصارف عن
الوجوب الاجماع سم (قوله من دينى اودنيوى) وظاهره ولو بمستحيل عادة فان
دعى بمحذور بطلت صلاته كما فى الشامل اه ح ل وم ر (قوله اعجبه) أى
احسنه (قوله فيدعو) بالنصب على انه جواب الامر شورى (قوله فلا يسن)
بل يكره م ر (قوله افضل من غيره) أى لتخصيص الشارع عليه م ر
(قوله وما اخرت) أى ما وقع منى به آخر من ذنوبى كما قاله الاسنوى اه شورى
وفال زى ولا استعالة فيه لانه طلب قبل الوقوع ان يغفر اذا وقع وانما المستحيل طلب
المغفرة الا ان فلا حاجة لقول الاسنوى المراد بالمتأخر انما هو بالنسبة الى ما وقع أى
المتأخر مما وقع لان الاستغفار قبل الذنب محال (قوله وما اسرفت) أى جاوزت به الحد
(قوله اللهم انى أعوذ بك الخ) قال فى القوت هذا متأ كما فقد صح الامر به وواجبه قوم
وأمر طاوس انه بالعادة تركه وينبغي ان يختم به دعاءه لقوله عليه الصلاة والسلام
واجعلهن آخر ما تقول اه سم (قوله المحيى) المراد به حياة الانسان غير لحظة الاحتضار
اذهى المرادة بقوله والممات أو المراد ما بينهما والممات فتنة القبر وليست على هذا مكررة
مع قوله ومن عذاب القبر شورى وعبارة ع ش يحتمل ان المراد بفتنة الممات الفتنة
التي تحصل عند الاحتضار وافتتاح الممات لا تصالها به وان المراد بها ما يحصل بعد الموت
كالفتنة التي تحصل عند سؤال المسكين كتلججه فى الجواب وهذا اظهر لان ما يحصل
عند الموت شماته فتنة المحيى (قوله المسبح) بالخاء المهملة لانه يحسب الارض كلها الامكة
والمدينة وبيت المقدس وبالحاء المعجمة لانه محسوخ العين والدجال الكذاب زى واسمه
صافى بن صياد وكنيته أبو يوسف وهو يهودى ع ش ويأتى بعد الجذب الشديد سبع
سنوات متواليات ومعه جبلان واحد من لحم وآخر من خبز ومعه جنة ونار وجارم
محسوخ العين يضع حافره حيث ادرك طرفه ومعه ملكان واحد عن يمينه وآخر عن
شماله فيقول ان اربكم فيقول الملك الذى عن يمينه كذبت فيصبيه الملك الآخر الذى عن
شماله صدقت ولم يسمع أحد الا قول الملك الذى عن شماله صدقت وهذه فتنة كبيرة
اعادنا الله منها وأول من يتبعه أهل مصر ويقدمه سبعون دجالا وقيل سبعون ألف
دجال وجمع شيخنا البابلي بينهم ما بان من قال سبعين يعنى من الكبار ومن قال سبعين الفا

أودنيوى فانه سنة (بعده)
أى تشهد الآخر بما اتصل به
من الصلاة المذكورة لخبر
اذا قعد احدكم فى الصلاة
فليقل التحيات لله الى آخرها
ثم ليتخير من المسئلة ما شاء
أو ما احب رواه مسلم وروى
البخارى ثم ليتخير من الدعاء
اعجبه اليه فيدعوه أما
التشهد الاول فلا يسن بعده
الدعاء لما مر (وما ثوره) أى
من قوله عن النبى صلى الله عليه
وسلم (افضل) من غيره (ومنه)
اللهم اغفرلى ما قدمت الى
آخره) أى وما اخرت وما
اسررت وما اعلمت وما
اسرفت وما أنت اعلم به منى
أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله
الا أنت لا تساعروا مسلم
وروى أيضا كالبخارى اللهم
انى أعوذ بك من عذاب
القبر ومن عذاب النار ومن
فتنة الحيا والممات ومن فتنة
المسيح الدجال وروى البخارى
اللهم انى ظلمت نفسى ظلما
كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت
فاغفرلى

مغفرة من عندك وارحمني انك
 انت الغفور الرحيم (و) من
 (ان لا يزيد امام على قدر
 التشهد والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم) لكن
 الافضل كافي الروضة كاصلها
 ان يكون اقل منها لانه تباع لها
 فان زاد عليها لم يضر لكن يكره
 له التطويل بغير رضى المأمومين
 وخرج بتقيدي بالامام غيره
 فيطيل ما اراد ما لم يخف وقوعه
 به في سهو كما جزم به جمع ونص
 عليه في الامم وقال فان لم يزد على
 ذلك كرهته وعن جزم بذلك
 النووي في مجموعه فانه ذكر
 النص ولم يخالفه (ومن عجز عنها
 أو عن دعاء وذكرا ثورين)
 كالتشهد الاول والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بعده
 والقنوت وتكبيرات الانتقالات
 والتسبيحات (ترجم) عنها
 وجوبا في الواجب ونديافي
 المأثور بأي لغة شاء لعذره
 بخلاف القادر ويجب في
 الواجب التعلم ان قدر عليه
 ولو بالسفر كما مر نظيره في تكبير
 الترم فلو ترجم القادر بطلت
 صلاته أما غير المأثورين بأن
 اخترع دعاء أو ذكر أو بالعجبة
 في الصلاة فلا يجوز كما نقله

يعني من الصغار والكبار اه برماوى وانما ذكر فتنة المسيح الدجال بعد شمول ما تقدم
 لها لفظها وكثرة شرها وانظر أى فائدة في التعوذ من فتنة المسيح بالنسبة للسابقين
 الذين قطع بعدم ادراكهم لزمانه ويجاب بان فائدة تعليم من بعدهم كما ان النبي صلى الله
 عليه وسلم استعاذ منها تعليم الامته (قوله مغفرة من عندك) أى لا يقتضيها سبب من
 العبد من العمل ونحوه شورى (قوله انك انت الخ) انظر الى هذه التأكيدات هنا من
 كلمة ان وضيم الفصل وتعريف الخبر باللام وصيغة المبالغة فاستخرج فوائد لها
 ان كنت على ذكر من علم المعاني والبيان شورى (قوله وان لا يزيد امام) معطوف
 على قوله وان يضع يديه شيئا (قوله على قدر الخ) أى قدر ما يأتي به منها فان اطالها
 اطالها وان خففها خففها لانه تبع لها شرح م ر شورى (قوله لكن يكرهه) قال م ر
 ثم محل طلب ما زاد على الواجب ما لم يضر وقت الجمعة فان ضاف عن الزيادة عليه
 فلا وجه عدم الايمان بها أى الزيادة وقياس ذلك انه لو ضاقت مدة الحف عما يسمع
 الزيادة لم يات بها وهو واضح في الغرض اما في النفل فينبغي ان يقال ان قصد الزيادة
 ابطاله وعدم البقاء فيه لم يحرم لان الخروج من النفل جائز والاحرم لاشتغاله فيه
 بعبادة فاسدة ع ش (قوله بغير رضى المأمومين) قضيته طلب الدعاء عما دون
 التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وترك الدعاء رأسا مكرورة قوله فان لم يزد
 أى المصلى على ذلك أى التشهد والصلاة على النبي وظاهر كلام الشارح انه راجع للغير
 ونقل في شرح الروض ان هذه عبارة الام ح ل وقال بعضهم ان قوله فان لم يزد الخ
 استشهدا على عذوف تقديره فان اقتصر على التشهد والصلاة كرهه الشافعى الخ
 (قوله عنهما) أى عن التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أى عن
 النطق بهما بالعربية اه برماوى وهذا يقتضى ان التشهد لا يجب فيه بدل بخلاف
 الفاتحة وتوقف الشورى في الفرق بينهما فقال فيما روى قوله لزمته سبعة أنواع انظر التشهد
 لم يجب بدله عند الجز كافي الفاتحة اه وأجاب شيخنا الجوهري بأنه ورد انه صلى الله
 عليه وسلم رأى رجلا قد عجز عن الفاتحة فأمره بالبدل المذكور ورأى رجلا عجز عن
 التشهد فلم يأمره بشيء اه ثم رأيت في م ر في شرحه قال لكن ان ضاق الوقت عن تعلم
 التشهد وأحسن ذكر آخر أتى به والترجمة اه فقد أثبت وجوب البدل تأمل (قوله
 ولو بالسفر) وان طالع ع ش (قوله فلا يجوز) أى يحرم ح ل (قوله فتعبرى الخ)
 وجه الاولوية ان عبارة الاصل توهم بل تقتضى انه لو اخترع ذكر من عند نفسه
 بالعجبة ولم يكن أثورا أى منقولا عن السلف تصح صلاته مع انها تبطل لان هذا الذي
 مندوب قال م ر مراده بالمندوب المأثور اذا الخلاف فيه اما غير المأثور بان اخترع دعاء

الرافعى عن الامام تصريحاً في الاولى واقتصر عليه في الروضة واشعاراً في الثانية بل تبطل به صلاته
 فتعبرى بالمأثور الاولى من تعبيره بالمندوب

او ذكر انهم ترجم عنها بالعجبة في الصلاة فانه يحرم وتبطل به صلاته (قوله وسلام) عبارة
 اصله والسلام وهي أولى لأن الابد منها وأجيب بانه نكره ليوافق ما قبله من قوله من
 ركوع وسجود قال في محاسن الشريعة فيه معنى لطيف وهو ان الصلي كان مشغولا
 عن الناس ثم أقبل عليهم كغائب حضر برماوى (قوله تحريمها التكبير) أى تحريم
 ما كان حلالا قبلها حال التكبير وتحليل ما كان حراما فيها حاصل بالتسليم وانظر وجه
 الدلالة من هذا الحديث على كون السلام ركنا (قوله لتأديته معنى ما قبله) لوجود
 الصيغة وانما هى مقابلة شرح م ر فيعد سلاما بخلاف أ ببر الله فانه لا بعد تكبيرا
 والحاصل انه يشترط لاجزاء السلام شروط ان يأتى بالالف واللام وكاف الخطاب وميم
 الجمع وان يسمع نفسه وان يوالى كلمته وان لا يقصد به الاعلام ع ش أى وحده
 بخلاف ما اذا قصد الاعلام والتحليل أو اطلق فانه لا يضر ويشترط أيضا ان يكون السلام
 من قعد وان يكون مستقبل القبلة وان يأتى به بالعربية اذا كان قادرا وان لا يزيد فيه
 زيادة تغير المعنى كان قال السلام وعاءكم بخلاف ما لو قال السلام التام عليكم فلا يضر
 كالتكبير وان لا ينقص منه ما يغير المعنى كان قال السلام عليكم أو السلم عليكم ح ف
 قال م ر فى شرحه ولا يجزى فى السلام السلم عليكم بكسر أوله لانه يأتى بمعنى الصلح
 كما استوجه الشيخ خلافا لاسنوى فم ان نوى به السلام اتجه اجزاؤه لانه يأتى بمعناه
 وقد نوى ذلك (قوله نحو سلام عليكم) كسلامي عليكم أو سلام الله عليكم أو عليكم
 أو عليكم فان تعمد ذلك كله بطل لامع ضمير الغيبة فلا تبطل به لانه دعاء لا خطاب
 فيه ولا يجزئه شرح م ر (قوله لعدم وروده) أى ولانه ليس فى معنى ما ورد فلا يرد
 ان عليكم السلام يكفى مع انه لم يرد ع ش لانه معنى ما ورد وانما الجزء فى التشهد
 لوروده فيه شرح م ر (قوله ان تعمد) أى وخاطب ويشترط تقيده بغير الجاهل المعذور
 كما فى م ر (قوله ورجعة الله) واما بركاته فلا تسن وان وردت من عدة طرق ح ل
 (قوله مرتين) أى يقول ذلك مرتين وقوله ملتفتا حال من الضمير المستتر فى يقول
 المفرد تقرير شيخنا والالتفات بالوجه فقط لانه يشترط ان يكون صدره مستقبلا للقبلة
 الى الاتيان بالميم من عليكم ح ف قال الرشيدى ملتفتا فيه ما أى بوجهه وهذا فى غير
 المستلقى اما هو فيمتنع عليه الالتفات لانه متى التفت خرج عن الاستقبال المسترط
 حيث تدوير ك كون مستثنى هكذا ظهر وجهه يلغز فيقال لانه اصل متى التفت لسلام بطلت
 صلاته (قوله يميننا شمالا) وان يفصل بينهما فلو عكس كره وان أتى بهما عن يمينه
 أو عن يساره أو تلقا بوجهه كان خلافا لاولى ح ل ولو سلم التسليمة الاولى عن
 يساره فالوجه ان يأتى بانثانية عن يساره أيضا خلافا لبعضهم لانها هيئتها المشروعة

(و) ثاني عشرها (سلام)
 تلحزم مسلم تحريمها التكبير
 وتحليلها التسليم (واقله
 السلام عليكم او عكسه)
 وهو عليكم السلام لتأديته
 معنى ما قبله لكسه مكروه وهذا
 من زيادتي فلا يجزى نحو
 سلام عليكم لعدم وروده بل
 هو مبطل ان تعمد (واكله
 السلام عليكم ورجعة الله
 مرتين) مرة (يميناف) مرة
 (شمالا ملتفتا فيه ما حتى يرى
 خده) الايمن فى الاولى
 والايسر فى الثانية للاتباع
 فى ذلك رواه ابن حبان وغيره
 وينتدى السلام فيها متوجه
 القبلة وينتهي مع تمام الالتفات

لها وقعها عن عيضة تغيير السنة المعالفة فيها كالمقطعة سبباً بآية اليمنى لا يشير بغيرها
 لأن لها هيئة مطلوبة فالأشارة بها يغوت ما طلبت له من قبضها ان كانت من اليمنى
 ونشرها على الفخذين ان كانت من اليسرى ع ش (قوله ناويا السلام) أى مع التحلل
 فلو نوى مجرد السلام أو الرد من غير ملاحظة التحلل لم يكتف به لوجود الصارف
 وحينئذ يكون هذا مستثنى من عدم وجوب نية الخروج أى فحمل اجزاء السلام عند
 الاطلاق أى غافلاً عن التحلل وعدمه ما لم يكن صارف والاوجب نية التحلل
 واستشكل أى قوله ناويا السلام الخ بأنه لا معنى للنية لأنه صريح لوجود الخطاب
 والصريح لا يحتاج لنية وأجيب بان التحلل من الصلاة عارضه فاحتاج للنية لوجود
 الصارف والمعارض بخلافه خارج الصلاة وتبعية الثانية للاولى صارف أيضاً عن ذلك
 اه وعبارة زى ويجاب بان المسلم خارجها لم يوجد اسلامه صارف عن موضوعه فلم يحتاج
 لنية وأما فيما فكونه واجباً للخروج منها صارف اه وأجيب أيضاً بان محل النية قوله
 من التفت اليه من لا شك في الخ قال الشوبرى وظاهر كلامهم انه لا يشترط نية السلام
 الذى هو الركن أى نية معناه وهو التحلل مع ذلك أى مع نية على من ذكر ويفرق بينه
 وبين نظائره بما اعتبر فيه فقد صارف بأنه هنا لم يخرج عن مدلوله الذى هو التحلل
 ولو مع النية المذكورة وفى غيره اخرج له عن مدلوله فاحتج الى فقد الصارف ثم لا هنا
 تأمل وعبارة ع ش على م ر انظر هل يشترط مع نية السلام على من ذكر
 نية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام على من ذكر أو الرد ضرر للصارف وقد
 قالوا يشترط فقد الصارف اولا يشترط فيكون مستثنى فيه نظر والقلب الى الاشتراط
 اميل وهو الوجه اه سم والا قرب ما مال اليه م ر من عدم الاشتراط أى اشتراط نية
 السلام ويوجه بما قاله جرحه من انه لو علم من عن يمينه بسلامه عليه لم يجب عليه الرد لانه
 لكونه مشروعا للتحلل لم يصلح للامان فساكنه لم يوجد منه سلام على غيره وحديث كان
 كذلك لم يصلح صارفاً اه جرح (قوله على من التفت هو اليه) ابرز الضمير لان الصلاة جرت
 على غير من هي له شوبرى ولم يبرز فى المتن مع كون الابرار واجبالاً لا يجب فى الفعل
 باتفاق والخلاف انما هو فى الوصف كما قاله شيخنا ح ف فى حاشية الاشمونى وقال
 يس على الفاكى الخلاف فى الفعل أيضاً (قوله ومؤمنى انس) ولو كانوا غير مصلين
 ولو بعد واجداً أى الى آخر الدنيا ع ش على م ر (قوله وبقرة اليسار الخ) وقد يحرم
 السلام الثانى عند عروض مانع عقب الاولى كحدث وخروج وقت الجمعة وخرق خف
 وانكشفاف عورة وسقوط نجاسة غير معفو عنها عليه وهى وان لم تكن جزءاً من الصلاة
 الا انها من توابعها ومكملاتها شرح م ر اقول وجه الحرمة فى هذه المسائل انه صار الى

(ناويا السلام على من
 التفت) هو (البس) من
 الاشارة ومؤمنى انس وجن
 أى بنو بهجرة اليمنى على
 من عن يمينه وبقرة اليسار
 على من عن يساره

حالة لا تقبل فيها هذه الصلاة فلا تقبل توابها ع ش لكن لا تبطل الصلاة (قوله على من خلفه) الظاهر ان المراد من ذكر من الملائكة ومؤمني الانس والجن حل (قوله والاولى اولى) لانها ركن (قوله وينوي ماموم) أي نداء وهذا حل معنى لان ماموم معطوف على الضمير المستتر في ناولا وغير الماموم هل يجب عليه الرد او لا وعدم الوجوب اوجه شورى أي وان قصد الاعلام لان المصلي غير متاهل للخطاب فيصرف للتعليل دون الامان المتصور من السلام الواجب رده كما افاده ع ش وغيره (قوله الرد) أي مع الابتداء على من لم يسلم عليه كما قالوه في من لقيه شخصان فسلم عليه أحدهما فسلم عليه ما فاصدا به الابتداء على من لم يسلم والرد على من سلم كما ذكره ع ش (قوله فينويه) أي الرد من يمين على المسلم من امام ومأموم بالتسليم الثانية بان تأخر تسليم من على يمينه الثانية بعد سلام المسلم الاولى ادلوتقدم عليه ثم يكن من هو على يمينه قد سلم عليه فلا يطالب منه الرد أي وأما ابتداء فقد تقدم حكمه بالتسليم تكون للابتداء والرد حل والاضابط ان يقال كل مصلي ينوي السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه مع الابتداء على من لم يسلم عليه (قوله ومن على يساره بالاولى) واستشكل ما ذكره في من على يساره بان الامام انما يسلم عليهم بالثانية فكيف يرد عليه قبل السلام عليه ورد بان ذلك مبني على الاصح ان الاولى للمأموم ان يؤخر تسليمه الى فراغ الامام زى (قوله ومن خلفه الخ) بان تقدم سلامه على سلام من خلفه وامامه (قوله بايمامه) أي اذا تأخر سلام من خلفه عن تسليمه ولم يقل كسابقه والاولى اولى اكتفاء بما سبق (قوله أربع ركعات) انظر وجه انبائه بالمعنى ودونها دون ما قبلها اوله للشارة الى استواء الأربع ركعات في عدم التأكيده شورى (قوله يمين) أي الاربع في الجميع (قوله على الملائكة المقربين) ظاهره ولو غير الحفظة ولا مانع منه وعل الرقييد بالمترين اراد به انهم مقربون بالنسبة لنوع البشر لعصمة جميعهم من المعاصي فهي مفة لازمة ع ش (قوله معهم) أي الملائكة والنبين وحيفئذ فالمراد بالمسلمين من مات والمراد واحهم وعل سيدنا عليا رضي الله عنه وكرم الله وجهه علم ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم بان قال له أنا اسلم على من ذكر أو صرح صلى الله عليه وسلم في سلامه فالمراد بالمسلمين من مات ويكون المراد بالمؤمنين الاحياء ويكون معطوفا على الملائكة فيكون المسلمون والمؤمنون متغايرين وقيل مترادفان ويكون المؤمنون معطوفا على المسلمين والمراد بهم الاحياء والاموات ويكون المراد بالعمية انهم في جهتهم وهو الذي قرره شيخنا ح ف (قوله وخبر سيرة) أتى به لانه عام للفرض والنفل والاول خاص بالنفل وأيضا فيه الرد (قوله وان تعاب)

(وينويه على من خلفه وامامه بايمامه) والاولى اولى (وينوي ماموم الرد على من سلم عليه) من امام ومأموم فينويه من على يمين المسلم بالتسليم الثانية ومن على يساره بالاولى ومن خلفه وامامه بايمامه والاصل في ذلك خبر على كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربع ركعات وبعد ما أربع ركعات وقبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم على الملائكة المقربين والنبين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين راوه الترمذي وحسنه وخبر سيرة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نرد على الامام وان تعاب

وان يسلم بعضنا على بعض
رواه أبو داود وغيره ويسن
للمأموم كافي التحقيق ان
لا يسلم الا بعد فراغ الامام
من تسليمته والتقييد بالمؤمنين
مع ذكر سلام الامام على
غير المقتدين امامه وخلفه
وسلام غيره على من امامه
وخلفه ومع ذكر رد المأموم
على غير الامام من زيادتي
(وسن نية خروج) من
الصلاة بالتسليم الاولى
خروجها من الخلاف في وجوبها
والتصريح بالسنية من
زيادتي (و) ثالث عشرها
ترتيب بين الاركان المتقدمة
(كما ذكر) في عدمها المشتمل
على قرن النية بالتكبير
وجعلها مع القراءة في القيام
وجعل التشهد والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
والسلام في التعبد والترتيب
مراد فيما عدا ذلك ومنه
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم فانها بعد التشهد
كما مر وعده من الاركان
بمعنى الفروض صحيح وبمعنى
الاجزاء فيه تغليب ودليل
وجوبه الاتباع مع خبر صلوا
كما ينهون في اصلي

أي تفعل ما يؤدي الى ذلك فلا يقال المحبة أمر قلبي ولا اختيار فيها وقوله وان يسلم بعضنا
من عطف الاخص على الاعم لان ابتداء السلام من اسباب التردد وقيد بعضهم
بالمصلين بقريضة ذكر الامام وقد يقال لاحاجة الى التقييد لان المقصود من تسليم
بعض المصلين على بعض حاصل من التعميم ولا يضر شموله لامصلين وغيرهم ع ش
(قوله ان لا يسلم الخ) ومن ثم كان الذي عن يساره ينوي الرد عليه بالاولى ويندفع
ما قد يقال كيف ينوي الرد عليه بالاولى والامام انما ينوي السلام على من عن
يساره بالثانية فلم يفعل المأموم الذي على يساره السنة بل سلم قبل ان يسلم الامام
الثانية ينوي بالاولى السلام على الامام وينوي الرد عليه بالثانية ح ل (قوله والتقييد
بالمؤمنين الخ) انما حذفه الاصل لانه معلوم من مشروعية السلام اذ غير المؤمنين
لا يشرع لهم شوبري (قوله بالتسليم الاولى) فرع لو سلم الثانية على اعتقاد انه أتى
بالاولى وتبين خلافه لم يحسب وسلم التسليمين كما أفتى به الوالد ويغارف ذلك حسب ان
جالوسه بنية الاستراحة عن الجلوس بين السجدةين بان نية الصلاة لم تشمل التسليم
الثانية لانها من لواحقها لا من نفسها ولهذا احدث بينهما لم ينطل صلاته بخلاف
جلسة الاستراحة فان نية الصلاة شاملة لها شرح م ر (قوله وثالث عشرها) قال
الدهاميني في مثله في عبارة المغني هو بفتح الشاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع
عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وأطال في بيانه سم على حجر (قوله ترتيب
بين الاركان) واما الترتيب بين الاركان والسنن وبين السنن بعضها مع بعض كالترتيب
بين قراءة الفاتحة والسورة وبين دعاء الافتتاح والتعوذ فليس ركنا وانما هو شرط
للاعتداد فاذا قدم المتأخر لا يعتد به في تقديم السنة على الفرض كتقديم السورة على
الفاتحة وفات المتأخر في تقديم السنة على السنة شيخنا ح ف (قوله المشتمل على
قرن النية بالتكبير) وأشار له بقوله مرفوعا به النية وقوله وجعل التشهد الخ أشار له
بقوله وقموا لها والسلام (قوله فالترتيب مراد الخ) قال م ر بعدما ذكر ويمكن
ان يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس والتشهد ترتيب لكن باعتبار
الابتداء لا باعتبار الانتهاء لانه لا بد من تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد
واستحضار النية قبل التكبير وأجيب عن الشارح بان استحضار النية قبل التكبير
وتقديم القيام على التكبير والقراءة والجلوس على التشهد والصلاة شرط لاركان لخروجه
عن الماهية قال ح ل ولك ان تمنع وجوب تقديم القيام على ما ذكر وكذا الجلوس بل
يكفي مقارنة التكبير للنية والتشهد للجلوس وكذا استحضار النية اذ يكفي مقارنتها
حرره (قوله بمعنى الفروض) حال من الاركان وكذا قوله بمعنى الاجزاء (قوله صحيح)

لان المراد بالفرض ما لا بد منه وقوله فيه تغليب أى علب ما هو جزء على ما ليس بجزء
 واطلاق على الكل اجزاء اه زى وعبارة ع ش قوله صحيح أى على وجه الحقيقة والا
 فطلاق الصحة ثابت على تقدير كونها بمعنى الاجزاء تأمل قال حل فيه تغليب لان الركن
 الحقيقي انما هو القول أو الفعل الظاهر وهذا وان كان فعلا أى جعل هذا بعد هذا السكنة
 غير ظاهر وفيه ان النية كذلك الا ان يقال لان سلم ان الجزء الحقيقي للفعل الظاهر
 بل الاعم اوليس المراد بالترتيب الفعل بل هو الحاصل بالمصدر وهو كون هذا بعد هذا
 وهذا انما هو هيئة لا جزء والجزء الحقيقي ما كان من الاقوال والافعال وان لم تكن
 ظاهرة وليس هذا منها على ان بعض المشايخ وهو سم قال ما المانع من ان تكون الصلاة
 شرعا عبارة عن مجموع الاقوال والافعال وهيئة الواقعة هي عليها وهي الترتيب وهو
 جزء حقيقي فلا تغليب لان صورة المركب جزء منه اه وقد يقال المانع المطابقهم في
 تعريف الصلاة على اقتصارهم على الاقوال والافعال ولم يزد أحد الهيئة ويجاب بان
 المراد بالاقوال والافعال في التعريف الاعم من المادية والصورية اه شيخنا ح ف
 (قوله بتقديم ركن فعلى) أى ولو على قولى فعلى المتعلق ارضا بالعموم شورى
 وحاصله ان المصلى امان يقدم فعليا على فعلى أى على قولى او قولى على قولى أو على
 فعلى والا لان مبطلان لانها لا يخترمان هيئة الصلاة بخلاف الاخيرين اذا كان القولى
 المتقدم غير السلام لانها لا يخترمان هيئتها وقال ق ل على الجلال قوله ركن فعلى أى
 على فعلى ولا حاجة لقوله لم أو على قولى ليدخل تقديم الركوع على القراءة لان
 البطلان فيه من حيث تقديمه على القيام الذى هو فعلى ولذا قال بعضهم لا تنصرت تقديم
 فعلى على قولى محض اه (قوله كان صلى الخ) الكاف باستقصائية اذ ليس
 لتقديم القولى غير السلام على قولى آخر غير هذه الصورة شيخنا (قوله فان تذكره
 قبل فعله مثله) هذا اصل اول وقوله والا اجزاء الخ اصل ثان وقد فرع على الاول
 تفريعين وهما قوله فلو علم في آخر صلاته الى قوله ثم تشهد وقوله أو علم في قيام ثانية
 ترك سجدة الى قوله ثم بسجد وعلى الثاني أيضا تفريعين وهما قوله أو من غيرها
 أو شئت لزمه ركعة وقوله أو في آخر رباعية الى آخر المسائل شيخنا (قوله فعله) أى
 بعد تذكره فورا وجوبا فان تأخر بطلت صلاته والتذكر في كلامه مثال لا قيد
 فلو شئت أى الامام والمفرد في ركوعه هل قرأ الفاتحة أو في سجوده هل ركع لزمه
 القيام حالا فان مكث قليلا ليتذكر بطلت صلاته والمأموم يتابع امامه ويبقى بركعة
 بعد سلامه م ر ع ش وعبارة حل قوله فعله أى وجوبا فورا فان تأخر بطلت صلاته
 فلو تذكر في سجوده ترك الركوع فعله بان يعود للقيام ويركع ولا يكتفيه ان يقوم

(فان تعدد تركه ب) تقديم ركن
 (فعلى) هو اعم من قوله بان
 مسجد قبل ركوعه (أو سلام)
 من زيادته كان ركع قبل قراءته
 أو مسجد أو سلم قبل ركوعه
 (بطالت) صلاته لا تلاعبه
 بخلاف تقديم قولى غير سلام
 كان صلى على النبي صلى الله
 عليه وسلم قبل التشهد
 أو تشهد قبل السجود فيعيد
 ما قدمه (أو سهى فما) فعله
 (بعد تركه لغيره) لو وقع في
 غير محله (فان تذكر) متروكة
 (قبل فعل مثله فعله والى) أى
 وان لم تذكر حتى فعل مثله
 في ركعة أخرى

راكعاً لانه صرف الهوى للسجود وحيث يحتاج للفرق بينه وبين ما يأتي في جلوس
الاستراحة والجلوس للقيام فيما وصل من جلوس وفرق جبر بما قد توقف فيه اه
فرق الشورى بان صورة هوى السجود غير صورة هوى الركوع فلا يقوم مقامه قال
وبهذا فارق ما لو نشهد التشهد الاخير على ظن الاول أو جلس الجلوس بين السجدين
على ظن الاستراحة اه (قوله في ركعة أخرى) فيه انه يخرج ما لو ترك السجدة الاولى
بان لم يطفئ ثم تذكروا في السجدة الثانية فانها تقوم مقام الاولى وقد فعل مثله
في ركعته تأمل شورى ويحاج بان قوله في ركعة أخرى ليس قيداً (قوله اجزاء)
ظاهرة وان لاحظ كونه من الركعة الثانية منلاح ل وعبارة الشورى قوله حتى
وفعل مثله وان أتى بالمثل بقصده المتابعة كما لو احرم منفرداً وصلى ركعة ونسي منها سجدة
ثم قام فوجد مصلياً في السجود أو الاعتدال فاعتدى به وسجد معه للتسابعة فيجزئه ذلك
وتسكيل به ركعة (قوله كسجود تلاوة) ولولا قراءة آية بدلا عن الفاتحة فيما يظهر خلافاً
لأردكشى بحرم ع ش على م ر وعبارة هذا كسجود تلاوة أى أو سجود سهو بان
استمرت غفلته حتى سجد سهو وسجد منه يقتضى السجود ثم تذكروا ترك شيأ من
السجودات اه (قوله لم يجزه) لعدم شمول نيته له قال شيخنا محل ذلك ما لم تذ كر حال
سجوده للتلاوة ترك سجدة وقصد السجدة التي تركها والافيكفى سواء كان مستقلاً
أو مأموماً لانه قصد ما عساه عليه حال سجوده وقال شيخنا يكفى ان تذ كر حال هوى
لسجود التلاوة وأما اذا تذ كر حال سجوده فلا يكفى لانه صرف الهوى للتلاوة فلا يكفى
عن الهوى للسجود برماوى (قوله فلو علم) أى المنفرد أو الامام أو المأموم ع ش
على م ر (قوله ولم يطل الفصل عرفاً) ولم يطل أنجاسة غير معفو عنها وان مشى قليلاً
وتحول عن القبلة زى وح ل (قوله ثم تشهد) أى وسجد سهو حيث لم يكن مأموماً
أما هو فلا سجود عليه لان سهوه محمول على امامه ع ش (قوله أو شئت في انها من
أخرة) أى فالشك هنا في محل المتروك مع العلم بنفس الترك فلا يغنى عنه قول الشارح
الآتى وكالعلم بترك ما ذكر الشك فيه أى في أصل الترك (قوله بالاحوط في الثانية)
وهى الشك لان الاحوط جعلها من غير الأخيرة (قوله مثلاً) راجع لقوله قيام فيشمل
الجلوس القائم مقام القيام في حق من يصلى من جلوس وراجع أيضاً لقوله ثانية أى
أو في قيام نالته ترك سجدة من الثانية أو أربعة ترك سجدة من الثالثة (قوله جلوس)
أى جلوساً معتداً به بان اطمأن اه ع ش ولو كان يصلى جالساً فجلوس بقصد القيام
ثم تذ كر فالقياس ان هذا الجلوس يجزئه شورى (قوله ولو بنية جلوس استراحة) فيه
ان الجلوس اذا كان بنية جلوس الاستراحة كيف يقوم مقام الجلوس الواجب

(اجزاء) عن متر فركه
(وتذكرك الباقي) من صلاته
نعم ان لم يكن المثل من الصلاة
كسجود تلاوة لم يجزه (فلو علم
في آخر صلاته) أو بعد سلامه
ولم يطل الفصل (ترك سجدة
من) ركعة (أخرة سجدتم
تشهد) لوقوع تشهده قبل محله
(أو من غيرها أو شئت) في انها
من آخر أو من غيرها (لزمه
ركعة) فيها لان الناقصة
سكت بسجدة من التي بعدها
وانى باقياً في الاولى وأخذنا
بالاحوط في الثانية (أو علم في
قيام ثانية) مثلاً (ترك سجدة)
من الاولى (فان كان جلوس
بعد سجدة) التي فعلها ولو بنية
جلوس استراحة

مع انه تقدم انه يشترط ان لا يقصد بالركن غيره فقط وهذا قصد الغير فقط وهو جالس
الاستراحة وأجيب بان الشرط المذكور في غير المعذور يظهره ما ذكره في من تشهد
التشهد الاخير على ظن انه الاول فانه يكفي لانه معذور في قصده وقد ثبتت ما فعله
نية الصلاة بخلاف من ركع أو رفع فرعا من شيء أو سجد للتلاوة فلم تشملها (قوله سجد
من قيامه) ولا يضرب جالوسه حيث يثني كالوقوف من اعتداله قدر رعدة الاستراحة ثم سجد
أو قعد من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه فلا تبطل بها الصلاة لانها معهودة فيها
غير ركن بخلاف زيادة نحو الركوع فانه لم يهدفها الا ركنا فكان تأثيره في تغيير نظامها
اشتد شوبري (قوله رباعية نسبة الى رباع) المعدول عن اربع وانما قيد بالرباعية لان
الاحوال الانية لا تأتي في غير هازي (قوله وجب ركعتان) وذهب جمع من المتأخرين
الى ان الواجب في المسئلة الثانية وهي ترك ثلاث سجدة وركعتان لا ركعتان فقط
لاحتتمال ان يكون المتروك السجدة الاولى من الركعة الاولى والثانية من الثانية
وانثانية من الرابعة فالحاصل من الاولى والثانية وهو الثانية من الاولى لقيامها مقام
السجدة الاولى ركعة الاسجدة لان ترك أولى الاولى يلغي جالوسها لان الجالوس لا يعتد
به الا اذا سجد سجودا وحيداً بلغوا السجود الاول من الثانية لانه لا جالوس قبله فالثانية
لم يحصل منها الا الجالوس بين السجدة الثانية وتم الاولى بالسجدة الاولى من الثالثة وبلغوا
باقيا والحاصل من الرابعة سجدة فليس سجد الثانية ثم يأتي بركتين حل وسياقي جوابه
وعبارة زي وسوب الاسنوي ومن تبعه ان الاسنوي زومها مع سجدة وان الاول خيال
باطل لان الاسنوي قد ترك اول الاولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة فتركه
أولى الاولى يلغي الجالوس لانه لم يسبقه سجود فيبقى عليه منها الجالوس والسجدة
الثانية لقيام الثانية مقام الاولى وحيث ذفبت عذر قيام أولى الثانية مقام ثانية الاولى
لم يتقرر انه لا جالوس قبلها نعم بعدها جالوس التشهد وهو يقوم مقام الجالوس بين
السجدة الثانية فيحصل له من الركعتين ركعة الاسجدة فتكمل بواحدة من الثالثة وبلغوا
باقيا والرابعة ترك منها سجدة فيسجد هافه صيرهي الركعة الثانية ويأتي بركتين
اه وما ذكره والخيال كما بينه النسائي وغيره لا تا ما ذكره خلاف الفرض لحصرهم
المتروك حسا وشرعا في ثلاث وهذا فيه ترك رابعه والجالوس (قوله فقبحان الخ)
الاولى بسجدة من الثانية وقبحر الثالثة بسجدة من الرابعة (قوله ركعة أخرى) أي
من الثانية أو الرابعة (قوله اذا الاولى تم بسجدة من الثانية) وهي السجدة الباقية
منها والثالثة وبلغوا باقيا وكتب أيضا أي السجدة الباقية من الثانية وواحدة من
سجدة في الثالثة وأما لو جعل المتروك واحدة من الاولى وتبين من الثانية وواحدة من

(سجد) من قيامه اكفاء
يجالوسه (والا) أي وان لم يكن
جالوس بعد سجدة (فليجلس
مطمئنا) ليأتي بالركن يمينه
(ثم يسجد أو) علم (في آخر
رباعية ترك سجدة من أو ثلاث
جهل محلها) أي الخمس فيهما
(وجب ركعتان) أخذا
بالاسنوي وهو في المسئلة
الاولى ترك سجدة من الركعة
الاولى وسجدة من الثالثة
فتخيران بالثانية والرابعة
وبلغوا باقيا وفي المسئلة
الثانية ترك ذلك وسجدة
من ركعة أخرى (أو أربع)
جهل محلها (ففسدة) تجب
(ثم ركعتان) لاحتمال انه ترك
سجدة من الاولى وسجدة
من الثانية وسجدة من الرابعة
فالحاصل له ركعتان الاسجدة
اذا الاولى تم بسجدة من
الثانية والثالثة والرابعة
ناقصة سجدة فيتبها ويأتي
بركتين (أو خمس أو ست)
جهل محلها

الثالثة لزم ركعتان فقط وذهب جمع في هذه الى وجوب ثلاث ركعات لاحتمال ان يكون المتروك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية والسجدة من الثالثة اذا حصل له من الاولى والثانية ركعة الاسجد كما علمت فتم بسجدة من الرابعة وياغو باقيا ح ل وسيأتي جوابه (قوله فتلاث) وذهب اولئك الجمع في الثانية وهي ترك الست الى وجوب ثلاث ركعات وسجدة لاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة لان الحاصل له من الاولى والثانية ركعة الاسجد ورد على اولئك الجمع بان ما ذكره خلاف كلام الاصحاب لان كلامهم مفروض في من علم اتياه بالجلوس المحسوبة المعتد بها وانما ترك السجود فقط وحيثذا سوا التقادير ما ذكره الاصحاب وكلامهم مفروض في من قال تركت السجود دون الجلوس المعتد به وما ذكره اولئك في من لم يعلم هل أتى بالجلوس المعتد بها ولا ح ل (قوله وفي ثمان سجدة) لم يقل جهل محلها لعدم تايه وفيه انه يمكن الجهل فيها أيضا كان اقتدى بالامام وهو في الاعتدال فانه يسجد معه سجدتين ولا تحسبان له فيمكن ان تنهم الثمانية في العشرة ويجهل محلها شيئا وكذلك يحصل الجهل اذا سجد للسهو (قوله ويتصور) نبه عليه لكونه خفيا وقال ق ل دفع لما يتوهم من انه اذا لم يسجد لم يتصور الشك أو الجهل فتأمل (قوله وكالعلم الخ) راجع لاول التفاريع وهو قوله فلو علم في آخر صلاته الخ (قوله على المختار عنده) أي عند النووي ح ل فهو معلوم من المقام وعبارته الاصل قبل يكره تغميض عينه وعندى لا يكره ان لم يخف ضررا اه قال ع ش أي ولكنه خلاف الاولى اه وقال ق ل انه مباح ويؤيد كلام ع ش قول المصنف وسن ادامة نظر الخ وقد يجب اذا كان العرايا امامه صفوا وقد يسن كان صلى لحائط مزوق ونحوه مما يشوش فكره شرح م ر (قوله وسن ادامة الخ) قدم هذا في المنهاج على كراهة التغميض وما هنا انسب لانه بين به تقي الكراهة التي قيل بها فيصدق ذلك بكونه مباحا فترقى الى ما يفيد انه خلاف الاولى وان السنة النظر الى موضع سجوده ع ش ولو كان أعى أو في ظلمة سن ان يكون حاله حالة الناظر لمحل سجوده ويستثنى ما لو كان في محل سجوده صورة تلهى فلا ينظر اليه ح ل (قوله نظر محل سجوده) بالاضافة وعدمها شوبرى أي من ابداء التحريم الى آخر صلاته ع ش ولو كان يصلي في الكعبة أو خلف نبي أو على جنازة خلافا لما قال انه في هذه الصور ينظر للكعبة والنبي وللجنازة ح ل (قوله أقرب الى الخشوع) أي من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف واسهل اه برماوى وسن أيضا لمن في صلاة الخوف والعدو امامه نظره الى جهته لئلا يبعثه شرح م ر

(فتلاث) أي ثلاث ركعات لاحتمال انه في الخمس ترك سجدتين من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة فتم الاولى بسجدتين من الثالثة والرابعة وانه في الست ترك سجدتين من كل من ثلاث ركعات (أو سبع) جهل محلها (فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لان الحاصل له ركعة الاسجد وفي ثمان سجدة فجب سجدتان وثلاث ركعات ويتصور ترك ظمائية أو يسجد على عمامة وكالعلم ترك ما ذكر الشك فيه (ولا يكره) على المختار عنده (تغميض عينيه ان لم يخف) منه (ضررا) اذ لم يرد فيه نهى فان خافه كره (وسن ادامة نظر محل سجوده) لانها اقرب الى الخشوع نعم يسن كما في المجموع في التشهد ان لا يجاوز بصره

(قوله اشارته) أى محل اشارته أى مادامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود شرح
م ر فلو قطعت نظر محل سجوده لا محل قطعهما شورى (قوله وهو حضور القلب) بان
لا يحضر فيه غير ما هو فيه وقوله وسكون الجوارح بان لا يثبت بها والخشوع عبارة عن
مجموع الأمرين وقيل خاص بالقلب وقيل بالجوارح وهذا الثالث واضح لقوله بعد وفراغ
قلب حل وعبارته ج وظاهر ان هذا أى الثالث مراده لقوله بعد وفراغ قلبه الا ان يجعل
ذلك سبباً له ولهذا خصه بحالة الدخول وقد ورد ان من خشع في صلاته وجبت له الجنة
ويخرج من دنوبه كيوم ولدته أمه شرح م ر و ق ل (قوله أى تأملها) والظاهر
ان المراد بالتأمل ادراك معناه ولو بوجه ومن الوجه السكافي ان يتصور ان في التسبيح
والتهجد ونحوهما تعظيماً لله او ثناء عليه فلا يثاب على الذكر الا ان عرف معناه
ولو اجمالاً بخلاف القرآن فانه يثاب عليه مع القالاته متعبداً بتلاوته اه ع ش على م ر
(قوله قاموا كسالى) الكسل القصور عن الشيء والتواني وهو ضد النشاط شرح م ر
(قوله وفراغ قلب) قد يقال المراد قبل الدخول في الصلاة وحيث ينبغي ان يقرأ بالجر
عطفاً على نشاط ليكون سيداً للخشوع في الصلاة وقوله من الشواغل وان لم تكن دنوبية
وفي كلام ابن الرفعة ولا بأس بالتفكير في أمور الآخرة ح ل وفي شرح م ر ان التفكير
في غير الصلاة التي هو فيها مكروه حتى في أمور الآخرة كالجنة والنار وان قرأ بالرفع
أفاد طلب فراغ القلب في دوام صلاته ولكن يغني عنه حضور القلب المتقدم في تفسير
الخشوع وقوله وقبض يمين كوع يساره والحكمة في جعلها تحت صدره ان يكونا
فوق أشرف الأعضاء وهو القلب فانه تحت الصدر مما يلي الجانب الأيسر والعادة ان
من احتفظ على شيء جعل يديه عليه شرح م ر (قوله ورسمها) بالنصب عطف على
كوع وهو باليمين افصح من الصاد وقوله تحت صدره حال من اليمين واليسار والحكمة
ارشاد المصل إلى حفظ قلبه عن الخواطر لان وضع اليد كذلك يحاذيه والعادة ان
من احتفظ بشيء أمسكه بيده م ر و ج ر اه (قوله فلا بأس) معتمد أى لا اعتراض
عليه والافلسنة ما تقدم ع ش (قوله الذى يلى إبهام اليد) أى يلى أصل الإبهام
(قوله مفصل) بفتح الميم وكسر الصاد واما العكس فهو اسم اللسان ع ش ويسمى أى
المفصل المذكور بالزند قال في المختار الزند موصل طرف الذراع في الكف وهما زندان
الكوع والكوع والكرسوع واما البوع فهو العظم الذى يلى إبهام الرجل م ر واما الكرسوع
فهو العظم الذى يلى خنصر اليد وقد نظام ذلك بعضهم فقال

وعظم يلى الإبهام كوع وما يلى * تخصره الكرسوع والرسغ ما وسط
وعظم يلى إبهام رجل مقلب * بوع فخذ بالعلم واحد من الغلط

اشارته لحديث فيه (وخشوع)
وهو حضور القلب وسكون
الجوارح لانه قد أفلح المؤمنون
(وتدبر قراءة) أى تأملها قال
تعالى كتاب أنزلناه إليك
مبارك ليدبروا آياته (و) تدبر
(ذكر) قياساً على القراءة
(ودخول صلاته بنشاط)
للزم على ضد ذلك قال تعالى
واذا قاموا إلى الصلاة قاموا
كسالى (وفراغ قلب) من
الشواغل لانه أقرب إلى
الخشوع (وقبض) في قيام
أو بدله (يمين كوع يسار)
وبعض ساعدها ورسمها
(تحت صدره) فوق سرته
للاتباع روى بعضه مسلم
وبعضه ابن خزيمة والباقي
أبو داود وقيل يتخير بين وسط
اصابع اليمين في عرض المفصل
وبين نشرها صوب الساعد
والقصد من القبض المذكور
تسكين اليدين فان أرسلهما
ولم يثبت فلا بأس نص عليه
في الام والكوع وهو من
زيادة في العظم الذى يلى إبهام
اليد والرسغ المفصل بين الكف
والساعد (وذ كرودعاء)
وهو من زيادتي

أى فخذ قولاً ملتبساً بالعلم فاللباء للملابسة اه ع ش (قوله بعدها) افهم قوله بعدها ولم يقل عقبها الله لا يضر الفصل بالراتبة وهو كذلك وتردد فيه ع ش على م ر واستقرب الضرر لطول الفصل فعلى الاول لو كان يصلى صلاة الجمع فيؤخذ كذا الاولى الى الفراغ من الثانية وأكل منه ان يأتى لكل صلاة بذكر ودعاء شيخنا ح ف (قوله اذا سلم منها قال الخ) ظاهره انه كان يقوله مرة واحدة وانه خلف الصلوات الخمس وفي سم على حجر كان صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستدل في الحادى بنجر من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجله لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ ثم قال ويأتى مثله في المغرب والعصر لورود ذلك فيها اه وفي متن الجامع الصغير مانعه اذا سلمت صلاة الفرض فقولوا عقب كل صلاة عشر مرات لا اله الا الله وحده الخ قال يكتب له من الاجر كمن اعتق رقبة وأقوه المناوى وعليه فينبغى تقديمها على التسبيحات لحث الشارع عليه سابق قوله وهو ثمان رجله ع ش (قوله ولا ينفع ذا الجدم من الجدم) بفتح الجيم فيما أشهر من كسرها وظاهر كلام النووي في شرح مسلم ان منك متعلق بالجد والمراد الجدم الذي يتوى لان الاخرى نافع وقال العلامة ابن دقيق العيد منك متعلق بينفع لاحال من الجدم لانه اذا ذاك نافع وضمن ينفع معنى يمنع أو ما يقاربه وعليه فالمعنى لا يمنع منك حظا دنيا كان أو آخروا وهو حسن دقيق شرح الاعلام شوبرى (قوله دبر كل صلاة) مقتضى الحديث ان الذكرا المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة فلو خرد ذلك عن الفراغ من الصلاة فان كان يسيرا بحيث لا يدهم عرضا أو كان ناسيا أو متشاغلا بما ورد أيضا بعد كل صلاة كآية الكرسي فلا يضر وظاهر قوله كل صلاة يشمل الواجب والنفل لكن جملة أكثر العلماء على الفرض بدليل التقييده في حديث آخر اه زى باختصار (قوله ثلاثا وثلاثين) الذى اعتمده جمع من شيوخنا حصول هذا الثواب المذكور اذا زاد على الثلاثة وثلاثين في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم النقص عن ذلك ع ش على م ر (قوله زبد البحر) هو ما يرى على وجهه عند ضرب الامواج اه اج على التحرير وقال شيخنا ح ف الزبد يطلق على معان والمراد به هنا الماء أى ولو كانت مثل ماء البحر في الكثرة وما ذكره ح ف مذكور في القاموس وعليه فالمراد بالبحر الحرة (قوله اذا انصرف) أى خرج من صلاته منها ع ش (قوله جوف الليل بان سلم) منصوب على نزع الخافض أى الدعاء في جوف الليل ويجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف أى هو جوف الليل وعليه فيقدر في السؤال مضاف محذوف أى وقت الدعاء اسمع قال جوف الليل أى هو أى الوقت جوف الليل ع ش بايضاح (قوله منها)

(بعدها) أى الصلاة كان صلى الله عليه وسلم اذا سلم منها قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من سجد الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحده الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا اله الا الله وحده الى قوله قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل زبد البحر وكان صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواهما مسلم وسئل النبي صلى الله عليه وسلم أى الدعاء اسمع أى اقرب الى الاجابة قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذى ويكون كل منهما سرا لكن يهر بهما

أى الذكروا الدعاء (قوله امام) ليس بقيد (قوله وانتقال) لكن المتبعة كما في المهمات
في النافلة المتقدمة ما أشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان المصلى مأثور بالمبادرة
للمصنف الاول وفي الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوصاً مع كثرة الصفوف
كالجمعة اه فعلم ان محل استحباب الانتقال ما لم يعارضه شيء آخر شرح م وقال
ع ش عليه قوله أيضاً وانتقال ولو في الأثناء لا يقال الفعل لا يناسب الصلاة بل يطلب
تركه فيها لا نأقول ليس هذا على الإطلاق الا ترى انه يطلب منه دفع المار وقتل
نحو الحية لتي مرت بين يديه وان أدى لفعل خفيف سم (قوله بكلام ان) أى انتهى
عن وصل صلاة بصلاة أخرى الا بعد كلام أو خروج برماوى (قوله وانتقاله لنفل الخ)
لا تسن فيه الجماعة ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى
والمعجور وغيرها ولا بين الليل والنهار لعموم الحديث ولكونه ابعد عن الرياء ولا يلزم من
كثرة الثواب التفضيل شرح م ر وسواء كان المسجد خالياً أو من الرياء أولاً لان العلة
ليست خوف الرياء فقط بل مع النظر الى عود بركة الصلاة في منزله برماوى (قوله نفل
يوم الجمعة) أى سنتها القبلية وأما والبعدية ففعلها البيت افضل ع ش على م ر وفي
ق ل على الجلال ان مثل قبلية الجمعة كل رتبة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد
(قوله صور) ذكرتها في شرح الروض قال الزركشى وصلاة الضحى وصلاة الاستحارة
وصلاة منثى السفر والقادم منه والمساكت في المسجد لا اعتكاف أو تعلم أو تعليم
والخائف فوت الرتبة وقد نظم ذلك شيخنا ط ب فقال

صلاة نفل في البيوت أفضل من الاذى جماعة يحصل
وسنة الاحرام والطواف من نفل جالس لا اعتكاف
ونحو مكته لا حياء البقعة من كذا الضحى ونفل يوم الجمعة
وخائف الفوات بالتأخر من وقادم ومنثى السفر
ولا استخارة ولا قبلية من لغرب ولا كذا البعدية

اه سم ع ش (قوله لينصرف غيرهم) وسن لاخير الانصراف عقب سلام الامام شرح
م ر (قوله للاتباع في النساء) ولان الاختلاف بين مظنة الفساد شرح م ر (قوله
مكثهم) أى الخنايا لينصرفن أى النساء (قوله والقياس مكثهم) أى القياس على
ما سياتى في النكاح في نظر الخنى والنظر اليه قاله الشورى وبعبارة الشارح في كتاب
النكاح (فرع) المشكل يحتاج في نظره والنظر اليه فيجعل مع النساء رجلاً ومع الرجال
امراً كما صححه في الرخصة واصلها (قوله وانصراف لجهة حاجة) لعل المراد من موضع
صلاته لا الانصراف من المسجد بان خرج واراد التوجه حيث شؤرى (قوله

امام يريد تعاليم ما ومين فاذا
تعلموا السر (وانتقال لصلاة
من محل أخرى) تكثير المواضع
السجود فانها تشهد له وتعبرى
بذلك اعم من قوله وان ينتقل
للفعل من موضع فرضه قال
في المجموع وغيره فان لم ينتقل
فليفصل بكلام انسان
(و) انتقاله (لنفل في بيته
افضل) لخبر الصحيحين صاوا
أهـ الناس في بيوتكم فان
أفضل الصلاة صلاة المرأة
في بيته الا المكتوبة ويستثنى
نفل يوم الجمعة قبلها وركعتا
الطواف وركعتا الاحرام
حيث كان في الميقات مسجد
وزيد عليها صور ذكرتها
في شرح الروض (ومكث
رجال لينصرف غيرهم) من
نساء وخنثى لا اتباع في
النساء رواه البخارى وقيس
بن الخنثى وذكرهم من
زيادى والقياس مكثهم
لينصرفن وانصرافهم بعدهن
فرادى وهذا أولى من قول
المهات والقياس استحباب
انصرافهم فرادى لما قبل
النساء أو بعدهن (وانصراف
لجهة حاجة) له أى جهة كانت

(والأفمين) بلجرأى وان
لم يكن للمصلي حاجة فيصرف
يجهه يمينه لأنها أفضل
(وتنقضى قدوة بسلام امام)
التسليم الأولى لخروجه من
الصلاة بها فلو سلم المأموم
قبلها عامدا بطلت صلاته
ان لم ينو المغارقة (فلأماموم)
موافق (ان يشتغل بدعاء
ونحوه) كسجود سهو لا تقطع
القدوة (ثم يسلم) وله ان يسلم
في الحال اما المسبوق فان كان
جالوسه مع الامام في محل
تشهد الأول فكذلك مع
كرامة تطويله والا فيقوم
فور بعد التسليم الثانية
فان قعد عامدا عالما بالتحريم
بطلت صلاته (ولو اقتصر
امامه على تسليمه) هو
(ثنتين) احراز الفضيلة الثانية
ونخروجه عن متابعتة بالاولى
بخلاف التشهد الاول لو تركه
امامه لا ياتي به لوجوب
متابعته قبل السلام
(ولو مكث) بعدها لذكر
ودعاء (فالأفضل جعل يمينه
اليهم) ويساره الى المحراب
للا اتباع رواء مسلم وهذا من
زيادتي وصرح به في المجموع
وغیره

(والأفمين) قال الاستوى وينافيه انه يسن في كل عبادة الذهاب في طريق والرجوع
في أخرى اه ومحاب بحمله على ما اذا أمكنه مع التيامن ان يرجع في طريق غير الأولى
والاراعى مصلحة العود في أخرى لان الفائدة فيها شهادة الطريقين له أكثر اه جبر
شوبرى وهذا يقتضى ان المراد الانصراف من المسجد فينا في ما قرره أولا من ان المراد
الانصراف من مكان الصلاة الى مكان آخر ولو في اثناء المسجد وهو الذي قرره
شيخنا (قوله وتنقضى قدوة) أتى بهذا ليبنى عليه قوله فلأماموم ح ل والافضل في
القدوة (قوله فلأماموم) ويؤخذ منه ان الأفضل الموافقة شوبرى وفي ع ش على م ر
ينبغي ان تسليمه عقبه أولى حيث أتى بالذ كر المطلوب والابان اسرع الامام فلأماموم
الابان به (قوله فكذلك) أى له ان يشتغل بدعاء ونحوه وقوله فان قعد أى قدر ان اذا
على الطمأنينة شرح م ر ع ش وهذا هو المتمدون وقع في بعض نسخ م ر انه
لا يضر تطويل قعوده بقدر جلسة الاستراحة وتقدم ان ضابطها قدر الذ كر الوارد
في الجلس بين السجدين وهذه النسخة رجع عنها وان اعتمد عليها بعض الحواشي
ح ف لان ضابط جلسة الاستراحة المذكور عن جبر واما عند م ر فيطيلها ما شاء
واستشكل بما في شرح م ر والذي نقله عنه ع ش بأن قعوده حيث نفي محل
جلوس الاستراحة وتقدم ان تطويلها عنده لا يضر مطلقا وأجيب بأن جلسة
الاستراحة غير مطلوبة هنا كما قاله البرماوى لأنها انما تطلب بعد سجدة ثانية يقوم عنها
وهو هنا مطلوب منه القعود لاجل متابعة الامام في التشهد (قوله ويساره الى المحراب)
أى ولو في الدعاء ومحل في غير محراب النبي صلى الله عليه وسلم أماه وفي جعل يمينه اليه
تأديا معه صلى الله عليه وسلم اه زى

(باب بالتنوين)

انما آخر هذا الباب عن الاركان مع ان الشروط خارجة عن الماهية فهي مقدمة على
الاركان طبعاً لان الاركان متوقفة عليها شرعاً فكان المناسب تقديمها أى الشروط
عليها أى الاركان وضعا وأجيب بأن الشروط لما كانت مشتملة على الموانع للصلاة
والموانع لا تعرف الا بمعرفة الاركان اخرها اه ح ف قال م ر لا يقال الشرط
يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها فكان المناسب تقديم هذا الباب على الذى
قبله لانا نقول لما اشتمل على موانعها ولا تكون الا بعد انعقادها حسن تأخير اه
لمكن هذا الجواب انما يناسب منيع المنهاج حيث ذكر الموانع في باب الشروط وعقد
لها فصلا فقال فصل تبطل بالنطق الخ ولا يناسب منيع المنهج لانه لم يذكر الموانع هنا
مريحا وانما ذكر انتفاءها وعدة من الشروط ومعلوم ان المراد بانه قائمها عند ها وان لم

(باب بالتنوين)

(شروط الصلاة) جمع شرط بالاسكان وهو لغة

يكن

يكن بعد وجود وعدمها هذا المعنى لا يتوقف على انعقاد الصلاة فلا يراد على المنهج
 باق (قوله تعليق امر الخ) فقد علق هنا صحة الصلاة على وجود شرائطها فكأنه يقول
 اذا وجدت الشروط صحت الصلاة كالعلاقة بين انسان طلاق زوجته على دخول الدار
 اه زى وقضية هذا ان التعليق بل ولا يسمى شرطا وفي العربية خلافه شوبرى اى
 لانها حرف شرط فى مضى (قوله ويعبر عنه) اى لغة بالزام الشئ والتزامه اى معا
 وظاهر ان هذا يشمل كل واجب كالصلاة قال ع ش اى وليس معناه العلامة
 فانها ليست معنى الشرط بالسكون وانما هى معنى الشرط بفتح الراء كذا مرجه
 الشارح فى غير هذا الكتاب بعبارة م ر الشروط جمع شرط بسكون الراء وهو
 لغة العلامة ومنه اشراط الساعة اى علاماتها هذا والمشهور وان قال الشيخ اى
 فى شرح الروض الشرط بالسكون الزام الشئ والتزامه لا العلامة وان عبر به بعضهم
 فانها انما هى معنى الشرط بفتح الاء فلعله بحسب ما فهمه من كلامهم ولم اره لغيره
 اه وعبارة ح ل قوله بالزام الشئ اى من جهة الشارط والالتزام من جهة
 المشروط عليه والشارع مثلا علق صحة الصلاة على ما سبب كمن الشروط كانه
 قال اذا وجدت هذه الشروط صحت الصلاة فالزم المكاف اذا اراد الدخول فى الصلاة
 ان يكون بذلك والمكاف التزم ذلك (قوله ما يلزم) اى خارج عن الماهية
 يلزم الخ فلا يدخل فى التعريف الركن لانه داخل فى الماهية (قوله يلزم من عدمه
 العدم) خرج به المانع وقوله ولا يلزم من وجوده وجود خرج السبب وقوله ولا عدم
 خرج المانع بالنظر لطرفه الاول وهو ما يلزم من وجوده العدم وخروجه أولا بالنظر
 لطرفه الثانى وهو لا يلزم من عدمه وجود ولا عدم قال بعضهم ولا حاجة لقوله لذاته
 لان لزوم الوجود فى اقتران الشرط بالسبب ولزوم العدم فى اقترانه بالمانع انما هو لوجود
 السبب فى الاول والمانع فى الثانى لذات الشرط كما فى حواشى جمع المجموع وهو
 قيد لا دخال الشرط المقترن بالسبب أو المانع الاول كقولان الحول مع ملك النصاب
 والثانى كقولانه المقترن بملك النصاب مع الدين على القول بانه مانع من وجوب
 الزكاة قال ع ش قوله لذاته راجع لكل من قوله ما يلزم من عدمه العدم وقوله
 ولا يلزم من وجوده الخ (قوله فشرط الخ) بين به معنى ما فى الترجمة اى اذا اردت
 بيان الشروط المبوبة لها فهى ما يتوقف عليها صحة الصلاة الخ والتعريف الاول عام
 لكل شرط وما عبارة عن خارج الماهية فيخرج الركن فقوله وليست منها
 مستدرك على تفسير ما يماز كركا اشار له ع ش والضمير فى ليست عائد على ما لان
 معناه أمور خارجة عن الماهية وان فسرهما بأمور فقط أحتج لقوله وليست منها

تعليق أمر بامر كل منها فى
 المستقبل ويعبر عنه بالزام
 للشئ والتزامه واصطلاحاً
 ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
 من وجوده وجود ولا عدم
 لذاته فشرط الصلاة
 ما يتوقف عليها صحة
 الصلاة وليست منها وهى
 تسعة

(قوله بالا كفاء عن الاسلام الخ) والالكانت عشرة وانما اكتفى به لان طهر
الحدث يستلزمه وفيه ان الشرط انما هو ككون الانسان متطهرا وهذا قد يتصف به
الكافر كمن توضأ ثم ارتد فانما الحكم ببقاء طهره ويمكن ان يجاب بان المراد بطهر الحدث
التطهير بالفعل وهو يلزمه الاسلام وليس المراد به التطهر حتى يرد ما ذكره ح ل
وفيه ان الشرط كونه متطهرا لا انه تطهير بالفعل تأمل وقوله ويجعل انتفاء المانع شرطا
والالكانت ستة وال في المانع للجنس أي يجعل انتفاء الموانع شروطا وقد عددها
ثلاثة بعد اذهي انتقائات ثلاثة فهي شروط ثلاثة اولها ترك الهوى ثانيا ترك زيادة
ركن فعلى عدة وترك فعل فحش أو كثر من غير جنسها وثالثها ترك مفطروا كل كثير
او با كراه كامل (قوله تجوزا) أي لان مفهوم الشرط وجودي ومفهوم المانع عددي
هذا ما ظهر بعد التوقف والسؤال من الناس اه زى وقوله ومفهوم المانع أي انتفاء
المانع لان الكلام في انتفائه لا فيه والافهوى أي المانع وجودي لانه الوصف الظاهر
المنضبط المعروف بنقيض الحكم وقوله تجوزا أي مجازا بالاستعارة المصروفة حيث شبه
انتفاء المانع بالشرط في توقف صحة الصلاة على كل منهما واستعير لفظ الشرط لانتفاء
المانع (قوله على ما في المجموع) متعلق بمحذوف أي بناء على ما في المجموع من عدم عدم
شرطا شيخنا (قوله على ما مال اليه الرافي) أي من عدم الموانع أي انتفائها شروطا
حقيقة لانه لا يشترط كون الشرط وجوديا (قوله احدها) كتب العلامة الشوبري
مانعه شروط الصلاة مبتدأ خبره محذوف تقديره تسعة وقوله وهي تسعة بيان له أي
دليل عليه وليس خبرا لانه قرن بالواو والجملة الخبرية لا تقترب بها وليس الخبر قوله
معرفة وقت الخ لانه قدر له مبتدأ وهو قوله احدها الخ وليس قوله جمع شرط خبره
لانه لا دليل عليه بل هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي جمع شرط ح ف وانظر حركة
تغيير اعراب المتن عما كان متبادرا منه فتأمل اه أقول ويمكن الجواب بانه انما فعل ذلك
دفعاً لما اورد على مثل عبارته مما اخبر فيه بمتعاطفات عن جمع من انه لا يصح الاخبار
بواحد منها لعدم التلابق بين المبتدأ والخبر لانه اذا قيل هنا معرفة وقت خبر وما بعده
محذوف عليه لم يستقم وأجيب عنه بانه يعتبر العطف سابقا على الربط فيقدر المعرفة
وما بعده الى آخر التسعة متقدما ثم يقع الربط بينها وبين المبتدأ واورد عليه ان كل
واحد من المتعاطفات حيث جزء من الخبر والجزء لا اعراب له فتبقى الكلمات كالاسماء
قبل التركيب ليس لها حركة مخصوصة ينطق بها فيه وأجيب عنه بانه اعراب
با اعراب الجملة مجازا باعطاء ما للكل لاجزائه فتخلص الشارح من ذلك بما فعله لكن فيما
ذكره الشوبري شيء وهو انه اذا جعل الخبر محذوفا تقديره تسعة لم يظهر لقوله بعد

بالا كفاء عن الاسلام
وطهر الحدث ويجعل انتفاء
المانع شرطا تجوزا على ما في
المجموع وحقيقة على ما مال
اليه الرافي احدها

وهي تسعة فائدة لان البيان انما يكون لما فيه خفاء وبالجملية لا تظهر ان يقول المصنف
 باب في بيان شروط الصلاة وهي تسعة ع ش (قوله معرفة) المراد بالمعرفة هنا مطلق
 الادراك ليصح جعلها شاملا لليقين والظن والاثمحيققتها الادراك الجازم وهو لا يشمل
 انظن فقيه استعمال الفند في حقيقة ومجازة ويقينا حال ع ش (قوله يقينا) حال من
 المعرفة برماوى (قوله او ظنا) أى ناشئا عن اجتهاد بان اجتهاده وغيم م ر (قوله
 لم تصح صلاته) أى ان كان قادرا والاصلى لحزمة لوقت شورى (قوله وان وقعت في
 الوقت) الا ان كانت عليه فائنة ولا يلاحظ ما حجة الوقت فانها تصح وتقع عن الفائنة
 ح ل قال م ل قوله وان وقعت في الوقت ويقارق ما قالوه في الصوم الواجب من
 اه لو اطار من غير اجتهاد حرم عايه ثم ان تبين ان فطره وقع بعد الغروب مع صومه
 بان الصلاة تتوقف على نية ولا كذلك الفطر (قوله وقد تقدم بيانه الخ) وذكرها هنا
 مع بقية الشروط (قوله ستر عورة) أى عند القدرة فان عجز عنه صلى عاريا واتم ركوعه
 وسجوده ولا اعادة عليه شرح م ر وقوله على عاريا أى الفرائض والسنن ولا يحرم
 رؤيته لمافي هذه الحالة ولا يكاف غضر بصره ع ش على م ر (قوله ولو خاليا الخ)
 للنعيم (قوله يمنع ادراك لونها) أى المعتدل البصر عادة كفا في نظائره ع ش
 فلا يضر ما يحكى وجهها كسر او بل ضيقة وان كان كبروها للمرأة والخنى وخلاف
 الاولى للرجل ولا يكفي ما يحكى لونها بان يرفى معها نحو بيضا منها من سوادها كزجاج
 وقف فيه ومهاول التسبيح والمراد به قوله ما يمنع ادراك لونها أى في مجلس التغاطب كفا
 سم قال ع ش على م ر وهو يقتضى ان ما يمنع في مجلس التغاطب وكان بحيث
 لو تأمل التغاطب فيه مع زيادة القرب للمصلى جدا لا درك لون بشرته لا يضر ولو رؤيت
 البشرة بواسطة شمس أو نار وكانت بحيث لا ترى بدون ثياب الواسطة لم يضر (قوله
 أى يحرم) خرج بالالوان فلا يكفي بها وكذلك الظلمة وهذا يدفع الابراد عنه وعن
 أصله زى (قوله لم يضر ذلك) ركذا لو رؤيت حال سجوده كفا في حجر (قوله ولو سترها)
 أى لو كان سترها الخ بالمعنى المصدر وهو يسكن الماء وضم الراء اسم كان المقدرة أى
 ولو كان سترها كائنا بطين والعابى للرد (قوله ونحو ماء كدر) والحاصل انه متى قدر
 عن الماء الركوع واستسجد في الماء من غير مشقة لا تتحمل عادة وجب عليه ذلك
 أو في الشط كذلك وجب أى بشرط ان لا يأتى بثلاث خطوات متوالية كفا في ع ش
 على م ر نفلا عن سم فان حصل له بالخروج مشقة خيرية ان يصلى على الشط عاريا
 أو في الماء ثم يخرج الى الشط لركوعه وسجوده وأما صلاة الجنائزة والصلاة بالاماء
 ولا يأتى فيها هذا التفصيل اه ح ل رسم وع ش (قوله فعلم) أى من الاتيان

(معرفة) دخول (وقت)
 يقينا أو ظنا فمن صلى بدونها
 لم تصح صلاته وان وقعت
 في الوقت (و) فانها توجه
 للقبلة وقد تقدم بيانه مع ما
 قبله في كتاب الصلاة (و)
 قالها (ستر عورة) ولو خاليا
 في ظلمة (بما) أى يحرم (يمنع)
 ادراك لونها من اعلى
 وجوانب (لها) من أسفلها
 فلو رؤيت من ذبله كان كان
 يعاد والراء أى أسفل لم يضر
 ذلك (ولو) سترها (بطين)
 ونحو ماء كدر (كفا) صاف
 مراً كم بخضرة

ولهذا ما ظهر اه زى أى فلم يخل به المصنف من كلام الاصل بل ذكره ضمنا (قوله
انه يجب الخ) أى ويجوز مع وجود الثوب على المعتمد خلافا لمن قد يتوهم شوبرى
وهل يجب تقديم التطين على الثوب الحرير أو لافيه نظرو قد يقال ان أزرى بالتطين
أولم يندفع عنه به اذى نحو حر او برد لم يجب تقديمه والاوجب شوبرى ويقدم التنجيس
على الحرير خارج الصلاة عند عدم رطوبة فيما يظهر (قوله على فاقد الثوب ونحوه)
ولو خارج الصلاة ويظهر ان يعتبر في محل فقدها ما قيل في فقد الماء في التيمم برماوى
(قوله وانه الخ) هذا علم من قوله من اعلى وجوانب (قوله بطلت عندهما) أما قبلها
فلا تبطل وفائده تظهر في صحة الافتداء به وفيما اذا التقي عليه شيء بعد احرامه شرح
م ومحل عدم البطلان قبلها اذا لم تربا بالفعل فان رآها هو او غيره قبلها بطلت فالحاصل
انه متى رويت بالفعل من طوقه ونحوه بطلت صلاته ولا فرق بين الضيق والواسع وانما
التفصيل بينهما عند عدم الرؤية بالفعل ففي الضيق لا ضرر وفي الواسع تبطل عند
الركوع أو السجود لا قبلها وبكفى ستر ذلك ولو لم يستره حل ولو كان أعى وأدخل رأسه
في جيب قميصه الضيق بحيث لو كان بصير الراى عورته لم يضرع ش على م ر (قوله
وعورة رجل) المراد به ما قابل المرأة فيدخل الصبي ولو غير مميز وتظهر فائده في طوافه
اذا احرم عنه وليه برماوى (قوله ولو به مضه) اخذها غاية لانها الزائدة على ما في
الاصل لا للخلاف لجريانه في الامة مطلقا ونبه على زيادتها بقوله الآتى وتعبيرى بذلك
اعم والاولى ان يقال اخذها غاية للرد على من قال يجب في المبعضة ستر جميع البدن
تقليبا للحرية وعبارة الاسنوى ومن بعضها رقيق كالامة كما في الحماوى وصححه فانه
في شرح المذهب اه بحروفه ع ش وقول ع ش لجريانه في الامة مطلقا لان عندنا
قولا بان عورتها جميع بدنهما هدا وجهها وكفيها ورأسها كما يقول به الحنفية (قوله
ما بين سرة وركبة) شعرا وبشرافا لو طال الشعر من العانة الى ان جاوز الركبة وجب
ستره ولو تدلت سلعة في العورة كاتنين وجاوزت ما ذكر وجب سترها من اعلى
وجوانب لا من اسفلها حل قال سم قوله ما بين سرة وركبة خرج نفس السرة والركبة
لكن يجب ستر جزء منها ليتحقق ستر العورة (قوله واذا زوج الخ) ذكر الوأويل على
انه تقدم شيء تكون عاطفة عليه فانظره وعبارة م ر اذا زوج بلا ذكر الوأويل وهي
ظاهرة (قوله الى عورته) أى الاحد (قوله والعورة الخ) من تمة الحديث وانظر وجه
دلالة الحديث على المدعى الذى هو العورة في الصلاة والحديث لا يدل على كون
العورة في الصلاة بل هى بالنظر للمحرم بدليل السياق وأجيب بان العورة في قوله
والعورة عامة في الصلاة وغيرها بدليل اعادتها بالاسم الظاهر والاصغر على أحدهما

فعلم انه يجب التطين أو نحوه
على فاقد الثوب ونحوه وانه
لو كانت بحيث ترى عورته
من طوقه في ركوع أو غيره
بطلت عندهما فافنده أو يشد
وسطه ونحوه من زيادتي
(وعورة رجل) حر كان
أو غيره (ومن بهارق)
ولو مبعضة (ما بين سرة
وركبة) نكح السبي حتى اذا
زوج أحدكم امته عبده
أواجبه فلا تنظر الامة الى
عورته والعورة ما بين السرة
والركبة

يحتاج لدليل لكن برده عليه ان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينا وأيضا في قوله
والعورة للعهد والمعهود العورة المتقدمة وهي عورة الاحد لظاهر ان القياس صحيح
لهذين الامرين تأمل (قوله وقيس بالرجل الخ) لا حاجة اليه لان لفظ العورة عام يشمل
لرجل وغيره الا اني الحرة خرجت منه بدليل آخر وابقى هذا العام بالنسبة للرجل
والامة على حاله شوبري ويدل على هذا الاظهار في مقام الاضمار (قوله بجامع ان رأس
كل من ليس بعورة) أي في الصلاة وهذا ما اتفق لان المخالف يوجب زيادة على ما مر في
ستر باقي البدن غير الرأس وعبارة م ر وكالرجل الامة في الاصح الحاشا لها بالرجل
والثاني عورتها كالحرة الاراسها اه أي عورتها ما عدا وجهها وكفيها ورأسها فرد
عليه الشارب بقاءها على الرجل وأنى له بجامع بينهما وفيه ان هذا ليس عليه الحكم حتى
يصح جعله جامعا وأجيب بانه من قياس الشبه في الجملة كقياس البغال على الخيل في
عدم وجوب الزكاة لامن قياس العلة وأيضا هو جامع اقناعي يقع به اللحم وهو المحتفى
لانه يقول ان الامة كالحرة في الصلاة الاراسها فنقول له قياسها على الرجل بهذا الجامع
الذي تسلمه أولى (قوله غير وجهه وكفين) شمل ما لو كان الثوب ساترا لجميع القدمين
وليس مما سالباطن القدم فيكفي الستر به لسكون الارض تمنع ادراك باطن القدم فلا
تكلف لبس نحو خفي خلافا لما توجبه بعض ضعفة الطلبة اسكن يجب تحررها في
سجودها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فانه مبطل فتنبه له ع ش على م ر
(قوله ولا يبدن زينتهم) أي محل زينتهم بدليل الاستثناء لان الزينة ما يزين به
كالكتياب ونحوها وقوله الا ما ظهر منها أي من محلها وانظروا وجهه دلالة الآية على
المدعى الذي هو كون العورة في الصلاة غير الوجه والكفين وقوله لان الحاجة الخ قد
يقال الحاجة تدعو الى ابرازها خارج الصلاة وأما في الصلاة فلا حاجة اليه ويمكن ان
يجاب بانه لم يدل الدليل على ان عورة الانثى بالنسبة للجانب جميع بدنها وبالنسبة
للمحارم ما بين سترها وركبتها تعين ان تكون الآية واردة في شأن الصلاة تأمل (قوله
الا ما ظهر) أي ما غاب ظهوره فادفع ما يقال كيف يبدن ما ظهر من ابدن ظاهر لان
المعنى الا ما ظهر فيبدنه وللحرة أربع عورات فعند الجانب جميع البدن وعند المحارم
والألوة ما بين السرة والركبة وعند النساء الكافرات ما لا يبدو عند المهنة وفي الصلاة
ما ذكره المشار (قوله رقا) لا حاجة اليه ح ل لان الخشي الرقيق لا تختل عورته
بالذكورة والانزلة فلا يحتاج الى قوله وخشي كالاشي رقابل هو مثل الرجل الرقيق أيضا
شيخنا (قوله لم تصح ملاته) ولو انكشف بعض بدنه ولو ما عدا ما بين السرة والركبة في
اثناء صلاته بطلت ع ش وما صرحوا به في الجملة من ان العدد لو كمل بخشي لم تنقذ

وقيس بالرجل من سارق
بجامع ان رأس كل من ليس
بعورة وتعبير بذلك اعم
من تعبيرة بالامة (و) عورة
(حرة غير وجهه وكفين) ظهورها
وبطنا الى الكوعين لقوله
تسالى ولا يبدن زينتهم
الا ما ظهر منها وهو مفسر
بالوجه والكفين وانما لم يكونا
عورة لان الحاجة تدعو
الى ابرازهما (وخشي كائني)
رقا وخشية وهذا من زيادتي
فلو انقصر الخشي الحر على
ستر ما بين سرة وركبة
لم تصح صلاته

للشك وان انعقدت بالعدد المعتبر ثم خشي زائد عليه ثم بطلت صلاة واحد وكل
العدد بالخشى لم تبطل الصلاة لاننا اتفقنا الانعقاد وشك كافي البطلان والاصل عدمه
غير وارده لان الشك هنا في شرط راجع الى ذات المصلي وهو السترة وشم شك راجع
لغيره وهو العدد ويغتفر فيه ما لا يعتقر في الذات شرح م ر خلافاً للخطيب القائل
بانه اذا انكشف في الاثناء بعض عورته سوى ما بين السرة والركبة وقد احرم سائر
جميع عورة الحرة صحت صلاته قياساً على ما في الجمعة والقول به - دم الصحة
مفروض فيما اذا اقتصر ابتداء على ستر ما بين السرة والركبة فهذا هو الجمع الذي
جمع به الشيخ الخطيب قال زى وضعف شيخنا م ر هذا الجمع واعتمد البطلان مطلقاً
وقال زى ولست امانه نحن مع الذي جمع والجمع أولى من التضعيف (قوله وله ستر بعضها)
أى جوازاً ان كان فاقد للستر أو تخربت وامكنه تزييفها وجوباً ان لم يمكنه تزييفها
فاستعمل الجواز في المعنى الاعم اه شيخنا فلو تعارض عليه السترو وضع اليد في السجود
قال شيخنا البلقيني يقدم الستر لانه متفق عليه عند الشيخين ووضع اليد في السجود
مختلف فيه عندهما مراعاة المتفق عليه أولى وخالف في ذلك شيخنا م ر فقال يقدم
السجود لانه الآن عاجز شرعاً عن الستر لا مر السارعه بوضع اليد في السجود على
الارض اه زى ولانه ركن وهو محتاط فيه أكثر من غيره وقال العلامة حجر وخ ط
يتخير بينهما لانه تعارض عليه واجبان برماوى (قوله فان وجد كافي) تفرع على
وجوب ستر البعض ولو عبر بالاول كان أولى لان هذا الحكم لم يعلم مما قبله ع ش
على م ر (قوله أى بعضها) بالجزء تفسير للضمير أى كافي بعضها وقوله قدم سواء تيه أى
وجوباً (قوله أى قبله ودبره) والمراد منها الناقض مسه للوضوء م ر فخرج بالاقبل
والدبر غيرهما ومن الغير الاثنيان والاليان ع ش (قوله لانه متوجه) قضية التمايل
الاول اختصاص ذلك بالصلاة والثاني عدمه وهو الاوجه زى وانظر لوتنقل صوب
مقصده فهل يقال هو قبلته أو لا الظاهر الثاني لشرف القبلة فليراجع ثم رأيت شيخنا
زى قرر وجوب تقديم القبل ولو خارج الصلاة على الرابع وصرح به حجر وقوله الشيخ
في الحواشي عن شيخنا وقضية التعليل الثاني في كلام الشارح شورى (قوله وهو
من ز'دنى) لم يذكروا الاصل لكونه غير مختص بالصلاة بل يجري في غيرها كالوضوء
فكان الانسب ذكره في الوضوء واحالة ما هما عليه (قوله ان اعتقدها كلها فرضاً) ولو
عالم على الاوجه شورى (قوله وكان عامياً) والمراد بالعامى من لم يحصل من الفقه شيئاً
يهتدى به الى الباقي ويستفاد من كلام المجموع ان المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته
من سنةها وان العالم من يميز ذلك م ر ع ش وقوله هنا أى وأما في غير ما هنا فهو

(وله) أى للمصلي (ستر بعضها)
(ب) للحصول على صورة الستر
(فان وجد كافي) أى بعضها
(قدم) وجوباً (سواء تيه) أى
قبله ودبره لانها افشش من
غيرها وسواء تيه لان
انكشها فبها يسوء صاحبها
(م) ان لم يكن ما قدم (قبله)
لانه متوجه به للقبلة فكان
ستره م تعظيماً لها ولان
الدبر مستور غالباً بالاليان
(و) رابعها وهو من زيادتي
(علم بكيفية) أى الصلاة
بان يعلم فرضيتها ويميز فرضها
من سنتها نعم ان اعتقدها
كلها فرضاً أو بعضها ولم يميز
وكان عامياً

ماتة م من انه من لم يحصل الخ قال ح ل وحيث يتيقن كون قوله وكان عاميا مانعا
لا فائدة في ذكره وقرر شيخنا ح ف ان المراد بالعاصي هنا من لم يشتغل بالعلم زمانا
نقض العادة بأن يميز فيه بين الغرض والنفل وبالعالم من اشتغل بالعلم زمانا تقضى
العادة فيه بأن يميز الغرض والنفل (قوله ولم يقصد نقلا بغرض) حق العبارة ولم يقصد
بغرض نقلا أى لم يقصد الغرض نقلا أى لم يعتقد انه اياه قلل في العبارة قلبا اه شيخنا
(قوله عند القدرة) اعتبار القدرة ليس خاصا بما ذكر بل هو معتبر في جميع الشروط
ع ش فابنظر ما حكمه ذكره فيه فقط (قوله متطهرا) ليس بقيد بل مثله
فاقد الطهورين (قوله فان سبقه الحدث) ليس بقيد وقيد به لانه محل الخلاف وهو
مقابل لقوله فلا تنعقد صلاة محدث وعبارة م ر فلم يكن متطهرا عند احرامه لم تنعقد
صلاته وان احرمت متطهرا ثم احدث نظرا فان سبقه الخ ثم قال وفي القديم ونسب
للجديد لا تبطل صلاته بل يتطهروا ويصلي على صلاته اعذره وان كان حدثه أكبر لم يثبت
فيه ضعف باتفاق المحدثين ومعنى البناء ان يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه
ويجب تقليل الزمن والافعال قدر الامكان ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة
فلم كان للمسجد بابان فسلك الا بعد بطلت صلاته وليس له بعد طهارته العود الى
موضعه الذي كان يصلي فيه ما لم يكن اماما لم يستخاف أو ما يبنى فضيلة الجماعة
اه (قوله كاتمه مدة خف) أى وقد احرمت وبقى من المدة ما يسع صلاته تامة فلما انتقها
عالميا بان ما بقى من المدة لا يسعها لم تنعقد لتقصيره حيث شرع فيها مع عدم امكان
صحتها ح ل (قوله وتنجس ثوب الخ) وعبارة سم على أى شجاع حتى لو مس بشوبه
او بدنه نجسا او متنجسا بطلت صلاته وان فارق حاله بخلاف ما لو مسه غيره بالمتنجس
منه فتباعد عنه حالا اه بحروفه ومثل ذلك ما لو كشف غيره عورته بغير اذنه
فسترها حالا بل أولى بعدم البطلان لان الصلاة عهد وصحتها مع انكشاف العورة من
غير اعادة بخلافها مع الجباسة وقد يفرق بان الالبلاء بماسة النجس من غيرها أكثر
بخلاف كشف العورة من غير فانه لا يعم الالبلاء به فليتأمل وأقول الاقرب عدم الفرق
لهذا في الجميع ع ش (قوله كان كشفت الريح) أو كشفها آدمي او حيوان
كما هو ظاهر ح ل وقال شيخ شيخنا عبدربه أو كشفها آدمي أى غير ميمز اما الميمز فتبطل
انتهى ومثله في ع ش على م ر نقلا عن سم قال ويوجه ذلك بار له قصد ابعده الحاقة
بالريح بخلاف غير الميمز فانه لما لم يكن له قصد امكان الحاقة به هذا ونقل عن شيخنا زى
الضررى غير الميمز وعاله سيرة ذلك في الصلاة فلا راجع أقول وهو قياس ما قالوه
في الانحراف عن الغيبة مكرها فانه يضرون عاد حالا وعالوه بضرورة الاكرام في الصلاة

ولم يقصد نقلا بغرض صحته
(و) خامسها (طهر حدث)
عند القدرة فلا تنعقد صلاة
محدث (فان سبقه) الحدث
بعد احرامه متطهرا (بطلت)
صلاته لبطلان طهارته كما
لو تعبد (وتبطل) أيضا
(بمناف) لها (عرض) كاتمه
مدة خف وتنجس ثوب
أو بدن بما لا يغني عنه (لا)
ان عرض (بالا تعبير) من
المصلي كان كشف الريح
عورته أو وقع على ثوبه نجس
وطب أو بابس

(ودفعه حالا) ان ستر العورة
والتي اثوب في الرطب ونفضه
في اليابس فلا تبطل ويعتقر
هذا العارض اليسير (و)
سادسها (طهر نجس) لا يعنى
عنه (في محمول وبدن وملاقيها)
فلا تصح الصلاة معه في واحد
مهما وتعبى بالمحمول والملاقي
اعم من تعبيرة بالثوب
والمكان وان فهم المراد عما
ياقى (ولو نجس) بفتح الجيم
وكسرها (بعض شئ منها)
أى من الثلاثة (وجهل) ذلك
البعض في جميع الشئ
(وجب غسل كاه) لتصح
صلاته معه اذا اصل بقاء
النجاسة ما بقى جزء منه
بلا غسل وعلم بذلك انه لوطن
باجتهاد طرفا من ذلك نجسا
لم يكف غسله لان الواحد
ليس محالا الاجتهاد بل يجب
غسل الجميع حتى لو نجس
أحد كمين وجهه له وجب
غسلها فلو فصلها أو أحدها
كفاه غسل ما ظن نجاسته
بالاجتهاد كالشويين ولو كان
النجس في مقدم الثوب مثلا
وجهل محله وجب غسل
مقدمه فقط (ولو غسل بعض
نجس) كثوب (ثم) غسل
(باقية فان غسل مع مجاوره)

فاعتده اه بحروفه وقر شيوخنا ح في ان الرمح قديم معتبر على المعتد فيضرا لادى
ولو غير مميز وكذا البهيمية (قوله ودفعه حالا) قد يؤخذ من هذا انه لو دفعه شخص وهو
في الصلاة يجنبه فاحرفه عن القبلة ثم عاد حالا لا يضر وأى فرق بينه وبين ما لو كشف
عورته آدمى فسترها حالا بخلاف ما لو أكره على عدم استقبال القبلة فانه يضر لان
الاكرام نادرح ل (قوله والى الثوب) أى في غير المسجد ما لم يضق الوقت والالقاء
فيه لحركة الوقت وان لم تجس المسجد فان نحي اليابس بكمه او عود بيده بطلت
صلاته كما يعلم مما ياتى وافقى والده شيخنا فيما وصل على نحو ثوب متنجس الاسفل
ورجله مبتلة ثم رفعها فارتفع معها الثوب لانه صاقيه بها انه ان انفصل عن رجله فورا
ولو تخير بكمها صحت صلاته والا بطلت ح ل وعبارة سم قوله والى الثوب الخ لعل
صورة القاء الثوب في الرطب ان يدفع الثوب من مكان طاهر منه الى ان يسقط
ولا يرفعه بيده ولا يقبضه بيده ويحيره لان ذلك محل للنجاسة واهل صورة نفضه
في اليابس ان يميل محل النجاسة حتى تسقط او يضع أصبعه على جزء طاهر من ثوبه
ويرفعه الى ان يسقط اما لو قبض على محله او جره أو رفعه فهو حامل له ما يلتزم اه سم
(قوله طهر نجس) بفتح النون والجيم وبكسرها وبفتح النون وكسرها مع اسكان الجيم
ففيه أربع لغات ويجب طهره ولو داخل فيه أو أذنه أو عينه وانما يجب غسل ذلك
في الجنابة لغلاظ النجاسة تدبر برماوى (قوله وتعبى بالمحمول الخ) لان المحمل يشمل
غير الثوب والملاقي يشمل نحو السقف وقوله وان فهم المراد وهو العموم مما ياتى في قوله
ولا تصح صلاة نحو قابض الخ فانه يفهم منه ان الثوب والمكان في كلام الاصل هنا
ليس بقيد (قوله بفتح الجيم وكسرها) أى وضما ومضارعه بالضم والفتح فقط اه شوبرى
(قوله وجب غسل كاه) محله في المكان ان لم يزد على قدر موضع صلاته فان زاد عليه
لم يجب غسل الكل بل له ان يصلى في جانب منه وقال ق ل على الجلال وله ان يصلى
في كاه الا قدر موضع النجاسة اه وانظر هل يجتهد في ذلك أولا والجواب انه ان اتسع
المكان سن الاجتهاد والا وجب كما صرح به برماوى ولورأى نافي ثوب من يريد الصلاة
نحاسة لا يعلم بها وجب علينا اعلامه لان الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان فانه
ابن عبد السلام وبه أفتى الحنابلة كما لورأى ناصيا نرى بصية فانه يجب علينا المنع
شرح م ر قال ع ش ينبغي ان محل ذلك حيث كانت تمنع من صحة الصلاة عنده
وعلمنا بذلك والافلاجا وازك ونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاده بالطلان (قوله
اذا الاصل الخ) وانما لم نجس ما مسه لمدم يقن نجس محل الاصابة شرح م ر (قوله
ولو غسل الخ) أنت خير بأن محل هذا باب النجاسة فذكره هنا استطراد وكذا قوله

ولو نجس بعض شيء الخ تأمل (قوله مما غسل) حال من مجاوره (قوله فتغير المجاور)
 محله اذا كانت النجاسة محقة فلو نجس بعض الثوب واشتبه فغسل نصفه ثم باقيه
 طاهر كله وان لم يغسل المجاور لعدم تحقق نجاسة البعض الذي غسل أولا ع ش على
 م ر و قال ح ل هذا كله أى قول المصنف فان غسل مع مجاوره طاهر الخ ان غسل
 بالصب عليه في غير اناء فان غسله في اناء بار وضع نصفه ثم صب عليه ماء غيره لم يطهر
 حتى يغسله دفعة لان ما في الاناء ملاق له البعض النجس وهو وارد على ماء قليل
 فينجسه وحيث تنجس الماء لم يطهر المحل اه ويؤخذ من هذا التعليل انه لو صب الماء
 على موضع من الثوب مرتفع عن الاناء وانحسر عنه الماء حتى اجتمع في الاناء ولم يصل
 الماء الى ما فوق المغسول من الثوب طهر ونقل ذلك سم عن الشارح اه ع ش على
 م ر (قوله وانما لم ينجس الخ) رد لقول الضعيف القائل بانه لا يطهر مطلقا حتى يغسله
 دفعة لان الرطوبة تسرى كافي شرح م ر (قوله لا تتعدى الى ما بعده) انظر ما الفرق
 بين ما بعد المجاور حيث لا ينجس وبين ملاقى المجاور من خارج فانه ينجس كما هو ظاهر
 اه ابن وقد يفرق بانه لو قيل بنجاسة غير المجاور لا تقتضى نجاسة مجاوره وهكذا فيلزم
 عدم الحكم بطهارته طلقا للالزام له المسئلة بخلاف المجاور لا يلزم على نجاسته ما ذكر
 فلي تأمل شورى (قوله كجبل متصل) وحامل مسئلة شد الجبل انه ان وضع طرف الجبل
 على محل طاهر وباقيه نجس بلا شد لم يضر أو على الطرف النجس ولو بلا شد ضربه مطلقا
 أو وضعه على طرفه الطاهر وشده نظرا فان لم يجر بجره لم يضر والا ضر شورى فقله
 طرف متصل بنجس سواء كان اتصاله به على وجه الربط أم لا وسواء كان النجس يجر
 بجره أم لا وخرج بقوله متصل بنجس ما لو كان الطرف الآخر متصلا بشيء طاهر وذلك
 الطاهر متصل بالنجس فيفصل ويقال ان مكان ذلك النجس يجر بجر المصلى واتصل
 الطرف الآخر بالمصلى به على وجه الربط ضر وان لم يجر بجره أو كان لا اتصال لا على
 وجه الربط لم يضر وقد أشار الشارح لفهوم بقوله ولو كان طرفه متصلا بساجور كاب
 الخ لكن كلامه فيه اجالا لعدم افادته للتفصيل المذكور هكذا يستفاد من كلام شرح
 م ر والشورى (قوله فلا يضر جعل طرفه الخ) مفهوم قوله نحوذا بنى وقوله ولو كان
 طرفه متصلا الخ مفهوم قوله متصل بنجس وقوله بطلت أى ان كان مربوطا بالساجور
 أو الحمار والأفلاقا لفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به بان حكم المفهوم موافق لحكم
 المنطوق مع انه يجب ان يخالفه تأمل (قوله صلى) أى الغرض فقط اه ع ش أى
 وليس لابس الثوب طاهر ولا فرشته صلى عاريا ولو بحضرة من يحرم نظره ويجب عليهم
 غض ابصارهم ولا إعادة شورى وبرماوى (قوله بساجور كلب) أو بسفينة صغيرة تنجر

مما غسل أولا (طاهر) كله
 (والا) بان غسل دون مجاوره
 (فتغير المجاور) يطهر والمجاور
 ينجس لملاقاته وهو رطب
 لابس وانما لم ينجس بالمجاور
 مجاوره الرطب وهكذا لان
 نجاسة المجاور لا تتعدى الى
 ما بعده كالسمن الجامد ينجس
 منه ما حول النجاسة فقط
 وتعبيرى ببعض اعم من تعبيرة
 نصف (ولا تضع صلاة نحو
 قابض) كشاد بيده أو نحوها
 (طرف) شيء كجبل (متصل
 بنجس) وان لم يتحرك بحركته
 لانه حامل متصل بنجس فكأنه
 حامل له فلا يضر جعل طرفه
 تحت رجله وان تحرك بحركته
 لعدم حمله ولو كان طرفه
 متصلا بساجور كاب وهو
 ما يجعل في عنقه أو بجاربه
 نجس في محل آخر بطلت على
 الإصح قال في المجموع ولو نجس
 بمكان نجس صلى ونجا في عن
 النجس قدر ما يمكنه

بجرحه بخلاف الصكيرة التي لا تجرح بجرحه فانها كالدار سواء كانت في براويح بحر خلافا
 للاسنوي شرح م ر (قوله ولا يجوز وضع جهته) مفهومه انه يضع ركبتيه ويديه
 على الارض وليس مراد الا انه يصدق عليه حيث انه لا في النجس ونقل عن فتاوى م ر
 ما يوافق ع ش (قوله ولو وصل) أي المكلف المختار ولو لم يذكر ما يشترط في الصلاة
 من طهارة بدنه وملبوسه ونحوها استثنى من ذلك مسائل فـ كانه قال ويستثنى
 من ذلك ما لو وصل الخ برماوى وعبارة ح ل ولو وصل أي معصوم اذ غيره لا يأتي فيه
 التفصيل الا أنى لان غير المعصوم متى وصله لغير حاجة يجب عليه النزاع مطلقا أمن
 ضررا يبيح التيمم أولا أي وان لم يضره فوات نفسه لانه لما اهدر دمه لا يسأل بضرره
 في حق نفسه اه وهذا على كلام حجر والذي صرح به م ر انه لا فرق بين المعصوم
 وغيره وهو المتمد ويستثنى تارك الصلاة بعد امر الامام فلا يجوز له الوصل بالنجس
 لقدرة على التوبة بالصلاة ع ش ا ط ف وحاصل مسألة الجبر انه ان فعله مختارا
 مع فقد الطاهر الصالح لم يجب نزعه وان لم يخف ضررا وان فعله مع وجود الطاهر الصالح
 وجب نزعه الا ان يخاف ضررا وان فعله مكرها لم يجب نزعه وان لم يخف ضررا وكذا
 ان فعله بحال عدم تكليفه كضرره فلا يجب النزاع وان لم يخف ضررا وحيث وجب
 نزعه لم تصح صلاته ولا طهارته مادام العظم النجس مكشوف لم يستتر وحيث لم يجب
 نزعه صححت صلاته وطهارته ولم ينجس الماء بمروره على العظم ولو قبل اكسائه بالجلاد
 والدم ولا الرطب اذ الاقاه م رسم ومال أيضا الى انه لو جله أي من لم يجب عليه النزاع
 فصل لم تبطل صلاته بقياس المستجير البطلان الا ان يفرق بان العظم مع الوصل صار
 كالجزء فلا ينجس ملاقيه مطلقا كما تقدم بخلاف محل الاستنجار (فرع) لو شتم الكافر
 نفسه ثم اسلم وجب عليه نزعه جرح شوبرى وعبارة زى وخياطة الجرح بخيط نجس
 ودواؤه بدواء نجس كالخبر في تفصيله المذكور وكذا الوشم والوشم غرزا لا برة في محال
 حتى يخرج الدم ثم يوضع نحو نيلة عليه فيخضر اه وحاصله انه ان فعله حال عدم التكليف
 كحالة المذنب والجنون لا يجب عليه ازالته مطلقا وان فعله حال التكليف فان كان
 لما جبه لم يجب ازالته مطلقا والا فان خاف من ازالته محذور تيمم لم يجب والا وجبت ومتى
 وجبت عليه ازالته لا يعفى عنه ولا تصح صلاته معه ح ف واما حكم كى الحصاة
 فحاصله انه ان قام غيرها مقامها في مداواة الجرح لم يعف عنها ولا تصح الصلاة مع جملها
 وان لم يقم غيرها مقامها صححت الصلاة ولا يضر انتفاؤها وعظمها في المحل مادامت
 الحاجة قائمة وبعدها انتهاء الحاجة يجب نزعه فان ترك ذلك من غير عذر ضرر ولا تصح

ولا يجوز وضع جهته بالارض
 بل يعنى لله عود الى قدر لوزاد
 عليه لا في النجس ثم يعيد
 ونحو من زيادنى (ولا يضر
 نجس بمأذيه) لعدم ملاقاته
 له وقولى بمأذيه اعم من قوله
 بمأذى صدره فى الركوع
 والنسجود (ولو وصل

ملانه برماوى وعش (قوله عظمه) أى لا اختلاله وخشية مبيع تيمم ان لم يوصله شوبرى
 (قوله لا يصلح) أى وقت ارادته حتى لو صلح غيره لكن كان هذا أصح أو أسرع الى الجبر
 لم يجز الوصل به خلافا للسبكي ويقدم عظم الخنزير على الكلب لان الكلب اغلظ
 ويقدم غير المغلظ ولو كان بطي البرء على المغلظ ولو كان سريعا برماوى لم يخصا وهذا
 يخالف ما تقدم فى الظاهرة فى قياس الخنزير على الكلب حيث قالوا فى توجيهه ان قياس
 لاه اسوأ حالا منه اذ لا يحل اقتناؤه بحال وايضا فان الخنزير لا يقل أحد بجوارز كاه
 بخلاف الكلب ففيه قول بالجواز لبعض المالكية فالأصح انه يقدم عظم الكلب
 على عظم الخنزير ويقدم المغلظ على الادمى ح ل (قوله هو اولى الخ) لان كلام
 الاصل يشمل الطاهر غير الصالح مع انه لا يعتبر واجب عنه باز فى كلامه صفة مقدرة
 أى لفقد الطاهر الصالح وعبرة ع ش وجه الاولوية ان قوله لفقد الطاهر يوم
 ان الطاهر الذى لا يصلح للوصل يمنع من الوصل بالنجس وليس مرادا والمراد بفقده
 ان لا يقدر عليه بلامشقة لا تحتمل عادة والظاهر انه يجب عليه طلبه مما جوزه فيه سم
 وقوله أى سم يجب عليه طلبه الخ أى ولو بالسفر حيث لم يخش من السفرفساد العضو
 او زيادة سرره ع ش أى ولو كان فرق مسافة القصر وقوله ولا يلزمه نزعه اذا وجد
 الطاهر الصالح أى فيما اذا واه انقذه وهو صالح للوصل ح ل (قوله الا اذا لم يخف
 من النزع ضررا) أى ضرره فارت ما بعد ما فانه مقيد شوبرى ومع ذلك فهو ضعيف
 (قوله صالحا) وان كان دونه فى الصلاحية خلافا لاسنوى ح ل (قوله غير آدمى)
 بخلاف الادمى لا يجوز الوصل بعظمه أى حيث وجد غيره وان لم يكن محترما كالخربي
 والمرتد م ر سم ع ش قال وينبغي ان محل الامتناع بعظم نفسه اذا اراد نقيه الى غير
 محله لانه باقصاله منه حصل له احترام وطلبت مواريته ع ش على م ر اما اذا وصل
 عظامه به مثلا فى المحل الذى ابيى منه فالظاهر الجواز اه قال الرشيدى وفى حاشية
 الشيخ أى فى ع ش على م ر انه لو وصل عظمه بعظم انثى ينتقض وضوءه وضوء غيره
 بمسه مادام العظم لم تحمله الحياة ويكس باللحم وهو سهو لما مر فى باب الحدث من
 ان العضو المفصول من الانثى لا ينتقض مسه ولو سلمناه فكان ينبغي ان يقول لا يصح
 له وضوء مادام العظم المذكور كذلك لانه ماس له دائما بحروفه وقول المتن
 والاوجب نزعه المناسب للمقابلة ان يقول والا لم يعذر لكن المقابلة بالالزم لانه يلزم من
 وجوب النزع انه لا يعذر وقوله مع تمكنه من ازالته فلا يرد ما اذا لم يأمن ضررا او مات
 فانه لا يجب النزع مع جملة نجسات عدى محله لانه غير متمكن من ازالته (قوله كوصل
 المرأة) مثلها الرجل سم وحاصله ان وصل المرأة شعرها بشعر نجس أو شعر آدمى حرام

عظمه) بقيد زنته بقولى
 (الحاجة) الى وصله (بجس)
 من عظم (لا يصلح) لا وصل
 (غيره) هو اولى من قوله لفقد
 الظاهر (عذر) فى ذلك فنصح
 صلاته معه قال فى الروضة
 كاهها ولا يلزمه نزعه اذا
 وجه الطاهر قال السبكي
 تبعا لمام وغيره الا اذا
 لم يخف من النزع ضررا (والا)
 بان لم يخف او وجد صالحا غيره
 من غير آدمى (وجب) عليه
 (نزعه) أى النجس وان
 استوى لهما (ان امن) من
 نزعه (ضررا) مبيع النسيم
 بجملة مع تمكنه من ازالته كوصل
 المرأة شعرها بشعر نجس
 فان امتنع لنم الحائض نزعه
 لانه مما تدخله النيابة كرد
 الغصوب

مطالعاً سواء كان طاهراً أم نجساً من شعرها أو شعر غيرها باذن الزوج أو السيد أم لا وأما
وماها بشعر طاهر من غير آدمي فان اذن فيه الزوج أو السيد جاز ولا فلا كما يؤخذ
جميعه من م ر والشو برى وقوله من شعرها لانه بانفصاله منها صار محترماً يجب
مؤاراته ع ش على م ر (فرع) خضب الرجل لحية البيضاء بالخناء جائز بل سنة
وأما خضبها بالسواد فهو حرام الا اذا كان لاجل الحرب لان سواد اللحية يدل على
قوته وتنف الشعر الابيض من اللحية مكروه للحديث القدسي وهو الشيب نوري
والنار نارى ولا احرق نوري بنارى اه شيخنا ح ف وسبغني (قوله فان لم يامن ضرراً)
بان خشى نجوشين أو بقاء بره وقوله لم يجب نزعه بل يحرم كافي الانوار وتصح صلاته
معه بلاعادة وتصح الصلاة عليه وغسله ولا ينجس ماء قليلاً ولا مائماً ولا رطباً اذا
لم يكس لهما بالنسبة له ولغيره ح ل وقيل يجب التزع من الميت لئلا يلقى الله وهو حامل
نجاسة تعدى بجلها واءترض بانه لايجب على قول أهل السنة ان الله تعالى يعيد
اجزاء الميت الاصلية جميعها حتى لو حرقت وصارت رماداً وذريت في الهواء وأجيب
بان المراد ببقائه نزوله في القبر فانه في معنى لقائه اذ هو اول منزلة من منازل الآخرة وقيل
المعاد من اجزائه مامات عليه اه برماوى وهذا الجواب بعيد ومن ثم كان هذا القول
ضعيفاً ويفرق بينه وبين ذى القلفة المنعذر غسل ما تحتها بدون قطعه احيث قالوا
لا تقطع اذ مامات ويدفن من غير غسل وصلاة بان النجس الموصول به لا يكون مقوماً
لعضو من الادمى اغتفر فيه ما لم يغتفر في القلفة كذا قيل شو برى ح ف (قوله لزوال
التكليف) أى مع ما فيه من هلك حرمة الميت فلا يرد ما لو كان يبدنه نجاسة ومات
تأمل شو برى أى فانه يجب ازالته الفقد الجزء الشافى من العلة وكذا لا يرد ما لو وصلت
شعرها بشعر نجس أو شعر آدمى أو ادمية فانه يجب ازالته (قوله عن محل) أى عن اثر
محل استجاره وكذا ما يلاقيه من الثوب ع ش (قوله في الصلاة) فلو اصاب ماء
قليلاً نجسه اه م ر (قوله ولو عرق) من باب تعب كافي المصباح أى ولم يجاوز الصفحة
والخشفة والاوجب غسل المجاوز وهل المراد غسله فقط ولو اتصل بماء فيها أو ما لم يتصل
والاوجب غسل الجميع قياس الاستبراء بالاحجار وجوب غسل الجميع وهو الوجه
شو برى (قوله في حقه) فلو قبض في بدن مصل أو في ثوبه بطلت صلاته ومثله كل من
كان به نجاسة وافاد المصنف ان العفو مقيد بقيد كونه في الصلاة ومثله الطواف
وفي حقه وهذا القيد ان يجريان في سائر المعفوات كطبخ الشارح ودم البراغيث
كما افاده م ر وفي حقه متعلق بعنى وهو مطلق وقوله في الصلاة تعلق به بعد تنقيده بقوله
في حقه فاختلف العامل بالاطلاق والتقييد فلا يلزم عليه تعلق حرفي جزمى واحمد

فان لم يامن الضرر او مات
قبل التزع لم يجب نزعه وعناية
لخوف الضرر في الاول ولعدم
الحاجة اليه في الثاني لزوال
التكليف (وعنى عن محل
استجاره) في الصلاة ولو عرق
تجاوز الاقتصار فيه على الحجر
(في حقه) لا في حق غيره

بمعامل واحد (قوله فلو حمل أو قبض على يده) ومثل المستحجر كل ذي خبث آخر معفو عنه كدم البراغيث م ر زى ولواءك المستحبى بالماء صليا مستحجرا بطالت صلاة المستحجر أيضا لان بعض بدنه متصل ببدن المستحبى وبعض بدنه متصل ببدن المستحجر وصدق عليه انه متصل به فهو متصل بمنصل بنفسه وهو نفسه ولا ضرورة لاتصاله به ع ش على م ر قال الرشيدى هو فى غاية السقوط اذ هو مغالطة اذ لا خفاء ان معنى كون الطاهر المتصل بالمصلى متصل بالنجس غير معفو عنه انه غير معفو عنه بالنسبة للمصلى وهذا النجس معفو عنه بالنسبة اليه فلا نظر لكونه غير معفو عنه بالنسبة للمسلك الذى هو منشا التوهم (قوله فلو حمل مستحجرا الخ) بخلاف حمل طاهر المنفذ ولومن غير حاجة ولا نظر للخبث باطنه لانه فى معدنه الخلقى مع وجود الحياة المؤثرة فى دفعه كفى جوف المصلى لجملة صلى الله عليه وسلم امامة فى صلاته وبهذا فارق حمل المذبح والميت الطاهر الذى لم يطهر باطنه ولو سمى كما أوجراد أو يؤخذ من ككون العفر فى حقه حرمة بجاءة زوجته قبل استنجائه بالماء أو استنجائه وانما لا يلزمها حيث ذكر كنهه كما أفتى به الولد اه شرح م ر بل يحرم عليها (قوله هو أولى الخ) لان التعبير بالتعذر يقتضى انه لا بد ان يتعذر الاحتراز أى لا يمكن أصلا وليس كذلك فان المدار على التعسربا يمكن الاحتراز لكنه يعسر (قوله من طين شارع أو مائه) أى اذا وصل اليه ذلك وخرج به ما لو تلوخ كلب بطين الشارع وانفضه على انسان وما لورث السقا على الارض النجسة أو رشه على ظهر كلب فطار منه شىء على شخص لم يعف عنه م رسم والمراد به محل المرور وان لم يكن شارع عا شرح م ر كده ليز الحما ومما حول الفساقى مما لا يعتاد تطهيره اه ع ش وخرج بالطين عين النجاسة اذا بقيت فى الطريق فلا يعفى عنها شرح م ر ما لم تبقها كما قاله الزركشى واستوجه جرح عدم العفو حيث ذكر يعفى عن طين الشارع وان مشى فيه حافيا فلا يجب عليه غسل رجله بخلاف تراب المقبرة المنبوشة فلا يعفى الا عن قليله فقط ع ش على م ر بالمعنى وقوله فلا يجب عليه غسل رجله وان انتقل الى محل آخر ليس فيه طين عفى عنه أيضا اذا كان غير معبد لان المسجد يمان عن النجاسة ويمتنع تلويثه بها اه م ر (قوله نجس) ولومن غلظ اه ح ل وم ر كان بال فيه الكلاب واختلط بوطأ بعينه أو مائه بحيث لم يبق للنجاسة عين متميزة كفى ع ش ولا يعفى عما جرت به العادة من طلوع الكلاب على الاسبلة ورفادهم فى محل وضع الكبران وهناك طوبى من أحد الجاهلين ع ش على م ر (قوله لعسر تجنبه) سئل شيخنا زى عما يعتاده الناس فى تسخين الخبز فى الرماد النجس ثم يفتوه فى اللبن ونحوه فاجاب بانه يعفى عنه حتى مع قدرته على تسخينه بالطاهر

فلو حمل مستحجرا فى صلاته
بطلت اذا حاجة الى جملة
فيها (و) عفى (عما عسر) هو
أولى من قوله يتعذر
(الاحتراز منه غالباً من طين
شارع نجس يقينا) لعسر
تجنبه

ولو اصابه شيء من نحو ذلك الا ان لا يجب نفسه كذا بهامش وهو وجوبه مرضى بل يعنى
 عن ذلك وان تعلق به شيء من الرماد وما رماه مساواه ظاهره وباطنه بان انفتح
 بعضه ودخل فيه ذلك كدود القمامة والجبن ومثله الفطير الذي يدفن في النار
 المأخوذة من النجس ع ش على م وقال م ر وافق ابن الصلاح بطهارة الاوراق
 التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان الممثلة برماد نجس عملا بالاصل اه ومثله
 الحوائج المنشورة على الحيطان المذكورة كما قاله ع ش والمراد بالعمولة بالرماد
 هي التي جرت العادة بعملها به اما ما شوهد بناؤه بالرماد النجس فانه نجس ما اصابه
 اذ لا اصل للطهارة يعتمد عليه لوجود السبب الذي يحال عليه التنجيس اه ع ش
 ا ط ف (قوله بخلاف ما لا يعسر الاحتراز عنه) بحيث ينسب صاحبه لقلة الغلظ
 اوية كثر بحيث يحال على حصول سقطة ح ل (قوله عن دم نحو براغيث) في فتاوى
 الشارح سئل عن رجل يقصع القمل على ظفره فهل يعنى عن دمه لو كثر تكسمة
 الى عشرين واذا خالط الدم الجملد لو كان قليلا هل يعنى عنه فاجاب بانه يعنى عن قليل
 دمه عرفا في الحالة المذكورة لا كثيرا لكونه بفعله ومما سته الجملد لا يؤثر ببق
 الكلام فيما اذا مرت القملة بين اصابعه هل يعنى عنه أولا والا قرب عدم الغلظ لكثرة
 مخالطة الدم للجملد ع ش على م ر (قوله كقمل) وان اختلط بقشره او بضر اختلاطه
 بقشرة غيرها ح و قال ع ش ويعنى عن الصبيان وهو يرض القمل ولو ميتا المشقة
 الاحتراز عنه اه حمر (قوله بمثلها) أى الدمين الذي هو دم البراغيث وما عطف عليه
 ودم القصد وما عطف عليه خلا فان فهم تخصيص عملها بدم القصد والحجم شرح م ر
 والمراد بمثلها ما يغلب السيلان اليه عادة وما اذا من الشوب فان جاززه عنى عن
 المجاوزان قل شوبى بزيادة فان كثر المجاوز وقياس ما تقدم فى الاستبراء انه ان اتصل
 المجاوز بغير المجاوز وجب غسل الجميع وان تقطع او انفصل عنه وجب غسل المجاوز فقط
 شيئا عشمه اوى (قوله لان كثر) أى دم البراغيث وما بعده اخذا من قوله كان قتل
 براغيث الخ غير ونيم الذباب لان كثرته بفعله غير ممكن اه ع ش فان كثر لا بفعله
 عنى عنه وان تفاخش باعمال غسله اه ح ل وحاصل ما فى الدماء انه اذا كان قليلا
 بحيث لا يدركه طرف عنى عنه ولو من مغلظ فان كان يدركه الطرف فان كان من مغلظ
 لم يعنى عنه مطلقا سواء كان قليلا او كثيرا فاذا لم يكن من مغلظ ان كان من اجنبى عنى
 عن القليل دون الكثير وان لم يكن من اجنبى فان كان من المتنافذ لم يعنى عن شيء
 مطلقا خلافا لغيره فانه يعنى عن القليل عنده لان اختلاطه بغيره ضرورى وان كان من
 غيرها عنى عن القليل ان لم يختلط باجنبى واما الكثير فيعنى عنه بثلاثة شروط

بخلاف ما لا يعسر الاحتراز
 منه غالبا (ويختلف) المعفو
 عنه (وقتا ومجلا من ثوب
 وبدن) فيعنى في زمن الشتاء
 عما لا يعنى عنه في زمن الصيف
 وفي الذيل والرجل عما لا يعنى
 عنه في الكف واليد اما الشوارع
 التي لم يتيقن نجاستها فمحمومة
 بطهارتها وان طن نجاستها
 عملا بالاصل (و) عنى عن
 (دم نحو براغيث ودم مايل)
 كقمل وجروح (ودم قصد وجرح
 بمثلها ونيم ذباب) أى رونه
 وان كثر ذلك ولو انتشار عرف
 لعموم البلوى بذلك (لان كثر
 بفعله) من زيادته فان كثر
 بفعله

كان قتل براغيث أو عصر

الدم لم ينف عن الكثير عرفا
كما هو حاصل كلام الرافعي
والجموع والعنف عن الكثير في
المد كورات مقيد باللبس لما
قال في التحقيق لو جمل ثوب
براغيث أو ولي عليه ان كثر
دمه ضرر والا فلا وشله
ما لو كان زائدا على تمام
لباسه قاله القاضي ويقاس
بذلك البقية واعلم ان دم
البراغيث رثعات تصه من
بدن الانسان تم تمجها وليس
لهاد في نفسه اذ كره الامام
وغيره وتعبيرى بماذا كراهم
مما به (و) عني عن (قليل
دم اجنبي) لعسر تجنبه
بخلاف كثيره ويعرفان بالعرف
(لا) عن قليل دم (نحو كلب)
لغظه وهذا من زيادتي وصرح
به صاحب البيان ونقله عنه
في الجموع وأقوه (وكالدم) فيما
ذكر (فج) وهو مودة لا يخالطها
دم (وسديد) وهو ماء رقيق
يخالطه دم لانه أصلها (وماء
جروح ومتنقط له ربح) قياسا
على القمح والصد يد اما لا ربح
له فظاهر كالعرق خلافا للراعي
(ولو صلى بنفس) غير مفعول
(لم يعلمه أو) علمه ثم (نسى) فصلى
ثم تذكر (وجبت الاعادة) في
الوقت أو بعده لغيره بترك التلهير وتجب اعادة

ان لا يكون بفعله وان لا يخالطه اجنبي وان لا يتقل عن موضعه اه بابي (قوله كان
قتل) أي قصدا بخلافه بغير قصد والحق بقتلها قصدا النوم في الثوب حتى كثر فيه دم
البراغيث فلا يفي عنه لان السنة النوم عريانا لا الحاجة كبردار عدم وجود خطاء
غير ثوبه وحيث عني عن نحو دم البراغيث فلا تضر بمساسة الثوب المشتملة عليه مع
الطوبى الحاصلة من ماء الغسل الواجب والمندوب والوضوء كذلك وكذا الحاصلة
من التنظيف والتبرد كما قاله به منهم وفيه في دم الحلاقة المختلط بماء البيلة الاولى دون
الثانية لطروءه عليه (قوله باللبس) ولو اتجمل ولو كان عنده غيره خاليا من ذلك
ولا يـكـلف لبسه لان الشارع لما عني عماويه من الدم صار كالظاهر ع ش على
م ر وقوله لو جمل ثوب براغيث أي ثوب دم براغيث أي مشتملا على دمه اه لا ضافة
لا دني ملابسة (قوله زائدا على تمام لباسه) أي لا لغرض من تجمل ونحوه وانظر
ما ضابط الزائد شورى (قوله ويقاس بذلك) أي على ذلك أي دم البراغيث البقية
من دم الماميل ودم الفصد والحجامة ونيم الذباب ح ل أي يقاس عليه في التفصيل
المذكور في التخييف لافي الح ك لانه لم يد كره دم البراغيث دليلا حتى يقاس عليه تدبر
(قوله واعلم الخ) بين به ان اضافة الدم للبراغيث لكونها مشتملة عليه الان فاضافة الدم
ايها لللبسة اه ع ش (قوله وعني عن قليل دم اجنبي) ولو متفرقا ولو جمع كان كثيرا
لتوسع في الدم وبه فارق ما لا يدركه الطرف من البول اذا كثر بحيث لو جمع لا يدركه
الطرف حيث لا يفي عنه برماوى ومحل العفو عن قليله ما لم يلصقه بسدنه عدا
والا لم ينف عنه ح ل ولو شكت في شيء اقليل هو وكثيره حكم القليل لان الاصل
في هذه الجاسات العفو الا اذا تقينا الذرة شرح م ر (قوله دم اجنبي) ومنه دم نفسه
أي لو عاد اليه بعد انفصاله ع ش (قوله ويعرفان) أي القلة والكثرة (قوله
فيما ذكر) أي في التفصيل المذكور (قوله مودة) بكسر الميم مختار واما بالضم فهو قطعة
من الزمن اه برماوى (قوله ومتنقط) وهو ماء البقايق (قوله له) أي لماء الجروح
والمتنقط ربح وكذا لو تغير لونه وقوله قياسا على القمح أي بناء على جواز القياس على
القمح (قوله ولو صلى الخ) مراده بهذا ان قوله فيما تقدم وطهر نجس الخ أي في نفس
الامر مع انتقاده لا في اعتقاده فقط (قوله فصلي) لا حاجة اليه لان ان فرض انه صلى
واعلم سرى له من شيخه المحلى وعبارته وان علمه ونسى الخ (قوله وجبت الاعادة) في
املاق الاعادة على ما بعد الوقت تغليب اذ الاعادة قبل العباداة ثانيا في الوقت ع شر
أو المراد الاعادة الثانية وهو فعلها ثانيا ولو بعد الوقت (قوله لتفريطه) تعليل لثانية
فقط واما الاولى فعلاها م ر بانها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كطهارة الحدث

فلو عمل الشارح الاول بذلك لفهمت الثانية بالاولى وعمل بعضهم بفوات الشرط قال
ح ل قوله لتفريطه مقتضاء وجوب قضاء الصلاة فوراً والخرج الوقت وهو واضح
في الثانية دون الاولى ومثله ق ل على الجلال وقال ا ط ف نقلا عن ع ش انه
على التراخي كما لو نسي النية لاي الصوم فان القضاء فيه على التراخي لان النسيان
يقع كثيرا ولومات قبل التذكير فالمرجوح من الله ان لا يؤخذ له رخصة عن هذه الامة الخطأ
والنسيان برماوى (قوله كل صلاة يتيقن فعلها مع النجس) فلو فتش عما منه فوجد فيها
شركا لم وجب عليه اعادة ما يتيقن وجوده فيها زى بها مش ونقل عن ابن الجواد
العقول ان الانسان لا يؤمر بتفتيشها والا قرب ما قاله ابن الجواد لما صرحوا به من العفو
عن قليل النجاسة الذي يشق الاحتراز عنه كسيردخان النجاسة وغبار السرجين
وقياس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التي علم وجوده فيها بل الاحتراز في هذا أشق
من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوها اه ع ش على م ر وقوله بخلاف ما أى صلاة
احتمل حدوثه أى النجس سواء كان الاحتسالم راجعا او مرجوحا أو مساويا وفارق
ما ر في من عليه فوائت حيث قالوا يجب عليه قضاء ما شك فيه هناك لانه وجد منه
الفعل هنا ولا بدو شك في شرطه فلا يكلف الا إعادة الا يتيقن بخلاف ما هناك فانه شك
في اصل الفعل والاصل عدمه (قوله وترك نطق) ولو من يداور رجل مثلاً (قوله عمدا)
أى مع علم التحريم (قوله قتل) القاء في جواب شرط مقدركان يقال واذا اردت
بيان النطق الذى تبطل به الصلاة فتبطل الخ (قوله بحرفين) أى متواليين قياسا
على ما يأتي في الافعال كما في ع ش قال ح ل فلو قصد ان يأتي بحرفين بطلت
صلاته بشروعه في ذلك وان لم يأت بحرف كامل ولا بد أن يسمع بهما نفسه أو كان
بحيث يسمع لو كان معتدل السمع ولو من حديث قدسى او من سائر الكتب المنزلة غير
القرآن وقوله ولو من حديث الخ وعليه فالمراد بكلام البشر الواقع في عبارة بعضهم
ما من شأنه أن يكون كلامهم في شمل الحديث القدسى ويخرج القرآن اه ا ط ف
وقوله أو كان بحيث الخ قال ع ش على م ر ويضر سماع حديد السمع وان لم يسمع
المعتدل لان المدار على النطق مع الاسماع وقد وجد اه (قوله ولو في تنصع) أى لغیر
غلبة ولغير تعذر ركن قولى كما يؤخذ مما يأتى وكان الاولى تقديمه على ما قبله أو تأخيره
عما بعده ليشمل ذلك فقد توهم بعضهم من العبارة ان الحرف المفهم وما بعده لا يضر
في نحو التنصع وليس يصح نبيه عليه الشيخ الشوبرى ولو جهل البطلان بالتنصع لم يضر
وان كان غير قريب عهد بالاسلام ولم ينشأ به يداعن العلماء لان هذا مما يخفى على
العوام ع ن (قوله وبكاء) وان كان من خوف الآخرة م ر ع ش (قوله

كل صلاة يتيقن فعلها مع
النجس بخلاف ما احتمل
حدوثه بعدها فلا تجب
اعادةها لكن تسن كما قاله في
المجموع (و) سابعها (ترك
نطق) عمدا بغير قرآن وذكر
مدعاء على ما سياتى (فتبطل
بحرفين) افهما أو لا تسمع وعن
(ولو في تنصع) كتحريك
وبكاء وانين ونفخ وسعال
وعطاس فهو اعم مما عبر به

وبحرف مفهم) أي عند المتكلم وان لم يفهم عند غيره لانه لم يوجد منه بحسب ظنه ما يقتضي قطع نظم الصلاة وبه يعلم الجواب عما ورد على ذلك من ان العبرة في العبادات بما في نفس الامر مع ظن المكلف لا بما في ظن المكلف فقط وذلك لان محله في شروط العبادات ونحوها امام بطلانها المدا في ما على ما يقطع نظم الصلاة والكلام لا يقطع نظمها الا ان كان مفهما عند المتكلم فان جهل الافهام بما هو مفهم أي في نفسه ما قالوه في الجهل بجملة الكلام من انه ان عذر لقرب اسلامه اول نشته بادية بعيدة عن العلماء تذر والافلا ولوقصد بالمفهم ما لا يفهم كان قصد بقوله في القاف من القلق أو العلق قال طب يضر وهو محتمل ولو أتى بحرف لا يفهم فاصدا به معنى المفهم هل يضر فيه نظر سم شو برى وقرر شيئا ح في انه يضر واستقر به ع ش وقوله قال طب يضر المعتمد انه لا يضر كافي ع ش (قوله كق من الوقاية) أي بان لا يحفظانها من الوقاية أو اطلق ويوجه الاطلاق بان القاف المفردة وضعت للطلب والالفاظ الموضوعية اذا ضلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غيرها الا بقرينة والقاف من العلق ونحوه جزء كلمة لا معنى لها فاذا نواها على بنيتها وان لم ينو ما حملت على معناها الوضعي ع ش وتسمية في حرفا نظرا للصورة والاد هو فعل أمر عند التعاه (قوله أو حرف ممدود) أي به وان كان داخل في الحرفين للرد على من قال ان الحرف الممدود حرف واحد ولا نظر للاشباع اه ح ف (قوله والكلام يقع الخ) أي لغة ع ش (قوله الذي هو حرفان) التقييد بالحرفين هو بحسب ما اشتهر في اللغة كما قاله الرضي والاف للكلام في أصل الوضع اسم لكل ما يتكلم به ولو حرفا وعبارته الكلام موضوع بنفس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو والعطف أو على حرفين أو على أكثر من كلمة سواء كان مهملًا أو لا ثم قال واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا انتهى ع ش وعبارته ح ل قوله الذي هو حرفان أي هنا والافس كما يكون حرفين يكون حرفا ولو غير مفهم وأما قول شيخنا ان أقل ما ينبنى منه الكلام لغة حرم نفيه نظرا إذا المشهور ان الكلام لغة ما يتكلم به قل أو أكثر اه وقوله هنا أي في اصطلاح الفقهاء ولا مشاحة في الاصطلاح وفيه اه في اصطلاحهم ما بطل الصلاة تدبر (قوله وتخصيصه بالمفهم الخ) جواب عن سؤال هو أن الاستدلال بالحديث لا يتم على القول بإبطال غير المفهم لان الكلام هو المفهم فاجاب بان تخصيصه بالمفهم ليس في عرف الشرع بل في عرف خاص بالعباءة وليس الكلام في اصطلاحهم اه زى (قوله في حياته أو بدعيته) فلا تبطل بذلك وان كثرت لوجوب الاجابة ح ل بخلاف اجابة أحد الوالدين وان شق عدم اجابته فانها لا تجب حيث تدبر تحرم في الفرض فتبطل الصلاة بها وتجوز في النفل وتبطل

(وبحرف مفهم) كق من الوقاية وان اخطأ بحذف هاء السكت (أو) حرف ممدود لان المدة ألف أو واو أو ياء سواء كان ذلك لمصلحة الصلاة كان قام امامه لزامه فقال له اقدم لا والاصل في ذلك خبر مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المفهم وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للنساء ويستثنى من ذلك اجابة النبي صلى الله عليه وسلم في حياته

بها الصلاة والاجابة فيه أولى ان شق عليها عدمها وغيره من الانبياء كسيدنا عيسى
تجب اجابته وتبطل بها الصلاة ح ل وفي ع ش مانصه ويجب انذار مشرف على
هلاك وتبطل الصلاة به خلافا لما صححه في التحقيق واجابة المصلي عيسى عند نزوله
قال الزركشي الظاهر انها كاجابة محمد صلى الله عليه وسلم فلا تبطل بها الصلاة
ولا فرق بين ان تكون الاجابة بالقول أو بالفعل وان كثروا ولم عليه استدبار القبلة
كافي م ر (قوله ناداه) وينبغي ان يقال انها تقطع الموالاة اه ع ش والسؤال
كالسادة كافي اجابة الصحابة في قصة ذي الديدن أما خطابه ابتداء فتبطل به على
الأوجه من تردد شوبري ولونادي واحد افا جابه آخر بطلت صلاته وينبغي ان تذكر
اجابته بقدر الحاجة والابطال اه شيخنا (قوله ممن ناداه) أي ولو بكثير القول أو الفعل
رلومع استدبار القبلة حيث لم يزد على قدر الحاجة لخطابه واذ تمت الاجابة بالفعل أتم
صلاته مكانه ولو كان المصلي أما ما ولزم تأخيره عن القوم أو تقدمه عليهم بأكثر من
ثلاثمائة ذراع فهل تجب عليهم نية المفارقة حالا أو عند التلبس بالبطل أو بعد فراغ
الاجابة أو يعتقوله عوده الى محله الاول أو لهم متابعتة في محله الآن كشدة الخوف قال
م ر القلب الى الاول أميل وفيه به دجدا والوجه الميل الى الثاني اه ع ش على م ر
(قوله كنذرو عتق) المتمدان التلغظ بالنذر لا يبطل لانه من جنس الدعاء بخلاف
العتق م ر ع ش والمراد بالنذر غير نذر اللجاج وهو نذر التبرر المنجز كله على صوم
أو صلاة أو نذر اللجاج فمكروه تبطل به الصلاة وهو ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق
خبر اه شيخنا ح ف (قوله بالتعليق وخطاب) أي له ير النبي صلى الله عليه وسلم
كافي شرح الارشاد والتعليق فحوان شق الله مريض فعلى كذا أو الخطاب نحو عبدى
حران فعلت كذا (قوله لا يقليل كلام) من اضافة الصفة للموصوف وضابط القليل ست
كلمات عرفيه فاقول ل أي كما يؤخذ من قصة ذي الديدن ولو ظن بطلان صلاته
بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا عدم الم تبطل ومثل ذلك ما لو كل يسيرا ناسيا فظن بطلانها
بهذا الاكل فلبق بنية المأكول عمدا ع ش وقول م ر لم تبطل هو ظاهر حيث
لم يحصل من مجوعهما كلام كثير متوال والابطال لانه لا يتقاعد عن الكثير سهوا وهو
مبطل ثم عدم البطلان هنا يشكل عليه ما قالوه في الصوم من البطلان فيما لو اكل ناسيا
فظن البطلان فاكل عامدا وقد يجب بان من ظن بطلان صومه يجب عليه الامساك
فاكله بدل على تهاونه فابطل ولا كذلك الصلاة وفرق أيضا بان جنس الكلام
العمد كالحرف الذي لا يفهم مغتفر في الصلاة بخلاف الاكل عمدا فلا يغتفر في الصوم
ع ش (قوله ناسيا لها) أي للصلاة بخلاف نسيان تحريمه فيها فانه كنسيان النجاسة

ممن ناداه والتلفظ بقربة
كنذر وعتق بلا تعليق
وخطاب (ولو) كان الناطق
بذلك (مكرها) لندرة
الاستكراه فيها (لا يقليل كلام)
حالة كونه (ناسيا لها) أي
للاصلاة

على نحو ثوبه شرح م ر (قوله أو سبق إليه) أي القليل وكذا قوله تحريمه كما في ح ل
 (قوله أو جهل تحريمه) أي ما أتى به ويؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ
 والقاتح بقصد الاعلام والفتح الجاهل بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام اه
 سم على التحفة وزاد في شرحه على الغاية بل ينبغي صحة صلاته حيث نذر وان لم يقرب
 عهده بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء نذر ذلك اه ا ط ف (قوله وان علم
 تحريم جنس الكلام) يشكك بان الجنس لا يتحقق له الا في ضمن افراده ويمكن
 ان يجاب بانه يجوز ان يعتقد ان بعض افراد الكلام لا يحرم لكونه يتعلق بالصلاة كان
 أراد امامه ان يقوم فقال له اقم أي فليس المراد بالجنس حقيقة بل المراد ان يعلم
 حرمة الكلام في الصلاة ولا يلزم من ذلك ان يعلم حرمة ما أتى به شيئا ع ش اه
 ا ط ف ويجاب أيضا بان المراد بالجنس الحقيقة في ضمن بعض مهم (قوله أو بعد عن
 العلماء) المراد العالمين بذلك الحكم وان لم يكونوا علماء عرفا ويطهر ضبط البعد لا يجد
 مؤنة يجب عليه بذلها في الحج توصيه اليه حجر شوبري (قوله ولا تنهض لتعذر ركن
 قولي) أي مشتمل على حرفين أو حرف مفهم أو حرف ومدة والافالصوت الغفل أي
 الخالي عن الحروف لا عبرة به وظاهر منعيه وان كثرت التنهض وظهر بكل واحدة حرفان
 فاكثر ثم رأيت شيخنا قال نعم التنهض للقراءة الواجبة لا بغيرها وان كثرت خلافا لما في
 الجواهر ولو غلب عليه الفتح وبان منه حرفان لم تبطل وقوله لغلبة وان ظهر مع كل مرة
 من ذلك حرفان ولا ينبغي عدم التقييد بالقليل في جانب الغلبة ولا يخفى ان الغلبة تأتي
 في التنهض والسعال ولو كان له حالة يخالفها عن ذلك وهي تسع الصلاة قبل خروج
 وقتها واجب عليه انتظارها والظاهر ولو آخر الوقت اه ح ل (قوله لانه ليس بواجب)
 المراد بالواجب هنا ما يتوقف عليه صحة الصلاة فلا يضر في تنهض لقراءة سورة نذرها
 لانها لا يترقب عليها صحة الصلاة اذ لو تركها عمدا مع علمه به لم تبطل بذلك على
 ان وجوب السورة المنذورة عارض لا أصلي ع ش (قوله لانه ليس بواجب) يؤخذ
 منه انه لو دعت ضرورة اليه ككبير الانتقال في الركعة الاولى في الجمعة والمادة
 مطلقا والمنذور جماعة ونحو ذلك لم يضر لتوقف صحة الصلاة على ذلك وهو كذلك
 انتهى شوبري (قوله كذا) وفي كلام شيخنا وان كثرت التنهض بنحوه لغلبة ظهر به
 حرفان فاكثر بطلت صلاته والظاهر ان المراد بظهر بكل مرة من التنهض ونحوه حرفان
 ما كثرا لان الصوت الغفل لا عبرة به كما صرح بذلك وفي كلامه ولو نطق كالحمار أو مهمل
 كالغرس أو حاكي شيئا من الطيور ولو يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل صلاته
 والابطال ح ل وقوله بطلت صلاته أي لقطع ذلك نظام الصلاة قال م ر في شرحه

(أو سبق) إليه (أسانه)
 (أو جهل تحريمه) فيها وان علم
 تحريم جنس الكلام فيها
 (وقرب اسلامه أو بعد عن
 العلماء) بخلاف من بعد
 اسلامه وقرب من العلماء
 لتقصيره بترك التعلم
 (ولا تنهض لتعذر ركن قولي)
 لا لتعذر غيره كجهل لانه ليس
 بواجب فلا ضرورة الى التنهض
 له (ولا بقليل نحوه) أي نحو
 التنهض من ضمن وغيره
 (لغلبة) وخرج بقليله وقليل
 ما ركبته لانه يقطع نظام
 الصلاة وقول أو بعد عن
 العلماء من زادت وكذا
 التقييد في الغلبة بالقليل
 وتعرف القلة والكثرة بالعرف
 وقول ركن قولي

وهذا أي كون الكثير يبطل محمول على حالة لم يصرف ذلك في حقه مرضاً من منافان صار
كذلك بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل لم تبطل ولا إعادة
عليه حيثئذ (قوله اعم واولي) وجه الاعمية ان تعبير المصنف بالركن القولي يشمل
لقراءة وغيرها كالتشهد ووجه الاولوية ان تعبير الاصل بالقراءة يشمل الركن
وغیره فيوهم انها لا تبطل لتعذر السورة والتشهد الا قول وليس كذلك (قوله ولا بد كر)
هو ما مدلوله الثناء على الله ح ل وهو ما وضعه الشارع ليتعبد به (قوله ودعاء) وهو
ما تضمن حصول شيء وان لم يكن اللفظ نصافيه كقوله كم أحسنت الى واسات
شوبري (قوله غير محرم) الظاهر انه راجع للذكر أيضا أي كل منها والذكر المحرم
بان اشتمل على الفاظ لا يعرف مدلولها كما يأتي التصريح به في باب الجمعة رشیدی
والدعاء المحرم كاللحاء بالمستحيل كقوله اللهم اغفر لامة محمد جميع ذنوبها (قوله
الا ان يخاطب) غير الله ورسوله بخلاف لا اله الا انت والسلام عليك يا رسول الله
فلا تبطل به شرح م ر واليه اشار الشارح بقوله وخطاب الله ورسوله (قوله
ولا ينظم قرآن) أي لم تنسخ تلاوته وان نسخ حكمه وقوله مفهامة أي بجميع اللفظ
ولو في الابتداء بان قصد ان يقرأ الآية على انها من القرآن وكقوله لمن استأذنه
في الدخول أدخلوه ايسر لآمنين أولان ينهاء عن أخذ شيء يوسف أعرض عن هذا
ولو اتفق انه انتهى في قراءته لتلك الآية ح ل ومثله م ر (قوله بقصد تفهيم وقراءة)
والوجه مقارنة قصد القراءة ولومع التفهيم بجميع اللفظ اذ عروء عن بعضه يصير اللفظ
أجنبيا منافيا للصلاة شرح م ر (قوله كيا يجي خذ الكتاب) قال الاسنوي المتجه
ان ما لا يصلح لكلام الآدميين من القرآن والذ كر لا يؤثر وان قصد به الاتهام فقط
وبه صرح الماوردي شوبري (قوله مفهامة الخ) واسارة الاخرس يعمل بها وحكمها
حكم النطق الا في الصلاة والشهادة والحنث فيما اذا حلف انه لا يكلم زيد اشوبري
(قوله كالموقف القراءة فقط الخ) وثاني هذه الاربع في الفتح على الامام بالقرآن
او الذ كر أو الجهر بتكبير الانتقال من الامام أو المبلغ اه زى قوله ولا يكون قوآنا
الا بالقصد أي عند وجود الصارف وفيه انه كيف يكون القرآن ذوالاسلوب الجيب
الذي انجز البلاء مقترا في كونه قرآنا الى قصد حتى يكون مع عدم القصد خارجا عن
القرآنية مع ذلك الاسلوب وفي سم على البهجة في باب الاحداث مانصه يحتمل وهو
ظاهر ان المراد انه لا يعطى حكم القرآن الا بالقصد لان حقيقة القرآن تقتضي عند عدم
القصد فان ذلك مما لا وجه له اه بحروفه (قوله فتبطل به صلاته) أي وان قصد به
القراءة فقط كما هو قضية منية حيث اطلق هنا وقيد فيما بعد فتأمل وحررتا ملناه

اعم واولي من تعبيره بالقراءة
(ولا) تبطل (بذكر ودعاء)
غير محرم (الا ان يخاطب بها)
كقوله لغيره سبحانه ربي
وربك أولعاطس رحمتك الله
فتبطل به بخلاف رحمة الله
وخطاب الله ورسوله كما علم
من اذ كر الر كوع وغيره
وذكرت في شرح الروض
وغیره زيادة على ذلك
(ولا ينظم قرآن بقصد تفهيم
وقراءة) كيا يجي خذ الكتاب
مفهامة من يستأذن في أخذ
شيء ان يأخذه كالموقف
القراءة فقط فان قصده فقط
أولم يقصد شيئا بطلت لاه
يشبه كلام الآدميين
ولا يكون قرآنا الا بالقصد
وخرج بنظم القرآن ما لو أتى
بكلمات منه متوالية مفرداتها
فيه دون نظمها كقوله
يا ابراهيم سلام كن تبطل
به صلاته

وحرزناه بان يجعل قوله أولا وان قصد بها القراءة أي مجموعها لان المجموع بهذا النظم
ليس قرآنا وقوله بعد وقصد بها القراءة أي بكل كلمة منها منفردة عن البقية (قوله
فان فرقها) أي اوجعها فالتفريق ليس بقيد وقوله وقصد بها أي بكل منها القراءة أي
وحد ها فان قصد بها التفهيم ضرر (قوله ولا يسكوت طويل) أي او نوم المتكلم زى
وهو استثناء لغوي منقطع لانه ليس داخل في النطق المتقدم في قوله وترك نطق (قوله
لا يخرم) بابه ضرب اه مختار (قوله وسيأتي الخ) أي فالمراد التطويل بذلك في غير
الركن القصير ل فلما اطلق المتن هنا بما يتوهم ان ذلك شامل للركن القصير مع انه
ليس كذلك فمراده تقييد المتن بما ذكر (قوله وسن لرجل الخ) والتنبيه المذكور
مندوب لمندوب كتنبيه الامام على سهوه ومباح لمباح كانه له اخيل وواجب
لواجب كانه اراعى ان تعين شرح م ر وحرام لحرام كالتنبيه لشخص يريد قتل غيره
ظلمنا ومكروه لمكروه كالتنبيه للمظر المكروه ع ش (قوله من امرأة) وان خلت عن
المحارم وقوله تصفيق أي وان كثرت وتوالي عند الحاجة بخلاف نحو دفع المار وقوله
بل ان فعله لا عبا الخ ولا يتقيد بذلك بهذه الصورة بل فيما قبلها كذلك وانما قيدوا بها
لان قصد اللعب غالب لا يكره لافي ذلك وقد أفق والد شخباط لان صلاة من أقام
شخص أصبه الوسطى لا عبا معه عالما بالتحريم ح ل وعجالة شرح م ر وشبه
مالو كثر منها وتوالي وزاد على الثلاثة عند حاجتها فلا تبطل به كافي الكفاية وافق
الوالد وفرق بينه وبين دفع المار وانقاد نحو الغريق بان الفعل فيها خفيف فاشبهه
تحويلك الاصابع في سبعة اوجع اذ كانت كفها قارة كما سيأتي فان لم تكن قارة أشبهه
تحويلكها للجرب بخلافه في ذنك (قوله لا بطن على بطن) قال شيخنا ح ف والتدقيق
خارج الصلاة لا المصلحة حرام بخلاف تصفيق القراء (قوله ويعتبر في التسبيح الخ)
ولا يضر في التصفيق قصد الاعلام برماوى (قوله ولو صفق الرجل الخ) واه كثر
وتوالي لم يضر ح ل وان زاد على ثلاث حيث لم يكن فيه بعد احدى اليدين عن
الآخرى وعودها اليها كما هو ظاهر ويصرح به التعليل بانه فعل خفيف وهو فارق دفع
المار اه برماوى (قوله والمراد بيان التفرقة الخ) فمعنى قوله وسن لرجل الخ
وسن التفرقة بين الرجل وغيره في التنبيه بالتسبيح والتصفيق أي سن ان يكون تنبيه
الرجل بالتسبيح وتنبيه غيره بالتصفيق فلا ينافي ان التنبيه من حيث هو قد يكون
واجبا فاندفع ما يقال كيف قال وسن لرجل الخ مع ان التنبيه قد يكون واجبا
(قوله والا) أي والا يكن المراد بيان التفرقة بينهما بل بيان حكم التنبيه فلا يصح لان
انذار الاعى الخ فعذفي جواب الشرط وأقام دليلا وهو قوله فانذار الاعى الخ مقامه

فان فرقها وقصد بها القراءة
لم تبطل به ثقله في المجموع عن
التولى واقره (ولا يسكوت
طويل) ولوعده ابلاغ غرض
لانه لا يخرم مدتها وسيأتي
في الباب الآتي ان تطويل
الركن القصير يبطل عمده
(وسن لرجل تسبيح) أي
قرل سبحانه الله (ولغيره)
من امرأة وخشى (تصفيق)
بضرب بطن كف أو ظهرها
على ظهر أخرى أو ضرب ظهر
كف على بطن أخرى (لاب)
ضرب (بطن) منها (على بطن)
من أخرى بل ان قوله لا عبا
عالم بتعريمه بطلت صلاته
وان قل لمنافاة الصلاة وانما
يسن ذلك لما (ان نأبها شيء)
في صلاتها كتنبيه اماها
على هو واذا هما لداخل
وانذارها أعنى خشيا
وقوعه في محذور واذل في
ذلك خبر الصحيحين من قابه
شيء في صلاته فليسبح وانما
التصفيق لنفساء ويعتبر في
التسبيح ان يقصده الذكر
ولو مع التفهيم كتنبيه السابق
في القراءة وتعبيري بما ذكر
اعم مما عبر به ولو صفق
الرجل وسبح غيره جازع
مخالفتها لسنة

(قوله وتبطل الصلاة به) على الأصح هل وان ضاق الوقت حل والظاهر نعم ح ف
 (قوله ترك زيادة ركن) أي جنسه فيشمل المتعدد فيطبق الدليل المدعى والدليل قول
 الشارح لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا لأن فيه زيادة ركعة أو يقال إذا
 كانت زيادة ركعة سهواً لا تبطل فزيادة الركن أولى والمراد زيادة ركن لغير متابعة كما
 سيأتي في قوله وسيأتي في صلاة الجماعة برماوى (قوله عمدا) أي عالما بالتحريم وإن لم
 يطمئن فيه أن كان ما أتى به أو لا معتداً به وأما لو سجد على ما يتحرك بحركته ثم رفع
 وسجد ثانياً لم يضر وينبغي أن يكون محل عدم ضرره إذا لم يمل زمن سجوده على ذلك
 ولو سجد على شيء خشن وتحامل أي وأطمأن ثم رفع رأسه خوفاً من جرح جبهته ثم
 سجد ثانياً بطلت صلاته للاعتداد بسجوده الأول أي حيث علم به والابان ظن عدم
 الاعتداد به فينبغي أن لا يضر حررقلت الذي يفهم من كلامهم أن الفرع أن قارن الرفع
 لم يعتد به لوجود الصارف فيجب عليه السجود ثانياً والافلا أي محل البطلان عند العلم
 ما لم يقارن الرفع الفرع فان قارنه لم يعتد بالرفع فيجب عليه السجود ليرفع منه ومن ذلك
 ما لو أدرك مسبق الإمام في السجدة الأولى فسجد هامة ثم رفع الإمام رأسه فحدث
 وانصرف امتنع على المأموم أن يسجد الثانية لأنها زيادة ركن لغير المتابعة فان سجدتها
 بطلت صلاته أن كان عامداً عالماً بما يعمها ح ل (قوله فتبطل بها) أي بالزيادة قال م ر
 كزيادة ركوع أو سجود لغير متابعة اه قال ع ش مفهومه أنه لو انحنى إلى حد لا تجزئ
 فيه القراءة بأن صار للركوع أقرب منه لقيام عدم البطلان لأنه لا يسمى ركوعاً بلعله
 غير مراد وأنه متى انحنى حتى خرج عن حد القيام عامداً عالماً بطلت صلاته ولو لم يصل
 إلى حد الركوع لتلاعبه ومثله يقال في السجود (قوله بخلافها) هو (ومن ذلك
 ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبيراً فظن أنه إمامه فرفع يده للهوى وحرك رأسه للركوع ثم
 تبين له الصواب فكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لأن ذلك في حكم النسيان
 ومن ذلك ما تعددت الأئمة بالمسجد فسمع المأموم تكبيراً فظنه تكبير إمامه فتابعه
 ثم تبين له خلافه ف يرجع إلى إمامه ولا يضره ما فعله للمتابعة لعذره فيه وإن كثر ع ش
 على م ر (قوله ولم يعدها) هو التتميم والايضاح فقط والادقوله وسجد لله هو كاف
 في صحة الاستدلال على أن الزيادة سهواً لا تبطل ع ش (قوله ويغتفر القعود الخ)
 شروع في استثناء صور خمسة لا تصرف فيها الزيادة لأن ذلك القعود على صورة ركن هو
 الجلوس بين السجدين قال م ر وإنما اغتفر لأن هذه الجلسة عهدت في الصلاة
 غير ركن بخلاف نحو الركوع لم يعدها في الأركان فكان تأثيره في تغيير نظمه أشد اه
 وقوله اليسير قال حريبان كان بقدر الجلوس بين السجدين وهو ما يسهل ذكره واعتمد

والمراد ببيان التفرقة بينهما
 مما ذكره لبيان حكم التنبيه
 والأفانذار الأعنى ونحوه
 واجب فان لم يحصل الانذار
 إلا بالكلام أو بالفعل المبطل
 وجب وتبطل الصلاة به على
 الأصح (و) فإنها (ترك زيادة
 ركن فعلى عمدا) فتبطل بها
 صلاته لتلاعبه بخلافها سهواً
 لأنه صلى الله عليه وسلم
 صلى الظهر خمسا وسجد لله
 ولم يعدها رواه الشيخان
 ويغتفر القعود اليسير قبل
 السجود

م ر انه لا يزيد على طمانينة الصلاة قال ح ل وظاهر كلامهم انه لا يضر وان قصد به
الركنية وكذا الوقوف آية سجدة في صلاة فهو السجود فلما واصل سجدة الركوع بداه
ترك ذلك ورجع للقيام ليركع منه لم يضر وان عاد للقيام لان الوقوف بقصد السجود
لا يقوم مقام هوى الركوع اه (قوله وبعد سجدة التلاوة) أي وبعد سلام الامام
يجزئ ش (قوله انه يلزمه) بدل من انه الاولى الواقعة فاعل يأتي وهو بدل اشتمال
وجواب لو محذوف تقديره لزمته متابعتة دل عليه خبر ان الثانية (قوله لو ركع الخ)
ولو عد او الاول معتد به والثاني للتسابعة شورى والعود سنة عند العمد وعند السهو
يتخير بين العود والانتظار (قوله وترك فعل فحش) ما لا يمكن فزعاً من نحو حجة
والا فلا تبطل لعذر ع ش أي لانها كشدة الخوف وترك الفعل معتبر من اول
الشروع في تكبيرة الاحرام ولو فعل مبطلا قبل تمام تكبيرة الاحرام كشلات خطوات
ينبغي البطلان بناء على الاصح من انه تمام التكبيرة يتبين دخوله في الصلاة من اول
التكبير وفافاً للملح خلافاً لما رأيت في فتوى عن خ ط اه سم و ع ش على
م ر و ح ف والمراد بالبطلان عدم الانعقاد وعدم هذا وما قبله شرطاً واحداً لان كلا
منهما ترك فعل مبطل وغاية الفرق بينهما ان هذا الفعل ان كان من جنس الصلاة يقيد
بالعمد وان كان من غير جنسها يبطل مطلقاً وهذا اعاد العامل بقوله وترك الخ (قوله
وهذا أولى الخ) أي واعم لان الوثبة لا تكون الا فاحشة ولشمله غير الوثبة مما فحش
كتصريك جميع بدنه ويمكن ان يقال ان الفاحشة في كلام المنهج كاصفة الكاشفة
لاشارة الى ان كل ما فحش حكمه حكم الوثبة شورى (قوله او كثر) أي بقينا نلوشك
في كثرة فعله لم تبطل اذا اصل عدمها شرح م ر (قوله من غير جنسها) فاذا كان من
جنسها فان كان عمداً بطلت ولو كان فعلاً واحداً كزيادة الركوع عمداً وان كان سهواً
فلا تبطل وان زاد على الثلاثة كزيادة ركعة سهواً شيئاً (قوله في غير شدة خوف)
وفي النقل في السفر وتقييده هذا في الكثير وعدم التقييد به في الذي فحش يقتضي ان
الذي فحش مبطل ولو في شدة الخوف والظاهر رجوعه الى كل منهما فليحذر (قوله كشلات
خطوات) جمع خطوة بفتح الحاء المرة وبضمها ما بين القدمين وهي هنا نقل القدم
الواحدة الى أي جهة كانت ذن نقلت الاخرى عدت ثانية شورى وعبرة ح ر
وهي عبارة عن نقل رجل واحدة الى أي جهة كانت حتى لو رفع رجله بمجهة العلوي
ثم بمجهة السفلى عد ذلك خطوتين وظاهره وان كان ذلك على التوالي فان نقلت الاخرى
عدت ثانية وسواء ساوى بها الاولى ام قدمها عليها ام أخرها عنها وكتصريك ثلاثة
اضاء على التوالي كراهه ويديه اه والمعتمدان النقل لجهة العلوي ثم لجهة السفلى خطوة

وبعد سجدة التلاوة وسبأتي
في صلاة الجماعة انه لو قعدى
عن اعتدال من ركوع
انه يلزمه متابعتة في الزيادة
وانه لو ركع او سجد قبل امامه
وعاد اليه لم يضر وخرج
بالفعل القولي كتصريك
الفاتحة وسبأتي في الباب
الآتي (وترك فعل فحش)
كوثبة فتبطل به ولو هو
صلاته لمناظرة له وهذا أولى
من قوله وتبطل بالوثبة
الفاحشة (او) قول (كثير)
من غير جنسها في غير شدة
خوف (عفا) كشلات
خطوات (ولاه) فتبطل به
ولو هو واصلاته لذلك

واحدة كما يؤخذ من زى وصرح به ع ش على م ر وقرره ح ف (قوله بخلاف القليل)
ولو احتمل لكانه مكروه وكذا ما بعده م ر (قوله والكثير المتفرق) وضابط المتفرق
ان يعد الشاقى منقطعاً عن الاول في العادة وفي التهذيب عندي ان يكون بينهما قدر
ركعة لحديث امامة سم شوبرى (قوله وهو حامل امامة) يجوز في امامة ان ينصب
بما قبله وان يخفض باضافته وعلامة جره الفتحة لانه لا ينصرف وقد قرئ ان الله بالغ
امره بالوجهين شوبرى وامامة بنت بنته زينب زوجة ابي العاص وتزوجها على بعد
فاطمة أى تزوج امامة بوصية فاطمة ولم تخلف منه برماوى (قوله اذا سجد) أى اراد
السجود واذا قام أى اراد القيام قال العلامة المناوى في شرح الجامع عند قوله صلى الله
عليه وسلم ان في الصلاة شغلا مانعه فان قيل فكيف حمل المصطفى صلى الله عليه
وسلم امامة بنت ابي العاص في صلاته على عاتقه وكان اذا ركع وضعها واذا رفع من
السجود اعادها قلت اسناد الحمل والوضع اليه مجاز فانه لم يمتد حملها لكانه على عاتقها
تعلق به وتجلس على عاتقه وهو لا يدفعها فاذا كان علم التخصيص يشغله عن صلاته حتى
استبدل بها فكيف لا تشغله هذه أه بحروفه وعليه فلا دليل فيما قاله الشارح من
الحديث الا ان يقال انها كانت تتعلق به صلى الله عليه وسلم في الابتداء فلا يدفعها
لما جبل عليه من كمال الشفقة والرحمة ولكن اذا ركع أو سجد وضعها فاستدل بوضعه
على ان الفعل الكثير الغير المتوالى لا يضرع ش لىكن هذا الجواب لا يلزم مع قول
الشارح واذا قام حملها (قوله وفعل واحدا) وكلا فعال الاقوال حتى لو قصد الاثبات
بحرفين متوالين فاقى باحدهما بطلت صلاته ع ش (قوله كما مر) أى في قوله بل
ان قوله لا عباء المأبضية بطلت صلاته وان قل الخ ع ش (قوله لا ان خف الخ)
هذا ربما بعده تقييد لفعله او كثر ما لم يكن خفية أو بعدد وقوله كثير كأصابعه أى
لا يقصد اللعب كما مر (قوله الخافاها) أى للأصابع أى لتعريضها أو كثر رجوعه
للتعريض واكتسب الجمعية من المضاف اليه والاولى له كما هو نسخة (قوله فان حرك
كفه الخ) وذهابها ورجوعها ووضعها ورفعها حركة واحدة أى ان اتصل أحدهما
بالآخر والا فكل مرة فيما يظهر جري بخلاف حركة الرجل فان ذهابها ورجوعها
حركتان والفرق بينهما وبين اليدين اليدين يتلى بتعريضها كثيرا بخلاف الرجل لان عاداتها
السكون ح ف قال زى والحق الاذرعى الاجفان بالأصابع ويتجه ان اللسان
كذلك خلافا لما يقتضيه كلام الاذرعى وقد أشار به بقوله كثير كأصابعه أه وكذا
آذانه وحواجبه وشفتاه وذ كره واثنياه برماوى (قوله أو اشتد جرب) أى ولم يكن له
حالة يخالف فيها من هذا الحث زمنيا يسع الصلاة قبل ضيق الوقت فان كان وجب عليه

بخلاف القليل كخطوتين
والكثير المتفرق لانه صلى الله
عليه وسلم صلى وهو حامل
امامة فكان اذا سجد وضعها
واذا قام حملها رواه الشيخان
وكالكثير ما لوني ثلاثة
أفعال ولا يفعل واحدا منها
صرح به الهراوى ويستثنى من
القليل الفعل بقصد اللعب
فتبطل به كما مر (لا ان خف)
الكثير كثير كأصابعه مرارا
بلا حركة شفه في سبعة
الحاقاه بالقليل فان حرك
كفه فيها ثلاثا ولا بطلت
صلاته (أو اشتد جرب) بان
لا يقدر معه على عدم الحث
فلا تبطل بتعريض كفه
للحث ثلاثا ولا للفروقة
ومنه من زيادتي وبها صرح
القاضى وغيره

انتظاره كما تقدم في السعال ونحوه فهما على حد سواء اه ع ش عن سم على حجر
بالمعنى (قوله وأكل) بضم الهمزة أى ما كول لقوله بعد والمضغ من الافعال فلا كل
بالفتح اسم للمضغ قال ع ش ولا يضرب عطفه على المفطر لانه يضروا ان لم يكن مفطرا
فلا يستفاد منه فتعين ذكره اه فيكون من عطف العام (قوله أو يا كراه) عطف على
كثير أى أو أكل يا كراه قليلا أو كثيرا وإليه في با كراه للسببية أو بمعنى مع لكن
مقتضى المقابلة ان يقول وأكل قليل يا كراه وحكم الكثير بالا كراه يفهم بالاولى (قوله
قليلين) لانها لا يكونان الا عن عمد لانه لا يفطر الا الحمد وان قل والمفطر القليل يبطل
الصلاة على المعتمد وهناك قول بعدم البطلان والا كل القليل سهوا لا يبطل قطعا
وهذا مذهبهم المتن فكان الاولى ذكره ثم لو جرى ريقه بياقي طعام بين أسنانه وعجز
عن تمييزه ومجبه كما في الصوم أنزات نخامة وعجز عن امساكها كما في م ر اما مجرد الطم
الباقى من اثر الطعام فلا اثر له لا تنفاه رسول الدين الى جوفه ع ش على م ر (قوله
والشأنى مفرقا) أى وان كان الشئ فى مفرقا سهوا الخ ومعلوم ان الاكل الكثير عددا
وان شمله المفطر لكنه لا يشمل الاكل الكثير سهوا أو كراهيا فاحتاج الى عطف قوله
وأكل كثير على قوله مفطر ح ل فمضى كثيرا لا كل بطلت الصلاة عددا وسهوا أو جهلا
اما لو كان ناسيا الصلاة أو جاعا لا تحريمه وعذبه فلا تبطل بقليله قطعا وانما لم يفطر
كثيرا الاكل في الصوم ناسيا لان الصلاة ذات افعال منظومة والكثيرة طمع فظلمها
والصوم كف والتلبس المصلى بهيئة يهدمها انما بيان بخلاف الصوم اه ا ط ف
(قوله ان يصلى لهوجد دار) ولو صلاة جنازة وينبغي ان يعد النعش ساترا ان قرب منه
فاربعد عنه اعتبر لحرمة المراءى امامه ستره بالشروط وينبغي أيضا ان فى معنى الصلاة
سجدة التلاوة والشكر ومرتبة النعش بعد العصا ع ش على م ر (قوله كهود)
أى فابعدار والعهود فى مرتبة واحدة ع ش (قوله ثم ان عجز) المراد بالعجز عدم
السهولة (قوله عصا) يرسم بالالف لانه واوى ع ش قال الغراء أول الحن سمع
بالعراق هذه عصاى وانما هى عصاى كفى القرآن العزيز (قوله طولا) هذا هو الاكل
ويحصل أصل السنة بجعله عرضا شرح م ر (قوله فليجعل امام وجهه) أى فليجعل
وجهه مستقبلا لشيء ثابت قبل كالعمود هكذا ينبغي لتعظيم المعنى فليس الشيء
متاولا للمصلى والعصى بدليل قرله فان لم يجد أى فان لم يسهل عليه استقبال وجهه
لحدار مثلا فليصوب الخ وانظر ما المانع من جعل الشيء فى الحديث متاولا للمصلى
أيضا مع قطع النظر عن التأويل المتقدم ولا يحتاج حينئذ الى قوله وقيس بالخط ثم ظهر
انه لا يصح جعل الشيء متاولا لها لانه لو كان متاولا لها لاقتضى انها فى رتبة العهود

(و) ناسيها (ترك مفطر
وأكل كثيرا أو يا كراه) فتبطل
بكل منها وان كان الاول
والثالث قليلين كبضع ذوب
سكره والثانى مفرقا - هو
أوجهلا بجرمته لاشعار
الاولين بالا عراض عنها
ونذور الثالث والمضغ من
الافعال فتبطل بكثيره وان
لم يصل الى الجوف شيء من
المضغ وتعبيرى بما ذكر
أعم مما عبر به (وسن ان يصلى
لهوجد دار) كهود (ثم) ان
عجز عنه فلهود (عصى مفرقة)
كتناع الاتباع رواه الشيخان
ولغير استتروا فى ملائكم
ولو يسهم رواه الحاكم وقال
على شرط مسلم (ثم) ان عجز
عن ذلك (يبسط مصلى)
كسجادة بفتح السين (ثم)
ان عجز عنه (يخط امامه)
خطا طولا كما فى الروضة روى
أبو داود خبرا ذا أصل احدكم
فليجعل امام وجهه شيئا فان
لم يجد فليصوب عصى فان
لم يكن معه عصى فليخط خطا

والجدار مع انها متأخرة عنها وعن العصافير مع ش قوله امام وجهه شيئا
 أي ثابتا قبل صلاته كالجدار ونحوه (قوله ثم لا يضرمه) أي في كمال ثوابه ع ش
 وقال الشوبري أي في اذهاب خشوعه وقوله ما لم يقل من مر لاه شيطان فاشبهه غير
 العاقل (قوله وقيس بالخط) أي عليه وقوله وقدم أي المصلي مع كونه مقيدا على
 الخط (قوله ثلثا ذراع) بان يكون ارتفاع الثلاثة الاول قدر ذلك وامة داد الاخيرين
 كذلك لكن لم يتعرض جردا قدرهما أي الاخيرين بل قضية عبارته عدم اشتراط شيء
 فيها لانه قال وكان ارتفاع أحدهما الثلاثة الاول ثلثي ذراع فكثر ع ش على م ر
 والثلاثة الاول في كلام المنهاج الجدار والعمود والمصا وعبارة الشوبري وطولها أي
 طول ماله ارتفاع منها وهو مرجع فيما قاله حجر (قوله ثلثا ذراع) وان لم يكن لها عرض
 ح ل (قوله أي بينها وبين المصلي) أي بين رأس أصابعه لا عقبه في حق القائم وعلى
 قياسه في القاعدان يكون من ركبتيه ح ل وبينها وبين بطون القدمين في حق
 المستلق وبينها وبين الجزء الذي يلي القبلة في المصلي طم ج ع ش (قوله فيسن له
 واغيره الخ) بالتدريج كالصائل وان أدى دفعه الى قتله ويشترط ان لا يأتي بثلاثة
 أفعال متوالية والابطال فان قيل هلا وجب الدفع لانه ازالة منكرا يجب بامور منها
 ان المنكر انما يجب ازالته اذا كان لا يزول الا بالنهي عنه والمنكر هنا يزول بانقضاء
 سروره م ر وهذا أي الدفع مستثنى من كراهة ازالة القليل ح ل ولم يقل ودفع ما ر
 بحذف المعامل عطف على قوله ان يصلي لتعوج جدار لانه يقتضي ان دفع المار سنة
 وان لم يصل لتعوج جدار كما قاله الشوبري (قوله دفع ما ر) وان لم ياتم واذا دفع فليفرق
 فان كرده لانه متوالية بطلت سلالته عالمه النوى اه زى وعبارة ح ل قوله دفع
 ما ر لم يقوت عليه معنة الخشوع أي وان لم ياتم بمروره كالجاهل أو الساهي والغافل
 والصبي والمجنون خلافا لغير لان هذا من باب دفع الصائل لا من باب ازالة المنكر على
 ان غير المكان يمنع من ارتكاب المنكر وان لم ياتم (قوله منها) أي حال كونها بدنها فهو
 حال من المصلي والخط وقوله اعلاهما أي لا ارلها أي فيقدر مضاف في قوله وبينها بالنسبة
 اليهما أي بين المصلي وبين اعلاهما وهو الطرف الذي للقبلة يعني اننا نحسب الثلاثة
 اذرع التي بين المصلي والمصلي من رأس أصابع المصلي الى آخر السجادة حتى لو كان
 فارشا تحته كفي لا اننا نحسبها من رأس أصابعه الى أولها حتى لو وضعها قدماه وكان
 بينه وبين أولها ثلاثة اذرع لم يكف لان الاعتباران يكون بينه وبين آخرها ثلاثة اذرع
 فاقل لا بينه وبين أولها تقرير شيئا وعبارة ع ش قوله اعلاهما وعلى هذا الوصل على
 فروة مثلا طولها ثلثا ذراع وكان اذا سجد يسجد عنى ما وراءها من الارض لا يحرم المرور

ثم لا يضرمه ما ر امامه وقيس
 بالخط المصلي وقدم على الخط
 لانه اظهر في المراد (وطولها)
 أي المذكورات (ثلثا ذراع)
 فكثر (وبينها) أي بينها وبين
 المصلي (ثلاثة اذرع فاقل)
 وذكر سن الصلاة الى
 المذكورات مع اعتبار الترتيب
 فيها وضبطها بما ذكر من
 زيادتي وبذلك مرجع في
 التحقيق وغيره الا الترتيب
 في الاولين فهو مقتضى كلام
 الروضة واصلا وصرح به في
 المجموع والاضبط الاخيرين
 فهو القياس كما قاله الاستوى
 واذا صلى

بين يديه على الأرض لتقدم يديه بهدم تقديم الفروة المذكورة الى موضع جبهته ويحرم
 المرور على الفروة فقط وعبارته على م ر قوله اعلام اتصيته انه لو طال المصلي والخط
 وكان بين قدم المصلي واعلاما أكثر من ثلاثة اذرع لم يكن ستره معتبرة ولا يقال يعتبر
 منها مقدار ثلاثة اذرع الى قدمه ويجعل ستره ويلغى حكم الزائد وقد توقف فيه م ر
 ومال بالفهم الى انه يقال ماذا كراكن ظاهر المقول الاول فليحرر اه سم وكان الاولى
 لشارح ان يقدم قوله والمراد الخ على قوله فيسن دفع ما رنا مل (قوله الى شيء) أي غير
 آدمي وبهية ح ل (قوله يستره من الناس) أي يمنع الناس شرعا من المرور بين
 يديه برماوى (قوله أي منه شيطان) لان الشيطان لا يجسر ان يمر بين يدي المصلي
 وحده فاذا مر عليه انسان وافقه شوبرى (قوله او هو شيطان) أي يفعل فعل الشيطان
 لانه يصدد شغل المسلم عن الصلاة ولو دفعه والحالة هذه أي في حالة سن الدفع وتلف
 لاضمان عليه وان كان رقيقا لم يدم مستويا عليه ح ل فان عدم مستويا عليه ضمنه
 اخذنا ما ياتي في الجرف في صلاة الجماعة وقد يتوقف في الضمان حيث عدم دفع
 الصائل فان دفعه يكون بما يمكنه وان أدى الى استيلاء عليه حيث تعين طريقا في الدفع
 ويفرق بينه وبين الجريان الجرف لنفع الجار لا لدفع ضرر الجار ع ش على م ر (قوله وبه
 صرح الاسنوى) متمد (قوله وحرم مرور) وهو من الكبائر اخذنا من الحديث عز بنى
 وهو معطوف على قوله فيسن الخ فيكون مرتبا على الصلاة لوجود داره كان المناسب
 ان يبان بالمضارع ويلحق بالمرور والجلوس بين يديه ومدرج عليه واضطجاعه ع ش
 ولو ازيلت سترته حرم على من علم بها المرور كما يجتنبه الاذرع لعدم تقصيره وقياسه ان من
 استتر بستره براهه مقلده ولا يراه مقلد المارة تحريم المرور ولو قيل باعتبار اعتقاد المصلي
 في جواز الدفع وفي تحريم المرور باعتبار اعتقاد المارة لم يعد وكذا ان لم يعلم مذهب المصلي
 ولو صلى بلا ستره فوضعه غيره اعتد بها ويكره ان يصلى وبين يديه رجل أو امرأة
 يستقبله ويراه م ر وقوله فوضعه غيره أي بعدا عنه ح ل وانظر هل هو قبله ولا
 والحق انه ليس بقيد (قوله لكان ان يقف) ليس هذا جوابا وانما التقدير لو يعلم
 بالحرمة لو وقف أربعين ولو وقف لكان خيرا له شوبرى وقوله ليس هذا جوابا لان
 كون وقوفه أربعين خريفا خيرا له لا يتوقف على علمه بالاثم الذي عليه بل الوقوف
 المذكور خيرا له وار لم يعلم بالاثم الذي عليه فلهذا جعل جوابا لاول المقدرة وقد رجوا
 لاول المذكورة وانما خص الاربعين لمرين الاول ان الاربعية أصل جميع الاعداد أي احاد
 عشرات مئات الوف فلما أريد التكميل ضربت في عشرة انشائي أن كمال اطوار الانسار
 بأربعين كالنطفة والعنقة والمضغة وكذا بلغ لا شدا كره في على البخاري شوبرى

الى شيء منها (فيسن) له
 ولغيره (دفع ما ر) بينه وبينها
 والمراد بالمصلي والخط منها
 اعلامها وذلك مخبر الشخين
 اذا صلى أحدهم الى شيء
 يستره من الناس فإراد أحد
 ان يجتاز بين يديه فليدفعه
 فان أبي فليقاتله فانما هو
 شيطان أي معه شيطان
 أو هو شيطان الانس وذكر
 سن الدفع لغير المصلي من
 زيادتي وبه صرح الاسنوى
 وغيره تفقها (وحرم مرور)
 وان لم يجد المارة بيلا آخره
 لو يعلم المارة بين يدي المصلي
 أي الى الستره ماذا عليه من
 الاثم لكان ان يقف أربعين
 خريفا خيرا له من ان يمر بين
 يديه رواء الشخين الامن
 الاثم فالبخاري والاخرى
 فالزيد والتحريم

مقيد بما اذا لم يقصر المصلي
بصلاته في المسكان والا كان
وقف بقارعة الطريق فلا
حرمة بل ولا كراهة كما قاله
في الكفاية اخذ من كلامهم
وبما اذا لم يجد النار فرجة
امامه والا فلا حرمة بل له
خرق الصفوف والمروءية فيها
ليست الفرجة كما قاله في
الروضة كما صلها وفيه الوصل
بلاسترة أو تباعد عنها أي
أول تمكن بالصفة المذكورة
فليس له الدفع لتقصيره
ولا يحرم المروءية بديه لكن
الاولى تركه فقله في غيرها
لكن يكره محمول على الكراهة
غير الشديدة قال واذا صلى
الى ستره فالسنة ان يجعلها
مقابلة ليمينه او شماله ولا يصمد
لها بضم الميم أي لا يجعلها
تلقاء وجهه (وكره التفات)
فيما بوجهه لخبر عائشة سألت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الالتفات في الصلاة
فقال هو اختلاس يختلسه
الشیطان من صلاة العبد رواه
البخاري (وتغطية فم)

(قوله خير له) هذا خبر كان وفي رواية برفع خير وعليها فخير اسم كان لانه وان كان نكرة
الا انها وصفت ويحتمل ان يقال اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها فتح الباري شو برى
وافعل التفضيل ليس على بابه (قوله مقيد بما اذا لم يقصر المصلي الخ) يؤخذ منه انه لو لم
يجد محلا يقف فيه الاباب المسجد كثر المصليين كيوم الجمعة مثلا حرم المرور وسن له
الدفع وهو محتمل ويحتمل عدم حرمة المرور لاستحقاقه المرور في ذلك المسكان على انه
قديقال بتقصير المصلي حيث لم يبادر للمسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير المرور وهذا
أقرب (قوله بقارعة الطريق) أي أو شارع أو درب ضيق أو باب نحو مسجد كالحل
الذي يغلب مرور الناس فيه وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف قال شيخنا ع ش
وليس منه ما جرت به العادة من الصلاة برواق ابن عمر بالجامع الازهر فان هذا ليس
محلا للمروءية غالباً بل ينبغي ان يكون منه ما ووقف في مقابلة الباب (قوله وبما اذا لم يجد
المسار فرجة) ليس بقيد بل المدار على السعة ولو بلا خلاء بان يكون بحيث لو دخل بينهم
لوسعه كما سيصرح به في شروط الاقتداء ح ل (قوله بل له خرق الصفوف) وان
تعددت وزادت على صفين بخلاف ما سيأتى في الجمعة من تخطى الرقاب حيث يتقيد
ذلك بصفين لان خرق الصفوف في حال القيام اسهل من التخطى لانه في حال القعود ح ل
(قوله لستر الفرحة) وان لزم عليه المرور بين يدي المصلي وفيه تصریح باننا لا نكتفي
في السترة للمصلي بالصفوف ح ل وهو كذلك كما صرح به م ر (قوله وفيها الخ)
مراده بيان مفهوم قوله وسن الخ (قوله فليس له الدفع) أي فيحرم عليه ذلك
وان تعذرت السترة بسائر انواعها ذى (قوله ولا يحرم المرور) قال م ر في شرحه
ولما استر بستره في مكان مغصوب لم يحرم المروءية فيها وبينه ولم يكره كما أفتى به الوالداه أي
لانها لا قرار لها لوجوب ازالتهما فهي كالعدم (قوله فالسنة الخ) لا يتأتى في الجدار
كما هو معلوم وقد يتأتى فيه بان ينقل طرفه وعن غيره حيث ينفذ فهل السنة وقوفه عند
طرفه بحيث يكون عن يمينه ويشمل المصلي كالسجادة فهل السنة وضعها عن يمينه
وعدم الوقوف عليها فيه نظرو ويحتمل على هذا ان يكفي كون بعضها عن يمينه وان وقف
عليه باسم على حجر ع ش على م ر (قوله ليمينه) هو أولى أي بحيث تسامت بعض بدنه
ولا يبالغ في انحراف عنها ع ش (قوله ولا يصمد) وحيث يحتاج الى الجواب
عما تقدم في الخبر وهو اذا صلى أحدكم فليجعل امام وجهه شيئاً ح ل الا ان يقال المراد
بالامام ما قابل الخلف فيصدق بجعلها عن يمينه او شماله والاولى ان تكون على اليسار
لان الشيطان ياتي من جهتها وقال ع ش الاولى عن يمينه لشرف اليمين (قوله وكره
التفات) أي ما لم يقصد به اللعب والابطال صلاته م ر (قوله بوجهه) أي في غير

المستلقي لان التفاته به مبطل (قوله للنهي عنه) أي عن التغطية وذ كر الضمير
لاكتسابها التذكير من المضاف اليه وفيه ان الاكتساب لا يكون الا اذا كان المضاف
صالحا للتعدي وهو هنا غير صالح له فحينئذ يكون راجعا للذ كور وهو التغطية او نظرا
لكون التغطية ستر (قوله هو اختلاس) أي سبب اختلاس قال الشوبري أي
اختطاف بسرعة ولعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لانه يقطع منها
شيئا وياخذ منه قال الطيبي سمي اختلاسا تصورا لقيع تلك الفعلة بالختل لان المصلي
يقبل على ربه والشيطان يرتصده ينتظر فوات ذلك عليه فاذا التفت فقد اغتتم
الشيطان الفرصة وقد ورد لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فاذا التفت
اعرض عنه وفي رواية انصرف عنه حل (قوله وقد روى) لم يقل خبر مسلم لان هذا الخبر
منسوخ فلا يصح دليلا وقوله اشتكى أي مرض (قوله فاشار اليها) أي بالعود فقد دنا
وهو نعمة الحديث كما ذكره الدميري وهو منسوخ كحديث انما جعل الامام ليؤتم به
فاذا صلى جالس افلحوا جالوسا اجعين او اجعون شوبري ووجه النسخ انهم كانوا قادرين
على القيام وكانت ملائمتهم فرضا والقادر لا يجوز له القعود فيه وان كان امامه يصلي من
عود لعدوه اه (قوله فليمسك بيده) والاولى ان تكون اليسار لقوله فان الشيطان
يدخل لانها الرفع الاذي حل والاولى ان يكون بظاهرها ان تيسر والافيطتها ان تيسر
أيضا والافاليمين (قوله فان الشيطان يدخل) ظاهره انه يدخل حقيقة ولا يشك
عليه ان الشيطان جسم فكيف يدخل في قلب بني آدم واجيب بان الشياطين لهم قوة
التصور فيجوز ان يتصور بصورة الهواء فيدخل حقيقة وهذا هو الظاهر من الاحاديث
الواردة في مثله ويحتمل انه مجاز لا يحصل من الخواطر النفسانية للمصلي ولعل وضع
اليده على الفم على هذا تصوير محال بحال من يدفع عن نفسه من يقصده بالاذى اه
ع ش (قوله فتأخيري) تفريع على قوله في الثلاثة لا على الاستدلال لانه لم يستدل
على مفهوم الاخير وقوله اولى من تقديم الاصل وكلام الاصل صحيح أيضا لان الاستثناء
يرجع لما بعده (قوله اوفي بعضه) لعل منشأ التردد انه اختلف في بعض ما يأتي هل هو
مقيد بعدم الحاجة أولا ع ش (قوله ونظر نحو سماء) ولو بدون رفع رأسه وعكسه
وهو رفع رأسه بدون نظر كذلك على ما به شبه الشوبري فيشمل الاعى كما قاله البرماوى
(قوله ما بال أقوام) اهمهم لان النصيحة على رؤس الاشهاد فضيلة شوبري
والاستفهام توبيخي (قوله لينتهن الخ) أي ليكن منهم انتهاء عن رفع الابصار الى السماء
او خطف لها من الله اه حل فهو خبر بهنى الامر او تخيير تهديد لهم واما رفع البصر
في غير الصلاة لاسماء للدعاء فجزوه الاكثرون لاراسماء قبلة الدعاء اه شرح

لنهي عنه رواه ابن حبان
وغیره وصححه (وقيام على
رجل) واحدة لانه تكلف
بنا في الخشوع (لا حاجة)
في الثلاثة فان كان لها لم يكره
وقد روى مسلم خبره صلى
الله عليه وسلم اشتكى فصلينا
وراءه وهو قاعد فالتفت اليها
فرأنا قياما فاشار اليها الحديث
وخبر اذا تشاء أحدكم
فليمسك بيده على فيه فان
الشيطان يدخل فتأخيري
لا حاجة عن الثلاثة اولى
من تقديم الاصل اه على
الاخير منها بل قد يجعل قيدا
أيضا فيما يأتي اوفي بعضه
(ونظر نحو سماء) مما يلي
كثوبه اعلام وذلك لخبر
البخاري ما بال أقوام يرفعون
ابصارهم الى السماء في
صلاتهم لينتهن عن ذلك
اولتخطفن ابصارهم وخبر
الشيخين كان النبي صلى الله
عليه وسلم يصلي وعليه

البضاري للشارح (قوله خيصة) يفتح الحاء المعجمة وكسر الميم وبالصاد كساء مربع له
 علمان والانجافية بفتح الهمة ومكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون
 ياء النسبة كساء غليظ لا علم له وقال ثعلب يجوز فتح الهمة وكسرها وكذا الموحدة
 فتح الباري شوبري (قوله قال الهتني اعلام هذه) انما قال ذلك صلى الله عليه وسلم
 بيانا لغيره والا فهو صلى الله عليه وسلم لا يشغله شيء عن الله ع ش وقال بعضهم قوله
 الهتني أي كادت ان تلهيني والا فهو صلى الله عليه وسلم لا يلهيه شيء عن عبادة الله
 قط أو هو تعلم للامة (قوله الى أبي جهم) وقيل جهيم بالتصغير والاول هو الصحيح
 وانما خص أبا جهم لأنها كانت منه اولا وطلب منه الانجافية جبراله لئلا يحصل له
 ردها كسر وكتب أيضا قوله الى أبي جهم أي ليلبسها في غير الصلاة فلا اشكال
 شوبري واسم أبي جهم عامر بن حذيفة العدوي القرشي المدني أسلم يوم الفتح توفي
 في آخر خلافة معاوية قسطلاني ع ش (قوله وكف شعر) محله في الرجال اما المرأة
 ففي الامرنة قضها الضعفاء رمشة وتغيير لميبتها المماقية للنجل وينبغي الحاق الخنثى بها
 شرح م ر ومراده بكفها ما يشمل تركها مكفوفين أي وفي صلاة جنازة لكن الحكمة
 التي ذكرها لا تشملهما والحكمة الشاملة لها ان اذ رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الارض
 اشبه المنكبر شوبري بزيادة نعم يجب كف شعر امرأة وخنثى توقفت صحة الصلاة عليه
 اه ق ل (قوله امرت ان اسجد الخ) أي وجوبا وقوله ولا كف شعرا ولا ثوبا أي بدنا
 (قوله والمعنى في النهي) أي حكمته الاصلية ولا يراه يكره الكف في صلاة الجنازة
 والقاعد برماوى والاولى ان يقول المستلق يدل القاعد والنهي مأخوذ من الامر
 لان الاسر بالشئ نهى عن ضده (قوله انه) أي ما ذكر من الشعر والثوب ح ف
 (قوله وبصق اماما ويمينا) أي في الصلاة وخارجها وانما كره البصاق على اليمين اكراما
 للملك ولم يراع ملك اليسار لان الصلاة ام الحسنات البدنية فاذا دخل فيها تنحى
 عنه ملك اليسار الى فراغه منها الى محل لا يصيبه شيء من ذلك فالبصاق حينئذ انما يقع
 على القرين وهو الشيطان شرح م ر قال الرشيدى قوله اكراما للملك انما يظهر
 بالنسبة للمصلى على ان في هذه الحكمة وقفة ان لم تكن عن توقيف وعبرة ع ش قوله
 في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظهارا لشرف الاول اه وعبرة ع ش قوله
 ويمينا أي في الصلاة وخارجها السكن حيث كان من ليس في صلاة مستقبلا كما بحث
 بعضهم تقييد ذلك بما اذا كان متوجها للقبلة اكراما لها م ر (قوله ولكن عن يساره)
 محله ما لم يكن في مسجده صلى الله عليه وسلم فانه يبصق في كفه جهة يمينه لانه مدفون
 جهة اليسار اه شيخنا (قوله وكفارتها دفنها) أي فهي دافعة لابتداء الاثم ودوامه

خيصة ذات اعلام فلما فرغ
 قال الهتني اعلام هذه اذهبوا
 بها الى أبي جهم واتيوني
 بالنجانيته ونحو من زيادتي
 (وكف شعر او ثوب) لخبر
 امرت ان اسجد على سبعة
 اعظم ولا اكف ثوبا ولا شعرا
 رواه الشيخان واللفظ لمسلم
 والمعنى في النهي عنه انه يسجد
 معه (وبصق اماما ويمينا)
 لا يسارا لخبر الشيخين اذا
 كان أحدكم في الصلاة فانه
 يناجي ربه عز وجل فلا يزين
 بين يديه ولا عن يمينه ولكن
 عن يساره أي ولو تحت قدمه
 وهذا كما في الجوع في غير
 المسجد اماميه فيجزم لخبر
 الشيخين البصاق في المسجد
 خطيئة وكفارتها دفنها
 بل يبصق

كما هو ظاهر الحديث زى ومحل ذلك اذا كان هيا لها موضع قبل بصقها والا فهو قاطع لدوامه فقط وعبارة ح ل قوله وكفارتها دفنها أى بنحو تراب وأما الملبط فان أمكن ذلك فيه بحيث لا يبقى لها أثر البتة كان كدفنها والا فلا لانه زيادة في التقدير ومحل كون دفنها بنحو تراب كافى اذا لم يبق لها أثر ولم تأذ بها من في المسجد بنحو اصابة ثوبهم وابدانهم والالم يكف ففى أى الكفارة دافعة لا تتم أى فاطعة لدوامه ان تقدم البصاق على الدفن فان كان عقبه كما لو حفر ترابا وبصق فيه ثم رد التراب على بصاقه كان دافعا لانه ابتداء وود واما اه (قوله في طرف ثوبه) أى ولو كان فيه دم براغيث ويكون هذا من الاختلاط بالاجنبى لم حاجة اه ح ف (قوله نهى ان يصلى الرجل مختصرا) الصلاة ليست بتقييد بل خارجها كذلك لانه فعل الكفار بالنسبة اليها وفعل المتكبرين خارجها وفعل النساء والخفثين لا يحب ولما صح انه راحة أهل النار فيها ولان ابايس هبط من الجنة كذلك برماوى وسم (قوله بمدافعة حدث) قال السنة تغريغ نفسه من ذلك لانه يخل بالخشوع وان خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متسعا ولا يجوز له الخروج من الفرض بطر وذلالة فيه الا ان غلب على ظنه حصول ضرر بكنهه يلجئ التيمم فله حينئذ الخروج منه وتأخير عنه عن الوقت والعبرة في كراهة ذلك بوجوده عند السرم ويلحق به فيما يظهر ما لو عرض له قبل التحرم وزال وعلم من عادته انه يعود له في اثنا عشر م ر (قوله وبحضرة طعام) أى أو قرب الحضور وينبغي ان المراد بذلك ان يكون بقدر الصلاة م ر ح ل (قوله أى يشاق اليه) تفسير مراد من التوق والافهوشدة الشوق اه رشيدى وعبارة ع ش على م ر قوله أى يشاق اليه وان لم يشتد جوعه ولا عطشه فيما يظهر اخذ بما ذكره في الفاكهة ونقل عن بعض أهل العصر وهو الشيخ ن س ل التقييد بالشديد من فاحذره وعبارة عمرة قوله تتوق اليه شامل لما ليس به جوع أو عطش وهو كذلك فان كثير من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش قال ح ل وحينئذ بأ كل ما يحتاج اليه حيث كان الوقت متسعا والاصلى لحرمة الوقت ولا كراهة (قوله أى كاملة) يجوز نصبه سفة للصلاة ورنه صفة لها بالضرر للمحل وقوله بحضرة طعام خبر وقوله وهو يدفعه الاخبثان فيه ان الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة الا ان تجعل جملة وهو يدفعه الاخبثان حالا ويقدرا الخبر كاملة أى لا صلاة كاملة حال مدافعة الاخبثين ع ش على م ر (قوله وبجمام) أى غير جديد ويفرق بينه وبين الخلاء الجديد بان الخلاء يصير مستقذرا وماوى للشياطين بمجرد اتخاذه والجمام لا يصير ماوى للشياطين الا بكشف العورة فيه ح ل أى فيؤخذ من العلة تقييده بغير الجديد ومثل الحمام كل محل

في طرف ثوبه من جانبه الايسر ويحلك بعضه ببعض ويبصق بالصناد والزاي والسبين (واختصار) بان يضع يده على خصرته لخبر أى حريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يصلى الرجل مختصرا رواه الشيخان والمرأة كالرجل كما في المجموع ومثلها الخنثى (وخفض رأس) عن ظهر (في ركوع) لجما وزنه لانه صلى الله عليه وسلم وحذفت تقييدا لاصل الخنثى بالمبالغة تبع النص الشافعى وغيره (وصلاة بمدافعة حدث) كبول وغائط وريح (وبحضرة) بتثنية الحساء (طعام) مأ كول أو مشروب (يتوق) بالمشاة أى يشاق (اليه) لخبر مسلم لا صلاة أى كاملة بحضرة طعام ولا وهو يدفعه الاخبثان أى البول والغائط وتعبيرى بمدافعة حدث اعم من قوله حاقنا أو حاقبا أى بالبول أو الغائط (وبجمام)

ومنه مسلخه (وطريق)
 في بنيان لابرية (ونحو مزبلة)
 وهي موضع النيل كجزيرة وهي
 موضع ذبح الحيوان (و) نحو
 (كنيسة) وهي معبد اليهود
 كبيعة وهي معبد النصراني
 (و) نحو (عطن ابل) ولو طاهرا
 كراحها الا في وعطن
 الموضع الذي تنجي اليه الابل
 الشاربة يشرب غيرها فاذا
 اجتمعت سبقت منه الى
 المرعى ونحو من زيادتي
 (ومقبرة) بتثنية الموحدة
 نبشت أم لا للنهي في خبر
 الترهذي عن الصلاة في الجمع
 خلا المراح وسيأتي وخلا
 نحو الكنيسة فالقمت بالجمام
 والمعنى في الكراهة فيهما انهما
 ماوى الشياطين وفي الطريق
 اشتغال القلب بمرور الناس
 فيه وقطع الخشوع وفي نحو
 المزبلة والمقبرة المنبوشة
 نجاستهما تحت ما يفرش
 عليهما فان لم يفرش شيء
 لم تصح الصلاة وفي غير
 المنبوشة نجاسة ما تحتها
 بالصديد وفي عطن الابل
 نضارها المشوش للخشوع
 والحق به مراحها بضم الميم
 وهو مأواها ليسلا للمعنى
 المذكور فيه ولهذا التكره في

معصية شرح م ر كالمصاغة ومحل المكس وان لم تكن المعصية موجودة حين صلاته
 لان ما هو كذلك ماوى الشياطين وتندب اعادة الصلاة الواقعة في الجمام ولو منفردا
 للخروج من خلاف الامام أجد وكذا كل صلاة اختلف فيها بسحب اعادتها على
 وجه يخرج به من الخلاف ولو منفردا وخارج الوقت ومرارا ع ش (قوله ومنه
 مسلخه) أى موضع الحوائج سمى بذلك لانه موضع سيلج الحوائج أى نزاعها منقول من
 مسلخ الحيوان أى موضع سلخه (قوله لابرية) ضعيف والتحقيق ان مدار الكراهة
 على كثرة مرور الناس ومدار عدمها على عدم كثرة مرورهم من غير نظر الى خصوص
 البنيان والعكرا رشيدى على م ر (قوله مزبلة) بفتح الباء وضمها شرح م ر (قوله
 ونحو كنيسة) ولو جديدة فيما يظاهر ويغيب بينا وبين الجمام الجديد بغلظ أمرها
 بكونها معدة للعبادة الفاسدة فاشبهت الخلاء الجديد بل أولى ع ش قال ح ل
 ومحل جواز دخولها ما لم يمنع من الكراهة (قوله كبيعة) بكسر الباء (قوله في
 الجميع) أى من قوله وجمام الى آخر كلامه وهي تسع مسائل تعلم من كلامه بالتأمل
 فاستدل على ستة منها بالنهي وقاس ثلاثة منها على المستثنيات فاشار لقياس بقوله
 فالقمت أى نحو الكنيسة وفيه شتان وسية يس مراح الابل على عطنها ومن جعل
 المسائل عشرة جعل في المقبرة تثنية المنبوشة وغيرها فقوله وسيأتي أى استدلالا
 وتعليلا (قوله فيهما) أى في الكنيسة والجمام قال م ر ومحل الكراهة في جميع ما مر
 مالم يمارضها خشية خروج وقت والا فلا كراهة وانما يقتضى النهى عنها الفساد
 عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعلق الصلاة بالاقوات اشد لان الشارع جعل لها
 اوقاتا مخصوصة لا تصح في غيرها فكان التحلل فيها اشد بخلاف الامكنة فتصح
 في كلها ولو كان المحل مغصوبا لان النهى فيه كالحرى لا مخرج منفك عن العبادة
 فلم يقتض فسادها (قوله نجاسة ما تحتها بالصديد) منه ما يؤخذ عدم الكراهة في مقبرة
 الانبياء والشهداء ومن دفن وهو صحيح البدن ولم تمض مدة يتغير فيها والكلام في مقبرة
 الانبياء حيث لم يستقبل رؤس قبورهم في الصلاة والاحرم كما بعشه الزركشى وحيث
 تحرم الصلاة خلف قبر الشريف ح ل باختصار ومحل ذلك حيث قصد التعظيم
 لا التبرك والا فلا حرمة وانما لم تكرر في مقبرة الانبياء لانهم احياء في قبورهم يأكلون
 ويشربون ويصلون ويحجون قال العلامة الاج بل ويشكون برماوى (قوله ولهذا) أى
 لانقار أى لانتقائه (قوله ولا فيما) أى في مكان يتصور منها أى يوجد من الغنم
 بان يتصور لها موضع تنجي اليه بعد شربها يشرب غيرها (قوله وفيه نظر) لا يخفى وجه
 النظر ان الحاق البقر بالابل أولى من الحاقها بالغنم

مراح الغنم ولا فيما يتصور منها من مثل عطن الابل والبقر كالغنم قاله ابن المنذرى وغيره قال الزركشى وفيه نظر (باب

(باب في مقتضى سجود السهو)

(قوله مقتضى) بكسر الصاد أي سببه وهو مفرد مضاف لمعرفة فيم وإضافة سجود السهو من إضافة المسبب للسبب أي سجود سببه لسهو وهذا جرى على الغالب والافتقار يكون سببه عمدا فقد صار حقيقة عرفية لجبر الخلل الواقع في الصلاة سهوا أو عمدا قال العلامة البرماوي وهو من خصائص هذه الأمة ولم يعلم في أي وقت شرع والسهو جائز على الأنبياء بخلاف النسيان لا يفتقر نقص وما في الأخبار من نسبة النسيان إليه عليه الصلاة والسلام فالمراد به السهو وفي شرح المواقف الفرق بين السهو والنسيان أن الأول زوال الصورة عن الذاكرة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا فيحتاج في حصولها إلى سبب جديد سمع على جرحه ع ش (قوله وما يتعلق به) أي بالسجود من كونه قبل السلام ومن كونه بعدد ومن كون الإمام يتجمل سهوا والمأموم وقد سجد السهو لانه لا يفعل إلا في الصلاة وسجد السهو لانه لا يفعل داخل الصلاة وخارجها وأخرى سجود الشكر لانه لا يفعل إلا خارج الصلاة اه شرح م ر (قوله في الصلاة) صفة لبيان محله لا الاحتراز لان مثلها ما الحق بها ع ش (قوله فرضا) أي سوى صلاة الجنازة وسوى صلاة فاقد الطورين لانه سنة وهو ممنوع منها م ر وقوله أو فلا ولو سجدة التلاوة خارج الصلاة أو سجدة الشكر ولا مانع من جبر الشيء باكر منه ح ل و م ر كما في افساد صوم يوم من رمضان بولوى فانه ان عجز عن الاعتناق يصوم ستين يوما متتابعة مع قضاء اليوم (قوله سنة) أي مؤكدة الا لإمام جمع كثير يخشى منه التشويش عليهم بعدم سجودهم معه ويفرق بينه وبين ما يأتي في سجدة التلاوة بانه اكد منه ح ل وانما لم يجب سجود السهو لانه ينوب عن المسنون والبدل اما كبده أو اخف وانما وجب جبران الحج لانه بدل عن واجب فكان واجبا شرح م ر نعم يجب على المأموم بسجود امامه تبعاله (قوله لاحد أربعة أمور) أي كما يستفاد من مذهبه حيث اعاد لام العلة مع كل من المعطوفات إشارة إلى استقلال كل فتأمل وهما قال لاحد أمور أربعة وما وجد تقديم الصفة على الموصوف قلت لعله لإفادة المحصر من أول الأمر فتأمل شوبري (قوله اترك بعض) أي بقينا لقوله الآتي وللشك في ترك بعض معين اه ع ش (قوله ولو عمدا) ولو قصد ان يسجد ح ل والغاية للرد على القول الضعيف القائل بطلان الصلاة بشروعه في السجود اذا كان الترك عمدا (قوله تشهد اول) أي في فرض أو تغل بان احرم بربع ركعات ناويا ان يأتي فيها تشهدين فان ترك أولهما سن السجود على المعتمد عند م ر وخالفه جرح قال لا يسجد لانه ليس مطلوب بالذاته (قوله أو بعضه) ولو حرفا ع ش (قوله وقعوده) أي

(باب)
في مقتضى سجود السهو
وما يتعلق به (سجود السهو)
في الصلاة فرضا أو تغلا (سنة)
لاحد أربعة أمور (ترك
بعض) من الصلاة ولو عمدا
(وهو) غمانية (تشهد اول)
أو بعضه (وقعوده) وان
استأنز تركه ترك النشهد
والمراد بالتشهد الاول اللفظ
الواجب في التشهد الأخير
دون ما هو سنة فيه فلا يسجد
تركه قاله المحب الطبري
(وقنوت راتب) أو بعضه
(وقيامه)

التشهد أو بعضه بان كان لا يحسن التشهد لانه حيث يسن ان يقعد وقد رفعه ل نفسه
وقد يقال سجوده الا ان ليس لذات القعود بل لكونه بدلا عن التشهد ح ل وكذا
يقال في قيام القنوت (قوله وان استلزم تركه) ترك التشهد أي غالبا ومن غير الغالب
ما اذا كان عاجزا عن القعود فانه يسن له الاقيا بالتشهد من قيام فهم الم يلزم من ترك
القعود ترك التشهد وكذا اذا كان عاجزا عن القيام فانه يأتي بالقنوت من قعود فلم يلزم
من ترك قيامه تركه شيئا ح في وهذا لا يحتاج اليه الا اذا جعلنا الواو للتحال
فان جعلناها للناية فلا حاجة الى قول شيئا غالبا لان معناه حيث ذسواء استلزم
تركه ترك التشهد بان كان قادرا على القعود أم لا بان كان عاجزا عن القعود (قوله
وقنوت راتب) ويسجد تاركه تبعا لامامه الحنفى على المعتمد يل وان فعله المأموم لان
ترك امامه له ولو اعتقاد من حكم السهو والذي يلحق المأموم لا افتدائه في الصبح بمصلي
سنتها لان الامام يحمله ولا يخل في صلاته وعدم مشروعية القنوت له لا يمنع من تحمله
لان وضع الامام يحتمل الخلل وان كان مما لا مشروعية فيه س ل وقوله لان ترك
امامه الخ فان أتى به الامام الحنفى لم يسجد المأموم اذ العبرة بعقيدة المأموم اه ع ش
وقال ق ل يسجد الشافى المأموم وان قنت كل من الامام والمأموم لانه غير مشروع
للامام قوله كالمدم اه والمعتمد الاول (قوله أو بعضه) ولو حرفا كالغناء في فائت والواو
في وانه لانه يتعين بالشروع فيه لاداء السنة ما لم يعدل اليه بغيره شرح م ر قال ع ش
أي ما لم يعدل الى آية تتضمن ثناء ودعاء لانها لم ترد في القنوت كانت قنوتا مستقلة
فاسقط الدعول اليها حكم ما شرع فيه اه أي فكانه لم يشرع فيه بخلاف ما اذا عدل
الى قنوت وارد كقنوت سيدنا عمر فيسجد لانه لما كان يسن الجمع بينهما صار
كقنوت واحد فاذا اخل ببعض أحدهما سجد لاه هو فابدل في كلام م ر فيه
تفصيل تدبر ولو جمع بين قنوت الصبح وقنوت سيدنا عمر فيه فترك بعض قنوت عمر
يقع السجود لا يقال بل عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه
بجملته وهو حيث لا سجود له لانه نقول لوضع هذا التمسك لزيم عدم السجود بترك بعض
قنوت الصبح المخصوص لانه لو تركه بجملته وعدل الى دعاء آخر لم يسجد فتأمل ثم وافق
م ر على ما قلنا اه سم لان جمعها صيرهما كالقنوت الواحد وقوله وقيامه أي
وان لم يحسنه (قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) المراد بها الواجب منها
في التشهد الاخير شرح م ر (قوله بيان ما يخرج به) وهو قنوت النازلة ع ش
(قوله والتصریح به الخ) أي بذكر الصلاة على الآل في القنوت (قوله وقيس
بما فيه) وهو ثلاثة والبقية خمسة بجامع ان كالأذ كر مخصوص في محل مخصوص واديس
مقدمة ولا تابعا لغيره ولا يشرع خارج الصلاة وقد ترد الصلاة على النبي صلى الله عليه

وان استلزم تركه ترك
القنوت (وصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعدها)
أي بعد التشهد والقنوت
المذكورين وذكرها بعد
القنوت وتقييده بالراتب
من زيادتي وسيأتي بيان
ما يخرج به (و) صلاة (على
الآل بعد التشهد) (الاخرى)
بعد (القنوت) والتصریح
به من زيادتي وذلك لانه
صلى الله عليه وسلم قام من
ركعتين من الظهر ولم يجلس
ثم يسجد في آخر الصلاة قبل
السلام يسجدتين رواه
الشيخان وقيس بما فيه
البقية

وسلم فانها تشريع خارج الصلاة شورى لكن ورودها على جزء من اهل المذنب مع عدم
 ورودها على المجموع لا يقدح في اهل تأمل اه ح ف وانظر قوله بجامع ان كذا ذكر
 بخصوص الخ مع ان في كل من المقيس والمقيس عليه ما ليس بذ كروخرج بقوله ليس
 مقدمة دعاء الافتتاح والتعوذ وبما بعده السورة وبالثالث التسليم فلا سجود لواحد
 من المذكورات (قوله ويتصور الخ) جواب عـ قيل كيف يتصور ترك السابع لانه
 ان علم تركه قبل السلام اتي به اوبعد وطال الفصل أو اتي بمطال فات محل السجود
 اه ح ل فقوله ترك السابع أى ويتصور السجود بترك السابع كفى م ر
 والا فتركه حيث لا اشكال في تصويره والسابع منها والصلاة على الآل بعد التشهد
 الاخير ع شر (قوله بان يقن الخ) ولم يصوره بما اذا نسيه المصلى فسلم ثم تذكر عن
 قرب لانه لا يجوز له العود بعد السلام حيث يقصد السجود لما يلزم على عوده لما ذكر
 من الدور لانه اذا صرح عوده كان بالعود متمسكاً من الصلاة على الآل فيأتي بها ولا يتأتى
 السجود لتركها واذا لم يتأت السجود حيث لا تركها لا يصح منه العود للصلاة لاجل
 السجود لها فإى جواز العود له الى عدم جوازه فيبطل من أسيد اه شيفناح ف
 وشورى (قوله وقيل ان يسلم هو) اوبعد وقرب الفصل شورى (قوله وسيميت
 هذه الـ بن الخ) والابعض الحقيقية جبرها بالتدارك وهذه لما طالب جبرها بالشبهة
 الابعض الحقيقية بجامع طلب الجبر فيها وان اختلف المجبور به فلهذا سميت ابعضاً
 شورى (قوله بالجبر) أى بسبب الجبر وقوله بالسجود لعل الاولى حذفه كما صنع م ر
 لان الجامع مطلق الجبر اه والخامس ان الابعض اربعة وعشرون التشهد الاول
 اوبعضه والقعود لها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والقعود لها والصلاة على
 الآل في التشهد الاخير والقعود لها فهذه ثمانية والقنوت اوبعضه والقيام لها والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الآل والعقب والقيام لكل السلام على النبي
 والآل والعقب والقيام لكل فهذه ستة عشر فالجملة ما ذكره على كل حال
 اما ان يتركها عمداً أو سهواً فتكون ثمانية وأربعين وعلى كل من امان يتركها هو وامامه
 (قوله لعدم وروده) أى مع كونه ليست في معنى ما ورد حتى يقاس عليه فاندفع
 ما يقال ليس كل ما يسجد له وارد دليل قول الشارح ويقاس بمافي البقية قال زى
 فان سجد بترك غير بعض عباد الما بطات صلاته ومثله ح ل وع ش (قوله أى
 لا بعض منها) لانه سنة عارضة في الصلاة نزول بزوال النازلة فلم يتأكد شأنه بالجبر
 شرح م ر (قوله وليس هو) الواو في هذه العطفات بمعنى او كما يرشد اليه قول الشارح
 لاحد اربعة أمه وشورى ويستثنى من هذا ما لو سهى ما يبطل عمده بعد سجود السهو

وإذا ورد ترك السابع منها
 بان يتبين ترك امامه بعد
 سلامه وقبل ان يسلم هو
 وظاهر ان القعود للصلاة على
 النبي بعد التشهد الاول
 والصلاة على الآل بعد
 الاخير كالقعود للاول وان
 انقيام لها بعد القنوت كان قيام
 له وسيميت هذه الـ بن ابعضاً
 لقربها بالجبر بالسجود من
 الابعض الحقيقية أى
 الاركان وخرج بها بقية
 السنن كذا كركوع
 والسجود فلا يجبر تركها
 بالسجود لعدم وروده فيها
 وبراتب وهو قنوت الصبح
 والوتر قنوت النازلة لانه سنة
 في الصلاة لا منها أى لا بعض
 منها (ولسهو ما يبطل عمده
 فقط) أى دون سهو سواء

وقبل السلام فلا يسجد ثانيا كما سيأتي آخر الباب لأنه يجبر الخلل الواقع قبله وبعده
والواقع فيه (قوله أحصل معه) أي مع ما يبطل عمده كان شك وهو في السجود
في ترك الركوع فإنه يقوم ثم يركع فقد حصل مع ما يبطل عمده زيادة كائنه بسبب
تدارك الركوع اهـ ح ل أي وهو القيام للركوع (قوله أم لا) كان تذكرة
في التشهد ترك سجدة من الأخيرة فيأتي بها وحيث لا زيادة مع تداركها تأمل شو برى
(قوله كتطويل) راجع لقوله أم لا وتطويل الركن القصير بأن يزيده على قدر ذكر
الاعتدال المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل للحال المصلي
فإذا ظهر قدر الفاتحة إذا كان أو ساكتا وعلى قدر ذكر الجالس بين السجدين
المشروع فيه كذلك قدر التشهد الواجب وقول في تلك الصلاة ليس المراد من
حيث ذاتها بل من حيث الحالة الراهنة فلو كان أمما لا تسن له إلا ذلك التي تسن
للمنفرد اعتبر التطويل في حقه بتقدير كونه منفردا على الأول وبالنظر لما يشرع له
الآن من الذكر على الثاني وهو الأقرب لكلامهم اهـ ح ل قوله
كتطويل ركن قصير بأن يطول الاعتدال زيادة على الذكر المشروع فيه بقدر قراءة
الفاتحة ويطيل الجالس بين السجدين زيادة على الذكر المشروع فيه بقدر قراءة
أقل التشهد القراءة المعتدلة لا تعتبر قراءة المصلي نفسه ولا بفرض إمام لغير المحصورين
منفردا لعمدة بحال المصلي وذكر الاعتدال ينسلك الحمد إلى قوله لا ينفع ذا الجحمنك
الحمد (قوله لم يطلب تطويله) أي في الجملة في تلك الصلاة بخلاف ما يداب تطويله
كلاعتدال في الركعة الثانية في صلاة الصبح واعتدال الركعة الأخيرة في الوتر
والاعتدال في صلاة الكسوف فلا يضر تطويله اهـ ح ل أي والاعتدال الأخير من كل
مكتوبة في زمن النازلة على العمد اهـ ع ش خلافا لحـ وجر حيث قال لا يضر تطويله
مطلقا لأنه عهد تطويله في الجملة وقول ح ل كلاعتدال في الركعة الثانية الخ
أي فيغفر تطويله بقدر القنوت لا بما زاد على قدره كما صرح به مـ ر في شرحه وعبارته
وتطويل الركن القصير عمد اسكوت أو ذكر أو قراءة لم يشرع فيه يبطل عمده الصلاة
في الأصح وخرج بقولنا لم يشرع ما لو طوله بقدر القنوت في صلاة أو التسبيح في صلاته
والقراءة في الكسوف فلا يؤثر اهـ ومثله حجر قال سم قوله بقدر القنوت قد يدل على
ضرر الزيادة على قدر القنوت والذي يقبح خلافه لأنه لا يتعين لقنوت ذكر ولا دعاء
مخصوص ولا حد لا ذكر فيه أن يطيله بما شاء منها بل يقبح وكذا بالسكوت فلي تأمل اهـ
(قوله كذلك) أي لم يطلب تطويله بخلاف ما يداب تطويله كالجالس في صلاة
التسبيح ع ش وح ل وهو مفهومه أن الجالس مثلا في ركع غير قصير فيطوله ما شاء

أحصل منه زيادة بتدارك
ركن كما مر في ركن الترتيب
أم لا وذلك كتطويل ركن
قصير وهو اعتدال لم يطلب
تطويله (و الجالس بين
سجدين) كذلك وكقليل
كلام وأكل وزيادة ركعة
في سجدة لسهوه لأنه صلى الله
عليه وسلم صلى الظهر خمسا

ولو زيادة على الوارد فيه والظاهر انه ليس كذلك بل حكمه كغيره في انه ان اطاله بعد ذكره المطلوب فيه بقدر ان تشهد بطلت صلاته وسكتا يقال في اعتدال الصبح كذا بهامش لبعض الفضلاء ثم سمعت من شيخنا ح في انه لا يضر تطويلها زيادة على الذكر انواردها ولو كانت الزيادة اكثر من النشهد واكثر من الفاتحة انتهت والذى تلخص من كلام الرشيدى ان التطويل في الاعتدال المذكور ان حصل بقنوت أى دعاء وثناء سواء كان الوارد أو غيره لا يضر وان كثر جدا وان حصل بغيره كسكوت أو قراءة أو تسبيح فانه يغتفر فيه قدر القنوت الوارد زيادة على قدر ذكر الاعتدال وعلى أقل من قدر الفاتحة بان ينقص عنها ولو يسيرا فان كان بقدرها بطلت وتلخص أيضا ان المغتفر لله صلى صلاة التسبيح ان يطول الاعتدال بقدر التسبيح انوارده سواء أتى به بالفعل أم لا زيادة على قدره كحصر الاعتدال وتقل من قدر الفاتحة فان زاد على ذلك بطلت صلاته بان يطول بقدر التسبيح الوارد فيه وقدر ذكر الاعتدال وقدر الفاتحة أو بازيد من ذلك والذكر الوارد فيه هو الباقيات الصالحات عشر مرات فالزيادة على العشر غير معتبرة بالتفصيل الذى علمته فتأمل وحرر (قوله وسجد لله هو) هو عمل الاستدلال فلا يرد ان كونه بعد السلام ليس مذهبا ع ش وسأبقى في الشارح الجواب عنه بحمله على النسيان (قوله من ذلك) أى من قوله وليس هو الخ (قوله الى غير القبلة ناسيا) قيد به لانه محل الخلاف وخرج به جماع الدابة فيسجد قطعا اه جبر لكن في الجملة ونرحمها للشارح ما يفيد جريان الخلاف في كل من النسيان والجماع ع ش وعبارته على م ر ويفرق بينه وبين سجوده لجموحها وعودها فوراً بان هذا مقصود بر كونه الجموع أو بعدم ضبطها بخلاف الناسى فخفف عنه لمسقة السفروان قصر (قوله وهو القياس) أى على كل ما يبطل عمده دون سهوه قال ع ش وعليه فلا استثناء (قوله في انفسهما) أى لذاتهما ففى معنى الملام بدليل قوله بل للفصل قال الشيخ عميرة واورد عليه ان اشتراط الطمأنينة ينافي ذلك واجيب بانها اشترطت لينأتى الخشوع ويكون على سكينته اه سمع ع ش على م ر (قوله والالشرع الخ) أى لو قلنا انها مقصودان الخ ويرد عليه انها لو كانا للفصل لم يخرجنا عن كونها عادتین فكان القياس وجوب ذكرهما وقد أجاب عن ذلك ان جبر في صفة الصلاة بان كلامهما اكتنفته ركان كان الاكتناف صار فاهما عن العادة فلم يحتاج كل منهما لما يميزه فالاعتدال اكتنفته القيام والسجود والجلوس بين السجدين اكتنفته السجدة ان اه اطف (قوله لتمييزه عن العادة) هذا من تمام اللازم والابطال الملازمة لان الركوع والسجود ركان ما ويلان مقصودان لذاتهما مع انهما

وسجد لله وسجد للسهو وبعد السلام رواه الشيخان وقيس بما فيه نحوه وبسنتي من ذلك التفتل في السفر اذا انصرف عن طريقه الى غير القبلة ناسيا وعاد عن قرب فان صلاته لا تبطل بخلاف العامد كما مر ولا يسجد للسهو على النصوص الذى في الروضة كما ملها وصححه في المجموع وغيره لكن صحح الرافعى في الشرح الصغير انه يسجد قال الاسنوى وهو القياس وانما كان الاعتدال والجلوس المذكور قصيرين لانهما لم يقصدا في انفسهما بل للفصل والالشرع فيها ذكر واجب لتمييزه عن الصلاة كالقيام

لم يشرع فيها ذكر واجب لانها لا يكونان عادة حتى يتميزا به عنهما بل لا يكونان
الاعباد بخلاف القيام والقعود لما كانا يكونان عادة وعبادة شرع لهما ذكر واجب
ليتميزا عن العادة (قوله وفيه) أي التعليل المتقدم بقوله لانها لم يقصد الخ وقوله
كلام الخ وهو انه وقع في كلام الشيخين انها مقصودا واجب بان المراد بذلك انه
لا بد من تصديهما في جملة الصلاة ولا بد من الاتيان بهما اه ح ل (قوله لعدم ورود
السجود) أي ولم يكن هناك ما يقاس عليه (قوله ويستثنى منه) أي من قولنا
مالا يبطل عمده لا يسجد لسهوه ح ل (قوله مع ما يأتي) أي فانه يستثنى أيضا لانه
لا يبطل عمده مع انه يسجد لسهوه كعمده كما يأتي (قوله للسهوه) أي المخالفة لكن يصير
المعنى فانه يسجد للمخالفة الخ الا ان يقال المخالفة الثانية خاصة تأمل وقيل المراد
بالسهو الخلل قال ح ل قوله للمخالفة الخ وحيد تذكرون سببا خامسا يقتضي السجود
ولكونه خامسا لم يعد سببا خامسا قال ع ش فانه يسجد أي الامام أي وتسجد معه
الفرقة التي صلت معه آخر ولا يسجد على الفرقة الاولى لمقارقتها قبل حصول
ما يقتضي السجود وتسجد الثانية والثالثة في آخر صلاتهما اه سم بالمعنى (قوله
في غير محله) لان محله الوارد عنه صلى الله عليه وسلم هو التشهد أو القيام في الثالثة
في صلاة الخوف وفي غيرها محله التشهد أو الركوع والظاهر انه لو وقع فعل هذا بالامن
بان فارق المأمومون بعد الركعة الاولى واتموا لانفسهم واستتمروا في قيام انشائية الى
ان اتموا وجاء غيرهم فافتدى به ثم فارقوه بعد قيام الثالثة وهكذا فيبغى السجود لهذا
الانتظار بالاولى اه ح ل (قوله ولنقل مطلوب الخ) الحاصل ان المطلوب القول
المنقول عن محله اما ان يكون ركنا أو بعضا أو هيئة كما يؤخذ من تمثيل الشارح
فالركن يسجد لنقله مطلقا وثلثه البعض ان كان تشهدا فان كان قنوتا فان نقله بنيته
يسجد او يقصد الذكرا والهيئة لا يسجد لنقلها الا السورة اه شيخنا ح ف (قوله
ركنا) أي كلا أو بعضا بدليل تمثيله ببعض الفاتحة ومن نقل القنوت ان يأتي به قبل
الركوع شرح م ر (قوله وقنوت) أي أو كلمة منه بنيته قبل الركوع أو في الاعتدال
في الوتر في غير نصف رمضان الثاني ولم يطل به الاعتدال واما الفاتحة والسورة
فلا حاجة لنيتهما وقرر شيخنا زى انه لا بد من نية ما قيا ساعلى القنوت وقد يفرق بينهما
بان القنوت ثناء ودعاء والدعاء مطلوب في جميع الصلاة فلا بد من نية بخصوصه بخلاف
ما ذكرناه انما يطلب في محل مخصوص ففي نقله لغير ذلك احتمال ولو بدون نية
بخصوصه اه ح ل ومثله ع ش على م ر فانتضاء كلام الشارح من ان التشهد
والقراءة لا يشترط لهما نية؛ اقتضاء اسجود هو لنا م ر ر سبب ضعيف ع ش

وفيه كلام ذكرته مع جوابه
في شرح الروض وخرج بما
يبطل عمده مالا يبطل عمده
كالتفات وخطوتين فلا يسجد
لسهوه ولا لعمده لعدم ورود
السجود له ويستثنى منه مع
ما يأتي من نقل القولى ما لو
فرقه في الخوف أربع فرق
وصلى بكل ركعة أو فرقتين
وصلى بفرقة ركعة وبالآخرى
ولا فانه يسجد السهوه
للمخالفة بالانتظار في غير
محله وخرج فقط ما يبطل
عمده وسهوه ككثير كلام
واكل وفعل فلا يسجد لانه
ليس في صلاة (ولنقل)
مطلوب (قولي غير مبطل)
نقله الى غير محله ركنا كان
كفاتحة أو بعضها أو غير ركن
كسورة وقنوت بنيته وتسبيح
في سجده سواء نقله عمدا
ام سهوا

(قوله تركه التحفظ) قد يقال التحفظ وان كان ما موربه لكنه ليس من الصلاة وقد قيدوا المأوربه بكونه من الصلاة ففي قول جبرانه لم يخرج عنهما أي عن المأوربه والمنهى عنه نظر لا يقال غنع انه ليس منها فانه عبارة عن الاحتراز عن الخلل وذلك شرط أوادب لها لانا نقول هو شرط أوادب خارج عنها كان الاحتراز عن نحو الكلام والاتفات شرط أوادب وليس جزاءها فليتأمل سم على جبر شوبري واجيب بان هذا التحفظ يشبه البعض كما صرح به الشارح (قوله مؤكدا) أي أرامؤ كذا كذا كيد التشهد أي المربه (قوله ولا يرد) أي على العلة أو على المتن وقوله حيث لا يسجد تعليل للمنفى وقوله لان القيام تعليل للمنفى تأمل (قوله محلها في الجملة) أي محلها بنفسه لا بنوعه فلا يرد ان القيام محل القنوت بنوعه وهو الدعاء كما في دعاء الافتتاح فكيف يسجد من قبله قبل الركوع شوبري (قوله نظائره) كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد وقبل القنوت والصلاة على الأكل قبلها أيضا وغير ذلك مما هو ظاهر شوبري ويؤخذ منه ان قوله ويقاس أي في عدم ايراد مثل ما ذكرنا دفع ما يقال ليس هنا دليل يقاس عليه (قوله أعم وأولى الخ) يحتمل انه على التوزيع أي أعم من تعبيرة بنقل ركن قولي لان الركن ليس بقيد وأولى من تقييده الخ لان التقييد بالسهو يوهم انه لا يسجد لتعمده ويحتمل وهو الاظهر ان كلافه عموم وارلوية لان تعبيرة الاصل بنقل ركن يوهم أيضا انها لا تبطل بنقل السلام وتقييده بالسهو لا يشمل التعمد شيئا (قوله بالسهو) أي يكون العقل سهوا (قوله فبطل) محله في تكبيرة الاحرام اذا نوى بالثانية افتتاحا ولم ينو خروجها قبلها كما قاله خ ط وعلاه بقوله لان من انتح صلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى بطلت صلاته اه لانه يشترط في الاركان عدم التصاريق وقصده الافتتاح بالثانية يتضمن ابطال الاولى فصارت ذلك صارفا عن الدخول بها الضعفا عن تحصيل امرين الدخول والخروج معا فيخرج بالاشغاف لذلك اه م ر فان نوى خروجها قبل الثانية مثلا خرج بالنية ودخل بالتكبير (قوله وفارق نقل الفعل نقل القول) أي حيث فصلوا في الاول بين التعمد والسهو ولم يطلوا بالثاني مطلقا (قوله بعض معين) العتد انه يسجد لبعض المبهم خلافا للشيخ بناء على ان صورة المبهم ان يعلم انه ترك بعضها وشك في انه التشهد أو القنوت مثلا اما ان فسر المبهم بما لو علم ترك مندوب وشك هل هو بعض أو غيره فالعتد ما ذكره الشارح وظاهر ان المراد هنا الثاني بدليل قوله أو هل متروكه القنوت أو التشهد الخ لكنه على هذا الوجه فتد هذه مع قوله قبل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة لكن نقل عن م ر عدم السجود فيما لو شك هل أتى بجميع الأبعاض أو ترك شيئا منها

تركه التحفظ المأوربه في الصلاة مؤكدا كذا كيد التشهد الاول ولا يرد نقل السورة قبل الفاتحة حيث لا يسجد له لان القيام محلها في الجملة ويقاس بذلك نظائره وتعبيرة بما ذكره أعم وأولى من تعبيرة بنقل ركن قولي ومن تقييده السجود بالسهو ويخرج بما ذكره نقل الفعل والسلام وتكبيرة الاحرام عمدا فبطل وفارق نقل الفعل نقل القول غير ماذكره لانه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعل (ولشك في ترك بعض) بقيد زده بقولي (معين) كقنوت لان الاصل عدم الفعل

فعلية. فيحمل قوله وبخلاف الشك في ترك بعض مهم عليه ع ش (قوله بخلاف
الشك في ترك مندوب) محترز قوله بعض وحيث يذكيكون المراد بقوله في الجملة انه
مندوب في جملة المندوبات لانه مندوب في بعض الاحوال بان شك هل ترك مندوبا
بالمعنى الشامل للهيئات والابحاض أولا أو يتيقن ترك مندوب وشك هل هو بعض
أو هيئة واقتصر شيئا الزيادة في تقريره على الثانية والوجه الاول اه شورى
(قوله وبخلاف الشك في ترك بعض مهم) هذا محترز قوله معين كان شك هل ترك
بعضا أو اتي بجميع الابعاض ولم يترك منها شيئا مع تيقنه عدم ترك مندوب غير بعض
وفيه ان الاصل عدم الايقان بجميع الابعاض الا ان الابهام لما اضعفه لم ينظر لذلك
اه ح ل ولا ينافيه قوله بعد أو هل متروكة القوت أو التشهد سجد لم يدم ييقن
المقتضى هذا وتيقنه فيما ياتي كما قاله المشايخ لان صورة ما ياتي انه ييقن ترك احد
الامرئين ولا يدري غيره المتروك منهما (قوله فجعل المهم كالمعين) وانما يكون كالمعين
فيما اذا علم انه ترك بعضا وشك هل هو قوت من لا أو تشهد أول فانه يسجد كما سيأتي
لانه في حكم المعين فيمكن حمل كلامه عليه (قوله ولو سهى) أي يقن السهو وشك
هل سهى بالاول أي ترك المأمورية وقوله والثاني أي فعل المنهي عنه شورى (قوله
واقضى) أي انشأ في السجود فخرج الانتفات بوجه والخطوات (قوله أو هل
متروكة القنوت الخ) انظر صورته اذ ليس ثم صلاة فيها تشهد أول وقنوت يقتضى
السجود لانه وح ل ويصور بان صلى وتر النصف الثاني من رمضان موصولا على قصد
اتيانه بتشهد بن فسي أو لما قاله الشهاب الرمي في حواشيه على شرح الودع وأقره
تلميذه العبادي وفطر فيه شيئا زى بان الافضل في وتر موصولا لاقتصار على تشهد
واحد أي والتشهد الفضول لا يسجد لتركه لان تركه مطلوب اه وقد يجاب بان حمل
ذلك ما لم يقصد الايمان بتشهد بن كما هو فرض التصور فليصر فيه انه عالف لا طلاقهم
اه شورى ويصور أيضا بان اقتدى بمصلي الصبح بمصلي الظهر مشلا في آخر ركعة وشك
هل ترك القنوت أو ترك امامه التشهد الاول (قوله فلو شك الخ) أي شك هل الذي
صليته ثلاثة وهي أي الركعة التي ياتي بها أربعة أو أربعة وهي خامسة اه ح ل وأشار
هذا الى ان قوله واحتمل زيادة أي بالنسبة للركعة التي ياتي بها والانتقال الايقان بها
لا يحتمل ما صلاه للزيادة لان كلام من الثالثة والرابعة لا بد منه تامل (قوله في رباعية)
مراده بالرباعية أربع ركعات فرضا كانت أو نفلا فيشمل ما اذا الحرم بأربع ركعات
نفلا كما شمل ذلك اطلاق الحديث كما قاله ع ش فلا حاجة لاحقاق ذلك بالفرض
كما الحق به الاسنوى (قوله اصلي ثلاثا الخ) أي واستمر شكه حتى قام للارابعة

بخلاف الشك في ترك
مندوب في الجملة لان المتروك
قد لا يقتضى السجود وبخلاف
الشك في ترك بعض مهم
لضعفه بالابهام وبهذا علم
ان لا تقتضى بالمعنى معنى خلافا
لمن زعم خلافه فجعل المهم
كالمعين (لا) للشك (في)
فعل (منهى) عنه وان ابطال
عمده ككلام قليل فاسيافلا
يسجد لان الاصل عدمه ولو
سهى وشك هل سهى بالاول
أو بالثاني واقضى السجود
أو هل متروكة القنوت
أو التشهد سجد ييقن مقتضيه
(الا) للشك (فيما) صلاة و
(احتمل زيادة فلو شك)
وهو رباعية (اصلي ثلاثا
ام أربعة أي بركعة) لان
الاصل عدم فعلها (وسجد)
وان زال شكه قبل سلامه
بان تذكر قبله انها رباعية

وبهذا فارق قوله بعد أما لا يمتثل زيادة الخ (قوله لا تردد) أي حال فعلها في زيادتها
وعبارة م ر لتردده حال القيام اليها في زيادتها المحتملة فقد أتى بزائد على تقدير ردون
تقدير وانما كان التردد في زيادتها مقتضيا للسجود لانها ان كانت زائدة فظاهر
والافتراض ان الضيف التية فاحوج الى الجبر (قوله ولا الى قول غيره) ولا الى فعله م ر
(قوله وان كان جمعا كثيرا) أي ما لم يبلغوا عدد التواتر فان بانوه رجوع اليهم في القول
والفعل على المعتمد م ر وعبارة زي وهل فعلهم كقولهم بان صلى مع جمع كثير بعد
تواطئهم على الكذب وشك في العدد أو لا الذي أتى به شيخنا م ر رحمه الله تعالى
انه ليس كقولهم لان الفعل لا يدل بوضعه بخلاف القول وخالف في ذلك شيخنا البلقيني
فقال ان الفعل كالقول وأما مراجعته صلى الله عليه وسلم الصحابة رضي عنهم ثم عوده
للمسألة في خبر ذي اليمين فمجهول على تذكره بعد مراجعته أو على بلوغ صحابه عدد
التواتر اه وقوله وأما مراجعته الخ وارد على قول الشرح ولا الى قول غيره (قوله
فان كان صلى خمس الخ) أي وان كان صلى أربعاً كانتا رغا مالا للشيطان (قوله
وما تضمنناه) أي فصيح ضمير الجمع في قوله شفعن فاندفع ما يقال المناسب شفعنا أي
السجدة (قوله الى الأربع) أي ان كانت رابعة فكان الزيادة قد نزعتم منها في ل
(قوله كان شك في ركعة من رابعة) أي الذي صليته ركعتان وهذه الثالثة أو الذي
صليته ثلاثة وهذه رابعة ح ل (قوله فتذكر فيها انها ثلاثة) وبهذا فارتقت صورة المتن
(قوله ولو سهرى بما يجبر بالسجود) أي فعل مائة تسمى السجود (قوله اسجد واحدة) أي
من سجد في السهوع ش (قوله ولو نسى) أي المصلي مطلقا لا اجل قوله ولا ان عاد
ما وما شورى وعبارة ع ش ولو نسي أي المصلي المستقل وهو الامام والمنفرد وبديل
عليه قوله ولو تعد غير مأموم تركه لانه مقابل لهذا فذكر مفهوم لقيدتين وهما نسي
وتأبى بفرض على الالف والنشر المشوش وجواب لو محذوف تقديره لم يعد بدليل
قوله ان عاد الخ هذا اذا كان الضمير في نسي راجعا الى المستقل فان كان راجعا الى المصلي
مطلقا يكون الجواب فيه تفصيل لان المأموم يجب عليه العود وهذا هو الظاهر وعلى
رجوعه للمستقل يكون قوله ولا مأموما استثناء منقطعاً (قوله تشهد أول) قال حجر
وفيما اذا تركه الامام ولم يجلس للاستراحة لا يجوز للمأموم اتخاف له ولا لبعضه بل
ولا لجلوس من غير تشهد لان المدار على فحش الخالفة من غير عذر وهي موجودة فيما
ذكر فان جلس لها جازله الخلف لان الضار انما هو احداث جلوس لم يفعله الامام
والذي اعتمده م ر انه لا يجوز له الخلف وان جلس الامام للاستراحة لان جلوس
الاستراحة غير مطلوب في هذه الحالة لانه لا يطلب الا في القيام من الاولى أو الثالثة

لتردد في زيادتها ولا يرجع
في فعلها الى ظنه ولا الى قول
غيره وان كان جمعا كثيرا
والاصل في ذلك خبر مسلم
اذا شك أحدكم في صلاته
فلم يدرك الى ثلاثا أم أربعة
فليطرح الشك وليبن على
ما استيقن ثم يسجد سجدتين
قبل ان يسلم فان كان صلى
خمساً شفعن له صلاته أي
ردتها السجدة (قوله الى الأربع
من الجلوس بينهما الى الأربع
أما لا يمتثل زيادة كان شدة
في ركعة من رابعة اهى ثالثة
أم رابعة فتذكر فيها انها ثلاثة
فلا يسجد لان ما فعله منها مع
التردد لا بد منه (ولو سهرى)
بما يجبر بالسجود (يشك
اسجد) أم لا (سجد) لان
الاصل عدم السجود (ولو
شك اسجد واحدة أم تقبيل
سجد أخرى) (ولو نسي تشهد
اول)

بمخلاف ما اذا ترك امامه القنوت فانه يجوز له التخلف لان بيان به ما يعلم انه يسبق
 بركنين بل يندب له التخلف اذا علم انه يدركه في السجدة الاولى لانه احد اثبت فعلا فله
 الامام وان طوله اه ح في (قوله وحده) بان قعد ولم يتشهد او نسيه مع قعوده او نسي
 قعوده فقط بان لا يحسن التشهد فانه يسن ان يقعد بقدره كما تقدم (قوله
 اوقنوتا) اي وحده او مع قيامه وحذفه منه لدلالة ما قبله عليه (قوله من قيام) بان صار
 الى محل تجزى فيه القراءة على المعتمدين كن للقيام اقرب من الركوع اه ا ط ف
 قال الشوبري قوله من قيام اي اوبده كان شرع في القراءة من يصلي قاعدا في الثالثة
 فتبطل صلاته بالعود للشهد واعتمده ح في لان فيه انتقالا من قيام ثمة يرافا قيام
 في كلام الشارح شامل للقيام التقديري (قوله أو سجود) والعبرة في اللباس بالسجود
 بالجهة كما اعتمده م رسم والذي اعتبره في الشارح وضع الاعضاء السبعة اه
 ع ش اي مع الطمأنينة والتكيس ح في وعبرة ح ل قوله أو سجود بان وضع
 جهة واعضائه وتحامل ورفع اساقفه على اعاليه وان لم يطمئن خلافا لظاهر كلام
 الروض من ان العبرة بوضع الجهة فقط وقوله فان عادله اي لما نسبته من التشهد الاول
 أو القنوت (قوله فان عاد) هلا قال فان عاد عادا عاما واسغنى عن قوله لانه ناسيا
 او جاهلا مع انه اخصر واجيب بانه صرح بقوله لانه ناسيا او جاهلا لا اجل قوله لكنه
 يسجد شيئا ح في (قوله لقطعه فرضا) اي لنقل يخل بهيئة الصلاة والا فلو قطع
 الفاتحة لاعتدوا ولا افتتاح عامدا عاما لم تبطل لان ذلك لا يخل بهيئة الصلاة الفاتحة
 وان كان فيه قطع فرض لنقل والفرق بينهما وبين من صلى جالسا وترك الفاتحة بعد
 الشروع فيها الى التشهد الاول حيث يضر لان الضرر في ذلك انما جاء من تركه
 الجالس الواجب الى الجالس للشهد وان لم يكن في ذلك اخلال بهيئة الصلاة
 وقد يقال هو اذا ترك الفاتحة وعاد للتعوذ قد ترك ان قيام الواجب لقيام مستحب لان
 القيام للتعوذ مستحب بخلاف الفاتحة ح ل والاولى الفرق بان مسئلة الجالس فيها
 انتقال من قيام تقديرا الى جالس ففيها خلل بهيئة الصلاة تقديرا واخلل المقدركا لخلل
 المحقق بخلاف الفاتحة والتعوذ لا خلل اصلا لان كلامهما في القيام اه شيئا (قوله
 لان عاد) اي المصلي الشامل للمأموم فان قلت لا يناسبه قوله بعد لانه يسجد اذا المأموم
 لا سجود عليه قلت مراده به غير المأموم كما هو معلوم ان المأموم لا يطلب منه سجود
 لما حصل منه في حال قدوته وعلى هذا قوله ولا ان عاد ما موما اي عامدا ويحتمل وهو
 الاول ان يكون فاعل عاد المصلي المستقل بقرينة ما بعده تأمل شوبري (قوله ناسيا انه
 فيها) استشكل عوده للشهد أو القنوت مع نسيانه للصلاة لانه يلزم من عوده للشهد

وحده او مع قعوده (اوقنوتا)
 وتليس بفرض من قيام
 أو سجود (فان عاد) له
 (بطلت) صلاته لقطعه
 فرضا لنقل (لا) ان عاد
 (ناسيا) انه فيها

أو القنوت تذكرانه فيها لأن كلامها لا يكون إلا فيها وأجيب بأن المراد بعوده التشهد
والقنوت عوده لمحلها وهو ممكن مع نسيان أنه فيها له شيخنا ح ف (قوله أو جاهلا)
وان لم يكن قريب عهد ولم ينشأ بعيدا عن العلماء أخذ ما بعده (قوله مما يخفى على
العوام) لأنه من الدقائق قل ح ل ولا نظركم كونهم مقصرون بترك العلم (قوله ويلزمه
العود) أي فورا أي لما كان عليه قبل الود ناسيا وقضاءه أنه يعود للسجود
وان أممان أو لامع أنه يلزم عليه تكرير الركن الثاني تأمل (قوله لزيادة قعود) أي
وهو مما يبطل عده ح ل (قوله ولا أن عاد) أي عادا عاما اذ عوده ناسيا دخل فيها
قبله أي والفرض أنه ترك ناسيا (قوله مأموما) هلا قال أمما وما وقد يقال انما عبر
بما ذكر لأجل قوله بل عليه عود فأشار بعود الثاني إلى استقلاله ولو قصر على
العام فلتوهم ان وجوب العود راجع للجميع ويكون الضمير في عليه راجعا
لأحد المذكورين شوبري وفيه ان الناسي والجاهل يلزهما العود عند التذكر
أو النعم واجيب بأنه مقيد فلا يرد وايضا العود فيها للسجود والقيام لا للتشهد
والقنوت تأمل (قوله بل عليه عود) الا ان ينوي المفارقة بخلاف ما يأتي فيها
لوطن المسبوق سلام امامه فقام اذ يجب العود ولا اعتبار بنية المفارقة والفرق
لا مخرج وهو انه فعل هنا ما لا امام فعله بخلاف المسبوق ومما يؤيد الفرق ان تعمد القيام
هنا غير مبطل بخلاف تعمد المسبوق القيام قبل سلام الامام وانه لو قام الامام
قبل عوده امتنع عليه العود ولو سلم الامام قبل عود المسبوق لم يسقط وجوب عوده
للجلوس اه ابن شوبري قال ع ش قوله بل عليه عود مأموما هذا الكلام من
وجوب العود اذا ترك الامام في القنوت وخرسا جدا سهوا لا يتقيد بذلك بل يجري ذلك
فيما اذا تركه في اعتدال لا قنوت فيه وخرسا جدا سهوا كما وافق على ذلك ط وم ر
وهو ظاهر اه سم أقول وقد يفرق بأنه فيما لو تركه في القنوت الامام مشغول بسنة
تطلب موافقته فيها بخلاف الاعتدال الذي لا قنوت فيه فان الامام ليس مشغولا فيه
بما ذكر وزمنه قصير فسجود المأموم قبله ليس فيه فحش المخالفة كسبحة وهو
في القنوت غاية انه سبقه ببعض ركن سهوا وفي حجر الحرم بما استظهره سم قال
ويخص قولهم السابق بركن سهوا لا يضرب الركوع اه أي بخلاف السجود سهوا فيجب
عليه العود اه ع ش على م ر (قوله فان لم يعد) أي بعد تذكره أو علمه وظاهر
كلامهم بطلان الصلاة بمجرد التخلف ح ل (قوله بخلافه اذا تم الترتك) هذا مفهوم
قوله الا أني ولو تعمد غير مأموم تركه وذكره بالفرق الا أني (قوله وفارق ما قبله)
أي فيما اذا ترك ذلك ناسيا حيث يلزمه الود بان الغاء ثم معذور ففعله غير معتدبه

(أو جاهلا) تحريمه فلا يبطل
لعدمه وهو مما يخفى على
العوام ويلزمه الود عند
تذكره أو فعله (الذي به يسجد)
للسهول زيادة قعود أو اعتدال
في غير محله (ولا) ان عاد
(مأموما) فلا يبطل صلاته
(بل عليه عود) فان لم يعد
بطلت صلاته الا ان ينوي
مفارقته بخلاف اذا تمهد
الترك فلا يلزمه العود بل يسن
كما رجحه في التدقيق وغيره في
النشهد ومثله القنوت وفارق
ما قبله بان الفاعل ثم معذور
ففعله غير معتدبه فكانه
لم يفعل شيئا بخلافه هذا ففعله
معتدبه وزد انه قل

مادام ناسيا فلم يتلبس بفرض أى مع ما فيه من فحش المخالفة وهذا فارق ما لو ركع قبل
امامه سهوا حيث يخبرين ان يعود للركوع معه وبين ان لا يعود له لعدم فحش المخالفة
بينهما ولو لم يتذكر السامع أو يعلم الجاهل الا بعد قيام الامام من التشهد لم يعد له
ولا يحسب ما أتى به من القراءة قبل قيام الامام من التشهد ح ل (قوله من واجب)
وهو المتابعة الى آخره والقيام ع ش (قوله فيخبرينها) والحاصل ان المأموم
اذا ترك التشهد ناسيا خبيرين اليهودية المفارقة وان كان عمدا خبيرين العود
والانتظار ونية المفارقة (قوله ولو عاد للامام) أى وكان تركه وقوله مثلاً أى أول القنوت
ومراد الشارح تكميل المسائل الثلاث لان التارك اما الامام أو المأموم أوهما (قوله
حرم قعوده) أى استمرار قعوده قال ع ش فان قعد عالما عاد بطلت صلاته قوله
لوجوب القيام عليه الخ) أى بل يفارقه أو ينتظره قائما ومفارقة أولى والظاهر ان مثل
ذلك ما لو جلس الامام يتشهد في ثالثة الرابعة سهوا فشكل المأموم اى ثالثة أم رابعة
امتنع عليه موافقة الامام لوجوب البناء على اليقين وجعلها ثالثة وحيدة تجوز له
المفارقة والانتظار قائما له يتذكر أو يشك فيقوم ومفارقة أولى ح ل (قوله لانه
اما مخطئ) أى ساء اوجاهل كما عبر به مر وهو علة لحزمة الموافقة في كل من المثلتين
وهما قوله ولو عاد الامام الخ وقوله ولو انتصب الخ ع ش (قوله أو عاد) أى عالم
(قوله بل يفارقه) وهى أفضل من الانتظار شورى (قوله عاد ناسيا) أى اوجاهلا
(قوله وان لم يتلبس بفرض) بان لم يصل الى محل تجزى فيه القراءة في القيام ولم يضع جميع
الاعضاء مع التماسل والتكيس في السجود وان وضع بعضها اوجبهما ولم يتحامل
او تحامل ولم يتكس كل ذلك داخل في النفي اه شيخنا وعجاجة ع ش قوله
وان لم يتلبس أى كل من الامام والمنفرد أى بان لم يصرا الى القيام اقرب منه الى الركوع
في الاولى ولم يضع الاعضاء السبعة في الثانية اه (قوله عاد) أى ندبا زى ع ش وهذا
في المستقل كما يدل عليه قوله وسجد واما المأموم فيعود وجوبا والاولى للامام عدم
العود حيث يشوش على المأمومين كما قيل به في سجود التلاوة ح ل (قوله مطلقا)
أى سواء قارب القيام او بلغ حد الركوع او لا واقيد راجع السجود شورى (قوله
ان قارب القيام) أى بان كان للقيام قرب منه الى القعود لانه فعل فعلا لا يبطل عمده وقوله
بخلاف ما اذا لم يصل الى ذلك بان لم يصل الى حد الركوع في مسألة القنوت او كان للقعود
اقرب او اليهما على حد سواء في مسألة التشهد اه اط ف (قوله او بلغ حد الركوع) أى
أقل الركوع م وقال الشورى قوله او بلغ حد الركوع يؤخذ منه انه لو نزل للسجود
بصورة الركوع لم تبطل صلاته وكذا الوقام من السجود بصورة خلافه لم يجر وما في المهمات

من واجب الى آخره فيخبرينها
ولو عاد الامام لا تشهد مثلاً
قبل قيام المأموم حرم قعوده
معه لوجوب القيام عليه
بان تصاب الامام ولو انتصب
معه ثم عاد لم تجز له متابعته
في العود لانه اما مخطئ به
فلا يوافق في الخطأ او عاد
فصلاته باطالة بل يفارقه
او ينتظره جملة الى انه عاد
ناسيا (وان لم يتلبس به) أى
بفرض (عاد) مطلقا (وسجد)
لأسهو (ان قارب القيام)
في مسألة تشهد (او بلغ
حد الركوع) في مسألة
القنوت لتغيير ذلك نظم
الصلاة بخلاف ما اذا لم يصل
الى ذلك لقلة ما فعله وفي
السجود المذكور

عن الراعي مفروض في زيادة ركوع محض وما هنا مائة تابعة لمؤى أو قيسام واجب
 تأمل (قوله اضطراب) المعتمد منه ما تقدم من التفصيل وان صحح في التحقيق عدم
 السجود مطلقا وقال في المجموع انه اصح اه ا ط ف (قوله ولو تعمد الخ) هذا قسم قوله
 المتقدم ولونسي تشهد اول اه ا ط ف (قوله غير مأموم) من امام او مفرد اه ع ش
 (قوله ان قارب او بلغ مأموم) مراده من هذه العبارة ان قارب القيام او بلغ حد الركوع
 والافقضية تنازع الفعلين في الموصول المذكور ان من عاد الى القنوت بعد مقارنته
 حد الركوع تبطل صلاته وليس كذلك (قوله وحد الركوع) في الثانية المعتمدانها
 لا تبطل الا اذا صار للسجود أقرب أى ثم عاد للقنوت كما جرى عليه الشيخ عميرة ونقله
 عن جمع قال وما قاله الشيخ من تفقحه ولا اظن أحدا من الاصحاب يوافق على ذلك
 فليراجع سم ونقل ان الراعي صرح به فالسارح تابع له وبه سقط ما للشيخ عميرة هنا
 شوبري (قوله لما مر عن التحقيق وغيره) من انه يسن له العود في التشهد الاول قال
 المؤلف ومثله القنوت اه ح ل والاولى ان يقول كما مر (قوله فلا تبطل صلاته)
 ولا يسجد للسهو لقلة ما فعله ما لم يكن عزم على ذلك قبل القيام اه ع ش (قوله
 ولو شك) مراده به مطلق التردد ع ش (قوله بعد سلامه) أى الذي لم يعد بعده
 للصلاة اما لو شك بعد سلام حصل بعده عود فيلزمه التدارك لانه بان يعود ان الشك
 في صلب الصلاة اه زى ع ش واما الشك قبل السلام فقد تقدم فخرج ما لو شك
 في السلام نفسه فيجب تداركه ما لم يأت بباطل ولو بعد طول الفصل اه ع ش ح ل
 م ر (قوله في ترك فرض) والمعتمدان الشرط كالركن زى وح ل وشمل الشك
 في الشرط ما اذا شك بعد السلام في الطهارة بعد تيقن الحدث وان كان الاصل بقاء
 الحدث لان هذا الاصل معارض بان الاصل انه لم يدخل الصلاة الا بعد الطهارة نعم اذا
 شك في الصورة المذكورة في اثناء الصلاة بطلت كالشك في نية الوضوء في اثناء الصلاة
 فانها تبطل بخلاف الشك فيها بعد السلام فانه لا يضر بالنسبة لتلك الصلاة ويمتنع عليه
 استئناف صلاة أخرى واما الشك في وجود حدث منه بعد وجود الطهارة فلا يضر
 مطلقا سواء كان في اثنائها او بعده لان الاصل بقاء الطهارة ح ف (قوله فان كان
 الفرض نية) أى غير نية الاقتداء في غير نحو الجمعة شوبري بخلاف ما لو شك في ذلك
 قبل السلام فيفرق فيه بين تذكره حالا فلا يضر وطول تردده فيستأنف ع ش
 والطول بمقدار ما يسع ركنا (قوله ويمكن ادراجها فيما زدته) أى بان يراد بالنية اصلا
 او كيفية وانما لم يضر الشك بعد فراغ الصوم في نية لمسقة الاعادة فيه ولانه يغتفر فيه
 ما لا يغتفر فيه واما الشك في نية القدوة فلا يضر في غير الجمعة كما أفتى به والد شيخنا

اضطراب ذكرته في شرح
 الروض وغيره (ولو تعمد غير
 مأموم تركه) أى الشهد
 الاول أو القنوت (فصاد)
 عامدا للمسا بالنحر (بطلت)
 صلاته (ان قارب او بلغ مأموم)
 من القيام في الاولى وحده
 الركوع في الثانية بخلاف
 المأموم لما مر عن التحقيق
 وغيره اما اذا لم يقارب ولم يبلغ
 مأموم فلا تبطل صلاته وذكرى
 في مسألة القنوت حكم
 العامد العالم والناسي
 والجاهل والمأموم وتعذر الترك
 مع تقيده في مسألة التشهد
 بغير المأموم من زيادتي
 (ولو شك بعد سلامه)
 وان قصر الفصل (في ترك
 فرض) بقيد زدته بقولى
 (غير نية وتكبير) لتحرم
 (لم يؤثر) لان الظاهر وقوع
 السلام عن تمام فان كان
 الفرض نية أو تكبير استأنف
 لانه شك في أصل الانقاد
 وكذا لو شك هل قوى الفرض
 أو التطوع كما فانه البغوى
 ويمكن ادراجها

اه ح ل وينبغي ان يلحق بها ما يشترط فيه الجماعة كالمعادة والمجوعة بالمطرح جمع
تقديم بخلاف المنذور فلهما جماعة لان الجماعة ليست شرطا للمحتاج بل واجبة للوفاء
بالنذر اه ع ش على م ر (قوله فيما زدت) أي بقولي غيرنية والاندراج انما هو
في لفظانية فالمراد في مفهوم ما زدت فهو على تقديره مضاف (قوله وسهوه) أي مقتضى
سهوه اه ع ش وهو السجود وقد صرح بهذا المضاف م ر (قوله في صلاة ذات
الرقاع) بان يفرقهم فرقتين ويصلي بفرقة ركعة من الثنائية ثم تتم لنفسها وتجيى الاخرى
نيصلي بها الركعة الباقية وينتظرها في التشهد لتسلم معه فهي مقدمة به حكما
في الركعة الثانية لها (قوله بحمله امامه) أي فيصير المأموم كانه فاعله حتى لا ينقص
شيء من ثوابه ع ش على م ر وعبارة الشورى انظر هل المراد به تحمل الطلب
وبدل له قوله كما يحمل الجهر أو المراد تحمل نفس الخل ويدل له قوله ويلحقه سهو امامه
ومعناه ان الامام سبب في جبره او تحمل نفس السجود بهذا المعنى وعلى هذين يتخالف
تحمل السجود وتحمل نحو الجهر فامل ولو سجد الامام للسهو يتخلف المأموم سهوا حتى
فرغ الامام منه ثم تذكري ينبغي وفاقا لمرأه لا يجب عليه الاتيان به لانه ليس من الصلاة
وانما يجب للمتابعة وقد فات وهو في نفسه نافله فيجوز تركه حيث فات وقت المتابعة
ثم رأيت شيخ الاسلام أفتى بانه يجب عليه وانه اذا سلم بدونه بطلت صلاته وانه ان سلم
سهوا فان تذكرة قبل طول الفصل أتى به والابطال صلاته شوبرى (قوله امامه)
أي المتطهر بخلاف المحدث كما يأتي وصرح به م ر في شرحه وانما اتيب المصلي خلفه
على الجماعة لوجود صورتها لانه يغتفر في الفضائل ما لا يعتفر في غيرها (قوله وغيرها)
كالقنوت وسجود التلاوة ودعاء الافتتاح والقراءة عن المسبوق والقيام عنه
والتشهد الاول عن الذي ادركه في الركعة اشائية وقراءة الف تحة في الجهر ينفذه هذه
عشرة اشياء اه حواشي شرح الروض اه شوبرى (قوله ولو ذكر في تشهد اخ)
معطوف على التفريع فهو تفريع ثان وخرج بذكرة ما لو شك في ترك ركن غير ما مرفيأتي
بركعة ايضا لكنه يسجد السهو وانما يسجد في هذه لان ما فعله مع التردد بعد سلام الامام
محتمل للزيادة بخلاف التذكرة اه شيخنا (قوله آتقا) أي في الآنف كما يشير اليه
اعادة في في المعطوف شوبرى (قوله كان ترك الخ) مثال لغير ما مرفيالاولى تقديمه
على قوله أتى بعد سلام الخ (قوله بسلام امامه) أي معه على الوجه لضعف القدوة
بالشروع في السلام وان لم تنقطع الالتماسه وكتب أيضا أي بعده اتفاقا وكذا معه على
المعتمد ح ل أي لاختلال القدوة بشروع الامام في السلام ويؤيد ذلك ما سميأتي انه
لواقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم تصح القدوة على المعتمد م ر زيادة

فما زدت (وسهوه حال
قدوته) الحسية كان سهو
عن التشهد الاول او الحكمية
كان سهو الفرقة الثانية
في صلاة ذات الرقاع (بحمله
امامه) كما يحمل الجهر
والسورة وغيرها (فلوطن
سلامه فسلم فبان خلافه)
أي خلاف ما ظنه (تابعه)
في السلام (ولا يسجد) لان
سهوه في حال قدوته (ولو ذكر
في تشهد ترك ركن غير ما م)
آتقا من نية او تكبير في ركن
الترتيب من ركعة اخيرة
(أتى بعد سلام امامه بركعة)
كان ترك سجدة من غير
الاخيرة (ولا يسجد) لان
سهوه في حال قدوته وخرج
بحال قدوته ما لو سهو قبلها
أو بعد انقطاعها فلا يحمله
امامه فلو سلم مسبوق بسلام
امامه وذكري ينبغي ان قصر
الفصل وسجد

(قوله وذكر) أي تذكر أنه مسبوق بنى أي على صلاته وسجد أي لسهو (قوله ويلحقه سهو امامه) أي المتطهر اخذ اماما قاتى والمراد بالسهو والخلل فيشمل العهد قال ع ش ظاهره ولو اقتدى به بعد فعل الامام للسجود ويحتمل خلافا وهو الاقرب لانه لم يبق في صلاة الامام خلل حين اقتدى به اه قال الشورى قوله ويلحقه سهو امامه ولو باعتبار عقيدة المأموم له ومنه ترك الحنفى القنوت (قوله تابعه) فضيته ولو قبل ان يأتي باقل التشهد وجرى عليه في العباب ثم يتم تشهده وعليه هل يعيد السجود او لا خلاف وجرى على الاول والله سبحانه شورى وهو مفرع على ضيق فيكون ضعيفا اه ح ف وعبارة شرح م ر والذي أفنى به الودائعه يجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو اه أي ويكون هذا كبطل القراءه فيعذر في تخلفه لا تمامه اه ع ش وقوله تابعه وان لم يعرف انه سهى لانه يصبر كالركن بفعل الامام فيستقر عليه حتى لو سلم ناسيا وتذكره العود اليه ان قرب الفصل والاعاد الصلاة كما قاله م ر (قوله بطلت صلاته) أي اذا تخلف بتمام ركعتين فعليه ان كالسجدة الاولى والجلوس بين السجدة تين بان هو الامام للسجدة الثانية فيما يظهر وهو المعتمد اه زى وفي الشورى (فرع) متى تبطل صلاته بخلفه عن الامام في سجود السهو فيبقى كما وافق عليه م ر ان يقال ان تخلف بقصد عدم السجود بطلت بمجرد سجود الامام وان لم يرفع رأسه عن الاول اشروعه في المبطل كما سيأتى في سجود التلاوة بل وقبل تلبسه بالسجود وان لم يقصد عدم السجود فتخلفه الى هو امامه للسجدة الثانية كتخلفه بركعتين فعليه وهذا ظاهر ان لم يعذر في تخلفه والا بان تخلف لا تمام اقل التشهد وكان بطىء القراءه فلا تبطل الصلاة بذلك لعذر ح ل وشورى (قوله واستثنى الخ) الاولى مستثناة من قوله وسهره حال قدوته يحمله امامه ومن قوله ويلحقه سهو امامه والثانية من قوله فان سجد تابعه اه شيخنا (قوله فلا يلحقه الخ) فيه لف ونشر مشوش (قوله وما اذ اتيقن الخ) هذا مستثنى من قوله فان سجد امامه تابعه قال في التصحيح وهذه المسئلة مشككة تصويرا وحكما واستثناء أي كيف يتصور ان يتيقن وهو في الصلاة وجوابه ان ذلك يتصور بما مور منها الكتابة بان كتب له ان سجوده لترك الجهر مثلا وكيف لا يسجد بسجود الامام وقد تقرر ان من ظن سهوا فسجد له ثم بان له عدمه يسجد ثانيا لسهوره بذلك السجود فسجود الامام مقتض للسجود والحالة هذه وجوابه ان الفرض انه لا يتابعه في ذلك السجود الذي غلط في مقتضيه لانه لا يلزمه سجوده بذلك ولزوم السجود بذلك مسئلة اخرى ليس الكلام فيها وكيف يقال ان هذا امام ساهى أي أتى بمقتضى سجود السهو وجوابه ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة ح ل

(ويلحقه) أي المأموم (سهو امامه) كما يحتمل الامام سهوه سواء ساهى قبل اقتدائه به أم حال اقتدائه (فان سجد امامه) (تابعه) فان ترك متابعتة عمدا بطلت صلاته واستثنى في الرخصة كما صلاها ما اذ اتيقن له حدث الامام فلا يلحقه سهوه ولا يحتمل الامام سهوه وما اذ اتيقن غلط الامام في ظنه وجود مقتضى للسجود فلا يتابعه فيه (ثم يعيده مسبوق آخر صلاته) لانه محل سجود السهو (والا أي وان لم يسجد الامام وسلم) (سجد المأموم آخر صلاته) جبر الخلل صلاته بسهو امامه (وسجود السهو

فلا استثناء صوري وقوله بان كتب الخ أو تكلم بكلام قليل جاهلا وعذرا أو سلم واخبر
 المأموم بذلك قبل سجوده وقوله ولزوم السجود الاولى ان يقول وطلب السجود لانه
 غير واجب (قوله وان كثرت السهو) فيحبر كل سهو صدر منه ما لم يخصه ببعض اقسامه
 (قوله سجدتان) فان اقتصر على سجدة واحدة بطلت صلاته ان نوى الاقتصار عليها
 ابتداء فان عن له الاقتصار عايم بحد فعلها لم يؤثر لانها نقل وهو لا يصير واجبا بالشروع
 فيه م ر وهل له بعد الاقتصار على الاولى ان يأتي بالثانية اولافيه نظروته قل سم عن
 م ر انه ان سجد على الفور جاز له ذلك وقد يتصور اثنتي عشرة سجدة وذلك فيمن اقتدى
 في رباعية باربعة ائمة بان اقتدى بالاول في التشهد الاخير وبكل من الثلاثة لساقيين
 في ركعته الاخرة وسهى كل امام منهم فسجد معه ثم صلى الرابعة وحده نظن انه سهى
 في ركعته فسجد ثم بان انه لم يسه فسجد ثانيا قاله م ر في حواشي الروض وبرماوى
 (قوله بنية سجود السهو) أى وان تعد المقتضى كان ترك التشهد الاول عمدا لان سجود
 السهو صار حقيقة شرعية في السجود المشرع بمجر الخلل عمدا أو سهواً وحمل وجوب
 النية ان كان اماما أو منفردا ع ش (قوله اذ ذاك) اسم الاشارة راجع الى قبيل
 سلامه واذ ظرفية بمعنى وقت وذلك مبتدأ خبره محذوف لان اذ لا تضاف الا الى الجملة
 والتقدير اذ ذاك موجود أى وقت القبيل موجود وضافتها هنا من اضافة العام للخاص
 لان القبيل زمان أيضا تدبر (قوله عن سجوده) أى النبي وقوله على انه أى السلام
 ع ش وقوله لم يكن عن قصد لانه سلم ساهيا (قوله مع انه) أى السجود بعد السلام
 وهذا جواب ثان وانما أتى به صلى الله عليه وسلم لاستدراك ما فات ولم يأت به لبيان
 ان محل السجود بعد السلام اه ا ط ف (قوله لم يرد لبيان الخ) أى فوجب تأويله على
 وفق الورد لبيان الصريح الذي لا يمكن تأويله ولا يجوز زرده شوبرى وتأويله ان يقال
 سلامه سهو وبديل انه اعاد السلام بعد سجود السهو وعجابه ع ش قوله مع انه لم يرد
 الخ بل ورد لبيان ان السلام سهوا لا يبطل (قوله سواء كان الخ) اشار به الى الرد على
 مقابل الجديد القائل بانه ان سهى بنقص سجد قبل السلام او بزيادة بعده م ر ع ش
 وهو مذهب مالك وعنده أيضا يكون السجود قبل السلام اذا كان السهو بالزيادة
 والنقص معا (قوله كسجود الصلاة) فلو اخل بشرط من شروط السجدة او الجلوس
 فظاهر انه باقى فيه ما مر في السجدة من انه ان نوى الاخلال به قبل فعل أو معه وفعله
 بطلت صلاته وان طرأ له اثناء فعله الاخلال به وانه يتركه فتركه فوراً لم تبطل صلاته
 وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الاسنوى عدم البطلان ونوزع فيه بما يردده ما قررناه
 شرح م ر شوبرى (قوله ومنه وبانه) قال بعضهم يستحب ان يقال فيها سبحان من

وان كثرت السهو (سجدتان)
 بنية سجود السهو (قبيل
 سلامه) لانه صلى الله عليه
 وسلم فعله وامره اذ ذاك
 ولانه لمصلحة الصلاة فكان
 قبل السلام كما لو نسي سجدة
 منها واجابوا عن سجوده بعده
 في خبر ذى الدين وعبره
 بجهله على انه لم يكن عن قصد
 مع انه لم يرد لبيان حكم سجود
 السهو سواء كان السهو
 بزيادة أم بنقص أم بهما
 (سجود الصلاة) في
 واجباته ومنه وبانه

لا يسهو ولا ينسى وهو اللائق بالحال قال الزركشي هـ د العمايتم اذا لم يتعمد ما يقتضى
 السجود فان تعمده لم يكن لا نتمنا بالحال بل اللائق الاستغفار وحسبوا عن الذكر
 بينهما والظاهر كما قاله الاذرعى انه كالتدكريس سجدتي صلب الصلاة شرح م ر (قوله
 فان سلم عدا) أى متذكر المقتضى سهو السهو وشورى (قوله مطلقا) أى طال
 الفصل أولا ع ش (قوله سهوا) أى ناسيا لمقتضى سجود السهو وشورى
 واما السلام فعمد فيها (قوله أو العاصر فنوى الإقامة) هذا الذى ذكره فى القاصر
 بنفسه من عدم السجود ان اراد به عدم السجود الآن فمسلم وان اراد به انه يمتنع
 عليه أكال الصلاة تامة والسجود فى آخرها فمحل نظر عميرة اه ع ن وأجيب
 بان المراد بقوله لم يسجد بالنسبة اليه أى الآن أى وقت اقامته فلا ينافى ان له ان يسجد
 آخر صلاته (قوله او نحو ذلك) أى كان احدث وتظاهر عن قرب أو شفى د ثم الحدث
 أو تخرو الخف م ر ع ش (قوله لم يسجد) أى لا يجزله السجود لانه لو سجد صار
 عائد للصلاة فيلزم فى الصورة الاولى فوات الجمعة مع امكانها وفى الثانية أى والرابعة
 انه يصير سجدا فلو تعدى وسجد فى الجميع ما عدا القاصر بقسميه لا يصير عائد للصلاة
 قال الأسنوى لانه ليس ما موراه ح ل بياضاح (قوله واذا سجد) أى اراد ان يسجد
 على المعتمد شورى أى وان لم يشرع فيه بالفعل (قوله صار عايدا) الى الصلاة قال
 فى الخادم الصواب ان معنى قولهم صار عايدا الى الصلاة انه يتبين بعوده عدم خروجه
 منها أصلا لانه يستحيل حقيقة الخروج منها ثم العود اليها شرح م ر واذا تذكر بعد
 عوده ترك ركن وشك فيه لزمه تداركه قبل سجوده فان سجد قبله بطلت صلاته
 وبه يلغز فيقال لنا شخص أى بسنة فلزمه فرض ق ل على الجلال (قوله فيجب
 ان يعيد السلام) تفريع على قوله وصار عايدا الى الصلاة ففرع عليه فروعا ثلاثة هذا
 والثانى قوله واذا احدث الخ والثالث قوله واذا خرج وقت الظهر فيه أى السجود
 فمقتضاه ان صورة المسئلة فى هذا الفرع انشألت ان العود قد صرح وان الوقت خرج بعد
 العود وهو المتبادر من قوله فانت الجمعة أى فانت ككونها الجمعة ويتمها طهرا وقوله
 والسجود فى هذه حرام أى مع صحة العود وقوله لانه يفوت الجمعة أى ويوجب اتمام
 الصلاة ظهرا هذا هو المتبادر من كلامه فما كتبه زى وتبعه ح ل وع ش مبنى
 على ان العود لم يصح وهو خلاف ظاهر كلام الشارح وسيأتى اه شيخنا ح ف (قوله
 فيه) أى فى السجود وكذا بعده وقبل السلام وفرض المسئلة ان الوقت خرج بعد
 ان عاد للصلاة بخلاف المسئلة المتقدمة فى قوله نعم ان سلم مصلى الجمعة الخ ففرضها
 ان الوقت خرج بعد السلام وقبل العود فلا يلتفت الى ما توهمه ح ل من انها عينها

(فان سلم عدا) مطلقا (أو)
 سهوا (طال وصل) عرفا
 (فان) السجود (والا) سجدا
 نعم ان سلم مصلى الجمعة
 فخرج رفته أو لقاصر فنوى
 الإقامة أو انتهى سفره بوصول
 سفينة أو رأى التيمم الماء
 أو انتهت مدة مسح الخف
 أو نحو ذلك لم يسجد واذا سجد
 فيها اذا سلم ساهيا ولم يطل
 فصل (صار عايدا الى الصلاة)
 فيجب ان يعيد السلام واذا
 احدث بطلت صلاته واذا
 خرج وقت الظهر فيه فانت
 الجمعة قال البغوى والسجود

ولما توجه أيضا حيث قال قوله لانه يفوت الجمعة مع امكانها ولا يصير عائدا اهـ (قوله
والسجود في هذه الخ) ولا يصير عائدا الى الصلاة لوسجد اهـ زى وح ل وع ش
وفيه ان الغرض انه عادم خرج الوقت في السجود أو بعده وقبل السلام فكيف قالوا
لا يصير عائدا فالحق انه يصير عائدا ح ف لا يمكن لما كان العود حراما حية ثم قال
المحشيون لا يصير عائدا تامل (قوله لانه يفوت الجمعة) أى اذا قلنا به وهو غير مراد
حتى لو سجد في هذه لم يصير عائدا اهـ ع ش وقد تقدم رده (قوله لاحكاما) أى
لا جبر الان الجابر للخلل انما هو الاخير (قوله قبل سلامه) شامل لما لو سهى فيه أو بعده
وقبل ان يسلم ع ش (قوله لا يسجد ثانيا) لانه يحبر للخلل الواقع قبله والواقع بعده
والواقع فيه ولا يحبر نفسه والله أعلم

(باب في سجودى التلاوة والشكر)

أى فى بيان حقيقة قمتها وحكمها اهـ ع ش وازادة سجود التلاوة من اضافة المسبب
للسبب لان التلاوة سبب له وازادته للشكر من الاضافة البيانى لان السجود شكر
وسببه هجوه النعمة الى آخر ما ياتى وقدم سجود السهو لاختصاصه بالصلاة ثم التلاوة
لانه يوجد فيها ما خارجها واخر الشكر لحرمة فيها اهـ ح ج ر وانما قالوا بسجود التلاوة
ولم يقولوا بسجود القراءة لان التلاوة اخص من القراءة لان التلاوة لا تكون فى كلمة
واحدة والقراءة تكون فيها تقول فلان قرأ اسمه ولا تقول تلاه لان أصل التلاوة من
قولك نلى الشيء يتلوها د اتبعه فاذا لم تذكر الكلمة تتبع احتمال تستعمل فى التلاوة
وتستعمل فيها القراءة لان القراءة اسم جنس هذا الفعل والذي يظهر عدم كفر من
اذكر مشروعية سجود التلاوة لانه ليس معلوما من الدين بالضرورة أى يعرفه الخاص
والعام وان كان مجمعا عليه اهـ ذكره العلامة الخراسانى فى شرح مختصر الشيخ خليل
(قوله تسن سجودات) جمعها باعتبار مواضع السجود (قوله بفتح الجيم) أى لان السجدة
على وزن فعلة وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح العين كقالت فى
الخلاصة (والسلام العين الثلاثى اسماء اتل بفتح العين فاءه مما شاكل) وما كان كذلك
من الصفات كضمة تجمع على فعلات بالسكون ع ش (قوله لقارى) قد وقع
اضطراب فى القراءة خارج الصلاة بقصد السجود هل هى مشروعة فيسن السجود لها
أو لا فلا يسن قال م ر فى الشارح وعبارة الانوار لو اراد ان يقرأ آية او سورة تتضمن
آية سجدة بقصد ان يسجد فان لم يكن فى الصلاة ولا فى الاوقات المكروهة لم يكره اهـ
وكتب ع ش عليه قوله لم يكره أى بل هو مستحب وقال ح ج ر فى شرحه وانما لم يؤثر قصد

فى هذه حرام عند العلم بالخلال
لانه يفوت الجمعة مع امكانها
ثم بينت ما يتدفع فيه السجود
صورة لاحكاما فقلت (ولو سهى
امام جهة وسجدوا فبان
فوتها اتموا ظهرا) لما سياتى
فى ما بها (وسجدوا) ثانيا آخر
الصلاة لتبين ان السجود
الاول ليس فى آخر الصلاة
(ولو كان) المصلى (سهوا
فسجد فبان عدمه) أى عدم
ما ظنه (سجدة) ثانيا لزيادة
السجود الاول وكذا لو سجد
فى آخر صلاة مقصورة فلزمه
الانتهاء ولو سجد للسهو ثم
سهى قبل سلامه بكلام
أو غيره لا يسجد ثانيا على
الاصح لانه لا يأتى وقوع
مثله فيه تسلسل

(باب)

فى سجودى التلاوة والشكر
(تسن سجودات تلاوة) بفتح
الجيم (لقارى)

السجود فقط خارج الصلاة والوقت المكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها اه قال سم
قوله وانما لم يؤثر الخ قد يدل على انه حينئذ يسجد لكن الذي في الروض انه لا يسجد
لعدم مشروعية القراءة انتهى والمتمم طالب السجود لانها قراءة مشروعة شيخنا
ح ف فقوله لقارى ولو بقصد ان يسجد خارج الصلاة أى في غير وقت الكراهة بقصد
السجود فيه بخلاف قراءة آية في الصلاة بقصد السجود فيها سوى صبح يوم الجمعة
بالم نزيل فان قرأ فيها بغير الم نزيل بقصد السجود وسجد عام دعاء الما بطلت صلاته
عند م ر ولا تبطل عند سجد لا تسجد السجود في الجملة والاوجه في قارى وسامع
فعلها قبل صلاة التحية فيسجد ثم يصليها لانه جلوس قصير لا يضر فلا تقوت به التحية
فان اراد الاقتصار على احدهما فالسجود افضل للاختلاف في وجوه كما في شرح م ر
(قوله ولو صبيا) أى ميزا ولو حبلا ادم نهي عن القراءة اه ع ش وجعل الصبي
متعلق السن يقتضى ان افساله يقال له مسنون وليس كذلك كما تقرر في الاصول من
ان الحكم لا يتعلق بفعل غير البالغ العاقل والمراد بكونه سنة انه يثاب عليه لانه
مامور بها ولا يلزم من ثوابه عليه امره او عبارة المحلى ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ
العاقل وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المناب عليه ليس لانه مامور بها كالبالغ
بل لاعتقاده فلا يتركها ان شاء الله (قوله ولو صبيا) لم يقل او كافرا لانه تاتي السجود
منه لكن ينبغي انه لو قرأ وهو كافر ثم أسلم عقب قراءته وتطهر عن قرب سن السجود
في حقه ع ش على م راه (قوله او امرأة) ولو محضرة رجل اجنبى اذ حرمة رفع
صوتها أى بالقراءة عند خوف الفتنة انما هو ما يارض لالذات قراءتها لان قراءتها
مشروعة في الجهة شرح م ر وهل يعاب رفع الصوت للقارى لتسمع قراءته لانه
وسيلة الى مسنون اه شورى والظاهر نعم ولو قرأ واستمع لغيره أسمع من شخصين مثلا
معاً أو مرتباً فهل يتعد السجود بحث م ر تعدده وهو أولى ويقدم السجود للقراءة ويبدأ
بالسجود للقراءة الاسبق ويكفى سجود واحد عن الكل اه ا ط ف (فرع) لو اختلف
اعتقاد القارى والسامع في السجدة فينبغى ان كلامهما يميل باعتقاده ادلا ارتباط بينهما
ع ش ومن صور الاختلاف المذكور ما اذا اعتسل الحنفى الحنبلى من غيرنية وقرأ
آية سجدة فاذا سمعه شافعى لا يسن له السجود لان قراءته غير مشروعة عنده لان
جنايته باقية في اعتقاده والقارى يسجد لان مشروعة عنده اه ح ف (قوله
أو اسفل المنبر) أى اذا لم يكن في النزول كلفة والاسن تركه شرح الروض ع ش
(قوله قصد السماع) أى وان كان سماعه بقصد ان يسجد فيما يظهر بخلاف القارى
فهذا قصد شورى وجعل سم السامع كالقارى في هذا القصد وهو السجود لكل منهما

ولو صبيا أو امرأة أو خطيبا
وامكنه السجود عن قرب
بمكانه أو اسفل المنبر (يسامع)
قصد السماع ثم لا ولو كان
القارى

وهو المعتمد كما قال ع ش قال شيخنا ح ف وسامع أي لغير الخطيب حتى لو سجد لقراءته لا يسن لسماعه السجود لانه ربما فرغ قبلهم من سجوده فيكونوا معرضين عن الخطبة اه بل جزم جبر تحريم السجود حيث ذوق في ل لا يسجد سماعه وان سجد لاه اعراض عنه ولانها ملحقه بالنقل وهو ممتنع من الحاضر بين يدي الخطيب اه (قوله كافرا) أي ولو معاندا م ر وعبارة زي ولو كان القاري كافرا أي ان حلت قراءته بان ربحي اسلامه ولم يكن معاندا محررا والتمتد ما اقتضاه الشارح في الكافر فيسجد لقراءته مطلقا وان كان جنبا لانه لا يعتد حرمتها حيث ذوق شمل اطلاق القاري ما لو كان انسيا او جنبا او ملكا (قوله قراءة) راجع لكل من قوله لقاري وسامع على سبيل التنازع كما في شرح م ر (قوله لجميع آية السجدة) فلو سجد قبل انتهائها ولو بحرف واحد لم تصح م ر وع ش وعبارة الشوري قوله لجميع آية السجدة أي من واحد فقط على الوجه من احتمالين في حجر فلا يسجد اذا سمعها من قارئين ومثل ذلك ان يقرأ بعضها ويسمع بعضها الآخر كما هو ظاهر وهل يشترط ان يقرأها في زمن واحد بان يوالي بين كلماتها وان يسمع السامع كذلك أولا كل محتمل فليحرر كاتبه شوري والا قرب الثاني ان قصر الفصل اه ا ط ف (قوله مشروعة) بان لا تكون حراما لذاتها كقراءة الجنب المسلم ولا مكروهة لذاتها كقراءة مصلى في غير القيام كما سيصرح به الشارح اه شوري قال الرشيدى يؤخذ من الامثلة الآتية وغيرها ان المراد بمشروعيتها ان تكون مقصودة ليخرج قراءة السيور والساهى والسكران ونحوهم وان تكون مأذونا فيها شرعا ليخرج قراءة الجنب ونحوه فليحرر اه وفيه ان الجنب الكافر يسن السجود لقراءته مع انه منهي عنها وعبارة ح ل قوله مشروعة بان لا يقرأها في الاوقات المكروهة ليسجد فيها او في غيرها ليسجد فيها اه (قوله في القيام) أي في غير صلاة الجنازة لان قراءة غير الفاتحة غير مشروعة فيها وحيث يذ يقال لنا مصلى قائما قرأ آية سجدة ولم يستحب له السجود كما في ح ل اه ح ف (قوله ولو قبل الفاتحة) ولو في الركعتين الاخيرتين في الرباعية لاسيما مشروعة لعدم النهي عن القراءة فيها وان لم تكن مطلوبة وفرق بين عدم الطلب وطلب العدم ع ش على م ر (قوله كقراءة مصلى الخ) مثل ثلاثة امثلة لان الاولى مكروهة والثانية محرمة والثالثة لا ولا فلاذن ولا منع فيها ويصدق على الثلاثة انه لم يؤذن فيها شرعا (قوله وقراءة جنب) أي مسلم ليخرج الكافر فاه يسجد لقراءته ولو جنبا لانه لا يعتد حرمة القراءة مع ما ذكر ع ش أي فساكنها غير منهي عنها وقوله أي مسلم أي بالغ ليخرج الصبي الجنب وعبارة الشوري قوله وقراءة جنب أي ان كان مسلما بالغ وانظر لوقوعه

كافرا (قراءة) لجميع آية
السجدة (مشروعة) كالقراءة
في القيام ولو قبل الفاتحة
بخلاف غيرها كقراءة مصلى
في غيرها وقراءة جنب

بالقراءة المذكورة لم يقصد شيئا أو قصد مجرد التفهيم هل يسن طلب السجود منه ومن
 سامعه اه ابن ويكره الاذان من الجنب وتسن اجابته وتحرم القراءة منه ولا يسن
 السجود لسامعها فليفرق انتهت والفرق حرمة القراءة من الجنب دون اذانه فلو لب
 السجود لقراءته لكان الجنب مأمورا بالقراءة لأجل زيادة العبادة وهي طلب السجود
 من سامعه فاذا نه مشروع لعدم اشتراط الظاهرة فيه بخلاف قراءته (قوله وسكران)
 ظاهره كمر وان لم يتعدوه صرح بجرع ش (قوله حتى ما يجبد) هو بالنصب لان
 ما نافية وفي جرع على الاربعين انه بالرفع واقتصر عليه وبها مشه ونظرفيه بعضهم لان
 ما لا تمنع من نصب الفعل الواقع بعد حتى اه ع ش لانها نافية لا كانه (قوله لمكان
 جهته) انظر ما المراد بالمكان هنا فان كان المراد به الموضع فسامعني بوجه مع ما قبله
 وهو قوله موضعا وان كان غيره فما هو حروش ويرى قال بعضهم المراد بمكان الجهة
 تمكينها اه ح ف أو المكان مصدر مبي لمكان بمعنى الوضع وأصله مكون نقلت
 حركة الواو للكاف وفي رواية حتى ما يجبد بعضنا موضعا لجهته كما في شرح م ر
 (قوله ولا ينوي الحج) عطف تفسير أي لا يسن له ذلك فلو فعل كان خلاف الاولى
 كما في شرح م ر أي لانه ليس مما تشرع فيه الجماعة ع ش على م ر (قوله أربع
 عشرة) ان قيل لم اختصت هذه الاربع عشرة بالسجود مع ذكر السجود والامر به له
 صلى الله عليه وسلم في آيات أخر كما أخر الجروهل أتى قلنا لان تلك في ممدح الساجدين
 صريحاً واذم غيرهم تلوياً أو عكسه فشرع لنا السجود حيث نلغى المدح تارة والسلامة
 من الذم أخرى وأما ما عداها فليس فيه ذلك بل نحو أمره صلى الله عليه وسلم بمجرد اذن
 غيره وهذا لا دخل لنا فيه فلم يطلب منا سجد عندده وأما ينلون آيات الله أثناء الليل
 وهم يسجدون فليس مما نحن فيه لانه مجرد ذكر فضيلة لمن آمن من أهل الكتاب اه جبر
 أي فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام لكن يرد على الفرق المذكور
 كالألقاعه واسجد واقرب فانه يسجد لها مع ان فيها أمره صلى الله عليه وسلم فامل
 (قوله سجدتا الحج) قدمها عكس الترتيب الطبيعي لان ابا حنيفة يقول ليس في الحج
 الاسجدة واحدة اولها وذكربعدهما الفصل لان ما لكأرى ان لا سجدة في الفصل
 أصلاً وكذا قول عندنا قديم يرى ان لا سجود في الفصل ويقول ان السجدة ان احدى
 عشرة فقدم سجدتي الحج والمفصل اهتماماً بالرد على المخالف (قوله وحجم السجدة)
 أي حم التي فيها السجدة وهي فصلت (قوله واحتج لذلك) انظر وجه التبري ولعل وجهه
 انه لم يصرح بمواضعها وقوله منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدتان انظر هل هو من كلام
 الراوى او من كلام الشارح وما حكمة الاقتصار على هذه الخمسة نعم ان كان من كلام

وسكران والاصل فيما ذكر
 ما رواه الشيخان عن ابن عمر
 انه صلى الله عليه وسلم كان
 يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها
 سجدة فيسجد ونسجد معه
 حتى ما يجبد بعضنا موضعا
 لمكان جهته وفي رواية مسلم
 في غير صلاة (وتأكد)
 السجدة (له) أي للسامع
 (يسجد القاري) لكن
 تأكدها لغير القاصد ليس
 كذا كدها للقاصد وذكروا
 تأكدها لغير القاصد مع
 التقييد بشروعية القراءة من
 زيادتي واذا سجد السامع
 مع القاري فلا يرتبط به
 ولا ينوي الاقتداء به (وهي)
 أي سجدة التلاوة (أربع
 عشرة) سجدتا الحج وثلاث
 في الفصل في التجم والانشقاق
 وقرأوا البقية في الاعراف
 والرعء والتحل والاسراومريم
 والفرقان والنمل والم تنزيل
 وحجم السجدة ومحاها معروفه
 واحتج لذلك بخبر أبي داود
 باسناد حسن عن عمرو بن
 العامري رضي الله عنه

الشارح احتمل ان يكون حكمة الاقتصار الرد على المخالف المتقدم حر فيكون ترك
 البقية لكونه ذكرها سابقا وكونه من كلام الشارح هو الظاهر (قوله اقراني) أي عدلى
 أو علمنى أو تلى على (قوله الباقية منه) أي من الحديث أو من العدد المذكور
 في الحديث أي الباقية بعد الأربع عشرة المقدمة وهي الخامسة عشر (قوله ليس
 منها سجدة ص) لما كان من العلوم ان ص ليس من السجديات حتى يستقيم ما ورد
 الشارح لفظ سجدة والتحقيق انها ليست شكرا محضا ولا تلاوة محضة بل فيها الشائبان
 وعبارة شرح م ر ولا ينافى قولنا ينوي بها سجدة الشكر قولهم سببها التلاوة وهي سبب
 لتذكري قبول التوبة أي ولا جل ذلك لا ينظر هنا لما يأتى في سجود الشكر من هجوم
 النعمة وغيره لانها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر وقوله
 سجدة ص يجوز قراءة ص بالأسكان وبالفتح وبالكسر بلا تنوين وبه مع التنوين
 واذا كتبت في المعهف كتبت حرفا واحدا واما في غيره فمنهم من يكتبها باعتبار اسمها
 ثلاثة أحرف عبدا الحق اه ع ش ومثله شرح الروض قال ع ش على م ر ومنهم
 من يكتبها حرفا واحدا وهو الموجود في نسخ المتن وعلى فتح الصاد تكون مضادة اليه
 ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث لانها اسم للسورة (قوله بل هي سجدة شكر)
 ومع ذلك لا تطالب الا عند قراءة الآية كما ذكره بقوله تسن عند تلاوتها شيئا
 ولو نوى بها التلاوة لم تصح ولو نوى بها مطلق الشكر أى من غير ملاحظة كونه على قبول
 تلك التوبة فانظروا انه لا يصح لان ما ذكره هو السبب فيها وفي كلام شيخنا ما يفيد ذلك
 وفي كلام جرم ما يفيد الاجزاء ل وعبارة ق ل على التحرير قوله وسجدها شكرا
 أى سجودا ياتى شكرا فلا يشترط ملاحظته ولا العلم به اه واعتمده ح ف (قوله
 قبول توبته) أى من خلاف الاولى الذى ارتكبه لامن الذنب لعصمة الانبياء وهو انه
 اضمر ان وزيره ان قتل في الغزو وتزوج بزوجته فان قتل ما وجه تخصيصه بذلك
 مع وقوع نظيره لآدم وأيوب وغيرها قلت وجهه والله أعلم انه لم يحدث عن غيره انه لقي
 مما ارتكبه من الخوف والبكاء حتى نبت العشب من دموعه والقلق المزيج ما لقيه
 الا ما جاء عن آدم لانه مشوب بالحزن على فراق الجنة فجوزى بامر هذه الامة بمعرفة
 قدره وعلى قربه وانه انعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العام الى قيام الساعة اه
 م ر م ر ولانه وقع في قصته التنصيص على سجوده بخلاف قصص غيره من الانبياء
 فانه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم ع ش على م ر وورد ان داود كان
 عنده تسع وتسعون امرأة وطلب امرأة وزيره أو رياء وليس له غيرها وتزوجها ودخل
 بها بعد ان نزل له عنها وكان ذلك لسر عظيم وهو انه رزق منها سليمان كما في الجلالين

قال اقراني رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خمس عشرة
 سجدة في القرآن منها ثلاث
 في المفصل وفي الحج سجدة فان
 والسجدة الباقية منه سجدة
 ص المذكورة بقولى (ليس
 منها) سجدة (ص بل هي
 سجدة شكر) لخبر النساء
 سجدها ودنوية وسجدها
 شكرا أى على قبول توبته
 كما قاله الرافعي

وحواشييه قال أبو السعود ولما طامها من رزبه استثنى منه مطلقها وكان ذلك جائزا
 في شريعة داود عليه السلام معتادا فيما بين أمته غير محفل بالمرودة فكان يسأل بعضهم
 بهضآن ينزل عن زوجته فيتزوجها إذا أعجبه وقد كان الانصار في صدر الاسلام
 يواسون المهاجرين بمثل ذلك من غير تكبر الا ان داود عليه السلام لعظم منزلته
 وارتفاع رتبته لا ينبغي له ان يتعاطى ما يتعاطاه لعا دأته مع كثرة نسائه بل كان
 المناسب له ان يغلب هواه أو يصبر على ما امتن به اه (قوله تسن عند تلاوتها) أي
 للقارى والسامع كما يفهم من الحديث المتقدم (قوله ولا تدخل فيها) أي تحرم وتبطلها
 وان انضم لقصد الشكر قصد التلاوة لانه اذا اجتمع المبتل وغيره غلب المبتل شرح
 م ر وانما لم يضر قصد التفهيم مع القراءة مع ان فيه جمعا بين المبتل وغيره لان جنس
 القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارى بخلاف السجود بلا سبب فانه غير مطلوب أصلا
 ع ش على م ر وقد يقال لماسيب وهو التلاوة كما تقدم عن م ر وقوله كما يعلم
 مما يأتي في قوله وسجدة الشكر لا تدخل صلاة (قوله لقراءته) أي لا بقصد
 السجود في غير صبح الجمعة فلو قرأ آية سجدة بقصد السجود في غير الم تنزل في صبح
 الجمعة بطلت صلاته ان كان عامدا عالما م ر وعبارة شرح م ر ولو قرأ في الصلاة
 آية سجدة أو سورتها بقصد السجود في غير الم تنزل في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته
 على المعتمد ان كان عالما بالتعريم لان الصلاة منهي عن زيادة سجدة فيها الا السجود
 لسبب فالقراءة بقصد السجود كتعاطى السبب باختياره في أوقات الكراهة ليفعل
 الصلاة فيها اه مخصفا قال زى ولو قرأ في صبح الجمعة بغير الم تنزل بقصد السجود أفتى
 شيخنا م ر ببطلان صلاته وخالفه حرقا فتى بعدم البطلان لانه محل السجود في الجملة
 (قوله الإمام وما) استثناء منقطع ولو قال الشارح لا لغيرها لكان متصلا شوبرى
 ويصدق الغير بسجدة الغير تأمل وهو مبنى على انه مستثنى من المفهوم وهو قول الشارح
 لا لقراءة غيره والظاهر انه متصل لانه مستثنى من قوله متصل مع قيده وهو قوله لقراءته
 لانه شامل للأماموم والمعنى الإمام وما له فلا يسجد لقراءته بل يسجد لسجدة إمامه اه
 (قوله فليسجد إمامه) فلو تركها الإمام سنت للأماموم بعد السلام ان قصر الفصل لما يأتي
 من فوائده بطوله ولومع العذر لانها لا تقضى على الأصح شرح م ر (قوله ولا لقراءة
 نفسه) بل يكره في حقه قراءة آيتها وان لم يسمع قراءة الإمام لعدم تمكنه من السجود
 وحينئذ هل يجب ون قراءته لايتها غير مشروعة فلا يسن لسامعها السجود الظاهر نعم
 وهذا شامل لآية السجدة في صبح يوم الجمعة فانه يكره في حقه ذلك وان لم يسمع قراءة
 الإمام فما الملقوه من ان الإماموم يقرأ حيث لم يسمع إمامه مقيد بغير آية سجدة اه بحر

(تسنن) عند تلاوتها
 (في غير صلاة) ولا تدخل
 فيها كما به لم مما يأتي (ويستحب
 فصل لقراءته) لا لقراءة غيره
 (الإمام وما فليسجد إمامه)
 لا لقراءته بغير سجود ولا لقراءة
 نفسه (فان) يسجد إمامه

وذكري عن م وان محل كراهة قراءة المأموم آية سجدة في غير صبح الجمعة
ان لم يسمع قراءة الامام وقد منان هذا موع على كون المأموم يستحب له قراءة آية سجدة
في صبح يوم الجمعة وليس كذلك لان محل استتباب قراءة الم السجدة خاص بالامام
والمنفرد اه ح ل وح ل تابع لجر في اه لا يسن للمأموم قراءة آية سجدة مطلقا قال
الشويزي وانظر لو سجد لقراءة نفسه وسجد امامه هل تبطل صلاته كمن سجد بقصد
التلاوة والشكرا ولا يفرق والاقرب البطلان لانه اذا اجتمع المبطّل وغيره قدم
المبطّل اه ا ط ف (قوله وتختلف) أي عامدا عالما بدليل قوله ولو لم يعلم الخ (قوله
أو سجد هو) أي شرع في السجود بان هو شوبري (قوله بطلت) أي اذ ارفع الامام
رأسه من السجود في الاولى الا اذا ترك السجود قصد افي مجرد الهوى للسجود زي
ع ش وعبارة الشوبري قوله وتختلف ان كان قاصدا عدم السجود بطلت هوى الامام
والا فرفع الامام رأسه من السجود اه (قوله للخالفة الفاحشة) أي مع انتقاله
من واجب الى سنة بخلاف ترك التشهد عمدا فانه انتقل من واجب الى واجب
فلم ينظر لفسخ الخالفة ح ل (قوله ولا يسجد) فان سجد عامدا عالما بطلت صلاته
اه ع ش (قوله فرفع الامام رأسه) والظاهر انه لم يرفع الامام رأسه ولكن ظهر
انه لا يدركه فيه بان رآه متيسرا للرفع اخذ في الهوى لاحتمال استمراره في السجود
فاذا استمر واقع وان رفع رأسه قبل وضع المأموم جبهة لزمه الركوع معه وانما جازله
التأخير لاتمام التشهد الاول والقنوت لانه وافق الامام فيهما ثم زاد بخلافه هنا شوبري
(قوله رجع منه) ولا يسجد الا ان نوى مفارقتة وهي مفارقة بعد شرح م وفيه نظر
لانه بنية المفارقة صار منفردا وهو لا يسجد لغير قراءة نفسه اللهم الا ان يقال ان قراءة
امامه نزلت منزلة قراءته وعبارة الرشيدى قوله الا ان نوى مفارقتة أي فيندب له
السجود كما مر به سم ووجهه انه وجد سبب السجود في حقه حال القدوة فليترتب
عليه سببه (قوله لهوى ولفزع) انظر وجه اعادة اللام وقد يقال لدفع توهم الاكتفاء
لما يتكبر واحدة تامل شوبري (قوله ولا يجلس) أي لا يندب له ذلك فلو جلس
لم يضر كما مر في شرحه قوله ونامنا ترك زيادة ركن الخ ع ش لكن تقدم تقييده
بكونه جالسا خفيقا بقدر الطمأنينة وانه لو زاد على ذلك بطلت صلاته (قوله أي
السجدة) أي سجدة التلاوة (قوله تحرم) ولا يسن له ان يقوم ليكبر من قيام لعدم
ثبوت شيء فيه شرح م ر فاذا قام كان مباحا كما يقتضيه قوله لا يسن دون سن أن
لا يقوم ع ش على م ر (قوله ناريا) عدانية ركننا وكذا المجامع قبل السلام كما مر
في مفة الصلاة والوجه انه لا يكفي نية السجود بل لابد من نية سجود التلاوة وانه في

(وتختلف) هو عنه (أو سجد)
هو (دونه بطلت) صلاته
للمخالفة الفاحشة ولو لم يعلم
سجوده حتى رفع رأسه
لم تبطل صلاته ولا يسجد
ولو علم والامام في السجود
فهوى ليسجد فرفع الامام
رأسه رجوع معه ولا يسجد
(ويكبر) المصلي (كعبه)
ندبا (لهوى ولفزع) من السجدة
(بلا رفع يد ولا يجلس) المصلي
(الاستراحة) بعد ما لعدم
وردده وذكر عدم رفع
اليدي في الرفع من السجدة لغير
المصلي من زيادتي (واركانها)
أي السجدة (لغيره صل تحرم)
بان يكبر ناريا (وسجود
وسلام)

سجدة من لا يكفي سجود التلاوة لأنها سجدة شكر وهل يتعرض لكونه شكر القبول
توبة داود عليه السلام أو يكفي نية الشكر ارتضى الثاني م ر وطب وانظر هل
منه وجوب نية السجود للتلاوة نية السجود لخصوص الآية صدان نوى السجود
التلاوة الآية المخصوصة أو معناه نية التلاوة من غير تعرض لخصوص الآية قياس
وجوب التعمين في النفل ذي الوقت والسبب ذلك وهو قريب ثم رأيت شيخنا البرهان
العاقبي أفق به وخالف في ذلك شيخنا م ر فقال ظاهر عباراتهم عدم وجوب نية
الخصوص وإجاب عن تشبيهه بالنفل بأن المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه
شورى (قوله بعد جلوسه) أى أو اضطجاعه لأن سجدها من اضطجاع ح ف
وعبارة الشورى قوله بعد جلوسه ظاهره أن الجلوس واجب وهو ما مال إليه شيخنا
م ر وجرى طب على عدم وجوبه وجوز السلام في الرفع قبل الجلوس ع ش
(قوله بلا تشهد) أى بلا سن تشهد فلا أتى به لم يضر لأن غايته أنه طول الجلوس ع ش
(قوله له) أى غير مصل وقوله مع ما مر أى من التكبير لاوى وللرفع منه (قوله وما
ذكرته) أى من ركنية تكبيرة الأحرام والسلام هو مراد الأصل بما ذكره أى من أن
النية شرط وكذا السلام ح ل أى فراده بالشرط ما لا بد منه كما قاله م ر (قوله
ولا يجب على المصلي) أى المأموم قال الشورى والحاصل أن نية سجود التلاوة والسهو
تجب لأعلى المأموم أى بالقلب فإن تلفظ بطلت صلاته اه حل وعبارة زى
قوله ولا يجب على المصلي نيتها المعتمد وجوب النية ويحمل كلام ابن الرفعة على
التلفظ بها أى لا يجب التلفظ بها اتفاقا انتهت وهذا الحمل بعيد لأن التلفظ بالنية مبطل
فلا يتوهم وجوبه تدبر (قوله تنسحب عليها) فيه نظر لأن نية الصلاة غير منسوبة
عليها كسجود السهو وفهما على حد سواء وأجيب بأن نية الصلاة منسوبة عليها
بواسطة القراءة لأن القراءة من الصلاة فتصدها في جملة الصلاة متضمن لقصد السجود
المرتبة عليها شيخنا ح ف ز قوله بهذا يفرق بينها وبين سجود السهو) أى لأن
سجود السهو لم تنسحب عليه نية الصلاة ولا على سببه (قوله عرفا) بأن لا يزيد على
قدر ركعتين بأخف ممكن من الوسط المعتدل ع ش فإن زادت فانت ولا تقضى قال
ع ش على م ر فإن لم يتمكن من التطهير للسجدة أو من فعلها الشغل قال أربع مرات
سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله إلى العفيم
قياسا على ما قاله بعضهم من سن ذلك لمن لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو شغل
وينبغي أن يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضا وفيه أربع ركعتي التحية فيهما أربع
سجدة ات وهذه سجدة واحدة وقتها أنه تجزئ مرة واجب بأن الما كانت عبادة

بعد جلوسه بلا تشهد (وسن)
لهم مع ما مر (رفع) بدنه (فى)
تكبير (تحميم) وما ذكرته هو
مراد الأصل بما ذكره قال
ابن الرفعة ولا يجب على
المصلي نيتها اتفاقا لأن نية
الصلاة تنسحب عليها وهذا
يفرق بينها وبين سجود السهو
(وشرطها) أى السجدة
(كصلاة) أى كشرطها من
نحو الطهر والستر والتوجه
ودخول وقتها وهو بالفراغ
من قراءة آياتها (وان لا يطول
فصل) عرفا بينها وبين قراءة
الآية كحدث قهار بعد
قراءتها عن قرب فيسجد (وهى
كسجدة) أى الصلاة فى
القروض والسنن

مستقلة جبرت بأربع مرات قياسا على النخبة (قوله ومنها) أي من السنن ونبه عليه
دون غيره لأنه مذكور في الأصل أي فلم يخل به من كلامه لأنه مذكور في ضمن التشبيه
ولا يقل منها سجدة وجهي الخ لاجل قوله الأوصورة الخ (قوله فتبارك الله) عبارة
فيما تبارك بلا فاء ولهها روايتان اه حل (قوله ويسن الخ) أي سواء في
سجدة التلاوة وسجدة من وقوله كما قبلتها أي السجدة لا يقيد كونها سجدة تلاوة كما
في ع ش أو المعنى كما قبلت نوعها والألف التي قبلها من داود هي خصوص سجدة الشكر
تدبر (قوله ذخرا) هو بالذال المعجمة بالنسبة لامور الآخرة وأما في أمور الدنيا فهو
بالمهملة (قوله من ذكر) أي القاري والسامع اه حل (قوله ولو يجلس) أي
يجلس القراءة والسجود اه زى والغاية للرد (قوله كفاه سجدة) اشعران الأولى
تكرير السجود بعدد الآيات ع ش وعبارة زى وله ان يكرر السجود بعدد الآيات
ان لم يطل النصل بين القراءة والسجود وعبارة حجر وقضية تعبيرهم بكفاه انه يجوز
تعدد ما هو ونظيره ما يأتي في من طاف اسابيع ثم كرر صلواتها الا ان يفرق بان سنة
الطواف لما اغتفر فيها التأخير الكثير سوغ فيها بما لم يسأله به هنا (قوله وسجدة
الشكر) ولو سجدة من فليس مكررا مع قوله تسن أي سجدة من في غير صلاة لان
ذلك خاص وهذا عام لسجدة من وغيرها تدبر (قوله نعمة) أي له أو لهو ولده أو لهموم
المسلمين كما طهر عند القمط سواء كان يتوقعها قبل ذلك أم لا وان كان له نظيرها لان
حذف المتعاقب بوزن بالعموم م ر و زى وعبارة حجر لهجوم نعمة ظاهرة من حيث
لا يحتسب أي لا يدري وان توقعها صكول وليس الهجوم مغنيا عن القيد بعمومه ولا
تمثيلهم بالولد منافيا لالاخير خلافا لراعيهما لان المراد بهجوم الشئ مفاجاة وقوعه
الصادق بالظاهر وما لا ينسب عادة لتسبيه وضدها وبالظهور ان يكون له وقع عرما
وبالاخير ان لا ينسب وقوعه في العادة لتسبيه والولد وان تسبب فيه لكنه لا ينسب
حصوله في العادة لتسبيه وخرج بقولنا من حيث لا يحتسب ما لو تسبب فيها تسببا
تقضي العادة بحصولها عنده فلا سجود كرج متعارف لنا جرح حاصل عادة عقب اسبابه
وعلم مما تقرر عدم اعتبار تسبيه في حصول الولد بالوطى والعافية بالدواء لان ذلك
لا ينسب في العادة الى فعله اه شرح م ر وعبارة ق ل على التحرير قوله هجوم نعمة
أي حصولها في وقت لم يعلم وقوعها فيه وان كان يترقبها اه فلا منافاة بين الهجوم
الترقب لان الترقب في أي زمان كان (قوله كحدوث ولد ولوميتا) أي اذا فحخت فيه
والروح لانه يتفعه في الآخرة شوبري (قوله أو مال) أي حلال م ر ع ش (قوله

ومنها سجدة وجهي للذي خلقه
وصوره وخلق سمعه وبصره
بجوده وقوته فتبارك الله
احسن الخالقين رواه الترمذي
وصححه الأوصورة فالبيهقي
والا فتبارك الى آخره فهو
والحاكم ويسن ان يقول أيضا
اللهم اكتب لي بها عندك اجرا
واجعلها لي عندك ذخرا وضع
عني بها وزرا واقبلها مني كما
قبلتها من عبدك داود رواه
الترمذي وغيره باسناد حسن
(وتكرر) أي السجدة من ذكر
(بتكرير الآية) ولو يجلس
واحد أو ركعة لوجود مقتضياتها
فمن ان لم يسجد حتى كثر الآية
كفاه سجدة (وسجدة الشكر
لا تدخل صلاة) فلو فعلها فيها
عامدا عالما بالتعريم بطلت
(وتسن لهجوم نعمة) كحدوث
ولد أو مال للاتباع رواه أبو
داود وغيره

بخلاف النعم المستمرة
كالعافية والاسلام لان ذلك
يؤدي الى استغراق العمر
(او اندفاع نفمة) كعبادة من
هدم او غرق لا اتباع رواد ابن
حبان وقيد في المجموع نقلا
عن الشافعي والاصحاب
النعمة والنقمة بكونها
ظاهرتين ليخرج الباطنتين
كالعرفه وسائر المساوي
(أو رؤية مبتلى) كزمن لا اتباع
رواد الخا كم (أو فاسق) بقيد
زدته بقولي (معان) بنفسه
لان مصيبة الدين اشتمت
مصيبة الدنيا ولهذا قال صلى
الله عليه وسلم اللهم لا تجعل
مصيبتنا في ديننا والسجود
للمصيبتين على السلامة
منهما (ويظهرها) أي السجدة
لمجرب نفمة ولا ندفاع نفمة
والفاسق المذكور ان لم يخف
ضرره لعله يتوب (لاله) أي
الفاسق المذكور (ان خاف)
ضرره (ولا مبتلى) ثلاثا تاذي
مع عذره وتعبيري بالفاسق
اولى من تعبيري بالعاصي لشمول
المصيبة الصغيرة بغير اصرار
مع انه لا سجد لرؤية مرتكبها
وقولي ويظهرها الى آخره
أعم وأولى مما ذكره

بخلاف النعم المستمرة) هذا خرج بقوله هجوم وقديقال ان قبول توبة سيده فاد اود
نفمة مستمرة فعمل السجود لها مستثنى وفيه نظر لان القبول وجد بعد ان لم يكن أي
فكان تذكر التوبة بقراءة الآية حدودا للنفمة يتجدد كل وقت فلا استثناء سم بالمعنى
(قوله أو اندفاع نفمة) معطوف على قوله نفمة أي أو هجوم اندفاع نفمة اه هجوم عبارة
زى قوله أو اندفاع نفمة أي عنه أو عن عموم المسلمين سواء كان يتوقعها أم لا لان حذف
المتعلق يؤذن بالعموم (قوله ليخرج الباطنتين) ضيعف والمعتمد ان النعم الباطنة
كالظاهرة أي بشرط ان يكون لها وقع مر (قوله كالمعرفة) أي لله وهذا مثال
لحدوث النعمة الباطنة وما بعده مثال لاندفاع النفمة الباطنة اه (قوله وسائر
المساوي) أي عن عين الناس ونظريه بان السجود لحدوث المعرفة وحدوث سائر
المساوي أولى بالسجود من السجود لحدوث كثير من النعم وينبغي ان يكون احتراز عما
لا وقع له كحدوث فلس وعن عدم رؤية عدو ولا ضرر فيها ويوافق قول الامام بشرط
ان تكون النعمة لما وقع اه ح ل (قوله أو رؤية مبتلى أو فاسق) المراد برؤية أحدهما
العلم بوجوده أو ظنه بنحو سماع كلامه ولا يلزم تكرار السجود الى ما لانهاية له فيمن هو
ساكن بازائه مثالا لاننا نأمر به كذلك الا اذا لم يوجد اهم منه يقدم عليه اه هجوم
(قوله مبتلى) يفتح الالام لانه اسم مفعول قال ع ش وظاهره ولو غير آدمي وهو قريب
(قوله أو فاسق) مثله الكافر م ر بل مثله العاصي وان لم يكن فاسقا كمرتكب
الصغيرة من غير اصرار أو الفاسق ليس بقيد (قوله معان) ليس بقيد زى لكن اعتبره
م روع ش سلمه ولم يتعقبه فقتضاها انه قيد (قوله لان مصيبة الدين اشد) أي
وقد أمرنا بالسجود على السلامة من مصيبة الدنيا برؤية المبتلى فعلى السلامة من مصيبة
الدين برؤية الفاسق أولى (قوله على السلامة منها) متعلق بمحذوف تقديره يكون
شكرا على السلامة منها (قوله ثلاثا تاذي) مع عذره فلو كان غير معذور كقطع
في سرقة أو مجلود في زنا ولم يعلم توبته اظهرها له فلو كان هذا المبتلى المذكور فاسقا
منجها اظهرها له وبين السبب وهو الفسق وبه أفتى والد شيخنا وقرر شيخنا زى انه بين
السبب قبل السجود وقد يقال بل السبب مع سجوده بان يقول الحمد لله الذي عافاني
مما ابتلي به فلانا وه وكذا اه ح ل وفيه انه كلام أجنبي فيبطل وأجيب بانه دعاء
مناسب للمقام فلا يبطل ويتمدد السجود برؤية المبتلى الفاسق للسلامة من بلوته
ونفسه ح ف (قوله بغير اصرار) أو مع اصرار ولم تغلب معاصيه التي يتجاهرها على
طاعته سم لانه لا يفسق بالاصرار بل لا بد ان تغلب معاصيه على طاعته ح ل (قوله
مع انه لا سجد لرؤية) مرتكبها المعتمد السجود فكلام الاصل هو الاولى (قوله

كعبدة التلاوة) قضية التشبيه انما تتكرر بتكرار النعمة او اندفاع النعمة وانه لو اجتمع
او تكرر أحدهما أو رأى فاسقا ومبتليا كفاه سجدة وان لا يطول فصل بينهما وبين سببها
ح ل (قوله واسافر فعلاها الخ) فالماشي يسجد على الارض والراكب يومى الا ان كان
في مرقد فيته فيه ح ل

(باب في صلاة النفل)

وهو لغة الزيادة ح ل لزيادته على الفرائض قال تعالى ويصعب نافلة أى زيادة على
المطلوب (قوله وهو) أى اصطلاحا (قوله ما رجع الشرع) أى عبادة فخرج المباح
والمكروه سم ويجوز تفسير ما بشئ فيدخل فيه العبادة وغيرها ويخرج المباح
والمكروه بقوله رجع الشرع الخ لان المباح خير الشرع بين فعله وتركه والمكروه
رجح الشرع تركه على فعله ع ش وعلى كلام سم يكون قول الشارح رجع الشرع
فعله صفة كاشفة وان فسرنا ما بشئ شملت الاحكام الخمسة ويخرج قوله رجع الشرع
فعله ماعدا الواجب والمندوب وبقوله جواز ترك الواجب تدبر وهذا تعريب للنفل
لا يقيد كونه من الصلاة (قوله ويراد به السنة الخ) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه اعم
شموله الواجب والمباح أيضا كما في جمع الجوامع حيث قال الحسن المأذون فيه
واجبا ومندوبا ومباحا اه الا ان يراد ان الترادف بالنسبة للحسن بالنسبة لبعض
ما صدقانه أو ان مرادفة الحسن اصطلاح آخر لفقهاء اوليهم فليتأمل شوبرى
(قوله والحسن) يزاد سم في شرح الوقوات الاحسان وزاد حج الاولى أى الاولى فعله
من تركه ع ش وقيل السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب
ما فعله احيا نا أو أمر به والتطوع ما ينشئه الانسان بنفسه (قوله صلاة النفل) وثواب
افرض بفضل سبعين درجة كما في حديث (قوله قسم لا تسن له جماعة) أى
دائما وايدان لم تسن له أصلا وتسنى في بعض الاوقات كالوتر في رمضان ولو صلى
جماعة لم يكره لكن لا ثواب فيها وحينئذ يقال لتسا جماعة لا ثواب فيها ح ل وذهب
سم الى حصول ثواب الجماعة واعتمد شيخنا ح ل في كلام ح ل ونفل ع ش عن
سم على حجرانه يثاب عليهم وان كان الاولى تركها وهو بعيد اه وعبارة ع ش على م
واستشكل بارخلاف الاولى منى عنه والمضى يقتضى عدم الثواب الا ان يقال
لم يرد بكونه خلاف الاولى كونه منى عنه بل انه خلاف الافضل أى فيكون
في مقابل افضل وبدأ بهذا القسم مع افضلية الثاني لتكرره كل يوم وتبعيته للفرائض
وراجع منه بعبية النفل كانت في أى وقت اه شوبرى (قوله كالرواتب) والحكمة
فيها انهم تكمل من نقص من الفرائض شرح م ر وقضيته ان الجابر للفرائض م ر

(وهى كعبدة التلاوة) خارج
الصلاة فيما رويها (وليسافر
فعلها) أى السجدة
(كنافلة) فبأى فيها ما
وسواء في عبادة التلاوة
داخل الصلاة وخارجها وهذا
اعم مما ذكره

(باب)

في صلاة النفل وهو ما رجع
الشرع فعله وجوز تركه
ويراد به السنة والتطوع
والمندوب والمستحب والمرغب
فيه والحسن (صلاة النفل
قسمان قسم لا تسن له جماعة
كالرواتب

الرواتب دون غيرها ولومن جنس الفرائض كصلاة الليل وفي كلام سم على حجر
تبع الظاهر حجر ما يقتضي التعميم وعبارته قوله وشرع تكميل الخ عبارة العباب
واذا انتقص فرضه كل من نقله وكذا باقي الاعمال اه وقوله من نقله قد يشمل غير نقل
ذلك الفرض من النوافل ويوافقه ما في الحديث فاذا انتقص من فرضه شيء قال الرب
سبحانه وتعالى انظروا هل لعبدي من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة اه
بل قد يشمل هذا تطوع ليس من جنس الفريضة فليتامل وعبارته المتساوي في شرحه
الكبير على الجامع واعلم ان الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا
الا وجهل له من جنسه نافله حتى اذا قام العبد بذلك الواجب وفيه خلل يجبر بالنافلة
التي من جنسه فلذا أمر بالظفر في فريضة العبد فاذا قام بها كما أمر الله جوزي وثبتت
له وان كان فيها خلل كملت من نافلته حتى قال البعض انما ثبتت لك نافلة اذا سلمت
لك الفريضة اه وهي ظاهرة في خلاف ما استظهره سم اه (قوله التابعة
للفرائض) خرج به نحو العيد بناء على جعله راتبا وهو احد اطلاقين ثانيهما انه خاص
بسنن الفرائض وعليه فقوله التابعة للفرائض صفة لازمة وقال الشوري كاشفة
وعلى الاول تكون مخصصة ومراده التبعية في المشروعية فتدخل القلبية والبعدية اه
ع ش وعبارته ح ل قوله التابعة للفرائض أي المكمل لها أعم من ان تكون سنة لها
أولا توقف فعلها على فعلها أولا كالقلبية ولا شك ان الوتر يتوقف فعله على فعلها اه
فهذه من الرواتب لان فعله يتوقف على فعل العشاء ولم يعد المنهاج منها وعبارته شرح
م ر وما اقتضاه كلامه أي كلام المنهاج من ان الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار
طلاق الراتبة على التابعة للفرائض ولهذا النوى به سنة العشاء أو راتبها لم يصح
وما في الروضة من انه منها صحيح أيضا باعتبار ان الراتبة يراد بها السنن المؤقتة اه
(قوله ركعتان قبل صبح) وجه تقديمها على باقي الرواتب خبر مسلم ركعتا الفجر خير
من الدنيا وما فيها قال بعضهم معناه ان الناس عند قيامهم من نومهم يتدرون
الى معاشهم ركسهم فاعلمهم انها خير من الدنيا وما فيها فضلا عما عساه يحصل لكم
فلا تتركوها وتشتغلوا به ولان عددها لا يزيد ولا ينقص فاشبهت الفرائض بل قيل
انها أفضل من الوتر لانها يتقدمان على متبرعتهما والوتر يتأخر عنه وما يتقدم على
متبوعه أولى ولا نهما تبع للصبح والوتر للعشاء والصبح أكد من العشاء قال م ر
ويسن تخفيفها قال ع ش والمراد بتخفيفها عدم تطويلها على الوارد فيها حتى لو قرأ
في الاولى آية البقرة والم نشرح والكافرون وفي الثانية آية آل عمران والم تركيف
بالاخلاص لم يكن مطولا لها تطويل لا يخرج به عن حد السنة بل يسن الجامع بينهما

التابعة للفرائض (والمؤكد
منها ركعتان قبل صبح)
ركعتان قبل (طهرو) ركعتان
(بعده) ركعتان (بعده
مغرب و) ركعتان (بعده
(عشاء ووتر) بكسر الواو
وقتها (بعدها) أي العشاء
للا تباع روات الشيخان
(وغیره) أي غير المؤكد منها
(زيادة ركعتين قبل طهرو)
ركعتين (بعده) خبر من حافظ
على أربع ركعات قبل الظهر
وأربع بعدها حرمة الله على
النار رواه الترمذي وصححه
(وأربع قبل عصر) الانباع
رواه الترمذي وحسنه

ليحقق الايمان بالوارد (قوله وركعتان قبل ظهر بعده) وظاهر كلامهم انه لا يتعين
ان يلاحظ في قبلة الظهر أو بعده ~~ككونها مؤكدة~~ أو غيرها بل يكفي الاطلاق
وينصرف للمؤكد لتمام التبادر والطلب فيها أقوى به عليه شيخنا وقل عنه انه يجوز
ان يطلق في سنة الظهر المتقدمة ويختبر بين ركعتين أو أربع ح ل ويصح جمع التمامية
أي الأربعة المؤكدة وغير المؤكدة باحرام واحد والمعمد ان القبلة كالبعديّة
في الأفضلية وقيل البعديّة أفضل لتوقفها على فعل الفرض كما في ع ش على م ر
ويسن تأخير الرتبة القبليّة بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي وفضيلة التعرّف لاسراع
الامام بالفرض عقب الاذان أخرها بعده ولا يقدمها على الاجابة شرح م ر ومنه يعلم
ان ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة لصلاة الفرض عند شروع المؤذن
في الاذان المقنونة لاجابة المؤذن ولفعل الرتبة قبل الفرض لا ينبغي بل هو مكروه
ع ش على م ر (قوله وركعتان بعد مغرب) ذكر في الكفاية انه يسن تطويلهما
حتى ينصرف أهل المسجد شرح م ر وقوله حتى ينصرف الخ لا ينبغي ان تطويلهما
سنة لأهل المسجد فلا يتصور ان يطولها الى انصرف أهل المسجد الا ان يراد سن ذلك
لكل احد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه الى الانصراف أمر عرض له
اه سم على حجر والكلام حيث فعلهما في المسجد فلا ينافي ان انصرفا ليفعلهما في البيت
أفضل اه ع ش على م ر واهـ هذا خاصا ببعديّة المغرب فان بعديّة الصلوات
مثلها وانما خصت ببعديّة المغرب لان شأن الناس الانصراف سريعا بعدها (قوله
أي العشاء) أي يفعل بعد العشاء ع ش (قوله الاتباع) لا يفيد التأكيّد الذي
هو المدعى وعبارة شرح م ر لانه صلى الله عليه وسلم واطب عايمها كثر من الآتية
اه وهي ظاهرة في اثبات المدعى (قوله حرمة الله) على المار بمعنى انه لا يعذب بها
وان كان يدخلها لقوله تعالى وان منكم الا واردها أي داخلها بديل قوله ثم نعى
الذين اتقوا واستثنى ابن عباس من دخولها الانبياء وقال لا يدخلونها ، قوله واربع
قبل عصر) برفع أربع عطف على زيادة وهو ظاهر وكذا بالجر عطف على ركعتين والمعنى
وزيادة أربع على العشرة المؤكدة فان قيل ينافيه قوله بعده وركعتان قلت لا ينافيه
لانه يجوز ان يكون مبتدأ وخبره محذوف أي وركعتان قبل المغرب كذلك فتأمل اه
شوبري او يقال هو على لغة من يلزم النفي الالف (قوله والمراد الاذان والاقامة)
أي فقيه تغليب (قوله وجمة كظهر) أي ان كانت مجزئة عنه فان كانت غير مجزئة
عنه صلى الله عليه وسلم وقبل الظهر أربعاً بعده أربعاً وسقطت سنة الجمعة البعديّة
لذلك في اجزائها بعده اه ع ش وشيخنا العزيزي وانما طلب لها سنة قبليّة

(وركتان خفيفةان قبل
مغرب) الامر بهما في خبر
أي داود وغيره وخبر الشيخين
بين كل اذانين صلاة والمراد
الاذان والاقامة قال في المجموع
وركتان قبل العشاء لخبر
بين كل اذانين صلاة (وجمة
كظهر) فبما مر في التحقيق
وغیره

مع عدم اجرائها لانما مكلفون بفعلها كما في شرح م رواذافات سنتها البعدية حتى
خرج الوقت لا تقضى لان الجمعة لا تقضى فسكنا سنتها (قوله لكن قول الاصل الخ)
انما عبر الاصل بذلك لان ما بعده ثابت بالنص بخلاف ما قبلها فقااسه على الظاهر
وقد اشار الى ذلك المحلى شري (قوله بخالفها الظاهر الخ) أي من كونها أي الركعات
الاربعة مؤكيدات او غير مؤكيدات ح ل (قوله قبل الفرض) حال من الرواتب
أوصفة لها (قوله ولو وتر) الغاية للرد على من قال يدخل وقته بدخول وقت العشاء
فلا يتوقف فعله على فعلها كما في شرح المحلى (قوله بفعله) ولو قضاء ولو تقديم فيمن يجمع
شوري وفي قوله بفعله تسمع اذ وقت البعدية يدخل بدخول وقت فرضها وان توقف
فعلها على فعل الفرض تأمل (قوله ويخرجان الخ) فيه ان البعدية تصير قضاء بخروج
وقته مع انه لم يدخل وقتها فكيف يقال انه خرج وقتها مع انه لم يدخل والخروج
فرع الدخول قال ح ل ولا مانع من ذلك وعليه الاخر لنا صلاة خرج وقتها وما دخل
اه وقال السيوطي ان البعدية يدخل وقتها بدخول وقت الفرض وفعل الفرض شرط
لأهتها فعلي هذا الاشكال (قوله الوتر) ويدخل وقته بفعل العشاء ولو جتمع تقديم
ليكن ان كان مسافرا حينئذ وأقام قبل دخول وقت العشاء امتنع عليه فعل الوتر
ان لم يكن فعله عقب فعل العشاء ومتى دخل وقت العشاء جاز له فعله وان لم يمض زمن
يسع فعل العشاء شرح م ر (قوله امدكم) أي منحكم وخصكم وانظر وجه دلالة هذا
الحديث على المدعي الذي هو افضلية الوتر على الرواتب اذ غاية ما يفيد ان الوتر خير
من التصديق بجر النعم وكونه خيرا منه لا يقتضي انه افضل منها ولو سأت دلالة على
الافضلية فهو معارض لقوله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها
فهذا ابلغ من ذلك ويلزم ان يكون ركعتا الفجر احق بالافضلية على الرواتب حتى على
الوتر لان حديثها ابلغ من حديثه مع ان الوتر افضل قطعا فالاولى في الاستدلال على
افضليته ان يقال للاختلاف في وجوبه وفيه ان ركعتي الفجر ذهب الحسن البصري
الى وجوبها وداود الى وجوب تحية المسجد وبعض السلف الى وجوب ما يقع عليه
الاسم من قيام الليل كما في الشوري فتدبروا جيب بان خلاف أبي حنيفة قوي لكونه
أحد الاثمة الاربعة (قوله من جر النعم) أي من التصديق بها والمراد بها الابل الجمر وهي
انفس أموال العرب يضرب بها المثل في تقاسم الشيء وقد تقرران تشبيهه اموالا آخرة
انما هو بالتقريب الى الانهال والافذرة من الآخرة خير من الارض بأسرها وامثالها
مما لو تصورت اه ا ط ف و ح ف قال ع ش وجر يسكون الميم جمع احر وجرء
واما بضم الميم فجمع حمار اه قال في الخلاصة فعل لنجوا حرو حروا وقال أيضا

لكن قول الاصل وبعد
الجمعة اربع وقبلها ما قبل
الظهر مشعر عن الفقه الظاهري
سنتها المتأخرة (ويدخل
وقت الرواتب) قبل (الفرض
ب) دخول (وقته وبعده) ولو
وتر (بفعله ويخرجان) أي وقت
الرواتب التي قبل الفرض
وبعده (بخروج وقته) وفعل
القبليّة فيه بعد الفرض أداء
(وافضلها) أي الرواتب (الوتر)
لخير ان الله امدكم بصلاة هي
خير لكم من جر النعم وهي
الوتر رواه الترمذي والحاكم
وصححه وذكر افضليته وجعله
قسما منها وهو ما في الروضة
كاملها من زيادتي

وفعل لاسم رباعي بمد * قد زيد قبل لام اء لا فقد

وقال تعالى كانهم حرم مستغفرة انتهى قال في فتح الباري قيل خير من ان تكون كذلك فيصدق بها وقيل من قنيتها وتملكها وكانت مما يتفاخر العرب بها اه (قوله واقوله ركعة) سئل شيخنا زى عن شخص صلى اقل الوتر نارا بالاقصا عليه ثم بعد سلامه عن له الزيادة عن الاقل مريدا الا كل هل له ذلك أم لا أجاب بأنه لا يجوز له الزيادة عن الاقل لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وبهذا قالوا كيف يتصور الاتيان باكمل الوتر فقالوا لا يتصور الا اذا احرم بالجميع دفعة واحدة او احرم به شفعار ركعتين ركعتين وهكذا والله أعلم ويؤخذ من شرح م ر قال ولو نذر ان يصلي الوتر لزمه ثلاث ركعات لان اقله وهو واحدة بكرة الاقتصار عليها فلا يتناولها النذر اه (قوله وان لم يتقدمها تغل الخ) هذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح م ر وقيل شرط الاتيان بركعة تسبق تغل بعد العشاء وان لم يكن مستغفرا لتقع في مودة لذلك التغل ورد بأنه يكفي كونها وتران في نفسها أو مودة لما قبلها ولو فرضنا (قوله واكثره احدى عشرة) قضية كلام بعضهم انه لا يحصل فضيلة الوتر الا ان صلى اخيرته وهو متجه ان أراد كمال الفضيلة لا أملا كما قدمته آنفا اه حجر والذي قدمه قوله ولو صلى ما عدا ركعة الوتر فالظاهر انه يشاب على ما أتى به ثواب كونه من الوتر لانه يطلق على مجموع الاحدى عشرة اه ومثله م ر ولو صلى ركعتين منه قال نويت ركعتين من الوتر أو سنة الوتر ولو نوى الوتر واطلق حمل على ثلاث على المعتمد زى (قوله روى أبوداود الخ) الحديث الاول يدل على اقله والحديث الثانى يدل على اكثره تأمل قال ع ش لعل الاقتصار في هذا الحديث على الخمس قادونها صلى الله عليه وسلم خائب به من لم يرغب في الزيادة على الخمس لضعف أو نحوه وذ كر الخمس فما فوقها في الثمانى لمن علم من عادته الاقتصار على الثلاث ورأى ان المناسب له الزيادة لنشأته وصحة جسده اه (قوله يصح وتره) أى لم يجز ولم يصح أصلا ان احرم بالجميع دفعة واحدة وكان عاما مداما والا انعقد نفلا مطلقا وان سلم من كل ركعتين مع ما عدا الاحرام السادس فانه لا ينعقد ان كان عاما مداما والا انعقد نفلا مطلقا اه ح ل ولذا قال الشارح لم يصح وتره ولم يقل لم تصح صلاته لانها قد تصح مع بطلان الوتر كما اذا كان ناسيا أو جاهلا (قوله ويكره الا بتار بركعة) اراد كما قاله القمولى ان الاقتصار عليها خلاف الاولى اه زى والانهى سنة فمراده الكراهة الخفيفة لان فعلها مكروه لاه مع انه صلى الله عليه وسلم اوتر بها فالعتمد ان الاقتصار عليها خلاف الاولى كما قاله زى (قوله والاول افضل) لان الثمانى فيه تشبيه بالمغرب وقد نهى عن تشبيه الوتر

(واقوله ركعة) وان لم يتقدمها تغل من سنة العشاء وغيرها قال في المجموع واد في السكال ثلاث وا كل منه خمس ثم سبع ثم تسع (واكثره احدى عشرة) روى أبوداود باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم قال من احب ان يوتر بخمس فليعمل ومن احب ان يوتر بثلاث فليعمل ومن احب ان يوتر بواحدة فليعمل وروى الدارقطني اوتروا بخمس أو سبع أو تسع أو احدى عشرة فلوزاد عليها لم يصح وتره واما خبر الترمذى عن أم سلمة اه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث عشرة فحمل على انها حسبت فيه سنة العشاء وقال السبكي انا قطع بجواز الوتر بها وبعدها لكن احب الاقتصار على احدى عشرة فاقبل لان ذلك غالب احوال النبي صلى الله عليه وسلم ويكره الا بتار بركعة كذا في الكفاية عن القاضي أبي الطيب

بالمغرب وقد يقال التشبيه لا يحصل الا اذا اوتر بثلاث دون ما اذا اوتر بما كثر وقد يجاب
 بان فيه تشبيها بها أيضا من حيث ان فيه تشهدا أول بعد شفع وثاني بعد وتر (قوله
 ولا يجوز في الوصل) أي ولا تصح الصلاة حيث احرم به وقرا كما في ح ل (قوله
 لانه خلاف المنقول الخ) ولو صلى عشر ايا حرام واحدا ثم الحادية عشر با حرام آخر
 فله ان يشهد كل ركعتين فيما يظهر لان هذا فصل لا وصل ولم أر في هذه المسئلة نقلا
 فليتأمل اه زى فقول الشارح والفصل بين الركعات بالسلام ليس بقيد لان مثله
 التشهد (قوله أفضل) أي ان استوى العددان م ر ولم يراع خلاف أي خيفة
 القائل بوجوب الوصل في الثلاثة الاخيرة لان محل مراعاة الخلاف ان لم يخالف سنة
 صحيحة صريحة (قوله وغيره) كالنية والتكبير والتشهد (قوله وسن تأخيره) ما لم يكن
 اذا فعل أول الليل لا يفوته اكله واذا اخره يفعل أقل من اكله فالأولى له التقديم
 كما قاله ع ش والبرماوى خلافا لح ل وشورى اه ح ف (قوله اوتر بعد) هو
 شامل للراتبة والتراويح اذا صلاهما بعد نوم ع ش (قوله اجعلوا آخر صلاتكم)
 قال السكرمانى يحتمل ان يكون مفعولا به وان يكون مفعولا فيه لان جعل تتعدى الى
 مفعول أي على تأويل اجعلوا بافعلا لانها حينئذ تتعدى الى مفعول واحد شيخنا
 والى مفعولين اه شورى وفيه انه يلزم على كونه مفعولا فيه نظرية الشيء في نفسه
 لان الوتر هو آخر صلاة الليل فالأول أولى (قوله ولا يعاد) ولو وتر رمضان ولو في جماعة
 وان كان صلاة اولا فرادى فهو مستثنى من ان النفل الذي تشرع فيه الجماعة تسن
 اعادته جماعة (قوله ندبا) أي شرعا لان مقتضى كونه ندبا انه يجوز اعادته وليس
 كذلك فالأولى حذف قوله ندبا (قوله وان اخر عنه تهجد) ان قلت عادة الشارح
 ان يهم بما تركه الاصل وهنا عم بما ذكره قلت يمكن ان يقال ان الذي ذكره
 الاصل هو الذي فيه الابهام لانه اذا اخر التهجد ربما يقال يصح ان يوتر ثانياً ليكون
 اوتر آخر صلاته فلذلك نص عليه او يقال لعله وقع الخلاف فيما ذكره الاصل فانظره
 وتقديم الوتر على التهجد خلاف الأولى ومن المعلوم ان التهجد لا يكون الا بعد نوم وبعد
 فعل العشاء فان فعل الوتر بعد نوم واقصر عليه كان تهجدا ووتران كان قبل نوم كان
 وترا لا تهجدا بين الوتر والتهجد عموم وخصوص من وجه وينفرد التهجد اذا كان
 بعد نوم ولم ينوبه الوتر اه ح ل وينفرد الوتر بما اذا اوتر بعد التهجد (قوله لا وتران
 في ليلة) هو خبر بمنى النهى فان اعاده بنية الوتر عامدا عالما بحرم عليه ولم ينعقد
 والالم يحرم وانعقد نقلا ما لقا اه ح ل قال العلامة الشورى قوله لا وتران هو جار
 على لغة بني حارث الذين ينصبون الشئ بالالف فان لا يبنى الاسم معها على ما ينصب به

(ولين زاد على ركعة) في الوتر
 (الوصل بتشهد) في الاخيرة
 (او تشهدين في الاخيرتين)
 للاتباع في ذلك رواه مسلم
 والاول أفضل ولا يجوز في
 الوصل اكثر من تشهدين
 ولا فعل اولهما قبل الاخيرتين
 لانه خلاف المنقول من فعله
 صلى الله عليه وسلم (والفصل)
 بين الركعات بالسلام كان
 ينوي ركعتين من الوتر
 (أفضل) منه لزيادة عليه
 بالسلام وغيره (وسن
 تأخيره) عن صلاة ليل من
 راتبة او تراويح او تهجد مخبر
 الشيخين اجعلوا آخر صلاتكم
 بالليل وترا (ولا يعاد) ندبا
 وان اخر عنه تهجد فهو اعم
 من قوله فان اوتر ثم تهجد
 لم يعده وذلك لخبر أبي داود
 وغيره وحسنه الترمذى
 لا وتران في ليلة

فيقال في المتن لا رجلين في الدار فمجي لا وتران بالالف على غير لغة الجواز على حد من
قرأ ان هذان اساحران ولم ارا احدا منه على ذلك في هذا الحديث اه مرقاة الصعود
اه شوبري أي فيكون على لغة من يلزم المتن الالف في جميع الاحوال فيكون بنينا
على فتح مقدر على الالف منع من ظهوره التعذر وانظر ما المانع من كونها عاملة عمل
ليس ولا حاجة الى هذا التخريج (قوله تأخره) أي جميعه ع ش (قوله لمن وثق
بيقظته) ولو بايقاظ غيره حل (قوله فليوتر آخر الليل) هلا قل آخره وما حكمة الاظهار
وله له لدفع توهم عود الضمير الى الآخر فليتأمل شوبري (قوله وهذه من زيادتي)
أي قوله أم لا الشامل لما المتن وكان ينبغي ان يقول واستحب تأخير من لا تهجد له مع
التقييد بالوثوق فيمن له تهجد من زيادتي اه حل (قوله وجاعة في وتر رمضان) رحيمة
بشكل جعله من القسم الذي لا تسن فيه الجماعة لان المفهوم من قوله لا تسن له جماعة
أي أصلا الا ان يراد الذي لا تسن له الجماعة دائما وأبدا كما قدمناه اه حل أي بان
لم تسن له أصلا أو تسن له في بعض الاوقات قال زى فلو تعارض عليه الجماعة والتأخير
قدم التأخير وهذه المسئلة تقع كثيرا ويترجمون ان الجماعة أفضل من التأخير اه قال حل
ولا يقال يصلي بعصه أول الليل جماعة ويؤخر بعصه بل الأفضل تأخير كلهم قوله بناء
على سن الجماعة فيها متعلق بقوله وسن جماعة أي ان سن الجماعة في الوتر مبني على
سن الجماعة في التراويح واذ بنينا على عدم سن الجماعة فيها فلا تسن في الوتر فلو تر
تابع لها وبفهم من الشارح ان سن الجماعة في التراويح مختلف فيه وهو كذلك كما في
شرح المحلى وعبارته مع الاصل والاصح ان الجماعة تندب في الوتر بناء على ندبها
في التراويح الذي هو الاصح الا في ومقابل الاصح ان الانفراد فيها أفضل كغيرها
من صلاة الليل لبعده عن الرياء وعلل م ر بدل تعليل الشارح بقوله اتباع السلف
والخلاف (قوله وتقدم في صفة الصلاة الخ) غرضه بهذا الاعتذار عن عدم ذكره
الحكم بما مع ذكر الاصل له هنا فيرد عليه انه لم يوف بما في الاصل وحاصل الجواب
انه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما تقدم فلم يحل بما ذكره الاصل (قوله وكأنه في)
عطف على قوله كالرواتب والضحى هي صلاة الاشراف كما أفتى به والده شيخنا اه
حل وقال سم تبعا لمحرراته غير ما وبندب نضاؤها اذا قامت لانه ادات وقت اه
شرح م ر شوبري (قوله واقله ركعتان) وسن ان يقرأ فيها الكافرون والاخلاص
وهما أفضل في ذلك من الشمس والضحى وان وردتا أيضا اذا اخلص تعدل بث
القرآن والكافرون ربعة بلام ضاعفة شرح م ر (قوله اكثرها عددا) أي لا فضلا
والذي أفتى به والده شيخنا ان اكثرها ثمان فان زاد عليها لم يجوز ولم تصح ضحى ان احرم

(و) سن تأخير (عن اوله)
أي الليل (لم وثق بيقظته)
فتح القاف (ليلا) سواء
ا كان له تهجد أم لا فان لم يشق
بها لم يؤخره لغير مسلم من
خاف ان لا يقوم من آخر الليل
فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم
آخره فليوتر آخر الليل وهذه
من زيادتي وهو ما في المجموع
واقصر في الاصل كالروضة
كاملها في سن التأخير على
من له تهجد (و) سن (جماعة
في وتر رمضان) وان لم تفعل
التراويح او فعلت فرادى بناء
على سن الجماعة فيها
كما سيأتي فتعبري بذلك أولى
من قوله وان الجماعة تندب
في الوتر عقب التراويح جماعة
وتقدم في صفة الصلاة انه
يسن فيه القنوت في النصف
الثاني من رمضان (وكأنه في)
واقله ركعتان) وادنى الكمال
اربع وافضل منه ست
(واكثرها عددا)

(ثنا عشرة وافضلها) نقلا ودليلا
 (ثمان) ويسلم من كل ركعتين
 ندبا كما قاله القمولى روى الشيخان
 عن أبي هريرة قال اوصاني
 خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث
 صيام ثلاثة أيام من كل شهر
 وركعتي الضحى وان اوتر قبل
 ان انام وروى مسلم انه صلى الله
 عليه وسلم كان يصلي الضحى
 أربعاً ويزيد ما شاء وروى أبو
 داود بإسناد على شرط البخاري
 انه صلى الله عليه وسلم صلى
 سبعة الضحى أى صلاته ثمان
 ركعات يسلم من كل ركعتين
 وفي الصحيحين قريب منه
 وروى البيهقي بإسناد ضعيف
 عن أبي ذر انه صلى الله عليه
 وسلم قال ان صليت الضحى
 عشر الم يكتب عليك ذلك اليوم
 ذنب وان صليتها ثنتي عشرة
 ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة
 ووقتها فيما جزم به الراغب من
 ارتفاع الشمس الى الاستواء
 وفي المجموع والتحقيق الى الزوال
 وهو المراد بالسناء فيما يظهر
 ونقل في الروضة عن الأصحاب
 ان وقتها من المانع وبسن
 تأخيرها الى الارتفاع قال
 الأذرى فيه نظروا المعروف
 في كلامهم الاول ووقتها المختار

بالجميع دفعة واحدة وان سلم من كل ركعتين مع ما عدا الاحرام الحامس فانه
 لا ينعقدان كان عامدا للمأوا لا انعقد نقلا مطلقا اهـ ح ل (قوله ثنا عشرة ركعة)
 ضعيف (قوله وافضلها ثمان) قال حجر وما ذكر من ان الثمان افضل من الثنتي عشرة لا
 ينافي قاعدة ان العمل كلما كثر وشق كان افضل لانها الغلبة لتصريحهم بان العمل القليل
 يفضل الكثير في صور كالقصر افضل من الاتمام بشرطه (قوله ودليلا) هو تفسير
 (قوله خليلي) كناية عن المحبة التامة اهـ ع ش (قوله صيام ثلاثة أيام) والاولى
 ان تكون البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وقوله وان اوتر قبل
 ان انام انما أمره بهذا الماعلم من حاله انه لا يقوم آخر الليل لكثرة اشتغاله بالاحاديث
 والروايات (قوله ويزيد ما شاء) أى من الضحى كما يدل له الرواية التي بعدها اهـ
 شوبرى أى ويخصص بالثمان وقال ح ل أى من النفل المطلق (قوله يسلم من كل
 ركعتين) أى ندبا ويجوز فعل الثمان بسلام واحد وينبغي جواز الاقتصار على تشهد
 واحد في الأخيرة وجواز تشهد في كل شفع من ركعتين أو أربع وهل يجوز له تشهد بعد
 ثلاث أو خمس ثم آخر في الأخيرة أو تشهد بعد الثالثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد
 الأخيرة فيه نظر اهـ جراه شوبرى (قوله ان صليت الضحى عشرا) يمكن جملة
 على ان المعنى ان صليت في وقت الضحى عشرا وهو صادق بما اذا نوي بعضها نفلا مطلقا
 فلا ينافي ان أكثرها ثمان (قوله من ارتفاع الشمس) هذا هو المعتمد وقوله من الطلوع
 وعلى هذا القول فلا يؤثر فيها وقت الكراهة لانها صاحبة وقت اهـ ق ل (قوله
 ووقتها المختار) ليكون في كل ربع صلاة في الربع الاول الصبح وفي الثاني الضحى
 وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر (قوله وكيفية مسجد) معطوف على قوله كالرواتب
 أى وهي مستحبة لداخله ولو شاء ما كان وقف حصه شاذة مسجدا على الأوجه
 ولا يصح الاعتكاف فيه والفرق ان الغرض من التحية ان لا تهلك حرمة المسجد بترك
 الصلاة فيه فاستحب في الشائع لان ما من جزم منه الا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة
 يخل به عظمه والاعتكاف انما هو في مسجد والشائع به أنه ليس بمسجد فالمكتف فيه
 بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه ع ش على م ر وهذه الاضافة غير
 حقيقية اذ المراد انها تحية لرب المسجد تعظيما له لا للبيعة فلو قصد سنة لبيعة لم تصح
 لان البيعة من حيث هي بيعة لا تقصد بالعبادة شرعا وانما تقصد لا يقياس العبادة فيها
 لله تعالى (قوله غير المسجد الحرام) اما هو فيقتدى فيه بالطواف الذي هو تحية البيت
 وحيث يقال لساها مسجد يستحب لداخله ترك تحيته وكتب أيضا اما المسجد الحرام
 فان كان داخله يريد الطواف فالسنة له الطواف وهو تحية البيت فان صلى ركعتين

ادامسى ربع النهار كما جزم به في التحقيق وقولى وافضلها ثمان من زيادتي وهو ما في الروضة وغيرها (وكيفية مسجد) غير
 المسجد الحرام (لداخله)

خلف الطواف حصلت تحية المسجد وان صلاهما داخل البيت وتوقف فيه بان البيت
ليس من اجزاء المسجد لكون وقفته لم تشمل لتقدم بنائه على وقفة المسجد وعدم ملك
أحد له فتحية البيت الطواف فلو صلى مريد الطواف التحية انعقدت صلاته لانها سنة
في الجملة وان لم يرد داخله الطواف صلى تحية المسجد ولا يخفى ان تحية الحرم الاحرام
وعرفة الوقوف رمي الرمي ولقاء المسلم السلام اه ح ل بزيادة وقول ح ل فيبتدى
فيه بالطواف الخ يعلم منه ان المسجد الحرام كغيره في سن التحية له واستناده
بالنسبة لتأخير التحية عن الطواف ان اراده داخله (قوله متطهرا) قضيته انه لو دخل
محدثا وتطهر عن قرب لا تسن له التحية وليس مراد افاقي تطهر عن قرب قبل جلوسه
سن له ذلك اه ع ش (قوله مريد الجالس) ليس بقيد اه ع ش (قوله
لم يشتغل بها عن الجماعة) عبارة شرح م ر ويكره تركها الا ان قرب قيام مكتوبة
وان لم تكن جعة بحيث لو اشتغل بها فاته فضيلة التحريم مع امامه وكانت الجماعة
مشروعة له وان كان قد صلا جماعة أو فرادى فلا يكره له الترك أو دخل والامام
في مكتوبة أو خاف فوت سنة راتبة اه أي فيقدم ما ذكر على التحية وتحصل تبعا (قوله
وان تكرر دخوله عن قرب) قال شيخنا م ر وتسن التحية لكل واحد من المساجد
الملازمة ولم يرتضه شيخنا زى لان لها حكم المسجد الواحد في جميع الاحكام وهو
الوجه اه ق ل (قوله لوجود المقتضى) وهو الدخول اه (قوله وتحصل بركتين)
أي يحصل فضلهما بركتين فاكثر فلو احرم بذلك فيه ثم خرج منه في انشاء ذلك فان كان
عامدا عالما بطلت صلاته والا انقلب نفل مطلقا اه ح ل (قوله ولو كان ذلك
فرضا أو نفلا آخر) ينبغي ان محل ذلك حيث لم يندرها والا فلا بد من فعلها مستقلة لانها
بالذم صارت مقصودة فلا يجمع بينها وبين فرض ولا نفل ولا تحصل بواحد منهما اه
ع ش على م ر (قوله سواء انويت أم لا) أي ما لم ينهها وينوي عدمها والا لم يحصل
فضلهما لوجود انصارف وفي كلام بعضهم اذا لم تنول يحصل فضلهما وعلى حصول فضلهما
وان لم تنو يشكل عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرء
ما نوى الا ان يقال هذه من جملة عمله من حيث انها تابعة ودخل فيه فكانها نويت
حكما اه زى بایضاح وقال شيخنا العزيزي هذا في سقوط الطلب وامانها بالخاص
فلا يحصل الا نيتها (قوله وانما لم يضر) جواب عن سؤال تقديره كيف ينوي الفرض
وتحية المسجد وقوله ما ذكر أي من الفرض والنفل الاخر والظاهر ان ما ذكره من نية
فاعل كما يدل له التعليل وقيل بالعكس (قوله لانها سنة غير مقصودة) هذا في ذلك
سنة الوضوء وركعتا الطواف والاحرام والاستغارة وقدم المسافر ونحو ذلك مما تقدم

متطهرا مريدا الجالس فيه
لم يشتغل بها عن الجماعة
ولم يخف فوت راتبة وان تكرر
دخوله عن قرب لوجود
المقتضى (وتحصل بركتين
فاكثر) بتسليمه ولو كان ذلك
فرضا أو نفلا آخر سواء انويت
معه ام لا لخبر الشيخين اذا
دخل احدكم المسجد فلا يجلس
حتى يصلي ركعتين ولان
المقصود بوجود صلاة قبل
الجلوس وقد وجدت بذلك
وانما لم يضر نية التحية ما ذكر
لانها سنة غير مقصودة

ويتجه في ذلك بجواز أكثر من ركعتين اهـ قل (قوله بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها) كنية سنة العشاء والوتر وكنية العيدين معار كنية سنة الظهر والعصر معاف هذا كله غير صحيح كما في شرح م روع ش (قوله وبذلك) أي وبقوله وتحصل بركعتين فأكثر (قوله أنها لا تحصل بركعة) أي على الصحيح والادق قد قيل أنها تحصل بما ذكره حصول أكرام المسجد المقصود بما ذكره وقوله مع كون ذلك جواب عن تمسك الضعيف القائل بأن المذكورات بمعنى ما في الحديث وهو ركعتان من حيث أن المقصود بالكل أكرام المسجد كما قررر شيخنا (قوله وصلاة جنازة) ولا تفوت بها التحية أن لم يطل الفصل اهـ ع ش على م ر (قوله وتفتت بالجلوس) أي متمكنا لا مستوفرا كعلي قدميه أي بأن جلس عامدا عالما بأن عليه التحية معرضا عنها وأما لو جلس يستريح ثم يقوم لمساها فلا تفوت إلا بالأعراض عنها اهـ ح ل ولا تفوت بالقيام أن لم يبدل بخلاف ما إذا مال قدرا زاد على ركعتين وخرج بطول الوقوف ما إذا اتسع المسجد جدد دخله ولم يقف فيه بل قصد المحراب مثلا وزاد مشيه إليه على مقدار ركعتين فلا تفوت التحية بذلك اهـ ع ش وزي ويتردد النظر في أن فواتها في حق ذي الجوارح الحف بما ذكره ولو قيل لا تفوت إلا بالاضطجاع لانه رتبة أدون من الجلوس كما أن الجلوس رتبة أدون من القيام فكيف كانت هذه فاقته بذلك لم يعد وكذا يتردد النظر في حق المضطجع أو المستلقي أو المجهول إذا دخل كذلك وتفتت سنة الوضوء بطول الفصل عرفا على الوجه كما في شرح م ر لا بالأعراض م ر (قوله وقسم تسن له) أي دائما فقوله كعبه الكافي استقصائية إذ لم يبق من هذا القسم غير ما ذكر وأما وتر رمضان فقد أدخله في القسم السابق إذ الوتر من حيث هو لا تسن فيه دائما وأبدا كما قررر شيخنا (قوله وتراويح) ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان كما في شرح م ر قال ع ش عليه وقضيته أنه لو لم يتعرض لعدد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته وينبغي خلافه لأن التعرض للعدد لا يجب وتحمل نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو الصبح حيث فالوا فيه بالصحة ويحمل على ما يعتبر من العدد شرعا وما جرت به العادة من زيادة وقود عند فعل التراويح في الجامع الأزهر جائز أن كان فيه نفع والحرم كافيته نفع وهو من مال محجور عليه أو وقف لم يشترط واقفه ولم تطرد العادة به في زمنه وعلمها اهـ شرح م ر وشرعت في السنة الثانية من الهجرة حين بقي من الشهر تسع ليال (قوله وقت وتر) أي ويكون وقتها وقت وتر فهو كلام مستأنف فوق منسوب على أنه خبر ليكون المقدرة كما قاله ح ل وليس قيما في سن الجماعة في التراويح حتى يكون حالا

بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها وفرض فلا يصح وبذلك علم أنها لا تحصل بركعة وصلاة جنازة وسجدة الأولة وسجدة شكر للخبر السابق مع كون ذلك ليس بمعنى ما فيه وتفتت بالجلوس إلا أن يكون سموا الوجه لا وقصر الفصل (وقسم تسن) أي الجماعة (له كعبه) وكسوف (واستسقاء) لماسياتي في أبوابها (وتراويح وقت وتر)

من التراويح لانه يغيداتها لاتسن الجماعة فيها الا ان فعلت وقت وتروا ما ان فعلت
 في غيره فلا تسن الجماعة فيها وليس كذلك فسقط اعتراض الشوري بقوله فيه ايهام
 ان هذا وقت جماعة لانه فهم ان وقت حال من التراويح (قوله وهي عشرون ركعة)
 قال الحلبي والحكمة في ذلك ان الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات
 فوضعت فيه م رأى لكونه وقت جد وتشمير وقوله فوضعت قال سم على حجر
 لعل المراد زيد عليها قدرها وضمه وقال الرشيدى فوضعت أى وجعلت بتضعيفها
 زيادة في رمضان والا فالرواتب مطلوبة في رمضان أيضا وأما مبنى على ان ضعف الشئ
 مثله ومحل كونها عشرين لغير أهل المدينة على شرفها أفضل الصلاة والسلام امامهم
 فلمفعاهما ستا وثلاثين وان كان اقتصارهم على العشرين أفضل ولا يجوز لغيرهم ذلك
 اه زى وقولهم ستا وثلاثين قال حجر أى جبراهم بزيادة ستة عشر في مقابلة طواف
 أهل مكة أربعة اسابيع بين كل ترويحتين من العشرين سبع اه س ل قال م ر
 والمراد بأهل المدينة من بها وقت صلاة التراويح وان كانوا غرباء لا أهلها بغيرها
 واطنه قال لا أهلها حكمهم وان كانوا حولها اه سم ع ش قال شيخنا ح ف والقضاء
 يحكى الاداء فلا قضاءها من كان بالمدينة وقت صلاتها خارجها ناضاها ستا وثلاثين
 ولو قضاها من كان خارجها وقت صلاتها فيها صلاتها عشرين اه (قوله بعشر
 تسليمات) اقتصر على الواجب والا فهي عشرون تسليمة اه ع ش (قوله من جوف
 الليل) أى في جوف الليل (قوله ليالى من رمضان) أى ثلاثة متفرقة وهي الشائبة
 والعشرون والخامسة والعشرون والسابعة والعشرون وكان ذلك في السنة الثانية
 من الهجرة لتسع بقيت من الشهر (قوله بصلاته) أى مقتدين به وقوله فيها أى في تلك
 الليالى وعلى بهم ثمان ركعات فقط كما قاله المحلى وأما البقية فيحمل انه صلى الله عليه
 وسلم كان يفعلها في البيت قبل مجيئه أو بعده والظاهر الاول كما قاله ع ش على م ر
 (قوله فلم يخرج لهم في الرابعة) أى وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد من
 حيث ذو صاروا يفعلونها في بيوتهم الى السنة الثانية من خلافة عمر وهي سنة أربعة
 عشر من الهجرة ع ش وقرره (قوله صلاة الليل) سماها بذلك لوقوعها فيه والا فصلاة
 الليل عند الاطلاق تنصرف للتمجد اه ع ش وقوله فتعجزوا عنها بكسر الجيم
 في المضارع افصح من فتحها وأما الماضي فبالفتح لا غير (قوله فتعجزوا عنها) أى يشق
 عليكم فعلها فتعجزوا عنها مع القدرة والا فالعجز الكلى أى حتى عن اجرائها على قلبه
 بسقط التكليف وفيه كيف يأتى مذا مع قوله ليلة الاسراء هن خمس وهن خمسون
 لا تبدل القول لدى وأجيب بان هذا في اليوم واليلة فلا ينسأ في فرض شىء آخر في العام

وهي عشرون ركعة
 تسليمات في كل ليلة من
 رمضان روى الشيخان انه
 صلى الله عليه وسلم خرج
 من جوف الليل ليالى من
 رمضان وصلى في المسجد
 وصلى الناس بصلاته فيها
 وتكاثروا فلم يخرج لهم في
 الرابعة وقال لهم صبيحتها
 خشيت ان تفرض عليكم
 صلاة الليل فتعجزوا عنها
 وروى البيهقي باسناد صحيح

اوبان المراد خشيت ان تفرض جماعة في المسجد ويؤيده قوله في رواية أخرى فصلوا
أيها الناس في بيوتكم فمنهم الا اجتماع في المسجد اشفاقا عليهم وفي كلام الاسنوي
خشيت ان تتوهوا وفرضيتها ونوزع فيه بان هذا التوهم يدفع ببيانهم عدم فرضيتها
اه ح ل اوان الله اخبره بانه ان لازم على جماعتها فرضت هي اوجاعتها او هما اه
برماوى (قوله كانوا يقومون) أي يتعبدون اه ع ش (قوله أي يستريحون) أي
من فعل الصلاة ويطوفون طوافا كاملا ليس كل ترويحيتين ثم اهل المدينة لشريعة
لما لم يكن عندهم طواف جعلوا بدل كل طواف أربع ركعات باجتهادهم فصارت
عندهم ستا وثلاثين ركعة سنوى بها كلها التراويح وكان ابتداء حدوث ذلك في آخر
القرن الاول ثم اشتهر ولم ينكر عليهم فصار اجاعا سكونيا ولما كان الاجاع السكوني
فيه ما فيه قال الامام الشافعي العشرون لهم أحب الى ومع ذلك يشاؤون عليها فوق
قواب النفل المطلق اه برماوى (قوله ولو صلى اربعاً منها بتسليم) هذا راجع
لقوله بعشر تسليماً فلماذا ذكره عقبه وفرعه لكان أولى وقوله لم يصح أي لم تنعقد
ان كان عامدا عالما والا انه قد تفرغ مطلقا كما في ح ل وهذا بخلاف ما لو صلى اربعاً
من رواتب الفرض الواحد بتسليم حتى لو جمع ركعتي الظهر اللتين قبله والركعتين
اللتين بعده جازاً وجمع الثمان التي قبل الظهر وبعده بسلام واحد جاز بخلاف ما لو جمع
رواتب فرضين لا يجوز لانهم مانوعان ولم يمهده ان تكون صلاة بعضها اداء وبعضها قضاء
اه م ر وقد يؤخذ منه انه لا يجمع بين سنة الامساء والوتر لانهم مانوعان وانظر لو جمع
أربع الظهر القبلية أو البعدية أو جمع الثمان لكان ادرك منها ركعة في آخر الوقت
ووقع الباقي خارجاً هل يكون الاربع او الثمان اداء اولاً بد في كونها اداء من وقوع
ركعة من كل منهما في الوقت بان يدرك ثلاثاً في الوقت في صورة الاربع وخمساً في صورة
الثمان قال م ر ينبغي ان يكون الكل اداء بادرارك ركعة لان المجموع صار في حكم
الصلاة الواحدة اه سم وقوله بان يدرك ثلاثاً الخ فيه انه ادرك الاولى تمامها
في الوقت وركعة من الثانية وقوله من كل منهما غير ظاهر اه (قوله فلا تغرب عما ورد)
وايضاً لم يرد فيها وصل بخلاف الوتر اه حجر (قوله وهو) أي هذا القسم أفضل أي
كل فرد من هذا القسم أفضل من كل فرد من افراد ذلك القسم بدليل قوله لكن الخ
أو المراد جنس كل فرد مع جنس الفرد الا تجربه طمع النظر عن العدد فيهما وكتب أيضاً
أي جنس هذا أفضل من جنس ذلك من غير نظر لعدد اذ لا مانع من جعل الشارح
العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع أي فضلاً عن اختلافه اه ح ل
وحيث كان المراد ما ذكرناه معنى الاستدراك بقوله لكن الرتبة الخ فانه لا يأتي

كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة وروى مالك في الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما ما ٢٢ كانوا يوترون بثلاث وسبعت كل اربع منها ترويجة لانهم كانوا يترجون عقبها اي يستريحون ولو صلى اربعاً بتسليم لم يصح لانها بمنزلة روعة الجماعة فيها اشبهت الفريضة فلا تغرب عما ورد وذكر وقتها من زيادتي (وهو) أي هذا القسم

الا لو كان المراد تفضيل الافراد اه شورى وانما اخر هذا القسم مع كونه افضل من
 الاول اما لان الانفراد هو الاصل والجماعة طارئة أو لا شتماله أى الاول على الرواتب
 والراتبة تابعة لاقرائن والتابع يشرف بشرف متبوعه اه ع ش (قوله اكن الراتبة)
 أى مع لقامؤ كدة او غير مؤ كدة كفى ش ع على م ر وان كان فى العلة فسور الا ان
 يقال المواظبة عليها أى على جنسها والا حسن ان يقول لانها شرفت بشرف متبوعها
 (قوله افضل من التراويح) أى على الاصح ومقابلها يفضل التراويح على الراتبة لسن
 الجماعة فيها شرح م ر (قوله مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أى مع اظهارها
 فلا يرد ان التراويح واجب وان لم يكن لم يضره ما لكونه كان يصليها فى بيته اه حل
 واتضية التعليل بما ذكر ان الافضل من التراويح هو الراتب المؤ كدة فقط قال زى
 المعتمد اه لا فرق بين المؤ كدة وغيره لان التابع يشرف بشرف المتبوع ويواظبه
 طلاق م ر فى شرحه وأجاب الشورى بقوله مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها
 أى على جنسها فلا ترد غير المؤ كدة اه وهذا يقتضى انه لم يواطب على غير المؤ كدة
 وهو مشكل مع قوله من خصائصه انه اذا فعل فعلا واطب عليه وأجيب بان هذا قول
 ضعيف بدليل انهم فسروا غير المؤ كدة بانه الذى لم يواطب عليه وبدل على ضعفه أيضا
 انه لما صلى ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس لم ينام فى الوادى لم يواطب عليها كما قرره
 شيخنا ح ف وأجاب الشيخ عبد البر على التحرير بان معنى واطب عليه احب
 ان يواطب عليه اه (قوله صلاة عید) لشمها بالقرض فى الجماعة وتبين الوقت
 والخلاف فى انها فرض كفاية زى (قوله ثم كسوف ثم خسوف) لان الانتفاع
 بالشمس اكثر من الانتفاع بالقمر وقدمنا على الاستسقاء لخوف فوتها بالايجلاء اه
 ح ل (قوله ثم استسقاء) وجه تقديمها على الوتر لطلب الجماعة فيها كالفريضة اه
 زى (قوله ثم وتر) وجه تقديمه على بقية الرواتب وجوبه عند أى حنيفة وينبغي
 ان يراد ثلاثة فاكثرا لان الاقتصار على الركعة خلاف الاولى فلا يناسب ان يكون
 افضل من ركعتي الفجر اه ح ل (قوله ثم ركعتا فجر) وجه تقديمهما على باقى الرواتب
 خبره سلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (قوله ثم باقى الرواتب) بل المراد ان ركعتي
 الفجر افضل من جملة بقية الرواتب أو المراد من ركعتيها ونظير الاول ولا مانع من
 ترتيبها على كثير على فعل قابل يزيد على افعال كثيرة اه سم ووجه تقديم باقى
 الرواتب على التراويح وان كانت الجماعة سنة فيها لان النبي داوم عليها مع اظهارها
 دون التراويح وقوله ثم التراويح وجه تقديمها على الضحى مشروعية الجماعة فيها
 دون الضحى وقوله ثم الضحى وجه تقديمها على ما يتعلق بفعل كونها موقوفة بزمان اه

(افضل) من الاول لكسوفه
 بسن الجماعة فيه (افضل)
 الراتبة) لاقرائن (افضل)
 من التراويح) مواظبة النبي
 صلى الله عليه وسلم عليها
 دون التراويح وافضل النفل
 صلاة عید ثم كسوف ثم
 خسوف ثم استسقاء ثم وتر
 ثم ركعتا فجر ثم باقى الرواتب
 ثم التراويح ثم الضحى

زى (قوله ثم ما يتعلق بفعل) أى بعض ما يتعلق بفعل أى بسبب هو فعل كركعتي الطواف الخ وظاهر كلامه ان هذه الثلاثة في مرتبة واحدة وهو كذلك بالنسبة لما بعدهما فلا نسافي ان افضلها ركعتا الطواف لانه قيل بوجوبهما ثم التحية لتقدم سببها وتحققه كما قاله الاسنوى وكلام المؤلف فيما يأتي يخالفه ويقتضى انها في مرتبة واحدة ح ل (قوله كركعتي الطواف الخ) قد تفيد عبارته ان سنة الوضوء ليست مما يتعلق بفعل لان العطف يقتضى المغايرة الا ان يقال انه حذف من الاول قيد ايد علم من بقية كلامه والاصل ثم ما يتعلق بفعل أى غير سنة وضوء كما في شرح م ر ويدل عليه قوله بعدم سنة الوضوء (قوله واما خبر مسلم افضل الصلاة الخ) وارد على قوله ثم النفل المطلق لان الحديث يقتضى تقديمه على الجميع فتأمل والمفضل عليه نفل النهار والمعنى ليس بعد الفريضة من النفل المطلق افضل من صلاة الليل ح ل أى فالمعنى افضل النفل المطلق الخ فالمراد بالصلاة النفل المطلق أى النفل المطلق بالليل افضل منه بالنهار وهذا لا ينسافي ان مجموعهما مؤخر رتبة عن بقية النوافل كما قررر شيخنا (قوله في رتبته) ضعيف (قوله وفي معناه) أى في معنى ما يتعلق بفعل ما يتعلق بسبب الخ (قوله كصلاة الزوال) واقلاها ركعتان واكملها أربع (قوله وسن قضاء نفل موقت) أى في الاظهر ومقابله لا يسن كغير الموقت اه شرح م ر ويستثنى منه سنة الجمعة فلا تقضى لان الجمعة لا تصح خارج الوقت فكذا تابعها ومثل النفل الصوم الموقت كصوم يوم عرفة كما في زى وعش على م ر (قوله على كاتقضى الفرائض) قدم القياس على النص لان مفاده عام بخلاف النص فانه خاص بما اذا كانت بنوم اونسيان اه شوبرى (قوله عن صلاة فرضا أو نفلا) ووجه الدلالة ان صلاة بكرة في سياق الشرط فتم النفل والفرض (قوله اذا ذكرها) أى اذا استيقظ لان التذكرا خاص بالنسيان ويمكن ان يراد به ما يشمل الاستيقاظ (قوله ولا يه صلى الله عليه وسلم الخ) اتى بهذا الحديث بعد الاول لان الاول ربما يتوهم منه ان القضاء خاص بالفرض كما يقول به بعض الاثمة ويحمله على الفرض والناسي فيه التصريح بقضاء النفل وهو المدعى كما افاده شيخنا (قوله قضى ركعتي سنة الظهر) أى لما اشتعل عنها بالوفد وواظب على قضاها أى دوام على فعلها بعد العصر لاهلى تأخير سنة الظهر المتأخرة الى ما بعد العصر كما قد يتوهم اه ح ل فان قيل لم واظب على قضاها ولم يواظب على قضاء سنة الفجر مع انها كد وقت قضاها ليس وقت كراهة قلت أجيب بان سنة الفجر فاتت مع جمع من الصحابة فلو واظب على قضاها التماسى به كل من فاتته اذ كان من عادتهم الحرص على اقتفاء آثاره والمتابعة له في افعاله فيشق ذلك

ثم ما يتعلق بفعل كركعتي الطواف والاحرام والتحية ثم سنة الوضوء على ما يأتي ثم النفل المطلق واما خبر مسلم افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل فمجهول على النفل المطلق وتأخري سنة الوضوء عما يتعلق بفعل تبعت فيه المجموع والافق بظاهر كلام الروضة كما لها انها في رتبة وفي معناه ما يتعلق بسبب غير فعل كصلاة الزوال (وسن قضاء نفل موقت) اذا كانت كصلاتي العيد والضحى ورواتب الفرائض كما تقضى الفرائض بمجامع الثاقبات وتحبر الشيعين من نام عن صلاة اونسيا فليصلها اذا ذكرها ولانه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد العصر رواه الشيخان وركعتي الفجر بعد طلوع الشمس لما قام في الوادي عن الصبح رواه أبو داود باسناد صحيح وفي مسلم نحوه

عليهم بخلاف سنة الظهر اولانه كان في سفر فلم يواطب عليها لذلك بخلاف سنة
الظهر اه شوبري (قوله وركعتي الفجر) وكانت من الواجب عليه اه شوبري
(قوله وخرج بالوقت المتعلق الخ) وخرج أيضا المطلق نعم لو قطع نفلا مطلقا استحب له
قضاؤه وكذلك الوفاة ورده من النفل المطلق شرح م ر (قوله ككسوف) أي
وكاستسقاء وسيأتي في صلاة الاستسقاء ما نصه فان سقوا قبلها اجتمعوا الشكر وودعاء
وملوا اه فرجمايتوهم منه ان هذه الصلاة قضاء لمساقيات وأجاب عن هذا م ر هنا
بقوله والصلاة بعد الاستسقاء شكر عليه لا قضاء اه (قوله فلا يقضى) أي لا يسـن
قضاؤه هذا مقتضى كلامه وهل يجوز أو لا وظاهر كلامه اه لا يقضى وانه نذره وهو
واضح افوات سببه اه ح ل مع زيادة من ع ش (قوله وهو) أي النفل المطلق
ملا لا يتقيد أي ما ليس بمحدد بوقت ولا معلق بسبب اه ق ل (قوله خير موضوع)
أي خير شيء وضعه الشارع ليتعبد به فهو بالاضافة ليظهر به الاستدلال على فضل
الصلاة على غيرها واما ترك الاضافة وقراءته بالرفع مع التنوين فيهما وان صـح لا يحصل
معه المقصود لان ذلك موجود في كل قرينة اه ع ش وفيه ان المقصود الاستدلال
على عدم حصر النفل المطلق وليس المراد الاستدلال على كون الصلاة أفضل من
غيرها وان كان مسلما في نفسه نعم تنوينهما يغترب الترغيب فيها المقصود للشارع
(قوله استكثر) السنين والثناء زائدان وهو محل الاستدلال وقوله أو أقل أي به لثلا
يتوهم منه كراهة الاقلال (قوله فله ان يصلي ماشاء) ويسلم متى شاء مع جهله كم صلى
اه سم (قوله من ركعة) أي بلا كراهة ولا خلاف الاولى بخلافها في الترتيل لخلاف
في جوازها فيه اه برماوي (قوله فان نوى فوق ركعة) أي نوى الزيادة على ركعة
سواء عين قدر الاولى ولا يقال اه سيـقول أو قدرا لانا نقول ذلك من حيث الزيادة
والنقص كما قرره شيخنا (قوله تشهد آخر) وهو أفضل مما بعده اه شوبري (قوله
وعليه يقرأ السورة الخ) وعلى الثاني يقرأ السورة فيما قبل التشهد الاول فقط ولعل
الفرق بين هذا وبين ما لو ترك التشهد الاول في الفريضة حيث لا يأتي بالسورة
في الاخيرتين ان التشهد الاول لما طلب له جابروه والسجود كان كالمأتي به بخلاف هذا
اه ع ش على م ر واما في النذر فيأتي بالسورة كل ركعة مطلقا ح ف (قوله
او كل ركعتين) عبارة شرح م ر فان احرم باكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين
وكل ثلاث وكل اربع وهكذا فقول المصنف فاكثر أي فكل أكثر سواء الاوتار
والاشفاع ولا يشترط تساوي الاعداد قبل كل تشهد فله ان يصلي كل ركعتين
ويتشهد ثم ثلاثا ويتشهد ثم اربعا وهكذا (قوله فأكثر) كـثلاث وخمس وسبع

ويخرج بالوقت المتعلق بسبب
ككسوف ونحية فلا يقضى
(ولا حصر لائق) من النفل
وهو لا يتقيد بوقت ولا سبب
قال صلى الله عليه وسلم لا يـ
ذر الصلاة خير موضوع
استكثر أو أقل رواه ابن حبان
وصححه فله ان يصلي ماشاء
من ركعة او اكثر وان لم يبين
ذات في نيته (فان نوى فوق
ركعة تشهد آخر) وعليه يقرأ
السورة في جميع الركعات
وهذا من زيادتي (او) تشهد
آخر (وكل ركعتين فأكثر)
لان ذلك ما هو في الفرائض
في الجملة

وقد يقال كون هذا هو الذي في الفرائض في الجملة فيه نظير هذا اختراع صلاة
لم تعهد لانه لم يعهد التشهد الذي لا سلام بعده في الفرائض الا بعد ركعتين دون نحو
الثلاث ح ل وهذا لا يرد بعد قول الشارح في الجملة ومعنى عهد هذه الصورة
في الفرائض انه عهد فيها التشهد الاول بعد عدد بقطع النفل عن شخص هذا العدد
كفا في سم وعبارته فان قلت هذا اختراع مودة في الصلاة فلتنع كالتشهد كل ركعة
لمت التشهد بعد كل عدد معهود الجنس بخلافه بعد كل ركعة اه (قوله فعلم) أي
من قوله من كل ركعتين فاكترانه لا يشهد كل ركعة ظاهرا ولا مضمنا وان لم يطول
جلسة الاستراحة أي ذلك التشهد شرح م ر وجر وهو مشكل لانه لو تشهد
في المكتوبة الرباعية مثلاً في كل ركعة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر فاما ما يحمل
ما هنا على ما اذا طول بالتشهد جلسة الاستراحة لما مر ان تطويلها مباح او يفرق
بان كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لاحداث ما لم يعهد فيه باختلاف النفل اه هذا
والمتعمد عند الشارح انه متى جلس في الثالثة بقصد التشهد بطلت صلاته وان لم يزد
ما فعله على جلسة الاستراحة اه ع ش على م ر وقول جرح لما مر ان تطويلها
مبطل المتعمد عند م ر خلافه (قوله أيضا) فعلم انه لا يشهد في كل ركعة لعل
عمل المنع عند فعل ذلك قصد بخلاف ما لو قصد الاقتصار على ركعة فأتى بها وتشهد
ثم عن له زيادة أخرى فقام اليها بعد النية واتى بها وتشهد ثم عن له أخرى فأتى بها
كذلك مثلاً فانه لا يبعد جواز ذلك اه شوبري وح ف (قوله فله زيادة) أي
والا تيان بمنويه أفضل اه شوبري (قوله ان نوبا) أي الزيادة والنقص وهذا محله
في غير متميم لققد الماء وقد وجدته في انشاء عدد نواه اما هو فلا يزيد على ما نواه لان
الزيادة كافتتاح صلاة أخرى اه ح ل (قوله بطلت صلاته) ان صار الى القيام
أقرب منه الى القعود في مسألة الزيادة أو جلس وتشهد وسلم في مسألة النقص وقوله
سهو افتد كراوج هلا فعلم اه ح ل وقوله ان صار الى القيام أقرب وقال البرماوي
تبطل بشروعه في القيام (قوله فان قام لزائد) وصار الى القيام أقرب أو مساويا (قوله
ثم قام) أي اوفعه من قعود اه برماوي (قوله وان لم يشأ تعد) أي استمر قاعدا
(قوله لم يضر مسلم السابق) وهو أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وتقدم حله على
الفل المطاق اه ح ل (قوله ثم آخره) أي ثم ما هو بآخره فهو بالجر أي نصفه الآخر
أفضل من نصفه الاول كما ذكره الشارح عن الروضة ويدخل فيه السادس الرابع
والخامس وان كان أفضل من بقيته ويتجه ان السادس الخامس أفضل من السادس
اه ق ل على الجلال لكن قول الشارح أفضل يقتضي ان آخره مبتدأ الا ان يقال

فعلم انه لا يشهد في كل ركعة
لانه اختراع صورة في الصلاة
لم تعهد وقوله فاكتر من زيادتي
وبه صرح في المجموع (او) نوي
(قدرا) ركعة فاكتر (فله
زيادة) عليه (ونقص) عنه
في غير الركعة كما هو معلوم
(ان نوبا والا) بان زاد او نقص
بلانية عمدا (بطلت) صلاته
لخالقته ما نواه (فان قام لزائد
سهوا) فتذكر (قعد ثم قام
له) أي لالزائد (ان شاء) ثم
يسجد لسهو في آخر صلاته
وان لم يشأ تعد وتشهد وسجد
للسهو وسلم (وهو) أي النفل
المطلق (بليل) أفضل منه
بالنهار لخبر مسلم السابق
(وبواسطه أفضل) من طرفيه
ان قسمه ثلاثة اقسام (ثم
آخره) أفضل من اوله ان قسمه
قسمين

أفضل خبر هو المقدرا هـ (قوله ان قسمه قسمين) أي نصفين وكذا القسمه اثلاثا
أو رباعا على نية انه يقوم ثلثا واحدا أو ربعا واحدا وينام الباقي فالأولى ان يجعل
ما يقومه آخره بخلاف ما لو قسمه اجزاء ينام جزا ويقوم جزا ثم ينام جزا فالأفضل
ان يجعل ما يقومه وسطا فلواراد ان يقوم ربعا على هذا الوجه فالأولى ان يقوم الثلث
هـ ع ش على م ر (قوله وأفضل من ذلك) أي من النصف الثاني السدس
الرابع والخامس اذا قسمه اسداسا كما في ح ل وينام السدس السادس ليقوم
للصبح بنشاط وقال الشوبري قوله من ذلك أي من الوسط والاخير في المسائلين هـ
(قوله أي الصلاة) أي اوقات الصلاة بدليل الجواب بقوله جوف الليل ويصح ان يفسر
في الثاني أي الجواب والتقدير يقال صلاة جوف الليل وهو أولى لأنه محل الاحتياج
الى التقدير (قوله فقال جوف الليل) أي وسطه وهذا دليل لقوله وبأوسطه أفضل
وانما كان الثلث الاوسط أفضل من النصف الاخير لما أخذ من قوله ثم آخره مع انه
اطول ليقوم للصبح بنشاط وقوله وقال أحب الصلاة الى الله الخ دليل لقول الشارح
وأفضل من ذلك الخ وقوله وقال ينزل الله الخ دليل لقوله ثم آخره أفضل ان قسمه
نصفين لان النصف الاخير مشتمل على الثلث الاخير الموجود في هذا الحديث هـ
شيخنا ح ف فالخامس ان المصنف ذكر ثلاث دعاوى ثلثان في المتن وواحدة
في الشارح واقام لكل واحدة دليلا (قوله كان ينام نصف الليل) أي الاول
والاخر ثم اليه السدس الاخر لقول ثلثيه وقوله ويقوم ثلثه هذا الثلث هو السدس
الرابع والخامس فهذا دليل لقوله وأفضل من ذلك هـ ح ل (قوله ينزل ربنا) بفتح
الياء وضمة هـ روايتان هـ ع ش أي امره أي حامل مكتوب امره لان الامر معني
والمعنى لا يحمل كما قرره شيخنا ح ف وقد يقال لا مانع من حمل المعنى وعبرة
البر ماوى أي حامل امره وهو الملك كما في رواية ان الله يأمر مناديا بنادى الخ وانما قدره
الشارح لانه لا يصح نسبة النزول اليه تعالى هـ (قوله حين يبقى ثلث الليل الاخير)
قضية هذا ان محل هذا النزول اخر الثلثين الاولين لانفس الثلث الثالث وقد يجاب
بان النزول في هذا الوقت ثم يستمر الى آخره هـ عميرة هـ ع ش (قوله فيقول) أي
مبلغ امر الله حكاية عن الله وقال شيخنا ح ف قوله فيقول أي ينسأ بالمعنى المتقدم
أي بدون تقدير المضاف وقال شيخنا العزيز أي من يدعو ربي فيستجيب له وكذا بقدر
في الباقي فتأمل (قوله من يدعو) الفرق بين الثلاثة ان المطلوب اما دفع المضار
او جلب المسار وذلك أي جلب المسار اما دنوى واما دينى ففي الاستغفار اشارة
الى الاول وفي السؤال اشارة الى الثاني وهو جلب المسار الدينية وفي الدعاء اشارة

وأفضل من ذلك السدس
الرابع والخامس
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أي الصلاة أفضل بعد
المكتوبة فقال جوف الليل
وقال أحب الصلاة الى الله
صلاة داود كان ينام نصف
الليل ويقوم ثلثه وينام
سدسه وقال ينزل ربنا تبارك
وتعالى أي امره كل ليلة الى
سماء الدنيا حين يبقى ثلث
الليل الاخير فيقول من
يدعوني

الى الثالث وهو جواب المسار الدينية قال الكرمانى يحتمل ان يقال الدعاء ما لا يطلب فيه تحويلا لله والسؤال للطلب وان يقال المقصود منها واحد وان اخذنا اللفظ اه شورى (قوله فاستجيب له) بالنصب على جواب الاستفهام والرفع على الاستئناف وكذا قوله فاعطيه واغفر له وليست السين للطلب بل استجيب بمعنى أجيب اه فتح البارى اه شورى والثاني فيه تغليب والا فكان الاظهر ان يقول الثانى والثالث اه ع ش (قوله مثني) أى اثنان اثنان والثاني تأكيد لرفع توهم ارادة اثنين فقط اه ق ل على الجلال (قوله وتجد) وهو مؤكد ويدل له قول أبى شعاع وثلاث نوافل مؤكدة صلاة الليل الخ اه شورى (قوله أى تنقل بليل) قضيته انه لا يحصل بفرض وليس مراد بل يحصل به قياسا على التحية اذا جامع ان المراد اشغال المحل بالصلاة واشغال الزمن بها كما اعتمد م ر كما نقل عن افتائه لكون عبارة في الشرح كعبارة الشارح فلهذا رجع عن ذلك البحث فليراجع شورى وعبارة ق ل على الجلال قوله تنقل أى ولو بالوتر فهو حيث نذ وتروى بتجد والفرض ولو قضاء او نذرا كالنفل اه واعتمد شيخنا ح ف اه لا يحصل بالفرض (قوله بعد نوم) ولو يسيرا ولو كان النوم قبل فعل العشاء لكن لا بد ان يكون التجد بعد فعل العشاء حتى يسمى بذلك وهذا هو المعتمد ولو بمجموعة جمع تقديم فيما يظهر قياسا على التراويح والوتر اه زى ملخصا وقرره ح ف وظاهره انه لا يشترط دخول وقتها الاصلى ونقل ا ط ف عن م ر انه لا بد من دخول وقتها الاصلى وقال ع ش على م ر لا بد ان يكون اليوم بعد دخول وقتها ولو قبل فعلها اه (قوله فتجد به) أى صل به أى بالقرآن أو صل بالليل صلاة تسمى تهجد اه ق ل (قوله وكره تركه لمعتاده) قال زى ويندب قضاؤه اذا فات انتهى وانذار ما المراد بالعادة وقياس نظائره من الحيض وتجديد الوضوء وصوم يوم السبت حصو لها بكرة كما فى الشورى (قوله لا تكن مثل فلان) هو كناية عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ويحتمل ان هذا اللفظ أى اغظ فلان صدر منه صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه من الراوى اه ح ل وعبارة ق ل على الجلال قوله لا تكن مثل فلان قيل انه عبد الله بن عمر بن الخطاب ورده جبرانه لم يقف عليه فى شيء من الطرق وقال ا ط ف لا تكن مثل فلان هو كناية عن شخص معين عنده صلى الله عليه وسلم وابهمه خوفا عليه من اللوم لئلا ينكسر خاطره وما قيل انه عبد الله بن عمر مردوبانه كان من عباد العكابة ولاجل ذلك قال جبرلم اقف على تعيينه اه (قوله والسنة فى نوافل الليل) أى المطلقة وهذا مكررم ما سبق فى اركان الصلاة وعبارة هذا الشارح ثم الانافلة الليل المطلقة فيه وسط فيها بين الاسرار والجمهور

قاسم عيب له ومن يسأني
فاعطيه ومن يستغفرني
فاغفر له روى الاول مسلم
والثاني بن الشيخان (وسن
سلام من كل ركعتين) نواها
أو اطلق النية لخبر الشيخين صلاة
الليل أمشي أمشي وفي خبر ابن
حبان صلاة الليل والنهار
(وتجد) أى تنقل بليل بعد
نوم قال ته الى ومن الليل فتجد
به (وكره تركه لمعتاده) بلا
ضرورة قال صلى الله عليه
وسلم لعبد الله بن عمرو بن
العاصى يا عبد الله لا تكن مثل
فلان كان يقوم الليل ثم تركه
رواه الشيخان وفي المجموع ينبغي
ان لا يخل بصلاة الليل وان قلت
والسنة فى نوافل الليل
التوسط بين الجهر والاسرار
الا تراويح فيجهر فيها كذا
استنناها فى الروضة وهو
استثناء منقطع لان المراد
بنوافل الليل النوافل المطلقة
كما مر فى صفة الصلاة ويسن
لمن قام تهجد ان يوقظ من
يطامع فى تهجده اذا لم يخف
ضررا ويتأ كذا كثر الدعاء
والاستغفار فى جميع ساعات
الليل وفى النصف الاخير
أكد وعند السمر افضل
(و) كرهه (قيام بليل يضر)
دائما قال صلى الله عليه وسلم

ان لم يشوش على نائم او وصل أو نحو ذلك في الوسط في المرأة والخنثى حيث لم يسمع
أجنبي وذ كرتا ثم ان المراد بالوسط ان يزيد على ادنى ما يسمع نفسه من غير ان تبلغ
ذلك الزيادة سماع من يليه وتقدم ما فيه وان الذي يتبع فيه ما قاله بعضهم ان يجهر قارئة
ويسر أخرى اه ح ل (قوله وكره قيام) أي سهره ولو بغير صلاة اه م ر (قوله
يضر) أي شأنه ذلك وان لم يضر بالفعل اه ح ف أي ان كان كل الليل وباقه مل
ان كان بعض الليل ففرق بين قيام الكل فيكره مطلقا أي وان لم يضر لان شأنه الضرر
وقيام البعض فيكره ان يضر بالفعل والا فلا كما يؤخذ من ح ل وغيره (قوله دائما)
أي فيكره وان لم يضر لان شأنه ذلك فربما يفوت به مصالح النهار من غير استدراك
وبهذا فارق عدم كراهة صوم الدهر لانه يستدرك بالليل ما فاتته بالنهار (قوله الم أخبر)
استفهام تقريرى بما بعد النفي على حد اليس الله بكاف عبده أي تقرىاني اخبرني
وقوله وافطر بقطع الهمة (قوله الخ) تنتمه ولزورك عليك حقا والمراد بانزور الزائر
لان حق الضيف واجب عليه ثلاثة أيام أي متؤكد اه ع ش (قوله احبى الليل) أي
بصلاة والمراد احياءه كله كما في بعض الروايات (قوله أولى من قوله قيام كل الليل دائما)
لانه يفيد انه لو نام بين المغرب والعشاء وقام بعد ذلك وكان بضره انه لا يكره وليس
كذلك فلهذا عدل عنه المصنف اه شوبرى (قوله وكره تخصيص الخ) قال الشيخ
عميرة قيل حكمة ذلك ضعفه عن وظائف يومها فان قيل يقدح ذلك في انتفاء الكراهة
اذا وصلها بليلة قبلها أو بعدها قلت الاعتيا ديتنى معه الضعف عن فعل وظائفها
وفي الجواب نظرا لانه يتخلف في الاستدامة اه شوبرى وقد يقال الاعتيا د لا يحصل
الا بوصولها بما قبلها لا بما بعدها لانه لم يحصل اعتيا د وأجيب بان هذه حكمة لا يلزم
اطرادها اه ح ف تنبيه افهم كلامه عدم كراهة احيائها مضمومة لما قبلها أو بعدها
وهو نظير ما ذكره في صومها وهو كذلك وتخصيصهم ليلة الجمعة بذلك مشعر بعدم
كراهة تخصيص غيرها وهو كذلك وان قال الا ذرعى فيه وقفة اه شرح م ر (قوله
بقيام) أي بصلاة فهو غير القيام الاول لان المراد به السهر أما احيائها بالذ كرو الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة سورة الكهف فمستحب اه ح ف واط ف
والله اعلم

لعبد الله بن عمرو بن العاص
الم أخبر أنك تصوم النهار
وتقوم الليل فقلت بلى قال
فلا تفعل صم وافطرو قم وشم
فان مجسدتك عليك حقا
الى آخره رواه الشيخان اما
قيام لا يضر ولو في ليال كاملة
فلا يكره فقد كان صلى الله
عليه وسلم اذا دخل العشر
الاواخر من رمضان احبى
الليل وتعبى بما ذكر
اولى من قوله قيام كل الليل
دائما (و) كره (تخصيص
ليلة جعة بقيام) تكبر مسلم
لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام
من بين الليالى
(باب)
في صلاة الجماعة

(باب في صلاة الجماعة)

أى في شروطها وادائها ومكروها ومسقطاتها وحقيقة الجماعة الارتباط الحاصل
بين الامام والمأموم فالجماعة بحث شرعى مأخذه التوقيف وأما الجمع فاقفه ثلاثة وهو
بحث لغوى مأخذه اللسان فافترقا وشرعت بالمدينة دون مكة لقهر الحساب بها

كافي العناية وحكمة مشروعية قيام نظام الالفه بين المصلين وإذا شرعت المساجد في الحال ليحصل التعاهد باللقاء في اوقات الصلوات بين الجيران ولانه قد يعلم الجاهل من العالم ما يجمله من احكامها ولان مراتب الناس متفاوتة في العبادة فتعود بركة الكامل على الناقص فتكمل صلاة الجميع وهي من خصائص هذه الامة وكذا الجمعة والعيدين والسكسوفان والاستسقاء والوتر اه مناوي ولا يخفى ان في العبارة قلبا أي باب الجماعة في الصلاة لان الجماعة هي الفرض بقوله صلاة الجماعة فرض كفاية تقدره جماعة الصلاة فرض كفاية فالوصوف بفرض الكفاية جماعة الصلاة لا نفس الصلاة اذ هي فرض عين أو المراد الصلاة من حيث الجماعة وعبارة قل على الجلال باب صلاة الجماعة أي بيان احكام الجماعة في الصلاة اه وتحصل الجماعة للمأموم وان لم ينو الامام الامامة لان الفرض حصول الجماعة وقد حصلت بواسطة نية المأموم الاقتداء لان صلاته حينئذ وقعت جماعة اه سمعش على م ر و افضل الجماعات ما في الجمعة ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ولومن يوم الجمعة ثم في الظهر ثم في المغرب كذا عن شيخنا م ر وجعل سم فضل الجماعات تابعا لفضل الصلوات وقال بعضهم الاولى تفضل جماعة يوم الجمعة على غيرها اه (قوله واقها امام ومأموم) أي شرعا وامالفة فافلها ثلاثة اه ع ش على م ر (قوله كما يعلم مما يأتي) أي من قوله صلاة الرجل مع الرجل اذ كي من صلاته وحده أو من قوله ما من ثلاثة لا تقام فيهم الجماعة الخ اه ح ل باختصار (قوله فرض كفاية) أي في الركعة الاولى فقط لا في جميع الصلاة وفرض الكفاية هو عبارة عن كل مهم يقصد حصوله من المكلف من غير نظر بالذات الى فاعله فخرج فرض العين فانه منظور فيه بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل مكلف ولم يكتف فيه بقيام غيره به عنه ولا فرق في فرض الكفاية بين ان يكون دينيا كصلاة الجنازة والامر بالمعروف او دنيويا كالحرف والصنائع والاصح ان فرض الكفاية واجب على الكل من حيث انهم يأتمون بتركه وليكن يسقط بفعل البعض وقال الشيخ الرازي هو على بعض مبهم من حيث الاكتفاء بحصوله من البعض ودليله قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وما ذكره من ان الجماعة فرض كفاية أحد أقوال وقيل فرض عين وقيل سنة كفاية وقيل سنة عين (قوله ما من ثلاثة) من زائدة وثلاثة مبتدأ وقوله في قرية صفة أي كانوا في قرية وقوله لا تقام فيهم صفة ثانية وقوله الا استخوذ هو الخبر وانظروا وجه دلالة هذا الحديث على كون الجماعة فرض كفاية لا يقال تؤخذ الدلالة من آخر الحديث اعني قوله فعليك بالجماعة الخ لا نأقول

واقها امام ومأموم كما يعلم مما يأتي (صلاة الجماعة فرض كفاية) الخبر ما من ثلاثة

لا يفهم منه الا كونها فرض عين تأمل ثم رأيت ح ل قال وجه الدلالة انه قال لا تقام
فيهم ولم يقل لا يقيمون الجماعة اه وعبرة الشورى لم يقل لا يقيمون لدفع توهم عدم
سقوط الحرج بغير فعل الثلاثة كاثنتين منهم اه وعبرة البرماوى كان وجه الدلالة
على فرض الكفاية من هذا الحديث ان استعدوا الشيطان أى غلبته يلزم منه البعد
عن الرجعة وفى الحديث الوعيد على ترك الجماعة لان استعدوا الشيطان لا يدور
الا على ترك واجب فدل على انها فرض كفاية لا عين لقوله فيهم ولم يقل يقيمون كما افاده
ح ل اه (قوله فى قرية اوبدوا الخ) عبارة جحوم رولا بدو ولعل فى الحديث رواية بن
اه وفى المختار البدو والبادية والنسبة اليها بدوى اه (قوله وفى رواية الصلاة) أى
فيهل المطلق على المقيد فالمراد بها الصلاة جماعة (قوله الا استعدوا عليهم الشيطان)
تمة الحديث فعليك بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم الدامية أى انبعيدة بالنصب
مفعول يأكل وقوله من الغنم حال منها (قوله وما قيل من انها فرض عين الخ) مبتدأ
خبره قوله أجيب عنه الخ ومعلوم ان الجواب ليس عنه وانما هو عن دليله فيقدر
مضاف فى قوله أجيب عنه أى عن دليله وعلى هذا القول ليست الجماعة شرطاً فى صحة
الصلاة كما فى المجموع (قوله ولقد همت) كان ذلك باجتهاده ثم نزل وحى بخلافه
أى نزل وحى ناسخ لما اداه اليه اجتهاده وليس ان المراد ان الوحى بين خطاه فى اجتهاده
كما قيل لان اجتهاده لا يكون الا حقاً كما قرره شيخنا ح ف اوتغير اجتهاده
كما فى المجموع ونقله الشورى ومثله شرح م ر او كان قبل تحريم العذاب بالنار اوانه
لا يلزم من الهم الفعل فالتصديقه الزجر فاندفع ما يقال التعذيب بالنار لا يجوز وفيه
انه عليه السلام لا يهم على معصية (قوله فتقام) من الاقامة وهى الكلمات المخصصة
بدليل قوله ثم أمر رجلاً بالهزة وصم الميم والمراد به أبو بكر الصديق رضى الله عنه
وقوله ثم انطلق بالنصب (قوله خرم) بضم الحاء المهملة وروى بكسر دمع فتح الراى
المعجمة فيها جمع خزمة أى جملة من اعداء الخطب اه ق ل (قوله فاحرق) بتشديد الراء
وبروى فاحرق باسكان الحاء وتخفيف الراء هما القتان من احراقت وحرقت والتشديد
ابلغ فى المعنى اه شورى وقوله عليهم بيوتهم يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على
المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبع للقائمين بها وفى رواية سلم
فى طريق ابي صالح فاحرق بيوتنا على من فيها اه فتح البارى على البخارى وقوله
بالنار تأكيذك رأيت بعينى وسمعت باذنى (قوله بدليل السياق) يريد صدر الحديث
وهو قوله صلى الله عليه وسلم ائقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والصبح ولو يعلمون
ما فيها الا توهموا ولو حبوا ولقد همت الخ وقوله ولا يصلون أى اصلاً فالتحريق انما هو لترك

فى قرية اوبدوا ولا تقام فيهم
الجماعة وفى رواية الصلاة
الا استعدوا عليهم الشيطان
أى غلب رواه ابن حبان
وغیره و صححه وما قيل انها
فرض عين لخبر الشيعين
ولقد همت ان أمر بالصلاة
فتقام ثم أمر رجلاً فيصلى
بالناس ثم انطلق معى برجال
معهم خرم من حطب الى قوم
لا يشهدون الصلاة فاحرق
عليهم بيوتهم بالنار أجيب
عنه بأنه بدليل السياق ورد
فى قوم منافقين يتخلفون عن
الجماعة ولا يصلون

الصلاة بالسكينة لا جماعة فسقط الاستدلال بذلك على وجوبها عينا وفيه انه صلى الله عليه وسلم كان يعلم أن لا صلاة عليهم فكيف يأمرهم بها ومن ثم كان معرنا عن المنافقين فأجيب بانهم التزموها ظاهرا اه ح ل (قوله فثبت انها فرض كفاية) أي بهذا الجواب مع الحديث المتقدم (قوله لرجال) متعلق بفرض المتقدم وهالا قال على رجال اه شورى وأجيب بأن اللام بمعنى على كقوله تعالى ويخرجون للأذقان سجدا والظاهر ان المراد بالرجال هنا ما يقابل الصبيان وهم البالغون قال شيخنا ع ش وانظر ما حكمة عدم اخراج الشارح لهم في المحترقات وكذا المجازين لان المراد من الرجال البالغون العقلاء ولعله لم يأت به لقوله بعد وهي اقربهم سنة اذ لو اخرج من ذكر في المحترقات ان تكون الجماعة سنة للصبيان والمجانين وليس مرادا اما الاول فلانه لا خطاب يتعلق الا بفعل مكلف وما في الحقيقة من انها سنة للمميز مراده به انه شاب عليها ثواب السنة لانها مطلوبة منه واما الثاني فلانها غير متقدمة منه فلهذا اقتصر في الاخراج على النساء والخناني اه برماوى (قوله احرار) أي وغيره مذورين بهذر من الاعذار الانية وغير اجراء اه زى وح ل أي اجارة عين على عمل ناجز ولولم يوجد الا امام ومأموم كانت حيث يفرض عين كما هو ظاهر (قوله لاعراة) عبر به دون ان يقول مستورين لعله اشارة الى ان مجرد الست لا يستدعى وجوب الجماعة عليهم لجواز ان يكونوا مستورين بنحو طين وهو لا يستدعى وجوب الجماعة بل مثل ذلك عذر في سقوط الجماعة اه ع ش (قوله في اداء مكتوبة) لم يقل على الاعيان لان الجماعة فرض كفاية في الجنابة وفي شرح الروض انها ليست فرض كفاية في الجنابة بل هي سنة اه ح ل (قوله لاجعة) أي فهي في الركعة الاولى منها فرض عين واما الثانية فهل هي فرض كفاية وسنة يظهر الثاني فليحذر شورى فالقيود سبعة بل تسعة بالقيدين الذين ذكرهم ازي بقوله وغيره مذورين الخ (قوله ولا في المقضية) وتحصل فضيلة الجماعة م ر وقرره ح ف وهو بعيد مع عدم سنه او عبارة ح ل قوله او خلف مقضية ومع كونها لاتسن في ذلك أي ما عدا المنذورة اذ انما هي اتيب عليها اه (قوله والنافلة والمنذورة) محترز قوله مكتوبة لان المراد بالمكتوبة اصالة فلا يحتاج الى اخراج المنذورة بتقييد المكتوبة بكونها على الاعيان اه ح ل (قوله بل ولا تسن في المنذورة) أي اذا كانت من القسم الذي لاتسن له الجماعة اه م ر (قوله ليست من نوعها) بان كان ظهرا او عصرا مثلا فان كانت من نوعها فالجماعة فيها سنة كافي شرح م ر بان اتفاقا في عين المقضية كظهيرين او عصيرين ولو من يومين اه ع ش على م ر وهذا أي قوله ليست من نوعها راجع للاخير كما يدل عليه عبارة البهجة

فثبت انها فرض كفاية
(رجال احرار) يعني لا عراة
في اداء مكتوبة لاجعة) فلا
تجب على الخناني والنساء
ومن فيهم رق والمسافرين
والعراة ولا في المقضية والنافلة
والمنذورة بل ولا تسن في المنذورة
ولا في مقضية خلف مؤداة
أو بالعكس أو خلف مقضية
ليست من نوعها واما الجماعة
فالجماعة فيها فرض عين كما
يعلم من بابها ووصف الرجال
بما ذكره مع التقييد بالاداء من
زيادتي

وحيارته اولاً تنفي في قضية خلف قضية ليست من نوعها اه وتكون خلاف الاولى
 كما في ع ش (قوله من تعبيرة بالفرائض) أي اشموله المذكورة انتهى شوبري (قوله
 وفرضها كفاية) أي وامتنال فرضها الخ (قوله يكون بحيث) أي بحالة هي ظهور الشعار
 فاضافة المانية لها بيانية وقد رالسارح يكون اشارة الى ان قوله بحيث متعلق بمخدوف
 ع ش (قوله يظهر شعارها) في كل مؤداة من الخمس ممن ذكر أي من الرجال الاحرار الخ
 فلا تسقط بفعل الصبيان والارقاء والنساء ولو خلف رجل ويظهر حصولها بنحو العرايا
 لانهم من جنس المخاطبين بخلاف النساء والشعار يقع أوله وكسره لغة العلامة
 والمراد به هنا كما هو ظاهر أجل علامات الايمان وهي الصلاة وظهرها بظاهرها وراجل
 صفات الايمان وهي الجماعة اه حجر شوبري فاضافة الشعار الى ضمير الجماعة من
 اضافة الموصوف لصفته لان المراد بالشعار نفس الصلاة لانها شعار الايمان وكما به
 قال بحيث يظهر الشعار الموصوف بالجماعة ويمكن جعل الاضافة بيانية أي بحيث
 يظهر شعاره هي أي هو نفس الجماعة لانها شعار الصلاة وان كانت الصلاة شعارا
 للايمان والشعار على هذا مفرد وقال شيخنا ح في جمع شعيرة وهي العلامة كفتح
 أبواب المساجد واجتماع الناس فيها وضابط ظهور الشعار ان لا تشق الجماعة على
 طالم ولا يحتشم أي لا يستحي كبير ولا صغير من دخول محالها فان اقيمت بعمل واحد
 في بلد كبير بحيث يشق على البعيد عنه حضره أو اقيمت في البيوت بحيث يحتشم من
 دخولها لم يحصل ظهور الشعار فلا يسقط افرض اه شيخنا ح في وهذا الوضع مما قاله
 الشوبري عن حجر والزيادة صرح بان الشعار جمع كشخنا ح في وجعله الشوبري
 مفرد الا انه فسر الشعار بالعلامة ويمكن انه وجد في اللغة مشترك بين الافراد والجمع
 عبارة المصباح الشعار علامة القوم في الحرب وهو ما نادون به ليعرف بعضهم بعضا
 اه (قوله بعمل اقامتها) يحتمل ان يريد به خطة ابنة اوطان المحميين نظير ما يأتي
 في الجامعة قيا ماعليم باجماع اتحادهما في الاعذار المسقطة لكل منهما لا يكتفى اقامة
 الجماعة في محل خارج عن ذلك وان يريد ما هو اعم من ذلك وهذا ظاهر مما مر من
 وجوبها على المقيمين ببادية وعلى هذا يشترط كونها بعمل او محال منسوبة لبلدة ارفا
 بحيث يعدن أهل تلك البلد اظهروا فيها شعار الجماعة وكذا يقال في أهل الخيام اه
 شوبري (قوله فان امتنعوا قوتلوا) أي سواء تلبنا منها فرض كفاية أو سنة على المعتمد
 كما في ع ش على م ر ثم قال واشعر كلامه انه لا يجوز ان يفسد جهم بالقتال بمجرد
 الترك بل حتى يأمرهم فيمتنعوا من غير تاويل أي فهو كقتال البغاة فلا تبسع مدبرهم
 ولا يخن جريحهم ووجه الاشعار ان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعناية مأخذ الاشنة ق

وتعبري بالمكتوبة اولاً من
 تعبيرة بالفرائض وفرضها
 كفاية يكون (بحيث يظهر
 شعارها بعمل اقامتها) ففي
 القرية الصغيرة يكفي اقامتها
 في محل وفي السكبيرة والبلد
 تمام في محال يظهر بها
 الشعار فلو ما بقوا على اقامتها
 في البيوت ولم يظهروا الشعار
 لم يسقط الفرض وقولي بعمل
 اقامتها اعم من قوله في القرية
 (فان امتنعوا) كلهم من اقامتها

فيفيدان القتال لامتناعهم اه (قوله على ما ذكر) أي بحيث يظهر الشعار
 المذكور بان امتنعوا أصلاً أو أقاموها لا يعمل الإقامة أو يحملها ولم يظهر بها الشعار
 اه عزیزی (قوله أو نائبه) أي لا الاماد اه قوت اه سم (قوله وهي لغيرهم) سنة
 من المعلوم ان المراد بالغير هو النساء والخنثى والارقاء والمسافرون والعراة بشرطه
 كما في شرح م وقال سم اعتمد م وان العبد لا يحتاج الى اذن السيد في الجماعة
 اذا كان زمنها على العادة وان زاد على زمن الانفراد وقال القاضي ان زاد زمنها على
 زمن الانفراد احتساج والا فلا اه (قوله والا) أي بان كانوا بصراء في ضوء (قوله
 وان قلت) هذه العناية للرد على من يقول مدار الافضية على الكثرة كما يعلم من شرح
 م ر (قوله ولوصيا) أي غير امر دجيل لان الامر د كالآتي على ما يأتي ويوجه بان
 الاقتان بالامر د اغلب منه بالمرأة لمخالطة الامر د للرجال اه ع ش (قوله أفضل منها
 في غيره كالبيت) أي وان كثرت خلافاً في العباب قال س ل ولا ينزع بالقاعدة
 المشهورة وهو ان الفضيلة المتعلقة بذات العبادات وهي هنا كثرة الجماعة أولى من
 الفضيلة المتعلقة بمكانها لان محلها ما لم تشاركها الاخرى في ذلك وهذا أصل الجماعة
 وجد في الموضعين وامتازت هذه بالمسجد اه وبحت الاسنوي كالآذرعي ان صلاته
 في المسجد لو كانت تفوت الجماعة لاهل بيته كزوجته كانت صلاته بيته أفضل من
 صلاته بالمسجد وظاهره وان كثر جمع المسجد وقل جمع البيت لان حصولها لهم بسببه
 رعااهل فضيلتها في المسجد وزاد عليه فهو كمساعدة المجرور من الصف كما في شرح
 م ر (قوله أفضل صلاة المرء) مبتدأ وقوله في بيته خبره أي الأفضل منها كائن في بيته
 وهذا عام فيما اذا كانت فرادى أو جماعة نفيه المدعى وزيادة وكذا يقال في قوله
 الآتي لا تمنعوا نساءكم الحديث كما قرره شيخنا وقال شيخنا ح في أي أفضل جماعة
 صلاة المرء الخ فيكون مطابقاً للمدعى (قوله الا المكتوبة) أي والانفلا تشرع فيه
 الجماعة اه ح ل (قوله فهي في المسجد) أي فرادى وجماعة أفضل لانه مشتمل
 على الشرف والطهارة واطهار الشعار وكثرة الجماعة اه شرح م ر وفي هذا الحديث
 ما يقتضي ان الانفراد في المكتوبة بالمسجد أفضل من الجماعة فيها في غيره وهو وجيه
 ولم يوافق عليه شيخنا تبعاً لشيخنا م راه ق ل (قوله ويوتن خير لمن) فان قلت
 اذا كانت خير لمن فما وجه النهي عن منعهم المستلزم لذلك الخير قلت أما النهي فهو
 للتنزيه ثم الوجه جله على زمنه صلى الله عليه وسلم أو على غير المشتبهات اذا كن
 مبتذلات والمعنى انهن وان أريد بهن ذلك ونهي عن منعهن لان في المسجد لمن خيراً
 فيوتن مع ذلك خير لمن أي اشد خيراً لانها أبعد عن التهمة التي قد تحصل عند

على ما ذكر (قولهوا) أي قائلهم
 الامام أو نائبه عليها كسائر
 فروض الكفایات (وهي)
 أي الجماعة (لغيرهم) أي لغير
 المذکورین (سنة) لكنها
 اثباتاً عند النوى للعراة
 بشرط كونهم عبا أو في ظلمة
 والافهى والانفراد في حقهم
 سواء (و) بجماعة وان قلت
 (بمسجد ذكر) ولو صلياً (أفضل)
 منها في غيره كالبيت ولغير
 الذكور من اثني وخثي
 في البيت أفضل منها في المسجد
 قال صلى الله عليه وسلم فيها
 رواه الشيخان أفضل صلاة
 المرء في بيته الا المكتوبة أي
 فهي في المسجد أفضل وقال
 لا تمنعوا نساءكم المساجد
 ويوتن خير لمن رواه أبو داود
 وصححه الحاكم على شرط
 الشيخين وقيس بالنساء الخنثى
 بان يؤتمهم في ذكر فتعبري
 بذكر أولى من تعبيره
 بغير المرأة

الخروج اه حمر (قوله وامامة الرجل الخ) انظر هل رلوصبيا او المراد بالغ خروجا
 من خلاف من منع الاقتداء بالصبي حرر شوبري (قوله ويكره حضوره من المسجد) أي
 محل الجماعة ولمع غير الرجال فذكر المسجد والرجال الغالب ويحرم الحضور اذا
 الحليل بغير اذنه ويحرم عليه الاذن له مع خوف الفتنة بها اولها ويسن الحضور للجهات
 على المعتمد كالعيد وحيث تكون الجماعة في المسجد لمن أفضل من الانفراد في البيت
 اه برماوى وق ل وعبارة شرح م ر ويكره لها أي للمرأة حضور جماعة المساجد
 ان كانت مشتهاة ولو في ثياب بذلة أو غير مشتهاة وبها شئ من الزينة أو الريح الطيب
 والامام أو نائبه منع من حيث كماله منع من تناول ذاريج كربة من دخول المسجد
 ويحرم عليهن بغير اذن ولي أو حليل أو سيد أو عا في أمة متروحة ومع خشية فتنة منها
 أو عليها اه (قوله وكذا ما كثر جمعه) بان كان الجمع باحد المسجدين أكثر من الآخر
 والافقد تقدم ان ما قل جمعه من المساجد أفضل مما كثر جمعه من غير المساجد خلافا
 للعباب فقوله من مساجد أو غيرها أي المسجد مع المسجد وغير المسجد مع غير المسجد
 وأما المسجد مع غيره فقد تقدم في قوله والجماعة وان قلت بمسجد الخ اه ح ل (فرع)
 الامام أكثر ثوابا من المأموم وحيث لا تعارض كونه اماما لجمع قليل وكونه مأموما
 مع جمع كثير فهل الفضل سواء ويجوز الكثرة فضل الامامة أي فيصلي اماما أو تريح
 الكثرة أي فيصلي مأموما يحذر اه كاتبه شوبري قال ع ش على م ر الاقرب
 الاول لما في الامامة من تحصيل الجماعة له ولغيره بخلاف المأموم فان الجماعة حاصلة
 بغيره فالنفع في قدوته عائدة عليه وحده (قوله ازكى) أي أكثر ثوابا أي فان كان
 لمولى وحده خشع في جميع صلاته دون ما اذا صلى مع غيره خلافا لجمع اه ح ل
 لان الجماعة فرض كفاية والخشوع سنة (قوله فهو احب) خبر ما كان ودخات
 البقاء في خبرها تضمنها معنى الشرط اه شوبري (قوله بل قال المتولى) هو المعتمد
 وافتي م ر بأن الانفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة
 وان الانفراد في مسجد المدينة أفضل من الجماعة في الاقصى ويحمل قوله فضيلة
 الذات مقدمة على فضيلة المكان على ما اذا لم تكن فضيلة المكان مضاعفة وتوقف زى
 كسم في الثاني قال شيخنا ولي بهما السوة لان الصلاة في مسجد المدينة بصلاطين
 في المسجد الاقصى والجماعة بسبع وعشرين برماوى (قوله الا تصوبدعة امامه)
 أي التي لا يكفر بها كالمجسمة على المعتمد فان كفرها كمكر البعث والحشر للاحسام
 ر علم الله تعالى بالجزئيات فواضح عدم صحة الاقتداء به وقوله كفسه أي المحقق
 أو المتهم به ح ف وقوله الا تصوبدعة الخ اللام بمعنى مع أي ما كثر جمعه أفضل

وامامة الرجل ثم الخش
 لافضل من امامة المرأة
 لمن ويكره حضوره المسجد
 في جماعة الرجال ان كن
 مشتهيات خوف الفتنة
 (وكذا ما كثر جمعه) من
 مساجد أو غيرها افضل
 للمصلي وان بعد عما قل جمعه
 قال صلى الله عليه وسلم صلاة
 الرجل مع الرجل أزكى من
 صلاته وحده وصلاته مع
 الرجلين أزكى من صلاته
 مع الرجل وما كان أكثر فهو
 أحب الى الله رواه ابن حبان
 وغيره وصححه نعم الجماعة
 في المساجد الثلاثة أفضل منها
 في غيرها وان قلت بل قال
 المتولى ان الانفراد في أفضل
 من الجماعة في غيرها (الا
 لتصوبدعة امامه)

في كل حال الامع بدعة امامه فالاستثناء من محذوف اه ح ل مع زيادة
(قوله واعتقاده الخ) أي كحنفي او غيره وان أتى بها القصد به بالنقلية وهو
مبطل عندنا ولهذا منع من الاقتداء به مطلقا ببعض اصحابنا وتجاوزا لا كثره لمراعاة
مصلحة الجماعة واكتفاء بوجود صورته والالام يصح اقتداء بمخالفه وتعطلت الجماعات
ولو تعذرت الجماعة الاخاف من يكره الاقتداء به لم تنف الكرامة كما شملهم كلامهم
ولا نظر لادامة تعطلها بالسقوط فرضها حينئذ ومقتضى قول الاصحاب ان الاقتداء
بامام الجمع القليل افضل من الاقتداء بامام الجمع الكثير ان كان مخالفا فيما يبطل
الصلاة حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء وانها افضل من انفراد وقال السبكي
ان كلامهم يشعربه وجرم به الدميري وقال السبكي ل ابن أبي شريف اهله الاقرب وهو
المعتمد به أفتى الوالد رحمه الله تعالى وما قاله أبو اسحاق المروزي من عدم حصولها
وجهه ضعيف اه شرح م ر وقوله خلف هؤلاء أي المعتزلي والرفضى والقدرى
والغاسق والمتمم بذلك وكل من يكره الاقتداء به (قوله وتعطل مسجد) أي اذا سمع
اذانه والافلاحة بتمعله اه ح ل قال عميرة لو كان بجواره مسجدان واستويا
في الجماعة راعى الاقرب وبجث الاسنوى العكس لكثرة الخطا والتساوى للمعارض
وهو ان الاقرب حق الجوار والبعيد فيه أجر بكثرة الخطا (نزع) اذا كان عليه
الامامة في مسجد فلم يحضر أحد يصلى معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لان عليه
شئين في هذا المسجد الصلاة والامامة فاذا فات أحدهما لم يسقط الآخر بخلاف من
عليه التدريس لان المقصود منه التعليم ولا يتصور بدون متعلم بخلاف الامام فعليه
امر ان نقله من عن م ر اه شورى ويستحق المعلوم لانه بذل ما في وسعه اه ح ف
والخطيب كالمدرس ومثله الطلبة اذا لم يحضر الشيخ لانه لا تعلم بدون معلم اه ع ش
على م ر (قوله في الاولى) هي قوله الا تصوب بدعة امامه الخ والثانية هي قوله
او تعطل الخ (قوله واطلاقى للمسجد) أي في قوله او تعطل مسجد لغيبته أي فتي كان
يلزم على الذهاب لكثير الجمع تعطيل قليل الجمع صلى فيه سواء كان قريبا منه أو بعيدا
كما قررر شيخنا (قوله تعليلهم السابق) أي في قوله وتكثر الجماعة في المساجد اه
شورى (قوله مدعو منه أيضا) لان الغرض انه سمع اذانه وقوله بكثرة الخطا بكسر
الخاء وضمها جمع خطوة بالفتح والضم أيضا (قوله وتذكر فضيلة تحرم الخ) وهي غير
فضيلة الجماعة فهي فضيلة أخرى رائدة ويقدم الصف الاول على فضيلة التمرم وعلى
ادراك غير الركعة الاخيرة كما في ق ل (قوله عقب تحرم) امامه هذا على المعتمد

كفسقه واعتقاده هدم وجوب
بعض الواجبات كحنفي (أو
تعطل مسجد) قريب أو بعيد
عن الجماعة فيه (لغيبته)
عنه لكونه امامه أو يحضر
الناس بحضوره فقليل الجمع
افضل من كثيره في ذلك لا يؤمن
النقص في الاولى وتكثر
الجماعة في المساجد في الثانية
بل الانفراد في الاولى افضل
كما قاله الرويانى ونحو من زيادنى
واطلاقى للمسجد أولى من تقييد
الاصل كغيره بالقرب اذ
البعيد مثله فيما يظهر كما يدل به
تعليلهم السابق لا يقال ليس
مثله لان الاقرب حق الجوار
ولكونه مدعو منه لانه يقول
معارض بأن البعيد مدعو منه
أيضا وبكثرة الاجرفيه بكثرة
الخطا الدال عليها الاخبار كعب
مسلم أعظم الناس في الصلاة
أجرا بعدهم اليها عشى
(وتذكر فضيلة تحرم) مع
الامام (بحضوره) أي بحضور
المأموم التمرم وهو من زيادنى
(واشتغاله به عقب تحرم
امامه) بخلاف الغائب عنه

وقيل بأدراك بعض إقيام لانه محل التحريم وقيل بأدراك الركوع الاول لان حكمه حكم قيامه ومحل ما ذكر من القولين فيمن لم يحضر احرام الامام والابان حضره وأخرقاته عليهما أيضا وان أدرك الركعة كما حكاه في زيادة الروضة عن البسيط وأقره اه شرح م ر (قوله وسوسة خفيفة) وهي التي لا يؤدي الاشتغال بها الا فوات ركنين فاعليين أخذ من كلام م ر اه ع ش وقال في حاشيته على م ر ولعله غير مراد بل المراد بها ما لا يطول به ازمان عرفا حتى لو أدى الى فوات القيام أو معظمه فانت فضيلة التحريم اه بالحرف واعتمده شيخنا ح في وعبرة شرح م ر أي بحيث لا يكون زمنها يسع ركنين فعليين ولو طويلا وقصيرا من الوسط المعتدل والا كانت ظاهرة كما يعلم ذلك من الكلام على التخلف عن الامام ولو خاف فوات هذه الفضيلة لو لم يسرع في المشي لم يسرع بل يمشي بسكينة بخلاف ما لو خاف فوات الوقت لو لم يسرع فانه يسرع وجوبا كما لو خشى فوت الجمعة انتهت وقوله بل يمشي بسكينة أي ومن فضل الله تعالى حيث قصد امتثال الشارع بالتأني ان يثبته على ذلك قدر فضيلة التحريم أو فوقها كما في ع ش عليه (قوله وتذكر فضيلة جماعة) أي فيذكر العدد كله الخمس والعشرين أو السبع والعشرين ولو اقتدى في التشهد الأخير فقوله لكن دون فضيلة من أدركها أي كقوله كما اه أفاده شيخنا (قوله ما لم يسلم) أي يشرع في التسليمة الاولى والا فلا تنعقد صلاته جماعة ولا فرادى عند شيخنا زي تبعا لشيخنا م ر وان كان شرحه لا يفيدده وعند خ ط تنعقد صلاته فرادى لانه بالشروع في السلام اختلت القدوة ولا يلزم من بطلان القدوة بطلان أصل الصلاة وهذا هو المعتمد وعند جبر تنعقد جماعة اه ق ل بزيادة وهذا اعني قوله وجماعة ما لم يسلم أي على الصحيح بمقابله انها لا تدرك الا بأدراك الركعة كما في شرح م ر (قوله وان لم يقم معه) ويحرم عليه القعود لانه كان لتسابعة وقد فانت بسلام الامام فاذا كان عامدا عالما بطلت صلاته وان كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل ويجب عليه القيام فورا اذا علم ويسجد السهو في آخر صلاته لانه فعل ما يبطل عمده اه ع ش على م ر (قوله بان سلم) عقب تحريمه فان لم يسلم قعد المأموم وان لم يقم عامدا عالما بان استمر قائما الى ان سلم بطلت صلاته لمافي من مخالفة القاحشة نعم يظهر انه يقتصر هنا التخلف بقدر جلسة الاستراحة أخذ ائما الوسلم امامه في غير محل تشهده وما لو جلس بعد الهوى ولو احرم معتقدا ادراك الامام فتمين سبق الامام له بالسلام ثم عاد الامام عن قرب لتوسهوا فظاهر انعقاد القدوة اه برلسي وشوبري وقوله بقدر جلسة الاستراحة المعتمد ان المعتذر قد ر الطمأنينة فقط (قوله لا درا كه ركنامه) فيه انه أدرك ركنين وهما اليه والتكبير

وكذا المتراخي عنه ان لم تعرض له وسوسة خفيفة (و) تدرك فضيلة (جماعة ما لم يسلم) أي الامام التسليمة الاولى وان لم يقم معه بان سلم عقب تحريمه لا درا كه ركنامه

الا ان يراد بالركن الجنس أو ان النية لما كانت مقارنة للتكبير عدما ركنا اه في
 (قوله لكن دون فضيلة من ادركها من اولها) ولهذا الورج جماعة يدركها من اولها ندب
 انتظارها ما لم يخف خروج وقت فضيلة أو اختيار (قوله ان فارق به عذر) ظاهره
 ولو جازا ولم يدرك معه ركنا اه ح ل (قوله وسن تخفيف امام) بأن يفعل الابعاض
 ويترك شيئا من الهيئات اه ح ف (قوله على الاقل) كتسبيحة واحدة (قوله
 ولا يستوفي الاكمل) بل يأتي بادن السكال اه شرح م رومنه الدعاء في الجالوس
 بين السجدة بن فيأتي به الامام ولو لغير المحصورين لقلته كما في ع ش عليه نعم ان تنزل
 وهل أتى في صبح يوم الجمعة ندب له ان يستوفيها مطلقا اه برماوى وقوله م ر
 مادن السكال أى من الهيئات كسلات تسبيحات أما الابعاض فلا ينقص منها شيئا
 كما قاله ع ش فقوله مع فعل ابعاض وهيئات أى بعض الهيئات وهو ادى السكال
 (قوله المستحب للمنفرد) أى من طوال المفصل واوساطه وقصاره واذا كان الركوع
 والسجود اه محلى شورى (قوله فليخفف) أى ندبا (قوله والسقيم يجوز) انه من
 عطف احد المتساويين على الآخر ويحتمل ان المراد بالسقيم من به مرض عرفا
 وباضيف من به ضعف بنية كخافة ونحوها وليس فيه مرض من الامراض المتعارفة
 اه ع ش (قوله وكره له تطويل) هذا مقيده بقوله الا تى ولو احس بداخل وحيث كره
 له ذلك كرهت الصلاة خلفه ولو كان اماما راقبا للصلاة خلف المستعجل بالجماع
 الا زهر حيث أتى بادن السكال افضل من الامام الراتب ان طول ح ل وع ش
 وعبارة البرماوى قوله وكره تطويل أى ولو ليطقه آخرون لم يحس بهم هذا مراده فلا يكون
 مكررا مع قوله الا تى والا كره لان ذلك مفروض فيما لو احس بداخل ومن ثم جرى
 الخلاف فيه دون ما هنا اه (قوله وان قصد لحوق غيره) أى ولم يحس به اما اذا احس
 به فسيأتى (قوله لا ان رضوا) أى لفظا كما جرى عليه جرحا لكن بحث شيخنا في شرحه
 الاكتفاء بالسكوت مع علمه بالرضى فانظره ولم ينبه على اولية عبارته هنا شورى
 بقوله لكن بحث شيخنا الخ اعتمده شيخنا ح ف (قوله محصورين) أى ولم يتعلق به
 حق لازم اخذا مما بعده ثم لو رضوا الا واحدا او اثنين فأتى ابن الصلاح بانه ان قل
 حضوره خفف وان كثر حضوره طول قال في المجموع وهو حسن متعين وخالفها
 السبكي اه زى قال ق ل والمراد بالمحصورين ان لا يصلى وراه غيرهم ولو غير
 محصورين بالعدد (قوله كانه عليه الاذرى) (فائدة) حيث قالوا كانه عليه
 الاذرى مثلا فالمراد به انه معلوم من كلام بعض الاصحاب وانما الاذرى التنبيه عليه
 وحيث قالوا كما ذكره الاذرى مثلا فالمراد ان ذلك من عند نفسه كذا أفاده شيخنا

لكن دون فضيلة من أدركها
 من أولها ومقتضى ذلك ادراك
 فضيلتها وان فارق به عذر
 ان فارق به عذر (وسن تخفيف
 امام) الصلاة بأن لا يقتصر
 على الأقل ولا يستوفي الاكمل
 المستحب للمنفرد والتصريح
 يسن ذلك من زيادنى (مع
 فعل ابعاض وهيئات) أى
 السنن غير الابعاض وذلك
 لخبر الشيخين اذا صلى أحدكم
 بالناس فليخفف فان فيهم
 الضعيف والسقيم وذو الحاجة
 (وكره) له (تطويل)
 وان قصد لحوق غيره لتضرر
 المغنين به ولخالفته الخبر
 السابق (لا ان رضوا) بتطويله
 حالة كونهم (محصورين)
 فلا يكره التطويل بل يسن
 كافي المجموع عن جماعة نعم
 لو كانوا أرقاء أو أجراء أى اجارة
 عين على عمل ناجز وأذن لهم
 السادة والمستأجرون في حضور
 الجماعة لم يشترط رضاهم
 بالتطويل بغير اذن فيه من
 أرباب الحقوق كانه عليه
 الاذرى

زى عن مشايخه اه شوبرى (قوله ولو احس الامام الخ) هذه هي الالة المشهورة
 وفي لغة غربية بلاهز والفتان فيما اذا كان احس بمعنى ادرك فلا يرد قوله تعالى
 ولقد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم باذ الالة فانه ليس بهذا المعنى وهذا استثناء
 من قوله وكره تطويل أى الا في هذه الصورة فلا يشترط فيها رضاهم كما قررده شيخنا
 فكان المناسب ان يقول ولا ان احس الخ لانه مستثنى ايضا من قوله وكره تطويل
 لكن لما كان له قيود جعله مستأنفا وانما قيد الشارح بالامام لانه محل الخلاف
 واما المنفرد فلا يكره التطويل في حقه مطلقا بل ينتظره ولو مع التطويل لانتفاء المشقة
 على المأمومين المثل بها لكراهة التطويل كما في ع ش (قوله في ركوع او تشهد الخ)
 حاصله ان شروط سن الانتظار تسعة خمسة في المتن وان يظن ان يقتدى به ذلك
 الداخل وهذا يؤخذ من قول الشارح يقتدى به وان لا يكون الداخل يعتاد البقاء أو
 تأخير التمرم وان لا يخشى خروج الوقت بالانتظار وان لا يكون الداخل لا يعتد
 ادراك الركعة او فضيلة الجماعة بأدراك ما ذكره هذه الثلاثة تؤخذ من قول الشارح
 واستثنى الخ ويزاد عاشر وهو ان يظن ان باقى بالاحرام على الوجه المطعوب من
 القيام (قوله غير ثان) أى اذا كان المأموم يصلى الكسوف بركوعين والاسن انتظاره
 كذا قررده شيخنا وعبارة الشوبرى قوله غير ثان من صلاة الكسوف لمن يريد صلاة
 الكسوف أيضا اما غيره فيسن انتظاره في الركوع الثاني من الثانية لانه يحصل به ركعة
 (قوله بداخل) أى متلبس بالدخول وشارع فيه بالفعل وقوله يحصل الصلاة أى
 وان اتسع جدا أى اذا كان مسجدا او بناء وان كان فضاء فبأن يقرب من الصف الأخير
 عرفا ان تعددت الصفوف اه ح ل (قوله سن انتظاره) أى وان كان المأمومون غير
 محصورين او محصورين لم يرضوا بالتطويل على الوجه اه شوبرى (قوله لله) بأن
 لا يكون له غرض في الانتظار الا ادراك الركعة او الفضيلة اه ح ف (قوله اعانة)
 على ادراك الركعة أى فضلها كما سيدكره وان كانت صلاته غير مغنية عن الفضاء
 وانظر ما سورة الانتظار لله مع التمييز لانه متى ميز لم يكن الانتظار لله وذكر في الروضة
 ان الانتظار لغير الله هو التمييز لم يصرر اه ح ل ويمكن ان يكون أصل الانتظار
 لله لكنه ان قلنا زيدا امثلا لخصاله الحميدة ولم ينتظر عمرا لفقد تلك الخصال فيه فالانتظار
 لله وحده مع التمييز لا ترى انه اذا كان يتصدق لله ويعطى زيد الكثرة فقيرا ولم يعط
 عمرا الكونه غنيا فقد وجد هنا التمييز مع كون التصدق لله كذا حققه شيخنا (قوله ان لم
 يبالغ في انتظاره) فلما انتظر واحدا بلا مبالغة فجاء آخر وانتظره كذلك أى بلا مبالغة
 وكان مجموع الانتظار ين فيه مبالغة فانه يكره بلا شك اه من شرح م ر وسواء

(ولو احس) الامام (في ركوع)
 غير ثان من صلات الكسوف
 (أو) في (تشهد آخر بداخل)
 محل الصلاة يقتدى به (سن)
 انتظاره لله تعالى اعانة على
 ادراك الركعة في المسألة
 الاولى والجماعة في الثانية
 (ان لم يبالغ) في الانتظار (ولم
 يميز) بين الداخلين بالانتظار
 بعضهم اللازمة

ا كان دخول لا خرف الركوع الذي انظر فيه الاول اوفى ركوع آخر اه ح
 بالمعنى وقياسه ان الاخر اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك اه ع ش عليه
 (قوله اودين بكسر الدال) وقصها ع ش (قوله وتأخير التحريم) الوافيه بمعنى او
 اه ع ش (قوله وما اذا خشى خروج الوقت) فيه نظرنحو ازال المتبدل ندبه حيث شرع
 فيها وقد بقي من الوقت ما يسهل انهم ان حمل كلامه على الانتظار في الجماعة اتجه فانه
 يحرم الانتظار فيها ان ادى الى اخراجها عن الوقت لتصرفهم بحرمه مدها فانه
 في الابعاب وجعل حجر كشيتنا غير الجماعة كالجمعة اذا كان شرع فيها في وقت لا يسهلها
 وفيه نظر لان الفرض ان خشية خروج الوقت بسبب الانتظار فالوقت يسع بدونه
 تأمل الا ان يقال خشى خروج الوقت عما كان يمكنه ايقاعه فيما ادركه فيه
 او خروج الوقت الادائي وكتب ايضا قوله وما اذا خشى خروج الوقت أى وكان
 قد دخل فيها في وقت لا يسهلها والاسن له الانتظار في هذه الحالة كذا قيد به حجر
 اه شوبرى وعبارة م ر او خشى فوت الوقت بانتظاره حرم في الجماعة وفي غيرها
 حيث امتنع المذنبان شرع فيها ولم يبق من وقتها ما يسع جميعها اه (قوله وما اذا كان
 الداخل لا يمتدح) أى او كان لو انتظره في الركوع لا حرم من الركوع كما يفعله
 كثير من الجماعة اه ح ل (قوله ادراك الركعة) كالحنفى وقوله اوفضيلة الجماعة
 كالمالكي اه ا ط ف (قوله بادراك ما ذكر) أى ادراك الركوع في الركعة
 وادراك التشهد في الفضيلة كما قرره شيخنا (قوله اوفيهما واحس) بخارج أى يريد
 الدخول والاعتداء به لعدم ثبوت حق له الى الآن وبه يندفع ما استشكل به بأن العلة
 ان كانت التطويل انتقض بخارج قريب مع مغز المسجد ودخل بميد مع سعة اه
 شرح م ر (قوله واستمالة) أى طلب امالة قلوبهم اليه وقوله يحرم ضعيف (قوله
 ان كان للتودد) أى لا لغرض ديني والا كره ولا يخفى ان الانتظار غير التطويل
 فلا ينافى سن التطويل برضى المحصورين كما علم مما سبق فلا انتظار مطاوب
 مطلقا أى رضى المحصورون اولا ان لم يطالب للمذ كور ح ل (قوله لعدم فائدة
 الانتظار في الاولى) نعم ان حصلت فائدة كأن علم انه ان ركع قبل احرام المسبوق
 احرمها وياسن انتظاره فائسما على المنهج أى وان حصل بذلك تطويل الثانية
 مثلا على ما قبلها ع ش على م ر وقد يسن الانتظار في غير الركوع والتشهد
 كما في المواقف المتخلف لتمام الفاتحة فينتظره في السجدة الاخيرة لفوات ركعته
 بقيامه منها قبل ركوعه كما سيأتى اه شرح م ر (قوله وضرا الحاضرين في الباقي)
 وهو اربع صور ويمرر وجهه فان الانتظار لغير الله والله بالنسبة للحاضرين على

أودين أو صداقة أو نحوها
 دون بعض بل يسوى بينهم
 في الانتظار لله تعالى واستثنى
 من سن الانتظار ما اذا كان
 الداخل يعتاد البطء وتأخير
 التحريم الى الركوع وما اذا
 خشى خروج الوقت بالانتظار
 وما اذا كان الداخل لا يعتد
 ادراك الركعة أو فضيلة
 الجماعة بادراك ما ذكر (والا)
 أى وان كان الانتظار في غير
 الركوع والتشهد الاخر وفيها
 وأحس بخارج عن محل
 الصلاة أو لم يكن انتظاره لله
 كالتودد اليهم واستمالة قلوبهم
 أو بالغ في الانتظار أو يزين
 الداخلين (كره) بل قال
 الغوراني انه يحرم ان كان
 للتودد لعدم فائدة الانتظار
 في الاولى وتقصير المتأخر وضرر
 الحاضر في الباقي وقولى لله
 مع التصريح بالكرهية من
 زيادنى وبها صرح صاحب
 الروض اخذ من قول الروضة

حد سواء فكيف يتضررون فيما اذا كان غير الله دون ما اذا كان الله مع انهم لا يعرفون
قصده فتأمل ثم رأيت لبعضهم ما نصه وذلك لان الامام يطول عليهم الصلاة من غير
نواب يعود عليهم فيتضررون أى في الواقع بخلافه عند وجود الشروط فيعود عليهم
الشواب من فعل الامام ما يسن في حقه فيبارك في صلاتهم واجاب بعضهم بانهم
يتضررون لو اطلوا على قصده (قوله ويكره في غيرها) أى الركوع والتشهد وليس
فيه كراهة انتظاره في الركوع والتشهد الاخير عند انتفاء الشروط المذكورة الا ان يراد
في غيرهما بالشروط المذكورة فانه يصلح بذلك حيثذاه ح ل أى فيصدق بما
اذا كان في غيرهما أو فيها بدون الشروط (قوله المأخوذ) صفة لقول الروضة وجعله
صفة للتصريح بعيد (قوله ذكرها فيها) أى ذكر النوى الطريقة في الروضة
والطريقة حكاية اقوال الاصحاب بقوله قبل أى قبل قوله قلت الخ وقوله وبدأها
في المجموع أى قدمها على الطريقة الثانية (قوله وهى ان فى الانتظار قولين) أى عند
وجود الشروط وقوله وقبل يكره أى عند وجود الشروط فعند انتفاءها يكره بالاولى
اه ح ل وهذا محل أخذ الكراهة فأخذ المصنف الكراهة من هذه الطريقة وأخذ
الاستحباب من الطريقة الاولى التى هى للنوى فيكون كلامه ملفقاً من الطريقتين
كما قاله عن وقد يقال لا تلحق في المتن بل الاستحباب مأخوذ من الطريقة الاولى أيضاً
ورد بان الطريقة الاولى التى نقلها الشارح عن الروضة ملفقة أيضاً من طريقتين وهما
الاستحباب وعدمه عند توفر الشروط والكراهة وعدمه عند توفرها أيضاً
فالاستحباب مأخوذ من الاولى والكراهة مأخوذة من الثانية وانما كانت ملفقة
لان مقابلة الاستحباب خلاف الاولى لا الكراهة فلا يقابلها قال عن وحاصل ما تحرر
في الدرس ان فى الانتظار عند توفر الشروط قولين اختلف الشيخان في محلها فقال
الراعى هما فى الكراهة وعدمها وقال النوى هما فى الاستحباب وعدمه أما عند
تختلف الشروط فيكره جزماً على طريقة الرافعى ويباح على طريقة النوى فالطريقة
التي أخذ منها المنهج وهى طريقة الروضة على هذا ملفقة من طريقتين اه وذكر
بعضهم أيضاً قبل ذلك ان فى الانتظار أربعة طرق عند وجود الشروط طريقة فائلة
بالاستحباب وعدمه وطريقة فائلة بالكراهة وعدمها وطريقة فائلة بالاباحة
وعدمها وطريقة فائلة بالبطلان وعدمها فالطريقة الفائلة بالاستحباب عند وجود
الشروط يكون الانتظار عند عدمها خلاف الاولى أو مباحاً والطريقة الفائلة بالاباحة
عند وجود الشروط يكون الانتظار عند عدمها مكروهاً والطريقة الفائلة بالكراهة
عند وجود الشروط يكون عند عدمها مكروهاً بالاولى أو حراماً والطريقة الفائلة

قلت المذهب انه يستحب
انتظاره في الركوع والتشهد
الاخير بالشروط المذكورة
ويكره في غيرهما المأخوذة من
طريقة ذكرها فيها قبل وبدأها
في المجموع وهى ان فى الانتظار
قولين اصحهما عند الأكثر
انه يستحب

بالبطلان عند وجود الشروط يكون عند عدمها مباحا بالاولى ويلزمه الحرمة وهذا
 حاصل كلام مروجش والاخيرة غريبة جدا (قوله لا من الطريقة) معطوف على
 قوله من طريقة ذكرها الخ وقوله المثبتة للخلاف أي عند وجود الشروط أي فلا يكره
 عند وجودها ثم قيل يستحب وقيل لا يستحب بل هو مباح (قوله فلا يقال) تفريع
 على النفي اعني قوله لا من الطريقة أي ولو اخذ منها القيل ذلك وفيه نظر لان الاباحة
 لا ترتب على ذلك لانه لا يلزم من الاستحباب عند وجود الشروط الاباحة عند عدمها
 لجواز ان يكون خلاف الاولى الا ان يجاب بأنه اقتصر على الاباحة للرد على المحلى
 القائل بها فتأمل (قوله وعدمه) هو الاباحة كما ذكره المحلى (قوله كان الانتظار
 مباحا) أي بل هو مكروه قوله كما فهمه بعضهم هو شيخه المحلى في شرح الاصل (قوله
 لو وزع على جميع الصلاة) أي على القيام والركوع والاعتدال والسجود الى آخر
 الاركان (قوله لظهر أثره فيه) كان بعد القيام طويلا في عرف الناس والركوع طويلا
 في عرفهم (قوله وسن اعادتها) أي بشروط كون الاعادة مرة واحدة والركعة
 في الوقت وكونها جماعة من اولها الى آخرها بان يدرك ركوع الاولى وان تباطأ
 قصد اذ الجماعة فيها كالعاهلة للصلاة فينبغي ان يكون المأموم المعيد مع المتمم وينوي
 المأموم عقبه فان تراخى عنه بطلت صلاة الامام وكذا المأموم المعيد ينويها عند
 تحرره ان ادرك الامام في ركوع الاولى لانه اول صلاته ومتى تباطأ عن الامام
 او تراخى سلامه عن سلامه بطلت صلاته لانه يصير منفردا في بعض صلاته ونية
 الغرضية وكون الاولى صحيحة وان لم تغن عن القضاء ما عدا فاقد الطهورين وكونها من
 قيام وان يرى المقتدى جواز الاعادة فلو كان الامام شافعيًا معيدا والمأموم ماسكيا او
 حنفيًا لم تصح صلاة الشافعي لان من خلفه لا يرى جواز الاعادة فكان الامام منفرد
 بخلاف ما اذا اقتدى شافعي معيد بماسكي او حنفي فان صلاته صحيحة لان الربة
 بعقيدة المأموم لا بعقيدة الامام كما قاله ع ش وكونها مكتوبة او نافلة تسن فيها
 الجماعة دائما وحصول ثواب الجماعة ولو عند التحريم فلا حرم منفردا عن الصف
 لم تصح بخلاف ما اذا حرم في الصف ثم انفرد عنه فانها تصح وان لا تكون في شدة
 الخوف وان تكون الجماعة مطلوبة في حقه بخلاف نحو العاري في غير محل نديها فانها
 لا تنعقد منه مخرج م وان لا تكون اعادتها للخروج من الخلاف فاذا سمع الشافعي
 بعض رأسه أو صلى في الحمام أو بعد سيلان الدم من بدنه فصلاته باطلة عند مالك
 في الاولى وعند احمد في الثانية وعند الحنفية في الثالثة فتسن الاعادة في هذه
 الاحوال الثلاثة بعد وضوئه على مذهب المخالف خروج من الخلاف ولمنفردا وهذه

وقيل يكره لا من الطريقة
 النافية للصكراة المثبتة
 للخلاف في الاستحباب وعدمه
 فلا يقال اذا فقدت الشروط
 كان الانتظار مباحا كما فهمه
 بعضهم وضابط المبالغة في ذلك
 كما نقله الرافعي عن الامام واقره
 ان يطول تطويلا لو وزع على
 جميع الصلاة لظهر أثره فيه
 (وسن اعادتها)

ليست الاعادة الشرعية المرادة هنا كما قرر شيخنا ح ف وفي الحقيقة هذا الشرط
الاخير اعني قوله وان لا تكون اعادتها للخروج من الخلاف شرط في الشرط الثالث
وهو وجوب الجماعة في المعادة لافي اصل صحة المعادة قوله أي المكتوبة أي على
الاعيان ولوه غيرا على الجدد فخرج المذكورة أي التي لاتسن الجماعة فيها فلا تسن
الاعادة فيها ولا تنعقد اذا اعيدت بخلاف ما لو نذر صلاة العيد فتعاد لسن الجماعة
فيها قبل النذر وخرج صلاة الجنازة فلا تسن اعادتها فان اعيدت انعقدت نفلا مطلقا
وقولهم في صلاة الجنازة لا يتنفل بها أي لا يثني بها على جهة التنفل أي ابتداء من غير
ميت اه ح لزيادة وعبارة م ر وخرج صلاة الجنازة لانه لا يتنفل بها فان اعادها
ولو مرات كثيرة صححت ووقت نفلا مطلقا وهذه خرجت عن سنن القياس
أي لاجل اكرام الميت فلا يقاس عليها اهو سنن القياس هو ان العبادة اذا لم تطلب
لا تنعقد ع ش على م ر ودخل في المكتوبة صلاة الجمعة فتسن اعادتها عند
جواز تعددها او عند انتقاله لبلد اخرى رآهم يصلونها خلافا لمن منع ذلك وهل
يحسب من الاربعين في الثانية اكتفاء بنية الفرضية أولا لوقوعها له نافلة فيه
نظروا اطلاقهم يقتضي الاول كما قاله ع ش ونقله البرماوي وفي قول على الجلال
مثله ولو صلى الظهر معذور ثم وجد من يه لي الجمعة سن له ان يعيده معهم اه ا ط ف
ومر (قوله ولو صلى) الغاية لاراد وكذا قوله ولو واحدا (قوله تسن فيه الجماعة)
أي دائما وأبدا فخرج الوتر فلا تسن اعادته بل لا تصح وخارج ما لا تسن فيه
الجماعة كالرواقب وصلاة الضحى اذا فعل جماعة فلا تسن اعادته وهل تنعقد فيه
نظر وقياس ان العبادة اذا لم تطلب لا تنعقد عدم الانعقاد كما في سم على حجر (قوله
في الوقت) بأن يدرك في وقتها ركعة فالمراد وقت الاداء كما قاله م ر ولو وقت الكراهة
(قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) دل بتركه الاستفصال مع اطلاق قوله اذا صليتما
على أنه لا فرق بين من صلى جماعة ومنفردا ولا بين اختصاص الاولى والثانية بفضل
اولاه شرح م ر قوله بعد صلاة الصبح أي بمسجد الخيف بني ومن فوائد الحديث
الرد على الوجه للقاتل بالاستصحاب فيما عدا الصبح والعصر اه برماوي (قوله مسجد
جماعة) أي صلاة جماعة فأطلق المحل واراد الحال فيه (قوله وسواء الخ) أخذه
من اطلاق قوله اذا صليتما وترك استفصاله فيه اه ح ل لان ترك الاستفصال
في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال (قوله استوت الجماعة) يجوز قراءته
بالمزج القاطع فتكون الهمزة همزة التسوية وهمزة الوصل محذوفة وباسقاطه مع
الوصل فيكون المحذوف همزة التسوية والاصل استوت (قوله بنية فرض) ويجب

أي المكتوبة مرة ولو صلى
جماعة قال الاستوى وكذا
غيرها من نقل تسن فيه الجماعة
كما يدل له تعليل الرافعي بمصطلح
الفضيلة (مع غير) ولو واحدا
يقيد زده بقولي (في الوقت)
قال صلى الله عليه وسلم بعد
صلاته الصبح لرجلين لم يصليا
معه وقال ما بينا في رحالنا اذا
صليتما في رحالنا كما انيتما متعبد
جماعة فصليا هاهم فانها كما
نافلة وواه الترمذي وغيره
وصححه وسواء فيما اذا صليت
الاولى جماعة استوت الجماعة
أم زادت احداها بفضيلة
ككون الامام أروع أو الجمع
أكثر أو المكان اشرف وقولي
مع غير اعم من قوله مع جماعة
وتكون اعادتها (بنية فرض)

القيام فيه او يحرم قطعه لانه ثبت لها احكام الفرض وانما طلب منه اعادة البصلي له
 ثواب الجماعة في فرضه ولا تحصل منه غير نية الفرض ولان حقيقة الاعادة ايجاد
 الشيء ثانيا بصفته الاولى وكتب على التعليل الاول انظر هذا التعليل كذا قاله
 ح ل وفي سم قوله بنية فرض الى قوله حتى لا تكون نفلا مبتدأة قد يقال وصفها بكونها
 ظهرا مثلا يمنع من احتمال كونها نفلا مبتدأة فلا حاجة لنية الفرضية وقد يجاب
 بانه اذا لم يتعرض لنية الفرضية احتمال كونها مع وصف الظهري مثلا نفلا مطلوبا
 في نفسه لا باعتبار كونه اعادة لا الاول بان يكون في هذا الوقت قد طلب ظهرا
 كل منهما بطريق الاستقلال وعدم ارتباط أحدهما بالآخر أحدهما فرض والاخر
 نفل اه (قوله لان المراد انه بنوى الخ) جواب عن سؤال مقدر قد بره كيف بنوى
 الفرض مع انها تقع نفلا فاجاب بجوابين بقوله لان المراد الخ ولجاب بحجج جواب
 ثالث وهو انها لما كانت على صورة الفرض وجب فيها نيته فيكون المنوى الفرض
 الصوري أفاده شيخنا (قوله اعادة الصلاة المفروضة) اعترض على التعليل
 بان المفروضة في كلام الشارح صفة لا صلاة الاولى والمذمعي ان نية الفرض تجب
 في اثنائية واجيب بان التعليل يحتاج الى مقدمة أخرى بان يقال والاعادة فعل
 الشيء ثانيا بصفته الاولى وصفته الاولى وجوب نية الفرضية فتكون واجبة
 في اثنائية وقوله المفروضة أي ولو على نفسه وبه يغاير الجواب الثاني (قوله حتى
 لا تكون) أي لاجل ان لا تكون نفلا مبتدأة أي لم يسبق له اتصاف بالفرضية وقوله
 لا اعادتها فرضا أي حال كونها فرضا أي متصفة بالفرضية حال اعادتها أي من حيث
 انها معادة وقوله ما هو فرض على المكلف أي من حيث هو بقطع النظر عن خصوص
 حالة الفاعل ولذلك قال لا الفرض عليه أي في حالة الاعادة وقوله وقد اختار
 الامام الخ ضعيف (قوله اوانه بنوى ما هو فرض على المكلف الخ) والظاهر
 انه لا يجب ان يلاحظ ما ذكر في نيته بل الشرط ان لا ينوى حقيقة الفرض
 والابطال صلاته لتلاعبه كما قاله ح ل قال ق ل على الجلال ولوتبين له
 فساد الاولى لم تجزه الثانية عنها وتقع نفلا مطلقا وقول الغزالي بالاكتفاء جملة
 شيخ الاسلام على القول القديم بان الفرض احدهما لا بعينها وقال شيخنا
 بالاكتفاء ان اطلق في نية الفرضية وهو وجوبه ويحمل عليه ما في المنهج والمراد بقوله
 حتى لا تكون نفلا مبتدأة أي نفلا لا يسمى ظهرا مثلا لو فرض وجوده اه (قوله
 كافي صلاة الصبي) أي فانه اذا نوى الفرضية بنوى ما هو فرض على المكلف
 لا الفرض عليه وهذا هو المراد من التشبيه سواء قلنا بلزومه له كما هو عند الشارح

وان وقعت نفلا لان المراد انه
 بنوى اعادة الصلاة المفروضة
 حتى لا تكون نفلا مبتدأة
 لا اعادتها فرضا اوانه بنوى
 ما هو فرض على المكلف
 لا الفرض عليه كافي صلاة
 الصبي هذا وقد اختار الامام
 انه بنوى الظهرا والعصر مثلا

أو بعده مع جوازها كما عند م راه ع ش' والمعتمد انه لا يجب عليه نية
 الغرضية كما قاله م وقال ع ن ويفرق بين صلاته وبين المعادة بانه وقع فيها
 خلاف ولا كذلك صلاة الصبي اه بل يصح منه نية التعلية كما تقدم لع ش على م ر
 في بحث النية حيث قال هناك وقضية قوله وقوع صلاته فقال انه لو صرح بذلك
 بان قال نويت اتملي الظهر مثلاً فلا صحة وهو ظاهر حيث لاحظ انها غير واجبة
 عليه أو أطلق اما لو اراد النفل المطلق فلا تصح صلاته (قوله ولا يتعرض للفرض)
 ضعيف (قوله والفرض الاولي) وقيل فرض المنفرد الثانية كما قاله الاسنوي اه
 ع ش وهذا مشكل لقوله في الحديث السابق فانها لكما نافلة ويجاب بان القائل به
 قد يريد بالساقطة في الحديث معناها الغروي وهو الزيادة لانها زائدة على الاولى انتهى
 شيخنا بابلي واط ف وح ف واجاب البرماوي بان المراد بالنافلة المطاوعة فتصدق
 بالواجب والمندوب لان النفل مطلوب وقيل الفرض كلاهما وقيل افضلهما وقيل
 واحدة لا بعينها فهذه خمسة اقوال (قوله بفرضه الثانية) فيه ان هذا ليس اعادة
 اصطلاحية عند الفقهاء بل عند الأصوليين قال في جرع الجوامع والاعادة فعل
 العبادة ثانياً قبل المخل وقيل لعذر اه ومن العذر حصول الفضيلة ثانياً للمعيد وقوله
 اذ انوى بها الفرض أي وقد نسي الاولى عند احرامه بالثانية أو تبين له مخل الاولى
 قبل احرامه بالثانية لم يزمه بالنية حيث قد فانية هنا غيرها في قوله بنية فرض قلبي تأمل
 شوبري لان النية هنا نية الفرض الحقيقي أي الذي هو فرض عليه والنية هناك نية
 الفرض الصوري وهذا تعلم ان قول ح ل لا حاجة الى قوله اذ انوى بها الفرض لانها
 لا تكون الا بنية فيه نظر كما قرره شيخنا (قوله ورخص تركها) أي فتسقط الحرمة
 على القول بالفرضية والكراهة على القول بالسنية وينتفي الاثم عن توقف حصول
 الشمار عليه وقيل بل يحصل له فضل الجماعة لكن دون فضل من فعلها أي حيث قصد
 فعلها ولا العذر وقرر شيخنا في اعتماده ونقل شيخنا م ر ان بعضهم حمل القول بعدم
 حصول فضلها على من تعاطى سبب العذر كما كل البصل ووضع الخبر في التنوير والقول
 بمحصل فضلها على غيره كالمطر والمرض قال وهو جمع لا بأس به اه والحاصل
 ان من رخص له في ترك الجماعة حصلت له فضيلتها وحيث يقال لئلا منفرد يحصل له
 فضيلة الجماعة وحيث تقبل شهادة من داوم على تركها لعذر واذا أمر الامام الناس
 بالجماعة لا تجب على من ذكر اقيام العذر اه ح ل والرخصة يسكون الخاء ويجوز
 ضمها لفتح التيسير والتسهيل واصطلاحاً الحكم الثابت على خلاف الدليل الاصل اه
 شرح م ر وقرر شيخنا العزني ان تعريف الرخصة هو الالة يقال من صعوبة الى سهولة

ولا يتعرض للفرض ووجهه
 في الروضة (والفرض الاولي)
 للخبر السابق وتسقوط
 الخطاب بها فان لم يسقط بها
 ففرضه الثانية اذ انوى بها
 الفرض (ورخص تركها)

اعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى كفى جمع الجوامع فعدم الاثم أو اللوم فما حكم
سهل مع قيام السبب للحكم الاصلى وهو عدم ظهور الشعار الذى هو سبب للحكم
الاصلى وهو الاثم أو اللوم اه وعبرة جمع الجوامع والحكم ان تغير من صعوبة
الى سهولة اعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى فرخصة والافعية اه فقول الشيخ
العزنى الانتقال الخ فيه مسامحة لان الرخصة من اقسام الحكم والانتقال
ليس حكما بل هى الحكم المنتقل اليه السهل اعذر الخ (قوله بعد عام أو خاص) العموم
والخصوص بالنسبة للأشخاص لا للزمنة فالعام هو الذى لا يختص بواحد دون آخر
كالطروا الخاص بخلافه كالجوع اذ قد يجوع شخص ويشبع غيره اه عن ذكر
للعام امثلة خمسة وللخاص أحد عشر (قوله من سمع النداء الخ) لا يدل على خصوص
الجماعة لانه شامل للصلاة فرادى وجماعة ففيه المدعى وزيادة نعم النداء تحصل عنده
الجماعة غالبا وقوله أى كاملة صفة لاسم لا اولها مع اسمها فهو منصوب أو مرفوع وله هو
الخبر (قوله الامن عذر) من تمة الحديث اه حل (قوله ولبله الثوب) أى ولو كان
بله لبعده نزل لاشدته على الوجه ولو كان عنده ما يمنع بله كلباد لم ينتف به كونه
عذرا فيم يظهر لان المشقة مع ذلك موجودة ويحتمل خلافه اه شوبرى (قوله
وشدة ريج بلبيل) أى وان لم تكن باردة وان قيد فى التعرير بكونها باردة والريج مؤنثة
(قوله والمتجه الحاق الصبح بالليل) لان المشقة فيه اشد من المغرب اه حل (قوله
للتلويت بالمشى فيه) أى تلويت نحو ملبوسه كما هو ظاهر لانها أسفل الرجل اه
رشيدى على م ر لان كل وحل يلوئ أسفل الرجل ولو خفيفا فيكون التقييد
بالشدة ضائعا وعبرة ع ش قوله للتلويت إشارة لضابط الشدة وهو الذى لا يؤمن
معه التلويت سم (قوله وشدة حر) أى وان لم يكن وقت الظهر كما شبه اطلاقه بهما
لاصله وجرى عليه فى التحقيق وتقييده بوقت الظهر فى المجموع والروضة واصلها جرى
على الغالب ولا فرق بين ان يجذ ظلا يمشى فيه أولا وبه فارق مسألة البرد المتقدمة
خلافا لجمع توهموا اتحادهما والمراد شدة الحر والبرد فى غير البلد المفردة فى الحرارة
أو البرودة اما اذا كان ذلك فيها فلا يكون عذرا الا اذا كان خارجا عما افوه وعدها
فى المنهاج من العذر الخاص قال حجر وصوب عدم الروضة وغيرها لهما من الصام ويحجب
بان الشدة قد تختص بالمصلى باعتبار طبعه فيصع عدهما من الخاص أيضا وعبرة
شرح م ر ولا تعارض بينهما فالاول محمول على ما اذا أحس بهما ضعيف الحلقة دون
قويها والثانى محمول على ما اذا أحس بهما قويها فيصع بهما ضعيفها بالاولى (قوله
لبيل او نهار) راجع لكل من الحر والبرد اه حل (قوله بحضرة طعام ويشترط)

أى الجماعة (بعذر) عام
أشخاص فلا رخصة بدونه لخبر
ابن حبان والحاكم فى صحيحهما
من سمع النداء فلم يأت به فلا صلاة
له أى كاملة إلا من عذر والعذر
(كشقة مطر) لبيل او نهار
للا تبايع رواء الشيطان ولبله
الثوب (وشدة ريج بلبيل)
لعظم مشقتها فيه دون النهار
قال فى المهمات والمتجه الحاق
الصبح بالليل فى ذلك (و) شدة
(وحل) يقع الماء على المشهور
لبيل او نهار للتلويت بالمشى
فيه وشدة حر (و) شدة (حر)
شدة (برد) لبيل او نهار للمشقة
الحركة فيها (و) شدة (جوع)
(و) شدة (عطش) بقيد زنته
بقولى (بحضرة طعام) ما كول
أو مشروب

ان يكون حلالا كان حراما حرم عليه تناوله ولا يكون حضوره عذرا وعمله
 اذا كان يترقب - الا فلو لم يترقبه كان كالمضطر اه ع ش على م ر وقوله او مشروب
 اذ انا على الماء طاماما قرله تعالى ومن لم يطعمه فانه منى ولانه ربوي لكونه مطعوما
 كما ذكره في باب الربا (قوله لاهما) حيث يذهب ان الخشوع هذا التعليل لا يناسب
 الا كراهة الصلاة حيث يسوء جماعة أو فردا في الاولى في التعليل ان يقول كما قال
 فيما بعد لكراهة الصلاة حيث يذهب ان الجماعة - الصلاة فاجابة اولي ويمكن
 ان يقال انه اثبت المدعى بما هو اعم منه وهو سائق تأمل كذا اناده شيخنا ل
 ع ش على م ر وما يذهب الخشوع ما لو باقت نفسه لجماع بحيث يذهب خشوعه
 لو صلى بدونه اه (قوله فابدأوا بالعشاء) اظهر ان محل الاضمار ان لا يتوهم جود الضمير
 على المذكور وهو الصلاة اناده شيخنا وقال ع ش لم يقل به لانه اوضح في مقام
 التعليم (قوله وشدة الجوع) جواب عما يقال كلامه مخالف غيره (قوله المذكور)
 صفة للتوقان لا العكس لان العكس وهو اغناء التوقان عن شدة ما ذكره غيره مذكور
 في المذهب كما حقه شيخنا (قوله لا الشوق) الذي في المختار التسوية بين الشوق
 والاشتياق دل الشوق والاشتياق نزاع النفس الى الشيء أي ميلها اليه الا ان يقال
 ان النزاع مقول بالنشكيل فهو اذا عبر عنه بالاشتياق أقوى منه اذا عبر عنه بالشوق
 وتاميه بالنسوية بينهما بالنظر لاصل المعنى لا المراد منها وفي ق ل على الجلال وخرج
 بالاشتياق الشوق وهو الميل الى الاطعمة الاذينة فليس عذرا اه وعبارة ح ل
 قوله لا الشوق أي خلافا لما في المهمات من ان التوقان يصل وان لم يكن به جوع
 ولا عطش فان كثيرا من الفواكه والمشارب تنوق النفس اليها عند حضورها
 بلا جوع ولا عطش فقد رده المؤلف بانه بعد مفارقة الجوع والعطش للتوقان لان
 التوقان الى الشيء الاشتياق اليه لا الشوق فشهوة النفس بدون الجوع والعطش
 لا تسمى توقانا وانما تسماه اذا كانت بهما اه (قوله نظرا للمعنى المذكور) هو
 ادهاب الخشوع الذي تقدم في قوله لانهما يذهب ان الخشوع (قوله نعم) استندراك
 على مفهوم قوله بحضرة طعام أي بخلاف غير الحاضر فلا يكون الشوق عذرا نعم الخ
 وقيل استندراك على قوله لا يشترط حضوره الخ (قوله ولعل) أي قوله ما قرب
 حضوره كالحاضر مراده من ذكر أي ابن الرفعة تبعه ابن يونس رعبارة م ر والمأ كول
 والمثروب حاضر أو قرب حضوره كما قاله ابن الرفعة تبعه ابن يونس اه فانظر ما بين
 العبارة من التناهي ولعل ابن الرفعة عبارة من أو ان م ر عبر عن مراده بالمعنى لان
 قوله لا يشترط حضوره أي بالفعل بل الشرط حضوره أو قرب حضوره (قوله بكسرهما

لانهما حيث يذهب ان الخشوع
 والخبر الصحيح اذا حضر
 العشاء واقعت الصلاة فابدأوا
 والعشاء والخبر مسلم لا صلاة
 بحضرة طعام وشدة الجوع
 أو العطش تغني عن التوقان
 كعكسه المذكور في المذهب
 وشرحه وغيرهما لا لازمه
 انه في التوقان الاشتياق
 المساوي لشدة ما ذكر
 لا الشوق وقول ابن الرفعة
 تبعه ابن يونس لا يشترط
 حضور الطعام للمعنى المذكور
 غريب مخالف لا خيار
 الصحيحة ولنصوص الشافعي
 واحكامه نعم ما قرب حضوره
 في معنى الحاضر ولعله مراده من
 ذكره فابدأوا بالاكل والشرب
 فيما كل لهما يكسرهما حدة الجوع

حاجة الجوع) أي ان قنعت نفسه بذلك ولم تتطالع الكل والافشيع النبيع
الشرعي اه (قوله مما يؤتى) أي يستوفي ويتناول مرة واحدة وقوله كالسويق هو
شعير أو فم يلقى ثم يطحن ثم يضم اليه نحو من أولبن (قوله ومشقة مرض) أي بحيث
يشغله عن الخشوع في الصلاة وان لم يبلغ حد اسقط القيام في الغرض اه شرح
مر (قوله ومدافعة حدث) وعمل كونه عذرا ان لم يمكنه تفريغ نفسه والتطهر
قبل فوت الجماعة كما في حجر (قوله فيبدأ بتفريغ نفسه) عمل ما ذكر في هذه
المذكورات عند اتساع الوقت فان خشي يتخلله لما ذكر فوات الوقت ولم يخش
من كتم حديثه ونحوه ضررا كما يحتمل الاذرى وغيره وهو متجه على وجوب مدافعة
ذلك من غير كراهة محافظة على حرمة الوقت اه شرح مر وفي قل على الجلال
قوله فيبدأ الخ أي ان اتسع الوقت فان فاتته الجماعة والاحرم قطع الغرض ان لم يخش
ضررا يقينا أو ظنا والاوجب قطعه وان خرج الوقت وكذا الحكم لو طرأ في اثنتيها اه
(قوله وخوف على معصوم) خرج به نفس مرتد وحربي وزان محصن وبارك صلاة
وأمواله اه برماوى (قوله أو عرض) كالخوف بمن يقذفه برماوى (قوله أو حق له)
أي للشخص الذي تطلب منه الجماعة ولا يصح عود الضمير للمعصوم لئلا يتكرر
مع قوله أو لمن يلزمه الذب عنه تأمل (قوله له أو لمن يلزمه الخ) راجع للحق كما قرره
شيخنا وانظر ما المانع من رجوعه للاثلاثة مع انه أفيد قال ح ل وفي كلام شيخنا
وان لم يلزمه الذب عنه في الاوجه وهذا لا يناسب كلامه في باب الصيال من وجوب
الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة في دفع الصائل عليه وفاقا للغزالي اه ح ل
ويمكن ان يراد بالذي لا يلزمه الذب عنه الذي يحصل له مشقة في دفع الصائل
عليه أو يكون المصول عليه غير محقون الدم كزان محصن وحربي وعلى هذا فقوله
لمن يلزمه الذب عنه قيد معتبر فظهر ان كلام م ر فيه نظر لان الذي لا يلزمه الذب عنه
لا يكون مرخصا في ترك الجماعة كما قرره شيخنا العلامة العشماوى قال بعضهم مراد
م ر بمن يلزمه الذب عنه نحو ولده وزوجته والامانة التي تحت يده اه (قوله بخلاف
خوفه ممن يطالبه الخ) لعل هذا محترز قيد مقدر تقديره وخوف ظالم كما تصرح به
عبارة الاصل التي ذكرها الشارح أي خوف من ظالم ويمكن ان يكون مفهوم قوله له
من قوله حق له وهو اظهر لان هذا حق عليه (قوله أولى من قوله وخوف ظالم) أي من
ظالم لان الظالم ليس يقيد اذا خوف على نحو الخبر في التنوير عذرا أيضا كما قاله م ر
ما يقصده اسقاط الجماعة والافلايكون عذرا ان خاف ظفه سقطت عنه
حيث انتهى عن اضعاء المال م ر وكذا في اكل ماله ربح كربه بقصد الاسقاط فيما تم

الا ان يكون الطعام مما يؤتى
عليه مرة واحدة كالسويق
والأسبن (ومشقة مرض)
للاتساع وراه البخارى بان
يشق الخروج معه كشقة
المطر وتقييد المطر والمرض
بالمشقة من زيادتي (ومداومة
حدث) من بول أو غائط أو ريح
فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك
لكراهة الصلاة حيثئذ كما مر
آخر شروط الصلاة فاذا لم تطالب
معه الصلاة فالجماعة أولى
(وخوف على معصوم) من
نفس أو عرض أو حق له
أو لمن يلزمه الذب عنه بخلاف
خوفه ممن يطالبه بحق هو
ظالم في منه بل عليه الحضور
وتوفية الحق وتعبيرى بذلك
أولى من قوله وخوف ظالم على
نفس أو مال

(و) خوف (من) ملازمة
أو حبس (غير مملو به) أي
بالخائف (اعسار عسر) عليه
(اثباته) بخلاف المومنين
بما عليه والعسر القادر على
الاثبات بينة أو حلف
والغريم يطلق لغة على المدين
والدائن وهو المراد هنا وقول
يعسر اثباته من زيادتي وصرح
به في البسيط (و) خوف من
(عقوبة) كقود وحده قذف
وتعزير الله تعالى اولادى
(يرجو) الخائف (العفو) عنها
(بغيرته) مدة رجائه العفو
بخلاف ما لا يقبل العفو كحر
سرقة وشرب وزنا اذا بلغت
الامام او كان لا يرجو العفو
واستند كل الامام جواز الغيبة
من عليه قود فان موجب كبره
والتحفيف بنافيه واجاب بان
العفو مندوب اليه والغيبة
طريقه قال الاذرى والاشكال
اقوى (و) خوف من (تخلف
عن رفقة) ترحل لمشقة التخلف
عنهم (وفقد لباس لائق) به
وان وجد ساتر العورة لان عليه
مشقة في خروجه كذلك اما اذا
وجد لائقه ولو ساتر العورة
فقط فلا يسر بعذره وعبري بذلك
أولى من قوله وعري لايها

بعدم حضوره الجمعية لوجوبه عليه حيث نذر ولو مع ربح من تنسك بنسب له السعي
في ارالته عند تمكنه منها وتسقط الجمعية عن أهل عمل عذر كطراه واعلم ان
النفوس والمال ليسا بقيد وهذا علم انه كان عليه ان يقول اعم (قوله غريم) مأخوذ
من الغرام أي الدوام قال تعالى ان عذابها كان غراما شوبري أي دائما (قوله
القادر على الاثبات بينة) أي ان عرف له مال وقوله أو حلف أي فيما اذا لم يعرف له
مال فانه لا يكلف البينة حيث نذر لو كان لا يدرك على ذلك الا بعوض يأخذه الحاكم
منه فهو كالعاجز عن الاثبات اه برماوى (قوله وعقوبة الخ) معطوف على غريم
كما أشار اليه الشارح ولا يصح عطفه على معصوم لانه لا يصح تسليط على عليه
اه شوبري وحاصل المسئلة كما علم من كلامه ان العقوبة ان كانت تعزير اجازت
الغيبة مطلقا وان كانت حدا فان كانت لا تدمي فكذلك الله فان بلغت الامام
امتنعت والاجازت كما أفاده الشيبيري (قوله كقود) فلو كان القصاص لصبي
فان قرب بلوغه كانت الغيبة عذرا اذ ارجى العفو وان بعد بلوغه فلا تكون تذكرا لان
العفو انما يكون بعد بلوغه فيؤدى الى ترك الجماعة سنين كما في م و و زى (قوله
يرجو العفو) ولو على يده ولو بذل مال وهذه جملة حاله من الخائف المفهوم من
خوف أو من فاعله المقدر أي خوف شخص وقوله مدة رجائه أي مدة يسكن فيها
غضب المستحق وان طالت ح ل وهو طرف للغيبة أو لخص قوله اذا بلغت الامام
أي ثبتت عنده (قوله مندوب اليه) أي مدعوا اليه من الشارع أي طلبه الشارع
(قوله والاشكال أقوى) أي من الجواب لان القود حق آدمي والخروج واجب
منه فورا بالتوبة وهي متوقفة على تسليم نفسه لولى القتل أي فنيه ترك واجب وهو
التوبة لتحصيل مندوب وهو العفو اللهم الا ان يقال سهل هذا نذب العفو الذي طريقه
الغيبة ونظيره هذا ما قالوه في الغصب من جواز تأخير رد المصوب للاشهاد اه حجر
في شرح الارشاد مع ايضاح (قوله لمشقة التخلف) أي باستيجاشه وان أمن على نفسه
وماله شوبري ولو كان السفر للنزعة كما اعتمده ح ف خلافا لزي (قوله لا ثق به) أي
بان اعتاده بحيث لا يتحمل مروءته به فيما يظهر ويظهر أيضا ان العجز عن مركوب
ان لا يليق به المشي كالعجز عن لباس لائق به شوبري (قوله واكل ذي ربح كريبه) أي
حيث لم يجد أدم غيره والا فلا يكون عذرا أي ولم يقصد باكله اسقاط الجماعة والجماعة
والأحرم عليه في الجماعة ووجب عليه الحضور اه ع ن قال ع ش على م و من
الريح الكريه ربح الدخان المشهور الآن (قوله تعسر ازالته) أي بغسل أو معالجة
بخلاف ما اذا سهلت من غير مشقة فلا يكون عذرا ولا يكره للمعذور دخول المسجد

ايه لا يضره وجد ساتر العورة مطلقا مع انه يضره ان لم يبعث ذلك (واكل ذي ربح كريبه)
د ق يزدقه بقولى (تعسر ازالته)

ولو مع الريح بخلاف غيره فانه يكره في حقه ذلك خلافا لمن صرح بحرمته هذا والاوجه
كما يقتضيه اطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجود المعنى وهو التأذى ولا فرق
في ثبوت الكراهة بين كون المسجد خاليا أو لا ويكره اكله خارج المسجد اه
شرح مدر (قوله كبصل) أى فىء فمحذوف من الاول لدلالة الثاني عليه (قوله وثوم فىء)
ومثله مطبوخ بقى له ربح يؤذى وان كان خلاف الغالب اه حرج عن قال فى المختار
نأى البعاصم بئى نيا من باب باع يبيع ببعاء فهو فىء اذالم ينضج فهو اسم جامدا
وصفة مشبهة مثل جلف (قوله من اكل بصلا الخ) واكره مكروه فى حقه صلى الله
عليه وسلم على المعتمد وكذا فى حقنا ولو فى غير المسجد اه برماوى وورد أن النبي
صلى الله عليه وسلم اكله مطبوخا كما فى الواهب وقل (قوله أو ثوما) بضم المثلثة
وبالواو اه مناوى وقوله أو كرا انا بضم الكاف وقصها فاه وس (قوله فلا يقربن)
هو بضم الراء من قرب يقرب بضمها فىء ما قال الاسنوى مقتضى الحديث التحريم
وبه قال ابن المذرا اه طاف وورد عليه قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام (قوله
فان الملائكة تتأذى) قد يقتضى ان المراد هم غير الكائين لانهم لا يفارقونه
بقى ان الملائكة موجودون فى غير المسجد أيضا فواجه التقييد بالمسجد وقد يجاب
بان المنع من غير المسجد تضيق لا يحتمل وما من محل الا وتوجد الملائكة فيه وايضا
يمكن الملائكة البعد عنه فى غير المسجد بخلاف المسجد فانهم يجبون له لازمته
فتأمل أول شرف ملائكة المسجد على غيرهم ع ش على م ونم موضع الجماعة
خارج المسجد ينبغى ان حكمه حكم المسجد فائدة قال بعض الثقات ان من اكل القبل
ثم قال بعده خمس عشرة مرة اللهم صلى على النبي الطاهر فى نفس واحد لم يظهر منه
ريح ولا نجاشى منه فانه شيعنا ح فى وقد جرب وعبارة الشيخ عبد البر من قال قبل
اكله الخ فراجع وينبغى ان يجمع بينهما وقال بعض الاطباء لو علم اكل رأس
الفجل ما فيه من الضر لم يعض على رأس فجلة ومن اكل عروقه مبتدأ باطرافها
لا يتجشى منها كما نقله قل على الجلال (قوله ما أراه) أى اظنه والضمير المستتر
فيه لجابر والبارز فيه والمستتر فى معنى لاني صلى الله عليه وسلم وقوله الا يشه أى
الذى كور من البصل والثوم والكرات والاضافة على معنى من (قوله وبخلاف
المطبوخ لزوال ربحه) فان بقى له ربح يؤذى وان قل كان عذرا ومثل ذلك من ثيابه
أو بدنه ربح كربه كارباب الحرف الخبيثة كغصاب ومن به صنان مستحكم أو بخبر
أوجراحة منتنة ومجذوم وابرص فقد نقل القاضى عياض عن العلماء منع الاجذم
والابرص من المسجد ومن اختلاطهما بالساس ح ل (قوله اركا كان نحو قريب)

كبصل وثوم فىء
من اكل بصلا أو ثوما أو كرا
يقربن مسجدنا وفى رواية المساجد
فان الملائكة تتأذى مما يتأذى
منه بنوا آدم زاد البخارى قال
جا بر ما أراه بئى الا يشه بخلاف
ما اذالم تنس وبخلاف المطبوخ
لزوال ربحه (وحضور مريض)
ولو غير نحو قريب (بلا تعهد)
له تضرره بغيره عنه (او)
بمعهد (وكان) المريض (نحو)
قريب (كزوج ورفيق ومهمل)
وسديق (مختصرا)

ولو غير محترم كزان محسن وقاطع طريق ع ش على م ر (قوله لتألم نحو قريبه)
احسن من هذا قول غيره لما في ذلك من شغل القلب السالب للخشوع اه عمرة
وقوله نحو قريبه أي الذي هو المحتضر كما نقل عن بعضهم ويصح ان يكون راجعا
للقريب الغير المحتضر وهذا هو الذي صم عليه بعضهم لان المتصف بالضرر وعدمه
انما هو ولا المحتضر فانه لا يعلم انه يتضرر ام لا عن اعدم تميزه في تلك الحالة وقد يمنع
بانه مادامت الروح باقية كان له شعور وان لم يتمكن من النطق بما يريد اه ع ش
على م ر (قوله أركان ولم يكن محتضرا الخ) هذا محذور الترديد في قوله محتضرا
أو يأنس به (قوله زيادة على الاعذار) المذكورة كالسمن المفرط وليسالي زفاف
بالنسبة للمغرب والعشاء

(فصل في صفات الاثمة)*

بالمعز وتركه جمع مفعلة والمراد بها هنا الصفة المعنوية لتشمل الشرط فالمراد الصفات
المعتبرة في الاثمة على جهة الاشتراط أو جهة الاستحباب وقد بدأ بالاول في قوله
لا يصح الخ وذ كر الثاني بقوله وعدل أولى من فاسق الى آخر الفصل فان قلت هو
لم يبدأ بالصفات التي بمعنى الشروط بل بدأ بمن لا يصح الاقتداء خلفه ولم يذكر الصفات
المشترطة قلت هي مذكورة بالالزام وبالمفهوم فكانه قال شرط الامام ان تكون صلاته
صححة في اعتقاد المأموم وان يكون غير مقتدوان لا تلزمه اعادة وان لا يكون أميا
اذا كان المأموم قارئا وان لا يكون انقص من المأموم ولو احتمالا كما قررره شيخنا فلهذه
شروط خمسة لصحة الاقتداء تضم السبعة الاثمة في الفصل الآتي فيكون مجموع
الشروط اثني عشر شرط لكن ما ذكرهنا مطلوب في الامام وما سياتي مطلوب
في المأموم اه وقد يتعين ان يكون الانسان اماما ولا يجوز ان يكون مأموما كالا صم
الاعمي الذي لا يمكنه العلم بانتقالات غيره فانه يصح ان يكون اماما ولا يصح
ان يكون مأموما كما في ع ش على م ر وبرماوى (قوله بمن يعتقد بطلان صلاته)
كان عليه الا راز لجريانها على غير من هي له مع وجود اللبس كما قررره شيخنا قال ح ل
وأراد بالاعتقاد الظن الغالب بدليل تمثيله بالمتجهدين لا ما اصطلى عليه الاصوليون
من انه الحكم الجازم القابل للتغير اه وقال ع ش الاولى ان يقول أراد بالاعتقاد
ما يشمل العلم والظن الغالب اه (قوله كشافني بحنفى الخ) فان قيل فكيف صح
اقتداء الشافعى المتم بالحنفى القاصر في محل لا يجوز للشافعى القصر فيه وذلك
فيما لو كانا مسافرين أي الشافعى والحنفى وتوبا اقامة أربعة ايام بموضع يصلح للاقامة
وقصر الحنفى مع ان الشافعى يرى بطلان صلاة الحنفى أيضا أوجب بأن الشافعى يجوز

أي حضر الموت لتألم نحو قريبه
ففيه عنه (او) لم يكن محتضرا
لكن (يا ناس به) أي بالحاضر
لما في الاولى بخلاف مريض
له متعهد ولم يكن نحو قريب
او كان ولم يكن محتضرا
ولا يأنس بالحاضر ولو كان
المتعهد مشغولا بشراء الادوية
مثلا عن الخدمة فكما لو لم يكن
له متعهد وقد ذكرت في شرح
الروض زيادة على الاعذار
المذكورة مع فوائد ونحو من
زيادتي وكذا التقييد بقريب
في الاناس

(فصل)

في صفات الاثمة (لا يصح
اقتداؤه بمن يعتقد بطلان
صلاته كشافني) اقتدى
(بحنفى من فرجه) فانه لا يصح

انقص في الجملة أي بخلاف الحدث فإنه لا يجوز الصلاة معه أصلاً ويرد على هذا فاقد
 الطهورين اهـ ح ل ويجب ان هذه حالة ضرورة (قوله لا ان اقتصد) صور المسئلة
 صاحب الخواطر السريعة بما اذا نسي الامام كونه مقتصد التمكن فنته جازمة
 في اعتقاده بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا أيضا لعدم جزمه بالنسبة اهـ
 م ر قال سم اعتمد هذا التصور شيخنا م ر وط ب اهـ ع ش وقوله بما اذا نسي
 الامام كونه مقتصد أي وعلم المأموم نسيانه ويصور أيضا بما اذا نسي المأموم كون
 الامام مقتصد وان علم الامام وان تبين الحال للمأموم بعد السلام لان تبين حدث
 الامام بعد الصلاة لا يؤثر فلا إعادة انتهى شيخنا ح ق والحاصل انه حيث علم
 المأموم الحدث لا يصح اقتداؤه علم الامام حال نفسه أوجهه وحيث علم المأموم القصد
 فان علمه الامام أيضا لم يصح والا فان كان الامام جاهلا بالقصد أي وعلم المأموم بجهله
 مع وحيث جهله المأموم مع مطلقا سواء علمه الامام أو لا فتأمل اهـ سم فعلم منه انه
 يصح في ثلاث صور ويبطل في صورة واحدة لانهما اما ان يكونا عالين بالقصد
 أو جاهلين به أو المأموم عالم والامام جاهل به أو بالعكس فتبطل في الاولى فقط وقوله
 لم يصح أي على المعتقد عند شيخنا م ر وان جرى جرح على الصحة وان علمه الامام اهـ
 شوبري (قوله على تركه واجبا) أي يقينا فلا ريب شك شافعي في اتيان المخالف
 بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسينا لا ظنا به في توقي الخلاف
 اهـ شرح م ر ذل ع ش وقوله لم يؤثر في ان يقال سلمنا انه أتى به اسكن على اعتقاد
 السنية ومن اعتقد بفرض معين نفلا كان ضارا كما تقدم وأشار الشيخ في شرح الروض
 الى دفعه بقوله ولا يضر عدم اعتقاد الوجوب الخ وحاصله ان اعتقاد عدم الوجوب
 انما يؤثر اذا لم يكن مذهبا لاه معتقدا لا بان كان مذهبا لم يؤثر ويكتفي منه بمجرد
 الاتيان به اهـ ع ش على م ر (قوله فقط) انما قيد بقوله فقط لانه اذا لم يعتقد طهارة
 انائه فقط بل اعتقد طهارة اناء غيره أيضا كما مام العشاء لم فأت اعادتها وتغير
 الحكم أو اعتقد طهارة الاواني الا اناء مصلى الصبح مثلا اعادها فقط فالشارح انما
 أتى فقط ليأتي ما ذكره من الاحكام من الاعادة وغيرها وهذا ظاهر جلي وبه يدفع
 اعتراض زي شوبري ملخصا (قوله مع) أي مع الكراهة القوية لفضيلة الجماعة كذا
 قرره جراه شوبري (قوله ما لم يتبين) أي بحسب زعم المقتدين بصلاتهم مخلف
 غيرهم وضابط المتبين ان يكون الطاهر أقل عددا من المجتهدين كما قرره شيخنا
 (قوله فلا واشتبه خمسة الخ) وصورة المسئلة انه يقع ذلك بالجول أو نسيان بان نسي
 كل من م انه اقتدى بثلاثة ثم باتم بالرابع اما اذا علم انه اقتدى بثلاثة فلا يجوز له

(لا ان اقتصد) فإنه يصح
 اعتبارا باعتقاد المقتدى
 ان المس بنقض دون القصد
 فدار عدم صحة الاقتداء
 بالمخالف على تركه واجبا في
 اعتقاد المقتدى (وكمجهدين
 اختلفا في اثنان) من الماء
 طاهر ونجس وتوضأ كل من
 انائه فليس لواحد منهما
 ان يقتدى بالآخر لا اعتقاده
 بطلان صلاته (فان تعدد
 الطاهر) من آية مع تعدد
 المجتهدين وطن كل منهم طهارة
 انائه فقط كما في المثال الا في
 (مع) اقتداء بعضهم ببعض
 (ما لم يتبين اناء امام لنجاسة)
 فلا يصح الاقتداء بصاحبه
 (فلا واشتبه خمسة)

الاقتداء بالاربع لتعين اناء النجاسة اه ع ش (قوله من آنية) بيان للنجاسة وهو
 جمع اناء أصله آنية همزتين الثانية ساكنة فقلبت الفاء الوقوعها بعد همزة
 مفتوحة قال ابن مالك ومدا بدل ثاني المميزين من كلمة البيت وقال
 في اسم مذ كر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم أطرد كراء وأردية وكساء وكسية
 ووعاء وأوعية (قوله فتوضأ به) أي أو اغتسل به أو غسل به توبه أو بدنه اه زى أى
 ولم يظن من أحوال الاواني الاربعة الباقية شيئاً أى لا طهارة ولا نجاسة شرح م ر
 ح ل (قوله وأم) أى كل فى صلاة وبقي ما وصلّى بهم واحداً ما مالى الصلوات الخمس
 والذي يظهر الأصح ولا إعادة على واحد منهم لأن كل واحد جازم بطهارة اناءه الذي توضأ
 منه ولم تنصص النجاسة فى واحد اه ع ش على م ر (قوله اعاد ما تم فيه آخره)
 أى اعاد كل الصلاة التي اقتضى فيها آخره أى كان مأموماً فيها فامسرة بالصلاة
 كما قرره شيخنا وحمل وجوب الاعادة اذا لم تزد الاواني على الأشخاص وأما اذا زادت
 بان كانت ستة مثلاً فانه يصلى كل بآخر ولا إعادة لاحتمال ان السادس هو
 النجس كما قرره شيخنا قال جبر ويؤخذ من وجوب الاعادة انه يحرم عليهم الصلاة
 خلف امام العشاء وعلى امامها الصلاة خلف امام المغرب لانه قدس بعبادة فاسدة
 اه (قوله فيعيد المغرب) وانما لم يجعل هذا كالصلاة لاربع جهات لانه لم يتعين فيها
 الخطأ بخلافه هنا فانه قد انحصر النجس بالظن اه ح ف (قوله لتعين اناءى اماميهما
 للنجاسة) أى العشاء والمغرب أى انتفاء احتمال عدمها بزعمهم أى باعتبار اقتداءهم
 بمن عداهم وانما عولوا على التعيين بالزعم هنا مع كون الأمر منوطاً بظن المبطل المعين
 ولم يوجد بخلاف المذهب دليل صحة الصلاة بالاجتهاد الى جهات متعددة ولا مبالاة
 بوقوع مبطل غير معين لانهم نظروا الى ان الأصل فى فعل المكلف صونه عن الابطال
 ما أمكن فاضطروا لاجل ذلك الى اعتباره فله وفعله يستلزم الاعتراف ببطلان صلاة
 الآخر فكان مؤاخذاً بذلك اه ح ل وليس المراد بالتعيين التحقق بل المراد عدم
 بقاء احتمال الطهارة شرح م ر لاننا لما حكمنا بصحة الاقتداء بمن قبلهما تعيننا للنجاسة
 لتيقن النجاسة اه سم ويؤخذ من قول الشارح لتعين الخ ان المؤمنين خلف
 امام المغرب وخلف امام العشاء يجب عليهم الاعادة وهو خلاف كلامه المتقدم من
 ان المقتدين خلف امام المغرب لا يجب عليهم الاعادة العشاء الا أن يراد بقوله فى حق
 المؤمنين فيهما جميع المأمومين بالنسبة للعشاء ويراد بهم امام العشاء فقط بالنسبة
 للمغرب بقوله فى حق المؤمنين المراد بالمؤمنين امام المغرب امام العشاء فقط ليصح
 كلامه فتكون آل جنسية فان عبارة الشارح مجمة كذا قرره شيخنا (قوله)

من آنية (فيها نجس على خمسة)
 من آنية (فيها نجس على خمسة)
 من آنية (فيها نجس على خمسة)
 من آنية (فيها نجس على خمسة)
 من آنية (فيها نجس على خمسة)
 من آنية (فيها نجس على خمسة)
 من آنية (فيها نجس على خمسة)
 من آنية (فيها نجس على خمسة)
 من آنية (فيها نجس على خمسة)
 من آنية (فيها نجس على خمسة)

ولا يقتد) أي سواء علم حاله أوجهه حتى لو ظنه غير مأوم فتعين بعد الصلاة أنه
كان مأوما لزمته الاعادة كما سيأتي عند قول المتن ولو بان امامه كافر الخ والمراد به
المتلبس بالقدوة وخرج به ما لو انقطعت القدوة كان سلم الامام فقام مسبوق فاقضى
به آخر ومسبوقون فاقضى بعضهم ببعض فتصح في غير الجمعة على الأصح لكن
مع الكراهة اه شرح م ر (قوله ولو شكك) أي بان تردد في كونه اماما أو مأوما
فان ظنه أحدهما بالاجتهاد عمل باجتهاده واعترض بان شرط الاجتهاد ان يكون
للعلامة فيه مجال ولا مجال لها هنا لان مدار المأمومية على النية لا غير وهي لا يطلع
عليها وأجيب بان للقارئ مدخلا في النية بدليل ما قالوه من صحة بيع الوكيل
المشروط فيه الاشهاد بالسكناء عند توفر القرائن اه ح ل وان اعتقد كل من اثنين
انه امام صحت صلاتهما لعدم مقتضى بطلانها أو انه مأوم فلا وكذا الوشك في انه امام
أو مأوم كما في المجموع لشكك في انه تابع أو متبوع فلو شك أحدهما وظن الآخر صحت
للظان انه امام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرق الاصحاب فيها بين الظن
والشك اه شرح م ر (قوله يلحقه سهوه) أي يلحق المأموم سهوه وغيره وهو الامام
وقوله ومن شأن الامام الاستقلال في مقابلة قوله تابع وقوله وحمل سهوه وغيره
في مقابلة قوله يلحقه الخ وقوله فلا يجتمعان أي التبعية والاستقلال أو الحقوق والحمل
وانما قال ومن شأن الخ لادخال الخليفة بالنسبة للشق الاول لانه يراعى نظام صلاة
الامام فهو غير مستقل ولا دخال المحدث بالنسبة للشق الثاني لانه لا يحمل سهوه وغيره
كما أفاده شيخنا (قوله ولا يجتمعان) محله اذا علم المأموم بحاله حال الاقتداء أو
قبله ثم نسي فان لم يعلم مطلقا أو لا بعد الصلاة فلا اعادة لان هذا الامام محدث وتبين
حدث الامام بعد الصلاة لا يوجب الاعادة اه ع ش أي فيكون الاقتداء صحيحا
وقوله ولا يجتمعان تلزمه اعادة أي ولو بمثله كما في ح ل (قوله لعدم الاعتداد بصلاته)
أي في اسقاط الفرض والافهى اسقطت للطلاق الآن اه ع ش (قوله بغيره) أي
غير من تلزمه الاعادة شورى (قوله ولو وميا) قيده بعضهم بالايحاء الظاهر اماما من
يشير باحسانه أو رأسه إشارة خفية أو يجري الاركان على قلبه ليعرف فلا تصح القدوة به
لان المأموم لا يشعر بانه قائم كذا قاله زى واخذ منه انه اذا كان يعلم بانه قائم لكونه من
اهل الكشف صح اقتدائه به وهو كذلك اه ع ش على رم قال ومحل كون
الخوارق لا يعتد بها قبل وقوعها فيصدق بها في حق من قامت به فمن ذهب من محل
بعيد الى عرفة وقت الوقوف فادى أعمال الحج تم وجهه وسقط الفرض عنه اه بحروفه
(قوله وصبي لكن) البالغ أولى وان كان الصبي اقرا واقعته لان صلاة البالغ واجبة

(ولا) به فتح اقتداءؤه (بقتد)
ولو شكك لانه تابع لغيره يلحقه
سهوه ومن شأن الامام
الاستقلال وحمل سهوه وغيره
فلا يجتمعان (ولا يجتمعان)
اعادة) كتنهيم لبرء لعدم الاعتداد
بصلاته (وهو) الاقتداء
(بغيره) كمتعاضة غير متعيرة
ومتهم لا تلزمه اعادة وما مع
خف ومضطجع ومستلق
ولو وميا) وصبي ولو عبدا

عليه فهو احرص على الشروط والخلاف في الاقتداء بالصبي كما ذكره البرماوي والمراد بقوله وصي أي يقتدى به الكامل الحر (قوله وسلس) أي يقتدى به السليم ومستحجر أي يقتدى به المستحجب بالماء وكذا المستور بالعماري والمصحح بمن به جرح سائل والظاهر بمن على ثوبه نجاسة مدفوعة عنها وقوله بناء على وجوب الاعادة عليها أي اعادة الصلاة والمتمم انما لا تجب الاعادة كما تقدم عن م ر (قوله ولا يصح اقتداء غير اتني بغير ذكر) حاصل الصور تسع خمسة صحيحة وهي الرجل بالرجل والمرأة بالرجل والمرأة بالمرأة والمرأة بالخنثى والخنثى بالرجل واربعة باطلة وهي الرجل بامرأة وبخنثى والخنثى بالخنثى وبامرأة فمنطوق المتن أربع مودره ومفهومه خمس وبنيانه ان قوله غير اتني شامل لذكر والخنثى وقوله بغير ذكر شامل للانثى والخنثى والحاصل ان ضرب اثنين في اثنين أربعة ومفهوم قوله غير اتني ان الانثى يصح اقتداؤها بها وبالذكر والخنثى ومفهوم قوله بغير ذكر صحة اقتداء الذكر والخنثى بالذكر كراهية الجملة خمسة وضابط الصحيح ان يكون الامام مساويا للمأموم بقينا أو يزيد منه وضابط الباطل ان يكون الامام ناقص من المأموم ولو احتمالا قال ح ل ويصح الاقتداء بالملك لانه ليس انثى وان كان لا يوصف بالذكورة ولا بالانوثة أي وان لم يعلم انه تطهر باحد الطهورين اكتفاء بالطهارة الاصلية خلافا لبعضهم ح ف وبالجنى ان تحقق ذكوره وان لم يكن على مودة الا دعى خلافا لما نقل عن القولي انه لا بد ان يكون على مودة الا دعى انتهى قال شيخنا ح ف وانما اشترط تحقق الذكورة في الجاني دون الملك لاشتمال حقيقة الجنى على الذكورة والانوثة بخلاف الملك فانهم (قوله وقيس بها الخنثى) الظاهر انها غير قيسة بل داخلية في الحديث لان المراد لا تؤمن امرأة ولو احتمالا رجلا ولو احتمالا حديث يشمل الصور الاربع الباطلة بدليل قول الشارح والخنثى المقتدى بانثى الخ فان مراده ادخال الصورةين في الحديث اه شيخنا وأجيب بان الخنثى لم يكن موجودا في زمنه عليه الصلاة والسلام فلا يكون داخل في كلامه ومن ثم كانت احكامه ثابتة بالقياس الا ان يقال أخبر بحكمه قبل وجوده لعلمه بانه سيوجد تأمل (قوله فعلم ما صرح به الاصل) أي علم من قوله بغير ذكر مع قوله وان جهل حالها والاول علم من قوله بغير ذكر لان مراده بغير ذكر بحسب الظاهر (قوله لو اقتدى بخنثى) أي وظن ذكوره عند الاقتداء حتى تعم الصلاة خلفه أولا ثم طرأ التردد في خنوته في الاثناء كما يدل عليه قوله للتردد الخ وقوله فبان ذكرا أي اتضح بالذكورة وقوله وانه لو بان امامه انثى الخ وهذا تفريع على الغاية بالنسبة لقوله من انثى وقوله ومثلها ما لو بان خنثى أي وظن

وسلس ومستحجر اما المتعيرة فلا يصح اقتداء غيرها بها ولو تعيرة بناء على وجوب الاعادة عليها وتعيرى بما ذكر اعم مما ذكره (ولا) يصح (اقتداء غير اتني) من ذكر وخنثى (بغير ذكر) من انثى وخنثى وان جهل حالها ما خبر ابن ماجه لا تؤمن امرأة رجلا وقيس بها الخنثى احتياطا والخنثى المقتدى بانثى يجوز كونه ذكرا وخنثى يجوز كونه ذكرا والامام انثى فعلم ما صرح به الاصل انه لو اقتدى بخنثى فبان ذكرا لم تسقط الاعادة ومثلها ما لو بان خنثى لعدم صحة اقتدائه به

ذ كورته عند الاقتداء أيضا وهذا تفريع على قوله وخشي لم يقل وانه لو بان امامه
 خشي كسابقه أو يرضه لمسا قبله بان يقول وانه لو بان امامه انشئ أو خشي لعدم دخوله
 في كلام الاصل قررر شيخنا (قوله للتردد في حاله) يؤخذ منه انه لو اقتدى بخشي وعنده
 انه ذ كرم بعد الصلاة بان انه خشي ثم اتضح بالذ كورة لا اعادة عليه اذ لا تردد حيز
 القدوة كما في البرماوى قال العلامة سم حاصل هذه المسألة انه ان علمه خشي عند
 الاقتداء لم تم قدم صلاته وان علم خنوقته في اثناء الصلاة فان تبين في الحال انه ذ كرم
 استمرت الصلوة لانه لم يتردد عند النية وقد بان ان ذ كورة في الحال وان مضى قبل
 التبين ركن أو طال الفصل بطلت وان علمه بعد الصلاة فان لم تبين ذ كورته وجب
 القضاء وان تبين ولو بعد طول الفصل تبين صحة الصلاة ولا قضاء وهذا الحاصل
 عرضته على شيخنا ط ب فجزم به اه ع ش ا ط ف وقررر شيخنا ح ف غير انه
 اعتمد فيما اذا بان الامام خشي في اثناء الصلاة انها تبطل وان ظهر عقبه انه متضرع
 بالذ كورة لمضى جزء من الصلاة مع الشك اه (قوله وانه لو بان امامه انشئ) أى وان
 ذ كورته حتى تصح الصلاة خلفه أولا وقوله وجبت الاعادة أى لان حاله لا يخفى
 فالقصد به مقصود ترك البحث وبه فارق من يحرم قبل الوقت جاهلا فانها تنقلب له
 نقلا مطلقا وايضا فالبطل ثم انما ينشأ في الغرض لا النفل المطلق فوقع له كذلك
 لعذره بخلاف البطل هنا فانه مناف للنفل أيضا فلم يمكن معه تصحيحها حتى تقع نقلا
 مطلقا اه شورى (قوله ويصح اقتداء انشئ الخ) مفهوم المتن (قوله ولا اقتداء قارى)
 أى مطلقا وان ذهب الاسنوى الى الصحة قبل اتيانه بالحرف مثلا المجوز عنه ويفارقه
 عند الاتيان به وايد الاول بعض مشايخنا بان الامية خلل ذاتي فاشبهه الانوثة اه
 شورى (قوله باهى) نسبة للام كانه على حاله التى ولدته عليم ساهمه وهولغة اسم
 لمن لا يكتب ولا يقرأ ثم استعمل مجازا فيما ذكره أيضا او حقيقة عرفية اه زى
 (قوله علم القارى حاله أولا) شامل لما اذا تردد في كونه أميا أولا فلا يصح
 الاقتداء حيث قد صرح غير واحد بصحة الاقتداء لان الظاهر من حال المصلى
 ان يحسن القراءة فان أسر في جهرية تابعه المأموم ووجب عليه البحث عن حاله
 بعد السلام فان تبين انه غير قارى اعادة وان تبين انه قارى ولو بقوله نسبت الجهر
 أو أسررت لكونه جائزا وصدق المأموم لم يعد وان لم تبين حاله لم يعد أيضا وفي كلام
 بعضهم انه بعيد لانه لو كان قارئا لجهر اه ح ل (قوله يصعد وتجعل القراءة أى عرضة له
 (قوله فعلم ما صرح به الاصل) أى من قوله علم القارى حاله أولا (قوله بحرف من
 القاسية) خرج التشديد فيصح اقتداء القارى فيه بالامى وان لم يحسنه من اصله

ظاهرا للتردد في حاله وانه
 لو بان امامه انشئ وجبت
 الاعادة ومثلها ما لو بان خشي
 ويصح اقتداء الانشئ بانشئ
 ويخشى كما يصح اقتداء الذ كرم
 وغيره بذ كرم (ولا) اقتداء
 (قارى باهى) أمكنه التعلم أولا
 علم القارى حاله أولا لان
 الامام يصعد وتجعل القراءة عن
 المسبوق فاذا لم يحسنها لم يصلح
 للعمل فعلم ما صرح به الاصل
 انه لو بان امامه اميا وجبت
 الاعادة والامى من (يخل بحرف)

والفرق يفهم من تعليل الشارح أي بقوله لان الامام بصدد الخ اه شورى بالمعنى
وعبارة شرح م ر ويبحث الاذرعى صحة اقتداء من يحسن نحو التكبير او التشهد
او السلام بالعربية بمن لا يحسنها بها ووجهه ان هذه لا مدخل اتحل الامام فيها
فلم ينظر لجزء عنها اه لكن في حاشية البرماوى ان هذا غير مستقيم لما تقدم
ان الاخلال ببعض الشدات في التشهد مغل أيضا أى فلا تصح صلاته حينئذ
ولا امامته اه وفي قول على الجلال قوله بحرف من الفاتحة بخلاف غيرها
كالتشهد والسلام وتكبير الاحرام على المعتمد عند شيخنا وقضية ذلك ان اخل بشئ
من هذه لا يسي أميا في اصطلاح الفقهاء وعليه فلا تبطل صلاته ولا امامته وهو غير
مستقيم لما سيأتى ان شرط الخطيب صحة امامته بالقوم في الجمعة عند شيخنا م ر
وقدم ان الاخلال ببعض الشدات في التشهد مغل أيضا فراجع فان كان المراد من
حيث التسمية فهو ممكن والذي يظهر ان الاخلال بالتكبير من الامام يقتضى عدم
صحة الاقتداء به مطلقا أى سرية كانت الصلاة أوجهية لان شأن الامام الجهرية
فشأه ان لا يخفى فان تبين للمقتدى ذلك قبل الاقتداء لم يصح أو بعده وبعد الصلاة
استأنف وكذا في اثنائها ولا تنفعه نية المفارقة وأما الاخلال في التشهد فلا يضر
في صحة الاقتداء حيث لم يعلمه قبل الاقتداء لانه سرى شأنه ان يخفى وان علمه بعد
الصلاة لم تلزمه الاعادة اذ في اثنائها انتظره الى ان يسلم فان اعاده على الصواب فذاك
والاسجد للسجدة وادخلته تمت فلا تنافي نية المفارقة بخلاف الفاتحة اذ لم تدارك
قبل الركوع فانه ينوى المفارقة فتأمل ح ف (قوله كتحفيف مشدد) مثال للحرف
الذى يخل به وقوله كارت مثال للامى شيخنا (قوله بان لا يحسنه) مادقا بان تركه
ولو بغير بدل وقوله كارت السكاف للتمثيل وبقي لما من افراد الامى من يخفف المشدد
لا به ليس واحدا من هذين وقوله في الالتغ من يبدل حرفاى مع الادغام أو بدونه
فهو اعم من الارت فكل ارت التثغ ولا عكس وان كان قوله وارت بالتثغ وعكسه
يوهم التغاير الكلى بينهما الا ان يقال بالتثغ أى غير ارت وكذا يقال في العكس
أفاده شيخنا وعبارة ح ل قوله وهو من يدغم بابدال فالارت يبدل لكس مع ادغام
والالتغ يبدل مع ادغام أو لا قول الاسنوى كل ارت التثغ ولا عكس وكلام المصنف
الآتى في قوله ولا ارت بالتثغ وعكسه يقتضى مغايرتها اه (قوله بخلافه بلا ابدال)
أى فلا يقال له ارت (قوله كتشديد اللام الخ) فان التشديد المذكور يقال له
ادغام عند الفقهاء لان الادغام عندهم ادخال حرف في حرف ولو بلا ابدال واما
الادغام عند القراء فلا بد فيه من الابدال اه شيخنا ح ف (قوله فان أمكنه) تعلم

كتحفيف مشدد (من الفاتحة)
بان لا يحسنه كارت بمشناه
وهو من (يدغم) بابدال
(في غير محله) أى الادغام
بخلافه بلا ابدال كتشديد
اللام أو السكاف من مالت
(والتثغ) بمثلثة وهو من (يبدل
حرفا) بان يأتى بغيره ببدله كان
يأتى بالمثلثة بدل السين فيقول
المنتقيم (فان أمكنه) أى
الامى (تعلم) ولم تعلم لم تصح
صلاته (كما ذكره الاصل في
لاحن الصادق بالامى

ووقت امكان التعلم من البلوغ ولو بالاحتلام لا مسلم العاقل والاف في الاسلام او الافة
 والمراد بامكان التعلم القدرة على الوصول لا تعلم بما يجب بذله في الحج وان بعدت
 المسافة اه برماوى (قوله كاقتهائه بمثله) أى فى الحرف المجوز عنه وان لم يكن مثله
 فى البديل كالجواز عن الرء وايدلهما أحدهما غينا والاخر لا ما بخلاف عاجز عن راء
 عاجز عن سين وان اتفقا فى البديل لان أحدهما يحسن ما لا يحسنه الآخر اه شرح
 م ر فقول الشارح لافى حرفين مراده به ما ذكره م ر بقوله بخلاف عاجز عن راء
 الخ فحينئذ تعلم ما فى عبارة الشارح من التساهل اذ قوله فى حرف لافى حرفين بدل
 من قوله فيما يخل به فهو متعلق بقوله بمثله فتعضى العبارة ان المماثلة فى الحرفين تضر
 فى صحة القدوة وليس كذلك كما اذا جاز عن حرفين متماثلين كسين وراء تأمل فقول
 الشارح لافى حرفين أى مختلفين وعلم منه عدم صحة اقتداء اخرس باخرس ولو كان
 اخرس اصليا لجواز ان يحسن أحدهما ما لا يحسنه الآخر لو كانا سليمين م ر وعبارة
 الشوبرى يؤخذ منه انه لو اقتدى اخرس بمثله ينظر ان كان خرسهما اصليا وخرس
 المأموم اصليا والامام عارضا مع لانه يحسن ما لا يحسنه المأموم بخلاف ما لو كان
 خرسهما عارضا والمأموم عارضا والامام اصليا فلا يصح ونقل عن س ل انه اعتمد
 هذا التفصيل ونقل عن م ر البطلان مطلقا عن جبر الامة مطلقا ولو قال الشارح
 كاقتهائه مثله به لكان مستقيما كما قاله ق ل ويمكن ان يجاب بان العبارة مقبولة
 (قوله فى حرف متعلق بمحذوف) أى متماثلين فى حرف الخ أو متعلق بقوله بمثله لكن
 يلزم عليه تعلق حرفى جرمينى واحد بهما ل واحد فالاولى ان يكون بدلا من قوله
 فيما الخ كما تقدم (قوله ولو كانت لشغته بسيرة) بضم اللام على الافصح وحكى
 فتحها وقوله بسيرة أى بان لم يحصل معها ابدال وقوله لم يؤثر هل يكره الاقتداء به
 واذا قرره الحاكم فى الامامة وقلنا بالكره هل يحرم ويصح كتقرير الفاسق
 كما قاله الامامة م ر ويحرم ولا يصح كما قاله الامامة جرحه برماوى (قوله وهو
 من يكرر النساء الخ) هل ولو عمد انشاء على ان المكرر حرف قرآنى لا كلام اجنبى
 أولا أو يفصل بين كثرة المكرر وعدمها فليجرحه سم على منهج أقول الاقرب
 انه لا فرق هنا بين المد وغيره لما علل به من ان المكرر حرف قرآنى كثيرا قل اه
 ع ش على م ر (قوله ويجاز الاقتداء بهم الخ) مقتضاه انهم لو تعدوا ذلك ضرر
 وليس كذلك لان زيادة الحرف لا تضر ومن ثم صحت صلاة من يشدد الخفيف
 وان تعدد وفيه زيادة حرفى الا ان يفرق بازى التشديد زيادة حرفى غير متميز بخلافه
 هنا وكلام شيخنا فى شرحه كالشارح هكذا قال ح ل وقوله لان زيادة الحرف

(والا صحت كاقتهائه بمثله)
 فيما يخل به كارت بارت والتخ
 بالتخ فى حرف لافى حرفين
 ولا ارت بالتخ وعكسه لان
 كل منهما فى ذلك يحسن
 ما لا يحسنه الآخر وكذا من
 يحسن سبع آيات من غير
 الفاتحة بمن لا يحسن الا الذكر
 ولو كانت لشغته بسيرة بان يأتى
 بالحرف غير صاف لم يؤثر
 (وكره) الاقتداء (بعضواتاء)
 وفاء وواو وهم من يكرر
 النساء والفاء والواو وجاز
 الاقتداء ٣-٣ مع زياد ٢-٢
 لعذرهم فيها

لا تضر الخ وايضا الزيادة حرف قرآني لا كلام اجنبي فلا يضر وان كثر كما تقدم عن
ع ش على مر (قوله اولى من تغييره) بالتمتاع وجه الاولوية ان الاصل يسمى من
يكرر التاء بالتمتاع وهو خلاف ما في الصحاح من انه يقال له تاء كما ذكره الشارح
وكايدل له كلام مر لكن ذكر بعض اللغويين ان من يكرر التاء يقال له تمتاع
ايضا وعليه فلا اولوية نعم ماد كره اخبروا شهر كما قرره شيخنا ح ف ولان اقتضاه
على التمتع والفتاء يخرج غيرها ع ش فكان الاولى ان يقول اولى واعم (قوله
ولاحن) من اللحن بالسكون على الافصح الخطأ في الاعراب والمراد به هنا الخطأ
مطلقا سواء كان في الاول اوفي الاثناء اوفي الآخر وبالتصريح الفطنة كذا
في الصحاح وفي القاموس انه بالتحريل والسكون يطلق على الفطنة وعلى الخطأ
في الاعراب اه ق ل وقوله بما لا يغير المعنى أى في الفتحة او غيرها امكنه التعلم
اولا علم حاله اولا وفي ح ل وقوله ولا حن شامل لا بدال ومنيعه يقتضى ان هذا
في الفتحة وغيرها فقد اطلق في هذا وفصل فيما يغير المعنى بين كونه في الفتحة
وغيرها فقوله أى بالمظهر لقوله فان غير معنى في الفتحة وغيرها اه كضم هاء الله
اولاه او كسر دال الحمد اوتون نستعين اوتاه اوتون نعيد اوتج بانه او كسر هاء اوتهم
صاد الصراط اوتهم عليهم اوتاه الرحمن اوتج وذلك اه برماوى أى ابقاء المعنى والمتجدد
لذلك آثم أى وصلاته صحيحة وان لم يعد القراءة على الصواب وقول البرماوى اوتهم
عليهم عدمه من اللحن لحن لان ذلك قراءة سبعية متواترة (قوله فان غير) أى اللحن
الشامل لا بدال وليس المراد باللحن المتعارف عند النحاة وقوله ولم يحسنها أى بان يحجز
عن الاتيان بما يلحق فيه على الصواب اه ح ل (قوله كانت) بضم او كسر قال
شيخنا وضم وكسر كاف اياك وابدال هاء الحمد لله هاء وابدال المعجمة في الذين هملة
واما ضم صاد الصراط ومرة اهدا فكاللحن الذى لا يغير المعنى وان لم يسمه النحاة
لحن لان اللحن عندهم مخالفة صواب الاعراب اه ح ل (قوله فكافى) مقتضى
كون هذا كلامى انه لا يصح الاقتداء به مطلقا أى عند العلم لم يحاله اوالجهل كذا
قال بعضهم وفيه نظر لانه لم ينزل منزلة الامى الا في حالة العلم فينبغى في حالة الجهل المعصية
وهو واضح في السرية دون الجهرية وكون الفتحة من شأنها التلخفى فيه نظر كذا
قاله ح ل وقوله أى ح ل لا يصح الاقتداء به مطلقا هو كذلك بالنسبة لوجوب
الاعادة عند تبين الحال واما في حال التعرم فالتفصيل بين العلم والجهل جار فيهما أى
الامى والا لحن فعند العلم لا يصح وعند الجهل يصح ظاهرا فيهما - واه في الحكم ابتداء
وتيننا كما افاده شيخنا الشمس ح ف (قوله فان احسن الا لحن الفتحة) أى امكنه

وتعبرى فهو تاء اولى من
تعبيره بالتمتاع والفتاء
(ولاحن) بما لا يغير المعنى
كضم هاء الله (فان غير معنى
في الفتحة) كانت بضم
او كسر (ولم يحسنها) أى
الا لحن الفتحة (فكافى)
فلا يصح اقتداء القارى به
امكنه التعلم اولا ولا لانه
ان امكنه التعلم والا صحت
كاقتدائه بمثله فان احسن
الا لحن الفتحة وتعد اللحن
اوسبق لسانه اليه ولم يعد
القراءة على الصواب في الثانية
لم تصح صلاته مطلقا

الاتيان بما يلحق فيه على الصواب وقوله وتعمد اللحن أى المغير للمعنى أى وعلم كونه
 فى الصلاة وقوله مطلقا أى فى المسئلةين وهو فى الأولى سواء اعاد الكلمة الأولى
 على الصواب أم لا لان صلاته بطلت بتعمده وفى الثانية أى سواء علم سبق لسانه
 قبل ركوعه وركع قبل اعادته أو لم يعلم بذلك فانهم وعبرة ع ش قوله مطلقا أى
 سواء كان عالما بحال نفسه بعد سبق لسانه أو جاهلا (قوله ولا الاقتداء به عند العلم
 بحاله) قال العلامة الشوبرى قضيتة الحق عند الجهل وهو كذلك اذ لا تقصير من
 المأموم بخلافه فى مسألة تبين انه أى اه (قوله حالة كونه عاجزا أو جاهلا أو ناسيا)
 هذه الثلاثة أحوال من الماء فى صلاته ومن الماء فى قدوة به وهى شرط فى صحة
 صلاته والقدوة كما يفهم من منبع الشارح فى بيان المفهوم ويزاد عليهم فى المأموم
 جهله بحاله كما سيذكر اه شيخنا (قوله أو جاهلا ظاهرا) وان يمدده بالاسلام
 ونشأ قريبا من العلماء كما قاله ع ش وهو كذلك فيما يظهر وفى شرح م ر أو جاهلا
 تحريمه وعذبه اه وهو المتمد (قوله أو ناسيا كونه فى الصلاة) فيه وقفة والقياس
 البطلان هنا لانه كان من حقه الكف عن ذلك اه رشيدى (قوله لكن القدوة به)
 مكروهة هذا الاستدراك مكرمع قوله وكراهة بضموتها ولاحن فان عموم اللاحن
 شامل لهذا هكذا قال الا ط فى وفيه نظرا لان الشارح قيده بما لا يغير المعنى وهذا فيما
 يغير كما أفاده شيخنا (قوله قال الامام ولو قيل الخ) مقتضاء البطلان واختاره السبكي
 وهو ضعيف فيحرم ولا تبطل به الصلاة لان السورة مطلوبة فى الجملة كذا قاله ح ل
 وزى وقوله ما فيرم الخ يقال كيف هذا مع انه عاجز أو جاهل أو ناس قال ق ل
 والحاصل ان اللحن حرام على العالم العامد القادر مطلقا أى فى الفاتحة وغيرها وان
 ما لا يغير المعنى لا يضر فى صحة صلاته والقدوة به مطلقا وأما ما يغير المعنى ففى غير
 الفاتحة لا يضر فيها الا ان كان عامدا عالما قادرا وأما فى الفاتحة فان قدروا مكنه التعلم
 ضرفيهما والافسكلامى اه (قوله ليس لهذا اللاحن) أى لا يجوز له ذلك ولا يبطل
 كما يدل على ذلك تضعيف ح ل له اه ح ف (قوله ولو بان امامه) أى ولو باخباره
 م ر بان اخبر عن استمرار كفره الاصلى فلا ينافى ما يأتى من قوله نعم الخ لان قصده
 ابطال ما سبق وهو الاسلام فلا يقبل وذكر السبكي وطى ان بان من اخوات كان
 فامامه اسمها وكافرا خبرها هكذا قرر شيخنا والأولى نصبه على التمييز المحول عن
 الفاعل أى ولو بان كفر امامه لعدم ثبوت ما ذكره كما فى ع ش على م ر ويصح
 جعله حالا وقوله ككافرا أى أو خشي أو مجنون أو أميا أو تاركا للفاتحة فى الجهرية أو
 تجب عليه الاعادة أو ساجدا على كنه الذى يترك بحركته أو تاركا تكبيرة الاحرام

ولا الاقتداء به عند العلم بحاله
 ذكره الماوردى (او) فى
 (غيرها) أى الفاتحة بجر
 الا فى قول ان الله برىء من
 المشركين ورسوله (صحت
 صلاته وقدوة به) حالة كونه
 (عاجزا) عن التعلم (أو جاهلا)
 بالتحريم (أو ناسيا) كونه
 فى الصلاة وان ذلك لحن لان
 ترك السورة جائز لكن القدوة به
 مكروهة قال الامام ولو قيل
 ليس لهذا اللاحن قراءة غير
 الفاتحة مما يلحق فيه لم يكن
 بعيدا لانه يتكلم بما ليس
 بقرآن بلا ضرورة وقواه
 السبكي اما القادر العالم
 العامد فلا تصح صلاته
 ولا القدوة به للعالم بحاله وقولى
 أو جاهلا أو ناسيا من زيادتي
 وكالفاتحة فيما ذكر بدلهما
 (ولو بان امامه)

أوقادرا على القيام أو السيرة وكان يصلي من قعود أو عاريا تقبب الاعادة في جميع ذلك
لان من شأنها ان لا تتحقق وفارق تبين كونه قادرا على القيام في الخطبة وكان قد خطب
من قعود حيث لا تجب عليه الاعادة بان القيام في الخطبة شرط وفي الصلاة ركن
والشرط يغتفر فيه ما لا يغتفر في الركن فان قلت يرد على هذا الفرق السيرة فانها
شرط في الصلاة فما الفرق بينهما وبين قيام الخطبة أجيب بان السيرة شرط للصلاة
والقيام المذكور شرط لما هو منزل منزلة الصلاة وهو الخطبة فاعتفرفيه كما أفاده شيخنا
ح في (قوله بعد الاقتداء به) أخذه من قوله بان ومن قوله وجبت الاعادة والمراد
بان بعد عقد القدوة به سواء كان التبين بعد انقطاعها بالسلام مثلا او كان في اثناء
القدوة وفي هذه الحالة لا تنفعه نية المفارقة بل يتبين بطلان الصلاة ويجب استئنافها
فقوله وجبت الاعادة شامل لوجوب استئنافها (قوله ولو خفيا) هي للرد على الرافعي
وقوله وجبت اعادة ولا تنافي بينهما مطلقا كما في الشوري (قوله لتقصيره) أي
فيما اذا كان مظهرا وقوله ولقصص الامام أي فيما اذا كان مخفيا كقوله وعبارة ح ل
قوله لتقصيره بترك البحث أي وان كان الظاهر من حال المصلي ان يكون مسلما لان
علامات الكفر لا تفي ثم رأيت في قل مانصه قوله لتقصيره المخ في هذا التعليل نظر
مع ما مر من انه لا يجب البحث عن حال الامام الا ان يقال الامور التي قل ان تخفى على
أحد ينسب تاركها الى التقصير في عدم البحث عنها أو يقال هذا تعليل من يوجب
البحث جرى على لسان غيره وليس مقصودا عنده اه ولقصص الامام عموم نقص
الامام يشمل مالو بان الامام ممن تلزمه الاعادة أو مأموما أو أميا أو أنثى أو خشي
والمأمووم رجلا أو ربا محدثا أو ذانجاسة خفية مع انه لا اعادة فيه ما وفيه ان هذا
التعليل لا يعمل عليه بدليل اقتضاه فيما يأتي على غيره هكذا قال ح وأجاب شيخنا
ح في بانه جزء علة فالمول عليه العلة الاولى ولهذا اقتصر عليها في المقابل وأما
الثانية فهي موجودة فيهما (قوله وقد اسلم) أي والحال انه قد اسلم أي تجدد
اسلامه قبل الاقتداء به وقوله ويقال بعد الفراغ تفصيل لقوله لو لم يكن كقوله
الابقوله وقوله فلا يقبل خبره فيه نظرا لان الكافر يقبل خبره في فعل نفسه ويحكم
بردته بقوله المذكور وأجيب بان عمل قبول خبره اذا كان كافرا أمليا واخبر به
ما ذكر فكان الاظهر ان يعمل بالتقصير قاعدة كل ما يوجب الاعادة اذا طرأ في الاثناء
أو ظهر وجب الاستئناف ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة وكل ما لا يوجب
الاعادة مما يمنع صحة الاقتداء ابتداء عند العلم اذا طرأ في الاثناء أو ظهر لا يوجب
الاستئناف فيجوز الاستمرار مع نية المفارقة اه ع ش على م ر لم يخاص به

بعد الاقتداء به (كافرا
ولو خفيا) كقوله كز نديق
(وجبت اعادة) لتقصيره
ترك البحث في ذلك ولنقص
الامام نعم لو لم يكن كقوله
الابقوله وقد اسلم قبل
الاقتداء به فقال بعد الفراغ
لم اكن اسلمت حقيقة أو اسلمت
ثم اردت لم تجب الاعادة
لا به كافر بذلك

في ح ل (قوله لا ان بان ذا حدث) ظاهرة وان كان عالما بحدث نفسه عند الصلاة
وليس بعيدا اه سم على منهج اه ع ش على م ر ومثل الحدث مالوبان تاركا
لانية بخلاف مالوبان تاركا لتكبير الاحرام أو السلام أو الاستقبال فانها كالنجاسة
الظاهرة لانها مما يطلع عليه او مثل تبين حدثه أيضا مالوبان تاركا لانها في السرية
أو لتشهد مطلقا لان هذا مما يخفى ولو احرم المأموم باحرام الامام ثم كبر الامام ثانيا
بنية ثانية سر بحيث لم يسمع المأموم لم يضر في صحة الاقتداء وان بطلت صلاة الامام
أولا لان هذا مما يخفى ولا اشارة عليه كما في شرح م ر وقوله لم يضر في صحة الاقتداء
أي ولو في الجمعة حيث كان زائدا على الاربعين كما لو بان امامها محدثا أو ما الامام
فان لم ينقطع الاولى مثل الذين التكبيرين فصلاته باطله لخروجه بالثانية والافصالاته
صححة فرادى لعدم تجديد نية الاقتداء به من القوم فلو حضر بعد نية من اقتدى به
ونوى الامامة حصلت له الجماعة وعاليه فلو كان في الجمعة لا تنعقد له لفوات
الجماعة فيها اه ع ش عليه (قوله وذا نجاسة خفية) أي حكمية والتعرق في سائر
الدورة كالنجاسة في تفصيلها فيما يظهر (قوله لا انتفاء التقصير) أي ولا انتفاء نقص
الامام أيضا فلا تنكفي العلة الاولى لانه في حالة الابداء على م ر ا فني عدمها يتعين
انتفاؤها اه برماوى (قوله بخلاف النجاسة الظاهرة الخ) التحقيق ان الظاهرة
هي العينية في أي موضع كانت والخفية هي الحكمية في أي موضع كانت اه شورى
وحاصل المعتمدان الظاهرة هي العينية والخفية هي الحكمية ولا فرق بين القرب
والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الاعى والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره
كما في ع ش على م ر وتعريف الشارح لكل من الظاهرة والخفية لا يأتي هذا المعنى
بل هو متبادر منه فائدة يجب على الامام اذا كانت النجاسة ظاهرة اخبار المأموم
بذلك ليعيد صلاته اخذ من قولهم لو رأى على ثوب مصل نجاسة وجب اخباره
وان لم يكن آتيا اه ع ش على م ر (قوله لو تأملها المقتدى رأها) أي ادركها
باحدى الحواس ولو بالشتم ليشمل الاعى وان حال بينهما حائل وقوله مطلقا ضعيف
(قوله ومحل عدم وجوبها فيما ذكر) أي فيما اذا بان امامه ذا حدث وذا نجاسة
خفية (قوله نعم ان علم المأموم الخ) استدراك على قوله لا ذا حدث وعبرة
شرح م ر لعدم الاشارة على ذلك فلا تقصير ولما لم يعلم بذلك ثم اقتدى به ناسيا
ولم يحتمل تطهيره لزمته الاعادة اه (قوله ولم يحتمل التطهير) أي عند المأموم
بان لم يتفرقا كما عبر به الاصل اه ع ش وفي ق ل على الجلال قوله ولم يتفرقا
قيدا لا بد منه يخرج به ما لو تفرقا زمانا يمكن فيه ما هو الامام فلا اعادة نظر الاظهار

فلا يقبل خبره (لا) ان بان
(ذا حدث) ولو حدثنا اكبر
(و) ذا (نجاسة خفية) في ثوبه
أو بدنه فلا تجب الاعادة على
المقتدى لا انتفاء التقصير منه
في ذلك بخلاف النجاسة
الظاهرة وهي ما تكون بحيث
لو تأملها المقتدى رأها والخفية
بخلافها ومحل في المجموع
اطلاق من اطلق وجوب
الاعادة في النجاسة على
الظاهرة لكنه صحيح في التحقيق
عدم وجوب الاعادة مطلقا
ومحل عدم وجوبها فيما ذكر
في غير الجمعة وكذا فيما زاد
الامام على الاربعين نعم ان علم
المأموم الحدث أو النفس
ثم نسيه ولم يجد مل التطهر
وجبت الاعادة وتعبيرى
بالحدث اعم من تعبيره بالجانب

من حاله سم وبذلك فارق مسألة الهرة حيث لم يحكم بطهارة فيها وان لم يحكم بنجاسة ما
ولغت فيه كذا قالوه والاوجه انهما سواء فتأمل (قوله وعدل) أى عدل في الرواية
ولورقيا أو امرأة وهو من لا يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة برماوى (قوله
أولى من فاسق) محل كون العدل أولى من الفاسق ما لم يكن الفاسق واليا والافهو
مقدم وما لم يكن ساكنا بحق والافهو مقدم أيضا وأشار لهذا التقييد بمفهوم قوله
وان اختص بصفات أى كونه اقرا أو أفقه أو غير ذلك فخرج ما لو اختص بمكان
ومن بجلته الوالى ومحل أيضا ما لم يمكن اماما راتبا والافهو مقدم أيضا فان كان
الانساب تأخير هذه المسئلة عن الوالى والراى والساكن بحق (قوله بل يكره الخ)
اضراب ابطالى عما يفهم من قوله وعدل أولى من فاسق من كونه خلافى الاولى
واذا لم تحصل صلاة الجماعة الا بالفاسق والمبتدع لم يكره الائتمام بهما وقال ح ل
قوله بل يكره الائتمام به أى كما نكره امامته اه (قوله ويكره أيضا الائتمام بمبتدع) أى
كما نكره الامامة له ح ل وفيه ان المبتدع داخل فى الفاسق وأجيب بانه لما كان له
تأويل تسائغ انتفى عنه الفسق بدليل قبول شهادته (قوله لانكفره) أى بدعته
خرج من نكفره بدعته كالمجسمة ومنه كرى البعث للأجسام وعلم الله تعالى
بالعدوم أو بالجزئيات لانكارهم ما علم بحجى الرسول به ضرورة فلا يجوز
الاقتداء به لنكفره والمعتمد فى المجسمة عدم التكفير اه زى أى ما لم يحسموا صريحا
والابان قال ان الله جسم كالأجسام فـ كـ كما قررره شيخنا والجهوى القائل
ان الله فى جهة لا يكفروا ان لم من الجهة الجسمية لان لازم المذهب ليس بمذهب (قوله
وامامة من يكرهه أكثرهم شرعا) أى لا مردوم فيه شرعا كوال ظالم ولا يحتزر عن
النجاسة أو يمحى هيثات الصلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة أو يعاشر أهل الفسق
ونحوهم أو شبه ذلك نصبه الامام أولا قال فى شرح الروض فلو كرهه دون الأكثر
أو الاكثر لا امر مذموم شرعا فلا كراهة واستشكل بانه ان كانت الكراهة لا امر
مذموم شرعا فلا فرق بين كراهة الاكثر وغيره وأجيب بان صورة المسئلة
ان يختلفوا بصفة الكراهة أم لا فيعتبر قول الاكثر لانه من باب الرواية نعم ان كانت
الكراهة لمعنى يفسق به كزنا وشرب خمر كره له الامامة وكره الاقتداء به من غير فرق
بين الاكثر وغيره الا ان يخشى من الترك فتنة أو ضرر اه عبد البر (قوله
أكثرهم) بخلاف نصفهم أو أقلهم فلا يكره كما قاله ح ف فان كرهه كلهم حرم عليه
ان يؤمهم كما فى ع ش على م وقال البرماوى ولا يكره ان يؤم الشخص قومانيهم ابوه
واخوه الاكبر لان الزبير رضى الله عنه كان يصلى خلف ابنه عبد الله ولا امره

(وعدل أولى من فاسق) بل
يكره الائتمام به وان اختص
بصفات مرتبة لانه يخاف منه
ان لا يحافظ على الواجبات
ويكره أيضا الائتمام بمبتدع
لانكفره وامامة من يكرهه
منهم شرعا

صلى الله عليه وسلم عمرو بن سلمة ان يؤم القوم وفيهم أبوه اه (قوله لا الاتمام به) أى
 حيث كان عدلا (قوله وقدم) وآل ولو فاسقا والمراد المتولى كالباشا والقاضي
 ونائبه والباشا مقدم لان ولايته اعم أى اذا كانت ولايته شاملة للصلاة
 كما فى عس وقرره ح ف والمراد انه يقدم على من بعده من الامام الراتب
 والساكن بحق اذ اذن بالصلاة فى مسكنه وان لم يأذن فى الجماعة ومجمله ان لم يزد
 زمنها على زمن الانفراد والا احتيج لاذن فيها أيضا كما فى شرح م ويقدم الوالى حتى
 على الامام الراتب وان شرط الواقف الامامة له على الاوجه لانه اذا قدم على المالك
 فهذا أولى ويحرم على الامام كما قاله الماوردى نصب الفاسق اماما فى الصلوات لانه
 مأمور برأية المصالح وليس منها أن يقع الناس فى صلاة مكروهة ويؤخذ منه
 حرمة نصب كل من يكره الاقتداء به وناظر المسجد كالواقف فى تحريم ذلك
 كما لا يخفى اه شرح م والظاهر انه حيث حرمت التولية لم تصح لان الحرمة فيه
 من حيث التولية اه حرم على أهل الصلاح والخير الصلاة خلف الفاسق
 والمبتدع ونحوهما لانه يحمل للناس على تحسين الظن بهم كما فى البرماوى ومحل
 تقديم الوالى فى غير امامة صلاة الجنائز اما فى سائر القريب أولى منه وعبارة أصله مع
 شرح م فى كتاب الجنائز والجديد ان الوالى أى القريب المذكور ولو غير وارث أولى
 بامامتها أى الصلاة على الميت ولو امرأة من الوالى والقديم تقديم الوالى ثم امام المسجد
 ثم الوالى كسائر الصلوات وهو مذهب الاثنية الثلاثة وفرق الجديد بان المقصود من
 الصلاة على الجنائز الدعاء ليتودع القريب أقرب الى الاجابة لتأمله وانكسار
 قلبه ومحل الخلاف عند أمن الفتنة والاقدم الوالى على الوالى قطعاً فانهم ذلك كله
 فانه نفيس اه (قوله الاعلى فالاعلى) ومن ذلك الباشا مع قاضى المسكر فبقدم
 الاول على الثانى اه عس (قوله فامام راتب) ولو فاسقا والامام الراتب من ولاء
 الناظر أو كان بشرط الواقف اه شرح م واعلم ان الامام الاعظم والواقف
 والناظر يحرم عليهم تولية الفاسق ولا تصح توليته ولا يستحق المعام (قوله فهو
 مقدم على الوالى) أى الى البلد وقاضيه كما قاله الأذرى وغيره بل الوجه تقديمه
 على من سوى الامام الاعظم من الولاة كما فى شرح م أما الامام الاعظم فهو مقدم
 عليه أى على الامام الراتب وان ولاء اه زى قال فى القوت ويشبهه أن يكون
 الكلام فى وال وقاض تضمنت ولايته الصلاة أما ولاية الحرب والشرطة ونحوهما
 من الامور الخاصة فلا وهذا فى مسجد غير مطروق بأن لا يصلى فيه مكل وقت الا
 جماعة واحدة ثم يقفل والا فالراتب كغيره ولو بحضوره فلا تسكره جماعة غيره لانه

لا الاتمام به (وقدم وال يحمل
 ولايته) الاعلى فالاعلى
 للخبير الا فى ولان تقديم
 غيره بضرته لا يلى بئذ
 الطاعة (فامام راتب) هو
 من زبائن وشرح به فى
 الروضة وأصلها انهم ان ولاء
 الامام الاعظم فهو مقدم على
 الوالى كما قاله الأذرى وغيره

ولا قبله ولا بعده اه برماوى (قوله وقدم سا كن بحق) اى ولو فاسقا اه س ل قال
م ر فى شرحه ولا بد من اذن الشرى يكن اغيرها فى تقدمه ومن اذن احدهما لصاحبه
فان حضرا او احدهما والمستعير من الاخر لم يتقدم غيرهما الا باذنهما ولا احدهما
الا باذن الاخر والحاضر منهما احق من غيره حيث يجوز له الانتفاع بالجميع كان
اذن له شريكه فى السكنى والمستعير ان من الشرى يكن كالشرى يكن فان حضر الاربعة
كفى اذن الشرى يكن ولا يشترط ضم اذن المستعير بن اليه وقوله ومن اذن احدهما
لصاحبه فلولم يأذن كل منهما صاحبه ملى كل مفردا ولا دخل للقرعة هنا ولا
تأثير لها فى ملك الغير وكالمشتركين فى المنفعة المشتركة كان فى امامة مسجد فليس لثالث
ان يتقدم الا باذنهما ولا لاحدهما ان يتقدم الا باذن الاخر او ظن رضاه والقياس
حرمة ذلك عند عدم الاذن والرضاء ولو كان الاخر مفضولا كفى ع ش عليه
(قوله او اذن من سيد العبد) اى اذن له فى السكنى وليس هذا الاذن اعارة كما يدل له
عطفه عليهم الان الاعارة تقتضى تعليق الانتفاع والعبد لا يملك ولو بتملك سيده كما
قرر شيخنا (قوله بل يقدم المعبر عليه) قال فى الايعاب لو اعار المستعير وجوزناه للعالم
بالرضاء به وحضرا فالذى يظهر ان المستعير الاول اولى لان الثانى فرعه ويحتمل
استواؤهما لانه كالوكيل عن المالك فى الاعارة ومن ثم لو اعاره باذن استويا فيها
يظهر ونظرفيه ع ش على م ر فراجع (قوله للملك الرقبة والمنفعة) لو اقتصر
فى التعليل على ملك المنفعة لكان أفيد ليشمل المستعير من المستأجر ومن الموصى له
بالمنفعة ومن الموقوف عليه تأمل شوبرى (قوله فكتابته) اى كتابة صحيحة اخذا
من قوله لانه معه كالاجنبى كما قاله زى (قوله فيما لم يستعيره من سيده) بأن
كان مملوكا له او مؤجرا او معارا من غير السيد ويؤخذ منه بالاولى انه لا يقدم على
قنه البعض فيما يملكه بعضه الحرا حل وكتب ايضا قد يقال هذا يغنى عنه
ما تقدم اى فى قوله لا على معبر وبعد هذا كله ففى قوله فيما لم يستعيره تأمل فان
موضوع المسئلة المستثنى منها ان السيد اذن له فى السكنى وهذا المستثنى لم يأذن
السيد فيه لـ كاتب فى السكنى فلم يدخل فى المسئلة حتى يخرج به وأجيب بأنه استثناء
لغوى منقطع فتأمل (قوله فانقه) اى فى باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا
الفاصلة فهو اولى من الاقراوان حفظ جميع القرآن كفى شرح م ر قال شيخنا وصورة
المسئلة ان يستويا بأن يكونا فى المسجد والراغب غائب أو فى موات أو فى مسكن لهما
وقوله لان افتقار الصلاة لافقه) تعليل لتقديم الافقه على الافرا وكذا فى التعليل
فانها تعالى لتقديم التقدم على من بعده وقوله لا ينحصر اى لعدم انحصار ما يطرأ

(و) قدم (سا كن) فى مكان
(بحق) ولو باعارة او اذن من
سيد العبد له على غيره للغير
الاتى فيقدم مكر على مكر
ملكه المنفعة وتعبيرى بما
ذكر اولى مما عبر به (لا على
معبر) الساكن بل يقدم المعبر
عليه لملكه الرقبة والمنفعة
(و) لا على (سيد) اذن له فى
السكنى بل يقدم سيده عليه
(غير) سيد (مكتوب له)
فكتابته مقدم عليه فيما لم
يستعيره من سيده لانه معه
كالاجنبى (فانقه) لان افتقار
الصلاة لافقه لا ينحصر بخلاف
القرآن

في الصلاة من الحوادث (قوله فأقرأ) أي أجمع قراءة فان استويا فلا أكثر فأنا هذا
مراد المنهاج كما في شرح م ر خلافاً للشارح حيث أدخل بموتبة (قوله أي أكثر
قرأنا أي أكثر حفظاً بعد الاستواء في محبة القراءة بالسلامة من اللحن وتفسير
أوامر في الحروف ونحو ذلك والافلاقل أولى ويقدم من تميز بقراءة من السبع بعد
ذلك على غيره اه قل (قوله فأورع) فالأورع على الورع الزهد وهو ترك ما زاد على
قدر الحاجة من الحلال وبعضهم جعل الزهد مغايراً للأورع وقدمه عليه وفيه مراتب
كثيرة متفاوتة فيقدم منها الأعلى فالأعلى فصح التعبير بأفعل التفضيل حيث قال
أي أكثر ورعاً اه برماوي (قوله وهو زيادة على العدل القبالفة) أي ترك الشبهات
وهي متعلقة بزيادة وقوله وحسن السيرة أي الذي كرين الناس بالصالح وفي المجموع
والتحقيق ان الورع اجتناب الشبهات خوفاً من الله تعالى وفي كلام شيخنا وأما
الزهد فترك ما زاد على الحاجة أي من الحلال فهو أعلى منه الورع اذ هو ترك الحلال
الزائد على الحاجة والورع ترك الشبهات ولا ينبغي أن هذا الكلام منه يفيد أن الزهد
قسم للورع لا قسم منه وليس كذلك بل هو قسم منه والحاصل أن الورع مقول
بالنشكيل أي ورع مع زهد وورع بلا زهد اه ح ل مخلصا (قوله فأقدم هجرة)
اعتبروا الهجرة ولم يعتبروا العصبة من الصفات المقدمة وهل يقدم من هاجر إلى النبي
صلى الله عليه وسلم على من هاجر إلى دار الإسلام الظاهر نعم (قوله إلى النبي) أي
في زمنه وقوله أو إلى دار الإسلام أي بعد وفاته وكلامه في المهاجرين والأفقيقدم
المهاجر على غيره اه قل (قوله وبه علم) أي بقوله فأقدم هجرة وقوله ان من هاجر
مقدم الخ أي وقد طلبت منه الهجرة كما هو ظاهر فلا يقدم من هاجر إلى المدينة على من
نشأ بها ح ل (قوله على من لم يهاجر) أي كأن هاجر إلى المدينة ثم رجع إلى مكة
واجتمع مع من لم يهاجر وكان أسلم وهاجر إلى بلاد الإسلام ثم عاد إلى بلاد الكفار
وهو مسلم فاجتمع بمسلم هناك ولم يهاجر فيقدم عليه وكذا من لم يطلب منه الهجرة
كأنه أهل المدينة على المعتز اه برماوي أي فيقدمون على من لم يهاجر (قوله
وهذا) أي التقديم بالهجرة وبأقدمها فان المنهاج لم يذكر التقديم بالهجرة من لازم
ذلك انه لم يذكر تقديم الأورع على من هاجر اه ح ل (قوله فأسن في الإسلام) أي
فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم كما في ح ل ويقدم من أسلم بنفسه على
من أسلم تبعاً وان تأخر إسلامه لأن فضيلة الأول في ذاته قاله البغوي ونقله الألف في
وقرره شيخنا ح ف (قوله لا بكبر السن) فان استويا في الإسلام روعي كبر السن كما
علم ح ل (قوله ممن يعتبر في الكفاءة) أي كذا الحرفة الرفيعة فيقدم ولده على ولادى

(فأقرأ) أي أكثر قراءة
أشد افتقاراً إلى القرآن من
الورع (فأورع) أي أكثر ورعاً
وهو زيادة على العدل القبالفة
وحسن السيرة (فأقدم هجرة)
إلى النبي صلى الله عليه وسلم
أو إلى دار الإسلام للخبر الآتي
وبه علم أن من هاجر مقدم على
من لم يهاجر وهذا مع تقديم
الأقرب على الأورع والأورع
على من بعده من رباتي وهو
ما في التحقيق وغيره (فأسن)
في الإسلام لا بكبر السن
(فأنسب) وهو من ينتسب
إلى قريش أو ذي هجرة
أو أقدمها أو غيرهم ممن يعتبر
في الكفاءة كالعلماء والصالحين

الحرفة الوضعية لانه ما يعتبر في الكفاءة والا لا يقتضى تقديم ولدا السليم من الجنون
والجذام والبرص على ولد غير السليم من ذلك وفي التزامه بعد اهـ ق ل (قوله لان
فضيلة الاول) وهو الاسن أى وانما قدم الاسن على الانسب لان الخ فهذا التعليل
لتقدم الاسن على الانسب على خلاف عادته في هذا المثل من اتصال كل علم بعد اولها
وانظر ما الحكمة في ارتكابه خلافاً لقوله وروى الشيخان معطوف عليه فهو دليل
ثان لهذه الدعوى وانما قوله وروى مسلم الخ فهو دليل لجميع ما تقدم على ما فيه كما قرر
شيخنا (قوله ليؤمكم) يجوز في الميم الحركات الثلاث وان كان الضم أولى للاتباع
وقيل الفتح أولى للنفخة افاده شيخنا (قوله فان كانوا في القراءة سواء) قال أبو البقاء
سواء خبر كان والضمير اسمها وان دلالة مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع ومنه قوله
تعالى ليسوا سواء والتقدير مستويين فوق المصدر موقع اسم الفاعل اهـ شوبرى
(قوله فاقدمهم سننا) أى في الاسلام وقوله وفي رواية سلمى اى اسلاما ومنه قوله
تعالى ادخلوا في السلم كافة (قوله في سلطانه) أى محل ولايته (قوله على نكرته)
هى بفتح التاء وكسر الراء الفراءش ونحوه مما يبسط له صاحب المنزل ويختص به
كذا في تعليق السيوطى على مسلم وقيل ما اتخذ لنفسه من الفراش وقيل الطعام
ويحتمل أن يكون المراد هما اهـ شوبرى (قوله وظاهره) تقديم الاقراءى ظاهراً
لنظير الثاني وهذا الاراد وجوابه المذكورهما بعينها المذكور ان فى عبارة شرح
الروض المشار اليه ما بقوله والنووى فيه اشكال الخ كما يظهر بالتأمل فيها وان كان
سياقه يوهم أن ما فى شرح الروض غير ما هنا فتأمل (قوله وأجاب عنه الشافعى)
لم ينتج هذا الجواب المذكور المدعى وهو تقديم الافقه بالصلاة لجواز أن يكون الافقه
الملازم للاقراء افقه بغير الصلاة لكون ما حفظ من القرآن متعلقاً بغيرها اهـ ح ل
(قوله كانوا يتفقون) أى يتفقون كل شئ قرؤه من القرآن وفيه ان المعتبر انما هو
الفقه المتعلق بالصلاة وكونهم يتفقون معنى الايات المحفوظة لهم لا يلزم منه ان معنى
الايات يتعلق بالصلاة كما قرر شيخنا فلم ينتج الدليل المدعى وفى ح ل قوله يتفقون
مع القراءة أى يعرفون الفقه المتعلق بالايات فالفقه لازم اهـ فهو من اطلاق المزموم
وارادة اللازم (قوله والنووى فيه) أى فى هذا الجواب اشكال والاشكال ان قوله
فاعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقراء على الافقه أى لان علم السنة هو الفقه
والجواب انه قد علم ان المراد بالاقرارى الخبر الافقه لكون فى القرآن فتى استموا
فى القرآن فقد استموا فى نقه فان زاد أحدهم بفقه السنة فهو أحق ومقتضى هذا
ان المصدر الاول لو كان أحدهم يحفظ عن آيات وآخر يحفظ خمس آيات ولكن

لان فضيلة الاول فى ذاته
والثانى فى آياته وفضيلة
الذات أولى وروى الشيخان
ليؤمكم أكبركم وروى مسلم خبر
يؤم القوم اقروهم لكتاب الله
فان كانوا فى القراءة سواء
فاعلمهم بالسنة فان كانوا
فى السنة سواء فاقدمهم هجرة
فان كانوا فى الهجرة سواء
فاعلمهم سننا وفى رواية سلمى
ولا يؤمن الرجل الرجل فى
سلطانه وفى رواية فى بيته ولا
سلطانه ولا بيته على
تكرمه الا باذنه وظاهره تقديم
الاقراء على الافقه كما هو وجه
واجاب عنه الشافعى بان المصدر
الاول كانوا يتفقون مع القراءة
فلا يوجد قارئ الا وهو فقيه
ولانوى فى اشكال

يحفظ من السنة ما لا يحفظه الاول يقدم الاول اه حل فلا دلالة في الخبر على تقديم
 الاقربا مقابل على تقديم الاقرا الافقه في القرآن على من دونه ولا نزاع فيه ووجه
 أخذ تقديم الاورع على الاقدم هجرة من الخبران الغالب على الاعلم بالسنة الورع
 كما في شرح التحرير وهذا التأويل الذي في هذا والذي في الاقربا بالنسبة للعصر الاول
 وانظر أخذ تقديم الافقه الغير القاري في عصرنا على القاري الغير الافقه من الخبر
 وانظر أيضا أخذ تقديم الاورع الغير العالم بالسنة على الاقدم هجرة منه تأمل (قوله
 ذكرته مع جوابه) أي ذكرتهما واضحين والافهما عين الاشكال والجواب اللذين
 في الشارح (قوله أو مسافرا) أي قاصرا لشيخنا إلا أن يكون المسافر السلطان أو نائبه
 والافهوا حق اه حل (قوله واعلم الخ) قصد بذلك تخصيص الافقه والاقرا في المتن
 (قوله أو ولدنا) أو مجهول الاب قال شيخنا وأطلق جمع كراهة امامة ولد الزنا ومن
 لا يعرف أبوه هي مصورة بكون ذلك في الابتداء أو ابتداء الصلاة ولم يساوه المأموم
 فان ساواه أو وجدته قد أحرم واقتدى به فلا بأس اه حل (قوله كما أشرت الى بعضه
 فيما مر) أي في قوله وان اختص بصفات مرجحة أو في قوله وعادل أولى من فاسق اه
 برماوى (قوله وبما تقرر) أي من تقديم المهاجر على المنتسب أي فولد كل في رتبته
 وفيه اعتراض وهو انه يلزم عليه تقديم ابن الافقه وان لم يكن أفقه على ابن الاقرا وليس
 كذلك اه شيخنا وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من أن قول الشارح وبما تقرر
 الخ متوقف على هذه الضميمة التي ذكرها الشيخ بقوله أي فولد كل في رتبته وعبارة
 المشورى قوله وبما تقرر علم أن المنتسب الخ شبهته في ذلك ان الهجرة مقدمة على النسب
 ويرده أمران الاول تصريح الرافعى بأن فضيلة ولد المهاجر من حيز النسب مع
 تصريح الشيخين بتقديم قريش على غيرها الثاني انه يلزمه أن يقول بمثل ذلك في ولد
 الاسن والاورع والاقرا والافقه من غير قريش مع ولد القرشي ولا يجوز أن يذهب
 ذاهب الى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قريش على غيرها والله أعلم اه عمرة
 انتهت وعبارة حل قوله وبما تقرر أي من تقديم المهاجر على المنتسب علم أن المنتسب
 الخ وعلى قياسه يكون المنتسب لمن يقدم مقدما على المنتسب لمن يؤخر فان
 الافقه مقدم على ابن الاقرا وابن الاقرا مقدم على ابن الاورع ولا مانع من التزام ذلك
 فان قلت وعلى قياسه أيضا يلزم تقديم ولد الاسن ولو في غير الاسلام على ولد غيره
 وتقديم ولد من ذكر على ولد قرشي وبعد التزام ذلك ثم رأيت عن الشهاب البرلى انه
 اعترض الشرح بان هذا يخالف لاتفاق الشيخين على تقديم قريش على غيرها
 وأقول مراد الشيخين تقديم قريش على غيرهما من العرب والعجم لا على الافقه

ذكرته مع جوابه في شرح
 الروض واعلم انه لو كان
 الافقه أو الاقرا صبيا أو مسافرا
 أو فاسقا أو ولدنا فوضده
 أولى كما أشرت الى بعضه فيما
 مر وبما تقرر علم أن المنتسب
 الى من هاجر مقدم على
 المنتسب الى قريش مثلا

ومر بعده من المراتب التي ذكرها انشرت (قوله فانظف ثوبا وبدا الخ) الواو في هذا
 بمعنى الغاء كما في عبارة مر ولو تمارضت هذه الصفات الثلاث فينبغي تقديم الانظف
 ثوبا لان الثوب أكثر مشاهدة من البدن فالقلب الى صاحبه أميل ثم الانظف بدنا
 لان البدن مشاهد حال الصلاة والقلب الى صاحبه من الانظف صنعة اه
 ح ل بايضاح (قوله وصنعة) أي كسبا فيقدم الزراع والتاجر على غيرها برما رى
 (قوله عن الاوساخ) متعلق بانظف (قوله فأحسن صوتا) أي ولو كانت الصلاة
 سرية كما قاله ع ش لكن التعليل قاصر الآن يقال المراد في الجملة فالأحسن
 صوتا تميل اليه القلوب في الجملة أي ولو لم يسمع في نحو التكبير (قوله فأحسن
 صورة) لعل المراد بالصورة سلامته في بدنه من آفة تنقصه كعرج وشلل لبعض
 أعضائه اه ع ش (قوله وسمت) أي شكل والذي في التحقيق هو المتمد (قوله
 قدم بحسن الذكر) هذه المرتبة أسقطها المصنف وهي عقب قوله فأنسب والحاصل
 أن الصفات أربعة عشر الأربعة ثم الأقرأ ثم الأزه ثم الأورع ثم الأقدم هجرة
 ثم الأسن ثم الأنسب ثم الأحسن ذكرنا ثم الانظف ثوبا فوجهنا فبدا فافضنة ثم
 الأحسن صوتا فصورة اه سلطان وزاد بعضهم فالتزوج فالأحسن زوجة (قوله
 وفي المجموع الخ) أنظر ما فائدة نقل هذا بكلام التحقيق ويمكن أن يقال فائدة ما فيه
 من التصريح بالاختيار ورواؤه فيه إشارة الى أن ما في النهاج ضعيف عند النورى
 لأنه وقع له في التحقيق وغيره ما يخالفه والمختار هو ما في الغير كما قال والمختار الخ كذا
 قرره شيخنا (قوله ثم هيئة) الهيئة الحالة التي يكون الشخص عليها من التأني والوقار
 اه ع ش (قوله وأعي كصير) أي بعد استنواهم في الصفات المتقدمة وقوله
 والبصير أحفظ عن النجاسة فإن كان البصير لا يتعاشى من النجاسة قدم الأعي
 عليه أو كان الأعي غير خاشع قدم البصير عليه (قوله وعبد فقيه) أي زيادة على
 الفقه المعتبر لخدمة الصلاة وقوله كمر غير فقيه أي غير أفقه أي لا يعلم غير أفقه المعتبر
 لخدمة الصلاة والأدعي الفقيه أصلا صلاته باطلة كذا قرره شيخنا وهذا بخلاف
 نظيره في صلاة الجساسة لان القصد منها الدعاء والشفاعة والحربهما أليق كما
 في البرماوى (قوله من زيادتي) راجع للجملة الثانية فقط كما يعلم من مراجعة الأصل
 (قوله ولتقدم بكان) وهو الوالى والامام الراتب والناسا كن بحق أي يساح لمقدم
 بكان تقديم لا بصفات ولا يساح له ذلك وان كان يجوز له مع الكراهة اه شيخنا حقيقى
 والذي في شرح م ر ان التقديم مندوب اذا كان المقدم سا كنا بحق وكان غير أهل
 للإمامة وسكت عن حكم التقديم من الناسا كن الذي هو أهل ومن الوالى والراتب

(فانظف ثوبا وبدا وصنعة)
 عن الاوساخ لافضاء النجاسة
 الى استئصاله القارب وكثرة
 الجمع (فأحسن صوتا) دليل
 القلب الى الاقتداء به واستماع
 كلامه (ف) أحسن (صورة)
 دليل القلب الى الاقتداء به
 كذا رتب في الروضة كما صلاها
 عن المتولى وجزم به في الشرح
 الصغير والأصل عطف بالواو
 فقال فان استويا فانتظافة
 الثوب والبدن وحسن الصوت
 وطيب الصنعة ونحوها أي
 كحسن وجه وسمت والذي
 في التحقيق فان استويا قدم
 بحسن الذكر ثم نظافة الثوب
 والبدن وطيب الصنعة وحسن
 الصوت ثم الوجه وفي المجموع
 المختار تقديم أحسنهم ذكرنا
 ثم صوتا ثم هيئة فان تساويا
 وتشاها أقرع بينهما (وأعي
 كصير) لتعارض فضيلتهما
 لان الأعي أخشع والبصير
 أحفظ عن النجاسة (وعبد
 فقيه كمر غير فقيه) هو من
 زيادتي وهو ما صححه في المجموع
 وقال السبكي عندي ان
 الاول أدلى انتهى

ولعله مراد شيئا ح ف بقوله أي بإباح لموعبارة ح ل (قوله ولتقدم بكان) أي
وان لم يكن أهلا للصلاة كالكافر والمرأة لرجال وحديث يكون أولى بالامامة من غيره
بمخلاف من قدمه القوم بالصفة لا يكون أولى بالامامة من غيره ما وقوله كالكافر
المخ اعترض بأن الكافر والمرأة لا يقال لهما مقدمة لان التقدم من بسوغ له الصلاة
بالقوم وأجيب بأن هذا من يقال لهما مقدمة مان على فرض زوال المانع كما قاله الشمس
المخفي (قوله لا بصفت) أي كالفقير ونحوه من القراءة والورع والسن والنسب
رماوى (قوله لمن يكون أهلا للامامة) أي ولو كان مفضولا وعليه فلو قال بمجموع
أية قدم واحد منكم فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو لكل منهم أن يتقدم وان كان
مفضولا لعموم الأذنية نظروا لعل الشافى أظهر لان أحدهم منهم يتضمن استقاط
حقه وحيت سقط حقه ككان الأفضل أولى فلو تقدم واحد منهم بنفسه من غير
أذنه ولا ظن وضاه حرم عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بواحد مخصوصه فلو دلت
القرينة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم فلا حرجة له ع ش على م ر
(قوله وهذا) أي قوله ولتقدم بكان الشامل لمن هو أهل للامامة وغيره كما علمت
أعم من قوله فان لم يكن أهلا للامامة

(فصل في شروط الاقتداء)

أي المتبعة بعد اعتبار صفات الامام المتقدمة فلا شافى أن تلك شروط أيضا لعمدة
الاقتداء تأمل شوبرى (قوله وآدابه) أي وجنس آدابه لانه لم يذكر جميعها وعبارة م ر
ويجوز في بعض شروط القدوة وكثير من آدابها وبعض مكرهاها ما وقوله وآدابه
أي من الأمور المطلوبة حصولا كما في قوله ومن أن يقتد امام الى آخر المستنونات
أو تركها كما في قوله وكبره لما موم انفراد عن الصفه فتصدق الآداب بالمكرهاها
فساوت عبارة الشارح عبارتهما المذكورة (قوله سبعة) وهي عدم تقدمه على
امامه في المكان والعلم بانتقالات الامام واجتماعهما بكان واحدونية الاقتداء
أرا الجماعة وتوافق نظم سلاطيمها والموافقة في سنن تفحش المخالفة فيها فاجعلوا وتركها
والتبعية بأن يتأخر تحريمه عن تحريم الامام وقد نظمها شيخ الاسلام ابن عبد السلام
فقال

وسبعة شروط الاقتداء * يـ قـ دـ بـ لا امراء
كذا اجتماع لها في الموقف * مع المساواة أو الخلف
وعلم مأموم بالانتقال * توافق النظمين في الانفعال
توافق الامام في السبحة ان * كان بخلفه قباحش بين

فان استويا فالحق ولو ضريا
أولى من العبد ولو بصريا
والبالغ ولو عبدا أولى من
الصبي ولو حرا أو أوقه (ولتقدم
بكان) لا بصفت (تقديم)
لمن يكون أهلا للامامة وهذا
أعم من قوله فان لم يكن
أهلا فله التقديم * (فصل)
في شروط الاقتداء وآدابه
(الاقتداء شروط) سبعة

تتابع الامام فيما فعلا * تأخر الاحرام عنه أولا

وقد نفاها بعضهم بقوله

وافق النظم وتابع واعلم * أعمال متبوع مكان يجتمع

واحد خلف فاحش تأخرا * في موقف مع نية فحورا

(قوله عدم تقدمه) أي يقينا فلا يضر الشك في التقدم فالمشترط نفيه هنا التقدم المتيقن أما المشكوك فيه فلا يشترط نفيه كما سيذكره بقوله ولو شك في تقدمه الخ وقوله فيض الخ بيان لانه يوم وقوله ولا تضر مساواة الخ هذا داخل في المنطوق فهو من صوره اذ عدم التقدم يصدق بالمساواة ومحل هذا الشرط في غير شدة الخوف والجماعة فيها أفضل وان تقدم بعضهم على بعض على المعتمد كما في شرح م ر وخالف الجمهور وقالوا ان الانفراد أفضل قال الشوبري ومحت بعضهم ان الجاهل يغتفر له التقدم لانه عذر بأعظم من هذا وانما يتجه في جاهل معذور ليهده عن العلماء أو قرب اسلامه وعليه فالناسي مثله اه ايعاب الان يقال الناسي غيب لتقصير لغفلة ما به ماله حق نسي الحكم اه ع ش على م ر (قوله بان لا يتقدم) الباء بمعنى الكافي كما في ع ش ومثل القائم الراكع قال م ر بعد ذكر هذه العبارة تمامها سواء في كل ما ذكرنا قديما امثلا أولا ومحل ما قرر في العقب وما بعده ان اعتمد عليه فان اعتمد على غيره وحده كما صابغ القائم وركبة الجالس اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر حتى لو سلى قائما معتمدا على خشبتين تحت ابطيه فصارت رجلاه معلقتين في الهواء أو مما ستنين الارض من غير اعتماد اعتبر الخشبان على الاوجه ان لم يمكنه غير هذه الهيئة أما اذا تمكن على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة ولو تعلق مقتد بجبل وتعين طريقا أيضا كأن كان مصلوبا اعتبر منكبها فيما يظهر ومحت بعض أهل العصر أن العبرة في الساجد بما صابغ قدميه أي ان اعتمد عليها ولا بعد فيه غير ان اطلاقهم يخالفه اه شرح م ر تصرف أي فيكون المعبر عنده العقب بان يكون بحيث لو وضع العقب على الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان مرتفعا بالفعل وعليه فيه يمكن دخوله في كلامهم بان يراد بالعقب في حق القائم حقيقة أو حكما اه ا ط ف واعتمد ع ش ما يحتمل بعض أهل العصر كما قرره ح ف وقيل المعبر في حق الساجد الركبتان وقول م ر ان اعتمد عليها أي والا فاعتمد عليها كافي ع ش عليه ولو قدم احدي رجليه دون الاخرى واعتمد عليها لم تبطل صلاته الا بالتقديم بهما قياسا على الاعتكاف فيما لو خرج من المسجد باحدى رجليه واعتمد عليها فانه لا ينقطع اعتكافه والايمان فيما لو حلف لا يدخل مكانا ودخل باحدى رجليه واعتمد

أحدهما (عدم تقدمه في المكان) بان لا يتقدم قائم

عليه ما فانه لا يثبت كماله زى والضابط في ذلك كله ان لا يتقدم المأموم بجميع
ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الامام سواء اتحدا في القيام أو غيره أو اختلفا
وقد انماها بعضهم الى ست وثلاثين صورة ويباتهما ان الامام والمأموم اما ان يكونا
فائتين أو قاعدتين أو مضطجعين أو مستلقين أو مصلوبين أو معتمدين على خشبتين
تحت ابطيرهما فهذه ستة أحوال فتضرب أحوال الامام في أحوال المأموم تبلغ ستا
وثلاثين واحكامها لا تنفى على التأمل وهذه القسمة عقلية لان المصلوب لا يكون
اماماً لوجوب الاعادة عليه (قوله بمقبية) أى بكاهما فلا يضر التقدم بينهما اه
ع ش أى اذا اعتمد عليه (قوله ومما مؤخر قدميه) أى ما يصيب الارض منه
(قوله ولا قاعد) أى سواء كان يصلى من قعود اجزاء ولا بان كان قاعداً للتشهد اه
ع ش ومحل ذلك ان اعتمد عليهم ما فان كان الاعتماد على الاصابع فينبغي اعتبارها
دون الالين اه ح ل (قوله بمقبية) أى جميعه وهو ما تحت عظم الكتف الى
الخاصرة فيما يظهر اه ح ل قال م ر وفي المسئلة احتمالان اوجههما برأسه
والثاني وبمخال جبران العبارة بمقبية (قوله اعم من قوله في الموقف) وقد يجاب عن
الامل بان مراده بالموقف مكان الصلاة ومما بالموقف باعتبار اكثر احوال المصلى
او بأشرف احواله وهو الوقوف اه شورى (قوله تبعاً للسلف والخلف) السلف
هم أهل الفرون الاول الثلاثة العصاة والتابعون وأتباع التابعين والخلف من
بعدهم كما قرره شيخنا (قوله فيضرتقدمه) هو مفهوم المتن أى يغنى في الانعقاد
ابتداء وفي العصة دواما اه شورى وهذا على الجديد والقديم لا يضر لكه بكرة
كالموقف خاف الصف وحده كما في شرح م ر (قوله قياساً لا مكان على الزمان) أى
بجامع الفحش في كل وقوله المبطله مغة للمخالفة لا للأفعال قال شيخنا ولعل وجه
الفحش خروج به بتقدمه عليه عن كونه تابها كما في الا ط ف وقال شيخنا خ ف
وجه ذلك انه لم يهد تقدم المأموم على الامام في غير شدة الحرف بخلاف مخالفة
في الأفعال فانه عهد في اعداد كثيرة يباح له الخلف فيها (قوله ولا تضر مساواته)
هذه من صور المنطوق وكذا قوله فلونك الخ فالمناسب تقديمهما على المفهوم اعنى
قوله فيضرتقدمه عليه وقوله لكنها تكرر وقد تنس كما سيأتى في العراة والنسوة
مع اماتهن وقوله أيضاً لكنها تكرر وتنفوت فضيلة الجماعة في مدة المساواة لا مطلقاً
اه ع ش خلافاً لظاهر عبارة م ر وقوله في مدة المساواة الخ وكذا كل مكرره
أمكن تبينه وايضاحه ان الصلاة في جماعة تزيد على الانفراد بسبع وعشرين
صلاة والركوع في الجماعة يزيد على الانفراد بسبع وعشرين ركوعاً فاذا ساوى فيه

بمقبية وهما مؤخر قدميه
وان تقدمت أصابعه ولا قاعد
بأليه ولا مضطجع بمقبية
فعبيرى بذلك اعم من قوله
في الموقف (على امارة) تبعاً
للسلف والخلف فيضرتقدمه
عليه كتقدمه بالتعريف قياساً
للمكان على الزمان ولان ذلك
أفحش من المخالفة في الأفعال
المبطله ولا تضر مساواته لكنها
تكرر كما في المجموع وغيره

دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تتعين له فقط
دون السبع والعشرين التي تخص غيره (قوله ولو شك في تقدمه صح) أي
وان جاء من أمامه أي قدام الامام اهـ م راه ع ش خلافا لابن المقرئ حيث قال
ان الشك في هذه الحالة يضر لان الاصل بقاء التقدم ورد عليه بانه عارضه اصل آخر
ذكره الشارح بقوله لان الاصل عدم الفساد اهـ ح ف واذا لو كان الشك حال النية
لا يضر كما قاله ع ش والمتمم انه يضر تغليباً للمبطل (قوله وسن ان يقف امام
خلف المقام) الاولى امام المقام لان خلف المقام جهة الكعبة وبابه في الجهة الاخرى
والعمل الآن ان الامام يقف قبالة باب المقام فيكون المقام بين الامام والكعبة
ومقتضى تعبير المتن بخلاف ان الامام يجعل المقام خلف ظهره ويتوجه للكعبة
فلا يكون المقام بينه وبين الكعبة وهذا خلاف ما عليه العمل وفي ع ش على م ر
ما نصه قوله وسن ان يقف امام الخ قال شيخنا زى وظاهر ان المراد بخلفه ما يسمى
خلفه عرفاً وانه كلما قرب منه كان أفضل واشار بقوله وظاهر الى دفع ما يقال كان
المناسب في التعبير ان يقول امام المقام يعني بان يقف قبالة بابه لانه اذا وقف خلف
المقام واستقبل الكعبة صار المقام خلف ظهره اهـ ثم رأيت في ق ل على الجلال
قوله خلف المقام أي بحيث يكون المقام بين الامام والكعبة لان وجهه أي بابه كان
من جهتها اهـ فانظر قوله كان من جهتها المقتضى ان التعبير بالخلف صحيح بالنظر الى
ما كان اولاً وان ما هو عليه الآن قد حدث فالتوقف والاشكال انما هو بالنظر اليه
واما بالنظر لحاله الاول فلا وقفة اصلاً كما علمت تأمل قال سم ولا نظرت فويت ركعتي
الطواف ثم على الطائفتين لا تهم ليسوا اولى منه على ان هذا الزمن قصير ويندو وجود
طائفتين حيثئذ فكان حق الامام مقدماً اهـ (قوله خلف المقام) عند الكعبة
لا حاجة لقوله عند الكعبة لان خلف المقام لا يكون الا عند ما فلو قال عند الكعبة
خلف المقام كان أولى اهـ ح ف وقال بعضهم قوله عند الكعبة لا يغني عنه قوله
خلف المقام لان الخلف يصدق مع البعد عن المسجد (قوله وللحجاة) انما عمل ثانياً
اشارة الى انه ليس خصوصية له صلى الله عليه وسلم (قوله وان يستدير واحولها)
والصف الاول حيثئذ في غير جهة الامام هو ما اتصل بالصف الاول الذي وراءه
لا ما قرب من الكعبة اهـ زى بان كان بين الكعبة والصف المذكور فلا يحصل له
ثواب الصف الاول وحي قرب المصلي من الكعبة وانحرف عنها ضرر بخلاف ما لو بعد
كما تقدم في باب الاستقبال انه لو وقف صف طويلاً في آخرياب المسجد الحرام لم تصح
صلاة من خرج عن سمت الكعبة لو قرب منها كما ذكر ذلك بعض المتأخرين يعني حجر

ولو شك في تقدمه صح
صلاته لانه الاصل عدم الفساد
(وسن ان يقف امام خلف
المقام عند الكعبة) تبعاله
صلى الله عليه وسلم وللحجاة
وهذا من زيادتي (و) ان
(يستديروا)

أى المأمومون (حولها) أن صلوا
 فى المسجد الحرام ليحصل توجه
 الجميع إليها (ولا يضر كونهم
 أقرب إليها فى غير جهة الامام)
 منه إليها فى جهته لانتفاء
 تقدمهم عليه ولأن رعاية
 القرب والبعد فى غير جهة
 مما يشق بخلاف الأقرب فى
 جهته فيضربون توجه الركن
 فجهته مجموع جهتي جانبيه
 فلا يتقدم عليه المأموم التوجه
 له أو لأحدى جهتيه (كما)
 لا يضر كون المأموم أقرب
 إلى الجدار الذى توجه إليه من
 الامام إلى ما توجه إليه (لو وقف
 فيها) أى فى الكعبة (واختلفا
 جهة) كان وجه المأموم
 إلى وجه الامام أو ظهره إلى
 ظهره فإن اتحد جهة ضر ذلك
 ولو وقف الامام فيها والمأموم
 خارجا جازوله التوجه إلى أى
 جهة شاء ولو وقف بالعكس جاز
 أيضا لكن لا يتوجه المأموم
 إلى الجهة التى توجه إليها
 الامام لتقدمه حيث أنه عليه
 (و) سن (أن يقف ذكر)
 ولو مبيا لم يحضر غيره

لكن جرما أى الشيطان بخلافه قاله م ر وعلى جزءهما فلا يضر ولو كان لو قرب
 منها تخرج عن سمتها وبه صرح العلامة الخطيب أيضا اه ع ش واعتمده ح ف
 وقال أن فى تكليفه الانحراف مشقة وهو بعيد إذ كيف يكون مشاهدا للكعبة
 ولا يضر فى التوجه إليها وجزم البرماوى بوجوب الانحراف وهو المعتمد (قوله
 أى المأمومون) أى وإن لم يضق المسجد (قوله ليحصل توجه الجميع إليها) أى
 إلى جميعها أى جميع جهاتها والألف واللام فى صفا خلف صف فقد توجهوا إليها قوله
 ولا يضر كونهم أقرب إليها قال شيخنا كجبر والوجه فوات فضيلة الجماعة هذه
 الاقربى المذكورة كالوانفرد عن الصف ويدل على ذلك قوة الخلاف أى فى الجهة
 وعدمها إذ الخلاف المذهبي أولى بالمراعاة من غيره اه شورى ويؤخذ منه عدم
 فواتها بالمساواة فوات الله فى المذكور وهو الكراهة للخلاف فى البطلان كما ذكره
 أيضا (قوله منه) أى من قربه وقوله إليها متعلق بقرب المحذوف وقوله فى جهته
 متعلق به أيضا (قوله بخلاف الأقرب فى جهته) كان يكون ظهر المأموم لوجه الامام
 اه ح ل (قوله فجهته مجموع جهتي جانبيه) أى جاتي الركن الذى توجه إليه وانظر
 هل من الجهتين الركنان المتصلان بالجهتين زيادة على الركن الذى استقبله الامام
 أولا حتى لا يضر تقدم المستقبليين لذيتك الركنين على الامام فيه نظر والأقرب
 الضرر فتكون جهة الامام ثلاثة أركان وجهتين من جهات الكعبة اه ع ش فقول
 الشارح مجموع جهتي جانبيه أى مع الركنين المتصلين بها وفى ع ش على م ر مانصه
 أما لو وقف الامام بين الركنين فجهته تلك الجهة والركنان المتصلان بها من الجانبين
 (قوله واختلفا جهة) هذا أنا كيد التنبيه اذ يستفاد منه هذا القيد لأن هذا
 بمعنى قوله فى غير جهة الامام فقط (قوله فان اتحد جهة) بأن كان وجه الامام إلى ظهر
 المأموم وقوله إلى أى جهة شاء لأنه لا يمكن أن يكون ظهره لوجه الامام اه ح ل
 (قوله ضر ذلك) شمل كلامهم فى هذه ما لو استقبل رقبته وكان المأموم ارفع من
 الامام لصدق تقدمه عليه فى جهته حيث أنه اه س ل (قوله ولو وقف بالعكس) هذه
 تمام الأحوال الأربعة والضابط فيها أن يقال يشترط أن لا يكون ظهر المأموم
 إلى وجه الامام حقيقة أو تقديرا (قوله لكن لا يضر الخ) كان يكون وجه الامام
 إلى ظهره لأن الجهة التى توجه إليها واحدة وإن كان توجه كل منهما إلى جدار بخلاف
 ما إذا كان وجهه إلى وجهه فإنه يصح (قوله وسن أن يقف ذكر الخ) التعبير بالوقوف
 هنا وفيما يأتى جرى على الغالب فلم يصل واقفا كان الحكم كذلك اه شرح م ر
 (قوله لم يحضر غيره) صفة لذكره فان حضر مع آخر فسبأ فى قوله وإن يصطف ذكره

(قوله عن يمينه) وان فاته نحو سماع قراءة على المعتمد كما في ق ل والبرماوى
 خلافا لما في سم على المنهج (قوله صلى من الليل) أى فى الليل أى يصلى تقلا لا تشرع
 فيه الجماعة وأقر ابن عباس على الاقتداء به لبيان الجواز اه ع ش على م
 (قوله فاخذ برأسى) له بحسب ما اتفق له صلى الله عليه وسلم والاقتضويل الامام
 المأموم لا يتقيد بذلك بدليل الرواية الآتية فاخذ بيدي الخ أو انه لما كان صغيرا
 وهو يلزم منه قصره سهل عليه تناسل رأسه دون يده مثلاً أو ان ذلك خصوصية له
 صلى الله عليه وسلم لما هو ظاهر ان ذلك يتعذر على غيره اه ع ش على م
 ويؤخذ من الحديث انه لو فعل أحد من المتقدمين خلاف السنة استحب للامام
 ارشاده اليها بيده أو غيرها ان وثق منه بالامتنال ولا يبعد ان يكون المأموم
 فى ذلك مثل الامام فى ارشاده غيره ولو لا امام ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل
 القليل (قوله فاقمى) أى حولنى (قوله وان تأخر قليلا) أى عرفا ولا يتوقف
 حصول السنة على زيادة القرب بحيث يجازى بعض بدن المأموم بعض بدن الامام
 فى الركوع والسجود كما فى ع ش على م ر قال شيخنا وها تان سنتان التأخر
 وكونه قليلا أى بقدر ثلاثة اذرع فاقل فلو قام عن يساره أو خلفه أو ساواه أو زاد
 فى التأخر عليه ما فاته فضيلة الجماعة (قوله قليلا) بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة
 اذرع وكب ايضا بان يخرج عن المساواة وتزيد المرأة على ذلك اه حل وعبرة
 الشورى والراد بان قليل ان يخرج عن المساواة بلبيل ما باقى ان الثانى يحرم عن
 يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخر ان ثلاثة اذرع أو نحوها خلافا لمن توجهه لان ذلك
 انما هو فى الصف خلفه ولو كان مثله لم يحتج الى تقدمه ولا تأخرهما اه ايعاب بحروفه
 (قوله احرم عن يساره) بفتح الياء اقص من كسرهما وعكسه ابن دريد فان لم يكن عن
 يساره حل احرم خلفه ثم تأخر اليه من هو على اليمين ولو خالف ذلك كره وفاته فضيلة
 الجماعة كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى ثم ان عقب تحريم الثانى تقدم الامام أو تأخرهما
 حصل لما فيه مآتها والا فلا تحصل لواحد منهما كما يعلم من قوله ثم بعد احرامه الخ اه
 شرح م ر وقوله ولو خالف ذلك كره ظاهره انه لا فرق فى ذلك بين العالم والجاهل
 ولو قيل بغيره فذلك فى حق الجاهل وان بعد عهده بالاسلام وكان مخالطا للعلماء
 وأنه لا تقوته فضيلة الجماعة لم يكن بعيدا لان هذا مما يخفى اه ع ش وقوله والا فلا
 تحصل لواحد منهما أى وان حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك حيث انتفت العقبة
 وظاهره ان فضيلة الجماعة تنفى فى جميع الصلاة وان حصل التقدم أو التأخر بعد
 وهو مشكل وفى فتاوى والده فى محل آخر ما يخالف ذلك فليراجع اه رشيدى (قوله)

(عن يمينه) أى الامام الخ
 الشيخين عن ابن عباس قال
 بقى عند خالتي ميمونة وقام
 النبي صلى الله عليه وسلم يصلى
 من الليل فقامت عن يساره
 فاخذ برأسى فاقمى عن يمينه
 (و) ان (تأخر) عنه ان كان
 الامام مستورا (قليل)
 استعمال الادب واظهار الرتبة
 الامام على رتبة المأموم
 (فارجاء) ذكر (أخر) احرم عن
 يساره

ثم بعد احرامه الخ) اما اذا تأخر من على اليمين قبل احرام اثنائي أو ليتأخرا أو تأخرا
في غير القيام فيكره اه حرم (قوله ثم يتقدم الامام) ظاهره استمرار الفضيلة لهما
بعد تقدم الامام وان داما على موقفهما من غير ضم احدهما الى الآخر وكذا التأخرا
ولا بعده لطلبه منها هنا ابتداء فلا يخالف ما سيأتي اه برماوى (قوله أو يتأخران)
أى مع انضمامهما وكذا ينضممان لو تقدم الامام اه عزيزى ويدل له قوله في الحديث
الآتى فأخذ يدينا فقامنا خلفه الخ (قوله كعود) أى ولولما جزع عن القيام (قوله
اذ لا يأتى التقدم والتأخر فيه) أى في غير القيام (قوله والظاهر) ان الركوع ومثله
الاعتدال لانه قيام فى الصورة اه ع ش على م ر (قوله جبار) بفتح الجيم وتشديد
الباء الموحدة وآخره راء (قوله لضيق المكان الخ) أى أو كان بحيث لو تقدم الامام
سجد على نحو تراب يشوه خلقته أو يفسد ثيابه أو يضر عليه الناس اه ع ش
على م ر (قوله فعل المكن لتعينه الخ) أى فان لم يفعل التقدمة أو التأخر من أمكنه
دون التأخر فهل تفوت الفضيلة عليه دون من لم يمكنه تقدم ولا تأخر لعدم تقصيره
أو تفوتها معافيه نظروا الا قرب الاول لما من عدم تقصير من لم يتمكن اه ع ش
على م ر (قوله وان يصطف ذكران خلفه الخ) هذا مقابل قوله وان يقف ذكر عن
يمينه اذ الفرض انه حضروه كقيد به الشارح فيما سبق كذا قررر شيخنا (قوله
كأمرأة) أى ولو زوجة أو محرما (قوله صفا خلفه) أى بحيث يكونان محاذيين
ليدنه وقال المحقق الحلى أى قاما صفا اه وهذا الحل منه يقتضى ان يقرأ قول الشارح
صفا بفتح الصاد مبنيا للفاعل وهو جائز كبناءه للمفعول فان صف يستعمل لازما
ومتعديا فيقال مغقت القوم فاصطفوا وصفوا اه مصباح بالمعنى اه ع ش على م ر
وقوله والمرأة خافهما وحيث يحصل لكل فضيلة الصف الاول لنفسه كما فى ح ل
(قوله والخنى خلفهما) أى لاحتمال الانوثة ولم يقل خلفه أى الذكر لاحتمال عود
الضمير للامام وقوله والمرأة خلف الخنى أى لاحتمال الذكورة اه ح ل (قوله
لفضلهم) أى بالبلوغ والمراد ان شأنهم ذلك حتى لو كان الصبيان أفضل منهم بعلم
أو غيره فان الرجال يقدمون أيضا اه شيخنا (قوله فصبيان) بكسر أوله وحكى ضمه
وان كانوا أفضل من الرجال كما علمت (قوله اذا استوعب الرجال الصف) أى
وان لم يكونوا متضامين بل وقفوا على وجه بحيث لو دخل بينهم الصبيان لوسعهم وقوله
والأى بان كان فى الصف خلفه ليس فيه أحد من الرجال وبهذا يدفع ما فى كلام زى
من تضعيف قول الشارح وظاهر الخ ع ش أى فلا يدخلون الا عند وجود الفرقة
على التمدد (قوله والا كل بهم أو بهضهم) ويقفون على أى صفه اتفقت لهم سواء

ثم بعد احرامه (يتقدم الامام
أو يتأخران فى قيام) لافى
غيره كعود وسجود اذ لا يتأق
للتقدم والتأخر فيه الابعول
كثير والظاهر ان الركوع
كالقيام وقولى فى قيام من
زيادتى (وهو) أى تأخرهما
(أفضل) لخبر مسلم عن جابر
قال قام رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلى فقامت عن
يساره فاخذ بيدي حتى
ادارتى عن يمينه ثم جاء جبار
ابن جعفر قام عن يساره فاخذ
بأيدىنا جميعا حتى أقامنا خلفه
ولان الامام متبوع فلا يتقل
من مكانه هذا (ان امكن)
أى كل من التقدم والتأخر
فان لم يمكن الا أحدهما الضيق
المكان من أحد الجانبين
فعل الممكن لتعينه طريقا فى
تحصيل السنة والتقيد بذلك
من زيادتى (و) أن (يصطف
ذكران) ولو صبيان أو صيدا
ورجالا معا أو مرتبين (خلفه
كأمرأة فكثر) ولو جاء ذكر
وأمرأة قام الذكر عن يمينه
والمرأة خلف الذكر أو ذكراد
وأمرأة صفا خلفه والمرأة خلفه
أو ذكر وأمرأة وخنى وقف
الذكر عن يمينه والخنى

خافهما والمرأة خلف الخنى ١١٢ ل (و) أن (يقف خلفه رجال) لفضاهم (فصبيان) لانهم من جنس
الرجال وظاهر ان محله ان استوعب الرجال الصف والا كل بهم أو بهضهم

كانوا في جانب أو اختلطوا بالرجال اه ع ش على م ر (قوله فخنائي) أي وان لم ينفق
صف الصبيان ولا يكمل بهم لاحتمال انوثتهم وقوله ففساء وان لم ينفق صف الفخنائين
ولا يكمل بهم لاحتمال ذكورتهم زي ويقدم من الايات البالغات على غيرهن
ح ل (قوله الاحلام) جمع حلم بضمهم وهو الاحتمال قال تعالى واذا بلغ الاطفال
منكم الحلم فالمراد بهم البالغون وقوله والنهي أي العقول جمع نهى بضم النون
وسكون الهاء وهي العقل وقول بعضهم الاحلام جمع حلم بالكسر وهو الفرق
في الامور الثاني فيه غير مناسب هنا الا ان يقال يلزم منه البلوغ فيكون اطلاق المألوم
وأراد الا لازم (قوله ثلاثا) أي بعد المرة الاولى واحدة أعني قوله ليليني منكم اولوا
الاحلام فالمراد انه قال ثم الذين يلونهم مرتين مع هذه هذا هو المراد وانما كان هذا
مراد الا انه لم يكن في زمنه خنائي بدليل ان احكامهم انما تؤخذ بالقياس كما يؤخذ
من الرشيدى على م ر وقال شيخنا ح ف انه شامل للخنائي ونص عليهم لعلمه
بوجودهم بعد فيكون قوله ثلاثا راجع لقوله ثم الذين يلونهم أي فالمراد ثلاثا أي غير
الاولى وكان حق التعبير في الثالثة التي المراد منها النساء ان يقال ثم الا لى يلينهم
وانما عبر بالذين وبواجع الذكور لسا كنه لمرارة الثانية الواقعة على الصبيان (قوله
بتشديد النون) وهي امانون التوكيد الثقيلة مع حذف نون الوقاية أو التخفيف مع بقاء
نون الوقاية وادغامها فيها والفعل فيها مبني على فتح آخره وهو الياء ومعه جزم بلام
الامروا مع التخفيف فالنون لاوقاية والفعل مجزوم بحذف الياء اه برماوى (قوله
وبحذفها) أي الياء نصار ليليني فهو مجزوم بحذفها كما علمت قال جروا خذوا رواية واحدة
من ادعى ثالثة وهي اسكان الياء وتخفيف النون وفيه نظر لان اثبات حرف العلة
مع الجواز لغة لبعض العرب جائز في السعة عند بعضهم وان كان مقصورا على
الضرورة عند الجمهور هكذا قاله ح ل وقوله وفيه نظرائح هذا المظهر ممنوع لانه
لا ينبغي حمل كلام المصطفى على ذلك القول الشاذ عند الجمهور والمخالف للقياس
والسمع عندهم فصحة نسبة الخطأ لمن ادعى الثالثة تأمل (قوله لم يؤخروا من
مكانهم) أي وان كان حضور الرجال قبل احرام الصبيان اه ح ل والمراد
لم يؤخروا ندبا لم يخف من تقدمهم على من خلفهم فتنة والاخروا ندبا كما هو ظاهر
لما فيه من دفع المفسدة كما في ع ش على م ر (قوله بخلاف من عداهم) أي
فانهم يؤخرون ولو بعد الاحرام لكن بافعال قليلة وفي كلام بعضهم ان كلامهم مفروض
فيما اذا كان قبل الاحرام فان كان بعد ذلك لم يؤخروا اه ح ل ولعل مرادها البعض
سم فانه مصرح بما اذا كان قبل الاحرام تنبيه سئل الشهاب عما أفق به بعض أهل

(فخنائي) لاحتمال ذكورتهم
وذكورتهم من زيادتي وصرح
به في التحقيق وغيره (فساء)
والاصل في ذلك قوله صلى الله
عليه وسلم ليليني منكم اولوا
الاحلام والنهي ثم الذين
يلونهم ثلاثا رواه مسلم وقوله
ليليني بتشديد النون بعد الياء
وبحذفها وتخفيف النون
روايتان والنهي جمع نهية
بضم النون وهو العقل فلو حضر
الصبيان اولاً ثم حضر الرجال
لم يؤخروا من مكانهم بخلاف
من عداهم

العصر انه اذا وقف صف قبل اتمام امامه لم يحصل له فضل الجماعة هل هو معتمد
 أولا فاجاب بانه لا تفوت فضيلة الجماعة بوقوفه المذكور وفي ابن عبيد الحق ما يوافقه
 وعليه فيكون هذا مستثنى من قولهم بخالفة السنن المطلوبة في الصلاة من حيث
 الجماعة مكروهة مفوتة للفضيلة اه ع ش علي م ر واعتمد مشايخنا خيالا انه
 وافضل كل صف عينه أي بالنسبة لمن على يسار الامام اما من خلفه فهو وافضل ممن
 على اليمين م ر وع ش وافضل صفوف الرجال اولها وامام صفوف النساء فانفضلها
 آخرها البعده عن الرجال وان لم يكن فيهم رجل غير الامام ومثلين الختاني اه ع ش
 علي م ر ملخصا (قوله وان تقف امامتهن) قال الرازي انه لانه القياس كما أن رجلة
 ثانيا رجل وقال القوفوي بل القياس حذف التاء اذ لفظ امام ليس صفة قياسية
 بل صفة مصدر اطلقت على الفاعل فاستوى المذكر والمؤنث فيها وعليه فاقى
 بالتاء اثلايتوهم ان امامهن الذكر كذلك جرح شوبري (قوله وسطهن) المراد
 ان لا تقدم عليهن وليس المراد استواء من على يمينها ويسارها في العدد اه ع ش
 علي م ر وعبارة الشوبري (قوله وسطهن) أي مع تقدم يسير بحيث تتنازعهن
 ومخالفته مكروهة مفوتة للفضيلة الجماعة اه ومثله شرح م ر قال ع ش
 فان لم يحضر الا امرأة فقط وقفت عن يمينها اخذاء ما تقدم في المذكور (قوله بسكون
 السنين اكثر من فقها) عملا بالقاعدة من ان متفرقا الاجزاء كالناس والدواب يقال
 بالسكون وقد تفتح وفي متصل الاجزاء كالرأس والدائر يقال بالفتح وقد تسكن والاول
 ظرف والثاني اسم اه ح ل قال في الصحاح يقلل جليست وسط القوم بالتسكين
 وجليست وسط الدار بالتحريك لانه اسم وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون
 وان لم يصلح فيه بين فهو بالتحريك وربما سكن (قوله رواها) أي فعلى عائشة وام سلمة
 (قوله وكالمرأة عار الخ) ومخالفة ما ذكره مكروهة مفوتة للفضيلة الجماعة اه ح ل
 (قوله أم عراة) هذا اذا لم يكن وقوفهم معا والاول فواما فوامع غرض البصر اه س ل
 وعبارة الشوبري قوله أم عراة ليس يقيد بل انهم المستترون ومن بعضهم مستتر
 كما هو ظاهر اه (قوله بصراء) عبارة شرح م ر وفيهم بصير وهي أحسن (قوله
 وذكر سنن المذكورات) أي المسائل المذكورات وجلتها عشرة اولها قوله
 ويستند رواها و آخرها قوله وامامتهن وسطهن (قوله وكره المأموم انفراد) أي
 ابتداء أو دوا ما يكفي حل وتفوت به فضيلة الجماعة قال في شرحه وجرحه وسم
 ان الصفوف المتقطعت تفوت عليهم فضيلة الجماعة اه قال م ر في الفتاوى تبعا
 لأشرف المنادى ان الفاتت عليهم فضيلة الصفوف لان فضيلة الجماعة ومال ع ش

(و) أن تقف (امامتهن
 وسطهن) بسكون السين
 أكثر من فقها كما كانت
 عائشة وأم سلمة تفعلان ذلك
 رواها البيهقي بإسنادين
 صحيحين فالمرأة غير امرأة
 قدم عليهن كالمرأة عار أم
 عراة بصراء في ضوء ذكر
 سنن المذكورات من زيادتي
 وكره المأموم انفراد عن صف

ان ما في شرح م ر لانه اذا تعارض ما فيه وغيره قدم ما في الشارح (قوله من جنسه)
 خرج بالجنس غيره كمرأة وليس هناك نساء أو خشي وليس هناك خناثي فلا كراهة
 بل يندب كما يعلم من شرح م ر وعبارته وخرج بالجنس غيره كمرأة خلف رجال
 الخ (قوله عن أبي بكر) يفتح الكافي أفصح من سكنوها كافي المصباح أي بكرة
 ابترسني بذلك لانه تدلي بها من الطائف حين حاصر النبي صلى الله عليه وسلم أهله
 وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم (قوله فذكره) يحتمل قراءته بضم الذال
 المعجمة ويقتضها فلتراجع الرواية وكل منهما صحيح والمتبادر من قوله زادك الله حرما
 الفتح وقوله ولا تعد بفتح التاء القوقية وضم العين اه ع ش (قوله زادك الله
 حرما) أي على ادراك الجماعة أو الركعة ولا تعد لانه فراد عن الصف أولا تعد
 للتأخر حتى يفوت أول الجماعة اه شوبري (قوله لوسعهم) أي من غير الحاق مشقة
 لغيره كما هو ظاهر جروياه علم (قوله اليها) أي السعة وان لم تكن فرجة والمعتد
 انه لا يخرق الا للفرجة لا للسعة التي ليس فيها فرجة وقيل الضمير في اليها راجع
 للسعة بمعنى الفرجة فيكون في كلامه استخدام اه وعبارة الرشيدى على م ر فخرج
 ما اذالم يكن فرجة لكن هناك ما لو وقف فيه لوسع فيه لا يتخطى فيه لعدم التقصير وهذا
 ما اقتضاه ظاهر التحقيق وسوى الشهاب ابن حجر بينهما تبعا لأجموع اه (قوله
 لتقصيرهم بتركها) فلو عرضت فرجة بعد كمال الصف في أثناء الصلاة فقتضى تعليلهم
 بالتقصير عدم الخرق اليها ويحتمل غيره قاله م ر في شرحه وقوله فلو عرضت فرجة الخ
 أي بان علم عروضها أو ما لو وجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرأت فالظاهر
 انه يخرق ليصلها اذا لم يل عدم سدها سيما اذا كان ذلك من أحوال المأمورين
 المعتادة لهم اه ع ش (قوله كما زعم بعضهم) هو الامام الاسنوي (قوله وانما يتقيد به
 تخطى الرقاب) أي وهو المشي بين القاعدين لانهم لم يدخلوا في الصلاة فلم يتحقق
 تقصيرهم وأما خرق الصغوف فهو المشي بين الصغين وهما قائمان اه ح ل (قوله
 ثم بعد احرامه الخ) أما قبله فيكروه لاحرام كما أتى به الشهاب م ر اه شوبري
 والفرق بينه وبين ما لو سوك غيره بغير اذنه بعد الزوال حيث حرم أو زال دم الشهيد
 ان هذا ما ذون فيه شرعا لكنه يجعله بخلاف ذلك اه برماوى (قوله جراهه شخصا)
 فان كان رقيقا ولفظ ضمنه وان ظنه حرا ويشكل عليه ما لو سجد عليه حيث لم يضمن
 هناك ويضمن هنا مع الاستيلاء هنا وهناك أيضا اه شوبري ومحل الجر المذكور
 ان يجوز موافقته وكان حرا وان يكون الصف أصغر من اثنين كافي شرح م ر
 (قوله خروجا من الخلاف) أي في بطلانها بالانفراد عن الصف قال به ابن المنذر

من جنسه مخبر البخاري عن
 أبي بكر أنه دخل والنبي صلى
 الله عليه وسلم راكع فركع
 قبل أن يصل الى الصف
 فذكر ذلك له صلى الله عليه
 وسلم فقال زادك الله حرما
 ولا تعد (بل يدخل الصف
 ان وجد سعة) بفتح السين
 ولو بلا خلاء بان يكون بحيث
 لو دخل بينهم لوسعهم بل له
 أن يخرق الصف الذي يليه
 فافوقه اليها لتقصيرهم بتركها
 ولا يتقيد خرق الصغوف
 بصغين كما زعم بعضهم وانما
 يتقيد به تخطى الرقاب الآتى
 بيان في الجملة (والا) أي
 وان لم يجد سعة (احرم ثم)
 بعد احرامه (جر) اليه (شخصا)
 من الصف ليصطف معه
 خروجا من الخلاف (وسن)
 لمجروده (مساعدته) بموافقته

وابن خزيمة والحميدى اشوبرى أى والامام أحمد (قوله لينال معه فضل المعاونة)
أى مع حصول ثواب صفه الذى كان فيه أولاه لم يخرج منه الا لعذر اه شرح
هو شرح م ر وس ل و ع ش (قوله أنه لا يجزأ احدا) فان فعل كره ولم يحرم
لان الجرم مطلوب فى الجملة وقوله لانه يصير احدهما منفردا أى فى زمن من الأزمنة
فلا يقال يمكنه ان يصطف مع الامام فلا يكون منفردا كما فى حل وهذا اعنى قوله
وظاهر انه لا يجزأ احد الخ شرط رابع يضم للثلاثة المتقدمة أولها ان يكون الجرب بعد
احرامه وان يجوز موافقته والامتنع خوف الفتنة وان يكون حرا ثلاثا دخل غيره
فى ضمانه بالاستيلاء عليه كما فى شرح م ر وقد نظم بعضهم شروط الجرب فى بيت
نقال

لقد سن جراحا من صف عدة * يرى الوفق فاعلم فى قيام قد احراما

نقل همة احرم لئال (قوله نعم ان أمكنه الخ) والخرق فى الاولى أفضل من الجرب
فى الثانية اه شرح م ر (قوله ليصطف مع الامام) أى وابس هو صفامستة لاحتى
يكون صفا أول وكتب ايضا ولو أمكنه ان يصطف مع الامام ينبغى ان لا تقوت فضيلة
المصنف الاول على من خلف الامام لانه لا تقصير منهم وانما جازله الخرق فى الاولى لعذره
وهذا الكلام يفيد أن المأموم اذا اصطف مع الامام يكون صفا أول حقيقة وما عداه
أول حكم وهو يخالف ما مر أول القولة والمقدم ما هنا لعذره وكتب ايضا لو احرم عن
يمين الامام مع تمكنه من الدخول فى الصف أو الجركه وفانته فضيلة الجماعة
ولا تقوت فضيلة الصف الاول على من خلف الامام اه حل (قوله أو كان مكانه)
أى فيما اذا كان الصف اثنين لوجزأ احدهما لصار الاخر منفردا فانه يجزأهما معا
(قوله فينبغى) ان يخرق فى الاولى هى ما اذا أمكنه الخرق ليصطف مع الامام وقوله
فى الثانية هى ما اذا كان مكانه يسع اكثر من اثنين وهى محل الاستدراك اه مسئلة
لو اصطف جماعة خلف الامام فجاء آخرون ووقفوا بين الامام ومن خلفه فهل يحرم
عليهم ذلك لتقويتهم على المتقدمين فضيلة الصف الاول أو يكره قال شيخنا العظمى
بالحرمة وتبعه زى ثم قال رأيت فى ع ب ما يدل على الكراهة قال زى ويمكن حله
على ما اذا زاد ما بينهم وبين الامام على ثلاثة اذرع لتقصيرهم حيث ذول الاقتاء
بالحرمة على ما اذا كان بينهم وبين الامام ثلاثة اذرع فاقبل اه وقوله وحل الاقتاء
بالحرمة الخ هذا مبنى على تقويتهم ثواب الصف الاول لمن خلفهم ونقل سم عن م ر انه
لا حرمة ولا يفوت ثواب الصف الاول على من خلفهم لعدم تقصيرهم اه وينبغى كراهة
مسلاتهم امامهم ويجهل لهم ثواب الجماعة لا الصف الاول فيما يظهر تأمل وراجع

فتقف معه صفا لينال فضل
المعاونة على البر والتقوى
وظاهر انه لا يجزأ احدا من
الصف اذا كان اثنين لانه
يصير احدهما منفردا نعم
ان أمكنه الخرق ليصطف مع
الامام او كان مكانه يسع اكثر
من اثنين فينبغى ان يخرق فى
الاولى ويجزأهما فى الثانية
والتصریح بالسنية من زيادنى

وانظر وجه الكراهة الاولى وعجاجة حجة تقتضي عدمها حيث قال متى كان بين كل
صغين أكثر من ثلاثة اذرع كره للداخلين ان يصطفوا مع المتأخرين فان فعلوا
لم يحصلوا فضيلة الجماعة لانهم ضيعوا حقهم فينبغي لهم ان يصطفوا بين الامام
والمأمومين (قوله عليه) أراد به ما يشمل الظن بدليل قوله أو صوت مبلغ اه شرح حجر
ولهو اعني اعتماد حركة من يجنبه ان كان ثقة على ما تقررو والمراد ان يعلم بانتقاله قبل
ان يشرع في الركن الثالث لا على الفور كما قاله ح ل (قوله أو صوت مبلغ) أي
عذر رواية بان يكون بالغسا عا قلا حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى وان لم يكن مصليا
وكذا الصبي المأمون والفاسق اذا اعتقد صدقه ولو ذهب المبلغ في أثناء صلاته لم
يؤثم بنية المفارقة ان لم يرج عوده قبل مضي ما يسع ركعتين في ظنه فيما يظهر اه
ح ل أي أو انتصاب مبلغ آخر س م (قوله واجتماعهما بمكان الخ) المراد بالاجتماع
بالمكان عدم البعد وعدم الحائل على الوجه الآتي فيهما فيصدق بما اذا كان بين
الصف الاخير والامام فراعخ كثيرة في غير المسجد (قوله كما عهد) الكاف للتعليل
وما يعني اجتماع وعهد يعني علم فسكانه قال لاجل الاجتماع الذي عهد عليه الجماعات
أي عدم وقوعها عليه أي معصية به في العصر الحالية تأمل (قوله أربعة أحوال)
بل سبعة لان قول المتن أو بغير يشمل أربع صور بان كانا ببناء أو فضاء أو أحدهما
في بناء والاخر في فضاء وانما قيد الشارح بالاربعة لان هذه الصور الاربع لما كان
حكمها واحدا كانت قسما واحدا (قوله من فضاء) بيان للغير (قوله فان كانا بمسجد)
أي غير ما وقف بعضه بمسجدا شائعا على الوجه كما انه تباينهم الا في بابه كله
مبنى للصلاة اه اياب شورى (قوله كبر) أي ومنارة داخلية فيه كما في شرح م ر
وعجاجة حجر ومنارته التي بابها فيه انتهى وقصبتها ان مجرد كون بابها فيه كافي
في عدها من المسجد وان لم تدخل في وقفيته وخرجت عن سمت بنائه ولا يدان يكون
البئر له سلامه متادة يمكن التوصل للامام منها من غير مشقة (قوله نافذة) أي بحيث
يمكن الاستطراق من ذات المبتدعة ولولا يصل من ذلك المقتضى ذلك البناء
الابازورار وانعطاف بحيث يصير ظهره للقبلة والانعطاف تفسير للازورار ح في
(قوله اغلقت) أي أبوابها أي ولو بقفل أو ضبة ليس لها مفتاح مالم تسير فيض الشباك
وكذا الباب المسمر بالاولى لانه يمنع الاستطراق والرؤية قال شيخنا وان كان
الاستطراق ممكنا من فرجة من أهلاء في ما يظهر لان المدار على الاستطراق العادي
وكذا السطح الذي لا مرقى له من المسجد بان ازيل سلمه ومن هذا يعلم بطلان صلاة من
يصلى بدكة المؤذنين وقد رفع ما يتوصل به منها الى المسجد ولو كان الشباك في وسط

(و) ثاني الشروط (علمه)
أي المأموم (بانتقال الامام)
ليتمكن من متابعتها (برؤية) له
اول بعض صف (او يحويها)
كسماع لصوته أو صوت مبلغ
وتعبري بنصها اعم من
تعبري بالسماع (و) ثالثها
(اجتماعها) أي الامام
والمأموم (بمكان) كما عهد
عليه الجماعات في العصر
الحالية ولا اجتماعها أربعة
احوال لا سيما اما ان يكونا
بمسجد أو بغيره من فضاء أو بناء
أو يكون أحدهما بمسجدا
والآخر خارجه (فان كانا
بمسجد صبح الاقصداء وان)
بعدت مسافتهم و (حالت
أبنية) كبر وسطح يقيد زده
بقولي (نافذة) اليه اغلقت
أبوابها أولا لانه كله مبنى
للاصلاة فاجتمعون فيه
مجتمعون لا فامة الجماعة
مزدون لشعارها

حد لول المسجد والمأموم خلفه لم يضرا إذا كان متصلا بذلك الجدار بسباب المسجد وإن كان لا يصل إلى باب المسجد إلا بازورار وانعطاف اه ح ل بخلاف ما إذا لم يمتد ذلك الجدار بان كان لا يصل إلى باب المسجد إلا بازورار وانعطاف اه ح ل والذي في رى أنه يشترط في المأموم خلف الشباك المذكور وصوله للإمام من غير بازورار وانعطاف من غير تفصيل والفرض أنه خارج المسجد وقوله ما لم تسم رأى ابتداء لا دوا ما لا به يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه ح ف وقال قل أي ابتداء ودوا ما وكذا سلم الدكة لا يضرا إذا ازيل ابتداء على العتمد (قوله لم يعد الجامع لهما) أي المكان الجامع لهما وحق التعبير ان يقال لم يعد المسجد المجتمعان فيه مكانا واحدا في العبارة قلب ليناسب قوله اجتماعهما بمكان واحد يعني وتقدم أنه لا بد من وحدة المكان ومن جملة معنى الوحدة ان لا يكون فيه بناء غير نافذ تامل (قوله والمساجد) المتلاصقة كجامع الأزهر والطرسيّة والجوهرية كما في الا ط ف قال لا كالاتخاوية لانها مدرسة واحدة (قوله كمسجد واحد) فلا يضرا المتباعد وان كثر كما قاله ع ش ومنه يؤخذ أنه لا يضرا غلق تلك الابواب ورجبة المسجد كوقوف محبة اقتداء من فيه بابا امام المسجد وان بعدت المسافة وحالت ابنية نافذة وهي أي الرجة ما حوط لاجله ولم يعلم كونها شارعا قبل ذلك سواء علم وقفاها مسجد أو لا عملا بالظاهر وهو التحويط عليها وان كانت منتهكة غير محترمة وأما الحرم وهو الموضع المهيأ للطرح نحو القمامات فليس كالمسجد ويلزم الواقف تمييز الرجة من الحرم لتعطي حكم المسجد اه شرح م و زيادة (قوله شرط في قضاء الخ) هذه العبارة تفيد حكمين الاول محبة الاقتداء فيما اذا حال بينهما ثلاثمائة ذراع تقريرا فاقول والثاني عدم محبة فيما اذا حال اكثر من ثلاثمائة ذراع وتعليقه بقوله أخذنا من عرف الناس الخ انما ينتج الاول ويؤخذ من مفهومه دليل الثاني فقوله فاتهم بعدونهما في ذلك مجتمعين أي ولا بعدونهما مجتمعين فيما زاد على ذلك وهذا المحذوف صرح م ر فقال لان العرف يعددهما مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه اه ومثل القضاء ما لو وقف أسطمين وان حال بينهما شارع ومحور مع امكان التوصل عادة شرح م و أي بان يكون لكل من السطمين إلى الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادة اه ع ش (قوله ولو محوطا أو مستقفا) أو مانعة خلفه تصدق بالجمع أي أو محوطا أو مستقفا كبيت واسع كما مثل به م ر ومن هذا يعلم ان المراد بالقضاء ان لا يكون بين الامام والمأموم بناء وهذا يشمل ما لو كان في مكان واسع محوط ببنيان أو في مكان واسع مسقف على عمد من غير تحويط ببناء أو في مكان واسع مسقف كبيت واسع (قوله أو شخصين) بان كان خلف الامام ذكر

فان لم تكن نافذة اليه لم يعد
الجامع لهما مسجد واحد
فيض الشباك والمساجد
المتلاصقة التي تفتح ابواب
بعضها إلى بعض كمسجد واحد
وان انفرد كل منها بإمام
وجماعة (أو) كانا (بغيره)
أي بغير مسجد من قضاء أو بناء
(شرط في قضاء) ولو محوطا
أو مستقفا (ان لا يزيد ما بينهما
ولا ما بين كل صفي أو شخصين)

وخنتي واثني فانه يحصل كل شخص صفا كما مر اه شيخنا ح ف وقال بعضهم
 بان كان أحدهما خلف الآخر أو كان أحدهما عن يمين الامام والآخر عن يساره
 (قوله أو بجانبه) راجع لقوله أو شخصين لانهما يكونان على يمينه وان كان أحدهما
 خلف الآخر اه شيخنا ح ف (قوله على ثلاثمائة ذراع) ويشترط ان لا يتقدم
 المتأخر على لذي قبله في الافعال اذا كان بين كل صفتين ثلاثمائة ذراع لان وجوده
 شرط لصحة صلاة المتأخر كالرابعة اه س ل وعبارة ع ش قوله على ثلاثمائة
 ذراع أي وان بلغ ما بين الاخير والامام فراسخ بشرط امكان متابعته له اه م ر (قوله
 بذراع الا دمي) أي المعتدل وهو شبران أي أربعة وعشرون اصبعًا لا بذراع المساحة
 وهو ذراع وثلاث بذراع الا دمي شوبري (قوله أخذ من عرف الناس الخ) قضيته
 انه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واحد واجتماع في ذلك الحث ولعله غير مراد لان
 العرف في الايمان غيره هنا بدليل انه لو حلف لا يدخل عليه في مكان أو لا يجتمع عليه
 فيه فاجتمع به في مسجد أو نحو لم يحث اه ع ش على م ر (قوله فلا تضر زيادة
 ثلاثة أذرع) أي على الثلاثمائة وعبارة شيخنا فلا تضر زيادة غير متفاحشة كثلاثة
 أذرع وما قاربها وكانهم انما اغتفروا الثلاثة هنا ولم يغتفروا في القلتين اكثر من رطلين
 لان الوزن اضبط من الذرع فضايقرا ثم اكثر مما هما لانه اللائق ح ل وقوله
 وما قاربها تبس فيه م ر والاولى حذفه لانه ان كان مراده ما قاربها من جهة النقص
 كان مفهومها بالاولى وان كان مراده ما قاربها من جهة الزيادة لم يصح لان ما زاد
 يضر وان قل على المعتمد كما قاله ع ش وقرره شيخنا ح ف وكان الاولى للشارح
 ان يقول ثلاث بلاقاء لان تأنيث الذراع انصح كما قاله الشوبري (قوله عدم حائل)
 أي ابتداء فان طرأ في اثباتها وعلم بانتقالات الامام ولم يكن بفعله لم يضر اه شرح م ر
 (قوله يمنع مروراً) أي استنظر افعلى العادة من غير اخلال بالاستقبال بان تكون
 القبلة خلف ظهره بخلاف ما اذا كانت على يمينه أو يساره فانه لا يضر م ر بالمعنى
 (قوله أو وقوف واحد) أي أو وجود الحائل مع الوقوف ولا يتصور هذا الا في أحد
 قسمي الحائل وهو ما يمنع الرؤية فقط وأما لو كان يمنع المرور فلا يكون فيه منفذ وأشار
 الى هذا التقييد بقوله ان كان أي المنفذ ولا يكون الا في ما يمنع الرؤية ويشترط أيضا
 في صورة المنفذ مع وقوف الرابطة ان يمكن التوصل للامام من غير ان يصير ظهر المأموم
 للقبلة كما نقل عن م ر (قوله هذا منفذ) أي مقابله يشاهد الامام أو من معه اه
 شرح الروض وقضيته ان الرابطة لو كان يعلم بانتقالات الامام ولم يره ولا احدا من معه
 كان سمع صوت المبلغ انه لا يكفي وهو كذلك وعبارة الا يعاب ويشترط في هذا الواقف

من ايتهم بالامام خلفه
 أو بجانبه (على ثلاث مائة
 ذراع) بذراع الا دمي (تقريباً)
 أخذ من عرف الناس فانه
 يعدونها في ذلك مجتمعين
 فلا تضر زيادة ثلاثة أذرع
 كما في الترمذي وغيره (و) شرط
 (في بناء) بان كانا بينا من
 كصحن وصفة من دار أو كان
 أحدهما بينا والآخر بفضاء
 (مع مام) أنفاً (عدم حائل)
 بينهما يمنع مروراً أو رؤية
 (أو وقوف واحد حذاء منفذ)

قبالة المنفذ ان يرى الامام أو واحد امن معه في بناءه انتهى شوبري قال شيننا ح ف
ومقتضاه اشتراط كون الرابطة بصيراواته اذا كان في ظلمة بحيث تمنعه من رؤية
الامام أو احد من معه في مكانه لم يصح (قوله فيه) متعلق بمحذوف تقديره هذا منقذ
كائن فيه (قوله ان كان) أي المنفذ ولا يكون الا فيما يمنع الرؤية (قوله كشباك)
أي وخوخة صغيرة اه ح ل (قوله كباب مردود) أي وان لم يغلق شوبري (قوله
أولم يقف أحد) قيل عليه ان التعبير بالواو أولى لان العطف بأول يستقيم اذا المعنى
عليه أولم يكن حائل لكن لم يقف أحد الخ وهو فاسد لانه كيف يتصور وجود باب
مفتوح أو مغلق مع عدم الحائل اه ويرد ما ذكر بان هذا انما يأتي اذا جعل العطف
على قوله حال وهو غير مراد وانما العطف على القيد اعني يمنع دون مقيدته وهو حال
والمعنى أحوال ما لا يمنع مروراً ولا رؤية بان كان فيه باب مفتوح لا يمكن لم يقف أحد
بحداته وأما ما ذكره المعارض من التعبير بالواو فهو فاسد لان المعنى عليه اذا حال
ما يمنع المرور ولم يقف فيه أحد لم تصح القدوة وهو خلاف الغرض من ان الحائل
يمنع الرؤية أو المرور وما كان كذلك ليس فيه باب مفتوح فليتأمل اه ع ش
وقول ع ش ليس فيه باب مفتوح فليقال الذي يمنع الرؤية يصدق بوجود
الباب المفتوح لان الحائل يمنع الرؤية بالنظر لمن بعد عن الباب المذكور فيكون
التعبير بالواو صحيحاً بالنظر لما يمنع الرؤية وقيل انه معطوف على مردود أي أو مفتوح
ولم يقف (قوله والتصریح بالترجيح) أي التصریح به في ضمن المفهوم الذي ذكره
بقوله فان حال ما يمنع مروراً الخ فهذا المفهوم شامل لهذه الصورة فليس مراده
بالتصریح ذكره هذا الحكم وهو الترجيح منطوقاً بل مراده ان عبارته تغيبه ولو بالمفهوم
لان قاعدته انه يقتصر على المعتمد ويترك غيره فكل حكم أفادته عبارته منطوقاً
أو مفهوماً فهو راجع عنده فهذا الاعتبار ظهر دعواه انه صرح بالترجيح وكلامه يقتضي
ان الترجيح يستفاد من عبارة الاصل لكن بدون نص صريح وجهه ان الاصل صرح
بان الشباك يضرب في مسئلة ما لو وقف بموات وامامه بمسجد فيعلم منه الترجيح
في مسئلتنا كما أفاده الشوبري (قوله فيما يمنع المرور) أي من عدم صحة القدوة معه
لان ما يمنع المرور فيه وجهان في كلام النووي من غير ترجيح الراجح منهما عدم الصحة
كما قاله م ر وأما ما يمنع الرؤية فقطوع بعدم صحة القدوة فيه اه ا ط ف وعبارة
الاصل فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية فوجهان (قوله وقول الاصل ولو وقف الخ) هذا
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف اخل بشرط ذكره الاصل زائد على ما مر
وخص ذلك الشرط بصورة وهي ما لو كان أحد هما في علو والآخر في سفلى فيشترط

يقف الفاء (فيه) أي في الحائل
ان كان فان حال ما يمنع مروراً
كشباك أو رؤية كشباك
مردود أولم يقف أحد فيها
مر لم يصح الاقتداء اذا لم يلو
بذلك تمنع الاجتماع والتصریح
بالترجيح فيما يمنع المرور لا الرؤية
من زيادتي وهو ما في أصل
الروضة وغيره وقول الاصل

في هذه الصورة زيادة على اشتراط عدم الزيادة على الثلاثمائة الخ شرط آخر وهو ان يكون الارتفاع بقدر قامة الاسفل وهذا هو المراد بقوله محاذاة بعض بدنه الخ ففى المحاذاة ان يكون الاسفل بحيث لو منى الى جهة الاعلى أصابت رأسه قدميه مثلاً ولا يس المراد ان يكون الاعلى بحيث لو سقط سقط على الاسفل والمعتمد عدم اشتراط هذا الشرط كما قرره شيخنا (قوله فى علم) بضم العين وكسر هاء مع سكون اللام وقوله فى سفل بضم السين وكسر هاء مع سكون الفاء (قوله شرط) أى فى غير المسجد وقوله محاذاة الخ بان تحاذى رأس الاسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال قامة الاسفل بحيث لو فرض خبط ومد على قدم الاعلى الى رأس الاسفل كان مسامتا لها أى ولو اتى الاسفل من محله ووقف تحت ذلك المرتفع كان مسامتا القدم الاعلى ولا يعتبر ذلك فى من يقابله فقط بل جميع من يصل خلفه على ذلك المرتفع أو الاسفل كذلك كما قرره شيخنا العزيزى (قوله طريقة المرازقة) ومن طريقتهم أنه ان لم يكن علواً لاسفل فلا بد من اتصال المناكب بعضها ببعض فاذا وجدت فرجة لم يصح اقتداء من بعدها والمرازقة نسبة الى مروزي اعظم مدن أربعة فى خراسان هراة وبلخ ونيسابور والزاي زائدة لان قياس التسبب مروزي بفتح الراء وسكونها والمسموع مروزي وهم الخراسانيون (قوله التي رجها السورى) هلا قال رجها هو أى الاصل وانظر حكمة الانظار تأمل ويحجب بان فى الاضمار ايماما وقوله فلا يشترط ذلك هو المعتمد (قوله فيما سر) أى فيما اذا وقف واحد حذاء منفذ (قوله فيصح اقتداء من خلفه) تفريع على قوله أو ووقوف واحد ولما كان صادقاً بالوقوف من غير اقتداء أو بالاقتداء الفاسد وليس مراداً اصله الشارح بقوله واذا صبح الخ تأمل (قوله وان حيل بينه) أى الواقف وبين الامام أى وان كان لا يصل الى الامام الا بازورار وانعطاف وكتب أيضاً ولا يضر كون من خلفه أو بجانبه لا يصل الى محل هذا الواقف الا بازورار وانعطاف لانه بناء واحد قاله ح ل قال بعضهم وهذا الذى ذكره فى هذه القولة لم أره لغيره من حواشى الشارح وشرحي مروج وحواشيهما ومع ذلك فقوله أى وان كان لا يصل الى الامام الخ ظاهره لا بعد فيه لان الامام الاصل غير معتبر من كل وجه بل من بعض الوجوه دون البعض فيكون من جملة البعض الذى اتى اعتباره اشتراط الوصول اليه من غير ازورار وانعطاف وأما قوله ولا يضر كون من خلفه أو بجانبه لا يصل الى محل هذا الواقف فبعد جد ابل الظاهر عدم صحته بالسكينة لانهم نزولوا هذا الواقف منزلة الامام فى معظم الاحكام التى منها عدم التقدم عليه فى الزمان والمكان فالظاهر ان من جملة احكامه اشتراط الوصول اليه من غير ازورار وانعطاف لان هذا الاشتراط اذا اتى

ولو وقف فى علو امامه فى سفل أو عكسه شرط محاذاة بعض بدنه انما يأتى على طريقة المرازقة التي رجها الرافعى اما على طريقة العراقيين التي رجها السورى فلا يشترط ذلك وانما يشترط ان لا يزيد ما بينهما على ثلاث مائة ذراع كما تقر وعليه بدل كلام الروضة كاصلها والتجوع واذا صبح اقتداء الواقف فيما سر (فيصح اقتداء من خلفه أو بجانبه) وان حيل بينه وبين الامام

في حق الامام الاصل في لظاهره عدم الغائه في حق الرابطة والالزم الغاء الشرط
بالكلية وهو لا يصح في غير المسجد الذي هو فرض المسئلة تأمل (قوله ويكون ذلك
مسك الامام) يؤخذ منه انه لا بد ان يكون أهلا لامامة القوم فلو كانوا رجالا والرابطة
انتي أوختي لم يكف فيما يظهر خلافاً لبحر زى وح ف وم ر (قوله لمن خلفه)
أى بالنسبة لمن خلفه كما مر به م ر فهو متعلق بمحذوف (قوله لا يجوز تقدمه عليه)
أى في الزمان والمكان والافعال فلا يركعون قبل ركوعه وظاهره وان كان بطيء
الحركة ولا يسلمون قبل سلامه وفيه ان الامام اذا سلم انقطعت القدوة وحينئذ
يزول حكم الربط لصيرورتهم منفردين فلا محذور في سلامهم قبله وأمانية الربط
فلا تجب ولو تعدد الواقف اكتفى بانتفاء التقدم على واحد منهم ولو تقدم الرابطة
على الامام في الفعل لم يلتفت اليه ولا يضرب زوال هذه الرابطة في أثناء الصلاة فيتمونها
خلف الامام حيث علموا بانتقاله لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وكذا
لوردت الريح الساب وعلوا بانتقاله اه ح ل وح ف وهذا هو الوجه وظاهره
انه لا فرق بين ان يتمكن من فتحه حالا ولم يفعل أولا خلافاً لما أفتى به البغوي اه
ويؤخذ من قوله ولو تقدم الرابطة على الامام في الفعل لم يلتفت اليه انه لو تمارض على
المأموم فعل الامام والرابطة بان اختلف فعلاهما مقدما وتأخر اراعى الامام ولا يضرب
تقدمه على الرابطة كما يؤخذ من كلام سمر لان الامام هو المقتدى به حقيقة وهذا
مما يؤيد كلام مجرم من عدم اشتراط كونه ممن يصح اقتداء من خلفه به اه شيخنا
ع ش اه ا ط ف (قوله كما لو كان أحدهما بمسجد الخ) قد يقال اذا كان الحكم
فيهما مقصداً فهما واجيب بانه أفتى به لاجل قوله وهو المسجد كصفتين اه (قوله
عدم حائل) أى وان يمكن في الوصول اليه من غير انعطاف اه برماوى (قوله الذى
يلى من بخارجه) فان كان الامام فيه اعتبرت المسافة من جدار آخره وان كان خارجه
والمأموم فيه اعتبرت من جدار صدره اه برماوى (قوله لا من آخر صف الخ) أى
من صفوف المسجد فان كان المأموم خارجه في جهة خلف الامام والامام داخله
لا تعتبر المسافة بين المأموم وبين آخر الصفوف التى في المسجد ولا بين المأموم وبين الامام
الذى في المسجد لئلا يلزم دخول بعض المسجد في المسافة وغرض الشارح بهذه العبارة
الرد على الضعيف الذى حكاه الاصل وعبارته مع شرح م ر وقيل من آخر صف
فيه لانه المتبوع فان لم يكن فيه الا الامام فمن موقفه اه وحل الخلاف كما قاله الدارنى
اذا لم يخرج الصفوف عن المسجد فان خرجت عنه فالمعتبر من آخر صف خارج المسجد
قطعا اه م ر ع ش (قوله ولا يضرب في جميع ما ذكر) أى من قوله فان كانا بمسجد

ويكون ذلك كالا امام لمن خلفه
أو بجانبه لا يجوز تقدمه عليه
كما لا يجوز تقدمه على الامام
(كما لو كان أحدهما بمسجد
والآخر خارجه) فيشترط مع
قرب المسافة عدم حائل
أو وقوف واحد حذاء منفذ
(وهو) أى الآخر (والمسجد
كصفتين) فتعتبر المسافة بينهما
من طرف المسجد الذى يلى
من بخارجه لانه محل الصلاة
فلا يدخل في الحد القاصد
لا من آخر صف ولا من وقف
الامام وتعتبرى بخارجه اعم
من تعبيرة بموات وذ كر حكم
كون الامام خارج المسجد
والمأموم داخله من زيادتي
وهو مقتضى كلام الشافعيين
وبه صرح ابن يونس وغيره
(ولا يضرب) في جميع ما ذكر
(شارع) ولو كثر طروقه
(و) لا (نهر)

الى ما هنا فيكون شاملا للاحوال الاربعة الا ان في المسجد والمساجد المتلاصقة
تفصيلا وهو انه ان حال بين جانبيه أو بين المساجد المذكورة نهر أو طريق قديم
بان سبقا وجوده أي المسجد أو وجودها أي المساجد أو قارناه فيما يظهر فلا يكون
ما ذكر كالمسجد الواحد بل كمسجد وغيره فان كان كل من الطريق والنهر حادثين على
المسجدية بان تأخر احدهما لم يخرج المسجد أو المساجد بذلك عن حكم المسجد الواحد اه
ع ش على م ر فلا تضر الزيادة بين الامام والمأموم على ثلاثمائة ذراع (قوله ولو كثر
طروقه) وقوله وان اخرج الى سباحة كل من الغايةين للرد وعسارة أصله مع شرح
م ر ولا يضر الشارع المطروق والنهر المخرج الى سباحة على الصحيح فيه ما لكونه غير
معد للحيولة عرفا والثاني يضر ذلك أما الشارع فقد تكثرت فيه الزجة فيعسر الاطلاع
على احوال الامام واما التفرق فقياسا على حيولة الجدار وأجاب الاول بمنع العسر
والحيولة المذكورتين أما الشارع غير المطروق والنهر الذي يمكن العبور فيه من غير
سباحة بالوثوب فوقه أو المشي فيه أو على جسر معدود على حافته فغير مضر بما انتهت
(قوله الى سباحة) بكسر السين أي عوم كذا في تهذيب المصنف كالجبل والصحاح
وغيرهما في شرح الفصيح للزمخشري السباحة الجري فوق الماء بغير انغماس والعموم
الجري فيه مع الانغماس وعليه فلا يفسر أحدهما بالآخر اه (قوله وكره ارتفاعه الخ)
أي ارتفاعا يظهر في الحس وان قل بحيث يعدد العرف ارتفاعا ولو في المسجد وذلك
يفوت فضيلة الجماعة كما في ح ل قال شيخنا ومحل الكراهة ما لم يكن مكان الصلاة
مسجدا أو غيره موضوعا على هيئة فيها ارتفاع وانخفاض كالأشرفية والأفلا
كراهة وفي ع ش على م ر مانصه وبقي ما لو تعارض عليه مكروهان كالصلاة
في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع تقطع الصفوف فهل يراعى الاول
أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني لان في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة
التعاطم والتفاوت بخلاف عدم تسوية الصفوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة
لا غير (قوله الاحتاجه) أي تتعلق بالصلاة فان لم تتعلق بها كان لم يجد الاموضعا
عاليا يبع له ولولم يمكن الارتفاع أحداهما فليكن الامام كما في الكفاية عن القاضي
شرح م ر (قوله كتعليم الامام) لف ونشر مشوش وقوله وكتبليغ المأموم تكبير
الامام عبارة شرح م ر كتبليغ يتوقف عليه اسماع المأمومين اه قال ع ش
عليه يؤخذ منه ان ما فعله المبلغون من ارتفاعهم على الدكة في غالب المساجد
وقت الصلاة مكروه يفوت لفضيلة الجماعة لان تبليغهم لا يتوقف على ذلك
الا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر اه (قوله لذلك متعلق) بارتفاع

وان اخرج الى سباحة
لانهم لم يعدوا للحيولة (وكره
ارتفاعه على امامه وعكسه)
حيث امكن وقوفهما على
مستوى (الاحتاجه) كتعليم
الامام المأمومين صفه الصلاة
وكتبليغ المأموم تكبيرة
الامام (فيسن) ارتفاعهما
لذلك

على ان الامام للتعليم والاشارة المفردة قوله بالذكور فيصدق بالامر من التعليم والتبليغ (قوله كقيام غير مقيم) المراد بالقيام كما في الكفاية التوجه ليشمل المصلي قاعدا فيقعده أو مضجعا فيضطجعه أو نحو ذلك اهـ ش م ر قال حجر ولو كان بطيء النهضة بحيث لو أخر القيام الى فراغها فاته فضيلة التعمر مع الامام قام في وقت يعلم به ادراك التعمر اهـ ومثل ذلك ما لو كان الامام بعيدا وأراد الصلاة في الصف الاول مثلا وكان لو أخر نيامه الى فراغ الإقامة وذهب الى الموضع الذي يصلي فيه فاته فضيلة التعمر اهـ ع ش م ر وشمل قوله غير مقيم الامام كما فانه ع ش وبرماوى فقول م ر بعد قول المتن ولا يقوم أى من أراد الاقتداء جرى على الغالب لان المأمومين هم الذين يبادرون للقيام عند الشروع في الإقامة اهـ ا ط ف (قوله وتعبير الاصل بفراغ المؤذن الخ) قل الشورى المراد به المعلم فلا اعتراض (قوله وكراهة نقل الخ محل الكراهة في غير الجمعة أم فيها فيحرم ان فوت له ركوعها الثاني مع الامام ويجب قطعه حينئذ وخرج بالنقل الفرض فان كان حاضرة كره وان كان فائتة فخلافا الاولى لما تقدم ان الترتيب سنة والجماعة فرض كفاية فتقديم السنة على فرض الكفاية خلافا الاولى في المفهوم تفصيل والفعل في كلامه شامل لجميع أنواعه حتى للراتبة وتحمية المسجد كما قرره شيخنا وروى ل على الجلال وخرج بالنقل الفرض فلا يجوز قطع المقضى منه الا الجماعة تنذب فيه بأن تكون من نوعه وليس فوريا ولا المؤدى منه ان مذاق الوقت وكذا ان اتسع الا ان كان لاجل جماعة تنذب فيه بعد قلبه نفلا وينذب اتمام الركعتين منه بعد قلبه نفلا ويسلم منهما ان لم يخف فوت الجماعة وفي شرح شيخنا ما يفيد ان له أن يسلم من ركعة بعد قلبه نفلا فراجع (قوله بعد شروعه) أى أو قرب شروعه اهـ ح ل (قوله أتمه) أى استحبابا وخرج بالنقل الفرض المؤدى فان كان في الثالثة فكذلك أى يتم استحبابا وان كان قبلها نال به نفلا ان اتسع الوقت ولم يخش فوت جماعة فان خشى فوتها بقلبه نفلا بأن أخرج لتطويل بسبب التشهد قطعه ندبا كما وخذ من شرح م ر كأن كان يصلي الظهر فرادى ثم رأى جماعة يصلونها راقوله فوت جماعة خرج به فوت بعض الركعات أو التعمر أخذ من قوله بسلام الامام فان كان بحيث لو تم النقل فاتته ركعة أو اثنتان أو اربعة مع الجماعة وأمكنه ادراك جزء منها ولو في التشهد الاخير أتم النقل كما قرره شيخنا (قوله بسلام الامام) أى بشروعه فيه (قوله والا قطعه) ما لم يغلب على ظنه تحصيل جماعة أخرى والا فيتمه كما افهمه كلامه بأن يكون المراد بالجماعة في قوله فوت جماعة جنسها كما في شرح م ر (قوله ونية اقتداء الخ) نقل عن الامام ان معنى القدوة ربط الصلاة بصلاة الغير كما نقله

(كقيام غير مقيم) من يريد الصلاة به فراغ الإقامة لانه وقت الدخول في الصلاة سواء أقام المؤذن أم غيره وتعبير الاصل بفراغ المؤذن من الإقامة جرى على الغالب وخرج بزيادة غير مقيم المقيم فيقوم قبل الإقامة ليقيم قائما (ركره ابتداء نقل به) (شروعه) أى المقيم (فيها) أى في الإقامة لخبر مسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (فان كان فيه) أى في النقل (أتمه ان لم يخش) باتمامه (فوت جماعة) بسلام الامام والا قطعه ندبا ودخل فيها لانها أولى منه وذكر الكراهة في هذه والمنع في التي قبلها من زيادة (و) رابعها (نية اقتداء)

الشو برى ولا بد أن يلاحظ الامام فلا يكفى في نية الاقتداء من غير إضافة اليه كذا
 في القوت وغيره واعتمده م راه س م والى هذا يشير قول الشارح بالامام وقوله
 معه عقب قوله أوجاعه اه وفي شرح م رانه لا يشترط ملاحظته (قوله أو ائتمام)
 قال شيخنا الشو برى أنظرأهما أفضل واستقرب شيخنا ع ش انهم سواء
 في الفضيلة ولو قصد عدم الاقتداء في جزء من صلاته كأن قال نويت الاقتداء لا
 في الركعة الاولى أو الا في تسبيحات الركوع مع الاقتداء وانى ما قصده اه برماوى
 (فائدة) سئل م رعن نوى الصلاة مأموما الاركعة هل تصح أولا فأجاب بانه
 يصح ويصير منفردا في الركعة الاخيرة اه وانما عينت للاخراج كما قاله شيخنا
 لا طلاقه الركعة فاذا لم يبق الا هي تعينت للاخراج فلو عينها كالثانية مثلا صار
 منفردا فيها ولا يعود للجماعة الابنية جديدة كما قال الشهاب جرحى اليعاب انه لو
 نوى الاقتداء به في غير التسبيحات صار منفردا عند تسبيحات أول ركوع ولا يتابعه
 بعد ذلك الابنية لانفراده اه وهل العبرة بلفظ التسبيحات ولو احتمالا أو العبرة بوجود
 محل التسبيحات فيه فظن قال شيخنا والمتبادر الاول لان المراد بالتسبيح ليس الا اللفظ
 ولو احتمالا كما لو لم يسمعه يسبح جملا على الا تيان به لانه الاصل اه اج (قوله أوجاعه)
 واعترض الا كفاءة بنية الجماعة بان ذلك مشترك بين الامام والمأموم وأجيب بأن
 اللفظ المطابق ينزل على المفهوم الشرعى فذلك من الامام غيره من المأموم فنزل من كل
 على ما يليق به عملا بالقرينة الحالية فساهم بالنسبة للمأموم ربط صلاته بصلاة الامام
 وبالنسبة للامام ربط صلاته الغير بصلاته وقول الشارح أوجاعه معه يشير لعناها
 بالنسبة للمأموم قال شيخنا لا يقال لا دخل لقرائن الخارجية في النيات لانا نقول
 ذلك صحيح في ما لم يقع تابعه اذا النية هنا تابعة والنية غير شرط لان عقاد لانها محصلة
 لصفة تابعة فاعتد فرقم ما لم يغتفر في غيرها ومقتضاه ان ذلك لا يأتى في نحو الجمعة
 والاولى الجواب بأن قرائن الاحوال قد تخصص النيات اه ح ل (قوله في غير جمعة
 مطلقا) أى مع التحريم أو بعده اه ع ش (قوله في جمعة مع تحريم) أى من أول
 الجمعة الى آخر الراء من أكبر والالم تنعقد لانه باخر الراء من أكبر يتبين دخوله
 في الصلاة من اولها اه اط ف وح في خلافا لس م حيث اكتفى بهام مع آخر
 جزء منها ونقله عنه ع ش ومثل الجمعة المعادة وكذا المنذورة جماعة والمجموعة بالمطراه
 (قوله مع تحريم) أى ولو مع آخر جزء منه ويصير مأموما من حيثئذ أى وينبغى أن لا تقوته
 في هذه فضيلة الجماعة من اولها ويفرق بينه وبين ما لو نوى القدرة في خلال صلاته
 حيث كان فعليه مكرها مفرقا لفضيلة الجماعة بان فوات الفضيلة ثم لا كراهة خروجا

أو ائتمام بالامام (أوجاعه)
 معه في غير جمعة مطلقا (وفي
 جمعة مع تحريم)

من خلاف من أبطل به وقد يؤخذ من قوله الآتي ولو أحرم منه فرد الخ ان الاقتداء مع
آخر التحريم لا خلاف في صحته على انه قيل بحجة الصلاة في الاقتران بالنية باسحق التحريم
لان التكبير كلهما ركن واحد فاكفى بمقارنة بعضه وفائده انه لا يضر تركه على
الامام في الموقف قبل ذلك اهـ س م اهـ ع ش والذي قرره شيخنا انه لا بد ان
تكون النية من أوله (قوله لان التبعية) تعليل للمستثنى قبله لكن التبعية شرط للجمعة
الجمعة في الركعة الاولى وفي غيرها ليست شرطا الا للثواب وحصول الجماعة
وهذا يلافي قوله فان لم ينوع التحريم الخ ع ش وقوله على اطلاق عليهم اعل لانها وصف
للعمل والا فالتبعية كونه تابعا لمامه وموافقا له وهذا ليس عملا (قوله انه قد
سلاته فرادى) قد يؤخذ من ذلك انه لو رأى شخصا منه مصليا فنوى الاقتداء به
فتبين انه غير مصل انعدت فرادى وامتنعت متابعتة الابنية أخرى اهـ ع ش
على م ر (قوله لا يشترط الجماعة فيها) يؤخذ من التعليل ان المعادة والصلاة
الثانية المجموعة جمع تقريظ في المطر اذا لم ينو الامامة حال التحريم كالجمعة فلا تنعقد
وهو كذلك وأما المندور فعملها جماعة اذا صلاها ولم ينو الامامة انعدت فرادى فاذا
نوى الامامة في أثناءها حصلت الجماعة حينئذ لكن لا يدفع عنه الاثم بل لابد من
اعادتها جماعة من أولها الى آخرها وأما الصلاة الاولى من المجموع معها الثانية
في المطر فلا يشترط فيها ذلك لانها واقعة في وقتها اذ لا يشترط في صحتها الجماعة اهـ
برماوى (قوله لا تعيين امام) أى باسم أو صفة بلسان أو قلب الا ان تعددت الائمة
فيجب تعيين واحد اهـ برماوى (قوله فلا يشترط) بل ولا يسن فالاولى تركه لانه
ربما عينه فبان خلافه فيكون ضارا (قوله بل يكفى نية الاقتداء بالامام الحاضر)
أى الذى هذا وصفه في الواقع لا انه ملحوظ في نيته فلا ينافى ما سبق انه لا يجب تعيين
الامام باسمه او صفته التى منها الحاضر كما قاله حل وأيضاً اذا لاحظته كان مثالا للتعيين
مع ان مراده التمثيل لعدم اهـ (قوله فلو تركها) أى تحقق عدم الاثبات بها ولو لم يثبت
أوجهل اهـ برماوى (قوله أو شاك) أى تردد في شمول الظن (قوله وتابع في فعل) أى
علما أو جاهلا غير معذور رأى ولو كان مندوبا كأن رفع الامام يديه ليركع فرفع معه
المأموم يديه اهـ بابلى ا ط ف (قوله أو سلام) الا ان نوى قبله وكذا معه فيما
يظهر مفارقة اهـ ايعاب شوبرى (قوله بعد انتظار كثير) بان كان يسع ركعتا (قوله
للمتابعة ان كان المراد لقصد المتابعة فلا حاجة للمفرقة بين الانتظار الكثير
والقليل وان كان المراد بالتبعية عدم المخالفة أى حتى لا تظهر المخالفة فيتمتع لان المتابعة
لا تظهر الا بعدا لا انتظارا كثيرا اهـ حل (قوله بطلت) نقل في المهمات ان شرطا

لان التبعية عمل فافتقرت الى
نية اذ ليس للمرة الامانوى
فان لم ينوع التحريم انعدت
سلاته فرادى الا الجماعة ولا
تنعقد أصلا لا بشرط الجماعة
فيها وتخصيص المعية بالجمعة
من زيادتي (لا تعيين امام)
فلا يشترط لان مقصود الجماعة
لا يختلف بذلك بل تكفى
نية الاقتداء بالامام الحاضر
(فلو تركها) أى هذه النية
(أو شاك) فيها (وتابع في
فعل أو سلام بعد انتظار كثير)
للمتابعة بطلت سلاته لانه
وقتها على صلاة غيره بلا
رابط بينهما

البطلان أن يكون عامدا عالما ويفارق الشك في أصل النية فإنه لا فرق فيه بين العامد
والناسي اه شوبري (قوله فلو تابعه اتفاقا) محترز قوله بعد انتظار وقوله أو بعد
انتظار يسير محترز قوله كثير وقوله أو انتظره كثير الخ محترز قوله وتابع ولم يذكر
محترزة له للمتابعة ومحترزه ما لو انتظره كثيرا لأجل غيرها كدفع لوم الناس عليه
كأن كان لا يجب الاقتداء بالامام لغرض ويخاف لو انفرد عنه حسا صولة الامام
أولوم الناس عليه لانها به بالرغبة عن الجماعة فاذا انتظر الامام كثيرا يدفع هذه
الرغبة فإنه لا يضر كما قرر شيخنا ح ف (قوله أو بعد انتظار يسير) قد يقال انه وقف
صلاته على صلاة غيره من غير ربط ويمكن الجواب بان الانتظار ليسير لا يظهر معه
الربط اه ع ش (قوله بلامتابة) كان الظاهر في بيان المحترز ان يقل أو انتظره
كثيرا لامتابة ثم رأيت في س م ما يصرح به حيث قال قوله بعد انتظار يسير
ينبغي أو بعد انتظار كثير لأجل المتابعة أخذ من قوله الامتابة (فرع) لو انتظره
للكوع والاعتدال والسجود وهو قليل في كل واحد منها ولا كنه كثير باعتبار الجملة
فالظاهر انه من الكثرة فليتأمل واعتمد شيخنا ط ب اه قليل اه س م وعليه
يفرق بينه وبين ما تقدم فاما لو تعدد الداخلون وطال الانتظار بان المدار ثم على
ضرر المقتدين وهو حاصل بذلك بخلافه هنا فان المدار على ما يحصل به الربط الصوري
وهو لا يحصل بكل من الانتظارات اليسيرة وان كثرت مجموعها لان المجموع لم يجمع
في محل واحد لم يظهر به الربط (قوله وما ذكرته في مسألة الشك) أي من قوله وتابع
الخ وقوله كالمفرد أي والمنفرد اذا تابع الامام من غير نية بطلت صلاته (قوله
كالمفرد فعليه لو ركع مثلامع الامام ثم شك في نية الاقتداء ولم يكس قرأ الماتحة وجب
عليه العود للماتحة لانه كالمفرد فلو ترك النية بعد العود كفاه ذلك الركوع ان كان
اطمأن ولا يكفيه الرفع للصارف فيجب عليه العود والطمأنينة ان لم يكن اطمأن وله
فيما اذا لم يتذكر ان ينوي الاقتداء به ويتبعه قائما كان أو قاعدا (قوله كالشك
في أصل النية) أي وحكم الشك فيها انه اذا فعل معه ركنا أو مضى زمن يسع ركنا وان
لم يفعل بطلت صلاته فالمراد بالطويل في قوله بالانتظار الطويل هو الذي يسع الركن
وان لم يفعل كما قرر شيخنا (قوله أو عين اماما الخ) هذا تفريع على قوله لا تعيين امام
والمراد به عينه باسمه أو صفته والا فلاشارة تعيين وقوله ولم يشر اليه أي اشارة
حسية أو قلبية وقوله بطلت أي انقطعت ان كان في أثناءها ولم تنعقد ان كان
في ابتدائها كما قرر شيخنا وليس المراد تعيينه بالاشارة القلبية الى ذاته بل المراد انه
يعتقد بقلبه زيدا فتبين انه عمرو كما قاله الشارح لكن لو عبر بالباء بدل الكاف

فلو تابعه اتفاقا أو بعد انتظار
يسيرا وانتظره كثيرا بلا
متابعة لم يضر وتعبيري بفعل
أولى من تعبيري بالافعال
ومسألة الشك مع قول
أو سلام الى آخره من زياتي
وما ذكرته في مسألة الشك
هو ما اقتضاه قول الشيخين انه
في حال شك كالمفرد وهو
المعتمد وان اقتضى قول
العزير وغيره ان الشك فيها
كالشك في أصل النية انها
تبطل بالانتظار الطويل
وان لم يتابع وبالسير مع
المتابعة (أو عين اماما)
بقيد زده بقولي

الكان أولى كقوله البرمادي (قوله ولم يشر إليه) أي ولم يكن التعيين بإشارة والاشارة من افراد التعيين كما يدل عليه قوله فان عينه بإشارة إليه (قوله أيضا ولم يشر إليه) أي اشارة حسية أو قلبية وسواء كانت الاشارة مع التعيين بالاسم أو كان تعيينه بنفس الاشارة الحسية أي المتعلقة بالشخص وإذا تعارضت مع العبارة روعيت الاشارة هنا وفي النكاح بخلاف البيع راعوا فيه العبارة والحاصل انه اذا علق القدوة بالشخص لا يضر الغلط في الاسم وان لم يعلقها بالشخص ضرر الغلط في الاسم ومعلوم انه مع الاشارة يكون الاقتداء بالشخص اهـ ح ل (قوله بطات) أي انقطعت ان كان في اثباتها ولم تنفعه ان كان في ابتدائها اهـ شيخنا (قوله لتأبته) ظاهره ان ملاته تنفعه فرادى ولا تبطل الا أن تابع وهو رأي الاسنوي وكان الاولى أن يدل بقوله لفساد النية وفسادها مستلزم لفساد الصلاة ووجه فسادها ربطها بمن لم ينو الاقتداء به كما في عبارة أي وهو عمرو وابن ليس في صلاة كما في أخرى وهو زيد أو في صلاة لا تصلح للربط بها بان زيد مأموما فالمراد بالربط في الاولى الصوري وفي الثانية المنوي اهـ س ل وقوله كما في أخرى هذه عبارة ابن حجر وكتب عليها سم قوله أو بمن ليس في صلاة الخ الموافق لادخال هذا تحت المتن أن يزيد بقوله السابق فبان عرا قوله أو بان انه غير متصل أو مأموما اهـ بحروفه (قوله بإشارة إليه) أي وقد أحضر الشخص في ذهنه وهذا القيد غير قول الشارح معتقدا أنه زيد كما لا يخفى ففهوم كلام المتن يحتاج إلى قيد وعبارة شرح مرر ولو قال يزيد الحاضر أو يزيد هذا وقد أحضر الشخص في ذهنه فكذلك والافتقار إذا الحاضر صفة لزيد الذي ظنه وأخطأ فيه ويلزم من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة وأيضا فاسم الاشارة وقع عطف بيان لزيد وزيد لم يوجد والقائل بالصحة فيه معر باله بدلا اذا البديل منه في ذية الطرح فكأنه قال أصلي خلاف هذا وهو صحيح برده عليه بأن كونه في ذية الطرح منافي لاعتبار كونه من جملة ما قصدته المنكاه اهـ (قوله محتمل لان الخطأ الخ) عبارة شرح مرر اذا أثر للظن مع الربط بالشخص والفرق بين ذلك وما قبله انه ثم تصور في ذهنه شخصا معينا اسمه زيد وظن أنه الحاضر فاقتدى به فتبين أنه غيره فلم يقع لعدم جزمه بامامة من هو مقتد به وهنا جزم بامامة الحاضر وقصد به عينه لكن أخطأ في اسمه فلم يؤثر ادلا أثر للظن مع الربط بالشخص فلم يقع خطأ في الشخص أصلا اهـ (قوله لعدم تأتبه فيه) أي مع الاشارة لانه مشار إليه حيث أنه بخلاف ما اذا لم يشر كما في الصورة الاولى فانه يتأثر بالخطأ فيه اهـ وقال اط في قوله لعدم تأتبه فيه أي لانه تصور والخطأ لا يقع فيه لان الشخص الذي اشار إليه وقصد لم يتغير وأخطأ انما يقع في التصديق اهـ بزيادة (قوله

ولم يشر إليه (وأخطأ) كان نوى الاقتداء بزيد فبان عمرا (بطات صلاته) لتأبته من لم ينو الاقتداء به فان عينه بإشارة إليه كهذا معتقدا أنه زيد أو زيد هذا أو الحاضر محتمل لان الخطأ لم يقع في الشخص لعدم تأتبه فيه بل في الظن ولا عبرة بالظن البين خطأه (ونبة أمانة) أو جماعة من امام معصوم (شرط في جمعة)

ولو كان زائدا (الخ) وان لم تلزمه لكنه نواها فان نوى غيرها لم تلزمه نية الامامة اه سبط
 طاب (قوله لعدم استقلاله) أي لعدم صحة استقلاله بخلاف غيرها فانه يصلح استقلاله
 فيه بأن يصلي منفردا (قوله سنة في غيرها) أي ولو من امام راتب كافي ع ش فاذا لم
 ينو كان منفردا وتحصل الفضيلة لمن خلفه اه شيخنا قال شيخنا ح ف واذا لم ينو الامام
 الامامة استحق الجعل المشروط له لانه لم يشترط عليه نية الامامة وانما الشرط ربط
 وتحصل لهم فضيلة الجماعة وتحمل السهو وقرارة الفاتحة في حق المسبوق على المعتمد
 صلاة المأمومين به لانه وموجبه سم خلافا لع ش على م ر وفي ع ش على م ر ان الامام
 اذا لم يراع الخلاف لا يستحق المعلوم لان الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين
 دون بعض بل قصد تحصيلها للجميع المقتدين به وهو انما يحصل برعاية الخلاف
 المانعة من عدم صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض وهذا ظاهر حيث كان امام
 المسجد واحدا بخلاف ما اذا شرط الواقف أئمة مختلفين فينبغي أنه لا يتوقف استحقاق
 المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي ان مثل ذلك ما لو شرط ككون الامام حنفيا
 مثلا فلا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة غير مذهبه أوجرت عادة الأئمة في ذلك
 المحلة بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك فيحصل وقفه على ما جرت به العادة
 في زمنه فإراعيه دون غيره نعم لو تعذرت مراعاة الخلاف كأن اقتضى بعض المذاهب
 بطلان الصلاة بشئ وبعضها وجوبه أو بعضها استحباب شئ وبعضها كراهته فينبغي
 أن يراعى الامام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم اه (قوله سيصير اماما)
 قد يقتضى ان الفرض في من يرجو جماعة يحرمون خلفه أما غيره فالظاهر البطلان
 فليعبر كتابه قال الزركشي بل ينبغي نية الامامة وان لم يكن خلفه أحد اذا وثق
 بالجماعة وأقره في الإيعاب اه شورى واذا نوى الامامة والحالة هذه ولم يأت خلفه
 أحد فصلاته صحيحة اه سم (قوله حاز الفضيلة من حيثئذ) فان قلت مران من أدرك
 الجماعة في التشهد الأخير حصل له فضلها كلها فالفرق قلت انعطاف النية على
 ما بعدها هو المعهود بخلاف عكسه اه حجر في ش ع ب شورى ويرد عليه الصوم فان
 النية فيه تنعطف على ما قبلها ويمكن الفرق بأن الصلاة يمكن فيها التجزئ أي يقع
 بعضها جماعة وبعضها فرادى بخلاف الصوم ويخالف المأموم الامام في ما ذكرنا
 ليس له أن ينوي الجماعة في أثناء الصلاة بل يكره له ذلك ولا يحصل له ثواب الجماعة
 والفرق أن الاقتداء بالغير مظنة مخالفة نظام الصلاة لكونه يتبع الامام في نظم صلاته
 وان خالف نظم صلاة نفسه ولا كذلك الامام لانه مستقل لا يكون تابعا لغيره كما نقله
 سم عن م ر (قوله لان ما يجب التعرض له) وهونية الامامة في الجمعة فانه يجب

ولو كان زائدا على الأربعين
 لعدم استقلاله فيها (سنة في
 غيرها) ليجوز فضيلة الجماعة وانما
 لم تشترط هنالكا استقلاله وتصح
 نية الجماعة تحرره وان لم يكن
 اماما في الحال لانه سيصير
 اماما واذا نوى في أثناء الصلاة
 حاز الفضيلة من حيثئذ
 والتفصيل بين الجمعة وغيرها
 من زيادتي والاصل اطلاق
 السنية (فلا يضريه) أي
 في غير الجمعة (خطاؤه في
 تعين تابعه) لان خطاؤه في
 النية لا يزيد على تركها اما
 في الجمعة فيضرم الم بشر اليه
 لان ما يجب التعرض له يضر
 الخطأ فيه وقولي فيه من
 زيادتي

التعرض لهما فيضطر الخطأ فيها بأن ينوي الإمامة بجماعة معينين فبين خلافهم بخلاف
نية الإمامة في غير الجماعة لم يجب التعرض لهما لم يضر الخطأ فيها (قوله وتوافق نظم
صلايتها) المراد بالنظم الصورة والهيئة الخارجية أي توافق هيئة صلاتيهما ومن
التوافق صلاة التسايغ فيصح الاقتداء بمصليهما على المقدم وينتظره المأموم في السجود
الاول والثاني اذا طول الاعتدال والجلوس بين السجدين وفي القيام اذا طول
جلسة الاستراحة كما في شرح م ر (قوله في الافعال الظاهرة) خرج بالافعال
الاقوال فلا يشترط التوافق فيها كالمخرج عن الفاتحة الآتي بدلها اذا اقتدى بمن
يحسنها وبالظاهرة الباطنة كالنية اه ع ش على م ر والتمن اشار لمرتد الثاني بقوله
ويصح لمؤدب قاض وقد صرح به الشارح بقوله ولا يضر اختلاف الخ (قوله فلا يصح مع
اختلافه) أي عدم الصحة من ابتداء الصلاة أي لا تنعقد النية لان عدم الصحة انما
هو عند الركوع ولا فرق في عدم الصحة بين أن يعلم نية الإمام لها أو يجهلها وان بان له
ذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنائز خلافا للروايات ومن تبعه حيث قال
ان بان له أن الإمام يصلي على الجنائز قبل التكبير الثانية مع اقتداؤه وينوي المغارقة
حيثئذ فلا يصح فرض أو نفل خلف جنازة ولا جنازة خلف فرض أو نفل أو كسوف
ولا هو خلف فرض أو نفل أو جنازة وسجود التلاوة والشكر كصلاة الجنائز والكسوف
فاذا اعتبرتهما مع ما ر بلغت الصور نحو العشرين فانه في الإيماء ونقله الشو برى نعم
يظهر صحة الاقتداء في سجدة الشكر بالتلاوة وعكسه كما في شرح م ر (قوله مع
اختلافه) ومنه اقتداء من في سجود السهو ومن في سجود التلاوة لان فيه اقتداء من
في صلاة من ليس في صلاة اه ح ل (قوله كمكتوبة وكسوف أو جنازة) هذا على
الصحيح ومقابلته أنه يصح لامكان المتابعة في البعض وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه
في التكبيرات وفي الكسوف يتابعه في الركوع الاول ثم يرفع وينفارق أو ينتظره
راكعا الى أن يركع ثانيا فيعتدل ويسجد معه ولا ينتظره بعد الرفع لمافي من تطويل
الركن القصير اه م ر (قوله وكسوف) أي على الكيفية المشهورة ما لم يكن الاقتداء
في الركوع الثاني من الركعة الثانية والاصح اه ق ل ومثله ما لو كان الاقتداء
في القيام الثاني من الركعة الثانية والوجه استمرار المنع في الجنائز وسجدة التلاوة
والشكر الى تمام السلام اذ موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها بدليل ان
سلامها من قيام ولا كذلك غيرها وأما في الاخيرتين فلانها ملحقان بالصلاة وليس
منها مع وجود المخالفة لا يقال ينبغي صحة القدوة بمصلي الكسوف ونحوه لان الاقتداء
به في القيام ولا مخالفة فيه ثم اذا انتهى الى الافعال المخالفة فان فارقه استمرت الصحة

(و) خامسها (توافق نظم
صلايتها) في الافعال الظاهرة
(فلا يصح) الاقتداء (مع
اختلافه كمكتوبة وكسوف)

والابطال كمن صلى في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لانه يقول لما تعذر الربط مع
تخالف النظم منع انعقاد الربط صلاته بصلاة مخالفة لها في الماهية فكان هذا القصد
ضاراً وليس بمشكلة من ترى عورته اذا ركع لانه يمكنه الاستمرار بوضع ثوبه يستتر
عورته فافترا اه ش م ر والاشكال أقوى (قوله أوجنازة) لو عبر بالواو لافادت
مسائل في المذكورات وهي مكتوبة خلف كسوف أو عكسه أو مكتوبة خلف
جنازة أو عكسه أو جنازة خلف كسوف أو عكسه اه برماوى والحاصل أن الصور
التي لا يصح فيها الاقتداء ستة وعشرون وهي مكتوبة ونافذة خلف جنازة وكسوف
وتلاوة وشكر وبالعكس أى الأربعة خلفها فهذه ستة عشر والجنازة خلف
الكسوف وسجدتي التلاوة والشكر وبالعكس فهذه ستة عشر والكسوف خلف سجدتي
التلاوة والشكر وبالعكس فهذه أربعة فتمت الصور ما ذكر (قوله لتعذر المتابعة)
لانه لا ركوع فيه ولا سجود فلا يصح الاقتداء بمصلى الجنازة ولو بعد التكبيرة الرابعة
ولا بمن سجد للتلاوة أو الشكر ولو بعد رفعه من سجوده ولو كان بعد ان فرغ من تشهد
الاخير ولم يبق الا سلامه ح ل وش م ر (قوله ويصح الاقتداء ماؤد الخ) أى
ويحصل له فضل الجماعة في جميع هذه الصور على ما اعتمده م ر لكنه مشكل
لان الجماعة في هذه الصور غير سنة كما مر في صلاة الجماعة في قوله ولا تسن
في مقضية خلف مزادة وبالعكس بل مكروهة وما لا يطلب لاثواب فيه فان أجيب
باختلاف الجهة قلنا أن الاختلاف ومن ثم قال بعضهم لا يحصل فضل الجماعة
وعبارة زى والا نفراد هنا أفضل وعبر بعضهم بأولى خروجاً من الخلاف وقضيته أنه
لا فضل للجماعة ورد بقواهم الانتفاًراً أفضل اذ لو كانت الجماعة مكروهة لم يقولوا ذلك
اه (قوله ومفترض بمنفعل) وفي حجر أن الانفراد أولى من الجماعة ومع ذلك لا تنفوت
فضيلة الجماعة لان الخلاف في عدم محبة الاقتداء ضعيف جداً قاله س ل (قوله
وفي طويلة) بقصيرة عطفه على قوله لمؤد بقاض من عطف الخاص على العام لا اجل قوله
بعد والمقتدى في نحو ظهر الخ أو أن قوله لمؤد بقاض محمول على المتفقتين في العدد حتى
لا يتكرر مع قوله وفي طويلة بقصيرة اه زى ويمكن اقتداء بمصلى الطويلة بمصلى القصيرة
مع كونها مؤداتين كما اذا جمع المغرب مع العشاء جمع تأخير وصلى واحد خلفه العشاء
أى مع صلاته المغرب أو جمع العشاء جمع تقديم فصلاها خلف مصلى المغرب فعلى هذا
يكون عطفه على قوله لمؤد بقاض عطف عام على خاص والباء داخلية على الامام
أو صلاته (قوله وبالعكس) انما عبر بالعكس ولم يعبر بالعكس لثلاثتهم رجوعه
للاخيرة فقط وهي قوله وفي طويلة بقصيرة وسبب ذلك اتوهم اختلاف العامل ومجيء

أوجنازة) لتعذر المتابعة
(ويصح) الاقتداء (لوقد)
بقاض ومفترض بمنفعل وفي
طويلة بقصيرة) كظهر بصبح
(وبالعكس) أى لقاض بمؤد
ومنفعل بمفترض وفي قصيرة
بطويلة

المصدر على الأصل وهو الأفراد فارتكب المصنف خلاف الأصل دفعا لذلك التوهم
 كما نقل عن تقرير الشرنبيلي (قوله ولا يضر اختلاف نية الإمام والمأموم) أي لعدم
 محس المخالفة فيه - ما هو هذا محترز قوله الظاهرة لأن الاختلاف هنا في النية وهي فعل
 قلبي كما في الشوري وحيثئذ مكان المناسب التفريع (قوله والمقتدى في نحو ظهر
 الخ) بأن كان الإمام يصلي الصبح أو المغرب والمأموم يصلي الظهر أو نحو هذا يدل قوله
 كسبوق الخ (قوله والافضل متابعته) وإن لزم على ذلك تطويل الاعتدال بالقنوت
 وجلسة الاستراحة بالشهادة لانه لأجل المتابعة فاعتقروا له س ل وعجالة ش مر
 وما استشكل به جواز متابعة الإمام في القنوت مع انه غير مشروع للمقتدى فكيف
 يجوز له تطويل الركن القصير به رد بأنهم اعتقروا ذلك للمتابعة لا يشكل على ذلك
 ما مر من انه لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال ليس له متابعته بل يجب دويمتنظره
 أو يفارقه فهلا كان هذا كذلك لأن تطويل الاعتدال هنا يراه المأموم في الجملة وهناك
 لا يراه المأموم أصلا اه قال ع ش عليه قراءة لا تطويل الاعتدال هنا الخ قد يقال
 برده عليه ما يأتي في صلاة التسبيح من انه تعين نية المفارقة أو الانتظار في السجود مع
 أن المقتدى يرى تطويل في الجملة فانه يقول بحجة صلاة التسبيح في نفسها على ثلاث
 الهيئات إلا أن يقال لما لم يكن لها وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها فادراتزلت منزلة
 صلاة لا يقر المأموم بتطويل الاعتدال فيها اه (قوله في قنوت في الصبح) وهل مثل
 ذلك ما لو اقتدى بمصلي العشاء بمصلي الوتر في النصف الأخير من رمضان فيكون الافضل
 متابعته في القنوت أولا كما لو اقتدى بمصلي صلاة التسبيح لكونه مثله في النية فيه نظر
 والظاهر الأول والفرق بينه وبين المقتدى بصلاة التسبيح مشابهة هذا لا فرض بتوقيته
 وتأكد اه ع ش على مر (قوله فله فراقه بالنية) مراعاة لنظام صلاته ولا تقوته
 فضيلة الجماعة كما هو شأن كل مفارقة خير بينها بين الانتظار اه زى (قوله وبه)
 أي بالذ كر صرح الخ (قوله أي في صبح) بأن كان الإمام يصلي الظهر أو نحو هذا والمأموم
 يصلي الصبح أو المغرب (قوله إذا أتم صلاته فراقه) هو ظاهر بالنسبة للصبح لا بالنسبة
 للمغرب لانه في المغرب يجب عليه مفارقتة عند قيام الإمام لأربعة ليته هدهو لم يتم
 صلاته حين المفارقة فالظاهر أن يقول إذا أتم ما توافق فيه ويمكن أن يجاب بأن المعنى
 إذا زارب أن يتم صلاته بأن فرغ مما يوافق الإمام فيه بأن فرغ من السجود الثاني من
 الركعة الثالثة بالنسبة للمغرب وفرغ من التشهد والالة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بالنسبة للصبح والاشكال أقوى (قوله فراقه بالنية) أي جواز في الصبح ووجوبا
 في المغرب كما يدل عليه قول الشارح بخلافه في المغرب ليس له انتظاره تأمل وهذه

ولا يضر اختلاف نية الإمام
 والمأموم وتعبيري بطويلة
 الى آخره أعم مما عبر به
 (والمقتدى في نحو ظهر
 أو غرب كسبوق) فيتم صلاته
 بعد سلام امامه ونحو من
 زيادتي (والافضل متابعته
 في قنوت) في الصبح وتشهد
 آخر) في المغرب فله فراقه
 بالنية اذا اشتغل بهما وذكر
 الانضلية من زيادتي وبه
 صرح في المجوع (و) المقتدى
 (في عكس ذلك) أي في صبح
 أو غرب بنحو ظهر (إذا أتم)
 صلاته (فراقه) بالنية

المفارقة به ذرفلا راحة فيها وتحصل فضيلة الجماعة كما في ذي (قوله والافضل انتظاره في صبح) أي لئلا كان الامام تشهد والابان قام ولا تشهد مفارقة حتما وكذا اذا جلس ولم يشهد لان جلوسه من غير تشهد كلا جلوس أي فيفارقة حتما كما في ح ل وحل الانتظار في الصبح ان لم يخش خروج الوقت قبل تحلل امامه والافلا ينتظره واذا انتظره أطال الدعاء بعد تشهد كما في ش م وقال ع ش عليه فان خشيه فعدم الانتظار أولى وانما لم تجب نية المفارقة لجواز المد في الصلاة وقوله أطال الدعاء أي ندبا ولا يكرر التشهد فلم يحفظ الادعاء قصيرا كره لان الصلاة لا سكوت فيها لو انما يكرر التشهد بخروج من خلاف من أبطل بترك الركن القولي اه (قوله ليس له) أي ليقع السلام في جماعة ومع ذلك لو فارقة حصلت له فضيلة الجماعة وان كان هذا الشق أي مفارقتها للامام مفضولا بالنسبة للانتظار كما نقله سم عن م ر (قوله لانه يحدث جلوسا) أي جلوس تشهد يفهم منه أن له انتظاره في السجود الثاني من الركعة الأخيرة بل انتظاره أفضل اه ع ش على م ر ويؤخذ منه أيضا أنه لو أحدث الامام جلوس تشهد فاسيا أنه لا يفارقه في هذه الحالة الا أن يقال ان جلوس التشهد في هذه الحالة غير مشروع قال مجرى يصح اقتداء من في التشهد الأخير بالقائم ولا يجوز له متابعتيه بل ينتظره الى أن يسلم معه وهو أفضل وله مفارقتها وهو فراق بعذر ولا نظر هنا الى أنه أحدث جلوسا لم يفعله الامام الا ان المحدور احداثه بعد فية الاقتداء لا دوامه اه س ل وزي (قوله ويقتت فيه) أي بدان أدركه في السجدة الاولى وجوازا ان لم يسبقه بركنين فعليين والاقبطل صلاته ان لم ينو مفارقتها قبل تمامها كما قاله قل على الجلال (قوله بأن وقف الامام يسيرا) بحيث يدركه في السجدة الاولى ولا يخفى ان هذا قيد للاستحباب وأما البطلان فلا تبطل الا اذا تخلف بتمام ركنين فعليين ولو طويلا وقصيرا بأن يهوى الامام للسجود الثاني اه ح ل (قوله ولا شيء عليه) أي لا يجبر بالسجود وعجبا ش م ر ولا يسجد للسهو ولهم الامام له عنه كما هو القياس خلافا للاسنوي حيث زعم أن القياس سجوده اه (قوله وله فراقه ليقتت) قد يشعر بأن المتابعة أولى وعجبا م ر ولا كراهة في المفارقة كما مر لعذره وعجبا سم قال السبكي وترك الفراق أفضل كقطع القدوة بالعذر ع ش (قوله فعلا) معمول لقوله موافقة على أنه تمييز (قوله كسجدة تلاوة وتشهد أول) أي كان سجد المأموم التلاوة أو قعد التشهد الأول بعد ترك الامام لها فان فعل المأموم ذلك عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا وقوله وترك كان ترك المأموم التشهد الأول بعد قعود الامام له فان تركه جامدا سن له العود وان تركه ناسيا

(والافضل انتظاره في صبح) ليس له انتظاره لانه يحدث جلوسا لم يفعله الامام وقولي وفي عكس ذلك الى آخره أهم ما عبر به (ويقتت) فيه (ان أمكنه) القنوت بأن وقف الامام يسيرا (والا تركه) ولا شيء عليه (وله فراقه) بالنية (ليقتت) تحصيل السنة (و) سادسها (موافقة في سنن تفحش مخالفة فيها) فعلا وتركها كسجدة تلاوة وتشهد أول على تفصيل فيه بخلاف ما لا تفحش فيه المخالفة كجلسة الاستراحة وتقديم حكم الأولين في بابي سجود السهو

وجب عليه العود فقول الشارح على تفصيل فيه راجع لتشهد فقط هذا الاعتبار
 لأن ما ذكره المتقدم في سجود السهو ولما إذا ترك المأموم سجود التلاوة مع الإمام
 فحكمه ما تقدم من أنه إذا تركه عامدا مالم يأت بالتحريم به التصلاته أو فاسيا فلا
 إهـ ا ط في وعبارته هناك فإن مجد امامه وتختلف هو عنه أو مجد دون امامه
 بطلت صلاته للمخالفة الفاحشة وقيل الضمير في قول الشارح على تفصيل فيه
 راجع لامدكور من سجود التلاوة والتشهد (قوله وتشهد أول) أي أملى
 التشهد الأول وأما تمامه فلا يضر الخاف له وعبارة ش م ر في الكلام
 على التبعية وقول جماعة أن مخالفته لا تمام التشهد مطلوب فيه كون كالموافق
 هو الوجه وما ذهب إليه جمع من أنه كالمسبق ممنوع (قوله والتصريح بهذا
 الشرط الخ) انما قال والتصريح لانه يستفاد من كلام المنهاج اجمالا اهـ ع ش
 (قوله وتبعية) تعبيره بالتبعية أولى من تعبيرة أصله بالتابعة لانها مفاعلة
 من الجانبين وليس كذلك اهـ زى وع ش (قوله بأن يتأخر تحريمه) أي يقينا
 والمراد أن يتأخر ابتداء تحريمه عن انتهاء تحريم الإمام أي بأن يتأخر جميع تحريمه
 عن جميع تحريم الإمام فإن قارنه في حرف من التكبير لم تنفقد كما قرره شيخنا
 ومحل هذا الشرط فيما إذا تولى المأموم الاقتداء مع تحريمه اما لو نواه في أثناء صلاته
 فلا يشترط تأخر تحريمه بل يصح تقديمه على تحريم الإمام الذي اقتدى به في الأثناء
 وكذا لو كبر عقب تكبير امامه ثم كبر امامه ثانيا خفية لشكه في تكبيره مثلا
 ولم يعلم به المأموم لم يضر على أصح الوجهين وهو المعتبر كما في ق ل على الجلال
 وح ل وش م روجله ما ذكره المصنف لصور التبعية ثلاثة (قوله فان خالفه) أي
 التبعية وذكر الضمير باعتبار تأويلها بالحكم أو الضمير راجع للتأخر المفهوم من قوله
 يتأخر وهذا أعني قوله فان خالفه مأخوذ من قول المتن الآتي فان خالف بطلت
 صلاته فهو راجع لصور الثلاث وان قصره الشرح على الأخيرين فراد المتن بالبطلان
 ما يشمل عدم الانعقاد والمراد بالمخالفة أن يسبقه أو يقارنه في جزء من تحريمه (قوله
 ولانه ربطها) هذا تعليل عام معطوف على خبر الشيعين اهـ ا ط في (قوله فقارنته له
 في التحريم الخ) فيه أنه قد علم من قوله فان خالفه الخ إذا المخالفة تصدق بالسبق والمقارنة
 وحيث فلا حاجة لذكره الآن يقال أنه أعاده توطئة لقوله ولو بشك الخ فتأمل
 (قوله) ولو بشك كان شك هل قارنه أولا كما في الشورى وقال ح ل أي ليس معه
 ظن التأخير والالم يضر وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك (قوله
 مع طول فصل) بأن يسع ركنا اهـ ا ط في وهو يرجع لقوله ولو بشك فاذا زال الشك

والتلاوة والتصريح بهذا
 الشرط من زيادتي وبه صرح
 في الروضة كاصلاها
 (و) سابعا (تبعية) لا امامه (بأن
 يتأخر تحريمه) عن تحريم امامه
 فان خالفه لم تنفقد صلاته لخبر
 الشيخين انما حمل الامام لا يؤتم
 به فاذا كبر فكبروا ولانه
 ربطها بمن ليس في صلاة
 فقارنته له في التحريم ولو بشك
 مع طول فصل

سريعاً صحت الصلاة (قوله مانعة من المحلة إذا كان الشك في الانتهاء) أو بعد
تكبيرة الاحرام وقبل الفراغ من الصلاة ولم يتدكر عن قرب أما لو عرض الشك بعد
فراغ الصلاة ثم تدكر لا يضر بمطابقا كالشك في أصل النية وكذا تبطل بتقديمه بالسلام
أي بالميم من آخر النسبية الأولى وكذا بالهمزة أن نوى عندها الخروج من الصلاة اه
ع ش (قوله وأن لا يسبقه بركنين) أي متواليين كما ذكره م وليخرج ما مثل به
العراقيون (قوله ولو غير طويلين) قال بعضهم في هذا وفي التخلف لا في إمكان
توالي فعلين طويلين أو قصيرين لم ينظر انتهى أقول أما توالي فعلين طويلين فممكن
كالسجدة الثانية والقيام كان سجدة المأموم السجدة الثانية وقام والامام في الجلوس
بين السجدة تين أو السجدة الثانية والشهادة الأخيرة لان السبق والتخلف لا فرق بين
كونه في ابتداء الصلاة أو في انائها أما توالي طويل وقصير فكثير وأما توالي قصيرين
فغير ممكن فليتأمل مكانه ا ط ف وعبرة ح ل قوله ولو غير طويلين أي طويل
وقصير لان القصيرين لا يتصوران ففيه تغليب اه (قوله والسبق بهما) أي السبق
المضرب يقاس بما يأتي أي في التصور يراد في الحكم والمراد بما يأتي هو قوله كان ابتداء
امامه هو السجود الخ وان كان قوله لا في مقيداً بالعذر فيقال في تصوير السبق
هنا كان ابتداء المأموم هو السجود والامام في القراءة وقوله لا كن مثله العراقيون
الخ استدراك على قول يقاس بما يأتي وكأنه قال هذا القياس غير متفق عليه بل مثله
أي صورة العراقيون الخ وتصويرهم ضعيف لانه ليس فيه الا السبق بركن أو بعبارة
وقوله فيعجز أن يقدر الخ أي على طريقة العراقيين الضعيفة والمبني على الضعيف
ضعيف والمعتمد أنه لا يقدر مثله في التخلف ولا ينحصر بالتقدم بل التقدم والتخلف
المضمران صورتهما واحدة وهي أن يسبق أو يتخلف المأموم بتمام ركنين فعلمين وقد
علمت تصويرهما وعبرة الا ط في قوله يقاس بما يأتي في التخلف بهما بأن يفرغ الامام
منهما وهو قداماً قبلهما بأن يبدأ الامام بهوى السجود أي وزال عن حد القيام والمأموم
في قيام القراءة اه (قوله فلما أراد) أي الامام (قوله ويجوز أن ينحصر ذلك) أي
تمثيلهم (قوله لان المخالفة فيه أفحش) أي لان تقدم المأموم على الامام ولو ببعض ركن
حرام بخلاف تخلفه عنه بركن فانه لا يحرم وأيضاً التخلف له عذار كثيرة بخلاف التقدم
فان له عذرين فقط وهما التسيان والجهل شيخنا ح ف (قوله وأن لا يتخلف بهما بلا
عذر) علم من هذا أن المأموم لو طول الاعتدال بما لا يبطل حتى سجدة الامام وجلوس
بين السجدة تين ثم لحقه لا يضر ولا يشك كل على هذا ما لو سجد الامام للتلاوة وفرغ منه
والمأموم قائم فان ملاته تبطل وان لحقه لان القيام لما يقف بسجود التلاوة لرجوعهما

مانعة من المحلة (و) أن
(لا يسبقه بركنين فعلمين) ولو
غير طويلين بقيد من زدهما
بقول (عامداً عالماً) بالتعريض
والسبق بهما يقاس بما يأتي
في التخلف بهما لكن مثله
العراقيون بما إذا ركع قبل الامام
فلما أراد أن يركع رفع فلما أراد
أن يرفع سجد قال الشيخان
أن يرفع سجد مثله في التخلف
فيجوز أن يقدر ذلك بالتقدم
فيجوز أن ينحصر ذلك بالتقدم
لان المخالفة فيه أفحش (و) أن
(لا يتخلف) عنه (ب) ما

كثيرا للعوام وفي شرح الارشاد وتنعقد نفلا للجاهل اه ح ل (قوله بأن نواهاها)
 الصورة الاولى من الاربع مفهوم قوله فقط والثانية والثالثة مفهوم قوله التحريم
 والرابعة مفهوم قوله نوى وعبارة أصله مع ش م ر فان نواها بتكبير واحدة لم تنعقد
 على الصحيح وقيل تنعقد نفلا مطلقا اه قال ع ش عليه وقوله لم تنعقد الخ أى لا فرضا
 ولا نفلا كذا في نسخة وظاهره انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لكسبه قال
 في صفة الصلاة قبيل الركن الثاني مانصه أوركع مسبوق قبل تمام التكبير جاهلا
 انعقدت نفلا له ذره اذ لا يلزم من بطلان الخصوص وهو الفرضية بطلان العموم وهو
 الصلاة اه وعبارة الشيخ قوله ويكبر للاحرام الخ لو وقع بعض التكبير راعيا
 لم تنعقد فرضا قطعيا ولا نفلا على الصحيح اه أقول والا قرب انعقادها نفلا من
 الجاهل لما علل به الشارح من انه لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم وأيضا
 فالمتنفل يجوز أن يحرم من جلوس وما هنا أبلغ منه اه (قوله وسنة مقصودة) أى
 تحتاج الى نية هـ ذاهو المراد بالمقصودة هنا فلا ينافي ما تقدم أن المراد بالمقصودة
 ما يجبر بسجود السهو اه ح ل (قوله ولتعارض قرىنى الافتتاح) أى فلا بد من قصد
 معين لو حود الصارف ويشكل عليه ما مر من انه لو عجز عن القراءة فأتى بافتتاح أو
 تعوذ لا بقصد بدلية ولا غيرها بل أطلق اعتدبه مع وجود القرينة الصارفة ويحجب
 يمنع أن وجودها صارف ثم ان عجزه اقتضى أنه لا افتتاح ولا تعوذ عليه لانهما مقدمتان
 للقراءة وهى مفقودة فاذا أتى بأحدهما لا بقصد انصرف الواجب اه ايعاب وقد
 يقال تكبير الركوع انما يطلب بعد التحريم وحيث ذكركان القياس انصرف ذلك
 الى التحريم لانه هو المطلوب حيث نذر ليتأمل اه شوبرى وفي ق ل على الجلال قال
 بعض مشايخنا ومحل ما ذكره من هو ملاحظ لتكبير الركوع اما من لم يخطر بباله
 تجهله بطلانها أو غفلته عنها فتكبيره صحيحة مطلقا اه (قوله فيه) أى فيما أدركه
 فيه الصادق بالاعتدال وما بعده وكذا بقية الضمائر (قوله من تحميد) أى
 في الاعتدال وهو قوله ربنا لك الحمد ولا يقول مع الله لمن حده كما أفاده شيخنا
 (قوله وتشهد ودعاء) ظاهر كلامه انه يوافق حتى في الصلاة على الآل في غير
 محل تشهده وخرج ما اذا كان محل تشهده بأن كان تشهدا أول له فلا يأتى بالصلاة
 على الآل ولا يكمل التشهد وهو ظاهر لا خراجا للتشهد الاول عما طلب فيه وليس
 هو حيث نذر لجرد المتابعة (قوله ودعاء) أى حتى عقب التشهد والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم اه ح ل (قوله وفي ذكر انتقاله عنه) أى وان لم يكن معه
 فيه كان احرم والامام في التشهد الاول فقام عقب احرام المأموم فيطلب من المأموم

(والا) بأن نواهاها أو
 الركوع فقط أو أحدهما
 أو لم ينو شيئا (فلا) تنعقد
 للتشريك في الاولى بين فرض
 وسنة مقصودة ولتعارض
 التحريم في الثانية ولتعارض
 قرىنى الافتتاح والهووى في
 الاخيرين وتعبيرى بما ذكر
 اعم مما ذكره (ولو أدركه
 في اعتداله فما بعده وافقه فيه
 وفي ذكره) أى ذكر ما أدركه
 فيه من تحميد وتبجيل وتشهد
 ودعاء (و) فى ذكر انتقاله
 عنه من تكبير (لا) فى ذكر
 انتقاله (اليه) فلو أدركه
 به فيما لا يحسب له

أن يكبر أيضاً متابعاً له قول الشورى وأفهم كلامه هنا وصرحوا به أنه لا يوافق في كيفية الجلوس بل يجلس مفترساً وإن كان الامام متوركا ومنه يؤخذ أنه لا يوافق في رفع اليدين عند قيام الامام من تشهد الاول حيث لم يكن أولاً مأموماً وفي ع ش م ر مانصه ويظهر الا ن انه يأتي برفع اليدين عند قيام الامام من التشهد الاول متابعاً له وتقل مثل في الدرس عن جري شرح الارشاد وفيه أيضاً انه يأتي به ولو لم يأت به امامه اه (قوله كسجود) أي ولو لا تلاوة خ لا قال الا ذرعي وظاهره ولو سمع القراءة ولو قبل الاقتداء وكتب أيضاً قوله كسجود أي للصلاة أو للسجود ونسجود التلاوة لانه محسوب له كذا قال الا ذرعي وخالفه شيخنا وقال انه غير محسوب بل نهى لمحض المتابعة اه حل (قوله لانه لم يتابعه فيه) أي في الانتقال اليه وقوله ولا هو أي الانتقال فالضمير ان عائداً للانتقال كذا قاله الرشيد يدي ولعل المراد به الانتقال اليه (قوله ولا هو محسوب له يؤخذ منه) أنه لا يجب عليه وضع الاعضاء السبعة ولا الطمأنينة في هذا السجود لانه لمحض المتابعة وهو ظاهر اه ع ش علي م ر وفي هذا الاخذ نظر اذ لم توجد حقيقة السجود حيث لم يصدق عليه أنه تابع في السجود اه رشيد (قوله وانتقاله الى الركوع) أي فيما اذا أدركه فيه فانه يكبر للانتقال اليه لانه محسوب له فالجواب ان قول الشارح لانه لم يتابعه فيه الخ علة مركبة من شيئين فيقتضي الحكم بانتفاء أحدهما (قوله واذا سلم امامه الخ) أفهم كلامه انه لا يقوم قبل سلام امامه فان تعمد من غيرنية مفارقة بطلت صلاته وان كان ناسياً أو جاهلاً لم يعتد بجميع ما أتى به فيجلس ولو بعد سلام الامام ثم يقوم بعد سلام الامام ومتى علم ولم يجلس بطلت صلاته لعدم الاتيان بالجلوس الواجب عليه ويفارق من قام عن امامه حامداً في التشهد الاول حيث اعتد بقراءة قبل قيام الامام بأنه لا يلزمه العود كما مر في باب اه ش م ر (قوله ان كان محل جلوسه) واذا مكث جالساً في هذه الحالة بعد سلام الامام لا يضر وان طال مكثه وقوله والا فلا أي ويجب عليه في هذه الحالة القيام فوراً عقب سلام الامام متى مكث بعد سلام امامه زيادة على قدر الطمأنينة عامداً لما بطلت صلاته فان كان ساهياً أو جاهلاً لم تبطل وسجد السهو انتهى ش م ر (قوله ولا متابعه) أي موجودة وأتى به لئلا يرد عليه ما اذا قعدى بالامام في الثانية في غير الصحيح فانه يتشهد معه ويكبر مع الامام عند قيامه من التشهد المتابعة (قوله ر قولي كبر لقيامه أولى) أي لان قول الاصل قام مكبراً يوهم أنه لا يكبر الا اذا قام مع انه يكبر حين شروعه في القيام ويحجب عن الاصل بأن قوله قام أي شرع في القيام وقوله وأكثر فائدة أي لان كلام الاصل

كسجود لم يكبر للانتقال اليه لانه لم يتابعه فيه ولا هو محسوب له بخلاف انتقاله عنه وانتقاله الى الركوع وتعبيري بما ذكرنا أولى من عبارته لانها لها لقصور على بعض ما ذكرته (واذا سلم امامه كبر لقيامه أو بدله) ندبا (ان كان جلوسه مع الامام محل جلوسه) لو كان منفرداً بان أدركه في ثانية المغرب أو الثالثة الرابعة كما لو كان منفرداً (والا) كان أدركه في ثالثة المغرب أو ثانية الرابعة (فلا) يكبر لذلك لانه ليس محل تكبيره ولا متابعه ويسن له أن لا يقوم الا بعد تسليمتي الامام وقولي كبر لقيامه أو بدله أولى وأكثر فائدة من قوله قام مكبراً

لا يشمل القعود مثلاً ولا قال أولى وأعم كعادته وله له للتفتن اه شيخنا
(باب كيفية صلاة المسافر)

لم يذ كر للقصر دليل ولا دليل له قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض الآية (قوله من حيث القصر) أي هي القصر فهو خبر مبتدأ محذوف كما قاله ع ش والضمير راجع إلى كيفية ونحو ذلك لأن حيث لا تضاف للمفرد الاشد وذا أو التقدير من حيث القصر والجمع موجودان فيها وقال لا ط ف أي لا من حيث الأركان والشروط لأنها كغيرها فيها وقد قدم القصر على الجمع لأنه مجمع عليه بخلاف الثاني فان أبا حنيفة يمنعها إلا للنداء (قوله مع كيفية الصلاة بنحو المطر) علم من هذا أنه ترجم لشيء وزاد عليه (قوله مكتوبة) أي إمالة أي وان وقعت فلا يدخل فيه الصلاة العادة فله قصرها حيث قصر أصلاً اه زى وس ل وح ل وع ش وخالف قل على الجلال ونص عبارته قوله مكتوبة ولو بحسب الأصل فيشمل صلاة الصبي وصلاة فاقد الطهورين فله القصر كغيره وشمل العادة لغير افساد وان كان أتم أصلها كما اعتمد شيخنا والأبأن كانت للافساد لم يجز قصرها كما لو شرع فيها تأمة ثم أفسدها اه (قوله مؤداة) دخل فيها ما لو سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فله بقصرها سواء شرع فيها في الوقت وهو ظاهر لا يكون مؤداة أم صلاها بعد خروج الوقت لأنها فائتة سفر كما أشار إليه م وصرح به زى اه ا ط ف وعبارة البرماوى قوله مؤداة أي يقينا ولو أداء مجاز بأبأن شرع فيها بعد شروعه في السفر وأدرك منها ركعة في الوقت وهذا والمعتمد (قوله أو فائتة سفر قصر) أي يقينا فهذا القيد ملاحظ في المتن بدليل قول الشارح ولا مشكوك في أنها الخ وقوله في سفر فيه أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى فيقتضى التركيب أن السفر الثاني سفر غير قصر فلا يصح الإخراج الذي ذكره الشارح بقوله ولا فائتة سفر قصر في سفر غير قصر فلذلك احتج إلى قوله بشروطه الآية وفي بعض نسخ المتن في سفره بالاضافة إلى الضمير وهي واضحة في إخراج ما ذكره الشارح وعليها فلا يحتاج لقول الشارح بشروطه الآية كقوله شيخنا وقال ع ش ان قوله في سفر أي سفر قصر قال شيخنا العزيز في كفاية الكفاية بالقرائن فالمراد بقريئة ما يأتي سفر القصر وقوله ان النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى خرج مخرج الغالب اه (قوله ونافلة) أنظر أي نافلة قابلة للقصر احتراز عنها اه شوبري أقول لا وجه لهذا التردد فان سنة العصر مثلاً أربع ركعات ولو أراد صلاة ركعتين نوى قصر الأربع اليهما لم يكف بل ان أحرم بركعتين سنة العصر من غير تعرض لقصر ولا جمع صحتا وكانا تابعين

(باب كيفية صلاة المسافر) من حيث القصر والجمع مع كيفية الصلاة بنحو المطر (انما تقصر بأعيمة مكتوبة) هي من زيادة (مؤداة أو فائتة سفر قصر في سفر) بشروطه الآية فلا تقصر صبح ومغرب ومندوة ونافلة ولا فائتة حضر لأنه قد عين فعلها لا بعاً فلم يجز نقصها كما في الحضر ولا مشكوك في أنها فائتة سفر أو حضر احتياطاً ولأن الأصل الإتمام ولا فائتة سفر غير قصر ولو في سفر آخر ولا فائتة سفر قصر في حضر أو سفر غير قصر لأنه ليس محل قصر (وأوله) أي السفر ليس كن أبنية

ما طالب للعصر وان أحرم على انهم ما قصر للاربع بحيث انهما يجزيان عن الاربع
ويعط عنه طلب ما زاد لم يعتد بنية بل الكلام في صحة النية حيث نوى ما لا يعتد به
شرعا اه ع ش قوله ولا مشكوك في انها فائتة سفر اعله خرج بقوله فائتة سفر لانها
في حال الشك غير محكوم عليهم بانها فائتة سفر تأمل كاتبه شو برى وقيل انها مفهوم
قيده لاحظ في كلامه أى أوفائتة سفر يقينا (قوله مجاوزة سور) بالواو بلا همز أى
مجاوزته وان تعدد وان كان منهد ما حيث بقيت له بقية ولم يجبر بأن جعل سور داخله
اه ح ل وقال زى مجاوزة سور وان كان ظهره ملتصقا به وان تعدد فالفيرة بالخير
ان لم يندرس والا اعتبر ما قبله اه ح ف والمراد سور كامل أو في صوب سفره بدليل
قوله بعد أو في صوب سفره قال جبر والحق الاذرى به قرية نشأت بجانب جبل فيشترط
في من سافر في صوبه قطع ارتفاعه ان اعتدل والافان نسب اليها منه عرفا ويلحق
بالسور أيضا تحويط أهل القرى عليهم بالتراب أو نحوه فلا بد من مجاوزته حيث وجد
وان كان هناك خندق وقنطرة فان لم يوجد السور ووجد أحدهما فلا بد من مجاوزته
وان وجد فلا بد من مجاوزتهما اه س ل والقنطرة عبارة عن بناء يوضع فوق
حائط البوابة ويخرج عنها ويجعل فوقهما بناء بأن يوصل أحدهما بالآخر (قوله
بما سافر منه) أى جانب بلده الذى سافر منه بقرينة قوله أو في صوب مقصده اه
شو برى لكن قول الشارح كبلد الخ يقتضى تفسير ما بالبلد مثلا الا أن يقال قول
الشو برى جانب إشارة الى تقدير مضاف قبل ما (قوله كبلد) وقرينة في عطف
القرينة على البلد إشارة الى تغايرهما لان القرينة الابنية المجتمعة القليلة عرفا والبلدة
الابنية المجتمعة الكثيرة عرفا والاولى ما ذكره في الجمعة أن المصر ما كان فيها حكم
شرعى وشرطى وسوق والبلد ما خلت عن بعض ذلك والقرينة ما خلت عن الجميع
ثم الظاهر أنه يشترط في القرينة أيضا أى كما اشترط في الحلة مجاوزة مطرح الرماد
وملعب الصبيان ونحو ذلك كما مشى عليه جماعة ووافق عليه مرسم وضعه ح ف
راعى أن القرينة يكتفى فيها بمجاوزة أحد أمور ثلاثة السور أو الخندق ان لم يكن سور
أو العمران ان لم يكن سور ولا خندق فأفهم قال الشيخ عميرة بحث الاذرى اشتراط
مجاوزة المقابر المتصلة بالقرينة التى لا سور لها اه سم وبقى ما لو هجروا المقبرة
المذكورة واتخذوا غيرها للدفن هل يشترط مجاوزتها أولا فيه نظر والا قرب الاول
لنسبتهم واحترامها ان لم لو اندرست وانقطعت نسبتها عنهم فلا يشترط مجاوزتها (قوله
فان لم يكن له سور) أى كامل (قوله مطلقا) أى لا في صوب مقصده ولا في غيره (قوله
أو في صوب سفره) أنظر وجه خروج هذه من المنطوق تأمل واعل وجهه أنه خرج

(مجاوزة سور) بقيد زوته
بقوله (مختص بما سافر منه)
كبلد وقرينة وان كان داخله
أما كن خربة ومزارع لان
جميع ما هو داخله معدود بما
سافر منه (فان لم يكن) له
سور مختص به بأن لم يكن له
سور مطلقا أو في صوب سفره
أو كان له سور غير مختص به

بقوله فان لم يكن له سور كان له بعض سور أى وفيه تفصيل اه شوبرى أى فان كان
بعض السور في غير صوب مقصده فأول سفره مجاوزة عمران وان كان في صوب
مقصده فأوله مجاوزة والمقصود هو اذا كان فيه تفصيل لا يترض به فعلى هذا يخص
السور في قوله مجاوزة سور بالسكامل والاولى أن يقيد السور الذي في المتن بكونه
في صوب مقصده فيكون التقدير هنا فان لم يكن له سور في صوب مقصده مختص
فيكون النفي داخل على مقيد بقيدتين فيصدق بثلاث صور (تنبيه) سير البحر كالبر
فيعتبر مجاوزة عمران ان سافر في طول البلد كان سافرا من بولاق الى جهة الصعيد
وسير السفينة أو جرى الزورق اليها آخر مرة ان سافر في عرضة وان كان له سور وفارق
سير البر بأن العرف لا يعده هنا سافرا الا بذلك مر زيادة وقال ق ل قال شيخنا
يكفى في ماله سور مجاوزة السور وان لم يجز السفينة أه قال ح ل فلن بالسفينة أن
يترخص اذا جرى الزورق آخر مرة وان لم يصل اليها وظاهر كلامهم انه لا بد من وجود
ذلك وان كان البلد له سور فيكون سير الزورق آخر مرة بمنزلة الخروج من السور اه
(قوله كقرى متغافلة) ويشترط حينئذ مجاوزة عمران بالنسبة لقريته التي سافر
منها لا بالنسبة للمجموع اه شيخنا (قوله فمجاوزة عمران) قال العلامة البرماوى قال
شيخنا وذا امره هذا وما قبله من السور أنه مجرد مجاوزته ماله القصر وان أقام خارجه
لا ينتظر غيره لكن اذا قصد الإقامة فيه مدة تقطع السفران قطع بوضوئه الى محل النزول
وله الترخص قبله الا ان كان قصده العود ولم يجىء اليه من ينتظره فلا يصر حتى
يفارقه وفيما عدا ما ذكره القصر وان خالف العلامة ح ل في بعضه حيث قال ان من
قصد قبل مفارقة السور مثلا أن يقيم خارجه إقامة تقطع السفر لا تنتظر رفقة كما يقع
للحجاج في إقامتهم بالبركة امتنع عليهم القصر قبل البركة وفيها وإنهم اذا سافروا
الا أن جاز القصر لمن قصد حلتين لا دونهما اه (قوله لا خراب) وان جعل له سور
اذ لا عبرة به مع وجود التعويط على العامر ع ش (قوله هجر بالتعويط على العامر)
خرج ماله هجر بمجرد ترك التردد اليه اه شوبرى (قوله بقريته ما يأتى) أى في قوله
لا مجاوزة بساتين اه شوبرى (قوله كما فهمت) أى المزارع ووجه الاولوية ان
البساتين تسكن في الجملة ولا يشترط مجاوزتها المزارع بالاولى لانها لم تسكن أصلا
كما قررره شيخنا (قوله نعم ان كان بالبساتين) هذا استدراك على ما بعد العناية وهو
قوله وان اتصلت بما سافر منه انتهى شوبرى (قوله في بعض فصول السنة) يحتمل أن
المراد فصل منها أو أكثر أو بعض كل فصل منها فلا كانت تسكن في كل السنة واتصفت
بالبلد فهما كالقريتين المتصلتين وسيأتى حكمهما اه ع ش (قوله ولم يتعرض له)

كقرى متغافلة جهها سور
(قأ) وله (مجاوزة عمران)
وان تخاله خراب (لا) مجاوزة
(خراب) بطارقه بقيد زده
بقول (هجر) بالتعويط
على العامر أو زرع بقريته
ما يأتى (أو اندرس) بأن
ذهبت أصول حيطانه لانه
ليس محل إقامة بخلاف ما ليس
كذلك فانه يشترط مجاوزته كما
صحه في المجموع (و) لا مجاوزة
(بساتين) ومزارع كما فهمت
بالاولى وان اتصلت بما سافر
منه أو كانتا موطنتين لانهما
لا يتخذان الإقامة نعم ان كان
بالبساتين قصورا ودور تسكن
في بعض فصول السنة اشترط
مجاوزتها كذا في الروضة
كما صلاها قال في المجموع بعد
نقله ذلك عن الرافعي وفيه
نظر ولم يتعرض له الجمهور
والظاهر أنه لا يشترط مجاوزتها
لانها ليست من البلد قال
في المهمات والفتوى عليه

أي للاستراط وهذا في معنى العلة لما قبله (قوله والقريتان المتصلتان) قال سم
والحاصل من مسألة القريتين انهما ان اتصل بقبانها ولم يكن بينهما سور اشتراط
مجاوزتهما وان كان بينهما سور اشتراط مجاوزته فقط اه وبه يعلم انه يقصر بمجاوزه
باب فويلة اه ع ش ومثله مجاوزة باب الفتوح لانها طرقة القاهرة اه ح ف
(قوله المتصلتان) فان لم يكونا متصلتين امكن في مجاوزة قرية المسافرين المرجع
في الاتصال والاتصال العرف اه ح ف (قوله خيام بكسر الخاء) يقال في الواحدة
خيمة وهي أربعة أعواد تنصب وتسقف بشيء من نبات الارض وجدها خيم
يحذف الماء كتمر وتمر ثم يجمع الخيم على خيام ككلب وكلاب فان خيام جمع الجمع وأما
المخدة من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال لها خيمة بل خباء وقد يجوزون
فيطلقونها عليه اه اسنوى اه ع ش على مر وخيام أهل الجنة اللواثر كما قاله
الشيخ عبد البر (قوله مجاوزة حلة) أي ان سافر في الطول أي ولم يكن عرض ولا مهبط
ولا مصعد معتدلة أخذاً مما بعده (قوله فقط) أي لامع عرض الوادي ولا مع المهبط
ولا المصعد اذا لم يعتدل كل من الثلاثة (قوله بحيث يجتمع) أي بالقوة وهو قيد لقوله
أو متفرقة الخ (قوله للسمر) يفتح السيم التحدث ليسلا اه ع ش وقوله في نادى
في موضع قال في المصباح نداء القوم ندوا من باب قتل اجتمعوا ومنه النادى وهو مجتمع
القوم ومحدثهم اه ع ش على م د (قوله ويدخل في مجاوزتها عرفاً الخ) لم يعتبروا
مثله في القرية لان لها ضابطاً وهو ما مفارقة العمران أو السور أو الخندق كذا قرره
شيخنا زى اه شوبرى والمعتد أنه يعتبر فيه أيضاً اه سم وضعفه شيخنا ح ف (قوله
ومع عرض واد) أي ويشترط زيادة على مجاوزة الحلة مجاوزة عرض واد لكن قال
زى وهي بجميع عرضه فان كانت ببعضها اكتفى بمجاوزه الحلة ومراقفها عرفاً اه ومنه
في شرح الروض عن ابن الصباغ ويرد عليه أن التصوير بذلك ينافي مع قوله
ومع عرض واد الخ فان المعية تقتضى أن ما يقطعه من عرض الوادي زائد على الحلة
فلعلها طرقتان اه ع ش ومبارته على م ر هذا وقد يقال عليه حيث كانت
مصورة بما ذكره فلا حاجة لذكر عرض الوادي اذا البيوت المستوعبة للعرض داخلية
في الحلة والظاهر ان من اشترط مجاوزة العرض لا يشترط استيعاب البيوت له ومن
اشترط استيعاب البيوت للعرض لم يذكره بعد الحلة ولطها طرقتان احدهما
ما صرح به الجمهور من انه يشترط مع مجاوزة الحلة مجاوزة عرض الوادي حيث كانت
الحلة ببعض عرض الوادي لاجبوعه والثانية ما قاله ابن الصباغ من ان الحلة
اذا كانت بجميع عرض الوادي فيشترط مجاوزتها فقط اه بحروفه قال

القريتان المتصلتان تشترط
وزتهما (و) أوله لساكن
بم كالأعراب (مجاوزه حلة
نط) بكسر الخاء بيوت
عامة ومتفرقة بحيث يجتمع
لها السمر في ناد واحد
يستعير بعضهم من بعض
يدخل في مجاوزتها عرفاً
رزة مراقفها كطرح الرماد
لعب الصبيان والنادى
بماطن الأبل لانها معدودة
ن مواضع اقامتهم (ومع)
ماوزه (عرض واد) ان
برفي عرضه (و) مع مجاوزة

الشو برى قوله ومع عرض راد ان قات ما فائدة الواو في هذا المحل وماه والمعطوف عليه
 قلت فائدة تهادف توهم ان مجاوزة العرض معتبرة مع مجاوزة الحلة مع الملقا وهو فاسد لما
 لا يخفى مع منافاته ظاهر القولة فقط فأفاد بها انه تعتبر الحلة فقط ان لم يسافر في العرض
 والحلة والعرض ان سافر في العرض وحيتثذ فالمعطوف عليه حلة وهذا كله ظاهر جلي
 لكن قدوهم فيه بعض القاصرين اه والظاهر ان المعطوف عليه قوله فقط والتقدير
 مجاوزة حلة اما في عرض الوادي فقط أى وحدها واما مع عرض الخ شيخنا قال شيخنا
 ح ف والوادي المكان المتسع بين جبان ونحوهما (قوله مهبط) أى محل هبوطه
 من الربوة أى نزوله منها قال في الصباح مهبط كسجد (قوله ان كان في ربوة) أى ان
 مكان المسافر في ربوة ومثله يقل في ما بعده (قوله رحله كالحلة) مبتدأ وخبر
 والجملة خبر ان ويجوز كون خبر ان قوله كالحلة أى كساكن الحلة فهو على تقدير
 مضاف ورحله فاعل والاولى اولى ليطابق قوله ساكن انتهى والمراد انه يشترط
 مجاوزته ومجاوزة ما ينسب اليه عرفا كما قاله ح ل (قوله وينتهي سفره) لما بين المحل
 الذي يصير مسافرا اذا وصله شرع بين المحل الذي اذا وصل اليه ينقطع سفره اه
 شيخنا عزى وذكرا لانتهاى السفر ثلاث صور بلوغ المبدأ والاقامة ونية الرجوع
 وسيد كر الشارح صورتين بقوله وانما ينتهى بالاقامة فى الاولى الخ اذا المراد بالاقامة
 فى كلامه ماضى اربعة ايام صحاح لا المتقدمة فى المتن قال الشو برى أنظر هل المراد
 ببلوغه ملاصقة له أو المراد العرف قوة كلامهم الاول وفيه وقفه لانه يلزم عليه أنه
 يترخص ولو كان بينه وبين السور دون شبر لانه بعد ان لم يلاصقه فليحذر (قوله ببلوغه
 مبدأ سفر) أى ما شرط مجاوزته ابتداء وان لم يدخله الا لان الاقامة اصل فاكفى
 فيها بمجرد الوصول بخلاف السفر فانه على خلاف الاصل فاشترط فيه الخروج من
 ذلك وما قبل بلوغه فسينبئ عليه فى قوله وينتهى سفره ايضا بنية رجوعه ما كنا الخ
 اه ح ل وعبارة م ر فى شرح واذا رجع انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته
 ابتداء من سور أو غيره وأن لم يدخله فيترخص الى وصوله لا يقال القياس عدم انتهاء
 سفره الا بدخول العمران أو السور كما لا يصير مسافرا الا بخروجه منه لانا نقول
 المنقول الاول والفرق أن الاصل الاقامة فلا تنقطع الا بتحقق السفر وتحققه بخروجه
 من ذلك وأما السفر فعلى خلاف الاصل فانه قطع بمجرد وصوله وان لم يدخل فعلم أنه
 ينتهى بمجرد بلوغه مبدأ سفره من وطنه ولو ما رايه فى سفره كأن خرج منه ثم رجع من
 بعيد فاصدا مرويه من غير اقامة اه (قرأه من سور) بيان لقوله مبدأ سفره فى قوله من
 وطنه تبعضية وهي ومدخولها فى محل نصب على الحال أى حال كون مبدأ السفر

(مهبط) أى محل هبوط ان
 كان فى ربوة (و) مع مجاوزة
 (مهبط) أى محل صعود ان
 كان فى وهده هذا ان
 (اعتدلت) التسلاثة فان
 افترقت سعتها اكفى بمجاوزة
 الحلة عرفا وظاهرا ان ساكن
 غير الابنية والخيام كنازل
 بطريق خال عنهما رحله كالحلة
 فيها تحرر وقولى فقط الى آخره
 من فادنى (وينتهى) سفره
 (ببلوغه مبدأ سفر) من
 سور أو غيره

بعض ومانه أو ابتدائية صفة لمبدأ أحوال منه أي ناشئ من وطنه (قوله من وطنه)
وان لم ينو إقامة ولا نقلة أي فيعلم منه أن القيود الثلاثة الآتية خاصة بالموضع الآخر
(قوله أو من موضع آخر) أي غير وطنه وان كان مقيما فيه أهله لانه لا تلازم بين
الإقامة والتوطن وقوله يرجع من سفره اليه كأن يخرج الشامي من مصر الى مكة ثم
يرجع من مكة الى مصر وقوله أولا كأن يخرج الشامي مثلاً من مصر فاصدا الإقامة
بمكة لانه ينتهي سفره ببلوغه سور مكة بالنية المذكورة لان وصوله سور مكة يصدق
عليه أنه بلغ مبدأ سفره أي غير هذا المسافر ولذلك أتى الشارح به نكرة وبعضهم توهم
أن المراد بمبدأ سفره فارتبك كذا قرره شيخنا ح في (قوله وقد نوى قبل) أي سواء
كان ذا حاجة أولا وسواء كان وقت النية ما كتأوسا ترا وقول الشارح في بيان
مفهوم هذين القيدين اما اذا لم ينو الخ صادق بما اذا كان المسافر ذا حاجة أو لم يكن
لكن صدقه غير مراد بل ينبغي تخصيصه بما اذا لم يكن ذا حاجة وأما اذا كان ذا حاجة
فهو الذي ذكره في المتن بقوله وباقامته الخ فهو مفروض في ذي الحاجة الذي لم ينو قبل
بلوغه سواء نوى بعد بلوغه أو لم ينو أصلا في هاتين الحالتين ينتهي سفره بمجرد
المسك والنزول لا يتوقف انقضائه على النية فعلم أن قول المتن وباقامته الخ بعض
مفهوم قوله وقد نوى قبل الخ والبعض الآخر هو ما ذكره الشارح بقوله أما اذا لم ينو
الخ كما علمت من قصده على غير ذي الحاجة قال م ر وما يقع كثيرا في زماننا من دخول
بعض الحجاج مكة قبل الوقوف بنحو يوم مع عزهم على الإقامة بمكة بعد رجوعهم من
مكة أربعة أيام فأكثر هل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم مكة نظرا لنية الإقامة بها ولو
في الاثناء أو يستمر سفرهم الى رجوعهم اليها من متى لانها من جملة مقصودهم فلا
تأثير لنيتهم الإقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهي انما تكون
بعد رجوعهم من متى ودخولهم مكة لانظر في ذلك مجال والثاني أقرب كما بحثه بعض
أهل العصر اه وهذه القيود الثلاثة انما هي قيود في قوله أو موضع آخر فمكان الاولى
للمصنف أن يعيد العامل وهو من لينه على ذلك كما هو عادته وأما بلوغه وطنه فينتهي
به السفر مطلقا أي سواء نوى قبل وصوله أو بعده أو لم ينو أصلا وسواء كان مستقلا
أو غير مستقل اه شيخنا (قوله إقامة به) أي بهذا الموضع الآخر وقوله مطلقا أي
غير مقيد بزمان (قوله وباقامته) معطوف على قوله ببلوغه الخ وهو أيضا راجع للموضع
الآخر لا لوطنه خلافا لما يوجهه هذا التعبير من رجوعه اليها وقصر هذا المعطوف
على الموضع الآخر مخرج به المدافعي على ط وقال وأما وطنه فينتهي السفر
بالوصول اليه من غير توقف على إقامته به ولا على سبق نية الإقامة والمراد بالإقامة

(من وطنه أو) من (موضع)
آخر يرجع من سفره اليه
أم لا وقد (نوى قبل) أي قبل
بلوغه بقيد زنده بولي (وهو
مستقل إقامة به) وان لم يصلح
لها اما (مطلقا) وهو من
زاد في (أو أربعة أيام صحيح)
أي غير يومي الدخول
والخروج

في قوله وباقامة النزول والمكث وقطع السفر كما أشار إليه ح ل و ع ش (قوله
حيثئذ) أي حين إذا قدم أي نزل ومكث (قوله لا تنقضي فيها) أي الأربعة (قوله
أما إذا لم ينو الإقامة أو نواه ما بعد بلوغه) مفهوم قوله نوى قبل فلاولى مفهوم نوى
والثانية مفهوم قبل ولم يذكر هنا مفهوم مستقل لأنه سيأتي ذكره في قوله وكذا
لو نواه ما فيها أو في مسألة الكتاب غير المستقل وأخره هناك لأن حكمه مخالف لحكم
مفهوم ما وما أشار له قوله وكذا لو نواه المخ في الحكم ذكره معه اه وكان الأولى ذكره
أي ذكر قوله أما إذا لم ينو قبل قوله وباقامة المخ (قوله فلا ينتهي سفره بذلك) أي
ببلوغه (قوله بالإقامة في الأولى) ليس معنى الإقامة هنا معناها في عبارة المتن بل
ما مختلفان أذهى في عبارة المتن عبارة عن مجرد المكث والنزول وإن لم تمض الأيام
الأربعة وهنا عبارة عن مضي الأربعة بكاملها فله القصر قبل مضيها ففرق بين
الإقامتين من هذا الوجه بل ومن وجه آخر وهو أن العرض في صورة المتن أن المسافر
ذو حاجة كما يتبادر من قوله وعلم المخ والعرض في هذه أي صورة الشارح أن المسافر
ليس ذا حاجة كما قررنا شغبنا وال في قوله بالإقامة في الأولى عوض عن الضمير أي
باقامتها أي الأربعة المقيدة بكونها صحيحة فخرج ما لو أقام أربعة أيام منها يوما للدخول
والخروج فلا ينقطع سفره بذلك الإقامة فقول الشارح وإنما لم يوجب المخ راجع لهذا
المفهوم على الوجه المذكور ولقول المتن صحاح بل المذكور في أصله وشرم إنما هو ذكره
في مسألة المتن مقتضاه أنه كان على الشرح أن يقدم قوله وإنما لم يوجب المخ عند قول
المتن أو أربعة أيام صحاح وله أنه أخره إلى هنا لأجل أن يرجع لفهمه كما يرجع
للمنطوق فله دره في هذا الصنيع (قوله في الأولى) هي قوله أما إذا لم ينو الإقامة وقوله
في الثانية هي قوله أو نواه ما بعد بلوغه اه شوبري (قوله وهو ما مكث) مستقل
الأوضح أن يقول وبالثانية بشرط المكث والاستئصال في الثانية لأن الفرض أنه نوى
الإقامة (قوله والتقيد بالمكث فيها) أي في الثانية وقوله ووقع لبعضهم وهو الأذرعى
وقوله في غيرها أي وهي مسألة المتن المذكورة بقوله وقد نوى قبل وهذا العزو خطأ
لأن مسألة المتن لا تقيد بالمكث حال النية وإنما تقيد به مسألة الشارح وهي ما إذا نوى
ببد الوصول اه شيخنا (قوله والأصل فيما ذكر) أي في المفهوم المذكور بقوله أما إذا
لم ينو الإقامة المخ وعمل الاستئصال قوله وإنما ينتهي بالإقامة في الأولى المخ فاستدل
على الأولى من هاتين المسألتين بمجموع الظاهرين واستدل على الثانية بالقياس بقوله
والحق بإقامته الثانية أقمتها لکن فيه أن المدعى في المفهوم أن نية الإقامة كانت بعد
الوصول أذهى قبله لا ينتهي بها وإنما ينتهي بالوصول نفسه والقياس ليس فيه تقيد

(وباقامته و) قد (علم)
حيثئذ (إن أريد به) بكسر أوله
واسكان ثانيه وبقعهما أي
حاجته (لا تنقضي فيها)
أما إذا لم ينو الإقامة أو نواه
بعد بلوغه فلا ينتهي سفره
بذلك وإنما ينتهي بالإقامة
في الأولى وبذئبها وهو ما مكث
مستقل في الثانية والتقيد
بالمكث فيما ذكره في المجموع
ووقع لبعضهم عزوه في غيرها
والأصل فيما ذكر

بكون النية بعد الوصول الذي هو المدعى كما علمت وإذا عظمته حتى يشمل النية قبل
الوصول وبعده لم يدع المسائل أن النية قبله لا يحصل الانتهاء بها نفسها وفيه أيضا أن
المدعى وهو الانتهاء بالنية مقيده بما إذا لم يكن المسافر ذاك حاجة أما إذا كان ذاك حاجة
ولم ينو قبل الوصول فأنما ينتهى سفره بالإقامة نفسها كما علمت أيضا أنه في ما سبق
ومع هذا فإيرد عليه أيضا أنه لم يستدل على منطوق المتن كما هو عادته بل سكت عنه
واستدل على المفهوم أفاده شيخنا (قوله خبرا يقيم المخ) خبرا بصيغة التثنية مضاف
لخبرين بعده الأول قوله يقيم المخ والثاني قوله وكان يحرم المخ وعبارة ش م ر ولو أقامها
أي الأربعة من غير نية انقطع سفره بتمامها أونوى إقامته وهو سائر فلا يؤثر أيضا
وأصل ذلك أن الله تعالى أباح القصر بشرط الضرب في الأرض أي السفر وبينت
السنة أن إقامة ما دون الأربعة غير مؤثرة لأنه صلى الله عليه وسلم أباح للمهاجر إقامة
ثلاثة أيام بمكة مع حرمة المقام بها عليه اه بحروجه وقول م ر لأنه صلى الله عليه وسلم
المخ الأولى تقديمه على قوله وبينت السنة المخ لأنه دليل لما قبل قوله وبينت المخ فعلى
هذا الحاجة لقول الشارح الآتي وفي معنى الثلاثة المخ لأنه ثابت لسنة أيضا فلا
حاجة لإثباته بالقياس والاستدلال في الحقيقة إنما هو بالخبر الثاني لكه أي بالأول
ليبين المراد بالإقامة في الخبر الثاني وإتمام الأربعة فما فوقها دون الثلاثة فإذا زاد عليها
ولم يصل لتمام الأربعة وذلك احتجاج إلى القياس بقوله وفي معنى الثلاثة المخ وقوله
فالترخيص بالثلاثة أي في الخبر الأول وكان عليه أن يقدم القياس الذي في قوله
وفي معنى الثلاثة المخ هنا أي يجنب قوله فالترخيص بالثلاثة ليظهر قوله خلاف الأربعة
ولأنه من تمام الاستدلال على دعوى واحدة بخلاف القياس الأولى في كلامه وهو
قوله وألحق بإقامتها المخ فانه استدلال على دعوى أخرى تأمل (قوله يقيم المهاجر) أي
في عمرة القضاء سنة سبع فهذا الخبر وارد فيها وسببه أن الكعبة لمسا من عود صلى الله
عليه وسلم من دخول مكة في عمرة الحديبية سنة ست اصطفاها معه على أن يدخلها
العام القابل لسنة سبع وقيم فيها ثلاثة أيام فقط (قوله وكان يحرم المخ) اسم كان
ضمير الشأن وخبرها جملته يحرم كما في الشو برى أي كان يحرم قبل الفتح وأتى به لينبه
على أن الثلاثة ليست إقامة لأنها كانت محرمة عليهم فالاستدلال بمجموع الخبرين
وقوله فالترخيص بالثلاثة المخ انظر من أين هذا لأن غاية ما في الحديث إباحة الإقامة
للمهاجرين ثلاثة أيام بعد أن سكنت محرمة عليهم وهذا لا يقتضي بقاء حكم السفر
الأن يقال معنى الحديث يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا مترخصا برخص السفر
تأمل (قوله وفي معنى الثلاثة ما فوقها ودون الأربعة) أي غير يومى الدخول

خبر يقيم المهاجر بعد قضاء
نسكه ثلاثا وكان يحرم على
المهاجرين الإقامة بمكة
ومساكنة الكفار ورواها
الشيخان فالترخيص في الثلاثة
يدل على بقاء حكم السفر
بخلاف الأربعة والحق
بقامتها نية إقامتها وتعتبر
بإقامتها في معنى الثلاثة
ما فوقها ودون الأربعة وإنما
لم يحسب يوما للدخول والخروج

والخروج واعتراض هذا بأنه غير معقول لعدم تصوره في الخارج لانه ان دخل في اثناء
يوم الاحد مثلا وخرج في يوم الخميس ولو في آخره صدق عليه انه اقام ثلاثا غير يوم
الدخول والخروج وان خرج يوم الجمعة صدق عليه انه اقام أربعة كوامل وأجاب
ع ش بأنه تصور بالنية كان نوى ان يقيم أربعة أيام الاشياء غير يوم الدخول
والخروج فلا يتهى سفره بذلك بل يترخص حينئذ اه شيخنا عز نرى وأجاب
بعضهم بأن ليلة الخميس زائدة على الثلاث لان يوم الخروج يومها لاهى (قوله الخط)
أى في يوم الدخول والرحيل أى في يوم الخروج (قوله اما لنوى الإقامة الخ) هذا من
بقية الكلام على المفهوم الذى ذكره بقوله اما اذا لم ينو الإقامة الخ وفيه أيضا مفهوم
القيد الثالث فى المتن وهو قوله وهو مستقل ولعل عذر الشارح فى توسيط الاستدلال
بالخبرين والقياس بين خلال الكلام على المفهوم ان الخبرين والقياس انما يثبتان
بعض المفهوم وهو ما قدم عليهما وأما بقية المفهوم فلم تؤخذ من دليله فلذلك آخرها
عنه واستدل على بعضها بدليل عقلى حيث قال لان سبب القصر السفر نامل (قوله
فى الثانية وهى نيتا بعد الدخول) وقوله فلا يؤثر فى فعله بخلاف نيته (قوله
أوفى مسألة الكتاب) أى المتن وهى ما اذا انتهى سفره ببلوغه موضعا آخر وقد
نوى قبل بلوغه وهو مستقل إقامة به وقوله غير المستقل هكذا زوجة والفقن اه ح ل
(قوله وان توقعه كل وقت) من ذلك انه تظاهر خروج الرجح لراكب السفينة وخروج
الرفقة اليه اذا كان عزمه على السفر وان لم يخرج حوافا نوى انه لا يسافر الا مع الرفقة
لا يترخص لعدم جزمه بالسفر اه ح ل وقوله كل وقت مراده مدة لا تقطع السفر كيوم
أو يومين أو ثلاثة فليس المراد بكل وقت كل لحظة (قوله أى رجبا) تفسير لقوله
توقع وقوله حصول اربعة تفسير المنصوب وفى كلامه اشارة لتقدير مضاف
فى المتن وهو حصول لان الضمير راجع لاربعة (قوله قصر ثمانية عشر يوما) ومثل
القصر سائر الرخص المتعلقة بالسفر فلو قال ترخص ثمانية عشر كان أعم ولا يستثنى
سقوط الغرض بالتيم لان المدار فيه على غلبة الماء وقدره ولا صلاة السافلة لغير القبلة
اذا كان صوب مقصده لان المدار فيه على السير اه ح ل (قوله ولو غير محارب) أى
مقاتل وغرضه هذه الغاية الرد على قول ضعيف يخص بالقتال وبقي قولان
ضعيفان أيضا لم يرد عليهما العمل لشدة ضعفهما الاول قيل يترخص ابدأ والثانى
يترخص أربعة أيام فقط (قوله أقامها بمكة) عبارة مروج بعد فتح مكة وهى
ظاهرة اه ع ش وروى انه اقام سبعة عشر وتسعة عشر وعشرين ورجل الاخير
على حساب يومى الدخول والخروج والذى قبله على أحدهما والاول على فوات يوم

لان قيمه الخط والرحيل وهما
من اشغال السفر اما لنوى
الإقامة فى الثانية وهو سائر
فلا يؤثر لان سبب القصر
السفر وهو وجود حقيقة
وكذا لونها فيها أوفى مسألة
الكتاب غير المستقل دون
منبوعه كعبد وجيش ولو كان
(وان توقعه) أى رجبا حصول
أربعة كل وقت قصر ثمانية
عشر يوما صحاحا ولو غير
محارب لانه صلى الله عليه
وسلم أقامها بمكة عام الفتح

قبل حضور الراوى له اه ق ل على الجلال (قوله لحرب هوازن) أى لاجل
 حرب هوازن أى لاجل انتظار الخروج لحربهم فالمراد انه كان يقصر في مكة قبل
 الخروج لحرب هوازن وليس المراد انه كان يقصر وقت المحاصرة كما عبر به بعضهم
 اذ هذا ليس في كلام الشارح وهو وزن اسم لقبيلة حليلة السعدية كانوا قديمين بمجنين
 وهو مكان قرب الجعرانة وبعد ان غزاهم ونصره الله عليهم ذهب للطائف وغزى
 أهله وظفره الله بهم ثم رجع الى الجعرانة فقسم غنيمة هوازن هناك (قوله وان كان
 في سنده ضعف) قد يقال هذا بنا في تحسين الترمذى له (قوله وقيد بالمحارب) أى
 الذى في الحديث لان النبي صلى الله عليه وسلم كان محاربا أى منتظرا للحرب (قوله
 فارق ما لو علم الخ) أى فارق المسافر الذى توقع اربعه كل وقت حيث يقصر ثمانية
 عشر يوما للمسافر الذى علم ان اربعه لا ينقضى في الاربعه حيث ينتهى سفره بمجرد
 الإقامة كما ذكره المتن بقوله وبإقامته الخ وعرضه بهذا الرد على القول الضعيف الذى
 سوى بين الاول والثاني في امتناع القصر في ما زاد على الاربعه كما علمت من عبارة
 أصله وش م ر وكان المناسب أن يقول لا ينقضى ليوافق ما في المتن من الاقوال
 لا التافيه (قوله ما كنا نخرج به ما لوني ذلك) وهو سائر ذهابا فان نيتة لا تؤثر
 لان سيره مضاف لها وما لوني الرجوع ثم رجع من غير مكث كان سفرا جديدا اه حل
 (قوله ولومن طويل) أى لا فرق بين أن يكون طويلا أو قصيرا بالنسبة للمحل
 المرجوع منه الى المحل الذى يرجع اليه حل وقال بعضهم قوله ولومن طويل بأن كانت
 نية الرجوع بعد سير مرحلتين فأكثر (قوله لا الى غير وطنه) هى عاطفة على مقدر
 كأنه قال و بنية رجوعه الى وطنه مطلقا أو لغيره لغير حاجة لا الى غير وطنه الخ اه
 ع ش قال شيخنا ومنطوق هذا ثلاث صور بينها بقوله بأن نوى رجوعه الى وطنه أى
 الحاجة أولا وهاتان صورتان والثالثة قوله أو الى غير الخ وهو صورة واحدة
 ذكرها بقوله فان نوى الرجوع الخ والحاصل أن الرجوع اما لوطنه أو لغيره وعلى
 كل حال اما الحاجة أولا (قوله بأن نوى رجوعه الخ) كما لو سافر من مصر الى دمياط
 لكن قبل وصوله الى دمياط رجع يوم مثلا مكث ببلدة ونوى الرجوع الى مصر وبين
 البلدة ومصر سفر طويل وهذا مثال لقوله ولومن طويل اه شيخنا (قوله في ذلك
 الموضع) أى الماكث فيه وقال بعضهم أى الموضع الذى نرى فيه الرجوع وعبارة
 ش م ر امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به اه (قوله فان سافر) أى
 لمقصده الاول أو لغيره ولو لم يخرج منه اه ش م ر (قوله ولومن قصير) كما لو نوى
 المصرى أن يسافر الى دمياط فيملا وصل الى فياوب نوى الرجوع الى بلدة في الصعيد

لحرب هوازن يقصر الصلاة
 رواه أبو داود والترمذى
 وحسنه وان كان في سنده
 ضعف لان له شواهد تجبره
 وقيد بالمحارب غيره لان
 المرخص هو السفر لا المحاربة
 وفارق ما لو علم انه لم ينقض
 في الاربعه كما مر بأنه
 ثم مطعون بعيد عن هيئة
 المسافر بخلافه هنا (و)
 ينتهى سفره أيضا (بنية
 رجوعه ما كنا) ولومن
 طويل (لا الى غير وطنه
 الحاجة) بأن نوى رجوعه
 الى وطنه أو لى غيره لغير حاجة
 فلا يقصر في ذلك الموضع فان
 سافر فملا حديد فان كان
 طويلا قصر والا فلا فان نوى
 الرجوع ولومن قصير الى غير
 وطنه الحاجة

لحاجة فلا ينتهي سفره بالرجوع ولا ينفيه (قوله لم يقته سفره بذلك) فله القصر في ذلك
الموضع و بعد رجوعه اه ح ل (قوله وكيفية الرجوع التردديه) أي فاذا كان
التردد لوطنه أو لغيره لغير حاجة اه سفره والا فلا فالمراد كيفية الرجوع في المسائل
الاربعة ثلاثة المنطوق وواحدة المفهوم والله أعلم (فصل في شروط القصر وما ذكر
معها) أي من قوله والا فضل صوم لم يضروهم من مسئلة الاستخلاف (قوله شروط ثمانية)
وهي طول السفر وجوازه وعلم المقصد وعدم الربط بقيمة ونية القصر وعدم المنافي لها
ودوام السفر والعلم بالكيفية وسنأتي اه برماوي (قوله سفر طويل لغرض صحيح)
الشرط مجموع هذه الامور الاربعة فهو مركب منها وهذا نظير العلة المركبة من معان
والظاهرات جعل الشرط هو السفر والبقية شروط له ولو جعل قوله لغرض صحيح شرطا
مستقلا لكان ظاهرا قال الشوبري وهلا قال طول سفر كما قال ثانيا جوازه وأجيب
بأنه لو عبر بما ذكر لا وهم ان المرخص الطول وأنه قبل طوله لا ترخص له اه ويجب
أيضا بان المعتبر هو السفر فقط والطول وصف له كما في ع ش (قوله وان قطعه
في لحظة) فان قلت اذا قطع المسافة في لحظة صار مقيا فكيف يتصور ترخصه فيها
قلت لا يلزم من وصول المقصد انتهاء ترخصه لكونه نوي فيه اقامة لا تقطع السفر
أو ان المراد باللحظة القطعة من الزمان التي تسع الترخص (قوله في برأ وبجر) متعلق
بسفر (قوله لغرض صحيح) أي ديني أو دنيوي ولو بقصد ان يباح له القصر هكذا
قاله حل ومثله في شرح الروض وقوله ولو بقصد ان يباح له القصر ينافي ما يأتي
من انه اذا كان الغرض في العدول مجرد القصر لا بقصر فاذا كان قصد القصر ليس
غرضه محصيا للعدول فكيف يكون غرضه محصيا في أصل السفر الا ان يقال المذكور
هنا قصد اباحة القصر لا قصد القصر وفيما يأتي قصد القصر و الفرق ما بينهما وصرح حل
فيما يأتي بمأنه وقوله لغرض صحيح أي لغير قصر الصلاة فقصر الصلاة ليس من
الاغراض بخلاف قصد اباحة القصر لانه لا يلزم من اباحته وجوده اه (قوله أو عدل
لغرض غير القصر) صورة المسئلة ان مقصده له طريقان طريق قصر لا يبلغ مرحلتين
وطريق طويل يبلغهما فسلك الطويل وخرج ماله كذا طويلا ففلسك الطويل لما
ولو لغرض القصر فقط فانه يقصر فيه جزما اه من شرح مر (قوله غير القصر) ولو مع
القصر كما يدل عليه قول الشارح بعد والجرد القصر في قصر فيما اذا شرك اه ح ف
(قوله وتنزه) هو إزالة الكدورات البشرية وقال شيخنا ح ف هو رؤية ما تنبسط
به النفس لازالة هموم الدنيا ولا يخفى أن التنزه هنا حامل على سائر ذلك الطويل
وليس حاملا على أصل السفر بل الحامل عليه غيره كالتجارة مثلا فلا ينافي ما تقرره

لم يقته سفره بذلك وكيفية
الرجوع التردديه كما في
المجموع عن البغوي وقولي
ما كنا الى آخره من زباني
(فصل في شروط القصر
وما ذكر معها) (للقصر شروط)
ثمانية أحدها (سفر طويل)
وان قطعه في لحظة في بر
أو بجران سافر (لغرض)
صحيح (ولم يعدل) عن قصر
(اليه) أي الى الطويل
(أو عدل) عنه اليه (لغرض
غير القصر) كسهولة وأمن
وعيادة وتنزه فان سافرا بلا
غرض صحيح كان سافرا مجرد
التنقل في البلاد لم يقصر وان
عدل الى الطويل لا لغرض

لا بد أن يكون الحامل على السفر غرضاً صحيحاً وليس التزهد منه وفي شرح شيخنا أنه لو كان لا زالة مرض ونحوه كان غرضاً اهـ ح ل وزى أى وان لم يخبره طبيب بذلك فحيثئذ تمثيل السارح بالتزهد لا ينافي تمثيله بعد بالتنقل ولو فسر بالتزهد كما صنع بعضهم وذلك لأن تمثيله بالتزهد انما هو لغرض الحامل على العدول الى الطويل وتمثيله بالتنقل انما هو لغرض الحامل على أصل السفر فالحاصل أن التزهد لا يصح أن يكون غرضاً حاصلاً على أصل السفر ويصح كونه غرضاً حاصلاً على العدول الى الطويل (قوله وان عدل الى الطويل لا لغرض الخ) قال الاذرى لوسد ككه غلطاً لا عن قصد أو جهلاً فالظاهر أنه يقصر ولم اره نصاً انتهى مر اهـ شوبرى (قوله أو مجرد القصر) أى القصر المجرى عن غرض آخر فهو من اضافة الصفة للموصوف فتفيد العبارة أنه لو قصد القصر وغيره مع الايضر شيخنا قال العلامة الشوبرى ويفارق ما هنا جواز الاقتداء بمن في الركوع لقصد سقوط الفاتحة عنه بأن الجماعة مطلوبة لذاتها في الصلاة مطلقاً في الجملة بخلاف القصر وبأن الجماعة مشروعة سفر او حضر بخلاف القصر فكانت أهم منه وبأن فيه اسقاط شرط الصلاة بخلاف الاقتداء المذكور وايضاً ذلك الاسقاط خلفه تحمل الامام له بخلاف هذا الاخلاف اهـ (قوله هاشمية) بالرفع صفة لثمانية وأربعون وبالنصب صفة لميلاً واعتراض بأن الميل لا يوصف بهاشمية بل بهاشمية الا أن يقال راعى معناه لانه في المعنى اميال ويحتمل أن يكون حالاً من ثمانية وأربعون أى حال كونها هاشمية وان كان محيى الحال من النكرة قليلاً وقوله دها بتمييز محمول عن المضاف أى وهو ذهاب ثمانية وأربعين تأمل (قوله أى سير يومين) من غير ليلة أو ليلتين من غير يوم أو يوم وليلة وقوله معتدلين المراد بالاعتدال أن يكونا مقدار يوم وليلة وهو ثمانمائة وستون درجة فلسمية (قوله بسير الاثقال) على الوجه المعتاد من النزول لاستراحة وأكل وملاة أى الحيوانات المثقلة بالاحمال والظواهر انه لا فرق بين الابل وغيرها والمشهور على السنة المشايخ ان المراد بسير الابل كما ذكره ح ل وعبارة الشوبرى قوله بسير الاثقال وهى الابل الجملة لان خطوة البعير أوسع حيثئذ اهـ وفي المختار الثقل واحد الاثقال كحمل واحمال ومنه قرأهم اعطه ثقله أى وزنه اهـ ومنه تعلم ان في الكلام تجوزاً لان المراد بالاثقال الابل الحاملة للاثقال أى الاحمال والعلاقة المجاورة فسميت الابل اثقالاً باسم اجمالها التى على ظهرها تتأمل (قوله أربعة برد) بضم الباء الموحدة والراء المهملة وهو فارسي معرب اهـ برماوى (قوله علقه البخارى) التعليق حذف أول السند واحداً كان أو أكثر والارسال حذف آخره فالأول كحذف الشيخ والثانى كحذف الصحابي والحاصل ان الراوى اذا

أو مجرد القصر فكذلك كمالو
سلك القصر وطوله بالذهاب
يميناً وشمالاً وقولاً أو لا لغرض
من زياتى (وهو) أى الطويل
(ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية
ذهاباً وهى مرحلتان) أى
سير يومين معتدلين بسير
الاثقال وهى ستة عشر فرسخاً
وهى أربعة برد فقد كان ابن
عمر وابن عباس يقصران
ويقفان في أربعة برد علقه
البخارى بصيغة الجزم

ذكر جميع السند في حديثه كان متصلا وان حذف أوله كان معلقا وان حذف آخره
كان مرسلًا وان حذف وسط السند نظر في المحذوف فان كان واحدا كان منقطعاً
وان كان اثنين كان مضللاً اه عن وقيد بصيغة الجزم تنبيهاً على انه اذا كان
كذلك يحتاج به بخلاف ما لو قال البخاري روى عنه صلى الله عليه وسلم مثلاً كذا (قوله
وأسنده البيهقي) أي الى ابن عمر فقط بل ورد أيضاً الى ابن خزيمة رفعه الى النبي صلى الله
عليه وسلم عن ابن عباس حيث قال حدثني ابن عباس أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقصرو يقطر في أربعة برد وعليه فلا اشكال لانه صار مرفوعاً كما ذكره
اللاط ف و مراده نفي الاشكال الذي اشار الشارح الى جوابه بقوله ومثله انما يفعل
بتوقيف وهو ان فعل الصحابي ليس بحجة حتى يستدل به وأجيب أيضاً بأنه لا يعرف
لها مخالف فهو اجماع سكوني (قوله ومثله) أي مثل المذكور من القصر والقطر فعلى
هذا يكون يفعل مبنياً للمجهول أو مثل المذكور من ابن عمر وابن عباس فعليه يكون
يفعل مبنياً للفاعل (قوله بتوقيف) أي سماع أو رؤية من الشارع اذ لا مدخل
للإحتياط فيه فصح كونه دليلاً اه ما روى (قوله الا باب معه) الظرف متعلق بحسب
الذي بعده ولو قال الا باب فلا يحسب معه لمكان أوضح (قوله والغالب في الرخص
الخ) اشار بقوله والغالب الى ما هو الراجح في الاصول ان الرخص لا يدخلها القياس
قاله ع ش وفي س ل ومن غير الغالب القياس عليها كما في الحجر الوارد في الاستبراء
قيس عليه ما في معناه من كل جامد الخ اه (قوله والمسافة تحديد) أي ولو بالاجتهاد
ولا يقال هذا رخصة ولا يصار اليها الا بيقين لا نأقول هذا من المواضع التي أقام فيها
الفقهاء الظن مقام اليقين فليتامل شوبري وعبارة سم ولا يشترط نيقن التحديد بل
يكفي الظن بالاجتهاد اه (قوله فيحتمل فيه بتعقوت تقديرها) أي ويكفي فيها الظن
علاوة ولهم لوثك في المسافة اجتهاد اه ح ل (قوله والميل الخ) عبارة بعضهم والميل
الف باع والباع أربعة أذرع والذراع أربعة وعشرون أصبعاً والاصبع ست
شعيرات بوضع بطن هذه لظهر تلك والشعيرة ست شعرات من ذنب البغل اه شوبري
(قوله خطوة بضم الخاء) اسم لما بين القدمين وبالفتح اسم لنقل الرجل من محل لا آخر
(قوله والخطوة ثلاثة اقدام) أي الخطوة العتيرة في الميل فهو اثنا عشر الف قدم وأما
مجموع المسافة فخمسمائة وستة وسبعون ألفاً قال حجر في شرح ع ب والقدم نصف
ذراع اه شوبري (قوله المنسوبة لبني هاشم) أي بني العباس لتقديرهم لها وقت
خلافهم وايست منسوبة الى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الاموية)
هو بضم الهمزة أفصح من فقها اه شوبري نسبة الى بني أمية لتقديرهم لها وقت

وأسنده البيهقي بسند صحيح
ومثله انما يفعل بتوقيف
وخرج بن ياد في ذهاب الا باب
معه فلا يحسب حتى لو قصد
مكاناً على مرحلة بنية أن لا يقيم
فيه بل يرجع فليس له القصر
وان ناله منقطة مرحلتين
متواليتين لانه لا يسمى سفراً
طويلاً والغالب في الرخص
الاتباع والمسافة تحدد بلان
القصر على خلاف الاصل
فيحتمل فيه بتعقوت تقديرها
والميل أربعة آلاف خطوة
والخطوة ثلاثة اقدام وخرج
بالمشيمة المنسوبة لبني هاشم
الأموية المنسوبة لبني أمية
فالمسافة بالاربعمون

خلافتهم وفي ع ش على م ر مانعه قال السيوطي في الانساب الاموي بالفتح
نسبة الى امة بن بجالة بن زمان بن ثعلبة والاموي بالضم نسبة الى بني امية قال
في جامع الاصول بعد ذكر الفتح والضم والفتح قليل اه ومراده ان المنسوبين الى امة
قليل والكثير هم المنسوبون الى بني امية لان في هذه النسبة اغتني مطلقا فها هنا
بالضم لا غير وهذا تعلم ما في كلام الشوبري (قوله اذ كل خمسة منها الخ) بهذا يعلم انه
لا فرق بينها وبين الهاشمية غاية الامر ان اميائها بالهاشمية ثمانية واربعون وبالاموية
اربعون فيصح التقدير بالاموية ايضا ولكنه انما احتزر عن الاجل قوله ثمانية
واربعون اذ بعد هذا العدد يجب التقييد بالهاشمية لانها بالاموية تزيد على المرحلة بن
(قوله وثانيها جواره) لا يقال هذا يعني عنه قوله السابق لغرض صحيح لا تأنق قول
لا تلازم بين صحة الغرض والجواز فان سفر المرأة للتجارة بغير اذن زوجها سفر لغرض
صحيح لكنه غير جائز كما ذكره الشوبري قال شيخنا والمراد بالجائز ما ليس حراما
فيشمل الواجب والمندوب والمكروه كالسفر للتجارة في اكفان الموتى اه (قوله لعاص
به) اي السفر خلافا للمزني اي ولو كانت المعصية موروثة كالزوجة الناشئة والابق
الصغير بن كما في ش م ر اما المعصية في السفر كشرب الخمر في سفر الحج فلا
يؤثر لا باحة السفر فلا نظرا لباطرأ فيه ومن المعصية بالسفر ما لو ذهب ليسعى على
وظيفة غيره بشرط ان يكون من معه الوظيفة اه لا لها برماوى وزى (قوله
ولو في اثنائه) وهذا يقال له عاص بالسفر في السفر بان انشاء مباحا ثم قلبه معصية
(قوله كآبق بالذ) قال اهل اللغة يقال ابق العبد اذا هرب من سيده ففتح الباء
يا ببق بضمها وكسرهما فهو آبق وحكى ابن فارس ابق العبد بكسر الباء يا ببق بفتحها قال
التمالي في سر اللغة لا يقال للعبد ابق الا اذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد عمل
والافهوهارب ذكره ابن الملقن في الاشارات (قوله لان السفر سبب الرخصة الخ)
عبارة ش م ر اذ مشروعية الترخص في السفر للاطاعة والعاصي لا يعان لان
الرخص لا تناط بالمعاصي (قوله فلا تناط) اي تتعلق اي لا يكون سببا للجوز لها معصية
وكتب ايضا معنى قولهم الرخص لا تناط بالمعاصي ان فعل الرخصة متى توقف على
وجود شيء كالسفر فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا
اه ش م ر شوبري (قوله بل عليه التيمم) لان التيمم رخصة ومقتضى كونه
رخصة ان العاصي لا يتيمم فدفع الشارح ذلك بقوله نعم له بل عليه الخ كذا قرره شيخنا
وعبارة الشوبري الظاهر انه في التيمم لفقد الماء حسا كما هو فرض كلام المجموع
بخلافه انه مرض فلا يتيمم الا ان تاب وعبارة ح ل هذا فيسد ان التيمم من رخص

اذ كل خمسة منها قد رُسنت
هاشمية (و) ثانيها (جواره)
فلا قصر كغيره (من بقية
رخص السفر) (لما ص به)
ولو في اثنائه كآبق وناشئة
لان السفر سبب الرخصة
فلا تناط بالمعصية نعم له بل
عليه التيمم مع وجوب اعادة
فما صلاه به على الامع كما في
المجموع .

اليه لم يكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن
يقوت بانتقال المأموم عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لانما فيه في الجملة فلم يبطال
صلاته بذلك كما في ش م ر (قوله بلا عذر) عبر في الاول بقوله عامدا عالما وهما بما ذكر
اشارة الى أن العذرهما أعم من النسيان والجهل كبطىء القراءة والزحمة وقوله بخلاف
سبقة بهما ناسيا الخ محترز عامدا عالما وتأخير الى هنا أولى لانه فسر التبعية بعدم
التقديم والتخلف فجعل عدم التخلف جزء من مفهوم التبعية فجمع مفهوم التقييد من أولى
من تفريقه ليكون بيان المفهوم بعد تحقيق المنطوق اه ع ش (قوله فان خالف
في السبق كأن هوى للسهود والامام قائم للقراءة وعبارة م ر كأن هوى للسهود
أى وزال عن حد القائم في الأوجه بخلاف ما اذا كان للقيام أقرب من أقل الركوع
فانه في القيام حيث لم يخرج عنه فلا يضر وقد يفهم ذلك من قولهم هوى للسهود اه م ر
وقوله بخلاف ما اذا كان للقيام أقرب أو اليهما على السواء اه ع ش (قوله لفحش
المخالفة بلا عذر) راجع للسبق والتخلف والعذر في السبق أن يكون ناسيا أو جاهلا
وفي التخلف ذلك وزيادة عليه من قوله والعذر الخ وحيث جعل قوله في المتن بلا
عذر راجعا للسبق والتخلف وأسقط قوله عامدا عالما ويقول والعذر في الاول أن لا
يكون عامدا عالما في الثاني كأن أسرع الخ وأجيب بأنه لما كان العذر في التخلف
أعم من الجهل والنسيان بخلافه في السبق لا يكون الا واحدا منهما فصل كذا عن
الاخر بقية (قوله بخلاف سبقة بهما ناسيا) كان الاولى تأخيرهما بعده أعني
قوله وبخلاف سبقة بركن ليكون الاخراج مرتبا وكان الاولى أيضا تقديم محترز عدم
السبق بركنين على قوله وأن لا يتخلف عنه بهما وأجيب بأن التبعية شىء واحد
وصورها بشيئين وهما أن لا يسبقه وأن لا يتخلف ثم أخذ في المحترز على طريق الالف
والنشر الغير المرتب اه ع ش ا ط ف (قوله لكن لا يعتد بتلك الركعة أى ما لم يعد
بعد التذكروا والتعلم ويأتى بهما مع الامام اه شوبرى بخلاف التأخير بهما كذا
فانه لا يمنع حسبان الركعة اه م رسم وهل يجب عليه العود للامام لفحش المخالفة
أو لا توقف فيه ح ل والظاهر وجوب العود عند التذكروا والتعلم (قوله كأن ركع أو
تركه في السجدة الثانية وانتصب قبله) وحيث يجب عليه العود الى الامام اذا كان
جاهلا أو ناسيا لفحش المخالفة وای فرق بينه وبين ما لو تركه في التشهد الاول وانتصب
قبله ناسيا أو جاهلا حيث يجب عليه العود بل هذا أولى لانه أفحش فان المخالفة بين
الساجد والقائم أشد منها بين الجالس والقائم اه ح ل (قوله وان عاد اليه) أى
والحال أنه عاد اليه أو ابتدأ رفع الاعتدال لانه ان لم يعد اليه ولم يتدبر رفع الاعتدال

بلا عذر فان خالف في السبق
أو التخلف بهما ولو غير طوبى
(بطلت صلاته) لفحش
المخالفة بلا عذر بخلاف
سبقة بهما ناسيا أو جاهلا لكن
لا يعتد بتلك الركعة فيأتى بعد
سلام امامه بركن
وبخلاف سبقة بركن كأن
ركع قبله وان عاد اليه

بل استمررا كما حتى لحقه الامام لا يقال انه سبقه بركن بل ببعضه لانه لا يقال سبقه
ركن الا اذا انتقل الى غيره كالا اعتدال او عاد الامام وما دام معه متلبسا بالركن
لا يقال سبق به فعلى هذا يتبين ان تكون الواو للحال هكذا قررته شيخنا وعبارة ش م
المراد بسبقه بركن انتقاله عنه لا الاتيان بالواجب منه اه ولا يصح ان تكون
الواو للغاية لان مقتضاها ان يكون التقدير سواء عاد اليه او لا وسواء ابتداء او لا رفع
الاعتدال او لا فيصدق بما اذا استمر في الركوع وهو في هذه الحالة لم يسبق
بركن بل ببعضه وفي الشوبري مانعه فان قلت ما فاد هذه الغاية قلت الاشارة الى
ان الحكم بعدم البطلان عام ولو تم الركن بنحو الانتقال عنه والى ان التحريم
لا فرق فيه بين ان يتلبس بالركن الاخر كما صوره بعضهم او لا (قوله او ابتداء الخ)
في كون هذا سبقا بركن نظير بل هو سبق ببعض ركن ولا يتحقق السبق به
الا ان شرع في الاعتدال وحينئذ يسن العود ان تعمد ما ذكره ويخير ان كان جاهلا او
ناسيا اه ح ل (قوله حرام) اى من الكائنات كما قاله جرجاني الزاخر خبر اما يخشى
الذى يرفع رأسه قبل رفع الامام ان يحول الله رأسه رأس حمار واما السبق ببعض
ركن فحرام ايضا كما في ش م روى عبارته والسبق بركن عمد احرام والسبق ببعض
الركن كالسبق بالركن كان ركع قبل الامام ولحقه الامام في الركوع اه وقرر
شيخنا ح ف انه اى السبق ببعض الركن من الكائنات ايضا وقال ع ش على م د
انه من الصغائر للخلاف في حرمة راسه واما مجرد رفع الرأس من الركن كالركوع من
غير وصول للركن الذى بعده فمكروه كراهة تنزيه ومثل رفع الرأس من الركن
الهوى منه الى ركن آخر كالهوى من الاعتدال من غير وصول للسجود (قوله غير
فعليين) او فعليين غير متواليين اه م ر قوله ولا تجب اعادة ذلك اى بل تسقط
خلافا للانوار اه ذى (قوله بفعل) اى على الاصح ومقابلته انها تبطل بالتخلف
بركن وعبارة اصله مع ش م ر وان تخلف بركن بان فرغ الامام منه والمأموم فيما
قبله لم تبطل في الاصح والله في تبطل لما فيه من المخالفة من غير عذر اه م د
(قوله مطلقا) اى بعذرا ولا (قوله او فعليين بعذر) لم يذكروه مفهوم التقييد بفعليين
بان يكون التخلف بقوليين او قولى وعلى له الكفاءة بما سبق في السبق فالخامس
انه ذكر للسبق المضرا ربعة فيود وذكروها في خمسة وذكر للتخلف المضرا ثلاثة فيود
كونه بركنين فعليين بلا عذرا واخذ مفهوم الاول والثالث ولم يذكروا مفهوم الثانى
فتكون ذاهمها ايضا خمسة (قوله لكنها في الافعال مكروهة) معتمد وقيل
خلاف الاولى ومحل الخلاف اذا قصد ذلك دون ما اذا وقع اتفاقا كما هو ظاهر وهل

او ابتداء رفع الاعتدال -
ركوع امامه لان ذلك يسبق
لكونه في الفعل بلا عذر حرام
لغيره سلم لا تبادروا الامام
اذا كبر فكبروا واذا ركع
فاركعوا وبخلاف سبقه
بركنين غير فعليين كقراءة
وركوع او تشهد وصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
ولا تجب اعادة ذلك وبخلاف
تخلفه بفعل مطلقا او فعليين
بعذرا كان ابتداء امامه هوى
السجود وهو في قيام القراءة
وبخلاف المقارنة في غير التحريم
لكنها في الافعال مكروهة

الجماعلي بكرهتها كمن لم يقصد هذا العذر قياس كلامهم في غير هذا المحل انه مثله اه
شورى ا ط ف وقوله في الانفعال متعلق بضمير المصدر وهو انها عائدة على
المقارنة وخرج بالانفعال الاقوال وجرى عليه بعضهم لكن الوجه خلافه فتكره
المقارنة في الاقوال كالانفعال وتفاوتها في المقارنة فيه ولو في الصلاة السرية
ما لم يعلم من امامه انه ان تأخر الى فراغه من القراءة لم يدركه في الركوع كما اذا
ع ش وقرره شيخنا لكن توقف فيه أي في تفويت الفضيلة الرشيدى على م ر
(قوله مفعولة لفضيلة الجماعة أي في ما قارن فيه فقط كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى
اه شورى فيقوته سبعة وعشرون جزء فيما قارن فيه فاذا قارن في الركوع فانه
سبعة وعشرون ركوعا لان صلاة الجماعة تفضل صلاة المفرد بسبع وعشرين
درجة أي صلاة شيخناح ف (قوله ويجرى ذلك) أي تفويت فضيلة الجماعة وقوله
من مخالفة ما موربه بيان للمكروهات فكأنه قال في سائر المكروهات التي هي
مخالفة ما موربه وقوله في الموافقة والمتابعة في معنى من البيانية والمبين هو المأمور به
فكأنه قال من مخالفة المأمور به الذي هو الموافقة والمتابعة ومثل الموافقة بقوله
كالانفراد عنهم أي عن الصف اذ فيه مخالفة للموافقة في الصف المأمور بها وشكت
عن تمثيل المتابعة المأمور بها ومثالها سبق الامام بركن أو بعبضه وقوله اذ المكروه
الح تعليل لقوله مفعولة لفضيلة الجماعة ولقوله ويجرى ذلك الح اذ لا يلزم من انتفاء فضلها
انتفاؤها تأمل (قوله اذ المكروه) أي لذاته على الوجه حتى يشاب على الصلاة
في الاماكن المكروهة لرجوع الكراهة لامر خارج عنها بل قالوا ان التحقيق انه يشاب
عليها في الاماكن المنصوبة من جهتها وان عوقب من جهة الغصب فتدبر عاقب بغير
حرمان الثواب أو بحرمان بعضه اه م ر ع ش (قوله لا ثواب فيه) والالكان
الشيء المطلوب الفعل مطلوب الترك (قوله مع ان صلاته) أي المأموم الذي قارن امامه
أو خالف شيئا مأمورا به من حيث الجماعة وهذا الطرف متعلق أيضا بقوله مفعولة
لفضيلة الجماعة فكأنه قال مفعولة لفضيلة الجماعة مع بقاء الجماعة وقوله جماعة أي
فتصح معها الجماعة ويخرج بها عن نذر وتصح معها المعادة ويسقط بها الشعار كما في
ق ل على الجلال (قوله والعذر) كأن أسرع امام قراءته والمقتدى بطل القراءة أي
لهجز خاقي لا الوسوسة ظاهرة طال زمنها عرفا أما المتخلف لوسوسة ظاهرة فلا يسقط
عنه شيء منها لتعمده تركها فله الخلاف لتمامها الى أن يقرب امامه من فراغ الركن
الثاني فيتعين عليه مفارقتها ان بقي شيء منها لتمامه لبطلان صلاته بشروع الامام
فيما بعده والوجه عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بعد ركوع امامه أو تركه

مفعولة لفضيلة الجماعة
جرم به في الروضة ونقله في
كما أصلها عن البغوى وغيره قال
الزركشى ويجرى ذلك في سائر
المكروهات المفعولة مع الجماعة
من مخالفة ما موربه في الموافقة
والمتابعة كالانفراد عنهم اذ
المكروه لا ثواب فيه مع ان
صلاته جماعة اذ لا يلزم من
انتفاء فضلها انتفاؤها (والعذر
كأن أسرع امام قراءته)

لما بهداه اذ تقويت اكمالها قبل ركوع امامه نشأ من تقصيره بترديه الكلمات من غير بطىء خلقى في لسانه سواء نشأ ذلك من تقصيره في التعلم أم من شكه في اتمام الحروف أى بعد فراغه منها اه ش م ر كأن شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحروفها على الوجه الاكمل المطلوب فيها أما لو شك في ترك بعض الحروف قبل فراغ اية تحة وجبت اعادته وهو معذور وضابط الوسوسة الظاهرة كما يؤخذ من حجر ما يؤدى الى التخلف بركنين فعليين اه ع ش و اعلم أن الشارح ذكر اربعة أمثلة أربعة الاول هذا والثاني يؤخذ من قوله فان لم يتمها الشغل بسنة فمذروا الثالث والرابع قوله كما موم علم أو شك الخ وبقى أمثلة أخرى ذكرها م ر و حجر وقد أوصل بعضهم الا عذار الى اثني عشر وقد نظمها شيخنا العزيز بقوله

ان رمت ضبط الذي شرعا عذر * حتى له ثلاث أركان غفر
من في قراءة لجزوه بطى * أو شك أن قرا ومن لها نسي
وضف موافقا بسنة عدل * ومن لسكتة انتظاره حصل
من نام في تشهد أو اختلط * عليه تكبير الامام ما انضبط
كذا الذي يكمل التشهدا * بعد امام قام عنه فاصدا
والخلف في أواخر المسائل * يحقق فلا تنكح بغافل

والمراد من قوله كأن أسرع امام قراءته أنه قرأ بالوسط المعتدل أما لو أسرع فوق العادة فلا يتخلف المأموم لانه كالمسبوق ولو في جميع الركعات كما في ع ش على م ر (قوله قبل اتمام موافق) وهو من أدرك من قيام الامام زمن يوسع الفاتحة بالنسبة لقراءة المعتدلة للقراءة الامام ولا لقراءة نفسه على الوجه وقول الشارح هو من أحرم مع الامام غير صحيح فان أحكام الموافق والمسبوق تأتي في جميع الركعات اه من ش م ر قال العلامة حجر والظاهر من تناقض وقع له متأخرين أن من شك هل أدرك زمنا يدعيها أو لا يتخلف لتمامها ولا يدرك الركعة ما لم يدرك الركوع والذي أفتى به الشهاب م رأيه يتخلف ويتم الفاتحة ويكون متخلفا به ذر فيغتفر له ثلاثة أركان طويلة وهذا هو المعتمد لان تحمل الامام رخصة والرخص لا يصار اليها الا بيقين كما ذكره البرماوى (قوله وهو بطىء القراءة) لعل المراد بطىء بالنسبة لاسراع الامام لا بطىء في ذاته مطلقا والا وورد ما لو كان الامام معتدل القراءة فان الظاهر ان الحكم فيها كذلك اه كتابه شو برى (قوله فيتمها ويسعى خلفه ما لم يسبق الخ) أى بثلاثة أركان فان أتم ركعته وافق امامه فيما هو فيه وهو ميتد كمسبوق فيدرك الركعة أى الثانية التي بعد ركعته اذا أدرك معه الركوع

وركع (قبل) اتمام (موافق) له
(الفاتحة) وهو بطىء
القراءة (فيتمها ويسعى خلفه)
ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة
أركان طويلة (فلا يعد منها)
الاعتدال والجلاس بين
السجدتين لما مر في سجود
السجودات فصيحة

بشرطه الا في المسبوق أي في قوله وان أدركه في ركوع محسوب واطمان يقينا
 قبل ارتفاع أمامه عن أقله أدرك الركعة وتسقط عنه الفاتحة أو بعضها وان أدركه
 بعد الركوع وقبل السلام تابعه فيها وفيه وفاته هذه الركعة دون التي أتى بها
 على ترتيب نفسه اهـ حجر في ش الارشاد الصغير شوبري قال ع ش على م ر بقى
 ما لو كان مع الامام جماعة فكبر شخص للحرام فظن احد المأمومين أن الامام ركع
 فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين أن الامام لم يركع فيجب عليه العود للقيام لكن
 هل يعد الركوع المدكور قاطعا للموالاتة فيستأنف قراءة الفاتحة أولا وان طال فينبى
 فيه نظروا الا قرب الثاني لان ركوعه معذوره فيه فأشبه السكوت الطويل وهو هو
 لا يقطع الموالاتة وبقى أيضا ما لو كان مسبوقة فركع والحالة ما ذكرتم تبين له أن
 الامام لم يركع فقام ثم ركع الامام عقب قيامه فهل يركع معه نظر السكونه مسبوقة أولا
 بل يتخلف ويقرأ من الفاتحة بقدر ما فاتته في ركوعه لتقصيره فيه نظروا الا قرب الثاني
 أيضا لعل المدكورة ولان العبرة في العذر بما في الواقع لا بما في ظنه اهـ بحروفه
 (قوله بأن سبقه بأكثر الخ) والمراد بالسبق بأكثر من ثلاثة أركان أن يكون السابق
 بثلاثة والامام في الرابع كأن يتخلف بالركوع والمجدين والامام في القيام فهذه
 ثلاثة أركان طويلة ولو كان السابق بأربعة أركان والامام في الخامس كأن يتخلف
 بالركوع والمجدين والقيام والامام حينئذ في الركوع بطلت صلاته قاله
 الملقيني ش مر (قوله الا والامام قائم من السجود) فلا عبرة بشروعه في الالة صاب
 للقيام أو الجالس بل لا بد أن يستقر في أحدهما ادلا يصدق عليه أنه سبق بالأكثر
 الا حيثئذ لان ما قبله مقدمة للركن لانه اهـ شيئا في ش ع ب لا يقال يشكل
 عليه اعتبار الهوى للسجود فيما لو يتخلف بغير عذر في محل القراءة لانا نقول لما لم يغتفر
 ثم الركن القصير اعدم العذر فلا يغتفر فيه وسيلة الطويل فتأمل شوبري (قوله قائم)
 أي وصل الى محل تجزى فيه القراءة كما في م ر فلو أسقط قوله من السجود لكان
 أولى كما قاله ق ل على خ ط (قوله أو الجالس لا تشهد) أي الاخير أو الاول فيكون
 بمنزلة الركن فيضرب التلبس به في المشي على نظم صلاته اهـ سم (قوله تبعه فاذا كان
 قائما وافقه في القيام) ويعتد بما أتى به من الفاتحة وان كان جالسا جالس معه وحيثئذ
 لا عبرة بما قرأه فان هوى ليجلس فقام الامام ينبغي أن يقال ان وصل الى حد لا يسمى فيه
 قائما لم يعتد بما قرأه والاعتد بذات لان مانعه من الهوى لا يلغى ذلك فان لم يتبعه حتى
 ركع الامام بطلت صلاته ان كان عامدا عالما اهـ حل (قوله بعد سلام من امامه) زاد
 لفظة من ولم يقتصر على ما بعدها حفظ البقاء المتن على أصله من التنوين والافلو قال

(والا) بأن سبقه بأكثر من
 الثلاثة بأن لم يفرغ من
 الفاتحة الا والامام قائم عن
 السجود أو الجالس لا تشهد
 (تبعه) فيها وفيه (ثم تدارك
 بعد سلام) من امامه ما فاتته
 كسبوق (فان لم يتبعها) الموافق
 (لشغله بسنة)

بعد سلام امامه لتغير ولكن ليس ضروري يا وادى يلزم أن يكون المضاف من المتن
والمضاف اليه من الشارح اه شوبري (قوله كدعاء الافتتاح) أي وكاتمام
التشهد الاول واستماع قراءة الامام الفاتحة كما قاله ع ش شيفنا فقله أولى من
تعبيره بدعاء الافتتاح أي أولوية عموم كاعتلت وفي ع ش ما يقتضي انها أولوية
ايهام ونصه قوله وتعبيري بسنة أولى الخ وجه الأولوية ان ما ذكره الاصل يوهم انه
لو اشتغل بالتعوذ أو سمع فاتحة الامام لا يكون معذورا اه ويرد على الشارح
ان تعبيره بسنة يقتضي انه اذا لم يندب له دعاء الافتتاح لا يكون معذورا اذا اشتغل به
وليس كذلك بل هو معذور بهذه الصورة داخلية في تعبيرا الاصل غير داخلية في تعبيرا المتن
وفي ش م ر وحجروا ظاهر كلامهم هنا عذره وان لم يندب له دعاء الافتتاح بأن ظن أنه
لا يدرك الفاتحة لو اشتغل به كما هو المعتمد اه (قوله فيأتي فيه مامر) أي في اغتفار
التخلف بثلاثة أركان طويلة (قوله قبل ركوعه وبعد ركوع امامه) أي او بعد ركوعه
وقبل ركوع امامه (قوله لم يعد اليها) ويأتي ذلك في كل ركن عالم المأموم تركه أو شك
فيه بعد تلبسه بركن بعده يقينا أي وكان في التخلف له فحش مخالفة كما يعلم من المثل
الآن نية فيوافق الامام ويأتي بدله بركعة بعد سلام امامه فعلم أنه لو قام امامه فقط
فشك هل سجد معه أي السجود الثاني سجد كما نقله القاضي عن الاثمة لانه تخلف يسير
مع كونه لم يتلبس بعده بركن يقينا لان أحد طرفي شكه يقتضي انه في الجلوس بين
السجدتين ومثله ما لو شك بعد رفع امامه من الركوع في انه ركع معه أولا ويركع معه
لذلك أي لكون تخلفه يسيرا مع ان أحد طرفي شكه يقتضي انه باق في القيام الذي قبل
الركوع بخلاف ما لو قام هو أي مع امامه أو قبله في ما يظهر ثم شك في السجود فلا يعود
اليه لفحش المخالفة مع يقن التلبس بركن بعده وهو القيام وظاهر ذلك انه لو شك
وهو جالس للاستراحة أو ناهض للقيام في السجود عادله وان كان الامام في القيام لانه
لم يتلبس الى الا ٣ بركن بعده وكذا لو كان شكه في السجود بعد جلوسه - - - للتشهد
الاخير على الاقرب اه شرح حجر قال الشيخ س ل فلو شك الامام في الفاتحة
وجب عليه العودة مطلقا ووجب على المأموم انتظاره في الركوع ان لم يرفع
والا انتظره في السجود لا في الاعتدال لا يقال هو الا ٣ ن سابق له بركن لا نا قول
هو قد وافقه في الركوع فكأنه لم يسبقه الا بركن فلو شك معا ورجع الامام للقراءة
وعلم المأموم منه ذلك وجب عليه الرجوع أيضا فان لم يرجع الامام وعلم منه المأموم
ذلك وجب عليه نية المفارقة لانه يصير كمن ترك امامه الفاتحة عمدا او لا بطلت صلاته
اه (قوله بل يتبع امامه الخ) واذا تبعه ثم تذكر بعد قيامه الثانية انه ترا الفاتحة

كدعاء الافتتاح (فعدور)
كبطل القراءة فيأتي فيه مامر
وتعبيري بسنة أولى من تعبيري
مدعاء الافتتاح (كأوموم علم
أوشك قبل ركوعه وبعد
ركوع امامه انه ترك الفاتحة)
فانه معذور (فيقرأها ويسعى)
خلفه (كأمر) في بطل القراءة
(وان كان) أي عليه ذلك
أوشكه فيه (بندهما أي
بعد ركوعهما) (لم يعد اليها)
أمر الى مثل قراءتها ليقراها
فيه لفوته (بل) ينبع امامه
و (يصل الى تركه بعد سلام)
كمسبوق

في الاولى حسب سجوده وتمت به ركعته وان كان فعله على قصد المناجعة وهذا بخلاف
ما لو شئت الامام أو المنفرد بعد الركوع ولم يعود للقيام بل سعيًا على نظم صلاة
أنفسهما فان صلاتهما تبطل بذلك ان كانا علمين بالحكم فان ذكر القراءة بعد ذلك
لا تنفعهما التذكري لبعالان صلاتهما بفعلهما السابق فلو كان ذلك سهواً أو جهلاً
حسب وتمت صلاتهما بذلك اهـ ع ش على م ر (قوله وسن لمسبق) وهو من لم يدرك
مع الامام زمنًا يسع الفاتحة اهـ شرح المذهب شو برى (قوله بل بالفاتحة) ويخففها
حذرا من فوتها ش م ر (قوله الا ان يظن ادراكها) استثناء منقطع ان أريد
بالمسبق من مر باعتبار ظنه ومتصل ان أريد به من سبق بأول القيام لكنه يقتضي
ان من لم يسبق به يشتغل بهاهـ لقا والظاهر خلاصه وأنه لا فرق بين من أدرك أول
القيام واثنا في التمهيل المذكور وحينئذ للتعبير بالمأموم بدل المسبوق أولى اهـ
شرح حجر أحمى في قوله وسن لمسبق والمعنى الا ان يظن ادراكها بالامراع (قوله
واذا ركع امامه ولم يقرأها الخ) حاصل مسألة المسبوق انه ان لم يشتغل بسنة وجب
عليه أن يركع مع الامام فان لم يركع معه فاتته الركعة ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف
بركنين من غير عذر وان اشتغل بسنة وظن انه يدرك الامام في الركوع تخلف لما
فاته ثم ان أدرك الامام في الركوع أدرك الركعة والافاتته ويجب عليه بعد رفع
الامام تمهيل ما فاتته حتى يريد الامام الهوى لا سجود فان كمل واقع فيه والافارقة
وان لم يظن ادراكه في الركوع وجب عليه نية المفارقة فان تركها بطلت صلاته
عند سم وقال شيخنا م ر لا تبطل الا ان تخلف بركنين بلانية مفارقة وأما انه فتمتل
وفاق اهـ شو برى (قوله فان لم يشتغل بسنة) أى وان كان بطيء القراءة فلا يلزمه
غير ما أدركه هنا بخلاف المرافق اهـ حجر شو برى (قوله تبعه وجوبا) أى لأجل
تحصيل الركعة أى أن التبعية شرط في تحصيلها فلا يثبت ركعها كما صرح به شيخنا من
ان التخلف مكروه واليه يرشد كلام الشارح اهـ شو برى (قوله وسقطت عنه الفاتحة)
أى كذا أو بعد دليل ما بعده (قوله فاتته الركعة) ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف
بركنين من غير عذر شو برى (قوله والا ان اشتغل بسنة) أى سواء ظن ادراك
الفاتحة أو لا فقوله قرأه ارجح لقوله وسن لمسبق أن لا يشتغل بسنة ولقوله الا
أن يظن ادراكها (قوله بأن اشتغل بسنة) أى أو سكت أو استمع قراءة الامام
كما في البرماوى فقوله قرأه أى أو بقدر سكوتة وعبارة ش م ر والا بأن اشتغل
بالسنة أو لم يشتغل بشيء بأن سكت بعد تحريمه زمان قبل أن يقرأ مع علمه بأن الفاتحة
واجبة أما اذا جهل ان واجبه ذلك فهو بتخلفه لما لزمه تخلف بعذر اهـ (قوله والشق

(وسن لمسبق أن لا يشتغل)
بعد تحريمه (بسنة) كتموذ
(بل بالفاتحة الا ان يظن
ادراكها) مع اشتغاله بالسنة
فيا نى بها ثم بالفاتحة
والتصريح بالسنة من زيادتي
وتعيرى يظن أولى من تعيره
بعدم (واذا ركع امامه ولم
يقرأها) أى المسبوق الفاتحة
(فان لم يشغل بسنة تبعه)
وجوبا في الركوع (وأجزاء)
وسقطت عنه الفاتحة كما
لو أدركه في الركوع سواء
أقرأ شيئا من الفاتحة أم لا فلو
تخلف اقراءتها حتى رفع الامام
من الركوع فاتته الركعة
(والا) بأن اشتغل بسنة (قرأ)
وجوبا (بقدرها) من الفاتحة
لتقصيره بعد دونه عن فرض الى
سنة سواء أقرأ شيئا من الفاتحة
أم لا والشق الثاني في هذا
وما قبله من زيادتي قال الشيخان
كالغوى وهو بتخلفه في هذا
معذور لا لزامه بالقراءة وتال
القاضى والمتولى غير معذور
لتقصيره بما مر

الثاني) هو قوله أم لا وقوله في هذا أي ما بعد الا وقوله رما قبله هو ما قبل الا (قوله فان لم يدرك الامام في الركوع) أي فان رفع امامه وهو متخلف لقراءة ما ذكر ولم يدرك الامام في الركوع بعد فراغه من قراءة ذلك القدر فاتته الركعة ولورفع الامام من الركوع ولم يفرغ من قراءة ما لزمه وأراد الامام الهوى للعبود تعينت عليه نية المفارقة لانه تعارض في حقه وجوب وفاء ما لزمه وبطلان صلاته بهوى الامام للعبود لما تقر من كونه متخلفا من غير عذر ولا مخلص له الا نية المفارقة حال وم رفع علم من كلام الشارح والمحشي ان المسبوق الذي اشتغل بسنة له أربعة أحوال لانه اما ان يركع مع امامه ولا يتخلف لقراءة قدرها أو يتخلف لقراءته فان ركع مع امامه بطلت صلاته كما سيأتي وان تخلف لقراءته فاما ان يدرك امامه بعد الفراغ منه في الركوع أو في الاعتسار واما ان لا يفرغ منه وأراد الامام الهوى للعبود وهي صورة المحشي فيكون في التخلف ثلاث صور وهذا أعني قوله فان لم يدرك الامام الخ مقابل لمحذوف تقديره فان قرأ بقدرها وأدرك الامام في الركوع واطمان قبل رفعه اعتد بتلك الركعة فان لم يدرك الخ وقوله بكونه معذورا أي على كلام الشيخين وقوله مطلقا أي في سائر الاحوال حتى انه لو تخلف عن الامام بثلاثة أركان طويلة سعى خلفه ولم تبطل صلاته ولم تقته الركعة مع انه ان لم يدركه في الركوع فاتته الركعة ولا يركع (قوله فليس المراد الخ) تفريع على قوله فان لم يدرك الامام الخ ومراده من هذا التفريع الجمع بين القولين أي فن قال انه معذورا أراد انه لا كراهة ولا بطلان بهذا التخلف ومن قال انه غير معذورا أراد انه لا يغتفر له ثلاثة أركان وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره مقتضى كونه معذورا عدم فوات تلك الركعة وقوله مطلقا أي في جميع الاحوال التي منها ادراك الركعة واختصار ثلاثة أركان (قوله بل انه لا كراهة ولا بطلان) أي قطعا اه ع ش أي بخلاف غيره هذا فان تخلفه بركن قبل انه يبطل وقيل مكروه (قوله بتخلفه) أي بأقل من دكتين (قوله فان ركع مع الامام) محترز قوله قرأ بقدرها (قوله بطلت صلاته) أي ان كان عامدا عالما والالم يعتد بما فعله أي فيأتي بركعة بعد سلام الامام كما في ش م روع ش عليه اه (فصل في قطع القدوة) أي في بيان حكم قطعها جواز او كراهة وذكره بقوله وله قطعها الخ وقدم في الترجمة قطع القدوة على ما تنقطع به لانه اهم للخلاف فيه ولكونه من فعل المقنن وقدم في المتن ما تنقطع به للاتفاق عليه وكونه حاصلا بلا اختيار منه ولقلة الكلام عليه ع ش (قوله وما يتبعهما) أي يتبع قطع القدوة أي يتعلق به أربعة أحكام ذكر الاول بقوله ولو نواها منفردا الخ وذكر الثاني بقوله وما أدركه مسبوقا الخ وذكر الثالث بقوله وان

فان لم يدرك الامام في الركوع
فاتته الركعة ولا يركع لانه
لا يجزى له بل يتابعه في هويه
لانه عبود كما خيم به في التحقيق
فليس المراد بكونه معذورا انه
كسأى القراءة مطلقا بل انه
لا كراهة ولا بطلان بتخلفه فان
ركع مع الامام بدون قراءة
بقدرها بطلت صلاته (فصل)
في قطع القدوة وما تنقطع به
وما يتبعهما

أدركه في ركوع محسوب الخ وذ كر الرابع بقوله ولو أدركه في اعتداله الخ
 ويتبع ما تنقطع به حكم واحد ذكره بقوله وإذا سلم امامه الخ بقوله ذ كر الاول بقوله
 ولو نواها الخ كذا قيل وهو مشكل لان قوله ولو نواها الخ فيه ايحادهما لا قطعها وكذا
 ما بعده مناسبا ايحادهما ومن ثم قال م ر فصل في قمع القدوة رايحادهما بين قطع
 القدوة وايحادهما تناسب في الذكر لان الضد اقرب خطورا بالبال عند ذكر
 ضده فلعل مراد الشارح التبعية في الذكر (قوله تنقطع قدوة بخروج امامه)
 واذا انقطعت القدوة بما ذكر لا يكون الامام باقيا فيه احكاما فلما موم أن
 يقتدى بغيره ولغيره أن يقتدى به واذا حصل منه سهو بعد انقطاعها سجده
 وهل يسجد اسهو نفسه الحاصل قبل خروج الامام أم لافيه نظرا والظاهر الثاني
 لتعمل الامام له قبل الخروج وبقي ما لو أخرج الامام نفسه من الامامة فهل يحمل
 السهو الحاصل من المأمومين بعد خروجه نظرا لوجود القدوة الصورية أم لافيه نظرا
 والاقرب الاول قياسا على ما لو لم ينو الامامة ابتداء كما تقدم ذلك عن سم في المقيس
 عليه نظرا للقدوة الصورية لكن تقدم ان الاقرب عدم التحمل فيه كون عنافيا او
 أخرج نفسه كذلك وهذا يتعين فرضه في غير الجمعة أما فيما كان في الركعة
 الاولى أو لم ينو الامامة ابتداء لم تتعد صلاته فلم يتحمل الامام سهوهم قياسا
 على ما لو كان الامام محدثا لعدم القدوة الصورية وان كان في الركعة الثانية
 أو الاولى وكان زائدا على الاربعين ونوى غيرها لم تبطل ويحمل سهوهم لوجود
 القدوة الصورية نتهى ع ش (قوله يحدث) أو غيره كموت ومع ذلك يجب
 على المأمومين نية للمفارقة اذا لاقى القدوة الصورية أي في غير الموت وعبرة ذي ومن
 العذر ما يوجب المفارقة أي بالنية لوجود المناجعة الصورية كمن وقع على ثوب امامه
 فجلس لا يعفى عنه أو انقضت مدة الخف والمقتدى يعلم ذلك اه ويؤخذ من قوله
 لوجود المناجعة الصورية ان محل وجوب نية المفارقة حيث بقي الامام على صورة
 المصلين أما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس على غير هيئة المصلين أو مات لم يحتج
 لنية المفارقة اه ع ش على م ر (قوله لزوال الرابطة) هذا تعليل لقوله تنقطع
 قدوة الخ ولا يقال هذا فيه تعليل الشيء بنفسه لان القدوة هي ربط صلاة المأموم
 بصلاة الامام فالرابطة هي القدوة فكأنه قال تزول القدوة لزوالها لانا نقول مراده
 بقوله تنقطع قدوة أي احكامها من نحو تحمل سهو ولحوقه ونحو ذلك ومراده بتوله
 لزوال الرابطة ارتباط صلاته بصلاة امامه فالعمل انقطاع الاحكام وقيل المعنى
 لزوال محل الرابطة وهو الصلاة فكلامه على حذف مضاف اما في الاول أو في

(تنقطع قدوة بخروج امامه
 من صلاته) يحدث أو غيره لزوال
 الرابطة

الثاني (قوله وله قطعها) أي على الجديد وفي قول قديم لا يجوز قطعها به عذر تبطل الصلاة بقطعها بدون العذر (قوله أيضا وله قطعها) أي لا يحرم بدليل قوله وكرهه ولا قال وكرهه قطعها إلا لعذر مع أنه أصح وأجيب بأنه قال وله قطعها للردصريح على المخالف القائل بأنه لا يجوز قطعها وقوله وإن كانت الجماعة فرض كفاية أي وإن بني على هذا القول ومحل جواز القطع ما لم يترتب عليه تعطيل الجماعة والأمتنع عليه قطعها لأن فرض الكفاية إذا انحصرت بين وقد تجب نية المفارقة كان رأى إمامه نجاسة خفية تحت ثوبه وقد كشفها الريح وهذا يفيد أن النجاسة الخفية ليست الحكمية اهـ حل وهو مبني على ما قدمه حل في الفرق بين النجاسة الظاهرة والخفية وأما ما قدمه من عن الأنوار من أن الخفية هي الحكمية والظاهرة هي العينية فلا يجوز له المفارقة في الصورة المذكورة بل يجب عليه استئصال الصلاة لأن ما ذكر من النجاسة الظاهرة على كلام الأنوار وتقدم أن رؤيتها في أثناء الصلاة مبطل لها كما قررته الشمس ح ف ومحل جواز القطع في غير الركعة الأولى من الجمعة في حق الأربعين لأن الجماعة فيها شرط وفي غيرها أي الجمعة عن يحصل به الشعار وهذا يؤخذ من قوله وإن كانت الجماعة فرض كفاية (قوله بنية المفارقة) أي بقلبه فقط اهـ ع ش (قوله إلا في الجهاد) أي بعد دخوله في صف القتال (قوله وصلاة الجنازة ولو على غائب) أي وإن تأذى الفرض بغيره كأن صلى عليه من سقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها اهـ ع ش على م ومثلا جميع ما يتعلق بالميت من غسل وتكفين ودفن ونحو ذلك حيث عذمتها وناو اعراضا عنه لأنه أضرأ به بخلاف التناوب في حفر قبره وحمله لاستراحة أو تبرك ولا يحرم قطع العلم ونحوه من شرع فيه لاستقلال مسائله اهـ برماوى (قوله والحج) أي غير حجة الإسلام لأنها فرض عين (قوله ولأن الفرقة الخ) فيه دلالة على أصل القطع لا على جوازه سواء كان لعذر أو لا ومن ثم قدم عليه قوله لأنه لا يلزم الخ لا يقال هذا محل عذر فلا يحسن الاستدلال به على الجواز مطلقا لأننا نقول كان من الجماعة أن يصلي بهم صلاة بطن نخل فلم تتبين تلك الكيفية اهـ حل وقيل أنه استدلال على جواز قطعها لعذر وقوله لأنه لا يلزم الخ دليل مجواز قطعها مطلقا سواء كان لعذر أم لا فلهذا قدمه وتنقطع أيضا بتأخر الإمام عن المأموم في المكان (قوله المفارقة الجماعة) تعاليل لكرهه القطع وقوله وجوبا أي كعائيا على القول بكون الجماعة فرض كفاية وقوله أو ندبا مؤكدا أي على القول بأنه سنة مؤكدة أي فهو مخرج على قول الوجوب والندب في صلاة الجماعة كما هو صريح عبارة المحلى وهو أولى من رجوع وجوبا للصلاة الخمس

(قوله) أي المأموم (قطعها)
بنية المفارقة وإن كانت الجماعة
فرض كفاية لأنه لا يلزم
بالشروع إلا في الجهاد وصلاة
الجنازة والحج والعمرة ولأن
الفرقة الأولى فارقت النبي صلى
الله عليه وسلم في ذات الرفاع
كما سيأتي (وكرهه) من زيادتي
أي قطعها المفارقة الجماعة
المطلوبة وجوبا أو ندبا
مؤكدا (اللعذر)

ونزول الفصول العبد اه شوبري اطف وقيل وجوبا ان توقف عليه الشعار وهذا ان لم
 يتوقف عليه (قوله سواء أُرخص في ترك الجماعة) أي ابتداء ودواما كما يؤخذ من
 تمثيله بالمرض (قوله أم لا) كتطويل الامام وتركه سنة مقصودة وهذا ان لم يكن بعد
 الجماعة في جواز القطع من غير كراهة كما قال م ر ويلحق به أي بالذي الذي يرخص
 في ترك الجماعة ما ذكره المصنف بقوله وتطويل امام وتركه سنة مقصودة الخ
 وقضيته ان ما ألحق هنا بالعذر كالتطويل وترك السنة المقصودة لا يرخص في الترك
 ابتداء قال م ر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم اذا حصل ذلك فارق ان اراد اه
 سم اطف وعبارة شرح م ر وتطويل امام أي وان كان خفيفا بأن يذهب
 خشوعه فيما يظهر وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين رضوا بالتطويل ولو
 في مسجد غير مطروق وغيرهم وهو ظاهر عند وجود المشقة المذكورة (قوله كرض)
 مثال للعذر الذي يرخص في تركها ابتداء وقوله وتطويل امام وتركه الخ مثالان "عذر
 الذي لا يرخص في تركها ابتداء كما يعلم من شرح م ر وعبارة الاطف بقوله كرض
 وهو مريض ابتداء ودواما اه (قوله القراءة) أي أو غيرها من ركوع أو سجود وهذا
 شامل لما اذا علم منه التطويل ابتداء فاقضى به على نية المفارقة اذا حصل الطول
 وشامل لما اذا لم يعلم منه ذلك اه اطف (قوله لضعف) أي من غير مرض كخفاة
 بدنه ليعاير المرض وقوله أو شغل بفتح الشين لانه قياس بمصدر الفعل المبدى (قوله
 كشهد أقول وقتوت) ظاهره انه يعتبر في السنة المقصودة أن تكون ما يجبر بسجود
 السم وليس كذلك بل مثل ما ذكر ترك السورة والتسبيحات قل حجر الذي يظهر في
 ضبط السنة المقصودة انها ما يجبر بسجود السم وأقوى الخلاف في وجوبها أو وردت
 الأدلة بعظم فضلها كالسورة انتهى ومما قوى الخلاف في وجوبه التسبيحات وليس
 مثلها تكبير الانتقالات ولا جلسة الاستراحة ولا رفع اليدين من قيام للشهد
 الا قول لعدم النفويت فيه على المأموم لا يمكنه ان يتيان به وان تركه امامه فالمدار
 على التمكن من الاتيان به وعدمه أخذا من قول الشارح في فراقه اه شفتنا ع ش
 و اطف في وقوله التسبيحات فان الامام أحدي يقول بوجوبها في محالها فاذا تركها
 بطلت صلاته اه شفتنا ح ف (قوله في فراقه لياتي بها) أي بتلك السنة وفيه
 أشعار بان مفارقتها أفضل وهو كذلك أخذا من قوله لياتي بها ولانها ليست مفوتة
 لفضيلة الجماعة (قوله ولونواها) أي القدوة منفرد شمل مالوا حرم منفرد أو مالوا حرم
 في جماعة وخرج منها ثم دخل في جماعة أخرى فهو أعم من قول أصله ولو أحرمت ثم نوى
 القدوة ولم يتيه في الشارح على الأعية تأمل كاتبه شوبري والاولى ذكر هذا أي

سواء أُرخص في ترك الجماعة
 أم لا (كمرض وتطويل امام)
 القراءة ان لا يصبر لضعف
 أو شغل (وتركه سنة مقصودة)
 كشهد أقول وقتوت في فراقه
 لياتي بها (ولونواها) أي
 القدوة (منفرد في أثناء صلاته)

قوله ولو نواها الخ وما بعده في باب الندوة وعلم من جواز الندوة في خلال الصلاة أنه لا فرق بين أن يقتدى به قبل قراءة الفاتحة أو بعدها في أي ركعة كانت وعليه فلو نوى القدوة بمن في الركوع قبل قراءة الفاتحة سقطت عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى بمن في الركوع عقب أحرامه منفردا أما الموضي بعد أحرامه منفردا ما يسمع الفاتحة أو بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الأول وبعضها في الثاني وعلى هذا فهل هو في الأول كالمتوافق في الثاني كالمتسبوق قال سم فيه نظروا الأقرب أنه كالمتسبوق في الصورتين أي فيتحمل عنه الإمام الفاتحة أو بعضها في الصورتين لصديق صابطه عليه وهو من لم يدرك مع الإمام بعد أحرامه زيدا يسمع الفاتحة ولا عبرة بسكوتيه بعد أحرامه منفردا لأنه لا ارتباط له بالإمام قبل اقتدائه اهـ الخاف (قوله جاز) أي مع الكراهة ولا يحصل بها فضل الجماعة حتى في ما أدركه مع الإمام اهـ شرح مر وهذا بخلاف ما لوى نوى الإمامة في الإثناء لا كراهة فيه ولا فوائد فضيلة فيها والفرق أن الاقتداء بالغیر مظنة مخالفة نظم الصلاة لكونه يتبع الإمام في نظم صلاته وإن خالف نظم صلاة المأموم ولا كذلك الإمام لأنه مستقل لا يكون تابعاً لغيره اهـ سم على منهج وقول م رمع الكراهة والمستحب فلهما نفلا أن كان صلى منها ركعتين إذا اتسع الوقت والاحرم ويجوز قلمها نفلا أن كان صلى منها ركعة أو ثلاثا كما تقدم عن قل ومحلها أن لم يربح جماعة أخرى والا كلها نداء منفردا ثم صلاها ثانيا مع الجماعة ويجوز قطعها أو يؤخذ من ذلك أن قولهم قطع الفرض حرام محلها ما لم ينو صل بالقطع إلى ما هو أعلى مما كان فيه اهـ ع ش على مر (قوله كما يجوز أن يقتدى جمع بمنفرد) أي في ابتداء صلاتهم فقياس المأمومية على الإمامية وحاصله أنه فاس ضرورة المنفرد مأموما على صيرورته إماما في الجواز بجماع أن كلا طرأ عليه وصف في الإثناء لكن قوله أن يقتدى جمع ليس قيداً بل ولو كان المقتدى واحداً وقوله فيصير إماما أي أن نوى الإمامة والافهم مجرد اقتداء غيره به لا يصير إماما فكان الأولى للشارح ذكر هذا القيد بأن يقول كما يجوز أن ينوى المنفرد الإمامة فيصير إماما لأنه دليل لدعوى نية المنفرد الاقتداء وعذر الشارح أنه تبع في ذلك شيخه الجلال المحلى في شرح الأصل (قوله فيصير إماما) لكن لا تحصل له الفضيلة إلا من حين النية أي يدرك من الفضيلة بقسط ما صلاه من حين نية الإمامة فإذا نواها في ركعتين من الرباعية حاز نصف الفضيلة التي هي خمس وعشرون درجة على ما تقدم اهـ برماوى (قوله وتبعه فيما هو فيه) وإن سكت بعد أحرامه منفردا زما

جاز (كما يجوز أن يقتدى جمع بمنفرد فيه براماماً) وتبعه (قوله) هو فيه وإن كان على خلاف نظم صلاته رعاية لحق الاقتداء (فإن فرغ إمامه أولاً فهو كمتسبوق) فبم صلاته (أو) فرغ (هو) أولاً

يسع الفاتحة واقضى بالامام في ركوعه فانه يركع معه وتسقط عنه الفاتحة
لانه يصدق عليه انه لم يدركه بد اقدانه زمن يسع الفاتحة كما في ع ش خلافا
لشويبري القائل بانه يخلف لقراءتها وهذا أى قوله تبعه شامل لما اذا اقتدى من
في السجدة الاولى بمن في القيام فيقوم اليه ويترك السجدة الثانية ولا مانع من ذلك
وفاق الشيخنا ط ب وعلى هذا هل يعتدله بما فعله حتى اذا قام مع الامام لا يلزمه قراءة
الفاتحة واذا وصل معه الى ما بعد السجدة الاولى كملت به ركعته أم لافيه نظرو ويظهر
الاول وعليه فلو بطلت صلاة الامام في القيام أو الركوع وجب على المأموم
الجلوس فوراً بقصد الجلوس بين السجدين ثم يأتي بالسجدة الثانية لان قيامه كان
لخص المتابعة وقد زالت وشامل أيضاً لما اذا اقتدى من في الاعتدال بمن في القيام
ولا مانع أيضاً ولا يقال يلزم تطويل الركن القصير لانا نقول اقتداؤه به في هذه الحالة
اعراض عن الاعتدال الى القيام فهو حينئذ يصير قائماً لا معتدلاً اه سم وما ذكر من
متابعته له محمول على غير من اقتدى به في السجدة الاخيرة من الركعة الاخيرة والامام
في غير السجدة الاخيرة وما بعدها كالقيام أما هو فيخير بين الانتظار فيها والمفارقة فان
رفع رأسه منها يريد الانتظار في جلوس التشهد وجبت المفارقة لانه يحدث جلوس
تشهد لم يفعله الامام اه س ل ومثل السجدة الاخيرة التشهد الاخيرة لا ينتظر
لا يقال يلزم عليه احداث جلوس لم يفعله الامام لانا نقول هذا دوام والدوام يغتفر فيه
مالا يغتفر في الابتداء والاضابط ان المأموم مأمور بمتابعة الامام ان لم يكن أى المأموم
في السجدة الاخيرة أو في التشهد الاخير من الركعة الاخيرة وهذا معنى قول بعضهم
ان لم يتم صلاة نفسه وعبارة حل ولو اقتدى به وهو في الركوع أو السجود والامام قائم
قام من ركوعه أو سجوده ويعتدله بذلك الركوع أو السجود الذي فعله قبل الاقتداء
فلا يجب عليه قراءة الفاتحة اه (قوله فانتظاره أفضل أى اذا ارتكب هذا المكروه ودار
الامر بين أن يفارق أو ينتظر فالا انتظار أفضل لان في القطع ابطال العمل واعتراض
بأنه كيف يكون أفضل مع الحكم بكرهه الاقتداء وفوات فضيلة الجماعة واجب
بأن سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي ما ذكره وكون انتظاره
أفضل وقد يقال ابطال العمل المحبوب بالكرهية أى قطعه أولى اه ح ل وقد يقال
ليس في المفارقة قطع عمل وانما فيه ما قطع الربط الحاصل بين المأموم والامام والصلاة
باقية الا أن يقال لما كان الربط وما العمل عدلاً وانما كان الانتظار أفضل نظر
لبقاء صورة الجماعة وقد نهى عن الخروج من العبادة وان اتنى ثواب الجماعة
بالاقتداء المذكور لانه من القدوة في خلال الصلاة لكن يحصل له فضيلة في الجملة

(فانتظاره أفضل) من مفارقتها
ليسلم معه وان جازت بلا
كرهية على قياس ما مر في
الاقتداء في الصبح نحو الظاهر
وذكر الافضلية من زيادة

بربط صلاته بصلاة الامام فكان انتظاره افضل ليعوز الغضبة بمجرد الربط اه ع ش
 (قوله وما أدركه مسبق فاول صلاته) خلافا للامام مالك اه ق ل وكذا الابي
 حنيفة (قوله وما يفعله بعد سلام الامام آخرها) تصریح بما علم توضيحا (قوله لانها
 اى الثانية هما) اى القنوت والشهد (قوله وما يفعله مع الامام) انما كان للمتابعة
 وهذا اجماع منا ومن المخالف ووجه لنا على ان ما يدركه هو اول صلاته اه م ر
 ا ط ف (قوله وروى الشيخان) عطف على قوله لانها محلها ولو ذكره عقب قوله
 وما أدركه مسبق الخ كما منع م ر لكان أنسب لانه دليل لاصل الدعوى (قوله
 ما أدركتم) اى مع الامام وقوله وما فاتكم فاتموا اى فاتموا به ما أدركتم مع الامام
 فيفهم منه ان الذى أدركوه مع الامام اول صلاتهم فلذلك قال الشارح تكميلا
 للاستدلال واتمام الشىء الخ كما فرره شيخنا وفي رواية وما فاتكم فاقضوا واستدل بها
 أبو حنيفة على قوله ما أدركه المسبق مع الامام فهو آخر صلاته (قوله واتمام الشىء)
 انما يكون بعد اوله وهذا من كلام أئمة المذهب وأما خبر مسلم واقض ما سبقك الذى
 استدله أبو حنيفة على ان ما أدركه المأموم آخرها وما فاتته اولها فمحمول على القضاء
 اللغوى لانه مجاز مشهور مع انه يتعين ذلك أى حمله على القضاء اللغوى وهو الاداء
 لاستحالة القضاء عرفا هنا اه قال سم قديمين دلالة هذه الاستحالة على التعيين لجواز
 ان للقضاء شرعا معنى آخر كوقوع الشىء في غير محله وان كان في وقته اه ا ط ف
 (قوله ويقضى) اى يؤدى بالقضاء بمعناه اللغوى وهو الاداء فان قيل كيف قلتم
 باستحالة قراءة تها فيهما حينئذ مع قولكم انه يسن تركها فيهما أجيب باننا نقول
 يسن تركها بل نقول لا يسن فعلها اه شورى فان قيل هلا قضى الجهر أيضا وما
 الفرق بينهما قلت فرق بينهما بأن السورة سنة مستقلة والجهر صفة تابعة أى فن ثم
 أمر بالاول دون الثانى والمراد انه يقضى حيث لم يتمكن من قراءتها فى الاولين مع
 الامام ولم يقرأها معه ولا سقطت عنه السورة تبع السقوط متبوعها وهو الفاتحة
 لكونه مسبوقا ونقل عن شارح ع ب لجرانه يكرر السورة مرتين فى ثالثة المغرب
 كذا فى ح ل وهذا اى قوله ويقضى الخ فى قوة الاستدراك على قوله وما يفعله بعد
 سلام الامام آخرها المقتضى لعدم طلب القراءة فيه ولو قال نعم لو أدرك ركعتين من
 الرباعية قرأ السورة فى الاخيرة من الثلاث الخ لكان أظهر كما صنع الجلال المحلى
 فى شرح الاصل فتأمل وفى الا ط ف مانصه ويقضى فيما لو أدرك ركعتين الخ اى
 فلا يكونان أداءا الا عند من قال بأن ما يأتى به بعد سلام الامام الاول اول صلاته اه
 سم وانما سميت قضاء عندنا لانه اتى بها فى غير محلها الاصل فتفسير الشورى يقضى

وما أدركه مسبق
 مع الامام مما يعتد له به
 (فأول صلاته) وما يفعله بعد
 سلام الامام آخرها (فيعيد
 فى ثانية صحيح) أدرك الاخرة
 منها وقت فيها مع الامام
 (القنوت و) فى ثانية (مغرب)
 أدرك الاخرة منها معه
 (الشهد) لانها محلها وما يفعله
 مع الامام انما كان للمتابعة
 وروى الشيخان خبر ما أدركتم
 فاقضوا وما فاتكم فاتموا واتمام
 الشىء انما يكون بعد اوله
 ويقضى فيما لو أدرك ركعتين
 من رباعية قراءة السورة
 فى الاخيرة من الثلاث الخ لصلاته
 منها كما مر فى صفة الصلاة اماما
 لا يعتد له به كان أدركه فى
 الاعتدال فليس بأول صلاته
 وانما يفعله للمتابعة

يؤدي ليس بظاهر لانه انما يناسب مذهب المخالف (قوله وان أدركه في ركوع)
 في أوفي القيام ولم يتم الفاتحة فلا بد أن يطمئن معه يقينا في الركوع كما هو مقتضى
 التوجيه الا في الشرح ونص عليه الشوبري في ما مر عند قوله وسن لمسبق
 أن لا يشتغل بسنة (قوله واطمأن يقينا) وذلك بالمشاهدة في البصير ووضع يده
 على ظهره في الاعى فراده بالشك في المفهوم مطلق التردد الصادق بالظن وان قوى
 ولذلك قال يقينا ولم يقل علما لان العلم قد يستعمل في ما يعم الظن بخلاف اليقين
 لا يكون الا جازما مطابقا للواقع اه شيخنا وهذا اعنى قوله واطمأن يقينا في المسبوق
 وأما الموافق الذي قرأ الفاتحة كلها فانه يدرك الركعة بمجرد الركوع وان لم يطمئن
 قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع كما صرح به البرماوى (قوله قبل ارتفاع امامه)
 عن أقله دخل فيه ما لو كان الامام اقبى بأكل الركوع أو زاد في الانحناء ثم اقتدى به
 المأموم فشرع الامام في الرفع والمأموم في الهوى واطمأن يقينا قبل مفارقة الامام
 في ارتفاعه لا قبل الركوع وهو ظاهر وصرح به شيخنا زى اه ع ش على م ر
 (قوله أدرك الركعة) أى مافاته من قيامها وقراءتها وظاهر كلامه انه لا فرق
 في ادراكها بذلك بين أن يتم الامام الركعة ويتمها معه أولا كان أحدث في اعتداله أو
 في ركوعه بهدما واطمأن معه وهو كذلك وسواء قصد بتأخير تحرمة الى ركوع الامام
 من غير عذر أم لا لخبر من أدرك الصلاة قبل أن يقيم الامام عليه فقد أدركها ولو ضاق
 الوقت وأمكنه ادراك الركعة بأدراك ركوعها مع من يعمل عنه الفاتحة لزمه الاقتداء
 به كما هو ظاهر اه برماوى مع زيادة ومثله في زى وم وقال ع ش عليه وقوله
 أدرك الركعة أى مافاته من قيامها وقراءتها أى ولا ثواب له فيها لانه انما يثاب على
 فعله وغاية هذا ان الامام تحمل عنه لعذره هذا وفي حاشية شيخنا الشوبري على المنهج
 قوله أدرك الركعة أى وثوابها كما في المحلى في كتاب الصوم حتى ثواب جميعها اه
 (قوله لخبر أبي بكر السابى) وهو ما تقدم بعد قول المتن وكره المأموم انفراد من قوله
 لخبر البخارى عن أبي بكر انه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع قبل
 أن يصل الخ وليس فيه تعرض بأنه أدرك الركعة بأدراك الركوع الا أن يقال انه
 لم يأت بها وأقره النبي صلى الله عليه وسلم عليه (قوله وركوع زائد) أى سهوا
 (قوله الركوع الثانى من الكسوف) أى لانه بمثابة الاعتدال وصورة ذلك
 انه صلى كسوفه خلف من يصلى الكسوف بركوعين وقيامين أما اذا صلى مكتوبة
 خلف من يصلى كسوفه وأدركه في الركوع الثانى منها أى من الركعة الثانية
 فانه يدرك الركعة وان لم يقرأ المأموم الفاتحة ويصح الاقتداء وهذا هو المعتمد

(وان أدركه في ركوع
 محسوب) لا امام (واطمأن
 يقينا قبل ارتفاع امامه عن
 أقله أدرك الركعة) لخبر أبي
 بكر السابى في الفصل المتقدم
 وخرج بالركوع غيره
 كالاعتدال والمحسوب وهو
 أعم مما عبر به في باب الجمعة
 غيره كركوع محدث وركوع
 زائد ومثله الركوع الثانى
 من الكسوف

(قوله كما سيأتي) في بابيه سيأتي هناك أن ركوع صلاته الثاني لا تدرك به
الركعة لمن يصليها ركوعين لأنه وإن كان محسوباً له فهو بمنزلة الاعتدال (قوله
وإن كان محسوباً) أي فيكون مستثنى من كلام المصنف أو يقيدها الركوع
في كلامه بغير الثاني من الركوعين لمن يصلي الكسوف بركوعين
تأمل (قوله وباليقين ما لو شك الخ) أي أو ظن بل أو غلب على ظنه أدرك
ذلك وإن بعد عن الإمام ولم يره فراده بالشك مطلقاً إن تردد ح ل وزي (قوله
فلا يدرك الركعة) أي بل يأتي بدلاً لركعة بعد سلام إمامه ويسجد لله هو آخر
صلاته لأنه شك بعد سلام الإمام في عدد ركعاته فلم يقم له عنه اه ش م ر (قوله
لأن الأصل عدم أدراكه) أي الحمد المعتبر (قوله ورجح الأول) أي الأصل الأول
وهو قوله لأن الأصل الخ (قوله فلا يبصر إليه الأيقين) فلو كان ممن أدرك ما قبل
الركوع من القيام وقراءة الفاتحة كأن أحرم منفرداً ثم بعد إتمامه الفاتحة اقتدى
في الركوع فلا يشترط في أدراكه الركعة أن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل
الركوع اه ح ل (قوله الأيقين) قد يؤخذ من هذا أن غلبة الظن غير كافية ونظر فيه
الزركشي ونقل عن الفارقي أنه إذا كان المأموم لا يرى الإمام فاعتبر أن يغلب على
ظنه أنه أدرك الإمام في القدر المجزئ اه عميرة (قوله ويكبر التحريم) ويشترط أن
يقع جميع التكبير في محل تجزئ فيه القراءة والالم تنعقد فرضاً قطعاً ولا نقلاً على
الأصح كما في ق ل على الجلال قال ع ش على م ر ولا يضر إلا طلاق حيثئذ
لصرف الأولى للتحريم مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشرح
ما يوافق به وهذا سقط ما نظر به سم على حجر في هذه الصورة ونص الفتاوى شل عمالو
وجد الإمام را كما فكبروا طلق ثم كبر أخرى بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فأجاب
تصح صلاته خلافاً لبعضهم انتهى (قوله ثم لركوع) قال حجر حيثئذ لا يحتاج لنية
إحرام بالأولى إذ لا تعارض ويظهر أن محله إذا عزم عند التحريم على أنه يكبر للركوع
أيضاً أمالو كبر التحريم غافلاً عن ذلك ثم طرأ له التكبير للركوع فكبر له فلا تفسده
هذه التكبير الثانية شيئاً بل يأتي في الأولى التفصيل الآتي اه س ل (قوله
كغيره) وهو الموافق اه ح ل وعبارته في شرح الرض كالموافق وهي تفيد
أن المراد غير المسبوق وهو الموافق لا غير الركوع من بقية الأركان كما توهم اه
ش ويري (قوله وأتمها قبل هويه) أي أتمها وهو إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع
إن كان واجبه القيام كما تقدم فإن أتمها أو بعضها وهو إلى الركوع أقرب أو إليها على
حدس سواء لم تنعقد لا فرضاً ولا نقلاً وظاهر كلامهم ولو جازها وهو مما تم به البلوى ويقع

كما سيأتي في بابيه وإن كان
محسوباً وباليقين ما لو شك
في أدراك الحمد لمعتبر قبل
ارتفاع إمامه فلا يدرك
الركعة لأن الأصل عدم
أدراكه وإن كان الأصل أيضاً
بقاء الإمام فيه ورجح الأول
بأن الحمد كم يادرك ما قبل
الركوع به رخصة فلا يبصر
إليه الأيقين (ويكبر) أي
مسبوق أدرك الإمام في
ركوع (لنحرم ثم لركوع)
كغيره (فلو كبر واحدة فإن
نوى بها التحريم فقط) وأتمها
قبل هويه (انعقدت) صلاته
ولا يضر ترك تكبير الركوع
لأنها سنة

السفر وانه جائز بل واجب مع العصيان بسببه وهو السفر وفيه نظر لان التيمم ليس
من رخص السفر فلا حاجة للاستدراك الا ان يقال لما كان السفر مظنة للفقد غالبا
كان كانه سبب له فوجبت الاعادة لذلك او يقال سقوط الاعادة عن التيمم رخصة
وهي لا تسقط عن العاصي ولو مقبها (قوله فان تاب الخ) هذا راجع لما قبل العادة
وهو ما اذا كان العصيان ابتداء واما ما بعدها وهو ما اذا كان العصيان في الاثناء
فبترخص اذا تاب فيه ولو كان الباقي دون مرحلتين اه زى أى نظر الاوله وآخره
والمراد من قوله فان تاب أى توبة صحيحة أى بان خرج عن تلبسه بالمعصية وخرج بقولنا
صحيحة ما لو عصى بسفره يوم الجمعة بأن سافر بعد الفجر يومها ثم تاب فانه لا يترخص
من حين توبته بل حتى تفوت الجمعة ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كما
في المجموع كذا فى ش م ر وقوله حتى تفوت الجمعة أى بسلام الامام منها باعتبار
غلبة ظنه أى وان كان وقتها باقيا وقضيته انه قبل ذلك لا يترخص وان بعد عن محل
الجمعة وتعدر عليه ادراكها انتهى ع ش (قوله محل توبته) أى بعد مجاوزة
ما تعتبر بمجاوزته أولا شو برى (قوله ككل الميتة للمضطر) فيه ان كل الميتة
للمضطر ليس من رخص السفر لموازاة للمقيم وأجيب بأنه لما كان الغالب وجوده
في السفر عدم رخصه (قوله والحق بسفر المعصية الخ) هذا سفر معصية فمواجهه
الالحاق اه سم اقول وجه الالتحاق ان الغرض الذي حمله على السفر ليس معصية
واكذبه صيره معصية من حيث اتعاب الدابة في السير بلا غرض وليس هذا من
المعصية في السفر لان السفر نفسه محرم الا ان فالتحق بالسفر الذي سببه معصية اه
ع ش وعبارته على مر الا ان يقال المراد بسفر المعصية ان يكون الحامل على السفر
نفس المعصية كقطع الطريق وما هنا الحامل عليه غرض صحيح كالنجارة لكنه
أتعب نفسه بالركض في سيره لذلك الغرض فكان فعله هذا كفعل العاصي
في السفر لكن لما كان عاصيا بنفس هذا الركض الذي يحصل به قطع المسافة الحق
بالعاصي بالسفر اه بالحرف (قوله قصد محل معلوم) أى من حيث المسافة فلو قصد
كافر مرحلتين ثم أسلم في اثناهما فانه يقصر في ما بقى لقصد اوله ولا يجوز له فيه القصر
لو كان متأهلا له وكتب أيضا قوله محل معلوم وان لم يعينه بل جعله مبهم في محال متعددة
لان الابهام لا ينافي العلم وانما ينافي التعيين وليس المراد به المعلوم من حيث المسافة
حتى لا يكون حيث ينفرد بين التعبير بمعلوم ومعين لئلا يلزم أن يكون الاستدراك
في كلامه لا محل له فعلم ان كلام المصنف كاهله لا يشمل الاستدراك ويكون الهاشم هو
الذي لا يقصد محلا من المحال لا معينا ولا مبهما ومن لم يقصد ذلك ولو كان له غرض صحيح

(فان تاب فاوله محل توبته)
فان كان طويلا أو لم يشترط
لرخصة طوله كاهل الميتة
للمضطر فيه ترخص والا فلا
والحق بسفر المعصية ان يتعب
نفسه أو دأبته بالركض بلا
غرض ذكره في الروضة
كاهلها (و) نالها (قصد
محل معلوم) وان لم يعينه

وعلم انه يقطع المرحلتين كان له العسر فرجع الحال الى ان المدار على العلم بطول
السفر مع وجود الغرض الصحيح وان لم يقصد إعلاما معلوما ولا معينا تأمل ولا تغتر بما
هو مكتوب على غير هذا المحل كذا في ح ل وقرر شيخنا مانصه قوله معلوم أي بالمسافة
بأن يعلم انه لا يوصله الا في مرحلتين فأكثر وان لم يعين بلدا كناحية الصعيد أو الشام
من غير تعيين لبلدة فعلى هذا التقرير لا وجه للاستدراك الا في بقوله نعم ان قصد سفر
مرحلتين أولا كأن علم الخ لانه عين هذا التقرير لانه داخل في قوله معلوم بالمسافة
اه فقول ح ل وليس المراد به المعلوم من حيث المسافة غير ظاهر مع انه يناه في
كلامه أولا (قوله أولا) يجوز تعلقه بكل من قصد معلوم وفي كلام الشارح ما يشهد
لكل فيشهد الاول قوله في الاستدراك نعم ان قصد سفر مرحلتين أولا ويشهد الثاني
قوله في التعليل لا نتفاء علمه بطوله أولا والمراد بكونه معلوما أولا أي في ابتداء سفره
فان لم يقصده أولا بل قصد في انشاء سفره قصر من حيث لا يقصر قبل ذلك كما قرره
شيخنا ح ف وعبارة ش م ر واحترز بقوله أولا عن الدوام فلا يشترط فيه حتى
لونوى مسافة قصر أي بأن قصد سير مرحلتين ثم بعد مفارقتها المحل الذي يسير
بمجاورته مسافر أي انه يرجع ان وجد غرضه أو يقيم في طريقه ولو جعل قريب
أربعة أيام فانه يترخص الى وجود غرضه أو دخوله ذلك المحل لان عقاد سبب الرخصة
حينئذ في حقه فيكون حكمه مستمرا الى وجود ما غير النية اليه بخلاف ما لو عرض له
ذلك قبل مفارقتها ما ذكرناه لا يقال قياس منعهم ترخص من نقل سفره المباح الى
معصية منعه فيما لو نوى إقامة بمحل قريب لانا نقول النقل لمعصية يناه في الرخص
بالكلية بخلاف هذا ولو سافر سفرا قصيرا ثم نوى زيادة المسافة نية الى سير ورته
طويلا فلا ترخص له ما لم يكن من محل نية الى مقصد مسافة قصر ويشارك محله
لا تقطاع سفره بالنية وبسير بالمفارقة منشئ سفر جديد ولونوى قبل خروجه الى
سفر قصر إقامة أربعة أيام في كل مرحلة فلا قصر له لا تقطاع كل سفر عن الاخرى
انتهت مع بعض تصرف للرشيدي عليه (قوله أولى من تعبيره بعين) لانه لا يدخل
فيه من علم انه لا يجد مطلوبه دون مرحلتين فانه يقصر كما يأتي في قوله نعم ان قصد الخ
مع انه لم يقصد مكانا معينا أي وهو قاصد للمحل معلوم من حيث المسافة وفيه ان المعين
يصدق بالمعين من حيث المسافة أيضا فلا فرق فيه بين التعبيرين اه ح ل وأجيب
بأن التعبير بالمعين يفهم منه المعين بالشخص لا بالمسافة كما فهمه ح ل فيتم ما فرق
اه (قوله فلا قصر لها ثم) اسم فاعل من هام على وجهه من باب ما ع هيا نا بفتحين
ذهب الى العشق أو غيره اه مختار اه ع ش على م ر فلا يقصر ولو بعد سير

(أولا) ليعلم انه طويل فيقصر
فيه وتعبيرى بمعلوم أولى من
تعبيره بعين (فلا قصر لها ثم)
وان طال تردده

مرحلتين وفارق الرقيق والزوجة والجندي لانه ينزل قصد متبوعهم كقصد هم (قوله وهو من لا يدري أين يتوجه) (ولا مسافر لغرض) كودائق (لم يقصد المحل) المذكور وان طال سفره لا تنفاه عنه بطوله أوله نعم ان قصد سفر مرحلتين أولا كان علم انه لا يجد مطلوبه قبلهما قصر كما في الروضة وأصلها قال الزركشي في مرحلتين لا فيما زاد عليهما اذ ليس له مقصد معلوم انتهى وظاهر ان قصد سفر أكثر من مرحلتين كقصد سفرهما وان الهائم كالمسافر المذكور في ذلك (ولا رقيق وزوجة وجندي قبل) سير (مرحلتين ان لم يعرفوا ان متبوعهم يقطعها) لما عرفوا عرفوا ذلك قصر او اما بعد سير مرحلتين فيقصر ون وهذا كالأسر الكفار رجلا فساووا به ولم يعرف انهم يقطعونها لم يقصروا ان سار معهم مرحلتين قصر بعد ذلك والتقييد بقبل مرحلتين من زيادة وتعبيري بما بعده أولى مما عبر به (فلو نوهما) أي المرحلتين أي سيرهما (قصر الجندي) بقيد زوجه بقولي (ان لم يثبت) في الديوان لانه حينئذ ليس تحت قهره تبوعه بخلافه فثبتها

مرحلتين وفارق الرقيق والزوجة والجندي لانه ينزل قصد متبوعهم كقصد هم (قوله وهو من لا يدري أين يتوجه) أي ولا غرض له صحيح ويقال له عابت فان لم يلزم طريقا قبل له واكتب التعاسيف اه قل (قوله نعم الخ) انظر معني هذا الاستدراك فان الظاهر دخوله في المعلوم ويشير اليه تعبيرة التقدم وحينئذ فلا معنى له مع دخوله في كلامه أولا الا ان يكون المراد بالمعلوم من حيث المسافة المعلومة بالكيفية اه شو برى وقوله بالكيفية أي بكونها جهة الصيد أو الشام وقال حل ذكره مع دخوله في المتن لاجل كلام الزركشي (قوله لا في مازاد) الخض (قوله المذكور) أي الذي علم انه لا يجد مطلوبه الا في مرحلتين فكذلك الهائم اذا علم انه يقطع مرحلتين أي مع كونه له غرض صحيح كما قاله زكي أي لان شرط القصر وجود الغرض الصحيح قال بعضهم وفي كون هذا ما انظر لانه متى كان له غرض صحيح للسفر لا يقال له هائم اه ول على خ ط بايضاح واجب بأنه يقال له هائم انتهاء كمن معه بضاعة يعلم انها لا تباع الا بعد سير مرحلتين ولا يعلم محل بيعها اه وقرره شيخنا ومن صور الغرض أن يكون فارا من محو ظالم كما قاله ع ش على م ر (قوله في ذلك) أي في انه ان قصد مرحلتين ترخص والا فلا (قوله وجندي) أي مقاتل وهو بضم الجيم وسكون النون وقشيد الياء نسبة الى جندا احد اجناد الشام وهي خمس دمشق وحص وفسطاطين وقنسر من والاردن والمراد هنا المقاتلون مطلقا سواء كانوا من هذه البلاد أو لا وانما قيل لاهل هذه البلاد اجناد لانهم اعوان الدين وانصاره بسبب الجهاد كما ذكرها في الاشارات لابن الملقن (قوله لما ر) أي لا تنفاه عنه بطوله أوله (قوله فان عرفوا ذلك) والوجه ان رؤية قصر المتبوع العالم بشروط القصر بمجرد مفارقتها محله كعلم مقصده اه شرح حجر وشو برى (قوله قصرها) وان امتنع على متبوعهم القصر اهدم غرض أو عصيان لعدم سريان معصيته عليهم اه قل (قوله فيقصر ون) ولو لم يقاتلهم قبل سير مرحلتين لانها فائتة سفر قصر (قوله قصر بعد ذلك) ولو كان نيته الهرب متى تمكن منه بخلاف ما لو علم انهم يقطعونها ونوى الهرب متى تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين لانه غير جازم يقطعها اه م روع ش (قوله فلونوهما) أي الرقيق والزوجة والجندي دون متبوعهم أو جهلوا حاله ولو نوى المتبوع الإقامة قصر التابع وان علم نية المتبوع الإقامة لان السفر اذا انعقد لم ينقطع الا بالإقامة أو نيته ولم يوجد واحد منهما وقد يقال نية المتبوع نية التابع فينبغي تقييد المسئلة بحالة الجهل أي اذا جهلوا نية المتبوع اه ح ل (قوله بخلاف مخالفة غير المنيب) أي ما لم يكن معظم الجيش أو معروف بالشجاعة بحيث يختل النظام بمخالفته ولو واحد أو الا مكان كالمنيب

كالعدم فان أثبت في الديوان لم يقصر وفارق غير المنيب بأنه تحت قهر الامير فبمخالفته يختل النظام بخلاف مخالفة غير المنيب

كافي ش م ر فقول المتن ان لم يثبت ليس بقيد بل المدار على من لم يختل به النظام فن
يختل به النظام لا تعتبر نيته وان لم يثبت وان لم يختل به النظام اعتبرت نيته وان أثبت
(قوله عدم اقتدائه) أي ولو في الاتساء كما يؤخذ من قوله ولو استخلف قاصر منهما الخ
وهذا حكمه ذكر مسألة الاستخلاف هنا أي ولو كان الاقتداء صوريا كما يؤخذ من
قوله أو ثم محدثا أتم وقوله أو بتم أي ولو في نفس الأمر كما يؤخذ من قوله أو بمن ظنه
مسافر أو بان مقيما فقط اه شيخنا (قوله بمن جهل سفره) بأن شك فيه أو لم يعلم من حاله
شيئا وقوله أو بتم أي في ظنه ولو احتملا ولو لم يسافر حال القدوة بخلاف ما يلزم الامام
الاتمام بعد اخراج المأموم نفسه من القدوة فلا يجب عليه الاتمام ولو علم اتمامه
ونوى القصر خلفه انعقدت صلاته تامة ولا يضره نية القصر هذا اذا كان المأموم
مسافرا بخلاف المقيم ينوي القصر فان صلاته لا تنعقد لانه ليس من أهل القصر قاله
الشيخان اه عميرة و يأتي عن شرح المذهب وانه مما اتفق عليه الاصحاب وقال
الاذرعي انه مشكل هذا والمعتد انه متى علم اتمام الامام ونوى القصر لم تصح صلاته
لتلاعبه بخلاف ما اذا جهل حاله وتبين انه متم لا تضر نية المسافر القصر لان المسافر له
القصر في الجملة بخلاف المقيم وكتب أيضا فلونوى القصر خلفه مع علمه بأنه متم لم تصح
صلاته لتلاعبه كذا قيل والمعتد انه عقاده لان المسافر القصر في الجملة فان جهل
حاله وكان مسافرا صحت صلاته ولزمه الاتمام لانه من أهل القصر في الجملة وان كان
مقيما لم تصح صلاته لانه ليس من أهل القصر وعبارة شرح المذهب متى علم أو ظن
ان امامه مقيم لزمه الاتمام فلواقتدى به ونوى القصر انعقدت صلاته ولغت نية القصر
باتفاق الاصحاب اه قال الاذرعي وهو مشكل جدا لانه متلاعب بالقياس عدم
انعقادها اه كذا قاله ح ل وقوله والمعتد انه متى علم اتمام الامام الخ هو المعتد
والحاصل انه متى كان المأموم عالما بان امامه مقيم أو مسافرا متم ونوى القصر خلفه
لم تنعقد صلاته سواء كان المأموم مسافرا أو مقيما لتلاعبه في هذه الاربع بخلاف
ما اذا كانا مسافرين والامام متم وقد جهل المأموم حال الامام فنوى القصر صحت
قدوته ولغت نية القصر وأتم لعدم تلاعبه مع كونهما من أهل القصر فلأمل شيخنا ح ف
(قوله ولو في صبح) أي ولو كان الاقتداء في صبح ولعل الاولى تأخير بعد قوله أتم (قوله
فبان مقيما لوقال فبان متما لكان أعم ليشمل المسافر المتم اه شيخنا ح ف (قوله
أو مقيما أتم محدثا) وفي معنى المحدث من كان ذانجاسة خفيفة (قوله وان بان
في الاولى) هي قوله بمن جهل سفره والثانية هي قوله أو بتم والثالثة هي قوله أو بمن
ظنه مسافرا فبان مقيما فقط أتم الخ (قوله لظهور شعار) علة للعلة (قوله هو

(و) رابعها (عدم اقتدائه
بمن جهل سفره أو بتم) ولو في
صبح أو بان حدث امامه (فلو
اقتدى) ولو في لحظة (به) أي
بأحدهما (أو بمن ظنه مسافرا
فبان مقيما فقط أو) مقسما
(ثم محدثا) وهذا من زيادتي
(أتم) لزوما وان بان في الاولى
مسافرا قاصر التقصير فيها وفي
الثالثة بقسيميا والاصل الاتمام
المسافر والمقيم

لسنة) أي الطريقة (قوله كما رواه الامام أحمد) أي لزوم الاتمام بالاعتداء بتم
حيث قيل له أي ابن عباس ما بال مسافر يصلي ركعتين إذا انفرده وأربعاً إذا اتم
بقيم فقال تلك السنة أي الطريقة (قوله أو بانامعا) بأن قال له شخص غير مصل
أمامك مقيم وراه عيس امرأة مثلاً ع ش أي رأى المأموم الامام مع الاخبار بالاقامة
هذا التصوير غير ظاهر لان الحدث اذا كان في اثناء الصلاة يجب على المأموم
الاتمام لاقتدائه بتم في جزء من صلاته فالتصوير الصحيح انه يتبين ان حدث الامام
كان قبل دخوله في الصلاة كما يدل عليه قول الشارح اذ لاقدوة في الحقيقة
لان الحدث اذا طرأ في الاثناء تكون القدوة حقيقية كان يقول له واحداً امامك مقيم
وأخراً امامك كان محدثاً مع الاخبار الاول (قوله فلا يلزمه الاتمام استشكل ذلك)
بأن الصلاة خلف مجهول الحدث جماعة على الصحيح فقطضاء لزوم الاتمام وهو اشكال
قوي بدليل صحة الجمعة خلف الامام المحدث اذا زاد على الاربعين وجهل حدثه
وأجيب بأننا اكتفينا في الجماعة بالقدوة الصورية نظراً لعدم القدرة على ما في نفس
الامر اهـ بر ماوى قال شيخنا ح ف و يفرق بين هذا وبين قوله أو قهياً ثم محدثاً
حيث يلزمه الاتمام هناك مع انه لاقدوة في الحقيقة لتقدم موجب الاتمام على الحدث
هناك فقول الشارح اذ لاقدوة في الحقيقة أي مع عدم تقدم موجب الاتمام وهو
الاقامة (قوله وفي الظاهر) نظمه مسافراً احتاج الى هذا لاجل اخراج الصورة
السابقة في الغاية أعني قوله أو بان حدث امامه فانه يتم مع انه لاقدوة في الحقيقة
لـ كونه لم يظنه مسافراً فالفرق بين ما هنا وبين ما سبق هو الجزء الثاني من العلة
وأما الجزء الاول فمشترك اهـ شيخنا (قوله ولو استخلف قاصراً الخ) والخاص ان
الامام اما ان يستخلف قاصراً أو متماً ولا يستخلف وعلى كل اما ان يكون الامام قاصراً
أو متماً واذا استخلف فما ان يكون الخليفة من المتقدمين أو من غيرهم وان القوم اما
ان يستخلفوا متماً أو قاصراً أو لا يستخلفوا أحداً أو يستخلف بعضهم متماً وبعضهم
قاصراً أو يستخلف بعضهم متماً أو قاصراً ولا يستخلف البعض الاً خراجاً فهذه
ستة أحوال وحكمها ظاهر وان اقتصر المصنف على حال واحد اهـ شوبري (قوله
هذا أعم وأولى من قوله الخ) وجهه الاعمية ان قوله ولو استخلف يدخل فيه
الاستخلاف بالحدث وكشف العورة وغير ذلك ووجه الاولوية ان قوله ولو عرف
الامام المسافر لا يلزم من كونه مسافراً كونه قاصراً (قوله ولو عرف الامام) أي
وان قل الرعاى لان دم الما فذ غير معفو عنه عند شيخنا م ر مطلقاً وخالفه حجر

لان ذلك هو السنة في الثانية
رواه الامام أحمد بسند صحيح
عن ابن عباس اما لو بان محدثاً
ثم مقيماً أو بانامعا فلا يلزمه
الاتمام اذ لاقدوة في الحقيقة
وفي الظاهر ظنه مسافراً ولو
استخلف قاصراً (نظمت أو
غيره هذا أعم وأولى من قوله
ولو عرف الامام المسافر
واستخلف

في القليل لان اختلاطه بالاجنبى ضرورى كما في ق ل على الجلال ورعف بفتح العين
 المهمة وضيمها وحكى كسر هالكن المفع افصح ثم الضم قال في المختار الوعاف دم
 يخرج من الانف وقد رعى برعف كنصر ينصرو برعف أيضا كيقطع ورعف بضم
 العين لغة ضعيفة اه وبما جرب للرعف أن يكتب بدعنه اسم صاحبه على جتمته فانه
 يبرأ كذا نقله البرماوى وانظر هل يكتب الاسم به وان كان اسما معظما كحمد
 او لا حرره (قوله متسا) احتز بقوله متسا عما لو استخلف قاصرا او استخلفوه اولم
 يستخفوا احدا فانهم يتصورون ولو استخلف المتمون متسا والقاصرون قاصرا فكل كل
 حكمه اه شرح م د (قوله وان لم ينووا الاقتداء به) أى حيث لا تجب النية بأن
 كان الخليفة من المقتدين وكان موافقا لنظم صلاة الامام واستخلف عن قرب بأن لم
 يمس قدر ركن فلو كان من غير المأمومين أو تقدم في الثانية أو الرابعة أو الثالثة المغرب
 أو استخلف لا عن قرب بأن مضى قدر من ركن وجبت النية كما سيأتى في باب
 الجمعة فان لم ينووا الاقتداء به فلا يلزم الاتمام اه شوبرى مع زيادة ملح ف
 (قوله بدليل لحوقهم) مضاف لمفعوله وسهوه فاعل فلينووا المفارقة قبل استخلافه
 تصروا ولو وقعت نية المفارقة مع نية الاستخلاف قال الاذرى فيه نظروا وقد تبعه
 القصر لانه لم يوجد اقتداء ولا نية اه سم (قوله كالامام) هذا وان كان معلوما من
 قوله السابق ولو اقتدى بتم الخ لانه شامل لهذه نية عليه ردا على من قال بوجوب
 الاتمام عليه بمجرد الاستخلاف أو دفعا لانه لما كان في الاصل متبوعا لا يصير
 تابعا لخليفته فلا يبرى عليه حكمه كما في ح ل موع ش على م د (قوله أفسدت
 صلاة أحدهما) أى الخليفة والمقتدين وقوله وماذا كراى رهو فساد صلاة الخليفة
 أو المقتدين لا يدفعه أى لا يدفع لزوم الاتمام من المقتدين فالمقتدى يلزمه الاتمام
 وان فسدت صلاة الخليفة ويلزمه الاتمام أيضا ان فسدت صلاته هو فيلزمه اتمامها
 في الاعادة أى يلزمه أن يعيدها تامة لانها ترتبت في ذمته كذلك هذا والاولى أن
 يكون المضمير راجعا للمقتدى من حيث هو والامام من حيث هو ويكون قوله وسواء
 فيما ذكر الخ راجعا لجميع مسائل البحث من قوله فلواقتدى به الخ وعبارة أصله ولولزم
 الاتمام مقتديا ففسدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا تم اه (قوله
 ولوطنه مسافرا) يقع على منطوق الشرط وما قبله تفرع على مفهومه ففرع على
 المفهوم ثلاث مسائل وعلى المنطوق واحدة اه شيفنا (قوله المفهوم بالاولى) انظر
 هذا صفة لما اذا وهل هو مرفوع أو منصوب اه شوبرى ويمكن أن يكون منصوبا
 على انه مفعول لفعل محذوف أو مرفوعا على انه خبر لمبتدأ محذوف ولا يصح أن يكون

(هنا) من المقتدين أو غيرهم
 (أتم المقتدون) وان لم ينووا
 الاقتداء به لانهم مقتدون به
 حكما بدليل لحوقهم سم سهوه
 (كالامام ان يخادوا) اقتدى به
 فانه يلزمه الاتمام لاقتداءه بتم
 وسواء فيما ذكر من لزوم الاتمام
 لا مقتدى أفسدت صلاة
 أحدهما أم لانه التزم الاتمام
 بالاقتداء وما ذكر لا يدفعه
 (ولوطنه) أو عليه المفهوم
 بالاولى (مسافرا) وثالث في نية
 القصر (قصر) جواز (ان قصر)

صفه لما قبله لانه فعل (قوله وان علق) هي غاية الرد وشار بها الى ان الخلاف انما هو في التعليق واما القصر فلا بد من الجزم به والواجب الاتمام مطلقا اه برماوى (قوله لان الظاهر من جال المسافر) تعليل لما قبل الغاية وهو ما اذا لم يعلق على نية الامام بل جزم بالقصر وقوله ولا يضر التعليق الخ تعليل للغاية وقوله وان جزم أى وان جزم المأموم بالقصر وهو تعميم في قوله لان اتمكم يعلق بصلاة امامه أى في الواقع افاده شخبنا قوله ولا يضر التعليق أى لان محل اختلال النية بالتعليق اذا لم يكن تصر يحاقتضى الحال والا فلا يضر (قوله أى القصر) ارضالة السفر أو الظهور بسلامة ركعتين (قوله لانه الاصل) ودعى القائل بأن الصلاة فرضت في السفر ركعتين لانها لو فرضت فيه كذلك لكان هو الاصل اه برماوى (قوله في تحريم بخلاف نية الاقتداء) لانه لا مانع من طرو الجماعة على الانفراد كعكسه وبخلاف نية الاتمام فلا يجب لانه اصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طروه على الاتمام لانه الاصل أى فيلزم وان لم ينوه اه ش م ر (قوله وتحزر عن منافقها) أى نية القصر وأراد بالمنافى ما يشمل الشك فيها والتردد في القصر والشك في حال الامام وقسامه هو لثلاثة فالذكر فرع على مفهوم هذا الشرط أربع فريضات وحيث كان يمكنه الاستغناء بهذا الشرط عن الذى بعده لان المنافى يشمل انتهاء السفر والشك فيه تأمل (قوله اتم) ولو زال تردده سرى بما له م روع ش (قوله ويلزمه الاتمام الخ) هلا قال اتم لزوما وان ترك الخ مع انه أحضر وما المحوج لهذا التطويل (قوله لتأدى جزء من الصلاة الخ) وانما لم يؤثر الشك في أصل النية اذا ذكر حالا لانه غير محسوب لكنه عني عنه لقلته اه زى لان حاصله انه متردد في أنه نوى فهو في الصلاة أولا فلا فهو في أحد التقديرين ليس في صلاة اه وشيدى (قوله ولو قام امامه لثالثة) أى شرع في القيام لانه بمجرد ذلك يحصل التردد في حاله فلا يتوقف على ان ينتصب أو يصير الى القيام أقرب اه ح ل (قوله نشك أهوتم) أى وعليه فهل ينظره في التشمذ ان جلس امامه له جلا على انه قام ساهيا أو ينتعج عليه بهنية المفارقة فيه نظروا الأقرب الثانى كما لو رأى مريدا الاقتداء بالامام جالسا وتردد في حاله هل جلوسه لجزء أم لا من انه يمتنع الاقتداء به فكما امتنع الاقتداء لعدم علمه بما يجوز له فعله قلنا هنا بوجوب نية المفارقة لعدم علمه بما يجوز له فعله فراجع اه ع ش (قوله وان كان ساهيا) وان تبين له ذلك عن قرب وفارق ما لو شك في أصل النية وتذكر عن قرب حيث لا يضر بأن زمانه غير محسوب وانما عني عنه لكثرة وقوعه مع قرب زمانه غالباً بخلافه هنا فان الموجود حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال

وان علق نية نية كإن قال ان قصر قصرت والآتمت لان الظاهر من حال المسافر القصر ولا يضر التعليق لان الحكم يعلق بصلاة امامه وان جزم فان اتم امامه أو لم يعلم هو حاله اتم تبعاله في الاولى واحتياطا في الثانية وقولى ظنه أولى من قوله عليه (وخامسها) (نية) أى القصر بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم وان لم ينوه (في تحريم) كاصل النية فلو لم ينوه فيه بأن نوى الاتمام أو أطلق اتم لانه المنوى في الاولى والاصل في الثانية (و) سادسها (تحوز عن منافقها واما) أى في دوام الصلاة (فلو شك هل نوى القصر) أولا (أو) نواه ثم (تردد في أنه يقصر) أو يتم (أتم) لانه الاصل ويلزمه الاتمام وان تذكر في الاولى حالا انه نوى القصر لتأدى جزء من الصلاة حال التردد على التمام (ولو قام امامه لثالثة فشكل أهوتم) أو ساه (أتم) وان كان ساهيا لانه الاصل

سواء كان نوى التقصير أو الإتمام لوجود أصل النية فصار مؤدياً جزء من مسلاته على
 التمام كما مر فلم يتركه الإتمام وإن علم سهوه بالقيام لكونه حنفياً يرى وجوب التقصير
 لم يلزمه الإتمام بل يفارقه أو ينتطره حتى يعود وإذا فارق سجد للسهو ح (قوله أو قام
 لها قاصر) من إمام أو مأموم أو منفرد وهذا ظاهر إن قرأ قاصراً بالرفع بخلافه بالنصب
 على ما في بعض النسخ فيكون فاعل قام يعود على الإمام فتكون عبارته فاصرة فيتعين
 الأول اه شورى قال العلامة ح ل ينبغي أن يكون المراد شرع في القيام وإن لم
 يصر إلى القيام أقرب أو لم يصر إليه ما على حد سواء لأنه شروع في مبطل ويرشد إلى
 ذلك قوله كما لو قام المتم الخ وقوله لأنه شروع في مبطل عبارة مجرماً عن المجموع
 إن تعمد الخروج عن حد الجلوس مبطل اه (قوله عامداً عالماً) أخذه من القيد
 من قوله بعد لا ساهياً أو جاهلاً ولم يذكرهما في المتن ويستغنى عن قوله لا ساهياً الخ
 أنه أخصر لأجل قوله لكونه يسجد (قوله لا إن قام لها ساهياً) أي شرع في القيام
 وإن لم يصر للقيام أقرب لأن مجرد التهوؤ يبطل عمده وكل ما يبطل عمده سن السجود
 لسهوه كما قرر شيخنا ح ف (قوله ويسجد للسهو) راجع لكل ما قبله وما بعده ولو
 أخره عنه ليعود له ما كان أوضع تأمل (قوله بنية الإتمام) قيد يشكل اعتبارية
 الإتمام مع قوله فإن أراد أن يتم فإن إرادته للإتمام لا تنقص عن التردد في أنه يتم بل
 تزيد عليه مع أنه موجب للإتمام فأي حاجة بعد ذلك إلى نية الإتمام إلا أن يجاب بأنه
 لم يقصد اعتبارية جديدة للإتمام بل ما يشمل نيته الحاصلة بإرادة الإتمام احترازاً عما
 لو صرف القيام لغير الإتمام اه سم اه ع ش وقرر شيخنا ح ف أنه لا بد من نية
 جديدة بعد العود ولا يكتفى بالأولى لأنها في غير محلها ومثله ح ل وس ل وعبارة
 الشورى وانظرا هرا أنه لا بد من نية جديدة أي لأن الأولى وقعت في غير محلها وإن
 إرادته المذكورة لا تكفي عنها والأول عمد وإراد التقصير امتنع عليه والظاهر خلافه كما
 هو ظاهر كلام شيخنا في شرحه اه (قوله في جميع مسلاته) أي ولا يتحقق ذلك
 إلا بالانسان بالمهم من عليكم اه ع ش (قوله كان بلغت سفيتها الخ) أي أو نوى
 الإقامة وقوله أو شك في انتهائه أي أو في نية الإقامة اه ش م ر (قوله أتم لزوال
 الخ) أي وإن لم ينو الإتمام إذا الإتمام مندرج في نية التقصير فكأنه نوى التقصير ما لم
 يعرض موجب الإتمام اه ع ب شورى (قوله جاهل به) أي بالتقصير أي لم يعلم
 جوازه للمسافر اه ح ل (قوله والافضل لمسافر سفر قصر صوم) أي واجب كرمضان
 أو غيره كندركفارة أو غير واجب وقوله لما فيه من براءة الذمة هذه العلة تقتضي
 قصر الصوم على الواجب والعلة الثانية تأتي في نقل الصوم الذي يقتضي كصوم

(أو قام لها قاصر) عامداً عالماً
 (بلاموجب لإتمام) كنيته
 أو نية إقامة (بطلات مسلاته)
 كما لو قام المتم إلى ركعة زائدة
 (لا) إن قام لها (ساهياً أو
 جاهلاً فليعد) عند تذكره أو
 علمه (ويسجد للسهو) ويسلم
 (فإن أراد) عند تذكره أو علمه
 (أن يتم عادته قام متمماً) بنية
 الإتمام لأن القيام واجب عليه
 وقيامه كان لغواً وقولي أو جاهلاً
 المعلوم منه تقييد ما قبله بالعلم
 بالتحريم من زيادتي (ح) سابعها
 (دوام سفره في) جميع (مسلاته
 فلو انتهى) سفره (فيها) كان
 بلغت سفيتها في مدارقامته
 (أو شك) في انتهائه وهو من
 زيادتي (أتم) لزوال سبب
 الرخصة في الأولى وللشك
 فيه في الثانية (و) ثامنها وهو
 من زيادتي (علم بجوازه) أي
 القصر (فلو قصر جاهل به لم قصر
 مسلاته) لثلاعبه كما في الروضة
 وأصلها (والافضل) لمسافر سفر
 قصر (صوم)

الاثنين والخميس اذا كان ورد له كما ذكره حل قال الشوري لا يقال بل الافضل
الفطر يخرج من خلاف داود فانه قال ان الصوم لا يصح لانا نقول لمراعاة الخلاف
شروط منها ان يقوى مدركه بحيث لا يعد هفوة وقد قال امام الحرمين في هذه المسئلة
ان المحققين لا يقيمون لخلاف الظاهرية وزنا اه (قوله أي هو افضل) من الفطر
احتاج لهذا مع علمه من المتن لا توصل الى جبر الفضل عليه بمن لان افعل التفضيل اذا
كان فيه ال لا يذ كر في حيزه من اه شيخنا قال ابن مالك

وأفعل التفضيل صله أبدا * قدرا والفظا بمن ان جردا

(قوله فان ضره) أي لنحو الم يشق احتماله عادة وان لم يبع التيسر اما اذا خشي منه
تلف منفعة عضو فيجب الفطر فان صام عصي واجزاء اه زى (قوله والافضل له
قصر الخ) محل كون القصر افضل حيث ان لم يفوت الجماعة فان كان بحيث
لو صلاها تامة سلاها جماعة فالإتمام افضل وذلك لان محل مراعاة الخلاف
مالم يعارضه سنة صحيحة كما قرره شيخنا ح ف وقد يكون القصر واجبا كان آخر
الظهر ليجمعه مع العصر تأخيرا الى أن لا يبقى من وقت العصر الا ما يسع أربع ركعات
فيلزمه قصر الظهر ليدرك العصر وقصر العصر لتقع كلها في الوقت اه م قال الرشيدى
عليه الافعال والأفام زيادة على أربعة أيام متوقفا لقضاء حاجته فالإتمام افضل اه
وكان الأولى للمصنف أن يقدم هذا على قوله والافضل صوم لانه مناسب لما نحن
بصدده الا أن يقال آخره لطول الكلام عليه بالنسبة للأول فتأمل (قوله ان بلغ
سفره ثلاث مراحل) أي ويقصر من أول سفره كما في ع ش على م و فالمراد انه بلغ
في نيته وقصده وعبارة البرماوى ان بلغ ثلاث مراحل أي ان يكون أمده ذلك
وان لم يوجد بالفعل (قوله فان لم يبلغها فالإتمام افضل) ولا يكره القصر لكنه خلاف
الأولى وما نقل عن الماوردى عن الشافعى من كراهة القصر محمول على كراهة غير
شديدة فهي بمعنى خلاف الأولى اه ش م ر (قوله يخرج من خلاف أي حنيفة)
تعليل لانه منطوق والمفهوم فذكر الأول بقوله فانه يجب القصر الخ و ذكر الثاني
بقوله والاطمات الخ (قوله وتقدمت في باب مع الخ) مراده بهذا التنبيه على
صور آخر يكون القصر فيه بافضل من الإتمام (قوله رغبة) أي لم تظمن نفسه اليها
(قوله في جوازها) أي في دليل جوازها فهو معارض (قوله كسلاح يسافر في البحر)
أي لان الغالب من حاله السفر ومثله في ذلك غير الملاح ممن يغلب سفره في السفينة
بأهله (قوله ومعه عياله) ليس قيذا (قوله ومن يديم السفر مطلقا) معه عياله أولا
وهو في السفينة (قوله لانه وطنه) أي الذى هو السفينة ومثله ما لو كان في البر

أي هو وأفضل من الفطر (ان لم
يضره) لما فيه من برائة الذمة
والمحافظة على فضيلة الوقت
فان ضره فالقصر افضل
(و) الافضل له (قصر) أي هو
افضل من الإتمام (ان بلغ سفره
ثلاث مراحل ولم يختلف في)
جواز (قصره) فان لم يبلغها
فالإتمام افضل يخرج من
خلاف أي حنيفة فانه يوجب
القصر ان بلغها والإتمام ان لم
يبلغها وقدمت في باب مع
الخف ان من ترك رخصة رغبة
عن السنة أو شكافي جوازها
كره له تركها وخرج بزيادتي
ولم يختلف في قصره ما لو اختلف
فيه كسلاح يسافر في البحر ومعه
عياله في سفينة ومن يديم
السفر مطلقا فالإتمام افضل له لانه
في وطنه والخروج من خلاف
من أوجبه عليه كالامام أحمد
فانه لا يجوز له القصر

كما قاله شيخنا وقوله فانه لا يجوز له القصر أى لمن يسافر معه عياله ومن يديم السفر
وقدم على خلاف أى حنيفة الموجب عليه القصر حيث نذر فيما دأب ثلاث مراحل
لاعتضاده بالاصل الذى هو الاتمام سم وزى فقوله ح ل قوله فالأتمام أفضل أى
في الحالة التى يكون الاتمام فيها أفضل وذلك ان لم يبلغ ثلاث مراحل غير ظاهر
اه (فصل في الجمع بين الصلاتين) سفر أو حضرا سواء كانتا تامتين أو مقصورتين
أو أحدهما تاما والاخرى مقصورة والى في الصلاتين العهد أى المهودتين شرعا
(قوله يجوز جمع عصرين) وقد يجب القصر والجمع كما ذكرناه أولا وخالف في ذلك
أبو حنيفة والزمى رضى الله عنه ما أقسمه مطلقا الا في عرفات ومزدلفة فجوازها مقيم
والمسافر لنفسه لا للسفر اه سم وبر ماوى وعش (قوله تقديم) مفعول مطلق أى جمع
تقديم وقوله في وقت الاولى ظاهره انه لا بد من فعلهما بتامهما في الوقت فلا يكفي
ادراك ركعة من الثانية فيه كذا قرر شيخنا ح ل لكن نقل سم عن الرواية
يكفى ادراك أقل من ركعة وعبد الله قال الرواية وعندي انه يجوز الجمع ان بقى من
وقت المغرب ما يسع المغرب ودون ركعة من العشاء لان وقت المغرب يمتد الى طلوع
الفجر عند العذر فاما كفى بعد الثانية في السفر كما يأتى في قوله ودوام سفره الى
عقد ثانية فينبغى أن يكفى بذلك في الوقت اه (قوله وتأخير في وقت الثانية) شمل
التصيرة وفاقد الطهورين ونحوهما من لزومه الاعادة وعليه فالفرق بين الجمع بين انه
يشترط لجمع التقديم فان صلاة الاولى وهو منتف في التصيرة بخلاف التأخير فانه
لا يشترط فيه بحال وان أمكن وقوع الاولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتمال أن
يقع في الطهر لو فعلها في وقتها الاصل اه ع ش اه ا ط ف (قوله هو أولى) من
قوله في السفر الطويل لانه لا يلزم من طوله جواز القصر فيه لعصيان أو غيره اه ا ط ف
(قوله والجمعة كالظهر في جمع التقديم) أى كأن دخل المسافر قرية بطريق يوم
الجمعة والأفضل في حقه الظهر لكن لو صلى الجمعة معهم فيجوز له في هذه الحالة أن يجمع
العصر مع التقديم اه ا ط ف وقوله في جمع التقديم أى ويمتنع جمعها تأخير لأنها
لا يأتى تأخيرها عن وقتها كما في ش م ر (قوله وغلب) بالبناء لا مفعول أو للفاعل
ويكون قد جرد من نفسه شخصا (قوله لشرفها) أى لأنها الصلاة الوسطى على المعتد
ع ش (قوله لأننى عن تسميتها عشاء) فيه تصريح بأنه يكره أن يقول العشاء من
تعليلها وليس كذلك لان هذا الملاق بالنبعية لا بالاستقلال اه ح ل فالاولى
لشارح أن يقول خلفتم ابدل قوله لأننى (قوله والأفضل لسائر وقت أولى) نازل
وقت الثانية أو سائر وقت الثانية أيضا ان قطع النظر عن المثال وهو قوله كسائر الخ

(فصل) فى الجمع بين
الصلاتين (يجوز جمع عصرين
أى الظهر والعصر) (ومغربين
أى المغرب والعشاء) (تقديما)
فى وقت الاولى (وتأخيرا) فى
وقت الثانية (فى سفر قصر)
هو أولى من قوله فى السفر
الطويل والجمعة كالظهر
فى جمع التقديم وغلب فى الثانية
العصر لشرفها والمغرب لأنها
عن تسميتها عشاء (والأفضل
لسائر وقت أولى)
يبيت بمزدلفة (تأخير)

المفسد انه نازل وقت الثانية اه ح ل وهذا أى قوله والافضل الخ لا ينافي قوله
بعد وترك الجمع افضل لان هذا تفضيل في مراتب المفضل عليه اه ع ش كما تقول
زيد افضل العلماء مع كون بعضهم افضل من بعض وعبارة زى والافضل لسائر وقت
أولى أى ان لم يخش فواتا (قوله واغیره تقديم) بأن كان نازلا وقت الاولى سائر وقت
الثانية أو نازلا فيهما أو سائر افيهما ~~كذلك~~ يقتضيه كلامه والمعتمد ان النازل فيهما
والسائر فيهما معاً تأخير افضل لان وقت الثاني وقت الاول في العذر وغيره بخلاف
وقت الاولى لا يكون وقتا لثانية الا في العذر وعند جبر أن الاولى التقديم كما هو ظاهر
كلام المصنف تعجيبا لبراءة الذمة قال جرو قد أشار اليه شيئا أى بالمشال أعنى قول
المشارح كسائر بيت بمزدلفة اه ح ل ولما قال المصنف والافضل لنازل وقت الاولى
سائر وقت الثانية تقديم واغیره تأخير لو وافق المعتمد (قوله رواه الشيخان في العصرين
الخ) أى رواه بالجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وانه اذا كان سائر وقت
الاولى آخر اذا كان نازلا وقتها قدم ولا يخفى ان ذلك بعض المدعى افضله اذا كان
سائر وقتها أو نازلا وقتها اه ح ل وجعل م ر قوله لا لباع دليلا لافضلية التقديم
في صورة وهي أن يكون نازلا في الاولى سائر في الثانية ولا فضلية التأخير في عكس
هذه وزاد في تعليلها قوله ~~ولم~~ وانه ارفق للمسافر ثم علل افضلية التأخير فيها اذا كان
سائر افيهما أو نازلا فيهما بقوله ولا تنفاه سهولة جمع التقديم مع الخروج من خلاف من
منعه ولان وقت الثانية وقت الاول حقيقة بخلاف العكس اه وقوله ولان وقت
الثانية ليس وقت الاولى حقيقة يعنى أنه يصح فعل الاولى في وقت الثانية ولو بلا
عذر فنزل منزلة الوقت الحقيقي والافوت الاولى الحقيقي يخرج بخروج وقتها اه ع ش
على م ر (قوله فلا جمع بغير ما يأتى) أى من الجمع بالمطامير اه ع ش فالمناسب
تقديم على قوله والافضل الخ (قوله كحضر) بنى للكاف صور منها سفر المجندى الذى
لم يعلم مقصد متبوعه ومنها سفر الهائم ومنها السفر لجرد التنزه في البلاد ومنها غير ذلك
(قوله ولا تجمع الصبح مع غيرها) وكذلك لا جمع على الوجه من تردد في الخادم فيما
لو نذر أربع ركعات وقت الظهر وأربع ساعات وقت العصر من يوم واحد ثم سافر فيه قبل
دخول وقتها والنذر انما يسلك به مسلك الواجب بالشرع في العزائم دون الرخص
والالجازة قصر اه شوبرى (قوله وترك الجمع افضل) أى خروجا من خلاف من
منعه كآتي حنيفة ولان فيه اخلاء أحد الوقتين عن فرضه فيكون الجمع خلاف الاولى
ع ش على م ر (قوله كما أشعر به التعبير بيجوز) فيه تأمل فان التعبير بالجواز
لا أشعار فيه بأفضلية ترك الجمع عليه كذا قاله الشوبرى وأجاب الشمس ح ف بأن

ولغيره تقديم (لا لباع رواه
الشيخان في العصرين وأبو
داود وغيره في المغربين ولا
جمع بغير ما يأتى في غير سفر قصر
كحضر وسفر قصر وسفر معصية
ولا تجمع الصبح مع غيرها
ولا العصر مع المغرب وترك
الجمع افضل كما أشعر به التعبير
بيجوز

هذه اية هم من عرف الخطاب لا من جوهر الاقظ لانه اذا قيل يجوز ذلك كذا يفهم منه
في الدرف ان تركه اولى انتهى (قوله ويستثنى منه) أى من كون ترك الجمع افضل
من حيث هو لا بقيد كونه تقديماً أو تأخيراً كما قررره شيخنا (قوله الحاج بعرفة) أى
فانه يجمع تقديماً كما يستثنى من السازل وقت الاولى الحاج بمنزلة فانه يجمع تأخيراً
فيه فيؤخر المغرب وحينئذ يقال لسانا نزل وقت الاولى والتأخير في محقه افضل أى
وذلك اذا اراد الذهاب لمزدلفة وانما استثنى هذين للاتفاق على جواز الجمع فيهما
(قوله أو خلا عن حده الدائم) كأن كان به سلس بول يأتي له كل يوم من أول
وقت الظهر الخ ثم ينقطع فيجمع الظهر مع العصر جمع تأخيراً أو يأتي له من أول وقت
العصر الخ ثم ينقطع فيجمع العصر مع الظهر تقديماً وقوله أو كشف عورته بأن كان فاقدا
للاسترواق الظهر ويعلم أنه يجده وقت العصر أو كان واجدا للاسترواق الظهر ويعلم أنه
يفقد منه وقت العصر كأن كان مستعيراً له أو مستأجره فالأفضل له الجمع في الوقت
الذي يجده فيه أو يعلم أنه يجده فيه كما قررره شيخنا بخلاف القصر في نظير ما ذكر كأن
كان ينقطع عنه البول أول الوقت مثلاً قدور كعتين أو استعار ثوباً يصل في ركنين
فقط فانه يجب الاتفاق عليه والضابط ان كل كمال اقترن به احداً لجمعين وخلا عنه
الاخر كان المقترن به أفضل (قوله ويستثنى من جمع التقديم المتخيرة) قال الزركشي
مثلاً فاقدا للظهورين وكل من يلزمه الاعادة اه واعتمدهم ر قال لان صلاته ضرورة
الوقت ولا تجزئه ففي جمع التقديم تقديم لها على وقتها بلا ضرورة وفي التأخير توقع زول
المانع فليتأمل اه سم وخرج بجمع التقديم جمع التأخير فان المتخيرة لها ان تجمع تأخيراً
ومثلاً فاقدا للظهورين والتيسيم الذي يلزمه الاعادة وانفرق بين الجمعين انه يشترط
بجمع التقديم ظن صحة الاولى وهو منتف في المتخيرة بخلاف التأخير فانه لا يشترط فيه
ظن ذلك فجاز وان أمكن وقوع الاولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتسالم
ان تقع في الظاهر لو فطنتها في وقتها اه ع ش على م ر (قوله وشرط له) نائب الفاعل
في المتن قوله ترتيب ولا اشكال فيه لكن حله في شرحه مشكل جداً لانه جعل
نائب الفاعل أربعة ونائب الفاعل لا يجوز حذفه كالفاعل فكيف جعله محذوفاً
وجعل ترتيب خبر المبتدأ محذوف قدره بقوله أحدها وقد يقال هو لم يجعل أربعة
نائب فاعل الا بعد ذكرها فهي نائب فاعل الآن وترتيب نائب فاعل قبل فلا محذور
اه شوبري (قوله أربعة) ويزاد خامس وهو بقاء وقت الاولى يقينا الى تمام الثانية
فان خرج الوقت في انشاء الثانية يقينا أو شاك في خروجه بطلت لبطلان الجمع على
ما يحسنه الباقين وهو الصحيح كافي حواشي الروض اه شوبري ومثله الشيخ س ل

ويستثنى منه الحاج بعرفة
ومزدلفة ومن اذا جمع على
جماعة أو خلى عن حده الدائم
أو كشف عورته فالجمع أفضل
ويستثنى من جمع التقديم
المتخيرة كافي الروضة في بابها
(وشرط له) أى التقديم أربعة
شروط أحدها (ترتيب) بأن
يبدأ بالاولى لان الوقت لها
والثانية تبع

اعتمده شيخنا ح في خلافا لما نقله سم عن النجاشي عن الرواياني عن والده انه
يكتفي بأدراك دون الركعة من الثانية فالركعة بالطريق الأولى قال ع ش أقول
ويؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء في جواز الجمع بوقوع تحريم الثانية في السفر وان
أقام بعده فلما اكتفي بعقد الثانية في السفر فينبغي أن يكتفي به في الوقت ووجهه س ل
بأن الثانية وقت عذر وقتنا أصليا بخروج وقت العذر يدخل الوقت الأصلي لكن
رذء العلامة ح في و يزاد أيضا سادس وهو ظن صحة الأولى لتخرج المثيرة فان
الأولى لها ليست ظنونة الصحة لا حتمال انها في الحيز كما قاله شيخنا (قوله فلو
سلاها قبل الأولى لم تصح) أي لا فرضا ولا نفلا ان كان عاندا عالما فان كان جاهلا
أو ناسيا وقت له نفلا لفقاهي ان لم يكن عليه فائتة من نوعها فان كان عليه ما ذكر
وأطلق في نية الفرضية بأن لم يقيد بأداء ولا قضاء أو ذكر الأداء وأراد الأداء الأخرى
وقت منها أح ع ش وقرره شيخنا ح في (قوله ونية جمع في أول) فان قلت كان
المناسب ان تكون نية الجمع في أول الثانية لكونها في غير وقتها يؤيد ذلك
تعديل الشارح بقوله أيتز التقديم المشروع عن التقديم سهوا أو عشا لان التقديم
انما هو لثانية أجيب بأن الجمع ضم الثانية للأولى ولا يحصل الفهم المذكور إلا بنية
الجمع في الأولى ليصير الصلاتان كصلاة واحدة تدبر فلو نوى الجمع فيها ثم رفضه
وأعرض عنه فيها ثم رجع اليه ونوى وهو فيها فانه يكفي لوجود عمل النية وهو الأولى
كما في ش م روع ش عليه وأما لو نوى الجمع في الأولى ثم رفضه وأعرض عنه
بعد تحللها ثم رجع اليه عن قرب ونواه فقال: ويرى بوزله الجمع وخالفه في شيء واعترضا
عليه واستوجبه ما قاله بجر من عدم جواز الجمع في هذه الحالة فافوات عمل النية (قوله
ولو ع تحله منها) أي وان قلنا انه بتمامه بتبين الخروج من أوله لو قرعها قبل تحقق
الخروج اذ لا يتم خروجه منها حقيقة الا بتمام التسليم ولهذا ذهب بعضهم الى صحة
الاقتداء حينئذ وعدت التسليم الأولى منها وان تبين الخروج بأولها وعلى منع صحة
الاقتداء حينئذ فالفرق بينه وبين ما نحن فيه ممكن وهو انه لما كان الغرض ثم حصول
الجماعة وفضلها وهو مختل بشروع الامام في السلام لم يصح الاقتداء حينئذ والغرض
هنا حصول نية الجمع قبل تحقق الخروج منها وهو حاصل بما ذكرناه يابلي اط ف
(قوله ساهول الغرض) وهو تعييز التقديم المشروع عن التقديم عشا وقوله بذلك أي
بوقوع النية في أثناء الأولى ولو ع تحله منها وغرضه بهذا التعديل الرد على الضعيف
القائل بأنه يتعين وقوع النية في تحريم الأولى كما في م ر (قوله لما جمع بين الصلاتين)
أي بنية الجمع تقديم أح ل (قوله في ذكره ل طويل) بأن يكون قدر ركعتين

فأوصلاها قبل الأولى لم تصح
وبعيد ما بعد ما ان أراد الجمع
(و) ثانيها (نية جمع) لتمييز
التقديم المشروع عن التقديم
سهوا أو عشا (في أوله) ولو مع
تحله منها لم يحصل الغرض بذلك
لكن أول الأولى (و) ثالثها (ولاء)
بأن لا يطول بينهما فصل (عشا)
لما روى الشيخان انه صلى الله
عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين
والى بينهما وترك الرواتب بينهما
وأقام الصلاة بينهما فيصير فصل
طويل ولو بعد ركعتين وأشما

ولو بأخف يمكن كما في ش م ر أي بالنسبة للوسط المعتدل فلا ينافي ما ذكره سم
من أنه لو فعله ما في زمن قصير أي على وجه خلاف فيه الوسط المعتدل أو ما هو غالب
الناس لسرعة حركته لم يضرع ش والمراد بالفصل الطويل ولو احتمل أن كان شأن
في طوله لأنه رخصة فلا يمارى اليقين (قوله بخلاف القصير) أي ولو لم يضرع
الصلاة كما في ش م ر (قوله كقدرا إقامة) أي يغتفر الفصل بمجموع ذلك في الروض
وشرح وللتيمم الفصل بينهما أي بالتيمم وبالطلب الخفيف أي من حد الغوث وإقامة
الصلاة أحل أي بشرط أن لا يباغ منه ساقد ركعتين معتدلتين أحل (قوله
ولو ذكر بعدهما) أي على اشتراط المراتفة فكان المناسب التعبير بالفاء وإليه انما
لم يعبر بهما لكون المخرج حقيقة انما هو قوله أو من ثانية الخ وأما قوله ولو ذكر بعدهما
ترك ركن من أدلى الخ فليس مفرعا على المولاة كما لا يخفى وإنما ذكره توطئة لمسا به
واستيفاء لحوال الترك التسلافة تأمل والصواب أن قوله ولو ذكر هو مفرع على
الترتيب وقوله أو من ثانية الخ مفرع على الموالاة فكان الأولى له التبريع وأخره عن
الموالاة المناسبة ما بعده له ونخرج بعده ما ما لو تذكر ترك الركن من الأولى في انشاء
الثانية فإن طال الفصل بما فعله من الثانية كأن فعل ركعتين فسكنا لو تذكر
بعدهما والابني على الأولى وبطل إحراره بالثانية وبعد البناء بقي بالثانية رفيه
أنه حيث كان إلا أني انما هو الإحرار فلا فرق في البناء على الأولى بين أن يطول
الفصل أولا لأنه لم يخرج من الأولى تأمل أحل وإن كان الركن من الثانية تدارك
وبني ولاجل هذا التفصيل قيد الممنع بقوله بعدهما أي برماوى (قوله الأولى)
بدل من ضمير التثنية وقوله والثانية معطوف على الأولى (قوله لبطلان فرضيتها) أي وهي
نافلة ما أشار إليه بقوله لبطلان فرضيتها وليقل لبطلانها والجمال أنه أتى به
سلامه من الأولى بما يقتضي بطلانها كأن وطىء نجاسة والافحرامه الثاني
لا يتعد فرضا ولا نفلا لبقائه في الأولى حيث أنه لا يخفى أنه شوبرى (قوله من
ابتدأه بالأولى) أي مع وقوعها صحيحة وقوله لبطلانها علة للانتفاء (قوله لوجود
المرخص) وهو السفر (قوله أو من ثانية ولم يطل فصل) أي يقيناً فلا يضر الشك
في طوله شوبرى (قوله والذي ذكر بضم الذال المعجمة) أي التذكرة برماوى (قوله
ولا جمع لطول الفصل) أي بالثانية الفاسدة (قوله بجمع تقديم) بخلاف جمع
التأخير فإنه لا مانع منه على كل تقدير لأن غاية الشك أن يصير كأنه لم يفعل واحدة
منهما ولأنه على احتمال كونه من الأولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية
لأن الأولى وإن كانت صحيحة في نفس الأمر إلا أنه يلزم إعادتها والمعادة اللازمة له

بخلاف القصير كقدرا إقامة
وتيمم وطلب خفيف (ولو ذكر
بعدهما ترك ركن من أولى
أعادهما) الأولى لبطلانها وترك
الركن وتعد والتدارك بطول
الفصل والثانية لبطلان
فرضيتها بانتفاء شرطها من
ابتدائه بالأولى لبطلانها (وله
جمعها) تقديم أو تأخير الوجود
المرخص (أو) ذكر بعدهما
تركة (من ثانية ولم يطل فصل)
بين سلامها والذي ذكر (تدارك)
ومعنا (والأولى) أي وإن طال
الفصل (بطلت) أي الثانية
(ولا جمع لطول الفصل فيعيدهما
في وقتها) ولو جهل بأن لم يدرك
أن الترك من الأولى أم من
الثانية (أعادهما) لا احتمال
أنه من الأولى (بلا جمع تقديم)
بأن يصلي كلاهما في وقته
موجباً لهما تأخيراً

يجوز تأخيرها الى وقت الثانية لتفعل معها في وقتها وكونه في هذا الاحتمال
لا يسمى جمعا حينئذ لا ينظر اليه لعدم تحقق هذا الاحتمال قاله شيخنا فاسقة طمما للشيخ
عميرة في هذا المقام اهـ حل وهو انه يلزم على جمع التأخير حينئذ فعل المعادة خارج
وقتها مع ان شرط المعادة وقوعها في الوقت وحاصل الجواب ان الجمع مسير الوقتين
كوقت واحد قال شمس ومقتضى كونها معادة اشتراط وقوعها في جماعة ولم
يتعرضوا له الا ان يقال الاعادة غير محقة تدبر اهـ (قوله لاحتمال انه من الثانية)
تعليل لقول المتن بلام جمع تقديم كما ذكره حل وأما قوله او يجتمعها تأخير اقليمه الله
وقد علمه حل فقال بخلاف جمع التأخير فانه لا مانع منه على كل تقدير الى آخر
ما تقدم قريبا (قوله مع طول الفصل بها) أي بالثانية الفاسدة وبالأولى المعادة
بعد ما أي بعد هذه الثانية لانه اذا أعادها بدأ بالظهر مثلatham العصر والحال اننا
فرضنا أن الظهر التي صلاها أولا صحيحة فقد طال الفصل بين الظهر العجيبة والعصر
التي صلاها ثانيا بالصلاة الفاسدة والظهر المعادة كما في حل (قوله الى عقد ثانية)
أي اما عقد الأولى فلا يشترط وجود السفر عنده حتى لو أحرمت بالأولى في الإقامة
ثم سافر ووجد عند عقد الثانية كفي بخلاف المطر لا بد من وجوده عند عقدهما
كما سيأتي والفرق أن المطر ليس باختياره فاحتيط فيه بتحقيق العذر والسفر
باختياره فهو محقق عنده اهـ زى وبرماوى أي فكأنه موجود وفيه أن السفر قد
يكون بغير اختياره كالزوجة والرقيق مع ذلك أمره أو أجيب بأن شأن السفر
أن يكون بالاختيار (قوله أحدهما نية جمع) أي لانية تأخير فقط ويؤخذ من
إضافة النية للجمع اشتراط نية ايقاعها في وقت الثانية بأن ينوى تأخير الأولى
ليفعلها في وقت الثانية فان لم ينو ما ذكر كان لغوا بل لو نوى التأخير فقط عصى
رصاص قضاء اهـ جرح قال سم لان ما في التأخير صادق بالتأخير الممتنع اهـ ط في
ولو نوى النية حتى خرج الوقت فلا عصيان ولا جمع خلافا لما نقل عن الاحياء اهـ
حل وقد يقال ان عدم العصيان مشكل لانه بدخول وقت الصلاة يخاطب بفعلها
فيه اما اول الوقت أو باقيه حيث عزم على فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها ممتنع
الابنية الجمع ولم توجد ونسيان الثانية لا يجوز له إخراجها عن وقتها اهـ ع ش على
م (قوله ما بقى قدر ركعة) والمعتمد انه لا بد من النية والوقت باق منه ما يسع جمعها
فيه كما اعتمد شيخنا م وخلافا لما ذكره المصنف والمراد بفسادها ولو بمقصورة حيث
كان ممن يقصر وأراد على الأقرب اهـ شوبرى (قوله عصى وان وقعت أداء) أي
مع جواز الجمع على طريقته فكلما رجمه الله تعالى في مقامين في جواز الجمع

لا احتمال انه من الثانية مع
طول الفصل بها وبالأولى المعادة
بعد ما فتعبرى بذلك أولى من
قوله لو قنيتها (م) رابعها (دوام
سفر الى على عقد ثانية فلو
أقام قبله فلا جمع) لزوال السبب
فيه من تأخير الثانية الى وقتها
(وشرط للتأخير أمران) فقط
أحدهما (نية جمع في وقت أولى
ما بقى قدر ركعة) تميزه عن
التأخير بعد ما وظاهر انه لو أخر
النية الى وقت لا يسع الأولى
هـ وان وقعت أداء

وهو يكتفي فيه عند وقوع النية ما بقي قدر ركعة كما تقدم لكن مع العصيان
 أي بتأخير النية لهذا الوقت كما أشار إليه بقوله وظاهر الخ والمقام الثاني في جوارزه
 مع عدم العصيان الذي وافق غيره عليه وهو النية في وقت يسعها كاملة وهذا
 انظر براندفع ما قد يقال ان بين قوله ما بقي قدر ركعة وبين قوله وظاهر الخ ما يشبه
 التثافي اه ثم رأيت في الامداد صرح بذلك اه ا ط ف (قوله والا عصي وكانت
 قضاء) اما عصيانه فلان التأخير عن أول الوقت انما يجوز بشرط العزم على الفعل
 فيكون انتفاء العزم كانتفاء الفعل ووجوده كوجوده وأما كونه قضاء فكذلك أيضا
 اه ش مر (قوله أخذ من الروضة) قال فيه ولا بد من وجود النية المذكورة في زمن
 لو ابتدأت الأولى فيه لوقعت أداء لكنه حمل على الأداء الحقيقي بأن كان يسع جميعها
 اه ا ط ف (قوله وان وقع في المجموع ما يخالفه) أي وهو انه لا بد أن يبقى ما يسعها
 فان الظاهر منه ما يسعها جميعها ويحمل ان المعنى ما يسع أداءها فلذا قال ظاهرا وعليه
 يفرق بينه وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة بأن المعتبر
 ثم كونها مؤداة والمعتبر هنا ان تميز التأخير المشروع عن التأخير بتردد أو لا يحصل
 هذا التمييز الا اذا كان الباقي من الوقت يسع الصلاة كلها اه سم (قوله وقد بينت
 ذلك في شرح البهجة وغيره) وعبارة شرح البهجة وتشتط النية في وقت الأولى
 ما بقي من وقتها قدر ركعة اذ لو أخر بغير نية الجمع حتى خرج الوقت أوضاع عن
 ركعة عدى وكانت قضاء وهذا مقتضى ما في الروضة كأنها عن الاصحاب
 وفي المجموع وغيره عنهم وتشتط هذه النية في وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها قدر
 يسعها أو أكثر فان ضاق بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء وجزم البارز وغيره
 بالأول وصححه ابن الرفعة وغيره وهو المناسب لما تقدم من جواز قصر صلاة من سافر
 وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة ولا يضركم تحريم تأخيرها بحيث يخرج جزء منها عن
 وقتها انتهت (قوله فلما قام قبله) أي قبل تمامها سواء قدم الأولى أو الثانية وسواء
 زال السفر في الأولى أو الثانية والتعليل للأغلب اه قل على الجلال (قوله صارت
 الأولى) أي الظهر أو المغرب سواء قدم كلاهما على صاحبة الوقت أي العصر
 أو العشاء أم أخره عنها فالمراد بالأولى المؤخرة عن وقتها الذي هو أول بالنسبة لوقت
 الثانية وهذا الأولى هي التابعة سواء فعلت قبل صاحبة الوقت أم بعدها ففي كلام
 المتن صورتان وتحصل من كلام انشراح أن في كل من الصورتين خلافا كما قررته شيخنا
 (قوله قضاء) أي فائدة حضر فلا تقصر شوبري أي لو بين فيه ما فسد أو أعادها فعيدها
 فامة ومع كونه قضاء لا اثم فيها فاندفع ما يقال انها فعلت فكيف قال فلا تقصر

(والا) أي وان لم يذو الجمع
 أو نواه في وقت الأولى ولم يبق
 منه ما يسع ركعة (عصى
 وكانت قضاء) وقولي ما بقي قدر
 ركعة من زيادة في أخذ من
 الروضة كأنها عن الاصحاب
 وان وقع في المجموع ما يخالفه
 ظاهرا وقد بينت ذلك مع فوائد
 في شرح البهجة وغيره
 (و) فانهما (دوام سفره الى تمامها
 فلما قام قبله صارت الأولى قضاء)
 لا تابعة لثانية في الأداء
 لا عند زوال قبل تمامها

أو يصور كلامه بما إذا ما لي العصر أروا وأقام قبل فعل الظهر وأنظر هل يصور كلام
الشو برى بما إذا ما لي الظهر أروا ولا مقصورة فيعيد ما تامة لأنه تبيين أنه فعلها في الحضر
الظاهر نعم كما يتردد من فرقه إلا في فليراجع وقوله صارت الأولى قضاء عبارة عاب
وهي فائنة حضر فلا تقصر اه وقال في التي قبلها وهي فائنة سفر قال في شرحه فتقصر
اليه ثم قال في الشارح فان قلب ما الفرق بين قوله هنا فائنة حضر وفي ما قبله فائنة سفر
قلت يفرق بأن السفر موجود في جميع وقت الأولى كالثانية وانما امتنع الجمع فقط
لفقد شرطه بخلافه هنا فإنه باقائه انشاء ما امر انقطع سفره بالنسبة للمتبوعة فلم
انقطاعه بالنسبة لثلاثة أيضا فتعين كونها فائنة حضر وان وجد السفر في جميع
وقتها وجميع فعلها اه شو برى (قوله للعدر) وهو السفر (قوله وفي المجموع) ضعيف
وهو إشارة للحكاية قول يخالف المتن وقوله قال السبكي إشارة لقول يخالف المتن
والمجموع ان كان كلام المجموع عاما بأن كان مراده بالأولى المقسولة أولا سواء كانت
ساحبة الوقت أولا وفيه إشارة للاعتراض على المجموع في نفي الخلاف (قوله وتعليهم)
أي بقولهم لان الأولى تابعة للثانية في الاداء للعدر الخ اذ مقتضى ذلك أن تكون
الأولى التي هي التسابعة مؤداة وقوله على تقديم الأولى كالظاهر وقوله فلو عكس كان
قدم العصر على الظهر وقوله وقياس ما في جمع التقديم وهو قوله ودوام سفره الى عقد
ثانية انها أداء على الاصح أي لوجود السفر عندها وهذا ضعيف (قوله كما أفهمه
تعليهم) أي قوله وقد زال قبل تمامها لأنه هنا لم يزل قبل تمامها وقوله ومنهم من أجرى
الكلام على ظاهره أي اطلاقه أي من انه لا بد من دوام السفر الى فراغ الثانية
في كون الأولى مؤداة سواء قدمها أو أخرها اه ح ل وهو المتمد وعبارته في شرح
الروض وأجرى الطاقوسي الكلام على اطلاقه بل بعضهم الطاقوسي نسبة الى بيع
لطاوس وهو طاوئره معروف (قوله وقد بيته الخ) قال فيه وانما كتفي في جمع التقديم
بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه الى تمامها
لان وقت الظهر لا يكون وقتا العصر الا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل
الجمع وأما وقت العصر فيكون فيه الظهر بعد السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر الى
السفر الا اذا وجد السفر فيها والا جاز أن ينصرف اليه لوقوع بعضها فيه وأن ينصرف
الى غيره لوقوع بعضها في غيره اه (قوله وأما بقية شروط التقديم) وهي الترتيب
والموالاتونية الجمع في الأولى فسنة هنا وليست واجبة لان الوقت هنا للثانية
والأولى هي التسابعة فلم يمتنع شيء من تلك الثلاثة لانها انما اعتبرت في جمع التقديم
لحقق التبعية لعدم صلاحية الوقت للثانية اه ح ل (قوله ولولقيم) أنظر ما مراده

وفي المجموع اذا قام في أثناء
الثانية ينبغي أن تكون الأولى
أداء بخلاف قال السبكي
وغيره وتعليهم منطبق على
تقديم الأولى فلو عكس وأقام
في أثناء الظهر مثلا فقد وجد
العدر في جميع المتبوعة
وأول التابعة وقياس ما في
جمع التقديم انها أداء على
الاصح أي كما أفهمه تعليهم
ومنهم من أجرى الكلام على
ظاهره وفرق بين جمع التقديم
والتأخير وقد بيته في شرح
البهجة وغيره وأما بقية شروط
التقديم فسنة هنا كما صرح
به في المجموع (ويجوز) ولولقيم
(جمع)

هذه الغاية كذا قاله الشوبري وقد نظرت فاذا هو على غاية من التحقيق وما ذاك
الا ان طريقته في منهجه متنا وشرحا ان يشير بالغاية الى الرد على الخلاف اوالى
رد ما تنوهم خلافة ولو على بعد وحينئذ فيجوز ان يكون رد اعلى المنفعة القائلين بعدم
جواز الجمع بالمطر سفر او حضرا وقالوا حديث ابن عباس ليس فيه حقيقة الجمع
ويمكن ان يكون آخر الظاهر الى آخر وقتها ثم صلى العصر في أول وقتها وصنع بالمغرب
والعشاء كذلك قالوا وهذا يسمى جمعا اه (قوله لما يجمع بالسفر) ولو جمعة مع
العصر خلافا للرواية اني اه ش م ر (قوله بنحوه) خرج بالمطر ونحوه الوحد
والظلمة والخوف فلا يجمع بها وكذا المرض خلافا لما منى عليه صاحب الروض تبعا
لاروضة من جواز الجمع به تقديم او تأخير او ان قال الاذرى انه المقتى به ونقل انه نص
لشافعي رضي الله عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود
المرض حالة الاحرام اه او عند سلاسه من الاولى وبينهما كما في المطر اه (قوله كنيح
ومرد) ذائبين وشفان ظاهر هذه الكافي انه بقي شيء آخر من نحو المطر يجوز الجمع
ولم أر من ذكر غير هذه الثلاثة ولم يعبر بالكافي في الروض بل ظاهر تعبيره ان نحو المطر
محمور في هذه الثلاثة وعبارته والشفان كالمطر وكذا انيح وبرد ذائبان انتهت وعلى
هذا فتكون الكافي استقصائه تأمل (قوله ذائبين) أو كبرت قطعهما اه زى
(قوله وشفان) بفتح الشين لا بكسرها ولا بضمها كما في شرح الروض وتشدّد الراء
وهو اسم لريح باردي يحبه مطر قليل ولا بد أن يبل الثوب كما هو ظاهر اه ح ل وهو
مصرف لانه اسم جنس (قوله غير الاخير) وهو دوام سفره الى عقد ثانية وشمل
ثلاثة شروط وقدم شرطان آخران بقاء وقت الاولى يقينا الى تمام الثانية وظن
صحة الاولى فهذه خمسة وسبأ في خمسة فليجوع عشرة شروط (قوله بشرط أن يصلي
جماعة) أي يصلي الصلاة الثانية جماعة فيصح الجمع وان صلى الاولى مرادى لانها
في وقتها في كل حال ويكفي وجود الجماعة عند الاحرام بالثانية ولو تباطأ المأمومون
عن الامام اعتبر في صحة صلاتهم احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه
والابطال صلاتهم وصلاته بخلاف ما اذا تباطأ المأمومون عن الامام في الجمعة فانه
لا بد من ادراكهم زوايا يسع الفاتحة قبل رفع الامام من الركوع والالم تصح صلاتهم
ولا صلاته كما قاله م ر في باب الجمعة ويشكل الفرق بينهما ما مع ان الجماعة شرط
في الركعة الاولى وفي المجموعة بالمطر شرط في جزء منها فقط واذا تباطأ المأمومون
عن الامام في المعادة زمننا بحيث يعد فيه منفرد الم تصح صلاته ولا صلاتهم والفرض
ان كلامهم ما عيد والفرق بينهما وبين ما قبلها ان الشارع اعتنى بالجماعة فيها حيث

كما يجمع بالسفر (بنحوه) مطر
كنيح وبرد ذائبين وشفان
(تقديم) بفتح ذائه بقوله
(بشرطه) السابقة (غير)
الشرط (الاخير) في الجمع
بالسفر لا اتباع رواد الشفان
وغيرهما وتعميري بنحوه مطر اعم
مما ذكره (و) بشرط (أن يصلي
جماعة يصلي) هو اعم من قوله
بعبده (بعيد) عن باب داره
عرفا

شرطها فيهم من أولها إلى آخرها اه شو برى مع زيادة من تقرير شيخنا ح ف لكن
نقل ع ش على م وعن سم على جبراته سوى بين الجمعة والجمعة بالطريق أنه
يعتبر في صحة الصلاة احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه لكن لا يشترط هنا
بقائهم معه الى الركوع له وقد يقال أى داع لا اعتبار اذراك زمن يسع الفاتحة
مع عدم اشتراط بقاء القدوة الى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة اه ع ش
وكتب ح ل أيضا على قوله جماعة وان كرهت له ولم يحصل له فضلها لانه يكتفى بوجود
صورتها في دفع الائم والمقاتلة فيكتفى بالجماعة عند انعقاد الثانية وان افرده وقبل
تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامامة وان لم تنقده صلاته اه
أى ولا صلاتهم ان علموا ذلك انتهى شو برى وهذا أعنى قوله وأن يصلى جماعة
عطف على شرطه على تقديره منفى وهو ما قدره الشارح بقوله وبشرط أن يصلى
جماعة وعليه فالإضافة بيانية أى وبشرط هو أن يصلى الخ فان قلت ما المانع من
عطفه على الضمير في بشرطه على رأى ابن مالك من عدم اشتراط إعادة الخافض
قلت ينافيه فقد بشرط بالافراد المتقدم جمع وقد راجع غير ظاهر تأمل أى لانه
المذكور بشرط أن فقط فلا يصح تعدد بشرط وقد يقال يصح تعدد بشرط وراى بالجمع
ما فوق الواحد اه ح ف وقد يقال المرجح بشرط لا شرطان كما يفهم بالتأمل (قوله
بحيث يتأذى بذلك) أى تأذى لا يمتثل عادة وهل المراد التأذى للشخص بانفراده
أو أن يكون يتأذى بذلك باعتبار غالب الناس ويختلف الحال كما لا يخفى ولعله الوجه
فليحذر اه شو برى قال بعضهم وقتضى هذا المذيع ان قول المتن يتأذى بذلك الخ
بيان لضابط البعد وبه صرح ق ل على التصرير ومقتضى منيع الشارح
في أخذ المفاهيم ان هذا قيد مستقل غير قيد البعد تأمل وأجيب بأنه لا ينافيه اخراج
الشارح ما الموهوم انما قيدان لان البعد بضابطه خرج به البعيد والقريب من
غير تأذى (قوله وبخلاف من يصلى منفردا) هو مفهوم قوله جماعة فالاولى تقديمه
(قوله مع ان بيوت أزواجه) أى بعضها أخذ من قوله فأجابوا (قوله ويجاب أيضا
بان لا امام الخ) لا يبعد اشتراط كونه راقبا أو تعطيل الجماعة أن لم يجمع يوم بل هو
الأوجه كما فى شرح شيخنا اه شو برى ويؤخذ من ذلك رد ما جزمه ق ل من جواز
الجمع بالطريق الجاوى الجامع الأزهر تبع المن يجوز لهم الجمع لما علمت من الفرق لانه
انما أجمع الامام لئلا يلزم تعطيل المسجد عن الامامة وهو لا يجري في المساجد من كما هو
ظاهر مدافعى وفي ع ش على م و ظاهر ما هم يؤخرونها الى وقتها وان أدى تأخيرهم
الى صلاتهم بأن لم يكن ثم من يصلح للامامة غير من صلى ولعله غير مراد ان تأذى تأخيرهم

بحيث (يتأذى بذلك في طريقه)
اليه بخلاف من يصلى بيته
منفردا أو جماعة أو يمشى الى
المصلى في كن أو كان المصلى
قريبا فلا يجمع لا تنفاه التأذى
وبخلاف من يصلى منفردا يصلى
لا تنفاه الجماعة فيه وأما جمعه
على الله عليه وسلم بالطريق
ان بيوت أزواجه كانت يجوز
المسجد فأجابوا عنه بأن بيوتهم
كانت مختلفة وأزواجهم كان
بغير أفادهم حين جمع لم يكن
بالقريب ويجاب أيضا بأن لا امام
أن يجمع بالمؤمنين وان لم يتأذى
بالطريق صرح به ابن أبي هريرة
وغیره

(و) بشرط أن يوجد ذلك (أي
فجر المظفر) عند محرمه (بها)
ليقارن الجمع (و) عند (تحالته
من أدلى) ليتصل بأول الثانية
فيؤخذ منه اعتبار امتداده
بينهما وهو ظاهر ولا يضرا قاطعه
في أثناء الأولى أو الثانية أو
بعد ما قال المحب الظهري ولن
اتفق له وجود المظفر وهو
بالمسجد أن يجمع والاحتاج
إلى صلاة العصر أي أو العشاء
في جماعة وفيه مشقة في
رجوعه إلى بيته ثم عوده أو
في إقامته وكلام غيره يقتضيه
أما الجمع تأخيرا بما ذكره فتع
لان المطارقة تنقطع قبل أن يجمع
تمة الأولى أن يصلي في جمع
العصر من قبلها سنة الظهر
التي قبلها وبعد ما بقية السنن
مرتبة وفي جمع المغربين بعدها
سنتها مرتبة أن ترك سنة
المغرب التي قبلها والافسح
العصر من وله غير ذلك على
ما حرره في شرح الروض وغيره

إلى صلاتهم فرادى فيجمعون في هذه الصورة تبعاً للإمام تحصيلاً لفرضية
الجماعة اه (قوله وأن يوجد ذلك) أي يقينا فلو شك في ذلك لكان الجمع بذلك رخصة
فلا بد من تحققه ولا يكتفى بالاستصحاب فلو قل لا خير بعد سلامه أنظر هل انقطع المظفر
أو لا بطل الجمع للشك في سببه اه ح ل فلو زال شكه فوراً بأن علم عدم انقطاعه
قبل طول الفصل عرفاً لم يبطل الجمع قياساً على تركه نية الجمع ثم عوده لبيته فوراً
ويؤيد ما تقدم في شرح م و انه لو تردد بين الصلاتين في نية الجمع في الأولى
ثم تبدل كراهه نواه فيمسا قبل طول الفصل لم يضر كذا أفاده ع ش على م و قرر شخبنا
العلامة ح ف (قوله ليقارن) أي العذر قاله الشوكراني والأولى رجوع الضمير
لنحو المظفر لانه المتقدم اه (قوله وهو ظاهر) أي فلو انقطع بينهما بطل الجمع اه
ق ل على الجلال (قوله قال المحب) استشهدا على قوله أو بعدهما اه ع ش (قوله)
ولن اتفق له وجود المطر الخ) أي وهو من غير أهل المسجد كما يدل له التعليل أما أهله
كالجوار من بالآزهر فلا يجمعون على المعتمد ويستثنى منهم الإمام الراتب فيجمع ولو
كان مقبلاً به اه شخبنا وهذا معنى قوله ولن اتفق له الخ تقييد لقوله بعيد أي فصل
اشتراط البعد في الخارج عن المسجد (قوله أن يجمع إذا توفرت شروط الجمع) المتقدمة
ومنها الجمع في الثانية والمراد بقوله أن يجمع أي جماعة لا فرادى كما قد يتوهم وفاقا
لط ب وهو ظاهر اه سم مع زيادة (قوله تمة بكسر التاء من) اسم لبقية الشيء
وقد تم يتم تماماً إذا كل قاله البرماوى لكن عبارة المصباح أنها تفتح التاء الأولى وكسر
الثانية (قوله وبعد ما بقية السنن) مرتبة بأن يصلي سنة الظهر البعدية ثم سنة
العصر وقوله وفي جمع المغربين الخ إذا قاما لم يحدث حكم سنة المغربين موافقاً لسنة
العصر من وكلامه يومهم المغاربة وقوله سنته ما أن ترك الخ أي بأن يصلي قبلية المغرب
ثم بعديته ثم قبلية العشاء ثم بعديتها وقوله والأي بأن صلى سنة المغرب التي قبلها
وقوله وله غير ذلك بأن يؤخر سنة الظهر قبلية سواء جمع تقديم أو تأخيراً اه ا ط ف
(قوله على ما حرره في شرح الروض) عبارة وتحرير المسئلة انه إذا جمع الظهر
والعصر قدم سنة الظهر التي قبلها وله تأخيرها عن الفريضة من سواء جمع تقديم أو
تأخيراً وترتيبها ان جمع تأخيراً سواء قدم الظهر أم العصر وأخر سنته أي الظهر التي
بعدها وله ترسيبها ان جمع تأخيراً وقدم الظهر وأخر عنها سنة العصر وإذا جمع المغرب
والعشاء أخر سنتيهما وله توسط سنة المغرب ان جمع تأخيراً وقدم المغرب وتوسط
سنة العشاء بأن جمع تأخيراً وقدم العشاء وما سوى ذلك ممنوع وفي ع ش على م و
والضابط لذلك أن يقال لا يجوز تقديم بعدية الأولى على الأولى مطلقاً ولا سنة الثانية

على الاولى ان جمع تقديمها ولا الفصل بينهما بشئ مما يلقا ان جمع تقديمها وما عدا ذلك جائز اهـ (باب صلاة الجمعة) هي صلاة أصلية بامة على قدر المقصورة وقيل ظاهر المقصورة وتسمى بذلك لاجتماع الناس لها أو لاجتماع في أمن الخيرات أو لجمع خلق آدم على الله عليه وسلم في آخر ساعة من يومها أو لاجتماعه بمحواء في عرفة أولانه جامعها فيه أو يومها أفضل أيام الأسبوع وعند الامام أحمد أفضل الأيام مطلقا حتى من يوم عرفة والعيد من والرابع عندنا ان عرفة أفضل وهو أي يوم الجمعة خير يوم طلعت فيه الشمس ولا تطلع وتغرب على يوم أفضل منه يعتق الله تعالى فيه ستمائة ألف عتيق من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد ووقى قننة القبر وعذابه وفيه ساعة الاجابة وهي من خصائص هذه الامة وفرضت بكثرة المشرفة ولم تقم بها صلاة الجماعة لقلّة المسلمين ونافذ الاسلام وأقامها أسعد بن زبارة بقرية تسمى تقيع الخضمات بنون مفتوحة نقاف مكسورة فتحة ساكنة فعين مهملة فحاء هجاء مفتوحة فصاد هجاء مكسورة فيم فأنف وأخره فوقية اسم قرية على ميل من المدينة وكانوا أربعين رجلا وملائكة أفضل الصلوات اهـ قل على الجلال وبر ماوى وزى (توله بضم الميم) وهو أفصح وهذه اللغات الأربع في غير الأسبوع المسمى بالجمعة في قولنا هـ جمعة أي أسبوعا أما هو فبالسكون لا غير كذا قرره ح ف وفي ع ش على مرر أما الجمعة بسكون الميم فاسم لأيام الأسبوع وأولها السبت اهـ صباح وعليه فالسكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام الأسبوع (قوله تعين) أي تجب علينا وقيل كفاية (قوله آية يا أيها الذين آمنوا اذنوا للصلاة الخ) وجه الدلالة من الآية أن المراد بالذكر فيها الصلاة ويلزم من وجوب السعي اليها وجوبها وتسمى الصلاة ذكر الاشتغال بها عليه من باب تسمية الشيء باسم جزئه كما قرره شيخنا الباقلي وعبارة ش مرر فاسعوا الى ذكر الله وهو الصلاة وقيل الخمية فأمر بالسعي وظاهره الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسعي اليه ولانه نهى عن البيع وهو مباح ولا ينهى عن فعل المباح الا فقل الواجب اهـ قال ع ش قد استدلل المصنف على وجوبها بالآية والحديثين بعدها ولم يقتصر على الآية لانه ليست مريحة في الجمعة اذ وجوب السعي في يومها شامل للعصر وأيضا الذي ليس صريح في خصوص الصلاة فاحتج لذكر الحديثين بعدها ولم يكف بالحديث الاول منها لجواز أن يكون الوجوب فيه بمعنى التأكيد فلهذا كافي قوله غدا الجمعة واجب على كل محتلم ولان الاول شامل للمسلم والكافر والحرة والعبد فذكرنا في تخصيص لما قبله اهـ وقال شيخنا قوله اذنوا للصلاة من يوم الجمعة الخ أي بين يدي الخطيب لانه الذي ذكر

(باب صلاة الجمعة) *
بضم الميم وسكونها وفتحها
وحكى كسرهما (تعين)
والاصل في تعينها آية يا أيها
الذين آمنوا اذنوا للصلاة
من يوم الجمعة واخبار صحيحة
بوجوبها والجمعة واجب على
كل محتلم وخبر الجمعة حق
واجب على كل مسلم في جمعة

في عهده صلى الله عليه وسلم كما سيأتي بعد قول المتن وحرم اشتغاله بنحو بيع بعد
شروع في أذان خطبة قوله على كل محتلم عام مخصوص بالحديث الثاني (قوله
الأربعة) ان نصب فذلك وان رفع فعلى تأويل الكلام بالنفي كانه قيل لا يترك
الجمعة مسلم في جماعة الأربعة اه سمع ش وقوله ان نصب فذلك أي فذلك
ظاهر لا نه مستثنى من كلام تام وجب وحينئذ فان نصب قوله عبد مملوك الخ فهو بدل
وان رفع فهو مبتدأ محذوف تقديره أحدها عبد مملوك الخ وقوله فعلى تأويل
الكلام بالنفي أو على ان لا يعنى لكن وأربعة مبتدأ موصوف بمحذوف مفهوم من
السياق أي من المسلمين والخبر محذوف أي لا تجب عليهم وعبد مملوك الخ بدل شو برى
بإيضاح وحينئذ ندفع الاشكال فالنظر من تأويل الرفع بما ذكره دفع الاشكال
ومصدره ان هذا الكلام تام موجب وما كان كذلك فيجب فيه نصب المستثنى فأوجه
تصح الرفع هنا في ش م ر ما يقتضى ان النصب بعد الكلام التام الموجب ليس
متفقاً عليه ونص عبادته وقال أبو الحسن ابن عصفور فان كان الكلام الذي قبل
الاموجباً جاز في الاسم الواقع به الا وجهان أحدهما النصب على الاستثناء
والآخر ان تجعله مع الاتباع للاسم الذي قبله فنقول قام القوم الا يزيد ان نصبه ورفعه
وعليه تحمل قراءة من قرأ فشرعوا منه الا قليل منهم بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا
كلهم أحرما الا أبو قتادة والله أعلم وقال ابن جني في شرح اللمع ويجوز ان تجعل
الصفة بمعنى غير يكون الاسم الذي به الامنعركا بحركة ما قبلها تقول قام القوم
الا يزيد ورأيت القوم الا يزيد ومررت بالقوم الا يزيد فتعرب الابعراب ما قبلها
لان الصفة تتبع الموصوف وكان القياس أن يكون الاعراب على الاو لكن الاحرف
لا يمكن اعرابه فنقل اعرابه الى ما بعده الا ترى ان غير لما كانت اسما ظاهرا لاعراب
فيها اذا كانت صفة تقول قام القوم غير زيد ورأيت القوم غير زيد ومررت بالقوم غير
زيد اه على انه نقل عن الصدر الاول انهم كانوا يكتبون المنصوب بهيئة المرفوع
أي فيكون عبد منصوبا على رواية أربعة بالنصب وان كان بصورة المرفوع اه (قوله
أو امرأة) أو بمعنى الواو لعل اقتضاه عليه الصلاة والسلام على الأربعة لكونهم كانوا
موجودين اذ ذلك ويقاس عليهم غيرهم من يأتي اه ع ش على م ر (قوله ومعلوم
أنها ركعتان) جواب عن سؤال تقديره الحكم على الشيء فرع عن تصوره وحكمه
على الجمعة بأنها فرض حكم على مجهول والحكم عليه باطل فأشار الى جواب ذلك
بأن هذا الامر فيه الحكم على معلوم لا على مجهول لان الامر المعلوم لا يتوقف الامر فيه
على ذكره اه برماوى ولعل حكمة تخفيف عددها ما يسهلها من مشقة الاجتماع

الا اربعة عبد مملوك أو امرأة
أو بي أو مريض ومعلوم أنها
ركعتان (على) مسلم مكلف
تجاءل ذلك من كتاب الصلاة
(حرفه كبر بلا عند ترك الجماعة)

المشروط لصحة او تحتم المأذون وسماع الخطابين على انه قيل تهما فاثبتان مناب
 الى كعتين الاخيرتين اه حجة قوله بلا عذر ترك الجماعة ومنه الاحتياج الى كشف
 العورة بحضرة من يحرم نظره بخلافه في خروج الوقت فيكشف عورته للاستقصاء
 حيثئذ وعلى الجماعة من غرض ابصارهم لازما بدلا دونه ومنه الاشتغال بتجهيز الميت
 ومنه اجارة العبد لم يرم عليه سادعه بغيبته وعبارة مر بعد قول المتن حراى وان
 كان اجير عين مالم يخش فساد العمل بغيبته قول ع ش ومعلوم ان الاجارة متى اطلقت
 انصرفت للخدمة واما ما جرت به العادة من احضار الخبز لمن يجزوه ويعطى ما جرت به
 العادة من الاجرة وليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب الحضور الى الجمعة وان ادى الى
 تلفه مالم يكرهه صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يصح ويغني انه اذا تعدى ووضع
 به عليه وكان لو تركه وذهب الى الجمعة تلف كان ذلك عذرا وان اتم باصل اشتغاله
 به على وجه يؤدى الى تلفه لو ذهب الى الجمعة ومثله في ذلك بقية العملة كالنهار والبناء
 ونحوه ما وظاهر اطلاقه كحجره حيث لم يفسد عمله يجب عليه الحضور وان زاد زمنه
 على زمن صلاته بمعمل عمله ولو طال وعبارة حجة على الابعاب والاعتماد ان الاجارة ليست
 عذرا في الجمعة فيستثنى زمنها بخلاف جماعة غيرها ان طال زمنها على زمن الانفراد
 ويفرق بين الجمعة والجماعة بان الجماعة صفة تابعة وتكررها لا تغتفارها
 ان لا يطول زمنها رعاية الحق المستأجروا كتنفى بتفريق الذمة بالصلاة فرادى بخلاف
 الجمعة فلم تسقط ولو طال زمنها اه ملخصا ومنه مرض يشق مشقة لا تحتمل عادة
 ومنه الاعى بلا قائد نعم لو اجتمع من هؤلاء في محاهم جمع تصح به الجمعة لزمهم فيه
 كما اعتمد شيخنا ومن العذر ابرار قسم من حلف على شخص انه لا يخرج من بيته
 مثلا لخوف عليه ومنه ايضا من حلف انه لا يصلي خلف زيد بقول زيد اما ما في الجمعة
 وقيل في هذه يصلي خلفه ولا يحث لانه مكره شرعا كمن حلف ليطأ زوجته الائمة
 فاذا هي حائض وكما لو حلف انه لا ينزع ثوبه فاجنب واحتاج الى قرعته لتعذر غسله
 فيه والفرق بان للجمعة بدلا فيه نظرا اه قل على الجلال اى لان الغسل بدلا ايضا
 وهو التيمم وقوله يصلي خلفه ولا يحث فله ع ش وصغفه ح في قال الشوبرى
 وهل الاعذار مسقطات للوجوب او موجبات لترك أى أسباب له خلاف وقضية
 كلام القولى ترجيح الاول اه ايعاب أى بمعنى ان الاعذار مانعة من تعلق الوجوب
 بالمعذور اه وينبنى على ذلك الايمان والتعاليق (قوله مقيم) اطلاق هذا مع تقييد
 ما بعده ببلوغ الصوت يفيد انه لا يعتبر هنا بلوغ الصوت قال في شرح الروض بخلاف
 من لم يبلغه في البلد يلزمه الحضور اه سم اه ع ش قال العلامة الا ط ف نقلا

مقيم بمعمل الجمعة

عن ع ش وكان الاولى تقديمه على قوله بلا عذر ترك الخ لانه اذا كان مقبلا وقام به عذر
 حوزله الترك الا ان يقال آخره اطول الكلام عليه لانه اما ان يكون مقبلا بمحل جمعة
 اولم يكن بمحلهما لكن كان مستوا الخ اه (قوله تاسيا به صلى الله عليه وسلم) اي لانهم
 لينة لوهما الا في محل الإقامة وهذا دليل لقوله مقيم ومقبله تقدم دليله اه ع ش اما في
 (قوله او مستو) ولو قد برأ كما يأتي وقوله بلغه اي المقيم بالمستوى وقوله فيه متعلق
 ببلغ وفاعله صوت ومعتدل حال من ضمير المقيم وقوله في همدو متعلق ايضا ببلغ وقوله
 يليه اي يلي المستوى وقوله او مسافر همدو ف على المقيم بقسميه والحاصل انها تجب
 على المقيم بقسميه وعلى المسافر بقسميه اعني المسافر المستوى من محلهما اي خرج من
 محلهما الى ذلك المستوى والمسافر لعصية كما قررنا شيخنا (قوله بلغه فيه) اي بحيث
 يبلغه ذلك فالمدار على البلوغ بالقوة اه حل وبرماوى والمراد ببلغه ذلك وهو واقع
 طرف بلدة الذي يلي المؤذن بان يكون في محل لا تقصر فيه الصلاة حررو في ع ش على
 م ر ان الهمزة بوضع اقامته (قوله صوت) وان لم يميز بين الالفاظ حيث علم انه نداء
 للجمعة اه ح ف (قوله في همدو) وانما اعتبر سكون الاصوات لانها تخرج من الوصول
 وانما اعتبر سكون الارياح لانها تارة تعين عليه وتارة تمنع منه اه (قوله من طرف
 محلهما) الذي يليه واعتبر ذلك لان البلدة قديم كبر بحيث لا يبلغ اطارها النداء الذي
 يوسطها فاحتيط للعبادة قال الشو برى ولعل ضابطه ما تنصع الجماعة فيه اي بان لا
 تقصر فيه الا لاقام ساقر منه قال ابن الرفعة وسكتوا عن الموضع الذي يقف فيه
 المستمع والظاهر انه موضع اقامته فنسمع من موضع اقامته وجبت عليه والافراد اه
 سم اه ع ش على م ر ويلزم عليه ان يسمعهم تجب عليه وبعضهم لا تجب عليه
 (قوله او مسافر له من محلهما) اي وسمع النداء من ذلك المحل فيجب ان يعود اليه لان
 سمعه من محل آخر هكذا له حل وقوله فيجب ان يعود اليه ليس يلزم بل له ان يبعدها
 في اي محل كان فلا يل فيجب عليه حضورها لكان أولى (قوله اي للمستوى) يؤخذ
 من ذلك عدم الوجوب على الحصادين اذا خرجوا قبل الفجر الى مكان لا يسمعون منه
 نداء محلهما الذي خرجوا منه وان سمعوه من محل آخر لان السفر هنا يشمل التقصير ايضا
 وكذا ان سمعوا السكن خافوا على انفسهم او مالههم وكذا ان خرجوا بعد الفجر سمعوا
 اولم يسمعوا ان خافوا على ما ذكرناه برماوى وفي السقوط حيث ينظر ان نشأ الفوات
 من خروجهم اطف (قوله او مسافر لعصية) عطف على قوله او مسافر له (قوله
 كما علم من الباب قبله) اي في قوله فلا قصر كغيره من سائر الرخص له ص به (قوله
 ظ بر في داود الخ) دليل على المقيم بالمستوى والمسافر له واستدل على المسافر سفر

تاسيا به صلى الله عليه وسلم
 وبالخلفاء بعده (او بمستوى
 بلغه فيه) حالة كونه (معتدل
 سمع صوت عال عادة في
 همدو) اي سكون الاصوات
 والرياح (من طرف محلهما
 الذي يليه او مسافر له) اي
 للمستوى (من محلهما) او مسافر
 لعصية كما علم من الباب قبله
 ظ بر في داود الجماعة على من
 سمع النداء

معصية بالدليل العقلي وعلى المقيم بمجملها بالتأسي (قوله والمسافر لمعصية الخ) دفع به ما يرد على مفهوم الخبر من ان من لم يسمع النداء لاجمة عليه وهو شامل للمسافر وسفر معصية اه ع ش (قوله وسكران) نعم ان افاق قبل فواتها لزمه فعلها وكذا المجنون والمعنى عليه انتهى برماوى (قوله وان لزم الثلاثة الاخيرة عند التعدي قضاؤها ظهرا) فيه مسامحة لان الظاهر بدل عنها لا قضاء لها فان قلت القضاء فرع الوجوب وهنا لا وجوب قلت هو فرع غالبا اه ح ل (قوله ولا على من به رق وان قل) ولو كان هناك مهامة ووقعت الجمعة في نوبة الرقيق لكن يستحب لما لك القن أن يأذن له في حضورها اه ش م ر (قوله لاحتمال انوثته) فيه ان الاحتمال احتمال ذكوريته معاملة له بالانكشاف كما هو القاعدة وقد يقال لما كانت الجمعة من وظائف الرجال وهم اهل كمال غلظ عليه بعدم مساواته لهم لما ذكره الشارح من الاحتمال فنأمل اه ا ط ف (قوله ولا على من به عذر) وليس من الاعذار ما جرت به عادة المشتهين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترقب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليتنبه لذلك فانه يقع في قري مصرنا كثيرا اه ع ش (قوله بما يتصور هنا كالمرض) بخلاف ما لا يتصور هنا كالريح الشديدة بليل اه ح ل فاذا وجدت هذه الريح الشديدة نهارا لا يعذر في ترك الجمعة لاجلها وقد يقال الحقوا ما بعد الفجر بالدليل في مسائل لوجود الظلمة فيه فتكون فيه شدة الريح عذرا في حق من بعدت داره وتوقف حضور الجمعة على السعي من الفجر وهو تصور برحسن اه ع ش وانظر وجه حسنه مع اشتراط بلوغ صوت المنادى لمعتدل السمع وصوت المنادى لا يصل الى محل يجب فيه السعي من الفجر كاتيه ا ط ف واجيب بأن محل اشتراط بلوغ صوت المنادى في غير المقيم بمجملها اما المقيم بمجملها فلا يشترط فيه سماع صوت المنادى كما يدل عليه اطلاق المتن وتقييده في ما بعده فيكون كلام ع ش في التصوير مفروضا في المقيم بمجملها فاذا كانت داره بعيدة بحيث لا يصل الا ان سار بعد الفجر وجب عليه السعي حيث ذوان لم يسمع النداء اه شيخنا ح ف (قوله ولا على مسافر) أى وان نقص العدد بسبب سفره وتعطلت الجمعة على غيره بواسطة سفره لانه لا يلزمه أن يحصل الجمعة لغيره وكذا يقال في المذخور السابق وفاقا للامامة م راه برماوى (قوله غير من مر) الذى مر هو المسافر للمحل المذكور او للمعصية (قوله ولو سافر اقصيرا) في هذا تصریح بأن السفر لمحل يسمع فيه نداء الجمعة يسمى سفرا شرعا وقد قالوا في النقل في السفر في صوب مقصده لا بد أن يسافر لمحل يسمى الذهاب اليه سفر اشراعا بأن لا يسمع فيه نداء الجمعة والحاصل ان من جاوز المحل المعتبر بمجاورته

والمسافر لمعصية ليس من
اهل الرخص فلا جمة على
كافر أصلي بمعنى انه لا يطالب
بها في الدنيا ولا على مسي
ومجنون ومعنى عليه وسكران
كسائر الصلوات وان لزم
الثلاثة الاخيرة عند التعدي
قضاؤها ظهرا كغيرها ولا على
من به رق ولا على امرأة وخشى
للخبر السابق وألحق بالمرأة
فيه الخشى لاحتمال انوثته
ولا على من به عذر في ترك
الجماعة بما يتصور هنا لما مر
في الخبر ألحق بالريض فيه
نحوه ولا على مسافر غير من
مر ولو سافر اقصيرا

يقال له مسافر شرعاً ان كان يحمل لا يسمع فيه نداء الجمعة جازله التنفل صوب مقصده وترك الجمعة وان سمع فيه النداء ليس له ذلك لانه يجب عليه السعي لمحل الجمعة اهـ
 ح ل (قوله لا اشتغاله بالسفر وأسبابه) منه يؤخذ عدم الوجوب على نحو الحصادين
 اذا خرجوا قبل الفجر الى مكان لا يسمعون فيه النداء أى نداء بلدتهم اذ لو اعتبر البوغي
 من غير بلدتهم أيضاً لكان من خرج أى قبل الفجر الى قرية بينه وبينها مرحلة وبقرها
 بلدة يسمع نداءها يجب عليه الجمعة ولا يقول به أحد اهـ ح ل وقال العزيزي ومن
 هذا ما يقع في بلاد الريف من أن الفلاحين يخرجون للحصاد من نصف الليل
 ثم يسمعون النداء من بلادهم أو من غيرها فتجب عليهم الجمعة فيما يسمعون منه النداء
 وانما وجبت على من ذكر لانهم اما في حكم المقيمين أو له خولهم في قول المصنف
 أو مسافر له أى لا يستوى من محلها فان لم يسمعوا فلا جمعة عليهم وان أقاموا بغير طائهم
 أو رجعوا الى بلادهم بعد ذلك وذكر أيضاً قوله أو مسافر له أى للمستوى دخل في ذلك
 الصياغة ومن يسافر للسواقي أو للحرث من محل الجمعة فاذا سافر الى ذلك المستوى
 ان سمع النداء من محلها ولو من غير بلدة وجب عليه الذهاب والا فلا والحال انه
 خرج من المحل قبل الفجر فانظر مع ما قاله ح ل اهـ والمعتد ما قاله ح ل ووافقه
 ع ن لانه يقال لهم مسافرون والمسافر لا يجب عليه جمعة وان سمع النداء من غير
 بلدة قال بعضهم ويستفاد منه مشقة تقع كثيراً وهي أن الشخص يسافر يوم الخميس
 مثلاً الى قرية قريبة من بلدة لكن لا يسمع فيها النداء من بلدة ويصبح يوم الجمعة
 في تلك القرية وهو غير عازم على الإقامة بل يرجو منها قضاء حاجته فيجئ مثلاً لقرية
 الجمعة مع أهل تلك القرية لانه يقال له مسافر تأمل (قوله ولو كانت بمستوى
 لم يسمعوه) بأن فرض زوال هذا العاين كانت يحمل على مستوى مسامت لبلد الجمعة وقوله
 ولو كانت بمستوى لسمعوه بأن فرض جعلها على وجه الأرض من المستوى المسامت
 لبلد الجمعة وأما قول الشهاب البرلسي المراد لو فرضت مسافة انخفاضها ممتدة على
 وجه الأرض وهي على آخرها السمعت هكذا يجب أن يفهم وقيس عليه نظيره في الأولى
 أى تفترض مسافة علوها ممتدة على وجه الأرض وهي على آخرها فقيه نظروا والراجح
 عند شيخنا تبعاً لافتاء والده خلافة وعبارته وهل المراد بقوله لو كانت بمنخفض
 لا يسمع النداء ولو استوت لسمع له لزمته الجمعة ان تبسط هذه المسافة أو ان يطلع فوق
 الأرض مسامتها لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني كما أفاده
 الوالد رحمه الله في فتاويه اهـ ح ل واعتمده شيخنا ح ف (قوله لزمهم الجمعة
 في الثانية) وان لم يسمعوا وقوله دون الأولى وان كانوا يسمعون بالفعل اهـ ح ل

لا اشتغاله بالسفر وأسبابه
 ولا مقيم بغير محل الجمعة
 ولا يباغى الصوت المذكور
 لانه ومن خبر أبي داود السابق
 وعلم بقوله بمستواه لو كانت
 قرية ليست محل جمعة على رأس
 جبل فسمع أهلها النداء لعلوها
 ولو كانت بمستوى لم يسمعوه أو
 كانت في منخفض فسمعوا
 لانخفاضها ولو كانت بمستوى
 لسمعوه لزمهم الجمعة
 في الثانية دون الأولى

(قوله انه لو كان أصم) أي ولو كان معتدل السمع لسمع وقواه أو جاوز سمعه العادة أي ولو كان معتدل سمع لم يسمع اه ح ل (قوله لم يعتبر) أي فتجب على الأصم ولا تجب على من جاوز سمعه العادة فلا يعتبر الأول في إسقاط الوجوب ولا الثاني في تحصيله كما قرره شيخنا فان قلت قياس ما في الصوم من ان حديد البصرى اذا رأى الهلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا قلت الفرق بينهما ان المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر والمدار هنا على مسافة لا يحصل بها مشقة شديدة ولو عول على حديد السمع لم يحصل بها مشقة لا تتحمل في العادة فان حديد السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كنصف يوم مثلاً فلا يكلف بالسعى حينئذ لتضاعفت عليه المشقة (قوله أو على عادته) لا في هـ دو أي للرياح وقوله لم تعين أي حيث سمعوا مع وجود الأصوات أو الرياح وفيه ان هذا واضح في الرياح لانها رجمحت الأصوات وأما في الأصوات ففيه نظر لانه اذا كان يسمع الصوت مع وجود الأصوات فمع عدمها بالأولى فلا وجه لعدم التعين وعبارة شيخنا اعتبر هـ دو الأصوات والرياح لتلاينها بلوغ النداء أو تعين عليه الرياح اه ح ل (قوله ولو وافق يوم الجمعة عيد الخ) صورة مستثناة من منطوق قوله السابق أو يستوفى لزم المقيم به الا في هذه الصورة انتهى ع ش فكان المناسب أن يقول نعم لو وافق الخ (قوله فمضرت له أهل قرى) ليس بقيد بل المدار على الذهاب اليه لقصد ما وعده لا على حضور الصلاة فتى توجهوا اليه بقصد الصلاة وان لم يدركوها سقط عنهم العود للجمعة لوجود المشقة وأما لو حضروا لبيع أسبائهم فلا يسقط عنهم الحضور ولو صلوا العيد سواء رجعوا الى محلهم أو لا كما في ع ش فان لم يحضروا كان صلوا العيد بمكانهم لزمهم الجمعة اه ش م ر (قوله فلم الانصراف وترك الجمعة) أي لسقوطها عنهم وان قربوا وامكنهم ادراكها لو عادوا تخفيفاً عليهم ولانهم لو كفوا بالرجوع للجمعة لشق عليهم والجمعة تسقط بالمشقة اه ا ط ف فهذه مستثناة من إطلاقهم وجوب السعى على من يسمع النداء ويستثنى أيضاً ما لو كان من يسمع النداء أربعين بالصفة المتقدمة فانه يجب عليهم أن يقيموا بمحلهم ويحرم عليهم السعى الى محل النداء لتعطيلهم الجمعة في محلهم قاله ح ل وقوله ويحرم عليهم السعى الخ ويجب على الخاصكم منعهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء في المصر عذر في تركهم الجمعة في بلدتهم الا اذا ترقب عليه فساد شيء من أموالهم أو احتاجوا الى ما يصرفونه في نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون الاقتراض كما ذكره ع ش على م ر (قوله نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم) أي أو بعده حيث لم يصلوا الى محل قصر فيه الصلاة من محل الجمعة اه ح ل

وبقوله معتدل سمع انه لو كان أصم أو جاوز سمعه حد العادة لم يعتبر وبقوله عادة في هـ دو انه لو كان الصوت العالي على خلاف عادته في بقية الايام أو على عادته لا في هـ دو لم تعين ولا يعتبر وقوف المنادى بمحل عال كمنارة ولو وافق يوم جمعه عيد فمضرت له أهل قرى يبلغهم النداء فلم الانصراف وترك الجمعة ذمهم لو دخل وقتها قبل انصرافهم

وع ش (قوله كأن دخل عقب سلامهم من العبد) مفهومه أنهم لو صلوا العبد عقب دخول وقتهم تشاغلوا بأسباب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم إلا انصراف ولعله غير مراد بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الانصراف حقيقة إذ ع ش وامتد شيننا ح ف (قوله وتلزم أعمى وجد قاندا) فلولم يجده لا تلزمه وإن أحسن المشي بالصا خلافا لاقاضي حسين ويمكن حمل كلامه على ما إذا كان منزله قريبا بحيث لا ضرر عليه في حضوره وكلام الشينين على ما إذا كان منزله بعيدا بحيث يلحقه ضرر في ذهابه للجامع اه م ر ذى و برماوى وع ش (قوله وجد قاندا) أى تليق به مراقبته في ما يظهر لا نحو فاسق كما فى الشوبرى (قوله متبرعا) قال الاستوى قياس ما سبق في ستر العورة أنه لا يجب قبول هبته لأمته وقوله أو باجرة أى فاضلة عما يعتبر في الفطرة وعن دينه واقتصارهم على ما يعتبر في الفطرة مجرد تصوير اه ع ش على م ر (قوله وشيننا) أى هرما لا يستطيع المشي وقوله وزمننا الزمن هو الذى أصابته آفة أضعفت حركته وإن كان شابا اه شيننا وعبرة المصباح زمن الشخص زمانه وزمننا فهو من باب تعب وهو مرض يدوم زمانا طويلا اه بحروفه (قوله وجد مركبا) ولو آدميا لا يزرى به ركوبه أى لا يتخلل بمروته عادة وقوله لا يشق ركوبه أى مشقة لا تحتل عادة كمشقة المشى فى الوحل وإن لم تبع التيم فيما يظهر والمركب يفتح الكاف (قوله أو باجرة) أى اعارة لأمته فيما يأتى تكون المنفعة تافهة جدا فى ما يظهر اه وهل يجب السؤال فى الاعارة وهكذا الاجارة فيه نظير الذى يظهر الوجوب كما فى طلب الماء فى التيم وقد يفرق بوجود البدل هنا اه برماوى مع زيادة (قوله صحت جمعة) أى اجاعا وبجرم عليه الخروج منها ولو بقلها نقلها مثلا اه برماوى (قوله لانها اذا صحت ممن تلزمه فمن لا تلزمه أولى) عبارة الرافعى من لا تلزمه الجمعة اذا حضر الجمعة وصلاتها انعقدت له وأجزائه لانها اكمل فى المعنى وإن كانت أقصر فى الصورة فاذا أجزأت الكاملين الذين لا عذر لهم مع قصرها فلا تجزى أصحاب الاعذار بطريق الاولى وبعضهم وجهه الاولوية بأن من تلزمه هو الاصل ومن لا تلزمه بطريق التبعية له فاذا أجزأت الاصل أجزأت التابع بطريق الاولى اه زى وقال قل على الجلال صحت جمعة أى أجزائه عن ظهره لانه المقصود وعليه تصح الاولوية لانه اذا سقط بها الظاهر عن الكاملين فعن غيرهم أولى وعند الأصوليين ان معنى الصحة والاجزاء واحد وهو الكفاية فى سقوط الطلب فى ذلك الوقت وإن لزمه القضاء اه وقوله فمن لا تلزمه أولى فيه نظرا لان صحتها من يصح ظهره تابع لمن يجب عليه الجمعة وحقيقة ليس الصحة منه أولى ومن عبر بالاجزاء سلم من هذا اه شوبرى (قوله وتنفى

كأن دخل عقب سلامهم من العبد فالظاهر أنه ليس لهم تركها وقول متدل سمع وعادة مع أو مسافر إلى آخره من زيادة فى وتعبيرى بمستأوى من تعبيرة بقرية (وتلزم) الجمعة (أعمى وجد قاندا) متبرعا أو باجرة أو ملكا له (و) شيننا (هـ ما وزنهنا وجد امركبا) ملكا أو باجرة أو باعارة (لا يشق ركوبه) عليهم ما (ومن صح ظهره ممن لا تلزمه جمعة صحت) جمعة لانها اذا صحت ممن تلزمه فمن لا تلزمه أولى وتنفى عن ظهره

عن ظاهره هذا قدر زائد على ما أفاده منطوق المتن اه شو برى (قوله وله ان ينصرف)
 اى ولمن لا تلزمه الجمعة الانصراف (قوله قبل احرامه بها) اى ولو بعد اقامتها اه
 برماوى (قوله الانحور يرض) وضابطه اى المريض الذى لا تجب عليه الجمعة ان
 يلحقه بحضورها مشقة كمشقة مشيه في المطر ونحوه اه ش م ر (قوله فليس له)
 ان ينصرف فان انصرف اثم ولا يلزمه العود اه ح ل وشو برى (قوله أو أقيمت
 الصلاة) اى أو زاد لكن أقيمت الصلاة والمراد زيادة تختمل الاستدراك (قوله ولو
 بعد تحرره) وصورة انصرافه حيث ان يخرج نفسه من الصلاة ان كان ذلك في الركعة
 الاولى وبان ينرى المفارقة ويكمل منفردا ان كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر
 بالتكميل والا بانه قطعها اه ع ش على م ر (قوله ان له الانصراف) اى بل
 يذبح وجوبه اذا غلب على ظنه تلويث الملهل اه ع ش (قوله والفرق بين المستثنى)
 وهو ونحو المريض والمستثنى منه وهو من لا تلزمه الجمعة المعبر عنه بالضمير في قوله وله
 ان ينصرف فالمستثنى منه هو الملهل في له اى حيث لا يجوز الاول الانصراف قبل
 الاحرام بعد دخول الوقت بالشرط المتقدم ويجوز للشافى وأورد عليه انه حيث كان
 العذر مشقة الحضور كان القياس حرمة الانصراف ولو قبل دخول الوقت لانه يتقدر
 عدم الحضور بحسب عليه السمع بفرض عدم العذر فلا وجه لعوده من المسجد بعد
 كونه فيه وأجاب سم على جريان جواز العود قبل الوقت بقيد من يرجع من المسجد
 على نية العود اليه فلو عاد لا يتلك النية حرم عليه الانصراف اه ع ش (قوله وقد
 حضره تملالها) اى فزال المانع اه ح ل (قوله وبغير حرجه على من لزمته الخ)
 فاذا سافر فهو عاصر ويمتنع عليه رخص السفر حتى يخرج وقتها أو الى الياس من
 ادراكها ثم لو طرأ عليه جنون أو موت سقط عنه الاثم من ابتداءه قاله شيخنا وهو غير
 ظاهر وخارج بالسفر النوم قبل الزوال فلا يحرم وان علم قوت الجمعة به كما اعتمده
 شيخنا من لانه ليس من شأن النوم القوت وخالفه غيره ويكره السفر ليلتها بان
 يجاوز السور قبل الفجر قال في الاحياء لانه ورد في حديث ضعيف جدا ان من سافر
 ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه اه ق ل على الجلال وقوله دعا عليه الخ اى قال لا نجاء الله
 من سفره ولا أعانه على قضاء حاجته اه م رواذا كان هذا في سفر الليل الذى لا اثم
 فيه فيكون في سفر النهار الذى فيه الاثم أولى ومع ان من سافر يوم الجمعة بعد الفجر دعا
 عليه ملكاه فيقولان لا نجاء الله من سفره ولا أعانه على قضاء حاجته قاله مالك الكبير
 شيخنا ح ف (قوله بان كان من أهلها) اى أدل لزومها لو دخل وقتها فسقط ما يقال
 كيف تلزمه قبل دخول وقتها فليتأمل ويكتب أيضا قوله بان كان من أهلها أى بمن

(وله ان ينصرف) من المصلي
 (قبل احرامه) بها (الانحور
 مريض) كما عى لا يجزى قايما
 فليس له ان ينصرف قبل
 احرامه ان دخل وقتها ولم يزد
 ضرره بانتظاره فعلها (أو أقيمت
 الصلاة) نعم لو أقيمت وكان ثم
 مشقة لا تختمل كن به اسهال
 ظن انقطاعه فأحسن به ولو
 بعد تحرره وعلم من نفسه انه
 ان مكث سيقه فالنتيجة كما قال
 الاذرى ان له الانصراف وترك
 الجمعة والفرق بين المستثنى
 والمستثنى منه ان المانع في نحو
 المريض من وجوبها مشقة
 الحضور وقد حضر تملالها
 والمانع في غيره صفات قائمة
 به لا تزول بالحضور والتقييد بمن
 لا تلزمه الجمعة وقبل الاحرام
 وبالا فامة من زيادتي
 (وبغير حرجه على من لزمته)
 بان كان من أهلها

تعتقد به وان لم يجب عليه فدخل فيه خاشي الضرر ونحوه وحيث احتاج الى اخراجه
بقوله لا ان خشي ضررا الخ فلا يرد ان خاشي الضرر لا تلزمه فلا يصح اخراجه من
تأزمه ويجوز ان يراد بها اهل لزومها بان لم يكن به عذر وان عرض له الخشية فلا
حرمة عليه لصيرورته من غير اهل اللزوم اه شوبري وقول الشوبري ممن تعتقد به
ليس بظاهر لخروج المقيم غير المستوطن من كلامه فالاولى ان يراد بها اهل لزومها
لولا الذر (قوله سفر نفوت به) بخلاف ما اذ لم تفت به بان غلب على ظنه ادراكها
في مقصده او طريقه فلو تبين خلاف ظنه بعد السفر فلا اثم عليه والسفر غير معصية
كما هو ظاهر نعم ان امكن عوده رادرا كما في تيممه وجوبه اه ش م روع ش عليه
(قوله ولو كان السفر طاعة) أي واجبا او مندوبا كحج وزيارة قبره صلى الله عليه
وسلم وهذه الغاية للرد على القديم الذي يخص حرمة السفر قبل الزوال بالمباح ويجعل
سفر الطاعة قبل الزوال جائزا هكذا يفهم من منيع أصله مع ش م ر (قوله كأنقطاعه
عن الرفقة) أي الذي يخشى الضرر بمفارقة ش م ر (قوله كأنقطاعه
مثالا لما اذا خشي ضررا فالتقيده يفهم من كلامه ويفرق بينه وبين نظيره في النيم حيث
اكتفى فيه بمجرد الوحشة بأن الطهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة ويفرق
أيضا بأنه ينفرد في الوسائل ما لا يقتصر في المقاصد كما في ش م ر وقال ع ش عليه
وليس من الضرر ما جرت به العادة من ان الانسار قد يقصد السفر في وقت مخصوص
لا مر لا يفوت بفوات ذلك الوقت اه كالذين يريدون السفر لزيارة سيدي أحمد البدوي
في أيام مولده في يوم الجمعة مع رفقة وكانوا يجدون رفقة آخر مسافرين في غيره (قوله فلا
يحرم) ولو بعد الزوال ولو نقص بسفره عدد اهل البلد بحيث يؤدي الى تعطيل جمعهم
اذ لا يكاف تحج عبادته غيره اه شرح م ر (قوله لانها مضافة) أي منسوبة اليه
فلا مضافة لغويته والا فاليوم مضاف اليها يوم الجمعة أفاده شيخنا (قوله ولذا ان يجب
السعي) أي من الفجر ولا يجب قبله وان علم انه ان لم يسع قبله فاته الجمعة كما قرره
شيخنا (قوله أي لمن لا تلزمه) المناسب أن يقول أي لغريم لزمته لانه المتقدم وان كان
المعنى واحدا (قوله ولو محلهما) هذه الغاية للرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح م
ومن لا جمعة عليهم وهم بالبلد تسلم الجماعة في ظهريهم في اذاعه والثاني لان
الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة ومحل الخلاف في من يبلد الجمعة فان كانوا في غيره
استحببت الجماعة في ظهريهم اجماعا قاله في المجموع اه (قوله واخفاؤها) الضمير
راجع للجماعة كما يفهم من ش م ر وفيه أنه يسن أيضا اخفاء اذان الظهري (قوله
لم يسن اخفاؤها) بل يسن الاظهار فيكون اخفاؤها خلاف الاولى ان كان في امكنة

(سفر نفوت به) كان ظن انه
لم يرد كما في طريقه أو مقصده
ولو كان السفر طاعة وقبل
الزوال (لا ان خشي) من عدم
سفره (ضررا) كأنقطاعه
عن الرفقة فلا يحرم ولو بعد
الزوال وانما نحن قبل الزوال
وان لم يدخل وقتها لانها مضافة
الى اليوم ولذا لا يجب السعي
اليه اقبل الزوال على بعيد الدار
(وسن لغيره) أي لمن لا تلزمه
ولو محلهما (جماعة في ظهريه)
في وقتها لعموم أدلة الجماعة
(واخفاؤها ان خفي عذره)
لئلا يتهم بالرغبة من صلاة
الامام فان ظهر لم يسن اخفاؤها
لانتهاء التهمة والتصريح بسن
الاخفاء من زيادتي

(وم سن) (من زوال عذره)

قبل فوت الجمعة كعبه
يرجوا العتق ومريض يرجو
الخفة (تأخير ظهره الى فوت
الجمعة) لانه قد يزول عذره
قبل ذلك فيأتي بها كاملا ويحصل
الفوت برفع الامام رأسه من
ركوع الثانية فلو صلى قبل
فوتها الظهر ثم زال عذره
وتمكن منها لم تلزمه لانه أدى
فرض وقته الا ان كان خشي فبان
رجلا (وم سن) (لغيره) أي لمن
لا يرجو زوال عذره كما مرأه
وزمن (تجملها) أي الظهر ليحوز
فضيلة أول الوقت قال في الروضة
والمجموع هذا اختيار
الحراسانيين وهو الأصح وقال
العراقيون يستحب له تأخير
الظهر حتى تغرب الجمعة لانه
قد ينشط لها ولا يهامله
الكاملين فاستحب كونها
المقدمة قال والاختيار والنوسط
فيقال ان كان هذا الشخص
جازما بأنه لا يحضر الجمعة وان
تمكن منها استحب له تقديم الظهر
وان كان لو تمكن أو ينشط حضرها
استحب له التأخير (ولمحتها)
أي الجمعة (مع شروط غيرها
شروط) ستة أحدها (ان تقع
وقت ظهر) للاتباع رواه
الشيخان مع خبر صلوا

الجمعة اه برماوى (قوله وان يرجو زوال عذره) أي رجاء قريبا اه ع وش (قوله
تأخير ظهره الى فوت الجمعة) محل تأخيرها الى فوت الجمعة مالم يؤخرها الامام الى
ان يبقى من الوقت قدر أربع ركعات والا فلا يؤخر الظاهر كما ذكره المصنف في نسكت
التنبيه اه شرح م د (قوله برفع الامام) استشكل بما يأتي من ان غير المذخور ولو أحرم
بالظهر قبل السلام لم تصح وأجيب بأن الجمعة ثم لازمة له فلا ترفع الا بيقين بخلافه هنا
اه س ل و شرح م د وفي ق ل على الجلال ويحصل اليأس برفع الامام أي لا بعدم
التمكن كعبه الدارقال الاسنوى ويجب الظاهر فوراً على من أيس منها من تلزمه والوجه
خلافه كما قاله شيخنا اه (قوله ثم زال عذره) وكذا الزوال عذره فيها اما الاول فوافع
واما الثاني فبناء على الأصح من ان الاعذار مسقطات لا وجوب لامرخصات في الترك
وبه فارق وجود التيمم المساء في الصلاة التي لا تسقط بالتيمم لان اباحة الصلاة للرخصة
وقد زالت اه ايعاب اه شو برى (قوله الا ان كان خشي) ومثل الخشي كل من لم
تلزمه لظن قيام العذر به فبان خلافه كالعبد يتبين انه حر والداري يتبين قدرته على
الستر اه س ل (قوله فبان رجلا) أي فتلزمه الجمعة ان تمكن من فعلها والاعاد
الظهر لتبين انها في غير محلها ولا يلزمه قضاء ظهر كل جمعة تقدمت لوقوع ظهره التي
بعدها قضاء عنها اه برماوى (قوله ان لا يرجو) المناسب ان يقول لغير من رجاء وان كان
غير معناه اشارة الى ان رجاء المتقدم بمعنى يرجو (قوله وهو الأصح) يعتمد وقوله وقال
العراقيون الخ ضعيف وهذا من جملة كلام النووي في الروضة (قوله لانه قد ينشط)
يقع الشين في المضارع وبكسرها في الماضي من باب علم يعلم كما في المختار والقاموس
وفي المصباح انه يقع الشين في الماضي وبكسرها في المضارع من باب ضرب يضرب
فهو على هذا يكون فيه اعتان كما افاده شيخنا ح ف (قوله قال) أي النووي والاختيار
النوسط أي من جهة الدليل فلا ينسأ في قوله أولا وهو الأصح أي من جهة المذهب اه
اط ف وقال شيخنا ح ف قوله وهو الأصح أي عند غير النووي وقوله والاختيار أي
عنده فهو من اختياراته وهو يرجع لكلام المحشى وهذا الاختيار ضعيف (قوله
ولمحتها) اما تكام على شروط لزمها شرع يتكامل على شروط لمحتها (قوله مع شرط
غيرها) هو مفردة ضاف فيم أي مع كل شرط من شروط غيرها (قوله وقت ظهر)
خلافه لا امام أحمد في جواز ما قبله اه ق ل على الجلال (قوله مع خبر صلوا الخ)
دفع به ما يقال ان الاتباع انما يدل على جواز فعلها في وقت الظهر ولا يلزم منه عدم
محتها في غيره اه ع ش (قوله فلو ضاق الوقت عنها) أي ولو أخبر عدل رواية وجب
ظاهر فيتعين الاحرام بها ولو نوى في صورة الشك الجمعة ان كان الوقت باقيا والا فالظهر

كما رأيتوني أملي (فلوضاق)
الوقت عنها وعن خطبتها
كاسياتي (أوشك) في ذلك وهو
من زيادتي (وجب ظهر)
كالوقت شرط القصر يرجع
إلى الإتمام فعلم أنها إذا فاتت
لا تقضى جمعة بل ظهراً كما صرح
به الأصل (أخرج) الوقت
(وهم فيها وجب) أي الظاهر
(بناء) الحاقاً للدوام بالابتداء
فيصر بالقراءة من حيثئذ
بخلاف ما لو شك في خروجه لأن
الأصل بقاؤه (كمسبوق) أدرك
مع الإمام مناهة كمة إذا خرج
الوقت قبل سلامه فإنه يجب
ظهر بناء وإن كانت تابعة للجمعة
محجة (و) نانية أن تقع (بأينية
مجمعة) (ولو بنفصالها لم تقم
في عصر النبي صلى الله عليه
وسلم والخلفاء الراشدين الأئمة
وواضع الإقامة كما هو معلوم
وسواء أكانت الأينية من حجر
أم من طين أم من خشب أم غيرها

لم يضر هذا التعليق حيث تبين بقاء الوقت كما أتى به والد شيخنا لأنه نص صريح بمقتضى
الحال عند الاحتمال وأما عند يقين الوقت أو ظنه فلا يصح هذا التعليق بل الواجب
الجزم بنية الجمعة اهـ ح ل (قوله كما سيأتي) أي وقوله وإن يتقدمها خطبتان
(قوله وجب ظهر) أي أحرامهم بها فلا يصح أحرامهم بالجمعة حتى لو تبين ضيقه بعد
أحرامهم بها تبين بطلان الأحرام بها ولا تنقلب ظاهراً فقوله ولو خرج الوقت وهم فيها
الخ أي وكان الأحرام في وقت يسعها يقينا أو ظاهراً ولم يظهر خلافه اهـ ق ل على الجلال
(قوله فعلم أنها إذا فاتت الخ) أي علم من قوله وجب ظهر وغرض الشارح بهذا
الاعتذار عن سكوتة في المتن عن هذا الحكم مع تصريح الأصل به (قوله لا تقضى
جمعة) بالنصب أي بل تقضى ظهراً بمعنى أنه بدل عنها فالتعبير بالنساء فيه مسامحة
ولا تقضى سنتها أيضاً إن لم يصلها معهما حتى يخرج الوقت على المعتمد كما تقدم (قوله
أخرجهم فيها) أي يقينا أو ظاهراً ولو باخبار عدل وقوله وجب أي الظاهر بناء
أي فلا يحتاج إلى نية الظهور ويحرم الاستئناف لأنه يؤول إلى إخراج بعض الصلاة
الذي وقع في الوقت عن الوقت وحكي الرواية في وجهين فيما لو لمدة الركعة الأولى حتى
تحقق أنه لم يبق ما يسع الثانية هل تنقلب ظهراً الآن أو عند خروج الوقت ويرجع منها
الأول والمعتمد الثاني كالأول ليا كان هذا الرغيف غداً فأكله في اليوم هل يحسب
الآن أو غداً الأرجح الثاني كما في شرح م و بناء حال من الضمير المستتر في وجب
العائد على الظاهر أي حالة كون الظاهر بناءً أي مبقياً على ما فعل من الجمعة لا مستأنفاً
فلا يحتاجون إلى نية الظاهر كما قرره شيخنا وهذا على الرابع وفي قول يجب الظاهر
استئنافاً أي يجب أن يستأنفوه بنية جديدة وتنقلب ما فعل من الجمعة نقلاً مطلقاً اهـ
(قوله بخلاف ما لو شك في خروجه) المراد بالشك مطلق التردد أي مع استواء
أورجحان ولو بعد البناء على أقوى الاحتمالين اهـ شوبري (قوله إذا خرج الوقت
قبل سلامه) يحتمل الأسنوي أنه يلزم مفارقة الإمام في التشهد ويقتصر على الواجب
إذا لم يمكنه الجمعة إلا كذلك ويؤخذ منه أن إمام المواقف الزائد على الأربعين لو طول
التشهد وخشوا خروج الوقت لزمتهم مفارقتة والسلام تحصيلاً للجمعة وهذا هو
المعتمد زى وبرماوى (قوله فإنه يجب ظهر) هذا بناء على الرابع وفي قول يتم الجمعة
لأنها تابعة للجمعة محجة كما في شرح م و فغرض الشارح بقوله وإن كانت الخ الرد
على هذا الضعيف (قوله وإن كانت تابعة للجمعة محجة) أي لأن الوقت أهم شروطها
فلم يكنف بهذه اتبعيه الضعيفة اهـ زى (قوله وأن تقع بأينية) أي ولو باعته بما كان
كما أشار به بقوله فإنها هدمت الخ (قوله ولو بنفشاء) أي بين الأينية وهو متعلق بقوله

تقع أو بابنية اه (قوله بابنية مجتمعة) فان تفرقت قال في الانوار لم تجب الجمعة
قال والله شيخنا الا ان بلغ أهل دار أربعين كمالين وهو بالنسبة لمن قرب منه
كبلد الجمعة قال في البحر وحسد القرب ان يكون بين منزل ومنزل دون ثلاثمائة
ذراع قال والله شيخنا الرابع ان المعتبر العرف اه شوبري قال في شرح
م ومنها الاسراب وهي بيوت في الارض ومنها الغيران جمع غار قال
ع ش وقضيته أنه لا يصح اقامتها ببناء واحد متسع استوطنه جماعة
تعتقدهم الجمعة وليس مراد ائني م ر مانعه التعبير بها أي بالابنية الجنس
فيشمل الواحد اذا كثرت فيه عدده معتبر كما لا يخفى وكتب ايضا قال أعني م ر اذا اقام
الجمعة أربعون في خطوة الابنية وخرجت الصفوف الى خارج الابنية مما هو حريمها
بحيث لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته أو صلى جماعة هناك تبعا للأربعين في الابنية
صحت جمعهم تبعا بخلاف ما وصلی الجميع في ذلك الفضاء الخارج أو كان من
في الخطوة دون أربعين فإنه لا يصح وكذا لو خرج الصف وبلغ فضاء تقصر الصلاة فيه
أو قبله فلا تصح صلاة الخارجين فعلى هذا تصح الصلاة على المراكب الراسية
بساحل بولاق تبعا لمن في المدرسة الباشية اذا كانوا أربعين لان المراكب لا تقصر
الصلاة فيها بل لا بد من سيرها كما تقرر في باب القصر وعامل كلامه ان الحريم
لا تجوز الجمعة فيه الا تبعا لأربعين في الخطوة وغير الحريم لا تجوز فيه مطلقا وفيه
نظر والوجه صحة الجمعة تبعا واستقلالها في كل محل لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته
اه سم فرع لو كان بقربه مسجد ثم خرب ما حوله فصار منفردا ولم يجرب بل استمر
الناس يترددون اليه في الصلاة وغيرها صحت الجمعة فيه ولو بعد الزمان عنه
اذ بقاؤه عامرا بالتردد اليه للصلاة يصير ما بينه وبين العامر من الخراب كخراب
تخلل العمران وهو محدود من البلد أقتى به البلقي وغيره كذا في حاشية اج
وابن شرف على التحرير (قوله فلوانهدمت) مفرع على قوله ان تقع بابنية لان
المراد ابنية ولو بالنظر للأصل ولا تنعقد في غير بناء الا في هذه الصورة وفارق ما لو تزلوا
مكائنا أو أقاموا فيه ليمروه قرية حيث لا تصح فيه قبل البناء باستصحاب الأصل
في الحالين أي الأصل وجود الابنية هنا وعدمها ثم اه ح ل (قوله فأقام أهلها)
وهم المستوطنون بها وقت الخراب وان لم تلزمهم لصغر وكذا ذريتهم بعدهم كما مال
اليه بعض مشايخنا وعجبا ع ش قوله فأقام أهلها أي أو اطلقوا اه وضمن أقام
معنى عزم فعدها بعلى وخرج بأهلها غيرهم كالطارئين لعمارتها فلا تصح منهم اه قل
(قوله على العمارة) أي على عدم القول وان لم يقصدوا العمارة أخذوا بما بعده اه برماوى

فلوانهدمت فأقام أهلها على
العمارة

(قوله لزمتهم الجمعة فيها) لم يعبر بالجمعة المناسبة لما قبله لانه لا يلزم من الصلة الزوم بخلاف العكس اهـ قل (قوله لانها وطنهم) ولا فرق في الامل بين كونه مخاطبا بها في وقت الاتهام أولا فدخل في ذلك اولادهم اذا كانوا واقاموا على عمارتها من انها تصح منهم قبل البناء خلافا لما قال المراد باهلها من كان مخاطبا بها وقت الاتهام قال شيخنا الشوري وانظروا كان اوليا وهم واقاموا على العماره وهم على نية عدمها أو العكس فهل تؤثر نيتهم العدم أولا والمول عليه نية اولياهم فليقرر اهـ اقول والا قرب ان العبرة بنية الاولياء وجودا وعدمه لان غير الكامل لا اعتداد بنيه اما لو اختلفت نية الكاملين فبعضهم نوى الإقامة وبعضهم عدمها فلكل حكمه من الصلة في الاولى ان كانوا عددا معتبرا وعدمها في الثاني ع ش (قوله فلا تصح من اهل خيام) أي على الاصح وقيل تصح منهم في الخيام لانها وطنهم كالقبائل هكذا حكمه أصله وكان الانسب أن يقول فلا تصح بخيام لانه هو المحل المكون عليه ولانه يؤهم عدم الصلة من اهل الخيام ولو في ابنية لكن التوهم مدفوع لان المتبادر من اهل خيام أي في خيامهم كما علم من قوله بمخامهم اهـ ع ش (قوله بمخامهم) وان لازمه ابدأ اهـ ح ل (قوله لانهم على هيئة المستوفزين) أي شأنهم ذلك (قوله لزمتهم فيه) أي في المحل الذي تقام فيه الجمعة وان لم يكن المحل الذي سمعوا منه النداء اهـ س ل (قوله وان لا يسبقها بتصرم) فيه ضمير مستتر أي هي لان اعمال الثاني أولى كما قرره شيخنا أي ان لا يقع فيها سبق عند التعدد لغير حاجة (قوله شعار الاجتماع) أي شعاره والاجتماع فلاضافة بيانية (قوله واتفاق الكلمة) ولم ينظروا لمثل ذلك في الجماعة بل وجب التعدد بقدر ما يظهريه الشعار وان أمكن اجتماعهم في مكان واحد ~~تكرر~~ الجماعة في اليوم واليلة فطلب التعدد لتسهيل الجماعة على طالبيها فانه لو وجب اجتماعهم بمكان واحد لشق ذلك عليهم فمر بما أدى الى ترك الجماعة سيما عند اتساع أطراف البلدان وأيضا المراد بالشعار هنا غيره ثم كما يشير اليه قوله ان اجتماعهم بمحل أفضى الى المقصود من اتفاق الكلمة وقولهم ثم ان ضابط الشعار ان تسهل الجماعة على طالبيها في كل جهة اهـ ع ش (قوله الا أن كثر أهلهم وعسرا اجتماعهم) هذا ضابط الكثرة أي كثروا بحيث يعسر اجتماعهم أي بأن يحصل لهم مشقة من الاجتماع لا تشمل أي اجتماع من يحضر أي يجوز له ذلك وان لم تلزمه الجمعة اهـ ح ل فيدخل فيه الارقاء والصبيان والنساء فلهذا القول بكون التعدد في مصر كله لحاجة فلا تجب الظهر حينئذ كما نقل عن ابن عبدالحق اهـ شيخنا

لزمتهم الجمعة فيها لانها
وطنهم (فلا تصح من اهل
خيام) بمخامهم لانهم على
هيئة المستوفزين فان سمعوا
النداء من محلهما لزمتهم فيه
تبعاً لأهله كما علم مما مر
(و) فانها (ان لا يسبقها بتصرم
ولا يقارن بها فيه جمعة بمحلهما)
لا متناع تعددها بمحلهما اذ لم
تقم في عصر النبي صلى الله
عليه وسلم والخلفاء الراشدين
الا في موضع واحد من محلهما
ولان الاقتصار على واحدة
أفضى الى المقصود من اظهار
شعار الاجتماع واتفاق
الكلمة وانما اعتبر التصرم
أي انتهاءه من امامها لان به
تبين الانعقاد اما السبق
والمقارنة في غير محلهما فلا
يؤثران وتعبيري بمحلهما أعم
من تعبيري ببلدتها (الا أن
كثر أهلهم) أي أهل محلهما

وعبارة شرح م ر وهل المراد اجتماع من تزمه أو من قصص منه وإن كان الغالب
 أنه لا يفعلها أو من يفعلها في ذلك المحل غالبا كل محتمل ولعل أقربها الأخير كما أفتى به
 الوالد رحمه الله تعالى اه فيدخل الإبقاء والصبيان ح ف (قوله وعسر اجتماعهم
 بمكان) أي محل من البلد ولو نضاء ولو غير مسجد فتى كان في البلد محل يسعهم امتنع
 التعداد والمراد بمن يسع اجتماعهم من يفعلها غالبا حتى لو كان الغالب يختلف
 باختلاف الأزمنة اعتبرنا كل زمن بحسبه اه إيعاب شويري بتصرف في اللفظ ومثل
 عسر الاجتماع ما لو كان بينهم قتال اه س ل وقد استفيد من كلامه أمران الأول أن
 غالب ما يقع من التعداد غير محتاج إليه إذ كل بلد لا تخلو غالبا عن محل يسع الناس
 ولو نحو خرابة وحريم البلد والثاني أن نحو ما يقع من التعداد في نحو طندما في زمن
 المولد محتاج إليه كله فلا يجب الظهور هناك حيثئذ لأن من يغلب فعله لم يقيد بكونه
 في أهل تلك البلدة اه (قوله فيجوز تعددها للحاجة) ومع ذلك يسن فعل الظهور
 خروجا من مخالفة ظاهر النص المانع للتعداد مطلقا كما قرره شيخنا (قوله على عسر
 الاجتماع) وأجيب أيضا بأن المجتهد لا ينكر على مجتهد ولعله كان يصلي مع السابقة اه
 برماوى (قوله وقال الصميرى) بفتح الميم وضمها (قوله وبه) أي بالتعداد للحاجة (قوله فلو
 وقعنا معا) تفريع على مفهوم الشرط والحاصل أن الصور في هذا المقام خمسة يجب
 الاستئناس في صورتين ويجب الظهور فقط في صورتين وتصح السابقة دون اللاحقة
 في صورة كما قرره شيخنا وقال شيخنا ح ف حاصل هذا المقام أنه إما أن يكون هناك
 تعدد أولا فإن لم يكن تعدد فالجمعة صحيحة وتحرم صلاة الظهر ولا تستعدون كان
 هناك تعدد فاما أن يكون الحاجة أم لا فإن كان لها قصص من كل أيضا وإن علم سبق
 وتسبب صلاة الظهر حيثئذ وإن كان لغيرها فاما أن يقع معا أو يشك في السبق والمعية
 فيئتذ لا تصح لكل من الفريقين وحيثئذ يجب عليهم الاجتماع بمكان ويقيمون
 الجمعة في هاتين الصورتين وتسبب في صورة الشك صلاة الظهر أي بعد إقامة الجمعة
 ثانيا لا احتمال أن تكون أحدهما سابقة فلا يصح إقامة الجمعة ثانيا وإما أن تعلم
 السابقة ولم تنس فهي الصحيحة والمسبوق باطله فيجب عليهم عند علمهم أن يحرموا
 خلف السابقة إن أمكنهم ذلك وإلا إن لم يمكنهم وعلموا بذلك قبل سلامهم
 بنوا على ما مضى ظهرا فإن قلت كيف ينوون إن أحرامهم باطل لسبق غيرهم
 لهم أجيب بأن الباطل انما هو خصوص الأحرام بالجمعة لا عموم الأحرام بالظهور
 واما إذا لم تعلم السابقة أو علمت ونسيت وجب عليهم أن يصلوا الظهر (قوله أو شك
 في المعية) أي هل وقعنا معا أو مرتبنا أو شك هل تعددت الحاجة أولا وهل جمعت

وعسر اجتماعهم بمكان
 واحد فيجوز تعددها للحاجة
 بحسب المكان الشافعى رضى
 الله عنه دخل بغداد وأهلها
 يقيمون بها جنتين وقيل ثلاثا
 فلم ينكر عليهم فجاءه الأكثر
 على عسر الاجتماع قال
 الرويانى ولا يجتمع مذهب
 الشافعى غيره وقال الصميرى
 وبه أفتى المزنى بمصر وظاهر
 النص منع التعداد مطلقا
 وعليه أقصر الشيخ أبو حامد
 ومنايعوم (فلم وقعنا) في محل
 لا يجوز تعددها فيه (معا)
 أو شك في المعية

وقعت في المحتاج اليه أولا أي والغرض ان هناك ما لا يحتاج اليه بقينا اه ح ل
(قوله استؤنفت) أي في محل واحد (قوله ولان الاصل في صورة الشك الخ)
لا يقال هذا بعينه موجود فيه. لو شك هل في الاماكن غير محتاج اليه أولا وقد قلنا
فيها بعدم وجوب الاعادة لا نقول الاحتمال في هذه الصورة أخف من الاحتمال
في المعية لان الشك في المعية شك في الانعقاد اه ح ل (قوله وحكم الاثمة)
أي من الفقهاء وهذا في صورة الشك (قوله فاليقين ان يقيموا جمعة) أي لاحتمال
المعية فيكونان باطنتين وقوله ثم ظهرا أي لاحتمال تقدم احدهما أي فتكون صحيحة
ولا تصح جمعة أخرى بعدها وقوله لان الاصل عدم وقوع جمعة بمجزة الخ وفيه ان هذا
لا ينافي احتمال وقوع جمعة صحيحة من احدهما الا ان يقال لا نظر لهذا الاحتمال
مع وجود الاصل اه ح ل (قوله والا فالجمعة) أي وان لم نقل ما قاله مستحب
بل واجب فلا يصح لان الجمعة أي المعادة كافية فمخفى فعل الشرط وجوابه
وأقام علة الجواب مقامه وقوله عدم وقوع جمعة أي من الجمعيتين السابقتين (قوله
كان سمع مريضان) دفع بهذا ما قيل ان من تلزمه الجمعة اذا تركها يكون فاسقا
فلا يقبل خبره وان كان دفعه ممكنا يقرب المسعدين بمنزلة اه ق ل وعبارة ع ش
على م ر قوله كان سمع مريضان أو مسافرين أي أو غيرهما من لا يمتنع عليه التغلف
لقرب محله من المسجد وزيادته على الأربعين لتصح الخطبة في غيبته ومن ثم عبر
بالكاف اه وقال شيخنا قوله مريضان أو مريضان مقيمان وأدركا الامام في ركعة
والافهما فاسقان لا تقبل شهادتهما (قوله أو مسافرين) أي ثقتان اه ايعاب
وظاهر ان العدل الواحد كاف في ذلك اه شرح الروض شويري وم ر (قوله صلوا
ظهرا) أي استثنانا ان طال الفصل وبناء ان قصر وهذا وجه مغايرته لما قبله حيث
عبر فيه بالاستثناف كذا يظهر ويدل له انهم لو أخبروا ان جمعتهم مسبوقة
كان لهم الاستثناف والاتمام ظهرا تأمل شويري وقوله ان طال الفصل أي بين
السلام والاخبار ولا يجوز لهم استثناف جمعة أخرى لتقدم احدي الجمعيتين فالمتقدمة
صحيحة فلا يصح استثناف جمعة بعدها (قوله لا لباس بالصحة الخ) عبارة
شرح م ر لتيقن جمعة صحيحة في نفس الامر ويمتنع اقامة جمعة بعدها والطائفة
التي محت الجمعة منهم غير معلومة والاصل بقاء الغرض في حق كل طائفة
فوجب عليهم الظاهر اه (قوله وان كان السلطان الخ) الغاية الاولى للرد على
الضعيف والثانية لتعميم ومثل السلطان على هذا الضعيف الخطيب المنسوب
من جهته وعبارة أصله مع شرح م ر وفي قول ان كان السلطان مع الثانية اما ما

(استؤنفت) جمعة اذا توسع
الوقت لتدافعهما في المعية
فليست احدهما أولى
من الاخرى ولان الاصل في
صورة الشك عدم جمعة
بمجرة قال الامام وحكم الاثمة
بانهم اذا عادوا الجمعة برثت
ذهنهم مشكل لاحتمال
تقدم احدهما ما فلا تصح
أخرى فاليقين ان يقيموا جمعة
ثم ظهرا قال في المجموع وما قاله
مستحب والا فالجمعة كافية
في البراءة كما قاله لان الاصل
عدم وقوع جمعة بمجرة في
حق كل طائفة (أو التبت)
احدهما بالآخرى اما اولاً
كان سمع مريضان
أو مسافرين خارج المكان
تكميرتين متلاحقتين
فأخبر بذلك ولم يعرف المتقدمة
منهما أو ثانياً بان تعينت
ثم نسبت (صلوا ظهرا)
لا لباس بالصحة بالفاسدة
فان لم تلبس بالصحة السابقة
وان كان السلطان مع الثانية
وخيفت الفتنة

كان أو مقتداه في الجمعة أي واللا أدى إلى تفويت الجمعة على أهل البلد بمبادرة
شركة إلى ذلك والمجته أن حكم الخطيب المنسوب من جهة المدا ان أو من جهة
نائبه كحكم السلطان اه (قوله ورابعها) ان تقع جماعة بأذن مستخرا الجماعة
إلى الفراغ من السجود الثاني وان ذاقوه بعد ذلك وأتموا أنفسهم الركعتين وهذا
بخلاف العدد لا بد من بقائه إلى السلام حتى لو أحدث واحد من الأربعين قبل
سلامه ولو بعد سلام من عداهم لم يطلت جمعة الكل اه زى ولا يشك كل عليه
ما يأتي أنه لو بان الأربعون أو بعضهم محدثين جمعة الجمعة الإمام والمعاشر منهم قبعها
لأنه هناك لم يتبين إلا بعد السلام فوجدت صورة العدد إلى السلام فلم يؤثر تبين
الحديث الرابع له بخلاف ما هنا فان خروج أحد الأربعين قبل سلام الكل بطل صورة
العدد قبل السلام فاستحال القول بالجمعة هنا اه سول (قوله في الركعة الأولى)
أي للأمام وعسارة سم كلامه شامل لمن أحرم خاف الإمام في الثانية فاتها أولى
في حقه اه ع ش فلا بد من ان تستمر معه إلى السجود الثاني فلا يصح لي الإمام
بالأربعين ركعة ثم أحدث فاتم كلهم وحده ولم يحدث أو فارقه في الثانية وأتموا
منفردين أجزأتهم الجمعة اه زى (قوله لا هالم تقع في عصر النبي صلى الله عليه
وسلم الخ) كون هذا دليلا للثبوت ظاهر وأما كونه دليلا لما زاده من كون الجماعة
في الركعة الأولى كافية تغير ظاهر لانه يدل على وجوب الجماعة في الركعتين
اذ لم ينقل أنها فعلت فيما ذكر في الركعة الأولى فقط فالدليل أخص من المدعى
وجواب الشو برى عن ذلك غير ظاهر وعسارته قوله لا هالم تقع في عصر النبي الخ
يقتضيه كون الجماعة شرطاً فيها ولو في الركعة الأولى وهو المدعى ولا يمنع من ذلك أنه
يعارض به دعوى الانفراد في الثانية لان تلك دعوى أخرى ليست من المدعى
وان لم يمتد فليتناقل اه (قوله ويشترط تقدم الخ) هذا رأى مرجوح (قوله لان
تقدم احرام الإمام الخ) فيه نظر لان كونه اماماً جائز مع تبسرامامة من تتعقده فلا
ضرورة إلى تقدم احرامه حيث ذكروا هذا يدل على جواز تقدم احرام من لا تتعقده مطلقاً
الآن يقال من شأن الإمام الاحتياج إلى تقدم احرامه ع ش (قوله وبأربعين)
لان ذلك القدر هو زمن بيت الأنبياء وقدر ميقات موسى صلى الله عليه وسلم والجمعة
ميقات المؤمنين وقدر الذين لم يجتمعوا الا وفيهم مولى الله تعالى كما قبل اه ق ل
ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أي قصر في العلم لم تصح جهتهم لبطلان صلاته
فينقصون فان لم يصروا امام قارى صحت جهتهم كالأول كانوا أميين في درجة واحدة
لم يقصروا نقول ق ل يشترط في الأربعين جمعة امامة كل منهم للباقين غير

(و) رابعها (ان تقع جماعة)
في الركعة الأولى لا هالم تقع
في عصر النبي صلى الله عليه
وسلم والخلفاء الراشدين الا
كذلك ويشترط تقدم احرام
من تتقدمهم لتصح جهتهم لانه
تبع ولا يتأخيه حتى اه اذا
كان اماماً فمع تقدم
احرامه لان تقدم احرام
الإمام ضروري فاغتفر فيه
لا يتغير في غيره (و) خامسها
ان تقع بأربعين

ظاهر وجوزها أبو حنيفة بإمام ومأموم والامام مالك باثني عشر بشرط كون الخطيب
من المستوطنين ق ل على الجلال (قوله ولو مرضي) وتقلب ظهرهم لو كانوا معاومها
نفلا مطلقا كذا قالوا ولعله حذر من إعادة الظهر جمعة وقد يقال لا حاجة اليه لان
الكلام في الانعقاد وهو لا يتوقف على اللزوم فالوجه أن المحسوب لهم ظهرهم التي
صلوها أولا لانها في محلها الآن هذه الجمعة هي التي كان نقل المطلق فليست معادة
ولا مانعة من الانعقاد ويصرح بذلك ما مر عن شيخنا من عدم لزومها لهم فراجع
واعلم أن الغاية من الرد وعبارة أصله مع شرح م ر والصحيح من القولين انعقادها
بالمريض والثاني كالسافرين والصحيح من القولين أيضا أن الامام لا يشترط كونه
فوق الاربعين حيث كان بصفة الكمال والثاني ونقل عن القديم يشترط
إذا الغالب على الجمعة التعبد فلا ينتقل من الظهر اليها الا بيقين وتنعقد بالجن حيث
علمت ذكورتهم وكانوا على صورة الا دمين خلافا لما نقل عن العلامة سم ق ل
على الجلال (قوله مكلفا) أما الصبي والعبد والمرأة والخشي والمسافر فتصح منهم
ولا تلزمهم ولا تنعقد بهم وأما المقيم غير المتوطن فتلزمه قطعاً ولا تنعقد به في الاصح
وأما المرتد فتلزمه ولا يصح منه وأما الكافر الاصل والنجنون والغبي عليه فلا
تلزمهم ولا تنعقد بهم ولا تصح منهم ومن اجتمعت فيه صفات الكمال عكس هذا
ومن لا تلزمه وتنعقد به هو من له عذر من اعداءها غير السفر وعلم بهذا أن الناس
في الجمعة ستة أقسام باعتبار اللزوم والصحة والانعقاد أحدها من وجدت فيه
الوصاف الثلاثة وهو الكمال فاقبها من انتفت كلها عنه وهو المجنون ثالثها
من وجد فيه اللزوم والصحة وهو المقيم رابعها من وجد فيه الصحة والانعقاد وهو
المعذور بخلافها خامسها من وجد فيه اللزوم وحده وهو المرتد سادسها من وجد
فيه الصحة فقط وهو المرأة والمسافر وسببها زى وبرماوى قلت وهلا قال
المصنف مكلفين أحرارا الخ بصيغة الجمع في الجميع ليطابق الصفة الموصوف
وأجيب بأنه أفردوها وجعلها تمييزا مراعاة للاختصاص (قوله حرا) أى كله
فلا تنعقد بمن فيه ر ق شرح م ر (قوله متوطنا) فلا تنعقد بغير المتوطن كمن
أقام على عزم عوده الى وطنه بعد مدة ولو طويلا كالتفقهة والتجار لعدم التوطن
اج وح ق وفيه أن الكلام في الصحة لا في الانعقاد (قوله بمحلها) خرج به
ما لو تقاربت قرينتان في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا بالبلد
أربعين فانهم لا تنعقد بهم وان سمعت كل واحدة نداء الاخرى لان الأربعين غير
متوطنين في بلد الجمعة شرح م ر (قوله أى لا يظعن) فان كان له مسكنان

ولو مرضي ومنهم الامام
(مكلفا حرا ذكرا) اتباعا
لاسلاف والخلف (متوطنا)
بمحلها أى لا يظعن عنه شتاء
ولا صيفا الا الحاجة لانه صلى
الله عليه وسلم

بلد من فالعبرة بما كثر فيه اقامته فان استوت فيما فيه أهله وماله فان كان
 أهله ببلد وماله بأخرى فالعبرة بما فيه أهله وان استويا فيما هو فيه حالة الجمعة
 ح ل وق ل على الجلال (قوله لم يجمع) بضم أوله وكسر ثالثه مشددا يقال جمع
 الناس بالتشديد أي شهدوا الجمعة كما يقال عيّدوا إذا شهدوا العيد كما قاله ع ش
 وهذا الحديث مشكل من وجهين الأول أن الجمعة شرطها الابنية وعرفة لا بناء
 فيها فيجتمه أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الجمعة لعدم الابنية الثاني
 أن الاستدلال بأن النبي كان مقيما يشك كل عليه أنه جمع بين الظهر والعصر والجمع
 شرطه السفر على الأصح كذا نقل عن زى وقال بعضهم قوله لعدم التوطن
 مقتضاه أنه كان مقيما لكنه لم يجمع لعدم التوطن كما يدل عليه قوله مع عزمه على
 الإقامة أياما واعترض بأن الإقامة ان كانت قاطعة للسفر وكانت في عرفة بنا فيه
 قوله بعد وجمع به الظهر والعصر جمع تقديم لأن الجمع يدل على كون الإقامة غير
 قاطعة للسفر وأيضا عرفة ليس فيها ابنية فلم يجمع لعدم الابنية لعدم التوطن
 وان كان مراد الشارح بقوله مع عزمه على الإقامة الإقامة بمكة بعد عرفة وكان عزمه
 على إقامة قاطعة للسفر أو رد عليه أنه لا ينتهي بعزومه على الإقامة بمكة قبل بلوغها
 وانما ينتهي سفره بلوغها كما تقدم في قوله وينتهي سفره بلوغه مبدءا سفره من وطنه
 أو من موضع آخر وقد نوى قبل الخ لعدم تجميعه حيث قد لا سفر لعدم التوطن كما يدل
 عليه جمع الظهر والعصر جمع تقديم فن ثم قال الشيخ العزى نرى هذا التعليل مشكلا
 قديما وحديثا وعبرة ق ل على التقرير قوله مع عزمه على الإقامة أي بمكة بعد
 عرفة فهو باق على سفره فلماذا جمع تقديم والجمع للسفر وقيل كان مقيما والجمع
 لأنك كما قال به أبو حنيفة وهذا ظاهر كلام المصنف لتعليله بعدم التوطن
 إلا أن يقال عدم التوطن لا ينافي عدم الإقامة فهي المرادة منه انتهت بحروفها
 (قوله ولو تفصوا فيها الخ) حاصل هذا المقام أنه ان بطلت صلاة بعض الأربعين
 من غير أن يكمل العدد فيهم بطلت الصلاة سواء أوقع في الركعة الأولى
 أو الثانية وان أخرج بعضهم نفسه عن القدرة فان كان في الأولى بطلت أو في ما بعدها
 لم يضر وان انقض الأربعون أو بعضهم ولم يبق تمام العدد فن كان المحقق قبل
 الانقضاء صحت الجمعة سواء كان ذلك في الأولى أو في الثانية وسواء سمع
 اللاحقون الخطبة أولا وان كان بعده فان كان قبل ركوع الأولى وسمعوا الخطبة
 صحت الجمعة والأصل أنه يشترط سماعها من ذلك الخطيب أو من غيره ولو غير
 خطيب حرر شو برى (قوله بطلت) أي حيث كان النقص بعد الرفع من الركوع

لم يجمع الجمعة الوداع مع
 عزمه على الإقامة أياما
 لعدم التوطن وكان يوم عرفة
 فيه يوم الجمعة كما في الصحيحين
 وصلى به الظهر والعصر تقديم
 كما في خبر مسلم (ولو تفصوا
 فيها بطلت) لا يشترط
 العدد في دوامها كالوقت

أما لو كان قبله فان عادوا واقتدوا بالامام قبل ركوعه أو فيه وقرأوا الفاتحة واطمأنوا مع الامام قبل رفعه عن أقل الركوع استمرت جمعهم كالتبائط القوم عن الامام ثم اقتدوا به ع ش وعبارة زى قوله ولونقصوا فيها الحج شامل لما لوقصوا في الركعة الاولى أو الثانية وشامل لما اذا عادوا فوراً أولاً وهو كذلك الا في الركعة الاولى فانهم اذا عادوا فوراً وكان قبل الركوع وأدركوا الفاتحة واطمأنوا قبل رفع الامام رأسه عن أقل الركوع صحت جمعهم اه ملخصاً (قوله وقدمات) أى العدد وقوله فيتمها الباكون ظهروا وعمله ان تعذر استدنافها جماعة فان تيسر وجب استدنافها جماعة فقوله بطلت أى بطل كونها جماعة ان تعذر الاستدناف ومن أصلها ان تيسر فهو مستعمل في المعنيين كما قررره شيخنا قال م ر في شرحه ولو أحرمت الامام وتبائطاً المأمرون أو بعضهم بالأحرام عقب أحرام الامام ثم أحرموا فان تأخر أحرامهم عن ركوعه فلا جمعة لهم وان لم يتأخر عن ركوعه عياناً أدركوا الركوع مع الفاتحة فان تمت قراءتهم قبل رفع الامام رأسه عن أقل الركوع صحت جمعهم والا فلا (قوله أو في خطبة الخ) ذكر الدماميني في شرح البخاري ان انفصاض الصحابة كان في الخطبة وانها كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة وانهم من ذلك اليوم حاولت الى قبل الصلاة اه برماوى (قوله أولى من تعبيرة بانفصاضهم) وذلك لانه لا يشمل النقص بغير انفصاض لان الانفصاض هو الذهاب من مكان الصلاة لكن المراد به في قوله ولو أحرمت أربعون الى آخره الخروج من الصلاة ولومع البقاء في محلها وأيضاً الانفصاض ظاهر في الكل بخلاف النقص كما قررره شيخنا (قوله فان عادوا قريباً) أى عرفاً وضبطه الراغبى بما بين صلاتي الجمع وهو دون ركعتين باخف ممكن ثم قال م ر بعد ذلك وما قدرناه من الضبط بالعرف هو الاوجه وان ضبطه جمع بما يزيد على ما بين الايجاب والقبول في البيع اذ هو بعيد جداً شرح م ر وق ل وتجب إعادة ما فعل من أركانها حاله غيبتهم ق ل (قوله بعد طول الفصل) ضبطه جمع بما يسع ركعتين بأقل مجزئ وقرره ح ف (قوله ان عادوا قريباً) أى قبل أحرام الامام أخذاً من قوله جاز البناء أى من الامام ح ل (قوله ولو أحرمت أربعون) أى أو تسعة وثلاثون لان الامام منهم وهو باقى على أحرامه الا ان كان ممن لا تنعقده اه برماوى (قوله وان لم يكرنوا سمعوا الخطبة) أى وان لم يكونوا أدركوا الفاتحة مع الامام ان أدركها الاقرون معه والا فلا بد من ادراكهم اياها معه كما نقله س ل عن حجر (قوله عقب انفصاض الاولين) أى وبعد أحرامهم م ر ف أحرامهم عقب انفصاض الاولين بالشرط المذكور صيرهم كأنهم أحرموا معه ولم يحصل انفصاض

وقدمات فيتمها الباكون ظهروا (أو في خطبة لم يحسب ركن) منها (فعل حال نقصهم) لعدم سماعهم له وتعبيره بتقصمهم أولى من تعبيره بانفصاضهم (فان عادوا قريباً) عرفاً (جازيئاً) على ما مضى منها (والا) بأن عادوا بعد طول الفصل (وجب استدناف) لها لا تنفء الموالاة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والائمة بعده فيجب اتباعهم فيها (كقصاصهم بينها) أى بين الخطبة والصلاة فانهم ان عادوا قريباً جاز البناء والاوجب الاستدناف لذلك ولو أحرمت أربعون قبل انفصاض الاولين تمت لهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة وان أحرموا عقب انفصاض الاولين فالفي الوسيط تستمر الجمعة

وهذا عام في الاولى والثانية فالزم ان يكون احرامهم عقب انقضاء الاولين فان كان في الاولى وأدركوا الفاتحة والركوع مع الامام مع كاتبين وان كان في الثانية بطأت فخلص صلاة الامام عن العدد في جزء منها ح ل (قرله بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة) وان يكون احرامهم قبل ركوع الامام وأن يدركوا الفاتحة شوبري (قوله وتصح خلف عبد وصي) أي وان نورا غير الجمعة كآثارهم مشلاو في الانتظار ما هو معلوم من محله كذا في ق ل وبرماوى وما ذكره من الصحة خاف من ذكر من الاربعه على انه ظهر رقيب ل تصح خلف واحد منهم ولو تم العدد بغيرهم ويجزى الاولان فيما لو كان الامام يصلي نفلا وكان زائدا على الاربعين والراجح الصحة اه م ر قال شيخنا او مراد المصنف به نداد في ما يتوهم من الشروط السابقة من كون الامام لا بد أن يكون من الاربعين بالصفات السابقة (فولدوه من بان محدثا) ومثل الحدث النجاسة الخطية وكل ما لا يزيله الا مائة معه وخارج ذلك ما لو بان امرأة أو خنثى أو كافرا أو نحو ذلك من كل ما تازمه فيه الاعادة فلا تصح الجمعة لاحد من القوم وان كثروا الزرم الاعادة لهم برماوى وق ل ر ه ل يتها خاف المحدث في حق من أدرك الفاتحة في القيام امامه أدركه ر ك ما فلا تصح جمعة خله كما في شرح م ر (قوله وان ينقذهما خطبتان) أولى من تولد بهضهم وسادسها خطبتان لاسيما ان الشرط ذات الخطبتين وان تقدمهما شرط لما لا للجمعة وليس كذلك اه جركن قول الشارح بعد ولان خطبة الجمعة الخ يخالفه حرر (قوله كما رأيتوني أصلي) أي وما رأيتناه يصلي الابد الخطبتين اه ع ش وأتى الشارح بهذا فعالتوهم الخصوصية (قوله وأدركاها) قل م ر أي من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه اه وأشار به الى جواب سؤال وهو أنه ان أراد ان الاضافة للاستغراق في كل فرد من افراد المضاف اليه فينفي ان جملة الخمسة في كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان وان أراد بها الحكم على مجموع ما أضيف اليه اقضى الاكتفاء بالاثنيان بعض الاركان في الاولى ولو واحد والاثنيان بالباقي في لثانية وبالاثنيان بالجميع في الاولى وتخلو منها الثانية وبالعكس اذ يصدق على جميع هذه الصور الاثنيان بالاركان في مجموع الخطبتين وبطلانه ظاهر وحاصل ما أشار اليه اننا نختار الثاني ونحمله على بعض ما صدق عليه اضافة المجموع بقريئة ما سيعلم من كلامه ع ش على م ر (قوله جد الله) أي مصدر الحمد وما اشتق منه وان تأخر لفظه كالمحمد فلا يكتفى لا اله الا الله خلافا للامام مالك وأبي حنيفة ق ل ب زيادة (قوله وصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم أي مصدرها وما اشتق منه ولا يضر فيها قصد الخبرية ولا صرفها الى غيرها ونوزع فيه وتنذب الصلاة على الا ل والعجب ق ل على الجلال والمراد الصلاة

بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة
ذكر ذلك في الروضة كاصلاها
(وتصح) الجمعة (خلف عبد
وصي ومسافرو من بان محدثا)
ولو دنا كبركة برها هذا (ان
تم العدد بغيرهم) بخلاف ما اذا
لم يتم الاثم (و) سادسها (ان
يتمدها خطبتان) للاتباع مع
خير صلوات كما رأيتوني أصلي
بخلاف العبد فان خطبتيه
مؤخرتان للاتباع ولان خطبة
الجمعة شرط والشرط مقدم
على شروطه (وأدركاها)
خمسه أحدها (جد الله تعالى)
للا تبايع رواء مسلم (و) ثانيها
(صلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم) لان ما يقترن الى ذكر الله
تعالى

عليه بالاسم الظاهر أخذ مما يأتي (قوله لان ما يقتقر الى ذكر الله الخ) فيه انه لا يدل
على خصوص ذكره بالصلاة لان الذكر أعم فهذا التبريل لا يفيد المدعى الذي هو
خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يقل للاتباع كما صنع في ما قبله لما نقل عن
القول ان خطبه صلى الله عليه وسلم المروية عنه ليس فيها صلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم (قوله يقتقر الى ذكر رسول الله) أي وجوبه في الواجب ونحوه في المنسوب
والمراد انه يقتقر الى ذلك غالباً لا يرد الذبح لوجود المانع باسم الله شر يكبر ماوى
وقوله فلا يرد الذبح الخ ظاهر عبارة ان الذبح لا تسمن فيه الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والواقع خلافه كما سيأتي في المتن من التصريح بسنيتها فيحمل كلامه على
ان الذبح لا يشرع فيه ذكر محمد مع ذكر الله بأن يقول باسم الله واسم محمد لما يأتي
في الشرح من التصريح به وانه حرام عند الإطلاق ومكروه عند قصد التبرك مع كون
الذبح حلالاً في صورتين كما سيأتي في الحواشي هناك (قوله بلفظيهما) أي
مادتهما مع لفظ الجلالة في الاول ومع اسم ظاهر من أسماء النبي أي اسم كان في الثاني
(قوله كما جرى عليه السلف والخلف) وسئل الفقيه اسماعيل الحضرمي هل كان
النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه فقال نعم أي كان يقول صلى الله على محمد
ويحتمل انه كان يأتي بالضمير كان يقول اللهم صل على كما في ش م روع ش عليه
(قوله كالحمد لله) أوله الحمد أو الله أحمد أو أنا حامد لله فان عجز عن الحمد أتى بدله
بالذكر والدعاء فان عجز قام بقره اه ح ل (قوله أو النبي أو أحمد) فان قلت لم تعين
لفظ الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة
الصلاة بل كفي نحو الماحي والحاشر مع انه لم يرد ويجاب بأن لفظ الجلالة بالنسبة
لبقية أسمائه تعالى وصفاته مزية تامة فان له الاختصاص التام به تعالى وبغيره - م
عند ذكره سائر صفات الكمال كما نرى عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه تعالى
وصفاته ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام اه سم (قوله بما روى)
كالرسول والماحي والحاشر والبشير والنذير وانظر هل من النحو والكنية قال ع ش
الظاهر نعم اه برماوى (قوله ونحوهما) كالحمد والرحيم والثناء والجلال والعظمة ورحم
الله محمد (قوله وصلى الله عليه) أي ولو مع تقدم ذكره على المعتمد كما صرح به في الانوار
وجعله أصلاً مقبلاً عليه واعتمده البرماوى وغيره خلافاً لمن وهم فيه ع ش (قوله
ووصية بتقوى) وهي امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه فلا يكفي التحذير من الدنيا
وغرورها من غير بحث على الطاعة قاله شيخنا م ر ق ل على الجلال (قوله ولو بغير
لفظها) أي لفظ الوصية بالتقوى وهذا هو الصحيح ومقابلته بتعين لفظ الوصية بالتقوى

بقتقر الى ذكر رسول الله صلى الله
عليه وسلم كالأذان والصلاة
(بلفظيهما) أي حمد الله تعالى
والصلاة على نبيه كما جرى عليه
السلف والخلف كالحمد لله
أو أحمد الله أو نحمد الله أو اللهم
صل على محمد أو صلى على محمد
أو نصلى على محمد أو النبي أو أحمد
أو العاقب أو نحوهم بما روى فخرج
الحمد للرحمن والشكر لله تعالى
ونحوهما ورحم الله محمد أو صلى
الله عليه وصلى الله على جبريل
ونحوها (و) ثالثها (وصية
بتقوى) للاتباع رواه مسلم
ولو بغير لفظها

فالغاية للرد على الضعيف (قوله لان غرضها الوعظ) قد يقال الغرض من الحمد الشناء
وهو حاصل بغير لفظه والغرض من الصلاة الدعاء وهو حاصل بغير لفظها فاما الفرق
ويمكن أن يقال الحمد والصلاة تعبد بلفظهما فتعينا ولا كذلك الوصية بالتقوى وهو
ظاهر شو برى وبرماوى وقل (قوله وقراءة آية) هذا على الصحيح خلافا لما قال انها
لا تجب في واحدة منهم ما بل تسن وقوله ولو في احداهما رد على من قال انها تنعين في كل
منها وعلى من قال انها تنعين في الاولى فالاقوال الضعيفة ثلاثة ش م ر والمراد قراءة
آية كاملة وكذا بعض آية بقدر آية طويلة بل هو اولى من آية قصيرة ويجرى فيما مافى
الفاصلة من الحسن والعجز عنها كما في قل على الجلال (قوله مفهومة) أى وعدا أو وعيدا
أو حكما أو قصة ولو منسوخة الحکم فالمراد بكونها مفهومة كونها مفهومة لمعنى يقصده
نحو الوعظ فلا يقال ان ثم نظر مفهومة لاشتمالها على الفعل والفاعل وهو الضمير الراجع
للوليد بن المغيرة المشار اليه بقوله نعمالى ذرى ومن خلقت وحيدا الآية ع ش (قوله
ولو في احداهما) وتجزى قبلها وبعدها وبينهما ع ب (قوله وليكن أى اولى اولى)
أى بعد فراغها وسن قراءة ق تسماء ب بعد فراغ الاولى في كل جمعة للتباعد وان لم
مرض الحاضرون لطلبها في ذلك بخصوصها ولو أنى ركن يتضمن آية أجزاء عنه دون
القراءة أى ان قصد الركن نقط فان قصدها أجزاء عن القراءة فقط كما لو قصد
القراءة فقط أو أطلق ولو عجز عن الآية جاء فيها ما تقدم في العجز عن لفظ الحمد وأما
بقية الاركان وهى الصلاة والوصية بالتقوى والدعاء للمؤمنين فيسقط المجوز عنه منها
بلا بدل كما قاله شيخنا اه ح ل (قوله باخروى لا دينوى) فلا يكتفى ولو لم يحفظ الاخروى
اه مدابغى لكن قال الا ط ف ان الدينوى يكتفى حيث لم يحفظ الاخروى قياسا
على ما تقدم في العجز عن قراءة الفاتحة بل ما هنا اولى (قوله في ثانية) المراد بالمفعولة
ثانية ولو على عكس الترتيب المعهود شو برى وع ش (قوله والمراد بالمؤمنين) أى
في كلام المصنف وكذا فى كلام الخطيب أى كلامه محمول على الجنس اذا أتى
بالمؤمنين فقط ولا يشترط ملاحظة الجنس كذا نقل عن تقرير ع ش وعبارته
في الحاشية مع زيادة قوله لا مؤمنات هذا يقتضى انه لو خص المؤمنات بالدعاء
صكى لصديق الجنس بهن لكنه غير مراد ولو خص الذكور كفى فقوله والمراد
أى على سبيل الاستحباب وفي قل على الجلال قوله والمراد الخ أى من حيث
كون التعميم مندوبا ولا يحتاج في دخول الاناث فيه الى قصد تغليب أو من حيث
ذكرهن بخصوصهن وأقل ما يكتفى فى الركبة دخول أربعين فى دعائه من
الحاضرين الذين تنعقد بهم الجمعة ولو بقصدهم فقط ويحرم الدعاء لجميع المؤمنين

لان غرضها الوعظ وهو حاصل
بغير لفظها فيكفى أطيعوا الله
والثلاثة أركان (فى كل) من
الخطبتين لا تباع السلف
والخلف (و) (رابعها قراءة آية
مفهومة) لا كنتم نظرا للتباعد رواه
الشيخان ولو فى احداها لان
الشابت القراءة فى الخطبة من
غير تعيين (و) لكنها (فى الاولى
أولى) كما قاله فى المجموع وقولى
مفهومة الى آخره من زيادتي
(و) خامسها (دعاء المؤمنين)
يقيد زديته بقولى (بأخروى)
ولو بقوله رجمكم الله (فى)
خطبة (ثانية) لا تباع السلف
والخلف ولان الدعاء يليق
بالخواتيم والمراد بالمؤمنين
الجنس الشامل للمؤمنات
وبها عبر فى الوسيط تبعاً للروايات

بمغفرة جميع ذنوبهم (قوله وفي التنزيل) استدلال على أنه يصح أن يراد بصيغة
الذكر وما يشمل الاناث ع ش (قوله وكانت من القاتنين) لم يقل من القاتنات
اشارة الى قوة عبادتها لانها لم تنقص عن عبادة المذكور اه برماوى (قوله
أما الدعاء للسلطان الخ) ويسن الدعاء لائمة المسلمين وولاة أمورهم بالصالح والاعانة
على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ومعه الخطبة الثانية وتحصل السنة بفعله
في الاولى أيضا لكن الثانية أولى لما قدمه من ان الدعاء أليق بالخواتيم كما في شرح م ر
وع ش عليه اه (قوله فلا يسن) قال بعض المتأخرين ولو قيل ان الدعاء للسلطان
واجب لما في تركه من الفتنة غالباً لم يبعد كما قيل في قيام الناس بعضهم لبعض
برماوى (قوله اذالم يكر فيه مجازفة) أى مبالغة خارجة عن المأد كان يقول أخفى
أهل الشرك مثلاً وفيه ان المجازفة في وصفه ليست من الدعاء حتى يحترز عنها لكن
لما كان الدعاء قد يشتمل عليها عدا كما تها منه قال ابن عبد السلام ولا يجوز وصفه
بالارصاف الكاذبة الاضرورة (قوله وشرط كونها) عريتين فلا يحسن فيها خنا
غير المعنى هل يأتي فيها ما تقدم في الفاتحة والشهد ولو شك في شيء من الاركان بعد
الفراغ لم يؤثر أو قبله أثر ولا يرجع لقول غيره الا ان كان عدد التواتر وأما انهم
لوشكوا أو بعضهم في ترك الخطيب شيئاً من الاركان فلا تأثير له مطلقاً حل ويؤثر
الشك في اثناء الشئانية أو في الجلوس بينه ما في ترك شئ من اهولى ع ش على م ر
(قوله والمراد أركانها) بقيد انه لو كان ما بين أركانها بغير العربية لم يضر نال م رحمه
ما اذا بطل الفصل بغير العربية والاضر لا خلاه بالموالاة كالسكوت بين اركان
اذا طال بجوامع ان غير العربي لغو لا يحسب لان غير العربي لا يجزى مع القدرة على
العربي فهو لغو سم والقياس عدم الضرر مطلقاً ويفرق بينه وبين السكوت بأن
في السكوت اعراضا عن الخطبة بالكلية بخلاف غير العربي فان فيه وعظاً في الجملة
فلا يخرج بذلك عن كونه من الخطبة ع ش (قوله خطاب بغيرها) أى بلغته ولو لم يفهمها
القوم وظاهره لو أحسن ما يفهمونه ووافق عليه شيخنا زى فليأمل وكتب أيضاً قوله
خطب بغيرها هذا ظاهر بالنسبة لما عدا الآية من الاركان اما هي فقيه نظر لما
تقرر في الصلاة من ان القرآن لا يترجم عنه فلينظر ما اذا يفعل حينئذ سم وينبغي أن
يأتى فيه ما في الصلاة في هذه الحالة شو برى أى يأتى بدلها بذكر ثم دعاء ثم وقفة قدرها
وقوله وظاهره ولو أحسن ما يفهمونه الخ الظاهر ان الخطبة لا تجزى الا باللغة التي
يحسنها القوم ع ش على م ر (قوله أو أمكن تعلمها) أى ولو بالسفر ولو فوق مسافة
القصر كما يعلم مما تقدم في تكبيرة الاحرام ع ش على م ر (قوله على سبيل فرض الكفاية)

وفي التنزيل وكانت من القاتنين
أما الدعاء للسلطان بخصوصه
ولا يسن كما نقله في المجمع عن
اتفاق أصحابنا قال والمختار
انه لا بأس به اذالم يكن فيه
مجازفة في وصفه (وشرط كونها
عريتين) والمراد أركانها
لا تباع الساف والخلف فان
لم يكن ثم من يحسن العربية
ولم يمكن تعلمها خطاب بغيرها
أو أمكن تعلمها واجب على
الجامع على سبيل فرض
الكفاية فيكون في تعلمها واحد
فان لم يفعل عصا ولا جعة لهم

وان زادوا على الاربعين م ر (قوله بل يصلون الظهر) قل شيخنا طاهره ولو في أول الوقت وانهم لا يلزمهم السعي الى الجمعة في بلد يسمعون النداء منه وانه يسقط عنهم وجوب التعلم بسماعهم فراجعهم برماوى (قوله وأجاب القاضي) المراد به القاضي حسين (قوله العلم بالوعظ) وقد يقال هذا باق في الخطبة بغير العربية الا انه خلاف فعل السلف والخلف ح ل (قوله من حيث الجملة) كان معناه انهم يعلمون انه يعظم ولا يعلمون الموعوظ به شوبرى (قوله وكونها في الوقت) قد يقال لا حاجة الى هذا الشرط لما تقدم انه اذا خرج الوقت لا يصل الى الجمعة والصلاة بعد الخطبتين ويعلم منه ان الخطبة لا تكون الا في الوقت والجواب ان المراد بهذا الشرط الاحتراز عن ايقاعهما قبل دخول الوقت وعبارة أصله مع ش م ر والثاني من الشروط كونها بعد الزوال اذ لو جاز تقديمهما لقدمهما النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفا على المبكرين وايضاها للصلاة في أول الوقت اه ولو هجم وخطب فبان في الوقت مع شوبرى وع ش على م ر وقال سم بعدم الصحة لانهما وان لم يحتاجا الى نية لكنهما نزلان منزلة ركعتين فأشبهها الصلاة وهذا هو المعتمد (قوله وولا بينهما) وحد الموالاة ما حذ في جمع التقديم أى بأن لا يكون قد رركعتين بأخف ممكن م ر وع ش (قوله وبين أركانها) ولا يقطعها الوعظ وان طال لانه من صالح الخطبة والخطاب الطويلة محجمة كما قرره شيخنا (قوله وطهر عن حدث) فلو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها وان سبقه الحدث وقصر الفصل لانها بعبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وطهر عن قرب لم يضر كما اقتضاء كلامهم في الجمع بين الصلاتين شرح م ر وقوله فلا تؤدى بطهارتين لعل المراد من شخص واحد والا فلا يستخلف فيها جاثرشوبرى فلو أحدث في أثناء الخطبة أو بعدها واستخلف من سمع ولو صبيا ومحدثا زاد اجاز دون غيره أى قبل طول الفصل بخلاف ما لو أغنى عليه فلا يجوز ان يستخلف لخروجه عن أهلية العبادة بذلك بخلاف الحدث وكتب على هذه الحاشية ومن سمع أى حضر لان الحضور بمثابة الاقتداء في الصلاة ولا يستخلف الا من هو بمثابة وهو من حضرها أشار الى هذا المرلف في شرح الروض ولا فرق في الحاضر بين كونه من الاربعين أو لا حضر من أولها أو في جزء منها أو ما السامعون فلا يشترط فيهم الطهر ولا كونهم يحل الصلاة أى وهو داخل السور مثلا بخلاف الخطيب فيشترط كونه حال الخطبة داخل السور حتى لو خطب داخله والقوم خارجه يسمعون كفى اه ولو أحدث بين الخطبتين بنى ان كان عن قرب ح ل (قوله في الخطبتين) بخلاف الجلوس بينهما فانه لا يشترط فيه السبر ولا الطهر شوبرى والحاصل ان جميع الشروط

ول يصلون الظهر وأجاب
القاضي عن سؤال ما فائدة
الخطبة بالعربية اذا لم يعرفها
القوم بأن فائدتها العلم بالوعظ
من حيث الجملة (و) كونها
(في الوقت) أى وقت الظهر
لا تباع رواه البخارى (وولاه)
بينها وبين أركانها وبينها
وبين الصلاة (وطهر) عن
حدث أصغر أو أكبر وعن نجس
غير معفونه في ثوبه وبذنه
ومكانه (وسنن) لدورة في
الخطبتين كما جرى عليه السلف
والخلف

التي ذكرها انما تعتبر في الاركان خاصة فلوان كشفت عورته في غير الاركان فلا يتأهل
الخطبة ومثله ما لو أحدث بين الاركان وأتى مع حدثه بشئ من توابع الخطبة
ثم استغلف عن قرب فلا يضر في خطبته ما أتى به من غير الاركان كان مع الحدث كما في
ع ش م ر (قوله وقيام قادر) وعد القيام هنا شرطاً لانه خارج عن ماهية
الخطبة لان حقيقة الوعظ بخلافه في الصلاة فالقصد منها الخدمة فعدوا القيام
فيها ركناً ولا تها أفعال وأقوال ومثل هذا يقال في الجلوس ولو خطب من جلوس
ثم تبين انه كان قادراً صحت خطبته ولم يجب الاستئذان كالو بان الامام جنباً قال
في الروضة ومثله ما لو بان حدثه بعد الخطبة بل أولى قاله الشيخ تخرى يجاء على امام
الصلاة وأيده بما تقدم عن الروض قال ومثل حدثه نجاسته الخفية وقضية كلام
الروض وتشبيهه بالجنب أن يكون زائداً على الاربعين كالجنب شو برى (قوله
وجلوس بينهما) خلافاً لاثمة الثلاثة رضى الله عنهم فانهم يقولون ان الجلوس بينهما
ليس بشرط برماوى فلو تركه ولو سهوا لم تصح خطبته في ما يظهر اذا الشروط يضر
الاختلال بما ولو مع السهوم ورواها انه لا يكفي عنه الاضطجاع ونحوه ويؤيده
التباعد شو برى وهل يسكت في الجلوس أو يقرأ أو يذكر سكتاً واعنه وفي صحيح ابن
حبان انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيه كذا في شرح م ر قال ع ش ويسن
كون ما يقرؤه الا خلاص (قوله وهذا من زيادتي) الاشارة راجعة للقيده وهو قوله
بطمانينة وأما أصل الشرط فذكره الاصل ولو قال كعادته بقيد زدت بقولي بطمانينة
لكان أوضح تأمل (قوله ومن خطب قاعدا الخ) ومثله من خطب قائماً وعجز عن
الجلوس ش م ر (قوله واسماع الاربعين) أى بالفعل بأن يكون صوت الخطيب
مرتفعاً يسمعه الحاضرون لو أصغوا هذا في الاسماع وأما السماع منهم فبالقوة على المعتمد
كما قاله المرحومى وقل واج وعبارة ش م ر واسماع الاربعين أركانها
بأن يرفع الخطيب صوته بأركانها حتى يسمعا تسعة وثلاثون سواء اه والمعتمد
أن الاسماع بالفعل شرط وقال بعضهم لا ينصو الاسماع بالفعل الا اذا سمعوا بالفعل
فهما متساويان قال ع ش قوله واسماع الاربعين الخ مفهومه انه لا يضر الاسرار
بغير الاركان ومحلها اذا لم يطل الفصل والاخر لقطعه الموالاة كالسكوت ولا يشترط
ظاهرهم ولا سترهم ولا كونهم بمحل الصلاة قال شيخنا ولا كونهم داخل السور
والعمران بخلاف الخطيب وهو غير مستقيم لما من عدم محتها في ذلك ولو تبعوا ويعتبر
في الخطبة في الخوف اسماع ثمانية لكل فرقة أربعون (قوله ومنهم الامام) المعتمد
انه لا يشترط في الخطيب أن يسمع نفسه فيكفي أن يكون أصم وفاً لشيخنا كحجراته

(وقيام قادر) عليه فيها
(وجلوس بينهما) لا يتابع رواه
مسلم (بطمانينة) في جلوسه
كما في الجلوس بين السجدة
وهذا من زيادتي ومن خطب
قاعدا العذر فصل بينهما يسكت
وجواباً (واسماع الاربعين)
الذين تنعقد ٢٢ الجمعة ومنهم
الامام (أركانها) لان مقصودها
وعظهم وهو لا يحصل الا بذلك

يعلم ما يقول وشرط البلقين أن يكون الخطيب من يصح الاقتداء به فإذا كان أمياً
ولم يكن القوم كلهم كذلك لم تصح ح ل (قوله فعلم أنه يشترط الخ) أي من اشتراط
الاسماع لأنه لا يتحقق الا بالسمع وأما ما يقال أسمعته فلم يسمع فعلى ضرب من
التصور يقال شيخه أو الشرط الاسماع والسمع بالقوة لا بالفعل أي بحيث لو أسمعوا سمعوا
على ما هم عليه هكذا قاله ح ل والمعتمد أنه لا يشترط الاسماع بالفعل ويكفي السماع
بالقوة (قوله أو نحوه) كأنوم (قوله وسن ترتيبها) كان لا نسب أن يقول كما ذكر
ليفيد صورة الترتيب (قوله لمن سمعها) أي لمن كان سمعها وانصت كما في ح ل
وقال الشوري لمن سمعها أي ولو لم يسمعها في ما يظهر (قوله مع اصغاء) هو الاستماع
قبل بين الانصات والاستماع عموم وبخصوص من وجه لان الانصات هو السكوت
سواء كان مع استماع أو لا والاستماع شغل السمع بالسمع سواء كان معه سكوت
أو لا لكن قول الشارح مع اصغاء لهما قد ينافيه اه ح ل أي لأنه يفيد أن الاصغاء
من مسمى الانصات ولو قال المصنف وسن لمن سمعها ما جاء لكان أولى اذن لازم
الاصغاء السكوت لكنه عبر بالانصات موافقة لآية فتأمل (قوله ووجب رد
السلام) هذا من تنهي من قولهم حيث لا يشرع السلام لا يجب الرد وكذا يستثنى
السلام حال التلبية وابتداء السلام مكروه وشوري (قوله تشييت العاطس) من
عطس يفتح الطاء في الماضي ويكسر هاء ضمها في المضارع أي يستحب للمستمع ومثله
الخطيب بالاولى لأنه لا يحرم عليه الكلام قطعاً بأن يقول له برك الله أو رحل الله
وعمل سن التشييت اذا حمد الله العاطس كما في ع ش على م ر وشرح البهجة
والروض (قوله ورفع الصوت بالصلاة الخ) هذا هو الراجح أي بحيث يسمعه من يقربه
قال م ر والرفع البليغ كما يقع به بعض العوام بدعة منكراً ط ف وفي شرح
م ر ما يقتضي اعتداده كلام الروضة الا في وهو الاباحة ح ف (قوله عند قراءة
الخطيب الخ) أي وكذا اذا ذكر اسمه ولو من غير الخطيب ح ل (قوله وعلم من سن
الانصات الخ) أي على الجديد والقديم يحرم الكلام ويجب الانصات وعمل الخلاف
في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجز فان تعلق به ذلك كما لو رأى أعشى يقع في بشراً وعقرباً
نذب على انسان فان نذره أو علم انساناً شيئاً من الخير أو نهاء عن منكر لم يكن حراماً
قطعا بل قد يجب عليه ذلك لئلا يفسد على الاشارة ان أغنت عن
الكلام اه ش م ر (قوله عدم حرمة الكلام) أي خلافاً للثلاثة الثلاثة حيث
قالوا بحرمة ومحلها اذا شرع الخطيب في الخطبة فقبلها لا يحرم وان جالس على المنبر
وهذا بخلاف الصلاة فانها تحرم بمجرد جلوسه على المنبر وان لم يشرع في الخطبة وان

كما صرح به الاصل لما روي البيهقي باسناد صحيح

علم أنه يفرغ من الصلاة ويدرك أول الخطبة كما اعتمدهم ر خلافا لما استثناه
 في شرح البهجة من عدم الحرمة عند الأمن قال وإذا انتهت الخطبتان انتهى تحريم
 الصلاة والمراد انتهاء أركانها وان كان مشغلا بغير أركانها كالترضي عن الصحابة
 والدعاء لسلطان وغير ذلك فله الصلاة حال اشتغاله بما ذكر ولا يحرم نعم تكره من حيث
 كونها بقرب الإقامة لكن أظن أن شيخنا جرح الحق بتابع الخطبة بها فليحذر
 وإبراهيم اه سم ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعاً كما في ش م ر (قوله إن رجلاً
 هو سليل الغطفاني) وهذه واقعة حال قولية والاحتمال يعمها قل (قوله والنبي
 صلى الله عليه وسلم يخطب) أي عازم على الخطبة والافهموا به لو فرض في الخطبة كلام
 أجنبي إلا أن يقال هو قليل شوبرى وفيه أن المذموم عدم حرمة الكلام فيها وإذا
 كان ما ذكر قبل الخطبة فلا يدل على المذموم فالأولى بقاء يخطب على ظاهره (قوله
 ما أعددت لها) عدل عن جواب سؤاله إشارة إلى أنه لا ينبغي له أن يتعلق بالسؤال
 عنها الاتهام من الغيب وان الذي ينبغي له يتعلق بالعمل الذي ينفع فيها فهو من تلقى
 السائل بغير ما يطلب تنزيلاً لسؤاله منزلة غيره فقيم على أن ذلك هو الأولى له كقوله
 تعالى يسألونك ماذا ينفعون الآية ويسألونك عن الأهلة الآية واجابة السائل
 بقوله حب الله ورسوله إشارة إلى أنه لم يعتد على عمله الظاهر بل طرحه إشارة
 إلى أنه لا ينفع إلا بفضل الله تعالى وقبوله وقوله حب الله ورسوله هو بالنصب بتقدير
 أعددت ويجوز رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره والمعنى حب الله ورسوله أعددت
 لها ع ش م ر (قوله فلم ينكر عليه) واعترض بأنه يجوز أن يكون جاهلاً
 وهو من وقائع الأحوال فيسقط الاستدلال ورد بأنه تكلم بعد أن أومأ إليه
 بالسكوت وأيضاً وقائع الأحوال لا يسقط الاستدلال بها بالاحتمال إلا أن كانت
 فعلية وهذه قولية والاحتمال يعمها لا يقال بل هي فعلية لأنه إنما أقره بعد انكاره
 عليه لا فأنقول جوابه له قول متضمن لجواب سؤاله على أي حال كانت ح ل (قوله أما
 من لم يسمعها) أي من كان بحيث لا يسمعها أو أصغى ح ل (قوله فيسكت أو يشتغل
 الخ) عبارة ش م ر نعم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة أو بالذكر
 فلا يشتغل بالتلاوة أو بالذكر أو من السكوت كما في المجموع لكن في عبارته أي
 المجموع تصرح بأن التخيير بين التلاوة أو الذكر أو السكوت على الضعيف أنه يحرم الكلام فلو
 قال ومن لم يسمعها الاشتغال بالذكر أو التلاوة لوافق عبارته وهي أن قلنا لا يحرم
 الكلام من له الاشتغال بالتلاوة والذكر وان قلنا يحرم كلام الآدميين فهو بالخيار
 بين السكوت والتلاوة والذكر ولا خلاف في أن من يسمع لا يقرأ ولا يذكر وإن جازاه

عن أنس أن رجلاً دخل والنبي
 صلى الله عليه وسلم يخطب
 يوم الجمعة فقال في الساعة
 فأومأ الناس إليه بالسكوت
 فلم يقبل فأعاد الكلام فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم في
 الثالثة ما أعددت لها فقال حب
 الله ورسوله فقال انزع من
 أحبيت فلم ينكر عليه الكلام
 ولم يبين له وجوب السكوت
 فلا عرف في الآية لاندب جمعاً
 بين الدليلين أمه من لم يسمعها
 فيسكت أو يشتغل بالذكر
 أو القراءة

الكلام شورى وفي ع ش على م ر مانصه قوله أو يشغل بالذ كرا والقراءة بل
ينبغي أن يقال إن الفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدما لها
على التلاوة لغير سورة الكهف والذ كرا لها شعار اليوم ع ش (قوله على منبر)
بكسر الميم مشتق من النبرة وهو الارتفاع وسواء في مكة وغيرها ق ل (قوله
مرتفع) و السنة فيه أن لا يبلغ في ارتفاعه بحيث يزيد على المنابر المعتادة ع ش
على م ر (قوله وسن تكون ذلك) أي المنبر أو المرتفع وقوله على يمين
المحراب أي على يمين المستقبل للمحراب كما في زي وع ش والافكل شيء
استقبلته فيمينك يساره ويسارك يمينه (قوله وإن يسلم على من عنده) ويجب عليهم
الرد في هذه وما بعدها ع ش (قوله ولما رفته لهم) أي باشتغاله بصعود المنبر
ويؤخذ منه أن من فارق القوم لشغل ثم عاد إليهم سن له السلام وإن قربت المسافة
جدا ع ش على م ر (قوله وإن يقبل عليهم إذا صعد) مستدبراً للقبلة ولو في المسجد
الحرام عند الكعبة لأنه المطلوب في مقاصد الحديث ولذلك طلب كون المنبر في صدر
المسجد لئلا يلزم استدبار خاق كثير (قوله فيؤذن واحد) وأما ما جرت به العادة
في زماننا من مرق يخرج بين يدي الخطيب يقول إن الله وملائكته يصلون على
النبي الآية ثم يأتي بالحديث فليس له أصل في السنة كما أفنى به الوالد ولم يفعل ذلك
بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يهل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس
فاذا اجتمعوا خرج إليهم وحده من غير جابوش يصيح بين يديه فاذا دخل المسجد سلم
عليهم فاذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم يجلس ويأخذ بلال
في الأذان فاذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم بخطب من غير فصل بين الأذان
والخطبة لا يثروا ولا خبر ولا غيره وكذا الخلفاء الثلاثة بعده فعلم أن هذا بدعة حسنة
اذ في قراءة الآية الكريمة ترغيب في الاتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في هذا اليوم العظيم المطلوب فيها كثارها وفي قراءة الخبر بعد الأذان وقبل الخطبة
تيقظ للمكلف لاجتناب الكلام المحرم والمكروه على اختلاف العلماء وقد كان
النبي يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته والخبر المذكور صحيح شرح م رواه
صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة لكونه مشتملا على الأمر بالانصات
ع ش م ر وهو قوله اذا قلت لصاحبك والامام يخطب يوم الجمعة انصت فقد لغوت
فاذا كان كلامه حيث تغلغوا مع الأمر بالانصات مطلوب ويكون لغوا في غيره بالاولى
كما قاله الشارح على البخاري وأما الأذان الذي قبله على المنارة فاحدثه عثمان وقيل
معاوية لما كثرت الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع أفضل الاحتاجة كان

(و) سن (كونهم ما على منبر)
للاتباع رواه الشيخان
(فا) ن لم يسكن منبر فعلى
(مرتفع) لقيامه مقام المنبر
في بلوغ صوت الخطيب
الناس وسن كون ذلك على
يمين المحراب وتعبير بالقاء
أولى من تعبيرة بأو (و) إن
يسلم على من عنده المنبر (اذا
انتهى إليه للاتباع رواه
البیهقي ولما رفته لهم) (و)
ان (يقبل عليهم إذا صعد)
المنبر أو نحوه وانتهى إلى
الدرجة التي يجلس عليها
المسماة بالمستراح (و) ان
(يسلم) عليهم (ثم يجلس
فيؤذن واحد) للاتباع في
الجميع رواه في الأخير
البخاري وفي البقية البيهقي
وغیره وذكّر الترتيب بين
السلام والجواب مع قولنا
واحد من زيادتي (و) ان
(تكون) الخطبة (بليغة)

أى فصحة جزلة لا مبتدلة
وكيفية فانها لا تؤثر
في القلوب (مفهومة) أى
قريبة للفهم لا غريبة
وحشية اذ لا يتفهمها أكثر
الناس (متوسطة) لان
الطويلة تمل وفي خبر مسلم
عن جابر بن سمرة قال كانت
صلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم قصدا وخطبته
قصدا أى متوسطة والمراد
ان تكون الخطبة قصيرة
بالنسبة للصلاة مخبر مسلم
اطيلوا الصلاة واقصروا
الخطبة بضم الصاد وتعني
بمتوسطة أولى من تعبيرة
بقصيرة فانه الموافق للروضة
كاملها والمحرر (و) ان
(لا يلتفت) في شيء منها بل
يستمر مقبلا عليه الى فراغها
ويسن لهم ان يقبلوا عليه
مستمعين له (ر) ان يشغل
يساره فهو سيف (الاتباع
رواه ابو داود والحكمة في
ذلك الاشارة الى ان هذا
الدين قام بالسلاح) ويمناه
بحرف المنبر (لاتباع السلف
والخلف وهذا مع
قولي يساره من زيادتي

توقف حضورهم على الاذان على المناسر ل (قوله أى فصحة جزلة) كلاهما
تفسير بليلة ويقابل الثلاثة كل من المبتدلة والركبة فلا يخالف كلام الجلال
هكذا قاله ح ل والمبتدلة المشهورة بين الناس والركبة المشتملة على التنافر
والتعقيد وقرر بعضهم ان قوله لا مبتدلة من قبيل لاف والنشر المشوش لكن في المختار
مانعه والجزل ضد الركيك (قوله وحشية) تفسير لغريبة (قوله والمراد ان تكون
الخ) أى من كلام المصنف أو الحديث فتكون متوسطة في نفسها وقصيرة بالنسبة
لصلاة فاندفع ما يقال كيف تقول والمراد مع ان الموجود في الحديث قصد الاقصية
ويدل على هذا المراد خبر مسلم المذكور (قوله اطيلوا الصلاة) وحكمة ذلك لحوق
التأخيرين برماوى والعمل الآن بالعكس (قوله واقصروا بضم الصاد) لانه الرواية
والافسرها جائز على انه من اقصر وان كانت لغة قليلة كما في المصباح اه
وفي المصباح قصرت الصلاة قصر من باب طلب هذه هي اللغة التي جاء بها القرآن
قال تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وفي لغة شعدي بالهمزة
والضعيف فيقال اقصرتها وقصرتها (قوله أولى من تعبيرة بقصيرة) قد يقال
اذا كانت القصيرة هي المرادة فالتعبير بها أولى وتعليقه بانه الموافق للروضة كاملها
لا يتبع الاولوية فتأمل (قوله بل يستمر مقبلا عليهم) أى الى جهتهم فلا يقال هذا
انما تأتي في من في مقابلته لامن عن يمينه أو يساره ح ل (قوله ويسن لهم
ان يقبلوا عليه) أى على جهته فلا يطلب ممن على يمينه أو يساره أن ينصرف اليه
أى وان لم ينظروا له وهل يسن النظر اليه أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني أخذنا
وجها وبه حرمة اذان المرأة بسن النظر له مؤذن دون غيره وهل يطلب منه النظر اليهم
فيكرهه تعريض عينيه وقت الخطبة أم لا فيه نظروا الاقرب الاول أخذنا من قول
المصنف وان يقبل عليهم المتبادر منه انه ينظر اليهم اه ع ش على م ر (قوله فهو
سيف) كعصى ونحوها من ابتداء طلوعه بعد أخذه من المرقى باليمين كما يدفعه له
بعد نزوله بها لشرها برماوى (قوله والحكمة في ذلك الاشارة الخ) ومن ثم قبض
عليه باليسار كما هو شأن من يريد المقاتلة به فهو استعمال وليس تناولا حتى يكون
باليمين ح ل بل هو استعمال وأمتهان بالاتكاء فكانت اليساره اليق مع ما فيه
من تمام الاشارة الى الحكمة المذكورة شرح م ر (قوله ويمناه بحرف المنبر)
حيث خلا ذلك الحرف عن عاج والاضروضع يده عليه فان لم يكن تحت يده بل كان
متصلا بما تحت يده لم يضروا قبض ذلك الحبل الذي لا عاج به أى حيث لا يجبر بحره
كما هو الغالب ويفرق بينه وبين من قبض نحو حبل متصل بنحس حيث لا تصح

صلاته لانه في ذلك حامل لتصل بالنفس بخلافه هنا ليس حاملا للمتصل بالنفس
 ح ل وشرح م ر وزي (قوله جعل اليمنى على اليسرى) أي تحت صدره
 ولو أمكنه شغل اليمنى بحرف المنبر وارسال اليسرى فلا بأس بشرح م ر (قوله ونحرجها
 من خلاف من أوجبه) أي أوجب كون الجلوس بينهما قدس سورة الاخلاص ولعل
 المخالف من ائمة مذهبنا وذلك لان اشتراط الجلوس من أصل مذهب الشافعي
 والثلاثة لا يقولون به كما قاله البرماوي (قوله ويقرأ فيه شيئا الخ) والافضل قراءة
 سورة الاخلاص ح ل (قوله لوترك الجمعة) عمدا أو سهوا أو جهلا وقراءة بعض
 من ذلك أفضل من قراءة قدره من غيرهما إلا ان كان ذلك الغير مستملا على ثناء
 كآية الكرسي وحكم سبع والفاشية ما تقدم في الجمعة والمنافقين ولو أدرك
 المأموم الامام في ركوع الثانية قرأ المنافقين في ثانيته كذا نقل عن جروفيه
 نظرا لان يوجه بان الجمعة سقطت عنه لسقوط منبوعها وهو الفاتحة كما يعلم من
 صفة الصلاة ولو أدركه في قيامها وقد قرأ الامام فيها المنافقون قرأ في الثانية
 الجمعة ح ل وسن للمسبق الجهر في ثانيته كما نقله صاحب الشامل والبحر عن
 النص شرح م ر وسيصرح الشارح بذلك عند قوله فصل من أدرك ركعة لم تقعه
 الجمعة فتأمل ويقرأ الامام سورتي المنافقون والجمعة ولو صلى بغير محصورين اه
 شرح م ر (قوله قرأها مع المنافقين في الثانية) أي وان كان اماما لغير محصورين
 وتقدم قراءة الجمعة على المنافقين وحكمة قراءة هاتين السورتين كون الاولى
 فيها اسم الجمعة الموافق لاسم يومها ولا سيما أي الصلاة والمنافقون تليها في المصنف
 الشريف والتوالي مطلوب وقيل الحكمة في قراءة الجمعة اشتغالها على وجوب
 الجمعة وغير ذلك مما فيها من الفوائد والحث على التوكل والذكور وغير ذلك وقراءة
 المنافقين لتوبيخ الحاضرين منهم وتنبههم على التوبة وغير ذلك من الفوائد لانهم
 ما كانوا يجتمعون في مجالس أكثر من اجتماعهم فيها وسن ان لا يصل صلاة الجمعة
 بصلاة أخرى ولو سئها بل يفصل بينهما بنحو تحول أو كلام

(فصل في الاغسال السنونة)

عبارة ق ل في ما يطلب في الجمعة وغيرها من الآداب ومنها الاغسال السنونة
 والمقصود منها ما في الجمعة وغيرها تبع له اه (قوله في الجمعة وغيرها متعلق
 بـسنونة) وهي ظرفية بالنظر الاول بتقدير مضاف أي في يوم الجمعة ولا تظهر
 الظرفية في المعطوف على انه أيضا لا معنى للسنة في يوم الجمعة لان السن سابق
 فالاولى كون في معنى اللام كافي ع ش وأجيب بان قوله في الجمعة متعلق

فان لم يجد شيئا من ذلك جعل
 اليمنى على اليسرى أو أرسلها
 والغرض ان يخشع ولا يعبت
 بها (و) ان يكون جالوسه
 بينهما) أي الخطبتين (قدس
 سورة الاخلاص تقريرا
 لذلك ونحرجها من خلاف
 من أوجبه ويقرأ فيه شيئا
 من كتاب الله للاتباع
 رواه ابن حبان (و) ان (يقم
 بعد فراغه) من الخطبة
 مؤذنا ويأمر هو ليبلغ
 المحراب مع فراغه) من
 الإقامة فيشرع في الصلاة
 والمعنى في ذلك المباعدة في
 تحقيق الولاء الذي مروجوه
 (و) ان (يقرأ في) الركعة
 (الاولى) بعد الفاتحة
 (الجمعة) في (الثانية
 المنافقين جهرا) للاتباع
 رواه مسلم وروى أيضا انه
 صلى الله عليه وسلم كان
 يقرأ في الجمعة سبع اسم
 ربك الاعلى وهل اتاك
 حديث الغاشية قال في
 الروضة كان يقرأ هاتين في
 وقت وهاتين في وقت فهما
 ستان وفيها كاملا

بالاغسال على حذف مضاف أى فى يوم الجمعة وتكون فى بمعنى الام بالنظر للمعطوف
ويحتمل انه هيرى لكون غسل الجمعة يطلب فى يومها بخلاف غسل غيرها كالعيد
فانه يدخل وقته نصف الليل وبخلاف غسل الجنون ونحوه فانه يطلب بعد زوال
السبب وقوله وما يذ كرمها أى من قوله وسن بكورة يرامام الى آخر الفصل (قوله
اسبابها) أى غسل اسبابها (قوله فينوى به رفع الجنابة) أى وان كان صييا نظرا
لحكمته الاصلية وهو احتمال الانزال لقول الشافعى قل من جن الا وانزل فان قلت
كان المناسب أن يقول قل من جن ولم ينزل قلت أجاب بعضهم بان قل بمعنى ما النافية
لان القليل كالمعدوم والتقدير ما شفى من جن الا شفى وانزل أى فى الغالب
فانزل معطوف على مقدر تأمل فان لم ينوى ذلك لم يصح غسله وان كان يجوز له تركه
فلوتين بعد الغسل انه انزل لم يجزه الغسل السابق على المعتمد وفيه انه
ككيف ينوى رفع الجنابة مع ان غسله مندوب حتى لو تركه بالكلية لم يترتب
عليه ما يترتب على الجنب اجيب بانه انما نوى ذلك احتياطا لان الجنون مظنة
الخروج المني ويقتصر عدم جزمه بالنية للضرورة كما فى شرح م رولا يندرج فيه
الحديث الاصغر لان محل الاندراج فى الجنابة المحققة وهى هنا غير محققة ح فى
واعتمده ع ش واستظهر أيضا ان الصبي ينوى الغسل من الافاقة وقال نيته رفع
الجنابة بعيد جدا الاستحالة انزاله ومثل ع ش ط وقيل ينوى رفع الجنابة لاحتمال
انه وطى (قوله سن بدله) فرع لو وجب عليه غسل جنابة وطلب منه غسل
مستون وعجز عن الماء فهل يكفى لهما تيمم واحد بينهما اولافيه نزاع طويل فى شرح
الروض فى باب الاحرام بالحج والذى انحط عليه كلامه انه يكفى عنهما تيمم واحد
شوبرى (قوله بنية الغسل) أى بدل الغسل فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل
الجمعة ولا يكفى نويت التيمم بدلا عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغسال
ويكفى نويت التيمم لظاهر الجمعة والجمعة والاصلاة او عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ
البديلة برماوى (قوله لمريدها) ظاهره وان حرم عليه المحضور كذات حليل بغير اذنه
وهو متجه وان خالف بعض مشايخنا فيه فحرره قل على الجلال وبرماوى وح فى
والمراد به من لم يرد العدم فيشمل ما اذا طلق اهرماوى (قوله بل بذكره تركه) اضراب
ابطالى على ما افهمه المتن من أن تركه خلاف الأولى قرره شيخنا والظاهر ان الضمير
فى تركه راجع للغسل او بدله لكن توقف العلامة حجرى كراهة ترك التيمم قال شيخنا
ع ش والا قرب الكراهة لان الاصل فى البدل ان يعطى حكم مبدله الا لما منع
ولم يوجد بمجرد كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفى فى الفرق ادلونظر اليه

لو ترك الجمعة فى الاولى
قرأها مع المساقين فى
الثانية او قرأ المساقين فى
الاولى قرأ الجمعة فى الثانية
كى لا تتخلوا صلواته عنهما
والتصريح بسن عدم
الاتفاق وما عطف عليه
من زياتى
(فصل فى الجمعة) *
فى الاغسال السنوية وغيرها
وما يذ كرمها وينوى بها
المغتسل اسبابها الا الغسل من
جنون او اغماء فينوى به رفع
الجنابة (سن غسل) فان عجز
سن (بدله) بنية الغسل
لمريدها أى الجمعة وان لم يلزمه
بل بذكره تركه

لما طلب التيمم ويندب الوضوء لذلك الغسل وكذا سائر الأغسال المسنونة ولو لم يأت
أونفساً أو لم يكن محدثاً والتيمم عند الجهر عن الماء برماوى وقوله والتيمم الخ أى
ويطلب التيمم بدلا عن الوضوء المطلوب للغسل سواء اغتسل أو تيمم عن الغسل
فإذا تيمم عن الغسل طلب منه تيمم آخر عن الوضوء المطلوب للغسل (قوله أحراراً الخ)
علة لقوله سن غسل قبله فالفضيلة هي الغسل أو التيمم وقيل الثواب المترتب عليهما
(قوله وخبر ابن حبان) أتى بعد الأول لأنه ربما يتوهم منه أن الغسل خاص بالرجال
لأنه فيهم جمع الذكور كما قررنا شيخنا (قوله فبالسنة اخذ) أى فبالطريقة عمل
والأفهل واجب ويكون المراد بقوله أى بما جوزه أنها لم تمنعه فيكون المراد بالجائز
ما قبل الحرام فيشمل الواجب ولا حاجة لهذا لأن الشارح فسر ما جوزه
بالاقتصار على الوضوء والاقتصار جائز وإن كان الوضوء واجباً وقوله ونعمت
الخصلة جملة مستأنفة ومخصوص بالمدح محذوف تقديره الوضوء وحذف لأنه قد قدم
ما يشعر به وهو قوله من تواتر في الخلاصة وإن يقدم مشعر الخ والخصلة
مأخوذة من قوله من تواتر وقوله والغسل معها أى مع الخصلة وأما الغسل بدونها
فلا يكون أفضل لا يقال لا يمكن انفراد الغسل عن الوضوء لأنه مندرج فيه وإن نقاه
لأننا نقول محل الاندراج في الغسل الواجب وما هنا غسل مندوب فلا يندرج فيه
ما يلزم عليه من اندراج الواجب في المندوب وبه يحصل الفرق فتأمل وبه تعلم
ما في قول ح ل أنه لا يتصور انفراد الغسل عن الوضوء (قوله أى بما جوزه)
لعل الحكمة في تأويل الشارح الحديث بما ذكرنا إشارة إلى أن الوضوء ليس مطلوباً
بدلاً عن الغسل أصلاً بل هو مطلوب لرفع الحدث لأن صدر الحديث يوجب أن المطلوب
في حق من أراد الحضور أما الغسل الوضوء بدله عنه فينافي مدعى المتن من قوله
سن غسل قبله ع ش ا ط ف (قوله والغسل معها أفضل) دفع به ما يرد من
تفضيل المندوب على الواجب وهو الوضوء ويندب له ما شئت من غشي مغطراً ترك الغسل
برماوى وهل ينتقل للتيمم بعد أن يغسل من بدنه ما لا يخاف منه الغطر أو يسقط
التيمم من أصله قال شيخنا ع ش الأقرب السقوط (قوله بعد فجر) وقيل وقته
من نصف الليل ويفوت غسل الجمعة باليأس من فعلها ولا يبطله طر وحدث
ولو أكبر ولا تسن أعادته عند طرو ما ذكر كما تصرح به عبارة المجموع خلافاً
لما في ع ب ك التجريد شو برى واعتمد ع ش سن أعادته (قوله ذهابه) بفتح
الذال شو برى قال تعالى وأنا على ذهابه لقادرون (قوله لأنه أفضى إلى الغرض
الخ) هذا التعليل خاص بالغسل فيقتضى أن التيمم لا يسبقه من ذهابه إلا أن يقال

أحراراً للفضيلة والخبر
الشيخين إذا جاء أحدكم
الجمعة أى أراد مجيها
فليغتسل وخبر ابن حبان
من أتى الجمعة من الرجال
أو النساء فليغتسل ومرف
الامر عن الوجوب إلى الندب
خبر من تواتر يوم الجمعة فيها
ونعمت من اغتسل بالغسل
أفضل رواه أبو داود وغيره
وحسنه الترمذى وقوله فيها
أى فبالسنة اخذ أى بما
جوزه من الأقتة أرعى
الوضوء ونعمت الخصلة
والغسل معها أفضل (بعد)
طلوع (فجر) لأنه معاق بلفظ
اليوم كما سيأتى (وقوله من
ذهابه) اليها (أفضل) لأنه
أفضى إلى الغرض من انتفاء
الراشحة الكريهة حالة
الاجتماع

انه مقيس على الغسل (قوله اغسل حج وعمره) كالأحرام والطواف ودخول الحرم ومكة والوقوف بعرفة أو بالمسح بالحرام ورمى الجمار الثلاث ودخول المدينة وحرمها لا الميت بمزدلفة برماوى (قوله وغسل عيده) أى ولو لحائض ونفساء ويدخل وقته بنصف الليل ويخرج بالغروب وقوله بعد الفجر أفضل برماوى ولم يقل وعيده لا يتوهـم ان له اغسالا (قوله وكسوف واستسقاء) أى ولو لم يفعل الثلاثة منفردا وان كان التعليل قد يدل لخلافه ويشكل على ما ذكر الغسل للتراويح حيث لا يطلب الا لمن يفعله جماعة على المعتد شوبرى ويدخل وقته بأول الكسوف وفى الاستسقاء بإرادة الاجتماع قاله جرو وهو ظاهر فى من يصلى جماعة امامه يصلى منفردا بإرادة الصلاة كما هو ظاهر (قوله لاجتماع الناس) راجع لقوله وغسل عيده الى آخر الخمسة ومقتضاه أنه فى غير العيد يختص بمريد الحضور وليس كذلك فاعل التعليل بحسب الشأن وقال ح ل قوله لاجتماع الناس أى الغرض الاصلى منه ذلك وقوله والزيادة فى العيد فالغرض الاصلى فى العيد شيان اجتماع الناس والزيادة وحيتث تعلم ان الغسل يستحب للمنفرد فى جميع ما ذكر الالجمعة ح ل ع ش (قوله فلا يختص) مفرع على قوله والزيادة (قوله وغسل لغاسل ميت) انظر لوعصى بالغسل كأن يغسل شهيدا أو امرأة أجنبية وقد يقال ان كانت المعصية لاجل ان النهى عنه لذاته كالشهيد لم يندب له أو لعارض هكتغسيل الأجنبية ندب له شوبرى واعتمد ح فى أن الغسل سنة ولوعصى بالغسل مطلقا وتعبيره بغاسل الميت جرى على الغالب والا فلو يعم الميت للمخرج عن غسله ولو شرعا سن له الغسل ان قدر والا فاليتيم ويفوت غسل غاسل الميت اما بالاعراض أو بطول الفصل كذا رأيت فى بعض الموهام وقال بعض مشايخنا أن الأقرب أنه لا يفوت بطول الفصل حررو فى ع ش على م ر والظاهر أن الاغسال السنوية لا تقضى لانها ان كانت للوقت فقد فات أو للسبب فقد زال وهو ظاهر فى غسل الكسوف ونحوه اما غسل غاسل الميت والجنون والاعماء فلا يظهر فيها الفوات بل الظاهر طلب الغسل فيها وان طال الزمن خصوصا وسبب الغسل من الجنون والاعماء احتمال الانزال نعم ان عرضت له جنابة بعد نحو الجنون فاغتسل منها احتمال نواته واندرجه فى غسل الجنابة ولو غسل مرقى فقد تغسل المساوى عن ابن الملقن أن الأوجه طلب غسل واحد عن المتعدد لان الاغسال المندوبة تسد اخل وان نوى بعضهم اشوبرى باختصاصه ولو تعدد الغاسل سن الغسل لكل منهم حيث باشر واكلمهم الغسل بخلاف المعاوين بمناء الماء أو نحوه وظاهر أنه لا فرق أيضا بين

(ومن السنون اغسال حج وعمره تأتى فى هكتناهما) (وغسل عيده وكسوف) (بقسميهما) (واستسقاء) (لا اجتماع الناس لها) (كالجمعة والزيادة فى العيد) (فلا يختص بسن الغسل له) (مريده) (وغسل لغاسل ميت) (مسلم كان أو كافرا)

أن يباشر كل جميع بدنه أو بعضه كيد مثلاً وظاهره أيضاً أن الحكم كذلك ولو لم يكن
الموجود منه إلا العضو المذكور وغسلوه وهو قريب ع ش علي م و انظر
وجه إعادة اللام مع غاسل ولم يجعله كما قبله وقد يقال وجهه اختلاف الغرض
من طلب الغسل فالغرض من الغسل لما قبله النظافة وقطع الرائحة الكريهة
بخلافه من غاسل الميت فالغرض منه إزالة ضعف البدن بحس بدن حال عن الروح
ولهذا أعادها مع ما بعده لأن الغرض من طلب الغسل منه احتمال إزالته تأمل
وقد يقال إنما أعادها فيما بعده لرفع توهم أن المجنون معطوف على ميت أي فيطلب
من غاسل المجنون الغسل وليس مراد تأمل شوبري مع زيادة (قوله غاسل ميت)
وان كان الغسل له مانعاً أو حرم الغسل كالشهيد أو كره كالكافر الحربي وأصل
طلبه إزالة ضعف بدن الغاسل بمعالجة جسمه حال عن الروح ولذلك يندب
الوضوء من حله لا من بعده ويندب الوضوء قبله أيضاً ليكون حله على طهارة
وعلى هذا حمل شيخنا م ر حديث من حله في ميت وضوءاً قوله أي من أراد حله (قوله خبر
من غسل ميتاً فليغتسل ليمتحنه ومن حله فليتوضأ) (قوله وعرفه عن الوجوب) وهو قول
مرجوح للشاذلي أيضاً فالخامس أن غسل الجمعة وغسل الميت فيهما قول للشافعي
بالوجوب شيخنا (قوله وقيس عيتنا) أي في الندب وعدم الوجوب (قوله والمجنون
ومعه) أي سواء كان بالغين أم لا شرح م ر فان قيل ه لا كان واجبا عملاً
بالمظنة لأن الجنون مظنة للإزالة كالوضوء بالنوم الذي هو مظنة لخروج الريح
فيجب الغسل وان لم يعلم خروج المني أجيب بأنه لا علامة على خروج الريح بخلاف
المني لمشاهدته أي من شأنه ذلك فلا يرد أن الجنون قد يطول زمنه فإذا لم يوجد له
علامة مع أنه كان يجب الغسل حال (قوله ومعه) أي ولو لحظة
وينبغي أن يلحق بالمعنى عليه السلام كمران فيندب له الغسل إذا أفاق بل قد يدعى
دخراً في المعنى عليه مجازاً ع ش علي م ر (قوله لا تباع في المعنى عليه)
فقد كان صلى الله عليه وسلم يغشى عليه في مرض موته ثم يغتسل أه حجر
(قوله وكافر أسلم) أي ولو مرتداً برماوى (قوله لا أمره صلى الله عليه وسلم)
قد توقف في الاستدلال بما ذكره على الندب لجواز أن يكون أمرهم بالغسل للجنابة
الحاصلة في الكفر وقوله بعد فلم يأمرهم الخ قد يشك كل بأن الغالب على من أسلم
من البالغين سبق الجنابة لهم فيشكل عدم أمرهم بالغسل ع ش ويجاب بأن
المراد لم يأمرهم بالغسل إلا بعد علمه باتيانهم بغسل الجنابة لكونه معلوماً لهم
فيكون قوله أولاً أمره أي بغسل الإسلام (قوله وكذا ثمانية) أشار بكذا إلى أنهما

خبر من غسل ميتاً فليغتسل
رواه الترمذي وحسنه وابن
حبان وصححه وعرفه عن
الوجوب خبر ليس عليكم في
غسل ميتكم غسل إذا
غسلتموه رواه الحاكم
وصححه على شرط البخاري
وقيس عيتنا ميت غيرنا
(و) غسل (للمجنون ومعه)
عليه إذا (أفاقاً) لا تباع
في المعنى عليه رواه الشيخان
وقيس به المجنون (وكافر)
إذا (أسلم) لا أمره صلى الله
عليه وسلم قيس بن عاصم
بالغسل لما أسلم وكذا ثمانية
ابن أقال رواه ابن أبي خزيمة
وحبان وغيرهما وليس الأمر
للاوجوب

حديثان صحيحان وان امر كل منهما كان في وقت غير الذي امر فيه الاخر ع ش
ولذا لم يقل وثمامة عطفاً على ما قبله (قوله وغيرهما) يحتمل نصبه عطفاً على قيس
وثمامة ولم يقدمه على قوله رواهما ابنا الخ لئلا يتوهم أنه من مرويهما ويحتمل رفعه
عطفاً على ابنا وهو الظاهر تأمل كذا بهامش الجلال المحلى (قوله بالغسل) أي مع
أمره بالواجب أو مع علم قيس به لما قيل أنه كان ذا أولاد في الكفر ومن لازمها
الجنابة برماوى (قوله والواجب الغسل) ظاهرة فوات الاستصحاب فلا يغتسل ثانياً
للاسلام ونقل عن خط والد شيخنا على شرح الروض أنه يستحب أيضاً للاسلام
فان نواه ما كفاه غسل واحد ح ل (قوله للبالغ بالسن) انظر وجهه ووجه
لاحتمال بلوغه بالانزال قبل ولم يعلم به شوبرى (قوله وللخروج من الحمام) أي
يسن الغسل بماء بارد لم يرد الخروج من الحمام لان الماء البارد يقوى البدن (قوله
وليس لثاني حديث صحيح) أي متفق على صحته فلا ينافي أن له حديثاً صحيحاً (قوله
فعلى ابن حبان) أي فالاعتراض على ابن حبان أولى لان الصحيح أرقى من الحسنين
(قوله للاختلاف في وجوبه) وفي كلام شيخنا ويؤخذ به اذكر ان الافضل
بعدهما أي بعد غسل الجمعة وغسل غاسل الميت ما كثرت أحاديثه ثم ما اختلف
في وجوبه ثم ما صح حديثه أي ولم يكترهم ما كان نفعه متعدداً كثر من فوائد معرفة
الا كد تقديمه فيما لو أوصى بماء لاولى الناس به ا ه ح ل وقوله ثم ما اختلف
في وجوبه أي اختلف لا فواهما فلا يرد غسل الجمعة وغسل غاسل الميت لان
الاختلاف في وجوبهما أقوى (قوله وسن بذكر اليها الخ) لو حضر في الساعة الاولى
وخرج اعذر ثم عاد في الثانية قال الشيخ فينبغي عدم حصول البدنة ا ه وفيه وقفة
وسئل شيخنا م ر فوافق على حصول البدنة اذا كان عزمه الاستمرار لولا العذر
ا ه شوبرى (قوله لغير امام) انظر لو بكر الامام هل يحصل له ما يحصل لغيره أولاً ويفرق
شوبرى قال شيخنا ح ف لا يحصل له مخالفة السنة قال ع ش قديقال تأخيره
لكونه مأموراً به يجوز أن يثاب عليه ثواب المبكرين أو يزيد ا ه وينبغي أن يراد
ثواب الساعة التي لو لمب التأخير جاء فيها فان بكره وكفروه في البدنة وغيرها قل
بحروفه (قوله ليأخذوا بحالهم) الضمير راجع للغير باعتبار معناه والمراد انهم
يأخذونها مع القرب من الامام فلا يرد أن التأخيرين يأخذون بحالهم أيضاً
(قوله من اغتسل الخ) هذا مجرد حديث قد رواه في شرح الروض والبهجة تمامه
فقال لخبر الصحيحين على كل باب من أبواب المسجد لانه يكتبون الاول فالاول
ومن اغتسل يوم الجمعة الخ ا ه والغسل ليس بقيد بل مثله اذا راح من غير غسل

لان جماعة أسلموا فلم يأمرهم
بالغسل وهذا اذا لم يعرض له
في الكفر ما يوجب الغسل
من جنابة أو نحوها والا
وجب الغسل وان اغتسل فيه
وأفاد التعبير عن أنه قد
بقيت اغسال آخر سنوية
كك الغسل للبالغ بالسن
والاعتكاف وللخروج من
الحمام (وأكد ما غسل
جمعة ثم) غسل (غاسل
ميت) للاحاديث الصحيحة
الكثيرة في الاول وليس في
الثاني حديث صحيح بل
اعتراض في المجموع على
الترمذي في تحسينه الحديث
السابق من أحاديثه فعلى
ابن حبان في تصحيحه له أولى
وقدم غسل غاسل الميت على
البقية للاختلاف في وجوبه
(وسن بذكر) اليها (لغير
امام) ليأخذوا بحالهم
وينتظروا الصلاة ولخبر
الشيخين من اغتسل يوم
الجمعة غسل الجنابة

وانما ذكر الغسل لبيان الاكل وأما المقيم فيجعل الجمعة فيحصل له ذلك في الساعة
 التي يتبرأ لها ويقصد ما فيه أو لا ينافيه قوله راح لأن قصده ذلك راح في حقه ع ش
 (قوله أي كغسلها) أي فهو تشبيه بليغ ويدل عليه عدوله اليه عن قوله من اغتسل
 من الجنابة فليس المراد به حقيقة الغسل من الجنابة وقيل المراد به ذلك لأنه يسن
 الجماع ليلة الجمعة أو يومها كذا في لوه وظاهره استواءهما لكن ظاهر الحديث
 انه يومها أفضل ويوجه بأن القه منه أمالة كـ ف بصره عما يراه فيستغل قلبه
 كما في حجر قال الشوري وع ش والوجه الاول أولى لأن الحمل على ما ذكر يقتضي
 تحته يصح الثواب من جامع وهو خلاف المقصود ونقل عن المجموع للنووي ما يوافقه
 (قوله ثم راح في الساعة الاولى) انظر ما المراد بالراح هل هو الخروج من المنزل
 الى المسجد حتى لو طال المشي من المنزل الى المسجد زمان كثير يصدق عليه أولا بد
 من دخول المسجد لأن الراح اسم للذهاب الى المسجد محمل نظر والا قرب الثاني
 كما يتبادر من قوله في الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة فان الظاهر منه
 أن الملائكة يكتبون بباب المسجد من وصل اليهم ونقل عن زي ما يوافقه نعم
 المشي له ثواب آخر زائد على ما يكتب له في مقابلة دخوله المسجد قبل غيره ع ش على
 م ر وعبارة البرماوى وانظر هل المراد برواحه دخوله المسجد حتى لو بعدت داره
 جدا بحيث أنه لو سار من الفجر فلم يدخل المسجد الا في الساعة الخامسة مثلاً
 لم يحصل له التكبير الا من الساعة التي دخل فيها أو يكتب له من حين خروجه
 من منزله فيه نظر والذي يجه أن يقال أن السائر المذكور لا يحصل له ثواب من يكرر
 أول ساعة لكن له ثواب مخصوص من حيث بعد الدار والمسقة بحيث أنه يوازي
 أي يساوي ثواب من يكرر وهو محتمل اه (قوله فكانما قرب بقرة) في المختار البقرة
 تقع على الذكر والاتي وناؤها للوحدة وكذا البدنة وسميت بدنة لعظم بدنها وسميت
 البقرة بذلك لأنها تبقّر الارض أي تشقها بالحراثة (قوله كبشا قرن) أي عظيم
 القرون والمعتبر في أسنان تلك الحيوانات الكمال عرفا كما في البرماوى (قوله
 ومن راح في الساعة الرابعة الخ وفي رواية في الرابعة بطة وفي الخامسة دجاجة
 وفيه ان ما بين الفجر والزوال في كثير من أيام الشتاء لا يبلغ ست ساعات وأجاب
 عنه في أصل الروضة بأنه ليس المراد من الساعات الفلكية التي هي الأربع
 والعشرون مقدار اليوم واليلة التي كل واحدة خمسة عشر درجة بل ترتيب درجات
 السابقين على من يليهم في الفضيلة فلا يختلف الحال في يوم الشتاء والصيف حتى
 لو حضروا كلهم في الساعة الاولى مكان الاول أفضل من الثاني والثاني أفضل

أي كغسلها ثم راح أي
 في الساعة الاولى فكانما
 قرب بدنة ومن راح في
 الساعة الثانية فكانما
 قرب بقرة ومن راح في
 الساعة الثالثة فكانما
 قرب كبشا قرن ومن
 راح في الساعة الرابعة

فكانما قرب دجاجة ومن
راح في الساعة الخامسة
فكانما قرب بيضة فاذا
خرج الامام حضرت
الملائكة يستمعون الذكر
وروى النساء في الخامسة
كالذي يهدي عصفورا في
السادسة بيضة فن جاء في
اول ساعة منها ومن جاء في
آخرها مشتركان في تحصيل
البدنة مثالا لكن بدنة الاول
أكل من بدنة الآخر وبدنة
المتوسط متوسطة اما الامام
فيسن له التأخر الى وقت
الخطبة اتباعا للنبي صلى الله
عليه وسلم وخلفائه والبكور
يكون من طلوع (فجر) لانه
اول اليوم شرعا وبه يعلق
جواز غسل الجمعة كما مر
وانما ذكر في الخبر لفظ الروح
مع انه اسم للخروج بعد الزوال
كما قاله الجمهور وغيره لانه
خروج لما يؤتي به بعد الزوال
على ان الازهرى منع ذلك
وقال انه مستعمل عند العرب
في السير أي وقت من ليل
أو نهار وقولنا غير امام الى
آخره من زيادتي (و) سن
(ذهاب) اليها (في طريق
طويل ماشيا) لا راكبا اليها
(بسكنة ورجوع في) آخر (قصر) ماشيا أو راكبا

من الثالث وهكذا قاله ح ل وقوله لا يبلغ ست ساعات مثله في شرح م ر وقال سم
ولي فيه نظرا اذا قل أيام الشتاء مائة وخمسون درجة وهي عشر ساعات فلكية
رايتداء اليوم عند أهل الفلك من الشمس فن الشمس الى الزوال يخصه خمس ساعات
ولا شك أن من الفجر الى الشمس لا ينقص عن ساعة وابتداء اليوم على الراجح هنا
من الفجر فابن الفجر والزوال يبلغ ست ساعات في أقل أيام الشتاء فليتأمل ع ش
على م ر وآخرها على كل قول الى صعود الامام المنبر فالذي ينبغي أن يجعل ما بين
الفجر وخروج الخطيب المنبر ست ساعات قلت الساعة أو كثرت سواء في ذلك
زمن الشتاء أو الصيف فالمراد بالساعة القطعة من الزمان ح ف (قوله دجاجة)
بتثنية الهمزة (قوله فاذا خرج الامام) أي لصعود المنبر من نحو خلو ق ل على
الجلال (قوله حضرت الملائكة) أي طو والضعف فلا يكتبون أحدا قال
في الايعاب وهؤلاء غير المخططة بل وظيفتهم كتابة ما جرى الجملة واستماع
الخطبة شورى والمراد بالذكر الخطبة (قوله اما الامام الخ) ويحق به من به
سلس بول ونحوه فلا يندب له التكبير ظاهرا وان أمن تلويث المسجد ويوجه بأن
السلس من حيث هو مظنة لخروج شيء منه ولو على القطعة والعصاة ع ش
على م ر (قوله فيسن له التأخير) وحكمه قوة الهيبة فيه وتشرف الناس اليه
ق ل (قوله جواز غسل الجمعة) ولو تعارض عليه البكور بلا غسل والتأخير
مع الغسل فالثاني أفضل للخلاف القوي في وجوب الغسل شيئا في شرح البهجة
وانظر لو تعارض البكور والتيمم بدل الغسل فالظاهر تقديم البكور لفوات ما ذكر
شورى وفي ع ش على م ر واذا تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم لان البديل
يعطى حكم المبدل منه من كل وجه لكن يرد عليه أن الغسل انما قدم لانه قيل
بوجوبه أما التيمم ففي سنه خلاف فضلا عن الاتفاق على سنه (قوله مع انه اسم
للخروج الخ) المشهور انه اسم للرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
تعدوا خمساً وتروا بظاناً وعليه فالفقهاء ارتكبوا فيه مجازين حيث استعملوه
في الذهاب وفيما قبل الزوال رشيدى (قوله لما يؤتي به بعد الزوال) أي لصلاة
يؤتي بها فهو مجاز مرسل علاقته السببية لكن من باب اطلاق اسم المجاور للمسبب
في الزمان على السبب كما لا يخفى شيئا والاولى كونه استعارة مصرحة حيث
اطلاق الروح المجاور للمسبب في الزمن وهو الجمعة على الذهاب قبل الزوال
لمشاهنته له في أنه سبب لتحصيل الجمعة أيضا واستعير اسمه له وهو الروح (قوله
ماشيا بسكنة) ويشبهه أن يكون الر كوب أفضل لمن يجهد المشى لمهرم أو ضعف

كافي العبد في الذهاب
والرجوع وذكرهما من
زيادتي ولحقت على المشي في
خبر رواد الترمذي وحسنه
وابن حبان وصححه ونحوه
الشيخين في السكينة اذا
أقيم الصلاة فلا تأتوها وأتم
تسعون وأتوها وعليكم
السكينة وهو مبين للمراد
من قوله تعالى اذا نودي
للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا
الى ذكر الله أي امضوا كما
قري به (الاعذار) في
المذكورات من زيادتي بأن
يشق البكور او الذهاب
او الرجوع فيما ذكرنا المشي
أو يضيق الوقت فالأولى ترك
الثلاثة الأول والركوب
والإسراع وقال المحب الطبري
يجب الإسراع اذا لم تدرك
الجمعة الا به (و) سن
(اشتغال في طريقه وحضوره)
قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر)
أو صلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم لينال ثوابها في هذا
الوقت العظيم (وتزين
بأحسن ثيابه) للعت على
ذلك وغيره في خبر رواد ابن
حبان والحاكم وصحاحه ويزيد
الامام في حسن الهيئة
والبيض منها (أولى) من زيادتي

أو بعده نزل بحيث يمنعه ما يناله من التعبد من الخشوع والخنوع في الصلاة عاجلا
وكأني استعجم عدم الركوب هنا الا لئلا يستعب كما يستعب أيضا في العبد والجماعة
وعيادة المريض بل في سائر العبادات كما قاله حمران ماعدا التسلسل ما سيأتي
أن الركوب فيه أفضل شرح م روع ش عليه (قوله لا راكبا) ذكره مع علمه
مما قبله لانه ربما يتعوز في المشي بما يشمل الركوب ويراد به مطلق الذهاب كقوله
تعالى فامشوا في مناكبها لكن هذا بعيد بعد قول المتن وذهابه وقوله اليها متعلق
بما شيا وذكره ثانيا للنص على أن المشي انما يثاب عليه اذا قصد به صكونه للجمعة
شيخنا وفي الشورى مانعه فهم بعضهم أن اليها مستدرك للاستثناء عنه بقوله
اليها قبله وقد يقال أشار به الى أن المطلوب كون المشي اليها أي فلا يصرفه لغرض
آخر فعمل الثواب حيث كان الباعث عليه الجمعة لا غيرها (قوله كافي العبد)
في الذهاب في الطويل والرجوع في القصير وفيه احالة على مجهول الا أن يقال
الحكم مشهور فيه فكانه معلوم في الذهاب والرجوع وخص الذهاب والرجوع
بالذكر لثبوتها بالنص وغيرهما بالقياس على الجمعة كما يأتي وأما المشي
في الذهاب فسيذكر له دليلا آخر غير القياس تأمل (قوله وعليكم السكينة) هي
التأني في المشي والحركات واجتناب العبث وحسن الهيئة كغض البصر وخفض
الصوت وعدم الالتفات ويطلب ذلك للراكب على دابته ويراد بها الوقار كما
قال الشورى والسكينة بالرفع على الابتداء والخبر والجملة حال هذا هو
المشهور في الرواية والنص على الأغراء أي الزموا السكينة وروى فعلية بكم
بالسكينة وفي ادخال الباء في هذه الرواية اشكال لانه متعدية عنه قال تعالى
عليكم أنفسكم اه فتكون الباء زائدة (قوله فالأولى ترك الثلاثة الأول) وهي
البكور والذهاب والرجوع في ما ذكرنا الركوب في الطويل والرجوع في القصير
وهي أول بالنسبة لقوله أو المشي أو يضيق الوقت في كلامه خمس صور وقوله
والركوب راجع لقوله أو المشي وقوله والإسراع راجع لقوله أو يضيق الوقت كما قرر
شيخنا (قوله يجب الإسراع) وإن لم يلحق به وقد يشكل ذلك بما مرله من انه اذا وجد
مركوبا لا يلحق به أوليا سببا أو فائدة كذلك سقطت الجمعة عنه الا أن يقال أن الناس
لا يعدون الإسراع لعبادة نقصا فلا يقال انه حينئذ غير لائق به بل لائق به لقصد
العبادة ع ش (قوله وتزين بأحسن ثياب) والتزين مختص بعمره الحضور كالفضل
ومختص أيضا بالذكرا أما المرأة ولو عجزا فبكرها الطيب والزينة بفاخر الثياب عند
إرادتها حضورها نعم يسن لها قطع الرائحة الكريهة وهذه الأمور وان استعيت لكل

ما خرج جمع كانص عليه نهى في الجمعة آكد استقبابا شرح م ر (قوله في خبر رواه ابن حبان) ولقظه من اغتسل يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه ومسح من طيب كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يخط أعناق الناس ثم صلى ما كتبه الله له ثم انصت اذا خرج امامه حتى يفرغ من مسلاته كانت كفارة لما بينها وبين جمعة التي قبلها شرح م ر (قوله والبيض أولى) أسهل بيض بضم الباء وسكون الياء فكسرت الباء لاجل الياء قال ابن مالك فدل له واجر وجره وقال أيضا

ويكسر المضموم في جمع كما يقال هم عند جمع أهليها

وقرئ أولى وكونها جديدة أولى ان تيسرت والافاقرب من الجديدة أولى من غيره والا كمل ان تكون كلها بيضا والافاعلاما فان كان أسفلها فقط لم يكف وقيدته أيضا بعض المتأخرين بحثا بغير أيام الشتاء والوحد وهو ظاهر حيث خشى تلويثها وهل يحصل له الثواب المذكور ولو كان الثوب الأبيض مقصوبا أم لا فيه نظر والاقرب الحصول لانه انما نهى عن لبسه لحق الغير فاشبه ما لو توشأ بالماء المنسوب فانه يثاب عليه من حيث الوضوء وان عوقب من حيث اتلاف مال الغير وبقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العيد فلا يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الأبيض حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الاغلافيها لكن يشكل على هذا الاخبار ان قضيته قوله في كل زمن أنه لو رويت الجمعة رويت في جميع اليوم وقد ترجع مراعاة العيد مطلقا اذا الزينة فيه استحسنتها في الجمعة ولهذا يسن القسل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر فليتأمل شرح م ر وع ش مع زيادة (قوله تخبر البسوا من ثيابكم البيضاء) والبسوا بكسر المهملة وقع الباء لانه من باب علم اذا كان في الاجرام كاهنا ومن باب ضرب اذا كان في المعاني كما في قوله تعالى وللبسنا عليهم ما يلبسون وقوله ولم يلبسوا ايما هم بظلم والحديث عام ليوم الجمعة وغيره ففيه المدعى وزيادة فان قلت مع أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وانه خطب بالناس وعليه عمامة سوداء وفي رواية دخل مكة يوم الفتح وعليه شقة سوداء وفي أخرى عن ابن عدي كان عليه عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه وفي أخرى لا يطبراني أنه عم على عمامة سوداء وأرسله الى خيبر وتقل لبس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه كلها رافعة فعلية محتملة فقدم القول وهو الامر بلبس البيضاء عليهم ما على أنه لا لبس فيها لبسه يوم الجمعة بل في نحو الحرب لانه اردب وفي لبسه يوم الفتح الاشارة الى أن ملته لا تغير اذا كل لون غيره يقبل التغير وفي العيد لان

تخبر البسوا من ثيابكم
البياض فانها من خير ثيابكم
وكفوا فيها موتاكم رواه
الترمذي وغيره وصححه

الأربع فيه أفضل من البياض كما نقله ع ش عن جر (قوله ما صبغ قبل نفسه)
 إماما صبغ منسوباً فقد ذهب البندقي وغيره إلى كراهة لبس ذلك وعلاه الراقي
 بأنه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه وعلاه الشهاب البرلسي بأنه قد يكثر ما يتفصل منه
 من الصبغ فيشوه البدن هذا وقد قال شيخنا المتهتم بعدم كراهة لبسه ح ل (قوله
 وبتطيب) أي لغیر محرم ومسامح وامرأة تترى بالماضور ولو يجوزوا أنظر حكمه إعادة
 العامل وهو الباء فيه وما بعده ولا تركها كفاً في غيرها وأقول لو تركها التوهم أنه
 معطوف على بكور أي وسن بكور وتطيب الخ فلا يفيد أنه مما يترى به فأعاد العامل
 ليفيد به أنه معارف على أحسن ثيابه ليكون مما يترى به شو برى (قوله وبازالة
 نحو ظفر) أي لغیر محرم ويريد تضيعة في عشر ذي الحجة شو برى (قوله كصان)
 أشاره إلى أنه لا فرق بين ربح الغم وغيره ولو من القرج أو الثياب ق ل (قوله ساعة
 الإجابة) أي إن الدعاء فيها يستجاب ويقع ما دعي به حالاً يقينا فلا ينافي أن كل دعاء
 مستجاب وهي من خصائص هذه الأمة شو برى و برماوى (قوله وهي ساعة خفيفة)
 عبارة ابن جر وهي لحظة لطيفة (قوله وأرجاها من جلسة الخطيب) أي قبل الخطبتين
 وقيل بينهما وقيل من معودة أي لا تخلو عن هذه المدة فيأتي بالدعاء إذا جلس
 الخطيب قبل أن يجتنب وبين الخطبتين وبين ما وبين الصلاة أو بعد التشهد قبل
 السلام لا في حال الخطبة فاندفع ما قيل كيف يأتي بالدعاء في حال الخطبة وهو ما مور
 بالانصات وأجاب البلقيني بأنه ليس من شروط الدعاء التلطف بل استحضار ذلك
 في قلبه كاف ح ل وقد قال الاشتغال بالدعاء بالقلب يمنع ملاحظة معنى الخطبة
 المقصود من الانصات وسئل جر عما أسأله أن من حين جلوس الخطيب إلى فراغ
 الصلاة يتفاوت باختلاف الخطباء إذ يتقدم بعضهم ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق
 الخطيب الواحد بالنسبة لبعض الجمع فهل تلك الساعة متعددة فهي في حق كل
 خطيب ما بين جرسه إلى آخر الصلاة فأجاب بقوله لم ينزل في نفسه ذلك منذ سنين
 حتى رأيت الناس يري نقل عن بعضهم أنه قال يلزم على ذلك أن تكون ساعة الإجابة
 في حق جماعة غير هائي حق آخر من وهو غلط وسكت عليه وفيه نظر ومن ثم قال
 بعض المتأخرين ساعة الإجابة في حق كل خطيب وسامعيه ما بين أن يجلس إلى
 أن تنقضي الصلاة كفاً في الحديث فلا دخل للعقل في ذلك بعد صحة العقل فيه شو برى
 ويجاب أيضاً بأن تلك الساعة تثقل فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل
 آخر ح ل (قوله بعد العصر) لأحاجة إليه لأنه معلوم من آخر ساعة أو ضراً لأن
 جعل طرفاً لا آخر لأنه أكثر من ساعة ق ل (قوله فيجتمه) أن هذه الساعة

وبلى البيض ما صبغ قبل مسجدة
 (و) تزيين (بتطيب) لذكرك
 في خبر ابن حبان والحاكم
 السابق (وبازالة نحو ظفر)
 كنهه للاتباع رواه ابن زرك
 منده (و) نحو (ربح) كرية
 كصان وروى ثلثاً لا يأتى به
 أحد قول الشافعي من نطق
 بوجه قل هـ مـ وهـ من طاب
 ربحه زاد عقله ونحو من زيادته
 (و) سن (أكثر دعاء) يومها
 وليأتها أم يومها فليرجأ أن
 يصادف ساعة الإجابة وهي
 ساعة خفيفة وأرجاها من
 جلوس الخطيب إلى آخر
 الصلاة كفاً في خبر مسلم قال
 في الجوع وأما خبر يوم الجمعة
 وثنا عشرة ساعة فيم ساعة
 لا يوجد مسلم يسأل الله شيئاً
 إلا أعطاه إياه فتمسوها آخر
 ساعة بعد العصر فيجتمه أن
 هذه الساعة منقولة

منتقلة الخ) ضعيف والمعتمدان هما تلزم وقتا بعينه كما ان المعتمد في ليلة القدر انهما تلزم
ليلة بينهما قوله كما هو المختار ضعيف كما قررته شيخنا (قوله تكون يوما في وقت) أي من
جلوس الخطيب الى آخر الصلاة ويوما في آخر وهو بعد العصر ل (قوله كما هو
المختار) لعله عنده من حيث الليل والاطل المعتمدان هما تلزم ليلة بعينها كما ذكره ع ش
(قوله بلغني) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع ع ش (قوله واكثر
صلاة) قال أبو طالب المكي أقل اكثر الصلاة عليه ثلثمائة مرة ويقدمها على قراءة
القرآن غير الكهف ويقدم عليه تكبير العيد لو وافق ليلة الجمعة لان الأقل أولى بالمراعاة
كما طلب ترك أخذ الظفر والشعر في يوم الجمعة في عشر ذي الحجة ليريد التضيعة وترك
الطيب فيه لأصا ثم والمعدة ونحو ذلك قد به علم ما ذكرنا كل محل طلب فيه ذكر
بخصوصه فالاشتغال به فيه أولى من غيره ولو من قرآن أو ما ثور آخر ق ل (قوله فن
صلى على صلاة) فيه ان هذا لا يختص بالصلاة ليلة الجمعة (قوله واكثر قراءة
الكهف) وأقل الاكثر ثلاثة وقراءتها سارا أكد وأولها بعد الصبح مسارعة
الى الخير ما أمكن والحكمة في تخصيصها ان فيها ذكر أحوال يوم القيامة ويوم الجمعة
شبيهة به لما فيه من اجتماع الناس ولانه ثبت في صحيح مسلم أن الساعة تقوم يوم
الجمعة ودالب الاكثر من الصلاة ومن قراءة الكهف لا يقتضي كون أحدهما أفضل
من الآخر قاله ح ل وفي ق ل على الجلال وهي أفضل من الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم فقد ورد ان من داوم على العشر آيات أولها آمن من الدجال (قوله خبر
من قرأ سورة الكهف) فيه أن المذعي أكثر قراءة الكهف وهذا لا يدل عليه بل
يصدق برة واجب بأنه يدل عليه الاكثر بمفهوم الأولى لانه اذا كان يحصل له
بقراءتها مرة ما ذكر فكيف بالاكثر شيخنا ح ف (قوله أضاء له من النور) أي من
أجله أو من بيانية لما وهذا كناية عن غفران ذنوبه الواقعة بين الجمعتين وحصول
الثواب بينهما فالمراد بالنور لازمه وهو الغفرة والثواب وحيفئذ يكون نور الأقرب
الى البيت العتيق بقدر نور الأبعد عنه لوجع وان كان مستطيلاً والحاصل
ان القريب والبعيد في النور سريان وهذا كله ان أريد بالبيت العتيق الكعبة
فان أريد بالبيت العتيق البيت المعمور اتجه ما ذكرناه ح ل وعلى كل فهو كناية
عن حصول الثواب العظيم بحيث لو جسم لكان مقداره من مكانه الى البيت وهذا
الحديث متعلق بالمسكان والذي بعده بالزمان (قوله وكره تخط) أي كراهة تزيه
كافي المجموع وان نقل عن النص حرمة مع ان الأيداء حرام وقد قال صلى الله عليه
قلت ما وجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع ان الأيداء حرام وقد قال صلى الله عليه

تكون يوما في وقت و يوما في
آخر كما هو المختار في ليلة القدر
وأما ليلتها فبالقياس على يومها
وقد قال الشافعي رضي الله
عنه باغنى أن الدعاء يستجاب
في ليلة الجمعة (و) أكثر
(صلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم) يومها وليلتها لخبر أكثر
على من الصلاة ليلة الجمعة
ويوم الجمعة فن صلى على صلاة
صلى الله عليه بها عشر رواه
البهيقي بإسناد جيد كافي المجموع
(و) أكثر (قراءة الكهف
يومها وليلتها) لخبر من قرأ سورة
الكهف في يوم الجمعة أضاء
له من النور ما بين الجمعتين
رواه الحماكم وقال صحيح
الاسناد وخبر من قرأ سورة
الكهف ليلة الجمعة أضاء له
من النور ما بينه وبين البيت
العتيق رواه الدارمي فقول
يومها وليلتها متعلق بالمسائل
الثلاث كما تقرروا كرا أكثر
القراءة من زيادة (وكره تخط)

وسلم أجلس فقد أذيت قلت ليس كل اذاء حراما والمخطئ هنا عرض فان التقديم
أفضل ومن الخطئ المكروه ما جرت به العادة من الخطئ لتفرقة الاجزاء أو تضيير
المسجد أو سقي الماء أو السؤال لمن يقرأ في المسجد والكرامة من حيث الخطئ
أما السؤال بمجرد فينبغي أن لا يكره بل هو سعي في خير واعدة عليه ما لم يرغب
الحاضرون الذين يخطأهم في ذلك والا فلا كرامة ع ش على م ر وما جرت به
العادة من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس
قبل حضور أصحابها مع تأخيرهم إلى الخطبة أو ما يقاربها لا بعد في كرامته بل قد
يقال بتضييعه لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة كما في شرح م ر وعادة البرماوى
ويكره بث سجادة ونحوها لما فيه من التحجير مع عدم احياء البقعة خصوصا
في الروضة الشريفة اه وظاهر عبارة ح ل أن البعث المذكور حرام ونفها
ولا يجوز أن يبعث من فرش له نحو سجادة لما فيه الخ قول م ر بل قد يقال بتحرره
أي تحريم الفرش في الروضة قال ع ش عليه هذا هو المعتمد وقد علمت من عبارة
البرماوى اه قال بالكرامة والروضة الشريفة ليست قيد في الحكم كما هو ظاهرا
بل سائر المساجد حكمها كذلك بدليل قول م ر لما فيه من تحجير المسجد من غير
فائدة وإنما خص الروضة الشريفة لانها هي الواقع فيها ذلك فافهم (قوله رقاب
لناس) أي قريب رقاب الناس والافهولا يخطئ الا السكتف كما قرره شيخنا
والمراد بالرقاب الجنس فيكره تخطئ رقبة أو رقبتين كما قاله ح ل ويؤخذ من التعبير
بالرقاب أن المراد بالخطئ أن يرفع رجله بحيث يجاذى في تخطئه أعلى منكب
الجمالس وعليه فيأيقع من المرورين الناس ليصل إلى نحو الصف الاول مثلا ليس
من الخطئ بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرجة في الصفوف يمشى فيها ع ش
على م ر (قوله رواه ابن حبان والحاكم) وعادة شرح الروض لانه صلى الله عليه
وسلم رأى رجلا يخطئ رقاب الناس فقال له اجلس فقد أذيت وأذيت أي تأخرت
رواه ابن حبان والحاكم وصحماه (قوله الا لامام) وكالا امام الرجل المعظم في النفوس
لصلاح او ولاية او علم لان الناس يتبركون به ويسرون بخطئه سواء الف موضعا
اولا فان لم يكن معظما لم يخط وان كان له محل مألوف وكالا امام من جلس في محراب الناس
فلا يكره تخطئه وكذا الواسع من لا تتقدمهم الجمعة كالعبيد والصبيان إلى الجامع
وتوقف سماع اركان الخطبتين على تخطئ السكاكين فانه يجب عليهم التخطئ بل قد
يجب عليهم اقامتهم من محلهم اذا توقف ذلك عليه وبه يقيد قولهم اذا سبق الصبي إلى
الصف الاول لا يقام من محله كما نقله ع ش على شرح م ر اه والحاصل ان التخطئ

رقاب الناس للبحث على النعم
من ذلك في خبر رواه ابن حبان
والحاكم وصحماه (الا لامام)
لم يجد طريقا الا بتخطئ فلا يكره
لاضطراره اليه

يرجى فيه ستة أحكام فيجب ان توقفت الحجة عليه والافصر مع التأذي ويكره مع
عدم الفرجة امامه ويندب في الفرجة القريبة لمن لم يجد موضعاً في البعيدة لمن
لم يرج سدها ولم يجد موضعاً وخلاف الاولى في القريبة لمن وجد موضعاً وفي البعيدة
لمن رجا سدها ووجد موضعاً على ما تقدم ويباح في هذه لمن لم يجد له موضعاً كما افاده
ق ل على الجلال (قوله ومن وجد فرجة) بضم الفاء وقضها ويقال وكسرها
وهي الخلاء الظاهر وعبر عنها في صلاة الجمعة بقوله أو وجد سعة وهي أن لا يكون
خلاء ويكون بحيث لو دخل بينهم وسعة فليجروا للفرق في المطين وجهه أو لا شورى
وعبارة البرماوى وهي خلاء ظاهر أقله ما يسع واقفاً وخرج بها السعة فلا يغطي
اليها ما لقا قال الشورى وحاصل المعتمد كافي شرح المذهب وجرى عليه الجلال
انه اذا وجد فرجة لا يكره له التخطي مطلقاً أى سواء كانت قريبة أو بعيدة رجا
تقدم أحد اليها أم لا وأما استصحاب تركه فاذا وجد موضعاً استحب ذلك والا فان رجا
انسداده فكذا ذلك والا فلا يستحب تركه فاقبته اه وقوله والا فان رجا انسداده
فكذلك فيه شئ لانه اذا لم يجد موضعاً يكون معذوراً ولا يذنب اذا فعل (قوله
الابتغى واحداً الخ) المراد بالواحد في كلامه الشخص بأن يكون ملاصقاً بجدار مثلاً
والمراد بالاثني الشخصان ويكونان من صف واحد والثلاثة لا تكون الا من صفين
بأن يكون شخص في صف ملاصق لوجود دار والاثنيان في صف آخر فلا ينافى مأمور
في شروط الاقتداء من ان تخطى الرقاب مقيدة بصفين لما علمت من جل كلامه على
الاشخاص لا على الصفوف (قوله فلا يكرهه) فيكون التخطي حينئذ خلاف الاولى
(قوله وحرم على من تلهه الخ) وحمل الحرمة ان كاهلها بالتهى ولا ضرورة كبيع
لامضطرباً بأكاه وبيع كفن ليت خيف تغييره بالتأخير والافساح لحرمة وانفاقت
الجمعة ح ل (قوله اشتغال بغير بيع) كالكسابة لغير تحصيل نجوما طهره وسترته
وشراء أدوية لمريض وما دام لطلد وبيع ولى مال موليه بغيطة ظاهرة لكن ذكر
شيخنا ان ولى اليتيم لو طلب منه بيع مال موليه وقت النداء اثنان أحدهما تلهه الجمعة
والآخر لا تلهه وقد بذل الاول ديناراً والثاني نصف ديناراً يبيع من المتانى
أى حيث كان يتمن مثله كما هو ظاهر ح ل (قوله بغير بيع) أى وان علم انه يدرك
الجمعة ولو كان نزاه بباب المسجد أو قريب منه فهل يحرم عليه ذلك أم لا اذا تشاغل
كالماضى في المسجد كل محتمل وكلامهم الى الاول أقرب وحمل الاشتغال
بالعبادة كالكسابة كالا اشتغال بغير البيع فتفى كلامهم ثم شرح م ر وانه
في شرح الارشاد يجرشوى وقوله كالكسابة أى خارج المسجد لانه المفروض

(ومن وجد فرجة لا يصلها
الابتغى واحداً أو اثنين أو
أكثر) ولم يرج سدها فلا
يكره له وان وجد غيرها
لتقصير القوم بأخلائهم لكن
يسن له ان وجد غيرها أن لا
يتخطى فان رجا سدها كان
رجى أن يتقدم أحد اليها اذا
أقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى
وذكر الكراهة مع قولى
الا لا امام الى آخره من زيادتي
(وحرم على من تلهه) الجمعة
(اشتغاله بغير بيع) من عقود
وصنائع وغيرها مما فيه تشاغل
عن السعى الى الجمعة

(قوله بعد شروع في أذان خطبة) أي بين يدي الخطيب حل فان قلت لم تقيدت المحرمة
هنا به دون التنفل فانه بمجرد الجلوس قلت يمكن أن يفرق بأن التنفل حاضر ثم
فلاعراض منه أفحش بخلاف العاقد ههنا فانه غائب فلا يتحقق الاعراض منه الا بعد
الشروع في المقدمات القريبة وأولها الاذان شورى (قوله في غير المسجد) ولو كان
قريباً منه ا ط ف وقال ح ل أي في غير محل تصح فيه الجمعة خلف الامام
وقصد الصلاة فيه بأن كان جلس قدام المسجد والباب مفتوح فلا يحرم ولا يكره
في حقه (قوله فبأنه في طريقه) مفهوم قوله في حق من جلس وقوله أو قصد
في الجامع مفهوم قوله في غير المسجد والانساب بكلامه السابق أن يقول فعقد لي شمل
غير البيع ويمكن أن يقال بأنه مثلاً (قوله لا عاتته على الحرام) بخلاف ما لو تكلم
ما لا يكره مع شائعيه ل الخطبة فالحرمة على المسالك لان الكلام يتصور من واحد
بخلاف البيع وهو بر ماوى (قوله فان عقد من حرم عليه العقد الخ) المناسب
أن يقول من تلزمه الجمعة لانه الذي تقدم شورى (قوله لماسفيه من الضرر) أي لما
فيه من نفع البيع من الضرر ح ل (قوله وهذا) أي المفهوم المذكور بقوله
ام قبل الزوال فلا يكره وقوله مع نفي التعريم بعد الخ أي الذي دل عليه المنطوق
للمذكور بقوله وكره قبل الاذان الخ فكل من المنطوق والمفهوم عقيد بما اذا لم يلزمه
السعي حيثئذى حين اذا كان قبل الزوال أو بعده وقبل الاذان بأن كان لا يدرك
الجمعة الا بذهابه في هذا الوقت فتأمل

(فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به الخ)

كان الاولى أن يقول ومع حكم الزمة لان الفصل مشتمل على ما ذكرنا من دخولها
في قوله في بيان ما تدرك به وما لا تدرك به أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه وهو غير
معيب ا ه ع ش والجواب الاول منه من اجل قول المتن ولوه لفظة لان مراده بذلك
مسئلة الزمة شرح هذه الزمة تأمل لكن م وفي مخرجه ذكر الزمة في الترجمة
فقال وما يجوز ولا مزحوم وما يمنع من ذلك ومنه جرح (قوله مع اماءها) الاضافة
للجنس فتصديق بالامام والامامين كما يأتي وقوله ركعة أي ولو كانت قيام الاولى
فقط أو ركوعها فقط بالنسبة للخليفة كما يأتي في قوله ثم ان أدرك الاولى الخ وهذه تسمى
ركعة بمسبب المراد وبعبارة ح ل قوله من أدرك ركعة أي كما لا بالنسبة لغير الخليفة
الا في بيانه فان أدرك الركعة في حقه يكون بأدراك القيام أو الركوع وعن هذا
احتراز بقوله مع اماءها وقال الشورى واحتراز بقوله مع اماءها على أدراك الركعة
مع سبقه لا يكون مدركاً للجمعة رجي عليه شيخنا رحمه الله جرحاً في أدراك الجمعة

قوله بعد شروع في أذان خطبة) أي بين يدي الخطيب حل فان قلت لم تقيدت المحرمة
هنا به دون التنفل فانه بمجرد الجلوس قلت يمكن أن يفرق بأن التنفل حاضر ثم
فلاعراض منه أفحش بخلاف العاقد ههنا فانه غائب فلا يتحقق الاعراض منه الا بعد
الشروع في المقدمات القريبة وأولها الاذان شورى (قوله في غير المسجد) ولو كان
قريباً منه ا ط ف وقال ح ل أي في غير محل تصح فيه الجمعة خلف الامام
وقصد الصلاة فيه بأن كان جلس قدام المسجد والباب مفتوح فلا يحرم ولا يكره
في حقه (قوله فبأنه في طريقه) مفهوم قوله في حق من جلس وقوله أو قصد
في الجامع مفهوم قوله في غير المسجد والانساب بكلامه السابق أن يقول فعقد لي شمل
غير البيع ويمكن أن يقال بأنه مثلاً (قوله لا عاتته على الحرام) بخلاف ما لو تكلم
ما لا يكره مع شائعيه ل الخطبة فالحرمة على المسالك لان الكلام يتصور من واحد
بخلاف البيع وهو بر ماوى (قوله فان عقد من حرم عليه العقد الخ) المناسب
أن يقول من تلزمه الجمعة لانه الذي تقدم شورى (قوله لماسفيه من الضرر) أي لما
فيه من نفع البيع من الضرر ح ل (قوله وهذا) أي المفهوم المذكور بقوله
ام قبل الزوال فلا يكره وقوله مع نفي التعريم بعد الخ أي الذي دل عليه المنطوق
للمذكور بقوله وكره قبل الاذان الخ فكل من المنطوق والمفهوم عقيد بما اذا لم يلزمه
السعي حيثئذى حين اذا كان قبل الزوال أو بعده وقبل الاذان بأن كان لا يدرك
الجمعة الا بذهابه في هذا الوقت فتأمل

الاستوى أن لا يكره في بلد يؤخرون ١٢٣ يحل فيها تأخيرها كثيراً كما لا يكره من الضرر ما قبل الزوال
يكره وهذا مع نفي التعريم بعده وقبل الاذان والجلوس محمول كما قال ابن الرفعة على من لم يلزمه السعي حيثئذى ولا في حرم ذلك
(فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به مع جواز الاستحلاف عدله (من أدرك) مع اماءها (ركعة

بادراك ركعة مع مسبوق قام يتم صلاته اه ولو اقتدى بهذا المسبوق في هذه الركعة
 أربعون ناوين الجمعة حصلت لم الجمعة كذا أفنى به الشهاب جهر ومخالفة شيخنا
 م ر فافنى باققلاب صلاتهم ظهورا ويتمونها ار بصالن كانوا جازين بالاقبال
 احرامهم من أصله وهو الوجه الوجه بل وأوجه منه عدم اعتقاد احرامهم بطلاناً
 (قوله ولو ملغقة) الغاية للرد (قوله لم تنه الجمعة) أي بشرط تمام الجماعة والرد
 الى تمام الركعة فلو فارقه القوم بعد الركعة الاولى ثم اقتدى به شخص وصلى ركعة
 معه لم تحصل له الجمعة لفقد شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يتخذ من اقامته
 في الشروط ع ش علي م ر (قوله بفارقتة) أي المأموم امام بالنسبة أو بغيره
 الامام من الصلاة اما يحدث أو غيره برماوى وشورى فالمراد بالمفارقة الاثم (قوله
 جهر) وحيث يقال لنا منفرد يصلى فريضة مؤداة بعد الزوال ويستحب له أن يهر
 بالقراءة فيها ح ل (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) لما كان في المتن دعوتان أتى
 بدليلين الاول والاوى والثاني والثانية (قوله فقد أدرك الصلاة) أي الجمعة أي
 أدركها حكا لا توابا كما ملاحظ م ر (قوله وقال من أدرك) أتى به لرفع توهم
 أن الجمعة تحصل بركعة وهو دليل على قول المتن فيصل الخ والاول دليل على قوله
 لم تنه الجمعة فلا يقتال لفائدة الحديث الاول كما علمت فافهم (قوله وفتح الصاد)
 هذا واللفظ الوارد ولو قرأ بفتح الباء وكسر الصاد جاز أيضاً وهو الظاهر من التعدية
 بخبر الجوز من يصلى معنى يضم فعده بالى والافه ويتعدى بنفسه (قوله بعد سلام
 امامه) لم يقل أو مفارقتة اشارة الى انه حيث لم يدرك معه ركعة لم يجز له نية المفارقة
 كما يجب عليه الاحرام بالجمعة فيما لو أدركه في التشهد مثلاً لا احتمال أن يتذكر الامام
 ترك ركن فيأتى به ويوافق المأموم فيدرك الجمعة ومفارقتة تؤدي الى تقويت الجمعة
 مع امكانها ع ش علي م ر (قوله اولى) لان قول الاصل من أدرك ركوع
 الثانية يشعر بأن من أدرك ركوع الثانية فقط يدرك الجمعة وليس كذلك
 بل لا يدركها الا بادراك جميع الركعة وقول الاصل فيصل بعد السلام ركعة لا يشمل
 نية المفارقة وخروج الامام من الصلاة يحدث أو غيره (قوله وينوى في اقتدائه جمعة)
 هذا على الاصح ومقابلته ينوى الظهر لانها التي يفعلها ويحل الخلاف في من علم حال
 الامام والابان رآه قائماً ولم يعلم هل هو معتدل أو في القيام فينوى الجمعة جزماً
 كما في شرح م ر وقوله وجوباً أي اذا كان ممن يجب عليه الجمعة والابان كان مسافراً
 أو عبداً أو نحوهما ممن لا تلزمه الجمعة فينوى ذلك استعجاباً وعليه يحصل كلام
 الروض والاتوار حيث عبر الاول بالاستعجاب والثاني بالوجوب أفاده الشورى

(ولو ملغقة لم تنه الجمعة فيه صلى
 بعد زوال قدوته) بفارقتة
 أو سلام امامه (ركعة) جهر
 لا تمامها قال صلى الله عليه
 وسلم من أدرك من صلاة الجمعة
 ركعة فقد أدرك الصلاة وقال
 من أدرك من الجمعة ركعة
 فليصل اليها أخرى رواها
 الحاكم وقال في كل منها
 ايضاده صحيح على شرط الشيخين
 وقوله فليصل بضم الباء وفتح
 الصاد وتشديد اللام (أو) أدرك
 (دونها) أي الركعة (فاتته)
 أي الجمعة لفهم الخ بر الاول
 (فيتم) بعد سلام امامه صلاته
 (ظهوراً) لغوات الجمعة وتعبيري
 بركعة ويزوال القدوة اولى
 من تعبيرة بركوع الثانية
 وبيعد السلام (وينوى)
 وجوباً (في اقتدائه جمعة)
 لا ظهراً

(قوله موافقة الامام) مقتضاه انه لو كان الامام زائدا على الاربعين ولم ينو الجماعة
كان نوى الظهور لا يجب نية الجماعة حينئذ على من ذكره حرج اى لانه لا موافقة هنا
وايس كذلك بل ينوى الجماعة مطلقا انما من الميل الثاني شيخنا ح في عبارة
الشوبرى قوله موافقة الامام هذا ظاهر في من كان يصلي الجماعة فان كان يصلي
غيرها فلا ينويها الا ان يقال من شأن امامها نيتها فاعتبر ما من شأنه فليجوز (قوله
ولان اليأس الخ) لا يحتمل السلام لا يحصل به اليأس بمجرد الاحتمال ان يتذكر
قبل طول الفصل ترك ركن فيصود اليه فيضم الى ما قبل السلام بما بعده عند قرب
الفصل لا نأقول بالسلام زالت القدوة والاصل التمام وانما نظر الاحتمال المذكور
من قيام الصلاة لتقوية بقيامها وقد ضعف بالسلام ولو نظر لذلك لم يقدرب الفصل
لا احتمال التذكر مع الطول فيستأنف ظيئنا مل شوبرى (قوله اذ قد يتدارك)
صرح في انه يتابعه في الزائد ويعارضه قوله لا يتابع الماء وم الامام في الزائد جملا
على انه سهى واجيب بان صورة ذلك ان المأموم علم ان الامام ترك ركنا بان أخبره
معصوم بذلك او كتب له الامام به شيخنا وعبارة شرح م واستشكل بأنه لو بقي
عليه ركعة فقام الامام الى خامسة لا يجوز له متابعتها جملا على انه قد ترك ترك ركن
واجيب عنه بان ما هنا محمول على ما اذا علم انه ترك ركنا فقام لياق به فيتابعه وقوله
ايضا اذ قد يتدارك الخ ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلي ظهر اقسام لثلاثة وانتظره
القوم ليسلموا معه فاقتدى به مسبقا واتي بركعة فينبغي حصول الجماعة له لانه
يصدق عليه انه ادرك الركعة الاولى في جماعة بأربعين ع ش على م ر (قوله
واذا بطلت صلاة امام الخ) حاصل الكلام في هذا المقام من وجوه أربعة الاول
جواز الاستغلاف وعدمه الثاني وجوب نية الاقتداء بالخليفة وعدمه الثالث بيان
ما يدرك به الخليفة الجماعة الرابع بيان ان الجماعة مارة تتم له وللقوم وارة تتم لهم دونه
وارة لا تتم لهم ولاله وكلها في المتن الا الوجه الثاني فقد أشار اليه في الشارح وضابطه
ان يقال يجب على القوم نية الاقتداء بالخليفة حيث كانت الصلاة غير جمعة اذا
لم يخلف الامام عن قرب سواء كان مقتديا به قبل بطلان صلاة الامام أم لا وسواء
وافقه في نظم صلاته أم لا أو خلفه عن قرب وسكان غير مقتدي به لكن خالفه في نظم
صلاته شيخنا ح في والحاصل ان الاستغلاف اما في الجماعة أو غيرها والخليفة اما
مقتدي به قبل بطلانها أم لا وعلى كل اما ان يستغلفه عن قرب أولا فهذه ثمانية حاصلة
من ضرب الاثنين في الاربعة السابقة وعلى كل اما ان يوافق الامام في نظم صلاته
أم لا فالمجموع ستة عشر (قوله جمعة كانت أو غيرها) وسواء في الصورةين اتفق نظام

موافقة الامام ولان اليأس
منه لم يحصل الا بالسلام اذ
قد يتدارك امامه ترك ركن
فيأتي بركعة فيترك الجماعة
وهذا يحصل على من لا عذر له
ولا يشك كل بما مر بين له عذر
واما من زواله من أن اليأس يحصل
برفع الامام رأسه من ركوع
الثانية ويترك بان لمن مر
ان يصلي الظاهر قبل فوت
الجمعة فلا تقوت عليه بمجرد
احتمال ادراكها فنبهنا على
الظاهر بخلاف من هنا فان الجماعة
لازمة له فلا يتبدى غيرها مع
قيام احتمال ادراكها (واذا
بطلت صلاة امام) جمعة
كانت أو غيرها

صلاة الا امام وصلاة الخليفة أو اختلف فهذه أربع صور يجوز الاستخلاف فيها ولا يحتاج القوم فيها الى تجديد نية اقتداء بقول الشارح استأنفوا نية قدوة به أي على سبيل الجواز وقال شيخنا ح ف بعد ما ذكر الوجوه الاربع السابقة وحاصل مسألة الاستخلاف انه اذا كان في غير الجمعة جاز مطلقا أي سواء كان الخليفة مقتدا بالامام قبل بطلان صلاته أم لا خلفه عن قرب أم لا وفاقه في نظم صلاته أم لا فهذه ثمان صور وفي الجمعة اثنان وهما اذا كان مقتدا به قبل البطلان وخلفه عن قرب سواء وافق في النظم أم لا فهذه العشرة يجوز فيها الاستخلاف دون غيرها لكن القوم يحتاجون لتجديد نية الاقتداء فيها اذا لم يخلفه عن قرب سواء كان مقتدا به قبل بطلان صلاته أم لا وسواء وافقه في نظم صلاته أم لا وفيما اذا كان غير مقتد به وخلفه عن قرب وقد تخالف نظم صلاتيهما ولا يحتاجون لتجديد نية فيها اذا كان مقتدا به قبل بطلانها وخلفه عن قرب جمعة كانت أو غيرها وفاقه في نظم صلاته أم لا وفيما اذا كان غير مقتد به قبل بطلانها وخلفه عن قرب في غير جمعة وفاقه في نظم صلاته فالحاصل أن الصور العشرة التي يجوز فيها الاستخلاف قسمان خمسة منها يجب على القوم فيها تجديد نية الاقتداء وخمسة لا يجب عليهم ذلك هذا كله بالنظر لجواز الاستخلاف وعدمه مع حكم تجديد نية الاقتداء واما بالنظر لادراك الخليفة الجمعة فانه ان أدرك الامام في قيام الاولى أو في ركوعها تمت الجمعة لهم وله لانه بمنزلة الامام الاصل وكذا لو اقتدى به بعد فوات ركوع الاولى وركع معه ركوع الثانية وسجدتيماعلى المعتصم بأن وقع الاستخلاف في التشهد فلو لم يدرك ذلك فاقته الجمعة وتمت لهم ان كان زائدا على الاربعين فان كان منهم ثلاثهم لم أيضا لنقصان العدد وانما لم يتوقف ادراك الركعة على فعل سجدة في الاولى مع الامام بخلاف الثانية لكون سجدة القوم في الاولى متوقفة عليه فنزل منزلة الامام الاصل بخلافه في الثانية (قوله فخلفه بمقتد الخ) واذا بطلت صلاة ذلك الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام الاصل شرح م ر وأفهم ترتيبه الاستخلاف على بطلان الصلاة انه لا يجوز الاستخلاف قبل الخروج منها جروخالفه م ر (قوله أي عن قرب) بأن لم ينقروا بركن قولي أو فعلي أو مضي زمن يمكن فيه وقوع ركن حل ومثله ع ش على م ر ويؤخذ من كلام الشارح الآتي (قوله قبل بطلانها) متعلق بقوله مقتد ولا يصح تعلقه بقوله خلفه لان الاستخلاف بعد البطلان (قوله جاز) أي الخلف المأمور من قوله فخلفه أو جاز الاستخلاف ومراده بالجائز ما يشمل الواجب لان الاستخلاف في الركعة الاولى من الجمعة واجب فلا استراض ولو استخلف الامام

فخلفه (أي عن قرب) مقتد به قبل بطلانها جاز سواء استخلف نفسه أو استخلفه الامام أو القوم أو بعضهم لان الصلاة بامامين بالتعاقب جائزة

واحد واستأفوا آخرفن عينوه أولى من مقدم الامام الا أن يكون الامام الراتب
فقدمه أولى ومقدمهم أولى من الذي تقدم بنفسه الا أن يكون راتباً ولو قدم الامام
واحد وتقدم آخر كان مقدم الامام أولى اه زى ع ش (قرله كما في قصة أبي بكر
أى حيث كان يصلى اماماً بالناس في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فأحسن النبي
صلى الله عليه وسلم بالخفة يوماً فدخل يصلى وأبو بكر محرم بالناس فتأخر أبو بكر
وقدمه واقتدى به بعد خروجه من الإمامة لكن فيه أن أبا بكر لم تبطل صلاته الذي
هو المدعى وبجواب أنه اذا جاز الاستخلاف مع عدم البطلان فمع بطلانها أولى م ر
وأجيب أيضاً بأن غرضه منه بيان جواز الصلاة بامامين بالتعاقب لا الاستدلال
على الاستخلاف اذا استخلاف في قصة أبي بكر فيكون راجعاً للتعليل وقوله وبجواب
بأنه اذا جاز الاستخلاف الخ هـ ذاصر يح في انه يجوز لا امام أن يتأخر ويقدم آخر
مع بقاءه في الصلاة وهو خلاف ما صرح به الشيخان في باب صلاة المسافر نقلاً
عن المحاملى لكن حمل الشهاب جرح عدم الصحة على ما لو استخلف مع بقاءه على
الإمامة كما ذكره الرشيدى على م ر ومفهومه أنه يجوز له الاستخلاف مع خروجه
عن الإمامة ومع استمراره في الصلاة وهذا يخالف ما تقدم عن جرح من ان شرط
استخلافه بطلان صلاته فلعل له قولين ولم يذكروا هذا الشرط (قوله سواء
استأنفوا نية قدوة الخ) وينبغي أن يكون مكروهاً لانه اقتداء في أثناء الصلاة سم أقول
وقد يقال بعدم الكراهة لانهم مقتدون بأحرامهم الا قول وطرو البطلان لا دخل
لهم فيه ومعلوم أن النية بالقلب فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم اه ع ش على م ر
فقول المتن جاز أى من غير نية قدوة وحينئذ يقال لنا شخصر يصلى باخر وتحصل له
الجماعة من غير نية اقتداء به ح ل (قوله لانه منزل) عليه لقوله أم لا (قوله
والاستخلاف في الركعة الخ) مراده بهذا شرح قوله جاز أى فهو مستعمل فيما يعم
الوجوب والتدب (قوله المشعر) بالنصب صفة الجار والمجرور المنصوب محلاً
بالقول شورى أو بالجر صفة لقولى (قوله ما لو انفردوا بركن) أى ولو قصر أقولها
أو فعلها أى أو مضى زمن يسع ركناً وان لم يفد له وقوله في غير الجمعة فيه صورتان
وقوله وفيها مطلقا فيه صورتان أيضاً هذه أربع صور (قوله وفيها مطلقا) أى
في أولها أما في ثانیها فـ كـ غيرهما فان كان في الركعة الاولى بطلت جمعهم
وان كان في الثانية بقيت الجمعة وقوله مطلقا أى سواء كان بتجديد نية أولاً (قوله
وهذا) أى التفصيل المذکور لا يستفاد من الاصل أى ويستفاد من كلامه حيث
عم في الاول بقوله جمعة كانت أو غيرها واشترط جواز كونه عن قرب فانهم أنه

كما في قصة أبي بكر مع النبي
صلى الله عليه وسلم في مرضه
سواء استأنفوا نية قدوة
أم لا لانه منزل منزلة الاول
في دوام الجماعة والاستخلاف
في الركعة الاولى من الجمعة
واجب وفي غيرها مندوب
وخرج بقولى عن قرب المشعر به
القام ما لو انفردوا بركن فان
ذلك يمنع في غير الجمعة بغير
تجديد نية اقتداء وفيها مطلقا
وهذا لا يستفاد من الاصل

لا يجوز إذا طال الفصل وهذا التفصيل المذكور لم يستفد من كلام الأصل حيث لم يشترط الفوراً وأما الاستخلاف بل يستفاد منه أن الاستخلاف جائز مطلقاً لا يقال التفصيل بين الامتناع في غير الجمعة بالاعتقاد بدنية وفيها مطلقاً لا يستفاد من عبارته أيضاً كما أنه لا يستفاد من عبارة الأصل لأننا نقول يكفي في الاستفادة أنه علم من كلامه أن طول الفصل حكمه يخالف حكم غيره وإن لم يعلم منه التفصيل بين تجديد النية وعدمها مع (قوله وكذا غيره في غير الجمعة الخ) فيه ثمان صور اشتمل منطوقه على ثنتين منها أي سواء خلفه عن قرب أو بعد وهو مفهوم القيد الأول في كلامه أربع صور لا يجوز فيها أي سواء خلفه عن قرب أو بعد ووافق نظم صلاة إمامه أم لا وهو مفهوم الثاني ثنتان لا يجوز فيهما بغير تجديد نية وهما خلفه عن قرب أو بعد وقوله بقيد زده بقولي الخ انظر ما وجه زيادته مع أن كلامه في جواز الاستخلاف وهو جائز وإن خالف إمامه لم يكن يحتاج القوم لتجديد نية الاقتداء كما يأتي في الشارح فهو ليس بقيد في جواز الاستخلاف بل في عدم تجديد نية الاقتداء ولم يتعرض لحكم النية وحينئذ فإن كان مراده أنه قيد في عدم تجديد النية كان عليه أن يزيد قيداً آخر بأن يقول وخلفه عن قرب لأن كلامه صادق بطول الفصل وفي هذه يحتاج إلى تجديد النية تأمل ويحجب بانه انما قيد بقوله أن لم يخالف إمامه لأن مفهومه فيه تفصيل وهو أنه أن خالف إمامه جاز الاستخلاف أيضاً أن جدد القوم نية الاقتداء به والأفلا والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (قوله في غير الجمعة) أي في غير أولى جمعة وغير الأولى صادق بثانية الجمعة ويبقى الصلوات (قوله أن لم يخالف إمامه) في كلامه ضميران وغيران فالضمير المستتر للغير المرفوع والبارز يصح رجوعه لغير المجرور والمرفوع أو المقتدى المتقدم في قوله مقتد به ففيه احتمالات ثلاث أحدها شخبنا وعبرة الشورى قوله أن لم يخالف إمامه أي إمام غير الجمعة أو إمام المقتدى لأن الفرض أن هذا الخليفة ليس بمقتد فالضمير راجع للمضاف إليه في قوله غيره ويجوز أن يكون الضمير راجعاً إلى الخليفة كما هو المتبادر باعتبار أنه مكانه أو تم لفعله أو ما شاع على نظمه وفاعل ما كان يفعله وجوباً في الواجب وندياً في المندوب فكانه تابع له والاضافة تأتي لادنى ملازمة (قوله فان استخلف في الثانية) أي لم وهي أولى له (قوله بالاعتقاد بدنية) وإذا استخلف راعى نظم صلاتهم فتشهد في ثابتهم (قوله أما في الجمعة فلا يجوز ذلك فيها) أي في الاستخلاف ولا تصح الصلاة (قوله لأن فيه إنشاء جمعة) أي باعتبار تحريمه أن كان هذا الخليفة ممن تلزمه الجمعة مطلقاً ولا تلزمه واقتدوا به في الأولى والأصحت القدوة واتمروا جمعة أي لأدراكهم ركعتهم مع الإمام شرح الروض

(وكذا) لو خلفه (غيره) أي غير مقتد به قبل بطلانها جاز (في غير الجمعة) بقيد زده بقولي (أن لم يخالف إمامه) في نظم صلاته بأن استخلف في الأولى أو في الثالثة الرابعة فان استخلف في الثانية أو الأخيرة لم يجز بالاعتقاد بدنية أما في الجمعة فلا يجوز ذلك فيها لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى

شورى وقال حل لان فيه انشاء جمعة أى ان نوى الخليفة الجمعة لان الجمعة الاولى
 باقى حكمها ولا تبطل ببطلان صلاة الامام فاحرم بها امام غير منعه قد المراد بالانشاء
 الاحرام بها وهذا واضح ان كان فى الركعة الاولى وكذا فى الثانية ان كان
 من اهل الجمعة وكتب أيضا أى ولو عمل يجوز التعدد فيه لان محل ذلك عند الحاجة
 ولا حاجة هنا للاستغناء عنه فلو كان غير المقتدى لا يلزمه الجمعة وتقدم تأويلها غيره
 فان كان فى الاولى لم تصح صلاتهم مطلقا لظاهر العدم فوت الجمعة ولا جمعة لانهم
 لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بهذا تقديم واحد منهم وفى
 الثانية اتموها حل وعبارة حل قوله لان فيه انشاء جمعة أى نية جمعة اه
 فلا يرد ان هذه مكحلة لا مستقلة أى فلا تنعقد جمعة لتقصيرهم بعدم تقديم واحد منهم
 لكن لما كان الخليفة من غير المقتدين وكانوا يحتاجون لنية جديدة لو صحت كانت
 كانشاء جمعة بعد اخرى اه (قوله او فعل الظهر) أى ان نوى الخليفة الظهر قبل
 فوت الجمعة حل أى والصورة انه كان من اهل لزومها لانه الذى يتمتع عليه فعل
 الظهر حينئذ قوله ولا يرد المسبوق أى لا يرد على قولنا لان فيه انشاء جمعة بعد اخرى
 حل قوله ودخل فى المقتدى أى المذكور فى قوله مقتديه وقوله فيجوز استقلاله
 الضمير راجع لمن فى قوله من لم يحضر وقوله لانه بالاقضاء الضمير فيه راجع لمن أيضا
 زى (قوله ثم ان أدرك الاولى) هذا متعلق بقوله فخلفه مقتديه بالنسبة للجمعة وعبارة
 ثم م رنم على الاول ان كان الخليفة الخ والمراد بادراك الاولى ان لا يدركه
 بعد تمام الركوع سواء ادركه فى القيام ولو لم يركع معه او فى الركوع وان لم يدرك
 القيام معه هذا هو المراد من ادراك الاولى فى هذا المحل بخلاف ادراك الثانية
 على معتمد البغوى الا فى فلا بد ان يكون من اولها الى آخرها اذا علمت هذا
 علمت انه لا تنافي بين قوله ثم ان ادرك الاولى وقوله وان بطلت صلاة الامام فيه -
 ولا فى نظيره الا فى قرره شيخنا وفى ع ش على م زمانه ومنه تعلم انه ليس
 المراد بادراك الركعة مع الامام ان يكون مقتديا بها كلها بل المدا على كونه
 اقتدى بالامام قبل فوات الركوع على التأموم بان اقتدى به فى القيام وان بطلت
 صلاة الامام قبل ركوعه او اقتدى به فى الركوع وركع معه وان بطلت صلاة الامام
 بعد ذلك (قوله وان بطلت صلاة الامام فيها) أى ولو قبل الركوع او فى نفس
 الركوع بان اقتدى به فى القيام ثم بطلت صلاة الامام فيه حينئذ واقتدى به
 فى الركوع واطمأن ثم بطلت صلاة الامام فيه اه حل فالغاية للتميم أى سواء
 بطلت فيها او فى ما بعدها وكذلك الغاية الثانية وهى قوله وان استغفان

او فعل الظهر قبل فوت الجمعة
 وذلك لا يجوز ولا يرد المسبوق
 لانه تابع لا منشئ ودخل
 فى المقتدى من لم يحضر الخليفة
 ولا الركعة الاولى فسيجوز
 استغلافه لانه بالاقضاء
 فى حكم ماضيهما (ثم ان)
 كان الخليفة فى الجمعة (ادرك)
 الركعة (الاولى) وان
 بطلت صلاة الامام فيها (ثم)
 اقتدى أى الخليفة والمقتدين

فيها أي سواء استخلف فيها كأن استخلف في اعتدالها أو في ما بعده تأمل
(قوله أي وإن لم يدرك الأولى) صادق بأدراك الثانية بتمامها بأن استخلف
في التشهد وعبارته ح ل بأن اقتدى به بعد الركوع كالأعتدال أي وإن استخلف
في المصنوع مثلاً (قوله فتم لهم لاله) وظاهره أنه يشترط أن يكون زائداً على الأربعين
والأفلا تصح جمعهم أيضاً كما نبه عليه بعضهم وإنما جازله الاستخلاف في صورة قوت
الجمعة عليه باستخلافه وإن كان فيه فعل ظاهر قبل قوت الجمعة لعذره بالاستخلاف
(قوله مع الإمام) أي جنسه فيصدق بالأول والخليفة فهم أدركوا ركعة مع الإمام
أي أو قعودها متابعين له ويجوز أن يراد هنا بالإمام الأول فقط ويكون مراده بالركعة
أي ما تدرك به كما مر في قوله ثم إن أدرك الخليفة الأولى تأمل شورى (قوله كذا)
أي التعويل على أدراك الركعة وعدمه ذكره الشيخ (قوله وقضيته) أي قضية
كلام الشيخين حيث قال إن أدرك الأولى تمت جمعهم ولا فتم لهم لاله وقوله أنه يتبها
ظهور ضعيف زى وع ش (قوله وإن أدرك معه ركوع الثانية ومجودها)
بأن اقتدى به في الثانية واستخلف في التشهد لأنه يصدق عليه أنه لم يدرك الأولى
(قوله لكن قال البغوي يتهاجعة) معتمد (قوله ويراعى المسبوق الخ) أي وجوبا
في الواجب وتندب في المندوب زى وعلموه بأنه التزم ذلك بالقتداء بالإمام وله ذلك
لا يحتاجون معه إلى تجديدية ومقتضاه أن غيره لا يراعى الأنظم صلاة نفسه ق ل
على الجلال قال الشورى ربما يقتضى أن الإمام لو قرأ الفاتحة وخرج من الصلاة
واستخلف أن الخليفة يركع بالقوم ولا يقرأ الفاتحة ويأتي بعد سلام إمامه بركعة
وليس كذلك فإن الذي دل عليه كلامهم أنه يقرأ الفاتحة وتحسب له إلى آخر ما أطال
به حجر في الفتاوى وقوله أنه يقرأ الفاتحة وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة إمامه
لأن المراد بنظمها أن لا يخالفه في ما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم كما في ع ش على
م ر قوله الخليفة بدل أو عطف بيان (قوله نظم صلاة الإمام الخ) أي وإن خالف نظم
صلاة نفسه (قوله فيقنت لهم في الصبح) وإن كان يصلي الظهر مثلاً ويترك القنوت
في الظهر مثلاً وإن كان يصلي الصبح وحيتئذ يحتمل أن لا يسجد لاله لانه مأمور
بتركه فكيف يؤمر بحبسه ويحتمل أن يسجد لاله لانه تركه لعذر وهو لا يمنع حبه كما
لو صلى الصبح خلف حنفي ولم يتمكن منه وكتب أيضاً أن ترك القنوت لم يسجد
للاه وح ل وبه جزم سم على حجر وعلاه ع ش بقوله لعدم خال في صلاته (قوله
ويتشهد جالساً) ويسجد بهم لسهو الإمام الحاصل قبل اقتدائه وبعده كما في شرح م ر
ولا يقال من لازم التشهد الجالس فلا حاجة لذكر الجلوس حيث لا نأقول مراده

(والا) أي وإن لم يدرك الأولى
وان استخلف فيها (فتم) الجمعة
(لهم لاله) لأنهم أدركوا ركعة
كاملة مع الإمام وهو لم يدركها
معهم فيتمها ظهراً كذا ذكره
الشيخان وقضيته أن يتهاظها
وان أدرك معه ركوع الثانية
ومجودها لكن قال البغوي
يتهاجعة لانه صلى مع الإمام
ركعة (ويراعى المسبوق)
الخليفة (نظم) صلاة (الإمام)
فيقنت لهم في الصبح ويتشهد
جالساً

(فاذا تشهد اشار اليهم بما يفهمهم فراغ صلاتهم وانتظارهم) لا يسلوهم (أفضل) من مفارقة لهم له وان جازت بلا كراهة وذكر الا فضليته من زيادتي وصرح بها في المجموع واستخلاف المسبوق جائز وان لم يعرف نظم صلاة الامام كما صححه في التحقيق ونقله ابن المنذر كما في المجموع عن نص الشافعي قال في المهمات وهو الصحيح وعليه فيراقب القوم بعد الركعة فان هو بالقيام قام والا فقد لمكن الذي في الروضة فيما اذا لم يعرف نظمها ان ارجح القوانين دليلا عدم الجواز وفي المجموع انه اقيسها مع نقله فيها الجواز عن أبي علي السنجي (ومن تخلف لعذر) في جمعة او غيرها كزجة اونسبان (عن سجود) على أرض او نحوها مع الامام في ركعة اولي (فامكنه) السجود بتكيس وطمانينة (على شيء) من انسان او غيره (لزمه) أي السجود لتمكنه منه وقد روى البيهقي باسناد صحيح

ان تشهد منه مطلوب حال جلوسه لانه يجلس من غير ان يأتي بالتشهد ويكتفي في مراعاة النظم بالجلوس أي ويتشهد في حال جلوسه شورى قلت واذا كان مراد الشارح ما ذكره لا قال ويجلس متشهدا وما المخرج لهذا التعبير المشوب بالايهاب وقد يقال عبر بقوله يتشهد لاجل قوله فينقث فتأمل وعبارة ع ش على م ر ويتشهد جالس أي يجلس لا تشهد الاخير لهم وجوب أي بقدر ما يسع اقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر (قوله اشار اليهم) أي عند قيامه والمراد اشار اليهم ندبا كما في شرح م ر وجر (قوله بما يفهمهم الخ) فيه انهم يعلمون فراغها واجيب بانهم ربما يسهون عن ذلك او يعتدون ان متابعه واجبة (قوله وانتظارهم افضل) أي حيث أمنوا خروج الوقت فان خافوا فوته وجبت المفارقة حل (قوله وهو الصحيح) معتمد ع ش (قوله وعاليه) فيراقب القوم بعد الركعة قال شيخنا وليس في هذه قلمي في عدد الركعات كما لا يخفى أي لانه عالم بصلاة نفسه وقصده بالمراقبة معرفة نظم صلاتهم قال سم ما ذكرنا واضح في الجمعة اما في الرابعة ففيها قعودان فاذا لم يسهوا بقيام وقعد يتشهد ثم قام فان قاموا معه علم انها ثانيا فيهم حل وقوله بعد الركعة أي التي وقع فيها الاستخلاف (قوله عدم الجواز) ضعيف وقوله الجواز متمم (قوله ومن تخلف الخ) انما ذكر مسألة الزجة في باب الجمعة وان كانت تجري في غير الجمعة لان الغالب حصولها فيها ولان تفاسيلها في الجمعة اكثرت (قوله اونسبان) أي للسجود او كونه في الصلاة شرح م ر (قوله في ركعة اولي) اما المزحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل السلام او بعده نعم لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام وسجد السجدين ادرك الجمعة والا فلا شرح م ر (قوله فامكنه السجود) لمكن الساجد على مرتفع والمسجود عليه في هذه شرح م ر (قوله بتكيس) اما اذا لم يمكنه التكيس فانه لا يجوز عند الجمهور ايعاب شورى (قوله من انسان او غيره) كهيئة (قوله لزمه) وان لم يأذن الانسان ولا صاحب البهية للحاجة مع ان الامر فيه يسير قاله في المطلب شورى ولا ضمان لانه لم يستول على ما سجد عليه بخلاف ما اذا جرق قيعا من الصف وتلف فانه يضمنه لوجود الاستيلاء وعبارة ع ش على م ر واذا تلف شيء بالسجود عليه ضمنه الساجد ولا يدخل بذلك تحت مده فلو كان المسجود عليه مبيدا وضاع لا يضمنه المصل لان لم يدخل تحت يده وقرره ح في (قوله قال اذا اشتد الزمام) ولا يوجد له مخالف فهو من قبيل الاجماع السكوتي حجر (قوله فليقتظر) أي في الاعتدال ويغتفر تطويله للضرورة فان لم يعلم الزجة حتى وصل الارض انتظر في الحالة التي

عن عمر رضي الله عنه قال اذا اشتد ١٤٤ يج ل الزمام فليسجد احدكم على ظهراخيه وتعبيري بعذر وبشيء اعم من تعبيرا الاصل بالزجة والقسبان وعلى انسان (والا) أي وان لم يمكنه السجود المذكر على شيء مع الامام (فليقتظر) تمككه منه ندبا

ولو في جمعة ووجوباً في أولها
على ما يحتمل الإمام وقره
عليه الشيطان وهو قوي
معنى اذ لم تصح بدونه
ولا يؤمى به لقدرته عليه
ويسن للإمام إطالة القراءة
ليدركه المذخور (فان
تتمكن) منه (قبل ركوع
إمامه) في الثانية (سجد
فان وجده) بعد سجوده
(فانما أورا كما فكمسبوق)
فيقرأ في الأولى قراءة
مسبوق إلا ان يدرك قراءة
الفاصلة فيتمها ويركع في
الثانية لأنه لم يدرك عمل
القراءة (والا) بان وجده
فرغ من ركوعه (واقفه)
فيما هو فيه (ثم صلى ركعة
بعده) لفواتها كمسبوق
(فان وجده) قد سلم فاتته
الجمعة) فيتمها ظهراً
(أو تمكن فيه) أي في
ركوع إمامه في الثانية
(فليركع معه ويحسب)
له (ركوعه الأول)

هو عليه ما يغتفر هذا القعود للضرورة وفي ع ش على مرفال جبر و يجب ان يكون
الانتظار في الاعتدال ولا يضرتطو يله لعذره وقضيته انه لو لم يكن الانتظار
حالسا بعد الاعتدال لم يجزله وعليه يفرق بينهما بان الاعتدال محسوب له
فلزمه البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس فكان كالأجنبي عما هو فيه نعم ان لم تكن
طرات الزحمة الا بعد ان جلس فينبغي انتظاره حيث ذفيه لانه أقل حركة من عوده
للاعتدال انتهى وظاهر قوله لانه أقل حركة الخ جواز العود ولو قيل بعدم جوازه
لم يكن بعيدا لان عوده محل الاعتدال فعل أجنبي لا حاجة اليه (قوله ولو في جمعة)
أي في ثابته دليل قوله ووجوباً في أولها اه شيخنا (قوله ولا يؤمى به) عطف على
قوله فلينتظر وتحوزنية المفارقة في غير الجمعة وفي ثابته فقط وقوله فان تمكن
الخ مرتب على قوله فلينتظر أي فاذا انتظر يكون له حالان اما ان يتمكن منه قبل ركوع
الإمام أو فيه وفي الأولى أربعة أحوال مرتبة على قوله سجد أي ثم بعد السجود اما ان
يجده فائماً أورا كما افرغ من ركوعه وقبل السلام أو يجده سلم وكلاهما موجود
في كلامه شيخنا (قوله قبل ركوع إمامه) أي قبل شروعه في ركوع الركعة الثانية
(قوله فكمسبوق) فيدرك الركعة ان اطمأن يقينا قبل رفع الإمام عن أقل الركوع
وتتبعه مع الإمام ولا يأتي بركعة بعد سلام الإمام قل (قوله فيقرأ في الأولى
قراءة مسبوق) فاذا ركع إمامه قبل ان يتم الفاتحة ركع معه وقوله الا ان يدرك قراءة
الفاصلة أي زمنها يسع قراءتها فيتمها وقوله ويركع في الثاني وحينئذ يدرك الركعة ان
اطمأن يقينا قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع خلافاً لابن العماد حيث قال ظاهر
كلامهم انه يدرك الركعة الثانية بهذا الركوع وان لم يطمئن مع الإمام في الركوع
بخلاف المسبوق فانها متابعة في حال القدوة فلا يضر سبق الإمام المأموم بالطمأنينة
ح ل (قوله والا بان وجده) أي بعد سجوده وقوله واقفه في ما هو فيه كالاعتدال
(قوله فان وجده) أي بعد سجوده وقبل رفع رأسه منه قد سلم وعبارة شرح م
وان كان الإمام سلم قبل تمام سجوده فاتته الجمعة لانه لم يدرك معه ركعة بخلاف ما لو
رفع رأسه من السجود فسلم الإمام فانه يتمها جمعة اه بحروفه وهو يفيد ان السجود
لا يتم الا برفع رأسه منه (قوله قد سلم) أي أتم سلامه فلا تضر المعية (قوله أو تمكن
فيه) معطوف على قوله فان تمكن قبل ركوع إمامه والتمكن في الركوع ليس قيداً
بل مثله ما اذ لم يتمكن اصله حتى ركع الإمام فيركع معه لانه لو لم يركع معه يصير
مختلفاً أكثر من ثلاثة أركان طويلة شيخنا وعبارة الروض وان ركع الإمام في الثانية
قبل سجوده فلا يسجد بل يركع معه اه فلم يقيد فيها بالتمكن في ركوع الإمام

(قوله أني به للمتابعة) فلو تبين بطلان الاول قام هذا الثاني مقامه حل وسم (قوله من ركوع الاولى) أي وقياها وقرأتها لها وقوله وسجود النازية أي والجلوس بين السجدةين والسجود مفرد مضاف فيم السجودين ح في (قوله بمات صلاته) أي بمجرد هويته للسجود لانه شروع في المبطل برماوى (قوله والموافق لما مر) أي من ان الياس في حق غير المعذور لا يحصل الا بالسلام اه حل (قوله ما لم يسلم) أي بان يقول في الروضة بدل قوله ان أمكنه ادراك الامام في الركوع ما لم يسلم حل أي بان يقول فيلزمه التحريم ما لم يسلم فقوله ما لم يسلم معمر لغير قوله الموافق وهو القول المقدر وبهم قد رخص الموافق لزوم التحريم ما لم يسلم (قوله أوجاهه لابه) أي ولو كان عاميا مخالفا للعلماء لانه مما يخفى ولو تدكر والامام يتشهد سجد سجدتيه وتشهد معه وهل يقال في هذه الحالة انه منفرد أو تابع الظاهر الثاني ولوافق ان سجوده وافق سجود الامام هل يكتفى به وهل يقال لانه منفرد أو تابع الظاهر الثاني (قوله فاذا سجد ثانيا) أي بان قام وقرأ أو ركع واعتدل وسجد السجدةين وليس المراد انه اتى بالسجدةين من غير قيام وركوع الا اذا وجد الامام في السجود فيسجد معه كما أشار اليه أي الى ما قبل الاستثناء بقوله ولو فردا زى ويمكن تصوير الافراد بما اذا سجد والامام في التشهد كما يؤخذ من قوله قبل سلام الامام ولا حاجة الى تصوير زى وقوله بان قام الخ أي وهو على نسيانته أوجهه فهو منفرد حسا والافه وقتد حكما حل ومرفوزال جهله أرنسيانته قبل سجوده ثانيا واجب عليه ان يتابع الامام في ما هو فيه فان أدرك معه السجود تمت ركعته شرح م (قوله ولو منفردا) أي عن موافقة الامام بدليل قوله فان كل ع ش والمراد انه منفرد عن المتابعة الحسية والافه وقتد حكما أي سواء كان منفردا بان قام وقرأ الى آخر ما ذكره زى أو مقتديا أي حسابا سادف سجوده الذي فعله ثانيا سجود الامام فيسب له في الصورتين كما قرره شيخنا (قوله حسب هذا السجود) أي الثاني وان فعله حال جلوس الامام لا تشهد برماوى (قوله قبل سلام الامام) أي تمام السلام كما جرى عليه شيخنا لا الشروع فيه كما ذهب اليه حجر شوبرى (قوله أدرك الجمعة) أي وان اشتملت هذه الركعة على نقصانين أحدهما بالتلفيق والثاني بالقدوة الحكيمة اذ لم يتابع الامام في موضع ركعته متابعة حسية وانما سجد متلفعا عنه غير اننا الحقناه في الحكم بالاعتداء الحقيقي لعذره بخلاف ما اذا اكملت بعد سلامه فلا يدرك بها الجمعة لما مر كما في شرح مرفوزال شيخنا وكان الاوضح ان يقول أدرك الركعة كما في المنهاج لانه يلزمه ركعة بعده هذه (قوله وفيه بحث لا يفتى) وهو انه اذ لم يحسب سجود المأموم والامام راكع وجب ان لا يحسب

لانه أني به وقت الاعداد بالركوع والثاني أني به للمتابعة (فركعته ملقة) من ركوع الاولى وسجود الثانية (فان) لم يركع معه بل (سجد على ترتيب) صلاة (نفسه عامدا عالما) بان واجبه الركوع (بمات صلاته) فيلزمه التحريم بالجمعة ان أمكنه ادراك الامام في الركوع كذا في الروضة كما صلتها والموافق لما مر ما لم يسلم الامام (والا) بان سجد على ترتيب نفسه ناسيا لذلك أوجاهه لابه (فلا) تبطل لعذره (و) لكن (لا يحسب سجوده) المذكور لمخالفته به الامام (فاذا سجد ثانيا) ولو منفردا (حسب) هذا السجود وكملت به الركعة (فان كل) هذا السجود (قبل سلام الامام أدرك الجمعة) والا فلا وفيه بحث للرازي ذكرته مع جوابه في شرح البهجة وغيره

والامام في ركن بعده كالشهد الاخير والجواب عنه اننا لم نحسب له سجوده والامام
را كع لا مكان متابعته فيه فتدرك الركعة بخلاف ما بعده ح ل

(باب في صلاة الخوف)

(قوله وما يذكر معها) أي من حكم خوف فوات الحج ومن اللباس وما يذكر معه
ع ش أي ومن قوله وسنجل سلاح الخ وهي من خصائص هذه الامة (قوله آية
واذا كنت فيهم) هي دليل لها في الجملة لانها لا تشمل شدة الخوف وهذه الآية يحتمل
ان تكون واردة في صلاة ذات الرقاع أو في بطن نخل فقوله فيها فاذا سجدوا ان جل
على فرغوا من السجود ومن تمام ركعتهم كانت صلاة ذات الرقاع وان جل على صلوا أي
فرغوا من الصلاة كانت بطن نخل وهو الذي ذكره الجلال وح ف والرشيدي
على م ر قصر الآية على صلاة ذات الرقاع ويؤيد كلام الجلال قوله تعالى ولتأت
طائفة أخرى لم يصلوا (قوله فيه) الضمير راجع للخوف ولو في الحضر خلا فالامام
مالك وقوله في غيره أي لان له صلاة مستقلة وهذا سبب افراده بترجمة (قوله أنواع
أربعة) لانه اذا اشتد الخوف فالرابع أو لا والعقد في جهة القبلة فالاول أو في غيرها
فالآخران م ر (قوله ذكر الشافعي رابعها) أي دون غيره من بقية الائمة ولعل هذا
هو حكمة التخصيص بالرابع دون بقية الأنواع فانه ع ش ومقتضاه ان الائمة الثلاثة
لم يبقوا بالوضع الرابع وهو عجيب مع ورود الآية الصريحة فيه وهي قوله فان خفتم
فرجالاً أو ركباناً وقد افاد العارفون من المالكية والحنفية ان الشخص يصلي في شدة
الخوف كيف امكنه لكن فرادى لا جماعة فعلى هذا لا يصح قول ع ش دون غيره من
بقية الائمة ويمكن ان يجاب بأن الذي انفرد به الشافعي هو القول بجواز الجماعة فيه
ومحتمل وهذا قد انفرد به كما علمت والافضل صلاة شدة الخوف يقول بها غيره لكن فرادى
لا جماعة (قوله وجاء به القرآن) أي صريحاً فلا ينافي انه جاء بغيره فهي سبعة عشر
نوعاً قاله الاجهوزي على التحريم عبارة ع ش يفهم من كلام الشارح انها سبعة
عشر نوعاً وهو مخالف لقول م ر وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعاً وأجيب بأن
قوله من ستة عشر تنارع فيه ذكر واختار (قوله واختار الشافعي بقيتها) وانما
اختار الشافعي الثلاثة من الستة عشر لانها أقرب الى بقية الصلوات وأقل تغييراً فانه
حجرتهم قال تنبيه هذا الاختيار مشكل لان أحاديث ما عدا تلك الثلاثة لا عذر
في مخالفتها مع محتمل وان كثرة تغييرها وكيف تكون هذه الكثرة مع صحة فعلها عنه
صلى الله عليه وسلم من غيرنا سألها مقتضية للإبطال ولوجعلت مقتضية للمفضولية
لا تجزأ قال سم ان كان في كلامه أعني الشافعي ما يقتضي منع غير هذه الاربعة فشكل

(باب في صلاة الخوف)
وما يذكر معها والاصل فيها
مع ما بقي آية وإذا كنت
فيهم فاقب آية الصلاة
(سلاة الخوف) أي كيفيتها
من حيث انه يحتمل في
الصلاة فيه ما لا يحتمل فيها
في غيره (أنواع) أربعة ذكر
الشافعي رابعها وجاء به القرآن
واختار بقيتها من ستة عشر
نوعاً مذكورة في الاخبار

وبعضها في القرآن الاول
(صلاة عسغان) بضم العين
قربة على مرحلتين من مكة
بقرب خليص سميت بذلك
لعسف السيول فيها (وهي
والعدو في) جهة (القبلة
والمسلمون كثير) بحيث يقاوم
كل صف العدو (ولاسائر)
بينها (أن يصل الامام م)
جميعا الى اعتدال الركعة
الاولى بعد صفهم صفين مثلا
(فيه صف اول) سجدتيه
(ويحرس) حيث صف
(ثان) في الاعتدال (فاذا
قاموا) أي الامام والساجدون
(سجد من حرس ولحقه
وسجد معه بعد قدمه وتأخر
الاول) بلا كثرة أفعال (في)
الركعة (الثانية وحرس
الآخرون فاذا جلس) للتشهد
(سجدوا) أي الآخرون
(وتشهد وسلم بالجميع)
وهذا النوع رواه مسلم (وبار
عكسه) ولو بلا تقدم وتأخر
وتفسيري صلاة عسغان بما
ذكره هو الموافق لخبرها
لاما ذكره الاصل وارأفاد
ما ذكره منطوقا جواز
سجود الاول معه في الاولى
والثاني في الثانية بلا تقدم

بعضها اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح فيه والابان لم يكن في كلامه ما ذكر
فيتعين محل ذلك على ان غيرها مفضول بالنسبة لهذه الاربعة لما في غيرها من كثرة
الاجمال فليعزرها وقد يحل الاشكال بأن محله اذا ترد في الحكم علقه على صحة
الحديث والا فلا يكون مذهبه وان صح فكذلك أحاديث صحت وليست مذهبه تأمل
شوبري وح في (قوله وبعضها في القرآن) يعني صلاة ذات الرقاع المذكورة
في قوله واذا كنت فيهم الآية على أحد التفسير كما ذكره الرشيدى (قوله لعسف
السيول فيها) أي لتسلط السيول عليهم حتى أذهبها وتعريف الآتي بترقيها برما رى
قال في المصباح عسفه من باب ضرب أي أخذه بالقوة (قوله وهي العدو) وهي
مبتدأ وقوله ان يصل خبر وما بينهما أحوال وهذه شروط لجواز والصحة فبدونها
تحرم ولا تصح (قوله بحيث تقاوم الخ) قال صاحب الوافي المراد بالكثرة ان يكون
المسلمون مثلهم في العدو بأن يكونوا مائتين والكفار مائتين مثلا فاذا صلى بطائفة
وهي مائة تبقى مائة في مقابلة مائتي العدو وهذه أقل درجات الكثرة ويشترط فيها
اباحة القتال فلا تجوز في قتال البغاة لان فيها تخفيفا جازيا مجرى الرخص حل (قوله
حيث) أي حين سجود الامام بالصف الاول وانما اختصت الحراسة بالسجود دون
الركوع لان الراكع تمكنه المشاهدة شرح م ر (قوله ولحقه) أي في القيام وركع
بهم جميعا واعتدل فلو وجدوا كعاركه وامعه وسقطت عنهم المفاتيحة فان لم يركعوا
بطلت صلاتهم ان هوى للسجود حل وح في (قوله بعد تقدمه) الضمير راجع
للسجود الثاني أي المعبر عنه بمن أي تقدمه للسجود وتأخر الاول أي للحراسة وهل
تفوت فضيلة الصف الاول متأخره وتقدم الآخر اوله لانه مأمور به فيه نظروا الاقرب
انها تفوت في ما تأخر فيه وتفضل للتقدم في ما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثوابه
على التأخر من حيث الامتثال يساوي فضيلة الصف الاول أو يزيد عليها ع ش
على م ر (قوله بلا كثرة أفعال) أي ثلاثة متوالية اه ح في (قوله وجاز عكسه)
وهو سجود الصف الثاني وحراسة الصف الاول مع تقدم وتأخر هذا حقيقة العكس
خلاف تعميمه بقوله ولو بلا تقدم وتأخر وكان الاولى ان يقول وجاز عدم التقدم والتأخر
وأجيب بأن المراد بالعكس مطلق المخالفة أو الضمير في عكسه راجع للتقدم والتأخر فيه
فالكيفيات اربع وكلها جائزة حيث لم تكن الأفعال في التقدم والتأخر حل
(قوله المفهوم ذلك) بالنصب صفة لقوله جواز سجود الاول الخ وقوله بالاولى أي
لانه اذا جاز ذلك مع تقدم وتأخر فلا يجوز ذلك بلا تقدم ولا تأخر بالاولى حل (قوله
فرقة صف بشرط ان تقاوم العدو) أي من غير مناوأة بأن تتخاف عنه عند سجوده

وتأخر المفهوم ذلك بما ذكرته بالاولى ١٤٥ ل (ولو حرس فيهما) أي في الركعتين (فرقة صف

في الاولى والثانية للحراسة لكن المناوبة افضل وقوله او فرقناه الاضافة على معنى
من وفي هذه تحرس الفرقتان على المناوبة فهاتان كقيمتان وتقدم اربع فمجموع
الكيفيات المذكورة في المتن ست كيفيات كما قررنا شيخنا وافضلها الكيفية
الاولى (قوله او فرقناه) أي على المناوبة أي بأن يتابعه احدهما في الركعة الاولى مع
الصف الاخر ثم الفرقة الثانية في الركعة الثانية مع الصف كذلك فحرس كل
فرقة في ركعة مع صلاته بالصف الاخر ركعتين حل (قوله وهي) أي صلاة
يصل بها هذه الكيفية من انه يصلي مرتين كل مرة بفرقة والاخرى تحرس فكون
الامام يفعل هذه الكيفية في الامن جائز له فلا يردان الاعادة مندوبة له شيخنا
(قوله الثانية الخ) الاخصر ان يقول المكتوبة كما هو عادته (قوله كل مرة بفرقة)
وهما مستويان في الفضيلة لان الثانية وان كانت خلف نفل لا كراهة فيها هنا ع ش
(قوله فتقع الثانية له نافذة) أي معادة ومع ذلك لا يجب عليه فيها نية الجماعة فهو
مستثنى من وجوب نية الجماعة في المعادة شوبري قال ع ش ويمكن توجيهه
بان الاعادة وان حصلت له اسكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم فكان الاعادة
طلبت منه لاجلهم لانه لا نية ابتداء صلاة لهم وفي كل من الاستثناء والتوجيه
نظر الا ان يكون الاستثناء منقولا في كلام الاصحاب والا فالقياس كما دل عليه
كلامهم وجوب نية الجماعة كالمعادة لانه وان كان المقصود من الاعادة تحصيل
الجماعة لهم لا يمنع حصول الثواب له وهو متوقف على نية الجماعة اه بحر، فبه
ولا بد من بقية شروط المعادة كما افاده ع ش (قوله وهي وان جازت في غير
الخوف الخ) لا يقال بل هي سنة في غيره أيضا كما تقدم في الاعادة لا تانقول ليست
الاعادة ثم كهي هنا لانه هنا يأمر من صلى بعدم الاعادة ويعيد بغيره فهنا من صلى
بما ورد بعدم الاعادة ولا كذلك ثم فافترقا قاله الشوبري وهذا لا يدفع الا لانه
لا ينافي كون الاعادة سنة للامام ولا يخفى ان مبنى الاشكال على ان قول الشارح
وهي راجع لصلاة الامام وليس كذلك بل هو راجع لصلاة الطائفة الثانية خلفه
فهو وان جازت في الامن من غير كراهة أي فهي مباحة فهي هنا مستحبة لان
كراهة الغرض خلف النفل في غير المعادة حل وقول حل فهي مباحة فيه نظر
بل هي مندوبة لان الصلاة خلف المعيد مندوبة فالصواب ان الضمير في قوله وهي
راجع للكيفية المذكورة أي كون الامام بفرقة من بفرقة بكل فرقة مرة جائز
في الامن سنة في الخوف وهذا لا ينافي حصول الثواب للفرقة الثانية (قوله سنت فيه
عند كثرة المسلمين الخ) فهي شروط لا تدب لاجل الجواز على المعتمد وكراهة اقتداء

او فرقناه) ودام الباكون
على المتابعة (جاز) وقول
والمسلمون كثير ولا سائر
من زيادتي (و) النوع الثاني
صلاة (بطن نخل) رواها
الشيخان (وهي والعدو في
غيرها) أي في غير جهة القبلة
(أو) فيها (و) ثم سائر ان يصلي
الامم الثانية او الثالثة
او الرابعة بعد جعله القوم
فرقتين (مرتين كل مرة
بفرقة) والاخرى تحرس
فتقع الثانية له نافذة وهي
وان جازت في غير الخوف
سنت فيه عند كثرة المسلمين
وقلة عدوهم وخوف
هجومهم عليهم في الصلاة
وقول و) ثم سائر من زيادتي
هنا وفيما بعده (و) النوع
الثالث (ذات الرقاع)
رواها الشيخان أيضا (وهي
والعدو كذلك) أي في غير جهة
القبلة أو فيها

المفترض بالتنفل معها في الأمن زى اوان محلها في النفل المحض اه ح في وقوله
عند كثرة المسلمين المراد بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهي عند المقاومة جائزة ومع
الزيادة على ذلك مستحبة ح ل (قوله ان تقف الخ) في جعله خبرا مسامحة وعبارة
م ر والنوع الثالث الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله ان تقف الخ ويجب ان
بان كلامه على حذف مضاف الى ذات ان تقف الخ (قوله حتما متعلق بالنية وقوله
ندبا الخ) متعلق بتفارق فلا تنافي وقوله في الاول ثى قوله منتصبا والثاني عقب رفعه
من السجود أى وجوبه عند ارادتهم الركوع ليصلوا الفضيلة في ما قبل الركوع
ولم لا يقال الافضل أن لا يفارقوه الا عند ارادتهم الركوع فليتأمل ر قد يقال لو فعلوا
ذلك لرغب عن الثانية لمزية الفرقة الاولى عليهم باب الجماعة في غلبها فليتأمل شورى
(قوله فيصلى بها ثانيته) أى ولا يحتاج لنية الامامة في هذه الحالة كما هو معلوم لان
الجماعة حصلت بنية الاولى وهي مفسدة على بقية اجزاء الصلاة وهذا كما لو اقتدى
بالامام قوم في الأمن وبطلت صلاتهم وجاء آخرون واقتدوا به في الركعة الثانية
كما في ع ش على م ر (قوله ثم تتم هي ثانيته) عبارة اصله مع شرح م ر فاذا
جلس الامام لا تشهد فاموا فوراً فانما ثانيتهم قال ع ش فان جلسوا مع الامام
على نية القيام بعد الظاهر بطلان صلاتهم لاحداثهم جالساً غير مطلوب لهم
بمخلاف ما لو جلسوا على نية أن يقوموا بعد سلام الامام فانه لا يضر لان غاية أمرهم
انهم مسبوقون (قوله ويقرأ في انتظاره ثانياً) عبارة شرح م ر ويقرأ الامام ندبا
في قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعده في زمن انتظاره الفرقة الثانية قبل
تحولها له فاذا لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم ركعة
ثانية يستحب تطويلها على الاولى (قوله وشمل ذات) أى ما ذكر من صلاة ذات
الرقاع وعبارة زى وشمل ذلك الجمعة اذا وقع الخوف في المحضر وفعلت في حظة
الابنية (قوله أن يكون في كل ركعة) المعتمد أنه لا يشترط سماع أربعين
في الركعة الثانية ولا يضر نقص الفرقة الثانية ولو في حال التحريم لانها تابعة للجمعة
صحبة ع ش على م ر (قوله لكن لا يضر النقص) أى ولو انتهت النقص الى
واحد أى بان يبقى في الفرقة الثانية واحد ع ش على م ر (قوله في الركعة
الثانية) أى من صلاة الامام م ر ع ش وهي أولى الفرقة الثانية والحاصل
أن النقص في الفرقة الاولى يضره مطلقاً أى سواء كان في اولها أو في ثانيته
والنقص في الثانية لا يضره مطلقاً أى سواء كان في اولها أو في ثانيته قرره
الشعبي ع ش واعتبر ذلك لانه يتوسع في الخوف ما لا يتوسع في غيره

وتم سائر (ان تقف فرقه في وجهه) تحرس (ويصلى الثانية بفرقة ركعة ثم عند قيامه) لثانية منتصبا أو عقب رفعه من السجود (تفارق) بالنية حتما ندبا في الاولى وجوازا في الثانية وهو من زيادتي (وتم) بقية صلاتها (وتقف في وجهه) أى العدو (وتجىء ذلك) والامام منتظراً لها (فيصلى بها ثانيته ثم تتم) هي ثانيته وهو منتظر لها في تشهد (وتلقه ويسلم) هو (بها) لتصور فضيلة التحال معه كما حازت الاولى فضيلة التحرم معه (ويقرأ) في انتظاره فائماً (ويشهد في انتظاره) جالساً وشمل ذلك الجمعة وشملها أن يكون في كل ركعة أربعون سمعوا الخطبة لكن لا يضر النقص في الركعة الثانية وصلاتها كصلاة عسفان

ولا ينافي ما تقدم من أن المسبوق في غيره يشترط في ادراك الجماعة بمقاسه العدد
والجماعة الى تمام الركعة الاولى (قوله أولى بالجواز) أي لما في صلاة ذات
الرفاع من التعدد الصوري وخلو صلاة عسكان عنه وأما صلاة بطن فخل فتمتنع
لما فيها من التعدد الحقيقي من غير حاجة قاله ح ل وعبارة زى اذ لا تقام جمعة
بعد أخرى (قوله والثلاثية بفرقة ركعتين) أي وفارقه بعد التشهد معه لانه موضع
تشهد هم م ر (قوله وبالثانية ركعة) وهل قيامها عقب السجود من الركعة
واجب أو مندوب أو مخير فيه حر ذلك شورى (قوله وهو أفضل من عكسه)
بل العكس مكروه وقيل العكس أفضل لتجبريه الثانية عما فاتهما من فضيلة التصرم
شرح م ر ويؤخذ مما سبق فيما لو فرقه م أربع فرق في الرابعة أن الامام
والطائفة الثانية يسجدون للسهو الانتظار في غير محل لكرهه ذلك وعدم ورود
ح ل ومثله ع ش على م ر (قوله بزيادة تشهد) أي في حق للفرقة الثانية
لا في حق الامام (قوله ولو بلا حاجة) للغاية لرد على الماثل بأن هذه الكيفية
لا تفعل الا عند الحاجة بأن لا يقاوم العدو الاقلثة أو باعنا شيئا قال زى نعم
الحاجة شرط للندب فاذا كنا أربع صفوف ولم يكن يقاوم العدو الاقلثة أو باعنا
سن له أن يصلي بكل فرقة ركعة كما في المجموع (قوله ويكن شمول المتن لها)
بأن يجعل المخير في يصلي للامام لا يقيد كونه في رابعة (قوله وهذه أفضل الخ)
ولعل الحكمة في تأخيرها عنها في الذ كرمع كونها أفضل منهما ان يترك قد توجد
صورتهما في الامن في الاعادة في صلاة بطن فخل وتختلف المأمورين لنحو رجمة
في عسكان ع ش على م ر (قوله بكيفياتها) أي صورهما من كونها ثنائية
أو ثلاثية أو رباعية وقوله في الجملة للاحتراز عن صلاة الرباعية بأربع فرق فيها
قول بالبطلان وقول بعدمه شيئا (قوله أفضل من الاولين) يعني المظهر في الافضلية
بين صلاة عسكان وبطن فخل والذي ينبغي تفضيل بطن فخل على صلاة عسكان
كذا يحط شيئا البرهان العلقي بهامش شرح الروض شورى (قوله بالاجماع)
أي المذهبي لان أبا حنيفة عنه أنه لا يجوزنية المفارقة في الصلاة أصلا وأجر
عنه الا لعذر (قوله في الجملة) انما قال ذلك لان من جملة ذلك ما لو فرقه م أربع
فرق وفيها قول بالبطلان زى أي اذا كان غير حاجة (قوله دونهما) أي لان في بطن
فخل اقتداء المعتبرين بالمتفل وفي جوازه خلاف في صلاة عسكان تخاف
عن الامام بثلاثة أركان ثم التأخير للايمان بها وذلك مبطل في الامن اه شورى
(قوله وتسكن عند كثرتها) فالكثرة شرط لسنتها قد يقال المراد بها هنا الزيادة

أولى بالجواز (و) يصلي
الثلاثية بفرقة ركعتين
وبالثانية ركعة وهو أفضل
من عكسه (لسلامته من
التطويل في عكسه بزيادة
تشهد في أولى اثنتية
(وينتظر) فراغ الرقة
الاولى ومجيء الثانية (في)
جلوس (تشهدا وقيام
الثالثة وهو) أي انتظاره
في القيام (أفضل) من انتظاره
في الجلوس لان القيام محل
التطويل (و) يصلي (الرباعية
بكل) من فرقتين (ركعتين)
ويتشهد بكل منهما ويقتل
الثانية في جلوس التشهد
أو قيام الثالثة وهو أفضل
كحمار (ويجوز) أن يصلي ولو
بلا حاجة (بكل) من أربع
فرق (ركعة) وتغارق كل
فرقة من الثلاثة الاول وقيم
لنفسها وهو مستظهر فراغها
ومجيء الاخرى وينتظر
الرابعة في تشهدا ليسلم بها
ويقاس بذلك الثلاثية
ويمكن شمول المتن لها (وهذه)
أي صلاة ذات الرفاع
بكيفياتها (أفضل من
الاولين) أي صلاتي
عسكان وبطن فخل للاجماع
على صحتها في الجمعة دونها وتسكن عند كثرتها

على المقاومة والمقاومة شرط لعنتهم فبسدون المقاومة لا تصح لان هذه لا تجوز
 في الامن فلم ان المقاومة في ما لا يجوز في الامن شرط للصحة لا للجواز وفي ما يجوز
 في الامن كصلاة بطن نخل شرط للجواز وان الزيادة على المقاومة في ما يجوز في الامن
 شرط للسنية وكذا ما لا يجوز فيه في الجملة كصلاة ذات الرقاع شرط للسنية ايضا
 ح ل (قوله لا لعنتها) أي كافي بطن نخل بخلاف عسفان فانها شرط للصحة وفيه
 أن المعنى الذي اعتبرت الكثرة لاجله وهو خوف هجوم العدو والتفجير بالمسلمين
 واحد في المواضع الثلاثة فكيف جمعت شرط الجواز قارة والاستصحاب أخرى
 ح ل (قوله وفارقت) أي صلاة ذات الرقاع حيث كانت الكثرة فيها
 شرطاً لسنيتهما وقوله صلاة عسفان أي حيث كانت الكثرة فيها شرطاً لعنتها كذا
 فهم زي (قوله بجوازها) أي صلاة ذات الرقاع (قوله لغير الفرقة الثانية)
 أي بنية المفارقة ولم ينبه عليها الشارح لنص المتن عليها ولم ينص عليها في الثانية
 تبه عليها الشارح فيها لانها لا تصح في الامن الابنية المفارقة فاندفع ما يقال مقتضى
 عقيدة الثانية بنية المفارقة من الاولى جوازها لم يبدون بنية المفارقة وهما لا
 للفرقة الاولى مع أنه أظهر وأخصر وأجيب بأنه قال ذلك للاضمار في قوله ولها
 (قوله موضعان من نجد) أي بأرض غطفان بفتح أوله المجمع وثانيه المهمل ح ل
 (قوله فكانوا يلقون عليها الخرق) بابه رد كافي المختار ولم يظهر من هذا التعديل
 التسمية بذات الرقاع الذي هو المدعى لكن اتكل على ما هو معلوم من خارج أن
 الخرق والرقاع بمعنى واحد في المختار الرقعة بالضم واحدة الرقاع التي تكتب
 والرقعة أيضا الخرقه تقول منه رفع الثوب بالرقاع وبابه قطع (قوله وقيل غير
 ذلك) قيل سميت بذلك باسم جبل هناك فيه بياض وجره وسواد يقال له الرقاع
 وقيل باسم شجرة شرح م ر (قوله وسهول فرقة الخ) حاصـ له أن يقال أن من
 حضره هو الامام أو جاء بعده لحقه والافلا وسهول المأموم يحمله الامام حال اقتدائه به
 سواء كان الاقتداء حساً أو حكماً كما نقل عن ق ل (قوله في الثانية) قصر
 المتن على ذلك لقوله بعد لا الاولى في نائيتها وقوله بعد ويقاس بذلك السهول الخ يرجع
 لقوله وسهول فرقة الخ ولو قال بدل قوله لا الاولى في نائيتها لا غير الاخيرة بعد
 مفارقتها لشمل ذلك ولم يحتج للقياس (قوله حساً) وذلك في أولى الاولى وأولى
 الثانية أو حكماً وذلك في ثانية الثانية لا تسحاب حكم القدوة عليهم لانهم
 يشهدون معه من غير نية جديدة ح ل (قوله لمفارقتها له) أي أول
 نائيتها كذا اضيب عليه شويبي (قوله ويلحق الاخرين) الاولى الاخرى لمقابلته

فالكثرة شرط لسنيتهما
 لا لعنتها خلافاً لمقتضى كلام
 العراقي في تحريره وفارقت
 صلاة عسفان بجوازها في
 الامن لغير الفرقة الثانية
 ولما ان نوت المفارقة بخلاف
 تلك وذكر افضليتها عليها
 من زيادتي وذات الرقاع
 وبطن نخل موضعان من نجد
 وسميت ذات الرقاع لقطع
 جلود اقدامهم فيها فكانوا
 يلقون عليها الخرق وقيل
 لانهم رفعوا فيها راياتهم
 وقيل غير ذلك (وسهول
 فرقة) من فرقتين في الثانية
 من ذات الرقاع (محول)
 لاقتدائها بالامام حساً
 أو حكماً (لا) سهول الفرقة
 (الاولى في نائيتها) لمفارقتها
 له أولها (وسهول) أي الامام
 (في) الركعة (الاولى يلحق
 الكل) فيسجدون وان لم
 يسجد الامام (و) سهول (في
 الثانية لا يلحق الاولى)
 لمفارقتها له قبله ويلحق
 الآخرين

لقوله الاولى لكن عذره متابعته المحلى وصنيعه غير هذا الاله عبر بالاولين فتقابله
 بالآخرين اه شوبري وهذا يقتضى أن يضبط بالآخرين بكسر الخاء لقوله تعالى
 ثم تتبعهم الآخرى (قوله ويقاس بذلك السهو في الثلاثية) لم يجعله على وتيرة
 ما قبله من قوله ويمكن شمول المتن لقصره المتن هنا على الثنائية فلا يحسن الشمول
 بخلافه في ما قبله ا ط ف (قوله مع أن ذلك كله علم من باب سجد السهو) أى
 فهو تصريح بما علم من قوله في سجود السهو وسهو حال قدوته يحى له امامه وانما
 صرح به هنا وان كان معلوما من سجود السهو وتبع الاصله (قوله ولا يظهر بتركه خطر)
 بل يكره تركه من غير عذر شرح م ر فان تعين طريقا في دفع الهلاك كان واجبا
 سواء زاد خطر الترك أم لا سوى الخطر ان بل ان خاف ضررا يبيح التيمم بترك جملة
 وجب ح ل وعلم من كلام الشارح أن جل السلاح تارة يندب وتارة يكره
 وتارة يحرم وتارة يجب (قوله والمراد به ما يقتل) أى بنفسه أو بواسطة بدليل
 تنبيهه بالقوس لانه لا يقتل بنفسه ح ف (قوله كترس) كالدرة التى تجعل
 خلف الظهر (قوله فيجب جملة) وان كان نجسا أو بيضا تمنع مباشرة الجهة
 لمسجده حيث انحصرت الوقاية في جملة لان في تركه حينئذ استسلاما للعدو
 وكذا الواذى غيره فيجب جملة حفظا لنفسه ولا نظرا لضرر غيره أخذ من مسألة
 الاضطرار حيث قدم نفسه ولم يجب عليه دفعه لمضطر آخر تقديم نفسه ويجب
 القضاء اه زى باختصار وقوله أو بيضة فيه أن البيضة ليست داخلية في السلاح
 لانه بين المراد منه بقوله والمراد به ما يقتل أو بيضة غير قاتلة فهي خارجة
 بالمراد ولعل البيضة مانعة من النجاسة من حيث كونها تستر الجهة
 قال ع ش على م ر وهل اذا صلى كذلك تجب الاعادة أم لا فيه نظر وقياس
 ما مر في ضفة الصلاة من أنه لو شق عليه نزع العصا لجراحة تحتها صلى على حاله
 ولا اعادة عليه ما لم يكن تحتها نجاسة غير معفوعة عدم الاعادة هنا لكن في كلام
 زى كج ما يقتضى الاعادة وعليه فيمكن أن يفرق بأن العذر ثم موجود وهو
 الجراحة ولا كذلك هنا فان اصابة السهم مثلا ليست بحقيقة وأيضا فانها نادر
 ع ش على م ر (قوله التعم قتال) قيل معناه أن يصل سلاح احد الفريقين
 للآخر والظاهر أن المراد بالسلاح نحو السيف ح ل وعبارة شرح م ر وهذا
 كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن
 اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحمة الثوب بالسدى انتهت وقوله بالسدى
 بالفتح والقصر كافي المصباح واللمحة بفتح اللام وضمة هاءه وهذا عكس اللمحة بمعنى

فيجبدون معه ويقاس بذلك
 السهو في الثلاثية والرابعة
 مع أن ذلك كله علم من باب
 سجد السهو (وسن) للمصلى
 صلاة الخوف (في هذه
 الأنواع) الثلاثة (حمل
 سلاح) بقيود زدتها بقول
 (لا يمنع صحة) لأصالة (ولا
 يؤذى) غيره (ولا يظهر بتركه)
 أى ترك جملة (خطر) احتياطا
 والمراد به ما يقتل كرمح
 وسيف وسكين وقوس
 ونشاب لا ما يدفع كترس
 ودرع وخرج بمأذنه
 ما يمنع من نجس وغيره فيمنع
 جملة وما يؤذى كرمح وسط
 النصف فيكره جملة بل قال
 الاسنوى وغيره ان غلب على
 ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه
 خمار فيجب جملة وكلمه وضعه
 بين يديه ان سهل مديده اليه
 كسهولة مدها اليه محولا بل
 ينبغي ان منع جملة النجاسة
 (و) النوع الرابع صلاة (شدة
 خوف وهي أن يصل كل
 منهم (فيها) أى في شدة
 الخوف سواء التعم قتال ولم
 يتمكنوا من تركه

القرابة وأما اللحم من الحيوان فبما نتق فجميع لحوم ولحمان بالضم ولحما بالضم كسر
 مصباح بالمعنى (قوله بأن لم يأمنوا هجوم العدو) وهذا تفسير لقوله أم لم يلصم وقوله
 لو لواعنه أى ولى بعضهم إلى جهة الامام أى وصلى خلفه صلاة ذات الرقاع أو بطن
 نخلا لانهم لا يصلون كلهم فى ان واحد وقوله أو انقسموا أى وصلوا صلاة عسفان
 شيخنا (قوله واكبنا) ولو فى الاثناء ان احتاج اليه ولو آمن راكب نزل فورا وجوبا
 وبني ان لم يستدر القبلة زى قال فى شرح م ر ولا يجب على كل من الماشى
 والراكب الاستقبال حتى فى المتحرم والركوع والسجود ولا وضع جبهته على
 الارض لما فى تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف نظيره فى الماشى المتفل
 فى السفر كما مر (قوله ولو لموسى ركوع وسجود) أى ويكون السجود أخفض من
 الركوع وظاهره الاكتفاء بأقل ايماء وان قدر على أزيد منه ويوجه بأن فى تكليفه
 زيادة على ذلك مشقة وربما يفوت الاشتغال بها تديرا من الحرب فيكفى فيه
 ما يصدق عليه ايماء ش على م ر ويؤخذ من عذره فى الايماء عذره فى سجوده
 على البيضة اذا خاف أن يصيب رأسه سهم لوترها وهو كذلك ابن أبي شريف على
 الارشاد شوبرى (قوله ولا يؤخر الصلاة عن وقتها) اعتمد العلامة جبران يصول هذه
 الصلاة اول الوقت مطلقا ليراجع شوبرى والمعتمد أنه مادام يرجو الامن لا يفعلها
 الا آخر الوقت وان لم يرج الامن صلاها اول الوقت م ر بخلاف بقية الانواع فان له
 فعلها اول الوقت مطلقا ن مخصا وقال سم والقياس أن بقية الانواع كصلاة
 شدة الخوف فى التفصيل المذكور خلافا للبرلى فلو حصل الامن بقية الوقت
 وجبت الاعادة ولا عبرة بالظن البين خطأ اه ع ش على م ر ولا يصلى
 فى هذا النوع ما لا يفوت كاستسقاء وفاتنة بعذر ما لم يخف فوتها بالموت اه زى
 (قوله لا يجام دابة) قياس ما تقدم فى نقل السفر ان مثل الخطأ والنسيان ع ش
 (قوله طال زمنه) أى عرفا فان لم يطل لم يطل ويسجد للسجود على المعتمد برماوى
 (قوله فى تفسير الآية) أى فى سياق تفسير الآية والافتقار برجالا أو ركبانا بذلك
 بعيد من اللفظ لوفى ع ش على م ر مانصه قوله فى تفسير الآية أى فى مقام
 تفسير الآية وليس المراد أنه جعله معنى الآية اه (قوله كالمصلين حول الكعبة)
 التشبيه فى الجملة لا من كل وجه اذ يجوز هنا أن تقدموا على الامام فى جهته وكذا
 يجوز أن تأخروا عنه بأكثر من ثلاثمائة ذراع للضرورة وأن يختلفوا بثلاثة أركان
 طويلة فأكثر لومع ذلك لا بد من العلم بانه مقالات الامام ع ش على م ر
 (قوله أفضل من الانفراد) الا ان كان الحزم أى الضبط والرأى فى الانفراد فهو

أول يلصم بأن لم يأمنوا هجوم
 العدو ولو لواعنه أو انقسموا
 (كيف أمكن) راكبا وماشيا
 ولو لموسى ركوع وسجود عجز
 عنها ولا يؤخر الصلاة عن
 وقتها قال تعالى فان ختم
 فرجالا أو ركبانا (وعذر فى ترك)
 توجه (قبلة) بقيد زونه بقوله
 (امدق) أى لاجله لا لجماع
 دابة طال زمنه قال ابن عمر
 فى تفسير الآية مستقبلي
 القبلة وغير مستقبليها قال
 الشافعى رواه ابن عمر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وبعضهم
 الاقتداء ببعض مع اختلاف
 الجهة كالمصلين حول الكعبة
 وصلاة الجماعة فى ذلك
 أفضل من الانفراد كسالة
 الامن (و) عذر فى (عمل كثير)

أفضل ح ل (قوله كطعنات وضربات متوالية) لو احتاج لخمس ضربات متوالية
مثلا فقصده أن يأتي بستة متوالية فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لأنها غير
محتاج اليها وغير المحتاج اليه تبطل فهل الشروع فيه شروع في المبتطل أو لا تبطل
لان الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها لجوازها
ولا بالاتباع بالسادسة لأنها وحدها لا تبطل فيه نظر والمتجه لى الان الاول
وقد يؤيده أنه لو صح توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة أفعال
متوالية لان الفعلين المتواليين غيرهما طين فلا يضر قصدهما مع غيرهما سم على حجر
وقد يقال بل المتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما فاس عليه بأن كلام من الخطوات فيه
منهى عنه فكان المجموع كالشيء الواحد والخمس في القيس عليه مطلوبة فلم يتعلق
النهي الا بالسادس فمقابلته لا دخل له في الابطال أصلا اذ المبتطل هو المنهى عنه
ونقل بالدرس عن الشورى ما يوافق ع ش على م ر (قوله ما في الآية) أى
من المشى والركوب (قوله لا في صياح) ولو زجر الخيل والمراد بالصياح المشتمل
على حرف ف فهم أحر فبن لما تقدم أن الصوت الخالى عن الحروف لا يبطل كما فى حل
قال م ر فى شرحه ومثل الصياح النطق بلا صياح كما فى الام شرح م ر (قوله
لعدم الحاجة اليه وفرض الاحتياج لغير تنبيه من خشى وقوع مهالكه أول زجر
الخيل أول يعرف أنه فلان المشهور بالشجاعة نادر جرح وقضية وجوب ذلك وبطلان
الصلاة وهو ما قرره شيخنا زى وهو يشك كل بحة الصلاة مع وجوب الاعادة
فى ما بعده الا أن يفرق قاله الشورى وفى ق ل على الجلال قوله لعدم الحاجة
أى شأنه ذلك فتبطل وان احتاج اليه كردع الخيل أول يعرف أنه فلان بل وان وجب
كتنبيه من يراد قتله أو خيف وقوعه فى مهالك ونقل عن شيخنا م ر عدم البطلان
مع الحاجة وجوب القضاء كما مساك السلاح الخمس ولم يصح عنه اه (قوله
وقضى معتمد وقوله ورجح الاصل عدم القضاء ضعيف ع ش (قوله فى قرابه) أى
السلاح وقوله تحت ركابه أى الذى تحت ركابه أو هو حال من قرابه والظاهر أن المراد
بالركاب الركوب وهو الفرس مثلا ويحتمل أن المراد به الركاب الذى يجعل رجله
فيه وقوله تحت ليس بقيد بل المدار على أن لا يصير حاء لاله ولا متصلا به وهذا
ما لم يكن زماما بيده والابطال صلاته وينبغى أن عمل البطلان حيث لم يحتج الى
مسكه والا فيه ذر وتجب الاعادة وقد يقال بعدم وجوب الاعادة ويفرق بأن الزمام
الزم من السلاح كفى ح ل (قوله ويغتفر جهل فى الثانية) وهى ما لوجهه فى قراب
تحت ركابه وانما لم يغتفروه فيما لو وقع على ثوب المصلى نجاسة ولم ينهها حال خشية

كطعنات وضربات متوالية
(الحاجة) اليه قياسا على
ما فى الآية (لا) فى (صياح)
لعدم الحاجة اليه (وله) مساك
سلاح (تعبس) بالابغى عنه
(الحاجة) اليه (وقضى)
لندرة عذره وهذا ما فى
الشرحين والروضة والمجموع
عن الاصحاب وقول فى المهام
وهو مانص عليه الشافعى
فالتوى عليه ورجح الاصل
عدم القضاء فان لم يحتج اليه
اقامه أو جعله فى قرابه تحت
ركابه الى أن يفرغ لئلا تبطل
صلاته ويغتفر جهله فى الثانية

من ضياعه باللقاء لان الخوف مظنة ذلك قاله م ر وقد اشار الشارح الى ذلك بقوله لان في القائه الخ ا ط ف (قوله هذه اللحظة) فلا بد ان يقل زمن العمل بان كان قريبا من زمن اللقاء جرع ش على م ر (قوله ويجز) عبارة الاصل ويلقى السلاح اذ ادعى فان يجزاسكه (قوله وله حاضرا كان او مسافرا) أي ولا اعادة عليه (قوله تلك) ومثلها الانواع الثلاثة بالاولى اه ع ش على م ر (قوله في كل مباح) قتال من اضافة الصفة للموصوف والمراد بالمباح ما ليس بحرام فيشمل الواجب (قوله كقتال عادل لباغ) أي بالاتاريل وسكذابتاويل بخلاف العكس وليس للباغي غير المتاول ذلك اما المتاول فله هذه الصلاة ح ل (قوله وذى مال لقاصدا أخذه ظلما) وكذا لو خطف نعله مثلا أو نذ به غيره مثلا وهو في الصلاة حيث خاف ضياع ذلك ولا يضروا طه القياسة لكن يجب عليه القضاء ان وطئها لا قصد او سككاته غير معفو عنها وفي الناشري اذا دخل أرضا منصوبة وهي كبيرة وخشى فوات الوقت قبل الخروج منها فانه يحرم بها ويرى الركوع والسجود خارجا منها قال الاذرى وينبغي وجوب الاعادة لتقصيره ح ل (قوله وهو عاجز عن بينة الا هسار) أي او كان قادرا عليهم السكن كان الحاسك لا يسميها الا بعد حبسه كمن في فوهى كالمعدم قاله الاذرى ع ش (قوله لا في خوف فوت حج) هل العمرة المنذرة في وقت معين كالحج في هذا أولا الظاهر الثاني لان الحج يقوت بفوات عرفة والعمرة لا تقوت بفوات ذلك الوقت اه جرشوري وخالف م ر في شرحه فنقل عن افتاء والده انها كالحج فيؤخر الصلاة لادراكها في هذا الوقت (قوله ان صلى العشاء ما كذا) مثال لا قيد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف الا بترك صلوات ايام وجب التركى وينبغي انه لا يجب قضاؤها فوار العذر في فواتها ع ش على م ر واما اذا سكن قبل الاحرام فتعين الصلاة ويمتنع عليه الاحرام بالحج انتهى ح ل (قوله كفوت نفس) أي فاته من خوف فوت الحاصل فيصلى الصلاة المذكورة لا تقا ذغريق اه ح ل (قوله فتأخيرها واجب) ظاهره وان تعد ترك الذهاب لعرفة الى انقضاء الوقت قاله الشيخ اه شوري (قوله ولو صلوا) أي صلاة شدة الخوف وهي مثال لا قيد بل الضابط ان يصلوا صلاة لا يجوز في الامن ثم يتبين خلاف ظنهم فيشمل صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر صلاة عسقان م ر ا ط ف (قوله أي خلاف ظنهم) وكذا يجب القضاء لو بان كما ظنوا انه عدو لكن ظهر بينهم مانع كندق او ماء او حصن ثم لو بان ان قصد العدو الصلح فلا قضاء له دم الاطلاع على النية فقوله البين خطاؤه يعني بما يمكن الاطلاع عليه ق ل قال م ر وظاهر كلامهم انه لا فرق بين ان يكون ذلك

هذه اللحظة لان في القائه
تغير ايضا لصاعه المال وتعبري
بتجسس والحاجة أولى من تعبيره
بدعى ويجز (وله) حاضرا كان
او مسافرا (تلك) أي صلاة شدة
الخوف (في كل مباح) قتال
وهرب (كقتال عادل لباغ
وذى مال لقاصدا أخذه ظلما
وهرب من حريق وسيل وسبيع
لا معدل عنه وغريم له عند
اعساره وخوف حبسه بأن لم
يه سقه غريمه وهو الدائن
في اعساره وهو عاجز عن بينة
الاعسار (لا) في (خوف فوت
حج) فليس لمحرر خاف فوته
بفوت وقوفه بعرفة ان صلى
العشاء ما كذا ان يصلها ساثرا
لانه لم يخف فوت حاصل كفوت
نفس وهل له أن يصلها ما كذا
وبفوت الحج لعظم حرمة الصلاة
أو يؤخرها ويحصل الوقوف
لصعوبة قضاء الحج وسهولة
قضاء الصلاة وجوان ربح
الرافى منهما الاول والنوى
الاناني بل صوبه وعليه فتأخيرها
واجب كافي الكفاية (ولو
صلوها) أي صلاة شدة الخوف
(لما) أي لشيء كسواد ظنوه
عدوا لهم (أو أكثر) من ضعفهم
(فبان خلافه) أي خلاف ظنهم
كابل أو شجر

في دارنا أو دار الحرب اه (قوله أو ضعةهم) بالجرح عطف على ابل وهو راجع لقوله
 أو أكثر من ضعةهم وهذا يفيد ان صلاة شدة الخوف بقسمهم لا تجوز الا اذا كان العدو
 أكثر من ضعةهم وكذا صلاة عسكان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم
 جوازها في الامن فليحرم مع ما تقدم في صلاة عسكان انه لا بد ان يقاوم كل صف منها
 العدو وانه مخرج في انه يكتفي فيها بالمقاومة ولا تسترط الزيادة على ذلك وما تقدم
 في صلاة ذات الرقاع ان السكينة بمعنى الزيادة على المقاومة شرط لسنيتها لا لاحتياجها
 ح ل (قوله اذا عبرة بالظن) أي مع قصيرهم ح ل (قوله أعم من قوله لسواد)
 ووجه العموم ان كلام الاصل لا يشمل ما لوطنوا كثرة العدو فبان خلافه ع ش
 (فصل في اللباس وما يذ كرمعه) كالاستصباح بالدهن النجس والمراد باللباس
 ما يلبس البدن أي بخالطه سواء كان على وجهه لباس أو الفرش أو غيره ليناسب
 قوله استعمال حرير فيشمل الناموسية لانها لما كانت عديمة اللون كانت كالنساء
 مخالطة له أي بيان ما يحل لبسه الذي منه ما يحتاج اليه المقاتل وما لا يحل وذكره
 المصنف هنا تبعاً لالمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان وجهه ان المقاتلين كثيراً
 ما يحتاجون للبس الحرير والنجس لا يرد والقتال وذكره به منهم عقب صلاة العيدين
 وهو مناسب أيضاً بما روي قال شيخنا وتعبيره بالفصل يشعر بان دارجه تحت الباب
 الذي قبله ووجهه انه لما كان يجوز لبس الحرير في حال القتال اذ لم يبد ما ينفى عنه
 كان بينهم مناسبة هذا الاعتبار وهل لبسه من الكبائر أو الصغائر مشى حجر
 في الزواجر على الاول وغيره على الثاني وهو المعتمد كما في اط ف (قوله حرم على رجل)
 أي ولو ذمياً لانه مما طاب بفروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لانه لم يلتزم حكمنا
 فيه فكما لا يمنع من شرب الخمر لا يمنع من لبسه الحرير ع ش ع لى م ر (قوله
 استعمال حرير) خرج باستعماله اتخاذه فلا يحرم على المعتمد خلافاً للشارح
 في بعض كتبه وجرى عليه حجر شورى وعليه فاعل الفرق بينه وبين الاناء من المقدس
 مع ان الاتخاذ هنا يحرم بالاستعمال ضيق النقد في اتخاذه الاناء دون الحرير فليتنامل
 لسكاته اط ف وفصل زى في الاتخاذ فقال ان كان اتخاذه لقصد استعماله حرم
 وان كان بقصد اجارته أو اعارته لم يحل له الاستعمال فلا يحرم اه ويمكن الجمع به
 بين القولين والمراد انه يحرم استعمال الحرير المذكور بلا حائل اما به فلا يحرم لكن
 يكره والحائل ان كان على الفرش كفي في دفع الحرمة وان لم يخط عليه وان كان على
 النطاء فلا يحكم في دفع الحرمة الا ان خيط عليه ويفرق بينه وبين الفرش بان
 الحائل في الفرش يمنع الاستعمال عرفاً بخلاف هذا ولا فرق في حرمة استعمال الحرير

أو ضعةهم (قضى) اذا عبره
 بالظن البين خطأ وروى لما
 أعم من قوله لسواد وقول
 أو أكثر من زيادتي
 (فصل) * في اللباس
 (حرم على رجل وخنثى
 استعمال حرير

بين كونه مانسوجا أم لا بدليل استثنائهم من الحرمة خيط السبعة وليقة الدواة والوجه
 عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوه لأنه يشبه الاستعمال م ر و أما
 كتابة الصداق في الحرير فالذي تفهمه عبارة ابن حجر أنه يجوز للمرأة كتابة
 الصداق فيه ولو للرجل لأنها هي المستعملة له حال الكتابة وأنه يحرم على الرجل كتابة
 الصداق فيه ولو للمرأة لأنه والمستعمل له حال الكتابة ويمكن حمل كلام م ر عليه
 حيث قال لا كتابة الصداق فيه ولو للمرأة أي حيث كان الكاتب الرجل فلا تنافي
 بينها وبين ما تفهمه عبارة جرج ع ش عليه (قوله ولو قرأ) هو نوع منه كدالون
 ليس من ثياب الزينة وهو ما قطعته الدودة وخرجت منه حية والحرير ما يحمل عنها
 بعد موتها زى والغاية للرد على القول بأنه يحمل لأنه لا يقصد الزينة (قوله بنفش) لغو
 جلوسه أو قيامه لا مشيه عليه في ما يظهر لأنه بفارقته له حالا لا بعد مستعماله عرفا
 حجر كشفتنا وانظر المارقة هل ولو كان معها تردد أو لا كما يحرم تردد الجنب في المسجد
 فقد ألحق بالمسكت فابتأمل شو برى والأقرب الأول ويفرق بينهما بتأكد حرمة
 المسجد حال التردد مع الجنابة ولا كذلك التردد هنا لما فيه من الامتحان تأمل كتابه
 ا ط في وخرج بالمشى فرشه المشى عليه فيحرم رشيدى (قوله وما أكثره منه زينة)
 ولو احتسما لا وأفهم قوله زينة أنه لا يعتبر بالظهور وأفهم ما قبله أنه لا حرمة مع فرش ثوب
 مهلأل النسيج عليه كنوم على غدة محشوة به وكلبس ما طهارته وبطائه غير حرير
 وفي وسطها ثوب حرير وقد خيطا عليه والأحرم على الوجه انتهى ولو شك هل الحرير
 أكثر حرم على المعتمد اه أنوار زى ومضى حجر على الجواز قياسا على الضربة وفرق
 م ر بين عدم تحريم المضرب إذا شك في كبر الضربة بالعمل بالأصل فيهما إذا الأصل
 حل استعمال الأتاء قبل تضيقه فاستعجب والأصل تحريم الحرير غير المرأة فاستعجب
 ا ط في قال ع ش ومقتضاه أنه لو شك في الحرمة المطرزة بالآبرة حرم استعمالها وهو المعتمد
 وإن كان قياس المضرب الحل وهل يجوز للرجل جعل نكة الإباس من الحرير أو لا فيه
 نظرون نقل بالدرس عن زى الجواز فراجع أقول ولا مانع منه قياسا على خيط المفتاح
 حيث قيل يجوز له كونه أمكن من الكتان ونحوه وقياس ذلك أيضا جواز خيط
 الميزان لعله المذكورة ولا احتياجا له كثيرا كما في ع ش على م ر وكذلك يحمل
 كيس المعصوف وعلاقته وشراريب السبعة إذا كانت متصلة بخيطها وزر الطربوش
 وكسوة الكعبة وقبور الأنبياء وقال الشيخ المدائني يحرم زر الطربوش ويحل للمرأة
 غطاء العمامة ومنديل الفراش قال بعضهم وكذا الرجل لأنه امتحان له كالمشى
 عليه (قوله الا لضرورة) أي فيجوز استعماله بلبس وغيره بحسب الضرورة شرح م ر

ولو قرأه بنفش أو غيره انتهى
 الرجل عنه في الصحيحين
 والاحتياط في الخشى وذكره
 من زيادتي (و) استعمال
 ما أكثره منه زينة تغليبا
 لا أكثر بخلاف ما أكثره من
 غيره والمستوى منهما لا أن كلا
 منهما لا يسمى ثوب حرير
 والأصل الحل وتغليبا لا أكثر
 في الأولى (لا لضرورة) كحرو برد

(قوله مضرين) هل المراد ضررا لا يحتمل عادة أو مبيحا للتييم على الثاني اقتصر شيخنا على
 حل وقال ق ل المراد ضررا لا يحتمل عادة وان لم يبع التيم وهو المعتمد (قوله وفجأة
 حرب) الظاهر ان المجاعة ليست بشرط بل اذا احتساج للخروج الى القتال باختياريه
 ولم يجد غيره جاز لبسه انه شوبري وفيه ان هذا سياتي في قوله وكقتال الخ فالظاهر انه
 انما عبر بالمجاعة ليكون مثالا للضرورة تأمل (قوله ولم يجد غيره) هذه الجملة حالية
 أي محل كون المذكور ان يحمل لبسها للضرورة في حال فقد غيرها خلافا للشوبري
 القائل انها معطوفة على قوله لا للضرورة لانه لا يظهر وفيه انه حيث كان فقد الغير
 شرطا لم يل لبسه لادخل حيث لا حاجة للحرب ولا الحر والبرد في حل لبسه لانه متى كان
 فاقد الغير جاز له لبس الحرير وان لم يمكن قتال ولا حر ولا برد الا ان يقال اني
 بالمذكور ان أعني المجاعة وما عطف عليه التكون أمثلة للضرورة فانه لا يكون ضرورة
 الا حيث لا خلاف فقد الغير فقط مع عدم هذه المذكورات فانه من أمثلة الحاجة
 لا للضرورة تأمل وقول ا ط ف قوله ولم يجد غيره أي يقوم مقامه يلزم عليه اتحاد
 مع قوله وكقتال الخ (قوله أو حاجة) قال جبر كستر العورة ولو في الخلوة قال الشيخ ان
 فقد سائر اغنياء يليق به في ما يظهر وقد يتوهم من التعبير هنا بالحاجة وفيما قبله
 بالضرورة انه لا يشترط هنا فقد غيره وهو خطأ والا لزم جواز لبسه مطلقا وذلك مبطل
 لكم تعريجه شوبري والظاهر ان قوله ان آ ذاهما لبس غيره يعني عن اشتراط فقد
 الغير لانه حيث لا مفقود شرعا لكن يشترط ان يقدم ما يغني عنه على المعتمد عند م
 وهلا اقتصر المصنف على الحاجة ويعلم منها جواز لبسه للضرورة بالاولى شيخنا قال
 زى ويجب لبس الحرير ولو في الخلوة ان لم يجد لعورته سائر اغنياء (قوله كجرب) بفتح
 الجيم والراء المهملة ومجا رب له أن يطلى بالحناء والسمن البقرى القديم برماوى (قوله
 ان آ ذاهما) أي الرجل والخنى أي أذى لا يحتمل عادة (قوله وقيل ومجا رب لدفعه)
 أن يطلى خيط من الصوف بالزبق ويجعل في عنقه كالسبعة برماوى (قوله للحكة)
 بكسر الحاء المهملة وهي الجرب اليابس ومجا رب لدفعها أن يؤخذ خرا السحاب
 الابيض ويذاب مع الكبريت ويطلى به برماوى (قوله في قص الحرير) لان الحرير
 خاصيته أن لا يقبل شرح م ر (قوله وسواء في ما ذكر الحضر والسفر) أشار الشارح
 بذلك لارد على السبكي الذي خص الترخص بذلك في السفر لان عبد الرحمن بن عوف
 والزبير بن العوام كانا مسافرين (قوله وكقتال) أعاد العامل ليفيد أن الحرب
 والقمل يجوز فيهما لبس الحرير وان وجد ما يغني عنه من دواء وان ضعفه شيخنا حل
 أي فالمعتمد ان قوله ولم يجد ما يغني عنه قيد في الثلاثة وعليه فكان الاولى حذف

مضرين وفجأة حرب) بضم
 الذاء وفتح الجيم والهاء وفتح الفاء
 وسكون الجيم أي بفتحها (ولم يجد
 غيره) وتعبري بمضرين أولى
 من تعبري به لكين (أو حاجة
 كجرب) أن آ ذاهما لبس غيره
 (وقل) روى الشيخان أنه صلى
 الله عليه وسلم رخص لعبد
 الرحمن بن عوف والزبير بن
 العوام في لبس الحرير للحكة
 كانت بهما وأنه رخص لهما
 لما شكوا إليه القمل في قص
 الحرير وسواء في ما ذكر السفر
 والحضر (وكقتال ولم يجد
 ما يغني عنه) أي عن الحرير
 في دفع السلاح قياسا على دفع
 القمل

المكلف من قوله وكقتال الا ان يقال مراد الشارح انه قيد في الاخير فقط وتكون
طريقة له شيخنا (قوله وكقتال ايضا الخ) ان قيل هذه من افراد فجأة الحرب ولم يجدا
غيره قلنا نعم لكن تلك صورة بما اذا لم يجد غير اصله وهذه صورة بما اذا وجد
الغير لكنه غيره من عنه ح ل والاولى ان يجاب بأن تلك من أمثلة الضرورة وهذه
من أمثلة الحاجة وان كانت هذه تصدق بتلك فتأمل (قوله ولولى الخ) المراد به من له
ولاية التأديب فيشمل الام والاخ الكبير فيعوز لهما لباس الصبي الحرير فيما يظهر
ولو من مال الصبي حيث كان غنيا ولا يقبه والباس مضاف لقوله الثاني وصيا مفعوله
الاول لانه الفاعل في المعنى وقدم الثاني لانه يلزم على تأخير انفصاله مع تأتى اتصاله
قال في الخلاصة وترك ذلك الاصل حتما قد يرى ولما كانت المسألة في الباسه عائدة
على شيئين مع افرادها قال الشارح أى ما ذكر من الحرير وما أكثر منه والتعبير
بالباسه للغالب بل مثله سائر وجوه الاستعمال وله أيضا تزيينه بالحلى ولومن ذهب
وان لم يكن يوم عيد ولو كان الصبي مرافقا والمراد بالحلى ما يزين به النساء وليس منه
الخبر المعروف والسكينة المعروفة فيعزم على الولي الباس الصبي ذلك لانه ليس
من الحلى وأما الحياصة المعروفة فيبني حل الباسه لانه لا يمتزج به النساء
وفي كلام بعضهم ان كل ما جاز لبسه للنساء جاز للولي الباسه للصبي كمثل من ذهب
حيث لا سرف عادة وترك الباسه ما أى الصبي والمجنون ما ذكرنا في الحرير وحلى
النقد من ولو يوم عيد أولى كما قاله الشيخ عزلة بن في الصبي وقال لا فرق بين الذكر
والانثى وعمله بالخروج من الخلاف قال ولثلاث اعتاده ويألف استعماله فيشق عليه
تركه بعد البلوغ كما في شرح مروجش عليه نقلا عن ع ب وفي حل ان الباس
الصبي والصبي الحرير بمكرهه (قوله اذ ليس له شهامة) أى قوة (قوله تنافى خنوة
الحرير) أى خنوة من يلبسه من النساء وهى التكسر والثنى فى المختار قال الازهرى
الاختلاف أصله التكسر والثنى ومنه سمي الخنثى لتكسره وتثنيه اعرش وبعضهم
فسر الخنوة ثقباً لليونة والميل الى طبع النساء ولو قال الشارح اذ ليس له شهامة تنافىها
خنوة الحرير بالضمير لكان أظهر فتأمل (قوله ما طرز) المراد به ما تبيع خارجا
عن الملبوس ثم وضع عليه وخيط بالابرة كالشريط وانما صور بذلك لاجل التقيد
بقوله قدر أربع أصابع اما المطرز بالابرة فلا يشترط فيه هذا بل الشرط ان لا يزيد
وزنه على وزن الثوب م قال شيخنا نعم قد يحرم ذلك في بعض النواحي لكونه من
لباس النساء ففيه تشبيه بهن وأما المطرز بالذهب والفضة بالابرة مثلاً فحرام حل
(قوله قدر أربع أصابع) أى عرضا وان زاد طوله زى وفي سم على المنهج ظاهر

(ولولى الباسه) أى ما ذكر من
الحرير وما أكثر منه (صبيها)
اذ ليس له شهامة تنافى خنوة
الحرير بخلاف الرجل ولانه
غير مكلف والحق به الغزالي
في الاحياء المجنون (وحل
ما طرز) أو وقع بحرير بقيد زده
بقول (قدر أربع أصابع)
لوروده في خير مسلم (أو طرفه)

كلامهم ان المدار على قدر الاصابع الاربع طولا وعرضا بأن لا يزيد طول الطرار
على طول الاربع ولا عرضه على عرضها ويؤيده ما في الخادم عن حكاية بعضهم
ان المراد أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهي أطول من غيرها اه فاولا ان المراد
ما ذكرنا كان لا اعتبارا بطولها على غيرها معنى فليتأمل والذي تحصل من كلامهم
انه تحرم زيادته على أربع أصابع مضمومة ولا يتقيد بقدر في الطول ع ش
على م ر والحاصل عند شيخنا ان ما طرز أو رقع لا بد ان لا يزيد جميع ما طرز أو رقع به
على الثوب ووزنا ولا بد ان يكون كل طراز أو رقعة بقدر أربع أصابع فاعتبر فيه
ما اعتبر في المنسوج وزيادة قدر أربع أصابع ح ل (فوله أي بحريز) لم يقل
أوما أكثر منه لفهمه بالاولى (قوله قد رعاة) أي بالنسبة لغالب أمثاله فلم يتخذ
معبا فارجع عن عادة أمثاله ثم انتقل من ذلك حرم على المنتقل اليه دوامه لانه
وضع بغير حق قياسا على ما لو اشترى المسلم دار كافر عالية على بناء المسلم ولو اتخذ
معبا فعادة أمثاله ثم انتقل من ليس هو عادة أمثاله فيعوز له ادامته لانه وضع
بحق ويعترف في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ع ش على م ر ولو شك في ذلك حرم
كافي ح ل (قوله لوروده في خبر مسلم) عبارته في شرح الروض لخبر مسلم عن أسماء
بنت أبي بكر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان له حبة يلبسها له ابنة
من ديباج وفرجها مكفوفان بالديباج واللينة بكسر اللام وسكون الباء الموحدة
رقعة في حبيب القميص أي طوق وفي رواية لابي داود باسناد صحيح كان له حبة
مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباج والمكفوف الذي جعل له كفة يضم
الساكن أي معصاف (قوله بأن التطريف محل حاجة) يرد عليه التوقيع فانه محل
حاجة بحسب الأصل وقوي جعل للزينة اه ح ل (قوله اما المرأة الخ) مفهوم قول المتن
على رجل وخشني فكان المناسب تقديمه على قوله ولول الباسه (قوله فيحل لها ما ذكر)
أي استعمال الحرير وما أكثر منه وقوله مطلقا أي بسائر وجوه الاستعمال حتى في غير
الفرش واللبس ومنه ما جرت به العادة من اتخاذ غطاء لعمامة زوجها أولته على به
شيئا من أمتعتها كالقميص فهي حلال لها ع ش على م ر وقيل معنى مطلقا أي سواء
للحاجة أو غيرها وسواء أكثر أو قل وسواء زاد الطراز على قدر أربع أصابع أو لا
وسواء كان المنسرف قدر العادة أم لا وقوله حتى الفراش انما نص عليه مع دخوله
في قوله ما ذكر للتخصيص على الرد على المخالف القائل بحرمه افتراشها اياه المنسرف
والخلاء بخلاف اللبس فانه يميز بينها للعلل كما في شرح م ر ولا فرق بين الخلية وغيرها
(قوله لخبر أحل الذهب) أي الذي للزينة كالتعلي بخلاف الاواني فتحرم عليها

أي بحريز بأن جعل طرف ثوبه
مستقيما (قد رعاة) لوروده
في خبر مسلم وفرق بينه وبين
اعتبار أربع أصابع فيما مر
فإن التطريف محل حاجة
وقد تمس الحاجة للزيادة على
الاربعة بخلاف ما مر فانه
مجرد زينة فيتفيد بالاربعة
اما المرأة فيحل لها ما ذكر مطلقا
حتى الفراش لخبر أحل الذهب
والحرير لانات أمي وحرم على
ذكورها قال الترمذي
حسن صحيح

(و) حل (استصباح بهي
نجس) كالتجسس لانه صلى
الله عليه وسلم مثل عن فارة
وقعت في سمن فقال ان كان
جامدا فالقوها وما حولها وان
كان مائسا فاستصبحوا به او
فاتتعوابه رواه الطحاوي
وقال رجاله ثقات واستثبت
المساحد لشرفها ان لوث وكذا
المؤجر والمعار كما رجحه الاذري
في توسطه (لا من نحو كلب)
كخزير فلا يحل الاستصباح به
لغلظ نجاسته وهذا من زيادتي
وبه مرجح الفوراني والعمراني
وغيرهما (و) حل (لبس) شيء
(متنجس) ولا رطوبة لان
نجاسته عارضة سهلة الازالة
وحذفت من الاصل قوله
في غير الصلاة ونحوها لان
تحريم ذلك فيهما كما قاله
الاسنوي انما هو لكونه
مشتغلا بعبادة فاسدة لا لكونه
مستعملا بنجاسة كما وصلي
محدثا فانه اثم بفعله الفاسد
لا بتركه الوضوء وتعبيره بمتنجس
أولى من تعبيره بالثوب النجس
(لا) لبس (نجس) كجلد ميتة
لما عليه من التعبد باحتتاب
النجس لا قامة العبادة (الا
لضرورة كحرقه ونحوه مما

أى لان تزين المرأة بذلك يدعو الى الميل اليها ووطئها فيؤدى الى ما طلبه الشارع
من كثرة النسل شرح م (قوله وحل استصباح) أى مع الكراهة وحيث يجوز اصلاح
القتيلة بأصبعه وان أمكن بغيره لان التجسس يجوز التضييق به للحاجة حل وكذا يحل
طلاء السفن به واطعامه بهيمة وجعله صابونا ونحو ذلك ويجوز استعماله في بدنه وثوبه
ثم يظهرهما كما في البرماوى وشرح م ر وأتى بقوله وحل استصباح الخ لما سبته لما
قبله في حل الاستعمال وكان الأولى أن يقدم عليه قوله وحل لبس متنجس لانه أشد
مناسبة لما قبله لان الكلام في اللبس ونحوه (قوله كالتجسس) قياس أدون
(قوله لانه صلى الله عليه وسلم) ظاهره انه دليل للمدعى وليس كذلك بل هو دليل
لحكم المقيس عليه وهو قوله كالتجسس نعم هو كالدليل للمدعى بواسطة كونه دليلا
لحكم المقيس عليه (قوله ان لوث) وكذا ان لم يلوث حيث أفضى الى تجسس المسجد
زى ويحرم دخوله المسجد وفي ثوبه نجاسة بلا عذر لانه يلاقى هواه وهو في حكمه
برماوى (قوله وكذا المؤجر والمعار) أى حيث لوث ان لم يأذن مالكه حل (قوله
لغلظ نجاسته) أخذ منه بالأولى عدم جواز ديبغ الجلود بروت نحو الكاب حل
ومحله اذا وجد غيره صالحا شو برى (قوله وحل لبس متنجس) قال الاسنوي
الاظهار انه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب أى نلطيفها بها ولا في المسجد أى
استعمالها فيه بحيث تتصل به كالأمتشاط بالمشط العاج رطبا كان أو يابس ونحو
ذلك سمى وفي حل ويجوز استعمال المشط من العاج في الألبسة والرأس حيث
لا رطوبة اه وكانهم استثنوه لشدة جفافه مع ظهور رقيقته وجدا لا دعى ولو حريسا
وشعره يحرم استعماله وان كان طاهرا كما رأوا في الكتاب شرح م ر وبرماوى (قوله
لان نجاسته عارضة) أى ولان تكليف استدامة طهارة اللبوس مما يشق خصوصا
على الفقير نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صيفا بحيث يعرق فيتنجس بدنه
ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء وقال الاذري الظاهر حرمة المكث به
في المسجد من غير حاجة اليه لانه يجب تنزيه المسجد عن النجاسة شرح م ر (قوله
ونحوها) كالخطبة والطواف (قوله لا لكونه مستعملا بنجاسة) أى فهو بهذه الجهة
جائز وان حرم من تلك فلا وجه للتعديد هذا مراده تأمل (قوله بفعله الفاسد) لا بتركه
الوضوء فيه تأمل فانه بإرادة الصلاة وجب الوضوء وقد ترك واجبا فله اثم بترك هذا
الواجب شو برى (قوله لا لبس نجس) ولو فوق الثياب وخرج باللبس الافتراش فيجوز
قطعا ولو من غلظ زى وعش (قوله لما عليه) أى وجب عليه من التعبد التعبد هو
الدعاء للطاعة وقيل هو التكليف وقوله باحتتاب النجس فيجوز البساسة لدابته اذا

كان غير منافي وكتب أيضا قضيت ان غير الميز من الا كمين يجوز الباسه ذلك أي
وكذا الميز في غير وقت إقامة العبادة والمدعى أنه يحرم لبس النجس مطلقا فلا يتج هذا
الدليل المدعى الا أن يقال هو من شأنه التعبد واعتمده شيئا ل ح (قوله لا إقامة
العبادة) هذا يأتي في القرض وقد علمت ان جاهد الكلب ونحوه لا يحمل لبسه ويجوز
فرشه كما في الانوار فلو اسقط قوله لا إقامة العبادة لكان أولى تنبيه يجوز تنجس
البدن لغرض كجهن سرجين ووطى مستعاضة واحدا للاح قبيلة في زيت نجس يعمو
أصبع وان وجد غيره والتداوى به ويحمل تنجس ملكه كوضع زيت نجس في اناء
طاهر المريض به مالا وتنجس ملك غيره وموقوف بما جرت به العادة كالوقوف
بالسرجين في البيوت وترية نحو الدجاج فيها وتسميد الارض بالنجس أي تسيبها به
ودبغ الجلد بغير مغلظ قال شيخنا م ر يحرم القاء القمل في المسجد ولو حيا لانه وسيلة
لموته فيه ويحرم القاء الحى في غيره ان تأذى أو أذى وقوله ان تأذى بأن رماه في محل
خال عن التراب وخالفه جبر وجوز القاءه حيا بلاذى ولو في المسجد وهو ظاهر
والله أعلم قل على اجلال

(باب في صلاة العيدين)
وما يتعلق بها والاصل فيها
الاخبار الا نية (صلاة
العيدين) عيد الفطر وعيد
الاضحى والعيد مشتق من
العود لتكرره كل عام

(باب في صلاة العيدين المتفرغ فيها مالا لا يتفرغ في غيرها)

كرفع اليدين في التكبيرات وان توالى والمطرب فيها مالا لا يطلب في غيرها وهي من
خصائص هذه الامة والعيد مأخوذ من العود لان الله تعالى يعوده على عباده فيه
بالسرور ولذلك طلب عقب الصوم والحج الموجبين لغفرة الذنوب التي هي اعظم
أنواع السرور قل (قوله وما يتعلق بها) أي من قوله وسن خطبتان بعدهما الى آخر
الباب (قوله والاصل فيها الاخبار الا نية) وأول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة فلذا قدمها الشارح حيث قال عيد الفطر وان
كانت صلاة الاضحى افضل والاصح أن يومنا من رمضان افضل من عيد الفطر شرح م ر
قال اجلال السبوطى العيدان والاستسقاء والخسوف والكسوف من خصائص
هذه الامة اه ومن المعلوم ان صلاة الاضحى افضل من صلاة الفطر لثبوتها بنص القرآن
وهو قوله فصل لربك وانحر وانما قدم الشارح عيد الفطر لانه أول عيد صلاة النبي
صلى الله عليه وسلم وقوله مشتق من العود وجمعه اعياد وانما جمع بالياء وان كان أصله
الواو لازوما في الواحد والفرق بينه وبين اعواد الخشب قال في الاتحاف وانما كان
يوم الفطر من رمضان عيدا لجميع هذه الامة اشارة لكثرة العتق قبله كما ان يوم النحر
هو العيد الا كبر لكثرة العتق في يوم عرفة قبله اذا اليوم يرى أكثر عتقائه فن أعتق
قبله فهو الذي بالنسبة اليه عيد ومن لافهو في غاية الابعاد والوعيد شو برى وبرماوى

ومذروعية مما كانت في السنة الثانية من الهجرة كالأضحية وفرض رمضان
في شعبانها وزكاة الفطر في رمضانها كما في قول (قوله سنة مؤكدة) أي فيكره
تركها ولا اثم ولا قتال في تركها وهذا على الراجح وقيل إنها فرض كفاية نظرا إلى أنها
من شعائر الإسلام ولأنه يتوالى فيها التكبير فاشبهت صلاة الجنائز فان تركها أهل
بلد أو قوم أو قوتلوا على هذا وقام الإجماع على نفى كونها فرض عين وتسن جماعة وفرادى
ويستحب الاجتماع لها في مكان واحد ويكره تعدده من غير حاجة وللإمام المنع منه
وله الأمر بها وهو أي الأمر على سبيل الوجوب لأنها من شعائر الدين وقيل على وجه
الاستحباب وعلى كل منهما متى أمرهم بها وجب الامتناع كما في شرح م (قوله
الاتباع) استدلال على السنية لا بقيد التأكيدي كما في الرشيدى على م (وذلك لأن
الدليلين المذكورين لا يفتحان التأكيدي كما لا يخفى) وعبارة البرماوى قوله لا تباع
أي الم قول عنه صلى الله عليه وسلم في العيد لأنه وانطب عليها فقيه دلالة السنية
والتأكيدي (قوله ولا نه ذات ركوع) غرضه بهذا الاستدلال على السنية بالقياس على
الاستسقاء فقوله ذات ركوع إشارة للجماع فاصل الكلام ولأنها كصلاة الاستسقاء
في أنها ذات ركوع الخ وما قيل من أنه إشارة للدليل وقوله كصلاة الاستسقاء تظهير
لا يظهر لأن الأذان علامة للوجوب وعدمه ليس علامة للندب بل علامة على نفى
الوجوب كما يعلم من كتب الأصول ولأن غرضه الرد على القائل بالوجوب ولا يدل
على التأكيدي شيئا ح (قوله لا أذان لها) أي وكل صلاة لا أذان لها سنة
واعترض بأن الأذان أمانة على الوجوب فعدمه دال على عدم الوجوب (قوله لا لحاج
استثناء من محذوف) أي سنة مؤكدة لكل أحد فرادى وجماعة لا لحاج الخ
والأمانة تقدم انما هو سن فعلها كما يدل له عبارة أمسه قال الشورى انظر هل مثله
المعتمرا والاقرب لأن العبرة ليس لها وقت معين ع ش أ ط ف وبرماوى
(قوله بنى جماعة) الذي يظهر أن التقيد بنى جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج
فرادى وإن كان بغير معنى لحاجة أو غيرها سم ع ش وقول الشارح لا اشتغاله بأعمال
التحلل مبنى على ما قيده به والأفلاولى أن يقول لا اشتغاله بأعمال الحج شيئا ح ف
(قوله فلا تسن) وهل الأولى تركها انظره وحرره ع ش (قوله بين طلوع شمس)
أي أول طلوعها ولا يعتد برتمام الطلوع خلافا لما في عب ولا يكره فعلها عقب
الطلوع اه ح ل (قوله وزوال يوم العيد) المراد به يوم يعيد الناس ولو تأنى شتوال
كما أشار إليه بقوله وسيأتى الخ ويجوز أن يكون أشاره لرد ما قد ورد عليه من أنها
قد تصلى في غير يوم عيد أداء فأشار إلى استثناء ذلك بأنه سيأتى فلا يرد تأمل كما قاله

(سنة) مؤكدة لا تباع
ولا نه ذات ركوع وسجود
لا اذان لها كصلاة
الاستسقاء وجاوا نقل المرفى
عن الشافعى أن من وجب عليه
حضور الجمعة وجب عليه
حضور العيدين على التأكيدي
(ولو لفرد ومسافر) وعبد
وامرأة (لا لحاج بنى جماعة)
فلا تسن لا اشتغاله بأعمال
التحلل والتوجه إلى مكة
لطواف الأضحية عن إقامة
الجماعة والخطبة أما فرادى
فتسن لقصر زمنها كما أشار
إليه الرافعى في الأغسال
المسنونة في الحج وصرح به
القاضى وهذا من زيادتها
ووقتها (بين طلوع شمس
وزوال) يوم العيد

الشو برى فعلى الاول يكون مراد الشارح بقوله وسيأتى التيميم فى يوم العيد وعلى
 الشافى يكون إشارة لاستثناء صورة أى مفهومة من قوله يوم العيد فكأنه قال
 الا فيما لو شهد واقتمل (قوله وسيأتى انهم لو شهدوا النخ) بأن شهدوا برؤية الهلال
 الميلة الماضية وعدلوا بعد الغروب وسيأتى توضيحه فى قوله وتقبل شهادة هلال
 شتوال النخ وقوله يوم الثلاثين تسميته يوم الثلاثين انما هو بحسب الظاهر أى بالنظر
 لما قبل شهادتهم والافهم اول شتوال كما أفاده شيخنا ح ف (قوله صليت من
 الغد أداء) أى فى صلواتها فى اليوم الذى يعيد فيه الناس وان كان تانى شتوال ح ل
 (قوله وسن تأخيرها النخ) وعليه فهى صلاة فعلها فى أول وقتها مفضول ع ش (قوله
 وللخروج من الخلاف) أى فان لنا وجهان وقتها لا يدخل الا بالارتفاع وهو مذهب
 الامام مالك وأما كور آخر وقتها الزوال فتفق عليه كما فى شرح م ر (قوله فلو فعلها
 قبل الارتفاع كره) الراجع عدم الكراهة لانها ذات سبب فلا يكره فعلها قبل
 الارتفاع بل هو خلاف الاولى وقال بعضهم ما قاله الشارح ظاهر لانه علل بالخروج
 من الخلاف القائل بوجوب تأخيرها الى الارتفاع برماوى (قوله وهى ركعتان)
 ويجب فيها التعيين من كونها صلاة عيد فطر أو صلاة عيد اضحى فى كل من أدائها
 وقضاها شرح م روع عليه (قوله والا كل أن يكبر) ويجهز به م ر وليست
 التكبيرات المذكورة فرضا ولا بعضا وانما هى هيات كالتعوذ ودعاء الافتتاح فلا
 يسجد لتركها عما كان أو سهوا وعلى هذا فنؤذرها وصلاتها كسنة الظهر صحت
 صلاته وخرج من عهدة النذر لما علل به من أنها هيات كما فى شرح م روع ش
 عليه (قوله سبعا) سوى تكبيرى فى الاحرام والركوع بقينا فعند الشك يأخذ
 بالاقول ومنه أن يشك فى أيها أحرم بها فيجعلها الاخيرة ويعيد من بخلاف شكه هل
 نوى الاحرام فى واحدة منهم فانه ليس فى صلاة انتهى بحر زى وقوله خمس أى
 سوى تكبيرى فى القيام والركوع بقينا عقب قيامه وخالف الامام مالك رضى الله
 عنه فجعل من السبع تكبيرة الاحرام وكذا المزنى وأبو ثور من اثنتا وقال الامام
 أبو حنيفة رضى الله عنه يكبر ثلاثا فى كل ركعة ويسن جعل كل تكبيرة فى نفس
 واحد كما ذكره العلامة البرماوى قال ع ش على م ر تقلعن المناوى فى الشرح
 الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير فى الفطر سبع فى الاولى وخمس
 فى الاخيرة قال بعض الفضلاء الاعلام حكمة هذا العدد أنه لما كان للوتر أثر عظيم
 فى التذكير بالوتر الصمد الواحد الاحد وكان للسبعة منها مدخل عظيم فى الشرع
 جعل تكبير صلاته وترا وجعل سبعا فى الاولى لذلك وتذكيرا بأعمال الحج السبعة

وسيأتى انهم لو شهدوا يوم
 الثلاثين وعدلوا بعد الغروب
 صليت من الغد أداء (وسن
 تأخيرها لترفع الشمس
 كرمح الاتباع والخروج من
 الخلاف فلو فعلها قبل
 الارتفاع كره كما قاله ابن
 الصباغ وغيره (وهى
 ركعتان والا كل أن يكبر
 واقعا يديه فى أول بعد دعاء
 افتتاح سبعا) فى (ثانية
 قبل تعوذ خسا) للاتباع
 رواه الترمذى وحسنه
 ويضع يده على يسراه بين
 كل تكبيرتين

من الشواف والسبي والجبار تشويقا اليها لان النظر الى العدد الاكبر كثر وتذكيرا
لخالق هذا الوجود بالتدحكر في أفعاله المعروفة من خلق السموات السبع
والارضين السبع وما فيها من الايام السبع لانه خلقها في ستة ايام وخلق آدم
عليه السلام في السابع يوم الجمعة ولما جرت عادة الشارع بالرفق بهذه الامة
ومنه تخفيف الثانية على الاولى وكانت الخمس اقرب وقرا الى السبع من دونها
جعل تكبير الثانية خمس ذلك (قوله ولا بأس بارسالها) أي لان المقصود عدم
العبث بها وهو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعت تحت صدره ع ش على
م ر (قوله ولو نقص الخ) حتى لو ترك جميع التكبيرات لم يأت بها واستشكل
بما لو ترك الامام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة فان المأموم يأتي به اللهم
الا ان يقال ان دعاء الافتتاح سنة من الصلاة لا فيها وهو آكد من التكبير فطلب
مطلقا ع ش على م ر (قوله امامه) أي الموافق أو المخالف شورى (قوله تابعه)
أي ندبنا لولا اقتدي بمنفى كبر فلانا أو مالكي كبر سنا تابعه ولم يزد عليه مع أنها سنة
ليس في الايمان بها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة
الاستراحة فانه يأتي بها وعليه بما ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق
ان تكبيرات الانتقال مجمع عليها فكانت آكد م ر (قوله في القضية) سواء
قضاها في يوم العيد أو في غيره م ر (قوله لان القضاء) يؤخذ منه أنه يجهر في القضاء
أيضا وهو كذلك وان فعلت وقت السر قاله زى وتسن الخطبة لها اذا فعلها
جماعة م ر (قوله الجلي) بغنتين نسبة الى عمل الجمل التي تجرها الدواب
وبالكسر والسكون الى عمل بن بكر بن وائل والاول أشهر لما قيل أنه كان يأكل
من عمل يده اه اب الباب ع ش على م ر (قوله ويهلل ويكبر الخ) عبارة
شرح م ر ثم سبع تكبيرات يقف بين كل تكبيرتين منها كآية معتدلة أي
لا طويلة ولا قصيرة وضبطه أبو علي في شرح التلخيص بقدر سورة الاخلاص ولان
سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة يعقبها ذكر مسنون فكذلك هذه التكبيرات
(قوله بتسبيح) أشار به الى أن عطف بمجد عام على خاص (قوله بين كل ثنتين) أي
مسنوتين فلا يستحب أن يأتي بما ذكر بين تكبيرة الاحرام والتي بعدها ولا بعد
التكبيرة السابعة في الاولى ولا بعد الخامسة في الثانية زى والظاهر أنه لا حاجة
لقوله مسنوتين لان مراده ثنتين من السبع أو الخمس وقول المحشي فلا يستحب الخ
خرج بقوله مسنوتين وما بعده خرج بقوله بين فتأمل (قوله ويحسن) أي يستحب
فيه أي في البين من قوله بين كل ثنتين أي يستحب ذلك من حيث كونه مرتبا كما ذكر

ولا بأس بارسالها ولو نقص
امامه التكبيرات تابعه
وتسن التكبيرات في القضية
أيضا كما اقتضاه كلام المجموع
وغيره لان القضاء يحكي
الاداء وان قال الجلي أنها
لا تسن فيها لانها شعاع
للوقت وقد فات (وان يهلل)
بأن يقول لا اله الا الله
(ويكبر) بأن يقول الله أكبر
(ويسجد) بأن يعظم الله
بتسبيح وتحميد (بين كل ثنتين)
روى ذلك البيهقي عن ابن
مسعود قولا وفعل لا بأس سناد
جيد ولانه لا نقي بالحال
(ويحسن) فيه (سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله
والله أكبر)

والا فاقبله شتمل عليه وكان الاظهر أن يقول والافضل لان الحسن يشمل المباح وغيره من المأذون فيه ولبس مراد ابل المراد النذب فقط قال في جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجبا أو مندوبا أو مباحا شيخنا قال زى يؤخذ منه أنه يجوز توالى التكبيرات وحينئذ فلا تبطل صلاته بتوالى الرفع فقوله جري لو اقتدى بخنفي وإلى التكبيرات والرفع لزمه مفارقتها ممنوع بخلاف ما إذا ترك الامام التكبير فأقضى به المأموم وإلى الرفع فان صلاته تبطل لانه أتى بمنهى عنه لان المطلوب في حقه ترك التكبير حينئذ أهله شيخنا ح ف وقوله زى فلا تبطل صلاته بتوالى الرفع أى ولو كان التوالى المذكور من شافعى خلف حنفي وإلى التكبير والرفع فلا يفارقه قياسا على التصفيق المحتاج اليه اذا كثر وتوالى ويوجه باطلاق الاصحاب باستصحاب الفصل بين التكبيرات المستلزم لجواز التوالى ويأتى المسبق في ثانيته بالخمس أيضا (قوله وهي الباقيات الصالحات) ولو زاد عليه اذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفا بين التكبيرات جاز ومن ذلك الجائز ولا حول ولا قوة الا بالله له على العظيم ع ش على م ر (قوله في قول ابن عباس وجماعة) انما قيد بما ذكر لان الجمهور على أن المراد بالباقيات الصالحات جميع أفعال الخير التي تبقى ثمرتها أعم من أن تذكر سبحانه الله أو غيرها ع ش (قوله لم يعد اليه) أى لم يسئل في الاولى ولا في الثانية خلافا لما في ع ب فان عاد اليه قبل الركوع ولو عاد عالما لم تبطل صلاته أم لو عاد له بعد الركوع عاد عالما بطلت صلاته ح ل وقال م ر لم يعد اليه أى في هذه الركعة لا مطلقا لانه يسئل له أن يتداركه في الثانية مع تكبيرها قياسا على قراءة الجمعة في الركعة الاولى من صلاة الجمعة فانه اذا تركها فيها يسئل له أن يقرأها في الثانية مع المساقين وجرى مجرى جري على أنه لا يتدارك وعلى الاول فهل يلاحظ تقديم التكبير الفاتت على تكبير الثانية مراعاة لترتيب سورة أو تقديم تكبير الثانية لدخول وقته أولا يستحب ملاحظة التقديم ويحتمل الاول بأبلى (قوله لتلبسه بفرض) بخلاف ما لو تعود ولم يقرأ فانه يعود اخذ من هذا التعليل فأمل ح ل وقال الشوبرى يؤخذ منه أنه لا يؤثر الشروع في قراءة السورة قبل الفاتحة لعدم الاعتماد على ولائها غير فرض (قوله أعم من تعبيره بنسبي) يعلم منه التعمد بالاولى فلا عموم تأمل شوبرى (قوله وأن يقرأ) وان لم يرض المحضرون بالتطويل قال في الكفاية المعنى في ذلك أن يوم العيد شبيه بيوم الحشر والسورتان فيهما أحوال الحشر قال الواحدى ق جبل محيط بالديار من زبرجد وهو من وراء الحجاب تغيب الشمس من ورائه مسيرة سنة وما بينهما ظلمة وقال مجاهد هو فاتحة السورة سم

وهي الباقيات الصالحات
في قول ابن عباس وجماعة
(ولو ترك التكبير فقرأ) ولو
بعض الفاتحة (لم يعد اليه)
لتلبسه بفرض وتعبرى بترك
أعم من تعبيره بنسبي (و) أن
(يقرأ) بعد (الفاتحة في
الاولى) في (الثانية)
اقرب (أو) سبع اسم ربك
(الاعلى) في الاولى
(والغاشية) في الثانية
(جمهور) لا اتباع رواه مسلم
وذكر الاعلى والغاشية من
زيادنى

(ومن خطبتان بعدهما)

بقيد زده بقولي (جماعة)
للمنفرد روى الشيخان أنه
صلى الله عليه وسلم وأبا بكر
وعمر كانوا يصلون العيدين
قبل الخطبة وكونهما ثنتين
مقيس على خطبة الجمعة
ولو قدمت على الصلاة لم يعتد
بها كالأبسة بعد الفريضة
إذا قدمت نكطبتني (جمعة في
أركان وسنن) لافي شروط
خلاف للجرجاني وحرمة قراءة
الحب آية في أحداهما ليس
الكوها ركا فيها بل لكون
الآية قرآنا لكن لا يحفى أنه
يعتبر في أداء السسه الاسماع
والسماع وكون الخطبة
عربية وقولي وسنن من زيادتي
(و) سن (أن يعلم في) عيد
فطر الفضة في عيد (اضحى
الاضحية) أى أحكامهما
للا تباع في بعضها رواه
الشيخان ولا ذلك لائق بالحال
(و) أن (يفتتح الخطبة الأولى
بتسع تكبيرات والثانية
بسمع ولاء) أفراد في الجميع
لقول عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود أن
ذلك من السنة رواه الشافعي
قال في المجموع واستاده ضعيف
وعده لا دلالة فيه على
الصحيح

(قوله أو الأعلى والغاشية) والأوليان أولى حل وعمل سن قراءتهما بكاملهما إن اتسع
الوقت والاقتصر على بهما شورى (قوله وسن خطبتان) ولو بعد خروج
الوقت (قوله للجماعة) أى ولو صلا أفرادى لاذ المقصود الوعظ وأقل الجماعة اثنان
كما مر فلو كان اثنان مجتمعين سن لأحدهما أن يخطب وإن صلى كل منهما منفردا
شبخنا (قوله للمنفرد) أى وللجماعة النساء إلا أن يخطب لمن ذكر فلو قامت
واحدة منهن ووعظت فلا بأس برماوى (قوله لم يعتد بها) يقتضى أنها تحرم
لأنه متعاط عبادة فاسدة كالأذان قبل الوقت ونوزع في التحريم إذا قصد الخطبة
زى وقال سم فلو قصد أن تقديم الخطبة عبادة وتعهد ذلك لم يعتد التحريم وإن لم
يوافق م ر عليه مع التردد واعتمد ع ش على م ر الحرمة (قوله نكطبتني
جمعة) ومن دخل والخطيب يخطب فإن كان بالصكره جلس يستمع مالم يخش
خروج وقت العيد وإن كان بالمسجد صلا مع التحية زى (قوله وحرمة قراءة الجنب)
جواب عما يرد على قوله لافي شروط بأن يقال حرمة القراءة دليل على اشتراط
الطهارة (قوله ليس لكونها ركنا الخ) في الآية جهتان كونها ركنا في الخطبة
وكونها قرآنا فالحرمة لأجل الجهة الثانية لا الأولى وما ذكره جرجاني لو كان جنبا
في حال المفردة بطالت خطبته محمول على من لم يقصد القراءة شورى باختصار وكان
الانساب أن يقول لا تكون الطهارة شرطاً فيها إلا أن يقال المراد لا تكونها ركناً
أى متوقفاً على الطهارة (قوله والسماع) أى ولو لواحد (قوله وكون الخطبة
عربية) هل ولو كنوا من غير العرب حجر (قوله إن ذلك) أى قوله وأن يفتتح الخ
وقوله في بعضها وهو عيد الاضحى برماوى (قوله بتسع تكبيرات) وبفوت التكبير
بالشروع في أركان الخطبة كقواته بالقراءة شورى (قوله أفراد) جمع فرد ضبطه
ع ش بفتح الهمزة يمكن سمعته من شيخنا ح ف بكسرهما فيصح كل منهما (قوله
ولاء) أى بأن لا يفصل بينهما وقوله أفراد أبان لا يجمع بين تكبيرتين في نفس
واحد قال ح ل أى فردات جمع فردة متواليات فيهما منصوبان على الحالية
ولو جمع أولهما لكان خلاف السنة وسن الاستثاف وهذا هو المراد بقول بعضهم
ضر أى يكون مخالفاً للسنة وفي شرح الروض ولو فصل بينهما كرجاء أى فلا يجمع
الدلالة (قوله إن ذلك) أى قوله وأن يفتتح الخ (قوله ومع ضعفه) لا دلالة
فيه دلالة الاستدلال بالاجماع قال ع ش لا يقال أن الأولى أن يقول
وأن صح لا دلالة فيه لكونه قول تابعي لا ناقل قول دفع بما ذكرتهم صحة الاستدلال به
في فصول الأعمال مع ضعفه لأن الضعف قد يستدل به في فصول الأعمال فدفعه

بما ذكر (قوله لان عبيد الله تابعي) فاجتمع فيه أمران كونه ضعيفا وكونه
قول تابعي (قوله فهو قول صحابي) أي قوله بحكمكم من الاحكام وليس المراد
قوله من السنة كذا لان هذا اذا قاله الصحابي يحتاج به وان لم يتشروفي نسخة كقول
صحابي والاولى حذف الكافي لان الموقوف على المشهور هو عبارة عندهم عن
الموقوف على الصحابي فلا يحتاج الى ذكر الكافي بعد قوله أولا موقوف بل لا تصح
الكافي لان قول عبيد الله ان ذلك من السنة بمنزلة قوله روي عن الصحابي أنه
قال كذا وكذا قاله ع ش وقوله بل لا تصح الكافي الخ فيه نظر لان هذا
في حكم الموقوف بدليل قوله بمنزلة الخ والموقوف حقيقة ما أضيف للصحابي من قول
أوفعل بأن يقال قال عمر كذا أوفعل كذا والتابعي هنا لم يضيف للصحابي قولا ولا فعلا
حقيقة بل منزل منزلة من اضاف له ذلك وهذا مبني على أن الضمير في قوله فهو راجع
لقول التابعي فان كان راجعا للموقوف اتجه حذف الكافي (قوله لم يثبت اشتغاره)
أي لم يثبت اشتغاره بين الصحابة ولم يصرا جماعا لانه حينئذ ليس حجة وأما اذا اشتهر
هذا القول وصار جماعا فهو حجة أفاده شيخنا (قوله فلا يحتاج به) وحيث كان
كذلك فلهذا ثبت مرفوعا عند الامام من طريق آخر فصح الاستدلال به ا ط ف
(قوله بل مقدمة لها) وتظهر فائدة ذلك فيما لو اخل فيها بشرط الخطبة فتبطل عند
من يقول بأنها تكملية للجمعة ولا تبطل عند غيره ع ش (قوله وسن غسل العيدين)
ولو لم يميز في نفسه وليه كما قيل به في غسل اسلام الكافر ويسن للحائض والنفساء
لما فيه من النظافة والزينة وكما في غسل الاحرام كما هو مصرح به في كلامهم وبقوله
ع ش على م ر (قوله مع دليله) وهو الزينة واجتماع الناس لها (قوله من
نصف ليل) ولكن المستحب فعله بعد العجر وقبله جائز حيثئذ ويمتد الى الغروب
شوبري (قوله لامن فجر) صرح به للرد على الضعيف القائل بأنه يدخل بالفجر
كغسل الجمعة كما في شرح م ر (قوله يكررون لصلاة العيد) أي بعد العجر لانه
وقت البكور كما سيأتي ح ل (قوله لشق عليهم) والاولى لهم اقامتها في قراهم
ويكره ذهابهم لغيرها برماوي (قوله وسن نزين) ويدخل وقته بنصف الليل
ايضا وهل التزين هنا افضل منه في الجمعة أو هو فيها افضل أو يستويان فيه نظر
والاقرب تفضيل ما هنا على الجمعة بدليل أنه طلب هنا على الثياب قيمة وأحسنها
منظرا ولا يختص التزين فيه بمجرد الحضور بل طلب حتى من النساء في بيوتهن ع ش
على م ر (قوله بأحسن ثيابه) وأفضلها البيض الا أن يكون غيرها أحسن فهو
افضل منها هنا لا في الجمعة والفرق أن القصد هنا اظهار النعم وتم اظهار التواضع

لان عبيد الله تابعي وقول
التابعي من السنة كذا
موقوف على الصحيح فهو كقول
صحابي لم يثبت انتشاره فلا
يحتاج به على الصحيح وهذه
التكبيرات ليست من الخطبة
بل مقدمة كما نص عليه
السافعي واقتراح الشيء قد يكون
بمقدمته التي ليست منه نبيه
على ذلك في الروضة والنصريح
بسن التعليم والافتتاح بما
ذكر من زدياتي (و) سن
(غسل) للعيدين كما مر مع
دليله في الجمعة وذكره هنا
توطئة لقولي (و) وقته من
نصف ليل) لامن فجر لان
اهل القرى الذين يسمعون
النداء يكررون لصلاة
العيدين من قراهم ولو امتنع
الغسل قبل العجر لشق
عليهم (و) سن (نزين) بأن
يتزين بأحسن ثيابه

وذو الثوب الواحد يغسله ندبا لكل جمعة وعيد شرح م ر وقال سم على البهجة
ولو وافق العيد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الأفضل لبس أحسن الثياب الا عند
حضور الجمعة فلا يبيض فليستأمل ولو أراد صلاة الاستسقاء في يوم العيد فانه يترك
الزينة والتطيب كما يحتمل الاستسقاء الخسوف انتهى ح ل (قوله
وبتطيب) أي لغير محرم ومحددة (قوله وازالة نحو نظفر) وسيأتي في الاخمية أن مريدها
يسن له من اول الشهر تاخير ازالة نظفه وشعره الى ما بعد ذبحها فلا يرد وسيأتي أيضا
في الحج انه يحرم ازالة الظفر والشعر قبل النخل الاول فلا يرد أيضا كما ذكره
العلامة البرماوى قال ع ش على م ر فلو لم يكن بيده شعر فهل يسن له امرار
الموسى على رأسه تشبيها بالحقين أم لا فيه نظر والظاهر بل المتعين عدمه لان ازالة
الشعر ليس مطلوبا لذاته بل للتنظيف وبهذا يفرق بين ما ذكره بين المحرم اذا دخل
وقت تحلله وليس برأسه شعر حيث يسن له امرار الموسى على رأسه فان ازالة
الشعر ثم مطلوبة لذاته (قوله وسواء فيه الخ) عبارة شرح م ر سواء اراد الحضور
للمسلاة أولا (قوله هذا) أي المذكور ومن الغسل والترين مع التميم الذي ذكره
وقوله اما النساء فيكره الخ لا يظهر وجه مقابله لما قبله لان المصنف لم يتعرض لحكم
الحضور في ما مر الا ان يقال محل المقابلة قوله ولا بتطيبين ويخرج من الخ فتأمل وقد يقال
تعرض للحضور في ضمن التذكير المذكور بعد (قوله لذوات الهيئة الخ) ظاهرا فان ذات
الجمال تحضر اذا لم تترين وليس كذلك اللهم الا ان يجاب بان المراد بذات الهيئة
ولو بالنسبة للبدن فتدخل الشابة الجميلة وتخرج العجوز والشابة غير الجميلة اذا لم
يترين برماوى فالمراد بذوات الهيئة بذنا أو ملبسا (قوله ويتنظف بالماء) أي من غير
غسل (قوله وسن بكور) أي فن فعل ذلك كان له ثواب أكثر من جاء بعده وليس
ذلك عبارة عن قدر معين يحكم له به كافي ساعات الجمعة ع ش (قوله بعد الصبح)
أي لغير بعيد الدار وهو لمن في المسجد بالتمني كما قاله البرماوى وفي شرح الروض
بعد صلاتهم الصبح هذا ان خرجوا للعشاء والامكثوا في المسجد قال العلامة
الشوبرى ولم يقيد به فيما قبله وهو ان ترين فاقضى عدم تقييده بذلك انه كالغسل
يدخل رفته بنصف الليل (قوله لغير امام) أخذه من قوله وان يحضر امام وقت
صلاته أما الامام فلا يسن له التكبير ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوى
فضيلة التكبير او يزيد عليها حيث كان تاخيره امتثالا لامر الشارع كافي ع ش على
م ر (قوله ليأخذ) أي الغير مجلسه وعبارة م ر ليغوز بالقرب من الامام (قوله
قليل) راجع للتجهيل والتأخير بأن يكون في الاضحية عقب الارتفاع كمرج

وبتطيب وازالة نحو نظفر
ورج كربه وسواء فيه وفي
الغسل الخارج للصلاة وغيره
وهذا للرجال اما النساء فيكره
لذوات الهيئة الحضور ويسن
لغيرهن ويتنظف بالماء ولا
بتطيبين ويخرجن في ثياب
مذنتهن وكالتساء فيمأذ كر
الحنائي (و) سن (بكور) بعد
الصبح لغير امام ليأخذ مجلسه
ويتنظر الصلاة (و) أن يحضر
امام وقت صلاته) للاتباع
رواه الشيطان (ويجهل)
الحضور (في اضحية) ويؤخره
في فطر قليلا كتب صلى الله
عليه وسلم الى عمرو بن حزم
حين ولاه البحرين

ان يحل الاضحي وآخر الفطر
رواه البيهقي وقال هو مرسل
وحكمته اتساع وقت
التضحية ووقت صدقة الفطر
قبل الصلاة والتصريح بسن
البكور وما بعده من زيادتي
(وقوله ايسجد افضل) لشرفه
(لا لعذر) كضيقه فتكره فيه
للتشويش بالزحام واذا وجد
مطرا ونحوه وضاق المسجد
على الامام فيه واستخلف
من يصلي بباقي الناس بموضع
آخر (واذا خرج) لغير المسجد
(استخلف) ندبا من يصلي
ويخطب فيه عن متأخر من
ضعفة وغيرهم كشيوخ ومرض
وبعض الاقوياء كما استخلف
علي رضي الله عنه ابا سعيد
اذ نصارى في ذلك رواه
الشافعي باسناد صحيح فان
استخاف من يصلي وسكت
عن الخطبة لم يخطب بهم كما
مرجبه الجيلي امكنه اقتياتا
علي الامام وبما تقرر علم ان
نبيري بما ذكر اولي من
قوله ويستخلف من يصلي
بالضعفة (وان يذهب)
للاصلاة (ويرجع) منها (الجمعة)
بأن يذهب في طريق طويل
ماشب اسكنية ويرجع في

وفي الفطر بعده بقليل شرح حجر (قوله ان يحل) أن تفسيرية أو مصدرية (قوله)
وقوله ايسجد افضل) أي ان اتسع الوقت أو حصل مطرا ونحوه م ر (قوله يكره
فيه) والاولى فعلها في غيره فاذا وجد عذرا يمنع من فعلها في الغير كطرو برد شديد صلى
الامام في المسجد بالضعفة واستخاف من يصلي الخ ما ذكره الشارح هذا مراده وهذا
بخلاف قوله واذا خرج لغير المسجد لان الخليفة فيه يصلي في المسجد وفي ما ر في غيره
واعل الاول ان يذ كر قوله واذا وجد مطرا بعد قوله واذا خرج الخ (قوله بموضع آخر)
أي حيث ليسعهم ذلك الموضع والاصول فيه جميعا ح ل (قوله واذا خرج لغير
المسجد استخلف فيه) وهل الافضل حيث يثبدهم صغورا أو صفا واحدا فيه نظر
والاقرب الاول الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الامام
وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يشونه
للاصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير افراط في السعة ولا ضيق ع ش على
م ر (قوله وسكت عن الخطبة لم يخطب) أي يكره له ذلك ذي (قوله اكنونه
اقتياتا على الامام) هذا ظاهر في الامام الاعظم أو نائبه لان هذه العبارة لم تشتهر
الافيه وعبارة شرح م ر ويكره للخليفة أن يخطب بغير امر الوالي كما في الام
والاولى أن يأذن له في الخطبة وعبارة ع ش هو ظاهر ان جرت العادة باستثانته
للخطبة والافيه يعني أنه لا يتوقف على الاذن وان فعله غير مكروه وقد يشعر به
قوله اكنونه اقتياتا الخ اذ لا يظهر الاقتيات الا حينئذ (قوله ان تعبيري بما ذكر
أولى) وجه الاولية شموله لغير الضعفة مع ايهام عبارة الاصل انهم لا يصلون مع
الخليفة ع ش (قوله الجمعة) تنظير لا قياس بدليل قوله لما مر ثم الخ فلا ينافي
قياسه الجمعة على العيد في ما ر حيث قال كما في العيد في الذهاب والرجوع بعد قوله
وأن يذهب في طريق طويل ماشيا (قوله ويرجع في آخر قصير) ولا يتقيد ذلك
بالعيد بل يجري في سائر العبادات كاللحج وعبادة المريض الا في الغزاة فالاولى لم
الركوب ارها بالعدوح ل (قوله لما ر) ثم في غير الذهاب والرجوع وهو المشي
والسكنية والذي مره وقوله للحث على المشي في خبر ر واه الترمذي والبيهقي
في السكنية اذا اتمتم الصلاة فلان تأتوها وانتم تسعون الخ فيعلم من هذا أن الحديثين
المتقدمين في الجمعة شاملان للصلاة العيدين وليست الصلاة فيها خاصة بالجمعة
(قوله فيما ذكر) أي الذهاب في الطويل والرجوع في القصير (قوله
وسببهما) أي الذهاب في الطويل والرجوع في القصير وكان الاول أن يقول
ويذهب الذهاب في الطويل لانه لم يذكر سبب الرجوع في القصير وسببه السهولة

آخر قسيرا لما مر ثم في غير الذهاب والرجوع فيما ذكره والاقباع فيهما رواه البخاري وغيره وسببهما أنه كان في
يذهب في أطول الدارين تكبير الاجر ويرجع في قصيرهما

في العبادات مع انتفاء العبادة شيئا وعبارة شرح م ر والارجح في سببه أي الذهاب
في أطولها أنه كان يذهب في أطولها تكثيرا للأجر وقوله تكثيرا للأجر قضية
هذه العلة عدم الأجر في الرجوع (قوله وقيل لأنه كان يتصدق على فقرائهما)
هذا وما بعده لا ينتج الذهاب في الطويل والرجوع في القصير بل يتصدق بما إذا
استويا (قوله ويأكل) ولو في العاريق ولو الإمام الأعظم ولا تغرب به الرواة
لعذره ويكره تركه كترك الأمساك في الأضحية والشرب مثل الأكل وأفضله
على ما في الفطر الصائم بأن يكون تمر أو زبيباً وأن يكون وترا كافياً ع ش على م ر
حتى يصلي أي حتى تنقضي صلاتها بما يتبعها من الخطبة برماوى (قوله وحكمته
امتياز أي ولو كان مفطراً في ما قبل عيد الفطر بعد أو غيره وما ثم في ما قبل عيد
الأضحية لأن المراد شأنه ذلك لأن الحكمة لا يلزم اطرادها شوبى مع زيادة وقد قال
قل قوله وحكمته أي الأصلية فلا يرد مفطر رمضان وصائم غيره (قوله فيكره له النقل)
أي وينعقد ع ش على م ر (قوله قبلها وبعدها) أي وإن خطب غيره جهر لكان قضية
التعميل المذموم وعدم الكراهة (قوله لا يشتغاله بغير الأهم وهو الخطبة والصلاة
كافي ح ل قال ع ش هو واضح بالنسبة لما بعدهما الطالب الخطبة منه وأما لما قبلها
فإن كان دخل وقت الصلاة فواضح أيضاً والأبان لم يدخل وقتها وجرت عاداتهم
بالتأخير فواجه الكراهة إلا أن يقال لما كانت الخطبة مطلوبة كان الأهم
في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراقبته لوقت الصلاة لا ينتظره أياها (قوله برفع صوت)
أي ليلاً أو نهاراً إلا غير ذكر بحضرة غير محرم ق ل (قوله والأسواق جمع سوق)
يذكر ويؤنف سميت بذلك لقيام الناس فيها على سوقهم جمع سوق ذي (قوله
من أول ليلتي عيد) وتكبير ليلتي عيد الفطر أكد من تكبير ليلة الأضحية لخص
عليه كافي شرح م ر والمفاضلة في كلامه بين المرسلين مرسل الفطر ومرسل
الأضحية أما المقيد في الأضحية فهو أفضل من المرسل بقسميه لشرفه بتبعيته للصلاة
ع ش على م ر (قوله ودليله) أي التكبير في الأول وهو عيد الفطر
(قوله ولتكبروا لله) لأن الواو هنا للترتيب لا المطلق الجمع والألم يصح الاستدلال
لأن الغرض الاستدلال على أن التكبير بعد كمال العدة فقد قال بعضهم حل الواو
هنا على الجمع المطلق بخلاف الإجماع فتعين عليها على الترتيب ولذلك قال الشارح
أي عند ذلك كما لما لخصنا من حل مع زيادة (قوله إذا حضرت مع غير محارمها
ونحوهم) خرج بهذا القيد ما لو كانت في بيت أو نحوه وليس عندهما رجال اجانب
فترفع صوتها به وهو ظاهر ع ش على م ر (قوله إلى محرم امام) أي إلى أن يدخل

وقيل أنه كان يتصدق على
فقرائهما وقيل ليس بذلك الطريقان
(و) أن (بأكل قبلها في) عيد
(فطر ويسكن) عن الأكل
(في) عيد (الأضحية) حتى يصلي
للتابع رواه ابن حبان وغيره
ومحموده وحكمته امتياز يوم
العيد عما قبله بالمبادرة بالأكل
أو تأخيره والتصريح بسن
الذهاب وما بعده من زيادة
(ولا يكره نقل قبلها) بعد ارتفاع
الشمس (غير امام) أما بعدها
فإن لم يسمع الخطبة فكذلك
والأكره لأنه بذلك معرض عن
الخطيب بالكلية وأما الإمام
فيكره له النقل قبلها وبمسدها
لاشتغاله بغير الأهم ولخالفته
فعل النبي صلى الله عليه وسلم
(ومن أن يكبر غير حاج برفع
صوت) في المنازل والأسواق
وغيرهما (من أول ليلتي عيد)
أي عيد الفطر وعيد الأضحية
ودليله في الأول قوله تعالى
ولتكملوا العدة أي عدة صوم
رمضان ولتكبروا الله أي عند
أكملها وفي الثاني القياس على
الأول وفي رفع الصوت الظاهر
شعار العيد واستثنى الرافعي
منه المرأة وظاهر أن محله إذا
حضرت مع غير محارمها ونحوهم

وقت احرامه المطلوب سواء صلى معه أو منفردا أو لم يصل أو أخر الامام الصلاة وهذا ما اعتمد م ر قل وبرماوى (قوله فالتكبير أولى ما يشتغل به) فلو اتفق ان ليلة العيد ليلة جمعة جمع فيها بين التكبير وقراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيشغل كل جزء من الأيلة بنوع من الثلاثة ويتغير في ما يقدمه ولكن لعل تقديم التكبير أولى لانه شعار الوقت ع ش على م ر (قوله فالعبادة باحرامه) كذا قال الشارح وتبعه العلامة حجر وينبغي حله على ما اذا ترك الامام صلاة العيد جماعة أو سبق الامام بالصلاة وصلى لنفسه برماوى (قوله وان يكبر عقب كل صلاة) ولونسى التكبير أو تعذر تركه عقب الصلوات فتذكر فليكبر لئلا كرهه أو لارادة التكبير في العمد وان مال الفصل بين الصلاة والتذكير لان التكبير شعار هذه الايام لا وصف للصلاة ولا جزء منها فلم يسقطه طول الفصل أى في أيام التشريق فان خرجت سقطت ولا يلحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر ولو فاتته صلاة من هذه الايام وقضاها في غيرها لم يكبر عقبها كما في المجموع بل قال انه لا خلاف فيه لان التكبير شعار الوقت كما مر كذا في الشورى وشرح م ر قال ع ش ويقدم التكبير على اذكارها أى الصلاة لانه شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به أشد من الاذكار وما المطلق فيسن تأخيرها عن الاذكار (قوله ولو فاتته) أى في هذه الايام أو في غيرها وقضاها في تلك الايام كما في ح ل وقوله وثانئة أى مطلقة أو ذات وقت أو سبب ومنها الرواتب كما قرره شيخنا وذكره قل (قوله من صبح يوم عرفة) أى من وقت دخوله وان لم يصله وفي ع ش على م ر مانصه الوجه وفاطلم رانه يدخل وقت التكبير بفجر يوم عرفة وان لم يصل المصبح حتى لو صلى فائنة مثلاً قبل الصبح كبر عقبها ولو اختلف رأى الامام والمأموم في وقت ابتداء التكبير تبع هو اعتقاده نفسه كما في سم وشرح م ر (قوله الى عقب عصر آخر تشریق) أى سواء فعلها أول الوقت أو آخره والمعتمدا به يستمر الى الغروب حتى لو صلى العصر ثم صلى صلاة أخرى استحب له التكبير عقبها شيخنا وم ر (قوله أيام تشریق) سميت أيام تشریق لاشراقها بضوء الشمس والقمر وقيل لتشریق اللحم فيها أى نشره وتقديده وقيل غير ذلك (قوله وان يكبر حاج) هل وان أخر التحلل حيثئذ وسواء كان بمنى أو غيرها والتعليل الاتى جرى على الغالب أو لاشانه ذلك وخرج به العترة فيكبر ان لم يكن مستغلا بذكر طواف أو سعى هذا هو المعتمد برماوى (قوله من ظهر يوم نحر) أى وان لم يتحلل كما جرى عليه الشيخ حجر واستظهر الشيخ انه يقيد بالتحلل فما دام عمره ما لا يكبر لان شعاره التلبية أخذ من التعليل شورى وسكنوا عما لو احرم بالحج من أول وقته بأن أحرم ليلة عيد الفطر فهل

فالتكبير أولى ما يشتغل به
لانه ذكر الله وشعار اليوم
فان صلى منفردا فالعبادة باحرامه
(و) ان يكبر ايضا (عقب كل
صلاة) ولو فاتته وثانئة وصلاة
جنازة (من صبح يوم عرفة
الى عقب عصر آخر) أيام
(تشریق) لا تباع رداء
الحاكم وجميع اسناده (و) ان
يكبر (حاج كذلك) أى عقب
كل صلاة (من ظهر يوم نحر)
لانها أول صلاته بعد ابتداء
وقت التلبية

(الاعتقاب صبح آخره) أي
التشريق أي أيامه لأنها
آخر صلاته يعني (وقبل ذلك)
لا يكبر بل (يلبي) لأن التلبية
شعاره وخرج بما ذكر الصلاة
في عيد الفطر لا يسن التكبير
عقب العدم وروده والتكبير عقب
الصلوات يسمى مقيدا وما قبله
مرسلا ومطلقا (وصيغته
المحبوبة معروفة) وهي كافي
الاصل الله أكبر الله أكبر الله
أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله
أكبر والله الحمد واستحسن في
الام أن يزيد بعد التكبير الثالثة
الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله
الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصنا
الدين ولو كره الكافرون لا اله
الا الله وحده صدق وعده ونصر
عبده وأمر جنده وهزم الأحزاب
وحده لا اله الا الله والله أكبر
(وتقبل شهادة هلال شوال
يوم الثلاثين) بأن شهدوا رؤيا
هلال الليلة الماضية فنهطوا
(ثم ان كانت) شهادتهم (قبل
زوال) بزمن يسع الاجتماع
والصلاة أو ركعة منها رجلي
العبد حيث شاء (والا) بأن كان
بعد الزوال أو قبله بدون الزمن
المذكور فصل (قضاء) متى
أريد قضاؤها ما شهادتهم بعد اليوم بأن شهدوا بعد الغروب

بأي لانتها شعار الحاج أو يكبر فيه نظر والاقرب الاول كافي ع ش على م ر (قوله الى
عقب صبح الخ) آخر كلامه يقتضي عدم امتداد التكبير في حقه الى الغروب وليس
كذا: وعبارة الاصل ويكبر الحاج من ظهر الصبح ويختم بصبح آخر التشريق لا اتباع
قال الرشدي أي من حيث كونه حاجا كما يؤخذ من الآية والافن المعلوم انه بعد ذلك
كثيره فيعالب منه التكبير المطلوب من كل واحد الى الغروب فتنبه له (قوله لانها
آخر صلاته يعني) أي من شأنه ذلك حتى يشمل من نغرا الفجر الاول وغيره ومن قدم
التحل على الصبح حل (قوله في عيد الفطر) أي الواقعة في ليلة عيد الفطر ومثله
في ذلك الاضحي لما تقدم ان تكبير ليلة عيد الاضحي مطلق وان وقع عقب الصلوات
ولا يقال فيه جهتان مطلق ومقيد بل هو مطلق فقط وكلام الشارح في شرح البهجة
يقتضي انه مقيد بركعة لانه ما يؤيده وهو القول عليه المنقول عن الاصحاب حل
باختصار (قوله فلا يسن التكبير عقبها) أي من حيث الصلاة لا من حيث كونها
ليلة عيد وعليه فيقدم اذ كان الصلاة عليه كما تقدم عن حجر ع ش على م ر (قوله
والتكبير عقب الصلوات) أي لاجلها أي ما يطلب لاجلها فلا يشمل تكبير ليلة
عيد الفطر والاضحي عقب الصلوات وفيه ما تقدم حل (قوله وما قبله) لعل الاولى
ان يقول وغيره لان تكبير ليلة عيد الاضحي واقع بعد المقيد وهو الواقع في يوم عرفة
واقعا قبله أيضا وهو الواقع في يوم الصبر بعده (قوله وصيغته المحبوبة) أي المندوبة
التي تداولت عليها الا عصار في القرى والامصار برماوى (قوله الله أكبر الخ) قال
الشيخ اكل الدين الحنفى سبب ذلك ما روى ان جبريل عليه السلام لما جاء بالقداء
خاف العجالة على ابراهيم فقال الله أكبر الله أكبر ثلاثا فلما رآه ابراهيم قال لا اله الا الله
والله أكبر فلما علم اسماء بالقداء قال الله أكبر والله الحمد برماوى (قوله كبيرا)
منصوب على اضممار فعل أي كبرت كبيرا أي ربا كبيرا أي عظيما (قوله بعد التكبير
الثالثة) أي وما بعدها الى قوله والله الحمد (قوله بكرة وأصيل) البكرة الغدوة والجمع بكر
والاصيل من العصر الى الغروب وجمعه أصل وامثال أي اول النهار وآخره والمراد جميع
الازمنة ذى (قوله ولو كره الكافرون) أي ولو كرهوا الا خلاص (قوله وهزم الأحزاب
وحده) أي الذين همزوا عليه في غزوة الخندق لحربه عليه الصلاة والسلام فاللام
لاهد أو المراد كل من تحزب من الكفار لحربه عليه الصلاة والسلام فتكون
استغراقية كافي القسطلاني وقوله وحده أي من غير قتال الا ذميين بأن أرسل اليهم
رما وجنودا لم تروها بار (قوله فنفطر) أي وجوبا (قوله اداء) خبر تكون المحذوفة
أي وتكون اداء كما صرح به م ر في الشارح ويصح ان تكون حالا من العبد وهو أولى

أريد قضاؤها ما شهادتهم بعد اليوم بأن شهدوا بعد الغروب

من التقدير (قوله فلا تقبل في صلاة العيد) قضيته انه لا يجوز فعلها ليلا لا منفردا ولا جماعة ولو قيل يجوز فعلها ليلا سيما في حق من لم يرد فعلها مع الناس لم يعد بل هو الظاهر ع ش على م ر (قوله فلا تقبل في صلاة العيد) أي في ترك صلاة العيد أي بالنسبة له كما يدل عليه قوله بعد اذ لا فائدة في قبولها الا ترك الصلاة الخ أي اداء (قوله فتصلي من الغد اداء) ظاهره ولو لم يأت (قوله اذ لا فائدة في قبولها الا ترك الصلاة عبارة شرح م ر لان شوالا قد دخل يقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة في شهادتهم الا المنع من صلاة العيد اه واسقشكله الاسنوي بما حاصله ان قضاؤها يمكن ليلا وهو اقرب وأحوط وأيضاً فلقضاء هو مقتضى شهادة البيئنة الصادقة فكيف يترك العمل بها وتنوي من الغد اداء مع علمنا بالقضاء لا سيما عند بلوغ المخبرين عدد التواتر اه سم (قوله وقبل في غيرها) ومن الغير الزكاة فتخرج قبل الغد وجوبا ع ش على م ر ومن الغير أيضا صوم اليوم الذي يصالح فيه فيصح صومه لانه ثانی شوال (قوله المعلقين برؤية الهلال) انظر المعلقين بالعيد والظاهر عدم الوقوع لان العيد يوم يعيد الناس ويحتفل خلاله احتفا طائفاً رأيت حجر جزم هذا شوبري (قوله والعبرة بوقت تعديل) يقتضي انه بمجرد الشهادة لا يثبت المشهود به ولا يعول عليه ابل يتقرر التعديل نعم ان ظن شياع عول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة فليتامل بل هو عام سم

§ (باب في صلاة كسوف الشمس والقمر) §

وما يطلب فعله لاجلها مما لا يجوز في غيرها مع عدم تكرارها وهي من خصائص هذه الامة وشرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة وصلاة خسوف القمر في جادى الاخيرة من السنة الخامسة على الراجح كما في البرماوى قال بعضهم كان الاولى ان يقول في صلاتي كسوف الخ قال شيخنا الاولى ما ذكره المصنف فراراً من توالي تنبئين ولان التنبية توهم ان لكل من الكسوفين صلاة مستقلة وليس كذا وكسوف الشمس لاحقيقة له عند اهل الهيئة فانها لا تنبى في نفسها وانما القمر يحول بينها وبينها وخسوفه له حقيقة فان ضوءه مكتسب من ضوءها وسببه حيلولة ظل الارض بينها وبينه نقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء البتة كما في شرح م ر قال العلامة احمد بن الحادي في كتابه كشف الاسرار عما خفي عن الافكار امامية قوله المنجرون واهل الهيئة من ان الشمس اذا صادفت في سيرها القمر حال بيننا وبين ضوءها فباطل لادليل عليه وذكر ان سبب كسوفها تخوف العباد بحبس ضوءها يرجعوا الى الطاعة لان هذه النعمة اذا حبست لم ينبت زرع ولم يحف غمر

فلا تقبل في صلاة العيد فيصلي من الغد اداء اذ لا فائدة في قبولها الا ترك الصلاة فلا يصحني البها ويقبل في غيرها عند وقوع الطلاق والغنى المعلقين برؤية الهلال (والعبرة) فيما لو شهدوا قبل الزوال وعدلوا بعده قبل الغروب أو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده (بوقت تعديل) لا شهادة لانه وقت جواز الحكم بها فتصلي العيد في الاولى قضاء وفي الثانية من الغد اداء وهذا من زيادتي
§ (باب في صلاة كسوف الشمس والقمر) §

ولم يحصل له نفع وقيل سببه تجلي الله سبحانه وتعالى عليه فانه ما تجلي لشيء الا خضع
 فقد تجلي للجيل فجعله ذكرا وقيل سببه ان الملائكة تجبرها وفي السماء بهر فاذا وقعت
 فيه حال سيرها استترضوها كما قاله تعالى ومن خواص الشمس انها ترطب بدن
 الانسان اذا نام فيها وتسخن الماء البارد وتبرد البطح الحار قال الطرطوشي في شرح
 الرسالة ان غيب الشمس بابتلاع حوت لها وقيل في عين حنة بالمحمر لقوله تعالى
 تدرب في عين حنة اي ذات حمراء اي طين ويقال قرية حامية بغير حمراء اي حارة وقيل
 سبب غروبها انها عند وصولها لا آخر السماء تطلع من السماء الى مماء حتى تسجد تحت
 العرش فتقول يا رب ان قوما بهصرتك فيقول الله تعالى ارجعي من حيث جئت
 فتزل من مماء الى مماء حتى تطلع من المشرق ومن خواص القمر انه يهزلون من نام
 فيه ويثقل رأسه ويسوس العظام ويبيلى ثياب الكنان وسئل على كرم الله وجهه
 عن السواد الذي فيه فقال انه اترس مع جناح جبريل عليه السلام وذلك ان الله خلق
 نور الشمس والقمر ثم امر جبريل فمسحه بجناحه فمضى من القمر تسعة وتسعين جزءا
 فحولها الى الشمس فاذهب عنه الضوء وابقى فيه النور فذلك قوله تعالى فمحونا آية
 الليل وجعلنا آية النهار بصرة واذا انظرت الى السواد الذي في القمر وجدته حروفا
 الجيم والميم والياء واللام والالف اي جيلا وقد شاهدت ذلك وقراءته مرارا وكل
 شهر قر بخلاف الشمس فانها واحدة ثقلة من خط شيئا ح في (قوله والاصل فيها)
 اي في شروعيها بطلع المظفر عن كونها سنة مؤكدة لثلاث كرم مع قوله بعد لاخبار
 محبة وقوله الاخبار الا آية اي بطريق الاشارة في قوله الاتباع وقول ابن عباس
 فقام قياما الخ وما روى انه جهرتارة واسراخرى لانه لم يذكراخبارا مريجا اه
 (قوله المبر عنه الخ) اشار به الى ان قوله الكسوفين ليس فيه تغليب أحدهما على
 الآخر بل اشارة الى ان هذا قول (قوله وهو أشهر) لان الكسوف الاسترونور
 الشمس لا يغارق جرمها وانما يستتر عنها بجلاول القمر القمر بيننا وبينها عند اجتماعهما
 ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهر وفاذا وجد في غيره فهو من خرق العادة والخسف
 المحو وهو بالقمر البق لان جرمه اسود صقيل كالمرآة يضيء بمقابله نور الشمس فاذا حال
 جرم الارض بينهما عند المقابلة منع نورها ان يصل اليه فيظلم وذلك لا يوجد الا قبيل
 انصاف الشهر وفاذا وجد في غيرها فهو من خرق العادة ايضا ومن الاول كسوف
 الشمس في عاشر ربيع الاول يوم مات ابراهيم ولده صلى الله عليه وسلم سنة ثمان من
 الهجرة وعمره سبعين يوما على الصحيح ومنه الكسوف عاشر المحرم حين قتل الحسين
 رضي الله عنه سنة إحدى وستين ق ل وعبارة الشوبري قوله وهو أشهر لان

والاصل فيها الاخبار الا آية
 (مسألة الكسوفين) المبر
 عنهما في قول مالك وسوفين
 وفي آخر الكسوف للشهر
 والخسوف والقمر وهو أشهر

كسف معناه قف بوجهك من الكسف بالكلية اه وكسف وخسف من باب
 جلس اه مصباح (قوله سنة مؤكدة) لم يقل هنا ولو لم يرد وما فرود عبد وامرأة
 كما قال في صلاة العيد وكما سيأتي في صلاة الاستسقاء مع انها سن لم اكتبها بما
 تقدم وذكره في الاستسقاء الطول الفصل (قوله لاخبار صحيحة) منها قوله عليه
 الصلاة والسلام ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسسان لموت أحد
 ولا تحيانه فاذا رايتهم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكسف ما بينكم اه مروه لا قال
 لا اتباع كما قال مثله في العيد وله لا يهاه انه صلى الله عليه وسلم فعل جميع
 الكيفيات شورى وفيه ان الشارع عمل جميع الكيفيات بالاتباع لا به علل الاخرة
 بقوله اثبت التطويل في ذلك من الشارع الخ ولما كانت الاخبار لا تدل الا على انه
 فعلها والقيل كما يحتمل الوجوب وهو الاصل يحتمل التنبه اني بدليل يدل على التنبه
 وهو قوله ولا نه اذات ركوع وسجود لا اذان لها وكل ما هو كذلك يكون سنة والدليل
 على عدم الوجوب ما مر في قوله هل على غيره اقال لا الا ان تطوع اه اطف وقال
 سم قوله ولا نه اذات ركوع هذه استدلال على عدم وجوبها اللازم لكونها سنة رد
 على القائل بالوجوب (قوله كصلاة الاستسقاء) أي في السنة ولما كانت صلاة
 الاستسقاء متفقا على سنيتها جعلها أصلا مقبدا عليه هنا وفي صلاة العيد وهو
 مبنى على جواز القياس مع النص قصد به الرد على من قال بوجوبها واستند في ذلك
 لظاهر كلام الشافعي في الامم وقد اجاب عنه الشارح (قوله لنا كذا) علة الكراهة
 وقوله ليوافق كلامه الخ علة العمل ويرد على العلة الاولى ان الكراهة لا تثبت الا
 بنهي مخصوص واما المستفاد من اوامر التنبه فيخلاق الاولى كما في الاصول ويؤخذ
 بجوابه مما في الشورى نقلا عن جبروه وان تأكد الطلب في الدب يقوم مقام النهي
 الخصوص في اقتضاء الكراهة فيكون المكروه ما ثبت بنهي مخصوص او ما استغيد
 من اوامر التنبه المؤكد فأمل (قوله على مستوى الطرفين) فيكون معنى لا يجوز
 تركها لا يباح تركها بل هو مكروه كما قررنا وشيئا وعبارة شرح م اذا المكروه غير جائز
 جوازا مستوى الطرفين (قوله كسنة الظهر) فلو نواها كسنة الظهر ثم عن له
 بعد الاحرام ان يزيد ركوعا في كل ركعة لم يجز وهذا هو المعتبر بماوى (قوله رواه
 ابو داود) ليس في هذه الرواية التعرض لكونها كسنة الظهر بل انه صلاها ركعتين
 لكن زاد النساءى فصلى ركعتين مثل صلاتكم هذه ولما كنتم نحوه وهو ظاهر
 في انها كسنة الظهر وما منع من حمل المطلق على المقيد بماوى (قوله وأدنى كالمخ
 الخ) فاذا نواها أى الصلاة بهذه الكيفية لم يجز له ان يقتصر على الاقل كما لا يجوز له

(سنة) مؤكدة لاخبار صحيحة
 ولا نه اذات ركوع وسجود
 لا اذان لها كصلاة الاستسقاء
 وجا قول الشافعي في الامم
 لا يجوز تركها على كراهته
 لنا كذا ليوافق كلامه في
 مواضع اخروا المكروه قد يوصف
 بعدم الجواز من جهة اطلاق
 الجائز على مستوى الطرفين
 (قوله لها ركعتان) كسنة الظهر
 كما في المجموع لا اتباع رواه ابو
 داود وغيره وهذا من زيادتي
 (روا في كالمخ)

فدل الاكمل اذ نوى الاقل وأفتى والد شيخنا ان من نوى صلاة المكسوف وأطلق
خير من أن يصليها كسنة الظهور وبن أن يصليها ركوعين وحيث زامان يقتصر
على ما هو أدنى السكال أو يأتي بما هو الاكمل ولا يحمل على هذه الكيفية التي
هي الاكمل ولا تغفل لاشتغالها بها بخلاف الترفاه لا يخبر فيه بل يعمل على ثلاث
ولفرق ان الاقتصار على الركعة فيه خلاف الاول وهذا واضح في حق غير
المأموم اما هو اذا أطلق فأنما تحمل نيته على ما نواه الامام فان نوى الامام كسنة الظهور
ومررها المأموم الى غيرها أو عكسه ينبغي أن لا تصح لعدم التمكن من المتابعة
(قوله زيادة قيسام) ويجب قراءة الفاتحة في القيسام الزايد وقضيته بطلان
الصلاة بترك الفاتحة في القيسام الثاني كالاول فليصروع من ويسن له التعود
في القيسام الثاني من كل ركعة شرح م (قوله وركوع كل ركعة) أي قائلا عند
رفع رأسه من كل ركوع سمع الله لمن حمده ونسألك الحمد كما في الروضة وهو المتمد
خلافا لما وردى من انه لا يقول ذلك في الرفع الاول من كل من الركعتين بل يرفع
مكبرا له ليس اعتد الا شرح م بل هو قيام (قوله محمول على ما اذا شرع فيها الخ)
معناه انه في هذه المسألة لا يجوز له النقص عن تلك الكيفية بأن يقتصر على قيسام
واحد لان هذه الكيفية هي أقلها بعديتها بالفعل بمعنى أنه لا يجوز له النقص عنها
وليس معناه انه ليس هناك كيفية أخرى أقل من هذه اذ نواه ابتداء مع (قوله
أعلى انها أقل السكال ليس معناه ان السكال الذي هذه الكيفية أدناه هو الزيادة
في الركوعات والقيامات أكثر من اثنين في كل ركعة بل المراد بالسكال الذي هذه
الكيفية أدناه زيادة تماو بل في القيسامين والركوعين سم بالمعنى (قوله وما
في رواية مسلم الخ) ان كان غرضه الايراد على ما ذكره من انه أدنى السكال فلا وجه
له كما لا يخفك وان كان غرضه الايراد عليه وعلى ما بعده فليتنامل وجهه شورى
وقوله فلا وجه له أي لان قوله وأدنى كما في الخ لا ينافي أن تصلي بثلاث ركوعات
أو أربع على انها من الأعلى لانه لم يخصص الأعلى في كونها ركوعين فقط
ويمكن أن يوجه بأن أدنى كما هو وأعلام ركوعين فقط وانما يزيد الأعلى بالقرآت
والتسبيحات شيخنا والاولى ذكر هذا أي قوله وما في رواية الخ بعد قول المتن ولا ينقص
ركوعا لا فجلا ولا يزيد اعدامه كما صنع م وقد كان محل الثلاث ركوعات وما بعدهما
عند عدم الانجلاء وقوله بأن رواية الركوعين أشهر وأصح هذا على القول بالتعارض
بين هذه الروايات بأن كانت الواقعة واحدة بأن صلى النبي صلى الله عليه وسلم
الكسوف أو الخسوف في وقت معلوم واختلاف الرواة في كيفية ذلك الوقت

زيادة قيسام وقراءة ركوع
كل ركعة (للتباعد رواه
الشيخان وتعبر كتبهم بأن هذه
أقلها محمول على ما اذا شرع فيها
بنية هذه الزيادة وأدنى أنها
أقل السكال وما في رواية مسلم
أنه صلى الله عليه وسلم تلاها
ركعتين في كل ركعة ثلاث
ركوعات وفي أخرى له أربع
ركوعات وفي رواية لابي داود
خمس ركوعات أجاب شيخنا
عنها بأن رواية الركوعين
أشهر وأصح

بأن ذلك بعضهم صلاها بركوعين في ذلك الوقت وقال بعضهم صلاها بثلاث ركوعات
فيه وبعضهم بأربع ركوعات وبعضهم بخمس فيه وقوله وبجملها على الجواز هذا على
القول بعدم التعارض بين الروايات بأن تعددت الواقعة بأن صلاها في أوقات كل
وقت بكيفية (قوله وبجملها) أي حل هذه الروايات أي رواية ثلاث ركوعات
وأربع ركوعات الخ وهذا مبني على ضعف فيكون ضعيفا شوبري (قوله ولا ينقص)
بني المنة الغنية من نقص برماوى قال تعالى ثم لم ينقصكم شيئا (قوله ولا يزيد)
لعله (قبل انما باقى في الركعة الثانية واما الاولى فكيف يعلم فيها التماضى
بعد فراغ الركوعين وأجيب بأنه يتصور ذلك لاهل المعرفة بالحساب حل (قوله
ولا يكررها) أي لا يفعلها ثانيا (قوله نعم ان صلاها واحدة) أي وكذا الصلاها
في جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فله اعادة تمام الجماعة وانما نص على المنفرد لانه
حل وفاق وجريا على السالب شرح م (قوله صلاها صك ما في المكتوبة) ويظهر
عنى شروط الاعداد هنا ويظهر انما الواجبات وهم في العادة اتموها معادة كالأبجذات
وهم في الأصلية ويفرق بين هذا وبين ما لو خرج الوقت وهم في اعادة المكتوبة
حيث قيل بالباطل ان بانه في المكتوبة ينسب الى تقصير حيث يشرع فيها في وقت
لا يسعها أو يسها وطول حتى خرج الوقت بخلاف ما هنا فان الانجلاء لا ماريق الى
معرفة ولا تقدر الى انه قد يكون من علماء الهيئة لان اهل السنة لا يقولون على ذلك
عش على م (قوله في قيام أول بالصرف) وعدمه لانه ان كان بمعنى متقدم صرف
أو بمعنى أسبق منع عش وفيه انه هنا بمعنى متقدم فلا معنى لتجوير الوجهين وأيضا
المصنف يستعمله ممنوعا من الصرف ولو كان بمعنى متقدم كما قال في المروني تسمى
أول فانه بمعنى متقدم والظاهر ان الذي في المتن يحتمل للمعنيين فيجوز فيه الوجهان
فتأمل (قوله أو قدرها) ان لم يحسب نهان قرأ قدرها مع احسانها كان خلافا الاولى
عش (قوله كما في آية منها) أي معتدلة وآياتها ثمان وست أو سبع وثمانون وآل
عران مائتان وهي وان قاربت البقرة في عدد الآتى لكن غالب أي البقرة أطول
بكثير وقوله في الثالث كمائة وخمسين منها أي من البقرة أي لان النساء مائة وخمسة
وسبعون وهي تقارب مائة وخمسين آية من البقرة لطولها وقوله في الرابع كمائة
نم أي لان المائة مائة وثلاثة وعشرون وهي تقارب مائة من البقرة لطولها طاف
قال الاسنوى ينبغي أن يزيد الآيات المتوسطة في الأول والقصر في التطويل هنا
ليس خاصا بامام المصنوعين لان كل ما ورد فيه نص بخصوصه لا يفتقر الى رضى
المصنوعين شرح م (قوله متقاربان) أي في الطاب اذ يتغير بينهما في القدر

وبجملها على الجواز
(ولا ينقص) من صليها منها (ركوعا)
لا انجلاء ولا يزيد (فيها) لعدمه
علا بانواه ولا يكررها نعم ان
صلاها واحدة ثم أدركها مع
الامام صلاها كما في المكتوبة
(وعدله) أي السكال (ان
يقرب بعد القامحة في قيام أول
البقرة) أو قدرها ان لم يحسبها
(و) في قيام (ان كما في آية منها)
(و) في (ثالث كمائة وخمسين)
منها (و) في (وابع) كمائة منها
وفي نص آخر في الثاني آل
عران أو قدرها وفي الثالث
النساء أو قدرها وفي الرابع
المائدة أو قدرها وما متقاربان
والاكثر على الاول قل في
الروضة كما صلاها وليس على
الاختلاف المحقق

كما قرره شيخنا وفي قول على الجلال قوله وجهاً متعاربان أي لأن السورة الثالثة تزيد
على مقابلهما من النص إلا نحو ومائة وخمسون آية بنحو خمس وعشرين آية
والرابعة تزيد على مقابلهما بنحو ثلاث وعشرين آية قال شيخنا المزيدي قوله متعاربان
أي باعتبار أنه في النصين تطويل الأول على الثاني والثالث على الرابع فقصر الثاني
بالنسبة للأول كقصر الرابع بالنسبة لالثالث والافينهم ما يوجب بعيد (قوله بل الأمر
فيه على التقريب) اعترض بأنه قد علم أن النص الأول يقتضي تطويل الثاني على
الثالث وإن النص الثاني فيه ~~كس~~ ذلك وهو تطويل الثالث على الثاني
لأن النساء أطول من آل عمران وبينهما أي النصين تفاوت كثير فكيف يكون الأمر
فيهما على التقريب مع أن بينهما ما اختلافاً حقيقياً وأجيب بأنه يستفاد من
مجموع النصين أنه خير بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه أي فيكون
الأمر فيهما على التقريب في العايب أي طلب منه كل منهما ح ل مع زيادة شربري
وأجيب أيضاً بأن المراد بالتقريب التسهيل والتيسير من أشارع بمعنى أنه خير
بينهما وقل بعضهم لما كان الثالث من الركعة الثانية طلب تطويله على الرابع
كما طول الأول على الثاني كان الأمر فيهما على التقريب والنص الأول ناظر لكون
كل قيام تابعاً له قبله فطاب نقصه عنه (قوله كس ما نزل الخ) قال شيخنا الشوبري
انظر ما الحكمة في ذلك فهلاك في الثاني تسعين على الترتيل اه قول وأهل
الحكمة في ذلك أن كل ركعة مستقلة فيجعل الثاني في الركعة الأولى والرابع
في الركعة الثانية متساويين في التفاضل بين كل بعشرين وأما التفاضل بين
الثاني والثالث فهناك عشرة فقط واختيرت العشرة على غيرها لأنها أقل عقود
العشرات برماوى (قوله كس ما نزل) قال العلامة الشوبري هلا قال ~~كس~~ ستين
وما وجه هذا القص أقول وجهه أنه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني
لأول والثاني نص عن الأول بعشرين فكذلك الرابع نص عن الثالث بعشرين
خ ش على م ر (قوله لثبوت التطويل الخ) اه ~~الجلال~~ بل إلى قوله وأعلام الخ
وقوله في ذلك أي انقياسهم إلى ركوع والجمود وقوله لا تقدم أي بالذول فلا ينافي
انهم استنبطوه من فهمه على الله عاينهم وسلم (قوله في القيام لأول) أي في شأنه
(قوله في قياماً) اه قول المقر (قوله وفي بقية القيامات) وهي ثلاثة وهو جمع
دلالة على ما فهمه أي لا رئيس من أسمة القياسية المشهورة المنقضية في قوله

وتسه في ذي النوازة وكري ودرهم مصفرا وعكرا
وزينب وود غف خير له اقل وغير ذامسلم للناساقل

بل الأمر فيه على التقريب
(و) ان (يسبح في كل ركوع
ويعبده في أول) منهما (كناية
من البقرة (و) في ثان تسمانين
(و) في ثالث كسبعين (و) في
(رابع كخمسين) لثبوت
التطويل من الشارع في ذلك
بلا تقدير مع قول ابن عباس
الراوى في القيام الأول فقام
قياساً بطويل لا نحو من سورة
البقرة وفي بقية القيامات
فقام تيسيراً ما طويلاً

وهو دون القيام الاول وفي
الركوع الاول ثم ركع
ركوعا طويلا وفي بقية
الركوعات ثم ركع ركوعا
طويلا وهو دون الركوع
الاول ولا يطيل في غير ذلك
من جالس واعتدال واختار
النووي انه يطيل في الجلوس
بين السجدة بين أيضا السجدة
الحديث فيه وعمل ما ذكر
اذا لم يكن عذرا ولا سن
التخفيف كما يؤخذ ذلك
من قول الشافعي في الام
اذا بدا بالكسوف قبل
الجمعة خففها فقرأ في كل
ركوع بالغائبة وقل هو الله
أحد وما أشبهها (وسن جهر
بقراءة صلاة) (كسوف
قمر) لا شمس لان الاولى
ليلية أو ملحقه بها بخلاف
الثانية وما روى من انه
صلى الله عليه وسلم جهر
* وانه اسرحل على ذلك
(و) سن (فعلها) أي صلاة
الكسوفين (بمسجد بلا عذر)
كخطبته في العبد وهذا
من زيادتي (و) سن خطبتان
تخطبتي (عبد) فيما مر
(لكن لا يكبر) فيهما لعدم
وروده وتعبيري بما ذكر

ومثله ركوعات (قوله وهو دون القيام الاول) فيه انه لا يدل الاعلى ان بقية
القيامات أدون من القيام الاول واما كون القيام الثاني اطول من الثالث
والثالث اطول من الرابع فلا يدل عليه وانظر دليله وكذا يقال في قوله الا في
وهو دون الركوع الاول أي لا يستفاد منه تفاوت الركوعات الثاني بها بعد
الركوع الاول ع ش (قوله ولا يطيل في غير ذلك) هذا من كلام الشارح
معطوف على قول المتن واعلامان يقرأ بعد الفاتحة الخ (قوله واختار النووي)
ضعيف أي اختار من جهة الدليل وقوله لعمدة الحديث فيه انه ليس كل ما صرح به
الحديث بكون مذهبا للشافعي اه ح ل (قوله وعمل ما ذكر) أي قوله واعلاه
الخ (قوله في كل ركوع) أي في كل قيام ركوع كافي ع ش اوفي كل سابق ركوع
وهو القيام اياه اطلق الركوع واراد به الركعة من باب اطلاق الجزء وارادة السكل
(قوله او ملحقه بها) وذلك بعد التعرج ل (قوله بلا عذر) قضيته انه لو ضاق المسجد
فلا فضل للصراة لكن في ع ب ان فعلها في الجامع اولى وان ضاق وهو موافق لما
صرح به العلامة م ر حيث قال والجامع افضل ولم يقل بلا عذر ويكفي توجيه قوله
وان ضاق بان الخروج الى الصراة قد يؤدي الى فواتها بالاجتماع ش على م ر
طاولي حذف قوله بلا عذر (قوله وسن خطبتان) أي ولو بعد الاجلاء أي لا امام
للمفرد ولا امامة النساء سم (قوله فيما مر) من جهة ذلك تقدم الصلاة عليهم ما ومنه
الاركان والسنن والشروط من الاسماع والسماع وكونها عريتين اه ح ل أي لافي
كأها كالمهارة والستر والقيام وفي قل فلو قدمها أي الخطبة لم تصح ويحرم ان قصدها
كافي العبد (قوله لكن لا يكبر فيها) وظاهر كلامه انه لا يبدله بالتسبيح
ولا بالاستغفار ولكن استقرب ع ش انه يبدل التكبير بالاستغفار قياسا
على الاستسقاء لانه يطلب هنا ما يطلب فيه قرره شيخنا ح في (قوله من توبة
من الذنوب) مع تحذيرهم من الغفلة والتماذي في الغرور ويسن الغسل كما علم مما
سبق دون التزين بأحسن لباسه والتنظيف بازالة نحوظفر اضيق الوقت ولاه
وقت سؤال وذلة ح ل (قوله ومصدق) ومتى امر الامام بشيء وجب والواجب
في الصدقة اقل متمول ان لم يعين قدرا وان عين قدرا رائدا على زكاة الفطر اشترط
ان يفضل عن كفايته وكفاية ممونه بقية الصراة الغالب ح في (قوله وعنتي) الاولى
واعتاق لان الفعل المتعدي اعتق لا عتق لانه لازم تقول عتق العبد ولا تقول عتقت
العبد بل اعنته اط ف (قوله أمر بالعنافة) بكسر العين وقضها كالتكناية فيهما سم
والمراد به الاعتاق (قوله ولا تخطب امامة النساء) قياس الاذان حرمة الخطبة حرره

اعم مما عبر به (وحت) فيهما لسانهما (على) فعل (خير) من توبة ومصدق وعنتي ونحوها في
البخاري انه صلى الله عليه وسلم أمر بالعنافة في كسوف الشمس ولا تخطب امامة النساء ولو قلت واحدة وروعة
فلا بأس (وتدرك ركعة) بادراك ركوع اول من الركعة الاولى او الثانية كافي سائر الصلوات

ح ل (قوله فلا تدرك) محله في من فعلها بالهيئة المخصوصة امام من احرم بها كسنة الظهر
فيدرك الركعة بادراك الركوع الثاني من الركعة الثانية ع ش على م ر (قوله
وتفوت صلاة كسوف الخ) بمعنى يتمتع فعلها بعد ذلك لا بمعنى فوات الاداء أي فلا
تقضى ولا يشترط لصحة صلاة الكسوفين ان يبقى من الوقت ما يسع الركعتين حتى
لوقرب الغروب او الطلوع جدا فانه يصح الاحرام بها وان علم ضيقه كما جزم به حجر
شوبري وعبارة قل على الجلال وتفوت صلاة الخ ويلزمه فوات الخطبة لانها تابعة
فلو انجلت بعد الصلاة لم تفت الخطبة وعلى هذا يحمل ما في النهج وشرح شيخنا وغيرهما
لانها وعظ وقول شيخنا بعدم فوات الخطبة في الحالة الاولى فيه نظر فراجع (قوله
بغروبها ولو قد بريا) فيشمل ايام الدجال (قوله لعدم الانتفاع بها) أي مع ذهاب محل
سلطانها فلا يرد عدم فواتها بغروب القمر كاسفا وقوله بعده وبانجلاء تام يقينا هذان
التقيدان معتبران أيضا في الغروب اه (قوله يقينا) فيه اشارة الى انه لا يعمل بقول
المنجيين لانه مخمّن فلا يعمل به في مثل هذه الصلاة شوبري (قوله بخلاف الخطبة) أي
فانها لا تفوت بذلك أي لمن صلى قبل الانجلاء وليس المراد انها تفعل بعد الانجلاء
من غير سبق صلاة شوبري (قوله ولا يصلي في الثاني) هذا وان كان محصيا في نفسه
الا انه لا محل له هنا لانه ليس من جملة التفريع على ما قبله كما لا يخفى بل محله
عند اول الباب عند قوله صلاة الكسوفين سنة بان يقول اذا تبين التغيير فلو شك
فيه كان حال سحاب الخ تأمل (قوله فلا تفوت بغروبه) ويفارق غروب الشمس
ككاسفة بان الليل محل سلطانه فغروبه كغيبته تحت السحاب م ر (قوله لبقاء
الانتفاع بضوئه) هذه العلة لا توجد في المغرب كاسفامع القطع بانه لو لم يكن كاسفا
لا يبقى ضوءه لما بعد الفجر كما لو كان ذلك في عاشر الشهر مثلا ع ش (قوله كما لو استتر)
أي قياسا على ما لو استتر كما يشير اليه كلام م ر (قوله كما لو انجلى الخ) ويتمها وان لم يدرك
ركعة منها ولا توصف باداء ولا قضاء وان أدرك ركعة لانه لا وقت لها محدود بخلاف
المكتوبة ولو شرع فيها طأنا بقاء الوقت قبيح انه كان انجلى قبل تحريمه بها بطلت
ولم تنعقد نفلا حيث لم ينوها كسنة الظهر ح ل لعدم وجود نفل مطلق على هذه
الكيفية والوجه صحة وصفها بالاداء وان تعذر القضاء كرمي الجمار حجر ع ش ويرد
عليه ان الاداء فعل الشيء في وقته المقدرة شرعا الا ان يقال نزل زمن الكسوف
الذي تفعل فيه منزلة الوقت المقدر من الشارع (قوله ولو اجتمع عيد) عبارة شريفة م ر
ولو اجتمع عليه صلاتان فأكثر ولم يأمن الفوات قدم الاخوف فواتهم الا كدفع على هذا
لو اجتمع عليه كسوف وجمعة الخ واجتماع اليمين مع الجناسزة ليس من هذا فذكر فيه

فلا تدرك بادراك ثان ولا بقيامه
لانها كالسابعين للاول
وقيامه (وتفوت صلاة) كسوف
(شمس بغروبها) كاسفة
لعدم الانتفاع بها بعده
(وبا بخلا) تام يقينا لانه
المقصود بها وقد حصل
بخلاف الخطبة لان المقصود
بها الوعظ وهو لا يفوت بذلك
فلو حال سحاب وشك في
الانجلاء او الكسوف لم يؤثر
فتمضي في الاول لان الاصل
بقاء الكسوف ولا تصلي
في الثاني لان الاصل عدمه
(و) تفوت صلاة كسوف
(قوله) أي الانجلاء لما مر
(وبطلوعها) أي الشمس
لعدم الانتفاع به بعد طلوعها
فلا تفوت بغروبه كاسفا
كما لو استتر بغيام ولا بطلوع
فجر لبقاء الانتفاع بضوئه
ولو شرع فيها قبل الفجر أو بعده
فطلعت الشمس في اثناها
لم تبطل كما لو انجلى الكسوف
في الاثناء (ولو اجتمع عيد
او كسوف وحناسة

لما سبته لما ذكر معه في الحكم (قوله قدمت) أي الجنازة أي سواء اتسع الوقت
أو ضاق أخذنا من تعليله ألا في وهل التقديم واجب أو يستحب ظاهر كلامهم
الأول وقوله يخوف تغير الميت أي لأن الميت مضمّن للتغير قال السبكي قضية تعليلهم
بخوف تغير الميت أن تقديم الجنازة على الفرض ولو أجمعه عند اتساع الوقت واجب
ومنه يعلم أن الناس مخطئون في ما يفعلونه الآن من تأخير الجنازة مع اتساع وقت
الفرض قال العراقي وهذا خطأ ظاهر يجب اجتنابه عمدة زى وهذا محله ما لم يكن
التأخير يسيرا الصلاة الميت كمكثرة المصالح عليه رلا فلا ينبغي منعه فلم يخيف تغير
الميت قدمت الجنازة على الفرض وإن خيف فوت الوقت حل والحاصل أن الجنازة
إن وجدت مع عيد أو كسوف أو فرض وخيف تغير الميت قدمت الجنازة ولو خرج
الوقت ولو كانت الصلاة جمعة فإن لم يخف التغير وجب التقديم أيضا إن اتسع الوقت
فإن اجتمعت كلها واتسع الوقت ولم يخف التغير قدمت الجنازة ثم الكسوف لأنها
سريعة الفوات ثم الفرض اهتماما به ثم العيد فإن ضاق الوقت قدمت الفريضة
ثم الجنازة ثم الكسوف ثم العيد (قوله والأفالكسوف مقدم) وإذا قدم الكسوف
على فرض غير الجمعة فنظائر إطلاقهم تقديم الخطبة أيضا ويحتمل خلافه لأنها
لا تقوت بالانجلاء وأيضا فقوله لا يتصر على الفاتحة يرشد إلى ذلك ثم رأيت في تحرير
العراقي نقلا عن التبيين أنه يصلى الكسوف ثم الفرض ثم بخطبة عمدة زى (قوله
متعرصا له) أي الكسوف أي لما يقال في خطبته (قوله ولا يجوز أن يقصده معها
في الخطبة) أي فلا بد من قصده الخطبة للجمعة حيث لا يكون في الإطلاق لوجود
الصارف كما قاله حل وعجالة شرح م روعش عليه قوله متعرصا له أي لما يقال
في خطبته كأن يقول حديث إن الشمس والقمر آذان الخ ولا فرق بين أن يتعرض لذلك
في أول الخطبة أو في آخرها أو خلالها فإن لم يتعرض له أصلا لم تكف الخطبة عنه ويمتد
وجوبا عن التطويل الموجب لفصل بين الأركان أي تطويل ما يتعرض به الكسوف
(قوله لأنه تشريك بين فرضين) أي متصود قد يرد عليه ما تقدم في الجمعة من أنه
إذا نوى رفع الجنابة وغسل الجمعة حصل مع التشريك المذكور ويمكن الجواب بأن
الغسل لما كان وسيلة لغيره لا مقصودا لذاته اغتفر التشريك فيه أو بان المقصود منها
واحد وهو تعميم البدن بأداء مع كون أنظره مقاصد غسل الجمعة التنظيف وهو حاصل
مع ضم غيره إليه فاعتقد ذلك فيه ع ش على م ر (قوله وإن اجتمع كسوف ووتر) فيه
أن كسوف الشمس لا يجتمع مع الوتر وأجيب بأنه أطلق الكسوف على خسوف القمر
كما عبر به أولا (قوله أيضا) أي كما خيف فرت الكسوف (قوله لأنها آكد)

قدمت) أي الجنازة تخوف
تغير الميت بتأخيرها (أو كسوف
وفرض الجمعة قدم) أي الفرض
(إن ضاق وقته واذن الكسوف)
مقدم لتعرض صلاة الفوات
بالانجلاء (ثم يخطب الجمعة
متعرصا له) أي الكسوف
ولا يجوز أن يقصده معها
في الخطبة لأنه تشريك بين
فرضين (ثم يصلي) أي
الجمعة وإن اجتمع كسوف
وتر قدم الكسوف وإن
خيف فوت الوتر أيضا لأنها
أكدا وجنازة وفرض أو عيد
وكسوف

أي لشروعية الجماعة فيها زى وهلا قيل يا كدية الوتر أيضا قول بوجوبه تأمل
ثم رأيت ع ش قال قوله لأنها آ كد وجهه مشروعية الجماعة فيها وان شرعت
في الوتر في رمضان لأنه فادر في السنة (قوله فكالكسوف مع الغرض في مامر) أي
فيقدم الغرض ان ضاق وقته أي ولم يخش تغير الميت والاقدمت وان خيف فوت
الغريضة قاله ابن عبد السلام في قواعد شرح م روي قدم العيد في الثانية ان ضاق
وقته والا فالكسوف لتعرض قوته بالانجلاء (قوله لا هما) أي لان خطبتيهما
كما يدل عليه ما بعده (قوله والقصد منهما واحد) وهو الوعظ (قوله تابعان لامة صود)
والظاهر انه يراعي العيد فيكون في الخطبة لان التكبير حينئذ لا ينافي الكسوف لانه
غير مطالب في خطبته لانه ممنوع كذا ظهر ووافق عليه شيخنا زى شوبري (قوله
وهذا) أي بقوله مع انهما تابعان لامة صود (قوله استشكل ذلك) أي قصد العيد
والكسوف بخطبة واحدة (قوله بنية صلاة واحدة) في هذا دفع الاشكال أيضا
اذ هو في الصلاة وما نحن فيه في الخطبة وحينئذ فالاولى حذف قوله صلاة تأمل

(باب في الاستسقاء)

يقال سقاء وأسقاء بمعنى وبة قال سقاء للخير قال تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا وقال
تعالى لا سقيناهم ماء غدقا والمراد في الاستسقاء وما يتبع ذلك من سن الامر بالصوم
والصدقة وسن البرز لاول مطر السنة والغسل أو التوضيء في الوادي اذا سأل
ولم يذكروا في الترجمة لفظ صلاة لاجل قوله بعد وهو ثلاثة أنواع وشرعت في رمضان سنة
ست من الهجرة ويظهر انهما من خصائص هذه الامة شوبري مع زيادة من قل (قوله
طلب السقيا) أي من الله أو من غيره والسين والتاء لطلب أي ولو بلا حاجة برماوى
(قوله طلب سقيا العباد) أي كلاً أو بعضاً والسقيا اعطاء الماء (قوله وهو ثلاثة
أنواع) وكلها سنة مؤكدة ولونذر الاستسقاء فلا يخرج عن عهدة النذر الا بالكيفية
الكاملة لان اطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كالاستعمال المهورع ش
على م د (قوله وأدناها الدعاء) أي الدعاء بنزول الغيث ونحوه (قوله خلف الصلوات)
ولونافله (قوله سنة مؤكدة) وعمل كونها سنة مؤكدة ان لم يأمرهم الامام بها
والا وجبت كالصوم ويظهر وجوب التعيين ونية الفرضية قياسا على الصوم ولم أر من
يعرض له ثم ظهر انه يكتفى بنية السبب فليصر رثم رأيت في عبارة الجزم بعدم وجوب
نية الفرضية اه شوبري ورده ح في بانه كيف لا ينوى الفرضية مع وجوبها واعتمد
انه لا بد من نية الفرضية قياسا على المنذورة وعلى الصوم (قوله ولو اسافر ومنفرد)
أي وامرأة وعبد ومسي وسكت عن ذكرهم هنا لطلب خروجهم فيما ياتي أولان

فكالكسوف مع الغرض
فيما مر لكن له أن يقصد العيد
والكسوف بالخطبة لا هما
سنتان والقصد منهما واحد
مع انهما تابعان لامة صود وبهذا
اندفع استشكل ذلك بعدم
جمعة السنتين بنية صلاة
واحدة اذ لم تتداخلوا محل
تقديم الجنازة فيما ذكر اذا
حضرت وحضر الولي والا
أفرد الامام جماعة ينتظرونها
واشتهل مع الباقي بغيرها
(باب في صلاة الاستسقاء)
وهو لغة طلب السقيا وشرعا
طلب سقيا العباد من الله
عند حاجتهم اليها وهو ثلاثة
أنواع أدناها الدعاء وأوسطها
الدعاء خلف الصلوات وفي
خطبة جمعة ونحوها وأفضلها
ما ذكرته بقولي (صلاة
الاستسقاء سنة) مؤكدة
ولو اسافر ومنفرد

الكاملين هم المقصودون بالاصالة قل (قوله لا تباع) هذا دل على السفينة
والصارف له عن الوجوب قوله في قصة الاعرابي هل على غيرها ع ش (قوله من
انقطاع الماء) من تعليلية أي من أجل انقطاع الماء لا بيانية لان الانقطاع ليس
نفس الحاجة وانما هو سببها فتأمل (قوله أوقاته) ومنه قلة النيل ونوقف البصر أمام
زيادة بابلي (قوله أو ملوحته) وأول ما خلق الله المياه وكانت كلها حلوة وكان
الشجر لا شوك فيه وكانت الوحوش تجتمع على الانسان وتأنس به فلما قتل قابيل
هابيل ملحت المياه الا ما قل ونبت الشوك في الشجر وهربت الوحوش من الانسان
وقالت الذي يخور أخاه لا يؤمن اه مدابني (قوله وهذا من زيادتي) قد يمنع زيادة
ذلك ويدعي انها داخله في كلام أصله لان الزيادة التي بها تنفع داخله في الحاجة
فتأمل ويرد بأن الكلام في زيادة لا يحتاج اليها وانما يحصل بها نفع لان ما زاد على
الحاجة اما ان يكون به ضرر أو نفع أو لا فلهي على هذا محض زيادة لمحض الفائدة
شوبري (قوله وشمل ما ذكر) أي قوله للحاجة وقوله عن طائفة أي لم يكونوا أهل
بدعة أو بنى والام تمسن لتلايظن حسن طر يقتهم حل وشرح م ر وقوله أهل
بدعة وان لم يكفروا بها ولم يفسقوا بها وبنى ما لاحتاجت طائفة من أهل الذمة
وسألوا المسلمين في ذلك هل تقبلي اجابتهم ام لا فيه نظر والاقرب الاول وفاء بدمتهم
ولا يتوهم مع ذلك ان فعلنا ذلك لحسن حالهم لان كفرهم محقق ومعلوم وتحمل اجابتنا
لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة ع ش
(قوله واحتاجت اليه) ظاهره انها لا تطلب الزيادة النافعة لهم اه حل (قوله ان
يستسقوا لهم) ظاهره انهم يستسقون بعد صوم وخطبة وصلاة - فلا قال بالداء
فقط (قوله حتى يسقوا) لان الله يحب الخير في الداء فان اشتدت الحاجة خرجوا
من الغد صائمين والاصاموا ثلاثة ايام ثم يخرجون في اليوم الرابع ولو سقوا قبل تمام
الايام اتموها وهذا لا يتأني في الاستزادة حل (قوله وتكرر) أي مع صوم ثلاثة ايام
قبلها ان لم يشتد الحال والاصولها بلا صوم زى (قوله وهذا أولى من قوله) أي لا يهاجمه
انه لا تجوز الزيادة على الثلاث ع ش وأيضا قوله تعاد يقتضى انه يكون الفاعل لها
نائبا من فعلها أولا وليس مرادا فلو قال الشارح اعم وأولى لكان أوضح فتأمل (قوله
اجتمعوا للشكر) أي على تعجيل ما عزموا على طلبه م ر وقوله ودعاء أي بالزيادة
حيث كانت نافعة لهم وفي كلام شيخنا ان لم يتضرروا بالزيادة حل ولك أن تقول
ما الفرق بين الاستسقاء حيث طلب فيه هذه الامور بعد السقي من الشكر والدعاء
والصلاة وبين الكسوف حيث لا تطلب فيه هذه الامور بعد زواله قبل الصلاة

لا اتباع رواء الشيخان (الحاجة)
من انقطاع الماء أوقاته بحيث
لا يكفي أو ملوحته (ولا استزادة)
بها نفع وهذا من زيادتي
بخلاف ما لا يحتاج اليه ولا نفع
فيه في ذلك الوقت وشمل
ما ذكر ما لا تقطع عن طائفة
من المسلمين واحتاجت اليه
فيسن لغيرهم أيضا أن يستسقوا
لهم ويسألوا الزيادة لانفسهم
(وتكرر) الصلاة مع الخطبتين
كما صرح به ابن الرفعة وغيره
(حتى يسقوا) وهذا أولى من
قوله وتعاد ثانيا وثالثا (فان سقوا
قبلها اجتمعوا للشكر ودعاء
وصلاة) وخطب بهم الامام
شكرا لله تعالى وطلب الله مزيد
قال تعالى اثنوا شكريم لازيدتكم

مع جريان التوجيه الاول فيه وهو قوله شكر الا ان يجاب بان التوجيه بمجموع الامر من
الشكر وطلب المزيد او بان الحاجة للسقيا شدة اه سم كذا في البرماوى وقال
الرشيدى لعل الفرق بينه وبين الكسوف حيث لا يصلى له بعد الانحلاء ان ما هنا
حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة وقرق ايضا بان الحاجة للسقيا شدة اه سم (قوله
وصاروا) أى صلاة الاستسقاء ولا ينافية قوله شكر ارى أى لان العبادة تفعل شكر الله
وعبادة ع ش ولا ينافية قوله شكر لان الحامل على فعلها هو الشكر (قوله
وسن ان يأمرهم الامام او نائبه) ويظهر ان نحو القاضى العام الولاية لا نحو والى
الشوكة وان البلاد التى لا امام فيها يعتبر ذوالشوكة المطاع فيها شورى (قوله بصوم
اربعة ايام قال سم على حجر يتجه لزوم الصوم ايضا اذا امرهم بأكثر من اربعة ايام
امرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال م ر لمهم صوم بقية الايام
وكذا الوسقوا قبل الشروع ويحتمل عدم الوجوب لانه كان لا مرق قد حصل وهو
الاقرب كفى ع ش على م ر ولو صام فى هذه الايام المأمور بها عن نذر عليه أو قضاء
أو كفارة ومثله الاثني والخميس ا كنى به لان المقصود وجود صوم فيها كما أفتى به م ر
زى (قوله وصوم هذه الايام) ظاهره ولو على المسافر وهو واضح حيث لم يتضرر به وأفتى
والد شيخنا بوجوبه عليه مطلقا وهو بما يقرب ان أريد بالضرر ما لا يجتمع مع عادة
لا ما هيغ النيم ولا يجب الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بأمره بذل الطاعة
ولا يتصور بذل الطاعة لنفسه (قوله واجب بأمر الامام) ظاهر كلامهم وجوبه
ولو على النساء وعليه ليس الزوج المنع حيث يشورى لانه ربما كان سيدا فى المزيد
اه ولو كانت حائضا أو نفسا رقت أمر الامام ثم طهرت فانه يجب عليها الصوم لانها
من أهل الخطاب وقت أمر الامام ومثل ذلك ما لو أسلم الكافر بعد أمر الامام والظاهر
ان منية كأموره فيمتنع ارتكابه ولو بسا حارة ل زى ولا عبرة بأمر المباح تقيوا واثباتا
ولو رجع الامام عن أمره هل يسقط الوجوب أولا يظهر الثاني كما قاله الشورى (قوله
كفى فتاوى النورى) وعليه فيجب تبييت النية والتعيين كأن يقول عن الاستسقاء
ولكن لا يجب قضاؤه اه حل و يفرق بين المسافر هنا وبينه فى صوم رمضان
بان الصوم ثم يتدارك بالقضاء بخلافه هنا ولا يلزم الولي أمر الصبي بالصوم وان أطاقه اه
حجروا قال سم يتجه الوجوب ان أمر الامام بصوم الصبيان اه ولو أمرهم بالصوم بعد
انتصاف شعبان فالظاهر الوجوب لان الذى يمتنع صومه بعد النصف هو الذى لا سبب
له ع ش ولو حضر بعد أمر الامام من كان مسافرا فان كان من أهل ولايته وجب عليه
صوم ما بقى منها والا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد أمر الامام لم يجب عليهما

(وسن ان يأمرهم الامام
بصوم اربعة ايام) متتابعة
وهذه الايام واجب
بأمر الامام كفى فتاوى النورى

الصوم لعدم تكليفها حال الداء برماوى (قوله كصدقة) وهي واجبة بأمر الامام
 سكن على من تجب عليه زكاة الفطر لا مطلقا والواجب في التصديق أقل متمول ان لم
 يعين الامام قدر او قد زاد على ما يجب في زكاة الفطر والاعتين ان فضل ذلك القدر عن
 تكفائيه العمر الغالب ح ل (قوله الى صحراء) أى ولو في مكة والمدنية وبيت
 المقدس لانهم يخرجون الصبيان والبهاشم والمسجدين منهم كما في البرماوى (قوله
 في ثياب بذلة) بكسر الموحدة وسكون المعجمة أى مهنة أى ما يلبس من الثياب
 في وقت الخدمة لانه لا لا تقبل بحالهم وهو يوم مسئلة واستكانة وبه فارق العيد اه
 شرح م د (قوله وفي تخشع) معطوف على ثياب كما أشار اليه بأعادة السائل وليس
 معطوفا على بذلة كما قيل لانه حيث لم يكن فيه تعرض لصفتهم في أنفسهم وهي المتصودة
 كما في البرماوى وقد يقال بعمدة عطفه على بذلة أيضا اذ ثياب التخشع خير ثياب
 الكبر والفخر والخيلاء كخرطول كما هو واذا بالماوان كانت ثياب عمل وحيث إذا
 أمر وأباهر التخشع في ملابسهم في ذواتهم من باب أدلى اه شرح م د بحروفه
 (قوله وغيرهما) كالوقوف (قوله للاتباع) ومن ثم لم يكره خروجهم حفاة مكشوفة
 رؤسهم على الأوجه لما فيه من اظهار التواضع ويكره العري وسن لهم الخروج من
 طريق والرجوع في أخرى اه برماوى (قوله وبأخراج صبيان) أى ذكر وأناثا
 ولو غير مميزين ونسبه الوجوب إذا أمر الامام به والذي يقبه ان مؤنة حملهم في مال الولي
 كمؤنة حملهم بل أولى حجر والذي اقتضاه كلام الاسنوى انه في مال الصبيان واعتمده
 في شرح شيخنا م د و يفرق بأن مصلحة الاستسقاء ضرورية وتعود عليهم كما في تعليم
 الواجبات وفيه انها غير مختصة بهم فلو قيل انها في بيت المال كان أوجه اه ع ش
 وقال سم والذي يقبه انه ان كان القوم الذين منهم الصبيان يستسقون لانفسهم فالمؤنة
 في مال الصبيان لانهم محتاجون وان كانوا يستسقون لغيرهم فمؤنة اخراجهم في مال
 الولي المخرج لهم اه (قوله وشيوخ) بضم المشين وكسرهما كما قرأ بهما لانهم أرق قلبا
 (قوله وغير ذوات هيات) أى والجمائر وغير ذوات الهيات بخلاف الشواب مطلقا
 والجمائر ذوات الهيات نظير ما مر في الصيد وغيره ولا بد من أذن حاميل ذات الحليل
 ومثلها العبيد باذن ساداتهم لا المجانين وان أمن ضررهم خلافا لمجر برماوى (قوله
 لانهم مسترزقون) بكسر الزاي برماوى (قوله وهل ترزقون) هو في معنى النفي أى
 لا ترزقون الخ ع ش وقوله الابضعافكم أى بدعائهم (قوله ولا يمع أهل ذمة حضورا)
 أى لا يطلب المنع على وجه الايجاب والندب شوبرى وعبارة ع ب ويكره اخراج
 الكفار وخروجهم مع المسلمين فيمنعون ان لهم تميز واعنا اه فقيهه تصریح

(و ببر) كصدقة وتوبة لان
 لكل من ذلك أثرا في اجابة
 الدعاء وفي خبر حسنه الترمذی
 ان الصائم لا ترد دعوته
 (وبخروجهم الى صحراء) بلا
 عذر (في) اليوم (الرابع في
 ثياب بذلة) أى مهنة (و) في
 (تخشع) في مشيهم وجلوسهم
 وغيره ما لا يتباع رواه الترمذی
 وفل حسن صحيح (متنظفين)
 بالماء والسواك وقطع الروايح
 السكرية (وبأخراج صبيان
 وشيوخ وغير ذوات هيات
 وبهاشم) لانهم مسترزقون ولغير
 وهل ترزقون وتصرون
 الابضعافكم رواه البخارى
 والتصريح بسن أمر الامام
 بالصوم والبروبأمره بالباقي
 مع ذكره متنظفين وغير ذوات
 هيات من زيادتي (ولا يمع
 أهل ذمة حضورا) لانهم
 مسترزقون وفضل الله واسع

بان الكراهة في حقنا وحقهم (قوله وقد يجهلهم) صريح في ان دعاء الكافر بحجاب
وهو المرجع واما قوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال فالمراد به العبادة
كما في الشورى ويجوز الدعاء له ولو بالمغفرة والرحمة خلافا لما في الاذكار الاممعة
ذنب الكافر مع موته عليه فلا يجوز كما ذكره البرماوى (قوله ولا يختلطون بنا) أى
يكبره ذلك أى يكبره تمكيننا اياهم من اختلاطهم بنا (قوله لانهم ملعونون) أى
مطرودون عن رحمة الله وهذا من الامم بالوصف وهو غير ممنوع اطف (قوله
في مصلانا المصلى ليس قيد اكم ما يدل عليه اطلاق غيره ولو ابقى المتن على عومه
لكان اولى ليشمل المصلى وغيره من الذهاب والعود فعمل التقييد بالمصلى لانه مظنة
الاختلاط برماوى اطف (قوله لذلك اسم الاشارة راجع لقوله لانهم ملعونون وقوله
اذ قد يحل بهم علة لعلية أى لكونه علة لما قبله أى وانما كان ككونهم ملعونين
علة في تمييزهم عنها لانه قد يحل بهم عذاب الخ (قوله في انهما ركعتان ولا تجوز الزيادة
عليهما خلافا لما وقع في شرح م ر من جوار الزيادة فقد نقل عنه انه شطب عليه
كما قرر شيخنا ح ف (قوله وفي التكبير) فيكبر في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا
وقضية كلامه انه لا يدل ذلك بالاستغفار كذا قاله ح ل وانظر الفرق بين الصلاة
والخطبتين حيث ابدل التكبير فيهما دون الصلاة واجيب بان المقصود من الخطبة
الوعظ والاستغفار بناسبه (قوله وخطبتيه) أى في الاركان والسنن والشروط
كما في البرماوى (قوله فهو اولى من قوله ولا يختص بوقت العيد وجهه الاولوية
ان تعبير الاصل يوم انما يختص بغير وقت العيد على ما هو المعلوم من ان المنى اذا
دخل على كلام مقيد بقيد كان المنى ذلك القيد غالبا والقيد هنا هو قوله بوقت
العيد فيكون هو المنى والاختصاص غير منفي ويحجب عن الاصل بانه انما قيد بهذا
القيد لاجل الرد على القول الضعيف القائل بانها تختص بوقت العيد كما عساه
في شرح م ر (قوله في أى وقت كان) أى ولو وقت كراهة ما لم يتعز برماوى
(قوله لانها ذات سبب) وهو المحل أى الجذب رشيدى (قوله وتجزئ الخطبتان
قبها) معطوف على قوله لا تؤت فهو من مدخول الاستدراك وكذا قوله
ويبدل تكبيرهما باستغفار الخ (قوله لا تباع الخ) يقتضى ان النبي صلى الله
عليه وسلم قدم الخطبة على الصلاة مع أنه خلاف الاولى فيكون فعله
ليسان الجواز ويقال عليه اذا كان التقديم مأخوذا من فعل النبي وحكمته بأنه
خلاف الاولى فنأين يؤخذ التأخير الذي هو الاولى ولا فضل وفي شرح م ر
ما يقتضى ان النبي فعل كلام الامرين لكن فعل التأخير أكثر وعبارته

وقد يجهلهم استدراجا لهم
وفي الروضة عن النص
كراهته لانهم ربما كانوا
سبب القحط لانهم ملعونون
ويكبره امرهم بالخروج كما
نص عليه في الامم (ولا يختلطون
بنا) في مصلانا بل يتميزون
عنا في مكان لذلك اذ قد يحل
بهم عذاب بكفرهم فيصيبنا
قال تعالى واتقوا فتنة
لا تصيب الذين ظلموا منكم
خاصة (وهي كعيد) في انها
ركعتان في التكبير والجهز
وخطبتيه وغيرها لا تباع
رواه الترمذى وقال حسن
صحيح (لكنها لا توقت) بوقت
عيد ولا غيره فهو اولى من قوله
ولا تختص بوقت العيد فيصليها
في أى وقت كان من ليل
ونهار لانها ذات سبب فدارت
مع سببها (وتجزئ الخطبتان
قبها) لا تباع رواه أبو داود
وغیره

ولو خطب قبل الصلاة جاز لما سمع من أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى لكنه
في حقنا خلاف الأفضل لأن فعل الخطبتين بعد الصلاة هو الأكره من فعله عليه
الصلاة والسلام اه قال ع ش عليه وهذا بخلاف العبد والكسوف فإنه لم يرد أن النبي
خطب قبلهما اه (قوله ويبدل تكبيرهما باستغفار) هذا أيضا مستثنى فالمستثنى
ثلاثة فيفتح الأولى بتسع استغفارات والثانية بسبع بخلاف تكبير الصلاة لا يبدله
بل يكبر في الأولى سبعا والثانية خمسا كالعبد في مأمرو قوله ثلاثة بل أكثر إلى قوله
ولو ترك الإمام الاستسقاء فعلم الناس فإقبله مستثنى أيضا تأمل (قوله ويقول
في الخطبة الأولى) هذا مستأنف لامعطوف على الاستثناء (قوله اللهم أسقنا) يقطع
المهزة من اسقى ووصلها من سقى فقد ورد الساقي ثلاثيا ورباعيا قال تعالى
وسقاهم ربهم وقال تعالى لاسقيناهم ماء عذقا (قوله مغينا هو بضم الميم) وكسر
الغين المجهة وهو الذي يغيث الخلق ويرويهم ويشدهم (قوله مريعا هو مفتوح فكسر
والتحنية) ما يأتي بالربيع والزيادة وروى بالموحدة مع ضم الميم وسكون الراء أي
يكون سيبا في اكل الربيع من أربع البعير اذا اكل الربيع وبالفوقية
معها من رقت الماشية اذا اكلت ماشاء وكل مناسب هنا اه ايعاب شوبري
(قوله الى انتهاء الحاجة) أي الغرض الشامل للزيادة النافعة ورفع بقوله الى انتهاء
الحاجة ما يقال ربما كان دوامه من العذاب وقوله من القانطين أي الآيسين
من رحمتك بسبب تأخير المطر عن حاج في (قوله أي كثيرا) وبعضهم فسره بكثير الدر
أي المصب (قوله أي النماء) أي الزيادة في نفسه أي كثير في نفسه وقوله كثيرا الخير
أي ما يترتب عليه من نبات الزرع والثمار شيئا (قوله كحل القرس) أي الذي يوضع
على ظهرها تحت السرج وقوله شديد الوقع ليغوص فيها ما خوذ من مع الماء اذا نزل
من اعلى الى اسفل ويقال ساح الماء اذا جرى على وجه الارض ح ل (قوله ما يطبق
الارض بضم النضية وسكون الطاء وكسر الموحدة من اطبق لانه لم يسمع مطبق اه
مختار اطف قال ع ش ويجوز فيه ضم أوله وتشديد الباء كما في القاموس في القاموس
طبق الشيء تطبيقا عم وفي المختار واطبق الشيء غطاء (قوله ككالطبق)
أي يصير على الارض كطبقة ثانية (قوله ويتوجه من نحو ثلث) أي استعجابا
فان استقبل له أي للدعاء في الأولى لم يعبده في الثانية أي لا تطلب اعادته
بل ينبغي كراهتها وكذا ينبغي كراهة الاستقبال في الأولى وان اجزأ عن
الاستقبال في الثانية ع ش اطف (قوله سرا وجهرا) وحيث يذسر القوم حالة
اسراره وبؤه واعي دعائه حالة جهرة اه ح ل (قوله ويرفع الحاضرون ايديهم)

(ويبدل تكبيرهما باستغفار)
أوله ما يقول استغفر الله
لهذا لا اله الا هو الحي القيوم
واتوب اليه بديل كل تكبيره
ويكثر في اثناء الخطبتين من
الاستغفار ومن قوله استغفروا
وبكم انه كان غفارا يرسل
السماء عليكم مدرارا
ويعدكم باموال وبنين ويجعل
لكم جنات ويجعل لكم
انها (ويقول في) الخطبة
(الأولى اللهم اسقنا غيثا أي
مطرا) مغيا أي مريعا مشبعا
(الى اخره) وهو كما في الاصل
هنياء مرياء مريعا غدا مجلا
سها طبقا دائما أي الى
انتهاء الحاجة اللهم اسقنا
الغيث ولا تجعلنا من القانطين
اللهم انا نستغفرك انك
كنت غفارا فارسل السماء
اي المطر علينا مدرارا أي
(كثيرا) لا اتباع رواه
الشافعي والحنفي الطيب
الذي لا ينقصه شيء والمرى
المحمود العاقبة والمريع ذو
الربيع أي النماء والغدق
كثير الخير والمجل ما جعل
الارض أي يعمها كحل القرس
والسح شديد الوقع على
الارض والطبق ما يطبق الارض

فيصير كالطبق عليها (ويتوجه) للقبلة (من نحو ثلث) الخطبة (الثانية) وهو مراد الاصل بقوله بعد صدر
الخطبة الثانية (وحيث يذسر القوم حالة اسراره) قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية ويرفع الحاضرون ايديهم في الدعاء

غير المتخيسة حيث لا حائل فان كان عليه حائل احتمل عدم الكراهة (قوله مشيرين
بظهور كفه الخ ظاهره انهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم استقنا الغيث وهو
كذلك لكون المقصود به رفع البلاء كما يدل عليه قوله والحكمة الخ اما في أي وان
كان في الظاهر طلب تحصيل الغيث كما قررر شيخنا ح في وفي ع ش على م ر
مانصه ظاهره انهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم استقنا الغيث ونحوه لكون
المقصود به رفع البلاء ويخالفه ما مر في القنوت وعبارته ويجعل فيه وفي غيره ظهر
كفيه الى السماء ان دعي برفع بلاء ونحوه وعكسه ان دعي بتحصيل شيء أخذاء
سيأتي في الاستسقاء اه ويمكن رد ما في القنوت الى ما هنا بان يقال معنى قولهم
ان طاب رفع شيء أي ان طاب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قولهم ان دعي
بتحصيل شيء أي ان دعي بطلب تحصيل شيء اه ولو اجتمع التحصيل والرفع راعى
الثاني كما لو سمع شخص ادعي بها فقال اللهم افعل لي مثل ذلك قل (قوله ان القصد
رفع البلاء) ولا فرق بين كون البلاء واقعا أولا لان القصد رفع وقوعه لو وقع اما في
(قوله ويجعل يزدائه) أي بعد الاستقبال كما في الوسيط وفيه كلام المصنف
ان عطف على قوله بالغ تأمل وقال الماوردي يحول قبله وقيل بتخبر شوبري قال
ع ش ويوجه كونه بعد الاستقبال بانه قبل الاستقبال مشغول بالوعظ وانه
يورث مشقة في الجمع بين التحويل والالتفات اه ومحل هذا الجعل ان كان لا يساله
وانظر هل يستحب ان يلبسه لذلك يظهر نعم ليصل هذه السنة ووافق عليه شيخنا
زي فائدة كان طول ردائه عليه الصلاة والسلام أربعة اذرع وعرضه ذراعين وشبرا
كما في شرح م ر (قوله وعكسه) بفتح السين وضمها (قوله بالثاني فيه) أي الثاني
وهو التنكيس هكذا فعل عبارته شوبري فالأولى حذف قوله فيه ح في (قوله فلما
ثقلت أي لعذره قام به والافقوته صلى الله عليه وسلم لاتصاهي اوانه اظهر الجرح هنا
لكون الوقت وقت تذلل وخشوع شيخنا عز يزي (قوله قلبها) أي من غير تنكيس
(قوله بتغيير الحال) أي بتغييره سبحانه وتعالى فهو من اضافة المصدر الى مفعوله
عش (قوله الى الخصب) بكسر الخاء ضد الجذب وقوله والسعة بفتح السين على
الافصح والكسر لغة قليلة وقد نظم ذلك العلامة الدنوشري فقال

وسعة بالفتح في الاوزان * والكسر محكي عن الصاغاني

وهو عطف لازم على ملزوم أو تفسير (قوله ويترك) بضم أوله وقوله الرداء أي
رداء الخطيب والناس حتى تنزع الثياب أي عند رجوعهم الى منازلهم كما في شرح م ر
وقال البرماوى حتى تنزع الثياب أي بالفعل او بالعود الى محل نزوعها (قوله لاني المدور

مشيرين بظهور كفه الى
السماء للاتباع رواه مسلم
والحكمة فيه ان القصد
رفع البلاء بخلاف القاصد
حصول شيء كما مر بيانه
في صلاة الصلاة (ويجعل يزدائه
ردائه يساره وعكسه) يجعل
(اعلاه اسفله وعكسه)
والاول تحويل والثاني
تنكيس وذلك للاتباع
في الاول رواه أبو داود
وغیره ولحمه صلى الله عليه وسلم
بالثاني فيه فانه استسقى
وعليه خيمعة سوداء فاراد
ان يأخذ بأسفلها فيجعلها
اعلاها فلما ثقلت عليه قلبها
على عاتقه ويحصلان معا يجعل
الطرف الاسفل الذي على
شقه الايسر على عاتقه الايمن
والطرف الاسفل الذي على
شقه الايمن على عاتقه الايسر
والحكمة فيهما التفاؤل
بتغيير الحال الى الخصب والسعة
(ويجعل الناس) وهم
جالوس (مثله) تبعاله وروى
الامام أحمد في مسنده ان الناس
حولوا مع النبي صلى الله
عليه وسلم وكل ذلك مندوب
قيل والتحويل خاص بالرجل
واذا فرغ الخطيب من الدعاء

اقبل على الناس واتى ببقية الخطبة (ويترك الرداء محولا ومكسا) حتى ينزع الثياب) لانه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم
غير ردائه بعد التحويل ثم محل التنكيس في الرداء الرابع لان في المدور والمثلث

(ولو ترك) الامام (الاستبقاء
فعله الناس) محافظة على
السنة لكنهم لا يخرجون
الى الصحراء اذا كان الوالى
بالبلد حتى يأذن لهم كما اقتضاه
كلام الشافعى لطوف الفتنة
(وسن) لكل أحد (ان يبرز
لاول مطر السنة ويكشف
غيره) (لبيبه تبركا
به ولا تباع رواء مسلم
وظاهره ان ذلك اكيد
والافطر غير اول السنة
كذلك كما اوضحته في شرح
الروض (و) ان (يقبض
او يتوضأ في سيل) روى
الشافعى انه صلى الله عليه وسلم
كان اذا سال السيل قال
اخرجوا بنا الى هذا الذى
جعل الله طهورا فنتطهر
منه ونحمد الله عليه وتعبيرى
كالاصل والروضة باو يفيد
سن احدهما بالمنطوق وكليهما
مفهوم الاولى وهو افضل
كما في المجموع وفيه فان لم يجمعهما
فليتوضأ في المهمات المتجه
الى الجمع ثم الاقتصار على الغسل
ثم على الوضوء وانه لانية فيه

والثلث) فان المطلوب فيه ليس الا التحويل حل (قوله ولو ترك الامام الاستسقاء)
أى اولم يكن امام ولا من يقوم مقامه وقوله فعله الناس أى الكاملون أى جميع اهل
البلاد ممن ذكر لانها سنة عين فلايسة طائها بفعل بعضهم وان كان بالغاء قللا لان
ذلك انما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين (قوله لكنهم لا يخرجون) هل المراد
بكره الخروج او يحرم وينجبه انه يكره ما لم يظنوا حصول الفتنة فيحرم اه شورى
(قوله لاول مطر السنة) لعل اضافته من باب اضافة الصفة للموصوف أى لمطر السنة
الاول أى لاوله لكن لا اشعار في كلامه بهذا قائل وانظر ما المانع من ان اضافة
مطر السنة من اضافة النكرة الى المعرفة فتم والتقدير لاول كل مطر في السنة اه
شورى والمراد بمطر السنة ما يحصل بعد اذ ذاق مطر طويلا لا بقيد كونه
في المحرم او غيره وينبغي ان مثله النيل فيبرزله ويفعل ما ذكر شكر الله (قوله غير
عورته أى عورة الصلاة او غير عورة الخلوة ان كان خاليا وليس هذا من الحاجة التى
تكشف لها العورة قال شيخنا والوجه ان يراد بها عورة المحارم كما نقله البرماوى
عن قل على الجلال قال ع ش على م وهذا هو الاكل وان كان اصل السنة
يحصل بكشف جزء من بدنه وان قل كالرأس واليدين (قوله او يتوضأ) هى مانعة
خالو فجمعها افضل ثم الغسل وحده ثم الوضوء وحده ولا يحتاج فيهما من حيث التبرك
الى نية وله نية السبب فيهما ونية غيرهما ان صادفه ويحصلان معه كما في النية
وهذا هو المعتمد (قوله وانه لانية فيه) أى فى كل من الوضوء والغسل وهذا مرجح
في انه من كلام المهمات وليس كذلك لان صاحب المهمات الذى هو الاسنوى
يقول بان فيه نية بدليل قول شيخنا م ر ولا يشترط نية كما يحسنه الشيخ تبعا للاذرى
وخلافا للاسنوى الا ان صادف وقت وضوء أو غسل لان المحمدة فيه هى الحكمة
في كشف البدن ليناله مطر اول السنة وبركته شرح م ر بحروفه وكتب على قوله
تبعا للاذرى هذه الزيادة نقلتها من خطه ملحقه وهى مقبولة للاشكال شورى مع
ادنى زيادة فظهر من هذا ان قوله وانه لانية من كلام الشارح ويحتمل له لكن ينافيه
قوله بعداه أى كلام المهمات فالظاهر انه من كلام المهمات وليس بحثا للشارح واما
قول م ر كما يحسنه الشيخ ففيه نظر كذا قرره شيخنا العشماوى وفيه أنه على جعله من كلام
المهمات ينافي ما نقله الشورى عن م ر من ان صاحب المهمات يشترط النية
في هذا الوضوء لانه قال وخلافا للاسنوى فالاولى تقديم قوله اه على قوله وانه لانية
فيه لانه من كلام الشارح وقال الرشيدى قوله وانه لانية الخ من كلام المهمات وكلام
م ر فيه حذف والاصل وخلافا للاسنوى في قوله لانية فيه الا ان صادف فلا استثناء

اذالم يصادف وقت وضوء
ولا يغسل انتهى واقتصر في
التنبيه على الغسل (و) أن
(يسمع لرعد برق) روى
مالك في الموطأ عن عبد الله
ابن الزبير أنه كان اذا سمع
الرعد ترك الحديث وقال
سبحان الذي يسمع الرعد
بجده والملائكة من خيفته
وقيس بالرعد البرق
(و) أن (لا يتبعه) أي البرق
(بصره) قال تعالى يكاد سنا
برقه يذهب بالابصار روى
الشافعي عن عروة بن الزبير
أنه قال اذا رأى أحدكم
البرق أو الودق أي المطر فلا
يشير اليه (و) أن يقول
عند مطر اللهم صيبا
الياء أي مطرا (فانما) لا تقبأ
رواه البخاري (ويدعو بما
شاء) الخبر الميم في استحباب
الدعاء في أربعة مواطن عند
التقاء الصفوف ونزول الغيث
واقامة الصلاة ورؤية
الكعبة (و) يقول (أثره)
أي في أثر المطر كما عبر به
في المجموع عن الشافعي
والاستحباب (مطرا بفضل
الله) عينا (ورحمته) لنا

من كلام الاسنوي وليس راجعا لما قبله كما فهمه الشوبري فالجامل ان الاذري
يقول بعدم اشتراط النية مطلقا والاسنوي يقول لا يشترط الا ان يصادف وقت
وضوء أو يغسل فتشترط فيكون الشارح موافقا للاذري في عدم اشتراط النية
مطلقا وعليه فكلام الشارح لا اعتراض عليه (قوله اذالم يصادف الخ) بأن كان
متوضئا ولم يصل به صلاة ولا يطلب منه غسل واجب ولا مسنون وعجبا ح ل
قوله وانه لانية ان كان المراد أنه يأتي في الوضوء بالكيفية المخصوصة فلا بد من نية
معتبرة الا أن يقال لا حاجة الى النية لان الغرض اساس الماء تلك الاعضاء فهو
على صورة المتوضئ اه قال ع ش والقياس أنه لا يجب فيه الترتيب أيضا
لان المقصود منه وصول الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وهذا كله
بالنسبة لاصل السنة اما بالنسبة لكاملها فلا بد من النية مع الترتيب (قوله
وأن يسمع الخ) أي عندهما وان لم يسمع الاول ولم ير الثاني والرعد هو الصوت الذي
يسمع من السحاب والبرق النار التي تخرج منه وقيل الرعد ملك والبرق اجنته
يسوق بها السحاب فالسمع هو صوته أو صوت سوقه على اختلاف فيه وأطلق
الرعد عليه مجاز س ل (قوله انه) أي ابن الزبير شوبري (قوله ترك الحديث)
أي الكلام الذي كان مشغولا به سواء كان حديثا عن النبي أو غيره ع ش ا ط ف
(قوله وقيس بالرعد البرق) أي في طلب التسبيح عنده وان كان المناسب أن يقول
عند البرق سبحان من يريك البرق خوفا وطمعا شرح م ر (قوله سنا برقه) السنا
بالقصر الضرع وبالد الشرف وقوله يذهب بالابصار أي يضعها برماوى مع زيادة
(قوله لا يشير اليه) أي فلا يتبعه بصره كما قرره شيخنا ح ف وفي ق ل على
الجلال قوله فلا يشير اليه شامل للإشارة بغير البصر فراجع اه قال م ر وكان
السلف الصالح يكرهون الإشارة الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله
وحده لا شريك له سبحانه قدوس فيختار الاقتداء به في ذلك (قوله اللهم صيبا)
من صاب يصوب اذا نزل الى أسفل (قوله أي مطرا الاول أن يقول) أي مطرا نازلا
من علو الى سفلى لان الصيب معناه النازل من علو الى سفلى (قوله يستجاب الدعاء)
عبارة م ر تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء الخ (قوله عند التقاء الصفوف)
المراد به المقاربة وبالصفوف محل الجهاد وباقامة الصلاة الغاطها أي التوجه اليها
كما في ق ل (قوله ورؤية الكعبة) ظاهره وان تكرر دخوله ورؤيته لها وكان
الزمن قريبا ولا مانع منه ع ش (قوله أي في أثر المطر لم يقل) أي المطر باسقاط
في أثر لاجل حكاية كلام المجموع كما لا يخفى تأمل وكتب أيضا قوله في أثر تكرار

المهزلة واسكان الشاء وفتح المهزلة مع الشاء كذا ضبطه بالقلم شوبري (قوله بنوء كذا)
 أفاد تعليق الحكم بالباء أنه لو قال مطرنا في نوء كذا لم يكره أخذ اسم بعده ق ل
 والنوء بفتح النون قال ابن الصلاح النوء في أصله ليس هو نفس الكوكب فانه
 مصدرناى النجم بنوء نواه أى سقط وغاب وقيل أى طلع ونهض بيان ذلك أنها أربعة
 وعشرون نجما معروفة المطالع في السنة كلها وهي معروفة بمنازل القمر الثانية
 والعشرين يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها في المغرب ويطلع آخر مقابلها
 من المشرق من ساعته فكان أهل الجاهلية اذا كان عند ذلك مطر ينسبونه الى
 الساقط الغارب منها وقال الاممى الى الطالع منها قال أبو عبيد ولم نسمع أن النوء
 السقوط الا في هذا الموضع ثم ان النجم نفسه قد يسمى نواء تسمية للفاعل وهو النجم
 الساقط بالمصدر عبارة م ر والنوء سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر
 وطلوع رقيه من المشرق مقابلها في ساعته كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما وهكذا كل
 نجم الى انقضاء السنة ما خلا المهمة فان لها أربعة عشر يوما (قوله لا يهامة) فيه
 نظرا لان الفاعل محذوف ونائبه ضمير مطرنا وبنوء ظرف لغو الا أن يقال لا يهامة
 السببية القريبة من الفاعل ق ل قال العلامة سم لك أن تقول سياقى في الصيد
 والذباح تحريم باسم الله واسم محمد لا يهامة التشريك فتشكل الحرمة هناك لانها
 ويمكن أن يجاب بأن الامهات هناك أشد لمزيد عظمة النبي صلى الله عليه وسلم من
 الاضافة الى النوء فتوهم تأثيره أقوى من توهم تأثير النوء ويأتى المتبادر من باسم الله
 واسم محمد اتحاد متعلق المعطوف والمعطوف عليه أعنى أذبح فان اختلاف المتعلق
 للمتعاطفين بخلاف الظاهر والاصل وليس المتبادر من مطرنا بنوء كذا أن النوء
 فاعل حقيقة بل المتبادر خلافه لان مطرنا مبني للمفعول والاصل أن يكون
 الفاعل غير مذكور مطلقا وقضية ذلك أن لا يكون الفاعل المحذوف هو النوء لانه
 مذكور وان لم يكن على وجه أنه فاعل (قوله وكره سب ريج) أى سواء كانت
 معتادة أو غير معتادة لكن السبب انما يقع في العادة لغير المعتادة خصوصا اذا
 شوشت ظاهرا على الساب ولا تنقيد الكراهة بذلك ع ش على م ر (قوله
 من روح الله) لعل المراد في الجملة فلا يلزم أن الذى يأتي بالعذاب من روح الله
 أيضا زى وشوبري وعبارة ق ل قوله وتأتى بالعذاب أى من حيث ما يظهر لنا
 والا فهى رجة من عند الله تعالى مطلقا (قوله حوالينا) مثنى مفردة حوال
 كما نقل عن النووي في تحريره ونقل عنه أيضا أنه مفردة فيجرر فيكون على صورة
 المثنى وكتب أيضا حوالينا بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أوامطر والمراد به

(وكره مطرنا بنوء كذا)
 بفتح نونه وهو آخره أى بوقت
 النجم الفلاني على عادة العرب
 في اضافة الامطار الى
 الانواء لا يهامة أن النوء
 فاعل المطر حقيقة فان اعتقد
 أنه الفاعل له حقيقة كفر
 (و) كره (سب ريج) خبر
 الريح من روح الله أى رحمة
 تأتي بالرحمة وتأتى بالعذاب
 فاذا رأيتهم فلا تسبوا
 واسألوا الله خيرا واستعينوا
 بالله من شره اراءه ابوداود
 وغيره باسناد حسن (وسن
 ان تضرروا بكثرة مطر)
 بتثنية الكاف (ان يقولوا)
 كما قال صلى الله عليه وسلم
 لما شكى اليه ذلك (اللهم
 حوالينا ولا علينا) اللهم على
 الاكام

صرف المطر عن الابنية والدور وقوله ولا علينا بيان المراد بقوله حوالينا لانها
تشمل الطرق التي تجمع حولها فإراد اخرجها بقوله ولا علينا قال الطيبي في ادخال
الواو هنا معنى لطيف وذلك لانه لو اسقطها لكان مستقبلا لا كام وما معها فقط
ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصودا لعينه ولكن
ليكون وقاية من أذى المطر فليست الواو خاصة للعطف ولكنها لتعليل وهو كقولهم
تجوع الحرة ولا تأكل بشدها فان الجوع ليس مقصودا لعينه ولكن لكونه
مانعا عن الرضاع بأجرة اذ كانوا يكرهون ذلك تكبرا اه فتح الباري شوبري وقوله
ودخول الواو يقتضي الخ فيكون المراد بحوالينا الا كام والظراب وبلا علينا بعده
عن الابنية وهو ظاهر ان ضرر وابكة المطر حتى على الزرع فان كان المراد تضررهم
بكثرته على الابنية فقط فلا يظهر لان المراد - يتخذ بلا علينا ما هذا الابنية فيكون
شاملا للزرع وقال بعضهم قوله ولا علينا انما دلت الواو ان طلب المطر حوالينا القصد
منه بالذات وقاية اذاه فقيم سامعني التعليل أي اجمعه - حوالينا لئلا يكون علينا وفيه
تعاينا أدب الدعاء حيث لم ندع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض
الاودية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا بأنه ينبغي لمن وصلت اليه
نعمة من ربه أن لا يسهط لعارض قارنها بل يسأل الله رفعه وابقاءه - وبأن الدعاء
برفع الضرر لا ينافي التوكل والتفويض (قوله والظراب) بكسر الظاء المشالة
(قوله والا كام) بالمد وفتح الهزة جمع أ كم بضمين كعق وأعناق جمع أ كام بوزن
كتاب جمع أ كم بفتحين كجبل وجبال جمع أ كم كشجرة وشجر ونظيره جمع مرة
على ثمر كشجرة وشجر وجمع ثمر على ثمار كجبل وجبال وجمع ثمار على ثمر ككتاب
وكتب وجمع ثمر على ثمار كعق وأعناق قال ابن هشام في شرح بابت سعاد
ولا أعرف لها نظيرا في العربية وقوله جمع أ كم فيكون مدلول أ كم ثلاث أ كم
واذا جمع أ كم بفتحين على أ كام بكسر الهزة يكون مدلوله تسعا لان مدلول واحده
وهو أ كم ثلاث واذا جمع أ كام على أ كم بفتحين يكون مدلوله سبعا وعشرين
أ كم واذا جمع أ كم على أ كام بالمد يكون مدلول أ كام بالمد احدى وثلاثين أ كم
لان مدلول مفردة سبع وعشرون أ كم والحاصل من ضرب سبع وعشرين في ثلاثة
ما ذكر (قوله بلا صلاة) أي جماعة شوبري وعجالة ح ل قوله بلا صلاة أي
على الكيفية السابقة فلا ينافي أنه يصليها ركعتين منفردا لان ذلك من جملة
النوازل فينوي بها رفع المطر انتهى

(باب في حكم تارك الصلاة)

والظراب ويطون الاودية
ومنابت الشجر واه الشجران
أي اجعل المطر في الاودية
والمرامح لاني الابنية ونحوها
والا - كام بالمد جمع أ كم
بضمين جمع أ كام بوزن كتاب
جمع أ كم بفتحين جمع أ كم
وهي التل المرتفع من الارض
اذالم يبلغ أن يكون جبلا
والظراب جمع ظرب بفتح
أوله وكسر ثانيه جبل صغير
(بلا صلاة) لعدم ورودها
فيه
(باب في حكم تارك الصلاة)

انظر حكمة ذ كرهذا الباب هنا وقد يوجه بأنه لما ذكر أنواع الصلاة فرضا ونفلا
 شرع بتكلم على حكم تاركها لاجل الحث على فعلها قال م ر وتقديمه هنا على الجنائز
 تبع للجمهور أليق اه أى من تأخير عنه ما ومن ذكره في الحدود لانه حكم متعلق
 بالصلاة العينية فتناسب ذكره خاتمة لما ع ش على م ر (قوله من المكافين)
 فيه تغليب الذكور على الاثا والافالسا كالرجال في هذا الحكم ومعلوم أنه
 لا جمعة عليهم ع ش (قوله مكتوبة) أخرج المذورة فلا يقتل بتركها على
 الأوجه من وجهين وان كانت مقيدة بزمان شوبرى (قوله كسلا) أى تهاونا
 مع اعتقاده وجوبها م ر ا ط ف (قوله ولو جمعة في حق أهل الامصار) لأهل
 القرى لان أبا خنيفة يرى أن لا وجوب عليهم شوبرى قال شيخنا وهذه الغاية للرد
 اه لكن راجعت شروح المنهاج فلم أجدهم تعرض للخلاف في خصوص الجمعة
 وانما رأيت الخلاف في الغاية التي ذكرها الشارح في قوله وان قال أصلها
 ظهر او عبارة المحلى تارك الجمعة يقتل فان قال أصلها اظهر اذ قال الغزالي لا يقتل
 وأقره الرافعي ومشى عليه في الحاروي الصغير وزاد في الروضة عن الشاشي اه
 يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو الأقوى اه قال ع ش على م ر
 ولو تعددت الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابقة فهل يقتل لتركه مع
 القدرة أم لا لعذر به بالشك فيه نظر والأقرب الثاني فلا يرجع (قوله وان قال) أى
 من تلزمه الجمعة أجماعا بأن كان من أهل الامصار وقوله عن أوقاتها أى حتى وقت
 العذر في ماله وقت عذره وهو وقت الثانية ح ل وشامل لوقت الضرورة (قوله
 قتل حدا) أى بالسيف ولا يجوز قتله بغيره اه ا ط ف (قوله لا كفرا) أى به
 للرد (قوله لخبر الشيعين) فيه أن الخبر وارد في الكفار وأجيب بأن محل الدلالة
 قوله في آخر الحديث الأبحى الاسلام ومن حقه أن تارك الصلاة يقتل فهذا دليل
 لقول المصنف قتل والحديث الثاني دليل لكون القتل حدا كما يؤخذ من قوله
 والجنة لا يدخلها كافر (قوله أمرت أن أقاتل الناس) وجه الدلالة منه أنه شرط
 في الكف عن القتل والمقاتلة الاسلام واقام الصلاة وإيتاء الزكاة لكن الزكاة
 يمكن الامام أخذها ولو بالمقاتلة ممن امتنعوا منها وقاتلها فكانت أى المقاتلة فيها
 على حقيقتها بخلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى
 القتل فعلم وضوح الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فانه اذا علم أنه يجب
 طول النهار نواه فأفاد فيه المحبس ولا كذلك الصلاة فتعين القتل في حدها بما روى
 (قوله الحديث) تتمه ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم

(من أخرج) من المكافين
 (مكتوبة كسلا ولو جمعة)
 وان قال أصلها اظهر (عن
 أوقاتها) كسلا (قتل حدا)
 لا كفرا لخبر الشيعين أمرت
 أن أقاتل الناس حتى يشهدوا
 أن لا اله الا الله وأن محمدا
 رسول الله ويقبوا الصلاة
 الحديث وخبر أبي داود
 وغيره خمس صلوات كتبهن
 الله على العباد

فمن جامعهم فلم يضيع منهم شيئاً
شيئاً استغفاه بحقهم كان له
عند الله عهدان يدخله الجنة
ومن لم يأت بهن فليس له عند
الله عهدان شأ عنه وإن شأ
ادخله الجنة والجنة لا يدخلها
كافر فلا يقتل بالظهر حتى
تغرب الشمس ولا بالمغرب
حتى يطلع الفجر ويقتل
في المصبح بطلوع الشمس
وفي العصر بغروبها وفي العشاء
بطلوع الفجر وطريقه أن يطالب
بأدائها إذا ضاق وقتها
وينوعد بالقتل أن أخرجها
عن الوقت فإن أصر وأخرج
استحق القتل نعم لا يقتل
بتركها فاقد الطهورين
لأنه مختلف فيه ذكره الفقهاء
وأما يقتل غيره (بعد
استتابة) له لأنه ليس أسوأ
حالاً من المرتد فان تاب ولا قتل
وقضيته كلام الروضة
كاملها والمجموع أن استتابة
واجبة كما رتد لمكن صحح
في التحقيق نذهبها والاول
أوجه وإن فرق الأسنوي
بينهما وتكفي استتابة في الحال
لأن تأخيرها يفوت صلوات
وقيل يمهل ثلاثة أيام
والقولان في المذهب وقيل

الابحى الاسلام وسأهم على الله تعالى برماوى (قوله فلم يضيع منهم شيئاً)
هذا النفي متوجه لكل من القيد وهو يضيع والقيد وهو الاستغفار وهذا على
خلاف الغالب من رجوعه الى القيد فقط كما قررر شيخنا العلامة (قوله استغفاه)
أى على صورة الاستغفار ح ل (قوله كان له عند الله عهد) أى وعد لا يخلف
ع ش على م ر (قوله والجنة لا يدخلها كافر) فيه رد على من قال أن ترك
المصلاة كفر وهو مذهب الامام أحمد برماوى (قوله وفي العشاء بطلوع الفجر)
وفي الجمعة بضيق الوقت عن أقل مجزئ من الخطبة والمصلاة لأن وقت العصر ليس
وقتها في حالة ولا عبرة بسلام الامام منها لا احتمال تبين فساد مسلاته واعادتها
فيدركها فلا بد من اليأس منها بكل تقدير ح ل (قوله وطريقه) أى المقتل وهذا
جواب عن اشكال وهو أن القضية لا يقتل بها وقد قلتم لا يقتل إلا أن أخرجها
عن جميع أوقاتها فتصير مقضية ومحل الجواب أن قولهم القضية لا يقتل بها محله
إذا لم يؤثر ما دأثم في الوقت ويتوعد بالقتل عليها كما في ع ش على م ر (قوله
أنه يطالب) المطالب له الحساكم حتى لا تعتبر مطالبة الاحاد شورى (قوله اذا
ضاق وقتها) أى بحيث يبقى من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة والطهارة وظاهره
أنه لا يطالب عند سعة الوقت فاذا وقع حيف لا التفات اليه فليخرج ح ل وعبرة
البرماوى قوله اذا ضاق وقتها متعلق بادائها فكفى المطالبة ولو في أول الوقت
الى أن يبقى بعد الامر ما يسعها وظهرها انتهت وقررر شيخنا ح ف وفي شرح م ر
مانعه واعلم أن الوقت عند الراى وقتان أحدهما وقت أمر والاخر وقت قتل
فوقت الامر هو اذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا أن نأمر التارك فنقول له
صل فاذا صليت تركناك وإن أخرتها عن الوقت قتلناك وفي هذا الوقت وجهان
أحدهما اذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الطهارة والفريضة والثاني اذا بقي زمن
يسع ركعة وطهارة كاملة (قوله فان أصر) أى لم يفعل بدليل ما بعده وخرج
بالنوعد المذكور ما تركه قبله ولو غاب عمره فلاقتل به برماوى (قوله فاقد
الطهورين) وكذا بكل من وجب عليه القضاء (قوله لأنه مختلف فيه) أى
في صحة صلاته (قوله بعد استتابة له) أى طلب قضاء تلك الصلاة (قوله لمكن صحح)
هو المعتمد (قوله وان فرق) أى بأن الردة تختلف في النار فوجب اعتقادها بخلاف
ترك الصلاة وهذا الفرق هو الراجح (قوله وقيل يمهل) المعتمد أنه يستتاب
في الحال وقوله والقولان أى كونه يستتاب في الحال أو يمهل ثلاثة أيام (قوله
فان لم يتب الخ) وتوبته بفعل الصلاة ح ل (قوله كسائر أصحاب الكبار) أى

في الوجوب والمعنى أنها في الحال أو بعد ١٥٧ يح ل الثلاثة مندوبة وقيل واجبة فان لم يتب قتل (ثم) بعد قتله
(له حكم المسلم) الذي لم يترك الصلاة فيعجز ويصلى عليه ويدفن بمقابر المسلمين ولا يطعم قبره كسائر أصحاب الكبار

قياسا على سائر أصحاب الكبار فانهم لا تطمس قبورهم (قوله ولا يقتل ان قال صليت) أي ولو ظننا كذبه فان قطع بكذبه فالظاهر أنه كذلك لاحتمال طروحه عليه يجوز له الصلاة بالأيما ح ل (قوله انسان) أي اذا كان بعد أمر الامام اما اذا قتله قبل أمر الامام بها فيضمنه لانه معصوم على قتله ع ش (قوله ولا ضمان عليه) هذا واضح على ان الاستتابة مندوبة وهو خلاف معتقد الشارح من انها واجبة اذ عليه لا ينبغي الا لضمان ح ل (قوله تارك) شرط عبارة حجر ويقتل أيضا بكل ركن أو شرط أجمع على ركنيته أو شرطية أو كان الخلاف فيه وإياها جددون ازالة النجاسة اه والله اعلم

(كتاب الجنائز)

قيل كان حق هذا الكتاب أن يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكره أثرها وهذا الكتاب يشتمل على مقدمات ومقاصد وبدأ بالاول فقال ليستعد للموت الخ والمقدمات من هنا الى قوله وتجهيزه فرض كفاية والمقاصد منه الى آخر الكتاب شيئا (قوله بالفتح) أي لا غير (قوله وبالكسر اسم للنعش) وهذا معنى قوله لا اهل للاهل والاسفل للاسفل أي أي الجنائز بالتحريك العيا وهي القصة للاهل وهو الميت في النعش والجنائز بالكسرة السفلى للنعش وعليه الميت وهو اسفل (قوله وعليه الميت) أي مكفنا فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش وقال بعضهم فيه

انظر الى بعقلك انا المهيأ للنقل * اناسير بر النسايا كم سار مثلي بمثلك

اه ع ش وفهم من الاقوال أن الميت حيث لم يكن في النعش لا تطلق عليه الجنائز لا بالفتح ولا بالكسر والحاصل أن الطرف قيد في الاول والمظروف قيد في الثاني شو برى على التحريم قال القاضي في تعليقه لو قال أصلى على هذه الجنائز بالكسر لم يصح لان المكسور اسم للنعش قال الاستوى ويجه الصحة اذا أراد الميت وغايته أنه غير باغظ مجازي لعلاقة المجاورة شو برى (قوله وقيل غير ذلك) وهو أنها لغتان في كل منهما (قوله من جنزه) بابه ضرب يضرب فصارعه بالكسر ع ش (قوله أي ستره) فالمناسبة موجودة على كل من الاقوال الاربعة لان المسمى اما سائر او مستور فالستر موجود على كل فيكون معناها لغة السترة فاندفع ما يقال ان هذا المعنى غير موجود في الميت لانه مستور كما قرره شيخنا (قوله ليستعد) أي وجوبا ان كان عليه ذنب ونذبا ان لم يعلم أن عليه ذلك فالامر مستعمل في الوجوب والتدب وهذا أفيد من حمل كلامه على الاول فقط اه شو برى (قوله بتوبة) ومحل

ولا يقتل ان قال صليت
ولو قتله في مدة الاستتابة
أو قبلها انسان اثم ولا ضمان
عليه كقاتل المرتد وتارك
الصلاة فيما ذكر تارك شرط
لها كالوضوء لانه ممتنع منها
(كتاب الجنائز بالفتح)
جمع جنازة بالكسر والفتح
اسم للميت في النعش وقيل
بالفتح اسم لذلك وبالكسر
اسم للنعش وعليه الميت
وقيل عكسه وقيل غير ذلك
من جنزه أي ستره (ليستعد
لاموت) كل مكلف (بتوبة)

توقف التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه والا كفاه العزم على ردها ومجابهة أيضا
 حيث عرف المظلوم والا فتصدق بما ظلم به عن المظلوم كذا قيل والاقرب أن يقال
 هو مال ضائع يرد على بيت المال فلعن من قال يتصدق به مراده حيث غلب على
 ظنه أن بيت المال لا يعرف ما يأخذه على مستحقه ثم لو كان المظالم مستحقا في بيت
 المال فهل يجوز له الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أولا لانهما
 القابض والمقبض والاقرب الاقل وحمل التوقف على الاستقلال أيضا حيث
 لم يترتب عليه ضرر فمن زنا بامرأة ولم يبلغ الإمام فلا ينبغي أن يطلب من زوجها
 وأهلها الاستقلال بما فيه من هناك عرضهم فيكفي الندم والعزم على أن لا يعود
 وسيأتي لهذا الكلام بسط في كتاب الشهادات اهـ ع ش على م ر قال حجر
 في حاشية الايضاح ظاهر كلامهم توقف التوبة على تمام حفظ مانسيه من القرآن
 وتتمام قضاء الفوائت وان كثرت حيث قال وخروج من المظالم يرد لها أو يرد بدلها
 ان تلفت لمستحقها ما لم يبرئه منها ومنها قضاء نحو صلاة وان سكثرت ويجب عليه
 صرف سائر زمنه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لمعرفة ما عليه من مؤنة نفسه
 وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه بعد بلوغه اهـ أقول وهو واضح ان قدر
 على قضاؤها في زمن يسير ما لو كانت عليه فوائت كثيرة جدا وكان يستغرق
 قضاؤها زمنا طويلا فيكفي في صحة توبته عزمه على قضائها مع الشروع فيه وكذا
 يقال بمنسله في حفظ القرآن حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا لانه فعل
 ما في مقدوره أخذا من قول م ر وخروج من مظلة قدر عليها اما اذا لم يقدر عليها
 فيكفي العزم كما تقدم ع ش (قوله بأن يبادر) تفسير بالاستعداد للموت بتوبة
 (قوله وسن أن يكثر ذكره) أي سواء كان صحيحا أو مريضا بقلبه ولسانه بحيث يجعله
 نصب عينيه لانه أخرج عن المعصية وادعى الى الطاعة ح ل وقوله نصب بضم النون
 وهاء الموحدة أن ذكره بقلبه ولسانه أفضل كما في الشوبري ويستثنى طالب العلم فلا يسن له
 ذكر الموت لانه قد يقطع عنه (قوله يعني الموت) ظاهره أن لفظ الموت ليس
 في الحديث وهو ثابت في الرواية ومن ثم قال شراحه هو بالحركات الثلاث بتقدير
 هو أو أعني أو عطف بيان أو بدل من هاذم شوبري ويمكن أن يكون تابعا في رواية
 وغير ثابت في أخرى كرواية الشارح ح ف (قوله ما يذكري كثير) أي مع كثير
 الاقله أي كان سببا لتقليله بأن يتصدق بالدينار التي عنده (قوله وهاذم) بالمعجزة
 واما بالهله فهو المزبل للشيء من أمه شوبري (قوله أي قاطع) لقطعه لمدة الحياة
 (قوله بما ذكر) أي من الاستعداد والله كر (قوله أشد طلبا به) من غيره لانه الى

بأن يبادر اليها ثلاثا فجاءه
 الموت المفوت لها (وسن أن
 يكثر ذكره) لخبر أكثر من
 ذكرها ذم الذات يعني
 الموت رواه الترمذي وحسنه
 وابن حبان والحاكم وصححه
 زاد القسائي فانه ما ذكر في
 كثير الاقله ولا قليل الاكثره
 أي كثير من الأمل والدنيا
 وقابل من العمل وهاذم
 بالمعجزة أي قاطع والتصريح
 بسن ذلك من زيادتي (ومريض
 أكد) بما ذكره أشد طلبا
 به من غيره (و) ان (بتداوي)
 المريض لخبر البخاري ما أنزل
 الله داء الا وانزل له شفاه

الموت أقرب وسن له الصبر على المرض أى ترك الضجر منه ويكره كثرة الشكوى ثم
ان سألته نحو طيب او قريب او صديق عن حاله فأخبره بما هو فيه من اشدّة لا على
سورة الجزع فلا بأس ولا يكره الا نين لكن اشتغاله بنحو التسبيح أولى منه فهو
خلاف الأولى ويسن ان يتهد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكاية الصالحين
وأحوالهم عند الموت وأن يوصى أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتيد
في الجنائز وغيرها وأن يمتنع المنازعة في أمور الدنيا وان يسترضى من له به علاقة
تخدام وزوجة وولد وجار ومعامل وصديق شرح م ر (قوله وان يتسداوى) وانما
لم يجب ككل الميتة له مضار واساغة الألفة بالخمر لدم القطع بافادته بخلافها ويجوز
الاعتماد على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها
مما لا يفتقر فيه شرح م ر قال ع ش وافهم قوله لدم القطع بافادته انه لو قطع
بافادته كعصب عمل الفصد وجب وهو قريب (قوله ما أنزل الله داء) أى ما وضع الله
مرضاً في جسم شخص الخ وقوله الا وضع له دواء زاد في رواية جهله من جهله وعلمه
من علمه برماوى (قوله ان الاعراب ذكره بعد الاول) لانه مخصص له كما قاله
ع ش (قوله فهو فضيلة) فيه اشارة الى ان التداوى افضل منه لمن كان في شفاؤه
نفع عام للمسلمين أو خشي على نفسه من التضجر بدوام المرض وان تركه توكل
افضل حيث انتفى ذلك ورزق الرضى به اه شوبر وعبارة شرح م ر وأقضى التوى
بأن من قوى توكله فالترك له أولى ومن ضعف يقينه وقل صبره فالمداداة له افضل
وهو كما قال الاذرى حسن (قوله وكره اكراهه عليه) أى الاحلاح عليه وان علم
نفعه له بمعرفة طبيب وليس المراد به الاكراه الشرعى الذى هو التهديد بعقوبة
عاجلة ظلم الى آخر شروطه كما ذكره ع ش على م ر (قوله قال فى المجموع الخ)
وارد على قوله وكره اكراهه عليه ووجه الورد ان الحديث يدل على حرمة
الاكراه لان الاصل فى النهى التحريم فلذلك أجاب عنه بأنه ضعيف وعلى تحسين
الترمذى له يجاب عنه بأن النهى للتنزيه كما قرره شيخنا وفى ع ش على م ر قوله
قال فى المجموع الخ جواب عما يقال لم استدلل بقوله لما فيه من التشويش ولم استدلل
بالحديث وقوله ضعفه البيهقى أى فيقدم على من قال أنه حسن لان مع من ضعفه
زيادة علم بالجرح للراوى (قوله فان الله يطعمهم ويسقيهم) أى يعطيهم قوة الطاعم
والشارب ع ش (قوله وادعى الترمذى أنه حسن) وعليه فيعمل النهى على
الكراهة وفيه أن المذهب كراهة اكراهه على التداوى والحديث قال لا تتركها
مرضاً كم على الطعام وليس فيه تعرض للتداوى حتى يكون وارداً وأجيب بأن

ونحن ان الاعراب قالوا
مارسول الله انت تدوى
فقال تدادوا فان الله لم يضع
داء الا وضع له دواء الا الهرم
دواء الترمذى وغيره ومحمود
قال فى المجموع فان ترك التداوى
توكل فهو فضيلة (وهو كره
اكراهه عليه) لما فيه من
التشويش عليه قال فى المجموع
ونحن لا نتركها امرأكم
على الطعام فان الله يطعمهم
ويسقيهم ضعفه
البيهقى وغيره وادعى الترمذى
انه حسن

الطعام فيه شامل لما اذا كان على وجه التساوي بل مثل الاكراه على التساوي
الاكراه على سائر الطعام والشراب ح في (قوله لضر) خرج بالضر التمني بلا غير
فلا كرامة فيه ولا يقال ان هذا يفهم من الاول بطريق الاول لان الاول يشبه
التظلم بخلاف الثاني زى وعش (قوله اودنياء) ومنه ضيق العيش (قوله وسن
لقنة دين) اي لخوفها او خوف زيادتها والمراد بها المعاصي والخروج عن الشرع
ويسن ايضا تمنيه لغرض آخرى كتمني الشهادة في سبيل الله قال ابن عباس لم يتمن
نبي الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم وقال غيره انما تمنى الموت على الاسلام
لا الموت شرح مر (قوله فليقل) اي مع الكراهة عش (قوله ما كانت) ثم قوله
اذا كانت بنظر وجهه مغارة التعبير فيها وعبارة الايعاب وانما اتى بما في الاول
واذا في الثاني لما هو ظاهر لانه لما لم يشو برى اي لانه لو اتى في الثاني بما كان المعنى
وتوفي مدة كون الوفاة خيرا الى فيفتضى ان زمن الوفاة بعضه خيرا وبعضه غير خيرا
ويقتضى انه ان لم تكن الوفاة خيرا ليجيبه لان الوفاة حينئذ مقدرة بمدة مع انه ظاهر
العساد شيخنا وقال شيخنا ح في عبرة اذ في الثاني لان زمن الوفاة مستقبل وعبرة
عش لعله انما عبر في الاول بما في الثاني يا ذا لان الحياة لا امتداد لها وطول زمنها
تقدر بمدة فعبير فيها بما الدالة على الظرفية الزمانية بخلاف الوفاة فانها عبارة عن
خروج الروح وليس فيه زمن مقدر (قوله اي من حضر الموت) عبارة م رأى من حضره
الموت ولو غيره ككاف حيث كان ممرا وفرق بين هذا وعدم نذب تلقينه بعد الذفن
لان هذا المصلحة وهو دخول الجنة مع السابقين وثم اثلا يقتن الميت في قبره وهذا
لا يفتن (قوله اي لا اله الا الله) ولا تسن زيادة محمد رسول الله فان كان كافرا وجب
تلقينه لفظ الشهادتين وامره به حيث ربحي اسلامه والاندب ذلك ح وقوله ولا تسن
زيادة محمد الخ اي لان المطلوب ان لا ياتي بعدهما بكلام اصلا ولو قرأ تاوذا كما قرره
شيخنا ح في لكان قال عش على مر ولا يضر محمد رسول الله لانها من تمامها
وان كانت لا تسن في هذه الحالة كما قاله مر وعبرة الجلال وشرح مر ونقل في الروضة
وشرح المذهب عن جماعة من اصحابنا انه يلحق محمد رسول الله ايضا قال الاول
اصح لظاهر الحديث اي فلا تسن زيادة محمد رسول الله وهو ما صححه في الروضة
والجموع وقول الطبري بجمع ان زيادتها اولى لان المقصود موته على الاسلام مردود
بان هذا مسلم (قوله وهو من باب الخ) الاول التقرير مع وقوله بما يصير الخ اي فهو من
مجاز الاول (قوله من كان آحر كلامه) بالرفع والصب والاول أفصح اي ولو النفسى
فيشمل ما لو استخضر ذلك بقلبه وان لم يتلفظه به وبه صرح في الحاشية كما نقله في الايعاب

(و) كره (تمني موت لضر)
في بدنه اودنياء (وسن) تمنيه
(لقنة دين) لخبر الشيعين
في الاول لا تمنين أحدكم
الموت لضر أصابه فان كان
لا بد فاعلا فليقل اللهم احيني
ما كانت الحياة خيرا الى وتوفى
اذا كانت الوفاة خيرا الى واذا
في الثاني لكثير من السلف
وذكر السن من زيادتي وقال
الاسنوي وغيره ان التووي
افق به (وان يلحق محتضر)
اي من حضره الموت (الشهادة)
اي لا اله الا الله لخبر مسلم لقنوا
موتاكم لا اله الا الله اي ذكروا
من حضره الموت وهو من باب
تسمية الشيء بما يصير اليه
وروي الحاكم باسناد صحيح
من كان آخر كلامه لا اله الا الله

فدخل الجنة (بلا الحاح) عليه
 ثلاثا يصبر ولا يقال له قل بل
 يشهد عنده وليكن غيرتهم
 كما سدد وعد ووارث فان لم
 يحضر غيرهم لقنه من حضر
 منهم كما يحسنه الاذرى فان
 حضر الجميع لقن الوارث
 فيما يظهر أو ورثة لقنه أشفعهم
 عليه واذا قام مرة لا تعاد
 عليه الا أن يتكلم بعدها
 (ثم يوجه) الى القبلة (باضطجاع
 لجنب أيمن) فان تعذر فلجنب
 (ليس) كافي المجموع لان
 ذلك أبلغ في التوجيه من
 استلقائه وذكر الايسر من
 زيادتي (فا) ن تعذر وجهه
 (باستلقاء) بأن يلقى على قفاه
 ووجهه وأخصاه للقبلة بأن
 يرفع رأسه قليلا والاختصاص
 هنا أسفل الرجلين وحقيقتها
 المنخفض من أسفلها والترتيب
 بين التلقين والتوجيه من
 زيادتي وبه صرح الماوردي
 وقال التاج ابن الفركاح ان
 أمكن الجمع فعلا معا والابدا
 بالتلقين (و) ان (يقرا عنده)
 سورة (يس) لخبر اقرؤا على
 موتا كم يس رواه أبو داود
 وغيره وصححه ابن حبان وغيره
 وقال المراد به من حضر الموت

عن الزركشي (قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو ناسقا بدخلها ولو
 بعد عذاب وان طال (قوله ثلاثا يصبر) انضجرا بقلق من الغم وبإيه طرب اه مختار
 (قوله ولا يقال) أي بكرة ذلك ع ش (قوله بل يشهد عنده) أي يقال لا اله الا الله
 ولا يقال أمهد أن لا اله الا الله الا ان كان كافرا ورجي اسلامه ح في (قوله وليكن)
 أي الملقن أي يستحب ذلك كما قاله مر (قوله ووارث) لو كان الميت فقيرا لا شيء له
 فالوجه ان الوارث كغيره في انه يلقيه لا تتفاء التهمة حيثئذ اه ع ش (قوله فان لم
 يحضر غيرهم) أي غير الثلاثة المذكورين وقوله لقنه من حضر منهم أي وان أتهمه
 الميت كما في شرح مر (قوله أشفعهم) ان وجدوا والترك قل (قوله الا أن يتكلم
 بعدها) ولو بذ كر ونحوه كحمد رسول الله أو بكلام نفسي دلت عليه قرينة أو اطلع
 عليه ولي اه خادم شوبري حل فح في (قوله ثم يوجه باضطجاع) أي ندبا (قوله
 لجنب) اللام بمعنى على (قوله فان تعذر) أي تعسر لضيق مكان أو نحوه كدالة شرح
 مر (قوله وأخصاه للقبلة) بفتح الميم أشهر من كسر ها وضمها ونقل بالدرس عن
 لا يعاب انه بثلاث المصرة أيضا ع ش (قوله ان أمكن الجمع فعلا) أي التلقين
 أو التوجيه (قوله وأن يقرأ عنده يس) أي تمامها روى الحارث بن اسامة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من قرأها ومراخف آمن أو جامع شبع أو عطشان سقي أو غار
 كهي أو مريض شفي دميري ومع في حديث غريب ما من مريض يقرأ عليه
 يس الامات ربانا وأدخل قبره ربانا ع ش على مر ويندب قراءة الرعد عنده
 لانها تسهل طسوع الروح والمراد أن يقرأها تمامها ان اتفق له ذلك والافاتيسر له
 منها ولو تعارض عليه قراءتها فهل يقدم يس لجملة حديثها أو الرعد فيه نظر وينبغي
 أن يقال يقرأه حال المحتضر فان كان عنده شعور وتذكر للقبر والبعث قرأ سورة يس
 والاقراء سورة الرعد ع ش على مر ويخرج الماء ندبا بل وجو باقيا يظهر ان ظهرت
 اشارة تدل على احتياجه له ككان يمشي اذا فعل به وقد قيل ان الشيطان يأتيه بماء
 ويقول له قل لا اله الا أنا حتى أسقيك فان قال ذلك مات على غير الايمان (قوله لان
 الميت لا يقرأ عليه) أي لان على تشعر باصغائه وسماعه والميت لا يسمع فلو كان
 المراد بالميت في الخبر حقيقة لقال عنده بدل قوله عليه هذا مراد رفيه ان الميت يسمع
 كالحى فيحسن أن يقرأ عليه فالأولى ابقاؤه على ظاهره من غير تأويل اه شيئا
 وعبرة حل لان الميت لا يقرأ عليه خلافا لابن الرفعة حيث منع التأويل وأبني
 الحديث على ظاهره ومنع ذلك بأن الميت في سماع القرآن كالحى لانه اذا صح السلام
 عليه فالقرآن أولى اه وكلامه ظاهر قال مر وكان معنى لا يقرأ على الميت أي قبل

لان الميت لا يقرأ عليه والحكمة في قراءتها ان أحوال القيامة والبعث منه كورة فيها فاذا قرأت عنده دفنه

دفعه لا اشتغال أهله بتجهيزه الذي هو أهم ويؤخذ من العلة أنهم لو لم يشتغلوا بتجهيزه كأن
كان الوقت ليلا سنت القراءة عليه اه ع ش وقرره العلامة ح في (قوله تجدد له ذكر
تلك الاحوال) أي فيعمل بمقتضى ذلك وهذا لا يأتي في الميت ويؤخذ منه انه يسن
قراءتها عنده جهرا بخلاف الرعد فتقرأ سرا وان طلب الميت الجهر بها كما في ع ش على
م (قوله وأن يحسن) هو بضم الياء وسكون الحاء وكسر السين مخففة وبضها أيضا
وفتح الحاء وتشديد السين كما يؤخذ من القاء وس والضمير راجع للمريض ولو غير
محتضر (قوله أنا عند ظن عبيدي) أي جزاءى مرتبط بظنه فمخفى المضاف وهو لفظ
جزاء وأقيم المضاف اليه مقامه فأنفصل (قوله ويسن لمن عنده) أي الحاضرين عند
الميت من الناس أي مالم يرمته امارات اليأس والقنوط والاوجب ذلك لانه من بذل
النصيحة حل وآداب العبادة عشرة أشياء ومنها ما لا يختص بالعبادة أن لا يقابل
الباب عند الاستئذان وأن يدق الباب برفق ولا يهيم نفسه بأن يقول أنا وأن لا يحضر
في وقت يكون غير لائق بالعبادة كوقت شرب المريض الدواء وأن يخفف الجلوس
وأن يغض البصر وأن يقلل السؤال وأن يظهر الرقة وأن يخلص الدعاء وأن يوسع
للمريض في الامل ويعينه عليه بالصبر لما فيه من جزيل الاجر ويحذره من الجزع
لما فيه من الوزر اه فتح الباري على البصاري بحر شوبري (قوله فاذا مات غمض)
أي نذبا هذا شامل للاعشى ويسن أن يقول مال تغمضه باسم الله وعلى ملة رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعند حمله باسم الله ثم يسبح ما دام يحمله وظاهر كلامهم
أن المريض لا يسن له تغمض غين نفسه قبيل موته وان أمكن بلا مشقة لكن بحث
بعضهم نذبه ان لم يحضر عنده من يتولاه كما ذكره ع ش على مر وفي كلام ابن أبي
شبهة ان العين آخر ما يخرج منه الروح وأول شيء يسرع اليه الفساد (قوله تبعه
البصر) أي ذهب وشخص ناظرا الى الروح أين تذهب قال الشهاب البرلسي كأن
المعنى والله أعلم ان سبب انفتاح العين أن الشخص اذا أحس بقبض الروح
وانزعاجها يقع بصره ناظرا الى ما ينزع منه وليس المعنى أن القوة الباصرة تفارقه
وتذهب معها بعد قبضها ويحتمل التزام ذلك بمعنى انه يتقل الى الروح ويعلق بها
ذاها بها ينظر أين تذهب والاول أظهر بل يتعين غاية الامر ان قبض في الحديث
يلزم أن يؤول حيث ذهب معني اريد قبضه خلافا لما في شرح البيهقي من حمله على حقيقة
ذكره الشوبري قال الشيخ نس ل لا يقال كيف ينظر بعد هالانا نقول يبقى فيه
من أثر الحرارة الغريزية بعد مفارقتها ما يقرى به على نوع تطلع لها كما يدل له ما يأتي
اه (قوله وشدة) أي نذبا بالحياة فتح اللام كما ضبطه الشارح في باب الوضوء فما وقع

تجدد له ذكر تلك الاحوال
(و) أن (يحسن ظنه بربه)
نحو مسلم عن جابر قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول قبل موته بثلاث
لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن
الظن بالله تعالى أي يظن أن
برجه و يغفوعنه ونحو الشيعين
قال الله أنا عند ظن عبيدي
في ويسن لمن عنده تحسين
ظنه وقطاميه في رحمة الله تعالى
(فاذا مات غمض) لتلايق
منظرة وروى مسلم انه صلى الله
عليه وسلم دخل على أبي سلمة
وقد شق بصره فأغمضه ثم قال
ان الروح اذا قبض تبعه البصر
وشق بصره بفتح الشين وضم
الراء شخص بفتح الشين والحاء
(وشدة لحياة بعصاة) عريضة
تر يطفو في رأسه لتلايق فيه
منه فاقند خله الموام

(وليت مفاصله) فيرد ساعده
الى عضده وساقه الى فخذه
وفخذه الى بطنه ثم تمد وتلين
أصابه تسهلا لنفسه وتكفيه
فان في البدن بعد مفارقة الروح
بقية حرارة فافا لیت المفاصل
حينئذ لانت والافلا يمكن تلينها
بعد (ونزعت ثيابه) التي مات
فيها لانت تسرع اليه الفساد
(ثم ستر) كله ان لم يكن محرما
بثوب خفيف ويحمل طرفاه
تحت رأسه ورجليه لئلا يكشف
وخرج بالتحفيف الثقيل فانه
يحميه فيغيره وذكرا للترتيب
بين التزع والستر من زيادتي
(وتقل بطنه بغير مصحف)
كمرأة ونحوها من أنواع الحديد
لئلا يفتح فان لم يكن حديد
فطين رطب وقد رذلت بنحو
عشرين درهما اما المصحف
وذكره من زيادتي فيصان عنه
احترامه قال الاسنوي وينبغي
ان يلحق به كتب الحديث
والعلم المحترم (ورفع عن أرض)
على سرير أو نحوه لئلا يتغير
بنداتها (ووجه) الى القبلة
(كمحضرم) وتقدم كيفية توجيهه
(وسن أن يتولى ذلك) كله
(أدق محارمه) به الرجل من
الرجل والمرأة من المرأة بأسهل
ما يمكنه فان تولاه الرجل من المرأة
المحرم أو بالعكس جائز

للمراوى هنا سهو (قوله وليت مفاصله) ولو نفوذ من توقف عليه وان لم يغسل
والعلة للاغلب (قوله ونزعت ثيابه) أي الميت ندبا سواء كان الثوب طاهرا أو نجسا
مما يغسل فيه أم لا أخذ من العلة وظاهر الاطلاق ولونيبا وشهيدا وتعاد اليه عند
التكفين بحيث لا يرى شيء من بدنه عند التزع واللبس والتعليل جرى على الغالب
وينبغي ان محل ذلك ما لم يرد تغسله حالا في ثيابه التي مات فيها (قوله ثم ستر) أي
ندبا (قوله يحميه بضم الياء) قال في المختار جنى النار بالسكر والتنوير أيضا اشتد
حره وأجى الحديد في النار فهو محمي ولا تقل جاءه ع ش على م ر (قوله وثقل بطنه)
أي ندبا والمراد أن يوضع ذلك فوق ما يستر به بدنه فان قلت هذا الوضع انما يأتي عند
الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع ان كلامهم صريح في وضعه هنا على جنبه كالمحضرم
قلت يحتمل انه هنا تعارض مندوبان الوضع على الجنب ووضع الثقيل على البطن
فقدم هذا لان مصلحة الميت به أكثر ويحتمل انه لا تعارض لا مكان وضع الثقيل على
بطنه وهو على جنبه كشد عليه بنحو عصاية وهذا هو الاقرب لكلامهم وان مال
الاذرعي للأول حيث قال الظاهر هنا القاءه على قفاه لقولهم يوضع على بطنه ثقل
(قوله لئلا يتفتح) أي البطن ع ش (قوله فان لم يكن حديد) الظاهر ان هذا
الترتيب لكامل السنة لا لاصلاها س ل (قوله وقد رذلت بنحو عشرين درهما)
ينبغي أن يكون هذا ضابطا لقل ما تحصل به السنة والافتقار الزيادة ان لم يحصل بها
أذى كما قررر شيئا وبعبارة الشوبري قوله عشرين درهما فان زاد على ذلك فيظهر انه
ان زاد قدر الوضوع عليه حيا اذا حرم والا فلا فليراجع شوبري (قوله فيصان عنه)
أي ندبا ان لم يخش تجسه والافصان وجوبا كما في قل وع ش (قوله ورفع)
أي ندبا (قوله على سرير) ولا يوضع على السرير فراش لئلا يحمي فيتغير به بل يلصق
بالسرير شوبري وم ر (قوله لئلا يتغير بنداتها) هذا يؤخذ منه ان الكلام
في الرخوة وان وضعه على الصلبة ليس بخلاف الاول كافي الكفاية لكن قضية
كلام الماوردي وابن أبي هريرة انه يسن وضعه على مرتفع مطلقا ذكره الشوبري
وع ش على م ر (قوله وتقدم كيفية توجيهه) خلافا للاذرعي حيث قال ان المراد
بتوجيهه هنا القاءه على قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة أخذ من قولهم يوضع على بطنه
كذا ولا يتعين ذلك لان وضعه على جنبه لا ينافي وضع الثقيل على بطنه لما مر انه
يوضع طولا ويشد بنحو خرقة حل (قوله ان يتولى ذلك كله) أي المذكور من قوله
غرض الى هنا كافي البرماوى وهو ثمان مسائل (قوله فان تولاه الرجل الخ) وبحث
الاذرعي جوازه من الاجنبى للأجنبية وتكسبه مع الغض وعدم المس وهو بعيد

فيحرم لانه مظنة لرؤية شيء من البدن شرح م ر وعش عليه وكالحرم فيما ذكر الزوجان
بالاولى (قوله وأن يبادر) أي وجوباً أن خيف تغيره بالتأخير والافتدبا قل على
الجلال وعطف المصنف الثلاثة بالواو وأنظر ما تقدم منها وعساوة شرح م ر يبادر
بقضاء دين الميت قالوا ويستحب أن يكون ذلك قبل الاشتغال بغسله وغيره من أموره
مسارعة الى فلت نفسه اه قال الرشيدى عليه أشار بلفظ الاشتغال الى انه لا منافاة
بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره في القرائن من تقديم موتن التجهيز على أداء الدين
اذما هنا في مجرد تقديم فعل ما ذكره على الاشتغال بالغسل ونحوه فالصورة ان المال
يسع جميع ذلك فالأصل انه يفرز ما يفي بالتجهيز ثم يفعل ما ذكره يشتغل بالغسل
ونحوه (قوله وقضاء دينه) وظاهر ان المبادرة يجب عند طلب المستحق حقه مع
التمسك من التركة أو كان قد عصى بتأخيرها لماله أو غيره كضمان الغصب والسرقة
وغيرها وقوله وتنفيذ وصية ويجب التنفيذ عند طلب الموصى له المعين وكذا عند
التمسك في الوصية للفقراء أو نحوهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتجهيلها
كما في شرح م ر (قوله ان يحلوه ويحتالوا) فان قيل لا معنى للاحتيال على الولي بعد
التجهيل للميت اذ بمجرد تجهيله له تبرأ ذمته من الدين فأتى أجيب بأن الجهة الاولى
وهي ان يحلوه بمعنى الثانية وهي ويحتالوا به وحينئذ في مجرد التجهيل تبرأ ذمته من
دينهم وينتقل حقه الى الورثة أو يقال الواو بمعنى أو فلا اشكال شورى (قوله
ويحتالوا به) أي بالدين وهذه صورة حواله جوزت للحاجة ومقتضى كلامهم انه يلزم
الحال عليه دفع ذلك دون بقية الورثة وان لم يكن ثم تركه حل (قوله وتجهيلاً للخير)
أي للميت وللاوصى له برماوى (قوله نفس المؤمن الخ) هذا في حق غير الانبياء أو هو
في من عصى بدنه أو تأخيره بنحوه مطل حل ومحلله أيضاً في من لم يخلف وفاء وكان
قادراً على وفائه في حياته (قوله حتى يقضى عنه) ومن ذلك ما أخذ بالعقود الفاسدة
كالعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المعوض عنه كان اشترى شراء فاسداً وقبض
المبيع وتنف في يده ولم يوف بدله اما ما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من
العاقد من ما وقع عليه العقد في الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه ان كان باقياً
وبدله ان كان تالفاً ولا مطالبه لاحد منهم ما في الآخرة لحصول القبض بالتراضي ثم
على كل منهم ما اتم الاقدام على العقد الماسد ع ش على م ر (قوله هذا) أي قوله
غمض الى هنا وهي احدى عشرة مسألة وقوله اذ اتيقن راجع لجميعها اه ع ش
(قوله وامتداد جلدة وجهه) عبارة م ر وانخفاض صدغه (قوله فان شك في موته
آخر ذلك) أي وجوب الاحتمال اغداء ونحوه وينبغي ان الذي يجب تأخيرها هو الدفن

(و) ان (يبادر) بفتح الراء
(بغسله وقضاء دينه وتنفيذ
وصيته) ان نيسر والاسأل
وليه غرامه ان يحلوه ويحتالوا
به عليه اكرامه وتجهيلاً
للخير ونحوه نفس المؤمن أي
روحه ملاقة أي محبوسة عن
مقامها الكريم بدنه حتى
يقضى عنه رواء الترمذى
وحدسنة هذا (اذ اتيقن موته)
بظهور اماراته كاسترخاء قدم
وامتداد جلدة وجهه وميل
أنف وانخلاع كف فان شك
في موته آخر ذلك حتى يتيقن
بتغير راحته أو غيره (وتجهيزه)
أي الميت المسلم غير الشهيد
بغسله وكفنه وجعله
والصلاة عليه ودفنه

دون الغسل والتكفين فانهما يتقد برحائه لا ضرر فيهما نعم ان خيف منهما ضرر يتقد بر
حياته حقيقة امتنع فعلهما ع ش على م ر (قوله ولو قاتل نفسه) هي الرد على القول
الاخر القائل بعدم وجوب تجهيز قاتل نفسه بل يقول انه سنة كما قررر شيخنا وهي
لارد ايضا على الامام احمد القائل بان هذا لا يجب فيه غسل ولا صلاة وعبارة اصله
وقاتل نفسه كغيره في الصلاة عليه اه (قوله فرض كفاية) وان تكرر موته بعد حياته
حقيقة ويجزم تركه على من علم به ولو غير قريب وعلى جاره صرف في علمه بعدم الحب قال
في بسط التوار لو ولد شخصان مما ملتصقان ومات أحدهما فان أمكن فصله من الحي
من غير ضرر يلحق الحي وجب غسله والصلاة عليه ودفنه والاوجب أن يفعل بالميت
لممكن من الغسل والتكفين والصلاة وامتنع دفنه لعدم امكانه ويتطرصقوله فان
سقط وجب دفنه وان ماتا معا وكان أحدهما ذكرا والاخر أنثى وأمكن فصلهما
فالظاهر وجوب الفصل وان لم يمكن فصلهما ما أمكن فعله ويراعى الذكر في استقبال
القبلة اه شورى باختصار (قوله بالاجماع) أي في الجملة فلا يرد ان الغسل فيه
قول بالسنة وهو قول للامام مالك شيخنا (قوله ولو جنباً) غاية للرد على الحسن
البصري القائل بأنه يجب غسلان أحدهما للجنبية والاخر لادوات كما قررر شيخنا
(قوله تعميم بدنه) أي حتى ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها وما تحت
قلعة الاكف فان تعذر غسله فان كان مات تحتها طاهر ايم عنه وان كان نجسا كان كفافة
الماهورين أي فيدفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة عليه كما سيأتي ح ل (قوله
وكأنه) أي النوى ترك الاستدراك أي على الراعي أي تعقبه بأن يقول قاتل
الاصح ان الغسلة تكفي أي للحدث والنجس كما قاله في الغسل للعلم به من ذلك أي
فالممكن ان يقرر ان قدره شيخنا (قوله أولان الغالب الخ) لان النجس ليس على
الميت وهذا يفيد أن الميت بخالف الحي فلو فرض زوال النجس بالغسلة الاولى
لا يكتفى بهما عن الحدث تأمل ح ل (قوله وما ذكر) أي بقوله وأقل
غسله تعميم بدنه حيث لم يقل بنية ح ف وقوله علم انه لا تجب نية الغاسل أي
على الاصح ومقابلته يجب لانه غسل واجب فافتقر الى نية كغسل الجنابة كما ذكره
م ر في شرحه قال الشوري وأنظر حكم نية تيممه وقضية التعليل وجوبها الا أن يقال
لما كان بدلا عما لانية له أعطى حكمه اه وجزم جزم بعدم وجوب النية فيه وعبارة
ق ل على الجلال قوله نية الغاسل ولا من ييم (قوله وهي لا تتوقف على نية) قد
يشكل عليه الاغسال المسنونة كغسل الجمعة لان المقصود منها النظافة الا أن
يجاب بأن متاعى الاغسال المسنونة يحتاج الى نية لتمييز عبادته عن عادته والميت

ولو قاتل نفسه (فرض كفاية)
بالاجماع في غير القتال
وبالقياس عليه في القتال
أما الكافر فنه يأتي حكمه
وأما الشهيد فكغيره الا في
الغسل والصلاة وسيا في حكمهما
(وأقل غسله) ولو جنباً أو نحوه
(تعميم بدنه) بالماء فلا يشترط
تقدم ازالة نجس عنه كما يوجب
به كالمجموع وقول الاصل
بعد ازالة النجاسة مبنى على
ما صححه الراعي في الحي ان
الغسلة لا تكفيه عن النجس
والحدث لكن صحح النووي
انها تكفيه وكأنه ترك
الاستدراك هذا لانه من
ذلك أولان الغالب ان الماء
لا يصل الى محل النجس من
الميت الا بعد ازالته وما ذكر
علم انه لا تجب نية الغاسل
لان المقصد بغسل الميت النظافة
وهي لا تتوقف على نية

لا عادة له يطلب التميز عنها ويفرق بين متعاطي الغسل بنفسه ومتعاطيه عن غيره
شورى (قوله فيكفي غسل كافر) مضاف لفاعله (قوله فلا يسقط الغرض عنا الا
بفعلنا) أي معاشر المكلفين فدخل الجن فيكفي بتغسيلهم والمراد جنس المكلفين
فيدخل الصبيان والمجانين وان لم يكن لهم نوع تميز فلو غسل الميت نفسه كرامة
اكتفى بذلك ولا يقال المخاطب بالعرض غيره لجواز انه انما مخاطب غيره بذلك لجزءه
فان أتى بذلك كرامة كفى اهل وعش على مر (قوله بخلاف نظيره من الكفن)
أي فان لم تعبد به بل وجب لمصلحة الميت وهو ستره وأما الغسل فليس لمصلحة الميت
فقط بدليل انه لو مات عقب اغتساله بالماء يجب غسله وانا لو عجزنا عن طهارته بالماء
وجب تيممه مع انه لا نظافة فيه ع ش على مر (قوله لان المقصود منه الستر) أي مع
كونه ليس صورة عبادة فلا يقال المقصود من الغسل النظافة أيضا بدليل عدم
وجوب نيته وينبغي ان الصلاة كالغسل والحمل كالدفن وانه لو حفر لنفسه كرامة
سقط عن غيره ولا يقال المخاطب غيره لانه يجوز أن يكون غيره انما مخاطب لعدم
نأية منه فاذا فعله بنفسه سقط ع ش على مر (قوله وأكمله أن يغسل الخ) قد يشعر
بأن غير هذه الحالة فيما كمال وهو مشكل بأن تغسله بحضور الناس ونحو ذلك
مما يخالف ما ذكره مكرره ويجب أن كل معنى كامل أو بان المراد ما عداه كامل
من حيث أداء الواجب به ع ش (قوله والولي) أي فيسن لولي الدخول وان لم يغسل
وان لم يعن لحرصه على مصلحته ومصلحة ان لم يكن بينه وبين الميت عداوة والافكا لا جنبي
واظاهران المراد به القريب بدليل الحديث شورى مع زيادة وقال مر المراد بالولي
اقرب الورثة انتهى وعليه فهل يقدم الابن على الاب والجد على الم أو يستويان
لان كلامهما أدلى بواسطة واحدة الظاهر الاول ومن الاقرب هنا من أدلى بجهتين
كالأخ الشقيق فيقدم على من أدلى بجهة واحدة ع ش مخلصا (قوله والفضل ظاهرة)
ان الفضل كان مباشرا لفضل لكن ذكر جري في شرح الشرائع في آخرباب وفاته
صلى الله عليه وسلم ان الذي باشر غسله على وحده وأما بقية من كان عنده كان يصب
الماء وأعينهم معصوبة وعبارته عن على أو صاني النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يغسله
أحد غيره قال فانه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه ع ش ا ط في وقوله فانه
لا يرى أحد عورتي لعل المراد لا يرى أحد غيرك أو انه لا يرى أحد عورتي الا طمست
عيناه أي وانت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك كما ذكره ع ش على مر (قوله)
واسامة بن اؤل الماء) وكذا شقران مولا صلى الله عليه وسلم فهم خمسة على والفضل
وشقران واسامة والعباس وكانت أعينهم معصوبة وقد جاءهم بعضهم في قوله

(فيكفي غسل كافر) بناء على
عدم وجوبها (لا عرق) لانا
ما ورون بنفسه فلا يسقط
الغرض عنا الا بفعلنا حتى لو
شاهدنا الملائكة تغسله لم
يسقط عنا بخلاف نظيره من
الكفن لان المقصود منه الستر
وقد حصل ومن الغسل التعبد
بفعلنا له ولهذا ينبغي للغسل
لا التكفين (وأكمله ان يغسل
في خافق) لا يدخلها الا الغسل
ومن بعينه والولي فيستر كما كان
يستر عند اغتساله وقد يكون
بيدنه ما يكره ظهوره وقد تولى
غسل النبي صلى الله عليه وسلم
على والفضل بن عباس واسامة
بن زيد بن اؤل الماء والعباس
واقف ثم روى ابن ماجه وغيره
والاولى ان يكون تحت سقف
لانه استتر من غلبه في الام
(و) في (قبض) بال أو سقيف
لانه استتره واليق

على وعباس وفضل اسامة * وشقران قد فازوا بغسل نبينا
 وكان موته صلى الله عليه وسلم ضحوة يوم الاثنين ودفن ليلة الاربعاء وكانت الصلاة
 عليه بالكيفية المعروفة وصلوا عليه فرادى خلافا لما في المجموع لانه الامام ولم يكن
 خليفة بعده يجعل اماما وجملة من صلى عليه من الملائكة ستون ألفا ومن غيرهم
 ثلاثون ألفا وأول من صلى عليه عمه العباس ثم بنوه شام ثم المهاجرون ثم الانصار ثم
 أهل القرى وقال بعضهم أول من صلى عليه الانبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم الصبيان
 ومات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا كلهم لهم به حصة خلافا لما لا يخفى ومن قال
 أنهم ملوا عليه ثلاثة أيام محمول على أنه سبى الليلة يوما بالتغليب أو على ان المراد ليلة
 الاربعاء التي قلبه وفيه نظرد ذكر العلامة قل على الجلال من غير ذلك النظر (قوله
 أو ضيف) بانحفا والقاء هلهل التسج والبالى الخلق والمراد به انه لا يمنع وصول الماء
 اليه لان القوى يجس الماء (قوله وقد غسل صلى الله عليه وسلم في فيص) أى فيصه
 الذى مات فيه وذلك بعد ان اختلفت أصحابه في تجريده فغسبهم جميعا بالنعاس
 فسمعوا هاتفا من داخل البيت لا يجرد وارسل الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية
 غسله في فيصه الذى مات فيه فان قلت الهاتف بمجرد لا يثبت به حكم قلت يجوز ان
 يكون انضم الى ذلك اجتهادهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل وأجمعوا
 عليه فالاستدلال انما هو باجماعهم لا بسماع الهاتف شرح م روعش عليه
 (قوله فتق رؤس الدخاريص) جمع دخريص بالكسروهي المسماة بالنياتق ورؤسها
 هي الخطاطة التي في أسفل الكم ولا يحتاج لاذن الوارث اكتفاء باذن الشارع ولما
 فيه من المصلحة للميت من عدم كشف عورته ع ش (قوله على مرتفع) ويكون
 عليه مستلقيا كاستلقاء المحتضر لكونه أمكن لغسله شرح م ر (قوله بماء بارد)
 وأولاه المالح ويقدم غير ماء زمزم عليه قل وقوله وأولاه الخ أى لان المذهب برخي البدن
 (قوله وبرد) ولو الغاسل بأن كان يتأذى بشدة برده ولا يبالغ في تسخينه لئلا يسرع الى
 الفساد قال الزركشي ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم نظرا للقول بفحاسة الميت ح ل
 فالغسل به خلاف الاولى ع ش على م ر (قوله في اناء كبير) يغرفه به بصغير الى
 متوسطا يصب به قالانية ثلاثة قل (قوله بماء غة) أى تسكرير مرة بعد مرة مع نوع
 تتسامل لأمع شدة لانه احترام الميت واجب فله الماوردى شرح م ر (قوله ويكون
 عند مجرة) بكسر الميم الاولى أى مجرة ويندب البخير عنده من وقت موته وما بعده
 واركان محرما لا تنال ظهوره شىء كفى قل وشرح م ر وقال ع ش عليه ويؤخذ
 من ذلك انه لو كان في عمل وحده لا يسن ذلك مادام وحده الا أن يقال الملائكة

رقد غسل صلى الله عليه وسلم
 في فيص رواء أبوداود وغيره
 ويدخل الغاسل يده في كفه
 ان كان واسعا ويغسله من تحته
 وان كان ضيقا فتق رؤس
 الدخاريص وأدخل يده في
 م رضع الفتق فان لم يوجد فيص
 أولم يأت غسله فيه ستر منه
 ما بين السرة والركبة (على
 مرتفع) كروح اللأيه ييه رشاش
 وليكن محل رأسه أعلى لينهدر
 الماء عنه وتعبيرى بمرتفع
 أعم من تعبيرة بلوح (بماء بارد)
 لانه يشد البدن بخلاف المضمض
 فانه إرخيه (الاحاجة)
 اليه كوسخ وبرد وهذا من زيادتي
 وان يكون الماء في اناء كبير
 ويبعد عن المختسل بحيث
 لا يصبه رشاشه (و) أن يجلسه
 الغاسل على المرتفع برفق
 ما يلا الى ورائه ويضع يمينه
 على كتفه وابهامه بنقرة قفاه
 ثلاثا يبل رأسه (ويستظهره
 لركبته اليمين ويمر يساره
 على بطنه بالغة) ليخرج ما فيه
 من الفضلات ويكون عنده
 حيث مجرة متقدة فامحبه
 بالطيب والمعين يصب عليه
 ماء كثير الثلاثا تظهر رائحة مما
 يخرج

(ثم يضعه لقفاء ويغسل
بخرقة) ملفوفة (على يساره
سؤتيه) أي دبره وقبله وما حولهما
كما يستحب الحى ويغسل ما على
بدنه من قدروحه (ثم) يعد
القاء الخرقه وغسل يدواشنان
(يلف) خرقه (أخرى) على
اليدين (ويغسل أسنانه ومخريه)
بفتح السيم والخاء وكسرهما
وضمهما وفتح الميم وكسر الخاء
وهو أشهر بأن يزيل ما بها
من أذى بأصبعه مع شىء من
الماء كحما في مضغ الحى
واستنشاقه ولا يفتح فاه (ثم
يوضيه) كحى ثلاثا ثلاثا بمضغ
واستنشاق ولا يغنى عنهما
ما مر بل ذاك سواك وتنظيف
ويمل رأسه فيهما لثلاثين
الماء باطنه وذكر الترتيب بين
هذا وما قبله من زيادى (ثم
يغسل رأسه فليسته بفوسدر)
كحظى والسدر أولى منه لأنه
عليه في الحديث ولأنه أمسك
للبدن (ويسرحهما) أي شعرهما
ان تلبد (بمسط) بضم الميم وكسرهما
مع اسكان الشين وبضمهما
(واسع الاسنان برفق) ليقل
الانتفاخ (ويرد الساقط)
من شعرهما وكذا من شعر
غيره (ماليه)

فقد عند الميت فتزل الرحمة عندهم وهم يتأذون بالرائحة الخبيثة فلا فرق بين
كونه خاليا أم لا (قوله ثم يضعه لقفاء) في تعبيره بالاضجاع تجوز وحقيقته أن يلقبه
على غير قفاه ففي المختار ضجع الرجل وضع على جنبه بالأرض وبابه قناع وخضع فهو
ضاجع وأضجع مثله وأضجعه غيره ع ش على مر (قوله ويغسل بخرقة ملفوفة على
يساره) أي وجوباً في غير الزوجين مر وعبارة محرولف الخرقه واجب حتى بالنسبة
لاحد الزوجين ويحمل على ما إذا خشي القننة وكلام مر على ما إذا أمنها فلا مخالفة
شوبرى بالمعنى (قوله سؤتيه) أي وباقي عورته حل (قوله وغسل بدنه) أي ان
تأثرت كما قاله الرافعي وتبعه شيخنا مرق ل (قوله واشنان) وهو بزر الفاسول
معروف بالشام وقيل هو الفاسول نفسه وقوله يلف من باب رد كما في ع ش على مر
(قوله على اليد) أي اليسرى بالسبابة منها وكان قياس استياك الحى أن يكون
ذلك باليمين وأجيب بأن الأصبع هنا مباشرة للأذى من وراء الخرقه ولا كذلك الحى
وقضية هذه العلة أنه لو سواك الميت فهو عود كان باليمين ولو استياك الحى بخرقة كان
باليسرى ح ل (قوله بأن يزيل ما بهما) أي المخثرين والاسنان (قوله كما في
مضغ الحى واستنشاقه) الأولى كما في سواك الحى كما تقتضيه عبارة مر وذلك
لان هذا بمنزلة السواك فهو تنظيف لا غسل وعلى هذا فافهم قال واستنشاقه لاجل
المبالغة في التنظيف والا فتضى كونه بمنزلة الاستياك أن يكون خاصاً بالانف وما
المضغ والاستنشاق فسبباً في كلامه على الوضوء أو يقال المراد بقوله كما في
مضغ الحى واستنشاقه أي في أنه يقدم عليهما تنظيف الفم بالسواك والانف بإزالة
ما فيه تأمل (قوله ولا يفتح فاه) عبارة تخرج مر ولا يفتح أسنانه لثلاثين سبق الماء
لجوفه فيسرع فساداه قال ع ش عليه أي يسر أن لا يفتح أسنانه فلولا خالف وفتح
فان عدا زءابه أو وصل الماء الى جوفه حرم والا فلا نعم لو تنفس فيه وكان يلزمه طهره
لو كان حياً وتوقف على فتح أسنانه فجاءه وان علم سبق الماء الى جوفه اه (قوله ثم
يوضيه) وينوى الوضوء وجوباً بخلاف نية الغسل كذا قرره شيخنا فليقرر وقرر بعد
هذا استحباب النية شوبرى وجري زى على الوجوب وهو المعتمد (قوله مامر) أي
في قرله وينظف أسنانه ومخريه وقوله بل ذاك أي مامر سواك في الاسنان وتنظيف
في المخثرين كما قرره شيخنا (قوله بفوسدر) السدر ورق النبق والخطمي بكسر الخاء
المجبة وضمها وحكى قضايز ورق يشبه الخبيزة وقال ع ش هو نبات محلل منضج
يلين مافع لسر البول والخصى (قوله ويسرحهما بمسط) أي لاجل ازالة ما فيهما من
سدر ووسخ كما في الحى والأوجه تقديم تسريح الرأس على اللحية قبل الغسل كما في

شرح م ر والمراد يسرهما بعد غسلهما جميعا ويظهر ان هذا هو الاكل ولو غسل
رأسه ثم سرهما وفعل هكذا في الآية حصل أصل السنة كما قاله ع ش عليه ومحل
التسريح في غير المحرم كما اعتمد م ر وقل (قوله ان تلبد) قيد معتبر كما قاله شيخنا ح ف
خلافا لمن قال انه ليس بقيد قال قل على الجسلا ليس قيد الحكم وقال شيخنا م ر
قيد في طلب التسريح مطلقا وقال شيخنا قيد في كون المشط واسع الاسنان اه قال
ع ش على م ر ومفهومه انه اذا لم يتلبد لا يسر وينبغي ان يكون مباحا (قوله بوضعه
معه في كفته) موضعه معه في كفته سنة واما أصل دفعه فواجب لانه سيأتي انه
اذا وجد جزء ميت يجب دفعه والحاصل ان ما انفصل من الميت أو من الحى ومات
عقب انفصاله من شعر أو غيره ولو يسر ايجب دفعه لكن الافضل صرفه في كفته ودفعه
معه كما أفاده ع ش على م ر (قوله المقبلين من عنقه الى قدميه) وقبل يغسل شقه
الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم يغسل شقه الايسر من مقدمه ثم من ظهره وكل سائح
والاول أولى لقلة الحركة فيه كما نص عليه الشافعي والا كثرون وصرح به في الروضة
شرح م ر (قوله من عنقه) أي أعلاه وسكت عن الوجه ولو قال من منبت شعر رأسه
لدخل ولعله انما سكت عنه لانه يلزم من غسل الرأس والجمجمة عادة غسله (قوله ثم
يحرفه) أي عن ظهره لانه كان عليه ويمر كبه على وجهه احترامه لاجل خلافه في حق
نفسه في الحياة حيث كره ولم يحرم اذا لحق له فله فعله م ر قل (قوله مما يلي قفاه)
يقضي خروج القفا فقتضاء انه لا يسر تكرير غسله والاولى أن يقول من أول قفاه
ليدخل القفا (قوله وظهره الى قدمه) لا حاجة له مع قوله الى قدمه لشمول قوله بما
يلي قفاه الى قدمه لا ظهره على انه مضر لان التقدير مما يلي قفاه ويلي ظهره فيقتضي
خروج الظهر نعم يمكن جعل الواو لاجبة فتأمل (قوله من فرقته) بفتح القاء وسكون
الراء أي وسط رأسه سمي بذلك لانه موضع فرق الشعر ويقال له مفرق بكسر الميم وفتح
الراء وكسر هاء ماوى (قوله ثم يعده بماء قراح) وهل يحرفه أيضا في المزيل وما
بعدها وهو خاص بغسله السدر انظره ثم رأيت جبر تردد وقال الاولى التحريف
حل (قوله قراح) بفتح القاء وتخفيف الراء وزان سلام أي الذي لم يخالطه كافور
ولا حنوط ولا غير ذلك كما في المصباح (قوله فيه قليل كافور) ومحل ذلك في غير المحرم
اماه وفيصرم وضع الكافور في ماء غسله شرح م ر (قوله الا أن يكون صلبا) بضم الصاد
أي لا يتخلل منه شيء وانما تحصل منه الرائحة حل (قوله فهذه الاغسال) أي من
عند قوله ثم شقه الايمن الخ لا ما يشمل غسل رأسه ولحيته فلا يندب تكراره كذا يفيد
كلام الشارح ثم رأيت م ر ح في شرح الروض حل (قوله زيد عليها حتى يحصل الخ)

بوضعه معه في كفته وتعبيري
بالساقط اعم من تعبيره بالمنتف
(ثم يغسل) هو أولى من قوله
ويغسل (شقه الايمن ثم الايسر)
المقبلين عن عنقه الى قدمه
(ثم يحرفه) بالنشديد (اليه)
أي الى شقه الايسر (فيغسل
شقه الايمن مما يلي قفاه)
وظهره الى قدمه (ثم) يحرفه
(الى) شقه (الايمن فيغسل
الايسر كذلك) أي مما يلي قفاه
وظهره الى قدمه (مستعينا
في ذلك) كله (فيحوسد ثم يزيله
بماء من فرقته الى قدمه ثم يعده)
كذلك (بما قراح) أي خالص
(فيه قليل كافور) بحيث لا يضر
الماء لان رائحته تطرد بالهوام
ويكره تركه نص عليه في الام
وخرج بقليله كثيرا فقد يغير
الماء تغيرا كثيرا الا ان يكون
صلبا لا يضر مطلقا (فهذه)
الاغسال المذكورة (غسله
ويسن ثمانية وثلاثة كذلك)
أي أولى كل منهما يسد رأو
لجوده والثانية مزيلة والثالثة
بما قراح فيه قليل كافور وهو
في الاخرة أكد فان لم يحصل
التنظيف بالغسالات المذكورة
زيد عليها حتى يحصل فان حصل
يشفع من الايتار بواحدة

ولا تحسب الاولى والثانية

من كل من الثلاث لتغير الماء
بجميعه تغيرا كثيرا او غائبا
منها غسلة الماء القراح فتكون
الاولى من الثلاث به هي المسقطة
للاوجب ويابن مفاصله بعد
الغسل ثم ينشف تنشيفا يليها
ثلاث تلي اكفائه فيسرع اليه
الفساد والاصل فيما ذكره خبر
الشيخين انه صلى الله عليه وسلم
قال لغاسلات ابنته زينب
رضي الله عنها ابدان بياضا
ومواضع الوضوء منها واغسلنها
ثلاثا وخمسا او سبعا واكثر
من ذلك ان رأيتن ذلك جاء وسدر
واجعلن في الاخيرة كافورا
او شيئا من كافور قالت أم عطية
منهن فسطيها ثلاثا قرون
وفي رواية فضفرنا شعرها
ثلاثة قرون والقيناها خلفها
وقوله او خمسا الى آخره هو
بحسب الحاجة في النظافة
الى زيادة على الثلاث مع رعاية
الوتر لا للتغيير وقوله ان رأيتن
أي احتجتن ومسطنا وضفرنا
بالتخفيف وقرون أي ضفائر
وقولي كذلك من زيادتي مع
ان عبارتي أوضح من عبارته
في افادة الغرض كما لا يخفى (ولو
خرج بعده) أي الغسل (فجس)
وجب ازالته فقط

هذه الزيادة في غسل السدر ومزيلته بأن يكررها مرة او يكرر وتراصرح به الاسنوي
وغیره زى زاد في شرح البهجة بعد مثل ما ذكر بخلاف ما هارة الحى لا يزيد فيها على
الثلاث والفرق ان طهارة الحى محض تعبد وهما المقصود النظافة ولا فرق في طلب
الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسبل اه ع ش على م ر (قوله ولا تحسب
الاولى والثانية) أي في سقوط الطلب وجوبها ونديا اذ لو حسبت كل منهما لما احتج
لزيادة على المحسوبة وقوله وانما تحسب منها أي الثلاثة وكان الاظهر ان يقول منه
أي من كل وقوله به أي بالماء القراح (قوله فتكون الاولى من الثلاث) أي الاولى
الكائنة من الثلاث التي بالماء القراح هي المسقطة لا واجب لان الغسلات ثلاثة
كل واحدة من هذه الثلاث شتملة على ثلاث غسلات واخيرة كل منها بماء قراح
فغسلات الماء القراح ثلاثة والاولى منها أي من ثلاثة الماء القراح هي المسقطة
للاوجب فالجموع تسع غسلات شيئا (قوله ثلاث تلي اكفائه) يؤخذ منه ان الارض
التي لا تلي أصلا ولا تلي سريعا أفضل وهو كذلك لان الشارع نظر الى عدم الاسراع
الى البلاء لان تنم الروح مع البدن أكل من تنعمها دونه شوبرى (قوله ابنته زينب)
هي أكبر اولاده على الرابع كما في البراءوى (قوله أو أكثر من ذلك) بكسر الكاف
لانه خطاب لام عطية واسم الاشارة في قوله ذلك عائد الى المذکور ومن الثلاثة
أو الخمسة أو السبعة شيئا (قوله ان رأيتن) بضم التاء خطاب لغاسلات أولام
عطية وخطابها بصيغة الجمع تعظيها لما رأت في ذلك في قوله ابدان حل ويصح كسر
التاء خطابا لام عطية وحيثما يناسب قوله ذلك وانما خص أم عطية بالخطاب
لانها القيمة عليهن أي فغيرها تتبع لما قل بحج الخطاب (قوله أو شيئا من) من الراوى
زى (قوله فضفرنا بالتخفيف) لعل حكمة التعبير بالتخفيف انه الواقع لان الميت
لا ينبغي الباطنة في تدبيره والافيه والتشديد فيه للمبالغة ع ش على م ر (قوله
ولو خرج بعده نجس) أي ولو بعد الصلاة وقبل الدفن ولو خرج منه الماء لم يجب
الغسل ولم يجب ازالته ولا يصير الميت جنبا بوطى أو غيره ولا بعد ما جس أو غيره
لا تنفاه تسكيفة شرح م ر (قوله وجبت ازالته) أي قبل الصلاة لمنعه من صحتها عليه
وعن شيئا م ر وجوبه بعد الصلاة أيضا وفيه نظار ولم يرتضه شيئا ولو لم يمكن قطع
الخارج صلى عليه معه بعد حشوه وعصيه كالحى السلس قل والضايط المعتمد
انه يجب ازالته ما لم يدفن م ر فجب اذا خرج بعد الصلاة ح ف وعبارة ع ش
على م ر (فرع) لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله مع غسله ومحت الصلاة
عليه لان غايته انه مكالى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه م رسم

وان خرج من الفرج لسقوط
الغرض بما وجد (و) أن (لا ينظر
غاسل من غير عورته الا قدر
حاجة) بأن يريد معرفة المغسول
من غيره ولا ينظر المعلن من ذلك
الا لضرورة اما عورته فيحرم
الدخار اليها وسن ان يغتسل وجهه
بخرقة من أول وضعه على المقبل
وأن لا يمس شيئا من غير عورته
الا بخرقة (و) أن (يكون أمينا)
ليوثق به في تكميل الغسل وغيره
(فان رأى خيرا سن ذكره)
ليكون ادعى لكثرة المعلنين عليه
والدعاء له ولخبر ابن حبان
والحاكم اذ ~~ذكر~~ رواهما سن
موتاكم وكفوا عن مساوئهم
(أوضده حرم) ذكره لانه غيبة
وللخبر السابق (الامصلحة)
كبدة ظاهرة في ذكره لينزجر
الاس عنه والتصریح بسن
ذكر الخير من زيادتي (ومن
نعدر غلبه) اغتد ماء أو غيره
كاحتراق ولو غسل تهرى (يم)
كفا في غسل الجنابة ولو كان به
قروح وخيف من غسله تسارع
البلاء اليه بعد الدفن غسل
ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل
صائر الى البلاء (ولا يكره لهو
جنب) تكافض (غسله) لانهما
ظاهران كغيرهما وتغيبى بفو

وقضية التثنية بالسلس وجوب حشو محل الدم فهو قطن وعصبة عقب الغسل
والمبادرة بالصلاة عليه بعد حتى لو أخر المصلحة الصلاة وجب إعادة ما ذكره ويتبني
ان من المصلحة كثرة المسلمين كفا في تأخير السلس باجابة المؤذن وانتظار الجماعة
(قوله وان خرج من الفرج) أى اعدم نقض الوضوء به ~~صك~~ لا يجب بالولى قول
(قوله وأن لا ينظر غاسل) فان نظر كان مكروها كاجزيمه في الكفاية والمصنف
في زوائد الروضة وان صحح في المجموع انه خلاف الاولى شرح م (قوله من أول وضعه
على المقبل) هذه العبارة تقتضى أنه يستندام تغطيته الى آخر الغسل وعبارة
شرح م راو أول وضعه على المقبل باسقاط من وهي ظاهرة في ان التغطية في ابتداء الامر
فقط (قوله فان رأى خيرا) كاستنارة وجهه وطيب رائحته وقوله أوضده كسواد وتغير
رائحة واققلاب صورة شرح م (قوله سن ذكره) هذا واضح ان كان معروفا بالخبر
فان كان معروفا بالغسل لم يذكره فقوله الامصلحة راجع للصورتين كذا قرره شيخنا
زى ولا يخفى ان الشارح لا يساعد عليه اه حل والذي في شرح م وهو ما قرره زى (قوله
الامصلحة) كبدة ظاهرة في ذكره لو قال عقبه أو بسكت كان أولى ليكون
الاستثناء راجعا لالامر من معا (قوله يم) ولا يجب في هذا التيميم نية المحاقلة بأصله
ويحل وجوب التيميم حيث خلا بدنه عن نجاسة غير معفوعة عنها والا فلا بد من ازالته
قبل التيميم حل ولو يمه لغت الماء ثم وجده قبل دفنه وجب غسله كفاي شرح م
قال ع ش عليه من هرمه انه بعد الدفن لا ينش للغسل سواء كان في محل يغلب فيه
وجود الماء أم لا وهو ظاهر لعلنا ما كلفناه وهو التيميم اه (قوله فالكل صائر الى
البلاء) أى كل اجزاء الميت لكن عبارة المحلى فالكل صائرون وفهم بعضهم ان المراد
بالكل الناس ولا يخفى ما فيه لو أريد الاجزاء لان هذا الجمع انما هو للعقلاء الا ان يقال
نزل الجزء منزلة كله أو ان هذا مما انفقه فيه الشرط شوبرى وعبارة شرح م ر لان
مسير جميعه اليه اه (قوله ولا يكره لهو جنب غسله) أى ولو مع وجود غيره ع ش
على م (قوله والرجل) المراد به الذكر الواضح الذى يبلغ حد الشهوة أخذا من
الفرع الا^٣ قى فهو تقييد لهذا وكذا يقال في قوله والمرأة وقوله أرى بالرجل أى
وجوبا بالنظر لانساء الجانب ونديا بالنظر لانساء المحارم وقوله أرى بالمرأة أى وجوبا
بالنظر لرجال الجانب ونديا بالنظر لرجال المحارم والقياس امتناع غسل الرجل
للامرد اذا حرمت النظر له المحاقلة بالمرأة م ر وقال جرجانيه قال بعضهم لو كان الميت
أمرد حسن الوجه ولم يحضره محرم له يم أيضا بناء على حرمة النظر اليه اه ووافق م ر
لكن قيده بما اذا خشى الفتنة لانه اعتمد ما صححه الراعى من انه لا يحرم النظر للامرد

جنب أعم من تعبيره بالجنب والخاص (والرجل)

الا عند خوف الفتنة وهذا مما يتل به فان الغالب ان يغسل المرد الحسنان هم الا جانب
فلينأمل سم على المنهج وظاهره وان لم يوجد غيره وينبغي ان يقال ان لم يوجد الا هو جاز
له ويكف نفسه ما أمكن قياسا على ما قالوه في الشهادة من انه يجوز للأجنبي النظر
لأشهادته بل يجب عليه وان خاف الفتنة ان تعين ويكف نفسه ما أمكن الا ان يفرق
بأن الغسل هنا بدلا بخلاف الشهادة فانه ربما يصيب الحق بالامتناع ولا يدل لها
وهو الاقرب ع ش على م ر (قوله اولي) أي الا حق ذلك فيقدم حتى على الحليلة
(قوله وله غسل حليته) وسيأتي ان مرتبته بعد المرأة الأجنبية ا ط ف وهذا
كالا استدراك على قوله والمرأة اولي بالمرأة وقوله بعد ولزوجة الخ كالا استدراك على
قوله والرجل اولي بالرجل ومذهبا أن الموت يحرم للنظر بشهوة في حق الزوجين
دون النظر بغير شهوة زنى وع ش (قوله من زوجة غير رجعية) أي وغير معتدة عن
شبهة وهو مذاق يقتضي أن الرجعية داخلية في الحليلة وليس كذلك فكان الاولى حذف
قوله غير رجعية وقد يقال بل لتقييد وجه لانه لما بين الحليلة والزوجة دخلت الرجعية
لانهم ساروجة فاحتاج الى اخراجها فتأمل (قوله ولو تكلم غيرها) كان الاولى
في الغاية أن يقول ولو تكلم من يحرم جهامها كاختها لان تكلم غيرها لا يحل
بنسكاحها اه ع ش ويحجب عنه بأن غيرها صادق بمن يحرم جهامها وغيرها
فالغاية ظاهرة بالنسبة لصدقها بالاول وصدة بالثاني لا يقدح فيها (قوله وأمة)
المراد به الأمة التي يجوز له وطئها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ واحدة اختين
كل منهما في ملكه ثم ماتت من لم يطأها قبل تحرير الأخرى فانه لا يجوز له أن يغسلها
ع ش على م ر (قوله ولو كتبت) راجع للزوجة والأمة شيئا (قوله الا ان
كانت مزوجة الخ) لا حاجة لهذا الاستثناء لان فرض المسئلة في الأمة الحليلة وهي
حيث غير حليلة الا أن يقال هي في هذه الاحوال حليلة في الجملة فصح الاستثناء
او يقال الاستثناء منقطع تأمل لا يقال ان المستبرأة ان كانت مملوكة بالسبي فالاصح أن
له حل التمتع بها ما عدا الوطئ فغسلها اولي أو بغيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا لمسها
ولا النظر اليها بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها الا ان يقول بتحريم غسلها ليس لما ذكر
بل لتحريم بضعها كما صرح به في المجموع فأشبهت المعتدة بجماع تحريم البضع وتعلق
الحق بأجنبي اه شرح م ر والضابط في جواز الغسل في الزوج وزوجته والسيد
وأمة حل البضع قبل الموت لاحدهما الا في أمة المسكينة لان المسكينة ترتفع بالموت
كما في قل (قوله ولزوجة) ظاهره ولو كانت أمة وظاهره ولا ينافي هذا بما يأتي له
من انها لاحق لها في ولاية الغسل لان الكلام هنا في الجواز ع ش على م ر فبطل

أول (بغسل) الرجل والمرأة
أول (بالمرأة وله غسل حليته)
من زوجة غير رجعية ولو تكلم
غيرها وأمة ولو كتبت
الا ان كانت مزوجة أو معتدة
أو مستبرأة (ولزوجة)

تقييد الشورى في الزوجة بالحرة قال لبعده من نصب الامة عن الولايات (قوله غير رجعية)
 اما الرجعية فلا تغسل زوجها الحرة المس والنظر عليها وان سكنت كالزوجة
 في النفقة ونحوها والحق الاذرعى بالرجعية المعتدة عن شبهة فلا تغسل زوجها
 ولا عكسه كما لا يغسل أمته المعتدة وفارقت المسكينة وان استويا في جواز النظر لما
 عد اما بين السرة والركبة بأن الحق فيها يتعلق باجنبي بخلافه في المسكينة فان دفع رد
 الزركشي له بقياسها عليها شرح م (قوله ولو نكحت غيره) بأن وضعت حملها عقب
 موت الزوج ثم تزوجت فلها أن تغسل زوجها لبقاء حقوق الزوجية زى ولأنه حق
 ثبت لها فلا يسقط كالارث (قوله لا تغسلها عنه) أى الى ملك غيره أو الى الحرية
 كام الولد والمذبرة فانها تقتل عنه للحرية حل (قوله بدليل التوارث) أى في الجملة
 لتدخل الذمية فانها تغسل زوجها المسلم لكن مع الكراهة ولا ينافيه قول م
 فى شرحه ويعلم مما يأتى من ان الكافر لا يغسل مسلما أن الذمية لا تغسل زوجها المسلم
 اه أى لان المراد به أنه لا حق لها بحيث تقدم هى على غيرها أى فقيرها أولى منها
 ولا يلزم من أولوية غيرها عدم الجواز لها مع ش على م (قوله وقد قال صلى الله عليه
 وسلم الخ) عبارة شرح م روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة رضى الله
 عنها ما ترك لومت قبلى لغسلتك وكفنتك وصليت عليك ردفتك رواه النساء
 وابن حبان قال الوالد رحمه الله تعالى تمة الخبر اذا كنت تصبح عروسا أى قالت له
 عائشة اذا مت تزوجت غيرى وهذا دليل لقوله وله غسل حليلته وما بعده لقوله
 ولما الخ وعلم من قوله لومت أنه عليه الصلاة والسلام لا يغسل عائشة لأنها لا تموت
 قبله لان لو حرق امتناع لا متناع اه (قوله وقالت عائشة) هذا دليل على مطلق
 الجواز والا ففى لو أدركت غسله لم تمكن منه لان الزوجة مؤخره عن الرجال الا جانب
 كما يأتى الا أن يقال مرادها بقولها الانساؤه أى بعد استئذان رجال العصابة أو أنها
 قالت هذا بحسب اجتهادها وانظر هل يردان هذا قول محبانى فلا يستدل به ويمكن
 أن يقال انه اشتهر بين الصحابة فهو حيث يثبت بدل به لكونه صار اجاء اسكوتيا
 ع ش مع زيادة لشيخنا (قوله لو استقبلت من امرى الخ) أى لو ظهر لها قولها المذكور
 وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله الانس أو لمصلحتهن بالقيام بهذا الغرض
 العظيم ولان أيا بكر رضى الله عنه أو صلى بأن تغسله زوجته أسماء بنت عيسى ففعلت
 ولم ينكره أحد حل وقوله ما استدبرت أى من موته صلى الله عليه وسلم لانها كانت
 عنده موته ترى منع الغسل ثم ظهر لها جوازها فقالت لو استقبلت موته بعد ما ظهر من
 امرى ما استدبرت من موته أى لو حصل الموت المستدبر الذى وقع فى الماضى

غير رجعية (غسل زوجها)
 ولو نكحت غيره بخلاف الامة
 لا تغسل سيدة ما لا تغسلها عنه
 والزوجية لا تنقطع حقوقها
 بالموت بدليل التوارث وقد قال
 صلى الله عليه وسلم لعائشة
 لومت قبلى لغسلتك وكفنتك
 رواه ابن ماجه وغيره وقالت
 عائشة رضى الله عنها لو استقبلت
 من امرى ما استدبرت ما غسل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الانساؤه رواه ابوداود والحاكم
 وصححه على شرط مسلم

في المستقبل أي بعد ما ظهر لها من ان للمرأة غسل زوجها ما غسل وشول الله صلى الله عليه وسلم الخ شوبري بايضاح وزيادة قدره ح في ومباراة منهم لو استقبلت الخ الظاهر ان في الغبارة قلبا والاصل لو استدبرت من أمرى ما استقبلت أي ما ظهر لي في المستقبل من على جواز غسل المرأة زوجها أي لو حصل لي هذا العلم في المستقبل رأي الماضي وهو وقت موت النبي فبما واقعة على العلم ومن أمرى بيان لما وافقة للعهد اه وهو علمها المذكور وعلى كلام الشوبري فتكون ما واقعة على موته صلى الله عليه وسلم ولا قلب حيثئذ (قوله بلامس) أي ندبا في الشقين حتى في العورة لان المعتمد جواز النظر للحليلة والحليل بعد الموت حتى لعورته وكذا يجوز المس أيضا على المعتمد والندب يؤخذ من تعليل الشارح بقوله لثلا ينتقض وضوءه أي والمطلوب من الغاسل أن يكون على طهارة شيئا وعبارة الشوبري قوله بلامس أي ندبا على المعتمد قاله في الايعاب وقد وافق م على جواز كل من النظر والمس بلا شهوة ولولما بين السرة والركبة ومنه ما يشبهه ولولما فقه ما نلتأمل اه (قوله وعلى يده خرقة) أي ندبا شرح م رولو بالنسبة لمس العورة وهو ما نقله عنه سم في حواشي التبعة رشيدى (قوله لثلا ينتقض وضوءه) أي والمطلوب من الغاسل أن يكون على طهارة فيؤخذ منه ان المراد بقوله لثلا ينتقض وضوءه أي الغاسل وأما الميت فمعلوم أنه لا ينتقض وضوءه فالس مكروه من هذه الحقيقة فلا ينافي انه يكره من حيث كراهة المس ابدن الميت مطلقا فلا يتكرر ما هنا مع ما مر من انه يسكن لكل فاسل لف خرقة على يده في سائر غسله لان ما هناك بالنظر لكراهة الامس وما هنا لا تنقض الطهارة كما في شرح م وقال الشوبري لثلا ينتقض وضوءه ان كان متوضئا وفرار من كراهة المس ان لم يكن اه (قوله فان لم يحضر الخ) قال ع ش على م مضابط فقد الغاسل أن يكون في محل لا يجب طلب الماء منه وقوله الاجنبي راجع لقوله والمرأة أولى بالمرأة وقوله أجنبية راجع لقوله والرجل أولى بالرجل (قوله في الميت المرأة) ومثلها الامر بالجمل عند خوف الفتنة فلا يغسله الا محارمه فان فقد المحرم وجب تيممه زى وقوله فان لم يحضر الاجنبي قيده بحجربواضع قال الشيخ وقضيته انه لو لم يكن الاجنبي جازله أن يغسل كلام من الرجل والمرأة وهو قياس على عكسه شوبري (قوله عيم) أي بحائل بعد ازالتها نجاسة ان كانت اذالك شرط لصحة التيمم وأيضا لا بدل لها بخلاف الغسل فلها جازل الاجنبي ازالها بخلاف الغسل وهذا ما جرى عليه شيئا تبع الشيخ الاسلام وان جرى حجر على صحة التيمم مع وجودها لضرورة أي اذا عذرت ازالها وعليه فتصح الصلاة مع وجود النجاسة المتعدرة الازالة ولو حضر من له غسله

(بلامس) منها له ولا من الزوج
أو السيد لها شأن كان الغسل
من كل وعلى يده خرقة لثلا
ينتقض وضوءه (فان لم يحضر
الاجنبي) في الميت المرأة
(أجنبية) في الرجل (عيم)
أي الميت

بعد الصلاة وجب الغسل حكم ما لو تيمم لفقد الماء ثم وجده فغيب إعادة الصلاة هذا
هو الاظهر شو بروي وخرج ما لو حضر بعد وضوءه في القبر وان لم يهل عليه التراب لان
في عوده اذ رآه به وشل الوضع ادلاؤه في القبر فتنبه له ع ش وتندب النية في التيمم
وفي ع ش على م ر ولو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بأن قصد به الغسل
عن الجنابة مثلا اذا كان جنبا ينبغي وفا قام رآه يكفي بناء على أنه لا يشترط النية
وان المقصود النظافة وهو حاصل فان قلنا باشتراط النية وكان جنبا فقصد الغاسل
الغسل عن الجنابة ينبغي وفا قام رآه يكفي أيضا كما لو اجتمع على الحى غسلان
واجبان فنرى أحدهما فانه يكفي أيضا سم على منج (قوله الحى بالغسل بفقد
الماء) بأن يكون الغاسل بمحل لا يجب طلب الماء منه كما في التيمم ولو قيل بتأخيرها الى
وقت لا يخشى عليه فيه التغير لم يكن بعيدا ا ه ا ط ف قال ع ش ويؤخذ منه انه لو كان
في ثياب سابعة أى سائرة لجميع بدنه وبمضرة ثم ومثلا وأمكن غمسه به ليصل الماء
الى كل بدنه من غير مس ولا نظروا وجب وهو ظاهر (قوله فرع الخ) كان الاولى أن
يقول بدل قوله فرع وخرج بالرجل لان هذا مفهوم من قوله الرجل لان الرجل هو
الذكر البالغ من بنى آدم فخرج بذلك الصبي ذكر ا كان أو أنثى وظاهر تعبيره بفرع
ان هذا قدر زائد على كلام المؤلف وان كلامه لا يشمل وليس كذلك نقله الشيخ خضر
الشو بروي عن قنبر ر زى (قوله الصغير الذى لم يبلغ) أى ذكر ا كان أو أنثى وقوله
يغسله الرجال والنساء أى يجوز لكل منهما تغسيله لانهما يجتمعان على غسله ع ش
على م ر (قوله ومثله الخشى الكبير) أى وكذا من جهل حاله ذكر ا كان أو أنثى كأن
أكل سبع ما به تيمم أحدهما عن الآخر وينبغي الاقتصاد على الغسل الواجب
دون الثانية والثالثة ع ش وقل (قوله ويغسل) أى الخشى فوق ثوب أى
في ثوب أى وجوبه وقوله ويغتسل الغاسل أى ندبا ع ش على م ر وقوله في غرض
البصر ويجب أن يقتصر على غسلة واحدة حل (قوله والاولى به الاولى الخ) هذه
الاولوية للندب وهذا تفصيل للاولوية السابقة في قوله والرجل أولى بالرجل وفيه
احالة على مجهول لان حكم الصلاة عليه لم يتقدم الا ان يدعى انه معلوم فلما بين
أن الرجل يلى غسل الرجل لا غيره من النساء المحارم أراد أن يبين مرتبة الرجال
بعضهم مع بعض شيخنا (قوله الاولى) بالصلاة عليه درجة فالعصبة كلهم درجة
واحدة والمراد من ذلك انه لا يقدم هنا بالصفة التى يقدم بها في الصلاة وهى الاسنية
مع وجود الفقهية والاقر بية مع وجود الفقه بل يقدم هنا بالانفعية والفقه حل وقال
بعضهم درجة أى رتبة والاراد بها مراتب المتقدمين في الصلاة عصبة كانوا أولا بدليل

انما قال فقد الغاسل بفقد الماء
(فرع الخ غير) الذى لم يبلغ حد
الشهوة يغسله الرجال والنساء
ومثله الخشى الكبير عند فقد
المحرم كما فتحه في المجمع
ونقله عن اتفاق الاصحاب قال
ويغسل فوق ثوب ويغتسل
الغاسل في غرض البصر والمس
(والاولوية) أى بالرجل في
غسله (الاولى بالصلاة)
عليه (درجة)

ادخال ذوى الارحام فى التفسير وتفسيرها برجال العصبية فيه تسمع لتصوره هذا
ولابد أن يزداد عليهم بالغفلة فقط اذا اخرج بها فيما يأتى بعضه فيه الدرجة أيضا
وفى حجر بدل قوله درجة غالباً وهى أسهل و فى عبارة بعضهم بدل قوله وخرج
ويستثنى وهى أحسن أيضاً وأسفل شيخنا ويؤخذ من قوله وخرج الخ تقييد المتن بأن
محل الترتيب المذكور اذا استوفى الصفات فلو قيد المتن بما ذكر لا يستغنى عن قوله
درجة وما خرج به كما تركه الاصل تأمل (قوله وهم رجال العصبية من النسب)
الضمير راجع لأصحاب الدرجة أو لقوله الاولى لانه فى المعنى جمع أو جمع الضمير مراعاة
للخبر فيقدم الاب ثم أبوه وان علام الابن ثم ابنه وان سفلى ثم الاخ الشقيق ثم لاب
ثم ابن الاخ الشقيق ثم لاب ثم عم شقيق ثم لاب ثم ابن عم شقيق ثم لاب هذا هو
المتبادر من كلامه ح ل (قوله ثم الولاء) الى قوله ثم ذروا الارحام وقوله وأولاهن
ذات محرمية فذات ولا استغنى من مجموع الكلامين أن الولاء فى الذكور مقدم
على ذوى الارحام وفى الاناث بالعكس وعبارة شرح م ر وانما جعل الولاء
فى الذكور وسما أى بين الاقارب حيث قدم على ذوى الارحام وأخروهم فى الاناث
بأن قدموا ذوات الارحام على ذوات الولاء لانه فى الذكور من قضاء حق الميت
كالتكفين والدفن والصلاة وهم أحق به منهم لقوتهم ولهذا يرثون بالاتفاق ويؤدون
ديونه وينفذون وصاياه ولا شىء منها لذوى الارحام مع وجودهم وقدمت ذوات
الارحام على ذوات الولاء فى الاناث لانهن أشفق منهن ولضعف الولاء فى الاناث
ولهذا لا ترث امرأة بولاء الاعتيقها أو منتميا اليه بنسب أو ولاء قال الشورى قدم
الولاء على ذوى الارحام هنا دون ما سبأ فى الاناث لقوة العصبية بالولاء فى الذكور
دون الاناث لان المرأة لا ترث الا من عتيقها أو منتميا اليه (قوله ثم ذروا الارحام)
أى الاقرب فالاقرب فيقدم أبوالام ثم الاخ للام ثم بنوا البنات كما فى الذخائر وهو
المعتمد ثم الخصال ثم العم للام وجعلهم هنا فى الصلاة الاخ للام من ذوى الارحام
مخالف لما فى الارث ح ل (قوله ثم الزوجة) أى الحرية على الوجه من احتيا لين
بعد الامة عن المناصب والولايات شورى ومثله شرح م ر لكنه قد يشكل على
هذا تقديم زوجها العبد على رجال القرابة وأى فرق بين الذكر والانثى الرقيقين
حتى يقال ان الزوجة الامة لاحق لها بعدهما عن المناصب والولايات ولعل الفرق
أن العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات فى الجملة ولا كذلك الامة ع ش
على م ر (قوله الاولى بالصلاة عليه صفة) فالاولا تقدم هنا بالصفة التى تقدم بها
فى الصلاة وهى السن والاقربىة فالمراد بقوله درجة العصبية من النسب أو من الولاء

وهم رجال العصبية من النسب
ثم الولاء ثم الامام أو نائبه
ان انة لم يثبت المال ثم ذوا
الارحام وما اقتضاه كلام
الميرجاني من تقديمهم على
الامام يجعل على ما ذالم
بتنظيم بيت المال ثم الرجال
الا جانب ثم الزوجة ثم النساء
المخارم وخرج بزيادة فى درجة
أخذ الامام ذكره فى ادخاله
القبول الاولى بالصلاة صفة

ولا تفرق تفاوت درجاتهم بافتي وجدت المصيرية من النسب، مثلاً قدمها فيها الأب ثم أبوه
 الخ إلا أن لا تفرق للاسن مع وجود الافقه ولا الاقرب مع وجود الفقيه ح ل (قوله
 اذا الافقه أي البعيد كالعالم أو الخ) خروج به بقوله درجة ظاهر وأما تقديمه على
 الاقرب فلا يخرج بقوله درجة اذا المتبادر من الخروج بالدرجة أن المستويين
 في درجة اذا قدم أحدهما في الصلاة بصفة لا يلزم أن يقدم بها هنا فالاسن في الصلاة
 مقدم والافقه هنا قدم ويمكن الجواب بأن المراد أن التقديم بالصفة معمول به هنا
 حتى مع اختلاف الدرجة وليس خاصاً باتحادها فليأمل ع ش وقال شيخنا
 العزني المراد بالدرجة الجهة وإن تفاوتت فرجال المصوية من النسب درجة ومن
 الولاء درجة والامام درجة لكن كلاً في خاص باستواء الدرجة وعبارته
 فلمواستوي يقدم الاسن العدل على الافقه الخ فتأمل (قوله من الاسن) كالأخوين
 أحدهما الصغير أفقه والكبير فقيه وقوله والاقرب كالأخ فقيه وابن أخ أفقه (قوله
 والاقرب) لو أسقط الواو لمكان أعم وأخصر فليأمل شوبري لشموله الاسن الاقرب
 والاسن غير الاقرب بالاولى (قوله والبعيد الفقيه) أي الافقه وقوله بعد غير الفقيه
 أي غير الافقه لانه اذا كان غير فقيه أصلاً فلا حق له واعتراض بأن البعيد اذا كان ذا
 قرابة كان مكرراً مع قوله والاقرب ومن ثم قال الشوبري الاول حذف الواو من
 قوله والاقرب وأجيب بأن البعيد شامل للأجنبي كما قاله حجر ويكون الفعل التفضيل
 بالنسبة اليه ليس على بابيه وتأمل وجه خروج هذه بالدرجة اذ هي داخله فيها فـ كان
 حقه أن يقول ويستثنى من التقديم بالدرجة البعيدة الفقيه الخ وكذا قوله والافقه
 اولى من الاقرب س ل وعبارة الشوبري قضية منية ان هذا من التقديم بالصفة
 مع دخوله في تقديم الصلاة بالدرجة فانظر وجه اخراجه به وقد عبر في الصفة بدل
 قوله درجة بقوله غالباً فسلم من هذا وقال فلا يردان الافقه الخ فالاولى للشارح
 أن يقول نعم الافقه الخ كما عبر به م ر وقال بعضهم قوله اذا الافقه الخ فيه ان ما هنا
 مصور باختلاف الدرجة وما ذكره في الصلاة مفروض عند استواء الدرجة
 فلا يحسن قوله عكس ما في الصلاة اذ لا يتم هذا الا عند اتحاد الدرجة فالاولى حذف
 قوله درجة كما منع الاصل وتقييد المتن بالاستواء في الصفات كلافقية والسن
 (قوله عكس ما في الصلاة) أي على الميت لان القصد هنا احسان الغسل والافقه
 والفقيه اولى به لان المراد الافقه والفقيه في باب الغسل وشم الدعاء ونحو الاسن
 والاقرب ارق قلباً فدعاه اقرب الى الاجابة س ل (قوله قريباتها) عدل المصنف
 عن التعبير بالقرابات الى القريبات لان الاسنوى نظريته من وجهين أحدهما

اذا الافقه اولى من الاسن
 والاقرب والبعيد الفقيه
 اولى من الاقرب غير الفقيه
 هنا عكس ما في الصلاة
 والمراد بالافقه الاعلم بذلك
 الباب (و) الاول (بها) أي
 المرأة في غسائها (قريباتها)
 فية تدمن حتى على الزوج

أن المصنف توهم أن القرابة خاصة بالانثى لشيء في أن القرابات من كلام العوام
كما قاله الجوهري وسببه أن المصدر لا يجمع إلا إذا اختلف نوعه فهي مصدر
وقد أطلقه على الأشعار وقال قبل ذلك أنه مصدر بمعنى الرحم تقول بيني وبينه
قرابة وقرب وتقول ذوا قرابتى ولا تقول هم قرابتي ولا هم قراباتي والجماعة تقول
ذلك ولكن قل هو قرابي قاله الجوهري زى وقوله إلا إذا اختلف نوعه ردهم
بأن أنواع القرابة مختلفة (قوله ذات محرمية) وإن كانت عائضا ونحوها قال
الإسلامة زى وربما يؤخذ من عومه أن بنت العم البعيدة إذا كانت أما
من الرضاع أو اختا تقدم على بنت العم القريبة لكن الظاهر أن المراد المحرمية
من حيث النسب ولذا لم يعبر المصنف بالرضاع هنا بالكلية برماوى (قوله وهي
من لو قدرت ذكر الخ كالبنت بخلاف بنت العم ح ل (قوله لم يحل له) أى الذكركر
المذكور في قوله ذكرار قوله نكاحها أى المينة (قوله والأولى لا محرمية لمن)
كبت ابن ابن عم وبنت خاله فتقدم بنت الخالة مع أن أبا الأولى في محل العصوبة
فليجوز أ ط ف وكبت عم وبنت عم أب وبنت عم جد فتقدم الأولى (قوله لذات
ولاء) أى صاحبة ولا بأن كانت متقة أما العتيقة فلا حق لها فى الغسل وانظر
هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده أه سم والأقرب الثانى لأنه لم تنقطع
العلاقة بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه ع ش على م ر (قوله فأجنبية)
فلو تواتر امرأة الأمانة بالشوكة هل تقدم على ذوى الأرحام إن انتظم أمرها أم لا
حل (قوله الإمام) كأنه إشارة إلى ما خرج بقوله السابق درجة حرره شورى (قوله
وشروط المتقدم الخ) أى شرط كونه أولى بالتقديم على غيره وعليه فلا يمنع على
الكافر نفسيل المسلم ولا على القتاتل ونحوه لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود
من اجتهت فيه الشروط وتقدم عن المحلى أنه يكره الأذية تنفسيل زوجها المسلم
ع ش على م ر (قوله وعدم قتل) ولو بحق كفى إرضائه منه قال الزركشى وينبغي
أن لا يكون بينهما عداوة بل هو أولى من القتاتل بحق وعدم الفسق والمسي والرق
حل (قوله لا حق له فى ذلك) لحرمته نظره لما وخرته بها واختلاف الناس هل هذا
الترتيب الواقع بين الرجال والنساء واجب أو مندوب ذهب جمع إلى الأول ووافقهم
جبر والمعتد الشافى وعلى كل حال لا يجوز إتيان غير جنس الميت لانه تعاقب به حق
الميت فلا يجوز تقويته عليه بغير إذنه ويجوز إذا كان من الجنس وفيه أن الجنس
الذى يسقط له حقه أن كان فى غير مرتبة بحيث يقدم هو عليه فى إتيانه إسقاط
حق الميت بغير إذنه وأجيب بأن إسقاط حق الميت للجنس أهون للجائسة ليجوز إتيانها

(وأولاهن ذات محرمية) وهي
من لو قدرت ذكر الم يحل له
نكاحها فإن استوت اثنتان
فى المحرمية فالتى فى محل
العصوبة أولى كالأمة مع
الخالة والأولى لا محرمية
لأن تقدم من القرى فالقربى
(قوله بعد القرى) ذات
ولاء) كفى المجموع وهذا
من زيادتي (فأجنبية) لأنها
البقى (فزوج) لأن منظوره
أكثر (فرجال محارم كترتيب
صلاتهم) الإمام وشروط
المقدم اسلام إن كان الميت
مسلم وعدم قتل أما غير المحارم
كأبى العم فسكالا جنى لا حق
له فى ذلك وإن كان له حق
فى الصلاة

وفي كلام الاسنودى ما يفيد أنه لو فرض الاب مثلاً الى رجل أجنبي مع وجود رجال
 القرابة والولاء أولان هو أبعد مع وجود المقدم عليه جازقاه حل ويؤخذ من كلامه
 أن الترتيب مندوب في اتحاد الجنس وواجب فيما إذا اختلف الجنس فإذا كان
 الحق لرجل وغسلت امرأة أو بالعكس حرم ح ف (قوله فان تنازع مستويان)
 كاخوين أو عيين أو اخنتين أو معتقين وقوله هنا وفي نظائره الآية تيسة لوجه حذف
 قوله الآية كان أولى ليشمل ما تقدم من التغميض وتليين الاعضاء من كل
 ما تقدم في قوله ويتولى كل ذلك ارفق بحارمه اللهم الا أن يقال لما كان الاستواء
 في الارضية قد لا يتصور لندوره لم يعمه فيما تقدم بابل ا ط ف (قوله أقرع بينهما)
 أي حتماً فنخرجت قرعته غسله لان تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح شرح
 م ر وقال جبر أقرع بينهما أي قطعاً للزاع وقضيته وجوب الاتراع على نحو قاض
 رفع اليه ذلك فان كان الاقراع فيما بينهم فهو مندوب وهو مقيع ع ش على م ر
 (قوله من قريبه المسلم) أي ولو كان أقرب من الكافر ح ل فان لم يكن له قريب
 كافر تولاه المسلم ا ط ف (قوله وتطيب جوازاً محمداً) وينبغي كراهته خروجاً من
 خلاف من حرمه غ ش قوله غير محرم ولا فدية على من أخذ ظفراً أو شعره أو طيبه
 خلافاً للبلقي في شوبري (قوله محترمة) ويحرم قطع قلفته وان عصى بتأخير
 واذا اعتذر ازاله ما تحتها أو غسله دفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة خلافاً للعلامة
 جرحيت قال يصبى عليه بعد تيممه عما تحتها أو تزال اه برماي (قوله ووجب
 ابقاء أنرا حرام) أي قبل التحلل الأول لانه بعده كغيره فلا يحلق رأسه وان مات
 وقد بقي عليه الحلق لا تقطاع تكليفه فلا يقوم غيره به كمالو كان عليه طواف
 أو سعي فلو اعتذر غسله لا بحلقه لبد شعر رأسه وجب حلقه وكذا لو اعتذر غسل
 ما تحت ظفره لا بقله وجب قله ولا فدية على حاله ومقله وطيبه وذهب البلقيني
 الى أن الذي نعتقه ايجابها على الفاعل كالحلق شعره ثم وفرق بينهما بأن النائم
 به يدعو الى الفهم ولهذا ذهب جماعة الى تكليفه بخلاف الميت كافي شرح م ر
 (قوله لا تمسوه) بفتح المشاة فوق وفتح الميم من مس كافي قوله وان يمسه الله بضرب
 فلا كاشف له الا هو وضبطه الشوبري بضم الفوقية وكسر الميم من أمس قال ع ش
 والظاهر عدم تعينه فعلم من الضبطين جواز الوجهين حيث لم تعلم الرواية
 والاتعنت ا ط ف والباء أصلية على الأول وزائدة على الثاني سم على بوجه (قوله)
 فانه يبعث يوم القيامة ملياً فيه دليل على أن الحج لا يبطل بالموت بخلاف الصلاة
 وأما الصوم ففيه وجهان أحدهما البطلان برماوي (قوله وقد استفيد من التعليل)

(فان تنازع مستويان) هنا
 وفي نظائره الآية تيسة وهذا
 أولى من قوله ولو تنازع اخوان
 أو زوجتان (أقرع) بينهما
 (والكافر أحق بقريبه
 الكافر) من قريبه المسلم
 في غسله وتكفينه ودفنه
 لقوله تعالى والذين كفروا
 بعضهم أولياء بعض (وتطيب)
 جوازاً (محمداً) لزوال المعنى
 المرتب عليه تحريم التطيب
 وهو التجميع على زوجها
 والنصر عن الرجال (وكره
 أخذ شعر غير محرم وظفروه)
 لان اجزاء الميت محترمة فلا
 تنهك بذلك (ووجب ابقاء
 أنرا حرام) في محرم فلا يؤخذ
 شعره وظفروه ولا يطيب ولا
 يلبس المحرم الذكر محيطاً
 ولا يستتر رأسه ولا وجهه
 محترمة ولا كفاهما بقفازين
 قال صلى الله عليه وسلم في
 المحرم الذي مات وهو واقف
 به بعرفة لا تمسوه بطيب
 ولا تخمروا رأسه فانه يبعث
 يوم القيامة ملياً رواه الشيخان
 وقد استفيد من التعليل الواقع
 فيه حرمة الالباس والستر
 المذكور

فيه أن حرمة السرتم معلومة من قوله ولا تجزأ رأسه فلا حاجة إلى استفادتها من
التعليل (قوله فلا تنهك) أي الحرمة أي لا ترتكب قال في الصحاح انتهك الحرمة
تناولها أي ارتكبا وقوله بذلك أي لا لباس والستر ح ل (قوله تقبيل وجهه)
بل يندب أن كاصالحا أو الما والحاصل أنه إن كان صالحا يندب تقبيله مطا
والأفيوز بلا كراهة لنحو أهله وبها الغيرهم وهذا محله في غير من يحمله التقبيل على
جزع أو مضط كما هو الغالب من أحوال النساء والاحرم هذا حاصل ما في الإيعاب
وينبغي أن يكون مع اتحاد الجنس وانتفاء المرودة أو يكون ثم نحو حرمة شوبري
(قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) إنما قدم حديث الترمذي على حديث البخاري مع أن
حديث البخاري أصح لأن حديث الترمذي فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وحديث
البخاري فيه فعل أبي بكر (قوله قبل عثمان) أي وجهه ليعاين المدعي لأن التقبيل
شامل لتقبيل يده وتقبيل رأسه وكذا يقدر في قوله لا تقبيل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ح ف و ح ل (قوله ابن مقعون) وكان أخاله من الرضاع انتهى ع ش
قوله لا صلاة عليه وغيرهما من دعاء وترحم ومخاللة أي براءة ذمته من دين أو غيبة
ح ف و ح ل (قوله قال في انسان) وتردد في البخاري هل هذا الانسان كان رجلا
وأنثى وقرر شيخنا أنه كان جارية سوداء وذكره الشيخ عبد البر أيضا (قوله آذنتوني)
بالمداي أعلمتوني كما في الرواية الأخرى برماوى (قوله أنه مستحب) ولومع ذكر
ما ثره ومفاخره حيث كان قصده من ذلك ترعيب الناس في الصلاة عليه
لا التفاخر كما هو عادة الجاهلية لأن المراد نعي الجاهلية النداء بذكر الما
والمفاخر لاجل التفاخر والتعظيم ح ل مع تغيير ونعي الجاهلية بسكون العين
وبكسرهما مع تشديد الياء مصدر نعا (قوله وهو النداء الخ) صريح هذا أن النعي اسم
للمجوع ما ذكر وقال العلامة البرلسي أنه اسم للأول فقط وضم ما بعده الياء انما هو
على عادة العرب ولعل الشارح إنما فسره بذلك لاجل الحكم عليه بأنه مكروه
برماوى والمما ثر ذكر أو صافه والمفاخر ذكر نسبه أو أو صافى إياه (قوله وذكر
ما ثره ومفاخره) أي تفاخرا وتعظما وقوله والمراد نعي الجاهلية أي النداء بذكر
المما ثر والمفاخر لاجل التفاخر والتعظيم ح ل وقوله تفاخرا وتعظما لعله تحريف
من قلم الناسخ وذلك لأن ذكر المفاخر إذا كان على سبيل التفاخر والتعظيم فهو
الندب المحرم كما سيأتى في كلام الشارح وكلام ح ل نفسه والكلام هنا في النعي
المكروه فاعل أصل العبارة ما لم يكن تفاخرا وتعظما ولا فيحرم شيخنا وقال بعضهم
قوله وذكر ما ثره أي بغير صبغة ندبة فلا ينافى تحريم الندب إلا أن قوله لا نه ذكر

فلا تنهك بذلك (ولنحو أهل
ميت) كما صدقائه (تقبيل
وجهه) لأنه صلى الله عليه
وسلم قبل عثمان ابن مظعون
بعد موته رواه الترمذي وغيره
ومحجوه ولأن أبا بكر رضى
الله عنه قبل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعد موته
رواه البخاري (ولا بأس
بالام بموته) لا صلاة عليه
وغيرها لما روى البخاري أنه
صلى الله عليه وسلم قال في
انسان كان يقم المسجد أي
يكنسه فأت فدفن ليلا أفلا
كنتم آذنتوني به وفي رواية
ما منكم أن تعلموني وصح
في المجموع أنه مستحب إذا
قصد الأعلام لكثرة المصلين
(بخلاف نعي الجاهلية) وهو
النداء بموت الشخص وذكر
ما ثره ومفاخره فانه يكره
لأنه صلى الله عليه وسلم نهى
عن النعي رواه الترمذي
وحسنه والمراد نعي الجاهلية

المحاسن مع صيغة نذبة كوا = وفاء والماتر ما يتعلق بصفات الميت نفسه
والآخر ما يتعلق بنسبه والماتر يرجع مأثرة بالفتح وهي المكرمة كما في القاموس
(قوله فانه يكره) أي اذا كان صادقا فيما يقوله اماما يقع الا ن من المبالغة في وصفه
من العلم بموته بالاوصاف الكاذبة فحرام يجب انكاره ع ش
(فصل في تكفين الميت) أي كيفيته وما يكفن به وحاله أي وما يتبع ذلك
كقوله ومحل تجهيزه تركة وكقوله والمشي وبامامها وقربها أفضل الى آخر الفصل
(قوله بعد غسله) أي طهره فيشمل التيمم والتعبير بالغسل جرى على الغاب قال
ع ش على م ر مفهومه انه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه الماء لغسله لم يجوز
ولم يكن يعتد به ويحتمل كونه بعد طهره أولى فلا راجع (قوله بماله لبسه) أي
بما يجوز له لبسه لا الحاجة فلا يكفن بالحري من لبسه لحكة أو قل بخلاف من لبسه
لضرورة القتال كما قاله شيخنا تبع الشيخ م ر وبقدم الحرير على الجلد وهو على
الحشيش وهو على الطين وكل كفن نقص عن جميع البدن ثم بما بعده ويكفن
بالنخس بعد الصلاة عليه عاريا ان لم يوجد نحو طين وستر التابوت كالتكفين ق ل
على الجلال وتقل خ ل عن شيخه تقديم الحناء المبهونة على الطين (قوله بخلاف
الرجل والنخس الخ) أي فلا يجوز تكفينها في واحد من هذه الثلاثة اما في الحرير
والزعفر فسلم واما في المصفر فمنوع لان العمد كراهته وما ذكره الشارح تبع
فيه البيهقي ويستثنى من كلام الشارح الشهيد اذا لبس الحرير لحكة أو جرب ثم
مات فانه يكفن فيه بخلاف غير الشهيد اذا لبس الحرير لحكة أو جرب ثم مات فانه
ينزع عنه لا انتهاء حاجته بموته ولم يخلفها بشئ آخر بخلاف الشهيد فانه وان انتهت
حاجته بموته لكن خلفها بشئ آخر وهو استحباب تكفينه في ثيابه التي مات فيها
ويبحث الاسنوي عدم الاكتفاء بالطين عند وجود غيره ولو حشيشا وان اكتفى به
في الحياة لما فيه من الازراء بالميت حل وما يقع من جعل الحناء في يدي الميت
ورجليه فينبغي أن يحرم ذلك في الرجال لحرمة عليهم في الحياة ويكره في النساء
والصبيان كما في ع ش على م ر (قوله ويعتبر فيه حال الميت) في شرح الروض أنه يستحب
قال العسافي قوله ويعتبر أي وجوبا وظاهرا أنه يحرم تكفينه في غير اللاتق به لانه
ازراء به وهو حرام قال الشيخ وفي شرح الروض ما هو ظاهر في خلافه ولا وجه له
فليتأمل شو برى (قوله فن جيا د الثياب) وان كان مقترا على نفسه ويفرق بينه وبين
نظيره في الفلاس بأن ذلك يناسبه الحاق العارية الذي رضيه لنفسه لعله ينزجر
عن مثل فعله بخلاف الميت خ ل (قوله فن خشنها) أي قليل القيمة أي وان اعتاد

(فصل في تكفين الميت وحاله)
(يكفن) بعد غسله (بماله)
لبسه (جيا من حرير وغيره)
فيل تكفين أنتي بحري
ومزعفر ومصفر بخلاف
الرجل والنخس اذا وجد
غيرها ويعتبر فيه حال الميت
فان كان مكشرا فن جيا د
الثياب أو متوسطها أو مقلا
فن خشنها وقضية كلامهم
جواز تكفين الصبي بالحرير
وجواز التكفين بالنخس
والظاهر كما قال الأذري

الجياذ في حياته برماوى (قوله تكفين الصبي) أى والمجنون شوبرى (قوله منع الثانى مع القدرة) معتمد وقوله مع القدرة على الطاهر رأى ولو حريرا فقدم عليه على المعتمد ويقتصر فيه على ثوب واحد كما قاله سم واذماجزع الطاهر كفن في المتجس وينزع منه حال الصلاة (قوله وكروه مغالاة فيه) قال الاذرى والظاهر أنه لو كان الوارث محجورا عليه أو غائبا أو كان الميت مفلسا حرمت المغالاة من التركة شرح م وشوبرى وفي شرح الررض قال البغوى ولو كفنه احد الورثة من التركة واسرى فعليه غرم حصه بقية الورثة فلو قال أخرجوا الميت من القبر وخذوه أى الكفن لم يلزمهم ذلك وليس لهم نبش الميت اذا كان الكفن مرتفع القيمة وان زاد في العدد فلهم النبش واخراج الزائد قال الاذرى والظاهر أن المراد الزائد على الثلاث فان قلت ما الفرق بين مرتفع القيمة والزيادة على الثلاث حتى جاز النبش في الثانى دون الاول قلت الزيادة في الثانى أصل متميزة في نفسها بخلاف الاولى فانها تابعة وغير متميزة واحتراز بالمغالاة عن تحسينه في بياضه ونظافته وسبوغته فانها مستحبة لخبر مسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه أى يقدسه أبيض نظيفا سابغا وخبير حسنا وكفان موتاكم فانهم يتزاوون بها في قبورهم فان قيل ظاهر هذا الحديث استمرار الاكفان حال تزاورهم وقد بنا في ذلك ما مر في الحديث قبله أنه يسلب سلبا سرى عما قلت يمكن أن يجاب بأنه يسلب سلبا سرى باعتبار المسألة التى نشاهد بها كغير الميت وانهم اذا تزاووا يكونوا على صورتهم التى دفنوا بها وامورا لا آخره لانه ليس عليه ما عايش على م وقال شيخنا العزيزى قوله فانه يسلب سرى فانظر هذا مع قوله عليه الصلاة والسلام حسنوا كفان موتاكم فان الموتى تتباهى بكفانهم وأجيب بأن المبالاة اما قبل البلاء أو بعد اعدائها فقد ورد أنها تعود لهم عند قيامهم من قبورهم ثم تساب عنهم عند المحشر وتقل عن الشيخ س ل وغيره أنه يجوز تكفين المرأة ودفنها في ثياب الثمينة ولو بما يساوى ألوف من الذهب كاللبست المزر كش بالذهب وفي صيغتها كذلك ولا يحرم من جهة اضاعة المال لأن محل الحرمة اذا لم تكن لغرض وهو هنا اكرام الميت وقد ورد أن الموتى تتباهى بكفانهم وأيضا في هذا تسكين للمعزن لان المرأة مثلا اذا رأت متاعا بفتها بعد موتها يشتهى حزنها ويشترط أن لا يكون في الورثة فامروا بتفق الورثة على ذلك وأن لا يكون عليهم ادين مستغرق (قوله فانه يسلب) أى يبلى في القبر كما تبلى الاجساد فاذا أعيدت الاجساد عادت الا كفان عند القيام من القبور والذهاب الى المحشر فيحصل التباهى بالا كفان فاذا وصلوا الى المحشر تساقفت الا كفان وحشروا حفاة عراة غرلا أى غير مختونين ثم عند

منع الثانى مع القدرة على طاهر وان جوز بالبسه للميت في غير الصلاة ونحوها (وكره مغالات فيه) لخبر لا تقاتلوا في الكفن فانه يسلب سربعا رواه أبو داود باسناد حسن (وكره) لا تثنى فخره معصفر من حرير ومن عفره لا فيه من الزينة والتقييد بالانثى مع ذكره ومن زيادنى

السوق الى الجنة يكسبون بحلل الجنة وأول من يكسب ابراهيم الخليل عليه الصلاة
والسلام كافى حديث البصاري زى بتصرف (قوله أى الكفن) لرجل أو امرأة
لمسلم أو ذمى والمعتد أنه لابد من ساتر جميع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة
ح ل تقيبه حكم الذمى فى الكفن حكم المسلم حق لومات ولا وارث له يكفن بثلاثة
أثواب وإن كان ماله فبأى حيث لا دين عليه ولا وصية باسقاط شىء منها شوبرى
(قوله يستعورته) أى فى الصلاة فإذا سترت العورة سقط الحرج حيثئذ عن المسلمين
وهذا بالنسبة لحق الله وبقي ما زاد على ذلك متعلقا بالورثة إن كان هناك تركة وهذا
مبنى على رأيه والمعتد أنه يجب ستر جميع البدن ومعه أن كفن من غير التركة
أو منها أو هناك دين ولم تجز الغرماء والأوجب ثلاث زى (قوله بالذكورة الخ)
أى لا بالرق والحرية فيجب فى المرأة ما يستر بدنها الأوجهها وكفها حرة كانت أو أمة
لزوال الرق بالموت وجوب ستر الوجه والكفين ليس لكونها عورة بل لكون
النظر اليها يقع فى الفتنة غالبا (قوله ولو أوصى باسقاطه) أى فانه لا عبرة بإيصائه
وقوله لا يستر كل البدن أى لا يجب ذلك ويسقط الحرج عن الورثة كباقي الأمة
على كلامه وقوله فان ذاك أى القول بأنه يكفن بساتر كل البدن حيثئذ أى حين
إذا وصى بساتر للعورة هذا والمعتد عند شيخنا أن أقل الكفن ثوب يستر جميع
البدن فى الرجل والمرأة وإن أوصى بالاعتصاف على سائر العورة لأن ما زاد على
ستر العورة ليس محض حق الميت بل فيه حق الله تعالى أيضا فلم يملك اسقاطه
كما أن ستر العورة محض حق الله تعالى وما زاد على الثوب من الثانى والثالث
محض حق الميت فله اسقاطه ح ل و م ر (قوله لانه حق الله تعالى) أى فقط
ولا حق للميت فيه باتفاق وقوله فانه حق للميت أى فقط ولا حق فيه لله تعالى
وهذا على ما ريقته والمعتد أنه حق لله تعالى وللميت معام ر (قوله وما فى
المجموع الخ) هذا وارد على ما تضمنه كلامه من ان الزائد على العورة مندوب أى
والقاعدة اجابة الغرماء فى منع المندوب وكل من المبنى والمبنى عليه ضعيف وقد
أجاب بقوله ليس لكونه الخ وهذا الجواب لا يعقل الا بحظلة الاستثناء الآتى
فجعلها جوابين فيه تسمع وقوله مستثنى أى من قاعدة اجابة الغرماء فى منع المندوب
أى وهذا منه على طريقته فيستثنى من المندوب سائر بقية البدن فتجاب فيه
الورثة وقوله والاى والاى لا يمكن مستثنى فلا يجمع دعوى الاتفاق لانه جزم الماوردى الخ
أى لان ما جزم به بنا فى هذا الاتفاق المفروض محتمل فاجاب الشرط محذوف
وأقيمت علمته مقامه قال ط ف وغرضه من قوله وما فى المجموع الخ تأيد طريقته

(وأقوله) أى الكفن (ثوب)
بغير رده بقولى (يستر
عورته) كما يحى فيختلف قدره
بالذكورة وغيرها (ولو أوصى
باسقاطه) لانه حق لله
تعالى بخلاف الزائد عليه
الآتى ذكره فانه حق للميت
بمثابة ما يحل للميت فله منه
فإذا أوصى بساتر العورة
كفن بساترها لا بساتر كل
البدن على الأصح فان ذلك
مفرغ على أن الواجب فى
التكفين ستر كل البدن
لا ستر العورة وما فى المجموع
عن الماوردى وغيره من
الاتفاق على وجوب ستر كل
البدن فيما لو قال الورثة يكفن
به والغرماء بساتر العورة

ليس لكونه واجبا في التكفين بل لكونه حقا للميت بتقديمه على الغراء ولم يسقطه على أن في هذا الاتفاق نزاعا كما قاله ابن الرفعة وبتقدير محتمل (٦٥٣) فهو مع جملة على ما قلنا مستثنى لنا كدأمره والافتقار بجزم الماوردي بأن

لغراء منع ما يصرف في المستحب ولولم يوص بما ذكر واختلف الورثة في تكفينه بثوب أو ثلاثة أو أربعة على ثوب أو كان فيهم محجور عليه كفن بثلاثة (واكله لذكر) ولو صغيرا (ثلاثة) يعم كل منها البدن غير رأس المحرم لخبر الشيعين قالت عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب يمانية بيض ليس فيها قميص ولا عمامة (وجاز أن يزيد تحتها قميص وعمامة) كما فعله ابن عمر بن له رواه البيهقي (و) أكله (لغيره) أي لغير الذكور من الأثني والختي المزيدي على الأصل خمسة (أزار قميص فجار فلغافتان) لأنه صلى الله عليه وسلم كف فيها ابتته أم كلثوم رواه أبو داود والأزار والمترما يستر العورة والخمار ما يغطي به الرأس وليست الخمسة في حق غير الذكر كالثلاثة في حق الذكر حتى يجبر الورثة عليها كما يجبر على الثلاثة وتكره الزيادة على الخمسة في الذكر وغيره لأنها سرف قال في المجموع ولو قيل بتعريضها لم يعدوبه قال

من وجوب ستر العورة فقط في التكفين اه (قوله ليس لكونه) أي وجوب ما زاد على سائر العورة واجبا في التكفين أي لحق الله تعالى بل لكونه حقا للميت أي متممضا لحقه عند الشارح ويتوقف سقوطه على إسقاطه عند الشارح لكونه محض حقه ل (قوله مع جملة على ما قلنا) من أنه حقه لاحق الله وإيضاح هذا أن ما زاد على العورة صار بمنابة الثاني والثالث لأن كلامها واجب لحقه ولغراء منهما فكان القياس أن فهم منع هذا إيضاح فيقال في جوابه هو مستثنى لنا كدأمره ل (قوله ولولم يوص بما ذكر) أي بسائر العورة فقط المذكور في قوله فإذا أوصى بسائر العورة أي ولو انتفت وصيته بالاعتصار على سائر العورة ولو هنا ليست امتناعية بل هي مجرد التعليق وهذا اعني قوله ولولم يوص إلى قوله كفن في ثلاثة تقييد لقول المصنف يستر عورته بما إذا أوصى بمنع الزائد على سائر العورة كما يدل عليه قول الشارح وإذا أوصى بسائر العورة أي فقط وأما إذا لم يوص بذلك فإن لم يكن عليه دين مستغرق أو كان وأجازت الغراء الثاني والثالث وجب ثلاثة والأوجب واحد فقط وعبارة شرح م ر وما زاد على الثوب محض حق الميت فله إسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك إلى آخر ما ذكره الشارح من الصور الثلاث وهي أوضح اه (قوله واكله لذكر ثلاثة) أن قلت اثلاثة واجبة بدليل قوله سابقا ولولم يوص بما ذكر كيف يجعلها هنا ككل فاجواب أنها كل من الزيادة عليها المذكورة بقوله وجاز أن يزداد تحتها قميص وعمامة ولا فهي واجبة في نفسها من التركة وتجبر الورثة عليها ولا يعتبر رضاهم ولو كان فيهم محجور عليه (قوله ولو صغيرا) أي أو محرما اه شرح م ر (قوله يمانية بتقفيف الباء) أي من قرية من اليمن برماوي (قوله ليس فيها قميص ولا عمامة) أي أنها ليسافي كفته أصلا كما قاله الشافعي أج على التحرير (قوله وجاز أن يزداد تحتها الخ) محل ذلك إذا كان الورثة أهلا للتبرع ورضوا به فإن كان فيهم صغير أو مجنون فلا يجوز (قوله فلغافتان) لأنها في ما ياتي أنه إذا كفن في ثلاثة أثواب بيض لا بد أن تكون لغافتان لأن ذلك إذا اقتصر على الثلاثة في الرجل والمرأة لا بد أن تكون لغافتان ل (قوله وليست الخمسة في حق غير الذكر كالثلاثة في حق الذكر) أي فلا تجبر الورثة عليها ولا تجوز إذا كان فيهم محجور عليه فقوله حتى تجبر الورثة عليها مفرع على المنقضي فتلخص من هذه العبارة ومن عبارة م ر أن الخ مس في حق الرجل وغيره على حد سواء فلا تجوز إلا برضى الورثة ولا تجوز إذا كان فيهم محجور عليه وإن الثلاثة في حق الرجل وغيره على حد سواء فتجبر الورثة عليها ولا تتوقف على رشدهم تأمل (قوله وتكره الزيادة

(ومن كفن) من ذكر
أو غيره (بثلاثة وهي لفائف
بوصفها السابق) (وسن)
كفن (أبيض) لخبر البسوا من
ثيابكم البيضاء فانها من خير
ثيابكم وكفنوا نبيهم موتاكم
رواه الترمذي وقال حسن
صحيح (ومغسول) لانه لا يرد
والحي أحق بالمجدد كما قاله
أبو بكر رضي الله عنه رواه
البخاري (وأن يبسط أحسن
اللفائف وأوسعها) ان تفاوتت
حسن وسعة كما يظهر الحي
أحسن ثيابه وأوسعها
(والباقى) من لفافتين
أو لفافة (فرقها) (و) ان (يذر)
بعبجة في غير المحرم (على كل)
من اللفائف قبل وضع الأخرى
عليها (و) على (الميت خطوط)
يفتح الحاء نوع من الطيب
قال الأزهري ويدخل فيه
الكافور وذرة القصب
والصندل الأحمر والأبيض
وذلك لانه يدفع الهوام ويشد
البدن ويقويه ويسن تغير
الكفن بالعود أولا (و) أن
(يوضع) الميت (فوقها) برفق
(مستلقيا) على ظهره (و) أن
(تشد ألياه) بخرقه بعد أن
يدس بينهما قطن عليه ٦٦

على الخمسة) ان لم يكن في الورثة محجور عليه والاحرم وقوله ولو قيل بغيرها
محجول على عدم رضى الورثة او على ماذا كان فيهم محجور عليه وعبارة ع ش قوله
ولو قيل الخ ضعيف والمعتمد لحرمة في الزيادة على الخمسة لانه لغرض شرعى وهو
إكرام الميت (قوله بوصفها السابق) أى يتم كل منها البدن (قوله وسن أبيض) ظاهره
ولو ذميا ولو قيل بوجوب الأبيض الا أن لم يعد لما في التكفين في غيره من الأزرار لكن
إطلاقهم بخلافه وينبغي أيضا ان ذلك جار لو أوصى بغير الأبيض لانه مذكور
والوصية به لا تنفذ ع ش على م ر (قوله ومغسول) أى قديم مغسول أى فيسن
أن يكون الكفن ملبوسا بدليل قوله والحي أحق بالجديد (قوله حسنا وسعة)
لوتعارض الحسن والسعة ينبغي تقديم الثاني ع ش وس ل (قوله من لفافتين)
أى في التكفين المذكور وقوله أول لفافة أى في تكفين غير المذكور من الأثني والخمسة
شورى (قوله ويدخل فيه) أى في الخطوط أى في تركيبه اذ هو شىء مركب
من هذه الأنواع وغيرها والمراد بزريرة القصب والصندل نوعيه أنواع من الطيب
اه (قوله بالعود أولا) أى ثلاث مرات ع ش (قوله مستلقيا على ظهره) وتجعل
يداه على صدره ويغسل على يسراه أو يرسلان في جنبيه اسماء فعل فحسن أى فيهما
في مرتبة واحدة ويفرق بينه وبين المصلى حيث كان جعلهما على صدره ثم أولى من
إرسالهما بأن جعلهما على صدره ثم أبعد عن العتب بهما ولم يقل انه إشارة الى حفظ
الآيمان والقبض عليه وكلاهما لا يتأتى هذا شرح م روع ش عليه (قوله وأن
يشد ألياه) أى قبل لف اللفائف عليه شيئا (قوله ويجعل على منافذه
قطن) أى دفع الهوام عن المنافذ وقوله وعلى مساجده أى مواضع سجوده
إكراما لها وان لم يعمل (قوله كجبهته) أى وأنفه وركبتيه وباطن كفيه وأصابع
قدميه وهل يشمل الطفل الذى لم يميز نظرا لما فيه من شأن النوع ونظرا أيضا على
قياسه الكافر اذا أسلم ولم يتقدم له سجود فيه نظرا والاقرب الشمول لهما إكراما
لتلك المواضع سم ا ط ف ومثله ع ش على م ر (قوله وتلف عليه اللفائف) هل
المراد دفعة واحدة أو واحدة واحدة قلت ظاهر كلامهم الحصول ببل منهما ويجمع
القاضل عند رأسه ما لم يكن محرما ح ل (قوله الا أن يكون محرما) أى فيترك الشدة
لكن ينبغي أن يكون المراد شدا يمتنع في حق المحرم كالعقد اذا يمتنع على المحرم مطلق
الشدة كما يعلم من بحث الاحرام فحرره سم (قوله كما صرح به الجرجاني) أى لان
شدها شبيه بعقد الأزار شرح م ر (قوله ويجعل الشداد) أى تفاولا بجمل الشدائد
ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير كما في شرح م ر والاولى بجمل الشدائد عنه

هو الذي يلحقه ان كان من الجنس فان كان الميت امرأة فالاولى الذي يلي ذلك منها
النساء كما سيأتي في كلام الشارح بعد قوله وان يدخله القبر الا حق بالصلاة عليه الخ
ط ف (قوله يبدأ به منها) ويقدم به منها على مال الوارث أو الاجنبي وان طالباه نعم
ان رضى جميع الورثة بتكفينه من مال الاجنبي جاز ولا يجوز للورثة ابداله ويلزمهم
رده ان ابدلوه الا ان علموا جوارحه من دافعه ولو سرق الكفن قبل قسمة التركة
وجب ابداله منها أو بعد ما فكذلك ان كف في دون ثلاث لانه لم يوف حقه وهو
الثلاث من التركة والا فعلى من تلزمه نفقته لو كان حيا أو على بيت المال أو المسلمين
فانه شيخنا من رونا اخذ ما يأتي من عدم النكاح للسكن لمحصل المقصود منه بستره
بالتراب فلا تقتل حرمة ان الصورة هنا أن السارق أخذ الكفن ولم يطعم التراب
عليه أو طمه فنكح لغرض آخر فرأى بلا كفن حجر ونساء الكفن كسرقة ان ظهر
من الميت شيء فلو وقع به فوجد الكفن قد بلى وجب ابداله قبل سد القبر ويكفي
وضعه عليه من غير لف فيه ان لم يتركه على لفه تمزق الميت والا ان فيه ولو اكل الميت
سبع مثاقيل بلاء الكفن عاد للورثة وان كان قد كفنه اجنبي قل على الجلال
وقال حجر ولو اكل الميت سبع فهو للورثة الا ان كان من اجنبي لم ينوبه ونفقه باداء
الواجب عنهم لانه حينئذ عارية لازمة أي فيكون لصاحبه اه وله مل كلام
قل محمول على ما اذا توى به الأرقاق بهم (قوله الا زوجة الخ) ويبحث جمع أنه يكفي
ملبوس فيه قوة وقال بعضهم لا بد من الجديد كما في الحياة والذي يتبعه اجزاء قوى
يقارب الجديد بل اطلاقهم اولوية المتسول على الجديد يؤيد الا قول وهل يجري ذلك
في الكفن من حيث هو او يفرق بأن ما للزوجة معاوضة فوجب أن يكون
مما في الحياة وهي فيها انما يجب لها الجديد بخلاف كسوة القريب لا يجب فيها جديد
كما هو ظاهر لانظر فيه بحال والاوجه الأول كما يصرح به قولهم ان من لزمه تكفين
غيره لا يلزمه الا ثوب واحد وانها امتناع لا تمليك وانها لا تصير ديناً على المعسر وان
العبرة بحال الزوج دونها بخلاف الحياة في الكل حجر وقوله امتناع لا تمليك أي لان
التمليك بعد الموت متعذر وتمليك الورثة لا يجب فتعين الامتناع وما هو امتناع لا يستقر
في الذمة وينبغي على كونه امتناعاً أنه لو اكلها سبع مثاقيل والكفن باق يرجع للزوج
لا للورثة اه ولو امتنع الزوج الموصر من ذلك أو كان غائباً فجهز الزوجة الورثة من
مالها أو غيره رجوعاً عليه بما ذكران فعلوه باذن ماكم يراه والا فلا وقياس نظائره
أنه لو لم يوجد ماكم كفى المجهز الا شهادة على أنه جهز من مال نفسه ليرجع به شرح م
ومثل غيبة الزوج غيبة القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكفنه شخص من مال

٦٦ حنوط (وأن يجعل على
منافذه) كفيه ومنفريه
وأذنيه وعلى مساجده كجهته
(قطن) عليه حنوط (وتلف
عليه اللقائف) بأن يثني أولاً
الذي يلي شقه اليسر على
شقه اليمين ثم يعكس ذلك
ويجمع الفاضل عند رأسه
ورجليه ويكون الذي عند
رأسه أكثر (وتشد) اللقائف
بشداد خوف الانتشار عند
الحمل الا ان يكون محرماً كما
صرح به المخرجاني (ويحل الشداد
في القبر) اذ يكره أن يكون
معه في القبر شيء معقود
والصرح بسن البسط وما
عطف عليه ما عدا الحنوط
من زيادتي (ويحل تجهيزه) من
تكفين وغيره (تركة) له

يبدأ به منها لئلا يترك بعد الابتداء
بحق تعلق بعينها كما سيأتي
في الفرائض (الازوجة)

وخادمها) (ف) تجهيزهما (على زوج غني عليه نفقتهما) بخلاف الفقير ومن لم تلزمه نفقتهما لنشوز أو نحوه وكالزوجة البائن الحامل والتقييد بالغنى مع ذكر الخادم من زيادتي (ف) ان لم تكن تركة ولا زوج غني عليه النفقة فتجهيزه (على من عليه نفقته حيا) في الجملة (من قريب وسيد) لا ميت سواء فيه الاصل والفرع الصغير والكبير لهجه بالموت والقن وأم الولد والمكاتب لا يفساخ كتابته بموته (ف) ان لم يكن لا ميت من تلزمه نفقته فتجهيزه على (بيت المال) كنفقته في الحياة (ف) ان تعذر بيت المال فهو على (مياسير المسلمين) ولا يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب وكذا اذا كفن من مال من عليه نفقته أو من بيت المال أو من موقوف على التكفين أو منع الغرماء المستفرون ذلك وذكر بيت المال وما بعده من زيادتي

نفسه (قوله وخادمها) أي المملوك لها فان كان مكثري لم يلزمه تجهيزه الا ان كان مكثري بالاتفاق عليه وحديثه يقال لناسه شخص فحب مؤنة تجهيزه وليس قريبا ولا زوجة ولا مملوك كالحل ولومات الزوجة وخادمها معا ولم يجز الا تجهيز أحدهما فالأوجه تقديم من خشي فسادها والا فالزوجة لانها الاصل والمتبوعة اه (قوله) فعلى زوج خرج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجته أي به وان لزمته نفقتها في الحياة جبر (قوله غني) ويعبر فيه حال الزوج دون المرأة فحاله ما بعد الموت محال فحاله ما في حياته في هذه وقوله غني ولو بما خصه من تركتها أو بماله له بعد الموت وقبل دفنها والمراد بالغنى غنى الفطرة بان يملك زيادة على كفاية يوم وليلة ما يصرفه في التجهيز قاله ع ش على مر (قوله لنشوز) أي ولو جاهلا كافي ا ط ف وقول ح ل وفيه تصريح بأن الموت لا يقطع أثر النشوز وقوله أو نحوه كصغرا يحتمل معه الوطى اه فتجهيزها من مالها أو من عليه نفقتها ركزا ان أعسر عن تجهيز الزوجة الموصرة أو عن تمامه جهزت أو تم تجهيزها من مالها وهل يشمل القرناء والرقاء والمريضة التي لا تحتمل الوطى أو لافيه نظرا والأقرب الثاني لان نفقة من د كره غير واجبة على الزوج صرح به ع ش على مر ولوأرست بأن تكن من مالها وهو موسر كانت وصية لوارث لانها اسقطت الواجب عليه جبر أي فتوقف على اجارة بقية الورثة ولا يجب الثاني والثالث من تركة الزوجة اذا كفها الزوج في ثوب واحد على المتد كافي ع ن وزي (قوله وكالزوجة البائن الحامل) لوجوب نفقتها عليه في الحياة ومثلها الرجعية حل وبرماوى (قوله في الجملة) قيده ليدخل الولد الكبير والمكاتب فتأمل شورى (قوله سواء فيه) أي في الميت الذي وجب تجهيزه على قريبه أو سيده (قوله والكبير) أي وان كان مكنسبا وامتنع من الكسب مر سم (قوله على بيت المال) وتحرم الزيادة على الثوب من بيت المال ومن الموقوف والحري ح ل قال الشورى ويجهز من بيت المال ولودها اه (قوله على مياسير المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعلى أوليائهم المخرج سم والراد بالموسر من يملك كفاية سنة لمونه وان طلب من واحد منهم تعين عليه لثلاثين واكلوا ع ش (قوله وكذا ان كفن من مال الخ) ومن هذا الوجه في حق الزوج العتي لا يجب عليه في تكفينها الاثوب واحد وان أيسر لثلاثة ولا يجب بقية الثلاثة في تركتها بل يجوز دفنها بهذا الثوب نعم لو أوصى بثوب لثلاثين فالثلاثين فالتكفين واجب واعتبارها من الثلث لانها تبرع اليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من رأس المال اهدم نعلو الكفن

مطلقا بالتركة مع وجود الزوج المورث اه مرسم على جرحه هذا يخالف ما اذا ايسر
الزوج ببعض الثوب أو لم يوسر بشي وتجب بقية الثلاثة أو كلها في تركتها ان كانت
شيعنا (قوله وتعبيري بالتعبير اعم الخ) أي لشموله العسكفن والغسل والحنوط
والحمل والظاهر انه لا يلزم بيت المال الامور المستعينة من نحو حنوط وسدر وغيرها
لان الواجب عليه انما هو الامور الواجبة وكذا لا يجب ذلك على اغنياء المسلمين
ولا على من عليه النفقة اه ا ط ف (قوله وحمل جنازة الخ) وليس في الحمل دفعة
ولا سقوط مروءة بل هو بر واكرام لاميت فقد دفعه بعض المحاسبة والتابعين شرح مر
(قوله بأن يضعهما) أي المقدمين وقوله على عاتقه تشية عاتق وهو ما بين المنكب
والعنق وهو مذ كرو قيل مؤنث شرح مر (قوله اذ لوتوسطهما واحد الخ) أي ولو جملة
على رأسه خرج عن الجمل بين اليهودين وادى الى تنكيس رأس الميت كما في زى
(قوله افضل من التبريع) قد يقال ان التبريع أسهل على الحاملين كما عليه العمل
الا ان واجب بانه ربما يلزم عليه اختلاق الحاملين من الامام بان يكون أحدهما
أسرع مشيا من الآخر أو يذهب أحدهما الى جهة اليمين والاخر الى جهة الشمال
فيحصل ضرر للميت (قوله روى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم حمل جنازة الخ)
للتبادر منه انه صلى الله عليه وسلم باشر حملها ولا مانع منه ويجوز انه أمر بحملها فتسبب
اليه وقرر شيخنا ح في الثاني وقال لم يثبت مباشرة لحملها بحديث صحيح (قوله سعد بن
معاذ) الذي اهتز عرش الله لموته كما قال القتائل

وما اهتز عرش الله من أجل حاله

وفي الحديث انه حضر جنازته سبعون الفا من الملائكة ومع ذلك لم ينبج من ضنطة
القبر كما في البرماوى (قوله ولا يحملها الا الرجال) أي ندبا كما رشد اليه قوله فيكره
لمن حملها حل فاذا لم يوجد غيرهن تعين حملن مر (قوله وحرم حملها الخ) ظاهره
ولو اذمى وجزم به سم فائدة سئل ابو علي الجارود عن وقوف الجنازة ورجوعها
فقال يحتمل انه متى كثرت الملائكة بين يديها رجعت او وقفت ومتى كثرت خلفها
أسرعت ويحتمل أن يكون اوم النفس للجسد ولوم الجسد للنفس بخلاف حالها فانه
تتقدم وتارة تتأخر ويحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها ليم أجل بقائها
في الدنيا وسئل عن خفة الجنازة ونقلها فقال ان خفت فصاحبها شهيد لان الشهيد
حي والحي أخف من الميت قال تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا
بل احياء بالآية ع ش على م رونية أن الآية في شهيد للمركة والمجولب عام
انتهى ا ط ف (قوله وبأمامها ولوللراكب على المقعد) لانه شافع وحق الشافع

وتعبري بالتعبير اعم من
تعبيرها بالكفين (وحمل جنازة
بين العمودين بأن يضعهما)
وحمل (على عاتقه) ورأسه
بينهما (ويحمل المؤخرين
وحملان) أحدهما من الجانب
اليمين والاخر من اليسر
اذ لوتوسطهما واحد كما تقدمين
لم ير ما بين قدميه (افضل من
التبريع بأن يتقدم رجلان)
يضع أحدهما العمود اليمين
على عاتقه اليسر والاخر
عكسه (ويتأخر آخران)
يحملان كذلك روى البيهقي
انه صلى الله عليه وسلم حمل
جنازة سعد بن معاذ بين
العمودين (ولا يحملها) ولو
أتى (الرجال) لضعف النساء
عن حملها غالبا وقد يكشف
منه شي ولو حملن فيكره لمن
حملها وفي معناه الخفاف
فيما يظهر (وحرم حملها بهيئة
مزينة) كحملها في غلالة أو وقفة
(أو) هيئة (يخاف منها)
سقوطها (بل تحمل على
سريرا ولو ح أو نحوه فان خيف
تغيره قبل حصول ما يحمله
عليه فلا بأس أن يحمل على
الأيدي والرقاب (والمشي
وبأمامها وقيرها)

التقدم واما خبرنا مشوا خلف الجنائزة فضعيف شرح مر (قوله بحيث لو التفت
 لآما) أى رؤية كاملة قال جروضا بطله أن لا يبعد عنها بعدا يقطع عرفا نسبته اليها
 وبقي ما لوتها أرض عليه الركوب أمامها مع القرب والمشى أمامها مع البعد هل يقدم
 الاول أو الثاني فيه نظروا الاقرب الثاني لورود النهى عن الركوب (قوله أفضل من
 الركوب) بل يكره بغير عذر كضعف وهل مجرد المنصب هنا عذر قياسا على ما يأتي
 في رد المبيع وغيره أو يفرق كل محتمل والفرق أوجه والفرق أن أهل العرف
 يعدون المشى هنا حتى من ذوى المناصب تواصوا وامتنالا لسنة فلا تقصر به مروءتهم
 بل تزيد ولا كذلك المشى لرد المبيع جبر (قوله مطلقا) أى خلفها وأمامها ولو مشى
 خلفها حصل فضيلة أصل التسابعة دون كمالها (قوله وروى انما حكم) هذا دليل على
 المفهوم الذى اقيمته المتن من الركوب مطلقا ومن المشى بغير أمامها بين به أن
 الركاب يسير خلفها اطاف (قوله والماشى عن يمينها وشمالها الخ) فيه تأمل
 فان المدعى كون المشى أمامها وقربها والحديث يدل على المشى عن يمينها وشمالها
 فلا مطابقة بين الدليل والمدعى إلا أن يقال المراد بالأمم ما ليس بخلف فيشمل يمينها
 وشمالها على أن المقصود من هذا الحديث انما هو الاستدلال على أفضلية الاقرب
 لان الحديث الاول دل على أفضلية المشى وكونه أمامها وأجاب شيخنا ح في بيان
 هذا الحديث دل على المفضول وهو كونه عن يمينها وشمالها كما دل الاول على
 الفضل (قوله والسقط يصلى عليه) ذكره لكونه من تمام الحديث والا فلا دليل
 فيه لما نحن فيه (قوله وفي المجموع يكره الركوب في الذهاب الخ) أى لانه صلى الله
 عليه وسلم رأى أناسا راكبين في جنازة فقال أفلا تستقيون ان ملائكة الله على
 أقدامهم وأقم على ظهور الدواب شرح مر وكلام المتن يقتضى أنه خلاف الفضل
 فقط (قوله والواو في وبأما الخ) أى لا فادتها ان كلا سنة والحاصل الذى ينبغي
 أن يقال ان المشى ولو خلفها أو بعيدا أفضل من الركوب ولو أمامها أو قريباً منها
 واه أمامها أفضل منه خلفها وانه بالقرب منها أفضل وهذا سقط ما ذكره بعضهم
 من وقوع التعارض بين هذه المذكورات فتأمل قل على الجلال (قوله عن رقابكم)
 معناه أنها بعيدة عن الرجة فلا مصلحة لكم في مصاحبته ومنه يؤخذ ترك صحبة
 أهل البطالة وغير الصالحين برماوى (قوله ان أمن تغيره بالاسراع) أى بأن كان
 الاسراع لا يغيره دون الثاني (قوله والافيتانى) أى والابان خيف تغيره بالاسراع
 بأن كان يتهرب بسبب تحركه بالاسراع (قوله ودون الخبيب) بخاء مجمة فوحدتين
 المشى فوق التانى ودون الاسراع برماوى (قوله لئلا ينقطع عنه لقوله والاسراع الخ)

بحيث لو التفت لآما (أفضل)
 من الركوب مطلقا ومن المشى
 بغير أمامها وببعد ما روى
 ابن حبان وغيره عن ابن عمر
 أنه رأى النبي صلى الله عليه
 وسلم وأبا بكر وعمر يمشون
 امام الجنائزة وروى الحاكم خبر
 الركاب يسير خلف الجنائزة
 والماشي عن يمينها وشمالها
 قريباً منها والسقط يصلى عليه
 ويدعى لوالديه بالعافية
 والرجة وقال صحيح على شرط
 البخاري وفي المجموع يكره
 الركوب في الذهاب معها الغير
 عذر والواو في وبأما وقربها
 من زيادتي (وسن اسراعها)
 يجر الشجين أسرعوا بالجنائزة
 فان تلك صالحة فخير تقدموها
 اليه وان تلك سوى ذلك فشر
 تضعونه عن رقابكم (ان أمن
 تغيره) أى الميت بالاسراع
 والافيتانى به والاسراع فوق
 المشى المعتاد ودون الخبيب
 لئلا ينقطع الضعفاء فان خيف
 تغيره بالتانى أيضا

زيد في الاسراع والتصریح
بسن الاسراع من زيادتي
(و) سن (لغير ذكر ما يستره
كقبة) لانه استرله وتعبيري
بغير ذكر الشامل للاتي
والختي اعم من تعبيره
بالاتي (وكرر لغطا فيها) أي
في الجنائز أي في السير معها
والحديث في أمور الدنيا بل
المستحب التفكير في الموت
وما بعده (واتباعها) باسكان
التاء (بنار) في جرة أو غيرها
لانه يتفاءل بذلك فاءل السوء
(لا ركوب في رجوع منها)
فلا يكره لانه صلى الله عليه
وسلم ركب فيه رواه مسلم
(ولا اتباع مسلم جنازة قريبه
الكافر) لما روى أبو ذر عن
علي باسناد حسن ووقع في
المجوع باسناد ضعيف قال
لما مات أبو طالب أتيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقلت
ان عمك الشيخ الضال قد مات
قال انطلق فواره قال الا ذر
ولا يبعد الحاق الزوجة
والمملوك بالقريب قال وهل
يلحق به الجار كما في العباد
فيه تفر

انما فسر بذلك ولم يبق على حقيقته اثنان يتقطع أو انه علم لهذا المقدور (قوله زيد
في الاسراع) أي وجوب شوري (قوله ولغير ذكر ما يستره) كقبة وأول من غطى
نعشها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم بعد ما زينت بنت جحش وكانت رأتها بالحشة لما حارت وأوصت به فقال عمر حيا
وصكرامة نعم خباء الطعينة وأفتى ابن الصلاح بحرمته ستر تلك القبة بحريروا وكلما
المقصود منه الزينة ولو من حلي وخالفه الجلال البلقي فحجوزا الحري في المرأة والطفل
واستوجهه شيخنا حل واعتمده زى (قوله وكرر لغطا فيها) بسكون الغين وقصها
الاصوات المرتفعة ولو بالذكر والقراءة وفرضوا كراهة رفع الصوت بها في حال
السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في القبر وبعد الوصول
الى المقبرة الى دفنه ولا يبعد أن التحكم كذلك فليراجع شوري ولوقيل يندب ما يفعل
الا ان امام الجنائز من البانية وغيرهم لم يبعد لان في تركه اذرا بالميت وتعرضا
للتكلم فيه وفي ورثه عش (قوله واتباعها ناسا) أي جعل الناس مصاحبة لها
ولو أماءها وظاهره ولو كافرا ولا مانع منه لان العلة موجودة فيه كما في عش على م
لانه يمكن أن يختم له بالايان نعم لو احتج للدفن ليلا في الليالي المظلمة فالظاهر انه
لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حال الدفن لاجل احسان الدفن
واحكامه كما صرح به في شرحه (قوله ولا اتباع الخ) بتشديد التاء لانه التابع
لا باسكانها الموهوم أن التابع غيره بأمره قال عش انما اقتصر على التشديد لان
في الاتباع بسكون المثناة بمعنى المشي خلافا في اللغة وبعضهم ضبطه باسكون
كسابقه (قوله قريبه) وأما غير قريبه فالراجح فيه الكراهة كما يقتضيه شرح م
وتقل سم اعتماده عنه ا ط في (قوله الضال) دليل على موته كافراوه وكذلك
كافي البخاري وغيره انه أخف أهل النار عذابا وما قيل من أنه أحيى بعد موته وأسلم
لا أصل له لان ذلك لم يثبت الا في أبيه كما قرره شيخنا ح ف وما يدل أيضا على موته كافرا
آية ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا الخ فانها نزلت فيه
كما قاله بعض المفسرين وحديث أخف الناس عذابا يوم القيامة رجل له فعلان من
نار يغلي منهما دماغه فان المراد به أبو طالب (قوله انطلق فواره) نازع فيه الاسنوي
بأن عليا كان يجب عليه ذلك كما يجب عليه القيام بكفانيته في حال حياته فلا دليل
فيه على مطلق القرابة حل وأجيب بأن أمر علي بذلك مع أن له أولاد غيره يدل على
ذلك وأيضا قوله انطلق فواره ولم يقل فأمر بمواراته يدل على ذلك كما أفاده شيخنا ح في
(قوله الزوجة) أي الذميمة وهل يلحق به الجار أي الذي يتبعه أنه لا يلحق وقيل

في الايعاب والالحاق غير بعيد شوبرى واعتمد ح في الالحاق قياسا على العبادة
 * (فهو في صلاة الميت وما يتبع ذلك) * كعدم وجوب طهر الكافر وتكفين
 الشهيد في ثيابه التي مات فيها وهي من خصائص هذه الامة كالايعاء بالثلث كما قاله
 الفاكهاني المالكي في شرح الرسالة ولا ينافيه ما ورد من تفسير الملائكة آدم
 عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقولهم يا بني آدم هذه سنتكم في موتاكم لجواز
 حمل الاول على أن الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والشأن على أصل الفعل ع ش
 وقوله هذه الكيفية أي لان من جملتها القسامة والصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم
 وهما من شريعتنا وفرضت بالمدينة في السنة الاولى من الهجرة ولم تفرض بمكة
 ولذلك دفنت خديجة من غير صلاة شيخنا (قوله لصلاته) أي الميت المحكوم
 باسلامه غير الشهيد يخرج اطفال الكفار وان كانوا من أهل الجنة سم (قوله
 من الصلوات) أي المفروضات بقربة أن المشبه فرض فيثبت يتم قوله والا كفاء
 بنية الفرض كما قرره شيخنا وبعبارة ع ش قوله أي كنية غيرها من الصلوات أي
 الواجبة والقرينة عليه كون صلاة الجنائز واجبة في نفسها فلا يردان التشبيه
 في قوله كنية غيرها من الصلوات يشمل ما يكتفي فيه القصد فقط وهو الغل المطلق
 بل ويشمل ما يجب فيه القصد والتعيين أي فالالف واللام للهد فليس التشبيه
 في قوله كنية غيرها في أصل النية وترك الاستدلال هنا على وجوبها لعله مما تقدم
 في كتاب الصلاة اه (قوله في حقيقتها وهي القصد) وقوله ووقتها وهو مقارنتها
 للتكبير (قوله بدون تعرض لكفاية) لا يبعد صحة فرض الكفاية وان تعينت عليه
 نظر الاصلها والتعيين عارض ووجوب نية الفرض على المرأة اذا صلت مع الرجال
 نظر الان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف والراجح الوجوب على الصبي
 وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان المعتمد فيها عدم الوجوب عليه بأن
 صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فيعوز أن ينزل منزلة
 الفرض فيشترط فيها نية الفريضة وان قلنا لا تجب في المكتوبة لان المكتوبة منه
 لا تسقط الحرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فتقويت جهة النية فيها فلم تشترط
 نية الفريضة بخلاف صلاته على الجنائز فانها لما سقطت الفرض عن غيره قويت
 مشايقتها للفرض اه م ر (قوله وغير ذلك) كالاضافة الى الله لكنها لا تجب
 بل ليس كما يسن قوله مستقبلا ولا يتصور هنا نية الاداء وضدها ولا نية عدد قال
 شيخنا وقد يقال ما المانع من نية عدد التكبيرات لما يأتي أنها بمثابة الركعات
 حل (قوله في الحاضر) مقتضاه أنه لا بد في الغائب من تعيينه باسمه ونحوه وليس

* (فصل في صلاة الميت)
 (الصلاة اذ كان) سبعة أحدها
 (نية كغيرها) أي كنية غيرها
 من الصلوات في حقيقتها ووقتها
 والا كفاء بنية الفرض بدون
 تعرض لكفاية وغير ذلك
 (ولا يجب) في الحاضر (تعيينه)

كذلك بل يكفي فيه أيضا الصلاة على من صلى عليه الامام ج ل والعتمده انه
في الغائب لا بد من تعيينه الا اذا قل اصل على من صلى عليه الامام وكذا لو
قال آخر النهار صلى على من مات باقطار الارض وغسل فانها تصح نظرا لعموم
والمفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله باسمه ونحوه) كاسم جنسه والاشارة
اليه (قوله ولم يشر اليه) أي ولم يكن التعيين بالاشارة اليه فلا يردان الاشارة من
جهة المعينات (قوله بخلاف ما اذا اشار اليه) ولو اشارة قلبية ح ف أي بخلاف
ما اذا عينه بالاشارة اليه بقلبه بأن لاحظ بقلبه خصوص الشخص بقطع النفاذ عن
اسمه ونسبه شوبري وشيخنا (قوله وان حضره وتى نواهم) قال جروبي ونحوه من
قوله نواهم أنه اذا حضرت جنازة أثناء الصلاة لم تكف بنيتها حينئذ فبعد سلامه يجب
صلاة أخرى عليه أي الميت الحاضر في الاتشاء قال الشيخ قد تقيد صحة الصلاة بعدم
تأثرها بتلك النية لكن قد يقال اذا عمدها مع العلم بعدم كفايتها كان متلاها بالوجه
البطلان بنيتها شوبري قال شيخنا وليست هذه المسئلة مكررة مع قوله فيما يأتي وتجاوز
على جنازة صلاة لان الكلام هنا في صحة النية وثم في الجواز فلا يلزم من صحة النية
الجواز وقوله أي نوى الصلاة عليهم أي وان لم يعرف عددهم قال الروماني فلو صلى على
بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح قال ولو اعتقد أنهم عشرة فبانوا
أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لان فهم من لم يصل عليه وهو غير معين قال
وان اعتقد أنهم أحد عشر فبانوا عشرة فالأمر المصحة قال ولو صلى على حي وميت
صحت على الميت ان جهل الحال والا فلا كمن صلى الظهر قبل الزوال أو على ميتين
ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت م وقوله أعاد الصلاة على الجميع قبده ق ل على
الجلال فقال ولو ذكر عددا فبانوا أكثر منه بطلت الصلاة على الجميع نعم لو أشار
اليهم لم تبطل كما قاله العلامة سم ومشي عليه شيئا (قوله وقيام قادر) شمل ذلك
الصبي والمرأة اذا صلي مع الرجال وهو الوجه خلافنا لما شري شرح م و يحرم على
المرأة القطع ويمنع منه الصبي ع ش (قوله لم تبطل صلاته للاتباع) روى زيد
ابن أرقم أنه صلى الله عليه وسلم كبر خمسا فالمراد للاتباع في بعض الاحيان (قوله
لم يتابعه) ما لم يكن مسبوقا فلان كان المأموم مسبوقا وتابعه في الزيادة المذكورة
وأني بواجبه من نحو القراءة عقب التكبيرات حسب له ذلك وتصح صلاته سواء أعلم
انها رائدة أو جهل ذلك لان هذه الزيادة جائزة للامام وبهذا فارق المسبوق المتابع
لامامه في الخامسة حيث فصل فيه بين الجهل فتصح أو العلم بالزيادة فتبطل
واذا اعتقد أن الزائد يبطل وأني به بطلت صلاته ولو إلى رفع يديه في الزيادة فالوجه

باسم أو نحوه ولا معرقته
بل يكفي تمييزه نوعا بركنية
الصلاة على هذا الميت أو على
من صلى عليه الامام (فان
عينه) كزيد أو رجل (ولم يشر)
اليه (فأخطأ) في تعيينه فبان
عمر أو امرأة (لم تصح) صلاته
لان ما نواه لم يقع بخلاف ما اذا
أشار اليه وتقدم نظيره في فصل
الاعتداء شروط وقوله ولم يشر
من زيادتي (وان حضر موتي
نواهم) أي نوى الصلاة عليهم
(و) فانيها (قيام قادر) عليه
كغيرها من القرائن (و) فالتها
(أربع تكبيرات) للاتباع
رواه الشيخان (فلا زاد عليها
لم تبطل) صلاته للاتباع رواه
مسلم ولاه انما زاد ذكر (أو
زاد ما معه) عليها (لم يتابعه)

أبـ لان لا نه غير مطلوب هنا في ما تقدم في العدة قاله الشيخ كغيره شو برى
والقياس انه لو والى بين الرابعة والخامسة ورفع يديه فيهما البطلان أيضا لان رفع
كل يد في المرة الخامسة يعمدة وهما حصلت الموالاة بين أربعة أفعال ع ش على م ر
وفيه نظر لان رفع اليدين بالتكبير الرابعة مطلوب (قوله أى لا تسن له متابعتها)
أى بل تكبره خروجا من خلاف من أبطل بها ع ش على م ر (قوله بل يسلم) أى
بنية المفارقة والابطال صلاته لانه سلام في أثناء القدوة فتبطل به كالسلام قبل تمام
الصلاة سم ع ش على شرح م ر (قوله وهو الانفصل) سواء كان الامام ساهيا
أو عامدا قل (قوله قرأها) الباء زائدة (قوله لتعلموا انها سنة) أى طريقة
واجبة وهو كقول الصحابي من السنة كذا فيكون مرفوعا (قوله لا بما في الاصل)
المعتمد ما في الاصل فيجوز اخلاء التكبير الاولى عن قراءة الفاتحة وجمعها مع الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية ومع الدعاء في الثالثة والاثنيان بها في الرابعة
ولا يجوز قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وباقيها في أخرى لعدم ورود شرح م ر وعلى
المعتمد اذا نقلها الغير الاولى هل يجب الترتيب بينها وبين واجب التكبير المنقول اليها
أم لا أقول الظاهر انه لا يجب واذا لم يجب فله أن يأتي بها قبل الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم مثلاً أو بعدها تمامها لا أنه يأتي ببعضها قبل وبعضها بعد فيمضي ظاهر
لاشترائط الموالاة ع ش فان قلت لم تعين الفاتحة في عملها الذي هو الاول مع ان
غيرها متعين في عمل بل ربما يقال تعينها في الاول اما اولى أو مسا وتعين الصلاة
في الثانية والدعاء في الثالثة فما الفرق قلت قد يفرق بأن القصد بالصلاة على الميت
الشفاعة والدعاء للميت والصلاة على النبي وسيلة لقبولها فتعين عملها الواردان فيه
عن السلف والخلف اشعاراً بذلك بخلاف الفاتحة فلم تعين لها محل بل يجوز خلوه
الاولى عنها وعن الذكر أصلاً وانضمامها الى واحدة من الثلاثة اشعاراً بأن القراءة
دخيلة في هذه الصلاة ومن ثم لم تسن فيها السورة وعلى كل حال لا بد منها ما بعد
الاولى أو غيرها لمخصص من حجر والشو برى لكن ناقش سم في هذا الفرق بأن القرآن
من أعظم الوسائل ولذا سن لرائر الميت أن يقرأ ويدعو وعدم سن السورة تخفيف
لأرق بطلب الاسراع بالجنازة فتأمل (قوله أو غيرها) أى ما لم يشرع فيها والاعتين
فليس له قطعها وتأخيرها الى غيرها م وشو برى وقال أيضاً قوله أو غيرها أى ولو غير
الرابعة كان زاد خامسة وقرأها فيها شو برى ومم (قوله وصلاة) وأقلها وأكملها
كافي لا تشهد فيجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا يجزئ هنا ما يجزئ في الخطبة
من الحاء شروا المأخى ونحوهما وظاهر كلام الاصحاب أنه لا يستحب ضم التسليم على

أى لا تسن له متابعتها في الزائدة
لعدم سنه الامام (بل يسلم
أو يقتضيه) ليسلم معه وهو
الا فضل لنا كذا المتابعة وتعبري
بزيادة من تعبيره بحسن
(و) رابعها (قراءة الفاتحة)
كثير ما من الصلوات ولان ابن
عباس قرأها في صلاة الجنازة
وقال لتعلموا انها سنة رواه
البخاري (عقب) التكبير
(الاولى) للاتباع رواه البيهقي
وهذا ما جزم به في اثنيان تبعاً
للجمهور ولظاهر نصين الشافعي
وهو المفتى به لا بما في الاصل
من انها بعد الاولى أو غيرها
ولا بما في الروضة كالسلام من
اعا بعدها أو بعد الثانية
(و) خامسها (صلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم) لخبر أبي
امامة أن رجلاً من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم

الذي اليها ولا يكره افراد الصلاة في هذه الحالة ويحمل كلامهم بكرة الافراد
في غير ما ورد النص بافراده وهو المعتمد عند مشو برى وعبارة حل هل يترك
السلام ولا يكره الافراد لطلب التفتيش انظره وفي كلام جبر استصحاب ذلك أي
السلام (قوله أخبروه) أي أبا امامة ع ش (قوله من السنة) أي الطريقة
الواجبة (قوله وتسبب الصلاة على الآل) أي مع الصلاة على النبي والآل والترتيب
بين ما ذكر فيقول الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد وآل محمد وعقبهما أي
عقب الصلاة على الآل وهذا هو الظاهر (قوله ودعاء الميت) أي مخصوصه ولو غير
مكلف ومن بلغ مجنوننا واستمر إلى الوقت كذلك إلا في الصغير فإنه يأتي فيه بما ثبت
عن الشارع وإن لم يكن فيه دعاء مخصوصه كما سيأتي وفي شرح الإرشاد تجزئ دعاء
الميت بخصوصه ولو طافا فيما يظهر من إطلاقهم حل قال في النسخة لأنه وإن قطع له
بالجنة تزيد مرتبته فيها بالدعاء كالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم والظاهر من
الدعاء له بالآخرى لا ينصوا اللهم احفظ تركته من الظلمة وعلم من قولهم الدعاء له
بخصوصه أنه لا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويكفي اللهم اقض دينه لأنه به ينفلت
حبس نفسه حل (قوله وليس تخصيصه الخ) يمكن أن يقال بل تخصيصه بها
دليل واضح وهو الخبر الآتي عن أبي امامة لأن الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكرها
أن تكون بعد تكبيرة على الترتيب الذي ذكره لأن تلك الجملة تنوّل قبل التكبيرات
أو بعدها أو بعد واحدة مثلا فقط فتقوله فيه ثم يصلي على النبي معناه بعد الثانية
فيكون قوله ثم يخص الدعاء للميت معناه بعد الثالثة فأمل سم على جبر وفيه أن قوله
لأن الظاهر الخ يدل على أن الحديث ليس نصافي ذلك فلا يكون دليلا وانحصار
يصدق بجميع الجملة في تكبيرة قال في المجموع وليس تخصيص ذلك إلا مجرد الاتباع
أه ولم يقل الشارع فيه كالذي قبله لفعل السلف والخلف وقد قاله في شرح الروض
حل (قوله في كيفية) فلا يزيدو بركاته مر ع ش وقوله وتعدده أي خلافا
لأن قال يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه وإن قال في المجموع أنه الأشهر
فإن اقتصر على واحدة أتى بها من جهة يمينه كما في ع ش على مر (قوله وغيرهما)
من أنه يرى خذ الخ (قوله وسن رفع يديه في تكبيراتها) أي وإن اقتدى بمن
لا يرى الرفع كالحنفي فيما يظهر لأن ما كان مستنونا عندما لا يترك الخروج من الخلاف
وكذا الواقدي به الحنفى لأجل المذكورة أي فلو ترك الرفع كان خلافاً للآل على ما هو
الأصل في ترك السنة إلا ما نصوا فيه على الكراهة وأما ترك الأسرار فقياس ما مر
في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الأسرار الكراهة هنا ع ش على م ر

أخبروه أن الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في صلاة
الجماعة من السنة رواه الحاكم
ومعه على شرط الشيخين
(عقب الثانية) لفعل السلف
والخلف وتسبب الصلاة على
الآل فيها والدعاء للمؤمنين
والمؤمنات عقبها والحمد قبل
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم (و) سادسها (دعاء
الميت) اللهم ارحمه (عقب
الثالثة) قال في المجموع ولا يجزئ
في غيرها بخلاف قال وليس
لتخصيصها دليل واضح
(و) سابعها (سلام كغيرها)
أي كسلام غيرها من الصلوات
في كيفية وتعدده وغيرهما
(وسن رفع يديه في تكبيراتها)
حد ومنكبيه ويضع يديه
بعد كل تكبيرة تحت صدره
كغيرها من الصلوات (وتعوذ
لأنه) للقراءة (واسرار به

(قوله وبقرأة ودعاء) خرج بهذه المذكورات التكبير والسلام فيصير بهما افتحاه
 الامام والمبلغ لا غيرهما كما في شرح مدر (قوله ثم يخص) وفي نسخة يخص وهي الا وفق
 بقوله المبيت (قوله ويقاس بام القرآن الباقي) أي في المخافة (قوله وترك افتتاح
 وسورة) وحينئذ يقال لنا صلاة واجبة يستحب فيها ترك السورة أو قراءة شيء من
 القرآن بعد الفاتحة حل وقال العلامة الشوبري وينبغي ان المأموم اذا فرغ من
 الفاتحة قبل امامه تسن له السورة لانها أولى من وقوفه ساكتا فله في الايعاب
 سم وقال ع ش ينبغي ان الاقرب خلافه بل يدعو للمبيت لان المقصود من الصلاة
 عليه الدعاء له وان لم تكن الأولى معه وكذا الوفرغ من الصلاة على النبي قبل تكبير
 الامام ما بعدها من انه ينبغي اشتغاله بالدعاء المذكور أو بكرر الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم لانها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وقوله بل
 يدعو للمبيت كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد
 الثالثة لكنه لا يجزى عما يقال بعدهما اه (قوله مبنية على التقفيف) أي
 وان صلى على غائب وقبرين كهما أيضا لان شأنها البناء على التقفيف م ر وزى
 خلافاً لبحر (قوله وأن يقول في الثالثة) أي ندباً حيث لم يخص تغير المبيت والواجب
 الاقتصار على الاركان تحفه شوبري (قوله وصغيرنا) أي اذا بلغ واقترف الذنب
 أو المراد الصغير في الصفات أو المراد الصغير حقيقة والدعاء بالمغفرة لا يستلزم وجود
 ذنب بل قد يكون بزيادة درجات القرب كما يشير اليه استغفاره صلى الله عليه وسلم
 في اليوم واليلة مائة مرة جبري الدر المنصور عن ابن سيرين (قوله فأحبه على
 الاسلام) لا يخفى مناسبة الاسلام للحياة والايمان للوفاة لان الاسلام كناية عن
 الصلاة والصوم وغيرهما وهي في الحياة والمراد الاسلام الكامل الذي يزيد بزيادة
 الاعمال والايمان هو التصديق القلبي والمقصود أن يكون من لباسه عند الوفاة شيئاً
 (قوله اللهم هذا عبدك) قضيته أنه لو اقتصر على قوله اللهم اغفر لحينا الخ لم يكف
 وهو الموافق لما مر من انه يجب الدعاء للميت بخصوصه وأنه لا يكتفى الدعاء للمؤمنين
 والمؤمنات ع ش على مدر (قوله عبدك مرفوع) أو منصوب بارحم (قوله
 وابن عبدك) يعني أباه وأمه قال مدر فان لم يكن له أب أب كان ولد زناً فالقياس
 أن يقول وابن أمك (قوله من روح الدنيا وسمتها) قطع أولهما كما في شرح مدر
 ولعله انما اقتصر عليه لكونه الافصح والافيعر في الروح الضم كإقراءه في قوله تعالى
 فروح ورب جان وفي السعة الكبر وقد نظم ذلك الدنوشري فقال
 وسعة بالفتح في الاوزان والكسر محكي عن الصافاني

وبقرأة ودعاء) لئلا أو نهارا
 روى النساءى باسناد صحيح عن
 أبي امامة أنه قال من السنة
 في صلاة الجنازة أن يكبر ثم يقرأ
 بأم القرآن مخافة ثم يصلي على
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 يخص الدعاء للميت ويسلم
 ويقاس بأم القرآن الباقي
 (وترك افتتاح وسورة) لطولها
 وصلاة الجنازة مبنية على التقفيف
 وذ كر من الاسرار بالعود
 والدعاء مع سن ترك الافتتاح
 والسورة من زيادتي (وأن يقول
 في الثالثة اللهم اغفر لحينا الى
 آخره) تتمه كما في الاصل وميتنا
 وشاهدنا وخائبنا وصغيرنا
 وكبيرنا وذكرنا وأنشأنا اللهم
 من أحبيته منا فأحبه على
 الاسلام ومن توفيته منا فتوفه
 على الايمان رواه أبو داود
 والترمذي وغيرهما وراد غير
 الترمذي اللهم لا تحرمنا أجره
 ولا تقننا بعده (ثم اللهم هذا عبدك
 الى آخره) تتمه وابن عبدك
 خرج من روح الدنيا وسمتها

عش على مر (قوله أي نسيم ريجها) من إضافة الأخص إلى الأعم إذا التسميم
نوع من الريح فهو تفسير الروح وما بعده تفسير السعة فهو لف ونشر مرتب (قوله
ومحبوبه) وأحبائه المشهور في محبته وأحبائه الجبر ومحبوز رفته يجعل الواو للحال
حل (قوله أي ما يحبه) هو بضم الياء وكسر الحاء من أحب ومحبوز فتح الياء
وكسر الحاء من حب لغة في أحب فهو تفسير الأول أي الشيء الذي يحبه عاقلًا كان
أو غير عاقل فلذا عبر فيه بما وقوله من يحبه تفسير الثاني ولا يكون إلا عاقلًا فعبر فيه
عن كماله إذ وعن قل على الجلال قوله أي ما يحبه ومن يحبه الضمير المستتر فيهما
الميت والبارز محبوب الميت من عاقل وغيره اه فكان عليه البراز والضمير المستتر
في قوله ومن يحبه راجع إلى الواقعة على الشخص المحب والبارز راجع للميت (قوله
وما هو لاقية) قال جبري من جرائعه أن خيرًا فخير وان شرًا شر وهي أعم من قول
المصنف أي من الأحوال (قوله كان يشهد) في معنى التعليل لما قبله أي دعونا لك
لأنه كان يشهد أن لا إله إلا أنت أي بحسب ما نعلم منه وقوله وأنت أعلم به أي منا وهو
تفويض الأمر إليه تعالى خوفاً من كذب الشهادة في الواقع وقيل أنه تبرأ من عبادة
الجزم قبله (قوله اللهم أنه نزل بك) أي صار ضيقاً عندك وأنت أكرم الأكرمين
وضيف الكرام لا يضام شرح مر (قوله وأنت خير منزول به) الضمير راجع إلى الله
تعالى فيجب إفراده وتذكيره مطلقاً أي سواء كان الميت ذكراً أم أنثى وسواء كان
مثنى أو جموعاً ومن الناس من يغلط في ذلك فيذكر مع المذكر ويؤثث مع المؤنث
فإن تعبدوه وعرفي معناه كفر قاله المسلمة زى وغيره واعترض بأن الضمير مائد على
موصوف محذوف والتقدير خير كريم منزول به أي تنزل بذلك الكريم الضيفان فان
قدرت ذلك المحذوف جمعا كان الضمير جمعا كان قول خير كرماء منزول بهم أي بتلك
الكرماء فالمدار على القدر ولا ينظر للميت كما قاله شيخنا العثماني وقال حنف وهو
متعين وما وقع في كلام الحواشي من رجوعه لله لا يظهر أصلاً ويمحور تقدير الموصوف
مؤثثاً بأن يكون التقدير وأنت خير ذات ينزل بها الضيفان وقوله لا يظهر لأنه يصير
التقدير عليه وأنت يا الله خير منزول بالله وهذا المعنى له (قوله وأصبح فقيراً) أي
صار شديد الفقر إلى رحمتك والافتقار فقير حال الحياة أيضاً (قوله وقد جئتكم) هل ذلك
مخصوص بالامام كالقنوت وإن غيره يقول جئتكم شافعاً أو هو عام في الامام وغيره
فيقول المنفرد بلفظ الجمع فيه نظر والأقرب الثاني تباعاً لا دارد ولأنه ربما شاركه
في الصلاة عليه ملائكة وقد يؤيد ذلك ما ذكره من أنه حصر الذين صلوا عليه صلى
الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون ألفاً يعني من الأنس والجن ومن الملائكة ستون ألفاً

أي نسيم ريجها واتساعها
ومحبوبه وأحبائه فيها أي ما يحبه
ومن يحبه إلى ظلمة القبر وما هو
لاقيه أي من الأحوال كان
يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً
عبدك ورسولك وأنت أعلم به
الله أنه نزل بك وأنت خير
منزول به وأصبح فقيراً إلى رحمتك
وأنت غني عن عذابه وقد
جئتكم راعين اليك شفعا
له اللهم

لان مع كل واحد ملكين ومعنى جنتك توجه اليك أو قصدك اه ع ش وبرماوى
(قوله ان كان محسنا) وقوله وان كان مسينا هذا يقوله في غير الانبياء ويأتى فيهم بما
يتاسبهم كما قررهم شيخنا وقال البرماوى بل يقال في حق الانبياء أيضا ويكون من
باب حسنات الابرار سيئات المقرين وفي اطراف مانصه هل ياتى بهذا الدعاء وان
كان المصلى عليه نبياً كعيسى والخضر عليهم الصلاة والسلام نظراً للوارد أم لا بل يأتى
بما هو لائق بالجلال كالأهم أكرم نزل الخ فيه نظراً والقرب الاول نظراً للوروده ويكون
ان فيه مجرد التعاليق وهي لا تستلزم الوقوع وتسليم بقائه على ظاهره ففصل الشيئة
في حقهم على ما يمد مثله ذنباً في حقهم بخلاف الاولى (قوله ولقه) أى أعطه
تكرماً ويجوز فيها كسر الهاء مع الاشباع ودونه وسكونها وكذا في قوله وقفه شوبرى
(قوله فتنة القبر) سؤال المسكين) أى الفتنة المترتبة على السؤال وقيل العذاب
وقيل فتنة الشيطان (قوله وما في الارض) أى باعد بمعنى ان ضمة القبر تكون عليه
سهلة لا بمعنى انه قد يكون مرتفعاً عن الارض برماوى (قوله عن جنبيه) بدون فوجدة
من جنبيه وبمثلثة فتنة فوقية مع ضم الجسيم وهي أولى لعمومها لجميع البدن
(قوله من عذابك) هو شامل لذاب القبر ولما في القيامة واعيد باطلاقه بمد تقييده
بما تقدم اهتماماً بشأنه اذ هو المقصود من هذه الشفاعة برماوى (قوله انى جنتك
يا أرحم الراحمين) وروى مسلم عن عوف بن مالك قال قام النبي صلى الله عليه وسلم يصلى
على جنازة فسمعه يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع
مدخله واغسله بماء ونيل وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس
وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته رقه فتنة القبر
وعذاب النار قال عوف فتميت أن أكون أنا الميت والمراد بإبدال الزوج ولو تقديراً
أو صفة فيدخل فيه من لم يتزوج ومن يتزوج من الخور العين لأن بنات آدم أفضل
منهن واسكن انسان من بنات آدم تنان فقط قل على الجلال (قوله جمع الشافعى)
قال الشيخ عميرة يريد انه لم يرد في حديث واحد هكذا سمع ع ش على م ر (قوله
وهذا في البائع الذكر) أى وكذا الوصل على جماعة لانه قد يشار بها الواحد
لجمع ولفظ العبد مفردة ضاف فيهم افراد من أشير اليه (قوله على ارادة الشخص)
هل المراد انه يلاحظ ذلك أو انه وان لم يلاحظ يحمل على الارادة المذكورة الوجه وناق
لشيخنا الاول شوبرى (قوله واما الختلى) وكذا من لم تعرف ذكوره ولا أنوثته
حل (قوله بالملوك) ونحوه كالنسيمة والمخلوق والشخص والنسيمة كما في المختار تطلق
على الانسان وعلى الروح اه (قوله وأن يقول في صغير) أى سواء مات في حياة

ان كان محسنا فزددى احسانه
وان كان مسيئاً فتجاوز عنه
ولقه برحمتك رضاك وقره فتنة
القبر وعذابه وافصح له في قبره
وما في الارض عن جنبيه ولقه
برحمتك الا الا من من عذابك
حتى تبعته آمناً الى جنتك
برحمتك أرحم الراحمين جمع
الشافعى رضى الله عنه ذلك
من الاحاديث واستحسنه
الاصحاب وهذا في البالغ الذكر
أما الصغير فسيأتى ما يقول
فيه وأما المرأة فيقول فيها هذه
أنتك وبنت عبدك ريتون
ضما فرها أو يقول مثل ما مر
على ارادة الشخص أو الميت
وأما الختلى فقال الاسنوى
المتجه التعريف به بالملوك ونحوه
(و) أن (يقول في صغير مع)
الدعاء (الاول اللهم اسع له)
أى الصغير (فردانه بويه) أى
سابقاً

أبوهم أم بعدهما أم بينهما وقال الزركشي محله في الأبوين الحيين المسلمين فإن لم يكونا
كذلك أتى بما يقتضيه الحال وهذا أولى شرح م ر (قوله مهيا لمصالحهما) من
الشفاعة والخوض (قوله وسلفا السلف هو السابق مطلقا) أي سواء كان مهيا
للمصالح أم لا فعمدته على فرط من عطف العام على الخاص (قوله وذخرا) شبه
تقدمه لما بشيء نفيس يكون إمامهم مدخلا إلى وقت حاجتهم إليه بشفاعته لهما حجر
(قوله بذال معجزة) هو كذلك بالنسبة لأمور الآخرة كما هنا وأما في أمور الدنيا فبالهمة
(قوله وعظلة) اسم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أي واعظا والمراد به وبما بعده
غايته وهو الضفر بالمطوب من الخير وثوابه فسقط التنظير في ذلك بأن الوعظ التذكير
بالعواقب وهو ما قد انقطع بالموت أي فلا يتأق فيما إذا سلك أبوهم ميتين شرح م ر
وشو برى هذا والظاهر أنه مصدر كعدة لأنه عوض من المحذوف التاء (قوله واعتبارا)
أي يعتبران بموته وفقده حتى يحمل ما ذلك على صالح العمل وقوله وثقل به أي بثواب
الصبر على فقده أو الرضى به وهذا لا يتأق في الكافرين وقوله وأفرغ لا يتأق في الميتين
(قوله ولا تفتنهما بعده) وإتيان هذا في الميتين صحيح إذا الفتنة يكنى بها عن العذاب
أه حجر (قوله وتقدم في خبر الحاكيم الخ) أي فالصغير في كلامه شامل للسقط
وهذا دليل على الدهاء لوالديه كما يدل عليه عبارته في شرح الروض شيخنا ومثله في حل
وعبارة شرح م ر ويشهد له دعاء ما في خبر المغيرة السقط يصلى عليه ويدعى
لوالديه بالعافية والرجة فيمكن في العفل هذا الدعاء ولا يعارضه قوله لا بد من
الدعاء لله بحد ربه أي لشبوت هذا بالنص اه ولو شئت في بلوغه فالأحسن الجمع
بين هذا والدعاء بخصوصه احتياما ح ل (قوله وأن يقول في الرابعة) أي ندبا
لأنه لا يجب بعد الرابعة شيء فلو سلم عقبها جازح في (قوله وأجر المصيبة) أي
لأن المسلمين في المصيبة كالشيء الواحد شرح م ر (قوله في أخرى) بأن شرع
الأمم في الثالثة والمأموم في الأولى أو شرع الإمام في الرابعة والمأموم في الثانية
ولا يتصور غير هذين كما ذكره البرماوى وعش على م ر وفي حاشيته على هذا
الشارح وظاهر أن الأخرى لا تحقق إذا كان معه في الأولى إلا بالكبيرة الثالثة
فإن المأموم مطالب منه أن يتأخر عن تكبير الإمام فإذا قرأ الفاتحة معه وكبر الإمام
الثانية لا يقال سبقه بشيء اه (قوله كنسيان) أي لقراءة ثم تذكروها
لأن الصلاة أو الاقتداء لأن الوجه في هذا أنه لا يضر الخلف بجميع التكبير كالونسي
في غيرها فإنه لا يضر ثم ولو بجميع الركعات كما هو ظاهر شو برى ومثله حل وحيث
فكلام الشارح لا ضعف فيه فندفع قول زى نقلا عن حجر الوجه عدم البطلان

مهيا لمصالحهما في الآخرة
(الآخره) تتمه كما في الأصل
وسلفا وذخرا بذال معجزة وعظلة
أي موعظة واعتبارا وشفيعا
وثقل به موازينهما وأفرغ
الصبر على قلوبهما زاد في
الروضة كاسلها ولا تفتنهما بعده
ولا تحرمهما أجره وتقدم في خبر
الحاكم أن السقط يدعى
لوالديه بالعافية والرجة
(و) أن يقول في الرابعة اللهم
لا تحرمنا فتح التاء وضما
(أجره) أي أجر الصلاة عليه
أو أجر المصيبة (ولا تفتنهما بعده)
أي بالابتلاء بالمعاصي لفعل
السلف والخلف ولأن ذلك
مناسب للمحال (ولو تخلف)
عن إمامه (بلا عذر بتكبيره)
حتى شرع إمامه في أخرى بطلت
صلاته (إذا اقتداء هنا إذا
يظهر في التكبيرات وهو تخلف
فاحش يشبه الخلف بركعة
فإن كان ثم عذر كنسيان لم تبطل
صلاته بتخلفه بتكبيره بل
بتكبيره على ما اقتضاه
كلامهم

بالتأخير لعذر مطلق سواء كان التغلف بتكبيرتين أو أكثر لانه لو نسي متأخراً عن
 امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهذا أولى اه وهذا أى كلام رى مبنى على
 ان المراد بقول الشارح كفسيار نسيان للصلاة لا للقراءة حل ونحن نقول المراد
 بالنسيان فى كلامه نسيان القراءة ثم تذكروا واشتغل بقراءة تساحتى كبر امامه
 تكبيرتين بأن شرع فى الرابعة ويكون قوله بل بتكبيرتين غير ضعيف كذا ذكره
 ع ش على م وتختلفه للقراءة انما هو على طريقة من يعينها عقب الاولى (قوله
 والظاهر انه لو تقدم الخ) أى تقدم عمداً فى هذا البحث نظروا زيادة الخامسة فى غير
 ما نحن فيه محض ذكر لا يلزمه محذور بخلافه هنا فانه يلزمه محذور وهو فحش المخالفة
 لما قرر من قصر مجهم بأن التقدم أفحش من التغلف وقد نصوا فى التغلف بتكبير
 على البطلان والتقدم بها كذا فى الاولى جبر وهذا والمعتد مدزى وعبارة شرح م
 ولو تقدم على امامه بتكبير عمداً بطلت صلاته (قوله ولهذا لا تبطل بزيادة خامسة)
 أى تكبير خامسة عمداً الاشارة راجعة للمعنى الذى يفهم من الغاية وهو عدم
 اعتبار التزويل لقوله وان نزلوها الخ فى قوة قوله ولا ينظر لتزويلها بزيادة ركعة ولهذا
 أى واعدم اعتبار التزويل لا تبطل الخ ولو اعتبر التزويل لبطلت بالخامسة وليس
 فى قوله ولهذا لا تبطل حجة عند التأمل لان الخامسة محض ذكر بخلاف التقدم فان
 فيه مخالفة (قوله أولى من قوله كبر) لانه يؤهم ان صلاته لا تبطل بالاتمام التكبير
 مع انها تبطل بمجرد الشروع فيها شيئاً (قوله ويكبر مسبوق) المراد به من تأخر
 احرامه عن احرام الامام فى الاولى أو عن تكبيره فيما بعدها وان أدرك من القيام
 قدر الفاتحة أو أكثر بدليل قوله ويقرأ الفاتحة وقوله فلو كبر الخ برماوى (قوله
 ويقرأ الفاتحة) أى جوازاً كذا قاله سم على جبر والمعتد الوجوب لان الخلاف
 انما هو فى المراتق وأما المسبوق فيتعين عليه قراءتها كذا الحق مؤلفه آخرا زى
 لمكن كلام الشارح الا فى بخلافه وبعضهم ضعف كلام الشارح الا فى ويؤيده
 كلام زى وعبارة فى ل على الجلال اعتمد شيخنا بالوجوب وان هذا مستثنى مما تقدم
 اننا نظر السقوطها هنا فلا يكبر حتى يقرأها أو يقرأ قدر ما أدركه منها قبل تكبير
 الامام حتى لو قصد تأخيرها لم يعتد بقصده وكذا لا يعتد بتكبيره لو كبر من غير قراءتها
 مع امكانها وقد يقال انما سقطت هنا عن المسبوق نظراً الى ان هذا محلها الاصل
 وان لم يتعين فيه فلا حاجة للاستثناء اه (قوله وهذا ظاهر) أى محل كونه يقرأ
 الفاتحة وجواباً ل (قوله لا على القول بأنها تجزىء عقب غيرها) كذا قبل
 وقد يقال بل يأتى على ما صححه النووي أيضاً لانها وان لم تعين لها أى منصرفه اليها

والظاهر انه لو تقدم عليه بتكبير
 لم تبطل وان نزلوها بزيادة ركعة
 ولهذا لا تبطل بزيادة خامسة
 وأكثر كما روى فى شرع أولى
 من قوله كبر (ويكبر مسبوق
 ويقرأ الفاتحة وان كان امامه
 فى غيرها) رعاية لترتيب صلاة
 نفسه وهذا ظاهر على القول
 بتعين الفاتحة عقب الاولى
 لا على القول بأنها تجزىء عقب
 غيرها

الآن يصرفها عنها بتأخيرها فجزى السقوط نظار ذلك الأصل نعم قوله ويقرا
 القاتحة ان اراد به الوجوب لا يأتي الا على الضعيف فلهذا ترك التنبيه عليه لعدم بهاه
 جبري (قوله كما اشار اليه الخ) قد يجاب بان محلها الاصل عقب الاولى فيراعي
 شوبري (قوله تابعه في تكبيره) أي ما لم يشتغل بتعوذ والا تخلف وقراءة تدره
 قال شيخنا وتحريره انه اذا اشتغل بالتعوذ فلم يفرغ من القاتحة حتى كبر الامام الثانية
 لرمه التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون مختلفا بعد ان غلب على ظنه أنه يدرك
 القاتحة بعد التعوذ والا غير معذور فان لم يتمها حتى كبر الامام الثالثة بطلت صلاته
 حل ومرد قال ع ش عليه وينبغي أن يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافق للقراء
 في الاولى وجمع بينهما وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر
 الامام قبل فراغه منها فتخلف لا تمام الواجب عليه اه (قوله وسقطت القراءة
 عنه) أي ما لم يقصد تأخيرها الغير الاولى حل وقال الشوبري بل وان قصد تأخيرها
 لغيرها خلافا لبعض المتأخرين (قوله من تكبيره وذكر) أي وجوبه في الواجب
 ونذر في المندوب وخالف تكبيرات العيد حيث لا يأتي بمافاته منها فان التكبيرات
 هنا بمنزلة أفعال الصلاة فلا يخللها وفي العيد سنة فسقطت بفوات محلها
 شرح مر (قوله وسن أن لا ترفع جنازة) أي والمخاطب بذلك هو الولي فيأمرهم
 بتأخير الحمل فان لم يتفق من الولي أمر ولا نهى استحب التأخير من المباشر للحمل
 فان أرادوا الحمل استحب للأحاد أمرهم بعدم الحمل ع ش على مر (قوله ولا يضر
 رفعها قبل اتمامه) أي وان حاولت عن القبلة لانه دوام وان زاد ما بينهم ما على ثلاثمائة
 ذراع وان حال بينهما حائل أي دواما حل ولو أجزم على جنازة وهي سائرة مع
 بشرط أن تكون لجهة القبلة عند التحرم فقط وعدم الحائل ابتداء وان لا يزيد ما بينهما
 على ثلاثمائة ذراع الى تمام الصلاة ولا يضر الحائل بينهما في الاثناء ولا تشترط
 المحاذاة أي على المعتمد خلافا للشارح فانه مبني على ضعف زى (قوله شروط غيرها)
 أي الشروط العامة فلا يقال من جملة الصلوات الجمعة والجماعة فيها شرط أي فلا
 يجب الجماعة في صلاة الجنازة بل تستحب اه كما في حل وشرح مر (قوله مما يتأتى
 منها محييه) كاستقبال القبلة بخلاف دخول الوقت الشرعي شوبري ح ف (قوله
 وتقدم طهره) أي طهر ما اتصل به مما يضر في الحي فنهض فحياسه على رجل ثابت
 والميت مروط عليه نعم لا يضر اتصال نجاسة به في القبر لانه كالتجارية وهو لا يمنع صحة
 الصلاة عليه قل (قوله كسائر الصلوات) عبارة شرح الروض لان الصلاة
 عليه كالصلاة منه والظاهر ان قوله كسائر ارجع لقوله شروط غيرها ولقوله وتقدم

كما اشار اليه الرافعي (قوله كبر
 امامه) أخرى (قبل قراءته
 لها) سواء أشرع فيها أم لا
 (تابعه) في تكبيره وسقطت
 القراءة عنه (ونذارك الباقي)
 من تكبيره وذ كره بعد سلام
 امامه) كما في غيرها من الصلوات
 ويسن أن لا ترفع الجنازة
 حتى يتم السجود ولا يضر
 رفعها قبل اتمامه (وشروط)
 لعصمها (شروط غيرها) من
 الصلوات كطهر وسن وغيرها
 مما يتأتى محييه هنا (وتقدم
 طهره) جاء أو تراب كسائر
 الصلوات ولانه المنقول عن
 النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
 تعذر) كان وقع بحفرة وتعذر
 اخراجه وطهره (لم يصل
 عليه)

طهره (قوله لفقد الشرط) وهو تقدم طهره (قوله وأن لا يتقدم عليه) أي على المحل الذي يتيقن كون الميت فيه أن علم ذلك والا فلا يتقدم على شيء من القبر لأن الميت كالإمام وأنظر بما إذا اعتبر التقدم هنا وبقي أن يقال إن العبرة هنا بالتقدم بالعقب على رأس الميت فليراجع ع ش على م ر (قوله وأن يجمعهما مكان واحد) تقدم في الجماعة تفسير هذا الشرط بعدم طول المسافة بينهما ما في غير المسجد وعدم حائل يمنع مروراً أو رؤية فقوله وأن لا يزيد الخ عطف خاص على عام أو عطف لازم على ملزوم وقيل عطف تفسير ويزاد عليه وأن لا يكون بينهما ما حائل كما تقدم في الاقتداء ومحل ذلك في الابتداء وأما في الدوام بأن رفعت الجنائزة في أثناء الصلاة وزاد ما بينهما على ما ذكر أحوال حائل بينهما فلا يضر ذلك لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء ولا يضر وضع الخشبة المعروفة على الجنائزة خارج المسجد في حال الصلاة خلافاً لما يفهم من ظاهر عبادة م ر وغيره بخلاف الاقتداء خارج المسجد فيضرب الباب المغلق بين الإمام والمأموم ويفرق بأن من شأن الإمام الظهور ومن شأن الميت الاستتراف وحاصل المعتمد في غطاء النعش أنه لا يضر في المسجد مطلقاً وإن سمر وفي غيره لا يضر إلا أن سمر فلا يضر الربط بالحزام كما قرره شيخنا المذكور (قوله تزيلاً للميت منزلة الإمام) يؤخذ منه كراهة مساواة المصلي له شرح م ر (قوله وتكره قبل تكفينه) أي فلا تحرم ولو بدون ستر العود والاولى المبادرة بالصلاة عليه على هذه الحال فإن خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس كدم أو نحوه ع ش على م ر (قوله والقول به) أي بعدم اشتراط تقدم التكفين على الصلاة مع اشتراط تقدم الغسل وحاصل أن يقال لم يشترط تقدم الغسل على الصلاة ولم يشترط تقدم التكفين مع أن العلتين المذكورتين في الغسل موجودتان في التكفين كما قرر شيخنا وقوله مع أن المعنيين السابقين وهما قياسه على سائر الصلوات وكونه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويكفي في إسقاط فرضها ذكر) أي ولو واحداً وان لم يحفظ الافتحة ولا غيرها ووقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها فيما يظهر لأن المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس الخطابين وقد وجدت حجروني ما لو كان لا يحسن إلا الافتحة فقط هل الأولى أن يكررها أو لا فيه نظر والأقرب بل المتعين الأول لتبنيهما مقام الادعية ع ش على م ر (قوله ولو صبياً مميّزاً) ولو مع وجود الرجال وفارق ذلك عدم سقوط العرض به في رد السلام بأن السلام شرع في الأصل للإعلام بأن كلا منهما سالم من الآحراء من منه وأمان الصبي لا يصح بخلاف صلاته شرح م ر (قوله ولأن الصبي) لعل وجه تطبيق هذا على المدعى أن الصبي لما صليح أن يكون أماً للرجال أي والمرأة

لفقد الشرط وتعبير بالطهر هنا وفيما يأتي أعم من تعبيره بالغسل وإن وافقته في بعض المواضع (وأن لا يتقدم عليه) حالة كونه (حاضراً ولو في قبر) وأن يجمعهما مكان واحد وأن لا يزيد ما بينهما في غير مسجد على ثلثمائة ذراع تقريباً تزيلاً للميت منزلة الإمام (وتكره) الصلاة (قبل تكفينه) لما فيها من الإضرار بالميت فتكفينه ليس بشراً في صحتها والقول به مع اشتراط تقدم غسله قال السبكي يحتاج إلى دليل مع أن المعنيين السابقين موحودان فيه ويفرق بأن اعتناء الشارع بالطاهر أقوى منه بالاستتراف ليل جواز نبش القبر للطهر لا للتكفين وصحة صلاة العاري العاجز عن الستر بلا علة بخلاف صلاة المحدث (ويكفي) في إسقاط فرضها (ذكر) ولو صبياً مميّزاً الحصول المقصود به ولأن الصبي يصلح أن يكون أماً للرجل (لا غيره) من خشي وأنثى (مع وجوده) أي الذكر لأن الذكر أكل من غيره فدعاؤه أقرب إلى الإجابة وفي عدم سقوطها بغير ذكر

لا تصلح لذلك كان الصبي أرفع رتبة منها فلهذا سقط به الغرض دونها (قوله مع وجوده) أي بعمل الصلاة ومن نسب اليه كخارج السور القريب منه أخذ اسمها يأتي عن الوافي جركذا في ع ش وفي قل على الجلال أن المراد بوجوده وجوده في محل يجب السعي منه للجهة بسماع النداء (قوله ذكرته في شرح الروض) حاصله أنه كيف يقال بعدم الاكتفاء بالراءة مع وجود الصبي مع أنها المخاطبة بالهالة دونه وأجيب بأنه قد يحاطب الشخص بشيء ويتوقف فعله على شيء آخر وهو هنا فقد الذكر ولم يوجد فالواجب عليهم حينئذ أمر الصبي بالصلاة فإن امتنع بعد الأمر والضرب صلت النساء وسقط الغرض شرح م ر وس ل فإن حضر بعد صلاتهن أو بعد صلاة واحدة منهن رجل لم يجب عليه إسقاط الغرض من ولو حضر بعد الشروع وقبل فراغها فهل تلزمه الإعادة لأن الغرض لم يسقط بعد أول محل تردد ولا بعد القول بالآزوم شو برى وتضمن الجماعة للنساء وحدهن على المعتد وتقع صلاتهن مع الاكتفاء بغيرهن نافذة كما في قل ولو اجتمع خذني وامرأة لم تسقط به ساعته لاحتمال ذكرته وإذا اجتمع خذنا لا بد من صلاة الجميع ولا يكفي واحد لاحتمال أن يكون أثنى ومن لم يصل ذكر كما ذكره الشيخ م س ل (قوله اثم الدافون) أي والراضون بذلك أن لم يكن عذر ح ل (قوله وتصح على قبر غير نبي الخ) أي ولو بعد بلاء الميت شو برى وسقط بها الغرض على المعتد بشرح م ر وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين المقبرة النبوية وغيرها وفي النبوشة مشكل للعلم بنجاسة ماتحت الميت فلعل المراد غير النبوشة فليراجع ع ش على م ر وتقدم عن قل خلافة حيث قال نعم لا يضر اتصال نجاسة به في القبر لأنه كنفجباره وهو لا يبع صحة الصلاة عليه ويفرق بين محتها على القبر وعدم محتها على الجنائزة المستمرة عليها ألقية بورود النص في القبر دونها ح ل مخصصا ه (قوله بخلافها على قبر نبي) أي بخلافها على نبي في قبره فلا تصح (قوله لخبر لعن الله اليهود الخ) دلالة هذا على المدعي انما هو بطريق اقياس لان اليهود والنصارى كانوا يصلون المكتوبة لقبور الانبياء والمدعي هنا صلاة الجنائزة فتقاس على المكتوبة التي ورد اللعن فيها وقوله اتخذوا يشعرون بالسكر وروا المدعي هنا نعم وقوله مساجد أي قبل يصلون اليها قال السيوطي هذا في اليهود واضح لان نبيهم وهو موسى مات وفي النصارى مشكل لان نبيهم عيسى لم تقبض روحه الا أن يقال انهم أنبياء بزعمهم كالحواريين ومريم اه أو المراد بالانبياء ما يشمل الصالحاء شيخنا ح في (قوله اتخذوا قبورا أنبياءهم مساجد) أي بصلاتهم اليها كذا قالوا وحينئذ في المطابقة بين الدليل والمدعي نظر ظاهر لان المدعي

مع وجود الصبي كلام ذكرته في شرح الروض وقولي لا غيره مع وجوده أعم من قوله ولا تسقط بالنساء وهناك رجال (ويجب تقديمها على دفن) فان دفن قبلها اثم الدافون وصلى على القبر (وتصح على غير قبر نبي) لا لأباع رواء الشيعان سواء أدفن قبل الصلاة عليه أم بعدها بخلافها على قبر نبي لخبر الشيخين لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبياءهم مساجد

الصلاة عليه لا إليه إلا أن يقال إذا حرمت الصلاة إليه حرمت الصلاة عليه نعم قد يقال
الاتخاذ لا يشمل اتفاق الفعل مرة مثلاً شيخنا (قوله ولا تألم نكح أهلاً للفرض الخ)
ويؤخذ من هذه العبارة جواز الصلاة على قبر عيسى صلى الله عليه وسلم بعد موته
ودفنه لمن كان من أهل فرضها ذلك الوقت وجرى عليه بعض المتأخرين وكذلك
يقتضى جواز صلاة الصحابة على قبر نبينا إذا كانوا أهلاً للفرض وقت موته والوجه
كما اقتضاه كلامهم المنع فيهما كغيرهما بناء على أن عامة المنع النهي للصلاة عليهم
قبل دفنهم داخلته في عموم الأمر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهي
ولهذا قال الزركشي في خادمه والصواب أن عامة منع الصلاة النهي عن الصلاة في قوله
لعمري الله الخ شرح م زيادة (قوله رفع على غائب عن البلد) خلافاً لما لا وأبي
حنيفة ومجمله أن علم أوطن طهره والمراد به من يشق الحضور إليه مشقة لا تتحمل
عادة ولو في البلد (قوله فصل عليه) هو مخرج في أنها صلاة على غائب وما قيل
من رفع الميت إليه صلى الله عليه وسلم محمول على رفع الحاجب لرؤيته مثلاً وما قاله
حجر في هذا المثل غير صحيح قل على الجلال ونصه وجاء أن سريره رفع له صلى الله
عليه وسلم حتى شاهده وهذا يفرض محتمل لا ينبغي الاستدلال به لأنها وإن
كانت صلاة حاضر بالنسبة له صلى الله عليه وسلم هي صلاة غائب بالنسبة
لأصحابه اه وبعبارة مرفي شرحه فإن قيل لعل الأرض طويت له صلى الله عليه وسلم
حتى رآه أجيب عنه بجوابين أحدهما أنه لو كان كذلك لقل وكان أولى بالنقل
من الصلاة لانه مجهزة والثاني أن رؤيته ان كانت لان أجزاء الأرض تدخلت حتى
صارت الحشمة بسباب المدينة لوجب ان تراه الصحابة أيضاً ولم ينقل اه (قوله
في رجب بمنع الصرف) لانه من سنة معينة ع ش والمنع له العلية والعدل لانه
معدول عن الرجب (قوله لكم لا تسقط الفرض) أي عن أهل باده ان لم يعلموا
بصلاة غيره هم فان علموا سقط عنهم الفرض وان أثروا بتأخيرها ع ش مع زيادة
(قوله اما المحاضر بالبلد) وان مكبرت وعلل ذلك بتيسر الحضور غالباً ومن ثم
لو تعذر الحضور عنده لخرج حبس أو مرض جازت على الوجه والخارج عن السور
قريباً منه كداخله أي لعدم مشقة الحضور فلا تفرج لجواز القصر فيه ذي قال حجر
المنه أن المعتبر المشقة وعدمها فحيث شق الحضور ولو في البلد كبرها ونحوه
كمرض وحبس محت الصلاة وحيث لا ولو خارج السور لم تصح والوجه في القرى
المتقاربة جدا أنها كالقرية الواحدة كما في شرح م وقوله من كان من أهل فرضها
وقت موته بأن يكون حينئذ مسلماً مكلفاً طاهراً فلا تصح من الحائض والكافر

ولا تألم نكح أهلاً للفرض
وقت موتهم وتعبري بنبي
أعم من تعبيرة برسول الله
(و) تصح (على غائب عن البلد)
ولردون مسافة القصر في غير
جهة القبلة والمصل مستقبلاً
لانه صلى الله عليه وسلم أخبرهم
بموت النجاشي في اليوم الذي
مات فيه ثم خرجهم إلى المصل
فصلى عليه وكبر أربعاً رواه
الشيخان وذلك في رجب سنة
تسع لكم لا تسقط الفرض
اما الحاضر بالبلد فلا يصلي عليه
الا من حضره وانما تصح الصلاة
على القبر والغائب عن البلد
من كان من أهل فرضها وقت
موته قالوا

يومئذ وتخلص من هذا ان صلاة الصبي المميز مسموعة مستقلة للفرض ولو مع وجود الرجل
في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحذر الفرق واضح مم (قوله لان غيره
متنفل) قد برده على هذا التعليل صحتها من الميز مع الرجال و قوط الفرض بفعله
ويمكن ان يكون هذا وجه التبرية اولا شو برى واجيب بأن معنى لا يتنفل بها أى
لا يؤتى بها ابتداء على صورة التولية أى من غير جنازة بأن يصلحها بلا سبب أو المعنى
لا يطلب تكريرها من فعلها أولا ح ف (قوله ومقتضاه الخ) أى مقتضى كون
اعتبار وقت الموت يؤثر في كونه من أهل فرضها (قوله لم يؤثر) أى في كونه
من أهل فرضها فالاعتداد بوقت قبل الدفن وأنه لا بد أن يكون من أهل فرضها قبل
الدفن بزمان يمكن فعلها فيه ثلاثا يرد ما قيل اه م ر وعبارته في شرح الروض لم يعتبر
ذلك اه قوله والصواب خلافه اعتمدهم وقال حيث صار من أهل الفرض قبل
الدفن بزمان يتمكن فيه من الصلاة بأن يبلغ أو أفاق أو أسلم أو طهرت من الحيض
أو النفاس حيثئذ كان من أهل الفرض ومحت منه سم (قوله بل لو زال) أى المانع
المعلوم من المقام كالصبا والجنون (قوله وتحرم الصلاة على كافر ولو مغيرا) وصف
الاسلام بناء على الاصح من عدم صحة اسلامه وان كان من أهل الجنة لتصر بحكم
بأنه يعامل بأحكام الدنيا كارت كافر له وعدم قتل أبيه بقتله ولا شأن أن الصلاة
عليه من أحكام الدنيا الواجبة علينا اكراما للمسلمين وهذا ليس منهم فافتاء بعضهم
بجواز الصلاة عليه ليس في علمه ح في شرح الارشاد شو برى والحاصل أن الصلاة
تحرم على الكافر مطلقا حيا أو ذاهيا واهرا جائزا مطلقا ويجب تكفين ودفن الذي
بخلاف الحربي كما قاله الشارح ح ف (قوله لكنه يجوز) أراد بالجواز ما قبل الحرمة
والمبادر منه أنه مباح ويحتمل الكراهة وخلاف الأولى وظاهره أن المراد بالغسل
الغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعي ع ش على م ر (قوله ويجب تكفين ذمي)
ومثله المعاهد والمستأن من شيخنا ح ف وقوله بخلاف الحربي أى والمرند والزنديق ع ب
واظهر حكم أولاد الحربين والمرتبين وعموم كلامهم يشمله وقد يوجه بأن احترامهم
كان لمعنى قد انتفى بموتهم فليحذر شو برى (قوله حيث لم يكن له مال) الظاهر أن هذا
التقييد لا يصح لان الكلام في الفعل ونحن مخاطبون به على سبيل الكفاية سواء
كان له مال أولا وإمامون القهيز فاعلم أنها في تركه أو غيرها على ما تقدم تفصيله
تأمل (قوله وفاء بدمته) علمه لقوله ويجب علينا قال حردل على أنه لا يجب على الذمي
من الحيثية التي لا جملها الزنا ذلك وهي الوفاء بدمته فلا ينافي كما هو واضح وجوبها
عليهم من حيث أنهم كافرون بالفروع وفيما إذا كان له مال أو منفق المخاطب به

لان غيره متنفل وهذه لا يتنفل
بها وانزع الاستوى في اعتبار
وقت الموت قال ومقتضاه
أنه لو بلغ أو أفاق بعده وقبل
الغسل لم يؤثر والصواب
خلافه بل لو زال بعد الغسل
والصلاة وأدرك زمانه يمكنه
فعلها فيه فكذلك (وتحرم)
الصلاة على كافر ولو ذميا
قال تعالى ولا تصل على أحد
منهم مات أبدا (ولا يجب
طاهره) لانه كرامة وتطهير
وليس هو من أهلها لانه
يجوز فقد غسل على رضى
الله عنه إماما بالمراتب على
الله عليه وسلم رواه البيهقي
لكنه ضعفه (ويجب) عليها
(تكفين ذمي ودفنه) حيث
لم يكن له مال ولا من الزم
نفقته وفاء بدمته بخلاف
الحربي (ولو اختلط من
يصلى عليه بغيره) ولم يميز

النورثة أو المنفق ثم من علم بؤته نظير ما مر في المسلم اه بالحرف (قوله ولو اختلط)
 أي اشتبه ودام اشتباهه ع ش (قوله كسلم بكافر) ويدفنان بين مقابر المسلمين
 والكفار ويوجهان للقبلة ع ش أي أو سقط يصلي عليه بسقط لا يصلي عليه أو جزء
 مسلم بغيره وفي شموله لهذا الأخير نظار لان من في كلامه لا عاقل إلا أن يقال مع
 التغليب تستعمل في غيره أو تتركز بلا لجزء منزلة أصله وانظر لو اختلط المحرم بغيره هل
 يغطي الجميع احتياطاً لا سيما أولاً احتياطاً للأحرام وقد يتجه الثاني لان المغطية
 محرمه جزماً بخلاف ستر ما زاد على العورة أي ففيه خلاف والأقرب الأول لان
 التغطية حق للميت فلا تترك للفريق الآخر ثم رأيت في كلام سم ما يصرح
 بوجوب تغطية الجميع بغير المحيط ع ش على م و زيادة وعسارة الشوبري
 ولو اختلط محرم بغيره فالظاهر أنه لا يغطي رأس كل رعاية لحق الأحرام مع أنه
 لا ضرورة إلى ذلك كما في غسل نحو الشهيد لاجل الصلاة شوبري (قوله وتكفيه)
 ومثونه التجهيز والكفن من بيت المال فلا غنياء حيث لا تركة والاخرج من تركة
 كل تجهيز واحد بالقرعة فيما يظهر ويغفر تفاوت مؤن تجهيزهم للضرورة جهر
 وقد يقال يخرج من تركة كل أقل كناية واحد وما زاد من بيت المال لان القرعة
 لا تؤثر في الاموال وبقي ما لو كان المشتبه به مرتداً أو حريه فكيف يكون الحال فيه
 لانها لا يجهزان من بيت المال بل يجوز اخراجه الكلاب على جيفتهما اللهم
 لان يقال يجهزان ههنا منه ويغفر ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم ع ش
 على م و (قوله اذ لا يتم الواجب) وهو تجهيز المسلم والصلاة عليه الا بذلك أي بتجهيز
 كل أي وما يتم به الواجب فهو واجب (قوله وعورض) أي هذا الاستدلال
 والمعارضة اقامة دليل يفتي نقيض ما انتجه دليل المستدل وقوله بأن الصلاة الخ أي
 وبأن غسل الفريق الآخر أي الشهيد محرم ولا يتم ترك المحرم الا بترك الواجب
 ويجب عنه بان محل تحريم الغسل اذا تحققنا الشهادة ووجه ايراد الصلاة دونه
 لانها اوردت على كل من المثالين بخلاف هذا شوبري (قوله على الفريق الآخر) أي
 الكافر والشهيد (قوله الا بترك الواجب) وهو الصلاة على المسلم وغير الشهيد وأيضا
 دراء المفاصد مقدم على جاب المصالح (قوله ويغفر التردد) أي في الكيفية الثانية
 وفيه نظار لانه من باب تعليق النية لان قصد من يصلي عليه منهم ما تعليق لها فكان
 الاول ان يقول ويغفر تعليق النية ا ط في ويجب بان المراد بالتردد التعاقب لانه
 يلزم منه التردد (قوله للضرورة ان قلت لا ضرورة لانه يمكن ان تفعل الكيفية الاولى
 ولا ترددها قلت يمكن ان ذاك مصور بما اذا شق فعلها بأن كانوا جعاً وجهازوا

كسلم بكافر وغير شهيد بشبهة
 (وجب تجهيز كل) بظاهرة
 وتكفيه وصلاة عليه ودفنه
 اذ لا يتم الواجب الا بذلك
 وعورض بأن الصلاة على
 الفريق الآخر محرم ولا يتم
 ترك المحرم الا بترك الواجب
 ويجب بان الصلاة في الحقيقة
 ليست على الفريق الآخر
 كما يفيد قوله كالاصل
 (ويصلي على الجميع وهو
 أفضل أو على واحد فواحد
 بقصد من يصلي عليه فيهما)
 أي في الكيفية الثانية ويغفر التردد
 في النية للضرورة

(ويقول) في المثال الاول
 (اللهم اغفر للمسلم من هم) في
 الكيفية الاولى (أو) يقول
 فيه اللهم (اغفر له ان كان
 مسلما) في الثانية والدعاء
 المذكور في الاولى من زيادتي
 وقولي ولو اختلط الى آخره
 اعم بما ذكره (وتسن) أي
 الصلاة عليه (بمسجد) لانه
 صلى الله عليه وسلم صلى فيه
 على سهيل بن بيضاء وأخيه
 سهل رواه مسلم بدون تسمية
 الاخ (وبثلاثة صفوف فأكثر)
 لخبر ما من مسلم يمرت فيصلي
 عليه ثلاثة صفوف الا غفر له
 رواه الحاكم وغيره وقال
 صحيح على شرط مسلم (وم) (يسن
 تكريها) أي الصلاة عليه
 لانه صلى الله عليه وسلم
 صلى به الدفن ومعلوم أن
 الدفن إنما كان بعد صلاة
 وتقع الصلاة الثانية فرضا
 كالأولى سواء كانت قبل
 الدفن أم بعده فينوي بها
 الفرض كما في المجموع عن المتولي
 وذكر السنن في الاولى وهذه
 من زيادتي (لا اعادتها) ولا
 تسن

واحد بعد واحد وإذا أردنا أن نصلي على الجميع خيف تغير المتقدم في التبشير فيجب
 أن تفعل الكيفية الثانية على هذا يغتفر التردد لا ضرورة جبريا يصاح وكذا تنبئ
 الكيفية الاولى اذا تم غسل الجميع وكان الافراد يؤدي الى تغير المأخر كما في حجر
 (قوله ويقول في المثال الاول) وهو قوله كسلم بكافر وأما في المثال الثاني فيدعو
 للجميع في الاولى ويدعوه بعينه من غير تباين في الثانية اذ لا مانع من الدعاء للشهيد
 فيكون تأكيده في حقه كما قرره شيخنا (قوله في الكيفية الاولى) وهي ما لولي
 على الجميع وقوله أو يقول أو لا تنوي لا للتصير (قوله لانه صلى الله عليه وسلم
 صلى فيه على سهيل الخ) ليس فيه تصريح بأنهما كانا في المسجد لكن الظاهر
 انهما كانا فيه ودعوى انهما كانا خارجا خلاف الظاهر مراد في (قوله بيضاء)
 لقب أمها واسمها هند وقيل دعد ولقب هذا القبط اسلا من الدنس (قوله
 وبثلاثة صفوف) أي حيث كان المصلون ستة فأكثر كما في حجر قول الزركشي قال
 بعضهم والثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الاضحية وانما لم يجعل الاول أفضل لمحافظة
 على مقصود الشارع شرح الروض قال حجر وهو ظاهر الا في حق من جاء وقد اختلف
 الثلاثة فالأفضل له كما هو ظاهر أن يعزى الاول لانا انما سوين بين الثلاثة
 لتلايته كونهما بمتقدمهم كلهم الاول وهذا منتف هنا والصف الاول مما بعد الثلاثة
 أفضل مما بعده ولو لم يحضر الاستة بالامام وقف واحد معه واثنان معا فو ان صفا
 اه بالحرف بقي ما لو كان الحاضرون ثلاثة فقط بالامام ويذبح في أن ينف واحد خلف
 الامام والاخر وراء من هو خلف الامام ويحتمل أن ينف اثنان خلف الامام
 فيكون الامام صفا والاثنان صفا لان أقل الصف اثنان وسقط الصف الثالث
 لمعذره جرح ش على مر قال ح ل وظاهر كلامهم أنه يكفي في الاصفاف
 وجود اثنين في كل صف فاصطفاف الرابع غير مكروه وان لم تتم الصفوف بل كان
 في كل صف اثنان مع السعة ولو كان مع الامام ثلاثة هل يصطف معه واحد
 ويقف كل واحد خلف الآخر (قوله وتكبر بها) أي بأن تفعلها باطاقة بعد
 طائفة أخذ من قوله لا اعادتها الخ أو واحد بعد أن صلى غيره (قوله ومعلوم أن الدفن
 الخ) أي لانه يجب تقديم الصلاة على الدفن ح ل (قوله وتقع الصلاة الثانية
 فرضا) ويناب عليها ثواب الفرض وان سقط الحرج بالاولين لبقاء الخطاب بهاندا
 وقد يكون ابتداء الشيء سنة واذا وقع وقع واجبا كحج فرقة تأخرت عن من وقع
 باحرامهم الاحياء الا في تحفة شوبري فان دفع الاعتراض بأنه سقط الحرج بالاولين
 فكيف تكون الثانية فرضا (قوله لا اعادتها فلا تسن) أي لاجتماعه ولا مرادى

فلو أعده وقت نفلا ولا تقيد الاعادة بمرة ولا بجماعة ولا فرادى ووقوعها نفلا
مستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تطلب لم تنعقد قل وجه الاستثناء ان الغرض
من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وكثرة الثواب له اه ع ش على م ر (قوله
لا يتقل بها) أى لا يطلب التنفل بها أخذ من قوله بعد ومع ذلك الخ وقال م ر أى
لا يعيدها مرة ثانية (قوله ومع ذلك) أى مع كونها لا تنس وقوله تقع نفلا علم منه انه
لا تجب نية القرصية ويجوز الخروج منها كما قاله ابن حجر (قوله ولا تؤخر) أى لا يندب
ذلك ولو رجي حضوره عن قرب لتمسكهم من الصلاة على القبر شرح م ر (قوله
وهذا أولى) لانه يقتضى انها لا تؤخر لولى (قوله اما لولى فتؤخره) أى ندباً ما لم
يخف تغيره أى ورجى حضوره عن قرب م ر (قوله ميتا حاضرا) أى فقط أو غائبا فقط
أو غائبا وحاضرا أو مانعة خلو فمجموع ذلك ثلاث صور فى الامام وفى المأموم مثل
ذلك فتصرب ثلاثة الامام فى ثلاثة المأموم فمجموع تسع صور شوبرى (قوله والاولى
بامامتها) مبتدأ خبره قوله أب لكن مضمرة فى الشارح خلافة لانه جعل خبره
من يأتي وجعل أب خبر المحذوف وهذا يقع له كثيرا ولعل وجهه الانبان
بالغاية اعنى قوله وان أرض الخ وان كان يمكنه تأخيرها عن قوله أب فأبوه الخ
الا ان تقديمها أظهر ليم جيع من يأتي تأمل (قوله وان أوصى) أى الميت وقوله بها
أى بالامامة وقوله حقه أى حق من يأتي وهو قوله أب فأبوه الخ (قوله فلا تنفذ
وصيته) أى لا يجب تنفيذها وان كان الاولى تنفيذها مراعاة لفرض الميت وقوله
كالارث التشبيه فى مطلق عدم التنفيذ وان كان الاولى هذه التنفيذ والوصية
باسقاط الارث لا يجوز تنفيذها أصلا كما قررنا شغبنا ح فى كأن أرضى بأن أخاه
أو ابنه لا يرثه (قوله وما ورد) مما يخالفه من ذلك وصية أبي بكر أن يصلى عليه عمر
فصلى ووصية عمر أن يصلى عليه صهيب فصلى ووصية عائشة أن يصلى عليها أبو هريرة
فصلى ووصية ابن مسعود أن يصلى عليه الزبير فصلى حل فلو تقدم غير الاحق كقوله
ذلك ولو كان أجنبيا فيما يظهر الا أن يخاف فتنة فيحرم شوبرى فيكون الترتيب
مستحبا كما فى شرح الروض (قوله وان سفل) بتشليل الفاء كما فى م ر (قوله من النسب)
من تعليلية أى العصبية من أجل النسب ومن أجل الولاء ومن أجل الامامة فهى
بالجر عطف على النسب والمراد بها العظمى (قوله وابنى عم) كابنى معتق وقوله
كما سيأتى أى فى قوله نعم لو كان احد المستويين الخ (قوله ثم الامام) وانما قدم
عليه القريب لان القصد من الصلاة الدعاء ومومنه اقرب الى الاجابة لانكسار
قلبه فان تات هذا المعنى يحصل بصلاته مأموما قلت ممنوع لان الامام يجتهد

فلو الا انه لا يتنفل بها ومع
ذلك تقع نفلا قاله فى المجموع
(ولا تؤخر لغير ولى) لا امر
بالاسراع بها فى خبر الشيعين
وهذا أولى من قوله لزيادة
مصاين اما لولى فتؤخره
ما لم يخف تغيره (ولونوى
امام ميتا) حاضرا أو غائبا
(ومأموم آخر) كذلك (جاز)
لان اختلاف نيتها لا تضر
كما لو اقتدى فى ظهر بهصر
وهذا أعم من قوله ولونوى
الامام صلاة غائب والمأموم
صلاة حاضرا وعكس جاز
(والاولى بامامتها) أى صلاة
الميت من يأتي وان أوصى بها
لغيره لانها حقه فلا تنفذ
وصيته باسقاطها كالارث
وما ورد مما يخالفه محمول
على ان لولى أجاز الوصية
فالاولى (أب فأبوه) وان علا
(فابن فابنه) وان سفل (فباقى
العصبية) من النسب والولاء
والامامة (بترتيب الارث)
فى غير نحو ابني عم احدهما
أخ لام كما سيأتى فيقدم الاخ
الشقيق ثم الاخ للاب ثم ان
الاخ الشقيق ثم ابن الاخ
للأب وهكذا ثم المعتق ثم عصبته
ثم معتق المعتق ثم عصبته وهكذا
ثم الامام أو نائبه عند اتقاه

في الدعاء أكثر من غيره لان الخيرة اليه في تطويله وتقصيره ايساب شوبري (قوله
فذورحم) عبارة شرح م ر ثم ذوروا الارحام الاقرب فالاقرب فيقدم ابوالام الخ قال
الراغب في فرداته الرحم رحم المرأة وامرأة ر - وم نشكر رجاها ومنه استعير الرحم
للقربة لكونهم خارجين من رحم واحد اه اي بالنظر لا مسلم اي فاطلاق الرحم
على القرابة مجازا لغوي لكنه صار حقيقة عرفية كما ذكره ع ش على م ر (قوله
ثم الاخ للام) بوجه بانه وان كان وارثا لكمة بدلي بالام فقط فقدم عليه من هو اقوى
في الادلاء به وهو ابوالام وقدم في الذخائر على الاخ للام بنى البنات وله وجه لان
الادلاء بالبنوة اقوى منه بالاخوة حجر (قوله ثم الم للام) والظاهر ان بقية ذوى
الارحام يترتبون بالقرب الى الميت سم على حجر ودخل في بقية ذوى الارحام اولاد
الاخوات واولاد بنات الم واولاد الخال والخالة وليست من يقدم منهم على غيره
والاقرب ان يقال يقدم اولاد الاخوات ثم اولاد بنات الم ثم اولاد الخال ثم اولاد
الخالة لان بنات الم يفرضن ذكورا يكونون في محل العصوبة وبنات الاخوات
لو فرضت اصولهن ذكورا قدموا على غيرهم فتزل بناتهن منزلتهن بتقدير الذكورة
وبنات الخال لذكورة من ادلين به المقتضى لتقديمه على اخته ع ش على م ر
(قوله اولي من قوله ثم الجد) اي لان الجد يشمل الجد للام فيقتضى انه مقدم على
الابن مع انه من ذوى الارحام وكان الاول تقديمه على قوله فذورحم شيخنا (قوله
وقدم م) اي قريب اخذ من قوله على عبد اقرب وهذا قيد للثنى اي محل التقديم
بترتيب الارث عند الاتحاد في الحرية وعدمها (قوله اوفقيها) ظاهره ان الحر غير فقيه
اصلا وليس كذلك لانه لا يقدم الا اذا كان عنده فقه فان حل الفقيه على الفقه
اغنى عنه قوله ولواقعه فالاولى حذف قوله اوفقيها اه شيخنا (قوله فعمل انه لاحق
للزوج) اي من اقتصارهم في المدعى ما ذكر كما قاله الشوبري وقال ع ش اي علم
من قوله فبما في العصبية بترتيب الارث وعبارة شرح م ر واسم سكوت المصنف
عن الزوج انه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك اه (قوله انه لاحق فيها
للزوج) اي الذكر وقوله ولا للمرأة اي طلاق المرأة لا خصوص الزوجة خلافا لري
فالزوجة مقدمة على الاجنبيات ومؤخرة عن نساء القرابة كما في شرح م ر
والرشيدي وبه تعلم ما في كلام ح ل هنا فتأمل (قوله ولا للمرأة) اي مطلقا من
الاقارب والزوجة بدليل ما يأتي ولك ان تحض المرأة بالانثى من الاقارب وتعم
في الزوج اي الشامل للانثى وتعم في قوله مقدم على الاجانب اي من الذكور
في الذكر والاناث في الانثى فكلا المسلكين صحيح شوبري (قوله والمرأة تصلي)

(فذورحم) والمراد به هنا
ما يشمل الاخ للام فيقدم منهم
ابوالام ثم الاخ للام ثم الخال
ثم الم للام وقولي فابوه اولي
من قوله ثم الجد (وقدم م)
عدل (على عبد اقرب) منه
ولواقعه واسن اوفقيها لانه
اليتى بالامامة لانها ولاية
فلم انه لاحق فيها الزوج
ولا المرأة وظاهره ان محله اذا
وجد مع الزوج غير الاجانب
ومع المرأة ذكر او خنثى فيها
يظهر والا فالزوج مقدم على
الاجانب والمرأة تصلي وتقدم
بترتيب الذكر

أى الزوجة اه زى وأقول تفسير المرأة بما ذكرنا فيه قول الشارح وتقدم بترتيب
الذكر فانه ظاهر في ان المراد من المرأة القريبة من النسب ثم ذوات الولاء الخ
لكن المحشى حل الضمير في تقدم على النساء المحارم وان لم يتقدم لمن مرجع وعليه
فلا منافاة ع ش والاولى حل المرأة على المعنى الاعم الذى هو ظاهر من سياق
كلامه فقله وتقدم أى مطلق المرأة بترتيب الذكور فتقدم نساء العصباء ثم
المحارم ثم الزوجة شيخنا وبعبارة شرح البهجة وتقدم نساء المحارم كترتيب الذكور
فتقدم الام ثم أمهات البنات ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت الاب زى (قوله ويقدم
العبد القريب) ظاهره ولو غير فقيه وقوله على الحر الاجنبى أى ولو فقيه او هو محمول
على ما اذا كانا بالغين أو صبيبين بقويضة ما بعده حل والاولى تقديمه على قوله فعلم
فقله والعبد البالغ تقييد لقوله وتقدم حر على عبد أقرب أى محله ان استويا بلوغا
أو عدمه فلم كان العبد بالغاً دون الحر فهو مقدم ويؤخذ تقييد الحر بالبلوغ من قوله
سابقاً عدل لان العدالة يلزمها البلوغ (قوله أن لا يكون قاتلاً) ولو خطأ أو بحق
قياساً على عدم ارتكابه ع ش على م ر (قوله كفى الغسل) وقياسه أن يأتى هنا
بما مر من اشتراط انتفاء العداوة والصلاة نعم بتقديم محض اجنبى على امرأة قريبة
برماوى (قوله فلا استويا الخ) ولوتنازع مستويا أن قرع بينهما وجوباً ان كان
عداً الحاسك قطعاً النزاع وندياً فيما بينهم لانه لو تقدم غير من خرجت له القرعة
لا يحرم عليه ذلك فلا معنى للوجوب ع ش على م ر (قوله ودعاء الاسن أقرب الى
الاجابة) لا يقال الاقرب بية حاصلة مع كون الاسن مأموماً لان الامام ربما يجعله
عما يفرغ وسعه فيه من الدعاء اقرب به بمجامع الخير ومهمات هجر (قوله ذارحم) أى
أوز وجافية قدم وان كان الاخر أسن منه كما اقتضاه نص البويطى فقله لا مدخل
للزوج مع الاقارب محله عند عدم مشاركتهم فى القرابة شرح م ر (قوله كابنى عم)
أى أو ابنى معتق (قوله أخ لام قدم) لان قرابة الام مرجحة لان المدار على الاقرب بية
الوجبة لا قر بية الدعاء الاجابة لحنوا قريب وشقيقته هجر (قوله والحق ان هذين
لم يستويا) أى فلا استثناء وبعبارة جبراما اذا كان أحدهما أخاً لام فية قدم ولا يرد
على المتن لانهم لم يستويا حقيقتهما ان قرابة الام مرجحة اه (قوله ومبتدع)
ان كان لا تأويل له فكيف عطفه على الفاسق وهو فاسق وان كان له تأويل
فكيف أخرجه بالعدل مع قبول شهادته فليتردد زى وقد أشار المحلى الى اخراجه
بتقيد وهو جهل حاله شورى ويمكن أن يقال نختار الشق الاول وهو كونه لا تأويل له
ويكون من عطف الخاص على العام وبعبارة ع ش قوله ومبتدع هذا يقتضى

ويقدم العبد القريب على
الحر الاجنبى كما أفهمه التقييد
بالاقرب والعبد البالغ على
الحر الصبي بشرط التقدم
أن لا يكون قاتلاً كما فى الغسل
(فلا استويا) أى انسان فى
درجة كائنه أو أخوين
(قدم الاسن) فى الاسلام
(العدل على الافقه) منه
عكس سائر الصلوات لان
الغرض من الدعاء ودعاء
الاسن أقرب الى الاجابة
وسائر الصلوات محتاجة الى
الفقه أكثر وتوقع الحوادث
فيها نعم لو كان احد المستويين
ذارحم كابنى عم أحدهما
أخ لام قدم وان كان الاخر
أسن كما اقتضاه نص البويطى
وكلام الروضة والحق ان
هذين لم يستويا اما غير العدل
من فاسق ومبتدع

ان المبتدع فارق وهو مشكل لما قالوه في باب الشهادة من ان المبتدعة قبل
شهادتهم حيث كان لهم تأويل سائغ وهو يقتضي انهم ليسوا فاسقة الا ان يجاب
بان ما هنا محمول على بدعة مفسدة بان كان لهم تأويل بعيد وما في باب الشهادة
بعكس ذلك اه (قوله فلاحق له في الامامة) أي مع وجود عدل غيره اما لو عم
النسق الجميع قدم الاقرب فالاقرب على ترتيب الارث ع ش (قوله ويقف غير
مأموم الخ) ويوضع رأس الذ كر لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه خلافا
لما عليه عمل الناس الا ان اما الاثنى والخنثى فيقف الامام عند عجزتهما ويكون
رأسه لجهة يمينه على عادة الناس الا ان ع ش والحاصل انه يجعل معظم الميت عن
يمين المصلي فيحتمل ان يكون رأس الذ كر جهة يسار المصلي والاثنى بالعكس اذا لم تكن
عند القبر الشريف اما ان كانت هناك فالأفضل جعل رأسها على اليسار كك رأس
الذ كر ليكون رأسها جهة القبر الشريف سار كما في الأدب كما قاله بعض المحققين (قوله
عند رأس ذكر) أي ولو صغيرا وقوله وعجز غيره أي ولو صغيرة ويمرر هذا التفصيل
في الوقوف في الصلاة على القبر نظرا لما كان قبل وهو حسن عملا بالسنة
وان استبعد الزركشي شرح م ر ولو حضر رجل وأثنى في تابوت واحد فهل
يراعى في الموقف الرجل لانه أشرف أو هي لانها أحق بالستر أو الأفضل لقربه
لأرجة لانه الأشرف حقيقة كل محتمل ولعل الثاني أقرب اما المأموم فيقف حيث
يسر جرو عبارة قل على الجلال عند رأس الرجل أي الذ كر وان كان معه أثنى
في ندش واحد أو ملى على قبره مثلا انتهى (قوله أولى الخ) لانه لم يقيد بغير المأموم
(قوله وتجوز على جنازة واحدة) فان قلت هذا مكررم ما تقدم من قوله ولو
حضر موتى نواهم قلت الغرض مختلف لان ما تقدم في صحة النية ولا يلزم من صحتها
الجواز وان كان هو الأصل بدليل صحة الصلاة في الارض المنصوبة وما هنا في الجواز
مع الصحة أو انه ذكره هنا توطئة لما بعده من الاقراء وعدمه كما نقله العلامة
البابلي عن ع ش على م ر وفيه ان الاقراء من كلام الشارح فالاعتراض باق على المتن
لان هذا ينفي عن ذاك فالجمع بينهما ما منافي للاختصار المقصود له وهل يتعدد
الثواب لهم وله بعدد هم أولا فيه نظر ولا قرب الاول ومثله يقال في التشيع لهم
قوله ع ش على م ر (قوله والاولى افراد كل الخ) أي كما فهم من التعبير بالجواز
وعبارة شرح م ر وعلم من تعبيره بالجواز ان الأفضل افراد كل جنازة بصلاة لانه
أكثر عملا وارجى قبولا والتأخير لذلك يسير خلافا للمولى اه (قوله وعلى الجمع) أي
واذا بينا على جواز الصلاة على الكل وقوله ان حضرت أي الى موضع الصلاة

فلاحق له في الامامة قال
في المجموع فان استويا في السن
قدم الافقه والاقرأ والاودع
بالترتيب السابق في سائر
الصلوات (ويقف) ندبا
(غير مأموم) من امام ومنفرد
(عند رأس ذكر وعجز غيره)
من أثنى وخنثى لا تباع
في غير الخنثى رواه الترمذي
وحسنه في الذ كر والشيخان
في الاثنى وقياسا على الاثنى
في الخنثى وحكمة المخالفة
المبالغة في سائر غير الذ كر
وتعبري بما ذكرنا من قوله
ويقف عند رأس الرجل
وعجزها (ويجوز على جنازة
صلاة) واحدة رضي أولياها
لان الغرض منها الدعاء والجمع
فيه ممكن والاولى افراد كل
بصلاة ان أمكن وعلى الجمع
ان حضرت دفعة أقرع بين
الاولياء

وقوله اقرع أى ليؤم واحد منهم بالقوم وكتب أيضا قوله اقرع أى ند بالتمكن كل واحد من صلاته لنفسه ولم يقدموا بالصفت قبل الاقراع كما يأتى نظيره لوضوح الفرق بين ما هو ان التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه الا الاقراع بخلافه ثم فانه مجرد فضيلة القرب من الامام فأنزلت فيه الصفات الفاضلة وايضا فالتقديم هنا يغوت على كل من الاولياء حقه من الامة بالكلية بخلافه ثم فانه لا يغوت حق السابقين من الصلاة لانها على الكل وانما غوت عليه القرب من الامام فقط فسو مح به هنا وهذا نظير ما سيأتى من عدم تقديم الافضل بالصلاة عليه شرح م راه شورى مع زيادة (قوله وقدم الى الامام) أى من جهة القبلة أو من جهة اليمين فشمّل صورة الخناثا والخاصل انه عند اختلاف النوع يقدم الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا ثم النساء مطلقا فى المعية وغيرها وفى اتحاده يقدم فى المعية بالفضل وفى غيرها بالسبق ويقرّع بين الاولياء فى المعية ويقدم فى غيرها بالسبق تأمل (قوله الرجل) أى من الاموات (قوله ثم المرأة) أى البالغة ثم الصبية قياسا على الذكر (قوله فان كانوا كورا) أى تمحضوا كورا أو تمحضوا أنا زاد فى بعض النسخ أو خناثا والصواب اسقاطه لانه لا تقديم فيهم كما ذكره بعده والتقديم المذكور هو فى جهة القبلة كما قاله السباطى (قوله قدم اليه افضلهم) أى فيكونون مصفوفين من الامام الى جهة القبلة وعبارة شرح م رجلا بين يديه واحد خلف واحد الى جهة القبلة ليعادى الجميع وقدم اليه افضلهم الخ قال الشورى فان استووا فى الصفات فان رضى الاولياء بتقديم احدهم فذاك والا اقرع لا يقال التقديم حق لاهيت فلا يسهط بالتراضى لان محله ما لم يساو به غيره والا فلا حق له فيه قاله فى الايعاب (قوله وقدم اليه السابق) أى ان كانوا من جنس واحد فلا ينافى ما يأتى فى قوله فلو سبقت أنثى ثم حضر رجل اوصى آخرت عنه لان ذاك مفروض فى اختلاف الجنس تأمل شيخنا (قوله فلو سبقت أنثى) مقابل المحذوف تقديره هذا ان اتحد الجنس فلم يختلف وسبقت أنثى الخ وقال بعضهم الاولى تقديم قوله فلو سبقت أنثى عقب قوله وقدم الى الامام الرجل الخ لان الحكم عند اختلاف الجنس لا يختلف بالترتيب والمعية فذكره بعد الترتيب أى بعد قوله مرتبة لا يظاهر لان التقديم السابق فى الترتيب خاص باتحاد الجنس والجنس فى هذا مختلف اه (قوله ولو حضر خناثا) انظر هذا مع قوله فيما تقدم أو خناثا قدم اليه افضلهم الا أن يقال هذا بيان للتقديم فيهم اه شورى أى ان التقديم فى غير الخناثا ان يكون واحد بعد واحد الى جهة القبلة واما فى الخناثا فبان يجعلهم مفاطو يلاعن بين الامام ويقدم الى بين الامام اسبقهم ان ترتبوا

وقدم الى الامام الرجل ثم
الهي ثم الخثى ثم المرأة فان
كانوا كورا أو أنا أو خناثى
قدم اليه افضلهم بالورع ونحوه
مما يرغب فى الصلاة عليه
لا بالحرمة لا تقطاع الرق
بالموت أو رتبة قدم ولي
السابقة ذكر كان ميتة
أو أنثى أو خثى وقدم اليه
الاسبق من الذكر أو الاناث
أو الخناثى واركان المتأخر
افضل فلو سبقت أنثى ثم حضر
رجل اوصى آخرت عنه
ومثلها الخثى ولو حضر خناثى
معاً أو مرتبين جعلوا مفا
عن يمينه

وأفضلهم ان لم يترتبوا اه (قوله رأس كل) أى فيكونون صفاطويلا عن بين الامام
(قوله عند رجل الآخر) فتكون رجل الثاني عند رأس الاول وهكذا عميرة وعبارة
الشارح تصدق بما اذا جعل رجل الاول للامام حل (قوله ولو وجد جزء ميت مسلم
المخ) ولو وجد ميت أو بهمه ولم يعلم أم مسلم هو أم كافر فحكمه كاللقيط فان وجد
في دار كفار ولا مسلم فيها فكافر والا فمسلم على الاصع ولو قطع رأس انسان وحمل
الى بلد والجثة في غيرها صلى على الجثة حيث هي وعلى الرأس حيث هو ولا تكفى
الصلاة على أحدهما قاله في الكافي زى وعبارة قل على الجلال قوله بقصد
الجملة أى وجوبه بان كان بقيته قد غسلت ولم يصل عليها ونذا بان كان قد صلى عليها
فان لم تغسل البقية وجبت الصلاة على العضو ببقية فقط فان نوى الجملة لم تصح
فان شك في غسل البقية لم تجزئتها الا أن علق صكها قاله جهر وأما المشيمة المسماة
بالخلاص فكما الجزء لانها تقطع من الولد فهي جزء منه وأما المشيمة التي فيها الولد
فليست جزءا من الام ولا من الولد قل ويرماوى ولو كان الجزء الموجود شعرا
فهل يجب أن يدفن فيما يمنع الرائحة أولا لان الشعر لا رائحة له فيكفى بما يصونه
عن الانتهاك عادة وان لم يمنع الرائحة لو كان هناك رائحة فيه فنظر ويحتمل أن يشترط
ذلك لانه أقل مسبى الدفن شرعا وأما ما دون ذلك ليس دفنا شرعيا وهل يجب
توجيه الجزء للقبلة بأن يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجملة
ووجهات القبلة فيه نظر ولا يبعد الوجوب ع ش على م ر (قوله بعد غسله المخ)
تعبيرهم بالغسل في العضو يقتضى أنه لا يأتى فيه التيم وهو كذلك ان لم يكن من
أعضاء التيم ويدفن بعد دفنه في خرقه بلا طهارة ولا صلاة والاوجب تيممه والصلاة
عليه وتعبيرهم بستره بخرقة يفهم عدم اعتبار اللقائف فيه ولو كان أكثر من النصف
مثلا قال شيخنا ويظهر أنه يسمى رجلا أو امرأة فكذلك كامل والا ما لا اعتبار بما ينقض
لمسه الوضوء وعدمه ويقف المصلى عليه عند رأسه ان كان ذكر أو عجزه ان كان
أنثى فان لم يوجد وقف حيث شاء ويجب في دفن الجزء ما يجب في الجملة ويندب دفن
جزء الحى قل على الجلال وفي ع ش على م ر ان الجزء يلف عليه ثلاث لعائف
ان كفن من مال صاحبه (قوله في وقعة الجمل) أى في مقاتلة على معاوية من
جهة الخلافة وكانت عائشة مع معاوية على جمل لما حصل لها من على في حقها يوم
الافك فاندفع ما يقال أن الشهيد لا يصل عليه فجزوه كذلك لانه لم يقتل في معركة
الكفار وسميت وقعة الجمل لان عائشة كانت على جمل مع معاوية فظفر بها جيش
على فمقروا الجمل وهي عليه حتى وقع الجمل فأخذوا عائشة وذهبوا بها الى على

رأس كل منهم عند رجل
الاخر لا يتقدم أنثى على
ذكر (ولو وجد جزء ميت
مسلم) غير شهيد (صلى عليه)
بعد غسله وسننه بخرقة
ودفن كاليت الحاضر وان
كان الجزء ظفرا أو شعرا فقد
صلى الصلابة على يد عبد
الرحمن ابن عتاب بن أسيد
وقد ألقاها طامرا نسر بمكة
في وقعة الجمل

وعرفوها بخاصة رواه الشافعي بلا غالككن قال في العدة لا يصل على الشعرة الواحدة والوجه خلافه (بقصد الجملة)
من زيادتي فلا تجوز الصلاة عليه الا بقصد الجملة لانها * (٦٨٢) * في الحقيقة صلاة على غائب وان اشترط هنا

حضور الجزء وبقي ما يشترط في صلاة الميت الحاضر ويشترط ان يفصله من ميت ليخرج المنفصل من حي اذا وجد بعد موته فلا يصل عليه وتبين مواراته بخرقه ودفنه نعم لو ابين منه فمات حالا كان حكم الكل واحدا يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وتعبيره بالجزء اعم من تعبيره بالعضو (والسقط) بتثليث السين (ان علمت حياته) بصباح أو غيره (او ظهرت اماراتها) كاختلاج أو تحرك (ككبير) في غسل ويكفن ويصل عليه ويدفن ليقتن حياته وموته بعدها في الاولى وتظهر اماراتها في الثانية ونحوه لعل يصل عليه رواه الترمذي وحسنه وتعبيره بميت حياته اعم من قوله استهل أو بكى (والا) أي وان لم تعلم حياته ولم تظهر اماراتها (وجب تجهيزه بلا صلاة) عليه (ان ظهر خلقه) وفارقت الصلاة غيرها بأنه أوسع بالانها بدل ان الذي يغسل ويكفن ويدفن ولا يصل عليه وذكر حكم غير الصلاة في هذه وفي ثانية التي قبلها من زيادتي (والا) أي وان لم يظهر خلقه (سن ستره بخرقه ودفنه) دون غيرها وذكر هذا من زيادتي والعبرة فيما ذكره بظهور خلق الآدمي وعدم ظهوره فتعبر بالاصل

فبكى وبكت واعتذر كل منهما الا تخرومكشت مدة عنده في البصرة ثم جهزها وأرسلها رضي الله عنهم أجمعين (قوله وعرفوها بخاصة) الظاهر انهم كانوا عرفوا به وتبعوه استفاضته اه حجر وبعد كون خاتمه أخذه آخر وابسه ح ل (قوله لا يصل على الشعرة الواحدة) أي ولو طالت جدا وهو المتمدن لانها لا تصلح للاستتباع ولا تغسل كما نقله المؤلف عن صاحب العدة في شرح الروض وعلى قياس ذلك التكفين والدفن فلا يجب واحدهما حل واعتمد شيخنا كلام العدة ووجهه بانها وان كانت صلاة على غائب الا أن بقية البدن تابع لما يصل عليه فلا بد أن يكون له وقع حتى يستتبع والشعرة ليست كذلك حل قال شيخنا وهل الظفر كالشعرة أو يفرق محل نظره وكلامهم الى الفرق أميل ونقل عنه أن جزء الظفر ليس كالشعرة الواحدة ح ل (قوله بقصد الجملة) فيقول نويت أصلي على جملة ما انفصل من هذه هذا الجزء فلو ظفر بصاحب الجزء لم يجب اعادتها عليه ان علم أنه قد غسل قبل الصلاة بحجر (قوله صلاة على غائب) يؤخذ منه أنه لا بد في المصل أن يكون من أهل فرضها عند الموت كما تقدم ويحتمل الفرق شورى (قوله فلا يصل عليه) أي لا يجوز (قوله والسقط الخ) وقد نظم بعضهم حاصل ما ذكره الماتن بقوله

والسقط كالكبير في الوفاة * ان ظهرت امارات الحياة
أو خفيت وخلقته قد ظهرت * فامنع صلاة وسواها اعتبارا
أو اختفى أيضا فقيه لم يجب * شيء وستر ثم دفن قد ندب

(قوله بصباح أو غيره) كسعال وعطاس والولد اذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل الا في مستثنين احدهما في الصلاة عليه اذا صاح واستهل ثم مات قبل أن ينفصل والثانية اذا خرجت رقبته فيجب الفصاح اه شورى (قوله كاختلاج) الاختلاج تحرك عضو من الاعضاء قال في المصباح اختلج العضو أي اضطرب والتحرك اهم من تحرك عضو أو تحرك جملة أجزائه فهو من عطى العام على الخاص اه شيخنا وانظر لم كان الاختلاج والتحرك من قبيل الامارة المفيدة للظن وكان المصباح مفيدا للعالم حرروا جيب بأنه أقوى (قوله استهل الخ) الاستهلال رفع الصوت بالبكاء شورى (قوله ان ظهر خلقه ولولا القوابل فقط) وينبغي الاكتفاء بواحدة من برماوى (قوله والعبرة فيما ذكر) أي في وجوب التجهيز بلا صلاة في الشق الاول وسن الستة والدفن في الثانية وقوله وعبر عنه أي عن ما ذكر (قوله بظهور خلق الآدمي) أي ولو في دون أربعة أشهر وقوله وعدم ظهوره أي ولو مع بلوغ الأربعة أشهر برماوى وهذا كما علمت في النازل قبل تمام أشهر الستة واما الوزن بعد ما ميتا ولم يعلم له سبق

الحياة

بلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهور خلق الآدمي عندها وعبر عنه بعضهم بزمان كان قفح الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط وعدمه وكلاهما وان تقاربت فالعبرة بما قلنا

(وحرّم غسل شهيد) ولو جنباً
أو نحره (وصلاة عليه) لخبر
البضاري عن جابر أن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى
أحد بدفنهم بدماهم ولم
يغسلوا ولم يصل عليهم وفي لفظ
و لم يصل عليهم بفتح اللام
والحكمة في ذلك إبقاء أثر
الشهادة عليهم وأما خبر أنه
صلى الله عليه وسلم خرج
فصلى على قتلى أحد صلاته
على الميت فالمراد بما بين
الأدلة دعاءهم كدعائه للميت
كقوله تعالى وصل عليهم وسمى
شهيداً الشهادة الله ورسوله
له بالجنة وقيل لأنه يشهد
الجنة وقيل غير ذلك (وهو)
أي الشهيد الذي لا يغسل ولا
يصل عليه (من لم يبق فيه
حياة مستقرة) الصادق
بن ماث ولو امرأة أو رقيقاً
أو ميماً أو مجنوناً قبل انقضاء
حرب كافر بسببها أي الحرب
كان قتله كافراً وأصابه سلاح
مسلم خطأ أو عاد إليه سلاحه

الحياة فكذلك كبير وإن لم يظهر خلقه وبه أفتى والد شيخنا وهو المعتمد لاه
كما علمت لا يسمى سقطاً خلافاً لما أفتى به المؤلف ح ل و م ر (قوله وعبر
عنه) أي عما ذكر (قوله وحرّم غسل شهيد) والشهيد إما شهيد الدنيا
فقط أو الآخرة فقط أو شهيداً بها أما شهيد الآخرة فقط فهو كل مقتول ظلماً
وميت بضرب أو طعن أو غرق أو غرق وإن عصي برصوبه البحر أو غرق به
خلافاً لمن قيدهما بالباحة وأما شهيد الدنيا فقط فهو من قتل في قتال الكفار
بسببه وقد غل من الغنمة أو قتل مدبراً أو قاتل رياء أو لاجل أخذ الغنمة وأما
شهيداً هما فهو من قتل كذلك لكن قاتل لأعلاء كلمة الله وحيث أطلق الفقهاء
الشهيد انصرف لأحد الأخيرين وحكمهما ما ذكره بقوله وحرّم غسل شهيد وصلاة
عليه شرح م ر لمخصاً لكن ذكر البرماوى أن شهيد الدنيا يغسل ويصلى عليه
فأجبر والمعتمد كلام م ر (قوله والحكمة في ذلك) عبارته كغيره في شرح الروض
والحكمة في ذلك إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم واستغناءهم عن دعاء
القوم اه وهي الأوضح لما في من الإشارة إلى أن ترك الغسل معلى بإبقاء أثر
الشهادة وترك الصلاة بالاستغناء الخ شوبري وحيث كانت الحكمة ما ذكر
فلا يرد ما يقال إن الأنبياء والمرسلين أفضل من الشهداء مع أنهم يغسلون ويصلى
عليهم حتى يجاب بأن الشهادة فضيلة تنال بالاكْتِسَاب فرغب الشارع فيها
ولا كذلك النبوة والرسالة وقوله في ذلك أي في حرمة غسل الشهيد لأنه لم يذكر
حكمة حرمة الصلاة وفيه أن هذا لا يشمل الشهيد الذي لم يظهر منه دم وأجيب
بأن الحكمة لا يلزم إطرادها اه (قوله إبقاء أثر الشهادة) أي لأنها فضيلة
مكتسبة تعلم بأثرها وهذا فارق الأنبياء وقال بعضهم الحكمة في ذلك إن الترك
علامة لانا لأنهم فضلوا الأبدن الغسل والصلاة بخلاف الأنبياء فان فضلهم معلوم
قبل الغسل والصلاة فلو غسلناه وصلينا عليه لساوى غيره وهذا أظهر وإن كان
يرجع للأول اه برماوى (قوله لشهادة الله ورسوله) أي فهو فعيل بمعنى
فعلول أي مشهود له وقوله وقيل لأنه أي فهو فعيل بمعنى فاعل شوبري (قوله غير
ذلك) وهو أن دمه يشهد له بالجنة وقيل لأن روحه تشهد بالجنة قبل غيره وقيل
لأنه يشهد بالجنة أي حال موته (قوله الصادق بن ماث) لأن السالبة تصدق بتق
الموضوع (قوله قبل انقضاء) ظرف للنفي وكذا قوله بسببها (قوله سلاح مسلم خطأ)
أي لم يستعينوا به على قتالنا والاقتحام كخطائهم فيكون مقتوله شهيداً اه خضر على
التحرير وح في عبارة قل على الجلال في محاربة كافر ولو واحداً أو مرتداً

أورمته دابته أو سقط عنها
أو تردى حال قتاله في بحر
أو انكشف عنه الحرب
ولم يعلم سبب قتله وإن لم يكن
عليه أثر دم لأن الظاهر أن
موته سبب الحرب بخلاف
من مات بعد انقضائها وفيه
حياة مستقرة بجماعة فيه
وإن قطع بموته منها أو قبل
انقضائها لا بسبب حرب
الكافر كان مات بمرض أو فجأة
أو في قتال بغاة فليس بشهيد
ويعتبر في قتال الكافر كونه
مباحا وهو ظاهر أما الشهيد
العارى عما ذكر كالغريق
والمبطون والمطعون والميت
عشقا والميتة طلقا والمقتول
في غير القتال ظاهرا في غسل
ويصل عليه وتعبيرى بما ذكر
أعم من قوله من مات في قتال
الكفار (ويجب غسل نجس)
أصابه (غير دم شهادة) وإن
أدى ذلك إلى زوال دمها لانه
ليس من أثر عبادة بخلاف
دمها فحرم إزالته لا طلاق
النهي عن غسل الشهيد

أو في قطع طريق أو صيال أو قتله كافر استعان به البغاة وكذا عكسه بأن قتله باغ
استعان به كافر وتوقف شيخنا م ر في المقتول من البغاة بكافر استعان به أهل
العدل عليهم اه (قوله أورمته) أي رفسه بالسيف وفي المختار رجمه الفرس والجمار
والبغل ضربه برجله من باب قطع وضرب اه فالرجم بمعنى الرفس بالسيف (قوله كونه
مباحا) أي غير محتج فيصدق بالواجب فاندفع ما يقال قتال الكافر واجب فكيف
يكون مباحا بخلاف غير المباح كقتال الذميين الذين لم يمتضوا العهد (قوله كالغريق)
أي وإن عصى فيه بفحش شرب خمر نعم يستثنى منه من غرق بسير سفينة في وقت
هيجان الرياح قل (قوله والمطعون) أي الميت بالطاعون ولو في غير زمنه أو بغيره
في زمنه أو بعد زمنه حيث كان فيه سائر اعتساب ويحرم دخول بلد الطاعون
والخروج منها بلا حاجة لوجود النهي عن ذلك (قوله والميت عشقا) أفقى الوالد
رحمه الله بأنه لا فرق بين من يتصور نكاحه شرعا ولا كالأمرد حيث عفى وكنتم
إذا المحبة لا قدرة له على دفعها وقديرون الصبر على الشاق أشد إذا لا وسيلة له بقضاء
وطره بخلاف الأول كذا يخطط شيخناهما مش شرح الروض وكتب عليه قوله وعفى
هل المراد عن فعل محرم من نحو نظر بشهوة أو المراد عن الوطء بمجرد شوبرى قال
ع ش على م ر معنى العفة أن لا يكون في نفسه إذا اختلى به يحصل بينهما فاحشة
بل عزم على أنه وإن خلى به لا يقع منه ذلك والسكتمان أن لا يذكر ما به لاحد
ولو محبوبه اه بالحرف ولا فرق فيه بين أن يتشبه به أولا كما قاله زى خلافا للعلامة
م ر قل (قوله والميتة طلقا) ولو من زنا ما لم يتسبب في الإجماع قل (قوله والمقتول
ظلمة) أي ولو بحسب الميتة كمن استحق القتل بقطع الرأس فقتل بالتوسط مثلا
ومن هذا القسم من مات بهدم أو في غربة وإن عصى بغيره كابق وناشرة
أو في طلب العلم والحاصل كما قاله شيخنا م ر أنه إن كان سبب الموت معصية كان
شرق بشرب خمر أو كانت بركوب بحر لشربه أو بسير سفينة في وقت ريح كما مر أو نحو
ذلك فغير شهيد ولا فاشهيد ولا يضر مقارنة معصية ليست سببا كزنا ونشوز وابق
وشرب خمر لا كب سفينة لغيره وتأمل قل على الجلال (قوله ويجب غسل
نجس) أي وإن حصل بسبب الشهادة كبول خرج بسبب القتل ويفرق بين الدم
وغيره من النجاسات الخارجة بسبب القتل بأن نجاسة الدم أخف من غيرها بدليل
العفو عن قليله وكثيره على التفصيل المار فيه وبأن المشهود له بالفضل هو الدم
شرح م ر ولا تحرم إزالة دم الشهيد بغير الماء بل تكره ولعل وجهه أنه لا يزال
الأثر بخلاف الماء شوبرى (قوله بخلاف دمها) أي الخاق من المقتول نفسه بخلاف

الحاصل عليه من غيره فانه نزال كما هو ظاهر اخذ من قوله في حكمة تسميته شهيدا
لان له شاهدا بقتله وهو دمه لانه يبعث ويرجعه بتجرد ما وقوله تحرم ازالته أى
بالماء لا بغيره ومن غيره لا من نفسه فلو ازاله بنفسه قبل موته لم يحرم عليه كما في ع ش
وقل (قوله ولانه اثر عبادة) وانما لم تحرم ازالة الخلق من الصائم مع انه اثر
عبادة لانه المعروف لما على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض ان غيره ازاله بغير اذنه
حرم عليه شرح م ر (قوله في ثيابه التي مات فيها) ولو اراد بعض الورثة نزعها
وامتنع الباقيون أجيب المتنوعون كما هو قضية كلامهم (قوله اعتيد لبسها)
أى وان لم تكن بيضاء ابقاء لاثر الشهادة وعليه فعمل سن التكفين
في الابيض حيث لم يعارضه ما يقتضي خلافه ع ش على م ر (قوله ونحوها)
يدل على ان الدرع مؤنث (قوله مما لا يعتاد لبسه) المراد به ما لا يعتاد التكفين
فيه ع ش على م ر (قوله فيندب نزعها) حيث كانت مملوكة له ورضي بها الوارث
المطابق التصرف والاوجب نزعها شرح م ر (قوله تمت ندبا ان سترت العورة) هذا
مجموع بل يجب التيمم لقلالانه حق للميت بل يجب ثلاثة أثواب اذا كفن من ماله
ولادى عليه زى (فصل في دفن الميت وما يتعلق به) *
(قوله وما يتعلق به) أى بالميت كالتعزية ع ش وقال الرشيدى وما يتعلق به أى
بالدفن خلافا لما وقع في منية الشيخ من ترجيع الضمير للميت ويرد عليه ان المتعلق
بالميت تقدم كالصلاة والكفن وغيرها وليس شئ من ذلك مذكورا في الفصل
وأيضاً رجوع الضمير المضاف هو الاكثر وترجم ابن حجر بقوله فصل في الدفن
وما يتبعه فالضمير في كلامه يرجع للدفن وعليه فيراد بما يتعلق به ما ذكره
المات بقوله وسر لمن دنى ثلاث حثيات تراب الى آخر الفصل (قوله أقل القبر
حفرة) أى أقل ما يحصل له الواجب في دفن الميت حفرة وخرج بالحفرة
ما قاله النووي لو مات في سفينة فان كان بقرب الساحل انتظروا وصوله اليه
ليدفنوه بالبر والا ناله هو ورمائه الشافعى شذوه بين لو حين لئلا ينتفخ ويلقى
في البحر ليلقيه الى الساحل وان كان أهله فارقد بجده مسلم فيدفنه الى القبلة
فان ألقى فيه بدون جعله بين لو حين ونقل بحجر أى ونزل الى القرار لم يأموا اه زى
(قوله تمنع رائحة) المراد منها من عند القبر بحيث لا يتأذى بها فأذا لا يحتتمل
عادة لان ملطفاً شراط منع القبر ما دفع الاذى عن الناس والاذى انما يتحقق بما
ذكرته من ان يفوح منه رائحة تؤذى من قرب منه عرفا اذا لا يصبر عليه عادة
شوبرى وقوله رائحة وان كان الميت في محل لا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وان لم

ولانه اثر عبادة (وسن تكفينه
في ثيابه التي مات فيها) تخبر
أى داود باسناد حسن عن
جابر قال روى رجل بسهم في
صدره أو حلقة ثياب فأدرج
في ثيابه كما هو فحن مع النبي
صلى الله عليه وسلم وسواء
في ذلك ثيابه الملتصقة بالدم
وغيرها لكن الملتصقة أولى
ذكره في المجموع فتقيد بالاصل
كثيرا بالملطخة بيان لا لكل
وهذا في ثياب اعتيد لبسها
غالبا اما ثياب الحرب كدرع
ونحوها مما لا يعتاد لبسه غالبا
ككف وجلد وفروة وجبة
ممشوة فيندب نزعها كسائر
الموتى وذكر السنن في هذه
والوجوب في التي قبلها من
زيادتي (فان لم تكفه) أى ثيابه
(تمت) ندبا ان سترت العورة
والافوجوبا * (فصل) *
في دفن الميت وما يتعلق به
(أقل القبر حفرة تمنع بعد)
ردها (رائحة)

يكن له راحة أصلاً كأن جف (قوله أي ظهورها) إشارة إلى تقدير مضاف وكذا قوله
 أي نبشه (قوله فتؤذي الحى) قال بعضهم أنه منصوب عطفاً على قوله ظهورها على
 حد وليس عبادة وتقرعني وكذا قوله فيأكله (قوله وسبعاً) وإن كان الميت في محل
 لا تصل إليه السباع أصلاً ع ش على م ر (قوله بيان فائدة الدفن) أي بيان ما اراده
 السارع من الدفن وقد علم عدم لزوم نحو الفساق فانها قد لا تمنع الراتحة ويخورد
 تراب بلا نساء فانه لا يمنع السبع ق ل وعجالة م ر وظاهر انهما غير متلازمين
 كالفساق التي لا تمنع الراتحة مع منعها السبع فلا يكتفى بالدفن فيها (قوله حيث
 لم يتعدرا حفراً) فان تعدد ر كفى ذلك ا ط ف (قوله وسن أن يوسع) أي القبر بالتوسيع
 زيادة في الطول والعرض والتعميق زيادة في النزول وينبغي أن يكون ذلك بقدر
 ما يسع من ينزله القبر ومن يعينه لا يزيد من ذلك لأن فيه تمجيداً على الناس فان قلت
 ما حكمة التوسيع والتعميق قلت اتوسيع فيه اكرام للميت فان في انزال الشخص
 في المكان الواسع اكراماً له وفيه رفق بالميت وفي انزاله في المكان الضيق نوع اهانة
 له ومن ينزله القبر لانه اذا اتسع أمكن أن يقف فيه المنزل اذا تعدد ذلك حاجة وأمن من
 انصدام الميت لجدرانه حال انزاله ونحو ذلك والغرض كتم الراتحة والتوسيع والتعميق
 ابلغ في حصول ذلك فان قلت هل اطلب زيادة على قامة وبسطة قلت انقاسه
 والبسطة ارفق بالميت والمنزل لانه يتمكن مع ذلك من تناوله بسهولة من على شفير القبر
 بخلافه مع الزيادة فليتنا مل ع ش على م ر (قوله قامة وبسطة) أشار ابن حجر إلى انهما
 من خبرين خبر اليكون المحذوف أي وأن يكونا التعميق قامة وبسطة ولا بد من ذلك
 بل يجوز أن يكونه صويين على المفعولية المطلقة على حذف مضاف وإقامة هذا
 مقامه والتقدير ويعمق تعميقاً قدر قامة كما رشحنا ذلك حل شيخنا كلام الأصل
 شوبري (قوله باسطا يديه) أي غير قابض لأصابعهما ع ش (قوله مرفوعتين) لا يغني
 عنه قوله باسطا لانه يصدق ببسطهما امامه (قوله في قتلى أحد وكانوا ستة وسبعين)
 قال في شرح البهجة في الاحتجاج به نظر لانه انما يدل على تعميق القبر وتوسيعه
 لا على كونه قدر قامة وبسطة اه وقد أشار إليه الشارح هنا بوصية عمر إلى بيان
 المراد منه شوبري (قوله احفروا) بكسر الهمزة والقاء من حفروا والمراد احفروا وجوبا
 وهرته مزة وصل واوسعوا نداء بأحقوا كذلك وهمزتها مزة قطع (قوله وأوصى عمر)
 أي ولم ينكر عليه فهو اجماع وذكره بعد الحديث لبيان قدر التعميق ق ل (قوله
 أربعة أذرع) أي بذراع الآدمي شوبري فلا ينافي كلام الراعي لانه في ذراع العمل
 السابق بيانه أول الطهارة وهو ذراع ويربع بذراع اليد والتفاوت بينهما ثمان ذراع لان

أي ظهورها منه فتؤذي الحى
 (وسبعاً) أي نبشه لها فيأكل
 الميت تمنعها حرمة قال
 الراعي والغرض من ذكرهما
 ان كانا متلازمين بيان فائدة
 الدفن والافساق وجوب
 رعايتهما فلا يكتفى أحدهما
 ونخرج بالحفرة ما لو وضع الميت
 على وجه الأرض وجعل عليه
 ما يمنع ذلك حيث لم يتعدوا الحفرة
 (وسن أن يوسع ويعمق قامة
 وبسطة) بأن يقوم رجل
 معتدل باسطاً يديه مرفوعتين
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 في قتلى أحد احفروا واسعوا
 وأعمقوا رواه الترمذي وقال
 حسن صحيح وأوصى عمر رضي
 الله عنه أن يعمق قبره قامة
 وبسطة وهما أربعة أذرع
 ونصف خلافاً للرافعي في قوله
 انهما ثلاثة ونصف

الثلاثة ونصف بأربعة ونصف الاثنى وعشرة ع ش وهو أربع أذرع هو المعتمد
 أي بذراع اليد وهو شبران وقوة وهو ثلاثة ونصف أي بذراع العمل فلا مخالفة بينهما
 في ذراع العمل ذراع وربيع بذراع اليد وقوله فلا مخالفة فيه نظر لان الزائد في ذراع
 العمل ثلاثة أرباع ونصف ربيع وذلك لا يبلغ ذراعا لانه ناقص نصف ربيع الا ان
 يقال مراد من عبر بأربعة أذرع ونصف انها على التقريب فلا يضر نقص نصف
 ربيع ذراع فلا مخالفة على هذا فتأمل (قوله ومدة) أصله الميل (قوله القبلي)
 فان حفر في الجهة المقابلة لها كره ع ش م (قوله صلبة) بضم الصاد وسكون
 اللام ومعناه الشديد الذي لا سهولة فيه فتأمل (قوله الاموات ع ش) (قوله ويوضع
 الميت بينهما) تنبيه لو كان بأرض المحرأ والشق نجاسة فهل يجوز وضع الميت عليها
 مطلقا أو يفصل بين أن تكون النجاسة بواسطة صديد من ميت كما في المقبرة المنبوشة
 فيجوز أو من غيره كحويول أو غائط فيمتنع للأجزاء به حيث ذكر كل محتمل والوجه هو الاول
 وحيث قيل بالجواز تظهر من الصلاة عليه في هذه الحالة فليتأمل شوبري (قوله
 ويسقف عليه) بضم الياء وسكون السين وفتح القاف شوبري (قوله الحدوا)
 بضم الهمزة وفتح الحاء ويقطع الهمزة وكسر الحاء يقال لحد يحد كذهب ذهب
 والحد يحد وقوله لحد بفتح اللام وضمها ويقال لحدته والحدت له شوبري (قوله الرخوة
 بتثنية الراء والكسر) فصيح وأشهر شوبري (قوله ويسن أن يوسع كل منهما فيه)
 ان هذا قد علم من قول المصنف المتقدم ويسن أن يوسع الخ اللهم الا ان يقال ذكره
 توطئة لما بعده ع ش وقد يقال كلام المصنف المتقدم في القبر وكلامه هنا في الحد
 والشق (قوله وأن يرفع اسقف) أي الذي في الشق فلان في ما تقدم وهل ذلك وجوبا
 لتلايزري به والظاهر انه كذلك لانه المذكورة ع ش على م ر و قل (قوله بحيث
 لا يمس الميت) أي وجوبا اه ع ش (قوله وأن يوضع رأسه) أي قبل دخوله القبر
 (قوله الذي سيصير عند سفله) أي فهو مجاز مجاورة مبنى على مجاز الاول فسمى
 مؤخر القبر رجلا لانه مجاور لها أو الحالية والمحلية لكون الرجل حالة في القبر وعند خبر
 يصير مقدم ورجل اسمها مؤخر (قوله ويسل من قبل رأسه) أي يخرج من النعش
 من قبل رأسه وفي المختار سل الشيء من باب رد وسل السيف وأسله بمعنى وانسل من
 بينهم خرج وفي المصباح سل الشيء أخذته الى القبر وهذا المعنى هو الملايم لقول
 الشارح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه أي أخذ وليس المعنى
 أخرج لانه لم يكن في شيء أخرج منه اذ ذلك لانه دفن بمحل موته (قوله لما روى أبو
 داود) استدل على قوله ويوضع رأسه عند رجل القبر لکن لم يظهر وجه الدلالة

(وتلحد) بفتح اللام وضمها وهو
 أن يحفر في أسفل جانب القبر
 القبلي قدر ما يسع الميت (في)
 أرض (صلبة أفضل من شق)
 بفتح المعجمة وهو أن يحفر في
 وسط أرض القبر كالنهر في
 حافته بالابن أو غيره ويوضع
 الميت بينهما ويسقف عليه
 بالابن أو غيره روى مسلم
 عن سعد بن أبي وقاص
 انه قال في مرض موته الحدوا
 لي الحدوا نصبوا على الابن
 نصبا كما صنع برسول الله
 صلى الله عليه وسلم وخرج
 بالصلبة الرخوة فالنق فيهما
 أفضل خشية الانهيار ويسن
 أن يوسع كل منهما ويتأكد
 ذلك عند رأسه ورجليه وأن
 يرفع السقف قليلا بحيث لا يمس
 الميت (و) أن (يوضع رأسه
 عند رجل القبر) أي مؤخره
 الذي سيصير عند أسفله رجل
 الميت (و) أن (يسل من قبل
 رأسه برفق) لما روى أبو داود
 بإسناده صحيح

ان عبد الله بن يزيد الخطمي
البحاري صلى على جنازة التمارث
ثم أدخله القبر من قبل رجل
القبر وقال هذا من السنة وما
روى الشامي والبيهقي بإسناد
صحیح عن ابن عباس أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم سل من
قبل رأسه (و) أن (يدخله)
القبر (لاحق بالصلاة) عليه
(درجة) فلا يدخله ولو أثنى
الرجال متى وجد والضعف
غيرهم عن ذلك غالباً ونظير
البحاري أنه صلى الله عليه
وسلم أمراً بالطلحة أن ينزل في
قبر بنت له صلى الله عليه وسلم
وأنه ما أم كلثوم ووقع في المجموع
تبع الراول للخبر انما رقية ورده
البحاري في تاريخه الأوسط
بأنه صلى الله عليه وسلم لم يشهد
موت رقية ولا دفنها أي لأنه كان
يبدره معلوم أنه كان لها محارم
من النساء كفاطمة ثم يسن
لأن كافي المجموع أن يلين حل
المرأة من مغتسلها إلى النعش
وتسليمها إلى من في القبر وحل
ثيابها فيه وخرج بزيادتي
درجة لاحق بالصلاة صفة
وقد عرف في الغسل (لكن)
اللاحق في أثنى زوج

منه إذ غاية ما فيه أنه أدخله من جهة رجل القبر وليس فيه تعرض للوضع وعجالة
شرح مراما الوضع كذلك فلما صرح عن بعض الصحابة أنه من السنة وأما السبل فلما
صح أنه فعل به صلى الله عليه وسلم وهي أظهر (قوله الخطمي) بفتح الخاء المجهمة
وسكون الطاء نسبة لابي خزيمة بطن من الانصار برماوى (قوله ثم أدخله) دليل
لقوله وأن يوضع وقوله لما روى الخ دليل لقوله وأن يسلم الخ وقد يقال ادخاله من قبل
رجل القبر لا يدل على سن وضع رأسه عند رجل القبر الذي هو المدعى (قوله وأن
يدخله) أي ندبا كما قاله مروجهم كما يفهم من عطفه على المندوب فلو فقه له غيره كان
مكروها وخروجا من خلاف من حرمة كالأذرى وقبعه خ طوعش (قوله اللاحق
بالصلاة عليه درجة بخلافه صفة) فالقعه يقدم على الاسن كما في الغسل بخلاف
الصلاة عليه كما تقدم شوبرى (قوله فلا يدخله ولو أثنى) أي ندبا فاذا أدخله
الاناث كان خلاف الأولى ومن عبر بالوحد يجمع على ما إذا حصل أضرار لا ميت
بإدخال غير الرجل ع ش (قوله الا الرجال) ينبغي ان المراد بهم يشمل الصبيان
حيث كان فيهم قوة ع ش على م (قوله ومعلوم أنه الخ) دفع به ما يقال انما
أمر أبا طلحة بالنزول لفة محارمها ط ف (قوله نعم يسن) استدراك ضروري لانه
لم يدخل فيما قبله قال الشوبرى وظاهره ان النساء ولو أجنبيات يقدمن فيما ذكر
على الرجال المحارم مع استراحتهم نظرا وغيره وانفراد المحارم بزيادة القوة فليحرم روجه
ذلك وقد يقال وجه ذلك وجود الشهوة في المحارم مع المخالطة بالمس ونحوه وذلك
مظنة لثورتها وانثائتها في النساء شوبرى (قوله وحل ثيابها) أي شدادها أي
ومن محل موتها إلى المغتسل فهذه أربعة مواضع يتولاها التسوية ع ش (قوله اللاحق
بالصلاة عليه صفة) المراد بالصفة هنا خصوص الفقه لا معالق الصفة كما يعلم من
كلامه رشيدى (قوله وقد عرف في الغسل) أي من أن الاقعه هنا أولى من الاسن
الأقرب والبعيد الفقيه أولى من الأقرب غير الفقيه عكس ما في الصلاة عليه وقوله
لكن الا - ق الخ أتى به لانه علم أنه لاحق في الصلاة الزوج حيث وجد معه غير
الاجانب والسيد في الأمة التي تحل له كالزوج وفي التي لا تحل له كأن كانت مكاتبه
كالمحرم فيقدم على عبدها لان المالكية أقوى من المملوكية اه حل (قوله زوج)
قد يشك كل عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم أبا طلحة وهو أجنبي مفضل على عثمان
مع أنه الزوج الأفضل والعذر الذي أشير اليه في الخبر على رأى وهو أنه كان وطى سرية
له تلك الأبهة دون أبي طلحة ظاهر كلام أئمتنا أنهم لا يعتبرونه لكن سهل ذلك انها
واقعة حال ويحتمل أن عثمان لفطر الحزن والاسف لم يشق من نفسه بأحكام

الدفن أو أذن الله صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار الجرح عن ذلك فقدم بأبطلته من غير إذن وخصه لكونه لم يقارف أي لم يجامع تلك الميعة ثم يؤخذ من الخبر أن الجانب المستوي يبرز في الصفات يقدم منهم من بعدهم عن الجماع لأنه أبعد عن مذكري يحصل له لو ماس المرأة أو جبرولا يردانهم فالوافي الجمعة أنه يسن أن يجامع ليلتها ليكون أبعد عن الميل إلى ما يراد من النساء لأننا نقول الغرض ثم كسر الشهوة وهي حاصلة بالجماع تلك الميعة والغرض هنا أنه يكون أبعد عن ذكر النساء وبعد الهدى من أقوى في عدم التذكر على م ر (قوله وإن لم يكن له حق في الصلاة) أي عند وجود الأقارب شو برى (قوله الأقرب فالأقرب) فيقدم الأب ثم أبوه وإن علا ثم الابن ثم ابنه وإن نزل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ لأب ثم العم الشقيق ثم العم لأب ثم أبا الأم ثم الأخ منها ثم الخال ثم العم منها والترتيب المذكور مندوب زى (قوله فعبدما) استشكل بأن الأمة لا تغسل سيدها لا تقطاع الملك بالموت وهو بعينه موجود هنا وأجيب باختلاف البابين إذا الرجل ثم يتأخر عن النساء وهنا يتقدم حتى أن الرجل الأجنبي يتقدم هنا على المرأة وعبد الميتة أولى منه زى (قوله لتفاوتهم فيها) أي الشهوة إذا لمسوح أضعف من المحبوب والخاص لأنه لم يبق له شيء من الآتين والمحبوب أضعف من الحمى يجب ذكره شيخنا (قوله فذورحم الخ) وقضية كلامهم أن الترتيب مستحب لا واجب م ر (قوله فأجني صالح) الأفضل فالأفضل ثم النساء بعد الأجنبي كترتيبهم في الغسل والخنا كما أن النساء كذا قاله شيخنا حل (قوله أقرع) أي ندبا ع ش على م ر (قوله كما مررت الإشارة إليه) أي في الغسل في قوله فإن تنازعا في هذا ونظائره الآية أقرع زى (قوله وسن كونه وترا) عطف مصدر مريح على مصدر مؤول شو برى قال م ر وأما الواجب في المدخل له فهو ما يحصل به الكفاية (قوله بحسب الحاجة) فلما انتهت الحاجة باثنين مثلا زيد عليه ما ثالث مراعاة لأثرية ع ش على م ر (قوله كانوا ثلاثة وهم علي والعباس وابنه الفضل) وفي رواية أربعة علي والفضل بن العباس واسامة وعبد الرحمن بن عوف وقوله خمسة وهم علي والعباس وابنه الفضل وهم رشقران مولاه صلى الله عليه وسلم برماوى (قوله وستر القبر بشوب عند الدفن) عبارة شيخنا عند ادخال الميت فيه أي القبر والظاهر أن المراد بالقبر المحدد والشق ويؤيده تعبير الشارح بالدفن لأن الظاهر منه ادخال الميت ذلك ويحتمل أن المراد بالقبر الحفرة فيستحب ستر القبر قبل ادخال الميت في الحفرة حل (قوله عند الدفن) فهو أنه لا يندب ذلك عند وضعه على النعش وينبغي أن يكون مبسحا

وإن لم يكن له حق في الصلاة لأن منقلوبه أكثر (وهو محرم) الأقرب فالأقرب (فعبدما) لأنه كالمحرم في النظر ونحوه (فهو سوح فميجرب فخصي) لضعف شهورهم ورتبوا كذلك لتفاوتهم فيها (فعصبة) لا حرمة لهم كبنى عم ومعتق وعصبة كترتيبهم في الصلاة (فذررحم) كذلك كبنى خال وبني عمه (فأجني صالح) فإن استوى اثنان في الدرجة والفضيلة وتنازعا أقرع كما مررت الإشارة إليه وقولى فمحرم إلى آخره من زيادتي (و) سن (كونه) أي المدخل له القبر (وترا) واحدا فأكثر بحسب الحاجة كما فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى ابن حبان أن الدافنين له كانوا ثلاثة وأبو داود أنهم كانوا خمسة (و) سن (ستر القبر بشوب) عند الدفن لأنه ربما ينكشف من الميت شيء فيظهر ما يطلب إخفاؤه (وهو أعز ذكر) من أنثى وخنى (آكد) احتياطاً والتصريح بهذا من زيادتي

ع ش على م رأى ستره حال وضعه على التعش مباح وان كان نذب ستره بعد ذلك (قوله وان يقول مدخله) أى وان تعدد ع ش (قوله باسم الله) أى أدخله مستعينا باسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم أى ومات على ملة رسول الله أو وادفنه على ملة رسول الله وسن زيادة الرحمن الرحيم كافي المتناوى لان الرحمة مناسبة للمقام ويسن أن يزيد من الدعاء ما يليق بالحال كاللهم افتح أبواب السماء لروحه وأكرم نرله ووسع مدخله ووسع له في قبره فقد ورد أن من قيل ذلك عند دفنه رفع الله عنه العذاب أربعين سنة (قوله ويوجه القبلة وجوبا) أى فى المسلم ويوجه الكافر لآى جهة كانت وقوله ويوجه بالرفع أخذا من قوله وجوبا اذ لو قرأ بالنصب لكان التقدير وسن أن يوجه وجوبا وهو فاسد ولعل هذا هو حكمة حذف أن من كلام الشارح (قوله تنزى لاله منزلة المصلى) يؤخذ منه عدم وجوب استقبال القبلة بالكفار علينا وهو كذلك فيجوز استقبالهم واستدبارهم نعم لو ماتت ذمية وفى جوفها جنين مسلم بلغ أو ان نفخ الروح فيه جعل ظهرها للقبلة وجوبا ليتوجه الجنين للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلا اذ وجه الجنين يظهر رأسه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار شرح م ر أما المسألة فتراعى هى لا مافى بطنها ع ش على م ر (قوله فلو وجهه لغيرها) أى ولو إلى السماء فيشمل المستلق ولو رنعت رأسه فلا قصور فى عبارته شيخنا وعبارة م ر فان دفن مستديرا أو مستلقيا نبش حتما ان لم يتغير والا فلا (قوله حتى لا ينكب) تعليل لقوله وأن يسند وجهه وقوله ولا يستلقى تعليل لقوله وظهره الخ ولا يجب نبشه لو انه نكب أو استلقى بعد الدفن وكذا لو انهار القبر أو التراب عليه كذلك ويجوز نبشه واصلاحه أو نقله الى محل آخر نعم لو انهار عليه التراب قبل تسوية القبر وقبل سده وجب اصلاحه قل وبرماوى (قوله بجده الايمن) أى بعد ازالة الكفن لانه أبلغ فى اظهار الذل وقوله اليه أى الى نحو اللبنة (قوله وأن يسد فقهه) ظاهر صنيعة من استحباب السد جواز اهالة التراب عليه من غير سد وذهب جمع الى وجوب السد وحرمة اهالة التراب لما فى ذلك من الأضرار بالميت وقرر شيخنا زى ان السدان لزم على عدمه اهالة التراب على الميت وجب والاندب وعلى ذلك يحمل كلام جمع حل وم ر (قوله بنحو ابن) أى ندبا وكان عدد لبنات الحدة صلى الله عليه وسلم تسع لبنات كافي مسلم قل (قوله بكسر ابن) بكسر الكاف وفتح السين وسكونها شوبرى (قوله وطين) نبيه به على ان الابن وحده لا يكتفى ولا يندب الاذان عند سده خلافا لبعضهم برماوى (قوله ومخدة) بكسر الميم وجهها المخاد ففتح الميم سميت بذلك لوضع الخد عليها شيخنا

(و) أن (يقول) مدخله (بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) الانباع والامر به رواهما الترمذى وحسنهما وفى رواية وعلى سنة رسول الله (و) أن (يوضع فى القبر على يمينه) كافي الاضطجاع عند النوم وتعبيرى كالمجموع بالقبر أعم من تعبيرة باللحد (ويوجه) للقبلة (وجوبا) تنزى لاله منزلة المصلى فلو وجهه لغيرها نبش كما سبأنى أو لما على يساره كره ولم نبش والتصریح بالوجوب من زيادتى (و) أن (يسند وجهه) ورجلاه (الى جداره) أى القبر (وظهره بنحو لبنة) ككسر حتى لا ينكب ولا يستلقى ويرفع رأسه بنحو لبنة ويفضى بجده الايمن اليه أو الى التراب (و) أن (يسد فقهه) بفتح الفاء وسكون التاء (بنحو لبن) كطين بأن يبنى بذلك ثم تسد فرجه بكسر لبن وطين أو بنحوه لان ذلك أبلغ فى صيانة الميت من النبش ومن منع التراب والهوام ونحو من زيادتى (وكره) أن يجعل له (فرش ومخدة) بكسر الميم

(قوله لم يحتج اليه) أي الصندوق فالتفصيل انما هو فيه ويدل على هذا قول الشارح
 اما اذا احتج الخ (قوله لان في ذلك اضاعة مال) أي لغرض شرعي وهو تعظيم
 الميت فلا تنافي بين العلة والمعلول لان الاضاعة انما تكون محرمة اذا لم تكن لغرض
 شرعي (قوله اما اذا احتج الى صندوق) يتخذ من هذا ان بقاء الميت مطلوب
 وان الارض التي لا قبليه سر يعا اولى من الارض التي قبليه سر يعا عكس ما يتوهم
 شرح م ر وقوله مطلوب لان تنعم الروح مع البدن الذم تنعمها وحدها (قوله وبار
 دفنه ليلا) أي لانه صلى الله عليه وسلم دفن ليلا وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل
 فله صلى الله عليه وسلم أيضا نعم يندب الامام منع الكفار من الدفن نهارا ان أظهره
 برماوى (قوله مطلقا) أي تحراه أم لا (قوله فلا يجوز) أي جوازا مسنوى
 الطرفين اذا اعتمد الكراهة تنزيها وهذا في غير حرم مكة اما فيه فلا حرمة ولا كراهة
 قياسا على الصلاة فيه حل وذى قال الشوبري رأيت بخط شيخنا بها مش شرح
 الروض ان الاوجه تحريم الدفن عند تحريم الاوقات المكروهة في الحرم المكي
 وان لم تحرم الصلاة فيه والفرق ظاهره واصل الفرق ان الصلاة يضاعف ثوابها
 فاغتفر فعلها بذلك ولا كذلك لدفن وأيضا للنص عليه في حديث يابني عبد مناف
 الخ اه بحروقه (قوله وأن تقبر) بابه ضرب ونصر أي ندفن وأما ضبطه بضم
 الذون وكسر الباء من أقبر لقوله تعالى ثم أماته فأقبره فنلطا لان معنى أقبر في الآية
 صير له قبرا وأما الذى في الحديث فاضيه قبر بمعنى دفن (قوله وذى كروقت الخ) الضهير
 راجع للنبي صلى الله عليه وسلم ولفظ ذ كراما من الراوى أو من الشارح شيخنا (قوله
 وقت استواء) هي الاوقات المتعلقة بالزمن وذا هرا ان الوقت المتعلق بالفعل كوقت
 الصبح والعصر ليس كذلك وبه قال الاسنوى قال وكلام الاصحاب والحديث يدل
 له وقال الزركشى الصواب التميم وهو كما قال شرح م ر (قوله اولى من قوله وغيرهما
 أفضل) أي لان عبارة الاصل تقتضى ان غيرهما فيه فضل ان جعل على بابه وان
 أول فالأقرب فيه أولى (قوله ودفن بمقبرة أفضل) وفي أفضل مقبرة بالبلد أولى
 ويكره الدفن بالبيت الا أن تدعوا اليه حاجة أو مصلحة على ان المشهور رآه خلاف
 الاولى لا مكروه وانما دفن عليه الصلاة والسلام في بيته لا خلافا للصحة في مدفنه
 لخوفهم من دفنه بالمقابر من التنازع ولان من خواص الانبياء دفنهم بمحل موتهم أي
 حيث أمكن الدفن فيه فان لم يمكن نقلوا مكان ما توا على سقف لا يتأقى الدفن فيه
 فالظاهر دفنهم تحت الموضع الذى ماتوا فيه بحيث يحاذيه كافي حجر وعش (قوله وكره
 مبيت بها) في كلامه اشعار بعدم الكراهة عند القبر المنفرد قال الاسنوى وفيه

(وصندوق لم يحتج اليه) لان
 في ذلك اضاعة مال اما اذا احتج
 الى صندوق لندائه أو فحوا
 آخرة في الارض فلا يكره
 ولا تنفذ وصيته به الا حيث
 (وجاز) بلا كراهة (دفنه ليلا)
 مطلقا (ووقت كراهة صلاة
 لم ينعمره) بالاجماع بخلاف ما اذا
 تحراه فلا يجوز وعليه حل خبر
 مسلم عن عقبه بن عامر ثلاث
 ساعات نهارا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن الصلاة فيهن
 وان تقبر فيهن موتانا وذى كروقت
 الاستواء والطلوع والغروب
 (والسنة) للدفن (غيرهما)
 أي غير الليل وغير وقت الكراهة
 وتعبيرى بهذا الموافق لعبارة
 الروضة أولى من قوله وغيرهما
 أفضل وان أول أفضل بمعنى فاضل
 (ودفن بمقبرة أفضل) منه بغيرها
 لينال الميت دعاء المارين
 والزائرين (وكره مبيت بها)
 لما فيه من الوحشة

(ودفن اثنين من جنس) ذكرين
أو اثنين ابتداء (بقبر) بمحل
واحد (اللا ضرورة) ككثرة
الموتى لوباء أو غيره (فيقدم)
في دفنهما إلى جدار القبر (أفضلهما)
لأنه صلى الله عليه وسلم كان
يجمع بين الرجلين من قتلى أحد
في ثوب واحد ثم يقول أيهما
أكثر أخذ القرآن فإذا أشير
إلى أحدهما قدمه في اللحد
(لا فرع) فلا يقدم (على أصل)
من جنسه فيقدم الأب على
الابن وإن كان أفضل منه
لحرمة الأبوة والام على البنات
وإن كانت أفضل منها لحرمة
الأمومة مع التساري في الأنثى
بخلاف ما إذا كان من غير جنسه
فيقدم الابن على أمه لفضيلة
الذكورة (ولا يصح على رجل)
بل يقدم الرجل عليه وإن كان
أفضل منه والتصريح بكراهة
الدفن مع قولي من جنس وقولي
لا فرع إلى آخره من زيادتي وخرج
بالجنس ما لو كانا من جنسين
حقيقة كذا كرواني أو احتمالا
كخندقي فان كان بينهما محرمة
أو زوجية أو سيدة كره دفنهما
بقبر واحد إلا جرم بلاتا كذا ضرورة
وحيث جمع بين اثنين جعل بينهما
حاجز تراب وقدم من جنسين
الذكر ثم الأنثى ثم المرأة

احتمال وقد يفرق بين أن يكون بعصراء أو في بيت مسكون أو بالتفرقة أو جهة بل
كثير من التربة مسكونة كالبيوت فالوجه عدم الكراهة فيها ويؤخذ من التعليل
أن محل الكراهة حيث كان منفردا فإن كانوا جماعة كما يقع كثيرا في زمنا في البيت
ليلة الجمعة لقراءة القرآن أو زيارة لم يذكره شرح م ر (قوله ودفن اثنين من جنس) أي
أو من غير جنس ومنالك محرمة فدار الجواز عنده مع الكراهة على اتحاد الجنس
أو اختلافه مع المحرمة ونحوها كما سيأتي وقوله ابتداء أمداد ما بأن يقع على الميت
ويوضع عنده ميت آخر فيصير ولومع اتحاد الجنس أو مع محرمة والمعتد التبريم
حيث لا ضرورة مطلقا ابتداء ودواما وإن كان هناك محرمة واتحد الجنس لأن العلة
التأذي م ر وعش وينبغي أن يلقى بالاثنتين واحد وبعض بدن آخر وظاهره ولو كانا
صغيرين (قوله ككثرة الموتى) أي وعسرا أفراد كل واحد بقبراه م ر فتى سهل
أفراد كل واحد بقبر لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل
حيث أمكن ولو في غيره ولو كان بعيدا وجب حيث كان بعيدا وسهل زيادته
عش (قوله فيقدم أنصاهما) وهو لاحق بالأمومة شرح م ر (قوله في ثوب واحد)
قيل المراد في قبر واحد لا يجوز دفنهم بهما بحيث تتلافى بشرتهما بل المراد أن يكون
على كل نيا به ولكنه يصحح بمجنب الآخر في قبر واحد وهذا تأويل بعيد وإنما المراد
أن ذلك الوقت كان وقت عجز حيث تذهب بعض الثياب التي وجدت كان فيه سعة بحيث
يسع اثنين يدرجان فيه ففعل فيهما ذلك ولا يلزم من ذلك تماس عورتهم لا مكان أن
يجوز بينهما بأذن خروجه شرح المشكاة شوبري ولو حفرت قبر فوجد فيه عظم ميت قبل
فراغ الحفر أعاده ولم يتم الحفر وإن ظهر ذلك بعد تمامه جعله في جانب بعد حفرة ودفن
الميت بجانب آخر فإن كان القبر لحدان ودفن بأحد هما ميت ثم أريد دفن آخر بالحد
الآخر لم يحرم نبش القبر حيث لم تظهر راحة من الميت الأول ح ل وزي
(قوله بخلاف ما إذا كان من غير جنسه) كان الأولى تأخير هذه إلى المفهوم الآتي
لأنها من صورة لا من صور المنطوق شيخنا (قوله وخرج بالجنس الخ) هل يقدم الخنثى
على أمه احتياطا أوهى قال الشيخ فيه نظر أقول وينبغي تقديمها لأن جهة تقديمها
محققة بخلاف الخنثى شوبري (قوله كره) المعتد بتحريم الجمع مطلقا لا ضرورة
برماوى (قوله وحيث جمع بين اثنين) وإن كان الجمع محرما بأن لم تدع ضرورة إليه
عش على م ر (قوله جعل بينهما) أي ندبا أن لم يكن مس والواجب برماوى (قوله)
وقدم من جنسين الذكر) أي قدم وضعه إلى جدار القبر وهذا قبل وضع المفضول
في اللحد ولو على صغيره والأفلايحي عن مكانه لأنه أضر به ويقدم في الكافر من

أخفهما كفرا أو عصيانا برماوى (قوله وتقدم بعض ذلك) أى فى قوله ويقدم الابن
على أمه (قوله وسن لمن دنى) أى حضر الدفن ولو بعد شورى أى ولو امرأة ومجمل
حيث لم يزد قربه من القبر إلى الاختلاط بالرجال كفى ع ش على م ر (قوله بأن كل
على شفيره) عبارة شرح م ر وضابطه أنه لو ما لا يحصل معه مشقة لما وقع فيما يظهر من لم
بدن لا يسن له ذلك للمشقة فى الذهاب إليه لكن قال فى الكفاية أنه يستحب ذلك
أسكل من حضر الدفن وهو شامل للبعيد أيضا واستظهره الولي العراقى وهو المعتمد
على أنه يمكن الجمع بينهما بحمل الأول على التأكيده قول المصنف دنى ليس بقيد (قوله
ثلاث حثيات) أى حثوث ثلاث حثيات فهو على حذف مضاف لأن الحثيات اسم لأم من
من التراب ولا يتعلق بها حكم والحثوا لا خذ بالكفين معا أو أحدهما ومحل طلب ذلك
مالم يكن به نجاسة وهو مطلب لما فيه من التضييق بالنجاسة وكون التراب من تراب
القبر ومن جهة رأسه أولى ولو فقد التراب هل يشترط إليه أولا فيه نظره الأقرب الثانى
كفى البرماوى وأظهر ما ذابفعل بها أى فى الحثيات هل يرد بها للقبر أولا وما حكمه
ذلك وعبارة سم قوله ثلاث حثيات أى من تراب القبر على ما قيد به فى شرح البهجة
وع ب وغيرهما ولعل أصل السنة يحصل بغير قرابه أيضا أخذ من التعليل بأن ذلك
لله فى بما صار إليه الميت اه وعبارة م ر لما فيه من اسراع الدفن والمشاركة
فى هذا الغرض وأظهر الرضى بما صار إليه الميت اه وهى تفيد أنها ترد للقبر أخذا
من التعليل الأول وأنه لا فرق فى ذلك بين أن يطبق به ذلك أولى أخذا من التعليل
الثانى فراجع (فائدة) وردان من أخذ من تراب القبر بيده حال إرادة الدفن
وقرأ عليه أما أنزلنا سبع مرات وجعل مع الميت فى كفنه أو قبره لم يذهب فى ذلك
القبر هل فى ع ش على م ر وقل وينبغى الاستغناء بذلك مرة واحدة وإن
تعد المدفون (قوله وسن أن يقول مع الأولى الخ) ويستحب أن يقول مع ذلك
فى الأولى اللهم لقنه عند المسئلة حبه وفى الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحه
وفى الثالثة اللهم ج فى الأرض عن جنبيه كفى شرح م ر وقوله اللهم افتح أبواب السماء
لروحه لا ينافى هذا أن روحه يصعد بها عقب الموت لا ما تقول ذلك الصعود للعرض
ثم يرجع بها فتكون مع الميت إلى أن ينزل قبره فتلبسه أسوال ثم تفارقه وتذهب
حيث شاء الله ع ش على م ر (قوله وأن يهال بمساح) بفتح الميم جمع مساحة
بكسر هاء وهى التى تسمع بها الأرض ولا تكون إلا من حد بد بخلاف الجرفة فإنها
تكون من الحديد وغيره (قوله وسن أن لا يزداد على تراب القبر) أى مالم يحتاج
لذلك لاجل ارتفاعه والازيد عليه أخذا مما بعده (قوله فتسكت جماعة) أى بقدر

وتقدم بعض ذلك (وسن لمن
دنا) من القبر بأن كان على شفيره
ك ما عبر به الشافعى (ثلاث
حثيات تراب) بيديه جميعا
لأنه صلى الله عليه وسلم حثى
من قبل رأس الميت فلا تارواه
البيهقى وغيره بأسناد جيد
ويسن أن يقول مع الأولى
منها خذناكم ومع الثانية
وفيها نعبدكم ومع الثالثة
ومنها نخرجكم تارة أخرى
(وسن) أن يهال عليه بمساح
أوما فى معناها أسراعا بتسكته يلى
الدفن ويسن أن لا يزيد على
تراب القبر ثلاثا يعظم شخصه

ما يخرج زور ويترك حله اه جرح ش على م ر (قوله يسألون له التثبيت) كان يقولوا اللهم ثبته على الحق اللهم لقنه حجة فلو أتوا بغير ذلك كاذكر على القبر لم يكونوا آتين بالسنة وان حصل لهم ثواب على ذكرهم وبقياهم به بعد سؤال التثبيت له هل هو مطلوب أولا فيه نظر والاقرب الثاني ومثل الذكر بالاولى الا ان فلواتوا به كانوا آتين بغير المطلوب منهم كافي ع ش على م ر والمراد انهم يسألون له التثبيت ان كان مكلفا غير شهيد وغير نبي لانه الا ن يسئل فيلقن خوف الفتنة قال في الايعاب والظاهر ان المراد بها هنا غير حقيقة لا استعمالها من مات على الاسلام بل نحر النبلج في الجواب او عدم المبادرة اليه او محيى الملكين له في صورة غير حسنة المنظر شو برى والاصح ان السؤال في القبر خاص بهذه الامة تشرى فالتثنية بسبب سؤال الملكين عنه دون غيره من الانبياء قال السيوطي

ولم يكن لامة من الامم * من قبلنا قط سؤال يلتزم

وقال ايضا والسؤال سبع مرات في سبعة ايام بالنسبة للمؤمن اطهار الشرفه واربعون مرة بالنسبة لامة في توبته (قوله لا تباع) عبارة شرح م ر لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لاختيكم واسئلوها التثبيت فانه الا ن يسئل اه (قوله وان يرفع القبر شيئا) فلورث على الشبر كان مكروها وقيل خلاف الاولى برماوى ع ش (قوله فلا يرفع قبره) بل يخفى وهل ذلك واجب او مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا اذا غلب على الظن فعلهم به ذلك ع ش على م ر (قوله وتسطيعه) بان يعرض فجعل كالسطح والتسليم بان يجعل كسنام البعير (قوله كما جعل بقبره صلى الله عليه وسلم) واما ما في البخارى عن سفيان رايت قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستمافا ناسم بعد سقوط الجدار عليه في زمن الوليد وقيل في زمن عمر بن عبد العزيز ولا يؤثر في ذلك كون السطح صار شعارا للروافض اذا السنة لا ترك بموافقة اهل البدع فيها وقول على امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ادع قبرامشرفا الا سويته لم يرد به تسويته بالارض بل تسطيعه جمعا بين الاخبار برماوى (قوله وكروه جلوس) اى ان كان محترما ما غير المحترم كقبر مرتد وحرى فلا كراهة فيه والظاهر انه لا حرمة لقبر الذمى في نفسه لكن ينبغى اجتنابه لاجل كف الاذى عن احيائهم اذا وجدوا ولا شك في كراهة المكث في مقابرهم ومحل ما ذكر من كراهة الجلوس والوطى في المحترم عند عدم مضي مدة يتيقن فيها انه لم يبق من الميت شىء في القبر سوى عجب الذنب فان مضت فلا بأس بالانتفاع به ولا كراهة في شبهة من المقابر بعمل على المشهور كافي شرح م ر

(فتنكث جماعة) عنده ساعة
(يسألون له التثبيت) لا تباع
رواه ابوداود والحاكم وصححه
اسناده (و) ان (يرفع القبر شيئا)
تقريب العرف في زياد ويحترم
ولان قبره صلى الله عليه وسلم
رفع نحو شبر رواه ابن حبان في
صححه فان لم يرفع ترابه شيئا
فلا وجه ان يزداد وخرج بزيادى
(بدا رنا) ما لومات مسلم بدار
الكفار فلا يرفع قبره بل يخفى
اثلا يتعرضوا له اذا رجع المسلمون
والحق به الاذرى الامكنة
اتى يخاف نبشها السرقة كفته
اولد او لوهوما (وتسطيعه)
اولى من تسطيعه كما فعل بقبره
صلى الله عليه وسلم وقبرى
صاحبه رواه ابوداود باسناد
صححه وكروه جلوس

وقوله فلا كراهة فيه أى فى المجلس والولىء وينبغى عدم حرمة البول والتغوط
على قبورهما أى المرتد والحرى لعدم حرمتهم ما ولا عبرة بتأذى الأحياء وقوله لكن
ينبغى اجتنابه أى وجوبه فى البول والغائط ونحوه فى نحو المجلس عليه وقوله ولا كراهة
فى مشيه بين المقابر نعل أى ما لم يكن متجنباً بنجاسة رطبة ولا فيحرم أن مشى به
على القبر ما غير الرطبة فلا عش (قوله ووطىء عليه) أى القبر الذى لمسلم ولو
مهدراً فإظهاره وظاهره أن المراد به محاذى الميت لما اعتيد التحويط عليه فإنه قد يكون
غير محاذ له لا سيما فى الحد ويحتمل الحاق ما قرب منه جذابه لانه يطلق عليه
انه محاذ له اهـ جرسو يرى (قوله لا نهى عنهما) والحكمة فيه توقيف الميت واحترامه
وأما خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لان يجلس أحدكم على جرة خير له من أن
يجلس على قبر فقهر المجلس عليه بالمجلس للبول والغائط ورواه ابن وهب أيضاً بلفظ
من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط وهو حرام بالاجماع شرح مـر (قوله وفى
معناه ما الاتكاء عليه) أى يجنبه والاستناد اليه أى بظهوره فهما متغايران ح ف
والظاهر انهما فى معنى المجلس فقط وفى شرح مـر ما يقتضى ذلك (قوله بلا حاجة)
لم يبين الشارح مفهومه الا بالنسبة للولىء وكذلك منع مـر (قوله الى ميتة) أى
من يريد زيادته وان لم يكن ميتة (قوله وكره تخصيصه) أى ظاهره وباطنه (قوله
بالجص) بفتح الجيم وكسر هاء برماوى (قوله وكتابة عليه) أى الا اذا كان ولياً
أو عالماً وكتب اسمه ليزار ويحترم (قوله وخرج بتخصيصه تطيينه) أى لا يكره
بل يباح ويكره أن يجعل على القبر مظلة وأن يقبل التراب الذى يجعل فوق القبر
كما يكره تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الأولياء نعم ان
قصد بتقبيل اضرحتهم أى واعتسابهم التبرك لم يكره وهذا هو المعتبر برماوى (قوله
وحرمة) أى البناء ظاهره وباطنه وان لم يتحقق وقفها وعمل ذلك ما لم يكن الميت من
أهل الصلاح ومن ثم جازت الوصية بعمارة قبور الصالحين لما فى ذلك من احياء الزيارة
والتبرك حل ومن البناء ما اعتمد من جعل أربعة أعمدة رربعة محيطة بالقبر أخذاً
من التعليل بقوله ولان البناء الخ كما فى حجر قال سم الا اذا كانت الاجبار المذكورة
لحفظه من النش والدفن عليه (قوله كما لو كانت موقوفة) أى قياساً على
الموقوفة وعبارة شرح مـر ومثلها الموقوفة بالاولى واعتراضه بأن الموقوفة هى المسبلة
وعكسه ويرد بأن تعريف المسبلة يدخل موافقاً لاعتاد الدفن فيه فهذا يسمى مسبلاً
لا موقوفاً فافضح ما ذكره الشارح فالمسبلة أعم شويبرى وبرماوى (قوله بمد
انحساق الميت) أى فيحرم الناس من تلك البقعة حجر (قوله فلو بنى فيها هدم البناء)

ووطىء عليه) لا نهى عنهما
رواه فى الاول مسلم وفى الثانى
الترمذى وقال حسن صحيح
وفى معناه ما الاتكاء عليه
والاستناد اليه وهما صرح فى
الروضة (بلا حاجة) من زيادته
مع التصريح بالكره فان
كان الحاجة بأن لا يصل الى ميتة
أولا يتمكن من الحفر الا بوطئه
فلا كراهة (و) كره (تخصيصه)
أى تبييضه بالجص وهو الجبس
وقيل الجير والمراد هنا هما
أواحدهما (وكتابة) عليه
سواء أ كتب عليه اسم صاحبه
أم غيره فى لوح عند رأسه أم
فى غيره (وبناء عليه) كقبة أو
بيت لا نهى عن الثلاثة ورواه
فيه الترمذى وقال حسن
صحيح وفى الاول والثالث مسلم
ونخرج بتخصيصه تطيينه خلافاً
للإمام والغزالي (وحرمة) أى
البناء (ب) بقبرة (مسبلة)
بأن جرت عادة أهل البلد بالدفن
فيها كما لو كانت موقوفة ولان
البناء يتأبد بعد انحساق الميت
فلو بنى فيها هدم البناء كما صرح
به الاصل بخلاف ما لو بنى فى
ملكه والتصریح بالتصريح من
زيادته وصرح به فى المجموع

ولو مسجد أو مأوى لأثر من الان احتيج إلى البناء فيه بالخوف نيش سارق أو سبع
أو تخربة سبل فلا يهدم إلا ما حرم وضعه ومن المسبل قرافة مصرفه دم ما بها من
البناء ان عرف حاله في الوضع فان جهل حاله ترك جملا على وضعه بحق كما في البناء
الذي على حافة الانهار والشوارع اه ع ش على م ر وقوله فيهدم ما بها أي ما عدا
قبة اما من الشافعي لانها كانت قبل الوقف دارا لابن عبد الحكم ع ش ولا يجوز
زرع شيء في المسبلة وان تيقن بلاء من بها لانه لا يجوز الا انتفاع بها بغير الدفن فيقطع
وقول المتولي يجوز بعد البلاء محمول على الملوكة كجرح ع ش على م ر (قوله وسن
رشه) أي القبر بعد الدفن ما لم ينزل مطر بكفي حجر ويذهب في انه لو ثبت عليه خشيش
اكتفى به عن وضع الجريد الا خضر الا في قياسا على نزول المطر ويحتمل خلافه
ويفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر الكافي لا معنى لها لحصول المصود من تمهيد
التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الخشيش فانه يجعل به زيادة رجعة للميت
بتسبيح الجريد ع ش على م ر (قوله بماء) أي طاهر وكونه باردا أولى ويحرم
بالجس لان فيه ازراعه ومن قال بكره يحمل على كراهة التعريم برماوى (قوله
بجريد المضجع) قال في الصباح المضجع بفتح الميم والتجيم موضع الضجوع والجمع
مضاجع ع ش على م ر (قوله ويكره رشه بماء الورد) أي لانه اضاعة مال
وانما يحرم لانه يفسد لغرض صحيح من اكرام الميت واقبال الزوار عليه لطيب ريح
البقعة به نية طهارة اول الاسنوى ولوقيل يقر به لم يبعد ويؤيد ما ذكره قول السبكي
لا بأس باليسير منه اذا قصد به حضور الملائكة لانه يستحب الرائحة الطيبة شرح م ر
(قوله ووضع حمى) أي مغار شرح م ر (قوله ونحوهما) أي من الاشياء الرطبة فيدخل
فيه البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وعبارة شرح م ر ويستحب وضع الجريد
الا خضر على القبر لا تباع وكذا الریحان ونحوه من الاشياء الرطبة ويمنع على غير
ماله اخذه من القبر قبل يسه اعدام الاعراض عنه فان يس جازل وال نفعه المقصود
منه حال رطوبته وهو الاستغفار اه قال ع ش عليه اما مال كنه فان كان الموضوع مما
يعرض عنه عادة حرم عليه اخذه لانه صار حقا للميت وان كان شيئا لا يعرض
عن عادة لم يحرم ويظهر ان مثل الجريد ما اعتمد من وضع الشمع في ايسالي الاعباد
ونحوه ساعلى القبر فيحرم اخذه لعدم اعراض ماله عنه وعدم رضاه بأخذه من
موضعه اه (قوله عند رأسه) ذكر الماوردي استحبابه عند رجله أيضا شرح
م ر (قوله وجمع أحله) المراد بهم ما يشمل الزوجة والعبد وعبارة شرح م ر ومنهم
الا زواج والعنفاء والمحرمان من الرضاع والمطاهرة ومثلهم الاصدقاء اه وقوله بموضع

(وسن رشه) أي القبر (بماء)
لانه صلى الله عليه وسلم فعل
ذلك بقبر سعد بن معاذ رواه
ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان
ابن مظعون رواه البزار والمعنى
فيه التفاؤل بتبريد المضجع
وحفظ التراب ويكره رشه
بماء الورد (وضع حمى عليه)
لانه صلى الله عليه وسلم فعل
ذلك بقبر ابنه ابراهيم رواه
الشافعي وسن أيضا وضع
الجريد والريحان ونحوهما عليه
(و) وضع (جرا وخشبة عند
رأسه وجمع أهله بموضع) واحد
من المقبرة لانه صلى الله عليه
وسلم وضع جيرا أي خنجره عند
رأس عثمان بن مظعون وقال

أى ساحة من المقبرة وليس المراد بقبر واحد (قوله أنعلم بها) أى أجعلها علامة على قبر أخى أعرفه بها فهو من تعلم بمعنى جعل له علامة وقوله قبر أخى أى من الرضاع (قوله وتعبيرى بأهله أعم) أى لشموه للزوج والعتقاء والمحارم من الرضاع والمصاهرة ومثلهم الأصديق ح ل وشو برى (قوله وزيارة قبور الخ) ورد من زار قبر والديه أو أحدهما كتب له ثواب عمرة مقبرة وكتب له راحة من النار ويتأكد ذلك يوم الجمعة لخبر أبى نعيم من زار قبر والديه أو أحدهما يوم الجمعة كان كحجة (فائدة) روح الميت لها ارتباط به ولا تفارقه أبدا لكنها أشد ارتباطا به من عصر الخميس إلى شمس السبت ولذلك اعتاد الناس الزيارة يوم الجمعة وفي عصر الخميس وأما زيارته صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد يوم السبت فلضيق يوم الجمعة عما يطلب فيه من الأعمال مع بعدهم عن المدينة قل وبرماوى وعش على مر (قوله فباحة على العتق) نعم إن كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتذكر الموت كانت مندوبة مطلقا ط في (قوله ولغيره مكروهة) وقيل حرام لخبر لعن الله زوارات القبور ورجل على ما إذا كانت زيارتهن لتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهن أو كان فيها خروج محرم وقيل تباح إذا أمن من الاقتتان عملا بالأصل شرح مر (قوله فتسن لهما) ومعلوم أن محل ذلك حيث أذن الزوج أو السيد أو الولي عش على مر (قوله ومثله قبور سائر الخ) والأوجه عدم الحاق قبر أبويها وأخوتها وبقية أقاربها بذلك أخذ من العلة وإن بحث ابن قاضي شهبة الأصل في شرح مر ومحل عدم الحاق ما لم يكونوا علماء أو أولياء كما في عش عليه (قوله وأن يسلم زائر) أى لقبور المسلمين أما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام عليها كما في حال الحياة بل أولى كما في شرح مر والزائر ليس بقيد بل يندب لكل من مر على القبر السلام على من فيه ولا يختص ذلك بالآوقات التي اعتيدت الزيارة فيها ويسن أن يكون الزائر مستقبلا وجه الميت وأن يكون على طهارة ويتأكد ذلك في حق الأقارب خصوصا الأيوين ولو كانوا ببلد آخر غير البلد الذي هو فيه وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام كما ذكره في شرحه وقوله كان يعرفه مفهومه أنه إذا مر على من لا يعرفه وسلم لا يرد عليه وأنه إذا مر على من كان يعرفه في الدنيا ولم يسلم عليه لم يعرفه والظاهر خلافه فيما وقوله إلا عرفه ورد عليه السلام فيه إشارة إلى أنه يؤدى للمسلم حقه ولو بعد الموت وإن الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرد عليه ومع ذلك لا ثواب فيه للميت على الرد لأن تسكيفه قد انقطع بالموت

أتعلم بها قبر أخى وأدفن إليه من مات من أهلى رواه أبو داود بإسناد جيد وتعبيرى بأهله أعم من تعبيرة بأقاربه (وزيارة قبور) أى قبور المسلمين (لرجل) لخبر مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها أما زيارة قبور الكفار فباحة وقيل محرمة (ولغيره) أى غير الرجل من أنثى وخنثى (مكروهة) لقلة صبر الأنثى وكثرة جزعها والحاق بها الخنثى احتياطا وذكر حكمه من زيادته وهذا فى زيارة غير قبر النبي صلى الله عليه وسلم أما زيارة قبره فتسن لهما كالرجل كما اقتضاء إطلاقهم في الحج ومثله قبور سائر الأنبياء والعلماء والأولياء (وأن يسلم زائر)

كفاي ع ش عليه (قوله دار بالنصب) على الا خصاص وهو أفصح أو النداء وبالجهر
 بدل من كم شو برى فيكون بدل كل من كل ويكون هناك مضاف محذوف أي أهل
 دار كما قرره شيخنا (قوله وأنا ان شاء الله) فان قيل ما فائدة المشيئة مع أن الحقوق
 مقطوع به قلت أجاب بحرب أن المشيئة لا تبرك أو هي للحرق في الوفاة على الاسلام
 أو الحقوق بهم في هذه البقعة اه ومثله شرح م ر (قوله ولا تقنابعدهم) ويسن
 أن يزيد اللهم رب هذا الاجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي
 لك مؤمنة أنزل عليهم سارحة منك وسلاما مني برماوى (قوله فنظر العرف العرب)
 وهو لا يقول عليه ع ش (قوله وأن يقرأ) والاجر له والاميت قال شيخنا والتحقيق
 أن القراءة تنفع الميت بشرط واحد من ثلاثة أو راما حضوره عنده أو قصد له ولومع
 بعد اودعاؤه ولومع بعد ايضا اه (قوله بعد توجهه الى القبلة) أي حال القراءة
 والدعاء وان لم يرفع يديه في الدعاء وكونه واقفا أفضل برماوى (قوله كقربه منه حيا)
 أي بحيث لو كان حيا لسمع و لو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لان أمور
 الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له اطلاقهم سن السلام على اهل المقبرة مع أن
 صوت المسلم لا يصل الى جلتهم لو كانوا احياء ع ش على م ر وينبغي أن المراد
 كقربه منه باعتبار عادته معه بالفعل لا باعتبار مقام الميت ومقداره حتى لو كان
 عظيما جدا بحيث يقتضى مقدارا ما بعد عنه جدا لكان عادته مع الزائر التنزل
 والتبرك والتواضع وتقربه منه وتف عند زيارته على عادته معه على الحد الذي كان
 يقرب منه في الحياة وانه لو كانت عظمة الميت من جهة السلطان فان كان مجرد التجبر
 والظلم والحال أنه لا خير فيه لم يحترم بعده موته ولم يطلب الا بعدا منه وان كان فيه نوع
 خير وعدل احترم وطلب الا بعدا بحسب الحال م وقال في شرح الروض نعم
 لو كانت عادته معه البعد وقد أوصى بالقرب منه قرب منه لانه حقه كما لو أذن له
 في الحياة قاله الزركشى سم (قوله احترامه) ويؤخذ من هذا كراهة ما عليه
 عامة زوار الاولياء من دفنهم التواييت وتعلقهم بها ونحو ذلك والسنة في حقهم
 التأديب في زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما جرت به العادة
 في زيارتهم في الحياة تعظيما لهم واكراما قال حجر والتزام القبر أو ما عليه من نحو تابوت
 ولو قبره صلى الله عليه وسلم بنحوه وتقبيله بدعة مكرهه قبيصة وأفتى م ر بعدم
 الكراهة حيث تصد بتقبيله التبرك ذى (قوله وحرم نقله) أي وان أمن التغير
 لما فيه من تأخير دفنه المأمور بتجليله وتعريضه لهتك حرمة شرح م ر وقوله قبل
 دفنه اما بعد دفنه فسيأتي في قوله وحرم نبشه (قوله من مقبرة محل موته) يؤخذ

قوله الاسلام عليكم دار
 قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله
 بهم لا حقون رواه مسلم زاد
 أبوداود اللهم لا تحرمنا أجرهم
 ولا تقنابعدهم وأما قوله
 صلى الله عليه وسلم عليك
 السلام تحية الموقى فنظرا
 لعرف العرب حيث كان
 من عادتهم اذا سلموا على قبر
 يقولون عليك السلام
 (و) أن (يقرأ) من القرآن
 ما تيسر (ويدعو) له بعد
 توجهه الى القبلة لان الدعاء
 تنفع الميت وهو عقب القرآن
 أقرب الى الاجابة (و) أن
 (يقرب) من قبره (كقربه منه)
 في زيارته (حيا) احترامه
 (وحرم نقله) قبل دفنه من
 محل موته (الى) محل (أبعد من
 مقبرة محل موته) ليدفن فيه
 وهذا أولى من قوله

منه ان دفن أهل انبابة موتاهم في القرافة ليس من النقل المحرم لان القرافة صارت مقبرة لأهل انبابة فالنقل اليها ليس نقلا عن مقبرة محل موته وهو انبابة م ر ولا فرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو في انبابة فيما يظهر ومثله يقال فيما اذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة كباب النضر والقرافة والازبكية بالنسبة لأهل مصر فله الدفن في أيها شاء لانها مقبرة ببلده بل له ذلك وان كان ساكنًا بقرب أحد هاجد الأمة المذكورة اه ع ش علي م ر (قوله الامن بقرب مكة) المراد بالقرب مسافة لا بتغير الميت فيها قبل وصوله اليها والمراد بمكة جميع الحرم لانفس البلد قال الزركشي وغيره أخذ من كلام المحب المبري وغيره ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرب أهل الصلاح والخير فالحكم كذلك لان الشخص يقصد الجوار الحسن ولو اوصى بنقله من محل موته الى محل من الاماكن الثلاثة نفذت وصيته حيث قرب وأمن التغير كما قاله الاذري اما الواصي بنقله من محل موته الى محل غير الاماكن الثلاثة فيحرم تنفيذهما ويبحث بعضهم جوازه لاحد الثلاثة بعد دفنه اذا اوصى به ووافقه غيره فقال هو قبل التغير واجب هذا والاوجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا كما قاله في ع ب ولا أثر لوصيته ولو تعارض القرب من الاماكن المذكورة ودفعه بين أهلها فالاول أولى كما يحسنه الشيخ رحمه الله شرح م ر (قوله وايضا) بوزن كبرياء وحكي قصر الفقه وتشديد الاء ايضا وقال في المطالع يحذف الاء الاولى وكسر الهزة وسكون اللام وبالمدة يقال الاء بالالف واللام وهو غريب وهو اه بيت الله بمرأى (قوله فلا يحرم نقله اليها) محل جواز نقله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه لتوجه فرض ذلك على أهل محل موته فلا يسقط عنهم بجواز نقله قاله ابن شهاب وهو ظاهر وقضية ذلك أنه لو كان نحو السيل يعم مقبرة البلد ويفسدها جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك اه شرح م ر وقوله يعم مقبرة البلد ويفسدها أي ولو في بعض فصول السنة كان الماء يفسدها من النيل دون غيره فيجوز نقله في جميع السنة وقوله جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك أي ولو لبلد آخر ليس الميت من الفساد وهذا اذا كان غير شهيد اما هو فلا ينقل أي وان كان بقرب أحد الاماكن الثلاثة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحدان يردوا الى مصارعهم وكانوا نقلوا الى المدينة كما في شرح م ر والرشيدى عليه (قوله قبل البلاء) بكسر الباء مع القصر ويقعها مع المدح في (قوله الضرورة) وليس منها مالو كف في حرير فلا يجوز تبشبهه لتجريد عنه لان الكفن حق الله تعالى وهو مبنى على المسامحة شرح م ر (قوله كدفن بلا طهر) وكما لو دفنت امرأة حامل بحنين

ويحرم نقله الى بلد آخر (الا
من بقرب مكة والمدينة
وايليا) أي بيت المقدس فلا
يحرم نقله اليها بل يختار افضل
الدفن فيها (و) حرم (تبشبه)
قبل البلاء عند أهل المدينة
بتلك الأرض (بعد دفنه)
لنقل وغيره تكفين وصلاة
عليه لان فيه فتكا لحرمته
(الضرورة كدفن بلا طهر)
من غسل

أوتيم وهو من يجب طهره
(أو) بلا (توجيه) له إلى القبلة
(ولم يتغير) فيها فيجب نبشه
تداركا لظهره الواجب
ولتوجه القبلة وقولي ولم
يتغير من زيادتي (أو) كدفن
(في مقصوب) من أرض
أو ثوب ووجد ما يدفن
أو يكفن فيه الميت فيجب
نبشه وإن تغير سير كل
أصاحبه ما لم يرض ببقائه
(أو وقع فيه مال) خاتم أو غيره
فيجب نبشه وإن تغير لاخذه
سواء اطلبه مالكه أم لا
كما اقتضاه كلام الروضة
والجموع وقيدده صاحب
المهذب ومن تبعه بالطلب
كما قيد به الأصحاب مسألة
الابتلاع الآتية ودفرت
بينهما في شرح الروض ولو بلغ
مالا لنفسه ومات لم ينش أو مال
غيره وطلبه مالكه نبش
وشق جوفه وأخرج منه
وردا صاحبه ولو ضمنه الورثة
كما أنه في الجموع عن اطلاق
الأصحاب راداه على ما في العدة
من أن الورثة إذا ضمنوا لم يشق
ويؤيده ما اقتضاه كلامها من
أنه يشق حيث لا ضمان وله
تركة وفي نقل الرويان

تبرج حياته بأن يكون له ستة أشهر أو أكثر فيشق جوفه ويخرج اذ شقه لازم قبل
دفنها أيضا فإن لم تبرج حياته فلا لكن يترك دفنها إلى موته ثم تدفن مر وقوله لكن
يترك دفنها إلى موته أي ولو تغيرت لتلايدفن الجمل حيا ع ش وما قيل من أنه يوضع
على بطنها شيء ليموت غلظ فاحش فلا يذبح حجر (قوله أوتيم) أفهم أنه إذا تيمم قبل
الدفن لا يجوز نبشه لا غسل وإن كان تيممه في الأصل لفقد الغسل أو لفقد الماء بمحل
يغلب فيه وجوده وهو ظاهر ع ش على م ر (قوله أو توجيهه ولم يتغير) المراد
بالتغير النسب وليس المراد به التقطع كما قال به بعضهم شيخنا واعتد به زى (قوله
أو في مقصوب) معطوف على قوله بلا طهر في قوله كدفن بلا طهر ومن المقصوب
المسجد وإن لم يضيق على الصلير قاله الأذرى شوبرى (قوله ووجد ما يدفن الخ)
أما إذا لم يوجد فلا ينش بل يدفع للمال من ذلك ويجبر عليه ويدفع الثمن من تركة
الميت إن كانت والأفن منقته إن كان والأفن بيت المال فيا سيرا المسلمين إن لم يكن
هو أي المالك منهم كما في شرح م ر وع ش (قوله أو وقع فيه مال) معطوف على دفن
فلمناسب أن يقول أو وقوع مال فيه ليناسب المعطوفات (قوله سواء اطلبه مالكه
أم لا) المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضى أنه لو نبش عنه لم ينش وهو
ظاهر ع ش على م ر (قوله وقد فرقت بينهما في شرح الروض) وهو أن مسألة الابتلاع
فيما انتهاك حرمة الميت بشق جوفه فقيدت بطلب المالك بخلاف مسألة اشغما
(قوله ولو بلغ) بكسر الهمزة من باب علم ا ط ف (قوله مالا لنفسه) أي ولو أكثر من
الثلاث ولو في مرض موته برماوى (قوله لم ينش) أي لاستهلاكه حال حياته
كما في شرح م ر قال ع ش عليه ويؤخذ منه أنه لا يشق وإن كان عليه دين
لا هلاكه قبل تعاق الغرماء به وهو كذلك اه (قوله نبش وشق جوفه) ظاهره
وإن تغير شوبرى (قوله راداه على ما في العدة الخ) المعتمد ما في العدة في ضمنه أحد
من الورثة أو غيرهم حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصون الميت من انتهاك
حرمة شرح م ر وع ش عليه (قوله ويؤيده) أي ما في الجموع ووجه التأيد أنه
إذا شق جوفه مع وجود التركة فكذلك يشق مع ضمان الورثة وقد يقال لا تأيد
لأن الضمان أثبت من التركة بدليل أنها معرضة للتلف بخلاف ما في الذمة الحاصل
بالضمان شوبرى وزى (قوله كلامها) أي العدة في موضع آخر وقوله ما يوافق
ما فيها أي العبارة الأولى المردودة (قوله تجوز) أي تساهل في النقل والتحقيق
في النقل عنهم ما نقله النووي من الاطلاق من أنه ينش ويشق جوفه ولو ضمنه
الورثة وإن كانت الغاية ضعيفة شيخنا (قوله بل تحرم عمارته) أي في المسئلة شوبرى

(قوله)

عن الأصحاب ما يوافق ما فيها تجوز ما بعد البلاء فلا يحرم نبشه بل تحرم عمارته

(قوله وتسوية اتراب عليه) جملة منسوبة لما قبلها أي عمارته بتسوية اتراب الخ شوبري
(قوله واستثنى) أي من حرمة العماره وهذا كله مبني على ضعف وهو بلاؤهم والا
فهؤلاء لا تبلى أجسادهم كما قرره شيخنا وأجيب بأنه مستثنى من عدم تحريم النيش
لا من تحريم العماره كما في شرح الروض (قوله وسن تعزية نحو أهله) أي التعزية من
الاجانب لاهل الميت وينبغي أن يسن ذلك لاهل الميت بفهم مع بعض وتسن التعزية
أيضا لفقهاء المال وإن لم يكن رقيقا أي وإن قل بالنسبة لما يتأثر به ويدعوله بما يناسب
وتسن المصافحة هنا أيضا لأن فيها جبر لاهل الميت وكسر السورة الحزن أي شدته
بل هذا أولى من المصافحة في العبدية هل سنة التعزية مرة واحدة فلا تكررها هل
يكون مكررها السابقه من تجديد الحزن أم لا فيه نظر وقد يقال مقتضى الاقتصار
في الكراهة على ما بعد الثلاثة عدم كراهة التكرير في الثلاث سيما إذا وجد عند
اهل الميت جزءا عليه كما في شرح م روع ش (قوله كهمر) في المختار الاظهار
أهل بيت المرأة اه (قوله وهي الامر بالصبر) أي اصطلاحا وما لفته فهي التسلية
لمر أصيب بن يعز عليه ولو مالا (قوله بوعدا لاجر) أي إن كان المعزى بفتح الزاي
مسلمًا وقوله والدعاء للميت بالمغفرة أي إن كان مسليًا كما مر ظاهر رشيدى
(قوله تبكى على مبي لها) أي مع جزء من ساف ذلك أمرها بالتقوى (قوله انما الصبر)
الصبر حبس النفس على كربة تحملها أولذي تغارقه وهو مدوح ومطلوب ع ش
على م ر (قوله عند الصدمة الأولى) المعنى انما يحمد الصبر عند المصيبة الأولى
والمراد ابتداءها وان لم تكن أولى فالمراد عند أول كل مصيبة كما قرره شيخنا وقال
الشوبري أي انما يحمد الصبر عند مفاجأة المصيبة واما بعد فقع السلو ما بها اه
(قوله احدى بنات النبي) هي زينب كما في رواية وقيل فاطمة وقيل رقية شوبري
(قوله ان الله ما أخذ وله ما أعطى) ما مصدرية أي الله لاخذ والاعطاء أو موصولة
والعائد محذوف لكن يلزم عليه اطلاق ما على العاقل إلا أن يقال فيه تغليب غير
العاقل على العاقل لأن ما أخذه شامل للعاقل وغيره وقدم ذكر الاخذ على الاعطاء
وان كان متأخرا في الواقع لاقتضاء المقام له والمعنى ان الذي أخذه الله هو الذي كان
أعطاه فقد أخذ ما هو له برماوى (قوله وكل شيء) أي من الاخذ والاعطاء أو من
الانفس أو ما هو أعم من ذلك وهي جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المؤكدة ويجوز
في كل المصنف عطفها على اسم ان فينسب التأكيدها أيضا عليه برماوى (قوله عنده)
المراد بالعندية العلم فهو من مجاز الملازمة برماوى (قوله بأجل) يطلق على الجزء
الاخير وعلى مجموع العمر وقوله مسمى أي معلوم أو مقدر (قوله حتى الصغار) أي الذين

وتسوية اتراب عليه تسوية
يتمتع الناس من الدفن فيه
لظنهم عدم البلاء واستثنى
قبور الصحابة والعلماء والاولياء
(وسن تعزية نحو أهله) كهمر
وصديق وهي الامر بالصبر
والحمل عليه بوعدا لاجر
والتحذير من الوزر بالمجزع
والدعاء للميت بالمغفرة وللصواب
يجبر المصيبة لأنه صلى الله
عليه وسلم مر على امرأة تبكى
على صبي لها فقال لها اتق الله
واصبرى ثم قال انما الصبر أى
الكامل عند الصدمة الأولى
رواه الشيخان ولأن اسامة
ابن زيد قال أرسلت احدى
بنات النبي صلى الله عليه
وسلم تدعوه وتخبره ان ابنا
لها فى الموت فقال الرسول
ارجع اليها فأخبرها ان الله
ما اخذ وله ما أعطى وكل شيء
عنده بأجل مسمى فرمها
فلتصبر ولتحتسب وتقيدى
نحو أهله من زيادتي وسن
أن يعلمهم بها حتى الصغار
والنساء

الا الشابة فلا يعزى بها الا
عبارتها ونحوهم (و) هي (بعد
دفنه اولى) منها قبله لا اشتغال
اهل الميت بتجهيزه قبله قال
في الروضة الا ان يرى من
اهله جزءا شديدا فيقتار تقديمها
ليصبرهم وذكري الاولوية
من زيادتي (ثلاثة ايام) تقريبا
من الموت لخاصة ومن القدوم
او بلوغ الخبر لاثبات فتكره
التعزية بعدها اذ الغرض
منها تسكين قلب المصاب
والعالب سكونه فيها فلا يجدد
حزنه (فيعزى مسلم بمسلم) بان
يقال له (اعظم الله اجرك)
اي جعله عظيما (واحسن
عزاءك) بالمدى جعله حسنا
(وغفر لمتك وبكافرا عظم
الله اجرك) مع قوله (وصبرك)
او اخلف عليك اوجبر
مصيبتك او نحوه كافي الروضة
كاملها نعم لو كان الميت
من لا يخلف بدله كاب فليقل
بدل اخلف الله عليك خاف
الله عليك اي كان الله خليفة
عليك نقله الشيخ ابو حامد
عن الشافعي (و) يعزى (كافر
محترم بمسلم) بان يقال له (غفر
الله لمتك واحسن عزاءك)

لهم نوع تميز عرش على م ر (قوله الا الشابة فلا يعزى بها الخ) عبارة شرح م ر
ولا يعزى الشابة الا بحارها وزوجها كما قاله الشيخ وكذا من الحق بهم في جواز
النفاذ فيما يظهر كعبدها واما الاجنبى فيكره له ابتداءؤها بالتعزية والرد عليها
ويجوز ان منها قياسية على سلامها لان كلامها لهم يطعمهم فيها كما قرر شيخنا (قوله
تقريبا) فلا تضر الزيادة بنحو نصف يوم مثلا ح ل (قوله من الموت) اي لامن
الدفن هل وان تأخر دقته عنها المعتمد ح ل (قوله لخاصة) اي وان بعدت المسافة
بينهما في البلد وينبغي ان مثل البلد مجاورها ع ش (قوله ومن القدوم) اي قدوم
المعزى او المعزى وعبارة شرح م ر اما عند غيبة المعزى او المعزى او مرضه او حبسه
او عدم علمه كما يحسنه الاذرى وتبعه عليه ابن المقرئ في تمشيته وينبغي ان يلحق بها
كل ما يشبهها من اعداد الجماعة فتبقى الى القدوم والعلم وزوال المانع (قوله بمسلم)
اي ولو زانيا محصنا وتارك صلاة وان قبل حدا اي ولو رقيقا والحاصل ان الصورة التي
في المقام اربعة تعزية مسلم بمسلم وبكافر وتعزية كافر بمسلم وبكافر والمحكم انها
سنة في الاولين ومباحة في الاخيرين ان لم يبرج اسلام الكافر المعزى بفتح الزاى
والا تسن كما يؤخذ من شرح م ر (قوله بان يقال له اعظم) هو افصح من عظم خلافا
له علب وقدم الدعاء للمعزى هنا لانه المخاطب (قوله اي جعله عظيما) وليس فيه دعاء
لكثرة مصائبه فقد قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له اجرا برماوى
(قوله اي جعله حسنا) يعنى بالصبر عليه (قوله وغفر لمتك) قدم المعزى لانه المخاطب
وقيل يقدم الميت لانه احوج وتكره لفتوتارك صلاة ومبتدع برماوى (قوله مع
قوله وصبرك) ولا يقال وغفر لمتك لانه حرام رى ومثله شرح م ر وظاهره وان كان
مغفرا لمتك في حجر قبل قول المصنف ولا يجب غسل كافر مانصه ويظهر وحل الدعاء
لاطفال الكفار بالمغفرة لانه ليس من احكام الدنيا بخلاف صورة الصلاة عليه
ع ش على م ر ويبحث بعضهم انه لا يسن لاهل الميت تعزية بعضهم لبعض وفيه
نظر ظاهر لمخالفة المعنى وظاهر كلامهم حجر شوبرى (قوله واحسن عزاءك) ولا يقول
واعظم اجر ك لكفره وينبغي للمعزى اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا واعلمهم حذفوه
لوضوحه شرح م ر (قوله ويعزى كافر) والمعزى كافر او مسلم ح ل (قوله غفر الله
لمتك) وادم هنا الدعاء للميت مع ان المخاطب اولى بالتقديم لشرف المسلم ح ل
(قوله عزاءك) العزاء بالمد الصبر والسلو (قوله وخرج زيادتي محترم الخ) ولا يعزى
المسلم ايضا بالموت والحربى اذا ماتا شرح م ر (قوله فلا يعزى ان) اي تكفره تعزيتهما
نعم لو كان فيها توقيفهما حرمت وقوله الا ان يبرجى اسلامهما اي فان ربحى فهو سنة

ويخرج زيادتي محترم الحربى والمراد فلا يعزى ان يبرجى اسلامهما

شرح مر (قوله ولمسلم تعزية بكافر) أي جواز الاندبا ان لم يرج اسلامه والافندبا شرح
 مر (قوله ولا نقص عددك) بتخفيف القاف كما سمعته من شيخناح ف ونصب عدد
 على المفعولية أو رفعه على الفاعلية لانه يستعمل لازما ومتعديا ومثله في قل على
 خ ط وعبارة ع ش على مر قوله ولا نقص عددك بنصبه ورفعه مع تخفيف القاف
 وتشديدها مع النصب اه قال في المجموع وهو دعاء بدوام الكفر أي لانه دعاء
 بتكثير أهل الذمة ومن لازم ذلك دوام الكفر ومنعه ابن القيم فقال ليس فيه
 ما يقتضي البقاء على الكفر أي لانه لا يلزم من كثرة عددهم مع كونهم أهل ذمة بقاءهم
 على الكفر كذا ذكر شيخنا وأما في بيانه حل (قوله وجاز بكاء عليه) واعلم أنه
 اذا كان البكاء على الميت تخوف عليه من هول يوم القيامة ونحوه فلا بأس به
 أو لمحة ورقة كطفل فكذلك لكن الصبر أجل أو صلاح وبركة وشجاعة وفقد نحو
 علم فندوب أو فقد صلة وبر وقيام بمصلحة فذكره أو لعدم تسليم للقضاء وعدم
 الرضى به فحرام كما ذكره قل على الجلال وقال العلماء البكاء عشرة أنواع بكاء
 فرح وبكاء حزن على مافات وبكاء رجعة وبكاء خوف مما يحصل وبكاء كذب كبكاء
 الماشعة فانها تبكي لشهو غيرها وبكاء موافقة بأن يرى جماعة يبكون فيبكي مع عدم
 علمه بالسبب وبكاء المحبة والشوق وبكاء الجزع من حصول ألم لا يحتمله وبكاء الجوع
 والضعف وبكاء النفاق وهو أن تدمع العين والقلب قاس فالبكاء بالقصر دمع العين
 من غير صوت والممدود ما كان معه صوت وأما التباكي فهو تكلف البكاء وهو
 نوعان محمود ومذموم فالأول ما يكون لاستقبال رقة القلب وهو المراد بقول سيدنا
 عمر رضي الله عنه لما رأى المصطفى وأبا بكر يبكيان في شأن أسارى بدر أخبرني
 بأمر رسول الله ما يبكيك فان وجدت أي سببا لبكاءي بكيت والاتباكيت ومن ثم
 لم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم والثاني ما يكون لأجل الرياء والسمعة وما ذكر
 من أسباب البكاء العشرة قد يرجع إلى اثنين السرور والحزن حقيقة أو حكما من
 ع ش على المواهب (قوله قبل موته وبهده) لكن الأولى تركه عند المحتضر حل
 (قوله على ولده إبراهيم) ومات وهو صغير وكان عمره اذ ذاك سنة وأربعة أشهر وثمانية
 أيام وقيل سبعة من يوم ما وهو الصحيح وقيل سنة وعشرة أشهر وستة أيام وحين سماء
 قال سميت على اسم أبي إبراهيم وكان معه يومئذ عبد الرحمن ابن عوف فقال له أتبكي
 يا رسول الله وقد نهى عن البكاء فقال ويحك يا عبد الرحمن انه رجسة وكناهيه
 جبريل حين حملت به أمه فقال السلام عليك يا أبا إبراهيم ومات في السنة التاسعة
 من الهجرة برما رى (قوله على قبر بنت له) لعلمها أم كلثوم ثم رأيت في المواهب وأما

والله مسلم تعزية كافر محترم
 بمثله فيقول أخلف الله
 عليك ولا نقص عددك
 (وجاز بكاء عليه) أي على
 الميت قبل موته وبعد لانه
 صلى الله عليه وسلم يبكي على
 ولده إبراهيم قبل موته وقال
 ان العين تدمع والقلب يحزن
 ولا تقول الا ما يرضى ربنا وانا
 بفراقك يا إبراهيم لمحزونون
 ويبكي على قبر بنت له وزار قبر
 أمه فيبكي وأبكي من حوله
 روى الأول الشيخان والثاني
 البخاري والثالث مسلم
 والبكاء عليه بعد الموت
 خلاف الأولى لانه حينئذ
 يكون اسفا على مافات تقابه
 في المجموع عن الجوهري بل نقل
 في الاذكار عن الشافعي
 والاجاب انه مكروه للحبر

أم كلثوم ولا يعرف لها اسم وإنما تعرف بكنيتها فماتت سنة تسع من الهجرة وصلى
عليها صلى الله عليه وسلم ونزل في حفرتها على والفضل واسامة بن زيد وفي البخاري
جلس صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه تذرفان فقال هل فيكم من لم يقارف
الليلة وقوله صلى الله عليه وسلم على القبر أي قبر أم كلثوم لأن الكلام فيها ع ش على م ر (قوله فاذا
وجبت) أي المصيبة يعني الموت أي حصلت ولا ينافي هذا ما ذكره أولاً من أنه
صلى الله عليه وسلم يكي على قبر بنت له الخ لأن ذلك دليل الجواز وهو صلى الله عليه
وسلم يفعل خلاف الأولى والمكروه لبيان الجواز وثاب عليه ثواب الواجب (قوله
قال الموت) في المختار ووجب الميت إذا سقط ومات ويقال للقتيل واجب فقوله قال
الموت أي حلول الموت لأن الوجوب ليس بنفس الموت (قوله لا تدب ونوح) كل
من التدب والنوح صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات وفي ابن حجر
هنا أن النوح والمجرع كبيرة ع ش على م ر (قوله وهو عهد محاسنه) أي على الوجه
الذي مثل به من الاتيان بحرف الندة فلا يخالف قوله فيما مر بخلاف نعي الجاهلية
وتقدم أنه عهد المحاسن لا كنه لا على هذا الوجه (قوله وجزم به في المجموع) المعتمد
كلام المجموع فالبكاء وحده لا يحرم وعده الشمايل من غير بكاء لا يحرم وهو نعي
الجاهلية فلا يحرم تعدد الشمايل الآن فإنه البكاء ورفع الصوت حل وهو الموافق
لأمر من أن نعي الجاهلية مكروه والشمايل جمع شمال بكسر الشين وهو
ما انصف به الشخص اه زى وعبارة شرح م ر وهو كما حكاه المصنف
في أذكاره وجزم به في المجموع عدها مع البكاء كوا كهفاه واجبلاله لما سيأتي
ولا جاع وفي الحقيقة المحرم التدب لا البكاء لأن اقتران المحرم بجائز لا يصير أي
الجائز حراماً خلافاً لجمع ومن ثم رد أبو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند تدب
أونباحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد فإن البكاء جائز مطلقاً وهذه الأمور
محرمة مطلقاً اه ولا بأس بالربا بالقصاة كقول السيدة فاطمة بنته رضي الله عنها
ماذا على من شم تربة أحمد * أن لا يشم مدا الزمان غواليا
صبت على مصائب لو أنها * صبت على الأيام عدن ليااليا
ومحل ذلك ما لم يشتمل على تجديد حزن أو تأسف أو حياء أو زعجد ولا يعذب الميت
الاباء أو ممي به من ذلك (قوله ولا جزع) في المختار الجزع ضد الصبر وبابه ضرب
(قوله كضرب خد) وهو المعروف بالاطم وكذا التضميع فهو رماد وصبيغ بسواد
في ملبوس وفعل كل ما ينافي الانقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى وكضرب
يد على أخرى على وجه يدل على اظهار الجزع ع ش على م ر (قوله وشق جيب)

فاذا وجبت فلا تبكين باكية
قالوا وما الوجوب يا رسول الله
قال الموت رواه النسائي
غيره باسانيد صحيحة (لا تدب)
وهو عهد محاسنه فلا يجوز
كان يقول واكفاه واجبلاله
واسنداه وقيل عدها مع
البكاء وجزم به في المجموع
(و لا نوح) وهو رفع
الصوت بالتدب (و لا جزع)
نحو ضرب صدر كضرب
خد وشق جيب قال صلى الله
عليه وسلم النائحة إذا لم تدب
قبل موتها تقام يوم القيامة
وعليها سربال من قطران
ودرع من جرب رواه مسلم

أي جيب الثوب وهو القدر الذي يدخل فيه الرأس **ك** ما في القسطلاني على البخاري ومتى حصل شيء من ذلك فأنه على فاعله أو فاعله ولا يلحق الميت منه شيء إلا إذا كان له فيه مدخل كأن أوصى به وهو يحمل قوله عليه الصلاة والسلام إن الميت لعذب بسكاه أهله عليه فإن لم يمثل أمره بذلك كان عليه اسم الأمر فقط كما قاله حل (قوله ليس منا أي من أهل ملتنا) أي طريقتنا شو برى (قوله ودعي بدعوى الجاهلية) أي ذكر في تأسفه ما ذكره الجاهلية في تأسفه على ما فات ع ش على م ر (قوله جيران أهله) أضاف الجيران إلى أهله إشارة إلى أن المراد جيران أهله لا جيران الميت حتى لو كان يبلى وأهله بأخر اعتبر جيران أهله سم (قوله كافار به البهدي) وكذا معارفه ولو غـير جيران برماوى (قوله تهيشة طعام الخ) ويجرى في هذا الخلاف الآتي في النقوط فمن فعل لاهل الميت شيئا يفعله له وجوبا أو ندبا حجر (قوله يوما وليلة) أي مقدار ذلك فلم يعلم الجيران بموته إلا بعد مدة يقضى العرف بتناول أهله ما يكفيمهم لا يسن لهم فعل ذلك ويفرق بينه وبين التعزية حيث تشرع بعد العلم ولو بعد مدة يسكن فيها الحزن بأن القصد هنا جبرخلل التنية وقد زال وتم بقاء الود بالتعزية وإن طالت المدة حل (قوله وأن يلج عليهم في أكل) ولا بأس بالقسم عليهم إذا عرف أنهم يبرون قسمه شرح م ر (قوله لنحو نائمة) أي ولين أهله برماوى (قوله ما يشغلهم) بفتح أوله وضمة شاذ شو برى (قوله وسكون الممزة) ويجوز قلبها واوا كما في كثير الروايات كما ذكره الشو برى (قوله موضع) أي قرية أو قلعة برماوى (قوله السكرك) بضم السكاف وسكون الراء ع ش ا ط ف وضبطه بعضهم بفتحها ومن البدع المنكرة ما يفعلونه الناس مما يسمى بالكفارة ومن منع طعام إلى الأربعين لا جتماع عليه قبل الموت وبعده ومن الذبح على القبر ومن الوحشة والجمع والاول بعين ونحو ذلك بل كل ذلك حرام ان كان من مال مجبور ولو من التركة أو من مال ميت عليه دين أو ترتب عليه ضرر أو نحو ذلك والله أعلم

(كتاب الزكاة)

اصلها زكاة بفتح الواو قلبت الفاء **ك** لها وانتاح ما قبلها وفرضت في شعبان في السنة الثانية من الهجرة مع زكاة الفطر وقيل قبل الهجرة والمشهور عند المحدثين ان زكاة الاموال فرضت في شوال من السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيد يومين بعد فرض رمضان قيل وهي من الشرائع القديمة بدليل قول عيسى عليه السلام وأوصاني بالصلاة والزكاة وقد دفع بأن المراد بها غير زكاة المعروفة كالتطهير كانه ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا وقد صرح الجلال السيوطي في خصائصه

وقال صلى الله عليه وسلم لا تنس منا من قرب الحدود وشق الجيوب ودعي بدعوى الجاهلية وفي رواية مسلم في كتاب الجهاد بلغظ أو بدل الواو والسر بال التميمي كالدرع والقطران يفتح القاف مع كسر الطاء وسكونها ويكسرهما مع سكون الطاء د من شجر يطلى به الابل الحرب ويسرج به وهو أبلغ في اشتعال النار بالنائمة (وسن لنحو جيران أهله) كافار به البهدي ولو كانوا يبلى ودهم بأخر تهيشة طعام يشبعهم يوما وليلة) لشغلهم بالحزن عنه (وأن يلج عليهم في أكل) لتلايضة غرايته رخص هنا وفيما بعده من زيادتي (وحرمت) أي تهيشة (لنحو نائمة) كناية لانها اعانة على معصية والاصل فيما قبله قوله صلى الله عليه وسلم لما جاء خبر قتل جعفر ابن أبي طالب في غزوة مؤتة امنه والاكل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي ومؤتة بضم الميم وسكون الممزة موضع معروف عند السكرك

(كتاب الزكاة)

الصغيري أن الشيخ تاج الدين بن عطاء الله السكندري ذكر في كتابه التنوير أن الأنبياء
لا تجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملائكة لهم مع الله إنما كانوا يشهدون أن ما في أيديهم من
ودائع الله تعالى لهم يبذلونها في أو أن بذله ويمنعونها في غير محلها وإن الزكاة إنما هي
طائفة لما عساه من أن يكون ممن وجبت عليه والأنبياء مبرؤون من المدنس لعصمتهم قال
العلامة المناوي في شرح الخصائص المذكورة وهذا كما يرى مبني على مذهب امامه
مالك رضي الله عنه من أن الأنبياء لا يملكون ومذهب الشافعي رضي الله عنه
خلافه ونقل شيخنا ع ش كشيخنا س ل عن الشهاب م ر أنه أتني بوجوب الزكاة
عليهم وأقره شيخنا الشوبري اه ا ط ف وقدم الزكاة على الصوم والحج مع انهما
أفضل منهما مراعاة للحديث النافذ إلى كثرة أفراد من تلزمه بالنسبة إليهما قيل على
التحرير وهي اما اسم للأخراج فتكون بمعنى التزكية أو المال المخرج فتكون بمعنى
المزكي شوبري (قوله التطهير) أي لانها تطهر المخرج عن الاتم والمخرج عنه
عن تدينه بحق المستحقين وتصلحه وتنميته وتقيه من الآفات شرح م ر قال تعالى
قد أفلح من زكاه أي طهرها (قوله والتماء بالمذ) أي التسمية يقال زكى الزرع إذا
غنى ورادوزكت النفقة إذا بورك فيها وفلان زكى أي كثير الخير وأما التماس بالقصر فهو
اسم لسهل الصغير برماوي (قوله وغيرهما كالأصلاح والمدح) قال تعالى فلا تزكوا
أنفسكم أي لا تمدحوها (قوله كقوله تعالى وآتوا الزكاة) الأصح انها مجعولة لم تنضع
دالتها لعمامة ولا معاملة وكذا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الآية زكى قال حجر
ويشكل عليه آية البيع فإنها تظهر فيها من أقوال أربعة انها عمدة مخصوصة مع
استواء كل من الآتين لفظا إذ كل مفرد مشتق مقترن بال فترجى عموم تلك وأجمال
هذه دقيق وقد يفرق بأن حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقا
أو بشرط أن فيه منفعة متميزة فأحرمه الشرع خارج عن الأصل ومالم يحرمه موافق
له فعملنا به ومع هذا من يتعذر القول بالأجمال لانه الذي لم تنضع دلالة على شيء معين
والحل قد علمت دلالة من غير إيهام فوجب كونه من باب العام المعهول به قبل ورود
المخصص لا تضاح دلالة على معناه وأما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق الآية فقط فهو
خارج عن الأصل لتضمنه أخذ مال الغير قهرا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود
بيانه مع إجمال فصدق عليه حد المجمل وبذل لذلك فيهما أحاديث البائين لانه صلى
الله عليه وسلم اعتنى بأحاديث البيوعات الفاسدة الربا وغيره فأكثر منها لانه
يحتاج لبيانها لكونها على خلاف الأصل لا لبيان البيوعات الصحيحة اكتفاء
بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما تجب فيه لانه خارج عن

هي من انهم واهلها وغيرهما
وزرع اسمهم الى زوج عن مال
اريدن الى وجهه مخصوص
والاسل في وجوهها قبل الاجماع
انتم اقول به الى وانوال سكة
وقوله شمس اءوالهم صدقة

الاصل فيحتاج الى بيانه لا بيان ما لا تجب فيه استثناء باصل عدم الوجوب ومن
ثم طوب من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق بالدليل اه واتي بالاشية الثانية
ليبان ان الامام ماورد باخذ الزكاة من الواجب عليهم (قوله بنى الاسلام على خمس)
فيه ان الخمس هي نفس الاسلام فيلزم بناء الشيء على نفسه واجيب بان بنى بمعنى
اشتمل ولاشك ان الاسلام مشتمل على كل واحد من الخمس لان الكل يشتمل على
أجزائه أو يقال على بمعنى من وبني بمعنى تركب والنقد بر تركب الاسلام من خمس
أوانه شبه الاسلام بقصره مشيد على دعائم خمس تشييعا مضمرا في النفس وذكر
شيئا من خواص المشبه به وهو بنى فيكون تخيلا ولي ترشح (قوله وهي أنواع)
أي تتعلق بأنواع ولو قال بأجناس أكان أولى وهذه الأنواع في الحقيقة ثلاثة حيوان
ونبات وجوهر وترجع الى ثمانية لان الحيوان ثلاثة وكذا النبات حب وعمر وزبيب
والجوهر اثنان ذهب وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ من ثمانية وتدفع لثمانية
ويدخل في النقد التجارة لان المعبر فيها القيمة وعدما بعضهم خمسة فجعل الحيوان
ثلاثة ابل وبقر وغنم والنبات والنقد وبعضهم ستة النعم والمعشرات أي ما فيه العشر
أونصفه والنقد والتجارة والمعدن والفطرو وبعضهم سبعة يجعل الحيوان ثلاثة ابل
وبقر وغنما ويجعل النبات ثلاثة حبا ونخلا وعنبا والنقد واحدا وبعضهم ثمانية
يجعل النقد ذهب وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ من ثمانية وتدفع لثمانية وكل
واحد منها داخل في عموم جنس وهو حيوان واختصت بالنعم منه أكثر ففقهه ونبات
واختصت بالمقتات منه لان به قوام البدن وجوهر واختصت بالنقد منه أكثر
فوائده وثمر واختصت بالنخل والعنب منه لا غنماهما عن القوت ويدخل في النقد
التجارة لان المعبر قيمته أو انما وجبت فيها لما فيها من الفوائد والمعدن والركاز لما
فيهما من النماء المحض

(باب زكاة الماشية)

أي بعض الماشية وهي النعم منها أخذ مما بعده أو المعنى باب الزكاة التي في الماشية
وهذا لا يقتضي وجوبها في كل فرد منها فالإضافة الى معنى في ولفظها مفرد وجمعها
وماشي سميت بذلك لتشيرها وهي تربي والنعم أخص من الحيوان والماشية أخص
منها لانها اسم للابل والغنم كما في القاموس قال شيخنا لكن المعروف مساواتها
للحيوان فاعمل هذا المعنى قد هجر في العرف برماوى (قوله بدوا) أي الاصحاب
برماوى (قوله للبداة بالابل الخ) هو تدليل للدعوى الثانية وقوله لانها علة للعلة وقيل
انها علة للاولى وليس بظاهرها لعدم الواو وايضا كثر أموال العرب انما هي الابل

واخبار كخبير بنى الاسلام
على خمس وهي أنواع تأتي
في أبواب
(باب زكاة الماشية)
بدواها بالابل منها للبداة
بالابل في خبر ائمة آل
لانها كثر أموال العرب (تجب)
أي الزكاة (فيها) أي في الماشية
(بشرط) أربعة

فيكون ترك دليل الدعوى الاولى وقر بعضهم ان المسئلة الاولى تنبج الدعوتين لانه يلزم من البدأة بالابل البدأة بالماشية لانها منها (قوله أحدها كونها نعما) في هذا قصر يجمع من المؤلف بأن الماشية أعم من النعم ونقل جسر عن القاموس انها أخص من النعم حيث قال الذي في القاموس ان الماشية الابل والغنم وفي النهاية انها الابل والبقر والغنم سميت بذلك لكثرة نعم الله فيها على خلقه من الدر والنسل ونحوه. ما والنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكر ويؤنث وجمعه انعام وجمع انعام أناعم حل مع زيادة (قوله أي ابلا) والابل اسم جمع لا واحد له من لفظه ومدلوه جمع وكذا الغنم والخليل وسميت بذلك لاختيارها في مشيها (قوله وبقر) اسم جنس واحد بقره وغنم اسم جنس لا واحد له من لفظه والصحيح ان الغنم اسم جمع لا واحد له من لفظه ع ش (قوله نكحل) خلافا للامام أبي حنيفة رضي الله عنه حيث أوجبها في الاناث وحدها أومع الذكور وأبدي بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها وهي كونها تتخذ للزينة والجهاد والخليل مؤنث يطلق على الذكر والانثى وقوله ورقيق يطلق على الواحد والجمع فيهما والذكر والانثى ومحل عدم وجوبها ما اذا لم يكونا للتجارة شرح م ر (قوله ومتولد بين زكوى وغيره) كالتولد بين بقراء على وبقر وحشى وبين غنم وطيء أي لان الأصل عدم الوجوب وليناشأ على الرفق لكونها مواشاة وبه فارق ضمان المحرم لتعديده كما في الشو برى قال حل وعسلا بالقاعدة أن الولد يتبع أخس أصله في عدم وجوب الزكاة كما يتبعه في أقلها قدرا اه وخرج به المتولد بين زكوى بين كبقرو غنم فتجب فيه الزكاة ويلحق بالآخف قال جبر من حيث العدد لا السن فيجب في أربعين بين ضأن وبقير ماله سنتان (قوله وثانيها كونها نصابا) أي وثالثها ماضى حول في ملكه ورابعها اسامة ماله كل الحول كما قررره شيخنا والنصاب ب كسر النون قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة قال الأزهرى نصاب كل شيء أصله ومنه نصاب الزكاة القدر المعتبر لوجوبها (قوله ففي كل خمس إلى عشرين شاة) ويجب أن تكون سليمة وان كان أبله معيبة لان محل اجزاء المعيب اذا كان من الجنس كما قررره ح ف قال م ر وهل الشاة المخرجة عن الابل أصل أو بدل ظاهر كلام بعضهم الثاني والاول أصح ويظهر أن ذلك في مطالبة الساعي فلي الأصح يطالب بالشاة فان دفعها المالك فذاك أو بعير الزكاة قبله وكان بدلا (قوله ولو ذكرا) غاية لرد الشاة فيها للوحدة (قوله ويجزى عنها) أي عن الخمس بعير زكاة ويقع كله فرضا لان كل ما لا يمكن تجزيه يقع كله فرضا بخلاف ما يمكن تجزيه كسم جميع الرأس واطالة الركوع فانه يقع قدر الواجب فرضا والباقي

أحدها (كونها نعما) قال الفقهاء والغويون أي ابلا وبقر وغنما ذكرها كانت أو أنثى فلا زكاة في غيرها من الحيوانات كخيل ورقيق ومتولد بين زكوى وغيره لخبر الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وغيره ما عدا كرمها مع ان الأصل عدم الوجوب (و) ثانيها كونها (نصابا) وقدره يعلم بما يأتي (وأوله في ابل خمس ففي كل خمس) منها (إلى عشرين شاة ولو ذكرا) لصدق الشاة به (ويجزى) عنها وعما فوقها (بعير الزكاة) وان لم يساوية الشاة لانه يجزى عن خمس وخمسين

تغلا وظاهر التعبير بالاجزاء ان الشاة افضل منه وينبغي ان يقال بأفضليته لانه من
الجنس وقال شيخنا ح ف انما عبر بالاجزاء لكون الشاة هي الاصل فرجمايتوهم
ان غيره لا يجزى وانما اجزاء غيره رفقا بالمالك وعمل أفضليته على الشاة كانت
قيمه أكثر من قيمة الشاة فان تساوى من كل وجه فهل يقدم البعير لانه من الجنس
أو الشاة لانها المنصوص عليها أو يتغير بينهما كل محتمل والاقرب الثالث ع ش
على م ر ولو تكررت السنين وعند خمس من الابل ولم يخرج شيئا فهل الواجب
شاة واحدة أو أكثر فيه وجهان الصحيح منهما الاول لان قيمتها متعلقة بعين المصاب
فتنقص عين المصاب فاذا جاء الحول الثاني والثالث صدق عليه انه ليس عنده تمام
المصاب فوجب عليه زكاة الحول الاول فقط شيخنا يابلى اطفى وقرره ح ف (قوله
فعن مادونها اولى) وفي ايجاب عينه اجماع بالمالك وفي ايجاب بعضه ضرر
المشايكة وأوجبنا الشاة بدل الخبر أنس فصار الواجب أحدهما لا بعينه وان كان
الاصول المنصوص عليه الشاة وقد حكى الاصل وجهين في ان الشاة اصل لظاهر الخبر
أو بدل لان الاصل وجوب جنس المال واقتضى كلامه ترجيح الاول زى واعتمده
م ر ويمكن الجمع بين القولين بأن القائل بالامالة نظر لكونها منصوفا عليها ومن
قال بالبدل نظر الى ان الاصل وجوب اخراج الزكاة مما تعلقت به فلما أخرجها من
غيره كانت بدلا وتظهر فائدة القولين في مطالبة الساعي بها فعلى الاصح يطالب
بالشاة أولا فان دفعه الى المالك ذلك أو البعير قبله منه ع ش (قوله اعتبار كونه
أنثى) أى اذا كان في ابله أنثى ح ل (قوله فبالوقها) أى ولو ابن لبون ولو مع
وجودها كما جرى عليه الشيخ عميرة شوبرى (قوله بنت مخاض لها سنة) أى
كاملة ولا تحقق الا بالشروع في السنة الثانية لان اسنان الزكاة تحددية بمعنى انه
لا يتقرر النقص فيها الا في ضأن أجذع برمى مقدم أسنانه فيعزى ق ل على الجلال
(قوله وفي ست وأربعين حقة) ويجزى عنها بنتا لبون ح ل (قوله وفي احدى
وسنتين جذعة) ويجزى عنها حقتان أو بنتا لبون ح ل (قوله وبتسع)
متعلق يتغير وكل عشر مطوف عليها أى يتغير الواجب أولا بتسع زيادة على
المائة والاحدى والعشرين ثم بكل عشر بمائة والثلاثين يتغير الواجب بزيادة
كل عشرة أى بزيادة عشرة عشرة شيخنا (قوله وذلك) أى ما ذكر من قول المتن
وأوله في ابل الى قوله وفي كل خمسين حقة شيخنا (قوله في كتابه لانس) لما
وجهه عاملا على الزكاة الى البحرين بلفظ التثنية اسم لا قليم مخصوص باليمن ومرو
الكتاب مذكورة في شرح م ر فراجع ان شئت (قوله وفي كل خمسين حقة)

فعن مادونها اولى واقادت
اضافته الى الزكاة اعتبار كونه
أنثى بنت مخاض فأفوقها كما
في المجموع (و) في (خمس
وعشرين بنت مخاض لها سنة
(و) في (ست وثلاثين بنت
لبون لها سنتان (و) في (ست
وأربعين حقة لها ثلاث) من
السنين (و) في (احدى وستين
جذعة لها أربع) من السنين
(و) في (ست وسبعين بنتا
لبون) في (احدى وتسعين
حقتان) في (مائة واحد
وعشرين ثلاث بنات لبون
وبتسع ثم كل عشر يتغير
الواجب ففي كل أربعين
بنت لبون (و) في (كل خمسين
حقة) وذلك لخبر أبي بكر رضى
الله عنه بذلك في كتابه لانس
بالصدقة التي روضها رسول
الله صلى الله عليه وسلم على
المسلمين رواه البخارى عن أنس
ومن لفظه فاذا زادت على
عشرين ومائة ففي كل أربعين
بنت لبون وفي كل خمسين حقة

أى ان كانت الزيادة عشرة فأكثر (قوله والمراد زادت واحدة) أى فأكثر لان المراد
 نفي الـ قل فقط كما أشار إليه بقوله لا أقل وبدل على ان المراد واحدة فأكثر (قوله
 ففى كل أربعين الخ) والمراد زادت بعد هذه الواحدة تسعاً ثم عشر الما استنبطه العلماء
 من قوله ففى كل أربعين شيئاً وعبارة زى قوله والمراد زادت واحدة أى فأكثر
 بدليل قوله وفى كل خمسين حقيقة لانها ان زادت واحدة فقط لا يكون فيها حقيقة
 بل ثلاث بنات لبون كما مر فقوله ففى كل أربعين أى وثلاث أى فى زيادة الواحدة وقوله
 وفى كل خمسين أى فيما بعدها وهو التسع ثم العشرة (قوله فهى مقيدة لخبر أنس)
 أى أطلق الذى فيه الزيادة وقوله ودلالته على خلافه أى لان قوله ففى كل أربعين
 الخ يفيد انه لا يتعلق بالزائد شىء (قوله على ان الواحدة يتعلق بها الواجب) أى لان
 لفظها فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وخمير ففيها عائد
 لقوله احدى وعشرين ومائة واذا دخلت الواحدة فى مرجع الضمير دل ذلك على
 تعلق الواجب بها برماوى (قوله يتعلق بها الواجب) أى الذى هو ثلاث بنات لبون
 ومعنى تعلقه بها أن يخصها بجزء منه كما سيأتى فى كلامه بخلاف الزائد عليه الى تسع
 لا يتعلق به الواجب لانه وقص ومحل حكمه وقصا ان اتحد المالك فان تعدد كان
 اشترك اثنان فى عشرين شاة ولا حدهما ثلاثون فالشاة بينهما اخصا فوجب على
 مالك العشرة خمسها مع انها زائدة على النصاب فكذا اذا كان لاحدهما أربعون
 وللاخر عشرة مشتركة فعلى صاحب العشرة خمس الشاة (قوله على خلافه)
 أى خلاف ان الواحدة يتعلق بها الواجب وذلك لانه قال فيه فان زادت على عشرين
 ومائة ففى كل أربعين بنت لبون الخ وهذا يقتضى ان فى صورة مائة واحدة وعشرين
 تكون الثلاث بنات لبون واجب المائة والعشرين التى هى ثلاث أربعين عملا
 بقوله ففى كل أربعين الخ فانه دل على ان الثلاث بنات لبون واجب الثلاث
 أربعين وان الواحدة خارجة عن ذلك فلا تتعلق بها بخلاف رواية أبى داود
 كما تقدم برماوى (قوله ولدفع المعارضة) أى بين الخبرين حيث دلت رواية أبى داود
 على التعلق بالواحدة ودل هو على عدم التعلق بها كما فى البرماوى وهو من عطف
 الملزوم على اللازم وحاصله ان رواية أبى داود تدل على ان الواحدة الزائدة على المائة
 والعشرين يتعلق بها الواجب أى يخصها قسطا من المخرج فى الزكاة وهو الثلاث
 بنات لبون وخبر أنس يدل على ان هذه الواحدة لا يتعلق بها شىء من الزكاة لانه
 قال ففى كل أربعين الخ وسكت عن الواحدة وحاصل الدفع أن يزداد ثلاث فى كل
 أربعين فكأنه دل فى خبر أنس ففى كل أربعين وثلاث والحاصل ثلاثة أثلاث وهى

والمراد زادت واحدة لا أقل
 كما صرح بها فى رواية لابی داود
 بل فقط فاذا كانت احدى
 وعشرين ومائة ففيها ثلاث
 بنات لبون فهى مقيدة لخبر
 أنس وبها مع كون المتبادر
 من الزيادة فيه واحدة أخذ
 أثمتنا فى عدم اعتبار بعضها
 لكنهما معارضة له لدلالتهما
 على ان الواحدة يتعلق بها
 الواجب ودلالته على خلافه
 والمعجزة لمحبة ما فيه ولدفع
 المعارضة حمل قوله ففى كل
 أربعين على ان معها فى صورة
 مائة واحدة وعشرين

واحدة وهذا التأويل تعلق الواجب بهذه الواحدة وسأوت الرواية الأخرى شيخنا
وعبارة الشوبري على التصريح بقوله ففي كل أربعين أي وثبت فيما إذا كانت عشرين
وواحدة وأربعين ثلاث فيما بعد ذلك ولما لم تكن زيادة الثلث معتبرة في غير الحالة
الأولى لم يصرح به في الحديث وذكره الشارح بعداه وقوله وحاصل الدفع أن يزداد
الخ لكن يشكك على هذا التقدير قوله وفي كل خمسين حقيقة لأنه لا يأتي في المائة
والأحدى والعشرين فلا بد أن يزداد في التقدير فإن زادت أي واحدة ثم تسعاً ثم كل
عشرة ويكون في الحديث توزيع فقوله ففي كل أربعين أي وثلاث أي في الصورة الأولى
من الزيادة وهي الواحدة وقوله وكل خمسين أي فيما بعد ما هو التسع والعشرون كما في زي
(قوله ثلثاً) أي في كل أربعين من المائة والعشرين معاً ثلث من الواحدة الزائدة
وهذا التقدير بالنسبة للمائة والعشرين فقط لأجل صحة رواية أنس فلا تقدر زيادة
الثلث على الأربعين في غير المائة والعشرين عس (قوله وانما ترك ذلك) أي التعبير
بالثلث وقوله لبقية الصور أي التي لا ثلث فيها كما أنه وثلاثين أو أربعين أي وانما ترك
التعبير بالثلث مع الأربعين في خبر أنس حيث لم يقل ففي كل أربعين وثلاث تغليباً
لبقية الصور فغلبنا الصور التي لا ثلث فيها على الصورة التي فيها الثلث التي في خبر
أنس وجعلنا كأن جميع الصور فيها أربعون فقط ح ل مع زيادة وإيضاح (قوله
كالعاشرة) أي من الأبل (قوله ففي مائة وثلاثين الخ) تفريع على المتن (قوله
وللواحدة الزائدة الخ) هذا توطئة لما بعده والافقد عرف مما سبق وكان الأولى
أن يقدمه على قوله ففي مائة الخ (قوله وما بين النصب عفو) أي لا يتعلق به
الواجب أي لا وجود ولا عدم ما عني أنه لا يزيد الواجب بوجوده ولا ينقص بعدمه
ولو بعد وجوده ومحل كونه عفو أن اتحد المسالك كما تقدم كما في قول علي الجلال
وهل هو مع قول المعنى أو تعبدى الظاهر أنه تعبدى برماوى (قوله فلو كان له تسع
من الأبل) تفريع على قوله لا يتعلق به الواجب إذا لو كان الواجب يتعلق بالأربعة
الزائدة على الخمسة لكان الواجب خمسة اتساع شاة كما في صورة المائة وأحدى
وعشرين لأنه يسقط من الشاة أربعة أنفسها بتلف الأربعة قال العلامة
ابن حجر وغاية ما يتصور من الوقص أي العفو في الأبل تسعة وعشرون ما بين إحدى
وتسعين ومائة وأحدى وعشرين وفي البقر تسع عشرة ما بين أربعين وستين
وفي الغنم مائة وثمانية وتسعون ما بين مائتين وواحدة وأربع مائة (قوله وقبل
التمكن) يتأمل مع قوله ويسمى وقصلاً لا يتعلق به الواجب إلا أن يقال
إذا وجبت قبل التمكن فبعد أوله لأنه محل اتفاق شوبري وفي الجواب شيء وقال

فلما وانما ترك ذلك تغليباً لبقية
الصور عليهم مع العلم بانما يتغير
به الواجب يتعلق به كالأشاة
ففي مائة وثلاثين بتأليف
وحقة وفي مائة وأربعين
حققتان وبنت لبون وفي مائة
وخمسين ثلاث حقاق وهكذا
والواحدة الزائدة على المائة
والعشرين قسطن الواجب
في سقط بموتها بين تمام الحول
والتمكن من الانحراج جزء
من مائة وأحدى وعشرين
جزء من ثلاث بنات لبون وما
بين النصب عفو ويسمى وقصلاً
لا يتعلق به الواجب على الأصح
فلو كان له تسع من الأبل فتلفت
منها أربع بعد الحول وقبل
التمكن وجبت شاة وسميت
الأولى من المخرجات من الأبل
بنت مخاض لأن أمها آن لها
أن تحمل مرة ثانية فتكون

من الخاض أي الحوامل والثانية بنت لبرن لانها آن لما (٧١٣) ان قلنا ما يفتكون ذات لبن والثالثة حقا

لانها استعقت أن يطرقها
الفحل أو أن تتركب ويحمل
عليها والراية جذعة لانها
جذعت مقدم أسنانها أي
أسقطته واعتبر في الجميع
الأنثى لما فيها من رقة الدر
والنسل وزدت وبتسع ثم
كل عشرة بقرية الواجب لدفع
ما اقتضته عبارة لاصل من أنه
يتخير بمادونهما وليس مرادا
(و) قوله (في بقر ثلاثون) في كل
ثلاثين تباع له سنة) سمي
بذلك لانه يتبع أه في المربع
(و) في (كل أربعين) مسنة لها
سنتان) سميت بذلك لكامل
أسنانها وذلك لما روى
الترمذي وغيره عن معاذ قال
بعثني رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلى اليمن فأمرني أن أخذ
من كل أربعين بقرة مسنة
ومن كل ثلاثين تبعا ومعه
الحاكم وغيره والبقرة قال
لأنه كروا لآنتي (و) أوله (في
غنم أربعين شاة فقيم اشاة
وفي مائة واحد وعشرين
شاة) (و) في (ماتين وواحدة
ثلاث) من الشياة (و) في (أربع
مائة أربعين) في (كل مائة
شاة) روى البخاري ذلك عن
أنس في كتاب أبي بكر السابق

شيخنا في قيد بقوله وقبل التمسك أن يرد على الضعيف انقائل بأن الشاة تتعلق
بالتسعة فتأمل (قوله آن لما) بمذاهب مرة من الاوان أي الزمان أو جاء أو ان ذلك
لانه المعتبر لا وجود داخل بالفعل (قوله من الخاض) أي الحوامل وعليه والخاض
في قولهم بنت خضاض اما ان يراد به الجنس أو في الكلام حذف تقديره بنت فاقعة من
الخضاض والافالقياس بنت ما خض أي حامل وفي المختار الخاض بفتح الميم وجع
الولادة وقد منعت الحامل بالكسر مخاضا أي مر بها اطلق فهي ما خض والخاض
أي الحوامل من الوقع على م ر وهو يفيد ان الخاض مشترك بين وجع
الولادة وبين الحوامل وعبارة الشوبري الخاض كما يكون مصدرا وهو وجع الولادة
يعاق أيضا على الجمع وهي الحوامل (قوله لانها جذعت مقدم أسنانها) ظاهر
كلامهم انه لا عبرة هنا بالاجذاع قبل تمام الأربع وحيث ينفش كل بما يأتي
في جذعة الضأن وقد يفرق بأن المقصود ثم بلوغها وهو يحصل بأحد الأمرين الاجذاع
أو بلوغ السنة وهذا غاية كمالها وهو لا يتم هنا الا بتمام الأربع كما هو الغالب والاذعة
آخر أسنان زكاة الابل يعني ان نابل الزكاة ع ش على م ر مع زيادة (قوله
واعتبر في الجميع الأنثى) أي اذا كانت الجميع أنا أو بعضها أنا أو بعضها ذكورا
أخذنا ما يأتي في كلام المصنف ع ش (قوله تباع له سنة) ولو أخرج تبعة أجزاء
لانه زاد خبرا بالأنثى أي وان كانت أقل قيمة من التبيع لرغبة المشتري في الذكر
لغرض تفاق به كفي ثم ع ش على م ر (قوله لها سنتان) أي تحديد اولا يتحقق
الا بالثلاثة أي بالدخول فيها قل على التحرير (قوله بقر) تميز وقوله مسنة
مفعول لقوله أخذ (قوله والبقرة قال الخ) نص على هذا دفعنا ما يتوهم من ان
النساء في البقرة في الخبر للتأنيث كما قرر شيخنا فائدة خالق الله الضأن من مسك الجنة
والعزم زعفرانها والبقر من عنبرها والتحليل من ريجها والابل من النور والحمر
من الاحجار وانظر بقية الحيوانات من أي شيء خلقت برماوى (قوله والبقر) سميت
بذلك لانها تبقر الارض أي تشقها بالحرث ويتغير الواجب فيها بزيادة عشرة
عشرة في سبعين تباع وهو سنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أتبعة (قوله
وفي أربع مائة أربع شياه) ويستقر الحساب بعد ذلك كما أشار الى ذلك بقوله ثم
في كل مائة شاة (قوله والشاة المخرجة) أي أنثى ان لم تنحصر شياهه ذكورا بدليل
ما يأتي وقوله المخرجة عما ذكر أي عن الابل والغنم وقوله جذعة ضأن استفيد من
كلامه اشتراط كونها أنثى لكنه في المخرجة عن الغنم مسلم دون المخرجة عن الابل لما
تقدم من انه يجوز الذي ذكره التوصل الى اشتراط كونها أنثى في الغنم وحكم

(والشاة المخرجة) عما ذكر (جذعة ضأن لها سنة) وان لم تجذع

لا بل يعلم بمسار وقوله في ما يأتي أي في الجبران لانه يجزى فيه الذكر والاتي
(قوله أو أجدعت) أي اسقطت مقدم اسنانها بعد ستة أشهر بخلاف ثنية المعز
فلا بد فيها من تمام ستين وان أجدعت قبليها لفضية الضأن عليه والسنتين
المذكورة في هذه الاسنان تحديد ولا تحقق الا بالدخول فيما بعدهما قل
على التفسير وبعبارة شرح م وظاهر كلامهم هنا في الاسنان المذكورة في النعم
انها لا تحدد وتعارف ما سيأتي في السلم أن السن المنصوص عليه يكون على
التقريب بأن الغالب في السلم انما يكون في غير موجود فلو كانا القديد لتعسر
والزكاة تجب في سن استنجه وقوله استنجه أي فتح عنده هو غالب ما هو عارف بسنه
فلا يشق ايجاب ذلك عليه اه (قوله في الاضحية) يجامع ان في كل شاءه مطلوبة شرعا
(قوله ومن ذلك يؤخذ) وجه الاخذ اما اذا شرطنا في الاثني ان تكون ثنية أو جذعة
مع شرفها فاذ كرأولي شوبري وهذا أي قوله ومن ذلك الخ انما يحتاج اليه اذا جعلت
النساء في الشاة للتأنيث كما اشار اليه بوصفها بالخرجة فان جعلت للوحدة فلا حاجة اليه
لانها حينئذ تشمل الذكر والاثني وبذل لهذا قول الشارح فيما سبق شاة ولو ذكر كراع في
بالمعنى (قوله وفيما يأتي) أي في الجبران (قوله ويعتبر في المخرج عن الابل) بخلاف بعير
أن كاة المخرج عمادون خمس وعشرين فيعزى ولو مريضان كانت ابه أو أكثرها
مراضا على المعتد شوبري وبعبارة شرح م وهذا بخلاف نظيره من الغنم لان الواجب
هنا في الذمة وثم في المال وجزم به ابن المقرئ وهو المعتد قال ع ش قوله بخلاف
نظيره أي فانه يخرج من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة (قوله صحيحا) أي
لامريضه وقوله كاملا أي بلا عيب وان كان بعضها معيبا شوبري (قوله والنساء
المخرجة عماد ذكر) أي عن الابل والغنم نظير ما تقدم (قوله من غنم البالد) أي بلد
المال ولا يتعين غالب غنمه بل يجزى أي غنم فيه (قوله فان عدم) أي عدمها
بمسافة القصر والمراد عدمها حال الانحراج على الاصح لاحال الوجوب ع ش (قوله
ولو شرعا) أي ولو كان تلفها بفعله على ما اقتضاء اطلاقهم ع ش على م ر (قوله
كأن كانت منصوبة) أي ويجزى عن تخليصها بأن كان فيه كافة لها وقع عرفا
فيما يظهر جبر وقوله أو مروهنة أي يؤجل مطلقا ويحال لا يقدر عليه جبر زى (قوله
أو تعييت) لا يقال لاحاله حيث كان العدم ولو شرعا اذا العيب معدوم شرعا
لانا نقول مراده بالعدم الشرعي أن يقوم بالغين ما يمنع من التصرف فيها كغصب
ورهن كما هو مرجح كلامه شوبري وقال ح ل ان قوله أو تعييت معطوف على مقدور
كما اشار اليه الشارح بقوله كأن كانت منصوبة لانه أراد بالعدم ما يشمل الشرعي

(أو أجدعت) أي من زيادتي
وان لم يتم لها سنة كما ذكره
الرازي في الاضحية (أو ثنية
معز أو استئتان) فيغير بينهما
ومن ذلك يؤخذ ان شرط
اجزا المذكور في الابل وفيها
يأتي ان تكون جذعا أو ثنيا
ويعبر في المخرج عن الابل
من الشياه كونه صحيحا كاملا
وان كانت الابل معيبة
والشاة المخرجة عماد ذكر
تكون (من غنم البالد أو مثلهما)
أو خير منها قبيصة كما فهم
بالاولى وشمول كلامي اشارة
الغنم مع التقييد بالثنية في
غير غنم البالد من زيادتي
(فان عدم بآت مخاض) ولو
شرعا كأن كانت منصوبة
أو مروهنة (أو تعييت فابن
ابون اوق) يجزى عنها

وان كان أقل قيمة منها ولا يمكن تحصيلها اذ لم يكن عنده ابن لبون أو حق بل يحصل ما شاء منها وكان لبون ولد لبون
خشي أو حق خشي اما غير بنت الخاض كبت لبون (٧١٤) عدها فلا يؤخذ عنها حق كما لا يؤخذ عنها

ابن لبون ولان زيادة السن
في ابن اللبون فيما ذكره
اختصاصه بقوة ورود الماء
والشبر والامتناع من صغار
السباع بخلافها في الحق لا توجب
اختصاصه عن بنت اللبون
بهذه القوة بل هي موجودة
فيها فلا يلزم من جبرها
مما جبرها والتصریح بذلك
الشرط في الحق من زيادتي
(ولا يكاف) حيث كانت ابله
هازيل أن يخرج بنت الخاض
(كرية) لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يذبح بعثه عاملا
اماك وكرائم أموالهم رواه
الشيخان (لكن تمنع) الكرية
عنده (ابن لبون وحقا) وهو
من زيادتي لوجود بنت الخاض
عنده (ولو اتفق) في ابل أو بقرة
(فرضان) في نصاب واحد
(وجب) فيهما (الاغبط)
منهما أي الا تقع المستحقين
في مائة في بعير أو مائة وعشرين
بقرة يجب فيها الاغبط من
أربع حقا أو خمس بنات
لبون أو ثلاث مسنات وأربعة
اتبعة (ان وجد ابله) بمئة
الاجزاء لان كلا منهما فرضها
فاذا اجتمع ادعى ما فيه حظ
المستحقين ادلا مشقة في تحصيله

والحصة معدومة شرما اه (قوله وان كان) أي ابن اللبون أو الحق وقوله منها أي
من بنت الخاض (قوله ما شاء منها) أي من بنت الخاض والحق وابن اللبون (قوله
كما لا يؤخذ عنها ابن لبون) هذا قياس مع الفارق لان الحق أقوى من ابن اللبون
وازيد عليه سنا فكيف يقاس عليه (قوله ولان زيادة السن) هذا عطوف على
قوله كما لا يؤخذ عنها ابن لبون عطوف دليل على دليل قياسي أي لقياسه على
ابن اللبون ولان الحق وقوله فيما ذكر أي في اخراجها عن بنت الخاض وقوله يوجب
اختصاصه أي عن بنت الخاض وقوله بخلافها أي الزيادة وقوله من جبرها ثم أي
جبرها لنقص الحاصل بالذكورة فهو مضموم ومضاف لقاعله وقوله هنا أي في أخذ
الحق عن بنت اللبون كما قررنا شيئا (قوله حيث كانت ابله) أي كلها كما في
شرح التحرير فلو كانت كلها كرائم كاف كرية وكذا ان كان بعضها كراما
وبعضها ما زيل اط في أي فانه يخرج كرية بالنسبة الاتية (قوله اياك وكرائم
أموالهم) أي باعد نفسك واتق كرائم أموالهم قال الدميري كرائم الاموال نفائسها
التي تتعلق بها نفس مالكها العزيم عليه بسبب ما جمعت من جميل الصفات شوبرى
وبرماوى (قوله لكن تمنع ابن لبون وحقا) أي فيعبر على اخراجها ويسامح بصفتها
أو يحصل بنت خاض كاملة ولا تجزئه هزيلة لوجود هذه الكرية فانه لو اتفقت
ابلها الى مصاح ومراض كاف كاملة بالنسبة فلو كان نصفها مصاحا ونصفها مراضا
فالواجب كاملة تساوى نصف قيمة صحيحة ونصف قيمة مريضة قل على التحرير
(قوله ولو اتفق فرضان) ولا يكون ذلك الا في الابل والبقر كما أشار اليه
الشارح ح في وقوله وجب فيها أي في الابل والبقر وقوله الاغبط وان كان
المسال المحجور عليه كافي عش والمراد وجوب الاغبط من حيث زيادة القيمة أو من
حيث الدر والنسل (قوله أي الانفع للمستحقين) انظر لاختلاف الاغبط
بالنسبة اليهم بان كانت الحقا اغبط بالنسبة لبعض الاصناف وبنات اللبون
اغبط بالنسبة لبعض آخر ما يكون الامر رشورى (قوله لان كلا منهما) أي
الفرضين فرضها أي الابل أو البقر وقوله وأجزاء غيره أي بحسب من الزكاة بدليل قوله
وجبر التفاوت فالاجزاء ليس على باب الذي هو الكفاية في سقوط الطلب زى
(قوله بلا تقصير من المالك) أو الساعي أو بمعنى الواو اذا وقعت في حيز تنقي كما هنا
أو هي فسقط اعتراض بعضهم بأن الاولى الواو ويصدق كل من المالك والساعي
في عدم التدليس والتقصير وظاهره وان دلت القرينة على تدليس المالك أو تقصير
الساعي كافي عش على م ر (قوله وجبر التفاوت) أي ان اقتضت الاغطية

(وأجزاء غيره) أي غير الاغبط (بلا تقصير) من المالك أو الساعي للعدول (وجبر التفاوت) لنقص حق المستحقين زيادة

(بنقد) للبلد (أو جزء من الاغبط) لامن المأخوذ فلو كانت قيمة الحقائق أربع مائة وقيمة نبات اللبون أربع مائة وخمسين وقد أخذنا الحقائق فالحجرب خمسين (٧١٥) * أو بخمسة اتساع بنت لبون لا ينصف حقة لان التفات

نخسون وقيمة كل بنت لبون تسعون وما زدفع النقد مع كونه من غير الخمس الواجب وتمكنه من شراء جزءه لدفع ضرر المشاركة وقولي من الاغبط من زيادتي اما مع التقصير من المالك بأن دلس أو من الساعي بأن لم يجهد وإن ظن أنه الاغبط فلا يجزى (وإن وجد أحدهما) بماله (أخذ) وإن وجد شيء من الآخر إذا الناقص كانه ذرم (والا) أي وإن لم يوجد أو أحدهما بماله بصفة الاجزاء بأن لم يوجد شيء منهما أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما أو وجد أحدهما أو لا بصفة الاجزاء (فله) تحصيل ما شاء) منهما كلا أو بعضا متمما بشيء أو غيره ولو غير اغبط لما في تعيين الاغبط من المشقة في تحصيله وله كما يعلم بما يأتي ان يصعد أو ينزل مع الجبران في الابل فله في الماء في بعير فيما اذا لم يوجد شيء من الحقائق ونبات اللبون أن يجعل الحقائق أصلا ويصعد الى أربع جذاع فيخرجها ويأخذ أربع جبرانات وأن يجعل نبات اللبون أصلا وينزل الى خمس نبات مخاض فيخرجها مع خمس جبرانات وفيما اذا وجد بعض كل منهما كثلث حقائق وأربع نبات لبون أن يجعل الحقائق أصلا فيدفعها مع بنت لبون

زيادة في القيمة والا لا يجب شيء قاله الرافعي شرح م (قوله بنقد بالبلد) التعبير به للغالب فيجزى غيره حيث كان هو نقد البلد ع ش على م (قوله لان التفاوت الخ) علة لقوله فالحجرب خمسين وقوله وقيمة كل بنت لبون تسعون أي ونسبة الخمسين لتسعين خمسة اتساع لان تسع التسعين عشرة (قوله بأن دلس) أي باخفاء الاغبط (قوله فلا يجزى) أي فيلزم المالك اخراج الاغبط ويرد الساعي ما أخذه ان كان باقيا وبذلك ان كان تالفا واذا تلف فهل يضمن ضمان الغصب كالمقبوض بالبيع الفاسد او كالمستام فيضمن بالقيمة ولو مثليا حرر وشور وظاهره ان رد البديل من مال الساعي في المسئلتين لامن مال الزكاة وهو كذلك لانه ان كان لتقصير منه فظاهر وان كان لتدليس من المالك فهو ينسب الى نوع تقصير ع ش (قوله كلا) أي في الصورة الاولى والرابعة والخامسة وقوله أو بعضا أي في الثانية والثالثة (قوله متمما) بكسر الميم أي حال كونه متمما به ما عده وقوله بشراء أو غيره متعلق بتحصيل ويجوز فتح الميم على انه صفة لبعضها (قوله وله كما يعلم الخ) عبارة شرح م (قوله وأشار بقوله فله الى جواز تركه) ما والنزول أو الصعود الخ اه وقوله بما يأتي أي من قول المتن ولين عدم واجبا من ابل الخ لان من صادقة بالذي في ماله فريضان وشامل أيضا لمن عدم الواجب كله أو بعضه (قوله ان يجعل الحقائق أصلا) أي يختار صكونها الواجب وكذا يقال فيما بعده (قوله فيدفعها مع بنت لبون) أي وقد نزل اليها لوجودها (قوله فيدفعها مع حقة) أي فقد صعد اليها لوجودها (قوله وله دفع حقة الخ) أشار به الى أنه لا يجب عليه دفع جميع ما وجد في ماله بل له الاقتصار على بعضه أو تركه بالكلية كما يعلم من قوله وله دفع خمس نبات مخاض (قوله ولين عدم) أي وقت الاخراج والمعيب والكريم هنا كالمعدوم نظير ما مر وحاصل ما ذكره للصعود والنزول ثلاث قيود عدم الواجب وأن يكون من ابل وأن يكون ابله سليمة الا ان القيد الاخير قيد في الصعود فقط كما يفهم من كلامه وبذلك عليه تقديمه على النزول ويشترط في النزول القيدان الاولان فقط (قوله ولو جذعة) رده على القول الضعيف القائل بأنه لو وجب عليه جذعة وفقدها لا يجوز له اخراج ثنية عنها وهي ما لها خمس سنين وطعنت في السادسة ويأخذ جبرانا لا انتفاء ككونها من اسنان الزكاة فاشبهه ما لو أخرج عن بنت المخاض فصلا ورد بأن الثنية اعلى منها بعام فجاز اخراجها عنها كالجذعة مع الحق كما أشار اليه مر ا ط ف ولا يجوز له أن يصعد اعلى من الثنية مع أخذ الجبران لان الشارع اعتبر الثنية في الجملة بدليل انه اعتبرها في الاضحية كما يأتي

وجبران أو يجعل نبات اللبون أصلا فيدفعها مع حقة ويأخذ جبرانا وله دفع حقة مع ثلاث نبات لبون وثلاث جبرانات وله فيما اذا وجد بعض أحدهما كحقة دفعها مع ثلاث جذاع وأخذ ثلاث جبرانات وله دفع خمس نبات مخاض مع دفع خمس جبرانات (ولر عدم واجبا من الابل) ولو جذعة في ماله (أن يصعد) درجة (ويأخذ جبرانا)

وابله سليمة أو ينزل) درجة
(ويعطيه) أي الجبران كما
جاء ذلك في خبر أنس السابق
فأخيرة في الصعود والنزول
لأن المال لا يهمل أثره تخفيفا
عليه وخرج بمن عدم الواجب
من وجهه في ماله فليس له
نزول مطلقا ولا صعودا
أن لا يطلب جبرانا لأنه زاد
خبراً وهو معلوم بما يأتي وبالابل
غيرها فلا يأتي فيه ذلك
وبالسليمة المعيبة فلا يصعد
بالجبران لأن واجبها معيب
والجبران لتفاوت بين السليمين
وهو فوق التفاوت بين
المعيين بخلاف نزوله مع
إعطاء الجبران فجاءت تبرعه
بالزيادة (وهو) أي الجبران
(شأتان) بالصفة السابقة
في الشاة المخرجة عن خمس من
الابل (أو عشرون درهما)
قرة خالصة (بخيرة لدافع)
ساعيا كان أو ماله كالظاهر
خبر أنس وعلى الساعي
رعاية مصلحة المستحقين
في الدفع والاختار (وله صعود)
درجتين فأكثر

ولم يعتبر ما فوقها أبدا ولا يجوز له النزول لغير سن الزكاة أصلا (قوله وابله سليمة)
الوار للبحال (قوله كما جاء ذلك) أي الصعود والنزول (قوله فليس له نزول مطلقا) أي
دفع جبرانا ولم يدفعه اه ع ش (قوله وهو معلوم بما يأتي) لعلمه من قوله ولا خيار
الابر في ماله (قوله وبالابل غيرها) أي من البقر والغنم لأن السنة لم ترد
الأي بالابل والقياس ممتنع ل (قوله وبالسليمة المعيبة) أي فلا يصعد لمعيبة
مع أخذ الجبران وله أن يصعد لسليمة مع أخذ الجبران (قوله لا فالظاهر المتن ح ل
فهو المتن فيه تفصيل وقوله بالجبران الباء بمعنى مع أي مع الجبران أي مع أخذ
الجبران (قوله فوق التفاوت بين المعيين) فيه أنه قد يكون التفاوت بين المعيين
أكثر من التفاوت بين السليمين أو مساويا له سم ولعله نادر (قوله لتبرعه بالزيادة)
فيه أن الجبران حيث ذ واجب عليه فلا تبرع إلا أن يقال لما كان التفاوت بين
المعيين أقل من التفاوت بين السليمين كان الواجب عليه مع النزول أقل من
الجبران فلما أعطى جميع الجبران كان متبرعا بالزيادة على الواجب أي فهو متبرع
بالزيادة على الواجب عليه وليس متبرعا بأصل الجبران كما قرره شيخنا (قوله وهو
شأتان) أي ولود كرين (قوله درهما قرة) الدرهم القرة يساوي نصف فضة
وحديدا كما قاله بعضهم أو يساوي نصف فضة وثلاثا كما قاله حل لتاسب الدراهم
المذكورة قيمة الشاتين لأن الكلام في شاة العرب وهي تساوي فجواحد عشر
نصف فضة بل أقل وليس المراد به الدرهم المشهور في القرة الفضة المضروبة
ع ش أكن في المختار لقرة السيكة اه والحكمة في ذلك أن الزكاة تؤخذ عند
المياه غالباً وليس هناك حاكم ولا مقوم فضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة
والقطر ونحوها اه زى (قوله خالصة) فلم يجدها أو غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة
بها وهو الأصح فالظاهر كما قاله الأذري أنه يجزئه منها ما يكون فيه من القرة قدر
الواجب شرح م ر (قوله وعلى الساعي الخ) عبارة شرح م ر نعم يلزم الساعي رعاية
الأصل للمستحقين كما يلزم نائب الغائب وولي المحجور عليه رعاية الاتق للمنوب عنه
ويسن للمالك إذا كان دافعا اختيار الانفع لهم ومعنى لزومه مراعاة الأصل لهم مع أن
الخبرة للمالك أنه يطلب منه ذلك فإن أجابه فذاك والاخذ منه ما يدفعه له اه (قوله
في الدفع والاختار) أي أخذ الاغبط لأخذ الجبران لأن ذلك ينافي بتخير المالك بينهما
ويمكن أن يراد أخذ الجبران بأن خيره المالك بينهما أي يبرأخذ الشاتين والعشرين درهما
فلا تنافي أو المراد بالأخذ طلبه وإن كان المالك لا تلزمه الموافقة شورى وقوله بأن
خبره أي فوض الخبرة إليه فيلزمه حيث ذ رعاية مصلحة المستحقين (قوله وله صعود الخ)

(ونزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران) كان يعطى بدل بنت مخاض عدها مع بنت الالبون حقة ويأخذ جبرانين أو يعطى بدل حقة عدها مع بنت

﴿٧١٧﴾

المخرجة) بخلاف ما إذا وجدها الاستغناء عن زيادة الجبران يدفع الواجب من القربى فان كانت القربى في غير جهة المخرجة كان لزمه بنت لبون عدها مع الحقة ووجدت بنت مخاض لم يلزمه اخراجها مع جبران بل يجوز له اخراج جذعة مع أخذ جبرانين لان بنت المخاض وان كانت أقرب الى بنت الالبون ليست في جهة الجذعة وقولي فأكثر مع التقيد بجهة المخرجة من زيادتي (ولا بعض جبران) ولا تجزى شاة وعشرة دراهم لجبران واحد لان الخبر يقتضي التخيير بين شاتين وعشرين درهما فلا تجوز خصلة ثالثة كافي الكفارة لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة (الامالك رضى) بذلك فيجزي لان الجبران حقه فله اسقاطه وهذا من زيادتي اما الجبرانان فيجوز تبعضهما فيجزي شاتان وعشرون درهما لان الجبرانين كالشاة ريتين (ويجزي) في اخراج الزكاة (نوع عن) نوع آخر كضأن عن معز وعكسه من الغنم وارجحية

فلو صعد من بنت المخاض مثلاً الى بنت الالبون فقال الزر كشي هل تقع كاهار كاه أو بعضها الظاهر الثاني لان زيادة السن فيه قد أخذ الجبران في مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيه خمسة وعشرين جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً وتكون الاحد عشر في مقابلة الجبران شرح م ر (قوله ونزول درجتين) أي بشرط كون السن المنزول اليه من زكاة فليس لمن لزمه بنت مخاض العدول عند فقد ما الى دونها ويدفع جبراناً ولا يشترط ذلك في الصعود (قوله فأكثر) غاية الكثرة في الصعود أربع درجات بأن يصعد من بنت المخاض الى الثانية فيأخذ أربع جبرانات وغاية الكثرة في النزول ثلاث درجات بأن ينزل من الجذعة الى بنت المخاض ويدفع ثلاث جبرانات تأمل (قوله ويأخذ جبرانين) المراد بذلك الطلب حتى لو امتنع المالك من الاغبط لا يجبر عليه ويدفع ما شاء شورى (قوله عند عدم القربى) أي فلا يصعد للحقة عن بنت المخاض الا اذا عدم بنت الالبون ولا ينزل لبنت المخاض عن الحقة الا اذا عدم بنت الالبون بل يخرج بنت الالبون في الصورتين اذا وجدها مع أخذ أو اعطاء جبران واحد كما قرره شيخنا (قوله في جهة المخرجة) أي التي يريد اخراجها وجدها هو ما بيننا وبين الواجب الشرعي (قوله لم يلزمه اخراجها) فيه أن المتن ليس فيه دعوى الزوم (قوله الامالك رضى) أي فيما اذا كان هو الاخذ للجبران (قوله فله اسقاطه) واذا كان له اسقاطه فله تبعضه بالاولى (قوله كضأن عن معز) الضأن جمع ضائن للذكر وضائية للانثى والمعز جمع معز للذكر وماعزة الانثى اه زى (قوله وارجحية) نسبة الى ارحب قبيلة من همدان والمهرية يسكنون الهاء كما يؤخذ من القاموس نسبة الى مهرة بن حيدان أبي قبيلة زى (قوله وعرب) هي السمة بالبقر الانحرف (قوله لاتحاد الجنس) علة لقوله ويجزى نوع عن آخر (قوله ففي ثلاثين دنرا) مفرع على قوله أم اختلف ولم يفرع على م قبله وهو لاتحاد وفرع عليه م ر فقال فيجوز أخذ جذعة ضأن عن أربعين من المعز أو ثنية معز عن أربعين من الضأن باعتبار القيدة بأن تساوى قيمة المعز قيمة النجعة لا تفق الجنس كالمهرية مع الارجحية اه ثم قال ولو كان له من الابل خمس وعشرون خمس عشرة ارجحية وعشرة مهرية أخذ منه على الاظهر بنت مخاض ارجحية أو مهرية بقيمة ثلاث اجناس ارجحية وخمسة مهرية (قوله دنرا ونجعة) والخبرة لامالك لا لاسامعي والنجعة خير من العنز فلا يجب عليه هنا اخراج الكامل فهذا مستثنى من قوله الا في فان اختلف ماله نقصاً لم يفعل وجوب السكامل عند الاختلاف اذا كان الاختلاف بغير رداءة النوع امامها كما هنا فلا يجب السكامل كما قرره شيخنا

عن مهرية وعكسه من الابل ١٨٠ يجزى ل وعرب عن جواميس وعكسه من البقر (برعاية القيمة) كان تساوى ثنية المعز في القيمة جذعة الضأن لاتحاد الجنس سواء اتحد نوع ماشيته أم اختلف (ففي ثلاثين دنرا) وهي أنثى المعز (وعشر فجمات) من الضأن (عنز ونجعة)

قيمة ثلاثة ارباع عز وربع فجعة) فلو كانت قيمة عز مجزئة ديناراً واربعة مجزئة دينارين لزم عزاً وقيمة قيمتها دينار وربع (وفي عكسه) أي المثال المذكور (عكسه) أي الواجب * (٧١٨) * فالواجب فيه فجعة او عز بقيمة

ثلاثة ارباع فجعة وربع عز
وانتصرح بهذا من زيادتي
(ولا يؤخذ ناقص) من ذكر
ومعيب وصغير (في غير ما جرم)
من جواز اخذ ابن لبون أو
الحق أو الذكور من الأشياء
في الابل أو البقر في البقر
أو النوع الارء عن الاجود
بشرطه (الامن مثله) بأن
تضمنت ما شئت ذكره
أو كانت ناقصة لعيب أو صغر
فيه يؤخذ في ست وثلاثين من
الابل ابن لبون أكثر قيمة
من ابن لبون يؤخذ في خمسة
وعشرين منها لثلاثين
بين النصابين ويعرف ذلك
بالتقويم والنسبة فإذا كانت
قيمة المأخوذ في خمس
وعشرين من خمس درهما
تكون قيمة المأخوذ في ست
وثلاثين اثنين وسبعين درهما
بنسبة زيادة الجملة الثانية
على الجملة الاولى وهي خسان
وخمس خمس ويؤخذ في خمس
وعشرين معيبة من الابل
معيبة متوسطة وفي ست
وثلاثين فصلاً فصلاً فوق
المأخوذ في خمس وعشرين
وفي ست وأربعين فصلاً فصلاً
فوق المأخوذ في ست وثلاثين

(قوله بقيمة) الباء لاملازمة أي ملتبس ذلك العز أو السجعة بقيمة الخ وقوله بقيمة
ثلاثة ارباع فجعة الخ وذلك ديناراً اربع (قوله وصغير) المراد به الذي لم يبلغ سن
الفرض زى وعبارته تقتضي صراً أسباب النقص في الذكورة والعيب والصغر
مع أن مقتضى قوله أو النوع الارء عن الاجود بشرطه ان ردائة النوع من جملة
أسباب النقص فتكون اربعة ومكنت عن المرض مع انه منها فتكون خمسة
كافي شرح م وعبارته في اندخول على المتن ثم شرع في أسباب النقص في الزكاة
وهي خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر وردائة النوع اه ويمكن ادخال
المرض في العيب (قوله أو النوع الارء) كما مر وقوله عن الاجود كالضأن كما تقدم
في قوله ويجزى نوع عن نوع آخر (قوله بشرطه) وهو رعاية القيمة (قوله
الامن مثله) هذا يفيد أنه يجوز اخذ ابن مخاض عن خمس وعشرين ذكورا وكلامهم
يفيد أن الواجب الآن بنت مخاض ولا يجزى اخراج ابن المخاض الا بدلاً عن الشاة
الا أن يقال ابن المخاض ليس من أسنان الزكاة فلم يجز بحال وقد عارضه قوله
وصغير الا أن يقال الصغير عهد اخراجه وذلك عن الصغار ح ل وفي شرح ع ب
صرح كثيرون بأن واجب الخمسة والعشرين الذكور ابن مخاض (قوله أو كانت
ناقصة) هلا قال أو معيبة أو صغيرة بالعطف على ذكورة مع أنه أخصر (قوله
أو صغر) استشكل وجوب الزكاة في الصغار مع أن السوم الذي هو شرط وجوب
الزكاة في الماشية لا يتصور فيها وأجيب بفرض موت الامهات قبيل آخر الحول
بأن لا تشرب الماشية لبناً مملوكاً زى أو بمن تعيش بدونه بلا ضرر بين ومحل
اجزاء الصغير إذا كان من الجنس فلو كان من غيره كخمس ابعة صغار وأخرج الشاة
لم يجز الا ما يجزى في الكبار شرح م ر (قوله من الابل) أي الذكور وقوله
يؤخذ أي بدلاً عن بنت مخاض (قوله تكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين
اثنتين وسبعين) حاصله أن الجملة الثانية تزيد على الاولى احد عشر فإذا نسب الواحد
عشر للجملة الاولى كانت خمسين وخمس خمس والاثنتان وسبعون تزيد على الخمسين
بائنتين وعشرين ونسبتها للخمسين خمسان وخمس خمس (قوله بنسبة زيادة الجملة
الثانية) أي التي هي الست والاثنتان على الجملة الاولى متعلق بالزيادة وهي الخمس
والعشرون ومتعلق بالنسبة محذوف أي الى الجملة الاولى أي ويؤخذ بتلك النسبة
من قيمة المأخوذ عن الاولى ويزاد هذا المأخوذ في قيمة المأخوذ عن الثانية كما قررته
شخصاً (قوله معيبة متوسطة) أي في العيب باعتبار عيب البقية شوبري (قوله فوق
المأخوذ في ست وثلاثين) أي بتسعين ونصف تسع لان هذا هو التفاوت بين الستة

والثلاثين والستة والاربعين كما قررر شيخنا (قوله على هذا القياس) برفع القياس
على كونه مبتدأ لما قبله خبره ويجوز بدل من ذا أو عطف بيان عليه أي دم واستمر
شوبري (قوله وان اختلف ماله الخ) هذا قيد لقوله الامن مثله أي فمحل اخراج الناقص
إذا اتفق ماله نقصا فان اختلف وجب الكمال (قوله واتحد نوعا) بأن انقسمت
الماشية الى صحاح ومراض أو الى سليمة ومعيبة أو الى ذكور وإناث فتؤخذ صحيحة
أو سليمة بالقسط وشمل كلامه أيضا لو انقسمت الى مغار وكنار فتؤخذ كبيرة
بالقسط في الجديد زى فان لم تتحد نوعا فان كان الاختلاف بغير رداء النوع
كالاختلاف بالذكورة والاثوثة والمغرو والكبر أخرج الكمال أيضا وان كان برداء
النوع كالعز والضأن والعرب والجواميس جازا اخراج الكمال والناقص كأخراج
المعز عن الضأن برعاية القيمة كما تقدم وحينئذ يكون في المفهوم تفصيل وهذا أولى
من قول من قال ان قوله واتحد نوعا ليس بقيد اه شيخنا (قوله فكمال برعاية
القيمة) مثاله ست وثلاثون بعيرا نصفها صحاح قيمة كل واحد دينار ونصفها
مراض قيمة كل واحدة دينار فيخرج صحيحة قيمتهاد دينار ونصف دينار وهكذا
قل وس ل لكن في شرح البهجة أن القيمة بالنسبة التي ذكرها عن عن
عب وذلك بأن تنسب الواجب الى الستة والثلاثين فجدد ربع تسع فتكون
الكمال المخرجة قيمتها ربع تسع قيمة الستة والثلاثين فإذا كانت قيمة النصاب
المتقدم خمسة وأربعين دينارا كانت قيمة هذه الكاملة ديناراً وربعاً لان دينار
والربع ربع تسع الخمسة والاربعين اذ تسعها خمسة وربع الخمسة واحد وربع
(قوله وان لم يوف) تتم ساقص كأن كان يملك مائتين نواقص الواحدة كاملة
فيخرجها وناقصة فله المئتي شوبري أي برعاية القيمة فيهما كما قاله حجر أي بحيث
تكون نسبة قيمة المأخوذ الى قيمة النصاب كنسبة المأخوذ الى النصاب سم (قوله
والمراد بالنقص الخ) فيه ان هذا بنا في مقدمه الشارح في بيان الناقص حيث قال
ولا يؤخذ ناقص من ذكر وهيب وصغير فكلامه ثم يقتضى أن النقص شامل
لثلاثين وكلامه هنا يقتضى أنه خاص بالعيب وأجيب بأن المراد بالنقص هنا بعض
افراده أي وهو العيب أي والمراد بالعيب الذي هو بعض افراد النقص فكذلك يفهم
والا فالذكورة نقص فيما تقدم وهي لا تثبت الرد وعبارة زى والمراد بالنقص
أي العيب فتأمل (قوله فالواجب الا غبط) لا يقال بنا في وجوب الا غبط هنا ما يأتي
من أنه لا يؤخذ الخيار لانا نقول يجمع بينهما لاجل هذا على ما اذا كانت جميعها خيارا
لكن تعدد وجه الخيرية أو كلها غير خيار بان لم يوجد فيها وصف الخيار الا في ذلك

وعلى هذا القياس (فان
اختلف ماله نقصا وكالا)
واتحد نوعا (فكامل) فيخرجه
(برعاية القيمة وان لم يوف
تتم ساقص) وقولى فان
اختلف الى آخره من زيادتي
والمراد بالنقص ما يثبت
المسح وخرج به ما لا يختلف
ماله صفة فقط فالواجب
الا غبط

على ما اذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذي لا يؤخذ شرح م
(قوله ولا يؤخذ خيار) ويظهر ضبطه بأن تزيد قيمة بعضها بوصف آخر خير ما ذكر
على قيمة كل من الباقيات وأنه لا عبرة هنا بزيادة لاجل نحو نطاح وأنه اذا وجد
وصف من أوصاف الخيار التي ذكرها لا تعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها شرح م
(قوله كحامل) أي ولو بغير ما كحل سم وظاهره ولو كان غير المأكول نجسا كالموزي
خزير على بقرة فجعلت منه ويوجه بأن في أخذها الاختصاص بما في خوفها ع ش
على م ر والحق بالحامل في الكفاية عن الأصحاب التي طرقها الفحل لغلبة حمل
البهائم من مرة واحدة بخلاف الآدميات وإنما تجزئ في الضحية لأن مقصودها اللحم
ونجسها رديء ومنها مطلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لزيادة ثمنها غالبا والحمل
انما يكون عيبا في الآدميات شرح م ر وبقي ما لدفع حائل لاقتين حملها هل ثبت له
الخيار أم لا فيه نظر والاقرب الأول فيسترد لها ع ش (قوله وأكولة) بفتح الهمزة
وضم الكاف مع التخفيف شرح م ر (قوله وربي) بضم الراء وتشديد الواو حدة
المفتوحة والقصر ويطلق عليها هذا الاسم إلى خمسة عشر يوما من ولادتها قاله
الزهري وقال الجوهري إلى شهرين سميت بذلك لأنها تربي ولدها شرح م ر وإنما
كانت خيارا لكثرة لبنها وهي أظهر من عبارة الشارح لأن أبا إدريس أنها تسمى ربي
بعد الخمسة عشر أو بعد الشهرين (قوله كما نقله الجوهري) قال جريه ومثل
ما ذكر والذي يظهر أن العبارة تكونها تسمى حديثه عرفا لأنه المناسب لظن الفقهاء
ع ش (قوله الابري مالكا) ينبغي أن عمله في الربي اذا استغنى اربله عنها والا فلا
لحرمة التفريق حيث ع ش على م ر (قوله أخذ الخيار) أي ولو بغير ربي
مالكا كما هو قضية الاستثناء (قوله الا الحوامل فلا يؤخذ الخ) أي بغير ربي
مالكا (قوله ومضى حول سمي بذلك لقوله) أي ذهابه ومجيء غيره من حال اذا
تحول ومضى (قوله والكن لنتاج نصاب الخ) لا يقال شرط وجوب الزكاة السوم
في كلاً مباح فكيف وجبت في الناج لا ما نقول أن الناج لما أعطى حكم أمهاته
في الحول فأولى في السوم فعمل اشتراطها في غير ذلك التسابع الذي لا يتصور
اسامته كما في جروم روي بشرط اتحاد الجنس فلو جلت البقر بابل ان تصور فلا ضم
جروم وشو برى ولا بد من تمام الانفصال قبل الحول كما في م ر (قوله ملكه بملكه)
بمخلاف ما اذا اختلف السبب كان أوصى مالك الأمهات بالنتاج لا آخر مات فقبل
الموصى له الوصية ثم أوصى بالنتاج للوارث فلا ضم لا خلافاً سبب ملكهما أو ورثه
الوارث من الموصى له كذا في شرح البهجة شو برى (قوله وذلك) أي كون النتاج له

(ولا) يؤخذ (خيار) كحامل
وأكولة وهي السمينة للأكل
ورباً وهي الحديثة العهد
بالنتاج بأن يمضي لها من
ولادتها نصف شهر كما قاله
الزهري أو شهران كما نقله
الجوهري (الابري مالكا)
بأخذها ثم ان كانت كلها خيارا
أخذ الخيار منها الا الحوامل
فلا يؤخذ منها حامل كما نقله
الامام واستحسنه (و) نالها
(مضى حول في ملكه) لخبر
لأن زكاة في مال حتى يحول
عليه الحول رواه أبو داود
 وغيره وهو وان كان ضعيفا
مجبوراً بأثرهجة عن أبي بكر
وعمر وعثمان وعلي وغيرهم
(و) الكن (لنتاج نصاب)
بقيد زده بقولي (ملكه بملكه)
أي بسبب ملك النصاب
(حول النصاب) وان مات
الأمهات وذلك بأن بلغت به
نصاباً كائنه وعشرين من الغنم

حول النصاب وقوله بأن بلغت به نصاباً أي نصاباً آخر والا فالغرض أنها نصاب
وقوله فإن لم تبلغ به نصاباً أي نصاباً آخر غير نصاب الأولات (قوله تنج) بضم النون
وكسر التاء على صورة البناء للمفعول وقوله واحدة فاعل تنج وقد يقال فثبت السابقة
ولذا البناء لا فاعل على معنى ولدت أوجات (قوله فإن لم يبلغ به نصاباً) أي آخر (قوله
اعتد) بفتح التاء الفوقية مثلاً أمر من الاعتداد وهو الحساب أي أحسم عليهم
وأجلها من العدد برماوى (قوله بالسنة) أي التي لم تبلغ سنة وجمعها سفل بوزن فلس
وهال بال كسر ع ش على مر (قوله أمانات من دون نصاب) هذا محترز بالإضافة
في قوله ولنتاج نصاب وقوله الآتى وأنه لا يضم إلى ما عنده محترز بالتبعية بالنسبة لشرح
مر (قوله وعلم بما ذكر) أي بقوله الذي - ول في ذلك (قوله ثم عاد بشراء أو غيره)
مكرراً بعبارة كالوباغ النصاب قبل تمام حوله ثم رده عليه بعبارة أو قاله استأنفه من
حين الرد قال سمعوا يستأنف من انقطاعه بالرد بالعيب ما إذا كان المردود مال تجارة
وقد باع بعرض تجارة فلا يستأنف له حولا (قوله ولو بمثل الغاية للرد) أي ولو زال
ملكه بمثل أي في غير محقرض النقد كمروض التجارة فلو أقرض نصاب نقد في الحول
لم ينقطع حوله لأن الملك لم يزل بالكلية لثبوت بدله في ذمة المقرض والدين يجب فيه
الزكاة كما يأتي حجر (قوله وإن قصد به الفرار) يؤخذ منه أن الصيرفي التاجر لا زكاة
عليه لا تنقطع حوله ما بدال النقد بمثل له وهذا قول ابن سريج بشر الصيرفة بأن لا زكاة
عليه مزي (قوله عند قصد الفرار من الزكاة) أي فقط بخلافه حاجة أو لمساواة لفرار
أو مطلقاً على ما أفهمه كلامهم ولا ينافي ما قررناه من عدم الكراهة هنا فيما لو قصد
الفرار مع الحاجة ما من كراهة ضئيلة صغيرة لحاجة وزينة لأن في الضئيلة اقتضاها فتقوى
المنع بخلاف الفرار شرح مر شو برى (قوله وأنه لا يضم) هذا علم من قوله ولكن
لنتاج نصاب (قوله وإنما ضم) أي ما ملكه بشراء أو غيره (قوله في النصاب)
أي في اكمال النصاب بأن كان لا يبلغ نصاباً أو في مطلق نصاب الشامل لنصاب آخر
لكن قوله يحتمل المواساة يؤيد الأول إلا أن يقال المعنى أصل المواساة أو زيادتها
تأمل والمراد بالمواساة الزكاة أو الاحسان (قوله فلو ملك ثلاثين بقرة) مفرع على قوله
وإنما ضم الخ تأمل (قوله وعند تمام كل حول) للعشر ربع سنة هذا يؤهم تأخير
حول العشرة مع أنه مقدم كما بينه حجر وعبارته فإذا اشترى غنوة المحرم ثلاثين بقرة
وعشرة أخرى أول رجب فعليه في الثلاثين تباع عند محرم وللعشرة ربع سنة عند
رجب ثم عليه بعد ذلك في باقي الأحوال ثلاثة أرباع سنة عند محرم وربعها عند
رجب (قوله وأنه لو انفصل الخ) أنظر من أين علم لأنه ليس في كلام الساتن ولا الشارح

فتبع منها واحدة فثبت شتان
فإن لم تبلغ به نصاباً كما أنه تنج منها
عشرون فلا أثر له والأصل في
ذلك ما رواه لك في الموطأ عن
عمر رضي الله عنه أنه قال سأعيه
اعتد عليهم بالسنة وهي تقع
على الذكروا لا نثي وأيضاً المعنى
في اشتراط الحول أن يحصل
النماء والتناج غناء عظيم فيتبع
الأصول في الحول أمانات تنج
من دون نصاب وبلغ به نصاباً
ففيه أحوله من حين بلوغه
وعلم بما ذكر أنه لو زال ملكه
عن النصاب أو بعبارة ثم عاد
بشراء أو غيره ولو بمثل كابل بابل
استأنف الحول بما فعله وإن
قصد به الفرار من الزكاة وهو
مكروه عند قصد الفرار وأنه
لا يضم إلى ما عنده في الحول
ما ملكه بشراء أو غيره كهيئة وارث
ووصية لأنه ليس في معنى التناج
الذي كرر وإن ضم إليه في النصاب
لأنه بالكثرة فيه بلغ حداً يحتمل
المواساة فلو ملك ثلاثين بقرة
سنة أشهر ثم اشترى عشر فعليه
عند تمام الحول الأول لثلاثين
تبيع وأكل حول بعد ثلاثة
أرباع سنة وعند تمام كل حول
للعشر ربع سنة وأنه لو انفصل
التناج

تصريح بأن الانفصال قبل الحول ح ف ويمكن أن يقدر في كلام المتن قيد بخرجه
والتقدير ولكن لتحتاج نصاب انفصال قبل الحول كما صرح به م ر (قوله بعد الحول) قال
سم أو معه وقال م ر أو قبله ولم يتم انفصاله إلا بعده (قوله سن تخليفه) أي احتياطا
لحق المستحقين فان نكل ترك ولا يجوز تخليف الساعي لانه مكيل ولا المستحقين
لعدم تعيينهم م ر ا ط ف وقضية قوله سن تخليفه أنه يصدق بهينه بلاينة فيما لو ادعى
المالك أنها علفت القدر الذي يقطع السوم وأنكر الساعي قياسا على ما لو قال كنت
بعت المال في أثناء الحول ثم اشتريته وانتهى الساعي في ذلك من أنه يحلف ندبا
عش على م ر وقوله أنه يصدق بهينه الخ خالف سم فقال لا بد من البينة (قوله
واسامة مالك) أي عالم بأنهم سامة كما أخذ اسماء بعده أي محزون لم يكن مكلفا حل
نعم الشيخه زى والذي قرره شيخنا ح ف أنه لا بد أن يكون مكانا ومثل المالك من
يقوم مقامه من وكيل أو ولي أو ما كم بأن غصب معلوفة ورد لها عند غيبة المالك
للمالك فأسامها قال العلامة الشربرى ولم يتعرضوا للمالو كان سقيم الماء فيه كرامة
كان كان ماء أو كما وما الفرق بينه وبين العلف حرر وقد يفرق بأن شأن الماء عدم المؤنة
وفي قول علي الجلال والمياه التي تسقط العشر وتوجب نصفه كالعلف هنا فتسقط
زكاة الماشية وفارقت الزروع كما سياتى بأن احتياج الماشية الى العلف والسقى
أكثر غالباً ولم يجعلوا خراج الأرض كالعلف لانه ليس للخراج دخل في نية الزرع اه
(قوله وفي صدقة الغنم) الى قوله شاة يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه لان الشاة
نفس صدقة الغنم الا أن يقال في الكلام مضاف مقدر أي في ذات صدقة الغنم شاة
تأمل والاضافة من اضافة الصفة للموصوف أي في الغنم ذات الصدقة شاة وقيل المراد
بصدقة الغنم نفس الغنم المزكاة رأى لاق عليها صدقة لكونها جزءاً منها فهو من اطلاق
الجزء على الكل اه قوله في سائمتها بدل ما قبله (قوله دل بمفهومه الخ) فان قيل لم خص
القياس بالمفهوم ولم يعممه فيه وفي المنعوق قلت لان غير الغنم من الابل والبقر دل
حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير قيد والقصد اخراج المعلوفة منها
فتحتاج الى دليل وهو القياس على معلوفة الغنم على ان اراد هذا الحديث انما قصده
اخراج المعلوفة من الغنم ومن ثم جعله دليلاً على اشتراط السوم وأما أصل الزكاة
في الغنم فقد علم مما سبق أيضاً فان قلت جعل الحديث دالاً بالمفهوم مشكك فان
شرط العمل بالمفهوم أن لا يكون القيد بما يغلب وقوعه والسوم غالب في غنم العرب
قلت أجاب سم بأن ذلك محله حيث لم يظهر للقيد معنى غير كونه مجرد الغالب وهنا
يمكن أنه ذكر التنبيه على خفة المزنة وفي كلام بعضهم ان محل ذلك أيضاً انما يفد

بعد الحول لم يكن حول النصاب
حولته لتقرر واجب أصله ولان
الحول الثاني أولى به (فلو ادعى)
المالك (التنازع بعده) أي بعد
الحول (صدق) لان الأصل
عدم وجوده قبله (فان اتهم)
أي اتهمه الساعي (سن تخليفه)
والتصريح بسن تخليفه من
زبادى (و) رابعها (اسامة
ملاكها كل الحول) لقوله في
خبر أنس وفي صدقة الغنم في
سائمتها اذا كانت أربعين
الى عشرين ومائة شاة دل
بمفهومه على نفي الزكاة في معلوفة
الغنم وقيد بها معلوفة الابل
والبقر واختصت السائمة
بأن زكاة البقر مؤنتها بالرى

حكما ما اما هو فيه بل بمفهومه وان كان غالبا او في جواب سؤال اه ع ش (قوله
بالرعي في كالا مباح) ولو جزه وأطعمها اياه في الرعي او في البلد معلوفة ولو رعاها
ورقاته نفسها ثمة فالرجع وقدم لها معلوفة ويستثنى من ذلك ما اذا اخذ كالا الحرم
وعلفها به فلا ينقطع السوم لان كالا الحرم لا يملك ولهذا لا يصح اخذه للبيع وانما يثبت
به نوع اختصاص م ر وجبر وقرره ح ف والكالا بالهمز الحشيش مطلقا رطبيا او يابس
والحشيش هو اليابس والعشب والخلافة هو الرطب (قوله قيمته يسيرة) ليس
بقيد وكذا لو كانت كثيرة كما يؤخذ من م ر ع ش ومثله سم وضعفه شيئا ح ف لانه
اذا كانت قيمته كثيرة لا يقال لها سائمة حيث ذوا أيضا ينافيه قول الشارح انه وفر
مؤنم الخ لانه لا يوفر حيث ذوا وقد يقال المدار على ككون القيمة لا بعد مثلها كلفة
في مقابلة غنائمها كما قاله الشارح وان كانت كثيرة في نفسها فاقابل و بارة شرح م ر ولو
اسميت في كالا مملوك كان نبت في ارض مملوكة لشخص او موقوفة عليه فهل هي سائمة
او معلوفة وجهان أحدهما كما أفتى به القفال وجزم به ابن المقرئ أولهما لان قيمة الكالا
قائمة غالبا ولا كلفة فيها ورجع السبكي انها سائمة ان لم يكن للكالا قيمة او كانت
قيمته يسيرة لا بعد مثلها كلفة في مقابلة غنائمها والا فمعلوفة والمناسب لما سياتي
في المعشرايت من ان فيما سقى بماء اشتراه أو اتهم به نصف العشر كالوسطى بالتنازع ونحوه
ان الماشية هنا معلوفة بجامع كثرة المؤنة قال الشيخ وهو الاوجه والمتولد بين سائمة
ومع معلوفة له حكم الام فان كانت سائمة ضم اليها في الحول والا فلا ولو كان يسرحها
نهارا و يلقى لها شيئا من العلف لا يلازم اثر قال ع ش عليه وبقى مالو كانت ترعى
في كالا مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكيها بعلفها اذا رجعت الى بيوت
أهلها قدرا لزيادة السماء أو دفع ضرر يسير للتحفظ بهيل ذلك ينقطع حكم السوم أولا
فيسه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح ولو كان يسرحها نهارا انها سائمة (قوله
لكن لو علفها قدر تعيش الخ) استندراك على مفهوم الشرط (قوله لم يضر) أي
في وجوب الزكاة بل تجب (قوله اما الوسامت بنفسها الخ) انظر عدم وجوب
الزكاة في هذه مع ان العلة موجودة فيها وهي توفر المؤنة بالرعي في كالا مباح تأمل
وحاصل ما ذكره ثمان صور فقوله اما الوسامت هذه وما بعدها محترز قوله اسامة
مالك وقوله أو اعتاقت محترز كل الحول (قوله كفاصب) أي وكشتر شراء فاسدا
(قوله معظم الحول) راجع لكل من المسئلتين (قوله لكن قصد به قطع السوم)
ويشترط في العلف الذي قصد به قطع السوم أن يكون متمولا كما قاله م ر (قوله أو ورثها)
مفهوم قيد ملحوظ في المتن أي مع العلم بانها ملكه وعبارة شرح م ر ولو ورث سائمة

في كالا مباح أو مملوك قيمته
يسيرة لا بعد مثلها كلفة في
مقابلة غنائمها (لكن لو علفها
قدر تعيش بدونه بلا ضرر بين
ولم يقصد به قطع السوم لم يضر)
اما الوسامت بنفسها أو اسامها
غير مالكيها كفاصب أو اعتاقت
بها ثمة أو علف معظم الحول
أو قدر الاعتاش بدونه أو تعيش
لكن يضر بين أو بلا ضرر
بين لكن قصد به قطع السوم
أو ورثها ونم حولها ولم يعلم

فدأت كذلك سنة ثم علم بارتها لم تجب زكاتها من اشتراط اسامة المالك
أو نائبه وهو موقوف وهذا فيه م منها ان صورة الشارح أن تسوم بنفسها أو بغيرها غير
الوارث الذي هو المالك لها وحيث تكون داخله في قوله أما لو سامت بنفسها أو أسامها
غير المالك وأيضا قوله ولم يعلم ليس بقيد لانه حيث لا فرق بين علمه وعدمه لأن القرض
ان المالك لم يسمها ولا يصح تصويرها بما اذا كان الوارث يسمها جاهلا بأنها ملكه
حتى يكون عدم العلم قيدا معتبرا وتكون غير داخله فيما قبله لانه ينفيه تردد الشو برى
وغيره في هذه الصورة فلا يحل كلامه عليها فكان الاولى للشارح أن يذكرها
مسئلة مستقلة كما فعل مر ولا يجعلها محترضا تقدم وعبارة الشو برى وانظر لو كان
الوارث هو الراعي أو غاصبها وقد أسامها غير عالم بأنها ملكه فهل تعتبر هذه الاسامة
لأنها في نفس الامر اسامة المالك أولا لانه ظاهر نائب عن غيره فكان الغير هو
الاسام ثم يحرم اه واعنه مد ع ش على مر الك في لان الشرط قصد اسامة المالك
وهو لم يقصد اسامتها على انها ملكه كما قرر شيخنا ح ف وكتب على قوله ولا يصح
تصويرها بالخ فيه شيء فليحرم (قوله لفقد اسامة المالك) وانما اعتبر قصده دون
قصد الاعتلاف لان السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر
في سقوطها فلا يعتبر قصده لان الاصل عدم وجوبها شرح مر (قوله لا ثلاثة) أي
بلا ضرر بمر فلا ينافي انها تعيش حيث لا يكون بغير رزق كما قرر شيخنا ح ف أي
في ضرر علفها ثلاثة أيام ولو متفرقة كما اقتضاء اطلاقهم (قوله ولا زكاة في عوامل)
ولو كان الاستعمال محرما كحل مسكر و فرق بين المستعملة في محرم وبين الحل
المستعمل فيه بأن الاصل فيه الحل وفي الذهب والفضة الحرمة الا ما رخص
فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت الى أصلها ولا تظر الى الفعل الخسيس
واذا استعمل الحل في ذلك فقد استعمل في أصله فري (قوله أو نحوه) كنضح وحمل
ماء للشرب زى (قوله الاستعمال) بأن يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت
الزكاة كما نقله البند في عن الشيخ أبي حامد (قوله عند ورودها ماء) هذا ان لم
يعلم عدد ها قل (قوله والا فعند بيوت أهلها) ويكافون ردها اليها قال في الروضة
ومقتضاه تجوز تكليفهم الرذالي الاقنية وبه صرح المحاملي وغيره والا وجه في التي
لا ترد ماء ولا مستقر لا هلا الدوام انتجاعهم تكليف الساعي النجعة لان كلفته أهون
من كلفة تكليفهم ردها الى محل آخر ولو كانت متوحشة يعسر أخذها وامساكها
فعلى رب المال تسليم السن الواجب للساعي ولو توقف ذلك على عقال لزمه أيضا وهو
محل قول أبي بكر رضي الله عنه والله لومنه وفي عقالا لقائاتهم لانه هناك من تمام التسليم

فلا زكاة لفقد اسامة المالك
المذكورة والماشية تصبح على
العارف يوما ويومين لا ثلاثة
وتعبر بمرى باسامة المالك لها أولى
من قوله وكونها اثمة وذولى
ولم يقصد به قطع سوم من زيادتي
(ولا زكاة في عوامل) في حرم
أو نحوه لاقتنائها للاستعمال
لأنها كتاب البدن ومناخ
الدار (وتؤخذ زكاة سائمة
عند ورودها ماء) لأنها أقرب
الى الضبط حيث لا يكلفهم
الساعي ردها الى البلد كما
لا يلزمه أن يتبع الراعي (والا)
أي وان لم تردا اء بان اكتفت
بالسكالا في وقت البيع (ف) عند
(بيوت أهلها) وأقربهم وذلك
لأنه البير في تؤخذ صدقات أهل
البادية على ما هم واقفيهم
وهو نزل على مقلد

اه ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمسار الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها للساعي
على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي أيضا اذا تلفت في يده بلا تفسير كاف
عش عليه وقوله واقتبعتهم عطف مرادى (قوله ويصدق مخرجاها) أي من مالك
أو وكيل أو ولي محجور عليه برماوى (قوله والاقتعد) أي وجوبا كافى شرح م ر
(قوله ولو اشترك اثنان) أي شركة شيوع لان شركة الجوار ستأتى فى كلامه فحينئذ
يكون الاستدلال على هذه انما هو بمفهوم الحديث ومنطوقه يدل لما يأتى من شركة
الجوار فكان عليه تأخير عن القميين ليشهد لما بمنطوقه وفهمه وسيأتى للشارح
فى باب من تلزمه زكاة المال حيث قال وعدم ثبوت الخلطة فى السادسة لانها لا تثبت
مع أهل الخمس اذ لا زكاة فيه لانه لغير معين اه ويستفاد منه أن شرط ثبوت الخلطة
أن الشريك لا يذون ~~يكون~~ معين فحينئذ لو كان عنده أربعون شاة وحال عليها
الحول ولم يخرج منها ثم حال عليها حول آخر أو أكثر لم يلزمه الا زكاة هام واحد لنقصها
عن المصاب فى العام الثانى وما بعده ولا يقال هى مشتركة بين المالك والفقراء
لما علمت أن هذه الخلطة لا أثر لها وبسبب ما شرح م ر فى الدخول على هذه المسئلة
ثم شرع فى الخلطة وهى نومان خلطة شركة ويعبر عنهما بخلطة الايمان والشيوع
وخلطة جوار وتسمى خلطة أوصاف وقد شرع فى الأول فقال ولو اشترك الخ ثم قال
وهذه الشركة قد قيدت تخفيفا كالاشتراك فى ثمانين على السواء أو ثقيلًا كالاشتراك
فى أربعين أو تخفيفا على أحدهما أو ثقيلًا على الآخر كأن ملكا ستمين لأحدهما
ثمانا والآخر ثلثها وقد لا قيد شيئا كالثمانين على السواء وقوله وهذه الشركة
الخ أى الشركة فى الماشية واحترز من الشركة فى غيرها فانها لا قيد تخفيفا
أصلا اذ لا وقص فى غير الماشية بل قارة تغير الثقل وتارة لا قيد ثقيلًا ولا تخفيفا
كما أشار إليه البرماوى (قوله ولا أحدهما نصاب) أى ولو بضمه للمشارك
فيه أخذ بما يأتى (قوله ولو فى غير ماشية) أى ولو كان الاشتراك فى غير ماشية
(قوله زكيا كواحد) أى كزكاة مال واحد أو كزكاة شخص واحد ح فى
قال ج ر وقد يفهم قوله زكيا كواحد أنه ليس لأحدهما الانفراد بالخراج بلا إذن
وليس بمراد بل له ذلك والانفراد بالنية عنه على المنقول المعتمد فيرجع ببطل
ما أخرجه عنه لاذن الشارع له فى ذلك ولأن الخلطة تجعل المالكين مالا واحدا فسلطه
الشارع على الدفع المبرى الموجب للرجوع وبهذا ما رقت نظائرهما ونقل الزركشى
أن محل الرجوع حيث لم يأذن الاخران أى من المال المشترك وفيه نظر بل ظاهر
كلامهم وتأخيراه لا فرق ثم رأيت ابن الاستاذ رجع ذلك ا ط فى (قوله ولا يجمع

(ويصدق مخرجها فى عددها
ان كان ثقة والاقتعد والاسهل)
عدها (عند مضيق) عمر به
واحدة واحدة ويبدل كل من
المالك والساعي أو فائدهما اقضيب
يشيران به الى كل واحدة أو
يصيدان به فظهرها لان ذلك
أبعد عن الخلط فان اخذنا به
العذ وكان الواجب يختلف به
أعاد العدد وتعبيرى بالخروج
أعم من تفسيره بالمالك وقولى
والاسهل من زيادتي (ولو اشترك
اثنان) مثلا (من أهل زكاة
فى نصاب أو فى أقل) منه
(ولا أحدهما نصاب) ولو فى
غير ماشية من نقد أو غيره
(زكيا كواحد) لقوله فى خبر
أنس ولا يجمع بين منفرد
ولا يفرق بين مجتمع

بين متفرق) أي يكره له ذلك فهو نهي تنزيه للمالك والساعي برماوى فهو خبر بمعناه
النهي (قوله خشية الصدقة) أي خشية وجوبها أو كثرتها وخشية سقوطها أو قتلها
أخذ بما بعده برماوى وعلى هذا فيختلف تقدير المضاف باختلاف الأحوال الأربعة
الآتية كما في الرشيدى على م وقاله نهي لهذه الخشية يدل على أن الشركة تترتب
وإن الشرى يمكن أن يكون كواحد (قوله خشية وجوبها أو كثرتها) راجعان
لكل من التفريق والجمع فالأصل أربع صور واحدة منها معطلة أي غير مصورة وهي
مع أمثلتها نهي المالك عن التفريق خشية الوجوب في حال الجمع كما ربي بين
اثنين فإن الواجب في الجمع دون التفريق نهي المالك عن التفريق خشية الكثرة
في حال الجمع كأن كان لأحدهما مائة وواحدة وللآخر مائة فلو فرقا وجب اثنان ولو
استمر على الشركة وجب ثلاثة نهي المالك عن الجمع خشية الوجوب في التفريق
هذه معطلة لأنه يقتضى الوجوب في التفريق لا في الجمع مع أنه لا يعقل لأنه يلزم من
وجوبها في حال التفريق وجوبها في حال الجمع بالأولى نهي المالك عن الجمع خشية
الكثرة في التفريق كثنائين بين اثنين لكل أربعون فإن الكثرة في التفريق فقط
أما شيخنا ح (قوله خشية سقوطها أو قتلها) راجعان لكل من التفريق
والجمع أيضا فالأصل أربع صور أيضا واحدة معطلة وأيضا حها بأمثاتها أن تقول
نهي الساعي عن التفريق خشية السقوط في الجمع هذه معطلة نهي الساعي عن
التفريق خشية القلة في الجمع كثنائين بين اثنين فإن القلة في الجمع فقط نهي الساعي
عن الجمع خشية السقوط في التفريق كما ربي بين اثنين بالسوية فإن السقوط
في التفريق فقط نهي الساعي عن الجمع خشية القلة في التفريق كثنائين وواحدة
بين اثنين لأحدهما مائة وواحدة وللآخر مائة فإن القلة في التفريق فقط قرر شيخنا
ح في وعشماوى (قوله بل أولى) أي لعدم تميز المالكين (قوله ودونها) فيه
مساخنة لأن هذا لا يقال له حول وقوله في الشرى إنشاء الثلثة (قوله ويعتبر ابتداء
حول الخلطة منها) أي من الخلطة وذلك إذا لم يملك النصاب إلا حينئذ فلو خلطا
في إنشاء العام ما ملكا أو له زكيا ذلك زكاة العام لو لم يخلطا فيخرج كل واحد شاة
لو كان لكل أربعون حل وبعبارة شرح م ثم محل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين
حالة انفراد فان تقدم الحول على الانفراد ثم طرأت الخلطة فان اتفق حولاهما بأن
ملك كل واحد أربعين شاة ثم خلطاها في أثناء الحول لم تثبت الخلطة في السنة الأولى
فتجب على كل عند تمامها شاة وإن اختلف حولاهما بأن ملك هذا غرة المحرم وهذا
غرة صفر وخلطا غرة شهر ربيع فعلى كل عند انقضاء حوله شاة وإذا طرأ الانفراد

خشية الصدقة نهي المالك
عن التفريق وعن الجمع
خشية وجوبها أو كثرتها ونهي
الساعي عنها خشية سقوطها
أو قتلها ونهي المالك عن الخلطة
الجوار الآتية ومثلها خلطة
السوية بل أولى وهو لم من
اعتبار النصاب اعتبار اتحاد
الجنس وإن اختلف نوعه
ومن التشبيه اعتبار الأول
من سنة ودونها كما في الشرى
والحب ويعتبر ابتداء حول
الخلطة منها وأفادت زيادتي
أو في أقل ولا حدها نصاب
إن الشركة في بادون نصاب
تؤثر إذا ملك أحدهما نصيبا
كأن اشترى كافى عشرين شاة
مناصفة

على الخلطة فمن بلغ ماله نصابا زكاه والا فلا اه (قوله وانفرد أحدهما بثلاثين) من هذا تعلم ان قوله اذا ملك أحدهما نصابا أراد به أعم من أن يملك نصابا خارجا عما خالط به ومن أن يملك نصابا يتم بما خالط به برماوى (قوله والا آخر خمس شاة) يقتضى أن الشاة واجبة في الخمسين تمامها لا في الاربعين منها وهو مشكل مع ما قدمه من أن ما بين النصب وقصر لا يتعلق به الواجب الا أن يخص ما تقدم بكون المالك واحدا كما قاله الشيخ العزنى (قوله واشتركا في ثنتين) أى ومثله عكسه كما لو اشتركا في ثمانية وثلاثين وانفرد كل منهما بواحدة ع ش (قوله كما لو خلطا جوارا) سابقله لان ما قبله خاص بالشيوع (قولا واتحد مشرب) أى وان كان مال كل ميزا ح ف (قوله بفتح الميم) أما بكسر هاء فهو الاء الذى يجلب فيه شورى (قوله وجرين) صورته أن يكون الزرعان تجاورين وسقيا من ماء واحد واتحدا صادا وحرنا ووضع زرع كل بجوار الا آخر وليس المراد باتحاد البحرين أن يوضع زرع كل على زرع الا آخر فى عمل واحد لانها تصير شركة شيوخ وليست مرادة (قوله ودكان) بضم الدال المهملة وهو الحانوت وفى الصباح أنه يذ كرو يوثق وأنه اختلف فى نونه فقيل أصلية وقيل زائدة فعلى الاول وزنه فعلال وعلى الثانى فعسلان (قوله ومكان حفظ) صورته أن يكون لكل واحد منهما نخيل وزرع فى حائط أى بستان واحد أو كيس ذراهم فى صندوق واحد أو متعة تجارة فى دكان واحد ولا يتميز عن الاخر بشيء مما سبق برماوى وكذا اذا أودعه جماعة ذراهم لكل منهم بدون نصاب ووضع الجميع فى صندوق واحد مع تميز ذراهم كل واحد فاذا بلغ المجموع نصابا فأكثره ضى عليهم احوال وهى فى الصندوق وجب عليهم زكاتها ووزعت على الدراهم ع ش (قوله وليس المراد الخ) لو زرع أحدهما فداناً والا آخر فدانين وخرج الاول أربع مثلاً والثانى ثمانية زكيا كواحد ولو كان الحرات والدراس والمذرى متعددا بأن لا يختص زرع أحدهما بواحد دون الاخر اه عزنى (قوله لان خفة المؤنة الخ) قد يشكل عليه السوم فان هذا التعليل موجود فيه وان لم ينو مع ذلك فالاولا يذ من قصده الا أن يفرق بأن الخلطة ليست موجبة للزكاة باطلاً أى فى جميع صورها بل الموجب النصاب مع الحول وغيره من الشروط بخلاف السوم فإنه موجب على خلاف الأصل فوجب قصده حجر بعض ايضاح (قوله زمن طويلا) وهو الزمان الذى لا تصبر الماشية فيه على ترك العلف بلا ضرر بين وهو ثلاثة أيام فأكثر ع ش (قوله مطلقا) أى بقصد من المالكين أم لا (قوله ضرر) معنى ضرره فى الخلطة قل أى ارتفعت الخلطة وان لم

وانفرد أحدهما بثلاثين فيلزمه أربعة أخماس شاة والا آخر خمس شاة بخلاف ما اذا لم يكن لأحدهما نصاب وان بلغه مجموع المالين كان نفرد كل منهما بتسعة عشرة شاة واشتركا فى ثنتين (كما لو خلطا جوارا) بكسر الجيم أفصح من ضمها (واتحد مشرب) أى موضع شرب الماشية (ومسرح) أى الموضع الذى تجمع فيه ثم تداق الى الى المرعى (ومراح) بضم الميم أى مأواها ليل (وراع) لها (وفعل نوع) بخلاف فعل أكثر من نوع فلا يضر اختلافه للضرورة ومعنى اتحاده أن يكون مرسلان فى الماشية وان كان مالهما كالا أحدهما أو هارا له أو لهما وتقييد اتحاد الفعل بنوع من زيادتي (ومحلب) بفتح الميم أى مكان الحلب بفتح الهمزة يقال لابن والمصدر وهو المراد هنا وحكى سكونها (وناطور) بضم النون وحكى انجاءها أى حافظ الزرع والشجر (وجرين) أى موضع تجفيف الثمر وتخليص الحب (ودكان ومكان حفظ ونحوهما) كمرعى وطريقه ونهر يستقى منه وجرات وميزان ووزان ومكيال ومكيال وليس

يؤثر ارتفاعها في الحول فن كان نصيبه نصيبا ركاها فتمام حوله من يوم ملكه لا من يوم ارتفاعها اسم على الغاية اطف (قوله كذبي ومكاتب) عبارة شرح مرفلو كان أحد المالكين لذبي أو مكاتب أوليت المال لم تؤثر الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة فان باع نصيبا ركاها زكاة المنفرد والا فلا زكاة اه

(باب زكاة النبات)

لما كان النبات يستعمل مصدر او اسم للشيء النبات وهو اراد هنا عدل عنه المصنف الى النبات لان النبات قد يوهى المصدر الذى ليس مراد هنا وينقسم الى شجر وهو مال ساق والى نجم وهو مال ساق له كالزروع قال تعالى والنجم والشجر يسجدان ولم يذكر هذا الباب دليلا واستدل عليه م ربابة وآ تواقه يوم حصاده وآية أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أنخرجنا منكم من الأرض فأوجب الاتفاو بما أنخرجه الأرض وهو الزكاة لانه لاحق فيها أخرجه غيرها اه (قوله بقوت) الباء داخله على المقصور عليه والقوت بمعنى المقتات وقوله اختيارا أى فى حالة الاختيار فهو منصوب بنزع الخافض قال م رفى شرح لان الاقتنيات من الضروريات التى لا حياة بدونها لهذا أوجب الشارع منه شيئا لأرباب الضروريات ويستثنى من إطلاق المصنف مال الوجه السيل جبا تجب الزكاة فيه من دار الحرب فنبت بأرضنا فانه لازكاة فيه كالنخل المباح بالعصراء وكذا اثمار البستان وغلة القرية الموقوفة على المساجد والربط والقناطر والفقراء والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس لها مالك معين ومن الموقوف على غير معين مال الوقف على امام المسجد الفلانى أو الخطيب أو المؤذن لان غرضه ليس شىء معينه وان كان معيناً بالذرع اه ع ش قال ع ش أيضا قوله فنبت بأرضنا أى فى محل ليس مملوكا لاحد كالموات وقوله وغلة القرية الخ أى والحال ان الغلة حصلت من حب مباح أو بذره الناطر من غلة الوقف اما لو استأجر شخص الأرض وبذرها حببا ملكه فالزروع ملك لصاحب البذر وعليه زكاته وقوله فانه لازكاة فيه ظاهره ان من قصد ملكه ملك جميعه فليست غلة وجه ذلك ولا جعل غنيمته أو فيا بل لا ينبغي الا أن يكون غنيمته ان وجد استيلاء عليه أو جعله القصد استيلاء عليه وهو بعيد خصوصا ان نبت فى غير أرضه اه سم على حجر أقول ينبغي أن يقال ان كان هذا مما يعرض عنه ملكه من نبت بأرضه بلا قصد فان نبت بوات ملكه من استولى عليه كالحطب ونحوه وان كان مما لا يعرض عنه لكن تركوه خوفا من دخولهم بلادنا فهو فى وان قصدوه فنعوا بقتال فهو غنيمته لمن منعهم اه ع ش على مرفائدة خرجت حبة البر من الجنة على قدر بيضة النعامة

٨ المراد ان ما يعتبر اتحاد به يعتبر كونه واحدا بالذات بل أن لا يختص مال واحد منهما به فلا يضر التعدد حيث لا حالب) فلا يشترط اتحادهما كجواز النجم (و) لا (اتاء) يجب فيه كالتا لجز والتصريح بهذين من زيادتي (و) لا (نية خاملة) لان خفة المؤنة باتحاد المرافق لا تختلف بالافسد وعدمه وانما شرط الاتحاد فيما يجمع المالان كالمال الواحد وتخفيف المؤنة على الحسن بالزكاة فلو افرق المالان فيما شرط الاتحاد فيه زمنا ما وبلا مطلقا أو يسيرا بقصد من المالكين أو أحدهما أو بتقرير التفريق فهو خرج بأهل الزكاة غيره كذبي ومكاتب

(باب زكاة النبات)
تختص بقوت اختيار من رطب
وعنب ومن حب (كبر)

وهي ألين من الزبد وأطيب رائحة من المسك ثم صارت تنزل على هذه الهبة حتى
وجود فرعون فصغرت وصارت كبيضه الدجاجة ولم تنزل على هذه الهبة حتى
ذبح يحيى فصغرت حتى صارت كبيضه الحمامة ثم صغرت حتى صارت كالبنطقة
ثم صغرت حتى صارت كالحمصة ثم صغرت حتى صارت على ما هي عليه الآن نسأل
الله تعالى أن لا تصغر عن ذلك برماوى (قوله وأرز) نقل السيوطى عن علي بن
أبي طالب أن كل ما ثبتت الأرض فيه دواء وداء إلا الارز فإنه دواء لداء فيه ونقل
أيضا أن الارز كان جوهرة مودعها نورا لنبي صلى الله عليه وسلم فلما أخرج منها
تفتت وصارت هكذا وينبغي على ذلك أنه يسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
عند أكله قال سيدي على الأج

أخبار أرز ثم باذنجان * عدس هريسة ذوو باطلان

(قوله في أشهر اللغات) أى السبعة وقد ذكرها ع ش على م ر فانظره ان شئت
(قوله وعدس) بفتح العين والذال المهملتين ومثله البسلاء برماوى (قوله وذرة)
بضم الذال المجهمة وفتح الراء المخففة والدخن نوع منه (قوله وباقلاء) هو الفول
ويرسم آخره بالالف فتخفف اللام ويمد وقد قصر مع تشديد اللام (قوله لامره
صلى الله عليه وسلم) أى أمر ندب بالنسبة للخمر وأمر إيجاب بالنسبة للزكاة وقدم
هذا الحديث على ما بعده لسلامته مما أوهمه الثانى من المحصر فى الأربعة ع ش
على م ر مع زيادة (قوله كما يخرص النخل) أى غمره وانما جعل أصلا للعنب لان
خرمه كان عند فتح خير سنة سبع والعنب كان بعده عند فتح الطائف سنة ثمان
بعد فتح مكة برماوى (قوله لا تأخذوا) بالثنية (قوله الشعير) بفتح الشين المجهمة
وحكى كسرهما وهولغة العامة والتمر بالمشاة الفوقية برماوى (قوله وقيس) بما ذكر
فيه مما يثمر ويترب وقوله ما فى معناه أى مما لا يثمر ولا يترب لان الحديث
انما ذكر ما يثمر ويترب وما لا يثمر ولا يترب فهو مقبس على ما يثمر ويترب
وقياس على الشعير والحنطة ما يقتات فى حال الاختيار س ل مع زيادة (قوله
فى انشائي) أى قوله لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الأربعة وقوله اضافى أى بالنظر
لاهل اليمن خاصة لانه لم يكن عندهم من المقتات الا الأربعة المذكورة فى الخبر
برماوى وع ش (قوله لخبر الحاكم) هلا استدله أولا لانه أعم من الاول وكان
يستغنى عن القياس ولعله انما فعل ذلك لكون الاول أوضح وقال شيخنا العزيز
قوله لخبر الحاكم أى لان ما فى قوله فيما سقت السماء عام وانما لم يخص العام
بالخاص لان الخاص بهض افراد العام وذكر بهض افراد العام يحكم العام لا يخص

وأرز) بفتح الهمزة وضم الراء
وتشديد الزاى فى أشهر
اللغات (وعدس) وذرة
وحص وباقلاء لامره صلى الله
عليه وسلم أن يخرص العنب
كما يخرص النخل وتأخذ
زكاته زبيبا كما تأخذ زكاة
النخل تماروا الترمذى
وابن حبان وغيرهما وقوله
صلى الله عليه وسلم لابي
موسى الاشعري ولعاده حين
بعثها الى اليمن لا تأخذوا
الصدقة الا من هذه الأربعة
الشعير والحنطة والتمر
والزبيب رواه الحاكم وقال
صحح الاسناد وقيس بما ذكر
فيهما ما فى معناه والمحصر فى
الثاني اضافى لخبر الحاكم
وقال صحح الاسناد عن معاذ
انه صلى الله عليه وسلم قال
فما سقت السماء والسيل

والبعل العشر وفيما سقى
بالاضح نصف العشر وانما
يكون ذلك في التمر والحنطة
والحبوب فأما القثاء والبطيخ
والرمان والقضب فعفو عن
عنه رسول الله صلى الله عليه
وسلم سواء أزرع ذلك قصدا
أم نبت اتفاقا والقضب
يسكون العجوة الرطب يفتح
الراء ويسكون الطاء وخرج
بالقوت غيره نكه وخ ومشمش
وتين وجوز ولوز وتفاح
وزيتون وسهم وزعفران
وبالاختيار ما يقتات ضرورة
كحب حنظل ونعاسول وترمس
فلا تجب الزكاة في شيء منها
(ونصابه) أي القوت الذي
تجبن فيه الزكاة (خسة
أوسق) فلا زكاة فيما دونها
خبر الشيخين ليس فيما دون
خسة أوسق صدقة (وهي
بالرطل البغدادي ألف وستمائة)
من الأرطال لأن الوسق
ستون صاعا والصاع أربعة
أمداد والمدر رطل وثلاث
بالبغدادي وقدرت به لأنه
الرطل الشرعي (وهو مائة
وثمانية وعشرون درهما
وأربعة أسباع درهم
وبالدمشقي) وهو ستمائة درهم
(ثلاثمائة وثمانان وأربعون)
إن رطل بغداد ما ذكر

العام اه (قوله والبعل) بالجر عطف على ما من قوله فيما سقت السماء وفي المصباح
البعل ما يشرب بعروقه فيستغنى عن السقي شوي مع زيادة (قوله وانما يكون ذلك)
أي المذكور من العشر ونصفه وهو مدرج من الراوي تفسير لما مراد من الحديث
(قوله سواء أزرع ذلك قصدا) تعميم في المتر ويترك بين هذا وبين زكاة الحيوان حيث
يشترط القصد في الاسامة أنه لما كان له اختيار في الجملة اشترطنا القصد الصارف
بمخلاف هذا وأيضا لما كان الغالب في الزرع أن يزرع عن قصد لم يشترط ذلك
والحق النادر وهو ما نبأ به بنفسه بالغالب ولا كذلك سوم الماشية فاحتج لنقص
مخصص حجر مع تغيير (قوله أم نبت اتفاقا) حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند
حمل الغلة أو وقعت العصافير على السنابل فتناثر الحب رنبت وجب زكاته إذا بلغ
نصابا بخلاف شرح مر (قوله والقضب) وهو نبت يشبه البرسيم والاولى
تقريبه على التعميم (قوله ومشمش) بكسر الميم وحكي فتحهما وضهما لكن الضم
قليل وقال أبو عبيد يفتح الميم الاولى وكسر الثانية لكن الغلة رديئة برماوى (قوله
وتفاح) بضم التاء (قوله وسهم) بكسر السينين لا بضمهما ومثله القرطم بكسر
القاف والهاء وضهما وهو حب العصفير برماوى (قوله في شيء منها) في بعض النسخ
منهما أي مما لا يؤكل اقتيانا وما يقتات ضرورة ح ل (قوله خسة أوسق)
وقدرت بالكيل المصري ستة أرباب وربيع أرباب كما قاله القولي والوسق جمع
وسق يفتح الواو على الألف وهو مصدر بمعنى الجمع قال تعالى والليل وما وسق
أي جمع سمى بذلك لما جمع من الصبيان برماوى (قوله فلا زكاة فيما دونها)
وأوجبها الإمام أبو حنيفة في القليل كالكتير (قوله ألف وستمائة من الأرطال)
أي باتفاق الشيخين وكذلك تقدير الرطل الدمشقي ستمائة درهم والخلاف إنما هو
في تقدير الأوسق بالرطل الدمشقي المبني على الخلاف في تقدير الرطل البغدادي
بالدراهم فالحاصل أن هنا أربعة مسائل اثنان متفق عليهما واثنان مختلف فيهما وهما
مقدار الرطل البغدادي بالدراهم ومقدار النصاب بالأرطال الدمشقية شيخنا
(قوله لأن الوسق ستون صاعا) وذلك لأنك تضرب الخمسة أوسق في مقدارها
من الصبيان وهو ستون بثلاثمائة ثم تضرب الثلاثمائة في مقدار الصاع بالامداد وهو
أربعة بألف مد ومائتين ثم تضرب الألف والمائتين مد في مقدار المد وهو رطل وثلاث
تضرب القوام مائتين رطل في رطل بألف ومائتين رطل والفا ومائتين ثلاث في ثلاث
بألف ومائتين ثلاث وهي أربع مائة صحاح فجملة ذلك ألف وستمائة وإن شئت ضربت
الثلاثمائة في خمسة أرطال وثلاث فاضربها أولا في الخمسة يحصل ألف وخمسمائة

واضربها

من رطل بناء على ما صححه النووي من

واضربها ثانياً في الثلث يحصل مائة كما قررده شيخنا (قوله خلافاً لما صححه الرازي
 ويزيد قوله في الأبطال الدمشقية على قول النوري فيها ثلاثة أبطال وثلاثين وسبع
 ويزيد قوله أي الرازي في الرطل البغدادي على قول النوري درهمان وثلاثة أسباع
 درهم كما قررده شيخنا (قوله بناء على ما صححه الخ) انما سكان اختلاف الشيخين
 في مقدار النصاب بالرطل الدمشقي مبنياً على اختلافهما في قدر رطل بغداد لان
 الالف والستمائة رطل بغداد التي هي نصاب ياتفاقهما اذا جمعت كلها درهم
 تكون على كلام الرازي مائتي ألف وثمانية آلاف درهم وعلى كلام النوري
 مائتي ألف وخمسة آلاف درهم وسبعمائة درهم وأربعة عشر درهماً وسبعين درهم
 كما يأتي فاذا اعتبرناه بالدمشقي بأن جعلنا كل ستمائة درهم منها رطلاً دمشقياً
 زادت أبطال الدمشقي على كلام الرازي لان التفاوت بينهما في رطل بغداد درهم
 وثلاثة أسباع درهم فاذا ضربتها في ألف وستمائة رطل مقدار النصاب بالبغدادي
 بأن تبسط الدرهم من جنس الكسر تكون سبعة وتضم اليه بسط الكسر أي
 مقداره وهو ثلاثة يكون المجموع عشرة تضرب في الالف وستمائة يحصل ستة عشر
 ألفاً تقسم على مقام الكسر وهو سبعة يحصل ألفان ومائتان وخمسة وثمانون
 درهماً وخمسة أسباع درهم ومجموع ذلك بالدمشقي ثلاثة أبطال وثلاث رطل وسبع
 رطل لان الالف والستمائة ثلاثة أبطال والاربعمائة ثلث رطل والخمسة والثمانون
 والخمسة أسباع سبع لانها سبع الستمائة وهذا هو التفاوت بينهما فالرازي
 يزيد على النوري في مقدار النصاب بالرطل الدمشقي بما ذكر والمراد بقسمة
 المائتي ألف درهم والستمائة ألف على الستمائة معرفة ما في المقسوم من أمثال
 المقسوم عليه لا تحليل المقسوم الى أجزاء متساوية بعدد آحاد المقسوم عليه وان
 كان حاصل الاثني عشر غير مهور فكل ثلاثة آلاف درهم خمسة أبطال بالدمشقي اه
 وقوله ما ذكره أي الرازي في كونها بالدمشقي ما ذكره نقول الشارح اذا ضربتها
 أي المائة والثلاثين تبلغ الخ ووجه ذلك انك تضرب المائة في ألف بمائة ألف
 وتضرب الثلاثين فيه بثلاثين ألفاً وتضرب المائة في الستمائة تبلغ ستين ألفاً
 وتضرب الثلاثين فيها بثمانية عشر ألفاً فالجمله مائتا ألف وثمانية آلاف وقوله
 يخرج ما ذكر وهو ثلاثمائة وستة وأربعون وثلثان ووجهه انك تأخذ عشر
 المقسوم عليه وهو الستمائة يكون ستين ثم تأخذ عشر العشر ستة ثم تأخذ نصف
 الستة تكون ثلاثة وهي نصف عشر العشر ثم تفعل مثل ذلك في المقسوم فتأخذ
 عشرة وهو عشرون ألفاً وثمانمائة ثم تأخذ عشر العشر وهو ألفان وثمانون ثم تأخذ

خلافاً لما صححه الرازي من
 أنها بالدمشقي ثلثمائة وستة
 وأربعون رطلاً وثلثان بناء
 على ما صححه من ان رطل
 بغداد مائة وثلاثون درهماً
 وعشرين اذا ضربتها في ألف
 وستمائة رطل مقدار الخمسة
 أو سق تبلغ مائتي ألف درهم
 وثمانية آلاف تقسم ذلك
 على ستمائة يخرج ما ذكره
 وعلى ما صححه النوري تضرب
 ما سقط من كل رطل وهو
 درهم وثلاثة أسباع درهم
 في ألف وستمائة تبلغ ألفي
 درهم ومائتي درهم وخمسة
 وثمانين درهماً وخمسة أسباع
 درهم يسقط ذلك من مبلغ
 الضرب الأول

نصف ذلك وهو ألف وأربعون وتقسيمها على الثلاثة التي حفظتها اعني نصف عشر
عشر الستمائة وقوله يسقط الخ وذلك لانك تضرب الدرهم والثلثة أسباع
في ألف وستة مائة فيبلغ الحاصل ما ذكره وهو ألفان ومائتا درهم وخمسة وثمانون
وخمسة أسباع درهم فينثني يسقط بما ذكرنا ثلاثة أرطال وثلثان وسبع رطل أي
بالدمشقي فإذا اسقطت ما ذكر من صحيح الرافعي وهو ثلثا ثمانية وستة وأربعون
وثلثان كان الباقي ما صححه الأصل وهو ثلثا ثمانية واثنيان وأربعون وستة أسباع
فن ألف وثمانمائة يسقط ثلاثة أرطال ومن أربعة مائة يسقط ثلثان فالجملة ألفان
ومائتان يبقى خمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم يسقط بها سبع رطل لان
كل خمسة وثلاثين درهما وخمسة أسباع سبع رطل فالثلاثة أرطال والثلثان وسبع
رطل هي التفاوت بين صحيح النور والرافعي بالرطل الدمشقي وقوله لان مائتي
ألف وخمسة آلاف ومائتي درهم الخ وذلك لانك تأخذ عشر ما ذكر وهو عشرون
ألفا وخمسة مائة وعشرون وعشر ذلك وهو ألفان وثمانون وخمسون ونصف عشر
العشر وهو ألف وستة وعشرون تقسم ذلك على الستمائة باعتبار الثلاثة نصف عشر
عشر ما يخرج ثلثا ثمانية واثنيان وأربعون وقوله لان سبع الستمائة خمسة وثمانون
وخمسة أسباع وذلك لان سبع كل مائة أربعة عشر وسبعان فإذا ضربت في ستة
تكون خمسة وثمانين وخمسة أسباع فتضرب الحاصل في الستة أسباع يبلغ
ما ذكره أو تضرب الثمانين والخمسة دراهم في ستة يبلغ الحاصل خمسمائة
وعشرة ثم تضرب الخمسة أسباع فيما أيضا يخرج ثلاثون سبعا أربعة صحاح وسبعين
فتكون الجملة خمسمائة وأربعة عشر درهما وسبعي درهم شينا سيني الكبير
(قوله يبقى مائتا ألف الخ) وهو عدد الخمسة أوسق بالدرهم على طريقة النور
في رطل بغداد (قوله درهما) راجع لكل من قوله يبقى مائتا ألف وخمسة آلاف
الخ وقوله وإذا قسم ذلك أي الباقي (قوله خرج ما صححه) أي الأصل وهو ثلثا ثمانية
واثنان وأربعون وستة أسباع (قوله ومائتي درهم) أي من السبع مائة المتقدمة
وأخراجها منها لان الباقي كسر (قوله في مقابلة ستة أسباع) لان قيمته على
الستمائة قسمة قليل على كثير فتكون بالنسبة ونسبة المذكور اليها ستة
أسباع فلذلك علله بقوله لان سبع الخ (قوله لان سبع الستمائة خمسة وثمانون الخ)
يعني أن الرطل مئتا وستة أسباع الستمائة الخ (قوله والعبرة فيه بالسكيل) قال
الروائي عن الأصحاب بمكيال أهل المدينة أي للخبر لا في وهو بالأردب المصري
ستة أرادب الاسد سا كما صححه السبكي بناء على أن الصاع قد كان بالمصري

يبقى مائتا ألف وخمسة آلاف
وسبعمائة وأربعة عشر
درهما وسبعا درهم وإذا قسم
ذلك على ستمائة خرج
ما صححه لان مائتي ألف
وخمسة آلاف ومائتي
درهم في مقابلة ثلاثة
واثنان وأربعين رطلا والباقي
وهو خمسة مائة وأربعة عشر
درهما وسبعا درهم في مقابلة
ستة أسباع رطل لان سبع
الستمائة خمسة وثمانون
وخمسة أسباع والنصاب
المذكور تحديد والعبرة فيه
بالكيل

الاسمعي مد وقال انقرلي سته ارب وربع اورد بيجل انقد حين صاعا كزكاة
 الفطر وكفارة اليمين وهذا هو المعتمد في (قوله استظهارا) أي طلبا الظهور
 استيعاب الواجب وهذا قريب من قوله لم احتياطا قال م ر ولو حصل نقص
 في الوزن لا يضر بعد الكيل اه لا يرد ان نصاب الشعير ينقص عن نصاب نحو
 البر والفول في الوزن لانه أخف ع ش (قوله غير الحب) نائب فاعل يغبر وقوله
 جافا حال منه ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وأجيب بأنه ليس محذوفا وانما هو
 ضمير مستتر يعود على الفوت المذكور سابقا لكن المراد بعض المقوت وهو غير
 الحب بدليل مفايلته بقوله والحب مصنف فيكون غير الحب بدلا من الضمير المستتر
 بدل ب ض من كل (قوله والابان لم يجفف أصلا) أوجفف رديا ومثل ذلك ما لو قطع
 للعطش أو كنت مدة جفافه طويلة كسنة أشهر ويضم ما لا يجفف منهما الى
 ما يجفف في اكمال النصاب لا تمعاد الجنس وانما وجب في الرطب لان جنسه
 عما يجفف فالحق نادر بغالبه وهذا في قول المصنف الاتي ويكمل نوعا بآخر
 (قوله والافرطبا يعتبر) قال م ر في نمرجه ويخرج الزكاة منهما في الحال
 لان ذلك أكمل أحوالهما قال ع ش قوله لان ذلك أكمل قضيته انه لا يقدر فيه
 الجفاف والظاهر انه غير مراد وان قوله لان ذلك أكمل أحوالهما علة لاجراء المخرج
 منهما بانك الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار الجفاف وحاصله انه اذا تم ذكر الجفاف
 بالفعل لا يشذرن قدره اه لا يقال حيث لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره
 لانا نقول يمكن اعتباره بالقياس على ما يتجفف من غيره لان غاية الامر
 ان ما لا يتجفف قام به مانع من التجفيف وهو لا يمنع ان يجي منه مثل ما يجي من غيره
 بغرض زوال المانع اه بحروفه (قوله ويقطع) أي الذي لا يتجفف أو يتجفف رديا
 وقوله بالاذن أي من الامام أو نائبه ويجب استئذان السائل في قطعه كما في الروضة
 فان قطع من غير استئذانه اثم وعذروا لغرم ما نقص بالقطع وعلى الساعي ان يأذن له
 خلافا لما صححه في الشرح الصغير من الاستعباب نعم ان اندفعت الحاجة بقطع
 البعض فيما لو احتاج لقطعه لغو عطش لم تجز الزيادة عايتها م ر (قوله من تبنه)
 أي وقشره الذي لا يؤكل معه ليناسب قوله بخلاف ما يؤكل الخ (قوله كذرة)
 هو ظاهر في الصبي (قوله والوجه ترجيح الدخول الخ) من جملة كلام الادري وهو
 المنهك ع ش (قوله فعشرة أوسق) فله ان يخرج الواجب عليه حال كونه في قشره
 وله ان يخرجها خالصا لا قشر عليه ع ش على م ر (قوله بالصف) متعاقب بقوله
 اعتبارا (قوله وقد يكون خالصا) أي العشرة وقوله من ذلك أي مما ادخر في قشره

وانما قدر بالوزن استظهارا
 والمعتبر في لوزن من كل نوع
 الوسط فانه شتمل على
 الخفيف والريز (ويعتبر)
 في قدر النصاب غير الحب من
 رطب وعنب حالة كونه
 جافا او يجفف غير ردي
 والافرطبا) يعتبر (ويقطع
 باذن) من الامام ويخرج
 الزكاة منه (كما وضراصله)
 لا متصاصة ماء والعطش فانه
 يعتبر رطبا ويقطع بالاذن
 ويؤخذ الواجب رطبا وقولي
 ويقطع الى آخره مع التقييد
 بغير الردي من زيادتي
 (و) يعتبر فيما ذكر (الحب)
 حال كونه (مصنف) من تبنه
 بخلاف ما يؤكل قشره معه
 كذرة فيدخل في الحساب
 وان اذيل تنحما كما يقشر البر
 ولا تدخل قشرة الباقلاء
 السفلى على ما في الروضة
 كاصلها عن العدة لكن
 استغربه في المجموع قال الاذري
 وهو كما قال والوجه ترجيح
 الدخول أو الجزم به (وما دخو
 في قشره) ولم يؤكل معه (من
 اذري ع ش) فتح العين واللام
 نوع من البر (فعشرة أوسق)
 غالبا) نصابه اعتبارا القشر

الذي ادخاره فيه أصح له وابقى ١٨٤ ل بالنصف وقد يكون خالصا من ذلك دون خمسة أوسق
 فلا زكاة فيها أو خاص ما دونها خمسة أوسق فهو نصاب

وذلك ما احترز عنه
بزيادة في غالبها وتعبيري
بما ذكرنا من قوله كاز
وعلى لسلامته من ايهام
انه بقي شيء من الحبوب
يدخر في قشره وليس كذلك
(ويكمل) في نصاب (نوع
بآخر كبر بعلى) لانه نوع
منه كما هو وقت منعا اليمن
وخرج بالنوع الجنس فلا
يكمل بآخر كبر او شعير
بسات بضم السين وسكون
اللام فهو جنس مستقل
لا يبر ولا شعيرة فانه حب يشبه
البر في اللون والنعومة والشعير
في برودة الطبع فلما اكتسب
من تركيب الشبهين وصفا
انفرد به وصار املا براسه
(ويخرج من كل) من النوعين
(بقسطه فان عسر) اخراجه
لكثرة الانواع وقلة مقدار
كل نوع منها (فوسطا) منها
يخرجه لاعلاها ولا ادناها
رعاية للجانبين ولوة كلف
واخرج من كل نوع قسطه
جاذبل هو الافضل (ولا يضم
ثمر عام وزرعه) الى ثمر وزر
عام (آخر) في اكمال النصاب
وان اطالع ثمر العام الثاني
قبل جذاذ ثمر الاول (ويضم

(قوله اولي من قوله) كاز وعلى جوابه ان الكاف اسمة قصائية كافي شرح م
(قوله ويكمل نوع بآخر) اي لا شتر اكهما في الاسم وان تباين في الجودة والرداءة
وان اختلف مكلهما و شامل لتكميل ما يتمر من الرطب بما لا يتمر منه و اورد
انه يكمل النوع بآخر حيث كانا في عام واحد اخذ من قوله بعد و يضم بعض كل الخ
حل (قوله وهو وقت منعا اليمن) ويكون في الحكم الواحد منه حبتان او ثلاثة ولا
نزول اكماه الا بالرجح الخفيفة او المهراس وبقاؤه فيه اصلح برماوى (قوله بسات)
وهو الذي تسميه العامة بشعيرة بنت النبي صلى الله عليه وسلم تنبيه بفتح كثيرا ان ابر
يحتلط بالشعير والذي يظهر ان الشعير ان قل بحيث لو ميز لم يؤثر في انقص لم يعتبر
فلا يميز اخراج شعيرة ولا يدخل في الحساب والا لم يكمل احدهما بالاخر فكل
نصابه اخرج عنه من غير المختلط جرع ش على م (قوله فلما اكتسب) غرضه
بهذا الرد على قولين ضعيفين حكاهما في المتهاج قيل انه شعير فيضم له لشبهه به
في برودة الطبع وقيل حتملة فيضم له لشبهه له في اللون والملاسة ثم ح م (قوله
وصفا) عبارة م ر طبعها وهي اولي (قوله ويخرج من كل بقسطه) اي لا تنفاه
المشقة بخلاف المواشي فانه يدفع نوعا منها مع مراعاة قيمة الانواع ولا يكلف بعضها
من كل المشقة كما في حل قال ع ش على م ر و فمومه انه لو اخرج من احد
النوعين عنهما لا يكفي وان كان ما اخرجه منه اعلى قيمة من الآخر و ليس مراد
لانه لا ضرر على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لا اتحاد الجنس (قوله لا اعلاها)
اي فلا يجب اخراجه فلو اخرج الاعلى اجزا وزاد خيرا ع ش (قوله ولا ادناها) اي
ولو رعاية القيمة (قوله رعاية للجانبين) اي السالك والمستحق فراعينا المالك
في عدم اخراج الاعلى وراعينا المستحقين في عدم اخراج الادنى (قوله
ولون كلف الخ) هو مفهوم من قوله فان عسر الخ برماوى (قوله ولا يضم ثمر عام)
قال م روز رع العام بضمان وان اختلفت ذراعتهم في الفصول ويتصور ذلك في الذرة
فانه تزرع في الربيع والخريف والصيف (قوله الى ثمر وزرع عام) بار قطع كل
في عام على ما يراه المؤلف وبأن اطالع كل في عام بالنسبة لثمر حل (قوله وان اطالع
ثمر العام الثاني) اي ظهر وبرزخ في (قوله قبل جذاذ) بفتح الجيم و كسرهما
واه مال الدالين وانجماهما اي قطعه (قوله ويضم بعض كل الخ) هذا ما قبل قوله
الى آخر فكانه قال ويضم بعض كل لبعض ان اتحد العام دل على ذلك قوله
ان اتحد في العام قطع وعبارة اصله ويضم ثمر العام الواحد بعضه الى بعض
وان اختلف ادراكه اه (قوله وان اختلف ادراكه) وعليه فلو ادرك بعضه

ولم يبلغ نصابه ازاله التصرف فيه ثم اذا أدرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع سواء كان الأول باقيا أو بالغان باعه تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده ان كان قياویدا له ان كان بالغان ش (قوله ان اتحد في العام قطع) ضعيف بالنسبة للشهر ومتمم بالنسبة للزرع فيشترط وقوع حصاد الزراعتين في سنة بأن يكون بين حصادي الأول والثاني دون اثني عشر شهرا عربية ولا عبرة بالبشءاء الزرع لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب ويتكفي عن الحصاد زمن امكانه على الوجه هجر (قوله في العام) المراد بالعام هنا اثنا عشر شهرا عربية وتجب من حين الحصاد ولو بالقوة في الزرع او البروز الاول في الثمر وصورة اختلاف العام في الزرع مع اتحاد القطع فيه ان يزرع أولا في المحرم ويقطع في رجب ثم في العام الثاني يزرع في صفر ويقطع في جمادى فبين الزراعتين أكثر من عام وبين القطعين دون عام فيقال اتحد قطع في العام كما قررنا وقوله قطع أي ولو بالقوة (قوله وان لم يقع الاطلاعان) وفي كلام شيخنا والعبرة في الضم هما باطلاعهما في عام واحد على المعتمد لا بالقطع (قوله الاطلاعان) الاطلاع هو الظهور والبروز يقال أطلع أي ظهر وفي المختار أطلع الفل أخرج طمعه (قوله فلا ضم) وان اتحد قطعهما في العام لانها يراد ان التأييد يجعل كل حمل كثمرة عام حل ومرولان الثاني لما حدث بعد انصرام الأول أشبه ذلك ثمرة عامين برماوى (قوله من اعتبار اتحاد قطع الزرع) أي في العام (قوله ما صححه الشيخان معتمد) والفرق بين الثمر حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاعين وبين الزرع حيث اعتبر فيه اتحاد الحصادين لان الثمر بمجرد الاطلاع يصلح للانتفاع به بسائر انواعه بخلاف الزرع فانه لا ينتفع به بمجرد الظهور وانما المقصود منه الادمين الحب خاصة فاعتبر بحصاده ع ش (قوله بل صحح كثير من اعتبار اتحاد الزرع في العام) أي سواء وقع الحصاد في عام أو عامين (قوله بأن ذلك) أي عدم الرؤية وقوله لان من حفظ حبة أي ذو حبة لان المثلث مقدم على الثاني (قوله وهو البعل) أي الزرع الصيفي (قوله وان احتاجت الى مؤنة) الغاية للرد وعمل ذلك بأنها انما تحفر لصلاح القرية فان تهيأت وصل الماء من النهر اليها المرة بعد الاخرى بخلاف السقي بالنضح ومن النضح الالة المعروفة بالسادوف والنطالة كما في البرماوى قال مرولا يجب في العشرات زكاة لغير السنة الاولى بخلاف غيرها مما مر لانها انما تكرر في الاموال النامية وهذه منقطع النماء معرضة للعناد اه (قوله وفيما شرب نضح) فان قلت لم وجبت الزكاة فيما سقى بمؤنة ولم تجب في المعروفة قلت لان من شأن العلف كثره المؤنة بخلاف الماء

(ان اتحد في العام قطع) للثمر والزرع وان لم يقع الاطلاعان في الثمر والزراعتان في الزرع في عام لان القطع هو المقصود وعنده يستقر الوجوب ويستثنى مما ذكره ما لو اثمر نخيل مرتين في عام فلا ضم بل هما كثره عامين وذكر اتحاد القطع في الثمر من زيادتي وبه دمج في الماوى الصغير وهو الموافق لاعتبار اتحاد حصاد الزرع في العام وان اعتبر ابن المنرى اعتبار اتحاد اطلاع الثمر فيه وما تقر من اعتبار اتحاد قطع الزرع فيه هو ما صححه الشيخان ونقلناه عن الاكثرين لكن قال الاسنوى انه ذل باطل ولم ار من صححه فضلا عن عزوه الى الاكثرين بل صحح كثير من اعتبار اتحاد الزرع في العام ويجب بان ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ حبة على من لم يحفظ (وفيما شرب) من ثمرة زرع (بعروقه) لقربه من الماء وهو البعل (أو بنحو مطار) كنهر وقناة حفرت منه وان احتاجت الى مؤنة (عشر وفيما شرب منه) (نضح)

من شأنه خفة المؤنة بل من شأنه الإباحة ولأن القوت ضروري فوجب فيه الزكاة
لاولى الحاجات وان حصل بمؤنة ولا كذلك الحيوان شوبرى (قوله بحيوان)
بأن يحمل الماء على ظهره بدليل قوله ويسمى هذا الحيوان أيضا سانية أى كما يسمى
ناضحا (قوله سانية) أى ساقية يقال سفت الناقة إذا سقت وفي المختار والمسانية
الناضحة وهى الناقة التى يستقى عليها وفي المثل سبر السواني سفر لا ينقطع (قوله
وهو ما يدبره الماء) أى بنفسه وحيث كان الماء يدبرها بنفسه فلا وجب فيها سقى
بها العشر لخفة المؤنة راجعه ع ش على م وأجيب بأنه لما كان يحتاج لاصلاح
الالة اذا انكسرت كان فيه مؤنة (قوله ولو بهبة) الغاية للرد (قوله والاصل
فيهما) أى العشر ونصفه (قوله ماسقى بالسيل) أى المطر المجتمع (قوله الجارى
اليه فى حفر) بأن تحفر حفرة يجرى فيها الماء من السيل الى أصول الشجر كما قاله
الزهري اطف (قوله أى بالنوعين) يبر عن النوعين بعبارة تناسب لان
كلامهم ما فيه فراد ان بأن يقال هما لا مؤنة فيه وما فيه مؤنة قال العلامة
البرماوى والضابط أن يقال متى سقى بما لا كافة فيه وجب فيه العشر والا فنصف
العشر (قوله ونمايهما) عوف تقدير (قوله لا بأكثرهما) متعلق بمحذوف
أى لا يعتبر بأكثرهما وقوله ولا بعدد السقيات متعلق بمحذوف أى ولا يقسم
بعدد السقيات كما مرجه فى المنهاج ويخرجه بهذا الرد على قولين ضعيفين
حكماهما فى المنهاج وعبارة مع شرح المحلى وواجب ماسقى بهما أى بالنوعين
كالنضج والمطر سواء ثلاثة اربعة أى العشر ع لا بواجب النوعين فان غلب
أحدهما فى قول يعتبر هو ويأبى الاقل فكانه لم يوجد فان كان الغالب المطر
فالواجب العشر او النضج فنصف العشر والظاهر انه يقسم والغلبة والقسمة
باعتبار عيش الزرع أو الثمر ونمايهما وقيل بعدد السقيات والمراد المأونة بقول أهل
الخبرة ويعبر عن الاول باعتبار المدة وقد كانت المدة من يوم الرى الى يوم الادراك
ثمانية أشهر واحتجاج فى ستة أشهر زمن الشتاء والربيع الى سقيتين فسقى بماء
السماء وفى شهرين من زمن الصيف الى ثلاث سقيات فسقى بالنضج فان اعتبرنا
السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمس العشر وثلاثة اقسام نصف العشر وعلى
قول اعتبار الاغلب يجب نصف العشر لان عدد السقيات بالنضج أكثر وان اعتبرنا
المدة فعلى قول التوزيع وهو الصحيح يجب ثلاثة ارباع العشر وربع نصف العشر
وعلى قول اعتبار الاغلب يجب العشر لان مدة السقى بماء السماء أطول انتهت (قوله
من يوم الزرع مثلا) أى أو يوم الاطلاع فى الغل أو ظهور العنب فى الكرم اطف

من نحو نهر بحيوان يسمى
الدكر ناضحا والانتى ناضحة
ويسمى هذا الحيوان أيضا
سانية (أو نحوه) كدولاب
بضم أوله وقد فتح وهو ما يدبره
الحيوان وكنا عورة وهو
ما يدبره الماء وكما ملكه ولو
بهبة أعظم المنة فيها أو غصبه
لوجب ضمانه (نصفه) أى
نصف العشر والفرق ثقل
المؤنة فى هذا وخفتها فى الاول
والاصل فيهما خبر البخارى
فيما سقت السماء والعيون
أو كان عتريا العشر وفيما سقى
بالنضج نصف العشر وخبر
الحاكم السابق والعهدى ترى
فتح المثانة وقيل باسكانها
ماسقى بالسيل الجارى اليه
فى حفر وتسمى الحفر عاثورا
اعتبر المار به اذا لم يعلمها وتعبيرى
يفخو فى الموضوعين أعم مما عبيده
فيهما (وفيما شرب بهما) أى
بالنوعين كما طرو نضج (يقسم
باعتبار المدة) أى مدة عيش
الثمر والزرع ونمايهما لا بأكثرهما
ولا بعدد السقيات فلو كانت
المدة من يوم الزرع مثلا الى يوم
الادراك ثمانية أشهر واحتجاج
فى أربعة منها الى سقية فسقى
بالمطر وفى الأربعة الأخرى الى

وكذا الوجه لنا المقدار من تقع كل
منهما باعتبار المدة أخذنا
بالاستواء أو احتياج في
سنة منها إلى سقيتين فسقى
بماء السماء وفي شهرين
إلى ثلاث سقيات فسقى
بالنضح وجب ثلاثة أرباع
العشر وربع نصف العشر
ولو اختلف المالك والساعي
في أنه سقى بماء صدق
المالك لأن الأصل عدم
وجوب الزيادة عليه فإن اتهمه
الساعي خلفه ندبا ولو كان له
زرع أو ثمر سقى بمطر وآخر
مسقى بنضح ولم يبلغ واحد منهما
نصا باضم أحدهما إلى الآخر
لتام النصاب وإن اختلف قدر
الواجب وهو العشر في الأول
ونصفه في الثاني فرع لو علمنا
أن أحدهما أكثر وجهنا
هينه فالواجب ينقص عن
العشر ويزيد على نصف العشر
فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم
الحال قاله الماوردي وتعبير
بالمدة أعم من تعبيره بعيش
الزرع ونمائه (وتجب)
الزكاة فيما ذكر (يبدو صلاح
ثمر) لأنه حينئذ ثمرة كاملة
وهو قبل ذلك يملح وحصرم
(واشتد احب) لأنه حينئذ
طعام وهو قبل ذلك يعل

(قوله وكذا الوجه لنا المقدار) أي وكذا يجب ثلاثة أرباع العشر لو جهلنا المقدار الخ بيان
شكنا هل انتفع بسقية المطر أربعة أشهر أو أقل أو أكثر وبسقيتي النضح أربعة
أشهر أو أقل أو أكثر فانهما تقسط باعتبار المدة بأن تجعل أربعة أشهر لسقية المطر
وأربعة أشهر لسقيتي النضح كما أشار إليه بقوله أخذنا بالاستواء وقوله من تقع كل منهما
يقضي أن النضح معتبر في التقسيط مع أنه غير معتبر كما قرره شيخنا (قوله أخذنا
بالاستواء) أي لئلا يلزم التحكم لأن الأصل عدم زيادة كل منهما كما في شرح الروض
وعبارة حل أخذنا بالاستواء أي كأنهما مستويان (قوله وربع نصف العشر) لم يعبر
بثمان العشر محافضة على الاتيان بما تقتضيه النسبة ولو قسط باعتبار عدد السقيات
وجب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر (قوله أن أحدهما أكثر) أي الذي سقى
بهما أو قوله فيؤخذ اليقين أي وهو النصف ويبقى ما زاد عليه لأنه مشكوك في مقداره اه
ح ل وقوله وهو النصف ليس بظاهر بل هو يزيد عليه مثلا إذا سقى في سنة أشهر
بأحدهما وفي شهرين بالآخر وجهل الحال فعلى تقدير أن يكون سقى في السنة أشهر
بالمطر وفي الشهرين بالنضح يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصفه وعلى تقدير
عكس ذلك يكون الواجب نصف العشر وربع نصف العشر وهو ثمن العشر لو اوجب
على هذا التقدير هو اليقين فيؤخذ ويوقف ربع العشر المشكوك فيه الذي نقص عن
الواجب على التقدير الآخر ويجوز التصرف في هذا الواقف كما قرره شيخنا ح ف
وقوله نصف العشر وربع نصفه هو بمعنى ثلاثة أرباع نصف العشر وربع العشر
قال ع ش على م ر والظاهر أن المراد باليقين ما يغلب على الظن أن الواجب
لا ينقص عنه وإن تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه أنه الواجب صحيح
لأن الأصل عدم الوجوب اه وفي الرشيدي ما نه قوله فيؤخذ اليقين أي ويوقف
الباقي كما في شرح الروض ومعنى أخذ اليقين أن يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ
الأقل منهما هكذا ظهر فليراجع اه فلو علمنا أنه سقى ستة أشهر بأحدهما وشهرين
بالآخر وجهل عين الآخر فلو خرج ذلك الزرع ثمانين أردبا مثلاً فعلى تقدير أن الأكثر
هو الذي بماء السماء يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وذلك
سبعة أرباع وعلى تقدير العكس يكون الواجب ثلاثة أرباع نصف العشر وربع
العشر وذلك خمسة أرباع فاليقين أخرج خمسة أرباع ويوقف أردبان إلى علم الحال
فإن أراد براءة الذمة أخرجهما اه ح ف (قوله إلى أن يعلم) متعلق بمحذوف أي ويوقف
الباقي إلى أن يعلم (قوله أعم من تعبيره بعيش الزرع) أي لشموله الثمر اه ذى (قوله
وتجب ببد وصلاح الثمر الخ) وحيث اشتد الحب فينبغي أن يمتنع على المالك ألا كل

ولا يشترط تمام المصالح والاشتداد ولا بدق صلاح الجميع واشتداد كازدته بقولي (أوديهما) ونسب أي في باب الأمر
والشمازيان بدق صلاح الثمر وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكره وجوب (٧٣٨) أخرجهما في الحال بل انعقاد

والتصرف وحيثه فينبغي اجتناب القربى ومعه من القول حيث علم وجوب الزكاة
في ذلك الزرع ويحرم على المالك إعطاء أجره الحصاد من منه وكذا يحرم عليه الصدقة
منه قبل إعطاء الزكاة ويعززان علم الحرمة والافلا ويعزم بدل ما تصرف فيه اتصافا
ومع حرمة نفقة تصرفه في غير قدر الزكاة فانه خضر على الأمر بخلافه شرح عب
فان جرفي النخلة واذا زادت المشقة في التزام مذهبنا فلا يجب على المقتضى بتقليد
مذهب آخر كذهب أحمد فانه يجب ان تصرف قبل الحرص والتضمين وان يأكل هو
وعذاله على العادة ولا يحسب عليه وكذا امامه به منه في أوانه ويزكي الفاضل ان بلغ
نصابا قررده (قوله ولو أخرج في الحال الخ) الأولى ذكره بعد قوله بريدته بجا ما الخ
(قوله وسنخرص) أي ان كان موسرا ولا يجوز لما فيه من تسليطه على حق
المستحقين اه شيخنا شوبري قال اطف وحكمته أي الحرص الرفق بالمالك
والمستحقين فان تلفت الثمرة بعد الحرص وقبل التمكن من الاداء من غيرته سيرة لم يضمن
فاذا بقي منها دون النصاب أخرج حصته روض (قوله أي خرد الخ) اه تفسير للحرص
وهو القول بغير علم بل بالظن والحرز رأي التحمين ومنه قوله تعالى قتل الحرص
برماوى (قوله عالم به) أي كون الحرص عالما به ليس من هذا شرط للحرص
فاندفع ما يقدار ان هذا شرط للحرص لا للحرص (قوله واحدا كان أو أكثر) أي
ولو احدث الشر يكفي ان وجدت فيه الشروط الاية برماوى (قوله أهل للشهادات)
أي لوصف الشهادات لا للشهادات بدليل قوله من عدالة الخ ذن العدالة وما بعدها
بيان لوصف الشهادات لا للشهادات كما قرر شيخنا قال الشوبري على النصير واما
جمع الشهادات لاخراج نحو المرأة فانها أهل للشهادة في الجملة اه (قوله وغيرها)
مما يأتي منه عدم ارتكابها من مروة وعدم عداوة بينه وبين المالك وان لا يكون
بينهما اصلية ولا فرعية ولا سيادة كما يدل عليه قوله فلا يصلح الخ اطف ويشترط
أيضا ان يكون ناطقا بصيرا وهل يشترط فيه السماع أولا طاهر قوله أنه يشترط فيه
أهلية الشهادات اشتراطه فراجع برماوى (قوله وشرط تضمين) وليس هذا
التضمين على حقيقة الضمان لانه لو تلف جميع الثمار باقعة مماوية أو سرق من
الشجر أو الجوزين قبل الجفاف من غير تغريط فلا شيء عليه قطعا لقوات التمكن وان
تلف بعضها وان كان الباقي نصابا زكاه أو دونه أخرج حصته بناء على أن التمكن
شرط للضمان لا للوجوب فان تلف بتغريط كان وضعه في غير حرز مثله ضمن شرح م
(قوله أي تضمين الحق) كأن يقول الخارص ضمنك حق المستحقين من الرطب
أو العنب بكذا تمرا أو زينا شرح م (قوله لخرج) أي حيث كان موسرا أي بقدر

سبب وجوبه ولو أخرج في
الحال الرطب والعنب مما يتر
أو يربب غير ردى لم يجزه
ولو أخذه الساعي لم يقع الموضع
ومؤنه جند اذ الثمر وتجنيفه
وحصاد الحب وتصفيته من
خالص مال المالك لا يحسب
شيء منها من مال الزكاة
(وسنخرص) أي خرد (كل
ثمر) فيه زكاة اذا (بدق صلاحه
على مالكه) للامر به في الخبر
السابق في أول الباب فيطوف
الخارص بكل شجرة ويقدر
ثمرتها أو ثمرة كل نوع رطباً ثم
بابسا (لتضمين) أي لنقل الحق
من العين إلى الذمة تمرا أو زينا
ليخرجه بعد حفافه (وشرط)
في الحرص المذكور (عالم به)
واحدا كان أو أكثر لان الجاهل
بالشيء ليس من أهل الاجتهاد
فيه وهذا من زيادتي (أهل
لشهادات) كلها من عدالة
وحرية وذكورة وغيرها مما يأتي
لان الحرص ولاية فلا يصلح لها
من ليس أهلا للشهادات
واكتفى بالواحد لان الحرص
يتشأن عن اجتهاد فكان كالحاكم
ونحو أبي داود وغيره باسناد
حسن أنه صلى الله عليه وسلم
كان يبعث عميد الله بن

بوجه خارصا أول ما تطيب الثمرة (و) شرط (تضمين) من الامام أو نائبه أي تضمين الحق
(لخرج) من مالك أو نائبه

وخرج بالثمر الزرع فلا خرص فيه * (٧٣٩) * لاستئثار حبه ولأنه لا يؤكل غالباً رطباً بخلاف الثمر ويبدو صلاحه

ما قبله لأن الخرص لا ينأى فيه
أذلاحاً للمصلحة فيه
ولا ينصبط المصارف بكثرة
أعانات قبل بدو الألاح
وأفاد ذكر كل ما لا يترك
لأنه لا شيء خلافاً لقول قديم أنه
يبقى له فحولة أو فحولات باكلها
أهل الخبر ورد فيه وأجاب عنه
الشافعي في الجديد بحمله على
أنه يترك له ذلك من الزكاة
لأن الخرص ليفرقه بنفسه
على فقراء أقاربه وجيرانه
لطمعهم في ذلك منه قال
المساوردي ولا يدخل للخرص
في تخيل البصرة أكثرها
ولا باحة أهلها إلا كل منها
للمجتاز وكلام الأصحاب
بخالفه (وقبول) للتضمن
كان يقول له ضمنك حق
المستحقين من الرطب بكذا
فيقبل (فه) أي للمالك
حينئذ (تصرف في الجميع) أي
جميع ما خرص يباع وغيره
لانتقطاع التعلق عن العين
فان اتقى الخرص أو التضمن
أو القبول لم ينقد تصرفه
في الجميع بل فيما عدا
الواجب شأناً لبقاء الحق
في العين لا معيناً

حق الفقراء زيادة على الديون التي عليه حتى لو ضمنه وتبين كونه مسراً حال لتضمن
لم يصح ولم ينتقل الحق إلى الذمة على العتد حل (قوله وخرج بالثمر الخ) الأولى
تأخير عن قوله وقبول (قوله ويبدو والصلاح ما قبله) ثم إن بدو صلاح نوع دون آخر
فلا قيس من الوجهين حكماً قاله ابن قاضي شهبة جواز خرص الكل ثم قال سم
في حواشي البهجة وانظر لو بدو صلاح حبة من نوع فهل يجوز خرصه أقول القائل
جواز الخرص أخذاً بما قالوه فيما لو بدو صلاح حبة في بستان حيث يجوز بيع الكل
بلا شرط قطع ع ش (قوله أنه) أي الخمار من لا يترك أي بلا خرص (قوله باكلها
أهل) فيه أنه بعد الخرص يحذر ولا همه أكل الجميع فلا فائدة في إبقاء ما ذكر
فالمصواب ما ذكره في قوله وأجاب عنه الشافعي الخ (قوله خبر ورد فيه) عبارة شرح مدر
وما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا
الثلث فدعوا الربع حمله الشافعي رضي الله عنه وتبعه الأئمة على تركهم له ذلك
من الزكاة ليفرقه بنفسه على فقراء أقاربه وجيرانه لطمعهم في ذلك منه لا على ترك
بعض الأشجار من غير خرص جماعته وبين الأدلة المطالبة لاخراج زكاة الثمر
والزبيب أذ في قوله فخذوا ودعوا إشارة لذلك أي إذا خرصتم الكل فخذوا بحساب
الخرص واتركوا له شيئاً ما خرص فيجعل التارك بعد الخرص فيكون المتروك له قدراً
يستحقه الفقراء ليفرقه هو (قوله أكثرها) أي وكثرة المؤنة في خرصها مدر (قوله
ولا باحة أهلها الخ) انظر وجه انتاج هذا الدليل للمدعي وأيضاً لا باحة لا تظهر
إلا في حقهم لا في حق المستحقين فالأباحة المذكورة ربما فتج خرص لا عده فن ثم
كان ضعيفاً (قوله وقبول) أي فور اللفظ ويرشد لذلك قول الشارح فيقبل حيث
عبر بالغاء اه (قوله كأن يقول له ضمنك حق المستحقين الخ) أو خذ بكذا تمراً
أو زنبباً أو أقرضتك نصيب الفقراء من الرطب بما يحب منه من الثمر وكل كاف
برماوى (قوله فله تصرف في الجميع) ومذهب الإمام أحمد جواز التصرف قبل
الخرص والتضمن وإن يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما مهد به
في أو أنه كما ذكره حجر (قوله لم ينقد تصرفه في الجميع) أي ويبقى حق الفقراء بتجأه
شرح مدر (قوله بل في ما عدا الواجب شائعاً) ثم إن اقتصر في تصرفه عليه لم يأنم
وان تصرف في الجميع أثم وكذا في بعض معين شوبري وقال سم لا يأنم ولو باعه
الشافعي شخص مذهب لا يرى تعلق الزكاة به فهل لا شافعي أخذه منه اعتباراً بعبقيرة
المخالف أوليس له أخذه اعتباراً بعبقيرة نفسه الذي يتجه ترجيعه هو الشافعي خلافاً
لأن مال إلى الأول اه ع ش على مرفأ ذاباع قدراً معيناً منه بطل في قدر حق المستحقين

فلا يجوز له أكل شيء منه (ولو ادعى تلفاً) لما أربعضه (فكوديع) * (٧٤٠) * فان ادعى تلفه مطلقاً أو بسبب خفي

كسرقة أو ظاهر كبرد ونهب عرف دون عمومه صدق بيمينه أو عرف مع عمومه فكذلك ان اتهم والاصدق بلايين فان لم يعرف الظاهر طوالب بيمينه لا مكانها ثم يصدق بيمينه في التلف به ولو ادعى تلفه بحريق في البحرين مثلاً وعطناً انه لم يقع في البحرين حريق لم يبال بكلامه (لكن اليمين هنا سنة) بخلافها في الوديع فانها واجبة وهذا مع حكم الاطلاق والتقييد بالاثام من زيادتي (أو) ادعى (حيف خالص) فيما خرصه (أو غلطه) فيه (بما يبعد) (لم يصدق) الا بيمينه كما لو ادعى حيفاً كم أو كذب شاهد (ويحيط في الثانية) القدر (المحتمل) بفتح الميم لاحتماله وهذا من زيادتي (أو) ادعى غلطه (به) أي بالمحتمل (بعد تلف) للمخروص (صدق بيمينه) ندباً (ان اتهم) والاصدق بلايين فان لم يتلف أعيد كيله وعمل به ولو ادعى غلطه ولم يبين قدراً لم تسمع دعواه وقولي بعد تلف مع قولي بيمينه ان اتهم من زيادتي * (باب زكاة النقد) *

منه شأنها وصح في الباقي شأنها برماوى (قوله فلا يجوز له أكل شيء منه) لان الاكل انما يرد على معين بخلاف نحو البيع يقع شأنها (قوله ان اتهم) بأن احتمل سلامته من ذلك السبب وكيف هذا مع قوله أو عرف مع عمومه الا أن يقال يمكن انه نقله قبل ذلك تأمل (قوله طوالب بيمينه) أي وجوباً كما قاله العلامة زى مع أن اليمين مستعينة كما قاله الشارح برماوى (قوله لم يبال بكلامه) لان المحس يكذبه فلا تسمع دعواه بل لو أقام يمينه لم تسمع ح ف (قوله لا يمكن ليمين هنا) أي في باب الزكاة في جميع مسائلها اه (قوله مع حكم الاطلاق) أي المأخوذ من التشبيه وقوله بالاثام أي المأخوذ من التشبيه أيضاً برماوى (قوله أو غلطه بما يبعد) وهو الذي تحيل العادة وقوع الغلط فيه ح ف كأن قال الخارص الشهر عشرون وسقاً فادعى المالك غلطه بخمسة فالحكمة يبعد غلطه فيها وقوله بما يبعد راجع للاثمين قبله (قوله ويحيط في الثانية القدر المحتمل) أي لا يحسب وجوب الزكاة فيه والقدر المحتمل هو الذي لو اقتصر عليه في دعوى الغلط قبل كوسق من عشرين كما مثل به الراوى فانه يحمل أنه غلط فيه فيلغى هذا الواحد وقال بعضهم قوله ويحيط في الثانية القدر أي يسقط من الاوسق القدر الذي يحتمل ان الخارص غلط فيه كواحد في مائة وكسدرس أو عشر على ما قاله البندنجي واستبعد في السدس وقدم مثله الرافى بنصف العشر اه حجر (قوله أو ادعى غلطه به) أي وبين قدراً أخذاً مما بعده (قوله بعد تلف للمخروص) أي بأكل أو بيع ولم يذ كر هذا القيد في ما سبق فظاهره انه شامل لتلف وغيره مع أنه قد يقال اذا كان باقياً بعد ما ذكروه كما هنا ولا حاجة لحط القدر المحتمل حينئذ في الثانية مع امكان كيله حرر ثم نقل عن شيخنا العزيز أنه قيد ما سبق بالتلف أيضاً فستوى بينهما (قوله أعيد كيله) يقتضى أنه كيل أولاً مع أنه خرص فقط ولم يكل الا أن يقال انه كيل أولاً لا بعد ربا الخرص ويمكن أنه كيل أولاً بعد الجذاذ وادعى بعده والمراد أعيد كيله وجوباً

* (باب زكاة النقد) *

هو مصدره معناه لغة الاعطاء حالته افاق على التقود والاراد به هنا ما قابل العرض والدين وقد يطلق على المضروب وحده ولو عبر بزيادة الذهب والفضة لكان اعم ليشمل النقد والسبائك والقراضة ونحو ذلك برماوى وقوله معناه الاعطاء يقال نقدته الدراهم أي أعطاء اياها حالاً كما في المختار (قوله فسرت بذلك) أي فسرها الكثر فيها بالمال الذي لم تؤذز كاته وهذا المرجع معلوم من قوله ولا يتفقونها

ولو غير مضروب والاصل فيها مع ما يأتي آية والذين يكنزون الذهب والفضة فسرت بذلك في

في سبيل الله لانه تفسير لقوله يكثرون وفيه انها لا تدل على وجوب الزكاة ويمكن
أن يقال انها تدل على وجوبها بالالزام لان الوعيد الشديد على عدم ادائها يدل على
وجوبها شيئا وعبرة على ش على م ر قوله بذلك أي بمالم تؤد زكاته وهو
تفسير مرادوا لالكثرة لغة المال المكثور فكانه شبه المال الذي لم تؤد زكاته
بالمال المدفون الذي لا يقتفع به حال دفعه بمجامع عدم الانتفاع (قوله يجب
في عشرين مثقالا) والمثقال لم يتغير جاهلية ولا اسلاما (قوله مثقالا) تميزا
لعشرين وذهبنا تميز التمييز ودرهما تميز لاثنتين وفضة تميز لذلك التمييز وقوله
فاكثر راجع لكل من عشرين ومائتين وأشار به الى أنه لا وقص فيهما (قوله
من ذلك) أي من العشرين والمائتين وقوله بوزن مكة راجع لكل منهما أيضا
والمراد عشرين بقرينة خالصة وكذا يقال في المائتين بدليل ما يأتي له في المحترقات
وسمى الذهب ذهباً لانه يذهب ولا يبقى وقدم الذهب على الفضة نظرا لانظم الآية
أول شرفه عليها وتقدم الأصل الفضة نظرا لكونها الغالب في التعامل
بها كما في أطاف وسميت الفضة بذلك لانها تنقص ولا تبقى وسمى المضروب
من الذهب ديناراً ومن الفضة درهماً لان الدينار آخره نار والدرهم آخره هم وأنشد
بعضهم في معنى ذلك فقال

النار آخر دينار نطقته به * والهم آخر هذا الدرهم الجاري
والرعيينها مالم يكن ورعا * معذب القلب بين الهم والنار

(قوله فاكثر) أشار به الى أنه لا وقص فيها بخلاف ما تقدم برماوى (قوله بعد حول)
نعم لو ملك نصا بأربعة أشهر مثلاً ثم أقرضه انساناً لم ينقطع الحول لانه لما كان باقياً
في ذمة الغير كان كأنه لم يخرج عن ملكه كما في شرح م روع ش عليه
وانما تكرر الواجب هنا بتكرار السنين بخلافه في الثمر والحب لا يجب فيهما ثانياً حيث
لم ينوبهما تجارة لان النقد نام بنفسه وبتبهي لا انتفاع والذراء به في أي وقت بخلاف
ذلك أي فانهم ما منقطعان عن النماء ومعرضان للفساد اه حبر وسم (قوله ربع
عشر) وهو نصف مثقال في دفع الفقراء مثقالاً كالمال لم يوجد نصفه ويصير شريكاً
لهم فيه ثم يبيعونه لاجنبى ويقتسمون ثمنه أو يبيعهم الزكى النصف الذي له
أو يشتري نصفهم منهم وان كره للشخص شراء صدقته ولو مندوبة الاذرورة وحصته
قبل ذلك امانة معهم ولا يكفي اعطاؤهم من حصتهم ابتداء اه برماوى (قوله خبر
أبي داود) هذا دليل لوجوبها في الذهب وما بعده لوجوبها في الفضة (قوله أواق)
بالقصر كجوار ومذه غلط اه ح ف (قوله من الورق) فيه خمس لغات بثلاث الواو

(يجب في عشرين مثقالاً
ذهباً) في مائتي درهم فضة
فاكثر من ذلك (بوزن مكة
بعد حول ربع عشر) خبر
أبي داود وغيره بإسناد صحيح
أو حسن كما في المجموع ليس
في أقل من عشرين ديناراً
شيء وفي عشرين نصف
دينار وخبر النسيفين ليس
فيها دون خمس أواق من
الورق صدقة

مع اسكان الرء وقبح اوار مع كسر الرء ورفعها شيئا (قوله وفي الرقة ربع العشر)
 هذا مبدى لمفهوم ما قبله لانه لم يفهم من قوله ليس فيما دون الخ أن الواجب في الخمس
 ربع العشر الا أن يقال انه يعلم ذلك بطريق المفهوم وفيه أن الرقة مطلقة لم تقيد
 بخمس آراف وأجيب بأنها قيدت بمفهوم الاقل كما قررره شيخنا (قوله من الوار) لان
 أصلها ورق (قوله وتشديد الباء على الاشهر) ومقابلته تخفيف الباء ع ش (قوله
 والمعنى في ذلك) أي الحكمة في وجوب الزكاة في النقدين لكان في هذه الحكمة
 التي ذكرها الشارح نوع خفاء وعبرة شرح م والنقدان من أشرف نعم الله تعالى
 على عباده اذ هما قوام الدنيا ونظام احوال الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكلها
 تقضى بهما بخلاف غيره مما من الاموال فن كنزهما فقد أبطل الحكمة التي خلقا
 لها كمن حبس قاضي البلد ومنعه أن يقضى حوائج الناس (قوله معدان) أي
 مهيا أن يحسب خلق الله لهما اه (قوله كالماشية في السائمة) أي في كونها معدة
 للأناء وان كان النمو مختلفا فتم والماشية من جهة السمن والدر والنسل ونحو النقد من
 جهة ربح التجارة كما قررره شيخنا قال الشوري وكان الاولى أن يقول كالمسائمة
 في الماشية أو اسقاط في كافي شرح الروض وكما أسقطها في العاملة في ما يأتي وقال
 بعضهم العبارة متلوبة وقوله وبما ذكره علم أي من الاحاديث الط في أو من المتن
 (قوله وانه لا وقص في ذلك) هذا علم من قوله فأكثر (قوله وانه لا زكاة في مادون
 نصاب) هذا علم من التقييد بالعشرين والمائتين وفيه أن مفهوم العدد لا يعمل به
 الا على رأي ضعيف في الاصول وهذا لا يرد الا اذ قلنا انه علم من المتن فان قلنا انه علم
 من قوله في الحديث ليس في أقل الخ أي وليس في مادون الخ لم يرد وقوله وان تم
 في بعض الموازين وجه علم ذلك مما مر ان المتبادر من العشرين والمائتين اليقين (قوله
 ولا في مغشوش الخ) عبارة شرح م ر ولو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها
 ازبد من غش ضربه حرم في ما يظهر لما فيه من التدليس بايهام انه مثل مضروبه وبكره
 لغير الامام ضرب الدراهم والدنانير ولو خالصة لافيه من الاقيات عليه (قوله
 او مغشوشا) خالصه قدرها ويكون منطوقا بالنحاس لانه في الحقيقة انما اعطى
 الزكاة خالصا من خالص والنحاس وقع تطوعا شرح م ر (قوله حفظا للنحاس)
 أي لعدم جواز تبرعه به وقيدته الاسنوي بما اذا كانت مؤنة السبك تنقص عن قيمة
 الغش أي اذا كان ثم سبك لان اخراج الخالص لا يلزم ان يكون بسبك م ر قال سم
 على حجر ومعه أيضا ان لا يوجد خالص من غير المغشوش والاعمين (قوله ولا في سائر
 الجواهر) هذا علم من قوله ذهباً ونضة وفيه ان كلام من الذهب والفضة لقب أي ليس

وروى البخاري في خبر انس
 السابق في زكاة الحيوان
 وفي الرقة ربع العشر والرقة
 والورق الفضة والماء عوض
 من الوار والواقية بضم الهزة
 وتشديد الباء على الاشهر
 أربعون درهما واعتبار الحول
 ووزن مكة رواها أبو داود
 وغيره والمعنى في ذلك ان الذهب
 والفضة معدان للأناء كالماشية
 في السائمة وبما ذكره علم
 ان نصاب الذهب عشرون
 دينار ونصاب الفضة
 مائتا درهم فضة وانه لا وقص
 في ذلك كالمعشرات لا مكان
 التجزى بلا ضرر بخلاف
 الماشية وانه لا زكاة فيما
 دون النصاب وان تم في بعض
 الموازين ولا في مغشوش
 حتى يبلغ خالصه نصابا فيخرج
 زكاته خالصا ومغشوشا
 خالصه قدرها لكن يتعين
 على الولي اخراج الخالص
 حفظا للنحاس ولا في سائر
 الجواهر كالألوان وقوت
 وفيه وزج لعدم ورود الزكاة
 فيها ولانها معدة للاستعمال
 كالماشية العاملة ولا قبل
 الحول

بمشتق والتعب لا مفهوم له الا ان يقال هذا مبني على قول من قال ان له مغزو ما وانه
حجة فتأمل شيخنا (قوله والدائق) الاولى التفرع وقال الشوبري هذا علم مما قبله
فلا حاجة اليه اه وقديقال أتى به ليرتب عليه ما بعده (قوله وخمساحبة) أي
شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال م ر (قوله ومتى زيد على الدرهم
ثلاثة اسباعه) وهي احدى وعشرون حبة وثلاثة اخماس لان تسعة وأربعين
ثلاثة اسباعها واحد وعشرون يبقى حبة وخمسان ثلاثة اسباعها ثلاثة اخماس
يضاف ذلك الى الخمسين وخمسي حبة يحصل اثنان وسبعون ثلاثة اعشارها واحد
وعشرون وثلاثة اخماس شوبري (قوله كان مثقالا) فالثقال اثنان وسبعون
شعيرة ولم يختلف جاهلية ولا اسلاما قال السبكي والدرهم كانت مختلفة ثم ضربت
في زمن عمرو قيل عبد الملك على هذا القدر واجمع المسلمون عليه ويجب ان يعتقد
ان ذلك مراد الشارع صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز ان يجمعوا على خلاف مراده
شوبري (قوله فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل) لانك اذا بسطت العشرة
دراهم حبات وبسطت السبعة مثاقيل حبات وجدت اقدارين متساويين
بيان ذلك ان تضرب العشرة دراهم في ع-د حبات الدرهم فتضرب العشرة
في خمسين وخمسين بخمسمائة واربع حبات وتضرب السبعة مثاقيل في عدد
حبات المثقال فتضرب السبعة في اثنين وسبعين بخمسمائة واربع حبات
فظهرت المساواة اه (قوله بالاشرفي) ومراده بالاشرفي القايتهاي لانه الذي
كان في زمن المؤلف وبه يعلم نصاب ما زاد على وزنه من المعاملة الحادثة الآن
على انه حدث أيضا تغيير في المثقال لا يوافق شيئا مما مر فليتنبه لذلك ثم مر م ر
مع زيادة شوبري قال شيخنا الباسيلي والشريني الموجود الآن ثلاثة ارباع مثقال
فكل شريفيين مثقال ونصف وعليه فكل ثلاثة مثاقيل بأربعة ثم اربعة فجملة
النصاب بها سبعة وعشرون الاربع ا ط ف وقوله الاربع الاولى الاثنا كما يعلم
للمتأمل وانظروا ان المراد به الفندقي كما قال شيخنا العثماني بحثت عن العشرين
مثقالا من الصيارفة وقد رتبها معهم بالدرهم وتحاسبت معهم فوجدناها سبعة
وعشرين فندقيا الاثنا وكان في زمنه بمائة وخمسين نغما والبندقي مثل الفندقي
في أن النصاب به ما ذكر لان وزن كل منهما ثمانية عشر قيراطا لكن البندقي خالص من
الغش وكل واحد منهما ثلاثة ارباع مثقال لان المثقال اربعة وعشرون قيراطا وانقيراط
ثلاث حبات وقال بعضهم والمحجوب الموجود الآن ثلاثة عشر قيراطا ونصف
فالنصاب به خمسة وثلاثون محجوبا ونصف محجوب وثلاثة ارباع قيراط لان فيه غشا

والدرهم ستة دوائق والدائق
سدس درهم وهو ثمان حبات
وخمساحبة فالدرهم خمسون
حبة وخمساحبة ومتى زيد
على الدرهم ثلاثة اسباعه
كان مثقالا ومتى نقص من
المثقال ثلاثة اعشاره كان
درهما فكل عشرة دراهم
سبعة مثاقيل ووزن نصاب
الذهب بالاشرفي خمسة
وعشرون وسبعان وتسع
وقولي فأكثر من زيادتي

والنصاب بالريالات ثمانية وعشرون ريالاً ونصف ونصف سبع على القول بأن
في الريال درهمين نحاساً وإذا كان فيه درهم نحاس يكون النصاب خمسة وعشرون
ريالاً (قوله ولو اختلف الخ) صورة المسئلة ان يكون عنده اناؤه وزنه ألف مثقال
مثلاً ويعلم ان فيه ستمائة من احد الجنسين واربعمائة من الآخر ولم يعلم ان الستمائة
والاربعمائة من أي الجنسين (قوله الاكثر) بالنصب معمول المحذوف كما قدره الشارح
لان كى كما يتوهم لانه يناهيه قوله كلا ويقع الزائد على الواجب تطوعاً والمراد بقوله
زكى الاكثر أي ان زكى عن نفسه فان زكى عن غيره كمن سجد لله تعين التمييز الا في م
(قوله كما مرت الاشارة اليه) أي في زكاة الحيوان في قوله ويحزى نوع عن نوع آخر
أي بخلاف الجنس هذا ما ظهر بعد التوقف زى ع ش (قوله كأن يضع فيه) أي
في الماء الذي جعله في اناء آخر غير المختلط وقوله ألفاً ذهباً أي ألف درهم ذهباً وقوله
ثم ألفاً فضة أي ألف درهم وبالضرورة الماء يرتفع بالفضة أكثر لانها أكبر جرماً
م ر وقوله ثم يضع فيه المخلوط والغرض أن وزنه ألف درهم فبالضرورة يزداد ارتفاع
الماء به على علامة الذهب وينقص عن علامة الفضة ويكون لاحدهما أقرب منه
الى الآخر فإذا ارتفع الماء بالذهب خمسة قراريط وارتفع بالفضة ثمانية فإذا ارتفع
بالمخلوط ستة كان الاكثر منه الذهب وان كان ارتفاعه سبعة كان الاكثر منه
الفضة فتأمل فالفضة الموازنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصف لكن
في كلام ابن المصنف ان جواهر الذهب كجواهر الفضة وثلاثة اسباعه ومن ثم كان
المثقال درهماً وثلاثة أسباع درهم والدرهم سبعة أعشار المثقال كما ذكره
الرشيدى على م ر (قوله فالى أيها الخ) قال في المهمات وأسهل من هذا واضبط
أن يوضع في الماء ستمائة ذهباً واربعمائة فضة ويعلم ارتفاعه ثم يعكس ويعلم
ارتفاعه عليه أيضاً ثم يوضع المشقة فيلحق بالذى وصل اليه زى ولو تعذر التمييز وجب
الخراج مع الاحتياط ولا يؤثر لوجوب الخراج على الفور ويغفر التأخر لوجود
آلة السبيل اذ لم تعد رومونة السبيل ونحوه على المالك ق ل (قوله ويحصل ذلك)
أي التمييز بالنار بسبيل قدر يسير أي من الأتنية المخلوطة بان يكسر جزءاً منها ويجمعه
بالنار وقوله اذا تساوت اجزأه أي من حيث الذهب والفضة سبهاً لا من حيث الثخن
والرقة والحاصل ان له في التمييز ثلاثة طرق كما قررنا شيئاً (قوله ويتركى محرم
كأنية الخ) أي ولا تنظر الى ارتفاع قيمتها بالصنعة بل المعيار الوزن فلو كان وزن الاناء
ماثنتين وقيمتها ثلاثمائة زكى المائتين لان الصنعة محرومة تجب ازالتهما بالكسر فلم تعتبر
ومثل الاناء الحلى المحرم لذاته كالحلخال اتخذ ليس رجل فالعبرة فيه بالوزن لا بالقيمة

(ولو اختلف اناء منهما) بأن
سبكاً معاً وصيغ منهما الاناء
(وجهل) اكثرهما (زكى
كلا) منهما بقرصه (الاكثر)
ان احتاط فاذا كان وزنه
ألفاً من أحدهما ستمائة
ومن الآخر اربعمائة زكى
ستمائة ذهباً وستمائة فضة
ولا يجوز فرض كله ذهباً
لان أحد الجنسين لا يحزى
عن الآخر وان كان أعلا منه
كما مرت الاشارة اليه (أوميز)
بينهما بالنار أو بالماء كان يضع
فيه ألفاً ذهباً ويعلم ارتفاعه
ثم الفضة فضة ويعلم ثم يضع
فيه المخلوط فالى أيهما كان
ارتفاعه أقرب فالأكثر
منه قال في البسيط ويحصل
ذلك بسبيل قدر يسير اذا
تساوت اجزأه (ويتركى)
بما ذكر (محرم) كأنية
(ومكروه) كضبة

بمخلاف ما اذا كان محرما العارض كان صبيغ لا امرأة واستعمله الرجل فالعبرة فيه بالقيمة
شرح الروض وشوهرى ولو قيل يعتبر الاكثر بعد بلوغ الوزن نصا بالكان متبها سمع ش
(قوله كضبة فضة) عبارة سمع على البهجة قوله وكذا المكروه الخ قوة الكلام تدل
على كراهة استعمال اثناء فيه ضبة مكروهة وهي تفيد الكراهة في الجميع
لا في محل الضبة فقط ع ش على م ر (قوله لاحل) بضم أوله وكسره مع كسر اللام
وتشديد الياء واحده حل يفتح الحاء واسكان اللام وقوله مباح يؤخذ من شرح م ر
ان الحل ليس بقيد وان المدار على الاباحة ولو لا اثناء ونص عبارته ولو انشترى اثناء
ليتخذ حيا مباحا فحبسه واضطار الى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره وبقي كذلك حولا
فهل يجب زكاته الاقرب كما قاله الاذرعى لانه معد لا استعمال مباح اه (قوله لامرأة)
أى ليسها أى بالفعل او بالقوة كأن تعددت أنواعه ومنه حل أخذه رجل ليتوجه
م لا امرأة ق ل على التحرير (قوله فلا يزكى) لان زكاة الذهب والفضة تناط
الخ عبارته في شرح التحرير فلا يزكى بناء على ان زكاة الذهب والفضة تجب فيهما
لا استغناء عن الانتفاع بهما لا لجوهرهما وفيه رد على أى حذيفة القائل بوجوب
الزكاة في الحل المباح لجوهره أى ذاته (قوله عن الانتفاع بهما) أى عدم الانتفاع
بهما اقتضى وجوب الزكاة فيهما أى لانه اذا أمسك عشرين دينارا من أول الحول
الى آخره صدق عليه انه لم ينتفع بها في تلك المدة وألحق به الانتفاع المحرم والمكروه
كما مر والانتفاع المباح بهما أسقط وجوب الزكاة فيهما كعوامل الماشية ق ل
على التحرير وقال بعض المحققين قوله عن الانتفاع بهما أى عن الانتفاع المباح
بأن لم يوجد الانتفاع بهما ووجد انتفاع غير مباح بأن كان محرما أو مكروها فلا حاجة
للإلحاق في كلام ق ل وقال شيخنا الشمس ح ف عن الانتفاع بهما أى
الاستعمال في البيع والتمراء فلا يردان المحرم والمكروه بزكى مع الانتفاع به لانه
انتفاع بغير البيع والشراء (قوله لا يجوزهما) لاقتضائه الوجوب في الحل المباح
ق ل (قوله ان قصد اصلاحه) ولو لم يعلم بانكساره الابد عام أو كثر فقد
اصلاحه لا زكاة أيضا لان القصد يبين أنه كان مراده له وبه صرح في الوسيط فلو علم
انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عليه حول وجبت زكاته فان قصد بعده
اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل شرح م ر (قوله بل قصد جعله تبرأ)
التبر هو الذهب والفضة بدون ضرب أى صوغ فعنى كونه يجعله تبرأ أن يزيل
الصنعة التي فيه ويبقيه قطعة ذهب أو فضة (قوله أو كثره) أى بأن اتخذه ليتخره
ولا يستعمله لا في محرم ولا غيره كما لو أخره ليبيعه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق

كضبة فضة صغيرة لزينة حلها
كان أو غيره رد كسر المكروه
من زيادتي (لاحل مباح)
كسوار لامرأة بقيد من زدتهم
بقولي (علمه) المالك (ولم ينو
كثره) فلا يزكى لان زكاة
الذهب والفضة تناط
بالاستغناء عن الانتفاع
بهما لا بجوهرهما اذا غرض
في ذاتهما ولا نه معد لا استعمال
مباح كعوامل الماشية (ولو
انكسر ان قصد اصلاحه)
بقيد زنته بقولي (وأمكن
بلا صوغ) له بأن أمكن بالحام
لبقاء صورته وقصد اصلاحه
فان لم يقصد اصلاحه بل قصد
جعله تبرأ أو دراها أو كثره

أول يقصد شيئاً على ما رجه
في الروضة والشرح الصغير أو
أخرج انكساره إلى صوغ
وجبت زكاته وينتقد حوله
من حين انكساره لأنه غير
مستعمل ولا معد للاستعمال
وأخرج بقول علمه ما لو ورث
أولياً مباحاً ولم يعلمه حتى مضى
بعام وجبت زكاته لأنه لم ينو
امساكه لاستعمال مباح
قاله الرواياتي وذكر عن والده
احتمال وجه فيه إقامة لنية
مورثة مقام نيته وبقول ولم ينو
كثرة ما لو نواه فتجب زكاته أيضاً
(ومما يحرم سوار) بكسر السين
أكثر من غيرها (وخلخال) بفتح
الخاء (لللبس رجل وخشي)
بأن قصد ذلك باتخاذهما فيها
محرمات بالقصد بخلاف
اتخاذهما للباس غيرهما من
امرأة وصبي أو لا عارتهما أو
أجارتهما لمن له استعمالهما
أولاً يقصد شيئاً أو يقصد كثرهما
وإن وجبت الزكاة في الأخيرة
كما علم مما مر (وحرم عليهما
أصبع) من ذهب أو فضة
قاله بطريق الأولى (وحلى
ذهب

في هذه الصورة بين الرجل والمرأة اه ع ش على م ر (قوله أو لم يقصد شيئاً)
قد يشك هل هذا عدم الوجوب في حلى اتخذ بلا قصد كما سيأتي قريباً ويجيب
بأن الكسر هنا المنافي للاستعمال قريبه من التبر وأعطاه حكمه اه سم على
البهجة ع ش على م ر (قوله وأخرج بقول علمه الخ) المناسب تقديمه (قوله
وجبت زكاته) وإن كان الوارث ممن يحل له استعماله ع ش (قوله احتمال وجه)
وهو عدم زكاته (قوله ومما يحرم سوار) أي مما يحرم اتخاذ فقوله للباس متعلق
بمقدار أي اتخذ للباس الخ كما يؤخذ من كلامه اه ومن المحرم ما اتخذ المرأة من تصاوير
الذهب والفضة فتجب فيه الزكاة ومحلها إذا كان على صورة حيوان يعيش بذلك
المهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذها واستعمالها ولكن
ينبغي أن يكون مكروهاً فتجب زكاته كما مر في الضبعة للحاجة شرح م ر ع ش عليه
مع زيادة (قوله وخشي) أي ما لم يتضح بالاثنية فإن اتضح بهما فلا حرمة ولا زكاة
عليه من حين ملكه لتبين أنه أنشئ من حيثئذ (قوله أو أجارتهما) أي ولو بعد قصد
لبسهما على الأرجح من وجهين وإن قصد بالاجارة التجارة إذا حرمة حيثئذ فعلم
أن القصد بتغير من الحرمة للإباحة وعكسه وقوله لمن له استعمالها ولو نال لمن لا زكاة
عليه لكان أولى قل (قوله أو لا يقصد شيئاً) وجه عدم وجوب الزكاة في هذه
أن الزكاة إنما تجب في مال تام والقد غير تام وإنما الحق بالسامى لتهيشه للأخراج
وبالصياغة بطل تهيشه له وقوله وأن وجبت الزكاة في الأخيرة وذلك لأنه صرفه بهيشة
الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدراهم المضروبة شرح م ر (قوله
في الأخيرة) أي مع الحل والصورة الخمسة التي قبلها تحل ولا زكاة وصورة المتن تحرم
مع الزكاة فتأمل (قوله وحرم عليهما أصبع) ولو مقطوعاً وكذا التلنان منه وقضيته
أن المرأة لا يحرم عليها اتخاذ أصبع من ذهب أو فضة وينبغي التحريم زي وح في
وقل وقال البرماوى التقييد بالرجل والخشي لأجل قوله وحلى ذهب الخ فالخاص
بهما المجموع (قوله وحلى ذهب) وكذا حلى فضة وإنما قيد بالذهب لأجل الضمير في قوله
وسن خاتم منه وذكر الحلى بعد ذكر السوار والخلخال من ذكر العام بعد الخاص فلا
يقال أنه مكرمهما وهذا مبني على أن المراد منهما واحد وليس كذلك بل المراد من
الأوليين أنه يحرم اتخاذهما للباس الرجل والخشي وإن لم يلبسا وإن اتخذتهما المرأة
وإن كان غيرهما من باقي الحلى مثلهما في ذلك فلا عبرة بهما بالحلى لكان أعم والمقصود
من قوله وحلى ذهب استعماله له وإن كان متخذ المرأة وهذا لا يستفاد من الأول
فنتم أعاد العامل في قوله وحرم عليهما ما وإن دفع ما يقال إلا خص حذف العامل وعطف

والاصبع على قوله سوار والاولى حذف ذهب من قوله وحلى ذهب وذكره بعده بأن
يقول وسن خاتم من ذهب والقول بأنه أتى به لاجل الضمير في منه لا يظهر لان ذكره
يوهم خلاف المراد كما قررره شيخنا (قوله وسن خاتم منه) ولا فرق في ذلك بين قليله
وكثيره ويفارق ضبة الاناء الصغيرة على رأى الرافعي بأن الخاتم ادوم استعمله من
الاناء كما في شرح م ر والسن هو الشعبة التي يستمسك بها الفص لا الدبلة التي تجعل
في الاصبع فانها من قبيل الحلى فحرم من الذهب وتجوز من الفضة وانما نص على
السن بخصوصه لانه ليس من الحلى فلم يدخل فيه (قوله أحل الذهب والحري لانات
أمتي) يرده عليه الاصبع للمرأة وكذا الاناء من الذهب فانها حرام الا أن يقال هو عام
مخصوص بالذهب الذي يتخذ للزينة الداعية للجماع كالحلى فتأمل (قوله بتثليث الهمة
والميم) وقد نظم بعضهم لغات الائمة والاصبع فقال
بأصبع ثلث مع ميم أئمة * وثلث الهمة أيضا واروا صبوعا
عش (قوله على مقطوعها) هل يخرج به من خلق بالافحوا أئمة كأنف أم لا والتقييد
لأغالب كل محتمل وأهل الاقل أقرب فليحذر شو برى (قوله والائمة لاهما) للجنس
فيشمل ما عدا الاسافل لانها لا تعمل وبذلك تمتنع الكل في الاصبع الا شق قل على
الجلال (قوله والفرق بينها) أي الائمة وبين الاصبع انها تعمل فانه يمكن تحريكها
ولا تكون للزينة بخلاف أصبع اليد الذي من الذهب فلا يمكن تحريكهما
فيكونان مجرد الزينة فلذا حرما ويؤخذ منه عدم جواز أئمة سفلى كالاصبع لما ذكر
وأخذ الاذرى منه ان ماتحت الائمة لو كان أشل امتنعت ويؤخذ منه ان الزائدة اذا
عملت حلت والافلا شرح م ر شو برى بإيضاح وقرر شيخنا مانصه قوله والفرق بينها
أي الثلاثة حيث تجوز من الذهب والفضة للرجل وغيره وبين الاصبع واليد حيث
يتمنعان مطلقا لانها أي الثلاثة تعمل والعمل في السن بالمضغ عليه وفي الانف
بمخالص الكلام وجذب الريح ودفع الموام وفي الائمة بالقبض على شيء بواسطة بقية
الاصبع بخلافهما أي اليد والاصبع لا يعملان شيئا لعدم انقباضهما بل يكونان قطعة
واقفة اه (قوله كما مر) أنظر أي فائدة لأعاده مع علمه من المتن (قوله وخاتم فضة)
فيجوز بل يسن لبسه وكونه في خنصر اليمين أفضل وله الختم به لو نقش عليه اسمه مثلا
ولا كراهة في نقشه بذكر الله تعالى وغيره ويسن جعل قصه داخل الكف والعبرة
في قدره وعدده ومحل بهادة امثاله في الفقيه الخنصر وحده وفي العاصي نحو الالهام
معه قال ح ل وفي كلام شيخنا لو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة أو المرأة خلاخيل كثيرة
لبس الواحد منها بعد الواحد جاز والجميع في حكم الحلى المباح انتهى وخرج به الختم
زيادتي (و) يحل

وسن خاتم منه) أي من الذهب
قال صلى الله عليه وسلم أحل
الذهب والحري لانات أمتي
وحرم على ذكورها صححه
الترمذي وأحق بالذكور
الحناني احتياطا (لأنه
وأئمة) بتثليث الهمة والميم
(وسن) أي لا يحرم اتخاذها
من ذهب على مقطوعها وان
أمكن اتخاذها من الفضة
الجماعة لذلك بالاولى لانه
لا يصدأ غالبا ولا يفسد المنبت
وان عرفجة بن أسعد قطع
انه يوم السكالب بضم الكاف
اسم لما كانت الوقعة عنده
في الجاهلية فاتخذ انفا من ورق
فأنتن عليه فأمره النبي صلى
الله عليه وسلم فاتخذ انفا من
ذهب رواه الترمذي وحسنه
وابن حبان وصححه وقيس
بالأنف السن وان تعددت
والائمة ولو لكل أصبع والفرق
بينها وبين الاصبع واليد انها
تعمل بخلافهما فلا يجوز
اتخاذهما من ذهب ولا فضة
كما مر (وخاتم فضة) لانه صلى
الله عليه وسلم اتخذ خاتما من
فضة رواه الشيخان وذكر
حكم الخنثى فيما ذكر من
زيادتي (و) يحل

فيحرم وكان نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم محمد سطر أسفل ورسول سطر أوسط والله
 سطر أعلا كما ذكره قل وفي المواهب وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر
 ورسول سطر والله سطر وظاهره أنه كان على هذا الترتيب لكن لم تكن كتابته على
 الترتيب العادي فان ضرورة الاحتياج الى أن يختم به يقتضي أن تكون الأحرف
 المنقوشة مقلوبة ليخرج الختم مستويا وأما قول بعض الشيوخ ان كتابته كانت من
 أسفل الى فوق يعني الجلالة أعلى الأسطر الثلاثة ومحمد أسفلها وأنه يقرأ من أسفلها
 فلم أر التصريح بذلك في شيء من الأحاديث بل رواية الاسماعيلي يخالف ظاهرها
 ذلك فانه قال محمد سطر والثاني رسول والسطر الثالث الله فلا يقبل دعوى الاسنوي
 خصوصاً مع قوله في حفظي فلم يتقله فضلاً عن كونه رواية وان تبعه ابن رجب حيث
 قال ما لفظه ورد ان أول الأسطر كان الله ثم الثاني رسول ثم الثالث محمد اه فعليه
 بيان قوله ورد وتأيد ابن جماعة بذلك بأنه أليق بكمال أدبه رد بأن الائق اتباع
 التنزيل وهو فيه محمد رسول الله والتقديم اللفظي أقوى من الخطأ اه وقوله ليخرج
 الختم مستويا قال بعضهم قد يقال هذا تعويل على العادة وأحواله صلى الله عليه
 وسلم خارجة عن طوره بل ذكر بعضهم ان كتابته كانت مستقيمة وكانت تطالع
 مستقيمة اه بحروفه وكان نقش خاتم أبي بكر الصديق رضي الله عنه نعم القادر الله
 وكان نقش خاتم سيدنا عمر رضي الله عنه كفي بالموت واعظا يا عمر وكان نقش خاتم
 سيدنا عثمان رضي الله عنه آمنت بالله مخلصا وكان نقش خاتم سيدنا علي رضي الله
 عنه الملك الله وكان نقش خاتم أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه الحمد لله كما ذكره
 بعض الفضلاء (قوله ولرجل منها حلية ألحرب) ومع ذلك تجب الزكاة فيما جعله
 حلية اذ لا يلزم من الحل عدم وجوب الزكاة كما تقدم فيها اذا اتخذ الرجل الحل لكثرته
 شوبري وظاهر كلامهم عدم الفرق في تحلية ألحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك
 اذ هو بسبيل من ان يجاهد ووجه انها تسمى ألحرب وان كانت عند من لا يجارب
 ولان اغاظة الكفار ولو عماداً رتاحة مطلقاً كما في شرح م ر والتحلية جعل عين
 النقد في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالحزء منها ولا كان فصلها مع عدم
 ذهاب شيء من عينها فارقت التسمية السابقة أول الكتاب انه حرام كما في ابن حجر
 وأدخل الشارح فيها الخف وكذا صنع م ر وأدخل فيها أيضاً المنطقة فلعل المراد بآلة
 الحرب ما ينتفع به المحارب في الحرب من ملابسات بدنه (قوله واطراف سهام) أي
 ودروع ومنطقة بكسر الميم ما يشد به الوسط وترس وسكين الحرب اما سكين المهنة
 أو القلم فتعزم على الرجل وغيره تحليتها كما يحرم عليهم ما تحلية الدواة والمرآة شرح م ر

(الرجل منها) أي من القصة
 (حلية) أي تحلية (ألحرب)
 (بلاسرف) فيها (كسيف)
 (وربح) وخف واطراف سهام
 لأنها

تخيظ الكفار أمانع السرف فيه اقصرم (٧٤٩) لما فيه من زيادة الخيلاء (لا) حلية (مالا يلبسه كسرج ونجام) وركاب لالة

غير ملبوس له كالانية وخرج
بالفضة الذهب فلا يحمل منه
لمن ذكر شي من ذلك لما فيه
من زيادة الخيلاء وبالرجل
في الثانية المرأة والخشي فلا
يحمل لها شيء من ذلك لما
فيه من التشبيه بالرجال وهو
حرام على المرأة كعكسه وان
جازها المحاربة باله الحرب في
الجملة والحق بها الخشي
احتياطاً ونماهر من حل تحلية
ما ذكر أو تحريره حل استعماله
أو تحريره محلاً سكن ان تعينت
الحرب على المرأة والخشي ولم
يجدا غيره حل استعماله (ولا امرأة)
في غير له الحرب (لبس) أنواع
(حايهما) أي الذهب والفضة
كطوق وخاتم وسوار ونعل
وكقلادة من دراهم ودنانير
معزاة قطعاً ومثقوبة على
الأصم في المجموع لدخولها في
اسم الحلي ورتبه تصحيح الرقي
تحريرها وان تبعه في الروضة
وقد يقال بكراتها خروجها
من الخلاف فعملي التحريم
والكرامة تحجب كاتها وعلى
الاباحة لا تحجب وان زعم
الاسنوي انها تحجب (وما نسج
بهما) من الثياب كالحلي لان
ذلك من جنسه (لان بالغت

وقوله أو المقلبة أي أو سكين المغلة وهي المقشط والمقلبة بكسر الميم وعاء الاقلام ع ش
(قوله تغيط) بفتح أوله بابها ع قال تعالى ليغيظ بهم الكفار (قوله وركاب) وكذا
الليب وأطراف سيور وبرة بعير ما البغال والحمير فلا يجوز تحلية ما يتعلق بها لانها
لا تصلح للقتال اه برماوى (قوله لانه غير ملبوس) فيه دليل الشئ بنفسه كانه
قال لا يحمل غير الملبوس لانه غير ملبوس وأجيب بأنه أتى بهذا توطئة للقياس الذي
بعده وهو قوله كالانية فهو جامع للقياس كما قرره شيخنا الحنفى (قوله وخرج بالفضة)
أي المذكورة مما يحافى قوله وخاتم فضة وكناية في قوله ولرجل منها الخ وقوله ان ذكر
أي الرجل والخشي وقوله من ذلك أي التضم والتعليق وقوله وبالرجل في الثانية هي
قوله ولرجل حلية له حرب والاولى قوله وخاتم فضة قوله وان جازها المحاربة باله الحرب
أي المحلات لاجل قوله في الجملة وهي ما اذا تعينت كأن دخل الكفار دارنا ولا قبوز
لها المحاربة بنير المحلات وان لم تعين تأمل (قوله حل استعماله) وهل يجب فيه
الركاة ويظهر نعم كالأخذ الرجل آنية الذهب والفضة لحاجة فانه يجوز استعمالها
مع وجوب الركاة ادلائنا في ثم رأيت في شرح شيخنا ما يقتضى ذلك شوبرى (قوله
وكقلادة) القلادة كناية عن دنانير كثيرة أو فضة كثيرة تنظم في خيط وتوضع في رقبة
المرأة والمعزاة هي التي يميل لها عيون ينظم فيها سواء كانت العيون منها أو من غيرها
ولو من حري كما قاله الحاي وقيد به بعضهم بكون العيون منها أو من نحو حاس وهو المعتمد
فما في حل ضعيف (قوله ومثقوبة على الأصم) المعتمدان المثقوبة تحجب فيها
الركاة مع حرمتها ومنها ما يقع من أن المرأة تعلق على رأسها أو رقبة فضة أو ذهباً
مثقوبين من غير عرى فهذا حرام وتحجب فيه الركاة كما قرره شيخنا قال م في شرحه
ولو تقلدت دراهم أو دنانير مثقوبة بأن جعلتها في قلادتها ز كنها بناء على تحريرها وهو
المعتمد وما في المجموع من حلها محمول على المعزاة وهي التي جعل لها عرى فانها
لا ركاة فيها لانها صرفت بذلك عن جهة المقدالى جهة أخرى بخلافها في غيرها اه
(قوله ورتبه) أي بالتعليل (قوله وان زعم الاسنوي الخ) ظاهره انه مبنى على الاباحة
وحينئذ تعبيره بالزعم ظاهر (قوله وما نسج بهما من الثياب) خرج القروش كالسجادة
المسوجة بها اقصرم لانها لا تدب ولجماع كالملبوس م ر (قوله لان بالغت في سرف)
المعتمد أن أصل السرف محرم عليهم كالمبالغة فيه كما في شرح م ر والسرف
ان تغله على مقدار لا يعد مثلاً زينة كما أشعر به قوله بل تنفر منه النفس وعليه فلا
فرق بين الفقراء والأغنياء ع ش على م ر (قوله المحرك للشهوة) يؤخذ من هذا
اباحة ما اتخذ النساء في زمننا من عصابات الذهب والتراكيب وان كثر ذهبها

في سرف) في شيء من ذلك كالحلخال وزنه ١٨٨ يحل مائة مثقال فلا يحمل لها لان مقتضى الاباحة الحلي لها
الترين للرجال المحرك للشهوة الداعي لكثرة النسل ولا زينة في مثل ذلك بل تنفر منه النفس لاستبشاعه فان
أسرفت بالمال الغلة لم يحرم كانه يكره

اذا النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة والمراد بالترا كيب هي التي تفعل بالصوغ
وتجعل على العصاب وأما ما يقع لتساق الأرياف من الفضة المثقوبة أو الذهب المخيطة
على القماش فحرام وإن قل كالدراهم المثقوبة المجهولة في القلادة كما مروى في ذلك
أيضا حرم ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على رأس الأولاد الصغار
عش على م (قوله فحب فيه) أي جميعه فيما يظهر لا في القدر الزائد اه شرح م
شوبري (قوله لم يحرم) قد علمت أن المعتمد التحريم (قوله وكالمراة الطفل) المراد به
غير البالغ ومثله المجنون وقوله لكن لا يقيد بغير الحرب أي كما قيدت المرأة به في قوله
ولا مراة بغير الحرب بل يجوز له استعمال كليهما ولو في الحرب انتهى (قوله
وخرج بالمراة) أي في قوله ولا مراة ليس كليهما وقوله على ما رأى في قوله وحلى ذهب
أي على الوجه الذي مروى أن المدار على القصد أي قصد اتخاذ الحلى لا لبس وإن لم يلبس
فلا لبس ليس يقيد وقال بعضهم قوله على ما رأى من أنه يستثنى الأنف وما بعده وهذا
أولى من قول من قال إن الذي مروى أن المدار على القصد لأن الموجود هنا تحريم
اللبس (قوله تحلية) محفف وعلاقته المنقولة عنه وألحق الزركشي اللوح الذي
يكتب فيه القرآن بالمحفف وما حرم مسه وحمله من كتب التفسير كذلك حل وأما
تحلية الكتب فلا يجوز على المشهور سواء في ذلك صك كتب الأحاديث وغيرها كما
في الذخائر ولو حل المسجد والمكة أو قناديلها بذهب أو فضة حرم أن حصل من
التحلية شيء بالعرض على النار شرح م ر تنبيه يؤخذ من تعبيرهم بالتحلية المارة بالفرق
بينها وبين التثوية حرمة التثوية هنا بذهب أو فضة مطلقا لما فيه من أضاعة المال
فإن قلت العلة الأكرام وهو حاصل بكل قلت لكنه في التحلية لم يخلفه محذور بخلافه
في التثوية لما فيه من أضاعة المال وإن حصل منه شيء فإن قلت يؤيد الإطلاق قول
الغزالي من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن قلت يفرق بأنه يغتفر في أكرام حروف
القرآن ما لا يغتفر في نحو ورقة وجلده على أنه لا يمكن أكرامها إلا بذلك فكان مضطرا
إليه فيه بخلافه في غيرها يمكن أكرامه بالتحلية فلم يخرج للتثوية فيه رأسا ابن حجر
شوبري وحاصل ذلك كله أن تحلية المحفف بالفضة جائزة مطلقا أي للمرأة وغيرها
وبالذهب جائزة للمرأة دون غيرها وتثويته بها حرام مطلقا أي للمرأة وغيرها وسواء
حصل منه شيء بالعرض على النار أم لا وهذا بالنسبة إلى أصل الفعل أما بالنظر
إلا استمراره فان حصل منه شيء بالعرض على النار حرم والا فلا وكتابتها بها جائزة مطلقا
أيضا هذا ما تحرر شيخنا ح (قوله من كتب القرآن) أي من رجل أو امرأة ولو لرجل
فلا يحرم استعماله حل (قوله فان صدى) بابه تعب (قوله بحيث لا يبين) أي وكان

فحب فيه الزكاة وفارق ما مر
في آلة الحرب حيث لم تغتفر
فيه عدم المبالغة بأن الأصل
في الذهب والفضة حلها للمرأة
بخلافها لغيرها فاعتفرت لها قليل
السرف وكالمراة الطفل في ذلك
لكن لا يقيد بغير آلة الحرب
فما يظهر وخرج بالمراة الرجل
واختنى فيحرم عليهما اللبس
حلى الذهب والفضة على ما مر
وكذا ما فسح بهما إلا أن
فاجأتهما الحرب ولم يجد غيرها
وتعينت على الخنثى (ولسكل)
من المرأة وغيرها (تحلية
محفف بفضة) أكرامه (ولها)
دون غيرها تحليته (بذهب)
لعموم خبر أحل الذهب
والحرير لآفات أمتي وحرم
على ذكورها وفي فتاوى
الغزالي من كتب القرآن
الذهب فقد أحسن ولا زكاة
عليه تنبيه قال في المجموع تقلا
عن جمع وحيث حرمنا الذهب
المراد به إذا لم يصداق أن صدا
يحيث لا يبين

الصداء يحصل منه شيء بالعرض على النار كافي شرح م ر وبين بفتح الياء وكسر
الباء وسكون الياء أي لا يظهر وهذا فيما إذا كان الصدا من الفحاس والآلاف صداء
الحاصل من مجرد الوسخ لا يحصل منه شيء بالعرض على النار ع ش (قوله لم يحرم)
ولا زكاة فيه لأنه صار معدا لاستعمال مباح ع ش على م ر والله أعلم
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

أي مال التجارة قدم المعدن لتبوت في محله وهو بفتح الدال وكسر هاء اسم للمحل ولما يخرج
منه من معدن يعني أقام قال م ر سمي بذلك لمعدونه أي أقامته بمعنى تبوته ومنه جنات
عدن أي أقامة وقيل الأقل للأول والثاني للثاني وجمع معه الركاز لما شاركته له
في عدم الحول وهو من ركز بمعنى خفي قال تعالى أو تسمع لهم ركزا أي صوتا خفيا
حل أو بمعنى غرز لانه مغروز في الأرض وجمع معهما التجارة لاعتبارهما بائنا الحول
فقط لا يجمع بينهما فكأنهما لا حول لهما وأخرها عن النقد لقلتها ولا نهارا لجمعته اليه
قل على الجلال وعجوبة شرح م ر بدأ بالمعدن أولا ثم بالركاز لقوة الأول ثم كنه
في أرضه وعقمها للباب المار لانه من النقد بن وعقب ذلك بالتجارة لتقوية ما هما
(قوله من أهل الزكاة ولو صيدا) أي لا مكاتب وذمي وعبد ولكل أحد نذير يمنع الذي
منه يدارنا وما أخذ العبد فلسيده فعليه زكاته والمبعض بينهما أولاد في التوبة قل
(قوله نصاب ذهب) يعلم من كلامه ألا في أن كون المستخرج نصابا ليس قيد بابل المدار
على كونه المستخرج بل على نصابه نفسه أو بضمه إلى غيره من الذي ملكه من غير
المعدن فان قوله ألا في ويضم نائبا للملكه صريح في ذلك (قوله من معدن)
أي من غير دار الحرب لان المأخوذ منها غنيمه لا أخذ قل (قوله موات أو ملك له)
كذا اقتصر وأعليه وقضيته انه لو كان من أرض موقوفة عليه أو على جهة عامة أو من
أرض نحو مسجد ورباط لا تجب زكاته ولا يملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد والذي
يظهر في ذلك انه ان أمكن حدوثه في الأرض وقال أهل الخبرة انه حدث بعد الوقفية
أو المسجدية ملكه الموقوف عليه كربع الوقف ونحو المسجد ولزم مالكه المعين
زكاته أو قبلها فلا زكاة فيه لانه من عين الوقف وان ترد واف كذلك ابن حجر وزي
(قوله كافي الترجمة) ففي منيعه شبه استخدام وهو أن يذ كر اللفظ أولا بمعنى ويذ كر
نائبا بمعنى آخر (قوله لزمه ربع عشره) ولا تجب عليه في المدة المباشرة ان وجده
في ملكه لعدم تحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لاحتمال أن يكون الموجود
مما يخلق شيئا فشيئا والاصل عدم وجوبها شرح م ر (قوله خبر وفي الرقة ربع العشر)
قدمه على خبر الحاصصكم لانه أنص على بعض أفراد المذعي وهو الفضة وان كان خبر

لم يحرم
(باب زكاة المعدن)
والركاز والتجارة من استخراج
من أهل الزكاة (نصاب ذهب
أوقية) فأكثر من معدن
أي مكان خالقه الله فيه موات
أو ملك له وسعي به المستخرج
أي كافي الترجمة (لزمه
ربع عشره) خبر وفي الرقة
ربع العشر ونحو الحاصصكم
في منيعه انه صلى الله عليه
وسلم أخذ من المعادن

الحاكم عام في ما في الذهب الا ان عموم المعادن يشمل ما لا تجب فيه الزكاة من الجواهر
كما قاله الاطفيحي وايضا ليس فيه قدر الواجب وقال بعضهم انه مقبس على الفضة
في ذلك وعبارته م ر بعد قوله ربع عشر لعموم الادلة السابقة (قوله القبلية) بقاف
وباء موحدة مفتوحة بين ناحيتين من الفرع والفرع بضم الفاء واسكان الراء قريبة بين
هكاه والمدينة قريبة من ساحل البحر ذات نخل وزرع على نحو اربع مراحل من المدينة
زي ونقل عن المصباح ايضا انها بكسر القاف وسكون الباء (قوله لا يحتمل
المواساة) أي الاحسان (قوله كما في سائر الاموال الزكوية) أي التي تعلقت الزكاة
بعينها كالمواشي والنقد وليس المراد التي وجبت زكاتها بالفعل بدار (قوله ويضم
الخ) الضمير المستتر فيه يعود على من في قوله من استخرج الخ انتهى (قوله ان اتحاد
معدن) عبارة شرح م ر ان اتحاد معدن أي المخرج بأن كان جنسا واحدا كما ذكره
الشويزي ثم قال م ر ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه اه ومنه يعلم ان الاتحاد
في كل من المستخرج والمستخرج منه شرط وان كان معنى الاتحاد في المستخرج غير
معناه في المكان ويمكن أن يكون مراد المتز بقوله معدن ما يشبهها تأمل وكذا تشترط
هذه الشروط في الركار كما في الشويزي (قوله واتصل عمل) ولا يشترط في الضم
اقبال النيل على الجدي لان الغالب عدم حصوله متصلا (قوله أو قطعه) أي أولم
يتصل السكن قطعه الخ (قوله وسفر) أي لغير تنزاه اما اذا كان لتزده فيقطعه برماوى
(قوله واصلاح آلة) أي وهرب أجبر م ر (قوله وان طال الزمن) أي زم قطعه
عرفا لعدم اعراضه عن العمل وليكونه عازما على العود بعد زوال عذره شرح م ر (قوله
أوزال الاول عن ملكه) أي فلا يشترط اضم بعض نيله لبعض بقاء الاول في ملكه
كان زال ملكه عنه بخو بيع بل بالتلف فيضم الثاني وان شئت لما تاف ويخرج
زكاة الجميع ان كمل النصاب فان زال ملكه عن الاول بالبيع أو الهبة كان كان
كلما أخرج شيئا بعه أو وهبه الى أن أخرج نصابا تبين بطلان نحو البيع في قدر
الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف رتعد رده قيا ساعلى ما ذكره هجر في زكاة
التاب من انه لو حصل له من زرع دون نصاب حل له التصرف فيه بيع أو نحوه وان
ظن حصول تمام النصاب بمأزره أو سيزرعه ويتعد حصاده مع الاول في عام فاذا
تم الاصاب بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعد
رده لانه بان لزوم الزكاة فيه فها هنا أولى ع ش على م ر (قوله أو قطع العمل بلا عذر)
هذا محترز القيد الثاني المرتد بين الامرين فيكون مفهوما شيئا واحدا اه شيئا
(قوله وان قصر الزمن) لا اعراض عنه نعم يتسامح بما اعتيدا لاستراحة فيه من مثل

القبليّة الصدقة (حالا فلا
يعتبر الخول لانه انما يعتبر التمكن
من تنمية المال واستخراج
من معدن نماء في نفسه واعتبر
النصاب لان مادونه لا يحتمل
المواساة كما في سائر الاموال
الزكوية (ويضم بعض نيله
بعض ان اتحاد معدن واتصل
عمل أو قطعه بعذر) كمرض
وسفر واصلاح آلة وان طال
الزمن عرفا أوزال الاول عن
ملكه وقولي ان اتحاد معدن
من زيادتي (والا) بان تعدد
المعدن أو قطع العمل بلا عذر

(فلا يضم) نيلا (أول لثان في أكمال نصاب) وان قصر الزمن لعدم الاتحاد في الأول ولا عراضه في الثاني (ويضم ثانيا لما ملكه) من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به * (٧٥٣) * ولون غير المعدن كالث في اكماله فان كل به النصاب ذكرى

الثاني فلواستخرج تسعة عشر
مثملا بالأول ومثقالا بالثاني
فلاركاة في التسعة عشر وتجب
في المثقال كما يجب فيه لو كان
مالا كالتسعة عشر من غير
المعدن وخرج بالذهب والفضة
غيرهما كالحديد والحاس
وياقوت وكل فلاركاة فيه
وبقولي لثان غيره مما يملكه
فيضم اليه نظير ما مر ووقت
وجوب اخراج زكاة المعدن
عقب تخليصه وتنقيته وهو وثقة
ذلك على المالك وتعبيرى بما
ملكه أعم من تعبيره بالأول
(وهو ركاز) بمعنى مركز
ككتاب بمعنى مكتوب (من
ذلك) أى من نصاب ذهب
أو فضة فأكثر ولو يضمه الى
مملكته مما مر (خمس) دواء
انشجان وفارق وجوب
د بع الذهب في المعدن بعدم
المؤنة أو خفتها (حالا) فلا يعتبر
الحول لما مر في المعدن (يصرف)
أى الخمس (كمعدن) أى
كزكاته (مصروف الزكاة)
لانه حق واجب في الاستفادة
من الارض فأشبهه الواجب
في الثمار والزروع وقولي كمعدن
من زيادتي (وهو) أى الركاز
(دفيز) هو أولى من قوله
موجود (جاهلي

ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتسامح بأكثر منه كما له المحب لطبرى وهو
مقتضى التعليل شرح م ر (قوله فلا يضم نيلا) أول لثان في اكمال نصاب أى لاجل
أن تركى الجميع وان ضم اليه ليركى الثاني فقط كما صرح به الاصل ويفهم من قوله
ويضم ثانيا لما ملكه لان مملكته شامل النيل الأول اذا كان باقيا ومعلوم انه
يلزم من ضم الثاني للأول ضم الأول لثاني اه ا ط ف زيادة (قوله يقوم به) أى
بذلك المستخرج كذا اشترى عرض التجارة بفضة والذي استخرجه فضة لا عكسه كان
اشترى عرض التجارة بفضة والمستخرج ذهب اه برماوى (قوله تركى الثاني) أى
فقط وينعقد حول الكل من حيث ذوقوله فلا تركى في التسعة عشر أى ما لم يكن مالا
بقية النصاب من غير الثاني وقوله كما يجب فيه أى فقط وينعقد حول العشرين من
حيث ذوقوله عبارة شرح م ر وينعقد حول العشرين من وقت تمامها اه (قوله وتجب
في المثقال كما يجب فيه الخ) أى حالان هما (قوله غيره مما يملكه) فلواستخرج تسعة
عشر مثقالا بالأول وكان في ملكه مثقال وحت زكاة التسعة عشر فقط ويستأنف
حول العشرين من حين الاستخراج اه شيئا (قوله ووقت وجوب اخراج زكاة
المعدن) عبارة ابن حجر ووقت وجوبه وقت حضور النيل في بدء وقت الاخراج بعد
التخلص والتنقية فلونلف بعضه قبل التمكن من الاخراج سقط قسطه وجوب قسط
ما بقى (قوله أعم من تعبيره بالأول) بر د على ادعاء المعلوم ان الاصل لم يقتصر على
الأول بل قال كما يضم الى مملكته بغير المعدن تأمل (قوله من نصاب ذهب
أو فضة) أى وان لم يكن مضر وباشرح م ر (قوله دواء الشيطان) أى روى الشيطان
على وجوب الخمس في الركاز (قوله مصرف الزكاة) وقيل ان الركاز يصرف لاهل
الخمس لانه مال جاهلي حصل الظفر به من غير ايجاف خيل ولا ركاب فكان كالف
ومصرف بكسر الراء اسم لعل الصرف وهو المراد هنا وبالفتح مصدر اه برماوى (قوله
أولى من قوله موجود) لانه لا بد ان يكون مدفونا ابتداء ولو أظهر فهو سبيل بخلاف
ما لم يدفن فانه لا يكون ركازا كافي ح ل بل يكون لقطة لا حمال انه ان شخص
ثم ضاع منه وحمله ما لم يعلم انه أظهر فهو سبيل والا فيكون ركازا اه (قوله جاهلي) أى
دوين الجاهلية وهم من قبل الاسلام أى بعثته صلى الله عليه وسلم اه جرويعتبر
في كونه ركازا أن لا يعلم أن ماله بملكه بلفته الدعوة وعائدوا لافهوفى كمال المجموع
عن جمع وأمره وقضيته ان دفين من أدرك الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز شرح م ر وشمل
تعريف الجاهلية ما اذا دقنه أحد من قوم موسى أو عيسى مثلا قبل فسح دنهم
وفي كلام الأذرى انه ليس بركاز رانه لو رثه ان علموا والافهوفى مال ضائع فليراجع

فان وجدته من هاهنا للزكاة
(بموات أو ملك أحياء زكاة)
وفي معنى الموات القلاع والقبور
الجاهلية (أو وجد بمسجد أو
شارع أو وجد) دفين (إسلامي)
بأن وجد عليه شيء من القرآن
أو اسم ملك من ملوك الإسلام
(وعلم مالكة) في الثلاثة
(فله) فيجب رده عليه وذکر
هذا في وجدته بمسجد أو شارع
من زيادتي (أو جهل) أي
المالك في الثلاثة (فلقطة)
يعرفه الواحد سنة ثم له أن
يملكه إن لم يظفر مالكة
(كما) يكون لقطة (لوجهل
حال الدفين) أي لم يعرف أنه
جاهلي أو إسلامي بأن كان مما
يضر به مثله في الجاهلية
والإسلام أو مما لا أثر عليه
كالتبر والحلي (أو) وجد (ملك
شخص فله) أي للشخص (أن
أدعاه) بأخذ بلايين كأمثلة
الدار (والأ) أي وإن لم يدعه
(فلن ملك منه وهكذا) حتى
ينتهي الأمر (إلى المحي)
فلا أرض فيكون له وإن لم يدعه
لأنه بالأحياء ملك ما في الأرض
وبالبيع لم يزل ملكه عنه
فانه مدفون منقول فانه كان
المحي أو من تلقى الملك عنه

أه رشيدى (قوله فان وجدته) بناء للفاعل وبني ما بعده للمفعول ووجهه ظاهر وهو
أن حكم الأرض من وجوب الزكاة متعلق بمن هاهنا لها فخص به بخلاف ما بعده وهو
ظاهر فله دره شورى (قوله زكاة) هذا جواب الشرط وظاهره أنه في هاتين يملكه
وأن علم مالكة بدليل إطلاقه هنا وتفصيله فيما بعده حرر وانظر ما الفرق بين الموات
والمسجد تأمل (قوله وفي معنى الموات القلاع الخ) وفي معناه أيضا خرابات الجاهلية
شرح م (قوله أو وجد بمسجد) أي وإن اختص بطائفة محصورة فان نفوه عرض
على الواقف وهكذا إلى المحي برماوى فان قلت لم أعاد لفظ وجد وهلا كتنى بالسابق
وعطف أو بمسجد الخ إليه قلت لما خالف حكم السابق كان كالاستقلال فأعاد ما ذكر
أشار لذلك فان قلت ما بعده موافق له في الحكم فهلا عطفه عليه بدون أعادته قلت
هو مبني له في الحقيقة وإن واقع في الحكم لأن الأول من أفراد الجاهلي وهذا
إسلامي شورى (قوله وشارع) أي أو طريق فأعذر برماوى (قوله في الثلاثة)
وجهه في المسجد والشارع أن اليد عليه للمسلمين وقد جهل مالكة ولأن الظاهر أنه
لمسلم أو ذمى ولا يعمل ثلث لهم ما يغير بدل قهر اشرح م (قوله أو وجد بملك شخص)
أي ولو باقطاع الإمام أو موقوف بيده وإن وجد في ملك حربي في دار الحرب فهو حكم
النفي إلا أن دخل دارهم بأمانهم فترد على مالكة وجوباً وإن أخذ قهراً فهو غنيمته أه
برماوى (قوله إن ادعاه أو سكت) كما في الشورى وضعفه وعجالة ع ش (قوله
إن ادعاه) أي فلا يكتفى بالسكوت م وهو المعتمد (قوله بلايين) ما لم يدعه الواحد
له والأقرب أنه من اليمين شورى م (قوله وإن لم يدعه) بل ولو نفاه حل وزى
خلافاً لم في النفي وإلى ما قاله الحلبي والزيادة يشير تعطيل الشارح بقوله لأنه بالأحياء
الخ قال الشيخ قوله وإن نفاه فيه نظر والوجه خلافه أدليس وجوده عند الأحياء
قطعي أو حينئذ إن نفاه هو وأورثه حفظ فان أيس من مالكة لم يمت المال شورى
وقال ع ش على م الأقرب كلام الزيادة واعتمده شيخنا في وعجالة سم قوله
وإن لم يدعه ما لم ينفعه فالشرط فيما قبل المحي أن يدعيه وفي المحي أ لا ينفيه م (قوله
لم يزل ملكه عنه) أي فيخرج خمسة الذي لزمه يوم ملكه وزكاة باقيه للسنين الماضية
ابن حجر وم رأى يركيه ببقية السنين زكاة المقدوهى ربع العشر بخلاف المعدن
لا يركيه الأمرة واحدة لاحتمال أنه نبت في هذا العام فقط والركاز لا يتأق في
هذا الاحتمال لأنه مدفون شيخنا (قوله وأباه بعضهم) قضيته أنه لاحق له وبدل
على أن المحي لو نفاه لا شيء له وانظر لو عاد ادعاه شورى وقد يفرق بين المحي ووارثه
فلا دلالة فيه على أن النفي يمنع كونه للمحي (قوله ما ذكر) أي من أنه لمن تلقى الملك منه

ميتا فورثته فاثمون مقامه فان قال بعضهم هو لورثنا وأباه بعضهم سلم نصيب الذي إليه وسلك
بالباقى ما ذكره فان أيس من مالكة

وهكذا الى الهبي وظاهر ان هذا اذا لم يكن وارث الهبي والا فيكون له وان بقيه على ما قاله حل وغيره في الهبي (قوله تصدق) أي صرفه في المصارف الشرعية شو يرى فلا يستكمل بقول المجموع فان ايس من مال كنه مكان بيت المال كسائر الاموال الضائعة (قوله أو من هو في يده) ظاهره التخيير بينهما ولو قيل اذا كان الامام جائرا يصرفه هو لمن يستحقه لم يكن بعيدا ويعلن ان أو في كلامه للتدوين أي فيصرفه من هو في يده ان كان الامام جائرا فتفيد ذلك وبعبارة قل قل صرفه في وجوه الصدقة عن مال كنه ويثاب على ذلك خصوص ما ان علم ان دفعه للامام تصيب له لظنه انتمى قال بعضهم ويجوز لواحد ان يكون منه نفسه ومن يلزمه مؤنته حيث كان من يستحق في بيت المال (قوله ولما دفتته) انظر موقعه وهل ذكره متعين والاخلال به مضر شو يرى وقال بعضهم انه ايس بقيد (قوله حلف ذواليد) أي وهو المشتري أو المالك كثرى أو المستعير بدليل قول الشارح ولو وقع التنازع الخ (قوله من المدعين) أي في كل صورة من الثلاث فهو مني لاجمع كما قررره شيخنا (قوله يصدق الخ) أشار به الى ان قوله ان أمكن قيد لهذا المقدر (قوله سلم له) أي للذكي ومن المشتري أو المالك كثرى أو المستعير وكذا الضمير في يده وقوله حصول الكثر في يده أي سلم له وضع يده عليه ويده متأنرة فتسحق يد المالك (قوله والواجب فيما ملكه بمعاوضة الخ) يؤخذ من المتن ستة شروط الاول ان يملك بمعاوضة الثاني أن يكون بنية التجارة الثالث أن لا ينوي القنية الرابع الحصول الخامس أن يبلغ نصابا آخر الحصول السادس أن لا ينخر بمليقوم به وهو دون نصاب قررره شيخنا ح ف (قوله بنية تجارة) أي واقعة ولو في مجلس العقد فاذا اشترى عرضا للتجارة لا بد من نيتها وهكذا الى أن يفرغ رأس مال التجارة وابتداء الحصول من أول الشراء وقوله وان لم يجددها في كل تصرف أي بدشرائه بجميع رأس مال التجارة لا سحاب حكم التجارة عليه حل وينبغي أن لا تسترط مقارنتها بجميع العقد بل يكفي وجودها قبل الفراغ منه وان لم توجد الا مع لفظ الا نعوذ ظاهر كلامهم انه لا يكفي تأخيرها عن تأخيرها عن العقد وان وجدت في مجلس العقد وله انهاء اسم ثم رأيت شيخنا قررره عن السبكي ان الواقع في المجلس كالموقع في العقد اط ف وزى وعش على م (قوله واصداق) كأن زوج أمته بعرض ونوى به التجارة حال العقد أما الزوج غير السيد مولية فان كان محبرا فالنية منه حال العقد وان كان غير محبر فالنية منها مقارنة لعقدوليها أو توكله في النية عش (قوله واكثر) كأن يستأجر الاعيان ويؤجرها بصد التجارة وفيها اذا استأجر أرضا ليؤجرها بصد التجارة فمضى حول ولم يؤجرها يلزمه زكاة التجارة فيقومها بالجرة

تصدق به الامام أو من هو في يده (ولو ادعاه اثنان) وقد وجد في ملك غيره ما (فلن صدقه المالك) فبسم له وهذا من زيادتي (أو) ادعاه (يا بيع ومشترا أو مكر ومكتر أو غير ومستهير) وقال كل منهما هو ولو انا دفتته (حلف ذو اليد) من المدعين في الثلاث فيصدق كالموتازعا في مناع الد اربقيد زده بقولي (ان أمكن) صدقه ولو على بعد فان لم يمكن لكون مثل ذلك لا يمكن دفعه في مئة يده لم يصدق ولو وقع التنازع بعد هود المالك الى البايع أو المالك أو المعبر فان قال كل منهم دفتته بعد هود المالك الى صدق يمينه ان أمكن ذلك وان قال دفتته قبل خروجه من يدي صدق المشتري والمكثري والمستعير على الاصح لان المالك سلم له حصول الكثر في يده فبسم فسخ اليد السابقة (و) الواجب (فيما ملك بمعاوضة) مقرره (بنية تجارة) وان لم يجددها في كل تصرف (كشراء واصداق) وبهية شواب واكثر

لا كافلة ورد بعبودية بلا
ثواب واحتساب لا تنفاه
المعاونة (ربيع هجرته)
أما أنه ربيع العشر فكافي
الذهب والفضة لأنه يقوم بها
وأما أنه من القيمة فلأنها متعلقة
فلا يجوز إخراجها من عين
العرض (مالم ينو لقيمة) فإن
نوى لها انقطع الحول فمحتاج
إلى تجديد النية مقرونة بتصرف
والاصل في زكاة التجارة خبر
الحاكم بإسنادين صحيحين
على شرط الشيخين في الأجل
صدقتهما وفي البقر صدقتهما
وفي الغنم صدقتهما وفي البز
صدقته وهو يقال لا تمتعه
البزاز والسلاح وليس فيه
زكاة عين فصدقته زكاة
تجارة وهي قلب المال
بما وضة لغرض الربح وكلامهم
يشمل ما ملك باقتراض بنية
التجارة فتسكن في بيتها السكن
في التهمة أنها لا تسكن لأن القرض
ليس مقصوده التجارة بل
لأزفاق وانما تجب زكاة التجارة
(بشرط حول ونصاب) كغيرها
(معتبرا) أي النصاب
(بآخره) أي بآخر الحول
لا بطريقه ولا بجميعة لأن
الاعتبار بالقيمة ويعسر مراعاتها
كل وقت لا يطرأ إلا أسعار انخفاضاً وارتفاعاً كذا كفي باعتبارها آخر الحول لأنه وقت الوجوب
بجميعه

مثل حول ولا يخرج زكاة تلك الأجرة وإن لم تحصل له لاه حال الحول على مال التجارة
هذه والمال ينقسم إلى عين ومنفعة وما ههنا من الثاني وإن أجروا فان صككاته
الأجرة نقد أعنا أو ديناً حالاً أو مؤجلاً يأتي فيه ما من أمر من أنه يركي أن يبلغ نصاباً أو عرضاً
فإن استهلكه أو بوى قيمته فلا زكاة فيه وإن نوى التجارة فيه استمرت زكاة التجارة
وهكذا في كل عام ابن حجر ومثل شيخنا العزيزي إلا كتره بما إذا استأجر وكافة مشتملة
على حواصل وطباق كثيرة بدراهم معلومة ومساوية بجر الحواصل والطباق إلى آخر
الحول فيصحب جميع الأجرة التي حصلت ويزكيها أن بلغت نصاباً كثر (قوله)
لا كافلة) أي ولا كارت فلو مات مورثه عن مال تجارة انقطع حوله ولا ينقذه حول
حتى يتصرف فيه بنية التجارة ذكره الرازي قيل شرط السوم وتبعه المصنف خلافاً
لما أفتى به الملقني شرح مرقوله حتى يتصرف فيه ظاهره أنه لا ينقذ الحول إلا فيما
تصرف فيه بالفعل فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كساد في الباقي
لا ينقذ أحوال الأفيما تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر فقير أجمع رشيدى (قوله) ورد
بعب (أي حيث لم يكن المردود من أموال التجارة ولا في حكمها باق ع ش ومثله يقال
في الأقاله) (قوله لا تنفاه المعارضة) بل الرد المذكور فسمع لها ولأن التمسك بها لا يعد
تجارة (قوله فلأنها متعلقة) فيه تعليق الشيء بلا زكاة أو بغيره ومتعلقه يقع اللام
وضم القاف حل مكانه قال إنما كان الواجب من القيمة لتعلقه بها (قوله لقيمة)
بلسر القاف وضمها ومعنى القيمة أن ينوى حبسه الانتفاع به قال م ر في شرحه ما لم
ينو لقيمة وإن نوى استعماله لا يهرما كقطعه الطريق بالسيف الذي يتصرف فيه وكلبه
الحري الذي يتصرف فيه (قوله فإن نوى لها انقطع الخ) أي ولو كثر جذا بحيث تقضى
العادة بأن مثله لا يحسب الانتفاع به ويصدق في دعواه القيمة ولو دلت القرينة على
خلاف ما ادعاه ع ش م ر (قوله خبر الحاكم) أي وقوله تعالى أنفقوا من
طيبات ما كسبتم قال جماعة نزلت في التجارة م ر وقدم في الاستدلال الآية على
الخبر اه ع ش (قوله وهو يقال لا تمتعه البزاز) أي المدة للتجارة ع ش (قوله)
وليس فيه) أي في البزاز الشامل للسلاح (قوله لا تسكني) أي لا تسكني بنية التجارة
عند الاقتراض بل لا بد من اقتراضها بالتصرف فلو اشترى به شيئاً فامداده التجارة انعقد
حوله من وقت الشراء ع ش (قوله بشرط حوله) ويظهر انعقاد الحول بأول مناع
يشترى بقصد ما وينى حول ما يشترى بعده عليه شورى (قوله بأجرة الباقي بآخره)
و بطريقه وبجميعه نظرية أي في آخره لا في طريقه ولا في جميعه برماوى وقوله
لا بطريقه ولا بجميعه أي بهما الرد وقوله لأن الاعتبار بالقيمة الخ تعليل لقوله ولا

(فلوردة) مال التجارة (في
أثنائه) أي الحول (إلى نقد)
كان يبيع به وكان مما (يقوم
به آخره) أي آخر الحول (وهو
دون نصاب واشترى به عرض
أقده حوله) أي العرض
(من) حين (شرائه) لتحقيق
نقص النصاب بالتضيض
بخلقه قبله فانه مقلون
أما الوياحه بعرض أو بنقد
لا يقوم به آخر الحول كأن
باعه بدراهم والحال يقتضي
التقويم بدنانير أو بنقد يقوم
به وهو نصاب فحوله باق وقولي
يقوم به آخره من زيادتي
(ولو تم) أي حول مال التجارة
(وقيته دون نصاب) بقيد
زده بقولي (وليس معه
ما يكمل به) النصاب (ابتداء
حوله) فان كان معه ما يكمل
به فان ملكه من أول الحول
زكاهما آخره كالأول كان معه
مائة درهم فابتاع بخمسين
منها عرضا للتجارة وبقي في
ملكه خمسون وبلغت قيمة
العرض آخر الحول مائة
وخمسين فيضم لما عنده
وتجب زكاة الجميع وان
ملكه في أثنائه كما وكان
ابتاع بالمائة ثم ملك خمسين

بجميعه فقط لا لما قبله كما يدل عليه بقية ما علل به اطفاء وعبارة أصله مع شرح
مروفي قول بطر فيه أي في أول الحول وفي آخره ولا يعتبر ما بينهما إذ تقويم العرض
في كل لحظة يشق ويحوج إلى ملازمة السوق ومراقبة دائمة وفي قول بجميعه
كالواشي وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول فان كمل بعد ذلك
استأنف الحول من يومئذ وهذا من محرجان والنصوص الأول (قوله فلوردة مال
التجارة) أي جميعه فان رتب فضه فقط فعول التجارة باق حل وتقرى ببيع قوله فلوردة
على ما قبله غير ظاهر وأجيب بأنه مفرع على محذوف تقديره معتبرا بما آخره مادام
أي النصاب مقلونا بأن لم تبسع عروض التجارة بنقد تقوم به وهو دون نصاب ويدل
على هذا المقدور والشارح بخلافه قبله نه مقلون اه شيخنا عزيز وعبارة عرض
فلوردة البعض لم يتقطع الحول لانه لم يتحقق نقص النصاب لا يقال هذا أعني قوله فلوردة
الخ ينفى عنه قوله بعد ان لم ينض بما يقوم به لا فانا نقول ذلك مفروض في ضم الريح للأصل
في الحول وهذا مفروض في أصل المال اه (قوله وهو دون نصاب) أي ولم يكن بملكه
نقد من جنسه يكمل به أخذ ما يأتي في قوله ولو تم الحول وقيته دون نصاب الخ إلا أن
يفرق اه ابن حجر والأقرب عدم الفرق كما استقر به سمع عرض (قوله من حين
شرائه) أي لا من حين المضوض لان التجارة انما يتبدأ حولها عند الملك بالمعاضة
وعنده تعتبر البية (قوله فانه مقلون) يؤخذ منه انه لو علم في أثناء الحول ان مال
التجارة لا يساوي نصابا استأنف الحول من حينئذ محرجا اه شيخنا (قوله والحال
يقتضي التقويم بدنانير) أما لكونه اشتراه بها أولا لكونها غالب نقد البلد ع ش على م ر
(قوله وهو نصاب) أي أو دون نصاب وعنده ما يكمل به نصابا اه برماوى (قوله فحوله
باق) وكذا بقي حوله اذا رتب فضه إلى النقد المذكور لو كان البعض الباقي بلاردة
قليلا جدا كمائة ردت منها تسعة وتسعين وبقي واحد بلاردة كما قرره شيخنا (قوله
ثم ملك خمسين) أي وبلغت قيمة العرض مائة وخمسين كالذي قبله اه وشيخي (قوله
واذا ملكه) أشار به إلى ان حول التجارة لا يجب أن يكون من حينها بل قد يكون
مبنيا على حول رأس ماله كما قرره شيخنا قال م ر والمراد بمال التجارة هنا خصوص
العرض بخلاف ما لو اشترى نقدا بنقد فانه يتقطع حول الذي اشترى به وان كان الشراء
للتجارة وقصد به القرار من الزكاة (قوله بعين نقد بالتسوين) أي سواء كان مضروبا
أم لا كتبروسية بركة بخلاف الحلى المباح اذا اشترى به فان الحول من الشراء برماوى
(قوله كان اشتراه بعين عشرين مثقالا) أي أو بعشرين في الذمة ونقد ما في المجلس
كما ذكره الشهاب بن حجر أي وكان ما قبضه في المجلس من جنس ما اشترى به بخلاف

زكي ان جميعه اذا تم حول الخمسين ١٩٠ مج ل (واذا ملكه) أي مال التجارة (بعين نقد نصاب أو دونه
وفي ملكه باقيه) كان اشتراه بعين عشرين مثقالا أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى

مالواقضه عن النفقة ذهباً أو عكسه فانه يتقطع الحول كما ذكره الشهاب حمزة
البرلسي رشيدى (قوله بنى على حوله) أى حول النقد لا اشتراك النقد والتجارة
في قدر الواجب وجنسه (قوله بأن اشتراه بتقدي الزمة الخ) محله ما لم يعينه
في المجلس فان عينه فهو كشرائه بعينه شورى (قوله وان نقده) أى نقده
الذى في ملكه أى في الثمن كاندل عليه عبارة ابن حجر وصورته مكان
اشترى ائمة للتجارة بعشرين مثقالاً في ذمته والحال ان عنده عشرين مثقالاً لها
سنة اشهر مثلاً فدفعها عن الذى في ذمته بعده مفارقة المجلس فلا يبنى حول الائمة
على السنة اشهر بل يستأنف حولها من حين ملكها وفي الصباح وتقدت الرجل
الدراهم يعنى اعطيته اياها فيتعدى الى مفعولين ونقدته له على الزيادة أيضاً
فانقدتها أى قبضها وبابه ضرب (قوله أو بعرض قنية كالتياب والحلى المباح)
كفى شرح م ر واحترز به عن عرض التجارة فانه يبنى عليها برماوى (قوله ولو سائمة)
الغاية للرد على من قال يبنى على حولها وعبارة أصله مع شرح م ر وقيل ان ملكه
بضاب سائمة بنى على حولها لا مال يجب فيه الزكاة في عينه وله حول فاعتبر
والصحيح المنع لاختلاف الزكاتب قدر او متعلقات انتهى (قوله وفارقت الاولى)
أى بما بعد الا لا كمن هذا الفرق لا يظهر بينها وبين مالواشترى في الذمة ونقد
في المجلس كما قررر شيخنا وعبارة ع ش على م ر قوله اما لو اشتراه بتقدي الزمة
ونقده أى بعد مفارقة المجلس انتهى سم على حجر نقلاً عن شرح الارشاد وان تأفاه
التعليل بقوله اذ صرفه الى هذه الجهة لم ينعين لملكه لما كان المجلس من حريم العقد
نزل الواقع فيه كالواقع في العقد فكانه عين فيه (قوله بان النقد لا يتعين صرفه
للشراء) أى فالمرض قد تجدد ملكه حقيقة وظاهراً وقوله بخلافه في تلك أى فيتعين
صرفه لوقوع الشراء بعينه فكانه بدل عن النقد فكان النقد باق بحاله بخلاف
ما اذا دفعه عما في الذمة فانه لما كان غير واجب الدفع عنه لم يعتبر حوله السابق
لزال الملك عنه من غير مقابل فان المدفوع عن الثمن الذى في الذمة ليس في مقابلة
المبيع بل هو تعويض عما في الذمة والمبيع مقابل لما في الذمة لا لهذا المدفوع عنه
بخصوصه كما قررر شيخنا (قوله ويضم ربح لاصل) أى قياساً على التاج مع الامهات
ولعسر المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاعاً
وانخفاضاً شرح حجر وسواء حصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان
ام بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة لا ما باع به فقط لانه فوت
الزيادة باختياره فضمها ويسدق في قدر ما فوته أو باكثر منها ففى زكاة الزائد

(بنى على حوله) أى حول
النقد (والا) بان اشتراه بتقدي
في الذمة وان نقده في الثمن
أو بعرض قنية ولو سائمة
أو بتقدي دون نصاب وليس
في ملكه باقية فحوله (من)
حين (ملكه) وفارقت
الاولى مالواشتراه بعين النقد
بان النقد لا يتعين صرفه
لأشراءه فيها بخلافه في تلك
والتعديد بالعين مع قولى
أو دونه وفي ملكه باقية من
زادنى (ويضم ربح) حاصل
في أثناء الحول

وجهاً أو وجهها الوجوب اه (قوله ولومن عين الغرض) الغاية لارد (قوله ان لم
 ينض بما يقوم به) بان لم ينض أصلاً وهو الصورة الاولى التي أتى بها الشارح لان
 المراد بالنض البيع بدراهم أو دنائير ونض بغير ما يقوم به وهي الصورة الثانية
 في الشارح فلهذا طوق المتن شامل لصورتين يضم فيهما الريح الأصل ومفهومه صورة
 واحدة وهي قول الشارح اما اذا نض الخ وكان الاولى ان يقول بان لم ينض أصلاً
 كان اشترى الخ أو نض الخ قررره شيخنا (قوله اما اذا نض الخ) توجيه ذلك انه اذا نض
 من الجنس فقد رجع رأس المال الى أصله فيصير الريح مستقلاً واما اذا لم ينض
 أو نض من غير الجنس فلم يرجع رأس المال الى أصله فلا يصير الريح مستقلاً
 لارتباطه في هذه الحالة برأس المال ارتباطاً التابع بالتبوع شوبرى (قوله دراهم
 أو دنائير) بدل من فاضل كل من كل في المختار ما نصه أمل الخجاري يسمون
 الدراهم والدنائير النض والنض اذا تحول عيناً بعد ان كان متاعاً ويقال خذ ما نض
 لك من دين أي ما تيسر (قوله وامسكه الى آخر الحول) ليس بقيد كما يعلم من قوله
 بعد او اشترى بها عرضاً يساوي الخ (قوله واذا ملكه بنقد الخ) والحاصل انه
 تارة يملكه بنقد وتارة بنقدين وتارة بنقد وعرض وتارة بغير نقد أصلاً (قوله بنقد
 ولو غير مضروب فانه يقوم من نفسه كافي م ر وقوله ولو في ذمته أي ذمة المشتري
 بان انشأ التزامه وقت الشراء وهكذا الومل كانه بنقد في ذمة البائع بان كان ديناً
 عليه فاستعوض عنه عرض تجارة كافي م ر والغاية لارد (قوله نقد البلد)
 أي بلد حولان الحول اخذ من قوله فلهذا حال الحول الخ كما قاله الماوردي وهو الاصح
 أي البلد الذي كان فيها المال وقت حولان الحول كافي م ر وقال الشوبرى
 قوله نقد البلد أي بلد الانحراج (قوله أو دون نصاب) هذا من مدخول الغاية وهي
 بالنسبة اليه لارد (قوله قوم به) أي ولو باطل السلطان ذلك التقدير وان ملكه
 بنصابين من النقدين قوم احدهما بالآخر خريوم الملك فان كانت قيمة المائتي درهم
 عشرين ديناراً قوم بهما نصفين أو عشرة قوم ثلثه بالدراهم وثلثاه بالدينار وكذا
 لو كان احدهما أو كلاهما دون النصاب برماوى قال ابن الاستاذ وينبغي للتاجر ان
 يبادر الى تقويم ماله بمدين ويمتنع بواحد كجزء الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك
 اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج منه قبل (قوله ونكاح وخلع) هلا اعتبر به
 المثل فان كان ذهباً قوم به أو فضة قوم بها واجب بان مهر المثل اذا رجع اليه انما
 يكون بنقد البلد كقيم المتلفات وان اتفق انه سمي في العقد غير النقد فان كانت
 التسمية صحيحة وجب المسمى أو فاسدة فهو المثل من نقد البلد ع ش

ولو من عين المرض كولد ونمر
 (لاصل في الحول ان لم ينض)
 بكسر النون بقيد زده بقولي
 (بما يقوم به) الا في بيانه
 فلا اشترى عرضاً بمائتي درهم
 فصارت قيمته في الحول
 ولو قبل آخره بلغة ثلاثمائة
 أو نض فيه بها وهي مما لا يقوم
 به زكاتها آخره اما اذا نض
 أي صار فاضلاً دراهم أو دنائير
 بما يقوم به وامسكه الى آخر
 الحول فلا يضم الى الاصل
 بل يزكى الاصل بحوله ويفرد
 الريح بحول كان اشترى عرضاً
 بمائتي درهم وداعه بعد ستة
 اشهر بثلاثمائة وامسكها
 الى آخر الحول أو اشترى بها
 عرضاً يساوي ثلاثمائة آخر
 الحول فيخرج زكاة مائتين
 فاذا مضت ستة اشهر زكى
 المائة (واذا ملكه) أي مال
 التجارة (بنقد) ولو في ذمته
 أو غير نقد البلد الغالب أو دون
 نصاب (قوم به) لانه اصل
 ما بيده واقرب اليه من نقد
 البلد فلم يبلغ به نصاباً لم تجب
 الزكاة وان بلغ بغيره (أو)
 ملكه (بغيره) أي بغير نقد
 كمرض ونكاح وخلع
 (فبما لم نقد البلد) يقوم به

فلهذا حال الحول لم يجعل لا نقد فيه كبلد يتعامل فيه بفلوس أو نحوها اعتبر اقرب بلاد اليه وقولي أو بغيره اعم من قوله به مرض
 (أو) ملكه (بها) أي بنقد وغيره (قوم ما قابل النقد به)

(قوله والباقي) وهو ما قابل غير النقدي يعرف بمقابلته بتقويمه وقت الشراء وجمع قيمته مع النقد وتبسيطه من الجملة فلو كان الله تراب عشرة ذراهم وثوب قيمته خمسة بمقابلته ثلث مال التجارة فيقوم بغيره بثلث نقد البالد ولو اختلف جنس النقد من القوم بهما لم يكمل احدهما بالآخر ولا تجب زكاة مال يبلغ نصابا منهما واحداهما فتأمل
ق ل على التصرير قال سم على البهجة فلو جهلت النسبة فلا يبعد ان يحكم باستوائهما ولو علم ان احدهما اكثر وجعل عينه فلا يبعد ان يتعين في برائة ذمته ان يفرض الاكثر من كل منهما والا قرب انه يخرج المتيقن ويوقف المشكوك فيه وهل له التأخير الى التذكر ان رجي قال ع ش لا يبعد ان له ذلك بل يكفي غلبة الظن انتهى (قوله فان غلب نقدان) هذا راجع للمستثنين قبله (قوله وبلغ نصابا) أي في جميع الموازين وبهذا اندفع ما يرد على الملة كما قرره شيخنا (قوله في الثانية) وهي مالو ملكه بغيره والثالثة وهي مالو ملكه بهما زى (قوله لتحقق تمام النصاب) استشكل من وجهين الاول على ما لو بلغ النصاب بميزان دون آخر الثاني ان التحقق ممنوع لان التقويم تخمين وقد يصيب وقد يغفل وأجيب بان الوزن شيء واحد فاذا لم يبلغ باحدهما لم يتحقق ذلك والنقدان مختلفان فاذا لم يبلغ باحدهما لا مانع ان يبلغ بالآخر ونظير الوزن التقويم فان اختلف فيه انسان فلا زكاة اه شوبري (أو قوله بنقد لا يقوم به الخ) هذه تقدمت قريبا في قوله فلو لم يبلغ به نصابا لم تجب الزكاة وان بلغ بغيره وهو معطوف على قوله في ميزان (قوله وبه الفتوى) المظاهر ان قوله وبه الفتوى اظهر من قوله وعليه الفتوى كما يقع له في بعض عبارات برماوى (قوله كما في المهمات) هو المتمد ويفرق بين هذا وبين اجتماع الحقائق ونبات الابون حيث يتعين الاتعق للمستفيين بان تعلق الزكاة بالعين اشد من تعلقها بالقيمة فلم يجب التقويم بالاتعق كما لا يجب على المالك الشراء بالاتعق فيقوم به عند آخر الحول شرح م رشيدى (قوله وتجب فطرة رقيق مع زكاتها) لو كان في مال التجارة جارية جازل للمالك وطوها قبل الحول وبعده وان قلنا تعلق الزكاة بتعلق شركة ويشكل بما يأتى في القراض من انه يحرم على كل من المالك والعامل وطىء جارية القراض سواء كان في المال ربح ام لا والفرق ان التعلق هناك بنفس العين وان قدر المالك على استقاطبه بتعويضه عنه بخلاف مال التجارة فان الحق فيها متعلق بالقيمة ولا تعلق له بالرقبة وان قلنا تعلق شركة م رشوبرى (قوله لا اختلاف بينهما) وهو المال والبدن فلم يتداخل كالقيمة والجواهر في الصيد كذا قاله ابن حجر وفيه نظر تأمل شوبرى ووجه النظر ان البدن ليس سببا لزكاة

والباقي بالغالب) من نقد البلد (فان غلب نقدان) على التساوى (وبلغ) أى مال التجارة (نصابا باحدهما) دون الآخر (قوم) ماله مافى الثانية وما قابل غير النقد فى الثالثة (به) لتحقق تمام النصاب باحد النقدين وبهذا فارق ما مر من انه لا زكاة فيما لو تم النصاب فى ميزان دون آخر أو بنقد لا يقوم به دون نقد يقوم به (أو) بلغ نصابا (بهما) أى بكل منهما (خير) المالك كما فى سنن الجبران ودرأهم وهذا ما صححه فى اصل الروضة ونقل الرافعى تصحيحه عن العراقيين والرويانى وبه لفتوى كفاى المهمات وخالف فى المنهاج كما صله فصح انه يتعين الاتعق للمستفيين ونقل الرافعى تصحيحه عن مقتضى اراد الامام والبعوى وقولى فان غلب نقدان الى آخره من زيادتي فى الثالثة (وتجب فطرة رقيق تجارة مع زكاتها) لا اختلاف بينهما

(ولو كان) أى مال التجارة
(مما تجب الزكاة في عينه)
كسائمة وغمر (وكل) بثلاث
الميم (نصاب احدى الزكاتين)
من غير وتجارة دون نصاب
الآخرى كاربعة شاة لا تبلغ
قيمتها نصابا آخر الحول
أو تسع وثلاثين فاقل قيمتها
نصاب (وجبت) زكاة ما كمل
نصابه (أو) كـ (نصابها
فزكاة العين) تقدم في
الوجوب على زكاة التجارة
لوقوع الاتفاق عليها بخلاف
زكاة التجارة فعلم انه لا تجتمع
الزكاتان ولا خلاف فيه
كما في المجموع فلو كان مع مافيه
زكاة عين مالا زكاة في عينه
كان اشترى شجرة التجارة
فبدا قبل حوله صلاح ثمره
وجب مع تقديم زكاة العين
عن الثمر زكاة الشجر عند
تمام حوله وقولي مما تجب
الزكاة في عينه اعم من قوله
سائمة (فلو سبق حول) زكاة
(التجارة) حول زكاة العين
كان اشترى ماله بعد ستة
اشهر نصاب سائمة أو اشترى
به مملوكة للتجارة ثم اسامها
بعد ستة اشهر (زكاها) أى
التجارة أى مالها تمام حولها

الفطروا ثم اسيم ادراك جزء من رمضان وجزء من شتوالم وسبب زكاة التجارة الملك
بالمعاوضة بنية التجارة كما قررر شيخنا وعبارة شرح م ر لانهم ما يجهلان بسببين
مختلفين فلا يتسداخلان كالقيمة والقيمة المقنول والقيمة والجزء
في الصيد المملوك اذا قتله المحرم فان عليه القيمة لملكه ومثله لساكن انحرى
(قوله ولو كان) أى مال التجارة أى كاه امالو كاه بعضه تجب الزكاة في عينه وبعضه
ليس كذلك فسيأتى في قول الشارح فلو كان مع مافيه زكاة عين الخ كما قررر شيخنا
(قوله لا اتفاق عايمها) أى لانها واجبت بالنص والاجماع ولهذا يكفر جاحدها
ولان زكاة العين تتعلق بالرقصة وتلك بالقيمة فقدم ما يتعلق بالرقصة كالمرهون اذا
جنى شرح م ر (قوله بخلاف زكاة التجارة) فالقديم انها لا تجب وكذا قول عند
المالكية ولهذا لا يكفر جاحدها كما قاله زى شيخنا (قوله لا تجتمع الزكاتان) أى من
جهة واحدة ولا فقد يجتمعان من جهتين مختلفتين كما سيأتى قريبا وكما تقدم من
وجوب فطرة رقيق التجارة زكاها اه ا ط ف (قوله فلو كان مع مافيه الخ) هو
قسم قوله اوله ولو كان مما تجب الزكاة في عينه الخ برماوى (قوله فبدا قبل حوله
صلاح ثمره) هذا في زكاة العين ونخرج به ما اذا لم يبد صلاح ما ذكر قبل احوال
فيجب في آخر الحول ان يقوم الشجر والثمر ويخرج زكاة القيمة فان بدا صلاح الثمر
بعد اخراج الزكاة ولو بعدة قليلة وجبت زكاته أيضا وهذا مما اجتمع فيه زكاتان
ولا ينافيه قول الشارح قبل وقد علم الخ لما تقدم من ان معناه لا يجتمعان من جهة
واحدة والاجتماع هنا من جهتين مختلفتين اعنى زكاة التجارة وزكاة العين كما
اشار اليه سم فلما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة مالين كما قاله ع ش على م ر
(قوله مع تقديم زكاة العين عن الثمر) أى ان بلغ نصابا ولا يدخل في التقويم
مع الشجر حينئذ فان لم يبلغ نصابا دخل في التقويم شبهة وارج على التحرير
(قوله عن الثمر) ثم ان نوى به التجارة أيضا ابتدى حوله لما من وقت الجماد ثم
عند تمام حوله يضم للشجر في التقويم لافى الحول لاختلافه في ابتدائه ق ل على
التحرير موقوله في التقويم أى ولو كان لثمر وحده لا يساوى نصابا فيضم للشجر
في التقويم ليصرف قدر ما يخصه من الزكاة تأمل (قوله فلو سبق الحول التجارة الخ)
تقييد لقوله أو نصاب ما فر زكاة لعين أى مال لم يسبق حول التجارة لا يمكن التقييد
بالمظر للعام الاول فقط تأمل (قوله ولتزيد بطل بعض حولها) انبان الواو هنا
يفيد ان اللام في قوله تمام حولها لالة وهى فاسد بل هى بمعنى عند فالعواب حذف
الواو كما في الصفة واعلمها زائدة من النسخ رشيدى (قوله واقترع حولا) أى

والتلايل به ضررها (رائع) من عامه ١٩١ يح ل (حول الزكاة العين ابدأ) فذهب في بقية الاحوال
(وزكاة مال قراض)

وما مضى من الصوم في بقية الخول الاقل غير معتبر ان يرى في حول الصوم لا يدخل
الا بعد تمام حول التجارة ح ل (قوله على ملكه) أي هو المطالب بها وحده
اعم من ان يخرجها من مال القراض أو غيره بدليل كلامه بعد فليس المراد بكونها
عليه انها لا تحسب عليهما اذا خرجها منه كما في م ر (قوله فان اخرجها من
غيره فذاك) ولا رجوع له على العامل (قوله حسبت من الربح) أي عليهما كما قاله
العناني لانها بمنزلة الخسران وقال ق ل قوله حسبت من الربح ان لم يصرحا
بالتوزيع والاعمل به

(باب زكاة الفطر)

هي من اضافة الشيء الى أحد سببيه وحكمتهما جبر نقص الصوم كما يجبر سجود
السهم ونقصان الصلاة وفرضت في رمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل العيد
بيومين ح ف وهذا الباب يشتمل على خمسة اطراف وقت الوجوب ووقت
الاداء أي حوازه وهو رمضان وصفة المؤدى عنه ووقته والمخرج وجنسه ولاضافة
بمعنى اللام وبقي سادس وهو صفة المؤدى ولها خمسة أوقات وقت حوازه ووقت
وجوب ووقت فضيلة ووقت كراهة ووقت حرمة فوق الحوازه أول الشهر
والوجوب اذا غربت الشمس والفضيلة قبل الخروج أي صلاة العيد والكراهة
تأخيرها عن صلاته الا لعذر من انتظار قريب أو احوج والحرمة تأخيرها عن يوم
العيد اه ا ط ف (قوله الاصل في وجوبها) قدم الدليل على المدعى اشارة الى
ان وجوبها معلوم لا يحتاج للتنبيه عليه وأما ما تجب به فغير معلوم فذكره المصنف
بقوله تجب بأول ليلة النحر ش ولا ينافي في حكاية الاجماع قول ابن اللبان بعدم
وجوبها لانه غلط صريح كما في الروضة لكن صريح كلام ابن عبد البر فيها خلافا
لغير ابن اللبان ويحاج عنه بانه شاذ منكر ولا يفرق به الاجماع أو يراى بالاجماع
الواقع في عبارة غير واحد ما عليه الاكثر يؤيده قول ابن حجر لا يكفر باحدها
وزكاة الفطر طهارة للبدن ويؤيده الخبر الصحيح انها طهارة للصائم من اللغو والرفث
والخبر الحسن الغريب صوم رمضان مع لقي بين السماء والارض لا يرفع الا بزكاة
الفطر والظاهر ان ذلك كناية عن توقف تربية ثوابه العظيم على اخراجها
بالنسبة لقادر عليها المخاطب بها عن نفسه ولا ينافي حصول اصل الثواب ويتردد
النظر في توقف الثواب على اخراجها زكاة مؤونه وظاهر الحديث التوقف على
اخراجها ووجوبها على الصغير ونحوه انما هو بطريق التبصير على انه لا يبعد ان فيه
تطهيره أيضا ولا يعلق صوم المؤمن بالمال الذي كور اذا لم يؤد عنه الفطرة ادلا تفصيل

على ملكه) وان ظهر فيه
ربح لانه ملكه اذا العامل
انما يملك حصته بالقسمة
لا بالظهور كما ان العامل في
التجارة انما يستحق الجعل
بفراغه من العمل (فان
اخرجها) من غيره فذاك
أو (منه حسبت من الربح)
كالمون التي تلزم المال من اجرة
الدلال والكيال وغيرهما
(باب زكاة الفطر)
الاصل في وجوبها قبل
الاجماع خبر ابن عمر

منه كما ذكره الشوبري وبرماوى وقرره ح ف (قوله فرض رسول الله) أى لظهر
فرضيتها أو قدرها وأوجبها بان فوض الله سبحانه وتعالى الوجوب اليه وقوله على
الناس أى ولو كفارا اذ هذا هو المخرج بكسر الراء وهو عام بمخصوص بالموسرين
وقوله على ~~كل~~ حر بمعنى عن اذ هذا هو المخرج عنه فلذلك قيد بقوله من المسلمين
ولم يقيد ما قبله والمعنى فرض على الناس ان يؤدوا عن كل حراج وهذا اول من جعله
بدلا لما يلزم عليه من القصور اذ لا يفيد وجوبها على الكافر (قوله صاعا من تمر)
يجوز ان يكون بدلا أو حالا وانما اقتصر على التمر والشعير لكونهما اللذين كانا
وجودين في زمنه اذ ذلك (قوله على كل حراج وعبد) على هنا بمعنى عن كقول الشاعر
اذا رضيت على بنوقشير أى عنى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس على
المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر فثبت صدقة الفطر على سيده اه
وعدم تأويل على اولى ليفيد انها تجب اولا على المخرج عنه وان تحملها عنه غيره م
على شرح الروض (قوله وخبرني سعيد) اخره عن الاول مع عمومته للتمر وغيره
لانه ليس نصا على الوجوب ولان الاصل في العام تاخره عن الخاص لتمام
الفائدة (قوله ~~صاعا~~ نخرج) أى وذلك بمنزلة امره صلى الله عليه وسلم فيستدل
به للوجوب ع ش (قوله اذ كان فينا) أى وقت كان فينا (قوله من طعام) أى
برلان الطعام هو البر في عرف أهل الجبازاه برماوى (قوله أو صاعا) من
اقط اعترض بان الاقط موزور لا مكمل واجيب بان الحديث محمول على ما اذا جسد
الاقط وصار قسما معارا كالحصص مثلا فانه حينئذ مكمل كما قرره ح ف (قوله واخر
ما قبله) هذا بيان لاقط ما يتحقق به السبب الاول والا فسيأتى في باب تجهيل الزكاة
ان السبب الاول رمضان الصادق بأكمله وبمعه ع ش وقدم في المتن الجزء
الاخير لار الوجوب يتحقق به وقدم الشارح الجزء الاول نظر الترتيب الخارجى
(قوله لا ضامتها الى الفطر) دليل لقول المتن تجب بأول ليلته ولا يكاد يتحقق
ادراك الجزء الثاني الا بادراك الجزء الاول فلا يقال ليس في الخبر ما يقتضى توقف
الوجوب على ادراك الجزء الاخير من رمضان واجيب أيضا بان الفطر يستلزم
مفطرا منه وهو رمضان أى في الحديث نص على الجزئين فال ع ش ومقتضاه ان
من ادرك فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج فانتقل الى ورثته وجوب الاخراج
عليهم قال ا ذرى وهو المذهب م ر والقياس استرداده ما أخرجه المورث ان علم
القابض انها زكاة مهيأة وكوته موت العبد قد سترد (قوله على حرم بعض) هذا
بيان للمخرج بكسر الراء فتجب عليه ولو كان كافرا كما سيأتى في كلامه وقوله بقسطه

فرض رسول الله صلى الله
عليه وسلم زكاة الفطر من
رمضان على الناس صاعا من
تمر أو صاعا من شعير على كل
حراج وعبد ذكر أو أثنى من
المسلمين وخبرني سعيد كنا
نخرج زكاة الفطر اذ كان
فينا رسول الله صلى الله عليه
وسلم صاعا من طعام أو صاعا
من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا
من زبيب أو صاعا من اقط
فلا ازال أخرجه كما كنت
أخرجه ما عشت رواهما
الشيخان (تجب) زكاة الفطر
(بأول ليلته واخر ما قبله)
أى بادراك آخر جزء من
رمضان وهو من زيادتي وأول
جزء من شوال لا ضامتها الى
الفطر في الخبرين السابقين
(على حرم بعض بقسطه)
من الحرية بقيد زكاة بقربى
(حيث لا مهايأة) بينه وبين
مالك بعضه فان كانت مهايأة
اختصت الفطرة بمن وقع

أى بالنظر لنفسه وأما فطرة يمينه فتجب بكاملها كالنفقة خلافا للخطيب حيث قال
 بوجوب القسط في يمينه أيضا وقوله ولا ما يأتى من أذى من أذى (قوله رمن وحبها) لو كانت
 الما يأتى بحيث وقع جزء من رمضان في نوبة الأول وأول جزء من شوال في نوبة الثاني
 فقضية ذلك الاشتراك ومحتمل ان يجب على الثاني واعتماد رهننا الاشتراك
 لان الأصل ان يكون الوجوب تابعا للمالك وانما خص باحدهما عند وجود
 الجزئين في نوبة احدهما لاستقلاله بالتصرف واليدين جميع الوقت فاختص به
 الوجوب لانه بسبب ذلك كانه المالك وحده ومثل ذلك ما اذا وقع الجزء الأول
 في نوبة احدهما والجزء الثاني مشترك كان عادلا لاشتراك وعدم الما يأتى مع أول شوال
 سم والظاهر ان هذا يجري في الرقيق المشترك قال الشبرا ملى بقى مالومات البعض
 قبل السيد بعد الوجوب أو ما تامة وشك ككنا في الما يأتى وعدمها فهل يجب على
 السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والاقرب الثاني لانا نتحققنا وجوب
 القسط وشك ككنا في مسقطه وهو الانتقال من سيده اليه أو عكسه هذا كله ان علم
 قدر الرق والحرية فان جهل ذلك فالاقرب المناصفة لانها المحققة برماوى (قوله
 الرقيق) أى ولو مستولدة وقوله ولا على سيده عنه لكن يستحب لسيدته ان يؤدى
 عنه فطرته برماوى (قوله منزلة الاجنبى) هذا اذا كانت الكتابة صحيحة كما يؤخذ
 من التعليل أما الكتابه العاسدة فيجب على سيده رتبه فيها جرما ونفقة على نفسه
 نظرا الى انه كالمستقل والحاملة برماوى (قوله عن مسلم يمينه) بيان للمخرج عنه
 وقوله اولاً على حريان للمخرج والضمير المستتر في يمينه عائد على المذكور من الحر
 والمبعض والبارز عائد على المسلم فالصفة جرت على غير من هي له فكان عليه الابرار
 بان يقول يميناته (قوله ومن غيره) لم يقل وغيره كما تقدم له في التيمم لاجل
 قوله بعد من زوجة المح وهل يثاب المؤدى عنه اولاً فيه نظر والاقرب الثاني فليراجع
 كما قيل به في الاضحية من ان ثواب الاضحية لا مضى ويسقط بفعله الطلب عن أهل
 البيت ولو اخرج المؤدى عنه اجزاء وسقط الوجوب عن المؤدى وليس للزوجة
 مطالبة زوجها باخراج فطرتها كما في المجموع فان كان غائبا قلها الاقتراض عليه لبققتها
 دون فطرتها بالتضررها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولان الزوج هو المخاطب
 باخراجها قاله في البحر وكذا الحكم في الاب العاجز كما في شرح م ر وقوله وليس
 للزوجة مطالبة زوجها المح وذلك لانها ان كانت حرة والمطلوب لا يطالب وار كانت
 ضمنا بالضمون عنه لا يطالب انتهى وقال الاسنوى ان اراد منع المطالبة بالمسادة
 او الدفع ليهافس لم وان اراد المطالبة باصل الدفع عند الامتناع فمنوع لان اقل

فمن وجوبها في نوبة ومثله
 في ذلك الرقيق المشترك
 وخرج بالحر والمبعض الرقيق
 لان غير المالك لا يملك شيئا
 وفطرته على سيده كما سبق
 والمالك ملكه ضعيف
 فلا فطرة عليه ولا على سيده
 عنه لتزول معه منزلة الاجنبى
 (عن مسلم يمينه) من نفسه
 ومن غيره

مراتبه امر معروف أو نهى عن منكر انتهى وأقول ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها هذا ولو قيل بان لها المطالبة لرفع صومها اذ ثبت انه ما حق تخرج الزكاة لم يبعد اه ع ش على م ر (قوله من زوجة ولو رجعية) أو باننا حاملا وأما الناشئة فلا تجب فطرتها فان التشوز يسقط الفطرة كما يسقط النفقة وعبارة شرح م ر اما من لا تجب عليه نفقته كزوجته الناشئة فلا تجب عليه فطرتها الا المكاتب كتابية فاسدة والا الزوجة التي خيل بينها وبين زوجها كان وطئت بشبهة واعتدت لها فتجب عليه فطرتها دون نفقتها انتهى وتجب فطرة خادم الزوجة ان كان مملوكا له اولها دون الحر المستأجر بالدرهم ومثله من خدم بالنفقة المقدرة فان كانت غير مقدرة وجبت فطرتها الا ان كانت امرأة مزوجة بغنى فتجب فطرتها على ذلك الزوج كما ذكره العلامة الحلبي وقوله دون الحر المستأجر أى ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصر وقراها من استئجار شخص لرعى دوابه مشلا بشئ معين فانه لا فطرة له لكونه مؤجرا اجارة اما محببة أو فاسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة أو الكسوة غير المقدرة فتجب فطرتة كخادم الزوجة كما في ع ش على م ر (قوله وقريب) المراد به الاصل وان عملا والفرع وان سفل ح ف (قوله وان طرا) أى بعد الوجوب أى فلا يكون مانعا وقوله مسقط كشوز الزوجة أو موت لها أو لضيق قريب أو طلاق لها أو عتق أو استغنا قريبه اه ط ف (قوله ورقيق) فلا يبيع مع الغروب فلا زكاة عنه على احد ولو وقع الجزآن في زمن خيارهما فعلى من تم له الملك أو في خيار احدهما فعليه وان لم يتم له الملك اه برماوى (قوله أو غيبة) أى للقريب كما قاله الشوبرى وقال ح ل وع ش أى للمال وفيه انه لا يناسب ما نحن فيه لان محله زكاة المال فتأمل ويمكن تصوير مرهنا بغيبة المال الذى يتركى منه (قوله أو غصب) أى للرقيق أو المال وقوله سواء كان المخرج عن غيره الخ الاولى تقديم هذا عند قوله على حرم بعض ادفع هذا تعميم في المخرج والكلام هنا في المخرج عنه (قوله ام كافرا) أى يخرج ويبنى هؤلاء المخرج عنه لان نية الكافر لا تميز والنية التي لا تصح منه نية العبادة كما قلناه م ر (قوله وهو متخلف) لوجوب النفقة عليه في مدة التطف على الاصح وجعل ذلك مالم يستمر على كفره الى انقضاء العدة والا فتبين فرقتها من حين الاسلام فلا زوجية ولا وجوب ويظهر ان الفطرة عليها كما في الشوبرى (قوله لانها تجب ابتداء على المؤدى عنه) أى ولو غير مكلف ولا يقدح في ذلك عدم توجه جهة الخطاب اليه اذ هو غير مستقر هنا مرأى لانه يتنقل عنه أى فجعل قولهم غير المكلف لا ينحاطب

من زوجة وقريب ورقيق
(جيشد) أى حين وجوبها
وان طرا مسقط للنفقة أو
غيبة أو غصب سواء كان
المخرج عن غيره مسلما أم كافرا
وجوب فطرة زوجة الكافر
عليه من زيادة في صورته ان
تسلم نفقته ويدخل وقت
الوجوب وهو متخلف فهو
واجبة عليه عنها لاها تجب
ابتداء على المؤدى عنه

أي خطاب استقرار وإجاب سم بان غير المكلف بخاطب خطاب الزام لذمته
لا خطاب تكليف أي فهو مخاطب هنا خطاب شغل الذمة بدليل وجوب الاخراج
عليه اذ لم يخرج من تزمه مؤتمه ج في وشو برى (قوله ثم تصليها عنه المؤدى)
أي بطريق الحوالة لا بطريق الضمان ولا شافي ذلك جواز اخراج المتحمل عنه
بغير اذن المتحمل لانه انما يار ذلك نظرا لكونها طهارة له فانه شيعنا وينبغي على
كونها بطريق الحوالة لا بطريق الضمان ان الزوج لو أعسر وزوجته مؤسرة
فان قلنا بالاقول لم يجب عليها وان قلنا بالثاني وجبت عليها (قوله وبما تقررو)
أي وهو ادراك الجزئين (قوله لعدم وجوده وقت الوجوب) يؤخذ من كلامه
كغيره انه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقية بعده لم يجب لانه جنين مالم يتم
انفصاله م ر وقال سم وينبغي ان مثل البعدي المبيعة لانه لم يدرك الجزء
الاول اه (قوله وان الكافر لا يجب عليه فطرة نفسه) أي اخراجها أي
لا يطالب بها ولا يجزئها اخراجها فكان المناسب أن يقول بالمعنى المتقدم
في الصلاة كما قال ذلك في زكاة المال حل وعسارة م والمراد به عدم مطالبته بها
في الدنيا والاخرة معاقب عليها في الآخرة اه فلما لم يوافق وأخرجها هل يعاقب
عليها في الآخرة لانه مخاطب بالفروج وكان متمكنا من صحة اخراجها بان يأتي
بكلمة الاسلام أولا فيه نظر والاقرب الاول للعلم المذكورة ونقل بالدرس عن ابن
عمر في شرح الاربعين الثاني وفيه وقفة ولو أسلم ثم أراد اخراجها عما مضى له في الكفر
فقياس ما قدمه الشارح من عدم صحة قضائه لما فاتته من الصلاة في زمن الكفر عدم
صحة أدائه منساقا يقع ما اذا فرضنا ولا نفلا وقد يقال يقع تطوعا ويفرق بينه وبين
الصلاة بان الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضها ولا نفلها فلم يصح ما فعله بعد
الاسلام مما فاتته في زمن الكفر بخلاف الصدقة فانه من أهلها في زمن الكفر في الجملة
اذ يعتد بصدقة التطوع منه ع ش على م ر (قوله نعم وجوب فطرة المرتد من حر
أورنيق أو زوجة ومن عليه مؤتمه وهو غير مرتد موقوف) أي وجوب الاخراج عليه
موقوف لا الوجوب فالكافر الاصل يجب عليه ولا يطالب بالاخراج وفاء بذمته وأما
المرتد فيطالب بالاخراج لانه يطالب بالاسلام حل (قوله موقوف) أي وقف تبين
لا وقف وجوب ويجزئها الاخراج في هذه الحالة كما يأتي أول لباب الآتي ع ش
وفي قل من الجلال قوله موقوف فان عاد الى الاسلام تبين بقاء ملكه فتجب عليه
وعنه والا فلا وهو المعتمد عند شيعنا ولو أخرجها حال رده ثم أسلم تبين اجزاؤها
والاتبين عدم اجزائها والكلام في الزكاة الواجبة حال الردة وأما التي وجبت قبل

يقع لها عنه المؤدى وبما تقررو
علم ان الفطرة لا تجب لمن
حدث بعد الوجوب قوله
ورقيق لعدم وجوده وقت
الوجوب وان الكافر لا يجب
عليه فطرة نفسه لقوله في
الخبير السابق من المسلمين
ولا نفلها طهارة والكافر ليس
من أهلها نعم وجوب فطرة
المرتد ومن عليه مؤتمه موقوف
على عوده الى الاسلام

(لا عن حلية أبيه) فلا تلزمه
 فطرته وان لزمه نفعه الزم
 الاعصاف الا في باب
 ولان النفقة لازمة للاب مع
 اعساره فيصلا الولد خلاف
 الفطرة وتعبيرى بما ذكر اعم
 من قوله ولا الابن فطرة زوجة
 أبيه (ولا) عن (رقبي بيت
 مال ومسجد ورفيق موقوف)
 ولو على معين وهذا من زيادتي
 (وسن اخراجها قبل صلاة
 عيد) بأن تخرج قبلها في يومه
 لانه صلى الله عليه وسلم أمر
 بركاة الفطران تؤدى قبل
 خروج الناس الى الصلاة
 وتعبيرى بذلك أولى من قوله
 ويسن أن لا تؤخر عن صلاته
 الصادق باخراجها مع الصلاة
 مع انه غير مراد وتعبيرهم
 بالصلاة جرى على الغالب من
 فعلها أول النهار فان أخرت
 سن الاداء أول النهار للتوسعة
 على المستحقين وأما تجليلها
 قبل وقت وجوبها فبما في
 في الباب الا في (وحرمة
 تأخيرها عن يومه) أي يوم العيد
 بلا عذر كقضية ماله أو المستحقين
 لان القصد اغناؤهم عن الطب
 فيه (ولا فطرة على معسر)
 وقت الوجوب وان أسر
 بعده (وهو)

الردة فيجب اخراجها مطلقا لانها دين عليه (قوله لا عن حلية أبيه) هذا استثناء
 من طرد قاعدة فهمت مما روي كل من وجبت نفقته وجبت فطرته ويستثنى من
 حكمها المكاتب مكتوبة فاسده فجب على السيد فطرته دون نفقته كما قرره شيخنا
 (قوله أعم من قوله ولا الابن الخ) أي لشهر له المستولدة وشمول الفرع للبنت وابن الابن
 ع ش (قوله قبل صلاة عيد) لو تناقض عليه الاخراج وصلاة العيد في جماعة فهل
 يقدم الأول أو الثاني فيه نظر ولا يبعد الثاني ما لم تشتد حاجة الفقراء فيقدم الأول
 ع ش (قوله بأن تخرج قبلها في يومه) أحوجه الى هذا التأويل إيهام المتن انه
 يسن اخراجها من الغروب مع انه خلاف السنة وكان القياس سن اخراجها من
 الغروب لان الأصل في كل عبادة سن المبادرة بها في أول وقتها الا ان هذه خالفت
 فأنظرها نظرا لحكمةتها وهو الاستغناء بيوم العيد بابل اطاف والحق الخوارزمي
 كشيخه البزوي لانه العيد بيومه ووجهه بان الفقراء يبيتونها غذائهم فلا يتأخر
 أكلهم عن غيرهم كما في ع ش على م ر (قوله في يومه) وهو أفضل من اخراجها
 ليلا لکن لو شهدوا بعد الغروب بروية الهلال الليلة الماضية وقد سلف ان العيد يصلي
 من الغداة فهل يفل يستحب تأخير الفطرة أو المبادرة أولى الظاهر الثاني
 برماوى (قوله أمر بركاة الفطر) لا حجة فيه لا يجب الاخراج قبل الصلاة لان صيغة
 أمر محتملة للاستحباب كاحتسابه لا لا يجب وليست ظاهرة في أحدهما بخلاف
 صيغة أفعل فانها ظاهرة في الوجوب فلما ورد بصيغة الأمر اقتصرنا على الاستحباب
 أي استحباب اخراجها قبل صلاة العيد لانه الأمر المتفق عليه والزيادة مشكوك فيها
 شوبرى (قوله مع انه غير مراد) أي لانها خلاف الأولى وبعد الصلاة مكروه حل
 (قوله وحرمة تأخيرها) أي الاخراج ويجب القضاء على الفور ان عصي بتأخيرها
 بخلاف التأخير ناسيا وليس من الاعذار التأخير ثم قريب حل (قوله كقضية
 ماله) أي في دون مسافة القصر لان غيبته في مسافة القصر تمنع وجوب الزكاة أي
 زكاة لفطر ورده ع ش على م ر بأنها تمنع وجوب الاخراج لأصل الوجوب
 فراجعه وقوله أو المستحقين ينبغي أن يكون المراد انهم في حل يحرم نقل الزكاة اليه
 حل (قوله لان القصد اغناؤهم الخ) أي لكونه يوم سرور فنأخرها عنه ثم وقضى
 وجوبها فورا ان أخرها بلا عذر خلافا للزكشي كالاذعى حيث اعتمد وجوب
 الفورية مطلقا نظرا الى تعلق الادعى بها وفارقت زكاة المال فانها وان أخرت
 عن وقت التمكن تكون أداء كافي للجميع بان هذه موقته بزمن محدود كالصلاة كما
 في شرح م ر (قوله وان أسر بعده ولو لحظة) لكن يسن له اذا أسر قبل فوات يوم

الذي بدأ الأخراج شرح مر (قوله من لم يفضل) بضم الصاد وقتها شرح مر من باب
نصروهم مختار (قوله عن قوته وقوت بمونه) هلا قال عن قوت بمونه أي من نفسه
وغيره على وزان ما تقدم ثم رأيت شيئا مقتى الأنا قال لم يكتف بمونه إلا حصر كما
سبق لأجل قوله ثم بعد ذلك وعن دينه لأن الفضل عن دين نفسه لا عن دين غيره
من المومن وأيضا لأجل التثنية في قوله وما يتعلق يليق بهما لأن في الأفراد أيهما
وهو عود الضمير على المخرج شويبري (قوله يومه وليته) ظرف لقوته وقوت بمونه
قال ع ش على م ز وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهيشة ما اعتيد للعيد
من الكعك والنقل ونحوهما فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضي وجوبها عامه
فانه بعد وقت الغروب غير واجد لزكاة الفطر وإنما قلنا بذلك لما قيل في كتاب
النقعات من أنه يجب على الزوج تهيشة ما يليق بحاله من ذلك لزوجه وفي قول على
الجلال وكالتقوت ما اعتيد من محوسب وكعك ونقل وغيرهما ولا يتقيد ذلك بيوم
وليته فيقدم ذلك على الزكاة (قوله وما يليق بهما) أي به وبمونه وأورد هنا اشكال
بناء على أنها مقدمة على الدين حاصلة أنها مقدمة على الدين والدن مقدم على
المسكن والخادم فيجب أن تقدم هي عليهما لأن المقدم على المقدم مقدم أي وقد قلتم
أنهما مقدمتان عليهما هذا خلف وأقول يجب عنه باختلاف جهة التقدم ولأن المراد
بتقدمها على الدين أنها تخرج ويؤخر أخرجها إلى القدرة عليه والمراد بتقدمها
على المسكن والخادم لو قيل به أنهم لا يتركان بأن يساعا فيهما وتبقى هي بأن تلزم
وتخرج من ثمنهما فليتنا مل والحاصل أن أحد التقديمين بمعنى تأخير أحد الأمرين على
الأخر مع بقائه والتقديم الآخر بمعنى ترك أحد الأمرين بالكليّة والتقديم
على الدين بالمعنى الأول وتقديم الدين عليهما بالمعنى الثاني فلا يلزم من اعتبار
أحدهما اعتبار الآخر خرم ع ش وحاصل الجواب عدم اتحاد الحد الوسط في قول
ويرد الاشكال بأن يعيها في الدين لتفريغ ذمة مشغولة إذا الدين ثابت قبل
وفي يعيها هنا شغل ذمة فارغة فهو كالزامة بالسبب لوجوبها وهو باطل إذ تحصيل
سبب الوجوب لا يجب كما هو معلوم اه (قوله من مسكن يفتح الكاف وكسرهما)
أي ولو مستأجره مدة طويلة ثم الأجرة أن كان دفعها للأجير واستأجره فيها فلاحق
له فيها فهو معسر وإن كانت في ذمته فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب على المعتمد
والمنفعة وإن كانت مستحقة له ببقية الذمة لا يكاف نقلها عن ملكه بعوض كالمسكن
لاحتياجه لها ع ش على مر (قوله يحتاجها صفة لثلاثة) وهلا قال يحتاجها
أي هو وبمونه وقد يقال راعى الاختصار شويبري قال شيخنا ويكون في يحتاج

من لم يفضل عن قوته وقوت
بمونه يومه وليته و () عن
(ما يليق بهما من ملابس
ومسكن وخادم يحتاجها)

(ابتداء وعن دينه) ولو مؤجلا
وان رضى صاحبه بالتأخير
(ما يخرج به) في الفطرة بخلاف
من فضل عنه ذلك وخرج
باللائق بهما مما ذكر غيره
فلو كان نفيسا يمكن ابداله
بلائق بهما ويخرج التفاوت
لزمه ذلك كما ذكره الرافعي
في الحج وبالا ابتداء ما لو ثبتت
الفطرة في ذمة انسان فانه
يباع فيها مسكنه وخادمه
لاملبسه لانها حيثئذ التحقت
بالدين وقولي ما يليق بهما
مع ذكر الملبس والتقيد
بالحاجة في المسكن وذكر
الابتداء والدين من زيادتي
وقد بسطت الكلام على
مسئلة الدين في شرح الروض
والمتدفيه ما قلنا وبه جزم
النووي في نكته ونقله عن
الاصحاب والمراد بحاجة
الخادم ان يحتاجه لخدمته
او خدمة ممنونه لانه في أرضه
او ماشيته ذكره في المجموع
(ولو كان الزوج معسرا) حرا
كان أو عبدا (لزم سيد)
الزوجة (الامة فطرتها
لا الحرية) فلا تلزمها ولا زوجها
لانتفاء يساره والفرق كمال
تسليم الحرية نفسها بخلاف
الامة

ضمير يشبه وممنونه أي يحتاجها كل منة وممنونه والمراد انه يحتاجها مطلقا لا في خصوص
اليوم والليلة كالقوت بدليل انه قيد بذلك في القوت وأطاق فيما بعده كافي حل وانحط
عليه كلام ع ش على م ر (قوله ابتداء متعلق بالثني) أي لم يفضل لسكن من حيث
تعلقه بالسكن وما بعده والمعنى انتفى الفضل في الابتداء أي أول الوجوب أي انتفى
زيادة ما يخرج به عن المذكورات وقت الوجوب فيخرج به دوام الوجوب فلا يشترط
فيه جميع ذلك بل بعضه وهو الملبس وأمن من حيث تعلقه بالقوت فلا يتقيد بالابتداء
بل يبقى له قوت اليوم والليلة مطلقا وعبارة م ر ويشترط فيما يؤديه في الفطرة كونه
فاضلا ابتداء عما يليق الخ (قوله وعن دينه ضعيف) والاعتماد انه لا يشترط كونها
فاضلة عن دينه م ر ع ش لقوله بسط ولا يمنع دين وجوبها فكلام المصنف هنا
ينافي كلامه بعد الا ان يخص ما يأتي بركة المال (قوله وان رضى صاحبه
بالتأخير) هذه غاية ثانية في أصل المدعى وهي تناسب الدين الحال أي ولو رضى
صاحب الدين الحال بالتأخير عنه فانه كان عليه أن يعبر بلولان تعبيره بان يومه
انه غاية في الغاية وليس كذلك كما لا يخفى (قوله ما يخرج به) فاعل يفضل (قوله
كما ذكره الرافعي) معتمد (قوله مسكنه وخادمه ولولا ثنتين) وقوله لاملبسه أي
اللائق بخلاف غيره فانه تقدم انه يباع أي في مفهوم قوله ابتداء تفصيل (قوله
والمراد بحاجة الخادم) قال في المجموع ويقاس به حاجة المسكن شرح م ر أي
فيقال هي ان يحتاجه لمسكنه أو مسكن من تلزمه مؤنته لالملبس دوايه أو خزن
تبن مثلا له فيه ع ش على م ر (قوله ان يحتاجه لخدمته) أي اما المصبة أو ضعفه
شرح م ر (قوله لالعمله في أرضه الخ) أي لان الماشية والمال الذي يحصل
من الأرض يباعان للزكاة فكيف بالخادم الذي يعمل فيها عزيزي (قوله لا الحرية)
أي لا يلزمها فطرتها لكن يسن لها اذا كانت وسرة اخراج فطرتها عن نفسها كما
في المجموع خروجها من الخلاف لتطهيرها كما في شرح م ر قال ع ش هذا كله حيث
كانت واقفة للزوج في مذهبه فان كانت مخالفة له في ذلك راعت مذهبه ولو كانت
حنفية والزوج شافعيًا وكان معسرا وجبت عليها وان كان موسرا وجبت على كل
منهما لان مذهبا يرى الوجوب عليهما وفي مذهبه الوجوب عليه فاذا أحدهما
كفي واذا كانت شافعية والزوج حنفيًا فلا وجوب على كل منهما مراعاة لمذهبه
(قوله فلا تلزمها) مفتضى وجوبها ابتداء على المؤدى عنه وجوبها عليهما الا أن
يقال لما تحملها عنها بطريق الحوالة سقطت عنها وان كان معسرا (قوله والفرق
كمال تسليم الحرية نفسها) بخلاف الامة المروجة لان لسيدها أن يسافر بها

ويستخدمها ولا بد اجتماع فيها شيان الملك والزوجة ولا يتنقض ذلك بما لو سلمها
سيد لها ليلا ونهارا والزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج قولا واحدا لهما
عند اليسار غير ساقطة عن السيد بل يحملها الزوج عنه اه (قوله لاستخدام السيد
لها) ان قلت فرض المسئلة في أمة تجب على الزوج نفقتها بأن لم يستخدمها السيد
فتجب حيث نفطرتها على الزوج ان كان موسرا وعلى السيد ان كان معسرا أو ما اذا
كان السيد يستخدمها فان النفقة والفطرة واجبان عليه سواء كان الزوج موسرا
أو معسرا وقول الشارح لاستخدام الخ يقتضي أنه اذا كان السيد يستخدمها
لا تجب عليه فطرتها الا اذا كان الزوج معسرا مع أنها تجب مطلقا قلت معنى
قوله لاستخدام الخ أن السيد أن يستخدمها ولا يمنع منه زوجها أي ولم يستخدمها
بالفعل قررر شيئا وعبارة شرح ممر لان لسيدها أن يسافر بها ويستخدمها
(قوله وقيل تجب على الحرة) هذا مبني على أن التمثل تحمل ضمان وأما على
المعتمد من أنه تحمل حواله فلا تجب وهو المعتمد كما قررر شيئا (قوله
وتخالف الكفارة) هو ظاهر في الاعتق لا في الاطعام فاذا أيسر بعض الامداد
أخرجه وبقي الباقي في ذمته لكن لا يلزمه ذلك وهذا يلزمه (قوله لأنها لا تبعض)
فيه التعليل بغير المذعي (قوله ولان لها بدلا) أي في الجملة والا فالخصلة الأخيرة
لا بدل لها وخواص بالخيرة قال ع ش والاولى الاقتصار على هذه الامة فان الاولى
قد يقال انها من التعليل بصورة المسئلة لان الحاصل يرجع الى أن يقال تبعضت
الفطرة ولم تبعض الكفارة لأنها لا تبعض ويجب أن المعنى وتخالف الكفارة
من جهة أنه اذا أيسر ببعضها لا يلزمه لأنها لا تبعض فلا يكون هناك مصادرة
اه (قوله قدم وجوبا نفسه) فان أخرجه عن زوجته مثلا قال ابن حجر اساء
وقد يشعر بأنه يقع عنها وليس مراد العدم وجوبها عليه للزوجة حيث نفطرتها
ويخرجها عن نفسه شو برى ومحملة كما هو فرض المسئلة ان لم يكن موسرا بفطرة
الكل والا فهو مخير بين تقديم زكاة نفسه وزكاة غيره لكن تقديم زكاة نفسه
أولى ح ف (قوله فتصدق عليها) أي عنها وقوله فلا هلك أي زوجتك (قوله
فزوجته) أي ويجب عليه الإخراج عن زوجته الرجعية والبائن الحامل دون
المطائل سم على البهجة وقوله والبائن الحامل دون المطائل أي لان النفقة واجبة
لها دونها اذ وجود الحمل يقتضي وجوب النفقة يقتضي وجوب الفطرة أيضا
وقد يفرق بأن النفقة لها مدخل في سمن الحمل وزيادته ولا كذلك الفطرة
الا أن يقال على بعد لم يجب إخراج فطرة الحامل على الغير لو حبت عليها فقد يخرج

لا استخدام السيد لها وقيل
تجب على الحرة الموسرة وعليه
لو أخرجنها ثم أيسر الزوج
لم يرجع عليه وظاهر ما مر
أن الكلام في زوجة على
زوجها مؤنتها فلو كانت نائمة
لزمها فطرة نفسها (ومن أيسر
ببعض ما ع لزمه) إخراج
محافظة على الواجب بقدر
الامكان وتخالف الكفارة
لأنها لا تبعض ولان لها بدلا
بمخالف الفطرة فيها (أو) أيسر
ببعض (صبيان قدم) وجوبا
(نفسه) لغير مسلم ابدأ بنفسك
فتصدق عليها فان فضل
شيء فلا هلك فان فضل شيء
فلذي قرابتك (فزوجته)

محتاج اليه في اليوم الذي يلي يوم الفطرة ولا تجدها تقام به في ذلك اليوم فيحصل لها ومن في بدنها يتعدى ثلثها فأوجبنا الفطرة على الغير خوصا من ذلك قاله ع ش ولا بعد ان خادم الزوجة يليها فيقدم على سائر من ذكر بعدها لاسها وجبت له بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها كما في سم على حجر (قوله لان نفقتها أكد) أي والفطرة تابعة للنفقة عكس ما في النفقات حيث تقدم فيها الام على الاب حل (قوله وفيه) أي في هذا الفرق الذي فرقوا به بين الاب والام وقوله كلام وهو ان الاستوى أبطل هذا الفرق بالولد الصغير فانه مقدم على الابوين هناع كونهما أشرف منه فدل ذلك على اعتبار الحاجة في البابين اه قال م ر ورده الوالد بأنهم انما قدموا الولد الصغير على الابوين لانه كبعض والده ونفقه مقدمة عليهما اه أقول لكن يرد عليه تأخير الولد الكبير عن الابوين مع انه بعضه ع ش ويجاب بأنه لما استقل كانه غير بعضه ويمكن أن يجاب أيضا عن الاول بأن النظر للشرف انما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالا صالة فلا يرد ما ذكره م راه (قوله فولد الكبير) أي الذي لا كسب له وهو زمن أو مجنون فان لم يكن كذلك لم تجب نفقته كما سيأتي في بابه أي فلم تجب فطرته على القاعدة اه م ر ح م ر (قوله ثم الرقيق) أي ثم بعد الولد الخ قدم الرقيق أي جنسه سم وعبرة جرح ثم الارقاء قال سم بهذا يظهر أن الكبير ليس نهاية المراتب ويندفع ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصبيان لاجيئها لكن قد يشكل ذكر الشارح له ويجاب بأن المذكور رجلة الارقاء ولا يجدا لبعضهم فتأمل اه قال م ر وينبغي كما أفاده الشيخ ان يبدأ منهم بأم الولد ثم بالمدير ثم بالمعاق عتقه بصفة (قوله فان استوى جماعة في درجة تخير) وهذا أقرع هنا كالنفقات ويمكن الفرق بشدة الحاجة اليها فيقوى فيها النزاع فكانت القرعة لقاعه بخلافه هنا قاله الشوبري وعبرة شرح م ر فان استوى اثنان في درجة كابنين وزوجتين تخير باستوائهما في الوجوب وان تميز بعضهم بفضائل لانها التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أحوج اليه وانما لم يوزع بينهم بالنقص المخرج عن الواجب في حق كل منهما بلا ضرورة بخلاف ما اذا لم يجدا لبعض الواجب (قوله أي فطرة الواحد) بالحاء المهملة وقيل بالجيم برماوى (قوله وخسة وثمانون درهما) هذا على طريقة النووي في رطل بغداد كما ذكره الشارح واما على طريقة الرازي فيه فالصاع ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث درهم كما في عبارة م ر (قوله لاسم في زكاة الباب الخ) لانك اذا ضربت مقدار الرطل المذكور في خمسة وثلاث مقدار الصاع بالارطال بلغت ما ذكره

لان نفقتها أكد لاسها
ع ش وضة لا تسقط بمضى
الزمان (قوله الصغير) لان
نفقته ثابتة بالنص والاجاع
(فتأباه) وان علا ولومن قبل
الام (فتأمه) كذلك عكس
ما في النفقات لان النفقة
للحاجة والام أحوج واما
الفطرة فالتطهير والشرف
والاب أولى بهذا فانه منسوب
اليه ويشرف بشرفه وفيه
كلام ذكرته في شرح الروض
(قوله الكبير) ثم الرقيق
لان الحر أشرف منه وعلاقته
لازمة بخلاف الملك فان
استوى جماعة في درجة تخير
(وهي) أي فطرة الواحد
(صاع وهو ستمائة درهم
 وخسة وثمانون درهما وخسة
 اسباع درهم) لاسم في زكاة
الناس من ان رطل بغداد
مائة درهم وثمانية وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم

فأضرب مائة وعشرين في خمسة يحصل ستمائة وأضرب ثمانية في خمسة بأربعين
وأضرب أربعة أسباع في خمسة بعشرين سبعة وأربعين كاملاً وستة أسباع فضع
الاثنتين إلى الأربعين واحفظ الستة أسباع ثم أضرب المائة والعشرين في ثلث
بأربعين صحيحة وأضرب ثمانية وأربعة أسباع في ثلث بأن تبسط الثمانية من جنس
الأسباع بسنة وخمسين سنة أو ضم لها الأربعة أسباع فبلغ ستين سبعة أضربها
في الثلث بعشرين سبعة لأن ضرب الكسر في الكسر يحصل جوابه بحذف في
الداخل على المضروب فيه وإضافته للمضروب بأن تقول هذا ثلث الستين سبعة
وذلك عشرون سبعة لأن ضرب الكسر في الكسر تنقيص لا تضعيف عكس ضرب
الصحيح ضم لها الستة أسباع المحفوظة يكون المجموع ثلاثة كواهل وخمسة أسباع
فضم الثلاثة للاثنتين يكون المجموع خمسة وضم الأربعين للاربعين يكون المجموع
ستمائة وخمسة وثمانين وخمسة أسباع اهـ (قوله والعبرة فيه بالكيل) ويجب
تقيد هذا بما من شأنه الكيل أما ما لا يكال أصلاً كالقط والجن إذا كان قطعاً
كأرافعيار الوزن لا غير كما في الرأبيل ومن ذلك اللبن وفيه نظير الكيل له دخل
فيه كما قالوه في الرأبيل شرح مر (قوله وإنما قدر بالوزن استظهاراً) أي طلب الظهور
استيعاب الواجب وانظره مع قوله الآتي وعلى هذا التقدير بالوزن تقرب
الآن بعكس ون الغرض منه حكاية كلام الدارمي شوبري (قوله وسيأتي مقداره)
لا حاجة لهذه الحالة سواء كان الضمير في مقداره راجعاً للصاع أو لا دلالة ذكر
هذا مقدار كل منهما إلا معنى للحالة على ما يأتي وعبارته هناك والمائة واحد
وسبعون درهما وثلاثة أسباع اهـ (قوله فاصاع بالوزن خمسة أرطال وثلث)
وحكمة الصاع أن نحو الفقير لا يجد من يستعمله يوم العيد وثلاثة أيام بعده غالباً
وهو يحمل نحو ثلاثة أرطال من الماء فيحصى عنده نحو ثمانية أرطال كل يوم رطلان
ابن حجر وقوله نحو ثمانية أرطال إنما قال نحو لأن المجموع ثمانية وثلث والثلث
تحت النار قال سمك أن تقول هذه الحكمة لا تأتي على مذهب الشافعي
من وجوب صرف الصاع لثمانية أصناف ولا تأتي في صاع الاقط واللبن واللبن
الاهم إلا أن يجاب عن الأول بأنه بالنظر لما كان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم
والصدر الأول من جمع الزكوات وتفرقتها وفيه أن الإمام وإن جمعها لا يلزمه
أن يدفع لكل فقير صاعاً عن الثاني بأنه بالنظر لغالب الواجب وهو الحب فليتم
(قوله وبالكيل المصري قد حان) ويزاد أن ندباً يسيراً الاحتمال اشتغالهما على
تبن أو طين ويكفي عن الكيل بالقدح أربع حفنات بكفين منضين معتدلين

والعبرة فيه بالكيل وإنما قدر
بالوزن استظهاراً كما مر نظيره ثم
مع بيان أنه أربعة أمداد وأن المد
رطل وثلث وسيأتي مقداره
قاله راجعاً في النفقات فالصاع
بالوزن خمسة أرطال وثلث
وبالكيل المصري ثمان

كذلك شرح مروج شوق ل (قوله وقضيته) أي قضية منبيع للثمن حيث قدرها بالصاع الذي هو كيل وبالوزن لكن هذه المناقشة من الشارح ليست عادة لان عادته انه لا يناقش الماتن لانه له وقد شرحه فيما سبق وبين أن تقديرها بالوزن استظهار وهذا على ما في النسخة المعجزة وفي نسخة كذا وقضية اعتبار الوزن مع الكيل أنه متعدد اه وهي ظاهرة لا غبار عليها (قوله بالصاع النبوي) أي الذي أخرج به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم شرح المروج وعبارته في شرح البهجة والصواب ما قاله الدارمي ان الاعتماد على الكيل بصاع مساير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يجده لزمه اخراج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه (قوله اه) أي كلام الروضة (قوله سليم) أي من عيب بنا في صلاحية الاقتيات والادخال كما يعلم من قواعد الباب وسيعلم مما يأتي أن العيب في كل باب معتبر بما ينشأ في مقصود ذلك الباب فلا يجزى معيب ومنه مسوس ومباول إلا أن جف وعادله صلاحية الادخال والاقتيات وقديم تغير طعمه لونه أو ريحه وان كان هو قوت البلد شرح جبر وعبارة البرماوى فلم يكن قوتهم الا الحب المسوس فانه يجزى ويعتبر بلوغه صاعا ويجزى أيضا قديم قليل القيمة ان لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه (قوله على الاشهر) راجع للامتنين ومقابلته سكوت القاف مع ثلث الممزة ففيه أربع لغات (قوله من لبن) ولولا آدمي يأتي منه صاع لقط والعبرة في ذلك بالوزن ان لم يمكن كيله والافبالكيل كما قاله حل وهل يجزى اللبن المخروط بالماء أولا فيه نظر والا قرب ان يقال ان كان يحصل منه القدر الواجب اجزا أو افلا معلوم ان ذلك عمله فيمن كان يفتاته ع ش وعبارة ابن حجر ويجزى لبن به زبد والصاع منه يعتبر بما يجيء منه صاع لانه الوارد اه ومنه مروج قال سم شامل لبن نحو الأدمي والارنب وقد يخرج على دخول الصورة السادة في العموم وفيه خلاف في الأصول والاصح منه الدخول ح ف (قوله من قوت محل المؤدى عنه) ولو ظنا بدليل ما يأتي في الابق والمراد من غالب قوت الخ كما دل عليه قوله فان كان به أقوات لا غالب فيها خير (قوله كسمن المبيع) أي فانه اعتبر من غالب نقد بلد المبيع والجماع بينهما أي بين الزكاة وثن المبيع ان كلاما واجب في مقابلة شيء لان الثمن في مقابلة المبيع والزكاة في مقابلة تطهير البدن شيئا (قوله اعتبر بقوت محل المؤدى عنه) أي ويدفع اقراء ذلك المحل وان بعدوه هل يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجيء وقت الوجوب أم لا فيه نظر والا قرب الثاني اخذاهما قالوا فيم الوحلف ليقضى حقه

وقضيته اعتبار الوزن مع الكيل وانه فقد يدوهو المشهوراكن قال في الروضة انه قد شكل ضبط الصاع بالارطال فانه يختلف قدره وزنا باختلاف الحموب والصواب ما قاله الدارمي ان الاعتماد على الكيل بالصاع النبوي دون الوزن فان فقد اخراج قدرا يتيقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا فالقدر بالوزن تقريبا اه (وجفتنه) أي الصاع (قوت سليم) لا معيب (معشر) أي ما يجب فيه العشر ونصفه (واقط) بفتح الميم وكسر القاف على الاشهر لبن بابس غير متزوع الزبد بخبر أبي سعيد المسابق (ونحوه) أي الاقط من لبن وجبن لم يتزوع زبدهما وهذا من زيادتي ولا يجزى لحم ونخيس ومصل ومن وجبن متزوع الزبد لا تتفاء الاقتيات به عادة ولا يخلج من أقطاب كثرة الملح جوهره بخلاف ظاهر الملح فيجزى لكن لا يحسب الملح فخرج قدرا يكون محض الاقط منه صاعا (ويجب) الصاع (من قوت محل المؤدى عنه) كسمن المبيع واقشوف

النفوس اليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي فأروى الخبرين السابقين للتوسيع لا للتضييق ولو كان المؤدى محل آخر اعتبر قوت محل المؤدى عنه بناء على الاصح ١٩٤ يحل من ان الفارة تجب أولا عليه ثم تجملها عنه المؤدى

فان يعرف محله كعبد ابق
فيتحمل كما قال جماعة استثناء
هذه أو يخرج فطرته من
قوت آخر محل عهد وصوله
اليه لان الاصل أنه فيه
أو يخرج للحاكم لان له نقل
الزكاة فان لم يكن قوت المحل
محزاً اعتبر اقرب المجال اليه
وان كان بقربه محلان متساويان
قرباً تخير بينهما وتعبيرى بالمحل
أعم من تعبيرة بالبلد (فان
كان به) أى بالمحل (أقوات
لا غالب فيها خير) بينها
(والأفضل أعلاها) اقتياتاً
وان كان فيها غالب تعين
والعبرة بغالب قوت السنة
لا وقت الوجوب (ويجزيء)
قوت (أعلى عن) قوت (أدنى)
لأنه زيد فيه خير لا عكسه
لنقصه عن الحق (والعبرة)
في الأعلى والأدنى (بزيادة
الاقتيات) لا بالقيمة (فالبر)
لكونه أنفع اقتياتاً (خير من
التمر والأوز) والزبيب
(والشعير) وذكره من
زيادتي (وهو خير من التمر
والتمر) خير (من الزبيب)
لذلك وظاهر ان الشعير خير
من الأرزوان والأرزخ من
التمر (وله أن يخرج عن واحد
من قوت) واجب (وعن آخر) من (الاعلامه) كما يجوز أن يخرج لاجد جبرائيل شاتين وللاخر عشرين درهما والخص

في وقت محله أو توقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجيء الوقت فانه
لا يكاف ذلك ع ش على م ر (قوله فان لم يعرف محله الخ) هذا مفهوم قوله
من قوت محل المؤدى عنه وقوله استثناء هذه أى فيجب من قوت محل المؤدى بكسر
الهمزة وقوله أو يخرج للحاكم أو بمعنى الواو وهو قيد في المسئلتين قبله جواباً
عمياً يقال انها تدفع لفقراء محل المؤدى عنه ولم يعرف فليس صورة ثالثة كما قد يتوهم
كما نقله عن الشيخ عبد ربه (قوله كعبد ابق) أى لا يدري محله ويلزم في اخراج
الزكاة عنه اشكال من وجهين الاول الاخراج من قوت غير محله والثاني اعطاؤه
لغير أهل محله حل وأجاب الشارح عن الثاني حيث قال أو يخرج للحاكم بمحل
أو بمعنى الواو وفي المختار ابق العبد ابق ويأبى بكسر الباء وضمة أى هرب وكتب
أيضاً قوله استثناء هذه أى استثناء من يكون الصاع من قوت محل المؤدى
عنه لان الصاع في هذه الصورة من قوت محل المؤدى وهو السيد ويصرف لفقراء
محله شيئاً ويؤخذ من كلام الزيادة أنه على الاستثناء يجب من أشرف الاقوات
(قوله أو يخرج للحاكم) أى بشرط أن يكون ما يخرج منه من أعلى الاقوات
أو من آخر محل عهد وصوله اليه لان الحاكم النقل حينئذ كما في حل وهذا يفيدان
أو في قوله أو يخرج للحاكم ليست بمعنى الواو فعليه يكون صرف الصاع في الاحتمال
الثاني أى في قوله أو يخرج فطرته الخ لفقراء ذلك المحل الذي يخرج منه وعلى كونها
بمعنى الواو الا مرطاهر والظاهر ان كونها بمعنى الواو أظهر (قوله لا وقت الوجوب)
خلافاً لبعضهم حيث قال العبرة بالغالب وقت الوجوب وأخذ من تعبیر بعض
المحققين بقوله من غالب قوت محل المؤدى عنه وقت الوجوب فيوهم أن وقت متعلق
بغالب وليس كما توهم بل هو متعلق بمحل في قوله محل المؤدى عنه ح (قوله ويجزيء)
أعلى) رسمه بالياء هو الصواب لانه مما يمال كما قاله ع ش وفارق عدم اجزاء
الذهب عن الفضة بتعلق الزكاة ثم بالعين فتعين المواصلة منها والفقرة طاهرة للبدن
فنظر لما به غذاؤه وقوامه والاقوات متساوية في هذا الغرض وتعين بعضها انما هو
وفق فاذا عدل الى الأعلى كان أدنى في غرض هذه الزكاة شرح م ر (قوله لانه زيد
فيه خير) أى فاشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت مخاض شرح م ر (قوله والعبرة
بزيادة الاقتيات) أى بزيادة نفع الاقتيات بدليل قوله الا فى لكونه أنفع الخ
كما قرره شيخنا (قوله لا بالقيمة) والالورد عليه الشعير فانه أعلى من التمر والأرزخ
مع انه انقص قيمة منها أفاده شيخنا (قوله فالبر خير من التمر الخ) فعلم أن الأعلى البر
فالشعير فالأرزخ فالزبيب ويتردد النظر في قيمة الحبوب كالذرة والدخن والفول

من قوت) واجب (وعن آخر) من (الاعلامه) كما يجوز أن يخرج لاجد جبرائيل شاتين وللاخر عشرين درهما والخص

والحبس والعس والمأش ويظهر أن الذرة تقسمها في مرتبة الشعير وان بقية الحبوب
الحبس فالمأش فالعس فالقول فالبقية بعد الارز وان الاقط فاللبن فالجبن بعد
الحبوب كلها شرح حبر ومراده بالقسم الثاني من الذرة الدخن كما في سم قال ح ف
وترتيبها في الاعلى كترتيبها الواقع في البيت المشهور على المعتمد اعني قوله
بالله سل شيع ذي رمز حكى مثلا * عن نور ترك زكاة الفطر لوجه لا
قال سم قوله في مرتبة الشعير الوجه تقديم الشعير على الذرة والدخن وتقديم الارز
على التمر والزبيب خلافا للشارح وتقديم الذرة والدخن على الارز وقضية كون
الدخن قسما من الذرة انها لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض أنواع البر منسلا على بعض
نعم ان ثبت انها انفع منه في الاقيات فينبغي تقديمها والقياس التزام ذلك في أنواع
نحو البر اذا تفاوتت في الاقيات لكن قضية اطلاقهم خلافه انه بحر وفه
(قوله ولا يبعض الصاع من جنسين الخ) ولو كانوا يقتاتون البر المختلط بالشعير
فان استويا تخير بينهما فيخرج صاعا من البر ثم من الشعير وان غلب أحدهما أخرج
من ذلك الغالب ولا يخرج المختلط لان فيه تبعض الصاع من جنسين هكذا قاله
حل وعبرة حبر ولا يخرج من المختلط الا ان كان فيه قدر الصاع من الواجب اه
(قوله ولا صل) أي ويجوز لا صل أن يخرج الخ اما الوصي أو القيم فلا يجوز له ذلك كلب
لا ولاية له على الأوجه الا ان استأذن الخاكم فان فقد قال الأذعي فلا كل
من الوصي والقيم اخراجها من عنده ويجوز ادائها له منه من غير اذن قاض ويفرق
بأنه لا يتوقف على نية بخلاف الزكاة تتوقف عليها فاشترط كون الخرج مستقل
بتملك الخرج عنه لانه اذا استقل بذلك فالنية أولى حبر وقوله الغني أي الذي
لا يجب نفقته وقيل من يملك ما يخرج به زيادة على ما هو وهو بمعنى لا قول اما موليه
الفقر فيجب على الأصل اخراج زكاته كما تقدم لانه يجب عليه نفقته (قوله من ماله)
أي الأصل ورجع عليه ان نوى الرجوع أو استأذن الخاكم ح ف (قوله رشيد)
أي لا يجب نفقته على أصله اما السفية فكما الصغير فله أن يخرج عنه وله أن يستقل
بتملكه وأما لو وجبت نفقته فلا يحتاج الى اذنه لانه مخاطب بها (قوله الاباذنه)
فان لم يأذن لم يجز جزا لانه عبادتة تقتقر لنية فلا تسقط عن المكلف بدون اذنه
كما ذكره مرفعه شرحه قال ع ش يؤخذ من قوله لانها الخ أنه لو امتنع أهل الزكاة
من دفعها وظفر بها المستحق لا يجوز له أخذها ولا يجزى عاذا أخذها (قوله أو موسر
ومعسر الخ) محله حيث لا مهالبة بينهما والافحيمها على الموسر ان وقع زمن الوجوب
في نوبته وان وقع في نوبة المعسر فلا شيء عليه كالمبعض المعسر مرفعه في شرحه

(ولا يبعض الصاع) بقيد ين
وذتها بقولي (من جنسين
عن واحد) وان كان أحدهما
اعلا كما لا يجزى في كفارة
اليمن ان يكسو خمسة ويطلع
خمس و يجوز تبعضه من
نوعين ومن جنسين عن اثنين
كان ملك واحد نصفين من
عبدن فيصونان يخرج نصفه
صاع عن احد النصفين من
الواجب ونصفا عن الثاني
من جنس اعلامنه (ولا صل)
أن يخرج من ماله زكاة موليه
الغني) لانه مستقل بتملكه
بخلاف غيره موليه كولد رشيد
واجبي لا يجوز اخراجها
عنه الاباذنه وتعبيري بما ذكر
أعم من تعبيره بقطرة ولده
الصغير) ولو اشترك موسرانه
أو موسر ومعسر في رقيق لزم
كل موسر قدر حصته

وقال قل لا شيء على واحد منهما قوله لا من واجبه) أي واجب كل مؤمن (قوله كما وقع في الأصل) في شرح الإرشاد الأول تأويل عبارته بجمليها على ما قدمته من أن المؤدى عنه إذا كان غير مكاف اعتبر قوت ببلد المؤدى وحيث نكس كلامه هيا في رقيق غير مكاف فيوز تبعض الصاع حيث أنه وقوله ببلد المؤدى أي لأن الوجوب في هذه الحالة إنما يلاقى المؤدى ابتداء كما صرح به في شرح الروض أيضا وأدعى القطع فيه ويحتمل أن يناقش في ذلك بأنه لا مانع من ملاقات الوجوب لغير المكاف إذا كان لا يستقر والمحدود وإنما هو ملاقات ما يستقر ولا يخفى ما فيه سم على حجر وعبارة شرحه مديوما ذكره المصنف رحمه الله تعالى محمول على ما إذا أهل شوال على العبد وهو في بركة نسبتهما في القرب إلى بلدتي السيد بن علي السواء في هذه الحسنة المعتبرة قوت ببلدتي السيد بن وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيها وإنما يحمل اليأس من بلدتي السيد بن من الأقوات ملا يجزى في الفطرة كالدقيق والخبز وحيث أمكن تقابل كلام المصنف على تصوير صحيح لا يدل أن تغليظهم وقد علم أنه لا منافاة بين ما صححه هنا وما صححه أولا من كون الأصح اعتبار قوت بلد العبد فسقط ما قيل أن ما ذكره مفرع على أنه يجب على السيد ابتداء وإن جرى عليه الشارع تبعه الكثير من الشراح اهـ

(باب من تلزمه زكاة المال وما يجب فيه)

أي باب في شروط من يجب عليه أي وما يتبع ذلك من قوله ولا يمنع دين وجوبها الخ الباب وقيد بالمال لأن زكاة الفطر تجب على المكافر في قريته المسلم ونحوه (قوله مما اتصف بوصف الخ) المناو على قوله وما يجب فيه أن هذا مكرر مع ما مر لا به تقدم بيان الأنواع التي تجب فيها أجب عنه الشارح بقوله مما اتصف بوصف أي فالكلام هنا فيما يجب فيه من حيث ما يعرض له من الصفات التي يتوهم منها عدم الوجوب وما تقدم من حيث ذاته فلا تكرر وقال حل وليس المراد بيان الأعيان من ماشية ونقد وغيرهما لأن ذلك علم من الأبواب السابقة قال شيخنا والأظهر أن يقول من حيث اتصافه بوصف يتوهم منه عدم الوجوب (قوله تلزم مسلما) هذا شروع في شروط من تلزمه زكاة المال وهي خمسة ذكر منها صريحها الإسلام والحريمة وذكر منها تلويحاً ثلاثة شروط وصرح بها الرملي وهي قوة الملك وتيقن وجود المالك وتعين المالك فذكر الأول تلويحاً في مسألة المكاتب وذكر الثاني تلويحاً في مسألة الجنين حيث قال إذا لا وثوق بوجوده وحياته وذكر الثالث تلويحاً في مسألة الغنمة بقوله لأنه لا غير معين والمراد مسلماً غير نبي فلا تجب

لا من واجبه كما وقع له في الأصل وغيره بل من قوت محل الرقيق كما علم مما صرح به في المجموع تبعاً لرافعي بناء على ما مر من أن الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتبعها عنه المؤدى وتعبيري بالرقيق وتقدر حصته أعم من تعبيره بالعبد ونصف

صاع
(باب من تلزمه زكاة المال وما يجب فيه)
مما اتصف بوصف كمنسوب وضال (تلزم) زكاة المال (مسلم)

على الانبياء وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة فالمراد بهما زكاة البدن والمراد بهما زكاة النفس عن الرذائل التي لا تليق بمقامات الانبياء ويدل له ما حمل عليه بعضهم الآية من ان المراد بالزكاة فيها الا كثر من الخير لا زكاة الفطر لان مقتضى جعله عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن كما قاله ع ش على م ر وقال في شرح الاعلام تجب زكاة الفطر على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف زكاة المال كذا نقله الاجهوري على التحرير والذي ذكره المناوي في شرح الخصائص للسيوطي ان مذهب الشافعي كمالك وجوب الزكاة على الانبياء واعتمد البرماوي عدم وجوبها على الانبياء ونقل عن الامام مالك أيضا فيكون له قولان (قوله لقوله في الخبر السابق الخ) هذه حكاية للخبر السابق بالمعنى وافظه فيما سبق لخبر أبي بكر رضي الله عنه بذلك في كتابه لانس بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواد البخاري (قوله ولوم كاتب) أي كتابة صحبة اما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه كما قاله ع ش على م ر والغاية للرد (قوله لانه لا يملك شيئا) هذا بالنسبة للرقيق غير المكاتب وقوله أو ملكا ضعيفا هذا بالنسبة للرقيق المكاتب قلت ويجوز انه إشارة الى القولين في ملك الرقيق فالاول بالنسبة للاظهر والثاني لمقابل لا يقال هو لا يتعرض للضعيف لا ما تقول يأتي قريبا في قوله لعدم الملك أو ضعفه انه على التوريع بالنسبة للراعي ومقابلته شورى (قوله أو يملك ملكا ضعيفا) فان عجز المكاتب صار ما بيده لسيده وابتداء حوله من حينئذ وان عتق ابتداء حوله من حين عتقه روى (قوله وتوقف في مرتدة) أي توقف لزوم أدائها كما يعلم مما بعده (قوله لزمته في ردة) أي بان وجبت حال الردة بأن حال عليه الحول وهو مرتد اما اذا وجبت عليه في الاسلام ثم ارتد فانها تؤخذ من ماله على المشهور سواء أسلم أم قتل كما في المجموع ويجزئه الانحراج في هذه في حال الردة وتصح نيته لانتها التميز ويجزئه أيضا في الاولى ان عاد للاسلام كما ذكره م ر في شرحه قال الرشيدى وقوله بأن حال عليه الحول وهو مرتد صادق بما اذا مضى عليه جميع الحول وهو مرتد أو ارتد في اثباته واستمر الى تمامه ولم يقتل وبالصورتين صرح الاذرعى اه وقوله ان عاد للاسلام أي فان لم يعد للاسلام لم يعتد بما دفعه ويسترد من القبايض وظاهره سواء علم القبايض بانهما زكاة أم لا قال ابن حجر ويفرق بينه وبين المجلة بأن المخرج هنا ليس له ولاية الاخراج بخلاف المجلة فان له ولاية الاخراج في الجملة فحيث لم يعلم القبايض بانهما مجله لا تسترد منه اه بالمعنى والاولى أن يقال في الفرق انه حيث مات على الردة

لقوله في الخبر السابق في زكاة
الماشية فرض على المسلمين
فلا تجب على كافر أصلي بالمعنى
السابق في الصلاة (حرا أو
معتقا) ملك ببعضه الحر نصا
فلا تجب على رقيق ولو ملكا
لانه لا يملك شيئا أو يملك ملكا
ضعيفا بخلاف من ملك ببعضه
الحر نصا بالانه تام الملك له
(وتوقف في مرتدة) لزمته في ردة

قدين ان المال خرج عن ملكه من وقت الرقة فاخر ارجه منه تصرف فيما لا يملكه
 فيضمنه آخذه من حين القبض فيجب عليه رقه ان بقي وبذله ان تلف كالمقبوض
 بالشراء الفاسد وما في المجبة فالخرج من أهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه
 حيث لم يذكر التجبيل انه صدقة تطوع أو زكاة غير مجبة وعلى التقديرين فتصرفه
 نافذ وبقي ما لو ادعى القابض انه انما أخذ المال منه قبل الرقة فهل يقبل قوله في ذلك
 أولا بد من بينة فيه نظروا الأقرب الثاني لان الأصل عدم الدفع قبل الرقة والحادث
 بقدر باقرب زمن كما ذكره ع ش على م ر (قوله كما كاه) أي كما يوقف ملكه
 (قوله والمخاطب بالخراج منه وليه) فاذا أخر اخرج زكاة الصبي والمجنون عصي
 فانه في التجريد قال الشيخ ويتجه انه اذا أخر قتل المال بغير تقصير ايه يضمن حصته
 المستحقين لانه بتأخير حقه هم حتى تلف المال صار مقصرا بالنسبة لحقهم ولا يضمن
 الباقي اذا تقصير منه يوجب ضمانه كما نقله الشوبري قال حل وم ر ومحل وجوب
 ذلك عليه حيث كان يرى الوجوب كشافعي وان كان المجبور عليه حنفيا لا يرى
 الوجوب اذا العبرة باعتقاد الولي فان كان الولي لا يرى وجوب ذلك كحنفي أي
 ولم يلزمه ما حكم بالخراج فلا احتياط له ان لا يخرج الزكاة وان يحسمها الى أن يكمل
 المجبور عليه فاذا اكمل أخبره بها ولا يخرجها الا يغرمه لما الحاكم اذا رفعه الى حاكم
 حنفي (قوله ولا تجب في مال وقف لجنين) أي لاجل جنين فيشمل جميع التركة
 وان انفصل حيا وأخبر بحياته معصوم ادلا بزيده على انفصاله حيا وقد صرحوا فيها
 بعدم الوجوب بعد الانفصال كما قاله ع ش والتعليل بقوله اذا وثوق الخ جري على
 الغالب فلا مفهوم له حتى لو مكث في الرحم اربع سنين ثم انفصل فلا زكاة وكذا
 لو انفصل ميتا لازكاة على الورثة كما قاله م ر وعبارته فلو انفصل الجنين ميتا قال
 الاسنوي المتجه عدم لزومها بقية الورثة لضعف ملكهم اه قال ع ش قوله المتجه
 عدم لزومها أي في جميع المال الموقوف لأهله المذكورة لا فيما يختص بالجنين
 كما لو كان حيا وهذا هو المعتمد اه فان تبين أن لاجل لزمت الورثة كما نقل عن رى
 قال ع ش على م ر وقياس ما ذكره فيما لو انفصل ميتا من انه لازكاة على الورثة
 انه لازكاة فيه اذا تبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل المال
 له ولكن نقل الزيادة وجوب الزكاة فيما لو تبين أن لاجل لحصول الملك للورثة بموت
 المورث اه وهذا أي قوله ولا تجب في مال وقف لمجنين مفرع على شرط ذكره م ر
 بقوله ويقن وجود المالك ثم قال فلا زكاة في مال وقف لجنين بارت أو وصية والحاصل
 ان له ثلاثة أحوال فان تبين أن لاجل وجبت على الورثة زكاة مدة الوقف وان انفصل

كملكه ان عاد الى الاسلام
 لزمه أدائها لتبين بقاء ملكه
 والا فلا (وتجب في مال مجبور)
 عليه لشمول الخبر المشار اليه
 آنفا لما له والمخاطب بالخراج
 منه عليه ولا تجب في مال وقف
 بمجنين اذا وثوق بوجوده
 وحياته وقولي مجبور اعم
 من قوله الصبي والمجنون لشموله
 السفية (و) في (منصوب)

ميتا فلا زكاة على الورثة لافي نصيبه ولا نصيبهم لضعف ملكهم بنعيمهم من التصرف
وكذا الوانفصل حبالا زكاة أصلا بقي ما لو انفصل خشي ووقف له مال هل يجب فيه
الزكاة عليه اذا اتضح بما يقتضي استحقاقه أو على غيره اذا تبين عدم استحقاق
الخشي وثبوته لا غير كالألو كان الخشي ابن أخ فبثقه برأوته لا يرث وبتقدير كورته
يرث فيه نظرو الظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحقين مدة التوقف
ويؤيده ما لو عين القاضى لكل من غرماء المفلس قدرا من ماله ومضى الحول قبل
قبضهم له فانه لازكاه عليهم بتقدير حصره لهم بعد ولا على المفلس لو انقلب الحجر ورجع
المال اليه وعلاوه بعدم تعيين المستحق مدة التوقف (قوله لشموله السفه) ويشمل
المفلس أضافه سياقى أنه يجب عليه أداؤها بزوال الحجر عنه قرر شيخنا (قوله
وفي موصوب) فاذا كان الموصوب أو بعين شاة مثلا فصورتهما أن يأذن المالك
للمغاصب في اسامتها والا فالذى مر له انه اذا أسامها للمغاصب لازكاه فيها أى لانه
لا بد من اسامة المالك أو مادونه ع ش على م ر وقوله فصورتهما أن يأذن المالك
الخ أى أو يغصبها قبل آخر الحول بزمن يسير بحيث لو تركت فيه بلا كل لم يضرها
وسوم الضالة بأن يقصد مالها اسامتها وتستمر سائمة وهى ضالة الى آخر الحول
لانه لا يشترط قصد الاسامة فى كل مرة كما قاله العناني وكالمغصوب المسروق وكالضال
المدفون الذى نسيه وما وقع فى البصر اذا وجدته قال جروم روالذى يظهر من كلامهم
أن العبرة فى المغصوب وفى لمحو الغائب بمسقط محل الوجوب لا يمكن أى فيخرج
الزكاة لمستحقى بلد الغائب أو الموصوب أى البلد التى كانا فيها حالة وجوب الزكاة أى
حولان الحول (قوله من عين أو دين) هذا تعميم فى المجعودة فقط اذا المغصوب والضال
لا يكونان ديننا وقوله وان تعذر أخذه أى المذكور من المغصوب وما بعده فهو غاية
فى الأربعة قال سم وهل يعتبر ببلد رب الدين أو المدين المتجه الثانى ثم رأيت م ر
اعتمد فى باب قسم الصدقات أن العبرة ببلد رب الدين وأنه لا يتعين صرفه فى بلده
بل له صرفه فى أى بلد أراد مع الاذالك بأن التعلق بالذمة ليس محسوسا حتى يكون له
محل معتبر تأمل شوبرى (قوله ومملوك بعقد قبل قبضه) حيث مضى عليه حول
من وقت دخوله فى ملكه بانقضاء الخيار لا من الشراء فيجب الاخراج فى الحال ان لم
يمنع من القبض مانع كالدائن الحال على ملى مقرر شرح م ر والعقد ليس بقيد يشمل
ممالك بارت قبل قبضه (قوله لانها ملكك) علة الخمسة وقوله ملكا تاما أى والتمام
لا ينافى الضعف المعلن به عدم صحة بيعه ل لكن ينافيه عذوق المالك من شروط
وجوبها الا أن يراد بها تمام الملك تأمل (قوله وفى دين لازم) عطف عام على خاص

وضال ومججود) من عين أو
دين (وغائب) وان تعذر أخذه
(ومملوك بعقد قبل قبضه)
لانها ملكك ملكا تاما
(وفى دين لازم)

لثقة الدين المجرد وهذا أعم من المجرد وغيره شيخنا والآيل إلى اللزوم حكمه
حكم اللازم كمن المبيع في زمن الخيار لغير البائع كما ذكره ع ش على م ر (قوله من
تقد الخ) قيدان بدليل الإخراج به ومن ذلك ما لو استحق نقد اقدر نصاب في وظيفة
بأشهرها ومضى حول من استحقاقه ولم يقبض فهو من قبيل الدين على جهة الوقف
قله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الإخراج إلا أن قبضه كما اعتمد م ر
وان ترد فيه سم على البهجة (قوله وعرض تجارة) كأن أقرض العروض للآخر
فإنها تصير ديناً في ذمة المترض فإذا مضى حول وجبت الزكاة على المالك كما قرره
شيخنا (قوله كمال كتابة) ومثله دين معاملة على المكاتب أيضاً على المعتمد عند م ر
كوالده خلافاً لده يرى ومحل عدم وجوبها في مال الأب كتابة ما لم يحل المكاتب
السيد به فلو حال المكاتب السيد بالنجوم لزم السيد أن يزكها لأنها صارت لازمة له
وان عجز المكاتب نفسه لا تسقط غاية الأمر أنه سقط وصف كونها بنجوم كتابة م رسم
شوبرى (قوله من ماشية) كما سلت اليك كذا في خمس من الأبل ومضى حول وهي
في ذمته فلا زكاة فيها وقوله ومعه شركاء قال أسلت اليك في خمسة أوسق من تمر
أوبر فلا زكاة فيها أفاده شيخنا (قوله الزهو) هو بدو الصلاح وهو بفتح الزاى
وسكون الهاء مخففاً بضمهم ما مع تشديد الواو ع ش (قوله ان تملكها الغانمون) أى
بقولهم تملكنا وجملة ما ذكره من القيود ستة (قوله أو يبلغه نصيب كل) لا يقال
هذا العطف غير صحيح لأنه يقتضى أن النقد يرأى مبلغ نصاباً بدون الخمس ولكن بلغ
نصيب كل واحد نصاباً وهو ظاهر الفساد إذ لا يصح أن يكون الجزء أكثر من كله لانا
نقول مثل هذا لا يعترض به لو ضوح عدم ارادة مثله في كلامهم لان الاستحالة
مانعة من ارادة ما ذكره المعترض وانما المعنى أو يبلغه نصيب كل واحد منهم من غير
ملاحظة الخمس وجوداً وعدماً أو النقد يرأى مبلغه مع الخمس نصيب كل واحد ع ش
وقال الشيخ عبد ربه الديوبى قوله أو يبلغه نصيب كل عطف على قوله قبل القسمة
وبصير المعنى أو بعد القسمة لكن بلغه نصيب كل منهم هكذا يتعين والابان عطف
على ما قبله لم يظهر له فائدة بعد قوله وبلغ بدون الخمس نصاباً أى لانه يكون مفهوماً
بالاولى لأنها اذا وجبت فيما اذا بلغ الجميع نصاباً فوجبها فيما اذا بلغه نصيب كل
على حدته بالاولى ولو قدم كآ صله قوله أو يبلغه نصيب كل على ما قبله لم يرد
عليه من فهمه انه بالاولى وعبارة أصله والغنية قبل القسمة ان اختار الغانمون
تلكها ومضى بعده حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصاباً
أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة وجبت زكاتها والا فلا وهي ظاهرة

من تقد وعرض تجارة) لعدم
الأداة بخلاف غير اللازم كمال
كتابة لان الملك غير تام فيه
اذ لا يجسد اسقاطه متى شاء
وبخلاف اللازم من ماشية
ومعشر لان شرط الزكاة في
الماشية السوم وما في الذمة
لا يسام وفي المعشر الزهو في
ملكه ولم يوجد (و) في (غنية
قبل قسمة ان تملكها الغانمون
ثم مضى حول وهي صنف
زكوى وبلغ بدون الخمس
نصاباً أو يبلغه نصيب كل منهم

فان لم يملكها الغنائم (الخ) سياتي في الغنية أنها تملك باختيار التملك على المعتمد
وقيل تملك بزيادة المال فقوله في التعليل لعدم الملك أي على المعتمد من اشتراط التملك
وقوله أو ضعفه أي على الضعيف القائل بأنها تملك بمجرد الحيازة فهو موزع على القولين
كما أفاده شيخنا (قوله أو مضي والغنية أصناف) هل المراد الغنياس قات الظاهر نعم
وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن تكون تلك الأصناف كلها زكوية وكل واحد نصاب
أولا ح ل (قوله ما ذابصيه) أي من الأنواع وقوله وكم نصيبه أي من العدد أي كم
مقداره في الثالثة ظاهر كلامهم عدم الفرق فيها بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على
نصاب وأن لا يعلم ويبعد وإن استبعد الأذرعى اه شرح م ر (قوله وعدم ثبوت
الخطأ) أي المؤثرة في وجوب الزكاة والأفلا ف الخطأ موجودة (قوله لأنه لغيره عين)
أي وشرط وجوب الزكاة كون المالك معيناً كما في شرح م ر فلا زكاة في غريبستان
وقف على جهة عامة (قوله ولو جبريه) الغاية فيه للتعميم بخلافها في قوله ولو في المال
الباطن فانها للرد (قوله فلا زكاة عليه) أي ولا عليهم لعدم ملكهم أي ولو تركوه له
بعد الحول ولا نظرتين استقرار ملكه ح ل وفيه أنه تقدم أن الدين يجب فيه
الزكاة وهذا منه فكيف لا يجب عليهم وأجيب بأن المعنى لا يجب عليهم زكاة عين
الدي عينه الحياكم لكل إذا كان نصاباً فلا ينافي أنها يجب عليهم الزكاة من حيث
كونه ديناً فيوقف الإخراج على قبضه بخلاف ما إذا قلنا يجب عليهم الزكاة في العين
فتجب عليهم حالاً وإن لم يقبضوا أفاده شيخنا وقيد السبكي والاسنوي بما إذا كان
ما عينه لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنه من غير جنسه من غير بيع أو تعويض
وهو متجه وإن اعترضه الأذرعى شرح جرد م ر وشرح الروض (قوله ولو اجتمع زكاة)
سواء كانت زكاة مال أو بدن حدث الدين قبل وجوب الزكاة أو بعده كما يشعربه
إطلاقه كغيره زى (قوله قدمت) ولو زكاة فطر م ر وقوله على الدين ولو كان
منعلقاً بالعين انتهى ولا يشكل عليه قولهم حقوق الله مبنية على المسامحة لأنه
في الحدود ونحوها أو يقال الزكاة فيها جهتان حق الله وحق الآدمي ع ش
والجواب الأول أولى لأنه يرد على الجواب الثاني الحج (قوله كحج وكفارة) انظر
إذا كانت الحركة لا تنفي بأجرة الحاج هل تصرف إلى الورثة ولم تصرف فيها أو يؤثر
لاحتمال أن يوجد من يرضى به ويتبرع بالأعمال أو كيف الحال شورى وسكت عن
صرفها للدين مع أنه مقدم على الارث (قوله مستويان) ليس المراد التخيير
في البداءة بآيهما بل المراد أنهما مستويان في التيسير في توزيع الوجود عليهما
وإن كانت متفاوتة لأن الغالب فيها معنى الأجرة فكأنها دين آدمي قررره شيخنا

فان لم يملكها الغنائم أولم يحضر
حول أو مضي والغنية أصناف
أو صنف غير زكوى أو زكوى
ولم يبلغ نصاباً أو بلغه بالحدس
فلا زكاة فيها لعدم الملك أو ضعفه
في الأولى لسقوطها بالأعراض
وعدم الحول في الثانية وعدم علم
كل منهم ما ذابصيه وكم نصيبه
في الثالثة وعدم المال الزكوى
في الرابعة وعدم بلوغه نصاباً في
الخطأ وعدم ثبوت الخطأ في
السادسة لأنها لا تثبت مع أهل
الحدس إذ لا زكاة فيه لأنه لا يبر
معين (ولا يمنع دين) ولو جبريه
(وجوبها) ولو في المال الباطن
لا طلاق الأدلة نعم لو عين الحاكم
لكل من غرماء المفلس شيئاً من
ماله وممكنهم من أخذه في حال
الحول قبل أخذه فلا زكاة عليه
اضف ما ملكه (ولو اجتمع زكاة
ودين آدمي في فركة) بأن مات
قبل أدائها وضاعت الزكاة عنها
(قدمت) على الدين تقديماً
لدين الله وفي خبر الصحيحين
قد بين الله الحق بالقضاء
وكان زكاة سائر حقوق الله
تصالي كحج وكفارة نعم
الجزية ودين الآدمي مستويان
مع أنها حق لله وخرج بدين
لا آدمي دين الله ككفارة وحج
فالوجه كما قال السبكي إن يقال

(قوله ان كان انصاب) أي أو بعضه قال شيخنا أو معدوماً واستوي في التعلق بالذم قسم بينهما عند الامكان شرح مشو برى (قوله والا فيستويان) أي فيقسط الموجود عليهما وليس مراده التخيير فليخص الزكاة صرف للمستحقين وما يخص الحج حجه ان رضى به انسان أو تبرع بتميمه والا وقف (قوله فانه ان كان محجوراً عليه الخ) ويجب تقييد هذا التفصيل بما اذا لم يتعلق الزكاة بالعين بأن لم يكن النصاب ولا بعضه موجوداً والا بأن تعلقت العين بأن كان النصاب أو بعضه موجوداً قدمت مطلقاً أي لا فرق بين أن يكون محجوراً عليه أم لا شرح مشو برى (قوله قدم حق الآدمي) لعل صورته أن النصاب تالف فان كان باقياً قدمت كما يؤخذ من قوله السابق ولو جبر به سمع ع ش وقال الشو برى بخلاف ما لو اجتمع مع حق الآدمي جزية فانه يسوي بينهما كما نص عليه في الام اه (قوله والا قدمت) قال شيخنا ويجب تقييده بما اذا لم يتعلق الزكاة بالعين والا بأن كان النصاب موجوداً قدمت مطلقاً شرح مشو برى أي سواء كان محجوراً عليه أم لا ع ش والله أعلم

(باب أداء زكاة المال)

أي حكم الاداء من كونه فورياً أو لا فالمراد بأدائها اخراجها فهذا الباب في وجوب الاخراج والباب الذي قبله في لزومها وثبوتها في الذمة ولا يلزم من ذلك وجوب الاخراج لانه لا يجب الا بالتمسك فالمراد بالاداء الدفع لا الاداء بالمعنى المصطلح عليه (قوله هو أولي) قد يقال الغرض من بيان شروط من يجب عليه بيان وجوب أدائها فالباب مشتمل عليه بهذا الاعتبار فسقط الاعتراض على الاصل زى (قوله لعدم اندراجها) وأجاب مشو برى عن الاصل بأن الاداء هنا يترتب على الوجوب الذي عبر به فيما قبله لانه لا يمنع الاولوية (قوله سائر) أي ما لم يكن المالك أو وكيله مسافراً معه والاوجب الاخراج في الحال وعلى هذا يحمل قولهم في قسم الصدقات ان كان ببادية صرف الى فقراء أقرب البلاد اليه اه س ل (قوله عسر الوصول اليه) صفة للقار بخلاف ما اذا سهل الوصول اليه بأن أمن الطريق فانه يجب عليه أداء زكاته اذا مضى زمن يمكن أن يحضره فيه وان لم يحضر بالفعل فالمدار على القدرة كما سيأتي في قوله وبقدرة على غائب الخ فهو محترز هذا (قوله أو مال تعذر أخذه) بأن كان على معسر أو ملى ولم يقم عليه حجة بخلاف ما اذا لم يتعذر أخذه بأن كان على ملى حاضر باذل أو على جاحد وبه حجة فانه يجب فيه الزكاة فوراً وان لم يأخذه لانه قادر على أخذه كما سيأتي في قوله أو على استيفاء دين حال فهو محترز هذا (قوله وبقدرة على غائب قار) أنظره مع قول الشارح المتقدم أو قار عسر

ان كان النصاب موجوداً قدمت الزكاة والا فيستويان وبالتزكية ما لو اجتمع على حي فانه ان كان محجوراً عليه تقدم حق الآدمي جزماً كما قاله الرافعي في باب كفارة اليمين والا قدمت جزماً كما قاله الرافعي هنا *(باب أداء زكاة المال)* هو أولي من تعبيره بفصل لعدم اندراجها في ترجمة الباب قبله (يجب) أي أدائها (فورا) لان حاجة المستحقين اليها عاجزة (اذا تمكن من الاداء كسائر الواجبات ويحصل التمكن) بحضور مال غائب سائر اوقار عسر الوصول له أو مال منصرف أو محجود أو دين مؤجل أو مال تعذر أخذه (و) حضور (أخذ) للزكاة من امام أو ساع أو مستحق فهو اعم من تعبيره بالاصناف (وبجفاف) لثمر (وتقية) لحب ونبر ومعدن (وخلو ماله من مهم) ديني أو دينوي كعسالة واكل وهذه الثلاثة من زيادتي (وبقدرة على غائب قار)

الوصول اليه الا ان يقال التمكن من الاداء يحصل بأحد الامرين اما بحضور الغائب
 القار الذي عسر الوصول اليه وهذا هو الذي ذكرناه اولاً وبالقدرة عليه وان لم يحضر
 وهذا هو الذي ذكرناه اها ا ط ف (قوله بأن سهل الوصول له) تصوير القدرة
 على الغائب (قوله أو على استيفاء دين) وسيأتي تعلق الزكاة بعين المال فعليه ذلك
 المستحقون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعي المالك بالكل ويجاز عليه لان له
 ولاية القبض ومن ثم لا يهدف انه له مثلاً بل انه يستحق قبضه فله السبكي ولا يجوز
 جعل دينه على معسر من زكاته الا ان قبضه منه ثم نواها قبل اومع الاداء اليه
 أو يعطيه من زكاته ثم يرده اليه عن دينه من غير شرط شرح حجر (قوله بأن كان على
 مليء) حاضر تصوير القدرة على استيفاء الدين (قوله وبه حجة) أو تمكن من الظفر
 من جنسه أما لو لم يتيسر الظفر الا بغير جنسه فلا يتجبه الوجوب في الحال (قوله
 وبزوال حجر ليس الخ) أي والزكاة متعلقة بالذمة والا قدمت على الغرماء فلا يحتاج
 الى زوال الحجر شوري وهذا بخلاف حجر السفة لا يشترط زواله بل يخرج المال حالا
 كما مر اه (قوله وتقرر اجرة) عطى على قوله اذا تمكن كما أشار اليه الشارح
 بقوله فالاداء انما يجب الخ شوري (قوله قبضت) أي أول قبض وكانت على مقر
 مليء بأذن أو بها حجة قبضها ليس بقيد لما مر انها تجب في الدين كما افاده شيخنا بقول
 بعضهم انما قيد بالقبض لاجل وجوب الانخراج ليس بظاهر (قوله لم يلزمه كل سنة
 الخ) عبارة المحرر فيخرج عند تمام الاولى زكاة خمسة وعشرين لسنة وعند تمام
 الثانية زكاة خمسة وعشرين لسنة وخمسة وعشرين لسنة وعند تمام السنة
 الثالثة زكاة خمسة وعشرين لسنة وخمسة وعشرين لسنة وعند تمام الرابعة زكاة
 الخمسة والسبعين لسنة وزكاة خمسة وعشرين لسنة لا ربع سنين اه بحروفه فالواجب
 في السنة الاولى نصف دينار وثمان دنانير وفي الثانية ثلاثة انصاف وثلاثة اثمان
 وفي الثالثة خمسة انصاف وخمسة اثمان وفي الرابعة سبعة انصاف وسبعة اثمان
 فان جمعت الانصاف صارت ستة عشر نصفاً ثمانية دنانير والاثمان صارت ستة عشر
 ثمانية دنانير من خط شيخنا ح في أي والمخرج من غيرها والانتقص عما ذكره قوله
 وعند تمام السنة الثانية زكاة خمسة وعشرين لسنة وهي التي زكاهها أولاً
 لان الفرض انها باقية عنده وقوله وخمسة وعشرين لسنة وهي التي تقررت لتمام
 السنة الثانية فيزكاهها زكاة ستين لان الفرض انه مالك لها من حين القبض
 وان الزكاة واجبة فيها من حيث ذلك وجوب الانخراج مقيداً بتقرر وقوله زكاة
 خمسين لسنة وهي ما تقررت تمام الستين الاولتين وقوله وخمسة وعشرين لثلاث

بأن سهل الوصول له (أو) على
 استيفاء دين (حال) بأن كان
 على ملي حاضر بأذن أو على
 ما حد وبه حجة وقولي فارين
 زيادتي (وبزوال حجر فاس)
 لان الحجر به مانع من التصرف
 فالاداء انما يجب على المالك
 اذا تمكن (وتقررت اجرة
 قبضت) فلو أجزأه اربع
 سنين بمائة دينار وقبضها
 لم يلزمه كل سنة الاخراج
 حصة ما تقررت منها فان المالك
 فيها ضعيف لتعرضه للزوال
 يتلف العين المؤجرة

فعلم أنه يحرم عليه التأخير بعد التمكن وتقرر الاجرة نعم له التأخير لا تتظار قريب أو جار أو أحوج أو أفضل أن لم يشتد ضرر الحاضرين لكن لو تلف المال حينئذ ضمن (لا صدق) فلا يشترط تقررده بتشطير أو موت أو وطىء وفارق الاجرة بأنها مستحقة في مقابلة المنافع فيفوتها بتفسخ العقد كما مرّت الإشارة إليه بخلاف الصداق ولهذا لا يسقط بموت الزوجة قبل الدخول وإن لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره انما ثبت بتصرف الزوج بطلاق ونحوه أما زكاة الفطر فوسعة بليغة العيد ويومه كما مر في بابها (فإن أخر) أداءها بعد التمكن (وتلف المال) كاه أو بهضه (ضمن) بأن يؤدي ما كان يؤديه قبل التلف لتقصيره بحبس الحق عن مستحقه وإن تلف قبل التمكن فلا ضمان لا نتفاء تقصيره بخلاف ما لو تلفه فانه يضمن لتقصيره باتلافه (وله) ولو بوكيله (ادائها) عن المال الباطن وهو نقد وعرض وركاز والظاهر وهو ماشية وزرع وغرم معدن (لمستحقها إلا أن طلبها امام عن) مال (ظاهر)

سنتين وهي المقررة تمام الثالثة لانه مالك لها من حين القبض ولم يتركها قبل تمام فجعله ما يخرج على المائة في الأربع سنين عشرة دنانير لانه يجب فيها كل حول ربع عشرها وهو دينار ونصف (قوله فعلم أنه يحرم عليه التأخير) أى من قوله يجب فوراً (قوله لا يتظار نحو قريب) أى لا يلزمه نفقته وعمل ذلك إذا كان المستحقون غير محصورين فإن كانوا محصورين فلا تأخير لانهم يملكون ذلك تمام الحول برماوى (قوله ان لم يشتد ضرر الحاضرين) أى والاحرم التأخير لان دفع ضررهم فرض فلا يجوز تركه لحياة الفضيلة كما قاله ح ل قال ع ش ويصدق الفقهاء في دعواهم ما لم تدل قرينة على كذبهم (قوله حينئذ) أى حين إذا أخر لا تتظار القريب (قوله بتشطير) متعلق بتقررده وانظر ما معنى هذا الكلام مع ان التشطير ضد التقرر لان التقرر هو الامن من سقوطه أو بعضه فالأولى حذفه لانه لا يقرر المهر بل يسقط بعضه اه شيخنا وقال بعضهم انه يقرر النصف (قوله كما مرّت الإشارة إليه) أى في قوله لتعرضه للزوال بتلف العين الخ شوبرى (قوله بخلاف الصداق) أى فانه مستحق في مقابلة اباحدة الانتفاع فقط وذلك حاصل بتفسخ العقد وأيضا فيه معنى النحلة أى العطية لانها تتمع به كما تتمع هو بها وتقال بعضهم قوله بخلاف الصداق أى فانه ليس مستحقا في مقابلة المنافع بل مستحق بالعقد بدليل تقررده بموت الزوجة قبل الدخول وهو أولى افاده شيخنا (قوله وتشطيره) جواب عما يقال انه قبل الدخول غير متقرر لاحتمال تشطيره بطلاق أو فسخ أى فلا بد من تقررده لكن الجواب ناقص وعجاجة شرح م ر وتشطيره انما ثبت بتصرف الزوج بطلاق ونحوه وليس من مقتضى عقد النكاح (قوله بطلاق ونحوه) كالفسخ (قوله أما زكاة الفطر) هذا محترز التقييد بزكاة المال في الترجمة (قوله فان أخر الخ) مرتب على قوله يجب فوراً وعجاجة شرح م ر فلو تلف قبل التمكن من غير تقصير فلا ضمان سواء كان تلفه بعد الحول أم قبله لا نتفاء تقصيره فإن قصر كان وضعه في غير حرز مثله كان ضامنا في سورة ما إذا كان التلف بعد الحول (قوله ضمن) أى ولو كان التأخير جائزا كما سبق في قوله نعم له التأخير الخ (قوله بأن يؤدي ما كان الخ) شار بهذا الى انه ليس المراد بالضمان هنا ضمان قيمة التلف كضمان قيمة الشاة من اربعين مثلاً وانما المراد به اخراج ما كان يخرج به قبل التلف زى وسم (قوله بخلاف ما لو تلفه) أى أو تمكن من دفع المتلفات عنه ولم يفعل شوبرى (قوله عن المال الباطن) سمي بالباطن لعدم علم غيره به غالباً بخلاف الظاهر وقال ط ف الباطن هو الذى لا يثبت بنفسه والظاهر ما يثبت بنفسه كما يعلم ذلك

فَيُصِيبُ أَدَاؤُهُ لَهْ وَلَيْسَ لَهُ طَلِبُهَا عَنِ الْبَاطِنِ * (٧٨٥) * الْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَالِكَ لَا يَزْكِي فَمِثْلَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ أَدَا

وَالْأَدَاءُ فَيُصِيبُهَا إِلَى وَذَكَرَ
الاستثناء من زيادتي
والحقوايز كآة المال الباطن
زكاة الفطر (و) له أداؤها
بنفسه وبوكيله (لامام) لأنه
صلى الله عليه وسلم والخلفاء
بعده كانوا يعثون السعاة
لأخذ الزكوات (وهو) أي
أداؤها (افضل) من تفرقة
بنفسه أو وكيله لأنه اعرف
بالمستحقين (ان كان عادلا)
فيها ولا تفرقة بنفسه
أو وكيله افضل من الاداء له
وتفرقة بنفسه افضل من
تفرقة بوكيله (وتجيب نية)
في الزكاة (كهذا زكاة
أو فرض صدقة) أو صدقة مالي
المفروضة وتمثلي بزكاة أولى
من تمثله بفرض زكاة مالي
لان نية الفرض كالمال ليست
بشرط لان الزكاة لا تقع
الأفرضا وبه فارق مالونوي
صلاة الظهر (ولا يكفي فرض
مالي) لأنه يكون كفارة ونذرا
(ولا صدقة مالي) لأنها
تكون نافلة (ولا يجب) في
النية (تعيين مال) مركب
عند الإخراج فلو ملك من
الدرهم نصيبا حاضرا ونصيبا
غائبا فخرج خمسة دراهم

من الأمثلة فيهما اه (قوله فيصيب أداؤها) وان قال أي الامام للمالك انا آخذها
منك واصرفها في الفسق ولو علم من حاله ذلك فيجب الدفع له ويرأيه لنفاذ حكمه
وعدم انصراله بالجور وله ان يقتل المالك ان امتنعوا من تسليمها له وقالوا نسلها
للمستحقين لاقتياتهم على الامام شرح م ربوع تصرف (قوله وليس له طلبها عن
الباطن) أي يحرم عليه واذا دفعها للمالك له حيث يشاء وكذا اذا خالف امره
وصرفها بنفسه للمستحقين فانه يبرأ ع ش على م ر (قوله والحقوايز كآة المال
الباطن الخ) أي في ان الافضل دفعها للامام ان طلبها شورى وليس بظاهر
والصواب ان يقول في انه ليس له طلبها الا اذا علم ان المالك لا يزكي الخ كما قرره
شيخنا قال الشورى وجه الالتحاق وان واجها اليسار وهو مما يخفى غالبا كالمال
الباطن ر قوله وهو افضل) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن ع ش على م ر
(قوله بنفسه أو وكيله) أي العدل العارف فيما يظهر ايعاب (قوله ان كان عادلا فيما)
وان كان جائرا في غيرها وظاهر رجوعه لزكاة المالكين وهو غير مراد بل هو قيد
في الباطن فقط لما تقدم من ان الافضل في الظاهر اعطاؤها للامام ولو جائرا ع ش
ولعل الفارق بينهما ان الزكاة في المال الظاهر يطلع غالب على دفعها للمستحقين
فاذا لم يدفعها الجائر يمكن مطالبة بها بخلاف زكاة المال الباطن قد لا يطلع على
دفعها للمستحقين فاشترط فيها كونه عادلا ا ط ف (قوله وتجيب نية) ما لم يمت
المالك بعد الحول ويرثه المستحقون فانهم يأخذون بقدر الزكاة مما تركه المورث
باسم الزكاة وما بقي باسم الارث وسقطت النية م رسم ولو شك في نية الزكاة بعد
دفعها هل يضر ولا والذي يظهر الثاني ولا يشك بالصلاة لانها عبادة بدنية
بخلاف هذه وايضا هذه توسع في نيتها بجواز تقديمها وتفرقة بعضها الى غير المتركى وهو
ذلك فليتنا مل ح ف وشورى وقيل يضر (قوله مالونوي صلاة الظهر) هذا بناء على
ان المعادة لا تجب فيها نية الفرضية وقد قدم م ر ان المعتمد خلافه اللهم الا ان
يقال ان الفرضية في المعادة وان وجبت فالمراد بها اعادة ما كان فرضا بالاصالة
أو نحوه والفرض المميز للاصلية عن المعادة هو الحقيقي فلا تعارض ع ش (قوله
ولا يكفي فرض مالي) قيل هذا أي عدم كفاية فرض مالي ان كان عليه شيء من
ذلك غير الزكاة اه و يرد بان القرائن الخارجية لا تخص النية فلا عبرة بكون
ذلك عليه اولا نظر الصدق منوبه بالمراد وغيره شرح جروم ر (قوله فان نوى
مع ذلك) أي مع تعيين المخرج عن الغائب (قوله والمراد الغائب عن مجلسه)
أي والمراد بالمال الغائب في تمثله المذكور الغائب عن مجلسه أي مجلس المخرج

بقية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائب فله ١٩٧ يج ل جعل المخرج عن الحاضر (فان عينه لم يقع) أي
المخرج (عن غيره) فلو كان نوى المخرج في المثال عن الغائب لم يكن له صرفه الى الحاضر فان نوى مع ذلك انه ان بان النوى
فالقائمين غيره فبان بالواقعة عن غيره والمراد الغائب عن مجلسه

لا عن البلد بناء على منع نقل
الزكاة وهو المتمدن الا في
في كتاب قسم الزكاة
(وتلزم) أي النية (الولي عن
محبوبه) فلو دفع بلا نية لم تقع
الموقع وعليه الضمان وظاهر ان
لولى السفينة مع ذلك ان يفرض
النية له كغيره وتعبيري
بالمحبور اعلم من تعبيره بالصبي
والمجنون (وتكفي) أي النية
(عند عزلها) عن المال
(وبعده) وهذا من زيادتي
(وعند دفعها لآمام أو وكيل
والأفضل لهما ان ينوباً عند
تفريق أيضاً) على المستحقين
وذكر الأفضلية في حق الآمام
من زيادتي وكذا قول (وله
ان يوكل فيها) أي في النية
(ولا تكفي نية آمام) عن
المزكى (بلا اذن) منه كغيره
(الا عن ممتنع) من ادائها
فتكفي (وتلزمه) اقامتها
مقام نية المزكى وقولي بلا
اذن من زيادتي
(باب تعجيل الزكاة)
وما يذكر معه هو اولى من
تعبيره بفصل المسافر في الباب
قبله

وغرضه بهذا دفع ما يقال كيف يصح الاخراج عن الغائب مع انه يشترط الدفع
افقراء محل المال ولو كان غائباً فكيف يخرج المالك عنه لغير أهل محله (قوله لا عن
البلد) أي أو عن ما في محل لا مستحق فيه وبلد المالك اقرب البلاد اليه ح ل (قوله
لم يقع الموقع) ظاهره وان نوى السفينة لكن قال سم ويثني كما وافق عليه م ر
انه تكفي نية السفينة وان لم يفرضها اليه الولي ع ش (قوله وبعده) صادق بوقوع
النية بين العزل والدفع وبه صرح م ر وان لم تقارن أحدهما فلا يستقل المستحق
بقبضها اعتمده م ر (قوله وعند دفعها لآمام) أي وان لم ينوب الآمام عند الدفع
للمستحقين لانه نائبهم فالدفع اليه كالدفع لهم بدليل انها لو تلفت عنده الزكاة
لم يجب على المالك شيء والساعي في ذلك كآلامام شرح م ر ولو نوى الدافع الزكاة
والأخذ غيرها كصدقة تطوع أو هدية أو غيرها فالعبرة بقصد الدافع ولا يضر صرف
الأخذ لها عن الزكاة ان كان من المستحقين فان كان الآمام أو نائبه ضررهما عنها
ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكوس والرياء والعشور وغيرها فلا ينفع
المالك نية الزكاة فيها وهذا هو المعتمد ويؤيده اقتناء ابن الرزاد شوبري أي لأن
ما يأخذونه من ذلك لا يصرفونه مصرف الزكاة كما قررنا شيخنا ح ف (قوله وله ان
يوكل فيها) أي اهلها أي لنية الزكاة لا لنية مطلقاً بان يكون مسلماً بالغاً عاقلاً
لا صبياً ولو مميزاً كافراً ورقيقاً ح ل قال ع ش ولا تكفي نية الوكيل باذن من
الموكل عنده مصرف الموكل لانه انما اغتفرت النية من الوكيل اذا اذن له في تفرقة
الزكاة لانها وقعت تبعاً كما صرح به جوفي شرح الاربعين عند قوله وانما لكل
امرء ما نوى والذي صرح به ع ش على م ر صحة التوكيل في النية استقلالاً
بان يوكل واحداً فيهما وواحداً في التفرقة (فرع) لو وكله في تفرقة زكاته لم يكن
توكيلاً في نيته على المعتمد من نزاع في المسئلة شوبري
(باب تعجيل الزكاة)*

أي باب بيان جوازه وعدمه وقد منع الآمام مالك رضي الله عنه صحة التعجيل وتبعه
ابن المنذر وابن خزيمة من أئمةنا وديننا انه صلى الله عليه وسلم أرخص للعباس رضي
الله عنه في تعجيل صدقته قبل ان تحل حين سأل في ذلك ولاته حق مالي فجعل رفقاً
فجاءه بتقديمه على اجله كآلدين وأيضاً لانه حق مالي وجب بسببين فجاءه تقديمه على
أحدهما كتقديم الكفارة على الخنث وقد وافق المخالف عليها برماوي (قوله
وما يذكر معه) أي من حكم الاسترداد ومن حكم الاختلاف الواقع بينهما في مثبت
الاسترداد ومن انه لا يضر غناه بها ومن قوله والزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة

(صح تعجيلها) في مال حول (لعمام قيا انعقد حوله) بان ملك نصابا أو ابتاع عرض تجارة ولو بدون نصاب كان ابتاع عرضها لا يساوي مائتين فعجل * (٧٨٧) * ذكاتها وحال الحول وهو يساويهما أو ابتاع عرضا

يساويهما فعجل زكاة
لربعمائة وحال الحول وهو
يساويها فيجزؤه المعجل
وان لم يساو المال في صورة
التجارة الاولى نصابا عند
الابتاع بناء على ما مر من ان
اعتبار النصاب فيها بان
الحول وكلام الاصل يقتضي
المنع في هذه الصورة وليس
مراد اخرج بالعام ما قوفه فلا
يصح تعجيلها لان ذكاته
لم ينعقد حولها والتعجيل قبله
انقضاء الحول لا يجوز كالتعجيل
قبل كمال النصاب في الزكاة
المبذبة في المعجل له امين يجرى
للاول فقط وأما خبر السبيعي
انه صلى الله عليه وسلم تسلف
من العباس صدقة عامين
فاجيب عنه باقتطاعه
وباحتمال انه تسلف في عامين
وصحح الاسنوي وغيره صحة
تعجيلها لهذا وعزوه للنص
والاكثر بن وعليه فهو مقيد
بما اذا بقي بعد التعجيل نصاب
كتعجيل شائين من اثنين
واربعين شاة وخروج بانقضاء
الحول ما لو لم ينقد كالملك دون
نصاب من غير عرض تجارة
كان ملك مائة درهم فعجل
خمس دراهم فلا يصح تعجيلها

(قوله صح تعجيلها العام الخ) محله في غير الولي اما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليه
سواء الفطر وغيره فان عجل من ماله جاز فيا يظهر شرح م وشو برى قال ع ش
ولا يرجع الولي على المولى عليه وان نوى الرجوع لانه انما يرجع بما يصرفه عنه عند
الاحتياج ولا حاجة له في هذا التعجيل انتهى وقوله لعمام الام يعني عن اي عن
واجب عام وكذا يقال فيما بعده وهو قوله ولفطرة الخ (قوله انعقد) أي وجد وقوله
حول أي ابتداء حوله (قوله أو ابتاع) أي اشترى عرض تجارة (قوله فعجل ذكاتها)
أي المائتين وهذا ليس بقيد بل لو عجل زكاة اربعمائة جاز اذا كانت العروض تساويها
آخر الحول كما في ع ش قال شيخنا وقياسه ان يقال في قوله فعجل زكاة اربعمائة
انه ليس بقيد بل لو عجل زكاة اكثر منها جاز (قوله وهو يساويهما) أي ولو بالقدر
المخرج لانه كالباقى في ملكه اه برماوى (قوله فيجزيه المعجل) وان لم يساو المال
الخ وكانهم اعتفروا له تردد النية اذا اصل عدم الزيادة لضرورة التعجيل والالم يجز
تعجيل اصلا لانه لا يدري حاله عند آخر الحول وبهذا ينسحق ما للسبكي هنا وقوله
وان لم يساو المال الخ هذه الغاية علمت من قوله اولا ولو بدون نصاب الا ان يقال
ذ كرها توطئة لقوله بناء على ما مر الخ ولقوله وكلام الاصل الخ تأمل اطاف (قوله
يقتضي المنع في هذه الصورة) أي حيث قال ولا يجوز تعجيل الزكاة على ملك
النصاب وقوله وليس مراد أي لان كلام الاصل مفروض في الزكاة العينية
لا في زكاة التجارة لما قدمه من أن العبرة فيها بآخر الحول قررره شيخنا (قوله يجرى
للاول فقط) أي يجرى منه ما يخص الاول والباقي يسترده فلا بد من هذا التأويل
لصدق ظاهر العبارة بان جميع ما عجل للعامين يجرى للاول فقط ولا يسترده منه شيء
(قوله ساف) أي قدم أو تعجل ح ف وقوله صدقة عامين يجوز تنوين صدقة
واضافتها والاول اقرب للجواب المذكور كما في البرماوى (قوله وصحح الاسنوي)
ضعيف وقوله وعليه أي على تصحيح الاسنوي (قوله ونخرج بانقضاء الحول) ما لو لم ينعقد
وهذا بخلاف ما لو عجل واحدة من اربعين لعام فانه يصح وان لم يبق بعد اخراجها
نصاب لانقضاء الحول قبل اخراجها شو برى (قوله ولفطرة) أي عن فطرة أي زكاة
فطروا خيرا افضل خروجها من خلاف من منع التعجيل كما في ع ش على م ر
(قوله لانها تجب بالفطر من رمضان) عبارة شرح م ولا فقه السبب الاول
ادهى وجبت بسببين رمضان والفطر منه وقد وجد احدهما فجاز تقديمها على
الاخر ولان التقديم يوم او يومين جائز باتفاق الاصحاب فالحق الباقي به قياسا
بجامع اخراجها في جزء منه (قوله فهو) أي رمضان سبب والوجه كما هو واضح

لقد سبب وجوبها (و) صح تعجيلها (لفطرة في رمضان) ولو في اوله لانها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر لها ما قبله
فلا يصح لانه تقديم على السببين (لا) تعجيلها (لنابت) من غير وجب (قبل) وقت (وجوبها) وهو يدق الصلاح واشتداد
الحب كما مر اذا يعرف قدره تحقيقا ولا تخمينا

أن السبب الأول رمضان كلاً أو بعضاً أي القدر المشترك بين كلاً أو بعضه فصع قولهم له
 تعجيل الفطرة من أول رمضان وقولهم هناك مع ادراك آخر جزء من رمضان وهذا
 في غاية الظهور ولكنه قد يشبهه مع عدم التأمل سم أي لأن قولهم ماذا كر يدل
 على أن السبب هو ادراك آخر جزء من رمضان لا كله اه فاذا عجلها في رمضان يقال
 انه عجلها عن أحد السببين وهو الفطر وأما السبب الآخر فقد عجلها فيه لانه
 وما تقدم من ان أحد السببين ادراك آخر جزء من رمضان فهو بيان لا قل ما يتحقق به
 السبب الأول كما تقدم عن ع ش على م د (قوله ما بعده فيصح) أي حيث
 كان الاخراج من غير التمسر والحب الذين اراد الاخراج عنهما لما تقدم انه
 لو اخرج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجزى وان جف وتحقق ان المخرج
 يساوي الواجب بعد جفافه أو يزيد عليه ع ش على م د (قوله وشرط لاجزاء
 المعجل) المقصد انه يكفي في المستحق كونه بصفة الاستحقاق وقت الاخذ ووقت
 الوجوب وان خرج عن ذلك بينهما كان ارتد بعد الاخذ ثم اسلم قبل تمام الحول
 وكذا الرجاء عند الحول أو قبله ولم تعلم حياته أو احتياجه لجزء المعجل كما في فتاوى
 الحنابلة وهو أقرب الوجهين في البحر وأما المالك فلا بد ان يكون بصفة
 الوجوب جميع الحول شرح م د قولهم يشترط في الاخذ ان يكون أهلاً للاستحقاق
 وقت الوجوب أي يقيناً واستحباباً (قوله والمستحق) اعتمد م د انه لا يضر كون
 المال في آخر الحول بل في آخر سم على حجر وع ش ومحل قولهم لابد من اخراج
 الزكاة لفقره بل في الحول في غير المجلة ح ف (قوله أهلاً) المراد ان يكون
 المالك متصفاً بصفة الوجوب والاخذ بصفة الاستحقاق لان الاهلية تثبت
 بالاسلام والحرية ولا يلزم من وصفهما بالاهلية وصفهما بالوجوب والاستحقاق
 المراد هنا شرح م د بزيادة فاندفع ما قيل أن التعبير بالاهلية ليس بجيد (قوله هو
 اعم من تعبيره بآخر الحول) أي لشموله زكاة الفطر والنابت (قوله والمستحق
 مرتداً) بخلاف المالك اذا ارتد لا يخرج عن اهلية الوجوب ع ش (قوله ولا يضر
 تلف المعجل) أي لا يضر في أجزائه (قوله ولا يرد ما لو عجل الخ) أي لا يرد على قوله
 وشرط الخ أي لا يقدح في صكون ما قاله شرطاً تخلف الشروط عنه أي لا مكان
 تخلف الشروط لفقد سبب أو شرط آخر أو وجود مانع وهنا قد فقد شرط آخر
 صرح به ابن حجر فقال نعم بشرط مع بقاء ذلك أن لا يتغير الواجب والا كان عجل
 يفت محض الى أن قال وهذه الصورة تغير فيها الواجب فلم ترد اه (قوله ما لو عجل
 يفت محض عن خمس وعشرين) أنظر لو عجل عنها بنت لبون ولعل الوجه عدم

اما بعده فيصح قبل الجفاف
 والتصفية (وشرط) لاجزاء
 المعجل (مكون المالك
 والمستحق أهلاً) لوجوب تلك
 الزكاة ولا اخذها (وقت
 وجوبها) هو اعم من تعبيره
 بآخر الحول فلو كان احدهما
 ميتاً والمستحق مرتداً أو المال
 قاله وقت الوجوب أو بيع
 في الحول وليس مال تجارة
 لم يجز المعجل ولا يضر تلف
 المعجل ولا يرد ما لو عجل يفت
 محض عن خمس وعشرين
 فتواليت قبل الحول

الاجزاء فليخرجها من كونه شوبري (قوله وباعت ستا وثلاثين) أي بالتي أخرجها
(قوله مع وجود الشرط المذكور) وهو كون المالك أهلا للوجوبها والمستحق أهلا
لاخذها وقت الوجوب والظرف متعلق بقوله لم يجز (قوله بل يستردها ويعيدها
الخ) محل ذلك ما لم يجدد لها نية بأن ينوي أنها عن الستة والثلاثين والا فلا يلزمه
استردادها ولا اخراج غيرها شيئا وفي ع ش مناصه يقبه أن محل عدم الاجزاء
بالاعتبار بالدفع السابق والنية السابقة فلونوي بعد أن صارت بنت لبون دفعها
عنها وهي زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي أن تقع حيثئذ عن
الزكاة اه (قوله لانه لا يلزم الخ) الاولى الجواب بأنه يشترط أيضا أن لا يتغير المال
المجمل عنه الى نصاب آخر كما أفاده شيخنا ح ف وذكره حجر (قوله وجود
المشروط) وهو اجزاء المجمل (قوله ولا يضر غناء بها) أي الزكاة المعجلة امال اكثر منها
أو تولدها أو تجارتها فيها أو غير ذلك مخرج مر (قوله ولو مع غيرها) فلو تلفت وكان
الرجوع لبدلها يؤدي الى خروجه عن الغنى كان كعدمه سم (قوله لانه انما أعطى
يستغنى) أي ولا نالوا خذنا ما بعد غناها وافتقروا احتجنا الى ردها له فثبتت
الاسترجاع يؤدي الى نفيه مخرج مر (قوله ويضر غناء غيرها) كأن أخذ المعجلة
وأخذ أخرى غير معجلة واستغنى بغير المعجلة فيسترد المعجلة حيثئذ لانه قد استغنى
بغيرها عند تمام الحول أفاده شيخنا قال ابن حجر وصورتها ان تلف المعجلة ثم يحصل له
زكاة أخرى يسد منها بدل المعجلة ثم يبقى منها ما يغنيه أو يبقى ويكون حال
قبضها محتاجا لها ثم تغير حاله عند الحول بأن صار غنيا فصار يكفيه أحدهما وهما
في يده ورجح السبكي فيما لوافق حول معجلتين ان الثانية أولى بالاسترجاع
ان أخذها مرتبة ان أخذها معا فيبهر على رد أحدهما ولو كانت احدهما واجبة
فالاسترجاع المعجلة لان الواجبة لا يضر عروض المانع بعد قبضها شوبري (قوله
كزكاة واجبة) أي غير معجلة (قوله أخذها بعد أخرى) نعم لكل من الواجبة
والمعجلة واحد التمهيد لان العطف باو وقوله بعد أخرى أي بعد أخرى معجلة وقوله
وقد استغنى بها أي بالثانية وقد تلفت الاولى المعجلة والا بأن بقيت فلا يأخذ
من الثانية الا ما يغنيه اه حل والمراد بالغنى ما يمنع أخذ الزكاة كأن حصلت له
زكوات أو أهوال تكفيه العمر الغالب (قوله واذا لم يجز المعجل الخ) وليس له
الاسترداد قبل عروض المانع لتبرعه بالتعجيل فامتنع عليه الرجوع فيه كمن تجمل
ديناموجلا حتى لو شرط الاسترداد بدون مانع لم يسترد والقبض حيثئذ صحيح
فيما يظهر اذا كان عالما بفساد الشرط لتبرعه حيثئذ بالدفع شرح م ر

وباعت ستا وثلاثين حيث
لم تجز المعجلة وان صارت بنت
لبون مع وجود الشرط المذكور
بل يستردها ويعيدها
أو يدفع غيرها وذلك لانه
لا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط (ولا يضر
غناء بها) ولو مع غيرها لانه
انما أعطى ليستغنى فلا
يكون ما هو المنصود مانعا
من الاجزاء ويضر غناء
بغيرها كزكاة واجبة
أو معجلة أخذها بعد أخرى
وقد استغنى بها (واذا لم يجز
المعجل) لا تتفاء شرط بما ذكر

(قوله استرده) ولا يحتاج الاسترداد الى لفظ بدل عليه كرجعت بل ينتقض بنفسه
كما في المجموع وبه يعلم ان ذلك المعجل ينتقل للدافع بمجرد وجود السبب من غير لفظ
شورى ولا شيء عليه للقابض في مقابلة الثقة لانه اتفق على نية ان لا يرجع
قياسا على المشتري شراء فاسدا ع ش (قوله من مثل) كأن عجل زكاة الشمار
بعد صلاحها أو الحبوب بعد اشتدادها كأن أخرج ثمرا أو حبا من عنده قبل
جفاف الشمار وتصفيه الحبوب برماوى (قوله ان تلب) وفي معنى التالف البيع
ونحوه وبقي ما لو وجد مرهونا والا قرب فيه أخذ قيمته للحيولة أو يصبر الى فكائه
أخذ بما في البيع ع ش (قوله حصل في ملك القابض) يشعر بأن القابض
لو كان غير مستحق حال القبض لزمه قيمته وقت التالف لعدم ملكه الزيادة وهو
نظير ما يأتي من استرداد الزيادة المنفصلة وما معها في هذه الحالة (قوله بلا زيادة
منفصلة) قال في شرح الروض حقيقة كالولد والكسب أو حكما كالابن بضرع
الدابة والصوف بظهورها كما في الموهوب للولد والمبيع للمفلس بجامع حدوث
الزيادة في ملك الأخذ وقوله اه وقوله والصوف بظهورها أي اذا بلغ أو ان جزء
كما في سنده الشهاب ابن حجر في شرح العباب وأما اذا لم يبلغ أو ان الجزء عادة فهو
من الزيادة المنفصلة ولا يشكل الابن بالضرع والصوف بالظهور بالحمل خصوصا
ما بلغ أو ان الوضع لان كلاهما لما كان مقدورا على فصله كان كالمفصل
بخلاف الحمل فليتأمل شورى (قوله وولد) قال شيخنا بخلاف الحمل فانه
من المتصلة كما اعتمد شيخنا م ر ونوزع فيه بأنهم لم يجعلوه كالتصلة الا في المفلس
وعالوه بتقصير المفلس فليراجع قل على التحرير أي فلما جاء السبب من جهته
مكننا البائع من الرجوع في الولد ع ن وقال البرماوى أن الحمل من الزيادة المنفصلة
الا في هذا الباب وباب المفلس (قوله ولا أرض نقص صفة) المراد بنقص الصفة
ما لا يفرد بعقد فيشمل نقص جزمته كرجل وليس المراد بالصفة ما قابل العين ح في
(قوله استردا) أي الزيادة والنقص والتعبير بالاسترداد فيه مسامحة بالنسبة
لأرض (قوله نقص العين) أي وهو ما يفرد بعقد أخذ بما تقدم ع ن (قوله وقيمة
التالف) وأرض النقص هنا قيمة التالف (قوله فانه يستردهما) ظاهره وان حدث
النقص بلا تقصير ككافة مساوية وهو ظاهر لان العين في ضمانه حتى يسلمها
لما لكها لانه قبضها الغرض نفسه فليراجع رشيدى على م ر (قوله ان علم قابض)
أي مع القبض أو بعده على المعتمد زى والمراد بالبعدية ما قبل التصرف فيه ابن حجر
(قوله فان لم يوجد شيء من ذلك) أي من الشرط والقول المذكور وكان الاخصر

(استرده) ان بقي (أو بدله)
من مثل أو قيمة ان تلف
(والعبرة بقيمة وقت قبض)
لا وقت تلف لان ما زاد حصل
في ملك القابض فلا يضمنه
ويسترد ذلك (بلا زيادة منفصلة)
كلين وولد بخلاف المتصلة
كسمن وكبر (ولا أرض نقص
صفة) كمرض ان (حدثا قبل
سبب الرد) لحدوثهما في ملك
القابض فلا يضمنهما نعم لو كان
القابض غير مستحق حال
القبض استردا وهو ظاهر
ونخرج بنقص الصفة نقص
العين كمن عجل بعين فنتلف
أحدهما فانه يسترد الباقي
وقيمة التالف ويحدث
الامر من قبل السبب ما لو
حدثا بعده أو معه فانه يستردهما
وقولى صفة الى آخره من
زيادتي وانما يسترد (ان علم
قابض التعجيل) بشرط كان
شرط استرداد المانع يعرض
أو بدونه كذه ز كاتي المعجلة
للعلم بالتعجيل فيها وقد بطل
وعلا بالشرط في الاولى
فان لم يوجد شيء من ذلك
لم يسترد

أن يقول فإن لم يعلم الخ (قوله بل تقع نفلا) هل مثل المعجل في ذلك ما لو دفع عن ذلك
 المال في وقت الوجوب فتبين كونه فالفا فيقع نفلا انظره ح ل (قوله في مثبت)
 استرداداً أن ادعى المالك وجوده والقابض عدمه (قوله وهو واحد مما ذكر) أي
 من الشرط والقول المذكور وفي تلف المال وكون المالك والاخذ غير اهل
 للوجوب والاستحقاق وغير ذلك شيئاً (قوله تعلق شركة) وهي شركة غير
 محضة كما يدل عليه قوله وانما جاز الخ (قوله وانما جاز اخرجها) وادعى قوله تعلق
 شركة اذ مقتضاه أنه لا يجوز اخرجها من غير المال (قوله لبناء أمرها على المساهلة)
 يعتذر بذلك أيضا عن عدم المشاركة فيما يحصل من الفوائد كالنسل والدرر وماوى
 (قوله ارجعها الثاني) معتمد وقوله كما يؤخذ من قوله الخ لانه لو كان المراد بقدرها
 شاة لبطل في الجميع لانهام الشاة فيصير المبيع مجهولاً (قوله بطل في قدرها) أي
 ان كان من الجنس فان مكان من غيره كشاة في خمسة أبيرة بطل في الجميع
 للجهل بقيمة الشاة لافي قدر القيمة فقط على المعتمد ع ن وبسادة سم على ابن حجر
 بطل في قدرها وهو جزء من كل شاة في مسألة الشياه وهو ربع عشرها مثلاً كما هو
 مقتضى ما قدمه من ان الاصح أن الواجب شائع لامهم وقوله في شرح العباب عن
 القولي قال ابن حجر فيرد المشتري على البائع اه قال سم أي بأن برد شاة في مسألة
 الاربعين بدليل سياق كلامه فانه ظاهر في أن المراد أنه يرد قدرها متميزاً لا شاة اذا
 تقرر ذلك فان كان المراد أنه بعد رد المشتري قدرها متميزاً يصح البيع في جميع ما بقي
 بيده ففيه اشكال لانه يلزم أن يبطل البيع في جزء من كل شاة ثم اذا رد المشتري واحدة
 منها انقلب البيع صحيحاً في جميع كل واحدة ما عدا هذه واحدة وقد يجاب بالترام
 ذلك ويوجه بأنه لما كان شركة المستحق ضعيفة غير حقيقية ضعف الحكم ببطلان
 البيع في كل جزء وجاز أن يرتفع هذا الحكم برد المشتري واحدة الى البائع أو بأن
 غاية البطلان بقاء ملك المستحق لجزء من كل شاة وهو ينقطع برد شاة لانه في معنى
 الاستبدال لكن قياسه ان الذي يبطل فيه البيع جزء من كل شاة مثلاً ان الذي يرد
 المشتري جزء من كل شاة مثلاً (قوله وان ابقى في الثانية قدرها) أي ولم ينوبه الزكاة
 وهو معين بأن قال هذه الشاة للزكاة حل (قوله نعم لو استثنى قدر الزكاة) أي في غير
 الماشية كبعتك هذا التمر أو النقد والمطفي الماشية فلا يصح اذا قال ذلك بل لا بد أن
 يقول الا هذه الشاة حل أي لان استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة دل على أنه عيناها
 لها وانما باع ما عداها شرح مر فان لم يعينها بأن قال بعتك هذه الشاة الا قدر
 الزكاة بطل في الجميع لان قدر الزكاة التي استثناء شاة مهمة وإيهامها يؤول الى

بل تقع نفلا (وحلف قابض)
 أو وارثه (في) اختلافا
 في (مثبت استرداد) وهو
 واحد مما ذكر فيصدق لان
 الاصل عدمه (والزكاة
 تتعلق بالمال) الذي يجب
 فيه الزكاة (تعلق شركة)
 بقدرها بدليل أنه لو امتنع
 من اخرجها أخذها الامام
 منه قهراً كما يقسم المال
 المشترك قهراً اذا امتنع بعض
 الشركاء من قسمته وانما جاز
 اخرجها من غيره لبناء أمرها
 على المساهلة والارفاق والواجب
 ان كان من غير جنس المال
 كشاة واجبة في الابل ملك
 المستحقون بقدر قيمتها من
 الابل أو من جنسه كشاة
 من أربعين شاة فهل الواجب
 شاة أو جزء من كل شاة وجهان
 ارجحهما الثاني كما يؤخذ من قولي
 (فلو باعه) أي ما تعلق به
 الزكاة (أو بعضه قبل اخرجها
 بطل في قدرها) وان ابقى
 في الثانية قدرها لان حق
 المستحقين شائع فأى قدر
 باعه كان حقه وحقهم نعم
 لو استثنى قدر الزكاة كبعتك
 هذا الا قدر الزكاة

الى الجمل بالبيع عش هذا لا يظهر الا على انقول بان الواجب شاة مهمة وأما على
الراجح من ان الواجب جزء ومن كل شاة فيصح البيع فيما عدا قدر الزكاة (قوله مع
البيع) أي قطعا كما قاله ابن حجر وهو يشير الى أن ما بعد الاستدراك مقطوع به وما
قبله مختلف فيه فندفع ما يقال لافرق بين المستدرك والمستدرك عليه لانه في الحالين
يصح فيما عدا قدر الزكاة وحيث فلا موقع لذلك في كلام من لم يملك الخلاف
كالشراح ولعله تبع المحلى تأمل والاحسن في الجواب انهما يفترون من حيث أنه
عند عدم الاستثناء يكون البيع قد ورد على قدر الزكاة أيضا ثم بطل فيه فلم يشترى
الخيار لتفريق الصفقة عليه وعند الاستثناء لم يتعلق البيع بقدر الزكاة أصلا
كما في سم وعش فعلى الاول القدر الذي فات على المشتري يرجع على البائع
بمحضته من الثمن ان قبضه كما في ابن حجر وعلى الثاني يستقر الثمن بجميعه ولا يسقط
منه شيء (قوله بلا محاباة) أي مسامحة وأما اذا باعه بمحاباة فانه يبطل فيما قيمة
قدر الزكاة من المحاباة وان أفرز قدرها ابن حجر كأن باع ما يساوي أربعين
مثقالا بعشرين فيبطل في البيع في ربع عشر المحاباة وهو ما يقابل نصف مثقال
من العشرين الناقصة من ثمنه كما قرره شيخنا ومثله في شرح الروض واعترض
بطلان البيع فيما ذكر مع كون الزكاة متعلقة بالقيمة لان مقتضاء صحة البيع
وجوب زكاة القيمة بتمامها وهي أربعون دينارا كما تقدم عن مدانه اذا باع
عروض التجارة بدون قيمتها زكي قيمتها فحر ذلك

(كتاب الصوم)

فرض الصوم في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وشهره أفضل الشهور وهو
من خصائص هذه الامة كما ذكره الحافظ السيوطي ونقله الحافظ ابن حجر عن الجمهور
وجاء التشبيه الواقع في قوله تعالى كما كتب على الذين من قبلكم على مطلق الصوم
دون قدره وزمنه وقيل انه ليس من الخصوصيات بحمل التشبيه على حقيقته
لانه قيل ما من أمة الا وقد فرض عليهم رمضان الا أنهم ضلوا عنه قال العلامة
الاجهوري المالكي

وفرض الصيام ثاني الهجرة * فصام تسعا نبي الرحمة
أربعة تسعا وعشرين وما * زاد على ذلك الكمال اسمها
كذا لبعضهم وقال الميثقي * ما صام شهرا كاملا سوى شهرا على
والدميري أنه شهران * وناقض سواء خذ بياني
(قوله هو لغة الامساك ولوعن نحو الكلام) ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم

مع البيع كما جزم به النسيان
في باب زكاة الثمار لكن شرط
الماوردي والرواني ذكره هو
عشر ونصفه وظاهرا أن محله
فيمن جهله (لا) ان باع (مال
تجارة بلا محاباة) فلا يبطل
لان متعلق الزكاة القيمة
وهي لا تفوت بالبيع وقولي
أوبعضه مع قولي لا مال الى
آخره من زيادتي
(كتاب الصوم)
هولغة الامساك

اني نذرت للرحمن صوما أي امساكاً وسكوتا (قوله امساك من المفطر)
لو أبدله بقوله عن عين لكان أوضح لانام نعلم حقيقة المفطر لكنه لو عبر بالعين
لورد عليه ما لو جامع أوقفاً بأو ارتد فنادى كره أولى غايته انه يحيل يعلم قصد به مما
يأتي ع ش على م روعبارة شرح م ر امساك مسلم بميز عن المفطرات سالما من
الحيض والولادة في جميعه ومن الاغماء والسكر في بهضه (قوله كتب علياً م
الصيام) والايام المعدودات أيام شهر رمضان وجمعها جمع قلة ليهونها م ر
(قوله يجب صوم رمضان) من الرض وهو شدة الحر لوجوده عند وضع اسمه من
العرب لانهم الذين وضعوا اللفظ وقد سموا كل شهر بصفة ما في زمنه حال وضعه
كما سموا الربيعين لوجود زمن الربيع عندهما وعلم من كلام المصنف كغيره
انه لا كراهة في ذكره بدون لفظ شهر خلافاً لبعضهم لما قيل انهم أسماء الله تعالى
ولم يثبت ق ل (قوله ثلاثين) قال الامام أحمد وفي الله عنه يجب الصوم ليلة
اللاثين عند الغيم وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول المنجم بل لا يجوز نعم له أن يعمل
بحسابه ويجزؤه عن فرضه على المعتد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه
والحساب وهو من يعتد بمنازل القمر وتقدير سيره في معنى المنجم وهو من يرى
أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني شرح م ر وقول م ر نعم له الخ قال الزبدي
بل يجب عليه وعلى الحساب الاخذ به لهما واكداً من اعتقدهما ولا ينافيه من
عبر بالجواز لان ما جاز بعد الامتناع يصدق بالواجب ويجوز اعتماد ما اعتد من
القناديل المعلقة بالنسائل ليلة أول رمضان فالمدار على حصول الاعتقاد الجازم
فاذا عقلت القناديل ثم أزيلت فان حصل لم يملك حينئذ لم يصح صومهم وان استمر
جزمهم مع صومهم واجزأهم (قوله أو رؤيته الهلال) أي لا بواسطة نحو رؤية
ولا بهرة برؤية قائم له صلى الله عليه وسلم قال لا ان غدا من رمضان أو نحوه من سائر
المرأى لان التأثم لا يضبط وان كانت الرؤيا كما اه زى واعلم انه يثبت رمضان
بشهادة عدل وان دل الحساب القطعي على عدم امكان رؤيته كما قاله ابن قاسم على
المهج عن م ر وهو المعتد خلافاً لما نقله ق ل على الخطيب عنه فانه ضعيف
كما افاده شيخنا المدائني (قوله أو ثبوتها) أي عندما كم ولا بد ان يقول انما كم ثبت
عندي هلال رمضان أو حكمت بثبوت هلال رمضان والالم يجب الصوم اه حجر
وقول بعضهم ليس هذا حكماً حقيقة لانه على غير معيار لا حاجة اليه لان الحكم
انما وقع بوجود الهلال ولزوم الصوم ناشئ عنه وتابع له ولا يحكم قاضي الضرورة
بعلمه بل يشهد عند غيره على المعتد ق ل على الجلال (قوله بعدل شهادة)

وشرعاً امساك من المفطر
على وجهه من الاموال
في وجوبه قبل الاجماع
مع ما يأتي آية من كتابكم
الصيام وخبر بني الاسلام
على خمس (يجب صوم رمضان
بكمال شعبان ثلاثين) يوماً
أو رؤية الهلال في حق
من رآه وان كان فاسقاً
(أو ثبوتها) في حق من لم يره
(بعدل شهادة) لخبر البخاري

صوم الرؤية وافطروا لرؤيته
فان غم عليكم فاكلوا عدة
سبعين ثلاثين ولقول ابن
عمر اخبرني النبي صلى الله
عليه وسلم اني رأيت الهلال
فصاموا بالناس بصيامه
رواه أبو داود وصححه ابن حبان
ولما روى الترمذي وغيره
ان اعرابيا شهد عند النبي
صلى الله عليه وسلم برؤيته
فامر الناس بصيامه والمعنى
في ثبوته بالواحد الاحتياط
للصوم وخرج يعدل الشهادة
غير العدل وعدل الرواية
فلا يكفي فاسق وعبد وامرأة
ومصحح في المجموع انه لا يشترط
العدالة الباطنة وهي التي
يرجع فيها الى قول الزكيات
واستشكل بان الصحيح انها
شهادة لا رواية ويجب بانه
اغترفيه ذلك كما اغترفيه
الاكتفاء بعدل الاحتياط
وهي شهادة حسبة قالت
طائفة منهم البغوي ويجب
الصوم أيضا على من اخبره
موثوق به بالرؤية اذا اعتقد
صدقه

وان كان حديد البصر ويفرق بينه وبين حديد السمع حيث لا تلزم بسماعه الجمعية
أحد حتى السامع بأن لها بدلا اه سمح والاولى الفرق بأن الجمعية تسقط
بالعذر وجوب السعي اليها اذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة لبعده المكان
الذي يسمع منه ففرق فيه بين حديد السمع ومعتدله لوجود المشقة في السعي عند
سماع حديد السمع ولا كذلك هنا فان المدار فيه على رؤية الهلال وقدر روى فلا فرق
بين حديد البصر وغيره عند رؤيته ع ش على م ر ولو رجع الشاهد فان كان
بعد الشروع في الصوم ولو بدون حكم أو بعد الحكم ولو بدون شروع لم يعتد برجوعه
وجوب الصوم والاعتد به ولا وجوب وفي الاحتياط لابن حجر انه يثبت رمضان
أيضا في حق من توافرت عنده رؤية رمضان ولو من كفار اه شوبري (قوله صوموا
لرؤيته) أي ليصم كل واحد منكم اذا رآه فلا يجب على غير الراي الا ان صدقه فاندفع
ما يقال انه يلزم عليه وجوب صوم الجميع لرؤية واحد منهم من غير حكم الحاكم
وقوله وافطروا لرؤيته الضمير راجع للهلال لا بقيد كونه من رمضان ثم قيد بكونه من
شوال وقيل فيه استخدام (قوله فان غم عليكم) أي استتر بالعمام قال في النهاية
في غم ضمير الهلال ويجوز أن يكون غم مستند الى الظرف أي فان كنتم مغموما عليكم
فأكلوا اه شوبري (قوله فاكلوا) ظاهره انه لا قضاء لوتين الحال بأن اليوم
الذي غم فيه من رمضان وليس مرادا ق ل (قوله ولقول ابن عمر) الحديث الاول
دليل لوجوبه باحد الاولين وهذا دليل لوجوبه بالثالث (قوله ولما روى الترمذي)
ساقه مع ما قبله ليبين به ان المراد بالاخبار الشهادة اذا الاخبار لا يجب به الصوم على
العموم كما هو ظاهر شوبري (قوله انه لا يشترط العدالة الباطنة) بل يكفي بالعدالة
الظاهرة وهو المراد بالمستور شرح م وهو الذي لم يعرف له مفسق (قوله واستشكل)
أي ما في المجموع (قوله انها) أي الشهادة بهلال رمضان وقوله شهادة أي فحتاج الى
العدالة الباطنة وقوله لا رواية أي في كفي فيها بالعدالة الظاهرة (قوله فيه)
أي في الهلال أي في ثبوته (قوله ذلك) أي عدم اشتراط العدالة الباطنة واكتفي
بالعدالة الظاهرة (قوله شهادة حسبة) أي فلا يحتاج الى دعوى وان اختصت
بأن تكون عند قاض ينفذ حكمه ولو قاضي ضرورة ولا بد من لفظ الشهادة ق ل
وشرح م ر (قوله من اخبره موثوق به) ليس قيد ابل مثله الفاسق اذا اعتقد صدقه
فالمدار على أحد أمرين كون المخبر موثوقا به أو اعتقاد صدقه لا كن قال البرماوي
ان اعتقاد صدقه قيد للوجوب وهو المناسب لما سيأتي في صوم يوم السبت فالحاصل
ان رمضان يثبت بأحد أمور ستة ذكر المصنف منها ثلاثة أولا وسيأتي ذكر الاجتهاد

وان لم يذكروه عند القاضي ويكنى
 في الشهادة اشهد اني رأيت
 الهلال خلافا لابن أبي الدم ومحل
 ثبوت رمضان بعدل في الصوم
 وتوابعه كصلاة التراويح لاني
 غيرها كدين مؤجل به ورفوع
 طلاق وعق معلقة ين به قال
 الاسنوي الا ان يتعلق بالشاهد
 لا عتراه قال وما صححه من
 ثبوته بعدل خلاف مذهب
 الشافعي فانه رجح عنه في الام
 وقال لا يجوز فيه الا شاهدان
 وأجيب بأن رجوعه انما كان
 بالقياس لما لم يثبت عنده في ذلك
 خبر كما يدل له كلامه في مختصر
 المزني وقد ثبت انه صلى الله عليه
 وسلم قبل شهادة كل من ابن
 عمرو والاعرابي وحده (واذا
 منهاها) أي بروية عدل
 أو عدلين كما فهم بالاولى (فلائين
 افطرا) وان لم نراه لالهلال بعدها
 ولم يكن غيم لان الشهر يتم بمضي
 فلائين ولا يرد لزوم الافطار
 بواحد لان الشيء يثبت ضمنا
 بما لا يثبت به مقصودا (وان
 روى) الهلال (يجل لزوم حكمه
 محلا قريبا) منه (وهو) يحصل
 (باتحاد المطلع) بخلاف البعيد
 عنه وهو يحصل باختلاف المطلع
 أو بالمثل فيه كما صرح به
 في الروضة كاصها لا بمسافة
 القصر خلافا للرافعي

في قوله ولو اشتبه الخ واخبار الموثوق به بروية القناديل المعلقة في البلاد المعتمدة
 والمراد بالموثوق به الذي لم يعهد عليه كذب عند الخبر (قوله وان لم يذكروه) أي
 وان لم يذكروا الموثوق به الهلال أي وان لم يشهد به الخ والمراد موثوق به عند الخبر
 لاضافته اليه كما في ح ل أي ولو فاسقا كما يعلم من شرح قوله بعد الا ان ظن أنه منه
 يقول من يثق به (قوله خلافا لابن أبي الدم) فانه يقول لا بد ان يقول أشهد ان غدا من
 رمضان أو ان الشهر هل اه دميرى لان قوله أشهد اني رأيت الهلال شهادة على هل
 نفسه وهي لا تصح ولعل الجواب أنه اغتفر ذلك في قبولها احتياطا للصوم ولان هذه
 الشهادة خارجة عن قواعد الشهادات بدليل الاكتفاء فيها بالعدالة الظاهرة على أنه
 عهدت الشهادة على فعل النفس في الرضعة اذا لم تطلب أجرة (قوله معلق الخ)
 ويكون هذا التعليق قبل الرؤية وأما اذا وقع التعليق بعد الرؤية ثم شهد من رأى
 اكتفى بالواحد ومحل أيضا ان علق بقوله ان جاء رمضان أو دخل رمضان بخلاف
 ما اذا قال ان ثبت رمضان فيحل الدين ويقع عليه الطلاق والعق بشهادة العدل
 اه ع ش (قوله كما يدل له كلامه) أي الشافعي في مختصر المزني أي حيث قال
 فيه ولو شهد برويته عدل رأيت أن أقبله أي أقبل شهادته لا لثرفيه ح ل وهذا يفيد
 أن قوله كما يدل له الخ متعلق بالمنفي الذي هو يثبت لا بالنفي أو متعلق بمحذوف أي
 وقد ثبت كما يدل الخ شيخنا (قوله وان لم نراه لالهلال بعدها لم يكن غيم) لارده على
 الامام مالك القائل بوجوب الصوم حينئذ وترد شهادة من شهد أولا حينئذ أي
 حين لم نراه لالهلال ولم يكن غيم ومثل ذلك من صام بخبر من يثق به أو من صدقه ولو فاسقا
 أو بحسابه أو من صدقه أو رأى هلال شوال وحده لكن يندب لهؤلاء اخفاء فطرهم
 ولما كم تزيير من أظهره ان اطلع عليه واذا ظن هذا اوجب الاخفاء كما قاله لبادي
 وتردد بعض مشايخنا في أنه هل يجب سؤال من ظن منه الرؤية أو لم بحسابه
 فراجع ح ل (قوله لان الذي يثبت ضمنا) هذا على طريقته والمعتمد
 أن هلال شوال يثبت به عدل استقلاله لا اشتماله على العبادة وهو فطر يوم العيد
 لوجوبه والاحرام بالحج لان كل شهر اشتمل على عبادة يثبت بواحد
 بالنظر للعبادة كما في شرح م ر وقرر شيخنا عزيزي (قوله وهو) أي القرب
 (قوله باتحاد المطلع) بأن لا يكون بين المالحين أربعة وعشرون فرسنا كترج ل
 وشرح م ر والوجه أنها تحديدية كما في شرح م ر أيضا (قوله وهو) أي البعد
 يحصل باختلاف المطلع والمراد باختلافه أن يتباعد المحلان بحيث لو روى في أحدهما
 لم يرف في الآخر غالبا قاله في الانوار زي (قوله لا بمسافة القصر) خلافا للرافعي

قال ابن المقرئ في تشيته واعتبار مسافة القصر تؤدي الى أن يجب الفطر على من في البلد والصوم على الساكنين ظاهرها الوقوع في مسافة القصر اذ هي بالتحديد لا بالتقريب والى أن يكون من خرج من البلد لزمه الامساك ومن دخلها لزمه الفطر في وهذا يجري أيضا على قول م ر في اختلاف المطلق أن يكون بين البلدين أربعة وعشرون فرسخا (قوله قياسا على طلوع الفجر) أي اذا كان لقوم فجر ولا فجر لا خرين فيطلق من لا فجر لهم من فجر في دخول وقت الفجر بأن يقدر بفجر من لهم فجر اذا اتحد المطلق وقوله والشمس أي اذا كان لقوم نهار وآخرين لانهما لهم فيلحق من لانهما لهم من لهم نهار في تقدير زمن الليل وطلوع الشمس لاجل دخول أوقات الصلوات وغيرها وقوله وغروبها أي اذا كان لقوم ليل وآخرين لاييل لهم فيلحق من لاييل لهم من لهم ليل في غروب الشمس بأن يحكم بغروبها عندهم والعبارة في جميع ما ذكره بان اتحاد المطلق لا بمسافة القصر كما قررنا في نسخة وفي نسخة وغروبها والمراد بغروب الفجر على هذه النسخة ذهاب أثره بطلوع الشمس وفيه نظر لانه يتكرر مع قوله والشمس اه شوبري وه ذا أعني قوله قياسا الخ علة لقوله وهو يحصل الخ وقوله ولان أمر الهلال الخ علة لقوله لا بمسافة القصر (قوله يحوج الخ) ثم أجاب عنه بأنه لا يلزم من عدم اعتباره في الأصول والأمور العامة عدم اعتباره في التوابع والأمور الخاصة سم والعطف للتفسير كما قاله شيخنا ثم قال والمراد بالاصول الوجوب اصله واسه تقلا لا وبالتوابع الوجوب تبعاله قال لزم حكمه محلا قريبا لوجوب على أهل هذا المحل تابع وهذا هو الظاهر (قوله وتحكم المنجمين) أي الاخذ بقولهم (قوله والامر كما قال) أي من الاشكال والمعتمد ما قاله المصنف (قوله فلو سافر الى محل بعيد الخ) لا يختص هذا بالصوم بل يجري في غيره أيضا على المعتمد حتى لو صلى المغرب بمحل وسافر الى بلدة فوجد هاهنا تغرب وجبت الاعادة في و انظر هذا التفريع على ما اذا فرغ لانه لا يظهر تفريعه على قوله لزم حكمه محلا قريبا لان المسافر اليه بعيد ولا يظهر تفريعه أيضا على المفهوم الا أن يجعل مستأنفا انتهى وعبارة الاصل مع شرح م ر واذا لم نوجب على أهل البلد الا آخره وهو البعيد فساfer اليه من بلد الرؤية من صام به فالاصح أنه يوافقهم اه فيعيد أن قوله من محل رؤيته متفق بساfer اه وقال شيخنا ح في هذا التقيد للمفهوم المشار اليه بقول الشارح بخلاف البعيد عنه أي فلا يلزم أهله حكم الهلال في محل الرؤية ومحل عدم لزوم حكمه بأهل البعيد ما لم يكونوا قد سافروا الى محل الرؤية فان كانوا كذلك لزمهم حكم الهلال ومحل التقيد قوله أو بعكسه اه (قوله آخره) أنهم قوله آخره لو وصل تلك البلد في يومه

قياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها ولان أمر الهلال لا يتعلق له بمسافة القصر لكن قال الامام اعتبار المطلق يحوج الى حساب وتحكم المنجمين وقواعد الشرع تأتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق بها الشارع كثيرا من الاحكام والامر كما قال وتعبيري بمحل هنا وفيما يأتي أعم من تعبيره بالبلد (فلو سافر الى محل بعيد من محل رؤيته) من صام به (وافق أهله في الصوم آخره فلو عيّد) قبل سفره (ثم ادركهم) بعده (امساك) معهم وان تم العدد ثلاثين لانه صار منهم (أو بعكسه) بأن سافر من البعيد الى محل الرؤية (عيّد) معهم سواء أصام ثمانية وعشرين بأن كان رمضان عندهم ناقصا

أى أول يوم من رمضان لم يفطر وهو وجيه ابن حجر شوبرى وعبارة حل قوله آخر أى
فينوى الصوم إذا وصل اليهم قبل الفجر فلو انتقل في اليوم الأول اليهم لا يوافقهم عند ابن
حجر ويوافقهم عند شيخنا ولو كان هو الراى للهِلال وعليه يلغز ويقال انسان رأى الهلال
ليلاً وأصبح مفطراً بلا عذر اه لانه يوافقهم في الفطر فعلى هذا قوله آخر ليس بقيد
(قوله تاسع عشر من صومه) أى المتأخر ابتداءً عن ابتداء صومهم يوم (قوله
ولا أثر لرؤيته نهارة) أى فلا يكون لماضية فنفطر ولا للستقبلية فيثبت رمضان مثلاً
أى لا يغنى عن رؤيته بعد الغروب اه قل على الجلال فائدة سئل الرملى هل القمر
في كل شهر هو الموجود في الشهر الا خرام لا فاجاب بأن لكل شهر قرأ جديد ان قيل
ما الحكمة في كون قرص الشمس لا يزيد ولا ينقص وقرص القمر يزيد وينقص
أجيب بأن الشمس تسجد لله تعالى تحت العرش كل ليلة والقمر لم يؤذن له في السجود
الليلة أربعة عشر ثم بعد ذلك ينقص ويدق الى آخر الشهر اه عبد البر الاجهوى
على المنهج وسئل شيخ الاسلام الشيخ محمد الشوبرى بما صورته تدهر رؤية هلال
رمضان أول ليلة هل تسن أو تجب وإذا قلتم بالسنية أو الوجوب فهل يكره على
الكفاية أو الأعيان وهل مثله تدهر هلال شوال لأجل الفطام لا وهل يكون
هلال شعبان لأجل الاحتياط لرمضان مثل هلال رمضان أم لا فاجاب تراهى هلال
شهر رمضان من فروض الكفاية وكذا بقية الأهلة لما يترقب عليها من الأحكام
الكثيرة والله أعلم تمة قال الشعبى سعة القمر ألف فرسخ مكتوب في وجهه لا اله الا الله
محمد رسول الله خالق الخير والشر بلى بذلك من شاء من خلقه وفي باطنه لا اله الا الله
محمد رسول الله طوبى لمن أجرى الله الخير على يديه والويل لمن أجرى الله الشر على
يديهِ ويقال ان سعة الشمس سبعة آلاف فرسخ وأربع مائة فرسخ في مثلها مكتوب
في وجهها لا اله الا الله محمد رسول الله خالق الشمس بقدرته وأجراها بأمره وفي باطنها
مكتوب لا اله الا الله محمد رسول الله سبحانه من رضاء كلام ورجته كلام وعقابه كلام
سبحان القادر الحكيم الخالق المقدر قال بعض المحققين والحق ان الشمس قدر
الارض ثلثمائة وستون مرة فسبحان من له القدرة الباهرة والحكمة الظاهرة وهو
الله لا اله الا هو له الحمد في الاولى والاخرة كذا في شرح لامية ابن الوردي قال سيدى
على المصرى في فتاويه لا يسترا القمر أكثر من ليلتين آخر الشهر أبداً ويستر ليلتين
ان كان كاملاً وليست أن كان ناقصاً والمراد بالاستتار في اليلتين أن لا يظهر القمر
فيهما بعد طلوع الفجر وفي عبارة بعضهم وإذا استر ليلتين والسماء مصحبة
فيهما فالليلة الثالثة أول الشهر بلا ريب والتفطن لذلك ينبغى لكل مسلم

فوقع عيدهم معهم تاسع عشر من
من صومه أم صام تسعة
وعشرين بأن كان رمضان
تاسعاً عندهم (وقضى يوماً ان صام
ثانية وعشرين) يوماً لان الشهر
لا يكون كذلك فان صام تسعة
وعشرين فلا قضاء لان الشهر
يكون كذلك (ولا أثر لرؤيته)
أى الهلال (نهارة) فلوروى
فيه يوم الثلاثين ولو قبل الزوال
لم نفطر ان كان في ثلاثى رمضان
ولا تمسك ان كان في ثلاثى شعبان
فمن شقيق بن سلمة جاءنا
كتاب عمر بن الخطابين ان الأهلة
بعضها أكبر من بعض فاذا رأيت
الهلال نهارة فلا تفطروا حتى
يشهد شاهدان انه ما رآه
بالأمس رواء الدارقطنى والبيهقى
باسناد صحيح وخانقين بخاء معجمة
ونون ثم فاق مكسور قين بلدة
بالعراق قريبة من بغداد
وقولى ان صام الى آخره من
زيادنى

فان من تقطن له يغنيه عن التطلع الى وثبة هلال رمضان ولم يفقه صوم يوم ان كان
كاملا وحديث صوموا لرؤيته الخ في حق من لم يقطن لذلك ولو علم الناس عظم نعمة
رمضان عند الله وعند الملازمة والانباء لا حناطوا له بصوم أيام قبله حتى لا يفوتهم
صوم يوم من ماه وهو كالم نفيس فاحفظه (فصل في أركان الصوم) أي وما يذكرها
من قوله وحل افطاره (قوله كنظاره الآتية) مقتضى هذا ان تسمية الامور
الواجبة في كل باب أركانا من هذا الى آخر الكتاب من زيادة تفتتضي انه ليس للاصل
لتسمية بالاركان في باب من الابواب غير الحج والعمرة فليراجع (قوله من زيادتي)
فيه نظرا لان هذا من الابدال لا من الزيادة فكان الاحسن ان يقول وتعبيري
بالاركان أولى من تعبيري بالشروط (قوله نية) أي قبل الفجر فلو فارقها الفجر لم تصح
وكذا لو شئت حال النية هل طلع الفجر أولا بخلاف ما لو شئت بعدها هل طلع الفجر أولا
فتصح ولو شئت بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤثر وان لم يتذكر والفرق بينه وبين
الصلاة فيه لو شئت في النية بعد الفراغ منها ولم يتذكر حيث تلمزمه الاعادة التضييق
في نية الصلاة بدليل انه لو نوى الخروج منها بطلت صلاته في الحال ولو شئت هل كانت
قبل الفجر أولا أو شئت نهارا هل نوى ليلا أولا فان تذكر فيه ما ولو بعد زمن طويل انها
وقعت ليلا أجزأ والافلاقل على الجلال مع زيادة من شرح م ر ومن النية ما لو تنصهر
ليصوم أو شرب لدفع العطش عنه نهارا وامتنع من الاكل أو الشرب أو الجماع خوف
طلوع الفجر ان خطر الصوم به بصفاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم والمراد
ان يحضر ذات الصوم في ذهنه ثم صفاته ثم يقصد الاتيان بذلك وصفات الصوم كونه
من رمضان أو غيره كالكفارة والنذر وذاته الامساك جميع النهار (قوله اكل يوم)
أي عندنا كالحسابة والحنفية وان اكتفى الحنفية بالنية نهارا وهو وان كان تركا
لكنه كف قصد لقمع الشهوة فالعق بالهمل وانما وجبت لكل يوم لان كل يوم
عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم وهو الليل كالصلاة يتخللها السلام
كما في شرح م ر (قوله ولو من أول الليل) للرد على القول الآخر القائل بأنها
لا تكفي في النصف الاول بل يشترط ايقاعها في النصف الاخير لانه قريب من
العبادة (قوله وتعيينه) أي الفرض كرمضان أو نذرا أو كفارة واستثنى من وجوب
التعيين ما لو كان عليه قضاء ومضاهين أو صوم كفارة من جهات مختلفة فنوى صوم
عند عن قضاء رمضان أو عن كفارة حيث تجزئ به وان لم يعين قضاء أيهما ولا نوع الكفارة
لانه جنس واحد وما لو كان عليه صوم لم يدرسيه حيث يكفيه نية الصوم الواجب
وان لم يعينه للضرورة وانما لم يكتفوا بالصلاة الواجبة فيمن نسي صلاة من الخمس

(فصل في أركان الصوم)
(أركانه) ثلاثة وعبر عنها
الاصل بالشروط فتسميتي لها
أركانا كنظاره الآتية
في غير الحج والعمرة من زيادتي
أحدها (نية لكل يوم) كغيره
من العبادات والتصریح
باعتبارها كل يوم من زيادتي
(ويجب لفرضه) وواذرا أو
قضاء أو كفارة أو كان النوى
صيا (تعيينها) ولو من أول
الليل تجزئ من لم يبيت الصيام
قبل الفجر فلا صيام له رواه
الدارقطني وغيره ومحموه
وهو محمول على الفرض بقريته
(خبر عائشة الآتي (وتعيينه)
أي الفرض

لا يعرف عيّن الا أنهم توسعوا في الصوم دون الصلاة كما تقدم ح ل (قوله وينبغي الخ) ضعيف (قوله في الصوم الراتب) أي الذي له سبب أو وقت فذوا السبب هو صوم الاستسقاء إذا لم يأمر به الامام ع ش على م ر (قوله وأجيب) المناسب أن يقول ورد أي هذا الاشتراط كما فعل م ر لانه لم يتق ما شكك حتى يجيب عنه اللهم الا أن يقال مراده الجواب عن القياس في قوله كرواتب الصلاة (قوله حصلت أيضا) أي حصل صومها بمعنى سقوط الطلب عنه (قوله وان أتى بمناف) هذه الغايات الثلاث للرد على الضعيف لكونه في الثالث في خصوص تمام قدر العادة لافيه وفي تمام الاكثر كما به لم يراجع أصله وخرج بالمناف للصوم الماني لانية كالردة ولونها را وكذا الرض ليلالا نهرا ولا يحرم الرض كما قاله شيخنا ولا يضر قصد قلبه الى غيره قل (قوله أو يام) معطوف على أتى بمناف وصرح به للرد على من يقول بضره ع ش (قوله أو انقطع لمحو حيض) وصورة ذلك أن تنوى الصوم حالة الحيض (قوله وتم فيه أكثره) أي وقد علمت ذلك لاجل أن تكون جازمة بالنية كما أفاده المحامي (قوله ولم تبني على أصل) عطف سبب على مسبب أو علة على معلول (قوله وتصح النية لفل الخ) مقابل قوله ويجب لفرضه تبيتها وقوله قبل زوال والظاهر أن ما قارن الزوال كبعد وتكفيه هذه النية ولو نذر أتمامه وحيث ذيقا لناموم واجب لا يجب فيه تبييت النية ح ل (قوله ذات يوم صفة لمخدوف) أي ساعة ذات يوم أي من يوم والمراد قبل الزوال أخذ من قوله في الرواية التي بعدها هل عندكم من غداء فطابق المدعي (قوله هل عندكم) جمع ضميرها للتعظيم (قوله هل إذا أفطر) لم يؤثر فيه كالأدي قبله لعدم الاهتمام بالفطر فاستغنى بداعية الطبع اليه بخلاف الصوم شوبري وأفطر منصوب باذا لانها في صدر الكلام بخلاف أصوم المتقدم فانه بالرفع لوقوع اذا في حشو الكلام قال ابن مالك ونصبوا باذا المستقبلا ان صدرت الخ وقال بعضهم أفطر بالرفع لانها ليست للجزاء (قوله وان كنت فرضت الصوم) أي أكدته على نفسي وليس المراد به الفرض الشرعي شيخنا ح ف وقال ع ش أي قدرته أي بأن نوبته (قوله هل عندكم) أتى بالرواية الإنسانية وهي قوله هل عندكم من غداء لانه يفهم منها أن النية للفعل تصح قبل الزوال لان الغداء اسم لما يؤكل قبله أي فهي نص في المدعي بخلاف الاولى فانها أعم لان قوله فيها قال اني اذا أصوم شامل لما قبل الزوال ولما بعده مع ان المقصود والمدعي أن النية تصح قبل الزول فأفاد بالحديث الثاني أن الدخول في الحديث السابق كان قبل الزول فتأمل (قوله من غداء) يفتح الغين والغدة بكسر الغين وبذال معجمة معدودا

قال في المجموع وينبغي اشتراط التعيين في الصوم الراتب كعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال كرواتب الصلاة وأجيب بأن الصوم في الأيام المذكورة منصرف اليها بل لو نوى به غيرها حصلت أيضا كنية المجدلان المقصود وجود صوم فيها (وتصح) النية (وان أتى بمناف) الصوم كان جامع أو استسقاء (أو يام أو انقطع لمحو حيض) كنفاس (بعدها ليل او تم فيه) في صورة الانقطاع (أكثره) أي لمحو حيض (أو قدر العادة) فلا يجب بتجديدها لعدم ما فاة شيء من ذلك لها ولان الظاهر في صورة الانقطاع استمرار العادة فان لم يتم لها ما ذكر لم يصح صومها لانها لم تحرم بالنية ولم تبني على أصل وتعبير بمناف أعم من تعبيره بالاكل والجماع ونحو من زيادتي (وتصح) النية (لفل قبل زوال) فقد دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فاني أذن أصوم قالت ودخل على يوما آخر فقال هل عندكم شيء قالت نعم قال اذا أفطروا ان كنت فرضت الصوم رواه

الدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح وفي رواية الاول وقال اسناده صحيح هل عندكم من غداء وهو يفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده

ما يتغذاه من الطعام والشراب مطلقا وأما بالغنى وإعمال الدال فطعام الغدوة كذا
 في شرح لقطة الجلال (له صنف شوبري) (قوله ان لم يسبقها مناف) فلا أصبح ولم ينو
 صوما ثم تمضض ولم يبلغ فسبق ما المضضه الى جوفه ثم نوى صوم التطوع صبح شرح
 م ر (قوله وكالهما أن ينوي الخ) لان أقلها علم وهو أن ينوي الصوم عن رمضان
 ولا يحتاج لذكر الغد في الأقل لان ذكره بالنظر للتبنيث ولا يكفي نية صوم الغد
 من غيره ملاحظة رمضان وكذا الصوم الواجب او المفروض أو فرض الوقت أو صوم
 الشهر قال في الاتوار ولا بد أن يخطر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد
 الى ذلك المعلوم فلا يخطر بباله الكامات مع جهله بمعناها لم يصح فتأمله قل على
 الجلال (قوله أيضا وكالهما الخ) أي بالنظر للجبوع والافرمضان لا بد منه لانه تعيين
 فان قلت الاداء يغني عن هذه السنة قلت لا يغني لان الاداء يطلق على مطلق الفعل
 وإضافة رمضان مع ان العلم لا يضاف لانه علم جنس على الشهر الذي بين شعبان
 وشوال في كل عام وأشبهه الذكر في إطلاقه على متعدد (قوله بإضافة رمضان
 الى هذه) فتونه مكسورة لانه مخفوض وذلك لاجراج توهم صوم رمضان غير هذه
 السنة فيها أول دفع توهم تعلق هذه بنويت ولا معنى له قل ومثله الشوبري عن
 جبر وقوله لا معنى له أي لان النية زنها يسير (قوله لتبنيث) أي المذ كورات من الغد
 وما بعده (قوله ولفظ الغد الخ) جواب سؤال وارد على منته تقديره أن يقال ان
 ذكر لفظ الغد في كمال النية يقتضي انه مندوب مع انه اشتهر في كلامهم في تفسير
 التعيين فيقتضي ان ذكره واجب لان التعيين واجب في وما صل الجواب ان الغد
 وقع في تصوير التعيين من غير قصد بل سري لهم من تصوير التبنيث فان قلت التبنيث
 واجب وذكر الغد في تصويره يقتضي انه واجب قلت يلزم من التبنيث أن الصوم
 واقع في الغد وان لم يذكر لفظه في النية فهو لازم معنى لا ذكر لان احدي صورتي
 التبنيث خالية عن لفظ الغد (قوله في تفسير التعيين) أي تصويره أي اشتهر في كلامهم
 تصوير التعيين بأن يقول نويت صوم غد من رمضان مع ان صورة التعيين أن يقول
 نويت الصوم عن رمضان فقط لان هذه النية تكفي وقوله وانما وقع ذلك أي لفظ الغد
 في تفسير التعيين من نظرهم الى التبنيث لان التبنيث صور بصورتين أحدهما أن
 يقول لعل نويت صوم غد من رمضان والثانية أن يقول لي لا نويت الصوم عن رمضان
 كما في التعيين فلما نظر والاصرة الاولى من التبنيث اشتهر الخ أفاده شيخنا (قوله وانما
 وقع ذلك من نظرهم الى التبنيث) أي فلا يجب التعرض له بخصومه بل يكفي دخوله
 في صوم الشهر المنوي لحصول التعيين كما في نية الشهر جميعه فانه يحصل له به أول يوم

هذا ان لم يسبقها مناف) الصوم
 كما كل وجاع وكفر وحيف
 ونفاس وجنون والافلا يصح
 الصوم (وكالهما) أي النية في
 رمضان (أن ينوي صوم غد عن
 أداء فرض رمضان هذه السنة
 الله تعالى) بإضافة رمضان وذلك
 لتبنيث عن اضدادها قال
 في الروضة "صلاها ولفظ
 الغداشته في كلامهم في تفسير
 التعيين وهو في الحقيقة ليس
 من حد التعيين وانما وقع ذلك
 من نظرهم الى التبنيث

مع انه لم يعينه فالقدم مثال للتبني ورمضان مثال للتعين حيث قد اه زى (قوله
و بما تقرردلم) أي من قوله ويجب لفرضه تبنيها وتعيينه حيث اقتصر عليهما (قوله
بخلاف الصلاة) فاحتيج لنية الفرضية فيه التميز عن المادة وهذا الفرق على القول
الضعيف القائل بعدم وجوب نية الفرضية في المادة أما على الصحيح فلا يتأتى حرف
(قوله وفيه كلام) وهو انه يرد على الفرق المذكور وجوب نية الفرضية في المعادة
ويجيب بأنها انما وجبت في نية الفرضية لمحاكاة ما فعله أولا أي فالفرض فيها
صوري وفي الأصلية حقيقي (قوله ليلة الثلاثين) أي من رمضان أو من شعبان
كما يدل له كلامه بعد اه زى (قوله مع في آخره) وذلك اذا كان ليلة الثلاثين من
رمضان وقوله لا في أوله وذلك اذا كان ليلة الثلاثين من شعبان فانه لا يصح ولا يقع
عنه أي لا يقع فرضا فلا ينافي ما يأتي في المجموع من انه يقع تفلاحا فان قلت ما الفرق
وبين هذا حيث صح مع التردد في قبول النية للصوم وبين عدم الصحة فيما لو شك حال
النية هل طالع الفجر أم لا فأتى يمكن أن يفرق بأنه في الأول لما كانت النية في عملها
يقينا مع الاستصحاب كانت أقوى بخلاف الثاني فانها ليست في عملها يقينا وان وجد
الاستصحاب فليتناهل اه سم (قوله ولا أثر لتردد يتي الخ) جواب عما يقال كيف صح
في آخره مع انه يكون مترددا في انه من رمضان أولا فلا يكون جازما بالنية فأجاب بقوله
ولا أثر لتردد يتي بعد حكم الخ أي او بعد رؤيته أو اخباره وثوق به حرف وفيه
أن الاستناد إلى حكم القاضي لا ينافي وجود التردد في الاخر وقاؤه لانه محتمل
أن يكون الشهر تسعة وعشرين فاقدره شيخنا أولى حيث قال ولا يخفى ان هذا
الكلام لا محل له هنا وكان حق الشارح أن يذكره عند قوله أو بثبوتها بعدل شهادة
أي ويقول بعده ولا أثر لتردد يتي كما فعل ابن حجر ومثله في العناني ويمكن توجيه منفع
الشارح رحمه الله بأنه اعترض عن التردد الحاصل لنا وفي خصوص ما في سورة التعليق
التي ذكرها بقوله سواء قال ان كان منه أولا وقوله بعد حكم القاضي الخ أي بثبوت
رمضان أولا فحكم القاضي في أول الشهر مستحب الى تمام الثلاثين فلا أثر لتردد
الناوي في ليلة الثلاثين لان الأصل انه من بقية رمضان وقوله للاستناد الى ظن معتمد
وهو استصحاب بقاء الشهر الذي حكم به القاضي أولا فتأمل (قوله وفاسق) واعلم
أن خبر الفاسق مقبول في مواضع أحدها اذا كان مؤذنا فانهم يكتفون بأذانه فانها
المعتمدة قبل اخبارها في انتضاء العدة بالاشهر أو وضع الحمل الآن يعلق الطلاق
على ولادتها فتهتاج الى البينة فالثبوت اذا طلقها ثلاثا وان غابت مدة وجاءت وأخبرت
الزوج انهما استحلوا جماعا فله العدة عاير لانها مؤتمنة سواء وقع في قلبه - ردها أم لا

وبما تقرره علم انه لا تجب نية
الغد ولا الاداء ولا الاضافة
الى الله تعالى ولا الفرضية
ولا السنة وهو كذلك في غير
نية الفرضية وفيها على ما صححه
في المجموع تبعا للاكثرين لكن
مقتضى كلام الأصل والردية
كما صاها انها تجب كما في الصلاة
وفرق في المجموع بينهما بأن صوم
رمضان من البالغ لا يقع الا
فرضا بخلاف الصلاة فان
المعادة تنقل وفيه كلام ذكره
مع جوابه في شرح الروض
(ولو نوى ليلة الثلاثين صوم
غده عن رمضان) سواء قال
ان كان منه أم لا (فكاه منه)
وصامه (صح) ووقع عنه (في
آخره) لان الأصل بقاؤه ولا
أثر لتردد يتي بعد حكم القاضي
بشهادة عدل للاستناد الى
ظن معتمد (لا) في (أوله)
لانه فاء الأصل مع عدم جزمه
بالنية (الا إن ظن انه منه
بقول من يشق به) كعبد وامرأة
ومراة وفاسق

جهل حرمة شيء خاص من المفطرات النادرة ومن علم تحريم شيء وجعل كونه مفطرا
لا يبعد ولا يه كذا من حقه اذا علم الحرمة أن يمتنع وإسهام الرخصة وأصلها عذره غير
مراد نرى (قوله لا جباع) أي في المجموع لأن بعض الأئمة كانوا حنيفة لا يقول بانفطر
في المواط وإتيان البهائم ما لم ير قل على الجلال وقرره ح ف (قوله ومن استقاء) نعم
قيل بانفطار الاستقاء أن يرب الخمر ليلالوجوبها عليه وفي كلامهم خلافه فيفطر
بها قل (قوله في الثاني) متعلق بقوله نظير (قوله ولا مكرها) ولو على الزنا على
المعتد لا فالمنزل بالافطار حيث نزل الزنا لا يباح بالاكراه شيئا ح ف وس ل
وعز ذلك في ع ش على م و خلافه بعبارته لو أكره على الزنا فينبغي أن يفطر
تفيرا عنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه لأن الكراه على الزنا لا يبيحه
بخلافه على الاكل ونحوه ثم رأيت في عميرة (قوله وان علم) العناية لآرد كان تقايا
منكرسا (قوله لعينها) فهي كالنوم لغير المتكبر فانه يتقصر وان يقن عدم خروج
شي من الدبر لان الاستقاء غلبة لوصول نبي الى الجوف (قوله لا ترك قلع نخامة)
هذا مستثنى من الاستقاء كما قاله ح ل والقلع اخراجها من عاها الاصل والمج
اخراجها من الفم والنخامة بالميم وتقال بالعين وهي الفضيلة الغليظة تنزل من الدماغ
أو تصعد من الباطن فلا تضر ولو لمسة (قوله ومجها) عطف على قلع فلو كان يصلى
فرضا ولا يقدر على مجها الا بظهور حرفين لم تبطل مسلاته بل يتعين مراعاة لمصلحتها
أي الموم والصلاة كما يتنح لعمد القراءة الواجبة كما أتى به الوالدرجه الله شرح م و
(قوله فلا يجب) أي الترك وأما وجوب المج فيستفاد من قوله ولو نزلت الخ اذ يفهم منه
انه مع وجود القيود المذكورة يجب المج ومع عدمها لا يجب (قوله فلا يفطر بهما) أي
بالقلع والمج (قوله ولو نزلت من دماغه) أي أو صعدت من صدره (قوله وحصلت) أي
استقرت والا أي بأن لم تستقر فيه بل وصلت الى الباطن من غير استقرار فيه فلا يفطر
كما قرره شيخنا (قوله في حد ظاهرهم) وهو مخرج الحاء على المعتد وقيل مخرج الحاء
والباطن ما بعد ذلك وهو مخرج الهزة والماء وهذا يؤيد انها ان لم تصل الى حد الظاهر
بل وصلت قبله أي من جهة الاسنان لم يفطر وليس كذلك الا ان تجعل الاضافة بيانية
أي حد هو الظاهر فمثل ما اذا وصلت قبل حد الظاهر من جهة الاسنان أي
وان كان هذا التوهم يفهم بالاولى أنه يفطر وقال ابن حجر لا حاجة الى ذكر حد
وقال شيخنا ح ف وحد الظاهر هنا مخرج الحاء فافرق من جهة الاسنان وعليه
فلا إشكال فافرق مخرج الحاء يقال له ظاهر بالنسبة للنخامة وباطن بالنظر
للريق ولو وصلت العامة الى حد الظاهر والصائم متلبس بالصلاة ودار الامر بين

ماطل للاجماع في الاول ونحوه
ابن حبان وغيره ومعه من
ذريته القى أي غلبه وهو
صائم فليس عليه قضاء ومن
استقاء دليته في الثاني
فلا يطل بذات فاسيا ولا
مكرها ولا جاعلا مذكورا بان
قرب عهده بالاسلام أو نشأ
بعيدا عن العلم ولا بغلبة
القي والاستقاء مفطرة وان
علم انه لم يرجع شيء الى جوفه
بها فهي مفطرة بعينها لا لعدم
شي من القى والتقييد بغير
الجاهل المذور في الجماع
والاستقاء مع التقييد بالذاكر
والخيار في الاستقاء من زيادتي
(لا ترك) قاع نخامة ومجها
فلا يجب فلا يفطر بهما لان
الحاجة اليهما مما تتكرر (ولو
نزلت) من دماغه وحصلت
(في حد ظاهرهم)

أن يتلها فيبطل صومه وسلاته وبين قلها ولا يمكن إلا بظهور حرفين ما أكثر
فالوجه أنه يقلها وإن ظهر ما ذكر ولا تبطل صلاته ويتغير ذلك للضرورة وقا
في ذلك الجمع من شيوينا ثم رأيت عميرة اعتمد ذلك أيضا وظاهره أنه يشترط
أن لا تكثر الحروف عرفا بحيث لا يغتفر مثلها للعذر سم وشرح م ر و قل (قوله
بنفسها) ليس قيد ابل مثله إذا أجراها هو وانما قيد به الرد على المخالف القائل
بأنه لا يضر حينئذ أفاده شيخنا (قوله وصول عين ولو من نحو جافة) وإن قلت كجبة
سمسم خلافا لا في حنيقة أولم تؤكل كتراب ومنها دخان معه عين تفصل كافي شرح
شيخنا م ر والمراد عين من متاع الدنيا المألوج له بشي من ثمار الجنة وأكله
لم يضر كذا قاله شيخنا عن شيخه الشوبري ثم رأيت في الاتحاف وعبارته نقلا عن ابن
المنير أن الذي يقطر انما هو الطعام المعتاد وأما الخارق للعادة كالمحضر من الجنة
فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الطعام وانما هو من جنس الثواب
كأهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العبادة ع ش ويتأمل قوله ككاهل
الجنة في الجنة فان أهل الجنة يتلذذون بذلك مع انقطاع التكليف عنهم بالموت وهذا
التكليف موجود ففرق بين المقيس والمقيس عليه والظاهر ما ذكره به - بقوله
والكرامة لا تبطل العبادة (قوله من ظاهر) أي ظاهر البدن فيشمل الثقب
في دماغه أو في صدره مثلا واحترزه عن الريق من معدته كما سيأتي فانه وصل
من الباطن فان الفم يقال له باطن هنا وإن كان يقال له ظاهر في باب النجاسة لغلظ
أمرها بدليل أنه يجب غسله إذا اتجس شينا (قوله في منفذ) أي من منفذ فتح الفاء
شرح م ر (قوله وإن لم يكن في الجوف الخ) أنى به الرد (قوله كخلق) هو
وباطن الاذن والاحليل غير محيلة والدماغ والبطن والمثانة محيلة وقوله وباطن
اذن قال في شرح البهجة لانه نافذ الى داخل الرأس اه ع ش على م ر (قوله
واحليل) وهو مخرج البول من الذكر والابن من الثدي وإن لم يصل الى المثانة
ولم يماور الحشفة والحيلة شوبري (قوله أو كحل) وإن وجد لونه في نحو نخامة وطعمه
بحلقه اذ لا منفذ من عينه لحلقه فهو واصل من المسام شرح المحلى ومنه يعلم أن قول
المن يتشرب مسام متعلق بكل من الدهن والسكر ولا يكره الا كتحال نهارا بل هو
خلاف الأولى وعند الامام مالك مقطر قل (قوله ليس من منفذ) أي مفتوح
والا فالمسام يقال لها منافذ لكنها غير مفتوحة (قوله بتثليث السنين) أي مع
تشديد الميم ويظهر العفو عن ابتلي بدم لثته بحيث لا يمكنه التخرج عنه قياسا على
مقعدة البسور م ر (قوله ولو بعد جمعه) الغاية للرد (قوله أو اخراج لسانه)

فجرت) الى الجوف (بنفسها
وقدر على مجها انظر) لتقصيره
بخلاف ما اذا عجز عنه (و) ترك
(وصول عين) لا ربح وطعم
من ظاهر (في منفذ مفتوح
جوف من م) أي غير جاهل
معدوردا كراحتار وان لم
يكن في الجوف قوة تحصيل
الغذاء والدواء كخلق ودماغ
وباطن اذن ووطن واحليل
ومثانة بمثابة وهو جمع البول
وفي قولي من م زيادة على
الاصلي (و) لا يفر وصول
دهن أو كحل يتشرب مسام
جوفه كالا يضر اغتساله
بالماء وإن وجد له أثر باطنه
جميعا مع ان الواصل اليه ليس
من منفذ وانما هو من المسام
جمع سم بتثليث السنين والفتح
أفصح قال الجوهري ومسام
الجسد ثقبه (أو) وصول (ريق
ظاهر صرف من معدته)
جوفه ولو بعد جمعه أو اخراج
لسانه وعليه ريق

أى ولو بعد جمعه خلافا لما هو العطف وهل ولو حال بينه وبين اللسان ما دل كتنصيف
فضة أم لا حل واعتمد ح ف الاقطار حيثئذ (قوله اذا لا يمكن الخ) كان الاولى
أن يقول لانه من الباطن لانه محترز قوله من ظاهر كما أفاده ح ل وعبرة ابن حجر لانه
لم ينفصل عن الفم اذا اللسان ~~مداخلة~~ (قوله أو بعد اخرجه) لاعلى لسانه
وارى لما هو الشفة مر (قوله أو وصول ذباب) عبارة أصله وشرط الواصل كونه
بقصد فلو وصل جوفه ذباب الخ بخلاف الايصال بأن باعه من حد الظاهر فليس
المراد بوصول هنا ما يشمل الايصال حل قال زى ولو دخلت ذبابة جوفه أفطر
باخراجها مطلقا بإزالة اخراجها ان ضرر بقاؤه مع القضاء ابن حجر (قوله أو غبار
ناريق) ولو نجس على المتمدد ع ش خلافا لبحر وزى حيث قيدها بالطاهر
ووافقهما سم وع ش على م ر ولا يلزمه غسله بل يعفى عنه ان لم يعتمد فتح فيه
والاوجب الغسل وكذا لو كان كثيرا أو أمكنه الاحتراز منه بنحو الطباق فم مثلا
ولو وضع في فمه ماء مثلا بلا غرض ثم ابتاعه ناسيا لم يضر أو سبقه ضراو وضعه لغرض
كثير أو عطش فنزل جوفه أو صعد الى دماغه بغير فعله أو ابتاعه ناسيا لم يفطر
كما قاله شيخنا الرولى في شرحه نعم لو فتح فم في الماء فدخل جوفه أفطر قل (قوله
أو غريزة دقيق ولو غير متعادها) وهى اصابة ادارة نحو الحب في نحو غريبال لاخراج
طبيعه من خبيثه اه برمادى والمراد بها هنا التخليل بدليل اضافتها للدقيق
فلو قال نيم دقيق لشميتها أو المراد بها ما يشمل المنحلة (قوله لعسر التعرز) أى فهو غير
مختار وقوله أو لعدم تيمده أى فهو مذكور والتعليان للاربعة وقيل الثانى للادوين
والاقل للاخيرين فقوله أو وصول الخ خارج بقوله من مر كما أفاده شيخنا وعبرة حل
قوله لعسر التعرز عنه ولو قدر على مجبه واخرجه بعد وصوله الى حد الظاهر أى
من شأنه ذلك فلا نظر لمقتضى العلة الثانية (قوله حتى دخل الغبار) أى مثلا
ولو كثر ولو لاجل دخول ذلك وحيثئذ يشكل قوله السابق أو لعدم تيمده
الأن يقال من شأنه ذلك وقوله لم يفطر على الاصح أى نظر العلة الاولى حل وكون
حتى تعليلية ليس بظاهر لان عدم الاقطار حيثئذ يعيد لتيمده وعبرة قل حتى
دخل تعليلية أى لاجل الدخول أو غائية ولعل جمع الذباب لافادة أنه لا يتقيد
بواحدة ويعلم منه حكم البعوض بالاولى ولو عكس لم يعلم ذلك لصغر البعوض
وفي الجلالين أن الذباب اسم جنس واحد ذبابة وان البعوضة صغار البق اه (قوله
وأعادها) ولو بادخال أصبعه معها الى الباطن ان اضطر الى ذلك والا أفطر لو وصل
الأصبع الى ذلك حل وعلى المسامحة فهل يجب غسل ما عليها من القذر لانه

أو بعد أخرجه لأعلى نسانه
أو رسول (ذباب) أو بعض
(أو نجس) طريق أو غريبة
دقيق جوفه) لعسر التصرف
عنه أو لعدم تعده وكذا
أجزاء من جوفه ناسيا
أو أجزاء عن دها أو مكرها
أو جاهلا معذورا كما علم من
التقييد بمن مرول فتحناه عدا
حتى دخل الثوبار جوفه
لم يطر على الأصح وكذلك
خرجت مقعدة الميسور
وأعادها (لأسبق ماء إليه

بخروجه معها صار أجنبيا فيضرب عوده معها للباطن أولا كالأخرج لسانه وعليه
ريقه لأن ما عليها لم يفارق معدنه كل محتمل والثاني أقرب والكلام كما هو ظاهر
حيث لم يضرب غسلا والاعتين الثاني كما ذكره ابن حجر (قوله بمكروه) أي بخلاف
سبق ماء الغسل الواجب أو المسنون متى لو غسل أذنيه ولو بالغمس في الماء فسبق
الماء إلى الجوف منه لم يفطر ولا نظرا لمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء
لغيره قال الأذرى لو عرف من عادته أنه يصل الماء إلى جوفه من ذلك لو اغتمس
ولا يمكنه التحرز عن ذلك حرم عليه الاغتماس وأفطر بذلك وهو واضح أن أمكن
غسله بغير هذه الكيفية شرح م ر كالغسل بالابريق قال شيخنا وكان الأولى
أن يقول بغير مأوربه فيشمل المباح كغسل التبرد والتنظيف فإن المتولد منهما مفطر
على المتمد كما ذكره ابن حجر (قوله ومرة رابعة) أي يقينا بخلاف ما لو شئت هل أتى
بائين أو ثلاث فزاد أخرى فالنجه أنه لا يضرب دخول ماؤها سم على البهجة (قوله
أو بالغ) لغسل نجاسة هل ولو عفوا عنها لانه مأورب غسلا حيث لا يضرب ابتلاع
ريقه به. المضمضة وإن أمكنه بجه لغير التحرز عنه وكذا دخول شيء في فمه إلى
جوفه بدو غطاس أو كل ما قلعه من بين أسنانه بخلاف أن سبقه بخلافه في أصبعه
قل على الجلال ولو بقي طعام بين أسنانه فجري به ريقه من غير قصد لم يفطران بخبر
عن تيسيره ومجهله بخلاف ما إذا لم يهجز وصل إلى جوفه فيفطر لتقصيره وهل
يجب عليه الخلال ليلا إذا علم أن بقاء ما بين أسنانه يجري به ريقه نهارا ولا يمكنه
التمييز والنجس الأوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم الوجوب ويوجه بأنه انما يخاطب
بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليه ما في حال الصوم فلا يلزمه تقديم ذلك عليه
لكن ينبغي أن يتأكد ذلك لدليلا كما في شرح م ر (قوله وترك استمنائه) أي طلب
إخراج المني من الذكر والحاصل أن نزول المني بقصد الاستمناء يفطر مطلقا بحائل
أو لا بيده أو بيد زوجته أو لا بشهوة أم لا ونزوله بلمس ما لا يشتهي طبعيا كأمرد
وعضوه بان لا يفطر مطلقا لانها ليسا محلا للشهوة ونزوله بلمس محرم يفطران كان
بشهوة وبلا حائل ولا فلا ونزوله بلمس أجنبية يفطران ص كان بلا حائل سواء كان
بشهوة أم لا كما قررته ح في والفرض أنه لم يقصد الاستمناء أي خروج المني فيما بعد
الأولى وقييد المصنف بعدم الحائل فقط ظاهر بالنسبة للأجنبية وقول ح في وعضوه
مبان أي غير الفرج الذي بقي اسمه لانه إذا مسه وأنزل أفطر كما نقله ح عن م ر
الكبير فليحروا عتقهم شيخنا عزى أن نزول المني بلمس الأمرد الجميل بلا حائل
يفطر بشهوة أم لا تغليظا عليه كنزوله بلمس المرأة الأجنبية ويمكن حمل كلام شيخنا

بمكروه كالبالغة مضمضة
أو استنشاق) ومرة رابعة
فيضرب النهي عنه بخلاف
ما إذا لم يبلغ أو بالغ لغسل
نجاسة لانه تولد من مأوربه
بغير اختياره واقتصر الأصل
على البالغة فتعبرى بما ذكر
أعم (و) ترك استمنائه
أي من م

حرف المتقدم على الامر غير الجميل فلا مخالفة تدبر قال قل ولا يفطر باخراج المذي
والودي بخلاف الامام احمد (قوله ولو لم يمس الشامل للمس) أي لما يتقضى له
بمخلاف نحو المحرم كالامر ان فعل ذلك نحو شفقة قاله شيخنا وفيه ما لا يخفى والنص
المبان وان اتصل بحرارة الدم ولم يخش من ازالته محذور تيمم والاضر ولو حلت ذكره
لعارض لم يفطر وان أنزل الا اذا علم من حاله انه اذا حل ذكره أنزل ولو لمس
الفرج بعد انفصاله وأنزل ان بقي اسم الفرج أفطر والا فلا قاله والده شيخنا ح ل
(قوله كقبلة) وان أنزل بعد ساعة منها حيث كانت الشهوة حاصلة والذكر
قائم والا فلا يفطر وقوله بلا حائل قيد للمس كافي حل فهو راجع لما بعد العناية
لان الاستثناء مظهر مطلقا كما تقدم وعبارة بعضهم قوله بلا حائل قيل أنه قيد في نحو
المس لافي الاستثناء لانه يفطر مطلقا وفيه أن المعنى ولو كان الاستثناء بنحو لمس
فالاولى أن يقول وترك استثناء وترك أنزال (قوله لانه يفطر بالايلاج) أي
ولو في هذا الفرج ولو بمحائل ولو تخينا أو بغير آدمي في قبل أو بغيره لا يفطر الخنثى
بإيلاجه ولا بإيلاج فيه الا ان وجب الغسل على ما مر في باب مراجعته قل (قوله
بمخلاف ما لو كان ذلك) أي للمس أو القبلة بمحائل وان رق وهذا صريح في انه اذا
طلب اخراج المني بواسطة لمس أو مس بمحائل وظاهره ولو تكرر ذلك لا يفطر
بمخلاف ما اذا كان الاستثناء بمحائل وتقل شيخنا الزايد عن م ر أنه بحث أن
الاستثناء أي بيده أو بيد زوجته يفطر ولو مع وجود حائل لانه يشبه الجماع وعلى
هذا ينبغي أن يكون مثل الاستثناء باليد الاستثناء بإدانة القبلة أو للمس بمحائل اه
وهذا خلاف صريح كلام المصنف ولم أجدهما نقله عن شيخنا في شرحه ولا في كلام
والده والحق أن عبارة المنهاج أولى من عبارة المصنف لأنها تفيد أن الاستثناء يبطل
الصوم مطلقا وبالأنزال ان كان للمس لان للمس لا يكون الا حيث لا حائل فيحق
العبارة أن يقال وترك استثناء وترك أنزال بل لمس حل ويمكن الجواب بأن السنين
والثناء في الاستثناء زائدتان وأجيب أيضا بأن الضمير المستتر في كان المقدرة
بعد لو عائد على الاستثناء بمعنى خروج المني لا بمعنى طلبه فيكون فيه استخدام
(قوله لا ينظر وفكر) ما لم يكن من عادته الانزال بهما والا فطر كما قرره شيخنا في
والنظر والفكر المحركان للشهوة كالقبلة فيعمران وان لم يفطر كافي قل على الجلال
(قوله وحرم لمس) أي ان كان الصوم فرضا لجواز قطع الفل (قوله ان حرك شهوة)
مضابط تحريك الشهوة كما أشار اليه الشارح خوف الانزال أي فلا يضر انتصاب
الذكر وان خرج منه مذي ع ش والاولى أن يراد بقهر يكها هيئتها وتفسيرها

(ولو لمس) كقبلة (بلا حائل)
لانه يفطر بالايلاج بلا أنزال
فبالانزال ينوع شهوة أولى
بمخلاف ما لو كان ذلك بمحائل
وتقييد بمن مر المعبر عنه
بالضمير مع التقييد بعدم
الحائل من زيادتي (لا ينظر
وفكر) ولو بشهوة لانه أنزال
بغير مباشرة كالاغتلام
ولا بالانزال من احد فرج
المشكل (وحرم لمس)
كقبلة وعليها اقتصر الأصل
(ان حرك شهوة) خوف
الانزال (والا فركه أولى)
اذ ينسب للصائم ترك الشهوات
وانما لم يحرم لضعف احتمال
ادائه الى الانزال (وحل
افطار بقهر) بورد وغيره
كافي أوقات الصلوات
لا بغير تحرر ولو بظن لان الأصل
بقاء النهار (واليقين) كان
يعاين الغروب (أحوط)
ليأمن الغلط (و) حل (تسحر

ولو بشك في بقاء الليل) لان الأصل بقاء الليل فيصح الصوم مع الاكل بذلك ان لم يكن غلط (فلو افطر أو تسهر بقربان غلطه بطل صومه) اذا عبرة بالظن * (٨٠٩) * البين خطأؤه (أو) افطر أو تسهر (بلا تحرو لم يكن الحال مع

في تسهره) لا في افطاره لان
الأصل بقاء الليل في الأولى
والنهار في الثانية فان بان
الصواب فيها مع صومها
أو الغلط فيها لم يصح وقولي
بلا تحرو لشموله الشك والظن
بلا تحرو أعين قوله بلا ظن
في الأولى (ولو طلع فجر وفي
فيه طعام فلم يلبس شيئا منه)
بأن طرحه أو أمسكه بغيره
مع صومه وان سبق إلى جوفه
منه شيء في الأولى لانه لو جعله
في فيه نهارا لم يفطر في الأولى
اذا جعله فيه ليلا اما اذا بلغ
شيئا منه فيفطر وقولي فلم يبلغ
شيئا منه أولى من قوله فلفظ
لرفعها إيهام أنه لو أمسكه بغيره
يفطر وليس كذلك (أو كان)
طلوع الفجر (مجا معاذ فزع حالا
مع صومه) وان أنزل لتولده من
مباشرة مباشرة فان مكث
لم يصح صومه وان لم يعلم بطلوعه
الأبعد المكث فزع حين
علم ولم يبق من الليل الا ما يسر
الإيلاج لا التزع فعن ابن خيران
منع الإيلاج وعن غيره جوازه
(و) نالتها (صائم) والتصریح
به تبع الجماعة من زيادتي
(وشرطه اسلام وعقل وبقاء)
عن نحو حيض (كل اليوم)

بخوف الانزال يلزم عليه مصادرة وهي هنا أخذ بعض الدعوى في الدليل وهو قوله
خوف الانزال (قوله ولو بشك) شامل لما اذا غلب على ظنه عدم البقاء وفيه نظر
شوبري وفيه ان هذا ليس شكًا لا يرد (قوله بذلك) أي بالشك أي معه فالإيهام معنى
مع وهو متعلق بالأكل (قوله ان لم يكن غلط) وهل يجب عليه السؤال عما بين
غلطه أو عدمه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لان الأصل صحة صومه ع ش (قوله
فان بان) محذوف قوله ولم يكن الحال (قوله مع صومها) أي الاططار والتحري أي
الصوم فيهما فالإضافة على معنى في والفرق بينه وبين القبلة اذا أصابها عند ترك
الاجتهاد ان الشك هناك في شرط انعقاد العبادة وهنا في فسادها بعد انعقادها
برماوى (قوله وان سبق إلى جوفه) ولو بعد التمكن من طرحه اه برماوى (قوله
في الأولى) بخلاف الثانية فيفطر بسبق شيء إلى جوفه لتقصيره بامساكه بغيره
حجر (قوله اما اذا بلغ) بكسر اللام من باب علم وسمع كما قرره ح فوذكر في المصباح
انه من باب نفع أيضا (قوله أو كان طلوع الفجر) أي وقت طلوع الفجر وهو
معطوف على طلع أو على قوله وفي فيه شوبري (قوله فزع حالا) أي بقصد ترك
الجماع فالاطلاق مضر كما يضر قصد اللذة ح في فلو استمر مجامعا بطل صومه
مطلقا واما الكفارة فان علم بالفجر حال طلوعه فعليه الكفارة وان لم يتعد صومه
لانه انعم بالقوة فكأنه انعم ثم فسد وان لم يعلم فلا كفارة عليه أي وان علم به
بعد طلوعه كما في ابن حجر (قوله فان مكث) أي بعد طلوع الفجر وقوله لم يصح أي
لم يتعد (قوله وان لم يعلم الح) والفرق بينه وبين ما لو جامع في النهار ناسيا أن الصوم
هنا طرأ على الجماع فنع انعقاده لقوته بتقديمه والجماع ثم تأخر عن انعقاد الصوم
فلم يبطله لقوته بتقديمه فالتى الجماع عزيزى وهذا يجاب عن قول بعضهم انظر عدم
وجه صحة صومه حيث قدم عذره بعدم علمه (قوله وعقل) أي غير فلا يصح صوم غير
الميزكن زال عقله شرح م ووالحاصل أن الكفر والجنون والحيض ولو في لحظة
يضر وان الاغماء والسكر لا يضران الا ان استغرقا جميع النهار وان النوم لا يضر
ولو استغرقه كما قرره شيخنا (قوله عن نحو حيض) وكذا نحو ولادة من القاء علقه
أو مضعة ولو بلا بل على المعتدق ل على الجلال ومثله شرح م ر (قوله كل
اليوم) راجع لثلاثة (قوله ولا اغماء) أو سكر بعضه يتعد أو غيره م ر قال ع ش
عليه ظاهره ولو كان الاغماء بفعله وفي ابن حجر قبيح عدم الضرر بما اذا لم يكن بفعله
فان كان بفعله بطل صومه (قوله عن أهلية الخطاب) ان أراد بالخطاب التكليف
فالتائم كذلك فأي مخالفة له وان أراد خطاب الوضع فهو ما يخاطب به كالتائم

فلا يصح صوم من اتصف بضد شيء منها ٢٠٣ يجب ل في بعضه كالصلاة (ولا يضر نومه) أي نوم كل
اليوم ولا اغماء أو سكر بعضه بخلاف اغماء أو سكر كله لان الاغماء والسكر يخرجان الشخص عن أهلية الخطاب
بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الفاشية به دون الفاشية بالاغماء والسكر

في الجملة فذكر السكر من زيادته من شرب مسكر الابل او غيرها * (٨١٠) * في بعض النسخ راجع صوما

(وشرب الصوم) أي صومه
(الايام) أي وقوعه فيها (عين)
يوم (عين) أي عيد فطر وعيد
الذي انتهى عن صيامها في خبر
الصحيحين (و) أيام (تسريق)
ولو كان صومها تمتع وهي
ثلاثة بعد الاضحية للنهي عن
صومها في خبر أبي داود باسناد
صحيح (و) يوم (شك) لقول
عائذ بن ياسر من صام يوم الشك
فقد حصي أبا القاسم صلى الله
عليه وسلم رواه الترمذي وغيره
وصححه وقال الاسنوي المنصوص
المعروف الذي عليه الاكثرون
الكراهية لا التحريم (بلا سبب)
يقضي صومه اما بسبب
يقضيه كإضائه ونذره ورد فيصم
صومه كنظيره من الصلوات في
الاقوات المكروهة وتجبر
الصحيحين لا تقدموا رمضان
بصوم يوم أو يومين الا رجل
كان يصوم يوما فليصمه كان
اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم
واظن اريوم وقص بالورد الباقي
بجامع السبب (وهو) أي يوم
الذي (يوم الثلاثين من شعبان
إذا تحدث الناس برقبته)
ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها
عدد نرد) في شهادته كصيان
أو نساء أو عبيد أو فسقة وطن

فليست على غيره وقد يقال المراد الاول ان يمكن التعلق بها ما تعبري بعد زوال عذرهما
وبالناسم معصوي فحصلت المقابلة تأمل شوبري وانظر هذه المناقاة بين قوله تعبري
وبين قوله بعد زوال عذرهما فقام معنى التعبري لانه صلوي على كلامهم فالتعبري
منتف عن الثلاثة والصلوي ثابت لها والاولى الجواب بأن الناسم لما كان يقبض
بأدنى قبه جعل كالحاطب خطا يا تعبري (قوله في الجملة) يحتمل أنه إشارة
الى أن السكر والاعناء قد يجبهما قضاء الصلاة اذا كان تعديا ويحتمل أنه
اذا لم يستغفر الوقت ع ش (قوله الايام) وهو الذي عبر عنه في الانوار بالركن
الرابع وهو قابلية الوقت للصوم حل (قوله تمتع) أي عادم الهدى وهذا على
الجديد وفي القديم له صيامها عن الثلاثة الواجبة في الحج كما في شرح مرفا لغاية
في كلام الشارح الرد (قوله ونذر) كان نذره وم يوم فوافق يوم الشك اما نذر صوم
يوم الشك فلا ينعقد ههنا قال قل على الجلال ولا كراهية في صومه شيء من ذلك
نعم ان تعبري صومه لا ينعقد كما في الصلوات المكروهة اه ومثله م ر
(قوله ورد) أي عادة وثبت بمرقة قل وزي (قوله كنظيره من الصلاة) أي فان
الصلاة التي لها سبب لا تحرم فيها (قوله ويوم شك) وقد عمت البلوى كثيرا بثبوت
دلال ذي الحجة يوم الجمعة مثلا ثم يتحدث الناس برقبته ليلة الخميس ويظن صدقهم
ولم يثبت فهل يندب صوم السبت لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذي القعدة
أو يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد أفتى الوالد الثاني لان دفع مفسدة الحرام
مقدم على تحصيل فضيلة المندوب شرح م ر ويؤخذ من تعطيله حرمة صوم اليوم
المذكور ولو وصله بمقابلته أو وافق عادة له فليس هذا كيوم الشك من كل وجه
لان الزمان في يوم الشك قابل للصوم نفلان كان من شعبان وفريضان كان
من رمضان بخلاف هذا فانه حرام بتقدير كونه يوم عيد فهو غير قابل للصوم يقينا
اه ح في واقول لقائل أن يقول كيف هذا مع القاعدة الشهيرة وهي عدم التحريم
بالشك خصوصا وقد ثبت ان أوله الجمعة فليطلب صومه ثم رأيت الشيخ عميرة جري
على عدم التحريم وعدم كراهته وما جرى عليه الشيخ من تحريم صومه جري
عليه في الختام فليراجع شوبري (قوله أو شهد بها عدد) أي اخبر اذا لا يشترط
ذكر ذلك عندهم كما قال ابن حجر قال قل على الجلال والمراد بالعدد ما فوق
الواحد (قوله وطن صدقهم) أي احتمل صدقهم أي لم يقطع ببطلان خبرهم
بأن احتمل خبرهم الصدق والكذب على السواء بخلاف ما اذا كان مقطوعا
بكذبه أو مظنون الصدق فانه لا يكون يوم شك كما أشار اليه في الروضة فتأمل

صدقهم وانما لم يصح صومه عن رمضان لانهم يتبين كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه
من ذكر واهم منه صومه

وكتب أيضا فيه أنه حيث ظن صدقهم ليس بشاك حال النبوة بل نيته صحيحة لأنها
مبنية على حل قالوا في حذف قوله وظن الخ وقوله لا بد من كونه منه أي
حال النبوة أي صحة النبوة وأجزاء مخصوصة بما إذا تبين كونه من رمضان وتقدم
أن صحة صوم من ظن صدق من أخبره به يزيه إذا لم يتبين خلافه أي لا أنه لا بد
أن يتبين كونه منه حل وحاصله أنكم أوجبتم الصوم بآراء كما تقدم في قوله ويجب
الصوم على من أخبره موثوق به الخ وقلمت بجوارحه ووقعه عن رمضان بآراء وذلك
فيما تقدم في قوله إلا أن ظن أنه منه بقول من يثق به وقلمت بمرتبته وعدم أجزاء
بآراء وهو فيما أشار إليه هنا بقوله وإتمامه مع صوته الخ فهذه مسائل ثلاثة بينها
تنافي أي الوجوب والجواز مع الأجزاء والحرمة مع عدم الأجزاء فإشارتنا إلى التنافي
إلى دفع التنافي بقوله وإتمامه مع الخ وحاصله أن الوجوب هو من حيث إذا اعتقد
صدق الخبر والجواز والأجزاء إذا ظن صدق الخبر وتبين كونه من رمضان والحرمة
وعدم الأجزاء إذا لم يظن كونه من رمضان كما نرى شيئا (قوله بل يجب عليه)
أي كما تقدم في قوله ويجب الصوم على من أخبره موثوق به بالرؤية إذا اعتقد صدقه
حل (قوله وتقدم في الكلام) أي في قوله إلا أن ظن أنه منه بقول من يثق به (قوله
بخلافه فيما مر) أي في ثبوت الصوم بعدل شهادة وقوله احتياطا انظر فيه
الاحتياط هنا فان هذا الاحتياط التحريم لا للعبادة فو عبادة غيره احتياطا للعبادة
وتحريمها كذا قاله شيئا ويمكن أن يقال المعنى احتياطا للعبادة فعلا أو تركا
فأوجبوا أخبارا واحدة وحرموا أخبارا عدة (قوله وإن أطبق القيم) أي لارد (قوله
رسن تضر) ووقته من نصف الليل وحمل استنباطه إذا رجي به منفعة ولم يخش به
ضررا ولهذا قال الخليلي إذا كان شعبان فذهبني أن لا يتضرر لأنه فوق التسبع
كما في شرح م وقال قل ورسن على ما تقدم في الفطر من ترو غيره له فان قلت
حكمة مشروعية الصوم خلوا الحرف لا ذلال الفسر وكذا عن شهواتها والصور
ينافي ذلك فالتساوية بل فيه إقامة النبوة فهو قليل ما كحل أو مشروب والمنافي
أنما هو ما يفعله المترفون من أنواع ذلك وتحسينه والامتلاء منه كما ذكره الطحاوي
(قوله وأخبره) ما لا يعارضه (قوله وتجهل الفطر) وانظر هل يحصل بما يزول به
الوصال من كل مفطر ولو جبا عا أو نبش اذن ويكون المعنى يتجهل قطع آثار الصوم
في غير زمنه أولا يحصل الالبس يحصل به التقوى أي ما من شأنه ولعل الأول أولى
فليحذر كتابه وانظر حكمه أي التحليل وعلله التباعد عن التلصص بالصوم في غير
زمنه شوبري وعبارة قل على الجلال قوله راحيل فطر أي يتغير جاع ولو على الماء

بل يجب عليه وتقدم
في الكلام على النبوة
فإن ذلك وقوع الصوم عن
رمضان إذا تبين كونه منه
واعترضوا هذا المذهب في
بطلانه فيما احتياطا للعبادة
فإن ما إذا لم يثبت التلصص
بمرتبته ولم يشهد بها الحد
أو شهد به لواحد من ذكر
فليس اليوم يوم شك بل هو
من شعبان وإن أطبق القيم
فليحذر فإن عملكم فرج إذا
انتهت شعبان من الصوم
بلا سبب إن لم يصله بمقتله
على الصحيح في الموضع وغيره
(رسن تضر وأخبره وتجهل
فطر) فليحذر الصبيحين تضرروا

وان ربحي غيره ومكره تأخيرها وان اعتقده فضيلة كما في الام اه (قوله فان في الصوم بركة) قيل المراد بها الاجر والثواب فالناسب ان يقرأ الصوم بالضم لانه مصدر بمعنى التصبر وقيل البركة فيه ما يقوى على الصوم وينشط له وقيل ما تضمنه من الاستيقاظ والذكر والدعاء في ذلك الوقت كرماني على البخاري شوبري وفي خبره سنده حسن أحب عبادي الى أن يجعلهم فطرا حرا والصوم بالضم الفعل وبالفتح اسم لما كول (قوله وسن فطر تمر) ما لم يعارضه سن التمجيل بأن كان يلزم من الفطر بالتمر التأخير والاروعى التمجيل ح ف والافضل كونه وترا وكونه بثلاث فأكثر ويقدم عليه الرطب فالبسرة والعجوة وبعده ماء زمزم ثم غيره ثم الحلو ثم الحلواء بالمد خلافا للروايات اه ويقدم اللبن على العسل لانه افضل وورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل أن يصلي على رطبات فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن حصى حسوات من ماء وقضيته ثلث ما يفطر عليه من رطب وغيره وهو كذلك كما اقتضاه نص حرمة وتصريح ابن عبد السلام به في الماء وتعبير المصنف وغيره بتمر اذ هو اسم جنس جمعي وتعبير جمع بتمر محمول على أنه يحصل بها أصل السنة فان قلت ما الحكمة في استعباب التمر قلت لما في الحلو من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم وهو أسير من غيره ومن ثم استعجب بعض التابعين أن يفطر على الحلو مطلقا كالعسل والحكمة في جعله وترا أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر في جميع أموره استنشعارا للوحداية ومن آداب الصائم عند افطاره اذا وضع الماء في فيه أن لا يهجه ولكن يشربه لئلا يذهب بخلاف فيه لقوله لخلاف في الصائم الخ (قوله من حيث الصوم) أي تحفظ ثوابه وان كان ترك الفحش واجبا مطلقا شوبري (قوله قول الزور والعمل به) أي بمقتضاه ولعل المراد به كل غير مطلوب في الصوم وان لم يحرم قال الحليمي ينبغي للصائم أن يحفظ جوارحه فلا يشي برجله الى باطل ولا يبطش بيده في غير طاعة ولا يداهن ولا يقطع الزين بالاشعار والحكايات التي لا طائل تحتها ونحو ذلك قل (قوله فليس لله حاجة أن يدع الخ) قال في شرح المشكاة كناية أو مجاز عن عدم نظره تعالى له نظر العناية والرجة والقبول والتفضل بالثواب فهو من باب نفي الملزوم أو السبب وإرادة اللازم أو المسبب ويصح كونه من باب الاستعارة التمثيلية وكتب أيضا فليس لله حاجة الخ ان قلت هلا قال فليس لله حاجة في صيامه قلت لما كان قول الزور ونحوه مبطلا لثواب الصوم فكأنه لم يكن في صوم فاشار الى ذلك في الحديث كاتبه شوبري قال شيخنا ح في وانما جعله كناية أو مجازا لان مفهومه انه اذا ترك قول الزور فله حاجة الخ

فان في الصوم بركة ولا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر زاد الامام أحمد وأخروا الصوم (ان يتقين بقاء الليل) في الاولين ودخوله في الثالثة والا فالافضل ترك ذلك بل يحرم التمجيل ان لم يفطر كما علم مما روي عن فضل الشهر سنة مستقلة مع تقيده بالتيقن من زيادتي (و) سن (فطر تمر فاء) خبر اذا كان أحدكم صائما فليفطر على التمر فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه طهور رواه الترمذي وغيره ومحمود فان كان ثم رطب قدم على التمر لا اتباع رواه الترمذي وحسنه وجعل الفطر فيما ذكر سنة مستقلة من زيادتي (و) سن من حيث الصوم (ترك فحش) ككذب وغيبة وعليهما اقتصر الاصل لخبر البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة

وهو باطل فلذا أولوه اه (قوله ان يدع) أي من في قوله من لم يدع الخ أي فليس لله حاجة في تركه طعامه وشرايه أي في ميامه فحذف الجار والتقدير في ان يدع الخ (قوله وشهوة الشهوة) اشتياق النفس الى الشيء والجمع شهوات واشتهته فهو مشتته اه مصباح والمراد ترك تعاطي ما اشتتهته النفس وترك الشروع في اسباب الشهوة والا فالشهوة نفسها التي هي ميل النفس الى المطالب لا يمكن التحرز عنها ع ش على مر وعبرة شرح مر وشهوة أي من المسموعات والبصريات والمشمومات والملابس اذ ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظام لتكسر نفسه عن الهوى ويقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطي ما يشتهيه اه فعلم من هذا كله ان المراد بالشهوة المشتته بدليل لتمثيل بشم الرياحين وغيرها والمراد بالرياحين ما لها ريح طيب كالسك (قوله حكمة الصوم) وهي الكف عن الشهوات (قوله وترك نحو حجم) أي من الحاجم والمججوم كافي البرماوى لكن العلة ظاهرة في الثاني (قوله وترك ذوق لطعام) نعم ان احتساج المضغ نحو خبز لطفل لا يكره م ر (قوله وترك علك) لا يتحلل منه جرم ومنه البان وقوله يفتح العين وهو الفعل أي المضغ وقوله افطر في وجهه والصحيح خلافه وان تروح ذلك الريق برحمه أو وجد فيه طعمه كما ذكره ح ل واما في العلك بالكسر فهو المعلوك أي المضغ الذي كلما مضغ قوى وصاب واجتمع ومنه الموميا كما في ق ل (قوله وسن ان يغتسل) ولو من الاحتلام اخذا من العلة فان لم يغتسل غسل ما يخاف من وصول الماء اليه كالاذن والذبر فان قلت ما وجه العدول عن المصدر الصريح وهلا أتى به وبما بعده مصادر صريحة قلت حكمة العدول دفع توهم انه من مدخول الترك والغرض انه وما بعده مضروب الفعل لا يقال التوهم موجود اذ يجوز ان يراد وسن ترك ان يغتسل لانا نقول هذا بعيد جدا فالعدول دفع توهم البعيد فليست امل كاتبه شوبرى (قوله مثلاً) أي ليؤدي العبادة على طهارة وخشية وصول الماء الى باطن الادن أو الذبر أو غيرهما شرح م ر قال حجر وقضيته ان وصوله لذلك فطر وليس عومه مراد كما هو ظاهر اخذنا ما مر ان سبق فحوماء المضغ المشروعة أو غسل الفم التمس لا يفطر لعذره فليجمل هذا على مبالغة منهى عنها أو نحوها (قوله عقب وطره) أي عقب ما يحصل به الفطر وان لم يندب كجماع وادخال نحو عود في اذنه كما قاله بعض شايخنا بل نقل انه يكفي دخول وقت الا فطار لكن ر بما ينابيه لفظ وعلى رزقك افطرت فتأمله ق ل على الجلال (قوله هو اول من قوله) عند لاهم اصدق بالقبليّة شيخنا (قوله كان يقول ذلك) وورد ايضا انه كان يقول ذهب الظلماء وابلت العروق وثبت

ان يدع طعامه وشرايه
(و) ترك (شهوة) لا تبطل
الصوم كشم الرياحين والنظر
اليها لما فيها من الترفه الذي
لا يناسب حكمة الصوم
(و) ترك (نحو حجم) كقصد
لان ذلك يضعفه ونحو من
زيادتي (و) ترك (دوق)
لطعام أو غيره خوف وصوله
حلقه وتقييد الاصل بذوق
الطعام جرى على الغالب
(و) ترك (علك) يفتح العين
لانه يجمع الريق فان بلعه افطر
في وجهه وان القاء عطشه
وهو مكروه كما في المجموع
(و) سن (ان يغتسل عن
حدث اكبر لئلا) ليكون على
طهر من أول الصوم وتعبيري
بذلك اعم من تعبيره بالجباية
(و) ان (يقول عقب) هو اول
من قوله عند (فطره اللهم لك
صمت وعلى رزقك افطرت)
لا اله الا الله عليه وسلم كان
يقول ذلك رواه أبو داود
باسناد حسن لكنه مرسل

الاجران شاء الله وليكن هذا رجا فيهم منه انه في خصوص من افطر على الماء
فراجعه ق ل (قوله وان يكثر في رمضان) صرح به هنا لطلب هذه الامور لئلا
ونها رافيه والا فهي مطلوبة مطلقا وقوله صدقة لان الفقراء فيه يضعفون عن
الكسب ويحصل اجر فطر الصائم ولان الحسنات فيه تضاعف اه عمرة ومنها
التوسعة على عياله والاحسان الى ذوي الارحام واطار الصائمين بعشاء او ما قدر
عليه ونحو ذلك كما في ق ل (قوله وتلاوة لفرآن) ولو في حمام أو طريق
لانحو حش وهي في المعفف والى القبلة وجهرا افضل الانحوف رياء أو تشويش
ولو على نائم ق ل (قوله لاسيما بالتشديد والتخفيف) وهي تدل على ان ما بعدها
أولى بالحكم مما قبلها ولا يستثنى بها على الاصح والسبب في تشديد الباء
المثل وما موصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه
على التشبيه بالمفعول به وجره على الاضافة وهو ارجح وزيادة ماء امداد شو برى
وهذه الاحتمالات في غير عبارة المصنف نحو لاسيما زيد وأما فيما يتعلق ان تكون
ما موصولة وفي العشر ح بر لمبتدأ محذوف والجملة صليتها وهي اسم لا منصوب
لاضافته الى ماء وخبرها محذوف والتقدير لا مثل الصدقة والتلاوة والاعتكاف
اللاتي هي في العشر الاخير موجود * (فصل في وجوب صوم رمضان) *
أى وما يتبع ذلك من وجوب الامساك على من افطر ع ش (قوله ولو فيما مضى)
أى فدخل المرتد وفيه ان اطلاق الاسلام عليه مجاز يحتاج الى قرينة ويمكن ان
تكون القرينة قوله فيما بعد لا بكفر أصلي فيكون لفظ اسلام في كلامه
مستعملا في حقيقة ومجازه كما قررر شيخنا وكاه انتقل نظره من عبارته في الصلاة
الى ما هنا وفرق بينهما لانه هناك عبر بالمشتق وهنا بالمصدر وهو حقيقة في الزمنة
الثلاثة فكان عليه ان يقول وقرينة التعميم ولا يقول وقرينة المجاز الخ (قوله
ومعنى) قد يقال تعنى الاطاقة عنها لان المراد الاطاقة حسا أو شرعا كما يفهم
من كلامه بعد وذلك لا يكون الا اذا لم تلحقه مشقة تبيح التيمم ثم رأيت بها مش قوله
واطاقة أى ولو في المستقبل فدخل المريض الذي يرجى برؤه لانه مطبق في المستقبل
فاخرجه بقوله ومعنى كما يدل عليه كلامه في المحترزات الاية اه ويجاب أيضا
بان المراد اطاقة ولو بمشقة فدخل المريض اذا صام وتحمل المشقة فاخرجه بقوله
ومعنى تأمل (قوله واقامة) أى ولو حكما ليشمل العاصي بالسفر والمسافر سفرا
قصيرا فانهم ما في حكم المقيم وقوله اخذ ما يأتي أى حال كونه الصحة والاقامة
ماخوذ من ما يأتي أى من قوله ويباح تركه لمرض الخ وانما ارتكب المتن ذلك ولم يعبر

(و) ان يكثر في رمضان صدقة
وتلاوة لفرآن (واعنى كافا
لا سيما) في (المشر الاوآخر
منه) لا اتباع في ذلك رواه
الشيخان وروى مسلم انه صلى
الله عليه وسلم كان يجتهد
في المشر الاوآخر ما لا يجتهد
في غيره (فصل في شروط
وجوب صوم رمضان وما يبيح
ترك صومه) (شرط وجوبه
اسلام) ولو فيما مضى وهو من
ر يادنى (وتكليف) كما
في الصلاة فيهما (واطاقة) له
ومعنى واقامة اخذ ما يأتي
فلا يجب على كافر بالمعنى
السابق في الصلاة ولا على
مسي

بالصحة والاقامة للاحتياج الى التفصيل ومفهومهما فلم يغن ذلك الصحة والاقامة
عن ذكر مفهومهما بخلاف ذكر المفهوم على وجه التفصيل فيغني عن ذكر
المنطوق (قوله ومجنون) ظاهره ولو متعديا ثم رأيت عن شيخ مشايخنا تقييده
بغير المتعدى شوبري (قوله وسكران) سواء كان كل من الثلاثة متعديا ام لا
اذالكلام في ذنبي وجوب الاداء وهو لا يجب على كل من الثلاثة مطلقا واما وجوب
القضاء فسيأتي فتقييد الشوبري بغير المتعدى لا يناسب اذ التقييد انما هو في ذنبي
وجوب القضاء فتأمل (قوله الكبر او مرض) راجعان للحسي (قوله او حيض)
او نحوه راجعان للشرعي (قوله ولا على مريض) يرجي برؤه اولا (قوله
يعلم مما يأتي) وهوان المريض لا بد ان يخاف محدوديته والمسافر لا بد ان يكون
سفره سفر قصر ل (قوله وجوبه عليهما) وعلى السكران قيده ابن حجر
بالتعدى شوبري والمغنى عليه يجب عليه القضاء مطلقا بتعدا وغيره لان الانغماء
مرض وهو يوجب القضاء قرره شيخنا (قوله وجوب اعتقاد سبب) وهو دخول
الوقت والمراد بان اعتقاده وجوده واثباته وجوب من اضافة السبب للمسبب او بيان
هذا على ان القضاء بالامر الاول لا بامر جديد (قوله ومن الحق بهم المرتد) اشارة
الى رد ما في الجلال المحلى قال قل عليه والحاقه بهم في كونه اعتقاد سبب
لا ينافي كونه مخاطبا خطاب تكليف فلا سهواه ومثله في شرح م ر (قوله
ويباح تركه) أي يجب لانه جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب ابن حجر وتبعه
الزيادي فقال المرض الذي يبيع التيمم يوجب الفطر وما دونه حيث لا يمتثل عادة
ويجوزه اه والمبتمدان المرض الذي يبيع التيمم يجوز الفطر ولا يوجب عند م ر
واعتمده شيخنا ح ف ونقله قل على الخطيب وعزاه لشيخه م ر نعم ان
خاف الهلاك أو فوات منفعة عضو وجب الفطر كما في م ر (قوله بنية الترخص)
بان ينوي ان الشارع رخص له في الفطر أي اباحه له ح ف (قوله مطبقا) أي
مستمر لا لا ونهارا ومنه اخذ نحو ان الحصاد ين يجب عليهم تيمم النية في كل ليلة
واذا حصل لهم من الصوم مشقة يبيع التيمم افطروا ح ل وسواء كان يحصل لنفسه
أو باجرة أو تبرعا وان لم ينصر الا مرفيه كما في ع ش (قوله فان كان يوجد وقت
الشروع) أي وقت صحة النية قل وعبارة شرح الروض قبيل الفجر (قوله
والافلا) وان علم من عادته عود المرض اثناء النهار م ر (قوله وسفر قصر) وما ياتي
هنا جميع ما مر في القصر فحيث جاز الفطر وحيث لا فلا نعم سيعلم من كلامه
ان شرط الفطر في أول ايام سفره ان يفارق ما يشترط مجاوزته لا قصر قبل طلوع

ومجنون ومغنى عليه وسكران
ولا على من لا يطيقه حسا
أو شرعا لكبرا ومرض لا يرجى
برؤه أو حيض أو فحشه ولا على
مريض ومساقر بقيد به لم
مما يأتي ووجوبه عليهم ما وعلى
السكران والمغنى عليه
والخائض ونحوها عند من عبر
بوجوبه عليهم وجوب اعتقاد
سبب كما تقرر ذلك في الاصول
لوجوب القضاء عليهم كما سيأتي
ومن الحق بهم المرتد في ذلك
فقد سهى فان وجوبه عليه
وجوب تكليف كما مر
الاشارة اليه (ويباح تركه)
بنية الترخص (لمرض يضر
معه صوم) فمن راي بيع التيمم
وان طرأ على الصوم لاية ومن
كان مريضاً بالمرض ان كان
مطبقاً فله ترك النية أو متقطعا
فان كان يوجد وقت الشروع
فله تركها والافلا فان عاد
واحتاج الى الافطار افطر
(وسفر قصر) فان قصر به
فالفطر افضل والا فالصوم افضل
كما مر في صلاة المسافر

لان طارا) السفر على الصوم (أوزالا) أي المرض والسفر * (٨١٦) * عن صائم فلا يباح تركه تعظيما لحكم الحضر

في الأولى وزوال العذر في غيره (و) يجب قضاء ما فات ولو بعدن) كمرض وسفر لا ية السابقة اذ تقديرها فافطو فعذته من ايام أخر وكبحض ونحوه كما مر في باب وردة وسكر واغماء وترك نية ولو نسيانا بخلاف ما فات من الصلاة بالاغماء كما مر في باب المشقة تكررها وبخلاف الاكل ناسيا لان النية من باب المأمورات والاكل من باب المنهيات والنسيان انما يؤثر في الثاني وتعميرى بما ذكره مما غيره (لا بكفر أصلي أي لا يجب قضاء ما فات به بعد الاسلام ترغيبا فيه) (و) لا (صبي ولا جنون) بعيد زده بقولي (في غير ردة وسكر) لعدم موجب القضاء اما ما فات به في زمن الردة أو السكر فيبذ فيه وتقدم في الصلاة نظائر ذلك مع زيادة كماله (الصبي بنهار رمضان) فانه لا قضاء عليه (ويجب اتمامه) لانه صار من أهل الوجوب (او بلغ فيه) فمفطرا (واذا ق) فيه الجنون (أو اسلم) فيه الكافر فانه لا قضاء عليهم لان ما دركوه منه لا يمكنهم صومه فصار كمن أدركه من

الفجر يقينا فلونوى ليلا ثم سافر وشلت اسافر قبل الفجر أو بعده لم يفطر ذلك اليوم للشك في ميعه ابن حجر وزي ومحل جواز فطره ان لم يكن مديم السفر والا لم يجز له الفطر لانه لم يرج زمانا يقضى فيه م ر و زي (قوله لان طارا السفر) وله كونه باختياره فارق المرض (قوله كمرض) أي يرجى برؤه اذ الذي لا يرجى برؤه موجب للقضية فقط م ر (قوله وسكر واغماء) ولو غير تعد فيهما والجنون اذا تعدى يجب عليه القضاء والا فلا كما في ع ش فكان على الشارح ان يذكروه بان يقول وحنون بتعد والظاهر ان السكر ان لا يجب عليه القضاء الا اذا كان منعديا وبه صرح ابن حجر وشيخنا ونارعه سم في التقييد بالتعدى ثم قال والحاصل ان من الاغماء والسكر بتعدا ودونه ان اسه تفرق النهار وجب القضاء والا وقد نوى ليلا اجزأه كما لم مما تقدم (قوله واغماء) لانه نوع من المرض فاندرج تحت قوله تعالى فمن كان منكم مريضا شرح م ر (قوله ولو نسيانا) فهو بغير عذر وفي شرح المذهب ان قضاء ترك النية ولو عد على التراخي بلا خلاف والراجح انه على الفور في العمد وفي غيره على التراخي ولم ينظروا الى ان ترك النية يشترط ترك الاهتمام بالمبادأة ح ل (قوله بخلاف ما فات من الصلاة بالاغماء) أي حيث لم يتعد ح ل (قوله بخلاف الاكل ناسيا) انظر أي موقع لهذا هنا مع ان الكلام في القضاء وهذا لا يفطر واجيب بانه أتى به لاجل الفرق بينه وبين نسيان النية (قوله انما يؤثر في الثاني) أي يصيره كما لم يكن أي كان الاكل مثلا ناسيا لم يوجد منه اكل أي يتر في عدم اعتباره كما قررر شيخنا (قوله أي لا يجب قضاء ما فات) ولا يسن ولا ينعقد كما افتى به والد شيخنا ح ل وقد يشكل على ما تقدم من سن قضاء الصلاة الفاشية في زمن الصبا الا ان يفرق بان الصوم من شأنه المشقة بخلاف الصلاة تأمل شومري ومحل عدم قضاء الكافر اذا اسلم في غير اليوم الذي اسلم فيه اما هو فيسن قضاؤه كما قررر شيخنا ح ل (قوله ولا صبي) قل البر ما وى يسن له قضاء ما فات في زمن التمييز قياسا على الصلاة وقوله ولا جنون أي بغير تعد سم (قوله في غير ردة وسكر) أي بتعد ح ل وسم والمعتد عدم التقييد بالتعدى لان السكر ان يجب عليه القضاء مطلقا كما تقدم عن سم (قوله لعدم موجب القضاء) أي لعدم مقتضيه وهو الباطل والغفل (قوله فيقضيه) بان يتناول مسكرا يستغرق اسكاره مثله النهار مع علمه بحاله ثم جر في اثناء اليوم فيلزمه قضاء ما انتهى اليه السكر من زمن الجنون دون ما زاد عليه اخذ من تشبيهه ذلك بالصلاة زي (قوله سهارا صائم) أي فيه وذلك بان نوى ليلا اه م ر (قوله لانه صار من أهل الوجوب)

حتى لو جامع لرمته الكفارة بشرطه الا في كماله الزيادة قل ح ل وهـ لا جعل
هـذا من الشبهة وهل يثاب على جميعه ثواب الواجب أو يثاب على ما فعله في زمن
الصبي ثواب الندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والا قرب الشاق
لان الصوم وان كان خصاله واحدة لا يتبع بعض لكن الثواب المترتب عليهم لا يمكن
تبعيه ع ش (قوله وسن لهم) وكذا يقال في الحائض والنفساء ان زال
عذرهما ما يستحب لهما الامساك ذى (قوله كان تركا النية ليلا) اشار به الى ان
تارك النية يقال له مفطر شرعا وان لم يتناول مفطرا اه شوبرى (قوله تبع) اى
للمسائين (قوله من اخطأ بغيره) بخلاف من لم يخطأ به فلو طهرت فهو حائض
في اثناء النهار لم يلزمها الامساك شرح م ر (قوله أو نسي البية) قد يشعر بأنه
ليس مفطرا لانه قضية العصف الا ان يقال المراد بالمطوف عليه المفطر بالعمل بان
يتعاطى المفطر فلا يخالف ما تقدم شوبرى (قوله أو افطر يوم الشك) وهو هنا
يوم ثلاثى شعبان وان لم يتحدث فيه برؤية كما هو واضح ابن حجر وم ر (قوله كان
واجبا عليه) اى لو تبين انه من رمضان والافصوم يوم الشك حرام (قوله الا انه
جهله) اى جهل كونه من رمضان وقوله مع علمه اى مع العلم بأنه من رمضان كما عبر
به م ر ومع هذا فالعتمد وجوب قضائه فور اعقب يوم العيد فليس الجهل عذرا
مقتضيا للوجوب على التراخي وفي كلام بعضهم لسا عباداة فانت بهذر ويجب قضاؤها
على الفور وذلك يوم الشك اذا تبين كونه من رمضان ح ل ومثله م ر وهو مشكل
لعذرهم ونقل عن ح ف انه على التراخي فليعذر (قوله وبه فارق المسافر) اى
اذا قدم بعد الافطار م ر (قوله ثم المسك) بخلاف فاقدا الطهورين فانه في صلاة
شرعية والفرق ان المفقود هنا ركن وهناك شرط م ر شوبرى (قوله ليس
في صوم شرعى) ومع ذلك فالظاهر انه يثبت له حكم الصائمين فيكروه له شم
الرياحين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في حقه بعد الزوال على المتمدع ع ش
على م ر والله اعلم (فصل في فدية الصوم الواجب) * اى في بيان ما يوجبها
وما لا يوجبها وما يتبع ذلك كالكمارة وقوله الواجب لبيان الواقع (قوله من
الاحرار) اى كلاً أو بعضا اخذ من تعليل الاحتراز عن الرقيق بأنه لا تركة له
فيخرج عنه البعض فانه يورث عنه ما ملكه ببعضه الحر ويخرج منه دينه ومنها
الفدية فيخرج عن كل يوم فاته ودان كان بينه وبين سيده هـ اية ع ش قال
شيخنا وانما قيد بالحر لاجل قوله فيما بعد اخرج من تركته والا فالرقيق كذلك يخرج
عنه قريبه أو سيده أو يوم عنه واحده منهما أو يوم عنه الاجنبى باذنه

(وهـ ن لهم ولم يرض وهـ مسافر
زال عذرهما) حالة كونهما
(مفطرين) كان تركا البية
ليلا (امساك) لبقية النهار
(في رمضان) خروجاً من
الخلاف وانما لم يلزم
الامساك لعدم التزامهم الصوم
والامساك تبع ولان غير
الكافر افطر بعذر وذكروا
السنية من زيادتي (ويلزم)
اى الامساك في رمضان (من
اخطأ بغيره) كان افطرا بلا
عذر او نسي النية أو ظن بقاء
الليل فيان خلافه أو افطر يوم
شك وبان انه من رمضان
لحرمة الوقت ولان نسيان
النية يشعر بترك الاهتمام
بأمر العبادة فهو قريب تقصير
ولان صوم يوم الشك كان
واجبا على من افطر فيه الا انه
جهله وبه فارق المسافر فانه
يباح له الافطار مع علمه وتعيير
بما ذكره كراعى مما عبر به وخرج
برمضان غيره فلا امساك فيه
كنذر وقضاء لان وجوب
الصوم في رمضان بطريق
الاصالة وماذا لا يقبل غيره
بخلاف ايام غيره ثم المسك
ليس في صوم شرعى وان ائيب
عليه فلو ارتكب فيه محظورا
لم يلزمه سوى الاثم (فصل)

وإذا كان قريبه أو يخرج عنه حتى ولو تغير اسمه على الأوجه كقوله الذي
 تغير اسم المدين ثم رأت مثله في أياديها لم يكن له قريب فلا شيء عليه
 (قوله ولو نذر) الظاهر أن قوله ولو نذر أي بسبب نذر لأن النذر ليس الصوم
 الواجب وإنما هو موجب واجب بأنه منسوب بنزع الخافض أو أن النذر يعني
 النذور ع ش (قوله أو كفارة لقتل) أو بين أو طهر ل و م و (قوله
 فلا تدارك القنات) قال م و بقضية ولا قضاء قال ع ش عليه هذا يخالف
 ما يأتي من أن من أظلم لهم أو عجز عن صوم ليلة أو مرض لا يرجى برؤه وجب عليه
 مد لكل يوم وقد يجب أن ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وما هنا في خلافه ثم رأيت في سم
 مانعه لا يشك على ما قرر الشيخ الهرم إذا مات قبل التمكن لأن واجبه أصالة
 الغنية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضي اه (قوله إن فات بعدن) قيد في عدم
 التدارك وعدم الاتم فإتات بغير عذر يجب تداركه مع الاتم وإن لم يتمكن من القضاء
 وصوم عنه عليه ويجب الإخراج من تركه عنه والمراد بالتسكين أن يدرك زمنا
 قابلا للصوم قبل موته بقدر ما عليه وليس به نحو مرض أو سفر خلافاً لابن أبي هريرة
 ق ل على الجلال (قوله بما سباني) أي بالغنية أو الصوم (قوله أرمات)
 أي من فاته شيء من رمضان بعد التمكن لا بقيد كونه معذوراً فصح التحميم بعده
 ق ل (قوله سواء فاته بعدن) ويأتي في المصنفين (قوله أخرج من تركه)
 والإخراج أفضل من الصوم ع ش فإن لم يكن له تركه لم يلزم قربه الطعام ولا صوم
 بل يسن له ذلك كما قرره شيخنا (قوله لكل يوم مد) أي من غالب قوت بلده قال
 ابن جرير ويؤخذ مما في الفطرة أن المراد هنا بالبلد التي يعتبر غالب قوتها محل الذي
 هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء ع ش على م و (قوله فليطعم) مبنى للفعول
 فإتات الفاعل الظرف وهو عنه وهو مبنى على مذهب الكوفيين من إقامة
 الظرف مع وجود المفعول به وتقيده في الحديث بالشهر لعله لكونه كان جواب
 سائل والافذلك لا يتقيد بالشهر كما قاله ع ش (قوله مسكينا) قال العراقي
 الرواية بالنصب وكان وجه إقامة الظرف مقام المفعول كما يقام البحار والحرور
 مقامه وقد قرأ ليعزى قومها كاتوا يكسبون وفي رواية ابن ماجه وابن عدي
 مسكين بالرفع على الصواب سبوطي والمراد بالصواب المشهور لأنه خطأ لما قدمه
 من توجيه النصب شویری (قوله من جنس فطرة) قال القفال ويعتبر فضلها
 عما يشتر فضلها ثم جرزي وأقول يتأمل هذا مع كون الفرض أنه مات وإن الواجب
 تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة فأى شيء عليه بعد موته يحتاج في إخراج

ولو نذر أو كفارة (فات قبل
 تركه من قضاء فلا تدارك)
 القنات (ولا أتم) بقيد زونه
 بقول (إن فات بعدن) كرض
 استمر إلى الموت فإن فات بلا
 عذر أتم ويجب تداركه بما
 سباني (أو) سباني (بعده)
 سواء أفاة بعدن لم يغير
 (أخرج من تركه لكل يوم)
 فات صومه (مد) وهو محل
 وقت كما هو الأصل المصري
 نصف قديم والأصل في ذلك
 خبر من مات وعليه صيام شهر
 فليطعم عنه مكان كل يوم
 مسكينا رواه الترمذي وصح
 رقه على ابن عمر (من جنس
 فطرة)

الكفارة في زيادة ما يخرج عنه بل القياس ان يقال فينبى لوجوب الأخراج فضل
ما يخرج عنه عن مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الأدي ان فرض ان على الميت دفن
ثم ما ذكره الحنفى ظاهر فيسألوا فطر لغيره مرض لا يرى برؤى غ ش (قوله)
حلا على الغالب) يعنى ان الفطرة هي الغالبة والقديمة فأدره فقيس السادر على
الغالب بجماع الخ هذا ما ظهر بعد التوقف فيه والسؤال عنه زى (قوله أو صام
عنه قريبه) بشرط بلوغه زى وعجالة الحلى كل قريب قال في ل عليه أى بالغ
عاقل ولو رقيقا أو بعيدا بلا اذن كالحج الواجب وانما لم يصح نيابة الرقيق في الحج لأنه
ليس من أهل حجة الاسلام ولو لم يصم عنه قريب وزعت التركة بحسب الارث ومن
جسه شىء منها لم يخرج منه أو الصوم بغيره ولا يصح يوم صوما لا اطعاما بل
يجوز التكسر ولو اختلف الاقارب في الصوم والاطعام اجيب من طلب الاطعام
ولا يقال هذا التصريح قول المصنف أو صام الخ لا يأتى في الكفارة المرتبة لأنه
لا يجوز الانتقال الى خصلة حتى يجرى عاقبتها وفي الكفارة الاعتاق مقدم ثم الصوم
ثم الاطعام لا نقول فرض المسئلة انه مات وهو عاجز عن الاعتاق لأنه لا يجب
عليه الصوم الا حينئذ والاطعام الذى يخرج عنه وليه غير الذى كان يخرج عنه هو لان
الذى يخرج عنه وليه قد بقى الصوم لا انه احد خصال الكفارة التى على الميت
لأنه لو كان كذلك لا غير قدم الصوم عليه ولما صح التصريح بمعرفة امداد الواحد
فأمل (قوله أو اجنبى بالغ ولو رقيقا) وفي المجموع مذهب الحسن البصرى انه
لو صام عنه ثلاثون بالاذن في يوم واحد لم يردوا الظاهر الذى ائتمده مع ل وروى
سواء كان قد وجب فيه التتابع أولا لان التتابع في حق الميت لا يوجد في حق
الغريب وهو التغليب عليه ولأن التمسك بقاءة رائدة على أهل الصوم فسقطت بمؤنة
شريع م ر (قوله كالحج) أى قياسا على الحج في مطلق الصحة لأن الحج لواجب
لا يتوقف فعله عن الغير على اذن أو يقال المراد بالحج المسدوب وهو يتوقف على
الاذن حكمه ما قررره شيخنا (قوله ولغير العصمين) من مات وعليه صيام الخ وجبه
الدلالة على صحة صوم الاجنبى بالاذن ان من ملك شيئا جاز له النيابة فيه كالولى بكل
في تزويج بقتله كما قررره شيخنا عزيرى قال المناوى والمراد بالولى كل قريب (قوله)
ولغير مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة) أى بهذا الحديث بعد الاول لأنه
يدل على ان المراد بالولى الذى في الاول مطلق القريب حيث لم يستفصل المسألة
هل هي ومعية أولا مع فيه (قوله لأنه ليس في معنى ماورد) وأما صوم الاجنبى
بالاذن فهو في معنى ماورد لأنه لا يملك صام بالاذن بالولى كان كالمهم فيتوحد من كلامه

حلا على الغالب بجماع ان كل
شيء اطعام واجب شرعا ولا
يجزى نحو ذبيحى وسويق
(أو صام عنه قريبه) وان لم
يكن عاصبا ولا وارثا (مطلقا)
عن التقييد بالاذن (أو اجنبى
بالاذن) منه بان اوصى به أو من
قريبه باجرة أو دونها كالحج
ولغير العصمين من مات وعليه
صيام صام عنه وليه ولغير مسلم
انه صلى الله عليه وسلم قال
لامرأة قالت لى ان أى مات
وعليه صوم فاذن صوم عنها
مضى عن اهل بيته بلا
اذن لأنه ليس في معنى ماورد
في الخبر وظاهره لو مات مرتدا

ان دليل صحة صوم الاجنبي القياس على القريب (قوله لم يصم عنه) لانه ليس
من أهل العبادات الآن ع ش ويتعين الاطعام ويجب اخراج ذلك من تركته
أي لانه بمثابة قضاء دين لزمه فلا ينافي كون ماله من موته فيثا فكان المناسب عدم
اخراج ذلك ح ل (قوله لا من مات) وعليه صلاة أو اعتكاف وهناك قول
يجوز فعل الصلاة عنه وقد صلى السبكي عن قريب له مات وهذا يدل على انه يجوز
تقليد القول الضعيف في حق نفسه كمنص عليه ع ش ولا يجوز ان يفتي به كما
قرره شيخنا ح ف وعبارة ق ل على الجلال قوله وفي الاعتكاف قول وفي
الصلاة قول أيضا وفيها وجه انه يعلم عنه لكل صلاة مد وعليه كثيرون ابن حجر قال
بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليده لانه من مقابل الاصح نعم
يصل اجبر الحج ركعتي الطواف تنبيه علم مما ذكرناه لا يصام عن حي وان عجز
بهرم أو غيره وتلزمه الفدية وهل يتصدق عنه أو يعتق راجعه (قوله اعتكف
عنه وليه) أي جازله ذلك ومثل الولي الاجنبي بالاذن كما قاله الشوبري (قوله
ويجب المدا ابتداء لا بدلا عن الصوم) فلا يجب القضاء لو زال عذره قبل الفدية
كما في ح ل وزى قال الشوبري وهل وجوبه على الفور كبذله أولا كل محتمل ثم
رأيت في الاية اب الجزم بالثاني اه فالمعذور مخاطب بالمدا ابتداء فلا تكلف وصام
لم يجب عليه المدا واعترض بانه حيث كان مخاطبا بالمدا ابتداء كان القياس انه لا يجوز له
الصوم واجيب بانه مخاطب بالمدا ابتداء حيث لم يرد الصوم ولو اخرج المذثم قد رجع
الفطر على الصوم لم يلزمه القضاء فان قيل ما الفرق بينه وبين المعصوب حيث يلزمه
الحج بالقدرة عليه بعد الايمان به اجيب بان المعذور هنا مخاطب بالمدا ابتداء كما علمت
فأجر أعنه والمعصوب مخاطب بالحج وانما جازله الاثابة للضرورة وقد بان عدمها
ح ل (قوله على من افطره) أي في رمضان وليس له ولا للحامل والمرضع تعجيل
فدية يومين فاكثر ولا هم تعجيل فدية يوم فيه أو في ليلته م ر (قوله المراد لا يطبقونه)
فان قلت أي قرينة على ان المراد ذلك قلت يمكن ان تكون قد وجدت عند
النزول قرينة حالية فهم منها ذلك ولا يضر عدم بقائها قليتا مل سم على البهجة ع ش
على م ر (قوله ثم يعجزون) بفتح الجيم وكسر ها (قوله ادمي) ومثله الحيوان
المحترم ح ل (قوله مشرف) وان تعدد فلا تعدد للفدية زى (قوله على هلاك) ليس قيذا
بل المدار على ان يخاف عليه من حصول مبيع للتيه م كلف عضو او بطلان منفعة
ح ف (قوله أو لحرف ذات ولد) أي خوف ابيع التيم لو كان كبيرا أي فيجب به
الفطر عند ذلك ويجوز عند غيره بأن كان يحصل عند عدم الفطر مشقة لا تقتل

لبصم عنه وقولي باذن اعم
 من قوله باذن الولي (لا من مات
 وعليه صلاة أو اعة كافي)
 فلا يفعل عنه ولا فدية له
 لعدم ورودهما نعم لو نذر ان
 يعتكف صائما اعتكف عنه
 وليه صائما قاله في التهذيب
 (ويجب المد) لكل يوم (يلا
 قضاء على من افطر) فيه (لعذر
 لا يرجى ذواله) ككبر ومرض
 لا يرجى برؤه لا آية وعلى
 الذين يطيقونه المراد لا يطيقونه
 أو يطيقونه في الشبَاب ثم
 يهزمون عنه في الكبر وروى
 البخاري أن ابن عباس
 وعائشة كانا يقرآن وعلى
 الذين يطوقونه معناه يكفون
 الصوم فلا يطيقونه وقولي
 لعذر إلى آخره أهم من قوله لكبر
 (وفضاضة على غير متغيرة افطر
 اما لا نقاذ آدمي) معصوم
 (مشرف على هلاك) بغير
 أو غيره ولم يكن تخلصه
 الا بفطر (أو خوف ذات ولد)
 حامل أو مريض (عليه) فقط

عادة (قوله ولو كان في الموضع من غيرها) أي ولو كان الولد في صورة الموضع من غير
المرضة بأجرة أو لا بأن كانت متبرعة ولومع وجود غيرها أو كان الولد غير آدمي
ولو كلباً أو من زنا جاز لها الفطر مع الفدية وهذا في الحرمة أما الأمانة فتبقى الفدية
في ذمتها إلى أن تعتق ولا تصوم عنها قاله شيخ شيخنا عيرة والمستأجر للأرضاع الخيار
إذا امتنع عن الفطر قل (قوله ارتفق به شخصان) أي حصل به رفق وانتفاع
لشخصين وهما المقد والمشرقي على الملأ فلما انتفع بالفطر شخصان وجب الأمران
القضاء والفدية كما قرره شيخنا ح ف وهذا البعل للاولى بدليل قوله وأخذ
في الثانية أو تعليل لهما ويكون تعليل الثاني خاصاً بالثانية (قوله من الآية السابقة)
وهي قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية ما أولاهم بعضهم على تقدير لا وقال ابن
عباس إنها منسوخة إلا في حق الموضع والحامل اه أي ولم تنسخ في حقهما إلا أنه
زيد عليهما القضاء عما كان في صدر الإسلام لان الإنسان القادر على الصوم
في صدر الإسلام كان غيرا بين الصوم وبين الفطر بالقضاء وعليه الفدية والتقدير
في الآية وعلى الذين يطيقونه فدية أو صوم كما قاله بعض المفسرين (قوله قال ابن
عباس) دليل لوجه الأخذ (قوله لم تنسخ في حقهما) أي ونسخت في حق غيرهما
بقوله تعالى فمن تطوع خيراً فان ذلك يدل على عدم الوجوب على من سواهما فان قلت
لم لا كان ذلك تخصيصاً لانه انخراج بعض افراد العام فالجواب ان افراد مرادة وإذا
كانت الافراد مرادة كان الانخراج نسخاً للعام لا تخصيصاً ولانه يشترط في التخصيص
بقاء جمع يقرب من مدلول العام وهو هنا ليس كذلك شو يرى فان قلت قول ابن
عباس بعدم نسخها في حقهما ونسخها في حق غيرهما بنا فيه قراءته بطوقونه بتشديد
الواو واجب بانه يمكن أن يكون له فيم انفسيران فان قلت بقاؤها في حقهما مشكك
لان الواجب أو لا في حق غيرهما الفدية أو الصوم بدليل قوله تعالى وان تصوموا
شيراً لكم فالواجب في حقهما الفدية والقضاء واجب عنه بان القضاء مأخوذ من
السنة (قوله أو مع ولديهما) ان قلت هو في معنى فطر ارتفق به شخصان قلت نعم امكن
وجده مانع من وجوب الفدية وهو خوفهما على نفسيهما ومقتضى وجوبها وهو خوفهما
على الولد فغلب المانع كما هو القاعده ابن حجر بالمعنى فقول الشارح فيما تقدم لانه
فطر ارتفق به شخصان أي مع عدم المانع من وجوب الفدية فلا ترده هذه الصورة
لوجود المانع فيها وقد يقال خوفهما على نفسيهما غير مقتضى للفدية لا مانع والخوف
على الولد مقتضى فيغلب فيكون من اجتماع المقتضى وغير المقتضى فيغلب المقتضى
فليصراه (قوله أو لا نقاذ فحومال) أي غير حيوان محترم على المعتمد سواء كان

ولو كان في الموضع من غيرها
لانه فطر ارتفق به شخصان
وأخذ في الثانية بقسميهما من
الآية السابقة قال ابن عباس
انها لم تنسخ في حقهما رواه البيهقي
عنه بخلاف ما لو خافنا على
أنفسهما وحدثهما أو مع ولديهما
ويخلاف من أفطر متعدياً
أو لا نقاذ فحومال مشرف
على هلاك

وبخلاف المتخيرة اذا افطرت
لشيء مما ذكر فلا تجب الفدية
لأنه في الأخيرة وقياسا على
المريض المرحوم وبزوجه في الأولين
ولأن ذلك ليس في معنى فطر
ارتفق به شخصان في الثالثة
ولا في معنى الآدمي في الرابعة
والنفيد بالآدمي وبغير المتخيرة
من زيادتي (كن أخر قضاء
رمضان مع تمكنه) منه (حتى
دخل) رمضان (آخر) فان
عليه مع القضاء المذكور ستة
من الصيام اقنوا بذلك ولا يخالف
لهم (ويتركروا) المذكور (بتكرروا
السنين) لان الحقوق المالية
لا تتداخل بخلافه في الكبر
ويحويه لعدم التقصير (فلا أخر
القضاء المذكور) أي قضاء
رمضان مع تمكنه حتى دخل
رمضان آخر فبات أخرجه
من تركته لكل يوم مذكور
مذلفوات ومذلتا خير لان
كلامه ما موجب عندا لا افراد
فكذا عند الاجتماع هذا
(ان لم يصم عنه) والاوجب
مذواحد لثأخير وهذا من
زيادتي (والصرف) أي ومصرف
الامداد (فقير ومسكين) لان
المسكين ذكر في الآية والخبر
والفقير أسوأ حالا منه ولا يجب

المال له أو غيره (قوله وبخلاف المتخيرة) ومحلها فيما اذا فطرت ستة عشر يوما فأقل
فان افطرت أو يد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لانها أكثر مما يحتمل فسادا بالحيف
حتى لو افطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما نبيه عليه البلقيني
اه مر (قوله كن آخر) أي عامدا عالما (قوله مع تمكنه) بأن خلى عن المرض والسفر
(قوله حتى دخل رمضان) فلا بد في الوجوب من دخوله وان أيس من القضاء
كن عليه عشرة أيام فأخر حتى بقي لرمضان خمسة أيام مثلا فلا يلزمه الفدية عن
الخمس الميؤس منها أي قبل دخول رمضان فان دخل وجبت اه قل على الخطيب
(قوله ولا يخالف لهم) أي فصارا جماعا سكوتيا (قوله بخلافه) أي التكرار
في الكبير فاذا افطر الكبير مثلا وأخر الفدية الى محي رمضان أخرقانه لا يتكرر
المذكور وقوله ونحوه كالريض الذي لا يرجى بوجه وقوله لعدم التقصير يؤخذ منه انه آخر
فسا نا أو جهلا بحرمة التأخير بخلاف ما لو علم حرمة التأخير وجهل وجوب الفدية
اه حل هذا غير ظاهر لان المذكور لا يتكرر مطلقا لان وجوبه على التراخي وعليه بحرمة
تأخير الفدية مع جهل وجوبها عليه لا يعقل فقوله لعدم التقصير أي لعدم تمكنه من
الصوم (قوله وهذا أعني قوله) بخلافه في الكبير خرج بقوله كن أخر قضاء
رمضان وهذا وجبت عليه الفدية ابتداء كما صنع مر (قوله حتى دخل آخر) ليس
يقيد ولم يقيد به في النهاج وقال مر وعلم منه انه متى تحقق الفوات وجبت الفدية
ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فبات لبواقي خمس من شعبان لزمه
خمس عشرة مذاعشرة لاجل الصوم وخمس لثأخير لانه لو عاش لا يمكنه الا قضاء
خمس وقضية ذلك لزوم الفدية مالا عمالا يسعه وهو ما صوبه الزركشي وفرق بين
صورة الميت والحي بأن الازمنة المستقبلية بقدر حضورها بالموت كما يحل الاجل به
وهذا مفقود في الحي اذ لا ضرورة الى تعجيل الزمن المستقبل في حقه اه (قوله
والصرف فقير) ولا يحرم نقله للبلد آخر ع ش (قوله ولا يجب الجمع بينهما)
أي ولو في فدية يوم كايومه كلام المتن فالواو بمعنى أو (قوله بمنزلة الكهارات) أي
ويجوز صرف امداد من كفارات لشخص واحد ولو كانت الامداد بمنزلة كفارة
واحدة لما جاز صرف مدين منها الواحد وانما جاز صرف المذكور واحد مع كونه بمنزلة
الكفارة لعدم تعدده وتعددا يصرف له قال تعالى فدية طعام مسكين (قوله
كفارة) أي وتعزير فهو مستثنى من مفهوم قوله يعزري كل موصية لاحد فيها
ولا كفارة حل (قوله بافساد صومه حقيقة أو حكما) بدليل قوله الا حتى فن
أدرك الفجر مجامعا فاستدام فله الكفارة فان هذا لم يفسد صوما حقيقة الا انه

الجمع بينهما (وله صرف امداد واحد) لان كل يوم عبادة مستقلة فالامداد بمنزلة الكفارات بخلاف
صرف مذكورين لا يجوز (ويجب مع قضاء كفارة) يأتي بيانه في باب (على راطة بافساد صومه

في حكم افساد الصوم تنزى بالمانع الانعقاد منزلة الا فساد كما قاله جروم (قوله يوما
من رمضان) أي يقينا فاذا اشبهه رمضان بغيره فاجتهد وصام فاذا وطىء ولو
في جميع أيامه فلا كفارة عليه ثم مر ومثله المنجم والحاسب اذا صام ما يحاسبهما
ثم جاء معاذلا كفارة كما قاله ع ش على م ر لان الحساب لا يفيد اليقين خلافا
للحاي وكذا الوطىء يوم الشك وكان صائما فيه حيث جاز بأن صامه عن قضاء
أو نذر فبان من رمضان م ر (قوله وان انقرد بالرؤية) وان ردت شهادته لانه هناك
حرمة يوم عنده ومثله في ذلك من صدقه شرح م ر (قوله بوطىء) ولو في الدبر الا نبي
أو ذكروا لبهية أو ميت وان لم ينزل ح ل أو فرج مبان حيث بقي اسمه كما في ق ل
على الجلال والذي في ع ش ان الوطء في الفرج المبان لا يفسد الصوم ولا كفارة
ويفرق بينه وبين اجساد الغسل بالايجاج فيه بأن المدا منه على سمي الجماع
وهو منتف فيه بخلاف الغسل فان الحكم فيه منوط بمسمى الفرج اه وقرره ح ف
والمراد بقوله بوطىء وحده فخرج به ما لو تقارن الوطء مع غيره كنفخ الاكل فلا كفارة
عليه لا اجتماع المانع والمقتضى فغلب المانع ولان اسناد الانسداد الى الجماع ليس
أولى من اسناده الى المفطر الا خرسم على حجر (قوله ولا شبهة) فالقيود عشرة
وزيد عليهم اثنان هما قيدان لقوله بوطىء وقوله انتم به للصوم والتقدير بوطىء وحده
وانتم به للصوم وحده فتكون الجملة اثني عشر بل ثلاثة عشر لان قوله من رمضان أي
يقينا فالوصامه باجتماعه ووطىء فلا كفارة عليه كما تقدم عن م ر (قوله جاء رجل
اسمه سلمة بن صخر البياضي) كذا بهامش صحيح فلما راجع (قوله فقال هلكت) أي
وقعت في سبب هلاك (قوله ما تعق) ما موصولة حرفي وتجدد بمعنى تستطيع أي
هل تستطيع اعتناق رقبة الخ وكذا يقال في قوله الا في فهل تجد ما تطعم به ستين
مسكينا وانما جعلت موصولا حرفيا ولم تجعل موصولا اسميا لان جعلها موصولا
اسميا يلزم عليه حذف العائد المجزوء بدون شرطه وجعلها بعضهم نكرة موصوفة
والعائد محذوف أي هل تجد شيئا تعتق به الخ (قوله ثم جلس) يفهم منه انه سأل
وهو واقف (قوله فأتى) يحتمل انه هدية أتى له به اتفاقا وأنه أمر به واحدا (قوله
تصدق بهذا) أي كفر به قال م ر ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة ندب له عتقها
ولو شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم ندب له (قوله ما بين لايتها وهما الخرتان)
أي الجبلان المحيطان بالمدينة وفي رواية والذي نفسي بيدي ما بين طنبى المدينة وهو
تنبية طناب بضم الطاء المهملة والنون أحد أطراف الخيمة واستعارة لا ظرف وقوله
أهل مبتدأ خبره أحوج وبين لايتها حال ويجوز كون ما حجازية أو تميمية فعلى الأول

يوما من رمضان) وان انقرد
بالرؤية (بوطء انتم به للصوم)
أي لاجله (ولا شبهة) خبر
الصحيحين عن أبي هريرة جاء
رجل الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال هلكت قال وما
أهلكك قال وقعت امرأتى
في رمضان قال هل تجد ما تعق
رقبة قال لا قال فهل تستطيع
أن تصوم شهرين متتابعين
قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين
مسكينا قال لا ثم جلس فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم
بعرق فيه تمر قال تصدق بهذا
فقال على أفقر منا يا رسول الله
فوالله ما بين لايتها أهل بيت
أحوج اليه منا

أحوج مصوب وعلى الشاي مرفوع ويجوز أن يكون بين خبر مقدم وأهل مبتدأ
وأحوج صفة لأهل ويجوز نصبه على أنه حال ويستوى على هذا الجازية والتميمية
لسبق الخبر ع ش على م ر (قوله فضلك النبي) أي تبسم (قوله اذهب فأطعمه أهلك)
يحتمل أنه تصديق به عليه أو ملكه أي ليكفر به فلما أخبره بفقره أذن له في صرفه
لأهله إعلاماً بأن الكفارة إنما تجب بالفاضل عن الكفاية أو أنه تظوع بالتكفير
عنه وسوغ له صرفها لأهله إعلاماً بأن المكفر المتظوع يجوز له صرفها للمؤمن المكفر
عنه وهذا أخذاً مما شاع ابن حجر قال قل عل الجلال وهذا أولى من غيره
من الأوجبة ولعل أهل كاتواستين آدميا وعلم صلى الله عليه وسلم بذلك اه بالحرف
فاندفع اعتراض بعضهم هذا الجواب بأنه يتوقف على كون أهله ستين وهو بعيد
(قوله وفي رواية) أي يدل قال هل تجب ما تعتق رقبة الخ (قوله فصم شهرين) أي
فان لم تستطع اعتناق رقبة فصم وقوله فأطعم أي فان لم تستطع صوم شهرين فأطعم الخ
كما يدل عليه الفاء وأتى بهذه الرواية لأن فيها الأمر وانظر هل كان السائل يحية
في كل مرة كافي الرواية السابقة فكان يقول له لا استطيع أم لا راجع الظاهر نعم
(قوله وفي رواية لابي داود) أتى برواية أبي داود لأن فيها تقدير التمر (قوله مكنل)
بكسر الميم وفتح التاء المثناة الفوقية شرح مسلم للتورى ع ش (قوله وتعبيرى
بالواطى) أعم لشموله لاراني والواطى بالشبهة والسيد في حق الأمة كما نقل عن
ع ش (قوله فن أدرك) كان الأولى أن يقول وإنما وجبت الكفارة على من أدرك
الفجر مجامعاً فاستدام الخ أو يدخله في قول المتن بإفساد صومه بأن يقول بعده حقيقة
أو حكماً والافتقار يع بقوله فن أدرك الخ مشكل لعدم انعقاده أما على ما اختاره
السبكي فلا إشكال كما ذكره ع ش على م ر وعبارة شرح م ر وأورد على عكس
هذا الضابط ما إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام فان الأصح في المجموع عدم انعقاد
صومه وتجب عليه الكفارة مع أنه لم يفسد صوماً ويجاب بعدم وروده انفسار الفساد
بما يمنع الانعقاد تجوزاً بخلاف تفسيره بما يرفعه على أنه وان لم يفسده فهو في معنى
ما يفسده (قوله على ان السبكي اختار) انظر هذا الاختيار مع قيام المانع تأمل
(قوله لان الخطاب بها) في الخبر هو الفاعل وقضية التعبير بالواطى أنها لو علت
عليه ولم ينزل لا كفارة عليه ولا يفطر لانه لم يجامع بخلافه اذا أنزل فانه يفطر كالانزال
بالمباشرة ومع ذلك لا كفارة أيضاً لعدم الفعل زى (قوله وجاهل) أي تحريم
الوطء اذا قرب عهداً بالسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء بخلاف من علم تحريمه وجهل
وجوب الكفارة فتجب عليه قطعاً كما في شرح م ر وع ش عليه (قوله ثم جن)

فضلك صلى الله عليه وسلم
حتى بدت أنيابه ثم قال اذهب
فأطعمه أهلك وفي رواية البخاري
فأعتق رقبة فصم شهرين
فأطعم ستين مسكيناً بالأمر
وفي رواية لابي داود فأتى بعرق
تمرد خمسة عشر صاعاً والعرق
يقع العين والراء مكنل نسج
من خوص النخل وتعبيرى
بالواطى أعم من تعبيره بالزج
واضافة الصوم اليه مع قولى
ولاشبهة من زيادتي فن أدرك
الفجر مجامعاً فاستدام عالماً فله
الكفارة لان جماعه وان لم
يفسد صومه هو في معنى
ما يفسده فسكاته انعقد ثم
فسد على ان السبكي اختار
أنه انعقد ثم فسد (قوله تجب
على موطوء) لان الخطاب
بها في الخبر المذكور هو الفاعل
(و لا) على نحو فحاس من
مكره وجاهل ومأمور بالامساك
لان وطئه لا يفسد صوماً
ولا على من وطئ بلا عذر ثم
جن أو مات في اليوم

لأنه بان أنه لم يفسد صوم يوم (و) لا على * (٨٢٠) * (مفسد غير صوم) كصلاة (أو صوم غيره) ولو في رمضان كان وطىء

مسافرا ونحوه امرأته ففسد صومها (أو صومه في غير رمضان) ككذب وقضاء لان النص ورد في صوم رمضان كما مر وهو مخصوص بفضائل لا يشركه فيها غيره (أو) مفسد له ولو في رمضان (بغير وطء) كما كل واستثناء لان النص ورد في الوطء وما عداه ليس في معناه (و) لا على (من ظن) وقت الوطء (ليلا) أي بقاءه أو دخوله (أو شك فيه) بيان نهارا أو كل ناسيا وظن أنه أفطر (به) ثم وطء (عامدا) أو كان صيلا لسقوط الكفارة بالشبهة في الجميع وعدم الاثم فيما عدا ظن دخول الليل بلا تحصر أو الشك فيه (و) لا على (مسافرا وطىء زنا أو لم يتو) (ترخصا) لأنه لم يأت به للصوم بل للزنا أو للصوم مع عدم نية الترخيص ولان الإفطار مباح له فيعير شبهة في ذر الكفارة وذكر الشك المفرع على قول ولا شبهة من زيادتي (وتكرر) الكفارة (بتكرار الفساد) فلو وطىء في يومين لزمه كفارتان سواء أ كفر عن الأول قبل الثاني أم لا لار كل يوم عبادة مستقلة فلا تدخل كفارتها

هل بغير تعد أو طلعا حل ويؤخذ من كلام سم انه بغير تعد وعبرة ع ش على م ر و بقي ما لتعدى بالجنون نهرا بعد الجماع هل تسقط الكفارة أولا والا قرب سقوطها لانه وان تعدى به لم يصدق عليه انه أنسد صوم يوم لانه يجنبونه خرج عن أهلية الصوم وان اثم بسببه فهو صريح في الاطلاق وكان الاولي تأخير لانه محترز (قوله يوما) وانظر لم يذكره المتن فتأمل (قوله كان وطىء مسافرا ونحوه كزنا) أي وكان كل من المسافر ونحوه مقفرا قبل الوطء حتى يقال انه أنسد صوم غيره لا صوم نفسه (قوله لا يشركه) في المختار شركه في البيع والميراث يشركه مثل علمه بعله شركه اه وعبرة البر ماوى قوله لا يشركه بضم الياء من أشرك وفي بعض النسخ لا يشركه (قوله وقت الوطء) الظاهر ان هذا هو المفعول الثاني وليس لا هو الاول ومع الاخبار بواسطة المضاعف الذي قد رده والتقدير لو لم يكن بقاء الليل أو دخوله كائنا وقت وطء ولا يصح أن يكون ليلا هو الثاني لانه لا يصح الاخبار مع تقدير المضاعف الذي قد رده وان مع بدونه تأمل (قوله أو شك فيه) أي في بقاءه أو دخوله (قوله أو ناسيا وظن أنه أفطر به) أما اذا علم أنه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيفطر وتجب الكفارة شرح مر (قوله ثم وطىء عامدا) فانه يبطل صومه بذلك الوطء كغيره من المفطرات اذا أتى بشيء منها حل (قوله بالشبهة في الجميع) أي جميع الصور وهي سنة والشبهة عدم تحقق الموجب اه وقال بعضهم قوله في الجميع أي جميع صور المتن بقطع النظر عن المصبي المزيدي الشارح اذا السقوط فيه لعدم الاثم فقط (قوله وطىء زنا) أي ونوى ترخصا أخذ مما بعده (قوله أو لم يتو ترخصا) أي أو وطىء غير زنا لكن لم يتو ترخصا (قوله للصوم) أي وحده وهو في هذه آثم به بسببين الصوم وعدم نية الترخيص وفيه انه لم يأت به لعدم النية فقط لا للصوم أيضا اذا افطر من حيث هو جائزا لمسا فورا المريض كالسافر (قوله وحديث سفر) ما لم يصل الى بلد وجد أهلها معيدين ومطعمها مخالف لمطعم بلده والا فلا كفارة لانه صار منهم كما تقدم وفي عكسه لا كفارة أيضا لعدم الاثم حل ولا تعود بعوده لبلده على المعتمد وان كان التعليل المذكور يخالفه كما ذكره قل على الجلال وفي ع ش على م ر خلافه عن سم وهذا أعني ما ذكره من عدم سقوطها بحدوث السفر يخالف سقوطها بحدوث الجنون والموت ويفرق بأنه يتبين بهما زوال أهلية الوجوب من أول اليوم فلم يكن من أهل الوجوب حالة الجماع مجرور ونعم قال العلامة السباطي لا يسقطها قتل نفسه أو تعاطي ما يجنبه فراجعه قل (قوله لانه هتك حرمة الصوم) أي مع بقاء أهلية التكليف بخلاف حدوث الجنون والموت

كجنون وطىء فيه ما بخلاف ٢٠٧ يج ل من وطىء مرتين في يوم ليس عليه الا كفارة للوطء الاول لان الثاني لم يفسد صوما (رحدوث سفر) أو مرض أو ردة (به دوطء لا يسقطها) أي الكفارة لانه هتك حرمة الصوم بما فعل

(باب صوم التطوع)

(قوله في سبيل الله) أي طاعته بإخلاص أي من غير رياء أو الجهاد وهو محمول على من لم يحتل به ومه قتاله ونحوه من مهمات الغزو ح ل وعبارة ع ش يمكن حمل سبيل الله على الطريق الموصل إليه بأن يخلص في صومه وإن لم يكن في جهاد وهذا المعنى يطلق عليه سبيل الله كثيرا وإن كان خلافا لل غالب (قوله وجهه) أي ذاته وقوله خريفا أي عاما فاطلق الجزء على السكل وخص الحريف بالذ ك لانه أعدل أيام السنة والمراد به بعد عن التار مسافة لو قدرت لبلغ زمن مدتها سبعين سنة اه وفي الحديث كل عمل ابن آدم له الا الصوم فإنه لي وأنا أجرى به واحتلفوا في معنى تخصيصه بكونه له على أقوال تزيد على خمسين منها كما قاله م و كونه أبعد عن الرياء من غيره ومن ما نقل عن سفيان بن عيينة أن يوم القيامة تعلق خصماء المرء بجميع أعماله الا الصوم فإنه لا سبيل لهم عليه فإنه اذا لم يبق الا الصوم يعمل الله تعالى ما بقي من المظالم ويدخله بالصوم الجنة اه ثم قال م وهذا مردود والعصم تعلق الغرماء به كسائر الأعمال لخبر العصمين فالحق انه أضافه له لانه خفي لا يطلع عليه الا الله وأبعد عن الرياء (قوله سن صرم يوم عرفة) وفي بعض الأحاديث أن الوحوش في البادية تصومه حتى ان بعضهم أخذ لحما وذهب به الى البادية ورماء له والوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر الى الشمس وتنظر الى القمر حتى غربت الشمس أقبلت اليه من كل ناحية ع ش (قوله بخلاف المسافر) أي ولو سفر اقصيرا قل (قوله فإنه يسن له فطره) أي ان ضره الصوم فلا يخالف ما قرره من ان الصوم للمسافر أفضل ان لم يضر رسم على جه وقضيته انه لا فرق بين طول السفر وقصره وهو محتمل ويحتمل التقييد بالطويل كظائره والوجه الا قول إقامة للمظنة مقام التثنية أي إقامة محل الفلن مقام محل اليقين ع ش ومثله قل وظاهر كلامهم حيث خصوا هذا الحكم بعرفة أن باقي ما يطلب صومه لا فرق فيه بين المسافر وغيره وانظر ما وجهه وما المعنى الذي اقتضى تخصيص عرفة بهذا التفصيل اه وأجاب بعضهم بأن هذا التفصيل يجري في غير عرفة بالاولى لانه دونها في التأكد فتأمل (قوله أن يصل عرفة ليلا) المعنى انه ان كان مقيما بمكة أو غيرها وقصد أن يحضر عرفة ليلا أي ليلة العيد ان سار بعد الغروب فقوله والاسن فطره صادق بما اذا كان مقيما وقصد حضور عرفة بالنهار يوم التاسع فيسن له الفطراه ع ش على م و (قوله وعاشوراء) ولكن أجزأ ضعف أجزأهل الكتاب كان ثواب ما خصصناه وهو عرفة ضعف ما شار هكتاهم فيه وهو هذا أي صوم عاشوراء ابن جرأى لا هم كانوا

(باب صوم التطوع)
الاصل فيه خبر العصمين
من صام يوما في سبيل الله باعد
الله وجهه عن النار سبعين
خريفا (سن صوم) يوم (عرفة)
وهو التاسع ذي الحجة بقيد زده
بقوله (لغير مسافر وحاج)
بخلاف المسافر فإنه يسن له
فطره ويخلاف الحاج فإنه
ن عرف أنه يصل عرفة ليلا
وكان مقيما سن صومه والاسن
فطره وان لم يضره الصوم
عن الدعاء وأعمال الحج
والاحوط صوم النيام مع
عرفة (و) يوم (عاشوراء) وهو
عاشوراء المحرم

يصومون يوم عاشوراء (قوله وتاسوعاء) والحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط له
خوفا من الخط في أول الشهر كما في مرقا الشوبري يكفر سنة أيضا (قوله احتسب
على الله) أي أذخر عند الله تكفير السنة التي قبله والتي بعده من صامه فعلى معنى
عندنا وأرجو من الله أن يكفر فعلى معنى من وعبد المصباح احتسب الاجر على الله
أذخره عنده لا أرجو ثواب الدنيا ع ش على مرقا المناسب لما تقدم من أن الذخر
بالمجته لما في الآخرة وبالمهمة لما في الدنيا أن يكون ما هنا ذخرا بالمجته وعبادة قل
على الجلال قوله احتسب هو بلفظ المضارع وضميره عائدا إلى النبي صلى الله عليه وسلم
وقال بعضهم بلفظ الماضي وضميره عائدا لاصوم وفيه بعد والسنة الماضية آخرها
شهر الحجة والمستقبل أولها الحرم والتكفير للذنوب الصغائر التي لا تتعلق بالآدمي
إذا الكبائر لا يكفرها إلا التوبة العجيبة وحقوق الأديمين متوقفة على رضاهم
قال النووي فإن لم يكن صغائر فيرجى أن يحتسب من الكبائر وعنه ابن المنذر في الكبائر
أيضا ومشي عليه صاحب الذخائر وقال التخصيص بالصغائر تحسبكم ومال إليه شيخنا
الرملي في شرحه فإن لم يكن ذنوب فزيادة في الحسنات وقال الماوردي التكفير يطلق
بمعنى الذفران وبمعنى العصمة فيصل الأول على السنة الماضية والثاني على المستقبل
وقيل معناه أنه ان وقع كان مغفورا فائدة قال بعضهم يؤخذ من تكفير السنة المستقبلية
أنه لا يموت فيها لأن التكفير لا يكون بعد الموت فراجع اه (قوله السنة التي قبله)
المراد بالسنة التي قبل يوم عرفة السنة التي تتم بفراغ شهره وبالسنة التي بعده السنة
التي أولها الحرم الذي يلي الشهر المذكور إذا خطب الشريعي محمول على عرف الشرع
وعرفه فيها ما ذكرناه ولكون السنة التي قبله لم تتم إذ بعضها مستقبل كالتى بعده أنى
مع المضارع بأن المصدرية التي تخلفه للاستقبال والافتوت الأولى كان المناسب
التعبير بلفظ الماضي شوبري ومثله مرقا قال الرشيدى يعارض هذا أنه صلى الله
عليه وسلم عبر بمثل هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع أن السنة فيه قدمضى جميعها
بل وزيادة والوجه أن حكمة التعبير بذلك فيها كون التكفير مطلقا مستقبلا بالنسبة
لوقت ترغيبه صلى الله عليه وسلم على أن الماضي هنا غير صحيح فالمضارع هو المتعين
لإداء المعنى المراد فتأمل اه (قوله واثنين وخميس) سمى بذلك لأنه ثاني أيام إحياء
المخلوقات غير الأرض والخميس خامسها وما قيل لأنه ثاني الأسبوع مبنى على مرجوح
وهو أن أوله الأحد وإنما أوله السبت على المعتمد كما في باب النذر وصوم الاثنين أفضل
من الخميس كما أفتى به الشهاب الرملي وكان وجهه أن فيه بعثته صلى الله عليه وسلم
ومحاته وسائر أطواره قل على الجلال وع ش على مرقا (قوله تعرض الأعمال) أي

وتاسوعاء) وهو تاسعه قال
صلى الله عليه وسلم صيام يوم
عرفة احتسب على الله أن
يكفر السنة التي قبله والسنة
التي بعده وصيام يوم عاشوراء
احتسب على الله أن يكفر
السنة التي قبله وقال
لأن بقيت إلى قابل لا صوم من
التاسع فأت قبله رواها مسلم
ويسن مع صومها صوم الحادي
عشر كائن عليه (واثنين
وخميس) لأنه صلى الله عليه
وسلم كان يصوم صومها
وقال تعرض الأعمال يوم الاثنين
والخميس فأحب أن يعرض
على

أعمال الأسبوع على الله وأما العرض على الملائكة فإنه في كل يوم وليلة وأما العرض على الله في ليلة نصف شعبان كل سنة فليجمل أعمال السنة وكل ذلك لانتظار العدل وإقامة الحجة إذ لا يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء قل على الجلال أي ولاظهار شرف العاملين بين الملائكة وقال ابن حجر أعمال الأسبوع أجمالاً يوم الاثنين والخميس وأعمال العام أجمالاً ليلة النصف من شعبان وليلة القدر وأما عرضها تفصيلاً فبرفع الملائكة لها بالليل مرة وبالنهار مرة فائدة تعرض الأعمال على الله تعالى يوم الاثنين والخميس وعلى الأنبياء والآباء والأمهات يوم الجمعة وعلى النبي صلى الله عليه وسلم سائر الأيام اه تعالى (قوله وأنا صائم) أي قريب من زمن الصوم لأن العرض بعد الغروب كما تقدم حرف (قوله وأيام ليل بيض) لأن صوم الثلاثة كصوم الشهر إذا حسنة بعشر أمثالها ومن ثم تحصل له السنة بثلاثة غير هالكها أفضل اه زى قال السبكي والحاصل أنه يسن صوم ثلاثة أيام من كل شهر وأن تكون أيام البيض فان صامها أتى بالستين ويترجح البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشيء أعدله ولأن الكسوف غالباً يقع فيها وقد ورد الأمر بمزيد العبادة إذا وقع (قوله وهي الثالث عشر) أي في غير ذي الحجة لأنه من أيام التشريق فيبدل بالسادس عشر منه قل على الجلال (قوله لأنها تبيض الخ) فحكمة صومها شكر الله تعالى على هذا النور العظيم (قوله وهي الثامن الخ) عبارة ابن حجر وهي السابع أو الثامن والعشرون وتالياً فاذا بدأ بالثامن ونقص الشهر صام أول تاليه لاستغراق الظلمة ليلته أيضاً وحينئذ يقع صومه عن كون أول الشهر أيضاً فإنه يسن صوم ثلاثة أول كل شهر وسميت الليالي بذلك لأنها تسود بالظلمة من عدم القمر من أول الليل الخ فحكمة صومها طلب كشف تلك الظلمة المستمرة وتزويد الشهر الذي عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيقاً وقيل طلب الكشف سواد القلب ولعل الشارح ترك بيان وجه تسمية الليالي بالسود كما ذكره أولاً للاختصار فافهم (قوله من صام رمضان) قال السبكي المعنى من صام كل عام رمضان فرمضان مفعول على التوسع وليس طرفاً هنا فالمراد جميعه كما قاله البرماوى قال العلامة حل ظاهر الخبر أن الثواب المذكور خاص بمن صام رمضان ولا يقتضى عدم استعجابها لمن لم يصمه بعذر بل هو مستحب فان لم يصمه تعدى حرم عليه صومها عن غير رمضان لوجوب القضاء عليه فوراً اه (قوله ثم اتبعه) أي حقيقة ان صامه وحكما ان أنظره لأن قضاءه يقع عنه فكأنه مقدم ومن هنا يعلم أن من عجز عن صوم رمضان وأطعم عنه ثم شفى يوم العيد ثم صام ستة أيام من شوال حصل له الثواب المذكور كما حققه البرماوى (قوله كان كصيام الدهر)

وأنا صائم رواه ما لا يردى وغيره (وأيام) ليل (بيض) وهي الثالث عشر وتالياً لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بصيامها رواه ابن حبان وغيره والأحد و صوم الثاني عشر معها ونصف الليالي بالبيض لأنها تبيض بطالع القمر من أولها إلى آخرها وسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتالياً وقياس ما مر صوم السابع والعشرين معها (وستة من شوال) لخبر مسلم من صام رمضان ثم اتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر

وخبر النساءى صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام أى من شوال بشهرين فذلك صيام السنة أى كصيامها
فرضا والافلايختصر ذلك بما ذكر لان * (٨٢٩) * الحسنة بعشر أمثالها (واتصالها) يوم العيد (أفضل) مبادرة

للعباداة وتعميرى باتصالها
أولى من تعبيرة بتتابعها الشهر له
الايان بها متتابعة وعقب
العيد (و) سن صوم (دهر
غير عيد وتشريق ان لم يخف به
ضررا أو فوت حق) لانه
صلى الله عليه وسلم قال من
صام الدهر ضيق عليه
جهنم هكذا وعقد تسعين
رواه البيهقي ومعنى ضيق
عليه أى عنه فلم يدخلها
أولا يكور له فيها موضع
(والا) بأن خاف به ذلك
(كره) وعليه حل خبره مسلم
لاصام من صام الابد (كافراد)
صوم (جمعة أو سبت أو احد)
بالصوم فانه يكره (بلا سبب)
خبر الشيخين لا يصح أحدكم
يوم الجمعة الا أن يصوم يوما
قبله أو يوما بعده وخبر تصوموا
يوم السبت الا فيما اقتضى
عليكم رواه الترمذى وحسنه
والحاكم وصححه على شرط
الشيخين ولا الهود تعظيم
يوم السبت والنصارى يوم
الاحد فلوجه يا أو اثنين منها
لم يكره لان المجوع لم يعظمه
أحدا ما اذا صامه بسبب كان
اعتباده صوم يوم وفطر يوم
فوافق صومه يوما منها فلا

محله ان واظب على صيامها كل سنة والايان صامها سنة فقط كان كصيام
السنة كما قررر شيخنا ح في وهذا يقتضى أن المراد بالدهر العمر وبه قال ع ش
لكن كلام الشارح الا فى يدل على أن المراد بالدهر السنة (قوله وخبر النساءى)
أنى هذا الحديث لانه مبين للاول (قوله كصيامها فرضا) أى بلا ضاعفة
كما قاله ابن حجر (قوله والافلايختصر) أى الفضل المذكور بما ذكر أى بصيام
رمضان وست من شوال لان كل ست وفلاين يوما بسنة وعبارة ابن حجر والمراد
ثواب الفرض والام يكن لخصوصية ستة من شوال معنى اذ من صام مع رمضان
ستة غيره ما يحمله له ثواب الدهر (قوله صوم دهر) ومع ندبه نصوم يوم وفطر يوم
أفضل منه كما قاله م (قوله أو فوت حق) أى له أو لغيره ولو سدوبا كذاؤه
العلامة الرملى كائن حجر ومقتضاه الكراهة مع فوت الحق الواجب قال شيخنا
والذى يقه في هذه حرمة تقديم الواجب على المندوب الا أن يجعل على مجرد الخوف
وأما عند العلم أو الظن فيحرم راجعه وماوى وقل (قوله وعقد تسعين) لعل
المعنى أشار بتسعين وهى أن يرفع الاسهام ويجعل السبابة داخل تحت مطبوعة جدا
حل وعش والتسعين كناية عن الثلاثة أصابع المبسوطة لان كل صبع يسه
ثلاث عقد وكل عقد بعشرة فتضرب في تسعة تسعين وهذا اصطلاح للحساب
قرره شيخنا ح في وقيل ان التسعين كناية عن عقد السبابة لان كل عقد بثلاثين
وهو ظاهر قوله عقد (قوله والا كره) ظاهره وان كان الضرر مبيحا للثيم وفيه نظر
لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك فلهل المراد بالضرر هنا ما دون ذلك فراجع ح ل
(قوله لاصام دعاء) أو خبر معنى النهى (قوله كافر ادخ) خرج نفس الصوم فهو
مندوب برماوى بدليل صحة نذره ح في (قوله فيما افترض عليكم) أى من قضاء
أو نذرا أو كفارة قل (قوله لان المجموع الخ) وبه رد ما زعمه الاسنوى من أنه
لا وجه لانتفاء الكراهة اذ غاية الجمع أنه ضم مكره لمكروه ح ل وبرة
أيضا بأن المكروه الافراد ومع الضم يزول قيل ولا نظير لهذا فى انه اذا ضم مكروه
لمكروه آخر ففوت الكراهة شرح حجر اه (قوله كأن اعتاد صوم يوم الخ) وظاهر
كلامهم ان من فعله فوافق فطره يوما يسن صومه كالثنين والخميس يكون فطره فيه
أفضل ليتم له صوم يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم ان صومه له أفضل شرح حجر وبالأول
قال قل على الجمال لكن المتعمد ما بحثه بعضهم كما قررر شيخنا ح في (قوله)
ولا تبطلوا أعمالكم فتكون الاعمال خاصة بالمندوبة والنهى للتنزيه على كلامه
ولرجلت الاعمال على الاعمال الواجبة والمندوبة والنهى على الاعمال الشامل

كراهة كافي صوم يوم الشك وخبر مسلم ٢٠٨ يحل لا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان
يكون في صوم يومه أحدكم وقيلش بالجمعة الباقي وقولى أو احد بلا سبب من زيادتي (وكان مع هل دير فساد) ح
أو مرة (بالعذر) فانه يكره لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم أما بعد

كساعة ضيق في الاكل اذا عجز عليه امتناع مضيقه منه أو عكسه فلا يكره له تجبر الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وقيس بالصوم * (٨٣٠) * غيره من النفل أمانفل التسل

فيحرم قطعه كما يأتي في باب مخالفته غيره في لزوم الاتمام والكفارة بافساده بجماع (ولا يجب قضاؤه) ان قطعه لان ام هانيء كانت صائمة صوم تطوع فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم بين أن تفتربلا قضاء وبين أن تفتربلا صوماً ورواه أبو داود وقيس بالصوم غيره وذكر كراهة القطع مع قول غير نسك بلا عذر ومن زيادتي والاصل اقتصر على جواز قطع الصوم والصلاة (وحرم قطع فرض عيني) ولو غير فوري كأن لم يتعد بتركه لتلبسه بفرض وخرج بالعيني فرض الكفاية فالاصح وفاة الغزالي وغيره أنه لا يحرم قطعه الا الجهاد وصلاة الجنازة والحج والعمرة وقيل يحرم كالعيني وانما لم يحرم قطع تعلم العلم على من آتس النجاسة فيه من نفسه لان كل مسألة مطلوبة برأسها منقطعة عن غيرها ولا قطع صلاة الجماعة على قولها فرض كفاية لانه وقع في صفة لا اصل والصفة يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاصل ولا يخفى بعد هذا القول وان صحه

للقهريم والتزبه لكان تظاهراً واجمع (قوله كساعة ضيق) أي مسلم شوبرى (قوله اذا عجز) أي شق (قوله أمير) بالراء المهملة وروي أمين بالنون شوبرى (قوله وان شاء أفطر) واذا أفطر لم يثبت على ماضى ان خرج بغير عذر والا أثيب هو (قوله أمانفل التسلخ) فيه ان الشروع فيه شروع في فرض الكفاية الا ان يقال يتصور الشروع في فعله بما اذا كان الفاعل صيا وأذن له وليه أو عبداً وأذن له سيده حل لكن الحرمة خاصة بالبالغ الرقيق (قوله في لزوم الاتمام الخ) أي فأشبهه الفرض (قوله ولا يجب قضاؤه) خلافاً للأئمة الثلاثة لكنه يستحب خروجاً من الخلاف برماوى وقوله خلافاً للأئمة الثلاثة أي لوجوب اتمامه عندهم ويرد عليهم قوله عليه الصلاة والسلام الصائم المتطوع الخ وقاويلهم الصائم بمجرد الصوم وقولهم ان شاء صام أي أنشأ الصوم بعيداً لان اسم الفاعل حقيقة في التلبس بالفعل (قوله هانيء) بكسر النون وبالمهمز آخر مع التنوين واسمها فاخته برماوى (قوله وحرم قطع فرض عيني) وهو من الكبائر كما ذكره علماء الاصول برماوى (قوله وصلاة الجنازة) قال في الامداد لما في الاعراض عنها من هتك حرمة الميت يؤخذ من ذلك ان غير الصلاة مما يتعلق به كجهل ودفعه يجب بالشروع فيه وهو ظاهر فيمتنع الاعراض عن ذلك بعد الشروع نعم يتجه أن محل المنع من الاعراض ان كان تعبير عذر بخلاف ما اذا تعبد الحامل فترك الحمل لغيره أو الحائض فترك الحنف لغيره أو ترك الحامل الحمل لمن قصد التبرك بالحمل أو كرامته بالحمل أو نحو ذلك من المقاصد المخرجة للترك عن أن يكون فيه هتك الحرمة فتأمل شوبرى (قوله وانما يحرم) وارد على قوله وقيل يحرم وكذا قوله ولا قطع صلاة الجماعة لكن اراد الا قول بالنظر لتعلم العلم الكفاية وبالنظر للعيني منه يرد على المتن فالاحسن جعل الاراد وارداً على القيل والتمن لكن رد الشارح للقيل بعد الاراد المذكور يدل على أنه وارد عليه فقط فتأمل (قوله على من آتس بالمد) أي علم قال تعالى فان آتستم منهم رشداً أي علمتم (قوله لان كل مسألة) محصل الجواب أنه لا قطع فيه لان القطع انما يكون في شيء متصل ببعضه ببعض كما قرره شيخنا (قوله عن غيرها) منه يعلم حرمة قطع المسئلة الواحدة برماوى وقل وقال ع ش قضيته حرمة قطع المسئلة الواحدة وليس مراد الان الكلام في العلم الكفاية وهو لا يلزم بالشروع فيه نعم يحرم قطعها على هذا القيل (قوله بعد هذا القول) أي القائل بحرمة قطع فرض الكفاية أي المقابل لما بحثه الامام وجرى عليه الغزالي اذ يلزم عليه أن أكثر فروض الكفايات كالحرف والصنائع والعقود تدبر بالشروع فيها ولا وجه له

التاج السبكي تبعاً لما صححه ابن الرفعة في المطالب في باب الوديعه وأشار فيه في باب المقيط الى أن عدم برماوى بحرمة بحث الامام جرى عليه الغزالي والحماوى ومن تبعهما ياتقرده علم أن تعبيرى بفرض عيني أولى من تعبيره بقضاء

برماوى (قوله لا تصوم) أى يحرم عليهم فعل غير الواجب من الصوم ومثل الصوم الصلاة كما يفيد كلام المصنف في كتاب النفقات وفي شرح شيخنا كابن حجر ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع لقصر زمنها فيجوز رح ل (قوله المرأة) ومثلها الامة التي يساح له التمتع بها والكلام في امة معدة للاستمتاع وأما الامة المعدة للخدمة غالبا فالظاهر جواز صومها قاله شيخنا ع ش برماوى (قوله تطوعا) أى مما يتكرر ركصوم الاثنين والخميس اما ما لا يتكرر ركصوم عرفة وعاشوراء فلها صومه بلا اذن الا أن منعها وكالتطوع القضاء الموسع برماوى (قوله حاضر) أى في البلد ولو جرت عادته بأن يغيب عنها من أول النهار الخ لاحتمال أن يطرأ له قضاء وطوره في بعض الاوقات على خلاف عادته ع ش (قوله الا باذنه) فان صامت بغير اذنه صحيح وان كان حراما كالصلاة في داره خصوبة وعلمها برضاء كاذنه لما برماوى وانما حرم مع كون قطع النفل جائزا لانه بهاب قطع العبادة وان كانت نفلا قال الماوردى ولو وقع زفاف في أيام صوم تطوع معتاد نذبه فطرها قال حل قوله الا باذنه أى الا فيما لا يتكرر في العام كعرفة وعاشوراء وستة من شوال فلا يحتاج الى اذنه فيما نعم ان منعها من ذلك لم تصم

(كتاب الاعتكاف)

وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم الآية شرح مر قال قل على الجلال كذا قالوا ولعل ذلك باعتبار معناه اللغوي بدليل آية لن تبرح عليه أى على عبادة العجل عا كفين واما كونه بالهيئة المخصوصة فلا مانع من كونه من خصائص هذه الامة فراجع اه (قوله اللبث) أى الدوام على الشئ خيرا أو شر أو عبادة حرج وهو لغة لزوم الشئ ولو شرا (قوله من شخص) أى مسلم عا قل خال عن حدث أكبر حل وة وخذ لا ركان من التعريف (قوله آية) ولا تبشروهن هذه الآية وما بعدها لا بد لان الاعلى جواز الاعتكاف لا على نذبه فتأمل وقوله في المساجد متعلق بما كفون لا يتباشروهن لان مباشرة المعتكف محرم حتى خارج المسجد أيضا اذا خرج لصوم قضاء الحاجة وغير المعتكف ممنوع من المباشرة في المساجد فتعبر أن يكون ذكرهما لا اشتراط صحة الاعتكاف فانه لا يصح الا في المساجد اه زيادى ملخصا (قوله وعهدنا الى ابراهيم) هذا انما يأتي على ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد في شرعنا ما يقرره وقوله أن طهرايتى أى نزهاه عما لا يليق به ع ش (قوله كل وقت) أى حتى اوقات الكراهة وان تحراها ولو بلا صوم أو الليل وحده كما سيأتى خلافا للامامين مالك وأبي حنيفة فان شرطه

فرع لا تصوم المرأة تطوعا
وزوجها حاضر الا باذنه لحبر
الصحيحين لا يحل للمرأة أن
تصوم وزوجها شاهدا الا باذنه
(كتاب الاعتكاف)
هو لغة اللبث وشرعا اللبث
بمسجد من شخص مخصوص
بنية والامهل فيه قبل
الاجاع آية لا تبشروهن
وانتم عا كفون وقوله تعالى
وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل
أن طهرايتى لا تبشروهن
والعا كفين والاتباع رواه
الشيخان (سن) الاعتكاف
(كل وقت) لا طلاق الادلة

الصوم عندهما ويرد عليهم ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأول
من شوال وفيه يوم العيد قطعاً وهو لا يقبل الصوم اتفاقاً قل على الجلال (قوله
وفي عشر رمضان الأخير) ليس هذا مكر رافع ما رأى قوله لاسيما في العشر الأخير
أذاك في استجابته في رمضان وما هنا في الحكم عليه بكونه أفضل من غيره م
وقال البرماوى أعاده هذا البيان طلب ليلة القدر فلا يتكرر مع ذكره في الصوم اه
(قوله أفضل منه) أى من نفسه (قوله كما مر) أى قبيل قول المصنف فصل شرط
وجوبه اسلام ع ش (قوله وقالوا في حكمته) أشار بذلك اعنى التبرى الى
أن ما ذكر ليس بظاهر لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا فعل فعل يروا طيب عليه
فيتمهل ان موافقته كانت لاجل كونه عل بر فتأمل وقديرة الحكمة المذكورة
لاختيار العشر لا للموافقة على اعتكافه وهذا أنسب مما قبله شو برى وهذا بحسب
ما فهمه المحشى من أن التبرى في حكمته راجع للموافقة وهو يبعد ربط الشارح
بالمتن لان المتبادر انه حكمة للافضلية لكن ظاهر المتن أن قوله ليلة القدر علة
للافضلية وأشار الشارح الى أن هذه حكمة وان العلة هي الموافقة وقال شيخنا
الشيخ عبدربه وجه التبرى أنه يقتضى انه اذا رآها في أول ليلة من العشر لا يسئل
قيام بقيته وليس كذلك بل يسئل قيام الاليالى المذكورة مطلقاً وان رآها في أول
ليلة شكر الله وقيل وجه التبرى ان هذه الحكمة انما تنأت على مختار الامام أن ليلة
القدر مفصرة في العشر الاواخر (قوله في حكمته) أى في حكمة كون الاعتكاف
في العشر الاخير أفضل (قوله أى العمل فيه اول قليلا) أى لمن اطلع عليه احل وهو محمول
على الثواب الكامل (قوله في ألف شهر) وهي ثلاث وثمانون سنة وثلاث برماوى
نقل في المواهب القسط لانية عن بعضهم أن ليلة مولده أفضل من ليلة القدر وأيد
ذلك بأمور فليصرر شو برى ورد ذلك بأن ليلة القدر لم تكن حيث نزلت لانها من خصائص
هذه الامة فكيف التفضيل بين موجود ومعدوم لان المراد ليلة مولده لا نظيرتها
من كل عام ويمكن أن يجاب بأن المراد تفضيلها على ليلة القدر لو كانت موجودة
اذ ذلك وقوله ليس فيها ليلة القدر والالزم تفضيل انشى على نفسه بمراتب وعيره
قال قل ظاهر كلامهم ان الالف كلمة وانها تبدل ليلة القدر بليلة غيرها ويحتمل
نقصها منها والظاهر أن المراد بالشهور العربية لانها المنصرف اليها الاسم شرعاً
(قوله من قام الخ) فان قلت لفظ تام ليلة القدر هل يقتضى قيام تمام اليلة أو يكفي
أقل ما ينطلق عليه اسم القيام فيها قلت يكفي الأقل وعليه بعض الائمة حتى قيل
بكفاية اداء فرض العشاء في دخوله تحت القيام فيها لكن الظاهر منه عرفاً

(وفي عشر رمضان الأخير
أفضل) منه في غيره لموافقته
صلى الله عليه وسلم على
الاعتكاف فيه كما مر في خبر
الشيخين وقالوا في حكمته
(ليلة) أى لطلب ليلة (القدر)
التي هي كما قال تعالى خير من
ألف شهر أى العمل فيها خير
من العمل في ألف شهر ليس
فيها ليلة القدر وقال صلى الله
عليه وسلم من قام ليلة القدر

أنه لا يقال قام الليلة الا اذا قام كلها أو أكثرها فان قلت ما معنى القيام فيها اذ ظاهره
غير مراد قطعاً فالتقيام الطاعة فانه معهود من قوله تعالى وقوموا لله قانتين وهو
حقيقة شرعية فيه كرماني على البخاري في باب الايمان شوبرى (قوله ايماناً) أى
تصديقاً بانها حق وطاعة (قوله واحتساباً) أى طلباً لرضى الله تعالى وقوابه
وهما منصوبان على المفعول لاجله أو على التمييز أو الحال بتأويل المصدر باسم
الفاعل وعليه فيها حالان متداخلان أو مترادفان برماوى وفيه أن العطف يجمع كونها
متداخلة (قوله من ذنبه) أى من صفات ذنبه بقربة التقييد في بعض الاحاديث
بما اجتنب الكبائر والنكته في وقوع الجزاء ما ضياع أمه في المستقبل يتقن
الوقوع فضلاً من الله تعالى على عباده برماوى وهذا الحديث دليل على فضلها لا على
ما قبله من ان العمل فيها خير الخ لانه وارد بالقرآن فلا معنى للاستدلال عليه وأيضاً
هو لا يتبعه وقال بعضهم كان الانسب في الحديث العطف لانه مسوق لما سبقته
الآية فتأمل (قوله وميل الشافعى) هو مبتدأ أخبره الى أنها ليلة حاد الخ (قوله
فذهب) المناسب ومذهبه بدون تفرع لعدم تفرعه على ما قبله وقوله أنها لازم
ليلة بعينها أى من ليالى العشر معناه أنها اذا كانت في الواقع ليلة حاد وعشرين مثلاً
تكون كل عام كذلك لا تتقل عن هذه الليلة وهذا هو الراجح فمن عرفها في سنة
عرفها فيما بعدها وانما سميت بذلك لعلو قدرها وأشرافها أو لفضل الاقدار فيها
كما قبل وترى حقيقة ويندب لمن رآها كتبها ويندب احياؤها كما في العبد ويتأكد
هنا اللهم انك عفو كرم تحب العفو فاعف عنا (قوله كل سنة) لترك هذا القيد
لكان أولى ليدخل توافق سنتين أو أكثر في ليلة واحدة مع ان التوافق فيها محقق
بكثرة الاعوام امام التوالى أو التفرق قل (قوله الى ليلة) أى من العشر المذكور
مطلقاً أو من مفرداته كما اختاره الغزالي وغيره وقالوا انما تعلم فيه باليوم الاول
من الشهر فان كان اوله يوم الاحد أو الاربعاء فهي ليلة تسع وعشرين أو يوم
الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين
أو يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين
قال الشيخ أبو الحسن ومذبلت س الرجال ما فاتني ليلة القدر بهذه القاعدة
المذكورة برماوى و قل (قوله وعلامتها طلوع الشمس) ويستمر ذلك
الى ان ترتفع كرم كما قاله المناوى وعبارة قل على الجلال وعلامتها عدم الحر
والبرد فيها ويندب صوم يومها بناء على أنها غير محصورة في رمضان وكثرة
العبادة فيه وعلامته طلوع شمس منه كسرة الشعاع لما قبل من كثرة تردد

ايما واحتساباً يغفر له ما تقدم
من ذنبه رواه الشيخان وهي
في العشر المذكور (وميل
الشافعى رحمه الله الى أنها
ليلة حاد أو ثلث وعشرين)
منه دل الاول خبر الشافعى
والثاني خبر مسلم فكل ليلة
منه عند الشافعى محتملة لما
لكن ارجاها لىالى الوتر
وأرجاها من ليالى الوتر
ما نقلناه عنه فذهب أنها لازم
ليلة بعينها وقال المزني وابن
خزيمة وغيرهما انها تتقل كل
سنة الى ليلة جماعين الاخبار
قال في الروضة وهو قوى
واختاره في المجموع والقتاوى
وكلام الشافعى في الجمع بين
الاحاديث يقتضيه وعلاقتها
طلوع الشمس في صبيحتها
بيضاء ليس فيها كثير شعاع
(وأركانها) أربعة أحدها
(نية) كغيره من العبادات
(وتجب نية فرضية في نذره)
ليتميزه من النفل والتصریح
بوجوبها من زيادى

الملائكة فيه ويستفاد بعلامتها أي مع فواتها معرفتها في باقي الأعوام بناء على أنها لا تنتقل الذي هو الأصح وعبارة ع ش وفائدة معرفة علامتها بعد فواتها بطلوع القمر أنه يسن أن يكون اجتهدا في يومها كاجتهادها فيها م ر وعليه فهل العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها صبيحة يوم قد رقياسا على الآية ظاهر التشبيه أنه كذلك الآية يتوقف على نقل صريح فلا يرجع (قوله وان أطلقه) أي في إرادته أو نذره بأن أراد اعتكافا وأطلق أو نذره فهو شامل للفرض والاخل فقله كفته نية أي عن تجديد ما بدليل قوله لكن الخ فلا ينافي أنه يجب التعرض للفرضية في المذود وزيادة على أصل النية وحاصله أن المراتب ثلاثة أما أن يطلق أو يقيد بمدة غير متتابعة أو متتابعة وعلى كل إما أن يكون مندورا أولا وإذا كان مندورا خرج من العدة بقدر لحظة فلا زاد عليها وقع قدر لحظة منه فرضا والباقي مندوبا قياسا على الركوع إذا طوله كذا قيل واعتمد ع ش وقوع السك والحبس هنا وفرق بينه وبين الركوع بأن الشارع جعل لقل الركوع قدر ما عايناه ولم يجعل ذلك لقل الاعتكاف كما قرره ح ف (قوله بلا عزم عود) أي للاعتكاف (قوله لزوما) أي يلزمه ذلك لعمدة اعتكافه أن أراد (قوله فان عزم على العود) استشكله الشبان من حيث أن هذا العزم السابق لم يقترن بأول العبادة لكن النووي خالف ذلك في شرح المذهب فقال إن الاكتفاء هو الصواب لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج فصار كمن نوى ركعتين ثم نوى قبل السلام زيادة أه أقول قد يفرق باتصال الزيادة بالمزيد عليه في مسألة الصلاة لأن يقال الخروج لا ينافي الاعتكاف بخلاف الصلاة سم وقوله لأن نية الزيادة عبارة ابن حجر لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج فكانت كنية المدين معا ولو دخل بعد عزمه وخروجه لم يستجد آخر صار معتكفا فيه فلما أراد الخروج منه بأن عزم على العود كفي عزمه عن النية بعد عوده والا فقطع اعتكافه ولا بد من تجديد النية إن أراد وهكذا شوي وقوله فان عزم على العود أي للاعتكاف وإذا جامع بعد خروجه لم يجب تجديد النية إذا عاد لأنه غير منافي للنية قياسا على الصائم إذا نوى ليلا ثم جامع ليلا فإنه لا يجب عليه تجديد النية بخلاف من خرج لعذر لا يقطع التتابع فإنه إذا جامع خارج المسجد بطل اعتكافه لأنه معتكف بخلاف من خرج عازما على العود فان زمن الخروج لا اعتكاف فيه أصلا هذا ما بحث أه زى والباحت لذلك الشيخ الرملى وقوله لأنه غير منافي للنية قياسا على الصائم الخ فيه نظرا ذ كيف يكون الجماع غير منافي للنية مع كون الشخص معصيا حكما حال خبر وجه المذكور كما يدل عليه قول الشارح

(وان أطلقه) أي الاعتكاف
بأن لم يقدر له مدة (كفته
نتية) وان طال مكثه (لكن
لو خرج) من المسجد بقيه
زده بقول (بلا عزم عود
وعاد جدها) لزوما سواء
أخرج تسير زام لغيره لأن
ما مضى عبادة تامة فان عزم
على العود كانت هذه العزيمة
قائمة مقام النية

كانت هذه العزيمة دعة مقام النية وكيف يقاس على الصائم مع كون الصائم
غير صائم حكما لئلا يفرق بينه وبين الفارق وقول زى لا غير معتكف فيه أصلا
غير ظاهر فالظاهر أن الجامع يجب عليه تجديد النية إذا عاده بجماعه الاعتكاف
تأمل وراجع (قوله ولو قيد بمدة) أي غير متتابعة أخذ بما يأتي فالصور أربعة
الأولى أممتابعة أولا مندورة أولا استثنى منها صورة قوله لا إن الخ (قوله جدد
النية) ظاهره أنه لا يكفي العزم هنا كالتقيد بها وهو متقل أن شيئاً الرمي أفتى به
وعليه فالفرق بينهما تأمل وفي بعض الحواشي لابن عبد الحق أنه يكفي العزم هنا
بالأولى فليحذر شوبري وبه قال قل على الجلال ثم قال وشيخنا لم يوافق في هذه
على ذلك اه وبعبارة مر جدد ولو عزم على العود فتأمل وقوله بالأولى لأنه إذا كان
العزم كافياً في الاعتكاف المطلق عن المدة فيكفي في القيد بمدة بالأولى وقرر شيخنا
ح ف كلام الشوبري الأخير (قوله لقطع الاعتكاف) أي لا يكون زمنه محسوبا
من زمن الاعتكاف حل وح ف (قوله فهو كالمستثنى) أي لفظا ولا فهو مستثنى
شرعا للمعنى اعتكاف ما عدا ذلك الزمن فان جامع حال خروجه بطل اعتكافه
لأنه معتكف فيه حكما حل وبه حصل الفرق بينه وبين المسئلة السابقة (قوله
لا يقطع التسابع) كالتبرز المرض والحيض وحيتن يقال لتسامت مكف في غير مسجد
حل (قوله فلا يلزم تجديد الخ) ويلزم مبادرة العود عند ذوال عذره فان آخر
عامدا لما انقطع التسابع (قوله لشمول النية جميع المدة) أي مع كونه
معتكفا حكما في زمن الخروج بخلافه تقدم في قوله ولو قيد بمدة الخ فان النية
وان شملت جميع المدة لكنه ليس معتكفا حكما زمن الخروج كما قرره شيخنا والضابط
أنه متى بقيت لنية لم يجب تجديد بها كان معتكفا حكما في خروجه وذلك في ثلاث
صور في الإطلاق إذا عزم على العود في التقيد بالمدة من غير نذر تسابع إذا خرج
للتبرز وفي التقيد بامتتابة إذا خرج لما لا يقطع التسابع (قوله ولا يجوز اعتكاف
المرأة) استشكل ذكرهما هنا لأن الكلام في النية والانساب ذكرهما في الركن
الرابع وهو المنة كقوله قد يجب أن ذكرهما هنا لبيان أن صحة النية لا تتوقف
على كونه مائة بل تصح ولو عصى به كالمراة بنغير الاذن والريق كذلك فله
تعلق بالنية وبأنه تخصيص لاستصحابه في كل وقت فكانه قال تستحب نيته كل
وقت إلا المرأة والعبد فبعد الاذن لهما شوبري (قوله إلا باذن الزوج والسيد)
لأن منفعة العبد مستقاة لسيدته والتمتع مستحق للزوج ثم إن لم يفوتا عليهما منفعة
كان حضرا المسجد باذنهما فنوبيا الاعتكاف فلا ريب في جوازه كونه عليه

(ولو قيد بمدة) كيوم أو شهر
(وخرج لتبرز وعاد
جدد) النية أيضا وإن لم يطل
الزمن لقطع الاعتكاف
بخلاف خروجه لتبرز فانه
لا يجب تجديدها وإن طال
الزمن لأنه لا يتضمنه فهو
كالمستثنى عند النية (لأن
تدروا متتابعة فخرج لعذر
لا يقطع التسابع وعاد) فلا
يلزم تجديد سواء أخرج
لتبرز أو غيره لشمول النية
جميع المدة ولا يجوز اعتكاف
المرأة والريق إلا باذن الزوج
والسيد

(و) ثانيها (مسجد) للاتباع
رواه الشيخان فلا يصح في
غيره ولو هي للصلاة والجماع
أولى من بقية المساجد لكثرة
الجماعة فيه ولثلا يحتاج إلى
الخروج للجمعة وخروجها من
خلاف من أوجب بل لو نذر
مسدة متتابعة فيها يوم جمعة
وكان ممن تلزمه الجمعة ولم يشترط
الخروج لها وجب الجماع لان
خروجها يبطل متتابعة
(ولو عين) الناذر (في نذره
مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى
تعين) فلا يقوم غيرها مقامها
لمزيد فضلها قال صلى الله
عليه وسلم لا تشد الرجال
إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدى
هذا والمسجد الحرام والمسجد
الأقصى رواه الشيخان
(ويقوم الأول) وهو مسجد
مكة (مقام الأخيرين) لمزيد
فضله عليهما وتعلق التسليته
(و) يقوم (الثاني) وهو
مسجد المدينة (مقام الثالث)
لمزيد فضلها قال صلى الله عليه
وسلم صلاة في مسجدى هذا
أفضل من ألف صلاة فيما
سواه إلا المسجد الحرام وصلاة
في المسجد الحرام أفضل من
مائة صلاة في مسجدى رواه

الزركشى شرح الروض (قوله ومسجد) ومنه روشنه ورحبته القديمة ومنه
ما ينسب إليه عرفا من نحو سابطا أحد جناحيه على غير المسجد وفي حاشية شيخنا
الصحة فيه من غير قيد وفي ابن حجر عدم الصحة كذلك والوجه الأول فراجع
قل ويصح على غصن شجرة خارجة وأصلها فيه كعكسه والمراد به الخالص
فلا يصح في المشاع وإن طلبت له التحية و يفرق بينهما بأن الغرض منها التعظيم وهو
حاصل مع ذلك ولو شئت في المحبة اجتهد وليس منه ما أرضه بملوكة أو محتكرة نعم
إن بني فيها دكة ووقفت مسجد أصح فيها وكذا ما تقول أثبتة ووقفه مسجدان ثم نزع
ولا يصح فيما بنى في حريم النهر قل على الجلال وقوله ويصح على غصن شجرة
الخ أى بخلاف الوقوف بعرفات لم يوقف على غصن في هوائها وأصله خارج عنها
أو عكسه فلا يكتفى بأن وقف على غصن فيها وأصله في أرضها كفى لان الاعتبار هناك
بالأرض وسيأتى التنبيه على ذلك (قوله ولو هي للصلاة) هذه العناية للرد على القول
القديم القائل أن المرأة أن تعتكف في المحل الذي هيئته للصلاة في بيتها بخلاف الرجل
والخنثى لان المرأة عورة بخلافها شيخنا وعلى القول القديم هلا جعل الخنثى
كالمرأة عملا بالأحوط في حقه (قوله مسجد مكة) المراد بمسجد مكة والمسجد الحرام
الكعبة وما حولها من جميع المسجد المطاى خاصة خلافا للجورجى متمسكا بقوله
حولها قال والالم يكن له فائدة حتى لو نذر الاعتكاف في الكعبة أجراه المسجد حولها
وان اتسع والمراد بمسجد المدينة ما كان موجودا في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتاج
للفرق بينه وبين المسجد الحرام حيث لم يتقيد بالموجود في زمنه صلى الله عليه وسلم
ح ل والفرق أنه في الخبرين شارف قال صلاة في مسجدى هذا فلم يتناول ما حدث بعده
وفي الأول عبر بالمسجد الحرام والزيادة تسمى بذلك اه فتأمل شوبرى (قوله قال
صلى الله عليه وسلم) دليل على مزيد فضلها (قوله لا تشد الرجال) هذا خبر يعنى النهى
والمراد لا تشد للصلاة كما قال بعضهم أى فهو وارد في المساجد بالنسبة للصلاة لان
المساجد بعد المساجد الثلاثة متميزة في الفضل بالنسبة لها فلامعنى للرحيل إلى
مسجد آخر ليصل فيه اه من ذخائر الملوك فلا ينافى أنه ينبغي شد الرجال لغير هذه
الثلاثة لاجل الزيارة كشدها زياره سيدي أحمد البدوي لان الشد لمن في المكان
لا لكان خلافا لبعض الخوارج حيث تمسكوا بظاهر الحديث على عدم
سن زيارة الأولياء بعد موتهم شيخنا ح في ومثل الصلاة الاعتكاف (قوله
إلا المسجد الحرام) أى والأقصى فإنه ليس أفضل من الأقصى إلا بصلاتين فقط

الامام أحمد وصححه ابن ماجه فعلم أنه لا يقوم الاخيران مقام الأول ولا الثالث مقام الثاني واه لو عين وصلاة
مسجد غير الثلاثة لم يعين ولو عين زمن الاعتكاف في نذره تعين

ومسألة في المسجد الأقصى أفضل من خمسمائة فيما سواه غير المسجد الحرام ومسجد
المدينة فالصلاة في مسجد المدينة كصلاة في الأقصى ومسألة في المسجد الحرام
أفضل من مسجد المدينة بمائة وفي الأقصى بمائتين حل ويؤخذ من الحديث
أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في غير المدنى والأقصى مروي قال
ابن حجر الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف ألف صلاة ثلاثا في غير المسجدين
أه بوماوي ولا يتعين جزءا من المسجد بالتعيين وإن كان أفضل ومن بقية الأجزاء
فلو نذر اعتكافا في الكعبة أجزأ في أطراف المسجد على المتمد اه شرح م
ملخصا (قوله وليث قدر يسمى عكوفاً) ولو دخل المسجد قاصدا الجلوس
في محل منه اشتراط لصحة الاعتكاف تأخير النية إلى موضع جلوسه أو لبثه عقب
دخوله قدر يسمى عكوفاً لتكون النية مقارفة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال
دخوله وهو ساكن لم يدم مقارفة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع أقول وينبغي
الصحة مطلقاً أي سواء كان ما كنا أو ساكناً مع التردد تحريراً لهم ذلك على الجنب
حيث جعلوه مكناً أو بمنزلة عرش على م بخلافه مع المرور بأن يدخل من باب
ويخرج من آخر وهو المسمى بالعبور فلا تصح النية حيث دلالة لا يسمى اعتكافاً شيئاً
(قوله فيكفي التردد فيه) إن قلت كيف هذا مع قوله لبث قدر مع أن التردد دلالة
فيه فكان المناسب عطف التردد على اللبث كما هو عبارة المحلى ونصه وليث قدر
يسمى عكوفاً أو تردد فيه فتأمل شيئاً ولعل الشارح أطلق اللبث على ما يشمل التردد
بدليل قوله ولو بلا سكن فتأمل (قوله ومن لا عقل له) وحل عدم الصحة في المعنى
عليه في الابتداء فإن طرأ على الاعتكاف لم يبطل ويحسب زمنه من الاعتكاف
كما سيأتي شرح م (قوله وحرمة مكنت الخ) أي من حيث المكنت فلا يقال حرمة
اللبث بالمسجد توجد بمسجد وقف على غيره ومن حرم عليه دخول المسجد فهو قروح
سبالة فلو لم يمسك مع صحة الاعتكاف لأن حرمة ذلك ليست من حيث المكنت حل
ومصرح م بأنه لا يصح اعتكاف من به قروح سبالة ونصية كلام الشارح رحمه الله
أنه لو جاز له المكنت لضرورة اقتضته صحة الاعتكاف ولو قيل بعدم الصحة لم يكن بعيداً
لعدم أهليته لذلك كما قاله ع ش (قوله وينقطع الاعتكاف) أي فيكون المعنى وينقطع
استمرار الاعتكاف أي لا يكون زمنه محسوباً حل أي فيكون المعنى وينقطع استمراره
فاذا نذر شهرامثلاً مهماتم أنه صدر منه واحد من هذه الأشياء أي الردة وما بعده فان
زمنه لا يحسبها من الشهر فاذا زال بقي على ماضى وقوله كتابه أي اذا نذر شهرامثلاً
متتابعاتم أنه صدر منه واحد من الأشياء المذكورة انقطع متابع الاعتكاف فاذا

(و) قالها (لبث قدر يسمى
عكوفاً) أي إقامة ولو بلا
سكن بحيث يكون زمنها
فوق زمن الطمانينة
في الركوع ونحوه فيكفي
التردد فيه لا المرور بل لبث
ولو نذر اعتكافاً مطلقاً كفاء
لحظة (و) رابعها (معتكف
وشروطه اسلام وعقل
وخلو عن حدث أكبر)
فلا يصح اعتكاف من اتهم
بفساد نبي منه المذمومة
نية الكافرون لا عقل له
وحرمة مكنت من به حدث
أكبر بالمسجد ونحوه يخلو
عن حدث أكبر لهم من قوله
والنقاء من الخوض والنجاسة
(وينقطع) الاعتكاف

(كتابه رذة وسكرو ونحو حيض تخلو مدة اعتكاف عنه غالباً) * (٨٣٨) * بخلاف ما لا يتخلو عنه غالباً كنه

زال استئناف الشهر ومعلوم انه يلزم من انقطاع التتابع انقطاع أصل الاعتكاف ولا يلزم من انقطاع أصل الاعتكاف انقطاع التتابع كما قرره شيخنا كزمن المجنون فانه يقطع الاعتكاف بمعنى انه لا يحسب زمنه ولا يقطع تنابعه كما يأتي (قوله وسكر) أي بعدما غير المعتدي في شبهه كما قال الأذري انه كالغنى عليه اه شرح م ر (قوله بخلاف ما لا يتخلو عنه غالباً) ضبط جمع المدة التي لا يتخلو عنه غالباً أكثر من خمسة عشر يوماً وتبعهم المصنف وفتر فيه آخرون بأن الثلاثة والعشرين والأربعة والعشرين يتخلو عنه غالباً اذ هو غالب الطهر فكان ينبغي أن يقطعها وما دونها الحيض ولا يقطع ما فوقها مع ان الضابط المذكور يقتضي انه لا يقطعها ويوجب عنه بأن المراد بالغالب هنا أن لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم محامراً في باب الحيض ويوجه بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر كانت معروضة لطروق الحيض فعذرت لأجل ذلك وان كانت تحيض وقطعت غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد ينضم أي بخلاف أفكه كانه لا ينضم الا ترى الخ اه الا ترى ان من تحيض أقل الحيض لا يقطع اعتكافها اذا زادت مدة اعتكافها على أربعة وعشرين مع انه يمكنها ايقاعه في زمن طهرها فكذا لا يلزمها ايقاعه في زمن طهرها وان وسعه شرح م ر وقوله كنه شهر هذا واضح في الحيض دون النفاس حل (قوله لمنافاة كل منها) العبارة فيه ان هذا التعليل يأتي في الجنابة الا تية وما بعدها مع انها لا تقطع التتابع وأجيب بأنه عارضه وجود العذر فيها تأمل فالعلة ناقصة فالمراد لمنافاة كل منها العبادة مع عدم العذر كما أشار الى ذلك بقوله بعد لا عذر (قوله ولا جنون) لم تعد بسببه فلا يقطع الاعتكاف ولا تنابعه أي مجموع ذلك فلا ينافي انه يقطع الاعتكاف المعلوم ذلك من قوله الا تية انه لا يحسب زمنه حل (قوله ان تعذر طهره فيه بلامكث) بأن لم يمكن أصلاً أو أمكن مع المكث لان تعذر بمعنى لم يمكن فيصدق بصورتين ففي المقيد مع القيد وفي القيد وحده (قوله والا بأن لم تعذر) بأن أمكن بلامكث كان غطس بركة فيه وهو ماش أو عائم أو مجز عن الخروج زى مع زيادة (قوله ويحسب زمن اغتاء) أي مادام ما كنه بالسعد ومعلوم انه لا يقطع التتابع حل (قوله وان لم يقطع الاعتكاف) أي تنابعه والا فالجنون يقطع الاعتكاف بمعنى انه لا يحسب زمنه كما قرره شيخنا (قوله كنهون) أي وجنابة غير مفطرة ان يادر بطهره (قوله ليس على المعتكف) ولان الأصل عدم الاشتراط برماوى (قوله يوم صومه) أي تمامه (قوله أو غيره ولو نقلاً) لكن بشرط أن ينزى قبل الفجر أربعة حل ومثله في قل ووجه ذلك تحقق كونه صائماً من أول

(وجنابة) مفطرة للصائم أو غير مفطرة ولم يادر بطهره وان طرأ شيء من ذلك خارج المسجد تبرأ ونحوه لمنافاة كل منها العبادة البدنية (لا) بجنابة (غير مفطرة) ان يادر بطهره ولا جنون واغناء (العذر وقولى لا غير مفطرة أهم من قوله ولو جامع ناسياً فكجميع الصائم وقولى فهو مع ان يادر من زيادتي (ويجب خروج من به حدث أكبر من مسجد) لان مكثه به معصية (ان تعذر طهره فيه بلامكث) والا فلا يجب خروجه بل يجوز ويلزمه أن يادر به كيلا يبطل تنابع اعتكافه وتعبيرى بما ذكر أعظم من تعبيره بالحيض والجنابة والغسل وقولى بلامكث من زيادتي (ويحسب) من الاعتكاف (زمن اغتاء) كالنوم (فقط) أي دون غيره مما مروا لم يقطع الاعتكاف كجنون ونحو حيض لا يتخلو المدة عنه غالباً لمنافاة له (ولا يضرب تزيين) بطيب ولبس ثياب وترجيل شعر (وفطر) بل يصح اعتكاف الليل وحده بناء على أنه لا يشترط فيه الصوم وهو

مانص عليه الشافعى في الجديد لا يدرى على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه رواه الحاكم وقال صحيح النهار على شرط مسلم (ولو زدد اعتكاف يومه فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه سواء كان صائماً عن رمضان أم غيره

التها را ذلوا في انشاء النهار لم يصدق عليه انه صائم حقيقة جميعها وهو المعتكف فيه كما لا يخفى (قوله وليس له افراد احدهما) الانسب وليس له افراد اي الاعتكاف عن الصوم لانه الملتزم رشيدى فالمراد بالاحد الاعتكاف فقط (قوله لزما) وجمعهما هلا قال لزمه جمعهما ولا حاجة للعطف وقد يقال لو اتي بذلك لاستفاد منه لزومه معا وانما يستفاد منه لزوم الجمع فقط فتأمل (قوله اي الاعتكاف) ولو لحظنا حل (قوله لان الحال) غرضه الفرق بين الصورة الاولى وهي قوله ولو نذر كان يقول لله على اعتكاف يوم اتا فيه صائم وبين الصورة الثانية وهي قوله او ان يعتكف الخ كان يقول لله على اعتكاف يوم صائما من حيث انه يلزمه في الاولى يلزمه الاعتكاف في يوم هو فيه صائم دون الصوم فلا يلزمه وفي الثانية يلزمه معا ففرق الشارح بينهما بقوله لان الحال قيد في عامليها اي في الصورة الثانية وقوله بخلاف الصفة الخ اي في الصورة الاولى ولكن يتأمل قوله ومبينه لمية صاحبها فان الصفة كذلك مبنية لمية مرصوفة شيعنا عثماني الا ان يقال العلة بمجموع الامرين والقصد منهما التخصيص قال العلامة الشوبري نقلا عن ابن قاسم قد يقال هذا لا يقتضي لزوم الصوم حتى لا يكتفى صوم فحور مضان اه وكان الاولى تأخير التعليل عن قوله وجمعهما كما قاله الرشيدى على مر لانه لا يتبع لزومهما وانما يتبع وجوب جمعهما فتأمل لكن مع ضم قيد آخر في العلة بأن يقال مع كون الحال مناسبة لعامليها ليغاريق لله على ان اعتكف مصليا حيث لا يلزمه جمعهما لان الصلاة غير مناسبة للاعتكاف لان شأنه المكث (قوله ايضا) لان الحال قيد اي مع كونهما من فعل المأمور فلا يقال لا يلزم من الامر بالشئ الامر بقيد لان عمله ان لم يكن من فعل المأمور ولا من نوع المأمور به كما تقدم في مسع الخفين وما هنا من فعل المأمور (قوله بخلاف الصفة) والضابط انه اذا نذر عبادة وجعل عبادة اخرى وصفا لها فان كان بينهما ما مناسبة كالاعتكاف والصوم فان كلا منهما كف وجب جمعهما والا كالاعتكاف والصلاة فلا لان الصلاة فعل فلا يجب جمعهما شوبري (قوله وجمعهما) ويبحث الاسنوي الاكتفاء باعتكاف لحظة من اليوم فيما ذكر ونحوه وهو كما قال وان كان كلامهم قد يوم خلافة لان اللفظ يصدق على القليل والكثير كما قاله مروبر ماوى (قوله لانه قربة) اي مع المناسبة بينهما فلا يرد ما لو نذر ان يعتكف مصليا حيث لا يلزمه جمعهما وان دفع ما يقال ان التعليل لا يتبع لزوم الجمع (قوله لا يلزمه جمعهما) كيف هذا مع ان الحال تفيد المقارنة (قوله ولو نذر القرآن) ذكر هذا دفعا لما اتوه من وجوب الجمع بين الاعتكاف والصوم انه يجب الجمع بين الحج والعمرة اذا نذر القرآن بينهما

وليس له افراد احدهما عن الآخر (او ان يعتكف صائما او عكسه) اي او ان يصوم معتكفا (لزما) اه الاعتكاف والصوم لا يلزمهما لان الحال قيدا في عامليهما ومبينه لمية صاحبه بخلاف الصفة فانها تخصصة لموصوفها (و) لزمه (جمعهما) لانه قربة تلزم بالنذر كما لو نذر ان يصلي بسورة كذا وفارق ما لو نذر ان يعتكف مصليا او عكسه حيث لا يلزم جمعهما بان الصوم يناسب الاعتكاف لا شرا كهما في الكف والصلاة افعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف ولو نذر القرآن بين حج وعمرة

لاشترأ كهما في ان كلا منهما نسك ع ش (قوله فله تفريقهما) أي ولا يلزمه دم ع ش
 (فصل في الاعتكاف المندور) (قوله ولو غير معينة) المراد
 بالمعين ما قابل الميم حل (قوله وشرط متابعتها) أي لفظا وهذا لا يحتاج له في المعينة
 إلا بالنسبة للقضاء كما يدل عليه كلامه بعد (قوله مطلقا) أي في المعينة وغيرها
 (قوله في المعينة) انما قيد بالمعينة لان غيرها يستحيل تصور قضائها ويفهم من كلامه
 ان اشتراط التسابع في المعينة لا فائدة له الا في قضائها (قوله وان نواه) أي به
 لقوله كما لو نذر الخ ح ل وفيه نظر وقال الا طبعي انه مفهوم قوله وشرط متابعتها أي
 باللفظ وعبارة ابن حجر وان نواه لان مطلق الزمن كالتسابع أو عشرة أيام صادق
 بالمتفرق أيضا وانما تعين التوالى في لا أكمله شهرا لان المقصد من التبعين المجر
 ولا يتحقق بدون التسابع اه قال شيخنا الشمس الحفنى وفارق ما لو نذر اعتكاف أيام
 كالثلاثة مثلا حيث تدخل اليه الى ان نواها وكذا العكس بأن نذر اعتكاف ثلاث
 ليال مثلا حيث تدخل الايام ان نواها بأن النوى من جنس المندور بخلاف ما نحن
 فيه فان التسابع ليس من جنس المدة اه ومثله في زى (قوله خرج عن العهدة
 بالتتابع) لانه افضل وفارق ما لو نذر صوما متفرقا حيث لا يخرج عن العهدة بالتوالى
 كعكسه بأن الشارع اعتبر في الصوم التفرق مرة ولتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف
 لم يطلب فيه التفريق أصلا م (قوله لان المفهوم من لفظ اليوم) يشعر بأن الكلام
 حيث أطلق اما لو أراد قدر اليوم فانه يكفي قدره ولو من أيام لان غايته انه استعمال
 اليوم في ساعة متساوية مجازا او قدره ضا في الكلام وكلاهما لا مانع منه ع ش
 على م ر لخصا (قوله الاجزاء) لحصول التسابع بالبيتة وتة في المسجد فاذا لم يبت
 لم يكف لان تغاء البيتة (قوله وهو الوجه ضعيف) لانه لم يأت بيوم متواصل (قوله
 ولو شرط مع تسابع الخ) ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض
 فكما تقرره صرح به ابن حجر وقل وعليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز أن يقول في نيته
 وأخرج منها ان عرض لي كذا لانه وان لم يصرح به نيته محمولة عليه فتى عرض له
 ما استثناء جازله الخروج وان كان في تشهد الصلاة وجاهله الخروج من الصوم وان
 كان قريب الغروب فليراجع ع ش بحروفه وقوله أو صوم صرح به م ر في الاحصار
 وعبارته كاله أن يخرج من الصوم فيما لو نذر بشرط أن يخرج منه لعذراه بحروفه
 (قوله مباح) أي جائز ولو عبر به كان أو لى اذا يصح التمثيل للمباح بالعبادة لانه ضد
 المندوب والواجب المراد من هنا بخلاف الجائز فانه جنس لهما كما هو مقرر في محله
 و يظهر ان شرط الخروج للسكره صحيح لانهم لم يفتروا ولا عن المحرم وعلاوه بأن شرطه

فله تفريقهما وهو افضل
 (فصل في الاعتكاف المندور)
 ولو (نذر مدة) ولو غير معينة
 (وشرط متابعتها) كنهه على
 اعتكاف شهرا وشهر كذا
 متابعا (لزمه) متابعتها (اداء)
 مطلقا (وقضاء) في المعينة
 لا يلزمه اياه لفظا فان لم يشترطه
 لم يلزمه الا في اداء المعينة
 وان نواه لا يلزمه كما لو نذر أصل
 الاعتكاف بقلبه ولو شرط
 التفريق خرج عن العهدة
 بالتتابع لانه افضل (أو) نذر
 (يوما) لم يميز تفريقه لان
 المفهوم من لفظ اليوم المتصل
 نعم لو دخل في أثناء يوم واستمر
 الى مثله من اليوم الثاني فعن
 الاكثرين الاجزاء وعن ابى
 اسحاق خلافة قال الشيطان
 وهو الوجه فعليه الاستثناء
 (ولو شرط مع تسابع خروجيا
 لعارض) بقيود زدها بقولى
 (مباح)

يخالف مقتضاه فافهم أن المكروه ليس مثله إيجاب شوبري (قوله كلقاء سلطان)
أي الحاجة اقتضت خروجه للقائه لا مجرد النفرج عليه ع ش وبسبارة قل على
الجلال لا هو تخرج عليه بل هو سلام أو منصب ومثل السلطان الحاج (قوله إلا أن
يبدولي) أي الخروج ولم يقل لعارض فإن قاله مع (قوله كتنزه) يوجه بأنه لا يسي
غرضه مقصودا في مثل ذلك عرفا فلا ينافي ما مر في السفراته غرض مقصود شرح حجر
أي غرض العدول عن أصر الطريقين إلى أدولهما كما قررته شيخنا (قوله بل لا ينعقد
نذره) أي في الصر لا ربيع كافي شرح م ر وبرماوى (قوله ويكون فائدة شرطه)
دفع به ما قد يقال حيث وجب تداركه أي فائدة لشرطه وحصل الجواب أنه
لولا الشرط لوجب عليه الاستئناف ومع الشرط لا يجب (قوله كفى) أي إن كان
ما أتى به قدره أو زيد أو افلازى وهذا إن كان ما أتى به من غير الجنس كليلة عن يوم
وعكسه فإن كان من الجنس كيوم عن يوم أو ليلة عن ليلة كفى مطلقا كالصوم رى
وقوله أو أزيد كليلة طويلة عن يوم قصير وهل يجب الاعتكاف كلها أو قدر زمن اليوم
منها قياسا على تسكيلة الليلة الناقصة من اليوم بعدها إذا كانت بدلا عن يوم طويل
قلت الظاهر الثاني وإن توقف فيه الرشيدى على م ر (قوله والابان لم يعين) كيوم
أو عين ولم يفت كيوم الجمعة واعتكف ليلتها عن يومها (قوله زيادة على ما مر) أي
في قوله وينقطع الاعتكاف كتابعه الخ وإنما أنعموا إلى هنا لما فيه من الطول بالتفصيل
المذكور ولعل الأولى أن يذكر ما هناك هنا ليكون جميع ما ينقطع به في محل واحد
والحاصل أن الطارئ على الاعتكاف المتتابع إما أن يقطع تنابعه أولا والذي
لا يقطع تنابعه إما أن يحسب من المدة ولا يقضى أولا فذكر المصنف أن الذي يقطع
التتابع الرقة والسكر ونحو الحيض الذي تخلو منه المدة غالبسا والجناية المفطرة وغير
المفطرة أن لم يبادر بالطهر والخروج من المسجد بلا عذر والذي لا يقطعه ويقضى
كالجناية غير المفطرة أن يبادر بالطهر والمرض والجنون والحيض الذي لا تخلو عنه المدة
غالبيا والعدة والزمن المصروف للعارض الذي شرط في نذره الخروج له إن كانت المدة
غير معينة والذي لا يقضى كل من الأغماء والتبرز والاكل وغسل الجنابة وأذان
الراتب وزمن العارض الذي شرط الخروج له في نذره إن عين مدة فلو جمعها المصنف
كان أظهر فلهذا كان الشيخ عميرة يستصعب هذا الباب وباب الفراق الذي في الصداق
لنشئت مسائلهما (قوله بلا عذر) ومن الأعدا والآنية التسيان في قيد الخروج
هنا بكونه عامدا عالما مختارا ط في (قوله لم يعتمد عليها فقط) فإن اعتمد عليها
ضروا ن اعتمد عليها لم يضر لعدم صدق الخروج عليه وقياسا على ما لو حاق لا يدخل

كلقاء سلطان (مقصود غير
مناف) لا اعتكاف (مع)
الشرط لأن الاعتكاف إنما
يلزم بالالتزام فيجب بحسب
ما التزم بخلاف غير العارض
كان قال إلا أن يبدولي
وبخلاف العارض المحرم
كسرقة وغير المقصود كتنزه
والمنافى للاعتكاف كجماع
فانه لا يصح الشرط بل لا ينعقد
نذره نعم إن كان المنافى لا يقطع
التتابع كحيض لا يخلو عنه
مدة الاعتكاف غالبيا مع شرط
الخروج له (ولا يجب تدارك
زمنه) أي العارض المذكور
(إن عين مدة) كهذا الشهر
لأن النذر في الحقيقة لما عدا
فإن لم يعينها كسهر وجب
تداركه لشم المدة ويكون
فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض
منزلة قضاء الحاجة في أن التابع
لا ينقطع به قال في المجموع
ولو نذر اعتكاف يوم فاعتكف
ليلة أو بالعكس فإن عين زمنا
وفاته كفى لانه قضاء والا فلا
(وينقطع التابع) زيادة على
ما مر (بمخروجه) من المسجد
(بلا عذر) من الأعدا والآنية
بخلاف خروج بعضه كبدورأس
فإن جعل لم يعتمد عليها ويد من
ورجلين لم يعتمد عليها ما كان
كان قاعدا

(لا) بخروجه (لتبرز ولو بداره)
 لم فحش بعدها (عن المسجد
 (ولاله) دار (أخرى أقرب) منها
 (أو فحش ولم يجد طريقه) مكانا
 (لا تقا) به فلا ينقطع التتابع
 به فلا يجب تبرزه في غير داره
 كسقاية المسجد وداره يدقه
 المجاورة له للشقة في الأول والثمة
 في الثاني أما إذا كان له أخرى
 أقرب منها أو فحش بعدها ووجد
 بطريقه مكانا لا تقا به فينقطع
 التتابع بذلك لا غنتائه بالأقرب
 في الأولى واحتمال أن يأتيه
 البول في رجوعه في الثانية
 فيبقى طول يومه في الذهاب
 والرجوع ولا يكاف في خروجه
 لذلك الأسراع بل يمشي على
 سعيته المعهودة وادأفرغ منها
 واستقوى فله ان يتوضأ خارج
 المسجد لانه يقع تابعا لذلك
 بخلاف ما لو خرج له مع مكانه
 في المسجد فلا يجوز وضبط
 البغوى الفحش بأن يذهب
 أكثر الوقت في التردد إلى الدار
 وقولى ولاله أخرى أقرب
 مع ولم يجد بطريقه لا تقا من
 فيادتي (أو عادم رضا) أو زار
 قادم (بطريقه) لتبرز
 (ما لم يعدل) عن طريقه
 (و) لم (يطل وقوفه)

هذه الدار فادخل إحدى رجله واعتمده عليهما من أنه لا يحنت ولو أدخل إحدى
 رجله واعتمده عليهما ونوى الاعتكاف لم يجز عملا بالأصل فيهما م د (قوله لتبرز)
 أى قضاء حاجة ولا يشترط شدتها وكان الأولى أن يقول كخروجه لتبرز ويكون
 مثالا للعدر المنقى أو يحذف قوله أو لا بلا عذر لأن قوله لا بخروجه الخ أمثلة للعذر
 فتأمل ومثل البول والعاطا الریح فيما يظهر ادلا بتمنه وإن كثر خروجه لذلك
 الدار ض نظر إلى نفسه ولا يشترط أن يصل إلى حد الضرورة شوبرى (قوله كسقاية
 المسجد) أى المكان المدة لقضاء الحاجة شوبرى وهو الذى عند الميضة بكسر الميم
 وسكون الياء وفتح الضاد والمهزة بعدها وهذا اصطلاح الفقهاء وأما عند الأغويين
 فالسقاية هي المدة للشرب اه (قوله لا شقة) أى من حيث عدم اليقظة به لذى
 هو فرض المسئلة كناية عليه المتن بقوله ولم يجد بطريقه لا تقا ويؤخذ منه ان من
 لا تحتل مروته بالسقاية ولا يشق عليه بكفها ان كانت أقرب من داره وبه صرح
 القاضى والمثولى شرح م د (قوله المعهودة) فان تانى أكثر من ذلك بطل تسابعه
 كما في زيادة الروضة م د (قوله بخلاف ما لو خرج له) أى الوضوء (قوله أكثر
 الوقت) أى المنذور لكن مع اعتبار كل يوم على حدته ح ل أى يعتبر أكثر
 لكل يوم بيومه كان يمضى ثلثاه والذى قاله ابن حجر وعش وزى واج واعتمده
 شيخنا ح ف ان العتبر أكثر الوقت المنذور بأن يزد على نصفه من غير نظر ل كل
 يوم بيومه ولا يعرف الا بمضى المدة تمامها فاذا كانت المدة المذكورة شهرا وكان
 يخرج كل يوم لتبرز في داره فلما مضت المدة وجعت الازمنة التى كان يخرج
 فيها كل يوم لتبرز فوجد ستة عشر فأكثر كان هذا فحشا وان كان خمسة عشر
 فأقل كان هذا غير فحش فلا يضرب فاقهم (قوله أو عادم رضا) عطف على
 مدخول الغاية في قوله ولو بداره أى ولو عادم رضا في خروجه لتبرز شيئا والعبادة
 أفضل كما اعتمده م د ومثلها صلاة الجنائز ح ف وصنيع الشارح رحمه الله يقتضى
 أن الخروج ابتداء العبادة المريض يقطع التتابع ومثله الخروج للصلاة على الجنائز
 قاله ابن شرف على التصريح اه ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم ينتظرها لم يعدل
 عن طريقه جازوا لا فلا شرح م د وهل له تكرير هذه على موقى مرهم كالعبادة على
 مرضى في طريقه بالشرطين المذكورين أخذ من جعلهم قدر صلاة الجنائز معفو عنه
 لكل غرض فبين خرج لقضاء الحاجة أولا يفعل الواحدة لانهم علموا فعله لنحو
 صلاة الجنائز بانه يسير ووقع تابعا لا مقصودا كل محتمل وكذا يقال في الجمع بين نحو
 العبادة وصلاة الجنائز وزيارة القادى والذى يتجه ان له ذلك ومعنى التعليل المذكور

ان كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لضم - اي - يره لمقصي لعمول الزمن شرح
 حجر بحروفه وقرره شيخنا ح ف (قوله فان طال) اي وقوفه عرفا بان راد على صلاة
 الجنائز اي على اقل ما يجزى منها فيما يظهر ابر ح وقرره ح ف لان اقل مجزى فيها
 محتمل لجميع الاعراض حل والمراد بالقوى المسكت ولو كان قاعدا (قوله او عدل)
 بان يدخل منه مطلقا غير نافذ لا حياجه الى العود منه الى طريقه فان كان تاما لم يضر
 قل (قوله ولو جنونا) فيه تصريح بان الجنون من المرض (قوله كاسهار) في كلام
 شيخنا انه لا يصح اعانة كاف من به اسهال او ادرار بول وعليه فتبين لكاف للتظهير
 كما قاله ح ف او يقل المراد اسهال وادرار قليل ولا حاجة لهذا لان الفرض
 ان الاسهال طرأ بعد الاعتكاف (قوله اولاذان راتب) اي ولا بخروجه اي المعتكف
 لاذان مؤذن مع ان المعتكف هو المؤذن فلا معنى لخروج المعتكف لاذان المؤذن
 وان كان المعتكف غير المؤذن اقتضى كلامه ان خروج المعتكف لاذان المؤذن
 لا يقطع انتابع وليس كذلك فلهذا الاول ان يقول ولا لاذانه راتبا وعبارة المتماجد
 ولا بخروج المؤذن الراتب الى منارة الخ فلو حذف الشارح لفظ مؤذن وتون اذان
 لكان اولي ولو كان الراتب متبرعا بالاذان ويطبق بالاذان ما اعتيد الا ان من التسيب
 او اخر الليل من طلوع الاولى والثانية لانه لما اعتيد ذلك خصوصاً مع الفهم صوته
 نزل منزلة اذان ع ش واعلم ان لقيود خمسة ومفهوم الخمسة لا يكون الخروج فيها
 عذرا لانه هو الرابع فيكون عذرا بالاولى كما يأتي لانه لم يخرج من المسجد فقول
 المتن منه لانه ليس بقيد في الحكم وقيد به ليتحقق الخروج من المسجد ودل عليه قول
 الشارح اما المتصلة الخ فالمراد بوضابط المتصلة ان لا يكون ما بها فيه ولا في رحبته
 المتصلة به بدليل قول الشارح اما المتصلة به (قوله راتب) ومثله نائبة للاذان ولو تغير
 عذر خلا فاسم اذ النائب كالاصل فيما طلب منه ع ش (قوله الى منارة) بفتح
 الميم وجهها مناوروه والقياس لانها من النور ويجوز مناسير بالمعنى تشبيها للاصل
 بالزائد شوي و قوله للمسجد اضافة المنارة للمسجد للاختصاص وان لم يكن له كان
 مكان خرب مسجد وبقيت منارته فجاء مسجد قريب منها واعتيد الاذان له عليها
 فحكمها حكم المبنية له فن صورها بكونها مبنية له جرى على الغالب فلامه هو ماله
 شرح مر فيكون قول الشارح في التعليل لانها مبنية له جرى على الغالب وكان الاولى
 ان يقول الى نحو منارة ليشمل المحل العالي اه (قوله وألف صمودها وألف الناس)
 ظاهره انها جزآن من العلة حيث أخرهما عما قبلهما وجعلهما غير قيدين في المؤذن
 وعبارة مر لانه صمودها وألف الناس صوته اه والمراد بألف الناس صوته

فان طال او عدل اتقطع بذلك
 تتابعه (ولا) بخروجه
 (لمرض) ولو جنونا او اغشاء
 (بمخرج الخروج) بان يشق
 معه المقام في المسجد لحاجة
 فرش وخادم وتردد طبيب
 او بان يخاف منه تلويث
 المسجد كاسهال وادرار بول
 بخلاف مرض لا يخرج الى
 الخروج كصداع وحمى خفيفة
 فينقطع التتابع بالخروج له
 وفي معنى المرض الخوف من
 لمر أو حريق (أو) بخروجه
 (النسيان) لا اعتكافه ون طال
 زمنه (أو لاذان) مؤذن (راتب)
 الى منارة للمسجد مفصلة
 عنه (قريبة) منه لانها مبنية
 له معدودة من توابعه وقد ألف
 صمودها للاذان وألف الناس
 صوته بخلاف خروج غير
 الراتب له وخروج الراتب لغيره
 أوله لكن الى منارة ليست
 للمسجد أوله لكن بعيدة عنه
 اما المتصلة به بان يكون ما بها فيه
 فلا يصح صموده فيها ولو تغير
 الاذان لانه لا يسمى خارجا
 سواء أخرجت عن سبب
 المسجد أم لانه وان خرجت
 عن سببه في حكمه وقولي
 للمسجد مع قريبة من زيادتي

أنهم اعتساده وان لم توجد فيه حقيقة الانس المعروف اطف (قوله تعينت) أي
تجلا وأداء كافي مروج وعبارة الروض وشرحه ولو خرج لاداء شهادة تعين تحملها
وأدائها لم ينقطع اه لا اضطراره الى الخروج والى سببه وهو التحمل بخلاف ما اذا
لم يتعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما دون الآخر لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو
مستغن عن الخروج والافتحمله لما اتى يكون الاداء فهو باختياره وظاهر ان محل
هذا اذا التحمل بعد الشروع في الاعتكاف والا فلا ينقطع التتابع كما لو نذر صوم
الدهر ففوته لصوم كفارة لزمه قبل النذر لا يلزم القضاء أي قضاء قدر أيام الكفارة
وانظر هذا مع ان القضاء لا يتأتى منه مع النذر المذكور اللهم الا ان يقال ينبغي على
نفي وجوب القضاء انه لا يفعل عنه بعدموته (قوله واكره بغير حق) نعم ان وجد
مسجد اقربا من فيه تعين دخوله على الوجه فان أكره بحق كاخراجه لاداء
حق مما طل به ظلمنا انقطع تتابعه لتقصيره (قوله ثبت بيينة بخلاف الثابت) باقراره
فيقطع التتابع ولا يقطع خروجه لاجل عذرة لا بسببها زي (ويجب قضاء الخ)
الانسب ذكره بعد قوله مسابقا لا يجنبه غيره فطرة ولا جنون والظاهر ان قوله
سابقا فقط يغني عن هذا لان مفهومه ان زمن غير الاغماء مما ذكره لا يحسب بل
يقضى ويجاب بأنه ذكره لاجل قوله الا زمن فحوت برزغم لوضمه لقوله ويحسب زمن
اغماء بان يقول ويحسب زمن اغماء وفحوت برزغم لا استغنى عن هذا أي قوله ويجب
قضاء الخ (قوله بشرطها) وهو المبادرة للطهر ع من (قوله لانه غير معتكف)
أي حقيقة (قوله كالكل) ولولم يجاور فيه لان شأنه ان يستحي منه ح ف وعبارة
برماوى كالكل أي ان لم يلق به في المسجد وأخذ من ذلك ان المهجور الذي يندر طارقه
ياكل فيه اه (قوله وغسل جنابة) أنظره مع قوله فيما قبله وجنابة شوبرى وأنت
خير بأنه لا منافاة لان معنى قوله أولا وجنابة انه يجب قضاء زمنها لعدم حسبانها
وأما غسلها فلا يجب قضاء زمنه فالمدكور نانيا غسلها لاهى وفيه ان الجنابة لا ترتفع
الا باآخر جزء من الغسل فيلزم على هذا ان الجنابة بعض زمنها يقضى دون الآخر
(قوله ولانه معتكف فيه) أي حكما بمعنى انه يضرب فيه ما يضرب في الاعتكاف أي
يظله ما يطله والا فلا ثواب له ج ل وح ف (قوله لا يجب تداركه) مراده ان هذا
يضم الى المستثنى في عدم وجوب القضاء

(كتاب الحج)*

هو من الشرائع القديمة لما مع ابن جبريل قال لا هم لما ج لتعطافات الملائكة
بهذا البيت قبل سبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظاراذ الطواف ليس بها ولقول

(أو لغيرها) من الاعذار
كالكل وشهادة تعينت
واكره بغير حق وحديث
بيته وهذا من زيادتي (ويجب)
في اعتكاف مندور متتابع
(قضاء زمن خروج) من
المسجد (اعذر) لا يقطع
التتابع كزمن حيض ونفاس
وجنابة غيره فطرة بشرطها
السابق لانه غير معتكف
فيه (الا زمن فحوت برزغم) مما يطلب
الخروج له ولم يطل زمنه عادة
كالكل وغسل جنابة
وأذان مؤذن راتب فلا يجب
قضاؤه لانه مستثنى اذا لا بد منه
ولانه معتكف فيه بخلاف
ما يطول زمنه كمرض وعذرة
وحيض ونفاس وتقدم ان
الزمن المعروف الى ما شرط
من عارض في مدة معينة
لا يجب تداركه ونحو من زيادتي
(كتاب الحج)*

ابراهيم صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس كتب عليكم الحج الخ فلم يردانه بهذه
 الهيئة المخصوصة فالمختصر من هذه الامة ما عدا الطرف منه أو كونه بهذه الكيفية
 وينبغي ان يقال في العمرة كذلك ونزلت آيته في السنة الخامسة وفرض
 في السنة السادسة وهذا يجمع بين التناقض قل على الجلال وقد جاء ما من
 نبي الا وحج واستثناء هو دواء الحج في التمسك والصلاة أفضل من الحج خلافا
 لما ضي وهو يكفر الكبار والكبار والنفائس حتى التبعات على المعتمدان مات في حجة
 أو بعده وقبل تمكنه من أدائها روى (قوله قصد الكعبة) أي مع فعل أعمال الحج
 ع ش فاندفع ما يقال ان كلامه يقتضي أن الحج الذمعي قصد الكعبة للناس
 الا في بيانه وان لم يأت القامد بالنسك أي الاركان فاذا قصد ما أي الكعبة
 للناس يقال له حج وان كان مكثا في بيته مع أنه ليس كذلك والموافق لغيره
 من العبادات كالملاوة وقوله اركان الحج ومن الحج أن يكون الحج شرعا عبادة عن
 الاعمال المخصوصة كما في الرقة سم وأجاب م ربان هذه اركان لما مقصود
 منه وهو فعل الاعمال لا قصد الذي هو الحج فتسميتها اركان الحج على سبيل المجاز
 ومعلوم أن الموافق الغالب من أن المعنى الشرعي يشتمل على القوي وزيادة
 التعريف الا قول (قوله للناس الا في) ودون فقر الاعمال فان قلت كلامه يقتضي
 اتحاد الحج والعمرة قلت لا اذ قوله في تعريف الحج الا في بيانه يخرج العمرة وقوله
 في تعريف العمرة الا في بيانه يخرج الحج فلا اتحاد برماوى أي فما وعد
 بانيه في كل قيد يخرج الاخر شويبرى (قوله والعمرة) سميت عمرة لانها تفعل
 في العمر كل مرة م ر (قوله يجب كل منهما) أي الحج والعمرة ولا يغني عنها الحج
 وان اشتمل عليهما أصلا ولما كان الوضوء بدلا عن الغسل أغنى عنه لان
 الغسل كان واجبا لكل صلاة فسقط بالنسبة للحدث الا صغر تخفيفا فصار الوضوء
 بدلا عنه ثم سقط الوضوء لكل صلاة وبقي التيمم على الاصل (قوله لله) ان قلت
 ان العبادة كلها لله جل جلاله فلم أضافهما اليه دون غيرهما من بقية العبادات
 كالهالة وغيرهما قلت حكمة ذلك الاشارة الى انه يطلب منهما الاخلاص النية وذلك
 لان الغالب فيهما الرياء والسمعة (قوله أي اتواها ما مامين) انما قال ذلك لئتم بها
 الاستدلال فان ظاهرها وجوب الاتمام اذا شرع فيهما وذلك لا يستلزم وجوب
 الشروع فان المنوي به عليه ان شرعتم فاتموا ع ش (قوله خطبنا) أي خطب لنا
 وعداء نفسه لانه ضمنه حتى وعظنا (قوله حتى قالها) أي قال هذا الرجل
 هذه المقالة وسكوته امالانه كان ينتظر الوحي اولانه كان مشغولا عن الجواب بأمرهم

هو لغة القصد وشرعا قصد
 الكعبة للنسك الا في بيانه
 (والعمرة) هي لغة الزيارة
 وشرعا قصد الكعبة للنسك
 الا في بيانه وذكرها
 في الترجمة من زيادتي (يجب
 كل) منهما لقوله والله على
 الناس حج البيت من استطاع
 اليه سبيلا وقوله تعالى واتوا
 الحج والعمرة لله أي اتوا بها
 تامين في العمر (مرة)
 واحدة باصل المخرج خبر مسلم
 عن أبي هريرة خطبنا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال يا أيها الناس
 قد فرض الله عليكم الحج فحجوا
 فقال رجل يا بني الله اكل عام
 فسكت حتى قالها ثلاثا

كما قاله ع ش امكن ان تظاره الوحي لا يحسن مع قوله لو قلت نعم لوجبت اذيقته
انه كان عالما بالحكم (قوله لوجبت) أي الحجية كل عام أو التريضة أو هذه
الكلمة أي متضاها وهو الوجوب كل عام ويجوز ان يكون الوجوب ملقا بقوله ذلك
أي نعم فلا يقال انه صلى الله عليه وسلم مشرع لا موجب وعبارة الشو برى فهو صلى
الله عليه وسلم كان مقوضا له الغرض كل عام وعده فهو مخير فيه أي ان الله خيره
في ذلك وانظر هل كان التخيير عند السؤال أو قبله حرر ووقع السؤال عن قول
بعض الناس لمن لم يحج باحاج فلان تعظياله هل هو حرام أم لا والجواب عنه
أن الظاهر الحرمة لانه كذب فان معنى باحاج يامن أتى النسل على الوجه
المخصوص نعم ان أراد به المعنى اللغوي وقصد معنى صحيحا كأن أراد باقاصد التوجه
الى كذا كالجماعة أو غيرها فلا حرمة ع ش على م ر (قوله ولما استطعتم)
فيه أن عدم الاستطاعة يسقط الوجوب من أصله إلا أن يقال المراد بعدم
الاستطاعة المشقة أي ولشق عليكم كما قررنا شيئا وانظروا وجه ترتب قوله ولما
استطعتم على الشرط أعني قوله لو قلت نعم وأجيب بأن التقدير ولو وجبت لما
استطعتم (قوله فقال لا بل للأبد) أنظر ما النكتة في أنه عليه السلام أتى في الجواب
بالنفي والاضراب مع أنه لو اقتصر على قوله للأبد لكان في تأمل (قوله بترأخ)
تعلقه بيجب لانه وجب على المستطيع حالا وابتراخي في الفعل بل متعلق بمحذوف
أي ويفعل بترأخ وقيل انه حال من الفاعل أي كل والباء لامصاحبة أي مصحوبا بترأخ
وأنما وجب بترأخ لان الحج فرض سنة ست ولم يحج عليه السلام الا سنة عشر ومعه
مياسير لا عذر لهم وقيس به الامرة م ر وحج النبي قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة
حججا لا يدري عددها وتسمية هذه حججا إنما هو باعتبار الصورة اذ لم تكن على قوانين
الشرع ع ش (قوله بعد) أي الاداء أو بعد الوقت الذي هو فيه ع ش وهو
متعلق بيعزم على الاول وبالفعل على الثاني (قوله وان لا يتضيّق) بذكر كأن كان
عليه حجة الاسلام ثم نذر الحج في سنة معينة فيصح وتجل منه على التعميل فقد ضيقه
على نفسه بتعيين السنة المذكورة في نذره وتجزى عن حجة الاسلام وعن نذره قال
في البهجة واجزأت فريضة الاسلام ع ش نذر حج واعتار العام أما اذا لم يعين
سنة فيجب عليه ان يحج عن النذر بعد حجة الاسلام ع ش (قوله أو خوفا غضب
بقول عدلين) كما صرح به في العباب تبعا للمجموع في نظيره من لحوق المشقة على
الراكب أو معرفة نفسه وفرق بينه وبين التيم حيث يكفي عدل واحد بعظم أمر الحج
بخلاف التيم شو برى (قوله لصحة مطلقة) أي عن المباشرة وعن الوقوع عن فرض

فقال الذي صلى الله عليه
وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما
استطعتم ونحوه الدارقطني
با سناد صحيح عن سيرة قتلت
بارسول الله عمرتنا هذه
أما هذا أم للأبد فقال
لا بل للأبد (بترأخ بشرطه)
وهو ان يعزم على الفعل بعد
وان لا يتضيّق بنذرا وخوف
فغضب أو قضاء نساك وقولي
مرة الى آخره من زبادي
(وشروط اسلام) فقط (لحجة)
مطلقة أي صحة كل منهما
فلا يصح من كافر أصلي أو مرتد
لعدم أهليته للعبادة

الاسلام وعن الوجوب (قوله ولا يشترط فيه) أي في صحة كل منهما وانما ذكر
الضمير لان صحة اكتبه ثبت التذكير بإضافتها الى كل كما قاله زى أي كما في قوله تعالى
ان رحمه الله قريب من المحسنين وصرح عوده للمسلم المعلوم من الاسلام أو لكل
فتأمل (قوله فلولي مال) بل يتدب له ذلك لان فيه اعانة على حصول الثواب للصبي
ع ش واحترزه عن ولي النكاح اذ ذاك يشمل الحواشي قال م ر وأفهم كلامه
عدم صحة احرام غير الولي كالتجمع وجود الاب الذي لم يقم به مانع وهو كذلك قال
البرماوي وق ل ومنه السيد فيصرم عن قنه اله غير دون البالغ العاقل ويشترط
احرام السيد بن معافي المشترك أو اذن أحدهما الآخر ولا دخل للمهاياة هنا
لأنها لا تدخل الا في الاكساب ومحورها وكذا يقال فيمن بهضه حر وبعضه رقيق
يعني أنه لا بد من احرام السيد والولي أو اذن أحدهما الآخر (قوله احرام) أي
بعد تجريد من ثيابه المحيطة به (قوله بالروحاء) بفتح الراء المهملة والمداسم وادم مشهور
على نحو أربعين ميلا من المدينة وقيل خمس وثلاثين وقيل ست وثلاثين وفزع
بكسر الزاي أي أسرع (قوله بعصدي) أي غير يميز كما هو الغالب فيمن يؤخذ
بهضه كما في ح ل ق ل أي ذكر لانه الواقع ولا يتقيد بالحكم به اذ مثله
الصبيبة (قوله عفتها) بكسر الميم وفتح الحاء المهملة مركب من مركب النساء
مصباح (قوله قال نعم) فيكتب للصبي ثواب ما عمله عنه وليه كما قال م ر وجر
(قوله ولك أجر) أي على تربيته أو على الاعانة على ذلك فلا ينافي أن الام لا ولاية لها
أو يقال يجوز أنها كانت وصية ع ش وعسارة حجر وأجابوا عما تقر من اعتبار
ولاية المال والام ليست كذلك باحتمال أنها وصية أو أن وليه أذن لها أن تحرم عنه
أو أن الحاصل لها أجر الحمل والنفقة لا الاحرام اذ ليس في الخبر أنها أحرمت عنه
أي وان كان يوهم ذلك (قوله وصفة احرامه عنه) أي عماد كرم من الصغير
والمجنون (قوله أن ينوي) أي يقول نويت الاحرام عن هذا أو فلان أو جعلته محرما
بكذا ولا يصير الولي محرما بذلك ثم ان جعله فارنا أو متمعا فالدم على الولي واذا
ارتكب محظورا بنفسه فلا ضمان مطلقا ان لم يكن مميزا والافعل وليه ولو اتلفا
أو غيره فعلى ذلك الغير ولو أجنبي أو يفسد حجه بالجماع بشرط كونه عالما مختارا
ويقضيه ولو في حالة الصبي قاله ق ل وبما تقر من عدم صيرورة الولي محرما علم
أن قوله أحرم بضم الهمزة وكسر الراء كما في ح ل خلافا لما يوهمه كلام ع ش
فراجع (قوله بذلك) أي بالنية (قوله ولا يشترط حضوره) أي حال الاحرام
أخذ ما بعده وقوله ومواجهته أي مواجهة الولي له حال الاحرام (قوله ويطوف

ولا يشترط فيه تسكين
(قوله مال) ولو بما ذونه
وان لم يؤد نسكه أو احرم به
(احرام عن صغير) ولو بميزا
وان قيد الاصل بغيره لغير
مسلم عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم لقي ركبا
بالروحاء ففزعت امرأة
فاخذت بعصدي صغير
فاخرجته من محفها ففالت
يا رسول الله هل لهذا حج قال
نعم ولك أجر (و) عن
(مجنون) قياسا على الصغير
وخرج بزيادة في مال غير ولي
المال كالاخ والعلم فلا يحرم
عن ذكر وصفة احرامه عنه
ان ينوي جعله محرما فيصير
من احرم عنه محرما بذلك
ولا يشترط حضوره ومواجهته

الولى بغير المميز بذم طهارتهما) أى الولى وغير المميز وهل يشترط فيهما شروط
المطواف بجعل البيت عن يسار الصبي قلت الظاهر نعم حل وفي قل على الجلال
ويطوف الولى به أى بغير المميز ولا يكفي فعل أحدهما حتى لو أركبه دابة اعتبر كونه
قائد المأوسا نفا ويشترط طهارتهما من حدث ونجس وستر عورتهم ما نعم لا يشترط
جعل البيت عن يسار الولد لان المعتبر اصالة هو الولى انتهى ويصح ان يعطيه لغيره
ليطوف به ويأثم به بقية الاعمال وانما يفعل الولى الطواف والسعي عنه بعد
ان يفعلهما عن نفسه كالرمى نحر م ر (قوله ويصلى عنه ركعتى الطواف) أى
والاحرام (قوله ويسعى به) ان كان سعى عن نفسه وكذا الطواف لا بد ان يكون
كذلك وكذا الرمي ح ل (قوله ويحضره المواقف) أى وجوبا في الواجب ونوبا
في المندوب ح ل (قوله ولا يكفي حضوره) أى الولى بدونه أى غير المميز (قوله
ويناوله) أى غير المميز الاحجار فيرميها وظاهر كلامه انه لا يشترط في مناوله
الولى الاحجار ان يكون رمى عن نفسه وبحيث ابن حجر انه لا بد ان يكون رمى عن نفسه
لان مناوله الاحجار من مقتضيات الرمي فتعطي حكمه وظاهره انه لا بد من المناولة
ولا يجزى أخذه الاحجار من الارض ح ل واعتمده ح ف واعتمده أيضا
ما يشبه ابن حجر (قوله ان قدر) ويكون هذا مستثنى من ار شرط صحة المباشرة
التيميزا ط ف وفي قل على الجلال ويناوله أى يناول الولى غير المميز ندبا
الاحجار ليرميها ان قدر فناولته كرميه عنه فليس مستثنى كما قيل
(قوله والارمى عنه من لارمى عليه) والا وقع عن نفسه وان نوى الصبي (قوله من لارمى
عليه) أى من الولى وما ذنبه فقط كما في حجر (قوله والمميز يطوف الى آخره) أى به
هنا لانه مقابل قوله ويطوف الولى بغير المميز والا فمحل به بقوله واسلام مع تيميز لمباشرة
تأمل (قوله بنفسه) راجع للافعال الخمسة (قوله وبرؤه مرجوع على القرب) يؤخذ
منه أنه لو لم يرج برؤه عن قرب بل أيس منه بأن زاد على ثلاثة أيام فانه يحرم عنه
غيره ويكون كالمجنون وهو كذلك اه ع ش (قوله ويشترط اسلام) مع تيميز لم يقل
ومع اذن لان الاذن شرط في الاحرام فقط لا مطلقا مشوبرى (قوله لمباشرة) أى
لا تصح مباشرة كل منهما الا من المسلم المميز والظاهر ان المراد الاستقلال به لانه
تقدم ان الصبي والمجنون فيما اذا أحرم عنهما الولى مباشرة ان لكن مع الولى لا استقلال
حتى في صورة الرمي اذ لا بد من مناولته لهما الاحجار تأمل (قوله باذن وليه)
انما احتاج لاذنه في هذا الاحتياجه لئلا فليس عبادة بدنية محضة بل فيها شائبة
مال بخلاف الصلاة وغيرها لا تتوقف على الاذن لكونها بدنية محضة والاضافة

ويطوف الولى بغير المميز
ويصلى عنه ركعتى الطواف
ويسعى به ويحضره المواقف
ولا يكفي حضوره بدونه
ويناوله الاحجار فيرميها
ان قدر والارمى عنه من
لارمى عليه والمميز يطوف
ويصلى ويسعى ويحضر المواقف
ويرمى الاحجار بنفسه ويخرج
عن ذكر المغمى عليه فلا يحرم
عنه غيره لانه ليس بزائل
الاعتدال وبرؤه مرجوع على القرب
(و) بشرط اسلام (مع تيميز)
ولو من صغير أو رقيق (لمباشرة)
كما في سائر العبادات (فالمميز)
احرام باذن وليه (من ابيهم
جدتهم وصيهم حاكم أو قيمه)

ذهابا وايابا وان لم يكن له ببلده اهل وعشيرة (الان قصر) * (٨٥٠) * اسفرو وكان يكسب في يوم كفاية ايام)

فلا يشترط وجود ذلك بل يلزمه النفس لقله المشقة حيث لا يخلاف ما لا اطال سفره او قصر وكان يكسب في اليوم ما لا يفي بايام الحج لانه قد ينقطع فيهما عن كسبه لغرض وانه يدبر ان لا ينقطع في الاول فالجمع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة وقد روي المجموع ايام الحج بما بين زوال سابع ذي الحجة وزوال ثالث عشره وهي في حق من لم يسفر الفجر الاول (و) ثانيها (وجود من بينه وبين مكة مرحلتان او دونهما) (منع عن مشي) بان يهجر عنه او يناله به مشقة شديدة (راحلة مع شق محمل) يفتح الميم الاولى وكسر الثانية وقيل عكسه في حق رجل اشتد ضرره بالراحلة وفي حق امرأة وخشي وان لم يتضرر بها لانه استبراحوط (لا في) حق (رجل لم يشتد ضرره بها) فلا يشترط وجود الشق واطلاقي اشتراطه في المرأة والخنثى اول من تقيده له بالمشقة (و) مع (عديل يجلس) في الشق الاخر لتعذر ركوب

فاما تغيير الاسم المتعارضة في الحما وكسرها والخسارة مثلية الخاء جعل الحويراه (قوله ذهابا وايابا) وكذا اقامة بمكة او غيرها في ل (قوله وان لم يكن الحج) راجع لقوله وايابا بالرد على القول الاخر القائل بانه ان لم يكن له اهل وعشيرة في البلد لا يشترط وجود المؤنة ايابا اذ المحال في حقه سواء كسبه ما قرره شيخنا وعبارة جهره صريحة بذلك ونصها ومحل اشتراط مؤنة الاياب عند عدم الامل والعشيرة على العتمة اذا كان له وطن ونوى الرجوع له او لم ينوشيا فن لا وطن له وله بالحجاز وما يغنيه لا يعتبر في حقه مؤنة الاياب قطعا لاستواء سائر البلاد اليه وكذا من نوى الاستيطان بمكة او غيرها (قوله وكان يكسب) أي بحسب عادته او طنبه في يوم أي في اليوم الاول من ايام سفره على العتمة ولا ينظر لما بعده ولا لكسب في الحضر في ل على الجلال ولا بد مع قدرته على الكسب المذكور ان يتيسر له في اليوم المذكور بالفعل والالم يلزمه النفس ولا بد ان يكون لا نقابه ع ش (قوله كفاية ايام) أي ايام الحج الاية اخذا مما بعده (قوله زوال سابع الحج) فهي ستة ووجه اعتبار ما بعد زوال السابع انه حيث لا يأخذ في اسباب توجهه من الغد الى منى والثالث عشر انه قد يريد الا فضل وهو اقامته بمكة في يوم ومقدار العمرة نصف يوم شويري (قوله في حق من لم يسفر الفجر الاول) ايما هو الثاني عشر فتكون خمسة في حقه والنفس والذهاب من منى الى مكة وقوله ينقر بكسر الفاء بانه ضرب يضرب (قوله مشقة شديدة) بان لا يتحمل مشاها في جانب النفس وان لم تبع التيم كما قاله الشويري وعبارة في ل على الجلال هي ما لا يتحمل عادة عند شيخنا كابن حجر واعتمد شيخنا م وما يبيع التيم م و يعتبر في التيمريك أي المعادل له ان يليق به بما يستحقه وليس به نحو مرض ولا بد من قدرته على مؤنته أيضا ان لم مرض الا بها انتهى (قوله راحلة يليق به ركوبها) على المعتمد كما تقدم في الجملة لكن جرى ابن حجر على ان المراد بالراحلة هنا ما يركب وان لم يلق به ولعل الفرق بينه وبين الجمعة ان الجمعة لها بدل ولا كذلك الحج شويري وع ش على م والمراد بوجودها القدرة عليها بشراء او استئجار كما قاله السكالك بن أبي شريف بشمن أو اجرة مثل لا زيادة وان قلت وقد روي عليه شرح م ر (قوله مع شق) أي نصف محمل وهو خشب ويحوى محمل في جانب البعير للركوب فيه كما يفعل في السيد البدوي ح ف (قوله في حق رجل) اشار به الى ان قوله لا في حق رجل الخ معطوف على مقدرو هذا المقدور فهو م مقدم عليه لاجل العطف (قوله اشتد ضرره بالراحلة) أي بركوبها من غير محمل بان يبيع

شق لا يعادله شيء فان لم يجد له لم يلزمه النفس قال جماعة الا ان تكون العادة جارية في مثله بالمادة لا يقال التيم

واستطاع ذلك فلا يعد لزومه
ولو لحقه مشقة شديدة في
ركوب الحمل اعتبر في حقه
الكنيسة وهي اعوان مرتفعة
من جوانب الحمل عليهم استر
يدفع الحرو والبرد امام من قصر
سفره وقوى على المشى فلا
يعتبر في حقه الراحة
وما يتعلق بها أو ما القادر عليه
في سفره القصر فيسن له ذلك
وان لم يلزمه (وشرط كونه)
أي ما ذكر من مؤنة وغيرها
(فأضلا عن مؤنة هياله) ذهابه
وايابه (وغيرها ما) ذكر
(في الفطرة) من دين
وما يليق به من ملبس ومسكن
وخادم يحتاجوا لزمانته
ومنصبه لان ذلك ناجز
والنسك على الترخي وعن كتب
الفقهاء الا ان يكون له من
تصنيف واحد نصبتان
فيبيع احدهما وعن خيل
الجندی وسلاحه المحتاج
اليهما وهذان يجريان في
الفطرة وما زده ثم غير الدين
من زيادتي هنا (لا عن مال
تجارته) بل يلزمه صرفه في
مؤنة نسكه كما يلزمه صرفه
في دينه وفارق المسكن والخادم
لانهما يحتاج اليهما في الحال
وهو انما يتخذ ذخيرة للمستقبل وبما تقر علم ان الحاجة للسكاح لا تمنع الوجوب

التيمم كما قاله م ر خلاه حجر (قوله واستطاع ذلك) أي بحيث لم يخش ميلا
ورأى من يسكه له لو مال عند نزوله نحو قضاء حاجة م ر (قوله ولو لحقه مشقة)
وهي في هذا الباب ما يبيع التيمم أو يصل به فمر لا يحتمل عادة فيما يظهر ابن حجر
شوبري (قوله ستر) بكسر السين الذي يستر به ويسمى الا ن بالمحارة برماوى
ويسمى في عرف العامة بالجمعة (قوله وما يتعلق بها) أي من الشق والعديل
(قوله وغيرها) وهي الراحة وما يتعلق بها (قوله عن مؤنة هياله) شمل المؤنة
اعقاف الاب واجرة الطبيب وعن الادوية لحاجة بمونة من نفسه وقريبه
ومعلومه ولحاجة غيره اذا نعى عليه الصنف اليه اياب شوبري (قوله من دين)
ولو وجلا أو امهل به ربه سواء كان لا دى أو لله كذا ذكر وكهارة شرح م ر وقال
ع ش على الشارح هو ضعيف وليس بظاهر واجيب بان مراده انه ضعيف بالنسبة
للفطرة لا بالنسبة لساكنها (قوله ومسكن وخادم) أي ان لا قابه والا فان امكن
بيع بعضهما والاستبدال عنهما بلائق وكفى التفاوت مؤن الحج تعين وان الفهما
قطعا هنا لا في الكفارة لارها بلائق مجزى في الجاهلية فلا ينتقض بالربنية الاخيرة
منها شرح ابن حجر وم ر (قوله من ملبس) الى قوله وسلاحه والاحتياج الى
ثمن شىء مما ذكر كالاحتياج اليه فله صرفه فيه ولا يجب عليه النسك حينئذ شرح
م ر (قوله يحتاجها) أي الثلاثة وقوله لزمانته ومنصبه راجعان للخادم فقط
كما في شرح م ر ويمكن رجوع الثلاثة للمنصب ايضا والمراد يحتاجها في الحال
فيخرج مالو كان غير محتاج اليها في الحال كرامة لساكن وخادم وهي مكفية
باسكان الزوج واخدا مة وكالساكن بالمدارس والربط اذا كان له مسكن يملكه
فيكلف بيع المسكن والخادم للنسك لانه غير محتاج اليه في الحال وهذا هو
المعتمد شرح م ر (قوله ومنصبه) الواو بمعنى أو (قوله والنسك على الترخي)
أي اصاله فلا يتغير الحكم لو تضييق فيما يظهر اياب شوبري (قوله من تصنيف)
أي كتاب (قوله وعن خيل الجندی) وعن آلة الحرفة للمصنف ح ل (قوله وما زده
ثم غير الدين الخ) لان الاصل ذكره هنا واشترط الفضل عن الدين هذا لا خلاف
فيه كما قاله سم فتضعيف ع ش كلام الشارح ليس بظاهر والمراد بقوله وما زده
ثم أي من الامور الخمسة المذكورة في كلامه هناك ونصه وقولى ما يليق بهامع ذكر
الملبس والتقيد بالحاجة في المسكن وذ كر الا ابتداء والدين من زيادتي اه (قوله
بل يلزمه صرفه) وان لم يكن له كسب م ر (قوله انما يتخذ ذخيرة) أي والحج
لا ينظر فيه للمستقبلات وبه يرد على من نظر لها فقال لا يلزمه صرفه له اذا لم يكن له

وهو انما يتخذ ذخيرة للمستقبل وبما تقر علم ان الحاجة للسكاح لا تمنع الوجوب

لكن الافضل ثنائف الجنة
تقديم النكاح ولغيره تقديم
النسك (و) ثالثها (امن
طريق) ولو ظنا بحسب
ما يليق به (نفسا وبضعا)
والتصريح به من زيادتي
(ومالا) ولو يسيرا فلخاف
سبعا أو عدوا أو رصديا وهو
من يرصد أي يرقب من ير
يأخذ منه شيئا ولا طريق
له غيره لم يلزمه نسك ويكره
بذل المال لهم لانه يجرهم
على التعرض للناس سواء
كانوا مسلمين أم كفارا لكن
إن كانوا كفارا واطاق
الثلاثون مقاومتهم سن لهم
أن يخرجوا بالنسك ويقاؤوه
لينا لاثواب النسك والجهاد
(ويلزم ركوب بحر تعين)
طريقا شارح (وغلبت سلامة)
في ركوبه كسلوك طريق البر
هذه غلبة السلامة وقولي
تعين من زيادتي (و) رابعها
(وجود ماء وزاد بحال يعتاد
حمله منها بمن مثل) وهو
القدر اللائق به (زمانا ومكانا)
فإن كانا لا يوجدان بها
أو يوجدان بأكثر من ثمن
المثل لم يجب النسك لعظم
تحمل المؤنة

كذب بحال لاسيما والحج على التراخي شرح حجراته والذخيرة بالمعجزة واحدة
الذخائر وفعله ذخيرة خرب بالفتح فيها ذنبا بالضم مختار ع ش لكن فيه ان كونه
بالمعجزة يخالف قولهم الذخر بالمهمة لما كان في الدنيا والمعجزة لما في الآخرة
اه (قوله تقديم النكاح) فلو قدمه ولم يحج ومات استقر الحج عليه فيقضى من تركته
ولا اثم عليه خلافا لابن حجر ح ل (قوله به) أي بالسفر ح ل (قوله ومالا)
عبارة ابن حجر وما يحتاج لاستصحابه لا على ما معه من مال تجارته ونحوه ان امن
عليه ببلده وعلى مال غيره الا اذا لزمه حفظه والسفر به فيما يظهر ويشترط أيضا
وجود رفقة يخرج معهم وقت العادة ان خاف وحده ولا اثر للوحشة هنا لانه
لا بدل له وبه فارق الوضوء أي من حيث انه يطلب الماء له ما لم يحصل له وحشة
في الذهاب لطلبه اه (قوله فلخاف) وان اختصر الخوف به على العتمة (قوله)
لم يلزمه نسك) حتى لو اندفع الرصدي بمال طلبه لم يجب النسك وان قل المال
نعم ان كان الباذل له الامام أو نائبه وجب وكذا ان كان احد الرعية وبذله عن
الجميع م رسم (قوله ويكره بذل المال) أي قبل الاحرام اما بعده فلا يكره
خ ف (قوله سن لهم ان يخرجوا) كيف هذا مع ان الحج فرض ومحاب بان الكلام
مفروض فيمن حج أو ان السنة من حيث الجمع بين النسك والجهاد شري و ح ف
(قوله ركوب بحر) خرج به الانهار العظيمة كيمهون والنيل فيجب ركوبها قطعها
لان المقام فيها لا يطول والخوف لا يعظم وقول الاذري ومحمد ان كان يقطعها
عرضا والافهي في كثير من الاوقات كالبحر وخطر مردود بان البر فيها قريب غالبها
شرح جروم ر (قوله وغلبت سلامة) فان غلب الهلاك أو استوى الامران
أو جهل الحال فلا يلزمه بل يحرم كذا في كلام شيخنا كابن جراح ح ل (قوله)
وجود ماء وزاد الخ) لا يغني عنه قوله سابقا وجود مؤنة سفر الان ما تقدم يوهم
انه متى وجد المؤنة لزمه وان عدت في الحال التي يعتاد حملها منها فهذا كالتقيد
لما تقدم ح ف لان ما تقدم يصدق بوجود ثمن المؤنة (قوله وهو القدر اللائق به)
أي مما ذكر من الماء والزاد (قوله فان كانا لا يوجدان بها) أي أو ببعضها
(قوله بأكثر من ثمن المثل) ظاهره ولو يسيرا وعبارة م ر هنا نعم تقتصر الزيادة
اليسيرة وقدم في الراحة عدم اغتفار الزيادة وان قلت قلت ولعل الفرق بينهما ان
الماء والزاد لكونهما لا تقدم البنية بدونهما ولا يستغني عنهما سفر الم تعد الزيادة
اليسيرة خسرا بخلاف الراحة اه ع ش على م ر (قوله لعظم تحمل المؤنة)
عبارة ابن حجر لانه ان لم يحمل ذلك منه خاف على نفسه وان حمله عظمت المؤنة

(و) وجود (عطف دابة كل مرحلة) * (٨٥٣) * لان المؤونة غلام يحملها لكثرة وفى المجموع ينبغي اعتبار العادة

فيه كالياء (و) خامسها
(خروج نحو زوج امرأة)
كحرمها وعبدتها ومسوح
(أونسوة ثقاة) تثبت فأكتر
ولو بلا محرم لاحداهن (معها)
لتأمن على نفسها ونظير
الصحيحين لا تسافر المرأة
يومين الا ومعها زوجها أو صهر
وفى رواية فم لا تسافر المرأة
الامع ذى محرم ويكفى فى
الجواز فرضها امرأة واحدة
وسفرها وحدها ان امنت
ونحو من زيادنى (ولو) كان
خروج من ذكر (باجرة) فانه
يشترط فى لزوم النسك لها
قدرتها على اجرة فليزها اجرة
اذا لم يخرج الا بها لانها من
اهية سفرها وتعبيرى بما
ذكر اعم من قوله ويلزها اجرة
المحرم (كقائد أعمى) فانه
يشترط خروجه معه ولو باجرة
(و) سادسها (ثبوت على
مركوب) ولو فى محل (بلا
ضرر شديد) فن لم يثبت عليه
اصلا أو يثبت بضرر شديد
لمرض أو غيره لا يلزمه نسك
بنفسه وتعبيرى بمركوب اعم
من تعبيرة بالراحلة (و) سابعها
وهو من زيادنى (زمن يسع
سير امهودا لنسك) كاتقطة

(قوله كل مرحلة) مخرج برماوى وقوله ينبغي الخ معتمد (قوله زوج ولو فاسقا)
لا تدمع فسقه يغار عليها من مواقع الريب وبه يعلم ان من علم منه انه لا غير له
لا يكتفى به شرح م وقال ع ش ويأتى هذا التفصيل فى عبدها والمسوح
ويشترط كون الزوج فى قافلته وان لم يكن معها لکن يشترط قربه بحيث تمتنع
الريبة بوجوده والحق به جمع عبدها الثقة أى اذا كانت هى ثقة أيضا والاجنبى
المسوح اذا كانا قاتنين أيضا لجل نظرهما لهما وخلوتهما بها كما يأتى شرح حجر
وم ر (قوله ومسوح) ولو كان احدهم مراهما أو اعمى له رجا مة وقطنة بحيث
تأمن على نفسها معه م ر (قوله أونسوة) بكم والنون وضعها أى ولو اماء على الأوجه
شوبرى والمراد نسوة بالغات كما قاله حجر وقال م ر يتجه الاكتفاء بالمرافقات عند
حصول الامن بهن (قوله ثقات) أى فى غير المحارم اما فيهن فلا يشترط قياسا
على المذكور نعم ان غلب على الظن جملهن لماعلى ما هى عليه اعتبر فيهن الثقة
م ر (قوله ولو بلا محرم) الغاية للرد (قوله الا ومعها زوج) محمول على سفرها
لغير الواجب كما سيأتى التنبية عليه ا ط ف (قوله وفى رواية) أتى بها لعدم
التقييد فيها باليومين فاشار بها الى انها ليسا بقيد (قوله لا تسافر المرأة الامع ذى
محرم) أى لا يجب عليها ان تسافر لفرض الامع من ذكر فلا ينافى انها يجوز لها
ان تسافر له وحدها ان امنت كما يأتى ولا مابة وهو مع ما قبله ليس من ذكر المطلق
مع المقيد حتى يحمل المطلق على المقيد بل هو من قبيل العام والخاص ود كرفرد
من افراد العام بحكم العام لا يخصه برماوى وح ف لان الفعل فى معنى الكثرة
وهى بعد التنى تعم فقوله يومين ليس بقيد (قوله مع ذى محرم) أى ذى محرمية
أى قرابة والا فلا يظهر لقوله صاحبه محرم معنى ع ش (قوله ويكفى فى الجواز
فرضها) ولو نذرا واما الغير فرضها فلا يجوز لها الخروج مع محض النساء وان
كثرت ح ل حتى يحرم على الملكية التطوع بالعمرة من التمتع مع النساء خلافا
لمن نازع فيه نعم لو مات المحرم وهى فى تطوع فلها اتمامه حجر و م ر ويحرم
خروجهن لزيارة القبور بلا نحو محرم حيث كانت خارج السور أو ما فى معناه ولو باذن
الزوج ع ش على م ر (قوله ان امنت) والمراد بالامن هنا امنها من الخديعة
والاستمالة الى الفواحش ايعاب شوبرى واما الامن على المال والنفس فقد تقدم
ح ف (قوله وسادسها الخ) كان الانسب ذكره عقب الثانى (قوله بلا ضرر
شديد) أى لا يمتثل عادة ح ل (قوله وان اترضه ابن الصلاح) فعليه
يوصف بالايجاب ويجوز الاستئجار عنه بعد موته قطعا وعلى الاول لا يوصف

بالإيجاب ويجوز الاستتجار عنه على الأصح لأنه نقل ح ل وقوله فله عليه يوصف
 بالإيجاب يعني أنه إذا لم يدرك زمان يسع السير للنفس بعد وجود الاستطاعة
 بأن لم يستطع إلا بعد ذهاب الحاج فابن الصلاح يقول في هذه الحالة أنه وجب عليه
 لكن لم يستقر وجوبه عليه بمعنى أنه إذا مات في هذه السنة لا يجب قضاؤه من
 تركته وإن كان يوصف بالإيجاب ويجوز الاستتجار عنه قطعاً وعلى كلام غير
 ابن الصلاح في هذه الحالة لم يجب الحج من أصله كما قرره شيخنا قال سم وظاهر كلام
 ابن الصلاح أنه لا فرق في الوجوب إذا لم يبق زمن يمكن فيه السفر بين أن يقطع
 بعدم الوصول فيه أولاً لكن قال السبكي وأوهمت عبارة ابن الصلاح أن من
 استطاع الحج قبل عرفة بيوم وبينه وبين مكة شهر ومات تلك السنة وجب عليه
 الحج ثم سقط ولا يقوله أحد ورد بان السرخسي وغيره قالوه اه (قوله لا وجوبه)
 فيه أن المصنف لم يجعله شرطاً للوجوب بل جعله شرطاً للاستطاعة واجيب بأن
 الاستطاعة شرط للوجوب وشرط الشرط (قوله ولا يدفع مال للمجور الحج)
 الاختصار أن يقول وخروج نحو ولي المجور عليه بسفه معه ليكون شرطاً (قوله
 أن أجرته) أي الولي أو نائبه أي فلا بد من القدرة عليها ح ل (قوله غير مرتد)
 أما المرتد فلا تجوز النيابة عنه لأنه ليس من أهل العبادات سم وهو معلوم من تعبيره
 بتركه إذا المرتد لا تركه له لتبين زوال ملكه بالردة ولأنه عبادة بدنية يلزم من صحتها
 وقوعها للمستتاب عنه وهو مستحيل وبه فارق إخراج الزكاة من تركته شرح م ر
 (قوله عليه نسك) لو أخره عن المعضوب ليرجع اليها لكان أولى (قوله كما
 تقضى منها ديونه) ويفرق بينه وبين الصوم حيث لا يصح الإباذن من القريب
 بأنه هنا وظيفة العمر وأيضاً ذلك الواجب شيان القدية أو الصوم فأنيط بالقريب
 ليصاراً بما شوبرى (قوله بضاد) من العصب وهو القطع لأنه قطع عن كمال
 الحركة ويقال بضاد مهملة كأنه قطع عصبه شرح م ر (قوله أي عاجز) أي
 حالاً وما لا شرح م ر في قيد المرض بأن لا يرجي برؤيه كما قاله حجر (قوله مرحلتان)
 أما لو كان دون مرحلتين أو كان بمكة لزمه الحج بنفسه لقوله المشقة إلا أن انتهاء
 الضنا إلى حالة لا يحتمل الحركة معها بحال فتجوز النيابة حيثئذ م ر ملخصاً
 فيكون في مفهوم القيد تفصيل (قوله باجرة مثل) متعلق بانابة الراجعة للميت
 والمعضوب لكن قوله فضلت عما مر انما يظهر بالنسبة للمعضوب قال ق ل
 ويشترط معرفة العاقد بن أعمال الحج فرضا ونفلاً حتى لو ترك مندوباً سقط من
 الأجرة ما يقابل له ولو أفسد الأجير الحج فلا شيء على المستأجر وحجه بعده قضاء

لا لوجوبه فقد صوب النووي
 ما قاله الرافعي وقال السبكي
 أن نص الشافعي أيضاً يشهد
 له (ولا يدفع مال للمجور)
 عليه (بسفه) لتبذيره (بل
 يعصيه ولي) بنفسه أو نائبه
 لينفق عليه بالمعروف والظاهر
 أن أجرته كاجرة من يخرج
 مع المرأة (و) النوع الثاني
 (استطاعة غيره فقبب النيابة
 عن ميت) غير مرتد (عليه
 نسك من تركته) كما تقضى
 منها ديونه فلو لم تكن له فركة
 من لوارثه أن يفعل عنه فلو
 فعله عنه اجنبي جاز ولو بلا
 إذن كما تقضى ديونه بلا إذن
 ذكر ذلك في المجموع (و) عن
 (معضوب) بضاد معجمة أي
 عاجز عن التسك بنفسه لكبر
 وغيره كشقة شديدة (بينه
 وبين مكة مرحلتان) فأكثر
 أما (باجرة مثل فضلت

عن الفاسد له ويلزمه رد ما أخذ من المستاجر له أو ينفى عليه الحج ان كان في النعمة
 اه (قوله عامر) كالمسكن والملبس والخدام وخيل الجندي وسلاحه وكتب
 الفقه فيشترط هنا فضل الاجرة عن هذه الامور (قوله غير مؤنة عياله) أي
 وغير مؤنته هو ولو استأجر من يحج عنه فحج عنه ثم شق لم يجزه ولم يقع عنه فلا
 يستحق الاجير اجرة كما رجاءه هنا وهو المغمض مخرج م ر أي ويقع نقلا للاجير
 ولو حضر مكة أو عرفة في سنة حج الاجير لم يقع عنه لتعين مباشرة بنفسه ويلزمه
 للاجير الاجرة و فرق بينه وبين ما اذا شق بعد حج الاجير بأنه لا تقصير منه في حق
 الاجير في البرء والشفاء بخلاف الحضور فانه بعد ان ووط الاجير مقصره أي بالحضور
 في حقه فيلزمه اجرة سم على حجرة نقلا عن العباب وشرحه وقوله ولو حضر مكة
 أو عرفة في سنة الاجير الخ أي تحمل المشقة وحضر والقرض انه لم يشف اخذ من
 الفرق فتأمل (قوله فلا امتنع من الانابة) أي الانابة في قوله أو مطيع بنسك ح ل
 وقوله أو الاستجار أي المذكور هنا به اجرة مثل اذا علمت هذا علمت انه كان الاولى
 للشارح رحمه الله تأخير هذه العبارة عن قوله أو بمطيع بنسك كما يشير اليه صنيع
 ابن حجر والاولى أيضا ان يقول فلا امتنع من الانابة بقسميها وهما قوله أما باجرة الخ
 لان ظاهره ان الاستجار ليس انابة مع انه انابة واجيب بان مراده الانابة بغير
 استجار وقوله لم يحج به الحاكم هذا ظاهر في المعضوب وأما وارث الميت فيجبره
 الحاكم لانه سار فور بالتبين عصيان الميت من اخر سني الامكان بخلاف المعضوب
 فانه في حقه على التراخي كما قاله الشارح (قوله مؤنة يوم الاستجار) أي مؤنة
 عياله يوم الاستجار وكذا مؤنته هو أيضا يومه فيعتبر فضل الاجرة عنها أيضا كما
 يستفاد من م ر (قوله فيعتبر كونها) أي مؤنة يوم الاستجار فاضلة عامر أي
 عن اجرة الاجير والظاهر ان العبارة مغالطة وحققها هكذا فيعتبر كون الاجرة فاضلة
 عنها وعبارة شرح م ر نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم يوم
 الاستجار (قوله أو بوجود مطيع) أي منطوع (قوله فيجب سؤاله) مفرع
 على قوله ام لا وقوله اذا توسم أي ترجى أو ظن قال ح ل وفي هذا تحصيل سبب
 الوجوب (قوله بشرطه) المظاهر ان الضمير راجع للنائب مطلقا المقهور من انابة
 لكن الثلاثة الاول عامة في الاجير والمطيع اذ يشترط في الاجير ان يكون
 اذى فرضه ولو فقيرا فلا نواه الذي لم يؤد فرضه عن غيره وقع عن نفسه لبطان
 الاجارة كما في التحرير والقلوب عليه واما الشرطان الاخيران فيخاصان بالمطيع
 كما يؤخذ من شرح م ر (قوله موثوقا به) أي عدلا (قوله اذى فرضه) ولو نذرا

عامر) في النوع الاول
 (غير مؤنة عياله سفرا) لانه
 اذا لم يفارقهم يمكنه تحصيل
 مؤنتهم فلا امتنع من الانابة
 والاستجار لم يجبره الحاكم
 عليه ولا ينيب ولا يستأجر
 عنه لان مبنى النسك على
 التراخي ولانه لاحق فيه للغير
 بخلاف الزكاة وخرج بسفر
 مؤنة يوم الاستجار فيعتبر
 كونها فاضلة عامر وقولي
 باجرة مثل أي ولو اجرة ماش
 فيلزمه ذلك بقدرته عليها
 اذ لا مشقة عليه في مشى
 الاجير بخلاف مشى نفسه
 (او) بوجود (مطيع بنسك)
 بعضا كان من اصل أو فرع
 أو اجنبيا به اذ بذلك ام لا فيجب
 سؤاله اذا توسم فيه الطاعة
 (بشرطه) من كونه غير
 معضوب موثوقا به اذى فرضه

(قوله وكون بعضه) شرط لوجوب انابته بحسبنا وبعبارة شرح م ر ومتى كان الاصل وان علا والفرع وان سفل من شيا أو معولا على الكسب أو السؤال ولولا كبا لم يلزمه قبوله في ذلك لمشقة مشي من ذكر بخلاف مشي الاجنبي والكسب قد ينقطع والسائل قد يمنع انتهى باختصار (قوله الا ان يكسب في يوم) راجع لقوله ولا معولا على الكسب فكان عليه ذكره عقبه كما صنع حجر (قوله لا مطيع بمال) ولولا اذ أو والد اعلى المعتمد كما في شرح م ر (قوله يستنكف) أي يمتنع

(باب المواقيت)

جمع ميقات مأخوذ من الوقت وهو الزمان ثم اطلق على المكان توسعا وهذا بالنظر لأصل اللغة والانقضاء صارت المواقيت حقيقة شرعية في كل من الزمان والمكان كما قرره شيخنا ح ف وبعبارة م ر وهو لغة الحد والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها وظاهره ان اطلاقه على المكان من غير توسع ا ط ف وفي المختار بالمقات الوقت المضروب بالفعل والميقات أيضا الموضع يقال هذا ميقات أهل الشام لأنه موضع الذي يحرمون منه (قوله زمانا ومكانا) أي من جهة الزمان والمكان فهما تميزان محولان عن المضاف والتقدير باب زمانى المواقيت ومكانها وقوله لا احرام الخ أي لا اعمال اذ لاتصح في هذا الزمن كله بل لها أوقات مخصوصة فالوقوف في ناسع ذي الحجة وبعده الطواف والسعي بل يجوز فعلها بعد هذا الزمن لأنه لا آخر لوقتها كما يأتي وهذا مستثنى من قوطم في تعريف النية قصد الشيء مقترنا بفعله لعدم الاقتران هنا كالصوم (قوله من أول شوال) أي من غروب شمس أول ليلة منه ولا ينقلب الاحرام به عمرة لو سافر إلى بلد مطلقه مخالف لم ير الهلال فيه على الوجه الوجهية وقوله أيضا من شوال أي في الواقع وان لم يكن في ظن الناوي بان احرام مع عدم جزمه بدخول شوال وهذا مستثنى من ان العبرة في العبادة بما في نفس الامر وظن المكلف وذلك لان الحج شديد التعلق اه عزيرى (قوله الى فجر عيد نحر) يؤخذ منه كاصله أنه يصح احرامه بالحج اذا ضاق زمن الوقوف عن ادراكه وبه صرح في البحر وهو المعتمد أي اذا كان متمكنا من اتباع بعضه في الوقت فلم يتمكن كائن كان بمصر واحرام بالحج ليلة النحر يصح احرامه به ويكون عمرة وهذا بخلاف نظيره في الجمعة اذا نواها والامام في التشهد لبقاء الحج حيا بقوت الوقوف بخلاف الجمعة اذا خرج وقتها لا تبقى جمعة بل تنقلب ظهرا برماوى وزى وقوله اذا كان متمكنا من اتباع بعضه أي بعض اعمال الحج كالسعي لأنه يصح تقديمه على الوقوف حيث كان بعد طواف القدوم فيحتمل ان يعقد حجا وتقل

وهو كون بعضه غير ماش ولا معولا على الكسب أو السؤال الا ان يكسب في يوم كفاية ايام وسفره دون مرحلتين (لا) بوجود (مطيع بمال) للاجرة فلا تجب الانابة به لعظم المنه بخلاف المنه في بذل الطاعة بنفسك بدليل ان الانسان يستنكف عن الاستعانة بمال غيره ولا يستنكف عن الاستعانة يديه في الاشغال وقول بينه وبين مكة مرحلتان مع قولي بشرطه من زيادتي وتعبيري بما ذكر اعلم من تعبيره بما ذكره

(باب المواقيت)

لانسك زمانا ومكانا (زمانها لمحج) أي للاحرام به (من) أول (شوال الى فجر) عيد (نحر فلو احرام) به أو مطلقا (حلال في غيره انعقد) أي احرامه بذلك (عمرة)

بجعل عمرة قوله شديد التعلق) بدليل أن المحرم لا يقدر على الخروج منه حتى لو انفسده
لا يخرج منه بالفساد بخلاف بقية العبادات وهذا جواب عما يقال كان القياس
البطلان لان العبادات لا تنعقد في غير وقتها (قوله والازوم) عطف تفسير (قوله
فاذا لم يقبل الخ) هذا لا يظهر الا في الصورة الاولى وهي قوله فلو احرم به الخ (قوله
وهو العمرة) تفسير لما في الصلة جارية على غير من هي له لان القائل هو الوقت والمقبول
هو العمرة وكان عليه الا برام (قوله وسواء العالم بالحال الخ) ويظهر انه لا حرمة
على العالم لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة بوجه ابن حجر وقد يقال نعم قصد عبادة
لا تحصل لا يتبعه الا ان يكون عمتها لانه ان لم يكن تلبسا بالعبادة كان شبيها به سم
وفيه نظر شوهرى (قوله و زمانيتها) أى الزمانى منها أى المواقيت فلاضافة على
معنى من وقضية هذه العبارة أنه لو احرم بها في عام ثم أخر أعمالها الى عام آخر
جازوهى طريقة الشارح والعمدة أنه يمنع عليه اذا احرم بها في عام أن يؤخر أعمالها
لعام الذى بعده برماوى (قوله لوروده) أى الاحرام بالعمرة (قوله لا لحاج قبل
نفر) معطوف على مقدر تقديره لكل أحد لا لحاج الخ ويجوز بعد النفر الاول اذا تحلل
التحليل لان مبيت الليلة الثالثة ورعى يومها يسقطان عنه حل أى فى المفهوم
تفصيل (قوله قبل نفر) أى نزول من منى الى مكة (قوله لان بقاء حكم الاحرام)
المراد بحكمه أثره من المبيت والرمى وهذا ظاهر ان تحلل التحليلين والا فلا احرام باق
لا يحكمه لان عليه الطواف والخلق ان لم يتحل أصلا فهذه العلة خاصة بمن تحلل
والتي بعدد ساعة شيخنا وقوله ان تحلل التحليلين كيف هذا مع قوله قبل
نفر فيلزم من الطواف النفر من منى الا أن يقال النفر خاص بأيام منى والطواف فى يوم
النهر (قوله كبقائه) أى الاحرام ويوجه التعليل عدم الفرق بين من وجب عليه الرمي
والمبيت ومن سقطا عنه اذا لم يتحل ويؤخذ منه أيضا انه لو لم يحصل رمي جرة العقبة
يوم النحر وفاته أيام التشريق امتنع الاحرام بالعمرة قبل الاتيان ببذله بناء على
ما يأتي من توقف التحال الثاني على الاتيان ببذله ولو صوما وذلك لبقاء نفس
الاحرام حيثئذ اه سلطان (قوله قبل تحلله) أى الاول والثاني (قوله ولعمرة)
لان عليه المبيت بمنى والرمى وهذه من تمام الاولى ففى المعنى تعليل لها كأنه قال
وانما كان بقاء أثر الاحرام كبقائه لأجزاء الشرع عن التشاغل بعملها وعبارة الضمانى
قوله ولعمرة عن التشاغل الخ قد يتوقف فيه لانه يمكنه أن يحرم بالعمرة ويذهب
الى مكة ويطوف ويسعى ويحلق ثم يعود الى منى لرمى والمبيت الا أن يقال المراد
بالعجز العجز الشرعى لان بقاء حكم الاحرام كبقائه بالعجز (قوله لمن يحرم) سواء كان

لان الاحرام شديد التعلق
والازوم فاذا لم يقبل الوقت
ما احرم به انصرف الى ما يقبله
وهو العمرة ويسقط بعملها
عمرة الاسلام وسواء العالم بالحال
والجاهل به وخارج بزيادتي
حلل مالوا احرم بذلك محرم
بعمرة فى غيره فان احرامه بلغوا
اذلا نعتقد حجا فى غير شهره
ولا عمرة لان العمرة لا تدخل
على العمرة (و زمانيتها لها)
أى للعمرة أى الاحرام بها
(الابد) لوروده فى اوقات
مختلفة فى الصحبين (لا لحاج
قبل نفر) لان بقاء حكم الاحرام
كبقائه ولا متنازع ادخال العمرة
على الحج ان كان قبل تحلله
ولعمرة عن التشاغل بعملها
ان كان بعده وهذا من زيادتي
(ومكانيتها) أى المواقيت (لها)
أى للعمرة (لمن يحرم حل)
أى طرفه

في مكة أو في غيرها (قوله فيخرج اليه) ولو برجل فقط ان اعتمد عليها قل (قوله بعد قضاء الحج) أي أدائه فهو بالمعنى اللغوي (قوله أي بقاعه) قدر المضاف أصح
 إضافة أفضل التفضيل اذ لا يضاف الا الى متعدد (قوله الجعرانة) أي بالنسبة
 لمن بالحرم وأما بالنسبة للقادم فسيأتي تفصيل ميقاته في قوله ولنفسك المتوجه من
 المدينة وسميت الجعرانة باسم امرأة كان تسكنها ونصفها من الحل ونصفها من الحرم
 قيل اعتمر منها ثلاثمائة نبي عليهم الصلاة والسلام قل مع زيادة قوله على الافصح
 ومقابله كسر العين وتشديد الراء (قوله للاتباع) فيه أن النبي صلى الله عليه
 وسلم حين أحرم بالجعرانة لم يكن بالحرم بل كان آتيا من غزوة حنين في السنة الثامنة
 (قوله بالتنعيم) سمي بذلك لانه في وادي زعيم وعن يمينه جبل اسمه زعيم وعن يساره
 جبل اسمه ناعم وهو على آخر الحرم قل على التحرير وقال البرماوى هو خارج
 الحرم (قوله بالاعتناء منه) أي بالأحرام بالعمرة (قوله بمساجد عائشة) نسبت
 اليها حين أحرمت منه بالعمرة بأمره صلى الله عليه وسلم فان قلت لم أمرها بالاعتناء
 من التنعيم ولم يأمرها بالأحرام من الجعرانة مع انها أفضل قلت يمكن أن يجاب بأنه
 انما أمرها بذلك لضيق الوقت أوليها الجواز كما ذكره زى (قوله بئر) فيه تجوز وانما
 البئر فيها قل وقال البرماوى أي مكان مشتمل على بئر اه فإطلاق الجزء على الكل
 (قوله حدة) بكسر الحاء المهملة قرية ع ش (قوله على ستة فراسخ من مكة)
 فالجعرانة والحديبية معا فتمت الى مكة واحدة حل (قوله عام الحديبية) أي عام
 خمس والمشهور انها سنة ست (قوله هم بالدخول منها) لك أن تقول مجرد ذلك
 لا يدل على طلب الأحرام منها ولا يخصص بذلك فان الدخول منها ليس فيه إلا المرور
 عليها والامكنة التي قبلها قد مر عليها أيضا والامكنة التي بعدها قد مر عليها
 اللهم الآن يقال قد نزل بها نزل ولا خاصا على وجه الاستعداد للدخول والتهب له مع
 امكان ذلك بغيرها فدل على مزيتها لها ومناسبة خاصة بالنفس فليتامل سم أقول قوله
 اللهم الخ لا يخلص اذ لا يلزم مما ذكره من المزية الخاصة ان ذلك للأحرام بها بل قد
 يكون ذلك لاختصاص الأحرام اذ لو كان كذلك لا أثر للأحرام اليها ففضلها على غيرها
 لا يقتضى جعلها ميقاما فليتامل وجه ذلك شوبرى (قوله مردود) لانه انما هم
 بالدخول منها لم يهملهم بالأحرام بها قال مر ويحجب بإمكان الجمع بينهما بأنه هم أولا
 بالاعتناء من الحديبية ثم بعد احرامه من ذى الحليفة هم بالدخول منها فقول السارح
 ثم ما هم به أي ما هم بالاعتناء منه أولا حتى يكون دليل لا وليس المراد ثم ما هم
 بالدخول منه فاندفع ما يقال كيف يجعل هم دليل على الأحرام من الحديبية مع انه

فيخرج اليه من أي جهة شاء
 ويحرم بها لخبر الصحابين انه
 صلى الله عليه وسلم أرسل
 عائشة بعد قضاء الحج الى التنعيم
 فاعتبرت منه والتنعيم أقرب
 أطراف الحل الى مكة فلم
 يكن الخروج واجبا لما أمرها
 به لضيق الوقت برحيل الحاج
 (وأفضله) أي الحل أي بقاعه
 للأحرام بالعمرة (الجعرانة)
 باسمكان العين وتخفيف الراء
 على الافصح للاتباع رواه
 الشيخان وهي في طريق
 الطائف على ستة فراسخ من
 مكة (فالتنعيم) لأمره صلى الله
 عليه وسلم عائشة بالاعتناء
 منه وهو المكان الذي عند
 المساجد المعروفة بمساجد
 عائشة بينه وبين مكة فرمخ
 (الحديبية) بتخفيف الباء
 على الافصح بئر بين طريق
 حدة والمدينة في منعطف بين
 جباين على ستة فراسخ من
 مكة وذلك لانه صلى الله عليه
 وسلم بعد احرامه بالعمرة بذى
 الحليفة عام الحديبية هم
 بالدخول الى مكة من الحديبية
 فصده المشركون عنها فقدم
 الشافعى ما قبله ثم ما أمر به
 ثم ما هم به فقول الغزالي

انما هم بالدخول منها الا بالاحرام منها تأمل وقوله مردود لانه كان محرما من ذى الحليفة
لانه ميقات التوجه من المدينة لكن برده عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
بالحرم الذي هو المذبحي (قوله تقدم الشافعي الخ) فان قلت بنا في ذلك قاعدة الشافعي
في الاصول في تعارض القول والفعل وعلم الساريخ أن السابق منسوخ الال دليل
وتقديم ما هم به وهو التنكيس في الاستسقاء قلت أمره بالاعتبار من التنعيم وان كان
متأخرا عن فعله الا انه مصور بضيق الوقت فلم يكن معارضا لفعله حتى يقال انه ناسخ له
وهو بالتشكيك لم يعارضه فعل سابق حتى يقدم عليه بخلافه هنا شوي (قوله
وعليه دم) أي مرتب مقدر (قوله فان خرج اليه) أي الى المحل ولو لغرض آخر أولا
لغرض وان لم يجده الاحرام بها (قوله ولو بقران) أي تغليب الجانب الحج أي
فلا ينظر لجانب العمرة حتى يكون مقتضاه الاحرام من المحل والغاية للرد على من
قال ان أراد القران لزمه انشاء الاحرام من أدنى المحل كما لو أراد العمرة وحدها (قوله
لمن بمكة) هي فلو احرم بعد مفارقة بنيان مكة ولم يرجع اليها الا بعد الوقوف اساء
ولزمه دم نعم بحسب المحب الطبري وغيره انه لو احرم من محاذاتها فلا اساءة ولا دم كما
لو احرم من محاذة سائر المواقيت وهو الوجه شرح م ر (قوله لتوجه) عبر
بالتوجه اوافق الخبر الاتي وهو قوله من لمن الخ (قوله ذوى الحليفة) تصغير
الحليفة بفتح أوليه واحدة الحلفاء نبات معروف شرح حجر (قوله على عشر مراحل)
المراد بالمرحلة الدار لان بين مكة والمدينة عشرة ايام من منازل والدار أكثر من المرحلة
بل مرحلتان تقريبا كما هو معروف (قوله وستة أميال من المدينة) عبارة شرح م ر
وهي على نحو ثلاثة أميال من المدينة وتجميع المجموع وغيره انها على ستة أميال لعله
باعتبار أقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر وهي أبعد المواقيت
من مكة اه (قوله بابيار على) تزعم العامة انه قاتل الجن فيها وليس كذلك
بل نسبت اليه لكونه حفرها (قوله ومن الشام) بالهمز والقصر ويجوز ترك
الهمز وهو طولان العريش الى القرات على الصحيح وقيل الى نابلس وعرضها من
جبل الطي الى بحر الروم اه ولفظه مذ كرسى بذلك لما قيل انه كالشامة في الارض
ولذلك فضله ابن جرير على مصر وعكس الجلال السيوطي وهو المرجح وقيل لانه
منسوب الى سام بن نوح لانه أول من سكنه والعرب تغلب السنين شينا ق ل و ج ف
وهذا باعتبار ما كان في الزمن السابق وأما الآن فيقاتهم ذوا الحليفة لانهم يسلكون
طريق تبوك اه برماوى (قوله بمصر) سميت بأول من سكنها وهو مصر بن
بيصر بن سام بن نوح زى وقال جر سميت بمصر لانهما هذين المشرق والمغرب والمصر

(فان لم يخرج) الى المحل (واقى
بها) أي بالعمرة (أجزأته)
عن عمرته اذ لا مانع (وعليه
دم) لاساءته بترك الاحرام
من الميقات (فان خرج) اليه
(بعد احرامه فقط) أي من غير
شروعه في شيء من أعمالها
(فلا دم) عليه لانه قطع المسافة
من الميقات محرما وأدى
الناسك كما بعده فكان
كما لو احرم بها منه وتعبير
بذلك أولى من قوله سقط الدم
لا ساءته انه وجب ثم سقط
وهو وجه مرجوح وقول فقط
من زيادتي (و) مكانها (الحج)
ولو بقران (لمن بمكة) من أهلها
وغيرهم (هي) أي مكة (ولذلك)
من حج أو عمرة (لتوجه من
من المدينة ذوا الحليفة) مكان
على نحو عشر مراحل من مكة
وسنة أميال من المدينة وهو
المعروف الآن بابيار على
(ومن الشام ومصر)

والغرب الجحفة) قرية كبيرة
بين مكة والمدينة قيل على
نحو ثلاث مراحل من مكة
والمرور في المشاهدة ما قاله
الرائي انها على خمسين
فرسخا منها وهي الآن خراب
(ومن تهامة اليمن يللم) ويقال
له الملم جبل من جبال تهامة
على ليلتين من مكة (ومن نجد
اليمن والحجاز قرن) باسكان
الراء كان ينسب ويكنى مكة
مرحلتان (ومن المشرق) العراق
وغیره (ذات عرق) على
مرحلتين من مكة أيضا وذلك
نحو الشيعين عن ابن عباس
قال وقت رسول الله صلى الله
عليه وسلم لاهل المدينة ذا
الحليفة ولاهل الشام الجحفة
ولاهل نجد قرنا ولاهل اليمن
يللم وقال من لمن ولمن أفى
عليهم من غير أهلهم ممن أراد
الحج والعمرة ومن كان دون
ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل
مكة من مكة وروى الشافعي
في الام عن عائشة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقت
لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل
الشام وصر والمغرب الجحفة
وروى أبو داود وغيره باسناد صحيح
كافي المجموع عن عائشة أن

أففة الحدود بها ومكة والمدينة فضل المشرق على المغرب على الراجح ولفظها يذكر
ويؤتى ويصرف ولا يصرف وهو طولاً من ايلة أى العقبه التي في طريق الحج
المصرى الى بركة بجانب البحر الرومى ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضا
من اسوان وما حاذاه من الصعيد الاعلى الى رشيد وما حاذاه من مسافة النيل الى
البحر الرومى ومسافة ذلك قريبة من ثلاثين يوماً (قوله والمغرب) سمي بذلك لكونه
عند مغرب الشمس (قوله الجحفة) سميت بذلك لان السيل اجفها أى اذهبها
وهي على ستة مراحل من مكة وقول المجموع على ثلاثة لعله يسير البغال النفيسة شرح
مر والاحرام من رابع الذي اعتيد ليس مفضولا لكونه قبل الميقات لانه ضرورة
انهم الجحفة على أكثر الحاج ولعدم ما بها أى يغسلون به للاحرام شرح جبر ويكون
هذا مستثنى من مفضولية الاحرام قبل الميقات لمن بطريقه ميقات ح ف وفي قول
وخضر على التخيير ان الجحفة هي المشهورة الآن برابع (قوله على خمسين فرسخا)
وهي ست مراحل ورابع (قوله خراب) وأبدلت برابع لكونها قبلها يسير
برماوى (قوله ومن تهامة اليمن) بكسر التاء اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد
الحجاز ولين اقليم معروف شرح م ر والنجد ما ارتفع (قوله يللم) أصله الملم فلبت
المهرة ياء ويقال يرمم يراه يزيل الامين وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة
قل (قوله على ليلتين من مكة) المراد مرحلتان برماوى (قوله العراق) سمي
بذلك لسهولة أرضه بعدم الجبال والاعجار ولفظه مذكر على المشهور قل (قوله
وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى حدد المواضع الآتية للاحرام وجعلها
ميقاتا أى في عام حجة الوداع وكانت في السنة العاشرة ع ش وفي الحديث
الثاني زيادة على الاول بذكر مصر والمغرب قل (قوله وقال من) أى هذه المواقيت
لمن أى لهذه النواحي أى لاهلهم على تقدير انضاف المار لول عليه بقواه وقت لاهل
المدينة برماوى أو الضمير في لمن لاهل وأنته انشا كلمة ما قبله أولا به اكتسب
التأنيث من انضاف اليه ورواية أبى داود عن لهم قال السيوطى وهي الوجه (قوله
حتى أهل مكة من مكة) أى يحرّمون من مكة ومحلّه في الاحرام بالحج اخذ بما تقدم
ان مكانها للعمرة لمن يحرم حل ح ف (قوله هذا) اذا لم ينب من ذكر عن غيره
وعليه فالمسكى اذا استناب بالحج أو العمرة عن آفاقى وأحرّم من مكة وترك الاحرام
من ميقات من ناب عنه لزمه دم وان عين له المنيب مكة وقت الانابة حل ويحيط عن
المنيب من الاجرة قدر التفاوت بين اجرة من أحرّم من الحرم ومن أحرّم من ميقات
المنيب باعتبار التوزيع كما أشار اليه سم ع ش (قوله ميقات منيبه) أى أو مكان

والأفضل أن فوق ميقات أحرام منه) لا من دويرة أهله (من أوله) وهو الطرف الأبعد لا من وسطه أو آخره ليقطع الباقي محرمانه يستثنى منه ذوالحليفة * (٨٦١) * فالأفضل كما قاله السبكي أن يحرم من المسجد الذي أحرم منه النبي صلى

الله عليه وسلم والتصريح بالتقييد بمن فوق من زيادتي (و) مكانها النسك (لن) لا ميقات بطريقة ان حاذاه بذال معجزة أي سامته يمينه أو يساره (محاذاته) في مكان أو بحر فان أشكل عليه ذلك تحرى (أو) حاذى (ميتاتين) كأن كان طريقه بينهما (محاذاة أقربهما إليه) وان كان الآخر أبعد إلى مكة اذ لو كان أمه ميقات فاه ميقاته وان حاذى ميقاتا أبعد فكذا ما هو بقربه فان استويا في الأقرب إليه أحرم من محاذات أبعدهما من مكة وان حاذى الأقرب إليها أولا وتعبيرى بأقربهما إليه أولى من تعبيره بأبعدهما أي إلى مكة لاحتياجه إلى التقييد بما اذا استوت مسافتهما إليه لانها اذا تفاوتت أحرم من محاذات أقربهما إليه وان كان أقرب إلى مكة في الأصح (والا) أي وان لم يحاذ ميقاتا (و) مكانها النسك (مرحلتيان من مكة) ادلا ميقات أقل مسافة من هذا القدر (و) مكانها النسك (لن) دون

مثله مسافة وقوله أو ما قيد به فان جاوزه بغير أحرام فهل يلزمه دم أو لا فيه نظر والأقرب انه ان أحرم من مثله فلا دم عليه والافضل دم ع ش (قوله والأفضل) لمن فوق ميقات أحرام منه قال ابن الرفعة قد علمت أن تقديم الأحرام على الميقات المكنى سائغ ولا كذلك الزماني والفرق أنه المكنى مبنى على الاختلاف في حق الناس ولا كذلك الزماني اه أقول ولان تعلق العبادة بالزمان أشد من تعلقها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة دون الاماكن المكروهة عمرة ذى (قوله) لا من دويرة أهله) أي لا من بلدة فاذا أحرم من بلدة حرم عليه جميع محرمات الأحرام من حين أحرامه إلى فراغ حجه كما قرره شيخنا ودويرة تصغيرا قال ابن مالك واختم بتا التانيث ما صغرت من * مؤنث عارفا في كسن (قوله نعم يستثنى) أي من قوله ومن أوله وكذا كل ميقات وجد به مسجد الا فضل أن يحرم من ذلك المسجد ح ل (قوله لمن لا ميقات بطريقة) لا يقال المواقيت مستغرقة لجهات مكة وكيف يصور عدم محاذاته لميقات فيذنى أن المراد عدم المحاذاة في ظنه دون نفس الامر لانا نقول يتصور بالجاهل من سواكن إلى جادة من غير أن يمر براى ولا يعلم لانها حيث قد أمه فيصل جادة قبل محاذاته ما وهى على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقاته شرح حج وقوله لانها امامه أي وتقدم ان كون الميقات امامه لا يعتبر وانما الاعتبار بكونه عن يمينه أو يساره (قوله محاذاته) أي مكان محاذاته ليصح الحمل لان المحاذاة ليست مكانا ح ف (قوله فان أشكل عليه ذلك) أي المحاذاة وقوله تحرى أي ان لم يجد من يخبره عن علم قوله محاذاة أقربهما إليه) أظن اذا كان بينهما كيف يتحقق انفراد الأحرام باحدهما وما معناه تأمل وقد يقال معناه يظهر قريبا لهما وزحما مریدا نسكا ولا يحرم ثم أراد العود للأحرام هل يجب سرك طريق الأبعد أو لا ان قلنا يتعين الأحرام منه سلك طريقه فليتأمل شورى وأجيب بأنه يجب اذ هما واحد بعد واحد لا في آن واحد (قوله أقربهما إليه) بان كان بين طريقه وبينه ميل وبينه وبين الآخر ميلان ان حجر (قوله وان حاذى ميقاتا أبعد) غاية (قوله فان استويا في القرب) كأن كان بينه وبين كل منهما فرس مثلا ط ف (قوله وان حاذى الأقرب إليها ولا) كأن كان الأبعد منصرفا أو وعرا م ر ع ش وقوله وان حاذى الأقرب إليها أولا كلام لم ار له وجهها اذ كيف يحاذى ميقاتا أولا فيسوغ له ترك الأحرام من محاذاته حتى يصل إلى ميقات آخر لاجل بعده من مكة هذا انتهى لا يسمي به أحد من الأصحاب فيما اطن على ارفيه اشكالا وذلك ان المقسم محاذاة الميقاتين فكيف يكون من اقسامه محاذاة أحدهما أولا لا يمكن يعتذر عن هذا

ميقات لم يجاوزه) حالة كونه ٢١٦ ل (مرید نسك) بان لم يجاوزه وهو من مسكنه بين مكة والميقات أو جاوزه غير مرید نسك

(ثم أراد محله) (قوله في الخبر السابق ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ وظاهر مما مر ان محل ذلك في مريد العمرة اذ لم يكن بالحرم ومن جاوز ميقاته) سواء كان من دون ميقات أم من غيره فهو أعم من قوله وان بلغه (مريد نسك بلا احرام لزمه عود) اليه أو الى ميقات مثله مسافة محرما أو ليحرم منه (الاعذر) كضيق وقت عن العود اليه أو خوف طريق أو انقطاع عن رفقة أو مرض شاق فرب يلزمه العود وتعتبر بذلك أعم من قوله لزمه العود ليحرم منه الا اذا ضاق الوقت أو كان الطريق غوفا (فان لم يعد) الى ذلك لعذر أو غيره وقد أحرم بعمرة مطلقا أو بحج في تلك السنة (أوعاد) اليه (بعد تلبسه بعمل نسك) ركننا كان كالوقوف أو سنة كطواف القدوم (لزمه مع الاثم) للمجاورة (دم) لاساءته في الاولى بترك الاحرام من الميقات ولتأدي النسك في الثانية باحرام ناقص ولا فرق في لزوم الدم للمجاورة بين كونه

الاخير بأن المراد محادثتهما ولو بما يؤول اليه الحال وأما الاعتذار بأنه يجازيه بصدقه فلا يجوز لان المراد هنا عمة ويسره كما صرح بذلك فيما مر والله اعلم سم فمضى جوابه انه اذا هدا واحدا بعد واحد لا هدا مع ش وانظر هل يمكن حمل قوله وان حاذى الاقرب اليها أو لا على ما اذا جاوز ذلك غير مريد للنسك انتهى شو برى (قوله ثم أراد) عطف على الذي بالنظر للصورة الثانية في كلام الشارح فمكانه قال ومن دون ميقات جاوزه غير مريد للنسك ثم أراد ومفهوم قوله لم يجاوزه مريد نسك ما اذا جاوزه مريد للنسك أي فيقاته هو الذي جاوزه في حال الازالة ويعلم تفصيل حكمه من قوله ومن جاوز ميقاته الخ فهو في المعنى بيان لمفهوم القيد الذي قبله تأمل (قوله محله) أي ان لم يكن بينه وبين مكة ميقات آخر والا كاهل بدر والصفراء فانهم بعد الحليفة وقبل الحجفة فيقاتهم الثاني وهو الحجفة زى وشرح م ر وقوله محله وهو مسكنه في الاولى وعمل ارادته في الثانية ح ف (قوله مما مر) أي من قوله ومكانه المن يحرم حل (قوله ان عمل ذلك) أي قوله ومكانه المنحسك لمن دون ميقات الخ ح ل (قوله ومن جاوز ميقاته الخ) ولا فرق في المجاوزة بين العمد والسهو والهـ لم والجهل اذ المأمورات لا يفرق فيها الحال بين العمد وغيره كنية الصلاة لكن لا اثم على الجاهل والناسي ولا يقدح فيما ذكر في الساهي أنه لسهو عن الاحرام يستحيل كونه في تلك الحالة مريد للنسك اذ يمكن تصويره بمن انشأ سفره من محله فاصداله وقصد م مستمر فسمى عنه حين المجاوزة (قوله أم من غيره) الغير هو من فوق الميقات (قوله أو انقطاع عن رفقة) والاصح ان مجرد الوحشة هنا لا تعتبر حجر وقوله أو مرض شاق أي لا يحتمل عادة وان لم يبع النسيم ع ش على م ر (قوله اعم من قوله لزمه مع العود الخ) أي اعم من جهات ثلاثة فقوله ليحرم منه ليس قيذا بل مثله العود محرما وقوله منه ليس بقيد بل مثله العود الى ميقات آخر مثله مسافة وقوله الا اذا ضاق الوقت الخ ليس قيذا أيضا بل مثلهما المرض الشاق وخوف الانقطاع (قوله وقد أحرم بعمرة مطلقا) أي في تلك السنة أو غيرها وعلم منه انه اذ لم يحرم بما ذكر لادم عليه وان اثم بالمجاورة لان لزوم الدم انما هو لنقص النسك كما أشار اليه الشارح بقوله ولتأدى النسك الخ وبه يتضح ان المجاوزة وحدها غير موجبة للدم وانما الموجب له النقص شو برى (قوله مع الاثم للمجاورة) أي ولو في صورة العذر لان العذر انما يسقط وجوب العود لاثم المجاوزة كما أشار اليه الشارح بقوله للمجاورة (قوله لاساءته في الاولى) أي ولتأدى النسك باحرام ناقص (قوله ولتأدى النسك) أي مع الاساءة ففيه

احتباك (قوله عالما بالحكم) لم يقل أيضا عالما بالميات أوجاهل عليه لان القسم يأتي ذلك اذ هو فيمن جاوز الميات مرده النسك فلا يتصور فيه الجهل بالميات ب (قوله مطلقا) نوى العود أولا

(باب الاحرام)

أى الدخول لان هذا هو الذى يفسده الجماع ويطلبه الردة فاذا قالوا فسد وبطل الاحرام كان مرادهم هذا المعنى والمراد بالدخول التلبس ومن هذا المعنى قول أبى شعاع الاحرام مع النية وسى احراما لانه يقتضى دخول احرم أولا لان به تحرم الانواع الا نية وبطلت الاحرام على نية الدخول فى النسك وبهذا المعنى بعد ركننا كما يأتى فى قوله وأركان الحج احرام أى نية ح ل بزيادة والمراد هنا الاول وهو المعنى بقولهم منعقد الاحرام بالنية لانه لو كان المراد به النية لكان المعنى منعقد النية بالنية ح ف يقال أحرم الرجل اذا دخل الحرم كأنه اذا دخل فجد الكن قول المتن الافضل تعيين يناسب المعنى الثانى (قوله ولو بلا تلبية) للرد على من اشترط التلبية فى انعقاد الاحرام (قوله بأن ينوى حجا) أى لا يجامعها ولو ليهيمة وان نسي أوجهل وعذر فلا منعقد النسك على المعتمد لان ما أفسد فى الدوام يمنع الانعقاد كالحديث فى الصلاة مع ضعف الابتداء فزى وانما كان المعذور كغيره هنا بخلافه فى الاثناء لان الابتداء أضف من الدوام (قوله أيضا بأن ينوى حجا) أى واحدا أو عمرة أى واحدة فصح التفريع (قوله فعلم) أى من قوله الافضل وأتى به مع علمه من قول المتن فان اطلق الخ توطئة لما بعده (قوله انه منعقد مطلقا) وفارق الصلاة حيث لم يجز ان يحرم بها مطلقا بأن التعيين ليس شرطا فى انعقاد النسك شرح م ر (قوله بأن لا يزيد) فى النية على الاحرام بأن ينوى الدخول فى النسك الصالح للانواع الثلاثة أو يقتصر على قوله احرمت شرح م ر (قوله روى مسلم) فى الاستدلال بهذين الحديثين على كون الافضل التعيين نظرا لانهما انما يدلان على الجواز فقط فتأمل ويمكن أخذ الافضلية من لام الأمر (قوله خرجنا) أى فى حجة الوداع برماوى (قوله ان نهل) أى نحرم فعبر عن الاحرام بجماوره وهو رفع الصوت بالتلبية عزى (قوله وروى الشافعى) دليل لعمدة الاحرام مطلقا وقوله مهلين أى محرمين احراما مطلقا والافسائى ان الاهلال رفع الصوت بالتلبية والتلبية مسبقة بالنية أى فاهنا تفسير مراد وما يأتى تفسير لغوى (قوله ينتظرون القضاء) أى هل ينزل بحج أو عمرة والمراد بالقضاء المقضى بمعنى المحكوم به هل هو حج أو عمرة فقوله أى نزول الوحي أى بالمقضى والافتسار القضاء بذلك غير ظاهر بل هو

عالم بالحكم اذا كراهه وكونه ناسيا أو جاهلا به ولا اثم على الناسى والجاهل أما اذا عاد اليه قبل تلبسه به اذ كفر فلا دم عليه مطلقا ولا اثم بالمجاورة ان نوى العود

(باب الاحرام)

أى الدخول فى النسك بنيته ولو بلا تلبية (الافضل تعيين) لنسك لا يعرف ما يدخل عليه (بأن ينوى حجا أو عمرة أو كليهما) فلو أحرم بحجتين أو عمرتين انعقدت واحدة فعلم أنه منعقد مطلقا بأن لا يزيد فى النية على الاحرام روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفعل ومن أراد أن يهل بعمره فليفعل ومن أراد أن يهل بعمره فليفعل وروى الشافعى انه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أى نزول الوحي

فأمر من لا هدى معه أن يجعل
أحرامه عمرة ومن معه هدى
أن يجعله حجا (فإن أطلق)
أحرامه (في أشهر حج صرفه
بنية لما شاء) من حج وعمرة
وكليم ما أن صلح الوقت لهما (ثم)
بعد النية (أي بهما) أي ما شاء
فلا يجوز العمل قبل النية
فإن لم يصلح الوقت لهما بأن فات
وقت الحج صرفه للعمرة قاله
الرواني قال في المهمات ولو
ضاق فالتجبه وهو مقتضى
كلام الرافعي أن له صرفه لما
شاء ويكون كمن أحرم بالحج
حينئذ أما إذا أطلق في غير
أشهر الحج فينقذ عمرة كما مر
فلا يصرفه إلى حج في أشهره
(وله أن يحرم كاحرام زيد) روى
الشيخان عن أبي موسى أنه
صلى الله عليه وسلم قال لهم
أهلت فقلت لبيت باهلال
كاهلال النبي صلى الله عليه
وسلم قال قد أحسنت طف
بالبيت وبالصفا والمروة وأحل
(فينقذ) أحرامه (مطلقا) لم
يصح أحرام زيد

إشارة لتقدير مضاف أي نزول القضاء (قوله فأمر الحج) أي فنزل فأمر من لا هدى
معه فإن قيل ما وجه تخصيص من لا هدى معه بالعمرة قلت لأن من معه الهدى
بأمر به التوجه أنه بعد تحالها يدخل نحره ولو قبل يوم النحر والحال أن وقته يوم النحر
شورى (قوله ومن معه هدى) أن يجعله حجا لأن من معه هدى أفضل ممن لا هدى
معه والحج أفضل من العمرة فناسب جعل الأكل للأكل كل ح ل وم وقال بعضهم
لعل وجهه أن زمن الحج يطول وواجباته أكثر من واجبات العمرة فرعا يخل
بعضها في غيره بالهدى الذي معه (قوله فإن أطلق) أي لم يعين فهو مقابل للتعين
(قوله صرفه) أي وجوبا بمعنى أنه لا يجوز له إبطال الأحرام ح ل (قوله أن صلح
الوقت) أي حين الصرف ومراده بهذا التقييد المتن أي فقوله صرفه الحج أي أن كان
الوقت باقيا واعترض هذا أعني قوله أن صلح الوقت لهما بأنه لا حاجة له مع قوله في أشهر
حج (وأجيب) بأن قوله في أشهر حج قيد في الأحرام أي أن الأحرام وقع في أشهر الحج
وقوله صرفه بنية لما شاء يصدق ذلك بما إذا صرفه بعد أشهر الحج فلذا احتج
للتقييد (قوله قبل النية) أي نية الصرف (قوله بأن فات وقت الحج) بأن طلع فجر يوم
النحر (قوله قال في المهمات ولو ضاق الحج) تميم في قول المتن صرفه بنية لما شاء
أي وإن ضاق الوقت عن أعمال الحج بأن كان لا يصل إلى عرفة إلا بعد فجر يوم النحر
فكان المناسب تقديمه على التقييد الذي قبله فتأمل (قوله فالتجبه) وهو ذاهو
المعتمد كما نص عليه ثم رخصا فالتجبه من الحواشي ح ف (قوله لما شاء من حج
أو عمرة) لكن محله في الحج أن كان يمكنه الاتيان ببعض الأعمال في أشهر الحج
كالسعي بعد طواف القدوم (قوله ويكون) أي فيما إذا صرفه للحج وقوله كمن أحرم
بالحج من أنه ينقذ ويفوت بطالع الفجر فيتصل بعمل عمرة ويقضيه من قابل ع ش
(قوله وله) أي لم يرد الأحرام أن يحرم الحج (قوله بم أهلت) أي أحرمت (قوله
لبيت) أي أحرمت باهلال أي بأحرام كاحرام النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
كاهلال النبي) لم يقل كاهلالك للثلاثة وتبركأب كراهي صلى الله عليه وسلم (قوله
طف بالبيت الحج) أمر بأعمال العمرة وهو واضح بناء على أنه صلى الله عليه وسلم كان
أحرامه مطلقا وأما على أنه كان محرما بالحج وهو المرجح عندنا فيكون أمره لا يبي موسى
بأعمال العمرة من فسح الحج إلى العمرة خصوصية له في ذلك العام اه ح ل (قوله
وبالصفا) أي وسع بالصفا أي ملتبس به اه ح ف (قوله وأحل) أي بعد الخلق (قوله
فينقذ أحرامه الحج) قال ابن العباد وغيره ولو أخبره بنسك ثم ذكر خلافه فإن تعمد
لم يعمل بخبره الثاني لعدم الثقة بقوله والافعل به فان كان بعد الفوات وجب

القضاء شورى (قوله بأن لم يكن محرما) لان السالبة تصدق بتقوى الموضوع (قوله
أو كان محرما) احراما فاسدا وصورة ان يحرم به مرة ونفسدها ثم يدخل عليها الحج
فيكون احرامه بالحج في هذه الحالة فاسدا ويلزمه المضي فيه وأما اذا احرم وهو مجامع
أو كافر فهو احرام باطل ولا يلزمه المضي فيه ولا يتصور ان يأتي باحرام فاسد من أول
أمره ولعل هذا هو الحامل من على قوله أي أتى بصورة احرام فاسد ع ش وليس لسا
صورة يتصور فيها الاحرام بالحج احراما فاسدا الا هذه هذا وانظروا وجه اعتقاده
فاسدا حيث تدأى حين اذ أحرم بالعمرة وفسدها ثم ادخل عليها الحج تأمل مع ان
ادخاله عليهم ساجاتر (قوله ولغت الاضافة) أي لغت النسبة الى زيد والتشبيه به لانه
قيد الاحرام بصفة فاذا انتهت بقي أصل الاحرام ولان أصل الاحرام مجزوم به م ر (قوله
وان علم عدم احرامه) غاية في قوله فيعتقدوهي لارد على من قال لا يعتقد في هذه
الحالة وتمسك بالقياس على ما لو عاق فقال ان كان زيد محرما فقد احرمت فقول
الشارح بخلاف ما لو قال الخ شروع في ابداء فارق في القياس الذي تمسك به الضعيف
وعبارة م ر و فرق الاول بأن في المقيس عليه تعليق أصل الاحرام فليس جازما به
بخلاف المقيس فانه جازم بالاحرام فيه (قوله لا يعتقد لانه الخ) ظاهره ولوتبين
ان زيد احرم وليس كذلك بل يعتقد وهذا التفصيل بالنسبة لان مع كان اما غيرها
من بقية الادوات فلا يعتقد مطلقا وان كان زيد محرما في الواقع زى وعبارة ح ل
فان قال ان اذا أوتى احرم زيد فانا محرم لا يعتقد وان كان زيد محرما و فرق بأن ذلك
تعليق على ماض وهذا تعليق على مستقبل والثاني اكثر غررا لان الشك فيه
اقوى اه وقوله فان قال الخ لعل وجهه في ان مع كان ان أدوات الشرط لا تأثير لها
في قلبها الى الاستقبال لتوغلها في المضي فيصح معها الاحرام ان تبين كون زيد محرما
(قوله فيعتقد احرامه) كاحرامه ومتى أخبره زيد بكيفية احرامه لزمه الأخذ
بقوله ولو فاسقا فيما يظهر وان ظن خلافه اذا لم يعلم الا من جهته شرح م ر (قوله
قبل احرامه) أي المشبه (قوله انه فقد احرامه) أي المشبه مطلقا أي مالم ينو التشبيه
حالا ح ل (قوله فان تعذر) معرفة احرامه مراده بالتعذر التعسر كما في الحماوى
والوجيز لان التعذر استحالة معرفة الواقع وهو ليس مرادنا ع ش (قوله أو غيره)
أي الاحد كغيبته ونسيانه ما أحرم به (قوله نوى قرانا) بأن يقول نويت الحج
والعمرة ولا يلزمه دم القرآن لان الأصل براءة الذمة منه ح ل قال العلامة
الشورى يظهر أنه لو تبين له احرام زيد بعد ذلك تعين عليه العمل به ان كان
معينا على ما تقدم (قوله هم أي بعمله) أي القرآن بأن يأتي بأعمال الحج لان
عمرة القارن منه مودة أي مندرجة في حله ويخرج بذلك عن العدة يتعين

بأن لم يكن محرما أو كان محرما
احراما فاسدا ولغت الاضافة
اليه وان علم عدم احرامه
بخلاف ما لو قال ان كان زيد
محرما فقد احرمت لا يعتقد
لمسا فيه من تعليق أصل
الاحرام (والا) بأن صح احرام
زيد (ف) يعتقد احرامه
(كاحرامه) معينا ومطلقا
ويتخير في المطلق كما يتخير زيد
ولا يلزمه الصرف الى ما يصرفه
اليه زيد وان عني زيد قبل
احرامه انعتقد احرامه مطلقا
وتعبرى بالجملة وعدمها أولى
بما عبر به (فان تعذر معرفة
احرامه) بموت أو جنون
أو غيره فتعبرى بذلك أعم
من قوله فان تعذر معرفة احرامه
بموته (نوى قرانا) كالموشك
في احرام نفسه هل قرن أو
احرم بأحد النسكين (ثم
أتى بعمله) أي القرآن ليتحقق
الخروج عما شرع فيه

ولا يبرأ من العمرة لاحتمال انها حرم بالجح ويمنع ادخالها * (٨٦٦) عليه ويغنى عن نية القران نية الحج

كافي الروضة وأصلها (وسن
نطق بنية قلبية) فيقول بقلبه
ولسانه نويت الحج وأحرمت به
الله تعالى لبيت الله لبيت الى
آخره لخبر مسلم اذا توجهتم الى
منى فأهلوا بالحج والاهلال
رفع الصوت بالتلبية ولا يسن
ذكر ما أحرم به في غير التلبية
الاولى لان اخفاء العبادة
أفضل وتعبيري بما ذكر اولى
من قوله المحرم ينوي ويلبي
(لا في طواف) ولو طواف
قدوم (وسعى) بعده أى لا يسن
فيهما تلبية لان فيهما اذكارا
خاصة وانما قيد الاصل بطواف
القدوم لذكر الخلاف فيه
وذكر السمي من زيادتي
(و) سن (طهر) أى غسل
أوتيمم بشرطه ولو في حيض
أو نحوه (لا حرام) للاتباع في
الغسل رواه الترمذي وحسنه
وقيس بالغسل التيمم هنا
وفيما يأتي (ولدخول مكة)
ولو حاللا (وبذى طوى) بفتح
الطاء أشهر من ضمها وكسرهما
(لأربها أفضل) من طهره بغيرها
للا اتباع رواه الشيخان فان لم
يمرها سن طهر من مثل مساقمتها
واستثنى الماوردي من خرج
من مكة فأحرم بعمرة من
مكان قريب كالتنعيم واغتسل
في الحج وسن الطهر أيضا لدخول المدينة والحرم (ولو قوف بعرفة)

شرح جروم (قوله ولا يبرأ من العمرة) ويرأى من الحج عباد شوبري (قوله فيقول
بقلبه) والقول بالقلب نفس وقوله وأحرمت به عطف مرادف التقصده منه التوكيد
لانه لو قال أحرمت بالحج كفى (قوله فأهلوا بالحج) في دلالة على المدعى شيء فهو
غير مناسب هنا لانه يفيد طلب رفع الصوت بالتلبية في المرة الاولى وهو غير مطلوب
فيما قبل المطلوب فيها السر كما يأتي في شرح قوله ورفع رجل صوته بها في دوام
احرامه ويحجب بأن المراد بالاهلال هنا النطق بالتلبية من غير رفع صوت فقوله
فأهلوا بالحج أى فأهلوا بالتلبية أى حال كونكم محرمين بالحج (قوله والاهلال)
أى حقيقة الاصلية فلا ينافي أن المراد منه الاحرام فيكون المعنى أحرموا وعلى
الاول يكون المعنى ارفعوا أصواتكم بالتلبية محرمين بالحج وبما يدل على أن المراد
الاحرام أن رفع الصوت بالتلبية غير مطلوب أول احرامه كما يأتي فالاولى تفسير
أهلوا بلبوأ محرمين بالحج وان تفسيره بأحرموا يخرج عن كونه لا يدل على
التلبية (قوله لان اخفاء العبادة أفضل) ولا ينافي ما يأتي من سن رفع الصوت
بالتلبية في دوام احرامه لان المراد بالعبادة النية ورفع الصوت بالتلبية في دوام
الاحرام كالميثاق لما وان لم منه اظهار العبادة ع ش وهذا يفتح سن عدم ذكر
ما أحرم به لعدم السن الذي ادعاه فتأمل (قوله اولى من قوله المحرم الحج) لان
الواو في كلامه لا تقتضي ترنيسا شوبري وأيضا كلامه يؤيد أن التلبية واجبة
وأيضا قوله المحرم ينوي فانه محرم ولا معنى لكون المحرم ينوي الاحرام وان أول
المحرم بالمريد للاحرام (قوله أوتيمم بشرطه) وهو المجز عن الماء حسا أو شرعا (قوله
لا في طواف) معطوف على مقدرة قدره قلبية في كل حال لا في طواف (قوله
ولدخول مكة) أى ولدخول البيت أيضا ولا يفوت الا بالاستقرار بعد الدخول
(قوله ولو حاللا) قال السبكي وحيث لا يكون هذا من اغسال الحج الامن جهة
انه يقع فيه أى في زمنه شرح م روع ش (قوله وبذى طوى) أى والطهر بذى
طوى فالمبتدأ محذوف والباء بمعنى في سميت بذلك لاشتغالها على بشرط طوية بالحجارة
بمعنى مبنية بها اذ الطي البناء ويجوز فيها الصرف وعدمه على ارادة المكان
أو البقعة شرح م ر (قوله فلا يسن) أى حيث لم يتغير ريحه عند الدخول والاسن
الغسل عنده (قوله لقرب عهده) انظروا اغتسل للعيد يوم الجمعة كأن اغتسل له
قبل الفجر والظاهر طلب الغسل لما أيضا ولا يكتفى بغسل العيد نظرا لا قول
بوجوبه فلا يكتفى بما تقدمه ولو قوعه قبل وقته بخلاف ما هنا لا وقت له فأمل
شوبري (قوله ويظهر مثله في الحج) أى فيما لو جازا الميقات غير مريد لنفسه ثم اراده

في مكان قريب كالتنعيم واغتسل للاحرام فلا يسن له الغسل لقرب عهده به قال ابن الرقعة ويظهر مثله في
في الحج وسن الطهر أيضا لدخول المدينة والحرم (ولو قوف بعرفة)

عشية (وبزلفة غداة نحر
ولرمي أيام تشريق) لان هذه
موطن يجتمع لها الماس فسن
الطهر لها قطعاً للروائح الكريهة
بالغسل ^{بالماء} بخلق به التيمم
والاقربة وخرج رمي التشريق
رمي يوم النحر فلا يسن الطهر له
اكتفاء بطهر العبد وسن أن
يتأهب للأحرام بخلق عانة
وتنظيف ابط وقص شارب
وتقليم ظفر وينبغي تقديمها على
الطهر كما في الميت وذكر التيمم
في غير الأحرام من زيادتي
(و) سن (تطيب بدن ولو بماله
جرم) ولو امرأة بعد الطهر
(لأحرام) للاتباع رواه الشيخان
عن عائشة قالت كنت أطيب
رسول الله صلى الله عليه وسلم
لأحرامه قبل أن يحرم ولحله
قبل أن يطوف بالبيت (وحل)
تطيب لأحرام (في ثوب
واستدامته) أي الطيب في
بدن أو ثوب بعد الأحرام لما
روى الشيخان عن عائشة
قالت كما في النظر إلى وبصر
الطيب أي بريقه في مفرق
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو محرم وخرج باستدامته
ما يعلم مما يأتي في باب ما حرم
بالأحرام من أنه لو أخذ الطيب
من بدنه أو ثوبه ثم رده إليه أو نزع
ثوبه الطيب ثم لبسه لم يمتد فدية

في مكان قريب أو كان مسكنه قريباً من الحرم حل (قوله عشية) أي بعد الزوال
فهو طرف للوقوف والافوق الغسل من الفجر ويجوز أن يكون عشية طرفاً للغسل
أي لوقته الأفضل لأنه مطلوب تقريبه تأمل شو برى وإذا فاتت هذه الأغسال
لا تقضى على المعتمد لأنها ذوات سبب وقد زال شرح م (قوله وبزلفة) أي عند
المشعر الحرام وقوله غداة طرف للوقوف لا للغسل ويدخل وقته بنصف الليل وأما
الغسل للمبيت لها فلا يسن اكتفاء بما قبله حل (قوله ولرمي) أي ويسن
في كل يوم من أيام التشريق بعد الزوال لرمي الجمرات الثلاث شرح م ر ويدخل
وقته بالفجر لكل يوم حل (قوله والاقربة) معطوف على قوله قطعاً للروائح وعبرة
م ر لان الغسل يراد بالاقربة والنظافة فإذا اعتذر أحدهما بقي الآخر ولان التيمم
ينوب عن الغسل الواجب فمن الندوب أولى (قوله فلا يسن الطهر لها) اكتفاء بالخ
أي ولا للمبيت بزلفة لقربه من غسل عرفة ولا لطواف القدوم لقربه من غسل
الدخول م ر (قوله يتأهب) أي يستعد (قوله بخلق عانة) أي في غير عشرين الحجة
لمريد التضحية به (قوله على الطهر) أي ما لم يكن جنباً فإنه يسن له تأخيرها
عن الغسل برماوى (قوله كما في الميت) أي على القول به وهو المرجوح فالمتيسر
عليه ضعيف والمتيسر معتمد وهو الجدي والقديم الكراهة كما قاله الزياى ويحوز
أن يكون المريض يتعهد نفسه بما ذكر ليكون طهره على الوجه الاكل فلا يكون
على المرجوح وحينئذ يكون فيه مجازاً الاول لان المراد بالميت المريض مرض الموت
شو برى مع زيادة (قوله وتطيب بدن) أي لغير صائم وغير محد في العدة (قوله
ولو امرأة) أي غير محد شو برى ولو شابة خلية أم لا ويفارق ما مر في غسل الجمعة
من عدم سن التطيب في ذهاب الاتى لها بأن زمان الجمعة ومكانها ضيق ولا يمكنها
تجنب الرجال بخلاف الأحرام شرح م ر وقضيته سن التطيب للتحلل الثاني حرر
شو برى وقال شيخنا العزيزى قوله وحله أي بعد التحلل الاول لانه كان اشعث
بواسطة الأحرام وعبرة حل وحله أي لتحلله الثاني لان الاول يحمل به جميع
المحرمات الا الجماع كما يأتي ومثله زى (قوله وحل تطيب في ثوب) أي مع الكراهة
حل وسول (قوله واستدامته) وينبغي كما قاله الأذرى ان يستثنى من جواز
الاستدامة ما إذا ألزمها الأحكام بعد الأحرام قلزمها ازالته شرح م (قوله لما روى
الخ) دليل على جواز الاستدامة وقوله كافى كأن هنا التحقيق أي لتحقيق النظر لانها
تأتى له (قوله بريقه) أي لعنائه وقوله في مفرق بفتح الميم وكسر الراء وقصها وسط
الرأس لانه محل فرق الشعر ع ش (قوله لزمته فدية) أي للطيب مع فدية اللبس

فلو لم تكن راتحته موجودة في ثوبه فان كان بحيث لو التي عليه ما ظهرت راتحته امتنع لبسه والا فلا وذ كر حل تطيب الثوب هو ما صححه في الروضة كاصلها ونقل في المجموع * (٨٦٨) * الاتفاق عليه ووقع في الاصل تصحيح أنه يسن

ان كان ملبوسه محيطا (قوله فلو لم تكن راتحته موجودة) مفرع على محذوف
تقد بره لزمته فديده ان كانت راتحته موجودة (قوله وسن خضب يدي امرأته) أي
غير مغطاة ويسن الخضب لغير المحرمة أيضا ان كانت حليّة والا كره ولا يسن لها نقش
وقسود وقطريف ونجس ووجنة بل يحرم واحد من هذه الامور على خلية
ومن لم يأذن لها زوجها زى (قوله بشيء منه) أي من المذكور وهو الخناء وقوله
فلتستر لون البشرة واذا فعلت ذلك لا يجوز النظر ليدىها مخضوبتين والحرمه باقية
وانما أفاد الخضب نوع ستر في الجملة سم (قوله وخرج بالمرأة) الرجل شامل
للامرء الجميل (قوله بل يحرم) أي لغير عذر كما نص عليه الامام الشافعي وجعل
الحرمه في البدن فلا ينافي سن خضب لحيته بالخناء وكذا بالسواد في الجهاد ليطهر
للكفار شبابه وقوته (قوله ويجب تجرد رجل) أي ولو بجنونا وصبيانا المراد به هنا
ما قابل المرأة حل وبرماوى (قوله واعتزوا الاوّل) أي القول بالوجوب (قوله
ولا يعمى) لانه آت بواجب (قوله بشيئين ذكرتهما الخ) حاصلهما انهم صرحوا بأنه
لو كان معه صيد قبل الاحرام لا يجب عليه ارساله كما لا يجب تجريده قبل الاحرام
وبأن من حلف بالطلاق لا يطار زوجته لا يحرم عليه الوطء ابتداء فكذا هنا
لا يجب عليه التجرد ابتداء أي وانما يجب التزاع عقبه لانه يقع به الطلاق والجواب
عن الاوّل ان الصبيد نزول ملكه عنه بمجرد الاحرام من غير احتياج الى ازالته
بخلاف مسئلة التجرد لان التجرد لا يحصل به أي بالاحرام فوجب قبله وعن الثاني
بأن الوطء حال العصمة ووجوب التزاع بعد ذلك لخروجها عن العصمة لا لاجل
التعليق وبعبارة شرح الروض وأجيب بأن الوطء يقع في النكاح فلا يحرم وانما
يجب التزاع عقبه لانه خروج عن العصمة ولان موجب ليس الوطء بل الطلاق
المعلق عليه فلا يصح الحاق الاحرام بالوطء اه وفيه أن هذين الشيئين يؤيدان
عدم الوجوب لا السن الذي هو المذمى (قوله وسن لبسه) أي قبل الاحرام (قوله
أبيضين) ويكنى المتجسس الجفاف والمصبوغ س ل (قوله ونعلين) أي حيث
لم يكونا محيطين بأن ظهرت منهما الاصابع شوبرى كمداس وتاسومة وهي كناية
عن جلود ملصوقة برسراس أو غيره ولها سير كالققاب كنعل الدكارة كما قرره
شيخنا وبعبارة جبر والمراد بالنعل هنا ما يجوز لبسه للمحرم من غير المحيط كالمداس
المعروف اليوم والتاسومة والققاب بشرط أن لا يستخرج أصابع الرجلين اه
(قوله ركعتين) ويسرفيه ما مطلقا لا باع وانظر وجه مخالفة نظائرهما من ركعتي
اله وافي فانه يجزئهما لايلا ويسرفيه ما من اراشوبرى (قوله في غير وقت الكراهة)

كالبدن (وسن خضب يدي
امرأته) أي للاحرام الى الكوعين
بالخناء لانهما قد ينكشفان
ومسح وجههما بشيء منه لانها
تؤمر بكشفه فلتستر لون البشرة
بلون الخناء اما بعد الاحرام فيكره
ذلك لانه زينة للمحرم والقصد أن
يكون اشعث اغبر فان فعلته فلا
فدية وخرج بالمرأة الرجل والخنى
فلا يسن لهما الخضب بل يحرم
(ويجب تجرد رجل له) أي للاحرام
(عن محيط) بضم الميم وبحاء مهملة
ليتنقى عنه لبسه في الاحرام الذي
هو محرم عليه كما سيأتى والتصریح
بالوجوب من زيادتي وبه صرح
الرافعي والنووي في مجموعه لكن
صرح في مناسكه بسنه واستحسنه
السبكي وغيره تبعاً للمحب الطبري
واعترضوا الاوّل بأن سبب
الوجوب وهو الاحرام لم يحصل ولا
يصحى بالتزاع بعد الاحرام وايد
الثاني بشيئين ذكرتهما في شرح
الروض مع الجواب عنهما واما
الاعتراض فجوابه أن التجرد في
الاحرام واجب ولا يتم الا بالتجرد
قبله فوجب كالمسح الى الجمعة
قبل رقتها على بعيد الدار وقولي
محيط أعم من قوله محيط الثياب
لشموله الخف واللبد والمنسوج
(وسن لبسه اذا راداء أبيضين)

جديد يس والافغسولين (ونعلين) لخبر يعمر أحدكم في ازار ورداء ونعلين رواد أبو عوانة في صحيحه وخرج
بالرجل المرأة والخنى اذا لا تزاع عايمه في غير الوجه (و) سن (صلاة ركعتين) في غير وقت الكراهة كما علم من محله

(لا حرام) لكل من الرجل وغيره الاتباع رواء الشيخان مع خبر البسوان ثيابكم البياض ويغني عن الركعتين
فريضة وناقلة أخرى ويسن أن يقرأ في الركعة * (٨٦٩) * الأولى سورة الكافرون وفي الثانية سورة

الاخلاص وقولي لا حرام من
زيادتي (والأفضل أن يحرم)
الشخص (إذا توجه بطريقة)
واكباً كان أو ماشياً للاتباع
في الأول رواء الشيخان وخبر
مسلم عن جابر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لما أהלنا
أن يحرم إذا توجهناه فيه وفي
الثاني نعم لو خطب أمام مكة
سها يوم السابع فالأفضل له
أن يخطب محرماً فية تقدم احرامه
سيره بيوم قاله الماوردي (وسن
أكثر تلبية ورفع رجل) صوته
(بها) بحيث لا يضر بنفسه
(في دوام احرامه) فيها للاتباع
في الأول رواء مسلم ولا يريه
في الثاني رواء الترمذي وقال
حسن صحيح (وذلك) عند
تغايير أحوال) كركوب
وتزول وصعود وهبوط واختلاط
رفقة وفراغ صلاة واقبال ليل
أو نهار ووقت صبح (أكد)
ونخرج بدوام احرامه ابتداءً فلا
يسن الرفع بل يسمع نفسه فقط
ونقله في المجموع عن الجويني
وأقره والتقيد بالرجل من
زيادتي فلا يسن للمرأة والخش
رفع صوتها بأن يسمعها غيرها
بل يكره ما رفعه وفرق بينه
وبين أذانها حيث حرم فيه

أي إذا كان في غير حرم مكة (قوله لا حرام) أي قبل الإتيان به بحيث لا يطول
الفصل بينهما عرفاً حل (قوله مع خبر البسوان ثيابكم البياض) لأوجه لذكره
هنا فالصواب ذكره عقب قوله بخبر ليحرم أحدكم في إذا روءاء الخ ويكون دليلاً
لقوله أبيض تأمل (قوله إذا توجه) أي أراد التوجه من الميقات (قوله لما أهلنا)
أي أردنا الأهل أي الأحرام لأجل قوله أن يحرم وكان بعضنا مشاة وبعضنا ركباناً
حل بزيادة (قوله نعم) استدرك على قوله والأفضل أن يحرم إذا توجه بطريقة (قوله
ورفع رجل) أي ذكر بالغاً كان أو صبيلاً لأنه في مقابلة المرأة ثم يكره رفع يشوش
على نحو نائم أو متصل زى ولا فرق في رفع الصوت بين المساجد وغيرها كما في م ر
(قوله لا يضر بنفسه) بضم أوله من أصغر وهكذا متى وجدت الباء فإن لم توجد كان
ثلاثاً يسأل تعالى لا يضركم كيدهم شيئاً لا يضركم من ضل عناني (قوله وذلك) أي
الاكتثار عند تغايير الأحوال أكد لا يقال قد يفيدان غير الاكتثار عند التغايير ليس
أكد منه عند غيره لا فأنقول هذا لم من الأفضلية من الاكتثار بالأولى شوبري
(قوله وفراغ صلاة ولو تفلاً ويقدمها) أي التلبية على أذكار الصلاة لأنها وظيفة
الوقت حرف وس ل (قوله فلا يسـن الرفع) سكت عن الاكتثار حيث لم يقل
فلا يسـن الرفع ولا الاكتثار فقتضاه أنه يسـن مطلقاً (قوله ونقله في المجموع) لعل
الأولى حذف الواو (فائدة) ورد في خبر أن الله وعد هذا البيت بأن يحججه كل
سنة ستمائة ألف فإن نقصوا كلهم الله من الملائكة وإن النكبة تحشر كالعروس
المزفوفة فكل من جهات علاق باستأثارها ويسعون خلفها حتى يدخلون الجنة معها
شيئنا حرف نقلنا عن الأجهوري (قوله بأن يسمع الخ) أي أن كانتا بحضرة
الأجانب فإن كانتا بحضرة المحرم أو خليتين فلا كراهة ع ش على م ر وقوله
بالأصغاء إلى الأذان أي بالامر بالاصغاء إليه م ر (قوله إن الحمد) بكسر الهمزة على
الأفصح على الاستئناف ونقل اختيار الفتح عن الشافعي والكسر أولى لأن
الاستئناف لا يوهـم ما يوهـم التعليل من التقييد لأنه على الفتح يوهـم أن التلبية
إنما هي لأجل الحمد وقوله والنعمة بالفتح عطف على الحمد ويجوز الرفع على الابتداء
كما قال القاضي عياض والخبر محذوف رى ويندب رفقة لطيفة على الملك دفعاً
لتوهم أنه منفي لاتصاله بالنفي وعدم نقص أو زيادة فيها فلا زاد لم يكره نحو وسعديك
والخير كله بيدك والعمل إليك لو روده ويكره الكلام في اثباتها والسلام عليه
ويندب له رده وتأخيره إلى فراغها أحب أه بحروفه (قوله والملك) قال الحافظ
ابن حجر هو بالنصب على المشهور ويجوز فيه الرفع وتقديره والملك كذلك فإن قلت

ذلك بالأصغاء إلى الأذان واشتغال ٢١٨ ي ل كل أحد بتليته عن سماع تلبية غيره وظاهر أن التلبية
كغيرها من الأذكار تذكر في مواضع العبادة تنزيهاً لذكر الله تعالى (ولفظها إليك اللهم إليك إلى آخره) أي إليك
لا شريك لك إليك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك للاتباع رواء الشيخان

وسن تكريرها ثلاثا ومعنى
ليكن أنا مقبى على طاعتك
وزاد الأمرى أقامه بعد إقامة
واجابة بعد واجابة وهو منى
أوبده التكثير وسقطت نونه
للاضافة (و) سن (لمن وأى
ما يعجبه أو يكرمه) أن يقول
(ليكن أن العيش عيش
الآخرة) صلى الله عليه
وسلم حين وقف بعرفات ورأى
جمع المسلمين رواد الشافعى
وغيره عن مجاهد مرسلوا قاله
صلى الله عليه وسلم فى أشد
أحواله فى حفر الخندق رواد
الشاذلى أيضا ومعناه أن الحياة
المطلوبة المنسية الدائمة هى
حياة الدار الآخرة وقولى
أو يكرمه من زيادى (ثم)
بعد فراغه من قلبته (يصلى)
ويسلم (على النبي صلى الله عليه
وسلم ويسأل الله تعالى الجنة
ورضوانه ويستعبد) به (من
النار) لا يتابع رواد الشافعى
وغيره قال فى المجموع وضعفه
الجمهور ويكون صوته بذلك
أنخفض من صوت التلبية بحيث
يتميزان
(باب صفة التسلى)

لم ترون الحمد والعمه وأمر الملك قلت لأن الحمد متعلق النعمة ولهذا يقال الحمد لله
على نعمه فيجمع بينهما كانه قال لا حمد الا لك ولا نعمة الا لك وأما الملك فهو معنى مستقل
بنفسه ذكر تحقيق أن النعمة كلها لله تعالى لانه صاحب الملك برماوى (قوله وسن
تكريرها ثلاثا) انظر أى حاجة لهذا قول المتن وسن اكثارا تلبية ويمكن
أن يقال أن الاكثر سنة فى الدوام كما قيده وهذا سنة مطلقا وأن هذا بيان لاقول
ما يحصل به الاكثر (قوله وهو منى) أى ملحق بالمتنى لانه ليس له مفرد من لفظه
وقوله وسقطت نونه أى نون التثنية للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوبا وأصله
أبى لبيك لك أى أجيب اجابتين لك حيث دعوتك بالهج على حد قوله تعالى ثم ارجع
البصر كرتين فحذفت النون من المتنى للاضافة واللام للتخفيف (قوله ما يعجبه)
بضم الياء التثنية (قوله أن يقول لبيك الخ) أى أن كان محرمًا والافعال اللهم
أن العيش الخ كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم فى الخندق كما يأتى فى الشارح ولا يقول
ليكن فان قالوا هل يكره أو لا حرره (قوله ورأى جمع المسلمين) وكانوا ثمانين ألفا
اطاف (قوله وقاله صلى الله عليه وسلم) وكان غير محرم اذ ذاك ح فى (قوله
فى أشد أحواله) ظاهره كشرح م وأنه قال هذا اللفظ وعبارة الزيادة ويظهر تقييد
الآتيان بليكن بالمحرم فغيره يقول اللهم أن العيش عيش الآخرة الخ كما جاء عنه
صلى الله عليه وسلم فى الخندق ابن جرير وعش (قوله بعد فراغه) أى بعد
تكريرها ثلاثا قل (قوله ويصلى على النبي) وهو بالنصب عطف على اكثارا
على حد وليس عبادة وتقرعنى فيفيد سن الله كورات ويندب أن يكون بصوت
أنخفض من صوت التلبية بحيث يتميزان قل (قوله وضعفه) أى هذا الحديث
الذى فيه السؤال وليس التضعيف راجعا للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
خلافا لما يوهمه كلام الشارح قل وبرماوى وقال ح فى قوله وضعفه أى
الحديث الدال على ذلك لا الحكم لانه مجمع عليه والله أعلم

(باب صفة التسلى)

أى كيفية المطلوبة فيه من حين الأحرام به الى حين التحلل بل وبعد التحلل ليدخل
طواق الوداع قل وبرماوى فان قلت تقدم أن النفس قصد الكعبة مع الأركان
مع أنه ليس فى هذا الباب ركن من أركانه أجيب بأنهم تارة يذكرون الصفة
ويريدون بها الحقيقة كما تقدم وتارة يريدون بها الكمال كما فى هذا الباب فراد
بالصفة فيه الصفة الكاملة كذا قرره شيخنا الزينى وقبه شىء لانه ذكر فيه
فصل الأركان اذ هذا الباب ينتهى الى باب محرمات الأحرام وقد ذكر فيه خمسة

(الافضل) المحرم يحج ولو فارنا (دخول مكة قبل * (٨٧١) * وقوف) بعرفة اقتداء به صلى الله عليه وسلم وبأصحابه

ولا كثرة ما يحصل له من السنن
الاثنية (و) والافضل دخولها
(من ثنية كداء) وان لم تكن
بطريقه خلافا لما نقله الرافعي
عن الاصحاب واقتضاه كلام
الاصيل للاتباع ورواه مسلم
ولفظه كان يدخل مكة من

الثنية العليا ويخرج من السفلى
والعليا تسمى ثنية كداء
بالفتح والمد والتنوين والسفلى
ثنية كداء بالضم والقصر
والتنوين وهي عند جبل
قميعان والثنية الطريق

الضيق بين الجبلين واختصت
العليا بالدخول والسفلى بالخروج
لان الداخل يقصد مكانا عالى
المقدار والخارج عكسه وقضيه

التسوية في ذلك بين المحرم
وغيره (وان يقول عند لقاء
الكعبة رافعا يديه واقفا اللهم
زد هذا البيت) أي الكعبة

(تشريفا الى آخره) أي وتعظيم
وتكريمها ومهابة وزد من شرفه
وتكريمه من جهة أو اعظمه تشريفا
وتكريما وتعظيما وبر الاتباع

رواه الشافعي والبيهقي وقال
انه منقطع (اللهم أنت السلام
الى آخره) أي ومنك السلام
فحينئذ بنا بالسلام قاله ٤٠

رضي الله عنه ورواه عنه البيهقي

فصول الاول فصل واجبات الطواف والثاني فصل سنن الامام ان يحط بمكة
الثالث فصل في البيت بمزدلفة الرابع فصل في البيت بني الخيامس فصل في أركان
الحج اه فراده بقوله صفة النسك أي سواء كانت واجبة أو مندوبة كما علم مما قرر
فتأمل (قوله المحرم) التقييده يحتاج اليه بالنسبة للسنة الاولى وهي قوله قبل
وقوف وغير محتاج اليه بل لا ينبغي بالنظر للسنن الا ثنية وهي قوله ومن ثنية كداء
وقوله وان يقول الخ ويدخل المسجد الخ وقوله ويبدأ بطواف قدوم فهذه السنن
الاربعة لا تقيد بالمحرم (قوله مكة) هي بالميم وبالموحدة لغتان اسم للبلد وقيل بالميم
اسم للبلد وبالباء للبيت وحده أو للبيت والمطاف وقيل بالميم اسم للمحرم وبالباء
للمسجد وهي بالميم من الماك بمعنى المص يقال لك البعير ما في ضرع أمه اذا مضى منه
لقمة ما ثم سابقا وبالباء من البك أي الانحراج لانحراجها المجاورة وقيل من البك
وهو ادفع لان الناس يتسددون فيها في المطاف اه م ر وهي افضل بلاد الله
الا البقعة التي ضمت اعضاءه صلى الله عليه وسلم فهي افضل حتى من العرش
والكرسي وافضل بقاعها الكعبة ثم المسجد حولها ثم بيت خديجة رضي الله عنها
وتندب المجاورة بها الا تخوف انحطاط رتبة أو محذور من نحو مصيبة (قوله وقضية
التسوية معتمد) فان قلت حيث كان قضيته ذلك فلم قصر المتن فيما تقدم على المحرم
قلت لعله لكونه كلام الاصحاب اه ع ش (قوله وان يقول الخ) ولبعضهم

بنى بيت رب العرش عشر فحمدهم * ملائكة الله الكرام وآدم
وشيث وأبراهيم ثم قال * قصي فريش قبل هذين جرحم
وعبد الآلاء ابن الزبير بنى كذا * بناء فحاج وهذا متمم

(قوله وتعظيما وتكريما) وكان حكمة تقدم التعظيم على التكريم في البيت وعكسه
في قاصده أن المقصود بالذات في البيت اظهار عظمته في القوس حتى تخضع لشرفه
وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائره باعطائهم ما يطلبونه وانجازهم ما املوه
وفي زائره وجود كرامته عند الله تعالى باسباغ رضاه عليه وعفوه عما جناها
واقتره ثم عظمته بين ابناء جنسه بظهور تقواه وهدايته وبرشه الى هذا ختم دعاء
البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة ادهى التوقير والاحلال ودعاء الزائر بالبر
النشئ عن ذلك التكريم ادهوا الاتساع في الاحسان اه شرح حجر (قوله فحينئذ)
أي اكرما (قوله ومعنى السلام الاول ذوالسلامة) عبارة ابن جرانت السلام
أي السالم من كل ما لا يليق بحلال الربوبية وكال الالهية أو المسلم لعبيدك
من الآفات اه فساد كره الشارح من التفرقة لا يتعين (قوله فيدخل) بالنصب

قال في المجموع واسناده ليس يقوى ومعنى السلام الاول ذوالسلامة من التقاض والثاني والثالث السلامة من الآفات

وقولي عند لقاء أعم من قوله اذا بصير وقولي رافعا يديه واقفا من زيادتي (فيدخل) هو أولى من قوله

ثم يدخل (المسجد) الحرام (من باب بني شيبه) وان لم يكن بطريقه الاتباع رواه البيهقي باسناد صحيح ولا ن باب بني شيبه من جهة باب الكعبة والخبر الاسود وان يخرج من * (٨٧٢) * باب بني سهم اذا خرج الى بلده ويسمى اليوم

ببواب العمرة (و) ان يبدأ بطواف قدوم) للاتباع رواه الشيخان والمعنى فيه أن الطواف تحية المسجد فسن أن يبدأ به فيقذفه بقولي (الاعذر) كاقامة جماعة وضيق وقت صلاة وتذكرفائته فيقدم على الطواف ولو كان في اثنا عشر لانه يفوت والطواف لا يفوت ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير نعم يفوت بالوقوف بعرفة كما يعلم مما يأتي وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القدام وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التحية (ويختص به) أي بطواف القدوم (حلال) هو من زيادتي (وحاج دخل مكة قبل وقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف المفروض عليهم فلا يصح قبل ادائه أن يتأولوا بطوافه قياسا على أصل النسك (ومن قصد الحرم) هو أعم من قوله مكة (لأن النسك) بل له زيارة أو تجارة (سن) له (احرام به) أي بنسك كتحية المسجد لداخله سواء أنكر دخول كخطاب أم لا كرَسُول قال في المجموع ويكره تركه (فصل) فيما يطلب في الطواف

عطفاء على دخول فيقيد سنتين فورية الدخول وكونه من باب بني شيبه والقورية صرح بها ابن حجر (قوله من باب بني شيبه) وهو المسمى الآن باب السلام اه حجر (قوله من جهة باب الكعبة) وهي أشرف جهاتها اه حجر ومروا أيضا قد أمر الله أن تؤتي البيوت من أبوابها ح في (قوله بطواف قدوم) الالعدري يقتضي تأخير الطواف وحينئذ يصلي تحية المسجد وكذا ان أراد عدم الطواف شورى (قوله تحية المسجد) أي الكعبة لان الطواف تحيتها نقطح في وأما بقية المسجد فتحيته الصلاة كغيره وعبارة سم قوله تحية المسجد قال ابن حجر في حاشية الايضاح أي الكعبة كما صرحوا به وأما تحية المسجد فتندرج في ركعتي الطواف بمعنى أنه ادانوى به مع الطواف التحية أثيب عليهما والاسقط عنه الطلب بفعلهما (قوله كاقامة جماعة) ولو في مندوبة وقوله وصيق وقت صلاة ولونا فلة مؤكدة أو راتبة وقوله وتذكرفائته أي مكتوبة شورى (قوله في اثنا عشر) أي الطواف فيتركه ويأتي بها (قوله لانه) أي المذكور يفوت هو ظاهر في الاولين لافي الثالث لان الفائتة لا تقوت الا ان يراد لان المجموع يفوت والاولى التعليل بأن الصلاة أفضل منه تقدمت (قوله فلا يطلب) أي مستقلا فلا ينافي كونه يحصل بطواف الركن وقوله من الداخل بعده أي وبعد نصف الليل اما قبله فيطلب منه لانه لم يدخل وقت طواف الركن كما أشار اليه الشارح بالتعليل شورى (قوله ان يتطوعا) أي الداخل بعده والمعتمر (قوله قياسا) على أصل النسك قد يفرق بأن التطوع في أصل النسك يفوت الواجب بالكلية بخلافه هنا لا يحصل به الفوات شورى (قوله على أصل النسك) أي فلا يصح التطوع به مع بقاء فرضه عليه

(فصل فيما يطلب في الطواف الخ) كان الاول ذكر الاركان قبل هذا الفصل ثم يذكر شروطها كما صنع في البيوع وقدم واجبات الطواف على واجبات الوقوف لان الطواف أفضل لان الشارع شبهه بالصلاة وقيل ان الوقوف أفضل لخبر الحج عرفة (قوله واجبات الطواف) هلا قال شروط الطواف (قوله بأنواعه) أي الستة من قدوم وركن ووداع وما يتخلل به في الفوات وطواف نذر وتطوع (قوله أحدها وثانيها) جمع بينهما في الحكم لقوله كما في الصلاة وخبر الطواف بالبيت صلاة ع ش وقدم القياس على الحديث لكونه ليس نصا في المدعى (قوله فلوزا لا الخ) بخلاف الاغماء والجنون فيستأنف بخروجه عن أهلية العبادة حل (قوله بأن عري) بابه تعب ح في (قوله أو مظافه) وغلبتها بما عمت به البلوى في المظاف واختار جماعة من أصحابنا المتأخرين العفو عنها وينبغي أن يقال يعني

من واجباته (سنتن) واجبات الطواف) بأنواعه ثمانية أحدها وثانيها (ستر) لعورة (وطهر) عن حدث عما أصغروا كبروا عن نجس كما في الصلاة وخبر الطواف بالبيت صلاة (فلوزا لا) بأن عري أو أحدث أو تنجس بدنه أو ثوبه أو مظافه نجس غير معفو عنه (فيه) أي في طوافه

عما يشق الاحتراز عنه من ذلك أي بشرط أن لا تكون رطوبة ولا يتعمد المشي عليها
 كما مر وقد عد ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس المطاف شرح م ر
 (قوله وبني) ومعنى البناء على المافى أنه يبنى من الموضع الذي وصل إليه ولو اتناء
 الطواف على الأصح شو برى (قوله لان كلامه ما) بيان للجامع حرف (قوله امامع
 العجز الخ) أصل هذه المسألة أنه ان كان فاقدا للستر جاز الطواف مطلقا وان كان به
 نجاسة أو كان فاقدا للظهورين لم يجز له لقائهم ان كان فاقدا للماء جاز الطواف مطلقا
 بالتيمم ولا تجب الاعادة في طواف الركن الا اذا كان يجعل يغلب فيه وجود الماء
 كما قرره شيخنا السميني وقرر شيخنا العزيزي مانصه حاصل المعتمد في الصاخر أنه
 ان كان فاقدا للظهورين أو ببدنه مثلا نجاسة غيره معفو عنها يمتنع عليه الطواف
 مطلقا مع استقرار طواف الركن في ذمته دون الوداع وحكمه حكم المحصر
 كالحائض فيخرج مع الركب الى محل لا يمكن فيه الرجوع الى مكة ويتصل بدمج
 فيخلق مع النية أي نية التعلل فاذا رجع الى مكة أحرم للطواف فقط على ما قاله
 ع ش وقال سم يحرم بأصل النسك ويأتي تمامه وان كان عاجزا عن الستر فقط
 أو متيمما بمحل يغلب فيه الفقد أو يستوى الأمران أو لعذر لا يوجب الاعادة طواف
 مطلقا وان كان بمحل يغلب فيه وجود الماء أو كان بعذر يوجب الاعادة يفعل
 الطواف بأنواعه ما عدا طواف الركن اما هو فلا يفعله الا اذا شق عليه المصابرة
 فيفعله متى قدر عليه متطهرا بالماء أو بالتراب بمحل يغلب فيه الفقد أو يستوى
 الأمران أي به وهو قبل الاتيان به محرم - كما لا يجب للاتيان به ثانيا احرام وان كان
 يساح له المحظورات لمشقة الضرر عنها الى الاتيان به ثانيا قرره شيخنا العزيزي
 أخذ من م ر وع ش وبه يعلم ما في كلام الشارح من التصور واذا مات حج عنه
 من ماله ولا يكفي الطواف عنه لعدم صحة بناء فعل غيره على فعله (قوله الاطواف
 الركن) وسيأتي أن من حاضرت قبل طواف الركن ولم يمكنها الاقامة حتى تطهر لها
 ان ترتحل فاذا وصلت الى محل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة جاز لها حيثئذ ان تفضل
 كالمحصر وتحل من احرامها ويبقى الطواف في ذمتها الى أن تعود والاقرب أنه على
 التراخي وأنها تحتاج عند فعله الى احرام لخروجها من نسكها بالتعلل بخلاف
 من طاف بتيمم تجب معه الاعادة أي اعادة الطواف فلا يحتاج الى اعادة الاحرام
 لعدم تحلله حقيقة شرح م ر وقوله كالمحصر أي بأن تدمج وتخلق أو تقصر بنية التعلل
 وقوله وانها تحتاج عند فعله الى احرام أي للاتيان بالطواف فقط دون ما قبله قبله
 كالوقوف ع ش وقال سم على ابن هجر تأتي بجميع النسك اه (قوله بالقياس)

(جدة) السحر والظاهر (وبني)
 على طوافه وان تعمد ذلك
 بخلاف الصلاة اذ يمتنع فيه
 ما لا يمتنع فيها ككثير الفعل
 والكلام سواء أطلال الفصل
 أم قصر لعدم اشتراط الولاية
 فيه كالوضوء لان كلامهما
 عبادة يجوز أن يتعللها ما ليس
 منها بخلاف الصلاة لكن يسن
 الاستئناف لخروجها من خلاف
 من أوجبها ومحل اشتراط السحر
 والظاهر مع القدرة أمام العجز
 ففي المهمات جواز الطواف
 بدونهما الاطواف الركن
 فالقياس منه للتيمم والتنهيس

أى على الصلاة الفاتحة التى عليه وأراد فعلها بالتيمم بجماع عدم الوقت شورى أى فانه
 يمنع عليه قضاءها بالتيمم فى محل يغاب فيه وجود الماء وهو مسلم فى المقدس عليه
 لافى المقدس فى كل من المستثنى منه والمستثنى نظر لانه يفعل طواف الركن بهذا
 التيمم لشدة المشقة فى بقائه محرماً مع عوده الى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن من
 غيرنية وهذا والمعمد حل ومرفق الشارح منعه للتيمم ضعيف واعتراض قوله
 منعه للتيمم لان التيمم متطهر مع ان الفرض عدم الطهر الا أن يراد الطهارة القوية
 وهذا لما وجبت عليه الاعادة كانت طهارته كالعدم لان المراد التيمم بعمل يغلب
 فيه وجود الماء لانه الذى فيه الخلاف بين الاسنوى وغيره تأمل (قوله وانما فعلت
 الصلاة) أى المؤداة وقوله كذلك أى بالتيمم فى محل يغلب فيه وجود الماء يؤخذ
 منه الجواز فى طواف الوداع لحزمة مفارقتها مكية بدونه حر رسم (قوله
 وفى جواز الخ) شروع فى مناقشة مع الاسنوى فقوله فعليه أى الطواف فيما ذكر
 أى غير طواف الركن من وداع وقدم وتطوع وقيل المراد بما ذكر حال العجز
 (قوله بدونهما) أى السر والظهر الصادق الدون المذكور بأن يطوف عارياً أو نجساً
 أو فاقد الطهورين وهذا معنى قوله مطلقاً أى دوناً مطلقاً أى غير مقيد بفرد من افراد
 الدون المذكور كما اقتضى الاطلاق المذكور اقتصار الاسنوى فى الاستثناء
 من العجز على طواف الركن فيكون قوله مطلقاً صفة لموصوف محذوف أحوالاً
 من الدون وعلى كلام الشورى يكون حالاً من الماء فى فعله وقوله نظر اذا قد
 الطهورين والمتنفس لا يفعلان شيئاً من الطواف كما مروا أن بعض افراد الدون
 كالعاري يفعل أنواع الطواف جميعاً كما مر أيضاً بهذا الايضاح المفصّل
 عن مراد الشارح أى انصاح علم معنى الاطلاق واستغنى عما ستودت به الاوراق
 كما أفاده شيخنا الزينى وقال الشورى قوله مطلقاً أى سواء كان طواف قدوم
 أو وداع أو غيرهما ما عدا طواف الركن لانه تقدم استثناءه هكذا ظهر (قوله
 أولى) لانه يؤهم أنه لا يبطل بالنجاسة اه سم (قوله جعل البيت عن ساد) أى بحيث
 لا يستقبل شيئاً مما بعد الحجر من جهة الباب اه سم (قوله بكل بدنه) فلو لمس
 البيت بيده مثلاً أو أدخل جزءاً منه فى هواء الشاذروان أو هواء غيره من أجزاء
 البيت لم يصح بعض طوفته كما فى شرح م وليس الثوب كالبدن على المعتمد خلافاً
 للشورى (قوله شاذروانه) بفتح الذا الميم وهو الخارج عن عرض جدار البيت
 مرتفعاً عن وجه الارض قدر ثلث ذراع تركته قريش عند بنائهم له لضيق النفقة
 أى لقلة الدراهم الحلال التى يصرفونها فى البناء شرح م ر (قوله وحجره) فلو دخل

وانما فعلت الصلاة كذلك
 لحزمة الوقت وهو مفقود هنا
 لان الطواف لا آخر لوقته انه تحى
 وفى جواز فعله فيما ذكر
 بدونهما مطلقاً نظر وقول
 فلولا الى آخره أولى من قول
 الاصل ولو أحدث فيه توضاً
 وبني (و) نالها (جعل البيت
 عن يساره) بقيد زوده بقول
 (ما راتلقاء وجهه) فيجب كونه
 خارجاً بكل بدنه عنه حتى عن
 شاذروانه وحجره لا يتابع مع
 خبره مسلم خذوا عنى مناسككم
 فان خالف شيئاً من ذلك كان
 استقبل البيت أو استدبره
 أو جعله عن يمينه أو عن يساره

من احدى فتحيه وخرج من الجانب الاخر لم تصح طوقته أى بعضها لانه صلى الله عليه وسلم انما طاف خارج الحجر شرح م د (قوله ورجع القهقري) يقع القافين بينهما هاء ساكنة وفتح الراء أى مشى الى خلف من غير أن يعيد وجهه الى جهة مشيه كما قاله القسطلاني (قوله الشاميين) فيه تغليب لان أحدهما شامي والاخر عراقي وهو الذى بجانب الباب (قوله محاذياله) أى حقيقة أو حكما فيشمل الزاحف والراكب ق ل على التحرير (قوله بدوّه) المناسب تقديمه على ما قبله (قوله أولجزته) كأن كان نجيفا وماذى بجميع بدنه بعض الحجر زى (قوله بيدنه) أى بجميع شقه الايسر م د قال حجر ويظهر أن المراد بالشق الايسر أعلاه المحاذى للصدر وهو المنكب فلما انحرف عنه بهذا أو حاذاه بما تحته من الشق الايسر لم يكف (قوله أول طوافه) لافى غيره م ر (قوله ويقف على جانب الحجر) أى الاسود ويسمى الركن الاسود وهو فى ركن الكعبة الذى يلي الباب من جانب المشرق وارتفاعه من الارض الآن ذراعان وثلاث اذراع كما قاله الاذرى فى تاريخ مكة وبينه وبين المقام ثمانية وعشرون ذراعا وفى حديث ابن عباس مرفوعا مما صححه الترمذى نزل الحجر الاسود من الجنة وهو أشد بيضا من اللبن فسودته خطايا بنى آدم وفى هذا الحديث التوقيف لانه اذا كانت الخطايا تؤثر فى الحجر فساظنك بتأثيرها فى القلوب وينبغى أن يتأمل كيف أبقاه الله تعالى على صفة السواد أبدا مع ما مسه من أيدى الانبياء والمرسلين المقتضى لتبييضه ليكون ذلك عبرة لاولى الابصار وواعظا لكل من وافته من ذوى الافكار ليكون ذلك باعثا على مبالغة الزلات ومجانبة الذنوب الموبقات وفى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا ان الحجر والمقام باقوتان من يواقيت الجنة طمس الله نورهما ولولا ذلك لاضا آ ما بين المشرق والمغرب رواه أحمد والترمذى وانما اذهب الله نورهما ليكون ايمان الناس بكونهما حقا ايمانا بالغيب ولولم يطمس لكان الايمان بهما ايمانا بالمشاهدة والايمان الموجب للشواب هو الايمان بالغيب ويبعث الحجر يوم القيامة وله عينان ولسان وشفتان يشهدان وافته كما ذكر ذلك كله القسطلاني على البخارى (قوله الذى) صفة لجانب (قوله فاذا جاوزه) أى قارب أن يجاوزه ابن حجر لا يمكن فى شرح م د أن المراد فاذا جاوزه بالفعل وعبارته وما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانتقال بعد مفارقة جميع الحجر هو المعتمد وان بحث الزركشى وابن الرفعة خلافه وانه لا بد منه قبل مفارقة جميعه اه فقول الشارح وهذا أى استقبال الحجر فى أول طوافه مستثنى أى استثناء حقيقيا وعبارة

ورجع القهقري نحو الركن
اليمنى لم يصح طوافه لما بدته
ما ورد الشارح به من الحجر يكسر
الحاء ويسمى خطيا المحوط
بين الركنين الشاميين بجدار
قصر بينه وبين كل من الركنين
فتحة (و) رابعها (بدوّه) بالحجر
الاسود محاذياله أولجزته
فى مروره (بيدنه) لا اتباع ويسن
كما قال النووي أن يتوجه
اليمن أول طوافه ويقف على
جانب الحجر الذى لجهة الركن
اليمنى بحيث يصير كل الحجر
عن يمينه ومنكبه الايمن
عند طرف الحجر ثم يمر متوجها
له فاذا جاوزه انقل وجعل
اليمن عن يساره وهذا مستثنى
من وجوب جعل البيت عن
يساره

فلو بدأ بغيره كان بدأ بالباب (لم يحسب) ما طافه فاذا انتهى اليه ابتدأ منه ولو أزيل الحجر والعبادة بالله وجب محاذاة محله ويسن حينئذ استلام محله وتقبيله والسجود عليه وقول *** (٨٧٦) *** أو يجزئه من زيادتي (و) خامسها

(كونه سبعا) ولو في الاوقات التي عن الصلاة فيها ماشيا أو راكبا أو زاحفا بعد رأو غيره فلو ترك من السبع شيئا وان قل لم يجزئه (و) سادسها كونه (في المسجد) وان وسع أو كان الطواف على السطح ولو مرتعا عن البيت أو حال حائل بين الطائف البيت كالسقاية والسواري (و) سابعها (نيتة) أي الطواف (ان استقل) بأن لم يشمله نسل كسائر العبادات (و) ثامنها (عدم صرفه) لغيره كطاب غريم كافي الصلاة فان صرفه انقطع لان نام فيه على هيئة لا تنقض الرضوخ وهذا الذي قبله من زيادتي (وسننه أن يمشي في كله) ولو امرأة لا لعذر كرض لا لاتباع رواء مسلم ولان المشي أشبه بالتواضع والادب ويكره بلا عذر الزحف لا الركوب لكنه خلاف الاولى كما نقله في المجموع عن الجمهور وفي غيره عن الاصحاب ومعه ونه في الام على الكراهة يجوز على الكراهة غير الشديدة الى عبر عنها المتأخرون بخلاف الاولى (و) أن يستلم الحجر (الاسود بيده) (أول طوافه) أن يقبله ويسجد عليه (لا اتباع رواء في الاولين

الشوبرى قوله وهذا أي قوله ثم يترتب توجهه له وقوله مستثنى الاستثناء صوري في الحقيقة لا استثناء كافي الایجاب اه أي لان زمن التوجه لا يحسب من الطواف بل أوله من حين الافتتال وهو حينئذ جعل البيت عن يساره ح في وهذا بحسب ما فهمه العلامة الشوبرى من قوله جاوزه وعلى كلام م سيكون الاستثناء حقيقة كما تقدم وقوله انقل أي التفت وجعل البيت عن يساره قال الشيخ الزياي واذا استقبل الطائف لعوده فليترزع عن أن يترمنه أدنى جزء قبل عوده الى جعل البيت عن يساره (قوله فلو بدأ) ولو ساهيا شوبرى (قوله والعبادة بالله) أي من ادراك هذا الزمن والافه وينقل ولا بد كما هو ظاهر وقول ع ش قوله والعبادة بالله أي من ادراك ذلك الزمن وليست الاستعاذة من ازالته لانها واقعة قطعاً (قوله محاذاة محله) العبارة بمحله وان انتقل لهل أخرج ل (قوله سبعا) أي يقينا (قوله ولو في الاوقات المنهي الخ) كذا عبر م وهذه الغاية لاتعمم لكن لا موقع لها هنا ذللا علاقة بينا وبين العدد حتى يعم بهافييه وابن حجر ذكر هذا الحكم مستقلا لا على سبيل العناية فتأمل (قوله وان وسع) فلو بلغ الحل فصارت حاشيته في الحل وطاف فيه لم يصح فلا بد من الحرم مع المسجد حل وزى أي فيشترط أن لا يخرج بالوسع عن الحرم لانه وسع مراراً فوسعه النبي وعمر وعثمان وابن الزبير ثم عبد الملك ثم ابيه الوليد ثم المنصور كافي ع ش وفي الشوبرى أن الموسع في زمن النبي عمر (قوله على السطح) أي سطح المسجد لا سطح السكينة لانه يشترط أن يكون خارجا عنها (قوله عدم صرفه لغيره) أي فقط فلو قصد الطواف والغريم فينبغي الامعة سم فان قلت سياقي في الوقوف بعرفة أنه يكفي المرور في عرفة ولو مارا في طلب آبق أو غريم أو جاهد لا أنها عرفة فما الفرق بين الطواف والوقوف أجيب بأن الطواف من جنس المشي فاحتاج لعدم الصرف لغير الطواف بخلاف الوقوف (قوله لا تنقض الرضوخ) كأن كان راكبا دابة ونام متمكنا عليها (قوله لكنه خلاف الاولى) ثم عمل جواز ادخال الهيمنة المسجد عندا من تلويثها والا كان حراما على المعتمد م ر ثم ان كان الحاجة لم يكره والا كره شوبرى ومثله يقال في ادخال الهي غير الميز حجر ومحله أيضا اذا كانت طاهرة أو متنجسة وليس زماها بيده (قوله وأن يستلم الحجر) أي يلمسه بعد استقباله م ر (قوله وأن يقبله) ويلزم من يقبله أن يقر قدميه في محله ما حتى يعتدل قائما لان رأسه حال التقبيل في جزء من البيت وبه يقاس من يستلمه واليما في اه س ل أي لانه يجب أن يكون خارجا عن البيت في جميع طوافه (قوله وان خصه ابن الرفعة) أي خص السن المفهوم من قوله

والشيخان وفي الثالث البيهقي وانما سن اثنائه لامرأة اذا خلا المطاق ليلا أو نهارا وان خصه ابن الرفعة وانما بالليل والخشي كالمرأة (فان عجز) عن الاخيرين أو الاخير

(استلم) بلا تقبيل في الاولى وبه في الثانية * (٨٧٧) * بيده اليمنى فان عجز فباليسرى على الاقرب كما قاله

الزم كشى (ف) ان عجز عن استلامه بيده استلمه (نحو عود) كحشبة وتعبيري بذلك أولى من اقتصاره على استلم (ثم قبل) ما استلمه به وهذا من زيادتي (ف) ان عجز عن استلامه بيده وبغيرها (أشار) اليه (بيده) اليمنى (فبما فيها) من زيادتي ثم قبل ما أشار به ثم البخاري أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بئر كلبا في الركن أشار اليه بشيء عنده وكبر ولا يشير بالفم الى التقبيل ويسن ثلث ما ذكر من الاستلام وما بعده في كل طوفة وتخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (و) ان (يستلم) الركن (اليمنى) ويقبل يده بعد استلامه بها لا يتابع رواء الشيطان فان عجز عن استلامه أشار اليه فعلم أنه لا يسن استلام غير ما ذكر ولا تقبيل غير الحجر من الأركان فان خالف لم يكره بل نص الشافعي على ان التقبيل حسن (و) أن يقول عند استلامه (أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم) أطوف (أيانا بك الى آخره) أى وتصديقا

وانما تسن (قوله استلم) انظر قريته على العجز فانه موجود قبل الا أن يقال التفريع بالنظر لقول الشارح بلا تقبيل فيه يراد به فان عجز عما بعد الاستلام بيده اقتصر على الاستلام بيده فان عجز عنه أيضا فنحو عود (قوله في الاولى) وهى قوله فان عجز عن الاخيرين (قوله أشار اليه بما في يده) ويسن تكرير الإشارة كالأستلام كما في شية الايضاح شوبرى (قوله فبما فيها) قديقال الإشارة بما في اليد تتبع الإشارة باليد فلا حاجة الى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يصور الانفكاك بينهما بما لو كان باليد آفة تمنع رفعها نحو الحجر ولا تمنع تحريك ما فيها ورفعها نحو الحجر اه سم (قوله ثلث ما ذكر) بأن يستلم ثم يقبل ثم يسجد عليه وهكذا ثانيا وثالثا أو يستلمه ثلاثا ثم يقبله ثلاثا ثم يسجد عليه ثلاثا فتحصل السنة بكل من هذين ولكن الشافى أقرب الى كمالهم فهو الاولى فيما يظهر شوبرى (قوله وتخفيف القبلة) أى للحجر ويذنبى ان يشهد في ذلك كل ما طلب تقبيله من يد عالم وولى ووالد ع ش على م ر (قوله اليمنى) نسبة لليمن وتخفيف يائه لتكون الالف بدلا من احدى ياءى النسب اكثر من تشديد ها المبنى على زيادة الالف ب ر (قوله أشار اليه) ثم قبل ما أشار به على الوجه ابن حجر (قوله استلام غير ما ذكر) من الركنين الشاميين وقوله ولا تقبيل غير الحجر أى من الأركان الثلاثة قال م ر فى شرحه والسبب فى اختلاف الأركان فى هذه الأحكام ان ركن الحجرية فضيلتان كون الحجرية وكونه على قواعد أيننا ابراهيم صلى الله عليه وسلم واليمنى فيه فضيلة واحدة وهو كونه على قواعد أيننا ابراهيم واما الشاميان فليس لهما شىء من الفضيلتين انتهى بالحرف (قوله غير ما ذكر) كالركن الشاميين وهما الأذان عندهما الحجر بكسر الميم لانه شرح م ر (قوله اجماعنا بك) حال من فاعل اطوف بتأويله باسم الفاعل أى اطوف حال كرفى مؤنابك (قوله ووفاه بعدك) المراد بالعهدهنا الميثاق الذى أخذه الله على بنى آدم بامثال أمره واجتناب نهيه حيث قال ألسنت بربكم قالوا بلى فأمرهم الى ان يكتب بذلك عهد وان يدرج فى الحجر الاسود كفى شراح المنهاج (قوله قبالة الباب) أى فى الجهة التى تقابلها م ر وحجر ثم قال حجر وهو واضح فان الظاهر انه يقوله كالذى قبله وهو ماش اذ الغالب ان الوقوف فى المطاف ضرور عليه فلا يضر كونها يستغفر فان أكثر من قبالتى الحجر والباب لان المراد هما وما بازائهما وكذا فى كل ما يأتى اه بحروفه وقوله يقوله أى الدعاء المتقدم أى قوله وان يقول عند استلامه الخ (قوله وهذا مقام العائذ) أى وهذا مقام الذى استعاذ بك من النار فى قوله ولا تخزنى يوم يبعثون وهو سيدنا ابراهيم

بكتة بك ووفاه بعدك واتباعا لسنة نبيك محمد ٣٢٠ بح ل صلى الله عليه وسلم اتباعا للسلف والخلف (و) أن يقول (قبالة الباب اللهم البيت يذكى الى آخره) أى والحرم حرمك والامن أمنت وهذا مقام العائذ بك من النار

ويشير الى مقام ابراهيم (وبين اليمانيين ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآتية) لا اتباع رواه ابو داود ووقع في المنهاج كالروضة اللهم بدل ربنا (و) ان يدعو بما شاء وما أورد (أي الدعاء) (٨٧٨) فيه أي من قوله (أفضل فقرة) فيه (تقدير ما أورد) ويسن

(قوله ويشير الى مقام ابراهيم) أي بقوله لا يصح يده شوبري (قوله فقرة فيه) قال جماهير العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة وقال مالك بكراهتها ووجه الاول أن القرآن أفضل الاذكار فقرأته في حضرة الله أولى كما في الصلاة يجامع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما ورد فمناجاة الحق تعالى فيه بكلامه القديم أعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصوص بعمل يرجع فعله على الذكر الذي لم يختص وان كان أفضل قياسا على ما قالوه في اذكار الصلاة بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع فافهم ذكره القطب الشيرازي في الميزان (قوله وشمول ذلك) أي لفظ ذلك المذکور في المتن (قوله وان يرمل) من باب نصر ينصر قال الاسنوي فان تركه كره والاوجه فيما اذا رملت الانثى انها ان قصدت التشبيه بالرجال حرم والا فلا سم والسبب في مشروعية الرمل ما ذكره العلامة الحلبي في السيرة ان كفار قريش قالوا ان المهاجرين أو هنتهم أي اضعفهم حتى يثرب فأطلع الله نبيه على ما قالوا ثم قال رحم الله امرأ اراهم من نفسه قوة فأمر أصحابه ان يرملوا الاسواط الثلاثة أي ليروا المشركين ان لهم قوة فعند ذلك قال المشركون أي قال بعضهم لبعض هؤلاء الذين زعمتم ان الحمى قد أوهنتهم هؤلاء اجلد من كذا انهم لينفرون أي يثبون نفر الظبي أي الغزال وانما لم يأمرهم بالرمل في الاشراف كلها رفقاً بهم واضطجع صلى الله عليه وسلم بردائه وحسكشف عضده اليمنى ففعلت المحاسبة كذلك وهو اول رمل واضطباع في الاسلام وكان ذلك في عمرة القضاء اه (قوله بمقادير باخطاه) بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين وبالفتح وجمع الخطوة بالفتح خطا بالكسر والمد كركوة وركاء وهي نقل القدم الى محل آخر وهو المراد هنا عس (قوله مبرورا) الحج المبرور هو المقبول وقيل المبرور الذي لم يخالفه ذنب والسعي المشكور العمل المتقبل اه وقال الحسن البصري الحج المبرور ان يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة وقال صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل بالمال الحرام فقال لبيك اللهم لبيك قال الله تعالى لا لبيك ولا سعديك حتى ترد ما في يديك وفي رواية لا لبيك ولا سعديك حتى تردود عليك (قوله وذنبامغورا) لعل التقدير واجعل ذنبي ذنبامغورا وكذا يقال في قوله وسعي أي واجعل سعي سعيامشكورا أي مقبولا (قوله ربنا آتينا في الدنيا حسنة) وهي كل خير قصد تحصيله فيها وما أعان عليه وقيل الزوجة الصالحة وقوله وفي الآخرة حسنة هي كل ما فيها من الراحة والنعيم المقيم والشهود أي المشاهدة لوجهه الكريم شوبري بزيادة (قوله فيه رمل) أي بشرع فيه الرمل وان لم يقع بالفعل حل (قوله كذاب أهل الشطارة) الشاطر الذي اعجب اهله خبثا اه مختار

له الاسرار بذلك لانه أجمع للخشوع (وان يراعى ذلك) أي الاستسلام وما بعده (كل طوفة) اغتناما للثواب لكنه في الاولى أكد وشمل ذلك لاستسلام الياسفي وما بعده من زيادتي (و) ان (يرمل ذكر في) الطوافات (الثلاث الاول من طواف بعده سعي) بقيد زدت بقولي (مطلوب) بأن يكون بعد طواف قدوم أو ركز ولم يسع بعد الاول فلم يسع بعده لم يرمل في طواف افاضة والرمل يسمى خيبا (بأن يسرع مشيه مقاربا خطاه) ويثني في البقية على هيئته لا اتباع وراه مسلم فان طاف راكباً ومجولاً حرك الدابة ورمل به الحامل ولو ترك الرمل في الثلاثة لا يقضيه في الاربعة الباقية لان هيئتها السكينة فلا تغير (و) ان (يقول فيه) أي في الرمل (اللهم اجعله) أي ما أنافيه من العمل بها مبرورا أي لم يخالفه ذنب (الى آخره) أي وذنبامغورا وسعيامشكورا لا اتباع ويقول في الاربعة الباقية كما في التنبيه وغيره رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار قال الاسنوي والمناسب لا معتبر أن يقول عمرة مبرورة ويحتمل الاطلاق مراعاة للحديث

ويقصد المعنى اللغوي وهو القصد (و) ان (يضطبع) أي الذي ذكر (في طواف فيه رمل) لا اتباع رواه ابو داود باسناد صحيح كما في المجموع (وفي سعي) قياسا على الطواف بجامع قطع مسافة مأثور بتكريرها سبعاً وذلك (بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الايمن وطرفه على منكبيه الايسر) كذاب أهل الشطارة والاضطباع مأخوذ من الضبع بسكون الواو

وهو العضد وخرج بالطواف والسعي ركعتا الطواف فلا يسكن فيه ما الاضطباع بل يكره (و) أن (يقرب) الذكر في طوافه (من البيت) تبركا ولأنه يسير في الاستسلام والتقصيل نعم * (٨٧٩) * ان تأذى أو أذى غيره فهو زجعة فالبعد أولى (فلو فات

رمل بقرب) لغير زجعة (و) أن (يس) نساء ولم يرج فرجة) يرمل فيها لو انتظر (بعد) للرمل لأنه يتعلق بنفس العباداة والقرب يتعلق بمكانها فان خاف لمس النساء فالقرب بالرمل أولى من البعد مع الرمل تحرزا عن ملامسة المؤذنة الى انتقاض الطهر ولو خاف مع القرب أيضا لمسهن فترك الرمل أولى واذا نكس أن يتحرك في مشيه ويرى أنه لم يمس لم يمس وكذا في العدو في السعي الا في بيانه وان رجي الفرجة المذكورة سن له انتظارها وخرج بالذكر الاثنى والختى فلا يسكن له ما شئ من الثلاثة المذكورة بل يسكن له ما في الاخيرة حاشية المطاف بحيث لا يختلط بالرجال الا عند خلو المطاف فيسن له القرب وذكر حكم الخشي مع قولي ولم يرج فرجة من زيادتي (و) أن (يواي كل) من الذكرو غيره (طوافه) خروجه من الخلاف في وجوبه (و) أن (يصل) بعده ركعتين (و) فعلهما (خاف المقام أولى) للاتباع رواه الشيخان وذكر الاولوية من زيادتي وكذا قولي (ف) ان لم فعلهما خلف المقام فعلهما (في الحجر في المسجد في الحرم فحيث شاء) متى شاء ولا يفوتان الاموتة ويقرأ فيهما (يسورتي

أي اتبعهم من خشيته لكن المراد هنا من عنده نشاط (قوله وهو العضد) أي لانه يدل على القوة كما ان العضد فيه القوة (قوله بل يكره) أي فيزيده عند ادايتها ويبيده عند ارادة السعي شرح م (قوله والقرب يتعلق بمكانها) أي وما يتعلق بذات العباداة أفضل مما يتعلق بمكانها كالجماعة بغير المسجد الحرام أولى من الافراد به شرح حجر وكيف هذا مع ان الصلاة بالمسجد الحرام بمائة ألف صلاة في غيره بل أكثر عند ابن حجر الا أن يقال درجات الجماعة عظيمة تأمل (قوله من الثلاثة) أي الرمل والاضطباع والقرب ح ل (قوله في الاخيرة) أي بدل الاخيرة (قوله خلف المقام) المراد به كون المقام بينه وبين الكعبة لان وجهه كان من جهة تها غير اه برماوى وقوله المقام أي الذي أنزل من الجنة ليقوم عليه ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم عند بناء الكعبة لما أمر به وارى عملها بعبادة على قدرها لان محلها كان اندرس فكان يتصرفه الى أن يتناول الاكف من اسماعيل صلى الله عليه وسلم ثم يطول الى أن يضعها ثم بقي مع طول الزمن بحجب باب الكعبة حتى وضعه صلى الله عليه وسلم بعمله الا أن على الاصح والمراد بخلافه كلما يصدق عليه ذلك عرفا شرح حجر فعلم من هذا انه سمي مقام ابراهيم لكونه كان يقوم عليه عند بناء الكعبة وليس معناه انه مدفون فيه كما توهم لانه مدفون في الشام (قوله للاتباع) ومنه يؤخذ ان فعلهما خلفه أفضل منه في جوف الكعبة ويوجه بأن فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت كما ان ما عداهما من النوافل يكون فعله في بيت الانسان أفضل منه في الكعبة لما ذكر شرح م (قوله ولا يفوتان) هل المراد ما لم يأت بعد الطواف بفريضة أو نافلة أخرى بدليل قوله الا في ويجزى عن الركعتين الخ أو أعم فيكون قوله الا في ويجزى الخ المراد به ان ذلك يسقط أصل الطلب فلا يشاء في خصوص ركعتي الطواف سم وعسارة ع ش على م (قوله ولا يفوتان) الاموتة فان قلت كيف هذا مع أنه يغني عنهما فريضة ونافلة قلت لا يضر هذا احتمال أنه لم يصل بعد الطواف أصلا أو صلى لكنه في سنة الطواف (قوله وان يجهر الخ) بخلاف ركعتي الاحرام فان السنة الاسرار فيها ولولا لالا خلافا لمن زعم الجهر لئلا وكان الفرق الاتباع لان الباب باب اتباع ذي (قوله ولو جعل شخص الخ) هو مرتبط بمعدون شرح به م (قوله ولا يتعين على المحرم أن يطوف بنفسه) ولهذا لو جعل الخ وشمل الولي اذا جعل غير المميز وخرج بقوله جعل ما لوجهه في شيء موضوع على الارض أو سفينة وجذبه فيقع للحامل والمحمل مطلقا اذا تعلق لطواف كل منهما

الكافرون والاخلاص) للاتباع رواه مسلم ولما في قراءتهما من الاخلاص المناسب لما هنا لان المشركين كانوا يعبدون الاصنام ثم (و) أن (يجهر) بهما (ليلا) مع ما الحق به من الفجر الى طلوع الشمس ويسر فيما عدا ذلك كاليكسوف ويجزى عن الركعتين فريضة ونافلة أخرى (ولو جعل شخص حلال أو محرم

طاف عن نفسه) أولم يطأ (محرمًا) بقيد زده بقولي (لم يطأ عن نفسه ودخل وقت طوافه وطاف به) بقيد زده
في الأولين بقولي (ولم ينو له نفسه أو لها) بأن نواه للمجهول أو أطلق * (٨٨٠) * (وقع) الطواف (للمجهول) لأنه كرا كبه

دابة وعملانية الحامل وانما
لم يقع للحامل المحرم اذا دخل
وقت طوافه ونوى المجهول لانه
صرفه عن نفسه (الا ان
أطلق وكان كالمجهول) في
كونه محرمًا لم ينف عن نفسه
ودخل وقت طوافه (و) يقع
(له) لانه الطائف ولم يصرفه
عن نفسه فان طاف المجهول
عن نفسه أولم يدخل وقت
طوافه لم يقع له أن لم ينو لنفسه
والا فكما لو لم ينف ودخل
وقت طوافه وان نواه الحامل
لنفسه أو لها وقع له وان نواه
لمجهول لنفسه أولم يطأ عنها
بعملانيته في الجميع ولانه
الطائف ولم يصرفه عن نفسه
فيما اذا لم يطأ ودخل وقت
طوافه وافادة حكم الاطلاق
فيمن لم يطأ من زياد في (وسن)
لكل بشرطه في الاثنى والخمسين
(أن يستلم الحجر بعد طوافه
وصلاته ثم يخرج من باب
الصفا) وهو الباب الذي بين
الركنين اليمانيين (المسيحي)
بين الصفا والمروة لا يتباع رواده
مسلم (وشروطه أن يبدأ بالصفا)
بالصفا طرف جبل أبي قبيس
(ويختم بالمروة) والتصریح به
من زياد في فلو عكس لم تحسب

بطواف الاخر لا تنصب له عنه كما في شرح م ر والحاصل أن الحاصل والمجهول
أما أن يكونا حلالين أو محرمين أو الاقل حلالا والثاني محرمًا أو بالعكس فهذه
أربعة وعلى كل أما أن يكون الحاصل طاف عن نفسه أولم ينف دخل وقت طوافه
أولاً وشمله المجهول والحاصل من ضرب أربعة الحاصل في أربعة المجهول ستة عشر
تضرب في الأربعة الأولى بأربعة وستين وعلى كل أما أن ينو الحاصل الطواف
عن نفسه فقط أو عن المجهول أو عنهما أو يعلق ومثلها في المجهول فتضرب أربعة
في أربعة ستة عشر وهي صور التبعة تضرب في الأربعة والستين تبلغ ألفاً وأربعة
وعشرين صورة فتأمل ح في (قوله طاف عن نفسه) راجع لسكل لان الطواف
يصدق بطواف القدوم وقوله طاف أولم ينف فهذه أربعة أحوال في الحاصل وعلى
كل حال أما أن ينو المجهول أو نفسه أو كليهما أو يطلق والحاصل من ضرب أربعة
في أربعة ستة عشر فان نوى المجهول أو اطلق وقع للمجهول في هذين المضروبين
في الأربعة الاحوال ثمانية يستثنى منها صورة واحدة يقع فيها الحاصل وهي قول
المصنف الآن أطلق الخ وأما اذا نوى الحاصل نفسه أو كليهما مع الاحوال الأربعة
المتقدمة فيقع فيها الطواف له مع الصورة المتقدمة المستثناة فيقع له الطواف في تسع
صور ويقع للمجهول في سبع (قوله محرمًا) سواء كان له عذر أو لا م ر (قوله وطاف به)
م طرف على كل (قوله في الأولين) أي الحلال والمحرم الذي طاف عن نفسه (قوله
أو لها) أي ولا لها (قوله وعملانية الحامل) أي فيما اذا نواه للمجهول (قوله فيقع له)
أي الحاصل (قوله ان لم ينو) أي المجهول نوى وعش وقوله والابان نواه المجهول
لنفسه وقوله فكما لو لم ينف أي فيقع للمجهول كما تقدم اطاف (قوله وان نواه الحامل)
م ر وقوله ولم ينو له نفسه (قوله وسن لسكل بشرطه) وهو خلوا الماطاف عن الرجال
غير المحارم (قوله ان يستلم الحجر) ويقبله ويسجد عليه (قوله ثم بعد طوافه وصلاته)
أي بعد فراغ طوافه وبعد صلاته ركعتين سنة الطواف (قوله والمروة) وهي أفضل
من الصفا كما في م ر لانها المصدا والطواف أفضل أركان الحج حتى من الوقوف لان
المشارع شبهه بالصلاة كما قرره شيخنا ح في واندفع بقوله لانها المقصد ما يقال
اشتراطهم البداءة بالصفا وذكر الله له اولاً يدلان على كونه أفضل اه (قوله
بالمروة) وهي طرف جبل قينقاع وقد راسا بين الصفا والمروة بذراع الا ح في
سبعة مائة وسبعة وسبعون ذراعاً وكان عرض المسي خمسة وثلاثين ذراعاً فادخلوا
بعضه في المسجد برماوي (قوله ابدأ بما بدأ الله الخ) هو بلفظ المضارع سم وعش
لانه جواب لقوله يا رسول الله بماذا نبدأ وقوله فابدؤا بلفظ الامر لانه جواب

المروة الأولى (و) أن (يسعى سعيًا ذهابه من كل) منها (للاخر في المسي مرة) للاتباع وقال صلى الله عليه وسلم لقولهم
ابدؤا بما بدأ الله به رواده مسلم فرواه الترمذي بلفظ فابدؤا بما بدأ الله به

(و) أن يسعى (بعد و) أو قدومه أو ركن (و) ان (لا يخلها) أي السعي وطواف القدوم (الوقوف) بعرفة بأن يضي قبله للاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم * (٨٨١) * فان تخطاها الوقوف امتنع السعي الا بعد طواف القرص فيمتنع أن

يسعى بعد طواف نفل مع امكانه بعد طواف فرض (ولا تسن إعادة سعي) لانه لم يرد وتيميرى بذلك أولى مما ذكره (وسن لاذكر أن رقي على الصفا والمروة فامة) أي قدرها لانه صلى الله عليه وسلم رقي على كل منهما حتى رأى البيت واه مسلم وخرج نباحه للذكر الانثى والخنثى فلا تسن لهما الرقي الا ان خلى الحمل عن الرجال فخير المحرم فيما يظهر كتابه عليه وعلى الخنثى الأسنوى والواجب على من لم يرق أن يامق عقبه بأصل ما يذهب منه ورؤس أصابع رجليه بما يذهب اليه من الصفا والمروة (و) أن (يقول كل) من الذكر والراقي وغيرهما (الله أكبر ثلاثا والله الحمد الى آخره) أي الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير (ثم يدعو بما شاء) دينا ودنيا (و) أن (ثلاث الذكر والدعاء) للاتباع في ذلك رواه مسلم بزيادة بعض الفاظ ونقص بعضها وتعبيرى بكل الى آخره أعم من قوله فاذا رقي الى آخره (و) أن (يمشي) على هيئته (أول السعي وآخره وأن يعدو الذكر) أي يسعى

لقولهم يا رسول الله بماذا تبدأ أهل شعبنا ولعل السؤال تعدد برماوى (قوله وان يسعى بعد طواف ركن) وهل الأفضل السعي بعد طواف القدوم أو بعد طواف الاقامة ظاهر كلام الثموى في مناسكه الكبرى الاول والتمتد ما أفتى به شيخنا من استعجاب التأخير زى أى فالأفضل فعليه بعد طواف الركن من (قوله ولا تسن إعادة سعي) أى ولو بعد طواف الاقامة أى ان كان سعى بعد طواف القدوم كما في شرح مروج فان أعيد لم يحرم بل خلاف الاولى على ظاهر كلام الشيخين ومكرهه على ما قاله أبو محمد شوبرى وعبارة حل ولا تسن إعادة سعي بل هو مكرهه ويستثنى القارن فاته يسن له أن يطوف طوافين ويسعى سبعين خروجا من خلاف أى حنيقة وهل له أن يوالى بين الطوافين والسبعين قلت مقتضى كلامهم الامتناع فيطوف ويسعى ثم يطوف ويسعى اه (قوله أن يرقى) يفتح القاف مضارع رقى بكسر هاء في الاقصم أى في المحسوسات وأما في المعاني فيالفتح ومنه خبر اللديغ الذي رقاها الصحابي اه شوبرى (قوله فامة) هذا بالنظر لما كان وأما الآن فقد علت الأرض حتى غطت درجات كثيرة فلا يتأتى رقى ما ذكر (قوله عقبه) ان كان ماشيا أو حامدا بته ان كان راكبا حل (قوله بيده الخير) أى قدرته وإرادته (قوله وهو على كل شيء قدير) ان أريد بالشئ ما هو أعم من الموجود الخارجي فالمنعات خارجة عنه استثناء عقليا ولا يلزم نقص في القدرة اذ هي صفة تؤثر في المقدور عليه وهي ليست بمقدورة فالنقصان في جهتها من عدم قابليتها للوجود وان أريد به الموجود الخارجي كما هو مذهب المتكلمين اذ المعدوم عندهم ليس بشئ فلا حاجة الى الاستثناء لكنه لا يشمل المعدوم الممكن شوبرى وقال شيخنا ح في المراد بالشئ هنا الممكن موجودا كان أو معدوما (قوله أى يسعى سبعيا شديدا) وينبغي أن يقصد بذلك السنة لا اللعب ومساابقة أصحابه والراكب يحرك دابته بحيث لا يؤذى المشاة شرح مروج (قوله في الوسط) والمراد بالوسط هنا الامر التقريبي اذ محل العدو وأقرب الى الصفا منه الى المروة بكثير شرح حجر (قوله وبين الميل) هو عبارة عن هامود صغير (قوله اللذين أحدهما في ركن المسجد) في هذا التعبير مسامحة لان الذي يسعى لا يمر الا على ركن واحد من أركان المسجد قبل أن يصل باب السلام كما يعرف ذلك من رآه وهو الذي ذكره أولاً بقوله المعلق بركن المسجد وأما الثاني المقابل له اذ العباس فليس في ركن المسجد وبذلك عبر ابن حجر فقال أحدهما بجدار المسجد وكذلك عبر الشارح في شرح الروض (قوله دار العباس) وهي الآن رباط منسوب اليه حجر وعلى كل منهما قنديل معلق برماوى

سبعيا شديدا (في الوسط) للاتباع ٢٢١ ل رواه مسلم (ومحلها) أى المشى والعدو (معروف) ثم فيمشى حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيه دوا حتى يتوسط بين الميادين الأخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والاخر متصل بجدار العباس رضى الله عنه فيمشى حتى ينتهي الى المروة فاذا أعاد منها الى الصفا مشى في محامشه

وسعى في عمل سعيه أولا وخرج بزيادتي الذكر الاشئ * (٨٨٣) * والخشي فلا يعدوان ويسن أن يقول كل

منهم في ... ر ... اغفروا رحم
وتجاوز عما علم انك اذنت
الا عزلا كرم وأن يوال بين
مرات السعي وبينه فريدين
الطواف ولا يشترط فيه
طاهروا لا سترو يجوز فعله راكبا
ويكره للساعي أن يقف في
سعيه لحديث أو غيره
(فصل في الوقوف بعرفة) *
مع ما يذ كبر لعمه (سن للامام
أن يخطب) ولو بناثيه (بمكة
سابع) ذي (الحجة) بكسر
الحاء أفصح من فقها المسمى
يوم الزينة لترتيبهم فيه هو اذ جهم
(بعد) صلاة (طاهرا وجمعة)
ان كان يومها (خطبة) فردة
(بأمر) هم (فيها بالعدو) يوم
الثامن المسمى يوم التروية
لانهم يتروون فيه الماء (الى
منى) ويسمى التاسع يوم عرفة
والعاشر يوم النحر والحادي
عشر يوم القر لا استقرارهم فيه
بني والثاني عشر يوم النفر الاول
والثالث عشر يوم النفر الثاني
(ويعلمهم) فيها (المناسك) الى
الخطبة الاثنية في مسجد
ابراهيم وبأمر أيضا فيها المتمتعين
والساكنين بطواف الوداع قبل
خروجهم وبعد اجراءهم
وهذا الطواف مسنون وقولي

(قوله ويسعى في عمل) أي سعيه شديدا وهو المعبر عنه سابقا بالعدو (قوله ولا يشترط
فيه طاهر ولا ستر) أي دل يندب فيه كل ما طلب في الطواف من شرط أو مندوب
برماوى (فصل في الوقوف بعرفة) * جعله مقصودا بالترجمة لكونه ركنا
وأخره في الذكر لتقدم غيره عليه في الفعل ع ش (قوله مع ما يذ كبر لعمه) أي
من قوله سن للامام أن يخطب الخ (قوله سن للامام) أي السلطان ان حضر
او نائبه لا إقامة الحج ونصبه واجب على الامام (قوله أن يخطب) ويذ كبر فيها أركان
خطبة الجمعة الخمسة (قوله بمكة) وكون الخطبة عند الكعبة أو بابها حيث لا منبر
أفضل حجر (قوله أوجعة) ولا يكفي عنها خطبة الجمعة لان السنة فيها التأخير
عن الصلاة لان وقتها بعد الصلاة كما قاله الشارح ولان القصد منها تعليم الناس
لا الوعظ والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف ويسن
أن يكون محرما ويفتتحها بالتلبية والحلال أي ويفتتحها بالحلال بالتكبير شرح م
(قوله خطبة فردة) انظر الخطب التي يثوي بها مفردة هل يقتصر فيها على الأركان
المشتركة كالتحمد والصلاة أو باقى فيها بجميع الأركان المعتبرة في الخطبتين كل
محتمل ولعل الأقرب وجوب جميع ما يعتبر من الأركان في الخطبتين لانها قائمة مقام
اثنتين فليتأمل شورى (قوله بأمرهم فيها) واذا أمرهم الامام لذلك وجب الخروج
اه ح ل (قوله يتروون) أي يشتهون الماء فيه لقلته اذ ذاك من التروى وهو التمشي
وقال البرماوى لانهم يتروون فيه الماء أي يحاولونه معه من مكة ليستعملوه في عرفات
ثم ياد غيره لقلته اذ ذاك بتلك الاماكن وهذا بحسب ما كان واما اليوم ففيها الماء
كثيرا (قوله ويعلمهم المناسك) الى الخطبة الاثنية ان لم يرد الا كل والا فالأفضل
والاولى أن يعلمهم جميع المناسك في كل خطبة ليرسخ ذلك في أذهانهم حبر و ح ف
(قوله المتمتعين) بخلاف المفرد والقارن الا قامين لا يؤمران بطواف وداع لانهما
لم يتحللا من مناسكهما وليست مكة محل اقامتهما م وبخلاف المتمتع فانه يتحلل
من العمرة وبخلاف المسكى فان مكة دار اقامة له فلذا سن لها طواف الوداع بفراقها
واما المفردون والقارنون المحرمون من الميقات فالمطالع منهم طواف القدوم لانهم
مبتدئون في أعمال الحج فلا يطلب منهم طواف الوداع (قوله قبل خروجهم) أي
من مكة الى عرفة (قوله وهذا الطواف مسنون) عبارة ابن حجر لانه مندوب لهم
لتوجههم لا ابتداء النسك دون المفردين والقارنين لتوجههم لاتمامه اه فطواف
الوداع هنا غير طواف الوداع الواجب الاثني لان ذاك بعد تمام الحج وهذا قبل
الشروع في أعماله (قوله ان لزمهم الجمعة) كالساكنين والمقيمين اقامة مؤثرة أي

أوجعة من زيادتي (و) أن (يخرج بهم من غد) بقيد زدت به بقولي (بعد صبح) أي صلاته ثم ان كان
يوم الجمعة خرج بهم قبل الفجر ان لزمهم الجمعة

تقطع السفر فان لم يقم ا كذلك فلهم الخروج بعد الفجر زى (قوله ولم يمكنكم اقامتها الخ) فان أمكنكم ان أحدث ثم قرية واستوطنها ويعون كاملون جائز وجه بعد الفجر ليصلي معهم وان حرم البناء ثم لا يهاجل للناسك شرح م ر ويؤخذ من قوله وان حرم البناء صحة صلاة الجمعة في السنانية الكاشنة ببولاق وان كانت في حريم البحر لانه لا تلازم بين الحرم وصحة صلاة الجمعة وهو ظاهر ع ش على م ر (قوله الى منى) وهي بكسر الميم تصرف أى مراعاة المكان ولا تصرف مراعاة للبيعة وتذكر وهو الاغلب وقد توثقت وتخفيف نونها أشهر من تشديد هاء سميت بذلك لكثرة ما معنى فيها أى يراق فيها من الدماء اه م ر زى وسم (قوله وان يبيتوا) أى وسم لهم ان يبيتوا فيقدر ههنا ما يناسبه وكذا بقدر في قوله وان يقفوا الخ والافتقار الى سياقه ان يكون التقدير وسم للامام ان يبيتوا ولا وجه له تأمل وطلب هذا لاجل الاستراحة لاجل السير من الغد الى عرفات من غير تعب شرح م ر (قوله هو اولى من قوله طلعت) وجه الاولوية ان الاشراف هو الاضائة وهو لا يحصل بمجرد الطلوع ع ش (قوله على ثبير) بفتح المثلثة ع ش (قوله بطريق ضب) وهو جبل مطل على مزدلفة برماوى (قوله بقربها) أى عرفة (قوله بنمرة) بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرها برماوى (قوله الى مسجد ابراهيم) أى الخليل عليه الصلاة والسلام (قوله من عرفة الخ) فكل من عرفة ونمرة ليس من عرفة كما في شرح م ر ولا من الحرم برماوى (قوله ويميز بينهما) أى عرفة وعرفة (قوله فرشت هناك) أى فى المسجد كما ذكره فى الابحاج انكم اليست ظاهرة الآن بل اخفاها التراب لما حدث فى المسجد من العبارة المتكررة (قوله ما امامهم من المناسك) ككيفية الوقوف وشراطه والدفع الى مزدلفة والمبيت بها والدفع الى منى والرمى وجميع ما يتعلق بذلك شرح م ر (قوله وبأخذ المؤذن فى الاذان) أى حقيقة لا اقامة فعليه يؤخر الاذان الى الفراغ من الخطبة الاولى حبل فالاذان للعصرين تقديمًا وإظهارًا - ر فقط ان لم يجمع (قوله بحيث يفرغ الخ) ولم ينظر لنعمة سماعها لان القصد بها مجرد الدعاء والمبادرة الى اتساع وقت الوقوف شرح حبر والحاصل ان خطب الحج اربع خطبة السابعة وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم الفراق الاول وكلها افرادى وبعد صلاة الظهر الا يوم عرفة فثنتان وقبل صلاة الظهر اه شرح البهجة (قوله والجمع للسفر) أى فيعتصم بسفر القصر أى خلافا لما صححه النووي فى مناسكته من كونه للناسك (قوله بخلاف المسكى) فانه لا يقصر ولا يجمع ومثل المسكى من نوى اقامة تقطع السفر بمكة بعد النفر

ولا يمكنكم اقامتها حتى كما عرف في بابها (الى منى) فيه لمن بها الظهر وما بعد ما لا يتباع ر (واوه سالم) (و) ان يبيتوا بها (ان) (بصدور عرفة اذا اشرق) هو اولى من قوله طلعت (الشمس) بقيد زوته يقولى (على ثبير) وهو جبل كبير بمزدلفة على طريق الذهاب الى عرفة مارين بطريق مكة وهو من مزدلفة (و) ان يقيموا بقربها بنمرة الى الزوال) وقولى (ثم يذهب بهم الى مسجد ابراهيم) صلى الله عليه وسلم من زيادتي وصدور من عرفة وآخرون من عرفة ويميز بينهما محشرات كبار فرشت هناك (فيضطرب) بهم فيه (خطبتين) يبين لهم فى اولها ما امامهم من المناسك الى خطبة يوم النحر ويحضرهم على اكثار الدعاء والتهليل فى الموقف ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم الى الثانية وبأخذ المؤذن فى الاذان ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من الاذان (ثم يجمع بهم) بعد الخطبتين (العصرين تقديمًا) لا يتباع رواه سالم والتعريف بانه

جمع تقديم من زيادتي والجمع للسفر لا للناسك ويقصرهما ايضا المسافر بخلاف المسكى

(و) أن (يقفوا بعرفة) أي في
الغروب للاتباع ورواه مسلم
قال في الروضة وبين هذا المسجد
وموقف النبي صلى الله عليه
وسلم بالعصرات نحو ميل
(و) أن (يكثروا الذكر) من
تهليل وغيره (والدعاء أي
الغروب) روى الترمذي
خير أفضل الدعاء يوم
يوم الجمعة وأفضل ما قلت أنا
والنبيون من قبلي لا إله إلا الله
وحده لا شريك له له الملك وله
الحمد وهو على كل شيء
قدير وزاد البيهقي اللهم اجعل
في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي
بصري نورا اللهم اشرح لي صدري
وسر لي أمري وذكرا لا كثر
في الدعاء والذكر غير التهليل
من زيادتي (ثم) بعد الغروب
(يقصدوا مزدلفة ويحجوا بها
المغرب والعشاء تأخيرا)
للاتباع ورواه الشيطان نعم أن
خشى فوت وقت الاختيار
للهاء جمع بهم في الطريق
والجمع للسفر لا للنسك كما مر
تظيره ويذهبون بسكينة وفار
فن وجد فرجة أسرع (و واجب
الوقوف) بعرفة (حضوره)
أي المحرم (وهو أهل العبادة)
ولونائما أو ما رافى طالب آبق

من منى كما هو شأن أكثر الحاج سبيا المصريين وفيه نظر ظاهر لان سفر من ذكر
لا يتقطع إلا بعد دخول مكة ح ل كما تقدم في قوله وينتهي سفره بلوغه مبدأ سفر
من وطنه أو موضع آخر نوى قبل وهو مستقل إقامة به الخ (قوله وان يقفوا بعرفة)
قيل في تركيبة نظرا ذنقه يره يستحب للامام أن يقفوا فلو أفردوه فقال ويقف وكذا
ما بعده كان أولى اه ويرد بأنه خص الامام بما يختص به فهو يخطب ويخرج
وعنه وغيره بما لا يختص به فهو يبيتوا ويتصدقوا بأن يقدر وسن لهم ان يبيتوا
وان يقفوا كما تقدم وذلك التقدير يدفعه ما ذكره المعلوم من منعيه فلا اعتراض
عليه شرح حجر وهذا الاعتراض يجري أيضا في قوله السابق وبيتوا سم وعبرة
الزيادة قوله وان يقفوا بعرفة اعتراض قوله يقفوا بأنه منصوب عطفا على يخطب
فيقتضى استحباب الوقوف مع انه واجب ودفع بأن المصنف قيد الوقوف بالاستمرار
الى الغروب لانه راجع للأميرين وهو مستحب على الصحيح أي فالمستحب كون
الوقوف الى الغروب وأيضا فوجوب أصل الوقوف معلوم اه سم ذي (قوله قال
في الروضة الخ) الاولى تقديم هذا على قوله وان يقفوا بعرفة عند قوله الى مسجد
ابراهيم (قوله دعاء يوم عرفة) أي واذا كان أفضل فينبغي الا كثار منه ففيه دليل
لا كثر الدعاء الذي هو الدعوى ولم يذ كر دليل الا كثر الذ كر وذ كر حجر بقوله
وروى المستغفرى خبر من قرأ قل هو الله أحد ألف مرة يوم عرفة أعطى ما سأل
وقوله ولم يذ كر دليل الا كثر الذ كر أي صريحها والافه وفهم من قوله وأفضل ما قلته
الخ وأفضليته تقتضى الا كثار منه خصوصا يوم عرفة ففيه المدعى وزيادة قال ابن
حجر وبين الحرم وعرفة نحو ألف ذراع (قوله وفي بصرى) يقول ذلك ولو أعي
ع ش على مر (قوله ثم يقصدوا مزدلفة) اعلم أن المسافة من مكة الى منى فرسخ
ومن مزدلفة الى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكره في الروضة شرح مر ومزدلفة بين
عرفة ومنى من الازدلاق وهو التقرب (قوله و واجب الوقوف الخ) الاولى ذكره
عقب قوله وان يقفوا بعرفة اه (قوله أو ما رافى طالب آبق أو نحوه) أشار بهذا
الى أن صرفه الوقوف لا يضر سم وفارق ما مر في الطواف بأنه قرية مستقلة اشبهت
الصلاة بخلاف الوقوف وألحق السعي والرمي بالطواف لانه عهد التطوع بنظيرهما
كالسعي للمساجد ورمى العدو بالاحجار ولا كذلك الوقوف شرح حجر وقد يدل
اقتضاه عليه ما على ان الحلق كالوقوف فليراجع سم على حجر (قوله بجزء منها)
عبارة أصله من جزء بأرض عرفة قال الرشيدى ظاهر التقيد بالأرض أنه لا يكفي
الماء كان مربها طائرا أو كان الفرق بينه وبين الاعتكاف ان المسجد ثبت حكمه

الى سماء الدنيا كما صرحوا به بخلاف عرفة فان المقصود نفس البقعة ولم أر تصرح بان
لهوا ثم احكمها ثم رأيت سم نقل عن الشارح عدم العمة (قوله وعرفة كلها موقف)
صدرة وقت هذه وعرفة الحج مامرعش (قوله الحج عرفة) أي معظم الحج عرفة
(فرع) شجرة أصلها بعرفة خرجت اغصانها الفيرها هل يصح الوقوف على الاغصان
كما يصح الاعتكاف على اغصان شجرة خرجت من المسجد فيه نظر ويتبع عدم
العمة فليتنامل ولو انه كس الحمال فكان أصل الشجرة خارجا واغصانها داخله ففيه
نظرا أيضا ويتبع العمة ابن شوبري أي قياسا على الاعتكاف لكن في قول
على التعرير عدم العمة وعبارته وقوف بأي جزء منها بارضها أو على منهل بها
في هوائها فلا يكفي كونه طائرا أو على غصن شجرة أصلها فيها دون الغصن أو عكسه
أو على قطعة نقلت منها الى غيرها اه وصرح الزيادي وابن شرف بأنه يكفي الوقوف
على القامة المقولة منها الى غيرها اج مداني فليورد وقال ع ش لا يكفي
الوقوف على الغصن مطلقا ولا على القامة المقولة واعتمد ح في كلام ع ش
وق ل (قوله من جاء ليلة جمع) هذا تعميم في الزمان ودليل عليه والذي قبله
تعميم في المكان ودليل عليه ولا يخفى ان الحديث الثاني انما افاد نهاية زمن الوقوف
واما مبدؤه فافاده الاتباع أي من جاء عرفة ليلة جمع كما يدل له أول الحديث سميت
بذلك لاجتماع الناس لها م ر وفيه لانه انما سماها ليلة جمع رد المناقيل انها تسمى
ليلة عرفة وان هذا مستثنى من كون الليل سبق النهار وكان فانه توهمه من اعطائها
حكم يوم عرفة في ادراك الوقوف وهو فاسد كما هو ظاهر شرح جسر (واجيب) بأنه
لما كان حكم الليلة كحكم النهار في اجزاء الوقوف اضيفت الليلة لعرفة لان
الاضافة تأتي لادنى ملازمة وقول ابن حجر لانه انما سماها الحج عملة مقدمة على
المعلول أي وفيه رد الخ لانه الخ وليلة مزدلفة هي ليلة النحر وضيقت لزدلفة لوجوب
المسكن فيها لحظا من النصف الثاني منها كما يأتي في الفصل الآتي فتأمل (قوله
كمنى عليه) المفسر ان الجنون يقع به تغلا بخلاف المنى عليه والسكران فان
جهما لا يقع تغلا ولا يفرق بان الجنون له ولي يحرم عنه ولا كذلك المنى عليه
والسكران فانه لا ولي لما قدما وان احراما عن انفسهما قبل الاغناء والسكران لكن
ليس لما من يذوب عنهما باعمال الحج زي ع ش وفي كلامه ضعف بالنسبة
للسكران وقوله يحرم عنه فيه ان الفرض ان الجنون طرأ بعد الاحرام فكيف
يقول يحرم عنه (واجيب) بان معنى يحرم أي يجوز له الاحرام اية داء لو كان
الجنون مقارنا للاحرام واذا كان له ذلك في الابتداء فيجوز له اتمام اعمال الحج عنه

وعرفة كلها موقف وتلد
الحج عرفة من جاء ليلة جمع
قبل طلوع الفجر وقد ادرك
الحج رواه أبو داود وغيره
باسانيد صحيحة كما في المجموع
وليلة جمع هي ليلة المزدلفة
ونخرج بالاهل غيره كمنى
عليه وسكران وجنون فلا
يجزى لهم لانهم ليسوا أهلا
للعادة

إذا جن في الأثناء وعبارة الشيخ س ل المعتمد أن المجنون يقع حجه نقلاً لأن لو أيمه
 أن يبنى على أعماله كما أن له أن يحرم عنه والمغنى عليه لا يقع حجه فرضاً ولا نقلاً
 أن لم يأس من إفاقته ولا وقع نقلاً كالمجنون والسكران أن زال عقله وقع حجه
 نقلاً والواقع فرضاً وقوله وسكران أي متعدياً س ل (قوله لكن يقع حجه نقلاً) فالأولى
 أن يبنى بقية الأعمال على إجماع المجنون دون المغنى عليه والسكران في بيان
 على إجماعهما لا فاقتهما لأنه لا يحرم عنهما (قوله سن له دم) أي كدم التمتع وهو دم
 قريب وتقدير ابن حجر (قوله خروجاً من خلاف من أوجبه) وهو الإمام مالك
 (قوله لأن عاد إليها ولو ليلاً) غاية لأرد على من قال عوده في الليل لا يسقط وجوب
 الدم لأن الوارد الجامع بين آخر النهار وأول الليل وقد نوته شرح م ر (قوله ولو وقفوا
 العاشر) ولوتبين لهم أنه اليوم العاشر آخر الليل أي ليلة العيد بحيث لا يسع ذلك
 الوقت الوقوف فيقفوا بعد الزوال غلطاً مفعول لأجله لا حال بتأويله بغالطين ح ل
 لأن إعرابه حالاً يؤهم أنه لا بد أن يكون الوقوف وقت الغلط حتى يجزى لأن الحلال
 قيد في عاملها فيخرج ما إذا تبين لهم أنه العاشر قبل الزوال ثم وقفوا بعد الزوال عالين
 أن وقوفهم كان في العاشر مع أنه يجزى بهم كما قرره شيخنا ح ف وعبارة الزبدي قوله
 ولو وقفوا الخ يقتضى أنه لا يسع الوقوف ليلة الحادي عشر وهو ماشى عليه
 القاضي وخالف في ذلك ابن المقرئ في متن إرشاده فصرح بصحة الوقوف ليلة
 الحادي عشر فيكون العاشر كالسابع وعبادته بين زوال يومه أو ثانيه لغلط الجهم
 وفجر غده واعتمده وعليه فلا يجزى قبل الزوال وهو المعتمد ويكون أداء
 ولا يصح فحورمى إلا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح إلا بعد طلوع شمس
 الحادي عشر ومضى قدر ركعتين وخطينتين وتمت أيام التشريق على حساب
 وقوفهم وهذا هو المعتمد (قوله ولم يقلوا) عبارة شرح جهم مع المتن الآن
 يقلوا على خلاف العادة في الحجيج فيقصون حجههم هذا في الأصح لعدم المشقة
 العامة (قوله لظنهم أنه التاسع) علة لقوله غلطاً وهو علة للعلة (قوله أجزاءهم)
 ويكون أداء لا قضاء لأنه لا يدخله القضاء أصلاً شرح م ر بمعنى أنه لا يصح في غير
 يومه المخصوص في غير الغلط والافه ويقضى بالافساد شورى وعبارة ق ل على
 الجلال قوله أجزاءهم وقوفهم أي بعد زوال العاشر لا قبله وإن تبين أنه العاشر
 ويكون ليلة العيد هي التي بعده ويجزى الوقوف فيها ولا تدخل أعمال الحج إلا بعد
 نصفها ويجب مبيت بمزدلفة فيها واليوم الذي بعده هو يوم العيد فلا تجزى الاضحية
 قبل طلوع شمس ويحرم صومه ويكون أيام التشريق ثلاثة بعده تجزى الاضحية

لكن يقع حجه نقلاً كما مر
 به الشيخان في المجنون كحج المعص
 غير المميز ولا ينافيه قول الشافعي
 في المغنى عليه فانه الحج لجهة
 حجه على قواف الحج الواجب
 (ولو فارقها) أي عرفة (قبل
 غروب ولم يعد) إليها (سن)
 له (دم) خروجاً من خلاف من
 أوجبه لأن عاد إليها ولو ليلاً
 لأنه أتى بما يسن له وهو الجمع
 بين الليل والنهار في الموقف
 (ولو وقفوا) اليوم (العاشر)
 غلطاً ولم يقلوا على خلاف
 العادة في الحجيج لظنهم
 أنه التاسع بأن غم عليهم
 هلال ذي الحجة فأكثروا
 ذا القعدة ثلاثين ثم بان أن
 الهلال أهل ليلة الثلاثين
 (أجزاءهم) وقوفهم سواء بان
 لهم ذلك في العاشر أم بعده
 فلا قضاء عليهم إذ لو كفوا به
 لم يأمروا بوقوع مثل ذلك فيه
 ولأن فيه مشقة عامة بخلاف
 ما إذا قلوا وليس من الغلط

المراد لهم ما اذا وقع ذلك بسبب * (٨٨٧) * حساب كما ذكره الرافعي وخرج بالعامة ما لو وقفوا الحادي

عشر أو الثامن غلطا فلا
يجزئهم لندرة الغلط فيهما
ولان تأخير العبادة عن وقتها
اقرب الى الاحتساب من
تقديمها عليه في الثاني
(فصل) في المبيت بمزدلفة
والدفع منها وفيما يذكره
(يجب) بعد الدفع من عرفة
(حديث) أي مكث (تخصر)
ولو بالانوم (بمزدلفة) لا اتباع
المعلوم من الاخبار الصحيحة
والتصريح بالوجوب وبالاكتفاء
بلمحة من زيادتي فالمعتبر
الحصول فيها لمحة (من نعت
ثان) من الليل لا لكونه
يسمى مبيتا اذا امر بالمبيت
لم يرد هنا بل لانهم لا يصلونها
حتى يمضي نحوود مع الليل
ويجوز الدفع منها بعد نصفه
وبقية المناسك كثيرة شاقة
فسومح في التخييف لاجلها
(فن لم يكن بها فيه) أي في
النصف الثاني بان لم يبيت بها
(أو) بات لكن (نفر قبله) أي
النصف (ولم يعد) اليها (فيه)
لزمه دم) كما نرى عليه في الام
وصححه في الروضة كاصلا لتركه
الواجب وان اقتضى كلام
الاصل عدم لزومه نعم ان تركه
لعذر كان خافا وانتهى الى

فيها ويحرم صومها وهذا كله بالنسبة للحاج دون غيرهم فيما يظهر من رأي
أواخره من رأي ومذقه يجب عليه العمل به وحده كافي الصوم (قوله المراد لهم)
أي الأصحاب (قوله بسبب حساب) أي فلا يجزئ لتقصيرهم في الحساب اه
ورشيدى (قوله ولان تأخير العبادة) يتأمل قوله اقرب فانه لا يتنجس الاجزاء
الذي هو المدعى ولو قال ولانه عهد تأخير العبادة عن وقتها كان اظهر وبراهه بقوله
ولان تأخير العبادة الخ الجواب عما يقال ما الفرق بين الثامن والعاشر مع ان
كلامهما متصل بالتاسع (قوله الى الاحتساب) أي الاعتداد بها
(فصل في المبيت بمزدلفة) * والدفع أي الى منى (قوله وما يذكره معهما)
الذي يذكر مع المبيت لزوم الدم على من تركه لغبر عذروسن اخذ حصي رمي يوم
النحر منها والدفع منها هو قوله ثم يسير فافيد خلوا مني بعد طلوع شمس والذي يذكر
معه هو قوله فيرمي كل الى آخر الفصل (قوله أي مكث) ليس بقيد بل مثله المرور اخذا
من قوله فالمعتبر الحصول فيها الخ وانظر ما المحكمة في تعبير المصنف بالمبيت مع انه
غير مراد (واجاب) شيخنا ح ف بانه عبر به لمشاكل المبيت بمعنى (قوله فالمعتبر
الحصول) وان لم يعرفها قياسا على عرفة بل هي اولى ح ف (قوله من الليل) أي
ليلة العيد (قوله لا لكونه يسمى مبيتا) اذ لو اريد ذلك لاعتبر مسماه وهو مكث
الليل أي معظمه ح ل وانظر ما الدليل على كون هذه اللحظة من النصف الثاني
فان هذا التعليل الذي ذكره لا يدل له فتأمل (واجيب) بان قوله ويجوز الدفع منها
الخ من بقية التعليل وقوله وبقية المناسك الخ في معنى التعليل لقوله ويجوز اه (قوله
لم يرد هنا) أي حتى يعتبر مسماه وهو مكث غالب الليل ح ل (قوله كثيرة
شاقة) أي ويدخل وقتها بنصف الليل شرح م ر (قوله في التخييف) أي
بعدم المبيت وقوله لاجلها أي بقية المناسك (قوله واشتغل بالوقوف) أي
لاشتغاله بالاهم وقيد الزركشي بما اذا لم يمكنه الدفع الى مزدلفة ليلالا والواجب
جمع بين الواجبين شرح م ر وقوله أو افاض الخ مثله م ر ثم قال ونظر فيه الامام
أي في عدم لزوم بانه غير مضطر لطواف الا أن لانه لا آخر لوقته بخلاف الوقوف
ويأتي فيه ما مر عن الزركشي من التقييد وان رد ذلك بان كثرة الاعمال عليه في تلك
الليلة ويومها اقتضت مساعدته بذلك لجريان ذلك في الاولى أيضا قال الزركشي
وظاهر ذلك انه لا فرق بين ان يمر بطريقه بمزدلفة ام لا أي قبل النصف والا فورد
بها بعده يحصل المبيت شرح م ر وقوله وان رد ذلك أي ما قاله الزركشي اه ع ش
وعبارة الرشيدى وان رد ذلك أي النظر والراد له الشهاب حجب في امداده وهذا

عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن المبيت أو افاض من عرفة الى مكة وطاف للركن فقام به المبيت

لم يلزمه شيء (وسن ان يأخذوا منها حصى رمي يوم نحر) قال الجوهري لا يقال البعوى به صلاة الصبح روى البيهقي وغيره
باسناد صحيح على شرط مسلم كافي المجموع عن الفضل بن (٨٨٨) * العباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له

من الشارح تصریح بالرضى بالنظر والرضى بالنظرية قضى بوجوب الدم وفي حاشية
الشيخ اعتماد عدم الوجوب تأمل وعجالة ابن حجر ومن العذر هنا اشتغاله بالوقوف
أو بطواف الاقضية بان وقف ثم ذهب اليه قبل الصنف أو بعده ولم يمر بمزدلفة
وان لم يضطر اليه ويوجه بان قصده تحصيل الركن ينفي تقصيره فلا يرمي ما رمى في تعمده
المأموم ترك الجلوس مع الإمام للثبوت هذا الاول ثم ينبغي انه لو فرغ منه وامكنه العود
بمزدلفة قبل الفجر لزمه ذلك (قوله لم يلزمه شيء الخ) محله ان لا يمكنه المبيت بها
وأما اذا امكنه وتركه لزمه دم وعلى كل حال فلا حرة عليه في الاقضية الى الطواف
ح في (قوله ان يأخذوا منها حصى رمي يوم نحر) اما حصى غير يوم النحر فالاولى
أخذه من وادي عسرا ومن منى غير المرمى وبما احتمل اختلاطه به حجر رمي به يوم نحر
وأما أخذ الحصى من المرمى فيذكره لان بقاءه فيها يدل على عدم قبوله لانه ورد
ان القبول منها يرفع ح في ويكره أيضا أخذها من المسجدان لم يكن من أجزائه
ويكره أخذها من المحل أيضا ترى (قوله قال له غداة يوم النحر) وكان اذ ذاك
بمزدلفة وهذا الدليل يدل على أصل المدعى وهو أخذ حصى يوم النحر من مزدلفة
ولا يدل على كون الاختلاط لا فتأمل (قوله حصى الخذف) بالخاء وسكون
الدال المعجمة وهو الذي يخذف به عادة أي يرمى به وهو قدر الائمة ح في (قوله
سبع حصىات) لرمي يوم النحر لا سبعون لرمي يوم النحر وأيام التذريق فان كل يوم
من أيام التذريق فيه رمي الجمار الثلاث كل جرة سبع حصى في كل يوم احدى وعشرين
في ثلاثة بثلاثة وستين ويزاد على ذلك رمي يوم النحر فلهذه سبعون كما قررنا شيئا
(قوله قبل الزجة) أي ان أرادوا تعجيل الرمي والا فالسنة لهم تأخيرهم الى طلوع
الشمس كغيرهم ابن حجر (قوله ولا النحر) النحر بفتح ناء حدة رجال من ثلاثة
الى عشرة اه مختاروا الفاهران الذين كانوا مع سودة يزيدون على هذا ما طلاق
النحر عليهم مجازاه ع ش (قوله بغاس) أي في أول وقتها لان التغليس بالغين
شدة الظلمة كما قررنا شيئا فالباء بمعنى في وعجالة ع ش بان يصلوا عقب الفجر
فورا اه (قوله بها) أي بمزدلفة وهو متعلق بصلوا (قوله المشعر الحرام) بفتح
الميم على المشهور ومعنى الحرام الذي يحرم فيه الصيد وغيره فانه من الحرم ويجوز ان
يكون معناه ذا الحرم أي التعظيم شرح المذهب وسمى مشعرا لما فيه من
الشعائر أي معالم الدين ترى (قوله وهو جبل) أي عند الفقهاء وأما عند المحدثين
والفكرين فهو جميع مزدلفة برماوى قال ابن حجر وهو الذي عليه الاكن البناء
والمدارة خلافا لما انكره (قوله فزج) بوزن عر ممنوع من الصرف للعلمية والعذل

غداة يوم النحر التقط الى حصى قال
فقطط له حصىا مثل حصى
الخذف وانتهى بفتح س ن أخذها
مع التقيد برمي يوم النحر من زيادتي
قالا أخذ سبع حصىات لا سبعون
(و) ان تقدم نساء وضعت بعد
نصف من الليل (الى منى) ليرموا
قبل الزجة ولما في الصحيحين عن
عائشة ان سودة افاضت في النصف
الاخير من مزدلفة باذن النبي صلى
الله عليه وسلم ولم يأمرها بالدم
ولا النحر الذين كانوا معها وفيه ما
عن ابن عباس قال انما من قدم
النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة
في ضفة أمه (و) ان يبقى غيرهم
حتى يصلي الصبح بغلس) بها
للاقباع روى الشيخان ويتأكد
طاب التغليس هنا على بقية الايام
لغير الشيخين وليتسع الوقت لما بين
أيديهم من اعمال يوم النحر (ثم
يقصدوا منى) وشعارهم مع من تقدم
من النساء والضفة التالية قال
القباع مع التكبير (فاذا بلغوا
المشعر الحرام) وهو جبل في آخر
مزدلفة يقال له قزح استقبلوا
الائمة لانها اشرف الجهات وهذا
من زيادتي (ووقفوا) عنده (وهو)
أي وقفهم به (انزل) من وقفهم
بغيره من مزدلفة ومن مروره به بلا
وقوف وهذا من زيادتي (وذكروا)

كجسم

الله تعالى (ودعوا الى الاسفار) الاتباع رواه مسلم وقول ذكروا من زيادتي كان يقولوا الله اكبر
لنا الله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر (ثم يسبوا بسكينة تاذوا وافرحة اسرعوا

واذ ابلة واوادي محسر أسرع الماشي وحرك الراكب دابته وذلك قد رمية جرح حتى يقطعوا عرض الوادي (ويدخلون مني بعد طلوع شمس فيرمي كل) منهم حيثئذ * (٨٨٩) * (سبع حصيات الى جرة العقبة) للاتباع رواه مسلم (ويقطع التلبية

عند ابتداء نحو رمي) مما له دخل في التحلل لا خذه في أسباب التحلل كما ان المعتسر يفعل ذلك عند ابتداء طوافه ونحو من زيادتي (ويكبر) بدل التلبية (مع كل رمية) للاتباع رواه مسلم وهذا الرمي تحية مني فلا يبدأ فيها بغيره ويبدأ بالرمي كما أفادته الفاء حتى أن السنة للراكب أن لا ينزل الرمي ولا يستقل الرمي الى الجمرة أن يستقبلها (و) مع (خلق وعقبه) لفعل السلف وهذا من زيادتي (و) نبح من معه هدى) تقربا (ويخلق) للآية الآتية وللاتباع رواه مسلم (أو يقصر) للآية ولأنه في معنى الخلق (والخلق أفضل للذكر والتقصير) أفضل (لغيره) من أنى رخصتي قال تعالى محلقين رؤوسكم ومقصرين اذ العرب تبدأ بالاهم والا فضل روى الشيخان خبرا اللهم ارحم المحلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم المحلقين قال في الرابعة والمقصرين وروى أبو داود بإسناد حسن كما في المجموع ليس على النساء خلق انما على النساء التقصير وفي المجموع عن جماعة يكره للمرأة الخلق ومثلها الخنثى وذكر حكمه من زيادتي والمراد من الخلق والتقصير ازالة الشعر في وقته وهي نسك لا استباحة محظورة كما علم من الفضلية هنا ومن عده ركنا فيما

يكتسب شيئا (قوله وادي محسر) بكسر السين سمي بذلك لان الغيل الذي جى به لهدم الكعبة محسر وامتنع قريبا منه عن التوجه اليها لانه حصر فيه لان وادي محسر من الحرم والغيل لم يدخل الحرم وانما أسرع عنده لما قيل أن المماري كانت تقف به أي فأمرنا بالمبالغة في مخالفتهم وقيل أن رجلا صاد صيد فيه فنزلت عليه نار فأحرقته كما قرر في وعبارة ابن حجر وحكمته أن أصحاب القيل أهل الكواثم على قول والاصح انهم لم يدخلوا الحرم وانما أهل الكواثم أوله أو أن رجلا اصطاد ثم فنزلت نار فأحرقته ومن ثم تسميه أهل مكة وادي النار فهو لكونه محل نزول عذاب كديار نود التي صح أمره صلى الله عليه وسلم لا ما رين بها أن يسرعوا لئلا يصيبهم ما أصاب أهلها ومن ثم يذ في الاسراع فيه لغير الحاج أيضا (قوله وذلك قدر رمية) أي ومسافة ذلك (قوله رمية حجر) بكسر الراء برماوى أي هيئة رمية من انتهاء بعده قيل والفتح لا مناسب هنا (قوله مما له دخل) أي من طواف وحاقي فاذا قدم الطواف أو الخلق على الرمي قطع التلبية عنده زى (قوله أو يقصر) وهو أخذ الشعر بنحو نقص حل (قوله اذ العرب الخ) والقرآن نزل على أمتهم وبدأ فيه بالخلق ع ش (قوله وانما على النساء التقصير) لم يقل انما عليهن التقصير لان محل الاضمار اذا كان الضمير ومرجعه في جملة واحدة كما صرح به بعضهم بخلاف ما هنا فان الضمير ومرجعه في جملتين فاحفظه فانه نفيس ع ش (قوله يكره للمرأة) الا اذا كانت أمة ومنعها سيدها فانه يمتنع عليهما وكذا المزدوجة اذا منعها زوجها وكان الخلق ينقص الاستمتاع شورى وزى (قوله ازالة الشعر) ولو بتنف أو نورة وقوله في وقته أي الخلق وسيأتي ان وقته يدخل بنصف ليلة النحر (قوله وهي) الضمير راجع لازالة الشعر وقوله نسك أي عبادة يشاب عليها لا استباحة أمر كان ممنوعا منه ويسن أن يجلس المخلق رأسه محرا ما كان أولا مستقبل القبلة ويبدأ الخالق بالشق الايمن فيستوعبه ثم شقه الايسر كذلك كما في المجموع زى (قوله كما علم من الفضلية) أي لان الفضلية لا تكون الا في العبادات لا في الاباحات قال ع ش وعليه فاذا طاف أو رمي حصل التحلل الا قل فيباح له ما يباح به من التطيب ويصرح بذلك عبارة المحلى حيث قال واذا قلنا الخلق ليس بنسك حصل التحلل الا قل بواحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر ومثله شرح م راه (قوله فيشاب عليه) أي على ما ذكر من ازالة وهذا تقرير على قوله وهي نسك الخ (قوله لو خلق فيه) أي للعمره وقوله فالتقصير له أفضل أي لخلق يوم النحر للحج وقد يقال هلا قيل الأفضل أن يخلق بعض رأسه للعمره ويبقى البعض الآخر لخلق له الحج لان الواجب ازالة ثلاث شعرات فقط فتأمل (قوله ثلاث شعرات)

بأني ويدل له الدعاء لفاعله بالرجة ٢٢٣ ل في الخبر السابق فيشاب عليه تنبيه يستثنى من فضلية الخلق ما لو اعتمر قبل الحج في وقت لو خلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل (وأقله) أي كل من الخلق والتقصير (ثلاث شعرات)

أي ازالتها (من) شعر (رأس)
ولو ستر سلة عنه أو متفرقة
لوجوب القدية بأزالتها المحرمة
واكتفاء بمسمى الجمع المأخوذ
من قوله تعالى محلقين رؤوسكم
أي شعرها وقولي من رأس
من زيادة في (وسن لمن لا شعر
برأسه امرار موسى عليه)
تسميها بالحقين (ويدخل
مكة ويطوف للركن) لا اتباع
رواه مسلم وكما يسمى طواف الركن
يسمى طواف الافاضة وطواف
الزيارة وطواف القرض وطواف
الصدر بفتح الدال (فيسمى
ان لم يكن سمي) بعد طواف
التقدم كما مروي سابق أن السعي
ركن وتعبيري بالفاء أولى من
تعبيره بالواو (فيعود الى منى)
ليبيت بها (ومن ترتيب أعمال)
يوم (نحر) بليته من رمي وذبح
وحلق أو تقصير وطواف (كما
ذكر) ولا يجب روى مسلم
أن رجلا جاء الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله
اني حلفت قبل أن أرمي فقال
ارم ولا حرج وأناه آخر فقال
اني أفضت الى البيت قبل أن أرمي
فقال ارم ولا حرج وروى الشيخان
أنه صلى الله عليه وسلم ما سئل
عن شيء يومئذ قدم ولا أخر إلا

كل أو بعضا كافي ع ش على م ر وأفهم كلام الشارح رجه الله أنه لا يجزى أقل
من الثلاث والذي يظهر أنه لو كانت برأسه شعرة أو شعرتان كان الركن في حقه إزالة
ذلك كافي في شرح م راه فقوله ثلاث شعرات أي ان كان برأسه ثلاث فأكثر (قوله
أي ازالتها) احتاج لهذا لعمدة الاخبار لان كلام من الحلق والتقصير فعل والثلاث
ليست فعلا قال في القوت وهذا قمين لم ينذر الحلق في وقته فان نذره في وقته لم يجز
الحلق شعر الرأس جميعه أي اذا نذر الاستيعاب والا فلا يلزمه ولا يكفي عن نذره
استئصاله بالقص ولا امرار موسى عليه بلا استئصال وهل محبة نذره بالنسبة لذلك
أما غيره فلا يصح نذره لانه مكروه في حقه والمكروه لا يصح نذره ونذر المرأة التقصير
كنذر الذكركم والحلق ولو نذر الرجل التقصير لم يصح نذره وهو مشكل لان الدعاء
للمقصير يقتضي انه مطلوب منه فهو كنذر المشي في الحج وقد يجاب بأنه انضم
لكونه مفضولا كونه شعار النساء عرفا بخلاف نحو المشي ابن حجر (قوله من شعر
رأس) نعم لو كان له رأسان فعلق واحدة في العمرة وأخرى الى الحج فالحلق
أفضل قاله الشيخ الشو برى (قوله واكتفاء بمسمى الجمع) فيه ان الذي في الآية
جمع الرؤوس لا جمع الشعر والمضاف الذي قد نذر بقوله أي شعرها اسم جنس جمعي فهو
عمل الاستدلال وعبارة م ر ونحو العيصين انه صلى الله عليه وسلم أمر الصحابة أن
يحلقوا أو يقصروا واطلاقه يقتضي الاكتفاء بحصول أقل مسمى اسم الجنس الجمعي
المقدر في محلقين رؤوسكم أي شعر رؤوسكم اذ هي لا تحلق وأقل مسماء ثلاثة ذراد
الشارح بمسمى الجمع أي المقدر كما ذكره بعد وتسميته جمعاً نظراً للمعنى والافهوا اصطلاحاً
اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء (قوله وسن لمن لا شعر برأسه) امرار
موسى وكذا من يريد التقصير يسن له امراراً لة التقصير عليه شوبرى وح في عبارة
شرح م ر ومن لا شعر برأسه لا شيء عليه نعم يستحب له امرار الخ اه فاعلم ان عذهم
أركان الحج فبمسايا في ستة مخصوص عن برأسه شعراً ما في غيره فهي في حقه خمسة
اه (قوله ويدخل) معطوف على قوله يذبح الحج (قوله طواف الافاضة) لوقوعه بعد
الافاضة من عرفات أي الخروج منها وقوله وطواف الزيارة لانهم يأتون من منى لزيارة
البيت ويرجعون حالاً برماوى (قوله وطواف الصدر) بفتح الدال لانهم يصعدون له
من منى الى مكة شرح الروض (قوله فيرد الى منى) أي وجوباً ع ش (قوله ولا يجب
ذكره) توطئة لقوله روى مسلم والافهوا معلوم من قوله وسن الحج لان الحديث انما يدل
على عدم الوجوب لا على السن (قوله ما سئل عن شيء) أي من هذه الاعمال الاربعة
كما يدل عليه قوله يومئذ ح ل بزيادة (قوله بنصف ليلة نحر) أي حقيقة أو حكماً

قال افعل ولا حرج (ويدخل وقتها لا الذبح) للهدى تقرباً (بنصف ليلة نحر) بقيد زده بقولي (من وقف
قبله) روى أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم كافي لجمع انه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر

فرمت قبل الفجر ثم أفاضت وقيس . . * (٨٩١) * بذلك الباقي منها (و) يبقى وقت الرمي الاختيارى الى آخر

يومه (أي النحر وروى البزار
أن رجلاً قال للنبي صلى الله
عليه وسلم انى رميت بعد
ما أمصيت قال لا حرج والمساء
من بعد الزوال وخرج بزيادة
الاختيارى وقت الجواز قيمة
الى آخر أيام التشريق كما به
مما سياتى وقد صرح الرافعى بأن
وقت الفضة يوم النحر
ينتهى بالزوال فيكون لرميه
ثلاثة أوقات وقت فضيلة ووقت
اختيارى ووقت جواز (ولا آخر
لوقت الحلق) أو التقصير
(والطواف) المتبوع بالسعى
ان لم يفعل لان الأصل عدم
التوقيت (وسياتى وقت
الذبح) للهدى تقرباً وغيره فى
باب ما حرم بالأحرام (وحل
بائنين من رمى) يوم (نحر وحلق)
أو تقصير (وطواف) متبوع
بسعى ان لم يفعل من محرمات
الأحرام (غير تكاح ووطء
ومقدّماته) من لبس وحلق
أو تقصير وقلم وصيد وطيب
ودهن وستر رأس الذكر
ووجه غيره كما سياتى بخلاف
الثلاثة لخبر اذارميت الجمرة
فقد حل لكم كل شيء الا النساء
وروى اذارميت وخلقتم ونحبر

كفى الغلط بما روى (قوله فرمت قبل الفجر) أى بأمر منه صلى الله عليه وسلم ع ش
على م ر وقوله فرمت قبل الفجر فيه ان المذبحى دخول الوقت بنصف ليلة النحر وقوله
قبل الفجر لا يدل عليه وعبارة شرح م ر وجه الدلالة من الخبر انه صلى الله عليه وسلم
علق الرمي بما قبل الفجر وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطاً
لانه أقرب الى الحقيقة مما قبله ولانه وقت للدفع من مزدلفة ولاذان الصبح فكان
وقتا للرمي كما بعد الفجر اهـ (قوله ينتهى بالزوال) ويدخل بنصف الليل
ح ف (قوله لان الأصل) أى الأصل فيما أمرنا به الشارع أن يكون غير موقت فما كان
موقتاً فهو على خلاف الأصل كما قررره شيخنا (قوله عدم التوقيت) أى عدم انتهاء
التوقيت والافهذه يدخل وقتها بنصف ليلة النحر اهـ شيخنا وبقى من عليه ذلك
محرماً حتى يأتى به كفى المجموع نعم الأفضل فعلها فى يوم النحر ويكره تأخيرها عن
يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجها من مكة أشد وهو صريح فى جواز
تأخيرها عن أيام التشريق لا يقال بقاؤه على إحرامه يشكك بقوله ليس لصاحب
القوات أى فوات عرفة مصابرة الأحرام الى قابل اذا استدامة الأحرام كما ابتدأه
وابتدأه غير جائز لانه يصير محرماً بالحج فى غير أشهره لانا نقول هو غير مستفيد شيئاً
فى تلك بقائه على إحرامه فأمر بالتحلل وأما هنا فوقت ما أخره باقى فلا يحرم بقاؤه على
إحرامه ولا يأمر بالتحلل وهو بمثابة من أحرم بالصلاة فى وقتها ثم مذهبها بالقراءة الى
خروج وقتها شرح م ر و فرق أيضاً بأن وقوف عرفة معظم الحج وما بعده تبسعه مع
تمكّنه منه كل وقت فكأنه غير محرم بخلاف من فاته الوقوف فان معظم حجه باقى
و يلزم من بقائه على إحرامه بقاؤه ما جافى غير أشهر الحج ويؤيده انه لو أحصر بعد
الوقوف لا يلزمه التحلل شرح حجراً واجب أيضاً بأن محل امتناع الأحرام بالحج فى غير
أشهر ما نعلمه فى الابتداء وهذا فى الدوام ح ف (قوله وحل بائنين) فان لم يكن برأسه
شعر حصل بواحد من الباقيين شرح حجر (قوله من لبس الخ) بيان للغير (قوله و- لى
أو تقصير) أى ان لم يفعل وان لم يجبه له نسكاً شرح م ر فاندفع ما يقال ان الاثنين
فى قوله وحل بائنين الخ صادق بالخلق مع غيره فيصير المعنى وحل بالخلق مع غيره
خلق الخ وقال الشوبرى وحلق أو تقصير أى فى باقى البدن غير الرأس والافعلها
أو تقصيرها لا يتوقف حله على التحلل الا قول لانه يجعل بانتصاف الليل وقال ح ف
أى غير ما يحصل به التحلل وهو ثلاث شعرات وغيره - لى ما زاد (قوله الا النساء) أى
أمرهن عقد أو تنعاسم (قوله وحل بالثالث الباقي) وحيث يجب عليه الاتيان بما بقى
من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع انه غير محرم كما يخرج المصلى بالتسليم الاولى

الصحيين لا ينكح المحرم ولا ينكح فتعبرى بذلك أعم من قوله وحل به اللبس والخلق والقلم وكذا الصيد (و) حل بالثالث
(الباقي) من المحرمات وهوالثلاثة المذكورة ومن فاته الرمي

ولزمه بدله من دم أو صوم أو فدية
التحلل على الاتيان بدله هذا
في تحلل الخ وأما العمرة فلها
تحلل واحد والحكمة في ذلك
أن الحج بطول زمنه وتكثر
أفعاله بخلاف العمرة تأتي
بعض محرماته في وقت وبعضها
في آخر (فصل في البيت بنى)
ليالي أيام التشريق الثلاثة
وهي التي عقب يوم العيد
وفيما يذكره (يجب مبيت
بمى ليالى) أيام (تشريق)
للتابع المعاصر من الأخبار
العمرة مع خبر خذوا عني
مناسككم (معظم ليل) كما
لو حلف لا يبيت بمكان لا يجتنب
الايام مع معظم الال وانما
اكتفى بلحظة في نصفه الثاني
بمؤلفه كما رما تقدم ثم
والنصر يح بالوجوب مع قولي
معظم ليل من زيادتي (و) يجب
(رمي كل يوم) من أيام التشريق
(بعد زوال الى الجمرات) الثلاث
وان كان الرامي فيها والاولى
منها تلي مسجد الخيف وهي
الكبرى والثانية الوسطى
والثالثة جرة العقبة وليست
من منى بل منى تنبهي اليها
(فان تقر)

وتطلب منه الثانية وان كان المطالب هنا واجبا وثم مندوبا ويسن له تأخير الوطء
عن باقي أيام الرمي ليزول عنه أثر الاحرام شرح م ر (قوله ولزمه) بدله الواو للتحال
(قوله فلها تحلل واحد) وهو جميع أعمالها من الطواف والسعي والحلق أو التقصير اه
عزيزي (قوله فأبيع بعض محرماته) أي تخفيفا للمسقة جحر (قوله وهذا) أي ما قدم
من انه يحل بالنسبة غير وطء فحيثما الحج مثل الحيض والدمرة مثل الجنابة فالحيض
تحللان الاول الاقطاع ويحل به الصوم والطلاق والطهر والثاني الغسل والجنابة
تحلل واحد وهو الغسل * (فصل في البيت بنى) * (قوله أيام التشريق)
سميت بذلك لاشراق نهارها بنور الشمس وليها بنور القمر وحكمة التسمية لا يلزم
اطرادها ابن جرر أي فلا يرد ان الحكمة موجودة في هذه الايام من كل شهر اولان
الناس يشرقون فيها لحوم الهدايا والضحايا أي ينشرونها في الشمس ويقذرونها اه
ايضاح قال الرمي وهي المعدادات في قوله تعالى في أيام معدودات والمعلومات
المذكورة في قوله تعالى وبذكروا اسم الله في أيام معلومات هي العشر الاول من ذي
الحجة (قوله وفيما يذكره) من لزوم الدم فيما يأتي ومن حكم طواف الوداع
ومن سن ز يارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ليالى أيام) في تقدير الايام اشارة
الى ان الليالى لا تسمى ليالى تشريق الا توسعا وهو المناسب لما في المصباح من
ان وجه تعميمها بذلك تقدير اللحم فيها بالشرقة أي الشمس اذ ذاك خاص بالنهار
كما لا يخفى فتأمل (قوله معظم ليل) بدل من ليالى بدل بعض من كل وهذا يتفق بما
زاد على النصف ولو بلحظة ويحتمل ان المراد ما يسمى معظما في العرف فلا يكفي ذلك
عش (قوله لما تقدم من انه لم يرد فيها أمر بالمبيت) أي بلفظه بخلافه هنا ورد بلفظه
حل (قوله والتصر يح بمبيت الليلة الثالثة الخ) أي مع الوجوب مع معظم وفي نسخة
والنصر يح بالوجوب مع الخ والاولى اولى لخلافه عن التقييد على زيادة الليلة
الثالثة عش وعبارة الحلي قوله والتصر يح بمبيت الليلة الثالثة فيه نظرا لان مبيت
الليلة الثالثة صرح به الاصل حيث قال فان لم تنفر حتى غربت الشمس وجب مبيتها
ومن ثم سقط هذا في بعض النسخ اه بحروفه (قوله ورمي كل يوم بعد زوال الى الجمرات)
حقيقة الجمرة مجمع الحصى المقدرة بثلاثة أذرع من كل جانب الا جرة العقبة فانه ليس
لها الا جانب واحد وهو أسفل الوادي فرمى كثير من أعلاها باطل كما ذكره
الاجهوري على التحريم ومثله حجر لكر كلام م وفي شرحه صرح في صحة الرمي من
الاعلى وعبارته ويسن أن يرمى جرة لعقبة من بطن الوادي أي أسفله (قوله فان نفر)
أي سار بعد التحميل فصح قوله ولو انفصل من منى بعد الغروب ولو غربت الشمس

وهو في شغل الرحيل أي قبل النفر أي السير امتنع لنفرح ل وشرح م ر
وعبارة محرقة نقرأ أي تحرك للذهاب اذ حقيقة النفر الانزعاج فيشمل من أخذ
في شغل الارتحال ووافق الاصح في أصل الروضة ان غروبها وهو في شغل الارتحال
لا يلزمه المبيت وان اعترضه كثيرون اه وفي شرح م ر امتناع النفر في هذه الحالة
واعتمده ع ش وزى وعبارة م ر ولو نقرأ قبل الغروب ثم عاد الى منى لحاجة
كزيارة فغربت أو غربت فعاد كما فهم بالاولى فله النفر وسقط عنه المبيت والرمي
بل لو بات هذا متبرعا سقط عنه الرمي لحصول الرخصة له بالنفر ولو عاد للمبيت والرمي
فوجهان أحدهما يلزمه لا نأجلنا عوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من منى والثاني
لا يلزمه لا نأجلنا كالمستديم للفراق ويجعل وجود عوده كعدمه فلا يجب عليه
الرمي ولا المبيت شرح م ر واعتمد ع ش الثاني ومن هذا تعلم ان قول الشارح
لشغل ليس بقيد فقول م ر أو غربت معطوف على نقرأ (قوله أو عاد لشغل) ولو
بعد الغروب (قوله بعد رمية) فالرمي لم يسقط عنه ما ذكر ويجزم عليه النفر
لان الرمي استقر عليه وكذا المبيت ان يلبث قبله وان بات أحدهما كما في شرح م ر
(قوله فن تعجل) أي استعجل بالنفر من منى في يومين أي في ثانی أيام التشريق بعد
رمي جباره كما في الجلالين فقوله في يومين أي في ثانی يومين لان التعجيل في ثانيهما يصدق
عليه انه متعجل فيهما فافني الآية مضافا محذوف لان التعجيل في ثانيهما لا في كل
منهما تأمل (قوله ويخطب الامام بنى الخ) وعلم مما قرره المصنف من قوله سنن الامام
ان يخطب بكة سابع ذى الحجة الى هنا ان خطب الحج اربع الاولي يوم السابع
من ذى الحجة والثانية يوم التاسع بمسجد ابراهيم والثالثة يوم العشر بمنى والرابعة
في ثانی أيام التشريق وكلها فرادى وبعد صلاة الظهر الا التي يوم التاسع فانها فقتان
وقبل الظهر ذى (قوله بأن يرمى أولا الى الجمرة التي تلى مسجد الخيف) ولو ترك
حصاة عمدا أو غيره ونسى محلها جعلها من الاولى فيكم لها ثم يعيد الاخيرتين مرتين
شرح حجر (قوله سبعا من المرات) حتى لو رمى جملة السبع سبع مرات أجزاء وكلام
الاصل يفهم خلافه حيث قال واحدة واحدة بنص ما زى (قوله من المرات) أي مرات
الرمي أي لا من الحصيات فلا يشترط كونها سبعا لانه يكفي بحصاة واحدة (قوله فلو
رمى سبع حصيات الخ) مفهوم قوله من المرات (قوله كفى) بل لو رمى جميع الجمرات
بحصاة واحدة كفى م ر (قوله لم يحسب الا واحدة) وان وقع الترتيب في الوقوع كما في
ابن حجر أورماها مرتين فوقها معا أو مرتين فائسان اعتبارا بالرمي وكذا ان وقعت
الثانية قبل الاولى اج على التعرير (قوله وبه) فلو عجز عنه بيد قدم القوس ثم الرجل

ولو انفصل من منى بعد الغروب
أو عاد لشغل (في) اليوم (الثاني
بعد رمية) وبات الليلة من قبله
أو ترك مبيتها لعدو (جاز وسقه
مبيت) الليلة (الثالثة ورمى يومها)
قال تعالى فن تعجل في يومين
فلا اثم عليه ويخطب الامام
بنى بعد صلاة الظهر يوم النحر
خطبة يعلم فيها ما يجب
التشريق وحكم المبيت وغيره
وثاني أيام التشريق بعد صلاة
الظهر خطبة يعلم فيها جواز
النفر فيه وغير ذلك ويؤذنه
(وشرط الرمي) أي لصحته
(ترتيب) للجمرات بأن يرمى
أولا الى الجمرة التي تلى مسجد
الخيف ثم الى الوسطى ثم الى
جمرة العقبة لاتباع رواه البخاري
(وكونه سبعا) من المرات لذلك
فالرمي سبع حصيات مرة واحدة
أو حصاتين كذلك احدهما
بينه والاخرى يبساره لم يحسب
الا واحدة ولو رمى حصاة واحدة
سبعا كفى ولا يكفي وضع الحصاة
في الرمي لانه لا يسمى رميا ولانه
خلاف الوارد (و) كونه (بيد)
لانه الوارد وهذا من زيادتي

ثم القم والا استناب جوشو برى (قوله فلا يكتفى الرمي بغيرها) الا ان يكون مقطوع
 اليد من أوتيه سر الرمي ثم ما يظهر الاجزاء قطعا وعدم جواز الاستنابة اهـ شيخنا
 في شرح الايضاح شوبرى قال ع ش على م ر وهل يجزى الرمي باليد الزائدة فيه نظر
 سم على حجر أقول والا قرب عدم الاجزاء لقدرته على اليد الاصلية فلا يعدل الى
 غيرها ويحتمل الاجزاء لوجوده على اليد اهـ (قوله ولو مما يتخذ منه العصور)
 وهذا بالنسبة للاجزاء اما بالنسبة للجواز فان ترتب على الرمي بالياقوت ونحوه كسر
 أو ضاعة مال حرم وان أجزا م ر (قوله لا غيره) أى غير الحجر (قوله وجص) أى بهد
 الطاج لانه لا يسمى حينئذ حجرا بل نورة اما قبله فيجوز شرح م ر (قوله منطبع) أشارة
 دون تعبير المحلى ينطبع الى انه لا بد من انطباعه بالفعل لانه لا يخرج عن الحجريه
 الا بذلك ن لم سطع كفى برماوى بخلاف الشمس فانه لا يشترط فيه الفعل بل
 لو شمس بنفسه كره لوجود العلة ثم مطلقا شوبرى وقال ح ف ولا يجزى غير المنطبع
 لانه منطبع بالقوة فاذا كانت قطعة ذهب بحجرها أجزاء بخلاف قطعة ذهب
 خالص فلا تجزى ولو قبل الطبع (قوله بقصد الرمي) وهو المكان الذى يجتمع فيه
 الحصى المحبوس عليه الذى العلم فى وسطه دون ما سال اليه ودون العلم المنسوب
 واعتمد شيخنا الاجزاء اذا وقع فى الرمي وهو مشكل وفى كلام ابن حجر ان الشاخص
 ليس من الرمي فالأزى لا يجوز ان يرمى فى محله ح ل والوجه الوجهية خلافه للقطع
 بحدوث الشاخص وانه لم يكن فى زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ان الظاهر
 ظهورا تاما انه عليه الصلاة والسلام والناس فى زمنه لم يكونوا يرموا حوالى محله
 ويتركون محله ولو وقع ذلك لنقل فانه غريب سم على حجر واعتمد شيخنا الشمس
 الحلقى وعبارة شرح م ر ويشترط قصد الجمرة بالرمي اهـ وهو يدل على ان الرمي هو
 الجمرة (قوله لم يحسب) وان غلب على ظنه أصابته لان الاصل عدم الوقوع فيه وبقاء
 الرمي عليه كذا فى الايعاب شوبرى (قوله وتحقق أصابته) أى غلب على ظنه ذلك
 بدليل مقابله بالشك ح ل ورده شيخنا ح ف ونال المراد بالتحقق حقيقته وحمل الشك
 على مطلق التردد الشامل للظن فتأمل (قوله حصى الخذف) بانجام الذا لسا كنه
 أى بقدر الحصى الذى يخذف به وهيئة الخذف أن يضع الحصى على بطن ايهامه
 ويرميه برأس السبابة كما فى شرح م ر فهو خذف بهيئة مخمصة وفى المختار الخذف
 بالحصى الرمي به بالاصابع (قوله ومن عجز) أى لعله تسقط عنه القيام فى الصلاة
 ح ل (قوله قبل فوات) متعلق بزوال وقوله وقت الرمي أى وقت الجواز وهو آخر
 الايام م ر (قوله ولا يصح رمية) أى النائب عن غيره (قوله لا بعد رمية عن نفسه)

فلا يكتفى الرمي بغيرها كقوس
 ورجل (و) كونه (بجبر) لذك
 الحصى فى الاخبار وروى من الحجر
 فيجوز بأنواعه ولو مما يتخذ
 منه العصور كياقوت وحقيق
 ويلو لا غيره كأثر واثمد وجص
 وجوه منطبع كذهب ونفضة
 وحديد (وقصد الرمي) من
 زياتى فالرمي الى غيره كأن
 روى فى الهواء فسقط الرمي
 لم يحسب (وتحقق أصابته)
 بالحجر وان لم يبق فيه كان
 تخرج منه فلو شك فى
 أصابته لم يحسب (وسن أن
 روى بقدر حصى الخذف)
 بمجتنبين لخبر مسلم عليكم بحصى
 الخذف وهو دون الأثمة طولا
 وعرضا بقدر الباقلاء (ومن
 عجز) عن الرمي لعله لا يرمى
 زوالها قبل فوات وقت الرمي
 (أنا ب) من يرمى عنه ولا يمنع
 زوالها بعده من الاعتداده
 ولا يصح رمية عنه الا بعد رمية
 عن نفسه والا وقع عنها وظاهر
 ان ما ذكره من اشتراط كونه
 سبعا الى هنا يأتي فى روى يوم
 نحر

أي الجمرات الثلاث وهو واحد احتسب بالإناء هاتين وثانيتها أنه لا يتوقف على رمي
الجميع بل لورمي الجمرة الأولى مع أن يرمي عقبه عن المستنيب قبل أن يرمي الجمرتين
الباقيتين عن نفسه وفي عبارته إشارة إلى ترجيح هذا الثاني وفي الخادم أنه الظاهر
قاله سم وجرى عليه الزيادة تبعاً للمل (قوله وهذا أعم) لشموله ترك حصاة واحدة
عش وزى (قوله أداء) لأن أيام التشريق كاليوم الواحد (قوله بالنص في الرعاء)
قال ابن حجر بكسر الراء والمذ وقال الشوري بضم الراء اه ورد بأن الضم في الرعاء
بالسواء وكل منهما جمع راع ابن شرف وقال (قوله لما دخله التدارك) أي واللازم
باطل لأن الفرض أن تداركه واجب هذا مراده ومع ذلك ففي الملازمة شيء ولا نها
تنتقض بالصلاة والصوم الفاضلين فانها بقضيان ويدخلها التدارك اللهم إلا أن يخص
كلامه بأعمال الحج فتأمل (قوله ويدخل رمي التشريق) أي كل يوم اه (قوله لزمه
دم بترك ثلاث رميات) ولو بعدد على المتعمد خلافاً لبعضهم زى بخلاف البيت فانه
يسقط بالهذر كما يأتي (قوله ولو في الأيام الأربعة) راجع لاكثر لأنه شامل لترك
رميه من اليوم الأول مع جميع ما بعده أو رمي جميع الأيام الأربعة في ل ويتصور
أيضا ترك ثلاثة من اليوم الأخير أو أكثر من الثلاثة بترك جميع الأخير وعلى هذا
يحمل كلام المتن والغاية والأفلا يصح لأنه يجب الترتيب كما قاله الشارح لأنه بترك
الأول مثلاً يقع ما بعده عنه تأمل وعبرة عش قوله ولو في الأيام الأربعة يقتضي
هذا أنه يمكن تصور ترك أربع رميات من الأيام الأربعة بأن يترك في كل يوم واحدة
ويعتدله بما رماه ويكون الدم في مقابلة المتروك لكنه غير مراد بل يقرر من وجوب
الترتيب حتى لو ترك رمية في اليوم الأول من أيام التشريق من الأولى مثلاً لم يحسب له
ما بعدهما وتجب بواحدة من الأولى في اليوم الثاني وهكذا فلفعل المراد أن الدم
يتحقق وجوبه بترك ثلاثة وإن لزم من تركها ترك كثير من الرمي فلا يجب زيادة على
الدم بل يكون في جميع المتروك سواء ما تركه بالفعل وما فعله لم يحسب له وذلك لأنه
لو ترك جميع الرمي ليس عليه الأدم واحد اه وأجيب عن الشارح بأن قوله ولو
في الأيام الأربعة غاية في قوله فأكثريكون المراد بها رمي جميع الأيام وقول عش
وتجب بواحدة من الأولى أي ويلغو باقيها وهو الستة ورمي الجمرة الثانية والثالثة
يقع عن رميهما في اليوم الأول ويقع رمي اليوم الثالث عن الثاني ويبقى عليه رمي
يوم تمامه فان لم يفعل في اليوم الثالث وجب عليه دم (قوله وفي الرمية الأخيرة)
فيدبها لأنه لا يتصور ترك غيرها لأنه لو ترك غير الأخيرة وقع رمي ما بعدها عنها وإن لم
يقعه لوجب الترتيب قل (قوله مذ طعام) فان عجز وجب عليه صوم ثلث عشرة

(ولو ترك رمياً) من رمي يوم النحر
أو أيام التشريق عدا أو سهواً
وهذا أهم من قوله وإذا ترك رمي
يوم (تداركه في باقي التشريق)
أي أيامه وإياليه فهو أهم من
تعبيره بباقي الأيام (أداء)
بالنص في الرعاء وأهل السقاية
وبالقياس في غيرهم وقولي
أداء من زيادتي من كل موضع
أداء لأنه لو وقع قضاء لما دخله
التدارك كالوقوف بعد فوته
ويجب الترتيب بينه وبين
رمي ما بعده فان خالف في رمي
الأيام وقع عن المتروك ويمحور
رمي المتروك قبل الزوال وليلا
كما علم فقول الأصل أول الفصل
ويدخل رمي التشريق بزوال
الشمس ويخرج بغروبها
انتصاراً على وقت الاختيار
(والا) أي وإن لم يتداركه
(لزمه دم) ترك رمي (ثلاث
رميات) فأكثروا في الأيام
الأربعة لأن الرمي فيها كالشيء
الواحد وإن كان رمي كل يوم
عبادة برأسها وفي الرمية الأخيرة
من اليوم الأخير مذ طعام وفي
الأخيرتين منه مذان

أيام الواجبة بدلا عن الدم لأن نسبة الرمية الواحدة للثلاثة ثلث وثلث العشرة ثلاثة
 وثلث فيكسر المنكسر لأن الصوم لا يتبعص فتصير أربعة قتبسط اعشارا بأربعين
 عشرا ثم تعرف نسبة الثلاثة التي في الحج والسبعة فتخذ ثلاثة اعشارها وهو اثناعشر
 عشرا يوم وخمس فيكسر المنكسر يوما كاملا فيصوم يومين في الحج ويبقى ثمانية
 وعشرون عشرا بثلاثة أيام الانحسا فيكسر المنكسر فتكون ثلاثة كوامل فيصومها اذا
 رجع الى أهله والقائل بأنه يصوم عن ترك الرمية الواحدة أربعة أيام يوجه بأن ثلث
 العشرة الواجبة بدلا عن الدم ثلاثة وثلث قتبسط الثلاثة من جنس الثلث فتصير
 تسعة يضم الثلث اليها فيصير عشرة اثلث ثلاثة اعشارها ثلاثة اثلث يوم فيصومه
 في الحج وسبعة اعشارها سبعة اثلث يومين وثلث فيكسر المنكسر فتصير ثلاثة أيام
 كوامل فيصومها اذا رجع اه سم بإيضاح والاول يجب المنكسر قبل القسمة لأنه
 لم يبعد ايجاب صوم بعض يوم والثاني يجب المنكسر بعد القسمة وجرى الزيادة على
 الاول كمر واعتمده شيخناح في (قوله ينفر) من باب ضرب كما في المختار ع ش لكن
 في شرح ابن حجر وم ر ينفر بضم فائه وكسر ها وعبارته على مر بعد نقل عبارة
 المختار و به تعلم ما في كلام الشارح كابن حجر الا أن يقال ما ذكره طريقة أخرى
 فإيراجع اه وعبارة المختار فترت الدابة تنفر بالكسر نغارا وتنفر بالضم فتود
 ونفر الحاج من منى من باب ضرب اه فيفهم من كلامه ان الضم والكسر خاصان بصفة
 المستند الدابة تأمل وقوله ان لم ينفر وذلك بأن يات الثالثة والابان لم يبت الشاك
 وجب دم والفرض انه ترك المبيت فيما قبلها (قوله هذا) أي قوله يجب مبيت
 فالاولى ذكره هناك (قوله كأهل السقاية) ولو كانت محدثة اذ غير العباسي
 ممن هو من أهل السقاية في معناه وان لم يكن عباسيا شرح م ر (قوله ورعاء الابل
 يشترط في رعاء الابل أن يكون النفر قبل غروب الشمس فان كان بعد غروب الشمس
 وجب المبيت م ر وخ ط ع ش بخلاف أهل السقاية فلا يشترط فيهم ما ذكره
 عليهم وهو السقاية بالليل والنهار بخلاف الرعاء فان عليهم بالنهار لا بالليل فاذا غربت
 عليهم الشمس امتنع عليهم النفر ذكر هذا الفرق م ر (قوله وغيرهما) تحائف على
 نفس أو مال أو فوت مطلوب كاتق أو ضياع مريض بترك تعهده أو موت نحو قربة
 في غيبته فيما يظهر لانه ذو عذر فأشبهه الرعاء وأهل السقاية شرح م ر (قوله فلهم ترا
 المبيت الخ) ولهم ترك الرمي يومين فأكثر وتداركه في آخر أيام التشريق كما علم
 تقدم وقوله وسمى بالصدر أيضا أي كما يسمى طواف الافاضة بذلك حل وقوله بفراق
 أي بارادة فراق (قوله آخر عهده) بضم الراء وقفها وقوله أي الطواف ببيان لانه

وفي ترك مبيت ليا إلى التشريع
 سلهادام واحد وفي ليله متد
 وفي ليلتين متدان ان لم ينفر
 قبل الثالثة والاوجب دم
 لتركه جنس المبيت هذا
 كما في غير المعنويين أمهم
 سلهادام السقاية ورعاء الابل
 أو غير ما فلهم ترك المبيت ليا إلى
 منى بلا دم (ويجب على غير
 محو حاض) كنفساء (طواف
 وداع) ويسمى بالصدر أيضا
 (بفراق مكة) ولو مكبا أو غير
 حاج ومعتبرا أو فارقها السفر
 قصير كما في المجموع للاتباع
 رواه البخاري ونحوه مسلم لا ينفرن
 أحد حتى يكون آخر عهده
 بالمبيت أي الطواف بالمبيت
 كما رواه أبو داود

الجوار والمجرور وهو اما اسم يكون أو خبرها برماوى وكان المناسب ذكر طواف
الوداع آخر (قوله على انه ليس من المناسك) ولا ينافية لزوم الدم لتركه ولولغير
حاج وعتمر لانه تابع ومثابه لما صورة قل قال ابن حجر على ان من قال انه منها
أراد انه من توابعها كالتسليم الثانية من توابع الصلاة وليست منها ومن ثم لم
الاجير فعله واتجه انه حيث وقع أثر نسكه لم يجب له نية نظر التبعية والواجب
لا نتفاتها ولا يلزم من طلبه في المناسك عدم طلبه في غيره الا ترى أن السواك سنة
في نحو الوضوء وهو سنة مطلقا اه بحروفيه وعبارة الشوبرى ومع القول بأنه ليس من
المناسك يجب على الاجير الاتيان به ويسقط من الاجرة قسطه بتركه له لان
الاجارة تصط على مما كان يفعله المؤجر لو باشر خلافا من جعل هذا من فوائد الخلاف
مر ابن شوبرى والذي في شرح م ر انه لا يجب على الاجير الاتيان به ولا يسقط من
الاجرة شيء بساء على انه ليس من المناسك وهو المعتمد كما قرر في (قوله واعلم
الخ) هذا قيد للمتن (قوله لغير منزله) أى محل وطنه والحاصل ان من فارق مكة
لمسافة قصر لزمه طواف الوداع مطلقا أى سواء قصد الإقامة أم لا بخلاف من فارقها
لدون مسافة قصر فان قصد الإقامة فيما خرج له لزمه طواف الوداع والا فلا وهذا
مستفاد من كلام الشارح حيث أطلق في مسافة القصر فصل فيما دونها حيث قال
واعلم انه لا ووداع الخ برماوى (قوله اذا أراد الانصراف) أى الى بلدة أى أراد أن
ينصرف الى بلدة م ر م ر لا يرجع الى مكة فليبه طواف الوداع بأن يذهب الى مكة
لاجله كما في شرح م ر (قوله وقيس بها النفساء) قال في المجموع فلورجعت لحاجة
بعد ما طورت اتجه وجرب الطواف اج (قوله فلوطهرت قبل مفارقة مكة) أى
قبل أن تصل الى محل تقص فيه الصلاة فيما يظهر ايعاب شوبرى (قوله ويجبر
تركه الخ) وفي ترك طوفة منه أو بعضها دم كامل وغلط من قال مد ترك مبيت
ليلة أو حصاة وعلى الاول يفرق بأن الطواف لم أشبه الصلاة في أكثر أحكامه كان
كالخلة الواحدة فأما ترك بعضه بترك كله ولا كذلك ذالك شرح الارشاد للحجر
(قوله لتركه نسكا) هذا واضح على طريقة الشارح في شرح الروض وهو انه من
المناسك وأما على ما في المتن فلا تحسن هذه العلة حل فكان الاولى أن يقول لتركه
واجبا ويحذف نسكا (قوله فلا دم) محله اذا لم يكن بلغ منزله الذى هو دون
مرحلتين والاستقرار يلوغ الدم ولا يسقط بالعود كما بحثه السيد السهوى خلافا
لما أشار اليه الشارح تأمل ابن شوبرى (قوله لانه في حكم المقيم) لا ينافي التعليل
بكونه في حكم المقيم تسوية بين السفر الطويل والقصير في وجوب الوداع اذ سفره

وما ذكرتم من وجوب طواف
الوداع على غير الحاج والمعتم
هو ما رجحه في الروضة وأصلها
بناء على انه ليس من المناسك
والمعتمد ما ينشئ في شرح الروض
انه منها فلا يجب على من ذكر
واعلم انه لا ووداع على من خرج
لغير منزله بقصد الرجوع وكان
سفره قصيرا كن خرج للعمرة
ولا على محرم خرج الى منى
وان الحاج اذا أراد الانصراف
من منى فعليه الوداع كما في المجموع
أما نحو الحائض فلا طواف
عليها نأى الشيفين عن ابن
عباس انه قال أمر الناس أن
يكون آخر عهدهم بالبيت
الا انه خفف عن المرأة الحائض
وقيس بها النفساء فلوطهرت
قبل مفارقة مكة لزمها العود
والطواف أو بعدها فلا ونحو
من زيادى (ويجبر تركه)
من وجب عليه (بدم) لتركه
نسكا واجبا واستثنى منه الباقى
تبعاً للرواية في المفيرة (فان عا
بعد فراقه بلا طواف) قبل
مسافة قصر وطاف فلا دم
عليه لانه في حكم المقيم

هنا لم يتم له وده بخلافه هناك شرح مر (قوله وكما لو جاوز الميقات) التشبيه في وجوب
أصل العود لا في صفة والاقتيد بالعود قبل مسافة القصر ينافية ما قدمه
في الاحرام من قوله أما اذا عاد اليه قبل تلبسه بنفسك فلا دم عليه مطلقا ولا اثم
بالمساوذة ان نوى العود ع ش (قوله وقولي فلا دم أولى) لاها م ما في الاصل انه
وجب ثم سقط ع ش (قوله لا لصلاة) أي صلاة جماعة تكفي شرح جرويفهم
من قوله أقيمت (قوله وسن شرب ماء زمزم الخ) وسن لكل أحد شربه أن يقصده
نيل مطلوباته الدنيوية والاخرية لخبر ماء زمزم لما شرب له سنده صحيح جرفان
تخلف ذلك يكون لعدم اخلاص نية الشارب كما قرر شيخنا ح ف (قوله وأن يتضلع)
أي يمتلي ويكره نفسه عليه ح ل (قوله وان أوهم كلام الاصل فيه) أي
في قوله وزيارة قبر الخ وقوله وما قبله هو قوله وشرب ماء زمزم وقوله خلافه أي خلاف
قوله ولولغبر حاج الخ لان الاصل قيد به مد فراغ الحج فيقتضي انهما لا يسنان لغير الحاج
والمعتمر (قوله لخبر ما بين قري الخ) انظر وجه دلالة هذين الحديثين على المدعى وهو
سن زيارة قبره صلى الله عليه وسلم واستدل م ر عليه بقوله صلى الله عليه وسلم من زار
قبري وجبت له شفاعتي وبأحاديث أخرها وقد يقال ما ذكره الشارح فيه الدلالة
بطريق الزوم اذ المعنى ما بين قري ومنبري روضة الخ أي وما كان كذلك تسن
زيارته فقري تسن زيارته (قوله روضة من رياض الجنة) المراد بتسمية ذلك
الموضع روضة ان تلك البقعة تنقل الى الجنة فتكون من رياضها أو اياه على المحاز
لكون العبادة فيه تؤول الى دخول العابد فيه روضة الجنة وهذا فيه نظرا
لاختصاص ذلك بتلك البقعة والخبر مسوق لمزيد شرفها على غيرها وقيل فيه تشبيه
بحد في الاداة أي كروضة لان من يقعد فيه من الملائكة ومؤمني الانس والجن
يكثرون الذكروا أنواع العبادة فتح الباري شوبري قال العلامة الحلبي
في السيرة قال ابن خزم ليس على ما يظنه أهل الجهل من أن تلك الروضة قطعة
مقطعة من الجنة ثم قال في موضع آخر وخص صلى الله عليه وسلم ان في كل يوم ينزل
على قبره الشريف صلى الله عليه وسلم سبعون ألف ملك يضربونه بأجنحتهم ويحفون
به ويستغفرون له ويصلون عليه الى أن يمسا وعرجوا وهبط سبعون ألف ملك
كذلك حتى يصبحوا لا يعودون الى أن تقوم الساعة اه بحروفه (قوله ومنبري
على حوضي) الاصح ان المراد منبر الذي كان في الدنيا بعينه وقيل ان له هناك
منبرا وقيل معناه ان قصد منبره لاجل الجلوس عنده للامانة الاعمال الصالحة
يورد صاحب الحوض ويقتضى شربه منه اه شوبري (قوله لا تشد الرجال)

وكما لو جاوز الميقات وهو غير
محرم ثم عاد اليه وقولي
وطاف من زيادتي وقولي
فلا دم أولى من قوله سقط
الدم (وان مكث بعده) أي
بعد الطواف ولونا سبأ أوجاهلا
بقيد زده بقولي (لا لصلاة
أقيمت أو شغل سفر) كسراء
زاد وشد رحل (أعاد) الطواف
بخلاف ما اذا مكث شيء من
ذلك (وسن شرب ماء زمزم)
ولو غير حاج ومعتمر للتابع
رواه الشيخان وأن يتضلع
منه وأن يستقبل القبلة عند
شربه (وزيارة قبر النبي صلى
الله عليه وسلم) ولو غير حاج
ومعتمر وان أوهم كلام
الاصل فيه وفيما قبله خلافه
وذلك لخبر ما بين قري ومنبري
روضة من رياض الجنة ومنبري
على حوضي وخبر لا تشد
الرجال الا الى ثلاثة مساجد
المسجد الحرام والمسجد الأقصى
ومسجدى هذا رواهما الشيخان
وسن لمن قصد المدينة الشريفة
تزيارته أن يكثر في طريقه
من الصلاة والسلام عليه صلى
الله عليه وسلم فاذا رأى حرم
المدينة وأشجارها زاد في ذلك
وسأل الله أن ينفعه بهذه الزيارة
ويتقبلها منه ويغسل قبل دخوله

ويلبس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد * (٨٩٩) * قصد الروضة وهي بين قبره ومنبره كما روى صلى الله عليه وسلم في تحية المسجد

في الاستدلال به على سن الزيارة نظرا لما تقدم ان المعنى لا تشد الرحال أي للصلاة والاعتكاف الا لهذه الثلاثة أه ح ف (قوله ويلبس أنظف ثيابه) وهل الاولى هنا الاعلى قيمة كالعيد أو الابيض كالجُمعة كل محتمل والا قرب الثاني اذ هو أليق بالتواضع المطلوب شوبري

(قوله أركان الحج الحج) وأفضلها الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق أما النية فهي وسيلة للعبادة وان كانت ركنا ج وهما تقدم المصنف الطواف على الوقوف لانه افضل ويجاب بأنه راعى الترتيب الخارجي وانظر لم آخر الأركان هنا مع انه كان المناسب تقديمها أول الباب (قوله نية الدخول فيه) فسر في سابق بالدخول في النسك وعدل هنا الى نية الدخول لانه الملازم للركنية كما قاله ع ش على م ر (مرع) أتى بأعمال الحج وتوابعه ثم شك في أصل النية هل كان أتى بها أولا القياس عدم اجزائه وهو نظير الصلاة وغيرها وأما ما نقل عن بعض الناس من الاجزاء فارقا بينه وبين الصلاة بأن قضاء يشق فالظاهر انه غير صحيح سم على حجر قال ع ش على م ر الا قرب الاجزاء قياسا على ما لو شك في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بأنهم توسعوا في نية الحج ما لم يتوسعوا في نية الصلاة (قوله انما الاعمال بالنيات) أي مع عدم جبرها بالدم والا فالحديث وحده لا يدل على كونها ركنا بل على وجوبها (قوله ووقوف بعرفة) فان قلت فلم كان الوقوف بعرفة أول أركان الحج بعد الاحرام للآتي من طريق مصدر دون الطواف أو السعي مثلا فالجواب انه انما كان أول الأركان الوقوف اقتداء بأبينا آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد هبوطه من الجنة الى مكة كان أول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة لانها كاللباب الأول للملك ولله المثل الاعلى ويليه مزدلفة وهي كاللباب الثاني لا زولا فيها وقربها من مكة فان قلت فلم سويح الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف فالجواب انه انما ساءحهم الحق تعالى بالدخول رجة بالحلق لما عندهم من شدة الشوق الى رؤية بيت ربهم الخاص فكان حكمهم حكم من هاجر الى دار سيده فكثرت بين يديه فينتظر ما يأمر به السيد من الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي ابتدأ منها آدم عليه الصلاة والسلام ما وسعه الامتنان امر به ذكره الاستاذ الشعرا في اليزان وأجيب أيضا بأن المصري لم يبتدأ بالطواف الذي هو ركن ابتداء بأبينا آدم لانه يلزم على ابتدائه بالطواف اختلاف الترتيب في الأركان (قوله لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت) فيه انها لا تدل على كونه ركنا وانما يفهم منها الوجوب وهو يصدق بغیر الركنية وكذا يقال في دليل السعي تأمل ويجاب بأنه يضم للدليل

بجانب المنبر وشكر الله بعد فراغها على هذه النعمة ثم وقف مستدبر القبلة مستقبل رأس القبر الشريف ويبعد منه نحو أربعة أذرع ناظرا لاسفل ما يستقبله فارغ القلب من علق الدنيا ويسلم بلا رفع صوت وأقله السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر صوب جهة قدر ذراع فيسلم على أبي بكر ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم على عمر رضي الله عنهما ثم يرجع الى موقفه الأول قبالة وجه النبي صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به الى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو بما شاء لنفسه وللمسلمين واذا أراد السفر ودع المسجد بركعتين وأتى القبر وأعاد نحو السلام الأول (فصل في أركان الحج والعمرة) وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك (أركان الحج) ستة (احرام) به أي نية الدخول فيه لخبر انما الاعمال بالنيات (ووقوف) بعرفة لخبر الحج عرفة (وطواف) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (وسعي) لما روى الدارقطني وغيره

باسناد حسن كما في المجموع انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي

وقال يا أيها الناس اسعوا
فإن السعي قد كتب عليكم
(وحاق أو تقصير) لتوقف
التحلل عليه مع عدم جبره
بدم كالطواف والمراد إزالة الشعر
كما مر (وترتيب المعظم) بأن
يقدم الأحرار على الجميع
والوقوف على طواف الركن
بالحلق أو التقصير والطواف
على السعي إن لم يفعل بعد طواف
القدم ودليله الاتباع مع خبر
خذوا عني مناسككم وقد
عده في الروضة كالأركان
وفي المجموع شرطاً والأول
أنسب بما في الصلاة وقولي
أو تقصير إلى آخره من زيادتي
(ولا يجبر) أي الأركان أي
لادخل للجبر فيها وقد تم ما يجبر
بدم ويسمى بعضا وغيرهما
يسمى هيئة (وغير الوقوف)
من الستة (أو كان للعمرة)
لشمول الأدلة لها وظاهر
أن الحلق أو التقصير يجب
تأخيرهما عن سعيهما بالترتيب
فيهما مطلق (ويؤذيان) أي الحج
والعمرة على ثلاثة أوجه لانه
أما أن يجبر بهما معا أو يبدأ
بالحج أو بالعمرة

قوله مع عدم جبر كل يوم كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله وحلق) فإن قلت لم جعل ركنا
وكان له دخل في التحلل الأول قلت أما الأول فلأن فيه وضع زينة لله تعالى فأنشبه
الطواف من حيث أعمال النفس في المشي لله تعالى وأما الثاني فلأن التحلل من
العبادة أما بالاعلام بغايتها كالسلام من الصلاة المعظم بالسلامة من الآفات للمصلي
وأما بتعاملي ضدتها كتعاملي المفطر في الصوم ودخول وقته والحلق من جهة ما فيه
من الترفه ضد الأحرار الموجب لكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل في تحلله
من محرمات الأحرار شرح ابن حجر وقوله فلان فيه وضع زينة هذا لا ينتج خصوص
الركنية وأضافه ومعارض بالتجرد عن المحيط فان فيه وضع زينة لله تعالى مع أنه
واجب لأركان (قوله لتوقف التحلل عليه مع عدم جبره بدم) أخرج به رمي جرة العقبة
فإن التحلل متوقف عليه لكن يجبر بدم فتأمل شو دري وزی (قوله وترتيب المعظم)
أقول هي مناشئة وهي أن شأن ركن الشيء أن يكون بحيث إذا انعدم انعدم ذلك
الشيء ولا شبهة في أنه إذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وأتى ببقية الأعمال حصل الحج
وكان الحلق ساقطاً لعدم إمكانه أي لانه لا شعر برأسه وإن أتم بفعله في غير محله
وفوت مع انتفاء الترتيب فليتأمل سم ويمكن اندفاعها بأن يقال الحلق انما سقط لعدم
شعر برأسه لا تقدمه على الوقوف لأن حلقه قبله لم يقع ركناً ولا أتم انما هو لترفعه بإزالة
الشعر قبل الوقوف وهذا كالأعراس وحلق للعمرة ثم أحرمت بالحج عقبه ولم يكن برأسه
شعر بعد دخول وقت الحلق فان الحلق ساقط عنه وليس ذلك اكتفاء بحلق العمرة
بل لعدم شعريته اه ع ش على م ر (قوله بأن يقدم الحج) استفيد من كلامه
أن الحلق لا ترتيب بينه وبين الطواف وهذا هو الذي خرج بالمعظم فالمراد بالمعظم
ما عدا الحلق والطواف كما يعلم من كلامه (قوله إن لم يفعل الحج) أشار بهذا إلى
أن محل كون الترتيب في المعظم إذا أخر السعي عن طواف الأضحية كما هو الغالب
فإن سعى بعد طواف القدم فلا يكون الترتيب في المعظم (قوله وقد عده) أي الترتيب
(قوله أي لادخل للجبر فيها) أي لانعدام المساهية بانعدامها ابن حجر فلو جبرت بالدم
مع عدم فلهما الأزم عليه وجود المساهية بدون أركانها وهو محال (قوله وقد قدم ما يجبر
بدم) وهي الواجبات المقدمة كالأحرار من الميقات والمبيت بمنى والرمي وطواف
الوداع زى (قوله لشمول الأدلة) أي الدالة على وجوب النية والطواف والسعي
والحلق وقوله لهما أي للعمرة أي لوجوبها فيها (قوله بالترتيب فيهما مطلق) أي في كل
أركانها لا مقيد بالمعظم (قوله ويؤذيان أي الحج والعمرة على ثلاثة أوجه) مرد
على المصر ما لو أحرمت مطلقاً قلت هو غير خارج عن الأمور الثلاثة لانه لا يبدل لصفته

عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فنامن أهل بجمع ومنامن أهل بعدة
ومنامن أهل بجمع وعمره رواه الشيخان * (٩٠) * أحدها أن يؤذيا (بأفراد) بجمع ثم يعتمر (بأن يحرم بعد فراغه من الحج

بالعمرة ويأتي بعملها (و) ثانيها
(يتمتع بأن يكس) بأن يعتمر ولو
من غير ميقات بلده ثم يجمع سواء
أحرم بالحج من مكة أم من ميقات
أحرم بالعمرة منه أم من مثل
مسافته أم من ميقات أقرب منه
وان أوهم كلام الأصل اشتراط
كونه من مكة أو من ميقات عمرته
وكون للعمرة من ميقات بلده
ويسمى ألا في ذلك متمتعاً بالتمتع
بمظورات الأجرام بين النسكين
أو لتمتع بسقوط العود للميقات
عنه (و) ثالثها (بقرا) بأن يحرم بها
معاً في أشهر حج (أو بعمرة) ولو قبل
أشهره (ثم يجمع) في أشهره (قبل
شروع في طواف ثم يعمل عمله)
أي الحج فيها فيصلا ان اما الاول
فلنجز عائشة السابق واما الثاني
فلما روى مسلم أن عائشة أحرمت
بعمرة فدخل عليها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فوجد هاتيك
فقال ما شأنك قالت حضرت وقد
خلت الناس ولم أحل ولم أطف
بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها رسول الله
صلى الله عليه وسلم أهلي بالحج فقامت
ورفعت المواقف حتى إذا ظهرت طافت
بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
حلت من حجتك وعمرتك جميعاً وخرج

لواحد منها فالأحرام مطلقاً مع الصرف لواحد منها في معنى الأحرام ابتداء بذلك
الواحد سم (قوله قالت عائشة) استدلال على الأوجه الثلاثة التي ذكرها
في الحصر وكان المناسب تأخير هذا الدليل عن كلام المتن على عاداته
(قوله من أهل) أي أحرم بجمع (قوله أحدها أن يؤذيا الخ) فالكلام عليهما
حيث أن ثلاثة أوجه بيان الجواز وبيان الأفضل ووجوب الدم وقد تكلم عليهما
المصنف (قوله بأفراد) أي ما تبين بأفراد أو الباء بمعنى مع (قوله بأن يحرم
بعد فراغه) أي بأن يخرج إلى أدنى الحل ويحرم بها زى (قوله وان أوهم كلام
الأصل) أي حيث قال بأن يحرم بالعمرة من ميقات بلده وبفرض منها ثم ينشئ
بها من مكة وأن لا يعود لأحرام الحج إلى الميقات أي الذي أحرم بالعمرة منه اه
زى ويجاب عن الأصل بأن قوله من مكة في قوله ثم ينشئ بها من مكة شرط
لوجوب الدم لا لتسميته تمعاً كما قاله حبر وكذا قوله وأن لا يعود الخ (قوله لتمتع
بمظورات الأحرام) أي بفعلها وفيه ان هذا يأتي في الأفراد وأوجب بأن وجه
التسمية لا يوجب التسمية ح (قوله بسقوط العود للميقات عنه) أي عن المتمتع
أي لان له أن يحرم للحج من مكة كأهل مكة (قوله ثم يعمل عمله) أي الحج فيه إشارة
إلى اتحاد ميقاتهما في المسكن في الصورة الأولى وان المقلب حكم الحج فيجزيه الأحرام
بهما من مكة لا العمرة فلا يلزمه الخروج إلى أدنى الحل شرح حبر وعبارة زى قوله
ثم يعمل عمله ويكفي عنهما طواف واحد وسعى واحد وهل هما للحج والعمرة معاً
أو للحج فقط والعمرة لا حكم لها لا تعمارها أي لا ندرجها فيه لم يصرح الأصحاب
بذلك والأقرب كما قاله بعضهم الثاني سم زى (قوله فيصلا) اندراجاً للأصغر
في الأكبر للخبر الصحيح من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد عنهما
حتى يحل منهما جميعاً شرح حبر وفي الباب ندب للقارن أن يطوف طوافين ويسعى
سعين خروجاً من خلاف أبي حنيفة (قوله ما شأنك) أي أي شئ شأنك فهو مبتدأ
وخبر كما قاله ع ش (قوله ولم أحل) بضم اللام الأولى وحكى كسرهما كما قاله
البرماوى وقوله ولم أطف تفسير لقوله لم أحل كما في الشوبرى لأنها إذا طافت
تحلت من العمرة والأولى أن يكون عطف على معلول لأنه لا بد من الخلق مع
الطواف في التحلل (قوله حتى إذا ظهرت طافت) فقد أحرمت بالحج قبل الشروع
في الطواف وهي الصورة الثانية من صورتي القرآن (قوله وبالصفا) أي وسعت
متبسة بالصفا والمروة أي بينهما ح (قوله بمقصوده) أي الأحرام أي بأول
مقصوده وهو الطواف وقد يقال الطواف هو المقصود الأعظم لأنه أفضل أركانها
فلا حاجة إلى تقدير المضاعف وهو أول (قوله ولو في أشهره) أي لانه ان كان في غير

زيادتي قبل الشروع ٢٣٦ يج ل ما إذا شرع في الطواف فلا يصح إحرامه بالحج لاتصال أحرام العمرة
بمقصوده وهو أعظم اتصالها فيقع عنها ولا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها وتقييد الأصل بالأحرام بهما فيكون من الميقات
والأحرام بالعمرة بكونه في أشهر الحج اقتصار على الأفضل (ويتمتع عكسه) بأن يحرم بجمع ولو في أشهره

ثم بعمره قبل طواف لاله لا يستغديه شيئا بخلاف ادخال الحج على العمرة فانه يستغديه الوقوف والرمي والمبيت (وأفضلها) أي هذه الأوجه (أفراد) يقيد زده بقول (٩٠٢) * (إن اعتبر عامه) فلو أخرت عنه العمرة كان

الأفراد مفضولا لأن تأخيرها

عنه مكروه (ثم تمتع) أفضل

من القرآن على خلاف في

أفضليه ما ذكره ومنشأ

الخلاف اختلاف الرواة

في إحرامه صلى الله عليه

وسلم روى الشيخان أنه صلى

الله عليه وسلم أفرد الحج

وروايا أيضا أنه أحرم متعا

ورجح الأول بأن رواه أكثر

وكأن جابر منهم أقدم صحبة

وأنه دعا به بضبط المناسل

وبأنه صلى الله عليه وسلم

اختاره أولا كما بينته مع

فوائد في شرح الروض وأما

ترجيح التمتع على القرآن

فلأن أفعال التمسكين فيه

أكمل منهما في القرآن

(وعلى كل من التمتع

والقارن دم) لقوله تعالى

فمن تمتع بالعمرة إلى الحج

فما استيسر من الهدى وروى

الشيخان عن عائشة رضي

الله عنها أنه صلى الله عليه

وسلم ذبح عن نسائه البقيوم

أنهر قالت وكن قارنات

(أن لم يكونا من حاضري

الحرم) لقوله تعالى في التمتع

ذلك لمن لم يكن أهله حاضري

المسجد الحرام وقيس به القارن

أشهره انعقد مرة والعمرة لا تدخل على العمرة وإن كان في أشهره انعقد حجيا وهذه

على صورة العكس قاله الزيادي قال ع ش وإنما أخذه غاية لدفع توهم أنه إذا

أحرم به في أشهره ثم أدخل العمرة عليه مع لاله لم يغير شيئا من أعماله المطلقة بإحرامه

أو الوالد الحال اه وبعبارة حل قوله ولو في أشهره كان الأولى إسقاط هذه الغاية

لأن الإحرام بالحج في غير أشهره يقع عمرة كما تقدم (قوله عامه) وهو بنية الحج شوبرى

(قوله مفصلا) أي عن التمتع والقرآن فهما أفضل منه للتعليل المذكور حل (قوله

أفضل من القرآن) لأن التمتع يأتي بعملين كاملين غير أنه لا يسلك لهما ميقانين

والقارن يأتي بعمل واحد من ميعات واحد شرح م ر (قوله على خلاف

في أفضلية ما ذكر) أي الأفراد والتمتع فبعضهم فضل الأفراد على التمتع وبعضهم

عكس أخذ ما بعده كما قرره شيخنا ح ف فهو متعلق بقوله وأفضلها أفراد ثم تمتع

(قوله بأن رواه) بفتح التاء لأن الالف أصلية لا تقلبها عن أصل كقضاة (قوله

وأما ترجيح) مقابل المحذوف تقديره أما ترجيح أحدهما أي الأفراد والتمتع على

الأخرية فتقدم وأما الخ تأمل (قوله دم) وهو دم ترتيب وتقدير (قوله فمن تمتع)

أي استمتع بالعمرة أي بسبب فراغه منها بمحظورات الإحرام إلى الحج أي الإحرام به

اه جلالين أي واستمتع به بالمحظورات إلى الحج وقوله فما استيسر السنين زائدة

أي تيسر وما اسم موصول مبتدا والخبر محذوف أي فالذي تيسر كان عليه

ومن الهدى بيان لما كان في الجلالين (قوله ذلك) أي الهدى أو الصوم عند الهجر

وقوله لمن لم يكن أي على من لم يكن فاللام بمعنى على شرح م ر (قوله المسجد الحرام)

المراد به جميع الحرم من إطلاق الجزء على الكل فطابق الدليل المدعى

(قوله وقيس به القارن) بعبارة شرح الروض لأن دم القرآن فرع دم التمتع لأنه وجب

بالقياس عليه ودم التمتع لا يجب على الحاضر ففرعه أولى اه بحروفه (قوله دون

مرحلتين منه) فلو كان له مسكنان بعيد وقريب اعتبر في كونه من الحاضرين

أو غيرهم كثرة إقامته بأحدهما فإن استوت إقامته بهما اعتبر بالاهل والمسال فإن

كان أهله بأحدهما وماله بالأخر اعتبر مكان الأهل ذكره المحب الطبري قال والمراد

بالاهل الزوجة والاولاد الذين تحت حجره دون الأباء والاخته فان استويا في ذلك

اعتبر بعزم الر جوع إلى أحدهما لا الإقامة فيه فان لم يكن له عزم فيما خرج منه قال

في الذخائر فان لم يكن له عزم واستويا في كل شيء اعتبر بموضع إحرامه اه شرح م ر

(قوله لم ير بمواقنا) أي عاملا لأهله ولبن مربه فلا يشكل بمن بينه وبين مكة

أو الحرم دون مسافة القصر إذا عن له النسك فانه وإن رجع ميقانا بتمتعته لكنه ليس

فلادم على حاضريه (وهسمه ن) مساكنهم (دون مرحلتين منه) أي من الحرم لقربهم منه والقريب

من الشيء يقال أنه حاضره قال تعالى واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البصر أي قريبة منه والمعنى في ذلك أنهم

لم يبرحوا ميقانا كما أوضحته في شرح الروض

ميقا ما قاله الزمادى ويرد عليه القارن اذا احرم بهما معا من مسكنه فان خرج
 مية انا عاما وهو الخروج للاحرام بالعمرة من ادنى الحل ويمنع كونه عاما لانه خاص
 بمن فى الحرم كما مر فى قوله ولز بهرم حل وقال شيخنا العزيزى قوله لم يرجعوا بميقا ما
 اى لم يستفيدوا ترك ميقات اى لم يسقط عنهم ميقات عام كان يلزمهم الاحرام منه
 بخلاف الاقافى فانه يرجع بميقا ما اى اكتسب راحة بسقوط الاحرام من الميقات
 واكتفى منه بالاحرام من مكة ففى ريج الميقات ريج الراحة بترك الاحرام منه
 والاكتفاء بالاحرام من مكة اى بالنسبة للتمتع والقارن فى الصورة الثانية للقران
 فانهم ما يخرجون من مكة لانهم ما صاروا فى حكم أهلها وتقدم ان ميقات الحج لمن
 بمكة نفس مكة واما القارن فى الصورة الاولى فانه يرجع بميقات العمرة لانه
 احرم بهما من ميقات ولا يحتاج الى الخروج لادنى الحل لاجل الاحرام بالعمرة اه
 (قوله فن جاوز) تفريع على النفي فى قوله ان لم يكن من حاضرى الحرم ولما
 كان يتوهم ان هذا من حاضرى الحرم لانه كان فيه حال التيقن به على انه ليس من
 حاضريه ولما كان كلام الروضة مخالفا له اقرى به وجعله على المستوطن وقوله لزمه دم
 التمتع اى ويلزمه دم المجاوزة ايضا اذا جاوزه مريد الانسك (قوله وقول الروضة)
 وارد على الصورة المطروحة فى الغاية اى قوله ولو غير مريد نسكا اى سواء كان مريدا
 للانسك او غير مريده وقوله فى دون المرحلتين اى فى شأن من دون المرحلتين (قوله
 على من استوطن) اى استوطن بعد مجاوزته وقبل احرامه كما يعلم
 من عبارة النخبة ويه يعلم ما للفهامية فى الحاشية شوبرى (قوله ولا يضر التقييد)
 اى فى كلام الروضة (قوله بالموافقة) اى موافقة المفهوم للمنطوق فى الحكم
 وهو قياس اولوى لانه اذا انتفى الوجوب عن مريد الانسك عند المجاوزة فمن غيره
 اولى (قوله ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم) وكذا كل موضع ذكر
 فيه المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم الا قوله قول وجهك شطر المسجد الحرام
 فالمراد به الكعبة وزاد بعضهم موضع آخر وهو قوله سبحانه الذى اسرى بعبده ليلا
 من المسجد الحرام فالمراد بالمسجد فيه حقيقة قرره شيخنا ح ف (قوله والقنوى)
 على ما فيه ضعيف ع ش (قوله اعتبار ذلك) اى دون المرحلتين (قوله الى
 ادخال البعيد عن مكة) اى ادخاله فى حاضرى الحرم (قوله عن مكة) اى
 القريب من الحرم كأن كان بينه وبين الحرم ستة واربعون ميلا وبين طرف الحرم
 الذى يليه وبين مكة عشرة اميال فهو من حاضرى الحرم مع ان بينه وبين مكة
 ستة وخمسين ميلا وقوله واخراج القريب اى من مكة كان يكون بينه وبين الحرم

فن جاوز الميقات من الاقافين
 ولو غير مريد نسكا ثم بداله
 فاحرم بالعمرة قبل دخول مكة
 او عقب دخوله لزمه دم
 التمتع لانه ليس من الحاضرى
 لعدم الاستيطان وقول
 الروضة كاصلها فى دون
 المرحلتين من جاوز الميقات
 مريد الانسك ثم احرم بهما
 لا يلزمه دم التمتع محمول على
 من استوطن ولا يضر التقييد
 بالريد لان غيره مفهوم بالموافقة
 ومن اطلاق المسجد الحرام
 على جميع الحرم كما هنا قوله
 تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام
 بعد عامهم هذا وعبر فى الحرر
 بدل الحرم بمكة قال الاسنوى
 والقنوى على ما فيه فقد نقله
 صاحب التقریب عن نص
 الاملاء ثم قال وايدى الشافعى
 بان اعتبار ذلك من الحرم
 يؤدى الى ادخال البعيد
 عن مكة

ثمانية وأربعون ميلا وبين طرف الحرم الذي يليه وبين مكة ثلاثة أميال فيجعله
ما بينه وبين مكة إحدى وخمسون ميلا من كل واحد من مكة والحرم كالشيء
الواحد فالقريب منه كالقريب منها (قوله وإخراج القريب) أي من حاضري
الحرم (قوله المواقيت) أي حدود الحرم لا المتقدمة كما في شرح الروض اهـ وهـ شيئا
ونظم بعضهم حدود الحرم بقوله

والحرم العديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال إذا تمت اتقائه

وسبعة أميال عراق وطائف * وجدة عشر ثم تسع جعرانه

(قوله فلو وقعت الحج) محترز قوله في أشهر حج وقوله أو فيها الحج محترز لا إضافة في قوله
حج عامه وقوله وكذا فصله لانه زائد على مفهوم المتن بناء على ان المراد بقوله واعتصر
أني بأعمال العمرة كما يدل عليه قوله فلو وقعت الحج فلو اريد به انه احرم بها وأني
بأعمالها في أشهر حج عامه كان قوله وهكذا الحج محترزه (قوله ولم يعد) أي كل
من القارن والمتنع على ما يأتي ع ش فالأولى تقديمه على قوله واعتصر المتنع
عقب قوله ان لم يكن كون الحج لان كلامهما عام وعبارته في شرح التحرير ولم يعد من
ذكر من التمتع والقارن اهـ وقدمه على قوله واعتصر المتنع وهو ظاهر في الصورة
الثانية من القرآن دون الأولى لانه لا يتصور فيها عود لانه محرم بهما معا فلا يتأتى
عوده للأحرام بالحج مع انه لو عاد لميقات قبل الاشتغال بالأعمال لم يجب عليه الدم
كما ذكره بعد بقوله أو دخلها القارن الحج فيعلم من قول الشارح بعد أو احرم به
من مكة أو دخلها القارن ان قوله لا حرام الحج ليس بقيد بل المدار في عدم وجوب
الدم على العود الى الميقات سواء كان محرما بالحج أو لم يحرم منه به وعبارته في ل
على التحرير قوله لا حرام الحج الى الميقات الأولى ان يقول ولم يعد الى ميقات
ويسقط قوله لا حرام الحج ليشمل من احرم بهما معا ثم عاد ومن احرم بالحج بعد
العمرة ثم عاد أو أدخله عليهما ثم عاد (قوله لا تتفاء تمتعه) أي تمنعه بسبب عدم
رجوع ترك ميقات (قوله أو دخلها القارن) أي الذي احرم بهما معا وإنما قيد
بقوله قبل ليكون العود للميقات قبل الشروع في الأعمال تأمل (قوله أو شرعا)
بان وجده بأكثر من ثمن مثله ولو بما يتغابن به نظير ما مر في التيمم أو هو محتاج
الى غنمه ويظهر ان يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار
سنة أو العهر الغالب وقت الاداء لا الوجوب ابن حجر وقوله بما يتغابن به مخالف ع ش
نقال وجوده بزيادة لا يتغابن بها اهـ ولو عدم الدم في الحال وعلم وجوده قبل
فراغ الصوم فله الصوم في الظاهر مع انه لم يجز عنه في موضعه شرح م ر

واخراج القريب باختلاف
المواقيت ومختلف على دخول
ان قول (واعتصر المتنع في
أشهر حج عامه) قال وقت
العمرة قبل أشهر أو فيها أو الحج
في عام قابل فلا دم وكذا لو
احرم بها في غير أشهره وأني
بجميع أعمالها في أشهره ثم حج
(ولم يعد لا حرام الحج الى ميقات)
ولو اقرب الى مكة من ميقات
عمرة أو الى مثل مسافة
ميقاتها فلو عاد اليه وأحرم
بالحج فلا دم عليه لا تتفاء تمتعه
وتزفقه وكذا لو احرم به من مكة
أو دخلها القارن قبل يوم عرفة
ثم عاد كل منهما الى ميقات
(ووقت وجوب الدم عليه)
أي على المتنع (أحرامه بالحج)
لانه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة
الى الحج ووقت جوازه بعد
الفراغ من العمرة وقبل
الأحرام بالحج ولا يتأقت ذبحه
كسائر ذوات الجبرأت بوقت
(و) لكن (الأفضل ذبحه يوم
نحر) للاتباع ونحوه وجامن
خلاف من أوجب فيه (فان
يجز) عنه حسا أو شرعا

(محرم صام) بدله رجوبا (قبل) * (٩٠٥) * يره (نحر) وزيا في (ثلاثة أيام تسن قبل) يوم (عرفة) لانه يسن

للحاج فطره ولا يجوز صوم شيء
منها في يوم النحر ولا في أيام
التشريق كما مر ذلك في باب
ولا يجوز تقديمها على الاحرام
بالحج لانه عبادة بدنية فلا
تقدم على وقتها (وسبعة في
وطنه) قال تعالى فمن لم يجد
فصيام ثلاثة أيام في الحج
وسبعة اذا رجعتم وأمر صلى
الله عليه وسلم بذلك كما رواه
الشيخان فلا يجوز صومها في
الطريق فان توطن مكة مثلاً
ولو بعد فراغه الحج صام بها
كما شمله كلامي دون كلامه
(ولو فاته الثلاثة) في الحج
(لزمه ان يفرق في قضائها
بينها وبين السبعة) بقيد زده
بقولي (بقدر تفريق الاداء)
وهو أربعة أيام مع مدة امكان
سيره الى وطنه على العادة
الغالبية ان يرجع اليه وذلك
لانه تفريق واجب في الاداء
يتعلق بالعمل وهو النسك
والرجوع فلا يسقط بالقوت
كترية افعال الصلاة (وسن
تتابع كل) من الثلاثة
والسبعة اداء وقضاء مبادرة
للعادة

(باب ما حره بالاحرام)
الاصل فيه مع ما يأتي الاخبار

(قوله محرم) أي وان قدر عليه بياده م ر (قوله وسبعة في وطنه) لو قصد
التوطن بمكة وصام بعض السبعة فيها ثم اعرض عن توطنها وسافر قبل فراغها الى
وطنه فهل يعتد بصامه ويكمل عليه ولو في السفر أو لا يعتد به ويلزمه صوم
السبعة اذا وصل وطنه فيه نظراً على حر الظاهر الثاني (قوله فان توطن)
أي بخلاف ما اذا أقام عزمه على الرحيل فانه لا يصوم السبعة الا اذا رجع الى وطنه
سم (قوله بعد فراغه الحج) أي من الحج كما في بعض النسخ فهو منصوب بزعم الحائض
(قوله صام بها) أي و يفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام فقط أي يوم العيد
وأيام التشريق ع ش وق ل على التعرير (قوله في قضائها) أي الثلاثة لان
السبعة لا يتصور فيها قضاء ق ل والقضاء نوري ان فاتت بغيرة عذر سم على حجر
وفي حاشية الايضاح أما السبعة فزعموا موسع الى آخر العمر فلا تير بالتأخير قضاء
ولا ياثم بتأخيرها خلافاً لما وردى سم على حجر (قوله مع مدة امكان سيره على
العادة) اقول ومن ذلك اقامة الحج بعد اكمال الحج لقضاء حوائجهم فاذا أقام بمكة
فرق بقدر ذلك وبقدر السبر المعتاد الى أدله لانه لا يمكنه التوجه اليهم بدون خروج
الحجاج فهي ضرورية بالنسبة له كالأقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام
الدورة المعروفة فيفترق بجميع ذلك فيما يظهر ع ش على م ر (قوله يتعلق
بالفعل) أي فلا يشك كل عليه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر
أوقاتها كما يجب في ادائها المتعلقة بالزمن لان كل صلاة لها وقت محدود زى (قوله
وقضاء) أي بالنسبة للثلاثة وأما السبعة فلا يتصور قصرها أو هالان وقتها المرح ل
وعبارة الشو برى قوله اداء وقضاء أي بالنسبة للمجموع لا لكل فرد فاندفع ما انترض
عليه من ان السبعة لا يتصور فيها القوات الا بالوقت على انه يمكن تصور كونها
قضاء بمالومات من حى عليه فاراد وارثه قضاء داعنه فيندب له صومه بامتناعه
وهو سلم في زى

(باب ما حره بالاحرام)

اشار هذه الترجمة الى ان الاضافة في كلام الاصل من اضافة المسبب الى السبب
كما قاله الشو برى قال شيخنا ح ف وحاصل ما ذكره من المحرمات عشرة منها
شيثان الرجل ولا ذرأة كذلك وستة لها ولا يخفى انها من الصغائر ما عدا الوطء
وقتل الحيوان المحترم (قوله ما يلبس المحرم) بمنع المشاة النخعية والموحدة مضارع
لبس بكسر الموحدة وقوله عليه الصلاة والسلام لا يلبس يجوز فيه ضم السنين

نكبر الصحابين عن ابن عمر ان رجلاً سأل النبي ﷺ يحل صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب

على ان لا تافية وكسرها على انها تافية وقوله البرانس بفتح الموحدة وكسر النون
فان قلت السؤال قد وقع عما يلبس فكيف اجابه عليه السلام بما لا يلبس
اجيب بان هذا من بديع كلامه عليه السلام ونصاحته لان المتروك منحصرون
بخلاف اللبس لان الاباحة هي الاصل فحصر ما يترك ليعين ان ما سواه مباح ففيه
اشارة الى انه يقبى السؤال عما لا يلبسه المحرم لانه محصور وفي هذا الحديث
السؤال عن حالة الاختيار فاجابه عليه السلام عنهما وزاد حالة الاضطرار في قوله
الا احد لا يجذ النعلين وليست اجنبية عن السؤال لان حالة السفر تقتضي ذلك
وعلم من هذا الحديث انه لا يلزم مطابقة الجواب للسؤال بل اذا كان السؤال
خاصا والجواب عاما جازوا ما وقع في كلام كثير من اهل الاصول ان الجواب يجب
ان يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب
يكون مفيدا لكم المستول عنه فسطا في على البخاري بتقديم وتأخير وقد
يقال هو مطابق لان قوله لا يلبس الخ يفهم منه انه يلبس ما سوى ذلك اه
(قوله ولا السراويلات) جمع سراويل بالسين المهملة والشين المعجمة وهو مفرد
قال ابن مالك

تقال لا يلبس القميص
ولا العمامة ولا السراويلات
ولا البرانس ولا الخفاف
الا احد لا يجذ نعلين فليلبس
الخفين وليقطعهما اسفل من
الكعبين ولا يلبس شيئا من
التياب منه زعفران

ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع
وهو فارسي ومعرب والسراويل باليون لغة وهو غير منصرف قيل لانه منقول عن
الجمع بصيغة مفاعيل وقيل ان واحده سر والة وحكي ان الحاجب ان من العرب من
يصرفه قس على البخاري مع زيادة (قوله فليلبس الخفين) أي بعد القطع المذكور
لان الواو لا تقيد ترتيبا كما في قوله تعالى اني متوفيك ورافعتك أي ففيه تقديم وتأخير
وجعل جواز لبسها بعد القطع عند فقد غيرهما وعند الحاجة اليهما وبدل علميه قوله
الا احد لا يجذ نعلين وهذا هو المعتمد كما في م ر ح ف (قوله وليقطعهما) بان يجعلهما
كالسراويل قال ابن حجر وظاهر اطلاق الاكتفاء بقطع الخف اسفل من الكعبين
انه لا يحرم وان بقي منه ما يحيط بالعقب والاصابع وظهر القدمين وعليه فلا تنافيه
تحريم السراويل لانه مع وجود غيرها والغير مفقود هنا اه وهذا بخلاف السراويل
فانه اذا لم يجد غيره يلبسه ولا يكاف قطعها من الخياطة والاتزاد به لانه مما يشق
شيئا ح في السر في تحريم المحيط وغيره مما ذكر مخالفة العادة والخروج
عن المألوف لاشعار النفس بامر من الخروج عن الدنيا والتذلل لللبس الا كفا
عند نزاع المحيط وتنبيهها على التلبس بهذه العبادة العظيمة بالخروج عن معتادها

أورس زاد البخاري ولا تتقب المرأة ولا تلبس ابقفازين وخبر البيهقي باسناد صحيح نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس القميص والاقمية والسراويلات والخفين الا ان لا يجد النعاليين (حرم به) أى بالأحرام (على رجل ستر به من رأسه بما وعد سائر) من مخيط وغيره كقلنسوة وخرقة وعصابة وطبق ثخين بخلاف ما لا يد سائر كالاستغلال بمحمل وان مسه وجهه قفة أو عدلا وانغمسه في ماء وتغطية رأسه بكفه أو بكف غيره نعم ان قصد بمحمل القفة ونحوها الستر حرم كما اقتضاه كلام الفوراني وغيره (وليس محيط) بضم الميم وبهجمة أى لبسه على ما يعتاد فيه ولولعوض (بخطاطة) قميص (أو قميص) كزرد (أو عقد) بكسبة لبد (في باقى بدنه ونحوه) ككعبته بان جعلها في خريطة لما ربح بخلاف غير المحيط المذكور كازار ورده ويجوز ان يعقد ازاره

وذلك موجب لا قبالة عليها والمحافظة على قوانينها وارتكابها وشراؤها وآدابها اه قس بحروفه (قوله أورس) بفتح الواو وسكون الراء بعدهما سين مهملة نبت اصفر مثل نبات السمس طيب الريح يصنع به بين الحمرة والصفرة اشهر طيب في بلاد اليمن لكن قال ابن العربي الورس وان لم يكن طيبا فله رائحة طيبة فأراد النبي ان ينبيه به على اجتناب الطيب وما يشبهه اه قس (قوله ولا تتقب) أى لا تضع ساترا على وجهها (قوله وكثير البيهقي) اشار بهذا الحديث الى ان الجمع فيما قبله ليس مرادا كما قاله الشوبري قال شيخنا ح ف وايضا الاول ليس فيه نص على التحريم بخلاف الثاني وعبارة ع ش عبر فيه بالمفرد وفيما قبله التجمع اشارة الى انه لا فرق بين لبس الواحد والتجمع فاللام فيهما للجنس اه (قوله بالنعاليين) والمراد بالنعل هنا ما يجوز لبسه للحرم من غير المحيط كالمدايس المعروف اليوم والتاسومة والقباب بشرط ان لا يستر جميع اصابع الرجل والاحرام كما علم بالاولى من تحريمهم كلبس الاصابع بخلاف السرموزة فانها محيططة بالرجل جميعها والزبول المصري وان لم يكن له كعب لا حاطتهما بالاصابع فامتنع لبسه ما مع وجود ما لا احاطة فيه ابن حجر وم ر والسرمة زهوى السرموزة والزبول البابوج الذى لا كعب له كما هو ظاهر (قوله ستر بعن رأسه) وشعر في حده بخلاف الخارج عنه على المعتد وستر كله بطريق الاولى زى ولو تعدد الرأس اعتبر بما في الوضوء كافي قل (قوله بحمله قفة ونحوها) بخلاف الاستغلال بالمحمل ووضع يده أو يد غيره على رأسه وان قصد الستر بذلك وفارق نحو القفة بان ذلك يقصد السترة احره بخلاف هذه ونحوها كما قاله م ر في شرحه والذى في شرح حجران وضع اليد كحمل القفة فتى قصد السترة بوضعها حرم مع الغدية واستوجهه ع ش شيخنا ح ف (قوله أو عدلا) بكسر العين واسكان الدال وهو الغرارة والحمل كما قرره شيخنا (قوله في ماء) ولو كدرا كما قاله الزياى وانما عدل نحو الماء الكدر سائرا في الصلاة لان المداثر على ما منع ادراك لون البشرة رهنا على الساتر العرفى وان لم يمنع ادراكها من ثم كان الستر بالزجاج هنا كغيره شرح م ر ومعلوم ان نحو القفة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقلنسوة ولم يكن فيه شئ يحرم ويجوز وتجب الغدية فيه وان لم يقصد ستره شرح م ر (قوله على ما يعتاد) فلوارتدى بقميص أو تزرير أو ويل فلا فدية زى (قوله كعبية) فانها ليست من بدنه والظاهر ان الكاف استقصائية (قوله لما ر) أى من الاخبار فتلخص ان ضابط ما يحرم ان يكون فيه احاطة للبدن أو لبعض الاعضاء زى (قوله ان يعقد ازاره) بان يعقد

ويشدد خيطه عليه ليثبت
وان يجعله مثل الحجرة ويدخل
فيها التسكة احكاما وان يغرز
طرف ردائه في طرف ازاره
لاحل ردائه فهو مسلة ولا ربط
طرف باخر فهو خيط ولا ربط
شرح بعري وقولي ونحوه من
فرايتي (و) حرمه (على
امرأة) حرمة او غيرها (ستر بعض
وجهها) بما بعد ساترا وعلى
الحرمة ان تستر منه ما لا يتأتى
ستر جميع رأسها الا به لا يقال
لم لا عكس ذلك بان تكشف
من رأسها ما لا يتأتى كشف
وجهها الا به لانه قول الستر
احوط من الكشف (وليس
قفاز) وهو ما يعمل لليد
ويحشى بقطن ويبرز على
الساعد ليقيها البرد فلها لبس
المحيط في الرأس وغيره وان
تسدل على وجهها ثوبا متجانسا
عنه بخشبة او نحوها فان وقعت
فأصاب الثوب وجهها بنير
اختيارها ورفعته حال فلا
فدية أو عدا أو استدامة
وجبت وليس للخنثى ستر
الوجه مع الرأس أو بدونه
ولا كشفهما

طرفه بمارفه الا خر (قوا ويشد خيطه) بان يجعل خيطا في وسطه فرق
الازار ليثبت (قوله مثل الحجرة) بماء مملوءة مضمومة وجيم ساكنة وزاي معجمة
وهي باثبات الجيم كما هنا وبجذفها كما في الهمز اغتنام مشهورتان ذكرهما صاحب
المجلد والاصحاح وهي التي تجعل في التسكة بكسر التاء ع ش على رم وقال شيخنا
قوله مثل الحجرة بان يثني طرفه ويخيطه بحيث يترك موضع التسكة من اللباس وهذه
الخياطة لا تضر لانه ليس محيطا بالبدن بسببها بل هي في نفس الازار والازار باق
بجعله على عدم الاحاطة (قوله وان يغرز الخ) أي مع السكارة خلافا للمالك وأحمد
والمراد بالرداء ما يرتدى به في اعلى البدن (قوله لاحتل ردائه) فهو مسلة بان تجعل
المسلة جامعة لطرفيه بان تكون بينهما فلا يجوز لانه يشبه المحيط من حيث
استمساكه بنفسه م (قوله ولا ربط شرح) وهي الازار بعري أي في الرداء لانه
في معنى المحيط من حيث انه يستمسك بنفسه بخلاف ربطها في الازرار تباعدت
أي العري وفارق الازرار الرداء فيما ذكر بان الازرار المتباعدة تشبه العقد وهو فيه
أي الرداء ممتنع لعدم احتياجه اليه غالب بخلاف الازرار فان العقد يجوز فيه
لاحتياجه اليه في ستر العورة شرح م روعبارة ع ش ولا ربط شرح الشرح
هي الازرار كما لو كان خلفه ازار وعراوى اه وفيه انه يناق ما تقدم في الخف من ان
الشرح هو العري فلهذا مشترك لا فالوقفا المراد بالشرح هنا العري يكون الكلام
متها فتا لانه يبر المعنى ولا ربط عري بعري فتعين حل الشرح هنا على الازرار (قوله
وعلى الحرمة ان تستر) أي في الصلاة بخلاف الامة لان رأسها ليس بعورة في الصلاة
فقوله ما لا يتأتى ستر جميع رأسها الا به أي اذا وجب عليها ستر ذلك وذلك في الصلاة
ح ل وهذا الحكم دخیل هنا لان الكلام في حالة الاحرام والامة فيه كالحرمة
(فرع) اذا لبس المحرم ثوبا فوق آخر مع اختلاف الزمان فان ستر الثاني مالم يستتره
الاول تعددت الفدية والا فلا وكذا لو ستر رأسه بسا ترفوق ساتر فان ستر الثاني
مالم يستتره الاقل تعددت الفدية والا فلا وهذا هو المعتمد فيهما خلافا لمن فوق بينهما
م رسم وق ل (قوله ما به عمل لليد) أي الكف ع ش (قوله ويحشى بقطن)
قيد للتسمية لا للحرمة (قوله على الساعد) أي على طرفه من جهة الكف قال العلامة
الزيادي ومنه تعلم ان لها ان تسدل كيهما على يديها وغير ذلك من أنواع الستر بغير
القفاز كما اشار اليه الشارح وقوله تسدل بابه نصر (قوله وليس للخنثى) محصل هذا
مع قوله الا تقي ولا كشفهما انه يجب عليه ستر رأسه وكشف وجهه م ر وحاصل
مسئلة الخنثى انه اما ان يستر رأسه ووجهه أو يكشفهما أو يستر الوجه ويكشف

الرأس أو يعكس في الصورة الأولى يأنم وتجب عليه الفدية وفي الثانية والثالثة يأنم ولا فدية وفي الرابعة لا يأنم ولا فدية كما قرره شيخنا ح ف وهو مأخوذ من كلام المشرح رحمه الله تعالى وقال العلامة ابن عبدالحق على المحلى حاصل ما حرر في مسألة الخنثى انه بالنسبة للأحرام لا يجب عليه الا كشف وجهه وان استجب له مع ذلك ترك لبس المحيط فلستر وجهه لزمته الفدية ان ستر معه الرأس والا فلا وان لبس المحيط وبالنسبة للأجانب يجب عليه ستر رأسه وستر بدنه ولو به محيط ومن ثم لو لم يكن هناك أجنبى جازله كشفه في الخلوة اه (قوله لزمته الفدية) لانه ان كان أنثى فقد ستر وجهه وان كان رجلا فقد ستر رأسه (قوله وان يأنم فيهما) أى ولا فدية عليه فيهما للشك ولو اتضح بالذكورة عمن واعترض انه فيما اذا كشفهما لانه ان كان رجلا فقد كشف رأسه الواجب عليه وان كان امرأة فقد كشف وجهه الواجب عليها (قوله وعلى الولي منع الصبي) محله اذا كان الصبي مميزا اما غيره فلا فدية مطلقا ابن شو برى فيكون تقييده بالمميز بالنسبة لوجوب الفدية فقط واما المنع فهو عام للمميز وغيره كما قرره ح ف (قوله فهى على الولي) أى فاذا وطى الصبي المميز فسد حجه ووجبت البدنة على الولي وقياسه أنه يلزمه القضاء من مال نفسه لانه الذى ورطه في الأحرام ع ش (قوله فعليه) أى الاجنبى ع ش (قوله الاطاحة) ويظهر ضبطها في هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عادة وان لم تبع التيمم ابن حجر ومن اطاحة ما لو تعين ستر وجه المرأة طريقا في دفع النظر اليها المحرم فيجوز حينئذ وتجب الفدية مر (قوله ويجب بما ذكر) راجع لقوله فلا يحرم للمسا قبله من الاستدراك (قوله نعم لا تجب الخ) أشار بهذا الى أن الحاجة ان كان سببها الفقد لا فدية فهى تجوز مطلقا وموجبة لفدية ان كانت بغير الفقد تأمل شو برى (قوله لا يتأتى الا تزار به) ولو توقفت الا تزار على تقى السراويل وخباطة ازار منه لم يكلف ذلك واستشكل بوجوب قطع الخفين زى وأجيب بأن قطعهما أسهل من هذا (قوله قطع من أسفل الكعبين) ولا يضر سترهما الا اصابع حيثئذ لانها من الضرورة فسوح فيها بما لم يسامح به في نحو قباقب أو تاسومة يستريح بهما جميع الاصابع على أنه تهذر أو يتعسر المشى في الخلف لو قطع حتى صار كالناسومة كذا في شرح الايضاح لشيخنا شو برى (قوله أعم من قوله الخ) وجه العموم أن الحاجة تشمل ما لو وجد غيره واحتاج للبسه لدفع حر أو برد أو غير ذلك ع ش (قوله لمسامر أول الباب) من قوله صلى الله عليه وسلم لا يلبس من الثياب شئ منه زعفران أو ورس حل وزى (قوله وخرج بتطيبه) أى الذى أشار اليه بقوله منه والا

فلو سترهما لزمته الفدية لستره ما لبس له ستره لان ستر الوجه أو كشفهما وان يأنم فيهما وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض وعلى الولي منع الصبي من محرمات الأحرام واذا وجبت فدية فهى على الولي نعم ان طيبة اجنبى فعليه (الالحاجة) فلا يحرم على من ذكر ستره ولو لبس ما منع منه لعدم وجدان غيره أو لداواة أو حر أو برد أو نحوها نعم لا يلبس القميص لفقد الرداء بل يرتدى به وتجب بما ذكر الفدية كما تجب به بالحاجة نعم لا تجب فيما اذا لبس الرجل من المحيط لعدم وجدان غيره كسر أو يل لا يتأتى الا تزار به أو خفين قطعاً من أسفل الكعبين وقولى الحاجة أعم من قوله الا اذا لم يجد غيره في لبس غير القفازين ومن زيادتي في لبسه (و) حرم به (على كل) من الرجل وغيره (تطيب) منه (لبدنه) ولو باطنا بنحو كل (أو ما بوشه) ولو فعلا وهو أعم من قوله وثوبه (بما قصد رثخته) الطيبة ولو مع غيرها كسكينة وعود وكافور لما مر أول الباب فقيه

وقدرته على دفعه وما والاقت
عليه الريح طيبا وشم ماء الورد
وجعل الطيب في كيس
مربوب وبما بعده ما لا يقصد
رائحته وان كانت طيبة
كقرنفل وأترج وشيح وعصفر
فلا يحرم عليه شيء من ذلك
فلا فدية فيه لكن تلزمه
المبادرة الى ازالته في صورتى
تطيب غيره واقاء الريح عند
زوال عذره فان أخر وجبت
الفدية ويعتبر مع ما ذكر عقل
الا السكران واختيار وعلم
بالتحريم والاحرام كما تعتبر
الثلاثة في سائر محرمات
الاحرام ويعتبر مع العلم
بالتحريم والاحرام هنا العلم
بان المسوس طيب يعلق
(ولا يكره غسله) أى كل من
بدنه أو لبوسه (بغير خطي)
كسدر فلا يحرم وانما يسن
تركه لانه لازالة الاوساخ
لالتزيين والتسمية ونحو
من زيادتي (و) حرم به على
كل (دهن شعر رأسه أو لحيته)
بدن ولو غير مطيب كزيت
وسمن وزبدود من لوز المانية
من التزيين المنافي لحرم
اشعث اغبر أى شأنه المأمور
به ذلك ففي ذلك الفدية

فكلامه في المتن لا يخرج ذلك (قوله وقدرته على دفعه) معطوف على قوله اذنه أى
وبغير قدرته كما يعلم ذلك من قوله الاقوى ويلزمه المبادرة الى ازالته في صورة تطيب
غيره (قوله كقرنفل) فان المقصود منه غالباً الذواء كما في شرح البهجة فقول المصنف
بما تقتضيه رائحته أى ما معظم الغرض منه رائحته واستعمله على الوجه المعتاد فخرج
أكل العود وما معظم الغرض منه أكله كالتفاح والسفرجل والأترج والسنارنج
والليمون ونحوها وما معظم الغرض منه التداوى كالكافور والقرنفل والمصطكي
والسنبل وحب المحلب ونحوها وما معظم الغرض منه لونه كالعصفر والحناء كما في قول
على الجلال (قوله فلا يحرم عليه شيء من ذلك) أتى به للرد على القائل بالحرمة
حل (قوله فان أخر وجبت) أى ولو قليلاً عش (قوله ويعتبر مع ما ذكر) أى
من عدم الحاجة في قوله الاحاجة والاولى أن يقال المراد بما ذكر كون التطيب
منه وكونه بما تقتضيه رائحته فهذا قيدان يضمنان للثلاثة المذكورة في المتن
(قوله كما تعتبر الثلاثة) لا يقال هذا يرد عليه الحلق والقلم والصيد والنبات لانا
نقول كلامه في التحريم لا في الفدية عش مرسوبى وقال ح ف قوله كما تعتبر
الثلاثة أى بالنسبة لللاثم وإما بالنسبة لوجوب الفدية فتجب فيما كان من الاتلاف
كقتل الصيد ولو مع انتفاء الثلاثة والحاصل ان ما كان من الاتلاف من هذه
المحرمات كقتل الصيد أو أخذ طرفاً من الاتلاف وطرفاً من الترفه كإزالة الشعر
والظفر فانه يضمن مطلقاً لافرق فيه بين الناسى والجاهل وغيرهما وما كان
من الترفه المحض كالتطيب فانه يعتبر في ضمانه العقل والاختيار والعلم كما في شرح
الروض (قوله مع العلم بالتحريم) ولو لم يعلم وجوب الفدية بأن علم التحريم وجهل
الفدية وكذا لوطنه نوعاً ليس من الطيب فكان منه فتلزمه الفدية قيم ما قل
على الجلال (قوله طيب يعلق) من باب تعب كما في المختار عش (قوله دهن)
يفتح الدال مصدر بمعنى اتسدهن وبضمها اسم لما يدهن به زى (قوله أى شأنه
المأمور به ذلك) انما قال ذلك لاجل صدق الخبر لا تانجد كثيراً من المحرمين ليسوا
شعنا ولا غبرا كالامراء عزيزى وما يغفل عنه كثيراً تلويث الشارب والعنفة
بالدهن عند أكل اللحم فانه مع العلم والتعمد حرام مع الفدية اه م (قوله ففي
ذلك الفدية) ولو بدهن شعرة واحدة أو بعضها لحصول الترفه بذلك بخلاف الإزالة
للشعر أو الظفر فلا تجب الا في ثلاثة قول ونقله حبر في شرح العباب عن المحب
الطبرى وغيره وقال خلافاً لابن عجيل في اشتراط دهن ثلاث شعرات
اج على التحريم (قوله شعور الوجه) الاشعر بالحد والجمه على الوجه اه حبر

والظاهر كما قال المحب الطبرى التحريم في بقية شعر الوجه كما يجب وشارب وعمهة يخرج بما ذكر سائر البدن شوبرى

ورأس اقروع واصلع وذقن
امرء فلا يحرم دهنها بما لا طيب
فيه لانه لا يقصد به تزيينها
بخلاف الرأس المحلق يحرم
دهنه بذلك لتأثيره في تحسين
شعره الذي ينبت بعد (و) حرم
على كل (ازالة شعره) من
رأسه وغيره (أو ظفره) من
بداؤرجل قال تعالى ولا
تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي
محلّه وقيل بما في الآية
الباقى بجامع الترفه والمراد
من ذلك الجنس الصادق
بالواحدة فأكثر وببعضها
(لا لعذر) بكثرة قل أو بتداو
لجراحة أو بتأذى كان تأذى
بشعر نبت بعينه أو غطاها
أو يكسر ظفره فلا تحرم الازالة
بل ولا تلزمه القدية في التأذى
بما ذكر كما لا تلزم المغنى عليه
والجنون والصبي غير المميز
(وفي) ازالة (شعرة) واحدة
(أو ظفر) واحد أو بعض
شيء منها (مد) من طعام
(و) في (اثنين) من كل منهما
(مدان) لعسر تبويض الدم
فعدل الى الطعام لان الشرع
عدل الحيوان به في جزاء الصيد
وغيره والشعرة الواحدة بل
بعضها هي النهاية في القلة

شوبرى اذ لا يقصد تزيينها (قوله واصلع) أى ادا دهن محل الصلع فقط والابان
عها وجبت القدية مر (قوله وذقن امرء) لاقى أو ان نباتها لانتها حيثئذ كالرأس
المحلق قاله بعضهم واعتمدوا شيخنا ابن الرملى اه شوبرى (قوله ازالة شعره) ولو
من الناسى والجاهل ولو بواسطة كحجم وحل بنحو ظفر كتحريك رجل راكب على
برذعته أو قتب وامتشاه فيحرم ذلك ان علم ازالته وتجب القدية والا فكمه ولا قدية
ومنع الحنفية والمالكية الامتناع مطلقا قل (قوله من رأسه) ولو كشط
المحرم جلدة الرأس فلا قدية عليه لان الشعر تابع قال الراعى وشبهوه بما لو ارضعت
أم الزوج زوجته يجب المهر عايمها ولو قناتهما لم يجب شوبرى (قوله وغيره من سائر
البدن) ولو لم يطلب ازالته كسعر العانة وداخل الانف والاذن قل (قوله
والمراد من ذلك) أى الشعر فى الدهن والازالة حل وقوله الجنس فيه انه تقدم
أن الشعر المقدر فى محلقين رؤسكم اسم جنس رجمى وأجيب بأنه حمل هنا على الجنس
احتياطا وقوله الصادق بالواحدة المخ خلافا للاثمة الثلاثة قل (قوله نبت بعينه)
ويعاجز لا زالت له دونه بعد تنفقه بالزباد أو بدم الضفدع برماوى (قوله بل ولا تلزمه
القدية المخ) فيه ان هذا نساقى ما يأتى قريبا أى قوله وفى ازالة ثلاث ولاء ولو بعذر
قدية ويخالف أيضا قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية
ويمكن دفع التناسق والمخالفة بأن يحمل الاذى فى الآية على الذى ليس بضرورة
كأن تأذى بكثرة القمل ويدل عليه قوله تعالى أو به أذى من رأسه لان الآية نزلت
فيه كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اكعب بن عجرة أيتذكرك هو أم رأيتك المخ
وكانت داوى وكذا العذر لا أتى بحمل على ما ذكره وأما حالة الضرورة كأن تأذى بالشعر
المذكور وبكسر الظفر فلا قدية فيه لانه غير محمل الآية كما يؤخذ جميع ذلك من
صريح عبارة مروى من ثم قال حل والحاصل ان ما كان لضرورة لا قدية فيه وما
كان لمحااجة ففيه القدية وان جاز الفعل فيهما شيئا ويدل عليه قول الشارح بالآذى
بما ذكر (قوله بما ذكر) أى بالشعر الذى نبت فى العين وغطاها لان الضرر حاصل
بنفس المزال وبكسر ظفر بخلاف ما لو قلم ظفرا احتاج اليه فتلزمه القدية فبما
مستلزمان قال سم فلينبذ لتمييز احدهما عن الاخرى سل (قوله كما لا تلزم المغنى
عليه) لان احراهم ناقص فلا يقال الاتلاف من باب خطاب الوضع يستوى فيه
المميز وغيره وهذا قد يقال ان ذلك فى حق الاذى وأما فى حق الله تعالى فيختص
بالميز حل لانه مبنى على المسامحة وهذا أولى ح ف والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل
والناسى انهما يعقلان فعلمهما فينسب ان الى تقصير بخلاف هؤلاء على ان الجاهل

والمدان ما رجب فى الكفارات قوله بل ولا تلزمه وذ كرم الظفر فى هذه وفى العذر من زيادة

على قاعدة الاتفاق وجوبها عليهم أيضا ولم يهتم في ذلك النائم مر (قوله ان اختار
دما) أي لو أزال ثلاث شعرات فانه يخير بين الدم وثلاثة أصع وصوم ثلاثة أيام هكذا
قرره صاحب البيان وهو يؤول الى التخيير بين الصوم والصاع والمذ فان قيل كيف
يخير بين الشيء وبعضه فان المذ بعض الصاع فالجواب ان ذلك معهود كالتخيير بين
القصر والاتمام وبين الجمعة والظهور أي في حق من لا تلزمه الجمعة والمعتد انه لا فرق
بين اختيار الدم وغيره كما أفتى به شيخنا مر واقتضاء اطلاق الشيعين زى وعبرة حل
قوله ان اختار دما أي لو فرض ذلك فيما لو أزال ثلاث شعرات هذا والمعتد وجوب
المذ والمدين مطلقا أي سواء اختار الاطعام أو الصوم أو الدم فلا يجوز عن المذ أو المدين
استدراك ذلك في ذمته كالكفارة ولا يصوم عن ذلك اه ومثله في مر (قوله وفي ازالة
ثلاثة فأكثر) وكذا ثلاثة أبعاض من ثلاث شعرات فان كانت من شعرة واحدة
ففيها مذهب ان اتحاد الزمان والمكان والاف في كل بعض مذهب كذا قاله شيخنا والظفر
كالشعر في جميع ما ذكر فيه اتحادا وانفرادا وبعضا وكلا قل على الجلال وعبرة
ع ش لو أزال شعرة واحدة في ثلاث مرات فان اختلف الزمان أو المكان وجبت
ثلاثة امداد لادم مثلا لانه معلق بازالة ثلاث شعرات ولم توجد اه (قوله فأكثر أي
ولو جميع شعور رأسه) قوله ولو بعد (أي غير التأذي بشعر نبت بعينه أو غطاها وغير
التأذي بكسر الفخر اخذ اسماء تدم أعني قوله بل ولا تلزمه الفدية في التأذي بماء
فالعذر منه محمول على غير ما ذكر كوسخ وكثرة قل ح ف (قوله بأن يتحد الخ) فان
اختلف محل الازالة أو مكانها عرفا وجب في كل شعرة أو بعضها أو ظفر أو بعضه مذهب
والمراد باتحاد الزمان وقوع الفعل على الاثر المعتاد والا فلا اتحاد الحقيقي مع الاتحاد
في الفعل مما لا يتصور حل ويمكن تصويره بأن يزيل شعرتين معاً في زمن واحد
(قوله والمكان) أي محل الازالة أي المكان الذي أزال فيه ع ن وليس المراده
محل المزال كالعضو كما قاله شيخنا وهو المعتد لا يقال يلزم من تعدد المكان تعدد
الزمان فهلا اكتفى به لا نأقول التعدد هنا عرفي وفديته تعدد المكان عرفا ولا يتعدّد
الزمان عرفا لعدم طول الفصل فالمراد باتحاد الزمان عدم طول الفصل عرفا وباتحاد
المكان أن لا يتعدّد المكان الذي أزال فيه كما قرر شيخنا المزي (قوله أي فخلق
شعر الخ) انما فسر بذلك لكونه منصو صاعليه والا فالحكم شامل لجميع أنواع
الازالة ع ش (قوله والشعر يصدق بالثلاث) اعترض بأنه في الآية مضاف
فيم وأجيب بأن الاجماع صدق عن الاستيعاب أو يقدر الشعر من كرام مقطوعا عن
الاضافة زى وحل (قوله لتفريطه فيما عليه حفظه) عبارة ابن حجر لان الشعر

هذا (ان اختار دما) فان اختار
الطعام ففي واحد منهما صاع
وفي اثنين صاعان أو الصوم
ففي واحد صوم يوم وفي اثنين
صوم يومين والتقييد بهذا من
زيادتي (و) في ازالة (ثلاثة)
فأكثر من كل منهما ولو بعد
(ولا) من زيادتي بأن يتحد
الزمان والمكان عرفا (فدية)
أما في الخلق بعد فلياة فن
كان منكم مريضاً أو به أذى
من رأسه أي فخلق شعر رأسه
فقدية وأما غيره فبالاولى
وقيس بالخلق غيره وسيأتي
ان هذه الفدية بخيرة والشعر
يصدق بالثلاثة وقيس بها
الاطفار ولا يعتبر جميعه
بالاجماع ولو خلق شعر رأسه
ولو مع شعر باقي بدنه ولاء
لزمه فدية واحدة لانه يعد
فعلاً واحداً والفدية على
المخلوق ولو بلا اذن منه ان
اطاق الامتناع منه لتفريطه
فيما عليه حفظه

في بد المحرم كالوديعة فيلزمه دفع متلفاته (قوله بدليل الحنث) أي على رأي ضعيف
والمعتمد عدم الحنث لان اليمين انما تناولت فعله زى وقل أي فيما اذا قال والله
لا أحاق رأسي وقد يقال الايمان مبنية على العرف والعرف يعد حلق الغير له حلقا
واجيب بأن محل بناء الايمان على العرف ان لم تنضب اللغة والابنية عليها كما هنا
(قوله في هذه) أي السكوت والاذن (قوله لم يضمنها الا الغاصب) بمعنى انه يستقر
عليه الضمان وقد صرح في كتاب الغصب بأن قرار الضمان عليه فيؤخذ منه مطالبة
كل منهما وقرار الضمان على الغاصب عند جهل القصاب بأنه غاصبها زى والا فعلى
القصاب (قوله وطاء) أي في قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو أجنبية
على جهة الزنا أو اللواط أو كان الجماع في بهيمة ولو مع لب خرقه على ذكره اه زى
(قوله بشروطه) أي العقل والاختيار والعلم بالتحريم والاحرام ع ش (قوله أي
فلا تمشوا) وهو خبر بمعنى النهي ولو كان حبرا على يابه لاستحال تخلفه لان خبر
الله لا يتخاف زى وقوله ولا تفسقوا عطف عام على خاص (قوله بالجماع) والفسوق
بالمعاصي والمجدال بالخصام اج (قوله ومقدماته بشهوة) ليس منها النظر بشهوة
والقبلة بمحائل ح ل وحاصل ما فيها انها تحرم على العامد العالم المكاف بشهوة
وبلا حائل ولو بعد التحلل الاقل وان لم ينزل وتلزم فيه العدة حينئذ ان كانت قبل
التحلل الاول مطلقا ومتى انتفى شرط من ذلك ولا حرمة ولا فدية وانه لا يفسدها
الذم مطلقا وان أنزل والاستثناء كذلك ولا حرمة ولا فدية في الفكر والنظر مطلقا
وقال المالكية والخنا بلة يفسد بالانزال في جميع ذلك تنبيه كلامهم هنا في البشارة
شامل لما لا يشترط الوضوء كالامرء وصرح به النووي وهو يخالف ما مر في بطلان
الصوم فراجع به ولو تعددت المقدمات من نوع أو أنواع فان اتحد الزمان والمكان
فقدية واحدة ولا تعددت ق ل على الجلال (قوله وعليه دم) أي شاة وان لم ينزل
الا في القمار بشهوة والقبلة بح ل وان أنزل أي فلا دم ح ل وعبرة اج ويجب في
القبلة أو المباشرة شاة تذبح ولو كرر القبلة وجبت شاة فقط ان اتحد الزمان والمكان
ولا تعددت اه ح ف (قوله ان جامع عقبه) قال م ر في شرحه وكذا الترخي عنه
وعبارته وسواء طال الزمن بين المقدمات والجماع ام قصر وهو مفهومه ان دم المباشرة
بعد الجماع لا يندرج في بدنته والظاهر انه غير مراد ونقل بالدرس عن سم على الغاية
التصريح بالاندراج اه ع ش وحاصل ما هنا ان قوله ان جامع عقبه ليس قيد ابل
مثله الترخي عنه وعبرة ابن حجر نعم ان جامع بعده او ان طال الفصل دخلت في واجب
الجماع ومثله في م ر وقيد ح ل بحيث يعتد مقدمة للوطاء فواجب المقدمات

ولا ضافة الفعل اليه فيما اذا
أذن للحاق أو سكت بدليل
الحنث به ولا نهما وان اشتركا
في الحرمة في هذه وقد انفرد
المحقق بآثره ولا يشكل
هذا بقوله المباشرة مقدم على
الا م لان ذلك محله اذا لم يعد
نفعه على الا م بخلاف ما اذا
عاد كما لو غصب شاة وأمر قصابا
بذبحها لم يضمنها الا الغاصب
(و) حرمة على كل (وطاء)
بشرطه التي أشرت اليها فيما
مر قال تعالى فلا زنت ولا فسوق
ولا جدال في الحج أي فلا ترفقوا
ولا تفسقوا والرفق مفسر
بالجماع (ومقدماته بشهوة)
كافي الاعتد كافي وهذا من
زيادتي وعليه دم لكنه يسقط
عنه ان جامع عقبه لدخوله
في بدنة الجماع وكالمقدمات
الاستثناء بمضوء كيد له لكن انما
يلزم به الدم ان أنزل (ويغسل به)
أي بالوطاء المذكور من غير الخني
(حج) للنهي عنه في الآية

والاصل في النهي اقتضاء الفساد (قبل الضالين) لا بينهما كسائر المحرمات (والتفسد به) (عمرة) بقيد زدة بة ولى (مفردة) كالحج وغير المفردة تابعة للحج صحة وفسادا (ويجب به) * (٩١٤) * أى بالوطء المفسد (بدنة) بصفة الاخصية

وان كان النسك نفلا (على الرجل) روى ذلك مالك عن جمع من الصحابة ولا يخالفهم والبدنة المراد الواحدة من الابل ذكرها كان أو أنشئ فان عجز فبقرة فان عجز ف سبع شاة ثم تقوم البدنة ويتصدق بقيمتها طعاما ثم يصوم عن كل مدة يوما وخرج بز يادى على الرجل المرأة فلا شئ عليها غير الاثم (و) يجب به (وضي في فسادها) أى الحج والعمرة لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وغير النفسك من العبادات لا يتم فاسده للخروج منه بالفساد (و) يجب عليه (اعادة فورا) وان كان نسكه نفلا لانه وان كان وقته موسعا تضيق عليه بالشروع فيه والنفل من ذلك يصير بالشروع فيه فرضا أى واجب الاتمام كالغرض بخلاف غيره من النفل فان كان الفاسد عمرة فاعادتها فورا ظاهرا أو جارا فيتصور في سنة الفساد بان يحصر بعد الجماع أو قبله ويتعذر المضى فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فان لم يحصر أعاد من قابل وعبر الاصل وغيره هنا وفيما يأتي بالقضاء وهو محمول على معناه اللغوي لانه وقع في

سند راجح في واجب الجماع مطلقا أى سواء كانت قبله أو بعده كما قررته شيخناح في (قوله لا بينهما) كسائر المحرمات فانها لا تفسده وإذا تكررا الجماع حيث شذ وجب فيما عدا الاول في كل جماع شاة وتبطل ما الردة فهذا من المحال التي يفرق فيها بين الباطل والفاسد حل وقوله في كل جماع شاة أى ان لم يتحد الزمان والمكان والا وجبت شاة فقط فيما عدا الاول وان تكرر كما قاله قل على التحرير (قوله بدنة) أى طاسخس سخين (قوله ثم يقوم) أى ثم ان عجز يقوم الخ وهلا قال فان عجز قوم الخ فان عجز صام تأمل والا قرب في قيمة الطعام الذي يصوم بدله اعتبارا بسعره ككة في غالب الاحوال كما اعتبر في قيمة البدنة ع ش (قوله ويتصدق بقيمتها) ضمن يتصدق معنى يعطى فعذاه بنفسه والا فهو يتعدى بالبساء والبساء بمعنى بدل وقيل ان طعاما تميز والمراد طعاما مجزئا في الفطرة (قوله ثم يصوم) وبسمى هذا الدم دم قريب وتعديل زى (قوله ويجب به) أى بالوطء أى معه والظاهر انه لا حاجة لقوله به (قوله وضى في فسادها) بأن يأتي بجميع ما يعتبر فيه ما ويجتنب سائر منهياتها لان النسك شديد التعلق بالزوم ا ط ف (قوله وأتموا الخ) لانه شامل للفاسد منهما (قوله من العبادات) استثنى الصوم فانه يجب فيه الامساك وقد يمنع بأن ذاك خرج من الصوم لانه ليس في صوم بخلاف النسك حل (قوله وان كان نسكه نفلا) عبارة م ر ولو كان نسكه تطوعا من صبي أو قن لان احرام الصبي صحيح وتطوعه كتطوع البالغ يجب بالسروع قال ابن الصلاح وايضا به عليه ليس ايجاب تكليف بل معناه قرب به في ذمته كغرامة أو تلفه ولو كان ما فسد الجماع قضاء وجب قضاء المقضى لا بقضاء فلو أحرمت بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الاول وكفارة لكل واحد من العشرة اه بالخرف (قوله أى واجب الاتمام) فيجب على الرقيق اتمامه وكذا على ولى الصبي ح ف (قوله فيتحلل) أى يتحلل لمرض بشرط التحلل له ثم يشفى ا ط ف (قوله والوقت باق) بأن كان يمكن ادراك الوقوف بعرفة فيحرم ثانيا ويأتى بالاعمال (قوله فان لم يحصر) أعاد من قابل لانه حيث يجب عليه المضى في فاسده ولا يجوز له التحلل فاذا أتم أعماله فأت وقته فلا يمكن اعادته فورا (قوله وفيما يأتي) أى في الاحصار بالقضاء (قوله على معناه اللغوي) وهو فعل العباداة ثانيا ولو في وقتها وهو يرجع الى أن معناه لغة الاداء يقال قضيت الدين أى أدبته (قوله أفسدها) أى الاعادة بمعنى المعادة وقال ع ش أى الحجاة الثانية (قوله فان كان جاوز) الظاهر انه تقييد لقوله ويلزمه أن يحرم في الاعادة بما اذا لم يجاوز الميقات الخ تأمل لان تغريمه على ما قبله لا يظهر

وقته كالصلاة اذا فسدت وأعيدت في وقتها وتقع الاعادة عن الفاسد ويتأدى بها ما كان يتأدى بالاداء لولا (قوله الفاسد من فرض الاسلام وغيره) ولو أفسدها بوطء لزمه بدنة أيضا لا اعادة عنها بل عن الاصل ويلزمه أن يحرم في الاعادة مما أحرمت به في الاداء من ميقات أو قبله فان كان جاوز الميقات ولو غير مريد للنسك لزمه الاعادة في الاحرام منه

نعم ان سالك في غير طريق الاداء احرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء ان لم يكن جاز فيه الميقات غير محرم والا احرم من قدر مسافة الميقات ولا يلزمه ان يحرم * (٩١٥) * في مثل الزمن الذي احرم فيه بالاداء (و) حرم به تعرض (ولو بوضع يد بشراء أو فدية أو غيرهما

(قوله ولا يلزمه ان يحرم الخ) حتى لو احرم في الاداء في شتال جازله في القضاء تقديره على شتال وتأخير عنه رى وتقديم الاحرام على شتال في الحج مشكك لان اول اشهر شتال ويحسب بان هذا يتصور في العمرة (قوله وحرم به تعرض) المناسب ان يقول وحرم به على كل كانه في جميع نظائره السابقة ح ف (قوله ما كول) أي يقينا ح ف (قوله وحشي) أي اصالة وان تانس بخلاف الانسي وان توحش نظرا لاصله كاسيا في (قوله وحرم عليكم صيد البر) المراد بالصيد المصيد كما يدل عليه فقد بر المصنف في أعني قوله أخذه (قوله مملوك أو لا) لكن يجب في الملوكة شيان قيمته ما لا يملكه ومثله لحق الله تعالى بصرف لمساكين الحرم وان أخذه من مال مكة برضاه كعمارية وقد الغرابين الوردى في ذلك فقال

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا قابض شيء برضى مالكة * ويضمن القيمة والمثل معا

شرح م ر والاصلان ضمان المتقوم بقيمته والمثل عتله والفرع الذي تفرع عليهما هو الصيد المملوك اذا أتلفه المحرم اه (قوله فيكره قتله) المعتمد الحزمة حل وعجالة م ر كالشارح (قوله كالبري) أي فيحرم التعرض له ان كان مما يؤكل (قوله ويصدق غيره) أي غير المأ كول المذكور وقوله عقلا قيد به لان بعض الاقسام المذكورة لا وجود له في الخارج كالتولد من الضفدع والضبع أو الضفدع والحوت شوبري وجهه ما ذكره الشارح خمس صور والضفدع بحري وان كان يعيش في البحر وفي البر (قوله من ضبع) هو وحشي ما كول والذئب وحشي غير ما كول (قوله كلا الخ) راجع للجميع (قوله أو بعضا) أي ان اعتمد عليه وحده أو عليه وعلى ما في الحل وأما لو اعتمد على ما في الحل فان أصاب ما في الحرم حرم راد فلا ابن حجر وقرره ح ف وفرضها الزيادة في الصيد كان تكون رأسه في الحرم وقوائمه في الحل وعبارته والعبرة بالقوائم ولو واحدة دون الرأس نعم ان لم يعتمد على قيمته التي في الحرم فقياس نظائره ان لا ضمان اه ولو اعتمد عليهم فهل يضمن أولا محل نظر والمعتمد الضمان تغليبا للحرم وعلى عدم اعتبار الرأس شرطه ان يصيب الرامي الجزء الذي من الصيد في الحل فلو أصاب رأسه مثلا في الحرم ضمنه وان كانت قوائم كلها في الحل وهذا متعين ذكره الا ذرعي وقال ان كلام القاضي يقتضيه وتبعه عليه الزركشي اه شرح الروض ولو شك هل اعتمد على ما في الحل أو الحرم ففيه نظر ويظهر عدم الضمان لانه الاصل شوبري (قوله ان هذا البلد) ومثله بقية الحرم ح ف (قوله بحرمة الله) أي بحكمه الا زلي القديم أو المعنى يعزيم الله قبل خلقه السموات والارض لان مكة

أو أحدهما أو الآلة كالأوبعضا (بحرم) فانه يحرم تخبر العجابين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام بحرمة الله تعالى لا يعصده شجره ولا ينقصر صيده

يد بشراء أو فدية أو غيرهما
(١) كل صيد (ما كول بري وحشي) قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما أي أخذه مستأنسا كان أو لا مملوك كان أو لا بخلاف غير المأ كول وان كان برياً وحشياً لا يحرم التعرض له بل منه ما فيه أذى كتمرو ونسر فيسن قتله ومنه ما فيه نفع وضرر كفهده وصقر فلا يسن قتله لنفعه ولا يكره قتله لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان ورنجة يكره قتله وبخلاف البحري وان كان البحر في الحرم وهو ما لا يعيش الا في البحر وما يعيش فيه وفي البر كالبري وبخلاف الانسي وان توحش لان الاصل حله ولا معارض (و) لكل (متولد منه) أي من المأ كول المذكور (ومن غيره) احتياطاً ويصدق غيره عقلاً بغير المأ كول من بحري أو بري وحشي أو انسي وبالمأ كول من بحري أو انسي كمتولد من ضبع وضفدع أو ذئب أو حمار انسي وكنول من ضبع وحوت أو شاة بخلاف المتولد من حمار وفرس وأهليين ومن ذئب وشاة ونحو ذلك لا يحرم التعرض له (كحلل) ولو كافراً تعرض لذلك وهو ما

الاحتياط في قتله اه
والا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان ورنجة يكره قتله وبخلاف البحري

فيس بمكة وباقي الحرم نعم لا يحرم عليه فيه التعرض لصيده بملوك لانه صيد حل وتعبيري بالتعرض له الشامل للتعرض بحجرته
كشعره وبيضه أي غير المذرو لو باعائه غيره أعم من تعبيره باصطياده * (٩١٦) أما المذرو فلا يحرم التعرض له ولا يضمن

الا أن يكون بيض نعام (فان تلف)
ما تعرض له من ذلك (ضمنه) بما يأتي
قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم
ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل
ما قتل من النعم وقيس بالحرم الحلال
المذكور بجماع حرمة التعرض
وتعبري بالتلف أعم من تعبيره
بالاتلاف فيضمن كل من المحرم
والحلال في غير ما استثنى فيه ما قلف
في يده ولو ودية كالغاصب لحرمته
امساكه ولو أحرمت من في ملكه صيد
زال ملكه عنه ولزمه إرساله وإن
تحوّل ولا يملك المحرم صيده ويلزمه
إرساله وما أخذه من الصيد بشراء
لا يملكه لعدم صحة ثرائه وبإزمه
ردّه إلى مالكه ويقاس بالحرم الحلال
المذكور في عدم ملكه ما يصيده
نم لا فرق في الضمان بين العامد
والخاطئ والجاهل والناسي للأحرام
والمتعمد في الآية مخرج الغالب
فلا فهرم له نعم لو مال عليه صيد
فقتله دفعا أو جن فقتل صيدا أو عم
الجراد الطريق ولم يجذب دمان وطائه
فوطئه فانت أو كسر بيضه فيمافرخ
له روح فطار وسلم أو خلاص صيدان

خلت قبلهما ح ف (قوله نعم لا يحرم عليه) أي الحلال كأن اصطاد حلال صيدا
خارج الحرم وباعه مثلا للحلال في الحرم (قوله التعرض لصيد) أي بوضع يده عليه
بشراء أو هبة أو ودية وليس معناه أنه يصطاده قررره شيئا ح ف (قوله غير المذرو)
أي الفاسد الذي لا فرخ فيه (قوله الا أن يكون بيض نعام) أي لان قشره متقوم
قال سم يذني أن يرجع للحكمين قبله أعني عدم حرمة التعرض له وعدم الضمان اذ
قياس ضمانه حرمة التعرض له وجواز التعرض له مع وجود الضمان بعيد قليتا مل
(قوله فان تلف ما تعرض له الخ) ويكون ميتة الا ان مال عليه وذبحه الا بجماع الشرعي
فانه لا يكون ميتة ح ف (قوله من ذلك) أي من المأكول البري الوحشي المتولد
حل (قوله في غير ما استثنى) والذي استثنى في كل من الحلال والمحرم هو قوله الا في
قرب يسانم لو مال عليه صيد فقتله الخ ع ش (قوله فيه) أي في كل (قوله ولو أحرمت
من في ملكه صيد) أي مأكول بري وحشي ولو كان في يده ومنه الا وزلته أصله
بري وحشي ودجاج الحبش والحمام أصله وحشي أولا انظره حل أقول قول المصنف
بعد وفي حمام شاة مريح في انه وحشي ومثل الصيد نحو بيضه فيما يظهر اعطاء
للتابع حكم المتبوع ابن حجر (قوله زال ملكه عنه) ويصير مباحا لا أخذه فلا
غرم له اذا قتله الغير أو أرسله ومن أخذه ولو قبل إرسال ملكه له وليس الا أخذ
محرم ما ملكه لانه لا يراد للدوام فحرم استدامته باحرام مال ملكه شرح م ر فلا غرم
بإرسال غيره له أو قتله ع ش ومحل زوال ملكه عنه ان لم يتعلق به حق لازم كرهن
وقوله ولزمه إرساله ولو بعد التحلل ادلا يعوده الملك شرح ابن حجر (قوله ولا يملك المحرم
صيده) أي صيد نفسه بأن اصطاده في حال احرامه (قوله والخاطئ) القياس
الخاطئ وفي التنزيل انك كنت من الخاطئين وفيه ان الخاطئ معناه المذنب
بخلاف الخاطئ (قوله أو جن) فان قيل هذا اتلاف والجنون فيه العاقل أجيب
بأنه وان كان اتلا فافه وحق الله تعالى فيفرق فيه بين من هو من أهل التمييز وغيره
وتقدم مثل ذلك في حاق الشرع وبأني أيضا ما تقدم هناك شوبري (قوله ولم يجد
بذا) أي طريقة أو مخلصا أو غنما (قوله أو كسر بيضة) شامل لبيض النعام
شوبري (قوله ما فيه نقل) أي ومن الأناسي أيضا كالحمام كما يدل عليه قول

فم سبع مثلا وأخذه ليدأويه أو تعهده فبات في يده فلا ضمان ثم الصيد ضربان ماله مثل في الصورة تقريرا الشارح
فيضمن به وما لا مثل له فيضمن بالقيمة ان لم يكن فيه نقل ومن الأقل ما فيه نقل بعضه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضه عن
الساف كما بينته في شرح الروض فيتبع (في نعامه) ذكر أو أنثى (بدنة) كذلك لا بقرة ولا شاة (و) في واحد من (بقرو وحش
وحماره بقرة و) في (طبي تيس) عذمان زيادتي (و) في (طبية عز) وهي أنثى المرات التي تم لها سنة

(و) في (غزال معز صغير) ففي الذ كرجدي وفي الاتي عناق وقولي وطنية الى اخره اولي من قوله وفي الغزال منزلان الغزال ولد الظبية الى طلوع قرنيه ثم هو بعد ذلك ظي الوطنية (و) في (ارنب) ذكر اواني (عناق) وهي اتي المعز اذا قويت مالم تبلغ سنة ذكره النووي في تحريره (٩١٧) * وغيره (و) في (يربوع) وسياتي تفسيره وتفسير الارنب

في الاطعمة (ووبر) باسكان الباء أي في كل منهما (جفرة) وهي اتي المعز اذا بلغت أربعة أشهر وفصائل عن أمها والذكر جفر يسمى به لانه جفر جنباه أي عظمالكن يجب كما قال السبخان أن يكون المراد بالجفرة هنا ما دون العناق اذا الارنب خير من اليربوع وذ كوالوبر من زيادتي وهو جمع وبرة وهي ذوية أصغر من السنور كحلاء اللون لا ذنب لها ذكره الجوهري (و) في (حمام) وهو ما عاب وهو در كيام (شاة) بحكم العصاة وهذا من زيادتي (وما لا نقل فيه) من الصيد (يحكم بمثله) من التعم (عدلان) قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم ويعتب كافي الروضة كأهلها كونهما فقيهين فطنين واعتبار ذلك على سبيل الوجوب لكن الفقه محمول على الفقه الخاص بما يحكم به هنا وما في المجموع من أن الفقه مستحب محمول على زيادته ويجزى فداء الذكر بالاتي

الشارح ان لم يكن فيه ثقل لكن اقتصر على الاول لكون الثقل فيه أكثر والحاصل ان الصيد اما مثلي أو غير مثلي وكل منهما اما فيه ثقل أو لا وقوله بعضه عن النبي كالجراد (قوله معز صغير) أي بشرط أن يجاوز أربعة أشهر حل (قوله عناق) هذا يقتضي اتحاد ما يضمن به الغزال والارنب لئلا يكتفه اعتبار في تفسير العناق في الارنب انها التي قويت مالم تبلغ سنة فيوز أن يقيده العناق الواجب في الغزال بمالم يقو عرفا ع ش (قوله مالم تبلغ سنة) أو دبلغت فوق أربعة أشهر اه عنافي (قوله ووبر) يقال للذكر والاتي وحيث كان ينبغي أن يقول وفي وبرة (قوله أي في منها) أي بذلك دفعا لما يتوهم ان فيه ما مع جفرة (قوله اذا الارنب خير) أي فيكون واجبه أكثر من واجب اليربوع (قوله وهو جمع وبرة) أي اسم جمع لانه في وبرة وبين حده بالنساء كتمروية (قوله وفي حمام شاة) وهو من الضرب الذي لا مثل له كما يأتي في الشارح (قوله وهو ما عاب) أي شرب من غير مص وقوله وهو ذوي صوت شويري وذوي (قوله شاة) أي من شأن أومه زوان لم تجزى الخصية ابن حجر في شرح الارشاد ذوي لكن ظاهر كلام شرح مروجرانه يشترط جزاؤه في الاخصية واعتمد هذا شيخنا ح ف (قوله وما لا نقل فيه) أي عن النص أو عن العصاة أو عدلين من السلف شويري ولو حكم اثنان بمثل وآخران بنفيه كان مثليا لان المثلث مقدم ولان معه زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه أو بمثل آخر تخير وتيل يتعين العلم جروم (قوله عدلان) ينبغي أن يكون في العدالة الظاهرة من غير استبراء سنة حل وم (قوله وقد حكمت العصاة بها) أي بانقيمة (قوله الابغاية) أي بتأويل أو معونة (قوله ولو على حلال) ولهذا لم يقل وحرم به وأعاد العامل لان هذا ليس خاصا بالحرم ولطول الفصل (قوله مما لا يستنبت) أي من غير الشجر بدليل ما يأتي في محترزه وبدليل عطف الشجر عليه شويري فلا يستنبت ما يثبت بنفسه غالبا أو عكسه فالعبرة بالاصل ذي فالعبرة بما من شأنه ذلك (قوله ومن شجر) اقتضى كلامه كغيره انه لا يجوز لالانسان أن يقطع جريدة من نخل الحرم ولو كانت ملكا له وأما السعف فيجوز للحاجة سم نم يجوز ما جرت به العادة من التقليم المعروف ولا فدية لان تركه يؤذي شيخنا عز يزي

وعكسه والعيب بالعيب ان اتحد ٢٣٠ يحل جنس العيب (قيمة ما لا مثل له منه) أي مما لا نقل فيه كجراد وعصاير فانه يحكم به عدلان عملا بالاصل في التقومات وقد حكمت العصاة بها في الجراد وكلام الاصل لا يفيد هذا الابغاية وخرج بزيادتي منه ما لا مثل له مما فيه نقل كالحمام فيتبع فيه النقل كما مر (وحرم) ولو على حلال (تعرض) يقطع أو قلع (لثابت حرمي مما لا يستنبت) بالبناء لا فعلول أي لا يستنبته الناس بأن يثبت بنفسه (ومن شجر)

(قوله ولا يختلي خلاه) الاولى أن يزيد هذا في الحديث السابق لأجل صحة الاحالة عليه هنا (قوله الحشيش) والواجب فيه القيمة لانه القياس ولم يرد نص يدفعه وإطلاق الحشيش على الرطب مجازاته حقيقة في اليابس وإنما يقال للرطب كلاً وعشب شرح مر (قوله وخرج بالنابت اليابس) أي الميت اه شوبري اكن بنافيه ما يأتي من الاستدراك ولعل الحامل لشوبري على ذلك انه لا يخرج بالنابت إلا الميت بخلاف اليابس فان أصله نابت فكيف يكون خارجاً بالنابت مع انه نابت أيضاً والظاهر ان المراد بالنابت في قوله نابت حرى الرطب ويكون اليابس خرج به ويكون المراد به غير الميت ليوافق كلامه الآتي فالمراد بالنابت النابت بالفعل فافهم وعبرة ع ش وخرج بالنابت أي بوصف النابت وهو الرطب ولعله لم يذكره لان النابت اذا أطلق إنما ينصرف لما يقبل النماء واليابس لا يقبله فليس بنابت اه (قوله نعم الحشيش) فصل فيه وأطلق في الشجر فقطضاء ان اليابس منه لا يحرم التعرض له وان لم يمت ح ل وقوله منه أي من اليابس (قوله لا قطعه) أي لانه يستتبت بنزول الماء عليه (قوله ولو بعد غرسه) أي ولو كان التعرض له بعد اتقائه وغرسه في الحرم (قوله عكسه) أي نابت الحرم ولو بد غرسه في الحل فيحرم (قوله عملاً بالاصل فيهما) لو كان الاصل في الحرم والاغصان في الحل حرم قطعهما نظراً للاصل لارعى صيد عليهما ولو كان الامر بالعكس بأن كان الاصل في الحل والاغصان في الحرم حل قطعهما نظراً للاصل لارعى صيد عليهما زى (قوله ما يستتبت) ظاهره وان نبت بعينه ح ل (قوله أولى من قوله والمستتبت كغيره) لان قوله والمستتبت يشمل المستتبت من الشجر وغيره مكانه قال والمستتبت من الشجر وغيره كغير المستتبت في حرمة التعرض وفي الصمار مع ان المستتبت من غير الشجر لا حرمة فيه ولا ضمان وقيد شراح الاصل المستتبت بكوبه من الشجر فلا عموم لكن الشارح نظر لظاهر العبارة (قوله لعلف بهائم) أي عنده وان ادخلها حل بل يجوز رعيه بالهائم سواء كان حشيشاً أو شجراً كما نص عليه في الام (قوله ولا لدواء) كالسنامكي برماوى (قوله للحاجة اليه ولو ما لازى) فله أن يدخره للهائم وللمرض وان لم يكن موجوداً مر (قوله كالاذخر الآتي) أي قياساً على الاذخر الذي استثناء الشارع فيقاس عليه أخذ غيره للعلف والدواء بهما مع الحاجة كما في مر (قوله وبقلة) أي خبيثة فيكون علف مغاير ويحتمل أن المراد بالقلة خضروات الارض فيكون من علف العمام على الخاص لكن المراد بالخضروات التي يتغذى بها ولا تستتبت كما هو الفرض (قوله ويمتنع أخذه لبيعه) فلا باعه لم يمع البيع خلافاً لابن حجر

وان استتبت لقوله في الشجر السابق لا يعصده شجره أي لا يقطع ولا يختلي خلاه وهو بالعرض الحشيش الرطب أي لا ينزع بقلع ولا قطع وقيس بما في الخبر غيره مما ذكر وخرج بالنابت اليابس فيجوز التعرض له نعم الحشيش منه يحرم قلعه ان لم يمت لا قطعه وبالحرى نابت الحل فيجوز التعرض له ولو بعد غرسه في الحرم بخلاف عكسه عملاً بالاصل فيهما وبما لا يستتبت من غير الشجر ما يستتبت منه كبروشعير فلما لم يمت التعرض له وقولى ومن شجر أولى من قوله والمستتبت كغيره (لا أخذه) أي النابت المذكور قطعه أو قلعه (ل) علف بهائم (لا لدواء) فلا يحرم للحاجة اليه كالاذخر الآتي بيانه وفي معنى الدواء ما يتغذى به كرجلة وبقلة ويمتنع أخذه لبيعه

عش على مر (قوله ولولن يعاف به دوابه) أي أو يندأوى أو يتغذى به (قوله
قال العباس) بدل من ما في قوله لما في الخبر والمراد به بعد قول النبي ولا يختلي
خلاء والظاهر أن المعنى على الاستفهام أي هل يستثنى الاذخر فأجاب باستثناءه
فتأمل (قوله الا الاذخر) قال النووي وهذا أي استثناءه صلى الله عليه وسلم
الاذخر محمول على أنه أوحى إليه في الحال باستثناء الاذخر وتخصيصه من العموم
أو أوحى إليه قبل ذلك بأنه ان طلب أحد استثناء شيء فاستثنى أو أنه اجتهد شو برى
والمراد بالاذخر حلفاء مكة كافي شرح الروض (قوله يستقونها) بابه نصر مختار
(قوله ويجوز أخذ ورق الشجر) ولولن يعاف به بدل لكن نقل ح ل عن الزركشي
أنه يمنع بيعه وهو قياس أخذ لعلف البهائم (قوله بلا خبط) أي بلا خبط يضر
بالشجر إذ خبطها حرام كافي المجموع نقل عن الأصحاب شرح م ر (قوله وعود سواك)
أي أن أخلاف مثله في سقته كافي شرح م ر خلافاً لعم وظاهره ولولن يعاف لكن نقل
عن الزركشي امتناع ذلك أي بيع السواك ومثله الورق والتمر زى وحل وعجالة
م ر ولواخذ غصنا من شجرة حرمية فأخلف مثله في سقته بأن كان لطيفاً كالسواك
فلا ضمان فيه فإن لم يخلف أو أخلف لا مثله أو مثله لا في سقته فعليه الضمان فإن
أخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كما لو نزع سن مثغور فبقت شرح م ر
(قوله في شجرة كبيرة) الظاهر أن ضابط وجوب البقرة أن يحدث في الشجرة
ما تهلك به وإن لم يقطعها شو برى (قوله بقرة) أي تجزى في الأضحية بأن يكون
لها ستان م ر والتاء للوحدة في شمل الذكر (قوله وفيما فاربت سبعها شاة) أي
مجزئة في الأضحية وسكت في الروضة كما صلتها عن سن البقرة وعن بعض شراح
المذهب يكفي أن يكون لها سنة سم والمعتمد أنه لا بد أن تكون مجزئة في الأضحية
كما تقدم وكذا سائر دماء الحج الأجزاء الصيد أي المثل فالعبرة بما ناله كذا كره الزيادة
وقرره شيخنا ح في قال الزركشي وسكت الراعي عما جاوزت سبع الكبيرة ولم تنته
إلى حد الكبر وينبغي أن تجب فيها شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة كما
في شرح م ر فإذا فاربت ثلاثة أسباعها أو ستة أسباعها مثلاً وجبت شاة أعظم من
الواجبة في سبعها أي بالنسبة فإذا كانت قيمة المجزئة في الصغيرة درهما وكانت الشجرة
الرائدة عليها في المقدار بلغت نصف الشجرة الكبيرة اعتبر في الشاة المجزئة فيها
أن تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لأن الصغيرة سبع الكبيرة قريبا والتفاوت
بين النصف والسبع سبعان ونصف سبع ع ش (قوله ولان الشاة من البقرة)
معطوف في المعنى على قوله رواء الشافعي وقوله سبعها أي بمثلته أي نسبتها من البقرة

ولولن يعاف به دوابه (ولا أخذ
اذخر) بذا ل معجزة لما في الخبر
السابق قال العباس يا رسول
الله الا الاذخر فانه لقينهم
وبيوتهم فقال صلى الله عليه
وسلم الا الاذخر ومعنى كونه
ليوتهم أنهم يستقونها به
وق الخشب والقن الحداد
(و) لا أخذ (مؤذ) كشجر ذي
شوك ويجوز أخذ ورق الشجر
بلا خبط وأخذ ثمره وعود
سواك ونحوه وتعبير بالثؤذي
أولى من تعبيرة بالشوك
(ويضمن) أي الثابت المذكور
(به) أي بالتعرض له قياسا
على الصيد يجامع النع من
الاتلاف لحرة الحرم (في
شجرة كبيرة) عروفا (بقرة
(و) في) ما فاربت سبعها شاة
رواه الشافعي عن ابن الزبير
ومثله لا يقال الا شوقيف ولان
الشاة من البقرة سبعها سواء
أخلفت الشجرة أم لا بخلاف
تفسيره في الحشيش كما يأتي

قال في الرخصة كما سئلها والبدنة
وهي البقرة ثم ان شاء ذبح
ذلك وتصدق به على مساكين
الحرم أو أعطاهم بقيته طعاماً
أو صام لكل مذيبة وتولى
وما قارب سببها أولى من
قوله والصغيرة شاة فانها لو صغرت
جداً فالواجب القيمة كفاً
الحشيش الرطب ان لم يخلف
والافلاضمان كفاً سن غير
المنغور (وحرم المدينة ووج)
بالرفع وهو من زيادتي واد
بالطائف (كحرم مكة في حرمة)
للتعرض لصيدهما وفاتهما
روى الشيخان خبران ابراهيم
حريم مكة واني حرمت المدينة
ما بين لابتيها لا يقطع شجرها
فازم سلم ولا يصاد صيدها
وفي خبر أبي داود باسناد
صحيح لا يختل خلاها ولا ينقر
صيدها وروى أبو داود والترمذي
خبراً الا ان صيد وج وعضاها
حرام محرم واللاتان الحرمان
تثنية لابة وهي أرض ذات
ججارة سردوها شرقي المدينة
وغربها فحرمها ما بينهما
عرضاً وما بين جبلها غير رثور
طولا (نقط) أي دون ضمانها
لان محلها ليس محلاً للنسك
وتعبيري بما ذكر أعظم من

سببها لان البقرة تجزى عن سبع في الاضحية واشادة عن واحد اه ح ف (قوله
والبدنة) أي التي تجزى في الاضحية رأي لها خمس سنين ودخلت في السادسة
وقوله في معنى البقرة بل هي أفضل كما قاله ع ش (قوله أو صام) فهو دم تخيير وتعديل
كدم الصيد المذكور بعد قال الفوراني ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمة ثبت لها
حرمة الاصل وقال الامام قال أئمتنا لا خلاف انه لو غرس في الحرم نواة أو غصن من
شجرة حالية لم تصر حرمة نظراً للاصل زى (قوله جذا) بأن لم تقارب السبع (قوله والا)
بأن أخلف ولو بعد سنين (قوله واد بالطائف) أي بهجرته ح ل وسبب
الحرمة انه صلى الله عليه وسلم ذهب الى الطائف فحصل له غاية الاذى من الكفار
حتى دمت رجلاه فجلس في هذا المكان فأكرم فيه غاية الاكرام فأكرم المكان
بتحريم قطع شجره وقتل صيده كما قرره الشيباني (قوله في حرمة التعرض لصيدهما)
ولو ذبحه الحلال لا يصير ميتة وتقل عن شيخنا الرملي انه ميتة ح ل ومثله ع ش على
م ر (قوله ان ابراهيم حرم مكة) أي أظهر تحريمها لانه قديم قل (قوله واني حرمت
المدينة) أي ابتدأت تحريمها فهو حادث قل وشو برى (قوله ما بين لابتيها)
بدل اشتغال من المدينة لان ما بين اللاتين مشتمل على المدينة (قوله وفي خبر أبي
داود) ذكره بعد الاول لشموله الحشيش وتغير الصيد دون اصطياده ع ش (قوله
وعضاها) أي شجره وهو بضم العين وكسر هاء كفاً ع ش (قوله غير رثور)
اعترض بأن ذكر رثور هنا وهو بمكة من غلط الرواة وان الرواية الصحيحة أحد ودفع
بأن وراءه جبل مغير يقال له ثور وهو غير ثور الذي بمكة زى (قوله وفي جزاء صيد)
شرع في بيان أنواع الدماء وهي أربعة لان الدم اما خيرا أو مربوب وكل منهما اما معذل
أو مقدر وبدأ بالخير المعدل فقال وفي جزاء الخ ل ان الشارع أمر فيها بالتقويم والعدول
الى الاطعام زى وأشار المصنف بقوله وفي مثل الخ الى القسم الثالث في نظم ابن المقرئ
وذكر منه نوعاً وبقى نوع وهو الواجب في قطع النابت وذكره الشارع فيما سبق
بقوله ثم ان شاء ذبح وقد جمعها ابن المقرئ بقوله

والثالث التخير والتعديل في صيد وأشجار بلا تكلف

ان شئت فاذبح أو فعذل مثل ما عدلت في قيمة ما قدما

اه (قوله على مساكين الحرم) ويكتفي منهم ثلاثة (قوله بأن يفرق لحمه) فلو تأخر
الصرف حتى صار قد بدا هل يحجز محل نظرا اه شهاب عميرة (قوله وما يتبعه) كالجلد
والكرش والشعر ولا يجوز كل شيء منه ر ولو تلف قبل صرفه فهو غصب أو سرقة
ولو من فقراء الحرم لم يحجزه لكن له شراء لحسم بدله ويفرقه كما قاله قل على الجلال

ومحل

قوله وصيد المدينة حرام ولا يضمن (وفي) جزاء صيد (م) مثلي ذبح مثله وتصدق به على مساكين الحرم
الشاملين لفقراءه لان كلاهما يشمل الاخر عند الانفراد وذلك بأن يفرق لحمه وما يتبعه عليهم

أو يملكهم جلته مذبوها (أو
اعطاؤهم بغيره) أي بقدر قيمة
مثله (طعاما يجزى) في الفطرة
وهذا أعم من قوله يقوم المثل
دراهم ويشترى بها طعاما لهم (أو
صوم) حيث كان (لكل مذبوها)
قال تعالى هديا بالغ الكعبة
أو كفارة طعام مساكين
أو عدل لك صياما ولم يعتبروا
في الصوم كونه في الحرم لأنه
لا غرض للمساكين فيه لكنه
في الحرم أولى لشرفه (و) في
جزاء صيد (غير مثلي) مما لا نقل
فيه (تصدق) عليهم (بغيره)
أي بقدرها (طعاما أو صوم)
لكل مذبوها كالمثلي أما
ما فيه نقل فظاهر أنه كالمثلي
كما أن المثلي قد يكون كغير المثلي
كالخامل فانها تضمن بحامل
ولا تذبح بل تقوم فان انه كسر
مذ في القسمين (صام يوما)
لان الصوم لا يتبعض وهذا
من زيادتي والعبرة في قيمة
غير المثلي بحمل الاطلاق وزمانه
قياسا على كل متلف متقوم
وفي قيمته مثل المثلي بمكة زمن
ارادة تقويمه

ومحل عدم الاجزاء فيما اذا اخذته فقراء الحرم اذا كان قبل النية والاجزاء
(قوله أو يملكهم جلته مذبوها) ولو قبل صلته متساويا أو متفاوتا بن حجر فيقيد جواز
تمليكهم جلته متفاوتا سم على حجر كان يقول لثلاثة ملكتكم هذه الشاة على ان لواحد
منكم نصفها وآخر ثلثها وآخر سدسها (قوله أو اعطاؤهم بغيره طعاما) وحيث
وجب صرف الطعام اليهم في غير دم التغيير والتقدير لا يتعين لكل واحد منهم مذبل
يجوز دونه وفوقه اه ابن حجر قال الرشيدى والمباصل ان دم التعديل يجوز النقص
فيه عن المذوول زيادة عليه سواء كان مرتباً أم محيراً وان دم التقدير ان كان محيراً
فالزيادة على المذاتبة بالنص لانه يعطى لكل مسكين نصف صاع وان كان مرتباً
فلا اطعام فيه على الاصح اه (قوله بغيره) الضمير راجع للمثل الذي يذبح
والكلام على حذف مضاف كما قدره الشارح بقوله أي بقدر قيمة مثله فقوله مثله تفسير
للاضحية (قوله قيمته مثله) أي لا الصيد خلافا لما لك رضى الله عنه ويعتبر في التقويم
عدلان عارفان وان كان أحدهما قاتله بحيث لم يفسق نظيره ما مر ابن حجر أي بأن قتله
غير عامد فان قتله عمدا فسق لان قتله كبيرة كما صرح به فيما تقدم وصرح به مر أيضاً
(قوله وهذا أعم من قوله الخ) لان قوله ويشترى ليس بقيد اذ مثله أن يكون
الطعام عنده وكذا قوله يقوم المثل دراهم ليس قيد الان المداور على النقد الغالب كما
قرره شيخنا (قوله يقوم الخ) هذان الفعلان في عبارة الامل منصوبان ونصها
وبين أي ويخير بين أن يقوم المثل دراهم ويشترى الخ (قوله دراهم) نصب على
نزع الخافض شذوذا ابن حجر (قوله طعاما لهم) أي لاجلهم ابن حجر (قوله هديا)
حال من جزاء في قوله فجزاء مثل ما قتل من النعم أي حال كون الجزاء هديا والمراد
بالكعبة جميع الحرم من اطلاق اسم الجزء على الكل ومعنى بالغ الكعبة أي يبلغ به
الى الحرم ويذبح فيه لا خارجه اه جلال بايضاح (قوله مما لا نقل فيه) كالجراذ
والعصافير كما تقدم في الشارح (قوله طعاما) تمييزاً وأنه ضمن تصديق معنى اعطى
فعده بنفسه كما يدل عليه التعبير بالا عطاء في محل آخر (قوله كالمثلي) أي
قياساً عليه في هاتين الحصلتين لانه منصوص عليه فيهما (قوله اما ما فيه نقل)
كالخامة فان فيها شاة وقوله فظاهراً انه كالمثلي أي فيخبر فيه بين الامور الثلاثة (قوله)
كما ان المثلي قد يكون كغير المثلي (أي فيخبر فيه بين الحصلتين الاخيرتين فقط أي
الاطعام والصوم ولا يذبح وقوله كالحامل كما اذا قتل بقرة وحشية حاملاً فيضمنها
ببقرة أهلية حامل (قوله في القسمين) أي جزاء الصيد المثلي وغير المثلي (قوله زمن
ارادة تقويمه) ما ذكره في قيمة الصيد ظاهر ولم يبين الوقت الذي تعتبر فيه قيمة

الطعام الذي أراد الصوم عنه وقد قدم الرمل في تقويم بدنة الجماع اعتبارا سرع مكة
في غالب الاحوال وعن السبكي اعتبار وقت الوجوب فينبغي أن يأتي مشله ههنا
عش (قوله منهما الثاني) معتمداه عش وهو اعتبار سرعه مكة ويظهر
أن المراد بها جميع الحرم وانما اختلف باختلاف بقاعه جاز له اعتبارا رأيا لها لانه
لو ذبح بذلك المحل أجزاءه ابن حجر (قوله ويضمن) انظر وجه الاتيان به بعد
اصابة الفدية لما بعده فانه يلزم من الاضافة المذكورة أن يكون ما يحرم المضاف
اليها مضمونا ويمكن ان تلاحظ الحرمة غير مضافة الى الفدية ويكون قوله يضمن
محتاجا اليه تأمل (قوله أي ما من شأنه ذلك) انظر مرجع الاشارة هل هو التحريم
فقط أو مع ما بعده حرر شو يري الظاهر انه راجع للحرمة عش خلافا للحلي من انه
راجع للحرمة والضمان لانه لا فائدة له ولنا ما من شأنه الضمان بعد قولنا ويضمن
بل لا معنى له فتأمل وانما قال ذلك ليدخل فيه ما انتفى عنه الحرمة مع ثبوت الضمان
كالخلق نسبانا أو اكراما أو جهلا ولا يدخل فيه ما انتفى عنه الامران كاذالة الشعر
النابت في العين لانه لا يصح ادخاله في قول المتن وفي فدية ما يحرم الخ لان ذلك لا شيء
فيه وبالجمل فمجان الاولي للشارح اسقاط قوله ويضمن لان قول المتن وفي فدية
ما يحرم الخ ينفى عنه ولانه ليس لنسافة في شيء يحرم ولا يضمن حتى يحترق عنه بهذا
القييد الذي زاده على المتن فتأمل (قوله كخلق) أشار بالسكاف الى انه بقي من هذا
النوع اللبس والدهن ومقدمات الجماع فجملة دماء هذا النوع ثمانية وهذا هو القسم
الرابع في نظم ابن المقرئ والحاصل ان جملة دماء الحج كاسيات في النظم أحد
وعشرون دما وهي أربعة أقسام أحدها مرتب أي لا يتقل لخصلة الا اذا تجزعت قبلها
مقدّر بشيء معين لا يزيد ولا ينقص وهو تسعة دماء ثانيا مرتب معدل وهو دمان
ثالثا مخير معدل وهو دمان أيضا رابعا مخير مقدّر كما هو ثمانية دماء وقد نظمها
ابن المقرئ بقوله

أربعة دماء حج تحصر * أولها المرتب المقدّر
تسع فوت وجع قسرنا * وترك رمي والميت بمنى
وتركه الميقات والمزدلفة * أولم يودع أو كشي أخلفه
فأذره يصوم ان دما فقد * ثلاثة فيه وسبع في البلد
والثان ترتيب وقعديل ورد * في عصر ووطء حج ان فسد
ان لم يجد قومه ثم اشترى * به طعاما طعمة للفقرا
ثم لعجز عدل ذاك صوما * أعنى به عن كل مذبوما

لأنها محل ذبحه لو أريد قال
في الروضة كالمصلي وهل
يعتبر في العدول الى الطعام
سعره يجعل الاتلاف أو بمكة
احتمال لان الامام والظاهر
منهما الثاني (و) في (فدية)
ارتكاب (ما يحرم) ويضمن
أي ما من شأنه ذلك (غيره فسد
ومسبه ونابت) كخلق وقلم
وقطيب وجاع ثان أو بين
الجلالين

والثالث التخيير والتعديل في * صيد وأشجار بلا تكلف
ان شئت فاذبح أو فعدل مثل ما * عدلت في قيمة ما قدما
وتخييرا وقد روي الرابع * ان شئت فاذبح أو فعدل باصع
لشخص نصف أو فصم ثلاثا * تحت ما اجتثته اجتثاتا
في الحلق والقلم وليس دهن * طيب وتقبيل ووطء نقي
أو بين تحلبلي ذوى احرام * هذى دماء الحج بالتمام

قوله ثلاثة فيه أى في الحج أى في أيامه وذلك في ترك الاحرام بالحج من الميقات
وفي التمتع والقارن أما اذا ترك المبيت بمى أو مزدلفة أو الرمي فقد فرغ الحج اذا كان
طاف طواف الافاضة فكيف يتأق له صوم الثلاثة في الحج وكذا اذا ترك الاحرام
بالعمرة من الميقات اذا حج وكذلك اذا ترك طواف الوداع لانه واجب مستقل ولذا
قال بعضهم

والصوم في الحج لبعض الصور * ممتنع كالصوم للمعتمر
وصوم تارك المبيتين معا * والرمي أو صوم الذي ما ودعا

فيعيب صوم الثلاثة بعد أيام الشريق فيما اذا ترك الرمي والمبيت كانه وقت امكان
الصوم بعد الوجوب وقال البلقيني في تساويه ان صومها في طواف الوداع يكون بعد
وصوله الى حيث تقرر عليه الدم فان فعلها كذلك فاداء والا فضاء أى اذا صامها بعد
وصوله لمحل لا يمكنه فيه الرجوع لطواف الوداع وأما القادر على الدم فيرسله
للمحرم ليدبح فيه فليتأمل اه مدابغى على الخطيب (قوله ذبح) لا يقال فيه ظرفية
الشيء في نفسه لا نقول الذبح ليس نفس الفدية لانها المذبح والذبح فعل وهو
واقع فيها أى عليها اه وكذا التصديق ليس نفس الفدية بل هى المنصدق به لكن
يرد عليه الصوم فانه نفس الفدية ويحباب بابه من ظرفية الخاص في العام لان
الفدية عامة ويراد بالاولين اثرهما وهو المذبح والمنصدق به (قوله أولى
من تقيده له بشاة) قال م ويقيم مقامها بدنة أو بقرة أو سبع أحدهما (وأجيب)
بان المصنف اقتصر على الواجب (قوله لكل مسكين نصف صاع) ولا يجزى أقل
منه وليس في الكهارات محل يزاد فيه المسكين على مد غير هذه م وقوله على مد
أى من كفارة واحدة فلا يرد دفع امداد أيام لمسكين لانها عن كفارات (قوله
أبدل من واوه الخ) ففيه أربع تصرفات الاول قلب الواو همزة الثاني نقل حركتها
الى الصاد الثالث تقديمها عليها الرابع قلبها الفاء قبل التقديم كان وزنه أفعل
فالصاد فاء الكلمة والواو عينها والعين لامها والآن صار وزنه اعفل بتقديم العين

(ذبح) لما يجزى أضحية ويذبح
فيه ما مروا طلاقى للذبح أولى
من تقيده له بشاة (أو تصدق
بشاة أصح) بالمذبح صاع
(لستة مساكين) لكل مسكين
نصف صاع وأصل أصح
أصوغ أبدل من واوه همزة
مضمومة وقدمت على صاده

ورقات ضمتها اليها وقابلت هي ألفا (أوصيام ثلاثة أيام) قال تعالى فن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه أي فخلق فغدة
من صيام أو صدقة أو نسك وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة أي ذيلك هوام رأسك قال نعم قال
انسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو اطعم فرقا من الطعام على * (٩٢٤) * ستة مساكين والفرق بفتح الفاء

والراء ثلاثة أصع وقيس بالخلق
وبالمعدور غيرهما وتعبيرى
بما يحرم أعم من تعبيره بالخلق
وخرج بزيادة في غيره فسد
وصيد ونابت الثلاثة وتقدم
حكمها والحاصل أن دم المفسد
كدم الاحصاء دم ترتيب
وتعديل بمعنى أن الشارع
أمر فيه بالتقويم والعدول فيه
إلى غيره بحسب القيمة وإن
دم الصيد والنابت دم تخيير
وتعديل وأن دم ما نحن فيه
تخيير وتقدير بمعنى أن الشارع
قد رما يعدل إليه بما لا يزيد
ولا ينقص (ودم ترك مأمور)
كالحرام من الميقات وميت
بمزدلفة ليلة النحر (كدم تمتع)
في أنه إذا عجز عنه صام ثلاثة
أيام في الحج وسبعة إذا رجع
لاشتراك موجبهما في ترك
مأمور إذا لموجب لدم التمتع
ترك الاحرام من الميقات كما مر
وهذا هو الأصح في الروضة
كما صلاها وغيره تبعاً لا أكثرين
فهو دم ترتيب وتقدير وما

على الفاء تأمل (قوله وتقلت ضمتها) أي قبل نقلها (قوله أو صوم ثلاثة أيام)
ولو متفرقة (قوله انسك) أي اذبح (قوله وتقدم حكمها) أما حكم الأول فقد
تقدم في قوله وتجب به بدنة على الرجل إلى أن قال الشارح فإن عجز بقرة الخ وأما
حكم الثاني فقد مر قريباً بقوله وفي مثلي ذبيح مثله الخ وأما حكم الثالث فقد مر
في قوله ففي شجرة كبيرة بقرة إلى أن قال ثم إن شاء ذبح ذلك الخ وقد تقدم
التنبية على أن في منعه حكم المفهوم قبل ذكر المنطوق بمسافة طويلة تأمل (قوله
بالتقويم والعدول الخ) علم منه أن التعديل عبارة عن التقويم والعدول إلى غيره
وهذا غير وجود في التقدير لأن فيه العدول فقط (قوله بحسب القيمة) أي لقوله
تعالى أو عدل ذلك صياماً فعدل البقرة مثلاً بالطعام وعدل الطعام بالصوم (قوله
وإن دم ما نحن فيه) وهو دم غير المفسد من نحو الخلق (قوله قد رما يعدل إليه)
وهو الصوم (قوله بما لا يزيد) أي بنية الزيادة لأنه حيثئذ تعاطى عبادة فاسدة
فيحرم حيث تعمد والواقع نفلاً (قوله ودم ترك مأمور) أي أمر إيجاب أو نذب
كإسيأتى (قوله في ترك مأمور فيه) أن ترك المأمور هو الموجب فاعل الأولى
أن يقول لا اشتراكهما في أن موجب كل ترك مأمور تأمل وقيل أن المعنى لا اشتراك
السبب الذي أوجبهما في ترك مأموره أي في هذا المفهوم الكلى الشامل لترك
الميقات تأمل (قوله كدم التمتع) فهو دم ترتيب وتقدير وهو واجب في ثمانية
بل عشرة بل أكثر التمتع والقران والقوات وترك ميت مزدلفة وميت الرمي وطواف
الوداع والاحرام من الميقات والركوب المذور والمشي المذور وميت كونه مقدراً
أنه إذا عجز عن الذبح صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع شوبرى (قوله تصدق
بقيمة الشاة) ضمنه معنى أعطى فعداً بنفسه (قوله وكذا) أي وكدم التمتع دم
القوات لأن دم التمتع لترك الاحرام من الميقات وأوقوف المتروك في القوات
أعظم منه شرح م ر (قوله ودم الجبران) وهو ما يجبر الخلل الواقع في الحج كترك
الميت والرمي والاحرام من الميقات سواء كان الخلل فعل منهى عنه أو ترك مأموره
فيشمل سائر أنواع الدماء لأنها لا تخرج عن هذين القسمين (قوله وينبغي) هذا بمنزلة
الاستدراك على ما قبله وعبارة ابن جرير أن عصي بسببه لزمه القورية كما علم

في الأصل من أنه إذا عجز تصدق بقيمة الشاة طعاماً فإن عجز صام لكل مذبواضعيف والدم عليه دم ترتيب
وتعديل (وكذا) أي وكدم التمتع (دم قوات) للحج وسيأتى في الباب الآتى وجوبه مع الإعادة ويذبحه في حجة الإعادة
لأن عام القوات كما أمر بذلك عمر رضي الله عنه رواه مالك وسيأتى بطوله في الباب الآتى (ودم الجبران لا يختص) ذبحه
(بمن) لأن الأصل عدم التخصيص ولم يرد ما يخالفه لكنه يسن أيام التضحية وينبغي كما قال السبكي وغيره وجوب المبادرة
إليه إذا حرم السبب كافي الكفارة

فيعمل ما أطلقوه هذا على الأجزاء أما التجاوز فأحاله على ما قرر روه في الكفارة وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله والدم الواجب
 به فعل حرام أو ترك واجب لشؤله دم * (٩٢٥) * التمتع والقران وغيرهما كالحاق بعذر وترك الجمع بين الليل

من كلامهم في الكفارات مبادرة للخروج من المعصية (قوله فيعمل ما أطلقوه) أي من قولهم لا يختص بزمن (قوله فأحاله على ما قرر روه في الكفارات) فيفصل بين كونه عصى بسببه أولا فيجب الفور في الأول دون الثاني كالحلق لعذر (قوله دم التمتع والقران) وهو لا حرمة فيه (قوله وترك الجمع بين الليل والنهار) المعتمد أنه يندب أن يجمع بين الليل والنهار ع ش فكلالة على القول باستحبابه فإذا تركه ندب جبره بدم فيكون داخل في دم الجبران فيدخل في كلام المصنف ذى ملخصا (قوله حيث لا حصر) وأما في الحصر فعمل الذبح المكيان الذي احصر فيه ولا يجوز نقله لغيره إلا الحرم فيجوز نقله له لأن موضع احصائه صار في حقه كالحرم شرح م ر (قوله هديا) بالغ الكبية اعترض بأن الدليل اخص من المذبح لأن الكبية بعض الحرم إلا أن يقال أطلق الجزء على الكل أو يقال يقاس غير الكبية من بقية أجزاء الحرم عليها ح ف (قوله فلو ذبح خارج لم يعتد به) أي وإن نقل لحمه وفرقه في الحرم قبل تغييره ذى (قوله والصرف إلى القاطنين أفضل) ما لم يكن غيرهم أحوج إليه ب ر و م ر (قوله أعظم من قوله وصرف لحمه) لأنه لا يشمل الجلد وبقية أجزائه من شعر وغيره مع أن الكل يختص صرفه بمسا كينه وأجاب م ر بأن اقتضاه على اللحم لأنه الأصل فيما يقصد منه فهو مثال لا قيد تأمل (قوله وتجب البية عند الصرف) أو عند الذبح أو عند عزله ساح ل وق ل (قوله بأن كان مفردا) بأن قدم الحج على العمرة ثم أحرم بالعمرة فهو معتمرا لأنه اسم فاعل وهو حقيقة في الحال وقوله أو يريد تمتع بأن أحرم بالعمرة أولا وقصد أن يأتي بالحج بعد فراغه من العمرة فهو معتمرا الآن حقيقة ذى ولا يقال له تمتع إلا إذا أحرم بالحج بعد العمرة وقوله أو يريد تمتع أي فيذبح الدماء التي لزمت في عمرته بالمروة وأما دم التمتع نفسه فلا فضل ذبحه بني كاسياقي اه سم (قوله بأن كان مفردا) بأن أحرم بالحج أولا وقصد أن يأتي بالعمرة بعد ذلك أو قارنا بأن أحرم بهما معا وقوله أو تمتع بأن أحرم بالحج بعد فراغه من العمرة ذى (قوله لأنهما) أي المروة ومنى وقوله محل تحللها أي العتمر المذكور والحاج (قوله في الاختصاص) أي يختص بالحرم وقوله والافضلية أي المروة للمعتمر غير القارن ومنى للحاج (قوله ما لم يعين غيره) فإن عيّن لهدى التقرب غير زمن الاضحية لم يتغير له وقت اذ ليس في تعيين الوقت قرينة كما أفتى به والده شرح م ر ويدل عليه قول الشارح الآتي وكذا إذا عين الحج (قوله قياسا عليها) دليل لقوله وقت اضحية كما عمل م ر (قوله فإن كان واجبا) أي يندب فأشار به إلى أن هدى التقرب يشمل الواجب بالنذر اه ح ف (قوله ووقعه)

والنهار في الموقف (ويختص) ذبحه (بالحرم) حيث لا حصر قال تعالى هديا بالغ الكبية فلو ذبحه خارجه لم يعتد به (و) يختص (صرفه كبذله) من طعام (بمسا كينه) أي الحرم القاطنين والطارئين والصرف إلى القاطنين أفضل وقولي وصرفه أعظم من قوله وصرف لحمه وقولي كبذله من زيادتي وتجب المنية عند الصرف ذكره في الروضة عن الرويانى (وأفضل بقعة) من الحرم (لذبح معتمر) بقيد زده بقولي (غير قارن) بأن كان مفردا أو يريد تمتع (المروة) ولا يذبح (حاج) بأن كان مفردا أفرادا أو زنا أو تمتعا ولو عين دم تمتعه (منى) لأنهما محل تحللها (وكذا الهدى) أي حكم الهدى الذي ساقه المعتمر المذكور والحاج تقربا (مكائنا) في الاختصاص والافضلية (ووقته) أي ذبح هذا الهدى (وقت اضحية) ما لم يعين غيره قياسا عليها فلو أحرز ذبحه عن أيام التشريق فإن كان واجبا ذبحه قضاء والافتقادات فإن ذبحه كانت

بان تحصل به السنة ع ش (قوله أما هدى الجبران) مقابل قوله أى ذبح هذا الهدي
فهو محترز الإشارة وأنه مفيد من صنيع الشارح ان الهدي كما يطلق على ما ساقه
الحاج أو المعتمر تقريرا يطلق على ما وجب عليه بسبب ترك ما موبه أو فعل منه
عنه وبه صرح م ر وقوله ومعلوم الخ أى به توطئة لما بعده

(باب الاحصار والفوات)

أى بيانها وحكمها وما يترتب عليها والاحصار لغة المنع من احصره وحصره
وشرعا المنع من النسك ابتداء أو دواما كالأوبعضا والفوات لغة عدم ادراك
الشيء وشرعا عدم ادراك الوقوف بعرفة واسباب الحصر ستة الدوق والمرض
والسيادة والزوجية وذكرها المصنف والأصاية والدينية فيندب للفرع وان سفل
استثذان جميع اصوله ولو كفارا أو أرقاء في أداء النسك ولو فرضا ولكل منهم منعه
منه احراما وسفرا وتحليله بعد احرامه ان كان تطوعا الا ان كان مسافرا معه وكان
سفره دون مرحلتين ويجب عليه التحلل بأمره بما يأتى ويجب ان عليه دين استثذان
دائنه وان قل الدين ويحرم عليه السفر بدون علم رضاه أو قضاءه أى الدين وله منعه
من الخروج ولو بعد الاحرام وان فاته النسك ان كان الدين حالا وهو موسر وامتنع
من أدائه بعد طلبه وليس له نائب في قضاءه لتعديده والافليس له منعه كما يمنع من
الاحرام مطلقا واذا فاته الحج لم يجز له التحلل الا باتيان مكة وأعمال العمرة تغليظا
عليه بتعديده وعليه القضاء فان لم يوجد منه تعدد كان حبس ظمنا لتحلل بغيره كما يأتى
ولا قضاء عليه ق ل على الجلال (قوله ونحوه) كقراغ النفقة واضلال الطريق
(قوله والفوات للحج) قيده لان فوات العمرة ممتنع (قوله وما يذ كرمعهما) وهو
الاعادة ودم الفوات وقول ع ش وهو قوله ولو احرم رقيق الخ غير ظاهر لان هذا
احصار خاص فهو داخل في الاحصار لا يفسد ما يذ كرمعه خلافا لبعضهم (قوله عن
اتمام اركان الحج) خرج بالاركان ما لوا حصر عن الواجبات كرمي الجمار والمبيت
فيبرهما بالدم هذا بالنسبة للرمي أما بالنسبة للمبيت فلا لانه يسقط بالعدركا تقدم
والحصر من الاعذار ويحل بالطواف والخلق ويجزئه عن حجة الاسلام ومن مد
عن عرفة دون مكة تحلل بعمل عمرة أو عكسه وقف ثم تحلل ولا قضاء فيها على الاظهر
تصحح ابن قاضي عجلون زى والذي فى شرح م ر وحجران المبيت لا يسقط بالاحصار
ففيه دم حيثئذ (قوله أو العدة) وتصور فوات العمرة تبعا للحج فى حق القارن
زى (قوله تحلل) أى الخروج من الحج بنية التحلل لانه اذا فعل ما يأتى خرج من الحج
وصار حلالا وان فات احياء الكعبة فى ذلك العام (قوله فما استيسر) أى فعلىكم

أما هدى الجبران فلابية من
بزم من كرام وكذا ان عيب
لهدى التقرب غير وقت
الاضحية
(باب الاحصار)
يقال حصره وأحصره لكن
الاشهر الاقوال فى حصر العدو
والثانى فى حصر المرض
ونحوه (والفوات) للحج
وما يذ كرمعهما وفوات
الحج بفوات وقوف عرفة
(لحصر) عن اتمام اركان الحج
أو العمرة بأن منعه عنه عدو
مسلم أو كافر من جميع الطرق
(تحلل) بما يأتى قال تعالى
فان أحصرتم أى وأردتم
التحلل فما استيسر من الهدي

وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم تحلل بالحديبية لماسة المشركون وكان محرما بالعمرة فحرم حلق وقال لا يصح إياه
قوموا فاحرقوا ثم أحلقوا وسواء أحصر الكل * (٩٢٧) * أم البعض منع من الرجوع أيضا أم لا ثم إن كان الوقت

واسعا فالأفضل تأخير التحلل
والإبان كان في حج فالأفضل
تججيله نعم قال الماوردي
أن يفتن زوال الحصر في الحج
في مدة يمكن إدراكه بعدها
أو في العمرة في مدة ثلاثة
أيام امتنع التحلل ولو تمكن
من المضى بقتال أو بذل مال
لم يلزم ذلك وإن قل إذا يجب
احتمال الظلم في أداء النسك
(كفومريض) من فاقد
نفقة وضال طريق ونحوهما
إن (شرطه) أي التحلل بالعدو
في إعرامه أي أنه يتحلل إذا مرض
مثلا فله التحلل بسببه لما روى
الشيخان عن عائشة قالت
دخل رسول الله صلى الله عليه
وسلم على ضباعة بنت الزبير
فقال لها أردت الحج فقالت
والله ما أجدني إلا وجعة
فقال حجى واشترى وقولي
اللهم محلى حيث حبستني
وقيس بالحج العمرة ولو قال
إذا مرضت فأنا حلال صار
حلالا بنفس المرض من غير
تحلل فإن لم بشرطه فليس له
تحلل بسبب ذلك لأنه لا يفيد
زوال العذر بخلاف التحلل
بالاحصار بل يصر حتى يزول
عذره فإن كان محرما بالعمرة

ما يستيسر أو فاذبحوا ما استيسر أي ما تيسر (قوله وكان محرما بالعمرة من ذي
الحليفة) ميقات المدينة الشريفة خلافا لغيرها ومن تبعه قل قال العلامة
الزيادي فيه رد على الإمام مالك رحمه الله حيث قال بعدم التحلل في العمرة لسعة
وقتها (قوله أم البعض) للرد على من قال إذا حصرت طائفة قليلة فليس لها التحلل
(قوله نعم) استدراك على المتن في قوله تحلل وقول ح ل أنه استدراك على قول
الشارح والأفضل تأخير التحلل غير ظاهر لقول الشارح بعده امتنع التحلل (قوله امتنع
التحلل) ظاهره ولو قل جدا وعليه فيفرق بينه وبين ما لو وجد الزاد مثلا يباع بزيادة
يتغابن بها حيث يجب شراؤه مع تلك الزيادة بأن ما يدفعه هنا مجرد ظلم بخلافه
ثم فانه في مقابلة ما يشتره وهو ما تزرع ش (قوله بسببه) أي نحو المرض (قوله
ضباعة) بضم الضاء المجمة بنت الزبير بفتح الزاي وكسر الباء كما مر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وفي الخصائص الصغرى عذرا وانظره عليه الصلاة والسلام
للأجنبية والخلة بها وجل بعضهم الحديث على أن الخلة كانت منتفية وقال لم يكن
يخلو بالأجنبيات وهو كغيره في التحريم كما ذكره العلامة الشوبري (قوله ما أجدني
الأوجعة) أي متوقعة لحصول وجع في المستقبل بدليل ما بعده وهو مفعول ثان
لأجد حجر (قوله حجى واشترى) أي أنوى الحج واشترط التحلل بالمرض إذا حصل
قل (قوله وقولي) اللهم عطف تفسير لا شرطى ومحل كون قولها هذا شرطا إذا نوت
به الاشتراط وقوله محلى بفتح الحاء وهو القياس أي يحصل تحللي ويجوز كسرهما وقوله
حبستني بفتح الحروف الثلاثة الأولى وسكون التاء أي العلة هذا هو الرواية ويجوز
اسكان السين وفتح التاء أي حبستني يا الله وهل يصير الشخص بذلك حلالا أولا بذا
من التحلل أجاب شيخنا بأنه إن نوى به الشرط صار حلالا ح ل (قوله ولو قال إذا
مرضت) أي مثلا وهذا محترز الضمير في قوله شرطا فكان عليه تأخير عذره عما بعده
كما فعل ابن حجر فإن ما بعده محترز نفس الاشتراط وهذا محترز الضمير وعبرة ابن
حجر وخرج بشرطه أي التحلل شرط صيرورته حلالا بنفس المرض الخ (قوله لا يفيد
زوال العذر) لأن عذره وهو المرض ونحوه باق وبعبارة شرح الروض لأن التحلل لا يفيد
زوال المرض ونحوه (قوله بخلاف التحلل بالاحصار) أي فانه يفيد زوال العذر
الذي هو المنع من مكة لاستغنائه عن دخولها إذا تحلل فكان أحصاره زال
(قوله ولم يمكنه عمل عمرة) فإن أمكنه ذلك بان يمنع من الوقوف فقط دون مكة
تحلل بعمل عمرة من غير ذبح حجر (قوله بذبح) ويفرق المذبح على مساكين محل
الحصر فإن فقدت المساكين منه فرقه على مساكين أقرب محل إليه حجر قال سم

أتمها أو بجمع وفاته تحلل بعمل عمرة ونحو من زيادتي ويحصل التحلل لمن ذكر ولم يمكنه عمل عمرة (بذبح) لما يجزى أجنبية

عليه وخالف م ر فزع نقله الى اقرب محل وأوجب حفظه الى ان يوجدوا وحيث
 فان خيف تلفه قبل وجودهم بيع وحفظ ثمنه بل لو فقدوا قبل الذبح امتنع الذبح
 الى ان يوجدوا اذ لا فائدة فيه حيثند والمتجه انهم اذا فقدوا قبل الذبح أو بعده تحلل
 في الحال ولم يتوقف التحلل على وجودهم على ان لسان نقول ان التحلل مع وجودهم
 لا يتوقف على المرف اليهم بل يكفي فيه الذبح فاذا فقدوا بعد الذبح فلا اشكال
 في حصول التحلل قبل المصرف وعلم بما تقر دان فقدهم مع القدرة على الهدى قبل
 الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بدل الهدى كما توهمه بعض الطلبة اه بحروفه
 (قوله حيث عذر) أفهم انه لو اصر في موضع من الحل وأراد ان يذبح في موضع
 آخر منه لم يحرز وهو كذلك لان موضع الاحصار قد صار في حقه ككنفس الحرم
 اه شرح م ر وكذا الانتقال من الحرم الى الحل بالاولى ولو انتقل من الحل الى الحرم
 ا ومن الحرم الى محل آخر فيه جازة الصور اربع اثنان يتمتع فيهما النقل واثنان يجوز
 بل الانتقال من الحل الى الحرم افضل كما يؤخذ جميع ذلك من شرح م ر
 (قوله ايضا حيث عذر) أي في المكان الذي عذرفيه وهو متعلق بفعل وذبح على
 سبيل التنازع فاعمل الثاني واصر في الاول والتقدير تحلل فيه وحذف لكونه فضلة
 (قوله أرفعو مرض) ضابطه ان يشق معه مصابة الاحرام وان لم ينع التيسر كما
 قرره شيخنا وصرح به ابن شرف على التبرير وضبطه حجر بما يبيع ترك الجمعة
 وقال م ر والاوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة في تمام النسك
 وقوله لما مر أي في قوله تعالى فان اصرتم الخ وهو دليل للذبح وقوله ولا تحلقوا
 رؤسكم الخ دليل للعلق بالنظر لفهوم الغاية لان مفهومها اذا بلغ الهدى
 محله فاحلقوا والمراد بمحله المكان الذي يذبح فيه وهو مكان الاحصار عند
 المشافعي ويكون محله كناية عن ذبحه في مكان الاحصار كما في الجلالين (قوله بنيته)
 أي مع نيته خالباء بمعنى مع (قوله وبشرط ذبح) معطوف على قوله بنيته أي
 يحصل التحلل بذبح فخلق مع نية التحلل ومع شرط ذبح من نحو مريض أي زيادة
 على النية أي لا يلزمه الا اذا شرطه كما قرره شيخنا (قوله وان امكنه) أي
 نحو المريض أو المعذور من حيث هو الشامل للمعصر وهذا قيد لقوله بذبح فخلق
 أي محله ان لم يكن الوقوف فان امكنه أي بالوقوف وبالتحلل المذكور (قوله
 أتى به قبل التحلل) أي ولا حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع من
 نحو حجة الاسلام في وقت آخر رشدي (قوله بذلك) أي بالخلق والنية وبالذبح
 ان شرطه (قوله بقيمة الدم) أي بالنقد الغالب ثم فان لم يكن به ذلك فاقرب

(حيث عذر) باحصار أو نحو
 مرض (فخلق) لما مر مع آية
 ولا تحلقوا رؤسكم (بنيته)
 أي التحلل (فيهما) لاحتما لهما
 لغبر التحلل (وبشرط ذبح من
 نحو مريض) فان لم يشترطه
 تحلل بالنية والخلق فقط
 فان أمكنه الوقوف أتى به
 قبل التحلل بذلك وذكر
 الترتيب بين الذبح والخلق
 مع قرن النية بهما ومع ذكر
 ما يتحلل به نحو المريض ومحل
 تحله من زيادتي وإطلاق
 الذبح أولى من تقييده بشاة
 وما لزم المعذور من الدماء
 أو ساقه من الهدايا بذبحة
 حيث عذر أيضا (فان عجز)
 عن الدم (فطعام) يجب
 حيث عذر (بقية) للدم مع
 الخلق والنية (ة) ان عجز
 وجب (صوم) حيث شاء
 (لكل مديونا) مع ذنبك
 يكفي الدم الواجب بالافساد

(وله) اذا انتقل الى الصوم (تحال حالا) * (٩٣٩) * بحلق بنية التخل فيه فلا يتوقف التخل على الصوم كما يتوقف

على الاطعام لطول زمنه فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه (ولو احرم رقيق) ولو مكاتباً (أو زوجة بلا اذن) فيما احرم به (فلما لك امره) من زوج أو سيد (تحليله) بأن يأمره بالتخل لان تقريرهما على احرامهما يعطل عليه منافعهما التي يستحقها غلبها التخل حيث تذهب لخلق الرقيق وينوى التخل وتخل الزوجة الحرة بما يتخل به المحصر فعلم أن احرامهما بغير اذنه صحيح فان لم يتحلا فلا استيفاء منفعة منهما والاثم عليهما وان احراما باذنه فليس له تحليلهما وسواء في ذلك الحج والعمرة وان فرضه الاصل في الحج في احرام الزوجة ولو اذن لها في العمرة فحجها فله تحليلهما بخلاف عكسه وليس له تحليل رجعية ولا بائن بل له حبسهما للعدة والمبعض كالرقيق الا أن تكون مهايأة ويقع نسكه في نوبته فليس للسيد تحليله فاطلاقهم أنه كالرقيق جرى على الغالب (ولا اعادة على محصر) تطل لعدم وروده ولان القوات نشأ عن الاحصار الذي لا صنع

البسلا داليه ابن حجر والبهاء بمعنى بدل أو متعلقة بمحذوف أي يشتري بقيمة (قوله ولو احرم رقيق الحج) لما فرغ من الحصر العام شرع في الخاص فقال ولو احرم الحج زى (قوله فلما لك امره) أي أحدهما لان العطف باو (قوله صحيح) أي مع الحرمة في الرقيق دون الزوجة في الفرض بخلاف النفل (قوله فله تحليلهما) لطول الزمن وقوله بخلاف عكسه أي لقلة الزمن (قوله بل له حبسهما) أي منعهما الخروج للحج بعد الاحرام وعبارة الروض وشرحه فرع له حبس المعتدة عن الخروج اذا أحرمت وهي معتدة وان خشيت القوات أو أحرمت باذنه لسبق وجوب العدة ولا يحللها الا ان راجعها فله تحليلها اذا أحرمت بغير اذنه فاذا نقصت عمدتها ولم يراجعها مضت في الحج فان ادركته فذاك والا فلا يحكم من فاته الحج (قوله ويقع نسكه في نوبته) بان يكون نوبته تسع جميع نسكه شرح م ر (قوله على الغالب) أي الغالب انه لامها ياة (قوله ولا اعادة على محصر) أي سواء كان المحصر عاماً أو خاصاً كالمرضى والزوجة والشرزمة زى فان قلت هلا وجب القضاء قياساً على القوات (قلت) لالان المحصر اذن له الشارع في الخروج من العبادة فكان وجهه غير واجب الاتمام فلا يجب تداركه بخلاف القوات شو برى والمراد بالمحصر المتطوع كما قاله ع ش اخذاً مما بعده وهو قوله فان كان نسكه الحج والظاهر ان المراد لا اعادة عليه مطلقاً بالنسبة لحجة الاحصار ثم ينظر لحاله قبل الاحصار كما أشار اليه بقوله فان كان نسكه الحج كما يؤخذ من ق ل على الجلال (قوله لعدم وروده) أي ما ذكر من الاعداء (قوله نعم الحج) في الاستدراك نظر لانه في الاولى لا يقال له محصر لان الاحصار هو المنع من جميع الطرق وعله وجوب الاعداء في الاولى انه في الحقيقة لم يحصر وعلته في الثانية انه نسب الى تقصير (قوله مساوياً) سياً في محترزه ومحرز قوله غير متوقع في قوله فان نشأ عنه الحج فكان الاظهر جمعها في محل واحد كما قرر شيننا (قوله الاول) أي الذي حصر فيه (قوله ففاته الحج) راجع للثنين (قوله فعلية الاعداء) علل في شرح البهجة الاولى بانه قوات محض وفي الثانية بشدة تقييده شو برى وقوله محض أي غير ناشئ عن احصار فمكانه لم يحصر (قوله فان كان نسكه) أي الذي احصر عن اتمامه (قوله من سنى الامكان) بياء ساكنة مخففة والنون محذوفة للاضافة (قوله والنذر) أي حيث استقر في ذمته بان نذره في سنة معينة وفوته فيها مع الامكان أو اطلق ومضى زمن يمكن فيه النسل والافلاشيء عليه ع ش

له فيه نعم ان سلك طريقاً آخر مساوياً للاول ٢٣٣ يح ل أو صابر احرامه غير متوقع زوال الاحصار ففاته الوقوف فعلية الاعداء (فان كان) نسكه (فرضا في ذمته ان استقر) عليه كحجة الاسلام بعد السنة الاولى من سنى الامكان وكالا اعادة والنذر كالو شرع في صلاة فرض ولم يتمها تبقى في ذمته

(والا) أى وان لم يستقر كحجة الاسلام فى السنة الاولى من سنى الامكان (اعتبرت استطاعة بعد) أى بعد زوال الحصر ان وجدت وجب والا فلا (وعلى من فاته وقوف) بعرفة (تحلل) لان استدامة الاحرام كابتدائه وابتدائه حيث لا يجوز ذكروه وجوب التحلل من زيادتي ويحصل (بعمل عمرة) بان يطوف ويسعى ان لم يكن سعى بعد طواف قدوم ويحلق فان لم يمكنه عمل عمرة تحلل بما مر فى المحصر (و) عليه (دم) وتقدم انه كدم التمتع (واعادة) فور الحج الذى فاته بفوات الوقوف تطوعا كان او مرسا كما فى الافساد والاصل فى ذلك ما رواه مالك فى موطنه باسناد صحيح ان هباز بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب يضره دمه فقال يا امير المؤمنين اخطانا العدو كما نطن ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب الى مكة فطف بالبيت انت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هدايا ان كان معكم ثم اخلقوا

على م ر (قوله كحجة الاسلام فى السنة الاولى) وكذا غير معين سم (قوله أى بعد زوال الحصر) قال شيخنا وهذا يفيد ان الاستطاعة فى زمن الاحصار ولو خاصا غير معتبرة فراجع ب ر (قوله وابتدائه) أى من هذا المحرم أو ابتداءه كما س ل وحيث لا يجوز أى لما فيه من ادخال حج على حج أو لما فيه من التلاعب فاندفع بكلام س ل الاعتراض على قول السارح لا يجوز بانه تقدم انه يجوز الاحرام بالحج فى غير اشهره وينعقد عمرة وحاصل الجواب ان المعنى ان ابتداءه حيث لا يجوز لهذا المحرم أو ابتداءه كما س ل وحيث لا يجوز لانه يجوز لشخص آخر ان يحرم بالحج فى هذا الوقت وينعقد عمرة كما قررنا شيخنا (قوله لا يجوز) أى لبقاء بعض الاعمال عليه ح ل (قوله بعمل عمرة) ولو من غير نيته الكى بعدنية التحلل على الوجه اه زى ولا تجزئه عن عمرة الاسلام ولو كان قارنا ح ل (قوله ان لم يكن سعى) فان كان سعى لم يعدده شرح م ر (قوله وعليه دم) أى ان كان حرا فان كان رقيقا فواجبه الصوم أى صوم العشرة ويدخل وقت وجوبه بالدخول فى حجة القضاء وجوازه بدخول وقت الاحرام بها من قابل وان لم يحرم على المعتد مدوان مشى بعضهم على انه لا يجزئه ذبحه الا بعد الاحرام بالقضاء شيخنا (قوله فى ذلك) أى فى قوله ومن فاته وقوف تحلل الخ (قوله اخطانا العدو) بفتح العين المهملة وتشديد الدال أى العدد فى أيام الشهر وخمير التكلم اما لم يبار بتهظيمه نفسه أولا ولا صغابه وهذا اظهر وهما بتشديد الموحدة ق ل فوجوب القضاء عليهم لخطيئتهم فى الحساب فهم مقصرون فلا يرد ما يقال انه تقدم انهم لو وقفوا العاشر غلطا أجزأهم لانه محمول على غير هذا أو وجوب القضاء لقائهم كما يدل عليه سؤاله لعمرو (قوله واسعوا بين الصفا والخ) لعل عمر علم انهم لم يكونوا سعيوا بعد طواف القدوم أو انهم ممن لم يطلب منهم طواف القدوم لكونهم من أهل مكة مثلا ب ر (قوله وانحروا هدايا) أى ولنحصر كل منكم هدايا والتقيد بكونه معهم لا مفهوم له (قوله ان كان معكم) أى حقيقة أو حكما بان كان معهم ما يشتركون به وقوله ثم اخلقوا أو قصروا أى من شاء منكم اخلق فليخلق ومن شاء منكم التقصير فليقصرك (قوله فحجوا) فيه افادة الفورية فى القضاء حيث عبر بالفاء فى فحجوا وقيد العام بالقابل ب ر (قوله وأهدوا) بقطع الهمة يقال أهدى له واليه مختار (قوله فصيام ثلاثة أيام فى الحج) أى حج القضاء أى بعد الاحرام ابن حجر فلا يصح تقديم صومها عليه سم على حجر (قوله ولم ينكروه) أى فكان اجماعا سكونيا (قوله بان حصر فسلك الخ) هذا مفهوم الاستدراك الذى ذكره أولا بقوله

أو قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجع واشتهر ذلك فى الصحابة ولم ينكروه وانما يجب الاعادة فى فوات لم يشأ عن حصر فان نشأ عنه بان حصر فسلك طريقا آخر

نعم ان سالك طريقا آخر مساويا للخ وعليه مكان الاول ان يذكره عقبه فعلم من الاستدراك المتقدم وما ذكره هنا ان القوان اذا نشأ من حصر ففيه تفصيل تارة تجب معه الاعادة وأشار إليه بالاستدراك المتقدم ونارة لا تجب معه وهو ما أشار إليه هنا ع ش (قوله اطول أو أصعب) أي وقد الجأ نحو العدو إلى سلوكه اه ابن حجر (قوله مطلقا) أي حصر غير مقيد بصابرة أو غيرها ع ش وقيل في تفسير الاطلاق أي من جميع الطرق والله أعلم

تم الجزء الاول من حاشية الشيخ سليمان البجيرمي على المنهج بحمد الله
وعونه وحسن توفيقه على التمام والكمال والحمد لله
على كل حال * ويليه الجزء الثاني أوله
كتاب البيع وصلى الله على
سيدنا محمد النبي الامي
وعلى آله وصحبه
وسلم

على يد رئيس تشييع التبريد على عبد الدين * مصطفى شاهين

اطول أو أصعب من الاول
أو صابر الاحرام متوقعا
زوال الحصر فقاته وتحلل
بعمل عمرة فلا اعادة عليه
كما في الروضة كما صلاها لانه
بذل ما في وسعه كمن احصر
مطلقا والله أعلم